

(الجزء الاول)

من الفتاوى العالمية المعروفة بالفتاوى الهندية
في مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان
صاحب القدر الانعم نفعنا الله ببركته
ومنحنا اتباع طريقته
امين

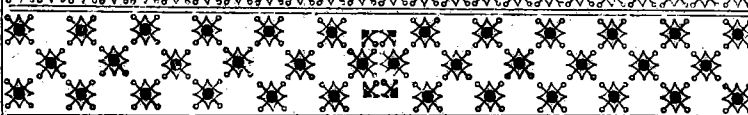
(وبهامشه الجزء الثالث من الفتاوى البرازية) وهي المسماة بالجامع الوجيز للشيخ
الامام حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البراز الكردي الحنفي المتوفى
سنة ٨٢٧ وهو كتاب جامع تلخص فيه زبدة مسائل الفتاوى والواقعات من الكتب
المختلفة ورجح ما ساعده الدليل وذكر الأئمة أن عليه التعويل فرغ من تأليفه عام ثنتي
عشرة وثمانمائة قبل لابي السعود المقتي لم يجمع المسائل المهمة ولم تؤلف فيها كتابا
قال أنا أستحي من صاحب البرازية مع وجود كتابه لانه مجموعة شريفة جامعة للمهمات كما
ينبغي اه من كشف الظنون

(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٠

هجريه



بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين والصلاة
 على رسوله محمد وآله أجمعين
 جدا يقربنا إلى مرضاة الله
 تعالى وكرامته وصلاة
 تفيضنا إلى محبة الرسول
 وشفايته جدا يفتح به كل
 مقال وصلاة ينال بها
 كل ما يطلب ويقتنم قال
 مولانا قاضي القضاة
 الامام الاجل الكبير الاستاذ
 نغرم الله والدين محمود
 الاوز جندى قدس الله
 روحه يقول العبد الضعيف
 الفقير إلى رحمة الله تعالى
 الغنى سده الله في القول
 والعمل وعصمه من الطغيان
 والزلل ذكرت في هذا
 الكتاب من المسائل التي
 يغلب وقوعها وتيسر الحاجة
 اليها وتدور عليها واقعات
 الامة ويقتصر عليها رغبات
 الفقهاء والائمة وهي أنواع
 وأقسام فمنها ما هي مروية
 عن أصحابنا المتقدمين ومنها
 ما هي منقولة عن المشايخ
 المتأخرين رضوان الله عليهم
 أجمعين ورتبته ترتيب
 الكتب المعروفة وجعلت
 لكل جنس فصلا وبيت
 لكل فرع أصلا وفيما كثرت
 فيه الاقوال بل من المتأخرين
 اقتصر في فيه على قول
 أو قولين وقدمت ما هو
 الاظهر واقتضت بما هو

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله المنفرد بوضع الشرائع والاحكام المستبدر برفع معالم الحلال والحرام الذي ذل لجهور العلماء
 جوح الدراية وثمومها فاناروا آثار الرواية من شمسها وقاية عن الزلل في عوم البلى وهذه اية الى
 الصواب لدى الفتوى والصلاوة والسلام على مصلح مضمحل الرسالة بعنة وزمانا ومجلى ميدان الدلالة لرتبة
 ومكانا فاتح رتاج السبل ولا فتح تاج الرسل الذي بعثه الله حجة على الجاحدين وختم به باب النبوة على
 المرسلين وعلى آله الكرام وأصحابه العظام كلهم أجمعين وبعد فان الفقه حد حار بين الهداية
 والضلال وقسطاس مستقيم لمعرفة مقادير الاعمال وعياله الزاخرة لا يوجب حلهما قرار وأطواره الشائخة
 لا يدرك قنونه بالابصار الا ان الكتب المصنفة المتداوله والصحف المؤلفة المتناولة في هذا الفن لا تنفى
 العليل ولا يفهم منها الغليل اذ بهضها طارح لشطر المسائل وأكثرها منطوق على الروايات المختلفة
 المتعارضة الدلائل فيشعر المبتغى للتسك بالالقي والاقوى كن هام في الهيماء في الدليل الاهيم وبغير
 المستبرأ خذ ما هو أقرب للتقوى كفاقد العيهم في الغيم حتى عشا أكثرهم عن أضواء السنة الى نيران
 الاهواء وركنوا الى طر مساء البدع وأباطيل الآراء فلا يميز الصدوق عن الطبرس ولا يفصل الحق
 والطبرس وذهبوا في واديه بعديته ولم يجدوا دليلا على مرامهم الا سفيها غب سفيه فن الله عليهم
 باستنارة صديع سلطنة الملك السميع الصالح وافتراق صبح دولة السلطان الهاميع المقام القرم
 المكرم والقدم القلهزم رزم آجام الوغى وقفصل غياض المزدحم الطيم على العدل والشجاعة
 والندى والمقطور يقنه من الزهد والورع والتقوى أمير المؤمنين ورئيس المسلمين امام الغزاة ورأس
 المجاهدين أبو المظفر محي الدين محمد اورنك زيب بهار عالم كبر بادشاه غازى أبد الله تعالى سلطانه

الا شهر اجابة للطالبين ونسبوا على الراغبين وعلى الله توكلت فيما تميت واستعصمت عن الخطا فيما نويت وهو حسبي وعمي
 ونعم الوكيل وعليه أوكل وبه استعين * (فصل في رسم المفتي) * المفتي في زماننا من أصحابنا اذا استفتي في مسئلة وتسل عن
 واقعة كان مسئلة مروية عن أصحابنا في الروايات الظاهرة بخلاف بينهم فانه يميل اليهم وبقى بقولهم ولا يخالفهم برأيه وان كان
 مجتهدا متقنا لان الظاهر ان يكون الحق مع أصحابنا ولا يعدوهم واجتهاده لا يبلغ اجتهداهم ولا ينظر الى قول من خالفهم ولا يقبل حجة لاهم

عرفوا الأدلة وميزوا بين ما صح وثبت وبين ما ضمه فان كانت المسئلة مختلفا فيها بين أصحابنا فان كان مع أي حنفية رحمه الله تعالى أحد صاحبيه يؤخذ بقولهما الوضوء الشرائط واستجماع أدلة الصواب فيه - ما وان خالف بأحنفية رحمه الله تعالى صاحبا في ذلك فان كان اختلافهم اختلاف عصر و زمان كالتضاء بظاهر العدالة يأخذ بقوله صاحبيه لتغير أحوال الناس وفي المزارعة والمعاملة ونحوهما يختار قولهما الاجتماع المتأخرين على ذلك وفيما سوى ذلك قال بعضهم يتخير المحدث ويعمل بما أفضى (٣) إليه رأيهم وقال عبد الله بن المبارك يأخذ بقول أي حنفية رحمه

الله وتكلموا في المحدث قال بعضهم من سئل عن عشر مسائل فضلا فيصيب في الثمانية ويخطئ في البقية فهو محمّد وقال بعضهم لا بد للاجتهاد من حفظ المبسوط ومعرفة النسخ والمنسوخ والمحكم والمؤول والعلم بعادات الناس وعرفهم وان كانت المسئلة في غير ظاهر الرواية فان كانت توافق أصول أصحابنا يعمل بها وان لم يجد لها رواية عن أصحابنا وافق فيها المتأخرون على شيء يعمل به وان اختلفوا يحتجدهم بغير ما هو صواب عنده وان كان المفتي مقلدا غير محمّد يأخذ بقوله من هو أفقه الناس عنده ويضيف الجواب إليه وان كان أفقه الناس عنده في مصر آخر يرجع إليه بالكتاب ويثبت في الجواب ولا يجازي خوفا من الاقتراء على الله تعالى بتحريم الحلال وضده والله الموفق للصواب

كتاب الطهارة

(فصل في الطهارة بالماء)
الماء الذي يتوضأ به ثلاثة الماء الجاري والماء الراكد وماء البئر وأقواها الماء الجاري

وعم على البرية كافة احسانه وجعله يوم يحاسب عن ينقلب الى أهله مسرورا وأبعده عن ينقلب على عقبه مذموم مدمورا وقد ألهم تأليف كتاب يفرغ من التهذيب الاتق في قالب الكمال ويلبس من حسن الترتيب حلة الجمال عاريا عن الاطناب والاملال حاويا لعظم الروايات الصحيحة مشتملا على جل الروايات الصحيحة بين الغث من السمين ويميز الضعيف من المتين لا يشتمه فيه اللعين باللعين والهجان بالهجين غير أن هذا الخطب العظيم والامر الجسيم لا يمكنه الا ان عرف الحى من الذى وتبين عنده الرشيد من الغي فحشد الخذاق في هذا الفن من العلماء الغاصين على فرائده وكلد الكتب المدققة الجامعة لفوائده فأعزاليهم بالكدش في محابيل هذا الفن ودلائله والمشي عن تفاصيله وتقدير وجوه مسائله وأن يؤلفوا كتابا حاشا لظاهر الروايات التي اتفرق عليها وأفتى بها القبول ويجتمعوا فيه من النوادر ما تلقتها العلماء بالقبول كيلا يفتقر الاحتياط في العمل والاجتناب عن الخطأ والزلل فطفقوا في استخراج جواهره من معادنه وابرار لطائفه من مكائمه والتقاط جواهره وفرائده واقتناص شوارده وأوابده وميزوا نجيده وعصيره وفصلوا قبيله وديبره ونظموا نومه المنشورة ورتبوا فوائده المأثورة واختاروا في ترتيب كتبها ترتيب الهداية وسلكوا في توضيحها أوتنقيحها أقصى النهاية تاركين لما تكرر في الكتب من الروايات والزوائد معرضين عن الدلائل والشواهد الادليل مسئلة توضيحها أو يتضمن مسئلة أخرى واقتصرنا في الأكثر على ظاهر الروايات ولم يلتفتوا لنادر الى النوادر والدرابات وذلك فيما لم يجدوا جواب المسئلة في ظاهر الروايات أو وجدوا جواب النوادر موسوما بعلامة الفتوى ونقلوا كل رواية من المعتبرات بعبارتهم مع انتهاء الحوالة اليها ولم يغيروا العبارة الا ادعى ضرورة عن وجهها ولاشعار الفرق بينهم - ما أشاروا الى الاول بكذا والى الثاني به كذا واذا وجدوا في المسئلة جوابين مختلفين كل منهما موسوم بعلامة الفتوى وسمة الريحان أولم يكن واحد منهما معلما ليعلم به قوة الدليل والبرهان أثبتوهما في هذا الكتاب والله تعالى هو الموفق للسداد والصواب

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين

كتاب الطهارة وفيه سبعة أبواب

الباب الأول في الوضوء وفيه خمسة فصول

(الفصل الاول في فرائض الوضوء) قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين (وهي أربع) الاول غسل الوجه الغسل هو الاسالة والمسح هو الاسابة كذا في الهداية في شرح الطحاوى أن تسيل الماء شرط في الوضوء في ظاهر الرواية فلا يجوز الوضوء ما يتقاطر الماء وعن أبي يوسف رحمه الله أن التقاطر ليس بشرط ففي مسئلة الثلج اذا توضأ به ان قطر قطرتان فصاعد ايجوز اجماعا وان كان بخلافه فهو على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز كذا في الذخيرة والصحيح قولهما كذا في المضمرات * ولم يذكر حد الوجه في ظاهر الرواية كذا في البدائع في المعنى الوجه من منابت شعر الرأس

ان كان قري الجري يجوز الاغتسال فيه والوضوء منه ولا يجس بوقوع النجاسة فيه ما لم ير أثر النجاسة فيه من لون أو طعم أو ريح (ماء النهر أو القناة) اذا احتمل عذرة فاغترف انسان بقرب العذرة جاز والماء طاهر ما لم يغير طعمه أو لونه أو ريحه بالنجاسة (ماء النهر) اذا انقطع من أعلاه لا يغير حكمه جريه بانقطاع الاعلى فيجوز التوضؤ بما يجري فيه (خيزران) يخرج الماء من احدهما يدخل في الاخرى فتوضأ انسان فيها بينهما جاز وماء الحفيرة التي اجتمع فيها الماء فاسد الماء الجاري على الجيفة أو فيها ان كان الماء كثيرا لا تستبين فيه الجيفة طاهر وان

كان تستبين لقلبه الماء فالماء نجوس وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى (ساقية) صغيرة وقع فيها كلب جري الماء على ظهر الكلب فتوضأ انسان من أسفله بأبأس به ما لم يتغير لون الماء أو ريحه قال الفقيه ابو جعفر مغمنا عندنا اذا جرى الماء على الكلب وغمره في النهر وكان الماء غالباً عليه بحيث لا يرى اما اذا كان يستبين الكلب تحت الماء الذي يجري عليه ولا يجري في جانيه ماله قوة الجريان فتوضأ انسان من أسفله ينبغي ان لا يجوز ويكون نجساً (سطح) عليه (٤) لمجاسة جرى عليه المطران كان أكثر الماء يجري على العجاسة فالماء نجس وما أصاب

الثوب من تقطره يفسده قال محمد رحمه الله تعالى ان كانت العجاسة في جانب واحد من السطح أو في جانبين فالماء الذي يجري على السطح طاهر وان كانت العجاسة في ثلاثة جوانب فالماء نجس وهذا اذا كانت العجاسة على السطح فان كانت عند الميزاب أو فيه فالماء نجس مادامت العجاسة فيه وان زالت العجاسة بهجران الماء عليها فبأنه من الماء طاهر (حوض صغير) يدخل الماء فيه من جانب ويخرج من جانب آخر قالوا ان كان أربعة في أربع فمادونه يجوز فيه التوضؤ وان كان فوق ذلك لا يجوز الا في موضع دخول الماء وخروجه لان في الوجه الاول ما يقع فيه من الماء المستعمل لا يستقر فيه بل يخرج كما دخل وان كان جاري في الوجه الثاني يستقر فيه الماء ولا يخرج الا بعد زمان وكذا قالوا في عين ما هي سبع في سبع في سبع الماسن أسفلها ويخرج من منفذها لا يجوز فيه التوضؤ الا في موضع خروج الماء منها

الى ما انفرد من العين والذفن الى أصول الأذنين كذا في العيني شرح الهداية ان زال شعر مقدم الرأس بالصلح الاصح أنه لا يجب اصال الماء اليه كذا في الخلاصة وهو الصحيح هكذا في الزاهدي * والافرع الذي ينزل شعره الى الوجه يجب عليه غسل الشعر الذي ينزل عن الحد الغالب كذا في العيني شرح الهداية * واصل الماء الى داخل العين ليس بواجب ولا سنة ولا يتكلف في الانغماس والفتح حتى يصل الماء الى الاشفاور وجوانب العين كذا في الظهيرية * وعن الفقيه أحمد بن ابراهيم ان غسل وجهه وغمس عينيه تميم شديداً لا يجوز كذا في المحيطه ويجب اصال الماء الى الماني كذا في الخلاصة * ولورمدت عينه فمرصت يجب اصال الماء تحت الرءص ان بقي خارجاً بتغميض العين والافلاص كذا في الزاهدي * وأما الشفة فما يظهر منها عند الانضمام فهو من الوجه وما يكتم عند الانضمام فهو من الفم هو الصحيح كذا في الخلاصة * والبيض الذي بين العذار وبين شحمتي الاذن يجب غسله عند الوضوء هكذا ذكر الطحاوي في كتابه قال هو الصحيح وعليه أكثر مشايخنا كذا في الذخيرة * وبغسل شعر الشارب والحاجبين وما كان من شعر اللحية على أصل الذفن ولا يجب اصال الماء الى منابت الشعر الا ان يكون الشعر قليلاً تبدو منه المنابت كذا في فتاوى قاضي خان * في النصاب واذا كان شارب المتوضئ طويلاً ولا يصل الماء تحتها عند الوضوء جاز وعليه الفتوى بخلاف الغسل كذا في المضمرات * أما اللحية فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى مسح رباعيها فرض كذا في شرح الوقاية * وروى عن أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى أنه يجب امرار الماء على ظاهر اللحية هو الاصح كذا في التبيين وهو الصحيح هكذا في الزاهدي * والشعر المسترسل من الذفن لا يجب غسله كذا في المحيطين * وان أمر الماء على شعر الذفن ثم حلقه لا يجب عليه غسل الذفن وكذا لو حلق الحاجب والشارب أو مسح رأسه ثم حلق أو قلم أظفاره لا تلزمه الاعادة كذا في فتاوى قاضي خان * (والثاني غسل اليدين) * والمرفقان يدخلان في الغسل عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيطه ويجب غسل كل ما كان مرابطاً على أعضاء الوضوء من الاصبع الزائدة والسكف الزائدة كذا في السراج الوهاج * ولو خلق له يدان على المنكب فالثامنة هي الاصلية يجب غسلها والاخرى زائدة فاحاذى منها محل الفرض يجب غسله والافلا كذا في فتح القدير * بل يتدب غسله كذا في البحر الرائق * في فتاوى ما وراء النهر ان بقي من موضع الوضوء مقدار سابعة أو لرق بأصل ظفره طين يابس أو رطب لم يجز وان طلع يده بجمراً أو حناء جاز * وسئل الدوبوسي عن عمن فاصاب يده عجين فبيس وتوضأ قال يجوز به اذا كان قليلاً كذا في الزاهدي * وما تحت الاظفار من أعضاء الوضوء حتى لو كان فيه عجين يجب اصال الماء الى ما تحتها كذا في الخلاصة وأكثر المعتمدين ذكر الشيخ الامام الزاهد ابو نصر الصفاري شرحه ان الظفر اذا كان طويلاً بحيث يستر رأس الاغلة يجب اصال الماء الى ما تحتها وان كان قصيراً لا يجب كذا في المحيطه ولوطالت أظفاره حتى خرجت عن رؤس الاصابع وجب غسلها ولو لا واحد كذا في فتح القدير وفي الجامع الصغیر سئل ابو القاسم عن وافر الظفر الذي يسي في أظفاره الدرن أو الذي يعمل عمل الطين أو المرأة التي صبغت اصبعها بالخناء أو الصرام أو الصباغ قال كل ذلك سواء لم يجزهم وضوءهم اذ لا يستطيع الامتناع عنه الا يخرج والقوى على الجواز من غير فصل بين المدني والقسري كذا في الذخيرة * وكذا الخباز اذا كان وافر الاظفار كذا في الزاهدي ناقلاً عن الجامع الاصغر * والنصاب اذا تجدد وليس يمنع تمام الوضوء والغسل كذا في السراج الوهاج ناقلاً عن الوجيزه

والاصح ان التقدير غير لازم انما الاعتماد على ما ذكرنا في المعنى فينتظر فيه ان كان ما وقع فيه من الماء المستعمل يخرج من ساعته ولا يستقر فيه يجوز التوضؤ منه والا فلا وعن محمد رحمه الله تعالى في (كوزين) أحدهما طاهر والاخر نجس فصامن فوق واختلط المائان في الهواء يكون طاهراً (الماء الذي جريه ضعيف) لا تستبين فيه الحركة قال بعضهم ان كان بحال الوأقي فيه نبتة لا تذهب من ساعته لا يجوز فيه التوضؤ الا ان يكت بين كل غرتين مدة دار ما يقلب على ظنه ذهاب ما وقع فيه من الماء المستعمل وقال بعضهم ان كان

بحيث لورفع الماء للغسل عضو ينقطع جريه ثم يتصل قبل ان تعود اليه الغسله فيجوز فيه التوضؤ وان كان ينقطع ولا يتصل قبل ان تعود اليه لا يتوضأ فيه الا ان يمكث بين كل غرقتين مقدار ما قلنا وان أراد التوضؤ يجعل وجهه فيه الى مورد الماء ويجعل النهرين قدميه ان كان صغيرا واختلقوا في كراهة البول في الماء الجارى والاصح هو الكراهة (تم وانما حرقه) وانثلت ضفته فصار بعض الماء يدخل في الثلثة ثم يخرج منها الى النهر فهو على ما ذكرنا في الحوض الصغير (٥) ان كان ما يقع فيه من الماء المستعمل لا يستقر جازوا لافلا (الجنب)

اذا قام في المطر الشديد متجربا بعد ما تمضمض واستنشق حتى اغتسلت أعضاؤه جازا لانه ماء جار (فصل في الماء الراكد) * يجوز التوضؤ والغتسال في الحوض الكبير واختلفوا في حذره قال بعضهم اذا كان الحوض بحال اذا اغتسل انسان في جانب منه لا يضرب الطرف الذي يقابله أى لا يرتفع ولا ينخفض فهو كبير وعامة المشايخ قالوا ان كان عشرين في عشر فهو كبير يعتبر فيه ذراع المساحة لا ذراع الكبر باس هو الصحيح لان ذراع المساحة بالمسوحات أليق واختلفوا في قدر عمقه قال بعضهم ان كان بحال لورفع الماء بكفه لا ينحسر ما تحته من الارض فهو عميق رواه أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله وقال بعضهم ان كان بحال لو اغترف لا تصيب يده وجهه الارض فهو عميق (حوض) أعلاه عشرين عشر وأسفله أقل منه جاز فيه الوضوء يعتبر فيه وجه الماء فان قل ماؤه وانتهى الى موضع هو أقل من عشر

وفي مجموع النوازل تحريك الخاتم سنة ان كان واسه او فرض ان كان ضيقا بحيث لم يصل الماء تحت كذا في الخلاصة * وهو ظاهر الرواية هكذا في المحيط * (والثالث غسل الرجلين) ويدخل الكعبان في الغسل عند علمنا الثلاثة والكعب هو العظم الناتئ في الساق الذي يكون فوق القدم كذا في المحيط * ولو قطعت يده أو رجله فلم يبق من المرفق والكعب شئ سقط الغسل ولو بقي وجب كذا في البحر الرائق * وكذا غسل موضع القطع هكذا في المحيط * وفي البيهقي سئل ان تجدى عن رجل زمن رجله بحيث لو قطع لا يعرف هل يجب عليه غسل الرجلين في الوضوء قال نعم كذا في التارخانية * واذا دهن رجله ثم وضأ وأمر الماء على رجله فلم يبق له الماء لمكان الدسومة جاز الوضوء كذا في الذخيرة * في مجموع النوازل اذا كان برجله شقاق فجعل فيه الشحم وغسل الرجلين ولم يصل الماء الى ما تحته ينظر ان كان ينصرفه الى ما تحته يجوز وان كان لا ينصرفه لا يجوز كذا في المحيط * فان خر زنه جاز بكل حال كذا في الخلاصة * وذكره في الأئمة الجاهليين اذا كان في أعضائه شقاق وقد عجز عن غسله سقط عنه فرض الغسل ويلزم امرار الماء عليه فان عجز عن امرار الماء يكفيه المسح فان عجز عن المسح سقط عنه المسح أيضا في غسل ماحوله ويترك ذلك الموضع كذا في الذخيرة * ولو كان به قرحة فارفع جلدها وأطراف القرحة متصلة به بالجلد الا الطرف الذي كان يخرج منه القيح فغسل الجلدة ولم يصل الماء الى ما تحت الجلدة جاز وضوءه لان ما تحت الجلدة غير ظاهر فلا يفترض غسله كذا في فتاوى قاضي خان * واذا كان على بعض أعضاء وضوءه قرحة نحو الدمل وشبهه وعليه جلدة رقيقة فتوضأ وأمر الماء على الجلدة ثم نزع الجلدة غسل ما تحت الجلدة قال ان نزع الجلدة بعد ما برأ بحيث لم يتألم بذلك فعليه أن يغسل ذلك الموضع وان نزع قبل البرء بحيث يتألم بذلك ان خرج منها شئ وسال نقض الوضوء وان لم يخرج لا يلزمه غسل ذلك الموضع والا شبهه أن لا يلزمه الغسل في الوجهين جميعا وفي فوائد القاضى الامام ركن الاسلام على السغدى اذا كان على بعض أعضاء وضوءه خر ذباب أو برغوث فتوضأ ولم يصل الماء الى ما تحته جاز لان التحرز عنه غير ممكن ولو كان عليه جلدة سمك أو خبز ممضوغ قد جف فتوضأ ولم يصل الماء الى ما تحته لم يجز لان التحرز عنه ممكن كذا في المحيط * ولو بقيت على العضو لعة لم يصبها الماء فصرف البلل الذي على ذلك العضو الى اللعة جاز كذا في الخلاصة * واذا حول به عضو الى عضو في الوضوء لا يجوز في الغسل يجوز اذا كانت اليد متقاطرة كذا في الظهيرية * اذا أصاب الرجل المطر أو وقع في نهر جار جاز وضوءه وغسله أيضا ان أصاب الماء جميع يده وعليه المضمضة والاستنشاق كذا في السراجية * (والرابع مسح الرأس) والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية كذا في الهداية * والمختار في مقدار الناصية ربع الرأس كذا في الاختيار شرح المختار * الواجب أن يستعمل فيه ثلاث أصابع اليد على الاصح كذا في الكفاية * ولو مسح بأصبع أو أصبعين لا يجوز في ظاهر الرواية كذا في شرح الطحاوى * ولو مسح بالسبابة والابهام مقطوعتين فيضعهما مع ما بينهما من الكف على رأسه فينثني ويجوز لانهما أصبعان وما بينهما من الكف قد راصبع فيصير ثلاثة أصابع هكذا في المحيط وفتاوى قاضي خان * اذا مسح رأسه برؤس أصابعه فان كان الماء متقاطرا يجوز وان لم يكن متقاطرا لا يجوز كذا في الذخيرة * وان كان على رأسه شعر طویل فمسح ثلاث أصابع الا ان المسح وقع على شعره وان وقع على شعره رأسه يجوز عن مسح الرأس وان وقع على شعره تحته جبهة أو رقبته لا يجوز ولو كان له ذواتان مشدودتان حول الرأس كما تفعله النساء

لا يجوز فيه الوضوء وان كان الحوض مدورا واختلفوا في مقداره انه كم يكون كبيرا أو أقصى ما قيل فيه أن يكون حوله ثمانية وأربعون ذراعا ولو كان الحوض مسقفا وكونه أقل من عشرة أذرع ينظر ان كان الماء منفصلا عن السقف جاز فيه الوضوء (حوض) كبير جدد ماؤه فثقب ووقعت فيه نجاسة ولم ير أثرها ان كان الماء تحت الجدد غير ملتزم بالجدد جاز فيه الوضوء وان كان ملتزما بالجدد لا وان خرج الماء من الثقب وان بسط على وجهه الجدد بقدر ما لورفع الماء بكفه لا ينحسر ما تحته من الجدد جاز فيه الوضوء والا فلا وان كان الماء في الثقب فكالما

في الطشت لا يجوز فيه الوضوء الا ان يكون الثقب عشر في عشر (حوض) كبير فيه مشرعة فوضأ انسان في المشرعة واغتسل ان كان الماسم متصلا بالالواح بمنزلة التابوت لا يجوز فيه الوضوء واتصال ماء المشرعة بالماء الخارج منها لا يتقع كحوض كبير تشعب منه حوض صغير فتوضأ انسان في الحوض الصغير لا يجوز وان كان ماء الحوض الصغير متصلا بماء الحوض الكبير وكذا لا يعتبر اتصال ماء المشرعة بما تحتها من الماء اذا كانت الالواح مشدودة (٦) (حوض) كبير وقعت فيه نجاسة ان كانت النجاسة مرسية كالعدرة ونحوها لا يجوز الوضوء في موضع العدرة ولا الاغتسال في ذلك

الموضع بل يتنجس الى ناحية أخرى منه وبين النجاسة أكثر من الحوض الصغير وان كانت غير مرسية كالبول ونحوه على قول مشايخ العراق هي والمرتبة سواء وقال مشايخنا ومحتاج بل جاز الوضوء في موضع النجاسة وأجمعوا على أنه لو توضأ انسان في الحوض الكبير أو اغتسل كان لغیره أن يغتسل في موضع الاغتسال (غدير) عظيم يس في الصيف ورائت الدواب فيه ثم دخل فيه الماء وامتلأ يتظران كانت النجاسة في موضع دخول الماء فالكل نجس وان انجمد ذلك الماء كان نجسا لان كل ما دخل فيه صار نجسا فلا يظهر بعد ذلك وان لم تكن النجاسة في موضع دخول الماء واجتمع الماء في مكان طاهر وهو عشر في عشر ثم تعدى الى موضع النجاسة كان الماء طاهرا والنجس منه طاهر ما لم يظهر فيه أثر النجاسة وكذا الغدير اذا قل ماؤه فصار أربعين في أربع وقعت

فوق مسحه على رأس الذؤابة بعض مشايخنا قالوا بالجواز اذا لم يرسلها لانه مسح على شعر تحته الرأس وعامتهم على أنه لا يجوز إرسالها ولم يرسلها كذا في المحيط * ومسح الاذن لا ينوب عن مسح الرأس كذا في السراجية * ولو كان في كفه بلل فمسح به أجزأه سواء كان أخذ الماء من الاء أو غسل ذراعيه وبقي بلل في كفه هو الصحيح بخلاف ما زاد مسح رأسه أو خفه وبقي على كفه بلل فمسح به رأسه أو خفه لا يجوز كذا في الخلاصة * واذا أخذ البلل من عضو من أعضائه لا يجوز المسح به مغسولا كان ذلك العضو ومسوحا كذا في الذخيرة * ومن مسح رأسه بالثلج أجزأه مطلقا ولم يفسلوا بين بلل فاطر أو غير فاطر كذا في الفتاوى البرهانية * واذا غسل الرأس مع الوجه أجزأه عن المسح ولكن يكره لانه خلاف مأمر به كذا في المحيط * وان كان بعض رأسه محمولا فمسح على غير المحلول جاز كذا في الجوهرة النيرة * وفي الحجة ولو لم يمسح مقدم رأسه ولكن مسح مؤخره أو عيینه أو يساره أو وسطه يجوز كذا في التارخانية * ولا يجوز المسح على القلنسوة والعمامة وكذا ومسحت المرأة على الخمار لانه اذا كان الماء متقاطرا بحيث يصل الى الشعر فينتدبجوز ذلك عن الشعر كذا في الخلاصة * هذا اذا لم يتوالى الماء كذا في الظهيرية * والا فضل أن تمسح تحت الخمار كذا في فتاوى قاضي خان * وان كان على رأسها خضاب فمسحت على الخضاب اذا اختلطت البله بالخضاب وخرجت عن حكم الماء المطلق لا يجوز المسح كذا في الخلاصة * والله أعلم

(الفصل الثاني في سنن الوضوء) وهي ثلاث عشرة على ما ذكر في المتن * (منها التسمية) التسمية سنة مطلقا غير مقيد بالاستيقظ وتعتبر عند ابتداء الوضوء حتى لو نسيها ثم ذكر بعد غسل البعض وسعى لا يكون مقبولا السنة بخلاف الاكل ونحوه هكذا في التبيين * فان نسيها في أول الطهارة أتى بها متى ذكرها قبل الفراغ حتى لا يتخلو الوضوء عنها كذا في المراجح الوهاج * ويسمى قبل الاستنجاء وبعده هو الصحيح كذا في الهداية * ولا يسمى في حال الانكشاف ولا في محل النجاسة هكذا في فتح القدير * قال الطحاوي والاستاذ العلامة مولانا خاير الدين المتخرجي المذوق عن السلف في تسمية الوضوء باسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام وفي الخبازية هو المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في معراج الدراية * ولو قال في ابتداء الوضوء لا اله الا الله أو الحمد لله أو أشهد أن لا اله الا الله صار مقبولا السنة التسمية كذا في القنية * (ومنها) غسل اليدين الى الرسغين ثلاثا ابتداء وقيل انه فرض وتقديمه سنة واختاره في فتح القدير والمراجح والخبازية واليه يشير قول محمد في الاصل هكذا في البحر الرائق * وكفيته ان كان الاء صغيرا أن يأخذه بشماله ويصب الماء على عيینه ثلاثا ثم يأخذه بيمنه ويصبه على يساره كذلك وان كان كبيرا كالغيبان كان معه انا صغيرا يفعل ما ذكرنا وان لم يكن أدخل أصابع يده اليسرى مضومة في الاء ويصب على كفه اليمنى ويدلك الاصابع بعضها ببعض حتى تظهر ثم يدخل اليمنى في الاء ويغسل اليسرى كذا في المضمرات * وهذا اذا لم تكن على يده نجاسة فان كانت يحمال بجيلة أخرى كذا في الخلاصة * واختلفوا أنه يغسل يديه قبل الاستنجاء وبعده والاصح أنه يغسلهما مرتين مرة قبل الاستنجاء ومرة بعده كذا في فتاوى قاضيخان (ومنها المضمضة والاستنشاق) والسنة أن يتمضمض ثلاثا ولا يتمستشق ثلاثا ولا يأخذ لكل واحد منهما ماء جديدا في كل مرة كذا في محيط السرخسي * وحديث المضمضة استيعاب الماء جميع الفم وحده الاستنشاق أن يصل الماء الى المارن كذا في الخلاصة * ان ترك المضمضة والاستنشاق أم على الصحيح لانهم امن سنن

نجاسة ثم دخل الماء الى ان صار الماء الجديدي عشر في عشر قبل أن يصل الى النجس كان طاهرا (حوض) صغير نجس الهدى ماؤه فدخل الماء من جانب قال الفقيه أبو جعفر بشير طاهر الان الماء الجاري غلب على النجس فكان بمنزلة الماء الجاري وقال أبو بكر بن سعيد لا يظهر حتى يخرج منه ثلاث مرات مثل ما كان في الحوض من الماء النجس (خندق) طوله مائة ذراع أو أكثر في عرض ذراعين قال عامة المشايخ لا يجوز فيه الوضوء ولو بال فيه انسان يتنجس من كل جانب عشرة أذرع وقال بعضهم يجوز فيه الوضوء اذا كان ماء الخندق

كثيرا بحيث لو بسط يكون عشرين في عشر ويجوز التوضؤ في الحوض الكبير الممتلئ اذا لم تلم نجاسته لان تغير الرائحة قد يكون بطول المكث (اذا ورد الرجل ماء) فأنظره مسلم انه نجس لا يجوز له أن يتوضأ بذلك الماء قالوا هذا اذا كان الخبز عدلا فان كان فاسقا لا يصدق وفي المستور روايتان في رواية بمنزلة الفاسق وفي رواية بمنزلة العدل (حوض) صغير كرى رجل منه منرا وأجرى فيه الماء ويوضأ ثم اجتمع ذلك الماء في مكان آخر فكري منه رجل آخر منرا وأجرى فيه الماء ويوضأ جاز وضوء الكل وتأويله (٧) اذا كان بين المكانين قليل مسافة (وفي

مسئلة) الحضرتين اذا كان بينهما قليل مسافة كان الماء الثاني طاهرا كذا قاله خلف بن أيوب ونصير بن يحيى وهذا لانه اذا كان بين المكانين مسافة فالأول الذي استعمله الأول يرد عليه ماء جار قبل اجتماعه في المكان الثاني فلا يظهر حكم الاستعمال أما اذا لم يكن بينهما مسافة فالأول الذي استعمله الأول قبل أن يرد عليه ماء جار في المكان الثاني ويصير مستعملا فلا يظهر بعد ذلك (الماء الطاهر) اذا كان في موضع هو عشرين في عشر وقعت فيه نجاسة ثم اجتمع ذلك الماء في مكان هو أقل من عشرين في عشر يكون طاهرا ولو كان الماء في مكان ضيق هو أقل من عشرين في عشر وقعت فيه نجاسة ثم انبسط ذلك الماء وصار عشرين في عشر كان نجسا والعبرة في هذا الوقت وقوع النجاسة (حوض) أعلاه ضيق وأسفله عشرين في عشر وقعت فيه نجاسة فتنجس أعلاه ثم انتهى الى موضع هو عشرين في عشر يصير طاهرا

الهدى وتر كهاو جب الاساءة بخلاف السنن الزوائد فان تركها لا يوجب الاساءة هكذا في السراج الوهاج * وان أخذ الماء بكفه ورفع منه بفيه ثلاث مرات وتغوض بجوز ولو رفع الماء من الكف بأثفه ثلاث مرات واستنشق لا يجوز لانه يعود الماء المستعمل في الاستنشاق لا المضغضه هكذا في المحيط * واذا أخذ الماء بكفه فتغوض به بضعه واستنشق بالباقي جاز ولو كان على عكسه لا يجوز كذا في السراج الوهاج * (ومنها السؤال) وينبغي أن يكون السؤال من أن يجار مرة لانه يطيب نكهة الفم ويشد الاسنان ويقوى المعدة وليكن رطبا في غلظ الخضر وطول الشبر ولا يقوم الاصبع مقام الخشبة فان لم توجد الخشبة فيختد يقوم الاصبع من عينه مقام الخشبة كذا في المحيط والظهير * والعلك يقوم مقامه للراءة كذا في البحر الرائق * ويندب ماساكه بيمينه بأن يجعل الخضر أسفله والابهام أسفل رأسه وباقي الاصابع فوقه كذا في النهر الفائق * ثم وقت الاستنساك هو وقت المضغضه كذا في النهاية ويستاك أعالى الاسنان وأسافلها ويستاك عرض أسنانه ويبتدىء من الجانب الايمن كذا في الجوهرة النيرة * ومن خشى من السؤال تحريك التي تركه ويكره ان يستاك مضطجعا كذا في السراج الوهاج * (ومنها تحليل السية) ذكر قاضيان في شرح الجامع الصغير تحليل اللحية بعد التلث سنة في قول أبي يوسف وبه أخذ كذا في الزاهدي * وفي المبسوط وهو الاصح كذا في معراج الدراية * وكيفيته أن يدخل أصابعه فيها ويغسل من الجانب الاسفل الى فوق وهو المنقول عن شمس الأئمة لكردرى رحمه الله تعالى كذا في المضمرات * (ومنها تحليل الاصابع) وهو ادخال بعضها في بعض عمامة متقاطر وهذا سنة مؤكدة اتفاقا كذا في النهر الفائق * هذا اذا وصل الماء الى أثنائها وان لم يصل بان كانت منضمة فواجب كذا في التبيين * ويغنى عنه ادخالها في الماء ولو غير جار والاولى في اليدين التشبيك وفي الرجلين أن يتخلل بخنصر يده اليسرى خنصر رجله اليمنى ويختم بخنصر رجله اليسرى كذا في النهر الفائق * ويدخل الاصبع من أسفل كذا في المضمرات * (ومنها) تكرار الغسل ثلاثا فيما يفرض غسله نحو اليدين والوجه والرجلين كذا في المحيط * للمرة الواحدة السابعة في الغسل فرض كذا في الظهيرية * والتلثان سنتان * وكذا تن على الصحيح كذا في الجوهرة النيرة * وتفسير السبوع أن يصل الماء الى العضو ويسبل ويتقاطر منه قطرات كذا في الخلاصة * وفي فتاوى الحجة * وينبغي أن يغسل الاعضاء كل مرة غسل يصل الماء الى جميع ما يجب غسله في الوضوء فلو غسل في المرة الاولى وبقي موضع يابس ثم في المرة الثانية يصيب الماء بعضه ثم في المرة الثالثة يصيب موضع الوضوء فهذا لا يكون غسل الاعضاء ثلاث مرات كذا في المضمرات * ولو توضأ مرة مرة لعز الماء أو للبرد أو للحاجة لا يكره ولا يأتى ثم الاثام كذا في معراج الدراية * ولو زاد على الثلاث لطمأنة القلب عند الشك أو بنية وضوء آخر فلا بأس به كذا في النهاية والسراج الوهاج * (ومنها) مسح كل الرأس مرة كذا في المتون * والاظهر أنه يضع كفيه وأصابعه على مقدم رأسه ويمدحها الى قفاه على وجهه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح أذنيه بأصبعيه ولا يكون الماء مستعملا به ذاك كذا في التبيين وان داوم على ترك استيعاب الرأس بغير عذر يأتى كذا في القنية * (ومنها مسح الاذنين) يمسح مقدمهما ومؤخرهما بالماء الذي يمسح به رأسه كذا في شرح الطحاوى * ولو أخذ ماء جديدا من غير فناء البله كان حسنا كذا في البحر الرائق * ولو مسح مقدمهما مع الوجه ومؤخرهما مع الرأس جاز ولكن الافضل هو الاول كذا في شرح الطحاوى * ومسح ظاهر الاذنين بباطن الابهام وباطن الاذنين بباطن

ويجعل كان النجاسة وقعت فيه في هذا الحال كالحوض المتحمدا اذا كان الماء في ثقبه وثقبه أقل من عشرين في عشر يتنجس ما كان في الثقب فان قل الماء ونسفل يظهر تنزلة الماء القليل اذا وقعت فيه نجاسة ثم انبسط وكان عشرين في عشر وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان مكان الماء الذي ينجس في أعلى الحوض أكثر من الماء الذي في أسفله ووقع الماء النجس في الاسفل جملة كان نجسا ويصير النجس غالب على الطاهر في وقت واحد وان وقع الماء النجس في أسفل الحوض على التسريح والتفريق كان طاهرا

كأنه غير اليابس إذا كان فيه نجاسات وموضع دخول الماء طاهر فاجتمع الماء في مكان طاهر هو عشر في عشر ثم تعدى بعد ذلك إلى موضع النجاسة * (فصل في البئر) * يحتاج إلى معرفة حكم البئر ومعرفة حكم الواقع فيها * الأول قال مالك البئر بمنزلة النهر الجاري لا يفسد ماؤه بوقوع النجاسة ما لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه وقال الشافعي رحمه الله إذا بلغ ماؤه قلتين لا يفسده ووقوع النجاسة وعندنا البئر بمنزلة الحوض الصغير يفسد بما يفسد به الحوض الصغير (٨) الآن يكون كبيراً عشر في عشر (بئر بالوعة) جعلوها بئر ماء أن جعلت أوسع وأعمق مقدار

ما لا تصل إليه النجاسة كان طاهراً وإن حفرت أعمق ولم تجعل أوسع من الأول فجوانبها نجس وقعرها طاهر (بئر) تجس ماؤه فقار ثم عاد بعد ذلك الصحيح أنه طاهر ويكون ذلك بمنزلة النزع وكذا بئر وجب فيها نزع عشرين دلواً فنزع عشرة فلم يبق الماء ثم عاد بعد ذلك لا ينزع منه شيء وينبغي أن يكون بين البالوعة وبين بئر الماء مقدار ما لا تصل النجاسة إلى بئر الماء وقد روي الكتاب بجمعة أذرع أو سبعة وذلك غير لازم وإنما المعتبر عدم وصول النجاسة إليه وذلك يختلف بصلابة الأرض ورخاوتها * (فصل فيما يقع في البئر) * الواقع فيها أنواع منها ما لا يفسده ومنها ما يفسد جميع الماء ومنها ما يفسد البعض أما الأول الآدمي الطاهر إذا اغتسل في البئر لطلب الدلو أو للتبرد وليس على أعضائه نجاسة وخرج حياً فإنه لا يفسده والماء طاهر وطهور لا ينزع منه شيء وكذا لو وقعت الشاة وخرجت خبيثة إلا أن هنا ينزع عشر دلواً لتسكين

السبايقين كذا في السراج الوهاج * (ومنها النية) والمذهب أن ينوي ما لا يصح إلا بالطهارة من العبادة أو رفع الحدث كذا في التبيين * وكيفيته أن يقول نويت أن أتوضأ للصلاة تقر بالي الله تعالى أو نويت رفع الحدث أو نويت الطهارة أو نويت استحالة الصلاة كذا في السراج الوهاج * وأما وقتها فعند غسل الوجه ومحملها القلب والتلفظ بها مستحب كذا في الجوهر النيرة * (ومنها الترتيب) وهو أن يبدأ بماء الله تعالى بذكره كذا في التبيين * عد القدر وري النية والترتيب والاستيعاب من المستحبات وعد صاحب الهداية والمحيط والحقفة والإيضاح والوافي من السنن وهو الأصح كذا في معراج الدراية * (ومنها الموالاة) وهي التتابع وحده أن لا يجف الماء على العضو قبل أن يغسل ما بعده في زمان معتدل ولا اعتبار بشدة الحر والرياح ولا شدة البرد ويعتبر أيضاً استواء حالة المتوضي كذا في الجوهر النيرة * وإنما يكره التفريق في الوضوء إذا كان بغير عذر أما إذا كان بعد ريان فرغ ماء الوضوء فيذهب لطلب الماء أو ما أشبه ذلك فلا بأس بالتفريق على الصحيح وهكذا إذا فرق في الغسل والتيمم كذا في السراج الوهاج * (الفصل الثالث في المستحبات) والمذكور منها في المتون اثنان * (الأول التيامن) وهو أن يبدأ باليد اليمنى قبل اليسرى وبالرجل اليمنى قبل اليسرى وهو فضيلة على الصحيح وليس في أعضاء الطهارة عضوان لا يستحب تقديم الأيمن منه - ما على اليسر إلا الأذن - ولولم يكن له اليد واحدة أو باحدى يديه علة ولا يمكن مسحهما ما يبدأ بالأذن اليمنى ثم باليسرى كذا في الجوهر النيرة * (والثاني مسح الرقبة) وهو نظهر اليدين وأما مسح الخلقوم فبدعة كذا في البحر الرائق * (وهنا سنن وأدب ذكرها المشايخ) * والسنة عند غسل رجله أن يأخذ الأناة بيمنه ويكبه على مقدم رجله اليمنى ويدلكه بيساره فيغسلها ثلاثاً ثم يفيض الماء على مقدم رجله اليسرى ويدلكه كذا في المحيط * ومن السنن البداءة من رؤس الأصابع في اليدين والرجلين كذا في فتح القدير * وهكذا في المحيط * والبداءة من مقدم الرأس في المسح سنة هكذا في الزاهدي * والترتيب في المضضة والاستنشاق سنة عندنا كذا في الخلاصة * والمبالغة فيه ماسنة أيضاً كذا في الكافي وشرح الطحاوي * الآن يكون ما إذا كذا في التارخانية * وهي في المضضة بالغرغرة كذا في الكافي * وفي الاستنشاق أن يضع الماء على منخربيه ويجذبه حتى يصعد إلى ما شئت من أنفه كذا في المحيط * وفي الأصل من الأدب أن لا يسرف في الماء ولا يكثر كذا في الخلاصة * وهذا إذا كان مائناً وأعماله كاله فان كان ماء موقوفاً على من تطهر أو يتوضأ حرم الزيادة والإسراف بلا خلاف كذا في البحر الرائق * وأن يقول عند غسل كل عضو أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وأن لا يتكلم فيه بكلام الناس كذا في المحيط * فان دعت إلى الكلام حاجة تخاف فوتره لم يكن فيه ترك الأدب كذا في البحر الرائق * وأن يقوم بامر الوضوء بنفسه وأن يقول بعد الفراغ من الوضوء سبحانك اللهم وبحمده أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وأن لا يصح سائر أعضائه بالخرقة التي يصح بها موضع الاستنجاء وأن يستقبل القبلة عند الوضوء بعد الفراغ من الاستنجاء وأن يقول بعد الفراغ من الوضوء أو في خلال الوضوء اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وأن يصلي ركعتين بعد الفراغ من الوضوء أو أن ياتيه بعد الفراغ من الوضوء الصلاة أخرى كذا في المحيط * وأن يشرب فطره من فضل وضوئه مستقبلاً القبلة قائماً أو يتوضأ بآنية

القلب لا للتطهير حتى لو لم ينزع وتوضأ جازو ذكر في الكتاب الأحسن أن ينزع منها دلاء ولم بقدر وعن محمد رحمه الله في الخرف كل موضع ينزع لا ينزع أقل من عشرين دلواً إلا أن الشرع لم يرد ينزع ما دون العشرين وكذا الجار والبغل إذا وقع في البئر وخرج حياً ولم يصب الماء ثم الواقع فإن أصاب ينزع جميع الماء كذا لو وقع في البئر ما يبرئ كل لحم من الأبل والبقر والغنم والطيور والجمادات المحبوسة وإن كانت مخلدة فوقع في البئر وخرجت منه حية لا يتوضأ من ذلك البئر استنجاباً احتياطاً وثقة وإن توضأ جاز كما لو شربت من إناء وكذلك سكان

البيت كالفارة والهرة والحية اذا وقعت وخرجت حية عند أي حنيفة ينزع منه لاء عشرة أو أكثر كراهة السور وان لم ينزع وتوضأ جاز وكذا الصبي اذا أدخل يده في البئر أو في الاناء لا يتوضأ منه استحسانا ما لم ينزع وان لم ينزع وتوضأ جاز. (وأما ما يفسد ماء البئر) فهو على نوعين أحدهما ينزع فيه كل الماء والثاني ينزع فيه البعض أما الأول اذا وقعت فيه قطرة من الخمر أو غيرها من الاشربة التي لا يحل شربها أو الدم أو البول بول الصبي والجارية فيه سواء وكذا بول مذبذب كل لجه وما لا يؤثر كل لجه (٩) وكذا الوضوء فيها شاة أو ما هو مثلها في الجنة

كالظبي والادمي أو مات فيه ماله دم سائل كالفارة ونحوها اذا انتفتحت أو تفسخت أو وقع فيها ذنب فارة أو قطعة من لحم الميتة أو وقع فيها كلب أو خنزير مات أو لم يمض أصاب الماء فم الواقع أولم يصب أما الخنزير فلا ن عنه نجس والكل كذلك ولهذا لو أتى الكلب وانقض فأصاب ثوبا أكثر من قدر الدرهم أفسدته لأن ماواه النجاسات وسائر السباع بمنزلة الكلب وكذلك لو اغتسل فيه طاهر أو توضأ لأن الماء المستعمل في إقامة القرية واسقاط الفرض نجس في أظهر الروايات عن أبي حنيفة وكذا لو وقع الحدث أو الجنب في البئر اطلب الدلو على أعضائه نجاسة أولم يكن مستنجبا أو كان مستنجبا بالخرق فانه ينزع كل الماء فان لم يكن على أعضائه نجاسة (فمن أبي حنيفة رحمه الله) ثلاث روايات والظاهر أن يصير الماء نجسا ويخرج الرجل من الجنابة ثم يتجسس بالماء النجس حتى لو كان نفضض واستنشق حل له قراءة القرآن ولو وقعت الحائض

الخرف ويتوقى التقاطر على الثياب كذا في الزاهدي ولا ينقض يديه كذا في السراج الوهاج والمضمضة والاستنشاق باليمنى والامتناع باليسرى كذا في خزنة الفقه لابي الليث وعن خلف بن أيوب أنه قال ينبغي للتوضي في الشتاء أن يسيل أعضاء بالماشية الدهن ثم يسيل الماء عليها لأن الماء يتجافى عن الأعضاء في الشتاء كذا في البدائع ومن الأدب دلال أعضائه وادخال خنصره صمخا أذنيه وتقديم الوضوء على الوقت ونشر الماء على وجهه من غير لطم والجلوس في مكان مرتفع كذا في التبيين ويغسل عروة الاناء ثلاثا ويغسل الأعضاء بالرفق ولا يستعمل في الوضوء ويستقضى في الغسل والتخليل والدلك ويجاوز حد الوجه واليدين والرجلين ليستيقن بغسل الحدود كذا في معراج الدراية ويبدأ في غسل الوجه من أعلاه كذا في النهر الفائق والتوضي في موضع طاهر لأن الماء الوضوء حرمه هكذا في النهر الفائق ناقلا عن المضمرات وجعل الاناء الصغير على يساره والكبير الذي يعترف منه على يمينه والجمع بين يمينه القلب وفعل اللسان وتسمية الله تعالى عند غسل كل عضو وليقل عند المضمضة اللهم أعني على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستنشاق اللهم أرخني رائحة الجنة ولا ترخني رائحة النار وعند غسل الوجه اللهم يضر وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل يدي اليمنى اللهم أعطني كتابي بيمينى وحاسبي حسابا يسيرا وعند غسل اليسرى اللهم لاتعطني كتابي بشمالى ولا من وراء ظهري وعند مسح رأسه اللهم أظني تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك وعند مسح أذنيه اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيمتنعون أحسنه وعند مسح عنقه اللهم اعتق رقبتى من النار وعند غسل رجلي اليمنى اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الأقدام وعند غسل رجلي اليسرى اللهم اجعل ذنبي مغفورا وسعي مشكورا وتجارتى إن تورى يصلى على انبي صلى الله عليه وسلم بعد غسل كل عضو ولا ينقص ماء وضوئه عن ذلك كذا في التبيين (الوضوء أنواع ثلاثة) فرض وهو وضوء المحدث عند القيام الى الصلاة وواجب وهو الوضوء للطواف إن طاف بالبيت بدون جاز ويكون تاركه كالواجب ومنسوب وذلك غير معدود فيها الوضوء للثوم ومنها المحافظة على الوضوء وتفسيره أن يتوضأ كلما حدث ليكون على الوضوء في الاوقات كلها ومنها الوضوء بعد الغيبة وبعد انشاد الشعر ومنها الوضوء على الوضوء ومنها الوضوء اذا ضحك قهقهة ومنها الوضوء لغسل الميت كذا في فتاوى قاضيان

(الفصل الرابع في المكروهات) فيها التعنيف في ضرب الماء على الوجه والمضمضة والاستنشاق باليسار والامتناع باليمين من غير عذر كذا في خزنة الفقه لابي الليث ومنها تأديت المسح بعماء جديولا بأس بالتمسح بالمندبل بعد الوضوء كذا في التبيين ويكره أن ينجس انفسه انا يتوضأ به دون غيره كما يكره ان يعين لنفسه في المسجد مكانا كذا في الوجيز لكردرى

(الفصل الخامس في نواقض الوضوء) منها ما يخرج من السيليل من البول والغائط والريح الخارجة من الدبر والودي والمذى والمنى والدودة والحصاة الغائط بوجوب الوضوء قل أو أكثر وكذلك البول والريح الخارجة من الدبر كذا في المحيط والريح الخارجة من الذكر وفرج المرأة لا تنقض الوضوء على الصحيح إلا أن تكون المرأة مفضاة فانه يجب لها الوضوء كذا في الجوهرة النيرة به جائفة فخرج منها ريح لا تنقض الوضوء كالحشاة المتين كذا في القسبة ولولزل البول الى قسبة الذكركم ينقض الوضوء ولو خرج الى

(٣ الفتاوى اول) بعد انقطاع الدم وليس على أعضائها نجاسة فهي كالرجل الجنب فان وقعت قبل انقطاع الدم وليس على أعضائها نجاسة فهي كالرجل الطاهر اذا انغمس للتبرد لانه لا يخرج عن الحيض بهذا الوقوع فلا يصير الماء مستعملا (ولو وقع في البئر خرقة أو خشبة نجسة) ينزع كل الماء (والروت وأخنا البقر) بمنزلة البول (وعن محمد رحمه الله) التينة والتينان عفو (وبول الهرة والفارة وخرها نجس) في أظهر الروايات يفسد الماء والثوب (وخر الحفاش) وبوله لا يفسد الماء والثوب لتعذرا لاحتراز عنه وذرق ما لا يؤثر كل لجه من الطيور

لا يفسد الماء في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف لتعذرا لاحتراز عنه (وبعد الابل أو الغنم) اذا وقع في البئر لا يفسد ما لم يفسد
والفاحش ما يستكثره الناس والقليل ما يستقله وقيل ان كان لا يسلم كل دلو عن بعرة أو بعرتين فهو فاحش (وعن محمد) ان أخذ ربع وجه
الماء فهو كثير ويستوى فيه الرطب واليابس والصحيح والمنسك في المصر كان ذلك أو في المفازة وما يعاون خوف الدابة ثم يعود حكمه حكم
الثوب والبعر (خ) ما يؤكل لحمه من (١٠) الطيور لا يفسد الماء الا بالدجاجة الخجلة وفي رواية البط والاوز بمنزلة الدجاجة وذرق

سباع الطيور يفسد الثوب
اذا فحش ويفسد ماء
الاولاوي ولا يفسد ماء البئر
وموت الطيور في الماء
يفسد الماء يستوى فيه
السري والجري (موت)
ملا دم له كالسمن
والسرطان والحية وكل
ما يعيش في الماء لا يفسد
ماء الاولاوي وغيره وموت
ملا دم له كالسمن ونحوه كما
لا يفسد الماء لا يفسد غيره
كالصبر ونحوه في رواية عن
أبي يوسف وكذا الضفدع بريه
كانت أو بحرية فان كانت
الحية أو الضفدع عظيمة لها
دم سائل يفسد الماء وكذا
الوزغة الكبيرة (جلد
الادعى أو لحمه) اذا وقع في
الماء ان كان مقدر ان يظفر
يفسده وان كان دونه
لا يفسده ولو سقط في الماء
ظفره لا يفسد الماء (شعر
الخنزير) اذا وقع في الماء
يفسده لانه نجس العين
وشعر الادعى طاهر في ظاهر
الرواية اذا وقع في الماء
القليل لا يفسد الماء وعلى
قول من يقول بانه نجس
لا يفسد ما لم يكن أكثر من
قدر الدرهم (عرق الانسان)
ولبها يفسد الماء ولا يفسد

القلقة ينقض الوضوء كذا في الذخيرة وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق ولو خرج البول من الفرج الداخل
من المرأة دون الخارج ينقض الوضوء والمجبوب اذا خرج منه ما يشبه البول فان كان قادرا على امساكه
ان شاء أمسكه وان شاء أرسله فهو بول ينقض الوضوء وان كان لا يقدر على امساكه لا ينقض ما لم يسبل كذا
في فتاوى قاضيان * وفي الفتاوى اذ اتين أن الخنثى رجل فالفرج الاخر منه بمنزلة الجرح لا ينقض
الخارج منه حتى يسبل كذا في السراج الوهاج * وهكذا في فتاوى قاضيان والذخيرة ومحيط السرخسي
وأكثر المعتمدات * وأكثرهم على إيجاب الوضوء عليه كذا في التبيين * والذي ينبغي التعويل عليه هو الاول
كذا في النهر الفائق * ولو كان لذكر رجل جرح له رأس أحد سميا يخرج منه ما يسيل في مجرى البول
والثاني يخرج منه ما لا يسيل في مجرى البول فالاول بمنزلة الاحليل اذا ظهر البول على رأسه ينقض الوضوء
وان لم يسبل ولا وضوء في الثاني ما لم يسبل اذا خاف ان رجل خروج البول فحشا احده بقطنة ولولا القطنة
يخرج منه البول فلا بأس به ولا ينتقض وضوءه حتى يظهر البول على القطنة كذا في فتاوى قاضيان
* اذا خرج درهمان عالجه يده أو بخرقه حتى أدخله تنتقض طهارته لانه يلتزق به شيء من النجاسة * وذكر
الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى أن بنفس خروج الدبر ينقض وضوءه كذا في الذخيرة
* والذي ينقض الوضوء وكذا الودي والمني اذا خرج من غير شهوة بأن حل شيأ فسبقه المنى أو سقط من مكان
مرتفع يوجب الوضوء كذا في المحيط * ومنى الرجل خائرا ييض رائحته كرائحة الطلع فيه لزوجة ينكسر
الذكر عند خروجه ومنى المرأة رقيق أصفر والذي رقيق يضرب الى البياض يبدو خروجه عند الملاعبة
مع أهله بالشهوة ويقابله من المرأة القذى والودي بول غليظ وقيل ما يخرج بعد الاغتسال من الجماع وبعد
البول كذا في التبيين * الدودة اذا خرجت من الدبر فهو حدث وان خرجت من قبل المرأة والد كذا في ذلك
وكذلك الحصة كذا في فتاوى قاضيان اذا طرقت في احده لم يخرج لا ينقض كذا في الصوم كذا في الظهيرية *
ولراحتن بالدهن ثم سال منه بعيد الوضوء كذا في محيط السرخسي * وكل ما وصل الى الداخل من الأسفل
ثم عاد نقض لعدم انفكاكه عن بلة * وان لم يتم الدخول بان كان طرفه في يده كذا في الوجيز للكردي
* (ومنها) ما يخرج من غير السيلين ويسيل الى ما يظهر من الدم والقبح والصدید والماء لعله وحذا السيلان
أنهما لا ينجس عن رأس الجرح كذا في محيط السرخسي * وهو الاصح كذا في النهر الفائق * الدم اذا علا
على رأس الجرح لا ينقض الوضوء وان أخذ أكثر من رأس الجرح كذا في الظهيرية * والفتوى على أنه
لا ينقض وضوءه في جنس هذه المسائل كذا في المحيط * الدم والقبح والصدید وما الجرح والنفطة والسرة
والشدي والعين والاذن لعله سواء على الاصح كذا في الزاهدي * ولو صبد هناء في أذنه فكفت في دماغه
ثم سال من أذنه أو من أنفه لا ينقض الوضوء وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان خرج من فيه فعلية الوضوء
لانه لا يخرج من الفم الا بعد ما وصل الى المعدة وهي محل النجاسة فصار له حكم المني كذا في محيط السرخسي
* وان استعطر فخرج السعوط من الفم وكان مل الفم نقض وان خرج من الاذنين لا ينقض كذا في السراج
الوهاج * ولو دخل الماء أذن رجل في الاغتسال ومكث ثم خرج من أنفه لا وضوء عليه كذا في المحيط * وفي
النصاب وهو الاصح كذا في التتارخانية * الا اذا صار قبحا خنيثا ينقض كذا في المضمرات * واذا خرج من أذنه
قبح أو صديد يتظر ان خرج بدون الوجه لا ينقض وضوءه وان خرج مع الوجه ينقض وضوءه لانه اذا

الثوب ما لم يفسح بمنزلة سورا الحمار (وعظم الميتة وصفوها) وشعرها وقرنها وظلفها وحافرها لا ينجس ولم يبق عليه دسومة خرج
لا يفسد الماء (المحدث) اذا غسل أطراف أصابعه ولم يغسل عضوا تاما أشار الحاكم رحمه الله تعالى في المختصر الى أنه يصير مستملا (وعن أبي
يوسف) رحمه الله تعالى أنه لا يصير مستملا ما لم يغسل عضوا تاما وكذا اذا غسل الطاهر شيئا من غير أعضاء الوضوء كالجنب والقعد اذا وقع
في البئر فارة أو فارتان أو ثلاث فارت نزع منها عشرون دلو أو ثلاثون دلو الا ان الفارة لا تكون فوق الجذ ثم في الجذرين لا ينزع أكثر من

عشرين أو ثلاثين وان وقع فيها أربع فأرأت فعلی قول أبي يوسف الاربع كالثلث وعلى قول محمد الاربع كالحس وفي الحس ينزح منها أربعون أو خسون فكذلك في الاربع واذا وجب نزح بعض الماء بعد دمن الدلاء فالاعتبر في ذلك دلوهذا البئر فان سجد لعظيم يسجد فيها عشرين دلو من دلوهم جاز لحصول المقصود واذا نزح الماء وحكم بطهارة البئر بحكم بطهارة الدلو والرشا تبعاً لمن غسل يده من نجاسة بقعمة وحكم بطهارة اليد بحكم بطهارة عروة القعمة وكذلك حب الحجر اذا صار خلا وحكم بطهارة (١١) ما فيه بحكم بطهارة الحب وفي كل موضع ينزح جميع الماء فأبسر الطرق

في ذلك ان يجاء بقصبة ويرسل فيها ويجعل على رأس الماء علامة ثم ينزح منها دلاء ثم ينظر كم انتقص فيه ينزح الباقي بحساب ذلك ولا يجب نزح الطين لمكان الحرج وما ينزح من البئر لا يطين به المسجد احتياطاً (بئر) تنحس ماؤه فأرادوا نزح الماء بعد زمان وقد ازداد الماء اختلوا فيه منهم من قال بعتة بر الماء عند وقوع النجاسة حتى لو نزحوا ذلك القدر وبقي مقدار ذراع أو ذراعين بصر الماء طاهراً وطهوراً وغرة ذلك تظهر في الرجل اذا أخذ في النزح فعي لجأ من الغدو وجد الماء أكثر مما ترك فنهض من قال ينزح جميع الماء ومنهم من قال ينزح مقدار الذي بقي عند الترك هو الصحيح (المرأة) اذا وصلت ذوائها بشعر غيرها ثم غسلت ذلك الشعر لم يصر الماء مستعملاً وان غسلت رأسا عليه شعر طويل بصر الماء مستعملاً بغسل الشعر لان التابت من الرأس تبع له مادام متصلاً به فيصير الماء مستعملاً بغسله بخلاف المسئلة الاولى (عظم القليل)

خرج مع الوجع فالظاهر انه خرج من الجرح هكذا حتى فتوى شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى كذا في المحيط * وهكذا في الذخيرة والتبيين والسراج الوهاج * ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا خرج من الجرح دم قليل فمسحه ثم خرج أيضاً ومسحه فان كان الدم بمجال لوترك ما قدمه مسح منه سال انتقض وضوءه وان كان لا يسيل لا ينتقض وضوءه وكذلك ان ألقى عليه رماداً أو تراباً ثم ظهر ثانياً وترتبه ثم وثم فهو كذلك يجمع كله كذا في الذخيرة * ولو نزل الدم من الرأس الى موضع لمحقه حكم التطهير من الانف والاذنين نقض الوضوء كذا في المحيط * والموضع الذي لمحقه حكم التطهير من الانف ما لان منه كذا في المنتقى * وان خرج من نفس الفم تعتبر الغلبة بينه وبين الريق فان تساوى انتقض الوضوء ويعتبر ذلك من حيث اللون فان كان أجراً انتقض وان كان أصفر لا ينتقض كذا في التبيين * المتوضي اذا غاص شيئاً فوجد فيه أثر الدم أو استأله بسؤال فوجد فيه أثر الدم لا ينتقض ما لم يعرف السيلان كذا في الظهيرية * اذا كان في عينه قرحة ووصل الدم منها الى جانب آخر من عينه لا ينتقض الوضوء لانه يصل الى موضع يجب غسله كذا في الكفاية * خرج دم من القرحة بالعصر ولولا ما خرج نقض في المختار كذا في الوجيز للكردي * وهو الاشبه كذا في الفقيه * وهو الاوجه كذا في شرح المنية للحلي * وان قشرت نقطة وسال منها ماء أو صديد أو غيره ان سال عن رأس الجرح نقض وان لم يسال لا ينتقض هذا اذا قشرها فخرج بنفسه أما اذا عصرها فخرج بعصره لا ينتقض لانه مخرج وليس بخارج كذا في الهداية * الرجل اذا استنثر فخرج من انفه علق قدرا العدسة لا ينتقض الوضوء كذا في الخلاصة * القراد اذا مص عضو انسان فامتلاء دما كان صغيراً لا ينتقض وضوءه كما لو مصت الذباب أو البعوض وان كان كبيراً ينتقض وكذا العاقلة اذا مصت عضو انسان حتى امتلأت من دمه انتقض وضوءه كذا في محيط السرخسي * والغرب في العين بمنزلة الجرح فبايسل منه ينتقض الوضوء كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كان في عينه رمد أو عيش يسيل منها الدموع قالوا يؤمر بالوضوء ولو قتل صلاة لاحتمال أن يكون صديداً أو قبحاً كذا في التبيين * الدودة الخارجة عن رأس الجرح لا تنتقض الوضوء كذا في المحيط * والعرق المذني الذي يقال له بالفارسية (رشته) هو غزلة الدودة فان كان الماء يسيل منه ينتقض الوضوء كذا في الظهيرية * (ومنها التي) لو قلر مل فيه مرة أو طعماً أو ماءً انتقض كذا في المحيط * والحسد الصحيح في مل الفم أن لا يمكنه امساكه الا بكلفة ومشقة كذا في محيط السرخسي * ولو شرب ماء ثم فاء صافياً انتقض الوضوء كذا في السراج الوهاج تأولاً عن الفتاوى * وان فاء مل الفم بلغ ما نزل من الرأس لم ينتقض وان صعد من الجوف لم ينتقض عندهما خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى هذا اذا فاء بلغ ما صرفاً فان كان مخلاً لطاشي من الطعام وغيره فان كان الطعام مل الفم يكون حدرئاً ولا فاء كذا في محيط السرخسي * وان فاء دمان كان سائلاً نزل من الرأس ينتقض اتفاقاً وان كان علقاً لا ينتقض اتفاقاً وان صعد من الجوف ان كان علقاً لا ينتقض اتفاقاً الا ان علا الفم وان كان سائلاً فعلی قول أبي حنيفة ينتقض وان لم يكن مل الفم كذا في شرح المنية * وهو المختار كذا في التبيين * وصححه عامة المشايخ فكذا في البدائع * وان فاء قليلاً قليلاً لوجع يبلغ مل الفم قال محمد رحمه الله تعالى ان انحدر السبب جرع والافلا وهذا أصح كذا في المضمرات * اذا فاء ثانياً قبل سكون نفسه من الهيجان والغثبان كان السبب متحداً وان كان بعده كان السبب مختلفاً كذا في الكافي * ما يخرج من بدن الانسان اذا لم يكن حدثاً لا يكون نجساً كالقي والقليل والدم

اذا لم يكن عليه دسومة وغسل لا يفسد الماء القليل ويباح الانتفاع به في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله (عظم الانسان) اذا وقع في الماء لا يفسده لانه طاهر بجميع أجزائه وانما لا يباح الانتفاع به كرامة له (الميت المسلم) اذا غسل ووقع في الماء القليل لا يفسده واليكافر يفسد وان غسل غير مرة والسقط اذا استعمل لحكمه حكم الكبير وان وقع في الماء بعد ما غسل لا يفسد وان لم يستعمل يفسد الماء وان غسل غير مرة ولو وقع الشهيد في الماء القليل لا يفسده الا اذا سال منه الدم (الهرة) اذا أكلت طعاماً سقط من فمها شيء يكره أكله وكذا الوحش

عضوا لا يصل قبل أن يغسل ذلك العضو وان أكلت فأزفة فشررت من أنا في فوره يفسده وان شربت بعد ساعة لا يفسده (ولو وقعت) الهرة في حب ماء فأخرجت حية من ساعتهما فوضا انسان من ذلك الماء جاز (بئرا) وقعت في كل واحدة من ماهرة وماتت فأخرجت من البئر ونزع من احدهما دلو وصب في الاخرى ينزع من الثانية جميع الماء كما لو وقع فيها شاة وماتت (بئر) وجب فيها نزع أربعين دلوًا فترجوا منها يومًا عشرين دلوًا ويومًا عشرين جاز ولا يشترط (١٣) النزع المتدارك وكذا الثوب اذا نجس ووجب غسله ثلاث مرات فغسل

يومًا مرة ويومًا مرتين جاز
لحصول المقصود (بئر) وجد
فيها فأزفة ميتة ان كانت
منتفخة تعاد صلاة ثلاثة
أيام ولياليها وان كانت غير
منتفخة تعاد صلاة يوم
وليلة في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى (وكذا) (لورأى
طائرًا وقع في بئر وأخرج
ميتًا بعد أيام ولا يدري أنه
ميت مات بعد الوقوع ان
كان منتفخًا تعاد صلاة
ثلاثة أيام ولياليها وان لم
يكن منتفخًا تعاد صلاة يوم
وليلة (فأزفة) ماتت في حب
فوقعت قطرة من ذلك
الماء في البئر فانه ينزع من
البئر عشرون دلوًا وثلاثون
كان الفأرة وقعت في البئر
وان وقعت الفأرة في الحب
وتفسخت ثم صب قطرة من
ذلك الماء في البئر فانه ينزع
جميع الماء كان الفأرة
وقعت في البئر منتفخة
(بيضة) سقطت من
البحاكة في مرقعة أو ماء
لا يفسد ذلك الماء وكذا
السحلة اذا سقطت من
أماها وقعت في الماء مبتلة
لا يفسد وكذا الانثعة اذا
خرجت من الشاة بعد
موتها (اذا مات) العقب أو

اذا لم يسل كذا في التبيين * وهو الصحيح كذا في الكافي * (ومنها النوم) * ينقضه النوم مضطجعًا في الصلاة وفي
غيرها بخلاف بين الفقهاء وكذا النوم متور كبا أن نام على أحد وجهيه هكذا في البدائع * وكذا النوم
مستلقيًا على قفاه هكذا في البحر الرائق * ولونام قاعدا واضعًا اليديه على عقبيه شبه المنكب لا وضوء عليه
وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * ولونام مستندًا الى مال أو زيل عنه لم يسقط ان كانت مقعدة زائلة عن
الارض نقض بالاجماع وان كانت غير زائلة فالصحيح أن لا ينقض هكذا في التبيين * ولا ينقض نوم القائم
والقاعد ولو في السرج أو المحل ولا الرأع ولا الساجد مطلقًا ان كان في الصلاة وان كان خارجًا فكذلك
الاف السجود فانه يشترط أن يكون على الهيئة المسنونة له بأن يكون رافعًا بطنه عن نخذه بحافيا عضديه
عن جنبه وان سجد على غير هذه الهيئة انتقض وضوءه كذا في البحر الرائق * ثم في ظاهر الرواية لا فرق بين
غلبته وتعمده وعن أبي يوسف النقض في الثاني والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية هكذا في المحيط * واختلفوا
في المريض اذا كان يصلي مضطجعًا فقام فالصحيح أن وضوءه ينتقض هكذا في المحيط والتبيين والبحر الرائق
وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق * وان نام جالسًا وهو يتمايل ويرجأ نزول مقعده عن الارض قال
شمس الأئمة الحلواني ظاهر المذهب أنه لا يكون حدثًا كذا في فتاوى قاضي خان * ولونام قاعدا فاسقط على
وجهه أو جنبه ان اتبته قبل سقوطه أو حاله سقوطه أو سقط نائمًا وانتبه من ساعته لا ينتقض وان استقر
نائمًا انتبه ينتقض كذا في التبيين * ولن نام متربعا لا ينتقض وضوءه وكذا لو نام متوركًا بان يسط
قدميه من جانب ويلصق أليتيه بالارض كذا في الخلاصة * واذا نام راكعًا على دابة والدابة عريان فان كان
في حالة الصعود والاسواء لا ينتقض وضوءه أما حاله الهبوط يكون حدثًا كذا في المحيط * وان نام على ظهر
الدابة في كاف لا ينتقض وضوءه وان نام على رأس التنور وهو جالس قد أدلى رجله كان حدثًا كذا في
فتاوى قاضي خان * وأما النعاس في حالة الاضطجاع لا يخلو ما أن يكون ثقیلاً أو خفيفاً فان كان ثقیلاً فهو
حدث وان كان خفيفاً لا يكون حدثًا والفصل بين الخفيف والثقیل أنه ان كان يسمع ما قيل عنده فهو
خفيف وان كان يحرق عليه عاتمة ما قيل عنده فهو ثقیل كذا في المحيط * وهكذا حكى فتوى شمس الأئمة كذا
في الذخيرة * (ومنها الانعاش والجنون والغشي والسكر) * الانعاش ينقض وضوءه قليله وكثيره وكذا الجنون
والغشي والسكر وحده السكر في هذا الباب أن لا يعرف الرجل من المرأة عند بعض المشايخ وهو اختيار
المصدر الشهيد والصحيح ما نقل عن شمس الأئمة الحلواني أنه اذا دخل في بعض مشيئة تحرك كذا في الذخيرة
* (ومنها القهقهة) * وحده القهقهة أن يكون مسموعًا ولجرائه والضحك أن يكون مسموعًا ولا يكون
مسموعًا لجرائه والتبسم أن لا يكون مسموعًا ولا لجرائه كذا في الذخيرة * القهقهة في كل صلاة فيها ركوع
وسجدة تنقض الصلاة وضوءه عندنا كذا في المحيط * سواء كانت عمدًا أو نسيانًا كذا في الخلاصة
* ولا تنقض الطهارة خارج الصلاة والضحك يبطل الصلاة ولا يبطل الطهارة والتبسم لا يبطل الصلاة
ولا الطهارة ولو قهقهة في سجدة التلاوة أو في صلاة الجنائز تبطل ما كان فيها ولا تنقض الطهارة كذا في فتاوى
قاضي خان * والقهقهة من الصبي في حال الصلاة لا تنقض وضوءه كذا في المحيط * ولو قهقهة نائمًا في الصلاة
فالصحيح أنها لا تبطل وضوءه ولا الصلاة كذا في التبيين * قال الحاکم أبو محمد الكوفي قدس صلواته
وضوءه جميعًا وبه أخذ عامة المتأخرين احتياطًا كذا في المحيط * ولو قهقهة في الصلاة المظنونة الاصح أنه

القراد والخنفساء في الاناء لا يفسدها وان وقع فيها حلة وماتت فيها ينزع منها دلاء ثم في رواية ينزع منها عشرون أو ثلاثون وفي
رواية ان نزع أقل من عشرة جاز (اذا وقع) في البئر سام أبرص ومات ينزع منها عشرون دلوًا في ظاهر الرواية (الصعوة) والعصفور بمنزلة الفأرة
لاستوائهما في الجنة والحمامة والورشان بمنزلة السور ينزع منها أربعون دلوًا وخمسون دلوًا وان تفسخ شيء من ذلك ينزع جميع الماء والبط والاوز
ان كان صغيرًا فهو كالدجاجة ينزع منها أربعون أو خمسون فان كان كبيرًا فهو كالجل العظیم ينزع كل الماء (صبي) ماء وضوءه في بئر عند أبي حنيفة

ينزع كل الماء وعند صاحبه ان استغنى بذلك الماء فكذلك وان لم يكن استغنى به على قول محمد لا يكون نجس لكن ينزع منها عشرون دلو
ليصير الماء طهوراً (فأرة) ماتت في دهن تنفس الدهن فان كان الدهن جامداً فورا حوله وينتقع بالباقي أكل وكل شيء وان كان ذائباً لا ينتقع
به في الابدان الا أن يغسل في قول أبي يوسف وطريق غيره له يأتي بعده هذا (فأرة) وقعت في بئر وماتت ينزع منها عشرون دلو فان نزع منها دلو
وصب في بئر طاهر كان حكم الثانية ما كان حكم الاولى قبل نزع هذا الدلو وان كان (١٣) المصوب هو الدلو الاول ينزع من

الثانية عشرون دلو فان

صب الدلو الثاني ينزع من

البئر الثانية تسعة عشر وان

صب الدلو العاشر ينزع من

الثانية أحد عشر وهو الصحيح

لان الاولى كانت تطهر قبل

نزع هذا الدلو بأحد عشر

فكذلك الثانية فلنزع الدلو

الاخير من البئر فادام الدلو

الاخير في هوا البئر لا يحكم

بطهارة ماء البئر حتى لا يجوز

التوضوء بماء البئر وان نجي

الدلو الاخير عن رأس البئر

يحكم بطهارة ماء البئر

(فأرة) ماتت في حب فصب

ماء الحب في بئر ينزع الاكثر

مما صوب فيه ومن عشرين

دلو وعند أبي يوسف ينزع

المصوب وعشرون دلو

(الاناء كالبر) في حكم البعرة

والبعرة تين فباروى عن أبي

حنيفة (رجل) نزع ماء بئر

انسان فيمس البئر لا يضمن

شيأ ولو صب ماء آتية يضمن

لان ماء الآتية مملوكة وماء

البئر غير مملوكة

* (فصل في الحمام) *

دخول الحمام مشروع للرجال

والنساء جميعاً خلا لما قاله

بعض الناس روى أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم دخل

الحمام وتنزه وخالدين الوليد

رضي الله عنه دخل حمام حصص لكن انما يباح اذا لم يكن فيه انسان كشف العورة (اذا خرج) من الحمام ولم يتوضأ ولم يغتسل خارج الحمام لا بأس

به عند عامة العلماء واختلاف المشايخ في الماء الذي صب على وجه الحمام وأصح ما قيل فيه وهو رواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله

ان ذلك الماء طاهر ما لم يعلم ان فيه نجاسة حتى لو خرج انسان من الحمام وقد أدخل رجله في ذلك الماء ولم يغسلها بعد الخروج وصلى جاز (ماء

حوض الحمام) طاهر عندهم ما لم يعلم وقوع النجاسة فيه فان أدخل رجل ينفق الحوض وعليها نجاسة ان كان الماء ساكناً لا يدخل فيه شيء

بمنقضاء وضوءه كذا في الظهيرية ولو فقهه فيما يصلى بالايام بعد زورا بكاوي بالندل أو الفرض بعد ذلك
انتقض كذا في فتح القدير والقهقهة تبطل التيمم كما تبطل الوضوء ولا تبطل طهارة الاغتسال وقد قيل تبطل
طهارة الاعضاء الاربعة فالمغتسل في الصلاة اذا فقهه بطلت الصلاة ولا يجوز له أن يصلى بعده من غير وضوء
جديد هكذا في المحيط وهو الصحيح كذا في التتارخانية * (ومنها المباشرة الفاحشة) * اذا باشر امرأته مباشرة
فاحشة بتجريدوا انتشار وملافاة الفرج بالفرج ففيه الوضوء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى
استحسانا وقال محمد رحمه الله تعالى لا وضوء عليه وهو القياس كذا في المحيط * وفي النصاب هو الصحيح وفي
النيابيع وعليه الفتوى كذا في التتارخانية في الملاسة الفاحشة * لا يعتبر انتشار آلة الرجل في انتقاض
طهارة المرأة كذا في القنية * مس الرجل المرأة والمرأة الرجل لا ينتقض الوضوء كذا في المحيط * مس ذكره
أو ذكر غيره ليس يحدث عندنا كذا في الراد * والمباشرة الفاحشة بين المراتين وبين الرجل والغلام الامرد
تنقض الوضوء عند الشيخين هكذا في القنية * وكذا بين الرجلين كذا في معراج الدراية * (ومما اتصل
بذلك مسائل الشك) * في الأصل من شك في بعض وضوءه وهو أول ما شك في الموضع الذي شك فيه فان
وقع ذلك كثير لم يلغى اليه هذا اذا كان الشك في خلال الوضوء فان كان بعد الفراغ من الوضوء لم يلغى
الى ذلك ومن شك في الحدث فهو على وضوءه ولو كان محدثاً فاشك في الطهارة فهو على حدثه ولا يعمل
بالتحري كذا في الخلاصة

(الباب الثاني في الغسل) (وفيه ثلاثة فصول) *

(الفصل الاول في فرائضه) وهي ثلاثة المضمضة والاستنشاق وغسل جميع البدن على ما في المتن وحده
المضمضة والاستنشاق كما مر في الوضوء من الخلاصة * الجنب اذا شرب الماء لم يبعه لم يضره ويجزى به عن
المضمضة اذا أصاب جميعه كذا في الظهيرية * ولو كان سنبه مجوفاً بقي فيه أو بين أسنانه طعام أو درن
رطب في أنفه ثم غسله على الأصح كذا في الزاهدي * والاحتياط أن يخرج الطعام عن تجوفه ويجزى
الماء عليه كذا في فتح القدير * والدرن اليابس في الأنف يمنع تمام الغسل كذا في الزاهدي * والعين في
الظفر يمنع تمام الاغتسال والوسخ والدرن لا يمنع والقروى والماء في سواء والتراب والطين في الظفر لا يمنع
والاصرام والصباغ ما في ظفره ما يمنع تمام الاغتسال وقيل كل ذلك يجزى به للحرج والضرورة ومواضع
الضرورة ستة ثمانية عن قواعد الشرع كذا في الظهيرية * وان كان على ظاهر بدنه جلد سمك أو خبز بمضوغ قد
جف فاغسل ولم يصل الماء الى ماتحته لا يجوز ولو كان مكانه خرم ذباب أو برغوث جاز كذا في المحيط * ولو كان
به جدرى ارتفع قشرها وجوانبها متصلة ولم يصل الماء الى ماتحت القشرة لا بأس به فلوزالت القشرة لا يعيد
الغسل كذا في الظهيرية * ولا يجب اقبال الماء الى داخل العينين كذا في محيط السرخسي * وايس على
المرأة أن تنقض صفاتها في الغسل اذا بلغ الماء أصول الشعر وليس عليها بل ذواتها هو الصحيح كذا في
الهداية * ولو كان شعر المرأة منقوصاً يجب اقبال الماء الى آثائه ويجب على الرجل اقبال الماء الى آثائه
اللحية كما يجب الى أصولها والى آثاء شعره وان كان صغيراً كذا في محيط السرخسي * ولو أزلت المرأة
رأسها بطيب بحيث لا يصل الماء الى أصول الشعر وجب عليها ازالته لصل الماء الى أصوله كذا في السراج

من الانبوب ولا يفرغ الناس بالقصة يتنجس ما لم يحوض وان كان الناس يغتفون من الحوض بقصاعهم ولا يدخل من الانبوب ماء
أو على العكس اختلافه وأكثروا على أنه يتنجس ما لم يحوض وان كان الناس يغتفون بقصاعهم ويدخل الماء من الانبوب اختلافه
وأكثرهم على أنه لا يتنجس (البردي) إذا ألقى في الماء التجس في الابتداء على قول محمد لا يظهر أبدا حتى لو اتخذ منه شرابا نعل كان نجسا وعلى
قول أبي يوسف وعامة المشايخ يغسل (١٤) ثلاث مرات وبعض في كل مرة أو يجفف في كل مرة فيطهر وكذا النعل الجديد إذا أصابه

الوهاج * وجب تحريك القرط والخاتم الضيقين ولو لم يكن قرط فدخل الماء النقب عند مدوره أجزاءه
والأدخلة ولا يتكلف في ادخال شيء سوى الماء من خشب ونحوه كذا في البحر الرائق * ويجب إيصال الماء
إلى داخل السرة وينبغي أن يدخل أصبعه فيها بالمباغة كذا في محيط السرخسي * الاقفا إذا اغتسل من
الجنابة ولم يدخل الماء داخل الجلدة جاز كذا في المحط * وفي واقعات الناطق وهو المختار كذا في التتارخانية
* ويدخل الماء القلفة استحبابا كذا في فتح القدير * ويجب على المرأة غسل فرجها الخارج في الجنابة
والحيض والنفاس ويسن في الوضوء كذا في محيط السرخسي * وفي الفتاوى الغيانية ولا تدخل المرأة
أصبعها في فرجها عند الغسل وهو المختار كذا في التتارخانية * وإذا دهن فأمر الماء فلم يصل يجزئ كذا
في شرح الوقاية

(الفصل الثاني في سنن الغسل) * وهي أن يغسل يديه إلى الرسغ ثلاثا ثم فرجه ويزيل التجاسة إن كانت
على بدنه ثم يتوضأ وضوءا للصلاة الأربع هكذا في الملقط * وتقديم غسل الفرج في الغسل سنة سواء كان
فيه نجاسة أم لا كتقديم الوضوء على غسل باقي البدن سواء كان هناك حدث أولا كذا في الشمني * ولا يمسح
برأسه في رواية الحسن والصحيح أنه يمسح كذا في الزاهدي * وهكذا في فتاوى قاضي خان * ثم يفيض الماء
على رأسه وسائر جسده ثلاثا كذا في الزاهدي * الأولى فرض والثنتان سنتان على الصحيح كذا في السراج
الوهاج * وكيفية الأفاضة أن يفيض الماء على منكبيه اليمين ثلاثا ثم اليسر ثلاثا ثم على رأسه وسائر جسده
ثلاثا كذا في معراج الدراية * وهو الأصح ~~هكذا~~ كذا في الزاهدي * ثم يتنهي عن مغسله فيغسل قدميه كذا
في المحط * هذا إذا كان في مستقع الماء فاما إذا كان على لوح أو حجر لا يؤخر غسلهما كذا في الجوهر النيرة
* (وههنا سنن وآداب ذكرها بعض المشايخ) * يسن أن يبدأ بالنية بقلبه ويقول بلسانه نويت الغسل لرفع
الجنابة أو للجنابة ثم يسمي الله تعالى عند غسل اليدين ثم يستحب كذا في الجوهر النيرة * وأن لا يسرف في
الماء ولا يقتروا أن لا يستقبل القلب وقت الغسل وأن يدل كل أعضائه في المرة الأولى وأن يغتسل في موضع
لا يراه أحد ويستحب أن لا يتكلم بكلام قط وأن يمسح عند بل بعد الغسل كذا في المنية

(الفصل الثالث في المعاني الموجبة للغسل وهي ثلاثة) * منها الجنابة وهي تثبت بسببين أحدهما
خروج المني على وجه الدفق والشهوة من غير إباح باللمس أو النظر أو الاحتلام أو الاسقاء كذا في محيط
السرخسي من الرجل والمرأة في النوم واليقظة كذا في الهداية * وتعتبر الشهوة عند انفصاله عن مكانه
لا عند خروجه من رأس الاحليل كذا في التبيين * إذا احتلم أو نظر إلى امرأة فزال المني عن مكانه بشهوة
فأمسك ذكره حتى سكنت شهوته ثم سال المني عليه الغسل عندهما وعند أبي يوسف لا يجب هكذا في
الخلاصة * واغتسل من الجنابة قبل أن يبول أو ينام وصلى ثم خرج بنية المني فعليه أن يغتسل عندهما
خلافا لأبي يوسف رحمه الله تعالى ولكن لا يعيد تلك الصلاة في قولهم جميعا كذا في الذخيرة * ولو خرج
بعد ما بال أو نام أو مشى لا يجب عليه الغسل أنفا كذا في التبيين * إذا احتلم الرجل واتفق الفصل المني من
موضعه إلا أنه لم يظهر على رأس الاحليل لا يلزمه الغسل كذا في فتاوى قاضي خان * رجل بال فخرج من
ذكره مني أن كان منتشر عليه الغسل وان كان منكسرا عليه الوضوء كذا في الخلاصة * إذا اغتسلت
بعد ما جامعها زوجها ثم خرج منها مني الزوج فعليه الوضوء دون الغسل وان استيقظ الرجل ووجد على

ما يتنجس فيشرب على قول
محمد لا يظهر أبدا وعلى قول
أبي يوسف إذا أدخله الماء
الظاهر ثلاث مرات
وجفف في كل مرة يطهر
وينبغي لمن دخل الحمام أن
يمكث مكانه متعارفا ويص
صبا متعارفا من غير اسراف
(حوض الحمام) إذا تنجس
فدخل فيه الماء لا يظهر مالم
يخرج منه مثل ما كان فيه
ثلاث مرات وقال بعضهم
إذا خرج منه مثل ما كان
فيه مرة واحدة يطهر بغلبة
الماء الجاري عليه والاول
أحوط

* (فصل في الماء المستعمل) *

اتفق أصحابنا رحمهم الله في
الروايات الظاهرة على أن
الماء المستعمل في البدن
لا يبقى طهورا واختلفو في
طهارته وفي السبب الذي
يصير به الماء مستعملا وفي
الوقت الذي يأخذ الماء حكم
الاستعمال أما السبب
فاتفقوا على أنه يصير
مستعملا إذا استعمله للطهارة
واختلفوا في أنه هل يصير
مستعملا لسقوط الفرض
إذا لم ينو ذلك أو قصد التعدد
أو أخرج الدلو من البئر قال
أبو حنيفة وأبو يوسف

رحمهما الله يصير مستعملا وقال محمد رحمه الله في المشهور لا يصير مستعملا وأما وقت ثبوت حكم الاستعمال اختلفوا على
أنه مادام على العضو لا يعطى له حكم الاستعمال وبعد الزوال عن العضو اختلفوا فيه قال بعضهم يصير مستعملا وان كان في الهواء بعد بدليل
أن المحدث إذا غسل ذراعيه فأمسك انسان يده تحت ذراعيه وغسلها بذلك الماء لا يجوز مروي ذلك عن أصحابنا وكذا المحدث إذا غسل
عضوا فقبل أن يجمع الماني المكان غسل به عضوا آخر لا يجوز الا على قول أبي مطيع البلخي وقال بعضهم لا يصير مستعملا ما لم يستقر في

مكان ويسكن عن التحرك وأما الاختلاف في طهارة الماء المستعمل ونجاسته قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله في الشهور عنهما هو نجس وقال محمد رحمه الله هو طاهر فان أصاب ذلك الماء ثوبان كان ذلك ماء الاستنجاء وأما أنه أكثر من قدر الدرهم لا تجوز فيه الصلاة عندنا وإن لم يكن ذلك ماء الاستنجاء على قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا يمنع ما لم يفحش والقاحش عند أبي حنيفة ما يستفحشه الناظر وقيل إن كان ربع الثوب فهو كثير وقال أبو يوسف إن كان شبراً في شبر فهو كثير وفي رواية عن (١٥) أبي يوسف بقدر بالربع قيل أراد

به ربع الكم أو ربع الذيل لربع جميع الثوب (المحدث أو الجنب) إذا أدخل يده في الأناة لا يغتراف وليس عليها نجاسة لا يفسد الماء وكذلك إذا وقع الكوز في الحب وأدخل يده في الحب إلى المرفق لاخراج الكوز لا يصير الماء مستعملاً وكذا الجنب إذا أدخل يده في البئر اطلب الدلو لا يصير الماء مستعملاً مكان الضرورة (الجنب) إذا أخذ الماء بفيه لا يريده المضمضة لا يصير مستعملاً في قول محمد رحمه الله وكذا إذا أخذ الماء بفيه وغسل أعضائه بذلك الماء أو أخذ الماء بفيه وملا به الأنية كان طاهراً وطهوراً وقال أبو يوسف رحمه الله لا يبيح طهوراً وهو الصحيح أما لأنه صار مستعملاً بسقوط الفرض أولاً لأنه خاطئه البراق فلا يكون طهوراً ولو أدخل يده أو رجه في الأناة للتبرد يصير الماء مستعملاً لانعدام الضرورة ولو أدخل المحدث رأسه في الأناة يريد به المسح لا يصير الماء مستعملاً في قول أبي يوسف رحمه الله وقال إنما يتنجس الماء في كل شيء يغسل يريده الغسل أما ما يمسح

فراشه أو خذ بللاً وهو يتذكر احتلاماً ان يتقن أنه منى أو يتقن أنه مذي أو شك أنه منى أو مذي فعليه الغسل وإن يتقن أنه ودى لا يغسل عليه وإن رأى بللاً إلا أنه لم يتذكر الاحتلام فإن يتقن أنه ودى لا يجب الغسل وإن يتقن أنه منى يجب الغسل وإن يتقن أنه مذي لا يجب الغسل وإن شك أنه منى أو مذي قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجب الغسل حتى يتقن بالاحتلام وقال لا يجب هكذا ذكره شيخ الإسلام * وقال القاضى الامام أبو علي التستري ذكره شام في نوادره عن محمد إذا استيقظ الرجل فوجد البلال في أحلبه ولم يتذكر حملان كان ذكره من شرا قبل النوم فلا يغسل عليه إلا أن يتقن أنه منى وإن كان ذكره ساكناً قبل النوم فعليه الغسل قال شمس الأئمة الحلواني هذه المسئلة يكثر وقوعها والناس عنها غافلون فيجب أن تحفظ كذا في المحيط * ولو تذكر الاحتلام ولذا النزول ولم يربللاً لا يجب عليه الغسل والمرأة كذلك في ظاهر الرواية لأن خروج منها إلى فرجها الخارج شرط لوجوب الغسل عليها وعليه الفتوى هكذا في معراج الدراية * إذا نام الرجل قاعداً أو قائماً أو ماشياً ثم استيقظ ووجد بللاً فهذا وما لو نام مضطجعا سواء كذا في المحيط * إذا وجد في الفراش منى ويقول الزوج من المرأة تقول المرأة من الزوج الأصح أنه يجب الغسل عليه ما احتسباً كذا في الظهيرية * الرجل إذا صار مغشياً عليه ثم أفاق ووجد منياً على فخذه أو فوهه فلا يغسل عليه وكذلك السكران وليس هذا كالنوم كذا في المحيط * رجل استيقظ وهو يتذكر الاحتلام ولم يربللاً ومكث ساعة فخرج مذي لا يلزمه الغسل احتلاماً استيقظ ولم يربللاً فوضاً وصلى صلاة الفجر ثم نزل المنى يجب عليه الغسل كذا في الذخيرة * ولا بعيد الصلاة وكذا لو احتلم في الصلاة ولم ينزل حتى أتمها فأنزل لا بعيداً ولا يغتسل كذا في فتح القدير * (السبب الثاني الإيلاج) * الإيلاج في أحد السبلين إذا وارت الحشفة بوجوب الغسل على الفاعل والمفعول به أنزل ولم ينزل وهذا هو المذهب لعلمائنا كذا في المحيط * وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضى خان * ولو كان مقطوع الحشفة يجب الغسل بالإيلاج مقدارها من الذكركذا في السراج الوهاج * والإيلاج في البهيمية والميتة والصغيرة التي لا يجامع مثلها لا يوجب الغسل بدون النزول هكذا في المحيط * والصحيح أنه إذا أمكن الإيلاج في محل الجماع من الصغيرة ولم يفضها فهي بمنى يجامع كذا في السراج الوهاج * إذا جرمعت المرأة فمداون الفرج ووصل المنى إلى رجهما وهي بكر أو ثيب لا يغسل عليها لئلا يفسد السبب وهو النزول أو مواراة الحشفة حتى لو حبلت كان عليها الغسل لوجود النزول كذا في فتاوى قاضى خان * وإذا حبلت قائماً عليها الغسل من وقت الجماع حتى يجب عليها إعادة الصلاة من ذلك الوقت كذا في الملتقط * لوقات امرأة عتي جنى بآني وأجد في نفسي ما أجداذا جامعاً زوجي لا يغسل عليها كذا في محيط السرخسي * غلام ابن عشرين جامعاً امرأة بالغته فعليها الغسل ولا يغسل على الغلام إلا أنه يؤمر بالغسل تحلقاً واعتياداً كما يؤمر بالصلاة تحلقاً واعتياداً ولو كان الرجل بالغاً والمرأة صغيرة يجامع مثلها فعلى الرجل الغسل ولا يغسل عليها وجامع الخصى يوجب الغسل على الفاعل والمفعول كذا في المحيط * ولو لم يفرج ولم ينزل قال بعضهم يجب الغسل وقال بعضهم لا يجب والأصح أن كانت الخرقه رقيقة بحيث يجد حرارة الفرج والمدة يوجب الغسل والأفلا والأحوط وجوب الغسل في الوجهين وإن أوج الخصى المشكل ذكره في فرج امرأة أو دبرها فلا يغسل عليها وكذا في فرج خنتى مثله وإن أوج رجل في فرج خنتى مشكل لم يجب عليه الغسل وهذا كله إذا

لا يصير الماء مستعملاً وإن أراد به المسح وقال محمد رحمه الله إذا كان على ذراعيه جائر فمسه في الماء أو نمس رأسه في الأناة لا يجوز ولا يصير الماء مستعملاً (الجنب) إذا شرب الماء قبل أن يتضمض هل ينوب عن المضمضة قالوا إن كان فقيم الإنوب لأنه يصير الماء مصافلاً يصل الماء إلى كل فمه وإن كان جاهلاً ينوب لأن الجاهل يجب الماء بما يفصل الماء إلى كل الفم (اتضح الغسالة) في الأناة إن كان قليلاً لا يفسد وحدث القليل أن لا يستين مواقع القطر في الماء كالعطل وإن كان يستين ذلك ويرى فهو كبير ولا بأس للتوضي والمغتسل أن يتسبح بالماء لأن

النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ومنهم من كره للتوضي دون المغتسل والصحيح ما قلنا أنه ينبغي أن لا يبالغ ولا يستعصى فيبقى أثر الوضوء على أعضائه (غسالة الميت) من الماء الأول والثاني والثالث فاسدة وما يصيب ثوب الغاسل من ذلك قدر ما لا يمكن الاحتراز عن ذلك يكون غسواً والثوب الذي يمسح به الميت طاهر اعتبره إنا شوب الحى (استنحي) فأصاب الماء مكة أو ذيله ان أصابه الماء الأول أو الثاني أو الثالث يتنجس نجاسة غليظة (١٦) فان أصابه الماء الرابع يتنجس نجاسة الماء المستعمل ويكره شرب الماء المستعمل (المحدث)

إذا توضأ في أرض المسجد لا يجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله لأن عندهم الماء المستعمل نجس وإن توضأ في أثناء المسجد جاز عندهم (ويكره) التجرد في المسجد (وكما) يصير الماء مستعملاً بازالة المحدث والنجاسة يصير مستعملاً بالغسل للأكل قبل الطعام وبعده وكذلك الواعث للغسل للأحرام أو للاستلام أو للوضوء على الوضوء وصلاة الجمعة وصلاة العيدين وادابها عرفه وادابها القدرو كذا إذا اغتسلت المرأة لحيض أو نفاس أو غسول ميتاً اغتسل فان الماء يصير مستعمل في هذه الوجوه لا قامة القرية ولو توضأ الطاهر لازالة الطين أو العجن أو الدرن أو اغتسل الطاهر للتبرد لا يصير الماء مستعمل في هذه الوجوه (الصبي العاقل) إذا توضأ أو اغتسل يريده التطهير ينبغي أن يصير الماء مستعملاً لانه نوى فيه معتبرة

* (فصل فيما لا يجوز به التوضؤ) *

لا يجوز التوضؤ بماء الفواكه ونفسه أنه يدق التفاح

أو السفرجل دقاً عاماً ثم يعصره فيستخرج منه الماء وقال بعضهم تفسيره أن يدق التفاح أو السفرجل ويطبخ بالماء ثم يعصر فيستخرج منه الماء في الوجهين لا يجوز به التوضؤ لانه ليس بما مطلق ولا يجوز التوضؤ بماء الطبخ واقتناه والقند ولا بالماء الذي يسيل من الكرم في الربيع كذا ذكره شمس الأئمة الحالواني ولا بما الورود والزعفران ولا بما النمل والخرش اذا ذهب ريقه وصارت خيشاناً بقيت ريقه ولطافته جاز به التوضؤ كذا لو طبخ بالماء ما يقصده بالمبالغة في التنظيف كالسدر والخرش وإن تغير لونه ولكن لم تذهب ريقه يجوز به

كان من غير انزال أما إذا أنزل وجب الغسل بالانزال كذا في السراج الوهاج * (ومنهم الحليض والنفاس) * يجب الغسل عند خروج دم حيض أو نفاس ووصوله الى فرجها الخارج والافليس بخارج ولا يكون حيضاً كذا في التبيين * المرأة إذا ولدت ولم تزد دم هل يجب عليها الغسل والصحيح أنه يجب كذا في الظهيرية * (أما أنواع الغسل فتسعة) * ثلاثة منها فريضة وهي الغسل من الجنابة والحيض والناس وواحد واجب وهو غسل الموتى كذا في محيط السرخسي * الكافر إذا أجنب ثم أسلم يجب عليه الغسل في ظاهر الرواية ولو أقطع دم الكافرة ثم أسلمت لا غسل عليها * الصبية إذا بلغت بالحيض فعليه الغسل بعد الاقطاع وفي الصبي إذا بلغ بالاحتلام الأصح وجوب الغسل كذا في الزاهد * والأحوط وجوب الغسل في النصول كلها كذا في فتاوى قاضي خان * وأربعة سنة وهي غسل يوم الجمعة ويوم العيدين ويوم عرفة وعند الأحرام وواحد مستحب وهو غسل الكافر إذا أسلم ولم يكن جنباً كذا في محيط السرخسي * وغسل يوم الجمعة للصلاة وهو الصحيح كذا في الهداية * حتى لو اغتسل بعد الفجر ثم أخذت وصلى الجمعة بالوضوء أو اغتسل بعد الجمعة لا يكون مستمناً * ولو اتفق يوم الجمعة يوم العيد وجامع ثم اغتسل ثوب عن الكل كذا في الزاهد * في الكافي لو اغتسل قبل الصبح وصلى به الجمعة نال فضل الغسل عند أبي يوسف وعند أبي الحسن لا كذا في فتح القدير * ومن المندوب على ما ذكره بعض المشايخ رجحهم الله الاغتسال لدخول مكة والوقوف بمنزلة وفي دخول مدينة النبي صلى الله عليه وسلم والجنون إذا أفاق والصبي إذا بلغ بالسنن كذا في التبيين (ومما يصل بذلك مسائل) الجنب إذا أخر الاغتسال الى وقت الصلاة لا يأثم كذا في المحيط * قد نقل الشيخ سراج الدين الهندي الإجماع على أنه لا يجب الوضوء على المحدث والغسل على الجنب والحائض والنفساء قبل وجوب الصلاة أو ارادة ما لا يحل الا به كذا في البحر الرائق * كالأصلاة وسجدة التلاوة ومس المحف و نحوه كذا في محيط السرخسي * ذكر في ظاهر الرواية وأدنى ما يكفي من الماء للاغتسال صاع والتوضؤ مد * قال بعض مشايخنا رجحهم الله كفاه صاع إذا ترك الوضوء أو ما إذا جاع بين الوضوء والغسل فإنه يتوضأ بالمد من غير الصاع ويغسل بالصاع * وقال عامة مشايخنا رجحهم الله الصاع كاف للغسل والوضوء جميعاً وهو الأصح قال مشايخنا هذا بيان مقدار أدنى الكفاية وليس بتقدير لازم بل إن كفه أقل من ذلك نقص منه وإن لم يكفه زاد عليه بقدر ما لا اسراف ولا تقتير كذا في محيط السرخسي * وكذلك لو توضأ بدون المد أو أسبغ وضوءاً جازها كذا في شرح الطحاوي * والتقدير بالماء في الوضوء إذا كان لا يحتاج الى الاستنجاء فان احتاج الى ذلك استنحب برطل ووضوءاً بمد * وإن كان لا بسا للنفث وهو لا يحتاج الى الاستنجاء بكفيه رطل وكل هذا غير لازم لاختلاف طباع الناس كذا في شرح المبسوط * ولا بأس بأن يغتسل الرجل والمرأة من إناء واحد كذا في المحيط * ولا بأس للجنب أن ينام ويعاود أهله قبل أن يتوضأ وإن توضأ فحسن * وإن أراد أن يأكل أو يشرب فينبغي أن يعضض ويغسل يديه كذا في السراج الوهاج

(الباب الثالث في المياه وفيه فصلان)

(الفصل الأول فيما يجوز به التوضؤ وهو ثلاثة أنواع) (الأول الماء الجاري) وهو ما يذهب بقبنة كذا في الكنز والخلاصة وهذا هو الحد الذي ليس في دركه حرج هكذا في شرح الوقاية * وقيل ما يعده الناس جارياً

وهو السفرجل دقاً عاماً ثم يعصره فيستخرج منه الماء وقال بعضهم تفسيره أن يدق التفاح أو السفرجل ويطبخ بالماء ثم يعصر فيستخرج منه الماء في الوجهين لا يجوز به التوضؤ لانه ليس بما مطلق ولا يجوز التوضؤ بماء الطبخ واقتناه والقند ولا بالماء الذي يسيل من الكرم في الربيع كذا ذكره شمس الأئمة الحالواني ولا بما الورود والزعفران ولا بما النمل والخرش اذا ذهب ريقه وصارت خيشاناً بقيت ريقه ولطافته جاز به التوضؤ كذا لو طبخ بالماء ما يقصده بالمبالغة في التنظيف كالسدر والخرش وإن تغير لونه ولكن لم تذهب ريقه يجوز به

التوضوء وان صار نجسنا مثل السويق لا يجوز به التوضوء ولو توضأ بعاء السبيل يجوز وان خالطه التراب اذا كان الماء غالباً رقيقاً فانا كلنا أو
أجابوا ان كان نجسنا كالطين لا يجوز به التوضوء وكذا التوضوء بما الزعفران وزرديج العصفور يجوز ان كان رقيقاً والماء غالب فان غلبته الحمرة
وصار متماسكاً لا يجوز به التوضوء أما عند أبي يوسف رحمه الله تعتبر الغلبة من حيث الاجزاء لا من حيث اللون هو الصحيح وعلى قول محمد رحمه
الله تعتبر الغلبة بتغير الطعم واللون والريح ويجوز التوضوء بالماء الذي ألقى فيه الحصى أو الباقلاء (١٧)

لم تذهب رفته ولو طخ فيه
الحصى أو الباقلاء وبسبب
الباقلاء يوجد منه لا يجوز
به التوضوء وذكر الناطقي اذا
لم تذهب رقة الماء ولم يسلب
منه اسم الماء جاز به التوضوء
وكذا الويل الحسب بالماء وبقي
رقيقاً جاز به الوضوء ميان
ارنجينا لا يجوز وكذا الوالقي
الزاج في الماء حتى اسود
لكن لم تذهب رفته جاز به
الوضوء ولو وقع الثلج في الماء
وصار نجسنا غليظاً لا يجوز به
التوضوء لانه بمنزلة الحدوان
لم يصير نجسنا جاز ولو توضأ في
الحوض انجم دماؤه الا أنه
رقيق ينكسر بتحريك الماء
جاز وضوءه وان كان الجند
على وجه الماء قطعاً قطعاً ان
كان كبيراً لا يتحرك بتحريك
الماء لا يجوز وان كان قليلاً
يتحرك بالتحريك يجوز بمنزلة
مالو كان على وجه الماء عود
أو خشب يتحرك بتحريك
الماء يجوز به التوضوء والا
فلا ولو توضأ بالثلج ان كان
يذوب ويسيل الماء عني
أعضائه جاز ولا فلا وان
بالجاهل في الماء الجاري
ورجل أسفل منه يتوضأ
ان لم يتغير لون الماء أو طعمه
أوريجمه يجوز ولا فلا وان

وهو الاصح كذا في التبيين * وفي النصاب والفتاوى في الماء الجاري أنه لا يتنجس مالم يتغير طعمه أو لونه أو
ريحه من النجاسة كذا في المضمهرات * واذا ألقى في الماء الجاري شئ نجس كالجنية والخنزير لا يتنجس مالم يتغير
لونه أو طعمه أو ريحه كذا في منية المصلي * واذا سد كلب عرض النهر ويجري الماء فوقه ان كان ما يلاقى الكلب
اقل مما يلاقيه يجوز الوضوء في الاسفل والا لا * قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله على هذا أدركت مشايخي
كذا في شرح الوقاية وهكذا في المحيط وقد صححه في التنجيس لصاحب الهداية كذا في البحر الرائق * وعند
أبي يوسف لا بأس بالوضوء اذا لم يتغير أحد أوصافه كذا في شرح الوقاية * وفي النصاب وعليه الفتاوى كذا في
المضمهرات * واذا كانت الحيفة ترى من تحت الماء لقله الماء لصفائه كان الذي يلاقها أكثر اذا كان سد
عرض الساقية وان كانت لا ترى أولم تأخذ الا الاقل من النصف لم يكن الذي يلاقها أكثر كذا في المحيط *
ولو كان على السطح عذرة فوقه عليه المطر فسال الميزاب ان كانت النجاسة عند الميزاب وكان الماء كله يلاقى
العذرة أو أكثره أو نصفه فهو نجس والا فهو طاهر * وان كانت العذرة على السطح في مواضع متفرقة ولم
تكن على رأس الميزاب لا يكون نجساً وحكمه حكم الماء الجاري كذا في السراج الوهاج * وفي بعض الفتاوى
قال مشايخنا المطر مادام يطرفه حكم الجريان حتى لو أصاب العذرات على السطح ثم أصاب ثوباً لا يتنجس
الا ان يتغير * المطر اذا أصاب السقف وفي السقف نجاسة فوكف وأصاب الماء ثوباً فالصحيح أنه اذا كان المطر لم
يقطع بعد فسال من السقف طاهر هكذا في المحيط وفي العتبية اذا لم يكن متغيراً كذا في التارخانية * وأما
اذا انقطع المطر وسال من السقف شئ فسال فيه ونجس كذا في المحيط * وفي النوازل قال مشايخنا المتأخرون
هو المختار كذا في التارخانية * ماء النهر أو القناة اذا حقل عذرة فأغترف انسان بقرب العذرة جاز والماء
طاهر مالم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه * ماء النهر اذا انقطع من أعلاه لا يتغير حكم جريانه كذا في فتاوى
فاضل خان * المسافر اذا كان معه ميزاب واسع ومعه اداوة من ماء يحتاج اليه وهو على طمع من وجود الماء
ولكن لا يتيقن بذلك حكى عن الشيخ أبي الحسن أنه كان يقول بأمر أحد رفقائه حتى يصب الماء في طرف
من الميزاب وهو يتوضأ في الميزاب ويضع عند الطرف الآخر من الميزاب انا طاهراً يجمع فيه الماء فان الماء
الجمع يكون طاهراً وطهوراً وهو الصحيح كذا في الذخيرة * حوض صغير كرى منه رجل نهر أو أجرى الماء فيه
وتوضأ ثم اجتمع ذلك الماء في مكان آخر فكرى منه رجل آخر ثم رآه آخر أجرى فيه الماء وتوضأ جاز وضوءه
الكل اذا كان بين المكانين مسافة وان قلت * وكذلك حفيرتان يخرج الماء من احدهما ويدخل في
الآخر فتوضأ فيهما ينمأ كذا في المحيط * اذا جلس الناس صفواً على شط نهر يتوضئون جاز وهو الصحيح
كذا في منية المصلي * واذا كان الحوض صغيراً يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب يجوز الوضوء
فيه من جميع جوانبه وعليه الفتاوى من غير تفصيل بين أن يكون أربعة أو اربع أو أقل فيجوز أو أكثر
فلا يجوز كذا في شرح الوقاية * وهكذا في الزاهدي ومعراج الدراية * حوض صغير تنجس ماؤه فدخل الماء
الطاهر فيه من جانب وسال ماء الحوض من جانب آخر كان الفقيه أبو جعفر رحمه الله يقول كسالماء
الحوض من الجانب الآخر يحكم بطهارة الحوض وهو اختيار الصدر الشهيد رحمه الله كذا في المحيط * وفي
النوازل وبه تأخذ كذا في التارخانية * وان دخل الما لم يخرج ولكن الناس يغترفون منه اغترافاً متداركاً
طهر كذا في الظهيرية وتفسير الغرف المتدارك ان لا يسكن وجهه الماء فيمابين الغرفتين كذا في الزاهدي *

(٣) الفتاوى اول) كان الماء راكداً ان كان قليلاً لا يجوز به التوضوء أصلاً وان كان كثيراً قدمت المسئلة قبل هذا وكذا الوضوء
آية الخمر في نهر عظيم ورجل أسفل منه يتوضأ أو يدرب جاز ان لم يظهر أثره في ذلك اذا كان على بدنه نجاسة فسحقها بخرقة مبلولة ثلاث
مرات (حكى) عن النقة أبي جعفر أنه قال يطهر اذا كان الماء متقاطراً على بدنه ولا يجوز التوضوء بشئ من الاثربة ولا بغيره هامن المائعات
نحو الخل والمرى الا نبذ القرفانه يجوز التوضوء به عند عدم الماء المطلق في قول أبي حنيفة الاول وجوبه يمنع التيمم في قوله وتفسير النبذ ان

يلقى القرفى الماء فيأخذ الماء حلاوته ولا يصير نجسا ولا سكرافان كان سكر الابل يشربه ولا يجوز به التوضؤ وإن طبع أذن طبخه الصحيح أنه لا يجوز به التوضؤ وعلى قول أبي يوسف رحمه الله يتيم ولا يتوضأ بهذا القم وهو قول أبي حنيفة الآخر وعلى قول محمد رحمه الله يجمع بينهما وبين التيم فان كان معه سور الجار نبيذ القم يتوضأ بسور الجار ويتيم ولا يلتفت الى نبيذ القم لان سور الجار كان طهورا في الاصل وانما صار مشكلا بشرب الجار أمانبيذ القم (١٨) ما كان طهورا في الاصل وفي رواية يجمع بين الكل وما يحمل شره اذا أصاب ثوبا لا يفسده (الماء)

إذا اختلط بالمخاط أو بالزرق

جازه التوضؤ ويكره

(فصل في الاسار)

سور طاهر لا كراهة فيه وهو

سور ما يؤكل لحمه من الحيوان

وسور الأدمى على أى صفة

كان (وسور مكروه) وهو

سور سواكن البيوت كالنأرة

والحبة والوزغة والهرقة

قول أبي حنيفة ومحمد

رحمهم الله واختلف المشايخ

في قول الهرة والنأرة منهم من

جعل له غوا إذا أصاب ثوبا

لا يفسده ومنهم من قدره

بالكثير القاحش والصحيح

أنه مفسد وسور الدجاجة

المخلقة مكروه وكذا سور سباع

الطير (سور نجس) وهو

سور الخنزير والكل وسباع

الوحش كالأسد والنهد

ومخوذك (وسور مشكوك)

وهو سور الجار والبغل

واختناؤه في الشك قال

بعضهم الشك في طهارته حتى

لو وقع في الماء القليل يفسده

وان أصاب الثوب أو البدن

لا يفسده (والصحيح) أن

الشك في طهريته وعرقهما

طاهر في ظاهر الرواية لا يفسد

الماء والثوب (وذكر) نمس

الأنعام الخلو أن عرقهما

نجس وانما جعل عقوا في

ماء حوض الحمام طاهر عندهم ما لم يعلم بوقوع النجاسة فيه فان أدخل رجل يده في الحوض وعلمه ان نجاسة ان كان الماء ساكنا لا يدخل فيه شيء من أنبوه ولا يغترف منه انسان بالقصة يتنجس وان كان الناس يغترفون من الحوض بقصاعهم ولا يدخل من الأنبوب ماء وعلى العكس فأكثرهم على أنه يتنجس وان كان الناس يغترفون من الحوض بقصاعهم ويدخل الماء من الأنبوب فأكثرهم على أنه لا يتنجس هكذا في فتاوى قاضيخان وعليه الفتوى كذا في المحيط * الماء الجاري بعدما تغير أحد أوصافه وحكمه بنجاسة لا يحكم بطهارته ما لم يزل ذلك التغير بان يرد عليه ماء طاهر حتى يزيل ذلك التغير كذا في المحيط * (الثاني الماء الراكد) * الماء الراكد اذا كان كثيرا فهو بمنزلة الجاري لا يتنجس جميعه بوقوع النجاسة في طرف منه إلا أن يتغير لونه أو طعمه أو ريحه وعلى هذا اتفق العلماء وبه أخذ عامة المشايخ رحمهم الله كذا في المحيط * وهل يتنجس موضع وقوع النجاسة في المرتبة يتنجس بالاجماع ويترك من موضع النجاسة قدر الحوض الصغير ثم يتوضأ أو في غير المرتبة عند مشايخ العراق كذلك وعند مشايخ بخارى يتوضأ من موضع وقوع النجاسة هكذا في الخلاصة وهو الاصح كذا في السراج الوهاج * ومقدار الحوض الصغير أربع أذرع في أربع أذرع هكذا في الكفاية * وعن أبي يوسف رحمه الله ان الغدير العظيم للجاري لا يتنجس الا بالتغير من غير فصل هكذا في فتح القدير * والفاصل بين الكثير والقليل انه اذا كان الماء بحيث يخلص بعضه الى بعض بأن تصل النجاسة من الجزء المستعمل الى الجانب الآخر فهو قليل والا فكثير * قال أبو سليمان الجوزجاني ان كان عشرين في عشر فهو ما يخلص وبه أخذ عامة المشايخ رحمهم الله كذا في المحيط * والمعتبر في عمقه أن يكون بحال لا يتخسر بالاغتراف هو الصحيح كذا في الهداية * والمعتبر ذراع الكرباس كذا في الظهيرية وعليه الفتوى كذا في الهداية * وهو ذراع العائمة ست قبضات أربع وعشرون اصبعاً كذا في التبيين * وان كان الحوض مدورا يعتبر عائمة وأربعون ذراعا كذا في الخلاصة وهو الاحوط كذا في محيط السرخسي * يجوز التوضؤ في الحوض الكبير الممتلئ اذا لم تعلم نجاسته كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الفتاوى غير كبير لا يكون فيه الماء في الصيف وتروث فيه الدواب والناس ثم يعلو في الشتاء ويرفع منه الجمدان كان الماء الذي يدخله يدخل على مكان نجس فالجاء والجد نجس وان كثر بعد ذلك وان كان دخل في مكان طاهر واستقر فيه حتى صار عشرين في عشر ثم انتهى الى النجاسة فالجاء والجد طاهران كذا في فتح القدير * ولو توضأ في آفة القصب أو من أرض فيها زرع متصل ببعضه يفسد ان كان عشرين في عشر يجوز واتصال القصب بالقصب لا يمنع اتصال الماء بالماء ولو توضأ في حوض وعلى وجهه جميع الماء الطعاب الذي يقال له بالفارسية جغزباريه ان كان بحال لو سرك يتحرك يجوز كذا في الخلاصة * ولو توضأ في حوض الحمد ماؤه الا انه رقيق ينكسر بتحرك الماء لجاز الوضوء فيه وان كان الجمد على وجه الماء قطعا قطعاً ان كان كثيرا لا يتحرك بتحرك الماء لا يجوز الوضوء به وان كان قليلا يتحرك بتحرك الماء يجوز الوضوء به كذا في المحيط * ولو وجد حوض كبير فمقب فيه انسان فتوضأ فيه فان كان متصلا بطن النقب لا يجوز ولا جاز كذا في فتح القدير * وان خرج الماء من النقب وانسلط على وجه الجمد بقدر ما لرفع الماء بكفه لا يتنجس ما تحته من الجمد جاز فيه الوضوء والا فلا * وان كان الماء في النقب كالماء في الطست لا يجوز فيه الوضوء إلا أن يكون النقب عشرين في عشر كذا في فتاوى قاضيخان * والمشرعة كالحوض اذا الحمد ماؤه لو كان الماء منضلا عن

الثوب والبدن لكان الضرر وفي طهارته بين الاثمان روايتان (وأما سور القرم) فعن أبي حنيفة فيه روايتان ألقاح وأظهرهما أنه طاهر وطهور وهو قوله ما ثم السور لظاهر بمنزلة الماء المطلق فان استعمل الماء المكروه مع القدرة على الماء المطلق صح طهارته ويكره في المشكوك يجمع بينهما وبين التيمم ولو اكتفى بأحدهما وصلى لا تجوز صلاته * (فصل في النجاسة التي تسبب الثوب أو الخب أو البدن أو الارض) * (النجاسة نوعان) غليظة وخفيفة (فالخفيفة) لا تنعم ما لم تنجس (والغليظة) اذا زادت على قدر

الدرهم تنفع جواز الصلاة واختلافه في مقدار الدرهم أنه معتبر وزناً وبسطا الصحيح أنه في المستحسنة كالعذرة والوث ولحم الميتة يعتبر قدر الدرهم وزناً في غير المستحسنة كالبول والجرو والدم يعتبر المقدربسطاً واختلفوا أيضاً في الدرهم الذي يتدبره (قال شمس الأعمى) السرخسي رحمه الله يعتبر فيه أكبر دراهم البلدان كان في البلد دراهم مختلفة ثم النجاسة الغليظة مالا يشبه في نجاستها بقية نجاستها بدليل مقطوع به كالجرو والدم المسفوح ولحم الميتة وبول المايؤكل لحمه وأما الروث (١٩) وأثناء البقرة ذراعي خفيفة نجس

بنجاسة غليظة وعند صاحبها نجاسة خفيفة لا فرق عندهما بين الماء كول وغير الماء كول وفي كل ما يعتبر فيه الفاحش فهو مقدّر بالربع في قول محمد رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف رحمه الله شبر في شبر وفي رواية ذراع في ذراع (وبول مايؤكل لحمه) نجس في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله نجاسة خفيفة لعارض الأدلة وقال محمد رحمه الله طاهر (العذرة) ونحو الكلب ورجع السباع نجس بنجاسة غليظة (خرو) مايؤكل لحمه من الطيور طاهر إلا ماله رائحة كريهة كخرو النجاس والبط والاوز فهو نجس بنجاسة غليظة (ذرق) سباع الطير كالباري والحداة لا يفسد الثوب واختلف المشايخ في بول الهرة والفأرة إذا أصاب الثوب قال بعضهم يفسد إذا زاد على قدر الدرهم وهو الظاهر وقال بعضهم لا يفسد أصلاً وقال بعضهم يفسد إذا خش وبظهر أثر الضرورة في التخفيف لافي سلب النجاسة (دم) السمك وما يعيش في الماء

أولاح المشرعة وإن قل بجواز التوضؤ فيه ولو كان متصلاً لا يجوز وهو المختار كذا في الخلاصة * وإن كان أعلى الحوض أقل من عشر في عشر وأسفله عشر في عشر أراً أكثر فوقع نجاسة في أعلى الحوض وحكم بنجاسة الأعلى ثم اتقص الماء وانتهى إلى موضع وعشر في عشر فالأصح أنه يجوز التوضؤ به والاعتسال فيه كذا في المحيط * الحوض إذا كان أقل من عشر في عشر لكنه عميق فوقع فيه نجاسة ثم انبسط وصار عشر في عشر فهو نجس وإن وقعت فيه وهو عشر في عشر ثم اتقص فصار أقل فهو طاهر هكذا في الخلاصة * ولو أن الغدير حكم بنجاسته ثم نصب مأوؤه وجف أسفله حكم بطهارته * وإن دخله ماء ثانياً فذبحه رواية أن والظاهر أنه لا يعد نجساً هكذا في السراج الوهاج (الثالث ماء الأبار) ما ينزح ماء البئر بوقوعه فيه من (الأول ما يجب نزح الماء بوقوعه) إذا وقعت في البئر نجاسة تنزح وكان نزح ما فيها من الماء طهارة لها بإجماع السلف رحمه الله كذا في الهداية * وبعر الأبل والغنم إذا وقع في البئر لا يفسد ما لم يكثر هكذا في فتاوى قاضيان * وعن أبي حنيفة أن الكثير ما استكثر الناظر والقليل ما استقله وعليه الاعتقاد هكذا في التبيين * والبعر الكثير ما لا يجرد لونه والقليل بخلافه وهو الصحيح كذا في شرح المبسوط للإمام السرخسي والنهاية * وفي الجامع الصغير الصحيح أنه لا فرق بين الصحيح والمنكسر والطب واليابس كذا في الخلاصة * ولا فرق بين الروث والخثي والبعر هكذا في الهداية * ولا فرق بين آبار المصر والفلوات كذا في التبيين * وهو الصحيح لأن الضرورة قد تقع في الجملة في المصر أيضاً كفي الحمامات والرباطات كذا في محيط السرخسي وإن مات فيه أمانة أو كلب أو آدمي أو أنفق حيوان أو تنفخ بنزح جميع ما فيها من غير الحيوان أو كبره كذا في الهداية * وكذا إذا تعطى شعره فهو كالنفخ كذا في السراج الوهاج * وإن وقع نحو شاة وأخرج حيا فالصحيح أنه إذا لم يكن نجس العين ولا في بدنه نجاسة ولم يدخل فاه في الماء لم يتنجس وإن أدخل فاه فيه فعتبر بسورده فإن كان سورده طاهر فالله طاهر وإن كان نجساً فنجس فينزع كله وإن كان مشكوكاً فمشكوكاً فينزع جميعه وإن كان مكروهاً فمكروه فيستحب نزحها وإن كان نجس العين كالخنزير فإنه يتنجس الماء وإن لم يدخل فاه والصحيح أن الكلب ليس بنجس العين فلا يفسد الماء ما لم يدخل فاه هكذا في التبيين وهكذا ما لا يؤكل لحمه من سباع الوحش والطيور لا يتنجس الماء إذا أخرج حيا ولم يدخل فاه في الصحيح هكذا في محيط السرخسي * الكافر الميت نجس قبل الغسل وبعده كذا في الظهيرية * الميت المسلم إذا وقع في الماء إن كان قبل الغسل أفسده وبعده لا وهو المختار هكذا في التارخاتية * والقط إذا استهل فحكه حكم الكبريتان وقع في الماء بعدما غسل لا يفسد وإن لم يستعمل يفسد الماء وإن غسل غير مرة ولو وقع الشهيد في الماء القليل لا يفسده إلا إذا سال منه الدم كذا في فتاوى قاضيان * وإذا وجب نزح جميع الماء ولم يمكن فراغها لكونها معيناً ينزع ما تبادلو كذا في التبيين وهذا أيسر كذا في الاختيار شرح المختار * والأصح أن يؤخذ بقول رجائين لهم باصارة في أمر الماء فأى مقدار قال أنه في البئر ينزع ذلك المقدر وهو أشبه بالحق كذا في الكافي وشرح المبسوط للإمام السرخسي والتبيين * إن مات فيها الدجاجة والسنور والحماة ونحوها ولم يكن متنفخاً ولا متفحفاً ينزع أربعون أو خمسون دلو هكذا في محيط السرخسي * وهو الظاهر كذا في الهداية * إذا ماتت فأرة أو عصفور في بئر فأخرجت حيز ماتت قبل أن تنفخ فانه ينزع منها عشر دلو إلى ثلاثين بعد إخراج الذئبة والعصور كذا في المحيط * ولا عبرة للنزح قبل إخراج الفأرة كذا في التبيين * ولا فرق بين أن

لا يفسد الثوب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله يفسد إذا خش دم الحية أو الوزعة يفسد الثوب والماء ودم البقي أو البعوض أو البرغوث لا يفسد عندنا (الطحال والكبد) طاهر إن قبل الغسل حتى لو أطل به وجه الخف وصلى جازت صلاته وما يبق من الدم في عروق المذبح لا يفسد الثوب وإن خش (وعن أبي يوسف) رحمه الله يفسد الثوب إذا خش ولا يفسد القدر (الدم) الذي ظهر على رأس الجرح وانتفخ ولم يسلم ليس بنجس في قول أبي يوسف وقال محمد بنجس (ماء) الطابق نجس قياساً وليس بنجس

استحسانا وصورة اذا حرق العذرة فاصاب ماء الطابق توب انسان لا يفسده استحسانا مالم يظهر أثر النجاسة فيه وكذا الاصطبل اذا كان حار او على كونه طابق أو بيت بالبلوعة اذا كان عليه طابق فعرق الطابق وتقاطر منه وكذا الحمام اذا هرب في فيه النجاسات فعرق حيطانها وكوتها وتقاطر وكذا الوكان في الاصطبل كونه معلق فيه ماء فترشح من أسفل الكوز في القياس يكون نجسا لان البله في أسفل الكوز صارت نجسة بنجس الاصطبل وفي (٣٠) الاستحسان لا يتنجس لان الكوز طاهر والماء الذي فيه طاهر فترشح منه يكون طاهرا

(اذا صلى) ومعه شعر الاذى قد ذكرنا أنه يجوز صلاته ولو قطع انسان سنه أو قطع أذنه ثم أعادهما الى مكانهما وصلّى أو صلى وسنه أو أذنه في كفه يجوز صلاته في ظاهر الرواية وكذا الوصل في عنقه فلا بد فيها من كلب أو ذئب تجوز صلاته وما يظهر جلده بالدباغ يظهر لجله بالذكاة كره شمس الأئمة الخلو في قيل يشترط أن تكون الذكاة من أهلها في محلها وهو ما بين اللبنة واللحمين وقد سمي بحيث لو كان مأكولا لا يحل أكله بتلك الذكاة (وذكر الناطقي) اذا صلى ومعه من لحم السباع كالتغلب ونحوها أكثر من قدر الدرهم لا تجوز صلاته وان كان مذبوحا ولو صلى ومعه لحم بازي قد ذبح جازت صلاته لان سور التغلب ونحوه نجس وما كان سورته نجسا لا يظهر لجله بالذكاة انما يظهر اذا لم يكن سورته نجسا (وعن الفقيه أبي جعفر) اذا صلى ومعه لحم سباع الوحش قد ذبح لا تجوز صلاته ولو وقع في الماء أفسده وذكر الناطقي عن محمد رحمه الله اذا صلى على جلد كلب أو ذئب قد ذبح جازت صلاته

عوت الذأرة في البئر أو خارجها وتلق فيهما وكذا سائر الحيوانات كذا في البحر الرائق * ولو قطع ذنب الفأرة والقي في البئر نزح جميع الماء وان جعل على موضع القطع شعبة لم يجب الاما في الفأرة كذا في الجوهر النيرة * وان وقع فيها حلة وماتت فيها ينزح منها في رواية عشرة ونواحي البئر لدوا اذا وقع في البئر ساسم أبرص ومات ينزح منها عشرة لدوا في ظاهر الرواية والصحوة بمنزلة الفأرة والورشان بمنزلة السنور ينزح منها أربعون أو خمسون كذا في فتاوى قاضي خان * وما كان بين الفأرة والدجاجة فهو بمنزلة الفأرة وما كان بين الدجاجة والشفقة فهو بمنزلة الدجاجة وهذا ظاهر الرواية كذا التتارخانية * وهكذا يكون أبدا حكمه حكم الاصغر كذا في الجوهر النيرة * ثم بطهارة البئر بطهر الدلو والرشاء والبكر ونواحي البئر واليد هكذا في محيط السرخسي * ولو وقعت في البئر خشبة نجسة أو قطعة ثوب نجس وتهدر اخرجها وتغيب فيها طهرت الخشبة والثوب تبعاً لطهارة البئر كذا في الظهيرية بئر وجب فيها نزح عشرين لدوا فنزح الدلو الاول وصب في بئر طاهرة ينزح منها عشرة لدوا والاصل في هذا أن البئر الثانية تطهر بمات طهر الاول حين كان الدلو المصوب فيها ولو صب الدلو الثاني ينزح تسعة عشرة لدوا ولو صب الدلو العاشر في رواية أبي حفص ينزح احد عشر لدوا وهو الاصح كذا في البدائع * وان أخرجت الفأرة والقيت في البئر الاخرى وصب فيها ايضا عشرة لدوا فعلمهم اخرج الفأرة ونزح عشرين لدوا مثل ما كان عليهم في الاولى كذا في السراج الوهاج * بئر ان وجب من كل واحدة منهما نزح عشرين فنزح عشرين من احدهما وصب في الاخرى ينزح عشرين ولو وجب من احدهما نزح عشرين ومن الاخرى نزح أربعين فنزح ما وجب من احدهما وصب في الاخرى ينزح أربعين والاصل فيه أن يتطرق الى ما وجب التزح منها الى ما صب فيها فان كانا سواء تداخلا وان كان واحداً كثر دخل القليل في الكثير وعلى هذا ثلاث آثار وجب من كل واحدة نزح عشرين فنزح الواجب من البئرين وصب في الثالثة ينزح أربعون كذا في البدائع * وان صب فيها من احدى البئرين عشرين ومن الثانية عشرة ينزح منها ثلاثون كذا في محيط السرخسي * ولو وجب من احدهما نزح عشرين ومن الاخرى نزح أربعين فصب الواجب في بئر طاهرة ينزح أربعون لدوا قلنا من الاصل ولو نزح دون ذلك من الاربعين وصب في العشرين ينزح أربعون كذا في البدائع * وفي النوادر فارة ماتت في حب ماء فأريق الماء في البئر قال محمد رحمه الله ينزح الاكثر من المصسوب ومن عشرين لدوا وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * وفي الفتاوى اذا وقعت قطرة من ماء ذلك الحب في بئر ينزح منها عشرة لدوا كذا في السراج الوهاج * وان تفسخت في الحب صب ثم قطرة من ذلك الماء في البئر ينزح جميع الماء كذا في خزائن المفتين * بئر الماء اذا كانت بقرب البئر النجسة فهي طاهرة مالم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه كذا في الظهيرية * ولا يتعد هذا بالذراع - حتى اذا كان بينهما عشرة أذرع وكان وجد في البئر أثر البلوعة فناء البئر نجس وان كان بينهما ذراع واحد ولا يوجد أثر البلوعة فناء البئر طاهر كذا في المحيط وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي * واذا وجد في البئر فارة أو غيرها ولا يدري متى وقعت ولم تنتفع أعادوا صلاته يوم ليلة اذا كانوا قسوا منها وغسلوا كل شيء أصابه ماؤها وان كانت قد انتفعت أو تفسخت أعادوا صلاته ثلاثة أيام وليلاتها وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال ليس عليهم اعادته حتى يتحقق قوامتي وقعت كذا في الهداية * وان علم وقت وقوعها يعيدون الوضوء والصلاة من ذلك الوقت بالاجماع وما عمن من العيين

(الكلب) اذا أخذ عضواً من أوتوه به بقيه ان أخذ في الغضب لا يفسده وان أخذ في اللعب والمزاح يفسده لانه في الوجه بذلك الاول يأخذ بسنه وسنه غير نجس وفي الوجه الثاني يأخذ بفيه ولعابه نجس اذا مشى كلب على ثلج فوضع انسان رجله على ذلك الموضع ان كان الثلج رطباً بحيث لو وضع عليه شيء يبتل بصير الثلج نجساً فنجس ما يصيبه يكون نجساً وان لم يكن رطباً لا يتنجس وقيل لا لا يتنجس الثلج وهو محمول على الوجه الثاني وكذا الكلب اذا مشى في طين أو ردة يتنجس الطين والردة اذا صلى وهو حامل شئ يداعلمه دمه جازت صلاته وان

أصاب دم الشئ يدوب انسان أفسده (لعاب الفيل نجس) كلعاب الفهد والاسد اذا أصاب الثوب بخرطومه نجسه الثوب النجس اذا غسل ثلاثا وعصر مرة لا يطهر الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله فان غسل ثلاثا وعصر في كل مرة ثم تقاطرت منه قطرة فأصاب شيئا أن عصره في المرة الثالثة وبالغ فيه بحيث لو عصره لا يسيل منه الماء فالكل طاهر والا فتا طهر منه نجس فاذا أصاب شيئا أفسده اذا غسل الثوب ثلاثا وعصر في كل مرة وقوته أكثر من ذلك ولم يبلغ صيانة للثوب لا تجوز اذا نام (٣١) الكلب على حصر المسجدين كان

يأبسا لا يتنجس وان كان رطبا ولم يظهر أثر النجاسة فيه فكذلك (اذا) رعى بعذرة في نهر فانتضح الماء من وقوعها فأصاب ثوبا ان ظهر أثر النجاسة فيه بصير نجسا والا فلا وكذلك لو مال الحمار في ماء جار فأصاب الرش ثوب انسان لا يفسده ما لم يتقن أنه بول وان كان الماء راكدا فزاد على قدر الدرهم أفسده (الكلب) اذا خرج من الماء وانتفض فأصاب ثوب انسان أفسده قيل ان كان ذلك من ماء المطر لا يفسده الا اذا أصاب المطر جلده وفي ظاهر الرواية أطلق ولم يفصل اذا صلى ومعه فأرته أو هرة أو حية تجوز صلاته وقد أساء وكذا كل ما يجوز التوضؤ بسوره وان كان في كفه نعل أو جروكب لا تجوز صلاته لان سوره نجس لا يجوز به التوضؤ (ولو صلى) ومعه جلد حية أكثر من قدر الدرهم لا تجوز صلاته وان كانت مذبوحة لان جلدها لا يحتمل الباطة فلا تقام الذكاة مقام الدبغ وأما قص الحية ذكر شمس الأئمة الحنوفى الصحيح انه طاهر (اذا صلى) وفي كفه بيضة

بذلك الماء ففي الاستحسان ان كانت متفسخة لا يؤكل ما عجن بذلك منذ ثلاثة أيام وان كانت غير متفسخة لا يؤكل منذ يوم وبه أخذ أبو حنيفة رحمه الله كذا في المحيط * (والثاني ما يستحب فيه نزع الماء) * اذا وقع في البئر فأرته يستحب نزع عشرين دلوا وفي السنور والدجاجة المخلاة نزع أربعين لان سوره هذه الحيوانات مكروه والغالب أن الماء يصيب فم الواقع حتى لو تقننا أن الماء لم يصب فم هذه الحيوانات لا ينزع شئ من الماء وان كانت الدجاجة غير مخلاة لا ينزع منها شئ وهذا الذي ذكرنا كله ظاهر الرواية * ثم في كل موضع كان النزع مستحبا لا ينقص عن عشرين دلوا واليه أشار محمد في النوادر برواية إبراهيم عنه هكذا في المحيط * ويستحب في الماء المكروه نزع عشر دلاء هكذا في الخلاصة والنهاية وفتح القدير * وفي البدائع ناقلا عن الفتاوى ولو وقعت الشاة وخر جبة ينزع عشرون دلوا لئلا يفسد كين القلب لا للتطهير حتى

لوم ينزع ويؤا جاز كذا في فتاوى قاضى خان
والفصل الثاني فيما لا يجوز به التوضؤ لا يجوز التوضؤ بماء البطح والقناء واقتد (٣) ولا بماء الورد ولا بشئ من الاشربة ولا بغيرها من الماء ثمانية فحواخله كذا في فتاوى قاضى خان * ولا بماء الملح هكذا في الخلاصة * ولا بماء الصابون والحرض اذا ذهب رفته وصار نخسنا فان بقيت رفته وطافته جاز كذا في فتاوى قاضى خان * ولا بماء يسيل من الكرم كذا في الكافي والمحيط وفتاوى قاضى خان * وهو الوجه هكذا في البحر الرائق والنهر الفائق * وهو الاحوط كذا في شرح منية المصلى لإبراهيم الحلي * فان تغيرت أوصافه الثلاثة بوقوع أوراق الاشجار فيه وقت الخريف فانه يجوز به الوضوء عند دعائه أصحابنا رحمه الله كذا في السراج الوهاج * والتوضؤ بماء الزعفران والورد والعصفور يجوز ان كان رقيقا والماء غالب وان غلبت الحمرة وصار مماسكا لا يجوز التوضؤ به كذا في فتاوى قاضى خان * اذا طرح الزجاج أو العفص في الماء جاز الوضوء به ان كان لا ينقش اذا كتب فاذا انقش لا يجوز كذا في البحر الرائق ناقلا عن التجنيس * ولو تغير الماء المطلق بالطين أو بالتراب أو بالجلص أو بالنورة أو بطول المكث يجوز التوضؤ به كذا في البدائع * ولو توضأ بماء السبل يجوز ان خالطه التراب اذا كان الماء غلبا رقيقا أو أجاجا وان كان نخسنا كالطين لا يجوز به التوضؤ * وكذا التوضؤ بالماء الذى ألقى فيه الحصى أو الباقلاء ليلتل وتغير لونه وطعمه ولكن لم تذهب رفته ولو طبخ فيه الحصى أو الباقلاء وريح الباقلاء أو جدد فيه لا يجوز به التوضؤ كذا في فتاوى قاضى خان * وان طبخ بالماء ما يقصده المبالغة في النظافة كالاشنان والصابون جاز الوضوء به بالاجماع الا اذا صار نخسنا فلا يجوز كذا في محيط السرخسى * اذا بل الخبز بالماء بقيت رفته جاز التوضؤ به وان صار نخسنا لا يجوز كذا في فتاوى قاضى خان * الماء المطلق اذا خالطه شئ من الماء ثمانية طاهرة كالخل واللبن ونقيع الزبيب ونحو ذلك على وجهه زال عنه اسم الماء لا يجوز التوضؤ به * ثم ينظر ان كان الذى يخالطه مما يخالط لونه لون الماء كاللبن وماء العصفور والزعفران ونحو ذلك تعتبر الغلبة في اللون وان كان لا يخالفه فيه ويخالطه في الطعم كصير العنب الابيض وخله تعتبر في الطعم وان كان لا يخالفه فيه ما تعتبر في الاجزاء وان استوفى الاجزاء لم يذكر في ظاهر الرواية وقالوا حكمه حكم الماء المغلوب احتسبا ظاهرا كذا في البدائع * قال أبو حنيفة رحمه الله يتوضأ ببيد القرو ولا يتم بالصعيد هكذا في الجامع الصغير كذا في شرح الطحاوى

(٣) قوله والقنء هو الماء المثلثة محركات يشبه القنء أو ضرب منه أو الخيار واحدته بهاء اه قاموس

مذرة قد حال مجها دام جازت صلاته وكذا البيضة التى فيها خر حيت (البيضة) الرطبة أو السخلة الرطبة اذا وقعت في ثوب لا تقسده في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله (امراه) صلت ومعه صبي ميت ان لم يكن استمل فصلاته فاسدة غسل أو لم يغسل وان كان قد استمل ولم يغسل فكذلك وان كان قد غسل جازت صلاته والمستحب أن لا يصلى على هذه الحالة (ثوب) أم ابد عصر ومضى على ذلك أيام جازت الصلاة فيه عند علمائنا رحمه الله تعالى لانه لا يصير نجسا في الثوب (امراه) صلت ومعه دود القز جازت صلاته لانه ليس بنجس (ثوب) أصابت

النجاسة طارفة منه فندى ذلك الموضع فغسل منه طرفة عينا جازت الصلاة فيه (إذا قام مل لبساً) ينبغي أن يغسل فيه طرفة عينا لم يغسله حتى صلى جازت صلاته لانه يظهر بالبراق عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله وكذا إذا شرب الخمر ثم صلى بعد زمان وكذا إذا أصابت النجاسة بعض أعضائه وحسب بالسياسة حتى ذهب أثرها وكذا السكين إذا نجست فحسبها بالسياسة أو مسحها بريقه وكذا الصبي إذا قام على ندى الأم ثم مض الندى مراراً يظهر (إذا صلى) على نوب محشو (٣٢) بطائفة نجسة وظهارته طاهرة تجازت صلاته في قول محمد رحمه الله ويجعل كئوبين وعلى قول

أبي يوسف رحمه الله لا يجوز ويجعل كئوب واحد ولو صلى على نوب محشو بطائفة طاهرة وظهارته كذلك وحشوه نجس جازت صلاته في قول محمد رحمه الله وذكر في السير ما يدل على هذا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله لا يجوز صلاته في الفصلين وقوله أقرب إلى الاحتياط (الأرض) أو الشجر إذا أصابته النجاسة فأصابها المطر ولم يبق لها أثر يصير طاهراً إذا صلى ومعه كذبة من شعر الكلب جازت صلاته لانه تبع (المرأة) إذا اختضبت بجماع نجس فغسلت ذلك الموضع ثلاثاً بجماع طاهر يظهر لانها أتت بجماع وسعها وينبغي أن لا يكون طاهراً مادام يخرج منه الماء الملون بلون النساء (إذا كان) على بدن الرجل نقطة يمسها تحتها من الرطوبة ولم تذهب الجلدة عنها فوضأ أو أمر الماء على الجادة جاز وان لم يصب الماء ما تحتها لان الواجب غسل الظاهر دون الباطن (الجمار) إذا وقع في الملاحظة وصار له الحما كان السكك طاهراً حلأكله في قول محمد رحمه الله وعلى قول أبي يوسف نجس وكذا العذرة إذا أحرقت وصارت رماداً

وهكذا في أكثر المتون وقال في كتاب الصلاة يتوضأ بنبذ التمر وان تيمم معه فهو أحب إلى وقال أبو يوسف رحمه الله تيمم ولا يتوضأ بالنبذ بحال وقال محمد رحمه الله يجمع بينهما احتياطاً أي ما ترك لا يجوز وأيهما قدم وأخر جاز كذا في شرح الطحاوي وروى أسد بن نعيم ونوح بن أبي مريم والحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه رجع إلى قول أبي يوسف رحمه الله والصحيح قول أبي حنيفة الآخر وأبي يوسف رحمه الله كذا في شرح الجامع الصغير لا لامام قاضيان والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله كذا في العيني شرح الكنز * وهذا كله إذا كان حلواً أو قارصاً ما إذا غلى واشتد وقذف بالزبد فإنه لا يجوز التوضؤ به بالاتفاق لانه صار مسكراً هذا إذا كان نبأ كذا في شرح الطحاوي * وان طبع أدنى طجة يجوز الوضوء به حلواً كان أو متراً ومسكراً وهو الأصح كذا في العيني شرح الهداية ناقلاً عن المنيد والمزيد * وقال أبو طاهر الدباس رحمه الله لا يجوز وهو الأصح كذا في المحبط وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان * قال في المنيد والمزيد الماء الذي ألقى فيه سميرت فصار حلواً لم يزل عنه اسم الماء وهو رقيق يجوز الوضوء به بلا خلاف بين أصحابنا كذا في شرح منية المصلي لابن أمير حاج * ولا يجوز التوضؤ بما سواه من الأتربة كذا في الهداية * وكذا إذا كان النيد غليظاً كالدين لم يجز الوضوء به كذا في الكافي * واختلف مشايخنا في الاغتسال بالنبذ * عند أبي حنيفة رحمه الله الأصح أنه يجوز كذا في شرح المبسوط وهكذا في الكافي وفي الفتاوى العتبية وهو الصحيح كذا في التتارخانية وقال في المنيد الأصح أنه لا يجوز الاغتسال به لان الجنب أغلظ الحديث والضرورة في الجنب دونها في الوضوء فلا يقاس عليه كذا في التبيين * وفي الجامع الصغير الحديث وهو الأصح كذا في التتارخانية * ونسب شرط النبذ في الوضوء والاعتماد بنبذ التمر كافي التيمم كذا في الظهيرية ولا يجوز الوضوء به مع وجود ماء مطلق ولو وضأ به ثم وجد ماء مطلقاً انتقض وضوءه كذا في شرح منية المصلي لابن أمير حاج * ولو قدر على ماء مكروه يتوضأ به ولا يتوضأ بنبذ التمر ولو قدر على ماء مشكوك وعلى نبذ التمر والصعيد يتوضأ بنبذ التمر عند أبي حنيفة رحمه الله لا غير وعند أبي يوسف رحمه الله يتوضأ بالماء المشكوك ويتيمم ولا يتوضأ بنبذ التمر وعند محمد رحمه الله يجمع بين الثلاث ولو ترك واحد لا يجوز والتقديم والتأخير فيه سواء كذا في الظهيرية * اتفق أصحابنا لرحمهم الله ان الماء المستعمل ليس بطهور حتى لا يجوز التوضؤ به واختله أو في طهارته قال محمد رحمه الله هو طاهر وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله وعليه الفتوى كذا في المحيط * الماء الذي أزيل به حدث أو استعمل على وجه القرية فالصحيح أنه كذا في العتبية المستعمل كذا في الحديث أو الجنب أو الخائض التي طهرت يده في الماء لا لا غتراف لا يصير مستعملاً للضرورة كذا في التبيين وكذا إذا وقع الكوز في الحب فادخل يده فيه إلى المرفق لأخراج الكوز لا يصير مستعملاً بخلاف ما إذا أدخل يده في الأنا أو رجله لا يتبرد فإنه يصير مستعملاً (١) لعدم الضرورة هكذا في الخلاصة * وبشرط ادخال عضو تام لصيرورة الماء مستعملاً في الرواية المعروفة عن أبي يوسف رحمه الله كذا في المحيط * وبادخال الأصبع أو الأصبعين لا يصير مستعملاً وبادخال الكف يصير مستعملاً كذا في الظهيرية * قوله فانه يصير مستعملاً أي مالا في العضو فقط لا كل الماء وهكذا يقال فيما بعده من هامش الأصل وحرره

والطين النجس إذا جعل منه الكوز أو القدور وطج به يكون طاهراً (الجلد المدبوغ) إذا أصابته النجاسة ان كان صلباً لا ينشف والجنب النجاسة أصلاً بته يطهر بالغسل في قولهم وان كان ينشف النجاسة ان أمكن عصره يغسل ثلاثاً ويعصر في كل مرة فيطهرون ان كان لا يمكن عصره فعند أبي يوسف يغسل ثلاثاً ويجفف في كل مرة فيطهر وعند محمد رحمه الله لا يطهر أبداً وعلى هذا الخلاف اللحم إذا طج بالجمود والحديد إذا موم بالماء النجس عند محمد رحمه الله لا يطهر أبداً وعند أبي يوسف رحمه الله يغلى اللحم في الماء الطاهر ثلاثاً فيطهر والحديد يعم بالماء الطاهر ثلاثاً

ويبرء في كل مرة فيطهر وكذا الحصى من البردى إذا أصابته النجاسة وهو جدي لا يطهر عند محمد رحمه الله وعند أبي يوسف يغسل ثلاثا
 ويجفف في كل مرة فيطهر وقد ذكرنا هذا في شرب الماء والبول والبرص من القصب يغسل ثلاثا ويطهر بالاختلاف لأنه لا ينسف النجاسة وعند
 محمد رحمه الله (جلد الميتة إذا يسر وقع في الماء لا يفسد ولو صلى معه جازت صلاته وإن كان أكثر من قدر الدرهم إذا دبغ بالرماد أو بالمخ أو السجدة
 أو ما يمنع من الفساد ويخرجه عن حد الأكل فهو دباغ (الخشب) إذا أصابته النجاسة (٣٣) فأصابه المطر بعد ذلك كان ذلك بمنزلة الغسل

كالارض إذا أصابته النجاسة
 ثم أصابها المطر كان ذلك بمنزلة
 الغسل فإنه لم يصب المطر
 فالارض تطهر بالحضاض
 إذا لم يبق أثر النجاسة واخترنا
 في الشجر والكل ما دام قائما
 على الارض يطهر بالحفاف
 وبعد ما قطع لا يطهر الا
 بالغسل وكذا الحصى حكمها
 حكم الارض اذا نتجت
 وجفت وذهب أثرها والآخر
 اذا كان مفروشا فحكم
 الارض يطهر بالحفاف وان
 كان موضوعا ينقل ويحول
 من مكان الى مكان ان
 كانت النجاسة على الجانب
 الذي يلي الارض جازت
 الصلاة علم ما وان كانت
 النجاسة على الجانب الذي قام
 عليه المصل لا تجوز والبساط
 الذي بعض أطرافه نجس
 جازت الصلاة على الظاهر
 منه سواء كان يتحرك الطرف
 الآخر فحرك المصل أولا
 يتحرك لان البساط بمنزلة
 الارض فيشترط فيه طهارة
 مكان المصل بخلاف ما اذا
 صلى في ثوب وطرفه طاهر
 وطرف منه نجس فلبس
 الطرف الطاهر وألقى الطرف
 النجس على الارض ان كان

والجنب اذا اغتسل في البئر طاب الدلو فعند أبي يوسف رحمه الله الرجل يجاله والماء يجاله وعند محمد رحمه الله
 تعالى كلاهما طاهر وعند أبي نعيم رحمه الله كلاهما نجس * وعنه ان الرجل طاهر لان الماء لا يعطى له
 حكم الاستعمال قبل الانصال وهو أوفق الروايات هكذا في الهداية وهكذا في التبيين * ولو اغتسل للاغتسال
 للصلاة يفسد الماء (١) بالاتفاق كذا في النهاية * ولو وقعت الحائض في البئر ان كان بعد انقطاع الدم وليس
 على أعضائها نجاسة فهي كالجنب وان كان قبل انقطاع الدم فهي كالرجل الطاهر لانها لا تخرج من الجنب
 بهذا كذا في الخلاصة وهكذا في فتاوى قاضيان * ولو غسل عضو سوى أعضاء الوضوء كما اذا غسل فخذه
 أو جنبه فلا يصح أنه لا يصير مستعملا بخلاف أعضاء الوضوء هكذا في الخلاصة * وإذا غسل رأسه لحياء
 شعره وهو متوضئ لا يصير مستعملا كذا في الظهيرية * ولو توضأ الطاهر لازالة الطين أو العجين أو الدرن أو
 اغتسل الطاهر للتبريد لا يصير الماء مستعملا كذا في فتاوى قاضيان * المحدث اذا توضأ للتبريد أو للتعليم صار
 الماء مستعملا عندهما وعند محمد رحمه الله لا يصير مستعملا كذا في الخلاصة * في الجامع الصغير الحسامي
 صبي توضأ هل يصير الماء مستعملا اختار أنه يصير مستعملا اذا كان الصبي عاقلا ولا فلا هكذا في المختصرات *
 اذا غسل يده للطعام أو منه صار مستعملا (٢) كذا في محيط السرخسي * المرأة اذا وصلت شعر غيرها بشعرها
 ثم غسلت الشعر الذي وصلت لم يصير الماء مستعملا * وان غسلت شعرها صار مستعملا كذا في السراج الوهاج
 والظهيرية * ولو غسل رأس انسان مقتول قد بان منه صار الماء مستعملا كذا في محيط السرخسي * جنب
 اغتسل فانتضع من غسله شيء في انائه لم يفسد عليه الماء اما اذا كان يسيل منه سيلانا ففسده وكذا حوض
 الحمام على قول محمد رحمه الله لا يفسده ما لم يغلب عليه يعني لا يخرج من الطهورية كذا في الخلاصة *
 غسالة الميت نجسة أطلق محمد رحمه الله في الأصل والأصح أنه اذا لم يكن على بدنه نجاسة يصير الماء
 مستعملا الآن محمد رحمه الله اذا غاطق في الميت لا يجاوز النجاسة غالبا كذا في الظهيرية * ولو توضأ بالخل
 أو بما الورد لا يصير مستعملا عند الكل كذا في التتارخانية * الماء المستعمل اذا وقع في البئر لا يفسده الا
 اذا غلب وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي * (ومما يتصل بذلك مسائل) * عرق كل شيء معتبر بسوره
 كذا في الهداية * عرق الحمار والبغل والاعاجم ما اذا وقع في الماء القليل أفسده وان قلا كذا في المحيط *
 وان أصاب الثوب لا يمنع جوار الصلاة وان غس في ظاهر الرواية هكذا في خزائن المفتين * سور الادمي طاهر
 ويدخل في هذا الجنب والحائض والنفساء والكافر الاسو شراب الخمر ومن دمي فوه اذا شربا على فور ذلك
 فانه نجس وان ابتلع ريقه مرارا طهر فنه على الصحيح كذا في السراج الوهاج * اذا كان شارب الخمر
 طويلا نتجس الماء وان شرب بعد ساعة كذا في التتارخانية ناقلان عن الحجة * وكراهة سور المرأة لا جنى
 كسوره لها ليس لعدم طهارته بل لالاسنة اذا كذا في النهر الفائق * وسور الفرس طاهر بالاجماع في
 الأصح كذا في الزاهدي * وكذا سور مائوكل لحمه من الدواب والطيور طاهر ما خلا الدجاجة والخلاصة
 والابل والبقر بالخلاصة فسورها يكره حتى لو كانت الدجاجة محبوسة بحيث لا يصل منقارها تحت قدميها
 لا يكره وان وصل فلهي بمعنى الخلاصة هكذا في محيط السرخسي * وسور ما ليس له نفس سائلة مما يعيش
 (١) قوله يفسد الماء بالاتفاق عبارة غير يستعمل اه (٢) قوله صار مستعملا أي اذا قصد إقامة السنة
 والا فلا يستعمل اه

ما على الارض يتحرك يتحرك لا تجوز - لانه اذا أراد ان يصلي على أرض عليها نجاسة فكسبها بالتراب ينظر ان كان التراب قد لا يحجب لو
 استند به بجدار النجاسة لا يجوز وان كان التراب كثيرا لا يجد ربح النجاسة يجوز (الخبر اذا أصابته النجاسة) ان كان حجرًا يشرب النجاسة كحجر
 الرجا يكون يسه طهارته وان كان لا يشرب لا يطهر الا بالغسل (اللين اذا أصابته النجاسة) وهو غير مفروش لا يطهر بالحفاف لانه ليس بأرض
 وان كان مفروشا وصلى عليه بعد الحفاف جازت صلاته لانه صار كوجه الارض فان قلع بعد ذلك هل يعود نجسا فيه روايتان (اذا قام)

المصلي على مكان طاهر ثم يحول الى مكان نجس ثم عاد الى الاول ان لم يمكث على النجاسة مقدار ما يمكنه فيه أداء أدنى ركن جازت صلاته والا فلا اذا صلى ومعه نجاسة مسك أن كانت النجاسة نجاسة جازت صلاته لان نجاسة المدبوعة وان كانت رطبة ان كانت نجاسة مذبوحة جازت صلاته لانها طاهرة وان لم تكن مذبوحة فصلاته فاسدة مدة والمسك حلال على كل حال يؤكل في الطعام ويجعل في الادوية ولا يقال ان المسك دم لانها وان كانت دما فقد تغيرت (٣٤) فيصير طاهرا كرماد العذرة (الصبي) اذا بال في التنوير ومسحت المرأة التنوير بخزقة

مبولة بنجاسة ثم خبزت ان كانت النجاسة قديست ولم يبق بلها قبل الصاق الخبز بالتنوير لا يتنجس الخبز لان النار لما كانت البسلة صارت كالارض اذا عشت بالشمس وان أصقت الخبز بالتنوير حال قيام البسلة فالخبز يتنجس وقيل ان كان الخبز خبز حنطة أو شهير لا يتنجس وان كان الخبز خبز الارز أو الجوارس يتنجس لان ذلك ينشف (اذا صلى ومعه درهم) تنجس جانباه الصحيح أنه لا يمنع جواز الصلاة لان الكل درهم واحد وان صلى في ثوب ذي طاق واحد كالتفصيل ونحوه وعليه نجاسة أقل من قدر الدرهم قد نفذت النجاسة الى الجانب الآخر فلو جمع يكون أكثر من قدر الدرهم لا يمنع جواز الصلاة في قولهم وليس هذا كالنجاسة المتفرقة في ثوب واحد ولو كانت النجاسة على البساط أو الارض تحت القدمين تجمع كفي ثوب واحد ولو صلى في ثوبين على كل واحد منهما نجاسة أقل

في الماء وغيره طاهر هكذا في التبين * وسور حشرات البيت كالخية والفأرة والتنوير مكره وكراهة تنزيه هو الاصح كذا في الخلاصة * ويكره ان تلجس الهرقة في كف انسان ثم صلى قبل غسلها أو يأكل من بقية الطعام الذي أكل منه كذا في التبين * وانما يكره ذلك في حق الغني لانه يقدر على بدله أما في حق الفقير فلا يكره للضرورة كذا في السراج الوهاج * فان أكل فأرقة وشربت الماء في فوهة يتنجس وان مكثت ساعة أو ساعتين ثم شربت لا يتنجس هو الصحيح كذا في الظهيرية * وسور سباع الطير مكره وعن أبي يوسف فرجه الله أنما اذا كانت محبوسة يعلم صاحبها أنه لا قدر على منارها لا يكره واستحسن المشايخ هذه الرواية كذا في الهداية * وكذا سور المالبؤ كل لحم من الطير طاهر مكره ما استحسننا كذا في شرح الميسر * الماء المكره اذا نوضأ به مع وجود الماء المطلق كان مكره وهو عند عدمه لا يكون مكرهها كذا في الاختيار شرح المختار * وسور الكلب والخنزير وسباع البهائم نجس كذا في الكثر * حب الماء اذا ترشح منه الماء فجاء كلب فلجس الحب فالله الذي في الحب طاهر كذا في الخلاصة * ويفسد اللبن اذا ناعس ولو غلغ الكلب ثلاثا كذا في الهداية * وسور البغل والحمار شحوك * والصحيح أنه طاهر وانما الشك في ظهوريته كذا في فتاوى قاضي خان * وعليه ما لجمهور كذا في الكافي * فان لم يجد غيرهما نوضأ بهما ونيم وأيم ما قدم جاز كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز الا كفاهما جدهما كذا في خزنة المفتين * والافضل تقديم الوضوء والاعتسال به عندنا كذا في الجبر الرائق * اختلفوا في النية في الوضوء بسور الحمار والاحوط أن ينوي كذا في فتح القدير * ولو وقع سور الحمار في الماء يجوز التوضؤ به ما لم يغلب عليه كالماء المستعمل كذا في محيط السرخسي * بول الخفاش وخرؤه لا يفسد الماء والثوب كذا في فتاوى قاضي خان * وموت ما ليس له نفس سائله في الماء لا ينجسه كالبق والذباب والزناير والعقارب ونحوها * وموت ما يعيش في الماء فيه لا يفسده كالمسك والضفدع والسرطان وفي غير الماء قبل غير السمك يفسده وقيل لا وهو الاصح * والضفدع العجري والبري سواء كذا في الهداية * قال أبو القاسم الصفار وبه نأخذ كذا في المضمرات * ولا فرق في الصحيح بين أن يموت في الماء أو خارج الماء ثم ياتي فيه كذا في التبين وبسوى الجواب بين المتفسخ وغيره الا انه يكره شرب الماء لانه لا يخلو عن اجزائه وهو غير مأكول كذا في محيط السرخسي * وما يعيش في الماء ما يكون بوالده ومثواه في الماء * وماء العماش دون ماء المولدة يفسد كذا في الهداية * ولا عبرة للغبار النجس اذا وقع في الماء انما العبرة للتراب كذا في القنية * خشبة أصابتها نجاسة أو سرقين فاحترقت فصارت رمادا فوقع في الماء القليل لا يفسده عند محمد رحمه الله وعليه الفتوى هكذا في المصنفات * شعر الميتة وعظمها طاهران وكذا العصب والحافر والخف والظلف والقرن والصوف والوبر والريش والسن والمنقار والخلب * وكذا شعر الانسان وعظمه وهو الصحيح هكذا في الاختيار شرح المختار * هذا اذا كان الشعر مخلوقا أو مجزوا ما اذا كانت متوفافاته يكون نجسا كذا في السراج الوهاج * وانفعة الميتة ولبنها في ضرعها وقشر البضة الخارجة والسحلة الساقطة من أمها وهي مبتلة طاهرة عند أبي حنيفة رحمه الله كذا في محيط السرخسي * ونجاسة المسك ان كانت بحال لو أصابها الماء لم تفسده هي طاهرة والا صح انها طاهرة بكل حال ومن الذكبة طاهرة بالاتفاق كذا في التبين * أما الخنزير فجميع اجزائه نجسة كذا في الاختيار شرح المختار * لو وقع في البئر عظم الميتة وعليه لحم أو دسم تنجس والا كذا في معراج الدراية * جلاد الانسان اذا وقع في الماء وقشره

من قدر الدرهم ولو جمع يكون أكثر من قدر الدرهم فانه يجمع بينهما ما يمنع جواز الصلاة ولو صلى في ثوب ذي طاقين فأصاب النجاسة أحد الطاقين ونفذت الى الآخر على قول أبي يوسف هو كئيب واحد لا يمنع جواز الصلاة وعلى قول محمد يمنع وقيل ان كان مضروبا يمنع عندهم وقول أبي يوسف رحمه الله أوسع وقول محمد رحمه الله أحوط وفيما اذا كانت البطانة نجسة دون الظهارة أو كان الحشو نجسا الا حوط قول أبي يوسف رحمه الله (الماء) الذي يسيل من فم الثائم طاهر هو الصحيح لانه متوالف من البلغم اذا جعل السريرين

في الطين وطن به شئ قميس فوضع عليه منديل مبلول لا يتنجس (الشرقيين) الخاف أو التراب النجس اذا هبت به الريح فأصاب ثوبا لا يتنجس ما لم يرفيه أثر النجاسة ولو مر الريح على النجاسة وثبت ثوب مبلول معلق تصيبه الريح قيل بأنه يتنجس اذا أصح مزارين شاة ميتة وصلى معها جازت صلته وكذلك لو أله المشاة ودبغها جعل فيها اللبن أو العنبر جاز وكذا الكرش وكل ما يمنع عن الفساد ويخرج عن حد الاكل فهو دباغ كان ذلك بالتراب أو الشمس ونحوهما وقال أبو يوسف رحمه الله (٢٥) الكرش لا يقبل الدباغ لأنه بمنزلة اللحم اذا

أدخل المرارة في أصبعه لقرحته يكره ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله لأن عنده لا يباح التداءى يول ما يؤكل لجه (الخف) اذا أصابته النجاسة كانت النجاسة مستحبة كالغذرة والروث والمني يظهر بالحك اذا بيس وان كانت النجاسة رطبة في ظاهر الرواية لا يظهر الا بالغسل وعن أبي يوسف رحمه الله اذا مسها على وجهه المبالغة بحيث لا يبقى لها أثر يظهر وعليه الفتوى لعموم البلوى وان لم تكن النجاسة مستحبة كالخمر والبول لا يظهر الا بالغسل وعن أبي يوسف رحمه الله اذا ألقى عليها ترابا فمسها يظهر لانها تصير في معنى المستحبة به نأخذ (والثوب) لا يظهر الا بالغسل وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى الا المني فانه يظهر بالترك وقيل متى المرأة لا يظهر بالفرق لانه رقيق بمنزلة البول وفي مجموعات مجد الأئمة البخاري قال وفي فوائد الشيخ القاضي الامام أبي علي النسفي انه سئل أبو بكر محمد بن الفضل عن منى المرأة اذا أصاب الثوب

ان كان قليلا مثل ما يتناثر من شقوق الرجل ونحوها لا يفسد الماء وان كان كثيرا يعني قدرا الظفر يفسده والظفر لا يفسد الماء كذا في الخلاصة * كل اهاب دبغ دبغة حقيقة بالادوية أو حكيمة بالتعريب والتشميس واللقاه في الريح فقد طهر وجازت الصلاة فيه والوضوء منه الاجلد الآدمي والخزير هكذا في الزاهدى * ولو أصابه ماء بعد الدبغة الحقيقية لا يعود نجسا وبعد الحكيمة الأظهر أنه لا يعود نجسا كذا في المضمرات * وما طهر جلده بالدباغ طهر جلده بالذكاة وكذلك جميع أجزائه تطهر بالذكاة الدم وهو الصحيح من المذهب كذا في محيط السرخسي * الكوز الذي يوضع في نواحي البيت ليغترف به من الحب فان له أن يشرب ويتوضأ منه ما لم يعلم أن به قدرا * اذا فترت القارة من الهرة ومترت على قصعة ماء ذكركم من الأئمة الخوافي رحمه الله ان الهرة ان جرحتها نجس القصعة والا * وفي شرح الطحاوي تنجس مطلقا لانها تنول غالباً من خوف الهرة هكذا في المحيط وهو المختار هكذا في الخلاصة * ويجوز للرجل أن يتوضأ من الخوض الذي يخاف أن يكون فيه قدور ولا يتيقن به وائس عليه أن يسأل عنه ولا يدع التوضوء منه حتى يتيقن أن فيه قدرا للآثر هكذا في المحيط * ولو ظنه نجسا فتوضأ منه ثم ظهر أنه طاهر يجوز هكذا في الخلاصة * سبع مبر بالكية وغلب على ظنه شربه منها يتنجس والا فلا كذا في الجرارائق ناقلا عن المبتغى * في الفتاوى العتائية ولو وجد في الصحراء ماء قليلا يجوز أن يأخذ منه ويتوضأ فان كانت يده نجسة وليس معه ما يغترف به منه فإنه يقع منديل أو اذا سال الماء على يده من المنديل طهرت وان وجد على شطه علامة دخول الكلب فان كان قريبا من الماء بحيث يعلم أنه يقدر على الشرب منه لا يتوضأ وان كان غير ذلك يجوز كذا في التارخانية * ولو أن الصبيان وأهل الرستاق يضعون أيديهم على الدلو والشاة فالدلو والشاة طاهران كذا في الظهيرية * ما لم يعلم يقينا بالنجاسة كذا في فتح القدير * اذا دخل الصبي يده في كوز ماء أو رجله فان علم ان يده طاهرة يتيقن بجوز التوضوء به وان كان لا يعلم انها طاهرة أو نجسة فالمستحب أن يتوضأ بغيره ومع هذا لو توضأ بجزءه كذا في المحيط * واذا خاض الرجل في الماء المصبوب على وجه الحمام بعد ما غسل قدميه وخرج فان لم يعلم أن في الحمام نجسا أجزأه وان لم يغسل قدميه وان علم أن فيه نجسا قد اغتسل فعلى رواية محمد رحمه الله لا يلزمه أن يغسل وهو الظاهر كذا في المحيط * اذا مسح أعضاءه بالمنديل واتل حتى صار كثيرا أو تقاطر الماء من أعضائه على ثوب مقدار الكثير الفا حش جازت الصلاة معه لان الماء المستعمل طاهر عند محمد وهو المختار وعندهما وان كان نجسا لكن سقط اعتبار نجاسته ههنا لما كان الضرورة كذا في البدائع * وبكره شرب الماء المستعمل كذا في الخلاصة * في جامع الجوامع اذا تنجس الماء القليل بوقوع النجاسة فيه ان تغيرت أوصافه لا ينتفع به من كل وجه كالبول والاجارسي الدواب وبل الطين ولا يطين به المسح كذا في التارخانية * البول في الماء الحارى مكروه كذا في الخلاصة وبكره البول في الماء الراكد هو المختار كذا في التارخانية * حوض فيه عصير فوق البول فيه ان كان عشرين في عشرة لا يفسده وان كان أقل أفسده كذا في الخلاصة

(الباب الرابع في التيمم وفيه ثلاثة فصول)

والله فصل الاول في أمور لا بد منها في التيمم (منه النية) وكيفيتهما أن ينوى عبادة مودة لا تصح

(٤) الفتاوى اول هل يظهر بالفرق كفى الرجل قال لا يظهر لان منى الرجل فيه غائظة ومنى المرأة رقيق أصفر كالبول فلا يظهر الا بالغسل ثم قال مجد الأئمة قال رحمه الله تعالى يعني استأذ القاضى الصحيح انه لا فرق بين منى المرأة ومنى الرجل (والبدن) لا يظهر من جميع ذلك الا بالغسل ولو مسح موضع الحمامة ثلاث مرات بثلاث خرق مبلولة قد مر قبل هذا انه يجوز اذا كان المامة قاطرا اذا أصاب الثوب منى ففركه بكم يطهره فأصابه ماء بعد ذلك الصحيح أنه لا يعود نجسا (والارض) اذا أصابته النجاسة جفت وذهب أثرها ثم أصابها الماء

بعد ذلك الصحيح أنه لا يعود نجس أو كذا الوجهت الأرض وذهب أثر النجاسة وورش عليها الماء وجلس عليها لا بأس به (والتراب الطاهر) إذا جعل طيناً بالماء النجس أو على العكس الصحيح أن الطين نجس أي ما كان نجساً (خف) بطنان ساقه من الكرباس فدخل في جوفه ماء نجس فغسل الخف ودلكه باليد وملاؤه ثلاث مرات وأهراق الماء بصير طاهر لأنه أتى بما هو الممكن (إذا ذبح شاة) ومسح السكين بصوفها يظهر إذا ذهب أثر الدم وكذا السيف (٣٦) إذا تنجس ومسحه بالتراب أو بالخرقة وذهب أثر الدم (توب) أصابته

الاباطهارة ونية الطهارة أو استحابة الصلاة تقوم مقام ارادة الصلاة ولا يجب التمييز بين الحدث والنجاسة حتى لو تيمم جنب يريد به الوضوء جاز كذا في التبيين * وفي النصاب وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * ولو تيمم للصلاة الجنازة أو لسجدة الثلاثة أجزأه أن يصلي به المكتوبة بلا خلاف كذا في المحيط * ولو تيمم لقراءة القرآن عن ظهر القلب أو عن المصحف أو لزارة القبور أو لدفن الميت أو للاذان أو للاقامة أو لدخول المسجد أو لغير وجهه بأن دخل المسجد وهو متوضئ ثم أحدث أو لمس المصحف وصلى بذلك التيمم قال عامة العلماء لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان * ولو تيمم لسجدة الشكر على قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا يصلي المكتوبة بذلك التيمم وعند محمد يصلي بناء على أن السجدة قريبة عند محمد خلافاً لهما كذا في الذخيرة * ولو تيمم للسلام أو لرد السلام لا يجوز أداء الصلاة بذلك التيمم كذا في فتاوى قاضي خان * ولو تيمم بربطه تعليم الغير ولا يربطه الصلاة لم يجزئه عند الثلاثة كذا في الخلاصة * وهو ظاهر الرواية وهكذا في فتاوى قاضي خان * والكافر إذا تيمم للسلام فاسلم لا يجوز له أن يصلي بذلك التيمم عند أبي حنيفة ومحمد كذا في الخلاصة * مريض بيمه غير فالتيمم على المريض دون الميم كذا في القنية * (ومنها الضربتان) يمسح باحداهما وجهه وبالأخرى يديه إلى المرفقين كذا في الهداية * ويمسح المرفق كذا في فتاوى قاضي خان وفي الحلية يمسح من وجهه ظاهر البشرة وظاهر الشعر على الصحيح كذا في معراج الداربه وهكذا في فتح القدير * مسح العذار شرط على حكمي ماعن أصحابنا والناس عنه غافلون كذا في الزاهدى وهل يمسح الكف الصحيح أنه لا يمسح وضرب الكف يكفي كذا في المضمرات * وان مسح وجهه وذراعيه بضربة واحدة لا يجزئ به كذا في فتاوى قاضي خان * ولو مسح باحدى يديه وجهه وبالأخرى إحدى أركان الوجه واليد الأولى وبعد الضرب للبدن الأخرى كذا في السراج الوهاج * وإذا أراد التيمم فتمسك في التراب وذلك به جسده كله ان كان التراب أصاب وجهه وذراعيه وكفيه جاز ان لم يصب لم يجزئ هكذا في الخلاصة * مقطوع اليدين من الرسغ يمسح ذراعيه ومقطوع الذراعين يمسح موضع القطع وان كان القطع فوق المرفق لا يجب المسح كذا في محيط السرخسي * ولو شئت يدها يمسح يده على الأرض ووجهه على الحائط ويجزئ به ولا يدع الصلاة هكذا في الذخيرة في الفصل الخامس قبل فصل التيمم * لو ضرب يديه فقبل أن يمسح أحدث لا يجوز المسح بذلك الضربة كمالوا أحدث في الوضوء بعد غسل بعض الأعضاء به قال السيد أبو شجاع * وقال القاضي الاسيحي لا يجوز كن ملاء كفيه ماء فحدث ثم استعمله * وفي الخلاصة والأصح أنه لا يستعمل ذلك التراب كذا اختاره شمس الأئمة كذا في فتح القدير * (ومنها الاستيعاب) استيعاب العضوين في التيمم واجب في ظاهر الرواية كذا في محيط السرخسي * وهو المختار كذا في المضمرات * حتى لو لم يمسح تحت الحاجبين وفوق العينين لا يجزئ به كذا في محيط السرخسي * ولا بد من نزع الخاتم والسوار هكذا في الخلاصة * ويمسح الوتره التي بين المخربين ويجب تحليل الأصابع ان لم يدخل بينها غبار كذا في التبيين * (ومنها الصعيدي الطيب) يقيم بطاهر من جنس الأرض كذا في التبيين * كل ما يتحرك فيصير رماداً كالخطب والحشيش ونحوهما أو ما ينطبع ويلين كالخديد والصفرة والنحاس والزجاج وعين الذهب والفضة ونحوها فليس من جنس الأرض * وما كان بخلاف ذلك فهو من جنسها كذا في البدائع * فيجوز التيمم بالتراب والرمل والسبخة المنعقدة من الأرض دون الماء والحصى والنورة والسحل والزرنج والمغرة والكبريت والقيرو زج والعقيق

نجاسة رطبة فألقى عليه ثوباً وصلى ان كان ثوباً يمكن أن يجعل من عرضه ثوبين كالتيمم يجوز في قول محمد رحمه الله وان كان لا يمكن أن يجعل من عرضه ثوبين لا يجوز ولو ألقى عليه البدن وصلى قال أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تجوز صلاته وقال الحلواني لا تجوز إلا أن يبقى على هذا الطرف الطرف الآخر فبصير غزلة ثوبين وان كانت النجاسة يابسة جازت صلاته على كل حال لأنها لا تلتصق بالشوب الملقى عليها (إذا) نام الرجل على فراش أصابه منى ويس فرق الرجل وابتل الفراش من عرقه ان لم يظهر أثر البلال في جسده لا يتنجس بدنه وان كان العرق كثيراً حتى ابتل الفراش ثم أصاب ذلك الفراش جسده فظهر أثره في جسده تنجس بدنه وكذا إذا غسل رجله ومشي على أرض نجسة بغير مكعب فابتل الأرض من بلل رجله واسود وجه الأرض لكن لم يظهر أثر بلل الأرض في رجله فصل جازت صلاته وان كان بلل الماء في الرجل كثيراً حتى مشى على الأرض

وابتلى وجهه الأرض فصارت طيناً ثم أصاب الطين رجله لا تجوز صلاته وقيل ان كانت النجاسة في الأرض يابسة فرغها والبلش برجله مبولة لا تنجس رجله وان كانت النجاسة في الأرض رطبة ورجله يابسة تنجس الرجل (رجل) دخل مر بطاف أصاب رجله من الأرواث شيء فصلى قالوا لا بأس به ما لم يفتش لعوم البلوى وعن محمد رحمه الله أنه رخص في الأرواث حين قدم الرى لما رأى فيه من البلوى وان أصاب الخف منه شيء يعتبر فيه قدر الربع والمراد من الربع ربع ما دون الكعبين لا ما فوقه ما لان ما فوقه ما زيادة على الخف (إذا استنخى) الرجل

وجرى ماء الاستنجاء تحت رجله وهو متخفف ان لم يدخل ماء الاستنجاء في خفيه لا بأس به ويظهر خفيه بعالطهارة موضع الاستنجاء كما قلنا في عروة القعدة اذا أخذها بيد نجسة وغسل يده ثلاثا اذا ظهرت يده تطهر العروة تبعا (الحصير من البردي) اذا نجس ان كانت النجاسة رطبة يغسل بالماء ثلاثا ويقيم على الحصير حتى يخرج الماء من أقطابه وان كانت النجاسة يسه في الحصير تدلك حتى تلبس النجاسة وتزول بالماء ولو كان الحصير من القصب فقد ذكرنا أنه يغسل ثلاثا فيطهر (البساط) (٢٧) (النجس) اذا ألقى في الماء الجاري جفري عليه

الماء ليلة يطهر (الآجر) اذا نجس وهو غير مفروش ان كان قديما استعمل يغسل ثلاثا فيطهر وان كان جديدا يغسل ثلاثا ويحذف في كل مرة (اذا) نجست اليد بدهن نجس فغسلها ثلاثا من غير حرض وبقي أثر الدهن في يده على قياس قول أبي يوسف رحمه الله يظهر (اذا) امتخط الرجل في ثوب ورأى فيه أثر الدم لا ينجسه لان كل ما لا يكون حدثا لا يكون نجسا (اذا) وجد الشعر في بعر الغنم أو الابل يغسل ثلاثا ويؤكل وان كان في اخفاء البقر لا يؤكل (اذا) احرق الرجل رأس شاة وقد تلطخت بالدم ولم يغسله وطخه في قدر جاز ولا يفسد المرققة (اللحم) اذا كان عليه دم مسفوح كان نجسا وان لم يكن من الدم المسفوح لا يكون نجسا (الطائر) اذا وقع في قدر ومات فيه ان وقع حال الغليان فالكل فاسد بهراق جميع ما كان فيه وان وقع بعد ما سكن عن الغليان نصب المرققة يغسل اللحم الذي كان فيه ويؤكل (اذا أصاب الطباخ) في القدر مكان الخل خرا غلظا فالكل

والبلخس والزمر ذو الزبرجد كذا في البحر الرائق * وبالقوت والمرجان كذا في التبيين * وبالأجر المشوي وهو الصحيح كذا في البحر الرائق * وهو ظاهر الرواية هكذا في التبيين * وبالحزف الا اذا كان عليه صبغ ليس من جنس الارض كذا في خزائن الفتاوى * وبالحجر عليه غبار أول يكن بان كان مغسولا أو أمس مدقوقا أو غير مدقوق كذا في فتاوى قاضي خان * وبالطين الاحمر والاسود والايض كذا في البدائع * والاصفر كذا في الخلاصة * والاخضر كذا في التناوخانية * وبالارض النسيبة والطين الرطب كذا في البدائع * وبالمرداسنج (١) المعدني دون المتخذ من شيء آخر هكذا في محيط السرخسي * أما الملح فان كان ما يضاف لا يجوز به اتفاقا وان كان جبليا ففيه روايتان وصحح كل منهما ولكن الفتوى على الجواز هكذا في البحر الرائق * الارض اذا احترقت فقيم بذلك التراب الاصح أنه يجوز هكذا في الظهيرية * ولو تيمم بالآل الى المدقوقة أو غير المدقوقة لا يجوز ولو تيمم بالذهب والفضة ان كان مسبوبا لا يجوز وان لم يكن مسبوبا وكان مختلط بالتراب والغلبة للتراب جاز كذا في محيط السرخسي * ولا يجوز بالرماد والعنبر والكافور والمسك كذا في الظهيرية * ولا بالماء المتجمد هكذا في التبيين * ويجوز بالغبار مع القدرة على الصعيد كذا في السراج الوهاج وهو الصحيح * وصورة التيمم بالغبار أن يضرب يديه ثوبا أو لبد أو وسادة أو ما شبهها من الاعيان الطاهرة التي عليها غبار فاذا وقع الغبار على يديه تيمم أو ينفض ثوبه حتى يرتفع غباره فيرفع يديه في الغبار في الهواء فاذا وقع الغبار على يديه تيمم كذا في المحيط * ولو أصاب الغبار وجهه ويديه فمسح به ناولا للتيمم يجوز وان لم يمسح لا يجوز كذا في الظهيرية * ولو وضع يديه على حنطة أو شعير أو غير ذلك من الحبوب فلمس يديه غبارا فان كان أثره جاز به التيمم كذا في السراج الوهاج * وان لم يمسح لا يجوز هكذا في البحر الرائق * واذا خالط التراب ما ليس من جنسه فالغلبة هكذا في الظهيرية * ولو كان المسافر في طين وردغة لا يجد ماء ولا صعيدا وليس في ثوبه وسرجه غبار بلطخ ثوبه أو بعض جسده بالطين فاذا جف تيمم به ولا ينبغي أن يتيمم ما لم يحذفه الوقت لان فيه تلطخ الوجه من غير ضرورة فيصير بمعنى المثلة وان تيمم به أجزأه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله ما الله لان الطين من أجزاء الارض وما فيه من الماء مستمك هكذا في البدائع * وان صار الطين مغلوبا بالماء فلا يجوز به التيمم هكذا في محيط السرخسي * اذا تيمم بغبار الثوب نجس لا يجوز الا اذا وقع التراب بعد ما جف الثوب كذا في النهاية * الارض اذا أصابها النجاسة فمست وذهب أثرها لا يجوز التيمم بها كذا في فتاوى قاضي خان * (ومنها المسح بثلاثة أصابع) لا يجوز المسح باقل من ثلاثة أصابع كسح الرأس والخفين كذا في التبيين * (ومنها عدم القدرة على الماء) يجوز التيمم لمن كان بعيدا من الماء ميلا هو المختار في المقدار سواء كان خارج المصر أو فيه وهو الصحيح وسواء كان مسافرا أو مقبلا هكذا في التبيين * لا يجوز التيمم لعظم الماء في المصر وكذا القرى التي لا يفارقها أهلها أو أكثرهم منها راو ذكر عن السككي جواز ذلك والصحيح عدم الجواز والخلاف بعد الطل وأما قبله فلا يجوز اجماعا كذا في السراج الوهاج * وأقرب الأقوال أن المبل وهو ثلث القيرسخ أربعة آلاف ذراع طول كل ذراع أربع وعشرون أصبعا وعرض كل أصبع ست حبات شعير ملصقة ظهر البطن هكذا في التبيين * والمعتبر المسافة دون خوف الوقت كذا في الهداية * ويتيمم بخوف سبع أو عدو سواء كان خائفا على نفسه أو على ماله هكذا

(١) قوله بالمرداسنج هو بضم الميم الرصاص الذي يفصل عن الفضة اهـ

نجس لا يطهر - رأينا وما روى عن أبي يوسف رحمه الله أنه يغلي ثلاث مرات لا يؤخذ به وكذا الحنطة اذا طبخت بالخمير لا تطهر أبدا قال رحمه الله وعندنا اذا أصاب في الخل وترك حتى صار الكحل لا بأس به ولو صب الخمر على الحنطة تغسل ثلاثا ويحذف في كل مرة (البقرة) اذا وقعت في الحلب عند الحلب فرمى بها من ساعته لا بأس به وان نضت البقرة اللبن يصير نجسا لا يطهر بعد ذلك (اذا صلى على الدابة) وفي سرجه نجاسة ان كان ذلك من عرق الدابة لا بأس به لانه مشكل فلا يمنع الجواز وان كانت من دم أو عذرة أو كثر من قدر الدرهم لا يجوز

(بهر القارة) اذا وقع في حنطة وطعمت الحنطة لا بأس بكل الدقيق الا أن يكون كثيرا يظهر أثره بتغير الطعم وغيره (خبز) وجد في خلالة بهر القارة ان كان البعر على صلابته يرى البعروبو كل الخبز (خمر) صب في قدر الطعام ثم صب فيه الخل وصار حامضا بحيث لا يمكن أكله لمريضته وجوضيتها حوضة الخل لا بأس بأكلها وعلى هذا في جميع المسائل اذا صب في الخمر الخل وصار خللا لا بأس بأكلها (قارة) وقعت في خمر ثم استخرجت قبل التفتت ثم صارت (٣٨) خللا لا بأس بأكله وان تفسخت في الخمر ثم استخرجت ثم صار الخمر خللا لا يحمل أكله

وكذا الكلب اذا وقع في العنابة أو نخوف حية أو نار هكذا في التبين * وكذا لو كان عند الماء لص أو ظلم يؤذيه يتيم كذا في القنية * وفي التنف يتيم نخوف ضياع الوذيعه أو قصد غريم لا وفاء بدنيه كذا في الزاهدي والكفاية * وكذا اذا خافت المرأة على نفسها بان كان الماء عند فاسق كذا في البحر الرائق والنهر الفائق * وكذا اذا خاف العطش على نفسه أو رفيقه الخاطلة أو آخر من أهل القافلة أو دابته أو كلابه لما شربه أو صيده في الحال أو ثانی الحال وكذا اذا كان محتاجا اليه للعجن دون اتخاذ المرقه ويجوز التيم اذا خاف الجذب اذا اغتسل بالماء أن يقتله البرد أو عرضه هـ اذا كان خارج المصرا جاعا فان كان في المصريف كذا عند أي حنطة خلافا لهما والخلاف فيما اذا لم يجد ما يدخل به الحمام فان وجد لم يجز اجماعا وفيه اذ لم يقدر على تسخين الماء فان قدر لم يجز هكذا في السراج الوهاج * واذا خاف المحدث ان توحا أن يقتله البرد أو عرضه يتيم هـ كذا في الكافي واختاره في الاسرار * لكن الاصح عدم جواز اجماعا كذا في النهر الفائق * والصحيح أنه لا يباح له التيم كذا في الخلاصة وفتاوى قاضي خان * ولو كان يجد الماء الا انه مريض يخاف ان يستعمل الماء اشتد مرضه أو بطل برؤيته يتيم لا فرق بين أن يشرب الماء أو لا يشرب الماء كالمشركي من العرق المذني والمطون أو بالاستعمال كالجدرى ونحوه أو كان لا يجد من يوضيه ولا يقدري بنفسه فان وجد خادما أو ماستأجره أو أجيرا أو عنده من لو استعان به أعانه فعلى ظاهر المذهب انه لا يتيم لانه قادر كذا في فتح القدير * ويعرف ذلك الخوف اما بغلبة الظن عن أمانة أو تجربة أو اخبار طبيب حاذق مـ لم غير ظاهر الفسق كذا في شرح منية المصلي لأبراهيم الحلبي * وان كان به جدرى أو جراحات يعتبر الاكثر محذرا كان أو جنبا ففي الجنبه يعتبر أكثر البدن وفي الحديث يعتبر أكثر أعضاء الوضوء فان كان الأكثر صحيحا والقل جريحا يغسل الصحيح ويمسح على الجريح ان أمكنه وان لم يمكنه المسح يمسح على الجبائر أو فوق الخرقه ولا يجمع بين الغسل والتيم * وان كان نصف البدن صحيحا والنصف جريحا اختلف المشايخ فيه والأصح أنه يتيم ولا يستعمل الماء كذا في الخلاصة وهكذا في المحيط * وفي جمع العلوم له التيم في كل نخوف البق أو مطر أو حر شديد كذا في الزاهدي والكفاية * المسافر اذا انتهى الى بئر وليس معه دلو لو كان له أن يتيم وكذا اذا كان معه دلو وليس معه رشاء قالوا هذا اذا لم يكن معه منديل فان كان معه منديل لا يتيم * ولو كان مع رفيقه فدلو لم يملك له وقاله رفيقه انتظر حتى استقي الماء ثم أدفعه اليك فالمستحب له أن ينتظر وان تيم ولم ينتظر جاز كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يتيم عند وجود آلة التقوير في نهر جامد تحتها ماء وقيل لا يتيم وفي جد أو ثلج ومعه آلة الذوب لا يتيم وقيل يتيم والظاهر الاول منهما كما لا يخفى هكذا في البحر الرائق * الاسير في دار الحرب اذا امنه الكافر عن الوضوء والعلة يتيم ويصلي بالأيام ثم بعد اذا خرج وكذا الرجل اذا قال غيره ان توضأت حبستك أو قتلتك فإنه يصلي بالتيم ثم يعيد كذا في فتاوى قاضي خان * المحبوس في السجن يصلي بالتيم ويعيد بالوضوء لان العجز عنه لا يحقق بصنع العباد وصنع العباد لا يؤثر في اسقاط حق الله تعالى ولو حبس في السفر يتيم ويصلي ولا يعيد لانه انضم عذر السفر الى العجز الحقيقي والغالب في السفر عدم الماء (١) فتحقق العدم من كل وجه كذا في محيط السرخسي * والاصل انه متى أمكنه استعمال الماء من غير لحوق ضرر في نفسه أو ماله وجب استعماله وما

في العناية أو نخوف حية أو نار هكذا في التبين * وكذا لو كان عند الماء لص أو ظلم يؤذيه يتيم كذا في القنية * وفي التنف يتيم نخوف ضياع الوذيعه أو قصد غريم لا وفاء بدنيه كذا في الزاهدي والكفاية * وكذا اذا خافت المرأة على نفسها بان كان الماء عند فاسق كذا في البحر الرائق والنهر الفائق * وكذا اذا خاف العطش على نفسه أو رفيقه الخاطلة أو آخر من أهل القافلة أو دابته أو كلابه لما شربه أو صيده في الحال أو ثانی الحال وكذا اذا كان محتاجا اليه للعجن دون اتخاذ المرقه ويجوز التيم اذا خاف الجذب اذا اغتسل بالماء أن يقتله البرد أو عرضه هـ اذا كان خارج المصرا جاعا فان كان في المصريف كذا عند أي حنطة خلافا لهما والخلاف فيما اذا لم يجد ما يدخل به الحمام فان وجد لم يجز اجماعا وفيه اذ لم يقدر على تسخين الماء فان قدر لم يجز هكذا في السراج الوهاج * واذا خاف المحدث ان توحا أن يقتله البرد أو عرضه يتيم هـ كذا في الكافي واختاره في الاسرار * لكن الاصح عدم جواز اجماعا كذا في النهر الفائق * والصحيح أنه لا يباح له التيم كذا في الخلاصة وفتاوى قاضي خان * ولو كان يجد الماء الا انه مريض يخاف ان يستعمل الماء اشتد مرضه أو بطل برؤيته يتيم لا فرق بين أن يشرب الماء أو لا يشرب الماء كالمشركي من العرق المذني والمطون أو بالاستعمال كالجدرى ونحوه أو كان لا يجد من يوضيه ولا يقدري بنفسه فان وجد خادما أو ماستأجره أو أجيرا أو عنده من لو استعان به أعانه فعلى ظاهر المذهب انه لا يتيم لانه قادر كذا في فتح القدير * ويعرف ذلك الخوف اما بغلبة الظن عن أمانة أو تجربة أو اخبار طبيب حاذق مـ لم غير ظاهر الفسق كذا في شرح منية المصلي لأبراهيم الحلبي * وان كان به جدرى أو جراحات يعتبر الاكثر محذرا كان أو جنبا ففي الجنبه يعتبر أكثر البدن وفي الحديث يعتبر أكثر أعضاء الوضوء فان كان الأكثر صحيحا والقل جريحا يغسل الصحيح ويمسح على الجريح ان أمكنه وان لم يمكنه المسح يمسح على الجبائر أو فوق الخرقه ولا يجمع بين الغسل والتيم * وان كان نصف البدن صحيحا والنصف جريحا اختلف المشايخ فيه والأصح أنه يتيم ولا يستعمل الماء كذا في الخلاصة وهكذا في المحيط * وفي جمع العلوم له التيم في كل نخوف البق أو مطر أو حر شديد كذا في الزاهدي والكفاية * المسافر اذا انتهى الى بئر وليس معه دلو لو كان له أن يتيم وكذا اذا كان معه دلو وليس معه رشاء قالوا هذا اذا لم يكن معه منديل فان كان معه منديل لا يتيم * ولو كان مع رفيقه فدلو لم يملك له وقاله رفيقه انتظر حتى استقي الماء ثم أدفعه اليك فالمستحب له أن ينتظر وان تيم ولم ينتظر جاز كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يتيم عند وجود آلة التقوير في نهر جامد تحتها ماء وقيل لا يتيم وفي جد أو ثلج ومعه آلة الذوب لا يتيم وقيل يتيم والظاهر الاول منهما كما لا يخفى هكذا في البحر الرائق * الاسير في دار الحرب اذا امنه الكافر عن الوضوء والعلة يتيم ويصلي بالأيام ثم بعد اذا خرج وكذا الرجل اذا قال غيره ان توضأت حبستك أو قتلتك فإنه يصلي بالتيم ثم يعيد كذا في فتاوى قاضي خان * المحبوس في السجن يصلي بالتيم ويعيد بالوضوء لان العجز عنه لا يحقق بصنع العباد وصنع العباد لا يؤثر في اسقاط حق الله تعالى ولو حبس في السفر يتيم ويصلي ولا يعيد لانه انضم عذر السفر الى العجز الحقيقي والغالب في السفر عدم الماء (١) فتحقق العدم من كل وجه كذا في محيط السرخسي * والاصل انه متى أمكنه استعمال الماء من غير لحوق ضرر في نفسه أو ماله وجب استعماله وما

(١) قوله والغالب في السفر عدم الماء (١) فتحقق العدم من كل وجه كذا في محيط السرخسي * والاصل انه متى أمكنه استعمال الماء من غير لحوق ضرر في نفسه أو ماله وجب استعماله وما

أو يقرب منه ماء يجب الاعادة لتمحض كون المنع من العبد اه

كثيرا والا فلا (اذا) صلى في قبض من غير سر او بل ان كانت الركبة والسرة مستووين جازت صلاته وكذا لو كانت الركبة مستورة زاد والسرة مكشوفة جازت وعلى العكس لا تجوز كذا الوصل على هذا الوجه في ازاروا حدلان السرة ليست بعورة في رواية الاستحسان وهذا على قول من يجعل الركبة عضوا كاملا على قول من يجعل الركبة مع الفخذ عضوا واحدا تفسد صلاته لان الركبة لا تبلغ ربع الجمله (الجنب) اذا دخل الحمام وانزول صب الماء على جسده ونزع يدهم بطهارة اذا ردوا لم يعصرو مروى خلت عن أبي يوسف رحمه الله وان لم يكن الرجل

مستحبنا فهو الخش (أذا شرب الخمر) ونام فسال من فقه شئ على وسادته ان كان لا يرى فيه عين الخمر ولا ريحه فبقي أن يكون طاهر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ويظهر القمير بقة (أذا وقعت النجاسة) في صبغ فانه يصبغ به الثوب ثم يغسل ثلاثا فيطهر كلما إذا اختضبت بحناء فنجس (أذا شرب الخمر) وصلى لم تجز صلاته ان كان مأصبا من الخمر أكثر من قدر الدرهم وان كان أقل من ذلك جازت صلاته وان شرب الخمر وصلى بعد ساعات جازت صلاته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله (٣٩) وكذا اذا قاء الرجل وصلى فهو على هذا الوجه (الارض) اذا تخبست بيول واحتاج الناس الى غسلها فان كانت رخوة يصب الماء عليها ثلاثا فاطهر وان كانت صلبة قالوا يصب الماء عليها وتذلك ثم تشف بصوف أو خرقة يفعل ذلك ثلاث مرات فقطهر وان صب عليها ماء كثير حتى تفرقت النجاسة ولم يبق ريحها ولا لونها وترك حتى جفت تطهر (إذا كانت النجاسة) تحت القدم أكثر من قدر الدرهم تنزع جواز الصلاة وان كانت النجاسة تحت كل قدم أقل من قدر الدرهم ولو جعت نصرا أكثر من قدر الدرهم فانما تجمع وتنزع الصلاة وكذا لو كانت النجاسة في موضع السجود أو في موضع الركبتين أو اليدين يعني يمنع جواز الصلاة قال ولا يجعل كانه لم يضع العضو على النجاسة وهذا كالأول صلى رافعا إحدى قدميه جازت صلاته ولو وضع القدم على النجاسة لا تجوز ولا يجعل كانه لم يضع وتكره الصلاة في سبع مواضع في قوارع الطرق لانه يصير غاصبا حق الغير في معاطن الابل والمزيلة والحجرة

زاد على من المثل فير فلا يلزمه بخلاف من المثل كذا في البحر الرائق * (ومنها الطلب) مسافر غلب على ظنه أن يقر به ما وجب الطلب بقدر غلبه ولا يجب الطلب عليه بغير غلبة ظن أو اخبار كذا في الكافي * وإذا شك يستحب له الطلب وان لم يشك يتيم ولم يكن تاركا لافضل كذا في السراج الوهاج * والغلاة أربعة ما نه ذراع كذا في الظهيرية ولربما من يطلبه له كفاه من الطلب بنفسه * ولو تيمم من غير طلب وصلى ثم طلبه بعد ذلك فلم يجده وجب عليه الاعادة عند ما خلا فالأبي يوسف كذا في السراج الوهاج * ولو قرب من الماء ولم يعلم به ولم يكن بحضوره من يسأله أجزأه التيمم وان كان بحضوره من يسأله فلم يسأله حتى تيمم وصلى ثم سأل فآخبره بما قرب لم تجز صلاته كذا في نزل بالمران ان لم يطالب الماء لم يجز تيممه وان سأل في الابتداء فلم يجزه حتى تيمم وصلى ثم أخبر بما قرب بجزأته صلاته لانه فعل ما عليه كذا في محيط السرخسي * لو كان مع رفيقه ما فظن انه ان سأل أعطاه لم يجز التيمم وان كان عنده أنه لا يعطيه يجوز التيمم * وان شك في الاعطاء وتيمم وصلى فسأله وأعطاه بعد كذا في الكافي وهكذا في شرح الزيادات للعتابي * وان منعه قبل شروعه وأعطاه بعد فراغه لم يرد وان لم يرد عليه الا بثن المثل ان لم يكن معه غنة تيمم وان كان لم يتييمم وان لم يبيع الا بغير فاحش وهو ضعف القيمة (١) تيمم هكذا في الكافي * وتعتبر قبلة الماء في أقرب المواضع من الموضع الذي يعز فيه الماء كذا في فتاوى قاضي خان * المتيمم المصلي رأى مع رفيقه ماء فان كان كبيرا به ان يعطيه يقطع صلاته وان كان يشك فيه مضى على صلاته فان أتم يسأله فان أعطاه وتوضأ أعاد الصلاة وان أبيت صلاته وان أعطاه بعد ما لم يمتنعض ماضى كذا في محيط السرخسي

* (الفصل الثاني فيما ينقض التيمم) * ينقض التيمم كل شئ ينقض الوضوء كذا في الهداية * وينقضه القدرة على استعمال الماء الكافي الفاضل عن حاجته كذا في البحر الرائق * جنب اغتسل وبقى لمعة وفني ماؤه تيمم لبقاء النجاسة فان أحدث تيمم للحدث فان وجد ماء يكفيه ماصرفه اليها وان كفي معينا صرفه اليه والتيمم لا آخر باق وان كفي واحد غير معين صرفه الى الملة وأعاد تيممه للحدث عن محمد * وعند أبي يوسف (٢) رحمه الله تعالى لا يعيد ولو صرفه الى الوضوء جاز وتيمم لبقائه اتفاقا فان لم يكن تيمم للحدث قبل وجود هذا الماء قديم قبل غسل الملة للحدث لم يجز عند محمد وعند أبي يوسف يجوز والا قول أصح وان لم يكف واحد باق تيممه * جنب على بدنة لمعة أحدث قبل أن يتيمم تيمم لها وما واحدنا وبها ما فان تيمم لها ثم وجد ماء يكتفي لاحدهما غير معين صرفه الى الملة ويعيد التيمم للحدث عند محمد كذا في الكافي * وان كفي لاحدهما بغيره غسله وبقى التيمم في حق الآخر كذا في شرح الوفاية * ولو كان على ظهر لمعة وقد نسي أعضاء الوضوء والماء يكتفي لاحدهما ماصرفه الى أيهما شاء لكن الصرف الى أعضاء الوضوء أحب هكذا في شرح الزيادات للعتابي * مسافر محدث نجس الثوب معه ما يكتفي لاحدهما يغسل به النجاسة وتيمم للحدث ولو تيمم أولا ثم غسل النجاسة يعيد التيمم لانه تيمم وهو قادر على ما يتوضأ به كذا في محيط السرخسي * وان توضأ بالماء وصلى في الثوب النجس جازو يكون مسيا فمما فعل كذا في فتاوى قاضي خان * اذا زال المرض المبيح ينتقض تيممه المسافر اذا تيمم لعدم الماء ثم مرض مرضا يبيح له التيمم لو كان مقيما لم تجز له الصلاة (١) قوله وهو ضعف القيمة وقيل ما لا يدخل تحت تقويم المقومين وهو الاوفق اهـ (٢) قوله وعند أبي يوسف الخ يظهر انه لا الوجه اهـ ابن عابدين

والخرج والغتسل والحمام لان هذه المواضع لا تخلو عن النجاسة غالباً فان غسل في الحمام موضع ليس فيه تمثيل وصلى فيه لا بأس به وكان واحدا من الرهاد في فعل كذا ولا بأس بالصلاة في موضع جلوس الحماي لانه لا نجاسة فيه ومنها الصلاة في المقبرة لانه تشبه بالميت ودون كان فيها موضع أعد للصلاة فيه ليس فيه قبر ولا نجاسة لا بأس به ومنها الصلاة على سطح البيت وأراد به الكعبة لما فيه من ترك التعظيم ولا بأس بالصلاة والسجود على الحشيش والحصر والبوارى والبسط ولو صلى على وجه الارض وبسطه على الارض لصيانة الوجه عن التراب

اول دفع حر الارض او برزدها فسجد على الكعب لا بأس به ولو كانت الارض نجسة فخلع نعليه وقام على نعليه جازاً ما اذا كان النعل ظاهره وباطنه طاهر فطاهر وان كان ما يلي الارض منه نجساً فكذلك وهو بمنزلة ثوب ذي طاقين أسفله نجس وقام على الطاهر وقد مر وان كان الرجل في نعليه أو في مكعبه لا يجوز وكذلك بسطه على موضع النجاسة وسجد على كعبه لا يجوز (ذباب المستراح) اذا جلس على ثوب لا يفسده الآن يغلب ويكثر ويجوز الصلاة على (٣٠) الثلج ان كان لبدنه ويستقر فيه الجبين لانه بمنزلة الارض وان كان يغيب فيه الجبين ولا يستقر

لا يجوز كالسجدة على الهواء وكذا التبن والقطن المحلوج وكل ما لا تستقر فيه الجبهة كالدهن والجاو رس ويجوز على الحنطة والشعير لانه يستقر فيه الجبين ويجد حجم ماتحته ولو سجد على ظهر الميت ان كان على الميت لبد لا يجد حجم الميت جازت صلاته لانه سجد على اللبد وان كان يجد حجم الميت لا يجوز لانه سجد على الميت ولا يصلي في طين وردغة لان فيه تلطيخ الوجه والثوب وان كانت الارض ندية بحيث لو وضع جبهته عليها لا يتأطخ لا بأس به ولا بأس بالصلاة على العجالة ان كانت موضوعة على الارض لان بمنزلة السرير وان كانت في عنق الدابة وهي تسير أو لا تسير فهي صلاته على الدابة (اذا) صلى في ملك الغير فهو على وجهين ان كان مسلماً أو كافراً فان كان كافراً فلا تجوز لانه لا يرضى بصلاة المسلم في أرضه وان كانت لمسلم فان كانت مزروعة أو مكروبة لا يصلي لانه لا يرضى به صاحب الارض وان لم تكن مزروعة لانصرها الصلاة لا بأس به

بذلك التيم لان اختلاف أسباب الرخصة يمنع الاحتساب بالرخصة الاولى عن الثانية وتبصر الاولى كأن لم تكن كذا في الفصول العبادية في أحكام المرضى في كتاب الطهارة * ولو مر بماء وهو نائم فالاصح أنه لا ينقض عند الكل كذا في الزاهدي * وان مر على الماء وهو في موضع لا يستطيع النزول اليه لخوف عدو أو سبع لم ينقض هكذا في السراج الوهاج * وكذا اذا أتى بئر أو ليس معه دلور شاة أو وجد ماء وهو يخاف على نفسه العطش لا ينقض * والاصل فيه ان كل ما منع وجوده التيم نقض وجوده التيم وما لا فلا كذا في البدائع * ولو مر بالماء وهو متيم لكنه نسي أنه متيم ينقض تيممه كذا في خزائن المفتين * متيمون قال لهم رجل هذا الماء يتوضأ به أيكم شاء وهو يكفي لواحد بطل تيممهم ولو قال هذا الماء لكم وقبضوه لا ينقض تيممهم كذا في الكافي ولو أدنو الواحد منهم اتقض تيممه في قولهما وأما على قياس قول أبي حنيفة فلا والعصم فساد التيمم اجماعاً كذا في السراج الوهاج * المسافر اذا مر في القلعة بماء موضوع في حب أو نحوها لا ينقض تيممه وائس له أن يتوضأ منه الآن يكون الماء كثيراً فيستدل بكثرته على أنه للشرب والوضوء جميعاً كذا في فتاوى قاضي خان * التيمم في السفر اذا وجد من الماء قدر ما يكفي لغسل أعضاء الفريضة مرة مرة ولو غسل على وجه السنة لا يكفه اتقض تيممه هو المختار كذا في الخلاصة * واعتراض الردة على التيمم لا يبطل التيمم حتى لو أسلم وصلى بذلك التيمم يجوز عندنا كذا في فتاوى قاضي خان

(الفصل الثالث في المتفرقات) * سنن التيمم سبع اقبال اليدين بعد وضعهما على التراب وادبارهما ونفضهما وتفريق الاصابع والتسمية في أوله والترتيب والموااة كذا في البحر الرائق والنهر الفائق * وكيفية التيمم ان يضرب يديه على الارض يقبل بهما ويدبر ثم يرفعهما وينفض كذا في التبيين * بقدر ما يقتار التراب كذا في الهداية * ويمسح بهما وجهه بحيث لا يبقى منه شيء ثم يضرب يديه على الارض كذلك ويمسح بهما ذراعيه الى المرفقين كذا في التبيين * قال مشايخنا ويمسح برابع أصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤس الاصابع الى المرفقين ثم مسح بكفه اليسرى باطن يده اليمنى الى الرسغ وعبر باطن ايمانه اليسرى على ظاهر ايمانه اليمنى ثم يفعل باليد اليسرى كذلك وهو الاحوط كذا في محيط السرخسي وهكذا في البدائع * لو تيمم قبل دخول الوقت جاز عندنا هكذا في الخلاصة * وصلى التيمم الواحد ما شاء من الصلوات فرضاً ونفلاً كذا في الاختيار شرح المختار * ويستحب التأخير الى آخر الوقت لمن يغلب على ظنه أنه يجد الماء في آخره اذا كان بينه وبين موضع ير جوده ميل هكذا في معراج الدراية * قال الخنذلي يؤخر الى آخر وقت الجواز وقال غيره الى آخر وقت الاستحباب وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج * وان لم يكن على طمع من وجود الماء لا يؤخر ويتيمم ويصلي في الوقت المستحب كذا في البدائع * وهكذا في شرح الطحاوي والكافي * ثلاثة في السفر جنب وحائض وطهرت وميت وغمه ماء مقدار ما يكفي لاحدهم فان كان الماء ملكاً لاحدهم فهو أولى به وان كان الماء لهم جميعاً لا يصرف الى أحدهم ويباح التيمم للكل وان كان مباحاً كان الجنب أولى به كذا في فتاوى قاضي خان وهو الاصح هكذا في الظهيرية * وكذلك لو كان مكان الحائض محدث يصرف الى الجنب كذا في الخلاصة * ولو كان الماء بين الاب والابن فالاب أولى به كذا في فتاوى قاضي خان * لو كان مع الجنب ما يكفي للوضوء يتيمم ولا يجب التوضوء الا اذا كان مع الجنب حدث بوجوب الوضوء وكذلك لو كان مع المحدث ما يكفي لغسل بعض أعضاء الوضوء فانه يتيمم من غير غسله هكذا في شرح الوقاية

لان صاحب الارض يرضى بذلك واذا ابتلى بين أن يصلي في الطريق وبين أن يصلي في أرض غير مزروعة كانت الصلاة تيمم في الطريق أولى لانه حقا في الطريق ولا حن له في أرض الغير (التميلة) اذا تجست فاصابها المطر ثلاث مرات والشمس ثلاث مرات تظهر اذا فارق الرجل جبهة فوجد فيها قارة ميتة ان لم يكن للجبهة ثقب بعيد كل صلاة صلى بها من حين لبسها وان كان للعبة ثقب بعيد صلاة ثلاثة أيام ولياليها في قول أبي حنيفة رجسها الله وعندهما لا بعيد الا أن يعلم الوقت الذي مات فيه كما قلنا في البئر ولو شرع في الصلاة وفي كعبه فرخه

حية فلما فرغ من الصلاة نظر فيها فاذا هي ميتة ان لم يغلب على ظنه انها ماتت في الصلاة لا تزمه الاعادة (اذا) شرع الرجل في الصلاة فرأى في ثوبه نجاسة اقل من الدرهم ان كان مقتديا وعلم أنه لو قطع الصلاة وغسل النجاسة يدرك امامه في الصلاة ويدرك جماعة أخرى في موضع آخر فانه يقطع الصلاة ويغسل الثوب لانه قطع للآكل وان كان في آخر الوقت أو لا يدرك جماعة أخرى مضى على صلاته ولورأى في ثوب امامه نجاسة اقل من قدر (٣١) الدرهم فان كان من مذهب المقتدى أن

النجاسة القليلة لا تمنع الصلاة ومذهب الامام أنها تمنع فصلى الامام وهو لا يعلم جازت صلاة المقتدى ولا يجوز صلاة الامام وان كان مذهبهم ما على العكس فحكهما على العكس (اذا) رأى الرجل في ثوب غيره نجاسة أكثر من قدر الدرهم ان كان في قلبه أنه لو أخبره بذلك يغسل النجاسة فانه يحبره ولا يبسه أنه لا يحبره وان كان في قلبه أنه لا يلتفت الى كلامه وسعه أن لا يحبره والا امر بالمعروف على هذا اذا انكشف ما بين السرة والعانة قدر الربع منع جواز الصلاة لانه انكشف ربع عضو كامل والمراد حول جميع البدن من ذلك الموضع (رجل) صلى في قبص واحد محلول الجيب جازت صلاته وان كان يصره يقع على عورته في الركوع سواء كان عريض اللحية أو لم يكن وعورته لا تظهر في حقه انما تظهر في حق الغير ولو وقع نظر المصلي على عورة الغير لا تفسد صلاته في قول أبي حنيفة رحمه الله ولو نظر المصلي الى فرج امرأته بشهوة حرمت عليه أمهاوا بنتها ولو نظر الى فرج أم امرأته

* تيمم وفي رحله ما لا يعلم به أو نسبه فصلى اجزأته عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * والخلاف فيما اذا وضعه بنفسه أو وضعه غيره بامره أو بغير أمره بعلمه وان كان بغير علمه لا يعيد اتفاقا كذا في التبيين * والذكر في الوقت وبعده سواء كذا في الهداية * واذا ضرب خباءه على رأس برقد غطى رأسها وفيها ماء وهو لا يعلم أو كان على شط النهر وهو لا يعلم فقيم وصلى به جاز عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في المحيط * اذا شك أو ظن ان ماء قد فنى وصلى ثم وجده فانه يعيد اجماعا * ولو كان على ظهره أو معلقا عنقه أو موضوعا بين يديه ففسخه وتيمم لا يجوز اجماعا كذا في السراج الوهاج * ولو كان الماء على الاكاف معلقا ان كان راكبا والماء في مؤخر الرجل جاز وان كان في مقدمه لا يجوز وان كان سايقا فان كان في مؤخر الرجل لا يجوز وان كان في مقدمه جاز وان كان قائدا جاز كنهما كان هكذا في محيط السرخسي * واذا لم يقدر المريض على الوضوء والتيمم وليس عنده من يوضؤه وييممه فانه لا يصلي عندهما * قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله رأيت في الجامع الصغير للكرخي ان مقطوع اليدين والرجلين اذا كان بوجهه جراحة يصلي بغير طهارة ولا تيمم ولا يعيد * وهذا هو الاصح كذا في الظهيرية * ولوان المحبوس لم يجد ماء ولا رابا نظمه لا يصلي في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان * وهذا اذا لم يمكنه أن ينقر الارض أو الحائط بشئ فان أمكنه يستخرج التراب وتيمم كذا في الخلاصة * وفي الايضاح اذا كان لثوبه سلس بول وان تيمم لا يسلس جاز له التيمم كذا في السراج الوهاج * رجل في البادية معه ماء زمزم في القمعة وقد رخص رأسها لا يجوز التيمم كذا في الخلاصة * ويجوز التيمم اذا مضرت جنازة والولي غير مخاف ان اشتغل بالطهارة أن تفوته الصلاة ولا يجوز للولي وهو الصحيح هكذا في الهداية * ولان امره الولي هكذا في الخلاصة * ويجوز التيمم للولي اذا كان من هو مقدم عليه حاضرا اتفاقا لانه يخاف الفتور وكذا يجوز له التيمم اذا أذن لغيره بالصلاة هكذا في البحر الرائق * صلى على جنازة تيمم ثم أتى بخري فان كان بين الثانية والاوى مقدارا مذهب ويتوضأ ثم يأتي ويصلي أعاد التيمم وان لم يكن مقدارا ما يقدر على ذلك صلى بذلك التيمم وعليه الفتوى هكذا في المصنفات * التيمم لصلاة العبد قبل الشروع بها لا يجوز للامام اذا لم يخف خروج الوقت ولا يجوز له كذا في البحر الرائق * ولا يجوز للمقتدى ان لم يخف فوت الصلاة لو توضأ ولا يجوز * ولو أحدث أحدهما بعد الشروع فم بالتميم تيمم وبني بخلاف وكذلك بعد الشروع بالوضوء ان خاف الذهاب الوقت بالاجماع وان لم يخف ذهابه فان كان يرجو ادراك الامام قبل الفراغ لا يباح له التيمم بالاجماع وان لم يرج ادراكه قبل الفراغ تيمم وبني عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لهما هكذا في النهاية * والاصل ان كل موضع يقوت فيه الاداء الى خلف فانه يجوز له التيمم وما يقوت الى خلف لا يجوز له التيمم كالجمعة كذا في الجوهرة النيرة * ولو تيمم اثنان من مكان واحد جاز كذا في محيط السرخسي * واذا تيمم امرأان من موضع واحد جاز كذا في التتارخانية * ويجوز التيمم للجنب لصلاة الجنائز وصلاة العبد كذا في الظهيرية * ومن استيقن بالتيمم فهو على تيممه حتى يستيقن بالحدث ومن استيقن بالحدث فهو على حديثه حتى يستيقن بالتيمم كذا في الخلاصة * والتيمم على التيمم ليس بترية كذا في القنية * وللسافر ان يطأ جاريته وان علم أنه لا يجد الماء كذا في الخلاصة * المصلي اذا قال له نصراني خذ الماء فانه مضى على صلاته ولا يقطع لان كلامه قد يكون على وجه الاستهزاء فلا يقطع بالشك فاذا فرغ من

حرمت عليه امرأته ولو نظر الى فرج امرأته التي طلقها طلاقا رجعا يصير محرما ولا تفسد صلاته في الوجه كما عند أبي حنيفة رحمه الله (الدهن) النجس اذا أصاب ثوب انسان اقل من قدر الدرهم ثم انبسط وصار أكثر من قدر الدرهم بعضهم اعتبر فيه وقت الاصابة وقالوا لا يمنع جواز الصلاة واذ انبسط الثوب الطاهر اليابس على أرض نجسة معتلة وظهرت البله في الثوب لم يصير طيبا ولا يحال لوعصر يسيل منه شئ متقاطر لكن موضع الندوة يعرف من سائر المواضع الصحيح أنه لا يصير نجسا وكذا لو لثوب النجس في ثوب طاهر والنجس

رطب مبتل وظهرت ندوته في الثوب الطاهر لكن لم يصير بحال لوعصر يسيل منه شيء متقاطر لا يصير نجسًا ﴿باب الوضوء والغسل وفيه سبعة فصول﴾ فصل في صفة الوضوء وفصل فيما ينقضه وفصل في النوم وفصل في صفة الغسل وفصل فيما يوجب به وفصل في المسح على الخفين وفصل في الحيض * فرض الوضوء غسل الأعضاء المعروفة والوضوء أنواع ثلاثة فرض وهو وضوء المحدث عند القيام إلى الصلاة وواجب وهو الوضوء للطواف ان طاف (٣٣) بالبيت بدونه جاز طوافه ويكون تاركه لا واجب ومن دونه ذلك غير معدود * فيها الوضوء

الصلاة سألته ان أعطاء أعادوا فلا كذا في فتاوى قاضي خان

(الباب الخامس في المسح على الخفين)

المسح على الخفين رخصة ولو أتى بالعزيمة بعد ما رأى جواز المسح كان أولى كذا في التبيين * وهذا الباب يشتمل على فصلين

(الفصل الاول في الامور التي لا بد منها في جواز المسح) * (منها) أن يكون الخف مما يمكن قطع السقر به وتتابع المشي عليه ويستتر الكعبين ويستمر ما فوقهما ليس بشرط هكذا في المحيط حتى لو لبس خفًا لا ساق له يجوز المسح ان كان الكعب مستورا * ومسح على الجوارب المجلد وهو الذي وضع الجلد على أعلاه وأسفله هكذا في الكافي * والمنعل وهو الذي وضع الجلد على أسفله كالنعل للقدم هكذا في السراج الوهاج * والخفين الذي ليس مجلد اولاً ولا منعل بشرط أن يستمسك على الساق بل لا يربط ولا يرى ما تحته وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق * اذ لبس مكعباً لا يرى من كعبه أو قدميه الا مقدار اصبع أو اصبعين جاز المسح عليه وهو بمنزلة الخف الذي لا ساق له كذا في فتاوى قاضي خان * واذ لبس الجرموقين فان لبسهما واحد هما فان كانا من كرايس أو ما يشبهه لا يجوز المسح عليهما * وان كانا من أديم أو ما يشبهه يجوز * وان لبسهما فوق الخفين فان كانا من كرايس أو ما يشبهه لا يجوز المسح عليهما الا أن يكونا رقيقين يصل البلل إلى ما تحتهما وان كانا من أديم أو ما يشبهه أجمعوا انه اذا لبسهما بعد ما أحدث قبل أن يمسح على الخفين أو بعد ما أحدث ومسح عليهما لا يجوز المسح عليهما * وان لبسهما قبل أن يحدث جاز المسح عليهما عندنا هكذا في المحيط * ولو لبس الخدين ولبس أحد الجرموقين جاز له أن يمسح على الخف الذي لا جرموق عليه وعلى الجرموق كذا في فتاوى قاضي خان * والخف على الخف للجرموق كذا في الخلاصة * ولو لبس خفًا ذا طاقين له أن يمسح عليه كذا في الكافي * والصحيح من المذهب جواز المسح على الخفاف المتخذة من اللبود التركية لان مواطبة المشي فيها سفر يمكن كذا في شرح المبسوط للامام السرخسي * الجرموق ان كان يسترا القدم ولا يرى من الكعب ولا من ظهر القدم الا قدر اصبع أو اصبعين جاز المسح * وان لم يكن كذلك لكن يسترا القدم بالجلد ان كان متصلاً بالخارج بالخرز جاز المسح عليه * وان شمله بشيء لا كذا في الخلاصة * ولا يجوز المسح على الخف المتخذ من الحديد والزجاج والخشب هكذا في الجوهر النيرة * (ومنها) أن يكون المسح من ظاهر كل خف مقدار ثلاث أصابع اليد على الاصح هكذا في محيط السرخسي * أصغرها هكذا في فتاوى قاضي خان * ولا يجوز المسح على باطن الخف أو عقبيه أو ساقه أو جوانبه أو كعبه هكذا في التبيين * ولو مسح على رجل قدر اصبعين وعلى أخرى قدر خمسة لم يجز كذا في فتح القدير * ولا يعتبر المسح على موضع خال عن القدم فلو جعل رجله في الخالي ومسح جاز وان أزال رجله بعد ذلك عن ذلك الموضع أعاد المسح هكذا في السراج الوهاج * ولو كانت باحدى رجليه جراحة لا يقدر بها على الغسل والمسح بجوارحه المسح على الأخرى * وكذا لو قطعت من فوق الكعب وان قطعت من دونها وبقي من موضع المسح مقدار ثلاث أصابع يجوز المسح عليهما والا لا هكذا في المحيط * ولو كان الجرموق واسعا فادخل فيه يده ومسح على الخف لم يجز كذا في القنية * (ومنها) أن يكون المسح ثلاث أصابع وهو الصحيح هكذا في الكافي * حتى لو مسح باصبع واحدة

للنوم اذا اراد النوم يستحب له أن يتوضأ ومنها المحافظة على الوضوء وتفسيره أن تتوضأ كلما أحدث ليكون على الوضوء في الاوقات كلها ومنها الوضوء بعد الغيبة وبعد انشاد الشعر ومنها الوضوء على الوضوء ومنها الوضوء اذا ضحك فقهقهة ومنها الوضوء لغسل الميت * (وسن الوضوء كثيرة) * فيها الاستحباب اذا اراد أن يتوضأ بعد ما أحدث فانه يغسل موضع النجاسة فان ترك الاستحباب بالماء واستنجى بالخر أو بالمدر جاز ولا يعتبر فيه العدد انما المعتبر فيه الاتقاء والاستحباب بالماء بعد الاستحباب بالخر ادب عندنا ويغسل يديه واختلفوا أنه يغسل يديه قبل الاستحباب أو بعده والاصح أنه يغسلهما مرتين مرة قبل الاستحباب ومرة بعده ويسمى واختلفوا أيضا في وقت التسمية والاصح أنه يسمى مرتين مرة قبل كشف العورة ومرة بعد الفراغ من الاستحباب واستتر العورة ولا يسن الاستحباب في حدث الریح والنوم وان جاوزت النجاسة موضع الشرج ان كان المجاوز أكثر من قدر الدرهم يفترض

غسلها بالماء وان كان درهمًا فدونه لا يفترض غسلها بالماء في قول أبي حنيفة وأبي حنيفة رجعهم الله فان لم يغسل النجاسة وصلى جاز من وينبغي أن يمشي خطوات ثم يستنحي ومروءة الاستحباب بالماء أن يرضي موضع الاستحباب كل الارضاء حتى يتم التنظيف ويستنجي باصبع أو اصبعين أو ثلاثة بطون الاصابع لبرؤئها احترازًا عن الاشتقاق بالاصبع والمرأة في ذلك كالرجل الا أنها تقع من مقربة من رجلها وتغسل مظهرها ولا تدخل الاصبع في فرجها لما قلنا في الاستحباب بالخر يدبر بالخر الاول ويقبل بالخر الثاني ويدبر بالثالث ان كل في الصيف وفي الشتاء يقبل

الرجل بالخمر الاول ويدبر الثاني وقبل الثالث لان في الصيف خصيته متدلّيتان فلا يقبل بالاول تتلطخ خصيته فلا يقبل ولا كذلك في الشتاء والمرأة تفعل ما يفعل الرجل في الشتاء في الاوقات كلها فان كان صائلاً ينبغي أن يقوم عن موضع الاستجماء حتى ينشف ذلك الموضع بخرقة كيلا يصل الماء الى باطنه فيفسد صومعه ولا يتنفس في الاستجماء لهذا والاستجماء بالماء افضل ان أمكنه ذلك من غير كشف العورة وان احتاج الى كشف العورة يستنجي بالخمر ولا يستنجي بالماء قالوا من كشف العورة للاستجماء يصير (٣٣)

في الشتاء فوق ما يبلغ في الصيف فان استنجي في الشتاء بماء سخن كان بمنزلة ما لو استنجي في الصيف الا أن نوابه لا يبلغ نواب المستنجي بالماء البارد ويستنجي باليسرى فان شلت يده اليسرى ولا يجد من يصب الماء عليه لا يستنجي الا أن يقدر على الاستجماء بالماء يده اليمنى بان كان على ضفة نهر جاد وان شلت يده وعجز عن الوضوء والتميم مسح ذراعيه مع المرفقين على الارض ووجهه على الحائط ولا يدع الصلاة وكذا قالوا في المريض اذا لم يكن له امرأة وعجز عن الوضوء وله ابن أو اخ فانه يوضيه الا أنه لا يمسح فرجه الا من يحل له ووطؤها والمرأة المريضة ان لم يكن لها زوج وعجزت عن الوضوء ولها بنت أو أخت توضيها ويسقط عنها الاستجماء (اذا أراد) المتوضي أن يغسل يديه باخذ الاناء بيده اليسرى ويصب على اليمنى بالاناء ثلاثاً ثم اليسرى وان لم يكن معه نية صغيرة فانه يغترف من التورب اصابع يده اليسرى مضمومة لا بالكف ثم يغسل وجهه بضع الماء على

من غير أن يأخذ ما جديد الا يجوز ولو مسح به اثلاث مرات في ثلاثة مواضع واخذ لكل مرة ما جديداً جاز كذا في التبيين * ولو مسح بالاناء او بالسبابة ان كانتا مفتوحتين جاز كذا في فتاوى قاضي خان * ولو مسح بثلاث اصابع موضوعة غير معدة يجوز ويكون مخالفاً للسنة كذا في منية المصلي * واذا مسح خفيه برؤس اصابعه فان كان الماء متقاطراً يجوز والا هكذا في الذخيرة * ولو اصاب موضع المسح ماء أو مطر قدر ثلاث اصابع أو منى في حشيش مبتل بالمطر يجزيه والطل كالمطر على الاصح هكذا في التبيين * ويجوز المسح ببل الغسل سواء كانت متقاطرة أو غيرها ولا يجوز له بقية على كفه بعد المسح هكذا في المحيط * وكيفيه المسح أن يضع اصابع يده اليمنى على مقدم خفيه الايمن ويضع اصابع يده اليسرى على مقدم خفه اليسرى ويدهما الى الساق فوق الكعبين ويفرج بين اصابعه هكذا في فتاوى قاضي خان * هذا بيان السنة حتى لو بد من الساق الى الاصابع أو مسح عليه ماء رطاً جزءاً هكذا في الجوهر النيرة * ولو وضع الكف ومدها أو وضع الاصابع ومدها كلاهما حسن والاحسن أن يمسح بجميع اليد ولو مسح بظاهر كفه جاز والمستحب أن يمسح بباطن كفه كذا في الخلاصة * واطهار الخطوط في المسح ليس بشرط في ظاهر الرواية كذا في الزايدى وهكذا في شرح الطحاوى * ولكنه مستحب هكذا في منية المصلي * ولا يسن فيه التكرار كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يشترط النية للمسح على الخفين وهو الصحيح هكذا في فتح القدير * فلو توضأ ومسح على الخفين ونوى التعليم دون الطهارة يصح كذا في الخلاصة * (ومنها) أن يكون الحدث بعد اللبس طارئاً على طهارة كاملة تكلمت قبل اللبس أو بعده هكذا في المحيط * حتى لو غسل رجله أو لأم لبس خفيه أو غسل إحدى رجله ولبس الخف عليها ثم غسل الرجل الأخرى ولبس الخف عليها ثم أكمل الطهارة قبل الحدث جاز هكذا في فتاوى قاضي خان * ولو غسل رجله ولبس خفيه ثم أحدث قبل غسل الاكمال لم يجز المسح كذا في الكافي * ولو لبس خفيه محمداً وخاض الماء حتى دخل الماء وانغسلت رجلاه وأتم سائر الاعضاء ثم أحدث جاز المسح عليه كذا في التبيين * وتوضأ بسوء رجاء وتيمم ولبس خفيه ثم أحدث وتوضأ بسوء رجاء وتيمم مسح على خفيه * ولو كان مكانه نبيذ القرم والمسهلة نجساها لا يمسح على الخف كذا في الكافي * وفي الفتاوى اذا توضأ بسوء رجاء ولبس الخفين فلم يتيمم حتى أحدث فانه يتوضأ بسوء رجاء ويمسح على خفيه ثم يتيمم ويصلي كذا في السراج الوهاج ومحيط السرخسي * لا يجوز المسح للمحدث التيمم هكذا في خزنة المفتين * ولا يجوز المسح لمن أجنب بعد لبس الخف أو قبله الا اذا تيمم الجنباة وتوضأ للحدث وغسل رجله ثم لبس خفيه فانه كلما توضأ يجوز له المسح في المدة فان عاد جنباً برؤية الماء فكأنه أجنب الا أن هكذا في المضمرات * الجنب اذا اغتسل وبني على جسده ملعة لم يمسح الخف ثم غسل الملعة ثم أحدث يمسح كذا في الخلاصة * ولو بقي من أعضاء الوضوء ملعة لم يصب الماء فأحدث قبل غسلها لا يمسح هكذا في التبيين * (ومنها) أن يكون في المدة وهي للقيم يوم وليلة ولا سافر ثلاثة أيام ولياليها هكذا في المحيط * سواء كان السفر سفر طاعة أو معصية كذا في السراجية * وابتداء المدة يعتبر من وقت الحدث بعد اللبس حتى ان توضأ في وقت القبر ولبس الخفين ثم أحدث وقت العصر فتوضأ ومسح على الخفين فمدة المسح باقية الى الساعة التي أحدث فيها من الغدان كان مقيماً هكذا في المحيط * ومن اليوم الرابع ان كان مسافراً هكذا في محيط السرخسي * مقيم سافر في مدة الإقامة يستكمل مدة السفر كذا في الخلاصة * واذا استكمل

(٥ الفتاوى اول) جبينه حتى يحد الماء الى أسفل الذقن ولا يضع على خده ولا على أنفه ولا يضرب على جبينه ضرباً عنيفاً ويغسل شعر الشارب والحاجبين وما كان من شعر اللحية على أصل الذقن ولا يجب ائصال الماء الى منابت الشعر الا أن يكون الشعر قليلاً تدو المنابت منه ولا يجب ائصال الماء الى داخل العينين ومن الناس من قال لا يضم العينين كل الضم ولا يفتح كل الفتح حتى يصل الماء الى أشغاره وجوانب عينيه فان كان الرجل ملتصقاً لا يجب غسل ما استرسل من الذقن وكذا الوجه جعل شعره ذواتين وشدهما حول رأسه وأرسلهما

وكذا الحرم اذا تبلد رأسه فوصل الماء الى أصول شعره كفاه كافي شعر اللحية ولا يسن تحليل اللحية في قول أبي حنيفة رحمه الله ويستحب أن
يمسح ثلث اللحية أو ربعها في بعض الروايات يمسح كلها وهو الصحيح وبغسل الموضع المكشوف بين العذار والاذن في قول محمد رحمه الله وهو
رواية عن أبي حنيفة رحمه الله فان أمر الماء على شعر الذقن ثم حلقه لا يحب عليه غسل الذقن وكذا الوضوء للحاجب والشارب أو مسح رأسه
ثم حلق أو قلم أو ظافيره لا يلزمه الاعادة ولو كان (٣٤) به فرحة فارتفع جلداه وأطراف القرحة متصلة بالجلد الا الطرف الذي كان

يمسح الاقامة ثم سافر ينزع خفيه ويغسل رجليه كذا في المحيط * والمسافر اذا أقام بعد ما استكمل مدة
الاقامة ينزع خفيه ويغسل رجليه وان أقام قبل استكمال مدة الاقامة يتم مدها كذا في الخلاصة
* المذخور اذا كان عذره غير موجود وقت الوضوء وليس الخفين يجوز المسح الى المدة كالاصحاب بخلاف
ما اذا وجد العذرة فارتفع جلداه أو ليس أحدهما يجوز المسح في الوقت لا خارج به هكذا في البحر الرائق
* (ومنها) أن لا يكون الخرق في الخف كبيراً وهو مقدار ثلاث أصابع الرجل أصغرهما وهو الصحيح هكذا في
الهداية * ويشترط أن يبدو قدر ثلاث أصابع بكاملها وهو الاصبع سواء كان الخرق في باطن الخف أو في
ظاهرة أو في ناحية العقب كذا في المحيط * ولو كان الخرق في ساق الخف لا يمنع جواز المسح كذا في الخلاصة
* وانما يعتبر الاصغر اذا انكشف موضع غير موضع الاصابع وأما اذا انكشف الاصابع أنفسهم
فالمعتبر ان تنكشف الثلاث أيها كانت حتى لو انكشف الابهام مع جارتها وهما قدر ثلاث أصابع من
أصغرها يجوز المسح وان كان مع جارتها لا يجوز وفي مقطوع الاصابع يعتبر الخرق باصبع غيره هكذا
في الجوهر النيرة والتبيين * ويجمع الخرق في خف واحد لا في خفين حتى اذا كان في أحد الخفين خرق
قدر اصبع وفي الآخر قدر اصبعين جاز المسح عليهما ولو كان في خف واحد خرق في مقدم الخف قدر
اصبع وفي العقب مثل ذلك وفي جانب الخف مثل ذلك لا يجوز هكذا في المحيط * ثم الخرق الذي يجمع أقله
ما يدخل فيه المسألة وما دونه لا يعتبر الحاقه بموضع الخرق والخرق المانع من المسح هو المتفرج الذي
ينكشف ما تحته أو يكون منضمماً لكن يتفرج عند المشي ويظهر القدم أما اذا لم ينكشف ما تحته فلا يمنع
وان كان الخرق طويلاً * ولو انكشف الظهارة وفي داخلها باطنه من جلد أو قرحة مخروزة بالخف لا يمنع
هكذا في التبيين * والخف أو الجورب أو الجاروق المشقوق على ظهر القدم وله ازرار وسور يشده عليه
فيستره فهو وكغير المشقوق وان ظهر من ظهر القدم شيء فهو كخرق الخف كذا في الزاهدي
(الفصل الثاني في نواقض المسح) ينقض ناقض الوضوء ونزع الخف وكذا نزع أحدهما ومضى المدة
هكذا في الهداية * هذا اذا وجد الماء أما اذا لم يجد لم ينتقض مسحه بل تجوز الصلاة حتى اذا انقضت وهو
في الصلاة ولم يجد ماء مضى على صلاته وهو الاصح هكذا في المحيط وفتاوى فاضيلان والزاهدي والجوهر
النيرة * ومن المشايخ من قال تفسد صلاته وهو الاشبه كذا في التبيين * واذا نزع الخف وهو طاهر لا يجب
عليه الا غسل رجليه وكذا اذا انقضت مدة مسحه هكذا في الهداية * ولو خاف من نزع خفيه على ذهاب
قدميه من البرد جاز له المسح وان طال المدة كسح الجبيرة هكذا في التبيين والبحر الرائق * وخروج أكثر
القدم الى الساق نزع وهو الصحيح هكذا في الهداية * لو كان الخف واسعاً اذا رفع القدم يخرج العقب واذا
وضع عاد الى موضعه يجوز المسح عليه ولو كان الرجل أعرج يمشي على صدر قدميه وقد ارتفع العقب
عن موضع عقب الخف كان له أن يمسح ما لم يخرج قدمه الى الساق هكذا في فتاوى فاضيلان * واذا مسح
على خف ذي طاقين فنزع أحد الطاقين لا يبعث المسح على الطاق الآخر وكذا اذا مسح على خف مشعر ثم
حلق الشعر هكذا في المحيط * وكذا اذا مسح فقشر جلد ظاهرهما هكذا في محيط السرخسي * وان نزع
الجره وقين بعد ما مسحهما يبعث المسح على الخفين هكذا في المحيط * ولو نزع أحدهما مسح على الخف
البلدي وأعاد المسح على الجرموق الباقى في ظاهر الرواية هكذا في البستان وفتاوى فاضيلان * ولو لبس

يخرج منه القميص فغسل
الجلدة ولم يصل الماء الى
ما تحت الجلدة جاز وضوءه
لان ما تحت الجلدة غير
ظاهر فلا يفترض غسله اذا
اغتسلت المرأة من الحيض
أو الجنابة وفي أظفارها عيّن
أو الطيان أو الخبز أو الصباغ
اذا نوى أو اغتسل وفي
أظفارها عيّن أو طين أو
ما أشبه ذلك اختلّفوا فيه
قال بعضهم يتم غسله
ووضوءه لان ذلك لا يمنع
وصول الماء الى باطنه
وأجمعوا على أن الدرر لا يمنع
تمام الغسل والوضوء لانه
يتولد من ذلك الموضع وكذا
الطعام اذا بقي في أسنانه وذكر
الناطقي رحمه الله أن الطعام
يمنع تمام الغسل إلا أن يخرج
الطعام ويجري الماء على ذلك
الموضع (الاقلاف) اذا اغتسل
من الجنابة ولم يصل الماء
تحت الجلدة وغسل ما فضل
من الجلدة على رأس الحشفة
وما يخرج منه البول عن
رأس الحشفة يخرج من
الجنابة لان ذلك خلق وعن
بعضهم أنه لا يخرج وكذا
ما يكون على البدن
يقال بالفارسية فانساج
لا يمنع تمام الغسل لانه يتولد

من البدن بمنزلة الدرر ولو كان على يديه خبز مخضوع قد جف ويس وغتسل لا يخرج عن الجنابة حتى يدل ذلك خفيه
الموضع ويجري الماء تحت لانه لا يخرج فيه ولو كان على أعضائه وضوءه قرحة نحو الدمل عليه اجلدة رقيقة فتوضأ وأمر الماء على ظاهر الجلدة
ثم نزع الجلدة ولم يغسل ما تحتها وصلى جازت صلاته ولو كان في اصبعه خاتم كان واسعاً لا يحتاج الى تحريكه وان كان ضيقاً ولم يحرك كسرى
الحسن عن أبي حنيفة وأبوسليمان عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله أنه يجوز وقال بعضهم في الضيق لا بد من التحريك ثم يمسح رأسه فرضا

وسنة بجماء واحد مرة وقال الشافعي رحمه الله يسبح ثلاث مرات ثلاثاً مائة وعشرون مرة في ذلك لا يكره ولكن لا يكون سنة ولا ندباً ومقدار المقروض ربع الرأس بثلاثة أصابع فإن مسح بأصبع واحدة ظهر أو بطناً وجنباً ووقع ذلك في ثلاث مواضع جاز وإن مسح بأصبعين لا يجوز إلا أن يسبح بالاجهام والسبابة مفتوحة حتى يضعهما مع ما بينهما من الكف على رأسه فيجوز ويكون ذلك بمنزلة ثلاثة أصابع وإن مسح بثلاثة أصابع موضوعة غير مدودة روى هشام عن أبي حنيفة وأبي يوسف وابن رستم (٣٥) عن محمد بن جهم الله أنه يجوز الاستنجاء في

مسح الرأس من سنة وصورة ذلك أن يضع أصابع يديه على مقدم رأسه وكفيه على فؤديه ويعدّهما إلى قفاه فيجوز وأشار بعضهم إلى طريق آخر احترازاً عن استعمال الماء المستعمل إلا أن ذلك لا يمكن إلا بكافة ومشقة فيجوز الأول ولا يصبر الماء مستعملاً ضرورة إقامة السنة فإن مسح بثلاثة أصابع مدودة غير أنه وقع على الشعر أن وقع على شعر تحت رأس جاز وأن وقع على شعر تحت جبهة أو رقة غير الرأس لا يجوز لأن ماء على الرأس يكون من الرأس ولهذا لو خلف أن لا يضع يده على رأس فلان فوضع على شعر تحت رأس حث ولو مسحت المرأة فوق الخماران وصل الماء إلى الشعر جاز والأفلا وقال بعضهم أن كان الخمار جديداً غير مغسول لا يجوز لأنه لا يقبل الماء وقال بعضهم أن ضربت يدها مبلولة فوق الخمار حتى يصل الماء إلى شعرها جاز والأفضل أن يسبح تحت الخمار ويسبح الأذنين بجماء الرأس وإن لم يسبح على الرأس ومسح على الأذنين لا ينوب ذلك عن مسح الرأس ولم ينقل أصحابنا إدخال

خفيه على طهارة كاملة ومسح عليه ما ثم دخل الماء في أحد خفيه أن بلغ الكعب حتى صار جميع الرجل مغسولاً يجب عليه غسل (١) الرجل الأخرى هكذا في الخلاصة * وكذا إذا ابتل أكثر القدم وهو الأصح هكذا في الظهيرة * ولو توضأ وربط الجبيرة ومسح عليها وغسل رجله وليس الخفين ثم أحدث يتوضأ ويسبح على الجبائر والخفين * وإن برئت الجراحة قبل أن تنقضي الطهارة التي لبس عليها الخف فإنه يغسل ذلك ويسبح على الخدين وإن برئت به أن انتقضت تلك الطهارة فعليه نزاع الخف هكذا في السراج الوهاج والظهيرية * (ومما يتصل بذلك المسح على الجبائر) * وهو ليس بفرض بل واجب عند أبي حنيفة رحمه الله وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي والبحر الرائق * وإنما يسبح إذا لم يقدر على غسل ما تحتها ومسحها بأن تضرر بأصابع الماء أو حلقها هكذا في شرح الوقاية * ومن ضرر الحلق أن يكون في مكان لا يقدر على ربطها بنفسه ولا يجد من يربطها كذا في فتح القدير * وإن كان يضربه الغسل بالماء البارد ولا يضربه الغسل بالماء الحار يلزمه الغسل بالماء الحار هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * وهو الظاهر هكذا في البحر الرائق * وإن لم يضربه جاز تركه عند أبي حنيفة رحمه الله لا عندهما * وفي العناية الصحيحة أنه يرجع إلى قولهما * وذكر في العيون والحقائق أن الفتوى على قولهما احتياطاً هكذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * وإذا زادت الجبيرة على نفس الجراحة فإن ضررها الحل والمسح يسبح على ما يوازي الجراحة وما يوازي موضعاً صحيحاً * وإن ضررها المسح لا الحل يسبح على الخرقعة التي على رأسها ويغسل ما حولها وإن لم يضرها المسح ولا الحل غسل ما حولها ومسحها نفسها * وسوى في ذلك بين الجراحة وغيرهما مثل الكي والكسر هكذا في فتح القدير * ويكتفي بالمسح على أكثر الجبيرة هكذا في الهداية * وبه يفتى كذا في المضمرات * ولا يجوز على النصف فما دونها إجماعاً كذا في السراج الوهاج * وإن مسح المفتد على العصابة بكفيه المسح وهو الأصح هكذا في شرح الوقاية * وفي الصغرى هكذا في فتاوى قاضيخان * وفي المضمرات أن الفتوى اليوم على هذا كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * الفرجة التي تنبى من اليدين عقدت العصابة بكفيه المسح وهو الأصح هكذا في شرح الوقاية * وفي الصغرى وهو الأصح وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * إذا سقطت الجبائر لا عن برء ولا يلزمه الغسل ولا يبطل المسح وإن سقطت عن برء يبطل المسح ويجب غسل ذلك الموضع خاصة هكذا في الكافي والمحيط * إذا توضأ وأمر الماء على الدواء ثم سقط الدواء عن برء يلزم الغسل والألا هكذا في المحيط * ولو أنكسر ظرفه فجعل عليه دواء أو علكا كان يضربه نزع مسحه عليه وإن ضره المسح تركه * وشقوق أعضائه يمر عليها الماء أن قدر ولا مسح عليها أن قدر ولا تركه وغسل ما حولها كذا في التبيين * مسح على العصابة فسقطت فبدلها بأخرى فلا حرج أن يعيد المسح هكذا في الذخيرة * رجل بأصبعه قرحة فادخل المراتة في أصبعه أو المرهم فجاوز موضع القرحة فتوضأ ومسح عليها جاز إذا استوعب المسح العصابة وكذا في حق المقصد وعليه الفتوى * رجل على ذراعيه جبائر فغسل ما في أيديهما المسح عليها لم يجز * وأفسد الماء بخلاف ما إذا كان على أصابع اليد والكف فانه يجز به ولا يفسد الماء وإن أراد المسح هكذا في الخلاصة * والمسح على الجبيرة وخرقة القرحة كالغسل لما تحتها وليس يبطل حتى لو كانت الجبيرة على إحدى رجله مسح عليها وغسل الأخرى (١) قوله يجب عليه غسل الخ لأنه انتقض المسح وهو الصحيح ومقابلته ضعيف كما نص عليه الشرنبلالي وابن عابدين اهـ من هامش الأصل

الأصابع في صماخ الأذنين وعن أبي يوسف أنه كان يفعل ذلك وأما مسح الرقة ليس بأدب ولا سنة وقال بعضهم هو سنة وعند اختلاف الأقاويل كان فعله أولى من تركه ولو غمس رأسه في الماء جاز عن المسح في قول أبي يوسف وقدم قبل هذا ثم يغسل رجله كما قال في الكتاب ويسمى عند غسل كل عضو ويقول أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ويشرب فضل وضوئه قائماً والغسل عن الجنابة والحيض والنفاس واحد بصورة واحدة يتوضأ وضوءه لأصله ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثاً واختلفوا

انه هل يمسح رأسه في الوضوء قبل الغسل قال بعضهم لا يمسح وقال بعضهم يمسح وهو الصحيح * (فصل فيما ينقض الوضوء) * الغائط ينقض الوضوء قل أو أكثر وكذا البول والريح من الدبر وإن خرج الريح من الذراع أو من قبل المرأة لا ينقض والمفوضة إذا خرج من قبلها ريح قال الشيخ الإمام أبو حفص البخاري هو حدث وعن محمد رحمه الله تعالى أنه سئل عنه فقال إن كان ريحاً لم يوجبها حدث وقيل إن كان مسموعاً أو مشتافاً هو حدث والأفلا وقال الكرخي (٣٦) رحمه الله تعالى يستحب لها أن تتوضأ ولو خرجت الدودة من قبل المفوضة فهي

بمنزلة الريح الذي يخرج من
قبلها (الدود) اذا خرج من
الدبر فهو حدث واذا خرج
من قبل المرأة والذكر فكذلك
وكذلك الحصى ولو سقطت
الدودة من الجرح لا ينقض
(القيح) والدم والصدى اذا
سال من الجرح نقض الوضوء
وان علا وانتفخ ولم يسيل
لا ينقض الوضوء ولو ألتى
عليه ترابا أو رمادا أو مسحه
بجذرة ثم وثم ان كان يجال لو
تركه يسيل نقض الوضوء
والافلا والرعاف ينقض
وكذا الوزل الدم من الرأس
الى ما لان من الانف ولم يظهر
على الارنية نقض الوضوء ولو
قامه سيل الفم طعما أو ماء
نقض الوضوء وان لم يسيل
لا ينقض واختلفوا في مل
الفم قال بعضهم لا يمكن
امساكها لا بكلفة ومشقة
يكون مل الفم وقال بعضهم
لا يمكن الكلام معه يكون
مل الفم وان قامه رتين أو
مرا را ولو جمع ذلك يكون
مل الفم ان كان قبل سكون
الغشيان يجمع وان قامدا
نقض الوضوء وان لم يسيل
الفم في قول أبي حنيفة وأبي
يوسف رجهما الله تعالى

هكذا في التبيين * ولا يتوقف هذا المسح بوقت ولا فرق بين أن يشده على الوضوء أو على غير الوضوء كذا في الخلاصة * ويستوى فيه الحدث الا الصغير والا كبير * ولا تشترط النية في مسحها باتفاق الروايات هكذا في البحر الرائق * ويكتفي بالمسح مرة وهو الصحيح كذا في المحيط * واذا زالت العصابة الفوقانية لا يجب إعادة المسح على التمتانية هكذا في البحر الرائق * ولا يجمع بين غسل القدم ومسح الخف كذا في الكافي * رجل باحدى رجليه جراحة وعليها جبيرة فتوضأ ومسح على الجبيرة وغسل الاخرى ثم لبس الخف كذا في الكافي * رجل لا يجوز المسح على الخف ولو مسح على الجبيرة ولبس الخفين جاز له المسح على الخفين كذا في محيط السرخسي * رجل باحدى رجليه بثرة فغسل رجله ولبس الخفين ثم أحدث ومسح عليهم ما وصل صلات فلم تزع الخف وجد البثرة قد انشقت وسال منها الدم وهو لا يعلم انه متى انشقت حكى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل ان كان رأس الجرح قد يبس وكان الرجل لبس الخف عند طلوع الفجر وزعه بعد العشاء لا يعيد الفجر ويعيدها بعد هامن الصلوات * وان كان رأس الجرح مبتلا بالدم لا يعيد شيئاً منها هكذا في المحيط * ولو كانت جراحة فربطها فابتسل ذلك الرباط ان نفذ البلل الى الخارج نفى الوضوء والا فلا * ولو كان الرباط ذا طاقين فنفذ البعض دون البعض فنقض الوضوء كذا في التتارخانية في نواقض الوضوء * ولا يجوز المسح على القفاز * هكذا في الكافي * ولو أمر انسان أن يمسح خفيه جاز كذا في الخلاصة * المرأة في المسح على الخفين بمنزلة الرجل لاستوائهما في المعنى المجوز للمسح كذا في المحيط

باب السادس في الدماء المختصة بالنساء وهي ثلاثة حيض ونفاس واستحاضة (وفيه أربعة فصول)

الفصل الاول في الحيض وهو دم من الرحم لالولادة كذا في فتح القدير * فان رآته من الدبر لا يكون

حيضا ويستحب أن تغتسل عند انقطاع الدم كذا في الخلاصة * ويتوقف كونه حيضا على امور * (منها)

الوقت وهو من تسع سنين الى اليااس هكذا في البدائع * اليااس مقدر بخمسة وخمسين سنة وهو المختار كذا

في الخلاصة * وهو اعدل الاقوال كذا في المحيط * وعليه الاعتماد كذا في النهاية والسراج الوهاج * وعليه

الفتوى هكذا في معراج الدراية * فارأت بعده الا يكون حيضا في ظاهر المذهب * والمختار ان رآته ان

كان دما قويا كان حيضا كذا في شرح المجمع لابن الملا * (ومنها) خروج الدم الى الفرج الخارج ولو بسقوط

الكرسف فادام بعض الكرسف حائلا بين الدم والفرج الخارج لا يكون حيضا هكذا في المحيط * طاهرة

رأت على الكرسف أثر الدم يحكم بحيضها من حين الرفع * والحائض اذا لم تجد عليه أثر الدم حكم

بالانقطاع من حين الوضع هكذا في شرح الوقاية * ولا يشترط فيه السيلان هكذا في الخلاصة * (ومنها) أن

يكون على لون من الالوان الستة السوداء والحرة والصفرة والكدر والخرقة والتريسة هكذا في النهاية *

وانما يعتبر اللون على الكرسف حين يرفع وهو طري لا حين يجف هكذا في المحيط * فلورأت بياضا خالصا على

الخرقه مادام رطبا فاذا ليس اصفر فحكمه حكم البياض * وكذا الورأت حرة واصفرة فاذا ليست ابيضت تعتبر

حالة الرؤية لاحالة التغير هكذا في التبيين * (ومنها) النصاب اقل الحيض ثلاثة ايام وثلاث ليال في ظاهر

الرواية هكذا في التبيين * واكثره عشرة ايام ويا لياها كذا في الخلاصة * (ومنها) تقدم نصاب الطهر ووفرغ

الرحم عن الحمل هكذا في السراج الوهاج * الطهر المختل بين الدمين والدام في مدق الحيض يكون حيضا *

وَأَن قَامَ بِلُغْمَالِهِ الْقِمْلَ لَا يَنْتَضِ الْوَضُوءُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى وَلَوْ كَانَ الرَّجُلُ أَغْلَفَ وَخَرَجَ وَلَوْ
 الْبَوْلُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَيُقِي فِي غَلَّتْهُ نَفْسُ الْوَضُوءِ وَكَذَا الْوُخْرُجُ الْبَوْلُ مِنَ الْفَرْجِ الدَّاخِلِ لِلرَّأْسِ أَوْ دُونَ الْخَارِجِ قَضَى الْوَضُوءُ وَلَوْ نَزَلَ الْبَوْلُ مِنْ
 الْمَنَائِمِ إِلَى الْأَحْلِيلِ وَلَمْ يَظْهَرْ عَلَى رَأْسِ الْأَحْلِيلِ لَا يَنْتَضِ وَلَوْ كَانَ فِي بَلَنِهِ جَائِفَةٌ قَطُّ مِنْهَا دَوْدَةٌ لَا يَنْتَضِ (الْمَجْبُوبُ) إِذَا خَرَجَ مِنْهُ مَاءٌ يَشْبِهُ
 الْبَوْلَ إِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى امْسَاكِهِ إِنْ شَاءَ مِمَّا كَرِهَ وَإِنْ شَاءَ فَهُوَ بَوْلٌ يَنْتَضِ الْوَضُوءُ وَإِنْ كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى امْسَاكِهِ لَا يَنْتَضِ مَا يَمْسِلُ (وَإِذَا)

تسن الخشني انه رجل فالفرج الآخر منه بمنزلة الجرح وان تبين انهما امرأة فالفرج الآخر منها بمنزلة الجرح لا ينقض الوضوء ما يخرج منه
 ما لم يسيل ولو كان بذكر الرجل جرح له رأسان أحدهما يخرج منه ماء يسيل في مجرى البول والثاني يخرج منه ماء لا يسيل في مجرى البول
 فالاول بمنزلة الاحليل اذا ظهر البول على رأسه نقض الوضوء وان لم يسيل ولا وضوء في الثاني ما لم يسيل (اذا) أدخل في احليله قطنة وغيمها ثم
 خرجت أو أخرجهما نقض الوضوء وان كان طرفا منه خارجا لا ينقض الوضوء وان أظرفي (٣٧) احليله دهنا ثم عاد فلا وضوء عليه

بخلاف ما لو احقن بدهن
 ثم عاد ولو أدخل في دبره شيئا
 وطرف منه خارج فأخرجه
 لا وضوء عليه قالوا تاويل
 هذا اذا لم تكن عليه بلة فان
 كان نقض الوضوء وكذا
 لو حل شيئا وطرف منه
 خارج ثم خرج ان كان عليه
 بلة نقض الوضوء والا فلا
 وان صب الدهن في أذنه ثم
 عاد بعد يوم ان خرج من
 أنفه وأذنه لا وضوء عليه
 وكذا الماء وان خرج من القم
 نقض الوضوء لان ما يخرج
 من القم لا يخرج الا بعد
 الوصول الى الجوف فانه
 موضع النجاسة أما الاول
 ينزل من الدماغ والدماغ
 ليس موضع النجاسة وكذا
 السعوط اذا عاد من الانف
 بعد أيام لا ينقض ولو احتشت
 المرأة في الفرج الخارج
 فانتسل الجانب الداخل
 بطلت طهارتها لان الفرج
 الخارج منها بمنزلة الاليتين
 يعتبر الخروج من الفرج
 الداخل فاذا خرج البول من
 الفرج الداخل فابتل ما كان
 من الفرج الخارج ينقض
 الوضوء (الدودة) اذا سقطت
 من الاذن أو الانف لا تنقض
 الوضوء والغرب في العين

ولو خرج أحد الدمين عن مدة الحيض بأن رأت يومادما ونسعة طهرا ويومادما مثلا لا يكون حيضا لان الدم
 الاخير لم يوجد في مدة الحيض * ولا يتبدى الحيض بالطهر على هذه الرواية ولا يختم به وهي رواية محمد
 عن أبي حنيفة * وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أن الطهر المختل بين الدمين اذا كان أقل من
 خمسة عشر يوما لم يفصل وكثير من المتأخرين أفتوا بهذه الرواية لأنها أسهل على المفتي والمستفتي كذا
 في التبيين وهذا كذا في الزاهدي * والاخذ بهذا أسير كذا في الهداية * وعليه استقر رأي الصدر
 الشهيد حسام الدين وبه يقتضى كذا في المحيط * فان لم يجاوز العشرة فالطهر والدم كلاهما حيض سواء
 كانت مبتدأة أو معتادة وان جاوز العشرة ففي المبتدأة حيضها عشرة أيام وفي المعتادة معروفته في الحيض
 حيض والطهر طهر هكذا في السراج الوهاج * ويجوز زيادة الحيض بالطهر اذا كان قبله دم وختمه به اذا
 كان بعده دم هكذا في التبيين * اذا كان الطهر خمسة عشر يوما أو أكثر يعتبر فاصلا فيجعل كل واحد من
 الدمين أو أحدهما بانفراده حيضا حسب ما أمكن من ذلك هكذا في المحيط * وأقل الطهر خمسة عشر يوما
 ولا غاية لا كثره الا اذا احتج الى نصب العادة كما اذا بلغت مستمرة الدم فيقدر حيضها بعشرة أيام من كل
 شهر وباقيه طهر هكذا في الهداية
 (الفصل الثاني في النفاس) وهو دم يعقب الولادة كذا في المتون * ولو ولدت ولم تر دما لا يجب الغسل عند
 أبي يوسف وهو رواية عن محمد قال في المفيد هو الصحيح * لكن يجب عليها الوضوء بخروج النجاسة مع الولد
 هكذا في التبيين * وعند أبي حنيفة رحمه الله يجب الغسل وأكثر المشايخ أخذوا بقوله وبه كان يقتضى
 الصدر الشهيد هكذا في المحيط * وقال أبو علي الدقاق وبه نأخذ كذا في المختصرات * وفي الفتاوى هو الصحيح
 هكذا في الجوهر النيرة * لو خرج أكثر الولد تكون نفاسا ولا وكذا لو قطع فيها وخرج أكثره والسقط
 ان طهر بعض خلقه من اصبع أو ظفر أو وشعر ولد فتصير به نفاسا هكذا في التبيين * وان لم يظهر شيء من
 خلقه فلا نفاس لها فان أمكن جعل المرقى حيضا يجعل حيضا والافهوا استحاضة * وان رأت دما قبل
 اسقاطه ودم ما بعده فان كان مستبين الخلق فخارته قبله لا يكون حيضا وهي نفاسا فيما رأت بعده وان لم يكن
 مستبين الخلق فخارته قبل اسقاطه حيض ان أمكن جعله حيضا هكذا في النهاية * ولو ولدت من قبل
 سترها بان كان يطمعها جرح فانشقت وخرج الولد منها تكون صاحبة جرح سائل لا نفاسا هكذا في
 الظهيرية والتبيين الا اذا خرج من الفرج دم عقيب خروج الولد من السرة فانه حينئذ يكون نفاسا هكذا في
 التبيين * ونفاس التوأمين من الاول كذا في الكافي * وشرط التوأمين أن يكون بين الولدين أقل من ستة
 أشهر واذا كان بينهما ستة أشهر أو أكثر فهما جملان ونفاسان * وان ولدت ثلاثة بين الاول والثاني أقل من
 ستة أشهر وكذلك بين الثاني والثالث لكن بين الاول والثالث أكثر من ستة أشهر فالصحيح أنه يجعل جملا
 واحدا كذا في التبيين * أقل النفاس ما يوجد ولو ساعة وعليه الفتوى وأكثره أربعون كذا في السراجية *
 وان زاد الدم على الأربعين فالاربعةون في المبتدأة والمعروفة في المعتادة نفاسا هكذا في المحيط * الطهر المختل
 في الاربعين بين الدمين نفاس عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان خمسة عشر يوما فصاعدا وعليه
 الفتوى * ثم العادة في النفاس تنقل برؤية المخالفة مرة عند أبي يوسف هكذا في الخلاصة
 (الفصل الثالث في الاستحاضة) لو رأت الدم بعد أكثر الحيض والنفاس في أقل مدة الطهر فخارته بعد

بمنزلة الجرح كما يسيل منه ينقض الوضوء بخلاف الدمع (رجل) يسيل الدم من أحد مخفريه فتوضأ والدم سائل ثم احتبس الدم وسال من
 المخضر الآخر فنقض الوضوء ولو كان به جدي بعضها يسيل وبعضها ليس بسائل فتوضأ فسال الذي لم يكن سائلا فنقض الوضوء فانها بمنزلة
 القروح لا بمنزلة جرح واحد اذا غاف الرجل خروج البول غشا احليله بقطنة ولولا القطنة لم يخرج من البول فلا بأس به ولا ينقض وضوءه
 حتى يظهر البول على القطنة وان ابتل الطرف الداخل من القطنة وكذلك ما لم يبتل الطرف الظاهر منها (المباشرة) الفاحشة تنقض الوضوء

استحسانا ونفسه بها أن يباشرها متجردين وانتشرت آله ولا في فرجه فرجها وقال محمد رحمه الله تعالى لا تنقض الوضوء ما لم يعلم بالخروج والانعاش ينقض الوضوء في الأحوال كلها أقل وأكثر وخروج المني لأعن شهوة بان سقط من مكان مرتفع أو ما أشبه ذلك لا يوجب الغسل وينقض الوضوء والمذي ينقض الوضوء وهو ماء رقيق يخرج عند الشهوة كذا الودى وهو ماء غليظ يخرج بعد البول إذا مضته العلقمة وامتلأت من الدم ينقض الوضوء (٣٨) لأن الوشقة تخرج منها دم سائل والقراد إذا كان صغيرا فهو بمنزلة البعوض والذباب لا ينقض الوضوء وإن كان كبيرا يخرج منها دم سائل فهو بمنزلة العلقمة ولو برز الرجل وفيه دم فإن كان الدم غالبا تنقض الوضوء وإن كان على السواء فكذلك استحسانا وإن عض شيئا فرأى عليه دما من أسنانه لا وضوء عليه وكذا الخلل لأنه ليس بسائل (التهفة) في صلاة لها ركوع وسجود تنقض الطهارة والصلاة فرضا كانت أو نفلا ولا تنقض الطهارة خارج الصلاة ولو قهقهه في سجدة التلاوة أو في صلاة الجنابة بطل ما كان فيها ولا تنقض الطهارة (والضحك) يبطل الصلاة ولا يبطل الطهارة والتبسم لا يبطل الصلاة ولا الطهارة والقهقهة ضحك لها صوت مسموع بدت أسنانه أو لم تبدروا الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والضحك ما تبدوا أسنانه وليس له صوت والقهقهة عامدا كان أو ناسيا تنقض الوضوء ولا تنقض طهارة الغسل وإن كان في الصلاة ويبطل التيمم كما يبطل الوضوء ولو صلى القريضة بالإيماء بعذر وقهقهه فيها تنقض

الأكثر إن كانت مبتدأة أو بعد العادة إن كانت معتادة استحاضة * وكذا ما نقص عن أقل الحيض وكذا ما رآته الكبيرة جدا والصغيرة جدا هكذا في المحيط * وكذا ما تراه المامل ابتداء أو حال ولادتها قبل خروج المولود كذا في الهداية

(الفصل الرابع في أحكام الحيض والنفس والاستحاضة) لا يثبت حكم كل منها إلا بالخروج الدم وظهوره وهذا هو ظاهر مذهب أصحابنا وعليه عامة مشايخنا وعليه الفتوى هكذا في المحيط * (الأحكام التي يشترك فيها الحيض والنفس ثمانية) * (منها) أن يسقط عن الحائض والنفساء الصلاة فلا تنقض هكذا في الكفاية * إذا رأت المرأة الدم تترك الصلاة من أول ما رأت قال الفقيه وبه نأخذ كذا في التتارخانية ناقلا عن النوازل وهو الصحيح كذا في التبيين * إذا حاضت في الوقت أو نفست سقط فرضه بقي من الوقت ما يمكن أن تصلي فيه أولا هكذا في الذخيرة * لو افتتحت الصلاة في آخر الوقت ثم حاضت فلا يلزمها قضاء هذه الصلاة بخلاف التطوع كذا في الخلاصة * ويستحب للحائض إذا دخل وقت الصلاة أن تتوضأ وتجلس عند مسجد بيتها تسبح وتملأ قدر ما يمكنها أداء الصلاة ولو كانت طاهرة كذا في السراجية وفي الصغرى الحائض إذا سمعت آية السجدة لا سجدة عليها كذا في التتارخانية * (ومنها) أن يحرم عليها الصوم فتنقضه هكذا في الكفاية * إذا شرعت في صوم النفل ثم حاضت يلزمها القضاء احتياطا هكذا في الظهيرية * (ومنها) أنه يحرم عليها وعلىجنب الدخول في المسجد سواء كان الجالس أو العابر هكذا في منية المصلي * في التهذيب لا تدخل الحائض مسجدا جماعة * وفي الحجة إذا كان في المسجد ماء ولا تجدي غيره وكذا الحكم إذا خافجنب أو الحائض سبعة أو لسا أو بردا فلا بأس بالمقام فيه والأولى أن يتيمتعظي للمسجد هكذا في التتارخانية * وسطح المسجد له حكم المسجد كذا في الجوهرية النيرة * المتخذ لصلاة الجنابة والعبد الأصح أنه ليس له حكم المسجد هكذا في الجرارائق * ولا بأس للحائض وجنب بزيارة القبور هكذا في السراجية * (ومنها) حرمة الطواف اللهم بالبيت وإن طاف خارج المسجد (١) هكذا في الكفاية * وكذا يحرم الطواف للجنب هكذا في التبيين * (ومنها) حرمة قراءة القرآن لا تقرأ الحائض والنفساء والجنب شيئا من القرآن والآية وما دونها سواء في التحريم على الأصح الآن لا يقصد بحدود الآية القراءة مثل أن يقول الحمد لله يريد الشكر أو بسم الله عند الكل أو غيره فإنه لا بأس به هكذا في الجوهرية النيرة * ولا تحرم قراءة آية قصيرة تجرى على اللسان عند الكلام كقوله تعالى ثم نظر أو ولم يولد هكذا في الخلاصة * أن غسلجنب فيه ليقرأ بحمل لذلك هكذا في محيط السرخسي * وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج * ويكره للحائض وجنب قراءة التوراة والإنجيل والزبور هكذا في التبيين * وإذا حاضت المعلمة فنبغي لها أن تعلم الصبيان كلمة كلمة وتقطع بين الكلمتين ولا يكره لها التمجى بالقرآن كذا في المحيط * ولا يكره قراءة القنوت في ظاهر الرواية كذا في التبيين وعليه الفتوى كذا في التجنيس والظهيرية * ويجوز للجنب والحائض الدعوات وجواب الأذان ونحو ذلك كذا في السراجية * (ومنها) حرمة مس المصحف لا يجوز لهما وللجنب والمحدث مس

(١) قوله خارج المسجد نصوا على أنه لا يصح الطواف خارج المسجد للحائض وغيرها وعبارة شرح الباب ولو طاف خارج المسجد دفع وجود الجدران لا يصح إجماعا وأما إذا كانت جدرانها منهمة فكذا عند عامة العلماء خلافا لمن لم يعتد بخلافه انتهت

المصحف

الوضوء لأنها ذات ركوع وسجود وقام بالإيماء مقام الركوع والسجود ولو صلى المكتوبة أو التطوع راكبا خارج المصر أو القرية وقهقهه فيها تنقض وضوءه وإن كان في مصر أو قرية لا ينقض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه ليس في صلاته وكذا لو افتتح التطوع راكبا خارج المصر ثم دخل المصر ثم قهقهه لا وضوء عليه في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ولو صلى في المصر ركعة تطوعا راكبا ثم خرج من المصر يريد السفر قهقهه لا وضوء عليه في قول أبي حنيفة ولو صلى راكبا وهو منزه من العمد والذم واقفة أو سائرة

أو تعدوبه وهو يوثق إيماء إلى القبلة أو إلى غيرها ثم فقهه كان عليه الوضوء (إذا) خرج الإمام عن صلاته لا على وجه القطع بل على وجه الفساد بأن فقهه أو أحدث متعمداً فقهه المأموم لا ينتقض وضوء المأموم لأن الجزأ الذي لا تقته التهتة والحدث العمد من صلاة الإمام قد فسد وبفساده فسد ذلك الجزء من صلاة المأموم ولهذا لو كان المأموم مسجوراً ففسد صلاة المسبوق فاذا فسدت صلاة المأموم لا تنتقض طهارته بالقهقهة ولونتكلم الإمام أو سلم متعمداً بعد التشهد ثم فقهه المأموم انتقضت طهارته لأن (٣٩) سلام الإمام وكلامه لا يخرج المقتدى

من الصلاة في الصحيح من الجواب فاذا فقهه المقتدى في صلاته انتقضت طهارته ولهذا لو تكلم الإمام أو سلم عامداً بعد الفراغ من التشهد كان على المقتدى أن يسلم في أظهر الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله ولو فقهه الإمام أو أحدث متعمداً لا سلام على المقتدى ولو فقهه القوم دون الإمام تمت صلاتهم وانتقضت طهارتهم ولا تفسد صلاة الإمام ولو فقهه القوم بعد التشهد ثم الإمام تمت صلاتهم وانتقضت طهارتهم وكذا لو فقهه الإمام والقوم معاً تمت صلاة الكل وانتقضت طهارته الكل ولو سلم المقتدى قبل سلام الإمام بعد ما قد قدر التشهد ثم فقهه لا وضوء عليه لأنه صح خروجه عن الصلاة قبل خروج الإمام فلا تنتقض طهارته ولو صلى فريضة عند طلوع الشمس أو عند غروبها سوى عصر يوم لم يكن داخل في الصلاة فلا تنتقض طهارته بالقهقهة ولو شرع في التطوع عند طلوع الشمس أو عند غروبها ثم فقهه كان عليه الوضوء (مسافر) صلى ركعة

المصحف إلا بغلاف محتاج عنه كالخريطة والجلد الغير المشترط لا بما هو متصل به وهو الصحيح هكذا في الهداية * وعليه الفتوى كذا في الجوهرية النيرة * والصحيح منع من حواشي المصحف واليباض الذي لا كتابة عليه * كذا في التبيين * واختلف في مس المصحف بما عدا أعضاء الطهارة وبما غسل من الأعضاء قبل اكمال الوضوء والمنع أصح كذا في الزاهدي * ولا يجوز لهم مس المصحف بالثياب التي هم لابسوها ويكره لهم مس كتب التفسير والفقه والسنن * ولا بأس بمسها بالكم هكذا في التبيين * ولا يجوز من شيء مكتوب فيه شيء من القرآن من لوح أو دراهم أو غير ذلك إذا كان آية نامة هكذا في الجوهرية النيرة * ولو كان القرآن مكتوباً بالفارسية يكره لهم مسه عند أبي حنيفة وكذا عندهما على الصحيح هكذا في الخلاصة * ومس ما فيه ذكر الله تعالى سوى القرآن قد أطلقه عامة مشايخنا هكذا في النهاية * ولا يكره للجنب والحائض والنفساء النظر في المصحف كذا في الجوهرية النيرة * ويكره للجنب والحائض أن يكتب الكتاب الذي في بعض سطوره آية من القرآن وإن كان لا يقرآن القرآن * والجنب لا يكتب القرآن وإن كانت الصحيفة على الأرض ولا يضع يده عليها وإن كان مادون الآية * وقال محمد أحب إلى أن لا يكتب به أخذ مشايخ بخاري هكذا في الذخيرة * ولا بأس بدفع المصحف إلى الصبيان وإن كانوا محدثين وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج * (ومنها) حرمة الجماع هكذا في النهاية والكفاية * وله أن يقبلها ويضاجعها ويستمتع بجميع بدنهما خلا ما بين السرة والركبة عند أبي حنيفة وأبي يوسف هكذا في السراج الوهاج * فإن جامعها وهو عالم بالتحريم فليس عليه التوبة والاستغفار * ويستحب أن يتصدق بدينار أو نصف دينار كذا في محيط السرخسي * (ومنها) وجوب الغتسال عند الانقطاع هكذا في الكفاية * إذا مضى أكثر منة الحيض وهو العشرة يحل وطؤها قبل الغسل مبتدأة كانت أو معتادة ويستحب له أن لا يطأها حتى تغسل هكذا في المحيط * وإذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة أيام لم يجز وطؤها حتى تغسل أو يعضى عليها آخر وقت الصلاة الذي يسع الغتسال والتحرية لأن الصلاة إنما تجب عليها إذا وجدت من آخر الوقت هذا التقدير هكذا في الزاهدي * وأما مضى كمال الوقت بأن ينقطع دمها في أول الوقت ويدوم الانقطاع حتى يعضى الوقت فليس بمسرح وهكذا في النهاية * لو انقطع دمها دون عادتها يكره قربانها وإن اغتسلت حتى يعضى عادتها وعليها أن تصل وتصوم للأحباط هكذا في التبيين * ولو انقطع لأقل من عشرة أيام ولم يجد ما يقيمتم لم يحل وطؤها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله حتى تصل فإن وجدت الماء بعده تحرم القراءة إلا الوطء عندنا كذا في الزاهدي * قال البخاري وهو الأصح كذا في السراج الوهاج * ومتى ظهرت المبتدأة دون العشرة أو المعتادة دون عادتها أخرت الوضوء والغتسال إلى آخر الوقت بحيث لا تدخل الصلاة في الوقت المكروه كذا في الزاهدي * (وأما الأحكام المختصة بالحيض) فخمسة انقضاء العدة والاستبراء والحكم بالوغها والفصل بين طلاق السنة والبدعة كذا في الكفاية * وعدم قطع التتابع في الصوم هكذا في التبيين والمضمرات في كدارة الظهار * (ودم الاستحاضة) كالرعاف الدائم لا يمنع الصلاة ولا الصوم ولا الوطء كذا في الهداية * انتقال العادة يكون بجمرة عند أبي يوسف وعليه الفتوى هكذا في الكافي * فإن رأت بين طهرين تأمين دمالاً على عادتها بالزيادة والنقصان أو بالتقدم والتأخر أو بهما معاً تنقلت العادة إلى أيام دمها حقيقياً كان الدم أو حكماً * هذا إذا لم يجاوز العشرة فإن جاوزها فغيرها حيض ومارأت على

منه الظاهر بغیر قراة أو لاها ثم قعد قدر التشهد ثم ضحك قهقهة كان عليه الوضوء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لأن التحريم باقية وكذا المقيم إذا صلى ركعة من الفجر بغیر قراة ثم فقهه وكذا الرجل إذا صلى من الفجر ركعة ثم طلع الشمس ثم فقهه في قياس قول أبي حنيفة وكذا ما صلى المكتوبة إذا تذكر فأنه ثم ضحك قهقهة وكذا الرجل إذا نوى إمامة النساء فحاض امرأة أو قامت بجنبه واقتدت به ثم فقهه الرجل كان عليه الوضوء قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله هذا إذا وقفت المرأة بجنب الإمام وكبرت بعد تكبيره فأما إذا كبرت مع

الامام لا تتعد تحريمه الامام فلا تنقض طهارة الامام ولو وقعت المرأة بحجب امام يؤمها ثم ضحك فقهه في رواية ثان في رواية لا وضوء عليها لانها ليست في صلاة وفي رواية عليها الوضوء * اذا سلم الامام ثم تذكر ان عليه سجدة التلاوة ثم ضحك فقهه كان عليه الوضوء في رواية كاب الصلاة * اذا شرع في ركعتين تطوعا فصلى ركعة بغير قراءة وصلاهما ثم ضحك فقهه في رواية كان عليه الوضوء * مسافر صلى الظهر ركعتين وسلم ثم نوى الإقامة ثم ضحك فقهه (٤٠) لا وضوء عليه ونية الإقامة بعد السلام تكون قطعاً للصلاة * الصلي بالتصريح اذا علم في

الصلاة انه صلى الى غير جهة القبلة فحصى على صلاته بعد العلم فسدت صلاته * وان ضحك فقهه لا وضوء عليه في رواية * ما صح الخلف اذا انقضت مدة مسجده في الصلاة ثم فقهه لا وضوء عليه وكذا ما صح الجبيرة اذا برئ ثم فقهه لا وضوء عليه * الصحيح اذا افتتح المكتوبة قاعدا أو مضطجاً ثم فقهه كان عليه الوضوء في رواية * وكذا القارئ اذا اقتدى بالاي أو الاخرس أو الصحيح اذا اقتدى بالمومي ثم فقهه كان عليه الوضوء * وكذا المتوضئ اذا اقتدى بالميم والموضئ يرى الماء والامام لا يرى ثم ضحك المتوضئ كان عليه الوضوء * وكذا المقتدى اذا كان يعلم ان امامه يصلي الى غير القبلة والامام لا يعلم فضحك المقتدى كان عليه الوضوء * وان كان الامام يعلم انه افتتح الصلاة الى غير القبلة فضحك المقتدى لا وضوء على المقتدى * وكذا لو كان المقتدى يعلم ان على الامام قاتنه والامام لا يعلم فضحك المقتدى كان عليه الوضوء * رجل صلى بقوم فعدقوا قسداً للشهد ولم

غيرها استحاضة فلا تنقل العادة هكذا في محيط السرخسي * وكذا النفاس فان رأت لا على العادة ولم يجاوز الاربعين انتقلت هكذا في المحيط * واذا جاوز الاربعين ولها عادة في النفاس رقت الى أيام عاداتها سواء كان ختم معروفها بالدم أو بالطهر عند أبي يوسف هكذا في السراج الوهاج * المعتادة اذا استقردها واشتبه عليها كل من عدد أيام الحيض والمكان والدور تحرى ومضت على ما استقر رأيا عليها وان لم يكن لها رأى لا يحكم بشئ من الحيض والطهر على التعيين بل تأخذ بالاحوط فتجنب أيداً ما تجنبه الحائض وتغتسل لكل صلاة هكذا في التبيين * فتصلي المكتوبات والواجبات والسنة المؤكدة ولا تصلي تطوعاً وتقرأ القدر المفروض والواجب على الصحيح * وتقرأ في الركعتين الاخيرتين من المكتوبات على الصحيح هكذا في البحر الرائق * وان اشتبه عليها البعض فان ترددت بين الطهر وبين دخول الحيض صلت بالوضوء لوقت كل صلاة وان ترددت بين الطهر وبين الخروج من الحيض اغتسلت لوقت كل صلاة استخساناً * وقال نجم الدين النسي * والصحيح انها تغتسل لكل صلاة هكذا في المحيط * وهو الاصح هكذا في شرح المبسوط للامام السرخسي * وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق * ولا تنظر في شئ من شهر رمضان وعليها قضاء أيام الحيض مدمضاً الشهر فان علمت ان حيضها كان يتبدى بالليل فعليها قضاء عشرين وان علمت أنه بالنهار فقضاء اثنين وعشرين احتياطاً وان لم تدركه بالليل أو النهاراً كثر مشايخنا يقول بلزمنها قضاء عشرين * وكان الفقيه أبو جعفر يقول تقضى اثنين وعشرين احتياطاً قضتها موصلاً بالشهر أو مفصلاً عنه هذا اذا علمت ان دورها كان يكون في كل شهر مرة وان لم تعلم فان علمت ان حيضها كان يتبدى بالليل تقضى خمسة وعشرين احتياطاً قضتها موصلاً أو مفصلاً وان علمت أنه كان بالنهار تقضى اثنين وثلاثين احتياطاً لو قضتها موصلاً وان قضتها مفصلاً فتسببها وتلائين * وان لم تدركها فان قضت موصلاً فعليها قضاء اثنين وثلاثين وان قضت مفصلاً فتسببها وتلائين هذا اذا كان رمضان كاملاً وان كان ناقصاً فسبعة وثلاثين هكذا في المبسوط للامام السرخسي * المعتادة اذا رأت بعد الولادة دماً ونسيت عادت ما كان لم يجاوزدها أربعين يوماً وطهرت هي بعد الاربعين طهراً كاملاً لم تعد شياً مما تركت من الصلوات * وان جاوز الدم الاربعين أو لم يجاوز ولكن طهرت بعد الاربعين أقل من خمسة عشر يوماً فعليها ان تحصى فاراستقر رأيا على عدد كان عادة نفاسها اذا كانت مضت على ذلك وان لم يكن لها رأى في ذلك احتاطت فقضت صلاة الاربعين كلها فان كان دمه مستمر الحال انتظرت عشرة أيام ثم قضت صلاة هذه الاربعين ثانياً هكذا في المحيط * أسقطت في المخرج ما يشك في أنه مستبين الخلق أو لا واستمر به الدم ان أسقطت أول أيامها تركت الصلاة قدر عاداتها يمين لانها ما حائض أو نفساء ثم تغتسل وتصلى عاداتها في الطهر بالشك لاحتمال كونها انفساء أو طاهرة ثم تترك الصلاة قدر عاداتها في الحيض يمين لانها ما نفساء أو حائض ثم تغتسل وتصلى عاداتها في الطهر يمين ان كانت استوفت أربعين من وقت الأسقاط والافبالشك في القدر الداخل فيها و يمين في الباقي ثم تستمر على ذلك وان أسقطت بعد أيامها فانه تصلي من ذلك الوقت قدر عاداتها في الطهر بالشك ثم تترك قدر عاداتها في الحيض يمين * وحاصل هذا كله أنه لا حكم للشك ويجب الاحتياط كذا في فتح القدير * (ومما اتصل بذلك أحكام المعذور) شرط ثبوت العذر ابتداء أن يستوعب استمراره وقت الصلاة كاملاً وهو الاظهر كالاقطاع لا يثبت ما لم يستوعب الوقت كله حتى لو سأل دمه في بعض وقت صلاة فتوضأت

يتشهدوا ثم ضحك الامام ثم ضحك القوم فان الامام يعيد الوضوء ولا يعيد القوم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى * الامي اذا علم سورة في الصلاة ثم فقهه روى عن أبي يوسف رحمه الله ان عليه الوضوء * العاري اذا صلى ركعة ثم وجد قوباً ثم فقهه في رواية لا وضوء عليه لانه لم يبق في الصلاة * وفي رواية عليه الوضوء * وكذا الامة اذا صلت بغير قناع ركعة ثم أعققت وهي تعلم بالنتي ثم ضحك فقهه في رواية لا وضوء عليها * وفي رواية عليها الوضوء * رجل افتتح العصر فحصى من يصلي الظهر والمقتدى لا يعلم كان

شارعاً في التطوع ويؤمر بالمضي وان فقهه كان عليه الوضوء * رجل افتتح المكتوبة وعليه مكتوبة يومه وهذا كراهها أو كان في صلاة العيد فزالت الشمس أو كان في الجمعة ودخل وقت العصر أو صلى ومقامه طاهر وموضع سجوده نجس ثم فقهه كان عليه الوضوء * إذا أحدث الرجل في الصلاة فتوضأ للبناء ثم فقهه كان عليه الوضوء * (فصل في النوم) * تكلم العلماء في تفصيل أحوال النوم وهو على وجهين * الأول أن يكون في الصلاة * والثاني أن يكون خارج الصلاة * أما الأول فظاهر المذهب أن النوم (٤١) في الصلاة لا يكون حدثاً تاماً قائماً

أو راحاً أو ساجداً إلا أن يكون مضطجعا أو متكئاً * والاضطجاع على نوعين ان غلبت عيناه فنام ثم اضطجع في حال نومه فهو غزلة ماله سبقه الحدث يتوضأ ويبنى وان نهد النوم في الصلاة مضطجعا فإنه يتوضأ ويستقبل * ومن غزغز الصلاة قائماً أو قاعداً فصلى مضطجعا فنام فيها ينقض وضوءه * ولو نام ساجداً في الصلاة ذكرنا أنه لا يكون حدثاً في ظاهر الرواية * فان نهد النوم في سجوده تنقض طهارته وتفسد صلاته * ولو نهد النوم في قيامه أو ركوعه لا تنقض طهارته في قولهم * وأما الوجه الثاني إذا نام خارج الصلاة على هيئة الركوع والسجود قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله لا يكون حدثاً في ظاهر الرواية وقيل ان كان ساجداً على وجه السنة بأن كان رافعا بطنه عن فخذه بحافيا عضديه عن جنبه بحيث يرى من خلفه عفرة ابطيه لا يكون حدثاً * وان كان ساجداً على غير وجه السنة بأن الصق بطنه بفخذه وافترض

وصلى ثم خرج الوقت ودخل وقت صلاة أخرى وانقطع دمه فافسده أعادت تلك الصلاة لعدم الاستيعاب * وان لم ينقطع في وقت الصلاة الثانية حتى خرج لاعتيد هالوجود استيعاب الوقت * وشرط بقائه ان لا يضي عليه وقت فرض الا والحدث الذي ابتلى به بوجده فيه هكذا في التبيين * المستحاضة ومن به سلس البول أو استطلاق البطن أو انقلابات الریح أو عرف دائم أو جرح لا يرقأ يتوضأ لو فت كل صلاة ويصلي بذلك الوضوء في الوقت ماشا أو امن القرائض والنوافل هكذا في البحر الرائق * وان توضأ على السيلان وصلى على الانقطاع وتم الانقطاع باستيعاب الوقت الثاني أعاد كذا في شرح منية المصلى لبراهيم الحلبي * وكذا اذا انقطع في خلال الصلاة وتم الانقطاع هكذا في المضمرات * ويصل الوضوء عند خروجه وقت المفروضة بالحدث السابق هكذا في الهداية * وهو الصحيح هكذا في المحيط في نوافض الوضوء * حتى لو توضأ للعدور لصلاة العبد له أن يصلي الظهر به عند أبي حنيفة ومحمد وهو الصحيح لانها بمنزلة صلاة الضحى * ولو توضأ مرة لا ظهر في وقته وأخرى فيه للعصر فعنده ما ليس له أن يصلي العصر به هكذا في الهداية * وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج * وانما تنقض طهارتها اذا توضأت والدم سائل أو سال بعد الوضوء في الوقت حتى لو توضأت والدم منقطع ثم خرج الوقت وهي على وضوء لها أن تصلي بذلك ما لم يسأل أو فتحدث حدثاً آخر كذا في التبيين * ان توضأت في وقته بلا حاجة فسأل يتوضأ وكذا ان توضأت لحدث آخر غير السيلان فسأل كذا في الكافي * رجل به جدرى منه ما هو سائل فتوضأ ثم سأل الذي لم يكن سائلاً انقض وضوءه كذا في السراج الوهاج * وكذا اذا سال الدم من أحد منخره فتوضأ ثم سأل من المنخر الآخر فعليه الوضوء هكذا في البحر الرائق * المستحاضة اذا توضأت واقتبعت الصلاة النافلة فلما صلت منها ركعة خرج الوقت فحدث الصلاة ولم يمسها القضاء احتياطاً هكذا في الظهيرية * متى قدر المعذور على رد السيلان برباط أو حشواً أو كان لو جلس لا يسيل ولو قام سال وجب رده ويخرج برده عن أن يكون صاحب عذر بخلاف الحائض اذا منعت الدرور فانها حائض كذا في البحر الرائق * النفساء والمستحاضة اذا احتست لا تخرج من أن تكون نفساء أو مستحاضة كذا في التبيين * ولو كان في عينه رمد أو عمش يسيل دمه هائوماً بالوضوء وقت كل صلاة لاحتمال كونه صديداً هكذا في التبيين * اذا كان به جرح سائل وقد شد عليه خرقه فأصابها الدم أكثر من قدر الدم أو أصاب ثوبه ان كان بمجال أو غسله يتنجس ثانياً قبل الفراغ من الصلاة جازاً أن يغسله وصلى قبل أن يغسله والا فلا هذا هو المختار هكذا في المضمرات * رجل رعى أو سال عن جرحه الدم ينتظر آخر الوقت فان لم ينقطع توضأ وصلى قبل أن يغسله قبل خروج الوقت كذا في الذخيرة

(الباب السابع في النجاسة وأحكامها وفيه ثلاثة فصول)

(الفصل الاول في تطهير الانجاس) ما يطهره النجس عشرة * (منها) الغسل بجوز تطهير النجاسة بالماء وبكل مانع طاهر عكن ازالته به كالحل وماء الورد ونحوه مما اذا عصر انعصر كذا في الهداية * ومالا ينعصر كالدهن لم يجز ازالته كذا في الكافي * وكذا الدبس واللبن والعصير كذا في التبيين * ومن المائعات الماء المستعمل وهذا قول محمد ورواية عن أبي حنيفة وعليه الفتوى هكذا في الزاھدي * وازالتان كانت مريبة بازالة عينها أو أثرها ان كانت شياً يزول أثره ولا يعتبر فيه العدد كذا في المحيط * فلوزالت عينها مرة كفى بها اولولم

(٦ الفتاوى اول) بذراعيه كان حدثاً وان كان قاعداً مستويا للتيه على الارض مستويها مستكنه ولم يسند ظهره الى شيء لا وضوء عليه * وان نام قاعداً واضعاً للتيه على عقبه كما يفعله الكلب لا وضوء عليه في قول أبي يوسف رحمه الله * وقيل هو قول أبي حنيفة رحمه الله * وان نام قاعداً مستويا للتيه على الارض مستنداً الى حائط أو الى اسطوانة عن أبي حنيفة رحمه الله انه لا وضوء عليه * وهكذا قال الفقيه أبو الليث رحمه الله * وان نام متربعا وقد أسند ظهره الى شيء قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله لا يكون حدثاً * وقال الطحاوي

رحمة الله ان كان مجال لوازيل السند بسقط فهو حدث والا فلا * وان نام جالساً وهو كان يتمايل ورعا يزول مقعده عن الارض قال شمس
الائمة الحلواني رحمه الله ظاهر المذهب انه لا يكون حدثاً وان نام جالساً وسقط قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله ظاهر المذهب عن أبي
حنيفة رحمه الله انه ان انتبه قبل أن يزول مقعده عن الارض لا ينقض وضوءه * وان انتبه بعد ما زال مقعده عن الارض انتقض وضوءه
سقط أو لم يسقط وان نام قاعداً (٤٣) متور كفهو بمنزلة ما لو نام قاعداً وهو كان يتمايل ورعا يزول مقعده عن الارض * وحقيقة

المعنى في ذلك ان الاعتبار
استرخاء المفاصل فاذا لم
يسقط على وجهه ولم يقرب
الى السقوط حتى انتبه فقد
انعدم الاسترخاء * وان نام
على رأس التنور وهو جالس
قد أدلى رجله كان حدثاً
لان ذلك سبب لاسترخاء
المفاصل * وان نام على ظهر
الدابة في سرج أو كاف
لا ينقض وضوءه لعدم
استرخاء المفاصل * النعاس
لا ينقض الوضوء وهو قليل
نوم لا يشبهه عليه أكثر
ما يقال ويجرى عنده *
السكران اذا أفاق ان كان
سكراناً لا يعرف الرجل من
المرأة عليه الوضوء لانه بمنزلة
الانغماس * من الذكر أو المرأة
لا ينقض الوضوء عندنا

* فصل فيما يوجب
الغسل *

أسباب الغسل ثلاثة
الجنابة والحيض والنفاس
* الجنابة تثبت بسببين
أحدهما انفصال المني عن
شهوة والثاني الإيلاج في
الآدمي * واختلفت عبارات
السلف في الإيلاج الذي
يعلق به الجنابة * عن محمد

تزل بثلاثة تغسل الى أن تزول كذا في السراجية * وان كانت شياً لا يزول أثره لا بمسح أو بالامسح بأن يحتاج في
إزالته الى شيء آخر سوى الماء كالصابون لا يكف بازالته هكذا في التبيين * وكذا لا يكف بالماء المغلي بالنار
هكذا في السراج الوهاج * وعلى هذا قالوا الوضوء بوجه أو يده بصيغ أو حناء نجسين فغسل الى أن صفاء الماء
يطهر مع قيام اللون كذا في فتح القدير * واذا غمس الرجل يده في السمن النجس أو أصاب ثوبه ثم غسل يده أو
الثوب بالماء من غير حرض وأثر السمن باقى على يده يطهر * وبه أخذ الفقهاء أبو الليث وهو الأصح هكذا في
الذخيرة * وان كانت غير مريبة يغسلها ثلاث مرات كذا في المحيط * ويشترط العصر في كل مرة فيما
ينعصر ويبلغ في المرة الثالثة حتى لو عصر بعده لا يسيل منه الماء ويعتبر في كل شخص قوته وفي غير رواية
الاصول يكفي بالعصر مرة وهو أرفق كذا في الكافي * وفي النوازل وعليه الفتوى كذا في التتارخانية *
والاول أحوط هكذا في المحيط * ولو عصره في كل مرة وقوته أكثر ولم بالغ فيه صيانة للثوب لا يجوز هكذا
في فتاوى قاضي خان * ان غسَلَ ثلاثاً فعصره في كل مرة ثم تقاطرت منه قطرة فأصاب شيئاً ان عصره في
المرة الثالثة وبالغ فيه بحيث لو عصره لا يسيل منه الماء فالثوب والسيد وما تقاطر طاهر والا فلا كذا في نجس
هكذا في المحيط * وما لا ينعصر يطهر بالغسل ثلاث مرات والتجفيف في كل مرة لان التجفيف أثر في
استخراج النجاسة وحده التجفيف أن يخليه حتى ينقطع التقاطر ولا يشترط فيه اليبس هكذا في التبيين
* هذا اذا تشربت النجاسة كثيراً وان لم تشرب فيه أو تشربت قليلاً يطهر بالغسل ثلاثاً هكذا في محيط
السرخسي * امرأة طهت الحنطة أو اللحم في الخمر قال أبو يوسف يطبخ بالماء ثلاث مرات ويحفف في كل
مرة وقال أبو حنيفة لا يطهر أبداً عليه الفتوى هكذا في المضمرات ناقلاً عن النصاب والكبرى * اذا نجس
مالاً لا ينعصر بالعصر كما اذا تشربت النجاسة في المصباح بان موه السكين بماء نجس أو كان الخنزير والأجر
جديدين وقد وقعت الخمر فيه ما أو الحنطة اذا أصابته خمر وتشربت فيها وانتفعت من الخمر عند أبي يوسف
رحمه الله تعالى يموت المسلم بالمال الطاهر ثلاثاً ويغسل الأجر والخنزير بالماء ثلاثاً ويحفف في كل
مرة فيطهر والحنطة تنفع في الماء حتى تشرب الماء كما تشربت الخمر ثم تجفف بفعل كذلك ثلاث مرات
ويحكم بطهارتها وان لم تنتفع بطهر بالغسل ثلاثاً والتجفيف في كل مرة ويشترط أن لا يوجد طعم الخمر
ولا ريحها هكذا في المحيط * وان كان الأجر قديماً يكفيه الغسل ثلاثاً بدفعة واحدة كذا في الخلاصة
* نجس الغسل يلقي في طخبر ويصب عليه الماء ويغلي حتى يعود الى مقداره هكذا ثلاثاً فيطهر * قالوا
وعلى هذا الدبس * الدهن النجس يغسل ثلاثاً بأن يلقي في الخاية ثم يصب فيه مثله ماء ويحرك ثم يترك حتى
يعلو الدهن فيؤخذ أو ينقب أسفل الخاية حتى يخرج الماء هكذا ثلاثاً فيطهر كذا في الزاهد * ثوب
نجس غسل في ثلاث جنات أو في واحدة ثلاثاً وعصر في كل مرة طهر لجريان العادة بالغسل هكذا قالوا لم يطهر
لصاق على الناس * وغسل عضوف أو ان وغسل جنب لم يستنج في آثار كالثوب ويتنجس الماء والاواني
والماء الرابع مطهر في الثوب لا العضو لانه اقرب به كذا في الكافي * والماء الثلاثة نجاسة متفاوتة
فالاول اذا أصاب شيئاً يطهر بالثلاث والثاني بالثلاث والثالث بالواحد كذا في محيط السرخسي * وهو الصحيح
كذا في التنوير * ويكون حكمه في الثوب الثاني مثل حكمه في الاول كذا في محيط السرخسي * وظهر
الاجابة الثالثة بعمامة الغسل كعروة القممة وجب الخمر التي تخللت فيه هكذا في الزاهد * خف بطانة

رحمة الله تعالى اذا التقي الختان وتوارت الحشفة يجب الغسل * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا توارت الحشفة
في قبل أو دبر من الآدمي يجب الغسل على الفاعل والمفعول به وهو الصحيح فان الإيلاج في الدبر يوجب الغسل على الفاعل والمفعول به
وان لم يوجد فيه التفاهة لئلا يوجب البهائم لا يوجب الغسل ما لم ينزل لانه ناقص في قضاء الشهوة بمنزلة الاستمتاع بالكف فلا
يوجب الغسل بدون الأزال * والايلاج في الميتة بمنزلة الإيلاج في البهائم لكان النقصان في قضاء الشهوة وكذا الإيلاج في الصغيرة التي

لا يجامع مثلها الاوجب الغسل في قول محمد رحمه الله تعالى بدون الانزال * اذ انى الرجل امر أنه وهى عذراء أو جامعا فمبلدون الفرج لا يغسل عليه ما لم ينزل لأن قيام العذرة يمنع مواراة الحشفة وبدونها لا يجب الغسل ما لم ينزل * ولا يغسل على المرأة أيضا ما لم تنزل لأنه عدم السبب في حقها وهى مواراة الحشفة * وكذلك اذا كانت ثيبا ولم تتوار الحشفة * فان خرج منه دى أو مذى كان عليه الوضوء * اذا جومت المرأة فمبلدون الفرج ووصل المني الى وجهها وهى يكرأ وثيب لا يغسل (٤٣) عليها الفقد السبب وهو الانزال أو

مواراة الحشفة حتى لو جبت

كان عليها الغسل لوجود

الانزال * غلام ابن عشر

سنتين جامع امرأته البالغة

عليها الغسل لوجود السبب

وهو مواراة الحشفة بعد

توجه الخطاب ولا يغسل

على الغلام لأنه عدم الخطاب

الا أنه يؤمر بالغسل اعتيادا

وتحلقا كما يؤمر بالطهارة

والصلاة * ولو كان الرجل

بالغا والمرأة صغيرة فالجواب

على العكس * وجاع

الخصي يوجب الغسل على

الفاعل والمفعول به مواراة

الحشفة * واذا اغتسلت

المرأة بعد الجماع فخرج منها

بقية مني الزوج لا يلزمها

اعادة الغسل في قولهم لان

الخارج اذ لم يكن مني المرأة

كان بمنزلة الحدث * المرأة اذا

احتلمت ولم يخرج منها المني

حكى عن الفقيه أبي جعفر

رحمه الله تعالى انه قال ما لم

يخرج المني من الفرج

الداخل لا يلزمها الغسل في

الاحوال كلها * وبه أخذ

شمن الأئمة الحلواني رحمه

الله واليه أشار الحاكم الشهيد

في المختصر فانه قال * والمرأة

في الاحتلام كالرجل وفي

ساق من كبراهم قد دخل في خروقه ما نجس فغسل الخف ودلكه باليد ثم ملأه الماء ثلاثا وواراها الا انه لم يتبها له عصر العكر باس فقد طهر الخف كذا في المحيط * وفي النوازل المختار انه يترك في كل مرة حتى ينقطع التقاطر كذا في التتارخانية * الخف الخراساني الذي صرهم موشى بالغزل بحيث صار ظاهره كله غزلا فأصابته النجاسة تحتها فانه يغسل ثلاثا ويحفف كل مرة وقال بعضهم يغسل مرة ويترك حتى ينقطع التقاطر ثم يغسل ثانيا وثالثا كذلك وهذا أصح والاول أحوط كذا في الخلاصة * الارض أو الشجر اذا أصابته النجاسة فاصابه المطر ولم يبق لها أثر يصير طاهرا وكذا الخشب اذا أصابته النجاسة فاصابه المطر كان ذلك بمنزلة الغسل * الارض اذا تجمست بيول واحتاج الناس الى غسلها فان كانت رخوة يصب الماء عليها ثلاثا فتطهر وان كانت صلبة قالوا يصب الماء عليها وتلك ثم تنشف بصوف أو خرقة يفعل كذلك ثلاث مرات فتطهر وان صب عليها ماء كثير حتى تفرقت النجاسة ولم يبق ريحها ولا لونها وتركت حتى جفت تطهر كذا في فتاوى قاضيان * حصير أصابته نجاسة فان كانت النجاسة يابسة لا يضمن الدلك حتى تلين وان كانت رطبة ان كان الحصير من قصب أو ما أشبهه يطهر بالغسل ولا يحتاج فيه الى شئ آخر كذا في المحيط * ويطهر بلا خلاف لأنه لا ينشف النجاسة كذا في فتاوى قاضيان * وان كان من بردى أو ما أشبهه يغسل ويحفف في كل مرة فيطهر عند أبي يوسف كذا في منية المصلي * وعليه الفتوى كذا في شرحها لابراهيم الحلبي * البردى اذا لقي في الماء النجس في الابتداء على قول أبي يوسف وعليه المشايخ يغسل ثلاث مرات ويصير في كل مرة ويحفف في كل مرة فيطهر كذا في فتاوى قاضي خان في فصل الحمام وهكذا في الخلاصة * البساط النجس اذا جعل في خمر وترك ليلة حتى جرى الماء عليه طهر كذا في الخلاصة * وهو الصحيح هكذا في شرح منية المصلي لابراهيم الحلبي * الكوز اذا كان فيه خمر فطهره أن يجعل فيه الماء ثلاث مرات كل مرة ساعة ان كان الكوز جديدا وهذا عند أبي يوسف رحمه الله هكذا في الخلاصة * دن الخمر اذا غسل ثلاثا وكان عتيقا مستملا يطهر كذا في فتاوى قاضي خان * هذا اذا لم يبق رائحة الخمر كذا في التتارخانية فاذا عن الكبرى * الجلد المدبوغ اذا أصابته نجاسة ان كان صلبا لا ينشف النجاسة لصلابته يطهر بالغسل في قولهم وان كان ينشف النجاسة ان أمكن عصره يغسل ثلاثا ويصير في كل مرة فيطهر وان كان لا يمكن عصره عند أبي يوسف يغسل ثلاثا ويحفف في كل مرة كذا في فتاوى قاضي خان * اذا تجمست طرف من أطراف الثوب ونسبه فغسل طرفا من أطراف الثوب من غير فتح حكمه بطهارة الثوب دو المختار * فلا صلى مع هذا الثوب صلوات ثم ظهر ان النجاسة في الطرف الاخر يجب عليه اعادة الصلوات التي صلى مع هذا الثوب كذا في الخلاصة * والاحتياط أن يغسل جميع الثوب * وكذا اذا علم انه أصاب الكرم ولا يدرى أى الكمين غسلها هكذا في محيط السرخسي * الثوب اذا تجمست ووجب غسله ثلاث مرات فغسل يوما مرة ويوما مرة تين جاز لحصول المقصود كذا في فتاوى قاضي خان في فصل فيما يقع في البئر * (ومنها المسح) * اذا وقع على الحديد الصقل الغير الخشن كالسيف والسكين والمرأة ونحوها نجاسة من غير أن يموت بها فكم يطهر بالغسل يطهر بالمسح بخرقة طاهرة هكذا في المحيط * ولا فرق بين الرطب واليابس ولا بين ما له جرم وما لا جرم له كذا في التبيين * وهو المختار للفتوى كذا في العناية * ولو كان خشنا أو منقوشا لا يطهر بالمسح كذا في التبيين * اذا مسح موضع الحجمة بثلاث خرقات رطاب نظاف أجزاء من

احتلام الرجل لا يضمن خروج المني فكذا احتلام المرأة لأن الفرج الخارج منها بمنزلة الاثنين فيعتبر الخروج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج * وقال بعضهم اذا وجدت المرأة لذة الانزال كان عليها الغسل ذكر في صلاة ابن عبد الله بن المبارك امرأة قالت معي جنني يا بني في النوم مراراً وأجد في نفسي ما أجد اذا جامعني زوجي قال لا يغسل عليها وليس للرجل أن يجامع امرأته اذا كان الحجاب الحفي بين المقبل والمؤخر قد انقطع الآن يحكمنا يتانها في قبلها من غير تعد * اذا احتلم الرجل وانفصل المني عن موضعه الا أنه لم يظهر على رأس

الاحليل لا يلزمه الغسل لان الجنابة تنعاق بخروج المني وهو الانتقال من موضع الى موضع لحقه حكم التطهير * وفي المرتد كزناؤه
يعتبر الخروج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج * اذا استيقظ الرجل من منامه وهو يتيمق بالاحتلام ولم يرشياً ولا يتدكر الانزال
لا غسل عليه * وان اتبعه ورأى على فراشه أو خذذه منيا كان عليه الغسل تذكر الاحتلام أو لم يتدكر * وان رأى المني يلزمه الغسل
في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما (٤٤) الله تذكر الاحتلام أو لم يتدكر * وقال أبو يوسف رحمه الله ان تذكر الاحتلام يلزمه

الغسل والا فلا * وفي صلاة
الاصل اذا استيقظ وعنده
انه لم يحتلم ووجد بللاً عليه
الغسل في قول أبي حنيفة
ومحمد رجهما الله * الجنب
اذا اغتسل قبل أن يبول
وصلى جازت صلاته فان
خرج منه المني بعد ذلك كان
عليه الغسل في قول أبي
حنيفة ومحمد رجهما الله
خلافًا لأبي يوسف رحمه الله
ولا يعيد ما صلى * وعلى هذا
الخلاف اذا استمتع بالكف
فلما انفصل المني أخذ باحليله
حتى سكنت شهوته ثم خرج
المني وكذا اذا جامع امرأته
فيما دون الفرج أو احتلم
فاستيقظ قبل خروج المني
فأخذ بذنبره حتى سكنت
شهوته ثم خرج منه المني
كان عليه الغسل في قول أبي
حنيفة ومحمد رجهما الله
* ولو اغتسل بعد ما بال ثم
خرج منه مني أو مذي
لا غسل عليه في قولهم *
اذا استيقظ الرجل من
منامه فوجد على طرف
احليله بله لا يدري انما مني
أو مذي فانه يغتسل الآن
يكون قد انتشر ذكره قبل

الغسل لانه يعمل عمل الغسل كذا في محيط السرخسي * (ومنها) الفرق في المني * المني اذا أصاب الثوب
فان كان رطباً يجب غسله وان جف على الثوب أجزأ فيه الفرق استحساناً كذا في العناية * والصحيح انه
لا فرق بين مني الرجل والمرأة * وبقاء أثر المني بعد الفرق لا يضر كبقائه بعد الغسل هكذا في الزاهد * ولو
كان رأس ذكره نجساً بالبول لا يظهر بالفرق كذا في محيط السرخسي * وان أصاب بدنه لا يظهر الا بالغسل
رطباً كان أو يابساً وهو مروي عن أبي حنيفة رحمه الله كذا في الكافي ناقلاً عن الاصل * وهكذا في فتاوى
قاضي خان واختلاصة * قال مشايخنا يظهر بالفرق لان البلوى فيه أشد كذا في الهداية * ولونه قد المني الى
البطانة يكتفي بالفرق هو الصحيح كذا في الجوهر النيرة وهكذا في التبيين * خف أصابه مني ان كان يابساً
يجوز فيه الفرق كذا في الكافي * المني اذا فرق عن الثوب وذهب أثره فأصابه ماء فيه روايتان المختارانه لا
يعود نجساً كذا في الخلاصة * (ومنها) اخذ والدك الخف اذا أصابته النجاسة ان كانت متجسدة
كالعدرة والروث والمني يظهر بالحث اذا يئست وان كانت رطبة في ظاهر الرواية لا يظهر الا بالغسل وعند أبي
يوسف اذا مسحه على وجهه البقرة بحيث لا يبقى لها أثر يظهر وعليه الفتوى لعموم البلوى كذا في فتاوى
قاضي خان * وان لم تكن النجاسة متجسدة كالخمر والبول اذا التصق بهما مثل التراب أو التي عليها فسحها
يظهر وهو الصحيح هكذا في التبيين * وعليه الفتوى للضرورة كذا في معراج الدراية * وفي فتاوى الحجة
الافروا اذا أصابته النجاسة المتجسدة ويست يظهر بذلك كما يظهر الخف كذا في المصنوعات * (ومنها) الخفاف
وزوال الاثر * الارض تطهر باليس وذهاب الاثر للصلاة لا للتيمم هكذا في الكافي * ولا فرق بين الخفاف
بالشمس والنار والريح والظل كذا في البحر الرائق * ويشارك الارض في حكمها كل ما كان ثابتاً فيها
كالحيطان والاشجار والكلا والقصب مادام قائماً عليها فاذا قطع الحشيش والخشب والقصب وأصابته
النجاسة لا يظهر الا بالغسل كذا في الجوهر النيرة * الاجرة اذا كانت مفروشة فحكها احكم الارض
تطهر بالخفاف * وان كانت موضوعة تنقل وتحوّل لا بد من الغسل هكذا في المحيط * وكذا الحجر واللبنة
هكذا في منية المصلي * فان قلع بعد ذلك هل يعود نجساً فيه روايتان كذا في فتاوى قاضي خان * الحصى
حكمه حكم الارض اذا كان فيها أو ما اذا كان على وجه الارض لا يظهر كذا في المحيط * وهكذا في منية المصلي
* واذا طهرت الارض بالخفاف ثم أصابها الماء الصحيح أنه لا يعود نجساً ولورش عليها الماء وجلس عليها
لا بأس به هكذا في فتاوى قاضي خان * (ومنها) الاحراق * السريقين اذا احرق حتى صار رماداً فعند محمد
يحكم بطهارته وعليه الفتوى هكذا في الخلاصة * وكذا الهذرة هكذا في البحر الرائق * اذا احرق رأس
الشاة ملطخاً بالدم وزال عنه الدم يحكم بطهارته * الطين النجس اذا جعل منه الكور أو ألقه في قطن يكون
طاهراً هكذا في المحيط * وكذا اللبن اذا لبس بالماء النجس واحرق كذا في فتاوى الغرائب * اذا سحرت المرأة
التنور ثم مسحته بخرقة مبتلة بنجاسة ثم خبزت فيه فان كانت حرارة النار كانت به الماء قبل الصاق الخبز
بالتنور لا يتنجس الخبز كذا في المحيط * سعر التنوير بالاختاء والارواح يكره الخبز فيه ولورشه بالماء بطلت
الكراهة كذا في القنية * (ومنها) الاستحالة * تحلل الخمر في خاية جديدة طهرت بالاتفاق كذا في القنية
* الخبز الذي عجن بالخمر لا يظهر بالغسل ولو صب فيه الخل وذهب أثره يظهر كذا في الظهيرية * الرغيف اذا
ألقى في الخمر صار الخمر خلافاً للصحيح انه طاهر اذا لم يتبق رائحة الخمر وكذا البصل اذا ألقى في الخمر ثم تحلل لان

النوم فلما استيقظ وجد البله فها هنا لا يغسل عليه لانه اذا كان منتشراً قبل النوم فوجد من البله بعد الانتباه يكون
من آثار ذلك الانتشار فلا يلزمه الغسل الآن يكون أكثر اياه انه مني خيفة يذلمه الغسل * أما اذا كان ذكره مسكناً حين نام
يجعل تلك البله له منيا ويلزمه الغسل * قال شمس الأنعماء المار في رحمه الله تعالى هذه منية يكثر وقوعها والناس عنها غافلون فلا
بدن - فقهها اذا نام الرجل قائماً أو قاعداً أو ماشياً فوجد منيا كان عليه الغسل في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى بغزلة ما لو نام

مضطجعه الرجل اذا صار معنى عليه ثم افاق فوجد مذيافا قالوا لا غسل عليه * وكذا السكران اذا افاق ثم وجد مذيافا * وليس هذا كالنوم لان ما يراه الناس سببه ما يجدهم من اللذة والراحات التي تخرج منها الشهوة وأما الانغماس في السكر فليس من أسباب الراحة * اذا نام الرجل والمرأة في فراش واحد فلما استيقظا وجد انبيا بينهما وكل واحد منهما ما يسكر الاحتلام وان يكون ذلك منية قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الغسل عليهما احتياطا * وقال غيره ان كان الماء غليظا يبض فهو من (٤٥) الرجل وان كان رقيقا صفر فهو

من المرأة * وقال بعضهم ان

وقع طولافه من الرجل

وان كان مسدورا فهو من

المرأة * وعلى الرجل غن ماء

الاعتسال والوضوء للمرأة

لانهم من الحيض الدائرة

فيكون بمنزلة الماء كونه

والملبوس * الكافر اذا

أجنب ثم أسلم قال الشيخ

الامام شمس الأئمة السرخسي

رحمه الله تعالى عليه الغسل

* قال ولوحاض الكافرة

ثم طهرت من حيضها ثم

أسلمت لا يغسل عليها وأشار

الى الفرق في السير الكبير

قال لان السبب في حق الجنب

هو الجنبية والجنبية مما يستدام

فكان لدوامها حكم الابتداء

فصير كأنه أجنب بعد

الاسلام * وأما السبب في

حق المرأة انقطاع الحيض

وذلك مما لا يستدام فلم

يوجد السبب بعد الاسلام *

وقال بعضهم لا يغسل

عليهما * وفرق هذا القائل

بين هذا وبين الكافر المحدث

اذا أسلم ثم أراد أن يصلى

كان عليه الوضوء قال لان

السبب في حق المحدث هو

القيام الى الصلاة وذلك

وجد بعد الاسلام بخلاف

الحيض والجنبية فان غم لم

ما فيه من اجزاء الخمر صار خلا هكذا في فتاوى قاضيان * الخمر اذا وقعت في الماء أو الماء في الخمر ثم صارت خلطا طهر كذا في الخلاصة * واذا صب الخمر في المرقعة ثم اخل ان صارت المرقعة كالخل في الحوض طهرت هكذا في الظهيرية * فأروقه وقعت في الخمر ثم استخرجت قبل التفتت ثم صارت خللا لا يابس كله * وان تفسخت في الخمر ثم استخرجت ثم صارت الخمر خللا لا يابس كله * وكذا الكلب اذا ولغ في عصير ثم تخمر ثم تخلل لا يابس كله لان ألعاب الكلب قائم فيه وانه لا يصير خلا كذا في فتاوى قاضيان * وكذا اذا وقع البول في الخمر ثم تخلل هكذا في الخلاصة * الخلل النجس اذا صب في خرف صار خلا يكون نجسا لان النجس لم يتغير كذا في فتاوى قاضيان * الحمار والخنزير اذا وقع في الملهة فصار ملها أو بثر بالوعدة اذا صار طينا بطهر عندهما خلا فلا يبيوسف رحمه الله كذا في محيط السرى * دن العصور اذا غلا واشتد وقذف بالزبد وسكن عن الغليان وانقص ثم صارت خلا ان ترك الخلل فيه حتى طال مكثه وارتفع بخار الخلل الى رأس الدن يصير طاهرا وكذا الثوب الذي أصابه الخمر اذا غسل بالخل كذا في فتاوى قاضيان * جعل الدهن النجس في الصابون يفتي بطهارته لانه تغير هكذا في الراهدى * (ومنها) الدباغ والدكة والنزع وقد مر كل منها بالتفصيل * (ومما يتصل بذلك مسائل) * اذا أصابت النجاسة بعض أعضائه ولحسها بلسانه حتى ذهب أثرها يطهر وكذا السكين اذا نجس فلمسه بلسانه أو مسحه بريقه هكذا في فتاوى قاضيان * ولو لحس الثوب بلسانه حتى ذهب الأثر فقد طهر كذا في المحيط * اذا قام على الفم وتوضأ ولم يغسل فاه حتى صلى جازت صلاته لانه يطهر بالبراق * الصبي اذا قام على ثدي الام ثم مص الثدي صرا يطهر كذا في فتاوى قاضيان * المحلوج النجس اذا تدف ان كان الكل أو النصف نجسا لا يطهر وان كان يسيرا بحيث يحتمل ان يذهب بهذا الفعل يحكم بطهارته كالكس اذا نجس فقسيم بين الدهقان والعامل يحكم بطهارته كذا في الخلاصة * الحنطة تداس بالخمر تبول وتروث ويصيب بعض الحنطة ويختلط ما أصيب منها بغيره قالوا لو عزل بعضهم او غسل ثم خلط الكل ابيع تناولها * وكذلك لو عزل ووهبه من انسان أو نصدق به عليه كذا في الذخيرة * اذيب القلي (١) النجس طهر بخلاف الموم كذا في القنية * القارة لومات في السمن ان كان جامدا أو قروما حوله ورمى به والباقي طاهر يؤكل وان كان مائعا لم يؤكل وينتفع به من غير جهة الاكل مثل الاستصباح وبيع الجلد هكذا في الخلاصة * واذا دبح به يؤمر بالغسل ثم ان كان ينصرف يغسل ويعصر ثلاث مرات وان كان لا ينصرف عند أبي يوسف رحمه الله يغسل ثلاث مرات ويحفف في كل مرة كذا في البدائع * وحدا لجماداه اذا أخذ من ذلك الموضع لا يستوى من ساعته وان كان يستوى فهو مائع هكذا في فتاوى الغرائب

(١) الفصل الثاني في الاعيان النجسة * وهي نوعان * (الاول) المغلظة وعنى منها قدر الدرهم واختلفت الروايات فيه * والصحيح أن يعتبر بالوزن في النجاسة المتجسدة وهو ان يكون وزنه قدر الدرهم الكبير المنقال وبالمساحة في غير ما هو قدر عرض الكف (٢) هكذا في التبيين والكافي وأكثرا فتاوى * والمنقال وزنه عشرون قيراطا * وعن شمس الأئمة يعتبر في كل زمان بدرهمه والصحيح الاول هكذا في السراج الوهاج ناقلا (١) قوله القلي هو ازصاص والموم بالضم الشمع اه قاموس (٢) قوله عرض الكف قال في شرح الوقاية المراد بعرض الكف عرض مقعر الكف وهو داخل مفاصل الاصابع اه من هامش الاصل

وجد السبب بعد الاسلام * وهذه فصول أربعة الاول والثاني والثالث الصبي اذا بلغ بالاحتمال والرابع المرأة اذا بلغت بالحيض بعضهم قالوا في المرأة اذا بلغت يجب الغسل وفي الصبي لا يجب * والاحوط وجوب الغسل في الفصول كلها * المرأة اذا اجنبت ثم حاضت ان شاءت اغتسلت وان شاءت أخرت الاغتسال لانه لا فائدة في التحجيل فانها ان كانت تحج من الجنبية لا تخرج من الحيض وحكمها واحد اذا أتمى الرجل من غير شهوة وانتشار لا غسل عليه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله وان بال الرجل خرج منه منى ان كان

ذكره منتسرا كان عليه الغسل والا فلا الرجل اذا كان عذابه شيق وفراط شهوة قالوا له ان يغسل يذكره لتسكين الشهوة ولا تقول هو ماجور على ذلك فعن أبي حنيفة رحمه الله انه قال حسبك أن يجزأ سائر أسرج السراج اذا أراد أن يأكل أو يشرب فالتسحب له أن يغسل يديه وفاه وان ترك لأبأس به * واختلفوا في الحائض قال بعضهم هي والجنب سواء * وقال بعضهم لا يسحبها غسلا لا يزول نجاسة الحيض عن القم واليد بخلاف الجنابة (٤٦) * وينبغي للجنب أن يدخل أصبعه في سرته عند الاغتسال * وان علم انه يصل الماء

من غير ادخال الاصبع أجزاء * ومن احتلم في المسجد ينبغي أن يخرج من ساعته فان كان ذلك في جوف الليل وحاف الخروج يسحب له أن يقيم * اذا توضأ المحدث أو اغتسل الجنب بعد البول ثم رأى على ذكره بلالا ولا يعلم أنه ماء أو بول فانه يعيد الوضوء * وان اعترضه ذلك في الصلاة والشيطان يوسوسه بذلك كثيرا وهو لا يتيقن بالنجاسة فانه يضي في صلاته ولا يلتفت اليه حتى يستيقن انه بول وينبغي لمن أسلى بذلك أن ينضح فرجه بالماء حتى اذا رأى بلالا يجعل ذلك من الماء لمن البول

عن الايضاح * كل ما يخرج من بدن الانسان مما يوجب خروجه الوضوء أو الغسل فهو مغلط كالغائط والبول والمني والمذي والودي والقيح والصد يد والقيح * اذا ملأ القم كذا في البحر الرائق * وكذا دم الحيض والنفاس والاستحاضة هكذا في السراج الوهاج * وكذلك بول الصغير والصغيرة كالأول كذا في الاختصار شرح المختار * وكذلك الخمر والدم المسفوح وطعم الميتة وبول ما لا يؤكل والروث واخنا البقر والعذرة ونحو الكلب وخر السباع والبط والاوز نجس نجاسة غليظة هكذا في فتاوى قاضيان * وكذا خمر السباع والسنور والفأرة هكذا في السراج الوهاج * بول الهرة والفأرة اذا أصاب الثوب قال بعضهم يفسد اذا زاد على قدر الدرهم وهو الظاهر هكذا في فتاوى قاضيان والخلاصة * خمر الحية وبولها نجس نجاسة غليظة وكذا خمر الملق كذا في التتارخانية * ودم الحية والوزغة نجس اذا كان سائلا كذا في الظهيرية * فاذا أصاب الثوب أكثر من قدر الدرهم يمنع جواز الصلاة كذا في المحيط * (والثاني الخفيفة) وعنهما ما دون ربع الثوب كذا في أكثر المتون * اختلفوا في كيفية اعتبار الربع قيل يعتبر ربع طرف اصابته النجاسة كالذيل والكفم والدخريص ان كان المصاب ثوبا وربيع العضو المصاب كاليد والرجل ان كان بدنا وصحبه صاحب التحفة والمحيط والبدائع والجنبي والسراج الوهاج * وفي الحقائق وعلمه الفتوى كذا في البحر الرائق * وبول ما يؤكل لحمه والفرس وخر طير لا يؤكل مخفف هكذا في الكثر * وخفة النجاسة تظهر في الثوب بدون الماء كذا في الكافي * دم الشهيدي ما دام عليه طاهر واذا أبيض منه كان نجسا ومرة كل شيء كبوله كذا في الظهيرية * البول المنتضح قدر رؤس الاربعة والضرورة وان امتلا الثوب كذا في التبيين * وكذا قدر الجانب الآخر هكذا في الكافي والتبيين * هذا اذا كان الاتساع على الثياب والابدان اما اذا تضيق في الماء فانه ينحسره ولا يعني عنه لان طهارة الماء آكد من طهارة الابدان والثياب والمكان كذا في السراج الوهاج * ولو كان المنتضح مثل رؤس المسلة منع كذا في البحر الرائق * (ومما يصل بذلك مسائل) * جلد الحية نجس وان كانت مذبوحة لانه لا يحتمل الدباجة هكذا في الظهيرية * قيص الحية الصحيح انه طاهر كذا في الخلاصة * لعاب النائم طاهر سواء كان من القم أو منبثا من الجوف عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله وعليه الفتوى * واما لعاب الميت فقد قيل انه نجس هكذا في السراج الوهاج * مله ودود القز وعينه وخرؤه طاهر كذا في القنية * وذرق ما يؤكل لحمه من الطير طاهر عندنا مثل الحمام والعصافير كذا في السراج الوهاج * والصحيح ان لبن الاثان طاهر كذا في التبيين * وهكذا في منية المصلي * وهو الاصح كذا في الهداية * ولا يؤكل كذا في النهاية والخلاصة * وما يبي من الدم في عروق المذكاة بعد الذبح لا يفسد الثوب وبان نجس كذا في فتاوى قاضيان * وكذا الدم الذي يبقى في اللحم لانه ليس بمفسوخ هكذا في محيط السرخسي * وما زق من الدم السائل باللحم فهو نجس كذا في منية المصلي * دم الكبد والطحال ليس بنجس كذا في خزائن الفتاوى * ودم البق والبراغيث والقمل والكتان (١) طاهر وان كثر كذا في السراج الوهاج * ودم السمك وما يعيش في الماء لا يفسد الثوب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله كذا في فتاوى قاضيان * بعرة الفأرة وقعت في قر الحنطة فطخت والبعرة فيها أو وقعت في قوردهن لم يفسد الدقيق والدهن ما لم يتغير طعمهما * قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ * وفي مسائل أبي حفص في بعرة الفأرة اذا وقع في الرب أو اخلل انه لا يفسد هكذا في

من غير ادخال الاصبع أجزاء * ومن احتلم في المسجد ينبغي أن يخرج من ساعته فان كان ذلك في جوف الليل وحاف الخروج يسحب له أن يقيم * اذا توضأ المحدث أو اغتسل الجنب بعد البول ثم رأى على ذكره بلالا ولا يعلم أنه ماء أو بول فانه يعيد الوضوء * وان اعترضه ذلك في الصلاة والشيطان يوسوسه بذلك كثيرا وهو لا يتيقن بالنجاسة فانه يضي في صلاته ولا يلتفت اليه حتى يستيقن انه بول وينبغي لمن أسلى بذلك أن ينضح فرجه بالماء حتى اذا رأى بلالا يجعل ذلك من الماء لمن البول

(١) فصل في المسح على الخفين *

المسح على الخفين جائز عند عامة العلماء بأكثر مشهورة قريية من المتواتر روى عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه أنه سئل عن السنة والجماعة فقال السنة ان تحب الشجين ولا تطعن في الخفين وتحب على الخفين * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال من السنة أن تفضل الشجين وتحب

الخفين وترى المسح على الخفين * وعن الكرخي رحمه الله تعالى من أنكر المسح على الخفين يحنى عليه الكفر وكل من أنكر ذلك من الصحابة رضي الله تعالى عنهم فقد رجع عنه قبل موته * والخف الذي يجوز عليه المسح ما يكون صالحا لقطع الماشية والمشى المتتابع عادة ويسترا الكعبين وما تحتها * وصورة المسح على الخفين أن يمسح أصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن ويضع أصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر ويمد يده الى الساق فوق الكعبين ويفرج بين أصابعه وان بدأ من أصل الساق ويمد الى الاصابع جاز

(١) قوله والكان هو وزن زمان دوية حرام الساعة قاموس المحيط

ولا يسن فيه التكرار وان مسح برؤس الاصابع وجا في اصول الاصابع والكف لا يجوز الا ان يساغ ما تبل من الخف عند الوضع مقدار الواجب وذلك ثلاثة أصابع من أصغر أصابع اليد * وان مسح بأصبع أو أصبعين لا يجوز * وان مسح بالابهام والسبابة ان كانتا مفتوحتين جاز لان ما بينهما مقدار اصبع آخر وقد ذكرنا هذا في مسح الرأس وان مسح بأصبع واحد ثم يلمها فمسح الخف ثانياً وثالثاً ان مسح كل مرة بمغبر الموضع الذي مسحه جاز كأنه مسح بثلاثة أصابع ويجوز المسح على الخف ببل الغسل (٤٧) كانت البلبة قاطرة أو لم تكن ولا يجوز

ببل بعد المسح * وتفسيره اذا توضأ ثم مسح الخف ببله بقيت على كفه بعد الغسل جاز ولو مسح برأسه ثم مسح الخف ببله بقيت على الكف بعد المسح لا يجوز لانه مسح الخف ببله مستعمله بخلاف الاول * ولا يصح بعد مضى المدة * ومدة المقيم يوم وليلة * ومدة المسافر ثلاثة أيام وليلاتها * يعتبر المدة من وقت الحدث لامن وقت اللبس ولامن وقت المسح عندنا * وتفسير ذلك ان المقيم اذا أحدث بعد طلوع الفجر فتوضأ ودام على وضوئه الى الضحوة وليس خفيه ثم أحدث بعد الزوال ولم يتوضأ حتى دخل وقت العصر ثم توضأ فانه يصح الى ما بعد الزوال من الغدو يعتبر المدة من وقت الحدث بعد اللبس واذا انقضت المدة وهو على وضوئه فانه ينزع خفيه ويغسل رجله خاصة * وان انقضت مدة المسح وهو يحدث فانه ينزع خفيه ويستقبل الوضوء * ولو نزع خفيه قبل انقضاء مدة المسح أو نزع احدي الخفين وهو على وضوئه فانه ينزع خفيه ويغسل رجله * وان نزع

الحيط * ولو أصاب الثوب دهن نجس أقل من قدر الدرهم ثم انبسط فصارت أكثر من قدر الدرهم قال بعضهم يمنع جواز الصلاة به أخذ الا كثرون هكذا في السراج الوهاج * وبه يؤخذ كذا في منية المصلي * اذا لف الثوب النجس في الثوب الطاهر والنجس رطب فظهرت ندوته في الثوب الطاهر لكن لم يصير رطبا بحيث لو عصر يسيل منه شيء ولا يتقاطر فالاصح أنه لا يصير نجسا وكذا الوسيط الثوب الطاهر على الثوب النجس أو على أرض نجسة مبتلة واثر تلك النجاسة في الثوب لكن لم يصير رطبا بحال لو عصر يسيل منه شيء ولكن يعرف موضع الندوة فالاصح أنه لا يصير نجسا هكذا في الخلاصة * ولو وضع رجله المبلولة على أرض نجسة أو بساط نجس لا يتنجس وان وضعها جافة على بساط نجس رطب ان ابتلت تنجس ولا تعتبر الندوة هو المختار كذا في السراج الوهاج ناقل عن الفتاوى * واذا جعل السريقين في الطين فطين به السقف فيدس فوضع عليه منديل مبلول لا يتنجس * السريقين الجاف أو التراب النجس اذا هبت به الريح فأصاب ثوبا لا يتنجس ما لم يرفقه أثر النجاسة هكذا في فتاوى قاضيان * اذا هبت الريح بالعدرات وأصاب الثوب المبلول يتنجس ان وجدت رائحة النجاسة وما يصيب الثوب من بخارات التجمدات لا يتنجس بها وهو الصحيح هكذا في الظهيرية * دحان النجاسة اذا أصاب الثوب أو البدن الصحيح أنه لا ينجسه هكذا في السراج الوهاج * وفي الفتاوى اذا حرق العذرة في بيت فعلا دحانه وبخاره الى الطابق وانه قد نذاب أو عرق الطابق فأصاب ماؤه ثوبا لا يندس استحسانا ما لم يظهر أثر النجاسة وبه أفتى الامام أبو بكر محمد بن الفضل كذا في الفتاوى الغياثية * وكذا الاصطبل اذا كان حاراً وعلى كونه طابق أو بيت البووعة اذا كان عليه طابق فغرق الطابق وتقاطر * وكذا الحمام اذا حرق فيه النجاسة فغرق حيطانها وكواها وتقاطر كذا في فتاوى قاضيان * لو استنجى بالماء ولم يمسحه بالماء حتى فاسعا منهم على أنه لا يتنجس ماحوله * وكذا لو لم يستنج ولكن ابتل السراويل بالعرق أو بالماء ثم فدا كذا في الخلاصة * وكذا اذا دخل المربط في الشتاء وبدنه مبتل أو دخل فيه شيء مبتل نجف من حره لا يتنجس الا ان يظهر أثره كصفرة ظهرت في السراويل المبتل أو في ذلك الشيء اذا نيس هكذا في الذخيرة * اذا نام الرجل على فراش فأصابه منى ويس فغرق الرجل وابتل الفراش من عرقه ان لم يظهر أثر البلى في بدنه لا يتنجس وان كان العرق كثيراً حتى احتجى بمل الفراش ثم أصاب بلل الفراش جسده فظهر أثره في جسده يتنجس بدنه كذا في فتاوى قاضيان * جار بال في الماء فأصاب من ذلك الرشاش ثوب انسان لا يمنع جواز الصلاة وان كثر حتى يستيقن انه بول * وكذا الورميت العذرة في الملعف من رشا رشاش فأصاب ثوبا لم يظهر أثره فيه يتنجس والا فلا هذا هو المختار وبه أخذ الفقهاء أبو الليث سواء كان الماء جارياً أو راكداً * وعن أبي بكر محمد بن الفضل اذا كان في رجل الفرس نجاسة فذنى في الماء فأصاب منه رشاش ثوب الراكب صار نجسا سواء كان الماء راكداً أو جارياً والاصح هو الاول للقاعدة المطردة ان اليقين لا يزول بالشيء * هكذا في شرح منية المصلي لابراهيم الحاي * ذباب المستراح اذا جلس على ثوب لا يفسد ما لان يغلب ويكثر كذا في فتاوى قاضيان * رجل أصابه طين أو مشي فيه ولم يغسل قدميه وصلى يجزيه ما لم يكن فيه أثر النجاسة الا ان يحتاط كذا في فتاوى قاضيان ناقل عن الواقعات الحسامية * التراب الطاهر اذا جعل طيناً بالماء النجس أو على العكس الصحيح ان الطين نجس كذا في فتاوى قاضيان * وبه أخذ الفقهاء أبو الليث كذا في الخلاصة * التبن النجس اذا جعل في الطين اذا كان التبن قائماً يرى عينه كان

بعض الخف فان خرج أكثر العقب الى الساق فهو بمنزلة ما لو خرج الكل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا خرج الاكثر من ظهر القدم فهو كخروج الكل * وعن محمد رحمه الله تعالى اذا بقي في الخف مقدار ثلاثة أصابع من ظهر القدم لا ينتقض مسحه * ولو كان صدر القدم في موضعه والعقب يخرج ويدخل لا ينتقض مسحه * اذا لبس مكعباً لا يرى من كعبه أو قديمه لا مقدار اصبع أو أصبعين جاز المسح عليه وهو بمنزلة الخف الذي لا ساق له * ولو لبس خفان فتنى خرزه أو أصابه شيء يدخل فيه ثلاثة أصابع

إذا دخلت إلا أنه لا يرى شيء من قدميه جاز عليه المسح لأن المانع انكشاف ما يجب غسله ولم ينكشف وكذا إذا ظهر أصبع أو أصبعان * وكذا لو كان طول الخرق أكثر من ثلاثة أصابع وانفتاحه أقل من ثلاثة أصابع جاز المسح عليه * وإن كان انفتاحه ثلاثة أصابع يظهر منه أطراف ثلاثة أصابع من أصغر أصابع الرجل لا يجوز لأن الثلاث أكثر القدم فاذا ظهر ذلك يجب غسله فيجب غسل الباقي هذا إذا كان الخرق في مقدم الخلف في أعلى القدم (٤٨) أو في أسفله فإن كان الخرق في موضع العقب كان يخرج منه أقل من نصف العقب

جاز عليه المسح وإن كان أكثر لا يجوز * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية أخرى مسح حتى يبدو أكثر من نصف العقب ولو كان الرجل أعرج عيشى على صدر قدميه وقدر ارتفع العقب عن موضع عقب الخلف كان له أن يمسح ما لم يخرج قدمه إلى الساق * ولو كان الخلف واسعاً إذا رفع القدم يرتفع القدم حتى يخرج العقب وإذا وضع القدم عاد العقب إلى موضعه وهذا مما لا بأس به يجوز عليه المسح * ولو قطعت رجله أن يبقى من ظهر القدم مقدار ثلاثة أصابع فلبس عليها الخلف جاز له أن يمسح على الخلف إذا كان مسحه يقع على جميع الباقي وإن كان الذي بقي من ظهر القدم أقل من ثلاثة أصابع لا يجوز عليه المسح * وكذلك لو بقي مما يلي العقب بمقدار ثلاثة أصابع ولم يبق من قبل الأصابع مقدار ذلك لا يجوز المسح لأن محل المسح المقدم دون المؤخر * وكذلك لو قطعت رجله من الكعب لا يمسح لأن غسل محل القطع واجب عندنا فيجب عليه غسل

مخسبان كان كثيراً ولا فلا كذا في فتاوى فاضلخان * ولو ليس يحكم بطهارته كذا في المحيط * الكلب إذا أخذ عضو إنسان أو ثوبه لا يتنجس ما لم يظهر فيه أثر البلل راضياً كان أو غضبان كذا في منية المصلي * قال في الصبرية هو المختار كذا في شرحه الأبراهيم الحلبي * إذا نام الكلب على حصير المسجد كان يابسا لا يتنجس وإن كان رطباً ولم يظهر أثر النجاسة فكذلك كذا في فتاوى فاضلخان * عظم الفيل طاهر هو الأصح كذا في المحيط * لعاب الفيل نجس كلهاب الفهد والاسد إذا أصاب الثوب بنحو طومه نجسه كذا في فتاوى فاضلخان * جرة كل شيء مثل سرقينه كذا في السراج الوهاج * والشعر الذي يوجب جدي بعراً لا بل والشاة يغسل وبؤ كل بخلاف ما يوجب جدي خني البقر لأنه لا صلابه فيه كذا في الظهيرية * خبز وجدي خلالة بعراً فأما إن كان البعرة على صلابته يرمى البعرة وبؤ كل الخبز كذا في فتاوى فاضلخان * وهكذا في السراج الوهاج * البعرة إذا وقع في الحلب عند الحلب فرمى من ساعته لا بأس به وإن تمنت البعرة في اللبن يصير نجساً لا يظهر بعد ذلك كذا في فتاوى فاضلخان * إذا جعلت النكة من شعر الكلب لا بأس به كذا في الخلاصة * إذا أصاب بول الشاة بول الآدمي يجعل الخفيفة تبعاً للغليظة كذا في الظهيرية

(الفصل الثالث في الاستنجاء) يجوز الاستنجاء بنحو حجر منق كالدر والتراب والعود والخرق والجالد وما أشبهها * ولا فرق بين أن يكون الخارج معتاداً أو غير معتاد في الصحيح * حتى لو خرج من السبيلين دم أو قيح يطهر بالحجارة * وكذلك لو أصاب موضع الاستنجاء نجاسة من الخارج يطهر بالاستنجاء بالحجارة ونحوها * وصفة الاستنجاء بالأحجار أن يجلس معتد على يساره منحرفاً عن القبلة والريح والشمس والقمر ومعه ثلاثة أحجار يدبر بالاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث * قال أبو جعفر * هذا في الصيف أما في الشتاء فيقبل بالاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث والمرأة تفعل في جميع الاوقات مثل ما يفعل الرجل في الشتاء ثم اتفق المتأخرون على سقوط اعتبار ما بقي من النجاسة بعد الاستنجاء بالحجر في حق العرق حتى إذا أصابه العرق من المقعدة لا يتنجس * ولو قعد في ما قليل نجسه هكذا في التبيين * وهو الصحيح كذا في الذخيرة * وليس في الاستنجاء عدم مسنون كذا في التبيين * وإنما الشرط هو الانقاء حتى لو حصل بجحر واحد يصير مقبلاً السنة ولو لم يحصل بثلاثة أحجار لا يصير مقبلاً السنة كذا في المضمرات * ويستحب أن تكون الأحجار الطاهرة عن عيئه ويضع ما استنجن به عن يساره ويجعل وجهه النجس إلى تحت كذا في السراج الوهاج * والاستنجاء بالماء أفضل إن أمكنه ذلك من غير كشف العورة * وإن احتاج إلى كشف العورة يستنجن بالحجر ولا يستنجن بالماء كذا في فتاوى فاضلخان * والأفضل أن يجمع بينهما كذا في التبيين * قيل هو سنة في زماننا وقيل على الإطلاق وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في السراج الوهاج * ثم الاستنجاء بالأحجار إنما يجوز إذا اقتضت النجاسة على موضع الحدث فاما إذا تعدت موضعها بأن جاوزت الشرج اجعوا على أن ما جاوز موضع الشرج من النجاسة إذا كانت أكثر من قدر الدرهم يفترض غسلها بالماء ولا يكفيها الإزالة بالأحجار وكذلك إذا أصاب طرف الاحليل من البول أكثر من قدر الدرهم يجب غسله وإن كان ما جاوز موضع الشرج أقل من قدر الدرهم أو قدر الدرهم إلا أنه إذا ضم إليه موضع الشرج كان أكثر من قدر الدرهم فإزالها بالحجر لم يغسلها بالماء يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ولا يكره كذا في الذخيرة * وهو الصحيح كذا في الزاد * وإن كانت النجاسة على موضع الاستنجاء أكثر من قدر الدرهم فاستجمروا ولم

الرجل الأخرى * ولو لم يكن له الأرجل واحدة فلبس عليه الخلف جاز له أن يمسح * ولو ظهر من الخلف الخنصر والوسطى والابهام يغسلها من كل أصبع منها شيء لا يجوز المسح * ولو ظهر من الخرق الإبهام وهي مقدار ثلاثة أصابع من غيرها جاز عليها المسح يعتبر في هذا نفس الأصابع ويستوى فيه الصغير والكبير ولو كان في إحدى الخفين خرق قدر أصبع وفي الأخرى قدر أصبعين جاز المسح عليهما ولو كان في خف واحد خرق في مقدم الخلف قدر أصبع وفي مؤخره مثل ذلك وفي جانبه مثل ذلك كل ذلك كان في الأسفل من الساق لا يجوز لأنه إذا جمع يصير

قدر ثلاثة أصابع وان تفرق ذلك في الخفين لا يمنع المسح لان ما في الخفين لا يحل في صلاحيتهما القطع المسافة بخلاف التجاسة المتفرقة في الثوب فانها تجمع كانت في ثوب أو ثوبين وكذا التجاسة تحت القدمين اذا كان تحت كل قدم أقل من قدر الدرهم وعند الجمع يصير أكثر وكذا لو كانت التجاسة على الخف فانها تجمع كانت في خف أو خفين لان المانع ثمة استعمال التجاسة الكثيرة ولا يعتبر الخرق في الساق لان عدم الساق لا يمنع المسح فالخرق أولى * المرأة في المسح على الخفين بمنزلة (٤٩) الرجل لاستوائهما في الحاجة * لا يمسح

الخف اذا احتاج الى المسح
خفاض الماء أو أصابه مطر
وابتل جاز * وكذا لو أمر غيره
بأن يمسحه فمسحه جاز *
المسافر اذا انقضت مدته
مسحه وهو يخاف ذهاب
الرجل من البرد جاز له أن
يمسح لمكان الضرورة وان
كان لا يخاف على رجله ينزع
خفيه ويفسّل رجله
* ماسح الخف اذا أم الغاسل
جاز بخلاف صاحب
الجرح السائل اذا أم الصحيح
* ماسح الخف اذا أحدث في
الصلاة فأنصرف ليتوضأ ثم
انقضت مدته مسحه قبل أن
يتوضأ كان له أن يفسّل
رجليه ويبني على صلاته
كالمصلي بالتيمم اذا أحدث
في صلاته فأنصرف ثم وحده
ماء كان له أن يتوضأ ويبني
على صلاته * ماسح الخف
اذا كان مسافراً فاقام بعد
ما استكمل مدة الإقامة فانه
ينزع خفيه ويفسّل رجله
وان أقام قبل استكمال
مدة الإقامة يتم مدة الإقامة
والمقيم اذا سافر بعد
ما استكمل مدة الإقامة فانه
ينزع خفيه ويفسّل رجله
لانه لما انقضت مدة الإقامة
ثبت حكم الحدث السابق

يفسّلهما ذكر في شرح الطحاوي أن فيه اختلافاً بعضهم قالوا ان مسحه بثلاثة أحجار وانما جازت قال وهو
الأصح وبه قال النقيب أبو الليث كذا في المحيط * وهو المختار كذا في السراجية * اذا كان على طرف أحليه
تجاسة أقل من قدر الدرهم وعلى موضع آخر أقل من قدر الدرهم لكن لو جمع الكل يزيد على قدر الدرهم
يجمع كذا في الخلاصة * وهو الصحيح هكذا في التنجيس * واختلفوا فيما اذا كانت مدة عدته كبيرة وكان فيها
تجاسة أكثر من قدر الدرهم ولم تجاوز الخرج عن أبي شعاع ومثله عن الطحاوي يجره الاستنجاء بالأحجار
فهذا أشبه بقولهما وبه نأخذ كذا في التبيين * (وكيفية) الاستنجاء من البول ان يأخذ الذر يشمله ويبره
على جدار أو حجر أو مدرّات من الأرض ولا يأخذ الحجر يمينه وكذا لا يأخذ الذر يمينه والحجر شماله
وان اضطرر يسلك مدرّات يمينه ويمره بالذر كرشماله فان تعذر ذلك امسك الحجر يمينه ولا يحركه هكذا
في الزاهدى * والاستبراء واجب حتى يستقر قلبه على انقطاع العود كذا في الظهيرية * قال بعضهم يستنجي
بعد ما يخطو خطوات * وقال بعضهم يركض برجله على الأرض وينتدخ ويلفد رجله اليمنى على اليسرى
وينزل من الصعود الى الهبوط * والصحيح ان طباع الناس مختلفون في وقع في قلبه انه تم استبراء ما في
السبيل يستنجي هكذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج والمضمرات * ولو عرض له الشيطان كثيراً
لا يلتفت الى ذلك كما في الصلاة وينضم فرجه بما حتى لو رأى ببلاخه على بله الماء هكذا في الظهيرية *
(وصفة الاستنجاء) بالماء ان يستنجي يده اليسرى بعد ما استترخى كل الاسترخاء الذي يمكن صائماً ويصعد
اصبعه الوسطى على سائر الاصابع قليلاً في ابتداء الاستنجاء ويفسّل موضعها ثم يصعد بصره ويفسّل
موضعها ثم يصعد خصره ثم سبابته فيفعل حتى يطعم من قابله أنه قد تطهر يقين أو غلبة ظن ويبالغ فيه
الآن يكون صائماً ولا يقدر بالعدد الا ان يكون موسوفاً فيقدر في حقه بالثلاث كذا في التبيين
* ولا يستعمل في الاستنجاء الا أكثر من ثلاث اصابع ويستنجي بعرض الاصابع لابرؤسها كذا في محيط
السرخسي * ويصب الماء بالرفق ولا يضرب بالعنف كذا في المضمرات * ويدلك برفق وقال عامة المشايخ
يكفيه الفسل بكفه من غير أن يرفع اصبعه * وقال عامتهم يجلس المرأة منفرجة وتغسل ما ظهر بكفها
ولا تدخل اصبعها كذا في السراج الوهاج * وهو المختار هكذا في التارخاية ناقلاً عن الصربية * وتكون
أزرج من الرجل كذا في المضمرات * وفي الحجة ثم عند أبي حنيفة رحمه الله يغسل دبره أولاً ثم يغسل قبله
بعده وعندهم ما يغسل قبله ولا كذا في التارخاية * وعلى قولهما مشى الغزوي وهو الاشبه كذا في
شرح منية المصلي لابن أمير الحاج * ونظهر اليده مع طهارة موضع الاستنجاء كذا في السراجية * ويفسّل
يده بعد الاستنجاء كما يكون يغسلها قبله ليكون اتقى وانظف وقدرى ان النبي صلى الله عليه وسلم غسل
يده بعد الاستنجاء وذلك يده على الحائط كذا في التنجيس * من استنجى في الصيف يبالغ ولكن المبالغة في
الشتاء أهم وبلغ حتى يحصل النظافة وهذا اذا كان الماء بارداً وما اذا كان الماء سخناً كان كمن استنجى
في الصيف ولكن نوابه دون نواب المستنجي بالماء البارد كذا في المضمرات * المستحاضة لا يجب عليها
الاستنجاء لوقت كل صلاة اذا لم يكن منها بول أو غائط كذا في السراجية * ولو شلت يده اليسرى ولا يقدر ان
يستنجي بها ان لم يجد من يصب الماء لا يستنجي وان قدر على الماء الجارى يستنجي بيمينه كذا في الخلاصة
* الرجل المريض اذا لم يكن له امرأة ولا أمه ولا ابن أو أخ وهو لا يقدر على الوضوء فانه يوضيه عنه وأخوه

(٧ الفتاوى أول) في الرجل فيلزمه غسل رجله ولا يلزمه غسل سائر الاعضاء وان سافر قبل استكمال مدة الإقامة ان سافر
بعد الحدث قبل المسح كان له أن يمسح مدة السفر ثلاثة أيام وليأبى * وان سافر بعد الحدث وبعد المسح فكذلك * بشرط جواز المسح
على الخف أن يكون لا لبس الخف على طهارة كاملة قبل الحدث سواء لبس خفيه بعد ما توضأ وغسل رجله أو غسل رجله أولاً ثم لبس خفيه
قبل الحدث أو غسل إحدى رجله ولبس الخف عليها ثم غسل الرجل الأخرى ولبس الخف عليها ثم أكل الطهارة قبل الحدث * رجل له خف

واسع الساقان بقي من قدمه خارج الساق في الخلف مقدار ثلاثة أصابع سوى أصابع الرجل جازمحه وان بقي من قدمه خارج الساق مقدار ثلاثة أصابع بعضهم من القدم وبعضهم من الأصابع لا يجوز الاسم عليه حتى يكون مقدار ثلاثة أصابع كلها من القدم لا اعتبار للأصابع * ما سح الخلف اذا دخل الماء خفه وابتل من رجله قدر ثلاثة أصابع أو أقل لا يبطل مسحه لان هذا القدر لا يجزى عن غسل الرجل فلا يبطل به حكم المسح وان (٥٠) ابتدل جميع القدم وبلغ الماء الكعب بطل المسح يروى ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ما سح الخلف اذا

غبر الاستنجاء فانه لا يس فرجه وسقط عنه الاستنجاء كذا في المحيط * المرأة المريضة اذا لم يكن لها زوج وعجزت عن الوضوء ولها ابنة أو أخت توضيها ويسقط عنها الاستنجاء كذا في فتاوى قاضيان * وكره استقبال القبلة بالفرج في الخلاه واستند بارها وان غفل وقعد مسة قبل القبلة يستحب له ان يصرف بقدر الامكان كذا في التبيين * ولا يختلف هذا عندنا في البنين والعمران كذا في شرح الوقاية * ويكره للمرأة ان تغسل ولها ليلون والتغوط نحو القبلة كذا في السراج الوهاج * ويكره الاستنجاء بالعظم والعظم والروث والرجيع والطعام واللحم والزجاج والخزف وورق الشجر والشعر وكذا باليمن هكذا في التبيين * وان كان باليسرى عذر يمنع الاستنجاء به اجاز ان يستنجي بيمنه من غير كراهة كذا في السراج الوهاج * ولا يستنجي بالاشياء الخمسة وكذا لا يستنجي بحجر استنجي به مرة هو او غيره الا اذا كان حجره احرف له ان يستنجي كل مرة بطرف لم يستنج به فيجوز من غير كراهة كذا في المحيط * ولا يستنجي بكاغد وان كانت يضاء كذا في المضمرات * ويكره الاستنجاء بالابحار والفحم وشي له قبة كخرقة الديباج كذا في الراهدى * (الاستنجاء على خمسة أوجه) * واجبان أحدهما غسل نجاسة المخرج في الغسل عن الجنابة والحيض والنفاس كيلا تنشيع في بدنه * والثاني اذا تجاوزت مخرجها يجب عند محمد رحمه الله قل أو أكثر وهو الاحوط وعندهما يجب اذا تجاوز قدر الدرهم لان ما على المخرج سقط اعتباره لحواز الاستنجاء فيه فيبقى المعتمد ما وراءه * والثالث سنة وهو اذا لم تجاوز النجاسة مخرجها * والرابع مستحب وهو اذا بال ولم يتغوط يغسل قبله * والخامس بدعة وهو الاستنجاء من الرجح كذا في الاختيار شرح المختار * اذا أراد دخول الخلاه يستحب له ان يدخل بثوب غير ثوبه الذي يصلي فيه ان كان له ذلك والا فيجهد في حفظ ثوبه عن اصابه النجاسة والماء المستعمل ويدخل مستورا الرأس * ويكره ان يدخل في الخلاه ومعه خاتم عليه اسم الله تعالى أو شيء من القرآن كذا في السراج الوهاج * ويستحب له عند الدخول في الخلاه ان يقول اللهم اني أعوذ بك من الخبث والنجاسة ويقدم رجله اليسرى وعند الخروج يقدم اليمنى كذا في التبيين * ولا يكشف عورته وهو قائم ويوسع بسن رجله ويميل على اليسرى ولا يتكلم ولا يذكر الله تعالى ولا يشمت عاتسا ولا يرد السلام ولا يجيب المؤذن * فان عطس بمحمد الله بقلبه ولا يحرك لسانه ولا ينظر لعورته الا الحاجة ولا ينظر الى ما يخرج منه ولا يبرق ولا يعطس ولا يتنخخ ولا يكثر الالتفات ولا يعتب بدنه ولا يرفع بصره الى السماء ولا يبطل القعود على البول والغائط كذا في السراج الوهاج * ويقول اذا خرج الحمد لله الذي اخرج عني ما يؤذيني وأبقي ما ينفعني كذا في التبيين * ويكره البول والغائط في الماء جاريا كان أو راكدا ويكره على طرف نهر أو بئر أو حوض أو عين أو تحت شجرة مثمرة أو في زرع أو في ظل ينتفع بالجلوس فيه * ويكره يجنب المساجد وصلى العبد وفي المقابر وبين الدواب وفي طرق المسلمين * ويكره أن يقعد في أسفل الارض ويول الى أعلاها وأن يبول في حجر فارة أو حية أو غل أو ثقب * ويكره أن يبول قائما أو مضطجعا أو متحررا عن ثوبه من غير عذر فان كان به ذرفلا بأس به * فاذا أراد أن يبول وكانت الارض صلبة دقاها بحجر أو حفر حفرة حتى لا يترشش عليه البول * ويكره أن يبول في موضع ويتوضأ فيه أو يغتسل كذا في السراج الوهاج

(كتاب الصلاة)

الصلاة فريضة محكمة لا يسع تركها أو تكفر جاحدا كذا في الخلاصة * ولا يقتل تارك الصلاة عامدا غير

الامام المعروف بخوارزم زاد رحمه الله تعالى انه لا يشترط فيه الاستيعاب * وان مسح على الاكثر جازم * وان مسح على النصف وما دونه لا يجوز وبعضهم شرطوا الاستيعاب وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وللقصد أن يؤم غيره وقيل من ظله الدم لا يؤم غيره لانه يخاف خروج الدم وقيل لا يؤم على الفور يؤم بعد زمان * صاحب الجرح السائل اذا منع خروج الدم بعلاج أو باط لا يكون صاحب جرح سائل * والمقتضيلين بصاحب جرح مائل لانه يتمكن من منع الدم بعصابة أو غير هذا فان كان له أن يؤم

تعالى * ما سح الخلف اذا انقضت مدة مسحه في الصلاة ولم يجبه ماء فانه يمضي على صلاته لانه لا فائدة في قطع الصلاة لان حاجته بعد انقضاء المدة الى غسل الرجلين * ولو قطع الصلاة وهو عاجز عن غسل الرجلين فانه يتيمم ولا حظ للرجلين من التيمم فلهذا يمضي على صلاته ومن المشايخ من قال نفسه صلاته والاول أصح * المحدث اذا تيمم عند عدم الماء ولبس الخلف ثم وجد ماء فانه يزع خفيه ويغسل رجله لان التيمم عند وجود الماء يصير محدثا بالحدث السابق * وكما يجوز المسح على الخلف بجوز المسح على الجائر اذا كان يصفره المسح على الجراحة واذا كان لا يجوز المسح على الجائر * وكذا المقتصد قالوا هذا اذا كان القصد والجراحة في موضع لرجل بالرباط أمكنه أن يشده بنفسه وان كان لا يمكن جاز المسح على الجبيرة والرباط وان كان لا يصفره المسح على الجراحة * واذا مسح على الجبيرة هل يشترط فيه الاستيعاب ذكر الشيخ

غيره * رجل باحدى رجله قرحة فجعل عليها الجبيرة وغسل رجله العجيبة ولبس الخف عليها ثم أحدث فانه لا يمسح على الخف لانه لو مسح على الخف يمسح على الجبيرة * والمسح على الجبيرة كالغسل لما تحتها فيصير جامع بين الغسل والمسح ولو لبس الخف عليه ما كان له أن يمسح لانه لبس الخف عليه ما بعد الغسل * رجل باحدى رجله بثرة فغسل رجله ولبس الخف عليه ما ثم أحدث ومسح على الخفين وصلى صلاة فلما نزع الخف وجد البثرة قد انشقت وسال منه الدم وبطل مسحه وهو لا يعلم أنهم امتى انشقت (٥١) قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ينظر

ان كان رأس الجراحة قد
يبس وكان الرجل قد لبس
الخف عند طلوع الفجر
ونزع الخف بعد العشاء
الاخيرة فانه لا يعيد الفجر
ويعيد ما بعده من الصلاة
وان نزع الخف ورأس
الجراحة مبلول بالدم فانه
لا يعيد شيئا من الصلاة * اذا
مسح الخف ثم نقشرت الجبيرة
الظاهرة من الخف وبقيت
الباطنة لا يلزم إعادة المسح
لان الخف يحكم التركيب
صار كشيء واحد فلا يلزم
إعادة المسح * صاحب الجبيرة
اذا مسح على الجبيرة ولبس
الخف عليها ثم أحدث
ومسح على الخف ثم سقطت
الجبيرة عن بره بطل المسح
على الخف * رجل باصبعه
قرحة فجعل عليها الجبيرة
واصبعه وهي تجاوز موضع
القرحة فتوضأ ومسح عليها
جازا لمكان الضرورة * وكذا
لو كان على يده أو رجله جراحة
أو قرحة فجعل عليها الجبيرة
والجبائر ترز يد على موضع
القرحة والجراحة كان له
أن يمسح عليها * وكذلك
المقصد قيل هذا اذا مسح
جميع المواضع الذي أخذته

منكرو وجوبه بل يحبس حتى يحدث توبة كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملائك * الوجوب يتعلق عندنا
بآخر الوقت بمقدار التعميم حتى ان الكافر اذا أسلم والصبي اذا بلغ والمجنون اذا أفاق والحائض اذا طهرت
ان بقي مقدار التعميم يجب عليه الصلاة عندنا كذا في المضمرات * واذا اعتزنت هذه العوارض في آخر
الوقت سقط الفرض بالاجماع كذا في مختار الفتاوى * القابلة لو اشتغلت بالصلاة تخاف موت الولد جاز
لها أن تؤخر الصلاة عن وقتها وتؤخر بسبب اللص ونحوه كذا في الخلاصة في النصل الرابع من المواقيت
(* وفيه اثنتان وعشرون بابا)

الباب الاول في المواقيت وما يتصل بها وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول في أوقات الصلاة) * وقت الفجر من الصبح الصادق وهو البياض المنتشر في الافق الى
طلوع الشمس ولا عبرة بالكاذب وهو البياض الذي يبدو طولاً ثم يعقبه الظلام فبالكاذب لا يدخل وقت
الصلاة ولا يحرم الاكل على الصائم هكذا في الكافي * اختلف المشايخ في أن العبرة لاول طلوع الفجر الثاني
أو لاستطارته وانتشاره كذا في المحيط * والثاني أوسع واليه مال أكثر العلماء هكذا في مختار الفتاوى
* والاخوة في الصوم والعشاء اعتبار الاول وفي الفجر اعتبار الثاني كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم
* ووقت الظهر من الزوال الى بلوغ الظل مثليه سوى التي كذا في الكافي * وهو الصحيح هكذا في محيط
المرحسي * والزوال ظهور زيادة الظل لكل شخص في جانب المشرق كذا في الكافي * وطريق معرفة زوال
الشمس وفي الزوال أن تغرب زخسبة مستوية في أرض مستوية فإدام الظل في الاتقاص فالشمس في
حد الارتفاع وإذا أخذ الظل في الازدياد علم أن الشمس قد زالت فاجعل على رأس الظل علامة فمن موضع
العلامة الى الخسبة يكون في الزوال فإذا زاد على ذلك وصارت الزيادة مثلي ظل أصل العود سوى في
الزوال يخرج وقت الظهر عند أبي حنيفة رحمه الله كذا في فتاوى قاضيان * وهذا الطريق هو الصحيح
هكذا في الظهيرية * قالوا الاحتياط أن يصلى الظهر قبل صيرورة الظل مثله ويصلى العصر حين يصير مثليه
ليكون الصلاة في وقتهم ما يقين * ووقت العصر من صيرورة الظل مثليه غير في الزوال الى غروب
الشمس هكذا في شرح المجمع * ووقت المغرب منه الى غيوبة الشفق وهو الحجرة عندهما وبه يقتضي هكذا
في شرح الوقاية وعند أبي حنيفة الشفق هو البياض الذي يلي الحجرة هكذا في القدوري * وقولهما أوسع
لأناس وقول أبي حنيفة رحمه الله أحوط لان الأصل في باب الصلاة أن لا يثبت فيها ركن ولا شرط الا بما
فيه يقين كذا في النهاية ناقلا عن الاسرار ومبسوط شيخ الاسلام * ووقت العشاء والزمن غروب الشفق
الى الصبح كذا في الكافي * ولا يقدم الزوال على العشاء لوجوب الترتيب لان وقت الزوال لم يدخل حتى لو صلى
الزوال قبل العشاء ناسيا أو صلاهما فظهر فساد العشاء دون الزوال فانه يصح الزوال ويبدأ العشاء وحدها عند أبي
حنيفة رحمه الله لان الترتيب يسقط بمثل هذا العذر * ومن لم يجد وقت العشاء والزوال كان في بلد يطاع
الفجر فيه كما يغرب الشفق أو قبل أن يغيب الشفق لم يجبا عليه هكذا في التبيين

(الفصل الثاني في بيان فضيلة الاوقات) * يستحب تأخير الفجر ولا يؤخرها بحيث يقع الشك في طلوع

العصاة حكى عن القاضي الامام أبي علي النسفي رحمه الله تعالى انه كان لا يجيز المسح على عصاة المقصد ويجوز على قرحة المقصد وقال
ما باخذ العصاة تغسل وبعضهم جوزا المسح على العصاة أيضا وعليه الاعتماد * اذا مسح على العصاة ثم سقطت العصاة قبلها بالآخرى
الاولى أن يعيد المسح على الثانية وان لم يعدها جزأه لان المسح على الاولى بمنزلة الغسل * ولهذا لا يتوقف وقت فصار كالومسح رأسه ثم حلق *
بخلاف ما لو مسح على الخف ومقط ولبس خفا آخر لا يجوز له المسح على الثاني * وان مسح على الجوز بين فهو على وجهه ان كان يقين عيه

منعيل لا يجوز المسح عليه ما في قولهم وان كانا تخمينين منعيلين جاز المسح عليهما ما في قولهم ثم على رواية الحسن ينبغي أن يكون النعل الى الكعبين وفي ظاهر الرواية اذا بلغ النعل الى أسفل القدم جازو التخمين أن يقوم على الساق من غير شد ولا يسقط ولا ينشف وقال بعضهم لا ينشفان معنى قوله لا ينشفان أي لا يجاوز الماء الى القدم وقيل معنى قوله لا ينشفان أي لا ينشف الجوارب الماء الى نفسه كالديم والصرم * وان كانا تخمينين غير منعيلين لا يجوز (٥٣) المسح عليهما ما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيه يجوز وعن أبي

حنيفة رحمه الله تعالى انه رجع الى قولهما ما قبل موته * يجوز المسح على الخف الذي يكون من اللبد وان لم يكن منعلا لانه يمكن قطع المسافة به * وكذا على الخف الذي يقال له بالفارسية يمشى به وهو أن يكون مشقوقا مشدودا وما يقال بالفارسية جازون ان كان يستر القدم ولا يرى من العقب ولا من ظهر القدم الا قدر اصبع أو اصبعين جاز المسح عليه في قولهم وان لم يكن كذلك فعلى قياس ظاهر الرواية وهو قول عامة المشايخ لا يجوز * وبعضهم يجوزوا ذلك لان عوام الناس يسافرون به خصوصا في بلاد المشرق * ويجوز المسح على الجر موقين أما اذا لبسهما من غير خف فظاهر لانهما في قطع المسافة بمنزلة الخف هذا اذا كان الجر موق من الاديم أو من الصرم فان كان من جلد يقال بالفارسية كنت فكذلك * وان كان من الكبراس لا يجوز المسح عليه وان لبسهما على الخفين لا يجوز لبسهما بعيد ما لبس الخفين وأحدث ومسح على الخفين أو لبسهما بعدما أحدث قبل أن يمسح

الشمس بل يسفر بهما بحيث لو ظهر فساد صلاته يمكنه أن يعيدها في الوقت بقراءة مستحبة كذا في التبيين * وهذا في الازمنة كلها الا صيغة يوم النحر للعاج بالمزدلفة فان هناك التغليس أفضل هكذا في المحيط * ويسحب تأخير الظهر في الصيف وتجيئله في الشتاء هكذا في الكافي * سواء كان يصلي الظهر وحده أو بجماعة كذا في شرح الجمع لابن الملك * ويسحب تأخير العصر في كل زمان ما لم تتغير الشمس والعبرة لتغير القرص لا لتغير الضوء متى صار القرص بحيث لا يحار فيه العين فقد تغيرت والا لا كذا في الكافي * وهو الصحيح كذا في الهداية * ولو شرع فيه قبل التغير فده اليه لا يكره كذا في البحر الرائق ناقلا عن غاية البيان * ويسحب تجيئ المغرب في كل زمان كذا في الكافي * وكذا تأخير العشاء الى ثلث الليل والوتر الى آخر الليل لمن يثق بالانتباه ومن لم يثق بالانتباه أو ترقب النوم هكذا في التبيين * وفي يوم الغيم ينوتر الفجر كما في حال الصبر ويؤخر الظهر لئلا يقع قبل الزوال ويجعل العصر خوفا من أن يقع في الوقت المكروه ويؤخر المغرب حذرا عن الوقوع قبل الغروب ويجعل العشاء كيلا يمنع مطر أو تلج عن الجماعة هكذا في محيط السرخسي * وهذا في الازمنة كلها ولا يجمع بين الصلاتين في وقت واحد لا في السفر ولا في الحضر بعذر تام عدا عرفة والمزدلفة كذا في المحيط *

(الفصل الثالث في بيان الاوقات التي لا تجوز فيها الصلاة وتكره فيها) ثلاث ساعات لا تجوز فيها المكتوبة ولا صلاة الجنازة ولا سجدة التلاوة * اذا طلعت الشمس حتى ترتفع وعند الانصراف الى أن تزول وعند اجرامها الى أن تغيب العصر يومه ذلك فانه يجوز اذاؤه عند الغروب هكذا في فتاوى قاضخان * قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ما دام الانسان بقدر على النظر الى قرص الشمس فهي في الطلوع كذا في الخلاصة * هذا اذا وجبت صلاة الجنازة وسجدة التلاوة في وقت مباح واخرنا الى هذا الوقت فانه لا يجوز طعا أمالو وجبت في هذا الوقت واديتا فيه جاز لانها ادبت ناقصة كما وجبت كذا في السراج الوهاج * وهكذا في الكافي والتبيين * لكن الافضل في سجدة التلاوة تأخيرها وفي صلاة الجنازة التأخير مكروهه كذا في التبيين * ولا يجوز فيه اقضاء الفرائض والواجبات الفاتمة عن أوقاتها كالوتر هكذا في المستصفي والكافي * والتطوع في هذه الاوقات يجوز بركه كذا في الكافي وشرح الطحاوي * حتى لو شرع في التطوع عند طلوع الشمس أو غروبها فقهقه كان عليه الوضوء ولو صلى فريضة سوى عصر يومه لا تنتقض طهارته بالقهقهة هكذا في فتاوى قاضخان في نواقض الوضوء * ويجب قطعه وقضاؤه في وقت غير مكروه في ظاهر الرواية ولو أتمه نزع عن عهده ماله بذلك الشرع هكذا في فتح القدير * وقد أساء ولا شيء عليه كذا في شرح الطحاوي * ولو قضاؤه في وقت مكروه جاز وقد أساء كذا في محيط السرخسي * ولو نذر أن يصلي في الوقت المكروه فأدى فيه بصره وبأنه ويجب أن يصلي في غيره كذا في البحر الرائق * ان اندر مطلقا وفي غير هذه الاوقات فانه لا يجوز الا اذا فيها وهو الوجه هكذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج * تسعة اوقات يكره فيها النوافل وما في معناها الا القرائن هكذا في النهاية والكفاية * فيجوز فيها اقضاء الفاتمة وصلاة الجنازة وسجدة التلاوة كذا في فتاوى قاضي خان منها ما بعد طلوع الفجر قبل صلاة الفجر كذا في النهاية والكفاية * يكره فيه التطوع بأكثر من سنة الفجر * ومن صلى تطوعا في آخر الليل فلما صلى ركعة طلع الفجر كان الاتمام أفضل لان وقوعه في التطوع بعد الفجر لا عن قصد ولا تنوي بان عن سنة الفجر

على الخفين لا يجوز المسح على الجر موقين بالاجماع وان لبس الجر موقين قبل أن يحدث ويمسح جاز المسح على الجر موقين عندنا على خلاف الاشافي رحمه الله تعالى وان لبس الخفين فوق الخفين هو على هذه التفاصيل أيضا وان لبس الخفين واحدا الجر موق جاز له أن يمسح على الخف الذي لا جر موق عليه وعلى الجر موق * ولو لبس الخفين ولبس عليهم الجر موقين ومسح على الجر موقين ثم نزع الجر موقين فانه بعيد المسح على الخفين * وان نزع احدا الجر موقين في ظاهر الرواية يمسح على الخف الباقي وعلى الجر موق الباقي وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه

الله تعالى انه يمسح على الخف البادي لا غير وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى في رواية ينزع الجر موق الباقي ويمسح على الخفين * (باب التيمم في الباب فصول) * فصل في صورة التيمم فصل فمن يجزئه التيمم فصل فيما يجزئه التيمم فصل فيما ينتقض به التيمم * أما صورة التيمم ما ذكر في الاصل قال يضع يديه على الصعيد وفي بعض الروايات يضرب يديه على الصعيد فاللفظ الاول أن يكون على وجه اللين والثاني أن يكون الوضع على وجه الشدة وهذا أولى ليدخل التراب في أثناء الاصابع ثم قال أبو يوسف (٥٣) رحمه الله تعالى يقبل به ما يدبر وهو غير لازم ان شاء فعمل وان شاء لم يفعل ثم ينفضهما

ويعمسح بهما وجهه ثم يضرب يديه مرة أخرى على الارض ثم ينفضهما ثم يضع يطن كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى ويدمن رؤس الاصابع الى المرفق ويمسح المرفق ثم يدبرهما الى بطن الساعد ويدهما الى الكف وهل يمسح الكف تكلموا فيه * قال بعضهم لا يمسح لانه مسح مرة حين ضرب يديه على الارض ثم يضع يطن كفه اليسرى على ظهر كفه اليسرى ويفعل ما فعل باليمنى ولم يذكر في الكتاب تخليل الاصابع ولا بد منه ليمت الاستيعاب وان تيمم باصبع أو اصبعين لا يجوز لما قلنا في مسح الخف ومسح الرأس وان مسح وجهه وذراعيه بضربة واحدة لا يجزئه ولو تمسك في التراب فأصاب التراب وجهه وكفيه وذراعيه جاز * ولو قام في مهب الريح أو هدم حائطاً فأصاب الغبار وجهه وذراعيه لم يجز حتى يمسح وينوي به التيمم وكذا لو دبر رجل على وجهه - تراباً لم يجز فان مسح ينوي به التيمم والغبار عليه جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى *

على الاصح هكذا في السراج الوهاج والتبيين * ولو شرع أربعاً فالشفع الذي بعد الطلوع ينوب عن سنة الفجر هو المختار كذا في خزنة الفتاوى * ومنها ما بعد صلاة الفجر قبل طلوع الشمس هكذا في النهاية والكفاية * ولو أفسد سنة الفجر ثم قضاه بعد صلاة الفجر لم يجزه كذا في محيط السرخسي * ومنها ما بعد صلاة العصر قبل التغير هكذا في النهاية والكفاية * لو افتتح صلاة النفل في وقت مستحب ثم أفسدها فتضاهى بعد صلاة العصر قبل مغيب الشمس لا يجزه هكذا في محيط السرخسي * ومنها ما بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب وعند الأقامة يوم الجمعة وعند خطبة الجمعة والعديد والكسوف والاستسقاء هكذا في النهاية والكفاية * ويكره التسفل عند خطبة الحج وخطبة الشكاح هكذا في شرح منية المصلى لابن أمير الحاج * ويكره التطوع اذا خرج الامام للخطبة يوم الجمعة كذا في منية المصلى * اذا شرع في الاربع قبل الجمعة ثم خرج الامام للخطبة يتم أربعاً وهو الصحيح وآل به مال الامام الصدر الاجل الشهيد الاستاذ حسام الدين كذا في الظهيرية * ويكره التسفل اذا أقيمت الصلاة الاسنة الفجران لم يخف فوت الجماعة وقبل صلاة العبد من مطالعها في المسجد في البيت وبين صلاتي الجمع يعرفه ومزدلفة هكذا في البحر الرائق * ويكره جميع الصلوات سوى الوضوء اذا ضاق وقت المكتوبة هكذا في شرح منية المصلى لابن أمير الحاج ناقلاً عن الحاوي * ويكره الصلاة وقت مدافعة البول أو الغائط * ووقت حضور الطعام اذا كانت النفس ثاقبة اليه والوقت الذي يوجده فيه ما يشغل البال من أفعال الصلاة ويحل بالخشوع كما انما كان الشاغل ويكره اداء العشاء ما بعد نصف الليل هكذا في البحر الرائق

(الباب الثاني في الاذن وفيه فصولان)

(الفصل الاول في صفته وأحوال المؤذن) الاذان سنة لأداء المكتوبات بالجماعة كذا في فتاوى قاضيان وقبل انه واجب والصحيح انه سنة مؤكدة كذا في الكافي * وعليه عامة المشايخ هكذا في المحيط * والاقامة مثل الاذان في كونه سنة للفرائض فقط كذا في البحر الرائق * وليس لغیر الصلوات الخمس والجمعة نحو السنن والوتر والتطوعات والتراويح والعبدان اذان ولا اقامة كذا في المحيط * وكذا للمندورة وصلاة الجنائز والاستسقاء والضحى والافراع هكذا في التبيين * وكذا لصلاة الكسوف والخسوف كذا في العيني شرح الكنز * وليس على النساء اذان ولا اقامة فان صابن بجماعة يصلين بغير اذان واقامة وان صابن بمجازت صلاتهن مع الاساءة هكذا في الخلاصة * ونوب الاذان والاقامة للمسافر والمقيم في بيته وليس على العبد اذان ولا اقامة كذا في التبيين * تقديم الاذان على الوقت في غير الصبح لا يجوز اتفاقاً وكذا في الصبح عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان قدم يعادى الوقت هكذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك * وعليه الفتوى هكذا في التتارخانية ناقلاً عن الحجة * وأجمعوا ان الاقامة قبل الوقت لا تجوز كذا في المحيط * حضر الامام بعد اقامة المؤذن بساعة أو صلى سنة الفجر بعدها لا يجب اعادتها كذا في القنية * وأهلية الاذان تعتمد بعرفة القبلة والعلم بمواقب الصلاة كذا في فتاوى قاضي خان * وينبغي ان يكون المؤذن رجلاً عاقلاً صالحاً تقياً عالماً بالسنة كذا في النهاية * وينبغي أن يكون مهيباً يتفقد أحوال الناس ويزجر المتخلفين عن الجماعات كذا في القنية * وان يكون مواظباً على الاذان هكذا في البدائع والتتارخانية * وان يكون

واشتيعاب العضوين في التيمم شرط في ظاهر الرواية حتى لو لم يمسح ما بين الحاجبين والعينين ولم يجز الخاتم ان كان ضيقاً وكذا المرأة السوار لم يجز بشرطه شيان النية والنجس عن استعمال الماء أما النية اذا نوى به التطهير جاز ولا يشترطية التيمم للجنابة والحديث وقال بعضهم لا بد من ذلك وعن محمد رحمه الله تعالى الجنب اذا تيمم يديه الوضوء أجزأه عن الجنابة وان تيمم اطلق الصلاة والتطوع أو لا يكتبه جاز له أن يصل بذلك التيمم أية صلاة كانت وكذا لو تيمم صلاة الجنائز أو لصلاة التلاوة وهو مسافر جاز له أداء الصلاة بذلك التيمم ولو تيمم لقراءة القرآن

عن ظهر القلب أو عن المصحف أو بإزالة القبر أو لدفن الميت أو للاذان أو الإقامة أو لدخول المسجد أو لخروجه بأن دخل المسجد وهو متوضئ
ثم أحدث أو لمس المصحف وصلى بذلك التيمم اختلعه وافيته قال عامة العلماء لا يجوز له قال أبو بكر بن سعيد البلخي رحمه الله تعالى يجوز * ولو تيمم
للسلام أو لرد السلام لا يجوز له أداء الصلاة بذلك التيمم ولو تيمم الكافر للاسلام وأسلم لا يجوز له أداء الصلاة بذلك التيمم في قول أبي حنيفة
ومحمد رحمهما الله تعالى وكذا التيمم بيده (٥٤) تعليم الغير لا يجوز له أداء الصلاة بذلك التيمم في ظاهر الرواية * (فصل فيما يجوز له التيمم) *

محتسب ما في أذانه كذا في النهر القائق * والاحسن أن يكون اماما في الصلاة كذا في معراج الدراية
* والافضل أن يكون المؤذن هو المقيم كذا في الكافي * وان أذن رجل واقام آخر ان غاب الاول جاز من غير
كرهه * وان كان حاضرا أو يلحقه الوحشة بإقامة غيره يكرهه وان رضى به لا يكرهه عندنا كذا في المحيط * اذان
الصبي العاقل صحيح من غير كراهة في ظاهر الرواية ولكن اذان البالغ أفضل واذن الصبي الذي لا يعقل
لا يجوز ويعد وكذا الجنون هكذا في النهاية * ويكره اذان السكران ويستحب اعادته كذا في التبيين *
وكره اذان المرأة في عاهدتها كذا في الكافي * ويكره اذان الفاسق ولا يعاد هكذا في الذخيرة * وكره اذان الجنب
واقامته باتفاق الروايات والاشبه أن يعاد الاذان ولا تعاد الإقامة ولا يكره اذان المحدث في ظاهر الرواية
هكذا في الكافي * وهو الصحيح كذا في الجوهرة النيرة * وكره أقامته ولا يعاد هكذا في محيط السرخسي * ولو
ارتد المؤذن بعد الاذان لا يعاد وان أعيد فهو افضل كذا في السراج الوهاج * واذن ترد في الاذان فالاولى
أن يتدئ غيره وان لم يتدئ غيره وأنه جاز كذا في فتاوى قاضخان * ويكره الاذان قاعدا وان أذن
لنفسه قاعدا فلا بأس به والمسافر اذا أذن راكبا لا يكره وينزل للإقامة كذا في فتاوى قاضخان
والخلاصة * وان لم ينزل واقام أجزأه كذا في المحيط * ويجوز للمسافر أن يفتتح الاذان على الدابة وان لم يكن
وجهه الى القبلة كذا في فتاوى قاضخان والخلاصة * وفي الحضر يكره أن يؤذن راكبا في ظاهر الرواية
كذا في محيط السرخسي * ولا يعاد هكذا في الخلاصة * ويجوز اذان العبد والقروي وأهل المنارة وولد
الزنا والاعمى ومن يؤذن في بعض الصلوات دون بعض ان كان في السوق ثم ارا وفي السكة ليلا من غير
كرهه لكن غير هؤلاء أولى هكذا في المحيط * ومتى كان مع الاعمى من يحفظ عليه أوقات الصلوات فتأذنه
وتأذنين البصير سواء هكذا في النهاية * ويكره اداء المكتوبة بالجماعة في المسجد بغير اذن واقامة كذا في فتاوى
قاضخان * ولا يكره تر كهمالان يصلي في المصرا اذا وجد في المحلة ولا فرق بين الواحد والجماعة هكذا في التبيين
* والافضل أن يصلي بالاذنان والإقامة كذا في التمر تاشي * واذا لم يؤذن في تلك المحلة يكره له تركهما ولو ترك
الاذن وحده لا يكره كذا في المحيط * ولو ترك الإقامة يكره كذا في التمر تاشي * ويكره للمسافر تركهما وان
كان وحده هكذا في المبسوط * ولو ترك الإقامة أجزأه ولكنه يكره كذا في شرح الطحاوي * فان أذن واقام
فهو حسن * وكذلك ان أقام ولم يؤذن هكذا في المبسوط * ولو صلى في بيته في قرية ان كان في القرية مسجد
فيه اذان واقامة فحكمه حكم من صلى في بيته في المصروان لم يكن فيه ما مسجد فحكمه حكم المسافر كذا
في الشمني شرح النقاية * وان كان في كرم أو ضيعة يكتفي باذان القرية أو بالبلدة ان كان قريبا والا فلا
* وحده القريب أن يبلغ الاذان اليه منها كذا في مختار الفتاوى * وان أذنوا كان أولى كذا في الخلاصة
* وان صلوا بجماعة في المفازة وتر كوا الاذان لا يكرهه وان تركوا الإقامة يكره كذا في فتاوى قاضخان
* أهل المسجد اذا صلوا باذان وجماعة يكره تكرار الاذان والجماعة فيه * ولو صلى بعض أهل المسجد بإقامة
وجماعة ثم دخل المؤذن والامام وبقيت الجماعة فالجماعة المسحبة لهم والكراهة للاولى كذا في المغمرات * ولو
صلى فيه غير أهل الجماعة فلا بأس لاهل ان يصلوا فيه بالجماعة كذا في محيط السرخسي * جماعة من أهل
المسجد اذا توافى المسجد على وجه التحاقته بحيث لم يسمع غيرهم ثم حضروا من أهل المسجد ولم يعلموا ما صنع
الذريق الاول فاذا توافى وجه الجهر ثم علموا ما صنع الفريق الاول فلهن ان يصلوا بالجماعة على وجهها ولا

ويجوز التيمم للحدث والجنب
والخض عند عامة العلماء
وهل يشترط لجوازه طاب
الماء في العرانات يشترط وفي
القلوة لا يشترط الا أن يغلب
على ظن المسافر انه لو طلب
الماء يجده لو أخبر بذلك
فحينئذ يفترض عليه الطلب
يمينا ويسارا على قدر غلوة
ولا يبلغ ميلا وكذا لا يضطر
بنفسه أو أصحابه ومن
خرج من المصير أو السواد
للاحتطاب أو للاحتشاش أو
لطلب الدابة فضرته الصلاة
فان كان الماء قريبا منه
لا يجوز له التيمم وان خاف
خروج الوقت اختلقوا في
حد القرب قال الفقيه أبو
جعفر رحمه الله تعالى أجمع
أصحابنا رحمهم الله تعالى على
انه يجوز للمسافر أن يتيمم اذا
كان بينه وبين الماء ميل وان
كان اقل من ذلك لا يجوز اذا
كان يعلم به المسافر وان خاف
خروج الوقت ولا يجوز للقيم
أن يتيمم اذا كان بينه وبين
الماء ميل ولا شيء في الزيادة
عن أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى وعن محمد
رحمه الله تعالى انه يجوز اذا
كان الماء على قدر ميلين وهو
اختيار الفقيه أبي بكر بن
الفضل رحمه الله تعالى وعن

الكرخي رحمه الله تعالى انه قال اذا خرج المقيم من المصير أو من السواد للاحتطاب أو للاحتشاش فان كان في موضع يسمع صوت عبدة
أهل الماء فهو قريب وان كان لا يسمع فهو بعيد وبه أخذ أكثر المشايخ رحمهم الله تعالى واذا كان في المقيم فاطنك في المسافر وعن أبي
جعفر رحمه الله تعالى اذا كان خارج المصير ولا يسمع أصوات انسان أجزأه التيمم وقليل السفر وكثيره سواء في التيمم والصلاة على الدابة خارج
المصرا اما الفرق بين القليل والكثير في ثلاثة في قصر الصلاة والافطار والمسح على الخفين ولو كان مع المسافر ماء وهو يختلف على نفسه

للهدية أو ما أشبه ذلك وهو لا يخاف على نفسه العطش لا يجوز له التيمم قالوا الحيلة في ذلك أن يبهما من غير و بسلم قال مولا نارضى الله عنه هذا ليس بصحيح عندى فانه لو رأى مع غيره ماء يبعه بمثل الثمن أو بعن يسير يلزمه الشراء ولا يجوز له أن يتيمم فاذا تمكن من الرجوع في الهبة كيف يجوز له التيمم ولو رأى مع رفيقه ماء فتيمم قبل أن يسأل وصلى جازوا ن سأل بعد ذلك فأعطاه الماء يلزمه الاعادة وان سأله فأبى ثم تيمم فصلى ثم أعطاه الماء بعد ذلك لا يلزمه اعادة الصلاة ولو كان معه سور حمار فانه يجمع بينه وبين التيمم فان نوضاً بسور الحمار وصلى ثم تيمم وصلى تلك الصلاة الصحيح ان لا يلزمه الاعادة وكذلك بدأ بالتيمم وصلى ثم نوض بسور الحمار وصلى لا يلزمه الاعادة ولو تيمم وصلى ثم اهرق سور الحمار يلزمه اعادة التيمم والصلاة لاحتمال ان سور الحمار كان طهوراً جماعاً من المتيممين اذا راوا ماء في صلاتهم قدر ما يكفي لاحدهم ان كان الماء مباحاً فسدت صلاتهم وان كان ملوكا حل فقال المالك

(الفصل الثاني في كلمات الاذان والاقامة وكيفيتهما) الاذان خمس عشرة كلمة وآخر عند نالاله الا الله كذا في فتاوى قاضيان * وهي الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا رسول الله حى على الصلاة حى على الصلاة حى على الصلاة حى على الفلاح الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله هكذا في الزاهدى * والاقامة سبع عشرة كلمة * خمس عشرة منها كلمات الاذان وكلمتان قوله قد قامت الصلاة مرتين كذا في فتاوى قاضيان * ويزيد بعد فلاح اذان النعير الصلاة خير من النوم مرتين كذا في الكافي * ولا يؤذن بالفارسية ولا بلان آخر غير العربية كذا في فتاوى قاضيان * وهو الاظهر والاصح كذا في الجوهر النيرة * ومن السنة أن يأتي بالاذن والاقامة جهر ارفعاهم * أصوته الا ان الاقامة أنقص منه هكذا في النهاية والبدائع * وينبغي أن يؤذن على الماذنة أو خارج المسجد ولا يؤذن في المسجد كذا في فتاوى قاضيان * والسنة أن يؤذن في موضع عال يكون أسمع لجيرانه ويرفع صوته ولا يجهد نفسه كذا في البحر الرائق * ويكره للأذن أن يرفع

أجبت لكل واحد منكم أو قال من شأه منكم فليتوضأ فسدت صلاتهم وإن قال أجبتم لكم جميعاً لم يفسد صلاتهم المسافر إذا شرع في الصلاة بالتيه ثم جاءه إنسان معه ماء فإنه يعرض في صلاته فإذا سلم فسأله أن يمنع جازت صلاته وإن أعطاه بطلت صلاته وعن محمد رحمه الله تعالى إذا رأى في الصلاة مع غيره ماء وفي غالب ظنه أنه يعطيه بطلت صلاته التيمم إذا لم يبق مقيم ركعة فبما رجل معه كوز من ماء يكنى لأحدهم فقال هو لفلان لرجل من القوم فسدت صلاتك الرجل وبعض القوم على صلاتهم فإذا فرغوا سألوه الماء أن أعطى الإمام

بِرِضَا الْأَمَامِ وَيَسْتَقْبِلُ الصَّلَاةَ وَيَسْتَقْبِلُ الْقَوْمَ مَعَهُ. وَإِنْ مَنَعَ الْأَمَامُ وَالْقَوْمُ صَلَاةَ الْكُلِّ تَامَةً فَلَوْ أَنَّ الَّذِي جَاءَ بِالْكُوزِ قَالَ لِلتَّيْمِيمِ قَبْلَ الشَّرْعِ فِي الصَّلَاةِ مَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فَلْيَتَوَضَّأْ اتَّقِضْ تَيْمِيمَهُمْ وَإِنْ قَالَ هَؤُلَاءِ كُمْ أَوْ هُوَ بَيْنَكُمْ لَا يَنْتَقِضُ تَيْمِيمُهُمْ قَوْمٌ مِنَ التَّيْمِيمِ شَرَعُوا فِي الصَّلَاةِ فَجَاءَ رَجُلٌ وَمَعَهُ مَاءٌ يَكْفِي لِأَحَدِهِمْ فَقَالَ مَنْ يَرِيدُ مِنْكُمْ الْمَاءَ يَنْتَقِضُ تَيْمِيمُهُمْ قَوْمٌ مِنَ التَّيْمِيمِ مِنْهُمْ تَيْمِيمٌ لِلْجَنَابَةِ وَمِنْهُمْ تَيْمِيمٌ لِلْوَضُوءِ وَإِمَامُهُمْ مُتَوَضِّئٌ فَجَاءَ رَجُلٌ بِكُوزٍ مِنْ مَاءٍ (٥٦) يَكْفِي لِأَحَدِهِمْ فَقَالَ هَذَا الْكُوزُ مِنَ الْمَاءِ لَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فَسَدَتْ صَلَاةُ التَّيْمِيمِ عَنْ

الحدث ولم تنفس صلاة التيميم عن الجنابة لوجود القدرة على الماء لكل واحد من الفريق الأول دون الثاني ولو كان الإمام متيمماً للحدث فسدت صلاة الكل لفساد صلاة الإمام ولو كان الإمام متيمماً للجنابة والماء لا يكفي للجنابة فصلاة الإمام ومن خلفه من المتوضئين والتيميم للجنابة تامة لعجزهم عن الطهارة بالماء وفسدت صلاة التيميم للحدث لقدرتهم على الطهارة بالماء وإن كان الماء يكفي للجنابة فإن كان الإمام متوضئاً فصلاته وصلاة المتوضئين تامة وصلاة التيميم فاسدة وإن كان الإمام متيمماً عن أي شيء كان فسدت صلاة الكل رجلان يصليان أحدهما عربياً والآخر منيم فخا رجلاً وقال معي ماء فتوضأ به أيها التيميم ومعني قوب فغذا أيها العريان فسدت صلاتهما كذا قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى * متيمم مترى على الماء وهو ناظم ذكر في بعض الروايات أنه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينتقض تيممه وقبل ينبغي

صوته فوق الطاقة كذا في المضمرات * ويقوم على الأرض هكذا في القنية * وفي المسجد هكذا في البحر الرائق * ولا ترجيع في الأذان وهو أن يأتي بالشهادتين مرتين مخافة ثم يرجع بعد قوله في المرة الثانية أشهد أن محمداً رسول الله خفياً إلى قوله أشهد أن لا إله إلا الله رافعاً صوته فيكره رال الشهادتين فيقول كلاماً من الشهادتين أربع مرات مرتين على سبيل الإخفاء ومرتين على سبيل الجهر كذا في الكفاية * ويرسل في الأذان ويحذف في الإقامة وهذا بيان الاستحباب كذا في الهداية * حتى لو أرسل فيهما أو حذر فيهما أو أرسل في الإقامة وحذف في الأذان جاز كذا في الكافي * وقيل بكره وهو الحق هكذا في فتح القدير * والترسل أن يقول الله أكبر الله أكبر ويوقف ثم يقول مرة أخرى مثله وكذلك يقف بين كل كلمتين إلى آخر الأذان والحذر الوصل والسرعة كذا في التارخاية ناقلاً عن السنييع * ويسكن كلماته ما على الوقف لكن في الأذان حقيقة وفي الإقامة ينوي الوقف كذا في التبيين * والمتد في أول التكبير كفو في آخره خطأ فاحش كذا في الزاهدي * ويرتب بين كلمات الأذان والإقامة كما شرع كذا في محيط السرخسي * وإذا قدم في أذانه أو في إقامته بعض الكلمات على بعض نحو أن يقول أشهد أن محمداً رسول الله قبل قوله أشهد أن لا إله إلا الله فالأفضل في هذا أن ماسبق على أوانه لا يعتد به حتى يعيده في أوانه وموضعه وإن مضى على ذلك جازت صلته كذا في المحيط * ويؤلى بين كلمات الأذان والإقامة حتى لو أذن فظن أنه إقامة ثم علم بعد ما فرغ فالأفضل أن يعيد الأذان ويستقبل الإقامة مراعاة للوالة * وكذا إذا أخلف الإقامة فظن أنه أذان ثم علم فالأفضل أن يتدبى بالإقامة كذا في البدائع والغاية للسروحي * ويستقبل بهما القبلة ولو ترك الاستقبال جاز ويكره كذا في الهداية وإذا انتهت الصلاة والفلاح حول وجهه عينا وشمالاً وقدماه مكانهما مساوياً صلى وحده أو مع الجماعة وهو الصحيح حتى قالوا في الذي يؤذن للوؤذ ينبغي أن يحول وجهه يمنة ويسرة عندهما بين الكلمتين هكذا في المحيط * وكيفيته أن يكون الصلاة في اليمين والفلاح في الشمال وقيل الصلاة في اليمين والشمال والفلاح كذلك والعصم الأول كذا في التبيين * وإن استدرأ في صومعته عند أنساعها فحسن هكذا في البدائع * فيستدير المؤذن في المأذنة عند الجعلتين ويخرج رأسه من الكوة اليمنى ويقول حي على الصلاة مرتين ثم من الكوة اليسرى ويقول حي على الفلاح مرتين * وهذا إذا لم يتم الإعلام مع بقاء المؤذن في مقامه كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * وأما إذا تم بتحويل الرأس يمينا وشمالاً فيكتفي بذلك فلا يزال القدام عن مكانهما كذا في شاهان شرح الهداية * ويكره التحنين وهو التغبني بحيث يؤدي إلى تغير كلماته كذا في شرح المجمع لابن الملك ونحسين الصوت للأذان حسن ما لم يكن لحناً كذا في السراجية * وهكذا في شرح الوقاية * ويجعل أصبعيه في أذنيه وإن لم يفعل فحسن لأنه ليس بسنة أصلية وإنما شرع لأجل المبالغة في الإعلام * وإن جعل يده على أذنيه فحسن هكذا في التبيين * وجعل أصبعيه في أذنيه سنة الأذان لرفع صوته بخلاف الإقامة كذا في القنية * والتثويب حسن عند المتأخرين في كل صلاة إلا في المغرب كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * وهو رجوع المؤذن إلى الإعلام بالصلاة بين الأذان والإقامة * وتثويب كل بلدة على ما توافقه أو ما يتبعها أو بالصلاة الصلاة أو قامت قامت لأنه للمبالغة في الإعلام وإنما حصل ذلك بما توافقه كذا في الكافي * ويؤذن للصبر ثم يقعد قد رما يقرأ عشرين آية ثم يثوب ثم يقعد مثل ذلك ثم يقيم كذا في التبيين * ويفصل بين الأذان والإقامة

مقدار أن لا ينتقض عند الكل لأنه لو تيمم بقربه ماء لا يعلم به يجوز تيممه عند الكل إنما الخلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف رجما الله تعالى فيما إذا تيمم في رحله ماء لا يعلم به ثلاثاً في السفر جنب وحائض وميت ثم ما قدر ما يكفي لأحدهم فإن كان الماء مسلماً لأحدهم فهو أولى به وإن كان الماء لهم جميعاً لا يعلم به ثلاثاً في السفر جنب وحائض وميت ثم ما قدر ما يكفي لأحدهم فإن كان الماء مسلماً لفرضة وغسل الميت سنة والرجل يسلح أمماً المرأة فيغسل الجنب وتيمم المرأة وتيمم الميت ولو كان الماء بين الابن والابن فالأول أولى به

لأنه حق تلك مال الابن * ولو وهب لهم رجل ما بقدر ما يكفي لاحد منهم قالوا الرجل أولى به لان الميت ليس من أهل قبول الهبة والمرأة لا تصلح لامامة الرجل قال مولانا رضي الله تعالى عنه وهـ هذا الجواب لايستقيم على قول من يقول ان هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تفيد الملاء وان اتصل بهم القبض * المسافر اذا انتهى الى بئر وليس معه دلو كان له أن يتيمم لعجزه عن استعمال الماء وكذا اذا كان معه دلو وليس معه رشاء قالوا هذا اذا لم يكن معه مندبل يصلح لذلك فان كان معه مندبل يصلح لذلك لا يتيمم * ولو كان (٥٧)

فقال له رفيقه انتظر حتى استقي الماء ثم أدفعه اليك فالمستحب له أن ينتظر الى آخر الوقت فان تيمم ولم ينتظر جاز * وكذا لو كان عريانا مع رفيقه ثوب فقال له انتظر حتى أصلي ثم أدفعه اليك يستحب له أن ينتظر الى آخر الوقت فان لم ينتظر وصلى عريانا جازي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو كان مع رفيقه ما يكفي لهم فقال انتظر حتى أفرغ من الصلاة ثم أدفعه اليك لزمه أن ينتظر وان خاف خروج الوقت * ولو تيمم ولم ينتظر لا يجوز فالاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان في المملوك لا تثبت القدرة بالبدل والاباحة وفي الماء تثبت القدرة بالاباحة * المصلي بالتيمم اذا وجد الماء بعد الفراغ من الصلاة لا يلزمه الاعادة ولو وجد في خلال الصلاة فسدت صلاته وكذا لو وجد بعد الفراغ من الاركان قبل التشهد وكذا لو وجد بعد التشهد قبل السلام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان وجد بعد ما سلم تسليمة واحدة لم تقصد

مقدار ركعتين أو أربع بقرأ في كل ركعة نحو من عشر آيات كذا في الزاهدي * والوصل بين الاذان والاقامة مكروه بالاتفاق كذا في معراج الدراية * والاولى للمؤذن في الصلاة التي قبلها تطوع مسنون أو مستحب ان يتطوع بين الاذان والاقامة هكذا في محيط السرخسي * فان لم يصل يجلس بينهما * واما اذا كان في المغرب فالمستحب ان يفصل بينهما بسكتة يسكت قائما مقدرا ما يتمكن من قراءة ثلاث آيات قصار هكذا في النهاية * فقد اتفقوا على ان الفصل لا بد منه فيه ايضا كذا في العناية * واختلفوا في مقدار الفصل فعند أبي حنيفة رحمه الله المستحب ان يفصل بينهما بسكتة يسكت قائما ساعة ثم يقيم ومقدار السكتة عنده قدر ما يتمكن فيه من قراءة ثلاث آيات قصار أو آية طويلة * وعنده ما يفصل بينهما بجلسة خفيفة مقدار الجلسة بين الخطبتين وذكر الامام الحلواني الخلاف في الافضية حتى ان عند أبي حنيفة رحمه الله ان جلس جازوالافضل ان لا يجلس وعنده ما على العكس كذا في النهاية * ويستحب ان يدعو بين الاذان والاقامة كذا في السراج الوهاج * وينتظر المؤذن الناس ويقيم للضعيف المستجبل ولا ينتظر رئيس المحلة وكبيرها * كذا في معراج الدراية * ينبغي ان يؤذن في أول الوقت ويقيم في وسطه حتى يفرغ المتوضي من وضوئه والمصلي من صلاته والمعتصر من قضاء حاجته كذا في التتارخانية ناقلا عن الحجة * اذا دخل الرجل عند الاقامة يكرمه الانتظار قائما ولكن يقعد ثم يقوم اذا بلغ المؤذن قوله حتى على الفلاح كذا في المضمرة * ان كان المؤذن غير الامام وكان القوم مع الامام في المسجد فانه يقوم الامام والقوم اذا قال المؤذن حتى على الفلاح عند علمائنا الثلاثة وهو الصحيح * فاما اذا كان الامام خارج المسجد فدخل المسجد من قبل الصفوف فكما جاز صفا قام ذلك الصف واليه مال شمس الأئمة الحلواني والسرخسي وشيخ الاسلام خواهرزاده وان كان الامام دخل المسجد من قدامهم يقومون كبارا واما الامام وان كان المؤذن والامام واحدا فان اقام في المسجد فالقوم لا يقومون ما لم يفرغ من الاقامة وان اقام خارج المسجد فاجتمعوا على انهم لا يقومون ما لم يدخل الامام المسجد * وكذا في الامام قبيل قوله قد قامت الصلاة قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني وهو الصحيح * كذا في المحيط * (وعما يصل بذلك اجابة المؤذن) * يجب على السامعين عند الاذان الاجابة وهي ان يقول مثل ما قال المؤذن الا في قوله حتى على الصلاة حتى على الفلاح فانه يقول مكان حتى على الصلاة لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ومكان قوله حتى على الفلاح ماشاء الله كان وما يشاء يكن كذا في محيط السرخسي * وهو الصحيح كذا في فتاوى الغرائب * وكذا في قول المؤذن الصلاة خير من النوم لا يقول السامع مثله ولكن يقول صدقت وبررت كذا في محيط السرخسي * سمع الاذان وهو عشي فالاولى أن يقف ساعة ويحجب كذا في القنية * واجابة الاقامة مستحبة هكذا في فتح القدير * واذا بلغ قوله قد قامت الصلاة يقول السامع أقامها الله وأدامها الله مادامت السموات والارض وفي سائر الكلمات يجب كما يجب في الاذان كذا في فتاوى الغرائب * ولا ينبغي ان يتكلم السامع في خلال الاذان والاقامة ولا يشتغل بقراءة القرآن ولا ينشئ من الاعمال سوى الاجابة ولو كان في القراءة فينبغي ان يقطع ويستغل بالاستماع والاجابة كذا في البدائع * ولا بأس بان يشتغل بالدعاء عند الاقامة كذا في الخلاصة * اذا كان في المسجد أكثر من مؤذن واحد أو واحد بعد واحد فالحكمة للاول كذا في الكفاية

(٨ الفتاوى اول) صلاته وكذا لو وجد بعد ما سلم وعليه سهوان وجد بعد ما عاد الى سجود السهو فسدت صلاته في قول أبي حنيفة رضي الله عنه وان وجد قبل أن يعود لا تسد ذلك المصلي بالتيمم اذا أحدث في صلاته فانصرف ليتيمم لانه لم يجد ترابا فلم يتيمم حتى وجد ما ذكر بعض العلماء فيما جع من الفتاوى انه يتوضأ ويبنى قال مولانا رضي الله تعالى عنه فقد كرت المسئلة كذلك في فصل مسح الخلف وذكر الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر انه يتوضأ ويستقبل الصلاة وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في

شرح كتاب الصلاة فقال كان الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله تعالى يقول وجدت رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يتوضأ ويبنى قال وهذا أقبس لذهبه لان اقتداء المتوضي بالتيمم يجوز عنده فكذلك بناء الوضوء على التيمم فيحتمل أن ما ذكره الحالم التيمم يدق قول محمد رحمه الله تعالى * مسافر أجنب فشرع في الصلاة بالتيمم ثم سبقه الحدث فوجده ما قدر ما يكفي للوضوء فانه يتوضأه ويبنى ذكره الباقى فى فتاواه قال وهذا قول آخر لمحمد رحمه الله (٥٨) تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى * المصلي بالوضوء اذا سبقه الحدث فذهب

(الباب الثالث فى شروط الصلاة)

وهى عندنا سبعة * الطهارة من الاحداث والطهارة من الانجاس وستر العورة واستقبال القبلة والوقت والنية والتحرية كذا فى الزاھدى * وفيه فصول أربعة

(الفصل الاول فى الطهارة وستر العورة) تطهير النجاسة من بدن المصلي وثوبه والمكان الذى يصلى عليه واجب هكذا فى الزاھدى فى باب الانجاس * هذا اذا كانت النجاسة قد رانعا أو أمكن ازالته من غير ارتكاب ما هو أشد حتى لو لم يمتدح من ازالته الا بابداء عورته للناس يصلى معها ولو أبداها لزاله ففسق هكذا فى البحر الرائق * ويعتبر ظاهر البدن حتى لو اكتمل بكامل نجس لا يجب عليه غسل عينه كذا فى السراج الوهاج * النجاسة ان كانت غليظة وهى أكثر من قدر الدرهم فغسلها فريضة والصلاة باطله وان كانت مقدار درهم فغسلها واجب والصلاة معها جائزة وان كانت أقل من قدر الدرهم فغسلها سنة وان كانت خفيفة فافهم الاتعج جواز الصلاة حتى تغتسل كذا فى المضمرات * ستر العورة شرط لصحة الصلاة اذا قدر عليه كذا فى محيط السرخسى * العورة للرجل من تحت السرة حتى تجاوز ركبته فستره ليست بعورة عند علمائنا الثلاثة * وركبته عورة عند علمائنا جميعا هكذا فى المحيط * بدن الخنزيرة عورة لا وجهها وكفها وقدمها كذا فى المتن * وشعر المرأة على رأسها عورة وأما المسترسل فغيره روايتان الاصح انه عورة كذا فى الخلاصة * وهو الصحيح وبه أخذ الفقيه أبو الليث وعليه الفتوى كذا فى معراج الدراية * والامة كالرجل وبطنها وظهورها عورة ويدخل فى هذا الجواب أم الولد والمدرسة والمكاتب كذا فى التبيين * والمستعانة بمنزلة المكاتبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا فى الظهيرية * والخنثى المشكل اذا كان رقيقا فعورته عورة الامة وان كان حرا أمرناه أن يستر جميع بدنه فان ستر ما بين سرة الى ركبته قال بعضهم تلزمه الاعداء وقال بعضهم لا تلزمه كذا فى السراج الوهاج * مراعاة صلت عريانه أو بغير وضوء تؤمر بالاعداء وان صلت بغير قناع فصلاتها تامة استحسانا كذا فى محيط السرخسى * وستر العورة فى الصلاة من الغير فرض بالاجماع * ومن نفسه غير فرض عند عامة المشايخ كذا فى شاهان * فاذا صلى فى قبص بغير ازار وكان لو نظر رأى عورته من ريقه فعند عامة المشايخ لا تفسد وهو الصحيح * وان صلى فى بيت مظلم عريانا وله ثوب طاهر لا تجوز صلاته بالاجماع كذا فى السراج الوهاج * والثوب الرقيق الذى يصف ماتحته لا تجوز الصلاة فيه كذا فى التبيين * ولو كان عليه قبص ليس عليه غيره وكان اذا سجد لا يرى أحد عورته لكر لو نظر اليه انسان من تحته رأى عورته فهذا ليس بشئ قليل الانكشاف عفولان فيه بلوى ولا بلوى فى الكبير فلا يجعل عفوا الربيع وما فوقه كثير ومادون الربيع قليل وهو الصحيح هكذا فى المحيط * والاصح أن التقدير فى العورة الغليظة والخفيفة بالربيع هكذا فى الخلاصة * انكشاف مادون الربيع معفو اذا كان فى عضو واحد وان كان فى عضوين أو أكثر وجع وبلغ ربع أدنى عضو منها يمنع جواز الصلاة كذا فى شرح الجمع لابن الملك * ولا يعتبر الجمع بالاجزاء كالاسداس والاتساع بل بالقدر حتى لو انكشفت من الاذن تسعة ما ومن الساق تسعة يمنع لان المكشوف قدر ربع الاذن هكذا فى القنية * وان انكشفت عورته فى الصلاة فسترها بلا مكث جازت صلاته اجماعا وان أتى ركعا مع الانكشاف فسد اجماعا وان لم يؤدّه لكن مكث قد رما يكتفى الاداء تفسد عند أبي

ليتوضأ فلم يجد ماء فتييم ثم قبل انصرف الى مقامه وجد الماء توضأ وبني ولو انصرف الى مقامه ثم وجد الماء توضأ واستقبل استحسانا * الجنب اذا كان به جراحات فى عامة جسده وهو لا يستطيع غسل الجراحات ويستطيع غسل ما بقي فانه يتييم ويصلى لانه لو غسل غير موضع الجراحات رجم يصل الماء الى جراحته فيضره لاجرم لو أمكنه أن يغسل غير موضع الجراحات ويمسح الجراحة بالماء ان كان لا يضره المسح أو بعضها بخرقه ويمسح على الخرقه فعل وان كان أكثر أعضائه صحيحا فان كانت الجراحة على رأسه وسائر جسده صحيحا فانه يدع الرأس ويغسل سائر الأعضاء ويمسح موضع الجراحة لان لاكثر حكم الكل وكذا لو كان محدثا به جراحات فان كان أكثر أعضائه الوضوء جريحا تيمم ولم يستعمل الماء وان كان أكثر أعضائه صحيحا غسل الصحيح ويمسح الجراحة ان أمكنه مسحه من غير ضرر حتى لو كانت الجراحة على رأسه ووجهه وبدنه وليس

على رجله جراحة يباح له التيمم وعلى عكسه لا يباح وقيل يعتبر الكثرة فى الاعضاء حتى لو كان على رأسه ووجهه يوسف ويديه جراحة وليس على رجله جراحة لا يباح له التيمم اذ لم يكن الا أكثر من كل عضو جريحا وان استوى الجرح والصحيح تكلموا فيه قال بعضهم لا يسقط غسل الصحيح وهو الصحيح لانه أحوط كما يباح التيمم عند خوف الهلاك أو تلف عضو يباح له التيمم عندنا اذا خاف زيادة المرض واذا زال المرض المبيح للتيمم ينتقض تيممه * الجنب الصحيح فى المصر اذا خاف الهلاك من الاعتسال سباح له التيمم فى قول أبي حنيفة

رحمه الله تعالى والمسافر إذا خاف الهلاك من الاغتسال جازنه التيمم في قولهم وأما المحدث في المصر إذا خاف الهلاك من الشوضي
اختلافوا فيه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح انه لا يباح له التيمم قال مشايخنا رحمهم الله تعالى في ديارنا لا يباح للقيم أن يتيمم
لان في عرف ديارنا أجزاها يعطى بعد الخروج فيمكنه أن يدخل الحمام ويغتسل فيستعمل بالعسرة عند الخروج * ومن به جدري أو حصية
يجوز له التيمم لان الاغتسال يضمره * ومن لا يقدر على الوضوء لا يمسح في التيمم (٥٩) * المسافر إذا أمر في الفلاة بما موضوع

في حب أو نحوه لا ينتقض
تيممه وليس له أن يتوضأ منه
لأنه وضع للشرب لا للوضوء
والمباح في نوع لا يجوز استعماله
في نوع آخر الآن يكون
الماء كثيراً ويستدل لكثرة
على انه وضع للشرب والوضوء
جميعاً فينتقض يتوضأ
ولا يتيمم وذكر القاضى
الامام أبو علي النسفي عن
الشيخ الامام أبي بكر محمد
بن الفضل ان الماء الموضوع
لشرب يجوز منه التوضؤ
والموضوع للوضوء لا يباح
منه الشرب * الاسير في دار
الحرب إذا منعه الكافر عن
الوضوء والصلاة يتيمم ويصلي
بالأيام ثم يعيد إذا خرج
وكذا الرجل إذا قال له غيره
ان توضأت حبستك أو قتلتك
فانه يصلي بالتيمم ثم يعيد
بمنزلة المحبوس في المصر إذا لم
يجد ماءً وجده تراً با نظفاً
فانه يتيمم ثم يعيد ولو أن
المحبوس إذا لم يجد ماءً ولا
تراً با نظفاً لا يصلي في قول
أبي حنيفة ومحمد رحمهما
الله تعالى * وأجمعوا على ان
الماشي لا يصلي وهو عيشي
ولا الساجح وهو يسبح ولا
السائف وهو يضرب
بالسيف وان خاف خروج

يوم دفع رحمه الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى ولا نص عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح النقاية
لشيخ أبي المكارم * صلاة بغرقناغ فاعتقت في صلاتها فان لم تستتر من ساعتها فسدت صلاتها وان
سترت من ساعتها بعل قليل جازت كذا في محيط السرخسي * والعمل القليل أن تأخذه بيد واحدة كذا في
السراج الوهاج * والذكر يعتبر بانفراده وكذا الاثنان هو الصحيح هكذا في الهداية * واللبان كل واحدة
منهما عورة على حدة والذكر ثابتهما هو الصحيح كذا في شرح الجمع لأن الملك * وهكذا في التبيين * والركبة
الى آخر القنطرة عضو واحد حتى لو صلى وأركبتان مكشوفتان والقنطرة معطى جازت صلاته وهو الاصح
هكذا في التبيين * وكذا كعب المرأة مع ساقها كذا في شرح الجمع لابن الملك * وما بين سرتيه وعانتته عضو
على حدة والمراد ما حوله من جميع البدن فإذا انكشف ربه فسدت صلاته كذا في الخلاصة * والظهر
بانفراده عورة والبطن كذلك وكذا الصدر كذا في التارخانية ناقلاً عن العتبية * والجنب تبع للبطن كذا
في القنية * وندى المرأة ان كانت صغيرة ناهضة فهو تبع لصدرها وان كانت كبيرة فهو عضو على حدة كذا
في الخلاصة * ويعتبر كل واحد عورة بانفراده وكذا الاذان حتى لو انكشف ربه واحد منهما فسدت كذا في
الراهدى * ومن لم يجد ثوباً صلى قاعاً أو نحي بالركوع والسجود أو قائماً بركوع وسجود أو الاصل هكذا
في الكافي * لئلا كان أونها رافى بيت أو صحراء وهو الصحيح كذا في البحر الرائق * والمراد بالوجود القدرة فان
ابح له فالأصح انه يجب عليه استعماله هكذا في الجوهر النيرة * العارى إذا كان محضته من له كسوة فانه
يسأله فان لم يعطه صلى عرياناً * ولو وجد في خلال صلاته ثوباً استقبل كذا في التارخانية ناقلاً عن السراجية
* وان كان ير جو وجود الثوب يؤخر ما لم يخف فوت الوقت كطهارة المكان كذا في القنية * ويصلى
المرأة وحدها متباعدة من وان صلاها جماعة يتوسطهم الامام ويرسل كل واحد رجليه الى القبلة ويضع
يديه بين فخذه يؤمى ايما * وان أوما القائم أو ركع أو سجد القاع جاز كذا في الراهدى * في الحجة إذا وجد
العارى حسيماً أو بساطاً صلى فيه ولا يصلى عرياناً * وكذا ان أمكنه أن يستتر عورته بالحشيش كذا في
التارخانية * عرياناً قدر على طين يلمح به عورته ان علم انه يبقى عليه لم يجز الا ذلك كماله قد دران يخفف عليه
ورق الشجرة كذا في القنية * ولو وجد ما يستتر به بعض العورة وجب استعماله ويستتر به القبل والذكر
بالاتفاق هكذا في معراج الدراية * وان لم يجد ما يستتر به أحدهما قال بعضهم يستتر به الذكر لانه أخفى في
حالة الركوع وقال بعضهم يستتر به القبل لانه يستقبل به القبلة كذا في السراج الوهاج * ولا تجوز الصلاة
في ثوب الحرير للرجال وتصح للنساء ولو لم يجد غيره يصلى فيه لا عرياناً كذا في فتح القدير * ولو ان امرأة
صلت قائمة تسكت من عورتها ما يخرج جوار الصلاة ولو صلت قاعاً لا ينكشف شيء منها فانها تصلى
قاعدة كذا في التبيين * في العتبية إذا انكشف ربه عورتها غفرت السجود تركت السجود كذا في
التارخانية * والمستحب أن يصلى الرجل في ثلاثة أبواب قيض وازار وجامعة اما لو صلى في ثوب واحد
متوشحاً بجوز صلاته من غير كراهة وان صلى في ازار واحد يجوز بركه وأما المرأة فالمستحب لها أن
تصلى في ثلاثة أبواب أيضاً قيض وازار ومقنعة فان صلت في ثوبين جازت صلاتها كذا في الخلاصة * وان
صلت في ثوب واحد متوشحاً به لا يجوز الا اذا استترت برأسها وجميع جسدها كذا في محيط السرخسي *
ولو صلى رجلاً في ثوب واحد واستتر كل واحد بطرف منه أجزأه وكذا لو ألقى أحد طرفيه على ثابته أجزأه

الوقت * ولو حبس الرجل الطاهر في المكان النجس يصلى بالأيام ثم يعيد كان ذلك في الحضرة وفي السفر قال محمد رحمه الله تعالى في السفر
لا يعيد وفي الحضرة يعيد * الصلي بالتيمم إذا رأى سرباً أو ظن انه ماء فأنصرف ثم علم انه كان سرباً فسدت صلاته جاز وضوء صلاته أولم يجاوز
* (ومن هذا الجنس مسائل) * أحدها هذه ومنها إذا رأى حرة على ثوبه فظن انها نجاسة فأنصرف ليفسها ثم علم انها لم تكن نجاسة ومنها إذا
ظن انه ترك مسح الرأس أو لم يتوضأ أصلاً فأنصرف ثم علم انه كان قد توضأ ومسح ومنها إذا ظن في الظاهر انه لم يصل الفجر فأنصرف ثم علم انه

قد صلاها ومنهم من لم يتركها إذا ظن أنه انقضت مدة مسجعه ثم علم أنها لم تنقض فسدت صلاته في هذه الوجوه بالاستدبار جواز موضع صلاته أولم يجاوز * (ويشارك هذا الجنس مسئلتان) * الأولى إذا ظن في صلاته أنه رُفِعَ فانصرف ثم علم أنه لم يرفع والثانية قوم صلوا بالجماعة قرأوا سوادا وظنوه عدوا فانصرف بعضهم ليقوم بازاء العدو ثم علموا أنه كان غبارا أو دوابا أن جاوزوا موضع صلاتهم فسدت صلاتهم والافلا * المصلي بالتيمم إذا رأى (٦٠) سرايا كان أكبر رأيه أنه ماء يساح له أن يصرف وإن استوى الظن أن لا يحل له قطع الصلاة

وإذا فرغ من الصلاة ان ظهر أنه كان ماء يلزمه الاعادة والافلا * المتوضي إذا اقتدى بالتيمم ثم رأى المقتدى ماء لم يرامه فسدت صلاة المقتدى دون صلاة الامام * التيمم إذا مر بالماء وهو نائم ينتقض تيممه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقيل لا ينتقض عند الكل كالقولان بقضاء نافر بموضع بقر به ماء ولم يعلم به مريض لا يضره الماء لأنه لا يقدر على استعمال الماء بنفسه ان لم يكن أحد هناك يعينه جازله التيمم بالاتفاق وإن كان معه أحد يعينه على استعمال الماء ان كان المعين حرا أو امرأة جازله التيمم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كان معه عاقل اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال بعضهم لا يجوز له التيمم وقيل ان كان المعين يعينه بغير بدل لا يجوز له التيمم عند الكل * (ومن جنس هذا مسائل) * احداها هذه * ومنها انه اذا كان لا يقدر على التوجه الى القبلة بنفسه ومن بوجهه

كذا في الجوهر النيرة * ولو كان الثوب يغطي جسدها ورُبِعَ رأسها فترك تغطية الرأس لا يجوز ولو كان يغطي أقل من الربع لا يضرها تركه والستر أفضل كذا في التبيين * عريان وجد قطعة تستر ربع أصغر العورات فلم يسترفسدت والافلا كذا في المقنية * وان صلى في الماء ان كان كدرا صافيا يمكن رؤية عورته لا تصح كذا في السراج الوهاج

* (الفصل الثاني في طهارة ما يستبره العورة وغيره) * وجد ثوبان به طاهر وصلى عاريا لم يجز * وان كان أقل من ربعه طاهرا أو كله نجسا خير بين أن يصلي عاريا قاعدا بايما هو بين أن يصلي فيه قائما بركوعه ويجوز وهو أفضل كذا في الكافي * ولو لم يجد الا جلدة مينة غير مدبوغة لا يجوز أن يستبره عورته ولم تجز صلاته فيه كذا في السراج الوهاج * ولو كان معه ثوبان نجاسة كل واحد منهما أكثر من قدر الدرهم يتغير ما لم يبلغ أحدهما ربع الثوب لاستوائهما في المنع كذا في التبيين * والمستحب الصلاة في أقلهما نجاسة كذا في الخلاصة * ولو كان دم أحدهما قدر الربع ودم الآخر أقل يصلي في أقلهما دم ولا يجوز عكسه ولو كان في كل واحد منهما قدر الربع أو كان في أحدهما أكثر لكن لا يبلغ ثلاثة أرباعه وفي الآخر قدر الربع يصلي في أيهما شاء والأفضل أن يصلي في أقلهما نجاسة ولو كان ربع أحدهما طاهرا والآخر أقل من الربع يصلي في الذي ربعه طاهرا ولا يجوز العكس كذا في التبيين * ولو كان الدم في ناحية من الثوب والطاهر منه بقر ما يمكنه أن يتزبره لم يجز إلا أن يصلي فيه لأنه يمكنه ستر العورة بثوب طاهر ولم يفصل بين ما اذا تحرك الطرف الآخر أو لم يتحرك كذا في محيط السرخسي * ولو كان طرف أحدهما يمكنه أن يتزبره فإنه يتزبره ويصلي لم يجز إلا ذلك سواء كان بحال يتحرك الطرف الآخر أو لا يتحرك كذا في الخلاصة * الأصل في جنس هذه المسائل ان من ابتلى بلبتين وهما متساويتان يأخذ بأيهما شاء وان اختلفتا فعليه أن يختار أهونهما كذا في البحر الرائق * اذا اشتبه عليه الثوب الطاهر من النجس تحترى وصلى وان كانت الغلبة للثياب النجسة كذا في السراجية * ولو وقع تحترى على ثوب وصلى فيه الظهر ثم وقع تحترى على ثوب آخر فصلي فيه العصر فالعصر فاسدة ولو كان معه ثوبان لا يعلم فيهما نجاسة فصلي الظهر في أحدهما ثم صلى العصر في الآخر ثم المغرب في الاول ثم العشاء في الثاني ثم رأى في أحدهما نجاسة أكثر من قدر الدرهم ولا يدري أيهما الاول أو الثاني فالظهر والمغرب جائزان والعصر والعشاء فاسدان * وهذا وما وصلى الظهر في الاول بالتحترى والعصر في الثاني وفي الاول المغرب وفي الثاني العشاء سواء ذكره الامام السرخسي كذا في الخلاصة * واذا صلى وهو لابس مندبلا أو ملاءة وأحد طرفيه نجس والطرف الذي فيه النجاسة على الارض ان كان النجس يتحرك يتحرك المصلي لم تجز صلاته وان كان لا يتحرك تجوز صلاته * واذا صلى في ثوب وعنده انه نجس فلما فرغ من صلاته تبين انه طاهر تجوز صلاته كذا في المحيط * اذا كان مع العريان ثوب يساح و ثوب كراس فيه نجاسة أكثر من قدر الدرهم يصلي في الديباج كذا في الخلاصة * المصلي اذا رأى على ثوبه نجاسة هي أقل من قدر الدرهم ان كان في الوقت ساعة فالأفضل أن يغسل الثوب ويستقبل الصلاة وان كان تقوته الصلاة بجماعة ويجد في موضع آخر كذلك وان خاف أن لا يجد الجماعة أو يقوته الوقت مضى على صلاته كذا في الذخيرة * هذا اذا كان في الصلاة وان لم يكن فيها لكن انتهى الى القوم وهم في الصلاة وهو يخشى ان غسله تقوته الجماعة أحب الى أن يدخل في الصلاة ولا يغسله كذا في الخلاصة * ان وجد في ثوبه نجاسة مغلظة أكثر

الى القبلة ومنها اذا كان على فراش نجس لا يمكنه أن يتحول الى مكان طاهر ثم أحس بحوله وأجمعوا على انه اذا غمز عن القيام من نفسه أو أحد يعينه فصلي قاعدا جاز وعلى هذا الخلاف الاعي اذا وجد قائدا الى الحج أو الى الجمعة عند أبي حنيفة لا يلزمه الجماعة والحج المقعد اذا وجد من يحمله الى صلاة الجمعة كرا الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لاجتماعه عليه عند الكل وينبغي أن لا يكون عليه الحج ولا حضور الجماعة بخلاف وذكر القاضي الامام أبو علي السفدي رحمه الله تعالى ان الكل على الخلاف المسافر اذا لم يكن على

طه من الماء فانه يتيم ويصلي ليكون محرراً واثاب الاداء في أول الوقت وان كان على طمع من الماء يشكبه أن ينتظر لكن لا يفرط في التأخير حتى لا تقع الصلاة في وقت مكروه ولا يؤخر العصر الى تغير الشمس * مسافر اجنب ولم يجد ماء فقيم وصلى ثم أخذ ثوباً وجده ماء يكتفي للوضوء ولا يكتفي للجنبه فانه لا يتيم * مسافر أجنب فغسل رأسه ووجهه وذراعيه فلم يبق الماء فانه يتيم للجنبه لانها باقية فان تيم وشرع في الصلاة ثم فقهه ثم وجده ماء يكتفي للاغتسال فانه يغسل به أعضاء وضوئه ومابقي (٦١) من جسده لم يكن غسلها في المرأة الاولى ولا يغسل فرجه فانه

لواحدث حدثاً غير فحش لم يجد ماء يغسل به أعضاء وضوئه ومابقي من جسده لم يكن غسلها في المرة الاولى لاتفاض التيم في أعضائه الوضوء برؤية الماء وقد ذكرنا قبل هذا ان الفحش في الصلاة يقض طهارة الوضوء ولا يقض طهارة الغسل ومن الناس من أجرى اللفظ على ظاهرها فانه لا يقض طهارة الغسل والصحيح انها تقض ويلزمه الوضوء عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يلزمه غسل ما غسل من أعضاء الوضوء أيضاً

* فصل فيما يجوز به التيمم *

يجوز التيمم بكل ما كان من أجزاء الارض كالستراب والرمل والحصى والتربة والمغرة والسجدة والزرنج والمراد السجدة والاشد والكحل والطين الاحمر والحجر الذي عليه غبار أو لم يكن بأن كان مغسولاً أو لمس مدقوقاً أو غير مدقوق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى ان كان الحجر مدقوقاً وعليه

من قدر الدرهم ولا يدري متى أصابته لا بعد شيأ من صلاته بالاجماع وهو الاصح كذا في محيط السرخسي والجوهرة النيرة * ولورأى في ثوب امامه نجاسة أقل من قدر الدرهم فان كان مذهب المقتدي أن النجاسة القليلة لا تمنع الصلاة ومذهب الامام انما تمنع فصلى الامام وهو لا يعلم جازت صلاة المقتدي ولا تجوز صلاة الامام وان كان مذهبهم ما على العكس فحكمه ما على العكس كذا في فتاوى قاضيان في باب النجاسات * قال زهير بن وهب ناخذ كذا في الذخيرة * النجاسة لو كانت على خفين وعلى الثوب وكل واحدة منهما أقل من قدر الدرهم لكن لو جمع بينهما ماصراً أكثر من قدر الدرهم يجمع ويمنع جواز الصلاة وكذا لو كانت في ثوب المصلي في مواضع كذا في الخلاصة * ولو صلى في ثوب ذي طاق واحد كالقميص ونحوه وعليه نجاسة أقل من قدر الدرهم قد نفذت النجاسة الى الجانب الآخر فلو جمعتهما تكونان أكثر من قدر الدرهم لا تمنع جواز الصلاة في قواهم وليست كالنجاسة المنفردة في ثوب واحد * ولو صلى في ثوبين على كل واحد منهما نجاسة أقل من قدر الدرهم ولو جمعتهما تكونان أكثر من قدر الدرهم فانه يجمع بينهما ويمنع جواز الصلاة * ولو صلى في ثوب ذي طاقين فأصابته النجاسة أحد الطاقين ونفذت الى الآخر على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى هو كثوب واحد لا تمنع جواز الصلاة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى تمنع وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى أوسع وقول محمد رحمه الله تعالى أحوط كذا في فتاوى قاضي خان * ولو صلى ومعه درهم نجس جانباً المختاراً لا يمنع الجواز كذا في الخلاصة * وهو الصحيح لان الكل درهم واحد هكذا في فتاوى قاضيان * اذا كان موضع انفه نجساً وموضع جبهته طاهراً لا تجوز صلاته بلا خلاف وكذلك اذا كان موضع انفه طاهراً وموضع جبهته نجساً وسجد على انفه تجوز صلاته بلا خلاف * وان كان موضع انفه وجبهته نجساً كر الزند ويستفي في نظمه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى سجد على أنفه دون جبهته وتجوز صلاته وان لم يكن بجبهته عذرو عندهما لا تجوز صلاته الا اذا كان بجبهته عذراً كذا في المحيط * وان سجد بهما لا يجوز على الاصح هكذا في محيط السرخسي * وان كانت النجاسة تحت قدمي المصلي منع الصلاة كذا في الوجيز للكردي * ولا يفتقر الحال بين أن يكون جميع موضع القدمين نجساً وبين أن يكون موضع الاصابع نجساً واذا كان موضع احدى القدمين طاهراً وموضع الاخرى نجساً فوضع قدميه اختلف المشايخ فيه الاصح انه لا تجوز صلاته فان وضع احدى القدمين التي موضعها طاهر ورفع القدم الاخرى التي موضعها نجس وصلى فان صلاته بائنة كذا في المحيط * وان كانت النجاسة تحت يديه أو ركبتيه في حالة السجود لم تنفس صلاته في ظاهر الرواية واختار أبو الليث أنها تنفس وصححه في العيون كذا في السراج الوهاج * اذا صلى على مكان طاهر وسجد عليه الا انه اذا سجد تقع ثيابه على أرض نجسة يأسه أو ثوب نجس جازت صلاته كذا في المحيط * ان كانت النجاسة تحت كل قدم أقل من قدر الدرهم ولو جمعتهما نصيراً أكثر من قدر الدرهم فانه يجمع ويمنع جواز الصلاة كذا في فتاوى قاضيان في فصل النجاسة التي تصيب الثوب وفي المضمرات هو المختار * وفي الفتاوى العتبية وكذا يجمع نجاسة موضع السجود وموضع القدم كذا في التتارخانية * واذا كان في ثوب المصلي أقل من قدر الدرهم وتحت قدميه أقل من قدر الدرهم لكن لو جمع يبلغ أكثر من قدر الدرهم لا يجمع كذا في الخلاصة * اذا قام المصلي على مكان طاهر ثم تحول الى مكان نجس ثم عاد الى الاول ان لم يمسك على النجاسة مقدار ما يمكنه فيسه أداً أدنى ركن جازت صلاته والا فلا كذا في فتاوى قاضيان في فصل النجاسة التي تصيب

غبار جاز به التيمم والا فلا * ولو تيمم بارض قد درش عليها الماء وبقي فيها ندوة جاز * ويجوز التيمم بالبحر والحصى والكيزان والحباب والحيطان من المدر * ولا يجوز بالغضارة ان كان وجهها مطلياً بالانك فان لم يكن مطلياً أو تيمم بنظيرها جاز * ولو تيمم بالحرف ان كان عليه غبار جاز وان لم يكن عليه غبار فان كان متخذاً من التراب الخالص ولم يجعل فيه شيء من الادوية جاز وان جعل فيه شيء من الادوية ولم يكن عليه غبار لا يجوز ولو كان الرجل في طين طاهر لا يتيمم به لكن يلبس به بعض ثيابه أو جسده ويتركه حتى يجف ثم يتيمم به وقال الشيخ الكرخي رحمه الله

تعالى يجوز التيمم بالطين وذ كرمس الامنة الحلال في رحمة الله تعالى انه لا ينبغي أن يتيمم بالطين لان فيه تلطيخ الوجه ولو فعل جاز ولو نفض
توبه اولدنه أو مبرجه فقيم به جاز ويجوز التيمم بالعقب والزبرجد لانهم مامن أجزاء الارض ولا يجوز باللا كى لانهم خلقت من الماء
ولا يجوز التيمم بالذهب والفضة والحديد والرماس والحاس والعقروكل ما يذوب وينطبع ولا بالمخ المائي واختلافوا في الجبلى والصحيح
هو الجواز ولا يجوز بالرماد لانه من أجزاء (٦٣) الشجر لان من أجزاء الارض ولو تيمم بالنوب أو اللبد لا يجوز وان ضرب يده عليه

وزرق به تراب فقيم به جاز
وكذا لو ضرب يده على حنطة
أو شعير فلزق التراب أو الغبار
يسد فقيم بذلك جاز وإذا
أحرقت الارض بالنار ان
اختلف بالرماد يعتبر فيه
الغالب ان كانت الغلبة
للتراب جاز به التيمم والا فلا
وكذا التراب اذا خالطه
ماليس من أجزاء الارض
يعتبر فيه الغلبة الارض
اذا أصابته النجاسة فيست
وذهب أثرها جازت الصلاة
عليها ولا يجوز بها التيمم
مسافر معه سور حار وماء
طاهر ولا يعرف أحدهما من
الأخر قال محمد رحمه الله
تعالى يتوضأ بهما ولا يتيمم
بالمصلى بالتيمم اذا رأى سور
الحار فانه يعضى على صلته
ولا يقطع بالشك ثم يعيد
بسور الحار ولورأى نبيذ
التمر فكذلك عند محمد رحمه
الله تعالى وقال أبو حنيفة
رحمه الله تعالى قطع صلته
ويصلى بنبيذ التمر
واعترض الردة على التيمم
لا يطل حتى لو أسلم وصلى
بذلك لتيمم بجوز عندنا
* جنب تيمم للظهور صلى ثم
أحدث فضره العصر
ومعه ما يكفي للوضوء فانه

الثوب والمكان * ولو افتتح الصلاة على مكان نجس ثم انتقل الى مكان طاهر لا يصير شرا عا في الصلاة كذا في
الخلاصة * ولو صلى على المذابة وعلى سرجهها نجاسة مثل الدم والعذرة أكثر من قدر الدرهم فصلاته فاسدة
والصحيح أنه يجزئه كذا في محيط السرخسي * ولو صلى على بساط وفي ناحية منه نجاسة ان لم تكن في
موضع قدميه ولا في موضع سجوده لا تمتنع أداء الصلاة * وان البساط كبيرا أو صغيرا بحيث لو حرك أحد
طرفيه بغير ترك الطرف الآخر هو المختار كذا في الخلاصة في الفصل الرابع في مسح الرأس * وكذا الثوب
والحصى هكذا في السراج الوهاج * وفي الحجة البساط اذا أصابته نجاسة ولا يدري في أى موضع هي فانه
يجوز أن يتحرى فيصلى في الموضع الذي يطمن قلبه أنه طاهر كذا في التتارخانية * ولو كانت النجاسة على
بطانة مصلاه أو في حشوها جازت الصلاة عليها اذا لم يكن أحد من أصحابه ولا مضربا وان كان
أحد من أصحابه ما غلط على صاحب يجوز على قول محمد لانه بالخطا والتضرع لم يصرفوا واحدا وعند أبي
يوسف لا يجوز هكذا في محيط السرخسي * وقول أبي يوسف أقرب الى الاحتياط كذا في فتاوى قاضيان
* ولو كانت النجاسة رطبة فالتي عليها أو باصلى ان كان ثوبا يمكن أن يجعل من عرضه ثوبان كالتنابي يجوز
عند محمد وان كان لا يمكن لا يجوز وان كانت يابسة جازت اذا كان يصلح ساترا كذا في الخلاصة * وفي الفتاوى
اذا نسي توبه والاعلى طاهر دون الاسفل يجوز كذا في السراج الوهاج وشرح المنية لابن أمير الحاج ناقلا
عن المبتنى * ولو قام على النجاسة وفي رجليه نعلان أو جوبان لم تجز صلته كذا في محيط السرخسي * ولو
خلع نعليه وقام عايمه أجاز سواء كان ما يلي الارض منه نجسا أو طاهرا اذا كان ما يلي القدم طاهرا
والأجزاء كان أحد دوجهيها نجسا فقام على الوجه الطاهر وصلى جاز مفروشة كانت أو موضوعة هكذا
في فتاوى قاضيان * واذا صلى على حجر الرخى أو على باب أو بساط غليظ أو على مكعب ظاهر طاهر وباطنه
نجس يجوز عند محمد رحمه الله تعالى وبه كان يفتى الشيخ أبو بكر الاسكاف وهو الاشبه بالترجيح * هكذا في
شرح منية المصلى لابن أمير الحاج * وكذا اللبد هكذا في المحيط * وكذا الخشب اذا كان غلظه بحيث يقبل
القطع هكذا في الخلاصة * اذا أراد أن يصلى على أرض عليها نجاسة فكسبها بالتراب ينظر ان كان التراب
قليل بحيث لو استنم بمجد رائحة النجاسة لا يجوز وان كان كثيرا لا يجد الرائحة يجوز كذا في التتارخانية
* اذا كان على الثوب المسوط نجاسة وفرش عليه التراب لا يجوز هكذا في السراج الوهاج * ولو بسط كه
على موضع النجاسة وسجد عليه الصحيح انه لا يجوز هكذا في التتارخانية * ولو صلى في جبة محشوة فوجد في
حشوها بعد الفراغ فارة ميتة يابسة ان كان للعبة ثقب أو خرق اعاد صلاة ثلاثة أيام وان لم يكن اعاد جميع
ما صلى في تلك الجبة كذا في السراج الوهاج * (ومما يتصل بذلك مسائل) * اذا صلى في كه يصفه مذرة قد
حال محها دما جازت صلته وكذا البيضة التي فيها خرخيت كذا في فتاوى قاضيان * في النصاب رجل
صلى وفي كه فارورة فيه لابل لا تجوز الصلاة سواء كانت ممتلئة أو لم تكن لان هذا ليس في مظانه ومعه
بخلاف البيضة المذرة لانه في معدنه ومظانه وعليه الفتوى كذا في المضمرات * ولو صلى والشهيد على
عاتقه وعلى توبه دم كثير تجوز صلته ولو كان ثوب الشهيد على عاتقه دون الشهيد لا تجوز رجل دخل في
الصلاة وفي كه فرخه حية فلما فرغ من صلته رآها ميتة فان كان غالب ظنه انها ماتت في صلته يجب اعادة
الصلاة وان لم يكن غالب ظنه ذلك بان كان مشككا لا يجب عليه الاعادة كذا في الخلاصة * أعادته

يتوضأ لان الجنبه قد زالت بالتيمم فاذا أحدث بعد التيمم ومعه ما يكفي للوضوء فانه يتوضأ به فان توضأ للعصر وصلى جازت
ثم مر به ولم يقبل حتى حضره المغرب وقد أحدث أو لم يحدث ومعه ماء قدر ما يتوضأ به لانه لما مر به يكفي للاغتسال عاجضا
فهذا جنب معه ما لا يكفي للاغتسال في تيمم * اذا تيمم ثم شك في تيممه انه أحدث أو لم يحدث فهو على تيممه ما لم يستيقن بالحدث كما اذا وضأ ثم
شك في الحدث * اذا تلاوة السجدة في العصر وليس معه ماء لا يجوز له التيمم لانه لا يخاف فوتها يتوضأ بعد ذلك ثم يسجد * اذا هم الجنباته يوم

العبد مع الامم وخاف القوت واشتغل بالوضوء جازله الشروع بالتيميم فان أحدث في صلاته جازله البناء بالتيميم اذا كان الشروع بالوضوء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه لا يجوز له البناء بالتيميم * ولو أحدث في صلاة الجمعة لا يتي بالتيميم لان الجمعة تنفوت الى خلف وهو الظاهر * ولا يتييم السلطان لصلاة العبد ولا الولي لصلاة الخنائة رجل رأى التيميم الى الرسخ أو الوتر ركعة واحدة وفعل ذلك زماناً ثم رأى الوتر ثلاثاً والتيميم الى المرفق لا يعيد ماصلي قبل لانه كان مجتهداً فيما فعل ولولم يكن من (٦٣) أهل الرأي ففعل ذلك من غير أن يسأل

أحدنا ثم سأل فافقني أن التيميم الى المرفق وان الوتر ثلاث فانه يعيد ماصلي لانه ما كان مجتهداً فيه * واذا تيمم الرجل عن موضع تيمم عنه غيره جاز * مسافر أحدث ومعه ثوب نجس فوجد ماءً قدر ما يكفي للوضوء أو للنجاسة ولا يكفي لهما فانه يغسل الثوب به ويصلي بالتيميم فان تواً بالماء وصلى في الثوب النجس جاز ويكون مسبئاً فيما فعل واذا تيمم لصلاة الخنائة وصلى جازله أن يصلي بذلك التيميم على جنازة أخرى قبل أن يقدر على الوضوء كالو تيمم للكتوبة وصلى كأنه أن يصلي مكتوبة أخرى * رجل أتى ماء من المياه أي حيا وطلب ماء فلم يجد فصلى بالتيميم فهو على وجهين ان رأى قوماً من أهله فلم يسألهم فصلى بالتيميم ثم سألهم فأخبروه بالماء لم يجز وان سألهم فلم يخبروه أو لم يرقو ماء من أهله جازت صلاته * مسافر نسي الماء في رحله أو في رحله ماء ولم يعلم به فقيم فصلى جازت الصلاة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وكذا لو كان على شط نهر أو جنب نهر ولم يعلم به وعن

جازت صلاته وان زاد على قدر الدرهم لا خلاف بين علما على ظاهر المذهب وهو الصحيح لأن سنن الأديمي طاهر هكذا في الكافي * ولو صلى وفي عنقه قلادة فيها سنن كلب أو ذئب يجوز صلاته اذا صلى ومعه فأرة أو مزة أو حية تجوز صلاته وقد أساء وكذا كل ما يجوز التوضؤ بسوره وان كان في كفه ثعلب أو جرو كلب أو خنزير لا تجوز صلاته لان سورته نجس كذا في فتاوى قاضي خان * اذا وضع في حجر المصلي الصبي الغير المستكمل وعليه نجاسة مانعة ان لم يمكث قدر ما أمكنه ادا ركن لا تقصد صلاته وان مكث تقصد بخلاف ما لو استمسك وان طال مكثه وكذا الهامة المتنجسة اذا جلست عليه هكذا في الخلاصة وفتح القدير * وكذا الجنب والمحدث اذا حمله المصلي جازت صلاته كذا في السراج الوهاج * (وتكره الصلاة في نسع مواطن) * في قوارع الطريق ومعاطن الابل والمزبلة والمجزرة والخرج والمغتسل والحمام والمقبرة وسطح الكعبة ولا بأس بالصلاة والسجود على الحشيش والحصى والبسط والבוاري هكذا في فتاوى قاضي خان * ولو كان الثوب المتنجس معلقاً فوق رأسه اذا قام المصلي يصير على كفه فصلى ركعاه معه تقصد صلاته وكذا لو وضع عليه قباء نجس هكذا في الخلاصة * اذا رأى الرجل في ثوب غيره نجاسة أكثر من قدر الدرهم ان كان في قلبه انه لو أخبر بذلك يغسل النجاسة فانه يخبره وان كان في قلبه انه لا يلتفت الى قوله وسعه أن لا يخبره والامر بالمعروف على هذا كذا في فتاوى قاضي خان * قال الامام السرخسي الامر بالمعروف واجب مطلقاً من غير هذا التفصيل كذا في الخلاصة

(الفصل الثالث في استقبال القبلة) لا يجوز لاحد اداء فريضة ولا نافلة ولا سجدة تلاوة ولا صلاة جنانة الا متوجهاً الى القبلة كذا في السراج الوهاج * اتفقوا على ان القبلة في حق من كان بمكة عين الكعبة فيلزمه التوجه الى عينها كذا في فتاوى قاضي خان * ولا فرق بين أن يكون بينه وبينها حائل من جدار أو لم يكن كذا في التبيين * حتى لو صلى مكي في بيته ينبغي أن يصلي بحيث لو أزيلت الجدران يقع استقباله على شطر الكعبة كذا في الكافي * ولو صلى مستقبلاً بوجهه الى الحطيم لا يجوز كذا في المحيط * ومن كان خارجاً عن مكة فقبلته بجهة الكعبة وهو قول عامة المشايخ والصحيح هكذا في التبيين * ووجه الكعبة تعرف بالدليل والدليل في الامصار والقرى المحاريب التي نصها الصحابة والتابعون فعلينا اتباعهم فان لم تكن فالسؤال من أهل ذلك الموضع وأما في البصار والمقاورة دليل القبلة النجوم هكذا في فتاوى قاضي خان * والمعتبر التوجه الى مكان البيت دون البناء وفي فتاوى اللجنة الصلاة في الآبار العميقة والجبال والتلال الشاخنة وعلى ظهر الكعبة جائرة لان القبلة من الارض السابعة الى السماء السابعة بمحاذ الكعبة الى العرش كذا في المضمرات * ولو صلى في جوف الكعبة أو على سطحها جاز الى أي جهة توجهه ولو صلى على جدار الكعبة فان كان وجهه الى سطح الكعبة يجوز والا فلا هكذا في المحيط * مريض صاحب فراش لا يمكنه أن يحول وجهه واما من يحضره أحد فوجهه يجزيه صلاته الى حيث شاء كذا في الخلاصة * وكذا اذا كان يجرد من يحوله ولكن يضرم التحويل هكذا في الظهيرية * ومن كان خائفاً يصلي الى أي جهة قدر كذا في الهداية * ويستوى فيه الخوف من عدو أو سبع أو لصوص وكذا اذا كان على خشبة في البحر وهو يخاف الفرق اذا انحرف الى القبلة هكذا في التبيين وكذا اذا صلى الفريضة بالعدو على دابة والنافلة بغير عدو فله أن يصلي الى أي جهة توجهه كذا في منية المصلي * ومن أراد أن يصلي في سفينة تطوعاً أو فريضة

أبي سفي رحمه الله تعالى في هذين الفصلين روايتان ولو صلى على غير ما نوهه ثوب لا يعلم به ذكر الشيخ الكرخي رحمه الله تعالى انه على هذا الخلاف * المسافر اذا وجد ماءً قدر ما يغسل به كل عضو مرة واحدة لا يجوز له التيميم الا اذا خاف على نفسه العطش أو على دابته ولو كان متيمماً فوجد ماءً قدر ما يكفي كل عضو مرة واحدة فغسل بعض أعضائه ثلاثاً ثلاثاً فلم يبق الماء فانه يعيد التيميم * اذا أحدث الامام في صلاته الخنائة قال الفقيه أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان استخاف متوضئاً ثم تيمم وصلى خلفه أجزأه في قولهم جميعاً وان

نيم هذا الذي أحدث وأم الناس وأتم جازت صلاة الكل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعلى قول محمد وزفر رحمهما الله تعالى صلاة المتوضئين فاسدة وصلاة المتيممين جائزة وهذه المسئلة دليل على ان في صلاة الجنابة يجوز السبا والموا والاختلاف ويجوز فيها اقتداء المتوضي بالتيمم كما في غيرهما من الصلاة * اذا أراد ان يتيم فضرب بضره فواحدة ثم أخذت ففسح بذلك التراب وجهه ثم ضرب بضره أخرى للبدن الى المرفقين جاز * المصلي بالتيمم (٦٤) اذا قال له نصراني خذ الماء فانه يمضي على صلاته ولا يقطع لان كلامه قد يكون على وجه

الاستهزاء فلا يقطع بالشك فاذا فرغ من الصلاة سأله ان أعطاء أعاد الصلاة والا فلا * اذا تيمم الرجل ثم أصاب بعض جسده نجاسة أكثر من قدر الدرهم فانه يمسهها بخمرة أو تراب ويصلي لان المسح يقلل النجاسة وان كان لا يستأصلها وان صلى ولم يمسح جاز وهذا الاستنجاء بالخمر سواء * اذا ظهرت المسافرة من حوضها أو أيامها أقل من عشرة تيممتان صلت بذلك التيمم حل للزوج أن يطأها عند الكل وان لم فصل لاذ كر لها في الاصل واختلف فيه المشايخ رحمهم الله تعالى قال بعضهم يحل للزوج وطؤها قبل الصلاة عند محمد رحمه الله تعالى ولا يحل عندهما لان عندهما لا يقطع حق الرجعة قبل الصلاة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يقطع والاحوط أن لا يطأها * المسافر اذا لم يجد الماء ووجد النخل ان كان ذلك في مكان البرد وزمانه يجوز له التيمم لان التوضؤ بالنخل لا يجوز الا بشرط أن يسيل الماء على أعضائه ويتقاطر وذلك لا يتصور في زمان الشتاء فاذا عجز عن التوضؤ يباح له التيمم * رجل لم يجد الاسود الكلب فانه يتيم لانه نجس فكان وجوده كعدمه * جنب مر بمسجد فيه عين ماء لا يجد ماء غيره لا يباح له أن يدخل المسجد المشايخ عند ما من غير تيمم قال الشافعي رحمه الله تعالى يباح له الاختيار ولا يباح القعود ولو كان الرجل في المسجد فغلبه النوم واحتمل تكلموا فيه قال بعضهم لا يباح له الخروج قبل التيمم وقال بعضهم يباح * (فصل في المسجد) * تذكر الموضوء والموضوء فيه الا أن يكون ثمة موضع اتخذ لذلك لا يصلي فيه أو توضأ في اناء وقد مر قبل هذا ولا يبرق في المسجد لافوق البواري ولا تحت الحصيد لانا أمرنا بتعظيم المسجد وصونه

فعله أن يستقبل القبلة ولا يجوز له أن يصلي حيثما كان وجهه كذا في الخلاصة * حتى لو دارت السفينة وهو يصلي توجه الى القبلة حيث دارت كذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج * وان اشتبهت عليه القبلة وليس بحضرة من يسأله عنها اجتهد وصلي كذا في الهداية * فان علم انه أخطأ بعد ما صلى ليعيدها وان علم وهو في الصلاة استدرا الى القبلة وبني عليها كذا في الزاوي * واذا كان بحضرة من يسأله عنها وهو من أهل المكان عالم بالقبلة فلا يجوز له التحري كذا في التبيين * ولو كان بحضرة من يسأله عنها فلم يسأله وتحري وصلي فان أصاب القبلة جاز ولا فلا كذا في منية المصلي وهكذا في شرح الطحاوي * وحد الحاضرة أن يكون بحيث لو صاح به سمعه كذا في الجوهر النيرة * ولو اشتبهت القبلة في المقارنة فوقع اجتهاده الى جهة فاحبره عدلان أن القبلة الى جهة أخرى فان كانا مسافرين لا يلتفت الى قوله ما اذا كانا من أهل ذلك الموضع لا يجوز له الا أن يأخذ بقوله ما كذا في الخلاصة * فان تحري وصلي الى غير جهة التحري بعيدها وان أصاب القبلة كذا في منية المصلي * ولو وصلي الى جهة من غير أن يشك في أمر القبلة ثم شك بعد ذلك فهو على الجواز حتى يعلم فساد به يقين فيجب عليه الاعادة كذا في الخلاصة * فان ظهر في خلال الصلاة انه أخطأ يلزمه الاستعجال وان ظهر انه أصاب القبلة اختلفوا فيه والصحيح انه يتم ولا يستقبل هكذا في فتاوى قاضي خان * ولو شك ولم يتحرر وصلي من غير تحري فان زال الشك في الصلاة بان أصاب أو أخطأ يستقبل الصلاة والا فان ظهر الخطأ بعد الفراغ أو لم يظهر شيء بعيد وان ظهرت الاصابة مضي الامر هكذا في الخلاصة * تحري فلم يقع تحريه على شيء قبل يؤخر وقبل يصلي الى أربع جهات وقيل يحترى كذا في البحر الرائق * والاصوب الاداء كذا في المضمرات * فان صلى الى جهة ان ظهر انه أصاب القبلة جاز وكذا ان ظهر انه أخطأ أو لم يظهر شيء هكذا في الظهيرية * لو دخل بلدة وعان المحارب المنصوبة يصلي اليها ولا يتحرى وكذا لو كان في المقارنة والسما معصية وله علم باستدلال النجوم على القبلة لا يتحرى كذا في محيط السرخسي * رجل دخل مسجدا لا محراب له وقبلته مشكلة فصلى بالتحري ثم ظهر انه أخطأ كان عليه الاعادة لانه قادر على السؤال من الاهل وان تبين انه أصاب جازت صلاته كذا في فتاوى قاضي خان * ولو سأله لم ينجروه وتحري وصلي جاز وان تبين انه أخطأ كذا في محيط السرخسي * رجل صلى في المسجد في ليلة مظلمة بالتحري فتبين انه صلى الى غير القبلة جازت صلاته لانه ليس عليه أن يقرع أبواب الناس للسؤال عن القبلة ولو صلى ركعة بالتحري ثم تحول رأيه الى جهة أخرى فصلى الركعة الثانية الى الجهة الثانية ثم تحول رأيه الى الجهة الاولى اختلف فيه المشايخ منهم من قال يتم صلاته الى الجهة الاولى ومنهم من قال يستقبل الصلاة كذا في فتاوى قاضي خان * رجل صلى في مقاراة بالتحري فاقتدى به رجل من غير تحري ان أصاب الامام القبلة جازت صلاتهما وان أخطأ جازت صلاة الامام دون المقتدى كذا في الخلاصة * رجل اشتبهت عليه القبلة بمكة بان كان محبوسا ولم يكن بحضرة من يسأله فصلى بالتحري ثم تبين انه أخطأ روى عن محمد رحمه الله تعالى انه لا اعادة عليه وهو أقيس وكذلك اذا كان بالمدينة هكذا في الظهيرية * ولو اشتبهت عليه القبلة فصلى ركعة بالتحري فتحول رأيه الى جهة فصلى الثانية الى تلك الجهة هكذا صلى أربع ركعات الى أربع جهات عن محمد رحمه الله انه يجوز كذا في فتاوى قاضي خان * ولو صلى ركعة بالتحري الى جهة ثم تحول رأيه الى جهة أخرى فصلى الركعة الثانية الى الجهة الثانية ثم تذكرا انه ترك سجدة من الركعة الاولى اختلف

الكلب فانه يتيم لانه نجس فكان وجوده كعدمه * جنب مر بمسجد فيه عين ماء لا يجد ماء غيره لا يباح له أن يدخل المسجد المشايخ عند ما من غير تيمم قال الشافعي رحمه الله تعالى يباح له الاختيار ولا يباح القعود ولو كان الرجل في المسجد فغلبه النوم واحتمل تكلموا فيه قال بعضهم لا يباح له الخروج قبل التيمم وقال بعضهم يباح * (فصل في المسجد) * تذكر الموضوء والموضوء فيه الا أن يكون ثمة موضع اتخذ لذلك لا يصلي فيه أو توضأ في اناء وقد مر قبل هذا ولا يبرق في المسجد لافوق البواري ولا تحت الحصيد لانا أمرنا بتعظيم المسجد وصونه

عن النجاسة فيما أخذ النجاسة بثوبه ولا يلقها في المسجد وان اضطر الى ذلك كان الاقام فوق الحصر أهون من الالتقاء تحت الحصر لان البوارى ليست مسجد حقيقة وما تحتها مسجد حقيقة فان لم يكن فيه بوارى يدفن في التراب أو تحت الحصر ولا يتركها على وجه الأرض ولا يترك على أساطين المسجد ولا على حيطانه من الداخل الى القبلة أو غيرها * ويكره مسح الرجل من طين والرعدة بأسطوانة المسجد أو بجائزته * ولو مسح بقطعة حصر ملقاة في المسجد لا يصلح عليها فالأولى أن لا يفعل ذلك (٦٥) وان فعل فلا بأس به وان مسح بتراب في المسجد ان كان

ذلك التراب مجموعا في ناحية غير منبسطة فلا بأس به وان كان منبسطة مفروشا يكره لانه بمنزلة أرض المسجد وان مسح بخشبة موضوعة في المسجد فلا بأس به لان الخشبة ليست من المسجد * وان كان في المسجد عشب خطاف لا بأس بأن يرمى بها تزيتها للمسجد * ولا يحضر في المسجد بئر ماء لانه لو حفر يدخل فيه النسوان والصبيان فيذهب حرمة المسجد ومهاتته ولو كان البئر قديما يترك كبير زمر * وان حفر في المسجد بئر فتلف فيه شيء ان حفر أهل المسجد أو رجل آخر بان أهله لا يضمن الحافر وان حفر بغير إذن أهل المسجد يضمن الحافر ما تلف فيه سواء كان البئر يضر بالمسجد أولا يضر كالحفر بئر في ملك الغير بغير إذنه وكالوعلق رجل ليس من أهل المسجد قنديلا أو بسط حصيرا فتلف به انسان كان ضامنا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ويكره غرس الشجر في المسجد لانه يشبه البعثة ويشغل مكان الصلاة الآن

المشايع فيه والصحيح انه تفسد صلاته كذا في القنية * رجل دخل في الصلاة بالتحري واجتهاده كان خطأ ولم يعلم بذلك ثم علم في الصلاة فحول وجهه الى القبلة فحاش رجل قد علم بحاله الا قبل ودخل في صلاته فصلاة الا قبل جائزة وصلاة الداخل فاسدة الاعمى اذا صلى ركعة الى غير القبلة فحاش رجل وحوله الى القبلة واقتدى به ان كان الاعمى حين افتتح الصلاة وجد من يسأله عن القبلة فلم يسأل فسدت صلاة الامام والمقتدى وان لم يجد من يسأله جازت صلاة الامام وفسدت صلاة المقتدى كذا في فتاوى قاضي خان * ولو ان قوما اشتبهت عليهم القبلة في ليلة مظلمة وهم في بيت ليس بحضورهم أحد عدل يسألونه وليس ثمة علامة يستدل بها على جهة القبلة أو كانوا في المفازة فحضر واجبا وصلوا وان صلوا وحدا نجازت صلاتهم أصابوا القبلة أو لا ولو صلوا بجماعة يجوزهم أيضا الصلاة من تقدم على امامه أو علم بخلافه امامه في الصلاة وكذا لو كان عنده انه تقدم على الامام أو صلى الى جانب آخر غير ماصلى امامه قوم صلوا في مفازة التحري وفيهم مسبق ولا حق فلما فرغ الامام من صلاته فاما يقضيان فظهر لهما القبلة خلاف ما رأى الامام أمكن للمسبوق اصلاح صلاته بأن يحول الى القبلة دون الا لاحق كذا في الخلاصة * ويجوز التحري لسجدة التلاوة كما يجوز للصلاة هكذا في السراج الوهاج * (ومما يصل بذلك الصلاة في الكعبة) صح فرض الصلاة ونفلها في الكعبة ولو صلوا في جوف الكعبة بجماعة واستداروا حول الامام فن جعل ظهره الى ظهر الامام أو جعل وجهه الى ظهره جازت صلاته وكذا ان جعل وجهه الى وجهه لانه يكره اذا لم يكن بينه وبين الامام سترة ومن جعل ظهره الى وجه الامام لم يجوز هكذا في الجوهرة النيرة والسراج الوهاج * ومن كان عن يمين الامام او يساره جاز اذا لم يكن أقرب الى الجدار الذي توجه اليه الامام من الامام كذا في الزاد وهكذا في شرح المسبوق للامام السرخسي * واذا صلى الامام في المسجد الحرام وتحلق الناس حول الكعبة وصلوا صلاة الامام فن كان منهم أقرب الى الكعبة من الامام جازت صلاته اذا لم يكن في جانب الامام كذا في الهداية * ولو قام الامام في الكعبة وتحلق المقتدون حولها جاز اذا كان الباب مفتوحا كذا في التبيين * وان وقفت امرأة بجدار الامام ونوى الامام امامتها فان استقبلت الجهة التي استقبلها الامام فسدت صلاته وان استقبلت الجهة الاخرى لا تفسد كذا في الظهيرية * من صلى في جوف الكعبة ركعة الى جهة وركعة أخرى الى جهة أخرى لا يجوز لانه صار مستديرا عن الجهة التي صارت قبله يقيمن من غير ضرورة كذا في البدائع (الفصل الرابع في النية) النية ارادة الدخول في الصلاة والشرط أن يعلم بقلبه أى صلاة يصلّي وأذا نهاها ما لو سئل لا يمكنه ان يجيب على البدئية وان لم يقدر على أن يجيب الابتأ لم تجز صلاته ولا عبرة للذكر باللسان فان فعله لتجتمع عزيمته قلبه فهو حسن كذا في السكافي * ومن عجز عن احضار القلب بكفيه اللسان كذا في الزاهدي * وبكفيه مطلق النية للنفل والسنة والتراويح هو الصحيح كذا في التبيين * وهو ظاهر الجواب واختيار عامة المشايخ كذا في التجنيس * والاحتياط في التراويح أن ينوى التراويح أو سنة الوقت أو قيام الليل كذا في منية المصلّي * والاحتياط في السنن أن ينوى الصلاة متابعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في الذخيرة * الواجبات والفرائض لا تأدى بمطلق النية اجماعا كذا في الغياثة * فلا بد من التعيين فيقول نويت ظهر اليوم أو عصر اليوم أو فرض الوقت أو ظهر الوقت كذا في شرح مقدمة أبي الليث * ولا يكفي منه الفرض واذا نوى فرض الوقت جازا لا في الجمعة ولو نوى الظهر في غير الجمعة قبل

(٩ من الفتاوى اول) يكون منفعة للمسجد بان كانت الارض نزهة لا تستقر أساطينها في غرس فيه الشجر لتقل الزرة * ولا بأس بان يتخذ في المسجد بيت يوضع فيه الحصر ومناح المسجد به جرت العادة من غير تكبر * ولا يجوز أن يتخذ في المسجد طر يقاير فيه من غير عذر فان فعل بعد جاز * ويصل في كل يوم تحية المسجد مرة واحدة لا في كل مرة * ولو تعلق بنباب المصلّي شيء من بردى المسجد أو حصيره فأخرجهم ولم يتم ذلك لا يجب عليه الاعادة لانه يسير لا يعتبر * ويكره أن يحيط في المسجد لانه أعده للعبادة دون الاكتساب * كذا الوراق والفقهاء اذا كتب

باجرة والمعلم اذا غل الصبيان باجرة وان فده لوانغير اجر فلا بأس به وعن محمد بن سلمة رحمه الله تعالى اذا تعد الرجل في المسجد خطا يخط فيه ويحفظ المسجد عن الصبيان والدواب لا بأس به ولكن لا يدق الثوب دقا فاحشا يضر المسجد لان فيه ضرورة * ولا بأس بالجلوس في المسجد لغير الصلاة لكن لو تلف به شيء يضمن * وقيل لا بأس للغريب ان ينام في المسجد * ويكره الجلوس في المسجد للصبي ثلاثة أيام أو أقل وفي غير المسجد رخص للرجال ثلاثة (٦٦) أيام والترك أولى * ويكره اتخاذ الضيافة في المحبة من التركة ان كان الوارث صغيرا

أو كبيرا غائبا * ولا بأس للعتكف أن يبيع ويشتري في المسجد * وتكاملوا في صلاة الجنازة في المسجد الذي يقام فيه الجماعة قال عامسة المشايخ يكره الامن عذر من مطر أو نحوه سواء كان الميت والقوم في المسجد أو كان الميت في المسجد أو كان الميت خارج المسجد أو كان الميت خارج المسجد والامام والقوم في المسجد واختلفوا في وجه واحد وهو ما اذا كان الميت والامام وبعض القوم خارج المسجد وسائر الناس في المسجد قال بعضهم لا يكره لان سبب الكراهة ادخال الميت في المسجد أو اختلاف المكانين بين الامام وبين الميت وبعضهم كرهوا على كل حال لان عادة الساف جرت لصلاة الجنازة باعد ادموضع على حدة فلم يكره ذلك لما اعتدوا لها موضعا على حدة * مسجد بنى على سور المدينة قالوا لا يصلي فيه لان السور حق العامة وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كانت البلدة فتح عتوة وبنوا مسجد اباذن الامام جازت فيه الصلاة لان الامام

يجوز هو الصحيح وانما يجوز به أن ينوي فرض الوقت اذا كان يصلي في الوقت أما بعد خروج الوقت اذا صلى وهو لا يعلم بخروجه فتوى فرض الوقت فانه لا يجوز كذا في السراج الوهاج * ولو نوى ظهر يومه يجوز ولو كان الوقت قد خرج وهو مخاض ان يشك في خروج الوقت كذا في التبيين * وفي صلاة الجنازة ينوي الصلاة لله تعالى والدعاء الميت وفي العيدين ينوي صلاة العيد وفي الترتين ينوي صلاة الترتين كذا في الزاهدي * وفي الغاية أنه لا ينوي فيه انه واجب للاختلاف فيه كذا في التبيين * وكذا يشترط التعيين في المنذور ركعتي الطواف هكذا في البحر الرائق * ولا يشترطنية عدد الركعات هكذا في شرح الوقاية * حتى لو نواها خمس ركعات وقعد على رأس الرابعة أجزأه فتاوى النخس كذا في شرح منية المصلي لابن امير الحاج * ونية الكعبة ليست بشرط هو الصحيح وعليه الفتوى هكذا في المضمرات * ويحتاج الى التعيين في القضاء أيضا هكذا في فتح القدير * ولو كانت الفوائت كثيرة فاشتغل بالقضاء يحتاج الى تعيين الظهر والعصر ونحوهما وينوي أيضا ظهر يوم كذا وعصر يوم كذا كذا في فتاوى قاضيخان والظهرية * وهو الاصح كذا في التبيين في مسائل شتى * فان أراد تسهيل الامر ينوي أول ظهر عليه كذا في فتاوى قاضيخان والظهرية وهكذا في التبيين في مسائل شتى * وبين قضاء ما شرع فيه من النفل ثم أفسده كذا في التبيين * وفي القضاء ينوي انها سبينة فاذا هي أحدية أو على عكسه اختلاف المشايخ وفي الوقت يجوز كذا في الزاهدي * وعزم على الظهر ويرجى على لسانه العصر يجوز به كذا في شرح مقنة أبي الليث * وهكذا في القنية * رجل افتتح المكتوبة فظن أنها تطوع فظن على نية التطوع حتى فرغ فالصلاة هي المكتوبة ولو كان الامر بالعكس فالجواب بالعكس * كذا في فتاوى قاضيخان * ولو افتتح الظهر ثم نوى التطوع أو العصر أو الفاتنة أو الجنازة وكبر يخرج عن الاول وينشر في الثاني والنية بدون التكبير ليس بخارج كذا في التارخانية ناقلا عن العتابة * واذا صلى ركعة من الظهر ثم كبر ينوي الظهر فهي هي ويجزئ تلك الركعة هذا اذا نوى بقلبه أما اذا نوى بلسانه وقال فوبت أن أصلي الظهر راتة قص ظهره ولا يجزئ تلك الركعة كذا في الخلاصة * ولو كبر للتطوع ثم كبر ينوي به الفرض يصير شارعا في الفريضة كذا في فتاوى قاضيخان * والمنفرد يحتاج الى ثلاث نيات الصلاة لله تعالى وتعيين انها أية صلاة وينوي القبلة حتى يكون جائزا عند الكل كذا في الخلاصة * والامام ينوي ما ينوي المنفرد ولا يحتاج الى نية الامامة حتى لو نوى أن لا يوم فلانا فلانا فلان واقتدى به جاز هكذا في فتاوى قاضيخان * ولا يصير اما بالنساء الا بالنية هكذا في المحيط * ولو كان مقتديا ينوي ما ينوي المنفرد وينوي الاقتداء أيضا لان الاقتداء لا يجوز بدون النية كذا في فتاوى قاضيخان * ولو نوى الشرع في صلاة الامام أو الاقتداء به في صلاة لا يجوز به وكذا لو نوى الاقتداء به لا غير وهو الاصح هكذا في معراج الدراية ولو نوى صلاة الامام أو فرض الامام لا يجوز به هكذا في التبيين * والافضل أن ينوي الاقتداء بعدما قال الامام الله أكبر حتى يكون مقتديا بالمصلي ولو نوى الاقتداء حين وقف الامام موقف الامامة تجوز نيته عند عامة العلماء وبه كان يفتي الشيخ الامام الزاهد اسمعيل والحاكم عبد الرحمن الكاتب وهو أجد كذا في المحيط * ولو نوى الشرع في صلاة الامام والامام لم يشرع بعد وهو يعلم بذلك يصير شارعا في صلاة الامام اذا شرع كذا في المحيط وهكذا في فتاوى قاضيخان * ولو نوى الشرع في صلاة الامام على ظن ان الامام قد شرع وهو لم يشرع لم يجز كذا اختاره قاضيخان كذا في شرح النية لابن امير الحاج * اذا اقتدى

أن يجعل الطريق مسجدا فهذا أولى * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ذكره الناطق رحمه الله تعالى في الوقعات اذا بنى بالامام في أرض الغصب مسجدا أو حائطا لا بأس بالصلاة في المسجد ولا يستأجر الحائط والحائط ويدخل الحائط اشراء المذاع * أما الصلاة في أرض الغصيران كانت لذى تسكره لانه يابى ذلك ويضره * وان كانت مسلم فان لم تكن مزروعة ولا مكروبة فلا بأس به لان صاحبها لا يضره به وان كانت مزروعة أو مكروبة فان كان بينهما صايدة وموتة أو كان صاحبها حسن الخلق يرضى بذلك لا بأس به اذا كان لميزل

الرجل مسجدان يذهب الى مكان أقدم فان كانا سواء يذهب الى مكان أقرب من منزله وان استويا فهو خير وان كان قوم أحدهما أكثر فان كان فقهما يذهب الى الذي قومه أقل ليكثر الجمع بسببه وان لم يكن فقهما يذهب حيث أحب وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان هو ممن يؤم الناس فكذلك وان كان ممن يقتدى بغيره يذهب الى مكان امامه أصح وافقه * رجل صلى في المسجد الجامع لكثرة الجمع لا يصلي في مسجد حبه فانه يصلي في مسجد منزله وان كان قومه أقل ولم يكن في مسجد منزله (٦٧) مؤذن فانه يذهب الى مسجد منزله

ويؤذن فيه ويصلي وان كان واحداً الا في مسجد منزله حق عليه فيؤدى حقه * مؤذن مسجد لا يحضر مسجد أحد قالوا يؤذن هو ويقوم ويصلي وحده فذلك أحب من أن يصلي في مسجد آخر * رجل فاتته الجماعة في مسجد حبه فان ذهب الى مسجد آخر وصلى فيه بجماعة فهو حسن وان صلى في مسجد حبه وحده فهو حسن وان دخل منزله وصلى فيه بأهله فهو حسن وان دخل مسجده ثم أقیم لمسجد آخر لا ينبغي أن يخرج منه حتى يصلي لما جاء في الاخبار عن النبي المختار عليه الصلاة والسلام اذا قامت لاحدكم صلاة في مسجده فليصلها في مسجده ولا يتبع المساجد وقبل ان يدخل المسجد الخمار على الوجه الذي قلنا هذا اذا كان الرجل من عرض الناس فاما اذا كان عالماً أو معروفاً يذهب الى مسجده ويصلي فيه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الرجل ممن يحسن القراءة فكذلك وان كان ممن يطن في القراءة فالأفضل

بالامام ينوي صلاة الامام ولا يعلم أن الامام في أية صلاة في الظهر وأولى الجمعة أجزأها كانت ولو نوى الاقتداء بالامام ولكن لم ينو صلاة الامام وانما نوى الظهر فاذا هي الجمعة لا يجوز واذا أراد المقتدى تسير الامر على نفسه ينبغي أن ينوي صلاة الامام والاقتداء به أو ينوي أن يصلي مع الامام ما يصلي الامام كذا في المحيط * ولو نوى الاقتداء في صلاة الجمعة ونوى الظهر والجمعة جميعاً بعضهم جوزوا ذلك ورجحوا نية الجمعة بحكم الاقتداء * ولو نوى الاقتداء بالامام ولم يخطر بباله أنه زيداً وعمراً أو يرى انه زيداً فانه هو عمرو وصح اقتداؤه كذا في فتاوى قاضيان * ولو كان المقتدى يرى شخص الامام فقال اقتديت بهذا الامام الذي هو عبد الله أو لا يرى شخص الامام فقال اقتديت بالامام الذي هو قائم في المحراب الذي هو عبد الله فاذا هو جعفر جاز كذا في المحيط * واذا نوى الاقتداء بزيداً فانه هو عمرو ولم يجز كذا في التبيين * وينبغي للمقتدى ان لا يبين الامام عند ذكره القوم وكذلك في صلاة الجنازة ينبغي ان لا يبين الميت كذا في الظهيرية * المصلون ستة من علم الفرائض منها والسنن وعلم معنى الفرض انه ما يستحق الثواب بفعله والعقاب بتركه والسنة ما يستحق الثواب بفعلها ولا يعاقب بتركها فتوى الظاهر أو الفجر أجزأه وأغنت نية الظهر عن نية الفرض والثاني من يعلم ذلك وينوي الفرض فرضاً وامكن ان لا يعلم ما فيه من الفرائض والسنن يجزيه والثالث ينوي الفرض ولا يعلم معناه لا يجزيه والرابع علم ان فيما يصلح الناس فرائض ونوافل فيصلح كما يصلح الناس ولا يعجز الفرائض من النوافل لا يجزيه والخامس اعتقاد ان لكل فرض جازت صلاته والسادس لا يعلم ان لله على عباده صلوات مفروضة ولكنه كان يصلحها لوقاها لم يجزيه كذا في القنية * من لا يعلم الفرض من النفل وينوي الفرض في كل ما يصلي بصره الاقتداء به في صلاة ليس لها سنة قبلها مثلها كصلاة العصر والمغرب والعشاء ولا يصح في كل صلاة قبلها سنة مثلها كصلاة الفجر والظهر هكذا في شرح المنية لابن أمير الحاج وفتاوى قاضيان * أجمع اصحابنا على ان الافضل ان تكون النية مقارنة للشروع هكذا في فتاوى قاضيان * والنية المتقدمة على التكبير كالقائمة عند التكبير اذا لم يوجد جسد ما قطعته وهو عمل لا يليق بالصلاة كذا في الكافي * حتى لو نوى ثم نوى أو مشى الى المسجد فكبر ولم يحضره النية جاز ولا يعتب بالنية المتأخرة عن التكبير كذا في التبيين * الرياء لا يدخل في الفرائض كذا في الخلاصة * لو افتتح خالصاً لله تعالى ثم دخل في قلبه الرياء فهو على ما افتتح والرياء أنه لو خلا عن الناس لا يصلي ولو كان مع الناس يصلي ليراني الناس فاما الوصل مع الناس بحسبها ولو صلى وحده لا يحسبها فله ثواب أصل الصلاة دون الاحسان كذا في المضمرات في باب النوافل ناقلاً عن العناية * رجل انتهى الى المسجد ليصلي الظهر فوجد الامام في القعدة ولم يدر أنها القعدة الاولى والاخيرة فاعتدى به ونوى أنه ان كانت الاولى اقتديت به وان كانت الاخيرة ما اقتديت لا يصح الاقتداء وكذا لو نوى ان كانت الاولى اقتديت به وفي الفريضة وان كانت الاخيرة اقتديت به في التطوع لا يصح اقتداءه في الفريضة ولو انتهى اليه ولم يدر انه في العشاء أو في التراويح فاعتدى به ونوى انه ان كان في الفريضة ما اقتديت به وان كان في التراويح ما اقتديت لا يصح ولا يصح ما اقتديت به ونوى انه ان كان في الفريضة ما اقتديت به وان كان في التراويح ما اقتديت به فظهر انه في التراويح صح اقتداؤه كذا في التجنبس * لو وجد الامام في الصلاة ولم يدر أنها الفريضة أو التراويح فقال ان كانت العشاء اقتديت به وان كانت التراويح ما اقتديت به لا يصح الاقتداء سواء كان في العشاء أو في التراويح * ولو قال ان كان في العشاء

أن يطلب غيره ويقتدى به وان فاتته التكبيرة الاولى في مسجد أو ركعة أو ركعتان فالأفضل أن يصلي في مسجد ولا يذهب الى مسجد آخر لانه صار محرز فضيلة الجماعة في مسجده فلا يترك حتى مسجد * ولو افتتح الصلاة ثم أقم في مسجده قالوا بأنه يقطع الصلاة ويصلي بالجماعة ما لم يصل أكثر الصلاة ولو افتتح الصلاة في منزله ثم سمع الإقامة في مسجده أو في مسجد آخر فانه يتم الصلاة * اذا كان امام الحى زائناً أو آكل رباله أن يتحول الى مسجد آخر * رجل بنى مسجداً وجعله لله تعالى فهو أحق الناس بعمرة وعمارة وبسط البوارى والحصر والقناديل

والاثان والاقامة والامامة ان كان أهلاً لذلك وان لم يكن أهلاً فلا رأى في ذلك اليه * الجبانة ومصلى الجبانة لهما حكم المسجد عند أداء الصلاة حتى يصح الاقتداء وان لم تكن الصفوف متصلة * وليس لهما حكم المسجد حتى لو قام في قضاء المسجد واقتدى بالامام صح اقتداؤه وان لم تكن الصفوف متصلة ولا المسجد ملائماً اليه أشار محمد رحمه الله تعالى في باب صلاة الجمعة فقال صح الاقتداء (٦٨) في طاعات المسجد والسنة وان لم تكن الصفوف متصلة ولا يصح في دار الصياغة

الا اذا كانت الصفوف متصلة لان الطاقات بالكوفة متصلة بالمسجد ليس بينها وبين المسجد طريق فلا يشترط فيها اتصال الصفوف فأما دار الصياغة فتفصل عن المسجد بينها وبين المسجد طريق فيشترط فيها اتصال الصفوف فعلى هذا يصح الاقتداء لمن قام على الدكاكين التي تكون على باب المسجد لانهم من قضاء المسجد متصلة بالمسجد * رجل حفر بئراً في قضاء المسجد أو هدم حائط المسجد فإنه يؤمر بالتسوية ولا يقضى بالنقصان وكذا لو حفر بئراً في قضاء قوم يؤمر بالتسوية * ولو هدم حائطاً لدار رجل ملكه أو حفر بئراً فيها يضمن النقصان * قوم صلوا في الصحراء بجماعة ووسط الصفوف موضع مقدار حوض أو فارقين لم يقم فيه أحد جازت صلاتهم ان كانت الصفوف حوالى ذلك الموضع متصلة لان الصفوف اذا كانت متصلة ورا ذلك الموضع يكون الكل في حكم مسجد واحد * دار فيها مسجد ان كانت الدار اذا أغلقت كان للمسجد جماعة

اقتديت به وان كان في التراويح اقتديت به فظهر أنه في التراويح أو في العشاء صح الاقتداء كذا في الخلاصة

(الباب الرابع في صفة الصلاة هذا الباب مشتمل على خمسة فصول)

(الفصل الاول في فرائض الصلاة) وهي ست * (منها التسمية) وهي شرط عندنا حتى ان من يحرم للفرائض كان له أن يؤدي بها التطوع هكذا في الهداية * ولكنه يكره ترك التحلل عن الفرض بالوجه المشروع وأما بناء الفرض على تحريمه فرض آخر فلا يجوز اجتماعاً وكذا بناء الفرض على تحريمه النفل كذا في السراج الوهاج * ولو أحرمت حامله للحجاسة فالقها عند فراغه منها أو مكشوف العورة فسترها عند فراغه من التكبير يعمل بسيراً أو شرع في التكبير قبل ظهور الزوال ثم ظهر عند فراغه منها أو منصرفاً عن القبلة فاستقبل عند فراغه منها جازاً هكذا في البحر الرائق * ولو شرع بالتسبيح أو بالتأميل صح ولكن الاولى أن يشرع بالتكبير كذا في التبيين * وهل يكره الشروع بغيره اختلف المشايخ بعضهم قالوا يكره وهو الاصح هكذا في النخبة والمحيط والظهيرية * ثم الاصل عند أبي حنيفة رحمه الله أن ما تجرد للتعظيم من أسماء الله تعالى جاز لاقتتاح به نحو الله وسبحان الله ولا اله الا الله كذا في التبيين * وكذا الحمد لله ولا اله غيره وتبارك الله هكذا في المحيط * وكذا اذا قال الله أجل أو أعظم أو الرحمن أكبر أجزأ عندهما أما اذا قال ابتداءً أجل أو أعظم أو أكبر ولم يقرن اسم الله بهذه الصفات لا يصير شارعاً بالاجماع هكذا في الجوهر النيرة والسراج الوهاج * ولو قال اللهم يصير شارعاً عند الفقهاء كذا في الخلاصة وفتاوى قاضي خان * وهو الاصح كذا في المحيطين * ولو ذكر الاسم دون الصفة بأن قال الله أو الرحمن أو الرب ولم يرد عليه يصير شارعاً عند أبي حنيفة رحمه الله كذا في التبيين * وهو الصحيح ثم اختلفت الروايات والمشايخ أن الشروع عنده بالاسماء الخاصة أو به او بالمشتركة كالرحيم والكريم والظاهر والاصح أنه بكل اسم من أسمائه كذا ذكره الكرخي وأفتى به المرغيناني هكذا في الزاهدى * ولو افتتح باللهم اغفر لي لا يصح لانه ليس بتعظيم خالص بل هو مشوب بحاجة العبد كذا في محيط السرخسي * واذا قال أستغفر الله أو أعوذ بالله أو انا لله أو لا حول ولا قوة الا بالله أو ما شاء الله كان لا يصير شارعاً هكذا في المحيط * ولو كبر متجسلاً ولم يرد به التعظيم أو أراد به جواب المؤذن لم يجزئه وان نوى كذا في التارخانية * ولو قال بسم الله الرحمن الرحيم لا يصير شارعاً كذا في التبيين * ولو قال الله أكبر بالكاف الفارسية يصير شارعاً كذا في المحيط * ولا يصير شارعاً بالتكبير الا في حالة القيام أو فيما هو أقرب اليه من الركوع هكذا في الزاهدى * حتى لو كبر قاعداً ثم قام لا يصير شارعاً في الصلاة ويجوز افتتاح التطوع قاعداً مع القدرة على القيام كذا في محيط السرخسي * ويحرم مقارن التحريمة الامام عند أبي حنيفة رحمه الله * وعندهما بعد ما أحرم والقنوى على قولهما هكذا في الممدن * فيسل لا خلاف في الجواز وهو الصحيح وانما الخلاف في الاولوية هكذا في التبيين * والمقارنة على قوله كقارن حركة الحائض والاصبع والبعدي على قولهما أن يوض المقتدى همزة الله براءاً كبر كذا في المصنف في باب الخنفة * فان قال المقتدى الله أكبر بوضع قوله الله مع الامام وقوله أكبر بوضع قول الامام ذلك قال الفقيه

من كان في الدار فهو في حكم مسجد جماعة فثبت فيه أحكام المسجد من حرمة البيع وحرمة الدخول للجنب اذا كانوا لا ينعون الناس أبو من الصلاة فيه وان كانت الدار اذا أغلقت لم يكن فيها جماعة اذا فتح بابها كان لها جماعة فليس هذا مسجد جماعة وان كانوا لا ينعون الناس عن الصلاة فيه * ولا بأس بأن يترك سراج المسجد في المسجد الى ثلث الليل لان لهم أن يؤخروا الصلاة الى ثلث الليل ولا يترك أكثر من ذلك الا اذا شرط الواثق ذلك أو كان ذلك معتاداً في ذلك الموضع ويجوز أن يدرس الكتاب بضوئه قبل الصلاة ويعد لها مدام الناس يصلون فيه * مسجد

ليس له وؤذ وإمامه معلوم يصل في التماس فوجافو جماعة الأفضل أن يصل فيه كل فريق بأذان واقامة على حدة * مسجد كبير مر رجل
بين يدي المصل في أي مقدار يكره المرو فيه ولا يكره * حكى رجل عن أبي نصر محمد بن سلام أنه قدر بحمد سين ذراعاً وفما دون ذلك بكرة
وقال غيره في مقدار ما يكون بين الصف الأول والخائط الذي عليه المحراب يكره وفيما وراء ذلك لا يكره * وبقية مسائل المسجد تأتي في كتاب
الوقف إن شاء الله تعالى * (كتاب الصلاة) * باب الأذان * الأذان سنة لأداء المكتوبة (٦٩) بالجماعة عرف ذلك بالسنة واجماع

الامة وانه من شعائر
الاسلام حتى لو امتنع أهل
مصر أو قرية أو محلة أجبرهم
الامام فان لم يفعلوا قاتلهم *
وأهلية الأذان تعمة معرفة
القبلة والعلم عواقب الصلاة
لان السنة في الأذان استقبال
القبلة ابتداء وانتهاء فيحتاج
الى معرفة القبلة والأذان
شرع لاجتماع الناس الى
المسجد لأداء الصلاة
واعلامهم بدخول وقت
الصلاة وإباحة الافطار
وحرمة الاحجار فاذا لم يعرف
الوقت يكون أذانه سبياً
للفتنه قال رضى الله
تعالى عنه فجعلت الباب على
فصاين * فصل في معرفة
القبلة * فصل في معرفة
مواقب الصلاة وذكر
مسائل اشتباه القبلة
ومسائل الأذان بعدهما *
أما الأول أتفقوا على ان
القبلة في حق من كان بمكة
عين الكعبة ويلزمه التوجه
الى عينها ثم تعين لكل قوم
منها مقام فلاهل الشام الركن
الشامى ولاهل المدينة
موضع الخطيم والميزاب
ولاهل اليمن الركن اليماني
ولاهل الهند ما بين
اركن اليماني الى الحجر *

أبو جعفر الأصح أنه لا يكون شارعا عندهم * وكذا لو أدرك الامام في الركوع فقال الله اكبر إلا أن قوله الله
كان في قيامه وقوله اكبر وقع في ركوعه لا يكون شارعا في الصلاة وأجمعوا على ان المقدري لو فرغ من قوله
الله قبل فراغ الامام من ذلك لا يكون شارعا في الصلاة في أظهر الروايات كذا في الخلاصة * ان كبر قبل امامه
فالصحيح انه ان نرى الاقتداء به لا يصير شارعا وان لم ينو الاقتداء به يصير شارعا في صلاة نفسه هكذا في محيط
السرخسي * أما فضيلة تكبيرة الافتتاح فتسكلمه وفي وقت ادراكها والصحيح ان من أدرك الركعة
الاولى فقد أدرك فضيلة تكبيرة الافتتاح كذا في الحصري باب أبي يوسف * ولو أدرك الامام وهو راكع
فكبر قائما وهو يريد تكبيرة الركوع جازت صلاته ولغت نيته هكذا في محيط السرخسي * ولو كبر
بالفارسية جاز كذا في المنون سواء كان يحسن العربية أو لا لأنه اذا كان يحسنها يكره وعلى قول أبي
يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يجوز اذا كان يحسن العربية هكذا في المحيط * وعلى هذا الخلاف جميع
أدكار الصلاة من التشهد والقنوت والدعاء وتسبيحات الركوع والسجود وكذا كل ما ليس بعربية
كالتركية والنجية والحشوية والنبطية هكذا في فتاوى قاضي خان * وفي المبسوط الورى والاخرس
والامى الذى لا يحسن شيئا يصير شارعا بالنسبة ولا يلزمه التحريك باللسان كذا في التبيين * (ومنها القيام) *
وهو فرض في صلاة الفرض والوتر هكذا في الجوهرة النيرة والسراج الوهاج * وفرضه يتأدى بآدى ما ينطلق
عليه الاسم كذا في الكافي في آخر فصل القراءة * وهذا القيام أن يكون بحيث اذا مديده لا ينال ركبتيه
* ويكره القيام على احدى القدمين من غير عذر ويجوز الصلاة ولله عز وجل لا يكره كذا في الجوهرة النيرة
والسراج الوهاج * (ومنها القراءة) * وفرضها عند أبي حنيفة رحمه الله يتأدى بآية واحدة وان كانت
قصيرة كذا في المحيط * وفي الخلاصة وهو الأصح كذا في التتارخانية * والمكتفى بها مسمى كذا في الوقاية
* ثم عنده اذا قرأ آية قصيرة هي كلمات أو كلمتان نحو قوله تعالى ثم قل كيف قدر ونظر يجوز بلا خلاف
بين المشايخ فلوقرأ آية هي كلمة واحدة كدها متان أو آية هي حرف كصاد نون قاف فيه اختلاف بين
المشايخ كذا في المصنف * والأصح انه لا يجوز كذا في شرح الجمع لابن الملك * وهكذا في الظهيرية والسراج
الوهاج وفتح القدير * اذا قرأ آية طويلة في الركعة من نحو آية الكرسي وآية المائدة البعض في ركعة
والبعض في أخرى عاينهم على أنه يجوز كذا في المحيط * وهو الأصح كذا في الكافي ومنية المصل * وأما حدة
القراءة فتقول تصح الحروف أمر لا بد منه فان صحح الحروف بلسانه ولم يسمع نفسه لا يجوز وبه أخذ عامة
المشايخ هكذا في المحيط * وهو المختار هكذا في السراجية * وهو الصحيح هكذا في النقاية * وعلى هذا نحو
التسمية على الذبيحة والاستنما في اليمين والطلاق والعناق والايلاء والبيع * وأما محل القراءة ففي الفرائض
الركعتان هكذا في المحيط * ثانيا كان أو ثلاثا أو رباعيا أو سواها كائنا أوليين أو آخرين أو مختلفين هكذا
في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * حتى لو لم يقرأ في واحدة منه أو قرأ في واحدة فقط فسدت صلاته كذا
في الشنقي شرح النقاية * وفي الوتر والنفل الركعات كلها هكذا في المحيط * ولو قرأ في حالة النوم الأصح أنه
لا يجوز كذا في الظهيرية * ولا تجوز القراءة بالفارسية إلا به در عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله وبه يقتضى
هكذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * وتجوز عند أبي حنيفة رحمه الله بالفارسية وبأى لسان كان وهو
الصحيح ويروى رجوعه الى قوله ما وعليه الاعتماد هكذا في الهداية * وفي الاسرار هو اختياري

ولاهل خراسان والمشرق الباب ومقام ابراهيم واختلوا في قبلته من هو خارج عن مكة قال أبو عبد الله الجرجاني عليه التوجه الى عين
الكعبة وقال غيره من المشايخ عليه التوجه الى جهة الكعبة وجهة الكعبة تعرف بالدليل والدليل في الأمصار والقرى المحارِب التي
نصبت الصحابة والتابعون رضى الله تعالى عنهم فمنهم من قال لا يجوز الاقبال أهلها ما بين المشرق والمغرب لذلك قال أبو حنيفة رحمه الله
تعالى ان كان بالعراق جعل المغرب عريضة والمشرق عن يساره وهكذا قال محمد رحمه الله تعالى وانما قال لذلك ليقول عمر رضى الله

تعالى عنه اذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فباينهم مقابلة لاهل العراق وحين فتح خراسان جعلوا قبله اهلها ما بين
مغرب الصفر ومغرب الشتاء فباينهم اتباعهم واتباعهم في استقبال الحارث بن المنصور به فان لم تكن فاسأل عن الاهل اما في البحار
والغفار فذليل القبلة النجوم لما روى عن عمر رضي الله تعالى عنه انه قال تعلموا من النجوم ما تهتدون به الى القبلة وعن أبي يوسف رحمه الله
تعالى انه قال في قبلة أهل الرى اجعل (٧٠) الجدى على منكبك الايمن واختلف المشايخ رجعهم الله تعالى فيما سوى ذلك من

الامصار وقال بعضهم اذا
جعلت بنات نعش الصغرى
على اذنك اليمنى والمحرف
قائلا الى شمالك فتلك
القبلة * وقال بعضهم اذا
جعلت الجدى خلف اذنك
اليمنى فتلك القبلة * عن
عبد الله بن المبارك وأبي
مطيع وأبي معاذ وسالم بن
سالم وعلى بن يوسف ورجعهم
الله تعالى انهم قالوا قبلتنا
العقرب وعن بعضهم اذا
كانت الشمس في برج الجوزاء
في آخر وقت الظهـ رادا
استقبلت الشمس بوجهك
فتلك القبلة * عن الفقيه
أبي جعفر رحمه الله تعالى
انه قال اذا قت مستقبل
المغرب في وقت العشاء الاخيرة
يكون فوق رأسك نجمان
مضبان هما موضع زوال
الشمس من رأسك وهما
مقابلان فالذى عن يمينك
يقال له النسر الواقع والذي
عن يسارك يقال له النسر
الطار وهو أسرعهما سقوطا
فاذا سقط الذى عن يمينك
فيسقطه يكون سجدة
منكبك الايمن واذا سقط
النسر الطائر كان سقوطه في
وجهك سجدة عنك اليمنى
فالقبلة ما بينهما * قال الفقيه

* وفي التحقيق هو مختار عامة المحققين وعليه الفتوى كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * وهو الاصح
هكذا في مجمع البحرين * (ومنها الركوع) * وقد روي الواجب من الركوع ما يتناول الاسم بعد أن يبلغ حته
وهو أن يكون بحيث اذا منبديه نال ركبتيه كذا في السراج الوهاج * اذا لم يركع وذهب من القيام الى
السجود بغير السنة بان خر كاجل فذلك الانحناء يجرى عن الركوع والاحد اذا بلغت حدوبته
الركوع بشير برأسه للركوع كذا في الخلاصة والتجسس * وأما بقية فبعد ما فرغ من القراءة وهو الاصح
هكذا في المحيط * (ومنها السجود) * السجود الثاني فرض كالاول باجاء الامة كذا في الزاهاى * وكال
السنة في السجود وضع الجهة والانف جميعا ولو وضع أحدهما فقط ان كان من عذر لا يكره وان كان من غير
عذر فان وضع جهته دون انفه جازا جاعا ويكره وان كان بالعكس فكذلك عند أى حنفية رحمه الله
* وقال لا يجوز وعليه الفتوى ولو وضع خذله أو ذقنه لا يجوز لاني حالة العذر ولا في غيرهما لانه في حالة
العذر بهما يؤتى ايماء ولا يسجد كذا في خزائن المفتين * وانما يجوز للاقتصار على الانف اذا سجد على ما صلب
منه وأما اذا سجد على ما لان منه وهو الارنية فلا يجوز كذا في السراج الوهاج والجوهرة النيرة * ولو سجد
على الحشيش أو التبن أو على القطن أو الطنفسة أو الثلج ان استقرت جهته وانفه ويجد حجمه يجوز وان
لم تستقر لا ولو سجد على الجملة ان كانت على البقرة لا يجوز وان كانت على الارض يجوز كالسجدة على
السريـ ولو سجد على العزال (١) وهو بالفارسية كاره يجوز كالسريـ هكذا في الخلاصة * اذا سجد على
الحنطة أو الشعير جاز وان سجد على الذرة أو الجاوس أو الدخن أو الارز لا يجوز فان كان الارز أو
الجاوس أو الذرة أو الدخن أو الخلج في الجوانق جاز كذا في السراج الوهاج * ولو سجد على ظهر رجل هو
في الصلاة يجوز فان لم يكن ذلك الرجل في الصلاة وليس في صلته لا يجوز ولو سجد على فخذه ان كان بغير
عذر المختار انه لا يجوز وان كان بعذر المختار انه يجوز ولو سجد على ركبتيه لا يجوز به بذرو بغير عذر كذا
في الخلاصة * ولو سجد على كفه وهي على الارض جاز على الاصح كذا في التبيين * ولو سجد على ظهر الميت
وعليه لبدان وجد حجم الميت لم يجوز ان لم يجد حجمه جاز كذا في محيط السرخسي * اذا كان موضع
السجود ارفع من موضع القدمين بقدر لينة أو لبنتين منصوبتين جاز وان زاد لم يجوز كذا في الزاهاى * ووجد
اللبنة ربع ذراع كذا في السراج الوهاج * في الجملة لو كان موضع سجوده شوكا كثيرا وقراضات زاجحة فرفع
رأسه من موضع السجود ووضع موضع آخر جاز ولا يكون ذلك سجدة أخرى بل الكل سجدة واحدة كذا
في التارخية * ولو ترك وضع اليدين والركبتين جازت صلاته بالاجماع كذا في السراج الوهاج * ولو سجد
ولم يضع قدميه على الارض لا يجوز ولو وضع احدهما جاز مع الكراهة ان كان بغير عذر كذا في شرح منية
المصلى لابن أمير الحاج * ووضع القدم موضع أصابعه وان وضع اصبع واحد فلو وضع ظهر القدم دون
الاصابع بان كان المكان ضيقا ووضع احدهما دون الاخرى يجوز صلاته كالمقام على قدم واحدة كذا
في الخلاصة * ولو سجد وهو نائم اعاد السجدة ولو نام في ركوعه وسجوده لا بعد شيئا كذا في محيط السرخسي
* ولو وضع جهته على حجر صغيرا ووضع أكثر الجهة على الارض يجوز والا فلا كذا في التجسس وهكذا
في المحيط * (ومنها القعود الاخير) مقدار التشهد كذا في التبيين * وهو من قوله التحيات لله الى عبده ورسوله

(١) قوله على العزال هو بالسريـ شبه الجوالق كفى القاموس اهـ

أوجبهم رحمه الله تعالى قبله بخاراهى على قبلتنا * وعن القاضي الامام صدر الاسلام ما هو قريب من هذا فانه قال هو
القبلة ما بين النسر النسر الواقع وهو الذى يسميه الناس في ديار ناسباه وهو عند نضج العنب في ديار نوا وقت العشاء الاخيرة يكون حذاء
رؤسنا وبين النسر الواقع والنسر الطائر قريب من عشرين ذراعا في مرمى العين فاذا مر على رأسك تكون القبلة بينهما * وعن الشيخ الامام
أبي منصور الماتريدى رحمه الله تعالى قال اذا أردت معرفة القبلة فانظر الى مغرب الشمس في الطول أيام السنة واجعل لذلك علامة ثم انظر

الى مغرب الشمس في أقصر أيام السنة واجعل لذلك علامة ثم دع الثلثين من حيثك والثلث عن يسارك فالقبلة عند ذلك وهذه الاطاول
بعضها قريب من بعض وأقربها الى المقصود ما قاله الفقيه أبو جعفر والقاضي الامام صدر الاسلام رحمه الله تعالى * رجل اشبهت عليه
القبلة فأخبره رجلان ان القبلة الى هذا الجانب وهو يتحرى الى جانب آخر فان لم يكونا من أهل ذلك الموضع لم يلتفت الى كلاهما لانهما
يقولان عن الاجتهاد فلا يترك اجتهادهما بغير اجتهاد غيره وان كانا من أهل ذلك الموضع فعليه (٧١) أن يأخذ بقولهما ولا يجوز له أن

يخالفهما لان أهل الموضع
يكون أعرف بقبلته من غيره
عادة فكان خبرهما عن علم *
رجل دخل في الصلاة
بالتصوي واجتهاده كان خطأ
ولم يعلم بذلك ثم علم في الصلاة
لخوله وجهه الى القبلة فحله
رجل قد علم بجاهه الاول
ودخل في صلاته فصلاة
الاول جائزة وصلاة الداخل
فاسدة وعن أبي يوسف
رحمه الله تعالى أنه يجوز
صلاة الداخل أيضا * الا ان
اذا صلى ركعة الى غير قبلة
فجاءه رجل وحوله الى القبلة
واقعدى به فهو على وجهين
ان كان الاعى حين افتتح
الصلاة وجد من يسأله عن
القبلة فلم يسأله فسدت صلاة
الامام والمقتدى وان لم
يجد الاعى من يسأله جازت
صلاة الامام وفسدت صلاة
المقتدى لان المقتدى زعم
انه بنى صلاته على صلاة
كان أولها الى غير القبلة *
رجل صلى الى غير القبلة
متعدا روى عن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى انه يكفر وان
أصاب القبلة وبه أخذ
الفقيه أبو الليث رحمه الله
تعالى وكذا اذا صلى في
الثوب النجس أو بغير طهارة

هو الصحيح حتى لو فرغ المقتدى قبل فراغ الامام فتكلم فصلاته تامة كذا في الجوهرية النيرة * والقعدة
الاخيرة فرض في القرض والتطوع حتى لو صلى ركعتين ولم يقعد في آخرهما او قام وذهب فتفسد صلاته كذا
في الخلاصة * وأما الخروج بصنع الصلي فليس بفرض هو الصحيح * كذا في التبيين والعيني شرح الكنتز
وأكثر الكتب

(الفصل الثاني في واجبات الصلاة) يجب تعيين الاولين من الثلاثية والرابعة المكتوبتين للقراءة
المفروضة حتى لو قرأ في الاخرين من الرابعة دون الاولين أو في احدى الاولين وحدى الاخرين ساهيا
وجب عليه سجود السهم وكذا في البحر الرائق * ويجب قراءة الفاتحة وضم السورة وما يقوم مقامهما من
ثلاث آيات قصار وأية طويلة في الاولين بعد الفاتحة كذا في النهر الفائق * وفي جميع ركعات النفل والموتر
هكذا في البحر الرائق * ويجب تقديم الفاتحة على السورة كذا في النهر الفائق * اذا نسي الفاتحة في الركعة
الاولى أو الثانية وقرأ السورة ثم تذكره يبدأ بفاتحة الكتاب ثم يقرأ السورة وهو ظاهر الرواية هكذا في
الحيط * ومن قرأ في العشاء في الاولين السورة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب لم يعد الفاتحة في الاخرين * وان قرأ
الفاتحة ولم يزد عليها قرأ في الاخرين الفاتحة والسورة يجهر بهما هو الصحيح هكذا في النهاية * اذا لم يقرأ
بشيء في الشفع الاول يقرأ في الشفع الثاني بفاتحة الكتاب وسورة يجهر بهما في قوله ويُسجد للسهم وكذا في
فتاوى ضيخان في فصل سجود السجود * ويجب الاقتصار في الركعتين الاولين على قراءة الفاتحة مرة
واحدة في كل ركعة منهما هكذا في المنية * واذا قرأ في الاولين لواحدة ما الفاتحة مرتين على الولا يلزمه
سجود السهم * ولو قرأ الفاتحة ثم السورة ثم الفاتحة لا يسجد عليه كذا في الظهيرية وهكذا في التجنيس
وهو الاصح هكذا في الزايد * ويجب مراعاة الترتيب في كل فعل مكرر في كل ركعة كالسجود أو جميع
الصلاة كعدد الركعات حتى لو نسي سجدة من الركعة الاولى وقضاها في آخر الصلاة * وكذا ما يقضيه
المسبوق بعد فراغ الامام أول صلاته عندنا ولو كان الترتيب فرضا كان آخره أمما شرع غير مكرر في كل
ركعة كالقيام والركوع أو في جميع الصلاة كالقعدة الاخيرة فالترتيب فيها فرض حتى لو ركع قبل القيام أو
سجد قبل الركوع لا يجوز وكذا الوقعد قدر التشهد ثم تذكر ان عليه سجدة أو نحوها بطل القعود كذا في
التبيين * أجمعوا على ان الاعتدال في قومة الركوع ليس بواجب عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى
كذا في الظهيرية * وكذا الطمأنينة في الجلسة هكذا في الكافي * وأما الاعتدال في الركوع والسجود بول
ركن هو أصل بنفسه ذكر الكرخي انه واجب على قولهما هكذا في الظهيرية * وهو الصحيح كذا في شرح
المنية لابن امير الحاج * وتعديل الاركان هو تسكين الجوارح حتى تطمئن مفصلا واذناه قدر تسبيحة كذا
في العيني شرح الكنتز والنهر الفائق * ونحو القعدة الاولى قدر التشهد اذا رفع رأسه من السجدة الثانية
في الركعة الثانية في ذوات الاربع والثلاث هو الاصح هكذا في الظهيرية * ويجب التشهد في القعدة الاخيرة
وكذا في القعدة الاولى وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج * وهو الاصح كذا في محيط السرخسي
* والتشهد ان يقول الصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام
علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد ان لا اله الا الله وأشهد ان محمدا عبده ورسوله كذا في الزايد * وهذا
تشهد عبدالله بن مسعود والاخذ بهذا أولى من الاخذ بتشهد ابي عباس رضي الله عنهما كذا في الهداية

وبعض المشايخ قالوا ان فعل ذلك بغير قوله تعالى فاستأذنتهم عليه لا يكون كافرا وقال مشايخ كبارهم القاضي الامام أبو علي
السخري وشيخ الاطعمة الحلواني رحمه الله تعالى اذا صلى الى غير القبلة لا يكفر * كذا اذا صلى في الثوب النجس لان الصلاة الى غير القبلة
بأثر حالة الاختيار وهو التطوع على الذابة ومن العلماء من جوز الصلاة في الثوب النجس فلا يحكم بكفره * أما اذا صلى بغير طهارة
متعدا فانه يصير كافرا وقال شمس الاطعمة الحلواني رحمه الله تعالى يكون زديقا لان أحد الم يجوز الصلاة بغير طهارة فيكون مستغفرا فانه

تعالى **•** رجل صلى في المسجد في ليلة مظلمة بالتحري ثم تبين انه صلى بغير القبلة جازت صلاته لانه ليس عليه أن يرفع أبواب الناس للسؤال عن القبلة * ولا يعرف القبلة بحس الجدران والحيطان لأن الحوائط لو كانت منعقشة لا يمكنه تمييز الجراب من غيره وعسى يكون ثمة هام توديه فخارته التحري * المصلى اذا نوى مقام ابراهيم ولم ينو الكعبة تكلموا فيه قال الفقيه أبو أحمد العياصى ان لم يكن الرجل أتى مكة أجزأه لان عنده المقام والبيت واحد (٧٣)

لحينئذ تجوز صلاته * ولو نوى ان قبلته محراب مسجده لا تجوز صلاته لان المحراب ليس بقبلة بل هو علامة وقوله وجهت وجهي للصلاة لا ينوب عن نية القبلة * بعض مسائل النية تأتي في باب افتتاح الصلاة ان شاء الله تعالى * وأما معرفة الاوقات فأول وقت الفجر حين يطلع الفجر المستطير الفجر بخران سمي العرب الاول كاذبا وهو البياض الذي يبدو كذب السرحان ويعقبه ظلام لا يخرج به وقت العشاء ولا يثبت به شئ من أحكام النهار والثاني هو البياض الذي يستطير ويعترض في الافق لا يزال يزداد حتى يتشترى مستطير لذلك يثبت به أحكام النهار من حرمة الطعام والشراب للصائم وجواز اداء الفجر وآخر وقت الفجر حين تطلع الشمس * وأما وقت الظهر فتقوا على ان أول وقت الظهر حين تزول الشمس واختلفوا في آخر وقت الظهر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى آخر وقت الظهر حين صار ظل كل شئ مثليه سوى في الزوال

* ولا بد من أن يقصد بالفاظ التشهد معانيها التي وضعت لها من عنده كأنه يحيى الله ويسلم على النبي وعلى نفسه وأولياء الله تعالى كذا في الزايدى * ويجب لفظ السلام هكذا في الكنز * ويجب قراءة القنوت في الوتر وتكبيرات العيدين هو الصحيح حتى يجب سجود السهو بتركها * ويجب الجهر فيما يجهر والمخافة فيما يخاف هكذا في التبيين * ويجهر بالقراءة في الفجر وفي الركعتين الاولىين من المغرب والعشاء ان كان اماما ويخفيها فيما بعد الاولىين كذا في الزايدى * ويخفيها الامام في الظهر والعصر وان كان بعرفة ويجهر بالجمعة والعيدين كذا في الهداية * وكذا يجهر في التراويح والوتران كان اماما وان كان منفردا ان كانت صلاة يخاف فيها يخاف حتما هو الصحيح وان كانت صلاة يجهر فيها فهو بالخيار * والجهر افضل ولكن لا يبلغ مثل الامام لانه لا يسمع غيره كذا في التبيين * ولا يجهد الامام نفسه بالجهر كذا في البحر الرائق * واذا جهر الامام فوق حاجة الناس فقد اساء لان الامام انما يجهر لاسماع القوم ليتدبروا في قراءته ليحصل احضار القلب كذا في السراج الوهاج * والذكر ان كان وجب للصلاة فانه يجهر به ككسيرة الافتتاح وما ليس بفرض فاما وضع للعلامة فانه يجهر به كتكبيرات الانتقال عند كل خفض ورفع اذا كان اماما وامام الفرو والمقتدى فلا يجهران به * وان كان يختص ببعض الصلاة كتكبيرات العيدين جهر به وكذا القنوت في مذهب العراقيين واختار صاحب الهداية الاخفاء * وأما ما سوى ذلك فلا يجهر به مثل التشهد وآمين والتسبيحات كذا في البحر الرائق * اذا تلى صلاة الليل ناسيا فقتضاها في النهار وأم قتها وخافت كان عليه السهو وان أم ليل في صلاة النهار يخاف ولا يجهر فان جهر سابها كان عليه السهو كذا في فتاوى قاضيان في سجود السهو * والمنفرد اذا قضى هذه الصلوات في الجهر فيما يجهر اختلاف المشايخ والاصح ان الجهر افضل كذا في المحيط هكذا في الكافي * وهو اختيار شمس الأئمة وغيره الاسلام وجماعة من المتأخرين وقال قاضيان هو الصحيح وفي الدخيرة وهو الاصح كذا في التبيين * وفي الخلاصة عن الاصل رجل صلى وحده فجاء رجل واقفدي به بعد ما قرأ الفاتحة أو بعضها فقرأ الفاتحة ثانياً ويجهر كذا في البحر الرائق * واما نوافل النهار فيخفي فيها حتما وفي نوافل الليل يخبر كذا في الزايدى * اختلفوا في حد الجهر والخفاة قال الفقيه أبو جعفر والشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ادنى الجهر ان يسمع غيره وادنى المخافة ان يسمع نفسه وعلى هذا يعتمد كذا في المحيط * وهو الصحيح كذا في الوقاية والنقاية * وبه أخذ عامة المشايخ كذا في الزايدى * ولو كان بحيث يحاور شفتمه حتى لو قرب انسان صملاخه من فمه يدخل صوته في أذنه وفهم ما يقرأ فلهذه مجمعة (١) كذا في الخلاصة

(الصل الثالث في سنن الصلاة وآدابها وكيفيتها) * (سننها) رفع اليدين للتحريمة ونشر اصابعه وجهر الامام بالتكبير والثناء والتعوذ والتسمية والأمين سر او وضع يمينه على يساره تحت سترته وتكبير الركوع وتسبيحه ثلاثا واخذ ركبته بيديه وتفرج اصابعه وتكبير السجود والرفع وكذا الرفع نفسه وتسبيحه ثلاثا ووضع يديه وركبته واقترار رجليه اليسرى ونصب اليمنى والقومة والجلسة كذا في البحر الرائق * وكذا الطمأنينة في ما قدر تسبيحة كذا في شرح المنية لابن أمير الحاج * والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء * (وآدابها) نظره الى موضع سجوده حال القيام والى ظهر قدميه حال الركوع والى ارضيته حال

(١) قوله بمجمعة في القاموس مجع في خبره لم يبينه والكتاب لم يبين حروفه ٥١

وقال صاحبها رحمه الله تعالى حين صار ظل كل شئ مثليه سوى في الزوال * وطريق معرفة الزوال وفي الزوال ان السجود تغرز خشية مستوية في أرض مستوية فادام الظل في الأنتاص فالشمس في حصد الارتفاع فاذا أخذ الظل في الازدياد علم ان الشمس قد زالت فاجعل على رأس الظل علامة من موضع العلامة الى الخشبة يكون في الزوال * فاذا زاد على ذلك وصارت الزيادة مثل ظل أصلى الودسوى في الزوال يخرج وقت الظهر في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وعندهما اذا صارت الزيادة مثل الودسوى في

الزوال يخرج وقت الظهر وعن محمد رحمه الله تعالى انه جعل معرفة زوال الشمس نظرياً آخر وهو ان يقوم الرجل مستقبل القبلة فما دامت الشمس على حاجبه الايسر فالشمس لم تزل واذا صارت الشمس على حاجبه اليمين علم ان الشمس قد زالت * وأول وقت العصر حين يخرج وقت الظهر على الاختلاف وأخر وقتها حين تغرب الشمس ويكره التأخير الى تغرب الشمس واختلاف في ذلك التغيير قال بعضهم هو التغيير في ضوء الشمس الذي على رأس الحيطان ورأس الجبال والشجر وقال (٧٣) بعضهم هو التغيير في قرصها وانما يعرف

التغيير في قرصها أن يقطر قرصها ان أمكنه أن يقطر الى قرصها ولم يتغير عيناه علم ان الشمس قد تغيرت وان لم يمكنه النظر علم ان الشمس لم تتغير * وأول وقت المغرب حين تغرب الشمس وآخرها حين يغيب الشفق وقال الشافعي رحمه الله تعالى وقتها مقدار ما يتمكن فيه من أداء ثلاث ركعات حتى لو تمكن بعد غروب الشمس من أداء ثلاث ركعات ولم يصل فيه ثم صلى بعده كان قاضياً لموتها وأول وقت الغشاء حين يغيب الشفق لا خلاف فيه انما اختلفوا في الشفق قال أبو يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله تعالى هي الحرة وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو البياض الذي يلي الحرة حتى لو صلى الغشاء بعد ما غابت الحرة ولم يغيب البياض المعترض الذي يكون بعد الحرة لا تجوز عنده ثم تأخير الغشاء الى ثلث الليل مستحب وإلى نصف الليل مباح وإلى آخر الليل مكروه * والافضل في صلاة الغير التنوير عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى

السجود والى حجره حالة القعود وعند التسليم الاولى الى منكبه اليمين وعند الثانية الى منكبه الايسر وكظم فمه عند الثأوب واخراج كفيه من كفيه عند التكبير ودفع السعال ما استطاع هكذا في الجهر والرائق * (وكيفيتها) * اذا أراد الدخول في الصلاة كبر ورفع يديه حذاء أذنيه حتى يحاذي باهاميه شحمتي أذنيه وبرؤس الاصابع فروع أذنيه كذا في التبيين * ولا يبطأ طي رأسه عند التكبير كذا في الخلاصة * قال الفقيه أبو جعفر يستقبل بطون كفيه القبلة ويشر أصابعه ويرفعهما فاذا استقرت في موضع محاذة الابهامين شحمتي الاذنين يكبر قال شمس الأئمة السرخسي عليه عامة المشايخ كذا في المحيط * والرفع قبل التكبير هو الاصح هكذا في الهداية * وهكذا تكبيرات القنوت وصلاة العيدين ولا يرفعهما في تكبيرة سواها كذا في الاختيار شرح المختار * فلورفع عندنا لا تفسد صلته على الصحيح كذا في السراج الوهاج * والمرأة ترفع حذاء منكبيها هو الصحيح كذا في الهداية والتبيين * واذا رفع يديه لا يضم أصابعه كل الضم ولا يفرج كل التفريق بل يتركها على ما كانت عليه بين الضم والتفريق هكذا في النهاية * وهو المعتمد هكذا في المحيط * ولو كبر ولم يرفع يديه حتى فرغ من التكبير لم يأت به وان ذكره في أثناء التكبير يرفع وان لم يمكنه الرفع الموضع المسنون رفعه ما قدر ما يمكن وان أمكنه رفع احدهما دون الاخرى رفعها وان لم يمكنه الرفع الا بزيادة على المسنون رفعه ما كذا في التبيين * في المبسوط لو مد ألف الله لا يصير شارعا وخيف عليه الكفران كان قاصدا وكذا لو متألف كبر أو بامه لا يصير شارعا ولو مداه الله فهو خطأ لغة وكذا لو مد راحة يده ومد لاه صواب وخزم الها خطأ كذا في فتح القدير * واذا قال الله أكبر بعتهمزة الله أو همزة أكبر تفسد صلاته مكان الشك واذا وسط الالف بين الباء والراء قال بعضهم تفسد صلته وقال بعضهم لا تفسد هكذا في النهاية * (ووضع يده اليمنى على اليسرى تحت السرة) كما فرغ من التكبير هكذا في المحيط ناقلا عن الامام خواهر زاده وهكذا في النهاية والمرأة تضعهما على نديها كذا في المنية * كل قيام فيه ذكر مسنون فالسنة فيه الاعتماد كذا في حالة الثناء والقنوت وصلاة الجنازة وكل قيام ليس فيه ذكر مسنون كذا في تكبيرات العيدين فالسنة فيه الارسال كذا في النهاية * وهو الصحيح كذا في الهداية * وبه كان يقضي شمس الأئمة السرخسي والصدرا التكبير برهان الائمة والصدرا الشهيد حسام الدين كذا في المحيط * ويرسل اتفاقا في قومة الركوع اذا كان كرسنة الانتقال لا القومة كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * استحسب كثير من مشايخنا الجمع بين الاخذ والوضع كذا في الخلاصة * وفي المصنف هو الصحيح كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * وذلك بأن يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى يأخذ الرغف بالخصر والابهام ويرسل الباقي على الذراع وينبغي أن يكون بين قدميه أربع أصابع في قيامه كذا في الخلاصة * ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جنتك ولا اله غيرك كذا في الهداية * اماما كان أو مقتدياً ومنفردا كذا في التتارخانية * ولم يذكر في الاصل ولا في النوادر رجل تنازل كذا في المحيط * فلا يأتي به في القرائن كذا في الهداية * ولا وجه بعد التسمية ولا بعد الثناء كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * والاولى ان لا يأتي بالتوجه قبل التكبير لتصل النية به وهو الصحيح كذا في الهداية * (ثم يعوذ) وصورة أعود بالله من الشيطان الرجيم وهو المختار كذا في الخلاصة * وبه يقضي هكذا في الزاهدي * والسنة فيه الاخفاء وهو المذهب عند علمائنا هكذا في المنيرة * ثم التعوذ سبع الاقراء دون الثناء عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله

(١٠) الفتاوى اول) التغليس أفضل فعنده التحجيل بالاداء في أول الوقت في سائر الصلاة أفضل وقال الطحاوي رحمه الله تعالى في صلاة الغير يبدأ بالتغليس ويختم بالتسوير اذا كان يريد اطالة القراءة وان كان لا يريد فالتسوير أفضل أجمعوا على ان المستحب في صلاة الفجر بالمزدلفة هو التغليس وحدا التسوير ما قال شمس الأئمة الحلواني والقاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى انه يبدأ بالصلاة بعد انتشار البياض في وقت لوصلي الفجر بقراءة مسنونة مابين أربعين آية أو أكثر وترتل القراءة فاذا فرغ من الصلاة لو ظهر له سهو

في طهارته يمكنه أن يتوضأ ويعيد الصلاة قبل طلوع الشمس كما فعل أبو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما * ويؤخر الظهر في الصيف ويجعل في الشتاء ويؤخر العصر في الصيف والشتاء جميعا ويجعل المغرب في الصيف والشتاء جميعا ويجعل العشاء في الصيف ويؤخر في الشتاء الى ثلث الليل لقوله عليه الصلاة والسلام لمعاذ رضي الله تعالى عنه أخر العشاء في الشتاء فان الليل فيه طويل وعجل في الصيف فان الليل فيه قصير هذا اذا كانت السماء مصحبة فان (٧٤) كانت منعمة يؤخر النجور والظهر والمغرب ويجعل العصر والعشاء ووقت الوتر من حين

يصل العشاء الى طلوع الفجر والافضل أن يصلها في آخر الليل اذا كان يثق من نفسه انه يستيقظ في آخر الليل وان كان لا يثق فالافضل أن يصلها في أول الليل وان أوتر قبل العشاء متمدا لا يجوز وان صلى العشاء على غير وضوء ثم استيقظ في السجدة أو تر فلما فرغ من الوتر ذكر انه صلى العشاء على غير وضوء فانه يعيد العشاء ولا يعيد الوتر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ويجوز قضاء الفوائت في أي وقت شاء الا في ثلاث ساعات لا يجوز فيها التطوع ولا تجوز المكثوبة ولا صلاة الجنائز ولا سجدة التلاوة اذا طلعت الشمس حتى ترتفع وعند الانتصاف الى أن تزول الشمس وعند اجرار الشمس الى أن تغيب الا عصر يومه فانه يجوز أدائها عند الغروب * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه قال يجوز التطوع عند انتصاف يوم الجمعة * وتسعة أوقات يجوز فيها قضاء الفوائت وصلاة الجنائز وسجدة التلاوة ولا يجوز فيها نقل لها سبب

تعالى حتى يأتي به المسبوق اذا قام الى القضاء دون المقتدى ويؤخر عن تكبيرات العبد هكذا في الهداية بأكثر المتون * والتعوذ عند افتتاح الصلاة لا غير فلو افتتح الصلاة ونسي التعوذ حتى قرأ الفاتحة لا يعوذ بعد ذلك كذا في الخلاصة * (ثم يأتي بالتسمية) ويخفيها وهي من القرآن آية أنزلت للفصل بين السور كذا في الظهيرية فيما يكره في الصلاة * ولا يتأدى بها فرض القراءة كذا في الجوهرة النيرة * وبأني بها في أول كل ركعة وهو قول أبي يوسف رحمه الله كذا في المحيط * وفي الجته وعليه الفتوى هكذا في التارخية * ولا يسمى بين الفاتحة والسورة هكذا في الوقاية والنفاية * وهو الصحيح هكذا في البدائع والجوهرة النيرة * (ثم يقرأ فاتحة الكتاب) كذا في السراج الوهاج * اذا فرغ من ايفاتحة قال آمين والسنة فيه الاخفاء كذا في المحيط * المنفرد والامام سواء كذا في المأموم اذا سمع هكذا في الزاهدي * وفي آمين لغتان المذوال والقصر ومعناه استجب والتشديد خطأ فاحش ولو قال آمين بالذوال التشديد لا تفسد صلاته وعليه الفتوى لانه موجود في القرآن هكذا في التبيين * لو سمع المقتدى من الامام ولا الضالين في صلاة لا يجهر فيها مثل الظهر والعصر قال بعض مشايخنا لا يؤمن وعن القبة أي جعفر الهندي * وفي المحيط * وفي صلاة الجمعة والعيدين اذا سمع المقتدى من المقتدين التامين قال الامام ظهير الدين يؤمن كذا في السراج الوهاج ناقله عن الفتاوى * (ثم يضم الى الفاتحة سورة أو ثلاث آيات) هكذا في شرح المنية لابن أمير الحاج * والآية الطويلة تقوم مقامها كذا في التبيين * (ويركع حين يفرغ من القراءة وهو منتصب) هو المذهب الصحيح كذا في الخلاصة * في الجامع الصغير ويكبر مع الانحطاط كذا في الهداية * قال الطحاوي وهو الصحيح كذا في معراج الدراية * فيكون ابتداء تكبيره عند أول الخرورج والفراغ عند الاستواء للركوع كذا في المحيط * ويجهر الامام بتكبيره الركوع وغيره وهو ظاهر الرواية كذا في التارخية * وهو الاصح كذا في الخلاصة ويجزئ الرامن التكبير كذا في النهاية * ويعتمد يديه على ركبتيه كذا في الهداية * وهو الصحيح هكذا في البدائع * ويفترج بين أصابعه ولا يندب الى التفريج الا في هذه الحالة ولا الى الضم الا في حالة السجود وفيما راع ذلك يترك على العادة كذا في الهداية * ويسبط ظهره حتى لو وضع على ظهره قدح من ماء لاستقر ولا ينكسر رأسه ولا يرفع يعني يسوى رأسه بعجزه كذا في الخلاصة * ويكره أن يحني ركبتيه شبه القوس والمرأة تحني في الركوع بسبب اولها لا تعتمد ولا تفرج أصابعها ولكن تضم يديها وتضع على ركبتيها وضعا وتحني ركبتيها ولا تجافي عضديها كذا في الزاهدي * ويقول في ركوعه سبحان رب العظم ثلاثا وذلك أدناه فلترك التسبيح أصلاً وأني به مرة واحدة يجوز ويكره * فاذا اطمان راكعاً (رفع رأسه) فان ترك الطمأنينة تجوز صلاته عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في الخلاصة * فان كان اماماً يقول سمع الله لمن حمده بالاجماع وان كان مقدياً يأتي بالتحميد ولا يأتي بالتسبيح بلا خلاف وان كان منفرداً الاصح أنه يأتي بهما كذا في المحيط * وعليه الاعتماد كذا في التارخية * وهو الاصح كذا في الهداية * ثم في الرواية التي تجتمع يأتي بالتسبيح حال الارتفاع واذا استوى قائماً قال ربنا لك الحمد كذا في الزاهدي * وهو الصحيح كذا في القنية * سئل يوسف بن محمد عن رفع رأسه من الركوع ولم يقل عند الرفع سمع الله من حمده قال لا يأتي به بعد ما استوى قائماً * وكذا كل ذكر يؤتي به في حال الانتقال لا يؤتي به في غير محله كالتكبير الذي يؤتي به عند الانحطاط من القيام الى الركوع أو من الركوع الى السجود وكذا لا يأتي بيقية تسبيحة

كالنذر وركعتي الطواف وتحمية المسجد وأول يكن لها سبب بعد طلوع الفجر قبل صلاة الفجر لا يجوز الا سنة الفجر السجود وبعد الفريضة قبل طلوع الشمس وبعد صلاة العصر قبل الغفر وبعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب وعند الخطبة يوم الجمعة وعند الاقامة يوم الجمعة وعند خطبة العيدين وعند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء ويجوز التطوع قبل العصر واختلفوا في الوقت الذي يباح فيه الصلاة اذا طلعت الشمس قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن فضل رحمه الله تعالى مادام الانسان يقدر على

النظر الى قرص الشمس فهي في الطلوع لا يباح فيه الصلاة واذا عجز عن النظر يباح فيه الصلاة وذكر في الكتاب اذا طلعت الشمس لا يحل حتى ترتفع قدر ربح أو ربحين ويكره أداء النوافل في هذه الاوقات في سائر الاماكن وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا يكره بمكة * واذا افتتح التطوع في الاوقات المكروهة فانه يقطع ثم يقضى في ظاهر الرواية * ولا يجوز الجمع بين الصلاتين في وقت واحد بعد رماعنا عند الصلاة الظهر والعصر بعرفة والمغرب والعشاء بمنزلة فانه يؤخر الظهر ويجعل العصر ويصلح ما (٧٥) في وقت الظهر ويؤخر المغرب الى وقت العشاء ويصلح ما في وقت العشاء ويجوز عند الشافعي رحمه الله تعالى الجمع بين الصلاتين بعد السفر والمرض والمطر ولا يتطوع قبل المغرب ولا قبل صلاة العبد في المشهور ويتطوع بعد صلاة العبد ماشاء وعن بعض الصحابة انهم كانوا يتطعون قبل صلاة العبد ولا يصلي يوم الجمعة اذا خرج الامام للخطبة فان افتتح الاربع قبل الجمعة ثم خرج الامام ذكر في النوادر انه ان كان صلى ركعة يضيف اليها أخرى ويخفف القراءة بقراً بفاتحة الكتاب وشئ من السورة وبه أخذ المشايخ ولم يذكر في النوادر انه لو صلى ركعتين وقعد على رأس الركعتين وقام الى الثالثة ولم يقمها بالسجدة حتى خرج الامام واختاف فيه المشايخ قال بعضهم يعود الى القعدة ويسلم وقال بعضهم يتمها أربعاً ويخفف القراءة وهكذا اذا شرع في الاربع قبل الظهر ثم اقيمت للظهر وان كان في الركعة الاولى ولم يقمها بالسجدة فانه يتمها ركعتين وان سلم على

السجود بعد رفع رأسه بل الواجب أن يراعى كل شئ في محله كذا في التتارخانية ناقلاً عن البيهقي * اذا قال سمع الله لمن حمده يقول الهاء بالجرم ولا يبين الحركة في الهاء كذا في التتارخانية ناقلاً عن الحجة * (ثم اذا استوى قائماً كبيراً وسجد) كذا في الهداية * ويكبر في حالة الخرو ورو يقول في سجوده سبحان ربى الاعلى ثلاثاً وثلاثين كذا في المحيط * ويستحب أن يزيد على الثلاث في الركوع والسجود بعد أن ينحني بالوتر كذا في الهداية * فالأدنى فيها ثلاث مرات والاوسط خمس مرات والاكمل سبع مرات كذا في الزاد وان كان اماماً لا يزيد على وجهه بل القوم كذا في الهداية * قالوا اذا أراد السجود بضع أو لاما كان أقرب الى الارض فيضع ركبتيه أو لا ثم يديه ثم أنفه ثم جبهته واذا أراد الرفع رفع أو لا جبهته ثم أنفه ثم يديه ثم ركبتيه قالوا هذا اذا كان حافياً اما اذا كان متخففاً فلا يمكنه وضع الركبتين أو لا فيضع اليدين قبل الركبتين ويقدم اليمنى على اليسرى كذا في التبيين * ويضع يديه في السجود حذاء أذنيه ووجهه أصابعه نحو القبلة وكذا أصابع رجليه ويعتمد على راحتيه ويدي ضبعيه عن جنبيه ولا يفرش ذراعيه كذا في الخلاصة * ويجاف بطنه عن تخذه كذا في الهداية * والمرأة لا تجاف في ركوعها وسجودها وتقعده على رجليها وفي السجدة تفرش بطنها على تخذه كذا في الخلاصة * والامة كالحرّة الا في رفع اليدين عند الاحرام فهي كالرجل كذا في السراج الوهاج * (ثم يرفع رأسه ويكبر) * والسنة فيه أن يرفع رأسه حتى يستوى جالساً وليس في هذا الجالس ذكر مستنون عندنا هكذا في الجوهرية النيرة * ولولم يستوجبالساو سجد أخرى أجزأه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الهداية * رفع الرأس من السجدة ليس يركن وانما الركن هو الانتقال لانه لا يمكنه أداء الثانية الا به الا أنه لا يمكنه الانتقال الى الثانية الا بعد رفع الرأس فزمره رفعه حتى لو أمكنه الانتقال من غير رفع الرأس بان سجد على وسادة وأزيلت الوسادة حتى وقعت جبهته على الارض أجزأه هكذا في النهاية * واختلفوا في مقدار الرفع فروى عن أبي حنيفة رحمه الله انه ان كان الى القعود أقرب جاز وان كان الى الارض أقرب لا يجوز هكذا في التبيين * وهو الاصح هكذا في الهداية * وروى أبو بوبه رحمه الله عنه اذا رفع رأسه مقدار ما يسمى رافعا جاز قال في المحيط وهو الاصح كذا في التبيين وهو الصحيح هكذا في البدائع * (ثم يكبر وينحط للسجدة الثانية) ويسبح فيها مثل ما سجد في السجدة الاولى كذا في المحيط * (ثم اذا فرغ من السجدة ينفض على صدره قدميه) * ولا يقد ولا يعتمد على الارض يديه عند قيامه وانما يعتمد على ركبتيه هكذا في المحيط وترك الاعتماد مستحب بل ليس به عذر عندنا على ما هو ظاهر في كثير من الكتب المشهورة كذا في البحر الرائق * ولو قعد واعتمد يديه على الارض كما هو مذهب الشافعي لا بأس به هكذا في الظهيرية وبغسل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الركعة الاولى الا انه لا يستفتح ولا يتعوذ كذا في القدوري * (واذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية افتش رجله اليسرى) وجلس عليها ونصب اليمنى نصاباً ووجه أصابعه نحو القبلة ووضع يديه على تخذه وبسط أصابعه كذا في الهداية * ولا يأخذ الركبة هو الاصح كذا في الخلاصة * وان كانت امرأه جالست على اليمنى اليسرى وأخرجت رجليها من الجانب الايمن كذا في الهداية * (ويقرأ تشهد بان مسعود) كذا في الكافي * ولا يزيد على هذا كذا في محيط السرخسي * واذا انتهت الى قوله تشهد بان لا اله الا الله يشير بالسجدة والختار انه لا يشير كذا في الخلاصة * وعليه الفتوى كذا في المضمرات ناقلاً عن الكبرى *

رأس الركعتين حكى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انه قال يقتضى أربعاً * (مسائل اشباه القبلة) * وجعل صلى في الصحراء الى جهة من غير شك ولا تحزان حين انه أصاب القبلة أو كان أكبر رأيه ذلك أو لم يظهر من حاله شئ حتى ذهب عن ذلك الموضع فصلاته جائزة لان فعل المسلم محمول على الصحة وكل من قام لأداء الصلاة يجعل مستقبل القبلة حتى يتبين خلافه وان تبين انه أخطأ فصلاته فاسدة وان شئت في القبلة فصل على الجهة من غير تحزان حين انه أخطأ القبلة أو أكبر رأيه ذلك أو لم يتبين من حاله شئ فصلاته فاسدة وان

تبين انه أصاب فصلاته جائزة وان كان أكبر رأيه انه أصاب القبلة اختلفوا فيه قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح انه لا يجوز صلاته وان صلى الى جهة بالتحرى ان لم يظهر من حاله شيء أو ظهر انه أصاب أو كان في أكبر رأيه ذلك فصلاته جائزة بالاتفاق وان ظهر انه أخطأ فذلك عندنا وان اشتهت عليه القبلة فتحترى ووقع تحريره على جهة فأعرض عن تلك الجهة وصلى الى جهة أخرى وتبين انه أصاب القبلة (٧٦) فصلاته فاسدة وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يحشى عليه الكفر هذا اذا تبين

والامر بعد الفراغ من الصلاة وان ظهر الامر في خلال الصلاة ففي الوجه الاول وهو ما اذا صلى الى جهة من غير شك ولا تحرر فيه ان ظهر انه أخطأ يلزمه الاستقبال لانه لو ظهر له ذلك بعد الفراغ من الصلاة يلزمه الاعادة فاذا ظهر في خلال الصلاة استقبل الصلاة وان ظهر انه أصاب القبلة اختلفوا فيه والصحيح انه يتم صلاته ولا يستقبل لان صلاته كانت جائزة مالم يظهر الخطأ فاذا تبين انه أصاب القبلة لا يتغير حاله وفي المسئلة الثانية وهو ما اذا شك في القبلة توجه الى جهة من غير تحرر وظهر في خلال الصلاة انه أخطأ يستقبل الصلاة لان صلاته كانت فاسدة ولهذا يلزمه الاعادة بعد الفراغ فيلزمه الاستقبال وان ظهر انه أصاب القبلة فذلك يستقبل الصلاة لان افتتاحه كان ضعيفا حتى لا يحكم بجواز الصلاة مالم يعلم بالاصابة فاذا قسوى حاله لا يجوز له البناء بخلاف ما اذا علم بالاصابة بعد الفراغ حيث لا يعيد لان ثم لا يحتاج الى البناء وأما في المسئلة الثالثة وهو اذا شك واقترح الصلاة الى جهة بالتحرى ثم تبين في خلال التبيين الصلاة انه أخطأ فانه يستقبل الجهة الثانية ويمضي على صلاته وان ظهر انه أصاب يمضي على صلاته لان افتتاحه هاهنا كان صحيحا بجازة البناء وفي المسئلة الرابعة انه اذا شك وتحترى الى جهة ثم أعرض عن تلك الجهة وصلى الى جهة أخرى فظهر له في خلال الصلاة انه أخطأ أو كان أكبر رأيه ذلك فانه يستقبل الصلاة وان ظهر انه أصاب القبلة فذلك لان افتتاحه كان فاسدا ولهذا لو ظهر بعد

وكثيرون المشايخ لا يرون الاشارة وكرهها في منية المفتي كذا في التبيين * فاذا فرغ من قراءة التشهد قام كذا في المحيط * وفي الجلابي والقيام من القعدة على صدور قدميه كالقيام من السجدة وقال الطحاوي لا بأس بان يعتمد يديه على الارض كذا في الزاهد * واذا قام بفعل في الشفع الثاني ما فعل في الشفع الاول من القيام والركوع والسجود كذا في المحيط * ويقرأ الفاتحة فقط هكذا في الكافي * وتكره الزيادة على ذلك كذا في السراج الوهاج ناقلا عن الاختيار شرح المختار * وان ترك القراءة والتسبيح لم يكن عليه حرج ولا سجدتنا السموان كان ساهيا لكن القراءة أفضل هذا هو الصحيح من الروايات هكذا في الذخيرة * وعليه الاعتماد كذا في فتاوى قاضيجان * وهو الاصح كذا في المحيط في فصل القراءة * وهو الصحيح وظاهر الرواية هكذا في البدائع * والنسكوت مكره هكذا في الخلاصة * (ويجلس في الاخيرة) كما جلس في الاولى هكذا في الهداية * ويتشهد فاذا فرغ من التشهد يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كذا في المحيط * وسئل محمد عن كيفية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وبارك على آل محمد كذا في التبيين * فاذا فرغ من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يستغفر لنفسه ولابويه وللمؤمنين والمؤمنات كذا في الخلاصة * ويدعول نفسه وبغيره من المؤمنين ولا يخص نفسه بالدعاء وهو سنة هكذا في التبيين * ثم يقول ربنا آتنا الى آخره كذا في الخلاصة * ولا يدعو بما يشبه كلام الناس وما لا يستعمل سؤاله من العباد كقوله اللهم زجني فلانة تشبه كلامهم وما يستعمل كقوله اللهم اغفر لي اس من كلامهم وقوله اللهم ارزقني من قبيل الاول كذا في الهداية * فلا يجوز الدعاء بهذا اللفظ هو الصحيح كذا في العيني شرح الهداية * ولو قال اللهم ارزقني ما لا عظميا تنفسد ولو قال اللهم ارزقني العلم والحج ونحو ذلك لا تنفسد كذا في المضمرات * وفي اللؤلؤ الجنية ينبغي ان يدعوى الصلاة بدعاء محفوظ لانه يخاف أن يجري على لسانه ما يشبه كلام الناس فتفسد صلاته كذا في التتارخانية * وكل ما ذكرناه انه يفسد اذا تم فسد اذا لم يقعد قدر التشهد في آخر الصلاة أو ما اذا قعد فصلاته تامة يخرج به من الصلاة كذا في التبيين * ومن الادعية الماثورة ما روى عن أبي بكر رضي الله عنه انه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم علمني دعاء أدعوه به في صلاتي فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا وانه لا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك أنت الغفور الرحيم وكان ابن مسعود يدعو بكلمات منهن اللهم اني أسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم أعلم وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم كذا في النهاية * ويجب أن يقول المصلى بعد ذكر الصلاة في آخر الصلاة رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي ربنا وتقبل دعائي ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب كذا في التتارخانية ناقلا عن الحجة * (ثم يسلم تسليتين) تسليمة عن يمينه وتسليمة عن يساره ويجول في التسليمة الاولى وجهه عن يمينه حتى يرى بياض خده الايمن وفي التسليمة الثانية عن يساره حتى يرى بياض خده الايسر * وفي القسنة هو الاصح هكذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * ويقول السلام عليكم ورحمة الله كذا في المحيط * المختار ان يكون السلام بالالف واللام وكذلك في التشهد كذا في الظهيرية * ولا يقول في هذا السلام في آخره وبركاته عندنا والسنة في السلام أن تكون التسليمة الثانية اخفض من الاولى كذا في المحيط * وهو الاحسن كذا في

لا يعيد لان ثم لا يحتاج الى البناء وأما في المسئلة الثالثة وهو اذا شك واقترح الصلاة الى جهة بالتحرى ثم تبين في خلال التبيين الصلاة انه أخطأ فانه يستقبل الجهة الثانية ويمضي على صلاته وان ظهر انه أصاب يمضي على صلاته لان افتتاحه هاهنا كان صحيحا بجازة البناء وفي المسئلة الرابعة انه اذا شك وتحترى الى جهة ثم أعرض عن تلك الجهة وصلى الى جهة أخرى فظهر له في خلال الصلاة انه أخطأ أو كان أكبر رأيه ذلك فانه يستقبل الصلاة وان ظهر انه أصاب القبلة فذلك لان افتتاحه كان فاسدا ولهذا لو ظهر بعد

فوصل بالهتري ثم ظهره
أخطأ حكي ابن رستم عن
محمد رجهما الله تعالى انه
للاعادة عليه وكذا لو كان
الاشتباه بالمدينة * رجل
دخل مسجد الاحمرابة
وقبلته مشكلة فصل
بالهتري ثم ظهره أخطأ
كان عليه الاعادة لانه كان
قادر ا على السؤال من الاهد
وان تبين
انه أصاب القبلة تجازت
صلاته الحصول المقصود
وصارت هذه المسئلة بمنزلة
مالوش في القبلة وصل من
غير تحرّم اذا ظهره أصاب
قبلة تجوز صلاته * مسائل
(اذان) اذا أذن قبل الوقت
كرهه يعادى الوقت وقال
ابو يوسف رحمه الله لا يكره
في الفجر في النصف الاخير
من الليل ولا يعادى يكره
لاذان مع الجنابة ولا يكره
مع الحديث في رواية *
الاقامة تكرر معهما جميعا
خمسة يكره اذانهم واذا
توايلا الصبي الفتي
يعقل والمرأة والجنون
والسكران والجنب
ثلاثة لا يعاد اذانهم
لمحدث في ظاهر الرواية
القاعدة اذا أذن يكره ولا

(الفصل الرابع في القراءة) * سنتم حاله الاضطراب في السفر وهو ان يدخله خوف أو عجلة في سبيله أن يقرأ بأفصح الكتاب وأي سورة شاء وحالة الاضطراب في الحضر وهو ضيق الوقت أو الخوف على نفس أو مال أن يقرأ قدر ما لا يفوته الوقت أو الايمان هكذا في الزاهدى * وسنتم حاله الاختيار في السفر بان كان في الوقت سعة وهو في امانة وقرار أن يقرأ في النجس سورة البروج أو مثلها ليحصل الجمع بين مراعاة سنة القراءة وتخفيفها المرخص في السفر كذا في شرح منية المصلى لابن أمير الحاج * وفي الظهر رمثله وفي العصر والعشاء دونه وفي المغرب بالقصار جده هكذا في الزاهدى * وسنتم في الحضر أن يقرأ في الفجر في الركعتين باربعين أو خمسين آية سوى فاتحة الكتاب * وفي الظهر كذا في الجامع الصغير مثل الفجر * وذكر في الاصل أو دونه وفي العصر والعشاء في الركعتين عشرين آية سوى فاتحة الكتاب وفي المغرب يقرأ في كل ركعة سورة قصيرة هكذا في المحيط * واستحسنوا في الحضر طوال المفصل في الفجر والظهر وأوساطه في العصر والعشاء وقصاره في المغرب كذا في الوقاية * وطوال المفصل من الحجرات الى البروج والاولى من سورة البروج الى لم يكن والقصار من سورة لم يكن الى الآخر هكذا في المحيط والوقاية ومنية المصلى * وفي التيمية اذا كان يؤدى العصر في وقت مكروه فالصواب انه يستوفى القراءة المسنونة كذا في التارخانية * ولم يتوقف في الوتر شئ سوى الفاتحة كذا في معراج الدراية * فاقراء فيه فهو حسن كذا في المحيط *

1. 6

فلما ولا يكره في البيوت
والكروم وضيع القرى لان
أذان القرية والمصر أذان
لهم فان تركوا الاذان
والاقامة جازوا ان أذنا كان
أولى وان صلوا بجماعة في
المفازة ان تركوا الاذان
لا يكره وان تركوا الاقامة
يكره وقيل لا يترك الاذان
أيضا وليس لغیر المكتوبة
نحو الوتر وصلاة العيد وصلاة
الجنائز وقباجعة النساء أذان
واقامة ولا بأس بالتطريب
في الاذان وهو تحسين
الصوت من غير ان يتغير فان
تغير بلحن أو مد أو ما أشبه
ذلك كره وكذلك قراءة
القرآن وقال شمس الائمة
الحلواني رحمه الله تعالى
انما يكره ذلك فيما كان من
الاذكار أما في قوله حتى على
الصلاة حتى على الفلاح لا بأس
فيه بادخال مد ونحوه المؤذن
اذا لم يكن عالما بأوقات
الصلاة قالوا لا يستحق ثواب
المؤذنين ولا يحل للمؤذن
ولا للامام ان يأخذ على
الاذان والامامة أجرا فان لم
يشارطهم على شيء لم يكن لهم
عرفوا حاجته فهو له في
كل وقت شيئا فهو أحسن
بطسقة ذلك ولا يكون أجرا

لكن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أوتر سبع اسم ربك الأعلى وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد
 فيقرأ أحياها هذا التبرك وأحياها غير ذلك للتحريز عن هجران باقي القرآن كذا في التهذيب * ولا يزيد
 على القراءة المستحسنة ولا يشقل على القوم ولكن يخفف بعد أن يكون على التمام والاستحباب كذا في
 المصنوعات ناقلا عن الطحاوي * وإطالة القراءة في الركعة الأولى على الثانية من القبر مستنونة بالإجماع *
 وقال محمد رحمه الله تعالى أحب إلى أن يطول الركعة الأولى على الثانية في الصلوات كلها وعليه الفتوى
 كذا في الزايد ومراج الداربية وفي الحجة وهو المأخوذ لفتوى كذا في التارخانية * وعلى هذا الخلاف
 الجمعة والعيدان هكذا في البدائع * وبعد هذا اختلف المشايخ بعضهم قالوا ينبغي أن يكون التفاوت بينهما
 بقدر الثالث والثلاثين الثاني في الأولى والثالث في الثانية * وفي شرح الطحاوي وينبغي أن يقرأ في الأولى
 بثلاثين آية وفي الثانية بقدر عشرين آيات أو عشرين كذا في المحيط * هذا لبيان الأولى * وأما لبيان الحكم
 فالتفاوت وإن كان فاحشا بأن يقرأ في الأولى سورة طويلة وفي الثانية ثلاث آيات لا بأس به كذا في الظهيرية
 * وفي بعض شروح الجامع الصغير لا خلاف أن إطالة الركعة الثانية على الأولى مكروهة إن كانت ثلاث
 آيات أو أكثر وإن كانت بأقل من ذلك لا يكره كذا في الخلاصة * قال المرغيناني التطويل يعتبر بالآي إن
 كانت مقاربة وإن كانت الآيات متفاوتة من حيث الطول والقصر يعتبر بالكلمات والحروف كذا في
 التبيين * ويكره أن يوقت شيئا من القرآن شيء من الصلوات قال الطحاوي والاستيعابي هذا إن أراد أحتملا
 واجبا بحيث لا يجوز غيره أو رأى قراءة غيره مكروهة وأما إذا قرأ لأجل السرعة أو تبرأ بقراءته صلى
 الله عليه وسلم فلا كراهية في ذلك ولكن يشترط أن يقرأ غيره أحيا بالثلاثين الجاهل أن غيره لا يجوز هكذا
 في التبيين * الأفضل أن يقرأ في كل ركعة الفاتحة وسورة كاملة في المكتوبة * فإن عجز ألا يقرأ السورة
 في الركعتين كذا في الخلاصة * ولو قرأ بعض السورة في ركعة والبعض في ركعة قبل يكره قبل لا يكره وهو
 الصحيح كذا في الظهيرية * ولكن لا ينبغي أن يفعل ولو فعل لا بأس به كذا في الخلاصة * ولو قرأ في ركعة من
 وسط سورة أو من آخر سورة وقرأ في الركعة الأخرى من وسط سورة أخرى أو من آخر سورة أخرى لا ينبغي له
 أن يفعل ذلك على ما هو ظاهر الآية ولكن لو فعل ذلك لا بأس به كذا في الذخيرة * في الحجة لو قرأ في الركعة
 الأولى آخر سورة وفي الركعة الثانية سورة قصيرة كالمؤثر آمن الرسول في ركعة وقل هو الله أحد في ركعة
 لا يكره كذا في التارخانية * قراءة آخر السورة في الركعتين أفضل من قراءة السورة بتمامها إن كان آخرها
 أكثر آيات من السورة وإن كانت السورة أكثر آيات فقراءتها أفضل هكذا في الذخيرة * وإذا أراد أن يقرأ
 آية طويلة مثل آية المدائنة أو ثلاث آيات اختلوا فيه والصحيح أن قراءة ثلاث آيات أولى إذا بلغت الآيات
 مقدارا قصيرا سورة من القرآن كذا في التارخانية * وإذا جمع بين سورتين بينهما أسورا أو سورة واحدة في
 ركعة واحدة يكره وأما في ركعتين إن كان بينهما سورة لا يكره وإن كان بينهما سورة واحدة قال بعضهم يكره
 وقال بعضهم إن كانت السورة طويلة لا يكره هكذا في المحيط * كما إذا كان بينهما سورتان قصيرتان كذا في
 الخلاصة * وقال بعضهم لا يكره أصلا وإذا قرأ في ركعة سورة وفي الركعة الأخرى آية أو في تلك الركعة سورة
 فوق تلك السورة يكره وكذا إذا قرأ في ركعة آية ثم قرأ في الركعة الأخرى آية أو في تلك الركعة آية أخرى فوق تلك
 الآية * وإذا جمع بين آيتين بينهما آيات أو آية واحدة في ركعة واحدة أو في ركعتين فهو على ما ذكرنا في السور

فإذا أذن وأحدبوا أحد على المأثرة يوم الجمعة قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الصحيح أن الموجب للمسي كذا
وزك التجارة هو الأذان الأول ليس الثاني من الحرمة ما يكون لادول ولا ينبغي للمؤذن أن يتكلم في الأذان أو في الإقامة أو يعشي لأنه شبه
بالصلوات فكلم بسلام يسير لا يلزمه الاستقبال وإذا انتهى المؤذن في الإقامة قال قوله قد قامت الصلاة له الخياران شأنها في مكانه
وإن شاء مشى إلى مكان الصلاة أما ما كان المؤذن أول يكن الأذان خمسة عشر كلمة وآخر الأذان عندنا لا اله الا الله والإقامة تسعة عشر كلمة

خمس عشر منها كلمات الاذان وكلمتان منها قوله قد قامت الصلاة مرتين * واذان الفجر في بلادنا سبعة عشر كلمة خمسة عشر منها كلمات الاذان المعروفة وكلمتان قوله الصلاة خير من النوم مرتين. وفي الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة وعرفة يؤذن للاولى ويقيم للثانية لا يؤذن ويكره أن يؤذن في مسجدين ويصلي في أحدهما إذا قدم في أدائه وقاله ته شياً بأن قال أولاً ثم مد أن محمد رسول الله ثم قال أشهد أن لا اله الا الله فعليه أن يقول بعد كلمة الشهادة ثم مد أن محمد رسول الله مراعاة للنظم * ولو أذن (٧٩) ومكث ساعة ثم أخذ في الإقامة

فطن انها أذان فصنع فيها ما يصنع في الاذان فقيل له هذه إقامة فانه يستقبل الإقامة من أولها لان السنة في الإقامة الحدرد فاذا ترسل فقد ترك سنة الإقامة وصار كأنه أذن مرتين فانه لا بأس به * ويجوز أذان الاعرابي والاعمى وولد الزنا والعبد وغيرهم أولى ولا بأس بأن يؤذن رجل ويقيم غيره بل قد الاول ويكره ان لم يرض به الاول * ومن سمع الاذان فعليه أن يجيب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجب الاذان فلا صلاة له قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى تكلم الناس في الاجابة قال بعضهم هو الاجابة بالقدم لا باللسان حتى لو أجاب باللسان ولم يمش الى المسجد لا يكون مجيباً ولو كان حاضراً في المسجد حين سمع الاذان فليس عليه الاجابة * وقوله عليه الصلاة والسلام من قال مثل ما يقول المؤذن فله من الاجر كذا فهو كذلك ان قاله نال الثواب الموعود وان لم يقل لم ينل الثواب الموعود فاما أن يأثم ويكره لذلك فلا واذا أراد الجواب

كذا في المحيط * هذا كله في الفرائض وأما في السنن فلا يكره هكذا في المحيط * ولو قرأ في ركعة سورة وقرأ في الركعة الاخرى سورة أخرى بينهما سورة أو قرأ سورة فوق تلك السورة فاختار انه يمضي في قراءتها ولا يترك هكذا في الذخيرة * افتتح سورة وقصد سورة أخرى فلما قرأ آية أو آيتين أراد أن يترك السورة ويفتح التي أرادها يكره وكذا لو قرأ أقل من آية وان كان حرفاً ولو كبر للركوع في الصلاة ثم بدله أن يزيد في القراءة لا بأس به ما لم يركع كذا في الخلاصة * واذا قرأ الفاتحة وحدها في الصلاة أو الفاتحة ومعها آية أو آيتين فذلك مكروه كذا في المحيط * من يختم القرآن في الصلاة اذا فرغ من المعوذتين في الركعة يركع ثم اذا قام الى الثانية يقرأ بفاتحة الكتاب وشي من البقرة كذا في الخلاصة * في الحجة قراءة القرآن بالقرآت السبعة والروايات كلها جائزة ولكن أرى الصواب ان لا يقرأ القراءة المحببة بالامالات والروايات الغريبة كذا في التارخانية * صلى التطوع قاعدة اذا أراد الركوع قام وركع فالأفضل حين قام ان يقرأ بشي من القرآن ولو لم يقرأ واستوى قائماً وركع جاز اما اذا لم يستوف قائماً وركع لم يجز كذا في الخلاصة

(الفصل الخامس في زلة القارئ) (منها) وصل حرف من كلمة بحرف من كلمة أخرى * ان وصل حرفاً من كلمة بحرف من كلمة أخرى نحو ان قرأ اياك فنبه ووصل الكاف بالنون أو غير المغصوب عليهم ووصل الباء بالعين أو سمع الله لمن حمده ووصل الهاء من الله باللام فالصحيح انه لا يفسد ولو تعدل ذلك هكذا في الخلاصة * (ومنها) ذكر حرف مكان حرف * ان ذكر حرفاً مكان حرف ولم يغير المعنى بان قرأ ان المسلمون ان الظالمون وما أشبه ذلك لم يفسد صلاته وان غير المعنى فان أمكن الفصل بين الحرفين من غير مشقة كالطامع مع الصادق فقرأ الطالحات مكان الصالحات ففسد صلاته عند الكل وان كان لا يمكن الفصل بين الحرفين الا بمشقة كالطامع مع الضاد والصاد مع السين والطامع التاء اختلف المشايخ قال أكثرهم لا يفسد صلاته هكذا في فتاوى قاضيخان * وكثير من المشايخ أفتوا به قال القاضي الامام أبو الحسن والقاضي الامام أبو عاصم ان تعددت وان جرى على لسانه أو كان لا يعرف التميز لا يفسد وهو أعدل الاقوال واختاره هكذا في الوجيز لا يكره درى * ومن لا يجلس من بعض الحروف ينبغي أن يجهد ولا يعذر في ذلك فان كان لا ينطق لسانه في بعض الحروف ان لم يجد آية ليس فيها تلك الحروف تجوز صلاته ولا يؤثم غيره وان وجد آية ليس فيها تلك الحروف فقرأها جازت صلاته عند الكل وان قرأ الآية التي فيها تلك الحروف قال بعضهم لم يجوز صلاته هكذا في فتاوى قاضيخان * وهو الصحيح كذا في المحيط * (ومنها) حذف حرف * ان كان الحذف على سبيل اليجاز والترخيم فان وجد بشرائطه نحو ان قرأ نادوا يا مال لا يفسد صلاته * وان لم يكن على وجه اليجاز والترخيم فان كان لا يغير المعنى لا يفسد صلاته نحو ان يقرأ واقد جاءهم رسلنا بالبينات بترك التاء من جاءت وان غير المعنى يفسد صلاته عند عامة المشايخ نحو ان يقرأ قالهم يؤمنون في لا يؤمنون بترك الهاء كذا في المحيط * وفي العناية هو الاصح كذا في التارخانية * ونحو ان يقرأ هم لا يظلمون فرأت حذف الالف من أفرأت ووصل نون يظلمون بقاء أفرأت وان يقرأ وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً وحذف الالف من انهم ووصل النون بالنون لا يفسد الصلاة هكذا في الذخيرة في فصل في حذف ما هو مظهر وفي اظهار ما هو مخدوف * (ومنها) زيادة حرف * ان زاد حرفاً فان كان لا يغير المعنى لا يفسد صلاته عند عامة المشايخ نحو ان يقرأ وانهى عن المنكر زيادة الباء هكذا في الخلاصة * وكذا نحو ان يقرأ هم الذين كفروا

باللسان لنيل الثواب الموعود فكل ما هو شأء وشهادة يقول ما قاله المؤذن وعند قوله حتى على الصلاة حتى القلاح يقول لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن * ولا بأس بالتثويب في سائر الصلوات الخمس في زمانها * وتثويب كل بلدة ما تعلمه أهل تلك البلدة * ويجوز تخصيص كل من كان مشغولاً بصالح المسلمين بزيادة الاعلام * ولا ترجيع في الاذان عندنا وصورة الترجيع أن يأتي بالشهادتين مرتين كما هو المعتاد ثم يأتي بهما مرتين * انما لم يزل على المؤذن في أدائه أو مطلق من رجل ومداقه تعالى أو سلم على الصلي

أوعلى من يقرأ القرآن أو على الإمام وقت الخطبة ففرغ المؤذن عن الأذان والمصلي عن الصلاة والتأخرى عن القراءة هل يلزمهم رد السلام وتشميت العاطس ونحو ذلك روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن السامع برد السلام في نفسه وبشيء في قلبه ولا يلزمه شيء من ذلك إذا فرغ عما كان فيه وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يفعل من ذلك شيئا في الأذان والصلاة وقراءة القرآن وإذا فرغ عما كان فيه فانه يرد السلام ويشتمه إن كان حاضرا (٨٠) وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يفعل شيئا من ذلك لا قبل الفراغ ولا بعده وهو

الصحيح * وأجمعوا على أن المتغوط لا يلزمه رد السلام لا في الحال ولا بعده لأن السلام حرام فلا يوجب الرد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الجرد إذا عطس الإمام في الخطبة يحمد الله في نفسه ولا يجهر به وإن عطس غيره وحمد الله تعالى لم يشتمه وعن محمد رحمه الله تعالى إذا عطس الإمام يحمد الله في نفسه ولا يحرك شفتيه وإذا فرغ من الخطبة يحمد الله تعالى بلسانه وإن عطس غيره وحمد الله تعالى فانه لا يشتمه * ولو سلم على القاضي أو المدرس قالوا لا يجب عليه الرد * ولا يؤذن بالفارسية ولا بلسان آخر غير العربية فان علم الناس أنه أذان قبل بانه يجوز هو يجوز السلام على من كان في الحمام إذا كان متزرا * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا سلم على المصلي فإن المصلي يرد السلام بعد الفراغ من الصلاة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى تأويله إذا سلم على المصلي وهو لا يعلم أنه في الصلاة بأن رآه جالسا أو نحو ذلك وسلم عليه فها هنا

فيجزم الميم من هـ * ويظهر الالف من الذين وكانت الالف محدوفة فلا تفسد الصلاة وكنا نحوان يقرأوا خلق الذكروا لا نبي فظهر الالف وكانت محذوفة فظهر اللام وكانت مدغمة في الذال هكذا في المحيط * وإن غير المعنى نحو أن يقرأ وزيراً يرب مشبوه مكان وزيراً أو مثنانين مكان مثنان أو الذكروا لا نبي وان سعيكم لشيء والقرآن الحكيم وانك بزيادة الواو تفسد هكذا في الخلاصة * (ومنها) ذكر كلمة مكان كلمة على وجه البديل ان كانت الكلمة التي قرأها مكان كلمة يقرب معناها وهي في القرآن لا تفسد صلته شيوان قرأ مكان العلم الحكيم وان لم تكن تلك الكلمة في القرآن لكن يقرب معناها عن أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا تفسد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى تفسد نحو ان قرأ التائبين مكان التوابين وان لم تكن تلك الكلمة في القرآن ولا تقاربان في المعنى تفسد صلته بخلاف إذا لم تكن تلك الكلمة تسبيحاً ولا تحميداً ولا ذكراً وان كان في القرآن ولكن لا تقاربان في المعنى نحو ان قرأ أو عدا علينا أنا كنا فاعلين مكان فاعلين ونحوه مما لو اعتقده يكفر تفسد عند عامة مشايخنا وهو الصحيح من مذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في الخلاصة * ولو نسب إلى غير ما نسب إليه ان لم يكن المنسوب اليه في القرآن نحو مريم ابنة عمران تفسد بخلاف ولو كان في القرآن نحو مريم ابنة لقمان وموسى بن عيسى لا تفسد عند محمد رحمه الله تعالى وعليه عامة المشايخ ولو قرأ عيسى بن لقمان تفسد ولو قرأ موسى بن لقمان لا لان عيسى لأب له وموسى له أب الا انه اخطأ في الاسم كذا في الوجيز للكردي * (ومنها) زيادة كلمة لا على وجه البديل * الكلمة الزائدة ان غيرت المعنى ووجدت في القرآن نحو أن يقرأوا الذين آمنوا وكفروا بالله مورس له أولئك هم الصديقون أو لم يوجد نحو أن يقرأوا غداً على لهم ليزدادوا علواً جلا تفسد صلته بخلاف * وان لم تغير المعنى فان كانت في القرآن نحو أن يقرأ ان الله كان بعباده خبيراً بصيراً لا تفسد بالاجماع وان لم تكن في القرآن نحو أن يقرأ فيها فاكهة ونخل وتقاح وورمان لا تفسد صلته عند عامة المشايخ هكذا في المحيط * (ومنها) تكرار الحرف أو الكلمة * ان كرر حرفاً واحداً فان كان ذلك اظهراً تضعف لم تفسد صلته نحو ان يقرأ من يرتد * وان كان زيادة نحو ان يقرأ الحمد لله ثلاثاً لامت تفسد صلته * وان كرر الكلمة فان لم يتغير المعنى لا تفسد صلته وان تغير نحو ان يقرأ رب العالمين أو مالك مالك يوم الدين فالصحيح انها تفسد هكذا في الظهيرية * (ومنها) الخطأ في التقديم والتأخير * ان قدم كلمة على كلمة أو أخر ان لم يتغير المعنى لا تفسد نحو أن قرأ لهم فيها زفر وشقيق وقدم الشهاب هكذا في الخلاصة * وان تغير المعنى نحو أن قرأ ان البراري يحميهم وان الفجار لن ينعيم فاكهة المشايخ على انها تفسد وهو الصحيح هكذا في الظهيرية * وان قدم كلمتين على كلمتين ففي ما يتغير به المعنى تفسد نحو أن يقرأ انما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه مخافوهم ولا تخافون وفيما لا يتغير لا تفسد نحو أن يقرأ يوم تسود وجوه وتبيض وجوه ولو قدم حرفاً على حرف ان تغير المعنى تفسد صلته كعصم مكان عصف * وان لم يتغير لا تفسد كما إذا قرأ غشاء أو حوى هو المختار هكذا في الخلاصة * (ومنها) تكرار آية مكان آية * لو ذكر آية مكان آية ان وقف وقفاً تاماً ثم ابتدأ بآية أخرى أو ببعض آية لا تفسد كما لو قرأ والعصر ان الانسان ثم قال ان البراري ينعيم أو قرأ التين الى قوله وهذا البلد الامين ووقف ثم قرأ لقد خلقنا الانسان في كبد أو قرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم قال أولئك هم شر البرية لا تفسد أما إذا لم يقف ووصل ان لم يتغير المعنى نحو ان يقرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم حزاء

يُرد السلام بعد الفراغ وعلى هذا إذا سلم على المتغوط * (باب افتتاح الصلاة) * افتتاح الصلاة بعد تقديم طهارة البدن والتوب والمكان وسر العورة يتعلق باستقبال القبلة ونية الصلاة والتحرية * أما اشتراط نية استقبال القبلة اختلفوا فيه قال بعضهم ان كان يصلي الى المحراب لا يشترط وان كان يصلي في الصحراء يشترط فاذا نوى القبلة أو الكعبة أو الجهة جاز * أما نية الصلاة امر لا يمتنع والكلام في ذلك في مواضع * الاولى في أصل النية والثاني في وقتها والثالث في كيفية * أما أصلها أن يقصد بقلبه فان قصد

بقوله وذكر بلسانه كذا أفضل وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا يمين الذكر باللسان وأما وقت النية أجمع علم أو ناعلى ان الأفضل ان تكون مقارنة للشروع ولا يكون شارباً بنية متأخرة وعن الشيخ الكرخي رحمه الله تعالى انه يجوز بنية متأخرة عن التصريح واختلفوا على قوله انه متى يجوز قال بعضهم الى انتهاء النية وقال بعضهم الى أن يرجع وقال بعضهم الى أن يرفع رأسه من الركوع * فان نوى قبل الشروع روى عن محمد رحمه الله تعالى انه لو نوى (٨١) عند الوضوء أنه يصلي الظهر والعصر مع

الامام ولم يشغل بعد النية بمال من جنس الصلاة الا أنه لما انتهى الى مكان الصلاة لم تحضره النية جازت صلاته بطلت النية هكذا روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد بن سلمة رحمه الله تعالى اذا كان عند الشروع بحيث لو سئل أية صلاة يصلي يجيب على البدية من غير تفكير فهي نية تامة جازت صلاته وان احتاج الى تأمل وتفكير لا تجوز وأما كيفية النية لا يحلوا ما ان يكون منفرداً أو مقتدياً وكل ذلك على وجهين اما أن يكون مفترضاً أو مستقلاً مؤثراً أو قاضياً فالمتفعل يجوز صلاته بنية الصلاة وكذا التراخي وسائر السن عند مشايخنا رحمه الله تعالى وان كان مفترضاً فان كان منفرداً لا يكفي نية الصلاة لان الفرض مشروع كان النفس مشروع فلا يتعين الفرض ولا يكفي نية الفرض أيضاً لان الفرض أنواع فلا يمين التعيين فان نوى فرض الوقت يجوز لا في الجمعة لان العلماء اختلفوا

الحسنى مكان قوله كانت لهم جنات الفردوس نزلاً لا تنفسد أما اذا غير المعنى بان قرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية ان الذين كفروا من أهل الكتاب الى قوله خالدين فيها أولئك هم خير البرية تنفسد عند عامة علماءنا وهو الصحيح * كذا في الخلاصة * (ومنها الوقف والوصل والابتداء في غير موضعها) * اذا وقف في غير موضع الوقف أو ابتداء في غير موضع الابتداء لم يتغير به المعنى تغيراً فاحشاً نحو أن يقرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم ابتدأ بقوله أولئك هم خير البرية لا تنفسد بالاجماع بين علمائنا هكذا في المحيط * وكذا ان وصل في غير موضع الوصل كما لو لم يقف عند قوله أصحاب النار بل وصل بقوله الذين يحملون العرش لا تنفسد لكنه قبيح هكذا في الخلاصة * وان تغير به المعنى تغيراً فاحشاً نحو أن يقرأ شهد الله انه لا اله الا هو لا تنفسد صلاته عند عامة علماءنا وعند البعض تنفسد صلاته والفتوى على عدم الفساد بكل حال هكذا في المحيط * وقال القاضي الامام السعيد الجيب أبو بكر اذا فرغت من القراءة وتريد أن تكبر للركوع ان كان الختم بالنساء فوصل بالله أكبر أولى ولو لم يكن بالنساء فالفصل أولى كقوله تعالى ان شاء الله والابر هكذا في التتارخانية * (ومنها اللحن في الاعراب) * اذا لحن في الاعراب لحننا لا يغير المعنى بان قرأ لا ترفعوا صوتكم برفع التاء لا تنفسد صلاته بالاجماع وان غير المعنى تغيراً فاحشاً بان قرأ وعصى آدم ربه بنبأ الميم ورفع الرب وما أشبه ذلك مما لو تعد به يكفر اذا قرأ خطأ فسدت صلاته في قول المتقدمين واختلف المتأخرون قال محمد بن مقاتل وأبو نصر محمد بن سلام وأبو بكر بن سعيد البلخي والفقهاء أبو جعفر الهندي وأبو بكر محمد بن الفضل والشيخ الامام الزاهد شمس الأئمة الحلواني لا تنفسد صلاته وما قاله المتقدمون ناحوط لانه لو تعد بكون كفرة أو ما يكون كفر الا يكون من القرآن وما قاله المتأخرون اوسع لان الناس لا يميزون بين اعراب واعراب كذا في فتاوى قاضيخان * وهو الاشبه كذا في المحيط * وبه يبقى كذا في العتائية * وهكذا في الظهيرية * (ومنها ترك التشديد والمثقف موضعهما) * لو ترك التشديد في قوله اياك نعبد واياك نستعين أو قرأ الحمد لله رب العالمين واسقط التشديد على الباء المختاراً ناسياً لا تنفسد كذا في جميع المواضع وان كان قول عامة المشايخ انها تنفسد * وأما ترك المذان كان لا يغير المعنى بان قرأ أولئك بلاء وأنا أعطيناك بدون المذات تنفسد وان كان يغير بان قرأ سوء عليهم بترك المذات كذا في قوله دعاء ونداء المختاراً لا تنفسد كما في ترك التشديد كذا في الخلاصة * وان شدد في ومن أظلم عن كذب على الله قال بعضهم لا تنفسد وعليه الفتوى كذا في العتائية * (ومنها ترك الادغام والاسان به) * اذا انى بالادغام في موضع لم يدغمه أحد من الناس ويقع العبارة ويخرجها عن معرفة معنى الكلمة نحو أن يقرأ قل للذين كفروا استغلبنوا بدغام الغين في اللام فسدت صلاته وان أنى بالادغام في موضع لم يدغمه أحد الا أن المعنى لا يتغير به ويفهم ما يفهم مع الاظهار ونحو أن يقرأ قل سيروا بادغام اللام في السين لا تنفسد صلاته * واذا ترك الادغام نحو أن يقرأ ائمة ساكنون ايدرككم الموت يفل الادغام لا تنفسد صلاته وان خش من حيث العبارة هكذا في المحيط * (ومنها الامالة في غير موضعها) * اذا قرأ بسم الله بالامالة أو قرأ مالك يوم الدين بالامالة وما شاكل ذلك لا تنفسد صلاته كذا في المحيط * (ومنها القراءة بتغيير ما في المصحف الذي جمعه أمير المؤمنين عثمان رضي الله تعالى عنه) * ذكر بعض المشايخ انه اذا قرأ بتغيير ما في المصحف المعروف بالابوذي معناه تنفسد صلاته بالانفاق اذا لم يكن دعاء ولا نية في نفسه * وان قرأ ما يؤدى معناه فعلى قولهم لا تنفسد

(١١ - الفتاوى اول) في فرض الوقت في هذا اليوم فلا جرم لو كان فرض الوقت عندهما بالجمعة يجوز وان لم يفرض الوقت في غير الجمعة لكنه نوى الظهر لا يجوز لان هذا الوقت كما يقبل ظهر هذا اليوم بقبل ظهر يوم آخر وان نوى ظهر الوقت أو عصر الوقت ولم ينو عدد الركعات جاز لان ما نوى الظهر فقد نوى أعداد الركعات هذا اذا كان يصلي في الوقت فان صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلم بخروج الوقت فنوى الظهر لا يجوز لما قلنا ولو نوى فرض الوقت لا يجوز أيضاً لان بعد خروج وقت الظهر فرض الوقت يكون العصر فاذا نوى فرض

الوقت كان نوباً بالعصر وملا الظاهر لا يجوز نية العصر ولو كانت الفوائت كثيرة فاشتغل بالقضاء يحتاج إلى تعيين الظهر والعصر
ونحوهما لأن نية قضاء الفائتة لا يتعين البعض ونوى أيضاً ظهر يوم كذا وعصر يوم كذا لأن عند اجتماع الظهرين في الذمة لا يتعين
أحدهما واختلاف الوقت بمنزلة اختلاف السبب واختلاف الصلاة وإذا أراد تسهيل الأمر بنوى أول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه فإذا
نوى الأول فصلى فإليه يصير أولاً (٨٣) وكذا لو نوى آخر ظهر عليه فصلى فإليه يصير آخره فرق بين الصلاة وبين الصوم في

وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تفسد والصحيح من الجواب في هذا أنه إذا قرأ بما في مصحف ابن مسعود
أو غيره لا يعتد به من قراءة الصلاة أمامه فلا تفسد حتى لو قرأ مع ذلك شيئاً بما في مصحف العامة مقدار
ما تجوز به الصلاة تجوز صلاته هكذا في المحيط * (ومنها ذكر بعض الحروف عن الكلمة) * إذا ذكر بعض
الكلمة وما أتتها مالا تقطع النفس أولانه نسي الباقي ثم تذكره فذكر الباقي بخوان أراد أن يقرأ الحمد
لله فلما قال أل انقطع نفسه أو نسي الباقي ثم تذكره وقال حمد لله أولم يذكر الباقي بخوان أراد أن يقرأ فاتحة
الكتاب والسورة ثم نسي قراءته فأراد أن يقرأ فلما قال أل تذكره قد كان قرأه ذلك ورُكع أو ذكر
بعض الكلمة وتركت تلك الكلمة وركعة أخرى ففي هذه الصور كلها أو ما شأ كلها تفسد صلاته عنده بعض
المشايخ وبه كان يفتي الإمام شمس الأئمة الحلواني * ومن المشايخ من قال إن ذكر شرط كلمة لو ذكر كلها
بوجوب ذلك فساد الصلاة فذكر شرطها بوجوب فساد الصلاة وإن ذكر شرط كلمة لو ذكر كلها لا يوجب
الفساد فذكر شرطها لا يوجب الفساد هكذا في الذخيرة والمحيط * والشرط حكم الكل هو الصحيح كذا في
قنأوى قاضخان * ومنهم من قال إن كان لذكر من الشرط وجه صحيح في اللغة ولا يكون لغوا ولا يتغير به
المعنى ينبغي أن لا يوجب فساد الصلاة وإن كان الشرط المقروء لا معنى له ويكون لغوا أو لم يكن لغوا ولكن
يكون غير المعنى بوجوب فساد الصلاة وعامة المشايخ على أنها لا تفسد لأن هذا مما لا يمكن التحرز عنه
فصار كالتخفيف المدفوع في الصلاة هكذا في الذخيرة والمحيط * إذا خفض بعض حروف الكلمة فالصحيح أنها
لا تفسد صلاته لأن فيه بلوى العامة كذا في المحيط * ولو قرأ القرآن في الصلاة بالإنسان غير الكلمة تفسد
وإن كان ذلك في حروف المد واللين لا تفسد إلا إذا خفس وإن قرأ في غير الصلاة اختلف المشايخ وعامة هم
كرهوا ذلك كذا في الخلاصة * وهو الصحيح كذا في الوجيز لا يكرهه * وكرهوا الاستماع أيضاً كذا في الخلاصة
* ونقل عن أبي القاسم الصنار البخاري أن الصلاة إذا جازت من وجوه وفسدت من وجه يحكم بالفساد
احتياطاً في باب القراءة لأن للناس عموم البلوى كذا في الظهيرية * (ومنها إدخال التانيث في أسماء الله
تعالى) * إذا قرأ في صلاته هل ينظرون الآن تانيثهم الله في ظلم من الغمام بالتاء قال محمد بن علي بن محمد
الديب تفسد صلاته لأن التانيث لا يجوز إذا خاله في أسماء الله تعالى كما لا يجوز في قوله عز وجل الله لا اله الا هو
الحق القيوم وقوله لم يلد ولم يولدوا أسماء ذلك وحكى عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل أنها لا تفسد
صلاته لأن الاتيان هنا فعل غير الله تعالى وبعض مشايخنا صححوا ما ذكره الفضلي رحمه الله تعالى هكذا
في المحيط والذخيرة * ذكر في الفوائد لو قرأ في الصلاة بخط فاحش ثم رجع وقزأ صححها قال عندى صلاته
جائز وكذلك الأعراب ولو قرأ النصب مكان الرفع والرفع مكان النصب أو خفض مكان الرفع أو والنصب
لا تفسد صلاته

• (الباب الخامس في الامامة) • وفيه سبعة فصول

• (الفصل الأول في الجماعة) • الجماعة سنة مؤكدة كذا في المتن والخلاصة والمحيط ومحيط السرخسي
* وفي الغاية قال عامة مشايخنا أنها واجبة وفي المفيد وتسميتها سنة لوجوبها بالسنة وفي البدائع يجب
على الرجال العقلاء البالغين الأحرار القادرين على الصلاة بالجماعة من غير حرج وإذا فاتته الجماعة لا يجب

الصوم لو كان عليه قضاء
يومين ف قضى يوماً ولم يتعين
يوماً جازلان في الصوم السبب
واحد وهو الشهر وكان
الواجب عليه الكمال
العدد أما في الصلاة السبب
مختلف وهو الوقت باختلاف
السبب يختلف الواجب فلا
يتعين التعيين لاجرم لو كان
عليه قضاء يومين من رمضان
يحتاج إلى التعيين * وذكر
في المنتقى عن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى رجل فاتته
عصر يوم ف قضى أربعاً عليه
الظاهر لا يجوز بمنزلة ما لو
صلى أربعاً قضاء عما عليه
وقد جهل الصلاة التي عليه
لم يجز حتى ينويها ويهينها
ولهذا قال أبو حنيفة رحمه
الله تعالى رجل فاتته صلاة
من يوم وليلة واشتبه عليه
أنها أية صلاة كانت فاته
بصلى صلاة كل اليوم
ليخرج عما عليه * رجل
افتتح المكتوبة وظن أنها
تطوع فصلى على نية التطوع
حتى فرغ فالصلاة هي
المكتوبة لأن قرآن النية
بكل جزء من أجزاء الصلاة
متعذر فيشترط قرآن النية
بالجزء الأول وكذا لو شرع

في التطوع فظن أنها مكتوبة كانت صلاته تطوعاً لما قلناه ولو كبر للتطوع ثم كبر بنوى به الفرض يصير شارعاً في
الفريضة وكذا المسبوق إذا قام إلى قضاء ما سبق فشكل في صلاته فكبر بنوى به الاستقبال يصير خارجاً عما كان فيها لأن حكم صلاة المسبوق
يختلف حكم صلاة المنفرد لانه يجوز الاقتداء بالمنفرد ولا يجوز بالمسبوق فكان بمنزلة الفرض مع التطوع * وإذا أراد الرجل أن يصلي ظهر
يوم مع غيره من وقت الظهر لم يخرج وقد خرج الوقت ونوى ظهر اليوم جازلانه لما خرج الوقت تقرر ظهر اليوم في نعمته * فإذا نوى ظهر اليوم

فقد نوى ما عليه إلا أنه قضى ما عليه بنية الاداء فضاء ما عليه بنية الاداء يجوز الاترى ان الاشياء اشتبه عليه رمضان ففرض شهر او صام فوقع صومه بعد رمضان جاز فضاء بنية الاداء وان وقع صومه قبل رمضان لا يجوز لان صومه قبل رمضان لا يكون قضاء ولا يكون أداء هذا اذا كان منفردا فان كان اماما فهو بمنزلة المنفرد ولو كان مقتديا بالمقتدى ينوى ما ينوى المنفرد وينوى الاقتداء أيضا لان الاقتداء لا يجوز بدون النية فاذا نوى الاقتداء ولم يعين الصلاة لا يجوز لان الاقتداء بالامام (٨٣) كما يكون في الفرض يكون في النفل

وقال بعضهم يجوز وكذا

لوقال نويت أن أصلي مع

الامام وذكر في باب الحديث

اذا اقتدى بالامام ينوى

صلاة الامام ولا يعلم ان

الامام في أية صلاة في الظهر

أو في الجمعة أجزاء أيتهما

كانت لانه نوى الدخول في

صلاة الامام مقتديا به فصير

شارعا في صلاته ولو نوى

الاقتداء بالامام ولم ينو صلاة

الامام لكنه نوى الظهر فاذا

هي الجمعة فانه لا يجوز لان

اختلاف الفرض يمنع

الاقتداء ولو لم ينو الابتداء

لكنه نوى صلاة الامام

أو نوى فرض الامام لا يصح

اقتداؤه الآن ينوى فرض

الامام مقتديا به أو ينوى

الشروع في صلاة الامام لانه

لما نوى الشروع في صلاة

الامام صار كأنه نوى فرض

الامام مقتديا به وقال

بعضهم اذا نوى الشروع في

صلاة الامام لا يكون مقتديا

به وقال بعضهم اذا انتظر

تكبير الامام فكبر مع

الامام يجوز ويكون مقتديا

به والاحسن أن يقول

نويت أن أصلي مع الامام

ما يصلي الامام ولو نوى

الجمعة ولم ينو الاقتداء

عليه الطلب في مسجد آخر بالخلاف بين أصحابنا لكن ان أتى مسجدا آخر ليصلي بهم مع الجماعة فحسن وان صلى في مسجد حيه فحسن وذكر القدوري أنه يجمع في أهله ويصلي بهم وذكر شمس الأئمة الاولى في زماننا اذا دخل مسجد حيه أن يتبع الجماعة وان دخله صلى فيه وتسقط الجماعة بالاعتذار حتى لا تجب على المريض والمقعّد والزمن ومقطوع اليد والرجل من خلاف ومقطوع الرجل والمذلول الذي لا يستطيع المشي والشيخ الكبير العاجز والاعمى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح انهم تسقط بالمطر والطين والبرد الشديد والظلمة الشديدة كذا في التبيين وتسقط بالريح في الليلة المظلمة وأما بالنهار فليست الريح عذرا وكذا اذا كان يدافع الاخشين أو أحدهما أو كان اذا خرج يخاف أن يجسسه غريمه في الدين أو يريد سفر أو قيت الصلاة فيحشى أن تفوته القافلة أو كان فيماليريض أو يخاف ضياع ماله وكذا اذا حضر العشاء واقبت الصلاة فحشى أن تفوته العشاء ونفقه متوق اليه وكذا اذا حضر الطهامة في غير وقت العشاء ونفقه متوق اليه كذا في السراج الوهاج المسجد اذا كان له امام معلوم وجماعة معلومة في محله فصلي اهله فيه بالجماعة لا يباح تكرارها فيه باذان من * أما اذا صلوا بغير اذان يباح اجابعا وكذا في مسجد قاعة الطريق كذا في شرح المجمع للصفه اذا زاد على الواحد في غير الجمعة فهو جماعة وان كان معه صبي عاقل كذا في السراجية * التطوع بالجماعة اذا كان على سبيل التداعي بكرة وفي الاصل للصدر الشهيد أما اذا صلوا بجماعة بغير اذان واقامة في ناحية المسجد لا يكره وقال شمس الأئمة الحلواني ان كان سوى الامام ثلاثة لا يكره بالاتفاق * وفي الرابع اختلف المشايخ والاصح انه يكره هكذا في الخلاصة

(الفصل الثاني في بيان من هو أحق بالامامة) الاولى بالامامة أعلمهم باحكام الصلاة هكذا في المضمرات * وهو الظاهر هكذا في البحر الرائق * هذا اذا علم من القراءة قد رما تقوم به سنة القراءة هكذا في التبيين * ولم يطعن في دينه كذا في الكفاية * وهكذا في النهاية * ويحتمل الفواحي الظاهرة وان كان غيره أو رجع منه كذا في المحيط * وهكذا في الزايد * وان كان متعرا في علم الصلاة لكن لم يكن له حظ في غيره من العلوم فهو أولى كذا في الخلاصة * فان تساوا أو افروهم أي أعلمهم بعلم القراءة يقف في موضع الوقوف ويصل في موضع الوصل ونحو ذلك من التشديد والتخفيف وغيرهما كذا في الكفاية * فان تساوا أو افروهم فان تساوا أو افاسهم كذا في الهداية * فان كانوا موافق السن فاحسنهم خلقا فان كانوا سواء فاحسبهم فان كانوا سواء فاحسبهم وجهها كذا في فتح القدير أي أكثرهم صلاة بالدليل كذا في الكافي * فان استووا في الحسن فاشترهم نسباً كذا في فتح القدير * فكل من كان أكمل فهو أفضل لان المقصود كثرة الجماعة ورغبة الناس فيه أكثر كذا في التبيين * فان اجتمعت هذه الخصال في رجلين يقرع بينهما والخيار الى القوم كذا في الخلاصة * جماعة في دار ضيافي فماحب الدار أولى بان يتقدم الآن يكون معه ذو سلطان أو قاض * فان قدم المالك واحدا منهم وكبره فهو أفضل وان تقدم احدهم بآية دار فيها مستأجرها ومالكه اوضيف فالمستأجر أحق بالاذن والاستئذان منه هكذا في التتارخانية * وكذا المستعير أولى من المعير كذا في السراج الوهاج * دخل المسجد من هو أولى بالامامة من امام المحلة فامام المحلة أولى كذا في القسنة * والاخر من اذأم قوما خرافة لآلة الكل جائزة * واذا امأيا ذكر في بعض المواضع لا يجوز عند علمائنا وذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الصلاة ان الاخر مع الامي اذا اراد الصلاة كان الامي أولى

بالامام اختلفوا فيه بعضهم جوزوا ذلك لان الجمعة لا تكون الامع الامام * ولو نوى الاقتداء بالامام في صلاة الجمعة ونوى الظهر والجمعة جميعا بعضهم جوزوا ذلك ورجوانية الجمعة بحكم الاقتداء * ولو نوى الاقتداء بالامام ولم يحضره باله أنه زيدا وعمر جاز اقتداؤه * ولو نوى الاقتداء بالامام وعمر يرى انه زيد فاذا هو عمر وصح اقتداؤه لان العبرة بما نوى لا بما يرى وهو قد نوى الاقتداء بالامام * ولو قال اقتديت بزيدا أو نوى الاقتداء بزيدا فاذا هو عمر ولا يصح اقتداؤه لان العبرة بما نوى وهو نوى الاقتداء بزيدا هذا كما هو في الصوم لو قال نويت أن أفصي صوما الخميس

فلما عليه صوم يوم آخر لا يجوز * ولو نوى قضاء ما عليه من الصوم وهو يرى أن عليه صوم يوم الخميس فلما عليه صوم يوم آخر جاز * ولو نوى في صلاة الأمام والأمام لم يشرع بعد * وهو يعلم بذلك به شرعا في صلاة الأمام إذا شرع الأمام لأنه ما قصد الشروع في صلاة الأمام للحال انما قصد الشروع في صلاة الأمام إذا شرع الأمام * ولو نوى الشروع في صلاة الأمام على غان أن الأمام قد شرع ولم يشرع الأمام بعد فقد اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز ولو كان (٨٤) المقتدى يرى تخضر الأمام وقال انتدبت بهذا الأمام الذي هو عبدالله وظهر أنه جعفر

بالامامة والامى اذا الم الاخر من فصلاتها جائرة بلا خلاف كذا في التتارخانية * وفي منية المصلى المتيم من الجنابة أولى من المتيم من الحدث كذا في النهر الفائق * قوم جلوس في المسجد الداخل وقوم في المسجد الخارج اقام المؤذن فقام امام من أهل الخارج فأهمهم وقام امام من أهل الداخل فأهمهم من يسبق بالشروع فهو والمقتدون به لا كراهة في حقهم كذا في الخلاصة * رجالان في الفقه والصلاحي سواء الا ان أحدهما اقرأ فتم أهل المسجد غير الحرافة أساسا وان اختار بعضهم الاقرأ واختار بعضهم غيره فالعبرة لا كذا في كذا في السراج الوهاج * ليس في المحلة الا واحد يصلح للامامة لا تزمه ولا يأثم بتركها كذا في القنية * (الفصل الثالث في بيان من يصلح اماما غيره) * قال المرغباني تجوز الصلاة خلف صاحب هوى وبدعة ولا تجوز خلف الرافضي والجهلي والمقتدري والمشبهة ومن يقول بخلاف القرآن * وحاصل ان كان هوى لا يكفر به صاحبه تجوز الصلاة خلفه مع الكراهة والافلا كهذا في التبيين والخلاصة * وهو الصحيح هكذا في البدائع * ومن أنكر المعراج ينظر ان أنكر الاسراء من مكة الى بيت المقدس فهو كافر وان أنكر المعراج من بيت المقدس لا يكفر ولو صلى خلف مبتدع أو فاسق فهو محرر ثواب الجماعة لكن لا ينال مثل ما ينال خلف تقي كذا في الخلاصة * والاقتداء بشافعي المذهب انما يصح اذا كان الامام يتعمى مواضع الخلاف بأن يتوضأ من الخارج النجس من غير السبيلين كالقصد وان لا يتحرف عن القبلة انحرافا قاصحا هكذا في النهاية والكنشاية في باب الوتر * ولا شك انه اذا جاوز المغارب كان فاحشا كذا في فتاوى قاضيان * ولا يكون متعصبا ولا شاكيا في ايمانه وأن لا يتوضأ في الماء الراكد القليل وأن يغسل ثوبه من المني ويفركه اليابس منه وأن لا يقطع الوتر وأن يراعى الترتيب في القوائت وأن يسمح ربع رأسه هكذا في النهاية والكفاية في باب الوتر * ولا يتوضأ بالماء القليل الذي وقعت فيه النجاسة كذا في فتاوى قاضيان * ولا بالماء المستعمل هكذا في السراجية * وذكر الامام الترمذى عن شيخ الاسلام المعروف بخواهر زادمانه اذ لم تعلم منه هذه الاشياء يقين بجواز الاقتداء به وبكره كذا في الكفاية والنهاية * ولوعلم المقتدى من الامام ما يفسد الصلاة على زعم الامام كس المرأة والذكر أو ما شبه ذلك والامام لا يدري بذلك تجوز صلاته على قول الاكثر وقال بعضهم لا تجوز وجه الاول وهو الاصح أن المقتدى يرى جواز صلاة امامه والمعتبر في حقه رأى نفسه فوجب القول بجوازها كذا في التبيين * قال الفضلي يصح اقتداء الحنفى في الوتر بمن يرى مذهب أبي يوسف ومحمد رجما الله تعالى هكذا في الخلاصة * ويجوز أن يؤم المتوضئين عند أي حنيفة أو أي يوسف رجما الله تعالى هكذا في الهداية * وذكر شيخ الاسلام هذا الخلاف فيما اذا لم يكن مع المتوضئين ماء فان كان معهم ماء فانه لا يؤم المتوضئين هكذا في النهاية * واما اقتداء المتوضي بالمتيم في صلاة الجنائز فجاز بلا خلاف هكذا في الخلاصة * ويجوز اقتداء المذنب بالمعذور ان اتحد عذرهما وان اختلف فلا يجوز كذا في التبيين * فلا يجوز أن يصلى من به انفلت ربح خلف من به سلس البول كذا في البحر الرائق * وكذا لا يصلى من به سلس البول خلف من به انفلت ربح ورجح لا يرأى أن الامام صاحب عذر من ولما موم صاحب عذر كذا في الجوهر النيرة * ولا يصلى الطاهر خلف من به سلس البول ولا الطاهرات خلف المستحاضة وهذا اذا قارن الوضوء الحدث أو طرأ عليه هكذا في الزايدى * ويجوز اقتداء الغاسل بماسح الخف وبالماسح على الجبيرة وكذا امامة المفتد لغير من الاصحاب اذا كان يأمن خروج الدم * والراكب على الدابة ان كان معه

جاز وكذا لو كان في آخر الصفوف ولا يرى شخص الامام فقال اقتدبت بالامام الذي هو قائم في الخراب الذي هو عبدالله فاذا هو جعفر جاز ايضا لانه عرفه بالاشارة فلفت التسمية * وينبغي للمقتدى عند كثرة القوم ان لا يعين الامام ولكن يقول اقتدبت بالامام القاسم في هذا الخراب فياصلى الامام قائما على تلك فاذا نوى ذلك جاز وكذا في صلاة الجنائز لا ينبغي أن يعين الميت بأن نوى الصلاة على فلان الميت لان المقتدى اذا كان بعيدا من الميت يحنل أن يكون الميت غير ذلك ولكن ينبغي أن ينوى الاقتداء بالامام في الصلاة على الميت الذي يصلى الامام عليه * المقتدى في النية يحتاج الى أن ينوى أربعة أشياء ينوى الصلاة ويعين الصلاة وينوى الاقتداء وينوى القبلة * والافضل أن ينوى الاقتداء عند افتتاح الامام الصلاة فان نوى الاقتداء به حين وقت الامام موقف الامامة جاز عند أكثر المشايخ رجحهم الله تعالى والمفرد يحتاج الى ثلاث نيت نسبة الصلاة

لله تعالى وتعيين آية الصلاة وينوى القبلة وفي نية الكعبة ينوى عرصة الكعبة لا البناء فان نوى الصلاة ولم ينو الصلاة لله تعالى كان شرعا في النذر لان المسلم لا يصلى لغرائقه تعالى * ولو نزل نية آية صلاة لا يجوز في الفرض ما قلنا * والامام ينوى المفرد لانه منفرد في حق نفسه ولا يحتاج الى نية الامامة حتى لو نوى أن لا يؤم فلا نجاة فلان واقتدى به جاز * رجل لم يعرف ان الصلوات الخمس فرض على العباد الا أنه كان يصلى في مواقيت الايجوز وعليه قضاءها لانه لم ينو الفرض فلا يجوز * وكذا اذا علم أن منها نية

ومنها سنة ولم يعرف الفريضة من السنة ولم ينو الفريضة في الكل لا تجوز المكتوبات وان نوى الفريضة في الكل يجوز وان كان لا يعلم ان بعضها فريضة وبعضها سنة فصلى مع الامام ونوى صلاة الامام جازت وان كان يعلم الفرائض من النوافل لكن لا يعلم ما في الصلاة من الفريضة والسنة جازت صلاته لانه نوى الفرض في صلاته وان لم يكن هذا الرجل غيره وهو لا يعلم الفرائض من النوافل فصلى ونوى الفرض في الكل جازت صلاته * اما صلاة القوم فكل صلاة ليست لها سنة قبلها كصلاة العصر (٨٥) والمغرب والعشاء يجوز صلاة القوم أيضا وكل صلاة قبلها سنة

كصلاة الفجر والظهر لا تجوز صلاة القوم * واذا تمت النية لمن اراد الانتحاح يكبر ويرفع يديه فيصير شارعا في الصلاة واختلف الناس في وقت الرفع وكيفيته اما وقت الرفع فهو حالة التكبير مقارنا له بدائته عند بدائته وختمه عند ختمه وكيفيته ما قال أبو جعفر رحمه الله تعالى قال يقبض أولا أصابعه ويضمها فاذا اراد التكبير ينشر أصابعه ولا يفرج بين أصابعه كل التفريج ولا يضمها كل الضم وانما يفرج بين أصابعه كل التفريج في الركوع ويضم كل الرفع في السجود ويرفع يديه حذاء أذنيه ويمس طرفيهما به شحمة أذنيه وأصابعه فوق أذنيه * والمرأة ترفع اليد كما يرفع الرجل في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد بن مقاتل الرازي رحمه الله تعالى ترفع المرأة حذاء منكبيها ويروي في ذلك حديثا وذلك أقرب الى الستر * ثم تكبيرة لا افتتاح عندنا بشرط وقال الشافعي رحمه الله تعالى ركن وغرة

على دابة والمومي امثلة والعاري للعراة هكذا في الخلاصة * والافضل ان يصلي العراة وحدها بقعود بالاياماء ويتباعده بعضهم عن بعض فان صلبوا جماعة وقف الامام وسطهم كالنساء هكذا في الجوهرية النيرة * وان تقدمهم جاز كذا في النهاية * وصلاتهم بجماعة مكروهة كذا في الجوهرية النيرة والسراج الوهاج * ويصح اقتداء الثائم بالقاعد الذي يركع ويسجد لا اقتداء الراكع والساجد بالمومي هكذا في فتاوى قاضيخان * ويؤم الاحدب القائم كابؤم القاعد كذا في الذخيرة وهكذا في الخانية * وفي النظم ان ظهر قيامه من ركوعه جاز بالاتفاق والافضل ان يركع عندهما وبه اخذ عامة العلماء خلافا لمحمد رحمه الله تعالى كذا في الكفاية * ولو كان تقدم الامام عوج وقام على بعض ما يجوز وغيره اولى كذا في التبيين * ويصلي المتنزل خلف المفترض كذا في الهداية * وان لم يقرأ في الاخيرين كذا في التارخانية ناقلا عن جامع الجوامع * وان اقتدى متنفل بمفترض فافسده ثم اقتدى به في ذلك الفرض ونوى قضاء المزمع بالافساد جاز عندنا قضاءه هكذا في الكافي * ولا يصح الاقتداء بالجنون المطبق ولا بالسكران فان كان يجهل ويفيق يصح الاقتداء به في زمان الافاقة هكذا في فتاوى قاضيخان * قال الفقيه وفي الروايات الظاهرة لا فرق بين أن يكون لا فاقته وقت معلوم أو لم يكن فهو بمنزلة الصحيح في زمان الافاقة وبه تأخذ هكذا في التارخانية * ويصح اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت وخارج الوقت وكذا اقتداء المسافر بالمقيم في الوقت لا خارج الوقت * المقيم اذا صلى ركعتين من العصر فغربت الشمس فقام مسافرا اقتدى به في هذا العصر لا يصح اقتداؤه * ومصلي ركعتي الظهر اذا اقتدى بمن يصلي الاربع قبل الظهر يجوز هكذا في الخلاصة * وتجوز امامة الاعرابي والاعمى والعبد وولد الزنا والفاسق كذا في الخلاصة * الا انما تكره هكذا في المتن * امامة الرجل للمرأة جائزة اذا نوى الامام امامتها ولم يكن في الخلوة اما اذا كان الامام في الخلوة فان كان الامام لها أول بعوضه من محرماته يجوز ويكره كذا في النهاية ناقلا عن شرح الطحاوي * ويصح اقتداء المرأة بالرجل في صلاة الجمعة وان لم ينو امامتها وكذا في العبد بن وهو الاصح كذا في الخلاصة * ولا يجوز اقتداء رجل بالمرأة هكذا في الهداية * ويكره امامة المرأة للنساء في الصلوات كلها من الفرائض والنوافل الا في صلاة الجنازة هكذا في النهاية * فان فعلن وقفت الامام وسطهن وقيامهن وسطهن لا تزول الكراهة وان تقدمت عليهن امامهن لم تنفس صلاتهن هكذا في الجوهرية النيرة * وصلاتهن فرادى افضل هكذا في الخلاصة * وامامة الخنثى المشكل للنساء جائزة ان تقدمهن وان قام وسطهن فسدت صلاته لوجود المحاذاة ان كان الامام رجلا كذا في محيط السرخي * وللرجل وخنثى مثله لا يجوز * وامامة الصبي المراهق اصيلان مثله يجوز كذا في الخلاصة * وعلى قول آخر بل يصح الاقتداء بالصبيان في التراويح والسنن المطابقة كذا في فتاوى قاضيخان * المختار انه لا يجوز في الصلوات كلها كذا في الهداية * وهو الاصح هكذا في المحيط * وهو قول العامة وهو ظاهر الرواية هكذا في البحر الرائق * وتجوز صلاة الاخرس اذا صلى منفردا وان كان قادرا على الاقتداء بالقارئ هكذا في التارخانية * وامامة الامي قوما مابين جائزة كذا في السراجية * اذا أم أي اميا وقارنا فصلا الجميع فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صلاة القارئ وحده وأم اذا صلوا حذانا فاقبل انه على الخلاف وقيل يصح وهو الصحيح هكذا في شرح مجمع البحرين للصفى * ولما فتح الامي ثم حضر القارئ قبل تفسد وقال الكرخي لا ولو حضر الامي على قارئ يصلي فلم يتدبه وصلى اختلافوا فيه الاصح ان صلاته فاسدة القارئ اذا كان على باب المسجد

الاختلاف يظهر في بناء النقل على تحريمه الفرض عندنا يجوز وعنده لا يجوز فان افتتح الصلاة بالتحميد والتلليل أو بالتسبيح فقال سبحان الله أو قال الله أجل أو قال الله أعظم أو قال الله أو الرب ولم يزد أو قال لا اله الا الله أو لا اله غيره أو تبارك الله يصير شارعا في الصلاة وكذا لو قال اللهم يصير شارعا عند الفقهاء * ولو قال أستغفر الله أو قال اللهم اغفر لي لا يصير شارعا انما يصير شارعا بما تجرد شاء ولو قال الكبير أو قال الاكبر أو قال اكبر قالوا لا يصير شارعا وهذا كله قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان

يحسن التكبير لا يصير شاعرا باللفظة التكبير ولو قال بالفارسية خدای بزرگ لست أو قال خدای بزرگ أو قال نام خدای بزرگ يصير شاعرا في الصلاة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه لا يصير شاعرا إذا كان يحسن العربية وعلى هذا الخلاف إذا قرأ القرآن في الصلاة بالفارسية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز أن كان يحسن العربية وعندهما إذا كان يحسن العربية لا يجوز وقفه بصلاته كذا ذكره شمس الأئمة الخلو في رحمه (٨٦) الله تعالى وعلى هذا الخلاف جميع إذا كان الصلاة من التشهد والقنوت والدعاء

وتسبيحات الركوع والسجود فان قال بالفارسية يا رب يا هر زمرا إذا كان يحسن العربية تنفسد صلاته وعنده لا تنفسد وكذا كل ما ليس بعربية كالتركية والزنجية والخيشية والنبطية * ويبنى على قراءة القرآن بالفارسية مسائل ثلاثة * أحدها هذه * والثانية إذا كتب تفسير القرآن بالفارسية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكره منه للجائز والجنب وعلى قول أهل المدينة لا يكره وقول صاحبيه في هذا مشتبه والصحيح أن قولهما كقولهم لانهم يأخذان بالاحتياط والثالثة الامي إذا تعلم تفسير سورة من القرآن نحو الفاتحة وغيرها بالفارسية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يخرج من أن يكون أميا لا يجوز صلاته الا بقراءة ما بعلم وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لان قولهما فين لا يحسن العربية كقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وحكي شمس الأئمة الخلو في رحمه الله تعالى عن القاضي الامام أبي علي النسفي رحمه الله تعالى في

أو يجوز المسجد والامي في المسجد يصلي وحده فصلا لا يجرأه خلاف إذا كان القارئ في صلاة غير صلاة لا يجرأه لا يجرأه لا يصلي وحده ولا ينتظر فراغ القارئ بالاتفاق ذكر الامام الترمذاني يجب أن لا يترك الامي اجتهاده في آتائه له ونهاه حتى يعلم مقدار ما يجوز به الصلاة فان قصر لم يعد عند الله تعالى كذا في النهاية * ولا يصح اقتداء القارئ بالامي وبالاخرس وكذا لا يصح اقتداء الامي بالآخرس والكاسي بالعاري والمسوق في قضاء ما سبق بمثله كذا في فتاوى قاضيخان * ولا اقتداء باللاحق باللاحق والنازل بالراكب هكذا في الخلاصة * لا يصح اقتداء مصلي الظهر ومصلي العصر ومصلي الظهر يومه بمصلي ظهره يومه ومصلي الجمعة وكذا عكسه ولا اقتداء المفترض بالمتنفل والناذر بالناذر الا إذا نذر أحدهما صلاة صاحبه فاقتدى أحدهما بالآخر فانه يصح ولا اقتداء من أفسد دنطوعه بمن أفسد دنطوعه الا إذا اشترى كافيه نافله وافسداهما ثم اقتدى أحدهما بالآخر فانه يصح ويصح اقتداء الخالف بالخالف ولا يجوز اقتداء الناذر بالخالف ويصح اقتداء الخالف بالناذر هكذا في محيط السرخسي * العاري إذا أم العراة واللابسين تجوز صلاة الامام والعارين ولا تجوز صلاة اللابسين بالاجماع كذا في الخلاصة * ولا يصح اقتداء الصحيح الذي ثوبه نجس وتعذر عليه غسله بالمبستى بالحدث الدائم كذا في التارخانية * ولا يجوز زامامة اللئغ الذي لا يدرك على التكلم ببعض الحروف الا لئله اذا لم يكن في القوم من يقدر على التكلم بتلك الحروف فاما اذا كان في القوم من يقدر على التكلم بها فاسدت صلاته وصلاة القوم ومن يقف في غير مواضعه ولا يقف في مواضعه لا ينبغي له أن يؤم وكذا من يتكلم عند القراءة كثيرا ومن كان به تمة وهو أن يتكلم بالناء مرارا أو فاقاة وهو أن يتكلم بالفاء مرارا وأما الذي لا يقدر على اخراج الحروف الا بالجهد لم يكن له تمة أو فاقاة فادأخرج الحروف أخرجهما على الصحة لا يكره أن يكون اماما هكذا في المحيط في زلة القارئ * القارئ إذا اقتدى بالامي لا يصير شاعرا حتى لو كان في التطوع لا يجب القضاء هو الصحيح وكل جواب عرفته في القارئ إذا اقتدى بالامي ثم أقسده على نفسه فهو الجواب في رجل يقتدى بالمرأة أو الصبي أو الواحد أو الجنب ثم أقسده على نفسه * والاصل في هذه المسائل ان حل الامام ان كان مثل حال المقتدى أو فوقه جازت صلاته الكل * وان كان دون حال المقتدى صحت صلاة الامام ولا تنصح صلاة المقتدى هكذا في المحيط * الا إذا كان الامام أميا والمقتدى قارئا أو كان اخرس والمقتدى أميا فلا يصح صلاة الامام أيضا هكذا في فتاوى قاضيخان * وذكر النقيه أبو عبد الله الجرجاني أنما تنفسد صلاة الامي والاخرس عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا علم أن خلفه قارئاً ما إذا لم يعلم لا تنفسد صلاته كما قال * وفي ظاهر الرواية لا فصل بين حالة العلم وحالة الجهل كذا في النهاية * رجلان افتخما الصلاة معا ونوى كل واحد أن يكون اماما لصاحبه فصلاهما تامة وان نوى كل أن يأتم بصاحبه فصلاهما فاسدة كذا في محيط السرخسي * لا بأس للرجل أن يؤم الناس وعلى يده تصاویر لانهم استورة بالثياب وكذا الوصلي وفي أصبعه خاتم فيه صورة صغيرة أو وصلي ومعه دراهم عليها تماثيل لانها صغيرة كذا في فتاوى قاضيخان * رجل يصلح للامامة ولا يؤم أهل محله ويؤم أهل محله أخرى في شهر رمضان ينبغي ان يخرج الى تلك المحلة قبل دخول وقت العشاء * ولو ذهب بعد دخول وقت العشاء بكرمه ذلك كذا في الخلاصة * الفاسق إذا كان يؤم يوم الجمعة وعجز القوم عن منعه قال بعضهم يقتدى به في الجمعة ولا يترك الجمعة بامامة وفي غير الجمعة يجوز أن يتحول الى مسجد آخر ولا ياتمه هكذا في الظهيرية * رجل

صلاة الحنازة لودعا الامام بالفارسية يجوز ويصح اقتداء الناس به في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كان يحسن العربية أو لا يحسن وعندهما إذا كان يحسن العربية لا يجوز ان يدعو بالفارسية ولا تجوز صلاته ولا صلاة القوم وان كان لا يحسن العربية تجوز صلاته واقتداء من يحسن العربية باطل ويصير مصليا وحده فعلى هذا في المكتوبة إذا كان الامام لا يحسن العربية واقتدى به من يحسن العربية يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز عزلة القارئ إذا اقتدى بالامي ولو قرأ آية السجدة بالفارسية على

قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب عليه وعلى من سمعها السجدة علم السامع أنها آية السجدة أول يعلم وعلى التالي أن يحضر السامع أنها آية السجدة وعلى قائلها أن كان التالي يحسن العربية لم تكن تلاوة أصلا وان كان لا يحسن فهي تلاوة في حقه أما السامع أن علم أنها آية السجدة يلزمه السجدة والأفلا * ويذكر المقتدى مع الامام * فان قال المقتدى الله أكبر وقوله أكبر وقع قبل قول الامام ذلك قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى الاصح انه لا يكون شارعا عندهم وكذلك لو أدرك الامام في الركوع (٨٧) فقال الله أكبر الآن قوله الله كأن في

قيلامه وقوله أكبر في ركوعه لا يكون شارعا في الصلاة وأجمعوا على ان المقتضى لو فرغ من قوله الله قبل فراغ الامام عن ذلك لا يكون شارعا في الصلاة في أظهر الروايات * وانما فرغ من تكبيرة الافتتاح يأتي بالثناء بقول سبحانك اللهم الخ اماما كان أو مقتديا أو منفردا وإذا كبر المقتدى قبل تكبير الامام هل يصير شارعا في صلاة نفسه أشار في الاصل الى أنه يصير شارعا وفي رواية النوادر لا يصير شارعا حتى لو سجد قهقهة لا تنتقض طهارته قيل ما ذكر في الاصل قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وما ذكر في النوادر قول محمد رحمه الله تعالى ومحمد رحمه الله تعالى يجعل الاقتداء بمن ليس في الصلاة بمنزلة الاقتداء بالحائض والحمار ونحوه لا يصير شارعا أو أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول الحائض والحمار لا يصلح اماما له أصلا بخلاف الرجل * وكافر فرغ من التكبير يضع يده اليمنى على اليسرى تحت السرة وكذلك في تكبيرات العبدین وتكبيرات الجنائز والقنوت * ويرسل في القومة بين

أم قوما وهم له كارهون ان كانت الكراهة لفساد فيه أو لانهم أحق بالامامة بذكره له ذلك وان كان هو أحق بالامامة لا يكره هكذا في المحيط * وكره تطويل الصلاة كذا في التبيين * وينبغي للامام أن لا يطول بهم الصلاة بعد القدر المسنون وينبغي له أن يراعى حال الجماعة هكذا في الجوهر النيرة * رجل أم قوما مشررا قال كنت محوسيا فانه يجبر على الاسلام ولا يتقبل قوله وصلاتهم جائزة ويضرب ضربا شديدا وكذا لو قال صليت بكم المدة على غير وضوء وهو ما جاز لا يقبل قوله وان لم يكن كذلك واحتمل أنه قال على وجه التورع والاحتياط أعادوا صلاتهم * وكذا اذا قال كان في ثوبي قدر كذا في الخلاصة * وكذا اذا بان أن الامام كافر أو مجنون أو امرأة أو خنثى أو أمي أو صلي بغير احرام أو محدثا أو جنبا هكذا في التبيين (الفصل الرابع في بيان ما يمنع صحة الاقتداء وما لا يمنع) المانع من الاقتداء ثلاثة أشياء * (منها) طريق عام يعرفه العجلة والاولى فانه كذا في شرح الطحاوي * اذا كان بين الامام وبين المقتدى طريق ان كان ضيقا لا يمر فيه العجلة والاولى فانه لا يمنع وان كان واسعا يمر فيه العجلة والاولى فانه يمنع كذا في فتاوى قاضيخان والخلاصة * هذا اذا لم تكن الصفوف متصلة على الطريق أما اذا اتصلت الصفوف لا يمنع الاقتداء ولو كان على الطريق واحدا لا يثبت به الاتصال وبالثلث يثبت بالاتفاق وفي المتن خلاف على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يثبت وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا كذا في المحيط * ولو قام الامام في الطريق واصطف الناس خلفه في الطريق على طول الطريق ان لم يكن بين الامام وبين من خلفه في الطريق مقدار ما يمر فيه العجلة جازت صلاتهم وكذا فيما بين الصف الاول والثاني الى آخر الصفوف كذا في فتاوى قاضيخان * والمانع من الاقتداء في الفتاوى قدر ما يسع فيه صفين وفي مصلى العيد الفاصل لا يمنع الاقتداء وان كان يسع فيه الصفين أو أكثر وفي المختار صلاة الجنائز اختلاف المشايخ وفي التوازي جده كالمسجد كذا في الخلاصة * (ومنها) عظم لا يمكن العبور عنه الا بالعلاج كالفطرة وغيرها كذا في شرح الطحاوي * فان كان بينه وبين الامام ممر كبير يجري فيما السفن والزوارق يمنع الاقتداء وان كان صغيرا لا تجزى فيه لا يمنع الاقتداء هو المختار هكذا في الخلاصة * وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاص * وكذا لو كان في المسجد الجامع هكذا في فتاوى قاضيخان وان كان على النهر جسر وعليه صفوف متصلة لا يمنع صحة الاقتداء لمن كان خلف النهر وللثلاثة حكم الصف بالاجماع وليس للواحد حكم الصف بالاجماع وفي المتن اختلاف على ما مر في الطريق ان كان بينهم ممر كبير أو حوض ان كان بحال ولو وقعت النجاسة في جانب يتجنب الجانب الآخر لا يمنع الاقتداء وان كان لا يتجنب يمنع الاقتداء هكذا في المحيط * (ومنها) صف تام من النساء هكذا في شرح الطحاوي * اذا كان صف تام من النساء خلف الامام ووراءهن صفوف من الرجال فسدت صلاة تلك الصفوف كلها استحسانا كذا في المحيط * قوم ملأوا على ظهر ظلة في المسجد وتحتهم قدامهم نساء أو طريق لا تجوز صلاتهم فان كن ثلاثا في ظاهر الرواية تفسد صلاة ثلاثة من الرجال الى آخر الصفوف وتجوز صلاة الباقي وان كن صفوا واحدا تفسد صلاة الكل وان كان الذين فوق الظلة بمذاهبهم من تحتهم نساء جازت صلاة من كان على الظلة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل مسائل الشك * وفي فوائد الشيخ الزاهد أبي الحسن الرستغفاني اذا كان في المسجد ردف وعلى الرف صف من النساء اقتدين بالامام وتحت الرف صفوف من الرجال هل تفسد صلاة من وقف خلف النساء قال لا تفسد * امام يصلي برجال ونساء وصف النساء بمذاهب الرجال تفسد صلاة رجل واحد الذي بين

الركوع والسجود لا يقول وجهي وجهي للذي الخ لا قبل الثناء ولا بعده * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا فرغ من التكبير يقول وجهي وجهي للذي فطر السموات والارض حنيئا وما أنا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحبياتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين وفي بعض الروايات وأنا من المسلمين وعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لو قال ذلك قبل التكبير لا حصار القاب فهو حسن * والافضل في تكبيرة الافتتاح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان يكون تكبير المقتدى مقارنا لتكبير الامام وعلى

قول صاحبہ یکبر بعد تکبیر الامام فان کبر مقدار التکبیر الامام لا یبصر شارعا فی الصلاة فی احدى الروایتین عن ابي یوسف رحمه الله تعالى
وعلى قول محمد رحمه الله تعالى یبصر شارعا * واختلافوا فی تسامی المقتدی عند ابي یوسف ومحمد رحمه الله تعالى یسلم بعد الامام وعن ابي
حنيفة رحمه الله تعالى فیہ روایتان فی رواية یسلم بعد الامام وفي رواية یسلم مقدار التسامی الامام قال الفقیہ أبو جعفر رحمه الله تعالى
المختار ان ینظر اذا سلم الامام عن یمینہ (۸۸) فیسلم المقتدی عن یمینہ واذا فرغ الامام عن یمارہ یسلم المقتدی عن یمارہ فان لم

یکبر المقتدی مع الامام وکبر
قبل فراغ الامام من قراءة
الفاتحة کان محررا ثواب
تکبیر الافتتاح ولا یقول
فی الشناء بجل شلوك * ولو
أدرك المقتدی الامام فی
الركوع فانه یکبر للافتتاح
فائما ویستلک الشناء ویکبر
ویرکع وان أدرك الامام
فی السجود فانه یکبر للافتتاح
فائما ویاتی بالشناء ثم یکبر
ویسجد وکذا لو أدرك
الامام فی القعدة ولو أدرك
الامام بعد ما اشتغل بالقراءة
قال الشیخ الامام أبو بکر
محمد بن الفضل لا یاتی بالشناء
بل یستمع وقال غیره یاتی
بالثناء قال مولا ناری الله
تعالى عنه وینبغی أن یکون
الجواب علی التفصیل ان
کان الامام یجهر بالقراءة
لا یاتی بالشناء ولو کان یسر
بالقراءة یاتی بالشناء ولوان
المسبوق لم یأت بالشناء فی أول
الصلاة فقام الی قضاء
ما سبق ذکر فی الکیسانیات
أنه یاتی بالشناء عند محمد رحمه
الله تعالى ولم یذکر فی خلافه
وبعد الفراغ من الشناء
یتعزدا ما کان أو منفردا
ولا یتعزذان کان مقتدیا
فی قول ابي حنيفة ومحمد

الرجال والنساء وصار ذلك كستره أو حائط بينهم وبين من لا يرى لو كان بين صف النساء صف الرجال ستره قدر
مؤخر الرجل كان ذلك ستره للرجال ولا تفسد صلاة واحد منهم * وكذلك لو كان بينهم حائط قدر الذراع وان
كان أقل من ذلك لا يكون ستره * فان كانت النساء من فوق ذلك الحائط الذي هو قدر الذراع فليس بستره
وان كان قدر قامة فهو ستره لمن كان على الارض من الرجال ولا يكون ستره لمن كان على الحائط كذا فی المحيط
* اذا كان بينهم حائط لا یصح الاقتداء ان کن کثیرا ینع المقتدی الوصول الی الامام لوقه الوصول الیه
اشتبه علیه حال الامام أو لم یشتبه کذا فی الذخیرة * ویصح ان کان صغیرا لا ینع أو کبیرا وله ثقب لا ینع
الوصول وکذا اذا کان الثقب صغیرا ینع الوصول الیه لکن لا یشتبه علیه حال الامام سماعا أو رؤیة هو
الصحيح * وأما اذا کان الحائط صغیرا ینع ولکن لا یحیی حال الامام فنه من قال یصح الاقتداء وهو الصحيح
هكذا فی المحيط * وان کان فی الحائط باب مسدود قیل لا یصح الاقتداء لانه ینع من الوصول * وقیل یصح لان
وضع الباب الوصول فیکون المسدود کل فتوح هكذا فی محیط السرخسی * والمسجد وان کبر لا ینع
الفصل فیہ کذا فی الوجیز للکردری * ولواقه یدی بالامام فی اقصى المسجد والامام فی المخراب فانه یجوز
کذا فی شرح الطحاوی * وان قام علی سطح داره المتصل بالمسجد لا یصح اقتداؤه وان کان لا یشتبه علیه
حال الامام کذا فی فتاوی قاضیخان والاصالة * وهو الصحيح الا اذا کان علی رأس حائط المسجد کذا فی
محیط السرخسی * وان قام علی الجدار الذي بین داره وبين المسجد ولا یشتبه حال الامام صح الاقتداء * ولو
قام علی دکان خارج المسجد متصل بالمسجد یجوز الاقتداء لکن بشرط اتصاله فوق کذا فی الخلاصة *
ویجوز اقتداء جارج المسجد بالامام المسجد وهو فی بیتہ اذا لم یکن بینہ وبين المسجد طریق عام * وان کان
طریق عام واکن ستنه الصفوف جازا الاقتداء لمن فی بیتہ بالامام المسجد کذا فی التتارخانیة ناقلا عن الحجة *
ولو قام علی سطح المسجد واقتدی بالامام فی المسجد ان کان للسطح باب فی المسجد لا یشتبه علیه حال الامام
یصح الاقتداء * وان اشتبه علیه حال الامام لا یصح کذا فی فتاوی قاضیخان * وان لم یکن له باب فی المسجد
لکن لا یشتبه علیه حال الامام صح الاقتداء أيضا وکذا لو قام فی المئذنة فقتدیا بالامام المسجد کذا فی الخلاصة
(الفصل الخامس فی بیان مقام الامام والمأموم) * اذا کان مع الامام رجل واحد أو صبی یعقل
الصلاة قام عن یمینہ وهو المختار * ولا یتأخر عن الامام فی ظاهرا الروایة هكذا فی المحيط * ولو وقف علی یمارہ
جاز و قد أساء کذا فی محیط السرخسی * ولو وقف خلفه جاز * ولم یذکر محمد الکراهیة نصا * واختلف
المشایخ فیہ قال بعضهم یکبره هو الصحيح هكذا فی البدائع * واذا کان معه اثنان فاما خلفه وکذا اذا کان
أحدهما صبی * وان کان معه رجل وامرأة أقام الرجل عن یمینہ والمرأة خلفه وان کان رجلا وامرأة
أقام الرجلین خلفه والمرأة وراءهما * وان کان معه رجلان وقام الامام وسطهما فصولاتهم جائزة *
رجلان صلبا فی الصحراء واثنتی أحدهما بالآخر وقام عن یمین الامام فجاء ثالث وجذب المومنین الی نفسه قبل
أن یکبر للافتتاح حکى عن الشیخ الامام ابي بکر طر حال انه لا تفسد صلاة المومنین جاذبه الثالث الی نفسه قبل
التکبیر أو بعده کذا فی المحيط * وفي التتارخانیة العتاییة هو الصحيح کذا فی التتارخانیة * رجلا أم
أحدهما صاحب فی فلاة من الارض فجاء ثالث ودخل فی صلاتهم فاقدم حتى جاوز موضع سجوده مقدار
ما یکون بین الصف الاول وبين الامام لا تفسد صلاته وان جاوز موضع سجوده کذا فی المحيط * ولو اجتمع

رجلین الله تعالى * والمسبوق اذا قام الی قضاء ما سبق قالوا ان تعوذ کل سنا والمختار فی التعوذ هو اللفظ المنقول
الرجال
أعوز بالله من الشیطان الرجیم قال الفقیہ أبو جعفر رحمه الله تعالى المختار قوله أستعید بالله من الشیطان الرجیم لیکون موافقا لکتاب الله
تعالى وهو قوله تعالی فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشیطان الرجیم ثم یشرع فی القراءة اما ما کان أو منفردا وان کان مقعدا
لا یقرأ وان کان الامام أمیلا یصح التدا بالقرائی به والله اعلم * (فصل فیمن یصح الاقتداء به وفیمن لا یصح) لا یصح الاقتداء بالمرأة

ولا بالجنون المطبق فان كان يمين وينبني يصح الاقتداء في زمان الافاقه * ولا يصح بالسكران ولا بالصبيان * وعلى قول ائمة بلج رحمة الله تعالى يصح الاقتداء بالصبيان في التراويح والسنن المطلقة * ولا يصح اقتداء القاري بالاي ولا بالانحس ولوصلي الاى وحده وبجنبه قارى يصلي تلك الصلاة لا يجوز صلاة الاى وان لم يكن القارى في الصلاة جازت صلاة الاى * ولا يصح اقتداء الاى بالانحس ويصح اقتداء الانحس بالاي * الاى اذا اقتدى بالقارى فتعلم سورة في وسط الصلاة قال الشيخ الامام (٨٩) أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته لان صلاته

كانت بقراءة * وقال غيره تفسد صلاته لانه يقوى حاله * ولا يصح اقتداء الكاسى بالعارى ولا اقتداء الصحب بصاحب العذر ولا اقتداء المسافر بالمقيم بعد خروج الوقت * ويصح اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت وبعده وكذا المقيم اذا صلى ركعتين من العصر فغربت الشمس فجاء مسافرا واقتدى به في هذا العصر لا يصح اقتدائه * ولا يصح اقتداء الراكع والساجد بالمومئى وضع اقتداء القارى بالقاعد الذى يركع ويسجد ولا يصح اقتدائه المفترض بالتفصل وعلى القلب يجوز ولا يجوز اقتداء المفترض بالمفترض الاخر عند اختلاف الفرضين وان كان أحدهما يصلى الظهر والاخر يصلى العصر * وكذا صاحب الظهر اذا لم يصلى الجمعة أو الامام يصلى الجمعة والقوم يصلون الظهر وكذا ظهر الامس وظهر اليوم لانهم افرضوا مختلفان واختلاف الزمانين بمنزلة اختلاف الفرضين راقى ذلك بعد هذا ان شاء الله تعالى * ولونذر الرجل

الرجل والصبيان والخسائي والانات والصبيات المراهقات يقوم الرجال أقصى ما يلى الامام ثم الصبيان ثم الخسائي ثم الانات ثم الصبيات المراهقات كذا في شرح الطحاوى * وكراهتهن حضور الجماعة الا للجموزى القبر والمغرب والعشاء * والفتوى اليوم على الكراهة في كل الصلوات لظهور الفساد كذا في الكافي * وهو المختار كذا في التبيين * وينبغي للقوم اذا قاموا الى الصلاة أن يترصوا ويستأذوا للخلل ويستأذون من الكاهن * وفي الصفوف * ولا بأس أن يأمرهم الامام بذلك كذا في البحر الرائق * وينبغي للامام أن يقف بازاء الوسط فان وقف في منبنة الوسط أو في مبصرة فقد أساء مخالفة السنة هكذا في التبيين * وينبغي أن يكون بمجذاه الامام من هو أفضل كذا في شرح الطحاوى * والقيام في الصف الاول أفضل من الثاني وفي الثاني أفضل من الثالث * وان وجد في الصف الاول فرجة دون الصف الثاني يخزق الصف الثاني كذا في القنية * وأفضل مكان المأموم حيث يكون أقرب الى الامام * فان تساوت المواضع ففي عين الامام وهو الاحسن هكذا في المحيط * بحادثة المرأة الرجل مفسدة لصلاته * ولها شرائط * (منها) أن تكون المحاذية مشبهة لتصلح للجماع * ولا عبرة للسن وهو الاصح كذا في التبيين * حتى لو كانت صبيبة لا تشتهى وهي تعقل الصلاة فاذت لا تفسد صلاته كذا في الكافي * (ومنها) أن تكون الصلاة مطلقة وهي التي لها ركوع وسجود وان كان يصليان بالايام * (ومنها) أن تكون الصلاة مشتركة متحرية وأداء * ونعني بالشركة تحرية أن يكونا بائنين بغير عتمة على تحرية الامام حقيقة ونعني بالشركة أداء أن يكون لهما الامام فيما يؤديان تحقيقاً أو تقديرًا * فالمدرك بان تحرية على تحرية الامام وبان أداء على أدائه حقيقة * واللاحق بان تحرية على تحرية الامام حقيقة وبان أداءه فيما يقضيه على أداء الامام تقديرًا * والمسبوق بان في حق التحرية منفرد فيما يقضيه فلو حاذت الرجل المرأة فيما يقضيان لا تفسد صلاته كذا في التبيين * (ومنها) أن يكونا في مكان واحد حتى لو كان الرجل على الدكان والمرأة على الارض والدكان مثل قامة الرجل لا تفسد صلاته * (ومنها) أن يكونا بالاحاطل حتى لو كان في مكان متحدين كانا على الارض أو على الدكان الا ان بينهما ما سطوانة لا تفسد صلاته هكذا في الكافي * وأدى الحائل قدر مؤخر الرجل وغلظ غلظ الاصبع * والفرجة تقوم مقام الحائل * وأدناه قدر ما يقوم فيه الرجل كذا في التبيين * (ومنها) أن تكون من نصح منها الصلاة حتى ان الجنونة اذا حاذت لا تفسد صلاته كذا في الكافي * (ومنها) ان ينوي الامام امامتها أو امامة النساء وقت الشروع لابعده ولا يشترط حضور النساء لصحة يمتن * (ومنها) أن تكون المحاذاة في ركن كامل حتى لو كبرت في صف وركعت في آخر وسجدت في ثالث فسدت صلاة من عن يمينها ويسارها وخلفها من كل صف * (ومنها) أن تكون جهتهم ممتدة حتى لو اختلفت لا تفسد ولا يتصور اختلاف الجهة الا في خوف الكعبة أو في ليلة مظلمة وصلى كل بالتحرى الى جهة * والمعتبر في المحاذاة الساق والكعب على الصحيح هكذا في التبيين * والمرأة تتناول الاجنبية والمحرمة والحليلة والصغيرة المشبهة والكبيرة التي ينفر عنها الرجال هكذا في الكفاية * ثم المرأة الواحدة تفسد صلاة ثلاثة واحد عن يمينها وآخر عن يسارها وآخر خلفها ولا تفسد أكثر من ذلك هكذا في التبيين * وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * والمرأتان صلاة أربعة واحد عن يمينها وآخر عن يسارها واثنان خلفهما مجذاهم * وان كن ثلاثا فسدت صلاة واحد عن يمينهن وآخر عن يسارهن وثلاثة ثلاثة خلفهن الى آخر الصفوف وهذا جواب الظاهر هكذا في التبيين

(١٣) الفتاوى اول أن يصلى ركعتين ونذر الرجل الاخر أن يصلى ركعتين ثم اقتدى أحدهما بالاخر لا يجوز * ولونذر أن يصلى ركعتين فقال رجل آخر على أن يصلى ركعتين المندورين ثم اقتدى أحدهما بالاخر جاز * ولونذر الرجل أن يصلى ركعتين ورجل آخر حلف وقال والله لا صلن ركعتين فاقتدى الحالف بالناذر جاز * ولواقتدى الناذر بالحالف لا يصح ولو أن رجلين طاف كل واحد منهما أسبوعا فاقتدى أحدهما بالاخر في ركعتي الطواف لا يصح اقتداه بمنزلة اقتداء الناذر بالناذر ولو حلف رجلان كل واحد منهما أن يصلى

الصلاة أو اقتدى ببعض
القوم بالبعض صح اقتدأوهم
* ويجوز اقتداء المتوضئ
بالمتميم في قول أبي حنيفة
وأبي يوسف رحمه الله
تعالى * ويجوز اقتداء ماسح
الخف بماسح الخف وكذلك
اقتداء الغاسل بالماسح
ومسح الجرح بمسحه *
ولا يجوز اقتداء المسبوق في
قضاء ما سبق مثله ولا اقتداء
اللاحق بمسحه وإمامة
المفتد بغيره وقد مر قبل
هذا أنه إذا كان بأمن من
خروج الدم يجوز * وتجوز
إمامة الاحد للآخر منزلة
اقتداء القائم بالقاعد ولا
يصح اقتداء النازل بالراكب
* (إمامة الأئمة لغير الأئمة) *
ذكر الشيخ الإمام أبو بكر
محمد بن الفضل أنه تصح
لأن ما يقول ارتفعة له
وقال غيره لا تصح وصلاة
الإمام في هذه المسائل جائزة
الأذا = أن الإمام أميا
واقتهدي به القارئ فإن
صلاة الأمي لا تجوز * وكذا
الأخرس إذا اقتدى به الأمي
فإنه لا تجوز صلاة الآخرس
أيضا * وفي كل موضع لا يجوز
الاقتداء هل يصير المقتدي
شارعا في صلاة نفسه في

رواية باب الحديث لا يصير شارحا وكذا في رواية الزيادات حتى لو ضحك تهقهة لا تنتقض طهارته وفي رواية باب أو
 الاذان يصير شارحا * قبل ما ذكر في باب الحديث قول محمد رحمه الله تعالى * وما ذكر في باب الاذان قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله
 تعالى بناء على ان فساد الجملة يوجب فساد التحريم في قول محمد رحمه الله تعالى وعلى قولهما لا يوجب * والقارئ اذا افتدى بالايه ذكر
 الكرخ انه يصير شارحا في الصلاة ثم اذا جاء أو ان القراءة تنفس صلاته وقال غيره لا يصير شارحا في الصلاة إلا * ان شرح في قضاء

الفائتة فقام عليه تلك الفائتة واقتدى بالمسافر ثم سبق الامام الحدث فذهب ليتوضأ وبقي المقيم منفردا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى فسدت صلاة المقيم لانه خلى مكان الامام من الامام ولا يصير هذا المقيم اماما للمسافر لانه لا يصلح اماما للمسافر في قضاء الفائتة * واما صلاة المسافر ينظر ان كان استخلف المقيم فسدت صلاته وان لم يستخلف لا تفسدان استخلافه بمنزلة استخلاف المرأة * نظير للمسئلة الرجل اذا أم نساء فسبقة الحدث فذهب ليتوضأ ولم يستخلف امرأه فسدت صلاة (٩١) النساء ولم تفسد صلاة الرجل * ولوان الرجل الذي أم نساء

أحدث ولم يستخلف واحدة
منهن لكن تقدمت واحدة
منهن قبل خروج الامام
عن المسجد ذكر في النواذر
ان صلاة الرجل لم تفسد
لانه لم يرض بامامتها وروى
الحسن عن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى انه قال
تفسد صلاة الرجل * ذكر
شمس الائمة الحلواني رحمه
الله تعالى ان شيخنا كان يميل
الى هذا * امام سبقه الحدث
في الصلاة فاقتدى به رجل
قبل أن يخرج من المسجد
حكى النقيه أبو جعفر رحمه
الله تعالى انه يصح اقتداؤه
وأشار محمد رحمه الله تعالى
في الاصل الى هذا * ويصح
الاقتداء بأهل الاهواء
الاجهمية والقدرية
والرافضى الغالى ومن يقول
بخلق القرآن * وفي بعض
الروايات الانحطائية وكذا
المشبهة لا تجوز الصلاة
خلفهم * اما من سواهم
يجوز الاقتداء بهم ويكره *
وكذا الاقتداء بمن كان
معروفا بأكل الربا والفسق
مروى ذلك عن أبي حنيفة
وأبي يوسف رحمه الله
تعالى لا ينبغي للقوم أن

أولا يسمع لصممه هكذا في الخلاصة * فاذا قام الى قضاء ما سبق وأتى بالنساء ويتعوز للقراءة كذا في فتاوى قاضيان والخلاصة والظهيرية * وفي صلاة الخفافة يأتي به هكذا في الخلاصة ويسكت المؤتم عن النساء اذا جهر الامام والصحيح كذا في التتارخانية في فصل ما يفعله المصلي في صلاته * وان أدرك الامام في الركوع أو السجود يتحرى أن كان أكبر رأيه انه لو أتى به أدركه في شيء من الركوع أو السجود يأتي به قائما ولا يتابع الامام ولا يأتي به واذا لم يدرك الامام في الركوع أو السجود لا يأتي بهما وان أدرك الامام في القعدة لا يأتي بالنساء بل يكبر للافتتاح ثم لا يخطأ ثم يقعد هكذا في البحر الرائق في صفة الصلاة * (ومنها) انه يصلي أولا ما أدرك مع الامام ثم يقضى ما سبق كذا في محيط السرخسى * واذا بدأ بقضاء ما فاتته قيل تفسد صلاته وهو الاصح هكذا في الظهيرية * وذكر في جامع الفتاوى انه يجوز عند بعض المتأخرين وعليه الفتوى كذا في الضمرات * والاطهر القول بالنسب كذا في البحر الرائق * (ومنها) انه لا يقوم قبل السلام بعد قدر التشهد الا في مواضع * اذا خاف المسبوق الماسم زوال مدته أو صاحب العذر خاف خروج الوقت أو خاف المسبوق في الجمعة دخول وقت العصر أو دخول وقت الظهر في العيدين أو في الفجر طالع الشمس أو خاف ان يسبقه الحدث له أن لا ينتظر فراغ الامام ولا سجود السهو * أما اذا كان لا تفسد الصلاة بخروج الوقت يتابع وكذا اذا خاف المسبوق أن يمز الناس بين يديه لو انتظر سلام الامام قام الى قضاء ما سبق قبل فراغه كذا في الوجيز للسكردرى * ولو قام في غيرهما بعد قدر التشهد صح ويكره تحريما كذا في فتح القدير والبحر الرائق * وان قام قبل ان يقعد قدر التشهد لم يجز * ولو فرغ المسبوق قبل سلام الامام وتابع الامام في السلام قيل تفسد وقيل لا تفسد وبه يفتى هكذا في الخلاصة وفتح القدير * (ومنها) انه لا يقوم الى القضاء بعد التسليتين بل ينتظر فراغ الامام كذا في البحر الرائق * ويكتفى حتى يقوم الامام الى تطوعه ان كان صلاة بعدهما تطوع أو يستدبر المحراب ان لم يكن أو ينتقل عن موضعه أو يمضي من الوقت مقدرا مالو كان عليه سهو وسجد كذا في التمرثاشي في باب صلاة العيد * (ومنها) ان المسبوق ببعض الركعات يتابع الامام في التشهد الاخير واذا أتم التشهد لا يشتغل بما بعده من الدعوات ثم ماذا يفعل تكاموافية وعن ابن شجاع انه يكرر التشهد أى قوله أشهد أن لا اله الا الله وهو المختار كذا في الغياثية * والصحيح ان المسبوق يتسلسل في التشهد حتى يفرغ عند سلام الامام كذا في الوجيز للسكردرى وفتاوى قاضيان * وهكذا في الخلاصة وفتح القدير * (ومنها) انه لو سلم مع الامام ساهيا أو قبله لا يلزمه سجود السهو وان سلم بعده لم يفسد كذا في الظهيرية هو المختار كذا في جواهر الاخلاطى * وان سلم مع الامام على ظن ان عليه السلام مع الامام فهو سلام عداقة تفسد كذا في الظهيرية * واذا سلم مع الامام ناسيا فظن ان ذلك مفسد فكبر ونوى الاستقبال يصير خارجا بخلاف المنفرد اذا شك فكبر بنوى الاستقبال كذا في فتاوى قاضيان * (ومنها) انه يقضى أول صلاته في حق القراءة وآخرها في حق التشهد حتى لو أدرك ركعة من المغرب قضى ركعتين وفصل بقعدة فيكون بثلاث قعدات وقرأ في كل فاتحة وسورة * ولو ترك القراءة في احدهما تفسد * ولو أدرك ركعة من الرابعة فعليه أن يقضى ركعة بقرآنها الفاتحة والسورة بتشهد ويقضى ركعة أخرى كذلك ولا يشهد وفي الثالثة بالخيار والقراءة أفضل هكذا في الخلاصة * ولو أدرك ركعتين قضى ركعتين بقراءة ولو ترك في احدهما فسدت ولو كان الامام يقضى قراءة تركها في الشفع الاول في الشفع الثاني فادركه فيه واقتدى به بأى بالقراءة فيما

يؤمهم صاحب خصومة في الدين فان صني رجل خلفه جاز * قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجوز أن يكون مراد أبي يوسف رحمه الله تعالى الذين يناطرون في دقائق الكلام * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى من طلب الدين بالخصومات فقد تندق ومن طلب المال بالكيماء فقد أفلس ومن طلب غريب الحديث فقد كذب * وأما الاقتداء بشفعوى المذهب قالوا لا بأس به اذا لم يكن منه صبا ولا شاكفى ايمانه ولا متصرفا فخره فاحشاعن القبلة ولا شك انه اذا جاوز المغرب كان قاحشا * وان يكون متوضئا من الخارج النجس من غير السيلين

ولا يتوهم بالبلاء القليل الذي وقعت فيه الجماعة * الفاسق اذا كان يوم وعجز القوم عن منعه تكلم الناس فيه قال بعضهم في صلاة الجمعة يقتدى به ولا يترك الجمعة بامامته لان في الجمعة لا يوجد غيره * ومن شرائط السنة والجماعة أن يرى الصلاة خلف كل بر وفاجر * وأما في غير الجمعة من المكتوبات فهو بسبيل من أن يتحول الى مسجد آخر ولا يأنه بذلك لان قصده الصلاة خلف تقي * وإذا صلى الرجل خلف فاسق أو مبتدع يكون محررا ثواب الجماعة لما روينا من (٩٣) الحديث لكن لا ينال ثواب من يصلي خلف عالم تقي * قال عليه الصلاة والسلام

من صلى خلف عالم تقي
فكما تنصلي خلف نبي من
الانبياء * رجلان هما في
الفقه والصالح سواء الآن
أحدهما أقرأ تقدم أهل
المسجد الآخر ولم يقدموا
أقرأهما فقد أسأوا ولا
يأغنون * وكذا الرجل اذا
قبل القضاء وهو من أهله
وغیره أفضل منه وكذا الوالي
* أما الخليفة فليس لهم أن
يولوا الخلفاء الا أفضلهم
وهذا في الخلفاء خاصة
وعليه اجماع الامة * وان
اختار بعض القوم لهذا
والبعض لهذا فالعبرة لاجتماع
الاكثر * رجل أم قوما وهم
له كارهون فان كانت
الكرهية لفساد فيه
أولانهم أحق بالامامة منه
كرهه ذلك * وان كان هو
أحق بالامامة لا يكره لان
الجاهل والفاسق يكره العالم
والصالح * رجل أم قوما
شهران قال كنت محجوسا
فانه يجبر على الاسلام
ولا يقبل قوله وصلا - م
جائزة * وكذا لو قال صليت
بكم المدة على غير وضوء
وهو ما جبر لا يقبل قوله وان
لم يكن كذلك واحتمل انه
قال ذلك على وجه التورع

يقضى حتى لو تركه فافيه تفسد كذا في الوجيز للكردي * (ومنها) انه منفرديا يقضى (الافى أربع مسائل)
(أحداها) انه لا يجوز اقتداءه ولا الاقتداء به * فلواقضى مسبق بمسبوق فسدت صلاة المقتدى قرا أولم
يقرأ دون الامام كذا في البحر الرائق * ولو نسي أحد المسبوقين المتساويين كية ما عليه فقضى ملاحظا لا آخر
بلا اقتداء به صح هكذا في الخلاصة * ولو ظن ان لامام أعليه هو وافجد للسم وفتابعه المسبوق فيه ثم علم أنه لم
يكن عليه هو فاشهر الراويين ان صلاة المسبوق تفسد لانه اقتدى في موضع الانفراد قال الفقيه أبو الليث
في زماننا لا تفسد هكذا في الظهيرية * وان لم يعلم لا تفسد صلاته في قولهم كذا في فتاوى قاضيان هو المختار
وبه يفتي أبو حفص الكبير وهو المأخوذ به كذا في الفائية * ولو قام الامام الى الخامسة فتابعه المسبوق ان
قدم الامام على رأس الاربعة تفسد صلاة المسبوق وان لم يقدم تفسد حتى يقيد الخامسة بالسجدة فاذا
قيد بها بالسجدة فسدت صلاة الكل هكذا في فتاوى قاضيان * (ثانيها) انه لو كبرناو بالاستئناف يصير
مستأنفا قاطعا لا اولي بخلاف المنفرد * (ثالثها) أنه لو قام الى قضاء ما سبق به وعلى الامام سجدة تاسه قبل
أن يدخل معه كان عليه أن يعود فسجد معه مالم يقيد الركعة بسجدة فان لم يعد حتى يسجد عصى وعليه ان
يسجد في آخر صلاته بخلاف المنفرد لا يلزمه السجود لسم وغيره * (رابعها) انه ياتي تكبير التشريق اتفاقا
بخلاف المنفرد لا يجب عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير والبحر الرائق * (ومنها) انه
يتابع الامام في السهو ولا يتابعه في التسليم والتكبير والتلبية فان تابعه في التسليم والتلبية فسدت وان
تابعه في التكبير وهو يعلم ان مسبق لا تفسد صلاته واليه مال شمس الاثنية المرحسى كذا في الظهيرية *
والمراد من التكبير تكبير التشريق كذا في البحر الرائق * (ومنها) ان الامام لو تذر سجدة تلاوة وعاد الى
قضاءها لم يقيد المسبوق بركعة بسجدة برفض ثلاث ويتابع فيها ويسجد معه لسم وثم يقوم الى القضاء ولو لم
يعد فسدت صلاته * ولو تابعه بعد تقيد بها بالسجدة فيها فسدت رواية واحدة وان لم يتابعه في رواية كتاب
الاصل تفسد أيضا كذا في فتح القدير وهكذا في البدائع والتاريخية ناقلا عن الطحاوي والمضمرات
وشرح المبسوط للامام المرحسى والسراج الوهاج والخلاصة * ولو ان الامام لم يعد الى سجدة التلاوة
فصلاة المسبوق تامة في الاحوال كلها وعليه أن يقضى ما عليه كذا في التاريخية * ولو تذر الامام سجدة
صلية وعاد اليها يتابعه وان لم يتابعه فسدت * وان قيد بركعة بالسجدة تفسد في الروايات كلها اعاد ولم يعد
والاصل انه اذا اقتدى في موضع الانفراد أو انفرد في موضع الاقتداء تفسد كذا في البحر الرائق * (اللاحق)
وهو الذي أدرك أو اها وقانه الباقي لنوم أو حدث أو بقي قائما للزحام والطائفة الاولى في صلاة الخوف كآته
خلف الامام لا يقرأ ولا يسجد للسم وكذا في الوجيز للكردي * ولو سجد الامام السهو لا يتابعه الا لاحق قبل
قضاء ما عليه بخلاف المسبوق كذا في الخلاصة * الا لاحق اذا عا بد بعد الوضوء ينبغي له أن يشتغل أولا بقضاء
ما سبقه الامام بغير قراءة يقوم مقدار قيام الامام وركوعه وسجوده ولو زاد ونقص فلا يضر هكذا في شرح
الطحاوي * واذا كبر مع الامام ثم نام حتى صلى الامام ركعة ثم اتبعه فانه يصلي الركعة الاولى وان كان الامام
يصلي الركعة الثانية هكذا في الاخيرة * ولو لم يشتغل بقضاء ما سبقه الامام ولكن يتابع الامام أولا ثم قضى
ما سبقه الامام بعد تسليم الامام جازت صلاته عندنا هكذا في شرح الطحاوي * المسافر الا لاحق اذا نوى
الاقامة في حال اداء ما قام مع الامام أو أحدث فدخل مصره يتم صلاة المسافر من خلا فخر رحمه الله تعالى

والاحتياط اعادوا صلاتهم * العبد اذا قلدهم ل ناحية فعلى بهم جازت صلاتهم * ولو استقضى فقضى لا يجوز قضاءه هذا
بمنزلة الحدود في القذف اذا لم يبالئاس للرجل أن يوم الناس وعلى يديه تصاوير لانها مستورة بالثياب وكذا الوصل وفي أصبعه
وغيرهم أولى وقد مر في الاذان * لا بأس للرجل أن يوم الناس وعلى يديه تصاوير لانها مستورة بالثياب وكذا الوصل وفي أصبعه
ختم فيه مودة صغيرة أو صلى ومعه دراهم علم انما شيل لانها صغيرة * المقتدى اذا رأى على قوب الامام نجاسة اقل من قدر الدرهم وعنده

انها مانعة جواز الصلاة عند الامام انما الاتعج جازت - لانه لا يجوز صلاة المقتدى لانه يعتقد فساد صلاة الامام وفساد الاقتداء به
 * ولو كان رأى الامام ان النجاسة القليلة تمنع الا أنه لم يعلم بالنجاسة وفي رأى المقتدى انما الاتعج جازت صلاة المقتدى لانه يعتقد جواز صلاة
 الامام وصحة الاقتداء به * المتأمل اذا اقتدى بالمقتضى وأحدث الامام وخرج من المسجد ان استخلف المتأمل فسدت صلاته ما وان لم
 يستخلف جازت صلاة الامام وفسدت صلاة المقتدى وهي ومثله النساء سواء وكذا المقيم (٩٣) اذا اقتدى بالسافر بعد خروجه

الوقت فأحدث الامام فهو
 على هذه الوجوه * ويكره
 أن يكون الامام في مكان
 أعلى من القوم وعلى العكس
 لا يكره ذكر في النوادر عليه
 عامة المشايخ رحمه الله
 تعالى * والارتفاع المكروه
 مقدر بقامة الوسط ذكره
 الكرخي رحمه الله تعالى *
 وان كان بين الامام والمقتدى
 طريق ان كان ضيقا لارتفاعه
 العجالة والاوقار لا يمنع
 الاقتداء به ان كان واسعا

ففيه العجلة والاوقار يمنع
 فان قام المقتدى في عرض
 الطريق واقتدى بالامام جاز
 ويكره أما الجواز لانه اذا قام
 في الطريق لم يبق منه وبين
 الامام طريق غير فيه العجلة
 فان قام رجلا آخر خلف
 المقتدى وراء الطريق
 واقتدى به لا يصح اقتداءه
 لان صلاة من قام على
 الطريق مكروهة فصار في
 حق من خلفه وجوده كعدمه
 * ولو كان على الطريق
 ثلاثة جازت صلاة من
 خلفهم لان الثلاثة صف في
 بعض الروايات وعند اتصال
 الصفوف لا يسقط الطريق
 حائلا * وكذا اذا كان خلفه
 اثنين على قياس قول أبي

هذا اذا فرغ الامام من الصلاة أما اذا لم يفرغ بعد صلى أربعة بالاتفاق كذا في المصنف * والامام اذا ترك القعدة
 الاولى في ذوات الاربع ناسيا وخلفه لاحق بان نام فاتبه أو سبقه حدث فذهب ونوضأ ثم جاء وقد سبقه الامام
 بركعات لا يقعد في موضع القعود عندنا خلافا لفرج رجه الله تعالى بخلاف المسبوق هكذا في الحصر
 * (المسبوق بخلاف الا لاحق في القضاء في ستة أشياء) * في محاذاة المرأة والقراءة والسهو والقعدة الاولى اذا
 تركها الامام وفي ضحك الامام في موضع السلام وفي زيادة الامام الاقامة اذا قيد المسبوق الركعة بالسجدة كذا
 في الظهيرية * رجل سبق بركعة في صلاة هي من ذوات الاربع ونام خلف الامام في الثلاث الباقية ثم اتبعه
 يأتي بمأخذه في حال نومه ولا يقرأ فيها ثم يقعد متابع للامام ثم يقوم ويصلي ركعة بقراءة ويقعد ويتم صلاته *
 ولو نام في ركعتين وشك في ركعة هل ادركها مع الامام ياتي بالركعة التي هوشاك فيها في آخر الصلاة هكذا في
 الخلاصة * (ومما يتصل بذلك مسائل الاختلاف بين الامام والمأموم أو بين القوم) * لو وقع الاختلاف بين
 الامام والقوم فقال القوم صليت ثلاثا وقال الامام صليت اربعة ان كان الامام على اليقين لا يعيد الصلاة
 بقولهم وان لم يكن على يقين يعيد الصلاة بقولهم * ولو اختلف القوم قال بعضهم صلي ثلاثا وقال بعضهم
 صلي اربعا والامام مع أحد الفريقين يؤخذ بقول الامام وان كان معه واحد كذا في الخلاصة * واذا لم يكن
 مع الامام واحد وأعاد الامام الصلاة وأعاد القوم معه مقتدين به صح اقتداؤهم به كذا في المحيط * ولو استيقن
 واحد من القوم انه صلي ثلاثا واستيقن واحد انه صلي اربعا والامام والقوم في شك ليس على الامام والقوم
 شيء كذا في الخلاصة * ولا يستحب للامام الاعادة وعلى المتيقن بالنقصان الاعادة * ولو كان الامام استيقن
 انه صلي ثلاثا واستيقن بالتمام كان عليه أن يعيد بالقوم ولا اعادة على الذي يتيقن بالتمام هكذا في
 المحيط * ولو استيقن واحد من القوم بالنقصان وشك الامام والقوم فان كان ذلك في الوقت اعادوها
 احتياطوا وان لم يعيدوا فلا شيء عليهم الا اذا استيقن عدلان بالنقصان وأخبر بذلك كذا في الخلاصة * امام
 صلي يقوم وذهب قال بعضهم هي الظهر وقال بعضهم هي العصر فان كان في وقت الظهر فهي الظهر وان
 كان في وقت العصر فهي العصر وان كان مشكلا جاز للفريقين كذا في الظهيرية

* (الباب السادس في الحديث في الصلاة) *

من سبقه حدث نوضأ وبني كذا في الكنز * والرجل والمرأة في حق حكم البناء سواء كذا في المحيط * ولا يقعد
 بالتي احدث فيها ولا يتم الاعادة هكذا في الهداية والكافي * والاستئناف أفضل كذا في المتون * وهذا في
 حق الكل عند بعض المشايخ وقيل هذا في حق المنفرد قطعاً وأما الامام والمأموم ان كانا يجيدان جماعة
 فلا استئناف أفضل أيضا وان كانا لا يجيدان فالبناء أفضل صيانة لفضيلة الجماعة * وصحح هذا في الفتاوى
 كذا في الجوهرة النيرة * (ثم لجواز البناء شروط) * (منها) أن يكون الحدث موجبا للوضوء ولا يندر
 وجوده وان يكون مأمورا بالا اختيارا لعبدية ولا في سببه هكذا في البحر الرائق * فانما أحدث في الصلاة من
 بول أو غائط أو دبر أو رعا في متعة فسدت صلاته ولا يبيني وان لم يتعمد فان كان الحدث موجبا للفصل
 فكذلك وان كان موجبا للوضوء فان كان بفعل الاذى فكذلك خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في
 الخلاصة * واذا ذرعه القى ملء الفم من غير قصد نوضأ وبني مالم يتكلم * وفي التقييد لا يبيني هكذا في المحيط

يوسف رحمه الله تعالى يجوز صلاة من خلفه ما وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا تجوز * ولو قام الامام في الطريق وامطف الناس خلفه في
 الطريق على طول الطريق ان لم يكن بين الامام وبين من خلفه في الطريق مقدرا ما تفرقه فيه العجلة جازت صلاتهم * وكذا في ما بين الصف
 الاول والثاني الى آخر الصفوف * ولو كان بين الامام وبين المقتدى نهر يجري فيه الزوارق يمنع الاقتداء بقوله عليه الصلاة والسلام ليس
 مع الامام من كان بينه وبين الامام نهر أو طريق أو وصف من النساء والنهر المطلق والطريق المطلق ما يكون كبيرا * وحسد الكبير ما قلنا وان

كان بينهم أحاطة ذكرى الأصل أنه لا يمنع الاقتداء بالمرؤى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرة عائشة رضي الله تعالى عنها والناس في المسجد يصلون بصلاته وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الحائط يمنع الاقتداء بالمرؤى عمر رضي الله تعالى عنه أنه قال من كان بينه وبين الإمام نهر أو حائط أو طريق فليس معه فالو ما ذكر في الأصل محمول على ما إذا كان الحائط قصيرا سه مقدار العرجة بين الصفيين ذراع أو ذراعان كما يكون بين المسجد (٩٤) الصفي والشتوى وما ذكر في النوادر محمول على ما إذا كان الحائط من الحجر أو المدرأسه

يكون أوسع من العرجة بين الصفيين فإذا كان الحائط كبيرا وعليه باب مفتوح أو نقب لو أراد الوصول إلى الإمام يمكنه ولا يشبهه حال الإمام بسماع أو رؤية صحيح الاقتداء في قولهم * وإن كان عليه باب مسدود وعليه نقب صغير مثل النجورة لو أراد الوصول إلى الإمام لا يمكنه لكن لا يشبهه عليه حال الإمام اختلافه وفيه ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى العبرة في هذه الاشتباه حال الإمام وعدم اشتباهه لا يمكن من الوصول إلى الإمام لان الاقتداء بمتابعة ومع الاشتباه لا يمكنه المتابعة والذي يصح هذا الاختيار ما روينا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرة عائشة رضي الله تعالى عنها والناس يصلون بصلاته ونحن نعلم أنهم ما كانوا يتمكنون من الوصول إليه في حجرة عائشة رضي الله تعالى عنها ولو قام على سطح المسجد واقتدى بإمام في المسجد فهو على هذا التفصيل أيضا أن كان للسطح باب في المسجد ولا يشبهه عليه حال الإمام صحيح

* ولو أصاب المصلي حدث بغير فعله كالأصابع بندقية أو رماه إنسان بحجر أو مدرفشج رأسه أو مس أحد قرحه فادماه لا يجوز له البناء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في شرح الطحاوي * ولو سقط من السطح مدرأ ولو حشج رأسه أن كان جروا المار استقبل الصلاة خلا فلا يبي يوسف رحمه الله * وإن كان لا جروا المار فن مشايخنا من قال يني بلا خلاف ومنهم من قال على الاختلاف هو الصحيح * وكذلك لو كان تحت شجرة فسقط منها عرة فخرسته ولو دخل الشول في رجل المصلي أو وجد دخل الشول في جبهته فسال منه الدم من غير قصد له لا يني وكذلك لو عضه زنبور فسال منه الدم ولو عطس فسبقه الحدث من عطاسه أو تخنخ فخرج بقوته ريح قيل لا يني وهو الصحيح كذا في الظهيرية * ولو سقط من المرأة الكرسف بغير صنعها بل لولدت في قولهم جميعا وبصر بكها يني عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندهما لا يني كذا في التبيين * وإن سال من دمل به دم توضع أو غسل وبني * ولو عصر الدم حتى سال أو كان في موضع ركبته دمل فانتفخ من اعتماده على ركبته في سجوده فهذا بمنزلة الحدث العمد فلا يني على صلاته كذا في المحيط * إذا أغمر في صلاته أو جرت أو فقهه يتوضأ ويستقبل الصلاة وكذلك إذا نام في صلاته واحتلم يستقبل ولا يني استحسانا وإذا انظر إلى فرج امرأه فأثرل لا يني أو انتفض البول على ثوب المصلي أكثر من قدر الدرهم فأنصرف فغسلها لا يني في ظاهر الرواية هكذا في شرح الطحاوي * (ومنها) أن يصرف من ساعته حتى لو أتى ركعا مع الحدث أو مكث مكانه قدر ما يؤتى ركعا فسدت صلاته ولو قرأ أذها تنفسد صلاته وآيا لا وقيل بالكس والصحيح الفساد فيهما والتسبيح والتلليل لا يمنع البناء في الأصح كذا في التبيين * ولو أحدث الإمام وهو راكع رفع رأسه وقال سمع الله لمن حمده أو رفع رأسه من السجود وقال الله أكبر مر يدا به أداه ركن فسدت صلاة الكل وإن لم يرد به أداه الركن ففيه رواية بأن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في الكافي * إمام سبق الحدث في السجود فرفع رأسه مكبرا فسدت وإن رفع رعا ككبيرا لا تنفسد فيستخلف كذا في الوجيز لا كدردي * ولو أحدث نائما ثم أتته بعد ساعة يني وإن مكث بقطان ساعة تنفسد كذا في معراج الدرابية * (ومنها) أن لا يذبح بعد الحدث فعلا منافي للصلاة ولو لم يكن أحدث إلا ما لا بد منه أو كان من ضرورات ما لا بد منه أو من نواحيه وتماه حتى إذا سبقه الحدث ثم تكلم أو أحدث متعمدا أو فقهه أو أسكل أو شرب أو نحو ذلك لا يجوز له البناء وكذا إذا جن أو أغشى عليه أو أجنب هكذا في البدائع أو نظر إلى فرج امرأة فأمنى هكذا في شرح الطحاوي * ولو استنى من الأناة والبر وهو محتاج إليه فتوضأ جازله البناء ولو استنجى فإن كان مكشوف العورة بطل البناء وإن استنجى تحت ثياب بحيث لا تنكشف عورته جازله البناء هكذا في البدائع * المصلي إذا سبقه الحدث فذهب ليتوضأ فأنكشفت عورته في الضوء أو كشفها هو قال القاضى أبو علي النسفي أن لم يجد بدنا من ذلك لم تنفسد صلاته كذا في النهاية * وإذا كشفت المرأة ذراعيها للوضوء بطلت صلاتها وهو الصحيح * وإذا توضأ ثلاثا ثلاثا أو يستوعب رأسه بالمسح ويديه فمض ويستنشق ويأتى بسائر السنن وهو الأصح كذا في التبيين * أما لو غسل أربعة أربعا يستقبل الصلاة كذا في التارخانية وإن أحدث والماء بعيد والبر فربا اختارا أقل مؤنة من الأربعين من الذهاب والترح * والصحيح أنه إذا نزع استأنف كذا في المضمرات هو المختار كذا في الخلاصة * أحدث وفي منزله ما فلم يتوضأ وقصد الحوض والبيت أقرب من الحوض أن كان بينهما ما قليل من قدر صفيين لم تنفسد

الاقتداء في قولهم وإن لم يكن له باب في المسجد ولكن لا يشبهه عليه حال الإمام ضع الاقتداء أيضا وإن اشتبهه عليه حال الإمام لا يصح وكذا لو قام في المئذنة مقبدا بإمام في المسجد وإن قام على الجدار الذي يكون بين داره وبين المسجد ولم يشبهه عليه حال الإمام يصح الاقتداء وإن قام على سطح داره وداره متصلة بالمسجد لا يصح اقتداؤه وإن كان لا يشبهه عليه حال الإمام لأن بين المسجد وبين سطح الدار كثير التخلل فصار المكان مختلفا أما في البيت مع المسجد لم يتخلل إلا الحائط فلم يختلف المكان وعند اتحاد المكان يصح

الاقتداء الا اذا اشتبه عاينه حال الامام ولو قام خارج المسجد على دكان متصل بالمسجد فقد مر قبل هذا وكذا لو كان في المسجد الجامع نهر يجري ان كان صغيرا لا يمنع وان كان كبيرا على التفسير الذي ذكرنا يمنع * ولو صلى بالناس في الجبانة صلاة العيدين جازت صلاتهم وان كان بين الصفوف فضاء واسع لان الجبانة عند أداء الصلاة لها حكم المسجد وان اقتدى برجل في الصحراء يشبهه بين الامام ومقدار ما لا يمكن الاصطفاف فيه صح الاقتداء وقال بعضهم ان كان بينه وبين الامام أقل من ثلاثة أذرع (٩٥) لا يمنع الاقتداء * قوم صلوا

على ظهر ظله في المسجد وتحتهم وقد دامهم نساء أو طريق لا يجوز صلاتهم لان الطريق وصف النساء مانع من الاقتداء وان كن ثلاثا في ظاهر الرواية لا يجوز صلاة ثلاثه من الرجال من كل صف الى آخر الصفوف (٩٦) وتجاوز صلاة الباقي وان كن صفا واحدا تنفسد صلاة الكل وفي بعض الروايات ان كن ثلاثا فهو وصف حتى لا يجوز صلاة الكل وان كان الذين فوق الظلة بمخاضهم من تحتهم نساء جازت صلاة من كان على الظلة لانه ليس بينهم وبين الامام نساء ولا محاذة ههنا المكان الحائل فلا تنفسد صلاتهم كرجل وامرأة صليا صلاة واحدة وبينهما حائط جازت صلاتهما الصلاة على الرفوف التي تكون في المسجد ان كان يجد مكانا في ضمن المسجد يكره * وان كان لا يجسد لا يكره اذا ضاق المسجد على القوم لا بأس بأن يقوم الامام في الطاق لمكان العذر وان قام من غير عذر كره * المقندي اذا تقدم على امامه لم تجز صلاته وان كان المقندي أطول من الامام

صلاته وان كان أكثر منه نفسا * ولو كان في بيته ماء ان كان عاده التوضؤ من الحوض فنسى الماء الذي في البيت وذهب الى حوض وتوضأ بنى على صلاته هكذا في الخلاصة * ولو وجد في الحوض موضع التوضؤ فقبوا الى موضع ان كان بعد ذكر قضيق المكان الاول بيني والا فلا كذا في الوجيز للكردي * ولو توضأ وتذكر انه لم يمسح برأسه فذهب ومسح جازله البناء ولو لم يتذكر حتى قام الى الصلاة ثم تذكر واستقبل هكذا في الخلاصة * ولو نسي ثوبه فرجع ورفع استقبل الصلاة كذا في التارخانية * اذا سبقه الحدث وفي المسجد ماء في اناء فتوضأ بذلك الماء وحل الاناء الى موضع صلاته جازله البناء ان كان حل الاناء على يد واحدة كذا في المحيط * رجل دخل منزله وبابه مغلق ففتح وتوضأ فاذا خرج يغلق ان خاف السارق والا فلا كذا في التارخانية * وان ملا الاناء وحله يدين لا بيني وان حله يد واحدة جازله البناء كذا في الجوهرية النيرة * وان أصابت نجاسة مائعة من جواز الصلاة فغسلها فان كانت من سبق الحدث منه بنى وان كانت من خارج لا بيني خلافا لابي يوسف رحمه الله * ولو كانت من خارج ومن سبق الحدث لا بيني وان كانت في موضع واحد كذا في التبيين * ولو أصابت ثوبه نجاسة ان أمكنه النزاع بأن وجد ثوبا آخر فزعر من ساعته أجزأ وان لم يمكنه النزاع من ساعته بأن لم يجد ثوبا آخر فان أدى جزأ من الصلاة مع ذلك النوب تنفسد صلاته بالاجماع وان لم يؤتجزأ من الصلاة ولكن مكث كذلك لم تنفسد وان طال وان أمكنه النزاع من ساعته بان كان يجد ثوبا آخر فلم ينزع ولم يؤتجزأ من الصلاة اختلف أصحابنا قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى تنفسد صلاته كذا في المحيط * ولو سبقه الحدث في الصلاة فانصرف ليتوضأ فحدث متعمدا لا يجوز له البناء كذا في فتاوى قاضيان * (ومنها) ان لا يظهر حدثه السابق بعد الحدث السماوي كذا في البحر الرائق * قالما سح على الخفين واحدث وذهب ليتوضأ فذهب وقت مسحه في خلال وضوئه يستقبل الصلاة وهو الصحيح كالأحدث التيمم في الصلاة فذهب فوجد الماء لم يبرك وكذا المستحاضة اذا حدثت في الصلاة ثم ذهبت كذا في محيط الدر خبي * وكذا ما سح الجبير اذا برئت جراحته أو صاحب الجرح السائل اذا خرج وقت الصلاة هكذا في التارخانية * (ومنها) اذا كان مقتديا بعبود الى الامام ان لم يكن فرغ الامام وكان بينهما حائل يمنع جواز الاقتداء ولو فرغ امامه لا يعود ولو عاد اختلفوا في فساد صلاته * ولو لم يكن بينهما مانع فله الاقتداء من مكانه من غير عود هكذا في البحر الرائق * والمنفرد بعد ما توضأ بخير بين اتمام الصلاة في بيته والرجوع الى مصلاه والرجوع افضل هكذا في الكافي * والامام كالمفرد ان فرغ امامه والاعاد ويتم خلف خليفته كذا في شرح الوقاية * (ومنها) أن لا يتذكر فائتة عليه بعد الحدث السماوي وهو صاحب ترتيب كذا في البحر الرائق * (ومنها) اذا كان اماما لا يستخلف من لا يصلح للامامة فلا يستخلف امرأه استقبل كذا في البحر الرائق

(فصل في الاستخلاف) في كل موضع جازله البناء للامام أن يستخلف وما لا بدع له معه البناء فلا استخلاف فيه * وكل من يصلح اماما لا الذي سبقه الحدث في الابتداء يصلح خليفة له ومن لا يصلح اماما له في الابتداء لا يصلح خليفة له كذا في المحيط * وصورة الاستخلاف أن يتأخر محمد وبنوا واضع ايده على أفضه يوهم انه قد رغب ويقدم من الصف الذي يليه ولا يستخلف بالكلام بل بالاشارة وله ان يستخلف مالم يجاوز الصفوف في الصحراء وفي المسجد مالم يخرج عنه كذا في التبيين * اذا حدث واستخلف رجلا من خارج المسجد

ورأسه عند السجود يقع قبل رأس الامام جازت صلاته وكذا المرأة اذا صلت مع زوجها في البيت ان كان قدماها بجنازة قدم الزوج لا تجوز صلاتها بالجماعة وان كان قدماها خاف قدم الزوج الا أنه اطو يله تقع رأس المرأة في السجود قبل رأس الزوج جازت صلاتها لان العبرة للقدم ألا ترى أن صيد الحرم اذا كن رجلا خارج الحرم ورأسه في الحرم يحمل أخذه وان كان على العكس لا يحمل وكذا لو كان رأس الامام وسجود في الطاق وقدماه خارج الطاق لا يكره وان كان قدما في الطاق يكره * اذا فرغ الامام من التشهد فأراد أن يسلم فلما قال السلام

اقتدى به رجل قبل أن يقول عليكم لا يكون شعارنا في صلاة الامام لان قوله السلام كلام تام الا ترى أن المصلي اذا اراد أن يسلم على غيره فقال السلام ثم تذكره في الصلاة فسكت فانه يكون خارجا عن الصلاة * اذا اقتدى بامام لا يدري انه مقيم أو مسافر قالوا لا يصح اقتداؤه لان العلم بحال الامام شرط اداء الصلاة بالجماعة وكذا تعين الامام من المقتدى * اذا أدرك الامام في الركوع فكبروا كما لم يكن شعارنا في الصلاة الا أن يكون الى القيام أقرب (٩٦) لان محل تكبيرة الافتتاح هو القيام * اذا انتهى الى الامام في الركوع فكبر يريد به

والصوفى متصله بصوف المسجد لم يصح استخلافه وتفسد صلاة القوم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وفي فساد صلاة الامام روايتان * والاصح هو الفساد كذا في فتاوى قاضي خان * والاولى للامام أن لا يستخلف المسبوق وان استخلفه ينبغي له أن لا يقبل وان قبل جاز كذا في الظهيرية * ولو تقدم يتدنى من حيث انتهى اليه الامام * اذا انتهى الى السلام يقدم مدرسا يسلم بهم فلما أدب حين أتم صلاة الامام فقهه أو أحدث متعديا أو تكلم أو خرج من المسجد فسدت صلاته وصلاة القوم تامة والامام الاول ان كان فرغ لا تفسد صلاته وان لم يفرغ تفسد وهو الاصح كذا في الهداية * ولو ترك ركوعا يشير بوضع يده على ركبته أو سجودا يشير بوضعها على جبهته أو قرأه يشير بوضعها على فم كذا في البحر الرائق * وان بقي عليه ركعة واحدة يشير باصبع واحد وان كان اثنتين فباصبعين * وسجدة التلاوة يضع اصبعه على الجبهة واللسان والسموع على قلبه * كذا في الظهيرية * هذا اذا لم يعلم الخليفة ذلك أما اذا علم فلا حاجة كذا في التتارخانية * رجل اقتدى بالامام في ذوات الأربع فحدث الامام وقدم هذا الرجل والمقتدى لا يدري انه كم صلى الامام وكم بقي عليه فان المقتدى يصلي أربع ركعات ويقعد في كل ركعة احتياطا كذا في فتاوى قاضي خان في فصل المسبوق * ولو استخلف لاحقا فللخليفة ان يشير لقوم حتى يؤدى ما عليه من الصلاة ثم يتم بهم الصلاة ولو لم يفعل ذلك ثم مضى على صلاة الامام وأخبر ما عليه حتى انتهى الى موضع السلام واستخلف من سلم بهم جازعندنا كذا في المضمرات * والامام المحدث على امامته ما لم يخرج من المسجد أو يستخاف رجلا ويقوم الخليفة في مقامه ينوي أن يؤم الناس أو يستخلف القوم غيره حتى لو لم يوجد شيء من ذلك فتوضأ من جانب المسجد والقوم ينظرونه ويرجع الى مكانه وأتم صلاته بهم أجزأهم وان لم يستخلف الامام ولا القوم حتى يخرج من المسجد فسدت صلاة القوم ويتوضأ الامام ويبنى لانه في حق نفسه كالمتفرد كذا في المحيط * وان تقدم رجل من غير تقديم أحد وقام مقام الامام قبل ان يخرج الامام من المسجد جاز ولو خرج الامام من المسجد قبل ان يصل هذا الرجل الى المحراب ويقوم مقامه فسدت صلاة الرجل والقوم ولا تفسد صلاة الاول هكذا في فتاوى قاضي خان * انا كان خلف الامام شخص واحد وأحدث الامام تعين ذلك الواحد لا امامة عنه الامام بالنسبة أو لم يعينه * ولو تقدم الامام رجلا والقوم رجلا فالامام من قدمه الامام الا أن ينوي القوم أن يأتموا بالآخر قبل أن ينوي ذلك * ولو تقدم كل طائفة رجلا فالطائفة لا كثر وعند الاستواء تفسد صلاة الكل وان تقدم رجلا ن فالسابق الى مكان الامام تعين وان استويا في التقديم واقتدى بعضهم بهذا وبعضهم بهذا فصلاة الذي يأتيهم الاكثر صحيحة وصلاة الاقل فاسدة وعند الاستواء لا يمكن الترجيح فتفسد صلاة الطائفتين هكذا في التبيين * ولو استخلف من آخر الصوفى ثم خرج من المسجد انوى الخليفة الامامة من ساعته صار اماما فتفسد صلاة من كان يتقدمه دون صلاة الامام الاول ومن عينه وشماله في صفه ومن خلفه وان نوى أن يكون اماما اذا قام مقام الاول وخرج الاول قبل ان يصل الخليفة الى مكانه وقبل أن ينوي الامامة فسدت صلاتهم * وشرط جواز صلاة الخليفة والقوم ان يصل الخليفة الى المحراب قبل ان يخرج الامام من المسجد كذا في البحر الرائق * ولو استخلف فاستخلف الخليفة غيره قال الفضلي ان لم يخرج الاول ولم يأخذ الخليفة مكانه حتى استخلف جازي يصير كأن الثاني تقدم بنفسه أو قدمه الاول والامام يجوز هكذا في الخلاصة * لو أحدث ولبس معه أحد فلم يخرج حتى جاء من اتهم به ثم خرج كان

تكبيرة الركوع ان كبر وهو قائم جازت صلاته ويكون تكبيرة الافتتاح * وان كبر وهو راكع لم تجز لئلا كثر ان محمل تكبيرة الافتتاح هو القيام * اذا صلى بالناس في المسجد الجامع في غير يوم الجمعة مقام صف خف الامام عند المقصورة وقام صف آخر في آخر المسجد تكلم الناس فيه ذكر الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى في واقعاته وقال أقرب الاقارب الى الصواب أن يقال ان كان الامام في المقصورة والقوم بسراى خاصة يجوز * وكذا لو كان الامام بمسجد أبنار والناس بسراى خاصة يجوز ولو كان الامام في المقصورة والقوم بمسجد منارة لا يجوز * وكذا في سجدة التلاوة ان أقرأها مرتين مرة في هذا المكان ومرة في ذلك ففي كل موضع يصح الاقتداء لا يتكرر الوجوب وانما صلوا على الدابة بجماعة جازت صلاة الامام ومن كان معه على دابته ولا تجوز صلاة غيره في ظاهر الرواية * انا قام الامام الى الثالثة قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فان

المقتدى يتم التشهد ثم يقوم * وكذا لو سلم الامام قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فإنه يتم التشهد * ولو سلم الامام قبل أن الثاني يفرغ المقتدى من الدعاء الذي يكون بعد التشهد أو قبل أن يصل على النبي عليه الصلاة والسلام فإنه يسلم مع الامام بخلاف التشهد لان قراءة التشهد واجبته وهذا لم يسهو به تركه ساهيا بخلاف الدعاء والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام * ولو تكلم الامام قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فان يتم التشهد لان الكلام بمنزلة السلام * وان أحدث الامام متعديا قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فانه لا يتم

التشهد ولورفع الامام رأسه من الركوع والسجود قبل أن يسبح المقتدى ثلاثا تكلموا فيه والصحيح انه يتابع الامام لان متابعة الامام فرض فلا يتركها بالسنة وقال بعضهم يتم التسبيح ثلاثا لان من العلماء من لم يجوز الصلاة لم يسبح ثلاثا ولورفع الامام في الركوع قبل أن يفرغ المقتدى من القنوت فانه يتابع لان القنوت ليس عؤفت ولا مقدر ولورفع الامام في الركوع ولم يقرأ المقتدى من القنوت شيئا ان خاف قوت الركوع فانه يركع وان كان لا يخاف يقنت ثم يركع ولورفع المقتدى من (٩٧) التشهد قبل فراغ الامام وذهب أو تكلم جازت صلاة لان تمام الصلاة متعلق بالقعدة وقد تمت قعدة الامام في حق المقتدى * رجل نسي القنوت ولم يتذكر حتى رفع رأسه من الركوع فانه لا يقنت لان هذه القومة بين الركوع والسجود ليس لها حكم القيام وسجد للسهو في آخر الصلاة * رجل صلى وحده فجاء قوم واقتدوا به بعد ما صلى الرجل ركعة أو ركعتين ثم سبق الامام الحدث فتأخر واستخاف واحدا من القوم ولا يدري الامام الثاني كم صلى الامام الاول وكم بقي عليه ولا يعرف القوم أيضا وقد خرج الامام من المسجد * قالوا ان كان الامام سبقه الحدث وهو قائم فان الثاني يصلي ركعة وقه قد قدر ان تشهد ثم يقوم ويتم صلاة نفسه ولا يتابعه القوم في ذلك ولكن يسكن القوم الى أن يفرغ الامام الثاني من الصلاة فاذا فرغ قام القوم ويتمون صلاتهم وحدها لان الامر يحتمل انه كان بقي على الامام الاول آخر الركعات فحين صلى الثاني تلك الركعة يتم صلاة

الثاني خليفة الاول عند أصحابنا رحمهم الله تعالى هكذا في الظهيرية * اذا خسر عن القراءة له أن يستخلف وهذا اذا لم يقرأ قدر ما تجزئه الصلاة أو اعتراه خجل أو خوف فحصر عن القراءة من غير نسيان أما اذا قرأ ما تجزئه الصلاة فلا يستخلف بل يركع ويمضي على صلاته فلو استخلف فسدت صلاته لانه لا حاجة اليه هكذا في التبيين * واذا نسي القراءة أصلا لا يجوز الاستخلاف بالاجماع كذا في العيني شرح الهداية * مسافر اقتدى بمسافر فحدث الامام فاستخلف مقيما بلزم المسافر الاتمام ولو استخلف مسافر اقتدى بالخليفة الاقامة لم يلزم القوم الاتمام كذا في محيط السرخسي في فصل صلاة المسافر * وما يتصل بذلك مسائل * من ظن انه أحدث فخرج من المسجد ثم علم انه لم يحدث استقبل الصلاة وان لم يكن خرج من المسجد يصلي ما بقي كذا في الهداية وهذا بخلاف ما لو ظن انه افتتح على غير وضوء أو كان ما مضى على الخفين وظن ان مدة مسحه قد انقضت أو كان متيمما فقرأ سرابا فظنه ماء أو كان في الظهر فظن انه لم يصل الفجر أو رأى حجرة في ثوبه فظنها نجاسة فانصرف حيث نفسد صلاته * والدار والبيان ومصلحة الجنائز بمنزلة المسجد وكان الصفوف في العمارة حكم المسجد ولو تدمر قدامه ولم يكن له سترة يعتبر بقدر الصفوف خلفه وان كان بين يديه سترة فالحدث السترة كذا في التبيين * وان كان يصلي وحده فوضع سجوده ككونه في المسجد وكذلك يمينه وشماله وخلفه كذا في المحيط * والمرأة ان نزلت عن مصلاه افسدت صلاتها لانه بمنزلة المسجد في حق الرجل ولهذا تعتكف فيه كذا في التبيين * ولو خاف المصلي سبق الحدث فانصرف ثم سبقه ليس له أن يني كذا في فتاوى قاضيخان * وبطلت الصلاة في مسائل * اذا طلع الشمس في الفجر أو دخل وقت العصر في الجمعة أو سقطت جبرته عن بر أو زال عذر المعذور أو استخلف أميا أو قدر موئى على الركوع والسجود أو كان ما مضى على الخفين فتمت مدة مسحه وكان واجدا للماء أو ما اذا لم يكن واجدا له لا تسطل وقيل تسطل أو نزع خفيه بعلم يسير بان كانا واسعين لا يحتاج فيهما الى المعالجة في النزاع * وأما اذا كان النزاع بفعل عنيف تمت صلاته بالاجماع أو تعلم أي سورة بأن تذكرها أو حفظها بالسمع عن يقرأ من غير اشتغال بالتعلم أو ما لو تعلم حقيقة تمت صلاته هذا اذا كان منفردا أو اماما حيث تجوز امامته أما اذا كان يصلي خلف قارئ فعند عامة من انهم افسدوا واختار أبو الليث أنها لا تفسد هكذا في التبيين هو الصحيح كذا في الظهيرية * ووجد عارثو بالتجوز فيه الصلاة بان لم يكن فيه نجاسة مانعة من الصلاة أو كانت فيه وعنده ما يزيل به النجاسة أو لم يكن عنده ما يزيل به النجاسة ولكن ربه أو أكثر منه طاهر وهو سائر للعورة أو كان المصلي متيمما فقد رعى استعمال الماء أو تذكر فائتة عليه ولم يسقط الترتيب بعد فلو كان متوضئا يصلي خف متيمم فقرأ المزمع الماء أو وتما على الامام فائتة فتذكر المزمع الفائتة بطلت صلاة المزمع وحده كذا في التبيين * ثم اذا بطلت الصلاة في هذا المسائل لا تنقلب نفلا الا في ثلاث مسائل وهو ما اذا تذكر فائتة أو طالت الشمس أو خرج وقت الظهر في يوم الجمعة هكذا في الجوهرة النيرة * فهذه اثنتا عشرة مسألة في الروايات المشهورة وقد زيد عليها مسائل * (منها) اذا كان يصلي بالنوب النجس فوجد ما يغسل به * (ومنها) اذا كان يصلي القضاء فدخلت عليه الاوقات المكروهة من الزوال وتغير الشمس للغروب أو طلوعها * (ومنها) اذا صلت الامة بغير قناعت فاعتقت في هذه الحالة ولم تستعورتها من ساعتها * فهذه المسائل كلها اذا عرض له واحد منها بعد ما قد قدر التشهد أو في سجود السهو وبطلت صلاته وملا من كان خلفه لو كان اماما ولو سلم وعليه سجود السهو فعرض له واحد منها

(١٣ - الفتاوى اول) الامام فلو اقتدوا به بعد ذلك فيما بقي من صلاة القوم تفسد صلاتهم ولا يشتغلون أيضا بالقضاء وحدها فبطل أن يفرغ الثاني من صلاته لاحتمال انه كان على الامام الاول أكثر من ركعة واحدة فلو اشتغلوا بالقضاء قبل اتمام صلاة الامام الاول تفسد صلاتهم فكان الاقرب الى الصواب ما قلنا * رجل اقتدى بالامام في المغرب ينوي التطوع فصلى الامام أربع ركعات وقعد على رأس الثالثة وتابعه المقتدى في ذلك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تفسد صلاة المقتدى لان الاربعة وجبت على المقتدى

بالتسرع وعلى الامام بالقيام اليها فصار كرجل أوجب على نفسه أربع ركعات بالنذر واقتدى فحين بغيره فلا تجوز صلاة المقتدى * المقتدى اذا أتى بالركوع والسجود قبل الامام هذه المسئلة على خمسة أوجه اما ان أتى بالركوع والسجود قبل الامام أو بعد الامام أو أتى بالركوع قبل الامام وسجد مع الامام أو أتى بالركوع مع الامام وسجد قبله أو أتى بالركوع والسجود قبل الامام ثم يدركه الامام في آخرهما في الركعات كلها فان أتى بالركوع والسجود قبل (٩٨) الامام في الركعات كلها يجب عليه أن يصلي ركعة واحدة بغير قراءة ويتم صلاته لان

فان سجد بطلت صلاته والا فلا ولو سلم القوم قبل الامام بعد ما قد قدر التشهد ثم عرض له واحد منها بطلت صلاته دون القوم وكذا اذا سجد هو للسهم ولم يسجد القوم ثم عرض له هكذا في التبيين

(الباب السابع فيما يفسد الصلاة وما يكره فيها وفيه فصلان)

(الفصل الاول فيما يفسدها) المفسد للصلاة نوعان * قول وفعل * (النوع الاول في الاقوال) * اذا تكلم في صلاته ناسيا أو عامدا خاطئا أو قاصدا قذرا أو كثيرا اتكلم لا بصلاح صلاته بان قام الامام في موضع القعود فقال له المقتدى اقعدا وقعد في موضع القيام فقال له قم أولا لا صلاح صلاته ويكون الكلام من كلام الناس استقبل الصلاة عندنا كذا في المحيط * هذا اذا تكلم قبل أن يقعد قدر التشهد هكذا في فتاوى قاضي خان * وهذا اذا تكلم على وجه يسمع منه فاما اذا تكلم على وجه لا يسمع منه ان كان بحيث يسمع نفسه بنفسه صلاته كذا في المحيط * وان لم يسمع وسمع الحروف لا تفسد كذا في الراعي * وفي النوازل اذا تكلم في الصلاة وهو في النوم تفسد صلاته وهو المختار كذا في المحيط * يفسدها السلام لله لالة عمدا أو ما غيره فان كان على ظن ان الصلاة نامة بغيره فسد وان كان ناسيا للصلاة ففسد ولو سلم على رجل نفسه مطلقا كذا في شرح أبي المسكارم * المسبوق اذا سلم على ظن ان عليه أن يسلم مع الامام فهو سلام عديم البقاء كذا في الخلاصة في عمارة صل بمسائل الاقتداء مسائل المسبوق * وهكذا في فتاوى قاضيخان في فصل فحين يصح الاقتداء به * ولو سلم المسبوق مع الامام يتظر ان كان ذا كراما عليه من القضاء فسدت صلاته وان كان ساهيا للماعليه من القضاء لا تفسد صلاته لانه دلام الساهي فلا يخرج من حرمة الصلاة كذا في شرح الطحاوي في باب سجود السهو * رجل صلى العشاء وسلم على رأس الركعتين على ظن انها أربعة أو سلم في الظاهر على رأس الركعتين على ظن انها جمعة أو المقيم سلم على رأس الركعتين على ظن انه مسافر فانه يستقبل الصلاة * ولو سلم على رأس الركعتين على ظن انها أربعة فانه يمضي على صلاته ويسجد للسهم كذا في فتاوى قاضيخان * والضابط ان السهم وعن السلام ان وقع في أصل الصلاة بوجوب فسادها وان وقع في وصف الصلاة لا بوجوب الفساد هكذا في المحيط في الفصل السابع عشر في سجود السهو * ولو أراد أن يسلم على انسان ساهيا فلما قال السلام تذكر أنه لا ينبغي له أن يسلم وهو في الصلاة فسكت تفسد صلاته كذا في المحيط * ولو صافح بنية السلام نفسه بسلام لانه كلام معني ولا يراد بالاشارة ولو أشار يريد رد السلام أو طلب من المصلي شيئا أشار بيده أو برأسه بنم أو بلا تفسد صلاته هكذا في التبيين * ويكره كذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج * رجل عطس فقال المصلي یرحلك الله تفسد صلاته كذا في المحيطين * ولو قال العاطس یرحلك الله وحاطب نفسه لا يضره كذا في الخلاصة * ولو عطس في الصلاة فقال آخر یرحلك الله فقال المصلي آمين تفسد كذا في منية المصلي * وهكذا في المحيط * ولو عطس فقال له المصلي الحمد لله لا تفسد لانه ليس بجواب وان أراد به جوابه أو استفهامه فالصحيح انها تفسد هكذا في الترمذي * ولو قال العاطس لا تفسد صلاته وينبغي أن يقول في نفسه والاحسن هو السكوت كذا في الخلاصة * فان لم يحمد فله يحمد اذا فرغ فالصحيح انه يحمد فان كان مقتديا لا يحمد سرا ولا علنا في قولهم كذا في الترمذي * رجلان يصليان فعطس احدهما فقال رجل خارج الصلاة یرحلك الله فقالا جميعا آمين تفسد صلاة العاطس ولا تفسد صلاة الآخر

الركوع والسجود في الركعة الاولى قبل الامام لم يقع معتبرا لما فعل ذلك في الركعة الثانية انتقل الركوع والسجود الى الركعة الاولى فتصير ركعة تامة وكذا الركوع والسجود في الركعة الثالثة ينتقل الى الثانية فتصير ركعتين وينقل ما في الرابعة الى الثالثة فتصير ثلاث ركعات بقيت الرابعة بغير ركوع وسجود فيصلي ركعة بغير قراءة ويتم صلاته أما اذا ركع مع امام وسجد قبله يجب عليه قضاء ركعتين لانه لما ركع في الاولى مع الامام اعتبر ركوعه فاذا سجد قبل الامام لم يعتبر سجوده فلما ركع في الثانية مع الامام وسجد قبله انتقلت السجدة من الثانية الى الاولى فصارت ركعة وبطلت الركعة الثانية لانها بقيت قياما وركوعا بلا سجود فلما ركع في الثالثة مع الامام وسجد قبله لم تعتبر هذه السجدة فاذا فعل في الرابعة كذلك انتقلت السجدة من الرابعة الى الثالثة وبطل الركوع في الرابعة فيصير في الحكم ركعتين فيجب عليه قضاء

ركعتين بغير قراءة ويتم صلاته وأما اذا ركع قبل الامام وسجد معه يجب عليه قضاء أربع ركعات بغير قراءة لان السجود مع الامام لا يعتبر اذا لم يتقدمه الركوع قبله من أربع ركعات وان أدركه الامام في الركوع والسجود اخره ما يجوز لانه أتى بما هو الواجب ولكنه يكره وان ركع بعد الامام وسجد بعده جازت صلاته واذا صلى الامام أربع ركعات وقعد على رأس الرابعة وقام الى الخامسة ساهيا لا يتابعه المقتدى بل يكسب جالسا فان عاد الامام الى القعدة ولم يقعد الخامسة بالسجدة وسلم سلم معه المقتدى وان قيد

الخامسة بالسجدة يسلم المقتدى ولا ينظر الامام فان تكلم الامام بعد ما قعد الخامسة بالسجدة لا يلزمه شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول زفر رحمه الله تعالى يقضى ركعتين * اذا زاد الامام في صلاته سجدة لا يتابعه المقتدى لانه خطأ اجاعا ولا متابعة في الخط بخلاف ما اذا ترك الامام القعدة الاولى في ذوات الاربع فان المقتدى يتابعه ولا يقعد وكذا زاد في تكبيرات العبد يتابعه المقتدى في ذلك الا اذا جاوز الامام اقبال الصحابة وسمع المقتدى التكبير من الامام فحينئذ لا يتابعه * لو كبر (٩٩) في صلاة الجنائز خساها لا يتابعه المقتدى ولو ان الامام لم

لانه لم يدع له هكذا في الظاهر بريد وفتاوى قاضخان * في الفتاوى ولو قال له يرحمك الله وقال الاخر آمين لانفسه سجدة من قال له آمين لانه لم يدع له هكذا في السراج الوهاج * اذا قرأ القرآن أو ذكر الله تعالى بريد خطاب انسان امره بشي أو نهاه عن شي تنفس سجدة فان أراد تنبيهه من يشغله انه في الصلاة لا تنفس كذا في التهذيب * ولو عرض للامام شي فسبح المأموم لا بأس به لان قصد به اصلاح الصلاة ولا يسبح للامام اذا قام الى الاخرين لانه لا يجوز له الرجوع اذا كان الى القيام أقرب فلم يكن التسبيح مفيدا كذا في البحر الرائق ناقل عن البدائع ولو فتح على غير امامه نفسه لا اذا اعني به التلاوة دون التعليم كذا في محيط السرخسي * وتنفس سجدة بالفتح مرة ولا يشترط فيه التكرار وهو الاصح هكذا في فتاوى قاضخان * وان فتح غير المصلي على المصلي فأخذ بفتحه نفسه كذا في منية المصلي * وان فتح على امامه لم نفسه ثم قبل ينوي الفتح بالفتح على امامه التلاوة والصحيح ان ينوي الفتح على امامه دون القراءة قالوا هذا اذا رجع عليه قبل أن يقرأ فدر ما تجوز به الصلاة أو بعد ما قرأ ولم يتحول الى آية اخرى وأما اذا قرأ وتحول ففتح عليه نفسه سجدة صلاة الفتح والصحيح انه لا تنفس سجدة صلاة الفتح بكل حال ولا صلاة الامام لو أخذ منه على الصحيح هكذا في الكافي * ويكره للمقتدى أن يفتح على امامه من ساعته لجواز أن يتذكر من ساعته فيصير فارقا خلف الامام من غير حاجة كذا في محيط السرخسي * ولا ينبغي للامام أن يلجئهم الى الفتح لانه يلجئهم الى الفتح واخذه وانه مكروه بل يركع ان قرأ فدر ما تجوز به الصلاة ولا ينتقل الى آية اخرى كذا في الكافي * وتفسير الالحاء أن يردد الآية أو يقف ساكنا كذا في النهاية * ارجع على الامام ففتح عليه من ليس في صلاته وتذكر فان أخذ في التلاوة قبل تمام الفتح لم نفسه والافتسار لان تذكره مضاف الى الفتح وفتح المراهق كالبالغ ولو سمعه المؤتم من ليس في الصلاة فتقه على امامه يجب أن تظل صلاة الكل لان التلقين من خارج كذا في البحر الرائق ناقل عن القنية * أخبر عيسى بن وهب فارجع أو بما يسهره فحمد الله تعالى وأراد به جوابه تنفس سجدة وان لم يرد جوابه أو أراد به اعلامه أنه في الصلاة لم نفسه دبالاجاع كذا في محيط السرخسي * واذا أخبر بما يحبه فقال سبحان الله أو لا اله الا الله أو والله أكبر ان لم يرد به الجواب لا تنفس سجدة عند الكل وان أراد به الجواب فسدت عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في الخلاصة * ولولا غمته عقرب فقال بسم الله نفسه سجدة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * وقيل لا تنفس سجدة لانه ليس من كلام الناس وفي النصاب وعليه الفتوى كذا في البحر الرائق * ولو قال عند رؤية الهلال رب وربك الله نفسه سجدة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو عوذ نفسه بشي من القرآن للحمي ونحوها تنفس سجدة عندهم هكذا في الظهيرية * مريض صلى فقال عند قيامه أو عند الخطاطبة بسم الله الحقة من المشقة والوجع لا تنفس سجدة وعليه الفتوى هكذا في المضمرات في الجاهل الصغير للصمد الشهد وفي قوله ان الله وانا اليه راجعون اذا أراد الجواب تنفس سجدة عند الكل ولو قال اللهم صل على محمد أو قال الله أكبر لا تنفس سجدة بالاجماع ان لم يرد به الجواب أما اذا أراد الجواب قال بعضهم تنفس سجدة عند الكل وهو الظاهر ولو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة ان لم يكن جوابا لغيره لا تنفس سجدة وان سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم فقال جوابا له تنفس سجدة ولو قرأ رجل ما كان محمد أبأ - من رجالكم وصلى عليه رجل في الصلاة لا تنفس سجدة وكذا لو قرأ ذكر الشيطان فقال وهو في الصلاة لعنه الله لا تنفس سجدة

المقتدى ولو ان الامام لم يقعد على رأس الرابعة وقام الى الخامسة ساهيا وتشهد المقتدى وسلم قبل أن يقعد الامام الخامسة بالسجدة ثم قعد بها بالسجدة فسدت صلاتهم جميعا * رجل انتهى الى الامام بعد ما ركع الامام ورفع رأسه من الركوع فكبر المقتدى للافتتاح وركع وسجد سجدتين مع الامام لم يكن المقتدى مدر كالثلاث الركعة لما عرف ولا تنفس سجدة وكذا لو أدركه في السجدة الاولى فكبر وركع وسجد سجدتين لم تنفس سجدة بخلاف ما اذا أدرك الامام بعد ما ركع وسجد سجدة واحدة ورفع رأسه من السجدة فاقعد به الرجل وركع وسجد سجدتين حيث تنفس سجدة لان المقتدى اذا شرع في صلاة الامام بعد ما رفع الامام رأسه من الركوع قبل أن يسجد أو بعد ما سجد ولم يرفع رأسه من السجدة كان عليه متابعة الامام في السجدة وان لم تكن السجدة محسوبة من صلاته فلم يوجد منه الزيادة ركوع ولم تنفس

صلاته أما اذا شرع في صلاة الامام بعد ما رفع الامام رأسه من السجدة لم يكن عليه متابعة الامام في السجدة فكان آتيا بزيادة ركوع وسجود وزيادة ركعة تامة في الصلاة وجبة فسادا لصلاة رجل أدرك الامام في قيام الركعة الاولى وركع مع الامام ولم يقدر على أن يسجد مع الامام - حتى قام الامام الى الثانية وركع المقتدى معه ثانيا وسجد أربع سجديات للركعتين جميعا كانت السجدة ثانيا منها للركعة الاولى ويبعد الركعة الثانية كلها لانه لم يسجد للركعة الاولى - حتى ركع ثانيا فاذا سجد أربع سجديات فالسجدة ثانيا منها التي تليها بأحد الركعتين

فارتفع الركوع الآخر فاذا جدد سجدة وسجدت دون الركوع لاعتبر كان عليه قضاء الركعة الثانية * المقتدى اذا ركع مع الامام
فتذكر الامام انه ترك السجدة فعاد الى القيام والمقتدى كان في آخر الصفوف فظن ان الامام انحط للسجود فسجد المقتدى سجدة والامام
في القيام بعد تجوز صلاته مع الامام ويكون مسبوقا بركعة لان الامام لم يعاد الى القيام ارتفع الركوع الذي أتى به مع الامام وصار كأنه لم
يدرك مع الامام من الركعة الاولى (١٠٠) الاسجدتين فكان عليه قضاء ركعة ولو كان المقتدى في ركوعه حتى قرأ الامام السجدة

ولو نادى رجل فقال اقرأ الفاتحة لأجل المهمات فقرا السجود تفسد صلاته وبقي هكذا في الخلاصة * ولو
أشد شعرا بوجد عينه في القرآن مثل قول الشاعر * أربأت الذي يكذب بالدين * فن ذلك الذي يدع اليتيم (٢)
وقوله ويحزهم وينهرم عليهم * ويشف صدور قوم مؤمنين وأراد به انشاد الشعر تفسد هكذا في محيط
السرخسي * ولو أنشأ شعرا أو خطبة ولم يتكلم بلسانه لانتسب وقد أساء كذا في منية المصلي * في الفتاوى
ولو تفكر في صلاته فتذكر حديثاً أو شعراً أو خطبة أو مسألة يكره ولا تفسد صلاته هكذا في السراج
الوهاج * ولو جرى على لسانه نعم فإن كان يعتاد أن يجري في كلامه تفسد صلاته والافلا لا يجعل ذلك من
القرآن كذا في محيط السرخسي * وإن قال بالفارسية آرى فهو بمنزلة نعم إن كان ذلك عادة تفسد والافلا
كذا في فتاوى قاضيان * إن دعا بما يستحيل سؤاله من العباد مثل العافية والغفرة والزق بأن قال اللهم
أرزقني الحج أو اغفر لي لانتسب ولودعا بما لا يستحيل سؤاله من العباد مثل قوله اللهم أطعمي أو اقض ديني
أو زوجيني فإنه يفسد ولو قال اللهم أرزقني فلانة فالصحح أنه يفسد لأن هذا اللفظ أيضاً مستعمل فيما
بين الناس ولو قال اللهم اغفر لي ولوالدي لانتسب لأنه موجود في القرآن ولو قال اللهم اغفر لآخر ذكر
الشيخ أبو الفضل البخاري أنه يفسد والصحيح أنه لا يفسد لأنه موجود في القرآن كذا في محيط السرخسي
* وإن قال اغفر لامي أو لامي أو لخالي أو لزيد فسدت صلاته كذا في السراج الوهاج * ولو قرأ الامام
آية الترتيب أو التهليل فقال المقتدى صدق الله وبلغت ربه فقد أساء ولا تفسد صلاته كذا في فتاوى
قاضى خان وهكذا في الظهيرية * المصلى كلما يقرب أيها الذين آمنوا رفع رأسه وقال لبك سيدي
فالاحسن أن لا يفعل ولو فعل قيل لا تفسد صلاته كذا في محيط السرخسي * وهو الصحيح كذا في فتاوى
قاضيان في المسائل المتعلقة بقراءة القرآن * ولو لم يجز الحاح في صلته تفسد كذا في الخلاصة * ولو قال في
أيام التشريق لله أكبر لا تفسد صلاته كذا في فتاوى قاضيان * وإذا أذن في الصلاة وأراد به الأذان
فسدت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * وإذا سمع الأذان فقال مثل ما يقول المؤمنان
أراد به جوابه تفسد والافلا وإن لم يكن له نية تفسد هكذا في محيط السرخسي * ولو وسوسه الشيطان
فقال لاحول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم إن كان ذلك في أمر الآخر لا تفسد وإن كان في أمر الدنيا تفسد
كذا في التمرناشي * إذا انتهى التشهد في آخر الصلاة فلم تذكر واشتغل بقراءة التشهد فلما قرأ البعض
سلم قبل اتمام التشهد فسدت صلاته في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن قعوده الأول ارتفض بالعود إلى
قراءة التشهد فإذا سلم قبل اتمام التشهد تفسد صلاته وقال محمد رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته لأن قعوده
الأول لا يرتفع كله بالعود إلى قراءة التشهد وإنما ارتفض بقدر ما قرأ أول مرتفع أصلاً لأن محل قراءة
التشهد القعدة فلا ضرورة إلى رفض ما عليه الفتوى * وعن هذا اختلاف المشايخ في مسئلة لا روايتها لها
إذا نسى الفاتحة والسورة حتى ركع فتذكر في ركوعه فاتصب قائماً للقراءة ثم ندّم فسجد ولم يعد الركوع
قال بعضهم تفسد صلاته لأنها لما اتصب قائماً للقراءة ارتفض ركوعه فاذا لم يعد الركوع تفسد صلاته
وقال بعضهم لا يرتفع كل الركوع أو لم يرتفع أصلاً لأن الرخص كان لأجل القراءة فاذا لم يقرأ صار كأنه
لم يكن كذا في فتاوى قاضيان * ولو أن في صلته أو تأوته أو بكى فارتفع بكاهو فصل له ركع وفان كان من
٢ قوله فذلك الذي فيه كسر لا يخفى اه

واجب والتسبيح سنة والاشتغال بالواجب أولى * الامام اذا فرغ من الصلاة يستحب له أن يتحول الى عين القبلة **ذكر**
وكذا لو أراد أن يتطوع بعد المكتوبة لا يصلي في مكان المكتوبة كيلا يشبهه على القوم ويستحب له أن يتحول الى عين القبلة ويصلي في عين
القبلة لان للعين فضلا على اليسار وعن القبلة ما يكون بهذا يسار المستقبل ويسار القبلة ما يكون بهذا عين المستقبل * (فصل في
المسبوق) * رجلان سيقاس بعض الصلاة فقاما الى قضاء ما سقاوا فاقضى أحدهما لا خرف فثبت صلاة المقضى قرأ أو لم يقرأ * رجل اقتدى

بالامام في ذوات الاربع فأحدث الامام وقدم هذا الرجل والمفتدى لا يدري ان الامام كم ضلّى وكمنى عليه فان المفتدى يصلي أربع ركعات ويقعد في كل ركعة احتياطاً * اذ ان الامام عليه سم وافسجد لاسم واتباعه المسبوق في ذلك ثم علم ان الامام لم يكن عليه سم وفيه رواية ان واختلاف المشايخ لاختلاف الروايتين وأشهرهما ان صلاة المسبوق تفسد وقال الشيخ الامام أبو حفص الكبير رحمه الله تعالى لا تفسد وان لم يعلم انه لم يكن سهو وعلى الامام لم تفسد صلاة المسبوق في قولهم * الامام اذا سبقه (١٠١) الحدث في ذوات الاربع واستخفاف

مسبوقاً بركنين فان المسبوق يصلي ركعتين ويقعد حتى يتم صلاة الامام ثم يقوم بقضاء ما سبق ولو أن هذا المسبوق صلى ركعتين ولم يقعد ففسدت صلاتهم كالو اقتضى المقيم بالمسافر فأحدث المسافر واستخفاف المقيم فصلى المقيم ركعتين ولم يقعد ففسدت صلاتهم لان الخليفة قائم مقام الاول ما لم يفرغ عن صلاة الاول والاول لو ترك هذه الصلاة عدة فسدت صلاته في كذا اذا ترك الثاني * المسبوق بركعة اذا سلم مع الامام ساهيا لا يلزمه سجود السهو لانه مقتد بعد وان سلم بعد الامام كان عليه السهو ولانه صار منفرداً * المسبوق اذا شك في صلاته بعد ما قام الى قضاء ما سبق انه سبق بركعة أو ركعتين فكبر ينوي الاستقبال بصير خارجاً عن الصلاة وكذا المسبوق اذا سلم مع الامام ناسياً فظن ان ذلك فسد فكبر ينوي به الاستقبال بصير خارجاً عما كان فيه بخلاف المنفرد اذا شك فكبر ينوي الاستقبال فانه لا يكون خارجاً لان صلاة المسبوق تخالف

ذكر الجنة أو النار فسلاته نامة وان كان من وجع أو عصبية فسدت صلاته ولو نأوه لكثرة الذنوب لا يقطع الصلاة ولو بقي في صلاته فان سال مدع من غير صوت لا تفسد صلاته وتفسير الانبياء أن يقول آه أو وتفسير التاوه أن يقول آه أو كذا في التارخانية * ولو قال آخ آخ تفسد بالاجماع وان لم يكن مسموعاً لا تفسد ويكره لانه ليس بكلام كذا في محيط السرخسي * ولو نفع التراب من موضع سجوده ان كان غير مسموع لا تفسد صلاته كالتنفس لكن ان تعمد بكره وان كان مسهوعاً بان يكون له حروف مهجاة فهو بمنزلة الكلام ويقطع الصلاة هكذا في الخلاصة * اذا ساق الدابة بقوله هر أو ساق الكلب بقوله جري قطع وان ساقها بجمل ليس له حروف مهجاة لا يقطع الصلاة وكذا اذا دعا الهرة بماله حروف مهجاة يقطع الصلاة واذا دعاها بجمل ليس له حروف مهجاة لا يقطع الصلاة وكذا اذا نفرها بماله حروف مهجاة قطع هكذا في الذخيرة * ويفسد الصلاة التبخع بلا عذر بان لم يكن مدفوعاً اليه وحصل منه حروف هكذا في التبيين * ولو لم يظهر له حروف فانه لا يفسد اتفاقاً لكنه مكروه كذا في البحر الرائق * وان كان بعذر بان كان مدفوعاً اليه لا تفسد لعدم امكان الا - ترازعنه وكذا الانبياء والتاوه اذا كان بعذر بان كان مريضاً لا يملك نفسه فصار كالعطاس والجشأ ولو عطس أو تحشأ فحصل منه كلام لا تفسد كذا في محيط السرخسي * ولو تبخع لاصلاح صوته وتحسينه لا تفسد على الصحيح وكذا لو أخطأ الامام فتبخع المفتدى لم يمتد الى الامام لا تفسد صلاته وذكر في النهاية أن التبخع لا اعلام أنه في الصلاة لا يفسد كذا في التبيين * ويفسد هاقراًته من معصية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يفسد له أن جل المحصف وتقريب الاوراق والنظر فيه عمل كثير وللصلاة عنه بدو على هذا لو كان موضوعاً بين يديه على رجل وهو لا يحمل ولا يقلب أو قرأ المكتوب في المحراب لا تفسد ولان التلقين من المعصف تعلم ليس من اعمال الصلاة وهذا واجب التسوية بين المحمول وغيره ففسد بكل حال وهو الصحيح هكذا في الكافي * ولو كان يحفظ القرآن وقرأ من مكتوب من غير حمل المعصف قالوا لا تفسد صلاته لعدم الامرين ولم يفصل في المختصر ولا في الجامع الصغيرين ما اذا قرأ قليلاً أو كثيراً من المعصف * وقال به بعض المشايخ ان قرأ مقدار آية تفسد صلاته والا فلا وقال بعضهم ان قرأ مقدار الفاتحة تفسد والا فلا كذا في التبيين * ولو نظر الى مكتوب هو قرآن وفهمه لا خلاف فيه لاحد أنه يجوز كذا في النهاية * وفي الجامع الصغير الحسامي لو نظرت في كتاب من الفقه في صلاته وفهمه لا تفسد صلاته بالاجماع كذا في التارخانية * اذا كان المكتوب على المحراب غير القرآن فنظر المصلي الى ذلك وتأمل وفهم فعلي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تفسد به أخذ مشايخنا وعلى قياس قول محمد رحمه الله تعالى تفسد كذا في الذخيرة * والصحيح انها لا تفسد صلاته بالاجماع كذا في الهداية * ولا فرق بين المستفهم وغيره على الصحيح كذا في التبيين * ولو قرأ من الانجيل أو التوراة أو الزبور وهو يحسن القرآن أو لا يحسن فسدت صلاته (١) كذا في فتاوى قاضيخان * (النوع الثاني في الافعال المفسدة للصلاة) * العمل الكثير بفسد الصلاة والقليل لا كذا في محيط السرخسي * واختلفوا في الفاصل بينهما على ثلاثة أقوال * (الاول) أن (١) قوله فسدت صلاته اعتمد في الدرر على البحر والنهر التفصيل وهو انه ان كان المقرؤه كراً أو تزجها لا تفسد اذا لم يقتصر عليه بل قرأ من القرآن القدر القروض وان كان المقرؤه قصة تفسد بمجرد براءته اهمن

هامش الاصل

صلاة المنفرد لا ترى انه يصح الاقتداء بالمنفرد ولا يصح بالمسبوق * ومن كان في صلاة فكبر ينوي صلاة أخرى بأن كان في الفرض فكبر ينوي النفل أو على العكس فانه بصير خارجاً عما كان فيه * امام صلى يقوم فسبقة الحدث واستخفاف رجلاً فتذكر الثاني انه لم يصل الفجر فسدت صلاة الاول والثاني والقوم ولو ان الامام الذي سبقه الحدث وخرج من المسجد تذكر فاته فسدت صلاته خاصة لانه لما خرج من المسجد صار كواحد من القوم وان تذكر الامام الاول فاته قبل أن يخرج من المسجد فسدت صلاته وصلاة الثاني وصلاة القوم لان

الامام الاول ما دام في المسجد فكانه قائم في المحراب فاذا فسدت صلاته فسدت صلاتهم جميعا * اذا تذكر الامام فائنة بعد السلام وخافه مسبوق قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا رواية لها في الكتب وعندى ان صلاة المسبوق لا تنفسد كالأول انما الامام بعد السلام وخلفه مسبوق * رجل صلى بقوم صلاة الفجر فسلم واحد من القوم بعد الفراغ من التشهد وأطال الامام الدعاء وأخر السلام الى أن طلعت الشمس فسدت صلاة الامام (١٠٣) ولا تنفسد صلاة من سبقه بالسلام * وكذا لو تذكر الامام سجدة تلاوة بعد سلام هذا

الرجل فسدت صلاة الامام للتلاوة بعد سلام هذا الرجل أو كانت الصلاة ظهرا أو أدرك الامام الجمعة لا تنفسد صلاة من سلم اذا لم يدرك الجمعة * وكذا المسبوق بركعة اذا قام الى قضاء ركعة بعد سلام الامام ثم تذكر الامام سجدة تلاوة وسجدتها لا تنفسد صلاة المسبوق الا اذا تابعه في السجدة * اذا صلى الامام الظهر أربع ركعات وقعد على الرابعة وقام الى الخامسة ساهيا خاف انسان واقعدى به في صلاة الظهر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يصح اقتداء الرجل لان الامام ما لم يقيد الخامسة بالسجدة يكون في تحريمة تلك الصلاة * اذا قام الامام الى الخامسة وتابعه المسبوق ان كان الامام قد قعد على الرابعة فسدت صلاة المسبوق وان لم يكن قد قعد لا تنفسد صلاة المسبوق حتى يقيد الخامسة بالسجدة فاذا قعد بها بالسجدة فسدت صلاة الكل لان الامام اذا قعد على الرابعة تمت صلاته في حق المسبوق فلا يجوز للمسبوق متابعتها * وان لم يكن قد قعد على رأس الرابعة

ما يقام باليدين عادة كثير وان فعله يدا واحدة كالنعم وبس القبيص وشهد السراويل والرمي عن القوس وما يقام يدا واحدة فإيل وان فعله لي يدين كنزع النعيم يصح وحل السراويل وبس القنأسوة ونزعها ونزع اللجام هكذا في التبيين * وكل ما يقام يدا واحدة فهو يسير ما لم يتكرر كذا في فتاوى قاضيخان * (والثاني) أن بفرض الى رأى المبتلى به وهو المصلي فان استكثره كان كثيرا وان استقله كان قليلا * وهذا أقرب الأقوال الى رأى أبي حنيفة رحمه الله تعالى * (والثالث) انه لو نظر اليه ناظر من يمدان كان لا يشك انه في غير الصلاة فهو كثيره فسد وان شك فليس بفسد وهو ذا الصبح هكذا في التبيين * وهو أحسن كذا في محيط السرخسي * وهو اختيار العامة كذا في فتاوى قاضيخان والخلاصة * ان تقلد شيئا أو نزع لا تنفسد صلاته وكذا اذا تردى برداء أو حل شيئا فضا يحل يدا واحدة أو حل صيا (٢) أو نوب على عاتقه لم تنفسد صلاته كذا في فتاوى قاضيخان * وان حل شيئا بحيث يتكاف بحله وله مؤنة فسدت صلاته كذا في الظهيرية * وان أكل أو شرب عامدا أو ناسيا تنفسد صلاته كذا في فتاوى قاضيخان * اذا كان بين أسنانه شيء من الطعام فائتله ان كان قليلا دون الحصة لم تنفسد صلاته الا انه يكره وان كان مقدار الحصة فسدت كذا في السراج الوهاج ناقلا عن الفتاوى * وهكذا في التبيين والذائع وشرح الطحاوى * ذكر البقالي وهو الاصح هكذا في البرجندى * ولو ابتلع دما بين أسنانه لم تنفسد اذا كانت الغلبة للريق كذا في السراج الوهاج * في النصاب رجل أكل أو شرب قبل الشروع في الصلاة ثم شرع في الصلاة وبقي فيه فضل طعام أو شراب فأكل أو شرب ما بقي فيه لا تنفسد صلاته وعليه الفتوى وكذا لو كان بين أسنانه شيء وهو في الصلاة فابتلعه لم تنفسد صلاته وان كان مقدار الحصة وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في المضمرات * ولو ابتلع دما خرج من أسنانه لم تنفسد صلاته اذا لم يكن ملء الفم كذا في فتاوى قاضيخان والخلاصة والمحيط * ولو أخذ سمسمه من خارج وابتلعه افسدت وهو الاصح ولو أكل شاة من الخلاوة وابتلع عينها فدخل في الصلاة فوجد حلاوتها في فيه فابتلعه افسدت صلاته ولو أدخل الفانيذ والسكر في فيه ولم يضعه لكن صلى والخلاوة تصل الى جوفه تنفسد صلاته كذا في الخلاصة * وهو المختار كذا في الظهيرية * ولو وضع العلك كثيرا فسدت كذا في محيط السرخسي * اذا لال الفوفه فلم ينفصل منها شيء ان كثر ذلك فسدت من اجل انه عمل كثير وان انفصل عنها شيء ودخل حلقه فسدت ولو نزل وأما اذا لم يلكها ودخل ريقه لم تنفسد ولو وقع في فيه برودة أو قطرة أو تلج فابتلعه فسدت كذا في السراج الوهاج * ولو رفع المصلي القبلة في المسريحة لا تنفسد صلاته كذا في فتاوى قاضيخان * ولو وضع القبلة في السراج وهو يصلي لا تنفسد صلاته لانه قليل كذا في السراج الوهاج ناقلا عن الفتاوى * اذا قام ملء الفم ثنية طهارته ولا تنفسد صلاته وان قاء أقل من ملء الفم لا تنفسد طهارته ولا تنفسد صلاته وان قاء ملء الفم وابتلعه وهو يقدر على أن يجعه تنفسد صلاته وان لم يكن ملء الفم لا تنفسد صلاته في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وتنفسد في قول محمد رحمه الله تعالى والاحوط قوله كذا في فتاوى قاضيخان * وان تقيأ فان كان أقل من ملء الفم لم تنفسد صلاته وان كان ملء الفم تنفسد صلاته كذا في المحيط * المشي في الصلاة اذا كان مستقبل القبلة لا يفسد اذا لم يكن متلاحقا ولم يخرج من المسجد وفي القضاء ما لم يخرج من الصفوف كذا في النية * واذا (٢) قوله أو حل صيا الخ محله ان لم يكن عليه نجاسة مانعة وكان لا يستمسك بنفسه كما صرح حوايه اه

يكون في حكم الصلاة الاولى ولهذا قالوا ان الامام اذا لم يقعد على رأس الرابعة وقام الى الخامسة لا يسلم المقتدى ما لم يقيد الامام الخامسة بالسجدة بخلاف ما اذا قعد الامام على رأس الرابعة * الامام اذا لم يقعد في المغرب على رأس الثالثة وقام الى الرابعة فقتشه المقتدى وسلم قبل أن يقيد الامام الرابعة بالسجدة فسدت صلاته لما قلنا * رجلان صليا في الصحراء أو ثأ - دهما بالآخر وقام على عين الامام فجاء ثالث وجذب الموثم الى نفسه قبل أن يكبر لا افتتاح حكى عن الشيخ الامام أبي بكر بن الطرخان رحمه الله تعالى انه لا تنفسد

صلاتا المؤتم التي جذبته الثالث الى نفسه قبل التكبير أو بعده لان الثالث لما توجه للصلاة وقام مقام الصلاة صار ذلك الموضع مسجد اللهم ويكون الثالث كالداخل في صلاتهما وقال غيره من المشايخ اذا جاء الثالث لا يجذب المؤتم الى نفسه لكن يتقدم الامام ويقوم في موضع سجوده فيصير الثالث مع من كان على عين الامام خلف الامام لان الامام ما لم يجاوز موضع سجوده لا تنفس صلاته * اذا اقتدى المتنفل بالمتنصر فأحدث المتنصر وخرج من المسجد فسدت صلاة الامام ولا تنفس صلاة المتنفل (١٠٣) * رجل صلى المغرب في منزله فذهب

واقضى رجل يصلي المغرب تطوعا فقام الامام الى الرابعة ناسيا ولم يقعد على الثالثة وتابعه المقتدى قالوا فسدت صلاة الامام والمقتدى ولا يقال صلاة الامام انقلب تفلأ في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى فينبغي أن لا تنفس صلاة المقتدى والجواب عنه ان صلاة الامام وان صارت نفلا الا أنها كانت فرضا فصارت في الحكم متفلا من تحريمه الفرض الى تحريمه النفل وبصير كأنه صلى صلاتين بتكريرتين فيصير المقتدى مصليا صلاة واحدة بامامين من غير عذر لحدث فلا يجوز وكذا لو قعد الامام على الثالثة حتى تمت المغرب للامام لان تحريمه الامام في الرابعة كتحريمه على سجدة فاذا سلم يصير مصليا ركعة واحدة * المسبوق اذا سلم مع الامام على ظن ان عليه أن يسلم مع الامام فهو سلام عدا يمنع البناء * مسافر صلى ركعة فجاءه مسافر واقضى به فأحدث الامام واستخلف المسبوق وذهب الامام للوضوء فتوى الاقامة والامام الثاني نوى الاقامة

استدبر القبلة فسدت كذا في الظهيرية * ولو مشى في صلاته مقدرا وصف واحد لم تنفس صلاته ولو كان مقدرا وصفين ان مشى دفعة واحدة فسدت صلاته وان مشى الى صف ووقف ثم الى صف لا تنفس كذا في فتاوى قاضيخان * رفع اليدين لا يفسد الصلاة أما سوق الحمار بتدريج يفسد ورجل واحدة لا كذا في الخلاصة * وان حرك رجلا واحدة لا على الدوام لا تنفس صلاته وان حرك رجليه تنفس واعتبر هذا القائل العمل بالرجلين بالعمل باليدين والعمل برجل واحدة بالعمل بيد واحدة وقال بعضهم ان حرك رجليه قليلا لا تنفس صلاته كذا في المحيط * وهو الاوجه هكذا في البحر الرائق * ولو حوّل القادر صدره عن القبلة فسدت صلاته ولو حوّل وجهه دون صدره لا تنفس هكذا في الزايد * هذا اذا استقبل من ساعته كذا في الذخيرة * ولو ركب الدابة فسدت صلاته لانه لا يتم الا يدين وان نزل عن الدابة لم تنفس كذا في فتاوى قاضيخان * رجل رفع المصلي من مكانه ثم وضعه من غير أن يحوله عن القبلة لا تنفس صلاته وان وضعه على الدابة تنفس كذا في السراج الوهاج * ولو تقدم على الامام من غير عذر فسدت صلاته كذا في فتاوى قاضيخان * وفي فتاوى الفضلي في العمراء رجل يصلي فتأخر عن موضع قيامه مقدار سجوده لا تنفس صلاته ويعتبر مقدار سجوده من خلفه وعن يمينه وعن يساره ويعطى هذا القدر حكم المسجد كما في وجه القبلة فمالم يتأخر عن هذا الموضع لم يتأخر عن المسجد ولا يعتبر الخط في هذا الباب حتى لو خط حوله خطا ولم يخرج عن الخط ولكن تأخر عما ذكرناه من المواضع فسدت صلاته كذا في المحيط في بيان ما يمنع صحة الاقتداء وما لا يمنع * ولو كان في الصف فرجة فدخل رجل في تلك الفرجة فتقدم المصلي حتى وسع عليه المكان فسدت صلاته كذا في خزنة الفتاوى وهكذا في القضية * رجل صلى المغرب في منزله فجاء رجل واقضى به يصلي المغرب تطوعا فقام الامام الى الرابعة ناديا ولم يقعد على الثالثة وتابعه المقتدى قالوا فسدت صلاة الامام والمقتدى كذا في فتاوى قاضيخان في فصل في من يصح الاقتداء به * قلل انعقب والحيمة في الصلاة لا يفسد الصلاة سواء حصل بضربة أو بضربات وهو الاظهر وفي مجموع النوازل فان وقع هذا للمقتدى فأخذ النعل بيده ومشى اليه لا تنفس وان صارت اقام الامام كذا في الخلاصة ويستوى فيه جميع أنواع الحيات هو الصحيح كذا في الهداية * وانما يحاح قتل الحية أو العقرب في الصلاة اذا مر بين يديه وخاف أن يؤذيها فأما اذا كان لا يخاف الاذى فيكره كذا في المحيط * ولورى ثلاثة أحجار على الولاء أو قتل القملات على الولاء أو تنف ثلاث شعرات على الولاء أو اكحل تنفس صلاته كذا في الظهيرية * وفي الحجة قال بعض المشايخ اذا رمى حجرا وبسط ذراعه ودها بطاقة ورمى نحو الهواء فسدت صلاته بحجر واحد كذا في التتارخانية * وعن الحسن رحمه الله تعالى في المصلي على الدابة اذا ضربها الاستخراج السيف فسدت صلاته وبعضهم قالوا ان ضربها مرة أو مرتين لا تنفس صلاته وان ضربها ثلاثا في ركعة واحدة تنفس صلاته يريد اذا ضربها على الولاء كذا في المحيط * ولو ضرب انسانا يدا واحدة أو بسوط تنفس كذا في منية المصلي * ولورى طائرا بحجر لم تنفس لكنه يكره كذا في الخلاصة * ولو خلع الخف وهو واسع لا تنفس كذا في محيط السير خشي * ولو لبس الخف فسدت صلاته * ولو ألجم دابته أو أسر جهأ ونزع السرج فسدت صلاته كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كتب قدر ثلاث كلمات في صلاته تنفس صلاته وان كان أقل لا وفي الفتاوى تقدير ثلاث كلمات في مجموع النوازل كذا في الخلاصة * وان كتب على الهواء أو على بدنه شيئا لا يستبين لا تنفس وان كثر كذا في السراج

أيضا ثم جاء الامام الاول كيف يفعل قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى اذا حضر الامام الاول يقتدى بالثاني فاذا صلى الامام الثاني الى ركعة الثانية يقعد قدر التشهد ويستخلف رجلا معه افرام ان القوم أدرك أول الصلاة حتى يسلم بالقوم ثم يقوم الثاني فيصلي ثلاث ركعات والامام الاول يصلي ركعتين بعد سلام الامام الثاني ولا يتغير فرض القوم بنية الثاني * المسبوق اذا بدأ بقضاء ما فاتة قالوا يكره ذلك لانه خالف السنة ولا تنفس صلاته * المسبوق اذا قدم مع الامام كيف يفعل اختفوا فيه والصحيح انه يترسل في التشهد

حتى يفرغ من التشهد عند سلام الامام واذا خاف انه لو انتظر سلام الامام يمر الناس بين يديه كان له ان يقوم بقضاء ما سبق ولا ينتظر سلام الامام
 * المنفرد الذي عليه سهو والامام لا يأتي بالدعاء في التشهد الذي يكون قبل سجود السهو * المسبوق اذا أدركه الامام في القراءة التي يجزئ فيها
 لا يأتي بالنساء فاذا قام الى قضاء ما سبق يأتي بالنساء ويتعوذ للقراءة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يتعوذ عند الدخول في الصلاة وعند
 القراءة أيضا * المسبوق ركعتين اذا ترك (١٠٤) القراءة في أحدهما فسدت صلاته * رجلان اقتديا بالامام بعد ما أدى الامام بعض

الصلاة ثم قاما بقضائهما
 ففسد أحدهما انه يكتم سبق
 فتنظر الى صاحبه وقضى
 مقبدا ما قضى صاحبه ولم
 يقتببه بجوز صلاته * مسافر
 اقتدى بالمقيم بعد ما صلى
 الامام ثلاث ركعات وعليه
 سهو فسجد للسهو وتابعه
 المقتدى ثم قام وقضى
 ما سبق به تجوز صلاته

* (فصل في مسائل الشك
 والاختلاف بين الامام
 والقوم) *

مصلى المغرب اذا شك انه في
 الركعة الاولى أم الثانية
 وهو قائم فانه يتم تلك الركعة
 ويقعد ثم يقوم ويصلي ركعة
 ويقعد ثم يقوم ويصلي ركعة
 ويقعد * ولو شك بعد السلام
 انه صلى ثلاثا أم اربعاً يحكم
 بالجواز بناء على الظاهر * ولو
 شك بعد ما فرغ من التشهد
 روى عن محمد رحمه الله تعالى
 انه يتم صلاته أيضا ولا شيء
 عليه * رجل صلى وحده أو
 امام صلى يقوم فلم يسمع آخره
 رجل عدل تلك صليت
 الظاهر ثلاث ركعات قالوا ان
 كان عند المصلى انه صلى
 أربع ركعات لا يلتفت الى
 قول المخبر * ولو شك المصلى

الوهاج * ولو أغلق الباب لا تفسد صلاته وان فتح الباب المغلق تفسد كذا في فتاوى قاضيان * صبي
 مص ندى امرأة صلى ان خرج اللبن فسدت والا فلا لانه متى خرج اللبن يكون ارضا عابده لا كذا في محيط
 السرخسي * وان مص ثلاث مصات تفسد صلاته وان لم ينزل اللبن كذا في فتاوى قاضيان والخلاصة * ولو
 كانت المرأة في الصلاة فقامه هازو جهابين الفخذين فسدت صلاتها وان لم ينزل منها بلة وكذا لو قبلها بشهوة
 أو بغير شهوة ومساها بشهوة أو ما لو قبلت المرأة المصلي ولم يشتمها لم تفسد صلاته ولو نظر الى فرج المطلقة
 طلاقا رجعا عن شهوة يصير مراحها ولا تفسد صلاته في رواية هو المختار كذا في الخلاصة * ولو ادهن رأسه
 أو لحية أو جعل ماء الورد على رأسه فسدت صلاته قيل هذا اذا تناول القارورة فصب الدهن على رأسه
 ولو كان في يده فمسح برأسه أو بلحيتة لم تفسد صلاته كذا في فتاوى قاضيان * ولو سرح لحية تفسد صلاته
 كذا في محيط السرخسي * اذا حلق ثلاثا في ركن واحد تفسد صلاته * هذا اذا رفع يده في كل مرة اما اذا لم
 يرفع في كل مرة فلا تفسد ولو كان الحلق مرة واحدة يكره كذا في الخلاصة * ولو مر مرتا في موضع سجوده
 لا تفسد وان أتم وتكلم في الموضع الذي يكره المرور فيه والاصح انه موضع صلاته من قدمه الى موضع
 سجوده كذا في التبيين * قال مشايخنا اذا صلى راما بصره الى موضع سجوده فلم يقع بصره عليه لم يكره وهو
 الصحيح كذا في الخلاصة * وهو الاصح كذا في البدائع * وهو الاشبه الى الصواب كذا في النهاية * هذا حكم
 الصحراء فان كان في المسجد كان بينهما حائل كإنسان أو اسطوانة لا يكره وان لم يكن بينهما حائل والمسجد
 صغير كره في أي مكان كان والمسجد الكبير كالصحراء كذا في الكافي * ولو كان يصلي في الدكان فان كانت
 اعضاء المارتحاض اعضاء المصلى يكره والا فلا كذا في محيط السرخسي * ولو مر رجلان متحاذيان فالكره
 نطق الذي يلي المصلى كذا في السراج الوهاج * قالوا حيلة الركب اذا أراد أن يمران يصير وراء المذابة ويمر
 فنصير المذابة سترة ولا يأثم كذا في النهاية * ولو مر ثلثان يقوم أحدهما امامهم ويمر الآخر ويقفل الآخر هكذا
 ويمر ثلثان كذا في القنية * وينبغي لمن يصلي في الصحراء أن يتخذ امامه سترة طوله اذراع وغلظه اغظ الاصبع
 ويقرب من السترة ويجعلها على حاجبه الايمن أو الايسر والا يمين أفضل هكذا في التبيين * وان تعذر غرز
 العود لا يلحق كذا في الكافي * وصححه جماعة منهم قاضيان في شرح الجامع الصغير كذا في البحر الرائق * وفي
 الخلاصة هو الاصح * وفي القنية هو المختار كذا في شرح أبي المكارم * فان وضعها وضعها طولا لا عرضا كذا
 في التبيين * واذا لم يكن معه خشبة أو شيء يغرز أو يوضع بين يديه هل يحط خطا عامة المشايخ على انه لا يحط
 وهو رواية عن محمد وقال بعض مشايخنا يحط وهو رواية عن محمد أيضا والذين قالوا بالخط اختلصوا في كيفية
 الخط قال بعضهم يحط طولا وقال بعضهم يحط كالهراب كذا في المحط * ولا بأس بترك السترة اذا من المرور
 ولم يواجه الطريق هكذا في التبيين * وسترة الامام سترة للقوم * ويدنأ المار اذا لم يكن بين يديه سترة أو مريمه
 وبين السترة بالاشارة أو بالتسبيح كذا في الهداية * قالوا هذا في حق الرجال اما النساء فانهن به فقر وكيفية
 أن يضرب بظهروا الاصابع اليمنى على صفحة الكف من اليسرى كذا في البحر الرائق ناقلين غاية البيان
 * والجمع بين الاشارة والتسبيح يكره والاشارة بالرأس والعين أو غيرهما كذا في الكافي * اذا زاد في صلاته
 ركوعا أو سجودا ذكر في ظاهر الرواية انها لا تفسد وكذلك اذا زاد سجودتين أو أكثر لا تفسد صلاته
 وكذلك الركوعان وما زاد على ذلك ولو زاد فيه ركعة تامة قبل اتمام صلاته فسدت صلاته لو ركع الامام

في قول المخبر انه صادق أو كاذب روى عن محمد رحمه الله تعالى انه بعد صلاته احتياطا وان شك في قول رجلين عدلين ويصح
 بعد صلاته وان لم يكن المخبر عدلا لا يقبل قوله * ولو وقع الاختلاف بين الامام والقوم فقال القوم صليت ثلاثا وقال الامام صليت اربع
 فان كان الامام على يقين لا يعيد الصلاة بقولهم وان لم يكن على يقين أخذ بقولهم فان اختلف القوم فقال بعضهم صلى ثلاثا وقال بعضهم
 صلى اربعاً والامام مع أحد الفريقين يؤخذ بقول الامام وان كان معه واحد لكان الامام فان أعاد الامام الصلوات أعاد القوم معه مقتدين

به صرح اقتداؤهم لان الامام ان كان هو الصادق كان هذا اقتداء المنفصل بالمتنفل وان لم يكن صادقا كان هذا اقتداء المفترض بالمفترض *
ولو استيقن واحد من القوم انه صلى ثلاثا واستيقن واحد انه صلى اربعا والامام والقوم في شك ليس على الامام والقوم شيء لان قول المستيقن
بالنقصان عارضه قول المستيقن بالتمام والظاهر بعد الفراغ هو الخلف فلا يعاد على المستيقن بالنقصان الاعادة لان يقينه لا يبطل بيقين
غيره ولو كان الامام استيقن انه صلى ثلاثا كان عليه ان يعيد بالقوم لانه يتيقن بالنقصان (١٠٥) ولا اعادة على الذي يتيقن بالتمام

لما قلنا * ولو استيقن واحد
من القوم بالنقصان وشك
الامام والقوم فان كان ذلك
في الوقت اعادوها احتياطاً
وان لم يعيدوا فلا شيء عليهم
الا اذا استيقن عدلان
بالنقصان واخبروا بذلك *
رجل صلى صلاة يوم وليلة
ثم تذكر انه ترك القراءة في
ركعة واحدة ولا يدري من
آية صلاة تركها قالوا يعيد
صلاة الفجر والوتر لانهم
يفسدان بترك القراءة في
ركعة واحدة ولو تذكر انه
ترك القراءة في الركعتين
يعيد صلاة الفجر والمغرب
والوتر ولو تذكر انه ترك
القراءة في الاربع يعيد
صلاة الظهر والعصر
والعشاء ولا يعيد الفجر
والوتر والمغرب * ولو اجتمع
اهل قرية على ترك الوتر
ادبهم الامام وحسبهم فان لم
يستمعوا قائلهم وان استمعوا
عن اداء السنن قال مشايخ
بخاري قائلهم كما يقتلهم
على ترك الفرائض وعن
عبد الله بن المبارك رحمه
الله تعالى انه قال لو اذكر
اهل بلدة السواك قائلهم
كما يقتل المرتدين * امام
صلى المغرب فقال بعض

وسجد سجدة ورفع رأسه عنها فخار رجل ودخل معه وركع وسجد سجدة فقام لنفسه صلاة لانه ادخل
زيادة ركعة وهو الركون والسجود وانهم انفسدوا الصلاة هكذا في المحيط * اذا كان يصلي الظهر مثلاً فافتتح
العصر أو التطوع بتكبيرة جديدة فان صلاته تفسد لانه صح شرعه في غير ما هو فيه وهو التطوع فيما
اذنوا أو نوى العصر وكان صاحب ترتيب أو لم يكن بان سقط الترتيب بكثرة الفوائت أو بضيق الوقت
فخرج عما هو فيه ضرورة * وكذا لو كان يصلي التطوع فافتتح الفرض أو كان يصلي الجمعة فافتتح الظهر
أو بالعكس يخرج عما هو فيه لما ذكرنا كذا في التبيين * ولو صلى ركعة من الظهر فكبر بنوى الاستئناف
للظهر بعينه فلا يفسد ما اذا فيه حسب تلك الركعة حتى لو لم يقعد فيما بقي القعدة الاخيرة باعتبارها فسدت
الصلاة كذا في البحر الرائق * هذا اذا نوى قلبه حتى لو قال نويت ان أصلي الظهر بطل الظهر ولا يحسب
بتلك الركعة هكذا في الكافي * ولو افتتح منفرداً ثم اقتد به رجل فافتتح ثانياً لاجله فهو على الافتتاح الاول
الآن يكون الداخل امرأه كذا في النهاية * ولو افتتح الظهر ثم كبر بنوى الاقتداء بالامام فبطل الاول
ولو صلى الظهر في بيته ثم صلاها بجماعة لم يبطل المؤدى كذا في الكافي * اذا صلى الظهر اربعا فلم يعلم تذكر
انه ترك سجدة منها ساهياً ثم قام واستقبل الصلاة وصلى اربعا وسلم فسد ظهره لان نية دخوله في الظهر ثانياً
وقع لغواً فاذا صلى ركعة واحدة فقد خلت المكتوبة بالنافلة قبل الفراغ من المكتوبة كذا في البحر الرائق
وهكذا في الخلاصة * ومن صلى من المغرب ركعتين وقعد قدر التشهد وزعم انه أتته افسلم ثم قام فكبر
ونوى الدخول في سنة المغرب وقد سجد لسنة أو لاف صلاة المغرب فاسدة لانه صار سنة قلا من الفرض الى
النفل قبل فراغها * أما اذا سلم وتذكر انه لم يتم حسب ان صلاتها فسدت فقام وكبر للمغرب ثانياً وصلى
ثلاثاً ناً صلى ركعة وقعد قدر التشهد اجزأه المغرب والا فلا * ولو افتتح المغرب وصلى ركعة فظن انه لم يكبر
للافتتاح فافتتحها وصلى ثلاث ركعات جازت صلاته * ولو صلى ركعتين فظن انه لم يفتتح فافتتحها وصلى
ثلاث ركعات لا تجوز صلاته * وفي كتاب رزين هذا اذا لم يقعد بعد ركعة بعد الافتتاح لانه ترك القعدة الاخيرة
واتقل الى النفل قبل تمام الفرض كذا في الخلاصة

(الفصل الثاني فيما يكبره في الصلاة وما لا يكبره) يكبر للصلي أن يعجب بشوبه أو لحينه أو جده وان يكف
فيه بان يرفع يديه من بين يديه أو من خلفه اذا اراد السجود كذا في معراج الدراية ولا بأس بان يفيض ثوبه
كيلا يلف بحجبه * وفي الركون ولا بأس بان يسبح جهته من التراب والحشيش بعد الفراغ من الصلاة
وقبله اذا كان يضرم ذلك ويسفله عن الصلاة واذا كان لا يضرم ذلك يكبره في وسط الصلاة ولا يكبره قبل
التشهد والسلام كذا في فتاوى قاضي خان * والترك افضل كذا في محيط السرخسي * ولا بأس بان يسبح
العرق عن جهته في الصلاة كذا في فتاوى قاضي خان * كل عمل هو مفيد لا بأس به للصلي وقد صرح عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه سلت العرق عن جهته وكان اذا قام من سجوده يفيض ثوبه بيمينه أو يسيره * وما ليس
بمفيد يكبره كذا في الخلاصة * وهكذا في النهاية * ظهر من أنفسه ذين (١) في الصلاة فسحة أولى من أن
يقطع منه على الارض كذا في القنية * ويكبره عند الآي والتسبيح باليد وعن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله
تعالى لا بأس بذلك * ثم قيل الخلاف في الفرائض ويجوز في النوافل بالاجماع وقيل الخلاف في النوافل

(١) قوله ذين كما مبرر في الخطأ أو ما سال من الانف رقيقاً كما في القاموس ٥١

١٤ الفتاوى اول) القوم صليت ثلاثاً وقال بعضهم صليت ركعتين وكلا الفريقين عنده ثقة يؤخذ بقول الفريق الذي كان
الامام بهم فان أعادوا مرة أخرى مع الامام قالوا صلاة من يقول صلى الامام ركعتين فاسدة لا حتم ان الامام كان متفلاً في الثانية
وصلاة الفريق الآخر والامام جائز ولو كان خلفه مسبوق فاقتدى به في الثانية لا تجوز صلاته * رجل صلى الوتر فشك وهو قائم انه صلى فانه
ياخذ بالاقل احتياطاً ان لم يقع تحريمه على شيء وفيه عدى كل ركعة احتياطاً يقرأ في كل ركعة أما القنوت قال أئمة بلغ بقنوت في الركعة

الاولى لاغير وعن الشيخ الامام أبي حفص الكبير رحمه الله تعالى انه يقنت في الركعة الثانية أيضا به أخذ القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى وأجمعوا على ان المسبوق ركعتين اذ قننت مع الامام في الركعة الثالثة لا يقنت مرة أخرى وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يقنت مرة أخرى في مسئلة الشك وفرق القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى بين الشك والمسبوق لان قنوت المسبوق مع الامام (١٠٦) وقع في موضعه لانه كان مأمورا به فلا يقنت مرة أخرى لان تكرار القنوت ليس

بشروع * أمافي مسئلة الشك لم يثبت بوقوع الاول في موضعه فقفت مرة أخرى * ولو أوتر فقرأ في الثالثة القنوت ولم يقرأ القرآن أو قرأ الفاتحة دون السورة قنن في الركوع فانه يعود الى القيام ويقرأ ويقنت وبركع لانه لما عاد الى القيام كما هو في حكم القرينة فارتفع ركوعه ولو نسي القنوت قنن في الركوع فيه روايتان والصحيح انه لا يقنت في الركوع ولا يعود الى القيام فان عاد الى القيام وقت ولم يعد الركوع لم يفسد صلاته لان ركوعه قائم لم يرتفع * ومن يقضى الصلاة يقضى الإوتر بقنوتها لان قضاء الوتر واجب ولا وتر بدون القنوت ومن لا يجلس القنوت يقول ربنا آتئنا في الدنيا حسنة الخ قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يقول اللهم اغفر لي ويكرر ثلاثا واختلفوا انه هل يصلي على النبي عليه الصلاة والسلام في القنوت قال بعضهم لا يصلي واختلفوا انه هل يجهر بالقنوت أم يحفظ ويتعمله

ولا يجوز في الفرائض والاجماع والاطهر أن الخلاف في الكل كذا في التبيين * قال مشايخنا وان احتاج المرء الى القعدة إشارة لانصاها بعمل المضطر بقولهما كذا في النهاية * قالوا نغز برؤس الاصابع لا يكره كذا في فتاوى فاضلخان * واختلفوا في عدا التسييح خارج الصلاة قال في المستصفى لا يكره خارج الصلاة في الصحيح هكذا في التبيين * ويكره عدا السور لان ذلك ليس من اعمال الصلاة كذا في الهداية * وكره تقليب الحصى الان لا يمكنه من السجود فيسويه مرة أو مرتين وفي ظاهر الرواية يسويه مرة كذا في المنية * وتركه أحب الى كذا في الخلاصة * ويكره أن يسبك أصابعه وأن يرفع كذا في فتاوى فاضلخان * والفرقة أن يغزها أو يتها حتى تصوت كذا في النهاية * والفرقة خارج الصلاة كرها كثيرا كرها كثيرا كذا في الزاهدي * ويكره عقص شعره وهو جمع الشعر على الرأس وشده بشئ حتى لا يتخل كذا في التبيين * واختلف الفقهاء فيه على أقوال فقيل أن يجمعه وسط رأسه ثم يشده وقيل أن يلف ذوائبه حول رأسه كما يفعله النساء وقيل أن يجمعه من قبل العنقا ويمسكه بخيط أو خرقة وكل ذلك مكروه كذا في البحر الرائق ناقل عن غاية البيان * ويكره أن يضع يده على خاصرته كذا في فتاوى فاضلخان * ويكره التخصر أيضا خارج الصلاة كذا في الزاهدي * ويكره أن يلفق يمينه أو يسره بأن يحول بعض وجهه عن القبلة فأما أن ينظر عروق عينه ولا يحول وجهه فلا بأس به كذا في فتاوى فاضلخان * ويكره أن يرفع بصره الى السماء كذا في التبيين * ويكره أن يبقى في التشهد أو بين السجدين كذا في فتاوى فاضلخان * والاقعاء أن يضع أليته على الأرض وينصب ركبتيه نص باهو الصحيح كذا في الهداية * وهو الأصح هكذا في الكافي والنهاية ناقل عن المبسوط * والاقعاء أن يقعد على عقبيه وقيل على أطراف أصابعه وقيل أن يجمع ركبتيه الى صدره وقيل هذا أو يعمد يديه على الأرض وهو الأشبه باقعاء الكلب وكل ذلك مكروه كذا في الزاهدي * ويكره رد السلام يده والتربع بلا عذر هكذا في التبيين * ويكره أن يفترش ذراعيه وأن يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع وان يسدل ثوبه كذا في المنية * وهو أن يجعل ثوبه على رأسه أو كتفيه فيرسل جوانبه * ومن السدل أن يجعل القباء على كتفيه ولم يدخل يديه كذا في التبيين * سواء كان تحتة فيص أولا كذا في النهاية * في الخلاصة والنصاب المصلي اذا كان لابس شقة أو فرجى ولم يدخل يديه في الكفين اختلف المتأخرون والمختار انه لا يكره كذا في المضمرات * قالوا ومن صلى في قباء ينبغي أن يدخل يديه في كفيه ويشده بالمنطقة مخافة السدل كذا في فتاوى فاضلخان * واختلف المشايخ في كراهة السدل خارج الصلاة كافي الدراية * وصح في القنية في باب الكراهة انه لا يكره كذا في البحر الرائق * وتركه الصلاة حاسرا رأسه اذا كان يجعد العمامة وقد فعل ذلك نكاسا أو تمها أو نابا الصلاة ولا بأس به اذا فعله تذللا وخشوعا بل هو حسن كذا في الذخيرة * ولو صلى مع السراويل والقميص عنده يكره كذا في الخلاصة * وفي الفتاوى العتبية وتركه الصلاة مع البرنس ولا يكره لبسه في الحرب كذا في التتارخانية * ولو صلى رافعا كفيه الى المرفقين كره كذا في فتاوى فاضلخان * وتركه الصماء وهو أن يشتمل بثوبه فيجلب به جسده كله من رأسه الى قدميه ولا يرفع جانبيا يخرج يده منه كذا في التبيين * وتركه لبسة الصماء وهو أن يجعل الثوب تحت الابطالين ويطرح جانبه على عاتقه اليسر كذا في فتاوى فاضلخان * ويكره الاعتجار وهو أن يكرع عمامته ويترك وسط رأسه مكشوقا كذا في التبيين * قال الامام أبو الوالي * وهو يكره خارج الصلاة أيضا كذا في البحر

الامام عن المتقدم ولا يتحمل لم يذ كر هذا في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الامام يجهر بالقنوت الرائق ويختار المؤمن شامرا أو ان شاء آمن واذا قرأ شامهروا ن شاء خافت وقال الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أن يخفي الامام وكذا المتقدم لانه ذكر كسائر الاذكار وثناء الافتتاح وتكبيرات الركوع والسجود وبعضهم جعل القنوت بمنزلة القراءة يتعمله الامام عن المتقدم ويجهره * مصلي الظهر اذا صلى ركعة بنية الظهر ثم شك في الثانية انه في العصر ثم شك في الثالثة انه في التطوع ثم شك في

الرابعة انه في الظهر قالوا انه يكون في الظهر والشك ليس بشئ * وجعل صلى ركعتين ثم شك انه مقبب أو مسافر فسلم في حالة الشك ثم علم انه مقبب فانه بعد صلاة القميين لان هذا سلام عمدا * صلى العصر اذا تذكر انه ترك سجدة واحدة ولا يدري انه تركها من صلاة الظهر أو من صلاة العصر الذي هو فيه افاته يتحيز فان لم يقع تحيزه على شئ يتم العصر وسجد سجدة واحدة لاحتمال انه تركها من العصر ثم بعد الظهر احتياطا ثم بعد العصر وان لم يعد فلا شئ عليه * ولو توهم انه لم يكبر تكبيرة الافتتاح ثم يقن انه (١٠٧) كبر جازله المضى وان أتى ركعا * صلى

الفجر اذا شك في السجود انه صلى ركعتين أم ثلاثا قالوا ان كان في السجدة الاولى يمكنه اصلاح الصلاة لانه ان كان صلى ركعتين كان عليه اتمام هذه الركعة لانها ثالثة فيجوز ولو كانت ثالثة من وجه لا تقصد صلاته عند محمد رحمه الله تعالى لانه لما تذكر في السجدة الاولى ارتفعت تلك السجدة أصلا وصارت كأنها لم تكن كالسجدة الحادثة في السجدة الاولى من الركعة الخامسة وهي مثله * وهـ وان كان هذا الشك في السجدة الثانية فسد صلاته لاحتمال انه قيد الثالثة بالسجدة الثانية وخط المكتوبة بالثالثة قبل اكمال المكتوبة ففسد المكتوبة * ولو شك في صلاة الفجر في قيامه انها الاولى من صلاته أم ثالثة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يمكنه اصلاح صلاته بأن يرفض ما هو من قيامه ويعود الى القعدة * فان كانت هذمار كعة ثالثة فقد رفضها بالعود الى القعدة وقت صلاته ثم يقوم ويصلي

الرائق * وتكره الصلاة في ثياب البذلة كذا في معراج الدراية * ويكره التلم وهو تغطية الانف والقدم في الصلاة والتشاوب فان غلبه فليكظم ما استطاع فان غلبه وضع يده أو كفه على فيه كذا في التبيين * ويكره ترك تغطية القدم عند التشاوب هكذا في خزائن الفقه * ثم اذا وضع يده بضع ظهر يده كذا في البحر الرائق ناقلا عن مختارات النوازل * ويغطي فاه يمينه في القيام وفي غيره بالسار كذا في الراعي * ويكره التلمطي وتخص عينية وان يدخل في الصلاة وهو يذفع الاخشين وان شغل قطعها وكذا الرمي وان مضى عليها أجزأه وقد أساء * ولو ضاق الوقت بحيث لو اشتغل بالوضوء بقوته يصلي لان الادامع الكراهة أولى من القضاء * ويكره ان يروح على نفسه بمروحة أو بكفه ولا تقصده الصلاة ما لم يكن كذا في التبيين * ويكره السعال والتخخ قصدا وان كان مدفوعا اليه لا يكره كذا في الراعي * ويكره ان يبرق في الصلاة * وكذا ترك الطمأنينة في الركوع والسجود وهو ان لا يقيم عليه كذا في المحيط * وكذا في القومة التي بينهما في الجلسة التي بين السجدين كذا في شرح منية الصلي لابن أمير الحاج * ويكره للفرد أن يقوم في خلال صفوف الجماعة فيخالفهم في القيام والقعود وكذا للمقتدى أن يقوم خلف الصفوف وحده اذا وجد فرجة في الصفوف وان لم يجد فرجة في الصفوف روى محمد بن صباح وحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يكره فان جازأ حد من الصف الى نفسه وقام معه فذلك أولى كذا في المحيط * وفيه أن يكون عالما حتى لا تقصد الصلاة على نفسه كذا في خزائن الفتاوى وفي الحاوي وان كانت التسوية ما رواه المصلي لا يكره فانه ان كان بينه وبين القبر مقدار ما لو كان في الصلاة ويمر انسان لا يكره فهنا أيضا لا يكره كذا في التتارخانية * ويكره أن يصلي وبين يديه أو فوق رأسه أو على عينية أو على يساره أو في ثوبه تصاوير وفي البساط روايتان والصحيح انه لا يكره على البساط اذا لم يسجد على التصاوير وهذا اذا كانت الصورة كبيرة تبدل للناظر من غير تكلف كذا في فتاوى قاضيان * ولو كانت صغيرة بحيث لا تبدل للناظر لا تأمل لا يكره وان قطع الرأس فلا بأس به وقطع الرأس أن يمسح رأسها بحيث يحاط عليها حتى لم يبق للرأس أثر أصلا ولو خيط بين الرأس والجسد لا يعتبر لان من الطيور ما هو مطوق وأشدّها كراهة أن تكون أمام المصلي ثم فوق رأسه ثم يمينه ثم يساره ثم خلفه هكذا في الكافي وفي التهذيب ولو كانت على وسادة منصوبة بين يديه يكره ولو كانت ملقاة على الارض لا يكره كذا في التتارخانية ولا يكره متنازل غير ذي الروح كذا في النهاية * ويكره تكرار السورة في ركعة واحدة في الفرائض ولا بأس بذلك في التطوع كذا في فتاوى قاضيان * واذا كرر آية واحدة مرارا فان كان في التطوع الذي يصلي وحده فذلك غير مكروه وان كان في الصلاة المفروضة فهو مكروه في حالة الاختيار أو ما في حالة العذر والنسيان فلا بأس هكذا في المحيط * ويكره أن يقرأ سورة فيها سجدة في صلاة الجمعة وكذا في كل صلاة يخاف فيها القراءة كذا في الخلاصة في الفصل السادس عشر في السهو * ويكره وضع اليد قبل الركبتين اذا سجد ورؤسها قبلهما اذا قام الامن عذر كذا في المنية * ويكره للمؤمن ان يسبق الامم بالركوع والسجود وان رفع رأسه فمقابل الامام كذا في محيط السرخسي * ويكره الجهر بالتسمية والتأمين واطمأ القراءة في الركوع والاذكار بعد دعاء الانتقال والاتكاع على العصا من غير عذر في الفرائض دون التطوع على الاصح كذا في الراعي * صلى وهو حامل صبيًا جازت صلاته ويكره ولو لم يكن هناك من يحفظه ويتعهد به وهو يكي فلا يكره هكذا في محيط

ركعتين يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وسورة ثم يندب ويسجد سجدتين للسهولان تلك الركعة ان كانت هي الاولى فلم يأت بشئ من صلاته سوى التكبير فبأني بجميع أركانها ولا يقعد بينهما الا في حال يلزمه الركعتان وفي حال لا يلزمه شئ فلا يقعد فاذا شك ولم يدرك صلى ركعتين أم واحدة فان شك في حالة القيام أمكنه اصلاح الصلاة بان يتم هذه الركعة بقعدة قدر التمسك ثم يقوم ويصلي ركعة ويقعد ويسجد للسهول آخره بخلاف ما اذا شك انها ثالثة أم الاولى فهناك لا يتم ركعة بل يعود ويقعد قدر التشهد لان ثمة يحتمل انها ثالثة فالأمر بالمضي

فيما تفسد صلاته فذلك أمر بالعود إلى القعدة ما في الفصل الثاني شك أنه أدى الركعة الثانية أو لم يؤد فاما أن تكون هذه الركعة الركعة الأولى أم الركعة الثانية فكيثما كان لا تفسد صلاته باتمام هذه الركعة فإذا أتمها بقدر التشهد لا احتمال أنها ثانية ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى وإن شك وهو ساجد أن شك أنها الركعة الأولى أم الثانية يعضى فيها سوا مشك في السجدة الأولى أم في السجدة الثانية لأنها كانت الأولى لزمه المضي فيها وإن كانت (١٠٨) ثانية يلزمه تكميلها وإذا رفع رأسه من السجدة الثانية بقدر التشهد ثم

يقوم ويصلي بر كعة * ولو غلب على ظنه في الصلاة أنه أحدث أو لم يمسح يتيقن بذلك لا شك له فيه ثم يتيقن أنه لم يحدث أو يتيقن أنه قد مسح قال الشيخ الإمام محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى ينظر إن كان أدى ركعا حال ما كان متيقنا بالحديث وبعدم المسح فإنه يستقبل الصلاة وإن لم يؤد ركعا يعضى في صلاته ولو شك في صلاته أنه هل كبر لا فتتاح أم لا وهل أحدث أم لا وهل أصابت النجاسة ثوبه أم لا وهل مسح رأسه أم لا إن كان ذلك أول مرة يستقبل الصلاة * وإن كان يقع له مثل ذلك كثيرا جازله المضي ولا يلزمه الوضوء ولا غسل الثوب * الإمام إذا قام إلى الخامسة ما سبق أن يعد على رأس الرابعة في ذوات الأربع ثم عاد الإمام إلى القعدة ولم يعد المقتدى وقيد الخامسة بالسجدة جازت صلاة الإمام واختصوا في صلاة المقتدى والاعادة أحوط * مسائل الرياء * الإمام إذا علم بمجيء شخص إلى الصلاة فإن كان لا يعرفه فطول الركوع ليدرك الرجل تلك الركعة

السرخسي * ويكره نزاع القيص والقلنسوة وإسهما وخلع الخنف في الصلاة بعمل يسير كذا في المحيط * وإن رفع العمامة من رأسه ووضعها على الأرض أو رفعها من الأرض ووضعها على رأسه لا يفسد ولو لكنه يكره كذا في السراج الوهاج * ويكره أن يسجد على كور عمامته كذا في الذخيرة * وإنما يكره إذا لم يمنع وجدان حجم الأرض فإنه لو منع ذلك لم يجز أصلا كذا في البرجندی * إذا بسط كفه وسجد عليه أن بسط ليقى التراب عن وجهه كره وإن بسط ليقى التراب عن عمامته وثبته لا يكره كذا في البحر الرائق * رجل يصلي على الأرض ويسجد على خرقه وضعوها بين يديه ليقى بها الحر لا بأس به كذا في الظهيرية * ولو ستر قدميه في السجدة يكره كذا في الخلاصة * ولا بأس للقطوع المنفرد أن يتعوذ من النار ويسأل الرحمة عند آية الرحمة أو يستغفر وإن كان في الفرض يكره رأيا للإمام المقتدى فلا يفعل ذلك في الفرض ولا في النفل كذا في المنية * ويكره التمايل على عناء مرة وعلى يسراه أخرى كذا في الذخيرة * ويكره التراوح بين القدمين في الصلاة إلا بعدد وكذا القيام بأحدى القدمين كذا في الظهيرية * ويكره تقديم إحدى الرجلين عند النهوض ويسحب الهبوط باليمين والنهوض بالشمال كذا في التبيين * ويكره أن يشم طيبا أو ريحانا كذا في الذخيرة * ويكره أن يحرف أصابع يديه أو رجله عن القبلة في السجود وغيره كذا في فتاوى قاضيخان * ويكره قيام الإمام وحده في الطاق وهو المحراب ولا يكره سجوده فيه إذا كان قائما خارج المحراب هكذا في التبيين * وإذا ضاق المسجد بن خلف الإمام فلا بأس بأن يقوم في الطاق كذا في الفتاوى البرهانية * ويكره أن يكون الإمام وحده على الدكان وكذا القلب في ظاهر الرواية كذا في الهداية * وإن كان بعض القوم معه فلا يصح أنه لا يكره كذا في محيط السرخسي * ثم قدر الارتفاع فامة ولا بأس بعبادته إذا كره الطحاوي * وقيل أنه مقتدر بما يقع به الامتياز وقيل بمقدار الذراع اعتبارا بالسجدة وعليه الاعتماد كذا في التبيين * وفي غاية البيان هو الصحيح كذا في البحر الرائق * وتكره الصلاة على سطح الكعبة لما فيه من تزنا التعظيم ويكره للانسان أن يخص لنفسه مكانا في المسجد يصلي فيه كذا في التتارخانية * ولو صلى إلى وجه انسان يكره كذا في المعدن ولو صلى إلى وجه انسان وبينهما ثالث ظهره إلى وجه المصلي لم يكره كذا في القرائني * الاستقبال إلى المصلي مكروه سواء كان المصلي في الصف الأول أو في الصف الأخير كذا في المنية * ولو صلى إلى ظهر رجل يتحدث لا يكره وإن كان بالقرب منه إلا إذا رفعوا أصواتهم بحيث يخاف المصلي أن يزل في القراءة فينشد يكره هكذا في الخلاصة * ويكره أن يصلي وبين يديه نيام كذا في فتاوى قاضي خان * ومن توجه في صلاته إلى تنويره نار فتوقد أو كانوا فيه نار يكره ولو توجه إلى قنديل أو إلى سراج لم يكره كذا في محيط السرخسي * وهو الأصح كذا في خزائن الفتاوى * ولا بأس بأن يصلي وبين يديه أو فوق رأسه مصحف أو سيف معلق أو ما أشبه ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * إذا سمع الإمام حن جأ وهو في الركوع فطول ليدرك الجسائي فإن عرف الذي يجي يكره وإن كان لا يعرفه لا بأس بذلك مقدار تسبيحة أو تسبيحتين كذا في مختار الفتاوى * وقيام الإمام في غير محاذة الصف مكروه هكذا في البحر الرائق * ويكره أن يصلي وفيه دراهم أو دنانير وإن كان لا ينعنه عن القراءة ويكره لو صلى وفي يده مال يسكه كذا في فتاوى قاضيخان * ويكره أن يصلي وقدامه عذرة هكذا في محيط السرخسي * ويكره أن يخطو خطوات من غير عذر ووقف بعد كل خطوة وإن كان بعدد لا يكره كذا في المحيط * ويكره أن يكبر خلف الصف ثم يلحق به كذا في محيط

لا بأس به لأنه اعانة على الطاعة لكن يطول قدر ما لا ينقل على القوم بأن يزيد تسبيحة أو تسبيحتين على المعتاد لأن السرخسي الزيادة على ذلك يصير سببا لتفريق الجماعة * وكذا لو طول القراءة في الركعة الأولى ليدرك القوم تلك الركعة لا بأس بأن يطول بمقدار ما لا يكون سببا لتفريق الجماعة * وكذا لا بأس للمؤذن أن يؤخر الأقامة لادراك القوم مع الاحتراز عن الرياء هذا إذا كان الإمام لا يعرف الشخص الذي يجي إلى الصلاة * فإن كان يعرفه لا يطول الركوع كيلا يشبه المذبل والاشراك لغير الله تعالى في الصلاة وبعض مسائل الرياء

بأنى في فصل القراءة ان شاء الله تعالى * رجل دخل في صلاة الظهر ثم شك انه هل صلى الفجر أم لا فلما فرغ من الصلاة يتقن انه لم يصل الفجر فانه يصلي الفجر ثم يعيد الظهر لانما استيقن بعد الفراغ من الصلاة انه لم يصل الفجر صار كأنه كان مستيقنا في ذلك الوقت كصلي بالتيم اذا رأى شيئاً فظن انه سرب الفجر فرغ من الصلاة ظهره انه كان ما فانه يتوضأ ويعيد وكذا لو تذكر يوم الجمعة وقت الخطبة انه لم يصل الفجر فانه يقوم ويصلي الفجر ولا يستمع الخطبة لانه لو لم يصل الفجر حتى يشرع الامام من الخطبة (١٠٩) لا يمكنه قضاء الفجر مع الجمعة اذا شك في صلاة انه هل آذاه أم لا فان

كان في الوقت كان عليه أن يعيد وبعد خروج الوقت لا شيء عليه * ولو شك في ركعة بعد الفراغ من الصلاة لا شيء عليه وفي الصلاة يلزمه أدائها * المسبوق اذا فقد مع الامام قدر التشهد وخاف انه لو اتى بسلام الامام غير الناس بين يديه كان له أن يقوم لقضاء ما سبق ولا ينتظر سلام الامام وقد ارى الموضع الذي يكره المرور في المسجد من قبل هذا وفي الصحراء اذا لم يكن له سترة لا يكره المرور وراء موضع السجدة * ولو كان بين يديه سترة يكره المرور بينه وبين السترة * رجل صلى الظهر ثم تذكر انه ترك من صلاته فرضاً واحداً قالوا يسجد سجدة واحدة ثم يقعد ثم يقوم ويصلي ركعة بسجدة واحدة ثم يقعد ثم يسجد سجدة السهو هذا اذا علم انه ترك فعلاً من أفعال الصلاة فان ترك قراءة تفسد صلاته لاجتماع انه صلى ركعة بقراءة وثلاث ركعات بغير قراءة * رجل صلى الوتر ركعتين ثم ظن انه في السنة فسلم على رأس الركعتين

السرخسي * ويكره أن لا يضع يديه على الركبتين في الركوع أو على الأرض في السجود من غير عذر كذا في فتاوى قاضيان * وتكره القراءة خلف الامام عند أي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في الهداية * ويكره تنكيس الرأس ورفع وجهه ومجاورة اليدين عن الأذنين ورفع اليدين تحت المنكبين والصاق البطن بالفخذين وقيام القوم الى الصف عند الإقامة والامام غائب هكذا في خزائن الفقه * ويكره أن يجهلهم عن اكمال السنة كذا في المنية * في الحج ويكره أن يذبح بيده الذباب والبعوض الا عند الحاجة بعمل قليل كذا في التتارخانية * وكل عمل قليل بغير عذر فهو مكروه كذا في البحر الرائق * ولا بأس ان يصلي متقدماً للوقوس والجمعة الا أن يتحرك كعليه حركة تشغله حينئذ مكروه ويجزيه كذا في السراج الوهاج * الصلاة في أرض مغضوبة جائزة ولكن يعاقب بظلمه ما كان منه وبين الله تعالى بناب وما كان بينه وبين العباد يعاقب كذا في مختار الفتاوى * الصلاة جائزة في جميع ذلك لاستجماع شرائطها وأركانها وافتقارها على وجه غير مكروه وهو الحكم في كل صلاة أذيت مع الكراهة كذا في الهداية * فان كانت تلك الكراهة كراهة تحريم تجب الاعادة وتزبه تستحب فان الكراهة التحريمية في رتبة الواجب كذا في فتح القدير * (وما يتصل بذلك مسائل) * المصلي اذا دعاه أحد أو به لا يجيب ما لم يفرغ من صلاته الا أن يستغث به لشيء لان قطع الصلاة لا يجوز الا للضرورة وكذا الاجنب اذا خاف أن يسقط من سطح أو تحرقه النار أو يغرق في الماء واستغاث بالمصلي وجب عليه قطع الصلاة رجل قام الى الصلاة فسرقت منه شيء قيمته درهم له أن يقطع الصلاة ويطلب السارق سواء كانت فريضة أو تطوعاً لان الدرهم مال امرأة تصلي ففارق قدرها جاز لها قطع الصلاة لاصلاحها وكذا المسافر اذا نذرت به أو خاف الرأى على غنمه الذئب ولو رأى أعمى عند البئر فخاف عليه أن يقع فيها قطع الصلاة لاجله كذا في السراج الوهاج * ولو جاء ذمي فقال للمصلي اعرض علي الاسلام يقطع وان كان في القريضة كذا في الخلاصة * ويكره الكلام بعد انشقاق الفجر الا بد كر الخبر كذا في محيط السرخسي * الصلاة بنية الخصومة لا تفعل كذا في الخلاصة * (فصل) * كره غلق باب المسجد وقيل لا بأس بغلاق المسجد في غير أو ان الصلاة صيانة لمتاع المسجد وهذا هو الصحيح وكره الوطء فوق المسجد والبول والتخلى لا فوق بيت فيه مسجد واختلاف في مصلي العيد والحجارة الاصح أنه لا يأخذ حكم المسجد وان كان في حق جواز الاقتداء كالمسجد لكونه مكاناً واحداً كذا في التبيين * وفناء المسجد حكم المسجد حتى لو قام في فناء المسجد واقتدى بالامام صح اقتدائه وان لم تكن الصفوف متصلة ولا المسجد إلا ان اليه اشار محمد رحمه الله تعالى في باب الجمعة فقال يصح الاقتداء في الطاقات والسدد وان لم تكن الصفوف متصلة ولا يصح في دار الصياغة الا اذا كانت الصفوف متصلة وعلى هذا يصح الاقتداء لمن قام على الدكاكين التي تكون على باب المسجد لانهم من فناء المسجد متصلة بالمسجد كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يكره نقش المسجد بالحص وماء الذهب كذا في التبيين * وهذا اذا فعل من مال نفسه أما المتولى يفعل من مال الوقف ما يرجع الى أحكام البنائين ما يرجع الى النقش حتى لو فعل يضمن كذا في الهداية * وان اجتمعت أموال المسجد وخاف الضياع بطمع الظلمة لا بأس به حينئذ كذا في الكافي * وليس يستحسن كتابة القرآن على الحارث والمجدران لما يخاف من سقوط الكتابة وان وطأ وفي جمع النسبي مصلي أو بساط فيه أسماء الله تعالى يكره بسطه واستعماله في شيء وكذا يكره اخراجه

فسدت صلاته وكذا الوسلم في الظهر على رأس الركعتين على ظن انه في الفجر * (فصل في الترتيب وقضاء المبركات) * الاصل في اداء الوقتية مع تذكر الفاتحة أن ينظر الى الفوائت ان كانت متانفاً فوقها تجوز السابعة الوقتية وفي رواية ابن سماعة رحمه الله تعالى ان كانت الفوائت خمساً تجوز السادسة مع تذكر الفوائت وان كثرت الفوائت وسقط الترتيب ثم قضى بعض الفوائت وبقي خمس لا تجوز السادسة الوقتية فان بقيت الفوائت ستاً تجوز السابعة الوقتية ولو تذكر صلاة قد نسيتها بعدما أدى وقتها جازت الوقتية ولا يظهر الترتيب عند

التسيمان واذا نذر كبر يظهر الترتيب وان نذر كبر بعدهم ولا تجوز الوقتية مع نذر كرافاة الا اذا كانت الفوائت ستاً أو أكثر وكذا لو نذر
في الصلاة فسدت صلاته وكذا لا يظهر الترتيب مع التسيمان لا يظهر عند ضيق الوقت وتفسير الضيق أن يكون الباقي من الوقت مقدار
ما لا يسع فيه الوقتية والمتركة جميعاً فان كان يسع فيه المتركة والوقتية جميعاً يكون واسعاً وان كانت المتركة أكثر من واحدة
والوقت لا يسع جميع المتركات مع (١١٠) الوقتية لا يسع بعضهم مع الوقتية لا تجوز له الوقتية ما لم يقض ذلك

البعض الذي يسعه الوقت وتفسيره رجل لم يصل العشاء والوتر فتذكر في وقت الفجر وبقى من الوقت مقدار ما لا يسع فيه الا خمس ركعات على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى الوتر ثم يصلي الفجر لان عنده الوتر فرض فيمنع جواز الوقتية ثم يقضى العشاء بعد طلوع الشمس وكذا لو نذر كرا الوتر في صلاة الفجر فسدت فجزه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا اذا كان في الوقت ضيق بان لم يبق من الوقت مقدار ما يسع فيه خمس ركعات قبل طلوع الشمس وكذا لو نذر كرفي وقت العصرانه لم يصل الفجر والظهر ولم يبق من الوقت الا ما يسع فيه ثمان ركعات فانه يقضى الظهر ثم يصلي العصر وان كان لا يسع فيه الا ست ركعات فانه يصلي الفجر ثم يصلي العصر * وان افاض في الغائبة ان قضاها جميعاً مع فان كانت صلاة يجهر فيها بالقراءة يجهر فيها الامام بالقراءة وان قضاها وحده يجزئ بين الجهر والخافتة والجهر افضل كما

عن مالك اذ لم يأمن من استعمال الغير فالواجب أن يوضع في أعلى موضع لا يوضع فوقه شيء وكذا يكره كتابة الرقاع والصاقها بالابواب لمخافة من الاهانة كذا في الكفاية * وتكره المضمضة والوضوء في المسجد الا ان يكون ثمة موضع أعيد لذلك لا يصلي فيه وله أن يتوضأ في ناء كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يترك على حيطان المسجد ولا بين يديه على الحصى ولا فوق البواري ولا تحتها وكذا الخياط ولكن يأخذ بشو به وان كان فعل فعليه أن يرفعه كذا في محيط السرخسي * فان اضطر الى ذلك كان الالتقاء فوق الحصر أو هون من الالتقاء تحته لان البواري ليست بمسجد حقيقة وما تحتها مسجد حقيقة وان لم يكن فيه البواري يدفنه في التراب ولا يتركه على وجه الارض كذا في فتاوى قاضي خان * ولو مشى في الطين كره أن يمسح به يحاط المسجد أو باسطواته وان مسح بحصير المسجد لا بأس به والاو لى له أن لا يفعل وان مسح بتراب في المسجد فان كان التراب مجعوعاً لا بأس به وان كان منبسطاً يكره وهو المختار وان مسح بخشبة موضوعة في المسجد لا بأس به كذا في محيط السرخسي * ولا يحقر في المسجد بترما ولو كانت البئر قد تترك كبر خرزم * ويكره غرس الشجر في المسجد لانه تشبه بالبيعة ويشغل مكان الصلاة الا ان يكون فيه منفعة للمسجد بان كانت الارض ترة لا تستقر اساطير فيها فغرس فيه الشجر ليقول التز كذا في فتاوى قاضي خان * ولا بأس بان يتخذ في المسجد بيتاً يوضع فيه البواري كذا في الخلاصة * مسجد بني علي سور المدينة قالوا لا يصلي فيه لان السور حق العامة وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كانت البلدة فتحت عنوة وبني مسجدان للامام جازت الصلاة فيه لان للامام ان يجعل الطريق مسجداً فهو هذا أولى رجل يمر في المسجد ويتخطى طريقاً كان بغير عذر لا يجوز وبغير عذر يجوز ثم اذا جاز يصلي في كل يوم مرة لا في كل مرة الخياط اذا كان يحيط في المسجد بكره الا اذا جلس لدفع الصبيان وصبى ماء المسجد فحينئذ لا بأس به وكذا الكاتب اذا كان يكتب باجر يكره وبغير أجر لا وأما المعلم الذي يعلم الصبيان باجر اذا جلس في المسجد يعلم الصبيان ضرورة الحذر أو غيره لا يكره وفي نسخة القاضي الامام وفي اقراره العون جعل مسئلة المعلم كسئلة الكاتب والخياط كذا في الخلاصة * دار فيها مسجدان كانت الدار اذا أغلقت كان للمسجد جماعة ممن كان في الدار فهو مسجد جماعة تثبت فيها أحكام المسجد من حرمة البيع وحرمة الدخول للجنب اذا كانوا لا يمنعون الناس من الصلاة فيه وان كانت الدار اذا أغلقت لم يكن فيها جماعة واذا فتح بابها كان لها جماعة فليس هذا مسجداً وان كانوا لا يمنعون الناس من الصلاة فيه كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يحمل الرجل سراج المسجد الى ثلث الليل ولا يترك أكثر من ذلك الا اذا شرط الواقف ذلك أو كان ذلك معتاداً في ذلك الموضع كذا في فتاوى قاضي خان * اذا تعلق بثيابه بعض ما يليق في المسجد من البواري فانخرجه ليس عليه الرد اذا لم يتعمد كذا في الخلاصة * رجل بنى مسجداً وجعله لله تعالى فهو أحق الناس بعمرة وعمارته وبسط البواري والحصر والقناديل والاذان والاقامة والامامة ان كان أهلاً لذلك فان لم يكن فالرأى في ذلك اليه كذا في فتاوى قاضي خان * ولا بأس بالجلوس في المسجد لغير الصلاة لكن لو تلف به شيء يضمن كذا في الخلاصة

(الباب الثامن في صلاة الوتر) *

عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه في الوتر ثلاث روايات في رواية قريبة وفي رواية سنة مؤكدة وفي

في الوقت ويخاف فيما يخاف فيها حتماً وكذا الامام * ولو كثرت الفوائت وأراد أن يقضيها راعى الترتيب في القضاء رواية وتفسير ذلك انه اذا قضى فائتة ثم فائتة فان كان بين الاولى والثانية فوائتة ست يجوز له قضاء الثانية وان كان أقل من ست لا يجوز قضاء الثانية ما لم يقض ما قبلها بيان هذا الاصل وجعل ترك الصلاة شهراً ثم أراد أن يقضى المتركة ففرض ثلاثين فجر ادفعه واحدة ثم ثلاثين ظهر ثم ثلاثين عصر اهكذا فعل في جميع الصلاة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الفجر الاولى جائزة لانه ليس قبلها

الوقت ويخاف فيما يخاف فيها حتماً وكذا الامام * ولو كثرت الفوائت وأراد أن يقضيها راعى الترتيب في القضاء رواية وتفسير ذلك انه اذا قضى فائتة ثم فائتة فان كان بين الاولى والثانية فوائتة ست يجوز له قضاء الثانية وان كان أقل من ست لا يجوز قضاء الثانية ما لم يقض ما قبلها بيان هذا الاصل وجعل ترك الصلاة شهراً ثم أراد أن يقضى المتركة ففرض ثلاثين فجر ادفعه واحدة ثم ثلاثين ظهر ثم ثلاثين عصر اهكذا فعل في جميع الصلاة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الفجر الاولى جائزة لانه ليس قبلها

متروكة يقين والفجر من اليوم الثاني فاسدة لان قبلها أربع متروكات ظهر اليوم الاول وعصره ومغربه وعشاءه والفجر من اليوم الثالث جائزة لان قبلها ثلاث صلوات أربع من اليوم الاول وأربع من اليوم الثاني ثم بعدهما من صلاة الفجر إلى آخر الشهر جائزة * وأما صلاة الظهر فان الظاهر من اليوم الاول جائزة لانه ليس قبلها متروكة وظهر اليوم الثاني فاسدة لان قبلها ثلاث صلوات من اليوم الاول * وصلاة الظهر من اليوم الثالث جائزة لان قبلها ست صلوات متروكة ثلاثه من اليوم الاول وثلاثه من اليوم الثاني * (١١١) الثاني وما بعدهما من صلاة الظهر إلى آخر الشهر جائزة * وأما

صلاة العصر فالعصر من اليوم الاول جائزة لانه ليس قبل العصر متروكة من ذلك اليوم وصلاة العصر من اليوم الثاني فاسدة لان عليه المغرب والعشاء من اليوم الاول وصلاة العصر من اليوم الثالث فاسدة لان قبلها المغرب والعشاء من اليوم الاول والعشاء من اليوم الثاني وصلاة العصر من اليوم الرابع جائزة لان عليه قبلها ست صلوات من ثلاثة أيام وكذا كل عصر إلى آخر الشهر جائزة * وأما صلاة المغرب فالعصر من اليوم الاول جائزة لانه ليس قبلها متروكة وصلاة المغرب من اليوم الثاني فاسدة لان قبلها صلاة متروكة وهي العشاء من اليوم الاول وصلاة المغرب من اليوم الثالث فاسدة لان قبلها ثلاث صلوات من اليوم الاول والعشاء من اليوم الثاني وصلاة المغرب من اليوم الرابع فاسدة لان قبلها ثلاث صلوات عشاء اليوم الاول وعشاء اليوم الثاني وعشاء اليوم الثالث ومن اليوم الخامس كذلك

رواية واجب وهي آخر أقواله وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * ولو كان سنة تبع العشاء لمكره تأخيرها إلى آخر الليل كما يكره تأخير سنتها تبع العشاء كذا في التبيين * ولا يجوز أن يوتر قاعدا مع القدرة على القيام وعلى راحته من غير عذر هكذا في محيط السرخسي * ويجب القضاء بترك ناسيا أو عامدا وإن طالت المدة ولا يجوز بدون نية الوتر كذا في الكفاية * ومتى قضى الوتر قضى بالقنوت كذا في المحيط ويستحب تأخيرها إلى آخر الليل ولا يكره كما يكره تأخير سنة العشاء تبع العشاء كذا في التبيين * والوتر ثلاث ركعات لا يفصل بينهما بسلام كذا في الهداية * والقنوت واجب على الصحيح كذا في الجوهر النيرة * إذا فرغ من القراءة في الركعة الثالثة كبر ورفع يديه حذاء أذنيه * وقت قبل الركوع في جميع السنة ومقدار القيام في القنوت قدر أذنا السماء انشقت هكذا في المحيط * واختلافه بأنه يرسل يديه في القنوت أم يعتمد والمختار أنه يعتمد هكذا في فتاوى قاضي خان * والمختار في القنوت الاخفاء في حق الامام والقوم هكذا في النهاية * ويحافظه المنفرد وهو المختار كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك * وليس في القنوت دعاء مؤقت كذا في التبيين * والاولى أن يقرأ اللهم اننا نستعينك ويقرأ بعده اللهم اهدنا فإين هديت ومن لم يحسن القنوت يقول ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار كذا في المحيط * أو يقول اللهم اغفر لنا ويكر ذلك ثلاثا وهو اختيار أبي الليث كذا في السراجية * ولونسي القنوت فتد كرفي الركوع فالصحيح انه لا يقنت في الركوع ولا يعود إلى القيام هكذا في التتارخانية * فان عاد إلى القيام وقت ولم يعدد الركوع لم يفسد صلواته كذا في البحر الرائق * أما ما ذكره من أن ركعة من الركوع ثم تد كرفاه لا يعود إلى قراءة مناسي بالاتفاق كذا في المضمرات * وان قرأ الفاتحة وترك السورة فانه يرفع رأسه ويقرأ السورة ويعيد القنوت والركوع ويسجد للسهو وكذا اذا قرأ السورة وترك الفاتحة فانه يقرأ الفاتحة ويعيد السورة والقنوت ويعيد الركوع ولو أنه لم يعدد الركوع أجزاء كذا في السراج الوهاج * الامام اذا تد كرفي الركوع في الوتر انه لم يقنت لا ينبغي أن يعود إلى القيام ومع هذا ان عاد وقت لا ينبغي أن يعيد الركوع ومع هذا ان عاد الركوع والقوم ما تابعوه في الركوع الاول وانما تابعوه في الركوع الثاني أو على القلب لا يفسد صلواتهم كذا في الخلاصة * ولا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت وهو اختيار مشايخنا كذا في الظهيرية * المقتدى يتابع الامام في القنوت في الوتر فلور كع الامام في الوتر قبل أن يفرغ المقتدى من القنوت فانه يتابع الامام * ولور كع الامام ولم يقرأ القنوت ولم يقرأ المقتدى من القنوت شيئا ان خاف فوت الركوع فانه يركع وان كان لا يخاف يقنت ثم يركع كذا في الخلاصة * ذكر الناطقي في أجناسه لو شك أنه في الاولى أو الثانية أو الثالثة فانه يقنت في الركعة التي هو فيها ثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعتين يقعدتین ويقنت فيهما احتياطاً وفي قول آخر لا يقنت في الكل أصلاً ولا في أحدهما لأن القنوت واجب وما ترتدين الواجب والبدعة يأتي به احتياطاً كذا في محيط السرخسي * المسبوق يقنت مع الامام ولا يقنت بعده كذا في المنية * فاذا قنت مع الامام لا يقنت ثانياً فيما يقضي كذا في محيط السرخسي * في قولهم جميعاً كذا في المضمرات * واذا أدركه في الركعة الثالثة في الركوع ولم يقنت معه لم يقنت فيما يقضي كذا في المحيط * ولا يقنت في غير الوتر كذا في المتن * ولو صلى الوتر بين يقنت في الوتر بعد الركوع في القومة والمقتدى لا يرى ذلك تابعه فيه هكذا في فتاوى قاضي خان * ان قنت الامام في صلاة الفجر بسكت من خلفه كذا في الهداية

لان قبلها أربع صلوات ومن اليوم السادس كذلك لان قبلها خمس صلوات وصلاة المغرب من اليوم السابع جائزة ثم ما بعدهما من صلاة المغرب إلى آخر الشهر جائزة * وأما صلاة العشاء كلها جائزة لانه ليس قبلها صلاة متروكة وعن محمد رحمه الله تعالى في الترتيب اذا سقط بكرة الفوائت هل يعود فيها في عليه من الفوائت فيه روايتان كان الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يختار رواية العود واختار من الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى رواية عدم العود وجل ترك صلاة ثم صلى بعدها خمس صلوات وهذا كركلة وركعة قال الشيخ

الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يقضى المتروكة ويعيد الخمس فان لم يقض المتروكة حتى صلى السادسة جازت السادسة في قولهم ويقضى المتروكة واختلفوا في الخمس التي بعدها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يعيد الخمس وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يعيد وكذلك لو ترك خمس صلوات ثم صلى بعدها صلاة وهوذا كراهه لم يصل الخمس فانه يصلي الخمس ويعيد السادسة في قولهم فان لم يقض المتروكات ولم يعيد السادسة حتى صلى (١١٣) السابعة وهوذا كررنا فعل جازت السابعة في قولهم وعليه قضاء الخمس المتروكة *

* وبقف قائما وهو الصحيح كذا في النهاية

(الباب التاسع في التوافل)

من قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان وقبل الظهر والجمعة وبعدها أربع كذا في المتن والأربع بتسليمية واحدة عندنا حتى لو صلاها بتسليمين لا يعتد به عن السنة أقوى السنن ركعتا الفجر ثم سنة المغرب ثم التي بعد الظهر ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر كذا في التبيين * قال مشايخنا العالم اذا صار مرجعا في الفتوى يجوز له ترك سائر السنن لحاجة الناس الى فتواه الاسنة الفجر كذا في النهاية * ولو صلى ركعتين وهو يظن أن الليل باق فاذا تبين أن الفجر قد كان طلع ذكر القاضي علاء الدين محمود النسفي في شرح المختلفات أنه لا رواية في هذه المسئلة * وقال المناخرون يجوز به عن ركعتي الفجر * وذكر الشيخ الاجام الاجل شمس الاثمة الحلواني في شرح كتاب الصلاة ظاهرا الجواب أنه يجوز به عن ركعتي الفجر لان الاداء حصل في الوقت كذا في المحيط * ولا يجوز أن يصليهما قاعدا مع القدرة على القيام ولهذا قيل انها قريبة من الواجب كذا في التناخنية ناقلا عن النافع * ولا يجوز أدائها ركعا من غير عزركذا في السراج الوهاج * السنة لركعتي الفجر أن يقرأ في الاولى الكافرون وفي الثانية الاخلاص وأن يأتي بهما في أول الوقت وفي بيته هكذا في الخلاصة * ولا يجوز أدائها ما قبل طلوع الفجر ولو وافق شروعه فيها ما طلع الفجر يجوز ولو شئت في الطلوع لا يجوز * ولو صلى ركعتين مرتين بعد الطلوع فالسنة آخرهما لانه أقرب الى المكتوبة ولم يتخلل بينهما صلاة والسنة ما تؤدي متصلا بالمكتوبة والسنن اذا فاتت عن وقتها لم يقضها الا ركعتي الفجر اذا فاتتا مع الفرض يقضيهما بعد طلوع الشمس الى وقت الزوال ثم يسقط هكذا في محيط السرخسي * وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق * واذا فاتا تبديون الفرض لا يقضى عندهما خلافا لمحمد رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * وأما الاربع قبل الظهر اذا فاتت وحدها بان شرع في صلاة الامام ولم يشتغل بالاربع فقامتهم على أنه يقضيها بعد الفراغ من الظهر مادام الوقت باقيا وهو الصحيح هكذا في المحيط * وفي الحقائق يقدم الركعتين عندهما وقال محمد رحمه الله تعالى يقدم الاربع وعليه الفتوى كذا في السراج الوهاج * ثم قيل لا بأس بترك سنة الفجر والظهر اذ صلى وحده وقيل لا يجوز تركهما بأكمل حال وهما هذا حوط رجل ترك سنن الصلاة ان لم ير السنن حقا فقد كفر لانه تركها استخفا فاوان رآها حقا فالصحيح انه يأثم لانه جاء الوعيد بالترك كذا في محيط السرخسي * ولو صلى الاربع قبل الظهر ولم يقعد على رأس الركعتين جاز استحسانا كذا في المحيط * ونسب الاربع قبل العصر والعشاء وبعدها والست بعد المغرب كذا في الكنز * وخبر محمد رحمه الله تعالى بين الربع والركعتين قبل العصر وبعد العشاء والافضل الاربع في كلهما هكذا في الكافي * (ومن المندوبات صلاة الضحى) * وأقلها ركعتان وأكثها ثنتا عشرة ركعة ووقتها من ارتفاع الشمس الى زوالها * (ومنها) تحية المسجد وهي ركعتان (ومنها) ركعتان عقيب الوضوء (ومنها) صلاة الاستخارة وهي ركعتان * (ومنها) صلاة الحاجة وهي ركعتان * (ومنها) صلاة الليل كذا في البحر الرائق * ومنتهى تمجده عليه السلام ثمان ركعات وأقل ركعتان كذا في فتح القدير ناقلا عن المبسوط * وأما صلاة التسبيح فذكرها في المنتقط بكبري بقرائتها ثم يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله

واختلفوا في السادسة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يعيد السادسة وقال لا يعيد السادسة أبو حنيفة رحمه الله تعالى فرق فقال قبل خروج وقت السادسة يعيد السادسة وبعد خروج وقتها لا يعيد لان قبل خروج وقت السادسة الفوائت خمس فلم يسقط الترتيب وأما بعد خروج وقت السادسة ولو وجبت عليه إعادة السادسة كانت الفوائت ستا فيسقط الترتيب فتسقط إعادة * يجزئ ترك صلاة يوم وليلة فصلى من الغد مع كل صلاة من الغد صلاة فالفوائت كلها جائزة قديمها وأخرها أما الوقتيات ان بدأ بها لا يجوز وان بدأ بالفوائت فالوقتيات كلها فاسدة الا العشاء الاخيرة وان كان عالما بالعشاء فاسدة أيضا وهذه المسئلة توافق قول من يقول ان الترتيب اذا سقط بكثرة الفوائت ثم قضى بعض الفوائت وبقيت الفوائت أقل من ست يعود الترتيب وقال بعضهم لا يعود هو المختار * رجل ترك الظهر والعصر من يومين مختلفين ولا يدرى أيتهما كانت أولى

فتعزى ولم يقع تعزيره على شيء فانه يبدأ بآيته ماشاء فان بدأ بالظهر فاقضى الظهر ثم العصر قال أبو حنيفة رحمه الله أكبر تعالى يعيد الظهر وقال أصحابه لا يعيد وبهذه المسئلة استدلل الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى في الرجل اذا ترك صلاة فقد كرر بعد شهر قال يلزمه الترتيب فلا تجوز له الوقتية قبل قضاء المتروكة الا اذا كانت المتروكة أكثر من خمس ووجه الاستدلال انه أوجب الترتيب في الظهر والعصر من يومين مختلفين وعسى أن تكون الصلوات بين الظهر والعصر من يومين مختلفين أكثر من ست صلوات

وفي اليومين المتجاورين لو كانت الاولى هي الظهر يكون الظهر مع ما بعده الى العصر من اليوم الثاني ست صلوات لكن لما كانت المتروكات
أقل من ست لم يمنع الترتيب فكذا اذا تذكرك صلاة نسيم اقبل شهر يجب مراعاة الترتيب وعلى قول أكثر المشايخ لا يجب ويجوز اداء
الوقفية قبل قضاء تلك المتروكة وهكذا روى عن أبي يوسف والطحاوي رحمه الله تعالى وما قاله المشايخ رحمهم الله تعالى أحوط وقول غيره
أوسع ولترك ثلاث صلوات الظهر والعصر والمغرب من ثلاثة أيام على قول أبي يوسف (١١٣) ومحمد رحمه الله تعالى يقضى
ثلاث صلوات ولا يجب

أكبر خمس عشرة مرة ثم يعوذ بقرآن فاتحة الكتاب وسورة ثم يقرأ هذه الكلمات عشر أو في الركوع عشر
وفي القيام عشر أو في كل سجدة عشر أو بين السجدين عشر أو يتمها أربع ركعات قبل الأربعة عشر
هل تعلم له هذه الصلاة السورة قال نعم الهاكم التكاثر والعصر وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد
قال المعلى ويصلي قبل الظهر كذا في المضررات * التطوع المطلق يستحب أداءه في كل وقت كذا في محيط
السرخسي * وكراهية الزيادة على أربع في نوافل النهار وعلى ثمان أيسر بتسليمه واحدة ولا فضل فيه ما رابع
لأنه أدوم تحريرة فيكون أكثر مشقة وأزيد فضيلة ولهذا لو نذر أن يصلي أربعة بتسليمه لا يخرج عنه بتسليمتين
وتلي القلب يخرج كذا في التبيين * الأفضل في السنن والنوافل المنزل لقوله عليه السلام صلاة الرجل
في المنزل أفضل إلا المكتوبة ثم باب المسجد إن كان الإمام يصلي في المسجد ثم المسجد الخارج إن كان الإمام في
الداخل والداخل إن كان في الخارج وإن كان المسجد واحدًا خاف اسطوانة وكرم خلف الصفوف بلا حائل
وأشدها كراهة أن يصلي في الصف مخالطًا للقوم وهذا كله إذا كان الإمام في الصلاة أما قبل الشروع فيأتي
بها في المسجد في أي موضع شاء فأما السنن التي بعد الفرائض فيأتي بها في المسجد في مكان صلى فيه فرضه
والأولى أن يتخطى خطوة والإمام متأخر عن مكان صلى فيه فرضه لا محالة كذا في الكافي * وذكر الحلواني
الأفضل أن يؤدي كله في البيت إلا التراويح ومنهم من قال يجعل ذلك أحدا في البيت والصحيح أن كل ذلك
سواء فلا تختص الفضيلة بوجه دون وجه ولكن الأفضل ما يسهل كون بعده من الرياء واجمع للاخلاص
والخشوع كذا في النهاية * وفي الأربع قبل الظهر والجمعة وبعدها لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في
القعدة الأولى ولا يستفتح إذا قام إلى الثالثة بخلاف سائر ذوات الأربع من النوافل كذا في الزاهدي * ولو
صلى ركعتي الفجر والأربع قبل الظهر واشتغل بالبيع أو الشراء أو الأكل أو الشرب فإنه يعد السنة أما بكل
لحمة وشربة لا تطل السنة كذا في الخلاصة * ولو تنكح بعد الفريضة هل تسقط السنة قيل تسقط وقيل لا
ولكن ثوابه أنقص من ثوابه قبل التكلم كذا في النهاية * يقرأ في كل ركعة من التطوع بفاتحة الكتاب
وسورة فلا تترك القراءة في ركعة أو ركعتين فسد ذلك الشفع كذا في المضررات * وإن شرع في النافلة على ظن
أنها عليه ثم تبين أنها ليست عليه فافسدها لم يقض كذا في الزاهدي * واتفق أصحابنا رحمهم الله تعالى أن
الشروع في التطوع بمطلق النية لا يلزمه أكثر من ركعتين والاختلاف فيما إذا نوى الأربع كذا في الخلاصة
* نوى أن يتطوع أربعاً شرع فهو شرع في الركعتين عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في القنية
* رجل صلى أربع ركعات تطوعاً ولم يقعد على رأس الركعتين عامداً لا تفسد صلاته استحساناً وهو قولهما
وفي القياس تفسد وهو قول محمد رحمه الله تعالى ولو صلى التطوع ثلاث ركعات ولم يقعد على رأس الركعتين
الاصح أنه تسد صلاته ولو صلى ست ركعات أو ثمان ركعات بقعدة واحدة اختلف المشايخ فيه والاصح أنه
على هذا القياس والاستحسان وذكر الإمام الصفا في نسخة من الأصل أن لم يقعد حتى قام إلى الثالثة
على قياس قول محمد رحمه الله تعالى يعود ويقعد وعندهما لا يعود ويلزمه سجود السهم وكذا في الخلاصة * هذا
إذا نوى أربعاً فإن لم ينو أربعاً وقام إلى الثالثة يعود أجمعاً وتفسدان لم يعد كذا في البرجندى * والأربع قبل
الظهر ككها * كم التطوع عند محمد رحمه الله تعالى وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فغنيمة قياس
واستحسان في الاستحسان لا تفسد وهو المأخوذ كذا في المضررات * والوتر حكمه حكم التطوع عند محمد رحمه

ثلاث صلوات ولا يجب
مراعاة الترتيب كما قالوا في
الظهر والعصر أنه يقضهما
ولا يعد الأولى منهما
واختلف المشايخ على قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
قال بعضهم يقضى سبع
صلوات والفقهاء على
قوله ما رجل افتتح العصر
في آخر وقتها فمالص ركعتين
غربت الشمس ثم تذكر أنه لم
يصل الظهر فإنه يتم العصر
ثم يقضى الظهر لأنه لو افتتح
العصر في آخر وقتها مع
تذكر الظهر يجوز فهذا
أولى ولو افتتح العصر في أول
الوقت وأطال القراءة فلما
صلى ركعتين غربت
الشمس ثم تذكر أنه لم يصل
الظهر فكذلك ولو افتتح
العصر في أول الوقت وهو
ذاكر أنه لم يصل الظهر
فأطال حتى غربت الشمس
لا يجوز عصره لأن شروعه
في العصر في أول الوقت
وهذا كراهة لم يصل الظهر
لم يصح ولو افتتح العصر في
أول وقتها وهذا كراهة لم
يصل الظهر ثم احسرت
الشمس فإنه يقطع العصر ثم
يستقبلها مرة أخرى لأن
شروعه لم يصح ولو تذكر

(١٥ - الفتاوى أول) في وقت العصر أنه لم يصل الظهر وهو متمكن من أداء الظهر قبل تغير الشمس إلا أن عصره أو بعض عصره
يقع بعد التغير عندنا يلزمه الترتيب ولا يجوز أداء العصر قبل أداء الظهر وعلى قول الحسن رحمه الله تعالى لا يلزمه الترتيب إلا إذا تمكن من
أداء الصلوتين قبل التغير ولترك صلاة من يوم وليلة ولا يدري أية صلاة كانت اختلفوا فيه والاحوط ما روى محمد عن أبي حنيفة رحمه الله
تعالى أنه يعد صلاة يوم وليلة ولو نسي صلاتين من يومين لا يدرى ما روى أبو إسحاق عن محمد رحمه الله تعالى أنه يعد صلاة يومين

رجل افتتح العصر وهو ذا كراهه لم يمل الظهور أو ملاحاه على غير وضوء كان عليه قضاء الظهر وإعادة العصر فان قضى الظهر ولم بعد العصر وصلى المغرب جاز للمغرب وعليه إعادة العصر أما إعادة العصر فلا يصح صلاها وعده ظهر في علمه يقين وأما جواز المغرب فلا يصح صلاها وليس عليه صلاة قبلها يمين قالوا هذا اذا لم يكن مجتهدا أو كان مجتهدا ورأى ان الترتيب واجب وان كان مجتهدا لا يرى الترتيب لا يلزمه إعادة العصر وعن الحسن رحمه الله تعالى (١١٤) من لا يرى الترتيب فهو بمنزلة الناسي * رجل ترك الظهر وصلى بعدها ست صلوات وهو ذا كراهه للتركة كان عليه قضاء التروكة لا غير وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى انه يقضى التروكة وحسابها ولوصلى بعد التروكة خمس صلوات ثم قضى التروكة كان عليه إعادة الخمس التي صلاها في قولهم * رجل صلى سنة كل يوم خمس صلوات في وقت الفجر قالوا صلاة الفجر من اليوم الاول جائزة وما سوى الفجر من ذلك اليوم فاسدة وكذا ما سوى الفجر من سائر الايام لانه صلاها قبل الوقت وصلاة الفجر من اليوم الثاني ان كان الرجل ممن يرى الترتيب لا يجوز لان عليه قبلهما من اليوم الاول أربع صلوات وصلاة الفجر بعد اليوم الثاني من كل يوم جائزة سواء كان الرجل يرى الترتيب أو لا يرى لكثرة الفوائت * رجل ترك الصلاة شهرا أو سنة ثم اشتغل بإداء الصلاة في مواقيتها ثم ترك صلاة ثم صلى وقتية وهو ذا كراهه للتركة الحديثة ولما قبلها من الفوائت اختلفوا في جواز الوقتية قال بعضهم يجوز وهو الظاهر * رجل

الله تعالى وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقيس واستحسن وفي الاستحسان لا يفسد وفي القياس يفسد عمده وهو المأخوذ كذا في الخلاصة * وإذا افتتح التطوع على غير وضوء أو في ثوب نجس لم يكن داخلًا في صلاته فإذا لم يصبح شرعه لا يلزمه القضاء كذا في المحيط * ويجوز ان ينقل التادير على القيام قاعدا بلا كراهة في الاصح كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملا * وإذا افتتح التطوع قائما ثم أراد ان يعده من غير عذر فله ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله استخفافا كذا في المحيط * اذا انطوى قائما فأعيا بالأس بأن يتوكل على عصا وحائط هكذا في شرح الجامع الصغير الحسامي * ولو صلى التطوع بالأيمن من غير عذر لا يجوز ولو شرع في النفل ثم أفسده ان خرج به من التحريم كالأحداث أو تكلم لا يصح بناءا لآخرين وان لم يخرج كالوترك القراءة يصح بناءا لآخرين عليه كذا في التارخانية * ولو صلى قاعدا في التطوع أو الفريضة وهو لا يقدر على القيام فانه بالخيار ان شاء جلس محتيا في حالة القراءة وان شاء جلس متريعا كذا في التارخانية ناقلا عن شرح الطحاوي * واختاره أنه يقعد كما يقعد في حالة التشهد كذا في الهداية * ولو افتتح التطوع وأدى البعض قاعدا ثم بدله أن يقوم فقام وصلى البعض قائما أجره عندهم جميعا كذا في المحيط * ولا يكره كذا في محيط السير خسي * ومن صلى التطوع قاعدا فإذا أراد ان ركع قام وركع فالأفضل أن يقرأ شيئا إذا قام فان قام مستويا لم يقرأ شيئا وركع أجره وان لم يستوف قائما وركع لا يجزئه كذا في الخلاصة * وقضى ركعتين لو نوى أربعين أو فسد بعد القعود الاول أو قبله كذا في الكنز وعلى هذا سنة الظهر لانها نافلة وقيل يقضى أربعين احتياطاً لانها بمنزلة صلاة واحدة كذا في الهداية والكافي * وهو الاصح كذا في المصنوعات * ونص صاحب النصاب على انه الاصح كذا في البحر الرائق * ولو قام المتطوع الى الثالثة فتدكرانه لم يقعد يعود وان كانت سنة الظهر وعن علي البرزنجي * ولو قعد في الشفع الاول وسلم أو تكلم لا يلزمه شيء وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يلزمه قضاء الآخرين ولو نوى أربعين يقرأ فيهن شيئا أو قرأ في إحدى الآخرين فقط يلزمه قضاء الاولين عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله يقضى أربعين ولو قرأ في إحدى الاولين واحدى الآخرين أو قرأ في إحدى الاولين لا غير فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يقضى أربعين وعند محمد رحمه الله تعالى يقضى الاولين ولو قرأ في الاولين لا غير أو قرأ في الاولين واحدى الآخرين فعليه قضاء الآخرين بالاجماع ولو قرأ في الآخرين لا غير أو قرأ في الآخرين واحدى الاولين فعليه قضاء الاولين بالاجماع والاصل فيها عند محمد رحمه الله تعالى أن ترك القراءة في الاولين أو في احدهما يبطل التحريم اذا قعد الركعة بالسجدة فلا يصح البناء عليه او عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ترك القراءة في الشفع الاول لا يوجب بطلان التحريم لان القراءة ركن زائد بدليل وجود الصلاة بدونها في الجملة كصلاة الامي والآخرين والمقتدى لكن يوجب فساد الاداء وهو لا يزيد على تركه فلا يبطل التحريم فيصير شرعه في الشفع الثاني وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ترك القراءة في الاولين يوجب بطلان التحريم لاجماع الامة على وجوبها فلا يصح البناء عليه وفي احدهما يختلف فيه فكذلك يبطلانها في حق لزوم القضاء وبيد قائمها في حق لزوم الشفع الثاني احتياطاً هكذا في التبيين * الداخلة مع الامام في الاولين من التطوع اذا تكلم قبل أن يدخل امامه في الآخرين لا يلزمه الاوليان عندهما ولو تكلم بعد ما قام الامام الى الآخرين وقرأ في الرابع

مات وعليه صلوات وأوصى بأن يطعموا عنه لصلواته انفق المشايخ على انه يجب تنفيذ هذا الوصية من ثلث ماله ويعطى يقضى لكل مكتوبة نصف صاع من الخنطة والوتر كذلك واختلفوا انه هل يقوم الاطعام مقام الصلاة قال محمد بن مقاتل ومحمد بن سلمة رحمه الله تعالى يقوم وقال البغوي رحمه الله تعالى لا يقوم وكذا قال علي بن ابي راسهم الله تعالى ان الدعاء يقوم مقام صوم رمضان وصوم السائر غلام احتلم بعد دعاء الى العشاء لم يستيقظ حتى طلع الفجر اختلفوا فيه قال بعضهم ليس عليه قضاء العشاء وقال بعضهم عليه إعادة العشاء

وهو المختار وإن استيقظ قبل طلوع الفجر عليه قضاء العشاء اجتمعوا هذه واقعة محمد ربه الله تعالى سألها بأحنية رحمه الله تعالى فأجابها
بما ذكرناه أعاد العشاء * رجل يقضي صلوات عمره مع أنه لم يقضه شيء منها قال بعضهم بأنه يكره بعضهم بأنه لا يكره لانه أخذنا احتياطاً
والصحيح أنه يجوز لكن لا يقضى بعد صلاة العصر ولا بعد صلاة الفجر لأنها نقل ظاهر أو قد فعل كثير من السلف رحمه الله تعالى لشبهة
(* فصل في الاستخلاف *) من لا يصلح اماماً في الاستداء لا يصلح خليفة له * امام سبقه (١١٥) الحدث فقد قدم الامام رجلاً والقوم

رجلاً ونوى كل واحد منهما
أن يكون اماماً فالامام هو
الذي قدمه الامام لانه مادام
في المسجد كان حق
الاستخلاف له وإن تقدم
رجل من غير تقديم أحد
وقام مقام الامام قبل أن
يخرج الامام عن المسجد
جاز ولو خرج الامام من
المسجد قبل أن يصل هذا
الرجل إلى المهراب ويقوم
مقامه فسدت صلاة الرجل
والقوم ولا تفسد صلاة
الامام الاول * رجل صلى
برجل فاحدنا وخرجا من
المسجد معا فسدت صلاة
المقتدى دون صلاة الامام
* امام أحدث فقد قدم رجلاً من
آخر الصفوف ثم خرج من
المسجد فان نوى الثاني أن
يكون اماماً من ساعته
ونوى أن يؤمهم في ذلك
المكان جازت صلاة الخليفة
وصلاة الامام الاول ومن
كان على عين الخليفة وعلى
بصره في صفه ومن كان
خلفه ولا يجوز صلاة من
كان قبله من الصفوف لانهم
صاروا اماماً للامام وإن
نوى الثاني أن يكون اماماً
إذا قام مقام الاول وخرج
الامام الاول من المسجد

يقضى أربعاً ولو اقتدى به في الآخرين وصلاهما مع الامام قضي الاولين اقتدى المتطوع بمصلي الظهر في
أوله أو آخره ثم تكلم قضي أربعاً اقتدى المتطوع بمصلي الظهر ثم ذكر أنه لم يصل الظهر قطها واستأنف
التكبير للظهر ولا قضاء عليه رجل يصلي الظهر فقال آخر الله على أن أصلي خلف هذا الرجل هذه الصلاة
تطوعاً ثم ذكر أنه لم يصل الظهر فدخل معه ينوي الظهر أجزأته عن الظهر ولا يلزمه قضاء شيء رجل صلى أربعاً
تطوعاً فاقترى به رجل في الخامسة ثم أنسدها يقضي المقتدى ستاً ولو اقتدى به بعد ما صلى ركعتين فرغ
المقتدى فانطلق يتوضأ صلى امامه ثلاثاً ثم تكلم المقتدى ثم أتم الامام الصلاة ستاً يقضي المقتدى أربعاً كذا
في محيط السرخسي * (وعما يصل بذلك مسائل) * لو نذر السن وأتى بالمنذورية فهو السنة وقال تاج الدين
أبو صاحب المحيط لا يكون آية بالسنة لانه لما التزمها صارت أخرى فلا تنوب من باب السنة كذا في البحر الرائق
* لو قال الله على أن أصلي يوماً فعليه ركعتان كذا في القنية ولو نذر صلوات شهر فعليه صلوات شهر كالمفروضات
مع الوتر دون السنة لكنه يصلي الوتر والمغرب أربعاً كذا في البحر الرائق * رجل قال الله على أن أصلي ركعتين
بغير وضوء لا يلزمه شيء كذا في السراجية ولو قال بغير قراءة تلازمه صلاة بقراءة عند علماء الثلاثة رحمه الله
تعالى ولو قال الله على أن أصلي نصف ركعة أو ركعة يلزمه ركعتان وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو
المختار ولو قال ثلاث ركعات يلزمه أربع ركعات ولو قال الله على أن أصلي الظهر ثماني ركعات ليس عليه الا
الظهر أربع ركعات هكذا في الخلاصة * نذر أن يصلي ركعتين فصلاهما قاعداً جاز وعلى الدابة لا كذا في
السراجية * ولو نذر أن يصلي قائماً يلزمه قائماً ويكره الا عتد على شيء كذا في محيط السرخسي * إذا قال
الله على أن أصلي ركعتين اليوم فلم يصلهما قضاهما ولو قال الله لا أصلي اليوم ركعتين فلم يصلهما كفر عن
يمينه ولا قضاء عليه * إذا نذر أن يصلي في المسجد الحرام أو في مسجد بيت المقدس فصلاهما في مكان دونه جاز
خلافاً لفر رحمه الله تعالى كذا في السراجية

(فصل في التراويح) وهي خمس ترويحيات كل ترويحاة أربع ركعات تسلمتین كذا في السراجية * ولو
زاد على خمس ترويحيات بالجاعة يكره عندنا هكذا في الخلاصة * والصحيح أن وقتها ما بعد العشاء إلى طلوع
الفجر قبل الوتر وبعده حتى لو تسبب العشاء صلاها بلا طهارة دون التراويح والوتر أعاد التراويح مع العشاء
دون الوتر لأنها تسبب العشاء هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان الوتر غير تابع للعشاء في الوقت عنده
والتقديم انما لوجوب لاجل الترتيب وذلك بسقط بعد النسيان فيصيح اذا أدى قبل العشاء بالنسيان بخلاف
التراويح فان وقتها بعد اداء العشاء فلا يعتب بما أدى قبل العشاء وعندهما الوتر سنة العشاء كالتراويح
فابتداء وقتها بعد اداء العشاء فحبب الاعادة اذا أدى قبل العشاء وان كان بالنسيان عندهما كالتراويح
وبالجمله اعادة الوتر مختلف فيها أو ما اعاد التراويح وسائر سنن العشاء فتفق عليها اذا كان الوقت بانها هكذا
في التبيين * ويستحب الجلوس بين الترويحيتين قدر ترويحى وكذا بين الخامسة والوتر كذا في الكافي
وهكذا في الهداية * ولوعلم ان الجلوس بين الخامسة والوتر يشق على القوم لا يجلس هكذا في السراجية * ثم
هم مخبرون في حالة الجلوس ان شأوا وسجوا وان شأوا قعدوا ساكتين وأهل مكة يطوفون أسبوعاً ويصلون
ركعتين وأهل المدينة يصلون أربع ركعات فرادى كذا في التبيين * والاستراحة على خمس تسلمت تكرر
عند الجمهور كذا في الكافي * وهو الصحيح كذا في الخلاصة * والمستحب تأخيرها إلى ثلث الليل أو نصفه

قبل أن يصل الثاني إلى مقام الاول فسدت صلاتهم لانه كما خرج الاول خلاصاً كان الامام عن الامام فشرط جواز صلاة الخليفة والقوم أن
يصل الخليفة إلى المهراب قبل أن يخرج الامام عن المسجد وإن نوى الثاني أن يكون اماماً من ساعته فقبل أن يصل إلى المهراب خرج الاول
من المسجد لا تنفذ صلاتهم لانه ما خلا المسجد عن الامام * الامام إذا أحدث واستخف رجلاً من خارج المسجد والصفوف متصلة
بصفوف المسجد يصح استخلافه وتفسد صلاة القوم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وفي فساد صلاة الامام روايتان

أبو بكر محمد بن الفضل رحمه

بجراوی

(117)

بجراوی

غيره لا يصح الاستخلاف انما يجوز الاستخلاف بعد خروج البول وكذلك اذا اصابه وجع البطن أو المثانة الترويح
أو غير ذلك وكذا الوجه عن القيام بذلك السبب فمعه دوصلى قاعدا لا يجوز امامه سبقة الحدث فاستخاف رجلا وتقدم الخليفة ثم تكلم
الامام فقبل أن يخرج عن المسجد أو أحدث متعمدا قالوا بضره ولا يضر غيره ولو جاء رجل في هذه الحالة فانه يقتدى بالخليفة ولو بدا
للاول ان يقعد في المسجد ولا يخرج كان الامام هو الثاني ولو بدأ الاول في المسجد وخليفة معه فأنفى المحراب ولم يؤثر كذا تأخر الخليفة

ويتقدم الامام الاول وان خرج من المسجد فتوضأ ثم رجع الى المسجد وخلفته لم يؤد ركعا كان الامام هو الثاني وان نوى الثاني بعد ما تقدم الى المحراب أن لا يتخلف الاول ويصلي صلاة نفسه لم يفسد ذلك صلاة من اقتدى به * رجل صلى في المسجد فأحدث وليس معه غيره فلم يخرج من المسجد حتى جاء رجل وكبر بنوى الدخول في صلاته ثم خرج الاول فان الثاني يكون خلفه الاول عند أصحابنا رحمه الله تعالى وكذلك التوضأ الاول في ناحية من المسجد ورجع (١١٧)

الثاني صار اماما له عينه
أولم يعينه * اذا حدث الامام
واستخلف رجلا وخرج من
المسجد ثم أحدث الثاني ثم
جاء الاول بعد ما توضأ قبل
أن يقوم الثاني مقام الاول
فقدمه الثاني لا يجوز تقديمه
ولو جاء الاول متوضئا بعد
ما قام الثاني مقام الاول جاز
لثاني أن يقدمه * ظن الامام
انه أحدث فخرج من
المسجد ثم علم انه لم يحدث
يستقبل الصلاة وان علم قبل
الخروج بنى على مسلاته
وقال محمد رحمه الله تعالى
يستقبل * ظن الامام انه
أحدث فاستخلف رجلا ثم
أحدث الاول متعمدا أو
تكلم قبل أن يخرج من
المسجد فسدت صلاة الكل
كما لو فعل ذلك قبل أن
يستخلف أحد أو أن أحدث
غيره متعمدا لم يؤد خلفه
ركعا ينبغي أن يعيد الاول
استخلفه حتى يجوز * رجل
صلى يقوم في الصلوة فأحدث
وتقدم امامه طوتين قبل
أن يقدم أحدا ان تقدم
مقدرا لمؤاخر يخرج عن
الصفوف فسدت صلاتهم
يعتبر التقدم بالتأخر في حق
هذا الحكم والبيت بمنزلة

الترابيح والنوافل المطلقة تجوز عند بعضهم ولا تجوز عند عامةهم كذا في محيط السرخسي * اذا قامت
الترابيح لا تقضى بجماعة ولا بغيرها وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان * واذا تذكروا انه قد علمهم
شنع من الليلة الماضية فارادوا القضاء بنية التراويح يكره * ولو تذكروا تسليمة بعد ان صلوا الوتر قال محمد بن
الفضل لا يصلونها بجماعة وقال الصمد الشامي يجوز ان يصلوها بجماعة كذا في السراج الوهاج * اذا سلم
الامام في ترويحة فقال بعض القوم صلى ثلاث ركعات وقال بعضهم صلى ركعتين بأخذ الامام بما كان عنده
في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان لم يكن الامام على يقين بأخذ بقوله من كان صادقا عنده كذا في فتاوى
قاضي خان * واذا شكوا في عدد التسليمات اختلف المشايخ في الاعادة وعدمها بجماعة أو فرادى والصحيح ان
يعيدوا فرادى هكذا في المحيط * صلى العشاء وحده انه ان يصلي التراويح مع الامام ولو ترك الجماعة في الفرض
ليس لهم أن يصلوا التراويح بجماعة * واذا صلى معه شيء من التراويح أو لم يدرك شيئا منها أو صلاها مع غيره
أن يصلي الوتر معه هو الصحيح كذا في الفتن * واذا قامت ترويحة أو وتر ويحتمل ذلك لا يشغل به يفتوته الوتر
بالجماعة يشغل بالوتر ثم يصلي ما فات من التراويح وبه كان يفتي الشيخ الامام الاستاذ ظهير الدين (١) لو جدد
الامام في الصلاة ولم يدركها الفريضة أو التراويح فقال ان كانت العشاء اقتديت به وان كانت التراويح
ما اقتديت به لا يصح الاقتداء سواء كان في العشاء أو في التراويح ولو قال ان كان في العشاء اقتديت به وان
كان في التراويح ما اقتديت به فظاهر ان في التراويح وفي العشاء صح الاقتداء كذا في الخلاصة * ولو صلى
التراويح مقتديا بمن يصلي مكتوبة أو وتر أو نافله الاصح انه لا يصح الاقتداء به لانه مكروه مخالف لعمل السلف
ولو اقتدى من يصلي التسليمة الاولى بمن يصلي التسليمة الثانية فالصحيح انه يجوز كما لو اقتدى في الركعتين بعد
الظهر بمن يصلي الاربع قبله هكذا في محيط السرخسي * لو اقتدى من لم يصل السنة بعد العشاء بمن يصلي
التراويح ونوى سنة العشاء جاز وهل يحتاج لكل شفيع من التراويح أن ينوي التراويح الاصح انه لا يحتاج (٢)
لان الكل بمنزلة صلاة واحدة هكذا في فتاوى قاضي خان * فاذا صلى التراويح مع الامام لم يجز ذلك لكل شفيع
جاز كذا في السراجية * اذا لم يسلم في العشاء حتى بنى عليه التراويح الصحيح انه لا يصح وهو مكروه * واذا بنى
التراويح على سنة العشاء الاصح انه لا يجوز هكذا في الخلاصة * السنة في التراويح انما هو الختم مرة فلا يترك
لكل القوم كذا في الكافي بخلاف ما بعد التشميد من الدعوات فانه يتركها اذا علم انه ينقل على القوم لكن
ينبغي ان يأتى بالصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام هكذا في النهاية * والختم مرتين فضيلة والختم ثلاث
مرات أفضل كذا في السراج الوهاج * الافضل تعديل القراءة بين التسليمات فان خاف لا بأس به ما في
التسليمة الواحدة فلا يستحب تطويل القراءة في الركعة الثانية كما لا يستحب في سائر الصلاة ولو طوّل الاولى
على الثانية في القراءة لا بأس به كذا في فتاوى قاضي خان * وتسحب التسوية بين الركعتين عندهما وعند محمد
رحمه الله تعالى يطول القراءة في الاولى على الثانية هكذا في محيط السرخسي * روى الحسن عن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى أنه يقرأ في كل ركعة عشرين آيات ونحوها وهو الصحيح كذا في التبيين * ويكره الاسراع في القراءة
(١) قوله لو وجد الامام الخ هذا الفرع تقدم بلفظه تبيل الباب الرابع في صفة الصلاة قالوا في حذفه من
هذا الموضع كما هو كذلك في نسخة الطبع الهندي اه بحر اوى (٢) الاصح انه لا يحتاج صحح في الخلاصة
انه يحتاج وهو الاحوط اه بحر اوى

المسجد * المقتدى اذا شك في اتمام وضوء امامه تجوز صلاته ما لم يتبين ان الامام ترك عضو من أعضائه وضوءه لان الاحكام تنبت على
الظاهر والظاهر هو اتمام وضوءه * (باب الحديث في الصلاة وما يكره فيها وما لا يكره) * في الباب فصول أربعة فصل فيما يكره في
الصلاة وما لا يكره * فصل فيما يوجب السهو وفيما لا يوجب * فصل فيما يقطع الصلاة * فصل فيما يمنع المضي وما لا يمنع البناء * أما الاول
يكرهه الآتي والتسليم في الصلاة المكتوبة والتطوع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا بأس في المكتوبة

والتطوع قالوا ان غمر رؤس الاصابع لا يكره واختلف المشايخ في كراهة هذا الا في التسبيح خارج الصلاة ويكره ان يبعث بنو به أو جسده أو لحية وان يكف ثوبه ولا بأس بان ينفض ثوبه كيلا يلتصق بجسده في الركوع ولا بأس بان يمسح جبهته من التراب والحشيش بعد الفراغ من الصلاة وقبله اذا كان يضربه ذلك وبشغله عن الصلاة وان كان لا يضربه ذلك يكره في وسط الصلاة ولا يكره قبل التشهد والسلام ولا بأس بان يمسح العرق عن جبهته (١١٨) في الصلاة ويكره ان يشبك أعابعه ويفرقع وان يضع يده على خصرته وان يلتفت يئنة ويسرة بان يحول بعض وجهه عن القبلة فأما من يتطرق عوق عينه ولا يحول وجهه فلا بأس به ويكره ان يقف في التشهد أو بين السجدين وتفسيره ان يضع اليديه على الارض وينصب فخذه وقيل تفسيره ان يضع اليديه على الارض وينصب يديه أمامه نصبا ويكره التربع لامن عذر بان يفعل على وجهه التكبر وان تربع في التطوع لا على وجه التكبر جاز ولا يقترب من ذراعيه ولا يقترب ولا يغطي فاه ولا أنفه الا اذا غاب التناوب فحينئذ يضع يده على الفم ولا يغطي ولا ينفض عينيه ولا يقب الحصى الا اذا كان لا يمكنه السجود فيسوي موضع سجوده مرة أو مرتين ولا بأس بقتل العقرب والحية الجني وغير الجني في الصلاة بعد الاعتذار وقبله وقبل هذا اذا لم يحتج إلى المشي والمعالجة فان احتاج إلى المشي والمعالجة الكثيرة فسدت صلاته قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وان احتاج إلى المعالجة لم تفسد صلاته ويكره أن

وفي أداء الأركان كذا في السراجية * وكما رتل فهو حسن كذا في فتاوى قاضيان * والا فضل في زمانتان يقرأ عمال يدوي إلى تغيير القوم عن الجماعة لئلا يجمع أفضل من تطويل القراءة كذا في محيط السرخسي * والمتأخرون كانوا يفتنون في زمانا بثلاث آيات قصار أو آية طويلة حتى لا يبدل القوم ولا يلزم تعطيل المساجد وهذا أحسن كذا في الزاهدي * وينبغي للإمام ان أراد الختم أن يختم في ليلة السابع والعشرين كذا في المحيط * ويكره ان يجعل ختم القرآن في ليلة احدى وعشرين أو قبلها وحكي ان المشايخ رحمهم الله تعالى جعلوا القرآن على خمسمائة وأربعين ركوعا أو علموا ذلك في المصاحف حتى يحصل الختم في ليلة السابع والعشرين وفي غير هذا البلد كانت المصاحف معلمة بعشرين من الآيات وجعلوا ذلك ركوعا يقرأ في كل ركعة من التراويح القدر المسمون كذا في فتاوى قاضيان * ولحصل الختم ليلة التاسع عشر أو الحادي والعشرين لا تترك التراويح في بقية الشهر لانها سنة كذا في الجوهر النيرة * الاصح أنه يكره له الترك كذا في السراج الوهاج * واذا غلط في القراءة في التراويح فترك سورة أو آية وقرأ ما بعدها فالمستحب له أن يقرأ المتروكة ثم المقرأة ليكون على الترتيب كذا في فتاوى قاضيان * واذا فسد الشفع وقدر قرأه لا يعتد بقرائه فيه ويعيد القراءة ليحصل له الختم في الصلاة الجائزة وقال بعضهم يعتد بها كذا في الجوهر النيرة * والناس في بعض البلاد تركوا الختم لتوانهم في الامور الدينية ثم بعضهم اختار قل هو الله احدى في كل ركعة وبعضهم اختار قراءة سورة الفيل إلى آخر القرآن وهذا أحسن القولين لانه لا يشبه عليه عدد الدركات ولا يشغل قلبه بحفظها كذا في التجنيس * اتفقوا على أن أداء التراويح قاعدا لا يستحب بغير عذر واختلّفوا في الجواز قال بعضهم يجوز وهو الصحيح الا أن ثوابه يكون على النصف من صلاة القائم فان صلى الامام التراويح قاعدا بعد أو بغير عذر ووافقته قوم قيام قال بعضهم يصح عند الكل وهو الصحيح واذا صح اقتداء القائم بالقاعد اختلفوا فيما يستحب للقوم قال بعضهم المستحب أن يقعدوا احترازا عن صورة المخالفة كذا في فتاوى قاضي خان في فصل أداء التراويح قاعدا * في الفتاوى ولو صلى أربعين تسليمة ولم يقعد في الثانية ففي الاستحسان لا تفسد وهو أظهر الروايتين عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى واذا لم تفسد قال محمد بن الفضل تنوب الاربع عن تسليمة واحدة وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج وهكذا في فتاوى قاضي خان * وعن أبي بكر الاسكاف أنه سئل عن رجل قام إلى الثالثة في التراويح ولم يقعد في الثانية قال ان تذكر في القيام ينبغي أن يعود ويقعد ويسلم وان تذكر بعد ما سجد للثالثة فان أضاف اليها ركعة أخرى كانت هذه الاربع عن تسليمة واحدة وان قعد في الثانية قدر التشهد اختلفوا فيه فعلى قول العامة يجوز عن تسليتين وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان * واذا صلى التراويح عشر تسليمات كل تسليمات ثلاث ركعات ولم يقعد في كل ثلاث على رأس الثانية في القياس وهو قول محمد رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه قضاء التراويح لا غير وأما في الاستحسان ففي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قول من قال لا يجوز ذلك عن التراويح عليه قضاء التراويح وهل يلزمه للثالثة شيء على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزمه ساهيا كان أو عامدا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كان ساهيا فكذلك وان كان عامدا فعليه مع التراويح عشر وركعة أخرى لكل ثالثة قضاء ركعتين وعلى قول من قال يجوز عن التراويح في قولها هل يلزمه قضاء شيء آخر ان كان

بأخذ القملة وبقتلها لكن بدفنها تحت الحصى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى عنه انه لو أخذه ساهيا أو برغوا فقتلها أو دفنها فقد أساء ولا يبرؤ في الصلاة ويكره ترك الطمأنينة في الركوع والسجود وهو ان لا يقف عليه ويكره الاعتذار وهو أن يشد رأسه بالمندبل ويترك وسط رأسه وكذلك قص الشعر وهو ان يجمع شعره على وسط الرأس ويشده وتكره القراءة في غير حالة القيام وكذلك سدل الثوب في الصلاة وهو ان يجعل الثوب على رأسه أو عاتقه ويرسل جانبيه امامه على صدره وتكره الصلاة في ازار واحد

من غيره مذر ولا بأس بأن يصلي في ثوب واحد متوشح به ويكره لبسة الصما هو أن يجعل التوب تحت الإبط الأيمن ويطرح جانيه على عاتقه الأيسر قالوا من صلى في ثوب واحد ينبغي أن يدخل يديه في كفيه ويشده بالمنطقة مخافة السدل ويكره أن يصلي وبين يديه أو فوق رأسه أو على يمينه أو على يساره أو في ثوبه تصاوير وفي البساط روايتان الصحيح أنه لا يكره على البساط إذا لم يسجد على التصاوير وهذا إذا كانت الصورة كبيرة تبدو للناظر من غير تكلف فإن كانت صغيرة أو معمورة الرأس (119) لا بأس به ولا بأس بالصلاة على القرش والبسط والبود والصلاة

سأهيا لا يلزمه وإن كان عامدا فعليه قضاء عشر من ركعة كذا في الظهيرية وهكذا في فتاوى قاضي خان * ولو صلى ست ركعات أو ثمانى ركعات أو عشر ركعات بتسليمية واحدة وقعد في كل ركعتين فعلى قول العامة يجوز كل ركعتين عن تسليمية واحدة وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان * ولو صلى التراويح كلها بتسليمية واحدة ان قعد في كل ركعتين يجوز عند الكل وإن لم يقعد في كل ركعتين وقعد في آخرها ففي الاستحسان على القول الصحيح يجوز به عن تسليمية واحدة كذا في السراج الوهاج وهكذا في فتاوى قاضي خان * ويكره للمعتدي أن يقعد في التراويح فإذا أراد الامام أن يركع يقوم وكذا إذا غلبه النوم يكره أن يصلي مع القوم بل ينصرف حتى يستيقظ لأن في الصلاة مع النوم ثم أوفا وغفلة وترك التدبر كذا في فتاوى قاضي خان * رجل شرع في صلاة التراويح مع الإمام فلما قعد الإمام قام هو وسلم الإمام فأق بالشفع الآخر وقعدا للشهد فاتبه الرجل أن علم ذلك يسلم ويدخل مع الإمام ويوافق في التشهد فإذا سلم الإمام يقوم وبأبى بالركعتين سريعا ويسلم ويدخل مع الإمام في الشفع الثالث كذا في الخلاصة

(الباب العاشر في أدراك الفريضة) *

إن صلى ركعة من المغرب أو المغرب فأقيم يقطع ويقعدى وكذا يقطع الثانية مالم يقعد بها بالسجدة وإذا قعد بها لم يقطعها وإذا أتمها لم يشرع مع الإمام لكرهه النفل بعد صلاة الفجر ولما فيه من الاتيان بالوتر في النفل بعد المغرب أو مخالفة امامه كذا في التبيين وكل ذلك بدعة فإن شرع أتمها أربعان موافقة السنة أحق من موافقة الإمام هكذا في الكافي وهو موسى كذا في محيط السرخسى * ولو سلم مع الإمام ففسد صلاته فيقضى أربعاً لأنها الزمته بالاعتداء كذا في الشنقى * ولو اقتدى هذا المتن بل عن يصلي المغرب ولم يقرأ في الثالثة أن قرأ المقتدى تجوز صلاته ولو لم يقرأ فكذلك بتبعية الإمام كذا نقل عن الشيخ الإمام الاستاذ حان * ولو قام الإمام إلى الرابعة على ظن أنه الثالثة فتابعه المقتدى في الرابعة ففسد صلاة المقتدى قعد الإمام على رأس الثالثة أو لم يقعد هو المختار وإن صارت صلاة الإمام نفلًا عندهما لكن كانت فرضاً صار مثقالاً من الفرض إلى النفل فصار كأنه صلى صلاتين بتعريض فيصير المقتدى مصلياً صلاة واحدة بامامين من غير عذر والحديث فلا يجوز ولو شرع في النفل ثم أقيمت المختار أنه لا يقطعها قعد الركعة بالسجدة أو لم يقعد وكذا لو شرع في المندورة أو قضاء الفوات هكذا في الخلاصة في الاعتداء بالإمام وفيما يفعل المقتدى * ومن صلى ركعة من الظهر ثم أقيمت يصلي ركعة ثم يدخل مع الإمام وإن لم يقعد الأولى بالسجدة يقطع ويشرع مع الإمام هو الصحيح كذا في الهداية * أراد بالاقامة شروع الإمام في الصلاة لا إقامة المؤذن فإنه لو أخذ المؤذن في الاقامة والرجل لم يقعد الركعة الأولى بالسجدة فإنه يتم بالركعتين بخلاف بين أصحابنا كذا في النهاية * ولو أقيمت في موضع آخر بان كان يصلي في البيت فلا فقيمت في المسجد أو كان يصلي في مسجد فاقمت في مسجد آخر لا يقطع مطلقاً ولو صلى في ثامن الظهر يتم ويقعدى متطوعاً بخلاف ما إذا كان في الثالثة بعد ولم يقعد بها بالسجدة حيث يقطعها ويختار أن شاء عادى القعود ليس له أن شاء كبر قائماً ينوي الشروع في صلاة الإمام ولم يسلم قائماً هكذا في التبيين * والتحير هو الأصح هكذا في معراج الدراية * وقبل يقطع قائماً بتسليمية واحدة وهو الأصح لأن القعدة مشروطة للتحلل وهذا قطع وليس بتحلل فإن

وزرع الخف في الصلاة بمل يسير ويكره أن يشتم طيباً وإن يروح بشوبه أو بمروحة في الصلاة مرة أو مرتين ولا تفسد الصلاة ويكره الدخول في الصلاة وهو مطالب ببول أو غائط فإن اقتحمها وذلك يشغله عن الصلاة فقطعها وإن مضى عليها أجزاء وقد أساء وكذا لو أصابه بعد الافتتاح ويكره أن يحرف أصابع رجليه أو يديه عن القبلة في السجود وغيره وينبغي أن يكون منتهى بصره إلى موضع سجوده ولا يرفع رأسه إلى السماء ويكره أن يصلي خلف الصفوف إذا وجل في الصفوف فرجة ويكره المرور بين يدي المصلي ويدراً المصلي المار بين يديه

ولا يقاتله ويكره أن يصلي وبين يديه نيام أو قوم يتحدون في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي رواية الجامع الصغير قالوا لا بأس بأن يصلي إلى ظهر رجل قائم يحدث قالوا تأويل رواية الحسن أن أدفعه أو أصواتهم بالحديث فربما يصير ذلك سبباً لقطع الصلاة ويكره أن يصلي وبين يديه تنوراً أو كائناً فيه نار موقودة لأنه يشبه عبادة النار * وإن كان بين يديه منراج أو قنديل لا يكره لأنه لا يشبه عبادة النار ولا بأس بأن يصلي وبين يديه أو فوق رأسه معصف أو سيف معلق أو ما أشبه ذلك ويكره أن يصلي وهو يعتمد على حائط أو أسطوانة من

غير عند ولا يسبغ في التطوع ولا بأس أن يصلي وفيه دراهم أو دنانير لا تمنعه عن القراءة وإن منعت عن القراءة لا تجوز صلاته وكذا لو صلى وفي يديه مال يسكه ويكره أن لا يضع يديه على ركبتيه في الركوع أو على الأرض في السجود من غير عدو كذا أن يسجد رافعا إحدى قدميه عن الأرض وإن رفعهما لا تجوز صلاته * (فصل فيما يلزم من السجود وما لا يلزم من السجود) * إذا صلى ولم يدرك ثلاثا صلى أم أربعا قال إن كان ذلك أول ماسها (١٣٠) يستقبل واختلفوا في تفسير ذلك قال بعضهم أول ماسها في هذه الصلاة وقال بعضهم

أول ماسها في عمره وعليه أكثر المشايخ فإذا في ذلك غير مرة يتحرى يأخذها ركن إليه قلبه فإن وقع تحريه على أنه صلى ركعة يضيف إليها أخرى إن كانت الصلاة ذات ركعتين ثم يقعد ويسلم ويسجد لسهوه فإن وقع تحريه على أنه صلى ركعتين يقعد ويسلم ويسجد لسهوه وإن لم يقع تحريه على شيء يأخذ بالاقفل في صلاة الفجر يجعل كأنه صلى ركعة فيقعد لاحتمال أنه صلى ركعتين ثم يضيف إليها ركعة أخرى ثم يقعد ويسلم ويسجد لسهوه (ومسجد السهو يتعلق بأشياء) * (منها) إذا قعد فيما يقام فيه أو قام فيما يجلس فيه وهو امام أو منفرد أراد بالقيام إذا استتم قائما أو كان إلى القيام أقرب فإنه لا يعود إلى القعدة وإن لم يكن كذلك قعد ولا سهو عليه وفي رواية إذا قام على ركبتيه لينهض يقعد وعليه السهو يستوي فيه القعدة الأولى والثانية وعليه الاعتماد وإن رفع اليدين من الأرض وركبته على الأرض مالم يرفعهما يقعد ولا سهو عليه وكذا روى

التحليل عن الظهر لا يكون على رأس الركعتين ويكفيه تسليمة واحدة كذا في محيط السرخسي * وكذلك في العشاء والعصر غير أنه لا يدخل معهم تطوعا في العصر بعد الفراغ إذا أدرك ركعة من الظهر مع الإمام فإنه لم يصل الظهر بجماعة في قولهم جميعا ولا يكون مدر كفضل الجماعة في قولهم جميعا وإن أدرك ثلاثا مع الإمام كان مصليا مع الإمام كذا في السراج الوهاج * ولو شرع في التطوع ثم أقيمت المكتوبة ثم الشفع الذي فيه ولا يزيد عليه كذا في محيط السرخسي * ولو كان في السنة قبل الظهر والجمعة فاقم أو خطب يقطع على رأس الركعتين يروى ذلك عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقد قيل يتها كذا في الهداية * وهو الأصح كذا في محيط السرخسي * وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج * ومن انتهى إلى الإمام في صلاة الفجر وهو لم يصل ركعتي الفجر انخسأ أن يقوته ركعة ويدرك الأخرى يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد ثم يدخل وانخسأ فوته ما دخل مع الإمام كذا في الهداية * ولم يدرك في الكتاب أنه إن كان ير جوادراك القعدة كيف يفعل فظاهر ما ذكر في الكتاب أنه إن خاف أن تقوته الزكوة أن يدل على أنه يدخل مع الإمام وحكي عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى أنه قال على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى يصلي ركعتي الفجر لأن ادراك التشهد عندهما كادراك الركعة كذا في الكفاية * وأما بقية السنن فإن أمكنه أن يأتي بها قبل أن يركع الإمام أتى بها خارج المسجد وانخسأ فوته ركعة شرع معه كذا في التبيين * ولو أدرك الإمام في الركوع ولم يدركه في الركوع الأول والثاني يترك السنن ويتابع الإمام كذا في الخلاصة * دخل مسجد أقدم أنه فيه يكرهه أن يخرج حتى يصلي فإن كان رجلا مؤذنا وإماما مسجد وتفرق الجماعة بسبب غيبته لا بأس بالخروج - هذا إذا لم يصل فإن كان قد صلى مرة في العشاء والظهر لا بأس بالخروج مالم يأخذ الأوذن في الإقامة فإن أخذ في الإقامة لم يخرج حتى قضاها تطوعا وفي العصر والمغرب والفجر يخرج فإن مكث ولم يدخل معهم يكره كذا في محيط السرخسي * ومن انتهى إلى الإمام في ركوعه فكبر ووقف حتى رفع الإمام رأسه من الركوع لا يصير مدر كالتلك الركعة كذا في الهداية * سواهما يمكن من الركوع أو لم يتمكن وكذا لو انخطأ ولم يقف لكن رفع الإمام رأسه قبل أن يركع قال الحنبلي دخل المسجد والإمام راكع فقد قال بعض مشايخنا ينبغي أن يكبر ويركع ثم ينشأ حتى يلتحق بالصف كيلا يفوته الركوع وعندنا لم يشر ثلاث خطوات متوالية تطل ولا يكبروا أكثر من شأنا على أنه لا يكبر لكيلا يحتاج إلى المشي في الصلاة ذكر الحلافي في صلاته أدرك الإمام في الركوع فكبر قائما ثم شرع في الانحطاط وشرع الإمام في الرفع الأصح أن يعدها إذا وجدت المشارة قبل أن يستقيم قائما وإن قل هكذا في معراج الدراية * أجمعوا أنه لو انتهى إلى الإمام وهو قائم فكبر ولم يركع مع الإمام حتى ركب الإمام ثم ركب أنه يصير مدر كالتلك الركعة وأجمعوا أنه لو أفتى به في قومة الركوع لم يكن مدر كالتلك الركعة كذا في البحر الرائق * أدرك الإمام راكعا يحرم قائما وكبروا يأتى بالشأو تكبيرات العبد قائما غلب على ظنه أنه يدرك الإمام في الركوع وانخسأ أن يفوته الركوع يركع ولا يأتي بالتكبيرات وكبر في ركوعه كذا في الكافي في باب صلاة العبد * ومدر الإمام في الركوع لا يحتاج إلى تكبيرتين خلافا لبعضهم ولو نوى تلك التكبير الواحدة الركوع لا الافتتاح جاز ولفت فبته كذا في فتح القدير * المقننى إذا أتى بالركوع والسجود قبل الإمام في الركعات كلها يجب عليه أن يصلي ركعة واحدة بغضير قراءة ويتم

عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ومنها إذا جهروا امام فيما يخاف فيه قل ذلك أو أكثر وأخاف فيما يجهر فيه قل صلاته ذلك أو أكثر في ظاهر الرواية وفي النوادر لا سهو عليه مالم يخاف مقدار ما يتعلق به جواز الصلاة على الاختلاف وهو آية قصيرة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندنا ثلاث آيات قصار وآية طويلة وذكر شمس الأئمة الحلو أن رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية الجهر والخافتة سواء وفي كل ذلك سهو وإن كانت كلمة ولا سهو على المنفرد في شيء من ذلك لأنه مخبر بين الجهر والخافتة وروى أبو سليمان رحمه الله تعالى

ان المنفرد اذا ظن انه امام فجهر كما يجهر الامام يلزمه سجود السهو ومنها اذا ترك الفاتحة في الاولين أو أحدهما أو ترك السورة في الاولين أو أحدهما يلزمه السهو ومنها اذا قرأ في الاولين أو في أحدهما الفاتحة ثم الفاتحة ثم السورة ثم الفاتحة ثم السهو عليه وقيل بأنه يلزمه السهو ولو ترك قراءة التشهد ناسباً في القعدة الاولى أو في الاخيرة وتذكر بعد السلام يلزمه السهو عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية لاسهو عليه وكذا لو ترك بعض التشهد ساهياً يلزمه السهو في (١٢١) ظاهر الرواية قالوا ان كان المصلي

اماماً يأخذ بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان لم يكن يأخذ بقول محمد رحمه الله تعالى ومن عليه السهو يصلي على النبي عليه الصلاة والسلام في القعدة الاولى في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وفي قول محمد رحمه الله تعالى في القعدة

الثانية والاحوط ان يصلي في القعتين ولا يلزمه السهو بتكرار التشهد في القعدة الثانية ولو بدأ بالسورة ساهياً فلما قرأ البعض ذكر فانه يقرأ الفاتحة ثم السورة ويسجد للسهو وان قرأ الفاتحة ونسى الباقي لاسهو عليه وان تيق الاكثر فعليه السهو اماماً كان أو منفرداً وان لم يقرأ الفاتحة في الشفع الثاني لاسهو عليه في ظاهر الرواية ولو قرأ الفاتحة أو آية من القرآن في القعدة أو في الركوع أو في السجود أو قرأ التشهد في الركوع أو في السجود كان عليه السهو ولو زاد في القعدة الاولى على التشهد وقال اللهم صل على محمد يلزمه السهو ولو قعد في الثانية

صلاته وان ركع مع الامام وسجد قبله يجب عليه قضاء ركعتين وان ركع قبل الامام وسجد معه يجب عليه قضاء أربع ركعات بغير قراءة وان ركع بعد الامام وسجد بعده جازت صلاته وان أدرك الامام في الركوع والسجود في آخرهما يجوز هكذا في فتاوى قاضيان * ومن أتى مسجداً قد صلى فيه لأبأس بان يتطوع قبل المكتوبة ما بداله مادام في الوقت ساعة وان كان فيه ضيق يتركه قبل هذا في غير سنة الظاهر والفجر هكذا في الهداية * وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي وصاحب المحيط وقاضي خان والترمذاني والمجربى كذا في الكفاية وهكذا في النهاية * وقبل هذا في الجميع كذا في الهداية * وهو اختيار صدر الاسلام كذا في الكفاية * والاولى ان لا يتركها في الاحوال كلها كذا في الهداية * سواء صلى الفرض بجماعة ولا اذا خاف فوت فرض الوقت كذا في الكفاية

* (الباب الحادي عشر في قضاء الفوائت) *

كل صلاة فاتت عن الوقت بهدو وجوبها فيه يلزمه قضاءها سواء تركها عمداً أو سهواً أو بسبب نوم وسواء كانت الفوائت كثيرة أو قليلة فلا قضاء على مجنون حاله جنونه لما فاتته في حاله عقله كالأقضاء عليه في حاله عقله لما فاتته حاله جنونه ولا على مرتد ما فاتته زمن رتبته ولا على مسلم أسلم في دار الحرب ولم يصل مدة لجهره بوجوبها ولا على معنى عليه ومريض عجز عن الاعياء ما فاتته في تلك الحالة وزادت الفوائت على يوم وليلة ومن حكمه ان الفاتنة تقضى على الصفة التي فاتت عنه الالهذرو ضرورة فيقضى مسافراً في السفر ما فاتته في الحضر من الفرض الرباعي أربعا والمقيم في الإقامة ما فاتته في السفر من ركعتين والقضاء فرض في الفرض وواجب في الواجب وسنة في السنة ثم ليس للقضاء وقت معين بل جميع أوقات العروقة الثلاثة وقت طلوع الشمس ووقت الزوال ووقت الغروب فانه لا تجوز الصلاة في هذه الاوقات كذا في البحر الرائق * رجل صلى فارتد فأسلم في الوقت بعد كذا في الكافي * صبي صلى العشاء ثم نام واحتمل وانته قبل طلوع الفجر بقضى العشاء بخلاف الصبيبة اذا بلغت بالحيض قبل طلوع الفجر لا يلزمها قضاء العشاء لان الحيض لو طرأ على الوجوب أسقط الوجوب فاذا قارنه أولى أن يمنع وان بلغت بالسن تلزمها العشاء وان لم ينتبه حتى طلع الفجر قبل بقضى العشاء كذا في محيط السرخسي في باب ما يتعلق به الوجوب من الوقت * هو المختار كذا في فتاوى قاضي خان * ومتى قضى الفوائت ان قضاها بجماعة فان كانت صلاة يجهر فيها يجهر فيها الامام بالقراءة وان قضاها وحده يتخير بين الجهر والخافتة والجهر أفضل كما في الوقت ويخاف فيما يخاف فيه ختموا كذا الامام كذا في الظهيرية * الترتيب بين الفاتنة والوقية وبين الفوائت مستحق كذا في الكافي * حتى لا يجوز اداء الوقية قبل قضاء الفاتنة كذا في محيط السرخسي * وكذا بين الفروض والوتر هكذا في شرح الوقاية * ولو صلى الفجر وهو ذاكر أنه لم يوتر فنهى فأسدده عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو تذكر فائتة في نطوعه لم يفسد نطوعه لان الترتيب عرف واجبا في الفرض بخلاف القياس فلا يلحق به غيره كذا في محيط السرخسي * وفي الفتاوى العتبية الصبي اذا بلغ وصلى صلاة في وقتها يصير صاحب ترتيب كل امرأة اذا بلغت ورأت ما يحجبها تصير صاحبة عادة بعمرة واحدة كذا في التتارخانية * وأما الترتيب في بعض اعمال الصلاة فليس بفرض عندنا كذا في المحيط * حتى ان من أدرك الامام في اول الصلاة ونام خلفه أو سبقه

(١٢٦) فتاوى اول) قدر التشهد ونسى قراءة التشهد ثم تذكره فيه روايتان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية لاسهو عليه اذا ترك القعدة الاولى من ذوات الاربع أو الثلاث يلزمه السهو ولو ترك التطوع لا تقصد صلاته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ويلزمه السهو ولو ترك القنوت فذكر في التعدة أو بعد ما قام من الركوع لا يقنت وعليه السهو ولو سها عن تكبيرات العيد يلزمه السهو ولو زاد في صلاته ركوعاً أو سجوداً لا تقصد صلاته ويلزمه السهو ولو افتتح الصلاة ثم شك انه هل كبر لا فتاح ثم تذكره

كبران شغله التفكير عن اداءه من الصلاة كان عليه السهو والافلا ولوشك في تكبيرة الافتتاح فاعاد التكبير والثناء ثم تذكر ان عليه السهو ولا تكون الثانية استقبالا وقطعا لا الاولى ولو افتتح الظهر ثم نسي فظن انه في العصر ف صلى ركعة او اكثر ثم تذكر انه كان في الظهر لاسهو عليه لان تفكيره لم يشغله عن اداء ركن ولوشك في ركوعه وسجوده وطال تفكيره كان عليه السهو ولو صلى وحده فسبقه المحدث فذهب ليتوضأ ثم شك انه صلى ثلاثا (١٣٣) او اربعاً وشغله ذلك عن وضوءه ساعة ثم استيقن فأتى وضوءه فعليه السهو لانه في

حرمة الصلاة وكان الشك في هذه الحالة بمنزلة الشك في حالة الاداء ولوشك في ذلك بعد ما سلم تسليمية واحدة ثم استيقن باتمام الصلاة لا يلزمه السهو لانه شك بعد الخروج من الصلاة وان شك في ذلك بعد ما قد قدر التشهد وشغله الشك عن السلام ثم تذكر فلم كان عليه السهو وان افتتح الصلاة فقرأ التشهد في قيامه قبل أن يشرع في قراءة الفاتحة عامداً أو ساهياً لاسهو عليه وان جهل بالعود أو بالتسمية أو بالتأمين لاسهو عليه وان قرأ في الاولين السورة ولم يقرأ فاتحة الكتاب له أن يقرأ الفاتحة في الشفع الثاني ان شاء وان قرأها لا يكون قضاء وان ترك السورة في الاولين قضاها وعليه السهو قرأ في الاخرين أولهم يقرأ وإذا قرأها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجهر بقرآن السورة ولا يجهر بقراءة الفاتحة * رجل صلى بقوم فلما صلى ركعتين وسجد السجدة الثانية شك انه صلى ركعة أو ركعتين أو شك في الثالثة أو الرابعة فلحظ الى من

المحدث فسبقه الامام ثم انتبه أو توضأ وعاد فعليه ان يقضى أو لا ما سبقه الامام ثم يتابع امامه اذا أدركه فلو تابع الامام أو لا ثم قضى بعد تسليم الامام جازعاً عند علمائنا الثلاثة وكذلك في صلاة الجمعة اذا راحه الناس فلم يقدر على اداء الركعة الاولى مع الامام بعد الاقتداء وبقي قائماً أو مكثه اداء الركعة الثانية فآدى أو لا الركعة الثانية قبل ان يؤتى الاولى ثم قضى الاولى بعد تسليم الامام جازعاً كذا في شرح الطحاوي في فصل ستر العورة ثم الترتيب بسقط بالنسيان وبما هو في معنى النسيان كذا في المضمرات * ولو تذكر صلاة قد نسيها بعد ما أدى وقتية جازت الوقتية كذا في فتاوى قاضيخان * ولو صلى الظهر على ظن انه متوضئ ثم توضأ وصلى العصر ثم تبين انه صلى الظهر من غير وضوء بعيد الظهر خاصة لانه بمنزلة الناسي في حق الظهر بخلاف ما وصلى الظهر يوم عرفة على ظن انه متوضئ ثم صلى العصر بوضوء ثم تبين بعيدهما لان العصر ثم تبع للظهر كذا في محيط السرخسي * واذا صلى الظهر وهو ذاكرانه لم يصل الفجر فسد ظهره ثم قضى الفجر وصلى العصر وهو ذاكر للظهر يجوز العصر لانه لا فائتة عليه في ظنه حال اداء العصر وهو ظن معتبر كذا في التبيين * ولوشك في الظهر انه هل صلى الفجر ام لا فلما فرغ يتيقن انه لم يصل الفجر بعيد الظهر ثم الظهر كذا في محيط السرخسي * ومن تذكر صلوات عليه وهو في الصلاة فقد حكي عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى ان مذهب علمائنا رحمه الله تعالى ان تقصد صلاته قال ولكن لا تقصد حين تذكرها بل يتهازل حين وبعدهما تطوعا سواء كان الفائت قديماً أو حديثاً كذا في المحيط * ولو أن صلى الجمعة تذكر أن عليه الفجر فان كان بحيث لو قطعهما واشتغل بالفجر تقوته الجمعة ولا يقوته الوقت فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يقطع الجمعة ويصل الفجر ثم صلى الظهر وعند محمد رحمه الله تعالى يتم الجمعة ولو كان بحيث انه اذا قضى الفجر أدرك الجمعة مع الامام فانه يشتغل بالفجر اجماعاً وان كان بحيث اذا قطع الجمعة واشتغل بالفجر يقوته الوقت أتم الجمعة اجماعاً ثم صلى الفجر بعد اذها كذا في السراج الوهاج * ويسقط الترتيب عند ضيق الوقت كذا في محيط السرخسي * ولو قدم الفائتة جازوا ثم هكذا في النهار الفائق * ثم تفسير ضيق الوقت أن يكون الباقي منه ما لا يسع فيه الوقتية والفائتة جميعاً حتى لو كان عليه قضاء العشاء مثلاً وعلم انه لو اشتغل بقضائه ثم صلى الفجر نطق الشمس قبل ان يقعد قدر التمسك صلى الفجر في الوقت وقضى العشاء بعد ارتفاع الشمس كذا في التبيين * ويراعى الترتيب وان كان لا يؤدى الوقتية على وجهه الا فضل كالوضاء الوقت بحيث لا يمكنه ان يصل الوقتية الا مع تخفيفها وقصر القراءة والافعال فيها فانه لا بد من الترتيب والاقتصار على أقل ما تجوز به الصلاة كذا في الترمذي * ثم ضيق الوقت يعتبر عند الشروع حتى لو شرع في الوقتية مع تذكر الفائتة وأطال القراءة حتى ضاق الوقت لا تجوز صلاته الا ان يقطعها أو يشرع فيها ولو شرع ناسياً والمسئلة بما لها ثم تذكرها عند ضيق الوقت جازت صلاته ولا يلزمه القطع كذا في التبيين * ويعتبر ضيق الوقت في نفس الامر لا بحسب ظنه هكذا في البحر الرائق حتى لو ظن من عليه العشاء ان وقت الفجر قد ضاق فصلى الفجر ثم تبين انه كان في الوقت سعة بطل الفجر فانما يظن فان كان الوقت يسيراً حاصلاً لهما والا اعاد الفجر وهكذا يفعل مرة بعد أخرى ولو اشتغل بالعشاء ولم يعد الفجر فطلعت الشمس قبل أن يقعد قدر التشهد في العشاء صح فخره هكذا في التبيين * وكذا اذا ذكر الفجر في آخر وقت الظهر فوقع على ظنه ان الوقت لا يحتمل الصلاتين فافتتح الظهر فصلاها وقضى من وقت الظهر بعضه نظريه فان كان ما بقي من

خلفه لم يعلم انهم ان قاموا قام وان قعدوا قعدوا ثم بذلك قالوا بالأمس به ولا سهو عليه ولا يجب السهو بترك رفع وقت الدين في تكبيرة الافتتاح ولا بترك ثناء الافتتاح والتعوذ والتأمين ولا بترك التسمية في الركعة الاولى ولا بترك الجمع الحمد والحمد ولا بترك تكبيرات الركوع والسجود ولا بترك التسبيحات في الركوع والسجود ولا بترك رفع اليدين في تكبيرات العيدين وتكبيرات الافتتاح اذا قرأ الفاتحة الا حرفاً أو قرأ أكثرها ثم أعادها ساهياً فهو بمنزلة ما لو قرأها مرتين ولو قرأ الفاتحة مرتين في الثالثة

الرابعة ساهيا لاسهو عليه ولولم يقرأ شيئا من القرآن في الشفع الثاني ولم يسجد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال إن كان متعمدا فقلنا ساء وان كان ساهيا كان عليه سجود السهو وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا حرج عليه في العمد ولا مجبود في السهو وعليه الاعتماد ومن عليه سجود السهو في صلاة الفجر إذا لم يسجد حتى طلعت الشمس بعد ما قد قدر التشهد سقط عنه سجود السهو وكذا لو سهوا في قضاء الفاتحة فلم يسجد حتى اجرت الشمس وكذا في الجمعة إذا خرج (١٣٣)

السلام يسقط السهو
 اقتدى به ما سلم عليه سجود
 السهو ان يسجد الامام
 للسهو وصح الاقتداء والافلا
 وعند محمد رحمه الله تعالى
 يصح الاقتداء على كل حال
 اذا لم يسجد الامام للسهو
 لا يسجد المقتدى * اذا سلم
 المصلي عن يساره قبل
 السلام عن يمينه لاسهو
 عليه ويسلم عن يمينه اذا
 قعد على الرابعة قد ر
 التشهد ثم تذكر بعد
 السلام انه لم يشهد قال أبو
 يوسف رحمه الله تعالى يعود
 ويشهد وقال زفر والحسن
 رحمه الله تعالى لا يشهد
 اذا ترك صلاة الليل ناسيا
 فقضاها في النهار وأتم فيها
 وخافت ساهيا كان عليه
 السهو ويغني أن يجهر
 ليكون القضاء على وفق
 الاداء وان أم لبلا في صلاة
 النهار يخافت ولا يجهر فان
 جهر ساهيا كان عليه
 السهو ولو أم في التطوع
 في الليل خافت متعمدا
 فقد ساء وان كان ساهيا
 فعليه السهو اذا لم يقرأ شي
 في الشفع الاول يقرأ في
 الشفع الثاني بنافحة

وقت الظهر ما يمكنه ان يصلي فيه الفجر ثم الظهر ثم يجزئه التي صلى وعليه ان يقضي الفجر ثم يعيد الظهر
 وكذلك ان بقي من الوقت مقدار ما يصلي الفجر ويصلي من الظهر ركعة كذا في التارخانية ناقلا عن الحجة *
 وان كانت المتركاة أكثر من واحدة والوقت يسع فيه بعضها مع الوقتية لا تجوز الوقتية ما لم يقض ذلك
 البعض حتى لو ترك في وقت الفجر انه لم يصل العشاء والوتر بقي من الوقت ما لا يسع فيه الا خمس ركعات
 على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضي الوتر ثم يصلي الفجر ثم يقضي العشاء بعد طلوع الشمس وكذا لو ترك
 في وقت العصر انه لم يصل الفجر والظهر ولم يبق من الوقت الا ما يسع فيه ثم في ركعات فانه يقضي الظهر ثم
 يصلي العصر وان كان لا يسع فيه الاست ركعات فانه يصلي الفجر ثم العصر ثم الفاتحة كذا في فتاوى قاضي
 خان * والعبرة في العصر لا بآخر الوقت عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في التبيين * وذكر
 شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في المبسوط أن أمكنه أداء الظهر والعصر قبل تغير الشمس فعليه
 مراعاة الترتيب وان كان لا يمكنه أداء الاثنين قبل غروب الشمس فعليه أداء العصر وان كان يمكنه أداء
 الظهر قبل تغير الشمس وتقع العصر كلها أو بعضها بعد تغير الشمس فعليه مراعاة الترتيب الاعلى قول حسن
 ابن زياد فان عند ما بعد تغير الشمس ليس بوقت العصر كذا في التارخانية * ولو كان بقي من الوقت المستحب قدر
 ما لا يسع فيه الظهر سقط الترتيب بالاجماع كذا في التبيين * ولو افتتح العصر في أول الوقت وهو لا يعلم أن عليه
 الظهر وأطالها حتى دخل وقت الكراهة ثم تذكر ان عليه الظهر فله ان يقضي على صلاته كذا في الجوهر
 النيرة * ولو سقط الترتيب اضيق الوقت ثم خرج الوقت لا يعود على الاصح حتى لو خرج في خلال الوقتية
 لا تنفسد على الاصح وهو مؤدعى الاصح لا قاض كذا في الزاهدي * ولا يظهر حكم الترتيب عند النسيان
 مادام ناسيا واذا تذكر يلزمه هكذا في التارخانية ناقلا عن الخلاصة * ويسقط الترتيب عند كثرة الفوائت
 وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي * وهذه الكثرة ان تصير الفوائت ستايجز وروح وقت الصلاة السادسة
 وعن محمد رحمه الله تعالى انه اعتبر دخول وقت السادسة والاول هو الصحيح كذا في الهداية * ثم اختلف فيه أن
 تبلغ الاوقات المتخلة مذقاته سنة وان ادعى ما بعدها في أوقاته او قيل يعتبر أن تبلغ الفوائت ستا ولو كانت
 متفرقة وثمر الاختلاف نظهر فيما اذا ترك ثلاث صلوات مثلا الظهر من يوم والعصر من يوم والمغرب من
 يوم وهو لا يدري أيها أولى فعلى الاول يسقط الترتيب لان المتخلة بين الفوائت كثيرة وعلى الثاني لا يسقط
 لأن الفوائت بنفسها تعتبران تبلغ ستا فيصلي سبع صلوات الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب ثم الظهر ثم
 العصر ثم الظهر والاول أصح كذا في التبيين * وهو أوسع وبالثاني قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل وهو
 أحوط هكذا في فتاوى قاضي خان * وكثرة الفوائت كما سقط الترتيب في الاداء تسقط في القضاء حتى لو ترك
 صلاة شهر ثم قضى ثلاثين جزار ثم ثلاثين ظهر رانم هكذا صح هكذا في محيط السرخسي * الترتيب اذا سقط بكثرة
 الفوائت ثم قضى بعض الفوائت وبقيت الفوائت أقل من ستة الاصح انه لا يعود هكذا في الخلاصة * قال
 الشيخ الامام الزاهد أبو حفص الكبير وعليه الفتوى كذا في المحيط * حتى لو ترك صلاة شهر فقضاها الا صلاة
 واحدة ثم صلى الوقتية وهذا كراهة جاز كذا في محيط السرخسي * (والفوائت نوعان قديمة وحديثة) *
 فالقديمة تسقط الترتيب اتفاقا وفي القديمة اختلاف المشايخ وذلك كمن ترك صلوات شهر ثم صلى مدة ولم
 يقض تلك الصلوات حتى لو ترك صلاة ثم صلى أخرى ذكرا للفاتحة الحديثة لم يجز عند البعض وقيل يجوز

الكتاب وسورة ويجهزهم ما في قولهم جميعا ويسجد لاسهو اذا أخر السجدة الصلوية أو سجدة التلاوة عن موضعهما كان عليه السهو
 اذا سلم المسبوق ساهيا يلزمه السهو قيل هذا اذا سلم بعد الامام فان سلم مع الامام لاسهو عليه المصلي اذا ركع ولم يرفع رأسه من الركوع
 حتى خسر ساجدا ساهيا يجوز صلته في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعليه السهو اذا زاد على التشهد الاول حرفا ولم يتم الصلاة
 على النبي عليه الصلاة والسلام روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يلزمه السهو اذا صلى العصر خمساً وقعدة الرابعة

قدر التشهد فالوا لا يضيف اليها أخرى لان التسفل بعد العصر مكروه ولا سهو عليه لغوات محله لانه آخر الصلاة وقد انتقل من العصر الى التطوع ولم يتم التطوع وعن محمد رحمه الله تعالى انه يضيف اليها السادسة وعليه الاعتماد لان التطوع بعد العصر انما يكره اذا كان عن اختياراً ما اذا لم يكن عن اختيار فلا يكره وكذا قالوا فمن أراد أن يتطوع في آخر الليل فلياصل ركعة طلع الفجر فالأفضل أن يتمها قلنا اذا بدأ بقراءة السورة (١٣٤) في الركعة الاولى أو الثانية فقرأ حرفاً سهواً كان عليه السهو اذا سلم بعد

وعليه الفتوى كذا في الكافي * واذا آخر الصلاة الفائتة عن وقت التذكير مع القدوة على القضاء هل يكره فالمدكور في الاصل انه يكره لان وقت التذكير انما هو وقت الفائتة وتأخير الصلاة عن وقتها مكروه بخلاف كذا في المحيط * في الاصل رجل صلى العصر وهو ذا كرأته لم يصل الظهر فها قد فسد الا ان يكون في آخر الوقت لكن اذا فسدت الفريضة لا يسل أصل الصلاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله يسل والمسئلة معروفة ثم عند أبي حنيفة رحمه الله فرضية العصر تفسد فساداً موقوفاً حتى لو صلى ست صلوات أو أكثر ولم يعد الظهر عاد العصر جائزاً لا يجب عليه اعادته وعندهما تفسد فساداً بانما لا يجوز ارجاؤها بحال فالأصل أن عند أبي حنيفة رحمه الله مراعاة الترتيب بين الفائتة والوقية كما تسقط بكثرة الفوائت تسقط بكثرة المؤدى كذا في المحيط * رجل نسي صلاة ولا يدريها ولم يقع تحريمه على شيء بعد صلاة يوم وليلة عندنا كذا في الظهيرية * قال الفقيه وبه تأخذ كذا في التارخانية ناقلاً عن المتابع * وكذا لو نسي صلاتين من يومين ولا يدري أي صلاتين اعاد صلاة يومين وعلى هذا القياس لو نسي ثلاث صلوات من ثلاثة أيام أو خمس صلوات من خمسة أيام ولو ترك الظهر والعصر من يومين ولا يدري أيهما ترك أو لا يحترى فان لم يكن له رأى بعيد ما أدى أولاً مرة أخرى عند أبي حنيفة رحمه الله اذ يمكنه مراعاة الترتيب بطريق الاحتياط والاحتياط واجب في العبادات وقالوا الا نأمره بالاحتياط ويسقط عنه الترتيب للعجز فلا يلزمه الاداء مرتين هكذا في محيط السرخسي * فان بدأ بالظهر ثم بالعصر ثم بالظهر كان أفضل وان بدأ بالعصر ثم بالظهر ثم بالعصر يجوز أيضاً صلى العصر اذا تركه ترك سجدة واحدة ولا يدري انهما من صلاة الظهر أو من صلاة العصر التي هو فيها فانه يحترى فان لم يقع تحريمه على شيء يتم العصر وسجدة واحدة لاحتمال انه تركهما من العصر ثم بعيد الظهر احتياطاً ثم بعيد العصر وان لم يعد لاشي عليه كذا في المحيط (مسائل متفرقة) في البقية سئل والدي عن شرع في العصر ثم غربت الشمس في خلاه ثم اقتدى به انسان في هذا العصر هل يصح اقتداؤه فقال نعم ان لم يكن الامام مقيماً والمقتدى مسافراً كذا في التارخانية * شافعي المذهب اذا صار حنفياً المذهب وقد فاتته صلوات في وقت كان شافعيها ثم أراد أن يعضيها في الوقت الذي صار حنفياً يقضى على مذهب أبي حنيفة رحمه الله كذا في الخلاصة * رجل يرى التيمم الى الرسخ والوتر ركعة ثم رأى التيمم الى المرفق والوتر ثلاثاً لا يعيد ما صلى وان صلى كذلك عن جهل من غير أن يسأل أحداً ثم سأل وأمر بالثلاث يعيد ما صلى كذا في الذخيرة * وفي الصبرية امرأة تركت صلاة فخاضت وطهرت فصلت مع تذكر الفائتة قال لا يجوز كذا في التارخانية * حربي أسلم في دار الحرب ولم يعلم بالشرائع من الصوم والصلاة ونحوهما ثم دخل دار الاسلام ومات لم يكن عليه قضاء الصوم والصلاة قياساً واستحساناً ولا يعاقب عليه اذا مات ولو أسلم في دار الاسلام ولم يعلم بالشرائع يلزمه القضاء استحساناً كذا في فتاوى قاضيان في آخر باب ما يكون اسلاماً من الكافر وما لا يكون * فان بلغه رجل في دار الحرب يلزمه وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله ما لم يخبره رجلان أو رجل واحد أن لا يلزمه كذا في محيط السرخسي * في العناية عن أبي نصر رحمه الله فيمن يقضى صلوات عمره من غير أن فاته شيء يرد الاحتياط فان كان لاجل النقصان والكرهية فحسن وان لم يكن لذلك لا يفعل والصحيح انه يجوز الابداع صلاة الفجر والعصر وقد فعل ذلك كثير من السلف لشبهة الفساد كذا في المضمرات * ويقرأ في الركعات كلها الشاتعة مع السورة كذا في الظهيرية * وفي الفتاوى رجل يقضى

ما قعد قدر التشهد ولم يتشهد فانه يتشهد ويسلم ثم يسجد سجدة في السهو ثم يتشهد ثم يسلم اذا نسي التشهد في آخر الصلاة فسلم ثم تذكر واشتغل بقراءة التشهد فلما قرأ البعض سلم قبل اتمام التشهد فسدت صلاته في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان قعوده الاول ارتفض بالعود الى قراءة التشهد فاذا سلم قبل اتمام التشهد تفسد صلاته وقال محمد رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته لان قعود الاول ما ارتفض كما بالعود الى قراءة التشهد وانما ارتفض بقدر ما قرأ أو لم يرتفض أصلاً لان محمل قراءة التشهد العقدة فلا ضرورة الى رفضها وعليه الفتوى وعن هذا اختلاف المشايخ في مسئلة لا روايت فيها الاذا نسي الفاتحة والسورة حتى ركع فتذكر في ركوعه فاتصّب قائماً للقراءة ثم ندم فسجد ولم يعد الركوع قال بعضهم تفسد صلاة لانه لما اتصّب قائماً للقراءة ارتفض ركوعه فاذا لم يعد الركوع تفسد

صلاته وقال بعضهم لا يرتفض كل الركوع أو لم يرتفض أصلاً لان الرفض كان لاجل القراءة فاذا لم يقرأ صار كأن لم يكن اذا أراد أن يقرأ في صلاته سورة فأخطأ فقرأ سورة أخرى لسهو عليه اذا شك في سجود السهو انه سجدة واحدة أو سجدين وطال تفكيره ثم تذكر لسهو عليه المسبوق اذا لم يتابع الامام في سجود السهو وسها فيما يقضى ككفاه سجدة واحدة وينتظم الثانية الاولى وان لم يسه فيما يقضى وفرغ عن صلاته سجدة لسهو والذي كان مع الامام استحساناً ولو تابع الامام في سجود السهو ثم سها فيما

يقضى فانه يسجد سهو * امام سهائي صلاته ثم أحدث فقدم غيره فسهل الثاني أيضا فسجد الثاني فمجدتين كفا ذلك اذا سلم الامام وعليه سهو فقام المسبوق الى قضاء ما سبق فقرأ أو ركع فلم يسجد وسجد الامام السهو يتابعه المسبوق في سجود السهو ويقدمه مقدارا للشهد لان انفراد لم يتأكد كذا لجرم لو سجد لا يتابع الامام لان انفراده قد تأكد ثم اذا عاد الى قضاء ما سبق قبل التقييد بالسجدة يعيد القيام والركوع لان قيامه وركوعه قبل سجود الامام السهو وارتفض بالمناجاة (١٣٥) فلا بد من الاعادة ولا ينبغي للمسبوق

أن يقوم الى قضاء ما سبق قبل سلام الامام فان قام قبل أن يفرغ الامام من التشهد فالمسئلة على وجوه اما ان كان مسبوقا بركة أو بركتين أو بثلاث فان كان مسبوقا بركة ان وقع من قراءته بعد فراغ الامام من التشهد مقدار ما تجوز به الصلاة بآثار صلاته لو مضى على ذلك وان لم يقع من قراءته مقدار ذلك بعد فراغ الامام من التشهد فمضى على ذلك فسدت صلاته لان قيامه وقراءته قبل فراغ الامام من التشهد لم يعتبر فاذا مضى على ذلك فقد ترك من صلاته ركعة فلا يجوز وكذا لو كان مسبوقا بركتين لانه ترك القرائتين في احدهما ولو كان مسبوقا بثلاث ركعات كان عليه فرض القراءة في ركعتين وفرض القيام في ركعة فينظر ان كان قام بعد فراغ الامام من التشهد أدنى قومة وقرأ في الاخرين ما تجوز به الصلاة جازت صلاته وان ركع في الاولى قبل فراغ الامام من التشهد ومضى على ذلك فسدت صلاته برجل صلى

الفرائض فانه يقضى الوتر وان لم يستيقن انه دل بقى عليه وتر أو لم يبق فانه يصلي ثلاث ركعات ويقضت ثم يعيد قدر التشهد ثم يصلي ركعة أخرى فان كان وترافقداؤه وان لم يكن فقد صلى التطوع أربعاً ولا يضره الفتوى في التطوع * وفي الحجة والاستغفار بالفرائض أولى وأهم من التوافل الا السنن المعروفة وصلاته الضحى وصلاته التسبيح والصلوات التي رويت في الاخبار فميسورة معدودة واذ كان معه هودة فذلك بنية النفل وغيره بنية القضاء كذا في المضمرات * ولا يقضى الفرائض في المسجد واغيا يقضى في بيته كذا في الوجيز للكردي * في الملتقط ولو أمر الاب ابنه أن يقضى عنه صلوات وصيام أيام لا يجوز عندنا كذا في التتارخانية * اذا مات الرجل وعليه صلوات فائنة فأوصى بأن تعطي كفارة صلواته يعطى لكل صلاة نصف صاع من بزر أو لتر نصف صاع واصلوم يوم نصف صاع من ثلث ماله وان لم يترك مالا يسد تقرض ورثته نصف صاع ويدفع الى مسكين ثم يصدق المسكين على بعض ورثته ثم يصدق ثم وثم حتى يتم لكل صلاة ما ذكرنا كذا في الخلاصة * وفي فتاوى الحجة وان لم يوص لورثته وتبرع بعض الورثة يجوز ويدفع عن كل صلاة نصف صاع خبطة منورين ولودفع جله الى فقير واحد جاز بخلاف كفارة اليمين وكفارة الظهار وكفارة الافطار وفي الوالوجية ولودفع عن خمس صلوات تسع امانات لفقير واحد ومنه لفقير واحد اختيارا لفقير واحد يجوز عن أربع صلوات ولا يجوز عن الصلاة الخامسة * وفي التيممة سئل الحسن بن علي رضي الله عنهما عن القديبة عن الصلوات في مرض الموت هل يجوز فقال لا * وسئل جابر الوري وأبو يوسف بن محمد عن الشيخ الفاني هل تجب عليه القديبة عن الصلوات كما تجب عليه عن الصوم وهو حقه فقال لا كذا في التتارخانية * في فتاوى أهل سمرقند رجل صلى خمس صلوات ثم انه لم يقرأ في الاولين من احدى الصلوات الخمس ولا يعلم تلك فانه بعيد الفجر والمغرب ولو تذكر انه ترك القراءة في ركعة واحدة ولا يدري من أية صلاة تركها قالوا بعيد صلاة الفجر والوتر ولو تذكر انه ترك القراءة في ركعتين بعيد صلاة الفجر والمغرب والوتر ولو تذكر انه ترك القراءة في أربع ركعات بعيد صلاة الظهر والعصر والعشاء ولا بعيد الوتر والفجر والمغرب كذا في المحيط * تارك الصلاة عدل الا يقتل كذا في الكافي في باب قضاء الفرائض

(الباب الثاني عشر في سجود السهو)

وهو واجب كذا في التبيين * هو الصحيح كذا في الهداية * والوجوب مقيد بما اذا كان الوقت صالحا حتى ان من عليه السهو في صلاة الصبح اذا لم يسجد حتى طلعت الشمس بعد السلام الاول سقط عنه السجود وكذا اذا سهي قضاء الفائتة فلم يسجد حتى اجرت وكل ما يمنع البناء اذا وجد بعد السلام يسقط السهو كذا في البحر الرائق * وفي القنية لو بنى النفل على فرض سهائه لم يسجد كذا في النهر الفائق * ومجمله بد السلام سواء كان من زيادة أو نقصان ولو سجد قبل السلام اجزأ عنه كذا رواية الاصول وياتي بتسليمتين هو الصحيح كذا في الهداية * والصواب أن يسلم تسليمة واحدة وعليه الجمهور واليه أشار في الاصل كذا في الكافي * ويسلم عن يمينه كذا في الزاهدي * وكيفيته أن يكبر بعد سلامه الاول ويحترس اجدا ويسجد في سجوده ثم يفعل ثانيا كذلك ثم يشهد ثانياً يسلم كذا في المحيط * وياتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء في عقدة السهو والصحيح وقيل ياتي به مافي العقدة الاولى كذا في التبيين * والاحوط أن يصلي

المغرب ركعتين وقعد قدر التشهد ووطن انه أتم الصلاة فسلم ثم قام وكبر ينوي السنة ثم تذكر انه لم يتم المغرب بعد ما جعل السنة أو قبل ذلك فسدت المغرب لانه تنقل الى السنة قبل اكمال الفريضة ولو صلى المغرب ركعتين فسلم ثم تذكر ان صلاته قد فسدت فقام وكبر للمغرب ثانياً وصلى ثلاثاً على ركعة وقعد قدر التشهد جازت المغرب والا فلا لان سنة المغرب ثانياً لم تصح فيبقى في الاولى فاذا صلى ركعة وقعد يتم الصلاة والا فلا وان افتتح المغرب وصلى ركعة فظن انه يكبر للافتتاح فاتقها وصلى ثلاث ركعات جازت صلاته لانها المرة الثانية

تعد في الثانية وهي الثلاثة بقية. ولو صلى المغرب ركعتين فظن أنه لم يفتح صلى ثلاث ركعات لا تجوز صلاته لأنه في الأولى فإذا لم يفتح على رأس الأولى في المرة الثانية فقد ترك القعدة على رأس الثالثة فتفسد صلاته. وإذا صلى الظهر أو بها وتذكر بعد السلام أنه ترك منها سجدة فقاموا مستقبل الصلاة صلى أربعاً وسلم وذهب فسدت صلاته لأننية استقبال الظهر لم تنصح لأنه كان في الأولى فصارت الصلاة المكتوبة بالنافلة قبل إكمال المكتوبة فتفسد (١٣٦) صلاته. رجل صلى العشاء وسلم على رأس الركعتين على ظن أنه أتروحية

أو سلم في الظهر على الركعتين على ظن أنها جامعة أو المقيم سلم على رأس الركعتين على ظن أنه مسافر يستقبل الصلاة ولو سلم على رأس الركعتين على ظن أنها أربعة فإنه يمضي على صلاته ويسجد لسهو لانه في المسائل الثلاث سلم مع علمه أنه صلى ركعتين فكان عامداً في السلام على رأس الركعتين فتبطل صلاته أما في المسئلة الرابعة سلم على رأس الركعتين على ظن أنه صلى أربعاً فكان ساهياً فلم يكن عامداً بالسلام على رأس ركعتين فلا تبطل صلاته وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يني كالأول أن أحدث فأنصرف ثم علم أنه لم يحدث وعندهما كأنه أن يني على صلاته ما لم يخرج عن المجدد وعند محمد رحمه الله تعالى لا يني فكذلك في هذه المسئلة صلى الأربع إذا رفع رأسه عن الركوع من الركعة الثالثة فتذكر أنه لم يسجد في الثانية إلا سجدة واحدة فإنه يسجد تلك السجدة ثم يتشهد للثانية ثم يسجد للثالثة سجدة ثم يتم صلاته لأن

في القعدة كذا في فتاوى قاضيخان. وحكم السهو في الفرض والنفل سواء كذا في المحيط. قال في الفتاوى القعدة بعد سجدة السهو ليست بركن وإنما أمر بها بعد سجدة السهو ليدفع ختم الصلاة بها حتى لو تركها فقام وذهب لا تنفسد صلاته كذا قاله الحلواني كذا في السراج الوهاج. وفي الواجبية الأصل في هذا أن المتركة ثلاثة أنواع فرض وسنة وواجب في الأول أن أمكنه التدارك بالقضاء حتى والافسدت صلاته وفي الثاني لا تنفسد لأن قيامه بأركانها قد وجدت ولا يجبر بسجدة السهو وفي الثالث أن ترك ساهياً يجبر بسجدة السهو وأن ترك عامداً لا كذا في التارخانية. وظاهر كلام الجمل الفقهاء لا يجب السجود في العمد وإنما تجب الإعادة جبر النقصان كذا في البحر الرائق. ولا يجب السجود إلا بترك واجب أو تأخير ركعة أو ترك ركعة أو تكراره أو تغييره واجب بأن يجهر فيما يخاف وفي الحقيقة وجوبه بشئ واحد وهو ترك الواجب كذا في الكافي. ولا يجب ترك التعوذ أو البسملة في الأولى والثانية وتكبيرات الانتقال إلا في تكبيرة ركوع الركعة الثانية من صلاة العيد ولا يجب ترك رفع اليدين في العيدين وغيرهما ومن ذلك ما لو سلم عن الشمال أو ساهياً ولو ترك القومة ساهياً بانحط من الركوع ساجداً في فتاوى قاضيخان أن عليه السجود عند أي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير. (ثم واجبات الصلاة أنواع) (منها) قراءة الفاتحة والسورة إذا ترك الفاتحة في الأولين أو أحدها يلزمه السهو وإن قرأ أكثر الفاتحة ونسى الباقي لا سهو عليه وإن نسي أكثر كان عليه السهو وأما ما كان أو منفرداً كذا في فتاوى قاضيخان. وإن تركها في الآخرين لا يجب أن كان في الفرض وإن كان في النفل أو الوتر وجب عليه كذا في البحر الرائق. ولو كررها في الأولين يجب عليه سجود السهو بخلاف ما لو أعادها بعد السورة أو كررها في الآخرين كذا في التبيين. ولو قرأ الفاتحة الأخرى فقرأ أكثرها ثم أعادها ساهياً فهو بمنزلة ما لو قرأها مرتين كذا في الظهيرية. ولو قرأ الفاتحة وحدها وترك السورة يجب عليه سجود السهو وكذا لو قرأ مع الفاتحة آية قصيرة كذا في التبيين. ولو قرأ الفاتحة وآيتين فخراً كسأها ثم تذكر عادوا ثم ثلاث آيات وعليه سجود السهو كذا في الظهيرية. ولو قرأ الفاتحة عن السورة فله عليه سجود السهو كذا في التبيين. ولو قرأ في الآخرين الفاتحة والسورة لا يلزمه السهو وهو الأصح ولو قرأ في ركوعه أو سجوده أو تشهد يلزمه وهذا إذا بدأ بقراءة ثم بالتشهد وان بدأ بالتشهد ثم بالقراءة فلا سهو عليه كذا في محيط السرخسي. ولو لم يقرأ الفاتحة في الشفع الثاني لا سهو عليه في ظاهر الرواية كذا في السراج الوهاج ناقلاً عن الفتاوى. ولو لم يقرأ شيئاً من القرآن في الشفع الثاني ولم يسجد عن أي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال إن كان متعمداً فقد أسأه وإن كان ساهياً كان عليه سجود السهو وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا حرج عليه في العمد ولا سجود عليه في السهو وعليه الاعتماد كذا في فتاوى قاضيخان. ومن سها عن فاتحة الكتاب في الأولى أو في الثانية وتذكر بعد ما قرأ بعض السورة يعود فيقرأ بالفاتحة ثم بالسورة قال الفقيه أبو الليث يلزمه سجود السهو وإن كان قرأ من السورة وكذلك إذا تذكر بعد الفراغ من السورة أو في الركوع أو بعد ما رفع رأسه من الركوع فإنه يأتي بالفاتحة ثم يعيد السورة ثم يسجد للسهو وفي الخلاصة إذا ركع ولم يقرأ السورة ورفع رأسه وقرأ السورة وأعاد الركوع وعليه السهو وهو الصحيح كذا في التارخانية. وإذا قرأ في الركعة الأولى سورة وقرأ في الركعة الثانية سورة قبلها فلا سهو عليه كذا في المحيط. وفي الواجبية المصلي إذا تلا آية السجدة ونسى أن

عوده إلى السجدة المتركة لا يفرض الركوع ويلزمه السهو لأنه أخر السجدة في الركعة الثانية عن محلها وإن تذكر بسجد وهو ركع في الثالثة أنه ترك من الركعة الثانية سجدة فإنه يسجد السجدة المتركة ويتشهد ثم يقوم فيصلي الثالثة والرابعة بركوعهما وسجودهما. لأنه ما تذكر في الركوع والركوع قبل رفع الرأس مما يقبل الارتفاض فكان عوده للسجدة المتركة ركوعاً فيه تنفس بخلاف ما بعد التمام. المصلي إذا سلم ناسياً وعليه سجدة التلاوة فسجدها ثم خرج عن الصلاة قبل أن يتعد قدر التشهد فسدت صلاته لأن

العبد في سجدة التلاوة يرض القعدة في رواية كالعود إلى السجدة الصليبية يرض القعدة باتفاق الروايات وهو اختيار بعض الأئمة
 السرخسي رحمه الله تعالى أما العود إلى سجود السهو لا يرض القعدة باتفاق الروايات * إذا سلم الإمام وعليه سجدة التلاوة فتد كرفي
 مكانه بعدما تفرق القوم فإنه يسجد للتلاوة ويقعد قدر التشهد فإن سجد للتلاوة ولم يقعد فسدت صلاته لا ترض القعدة ولا تفسد صلاة
 القوم لانقطاع المتابعة * المسافر إذا صلى ركعتين وسما فيهما وسجد للسهو ثم نوى الإقامة (١٣٧) صحت نيته ويقبل فرضه أربعاً

ولو صلى الرجل ركعتين
 تطوعاً وسما فيهما وسجد
 للسهو فأراد أن يني عليهما
 ركعتين لا يني من عليه
 السهو إذا سلم وهو يريد أن
 لا يسجد للسهو كان عليه أن
 يسجد ونيته باطلة * رجل
 ترك من صلاته سجدة صليبية
 وسجدة للتلاوة فسلم وهو
 ذا كر أحدهما فسدت
 صلاته كانت المذكورة
 صليبية أو تلاوة وعن أبي
 يوسف رحمه الله تعالى إن
 كان ناسياً للتلاوة وذا كر
 للصليبية فكذلك وإن
 كان على العكس لا تفسد
 صلاته ولو سلم وهو ذا كر
 أنه قد قدر التشهد ولكنه لم
 يقرأ التشهد ثم ذكر أن
 عليه سجدة للتلاوة لا يعود
 لأنه سلام عدو صلاته تامة
 لأنه لم يترك ركناً وكذا لو سلم
 وهذا كران عليه سجدة
 التلاوة ثم ذكر أنه لم يشهد
 فإنه لا يعود للتشهد ولا يسجد
 للتلاوة وصلاته تامة * المني
 إذا نسي سجدة التلاوة في
 موضعها ثم ذكرها في
 الركوع أو في السجود أو في
 القعود فإنه يجزئها ساجداً
 ثم يعود إلى ما كان فيه
 فيعبد استحساناً وإن لم

يسجد لها ثم ذكرها وسجدها وجب عليه سجود السهو ولأنه تارك للوصل وهو واجب وقيل لا سهو عليه
 والاول أصح كذا في التناخية * إذا أراد أن يقرأ في صلاته سورة فخطأ فقرأ سورة أخرى لا سهو عليه
 كذا في فتاوى قاضي خان * (ومنها) تعيين القراءة في الاولين كذا في البحر الرائق * (ومنها) رعاية الترتيب
 في فعل مكرر فلا ترك سجدة من ركعة فتد كرها في آخر الصلاة سجدها وسجد للسهو وترك الترتيب فيه وليس
 عليه إعادة ما قبلها ولو قدم الركوع على القراءة لزمه السجود لكن لا يعتد بالركوع فيفرض إعادة بعد
 القراءة كذا في البحر الرائق * (ومنها) تعديل الأركان وهو الظاهر أنه في الركوع والسجود وقد اختلف في
 وجوب السجود بتركه بناء على أنه واجب أو سنة والمذهب الوجوب ولو زوم السجود بتركه ساهياً وصححه
 في البدائع كذا في البحر الرائق * (ومنها) القعدة الاولى حتى لو تركها يجب عليه السهو كذا في التبيين
 * (ومنها) التشهد فإذا تركه في القعدة الاولى أو الاخيرة وجب عليه سجود السهو وكذا إذا ترك بعضه كذا
 في التبيين * سواء كان في الفرض أو النفل كذا في البحر الرائق * ولو قرأ التشهد في القيام ان كان في الركعة
 الاولى لا يلزمه شيء وإن كان في الركعة الثانية اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يجب كذا في الظهيرية
 * ولو تشهد في قيامه قبل قراءة الفاتحة فلا سهو عليه وبعدها يلزمه سجود السهو وهو الاصح لان بعد
 الفاتحة محل قراءة السورة فإذا تشهد فيه فقد أدى الخواجب وقبلها محل الشاء كذا في التبيين * ولو تشهد في
 الاخرين لا يلزمه السهو كذا في محيط السرخسي * وإذا فرغ من التشهد وقرأ الفاتحة سهواً فلا سهو عليه
 وإذا قرأ الفاتحة مكان التشهد فعليه السهو وكذلك إذا قرأ الفاتحة ثم التشهد كان عليه السهو كذا روى
 عن أبي حنيفة رحمه الله في الواقعات الناطقية وذكره في الأذاني موضع التشهد بالقراءة ثم تشهد ففعله
 السهو ولو بدأ بالتشهد ثم بالقراءة فلا سهو عليه ولو قرأ التشهد قائماً أو راكعاً أو ساجداً لا سهو عليه هكذا
 في المحيط * ولو كرر التشهد في القعدة الاولى فعليه السهو وكذا لو زاد على التشهد الصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم كذا في التبيين * وعليه الفتوى كذا في المضمرات * واختلفوا في قدر الزيادة فقال بعضهم يجب
 عليه سجود السهو بقوله اللهم صل على محمد وقال بعضهم لا يجب عليه حتى يقول وعلى آل محمد والاول
 أصح ولو كرره في القعدة الثانية فلا سهو عليه كذا في التبيين * وإذا نسي قراءة التشهد حتى سلم ثم تذكره
 وتشهد وعليه السهو في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ويجب إذا قعد فيها
 يقام أو قام فيما يجلس فيه وهو امام أو منفرداً أو بالقيام إذا استتم قائماً أو كان إلى القيام أقرب فإنه لا يعود
 إلى القعدة هكذا في فتاوى قاضي خان وسجد للسهو * ولو عاد إلى القعود تفسد صلاته على الصحيح كذا في
 التبيين * وإن لم يكن كذلك يقدح ولا سهو عليه كذا في فتاوى قاضي خان * وهو الاصح هكذا في الهداية
 والتبيين * ويعتبر ذلك بالنصف الاسفل من الانسان ان كان النصف الاسفل مستويا كان إلى القيام أقرب
 والا كذا في الكافي * وفي رواية إذا قام على ركبتيه لينهض يقعد وعليه السهو ويستوي فيه القعدة
 الاولى والثانية وعليه الاعتماد وان رفع البتية وركبته على الارض لم يرفعهما الا سهو عليه هكذا روى عن
 أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان * وكذا إذا سجد في موضع الركوع أو ركع في موضع
 السجود أو كرر ركناً أو قدم الركن أو أخره في هذه الفصول كلها يجب سجود السهو وفي القدوري ومن ترك
 من صلاته فعلاً وضع فيه ذكر فعلية سجود السهو لان الفعل اذا وضع فيه ذكره فذلك إمارة كونه مقصوداً

بعد جازت صلاته وإن أخرها إلى آخر صلاته أجزأه لان الصلاة واحدة وإن كان اماماً وصلى ركعة وترك منها سجدة فعلى ركعة أخرى
 وسجد لها فتد كذا في السجود فإنه يرفع رأسه من السجود ويسجد المتركة ثم يعيد ما كان فيها لانها ان ارتفعت فيعيد سجدتها استحساناً
 فاما ما قبل ذلك إلى المتركة هل ترتفع ان كان ما تخلل بين المتركة وبين الذي تذكر فيها ركعة تامة لا ترتفع باتفاق الروايات فلا يلزمه
 إعادة ذلك وإن لم يكن ركعة تامة فكذلك في ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يرتفع اذا قرأ في الشفع

الثاني من الظهر أو العصر أو العشاء الفاتحة والسورة الساجدة وسجدتها ثم قام وقرأ الفاتحة وقرأ تجافى جنوبه لاسهوعليه لانه لم يقرأ الفاتحة مرتين على الولاة * (فصل فيما يفسد الصلاة) * المفسد للصلاة نوعان فعل وقول أما الاول اذا حدث في صلاته من بول أو غائط أو ريح أو رعاى متعمدا فسدت صلاته وان سبقه الحدث ولم يتعمدا كان حداثا موجب الغسل فكذلك وان كان موجب (١٣٨) الوضوء فان كان بفعل الادعى فكذلك وان لم يكن بفعل الادعى لا يفسد الصلاة بل

يتوضأ ويبني اذا كان على بدنه دمل أو جراحة أو بثرة فمزها يده عمدا فسال منه الدم فسدت صلاته لانه تعمد الحدث وان لم يفرزها لكانها انشقت باصا به السد أو الثوب في الركوع أو السجود وسال منه الدم فسدت صلاته في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو بمنزلة ما لو رماه انسان ينفذة أو حجرة وفيه خلاف على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى نقصد صلاته ويمنع البناء كذا لو سقط من السقف حجر أو خشب على المصلي عشي انسان فادماه وكذا لو دخل الشوك في رجل المصلي أو وضع جبهته على الارض في السجود فسال منه الدم من غير قصد فسدت صلاته عندهما وقبل تقسده عند الكل لان الاحتراز عنسه ممكن فانما يجتزأ صار كأنه تعمد ذلك وكذا لو كان تحت شجرة فسقط منها غمرة فخرجته وان لم يصبه الحدث ولكنه فعل فعلا ليس من أفعال الصلاة ان كان كثيرا منه بدتفسد صلاته وان كان يسيرا

في نفسه فتمكن بتركه النقص في صلاته فيجب جبره بسجدة السهو وان كان فعلا لم يوضع فيه ذكر فليس فيه سجود السهو كوضع اليدين على الشمال والقومة التي بين الركوع والسجود واذا قعد المصلي في صلاته وتشهد ثم شك انه صلى ثلاثا أو أربعا حتى شغل ذلك عن التسليم ثم استيقن انه صلى أربعة أتم صلاته فعليه سجدة السهو وان شك في ذلك بعدما سلم تسليمة واحدة فلا سهو عليه وما اذا حدث في صلاته وذهب ليتوضأ فوقع له هذا الشك حتى شغل عن الوضوء ساعة فعليه سجدة السهو وكذا في المحيط * (ومنها القنوت) فاذا تركه يجب عليه السهو وتركه يتحقق برفع رأسه من الركوع ولو ترك التكبيرة التي بعد القراءة قبل القنوت سجدة السهو لانه بمنزلة تكبيرات العبد كذا في التبيين * (ومنها تكبيرات العيدين) قال في البدائع اذا تركها أو نقص منها أو زاد عليها أو أتى بها في غير موضعها فانه يجب عليه السجود كذا في البحر الرائق * وبسوى في الزيادة والنقصان القليل والكثير قد روى عن الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله اذا سها الامام عن تكبيرة واحدة في صلاة العبد بسجدة السهو وكذا في الذخيرة * وذكروا كشف الاسرار ان الامام اذا سها عن التكبيرات حتى ركع فانه يعود الى القيام بخلاف المسبوق اذا ترك الامام في الركوع فانه ياتي بالتكبيرات في الركوع كذا في البحر الرائق * ولو ترك تكبيرة الركوع الثاني في صلاة العبد وجب عليه السهو لانه واجبة بعد التكبيرات العيدين بخلاف تكبيرة الركوع الاول لانها ليست ملحقه بها كذا في التبيين * السهو في الجمعة والعيدين والمكسوبة والتطوع واحد الا ان مشايخنا قالوا لا يسجد للسهو في العيدين والجمعة للابقع الناس في فتنة كذا في المضمرات ناقلا عن المحيط * (ومنها الجهر والاختفاء) حتى لو جهر فيما يخاف أو خافت فيما يجهر وجب عليه سجود السهو واختلفا في مقدار ما يجب به السهو ومنها ما قيل يعتبر في الفصلين بقدر ما يجوز به الصلاة وهو الاسخ ولا فرق بين الفاتحة وغيرها * والمفرد لا يجب عليه السهو بالجهر والاختفاء لانه من خصائص الجماعة هكذا في التبيين * وان جهر بالتعذر أو بالتسمية أو بالتأمين لاسهوعليه كذا في فتاوى قاضي خان (فصل) سهو الامام بوجوب عليه وعلى من خذله السجود كذا في المحيط * ولا يشترط أن يكون مقدريا به وقت السهو حتى لو أدرك الامام بعدما سلم بآيتمه أن يسجد مع الامام تبعاله ولو دخل معه بعدما سجد سجدة السهو وتابعه في الثانية فلا يقتضي الاول وادخل معه بعدما سجد هما لا يقضيما كذا في التبيين * سهو المؤمن لا يوجب السجدة ولو ترك الامام سجود السهو فلا سهو على المؤمن كذا في المحيط * والمسبوق يتابع الامام في سجود السهو ثم يقوم الى قضاء ما سبق به ولا يعيد في آخر صلاته * والا حقا اذا سجد للسهو مع الامام لا يعتد به ويسجد في آخر صلاته وينبغي للمسبوق أن يمكث ساعة بعد سلام الامام لموازاة يكون على الامام سهو هكذا في محيط السرخسي * ولو لم يتابع الامام في سجود السهو وقام الى القضاء لا يسهط عنه ويسجد في آخر صلاته * ولو سلم الامام فقام المسبوق ثم تذكر الامام أن عليه سهوا فسجد له قبل أن يقيد المسبوق الركعة بسجدة فعليه أن يرفض ذلك ويعود الى متابعتها ثم اذا سلم الامام قام الى القضاء ولا يعتد بما فعل من القيام والقراءة والركوع ولو لم يعد الى متابعة الامام ومضى على قضائه فانه يجوز صلاته ويسجد للسهو بعد فراغ ما استحسنه ناولوه سجدة الامام بعدما قيد هذا المسبوق الركعة بسجدة فانه لا يعود فان عاد الى متابعتها فسدت صلاته كذا في السراج الوهاج * ولو سها الامام في صلاة الخوف بسجد للسهو وتابعه فيه الطائفة الثانية وأما الطائفة الاولى فانه لا يسجدون بعد

لا تفسد صلاته واختلوا في القلة والكثرة قال بعضهم كل ما يقام بالدين فهو كثير وما يقام بسد واحدة فهو الفراغ يسير ما لم يسكر فعلى هذا القول المصلي اذا ضرب ابنته مرة أو مرتين لا تفسد صلاته لان الضرب يتم بسد واحدة وان ضربها ثلاث مرات في ركعة واحدة تفسد صلاته ولو كان في صلاة الظهر أو النفل أربع ركعات فضر بها في كل ركعة مرة أو مرتين لا تفسد صلاته وان ضربها ثلاث مرات في ركعة واحدة تفسد صلاته وكذا لو اتقص من عمامته كور فسوا مرة أو مرتين لا تفسد ذلك يحصل بسد

واحدة وان نهم فسدت صلاته لانه لا يحصل بيد واحدة وكذا المرأة اذا تخمرت فسدت صلاتها ولو أغلق الباب لا تفسد صلاته لان ذلك يحصل بتعدين ادخال اليد في المغلق ثم شد المغلق وان فتح الباب المغلق فسدت صلاته لانه يحتاج الى ادخال اليد في المغلق ثم تحريك المغلق وقت الفتح ثم اخراج المغلق من موضع الشد ولو شد السراويل تفسد صلاته لانه يحتاج الى استعمال اليدين وان حل الازرار لا تفسد صلاته يتم بيد واحدة من غير تكرار الفعل وكذا الوزر القميص تفسد ولو حل لا تفسد (١٢٩) ولورفع العمامة ووضعها على الارض

أورفعها من الارض ووضعها على الرأس لا تفسد

لانه يتم بيد واحدة من غير تكرار ولوزر القميص

لا تفسد ولوليس القميص تفسد ولو تنعل أو خلع

نعله لا تفسد لانه لا يحتاج الى اليدين ولا الى المعالجة

ولوليس الخفين فسدت صلاته لانه لا يتم بيد واحدة

ولو ألبس دابة أو أسرها أو نزع السرج فسدت صلاته

وان أمسكها أو خلع اللجام لا تفسد ولوليس قلنسوة

أو بضة أو نزعها لا تفسد وان رمى طبره لم تفسد صلاته

قل هذا اذا كان الحجر في يده أما اذا أخذ الحجر من الارض

ورمى طبره لا تفسد صلاته ولو تروح بمرحاة أو بكه

لا تفسد صلاته وقد مر قبل هذا وان أكل أو شرب

عامدا أو ناسيا فسدت صلاته لانه ليس من أعمال

الصلاة وهو كثير لانه عمل اليد والقدم والاسنان وان

ابتلع شيئا بين أسنانه في الكتاب انه لا تفسد الصلاة

ولم يفصل قيل هذا اذا كان قريبا لان كان كثيرا يفسد

الصلاة ثم اختلفوا في القلة والكثرة بعضهم قنوا

الفراغ من الاتمام كذا في البحر الرائق * والا حقا لا يسجد لسهو فمما يقضى والمسبق يسجد لسهو فمما يقضى ولو سها امامه ولم يسجد المسبوق معه وسها هو فمما يقضى بكفيه سجدة تان والمقيم خلف المسافر حكمه حكم المسبوق في سجدة السهو * الامام اذا سها ثم أحدث فقدم مسجوقا أتتها الا السلام فانه يقدم رجلا أدرك أول الصلاة فيسلم ويسجد للسهو ويسجد معه المسبوق فان لم يكن فيهم من أدرك أول الصلاة قام كل واحد الى قضاء ما سبق به ويسجد كل واحد لسهو في آخر صلاته هكذا في محيط السرخسي * رجل صلى الظهر ركعتين في الركعة قدر التشهدان تذكريل أن يقيد الخامسة بالسجدة انها الخامسة عاد الى القعدة وسلم كذا في المحيط * ويسجد للسهو وكذا في السراج الوهاج * وان تذكر بعد ما قيدا الخامسة بالسجدة انها الخامسة لا يعود الى القعدة ولا يسلم بل يضيف اليها ركعة أخرى حتى يصير شفعا ويشهد ويسلم هكذا في المحيط * ويسجد للسهو واستحسانا كذا في الهداية * وهو المختار كذا في الكفاية * ثم يشهد ويسلم كذا في المحيط * والركعتان نافله ولا تنوبان عن سنة الظهر على الصحيح كذا في الجوهرية النيرة * قالوا في العصر لا يضم اليها سادسة وقبل يضم وهو الاصح كذا في التبيين * وعليه الاعتماد لان التطوع انما يكره به بعد العصر اذا كان عن اختيار وأما اذا لم يكن عن اختيار فلا يكره كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الفجر اذا قام الى الثالثة بعد ما قعد قدر التشهد وقيد بها بالسجدة لا يضم اليها الرابعة كذا في التبيين * وصرح في التبيين بان الفتوى على رواية هشام من عدم الفرق بين الصبح والعصر في عدم كراهة الضم كذا في البحر الرائق * واذا لم يقعد قدر التشهد في الفجر بطل فرضه ترك القعود على الركعتين والتنفل قبل الفجر بأكثر من ركعة في الفجر مكره بخلاف ما اذا قام الى الخامسة في العصر قبل أن يقعد في الرابعة وقيد بها بالسجدة حيث يضم اليها سادسة لان التنفل قبل العصر ليس بمكروه هكذا في التبيين * وان لم يقعد على رأس الرابعة حتى قام الى الخامسة ان تذكر قبل أن يقيد الخامسة بالسجدة عاد الى القعدة هكذا في المحيط * وفي الخلاصة ويشهد ويسلم ويسجد للسهو كذا في التارخانية * وان قيدا الخامسة بالسجدة فسد ظهره عندنا كذا في المحيط * وتحوط صلاته فلا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ويضم اليها ركعة سادسة ولو لم يضم فلا شيء عليه كذا في الهداية * ثم اختلف أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى في وقت الفساد فقال أبو يوسف رحمه الله تعالى كما وضع رأسه للسجود تفسد صلاته وقال محمد رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته حتى يرفع رأسه من السجود وفرض السجود عتدأبي يوسف رحمه الله تعالى يتأدى بوضع الرأس وعند محمد رحمه الله تعالى بالوضع والرفع كذا في المحيط * قال نضر الاسلام في الجامع الصغير والمختار للفتوى قول محمد رحمه الله تعالى كذا في النهاية * وفائدة الاختلاف تظهر فيما اذا أحدث في هذه السجدة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يمكنه اصلاحها وعند محمد رحمه الله تعالى يمكن فيذهب ويتوضأ كذا في المحيط * ويقعدو يشهدو ويسلم كذا في فتح القدير * والاصح أنه لا يسجد للسهو كذا في النهاية * وان سلم بنية القطع من وجب عليه السهو فهو في الصلاة ان يسجد للسهو ولا عندهما وهو الاصح وعند محمد وفر رحمه الله تعالى هو فيها وان لم يسجد فبعد السلام ان اقتدى به رجل صح عند محمد رحمه الله تعالى مطلقا وعند محمد رحمه الله تعالى ان تقض الوضوء عند خلهما او صلاته تامة اجماعا وعقط عنه سجود السهو ولو نوى الاقامة انقلب فرضه أربعاء عنده ويسجد في آخر الصلاة

(١٧ - الفتاوى اول) القليل بما دون الجصة وسوى بينها وبين الصوم وقال بعضهم ما دون ملء الفم لا يفسد الصلاة وفرق بين الصلاة لا تو بين الصوم وان ضرب انسانا بسوط أو سيف فسدت صلاته وان تقلد سيفاً أو نزع له لا تفسد صلاته وكذا اذا تدرى برداه أو حمل شيئا خفيفا يحمل بيد واحدة أو حمل صبيبا أو ثوبا على عاتقه لم تفسد صلاته وان كان ثقبلا يتحمل بالاجر بمقالته فسدت صلاته وان دفع المار بين يديه برأسه أو يسده لا تفسد صلاته وان رمى بسهم فسدت صلاته لانه كثير قالوا هذا اذا أخذ القوس والسهم ووضع

النهم على الوتر ويجه فاما اذا كان القوس في يده والسهم على الوتر فرمى لا تفسد صلاته ولوركب الدابة فسدت صلاته لانه لا يتم الاباليدين وان نزل عن الدابة لم تفسد لان النزول يمكن بدون استعمال اليدين بأن يجعل رجله من جانب وي طرح نفسه على الارض قالوا هذا يشكل بما اذا جله غيره ووضع على السرج فان صلاته تفسد ويمكن أن يجاب عن هذا فيقال ان فعل غيره اتقل اليه فصار كأنه هو الذي يركب بنفسه وهذا على قول (١٣٠) من يقدر الكثير يعمل اليدين وهو اختيار الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل

رحمته تعالى وقال بعضهم ان كان يحمل لواء انسان ليستيقن انه ليس في صلاة فهو كثير وان كان يشك انه في الصلاة أو ليس في الصلاة فهو يسير وهذا اختيار العامة وقال بعضهم يفوض ذلك الى رأى المصلي ان استغفنه واستكثره فهو كثير والا فلا قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذا القول أقرب الى مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه في جنس هذه المسائل لا يقدر تقدير ابل يفوض ذلك الى رأى المبتلى به * ولو حول المصلي وجهه عن القبلة من غير عذر فسدت صلاته وكذلك تقدم على الامام من غير عذر ولو كان في الصحراء فتأخر عن موضع قيامه فسدت صلاته قال الامام أبو علي النسقي رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته ما لم يتأخر مقدار سجود من خلفه وكذا عن عيبيه أو عن يساره بقدر ما قلنا كافي وجه القبلة * المرأة اذا طنت انها أحدثت فاستدبرت القبلة قالوا ان نزلت عن

وعنده لا يتقلب أربعاً وسقط عنه سجود السهو اذا يجابه بوجوب اطاله كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المسكار * ومن صلى ركعتين تطوعاً فسها فيهما وسجد السهو ثم أراد أن يصلي آخرين لم يبين كذا في الهداية * ولو بنى صح لبقاء التصرية وبعد سجود السهو في المختار وكذا المسافر لو نوى الإقامة بعد ما سجد السهو يلزمه أربع ركعات وبعد سجود السهو كذا في التبيين * رجل صلى العشاء فسها فيهما وقرأ أجمدة التلاوة فلم يسجد هاترك سجدة من ركعة ثم سلم فالتله على أربعة أوجه ان كان ناسياً للكل أو عامداً للكل أو ناسياً للتلاوة عامداً للصلاة أو على العكس في الوجه الاول لا تفسد صلاته بالاتفاق لان هذا سلام السهو وسلام السهو لا يخرج عن حرمة الصلاة وفي الوجه الثاني والثالث تفسد صلاته بالاتفاق لان سلام العبد يخرج عن حرمة الصلاة وفي الوجه الرابع في ظاهر الرواية تفسد صلاته كذا في المحيط * السهو في سجود السهو لا يوجب السهولانه لا يتناهى كذا في التذيب * ولو سها في سجود السهو على بالتحري ولو سها في صلاته مراراً بكفيه سجدتان كذا في الخلاصة * ولو أتم في التطوع في الليل خافت متعمداً فقد أساء وان كان سهاها فعليه السهو كذا في فتاوى قاضي خان * وفي التهمة اذا ترك الجهر في الوتر وفي التراويح يلزمه السهو كذا في التتارخية * اذا أحدث الامام وقد سها فساختلج رجلاً بسجد خليفته للسهو وبعد السلام وان سها خليفته فيما يتم أيضاً كفاه سجدتان لسهو وسهو الاول كالسها الاول مرتين وان لم يكن الاول سها وانما سها الخليفة لزم الاول سجود السهو وسهو خليفته ولو سها الاول بعد الاختلاف لا يوجب سهو شيئاً كذا في الذخيرة * وفي الاصل اذا سلم في الرابعة سهاها بعد قعوده مقدار التشهد ولم يقرأ التشهد فان عليه أن يعود الى قراءة التشهد ثم يسلم ويسجد للسهو ثم يشهد ويسلم كذا في المحيط * وما يتصل بذلك مسائل الشك والاختلاف الواقع بين الامام والمأموم في مقدار المؤدى * من شك في صلاته فلم يدرك الا ناصلي أم أربعة وكان ذلك أول ما عرض له استأنف الصلاة كذا في السراج الوهاج * ثم الاستقبال لا يتصور الا بالخروج عن الاول وذلك بالسلام أو الكلام أو عمل آخر مما ينافي الصلاة والسلام قاعداً أو ولي ومجرد النية بلغوا ولا يخرج من الصلاة كذا في التبيين * ثم اختلف المشايخ في معنى قوله أول ما عرض له قال بعضهم ان السهو ليس بعادة لانه لم يسه في عمر فقط وقال بعضهم معناه أنه أول سهو وقع له في تلك الصلاة والاول أشبه كذا في المحيط * وان كثر شكك تحري وأخذ بأكثر ما به كذا في التبيين * وان لم يترج عنه شيء بعد الطلب فانه يبني على الأقل فيجعلها واحدة فيملوشك انها ثمانية وثانية لوشك انها ثالثة وثالثة لوشك انها رابعة وعند البناء على الأقل بقعد في كل موضع يتوهم أنه محل قعود فرضا كان القعود واجباً كلاً يصير تاركاً فرض القعدة أو واجباً * فان وقع في رابعي انها الاولى والثانية يجعلها الاولى ثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة ثالثة في أربع قعدات قد تدان مفروضتان وهي الثالثة والرابعة وقعدتان واجبتان كذا في البحر الرائق * واذا شك بعد السلام أو قبل السلام لكن بعد ما فرغ من التشهد يحكم بالجواز ولا يعتبر هذا الشك كذا في الخلاصة * رجل شك في صلاة أنه صلاها أم لا فان كان في الوقت فعليه أن يعيد وان خرج الوقت ثم شك فلا شيء عليه كذا في المحيط ولوشك في صلاة الفجر وهو في القيام انها الثالثة أو الاولى لا يتم ركعة بل يقعد قدر التشهد ويرفض القيام ثم يقوم فيصلي ركعتين وقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة ثم يشهد ثم يسجد سجدتين السهو

وان وصلاها فسدت صلاتها وليس البيت لها كلسجد للرجل وقال القاضي أبو علي النسقي رحمه الله تعالى لا تفسد صلاتها والبيت لها كلسجد للرجل ولو كان المقتدى على عين الامام فجاء ثالث واجتنب المؤتم الى نفسه بعد ما كبر الثالث أو قبله لم تفسد صلاة المؤتم وقال بعضهم اذا اجتنبه قبل التكبير تفسد * محاذاة المرأة الرجل في صلاة مشتركة كشركة التصرية والاداء تفسد صلاة الرجل قلت محاذاة المرأة وكثرت بالهمة كانت المرأة أو صغيرة عاقلة لان العاقلة من أهل الصلاة تثاب عليها اقتصدت بامام نوى امامتها في

(131)

بِحُسْنِ خُصْمَةٍ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ

فلا نعم البناء بالمصل إذا خاف سبق الحدث فانصرف فمسقه الحدث في الطريق لا يجوز له البناء في قول

اختلفت الروايات فيه وظاهر الرواية عن محمد رحمه الله تعالى ان صلاته تفسد وقيل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذا كقول محمد رحمه الله تعالى وان تجلس ثوبه أو بدنه بجحدته بأن عرف فأصاب الرعاف ثوبه أو بدنه ان كان قليلا فلا صلى فيها جاز وان كانت كثيرة وليس معه ثوب آخر فانه ينصرف ويتوضأ ويغسل التجاسة ويبني على صلاة لان الشرع جواز البناء في الرعاف مع انه يصيب ذلك جسده وثوبه فلا يمنع البناء في المصلح اذا خاف سبق الحدث فانصرف فمسقه الحدث في الطريق لا يجوز له البناء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله

تعالى ولو سبقه الحدث في الصلاة فأنصرف ليتوضأ ثم أحدث منعد الا يجوز له البناء ولو فقهه في صلته قبل التشهد تفسد صلته ككلو
أحدث منعداً لو فقهه بعد التشهد أو بعد ما عاد إلى سجود السهو وتنقض طهارته ولا تفسد صلته وبه ما عاد إلى سجدة التلاوة
تنقض طهارته وتفسد صلته لما مر قبل هذا إذا أحدث الامام قدم محدثاً وجنباً أو امرأة أو صبياً أو مجنوناً أو كافراً وخرج من
المسجد فسدت صلاته الكل (١٣٣) وان لم يخرج الامام من المسجد حتى قدم هؤلاء رجلاً يصلح للإمامة ان قدم

هي الظهر وقال به ضمهم هي العصر فان كان في وقت الظهر فهي الظهر وان كان في وقت العصر فهي العصر
لان الظاهر شاهد لمن يدعي ما يوافقه الوقت وان كان مشكلاً جازاً للفريقين في القياس كذا في المحيط

* (الباب الثالث عشر في سجود التلاوة) *

سجود التلاوة في القرآن أربعة عشر كذا في الهداية ١ في آخر الاعراف عند قوله ان الذين عند ربك
لا يستكبرون عن عبادته ويسجدونه وله يسجدون ٢ والرعد عند قوله ولله يسجد من في السموات والارض
طوعاً وكرهاً وظلالهم بالغدو والآصال ٣ والتخل عند قوله ولله يسجد من في السموات وما في الارض من
دابة والملائكة وهم لا يستكبرون ٤ وبني اسرائيل عند قوله ان الذين آمنوا بالله من قبله ان اتى عليهم
يخزون لا الاذقان سجداً ويقولون ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولاً ٥ ومريم عند قوله اذا اتى عليهم آيات الرحمن
خروا سجدوا بيكاً ٦ والاولى في الحج عند قوله الم تر ان الله يسجد له من في السموات ومن في الارض والشمس
والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب ومن يهن الله فما له من
مكرم ان الله يفعل ما يشاء ٧ والقرفان عند قوله واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن ان سجدنا
تأمرنا وازادهم نفورا ٨ والتخل عند قوله ويعلم ما تخفون وما تعلنون ٩ والم تنزيل عند قوله انما يؤمن
بآياتنا الذين اذا ذكروا بهم سجدوا وسجدوا سجوداً ١٠ وص عند قوله
فاستغفر به وخررا كعواً ١١ وحمل السجدة عند قوله لا يسأمون ١٢ والتعجب عند قوله فاسجدوا لله
واعبدوا ١٣ واذا السماء انشقت عند قوله فما لهم لا يؤمنون واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون ١٤
واقرأ باسم ربك عند قوله واسجدوا اقترب هكذا في العيني * والسجدة واجبة في هذا الموضع على السائل
والسامع سواء قصدهم مع القرآن أو لم يقصد كذا في الهداية * رجل قرأ آية السجدة لا يلزمه السجدة
بغير ذلك الشفتين وانما تجب اذا صح الحروف وحصل به صوت سمع هو أو غيره واذا قرب الله الى فقه كذا في
فتاوى قاضيخان * ولو قرأ آية السجدة الا الحرف الذي في آخرها لا يسجد ولو قرأ الحرف الذي يسجد فيه
وحده لا يسجد الا أن يقرأ أكثر آية السجدة بحرف السجدة وفي مختصر البحر لوقر أو اسجد وسكت ولم يقل
واقرب يلزمه السجود كذا في التبيين * رجل سمع آية السجدة من قوم من كل واحد منهم حرف ليس عليه ان
يسجد لانه لم يسمعها من تال كذا في فتاوى قاضيخان * والاصل في وجوب السجدة ان كل من كان من أهل
وجوب الصلاة ما أداها أو قضاها كان أهلاً لوجوب سجدة التلاوة ومن لا فلا كذا في الخلاصة * حتى لو كان
التالي كافراً أو مجنوناً أو صبياً أو حائضاً أو نفساء أو عقيب الطهر دون العشرة والاربعين لم يلزمهم وكذا
السامع كذا في الزاهدي * ولو سمع منهم من علم عاقل بالغ تجب عليه لسماعه ولو قرأ المحدث أو الجنب أو سمعها
تجب عليه ما وكذا المريض * ولا تجب اذا سمعها من طهر هو المختار * ومن النائم الصائم انما تجب وان
سمعها من الصديق لا تجب عليه كذا في الخلاصة * النائم اذا أخبره قرأ آية السجدة في حال النوم تجب عليه
وفي النصاب هو الاصح كذا في التارخانية * ولو قرأها سكران تجب عليه وعلى من سمعها كذا في المحيط
السرخسي * المرأة اذا قرأت آية السجدة في مملاتها ولم تسجد لها حتى حاضت سقطت عنها السجدة كذا في
المحيط * مصلى التطوع اذا قرأ آية السجدة وسجد لها ثم فسدت صلاته ووجب عليه قضاءها لا يلزمه

المحدث أو الجنب متوضأ
صح تصديعهما ولا يصح
تقديم غيرهما إلا إذا
تعل القرآن فسدت صلاته
وكذا اذا قام القارئ يجنب
الاي يصلي صلاة الاي
تفسد صلاة الاي وقال
أبو يوسف ومحمد رجها
الله تعالى ان تعلم الاي بعد
ما فقد قدر التشهد لا تفسد
صلاته وان تعلم الاي
بعد ما سلم وعليه سهو
لا تفسد صلاته عند الكل
ولو تعلم بعد ما سلم ثم تذكر
سجدة التلاوة فسدت
صلاته في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى ولو كانت
السجدة صليبه فسدت
صلاته عند الكل ولو
كان الاي مقتدياً بالقارئ
فتعلم القرآن في وسط
الصلاة قال الشيخ الامام أبو
بكر محمد بن النضر رحمه
الله تعالى لا تفسد صلاته
* العارى اذا وجب له الثوب
في صلاته تفسد صلاته
وكذلك صاحب الجرح
السائل اذا انقطع دمه أو
خرج الوقت في خلال

الصلاة والمنعيم اذا وجد الماء وما صح الخلف اذا انقضت مدة مسحه وصاحب الجبيرة اذا سقطت الجبيرة
في الصلاة عن بر فسدت صلاته * رجل صلى أربع ركعات تطوعاً ولم يقعد على الثانية لم تفسد صلاته استصحاباً ولو صلى ست
ركعات أو ثمان ركعات ولم يقعد الا في آخرهن اختلف المشايخ فيه قال بعضهم تفسد صلاته قياساً واستصحاباً وقال بعضهم هذا
والاول سواء مصلى الجمعة اذا خرج وقتها فسدت صلاته وهو وماتت من سواه * المرأة اذا أرضعت ولدها في الصلاة تفسد صلاتها ولو جاء

الصلي وارضع من ثديها وهي كارهة فقل لها قد فسدت صلاتها وان مص مصة أو بمصتين ولم ينزل لبنها لم تنفس صلاتها وانعض ثلاث
صاات تنفس صلاتها نزل اللبن أول ينزل * اذا قرأ المصلي من المصحف فسدت صلاته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو نظرت في المصحف
أو المحراب فهم ولم يقرأ لا تنفس صلاته وهو الصحيح ولو قرأ من الانجيل أو التوراة أو الزبور هو يحسن القرآن ولا يحسن فسدت صلاته
وكذا لو أنشد شعر افييه تسبيح أو تهليل فسدت صلاته ولو أنغمى على الصلي أو جن فسدت (١٣٣) صلاته ولو كانت المرأة في الصلاة

فجامعها زوجها بين الفخذين
فسدت صلاتها وان لم ينزل
منها بله وكذا لو قبلها بشهوة
أو غير شهوة أو مسها بشهوة
ولو نظرت الى فرج المطلقة
طافا راجعا عن شهوة
يصر مرارعا ولا تنفس
صلاته في رواية وكذا لو
نظر المصلي الى فرج امرأة
بشهوة حرمت عليه أمها
وانتهوا ولا تنفس صلاته في
رواية ولو صلى الرجل في
قيص محلول الجيب فوقع
بصره في الركوع والسجود
على فرجه ذكرناه لا تنفس
صلاته وفي رواية تنفس وهو
اختيار الشيخ الامام أبي بكر
محمد بن الفضل رحمه الله
تعالى ولو نظر انسان من
تحت القميص ورأى عورة
المصلي لا تنفس صلاته ولو
قبلت المصلي امرأة ولم
يشتهها لم تنفس صلاته
* اذا نام المصلي مضطجعا
متعمدا فسدت صلاته ولو
نعس في الصلاة ولم يعمد
قال نفسه حتى اضطجع
اختلفوا فيه قال بعضهم
تنتقض طهارته ولا تنفس
صلاته وله أن يتوضأ ويبنى
وقال بعضهم لا تنفس صلاته
ولا تنتقض طهارته كالونام

اعادة تلك السجدة * وكذا المسلم اذا قرأ آية السجدة ثم ارتد أو العياذ بالله ثم أسلم لم تجب عليه تلك السجدة
ولا تجب السجدة بكتابة القرآن كذا في فتاوى قاضيجان * اذا قرأ آية السجدة بالفارسية فعليه وعلى من
سمعها السجدة فهم السامع أولا اذا اخبر السامع انه قرأ آية السجدة وعنده ما ان كان السامع يعلم انه
يقرأ القرآن يلزمه والا فلا كذا في الخلاصة * وقيل تجب بالاجماع وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي
* ولو قرأ بالعربية يلزمه مطلقا لكن بعد ذر بالتأخير ما لم يعلم وان تلاها وهو أصم فلم يسمع وجب عليه
السجدة كذا في الخلاصة * اذا قرأ آية السجدة بالجهل لم تجب السجدة كذا في السراجية * واذا تلا
الامام آية السجدة سجدها وسجد المأموم معه سواء سمعها منه أم لا وسواء كان في صلاة الجهر أو الخفاضة
الا أنه يستحب أن لا يقرأها في صلاة الخفاضة ولو سمعها من الامام أجنبى ليس معهم في الصلاة ولم يدخل
معهم في الصلاة لزمه السجود كذا في الجوهر النيرة * وهو الصحيح كذا في الهداية * سمع من امام فدخل معه
قبل أن يسجد سجدة معه وان دخل في صلاة الامام بعد ما سجدها الامام لا يسجد ها وهذا اذا ذكر في آخر
تلك الركعة أو ما أوردته في الركعة الاخرى يسجد ها بعد الفراغ كذا في الكافي وهكذا في النهاية * وان
تلا المأموم لم يلزم الامام ولا المؤتم السجود في الصلاة ولا بعد الفراغ منها كذا في السراج الوهاج * ولو
سمع المصلي من أجنبى يسجد بعد الفراغ ولو سجد في الصلاة لا يجز به ولا تنفس صلاته كذا في التهذيب
* هو الصحيح كذا في الخلاصة * هذا اذا لم يقرأ المصلي السامع غير المؤتم فان قرأها أو لا ثم سمعها فسجد ها
لم يعد ها في ظاهر الرواية وان سمعها أو لا ثم تلاها فقبه رواية أن وجزم في السراج بانه لا يسجد ها كذا في
النهر الفائق * وان قرأ آية السجدة في الصلاة فان كانت في وسط السورة فالأفضل أن يسجد ثم يقوم
ويختتم السورة ويركع ولو لم يسجد وركع ونوى السجدة يجز به قياسا وبه نأخذ ولو لم يركع ولم يسجد
وأنتم السورة ثم ركع ونوى السجدة لا يجز به ولا يسقط عنه بالركوع وعليه قضاءها بالسجود مادام في
الصلاة وذكر الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده انه اذا قرأ بعد آية السجدة ثلاث آيات ينقطع النور
ولا ينوب الركوع عن السجدة وقال شمس الائمة الحسواني لا ينقطع ما لم يقرأ أكثر من ثلاث آيات كذا
في فتاوى قاضيجان * ولو كانت بختم السورة فالأفضل أن يركع بها ولو سجد ولم يركع فلا بد من أن يقرأ
شيئا من السورة الاخرى بعد ما رفع رأسه من السجود ولورفع ولم يقرأ شيئا أو ركع جاز وان لم يركع ولم
يسجد وتجوز الى موضع آخر فليس له أن يركع بها وعليه أن يسجد مادام في الصلاة ولو كانت السجدة
في آخر السورة وبعد آيات أو ثلاث فهو بالخيار ان شاء ركع بها وان شاء سجد فاذا أراد أن يركع بها جازله
أن يختم السورة ويركع ولو سجد بها ثم قام يختم السورة ويركع فان وصل بها شيئا آخر من سورة أخرى فهو
أفضل هكذا في المضمرة * واذا سجد وركع لها على حدة على الفور يعود الى القيام ويستحب أن لا يعقبه
بالركوع بل يقرأ آيتين أو ثلاث آيات ثم يركع كذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج * ولو قرأ آية السجدة
في الصلاة فأراد أن يركع بها احتاج الى النية عند الركوع فان لم يوجد منه النية عند الركوع لا يجز به عن
السجدة * ولو نوى في ركوعه اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم يجز به وقال بعضهم لا يجز به هكذا في
المضمرة * والظاهر أنه لا يجوز كذا في شرح أبي المكارم * وفي البدائع ولو نوى بعد رفع الرأس من
الركوع لا يجز به بالاجماع كذا في البصر الرائق * ولو نواها في الركوع عقب التلاوة ولم ينوها لمقتضى

في السجود ولو نام في ركوعه أو سجوده ان لم يعمد ذلك لا تنفس صلاته وان عمدا فسدت في السجود ولا تنفس في الركوع ولو كتب على
على يده أو في الهواء أو في شيء لا يثبتين لم تنفس صلاته وان كتب على الارض متبيناً فسدت صلاته اذا كثر ولو مضغ على كفا فسدت صلاته
اذا كثر ولو أخذ من الخارج سمسمه أو ابتلعها فسدت صلاته في رواية ولو كان في فيه هلمجة فلا كهان فسدت صلاته وان لم يلكها فدخل في
بحوفه مناشي يسير لم تنفس صلاته وكذا لو ابتلع دما خرج من بين أسنانه لم تنفس صلاته اذ لم يكن ملء الفم وكذا الوقاء أقل من مل

القيم فعاد إلى جوفه وهو لا يملك اسما ولا تفسد صلاته ولو دهن رأسه وحلته أو أكل أو جعل ما الورد على رأسه فسدت صلاته قبل هذا إذا تناول القارورة فصب الدهن على يده ولو كان في يده فمسح برأسه أو بحلته لم تفسد صلاته ولو لم أنسان على المصلي فاشترط السلام برأسه أو يده أو أصبعه لا تفسد صلاته ولو صافح المصلي رجلا يريد به التسليم فسدت صلاته ولو تم شعرة أو شعرين بجمرة أو مرتين لا تفسد وان تفت ثلاث مرات (١٣٤) تفسد صلاته وكذا لو قتل القملة مرارا متداركا فسدت صلاته ولو شفى في صلاته

لا ينوب عنه ويسجد إذا سلم امامه وبعد القعدة ولو تركها تفسد صلاته كذا في القنية * اجمعوا على ان سجدة التلات تأتي بسجدة الصلاة وان لم ينل التلاوة كذا في الخلاصة * المصلي اذا نسي سجدة التلاوة في موضعه ما ثم ذكرها في الركوع أو السجود أو في القعدة فانه يجزئها ساجدا ثم يعود إلى ما كان فيه ويعيده استحياسا وان لم يعد جازت صلاته كذا في الظهيرية في فصل السهو * اذا قرأ الامام آية السجدة وبعض القوم في الرحبة فكبر الامام للسجدة وحسب من كان في الرحبة أنه كبر للركوع فركعوا ثم قام الامام من السجدة فكبر فظن القوم أنه رفع رأسه من الركوع فكبروا ورواؤهم ان لم يزيدوا على ذلك لم تفسد صلاتهم المصلي اذا سمع آية السجدة من غيره وسجد مع التالي ان قصده اتباع التالي تفسد صلاته والمستحب في غير الصلاة أن يسجد السامع مع التالي ولا يرفع رأسه قبله كذا في الخلاصة * ومن المستحب أن يتقدم التالي ويصف القوم خلفه فيسجدون وذكر أبو بكر أن المرأة تصلح اماما للرجل فيها كذا في البحر الرائق * ومن حكم هذه السجدة التداخل حتى يكتم في حق التالي بسجدة واحدة وان اجتمع في حق التلاوة والسماع بشرط التداخل اتحاد الآيات واتحاد المجلس حتى لو اختلف المجلس واتحدت الآية أو اتحد المجلس واختلفت الآية لا تداخل كذا في المحيط * ولو تبدل مجلس السامع دون التالي يتكرر الوجوب عليه ولو تبدل مجلس التالي دون السامع يتكرر الوجوب عليه لا على السامع على قول أكثر المشايخ وبه نأخذ كذا في العناينة * والمجلس واحد وان طال أو أكل اقمه أو شرب شربه أو قام أو مشى خطوة أو خطوتين أو انتقل من زاوية البيت أو المسجد إلى زاوية الا اذا كانت الدار كبيرة كدار السلاطان وان انتقل في المسجد الجامع من زاوية إلى زاوية لا يتكرر الوجوب وان انتقل فيسه من دار إلى دار ففي كل موضع يصح ان يقتداء بعمل كذا واحد وسير السفينة لا يقطع المجلس بخلاف سير الدابة اذا لم يكن راعها في الصلاة كذا في فتاوى قاضيخان * وان اشتغل بالتسبيح أو التهليل أو القراءة لا يقطع حكم المجلس ولو قرأها ثم ركب على الدابة ثم نزل قبل السير لم يقطع أيضا ولو قرأها فسجد ثم قرأ القرآن بعد ذلك طويلا ثم اعاد تلك السجدة لا تجب عليه أخرى ولو قرأها في مكان ثم قام فركب الدابة ثم قرأها مرة أخرى قبل أن تسير فعليه سجدة واحدة يسجد بها على الأرض ولو سارت ثم تلاها يلزمه سجدة واحدة وكذا إذا قرأها راعها ثم نزل قبل أن تسير فقرأها عليه سجدة واحدة يسجد بها على الأرض كذا في الجوهر النقيع * واعتبر تبدل المجلس دون الاعراض حتى لو قال لاقرأ ثانيا ثم قرأ في مجلسه كفته سجدة ويتكرر في تسدية الثوب والدياسة وركب الأرض هكذا في الكافي وفي الانتقال من غصن إلى غصن في أضيق الاقوال هكذا في المصنوعات * ولو قرأها وهو ماش يلزمه بكل قراءة سجدة وكذا ان كان يسبح في الماء في بحر أو نهر عظيم أما اذا كان يسبح في حوض أو غديره حده لم فالصحيح انه يتكرر وكذا لو قرأها حول الرمي في الطاحونة الصحيح انه يتكرر هكذا في الخلاصة * وان عمل كثيرا بآداب كل كثيرا أو نام مضطجعا أو باع أو نحو من تجب استحسانا لان المجلس تبدل بهذه الاعمال اسماء صامضا فالاعراف كذا في محيط السرخسي * والسجدة التي وجبت في الصلاة لا تؤدى خارج الصلاة كذا في السراجية وهكذا في الكافي * ويكون آية البتة كها هكذا في البحر الرائق * هذا اذا لم يفسدها قبل السجود فان أفسدها فاضاها خارجها ولو بعد ما سجد بها لا يعيدها كذا في القنية * ولو قرأ القرآن في الركوع أو السجود لا يلزمه سجود التلاوة قال رضي الله عنه وعندي انها تجب

مقدار نصف واحد لم تفسد صلاته ولو كان مقدار صفتين ان مشى دفعة واحدة فسدت صلاته وان مشى إلى صف ووقف ثم مشى إلى صف لا تفسد صلاته ولو رفع المصلي من مقامه ثم وضع من غير أن يحول عن القبلة لا تفسد صلاته ولو طالب من المصلي انسان شيئا فأومأ المصلي برأسه بنعم أو أراه انسان درهما وقال أجبده فوأمر برأسه بنعم لا تفسد صلاته ولو نزع المصلي القبلة في المراجعة لا تفسد صلاته ولو تفكر في صلاته فتذكر حديثا أو شعرا أو أنشا كلاما حربيا ولم يذكر ذلك بلسانه لم تفسد صلاته ولو انكشف ربيع شعر المرأة أو ساقها في الصلاة فسدت صلاتها والمعتبر في انسداد الصلاة انكشف ما فوق الاذنين لا ما تحتها وهو الصحيح وفي حرمة النظر نسوي بينهما هو الصحيح وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ساقها ليس بعورة وذراعها كبطنها في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه

الله تعالى ذراعها ليس بعورة حتى لو سات امرأة وذراعها مكشوفتان جازت صلاتها وفي قدمها روايتان والصحيح ان انكشف ربيع القدم يمنع الصلاة وكلف الوجه ليس بعورة وركبة الرجل والمرأة عورة وهو موقوف على حدة وانكشف ربيعها يمنع الصلاة وفي رواية الركية مع الفخذ عضوا واحدا وكذا الذراع مع الخصبين عضوان مختلفان في رواية وفي رواية عضوا واحدا ان انكشف ربيعها يمنع الصلاة والصحيح هو الاول المصلي اذا سبقه الحدث فذهب ليتوضأ فأنكشف عورته في الوضوء أو كشفها هو قال القاضي

الامام الاجل أبو علي النسفي رحمه الله تعالى ان لم يجد بدا من ذلك لم يفسد صلاته وان وجد منه بدا بان تمكن من الاستجماع وغسل موضع النجاسة تحت القميص فابدأ عورته فسدت صلاته وكذا المرأة اذا سبقها الحدث في الصلاة واحتاجت الى البناء لها ان تكشف عورتها واعضاءها في الوضوء وتغسل اذ لم تجد بدا من ذلك وقال بعضهم المصلي اذا كشف العورة في وضوئه يستقبل الصلاة ولا يبني وكذا المرأة كما لو كشفت العورة في الصلاة تفسد صلاته والصحيح هو الاول لان جواز البناء للمرأة منصوص (١٣٥) عليه مع انها تكشف عورتها في الوضوء ظاهرا وليس هذا

كالو كشف العورة في الصلاة الا ترى أن من سبقه الحدث في الصلاة ينزع خفيه ويتوضأ ولو نزع خفيه في الصلاة تفسد صلاته وكذلك ما سمع الخلف اذا انقضت مدة مسحه في الصلاة تفسد صلاته ولو سبقه الحدث في الصلاة فذهب للوضوء ثم انقضت مدته مسحه كان له أن ينزع خفيه ويتوضأ ويبني ولو صلى بجمل مكشوف الرأس وهو يجحد عماعا ان كان على وجه التذلل والتضرع لا بأس به وان كان على وجه التهاون يكره ولو صلى رافعا يكره الى المرفقين يكره من سبقه الحدث في الصلاة انه يستقي الماء من البئر يتوضأ ويبني اذ لم يكن عنده ماء آخر وذكر الكرخي والقدرى رحمه الله تعالى ان الاستجماع يمنع البناء ولو انغمس الى نحره ماء لمجاوز عنه الى نحر آخر فانه يستقبل الصلاة ولو سبقه الحدث في الصلاة فذهب ليتوضأ فوجد الدلو منخرقا فخرزه فانه يستقبل الصلاة ولو سبقه الحدث ويقره بئر

والكن تنادي فيه كذا في الظهيرية * ولو قرأها فسجد ثم افتتح الصلاة مكانه ثم قرأها ثانيا فعليه سجدة أخرى وان كان لم يسجد لا اولى عليه سجدة واحدة حتى لو لم يؤدّها تسقط ولو تلاها في ركعة فسجد هاتم أعادها في تلك الركعة لا تجب ثانيا كذا في محيط السرخسي * المصلي اذا قرأ آية السجدة في الاولى ثم أعادها في الركعة الثانية والثالثة وسجد لا اولى ليس عليه أن يسجد ها وهو الاصح كذا في الخلاصة * ولو قرأ آية السجدة في الصلاة وسجد ثم قرأها بعد السلام في مكانه مرة أخرى يسجد سجدة أخرى في ظاهر الرواية قيل هذا اذا سلم وتكلم ثم قرأ ولو قرأ آية السجدة في الصلاة ولم يسجد حتى سلم فقرأها مرة أخرى يسجد سجدة واحدة وسقط عنه الاولى كذا في فتاوى قاضيخان * قرأ آية السجدة في ركعة ثم أحدث فانصرف فتوضأ ثم عاد وضعا من غير عليه سجدة ثان كذا في محيط السرخسي * ولو تلا آية السجدة في الصلاة أو سمعها من غيره فسجد لها ثم أحدث فتوضأ وبني ثم سمعها منه وجبت عليه سجدة أخرى ويسجد اذا فرغ من الصلاة بخلاف ما اذا تلا آية السجدة في الصلاة ثم أحدث فتوضأ وبني ثم تلا تلك الآية لم تجب عليه سجدة أخرى كذا في الظهيرية * ولو تلاها في وقت مباح فسجد في أوقات مكروهة لم تجز ولو تلاها في أوقات مكروهة فسجد في هذه الاوقات جاز ولو قرأها نازلا ثم اصابه خوف فركب فسجد أجزأه في حالة الخوف ولا يجزئه في حالة الامن كذا في محيط السرخسي * وشراظ هذه السجدة شرائط الصلاة الا التحريم وركنك ووضع الجبهة على الارض أو ما يقوم مقامه من الركوع أو الاعماء للرض أو الركب على الدابة في السفر وما وجب من السجدة على الارض لا يجوز على الدابة وما وجب على الدابة يجوز على الارض ويفسدها ما يفسد الصلاة من الحدث العمد والكلال والفقهية وعليه أعادتها كما لو وجدت في سجدة الصلاة لانه لا وضوء عليه في الفقهية وكذا إذا حاذت المرأة لانتفاسه ها ولو نام فيها لا تنتقض طهارته على الصحيح كذا في البحر الرائق * وسنمنا التكبير ابتداء وانتهاء كذا في محيط السرخسي * هو الظاهر كذا في التبيين * فاذا أراد السجود كبر ولا يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع رأسه ولا تشم عليه ولا سلام كذا في الهداية * ويقول في سجوده سبحان ربّي الاعلى ثلاثا ولا ينقص عن الثلاث كما في المكتوبة كذا في الخلاصة * وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان * ولو لم يذكر فيه شيئا يجزئه كما في المكتوبة كذا في الخلاصة * ويرفع صوته بالتكبير والمستحب ان اذا أراد أن يسجد للآية يقوم ثم يسجد واذ رفع رأسه من السجود يقوم ثم يتعد كذا في الظهيرية * ثم اذا أراد السجود ينوي بها بقلبه ويقول بلسانه أسجد لله تعالى سجدة الثلاثة لله أكبر كذا في السراج الوهاج * وفي الغيبة واذا أوالبس على الفور حتى لو اذا هان في أي وقت كان يكون مؤذيا لا قاضيا كذا في التتارخانية * هذا في غير الصلاة أما الصلاة اذا أخرها حتى طالت القراءة ثم يركضها ويأثم هكذا في البحر الرائق * القارئ اذا كان عنده قوم ان كانوا متأهين للسجود ويقع في قلبه انه لا يشق عليهم اداء السجدة ينبغي أن يقرأ جهر او ان كانوا محدثين أو يظن أنهم لم يسمعون ولا يسجدون أو يشق عليهم اداء السجدة ينبغي أن يقرأ في نفسه سواء كان في الصلاة أو خارج الصلاة كذا في الخلاصة * ويكره أن يقرأ السورة ويدع آية السجدة وان قرأ آية السجدة وحدها في غير الصلاة لا يكره والمستحب أن يقرأ معها آية أو آيتين كذا في فتاوى قاضيخان وان لم يقرأ معها شيئا لم يضره كذا في الخلاصة * (ومما يضل بذلك مسائل سجدة الشكر) * وسجدة الشكر لا عبرة لها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهي مكروهة عنده لا يثاب عليها وتركها أولى * وقال أبو يوسف

فذهب الى الملة قالوا ان كان مؤثمة النزع والاستجماع أقل من مؤثمة الذهاب الى الماء فانه يستقي والا يذهب الى الماء المصلي اذا قام مل الغم تنتقض طهارته ولا تفسد صلاته وله أن يتوضأ ويبني وان قام أقل من مل الغم لا تنتقض طهارته ولا تفسد صلاته وان قام مل الغم ثم ابتلعه ولم يجبه وهو يقدر على ان يجعه تفسد صلاته وان لم يكن مل الغم لا تفسد صلاته في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وتفسد في قول محمد رحمه الله تعالى والا حوط قوله * الامام اذا حصر من القراءة فاستخلف غيره قبل أن يقرأ مقدارا ما تجوز به الصلاة جاز في قول أبي حنيفة

رحمه الله تعالى ولا تفسد صلاته * (وأما المفسد من حيث القول) * إذا تكلم في صلاته عامدا أو ساهيا أو ناسيا أو كثيرا قبل أن يقعد قدر التشهد فسدت صلاته وكذا إذا سلم على إنسان أو رد السلام ولو أراد أن يسلم على أحد ساهيا فقال السلام ثم علم فسكت تفسد صلاته ولو بكي في صلاته فان سال دمه من غير صوت لا تفسد صلاته وان ارتفع صوته ففسد به حروف ان كان من ذكر الجنة والنار لم تفسد صلاته وان كان من وجع أو مصيبة تفسد صلاته (١٣٦) وكذا لو قال أف أو نف أو أن في صلاته فقال آم أو أه تفسد صلاته ان كان من

وجع أو مصيبة وان كان به مرض لا يمكنه الامتناع عنه عن سجدة رحمه الله تعالى انه قال لا تفسد صلاته لان ما لا يمكنه الامتناع عنه يكون عضوا كما لو عطس وحصل به حروف أو نجسي أو تناب فارفع صوته ففصل به حروف لم تفسد صلاته ولو لدغته عقرب أو أصابه وجع فقال بسم الله قال الشيخ الامام الاجل أو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تفسد صلاته ويكون بمنزلة الاتنين وهكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقيل لا تفسد صلاته ليس من كلام الناس وان تنح ان كان بعد ذلك تفسد صلاته وان كان بغير عذر تفسد صلاته ولو عطس رجل فقال المصلي يرحمك الله فقال له رجل آمين فسد صلاته لانه أجابه ولو كان يجنب المصلي العاطس رجل آخر في صلاة فلما عطس المصلي فقال له رجل ليس في صلاة يرحمك الله وقال المصليان آمين فسدت صلاة العاطس لانه أجابه ولا تفسد صلاة غير

ومحمد رحمه الله تعالى هي قرينة ثاب عليها وصورتها عندهما أن من تجددت عنده نعمة ظاهرة أو رزق الله تعالى ولدا أو مالا أو وجود ضالة أو اندفعت عنه نقمة أو شفي مريض له أو قدم له غائب يستحب له أن يسجد شكر الله تعالى مستقبل القبلة يحمد الله فيه ما يوسجده ثم يكبر أخرى فيرفع رأسه كما في سجدة التلاوة كذا في السراج الوهاج * قال في الحجة ولا يمنع العباد من سجدة الشكر لما فيها من الخضوع والتعبد وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * ويكره أن يسجد شكر بعد الصلاة في الوقت الذي يكره فيه النفل ولا يكره في غيره كذا في القنية * وأما إذا سجد بغير سبب فليس بقرينة ولا مكروه وما يفعل عقب الصلوات مكروه لان الجهال يعتقدونها سنة أو واجبة وكل مباح يؤتى اليه فمكروه هكذا في الزاهدى

(الباب الرابع عشر في صلاة المريض)

إذا عجز المريض عن القيام صلى قاعدا ركع وسجد كذا في الهداية * وأصح الاقوال بل في تفسير المحجز أن يلحقه بالقيام ضرر وعليه الفتوى كذا في معراج الدراية * وكذلك إذا خاف زيادة المرض أو إبطاء البر بالقيام أو دوران الرأس كذا في التبيين * أو يجرد وجال ذلك فان لحقه نوع مشقة لم يجز ترك ذلك القيام كذا في الكافي * ولو كان قادرا على بعض القيام دون تمامه يؤمر بان يقوم قدر ما يقدر حتى اذا كان قادرا على أن يكبر قائما ولا يقدر على القيام للقراءة أو كان قادرا على القيام لبعض القراءة دون تمامها يؤمر بان يكبر قائما ويقرأ قدر ما يقدر عليه قائما ثم يقعد إذا عجز قال شمس الأئمة الحارثي رحمه الله تعالى هو المذهب الصحيح ولو ترك هذا خفت ان لا تجوز صلاته كذا في الخلاصة * ولو قدر على القيام متكئا الصحيح انه يصلي قائما متكئا ولا يجز به غير ذلك وكذلك لو قدر على أن يعتمد على عصا أو على خادمه فانه يقوم ويتكئ كذا في التبيين * المريض اذا صلى في بيته يستطيع القيام واذا خرج لا يستطيع اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه فيسبغ الوضوء ويصلي في بيته قائما أو به يفتي هكذا في المضمرات * ثم اذا صلى المريض قاعدا كيف يقعد الاصح أن يقعد كيف يتيسر عليه هكذا في السراج الوهاج * وهو الصحيح هكذا في العيني شرح الهداية * واذا لم يقدر على القعود مستويا وقدر متكئا أو مستندا الى حائط أو انسان يجب أن يصلي متكئا أو مستندا كذا في الذخيرة * ولا يجوز له أن يصلي مضطجعا الى المختار كذا في التبيين * وان عجز عن القيام والركوع والسجود وقدر على القعود صلى قاعدا بايماء ويجعل السجود اخفض من الركوع كذا في فتاوى قاضيه حتى لو سوى لم يصح كذا في البصائر اتي * وكذا لو عجز عن الركوع والسجود وقدر على القيام فالمستحب أن يصلي قاعدا بايماء وان صلى قائما بايماء جازعنا هكنا في فتاوى قاضيه * والموتى يسجد للسهو بالاياء كذا في المحيط * ويكره للموتى أن يرفع اليه عودا أو وسادة ليسجد عليه فان فعل ذلك ينظر ان كان يحضر رأسه للركوع ثم للسجود اخفض من الركوع جازت صلاته كذا في الخلاصة * ويكون مستنسا كذا في المضمرات * وان كان لا يحضر رأسه لكن يوضع العود على جبهته لم يجز هو الاصح فان كانت الوسادة موضوعة على الارض وكان يسجد عليها جازت صلاته كذا في الخلاصة * وان كان يجبهته بجرح لا يستطيع السجود عليه لم يجزته الايماء وعليه أن يسجد على انفه وان لم يسجد على أنفه أو لم تجز صلاته كذا في الذخيرة * وان تعذر القعود أو ما بالركوع والسجود مستقبعا على ظهره وجعل رجليه الى القبلة وينبغي أن يوضع تحت

العاطس لان تأمته ليس بجواب ولو عطس المصلي فقال له رجل في الصلاة الحمد لله روى عن محمد رحمه الله تعالى انه رأسه قال لا تفسد صلاته وان اراد به الجواب وان قال يرحمك الله فسدت صلاته لان الاول تحميد وليس بجواب ولو عطس المصلي فنبى أن يسكت فان قال الحمد لله لا تفسد صلاته لان هذا ليس بخطاب من العاطس غيره ولو قال يرحمك الله فسدت صلاته وينبغي ان لا تفسد لودعها بعد آخرها المصلي اذا نطق على من ليس في الصلاة ان اراد به قراءة القرآن لا تفسد صلاته عند الكل وان اراد به تعليم فلان الرجل

تفسد صلاته لانه ليس من أعمال الصلاة ثم هل تفسد صلاته بان يتنحى مرة أو يشترط فيه التكرار فيه روايتان والاصح أن لا يشترط وان
فتح على المصلي رجل ليس في الصلاة فأخذ المصلي بفقهه فسدت صلاته لانه تعلم وان فتح المصلي على امامه ان كان ذلك قبل أن يقرأ مقدار
ما تجوز به الصلاة ولم ينتقل الامام الى آية أخرى جاز ولا تفسد صلاته أخذ الامام بفقهه أو لم يأخذ وان كان ذلك بعد ما قرأ مرة دار ما تجوز
به الصلاة فان انتقل الامام الى آية أخرى لا ينبغي له أن يفتح فان فتح وأراد به (١٣٧) التعليم فسدت صلاته وان أخذ الامام

بفقهه تفسد صلاة الكل
وان قرأ الامام مقدار
ما تجوز به الصلاة الآتية
وقوف ولم ينتقل الى آية
أخرى حتى فتح المقتدى
اختلفوا فيه والصحيح انه
لا تفسد صلاة القاطع وان
أخذ الامام به فقهه لا تفسد
صلاتهم ولا ينبغي للمقتدى
أن يفتح قبل الاستفتاح ولا
للإمام أن يلجئ المقتدى
الى الفتح لكنه يركع ان كان
قرأ قدر ما تجوز به الصلاة
أو ينتقل الى آية أخرى
* المصلي اذا أخبر بخبر يسره
فقال الحمد لله أو أخبر بأمر
عجيب فقال سبحان الله أو
بخبر يهوله فقال لا اله الا الله
أو قال الله أكبر ان يريد به
الجواب لم تفسد صلاته في
قوله سمع جميعا وان أراد به
الجواب فسدت صلاته
في قول أي خنفة ومحمد
رحمه ما الله تعالى وقيل
لو قال لا اله الا الله أو قال
وصلى الله على محمد وآل
الله أكبر لا تفسد صلاته في
قولهم ولو أخبر بعصية أو
بخبر يسره فقال الله وانا
الله راجعون ان أراد به
قراءة القرآن دون الجواب
لا تفسد صلاته في قوله سمع

رأسه وساده حتى يكون شبه القاعد ليمتكن من الايماء بالركوع والسجود وان اضطجع على جنبه
ووجهه الى القبلة أو ما جازوا الاول أولى كذا في الكافي * وان لم يستطع على جنبه الايمن فعلى الايسر كذا
في السراج الوهاج * ووجهه الى القبلة كذا في القنية * ولو شرع صحيح في الصلاة قائما حدث به مرض
يمنعه من القيام صلى قاعدا يركع ويسجد وان لم يستطع قومنا قاعدا فان لم يستطع فمضطجعا كذا في التبيين
* ومن صلى قاعدا يركع ويسجد ثم صح بنى على صلاته قائما عند الشيخين رحمهما الله تعالى * وان صلى
بعض صلاته بالايماء ثم قدر على الركوع والسجود استأنف عندهم جميعا كذا في الهداية * هذا اذا قدر
على ذلك بعد ما ركع وسجد اما اذا قدر بعد الافتتاح قبل الاداء صح له البناء كذا في الجوهر النيرة * واذا عجز
المريض عن الايماء بالرأس في ظاهر الرواية يسقط عنه فرض الصلاة ولا يعتبر الايماء بالعينين والحاجبين
ثم اذا خف مرضه هل يلزمه القضاء اختلفوا فيه قال بعضهم ان زاد عجزه على يوم وليلة لا يلزمه القضاء وان
كان دون ذلك يلزمه كما في الانعماء وهو الاصح * كذا في فتاوى قاضي خان * والفتوى عليه كذا في الظهيرية
* وان مات من ذلك المرض لاشئ عليه ولا يلزمه فدية كذا في المحيط * رجل صلى أربع ركعات جالسا فلما
قعد في الركعة الرابعة منها قرأ أو ركع قبل أن يشهد فهو غيرة القيام ويعضى كذا في فتاوى قاضي خان * وفي
الحاوي ويسجد للسهو كذا في التتارخانية * ولو كان حين رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية
نوى القيام ولم يقرأ ثم علم يعود ويشهد كذا في فتاوى قاضي خان * مريض صلى جالسا فلما رفع رأسه من
السجدة الأخيرة في الركعة الرابعة ظن انها نالت فقرأ أو ركع وسجد بالايماء فسدت صلاته ولو كان في الثالثة
وظن انها نالت فآخذ في القراءة ثم علم انها نالت لا يعود الى التشهد بل يعضى في قراءته ويسجد للسهو في آخر
صلاته هكذا في المحيط * وفي التجريد ويقول المريض في صلاته من القراءة والتسبيح والتشهد بما يفعله
الصحيح وان عجز عن ذلك كله تركه كذا في التتارخانية * مفارقة المريض للصحيح فيما هو عاجز عنه فاما فيما
يقدر عليه فهو كالصحيح فان كان يعرف القبلة ولكن لا يستطيع ان يتوجه الى القبلة ولم يجداً حذو يحوله
الى القبلة في ظاهر الرواية أنه يصلي كذلك ولا يعيد فان وجداً حذو يحوله الى القبلة ينبغي ان يأمره حتى
يحوله فان لم يأمره وصلى على غير القبلة لا يجوز وكذلك اذا كان على فرش نجس ان كان لا يجد فرشاً طاهراً
أو يجده لكن لا يجد حذو يحوله الى فرش طاهر يصلي على الفرش النجس وان كان يجداً حذو يحوله
الى فرش طاهر ينبغي ان يأمره حتى يحوله فان لم يأمره وصلى على الفرش النجس لا يجوز هكذا في المحيط
* مريض تحته ثياب نجسة ان كان بجبال لا يسط شيء الا ويتجسس من ساعته يصلي على حاله وكذلك اذا لم
يتجسس الثاني لكن يطعمه زيادة مشقة بالتحويل كذا في فتاوى قاضي خان * ومن أغشى عليه خمس صلوات
قضى ولو أكثر لا يقضى والجنون كالانعماء وهو الصحيح ثم الكثرة تعتبر من حيث الاوقات عند محمد رحمه
الله تعالى وهو الاصح هذا اذا دام الانعماء ولم يبق في المدة اما اذا كان يفتق ينظر فان كان لافاقته وقت معلوم
مثل ان يحف عنه المرض عند الصبح مثلاً فيفتق قليلاً ثم يعاوده فيفتق عليه ثم يتركه هذه الافاقه فيبطل
ما قبلها من حكم الانعماء اذا كان أقل من يوم وليلة وان لم يكن لافاقته وقت معلوم لكنه يفتق بغنة فيسكن
بكلام الامحاء ثم يفتق عليه فلا عبرة بهذه الافاقه كذا في التبيين * ولو أغشى عليه بفرع من سبع أو أدمى
أكثر من يوم وليلة يسقط عنه القضاء بالاجاع ولو شرب الخمر حتى ذهب عقله أكثر من يوم وليلة لا يسقط

(١٨ فتاوى اول) وان أراد به الجواب قال بعضهم تفسد صلاته عند الكل وهو ظاهر ولو كان بين يديه كتاب موضوع وعنده
رجل اسمه يحيى فقال يا يحيى خذ الكتاب بقوة أو رجل اسمه موسى فقال وما نالك يمينك يا موسى أو كان في السفينة وابنه خارج عنها فقال
يا بني أركب معه فان قصد به قراءة القرآن لم تفسد صلاته بالاتفاق وان قصد به الخطاب تفسد في قولهم ولو قال أنا ربكم الاعلى وأراد به
الأخبار عن نفسه كما قال فرعون عليه اللعنة يصير كأنه بطل لانه ولو ايسل المصلي من أين جئت فقال المصلي وبشره طاعة وقصر مشية

ان أراد به الجواب نفسه صلاته والافلا ولو قرع الباب على المصلي أو نودي من الخارج فقال ومن دخله كان آمنا وأراد به الجواب والاذن بالخول نفسه صلاته وان سجد يريد به اعلامه انه في الصلاة لا تفسد صلاته ولو قال رجل بين يدي المصلي أمع الله آخرف قال المصلي لا اله الا الله ان أراد به الجواب نفسه صلاته ولو قال المصلي اللهم اغفر لي أو قال اللهم اغفر لوالدي أو قال للمؤمنين والمؤمنات لا تفسد صلاته ولو قال اللهم اغفر لآخرى قال (١٣٨) شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد

ابن الفضل رحمه الله تعالى نفسه صلاته ولو قال اللهم اغفر لي أو لحالي نفسه صلاته ولو قال اللهم ارزقني أو قال اللهم ارزقني جنتك أو رؤيتك لا تفسد صلاته وكذا لو قال اللهم ارزقني الحج ولو قال اللهم اقض ديني نفسه صلاته ولو رأى الهلال في الصلاة فقال ربي وربك الله نفسه صلاته وكذا لو لبى الحاج في صلاته نفسه صلاته ولو قال في الصلاة في أيام التشريق الله أكبر لا تفسد صلاته ولو أذن في الصلاة وأراد به الاذان فسدت صلاته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته حتى يقول حي على الصلاة وحى على الفلاح وكذا اذا سمع الاذان في الصلاة فقال المصلي مثل ما قال المؤذن وأراد به جواب الاذان نفسه صلاته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته حتى يقول حي على الصلاة وحى على الفلاح ولو قال اللهم

ولو شرب البنج أو الدوا حتى ذهب عقله أكثر من يوم وليلة لا يسقط عند الشيخين رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * ولو نام أكثر من يوم وليلة يقضى رجل ان صام في رمضان صلى قاعدا وان افطر يصلي قائما يصوم ويصلي قاعدا كذا في محيط السرخسي * وان صلى المريض قبل الوقت عمدا او خطأ مخافة أن يشغله المرض عن الصلاة لم يجزئه وكذلك لو صلى بغير قراءة أو بغير وضوء لم يجزئه أيضا فان عجز عن القراءة بوجع أو إمساك بغير قراءة رجل له عبد مريض لا يقدر على الوضوء فعلى المولى أن يوضئه ولو كان له امرأة مريضة ليس عليه أن يوضئها كذا في المحيط * كل من لا يقدر على اداء ركع الا يحدث يسقط عنه ذلك الركن كذا في فتاوى قاضيخان * حتى لو كان به جراحة لا يستطيع أن يسجد الا وتسبيل جراحته وهو صحيح فيما سوى ذلك يقدر على الركوع والقيام والقراءة يصلي قاعدا بوجع أو إمساك ولو صلى بالركوع وقعه دوا أو ما بالسجود أجزأه والاول أفضل هكذا في المحيط * وكذا ان صلى قائما لمس بوله أو سال جرحه أو لم يقدر على القراءة ولو صلى قاعدا لم يصبه شيء يصلي قاعدا كذا في السراجية * ومن خاف العدو ان صلى قائما أو كان في خفاء لا يستطيع أن يقيم صلبه فيه وان خرج لم يستطع أن يصلي من الطين والمطر يصلي قاعدا المريض اذا فاتته الصلاة فقصاها في حالة الصحة فعل كما يفعل الاحياء ولو قصاها كما فاتت لا يجوز كذا في محيط السرخسي * وان قضى في المرض فوائد الصحة قضاها كما قدر قاعدا أو مومنا كذا في السراجية * وصل أفعده عند نفسه اناسا فيضربها اذا سها عن ركوع أو سجود يجزئه اذا لم يمكنه الا بهذا كذا في القنية * ويستحب للمريض أن يؤخر الصلاة الى أن يفرغ الامام من صلاة الجمعة وان لم يؤخر يكره وهو الصحيح كذا في المضمهرات

(الباب الخامس عشر في صلاة المسافرين)

أقل مسافة تغير فيها الاحكام سيرة ثلاثة أيام كذا في التبيين * هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط * الاحكام التي تتغير بالسفر هي قصر الصلاة وابعادة الفطر وامتداد مدة المسح الى ثلاثة أيام وسقوط وجوب الجمعة والعيدين والاضحية وحرمة الخروج على الحرة بغير محرم كذا في العناية * والمعتبر السير الوسيط كذا في السراجية * وهو سير الابل ومشي الاقدام في أقصر أيام السنة كذا في التبيين * وهل يشترط سير كل يوم الى الليل اختلفوا فيه الصحيح انه لا يشترط حتى لو بكر في اليوم الاول ومشي الى الزوال وبلغ المرحلة ونزل وبات فيها ثم بكر في اليوم الثاني كذلك ثم في اليوم الثالث كذلك يصير مسافرا كذا في السراج الوهاج * ولا معتبر بالترابح هو الصحيح كذا في الهداية * ولا يعتبر السير في البر بالسير في البحر ولا السير في البحر بالسير في البر وانما يعتبر في كل موضع منهم ما يليق بمجاءه كذا في الجوهر النيرة * وتعتبر المدة من أي طريق أخذ فيه كذا في الجرارائق * فاذا قصد بلدته الى مقصده طريقا أو أحدهما سيرة ثلاثة أيام ولياليها والاخر دونها فلكل الطريق الا بعد كان مسافرا عندنا هكذا في فتاوى قاضي خان * وان سلك الاقصر يتم كذا في الجرارائق * ولو كان في موضع له طريقان أحدهما في الماء وهو يقطع في ثلاثة أيام والثاني في البر وهو يقطع في يومين فانه اذا ذهب في طريق الماء يقصر في البر ولا يقصر ولو كان اذا سار في البر وصل في ثلاثة أيام واذا سار في البحر وصل في يومين قصر في البر ولا يقصر في البحر والمعتبر في البحر ثلاثة أيام في ربح

ارزقني دابة أو كرما أو زوجي امرأة نفسه صلاته فالحاصل انه اذا دعا في الصلاة بما جاء في الصلاة أو في القرآن أو في مستوبة الماثورة لا تفسد صلاته وان لم يكر في القرآن ولا في الماثورة ولا يستحيل سؤاله من العبادة نفسه صلاته وان كان يستحيل سؤاله من العباد لا تفسد صلاته ولو قرأ الامام آية الترهيب فقال المقتدى صدق الله وبلغت ربه فقد أساء ولا تفسد صلاته ولو قرأ أو ركع وسجد وهو نام نفسه صلاته واذا جرى على لسان المصلي نعم فان كان ذلك علقه يجري على لسانه في غير الصلاة عمادة فسدت صلاته لانه من كلامه

وان لم يكن ذلك عادة له لا تفسد صلاته لانه قرآن * ولو قال بالفارسية آرى فهو بمنزلة تم ان كان ذلك عادة تفسد صلاته والا فلا كالوقرأ
القرآن بالفارسية وهو يحسن العربي أو لا يحسن جازى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى * ولو سبقه الحدث في الصلاة فذهب للوضوء
فقرأ القرآن في الذهاب أرى الرجوع تفسد صلاته وان سجد لتفسد المصلى اذا وسوسه الشيطان فقال لاحول ولا قوة الا بالله ان
كان ذلك في أمر الآخرة لم يفسد صلاته وان كان في أمر الدنيا تفسد صلاته (١٣٩) وما يفسد الصلاة لخطا في القراءة

* (فصل في قراءة القرآن
خطا وفي الاحكام المتعلقة
بالقراءة) *

المصلى اذا أخطأ في القراءة
فذلك لا يخلو من وجوه
اما أن يكون الخطأ في
الاعراب أو بتخفيف المشتد
أو بتشديد المخفف أو بترك
المدى الممدود أو بادخال
المدى غيره أو بذكر حرف
مكان حرف أو كلمة مكان
كلمة أو آية مكان آية
أو بالتقديم والتأخير
أو بوصل المفصول أو ضله
أو خطأ في النسبة * أما
الخطا في الاعراب اذا لم يغير
المعنى لا يفسد الصلاة عند
الكل كالوقرأ ان المؤمنين
والمؤمنات أو قرأ لم يجعل
له عوجا بالنصب أو قرأ
قواما مكان قواما أو قرأ
الحمد لله رب العالمين نصب
الدال ونصب ميم الرحيم
ونون الرحمن ونصب بفتح
الباء أو تكسر الباء فان ذلك
لا يفسد الصلاة لان الخطأ
في الاعراب مما لا يمكن
الاختراز عنه فيعذر وهذا
لو قال لرجل ريت بالخض
أو قال لامرأة ريت بنصب
التاء يحد لانه يفهم من الخطأ
ما يفهم من الصواب وان

مستوية غير غالبة ولا ساكنة كافي الجبل يعتبر فيه أيضا ثلاثة أيام وان كان في السهل تقطع في أقل منها
ولو كانت المسافة ثلاثا بالسير المعتاد فسار اليها على القوس جريا حيثما فوصل في يومين أو أقل قصر كذا في
الجوهرة النيرة * وفرض المسافر في الرابعة ركعتان كذا في الهداية * والقصر واجب عندنا كذا في
الخلاصة * فان صلى أربعة أو قعد في الثانية قدر التشهد أجزأته والاخران نافله وبصير مسيئا لتأخير
السلام وان لم يقعد في الثانية قدرها بطلت كذا في الهداية * وكذا اذا ترك القراءة في الاولين أو في ركعة
منهم ما تفسد صلاته عندنا كذا في التتارخانية * القصر ثابت في حق كل مسافر سفر الطاعة والعصية في
ذلك سواء كذا في المحيط * وكذا الركاب والمائى هكذا في التهذيب * ولا قصر في السنن كذا في محيط
السرخسى * وبعضهم جوزوا للمسافر ترك السنن واختار أنه لا يأتى بها في حال الخوف ويأتى بها في حال القرار
والامن هكذا في الوجيز للكردرى * قال محمد رحمه الله تعالى بقصر حين يخرج من مصره ويخلف دور المصر
كذا في المحيط * وفي الغيائية هو المختار وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * الصحيح ما ذكر أنه يعتبر بمجاورة
عمران المصر لا غير الا اذا كان خمسة قرية أو قرى متصلة ببعض المصر فينذر تعتبر بمجاورة القرى بخلاف
القرية التي تكون متصلة بفناء المصر فانه بقصر الصلاة وان لم يجاوز تلك القرية كذا في المحيط * وكذا اذا
عاد من سفره الى مصره لم يتم حتى يدخل العمران ولا يصير مسافرا بالنية حتى يخرج ويصير مقيما بمجرد
النية كذا في محيط السرخسى * ثم المعتبرة بالمجاورة من الجانب الذي خرج منه حتى لو جاوز عمران المصر
قصر وان كان بمحذاته من جانب آخر بنية كذا في التبيين * وان كان في الجانب الذي خرج منه محلة
منفصلة عن المصر وفي القديم كانت متصلة بالمصر لا يقصر الصلاة حتى يجاوز تلك المحلة كذا في الخلاصة
* ولا بد للمسافر من قصد مسافة مقدرة بثلاثة أيام حتى يترخص برخصة المسافرين والا لا يترخص أبدا ولو
طاف الدنيا جميعها بان كان طالب أبق أو غريم أو نحو ذلك ويكتفى في ذلك قصد غلبة الظن يعني اذا غلب
على ظنه انه يسافر قصر ولا يشترط فيه التيقن كذا في التبيين * ويعتبر أن يكون من أهل النية حتى ان
صليوا نصرانيا اذا خرجوا الى السفر وساروا يومين ثم بلغ الصبي وأسلم النصراني فالصبي يتم والمسلم بقصر كذا
في الزايدى * ولا يزال على حكم السفر حتى ينوي الإقامة في بلدة أو قرية خمسة عشر يوما أو أكثر كذا في
الهداية * هذا اذا سار ثلاثة أيام أما اذا لم يسر ثلاثة أيام فعزم على الرجوع أو نوى الإقامة يصير مقيما وان
كان في المدازة ونية الإقامة انما تؤثر بخمس شرائط ترك السيرة حتى لو نوى الإقامة وهو يسير لم يصح
وصلاحية الموضع حتى لو نوى الإقامة في بر أو بحر أو جزيرة لم يصح واتحاد الموضع والمدة والاستقلال
بارأى هكذا في معراج الدراية * قال شمس الأئمة الحلواني عسكر المسلمين اذا قصدوا موضعا ومعهم اخيبتهم
وخيامهم وفساطيحهم فتركوا مفازة الطريق ونصبوا الاخيصة والفساطيط وعزموا فيها على إقامة خمسة
عشر يوما لم يصروا مقيمين لانهم اجولوا وليست بمساكن كذا في المحيط * اختلف المتأخرون في الذين يسكنون
في الاخيصة والاخيصة في المفازات من الاعراب والترابكة هل صاروا مقيمين بالنية عن أبى يوسف فيه
روايتان في احدهما لا وفي الاخرى قال يصرون مقيمين وعليه الفتوى كذا في الغيائية * وان نوى الإقامة
أقل من خمسة عشر يوما قصر هكذا في الهداية * ولو بقي في المصر سنين على عزم انه اذا قضى حاجته يخرج
ولم ينو الإقامة خمسة عشر يوما قصر كذا في التهذيب * الحجاج اذا وصلوا بغداد ولم ينووا الإقامة وعزموا ان

غير المعنى تغرأ فاحش بان قرأ وعصى آدم به فغوى نصب ميم آدم ورفع يديه أو قرأ البارئ المصور بنصب الواو أو قرأ انما غشى اقم من
عبادة العلماء برفع الله ونصب العلماء أو قرأ نحن خائفنا بفتح القاف وجعلنا بفتح اللام وأنزلنا بفتح اللام ومن يغفر الذنوب الا الله بنصب الله
وما به لم تأويله الا الله بفتح الهاء ولا يغفر لكم بالله الغرور بفتح الغين وكسر الراء وان الله يرى من المشركين ورسوله بكسر لام الرسول وأنت
خير المنزلة بفتح الزايم أو ما أشبه ذلك مما لو تعبد به بكفر اذا قرأ خطا فسدت صلاته في قول المتقدمين واختلف المتأخرون في ذلك قال محمد بن

مقاتل وأبو نصر محمد بن سلام وأبو بكر بن عبد الجني والفقير أبو جعفر الهندي وأبو الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل والشيخ الإمام اسمعيل الزاهد وشمس الأئمة - إلى أن رجع الله تعالى لانتفسد صلاته وما قاله المتقنون أحوط لأنه لو تمجد يكون كفر أو ما يكون كفر لا يكون من القرآن وما قاله المتأخرون أوسع لأن الناس لا يميزون بين أعراب وأعراب فلا تفسد الصلاة وهذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ظاهر لأنه لا يعتبر الأعراب عرف (١٤٠) ذلك في مسائل منها إذا قال الرجل لامرأته أنت واحدة ونوى به الطلاق عنده يقع

الطلاق نصب الواحد أو رفعها أولم يغير بها * ومنها لو قال لغيره أنا قاتل أبيك في قول محمد رحمه الله تعالى لا يلزمه شيء ويحمل على الوعد ولو قال أنا قاتل أبيك يكون إقرارا في قول محمد رحمه الله تعالى على نفسه بالقتل وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يلزمه شيء في الوجهين * ومنها لو قال لغيره رأسك رأس حر أو رأس حر أو رأس حر في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يسوي بين الكل ولا يعتق وفي قول محمد رحمه الله تعالى يعتق في الوجه الثالث ثم بعده هذان كرا كثير مسائل هذا الفصل على قول القاضي الإمام أبي بكر الزنجري رحمه الله تعالى لأنه كان مشهورا بعلم القراءة * المصلي إذا قرأ بالهكسر الكاف أو قرأ أتممت بكسر التاء فسدت صلته في قول المتقنين ولا تفسد عند المتأخرين ولو قرأ أن الله لا يخلف الميعاد برفع الدال أو بكسر الدال لم تفسد صلته عند الكل ولو قرأ ذلك كقراءة إيمانكم بكسر الالف أو قرأ ولم يلبسوا إيمانهم نصب الالف لم تفسد صلته * وأما الوجه الثاني إذا خفف المشد قال القاضي الإمام لا تفسد صلته بخفيف المشد إلا في قول رب العالمين أو قرأ يا أبا عبد الله بفتح الهمزة لا تفسد صلته في قول المتأخرين ولو قرأ أو قرأ تلاًها أو قرأ أفعينا بالتشديد لا تفسد الصلاة ولو قرأ أو أياك - تعين بغير همزة لا تفسد الصلاة لأنه لا يغير المعنى وكذلك لو قرأ أهدنا الصراط المس - تعين وأظهر لام صراط المس - تعين لأنه لا يغير المعنى وكذا

لا يخرجوا الامع الصافه و يعلمون ان بين هذا الوقت وبين خروج القافلة خمسة عشر يوما فصاعدا يتون أربعة ولونوى الإقامة خمسة عشر يوما في موضعين فان كان كل منهما أصلا بنفسه فهو مكته ومعنى والكوفة والحيرة لا يصير مقيما وان كان احدهما متعالا لا يخرج حتى تجب الجمعة على سكانه يصير مقيما ولونوى الإقامة خمسة عشر يوما بقرينين النهار في احدهما والليل في الاخرى يصير مقيما اذا دخل التي نوى البتونة فيها هكذا في محيط السرخسى * ولا يصير مقيما بدخوله أولا في القرية الاخرى كذا في الخلاصة * ذكر في كتاب المناسك أن الحاج اذا دخل مكة في أيام العشر ونوى الإقامة نصف شهر لا تصح لأنه لا بد له من الخروج الى عرفات فلا يتحقق الشرط وقيل كان سبب نفقه عيسى بن أبان هذه المسئلة وذلك أنه كان مشغولا بطلب الحديث قال فدخلت مكة في أول العشر من ذي الحجة فجمع صاحب لي وعزمت على الإقامة شهر الجمعات أتم الصلاة فلقيني بعض أصحاب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقال اخطأت فقلت تخرج الى معنى وعرفات فلما رجعت من معنى بدا صاحبي أن يخرج وعزمت على أن أصاحبه وجعلت أقصر الصلاة فقال لي صاحب أبي حنيفة رحمه الله تعالى اخطأت فقلت مقيم بمكة فمالم تخرج منها لتصير مسافرا فقلت اخطأت في مسئلة في موضعين فرجعت الى مجلس محمد رحمه الله تعالى واشتغلت بالفقه كذا في البحر الرائق * حاصر قوم مدينة في دار الحرب أو أهل البغي في دار الاسلام في غير مصر ونوى الإقامة خمسة عشر يوما فقصروا لان حالهم متردد بين قرار وفرار فلا تصح نيتهم وان زلوا في يومهم كذا في التمراتنى * ولهذا قال أصحابنا رحمه الله تعالى في تاجر دخل مدينة لما جئته نوى أن يقيم خمسة عشر يوما فالتفت الى الحاجة لا يصير مقيما لأنه متردد بين أن يقضى حاجته فيرجع وبين أن لا يقضى فيقيم فلا تكون نيته مستقرة وهذا الفصل حجة على من يقول من أراد الخروج الى مكان ويريد أن يترخص برخص السفر ينوى مكانا بعده منه وهذا غلط كذا في البحر الرائق ناقلا عن معراج الدراية * ومن دخل دار الحرب بامان ونوى الإقامة في موضع الإقامة صحت نيته كذا في الخلاصة * اذا أسلم الرجل من أهل الحرب في دارهم فعلموا باسلامه وطلبوه ليقنطروا فخرج هارب يريد مسيرة ثلاثة أيام فهو مسافر وان أقام في موضع مخفيا شهرا أو أكثر لأنه صار محاربا بهم وكذا المستامن اذا غدر وطلبوه ليقنطروه وان كان واحدا من هؤلاء مقيما بمدينة من دار الحرب فلما طلبوه ليقنطروه اختفى فيها فاته يوم الصلاة لأنه كان مقيما بهذه البلدة فلا يبرأ مسافرا مالم يخرج منها ولو كذا لو كان أهل مدينة من أهل الحرب أسلموا فقاتلهم أهل الحرب وهم مقيمون في مدينتهم فأنهم يتون الصلاة وكذلك ان غلبهم أهل الحرب على مدينتهم فخرجوا منها يريدون مسيرة يوم فأنهم يتون الصلاة وان خرجوا يريدون مسيرة ثلاثة أيام قصروا الصلاة فان عادوا الى مدينتهم ولم يكن المشركون عرضوا لمدينتهم أتموا فيها الصلاة وان كان المشركون غلبوا على مدينتهم وأقاموا فيها ثم ان المسلمين رجعوا اليه او خلى المشركون عنها فان كانوا اتخذوها دارا ومنزلا لا يبرحونها فصار تدار اسلام يتون فيها الصلاة وان كانوا لا يريدون أن يتخذوها دارا ولكن يقيمون فيها شهرا ثم يخرجون الى دار الاسلام يقصرون الصلاة فيها كذا في المحيط * والاسير في دار الحرب اذا انفلت منهم ووطن على الإقامة خمسة عشر يوما في غارا ونحوه لم يصير مقيما كذا في الخلاصة * وفي التجنس عسكر المسلمين اذا دخلوا دار الحرب وغلبوا في مدينة ان اتخذوها دارا يتون الصلاة وان لم يتخذوها دارا ولكن أرادوا الإقامة بها شهرا أو أكثر فأنهم يقصرون كذا في البحر الرائق

وقل * قوله رب العالمين أو قرأ يا أبا عبد الله بفتح الهمزة لا تفسد صلته في قول المتأخرين ولو قرأ أو قرأ تلاًها أو قرأ أفعينا بالتشديد لا تفسد الصلاة ولو قرأ أو أياك - تعين بغير همزة لا تفسد الصلاة لأنه لا يغير المعنى وكذلك لو قرأ أهدنا الصراط المس - تعين وأظهر لام صراط المس - تعين لأنه لا يغير المعنى وكذا

ولو قرأ أصراط الذين بالآفة واللام لا تفسد صلاته ولو قرأ آيات التعميد وأشبع ضم الدال حتى يصير أو لم تفسد صلاته وكذا لو قرأ أمين بالتشديد لم تفسد صلاته وأما إذا أخطأ بكسر حرف مكان حرف في كلمة ولم يتغير المعنى بأن قرأ أن المسلمون أن الظالمون وما أشبه ذلك لم تفسد صلاته لأنه لا يغير المعنى لأنه يفهم بالخطأ ما يفهم بالصواب وكذا لو قرأ آيات ما كان أو بالهمزة لم تفسد صلاته وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى تفسد صلاته لأنه ليس في القرآن وأن ذكر حرف ما كان حرف وغير (١٤١) المعنى فإن أمكن الفصل بين الحرفين من غير مشقة كالطاء

مع الصاد فقرأ الطالحات مكان الصالحات تفسد صلاته عند الكل وإن كان لا يمكن الفصل بين الحرفين إلا بشقة كالطاء مع الصاد والصاد مع السين والطاء مع التاء اختلف المشايخ فيه قال أكثرهم لا تفسد صلاته وعن أبي منصور العراقي كل كلمة فيها عين أو واء أو قاف أو طاء أو تاء وفيها سين أو صاد فقرأ السين مكان الصاد أو الصاد مكان السين جاز إذا قرأ التحيات لله بالطاء أو قرأ الدجيات لله بالدال قال القاضي الإمام رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته ولو قرأ إذا جاء نسر الله بالسين أو قرأ ولا يغوث ويعوق ونضر بالصاد لا تفسد صلاته ولو قرأ السميد بالسين قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وعبد الواحد الشيباني لا تفسد صلاته ولو قرأ أصا طير بالصاد لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ أسا تير بالطاء لا تفسد صلاته ولو قرأ ألاما فطر رتم بالطاء تفسد صلاته وكذا لو قرأ

* وكل من كان نساء الغيرة يلزمه طاعته يصير مقبلاً بأقامته ومسافراً بنية ووجهه إلى السفر كذا في محيط السرخسي * فيصير الجندی مقبلاً في القياف بنية أقامة الأمير في المصر كذا في الكافي في نواقض الوضوء * الأصل أن من يمكنه الإقامة باختياره يصير مقبلاً بنية نفسه ومن لا يمكنه الإقامة باختياره لا يصير مقبلاً بنية نفسه حتى إن المرأة إذا كانت مع زوجها في السفر والريق مع مولاه والتلميذ مع استاذة والأجير مع سيده وأما الجندی مع أميره فهو لا يصير مقبلاً بنية نفسه في ظاهر الرواية كذا في المحيط * ثم المرأة إنما تكون نساء الزوج إذا وفاهامهرها المجهل وأما إذا لم يوفها فلا تكون نساء له قبل الدخول والجندی إنما يكون نساءً للأمير إذا كان يرزق من الأمير كذا في التبيين * أما إذا كانت أرزاقهم من أموال أنفسهم فالعبرة بنية كذا في الظهيرية * المحبوس بالدين والمسلم الزم به يعتبر فيه بنية صاحب الدين إن كان المطلوب معسراً وإن كان موثقاً يعتبر فيه بنية المطلوب حتى لو عزم أن لا يقضى دينه فهو كالمعسر كذا في المضمرات * العبد إذا كان بين المولى في السفر فتوى أحدهم الإقامة دون الآخر فإن كانا نساء في خدمته فالعبد يتيم يوم خدمته ويتصور يوم خدمة الآخر وإن لم يكونا نساء فالتابعي أن يصلي أربعاً اعتباراً بالاصبل ويقعد على رأس الركعتين لا محالة احتياطاً كذا في الغائية * إن لم يعلم التبع بأقامة الأصل قيل يصير مقبلاً وقيل لا يصير مقبلاً وهو الأصح لأن في لزوم الحكم قبل العلم بحر جاوز رده وهو مدفوع شرعاً العبد إذا خرج مولاه سألته فإن لم يجبه أتم صلاته وإن صلى أربعاً أو لم يقعد في الثانية ثم أخبره مولاه أنه قصد مسيرة سفرين خرج الأصح أنه لا يعيدها لما بينا كذا في محيط السرخسي * إذا أم العبد مولاه ومعه جماعة من المسافرين فلبى صلى ركعة نوى المولى الإقامة صحت بنية في حقه وفي حق العبد ولا ينظر في حق القوم في قول محمد رحمه الله تعالى فيصلي العبد ركعتين ويقدم واحداً من المسافرين ليسلم بالقوم ثم يقوم المولى والعدد ويتم كل واحد منهما أصلاً أربعاً ثم يعاد يصلي العبد أن المولى نوى الإقامة قال بعضهم يقوم المولى بأداء العبد فينصب أصبعيه أولاً ويصير بأصبعيه ثم ينصب أربع أصابع ويشير بأصابعه الأربع كذا في المحيط * ولو نوى المسافر الإقامة في الصلاة في الوقت أعها من فرداً كان أو مقعداً مسبوقاً كان أو مدر كافاً كان لاحقاً فتوى الإقامة بعد فراغ امامه لم ينتها بخلاف ما لو نوى الإقامة قبل فراغ الإمام فإن تكلم لاحقاً بعد ما نوى الإقامة صلى أربعاً كان في الوقت وإن خرج الوقت صلى ركعتين كذا في محيط السرخسي * ولو خرج الوقت وهو في الصلاة فتوى الإقامة فانه لا يتحول فرضه إلى الأربع في حق تلك الصلاة كذا في الخلاصة * المسافر إذا نوى الإقامة بعد ما سلم وعليه سهم ولم تصح نيته في هذه الصلاة لأنه نوى الإقامة بعد الخروج وبسقط عنه سجود السهو في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لأنه لو عاد إلى سجود السهو وتصح بنية الإقامة وينقلب فرضه أربعاً وتصير السجدة في خلال الصلاة فيبطل وإن سجد سهو ثم نوى الإقامة تصح نيته وتصير صلاته أربع سواء سجد سجدتين أو سجدة واحدة أو نوى الإقامة في السجدة لأنه لا يملك سجدة السهو عادت حرمة الصلاة فصار كما لو نوى الإقامة فيها ولو كان مسافراً في أول الوقت ان صلى صلاة السفر ثم أقام في الوقت لا يتغير فرضه وإن لم يصل حتى أقام في آخر الوقت ينقلب فرضه أربعاً وإن لم يبق من الوقت إلا قدر ما يسع فيه بعض الصلاة وإن أقام بعد الوقت يقضى صلاة السفر كذا في فتاوى قاضي خان * رجل صلى الظهر ثم سافر في الوقت ثم صلى العصر في وقته ثم ترك

الأما إذا طررتم بالذال مكان الصاد تفسد صلاته ولو قرأ بالتامع الضاد الأما اضطررتم لا تفسد صلاته ولو قرأ خاسثا وهو حسير بالصاد لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ أعس بر العين مع السين لا تفسد صلاته ولو قرأ أعس بر العين مع الصاد تفسد صلاته ولو قرأ يوم نبلي السرائر باللام تفسد صلاته ولو قرأ أبزى بالزاء لم تفسد صلاته ولو قرأ القانطين بالطاء تفسد صلاته ولو قرأ لا انفام إمامها بالسين تفسد صلاته ولو قرأ لا انفصال باللام لم تفسد صلاته ولو قرأ وعند الوجوه بالدال تفسد صلاته ولو قرأ لا نتم أشد زبطاً بالطاء لم تفسد صلاته ولو قرأ

الامن خفف الخفة بالتأخير ما انفسد صلاته ولو قرأ يوم نبتش البتة الكبرى بالتأخير ما انفسد صلاته ولو قرأ في يوم ذي مسقة بالقاف
تفسد صلاته ولو قرأ ذو قوامس سغري بالغين تفسد صلاته ولو قرأ ذلکم بأه اذ ادعى الله وعده بالعین لا تفسد صلاته ولو قرأ هم أنظم
وأنتی بالتاء لا تفسد صلاته ولو قرأ واتقی مکان وأطفی بالتاء والقاف تفسد صلاته ولو قرأ والعاديات طجحا بالطاء تفسد صلاته ولو قرأ يوم
ترجف الارض والجبار بالراء تفسد (١٤٣) صلاته وكذا لو قرأ وترى الجبار بالراء تفسد صلاته ولو قرأ تحسبها جامدة بالذال تفسد
صلاته وكذا جامدة مقاربة

السفر قبل غروب الشمس ثم ذكر أنه صلى الظهر والعصر بغير وضوء صلى الظهر ركعتين والعصر أربعاً ولو
صلى الظهر والعصر وهو مقيم ثم سافر قبل غروب الشمس ثم ذكر أنه صلاهما بغير وضوء صلى الظهر أربعاً
والعصر ركعتين كذا في محيط السرخسي * مسافر أم قوم مسافرین فأحدث واستخلف مسافر اقنوى
الثاني الإقامة لا يغير فرض من خلقه وان نوى الامام الإقامة بعدما أحدث قبل أن يخرج من المسجد
يصير فرضه وفرض القوم أربعاً كذا في الظهيرية * مسافر اقتدى بغير فأحدث الامام فاستخلف مقيماً
يلزم المسافر الاتمام كذا في محيط السرخسي * وان اقتدى مسافر بمقيم أتم أربعاً وان أقسده يصلي ركعتين
بخلاف ما لو اقتدى به بنية النفل ثم أقسده حدث يلزم الاربع كذا في التبيين * وان صلى المسافر بالمقيمين
ركعتين سلم وأتم المقيمون صلاتهم كذا في الهداية * وصاروا منفردين كل مسبق الا أنهم لا يقرؤون في الاصح
هكذا في التبيين * ويستحب لا امام أن يقول أعوا صلاتكم فانا قوم سفر كذا في الهداية * الخليفة اذا سافر
يصلي صلاة المسافرين كذا في الذخيرة * ولا يكره الخروج للسفر يوم الجمعة قبل الزوال وبه انه وان كان يعلم
أنه لا يخرج من مصره الا بعد مضى الوقت يلزمه أن يشهد الجمعة ويكره له الخروج قبل أدائها كذا في محيط
السرخسي * ولا تسافر المرأة بغير محرم ثلاثة أيام وما فوقها والصبي الذي لم يدركه ليس بعمر وكذا المعتوه
والشيخ الكبير الذي يعقل محرم هكذا في المحيط في كتاب الاستحسان والكرهية * واذا دخل المسافر مصره
أتم الصلاة وان لم ينو الإقامة فيه سواء دخله بنية الاختيار أو دخله لقضاء الحاجة كذا في الجوهرة النيرة *
عبارة عامة المشايخ أن الاوطان ثلاثة وطن أصلي وهو مولد الرجل أو البلد الذي تاهل به ووطن سفر وقد
سمى وطن إقامة وهو البلد الذي ينوي المسافر الإقامة فيه خمسة عشر يوماً أو أكثر ووطن سكنى وهو
البلد الذي ينوي الإقامة فيه دون خمسة عشر يوماً وعبارة المحققين من مشايخنا أن الوطن ووطنان وطن
أصلي ووطن إقامة ولم يعتبر ووطن السكنى ووطنا وهو الصحيح هكذا في الكفاية * ويطلق الوطن الاصلي
بالوطن الاصلي اذا انتقل عن الاول بأهله وأما اذا لم ينتقل بأهله ولكنه استحدث أهلاً يئامه أخرى فلا يطلق
وطنه الاول ويتم فيه ما ولا يطلق الوطن الاصلي بإنشاء السفر ووطن الإقامة ووطن الإقامة يطلق بوطن
الإقامة وإنشاء السفر وبالوطن الاصلي هكذا في التبيين * ولو انتقل بأهله ومتاعه الى بلد بقي له دور وعقار
في الاول قبل بقي الاول ووطنه واليه أشار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب كذا في الزاهد * ثم تقدم السفر
ليس بشرط ثبوت الوطن الاصلي بالاجماع كذا في المحيط * وهل من شرط وطن الإقامة تقدم السفر عليه
فيه روايتان أحدهما لا يكون الا بعد السفر ثلاثة أيام والثانية يكون ووطنا وان لم يتقدمه سفر ولم يكن بينه
وبين أهله ثلاثة أيام كذا في السراج الوهاج * وهو ظاهر الرواية كذا في البحار الرائق وشرح منية المصلي
لابن أمير الحاج * المسافر اذا خاف اللصوص أو قطع الطريق ولا ينتظر الرفقة جازة تأخير الصلاة لانه بعد
منه كذا في فتاوى الغرائب * وما يتصل بذلك الا على الدابة والسنيعة * يجوز التطوع على الدابة
خارج المصر ويؤتى حيث توجهت الدابة كذا في محيط السرخسي * فان صلى الى غير ما توجهت الدابة
لا يجوز كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز في المصر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي
* والصحيح أن السافر وغير المسافر في ذلك سواء بعد أن يكون خارج المصر حتى ان من خرج الى ضياعه جاز
له أن يصلي التطوع على الدابة وان لم يكن مسافراً كذا في المحيط * تكلموا في حد خارج المصر والاصح أنه

تفسد صلاته ولو قرأها
خادمة بالخاء لا تفسد صلاته
ولو قرأ فسقة بواو اخسرين
مكان خاسنين لا تفسد صلاته
ولو قرأ فليعبد وارب هذا
البيت الذي قرأ التي فهى
بنزلة ما لو قرأ اياك نعبد
واياك نستعين ولو قرأ فظلم
تفكهمون تفكهمون بالحاء
أو تفكهمون بالعین تفسد
صلاته ولو قرأ بل الساعة
موعدهم موعدهم بالذال
أو موعضهم بالضاد أو قرأ
موعظهم بالطاء تفسد صلاته
في الوجوه كلها ولو قرأ فهل
عسى عسى بالصاد لا تفسد
صلاته وكذا لو قرأ فان
عصولك عصولك بالسين ولو
قرأ لبعض بهم الكفار
بالضاد أو ليغيد بالذال
لا تفسد صلاته ولو قرأ
فيحققكم تخلصوا فيحققكم
بالخاء لا تفسد صلاته ولو
قرأ وربك يخلق ما يشاء
ويختار ترأ ربك بالنصب
لا تفسد صلاته ولو قرأ
يلبسون ثيابا خذرا بالذال
أو بالذال تفسد صلاته ولو
قرأ أن هو لا يحبون العاجلة
يكذبون العاجلة تفسد

صلاته ولو قرأ يعودون رجال يعودون بالذال لا تفسد صلاته ولو قرأ استرق السمع قرأ بالغين استرغ تفسد صلاته
ولو قرأ هذا ما لى عبيد عبيد بالنون لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ كل كفار عبيد بالتاء لا تفسد صلاته ولو قرأ فسوف ينبتهم بينهم
الله من البيان لا تفسد صلاته ولو قرأ الا انار الا الناس تفسد صلاته ولو قرأ وما آتيناهم من كتب يدرسونها أو ما أهلكناهم تفسد صلاته
ولو قرأ ولا يحبون الذين كفروا انما هم خير لا ينفسم انما هم قرأ الثاني بالنصب والاول بالكسر لا ينفسد عند التأخيرين ولو قرأ

كلا اذا بلغت التراقي بلغت بالقاف لا تفسد صلاته ولو قرأ ولا تكن الغائين خصيماً قرأ خسيماً بالسين تفسد صلاته وكذا لو قرأ خطيماً مكان خصيماً بالطاء ولو قرأ وما هو على الغيب بضنين بدين بالذال لا تفسد صلاته ولو قرأ أكثر وأقرب الفساد قرأ فأرسلوا فيها الفساد لا تفسد صلاته ولو قرأ غير المغضوب غير المغضوب بالقاف تفسد صلاته وكذا لو قرأ غير المغضوب بالطاء أو بالذال تفسد صلاته ولو قرأ الظالمين بالطاء أو بالذال لا تفسد صلاته ولو قرأ الذين بالذال تفسد صلاته ولو قرأ (١٤٣) الصرأت بالتاء تفسد صلاته وعلى قول أبي منصور العراق

رحمه الله تعالى لا تفسد ولو قرأ الشيطان بالتاء لا تفسد صلاته ولو ترك الألف واللام في الرحمن والرحيم لا تفسد صلاته ولو قرأ قل هو الله أحت بالتاء تفسد صلاته ولو قرأ لم يره أحد أحت بالتاء تفسد صلاته ولو قرأ لم يكن له قرأ بكل له باللام لا تفسد صلاته ولو قرأ صدنا كم سددنا كم بالسين لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ عليكم تطلون لعلمكم تطلون بالسين لا تفسد صلاته ولو قرأ أم موسى فارعا بالعين لا تفسد صلاته ولو قرأ اللهم صل بالسين لا تفسد صلاته ولو قرأ لا تأخذه سنة ولا نوم قرأ لا تأخذه سنة بالتاء تفسد صلاته ولو قرأ ولا تكونوا كالذين خرجوا من ديارهم بطرا بترأ بالتاء لا تفسد صلاته ولو قرأ أن هؤلاء هم مبغضون أو مدمر لا تفسد صلاته ولو قرأ وشروه بثمن بخس قرأ بثمن بخس لا تفسد صلاته ولو قرأ اغماهي زجرة قرأ بالجاءة تفسد صلاته ولو قرأ ونحسل طلعا هضم قرأ بالطاء أو بالذال تفسد صلاته

مقترعاً بجو زللسافر القصر فيه كذا في السراج الوهاج * وكيفية الصلاة على الدابة أن يصلي بالإيماء كذا في الخلاصة * وفي الحجة ويصلي قاعداً على السرج أو الكاف ويقرأ ويركع ويسجد ويتشهد ويسلم هكذا في التارخانية * ويجعل السجود أخفض من الركوع من غير أن يضع رأسه على شيء سائر دابته أو واقفة كذا في الخلاصة * ولو سجد على شيء وضع عنده أو على سرجه لا يجوز كذا في البحر الرائق * ويجوز أن يوحى على أي الدواب شاء كذا في السراج الوهاج * ويستوى الجواب عندنا بين أن يفتح الصلاة مستقبلاً القبلة وبين أن يفتتحها مستدبراً القبلة كذا في المحيط * وفي الحجة هو المختار كذا في التارخانية * ويصلون فرادى فإن صلوا بجماعة فصلاة الإمام تامة وصلاة القوم فاسدة كذا في الخلاصة * وإذا صلى على الدابة خارج المصر هل له أن يسوق الدابة؟ كشيخ الإسلام في شرح السيران المسئلة على التفصيل إن كانت الدابة تنساق بنفسها ليس له أن يسوقها فما إذا كانت لا تنساق بنفسها فاساقها هل تفسد صلاته قال إن كان معه سوط فهميها ونخبها لا تفسد صلاته عمل قليل كذا في الذخيرة * والسنن الرواتب نوافل حتى تجوز على الدابة كذا في التبيين * افتتح التطوع على الدابة خارج المصر ثم دخله قبل الفراغ أكثرهم على أنه ينزل ويتمه أنازلاً وهو المأخوذة كذا في الغياثية * وإذا افتتح التطوع على الأرض فاتمه أركباً لم يجز ولو افتتحها ركباً فاتمه أركباً لا يجز كذا في المتن * رجلان في محمل اقتدى أحدهما بالآخر في التطوع أجزأهما وكذلك في الفرض حالة الضرورة كذا في السراجية * سواء كانا في شق أو شقين لأنه ليس بينهما حائل يمنع صحة الاقتداء * فان كان كل واحد على دابة لم يجز صلاة المقتدى لأن بين الدابتين طريقاً مستطراً فإوانه مانع صحة الاقتداء كذا في محيط السرخسي * ولا تجوز المكتوبة على الدابة إلا من عذرهم كذا في فتاوى قاضي خان * وكذا الواجبات مثل الوتر والمندور والمشروع الذي أفسده وصلاة الحنازة وسجدة التلاوة التي تليت على الأرض هكذا في العميق شرح الكنز * ومن الاعتذار أن يخاف لو نزل عن الدابة على نفسه أو على ثيابه أو دابته لصاً أو سبعاً أو عدواً وكانت الدابة تجوحو أو نزل عنها لا يمكنه الركوب إلا بعين أو كان شيخاً كبيراً لا يمكنه أن يركب ولا يجرد من ركبه أو كان في طين وردغة لا يجرد على الأرض مكاياً بلساً هكذا في المحيط * هذا إذا كان الطين بحال يغيب وجهه فان لم يكن بهذه المثابة لكن الأرض ندية مبتلة صلى هناك كذا في الخلاصة * ولا تلزمه الإعادة إذا استطاع النزول كذا في السراج الوهاج * المعذور أن يمكنه إيقاف الدابة بوقف ويصلي بالإيمان ولو لم يوقفها لا تجوز كذا في المضمرات * وأما الصلاة على العجلة فان كان طرفها على الدابة وهي تسير أو لا تسير فهي صلاة على الدابة وقد مر حكمها وان لم يكن فهي بمنزلة السريرو وكذا لو ركز تحت المحمل خشبة حتى بقي قراره على الأرض لا على الدابة يكون بمنزلة الأرض كذا في التبيين * ولا تضر التجاسة على الدابة وقيل إن كانت على السرج أو الركبين تمنع وقيل إن كانت على الركبين لا تمنع والأصح عدم المنع مطبقاً كذا في العميق شرح الكنز * أما الصلاة في السفينة فالمستحب أن يخرج من السفينة للقرينة إذا قدر عليه كذا في محيط السرخسي * وإذا صلى قاعداً في السفينة وهي تجري مع القدرة على القيام تجوز مع الكراهة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا تجوز ولو كانت السفينة مشدودة لا تجزى لا تجوز إجماعاً كذا في التهذيب * ولو صلى فيها فان كانت مشدودة على الجند (١) مستقرة على الأرض فصلى قائماً أجزأه

(١) قوله الجند هو شاطئ النهر اهـ

ولو قرأ تلعبا بالتاء لا تفسد صلاته ولو قرأ وأما طرنا عليهم مطراً قرأهما بالتاء تفسد ولو قرأ ربنا أماناً أنزلت وأنعمنا الرسول قرأ وأنعمنا بالنصب ورفع الرسول لا تفسد صلاته عند المتأخرين وكذا لو قرأ فان كذبوا فقد كذب رسل من قبلك نصب كاف كذب لا تفسد عند المتأخرين وكذا لو قرأ كذب أصحاب الأيكة برفع الكاف إن الشيطان ينزغ بينهم قرأ ينزع بالعين لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ ولا أكثر من ذلك ولا أكبر بالباء لا تفسد صلاته ولو قرأ وعسى أن تنكروا شيأ قرأ وهو شر لكم وعسى أن تنحبوا شيأ قرأ وهو خير لكم لا تفسد

صلاته ولو قرأ أن الله بما يعملون قرأ بالنصب أن الله لا تفسد صلاته ولو قرأ إلا عن موعدة وعدها ياءه قرأ بالذال موعدة أو قرأ بالضاد موعنة
تفسد صلاته ولو قرأ موعنة بالطاء لا تفسد صلاته ولو قرأ أو ما أنا بظلام للعبيد قرأ باللام بالذال تفسد صلاته ولو قرأ للعبيد بالذال أو
بالطاء تفسد صلاته ولو قرأ قل مولا يغبطكم بالضاد لا تفسد صلاته ولو قرأ فقط اغبط بالضاد أو قرأ غلط القلب بالضاد تفسد صلاته
ولو قرأ خالصا ونجيا خلطوا ونجيا بالطاء (١٤٤) لا تفسد صلاته ولو قرأ والاعلال التي كانت عليهم والاعناق التي كانت عليهم لا تفسد

صلاته ولو قرأ بما كنتم
تكفرون بما كنتم تكسبون
لا تفسد صلاته ولو قرأ في
البحر سربا قرأ صر بالصاد
تفسد صلاته ولو قرأ نسبا
نصبا بالصاد تفسد صلاته
ولو قرأ إذا وينا إلى الصخرة إلى
السحرة بالسين تفسد صلاته
ولو قرأ يني اسرا بيل
اصرا بيل بالصاد تفسد
صلاته ولو قرأ فطره الله التي
فطر الناس عليها قرأهما
بالتاء أو قرأ فاطر السموات
بالتاء تفسد صلاته ولو
قرأ ولقد فضلنا بعض النبيين
فضلنا بالصاد لا تفسد صلاته
ولو قرأ فضل الله فصل الله
لا تفسد صلاته ولو قرأ
فصل الآيات بالسين فسدت
صلاته ولو قرأ كتاب
فصلت فضلت لا تفسد
صلاته ولو قرأ ولا تقبلوا
لهم شهادة قرأ لا تقبلوا لهم
شهادة تفسد صلاته ولو قرأ
ويدرأ عنها العذاب يذرأ
بالذال تفسد صلاته
ولو قرأ والطور وكتاب مسطور
والتور بالطاء تفسد صلاته
ولو قرأ مسطور مستور بالطاء
لا تفسد صلاته ولو قرأ
ومن يشاقق الرسول يساقق

وان لم تكن مستقرة ويمكنه الخروج عنها لم تجز الصلاة فيها كذا في محيط السرخسي * وان كانت موقوفة
في لجة البحر وهي تضطرب فالاصح أنه ان كانت الريح تهر كها تهر يكاشد يدها فهي كالسائرة وان حركتها
قليلا فهي كالواقفة كذا في التمرناشي * أجمعوا أنه لو كان بحال يدور رأسه لو قام تجوز الصلاة فيها قاعدا
كذا في الخلاصة * ويلزمه التوجه إلى القبلة عند افتتاح الصلاة كذا في الكافي في باب صلاة المريض
* وكما دارت السفينة يحول وجهه إليها ولو ترك تحويل وجهه إلى القبلة وهو قادر عليه لا يجزئه ولو
صلى فيها بالأيام وهو قادر على الركوع والسجود لا يجزئه في قولهم جميعا هكذا في المضمرات في باب صلاة
المسافر * ولا يصير مقبلا بنية الإقامة فيها أو كذلك صاحب السفينة والملاح إلا أن تكون السفينة بقرب
من بلده أو قرينة خفيفة يكون مقبلا بأقامته الأصلية كذا في المحيط * وفي الوالوجية افتتح الصلاة في
السفينة حالة أقامته في طرف البحر فنقلتها الريح وهو في السفينة فتوى السرخسي صلاته المقيم عند أبي
يوسف رحمه الله تعالى وفي لجة الفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى احتياطا * وفي العناية ولو
كان مسافرا وشرع في الصلاة في السفينة خارج المصر فجزت السفينة حتى دخل المصر يتم أربعين كذا
في التارخانية * ولا يجوز أن ياتم رجل من أهل السفينة بإمام في سفينة أخرى فان كانت السفينتان
مقروبتين يجوز كذا في الخلاصة * وفي النوازل اذا كان بحال يقدر أن ينضم إحداهما إلى الأخرى من
غير عنق فهما بمنزلة المقروبتين وتجوز صلاة الطائفتين كذا في التارخانية * ومن اقتدى على الجنب إمام
في السفينة أو على العكس فانه يتقارن كان بينهما طريق أو طائفة من النهر لم يجز الاقتداء وان كان على
العكس يجوز * واذا وقف على الاطلال يقدر أن ينادي بالإمام في السفينة صح اقتداؤه إلا أن يكون أمام الإمام
كذا في المحيط * واذا استوثق السفينة وهو في الصلاة استقبلها لأنه عمل كثير كذا في محيط السرخسي

* (الباب السادس عشر في صلاة الجمعة) *

وهي فرض عين كذا في التهذيب * (ثم لوجوبها بشرائط في المصلي) وهي الحرية والذكورة والإقامة والجمعة
كذا في الكافي * والقدرة على المشي كذا في البحر الرائق * والبصر هكذا في التمرناشي * حتى لا تجب الجمعة
على العبيد والنسوان والمسافرين والمرضى كذا في محيط السرخسي * ولا على المقعد بالاجماع كذا في المحيط
* وان وجلمن يحمله كذا في الزا هدي * ولا على الاعمي وان وجد قائدا كذا في السراجية * والشخ
الكبير الذي ضعف ملحق بالمريض فلا تجب عليه * والمطر الشديد والاختقام من السلطان الظالم مسقط
كذا في فتح القدير * وللمولى أن يمنع عبده عن الجمعة والجماعات والعيد * وعلى المكاتب الجمعة وكذلك
معتق البعض اذا كان يسعى وليس على العبد المأذون ولا على العبد الذي يؤدى الضريبة جمعة كذا في
فتاوى قاضيان * وفي العبد الذي حضر باب الجامع مع مولاه لحفظ الدابة خلاف الاصح أنه يصلي اذا لم
يخل بحفظ دابته كذا في العيني شرح الهداية * وللسأجر أن يمنع الاجير عن حضور الجمعة وهذا قول الامام
أبي حفص رحمه الله تعالى قال أبو علي الدقاق ليس له أن يمنع في المصر ولكن يسقط عنه الاجر بقدر
اشتغاله بذلك ان كان بعيدا وان كان قريبا لا يحيط عنه شيء وليس للاجير أن يطالب من المخطوط بمقدار
اشتغاله بالصلاة هكذا في المحيط * وظاهر المتن يشهد للدقاق كذا في البحر الرائق * ومن لاجعة عليه ان

الرسول بالسين تفسد صلاته وكذا لو قرأ كنتم تشاققون تساقون بالسين ولو قرأ فقط فاحصه فان بالسين أذاها
فسدت صلاته ان قرأ أنا أرسلنا عليهم بحاق قرأ روحا لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ تنزل الملائكة والروح قرأ والريح لا تفسد صلاته قرأ كما
يساقون إلى الموت قرأ بالسين لم تفسد صلاته ومن الجبال جلد يبيض قرأ بالناال جند لا تفسد صلاته ورتل القرآن ترتيلا قرأ ترتيلا لا تفسد
صلاته سورة ترتلناها قرأ بالصاد لا تفسد صلاته وفي عقبه قرأ في عقبه لا تفسد صلاته فقال لم يرتلها قرأ بالطاء ترتلنا لا تفسد صلاته

ومن كل كرب قرأ ومن كل كلب لا تنفس صلاته ولا يغرنكم بالله الغرور قرأ بكسر الغرور تنفس صلاته سوط عذاب قرأ بالصاد ضوط
تفقد صلاته فرت من قسورة قرأ من قوصرة بالصاد أو بالسین تنفس صلاته فسحقا لأصحاب السعير قرأ بالسین الشعير تنفس صلاته
أول نعر كما يند كرفيه من تذكروا كما التذير قرأ بالصاد الضير لا تنفس صلاته ولولا أن ربطنا قرأ بالتاء تنفس صلاته وهو أنصح مني
لساناً قرأ بالسین أنصح لا تنفس صلاته بل عجت ويسخرون قرأ يسخرون بالخاء (١٤٥) لا تنفس صلاته وإذا رآوا آية يستسخرون
قرأ بالحاء لا تنفس صلاته

ومن يزغ منهم عن أمرنا
قرأ بالعین لا تنفس صلاته
ولو طأ آتياه قرأ بالتاء ولولا
لا تنفس صلاته من
القائلين قرأ بالعين من الغالين
لا تنفس صلاته الذين
ينقضون قرأ بالصاد ينقضون
لا تنفس صلاته وكذا لو
قرأ ينقضون بالعين لا تنفس
صلاته فسيدنقضون البك
رؤسهم قرأ بالقاف فسيدنقضون
لا تنفس صلاته وهم
لا يستكبرون قرأ بالتاء
يستكبرون لا تنفس صلاته
وان كنتلن الساعرين
قرأ بالحاء الساعرين لا تنفس
صلاته لا يجاوزونك قرأ
بالزاء لا يجاوزونك لا تنفس
صلاته ما نطق عن
الهوى قرأ بالتاء ينتق
لا تنفس صلاته ليسأل
الصادقين عن صدقهم قرأ
الصادقين عن صدقهم
بالسین فيهما لا تنفس
صلاته وكانوا يصرون قرأ
بالسین يسرون لا تنفس
صلاته ولا تكن كصاحب
الحوت قرأ الحوط بالطاء
لا تنفس صلاته وهو
مكطوم قرأ بالذال أو بالصاد
تفسد صلاته وما يأتهم

أذاها جازع عن فرض الوقت كذا في الكنز (ولادائم شرائط في غير المصلي) * منها المصير هكذا في الكافي *
والمصير في ظاهر الرواية الموضع الذي يكون فيه مفق وقاض يقيم الحدود وينفذ الأحكام وبلغت أبيته
أبينة مني هكذا في الظهيرية وفتاوى ضيخان * وفي الخلاصة وعليه الاعتماد كذا في التارخانية * ومعنى
إقامة الحدود والقدرة عليها هكذا في الغبائية * ولا يجوز أداء الجمعة في المصير يجوز أدائها في فناء المصير وهو
الموضع المتصل بالمصير متصلاً بالمصرون كان مقبلاً بموضع بينه وبين المصير فرجة من المزارع والمراعى
فحو القلع بخاراً لاجعة على أهل ذلك الموضع وإن كان النداء يبلغهم والغلاة والميل والامبال ليس بشئ
هكذا في الخلاصة * هكذا روى الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو اختيار
شمس الأئمة الحلواني كذا في فتاوى قاضيخان * القروي إذا دخل المصير ونوى أن يمكث يوم الجمعة لزمته
الجمعة لأنه صار كواحد من أهل المصير في حق هذا اليوم وإن نوى أن يخرج في يومه ذلك قبل دخول الوقت
أو بعد الدخول لاجعة عليه ولو صلى مع ذلك كان أجوراً كذا في فتاوى قاضيخان والتجنيس والمحيط
* ومن لا تجب عليهم الجمعة من أهل القرى والبوادي لهم أن يصلوا الظهر بجماعة يوم الجمعة إذا نوا إقامة
والمسافرون إذا حضروا يوم الجمعة في مصر يصلون فرادى وكذلك أهل المصير إذا قامت الجمعة وأهل السجون
والمرض ويكره لهم الجماعة كذا في فتاوى قاضيخان * وجازت بمنى في الموسم للخليفة أو لأمير الحجاز لأمير
الموسم كذا في الوقاية * سواء كان أمير الموسم مقبلاً أو مسافراً إذا كان مأذوناً من جهة أمير العراق أو
أمير مكة وقيل إن كان مقبلاً تجوز وإن كان مسافراً لا تجوز والعجيج الأول هكذا في البدائع * ولا تجوز في
غير هذه الأيام كذا في محيط السرخسي * ولا جمعة بعرفات اتفاقاً كذا في الكافي * وتؤدى الجمعة في مصر
وأحد في مواضع كثيرة وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو الأصح وذكر الامام السرخسي
أنه العجيج من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه نأخذ هكذا في البحر الرائق * إذا أصاب الناس مطر
شديد يوم الجمعة فهم في سعة من التخلف كذا في الخلاصة * ثم في كل موضع وقع الشك في جواز الجمعة لوقوع
الشك في المصير أو غيره وأقام أهل الجمعة ينبغي أن يصلوا بعد الجمعة أربع ركعات وينووا بها الظهر حتى لو لم
تقع الجمعة موقعها يخرج عن عهدة فرض الوقت يبقين كذا في الكافي وهكذا في المحيط * ثم اختلفوا في
نهاية قبل نوى آخر ظهر عليه وهو الاحسن والاحوط أن يقول نويت آخر ظهر أدركت وقته ولم أصله
بعد كذا في القنية * وفي فتاوى (أهو) ينبغي أن يقرأ الفاتحة والسورة في الأربع التي يصل بها الجمعة
في ديارنا كذا في التارخانية * (ومنها السلطان) * عادلاً كان أو جائر هكذا في التارخانية ناقلاً عن النصاب
أو من أمر السلطان وهو الأمير أو القاضي أو الخطباء كذا في العيني شرح الهداية * حتى لا تجوز إقامتها
بغير أمر السلطان وأمر نائبه كذا في محيط السرخسي * رجل خطب يوم الجمعة بغير إذن الامام والامام
حاضر لا يجوز ذلك إلا أن يكون الامام أمره بذلك كذا في فتاوى قاضيخان * مرض الأمير فصلى الشرطي
لم تجز الإذنه كذا في التارخانية ناقلاً عن جامع الجوامع * العبد إذا قلدهل ناحية فصلى بهم الجمعة جاز
كذا في الخلاصة * صلاة الجمعة خلف المنقلب الذي لا منشور له من الخليفة تجوز إن كانت سرية سيرة
الامرأه يحكم فيما بين رعيته بمحكم الولاية المرأة إذا كانت سلطانية تجوز أمرها بإقامة الجمعة لا إقامتها
هكذا في فتح القدير العجيج في زمانان صاحب الشرط وهو الذي يسمى شهنة والوالي والقاضي لا يقيمون

(١٩ - الفتاوى اول) من رسول قرأ من رزق لا تنفس صلاته ألم يجدك يتيماً قرأ يتيماً بالتاء تنفس صلاته وقولوا قولا سديدا
بالصاد قرأ مديدا تنفس صلاته وقل جاء الحق وزهق الباطل قرأ الباطل بالنون تنفس صلاته وكانت من القاتلين فاذا هم يقنطون
ومن يقنط من رعيته قرأ بالتاء مكان الطاء أو بالطاء مكان التاء تنفس صلاته ومن يقنط منكن لله ورسوله قرأ بالطاء فينقط تنفس
صلاته حتى تكون حراً وتكون من الهالكين قرأ من الجاهلين تنفس صلاته أتهم أقرب لكم قرأ غرب تنفس صلاته خط وأثل

قرأ أو أتلف نفسه صلاته فأكتمنا مع الشاهد من قرأ أو كتمنا بالمعنى لا تفسد صلاته وأوتى من كل شيء قرأ من كل نفس لا تفسد صلاته ولا يستقنون قرأ أو لا يستقنون بباطل لا تفسد صلاته وجوه يومئذ ناضرة قرأ بالظاء ناظرة إلى ربها ناظرة قرأ بالاضاد ناضرة لا تفسد صلاته ويتجنبها الاثنى قرأ الاثنى بالتاء قال ان وصل به الذي يصل النار الكبرى تفسد صلاته وان لم يصل بل وقف ثم ابتدأ بالذي يصل النار الكبرى لا تفسد صلاته وكذا الوقر (١٤٦) وسيجنبها الاثنى الذي سيجنبها الاثنى الذي ان وصل به الذي يوثق ماله يترك تفسد

صلاته والا فلا ما ودعك
 ربك قرأ ما ودعك بغير
 تشديد وترك التشديد
 والرب أيضا فان ترك التشديد
 في ما ودعك لا تفسد الصلاة
 وفي الرب تفسد وما في
 قرأ بالغين وما على تفسد
 صلاته أسفل ساقلين قرأ
 بالالف واللام الساقلين
 لا تفسد صلاته حتى مطلع
 الفجر لما قال الفجر انقطع
 نفسه فركع لم تفسد صلاته
 وانه على ذلك الشهيد قرأ
 لشديد لا تفسد صلاته
 وكذا الوقر وأنه لم يخطئ
 لشديد قرأ الشهيد لا تفسد
 فالغريات صبا قرأ سجا
 بالسجين تفسد صلاته
 فأثرن به نفعاً قرأ نفعاً تفسد
 صلاته واسوف يعطيك
 ربك فترضى قرأ فترضى
 بالظاء تفسد صلاته فأما
 اليتيم فلا تقهر قرأ فلا تقهر
 لا تفسد صلاته لا يلاف
 قریش قرأ لا يلاف قریش
 لا تفسد صلاته كلا اذا
 بلغت التراقي قرأ التراقي قبل
 لا تفسد صلاته فلتقمه
 الحوت قرأ فالتقطه قبل
 لا تفسد هل أذاك حديث
 العاشية قرأ العاشية تفسد
 صلاته وكذا الوقر والليل

الجمعة لانهم لا يولون ذلك الا اذا جعل ذلك في عهدهم وكتب في منشورهم كذا في الغيبة * والى مصرمات
 فصل فيهم خليفة الميت أو صاحب الشرط أو القاضي جاز فان لم يكن نعمة واحدة منهم * واجتمع الناس على
 رجل فصل فيهم جاز كذا في السراجية * ولو نذر الاستئذان من الامام فاجتمع الناس على رجل يصل فيهم
 الجمعة جاز كذا في التهذيب * ولو مات الخليفة وله ولاية واحداً على أمور المسلمين فهو -م على ولايتهم يقيمون
 الجمعة ما لم يعزلوا كذا في محيط الدرختي * اذن الامير في الخطبة اذن في الجمعة وعادته في الجمعة اذن في
 الخطبة ولو قال اخطب لهم ولا تصل أجراً أن يصل فيهم كذا في الراهدى * ولو استعمل صبي أو نصراني
 على مصر فاعلم هذا أو باع ذلك لا يقيم الجمعة الا بالمرجيد الا اذا قال لهم الخليفة اذا سلمت فصل واذا
 بلغت فصل كذا في التهذيب * الخليفة اذا سافر وهو في القرى ليس له أن يجمع بالناس ولو حضر من
 امصار ولا يجمعها وهو مسافر جاز لان صلاة غيره تجوز بانه فله لانه أولى ولو ان امام مصر مصران
 نفر الناس عنه لخوف عدو أو ما أشبه ذلك ثم عادوا اليه فانهم لا يجمعون الا باذن مستأنف من الامام
 الامام اذا منع أهل المصر أن يجمعوا لم يجمعوا وقال الغيبة أبو جعفر رحمه الله تعالى هذا اذا منعهم مجتمعاً
 بسبب من الأسباب وأراد أن يخرج ذلك الموضع من أن يكون مصرافاً ما اذا منعهم مجتمعاً وأضراراً بهم
 فله أن يجمعهم وعلى رجل يصل فيهم الجمعة كذا في الظهيرية * الامام اذا عزل كان له أن يصل الجمعة بالناس
 الى أن يأتيه الكتاب بعزله أو يعدم عليه الامير الثاني فاذا جاء الكتاب بعزله أو علم بقدم الامير فسلاته
 باطلة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو افتخ الامام الجمعة ثم حضر وال آخر فانه مضى في صلاته كذا في
 الخلاصة * بلاد عليا ولاية كفار يجوز للمسلمين اقامة الجمعة ويصير القاضي قاضياً براضى المسلمين ويجب
 عليهم أن يلتزموا واليا مسلماً كذا في معراج الدراية * (ومنها وقت الظهر) حتى لو خرج وقت الظهر
 في خلال الصلاة تفسد الجمعة وان خرج بعد ما قد قدر التمهيد فكذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا
 في المحيط * وليس له أن يني الظاهر عليه الا خلاص الصلاة كذا في التبيين * المقننى اذا نام في صلاة
 الجمعة ولم ينتبه حتى خرج الوقت فسدت صلاته ولو انتبه بعد فراغ الامام والوقت دائم أتمها الجمعة كذا في
 المحيط * (ومنها الخطبة قبلها) حتى لو صلا بالخطبة أو خطب قبل الوقت لم يجز كذا في الكافي * الخطبة
 تشتمل على فرض وسنة فالفرض شيان الوقت وهو بعد الزوال وقبل الصلاة حتى لو خطب قبل الزوال
 أو بعد الصلاة لا يجوز كذا في العيني شرح الهداية * والثاني ذكر الله تعالى كذا في البحر الرائق وكفت
 تحميدة أو تهليل أو تسبيحة كذا في المتون * هذا اذا كان على قصه * الخطبة أما اذا عطف حمد الله أو سبح
 أو هال متجيباً من شيء لا يوجب عن الخطبة أجمعاً كذا في البهجة النيرة * خطب وحده أو بحضور النساء
 الصحيح أنه لا يجوز كذا في معراج الدراية * ولو حضر واحد أو اثنان وخطب وصلى بالثلاثة جاز كذا
 في الخلاصة * ولو خطب والقوم نيام أو صمت جازت كذا في العيني شرح الهداية * (وأما سنن الخمسة
 عشر) أحدها الطهارة حتى كرهت للمحدث والجنب (وثانيها) القيام هكذا في البحر الرائق * ولو
 خطب قاعداً أو مضطجاً جاز هكذا في فتاوى قاضيخان * (وثالثها) استقبال القوم بوجهه (ورابعها) التعوذ
 في نفسه قبل الخطبة (خامسها) أن يسمع القوم الخطبة وان لم يسمع أجراً (سادسها) البداية بحمد الله
 (وسابعها) الشاء عليه بجاهوا له (وثامنها) الشهادتان (وتاسعها) الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام

اذا يغشى قرأ يعشى تفسد صلاته وذلك قطرها تذليل لا قرأ بالاضاد لا تفسد ولو قرأ بالظاء ظلمات لا تفسد (وعاشرها)
 صلاته وكذا الوقر أو لا لنا عبالا الضاد لناها تفسد صلاته ولو قرأ بالظاء لا تفسد صلاته فظلت أعناقهم قرأ بالاذل أو بالاضاد لم تفسد صلاته
 لم يجز كذا في تيمم قرأ برك يتيمم لا تفسد صلاته يومئذ تحدث أخبارها قرأ أخبارها خلت فوافيه قال بعضهم تفسد صلاته ناراً صافية قرأ
 خامية بالخاء تفسد صلاته وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر قرأ بالصبر بالسين تفسد صلاته لم يجعل كيدهم في تضليل قرأ بالاذل في تضليل لا تفسد

صلاته ولو قرأ بالطاء تفسد صلاته (٣) أنا أعطينا الكونز وعند الوصل يصير كالكونز لا تفسد صلاته وإن بعد ذلك فكذلك وكذا إنك
تعبداً وبالك نستعين يصير عند الوصل كأنه قرأ بالك بعد وأياك نستعين فهو كذلك فصل الربك والخرق وأما تفسد صلاته بفت يد أي
لهب قرأت أد أي لهب تفسد صلاته جملة الخطب قرأت التاء جملة الخطب تفسد صلاته رجلة الشتاء والصف قرأت السين والصف
تفسد صلاته وكذا لو قرأ الشطاط بالطاء كعصف قرأ كعصف تفسد صلاته يدع اليتيم قرأ (١٤٧) يدع اليتيم غير مستبد لا تفسد صلاته
ولو قرأ يدع اليتيم تسكين الدال تفسد صلاته والله

أعلم قل أعوذ برب الفلق
قل أعوذ برب الناس ترك
تشديد الرب باختلاف فيه
قال بعضهم لا تفسد من
شرعاً ساق إذا وقب قرأ فاسق
تفسد صلاته وكذا لو قرأ
وقب وجب ومن شر حاسد
إذا حسد قرأ بالصاد حسد
لا تفسد صلاته من الجنة
والناس قرأ بالنصب من
الجنة تفسد صلاته كدهم
في تضليل قرأ بالطاء قال
بعضهم لا تصح إذا ذنك
ضعف الحماية وضعف
المعات قرأ بالضاد وبالطاء
لا تقنك تفسد صلاته
لتكون من الغافلين قرأ
من الغافلين بالراء تفسد
صلاته لتكون من
الخاسرين قرأ من الشاكرين
تفسد صلاته ومن يكتمها
قرأ يكتمها بالياء تفسد صلاته
الالظني وإن الظن قرأ
بالضاد تفسد صلاته ذلكم
أزكى لكم وأظهر قرأ وأظهر
لا تفسد صلاته ولو قرأ
بالضاد أو بالذال تفسد
صلاته قال فرعون ذروني
أقتل فقراً بالرفع لا تفسد
صلاته إذا عو قرأ بالضاد

(وعاشرها) العظة والتذكير (والحادى عشر) قراءة القرآن • وتاركها مسمى • كذا في الجرارائق
• ومقدار ما يقرأ في القرآن ثلاث آيات قصار أو آية طويلة كذا في الجوهرية النيرة (والثاني عشر) إعادة
التمديد والثناء على الله تعالى والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام في الخطبة الثانية (والثالث عشر)
زيادة الدعاء للمسلمين والمسلمات (والرابع عشر) تخفيف الخطبتين بعد سورة من طوال المفصل وبكره
التطويل (والخمس عشر) الجلوس بين الخطبتين هكذا في الجرارائق • ومقدار الجلوس بينهما مقدار
ثلاث آيات في ظاهر الرواية هكذا في السراج الوهاج ناقلاً عن الفتاوى • قال شمس الأئمة السرخسي في
تقدير الجلسة بين الخطبتين أنه إذا تمكن في موضع جلوسه واستقر كل عضو منه في موضعه قام من غير مكث
ولبت كذا في التتارخانية • والمختار ما قاله شمس الأئمة السرخسي كذا في الغيبة • والاصح أنه يكون
مستأثراً بترك الجلسة بين الخطبتين كذا في القنية • والقعود قبل الخطبة سنة هكذا في العيني شرح الكنز
• وأما الخطيب فيشترط فيه أن ياتى أهل للإمامة في الجمعة كذا في الزايد • ومن السنة أن يكون الخطيب
على منبر اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم • ومن المستحب أن يرفع الخطيب صوته وأن يكون الجهر في
الثانية دون الأولى كذا في الجرارائق • وينبغي أن تكون الخطبة الثانية المجدلة بحمده ونسبته الخ
وذكر الخلفاء الراشدين والعين رضوان الله تعالى عليهم • جميع مستحسن بذلك جرى النوارث كذا في
النجيب • ويكره للخطيب أن يتكلم في حال الخطبة إلا أن يكون أمراً معروف كذا في فتح القدير
• ولا ينبغي أن يصلي غير الخطيب كذا في الكافي وإذا أحدث الإمام بعد الخطبة فاستخف رجلاً ناسداً
الخطبة الخطبة جاز والأفلا ولو أحدث بعد الدخول في الصلاة جاز كيما كان كذا في التهذيب • وإذا
خرج الإمام فلا صلاتاً ولا كلاماً وقال لا بأس إذا خرج الإمام قبل أن يحطب وإذا فرغ قبل أن يستغل
بالصلاة كذا في الكافي • سواء كان كلام الناس أو التسبيح أو تسميت العاطس أو رد السلام كذا في
السراج الوهاج • وأما دراسة الفقه والنظر في كتب الفقه وكتابه فمن أصحابنا رجعهم الله تعالى من كره
ذلك ومنهم من قال لا بأس به وإذا لم يتكلم بلسانه ولكنه أشار بيده أو رأسه أو بعينه فحوا أن رأى منكراً
من إنسان فنهأ بيده أو أخبر بخبر فأشار برأسه الصحيح أنه لا بأس به هكذا في المحيط • وتكره الصلاة على
النبي عليه الصلاة والسلام كذا في شرح الطحاوى • والثاني عن الإمام في استماع الخطبة كالقريب
والانصات في حقها هو المختار كذا في جواهر الإخلاطى • وهو الاحوط كذا في النيين • وقيل يقرأ القرآن
وقيل يسكت وهو الأصح كذا في محيط السرخسي • ويحرم في الخطبة ما يحرم في الصلاة حتى لا ينبغي أن
يأكل أو يشرب ولا ينام في الخطبة هكذا في الخلاصة • ويستحب للرجل أن يستقبل الخطيب بوجهه هذا
إذا كان أمام الإمام فإن كان عن يمين الإمام أو عن يساره فربما من الإمام ينصرف إلى الإمام مستمعاً للسمع
كذا في الخلاصة • والذي عليه عامة مشايخنا أن على القوم أن يسمعوا الخطبة من أولها إلى آخرها
والدنون الإمام أفضل من التباعد عنه وهو الصحيح من الجواب من مشايخنا رجعهم الله تعالى هكذا في
المحيط • ولا يخطئ رقاب الناس للدنون الإمام وذكر الفقيه أبو جعفر عن أصحابنا رجعهم الله تعالى أنه
لا بأس بالخطي ما لم يأخذ الإمام في الخطبة ويكره إذا أخذ الناس أن يتقدم ويدنون من المهراب إذا لم يكن
الإمام في الخطبة ليتسع المكان على من يجي بعده ويأخذ الإمام من القرب من الإمام فإذا لم يفعل الأول فقد

لا تفسد صلاته أمنت طائفة قرأ بالطاء أمط لا تفسد صلاته ولو قرأ بالتاء نائفة تفسد صلاته كلما أراد وأن يخرجوا منها أعيدها فيها
قرأ بالذال تفسد صلاته حتى إذا فرغ عن قلوبهم قرأ بالراء والعين فرغ لا تفسد صلاته وهو قراءة فمن يجهر الكافين من عذاب اليم قرأ من
يزيد الكافين لا تفسد صلاته فمواضعهم قرأ بالسين وسواهم لا تفسد صلاته نصر من الله وفتح قريب قرأ غريب بالعين لا تفسد
صلاته لمفعلاً بالنافية ناصية قرأهم بالسين لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ النصب بالصاد لا تفسد صلاته كاذبة خاطئة قرأ كاذبة بالادال

لاتفسد صلاته وكذا لو قرأ خامسة خاتمة بالتاء لا تفسد صلاته هل ترى من فطور قرأ طارى بالطاء وقبور بالتاء لا تفسد صلاته فسيبره
 ليسرى قرأ الطسرى بالطاء تفسد صلاته فأما الزيد فيذهب جفا قرأ فأما الذب فيذهب جفاه تفسد صلاته أو كما أعلمها قرأ أو كل
 عليها لا تفسد صلاته سلمهم أيهم بذلك زعيم قرأ زعيم تفسد صلاته كيف ضرب بوالث الامثال قرأ كذا بوالث الامثال لا تفسد صلاته يومئذ
 يصدر الناس قرأ بالسین والطايسطر (١٤٨) الناس تفسد صلاته ولو قرأ بالسین والتاء اختفا وفيه قال بعضهم لا تفسد صلاته

واذا مسه الخسیر قرأ الخسر
 بطرح الياء لا تفسد صلاته
 لانه حذف حرفا واحدا
 وحذف الحرف لا يفسد
 صلاته وزراري مبثوثة
 قرأ وزراري مبثوثة قال
 يعبد الصلاة فستناه الى
 بلديت فانزلناه الماء قرأ
 فأحييناه الماء اختلجوا فيه
 قال بعضهم لا تفسد صلاته
 اني أريد ان أنكحك قرأ رب
 اني أريد ان أنكحك تفسد
 صلاته ما نسخ من آية
 أو نسبها قرأ من آية أو نوتها
 أو يوتها لا تفسد صلاته
 سبقولون ثلاثة رابعهم قرأ
 ثلاثة ربيعهم تفسد صلاته
 ومن يضل الله قرأ بالطاء
 لا تفسد صلاته الحمد لله قرأ
 برفع اللام الاول لا تفسد
 صلاته ثمانية أيام حسوما
 قرأ أحصوا ما بالصاد قال أبو
 عصمة سبعين معاذ المروزي
 تفسد صلاته فسترضع
 له أخرى قرأ فسترضع
 لا تفسد صلاته والتين
 والزيتون قرأ بالطاء والطين
 تفسد صلاته على أطلع
 الى اله موسى قرأ بالتاء اتلع
 لا تفسد صلاته واتبع فيما
 آتاك الله قرأ بالعین واتبع
 لا تفسد صلاته وزروع

ضيع ذلك المكان من غير عذر فكان للذي جاء بعده أن يأخذ ذلك المكان وأما من جاء الامام بخطب فعليه
 أن يستقر في موضعه من المسجد لان مشيه وتقدمه عمل في حالة الخطبة كذا في فتاوى قاضيان * فأما
 تحطى السؤل ففكره بالاجماع في جميع الاحوال كذا في البحر الرائق * المختار ان السائل اذا كان لا يمر
 بين يدي المصلي ولا يخطي رقاب الناس ولا يسأل الناس الحفاة ويسأل لامر لا يتمه لا بأس بالسؤال
 والاعطاء ولا يحل اعطاء سؤال المسجد اذا لم يكن فواعلى تلك الصفة المذكورة كذا في الوجيز للكردي
 * اذا شهد الرجل عند الخطبة ان شاه جلس محتنيا أو متربعا أو كما يسر لانه ليس بصلاة عملا وحقيقة كذا
 في المضمرات * ويستحب أن يقعد فيها كما يقعد في الصلاة كذا في معراج الدراية * ان كان في النفل
 ثم شرع الخطيب في الخطبة يقطع قبل السجدة وبعدها عند الر كعتن هكذا في القنية * ولوذ كرفي الجمعة
 أن عليه التبرع فان كان لا يخاف فوت الجمعة يقطعها ويبدأ بالفجر ولو فات الوقت يتم الجمعة لسقوط الترتيب
 بضيق الوقت أما لو خاف فوت الجمعة لا الوقت فعندها يبدأ بالفجر وعند محمد يتم الجمعة كذا في معراج
 الدراية ويكره أن يخطب متكئا على قوس أو عصا كذا في الخلاصة وهكذا في المحيط * ويتقار
 الخطيب السقف في كل بامة ففتح بالسيف كذا في شرح الطحاوى * (ومنها الجماعة) وأقلها ثلاثة سوى
 الامام كذا في التبيين * ولا يشترط كونهم من حضر الخطبة كذا في فتح القدير * ولو خطب الامام يوم الجمعة
 ونظر الناس وجاء آخرون وصلى بهم الجمعة جزأهم كذا في محيط السرخسي * والشرط فيهم أن يكونوا
 صالحين للامامة أما اذا كانوا لا يصلحون لها كالنساء والصبيان لا تصح الجمعة كذا في الجوهر النيرة *
 وتنعقد الجمعة بانتهاء العبيد والمسافرين والمرضى وكذا بالاميين والخمس كذا في محيط السرخسي * اذا
 كبر الامام الجمعة والقوم حضور ولم يشرعوا معه كرفي الاصل أنهم اذا كبروا قبل رفع الامام رأسهم
 الركوع صحت الجمعة والامام يتقبلها ولم يذ كر خلافا كذا في الغيانية * ولو كبروا مع الامام ثم نفروا خرجوا
 من المسجد ثم جاؤا وكبروا قبل رفع الامام رأسهم من الركوع جزأهم الجمعة كذا في محيط السرخسي * اذا
 كبر الامام ومعه قوم متوضئون فلم يكبر وامعه حتى أحدوا ثم جاء آخرون وذهب الاولون جازا استحسانا ولو
 كانوا محدثين فكبر ثم جاء آخرون استقبل التكبير كذا في فتاوى قاضيان * ان تفروا بعد الافتتاح قبل
 التقيد بالسجدة لم يجمع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا له ما كذا في التمرثني * وان نفروا بعد
 ما قيد الر كعة بالسجدة صلى الجمعة عند علماءنا الثلاثة كذا في المضمرات * (ومنها الاذن العام) وهو
 أن تفتح أبواب الجامع فيؤذن للناس كافة حتى ان جماعة تواجته وفي الجامع وأغلقوا أبواب المسجد على
 أنفسهم وجعلوا الميجز وكذلك السلطان اذا اراد أن يجمع بحشمه في داره فان فتح باب الدار وأذن اذا ناعاما
 جازت صلاته شهدا العامة أو لم يشهدوها كذا في المحيط * ويكره كذا في التارخية * وان لم يفتح باب الدار
 وأجلس البوابين عليهم لم تجز لهم الجمعة كذا في المحيط * ويجوز للسافر والعبد والمريض أن يؤموا في الجمعة
 كذا في القدوري * ومن لا عذر له لوصلي الظهر قبلها كره كذا في الكثر * ويستحب للمريض والمسافر وأهل
 السجين تأخير الظهر الى فراغ الامام من الجمعة وان لم يؤخر بكرة في الصحيح كذا في الوجيز للكردي * ان
 أدى الظهر ثم سعى الى الجمعة فادركها مع الامام بطل ظهره سواء كان معذورا كالسافر والمريض والعبد أو
 غيره وان لم يدركها فان خرج من بيته والامام فرغ منها لا يطل اجماعا وان خرج من بيته والامام فيها انقبل

قرأ بالذال لا تفسد صلاته الذي فرض عليك القرآن قرأ بالطاء فط تفسد صلاته ولبناء الصاقر بالسین خالسا
 لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ اثنا عشر افعالا افعالا افعالا لا تفسد صلاته انه كان يقرأ خفيا لا تفسد صلاته وانما جميع حاذرون قرأ
 بالاضاد حاضرون لا تفسد صلاته بكل ربيع قرأ بكل ربيع بالباء لا تفسد صلاته لا تدرون أيهم أقرب قرأ بالذال لا تدرون تفسد
 صلاته لولا ان تدارك نعمة قرأ بالذال تفسد صلاته قل كل متر بهي فترى وقرأ بالسین فيهما تفسد صلاته بهجل حنيذ قرأ بالذال حنيذ تفسد

صلاته وان كنت لمن الساخرين قرأ الساجدين تفسد صلاته واليك نسعي ونحفظ قرأ بالذال تفسد صلاته فشوف نوتيه أجزا عظيما قرأ
نصله أجزا عظيما لا تفسد صلاته صحفها منشرة قرأ صحنها بالسين تفسد صلاته ما سبقكم بهامن أحد قرأ سبغكم بالغين لا تفسد صلاته
وقالوا أنذا صلتنا قرأ بالطاء ظلالا لا تفسد صلاته وهو قراءة فمن قرأ فيهن الحج قرأ بالطاء فطرأ بالذال تفسد صلاته وذروا ظاهر الإثم
قرأ بالطاء وظروا وبالضاد ووضروا تفسد صلاته وجعل الله محاذرا من الحرت قرأ (١٤٩) بالضاد أو بالطاء مما طرأ تفسد صلاته
وتلذذا لعين قرأ بالضاد أو

بالطاء تفسد صلاته
فطاف عليهم اطأ ثقب قرأ بالطاء
تأثف تفسد صلاته لقد
سمع الله قول الذين قالوا ان
الله فقير وقف عليه لا تفسد
صلاته عزيز عليه ما عنتم
وقف عليه أنت قلت
للناس وقف عليه وقال
الله لا تتخذوا وقف عليه
ألا أنهم من أفكهم يقولون
وقف عليه ثم تولوا عنه
وقالوا علم وقف عليه خسر
فنادى فقال وقف عليه ان
وقف لا تقطاع النفس في هذه
المواضع لا تفسد صلاته من
بعضهم من قرأ هذا وقف
عليه قال هذا وقف حسن
وما أنتم بمصرخي وقف عليه
واستدأ بقوله اني كفرت
قال لو تم ذلك يكفروا بطل
صلاته قال في ضلال مبين
وقف عليه وابتدأ بقوله
اقتلوا يوسف لا يأثم ولا تفسد
صلاته أعجزت أنأكون
مثل هذا الغراب قرأ الغبار
قال الفقيه أبو جعفر رحمه
الله تعالى تفسد صلاته اذا
قرأ الرحمن علم القرآن
الشیطان علم القرآن تفسد
صلاته وكذا لو قرأوا ذكر في
الكتاب ادريس اذ كرى

أن يصل اليه فرغ منها بطل ظهره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلا فلهما وان خرج لا يريد الجمعة
لا يطل اجاماً كذا في الكافي * وان سعى الى الجمعة وكان سعيه مقارنا للقراءة لا يطل هكذا في التبيين
* ولو صلى الظهر في منزله ثم توجه اليها ولم يؤدها الامام بعد الا أنه لا يرد جوادا ركه البعد للمسافة بطل ظهره في
قول البلجيين وهو الصحيح * فان كان توجه اليها ولم يصل الامام بعد أو بغير عذر اختلفوا في بطلان ظهره
الصحيح أنه لا يطل واختلفوا فيما اذا توجه اليها والناس فيها الا أنهم خرجوا قبل اتمامها الناسبة الصحيح انه
يطل ظهره هكذا في الكافية * ثم المعتبر في السعي الانفصال عن داره فلا يطل قبله على المختار كذا في فتح
القدير * ولو كان جالسا في المسجد بعد ما صلى الظهر لا يطل حتى يشروع مع الامام اتفاقا كذا في البحر
الرائق * والمريض اذا وجد خفة بعد ما صلى الظهر في بيته ثم راح الى الجمعة فصل في الجمعة لا تقض ظهره
وانقلب نفلا كذا في النهاية * ومن أدركها في التشهد أو في سجود السهو أو تم الجمعة عند الشيخين رحمه الله
تعالى وكره في المصطرط والمعدور وغيره كالسجود والمسافر جماعة قبل فراغ الامام بعده وكره جماعة
الظهر لاهل المصر اذا لم يجتمعوا المانع وأما أهل القرى فلمهم ذلك بالاذان والاقامة من غير كراهة ذكره قاضي
خان وغيره هكذا في شرح مختصر الوفاية لابي المكارم * ويجب السعي وترك البيع بالاذان الاول * وقال
الطحاوي يجب السعي ويكره البيع عند اذان المنبر وقال الحسن بن زياد المعتبر هو الاذان على المنارة
والاصح ان كل اذان يكون قبل الزوال فهو غير معتبر والمعتبر اول الاذان بعد الزوال سواء كان على المنبر
أو على الزوراء كذا في الكافي * وسرعة المشي والعدو الى المسجد لا تجب عندنا وعند عامة الفقهاء واختلف
في استحبابه والاصح أن يمشي على السكينة والوقار كذا في القنية * واذا جلس على المنبر اذن بين يديه وأقيم
بعد تمام الخطبة بذلك جرى التوارث كذا في البحر الرائق * وصلاة الجمعة ركعتان يقرأ في كل ركعة بفاتحة
الكتاب وأي سورة شاء ويحجر بالقراءة فيما كذا في محيط السرخسي * واذا كبر ولم يستطع أن يسجد على
الارض للزحام فانه ينتظر حتى يقوم الناس فان وجد فرجة سجدوا وسجدوا على ظهر رجل آخر أجزأه وان
وجد فرجة ومع هذا سجد على ظهر رجل آخر لم يجزئه هكذا في فتاوى قاضي خان * ولو زوجه الناس فلم
يستطع السجود فوقف حتى سلم الامام فهو لاحق حتى يعصى في صلاته بغير قراءة كذا في البحر الرائق *
لو سبق رجل يوم الجمعة ثم قام اقضاء ما فاته كان بالخيار ان شاء جهر وان شاخاقت كالنفر في صلاة العجر كذا
في الخلاصة * ويستحب ان حضر صلاة الجمعة أن يدهن وبعس طيبا ان وجدده ويلبس أحسن ثيابه ان كان
وتستحب الثياب البيض ويجلس في الصف الاول كذا في معراج الدراية

(الباب السابع عشر في صلاة العيدين)

وهي واجبة وهو الاصح هكذا في محيط السرخسي * ويستحب يوم الفطر للرجل الاغتسال والسواك
وليس أحسن ثيابه كذا في القنية * جديدا كان أو غسلا كذا في محيط السرخسي * ويستحب التخم
والطيب والتبكير وهو سرعة الانتباه والابتكار وهو المسارعة الى المصلى وأداء صدقة النظر قبل الصلاة
وصلاة الغداة في مسجد حيه والخروج الى المصلى ماشيا والرجوع في طريق آخر كذا في القنية * ولا بأس
بالركوب في الجمعة والعيدين والمشى أفضل في حق من يقدر عليه كذا في الظهيرية * واستحب في عيد الفطر

الكتاب باللبس تفسد صلاته وكذا لو قرأ في أخاف أن يسلك عذاب من الرحمن عذاب من الشيطان تفسد صلاته ومن يؤمن بالله ويعمل
صالحا يدخله جنتا قرأ من يكفر بالله تفسد صلاته هذا اذا قرأ موصولا وان كان قرأ مفصلا ولا تفسد صلاته ولو قرأ وان ربكم الرحمن قرأ
وان ربكم الشيطان تفسد صلاته وكذا لو قرأ قدس الشهد من التي قرأ بالقاف من التي تفسد صلاته ولو قرأ بدخلون في دين الله بخلون
بالناء تفسد صلاته أنعت عليهم قرأ باللام ألهمت تفسد صلاته قرأ عيسى بن لقمان تفسد صلاته لأنه نسيه الى الأب وليس له أب ولو قرأ

موسى بن مريم لا تقصد صلاته لان كلاهما في القرآن وليس فيه نسبة من لأمه الى الام فلا تقصد صلاته ولو قرأ موسى بن عيسى لا تقصد صلاته في قول محمد واحد الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه العامة ولو قرأ عيسى بن عمران لا تقصد صلاته ولو قرأ موسى بن لقمان قال الفقيه أبو جعفر والقاضي الامام الزرنجري رحمه الله تعالى لا تقصد صلاته بخلاف ما لو نسب عيسى الى الاب لان عيسى لأب له ولا كذلك موسى بن لقمان لان موسى (١٥٠) له أب الا أنه أخطأ في اسم الاب وموسى ولقمان كلاهما في القرآن فلا تقصد صلاته ولو قرأ عيسى بن سارة تقصد

صلاته وكذلك لو قرأ مريم
انما غفلان تقصد صلاته
لأنه قرأ ما ليس في القرآن
والله أعلم * وان أخطأ في
القراءة ولم تكن المسئلة
فبذلك رنا من المسائل ينظر
ان كان الخطأ في الاعراب
فقد ذكرنا انه ان لم يفحش
لا تقصد صلاته عند الكل
كالوقر ان المسلمين والمسلمات
نصب التاء وان فحش بأن
قرأ ما لو نهد به يكفر فكذلك
عند المتأخرين والاعادة
أحسوط وان أخطأ بذكر
حرف مكان حرف ولم يختلف
المعنى والتي قرأها تكون في
القرآن جازت صلاته عند
الكل كالوقر ان المسلمين
ان التماون وان لم يختلف
المعنى لكن ما قصر أليس في
القرآن كالوقر ان كونوا قايمين
بالقسط ولا تذر على
الأرض من الكافرين دوارا
وقرأ الحى القيام فسدت
صلاته في قول أبي يوسف
رحمه الله تعالى وفي قول
أبي حنيفة ومحمد رحمه الله
الله تعالى لا تقصد وان
اختلف المعنى ولم تكن التي
قرأها في القرآن نحو ان يقرأ
فسحقا لأصحاب الشجر

أن يأكل قبل الخروج الى المصلى ثلثاً أو خساً أو سبعمائة أو أقل أو أكثر بعد أن يكون وتر أو الاماشاء
من أى - لو كان كذا في العيني شرح الكنز ولو لم يأكل قبل الصلاة لا يأنه ولو لم يأكل بعد الصلاة لا يأنه
ربما يعاقب عليه والاخصى كالقسط فيه الا أنه يترك الاكل حتى يصلي العبد كذا في الفقيه وفي الكبرى
الاكل قبل الصلاة يوم الاخصى هل هو مكروه فيه - روايتان والخبر ان لا يكرهه لكن يستحب له أن لا يفعل
كذا في التارخانية * ويستحب أن يكون أول تناولهم من لحوم الاضاحى التي هي ضيافة الله كذا في
العيني شرح الهداية * الخروج الى الجبانة في صلاة العيسة وان كان يسعهم المسجد الجامع على هذا
عامة المشايخ وهو الصحيح هكذا في المضمرات * وتجوز اقامة صلاة العيد في موضعين وأما اقامتها في ثلاثة
مواضع فعند محمد رحمه الله تعالى تجوز وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تجوز كذا في المحيط * ولا يخرج
المنبر الى الجبانة يوم العيد واختلاف المشايخ في بناء المنبر في الجبانة قال بعضهم لا يكره وقال بعضهم يكره كذا
في فتاوى قاضي خان * والصحيح أنه لا يكره كذا في الغرائب * وينبغي أن يخرج ماشياً الى المصلى على
السكينة والوقار مع غض البصر عما لا ينبغي أن يبصر كذا في المضمرات * ويكره في الطريق في الاخصى
جهر أو يقطعه اذا انتهى الى المصلى وهو المأخوذ به وفي القطار المختار من مذهبه أنه لا يجهر وهو المأخوذ به
كذا في الغيبة * أما من استحب كذا في الجوهر النيرة * يجب صلاة العبد على كل من يجب عليه صلاة
الجمعة كذا في الهداية * ويشترط للعبد ما يشترط للجمعة الا الخطبة كذا في الخلاصة * فانما سنة بعد
الصلاة وتجوز الصلاة بدونه وان خطب قبل الصلاة جاز ويكره كذا في محيط السرخسي * ولا تعاد
الخطبة بعد الصلاة كذا في فتاوى قاضي خان * المستحب أن يصلي اربعاً بعد الرجوع الى منزله كذا في
الزاد * اذا قضى صلاة العبد قبل صلاة العبد لا بأس به ولو لم يصل صلاة العبد لا يمنع جواز صلاة العبد وكذا
يجوز قضاء القوائت القديمة قبله الكبر لو قضاها بعد هافه وأحب وأولى هكذا في التارخانية ناقلاً عن المجتهد
* ووقت صلاة العبد من حين تبيض الشمس الى أن تزول كذا في السراجية وكذا في التبيين * والافضل
أن يعمل الاخصى ويؤخر القطار كذا في الخلاصة * ويصل الامام ركعتين فيكبر تكبيرة الافتتاح ثم يستفتح
ثم يكبر ثلاثاً ثم يقرأ جهرًا ثم يكبر تكبيرة الركوع فاذا قام الى الثانية قرأ ثم كبر ثلاثاً ثم ركع بالاربعه فتكون
التكبيرات الزوائد ستاً ثلاثاً في الاولى وثلاثاً في الاخرى وثلاث أصليات تكبيرة الافتتاح وتكبيرتان
للركوع فيكبر في الركعتين تسع تكبيرات ويؤلى بين القراءتين وهذه رواية ابن مسعود وبها أخذنا
كذا في محيط السرخسي * ويرفع يده في الزوائد ويسكت بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث نسيجات كذا
في التبيين * وبه أفتى مشايخنا كذا في الغيبة * ويرسل اليدين بين التكبيرتين ولا يرفع هكذا في
الطهريه * ثم يخطب بعد الصلاة خطبتين كذا في الجوهر النيرة * ويجلس بينهما جلسة خفيفة كذا في
فتاوى قاضي خان * واذا صعد المنبر لا يجلس عندنا كذا في العيني شرح الهداية * ويخطب في عيد القطار
بالتكبير والتسبيح والتهاويل والتحميد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كذا في التارخانية * ويستحب
أن يفتح الخطبة الاولى بتسعة تكبيرات تترى والثانية بسبع كذا في الزاهد * ويعلم الناس صدقة
النهار واحكامها وهي خمسة على من يجب ان يحب ومتى يجب وكما يجب وموجب كذا في الجوهر النيرة
* وفي عيد النحر تكبر الخطيب ويسبح ويعظ الناس ويعلمهم احكام الذبح والنحر والقران كذا في

تقصد صلاته عند الكل ولا يبين حرف وحرف بخلاف ما قاله منصور العراقي ولا يعتبر تعدد الفصل بين التارخانية
الحرفين ولا قرب المخارج كما قاله محمد بن سلمة رحمه الله تعالى انما العبرة بالافتقار المعنى في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو جرد المثل
عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قرأ أعلن أن لن يحول باللام مكان يجوز قال أبو القاسم الصفار البجلي رحمه الله تعالى لا تقصد صلاته
لان التحويل والتحويل معناه واحد ولو قرأ وفرش مرة قوعة بالفتاوى اختلفوا فيه قال بعضهم فسدت صلاته لان المرقوع ثوب خلق يمزق

وشباب أهل الجنة لا تكون كذلك وقال بعضهم لا تفسد صلاته لان الرقعة عبارة عن نفس الشيء يقولون ثوب جيد الرقعة اذا كان أصله جيداً ولو قرأ أخذ برأس أخيه يحز بالحاء والراء قال بعضهم تفسد صلاته لان الحز قطع والحز ليس بقطع وقال بعضهم لا تفسد لان الحز هو التمييز قد يكون قطعاً وقد لا يكون فإذا قرأ يحز إليه كان معناه خضبه بهذا الاخذ حيث أخذ برأسه ولم يأخذ برأس السامري وان قرأ فعز زنا مكان فعز زنا قال بعضهم تفسد صلاته لاختلاف المعنى لان التعزير امانة والتعزير (١٥١) كرامة وقال بعضهم لا تفسد صلاته

لان في دره الحد والاكتفاء بما دون الحد كرامة قال الله تعالى لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزروه وتوقروه ان زاد حرفاً في كلمة فهو على وجهين ان لم يتغير المعنى ومثله يوجد في القرآن لا تفسد صلاته في قوله هم كالأقرأ وأمر بالمعروف وانه على المنكر وانهى عن المنكر بزيادة الياء أو قرأ ان أراد دو اليك بزيادة ال دال أو قرأ فخبوا بأحسن منها أو ردوها قرأ أو ردوها أو قرأ ومن بعض الله ورسوله يدخله نار الخلد يدخلهم بزيادة هم قال عامة المشايخ رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وكذا في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية وان تغير المعنى بالزيادة بأن قرأ والدليل اذا يغشى والهار اذا تجلى وما خلق الذكروا الاثني وان سعيكم لشتى بزيادة واو أو قرأ يس والقرآن الحكيم وانك لمن المرسلين بزيادة واو فسد صلاته لانه جعل جواب القسم قسماً تفسد صلاته وان نقص حرفاً عن كلمة ان لم

التتارخانية * ويدل على تكبير التشرى كذا في الزاد * واذا كبر الامام بالخطبة بكبر القوم معه واذا صلى على النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الناس في أنفسهم (١) امثالاً للامر وسنة الانصات كذا في التتارخانية ناقلاً عن الحجة * اذا اقتدى بن لا يرى رفع اليدين في تكبيرات العيدين يرفع يديه لان هذه مخالفة بسيرة فلا تحل للمتابعة كذا في الغيانية * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع اذا دخل الرجل مع الامام في صلاة العبد وهذا الرجل يرى تكبير ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ما تكبر الامام غير ذلك اتبع الامام الا اذا كبر الامام تكبيراً لم يكبره أحد من الفقهاء فحينئذ لا يتابعه كذا في المحيط * لكن هذا اذا كان بقرب الامام يسمع التكبيرات منه فاما اذا كان يبعده يسمع من المكبرين بأني يجمع ما يسمع وان خرج من أقاويل الصحابة لجواز ان الغلط من المكبرين فلو تركت شيئاً منها بما كان المتروك ما أتى به الامام كذا في البدائع * قال محمد رحمه الله تعالى في التكبير ولو ان رجلاً دخل مع الامام في صلاة العبد في الركعة الاولى بعد ما كبر الامام تكبير ابن عباس رضي الله عنه - حاست تكبيرات فدخل معه وهو في القراءة والرجل يرى تكبير ابن مسعود رضي الله عنه ما فانه يكبر برأى نفسه في هذه الركعة حل ما يقرأ الامام وفي الركعة الثانية يتبع رأى الامام كذا في التتارخانية * ولو انتهى رجل الى الامام في الركوع وفي العيدين فانه يكبر للافتتاح قائماً فان أمكنه أن يأتي بالتكبيرات ويدرك الركوع فعل ويكبر على رأى نفسه وان لم يتمكن ركع واشتغل بالتكبيرات عند أي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في السراج الوهاج * ولا يرفع يديه اذا أتى بتكبيرات العيدين في الركوع كذا في الكافي * ولو رفع الامام رأسه بعد ما أتى بعض التكبيرات فانه يرفع رأسه ويتابع الامام وتسقط عنه التكبيرات الباقية كذا في السراج الوهاج * ولو أدركه في القومة لا يقضى فيها لانه يقضى الركعة الاولى مع التكبيرات واللاحق يكبر برأى امامه كن شرع مع الامام وانما فاتت به يكبر برأى الامام لانه كأنه خاف الامام بخلاف المسموع كذا في الكافي * اذا أدرك الامام في صلاة العبد بعد ما تشهد الامام قبل أن يسلم أو بعد ما سلم قبل أن يسجد للسجود أو بعد ما سجد للسجود ولم يسلم الامام فانه يقوم ويقضى صلاة العبد ومن المشايخ من قال المذكور قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فاما على قول محمد رحمه الله تعالى لا يصير مدركاً كصلاة الجمعة ومنهم من قال هذا بخلاف وهو الصحيح كذا في الظهيرية * في الانفع تكبير الركوع (٢) في صلاة العيدين من الواجبات لانها من تكبيرات العبد وتكبيرات العبد واجبة وفي النافع وكذا تجب رعاية لفظ التكبير في الافتتاح حتى يجب سجود السجود اذا قال الله أجل أو أعظم في صلاة العبد دون غيرها (٣) واذا نسي الامام تكبيرات العبد حتى قرأ فانه يكبر بعد القراءة وفي الركوع ما لم يرفع رأسه كذا في التتارخانية * وتؤخر صلاة عيد النطر الى الغد اذا منعهم من اقامته اعذر أن غم عليهم الهلال وشهد عند الامام بعد الزوال أو قبله بحيث لا يمكن جمع الناس قبل الزوال أو صلاه في يوم غيم فظهر أنها وقعت بعد الزوال ولا تؤخر الى بعد الغد والامام لو صلاه مع (١) قوله في أنفسهم قال ط الظاهر أنه متعلق بالتكبير والصلاة لانه يجب الانصات لجميعها اه وقوله وسنة الانصات هذا أحد أقوال ثلاثة والثاني انه فرض والثالث انه واجب والمشهور الوجوب بجمراوى (٢) قوله تكبير الركوع أي في الركعة الثانية اه بجمراوى (٣) قوله دون غيرها الاشبه وجوب لفظ التكبير في كل صلاة كما في شرح الملتقى اه بجمراوى

تغير المعنى لا تفسد صلاته في قوله هم كالأقرأ وأمر بالمعروف وانه على المنكر بزيادة الياء أو قرأ ان أراد دو اليك بزيادة ال دال أو قرأ فخبوا بأحسن منها أو ردوها قرأ أو ردوها أو قرأ ومن بعض الله ورسوله يدخله نار الخلد يدخلهم بزيادة هم قال عامة المشايخ رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في رواية وان تغير المعنى بالزيادة بأن قرأ والدليل اذا يغشى والهار اذا تجلى وما خلق الذكروا الاثني وان سعيكم لشتى بزيادة واو أو قرأ يس والقرآن الحكيم وانك لمن المرسلين بزيادة واو فسد صلاته لانه جعل جواب القسم قسماً تفسد صلاته وان نقص حرفاً عن كلمة ان لم

مريم يحذف الجيم أو قرأ الليل اذا غشي والنهار اذا تجلى وما خلق الذكروا لا تثنى يحذف الواو عن ما خلق لان الواو فيه واو قسم فاذا حذف حرف القسم يصير جواب القسم ويصير نفي بعد ما كان اثباتا لو تعدي به يكثر فاذا جرى على لسانه سهواً أو خطأً تفسد صلاته قالوا على قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تفسد لان المقروء موجود في القرآن ولو كانت الكلمة ثلاثية فحذف حرف من أولها أو وسطها كما لو قرأ قرأنا غير يقرأ ناري يا يحذف العين (١٥٣) أو عري يا يحذف الباء تفسد صلاته أما التغير المعنى أو لانه يصير لغوا في الكلام وكذا لو حذف

الحرف من الآخر نحو ان يقرأ ضرب الله مثلاً يحذف الباء فان حذف على وجه الترخيم لا تفسد صلاته بشرطه أن يكون بعد النداء في اسماء الاعلام وان لا يكون الاسم ثلاثياً بل يكون رباعياً أو خماسياً فيحذف الحرف الآخر كما لو قرأ يا مالئ يا مال لان الترخيم نوع من الفصاحة يقال يا حارث مكان يا حارثة ويا عائش مكان يا عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعائشة رضي الله تعالى عنها يا عائش وان قدم حرفاً على حرف في كلمة كما لو قرأ كعصف ما كول مكان كعصف أو قرأ فسورة مكان فسورة أو قرأ والعصر ان الانسان لثني سرخ مكان خسر تفسد صلاته لان التقديم والتأخير بتغير المعنى وان أخطأ بذكر كلمة مكان كلمة فان كان بينهما مخالفة في المعنى والثانية لا يوجد مثلها في القرآن تفسد صلاته في قولهم كما لو قرأ ان الفجار لن ينام أو قرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات

الجماعة وفاتت بعض الناس لا يقضيها من فاتته خرج الوقت أو لم يخرج هكذا في التبيين * واذا حدث عذر يمنع من الصلاة في يوم الاضحية صلاها من الغد وبعد الغد ولا يصليها بعد ذلك كذا في الجوهرية النيرة * ثم العذر ههنا النفي الكراهة حتى لو أخروها الى ثلاثة أيام من غير عذر جازت الصلاة وقد أساءوا في الفطر للجواز حتى لو أخروها الى الغد من غير عذر لا يجوز كذا في التبيين * ووقف من الغد كوقف من اليوم الاول كذا في التنازعانية * امام صلى بالناس صلاة العيد يوم الفطر على غير وضوء وعلم بذلك قبل الزوال أعاد الصلاة وان علم بعد الزوال خرج من الغد وصلى فان لم يعلم حتى زالت الشمس من الغد لم يخرج وان كان ذلك في عيد الاضحية فعلم بعد الزوال وقد ذبح الناس جاز ذبح من ذبح ويخرج من الغد ويصلي وكذا ان علم في اليوم الثاني صلى بالناس ما لم تزل الشمس فان زالت يخرج من الغد ويصلي ما لم تزل الشمس فان علم بعد ما زالت في اليوم الثالث لا يصلي بعد ذلك فان علم يوم التحرقب الزوال نادى في الناس بالصلاة وجاهز ذبح من ذبح قبل العلم ومن ذبح بعد العلم لا يجوز ذبحه حتى تزل الشمس كذا في فتاوى قاضيخان * وتقدم صلاة العيد على صلاة الجنازة اذا اجتمعنا وتقدم صلاة الجنازة على الخطبة كذا في القنية * والتعريف وهو أن يجتمع الناس يوم عرفة في بعض المواضع تشبهاً بالواقفين بعرفة ليس بشئ كذا في التبيين * (وما يصل بذلك تكبيرات أيام التشريق) * (الكلام في تكبيرات التشريق في مواضع) * الاول في صفته والثاني في عدده وما هيته والثالث في شروطه والرابع في وقته * أما صفته فانه واجب * وأما عدده وما هيته فهو أن يقول مرة واحدة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد * وأما شروطه فاقامة ومصر ومكتوبة وجماعة مستحبة هكذا في التبيين * ولا تشترط الحرية والسلطان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على الاصح هكذا في معراج الدراية * وأما وقته فأوله عقب صلاة الفجر من يوم عرفة وآخره في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى عقب صلاة العصر من آخر أيام التشريق هكذا في التبيين * والفتوى والعمل في عامة الامصار وكافة الاعصار على قولهما كذا في الزا هدي * وينبغي أن يكبر متصلاً بالسلام حتى لو تكلم أو أحدث متعمداً سقط كذا في التهذيب * ولا يكبر عقب الوتر وعقب صلاة العيد (١) * ومن نسي صلاة من أيام التشريق فذكرها في أيام التشريق من ثلاث السنة فضاها وكبر كذا في الخلاصة * واذا فاتته صلاة قبل هذه الايام فضاها فيها لا يكبر وكذا لو فاتته صلاة في أيام التشريق فضاها في غير أيام التشريق أو فضاها في أيام التشريق من قابل لا يكبر عقبها وبالاقتداء يجب على المرأة والمسافر والمرأة تخافت بالتكبير وكذا يجب على المسبوق ويكبر بعده ما قضى ما فاتته ولو ترك الامام التكبير يكبر المقتدى وينتظر المقتدى الامام حتى يأتي بشئ يقطع التكبير وهو الاشياء التي تقطع البناء كالخروج من المسجد والحديث العمود الكلام كذا في التبيين * واذا أحدث الامام بعد السلام قبل التكبير الاصح انه يكبر ولا يخرج للطهارة كذا في الخلاصة

* (الباب الثامن عشر في صلاة الكسوف) *

(١) قوله وعقب صلاة العيد في البحر عن المجتبي والبطيوني يكبرون عقب صلاة العيد لانهم اتوذي بجماعة فاشبهت الجمعة اهـ

المعنى الا ان الثانية ليست في القرآن بان فرأطعام الفاجر مكان الايم لا تفسد صلاته في قول أبي حنيفة ومحمد وهي رجهم الله تعالى وكذا لو قرأ ان ابراهيم لا ياه حليم وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان وان كانت الكلمة الثانية في القرآن فهو وعلى وجهين اما ان كانت موافقة للاولى في المعنى أو مخالفة فان كانت موافقة لا تفسد صلاته في قولهم كما لو قرأ الحليم مكان العليم أو ما أشبه ذلك وان كانت مخالفة كما لو قرأ وعدا علينا انا كنا غافلين مكان فاعلين أو قرأ الشيطان على العرش استوى أو ما أشبه ذلك أو غم آية الرحمة

بآية العذاب أو على العكس قال عامة المشايخ رحمهم الله تعالى تفسد صلاته وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان والصحيح هو الفساد لأنه أخبر بخلاف ما أخبر الله تعالى به ولوقرأ ألتستبركتم قالوا نعم مكان بلى قالوا تفسد صلاته وكذا لوقرأ وإذا قال إبراهيم رب أرني كيف تحيي الموتى قال أولم تؤمن قال نعم أو قرأ ألتستبركتم قالوا نعم أو قرأ آيات ربكم وينذرونكم لقاء يومكم هذا قالوا نعم أو قرأ ولوترى الأنوف فقوا على ربه (١٥٣) قال أليس هذا بالحق قالوا نعم أو قرأ

ويوم يعرض الذين كفروا على النار أليس هذا بالحق قالوا نعم تفسد صلاته لأن بلى إذا ذكرك عقيب النفي يراد به رد النفي والتصديق في الأثبات ونعم يكون تصديقا في النفي بقول الرجل غيره الماعطن كذا ألم أعلم هذا العبد بأن أن قال بلى يكون رد للنفي وتصديقا للأثبات معناه لا بل أعطيتي ولا بل بعثتني فان قال نعم يكون تصديقا في النفي معناه ما بعثتني ولا أعطيتني فإذا اختلف المعنى اختلفا فاحشا تفسد صلاته وان أراد أن يقرأ كلمة فجرى على لسانه شطر كلمة أخرى فرجع وقرأ الأولى أو ركع ولم يتم الشطران قرأ شطران كلمة لو أتمها لا تفسد صلاته لا تفسد صلاته بشرطها وان ذكر شطران من كلمة لو أتمها تفسد صلاته تفسد صلاته بشرطها ولا شطر وان حكم الكل هو الصحيح وان ذكر آية مكان آية ان وقف على الأولى وقفا تاما أو ابدأ بالثانية لا تفسد صلاته كالأول والثاني والزيوتون ووقف ثم ابدأ فقد خلفنا الانسان في كبد لا تفسد

وهي سنة هكذا في الذخيرة * وأجمعوا أنها تؤدى بجماعة واختلفوا في صفة أدائها قال علماء أبي بصير ركعتين كل ركعة ركوع وسجدتين كسائر الصلوات يقرأ فيها ما أحب كذا في المحيط * والافضل أن يطول القراءة فقيم ما كذا في الكافي * ويدعو بعد الصلاة حتى تحلئ الشمس بكل الانجلاء كذا في السراج الوهاج * ويجوز تطويل القراءة وتخفيف الدعاء وتطويل الدعاء وتخفيف القراءة فإذا خفف أحدهما طول الآخر كذا في الجوهر النيرة * ولا يصلي هذه الصلاة بجماعة الا امام الذي يصلي الجمعة قال شمس الأئمة الحلواني فان عدم الامام الذي يصلي الجمعة والعديد فانهم يصلون وحدا في مساجدهم الا اذا كان الامام الاعظم الذي يصلي الجمعة والعديد أمرهم بذلك فحينئذ يجوز أن يصلوا بجماعة يؤتمهم فيها امام معهم في مسجدهم ولا يجهر بالقراءة في صلاة الجماعة في كسوف الشمس في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * والصحيح قوله كذا في المصنوعات * وليس في هذه الصلاة خطبة وهذا مذهبنا كذا في المحيط * والموضع الذي يصلي فيه الجبانة أو المسجد الجامع ولو صلوا في منزل آخر جاز والاول افضل ولو صلوا وحدا في منازلهم جاز ولو اجتمعوا ودعوا من غير أن يصلوا اجزأهم كذا في خزنة المفتين * ولا يصعد الامام المنبر للدعاء كذا في التتارخانية * ثم الامام في هذا الدعاء بالخيار ان شاء جلس مستقبلا القبلة ودعا وان شاء قام ودعا وان شاء استقبل الناس بوجهه ودعا ويؤمن القوم قال شمس الأئمة الحلواني وهذا أحسن ولو قام واعتمد على عصاه أو على قوس له ودعا كان ذلك حسنا أيضا كذا في المحيط * وان لم يصل حتى انجلى لم يصل بعد ذلك وان انجلى ببعضها جاز أن يتلئ الصلاة فان سترها بحجاب أو حائل وهي كاسفة صلى وان غربت كاسفة أمسك عن الدعاء واشتغل بصلاة المغرب وان اجتمع الكسوف والجنابة بدأ بالجنابة وان كسفت في الاوقات المنهي عن الصلاة فيها لم يصل كذا في الجوهر النيرة * (ومما يصل بذلك الصلاة في خسوف القمر) * يصلون ركعتين في خسوف القمر وحدا ناهي كذا في محيط السرخسي * وكذلك اذا اشتدت الاحوال والافزع كالريح اذا اشتدت والسماء اذا دامت مطرا أو لجا أو اجرت والنهار اذا أظلم وكذا اذا عم المرض كذا في السراجية * وكذا في الرلازل والصواعق والندار (١) الكواكب والضوء الهائل بالليل والخوف الغالب من العدو وشو ذلك كذا في التبيين * وذكر في البدائع انهم يصلون في منازلهم كذا في البحر الرائق

(الباب التاسع عشر في الاستسقاء)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ليس في الاستسقاء صلاة مسنونة في جماعة كذا في الهداية * ولا خطبة فيه ولكنه دعاء واستغفار * وان صلوا وحدا فلا بأس به كذا في الذخيرة * وليس فيه قلب رداء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في التبيين * وقال لا يخرج الامام ويصلي بهم ركعتين يجهر فيه بالقراءة كذا في المصنوعات * الافضل أن يقرأ أسج اسم ربك الاعلى في الاولى وهل أتاك حديث الغاشية في الثانية كذا في العيني شرح الهداية * ويخطب خطبتين بعد الصلاة ويستقبل الناس بوجهه قائما على الارض لاعلى المنبر * ينص بين الخطبتين بجملة وان شاء خطب خطبة واحدة ويدعو الله ويسبحه ويستغفر

(١) قوله وانتشار الخ بالناء المثلثة الخ نسا فطها متفرقة كافي تفسير أبي السهود ٥١

(٣٠ - انه تأوى اول) صلاته وكذا لوقرأ أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم قرأ أولئك هم شر البرية وان لم يقف وقرأ موصولان لم تغير الاولى بالثانية كالأول أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلم يحز الحسنى أو قرأ وجهه يومئذ علم اغيرة أولئك هم الكافرون حقا لا تفسد صلاته وان تغير المعنى بأن قرأ أن البراري في جحيم وان الفجار في نعم أو قرأ أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم شر البرية أو قرأ وجهه يومئذ علم اغيرة أولئك هم المؤمنون حقا لا تفسد صلاته لأنه أخبر بخلاف ما أخبر الله تعالى به وقال بعضهم لا تفسد

صلاته لعدم البلوى والاول اصح وان ترك كل من آية ان لم يتغير المعنى كالوقر أو ماتدري نفس ماذا تكسب غدا وترك ذل لا تقصد صلته
لانه يفهم به ما يفهم بدون الترك وكذا لوقر أو لئن اتعت أهواهم بعد ما جاك من العلم وترك من أوقر أو جزا سبته مثلها ولم يذ كر السبته
الثانية لا تقصد صلته وان تغير المعنى بترك الكلمة بأن قرأ فيهم لا يؤمنون وترك لأوقر أو أذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون وترك
لا تقصد صلته عند العامة لانه أخبر (١٥٤) بخلاف ما أخبر الله تعالى به لواءة بذلك بكفر فاذا أخطأ تقصد صلته وقبل لا تقصد

لان فيه بلوى وضروية والصحيح هو الاول وان زاد كلمة في آية فهذا على وجهين اما ان كانت الزيادة في القرآن أو لم تكن ان كانت في القرآن ولا يتغير المعنى بأن قرأ لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وبرا وذى القربى أو قرأ ان الله كان غفورا رحاما عليهما والله غفور رحيم كريم أو قرأ وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم العليم لا تقصد صلته في قولهم وان كانت الزيادة تغير المعنى وهي موجودة في القرآن نحو ان يتسرأ من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا وكفر فلهم أجرهم عند ربهم تقصد صلته أو قرأ والذين آمنوا بالله ورسوله وكفروا أولئك سوف نؤتيهم أجورهم أو قرأ فاما من أعطى واتقى وكفر وصدق بالحسنى أو قرأ أو آمن بخجل واستغنى وآمن وكذب بالحسنى أو قرأ والذين كفروا وكذبوا بآياتنا وآمنوا أولئك أصحاب النار لانه لو تم بذلك يكفر فاذا أخطأ تقصد صلته وان لم تكن الزيادة موجودة في القرآن ولا يتغير المعنى

للمؤمنين والمؤمنات وهو متكى عكس فاذا مضى صدر من خطبته قلب رده (١) كذا في المضمرات * وصفة تقليب الرءاء ان كان مرابعا جعل أسفله أعلاه وأعله أسفله وان كان مدورا جعل الجانب الايمن على اليسر واليسر على الايمن ولكن القوم لا يقبلون أو يديهم هكذا في الكافي والمحيط والسراج الوهاج وفي التحفة واذا فرغ الامام من الخطبة يجعل ظهره الى الناس ووجهه الى القبلة وقلب رده ثم يشغل بدعاء الاستسقاء فأتوا الناس فعود مسـ تقبلون ووجوههم الى القبلة في الخطبة والدعاء في دعاء الله تعالى ويستغفر للمؤمنين ويغفر دون التوبة ويستغفرون ثم عند الدعاء ان رفع يديه نحو السماء فحسن وان ترك ذلك وأشار باصبعه السبابة فحسن وكذا الناس يرفعون أيديهم أيضا لان السنة في الدعاء بسط اليدين كذا في المضمرات * وينصت القوم لخطبة الاستسقاء كذا في المحيط * ثم المستحب أن يخرج الامام بالناس ثلاثة أيام متتابعات كذا في الزاد * ولم ينقل أكثر من ذلك ولا يخرج فيه المنبر ويخرجون مشاة في ثياب خففة أو غسيلة أو مرقعة متدليلين خاشعين متواضعين لله عز وجل تاكسي رؤسهم ثم في كل يوم يقسمون الصدقة قبل الخروج ثم يخرجون كذا في الظهيرية * وفي التجريد ان لم يخرج الامام أمر الناس بالخروج وان خرجوا بغيرانه جاز ولا يخرج أهل الذمة في ذلك مع أهل الاسلام كذا في التاريخانية * وان خرجوا مع أنفسهم الى بيعهم أو الى كتابتهم أو الى الصغراء لم ينعوا عن ذلك كذا في العيني شرح الهداية * وانما يكون الاستسقاء في موضع لا يكون لهم أو دية ولا نهار أو بارئ بشر بون منها ويسقون مواشيهم أو زروعهم أو يكون لهم ولا يكفيهم ذلك فاما اذا كانت لهم أو دية أو بارئ نهار فان الناس لا يخرجون الى الاستسقاء لانهم انما تكون عند شدة الضرورة والحاجة كذا في المحيط

(الباب العشرون في صلاة الخوف)

لا خلاف ان صلاة الخوف كانت مشروعة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم أما بعده فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى بقيت مشروعة وهو الصحيح هكذا في الزاد * واذا اشتد الخوف جعل الامام الناس طائفتين طائفة الى وجه العدو وطائفة خلفه كذا في القدرى * وصورة اشتداد الخوف أن يحضر العدو بحيث يروونه يخافوا ان يشغلوا جميعا بالصلاة فيحمل عليهم هكذا في الجوهر النيرة * فلور أو اسودا وظنوه عدوا وصلوها فان تبين كما ظنوا اجازت وان ظهر خلافه لم يجز الا اذا ظهر بعدما انصرفت الطائفة من نوبتها في الصلاة قبل أن تتجاوز الصفوف فان لهم ان يبنوا استحسانا كذا في فتح القدير * وهذا كله في حق القوم وأما الامام فصلاته جائزة بكل حال لعدم المفسد في حقها كذا في البحر الرائق * وكيفية صلاة الخوف ان كان الامام والقوم مسافرين فان لم يتنازع القوم في الصلاة خافه فالأفضل للامام أن يجعل القوم طائفتين فيأمر طائفة ليقيموا بارأء العدو ويصلي بالطائفة التي معه تمام الصلاة ثم يأمر رجلا من الطائفة التي بارأء العدو ان يصلي معهم تمام صلاتهم أيضا وان تنازع كل طائفة فقالوا اننا نصلي معك يجعل القوم طائفتين يقفان - داهما بارأء العدو ويصلي مع الطائفة التي معه ركعة ثم تذهب هذه الطائفة الى العدو وتجيء الطائفة التي كانت بارأء العدو والامام قاعد ينتظرهم فيصلي بهم الركعة الاخرى ثم يشهد ويسلم

(١) قوله قلب رده هذا مذهب محمد وعليه الفتوى كما في شرح درر البحار اهـ

بأن قرأ أو آمن وهديناهم وعصيناهم فاستحبوا المعنى على الهدى تقصد صلته لانه تغير تغيرا فاحشا لو تم ذلك بكفر ولا فاذا أخطأ تقصد صلته هو الاصل في جنس هذه المسائل وان كانت الزيادة لا تغير المعنى بأن قرأ كلوا من ثمره اذا أثمر واستصد أو قرأ نعيم ما فاكهة ونخل وتقاح ورمات لا تقصد صلته لانه ليس فيه تغير المعنى بل هذه زيادة تشبه القرآن وما يشبه القرآن لا يفسد الصلاة مروي ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان ترك آية من سورة فقد قرأ مقدار ما تجوز به الصلاة جازت صلته وان وصل في غير موضعه أو فصل

في غير موضعه فقد ذكرنا في غير المعنى تغيرا فاحشاً بان وقف على الشرط وابتدأ بالجزء فقرأ ان الذين آمنون وعملوا الصالحات
 ووقف وقفا تاماً ثم ابتدأ بآيهم خير البرية أو قرأ من عمل الصالحين ذكر أو أتى وهو مؤمن ووقف عليه ثم ابتدأ بقوله فلنحيينه حياة
 طيبة أو فصل بين الوصف والموصوف بأن قرأ أنه كان عبداً ووقف ثم ابتدأ بقوله شكروا فخل هذا لا يحسن ولا تنفس به الصلاة وكذا الوصل
 بين قوله لا يبدئ كراهته نظم من القلب لا تنفس الصلاة وان كان لا يحسن هذا الوقف (١٥٥) لان مواضع الوصل والفصل لا يعرفها
 الا العلماء وان تغير المعنى

تغيرا فاحشا نحو وان يقرأ
 لا اله الا هو او يقرأ وقالت اليهود
 ويوقف ثم يبدأ بقوله عزير
 ابن الله ونحو ذلك قال عامة
 العلماء رحمه الله تعالى
 لا تنفس صلاته لما قلنا من
 المعنى وقال بعضهم تنفس
 واما حكم التخفيف
 والتشديد فقد ذكرنا فيه
 قول القاضي الامام الاجل
 رحمه الله تعالى ومن العلماء
 من قال ترك التشديد اذا كان
 بغير المعنى تغيرا فاحشا كما
 لو قرأ وظلنا عليهم الغم
 بالتخفيف أو قرأ ان النفس
 لا مارة بالسوء بدون التشديد
 أو شدد كافي اياك تعبد
 وياك نستعين تنفس صلاته
 وينبغي أن لا تنفس لانه لو
 زاد حرفا لا يغير المعنى
 لا تنفس الصلاة فكذا اذا
 شدد وأما ترك المدان لم يغير
 المعنى كافي قوله انا نزلنا ما انا
 أعطيناك لا تنفس صلاته
 وان غير المعنى كافي قوله دعاء
 ونداء وجزاء وما أشبه ذلك
 اختلاف المشايخ فيه حسب
 اختلافهم في ترك التشديد
 اذا غير المعنى وان كان
 الرجل ممن لا يحسن بعض

ولا يسلم معهم من خلفه ولكن يذهبون الى العدو ثم تجي الطائفة الاولى مكان صلاتهم فيقضون ركعة بغير
 قراءة فاذا صار ركعة قعدوا قدر التشهد ويسلمون ويذهبون الى العدو ثم تجي الطائفة الاخرى مكان صلاتهم
 فيقضون ركعة بقراءة وان كان الامام والقوم مقيمين والصلاة من ذوات الاربع تقوم طائفة بازاء العدو
 ويفتح الصلاة بالطائفة التي معه فيصلي بهم ركعتين ويقعد قدر التشهد ثم تذهب هذه الطائفة بازاء العدو
 وتجي الطائفة الاخرى التي كانت بازاء العدو والامام قاعد ينتظر مجيئهم فيصلي بهم ركعتين ثم يشهد ويسلم
 ولا يسلم معه الطائفة الثانية بل يذهبون بازاء العدو ثم تجي الطائفة الاولى فيصلون ركعتين بغير قراءة
 ويسلمون ويقفون بازاء العدو ثم تجي الطائفة الثانية فيصلون ركعتين بقراءة وان كان الامام مقبلا
 والقوم مسافرين أو مقيمين ومسافرين فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان الكل مقيمين وان كان الامام
 مسافرا والقوم مقيمين صلى بالطائفة التي معه ركعة ثم انصرفوا بازاء العدو وصلى بالطائفة الثانية ركعة
 وسلم ثم تجي الطائفة الاولى فيصلون ثلاث ركعات بغير قراءة لانهم مدركون فاذا أتت الطائفة الاولى صلاتهم
 انصرفوا بازاء العدو وتجي الطائفة الثانية الى مكان صلاتهم فيصلون ثلاث ركعات الاولى بفتحها
 الكتاب وسورة لانهم مسبوقون فيها والآخرين بفتحها الكتاب وان كان الامام مسافرا والقوم مقيمين
 ومسافرين صلى الامام بالطائفة الاولى ركعة ثم انصرفوا بازاء العدو وجاءت الطائفة الثانية وصلى بهم
 ركعة فن كان مسافرا خلف الامام بقي الى تمام صلاته ركعة ومن كان مقيما بقي الى تمام صلاته ثلاث
 ركعات ثم ينصرفون بازاء العدو وترجع الطائفة الاولى الى مكان الامام فن كان مسافرا صلى ركعة بغير قراءة
 لانه مدرك اول الصلاة ومن كان مقيما صلى ثلاث ركعات بغير قراءة في ظاهر الرواية فاذا أتت الطائفة
 الاولى صلاتهم ينصرفون بازاء العدو وتجي الطائفة الثانية الى مكان صلاتهم فن كان مسافرا صلى ركعة
 بقراءة لانه مسبوق ومن كان مقيما صلى ثلاث ركعات الاولى بفتحها الكتاب وسورة لانه كان مسبوقا فيها
 وفي الاخرين بفتحها الكتاب على الروايات كلها ولا فرق بين أن يكون العدو مستقبلا القبلة أو مستدبرا
 هكذا في المحيط * ولو صلى بالاولى ركعة فانصرفوا ثم بالثانية ركعة فانصرفوا ثم بالاولى ركعة فانصرفوا ثم
 بالثانية ركعة فانصرفوا فاسدة وأصله أن الانحراف في غير ما صار حكمه ذلك الغير اذا دخل بعد ما فرغ
 مفسد * فعلى هذا لو جعلهم أربع طوائف فصل على كل طائفة ركعة فصلاة الاولى والثالثة فاسدة وصلاة
 الثانية والرابعة صحيحة * وان عادت الطائفة الثانية صلاها الركعة الثالثة والرابعة بغير قراءة ثم يقضون
 الركعة الاولى بقراءة ثم ترجع الطائفة الرابعة فتصلي ثلاثا بقراءة فيصلون ركعة بالفتح وسورة ويقعدون
 ثم يقومون فيصلون أخرى بالفتح وسورة ولا يقعدون ثم يصلون ركعة ثالثة بالفتح لا غير ويقعدون
 ويسلمون كذا في السراج الوهاج * ومن دخل في قسم غيره صار حكمه ذلك الغير اذا دخل بعد ما فرغ
 من قسم نفسه فان صلى الظهر بالطائفة الاولى ركعتين وانصرفوا الارجل ابقى حتى صلى الثلاثة ثم انصرف
 فصلاته تامة لانه وان دخل في قسم الثانية لكن لم يصرم منها الا فرغ من قسمه كذا في محيط السرخسي
 * وفي المغرب يصلي بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعة ولو اخطأ وصلى بالاولى ركعة فانصرفوا
 وبالثانية ركعتين فسدت صلاتهم جميعا ولو صلى بالاولى ركعة فانصرفوا ثم بالثانية ركعة فانصرفوا ثم
 بالاولى الثالثة فصلاة الاولى فاسدة وصلاة الثانية جائزة ويقضون ركعتين احدهما بغير قراءة والثانية

الحروف ينبغي أن يجهد ولا يعتذر في ذلك فان كان لا ينطق اسانه في بعض الحروف ان لم يجد آية ليس فيها تلك الحروف تجوز صلاته ولا يؤثم
 غيره كذا الرجل اذا كان لا يقف في مواضع الوقف أو يتخنع عند القراءة لا يؤثم غيره وان وجد آية ليس فيها تلك الحروف فقرأها جازت
 صلاته عند الكل وان قرأ الآية التي فيها تلك الحروف قال بعضهم لا تجوز صلاته لانه ترك القراءة مع القدرة عليها بخلاف الاخر اذا
 صلى وحده حيث تجوز صلاته وان كان يقدر على أن يقتدى بغيره لان ذلك قد يكون وقد لا يكون ولو قرأ في صلاته ما ليس في مصحف الامام

لحمو مصحف عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب رضي الله تعالى عنهم ما لم يكن منه ما في مصحف الامام ولم يكن ذلك ذكرا ولا تهللا تفسد
صلاته لانه من كلام الناس وان كان معناه ما كان في مصحف الامام تجوز صلاته في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا تجوز
في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فانه تجوز قراءة القرآن بأي لفظ كان ومحمد رحمه الله تعالى
يجوز بلفظ العربية ولا يجوز بغيرها ولا يقل (١٥٦) كيف لا تجوز الصلاة بقراءة عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه ورسول

الله عليه الصلاة والسلام
رغبنا في قراءة القرآن فقرأته
لانا نقول انما لا تجوز الصلاة
بما كان في مصحفه الاول لان
ذلك قد اتسخ وعبد الله بن
مسعود رضي الله تعالى عنه
أخذ بقراءة رسول الله عليه
الصلاة والسلام في آخر عمره
وأهل الكوفة أخذوا بقراءته
الثانية وهي قراءة عاصم
وانما رغبنا رسول الله عليه
الصلاة والسلام في تلك
القراءة كذا ذكره الطحاوي
رحمه الله تعالى ولو قرأ
القرآن في صلاته بالحنان ان
غير الكلمة تفسد صلاته لما
عرف فان كان ذلك في حرف
المد واللين وهي الباء والالف
والواو لا يغير المعنى الا اذا
خفى وعند الشافعي رحمه
الله تعالى الخطأ في غير الفاتحة
لا يفسد الصلاة لان عنده
الكلام لا يقطع الصلاة اذا
لم يكن عمدا وهذا ليس بعد
لانه يريد قراءة القرآن وانما
تفسد الصلاة بالخطأ في
الفاتحة لان عنده لا تجوز
الصلاة بدون الفاتحة وان
قرأ بالاحسان في غير الصلاة
اختلفوا في جوازه وعامة
المشايع رحمه الله تعالى
كرهوا ذلك وكرهوا الاستماع

بقراءة ولو جعلهم في المغرب ثلاث طوائف فصلى بكل طائفة ركعة فصلاة الاولى فاسدة وصلاة الثانية
والثالثة جائزة وتقتضي الثانية ركعتين الركعة الثانية بغير قراءة والطائفة الثالثة تقتضي ركعتين بقراءة
كذا في الجوهر النيرة * ثم الخوف من عدو ومن سبع سواء والخوف لا يوجب قصر الصلاة الا أنه يباح له
المشي في الصلاة كذا في المضمرات * ولا يقاتلون في حال الصلاة فان قاتلوا بطلت صلاتهم لان القتال ليس
من أعمال الصلاة وكذا من ركب حال انصرافه كذا في الجوهر النيرة * سواء كان انصرافه عن القبلة الى
العدو أو من العدو الى القبلة * ولا يصلي ساجدا في البحر ولا ماشيا * وان كان ماشيا هاربا
من العدو وحضرت الصلاة ولم يكن له الوقوف ليصلي فانه لا يصلي ماشيا عند نابل يؤخر واذا سها في صلاة
الخوف وجب عليه سجدة السهم وكذا في المحيط * فان اشتد الخوف صلاها ركبا فإرادى يومئذ بالركوع
والسجود الى أي جهة شاء اذا لم يقدر على التوجه الى القبلة كذا في الهداية * واشتد اذا الخوف هناك
لا يدعهم العدو بأن يصلوا نازلين بل يجمعونهم بالمحاربة كذا في الجوهر النيرة * ولا يصلون بجماعة ركبا
الا أن يكون الامام والمقتدى على دابة فيصيح اقتداء المقتدى به واذا صلى بالايام لم تلزمه الاعادة بعد زوال
العذر في الوقت وخارج الوقت والراجح بوجهي اذا لم يقدر على الركوع والسجود والراكب اذا كان طالبا
لا يصلي على الدابة وان كان مطوبا لا بأس بأن يصلي على الدابة كذا في المحيط * ثم كل من كان يمكنه أن ينزل
فصلى راكبا تفسد صلاته عندنا كذا في المضمرات * ولو صلى الاثم في وسط الصلاة بأن ذهب العدو
لا يجوز أن يتم صلاة الخوف ولكن يصلون صلاة الاثم من مابقي من صلاتهم ومن حول منهم وجهه عن
القبلة بعد ما انصرف العدو فسدت صلاته ومن حول منهم وجهه قبل انصرف العدو ولاجل الصلاة ثم
ذهب العدو وجب على صلاته كذا في التارخانية * قال محمد رحمه الله في الزيادة امام صلى الظهر بالناس
صلاة الخوف وهم مقيمون فلما صلى بطائفة ركعتين انحرفوا الا واحد منهم لم تفسد صلاته ولكن لا يستحب
له ذلك فان صلى مع الامام الركعة الثالثة فعلم انه أساء فيما صنع وانحرف بعد الثالثة أو بعد الرابعة قبل
ان يقعد الامام قدر التشهد فصلاته صحيحة وكذلك لو انحرف بعد ما قعد مع الامام قدر التشهد قبل التسليم
فصلاته تامة فان افتتح الامام بهم صلاة الظهر وهم مسافرون فلما صلى ركعة قبل العدو وانحرفت طائفة
من المصلين ووقفوا بازاء العدو وبقيت طائفة مع الامام حتى أعوا فوصلاتهم تامة أما صلاة من بقي مع
الامام فظاهر وأما صلاة من انحرف فلا ن هذا الانحراف في أوانه والضرورة متحققة ولو افتتح الامام بهم
صلاة الظهر وهم مقيمون فاقبل العدو وانحرفت طائفة من المصلين بعد الركعتين لم تفسد صلاتهم وان
انحرفوا بعد ما صلوا ركعة فسدت صلاتهم ولو حضر العدو بعد ما صلى الظهر ثلاث ركعات وانصرف
طائفة ليقفوا بازاء العدو ولا ذكرها الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا تفسد
صلاتهم لان بعد أداء الشطر الى أن يفرغ الامام أو ان الانحراف للطائفة الاولى كذا في المحيط * صلاة
الخوف تجوز في الجمعة والعديد كذا في السراجية * فاذا قابل الامام العدو يوم العيد في المصفر اذا كان
يصلي بالناس صلاة الخوف يجعل الناس طائفتين ويصلي بكل طائفة ركعة فان كان الامام يرى مذهب ابن
مسعود تابعه الطائفة الاولى في الركعة الاولى والطائفة الثانية في الركعة الثانية وان كان رأى كل واحدة
من الطائفتين خلاف رأى الامام اذا اتين بخطا الامام ولم يقبل به أحد من الصحابة فاذا فرغ الامام

أيضالانه تشبه بالنسفة لما يفعلونه في فقههم وكذا الترجيع في الاذان وقدر قبل هذا من المسائل التي تتعلق من
بقراءة القرآن سجدة التلاوة تجب على من تجب عليه الصلاة اذا قرأ آية السجدة أو سمعها ممن تجب عليه الصلاة ولا تجب بحضرة أو نفاس
أو كفر أو صغر أو جنون ولا تجب اذا سمعها من طير وان سمعها من نائم اختلفوا فيه والصحيح هو الوجوب ولو نلى بالفارسية تجب عليه
وعلى من سمعها السجدة فهم السامع أول فهم اذا أخبر السامع أنه قرأ آية السجدة ولو جوب بالتران لا تجب السجدة ولو تجمي

في الصلاة لا يقطع الصلاة لأنه قد قرأ الحروف التي في القرآن لكن لا ينوب عن القراءة لأنه لم يقرأ القرآن ولا يجب السجدة بكتابتها القرآن لأنه لم يقرأ أو لم يسمع ويشترط لإدائه السجدة ما يشترط للصلاة من طهارة الثوب والبدن والمكان وسر العورة واستقبال القبلة ولا يجوز التيمم مع القدرة على الماء ويطلبها ما يطل الصلاة من الكلام والحديث والضمك ولا تطلها بمحاذاة المرأة وإن نوى أن يؤمها وإن ضحك فيها لا تطل طهارته ولا يجوز أدائها في الأوقات المكروهة الآن يقرأ في ذلك الوقت (١٥٧) فإن قرأ في وقت مكروه وسجد في وقت

مكروه آخر بأن قرأ عند طلوع الشمس وسجد عند الغروب اختلفت الروايات فيه والظاهر أنه لا يجوز ولا يجوز أدائها في موضع نجس وإن كان سجدته على موضع طاهر ولا يتكرر الوجوب بتكرار التسلاوة سجدة الأولى أو لم يسجد الا اذا اختلف المجلس والمجلس واحد وان طال أو كل لقمة وشرب شربة أو قام ومشى خطوة أو خطوتين أو كان راكبا فنزل أو أزالا فركب أو اتفصل من زاوية البيت أو المسجد الى زاوية أخرى الا اذا كانت الدار كبيرة كدار الساطان وان اتقل في المسجد الجامع من زاوية الى زاوية لا يتكرر الوجوب وان اتقل فيه من دار الى دار ففي كل موضع يصح الاقتداء يجعل مكان واحد لا يتكرر الوجوب ولو تلا آية السجدة ثم نام مضطجعا أو أكل أو اشتغل بالتجارة ثم أعادها بتكرار الوجوب وسر السفينة لا يقطع المجلس بخلاف سير الدابة اذا لم يكن في الصلاة وإن قرأ على غصن ثم اتقل منه الى غصن آخر فأعلاها

من صلاته وانحرقت الطائفة الثانية وجاءت الأولى يقضون الركعة الثانية بغية يقرأ آية فقهون قدر قراءة الامام أو أقل أو أكثر ثم يكبرون الزوائد ويركعون بالركعة كما فعله الامام وإذا أتوا انحرقوا وجاءت الطائفة الثانية يقضون الركعة الأولى بقراءة ويدئون بالقراءة ثم بالتكبير في رواية الزيادات والجامع والسير الكبير واحد روايتي النوادر وهو الاستحسان كذا في المحيط

* (الباب الحادى والعشرون في الجنائز وفيه سبعة فصول) *

* (الفصل الاول في المحتضر) * اذا احتضر الرجل وجهه الى القبلة على شقه الايمن وهو السنة كذا في الهداية * وهذا اذا لم يشق عليه فاذا شق ترك على حاله كذا في الزايدى * وعلامات الاحتضار أن تسترخي قدماه فلا تنصبان ويتعوج انفه ويخسف صدغه وتجد جملدة الخصى كذا في التبيين * وتجد جملدة وجهه فلا يرى فيها تعطف كذا في السراج الوهاج * ولقن الشهادة ومروءة التلقين أن يقال عنده في حالة النزاع قبل الغرغرة جهرا وهو يسمع أشهد أن لا اله الا الله واشهد أن محمدا رسول الله ولا يقال له قل ولا يبلغ عليه في قولها مخافة أن يضجر فاذا قالها مرة لا يعيدها عليه الملقن الا أن يتكلم بكلام غير ما كذا في الجوهر النيرة * وهذا التلقين مستحب بالاجماع * وأما التلقين بعد الموت فلا يلحق عندنا في ظاهر الرواية كذا في العيني شرح الهداية ومعراج الدراية * ونحن نعمل به ما عند الموت وعند الدفن كذا في المضمرات * ويستحب أن يكون الملقن غير متم بالمرءة بموته وأن يكون ممن يعتقده في الخير كذا في السراج الوهاج * قالوا واذا ظهرت من المحتضر كلمات توجب الكفر لا يحكم بكفره ويعامل معاملة موقى المسلمين كذا في فتح القدير * وحضور أهل الخير والصالح مرغوب فيه ويستحب قراءة سورة يس عنده كذا في شرح منية المصلى لابن أمير الحاج * ويحضر عنده من الطبيب كذا في الزايدى * ولا بأس بجلاس الخائض والجنب عنده وقت الموت كذا في فتاوى قاضي خان * فاذا مات شدوا الحميمه وغضوا عينيه ويتولى ارفق أهله به اغماضه بأسهل مما يتقدر عليه ويستطيعه به صابغة عريضة يشدها في لحية الأسفل ويربطها فوق رأسه كذا في الجوهر النيرة * ويقول مغضيه بسم الله وعلى له رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم يسر عليه أمره وسهل عليه ما بعده وأسده به ثألك واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه كذا في التبيين * ويلين مفصله ويرد ذراعيه الى عضديه ثم يمتد ما ويرد أصابع يديه الى كفيه ثم يمتد ما ويرد فخذه الى بطنه وساقيه الى فخذه ثم يمتد ما كذا في الجوهر النيرة * ويستحب أن ينزع عنه ثيابه التي مات فيها ويسجي جميع بدنه ثوب و يترك على شيء مرتفع من لوح أو سرير ثلاثا يصيبه نداوة الارض فيستغيريحه ويجعل على بطنه جديدة أو طين رطب ثلاثا ينفع كذا في السراج الوهاج * ويستحب أن يعلم جيرانه وأصدقائه حتى يؤتوا حقه بالصلاة عليه والدعاء له كذا في الجوهر النيرة * وكبر بعضهم النداء في الأسواق والاصح أنه لا بأس به كذا في محيط السرخسى * ويستحب أيضا أن يسارع الى قضاء دينه وإبرائه منه ويأمر الى تجهيزه ولا يؤخر فان مات فجأة ترك حتى يتقرر بموته كذا في الجوهر النيرة * ويكره قراءة القرآن عنده حتى يغسل كذا في التبيين * امرأه ماتت والولد يضطرب في بطنها قال محمد رحمه الله تعالى يشق بطنها ويخرج الولد لا يسع الا ذلك كذا في فتاوى قاضيخان *

اختلفوا فيه والصحيح أنه يتكرر الوجوب وكذا لو قرأها مرارا في الدرس أو تسديده الثوب أو يدور حول الرحي والذي يسبح في حوض اختلفوا فيه قال محمد رحمه الله تعالى ان كان عرض الحوض وطوله مثل طول المسجد وعرضه لا يتكرر الوجوب والصحيح أنه يتكرر * را كان كل واحد منها يصل صلاة نفسه فقرأ أحدهم آية السجدة مرتين وجمع صاحبه وصاحبه قرأ آية سجدة أخرى مرة فسمعها الاول فعلى الاول سجدة ثان سجدة بقرائه يؤتيها في الصلاة لأنه قرأ آية السجدة في الصلاة مرتين فلا يلزمه الا سجدة واحدة بعد الفراغ من الصلاة

يسجد سجدة بقراءة صاحبها لان ما وجبت بقراءة صاحبها لا تكون صلاته فلا يؤتيها في الصلاة وعلى الثاني سجدة واحدة بقراءة تؤتيها في الصلاة وهل يتكرر الوجوب بما سمع من صاحبه ذكر في النوادر انه يتكرر في سجدة واحدة اذا فرغ من الصلاة لان ما وجبت بقراءة صاحبها لا تكون صلاته وانما يتكرر عليه الوجوب بقراءة صاحبها لان كان صاحبه مختلف حقيقة وانما جعل مقدا ضرورة جواز الصلاة لا يظهر الاتحاد في حق غيره وفي ظاهر الرواية (١٥٨) لا يلزمه بقراءة صاحبها الاسجدة وعليه الاعتماد لاننا نلتفت الى مكان السامع

فمكانه واحد وان نظرنا الى مكان الثاني فمكانه جعل كمن واحد في حقه فيجعل كذلك في حق السامع ايضا لان السامع بناء على التلاوة وأجمعوا على انه اذا اختلف مجلس السامع في غير الصلاة واتحد مجلس الثاني يتكرر الوجوب على السامع بتكرار التلاوة أما اذا اختلف مجلس الثاني دون السامع اختلفوا فيه قال بعضهم يتكرر الوجوب على السامع * رجل تلاوة السجدة مرارا في الصلاة في ركعة واحدة لا يتكرر الوجوب وان قرأ مرتين في الركعتين في القياس لا يتكرر بالقياس نأخذ * المؤتم اذا قرأ آية السجدة فسمعه الامام والقوم لا يجب السجدة لآي الصلاة ولا اذا فرغوا منها وقال محمد رحمه الله تعالى سجدة اذا فرغوا من الصلاة فان سمعها رجل ليس معهم في الصلاة ذكر في النوادر ان عليه ان يسجد قبل هو قول محمد رحمه الله تعالى وان سمعوا عن ليس معهم في الصلاة سجدة اذا فرغوا من الصلاة فان سجدة وفي

(الفصل الثاني في الغسل) غسل الميت حق واجب على الاحياء بالسنة واجماع الامة كذا في النهاية * ولكن اذا قام به البعض سقط عن الباقي كذا في الكافي * والواجب هو الغسل مرة واحدة والتكرار سنة حتى لو كفى بغسله واحدة أو غسسه واحدة في ما جاز كذا في البدائع * ويجوز دالميت اذا اراد غسله وهذا مذهبنا كذا في الظهيرية * ويوضع على سريره مجرور وقبل وضع الميت عليه * وكيفية أن تدار الحجره حوالى السرير امامة أو لائفا أو خلفا ولا زاد عليها كذا في التبيين والعيني شرح الكفر * وكيفية الوضع عند بعض أصحابنا الوضع طولا كما في حالة المرض اذا اراد الصلاة بآيما * ومنهم من اختار الوضع كما يوضع في القبر والاصح انه يوضع كما يتسر كذا في الظهيرية * ويستحب أن يستتر الموضع الذي يغسل فيه الميت فلا يراه الا غاسله أو من يعينه كذا في السراج الوهاج * وتستر عورته بخرقه من السرة الى الركبة كذا في محيط السرخسي * وهو الصحيح كذا في المحيط * ظاهر المذهب أن يستتر عورته بالغليظة دون الفخذين كذا في الخلاصة * هو الصحيح كذا في الهداية * ويستحبني عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * وصورة استحبابه أن يلف الغاسل على يديه خرقه ويغسل السوءة لأن من العورة حرام كالنظر اليها كذا في الجوهر النيرة * ولا ينظر الرجل الى فخذه الرجل عند الغسل وكذا المرأة لا تنظر الى فخذه المرأة كذا في التتارخانية * ثم يوضأ وضوءا للصلاة الا اذا كان صغيرا يصلي فلا يوضأ كذا في فتاوى قاضيان * ويبدأ بغسل وجهه لا بغسل اليدين كذا في المحيط * ويبدأ بالميامن اعتبارا بعملوا وغسل في حياته ولا يعضض ولا يستنشق كذا في فتاوى قاضي خان * ومن العلماء من قال يجعل الغاسل على اصبعه خرقه رقيقة ويدخل الاصبع في فمه ويمسح بها اسنانه وشفتيه ولها من ولته ويتقيها ويدخل في منخريه أيضا كذا في الظهيرية * قال شمس الاتمخا لوائي وعليه عمل الناس اليوم كذا في المحيط * واختلفوا في مسح رأسه والصحيح أنه يمسح رأسه ولا يؤخر غسل رجله كذا في التبيين * والغسل بالماء الحار أفضل عندنا كذا في المحيط * ويغلى الماء بالسدر أو بالحرض فان لم يكن فالماء القراح كذا في الهداية * ويغسل رأسه ورجليه بالسوط * وان لم يكن فبالصابون وضوءه لانه يعمل عمله هذا اذا كان في رأسه شعرا اعتبر بالجملة الحياة كذا في التبيين * فان لم يكن فيكفيه الماء القراح كذا في شرح الطحاوي * ثم يضع على شقه الايسر فيغسل بالماء والسدر حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما يلي الخت منه ثم يضع على شقه الايمن فيغسل بالماء والسدر حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما يلي الخت منه لان السنة هي البداءة بالميامن ثم يجلسه ويسنده اليه ويمسح بطنه مسحا رقيقة تحترق زعن تلويث الكفن فان خرج منه شيء غسله ولا يعيد غسله ولا وضوءه ثم ينشفه ثوب كذا في كفايته * ولا يستر شعر الميت ولا لحيته ولا يقص ظفروه ولا شعره كذا في الهداية ولا يقص شاربه ولا ينف ابطه ولا يخلط شعر عاتيه ويدفن بجمعه ما كان عليه كذا في محيط السرخسي * وان كان ظفروه منكسرا فلا بأس بأن يأخذه كذا في المحيط * ولا بأس بأن يجعل القطن على وجهه وأن يحشى به مخارقه كالدر والقبل والاذنين والفم كذا في التبيين * الميت اذا وجد في الماء لا يذمن غسله لان الخطاب بالغسل توجه على بني آدم ولم يوجد من بني آدم فعل الا أن يحترق في الماء فنية الغسل عند الانحراج كذا في التبيين * وهكذا في البدائع ومحيط السرخسي * ولو كان الميت متفصضا يتذر مسحه كنى صبا الماء عليه كذا في التتارخانية ناقلا عن العناية * وحكم المرأة في الغسل حكم الرجل ولا يرسل شعرها على ظهرها

الصلاة لم يجزهم ولم تنفس سجدة لهم * رجل قرأ آية السجدة وسجد ثم قام وشرع في الصلاة فقرأ أحامرة أخرى فأنه كذا يسجد سجدة أخرى في الصلاة ولو قرأ آية السجدة خارج الصلاة ولم يسجد حتى شرع في الصلاة ثم قرأ أحامرة أخرى يسجد سجدة واحدة في الصلاة ونسقط عنه الاول في ظاهر الرواية ولا تسقط في رواية النوادر ولو قرأ آية السجدة في الصلاة وسجد ثم قرأ أحامرة أخرى يسجد سجدة أخرى في ظاهر الرواية قيل هذا اذا سلم وتكلم ثم قرأ ولو قرأ آية السجدة في الصلاة ولم يسجد حتى سلم فقرأ أحامرة

أخرى سجدة واحدة وضعت عنه الأولى * وجعل سمع آية السجدة من رجل فسجد من رجل آخر في ذلك المكان ثم قرأها وهو جازئته سجدة واحدة وقيل على رواية النوادر لا تجزيه إلا عن قراءته * ولقرأ آية السجدة في الصلاة وسميها أياً من رجل ليس في الصلاة قرأها معه أجزأته سجدة واحدة * وأن سمعها من ذلك الرجل قبل قراءته أو بعدها يسجد سجدة أخرى إذا فرغ وعلى ظاهر الرواية لا يسجد وإن سمع المصلي آية السجدة من رجل وقرأها هو فسجد ثم أحدث وذهب إلى البناء ثم عاده فسميها (١٥٩) من ذلك الرجل مرة أخرى قالوا يسجد سجدة أخرى إذا فرغ

لاختلاف المكان حقيقة وقيل هذا على رواية النوادر وعلى هذا قالوا لوقرأ آية السجدة في الصلاة وسجد ثم أحدث وذهب للبناء ثم عاد فأعادها فانه يسجد سجدة أخرى ويستوى سماعه وتلاوته مرتين في وجوب السجدة * إذا قرأ الامام سجدة وسجدها ثم اقتدى به رجل آخر لم يسجد فيها يقضى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا سجد المسبوق مع الامام ثم قرأها فيما يقضى يسجد * المصلي إذا قرأ آية السجدة على الدابة مراراً وخلفه رجل يسوق الدابة يسجد المصلي سجدة واحدة والساكن يسجد لكل مرة * إذا قرأ المصلي على الدابة عشر مرات ورجل آخر على الدابة قرأ كذلك وسمع كل واحد منهما تلاوة صاحبهما كان على كل واحد منهما سجدة لتلاوته وعشر سجدة لتلاوة صاحبه وهذا على رواية النوادر أما في ظاهر الرواية يكفيه سجدة واحدة لتلاوته * رجل قرأ آية السجدة على الأرض ثم ركب ليس له أن

كذا في التتارخانية ناقلاً عن شرح الطحاوي * ومن استلم بعد الولادة سمى وغسل وصلى عليه وإن لم يستلم ادرك في خرقه ولم يصل عليه يغسل في غير الظاهر من الرواية وهو المختار كذا في الهداية * والاستمالة ما يعرف به حياة الولد من صوت أو حركة * ولوشهدت القبالة أو الألام على استمالة الولد فان قولهما مقبول في جواز الصلاة عليه هكذا في المضمرات * السقط الذي لم تتم أعضاؤه لا يصل عليه باتفاق الروايات والمختار أن يغسل ويدفن لمقوف في خرقه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو وجد رأساً أو نصفه مع الرأس يغسل ويكفن ويصل عليه كذا في المضمرات * وإذا صلى على الأكل ثم يصل على الباقي إذا وجد كذا في الإيضاح * وإن وجد نصفه من غير الرأس أو وجد نصفه مشقوقاً طويلاً فإنه لا يغسل ولا يصل عليه ويلقى في خرقه ويدفن فيها كذا في المضمرات * ومن لا يدري أنه مسلم أو كافر فإن كان عليه سمي المسلمين أو في بقاع دار الاسلام يغسل والأفلا كذا في معراج الدراية * موقى المسلمين إذا اختلطوا بموقى الكفار أو قتل المسلمين بقتل الكفار إن كان للمسلمين علامة يعرفون بها يميز بينهم وعلامة المسلمين الختان والخصاب ولبس السواد فيصلى عليهم وإن لم تكن علامة ان كانت الغلبة للمسلمين يصلى على الكل وينوي بالصلاة الدعاء للمسلمين ويدفنون في مقابر المسلمين وإن كانت الغلبة للمشركين فإنه لا يصل على الكل ولكن يغسلون ويكفنون ولكن لا على وجه غسل موقى المسلمين وتكفينهم ويدفنون في مقابر المشركين وإن كانوا سواء لا يصل على عليهم * أيضاً واختلف المشايخ في دفنهم قال بعضهم في مقابر المشركين وقال بعضهم في مقابر المسلمين وقال بعضهم يتخذونهم مقبرة على حدة كذا في المضمرات * وإن سبي صبي مع أحد أبويه أو بعده ثم مات لا يغسل حتى يقر بالاسلام وهو يعقل أو يسلم أحداهما في الأجساد اختلاف وإن سبي وحده غسل وصلى عليه كذا في الزاهدي * ولومات الرجل في السفينة يغسل ويكفن كذا في المضمرات * ويصل عليه وينقل ويرمي في البحر كذا في معراج الدراية * ومن قتل ابني وقطع طريق لا يغسل ولا يصل عليه ما قبل هذا إذا قتل في حالة المحاربة قبل أن تضع الحرب أوزارها أما إذا قتل بعد ثبوت يد الامام عليه ما فاته ما يغسل ولا يصل عليه عليهم ما هو هذا حسن أخذ به الكبار من المشايخ رحمهم الله * ومن يقتل الناس خنقاً لا يغسل ولا يصل عليه ومشايخنا رحمهم الله تعالى جعلوا حكم المقتولين بالعصبة حكم أهل البغي على هذا التفصيل كذا في محيط السرخسي * والمكاريون في المصر بالبلد بمنزلة قطاع الطريق كذا في الذخيرة * وينبغي أن يكون غاسل الميت على الطهارة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كان الغاسل جنباً أو كافراً جازو ويكره كذا في معراج الدراية * ولو كان محدثاً لا يكره ما هنا كذا في القنية ويستحب للغاسل أن يكون أقرب الناس إلى الميت فإن لم يعلم الغسل فأهل الامانة والورع كذا في الزاهدي * يستحب أن يكون الغاسل ثقة يستوفي الغسل ويكتم ما يرى من قبيح ويظهر ما يرى من جميل فإن رأى ما يجهل من تهلل وجهه وطيب رائحته وأشبه ذلك يستحب له أن يحدث به الناس وإن رأى ما يكره من اسوداد وجهه وتدن رائحته وانقلاب صورته ونفراً أعضائه وغير ذلك لم يجز له أن يحدث به أحد كذا في الجوهرية النيرة * فإن كان الميت مبتدعاً مظهر البدعة ورأى الغاسل منه ما يكره فلا بأس بأن يحدث به الناس ليكون زجر الهمم عن البدعة كذا في السراج الوهاج * ويستحب أن يكون قرب الغاسل بحجرة في الجوزة لا يظهر من الميت رائحة كريهة فتضعف نفس الغاسل ومن يعينه كذا في الجوهرية النيرة * والأفضل أن يغسل الميت بماء وان ابغى الغاسل

بوحى بها ولو قرأها ركباً كان له أن يوحى بها قال شمس الأئمة الخوافي رحمه الله تعالى هذا في ركب خارج المصر وإن كان المصر وأوماً لتلاوته لا يجزيه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قرأها ركباً ثم نزل ثم ركب كان له أن يوحى بها لأنه إذاها كما وجبت * رجل قرأ آية السجدة في الصلاة فإن كانت السجدة في آخر السورة أو قريمان آخرها يسجد آية أو آيتين إلى آخر السورة وهو بالخيار أن شاعركم بها ينوي للتلاوة وإن شامسجد ثم يعود إلى القيام فيعتم السورة وإن وصل بها سورة أخرى كان أفضل وإن لم يسجد للتلاوة على الفور حتى ختم

السورة ثم ركع وسجد للصلاة يسقط عنه سجدة التلاوة لأن هذا القدر من القراءة لا يقطع الغفور ولور كع لصلاة على الفور وسجد يسقط عنه سجدة التلاوة ونوى في السجدة السجدة للتلاوة أو لم ينو فكذا إذا قرأ بعدها آيتين أجمعوا على أن سجدة التلاوة تتأدى بسجدة الصلاة وإن لم ينو التلاوة واختلفوا في الركوع قال الشيخ الإمام المعروف بخوار زاده رحمه الله تعالى لا بد للركوع من النية حتى ينوب عن سجدة التلاوة نص عليه محمد رحمه الله تعالى (١٦٠) وإن قرأ بعد السجدة ثلاث آيات وركع لسجدة التلاوة ذكر الشيخ الإمام المعروف

بخوار زاده رحمه الله تعالى أنه إذا قرأ بعد السجدة ثلاث آيات ينقطع الغفور ولا ينوب الركوع عن السجدة وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى لا يقطع ما لم يقرأ أكثر من ثلاث آيات وإذا سجد للتلاوة يكبر للأنحطاط وقال محمد رحمه الله تعالى يكبر للرفع أيضا ويقول في سجوده ما يقول في سجود الصلاة هو الصحيح وإذا ختم القرآن وسجد ثم افتتحها في مكانه فقرأ آية السجدة لا يسجد مرة أخرى * إذا قرأ الإمام آية السجدة وبعض القوم كان في الرحبة فكبر الإمام للسجدة وحسب من كان في الرحبة أنه كبر للركوع فركعوا ثم قام الإمام من السجدة وكبر فطن القوم أنه رفع رأسه من الركوع فكبروا ورفعوا رؤسهم إن لم يزيدوا على ذلك لم تقصد الصلاة لهم ما زادوا إلا ركعوا وبزيادة الركوع لم تقصد الصلاة * المصلى إذا قرأ آية السجدة في الصلاة فأراد أن يجزئ ساجدا فخر را كما فقد كبر في ركوعه أنه نوى السجدة فخر ساجدا ثم رفع رأسه وأتم الصلاة أجزأ

الاجتران كان هنالك غيره يجوز أخذ الاجر والالم يجوز هذا في الظهيرة * ويفسأل الرجال والنساء النساء ولا يغسل أحدهن إلا خرفان كان الميت صغيرا لا يشترى جاز أن يغسله النساء وكذا إذا كانت صغيرة لا تشترى جاز للرجال غسلها أو المحبوب والخصى في ذلك كالفيل ويجوز للمرأة أن تغسل زوجها إذا لم يحدث بعد موته ما يوجب البدنونة من تشييل ابن زوجها أو أخته وإن حدث ذلك بعد موته لم يجز لها غسله وأما هو فلا يغسلها عندنا كذا في السراج الوهاج * ولوطقها رجعا ثم مات عنها وهي معتقة نفسها كذا في محيط السرخسي * فإن مات في آخر عدها قبل الانقضاء ثم انقضت بعد الوفاة للمرأة أن تغسله كذا في شرح الطحاوي * والأصل فيه أن كل من يحل له وطؤها لو كان حيا بالكساح يحل لها أن تغسله والأفلا كذا في التارخالية ناقلا عن العتابة * واليهودية والنصرانية كالمسلمة في غسل زوجها الكهنة أقبج كذا في الزاهدي * إذا كان للمرأة محرم بيمينه باليد وأما الأجنبية فخرقة على يده بغض بصره عن ذراعيها وكذا الرجل في امرأته إلا في غض البصر ولا فرق بين الشابة والعجوز كذا في فتاوى قاضي خان * ولومات أم ولده أو مدبرته أو مكاتبته أو جاريته لا يغسلها المولى وكذا على العكس ولومات رجل بين النساء تبعه ذات رحم محرم منه أو زوجته أو أمته بغير ثوب وبغير هابثوب كذا في معراج الدراية * ولومات الرجل في السفر ومعه نساء ورجل كافر فأنه يعلمه الغسل ولا يجلبن بينهما حتى يغسله وإن لم يكن معهن رجل وكانت صبية صغيرة لا تشترى وأطاعت أن تغسله علمتها الغسل ويجلبن بينهما حتى تغسله وإن ماتت المرأة في السفر ومعه امرأة كافرة أو صبي لم يبلغ خد الشهوة فانه يفعل بها كما ذكرنا في حق الرجال هكذا في المضمرة * والخشنى المشكل المراهق لا يغسل رجلا ولا امرأة ولم يغسلها رجلا ولا امرأة ويقيم وراءه ثوب كذا في الزاهدي * وإن مات الكافر وله ولي مسلم يغسله ويكفنه ويدفنه ولكن يغسل غسل الثوب النجس ويلف في خرقة ويجفر خذيرة من غير مراعاة سنة التكفين والحد ولا يوضع فيه بل يلقى كذا في الهداية * وينبغي أن لا يمكن الأب الكافر من القيام بغسل ابنه المسلم إذا مات بل يغسله المسلمون هكذا في النهاية في فصل الصلاة على الميت * وإذا مات الرجل في السفر وليس هنالك ماء طاهر ييمم ويصلي عليه هكذا في المحيط * رجل مات ولم يجد ماء فيممهم وصلوا عليه ثم وجدوا ماء غسل وصلى عليه ثانيا في قوله أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان

(الفصل الثالث في التكفين) وهو فرض على الكفاية كذا في فتح القدير * كف الرجل سنة أزار وقصر ولنافه وكفاية أزار ولنافه ضرورة ما وجد هكذا في الكنز * والأزار من القرن إلى القدم والنافه كذلك والقميص من أصل العنق إلى القدم كذا في الهداية * بلا يجب ودخريص ويكن كذا في الكافي * وليس في التكفين عامة في ظاهر الرواية وفي الفتاوى استحسـنها المتأخرون لمن كان عالما ويجعل ذنبا على وجهه بخلاف حال الحياة كذا في الجوهر النيرة * وكفن المرأة سنة درع وأزار وخيار ونافه وخرقة يربط بها ثيابها وكفاية أزار ولنافه وخار هكذا في الكنز * وعرض الخرقه مابين الثدي إلى السرة هكذا في العيني شرح الكنز والتبيين * والأولى أن تكون الخرقه من الثديين إلى الفخذ كذا في الجوهر النيرة * ويكره الاقتصاد على ثوبين أو كذا للرجل على ثوب واحد إلا للضرورة كذا في العيني شرح الكنز * والصبي المراهق في الكفين كالبالغ والمراهقة كالبالغة وأدنى ما يكفن به الصبي الصغير ثوب واحد والصبي ثوبان

* المصلى إذا سمع آية السجدة من غيره وسجد مع التالي إن قصد به اتباع التالي تقصد صلاته * رجل سجد من غيره كذا في المستحب له أن يسجد مع التالي ولا يرفع رأسه قبله * رجل قرأ آية السجدة في غير الصلاة فأراد أن يركع للسجدة في رواية يجوز ذلك * مصلى التطوع إذا قرأ آية السجدة وسجد لها ثم فسدت صلاته ووجب عليه قضاءها بالركعة أعادة تلك السجدة وكذا المسلم إذا قرأ آية السجدة ثم ارتد والعباد بانه ثم أسلم لم يجب عليه تلك السجدة وكذا المرأة إذا قرأت آية السجدة في صلاتها فلم تسجد لها حتى حاضت سقطت عنها

السجدة * رجل قرأ آية السجدة لاتنزهه السجدة بغيرك الشفتين وانما تجب اذا صحح الحروف وحصل به صوت سمع هو او غيره اذا قرب
اذنه الى فيه * رجل سمع السجدة من قوم من كل واحد منهم حرفا ليس عليه ان يسجد لانه لم يسمعهما من تال وكذا اذا قرأ رجل سجدة فسمعهما
رجل في الصلاة ليس عليه ان يسجد ومن قرأ آية السجدة عند نائم أو أصم فلا يسمع ولولا انه نائم أو أصم يسمع لم يكن على النائم والاصم سجدة
ولا سلام في سجدة التلاوة ولو سجد للتلاوة الى غير القبلة جاهلا فارق الكتاب (١٦١) يجزيه وأراد به اذا كان متحررا ويكره

ان يقرأ السورة ويدع آية
السجدة وان قرأ آية
السجدة وحدها في غير
الصلاة لا يكره والمستحب
ان يقرأ معها آية أو آيتين
ويكره للامام ان يقرأ آية
السجدة في الصلاة التي
يخافت فيها الا ان تكون
السجدة في آخر السورة
(مسائل كيفية القراءة وما
يكره فيها ويستحب) ولا بأس
بقراءة القرآن في الصلاة
على التأليف عرف ذلك
بفعل الصحابة رضي الله
تعالى عنهم والمستحب
قراءة المفصل يسيرا للامر
عليه وتخفيفا على القوم
وأما القراءة في الفرائض
بخوانيم السور روى عن محمد
رحمه الله تعالى انه لا يكره لما
روى عن عبد الله بن مسعود
رضي الله تعالى عنه انه قرأ
في الفجر في السفر قل ادعوا
الله أو ادعوا الرحمن الآية
ورسول الله صلى الله عليه
وسلم قرأ في الصلاة قل يا أهل
الكتاب تعالوا الى كلمة سواء
بيننا وبينكم وفي غريب
الروايات عن أبي جعفر
رحمه الله تعالى لا بأس بان
يقرأ من أول السورة أو من
وسطها أو من آخرها وان

كذا في التبيين * والخفي بكفن كك ما تكفن المرأة احتياطاً ويجنب الحرير والمعصفر والمزعفر كذا في
الجوهرة النيرة * وبكفن بكفن مثله وهو ان ينظر الى مثل ثيابه في الحياة لخروج العيدين وفي المرأة ينظر الى
ما تلبس اذا خرجت الى زيارة أو غيرها كذا في الزاهد * ولا بأس بالبرود والكتان والقص (١) وفي حق
النساء بالحرير والابرسم والمعصفر والمزعفر ويكره للرجال ذلك وأحب الاكفان الثياب البيض هكذا
في النهاية * واختلف والجديد في التكفين سواء كذا في الجوهرة النيرة * وكل ما يباح للرجال لبسه في حال
الحياة يباح تكفينه بعد الوفاة وما لا يباح له لبسه حال الحياة لا يباح تكفينه بعد الوفاة كذا في شرح
الطحاوي * وان كان بالمال كثرة بالورثة قلته فكفن السنة أولى وان كان على العكس فكفن الكفاية
أولى كذا في الظهيرية * واذا اختلفت الورثة في التكفين فقال بعضهم بكفن في نوبين وقال بعضهم في
ثلاثة كفن في ثلاثة لانه المسنون كذا في الجوهرة النيرة * وكيفية التكفين أن يبسط للرجل اللقافة ثم
يبسط عليها الزار ثم يوضع الميت على الازار ويقمص ويوضع الخنوط في رأسه وحلته وسائر جسده كذا
في المحيط * ولا بأس بسائر الطيب غير الزعفران والورس في حق الرجل كذا في الابيضاح * ويوضع الكافور
على جبهته وافته ويديه وركبتيه وقدميه ثم يعطف الازار عليه من قبل اليسار ثم من قبل اليمين ثم اللقافة
كذلك كذا في المحيط * وان خيف انتشار الكفن يعقد بشئ كذا في محيط السرخسي * وأما المرأة فتبسط
لها اللقافة والازار على نحو ما بينا للرجل ثم توضع على الازار وتلبس الدرع ويجعل شعرها صغيرتين على
صدرها فوق الدرع ثم يجعل الخمار فوق ذلك ثم يعطف الازار واللقافة كما بينا في الرجل ثم الحرقعة بعد ذلك
تربط فوق الاكفان فوق الثديين كذا في المحيط * وتجمر الاكفان قبل أن يدبرج الميت فيم اوزا واحدة
أو ثلاثاً أو خمسة ولا يراد على ذلك كذا في العيني شرح الكنز * وجميع ما يجمر فيه الميت ثلاثة مواضع
عند خروج روحه لازالة الرائحة الكريهة وعند غسله وعند تكفينه ولا يجمر خلفه كذا في التبيين
* والمجرم وغير المجرم في ذلك سواء يطيب ويغطي وجهه ورأسه وتجمر الامة كما تجمر الحرّة هكذا في المحيط
* والكفن من ماله ان كان له مال ويقدم على الدين والوصية والارث الى قدر السنة ما لم يتعلق بعين ماله
حق الغير كالرهن والمبيع قبل القبض والعبد الجاني هكذا في التبيين * ومن لم يكن له مال فالكفن على من
تجب عليه النفقة الا الزوج في قوله محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجب الكفن
على الزوج وان تركت مالا وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضي خان * ولو مات الزوج ولم يترك مالا وله
امرأة موسرة فليس عليها كفنه بالاجماع كذا في المحيط * وان لم يكن له من تجب عليه نفقته فكفنه في بيت
المال فان لم يكن فعلى المسلمين تكفينه فان عجزوا سألوا الناس كذا في الزاهد * وفي العتبية وان لم
يوجد ذلك غسل وجعل عليه الاذن ودفن ويصلى على قبره كذا في التتارخانية * رجل مات في مسجد
قوم فقام أحدهم وجع الدراهم ففضل من ذلك شئ ان عرف صاحب الفضل رده عليه وان لم يعرف كفنه به
محتاجاً آخر وان لم يقدر على صرفه الى الكفن يتصدق به على الفقراء كذا في فتاوى قاضيخان * وان سرق
كفنه وهو طري كفنه كفناً نائبا من ماله فان قسم فعلى الورثة دون الغرماء وأصحاب الوصايا ولو لم تنزل
التركة من الدين فان لم يقبض الغرماء يوثقهم بأي الكفن وان قبضوا لا يسترد منهم شئ وان نفق كفاه

(١) قوله والقصب المراد به ثياب ناعمة من كان كافي القاموس

(٣١) فتاوى اول) قرأ آخر السورة في ركعة يكره أن يقرأ آخر سورة أخرى في الركعة الثانية وقال بعضهم لا يكره وهو الصحيح
وان أراد ان يقرأ آخر السور في الركعتين أو سورة تامة فأكثرهما آية أفضلها - مقارئة وان أراد ان يقرأ آية طويلة مثل آية المدائنة أو
ثلاث آيات اختلفوا فيه والصحيح ان قراءة ثلاث آيات أولى واذا بلغت الآيات مقدار قصير سورة من القرآن فالمعتبر كثرة الآتي لا كثرة
الكلمات وعدد الحروف * اذا أراد ان يقرأ القرآن في غير الصلاة فالمستحب له أن يكون على الطهارة مستقبلاً للقبلة لا بأساً بحسن ثيابه

فوب واحدون أكله السبع وبقى التكفن عادى التركة ولو كفنه أجنبي أو قريه من مال نفسه يعود الى المكفن كذا في معراج الدراية

(الفصل الرابع في حل الجنائز) سن في حل الجنائز أربعة من الرجال كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المسكاف * اذا جله على سريره أخذوه بقوائمه الاربع به وردت السنة كذا في الجوهرية للنيرة * ثم ان في حل الجنائز شئ من نفس السنة وكما لها ما نضف السنة فهي أن تأخذ بقوائمها الاربع على طريق التعاقب بأن تحمل من كل جانب عشر خطوات وهذا يتحقق في حق الجمع وأما كمال السنة فلا يتحقق الا في واحد وهو أن يبدأ الحامل بحمل يمين مقدم الجنائز كذا في التارخانية * فيحمله على عاتقه الايمن ثم المؤخر الايمن على عاتقه الايمن ثم المقدم الايسر على عاتقه الايسر ثم المؤخر الايسر على عاتقه الايسر ~~كذا في~~ التبيين * ويكره حملها بين العمودين بأن يحملها رجلان أحدهما مقدمها والاخر مؤخرها الا عند الضرورة مثل ضيق المكان وما أشبه ذلك ولا بأس بأن يأخذ السرير بيده أو يضع على المنكب ويكره له أن يضع نصفه على المنكب ونصفه على أصل العنق هكذا في شرح الطحاوي * وذكر الاسيحي أن الصبي الرضيع أو النظيم أو فوق ذلك قليلا اذا مات فلا بأس بأن يحمله رجل واحد على يديه ويتداوله الناس بالجل على أيديهم ولا بأس بأن يحمله على يديه وهو راكب وان كان كبيراً يحمل على الجنائز كذا في البحر الرائق * ويسرع بالبيت وقت المشي بلا خيب وحده أن يسرع به بحيث لا يضرب الميت على الجنائز ~~كذا في~~ التبيين * الافضل للشيخ الجنائز المشي خلفها ويجوز أمامها الا أن يتباعدها أو يتقدم الكل فيكره ولا يمشي عن يمينها ولا عن شمالها كذا في فتح القدير * وفي حالة المشي بالجنائز يتقدم الرأس كذا في المضمرات واتباع الجنائز أفضل من النوافل اذا كان لجوار أو قرابة أو صلاح مشهور كذا في البحر الرائق * ولا بأس بالركوب في الجنائز والمشى أفضل * ويكره أن يتقدم الجنائز راكباً كذا في فتاوى قاضيان * ويكره النوح والصياح وشق الجيوب في الجنائز ومنزل الميت فأما البكاء من غير رفع الصوت فلا بأس به والصبر أفضل كذا في التارخانية * ولا يتبع بناري مجرة ولا شمع كذا في البحر الرائق * ولا ينبغي للنساء أن يخرجن في الجنائز واذا كان مع الجنائز نائحة أو صائحة زحرت فان لم تزجر فلا بأس بأن يمشي معها الا ان اتباع الجنائز سنة فلا يتركه لبدعة من غيره ولا يقوم للجنائز الا أن يريد أن يشهد بها كذا في الايضاح * وكذا اذا كان القوم في المصلى وجى بمجنزة قال بعضهم لا يقومون اذا راوها قبل أن توضع الجنائز عن الاعناق وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان * وعلى متبعي الجنائز الصمت ويكره لهم رفع الصوت بالذكرو قراءة القرآن كذا في شرح الطحاوي * فان أراد أن يذكر الله يذكره في نفسه كذا في فتاوى قاضيان * واذا وضعت الجنائز على الارض عند القبر فلا بأس بالجלוوس وانما يكره قبل أن توضع عن مناكب الرجال كذا في الخلاصة * والافضل أن لا يجلس مالم يسؤوا عليه التراب كذا في محيط السرخسي * واذا نزلوا به للصلاة يوضع عرضاً للقبلة كذا في التارخانية * ويجوز الاستنجار على حل الجنائز كذا في فتاوى قاضيان

(الفصل الخامس في الصلاة على الميت) الصلاة على الجنائز فرض كفاية اذا قام به البعض واحداً كان أوجاعاً ذكراً كان أو أنثى سقط عن الباقيين واذا نزل الكل أتموا هكذا في التارخانية * والصلاة على الجنائز تأتي باداء الامام وحده لان الجماعة ليست بشرط الصلاة على الجنائز كذا في النهاية * وشرطها اسلام

عبادة متى قراءة القرآن نظاراً ولا فيه جماعة بين العبادتين وهو النظر في المصحف وقراءة القرآن وتكلموا في قراءة الميت القرآن في الفراش مضطجعا والاولى أن يقرأ على وجه يكون أقرب الى التعظيم ولا بأس بالتسبيح والتهيل مضطجعا وكذا باب الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام يرجل يقرأ القرآن ويجنبه رجل يكتب الفقه لا يمكنه أن يستمع كان الاثم على القارئ لانه قرأ في موضع يستغل الناس بأعمالهم ولا شيء على الكتاب ويكرهه فقهاء المصنف وان يكتب بقلم دقيق احتراماً عن القهقر اذا تخلف المصحف أو اسود

وصار بحال لا يمكن أن يقرأ فيه يجعل في خرقه طاهرة ويدفن في أرض مخافة أن نصيبه التجاسة ويكره كتابة القرآن على ما يهرس ويبسط وكتبته على الجدران والمحاريب غير مستحسن عند البعض ولا بأس بنذهب المحصف ونفضضه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه كره ذلك وتكلموا في النقطة والتعشير ومشايخنا رحمهم الله تعالى جوزوا ذلك ولا بأس بدفع المحصف والالوح إلى الصبيان من لا يباح له مس المحصف لا يكتب القرآن وإن كانت الصحيفة على (١٦٣) الأرض لا يمسها يده وهو قول محمد رحمه الله تعالى وبه أخذ مشايخنا

رحمهم الله تعالى ولا بأس للحائض والجنب مس المحصف إذا كان في خريطة أو غلاف غير مشرر ويكره أن يأخذ به في ظاهر الروايات ولا بأس بأن يأخذ كتب الفقه بكمه وإن كان لا يخلو عن آيات التكرار الحاجة ولا بأس للحائض والجنب أن يعلم القرآن حرفاً حرفاً ولا يعلم آية تامة ولا ينبغي للحائض والجنب أن يقرأ التوراة والإنجيل والزبور لأن الكل كلام الله تعالى واختلفوا في قراءة القنوت والصحيح أنه لا يكره * رجل تعلم من القرآن ما تجوز به الصلاة كان تعلم الباقي وتعلم الفقه والأحكام أولى له من صلاة التطوع * رجل قرأ القرآن في غير الصلاة فلما انتهى إلى قوله يا أيها الذين آمنوا رفع رأسه وقال ليسك يا سيدي الأولى أن لا يفعل ولو فعل ذلك في الصلاة تفسد صلاته وهو الصحيح * الحري والمذمي إذا طلب تعلم القرآن يعلم وكذا إذا طلب الفقه والأحكام رجا أن يمتد إلى الحق لكنه يمنع من مس

الميت وطهارته مادام الغسل يمكن أن لم يكن بان دفن قبل الغسل ولم يمكن إخراجها إلا بالتنبش تجوز الصلاة على قبره للضرورة ولو صلى عليه قبل الغسل ثم دفن تعاد الصلاة لفساد الأولى هكذا في التبيين * وطهارة مكان الميت ليست بشرط هكذا في المضمرات * ويصلى على كل مسلم مات بعد الولادة صغيراً كان أو كبيراً إذا كان كان أو أنثى حرّاً كان أو عبداً إلا البغاة وقطاع الطريق ومن غسل حاله * وإن مات حال ولادته فإن كان خرج أكثره صلى عليه وإن كان أقله لم يصل عليه وإن خرج نصفه لم يذكر في الكتاب ويجب أن يكون هذا على قياس ما ذكرنا من الصلاة على نصف الميت كذا في البدائع * والصبي إذا وقع في يد المسلم من الجند في دار الحرب وحده ومات * لا صلى عليه تبعه صاحب اليد كذا في المحيط * قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصلى على كل من يقتل على متاع يأخذه هكذا في الإيضاح * ومن قتل أحداً بوجه لا يصلى عليه أهانه له كذا في التبيين * ومن قتل نفسه خطأ بان ناول رجلاً من العدو ليضربه بالسيف فأخطأ أو أصاب نفسه ومات غسل وصلى عليه وهذا بخلاف كذا في الذخيرة * ومن قتل نفسه عمدًا صلى عليه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو الأصح كذا في التبيين * ومن قتل بحق بسلاح أو غيره كفى القود والرجم يغسل ويصلى عليه ويصنع به ما يصنع بالموتى كذا في الذخيرة * والذي صلبه الإمام عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان روى أبو سليمان عنه أنه لا يصلى عليه كذا في فتاوى قاضيان * أولى الناس بالصلاة عليه السلطان إن حضر فإن لم يحضر فالقاضي ثم الإمام الحلي ثم الولي هكذا في أكثر المتون * ذكر الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الإمام الأعظم وهو الخليفة أولى أن يحضر فإن لم يحضر فإمام المصنفان لم يحضر فالقاضي فإن لم يحضر فصاحب الشرط فإن لم يحضر فإمام الحلي فإن لم يحضر فالأقرب من ذوي قرابته وبهذه الرواية أخذ كثير من مشايخنا رحمهم الله كذا في الكفاية والنهاية ومراجع الدراية والعناية * والأولياء على ترتيب العصباء الأقرب فالأقرب إلا الأب فإنه يقدم على الابن كذا في خزنة المفتين * قيل هذا قول محمد رحمه الله تعالى وعندهم الابن أولى والصحيح أنه قول الكل كذا في التبيين وهكذا في الغائبية وفتح القدير * ولا حق للنساء في الصلاة على الميت ولا للصغار ولا اقرب أن يقدم على الأبعد من شاءه فإن غاب الأقرب في مكان تقوت الصلاة بحضوره فالأبعد أولى فإن قدم الغائب غيره بكتاب كان للأبعد أن يمنعه والمريض في المصر بمنزلة الصحيح يقدم من شاءه وليس للأبعد أن يمنعه فإن تساوى وليان في درجة فأكبرهم سناً أولى وليس لأحدهما أن يقدم غير شريكه إلا بإذنه فإن قدم كل واحد منهما رجلاً كان الذي قدمه الأكبر أولى كذا في الجوهر النيرة * وفي الكبرى الميت إذا وصى بأن يصلى عليه فلا نية فالوصية باطلة وعليه الفتوى كذا في المضمرات * عبد مات واختم في الصلاة عليه المولى وأبو العبد وأبناؤه وهما حران فالقريب أولى بالصلاة عليه كذا في المحيط * وعليه الفتوى كذا في المضمرات * ولا ولاية للزوج عند نالته قطع الوصلة بالموت كذا في الجامع الصغير لقاضيان * فإن لم يكن للميت ولي فالزوج أولى ثم الجيران أولى من الأجني كذا في التبيين * ولو ماتت امرأة وله زوج وابن عاقل بالغ منه فالولاية للابن دون الزوج لكن يكره للابن أن يتقدم أباه وينبغي أن يقدمه فإن كان لها ابن من زوج آخر فلا بأس بان يتقدم لانه هو الولي وتعظيم زوج أمه غير واجب عليه كذا في البدائع ولا يصلى على ميت الأمرة واحدة والتسفل بصلاة الجنازة غير مشروع كذا في الإيضاح * ولا يعبد الولي أصلاً إلى الإمام الأعظم أو السلطان أو والي أو القاضي أو إمام الحلي لأن هؤلاء

المحصف إذا اغتسل فلا يمنع بعد ذلك * وتعلم المرأة القرآن من المرأة خير من تعلمها من الأعمى لأن نعمتها عورتها وعلى المولى أن يعلم عبده من القرآن ما يحتاج إليه لاداء الصلاة * رجل يقرأ القرآن ويحلى فيه وعة رجل يسمع أن يعلم السامع أنه لو لقنه الصواب لا يلحقه الوحشة كان عليه أن يعلمه وإن علم أنه لا يعلم ويصير ذلك سبباً للخصومة والمنازعة لا بأس بأن يترك * رجل قرأ القرآن كله في يوم واحد كان قراءة القرآن له أولى من سورة الاخلاص خمسة آلاف لما جاء في ختم القرآن ما لم يجي في غيره قالوا وينبغي لحامل القرآن أن يختم القرآن في كل أربعين

يومامرة رجل قرأ في الركعة الأولى الموعودتين قال بعضهم يقرأ في الثانية الفاتحة وشيأ من البقرة يكون حاله مرتحلاً وقال بعضهم بعيد قل أعوذ برب الناس في الركعة الثانية ولا يقرأ شيئاً من البقرة مراعاة للنظم والترتيب وتكمله وفي الدعاء عند ختم القرآن في شهر رمضان وعند ختم القرآن بالجماعة واستحسنه المتأخرون فلا يمنع عن ذلك وقراءة سورة الاخلاص ثلاث مرات عند ختم القرآن يستحسنه مشايخ العراق رحمه الله (١٦٤) تعالى الآن يكون الختم في المكتوبة فلا يكرر سورة الاخلاص ولا بأس بالخلاصة

والجماعة في بيت فيه معصف لان بيوت المسلمين لا تخلو عن ذلك

(باب صلاة المسافر)

إذا جاوز المقيم عمران مصره قاصدا مسيرة ثلاثة أيام ولياليها بسير الأبل أو مشى الاقدام بوزنه قصر الصلاة ويرخص له ترك الصيام أما شرط مجاوزة عمران لان السفر فعل فلا يوجد مجرد النية فيشترط قران النية باذني فعل بخلاف ما إذا نوى الإقامة بحيث يصير مقبلا بمجرد النية لان الإقامة ترك الفعل وترك الفعل لا يحتاج الى الفعل وأما التقدير بمسيرة ثلاثة أيام ولياليها في ظاهر الرواية فلقوله عليه الصلاة والسلام يمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليها يجوز المسح لكل مسافر ثلاثة أيام لادخال الالف واللام في المسافر فكان ذلك تقديرا لادنى مدة السفر وانما اعتبر مدة مشى الاقدام وسير الأبل لانه الوسط وانما ذكر الأيام والليالي لان المسافر لا يرتحل في كل يوم وليله الامر يسير بالأيام ويسفر بالليالي وفي

أولى منه وان كان غير هؤلاء أن يعيد كذا في الخلاصة * وان صلى عليه الولي لم يجز لاحد أن يصلي بعده ولو أراد السلطان أن يصلي عليه فله ذلك لانه مقدم عليه * ولو صلى عليه الولي وليت اولياء أخر بمنزلة ليس لهم أن يعيدوا كذا في الجوهر النيرة * فان صلى غير الولي أو السلطان أعاد الولي ان شاء كذا في الهداية * رجل صلى صلاة الجنائزة والولي خلفه ولم يرض به ان تأبه فصلى معه جاز ولا يعيد الولي ولو كان الامام على غير الطهارة تعاد وان كان الامام على طهارة والقوم على غير طهارة صحّت صلاة الامام ولا تعاد الصلاة عليه كذا في الخلاصة * اذا صلى المريض على جنازة قاعدا وهو ولم يوا القوم خلفه قيام جاز رجل مات في غير بلد ثم جاء أهله فحملوه الى منزله ان كانت الصلاة باذن السلطان أو القاضي لا تعاد كذا في فتاوى قاضيخان * حضرت وقت صلاة المغرب جنازة تقدم صلاة الجنائزة على سنة المغرب كذا في القنية * ولا تجوز الصلاة على الجنائزة راكبا كذا في المحيط * وكل ما يعتبر بشرط الصحة سائر الصلوات من الطهارة الحقيقية والحكمة واستقبال القبلة وستر العورة والنية باعتبار شرط الصحة صلاة الجنائزة هكذا في البدائع * فالامام والقوم ينوون ويقولون نويت أداها هذه الفريضة عبادة لله تعالى متوجها الى الكعبة مقدما بالامام ولو تنسكرا لامام بالقلب أنه يؤدي صلاة الجنائزة يصح ولو قال المقتدى اقتديت بالامام يجوز كذا في المضمرات * ومن الشروط حضور الميت ووضعه وكونه امام المصلي فلا تصح على غائب ولا على محمول على دابة ولا على موضوع خلفه هكذا في النهر الفائق * وتفسد صلاة الجنائزة بما تفسده سائر الصلوات الاتحادا والمرأة كذا في الزاهدي * اذا كان القوم سبعة قاموا ثلاثة صفوف تقدم واحد وثلاثة بعده واثنان بعدهم وواحد بعدهما كذا في التارخاتية * يقوم للرجل والمرأة بمذا الصدروه هذا حسن موافق الامام من الميت للصلاة عليه وان وقف في غيره جاز وصلاة الجنائزة اربع تكبيرات ولو ترك واحدة منهم لم تجز صلاته هكذا في الكافي * فيكبر لا افتتاح ويقول سبحانك اللهم الخ ثم يكبر أخرى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر أخرى ويدعو للميت وجميع المسلمين وليس فيه ادعاء مؤقت وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يقول اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدا ونائبا وصغيرنا وكبيرنا وذكرا وانثانا اللهم من أحييته مناديا حسنه على الاسلام ومن توفيته مناديا توفيه على الايمان فان كان الميت مغفرا عن أي حسنة رحمه الله تعالى أنه يقول اللهم اجعله لنا فرطا اللهم اجعله لنا ذخرا وأجر اللهم اجعله لنا شافعا ومنشفعا وهذا اذا كان يحسن ذلك فان كان لا يحسن أن يأتي بأى دعاء شاء ثم يكبر اربعة ثم يسلم تسليمين وليس بعد التكبيرة الرابعة قبل السلام دعاء هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * وهو ظاهر المذهب هكذا في الكافي * وبخلاف في السبل الا في التكبير كذا في التبيين * ولا يقرأ في القرآن ولو قرأ الفاتحة بنية الدعاء فلا بأس به وان قرأها بنية القراءة لا يجوز لانها محل الدعاء دون القراءة كذا في محيط السرخسي * ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى في ظاهر الرواية كذا في العيني شرح الكنز * والامام والقوم فيه سواء كذا في الكافي * ولا ينوي الميت في التسليمين بل ينوي بالاولى من عن يمينه وبالشئ من عن شماله كذا في السراج الوفاج * وهكذا في فتاوى قاضي خان والظاهرية * ولو كبر الامام خسا فالتقدي لا يتابع ثم ماذا يصنع في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يمكن حتى يسلم معه وهو الاصح هكذا في محيط السرخسي * واذا جاز رجل وقد كبر الامام التكبيرة الاولى ولم يكن حاضر انتظر حتى يكبر الثانية ويكبر معه فاذا

الجبل يعتبر ثلاثة أيام ولياليها في الجبل وان كانت تلك المسافة في السهل تقطع بمجاورتها وفي البحر ثلاثة أيام ولياليها فرغ في البحر بعد أن تكون الرياح متويزة غير غالبة ولا ساكنة وبعضهم قدر أدنى مدة السفر بثلاث مراحل وبعضهم قدرها بأربعين وبعضهم بالربيع من بعض ويعتبر بمجاورة عمران المصير من الجانب الذي خرج ولا يعتبر به - له أخرى - لذاته من الجانب الآخر فان كانت في الجانب الذي خرج - له - من المصير في القديم كانت معه - له - بالمر لا يفهمه الصلاة في مجاوزة المكان - له - وهل يعتبر

مجاورة الفناء ان كان بين المصروف فناءه أقل من قدر غلوة لم يكن بينهما من رعة يعتبر مجاورة الفناء أيضا وان كان بينهما من رعة أو كانت المسافة بين المصروف فناءه قدر غلوة يعتبر مجاورة عمران المصروف ولا يعتبر في مجاورة الفناء كذلك اذا كان هذا الانفصال بين قريتين أو بين قرية ومصر وان كانت القرى متصلة ببعض المصروفات المجاورة القرى هو الصحيح وان كانت القرية متصلة بفناء المصروف لبعض المصروفات يعتبر مجاورة الفناء ولا يعتبر مجاورة القرية * الرجل اذا قصد بلدة والى مقصده طريقان (١٦٥) أحدهما مسيرة ثلاثة أيام ولياليها والآخر دونها فاسلك الأبعد كان

مسافر عندنا * المسافر اذا جاوز عمران مصره فلما سار بعض الطريق تذكرو شيئا في وطنه فعزم الرجوع الى الوطن لاجل ذلك ان كان ذلك وطناً أصلياً بأن كان مولده وسكن فيه أو لم يكن مولده ولكنه تأكل به وجعله داراً يصير مقبلاً بعجز العزم الى الوطن لانه رفض سفره قبل الاستسكان حيث لم يسر ثلاثة أيام ولياليها فيعود مقبلاً يتم صلاته الى الوطن واذا خرج من هناء الى السفر بعد ذلك يقصر الصلاة فاذا انتهى الى مقصده ان كان ذلك وطناً أصلياًه ونفسه ما قلنا يتم الصلاة لانه صار مقبلاً بعجز الدخول على التفصيل الذي قلنا وان لم يكن وطناً أصلياًه فانه يقصر الصلاة ما لو نزل الإقامة بها خمسة عشر يوماً ثم نية الإقامة لا تصح الا في موضع الإقامة ومن يتمكن من الإقامة وموضع الإقامة العمران والبيوت المتخذة من الحجر والمدر والخشب لا الخيام والأكبية والوبر * الغزاة اذا دخلوا دار الحرب للحاربة ونزلوا الإقامة لم تصح نيتهم وكذا اذا نزلوا في بعض

فرغ الامام كبر المسبوق التكبير التي فاتته قبل أن ترفع الجنازة وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى * وكذا ان جاء وفد كبر الامام تكبيرتين أو ثلاثاً كذا في السراج الوهاج * وان جاء رجل وقد كبر الامام أربعاً ولم يدخل معه في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والاصح أنه يدخل وعليه الفتوى كذا في المضمرة * ثم ثلاثاً قبل أن ترفع الجنازة متتابعاً الادعاء فيها كذا في الخلاصة وفتاوى قاضي خان * ولو رفعت بالأيدي ولم توضع على الاكتاف ذكر في ظاهر الرواية أنه لا يأتي كذا في الظهيرية * وان كان مع الامام فتغافل ولم يكبر مع الامام أو كان في النية بعد فخر التكبير فانه يكبر ولا ينتظر تكبير الامام الثانية في قواهم لانهما كان مسنداً جعل بمنزلة المشاركة كذا في شرح الجامع الصغير وفتاوى قاضي خان * وان كبر مع الامام التكبير الاولى ولم يكبر الثانية والثالثة يكبرهما ثم يكبر مع الامام كذا في فتاوى قاضي خان * ولو سلم الامام هذه الثالثة ناسياً كبر الرابعة ويسلم كذا في انتارخانية * ولو اجتمعت الجنازة بغير الامام ان شاء صلى على كل واحد على حدة وان شاء صلى على الكل دفعة بالنية على الجميع كذا في معراج الدراية * وهو في كيفية وضعهم بالخيار ان شاء وضعهم بالطول سطوراً واحداً ويقف عند أفضلهم وان شاء وضعهم واحداً واحداً الى جهة القبلة وترتيبهم بالنسبة الى الامام كترتيبهم في صلاتهم خلفه حالة الحياة فيقرب منه الافضل فالأفضل فيصنف الرجال الى جهة الامام ثم الصبيان ثم الخفاف ثم النساء ثم المراهقات ولو كان الكل رجالاً روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يوضع أفضلهم وأسنهم مما يلي الامام ولو اجتمع حرو وعبد فالشهور قديم الحز على كل حال كذا في فتح القدير * واذا كبر الامام على جنازة فجيء باخرى مضى على صلاته على الاولى فاذا فرغ استأنف على الثانية وان كان لما وضعوا كبر التكبير الاخرى ينويها فهي الاولى ايضاً ولا تكون للثانية وان كبر الثانية ينوي الثانية وحدها فهي الثانية وقد خرج من الاولى فاذا فرغ اعاد الصلاة على الاولى كذا في السراج الوهاج * ولو أحدث الامام في صلاة الجنازة فقدم غيره جاز هو الصحيح كذا في الظهيرية * ولو دفن الميت قبل الصلاة وقبل الغسل فانه يصلى على قبره الى ثلاثة أيام والصحيح أن هذا ليس بتقدير لازم بل يصلى عليه ما لم يعلم أنه قد عرق كذا في السراجية * والصلاة على الجنازة في الجبانة والامكنة والدور سواء كذا في المحيط * وصلاة الجنازة في المسجد الذي تقام فيه الجماعة مكروهة سواء كان الميت والقوم في المسجد أو كان الميت خارج المسجد والقوم في المسجد أو كان الامام مع بعض القوم خارج المسجد والقوم الباقي في المسجد أو الميت في المسجد والامام والقوم خارج المسجد هو المختار كذا في الخلاصة * ولا تكرر بعد المظروحة كذا في الكافي * تكرر في الشارع وأراضى الناس كذا في المضمرة * أما المسجد الذي بني لاجل صلاة الجنازة فلا تكرر فيه كذا في التبيين * ولا ينبغي أن يرجع من جنازة حتى يصلى عليه وبعد ما صلى لا يرجع الا بأذن أهل الجنازة قبل الدفن وبعد الدفن يسعه الرجوع بغير اذنهم كذا في المحيط

(الفصل السادس في القبر والدفن والنقل من مكان الى آخر) دفن الميت فرض على الكفاية كذا في السراج الوهاج * والسنة هو اللحدون الشق كذا في محيط السرخسي * وصفة اللحد أن يحفر القبر بتمله ثم يحفر في جانب القبلة منه حفرة فيوضع فيه الميت كذا في المحيط * ويجعل ذلك كالبيت المسقف كذا في البحر الرائق * فان كانت الارض رخوة فلا بأس بالشق كذا في فتاوى قاضي خان * وصفة الشق أن

يترك التكفير في ظاهر الرواية وكذا العادة اذا كانوا يطوفون في المغاور ولهم خيام وأخبية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان نزلوا موضعاً كثير الماء والكلاب ونصبوا الخيام ونزلوا الإقامة خمسة عشر يوماً والماء والكلاب يكفيم ثلثاً المدة صاروا مقبين وكذا التراكة والاعراب ومن دخل دار الحرب بأمان ونوى الإقامة في موضع الإقامة صحت نيته * الكافر اذا سلم في دار الحرب ولم يتعرضوا له فهو على اقامته وان علم أهل الحرب بسلامته فهو بمنزلة من يريد سفر ثلاثة أيام ولياليها لم تعتبر نيته وكذا الاسلام في دار الحرب اذا انفلت منهم ووطن على الإقامة خمسة

عشر ومائة غارا ونحوه لم يصبر مقيما الكوفي اذا نوى الإقامة بمكة ومنى خمسة عشر يوما لم يكن مقيما وان لم يكن بينهما مسيرة سفر لانه لم ينو الإقامة في أحدهما خمسة عشر يوما وان تأهل بها كان كل واحد من الموضعين وطنا أصليا له ومن كان مولى عليه فالنسبة في السفر والإقامة نسبة من يلي عليه كالمراة مع زوجها والعبد مع مولاه والجندى مع الأمير الذي يجرى عليه والأمير مع الخليفة والأجير مع من استأجره * الغريم اذا تعلق به صاحب دين (١٦٦) في السفر فله زوجه أو حبة ان كان الغريم قادرا على قضاء ما عليه ومن قصده ان

يقضى دينه قبل أن يمضي خمسة عشر يوما فالنسبة في السفر والإقامة نسبة المدون وان لم يكن قادرا فالمعتبرية الحابس وحكم الأسير في دار الحرب لحكم العبد لا تعتبر نسبة والرجل الذي يبعث إليه المولى أو الخليفة ليؤتى به اليه فهو بمنزلة الأسير ولو كان العبد بين مولىين في السفر فتوى أحد المولىين الإقامة دون الآخر قالوا ان كان بينهما مهاباة في الخدمة فان العبد يصلي صلاة الإقامة اذا خدم المولى الذي نوى الإقامة واذا خدم المولى الذي لم ينو الإقامة يصلي صلاة السفر واذا نوى المولى الإقامة ولم يعلم العبد بذلك حتى صلى أياما ركعتين ثم أخبره المولى كان عليه إعادة تلك الصلاة وكذا المرأة اذا أخبرها زوجها بنية الإقامة منذ أيام يلزمها إعادة الصلوات في ظاهر الرواية عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى * العبد اذا أم مولاه في السفر ونوى المولى الإقامة صحمت نيته حتى لو سلم العبد على رأس الركعتين كان عابها إعادة تلك الصلاة وكذا العبد اذا كان مع المولى في

تحفر حفرة كالنهر وسط القبر ويبني جانباه بالابن أو غيره ويضع الميت فيه ويسقف كذا في معراج الدراية وينبغي أن يكون مقدار عمق القبر الى صدر رجل وسط القامة وكلما زاد فهو أفضل كذا في الجوهرية النيرة * وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى طول القبر على قدر طول الانسان وعرضه قدر نصف قامته كذا في المضمرات * وحكى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أنه يجوز اتخاذ التابوت في بلاد نار خاوة الارض قال ولو اتخذ تابوت من حديد لا بأس به لكن ينبغي أن يفرش فيه التراب ويطين الطبقة العليا بما يلي الميت ويجعل اللبن الخفيف على بين الميت وعلى يساره ليصير بمنزلة اللحد ويكره الأجر في اللحد اذا كان يلي الميت كذا في فتاوى قاضيخان ويكره الدفن في الاماكن التي تسمى فساق كذا في فتح القدير * والشفع كالوتر فمن دخل كذا في الكافي * ويستحب أن يكونوا أقويا من ائمة وصلحاء كذا في التتارخانية * وذو الرحم المحرم أولى بادخل المرأة من غيرهم كذا في الجوهرية النيرة * وكذا ذو الرحم غير المحرم أولى من الاجنبي فان لم يكن فلا بأس للاجانب وضعها كذا في البحر الرائق * ولا يدخل أحد من النساء القبر كذا في محيط السرخسي * ويدخل الميت مما يلي القبلة وذلك أن موضع في جانب القبلة من القبر ويحمل الميت منه ويوضع في اللحد فيكون الاخذ له مستقبل القبلة حالة الاخذ كذا في فتح القدير * ويقول واصله بسم الله وعلى مله رسول الله كذا في المتون * ويوضع في القبر على جنبه الايمن مستقبل القبلة كذا في الخلاصة * ونحل العقد ويسوى اللابن والقص لا الأجر والخشب ويسحب قبره لا قبره ويهال التراب كذا في المتون * ولا بأس بان يهياوا أيديهم أو بالساحي وبكل ما أمكن كذا في الجوهرية النيرة * ويكره أن يراد على التراب الذي أخرج من القبر كذا في العيني شرح الكفر * ويستحب لمن شهد دفن الميت أن يحثو في قبره ثلاث حثيات من التراب بيديه جميعا ويكون من قبل رأس الميت ويقول في الحثية الاولى منها خلقناكم وفي النسيئة وفيها نعيدكم وفي الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى كذا في الجوهرية النيرة * ولا بأس بالدفن بالليل ولكنه بالنهار امكن كذا في السراج الوهاج * ويسمى القبر قدرا الشبر ولا يربع ولا يخصص ولا بأس برش الماء عليه ويكره أن يبنى على القبر أو يقعد أو ينام عليه أو يوطأ عليه أو يقضى حاجة الانسان من بول أو غائط أو يعلم بعلامته من كآبة ونحوه كذا في التبيين * واذا خربت القبر فلا بأس بتطمينها كذا في التتارخانية * وهو الاصح وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاط * ومن حفر قبر نفسه فلا بأس به ويؤجر عليه كذا في التتارخانية * رجل حفر قبره فأراد دفن ميت آخر فيه ان كانت المقبرة واسعة ويكره وان كانت ضيقة جاز ولكن يضمن ما أتفق صاحبه فيه كذا في المضمرات * والافضل الدفن في المقبرة التي فيها قبور الصالحين ويسحب اذا دفن الميت أن يجلس واساعة عند القبر بعد الفراغ بقدر ما ينحصر حوزر ويقسم لهما تلون القرآن ويدعون للميت كذا في الجوهرية النيرة * قراءة القرآن عند القبر وعند محمد رحمه الله تعالى لا تتركه ومشايخنا رحمه الله تعالى أخذوا بقوله وهل ينتفع والخيار أنه ينتفع هكذا في المضمرات * ويكره أن يبنى على القبر مسجداً أو غيره كذا في السراج الوهاج * ويكره عند القبر ما يعهد من السنة والمعهود منها ليس الا زيارته والدعاء عنده قائما كذا في البحر الرائق * ولا يدفن اثنان أو ثلاثة في قبر واحد الا عند الحاجة فيوضع الرجل مما يلي القبلة ثم خلفه الغلام ثم خلفه الخنثى ثم خلفه المرأة ويجعل بين كل ميتين حاجز من التراب كذا في محيط السرخسي * وان كانا رجلين يقدم في اللحد أفضلهما هكذا في المحيط

السفر فباعه من مقيم والعبد كان في الصلاة ينقلب فرضه أربعاً حتى لو سلم على رأس الركعتين كان عليه إعادة لانه وكذا سلام عمد وقد صار العبد مقيماً مع المالك ترى * اذا أم العبد مولاه ومعهما جماعة من المسافرين فلما صلى ركعتين نوى المولى الإقامة صحمت نيته في حق عبده ولا يظن في حق القوم في قول محمد رحمه الله تعالى فيصلي العبد ركعتين ويقدم واحد من المسافرين ليسلم بالقوم ثم يقوم المولى والعبد ويتم كل واحد منهما صلاته أربعاً وهو نظير ما لو صلى مسافر بجماعة مقيمين ومسافر من فلما صلى ركعة أحدث

الامام وقدم مقبها فانه لا ينقلب فرض القوم اربعة اكد لا هاهنا ثم بماذا يعلم العبدان المولى نوى الاقامة قال بعضهم يقوم المولى بازاء العبد فتنصب اصبعه أولا ويشر باصبعه ثم ينصب اربعة اصابع يده ويشير باصابعه الاربعة الكافر المسافر اذا أسلم وبينه وبين مقصده أقل من ثلاثة أيام كان حكمه حكم المقيم وكذا الصبي اذا كان في السنة فمعه أبويه ثم بلغ الصبي وبينه وبين وطنه أقل من ثلاثة أيام كان مقبها هكذا قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وقال غيره (١٦٧) من المشايخ اذا بلغ الصبي يصلى اربعا

واذا أسلم الكافر يصلى ركعتين وقال بعضهم يصليان ركعتين فأما المسلم المسافر اذا ارتد والعباد بالله ثم أسلم من ساعته وبينه وبين وطنه أقل من ثلاثة أيام بقي مسافرا كسالم تبهم ثم ارتد والعباد بالله ثم أسلم لا يطل تبهم فكذلك لا يطل سفره وكذا المرأة اذا طلقها زوجها في السنة فرت طليقة بآنة أو ثلاثا أو رجعية وانقضت عدتها وبينها وبين وطنها أقل من ثلاثة أيام فاما قبل انقضاء العدة في الطلاق الرجعي كان حكمها حكم الزوج اذا كان الرجل مقبها في أول الوقت فلم يصل حتى سافر في آخر الوقت كان عليه صلاة السفر وان لم يبق من الوقت الا قدر ما يسع فيه بعض الصلاة الا يرى له لومات أو أغنى عليه اغماء طولا أو جن جنونا مطبقا أو حاضت المرأة أو صارت نساء في آخر الوقت يسقط كل الصلاة فاذا سافر يسقط بعض الصلاة ولو كان مسافرا في أول الوقت ان صلى صلاة السفر ثم أقام في الوقت لا يتغير فرضه

* وكذا اذا كانت امرأتين هكذا في التارخانية * ولو ولي الميت وصار ترابا جاز دفن غيره في قبره ووزعه والبناء عليه كذا في التبيين * ويستحب في القليل والميت دفنه في المكان الذي مات في مقابر أو مثل القوم وان نقل قبل الدفن الى قدر ميل أو ميلين فلا بأس به كذا في الخلاصة * وكذا لومات في غير بلد يستحب تركه فان نقل الى مصر آخر لا بأس به ولا ينبغي اخراج الميت من القبر بعد ما دفن الا اذا كانت الارض مغصوبة أو أخذت بشفعة كذا في فتاوى قاضيان * اذا دفن الميت في أرض غيره بغير إذن مالكها فالملك بالخيار ان شاء أمر باخراج الميت وان شاء سوى الارض ووزع فيها كذا في التبيين * ولو وضع الميت لغير القبلة أو على شقه الا يسر أو جعل رأسه موضع رجله وأهيل عليه التراب لم ينش * ولو سوى عليه اللبن ولم يهل عليه التراب نزع اللبن وروى السنة كذا في التبيين * وان وقع في القبر متاع فعلم بذلك بعد ما أهوا لعله عليه التراب ينش كذا في فتاوى قاضيان * قالوا ولو كان المال درهما كذا في البحر الرائق * ويكره قطع الحطب والحشيش من المقبرة فان كان بابا لا بأس به كذا في فتاوى قاضيان * والمشى في المقابر بغير إذن لا يكره عندنا كذا في السراج الوهاج * (ومما يتصل بذلك مسائل) * التعزية لصاحب المصيبة حسن كذا في الظهيرية * وروى الحسن بن زباد اذا عزى أهل الميت مرة فلا ينبغي أن يعزى مرة أخرى كذا في المضمهرات * ووقتم من حين يموت الى ثلاثة أيام ويكره بعدها الا أن يكون المعزى أو المعزى اليه غائبا فلا بأس به وهي بعد الدفن أولى منها قبله وهذا اذا لم يمنهم جزع شديد فان رؤى ذلك قدمت التعزية ويستحب أن يعزى بالتعزية جميع أهبار الميت الكبار والصغار والرجال والنساء الا أن يكون امرأة شابة فلا يعزى بها الا بحارمها كذا في السراج الوهاج * ويستحب أن يقال لصاحب التعزية غفر الله تعالى لميتك وتجاوز عنه وتغمد برحمته ورزقك الصبر على مصيبته وأجر لك على موته كذا في المضمهرات ناقلان الحجة * وأحسن ذلك تعزية رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله ما أخذ حوله ما أعطى وكل شئ عنده باجل مسمى ويقال في تعزية المسلم بالكافر أعظم الله أجرك وأحسن عزاءه وفي تعزية الكافر بالمسلم أحسن الله عزاءك وغفر لميتك ولا يقال أعظم الله أجرك وفي تعزية الكافر بالكافر أخلف الله عليك ولا نقص عدلك كذا في السراج الوهاج * ولا بأس لاهل المصيبة أن يجلسوا في البيت أو في مسجد ثلاثة أيام والناس يأتونهم ويعزونهم ويكره الجالوس على باب الدار وما يصنع في بلاد النجف من فرش البسط والقيام على قوارع الطرق من أقبج القبايح كذا في الظهيرية * وفي خزائن الفتاوى والجالوس للمصيبة ثلاثة أيام وخاصة وتركه أحسن كذا في معراج الدراية * وأما النوح العالى ولا يجوز البكاء مع رقة القلب لا بأس به ويكره للرجال تسويد الثياب وتمزيقها للتعزية ولا بأس بالتسويد للنساء وأما ما ويدخله ودود الايدي وشق الجيوب وخدش الوجوه ونشر الشعور ونثر التراب على الرأس والضرب على الفخذ والصدور وإيقاد النار على القبور وفن رسوم الجاهلية والباطل والفحش كذا في المضمهرات * ولا بأس بان يتخذ لاهل الميت طعام كذا في التبيين * ولا يباح اتخاذ الضيافة عند ثلاثة أيام كذا في التارخانية

(الفصل السابع في الشهيد) وهو في الشرع من قتل أهل الحرب والبنى وقطاع الطريق أو وجده في معركة أو به جرح أو يخرج الدم من عينه أو أذنه أو جوفه أو به أثر الحرق أو وطئته دابة العدو وهو راكبها أو ساقها أو كدمته أو صدمته بيدها أو برجلها أو نفر وادابته بضرب أو زجر فقتلته أو طعنوه فالقود في ماء

وان لم يصل حتى أقام في آخر الوقت ينقلب فرضه أربعا وان لم يبق من الوقت الا قدر ما يسع فيه بعض الصلاة كالمبلغ الصبي في آخر الوقت أو أسلم الكافر أو طهرت الخائض أو النفساء ولم يبق من الوقت الا قدر ما يسع فيه التعزية أو أفاق المجنون أو الغنى عليه اذا عرض عليه شئ مما قلنا في آخر الوقت تجب الصلاة كذا الاقامة وان أقام بعد الوقت يقضى صلاة السفر المسافر اذا نوى الاقامة بعد ما سلم وعليه سهول تصح نيته في هذه الصلاة لانه نوى الاقامة بعد الخروج ويسقط عنه سجود السهو في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى

لانه لو عاد الى مجرود السهو تصح نية الاقامة فيه فينقلب فرضه اربعاً وتصير السجدة في خلال الصلاة فيسقط وقال محمد رحمه الله تعالى تصح نية الاقامة لان عنده سلام من عليه السهو لا يخرج منه عن حرمة الصلاة فصار كالنوى الاقامة قبل السلام واذا صحت نيته يتم الصلاة اربعاً ويسجد له وهو بعد القراخ وان سجد له وهو ثم نوى الاقامة تصح نيته وتصير صلاته اربعاً سواء سجد سجدتين أو سجدة واحدة أو نوى الاقامة في السجدة لانه لما سجد (١٦٨) للسهو عادت حرمة صلاته فصار كالنوى الاقامة في الصلاة مسافر صلى ركعة بمسافر في

لجاء مسافر واقتدى به ثم أحدث الامام واستخلف هذا الرجل ونزع الامام ليتوضأ ونوى الاقامة والامام الثاني نوى الاقامة أيضاً ثم عاد الامام الاول الى الصلاة ماذا يفعل الامام الاول والثاني قالوا يقتدى الامام الاول بالناس في الركعة الثانية فاذا قعد الامام الثاني قعد التشهد يقوم ويستخلف رجلاً أدرك أول الصلاة ليسلم بالقوم ثم يقوم الامام الثاني ويصلي ثلاث ركعات والامام الاول ركعتين لانه لما صلى ركعتين نزع من الامامة مسافر صلى الظهر ركعتين فقام الى الثالثة ناسياً بعد ما قعد قدر التشهد ثم تذكر ذلك في قيام الثالثة أو في ركوعها فانه يعود ويقعد وان تذكر بعد ما قعد الثالثة بالسجدة يتم صلاته اربعاً وكانت الثالثة والرابعة له سنة الظهر وان لم يكن قعد على الركعتين ان تذكر في قيام الثالثة يعود وان لم يعد حتى قعد بها بالسجدة فسدت صلاته ولو كان هذا المسافر ترك القراءة في الركعتين الاوليتين

أو نارا أو رموه من سورا أو أسقطوا عليه حائطاً أو رموا ناراً فينا أو هبت به ريح الينا أو جعلوها في طرف خشب رأسه عندنا أو أرسلوا الينا ماء فاحترق أو غرق مسلم أو قتل مسلم ظلماً ولم يحب به دية كذا في الكافي * وكذا ان قتل أهل الذمة أو المستأمنون هكذا في العيني شرح الهداية * ولو وجبت الدية بصلح أو بقتل الاب ابنه لا تسقط الشهادة لان الواجب القصاص لكنه سقط بالصلح أو بالشبهة كذا في العيني شرح الكنز * ومن قتل مدافعاً عن نفسه أو ماله أو عن المسلمين أو أهل الذمة بآلة قتل بجديد أو حجر أو خشب فهو شهيد كذا في محيط السرخسي * ولو كان المسلمون في سفينة فرماهم العدو بالنار فاحترقوا من ذلك وتعدى الى سفينة أخرى فيها المسلمون فاحترقوا فهم كلهم شهداء كذا في الخلاصة * وحكمه أن لا يغسل ويصلى عليه كذا في محيط السرخسي * ويدفن بدنه وثيابه كذا في الكافي * ولو كان في ثوب الشهيد نجاسة تغسل كذا في العتابة * وينزع عنه ما ليس من جنس الكفن نحو السلاح والجلود والقرود والحشود والخف والقلنسوة والسراويل وليذكر محمد رحمه الله تعالى السراويل الا في السير وكان الشيخ أبو جعفر الهندواني يقول الاشبه أن لا ينزع السراويل ووافقه في ذلك كثير من مشايخنا رحمه الله تعالى هكذا في المحيط * ويزاد حتى يتم الكفن وينقصر ان كان زيادة على سنة الكفن كذا في الكافي * ويجعل الخنوط للشهيد كافي الميت كذا في البحر الرائق * ويغسل ان قتل جنياً أو صبياً مجنوناً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في التبيين * وكذا تغسل ان قتلت حائضاً أو نساءً ان طهرتا وتم الانقطاع فان لم ينقطع تغسل ان صلح المرقى حياً في الاصح هكذا في الكافي * أما لو رأت يوماً أو يومين ثم قتلت لا تغسل بالاجماع كذا في العيني شرح الهداية * ويغسل من ارتث وهو من صار خلفاً في حكم الشهادة لتبيل مرافق الحياة وهو ان يأكل أو يشرب أو ينام أو يداوى أو ينقل من المعركة حياً الا اذا حمل من مصرعه كيلاً نظماً والخيول ولو آواه فسطاطاً أو خيمة أو بقي حياً حتى مضى وقت الصلاة وهو يعقل فهو ميت هكذا في الهداية * ومن الارثا أن يبيع أو يشتري أو يتكلم بكلام كثير وهذا كما اذا وجد بعد انقضاء الحرب وأما قبل انقضاءها فلا يكون مرتباً كذا في التبيين * ويغسل ان أوصى بأمر ديني أو قتل في المصر ولم يعلم انه قتل بجديدة ظلماً كذا في العيني شرح الكنز * وكذا لو قام من مكانه أو تحول الى مكان آخر هكذا في الخلاصة * وان انفلتت دابة مشرك وانس عليه بأحد فوطئت مسلماً أو رمى مسلماً الى المشركين فأصاب مسلماً أو نفرت دابة مشرك فرمته أو هرب المسلمون فأخأهم الكفار الى نار أو خندق أو جعل المسلمون الحسك حولهم فحشوا عليها أو ما لو اغلغلت خلافاً لا يوسع رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * وان عثر دابة رجل من المسلمين في القتال فرمت به فقتله غسل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو رأت دواب المسلمين رايات المشركين فنفرت من ذلك دابة من غير تنبيه المشركين ورت صاحبها وقتلته غسل عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وكذا لو أن المشركين تحصنوا في مدينة فهدم المسلمون بسورها فمات رجل انسان منهم فوقع ومات غسل عندهما وكذلك لو أنهم زعم المسلمون فوطئت دابة مسلم مسلماً أو صاحبها عليها أو سائق أو قائد غسل وكذلك لو أن المسلمين نهبوا الحائط فوقع عليهم من قههم غسلوا الاعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط * وكذلك اذا حمل على العدو فسقط عن فرسه كذا في البدائع * وان تراه في الفريقان ولم يتقاتلا غسل من وجده ميتاً حتى يعلم انه قتل بجديدة ظلماً كذا في التتارخانية * ولو وجد

أوفى احدهما ثم قام الى الثالثة وقرأ قالوا في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى اذا نوى الاقامة في الثالثة تجوز صلاته ولو قرأ في الثالثة وركع ثم نوى الاقامة في الركوع قالوا يجوز أيضاً مسافر أم قوماً في آخر وقت العصر فلما صلى ركعة غربت الشمس ثم جاء رجل واقتدى به صبح اقتداه فان سبق الامام الحدث واستخلف هذا الرجل الذي اقتدى به فتذكر الخاطفة انه لم يصل المظهر فسدت صلاته لان الوقت ليس بضيق عند شروعهم ولو تذكر هذه الفاتحة بعد الغروب قبل الشروع لا يصح شروعهم

دين في الذمة في آخر وقتها
وهو كان مسافرا في آخر وقت
الظهر فصارت في ذمته صلاة
السفر أم صلاة العصر
خرج وقتها وهو مقيم فجب
عليه * مسافر صلى شهرا
جميع الصلوات ركعتين قال
أبو حنيفة رحمه الله تعالى
يعيد ثلاثين مغربا ولا يعيد
غيرها وقال أبو يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى
يعيد ثلاثين مغربا ويعيد
صلاة العشاء والفجر والظهر
والعصر بعد المغرب الأول
* مسافر أتم قوما مسافرين
وأحدث فاستخلف مسافرا
ونوى الثاني الإقامة لابتغى
فرض من خلفه من
المسافرين ولونوى الإمام
الأول الإقامة بعدما أحدث
قبل أن يخرج من المسجد
صار فرضه وفرض القوم
أربعا فان استخلف الإمام
واحدا من القوم يتم
الخليفة صلاة الإقامة
* مسافر صلى الظهر ركعتين
فقام إلى الثالثة ناسيا
ومتعذرا بخا مسافرا واقتدى
به في تلك الحالة فصلاة
الداخل موقوفة إن عاد
الإمام إلى القعدة فلم
تصلاة الداخل تامة لأن

* (الباب الثاني والعشرون في السجادات) *

(٣٣ - الفتاوى اول) الامام في حرمة الصلاة حين اقتدى به وان لم يعد ونوى الإقامة في قيام الثالثة يتقلب فرضه وفرض الداخل أربعاً لأن نوى الإقامة وهو في حرمة الصلاة يتابعه الداخل في الركعتين ثم يقضي ما فاتته وذلك ركعتين لأن صلاة المقتدى صارت أربعاً أيضاً * مسافر أم قوماً معينين فلما صلى ركعتين نوى الإقامة للتحقيق الإقامة بل أتم صلاة المقيمين لا يصير مقيماً ولا يتقلب فرضه أربعاً * جماعة من المقيمين صلوا لأقراة عليهم فمما يقضون كذا ذكر الكرخي رحمه الله تعالى وكذلك السهو ولا يشتدي

أحدهما الآخر * أمير خرج مع جيشه في طاب العدو ولا يعلم أين يدركهم فانهم يصلون صلاة الأقامة في الذهاب وان طالت المدة وكذا المكث في ذلك الموضع أما في الرجوع ان كان مدة السفر يقصرون الصلاة والأفلا * العبد اذا خرج مع مولاه ولا يعلم مسيرته المولى فانه يسأله ان أخبره أنه يسير مدة السفر صلى صلاة المسافرين وان كان دون ذلك صلى صلاة الأقامة وان لم يخبره بذلك ان كان مقبلا قبل ذلك صلى صلاة الأقامة وان كان مسافرا قبل (١٧٠) ذلك صلى صلاة السفر لعدم المغير في حقه وكذا الاسير مع أسر وقيل المولى

اذا نوى الإقامة فانما تظهر نيته في حق العبد اذا تلفظ به أما اذا نوى الإقامة في نفسه ولم يتلفظ به ثم أخبره بذلك بعد زمان لا يظهر في حق العبد * رجل خرج من بخارا الى أموية اختلفوا فيه قال بعضهم يكون سفرا وهو الظاهر لان الابل لا تسير في أقل من ثلاثة أيام ومن كرمينية الى بخارا ينبغي أن يكون كذلك * كوفي قدمت عليه امرأته من خراسان حاجبة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنها تقصر الصلاة لأن توطئ بذلك وكذا في حجة النفل الآن تكون بحسبها زوجها * وللسافر أن يترك السنن عند البعض وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يرخص له في ترك السنن ولا في قصرها ولا تسافر المرأة بغير محرم ثلاثة أيام وما فوقها واختلفت الروايات فيما دون ذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اكره لها أن تسافر يوما وهذا كذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال الفقيه أبو جعفر اتفقت الروايات

سجدة فلو أدى سجدة واحدة فيضيف اليها أخرى فتم له ركعة ثم يصلي ركعة ويشهد ثم يصلي الثالثة ويشهد ثم يسجد سجدة في السهو وقال شيخ الاسلام المعروف بخوارزمية هذا اذا نوى بها عن الركعة التي قيد بها بالسجدة الواحدة حتى لا تلحق ركوع آخر بعد تلك الركعة أما اذا سجد مطلقا لم ينبو يجب أن تفسد صلاته وحكم ذوات الأربع حكم ذوات الاثنين والثلاث لوترك واحدة أو اثنين أو ثلاثة هكذا في الظهيرة * وان ترك أربع سجدة ولا يدري كيف ترك يسجد أربع سجدة ويجلس جلسة مستحقة ولو تركها تفسد صلاته ثم يصلي ركعة ويقعد ويشهد ثم يقوم ويصلي أخرى ويشهد ويسلم ويسجد سجدة في السهو وان ترك خمس سجدة يسجد ثلاثا ولا يقعد بعدها ويصلي ركعتين ويقعد بين الركعتين احتياطا وان ترك ستا يسجد سجدتين ثم لا يقعد ثم يصلي ركعتين ثم يقعد ثم يصلي ركعة وان ترك سبعا يسجد سجدة وصلى ثلاث ركعات قالوا هذا اذا نوى بالسجدة الركعة التي قيد بها بالسجدة وان سجد بغير نية ساهيا ثم تذكر بأني يسجدتين وينوي باحداهما ما عليه حتى تلحق احداهما بالركعة الاولى والثانية بالركعة الثانية فصار مصلي ركعتين ثم اذ صلى ثلاثا وتشهد في الثانية من الثلاث ثم صلى الرابعة جازت صلاته ولو ترك ثمانى سجدة يسجد سجدتين ويصلي ثلاث ركعات ولو صلى الفجر ثلاث ركعات ولم يقعد في الثانية أو قعد وترك سجدة وهو لا يعلم كيف ترك تفسد صلاته ولو ترك سجدة فبينه قولان والاصح أنهما تفسد وكذلك لو ترك ثلاث سجدة ولو ترك أربعاً تفسد ويسجد سجدتين ثم يقعد ثم يصلي ركعة ولو صلى الظهر خمسا وترك سجدة فسدت وكذا لو ترك سجدتين في الاصح أو ترك ثلاثا أو أربعاً أو خمسة ولو ترك ستا تفسد وهو كمن صلى الظهر أربعاً وترك أربع سجدة كما مر ولو ترك سبعاً تفسد ويسجد ثلاث سجدة ويصلي ركعتين ولو ترك ثمانى سجدة يسجد سجدتين ويصلي ثلاث ركعات كذا في محيط السرخسي * وان ترك تسع سجدة يسجد سجدة ثم يصلي ركعة ثم يقعد وهذه القعدة سنة ثم يصلي ركعتين ويقعد مستحقا وان ترك منها عشر سجدة يسجد سجدتين ثم يصلي ثلاث ركعات ويسجد السهو وهكذا في الظهيرة * ولو صلى المغرب أربعاً تفسد صلاته ولو ترك سجدتين فيه قولان وكذلك لو ترك ثلاثا أو أربعاً ولو ترك خمسا تفسد ويسجد ثلاث سجدة ويصلي ركعة ولو ترك ستا يسجد سجدتين ويصلي ركعتين كالمصلي المغرب ثلاثا ويسجد سجدتين كذا في محيط السرخسي

* (كتاب الزكاة) * (وفيه ثمانية أبواب)

* (الباب الاول في تفسير ما وصفته وشرائطها) * أما تفسير ما فهمي عليك المال من فقير مسلم غير هاشمي ولا مولاه بشرط قطع المنفعة عن المملك من كل وجه لله تعالى هذا في الشرع كذا في التبيين * وأما وصفته فمها فريضة محكمة بكفر جاحدها ويقتل مانعها هكذا في محيط السرخسي * وتجب على الفور عند تمام الحول حتى يأتيه بتأخير من غير عذر وفي رواية الرازي على التراخي حتى يأتيه عند الموت والاول أصح كذا في التذيب * وأما شرط ادائها فنية مقارنة للاداء أو عزل ما وجب هكذا في الكنز * فاذا نوى أن يؤدى الزكاة ولم يعزل شيئا جعل يصدق شيئا فنيا إلى آخر المتن ولم تحضره النية لم يجز عن الزكاة كذا في التبيين * اذا كان في وقت الصدق بحال لو سئل عما اذا تؤدى يمكنه أن يجيب من غير فكرة فلا يكون نية منه ولو قال

على الثلاث فامادون الثلاث قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو أهون من ذلك ولا يكون عليها في ذلك ما يكون عليها في الثلاث وقال جاحد رحمه الله تعالى لأبأس للراة ان تسافر مع قوم صالحين بغير محرم والصبي الذي يدرك لبس محرم وكذا المعتوه والشيخ الكبير الذي يعقل محرم والجارية التي لم تحض اذا كانت مشبهة لا تسافر بغير محرم ويجوز التطوع على الدابة خارج المصر في قولهم ولا يجوز المكتوبة الامن عذر ومن الاعذار ان يخاف من نزول الدابة على نفسه أو على دابته من سبع أو أص أو كان في طير وردغة لا يجد

على الركوب والتزول وكذا
الرجل لو خاف أن يصلى
فأعمره سبع أو عـ
ولو صلى فاعدا الأبراه كان له
أن يصلى قاعدا وكذا لو
خاف أنه لو صلى قاعدا يراه
سبع أو عـ وجازله أن يصلى
مستلقيا إذا صلى على
الدابة في تحمل وهو يقدر
على التزول ليجوز له أن
يصلى على الدابة إذا كانت
الدابة واقفة إلا أن يكون
المحمل على عـ إن على
الأرض وأما الصلاة على
العجلة إن كان طرف العجلة
على الدابة وهي تسير أو لا
تسير فهي صلاة على الدابة
تجوز حالة العذر ولا تجوز
في غيرها وإن لم يكن طرف
العجلة على الدابة جاز وهي
بمنزلة الصلاة على السرير
(باب صلاة المريض)

صلاة المريض ما يستطيع
لقوله صلى الله عليه وسلم
للمبران بن حصين رضى الله
تعالى عنه صل قائما فان لم
تستطع فقعدا فان لم
تستطع فعلى الجنب توحي
ايماء فينظر ان قدر على
القيام والركوع والسجود
يصلى قائما ركوع وسجود

لا يجزئه الا ذلك وان عجز عن القيام وقدر على الركوع والسجود يصلى قاعدا ركوع وسجود لا يجزئه الا ذلك وان عجز عن الركوع والسجود وقدر على القعود يصلى قاعدا باي يديه يجعل السجود أخفض من الركوع وكذا لو عجز عن الركوع والسجود وقدر على القيام يصلى قاعدا باي يديه لان القيام وسيلة الى السجود فاذا سقط المقصود سقطت الوسيلة وان صلى قاعدا باي يديه جازعنا والمستحب أن يصلى قاعدا باي يديه وقال زفر رحمه الله تعالى لا يجوز ترك القيام ان قدر عليه ثم انما يسقط عنه القيام اذا كان يزاد مرضه أو وجعه بالقيام فان لم يكن

كذلك لكن يلحقه نوع مشقة لا يجوز له ترك القيام وان قدر على بعض القيام دون اتمه قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقوم قدر ما يقدر فاذا عجز يقعد حتى لو قدر على أن يكبر قائماً ولا يقدر أكثر من ذلك يكبر قائماً ثم يقعد فان لم يقم خفت أن لا تجز به صلاته وان كان لا يقدر على القيام الامتسكنا قالوا يقوم متكئاً لا يجز به الا ذلك ويجلس المريض في صلاته كيف شاء في رواية محمد بن أبي حنيفة وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه (١٧٣) يربع عند الافتتاح وعند الركوع بفتح رجليه اليسرى وعن أبي يوسف رحمه الله

تعالى انه يركع مترجماً
* الاحد اذا كان قيامه
ركوعاً يشير برأسه للركوع
لانه عاجز عا هو فوقه * اذا
عجز المريض عن الاعياء
بالرأس في ظاهر الرواية
يسقط عنه فرض الصلاة
ولا يعتبر الاعياء بالعينين
والخارجين ثم اذا خف
مرضه هل تلزمه الاعادة
اختلفوا فيه قال بعضهم ان
زاد عجزه على يوم وليلة
لا يلزمه القضاء وان كان
دون ذلك يلزمه كافي الاغناء
وقال بعضهم ان كان يعقل
لا يسقط عنه الفرض والاول
أصح لان مجرد العقل لا يكفي
لتوجه الخطاب * ذكر محمد
رحمه الله تعالى في النوادر
من قطعت يده من المرفقين
وقدماه من الساقين لاصلاة
عليه فثبت أن مجرد
العقل لا يكفي لتوجه
الخطاب * كل من لا يقدر
على اداء ركن لا يحدث
يسقط عنه ذلك الركن
ومن ابتلى بين ان يؤدي
بعض الاركان مع الحدث أو
بدون القراءة وبين أن يصلي
بالاعياء تعين عليه الصلاة
بالاعياء لا يجز به الا ذلك لان

بالدفع ان كان علم بالوجوب وجبت عليه وفتى بالدفع وان لم يعلم لا تجب عليه ولا يفتى بالدفع بخلاف
الذي اذا سلم في دارنا فانه تجب عليه الزكاة علم أو لم يعلم كذا في السراج الوهاج * (ومنها العقل والبلوغ)
فليس الزكاة على صبي ومجنون اذا وجدته الجنون في السنة كلها كذا في الجوهر النيرة * فلو افاق في
جزء من السنة بعد ذلك النصاب في أولها أو آخرها قل ذلك أو كثر يلزمه الزكاة كذا في العيني شرح الهداية
* وهو ظاهر الرواية كذا في الكافي * قال صدر الاسلام أبو اليسر وهو الاصح كذا في شرح النقاية للشيخ أبي
المكارم * هذا في الجنون العارضى بأن جن بعد البلوغ أما في الاصلى بأن بلغ مجنوناً فعند أبي حنيفة رحمه
الله تعالى يعتبر ابتداء الحول من وقت الافاقة كذا في الكافي * وكذا الصبي اذا بلغ يعتبر ابتداء الحول من
وقت بلوغه كذا في التبيين * وتجب على الغني عليه وان اسهتوعب الاغناء حولا كاملاً كذا في فتاوى
قاضي خان * (ومنها كون المال نصيباً) فلا تجب في أقل منه كذا في العيني شرح الكنتز رجل أدى خمسة
من المائتين بعد الحول الى الفقير والى الوكيل لا لاجل الزكاة ثم ظهر فيه ادرهم مستوفى لم تكن تلك الخمسة
زكاة لنقصان النصاب واذا أراد أن يسترد الخمسة من الفقير ليس له ذلك وله أن يسترد من الوكيل ان لم
يتصدق بها كذا في فتاوى قاضي خان * (ومنها الملك التام) وهو ما اجتمع فيه الملك واليد وأما اذا وجد الملك
دون اليد كالصدق قبل القبض أو وجد المبدون الملك كملك المكاتب والمدينون لا تجب فيه الزكاة كذا
في السراج الوهاج * وأما المبيع قبل القبض فقيل لا يكون نصيباً والصحيح أنه يكون نصيباً كذا في محيط
السرخسي * ولا تجب على المولى في عبده المعدل للتجارة اذا أتى كذا في شرح المجمع لابن الملك * ولو على الزوج
لو خالعها على ألف ولم يقبضها سنين * كذا في المضمرات * ولا على الراهن اذا كان الرهن في يد المرتهن
هكذا في البحر الرائق * وأما العبد المأذون ان كان عليه دين يحيط بكسبه فلا زكاة فيه على أحد بالاتفاق
وان لم يكن عليه دين فكسبه ملو له وعلى المولى زكاته اذ اتم الحول كذا في معراج الدراية * قيل ينبغي أن
يلزمه الاداء قبل الاخذ والصحيح أنه لا يلزمه الاداء قبل الاخذ كذا في محيط السرخسي * وعلى ابن السبيل
زكاة ماله لانه قادر على التصرف بنايبه كذا في فتاوى قاضي خان في فصل مال التجارة * (ومنها فراغ المال)
عن حاجته الاصلية فليس في دور السكنى وثياب البدن وأثاث المنازل ودواب الركوب وعبيد الخدمة
وسلاح الاستعمال زكاة وكذا طعام أهله وما يتجمل به من الاواني اذا لم يكن من الذهب والفضة وكذا
الجوهر والاولو والياقوت والبلخش والزمرد ونحوها اذا لم يكن للتجارة وكذا الواشتري فلا تسأل للفقرة كذا في
العيني شرح الهداية * وكذا كتب العلم ان كان من أهله والآلات المختزنين كذا في السراج الوهاج * هذا في
الآلات التي ينتفع بنفسها ولا يبقى أثرها في المعول وأما اذا كان يبقى أثرها في المعول كالأواشتري الصباغ
عصفر أو زعفران أو الصبغ ثياب الناس بأجر وحال عليه الحول كان عليه الزكاة اذا بلغ نصيباً وكذا كل من
ابتاع عينا يعمل به ويبقى أثره في المعول كالعفص والذهب ليدبغ الجلد خال عليه الحول كان عليه الزكاة وان
لم يبق لذلك العين أثر في المعول كالبابون والخرض لا زكاة فيه كذا في الكفاية * (ومنها الذراغ عن الدين)
قال أصحابنا رحمه الله تعالى كل دين له مطالب من جهة العبادات وجوب الزكاة سواء كان الدين للعباد
كالقرض وغن البيع وضمن المظلمات وارش الجراحة وسواء كان الدين من النقود أو المكيل أو الموزون
أو الثياب أو الحيوان وجب بخلع أو صلح عن دم عدو وهو حال أو مؤجل أو لله تعالى كدين الزكاة فان كان

الصلاة بالاعياء هون من الصلاة مع الحدث أو بدون القراءة لان الاول يجوز حالة الاختيار وهو التطوع على الدابة زكاة
والصلاة مع الحدث أو بدون القراءة لا يجوز الا بعذر والمبتلى بين الشرين يتعين عليه أهونهما ولو كان له قائماً أو قاعداً سال
بحرجه وان اتفق على قفاه لا يسأل فانه يقوم ويركع ويسجد لان الصلاة مع الحدث كالا تجوز من غير عذر فرفع الاستلقاء أيضاً لا تجوز من غير
عذر فالتسوية لا ترجح الاداء مع الحدث فيه من احوال الاركان وعن محمد رحمه الله تعالى في النوادر انه قال يصلي مضطجاً يؤتي ايماء

* مريض تحته ثياب نجسة ان كان لا يسهط شيئا الاو يتنجس من ساعته يصلي على حاله وكذا اذا لم يتنجس الثاني لكنه يلحفه زيادة مشقة بالتحويل * مريض صلى جالسا فلما رفع رأسه من السجدة الاخيرة في الركعة الرابعة ظن انها ثالثة فقرأ ركع وسجد بالايمان فسجدت صلاته لانه انتقل الى الثالثة قبل اتمام المكتوبة ولولم يكن في الرابعة لكن كان في الثالثة فظن انها ثالثة فأخذ في القراءة ثم علم انها ثالثة لا يعود الى التمسيد بل يمضي في قراءته ويحجل للسهو في آخر الصلاة * رجل له عبد (١٧٣) مريض لا يقدر على الوضوء عن محمد رحمه الله تعالى يجب على المولى

زكاة ساعة يمنع وجوب الزكاة بخلاف بين أصحابنا رحمه الله تعالى سواء كان ذلك في العين بان كان العين قائما أو في الذمة باستملاك النصاب وان كان زكاة الاثمان وزكاة عروض التجارة ففيها خلاف بين أصحابنا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى الجواب فيه كالجواب في السوائم ولو كان الدين خارجا عن الأرض يمنع وجوب الزكاة بقدره وهذا اذا كان خراجا يؤخذ بحق ولا يمنع وجوب الزكاة ما لم يؤخذ منه قبل الحول وكذلك الأرض كان قبل ادراكها فلا وما يؤخذ بغير حق لا يمنع وجوب الزكاة ما لم يؤخذ منه قبل الحول وعلى الدراهم ثم تم الحول على الدراهم فليس عليه الزكاة هكذا في التناثرانية * وكذلك المهر يمنع مؤجلا كان أو ممجلا لانه مطالب به كذا في محيط السرخسي * وهو الصحيح على ظاهر المذهب وذكر البرزوي في شرح الجامع الكبير قال مشايخنا رحمه الله تعالى في رجل عليه مهر مؤجل لامرأته وهو لا يريد أداءه لا يجعل مانعا من الزكاة لعدم المطالبة في العادة وانه حسن أيضا هكذا في جواهر الفتاوى * وأما نفقات الزوجات فالتصريف دينارا ما يفرض القاضي أو بالتراضي لا يمنع وتسقط اذا لم يوجد قضاء القاضي أو التراضي وكذا نفقة المحارم اذا فرضها القاضي في مدة قصيرة نحو ما دون الشهر وأما اذا كانت المدة طويلة فلا تصير دينارا بل تسقط كذا في البدائع * وهذا كله اذا كان الدين في ذمته قبل وجوب الزكاة أما اذا حقه الدين بعد وجوب الزكاة فلم تسقط الزكاة هكذا في الجوهر والنيرة * وأما الدين المعترض في خلال الحول فذكر في العيون أن عند محمد رحمه الله تعالى يمنع وجوب الزكاة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يمنع كذا في محيط السرخسي * رجل له عبد للتجارة وعلى العبد دين لا يجب عليه زكاة العبد بقدر الدين رجل له على رجل ألف درهم دين وكفلهم رجل بأمر المديون أو بغير أمره ولكل واحد من الاصل والكفيل ألف درهم فحال الحول على مالهما لازكاة على واحد منهما * ولو اغتصب رجل ألفا من رجل فباع آخر واغتصب ألفا من الغاصب واستهلكها ولكل واحد منهما ما ألف فحال الحول على مال الغاصبين كان على الغاصب الاول زكاة ألفه ولا زكاة على الغاصب الثاني كذا في فتاوى قاضي خان * رجل له ألف درهم وعليه ألف درهم وله دار وخادم لغير التجارة وقيمة عشرة آلاف درهم فلا زكاة عليه لان الدين مصروف الى المال الذي في يده فانه فاضل عن حاجته. مثل التقلب والتصرف فكان الدين مصروفا اليه فاما الدار والخادم فشغولتان بحاجته فلا يصرف الدين اليه وملك الدار والخادم لا يحرم عليه أخذ الصدقة لانه لا يربل حاجته بل يربل فيها وهو معنى قول الحسن البصري ان الصدقة كانت تحل للرجل وهو صاحب عشرة آلاف درهم قبل وكيف ذلك قال يكون له الدار والخادم والسلاح وكانوا ينهون عن بيع ذلك وعن هذا قال مشايخنا رحمه الله تعالى ان الفقيه اذا كان يملك من الكتب ما يساوي ما لا عظيما ولكنه محتاج اليها يحل له أخذ الصدقة الا أن يملك فضلا عن حاجته ما يساوي ما تفي درهمه هكذا في شرع المبسوط للامام السرخسي * والفاضل عن حاجته من كل تصنيف نسختان وقيل ثلاث والختار الاول هكذا في فتح القدير * واذا سقط الدين كان أبرأ الدائن من عليه الدين اعتبارا ببدء الحول من حين سقوطه وعند محمد رحمه الله تعالى يجب الزكاة عند تمام الحول الاول كذا في فتح القدير وهكذا في الكافي * وكل دين لا مطالب له من جهة العباد كديون الله تعالى من الصدور والكسارات وصدقة الفطرو وجوب الحج لا يمنع كذا في محيط السرخسي * وضمان

أن يوضئه لانه مادام في ملكه كان عليه تعاهده * ميت عليه صلوات فانتة فقضاها الوارث عنه بأمره لا يجوز فرق بين هذا وبين الحج اذا حج الوارث عن الميت بأمره جاز والفرق ان الصلاة عبادة بدنية لا تعلق لها بالمال وتجب بدونه فلا تجزى فيها النيابة أما الحج كان عبادة بدنية فلها تعلق بالمال لا تجب بدونه فالحق التسبب فيها بالمباشرة كافي الزكاة قال وينام المريض في الصلاة على قفاه ورجلاه نحو القبلة وعند الشافعي رحمه الله تعالى ينام على جنبه الايمن كما يوضع في البعد وعندنا لو فعل ذلك يجوز والاول أولى لقوله صلى الله عليه وسلم يصلي المريض قائما فان لم يستطع فقاعدا فان لم يستطع فعلى قفاه يوثق ايماء فان لم يستطع فآله أحق بقبول العذر منه وعند النزاع ينام على قفاه أيضا لانه أيسر لخروج الروح * رجل لي صلى ركعة بقيام وركوع وسجد ثم مرض وصار الى حالة الايماء فسدت

صلاته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذكره في النواذر لان تحريره انه قد تم ركوعه والسجود فلا يجوز بدونهما * رجل صلى أربع ركعات جالسا فلما قعد في الركعة الرابعة منها قرأ أو ركع قبل أن يتشهد فقال هو بمنزلة القيام ومضى لو كان حين رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثالثة نوى القيام ولم يقرأ ثم علم قال يعود ويتشهد لان سجدة النية لا يصير قائما * المريض اذا عجز عن الايمان فترك رأسه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال انه يجوز صلاته وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يجوز لانه لم يوجد منه فعل

• (باب صلاة الجمعة) • الجمعة فريضة على الرجال الاحرار العاقلين المقيمين في الامصار ولا يكون الموضع مصر في ظاهر الرواية الا ان يكون فيه مفت وقاض يقيم الحدود وينفذ الاحكام وبلغت ابنته ابنة مئى وكما يجوز اداء الجمعة في مصر بجوزاء وها في فناء المصر وفناء المصر هو الموضع المعدل صالح المصر المتصل به ومن كان مقيما في عمران المصر أو طرفه وليس بين ذلك الموضع وبين المصر فرجة فعليه بالجمعة ولو كان بين ذلك الموضع وبين عمران (١٧٤) المصر فرجة من المزارع والمراعى نحو القلع بخار الجمعة على أهل ذلك الموضع وان كان النسيء يملغهم والغلاة

والمدل والامبال ليس بشئ هكذا روى الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى • العبد اذا قلده على ناحية فصلى بهم الجمعة جاز ولا تجوز الانكحة بتزويجه ولا قضاءه لان أهل القضاء من كان أهلا للشهادة والعبد ليس بأهل للشهادة فلا يكون أهلا للقضاء والمغرب الذي لا عهد له أى لا منشور له من الخليفة ان كانت سيرته فيما بين الرعية سيرة الامراء ويحكم فيما بينهم بحكم الولاية يجوز منه اقامة الجمعة وليس للقاضي أن يصلى الجمعة بالناس اذا لم يؤمر به ويجوز لصاحب الشرطة وان لم يؤمر به وهذا في عرفهم • وإلى المصر اذا مات فجا يوم الجمعة ان صلى بهم الجمعة خليفة الميت أو صاحب الشرطة أو القاضي جاز لانه مفوض اليهم أمر العامة ولو اجتمع العامة على تقديم رجل لم يأمره القاضي ولا خليفة الميت ليحجز ولم يكن جمعة وان لم يكن ثمة قاض ولا

اللقطة لا يمنع وكذا ضمان الدرك قبل الاستحقاق لا يمنع كذا في التتارخانية • وقالوا فيمن ضمن الدرك فاستحق المبيع ان كان في الحول يمنع وان استحق بعد الحول لا يمنع هكذا في البدائع • وان كان له نصب كما اذا كان له دراهم ودنانير وعروض التجارة وسواهم وعليه دين صرف الدين الى الدراهم والدنانير أو لا فان فضل عنه ما صرف الى العروض فان فضل عنها فالى السواهم فان كانت السواهم اجناسا مختلفة صرف الى أقلهاز كاه وان استوفى فيها صرف الى أيما شاء هكذا في التبيين • وهذا اذا حضر المصدق فان لم يحضره فالتجارب المال ان شاء صرف الدين الى السائئة وأدى الزكاة من السائئة لان في حق صاحب المال ما سواه وانما الاختلاف في حق المصدق فان له ولاية أن يأخذ من السائئة دون الدراهم فلها ما صرف الدين الى الدراهم وأخذ الزكاة من السائئة كذا في شرح المبسوط للامام السرخسي • له ما تان ووصيف وتزوج على مثله واسد تنقرض بر الحاجة وبقي لا تجب لان الدين صرف الى النقود والمال الفارغ وقال زفر يجب صرف الدين الى الجنس كذا في الكافي • (ومنها كون النصاب ناميا) حقيقة بالتوالي والناسل والتجارة أو تقدير بان يتمكن من الاستئمان بكون المال في يده أو في يد نائبه وينقسم كل واحد منهما الى قسمين خلقي وفي هكذا في التبيين • فالخلقي الذهب والفضة لانها لا يصححان الا لا تتفادع باعيانها ما دفع الحوائج الاصلية فتجب الزكاة فيها ما نوى التجارة أو لم ينو أصلا أو نوى النفقة والفعل ما سواه ما يكون الاستئمان فيه بنية التجارة أو الاسامة ونية التجارة والاسامة لا تعتبر ما لم تتصل بفعل التجارة أو الاسامة ثم نية التجارة قد تكون صريحا وقد تكون دلالة فالصريح أن ينوى عند عقد التجارة أن يكون المملوك للتجارة سواء كان ذلك العقد شراء أو اجارة وسواء كان ذلك الثمن من النقود أو العروض • وأما الدلالة فهي أن يشتري عينا من الاعيان بعروض التجارة أو يؤجر داره التي للتجارة بعرض من العروض فتصير للتجارة وان لم ينو التجارة صريحا لكن ذكر في البدائع الاختلاف في بدل منافع عين معدة للتجارة ففي كتاب الزكاة من الاصل انه للتجارة بلانية وفي الجامع ما يدل على التوقف على النية فكان في المسئلة روايتان ومشايخ يملح • كانوا يصحون رواية الجامع • وماملuke بعقد ليس فيه مبادلة أصلا كالهبة والوصية والصدقة أو ملكه بعقد هو مبادلة مال بغير مال كالهرو بدل الخلع والصلح عن دم العمد وبدل العتق فانه لا يصح فيه نية التجارة وهو الاصح كذا في البحر الرائق • ولو ورثه فنواه للتجارة لا يكون لها كذا في التبيين • وفي السائئة ومال التجارة ان نوى الورثة الاسامة أو التجارة بعد الموت تجب وان لم ينو اقبل تجب وقيل لا تجب كذا في محيط السرخسي • ومن اشترى جارية للتجارة ونفوها للخدمة بطلت عنها الزكاة كذا في الزاهدي • ويشترط أن يتمكن من الاستئمان بكون المال في يده أو يد نائبه فان لم يتمكن من الاستئمان فلا زكاة عليه وذلك مثل مال الضمار كذا في التبيين • وهو كل ما بقي أصلا في ملكه ولكن زال عن يده زوالا يرجى عوده في الغالب كذا في المحيط • ومن مال الضمار الدين المحجود والمغصوب اذا لم يكن عليهم ائنة فان كانت عليهم ائنة وجبت الزكاة الا في غصب السائئة فانه ليس على صاحبها الزكاة وان كان الغاصب مقر ائنته المقفود والابق والمأخوذ مصادرة والساقط في البحر والمدفون في الصحراء المسمى مكانه وأما المدفون في حرز ولو دارغ يره اذا نسيه فلاس منه كذا في البحر الرائق • وان كان مدفونا في أرضه أو كرمه قبل تجب الزكاة لان حشر جميع الارض الملوكة له ممكن وقيل لا تجب لان حشر جميعها منعسر بخلاف البيت والدار حتى لو كانت الدار عظيمة

اللقطة لا يمنع وكذا ضمان الدرك قبل الاستحقاق لا يمنع كذا في التتارخانية • وقالوا فيمن ضمن الدرك فاستحق المبيع ان كان في الحول يمنع وان استحق بعد الحول لا يمنع هكذا في البدائع • وان كان له نصب كما اذا كان له دراهم ودنانير وعروض التجارة وسواهم وعليه دين صرف الدين الى الدراهم والدنانير أو لا فان فضل عنه ما صرف الى العروض فان فضل عنها فالى السواهم فان كانت السواهم اجناسا مختلفة صرف الى أقلهاز كاه وان استوفى فيها صرف الى أيما شاء هكذا في التبيين • وهذا اذا حضر المصدق فان لم يحضره فالتجارب المال ان شاء صرف الدين الى السائئة وأدى الزكاة من السائئة لان في حق صاحب المال ما سواه وانما الاختلاف في حق المصدق فان له ولاية أن يأخذ من السائئة دون الدراهم فلها ما صرف الدين الى الدراهم وأخذ الزكاة من السائئة كذا في شرح المبسوط للامام السرخسي • له ما تان ووصيف وتزوج على مثله واسد تنقرض بر الحاجة وبقي لا تجب لان الدين صرف الى النقود والمال الفارغ وقال زفر يجب صرف الدين الى الجنس كذا في الكافي • (ومنها كون النصاب ناميا) حقيقة بالتوالي والناسل والتجارة أو تقدير بان يتمكن من الاستئمان بكون المال في يده أو في يد نائبه وينقسم كل واحد منهما الى قسمين خلقي وفي هكذا في التبيين • فالخلقي الذهب والفضة لانها لا يصححان الا لا تتفادع باعيانها ما دفع الحوائج الاصلية فتجب الزكاة فيها ما نوى التجارة أو لم ينو أصلا أو نوى النفقة والفعل ما سواه ما يكون الاستئمان فيه بنية التجارة أو الاسامة ونية التجارة والاسامة لا تعتبر ما لم تتصل بفعل التجارة أو الاسامة ثم نية التجارة قد تكون صريحا وقد تكون دلالة فالصريح أن ينوى عند عقد التجارة أن يكون المملوك للتجارة سواء كان ذلك العقد شراء أو اجارة وسواء كان ذلك الثمن من النقود أو العروض • وأما الدلالة فهي أن يشتري عينا من الاعيان بعروض التجارة أو يؤجر داره التي للتجارة بعرض من العروض فتصير للتجارة وان لم ينو التجارة صريحا لكن ذكر في البدائع الاختلاف في بدل منافع عين معدة للتجارة ففي كتاب الزكاة من الاصل انه للتجارة بلانية وفي الجامع ما يدل على التوقف على النية فكان في المسئلة روايتان ومشايخ يملح • كانوا يصحون رواية الجامع • وماملuke بعقد ليس فيه مبادلة أصلا كالهبة والوصية والصدقة أو ملكه بعقد هو مبادلة مال بغير مال كالهرو بدل الخلع والصلح عن دم العمد وبدل العتق فانه لا يصح فيه نية التجارة وهو الاصح كذا في البحر الرائق • ولو ورثه فنواه للتجارة لا يكون لها كذا في التبيين • وفي السائئة ومال التجارة ان نوى الورثة الاسامة أو التجارة بعد الموت تجب وان لم ينو اقبل تجب وقيل لا تجب كذا في محيط السرخسي • ومن اشترى جارية للتجارة ونفوها للخدمة بطلت عنها الزكاة كذا في الزاهدي • ويشترط أن يتمكن من الاستئمان بكون المال في يده أو يد نائبه فان لم يتمكن من الاستئمان فلا زكاة عليه وذلك مثل مال الضمار كذا في التبيين • وهو كل ما بقي أصلا في ملكه ولكن زال عن يده زوالا يرجى عوده في الغالب كذا في المحيط • ومن مال الضمار الدين المحجود والمغصوب اذا لم يكن عليهم ائنة فان كانت عليهم ائنة وجبت الزكاة الا في غصب السائئة فانه ليس على صاحبها الزكاة وان كان الغاصب مقر ائنته المقفود والابق والمأخوذ مصادرة والساقط في البحر والمدفون في الصحراء المسمى مكانه وأما المدفون في حرز ولو دارغ يره اذا نسيه فلاس منه كذا في البحر الرائق • وان كان مدفونا في أرضه أو كرمه قبل تجب الزكاة لان حشر جميع الارض الملوكة له ممكن وقيل لا تجب لان حشر جميعها منعسر بخلاف البيت والدار حتى لو كانت الدار عظيمة

خليفة الميت فاجتمع العامة على تقديم رجل جاز لمكان الضرورة • ولومات الخليفة وله امر او ولاية على الاشياء من لا يعقد أمور السباين كان لهم اقامة الجمعة لانهم اقيموا الامور المسلمين فكانوا على حالهم ما لم يعزلوا • والجماعة شرط لصلاة الجمعة لانهم اشرطوا لان انعقاد الصلاة انهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يتم الانعقاد قبل التقييد بالسجدة وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يتم الانعقاد بمجرد الشروع وفائدة الخلاف انما تظهر فيما اذا حضر الناس عنه وبقي الامام وأقل الجمع فيها ثلاثة سوى الامام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى

ولا يشترط الاقامة والحريه في الامام ولا في المقتدى أي حنيفه رحمه الله تعالى ولا يشترط الاقامة والحريه في الامام ولا في المقتدى عندنا ويشترط الذكوره والبلوغ * والنصراني اذا امر على مصر ثم أسلم امس له أن يصلي الجمعة بالناس حتى يؤمر بعد الاسلام وكذا الصبي اذا أمر ثم أدرك وكذا الواسقضي صبي أو نصراني ثم أسلم النصراني وأدرك الصبي لم يجز حكمهما ولو قيل النصراني اذا أسلمت فصل بالناس أو انقض أو قيل لا صبي اذا أدركت فصل بالناس أو انقض جاز لان الفصل الاول حين (١٧٥) أمر لم يكن أهلا فلا عليك الانتقليد في المستقبل أما في الفصل الثاني أضاف التقليد الى

حاله الاهلية والتقليد يحتمل الاضافه فيصح تقليده وعن بعض المشايخ اذا أمر الصبي أو الذي قبل يوم الجمعة وفوض اليه أمر الجمعة فأسلم الذي وأدرك الصبي كان له أن يصلي الجمعة بالناس وعلى ما ذكرنا لا يجوز ذلك لان التفويض باطل * الامام اذا أحدث بعد ما صلى ركعة من الجمعة فتقدم واحد من القوم لا بتقديم أحد لا تجوز صلاتهم خلفه وان قدمه واحد من أصحاب السلطان ممن فوض اليه أمر العلمة يجوز وكذا اذا قدم القوم واحدا قبل أن يخرج الامام عن المسجد جاز لا صلاح صلاتهم فان تكلم الذي قدمه الجمع أو ضحك فقهه فأمره غير أن يجتمع بالناس لا يجوز لان الامام لم يفوض التقديم الى القوم وانما جاز تقديمهم لا صلاح صلاتهم فاذا خرج عن صلاة الامام لم يبق اماما فلا يصح أمره وليس على المقعد الجمعة ولا الحج ولا حضور الجماعات عند أصحابنا رحمه الله تعالى وان وجد حاملا وكذا

لا ينعقد نصابا وان كان الدين على جاحد وعليه بيعة غير عادلة قيل لا تجب والصحيح انها تجب كذا في الكافي * والدين المجمعون اذا لم يكن عليه بيعة ثم صارت له بيعة بعد سنين بأن أقروا عند الناس لا تجب عليه الزكاة هكذا في التبيين * وان كان القاضي عالما بالدين فعليه زكاة ماضى وفي مقربه تجب مطلقا سواء كان مليا أو معسرا أو مفلسا كذا في الكافي * وان كان الدين على مفلس فليس له القاضي فوصل اليه بعد سنين كان عليه زكاة ماضى في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الجامع الصغير لقاضي خان * وان كان المدين يقر في السر ويحج في العلانية لم يكن نصابا وان كان مقرا فلما قدمه الى القاضي جحد وقامت عليه البيعة ومضى زمان في تعديله الشهود ثم عدلوا سقط عنه الزكاة من يوم جحد عند القاضي الى أن عدل الشهود كذا في فتاوى قاضي خان * ولو هرب غرعه وهو يقدر على طلبه أو التوكيل بذلك فعليه الزكاة وان لم يقدر فلا زكاة عليه كذا في محيط السرخسي * وأما سائر الديون المقر بها فهي على ثلاث مراتب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ضعيف وهو كل دين ملكه بغير فعه له لا بداعن شيء نحو الميراث أو بعه له لا بداعن شيء كالوصية أو بفعله لا بداعن ليس بمال كله وروى بدل الخلع والصلح عن دم العمد والدية وبذل الكتابة لازكاة فيه عنده حتى يقبض نصابا ويحول عليه الحول * ووسط وهو ما يجب بداعن مال ليس للتجارة كعبيد الخدمة وثياب البذلة اذا قبض ما تين زكي لما مضى في رواية الاصل وقوى وهو ما يجب بداعن سلع التجارة اذا قبض أربعين زكي لما مضى كذا في الزاهد * (ومنها) حولان الحول على المال العبرة في الزكاة لحول القصر كذا في القنية * وانا كان النصاب كاملا في طرفي الحول فنقصانه فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة كذا في الهداية * ولو استبدل مال التجارة أو لتقدين بجنسها أو بغير جنسها لا ينقطع حكم الحول ولو استبدل السائمة بجنسها أو بغير جنسها ينقطع حكم الحول كذا في محيط السرخسي * ومن كان له نصاب فاستفاد في أثناء الحول مالا من جنسه ضمه الى ماله وزكاه سواء كان المستفاد من غنائه أو لا وبأى وجه استفاد ضمه سواء كان بميراث أو هبة أو غير ذلك ولو كان من غير جنسه من كل وجه كالغنم مع الابل فانه لا يضم هكذا في الجوهر النيرة * فان استفاد بعد حولان الحول فانه لا يضم ويستأنف له حول آخر بالاتفاق هكذا في شرح الطحاوى * ثم انما يضم المستفاد عندنا الى أصل المال اذا كان الاصل نصابا فأما اذا كان أقل فانه لا يضم اليه وان كان يتكامل به النصاب وينفقد الحول عليه ما حال وجود النصاب كذا في البدائع * ولو كان معه نصاب من السائمة وحال عليه الحول فزكاه ثم باعها بدها ثم راعها معه نصاب من الدراهم فقدمضى عليه نصف الحول فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضم اليه من السائمة بل يستأنف حولا جديدا وعنده ما يضمه ويركبهما جميعا وهذا اذا كان عن السائمة يبلغ نصابا بافراده أما اذا كان لا يبلغ نصابا ضمه بالاجماع كذا في الجوهر النيرة * وأما عن الطعام المعشور وعن العبد الذي أدى صدقة فطره فانه يضم اجماعا ولو باع المشاة قبل الحول بدراهم أو بماشية ضم الثمن الى جنسه بالاجماع بأن يضم الدراهم الى الدراهم والماشية الى الماشية وان جعل المشاة بعد ما زكاهاء لوفه ثم باعها ضم غنم اجماعا كذا في السراج الوهاج * وان كان له أرض فاذا خرجها ثم باعها ضم غنمها الى أصل النصاب كذا في البدائع * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو أدى زكاة الدراهم ثم اشترى به سائمة وعنده من جنسها سائمة لم يضمها اليه الا ما لا بد مال أدت الزكاة عنه ولو وهب له ألف ثم أفاد ألفا قبل الحول ثم رجع الواهب في

الاعمى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان وجد قائدا وقال محمد رحمه الله تعالى لا يضمنه والفرق لمحمد رحمه الله تعالى ان الاعمى قادر على السبي الا أنه لا يهتدى فاذا وجد قائدا يضمنه كالصحيح اذا ضل الطريق أما المقعد عاجز عن السعي فلا يضمنه وان شخ الكبير الذي ضعف وعجز عن السبي لا يضمنه الجمعة كلريض وللولي أن يمنع عبده عن الجمعة والجماعات والعبيدين وعلى المكاتب الجمعة وكذلك معتق البعض اذا كان يسمى والعبد الذي حضر مع مولاه باب المسجد لحفظ الدابة وليس على العبد المأذون ولا على العبد الذي يؤدى

الضريبة جعة وقال الشيخ الامام أبو حفص الكبير رحمه الله تعالى للشيخ الأجير عن حضور الجمعة وقال أبو علي الدقاق رحمه الله تعالى ليس له أن يمنع الأجير في المصر عن حضور الجمعة لكن يسقط عنه الأجر بقدر اشتغاله بذلك ان كان بعيدا وان كان قريبا لا يحيط عنه شيء من الأجر وان كان بعيدا واشتغل قدر ربع النهار سقط عنه ربع الأجر فان قال الأجير سقط عني الربع بقدر اشتغالي بالصلاة لم يكن له ذلك وقال أبو حنيفة رحمه الله (١٧٦) تعالى والى المصر اذا اعتل وأمر رجلا بأن يصلي الجمعة بالناس وصلى هو الظاهر في منزله

ثم وجد حقة فخرج وخطب نفسه وصلى بهم الجمعة أخرته وأجرأهم * الخليفة اذا سافر وهو في القرى ليس له أن يجتمع بالناس ولو مصر من أمصار ولا يثبته جمع بها وهو سافر جاز لان صلاة غيره يجوز بذاته فصلاته أولى * الامام اذا منع أهل مصر أن يجتمعوا لم يجتمعوا كما ان له أن يصبر موضعا كان له ان ينهاهم قال النقيع أبو جعفر رحمه الله تعالى هذا اذا نهمهم مجتهدا بسبب من الاسباب أو اراد أن يخرج ذلك الموضع من أن يكون مصرا فاما اذا كان نهي متعسفا أو اضرا بهم فلمهم أن يجتمعوا على رجل يصلي بهم الجمعة * ولو أن اماما مصر مصرأهم نفر الناس بخوف عدو أو ما أشبه ذلك ثم عادوا اليه فأنهم لا يجتمعون الا باذن مستأنف من الامام * اذا أراد الرجل أن يسافر يوم الجمعة لا بأس به اذا خرج من عمران المصر قبل خروج وقت الظهر لان الجمعة انما تجب في آخر الوقت وهو مسافر في آخر الوقت * القروي اذا دخل المصر يوم الجمعة ان نوى أن يمكث عثة يوم الجمعة تلازمه الجمعة وان نوى أن يخرج من المصر في يومه ذلك قبل دخول وقت الصلاة أو بعد الدخول لاجعة التبيين عليه لان في الفصل الاول صار كواحد من أهل المصر في ذلك اليوم وفي الوجه الثاني لم يصبر فلو صلى مع ذلك كان مأجورا * اذا قدم المسافر المصر يوم الجمعة على عزم أن لا يخرج يوم الجمعة لا يلزمه الجمعة ما لم ينو الاقامة خمسة عشر يوما ويجوز الجمعة في موضعين في مصر واحد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز في ثلاث مواضع وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى * وروى أصحاب الامام

الهيئة بقضاء قاض فلا زكاة عليه في الالف الفأخذة حتى يمضي حول من مذمكها لانه بطل حول الاصل وهو الموهوب فيبطل في حق التسبع رجل له ما تادره م فخال عليه ثلاثة أحوال الا يوما ثم فادخسه يركب للحوال الاول خمسة لا غير لانه انتقص النصاب في الحول الثاني والثالث بدین الزكاة كذا في محيط السرخسي * رجل له غنم للتجارة تساوى مائتي درهم فماتت قبل الحول فسلخنها وبيع جلد هاتحي بلغ جلد هاتصا فتم الحول كان عليه الزكاة ولو كان له عصفرا للتجارة فتمت قبل الحول ثم صار خلا يساوي نصابا فتم الحول لازكاة فيه قالوا لا في الفصل الاول الصوف الذي بقي على ظهر الشاة مة تقوم فيسبق الحول يبقائه وفي الفصل الثاني هلك كل المال فيبطل حكم الحول كذا في فتاوى قاضيخان * ويجوز تعجيل الزكاة بعده ملك النصاب ولا يجوز قبله كذا في الخلاصة * وانما يجوز التعجيل بثلاثة شروط احدها أن يكون الحول منعقد عليه وقت التعجيل والثاني أن يكون النصاب الذي أتى عنه كمالا في آخر الحول والثالث أن لا يفوت أصله فيما بين ذلك فاذا كان له النصاب من الذهب أو الفضة أو أموال التجارة أقل من المائتين فعجل الزكاة ثم كمل النصاب أو كانت له ما تادره م أو عرض للتجارة قيمتها ما تادره م فتصدق بالجمعة عن الزكاة وانتقص النصاب حتى حال عليه الحول والنصاب ناقص أو كان النصاب كمالا وقت التعجيل ثم هلك جميع المال صار ما عجل به تطوعا هكذا في شرح الطحاوي * وكما يجوز التعجيل به بملك نصاب واحد عن نصاب واحد يجوز عن نصب كثيرة كذا في فتاوى قاضي خان * فلو كان عنده ما تادره م فعجل زكاة ألف فان استقامد ما لا أوجب حتى صار ألفا ثم تم الحول وعنده ألف فانه يجوز التعجيل وسقط عنه زكاة الالف وان تم الحول ولم يستفد شيئا ثم استنادا فالمجل لا يجزئ عن زكاته فاذا تم الحول من حين الاستفادة كان له أن يركب كذا في البحر الرائق * ويجوز التعجيل لاكثر من سنة لوجود السبب كذا في الهداية * ولو عجل زكاة ألفين وله ألف فقال ان أصبت ألفا أخرى قبل الحول فهي عنهم والاف هي عن هذه الالف في السنة الثانية أجزأه رجل له أربع مائة درهم فظن ان عنده خمسمائة فادى زكاة خمسمائة ثم علم فله ان يحسب الزيادة للسنة الثانية كذا في محيط السرخسي * رجل له نصاب ذهب وفضة عجل عن أحدهما ما يقع عنهما لان التعيين لغو لا اتحاد الجنس بدليل الضم وان هلك أحدهما تعين الآخر كذا في الكافي * ولو ملك نصابا من حيوانات مختلفة فعجل زكاة البعض فله ان المؤدى عنه لا يقع عن الباقي كذا في محيط السرخسي * ولو عجل أداء الزكاة الى فقير ثم أيسر قبل الحول أو مات أو ارتد جاز ما دفعه عن الزكاة كذا في السراج الوهاج * قال أصحابنا رحمه الله تعالى اذا مات من عليه الزكاة سقطت الزكاة بموته كذا في المحيط

*(الباب الثاني في صدقة السواثم) وفيه خمسة فصول

*(الفصل الاول في المقدمة) تجب الزكاة في ذكورها وانماها ومختلطهما والسائمة هي التي تسام في البراري اقصد الدور والنسل والزيادة في السمن والتمن حتى لو أسيتم للعمل والركوب للدور والنسل فلا زكاة فيها كذا في محيط السرخسي * وكذا لو أسيتم للحم ولو أسيتم للتجارة ففيها زكاة التجارة دون السائمة هكذا في البدائع * فان كانت تسام في بعض السنة وتعلق في البعض فان أسيتم في أكثرها فهي سائمة والا فلا كذا في محيط السرخسي * حتى لو علفها نصف الحول لا تكون سائمة ولا تجب فيها الزكاة كذا في

التبيين يوم الجمعة تلازمه الجمعة وان نوى أن يخرج من المصر في يومه ذلك قبل دخول وقت الصلاة أو بعد الدخول لاجعة التبيين عليه لان في الفصل الاول صار كواحد من أهل المصر في ذلك اليوم وفي الوجه الثاني لم يصبر فلو صلى مع ذلك كان مأجورا * اذا قدم المسافر المصر يوم الجمعة على عزم أن لا يخرج يوم الجمعة لا يلزمه الجمعة ما لم ينو الاقامة خمسة عشر يوما ويجوز الجمعة في موضعين في مصر واحد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز في ثلاث مواضع وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى * وروى أصحاب الامام

عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز للمسلمين من مصر واحد إلا أن يكون بينهما من كبير فكان حكمه حكم مصرين فإن لم يكن بينهما من فالجمعة من سبق منهما فإن صلاهما فسدت صلاتهم جميعاً وعن محمد رحمه الله تعالى جواز الجمعة في ثلاث مواضع ومن لا تجب عليهم الجمعة من أهل القرى والبوادي لهم أن يصلوا الظهر بجماعة يوم الجمعة بأذان وإقامة والمسافرون إذا حضروا يوم الجمعة في مصر يصلون فرادى وكذلك أهل المصر إذا فاتتهم الجمعة وأهل السجن (١٧٧) والمرضى وبكرهم لهم الجماعة المقنتى إذا نام

في صلاة الجمعة فلم يستببه حتى خرج الوقت فسدت صلاته لأنه لو أتتها كان قضاء وقضاء الجمعة لا يجوز ولو أتته بعد فراغ الإمام والوقت قائم أتمها الجمعة لأنه أدى الجمعة في الوقت وإن خرج وقت الظهر قبل الفراغ عن الجمعة فسدت الجمعة وعليهم استقبال الظهر وكذا إذا خرج الوقت بعد ما قعد قدراً تشهد قبل السلام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى الإمام إذا عزل كان له أن يصلي الجمعة بالناس إلى أن يأتيه الكتاب بعزله أو يقدم عليه الأمير الثاني فإذا جاء الكتاب أو علم بقدم الأمير فصلاته باطلة وإن صلى صاحب شرطة جاز لأن عمله على حالهم حتى يعزوا * وجعل تذكر يوم الجمعة والإمام في الخطبة أنه لم يصل الفجر فإنه يقوم ويصلي الفجر ولا يستمع الخطبة وقضى الفجر بعد ما نقضه الجمعة * إذا تذكر في صلاة الجمعة أن عليه فجر يوم أو فاشته أخرى فهو على وجهه إن كان الوقت بحال ولو اشغل بالنائنة يخرج

التبين * وإن كانت للتجارة فراعها ستة أشهر أو أكثر لم تكن ساعة إلا أن ينوي أن يجعلها ساعة بمنزلة عبد التجارة إذا أراد أن يخدمه سنين فيستخدمه فهو للتجارة على حاله إلا أن ينوي أن يخرج جمعة من التجارة ويجعله للخدمة كذا في الخلاصة * وإن أراد صاحب الساعة أن يستعملها أو يعلمها فلم يدخل حتى حل عليه الحول كان فيما ذكره الساعة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اشتراها للتجارة ثم جعلها ساعة يعتبر الحول من وقت العمل كذا في محيط السرخسي

(الفصل الثاني في زكاة الأبل) ليس في أقل من خمس ذود صدقة كذا في الهداية * ويجب فيما دون خمس وعشرين في كل خمس شاة * كذا في العيني شرح الكنت * والشاة من الغنم مالهاسنة وطعنت في الثانية كذا في الجوهر النيرة * فإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها بنت مخاض وهي التي طعنت في الثانية إلى خمس وثلاثين فإذا كانت ستاً وثلاثين ففيها بنت لبون وهي التي طعنت في الثالثة إلى خمس وأربعين فإذا كانت ستاً وأربعين ففيها حقة وهي التي طعنت في الرابعة إلى ستين فإذا كانت إحدى وستين ففيها جذعة وهي التي طعنت في الخامسة إلى خمس وسبعين فإذا كانت ستاً وسبعين ففيها بنت لبون إلى تسعين فإذا كانت إحدى وتسعين ففيها حقتان إلى مائة وعشرين * كذا في الهداية * ثم تجب في كل خمس يزيد على مائة وعشرين شاة إلى مائة وخمس وأربعين ففيها حقتان وبنت مخاض وفي مائة وخمسين ثلاث حقات ثم تجب في كل خمس يزيد على مائة وخمسين شاة إلى مائة وخمس وسبعين ففيها ثلاث حقات وبنت مخاض وفي مائة وست وخمسين ثلاث حقات وبنت لبون وفي مائة وست وتسعين أربع حقات إلى مائتين هكذا في العيني شرح الهداية * إن شاء أدى عن المائتين أربع حقات عن كل خمسين حقة وإن شاء أدى خمس بنات لبون عن كل أربعين بنت لبون هكذا في فتاوى قاضيخان * ثم تستأنف الفريضة أبداً كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين وهذا عندنا والحنابلة والعرب سواء كذا في الهداية * وأدنى السن الذي يتعلق به وجوب الزكاة في الأبل الساعة بنت مخاض فصاعداً في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي * ويحسب الصغير والاعمى في العدد ولا يؤخذان في الزكاة ولا يأخذ الربى وهي المربية ولدها ولا كولة التي تسمن للأكل والحامل والنحل وخيار الساعة * ويؤخذ من أوساطها كذا في محيط السرخسي * وجب مسن ولم يوجب دفع أعلى منها وأخذ الفضل أو دونها وأورد الفضل أو دفع القيمة إلا أن في الوجه الأول للصدق أن لا يأخذوا يطلب عين الواجب أو قيمته لأنه شراء ولا جبر على الشراء وفي الوجه الثاني يجبر حتى يجعل قابضاً بالتحلية لأنه لا يبيع بل هو دفع بالقيمة كذا في الكافي

(الفصل الثالث في زكاة البقر) ليس في أقل من ثلاثين من البقر صدقة فإذا كانت ثلاثين ساعة ففيها تبيع أو تبعة وهي التي طعنت في الثانية كذا في الهداية * ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ أربعين كذا في شرح الطحاوي * وفي أربعين مسن أو مسنة وهي التي طعنت في الثالثة * فإذا زادت على الأربعين وجبت في الزيادة بقدر ذلك إلى ستين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ففي الواحدة الزائدة ربع عشر مسنة وفي الاثنين نصف عشر مسنة وهذا رواية الأصل ثم في الستين تبيعان أو تبيعتان هكذا في الهداية * وبعد الستين يعتبر الأربعينات والثلاثينات فيجب في كل أربعين مسن أو مسنة وفي كل ثلاثين تبيع أو تبعة ففي سبعين مسن وتبيع وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة أو أربعة مسنة وتبيعتان هكذا في شرح

(٣٣ - الفتاوى أول) الوقت عضو في الجمعة عند الكل لأن الترتيب يسقط عند ضيق الوقت وإن كان في الوقت سمة جمعت يعلم أنه لو اشغل بالنائنة لا تقوته الجمعة فإنه يقطع الجمعة في قولهم ويقضى الفاشته وإن علم أنه لو اشغل بالنائنة تقوته الجمعة لكن يمكنه إذا ما الظهر في آخر الوقت اختلعه وافية قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقطع الجمعة ويقضى الفاشته ويصل الظهر في آخر الوقت وقال محمد رحمه الله تعالى ويقضى في الجمعة ولا يقطع * إذا حضر لرجل يوم الجمعة والمسجد ملاً أن تحطى يؤذى الناس لا يتخطى وإن كان لا يؤذى

أحدان لا يطاقوا ولا جسد الأبا من أن يخطئ ويدنوس الإمام وذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى عن أصحابنا رحمه الله تعالى أنه لا بأس بالخطي ما لم يأخذ الإمام في الخطبة ويكره إذا أخذ ذلك المسلم أن يتقدم ويدنوس المحراب إذا لم يكن الإمام في الخطبة ليتسع المكان على من يجي بعده وينال فضل القرب من الإمام فإذا لم يفعل الأول فقد ضيع ذلك المكان من غير عذر فكان الذي جاء بعده أن يأخذ ذلك المكان أمام من جاء الإمام بخطب (١٧٨) فعليه أن يستقر في موضعه من المسجد لأن مشيبه وتقدمه عمل في حالة الخطبة وروى

هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس بالخطي ما لم يخرج الإمام أو لا يؤذي أحداً واختلف المشايخ رحمه الله تعالى في فضل وهو أن الدنوس من الإمام أفضل أم التباعد عنه قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الدنوا أفضل وقال بعضهم التباعد أفضل كيلا يستمع ما يقوله الخطيب في الخطبة من مدح الظلمة وغيب ذلك * رجل لم يستطع يوم الجمعة أن يسجد على الأرض من الزحام فإنه ينظر حتى يقوم الناس فإذا رأى فرجة يسجد وإن سجد على ظهر الرجل أجزأه وإن وجد فرجة فسجد على ظهر رجل لم يجزوه هذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال الحسن رحمه الله تعالى لا يسجد على ظهر الرجل على كل حال * رجل ركع ركعتين مع الإمام ولم يسجد حتى صلى الإمام ثم رأى فرجة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يسجد يسجدتين للركعة الأولى ثم يصلي الركعة الثانية بغير قراءة وإن لم يجز يسجد للركعة

الطحاوي * وإن احتمل تقدير المسنة والتبعية فهو مخير كائنه عشرين مثلاً شاء أدى ثلاث مسنة أو شاء أدى أربعة أتمعة كذا في التبيين * والجاموس كالبقرة وعند الاختلاط يجب ضم بعضها إلى بعض لتكامل النصاب ثم تؤخذ الزكاة من أغلبها إن كان بعضها أكثر من بعض وإن لم يكن يؤخذ أعلى الأدنى وأدنى الأعلى كذا في الجرارائق * وفي النافع المذكور والاختي في هذا الباب سواء * وفي الفتاوى العتابة الأفضل في البقرة يؤتى من الذكر التسبيح ومن الأنثى التبعية كذا في التتارخية * وأدنى السن الذي يتعلق به وجوب الزكاة في البقر تسبيح في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي * (الفصل الرابع في زكاة الغنم) ليس في أقل من أربعين من الغنم السائمة صدقة فإذا كانت أربعين سائمة وحال عليها الحول ففيها أشاة إلى مائة وعشرين * فإذا زادت واحدة ففيها شاة إن إلى مائتين فإذا زادت ففيها ثلاث شياه فإذا بلغت أربع مائة ففيها أربع شياه ثم في كل مائة شاة هكذا ورد البيان في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي كتاب أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه وعليه أنه قد الإجماع * وأدنى السن الذي يتعلق به وجوب الزكاة في الغنم هو النخى وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي * والمتولد بين الغنم والظباء يعتبر فيه الأم فإن كانت غنماً ولو جبت فيه الزكاة ويكمل به النصاب والأفلاو كذا المتولد بين البقر الأهلي والوحشي كذا في محيط السرخسي (الفصل الخامس فيما لا تجب فيه الزكاة) لا شيء في الخيل وهذا عندهما وهو المختار للفتوى الآن تكون للتجارة كذا في الكافي * فإن كانت للتجارة فكما حكم العروض يعتبر أن تبلغ قيمته ما يساوي ما كانت سائمة أو علوفة كذا في المضمرات * والحمير والبغال والفهد والكلب المعلم إنما تجب فيه الزكاة إذا كانت للتجارة كذا في السراجية * ليس في الحملان والفصلان والعجايل صدقة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو آخر أقواله وهو قول محمد رحمه الله تعالى وإذا كان فيها واحد من المسان جعل الكل تبعه اله في انعقادها نصاً بادون وأدنى الزكاة كذا في الهداية * حتى لو كان له أربعون حملاً أو واحدة مسنة تجب شاة وسط فإن كانت المسنة وسطاً ودونه أخذوا هلكت بعد الحول سقطت الزكاة عنده ما وكذا لو كان له خمسون فصية إلا الحققة وسطاً تجب هي فإن هلك نصف الفصيلان سقط نصف الحققة وبقي نصفها كذا في الكافي * ولا يجزئ به أخذ واحدة من الصغار كذا في الجوهر النيرة * وليس في العوامل والحوامل والعلوفة صدقة كذا في الهداية

(الباب الثالث في زكاة الذهب والفضة والعروض) * وفيه فصلان

(الفصل الأول في زكاة الذهب والفضة) تجب في كل مائتي درهم خمسة دراهم وفي كل عشرين مثقال ذهب نصف مثقال وضروبا كان أوله يكن مصوغاً أو غير مصوغ حلياً كان للرجال أو للنساء نيراً كان أو سبيكة كذا في الخلاصة * ويعتبر فيها أن يكون المؤدى قدر الواجب وزناً ولا يعتبر فيه القيمة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى حتى لو أدى عن خمسة دراهم جياذ خمسة زبوا قيمتها أربعة دراهم جياذ عشرين عندده ما ويكره لو أدى أربعة جياذ قيمتها خمسة دراهم عن خمسة دراهم لا يجوز ولو كان له أربعين فضة وزنه مائتان وقيمتها لصياغته ثلثمائة أن أدى من العين يؤدى ربع عشرة وهو خمسة قيمتها سبعة ونصف

الثانية بطلت نيته وكانت أسجدة للأولى وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى هذا على إحدى الروايتين عن

علي بن أبي حمزة رحمه الله تعالى فأمّا على الرواية الأخرى السجدة ثلثان الثانية وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أن ركع مع الإمام في الأولى ولم يسجد وركع معه في الثانية وسجد معه فالثانية تامة ويقضى الأولى بركوع وسجود * إمام افتتح الجمعة ثم حضره إلى آخره فادعى في صلواته لأن افتتاحه قد صبح فكان بمنزلة رجل أمره الإمام بأن يصلي الجمعة بالناس ثم حجر عليه أن يسجد عليه قبل الدخول على من حجره والأفلا

* رجل اقتدى بالامام يوم الجمعة ينوي صلاته بالامام وظن ان الامام يصلي الجمعة فإذا كان الامام يصلي الظهر جاز ظهره مع الامام وان نوى عند التكبير أنه يصلي الجمعة مع الامام فإذا كان الامام يصلي الظهر لا يجوز ظهره مع الامام لان في الفصل الاول نوى صلاة الامام وحسب أنها الجمعة فصحت نيته وبطل حسبانه أما في الفصل الثاني نوى أنه يصلي الجمعة مع الامام فإذا تبين ان الامام كان يصلي الظهر ظهره أنه لم يصح اقتداؤه لمكان المغيرة * امام افتتح الجمعة ففقر الناس عنه وخرجوا من المسجد ثم جاؤا قبل (١٧٩) أن يرفع رأسه من الركوع جاز ولو

خطب الامام وكبر والقوم فعوذ يتحدثون ثم جاء آخرون لم يجز كآته خطب وحده حتى يكبر الاولون قبل أن يرفع رأسه من الركوع وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كبر والقوم فعوذ لم يجز وقيل يجب أن يكبروا قبل أن يقرأ ثلاث آيات واعتبر في الأصل أن يكبر القوم قبل أن يرفع رأسه من الركوع واذا كبر الامام ومعه قوم متوضئون فلم يكبروا معه حتى أحدثوا ثم جاء الآخرون وذهب الاولون جاز استحسانا ولو كانوا محدثين فكبر ثم جاء آخرون استقبل التكبير * الغسل يوم الجمعة سنة لما روى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قال من السنة الغسل يوم الجمعة واختلفوا ان الغسل للصلاة أم لليوم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لليوم واحتج بهذا الحديث فإنه قال من السنة الغسل يوم الجمعة وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن النضر رحمه الله تعالى ليس الامر كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ولا غتسال للصلاة لليوم لاجماعهم

وان أدى خمسة قيمتها خمسة جاز ولو أدى من خلاف جنسه يعتبر القيمة بالاجماع كذا في التبيين * وكذا في حق الوجوب يعتبر أن يبلغ وزنهما صابا ولا يعتبر فيه القيمة بالاجماع حتى لو كان له ابريق فضة ووزن امانة وخسون وقيمتها مائتان لا تجب فيها الزكاة كذا في العي شرع الكثر * وفي النسياع ان بكت المائتان في العدد ونقصت في الوزن لا تجب فيها الزكاة وان قل النقصان كذا في التارخانية * ويعتبر في الذهب وزن المائتين وفي الدراهم وزن سبعة ونفسره ان وزن كل عشرة منها سبع مائتين كذا في فتاوى قاضخان * والمقال هو الدينار عشرون قيراطا والدرهم أربعة عشر قيراطا والقيراط خمس مائتين كذا في التبيين * الدراهم اذا كانت مغشوشة فان كان الغالب هو الفضة فهي كالدرهم الخالص وان غلب الغش فليس كالفضة كالسوقه فينظر ان كانت رانجة أو نوى التجارة اعتبرت قيمتها فان بلغت نصابا من أدنى الدراهم التي تجب فيها الزكاة وهي التي غلبت فضتها وجبت فيها الزكاة والا فلا وان لم تكن اثمانا رانجة ولا منوية للتجارة فلا زكاة فيها الا أن يكون ما فيها من الفضة يبلغ مائتي درهم بان كانت كثيرة وتخلص من الغش فان كان ما فيها لا يتخلص فلا شيء عليه كذا في كثير من الكتب وحكم الذهب المغشوش كالفضة المغشوشة ولو استويا ففيه اختلاف واختار في الخدانية والخلاصة الوجوب احتياطا كذا في البحر الرائق * والذهب المخلوط بالفضة ان بلغ الذهب نصاب الذهب وجبت فيه زكاة الذهب وان بلغت الفضة نصاب الفضة وجبت فيه زكاة الفضة وهذا اذا كانت الفضة غالبية وأما اذا كانت مغشوشة فهو كله ذهب لانه أعز وأعلى قيمة كذا في التبيين * وأما الفلوس فلا زكاة فيها الا لم تكن للتجارة وان كانت للتجارة فان بلغت مائتين وجبت الزكاة كذا في المحيط * وليس في الزيادة على مائتي درهم وعشرين مثقالا زكاة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما لم يبلغ الزيادة أربعين درهما أو أربعة مائتين كذا في فتاوى قاضخان * ثم في كل أربعين درهما درهم وفي كل أربعة مائتين كذا في التبيين * وكذا في العروض والتمين والذهب الى الفضة قيمة كذا في الكثر * حتى لو ملك مائة درهم وخمسة دنانير قيمتها مائة درهم تجب الزكاة عنده خلافا لهما ولو ملك مائة درهم وعشرة دنانير أو مائة وخمسين درهما وخمسة دنانير أو خمسة عشر دينار وخمسين درهما تضاف اجماعا كذا في الكافي * ولو كان له مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها أقل من مائة درهم تجب الزكاة عندهما وعد أبي حنيفة رحمه الله تعالى اختلافا فيه والصحيح أنه تجب كذا في محيط السرخسي * ولو فضل من النصابين أقل من أربعة مائتين وأقل من أربعين درهما فانه تضاف الى الزيادة حتى يتم أربعين درهما أو أربعة مائتين كذا في المضمرات * ولو ضم أحد النصابين الى الآخر حتى يؤدي كله من الذهب أو من الفضة لا بأس به لكن يجب أن يكون التقويم بما هو أنفع للفقراء قدر اورواجا والافيدى من كل واحد دربع عشره كذا في محيط السرخسي

(الفصل الثاني في العروض) الزكاة واجبة في عروض التجارة كآته ما كانت اذا بلغت قيمتها نصابا من الورق والذهب كذا في الهداية * ويقوم بالمضروبة كذا في التبيين * وتعتبر القيمة عند حلول الحول بعد أن تكون قيمتها في ابتداء الحول مائتي درهم من الدراهم الغالب عليها الفضة كذا في المضمرات * ثم في تقويم عروض التجارة التحير يقوم بأهم ما شاء من الدراهم والدنانير الا اذا كانت لا تبلغ باحدهما نصابا فيستدعيان التقويم بما يبلغ نصابا كذا في البحر الرائق * اذا كان له مائتا قفيز حنطة للتجارة تساوى مائتي درهم فتم

على انه لو اغتسل بعد الصلاة لا يعتبر ولو كان الاغتسال لا يوم وجب أن يعتبر واذا اغتسل بعد طلوع الفجر ثم أحدث وتوضأ وصلى لم تكن صلاة بغسل وان لم يحدث حتى صلى كان صلاة بغسل وقال الحسن رحمه الله تعالى ان اغتسل قبل طلوع الفجر وصلى بذلك الغسل كان صلاة بغسل وان أحدث وتوضأ وصلى لا يكون صلاة بغسل وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النواذر اذا اغتسل يوم الجمعة بعد طلوع الفجر ثم أحدث وتوضأ ونهت الجمعة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يكون هذا كآله شهد الجمعة على غل وقال ان كان الغسل لليوم فهو غسل

نام له وان كان له لافته لم يشهد الصلاة على وجهه فانما شهد الصلاة على وضوءه وكذا لو اغتسل للاحرام قبل وضوءه ثم احرم كل احرامه على وضوءه امام خطبة يوم الجمعة وحده عن محمد رحمه الله تعالى لا يجوز الا بوضوء الرجل وذكر أبو حنيفة رحمه الله تعالى في المجرى أنه يجوز وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو كان هنالك رجال فخطب (٢) ولا يخرج المنبر الى الجبابة يوم العيد لأنه لم يخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا على عهد الخلفاء (١٨٠) الا أن يكون الامام أمر بذلك اذا خطب الامام يوم الجمعة وهو محدث أو جنب

ثم اغتسل وصلى بالناس جازوا لورجع الى منزله وجامع أو تغدى ثم اغتسل وصلى بالناس لا يجوز الا أن بعد الخطبة اذا خطب الامام يوم الجمعة فأحدث واستخف من لم يشهد الخطبة لا يصح حتى لو أمره هذا الرجل رجلا شهد الخطبة لصلى الجمعة بالناس لا يجوز لان التفويض الى الاول لم يصح فلا يملك التفويض الى غيره كالأمر صديقا أو معنوها أو كافرا أو امرأة فأمر هؤلاء رجل لا بذلك لا يجوز لان التفويض الى الاول لم يصح فلا يصح الثاني وان أحدث الامام بعد الخطبة فاستخف من شهد الخطبة لانه محدث أو جنب فأمر الخليفة رجلا طاهر يصلى بالناس جاز لان التفويض الى الاول ~~كان جازا~~ ولهذا لو اغتسل كان له أن يصلى فبذلك التفويض الى غيره بخلاف ما اذا استخف رجلا لم يشهد الخطبة لان التفويض اليه لم يصح ولو أحدث الامام في الصلاة فاستخف رجلا لم يشهد الخطبة جاز لان الثاني في صلاته على تحريره بانها

الحول ثم زاد السعر أو اتعص فان أدى من عينها أدى خمسة افقره وان أدى القيمة تعتبر قيمته يوم الوجوب لان الواجب أحدهما ولهذا يبرأ المصدق على قبوله وعنده ما يوم الاداء وكذا كل مكيل أو موزون أو معدود وان كانت الزيادة في الذات بأن ذهبت رطوبته تعتبر القيمة يوم الوجوب اجماعا لان المستفاد بعد الحول لا يضمن وان كان القصاص ذا تابان اثبت به تبرؤ يوم الاداء عندهم كذا في الكافي * وفي قومه المالك في البلد الذي فيه الممل حتى لو بعث عبد التجارة الى بلد آخر فمال الحول تعتبر قيمته في ذلك البلد ولو كان في مفارقة تعتبر قيمته في أقرب الامصار الى ذلك الموضع كذا في فتح البدر ناقلا عن الفتاوى * ويضمن بعض العروض الى بعض وان اختلف اجناسه أو أمانا اليواقيت والاذن والجره فلا زكاة فيها وان كانت حليا الا أن تكون للتجارة كذا في الجوهره الذرية * ولو اشترى قدورا من صفر عسكه أو بواجره لا تجب فيها الزكاة كالا تجب في بيوت الغلة ولودخل من أرضه حنطة تبلغ قيمته بقيمة نصاب ونوى أو عسكه أو ببيعها فاهم سكهها حولا لا تجب فيها الزكاة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو أن شخصاً اشترى دواب أو ببيعها فاشترى جلاجل أو مقادير أو براقع فان كان يبيع هذه الاشياء مع الدواب ففيه الزكاة وان كانت هذه مطلق الدواب فلا زكاة فيها كذا في الذخيرة * وكذلك الهطالواشترى القوارير ولو اشترى جوالق لبواجرها من الناس فلا زكاة فيها لانه اشترى لالغلة لا للبيعة كذا في محيط السرخسي * وانما اذا اشترى حطباً أو ممل الاجل الخبز فلا زكاة فيه واذا اشترى عسكه لا يجعل على وجهه الخبز ففيه الزكاة كذا في الذخيرة * مضارب ابتاع عبداً أو ثوباً له وجعله زكي الشكل بخلاف رب الممل حيث لا يزكي الثوب والحولة لانه يملك الشراء لغير التجارة كذا في الكافي * ولو اشترى المضارب طعاماً من ذنقة عبيد التجارة وحل عليه الحول وجبت فيه الزكاة والمالك لو اشترى طعاماً من ذنقة عبيد التجارة لا تجب فيه الزكاة كذا في محيط السرخسي * الممل الذي تجب فيه الزكاة ان أدى زكاة من خلاف جنسه أدى قد رتبة الواجب اجماعاً وكذا اذا أدى زكاة من جنسه وكان عمالاً يجري فيه الربا وأما الذي أدى من جنسه وكان ربواً فابواب حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى يعتبران القدر لا القيمة هكذا في شرح الطحاوي (مسائل شتى) ولو اشترى رجل في الزكاة فلم يدرك في أول يوم زكاته فبعدها كذا في المحيط والمراجعية والجره الرائق ناقلا عن الواقعات * الزكاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى في النصاب دون العفو حتى لو هلك العفو بقي النصاب بقي كل الواجب لان العفو تبع للنصاب ولهذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصرف الهلاك بعد العفو الى النصاب الاخير ثم الى الذي يليه الى أن ينتهي وان هلك الممل بعد وجوب الزكاة سقطت الزكاة وفي هلاك البعض يسقط بقدره هكذا في الهداية * ولو استملك النصاب لا يسقط هكذا في المراجعية * واستبدال مال التجارة بمال التجارة ليس اسماً تملأ كالا بخلاف سواء استبدلها بجنسها أو بخلاف جنسها الا أنه اذا حالي فيه بما لا يتغير الناس في مثله فانه يضمن زكاة قدر الحاجة وان اراض النصاب بعد الحول ليس باستملاك وان نوى الممل على المستقرض كذا في البحر الرائق * وان حبس السائمة عن العلف والماء حتى هلكت ففيل هو استملاك فيضمن وقيل لا يضمن ولو أزال ملك النصاب بعد الحول بغير عوض كالهبة أو بهرض ليس بمال كالا هاراً وليس بمال الزكاة كهيبة الخدمة صار مستملاً كما ضامنا قدر الزكاة في العوض في يده ولم يبق ولو رجع في الهبة بقضاء وقبض زال الضمان وكذا بغير قضاء على الاصح كذا في الزاهد دي * ويؤخذ من آية بني تغلب ضعف

من استجمع شرائط الصلاة فكان الثاني قائماً قام الاول ولهذا لو أحدث الثاني الذي لم يشهد الخطبة في صلاته ما كان له أن يستخف كذا لو أحدث هذا الثاني كان له أن يستخف آخر لان الثاني قائم مقام الاول فبذلك ما عدا الامام الاول اذا أذن الامام رجلاً بأقامة الجمعة كان ذلك اذنا له بالخطبة وهذا لو أذن له أن يخطب كان اذنا بأقامة الصلاة ولو قال الخطيب هم ولا تصل بهم أجزأه أن يعلو بهم اذا خطب الامام يوم الجمعة فليأمر من أقم عليه أميراً آخر ففقههم وصلى بهم الجمعة لا يجوز له أن يخطب

(۱۸۱)

من علماء

الى الامام

لے بیٹھیں

مادام الخطيب في حمد الله تعالى والثناء عليه والوعظ لتمام فعايمهم الاستماع والامانة فاذا أخذ في مدح الظلمة والنساء عليهم فلا بأس بالكلام حينئذ قال شمس الاعنة الحلواني رحمه الله تعالى الصحيح عندنا ان من كان قريسا من الامام يستمع ويسكت من أول الخطبة الى آخرها واستماع الخطبة أفضل من رد السلام وتسميت العاطس والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام وعن أبي يوسف وهذا قول الطحاوي رحمه الله تعالى اذا قال (١٨٣) الخطيب في الخطبة بأية الذين آمنوا صلوا عليه الآية صلى على النبي عليه الصلاة

والسلام نفسه ومشايخنا رحمه الله تعالى قالوا بانه لا يصلي على النبي عليه الصلاة والسلام بل يستمع ويسكت لان الاستماع قرص والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام ممكنة بعد هذه الحالة ذكر في الزوائد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا خطب الامام يوم الجمعة ثم نزل وافتتح التطوع ركعتين خفيفتين أو طوئيلتين قال أمره بإعادة الخطبة وان لم يعد لها أجزاء وكذا لو افتتح الصلاة فأفسدها لم يقعد على رأس الركعتين وصلى أربعاً فانه يعد الخطبة وان لم يعد لها أجزاء وكذا لو افتتح الجمعة ثم تذكر ان عليه خبر يومه فانه يقضي الفائتة ويعيد الخطبة وان لم يعد لها أجزاء ويقرأ الامام في الجمعة في كل ركعة بفاتحة الكتاب وأي سورة شاء ويجهريهما واختلفوا في قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الجمعة وروى أنه كان يقرأ في صلاة الجمعة سورة الجمعة والمنافقون وروى أنه كان يقرأ أسج اسم ربك الاعلى وحل أنالك حديث

الازكاة السنة الاولى ثم يسقط لكل سنة زكاة مائة أخرى وما وجب عليه بالسنين الماضية ولا زكاة على المستأجر في السنة الاولى والثانية بقصان نصابه في الاولى وعدم قيامه في الثانية ويزكي في الثالثة ثلثمائة ثم يركي لكل سنة مائة أخرى وما استفاد قبلها الا أنه يرفع عنه زكاة السنين الماضية ولو كان آجر الدار تجارية للتجارة قيمتها ألف والمستهلكة تجالها فلا زكاة على الآجر لان آجره التجارية صارت مستحقة والاستحقاق بمنزلة الهلال وعلى المستأجر زكاة كل ما مضى ولو كانت الاجرة مكيلا أو موزنا بغير عينه فهو بمنزلة الدراهم وان كان بعينه فهو بمنزلة الجارية ولو سلم الدار ولم يقبض الاجرة يقبض المستأجر حكم المورح وحكم المورح حكم المستأجر كذا في محيط السرخسي رجل اشترى عبد التجارة يساوي مائتي درهم عاتين وقد التئ ولم يقبض العبد حتى حال الحول فبات العبد عند البائع كان على البائع زكاة المائتين وكذلك على المشتري وان كانت قيمة العبد مائة كان على البائع زكاة المائتين ولا زكاة على المشتري كذا في فتاوى قاضيان * باع عبد للخدمة بالفحل الحول على الثمن فردت بيب قضاء أو رضاء في الثمن ولو باع بعرض للتجارة فردت بيب بعد حول بقضاء لم يرك البائع العرض والعبد لم يرك المشتري العرض وركي البائع العرض ان رد بيقضاء لانه كالبيع الجديد وان نوى الخدمة ضمن زكاة العرض لانه اسلمت لك كذا في الكافي * ولو أحرز زكاة المال حتى مرض يؤدى سرامن الورثة وان لم يكن عنده مال وأراد أن يستقرض لاداء الزكاة فان كان في أكبر رأيه انه اذا استقرض وأدى الزكاة واجتمع لقصاءه دينه بقدر على ذلك كان الافضل له أن يستقرض فان استقرض وأدى ولم يقدر على قضاء الدين حتى مات يرجي أن يقضى الله تعالى دينه في الآخرة وان كان أكبر رأيه انه اذا استقرض لا يقدر على قضاء الدين كان الافضل له أن لا يستقرض لان خصومة صاحب الدين كان أشده كذا في محيط السرخسي * رجل تزوج امرأة على ألف ودفع اليها ولم يعلم انما أمة فحال الحول عندها ثم علم انها كانت أمة زوجت نفسها بغير إذن المولى وردت الف على الزوج روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لازكاة على واحد منهما وكذلك رجل خلق لحيه انسان فقضى عليه بالدية ودفع الدية فحال الحول ثم ثبتت لحيته وردت الدية لازكاة على واحد منهما وكذلك رجل أقر رجل بدين ألف درهم ودفع الف اليه ثم تصاد فاعاد الحول لم يكن عليه دين لازكاة على واحد منهما وكذلك رجل وهب لرجل ألفا ودفع الف اليه ثم رجع في الهبة بعد الحول بقضاء أو بغير قضاء واسترد الف لازكاة على واحد منهما ما كذا في فتاوى قاضيان * رجل وجبت عليه زكاة المائتين فافترس خمسة من ماله ثم ضاعت منه تلك الخمسة لانسقط عنه الزكاة ولو مات صاحب المال بعد ما أقرز كانت الخمسة ميراثا عنه كذا في التتارخانية ناقلا عن الظهيرية * ولو تزوج امرأة على أربعين ساعة وقبضت وحال عليها الحول ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه زكاة النصف الباقي كذا في فتاوى قاضيان في فصل مال التجارة * واذا وجبت الزكاة على رجل وهو لا يؤدب الا يحل للفقير أن يأخذ من ماله بغير علمه وان أخذ كان لصاحب المال أن يسترد ان كان قائم لو ان كان هالك يضمن كذا في التتارخانية * السلطان اذا أخذ الجبايات أو ما لا يطرق المصادرة ونوى صاحب المال عند الدفع الزكاة اختلّفوا فيه والصحيح أنه تسقط كذا قال الامام السرخسي هكذا في المضمرة * وللبديل حكم المبدل حتى لو تقايضا عابدا بعدد لم ينوب شيئا فان كان للتجارة فهو مال للتجارة وان كان للخدمة فهو للخدمة وان كان أحدهما للتجارة والآخر للخدمة

الغاشية * باب صلاة العيدين وتكبيرات أيام التذريق * لا يجب الخروج الى صلاة العيدين الاعلى من يجب عليه فبذل الجمعة ويشترط للعيد ما يشترط للجمعة من المصرو السلطان والاذن العام الا في شيئين أحدهما في الخطبة والخطبة في صلاة العيد تختلف الخطبة في الجمعة من وجهين أحدهما ان الجمعة لا تجوز بدون الخطبة وصلاة العيد تجوز بدونها والثاني ان في الجمعة تقدم الخطبة على الصلاة وفي العيدين تؤخر عن الصلاة فان قدم الخطبة في صلاة العيد جاز أيضا ولا تعاد الخطبة بعد الصلاة ويخطب في صلاة العيد

خائفتين كما هو المعتاد ويجاس بينهما جلسة خفيفة ويكبر في الخطبة في العيدين وليس لذلك عدد في ظاهر الرواية لكن ينبغي أن لا يكون أكثر الخطبة التكبير ويكبر في عيد الاضحى أكثر مما يكبر في خطبة عيد الفطر فإن لم يسمعهم جاز ولا يضرب أعدهم * رجل خطب يوم الجمعة بغير اذن الامام والا امام حاضر لا يجوز ذلك واختلاف المشايخ رجعهم الله تعالى في بناء المنبر في الجبانة قال بعضهم لا يكره كذا يحتاج الى اخراجه وقال بعضهم يكره ويخطب قائماً وعلى دابته كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكبر من يذهب الى

العيد يوم الاضحى ويحجر بذلك ولا يكبر يوم الفطر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهل يكبر في أيام العشر في الاسواق قال النقيب أبو جعفر رحمه الله تعالى سمعت ان مشايخنا رجعهم الله تعالى برون ذلك بدعة والسنة أن يخرج الامام الى الجبانة ويستخلف غيره ليصلي في المصر بالضعفاء

والمرضى والاضراء ويصلي هو في الجبانة بالاقوياء والاصحاء وان لم يستخلف أحداً كان له ذلك ولا تخرج الشواب من النساء في جميع الصلوات وأما الهجاء قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تخرج المجوز في العيدين والعشاء والفجر ولا تخرج في الجمعة والظهر والعصر والمغرب وقال أبو يوسف ومحمد رجعهم الله تعالى للمجوز أن تخرج الى الجماعات في جميع الصلوات وأجمعوا على ان المجوز لا تسافر بغير محرم ولا تخلو برجل شابا كان أو شيخا ولها أن تصافح الشيوخ ولا يخرج العبد الى العيدين والجمعة بغير اذن المولى وإذا أذن له مولاة اختلعت فاقية

فبدل ما كان للتجارة والتجارة تبدل ما كان للخدمة للخدمة * تقايض عبد بعد عبد في نصف الحول وهو ما للتجارة وقيمة أحدهما ألف وقيمة الآخر مائتان وتم حواهما وظهر بالاكس عيب ينقصه مائة لم يركوا أحدهما لعدم كمال النصاب في طرفي الحول فان تم الحول بعد الشراء في سبيل الرفع لانه بقي في يده ألف حول ولم يركوا الآخر لعدم النصاب فان رد المعيب بلا قضاء لم يركوا الا ردوان حال الحول بعد الشراء وركى المردود عليه ألفا لانه بيع جديد فصار مستهلكا وان رد بقضاء وركى المردود ولو ظهر عيب بالرفع ينقص مائتين بعد نصف حول من وقت الشراء ولا عيب بالاكس فردد بقضاء أو برضا زكى الراد المردود وركى المردود عليه المأخوذ كذا في الكافي * رجلان دفع كل منهما مائة الى رجل ليؤدى عنه غلط مالهما ثم تصدق ضمن الوكيل مال الدافعين وكانت الصدقة عنه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو وضع الزكاة على كفها فأنتم بها الفقراء جاز ولو سقط ماله من يده فرفعه فقير فرضى به جاز ان كان يعرفه والمال قائم كذا في الخلاصة

(الباب الرابع فيمن يمر على العاشر) *

وهو من نصيبه الامام على الطريق ليأخذ الصدقات ويأمن التجار به من الاصوص وكما يأخذ العاشر صدقات الاموال الظاهرة بأخذ صدقات الاموال الباطنة التي تكون مع التاجر كذا في الكافي * ويشترط في العامل أن يكون حراما لم يغريه شئ كذا في البحر الرائق ناقلا عن القاية * وإذا مر عليه المسلم لم يعمل التجارة أخذ منه ربع العشر على شرائط الزكاة من النصاب والحول يضعه موضع الزكاة وان مر عليه الذي يأخذ منه نصف العشر يضعه موضع الجزية والخراج ولا يسقط عنه جزية رأسه في تلك السنة ولا يأخذ منه أكثر من مرة في الحول كذا في السراج الوهاج * ومن مر على العاشر بأقل من مائتي درهم لم يأخذ منه شيئا مسلما كان أو ذميا أو حرا يعلم ان له مالا آخر في منزله أو لم يعلم كذا في محيط السرخسي * مر على العاشر لم يعمل لم يحمل عليه الحول ولم يكن في يده مال آخر من جنس هذا المال قد حال عليه الحول أو قال على دين مطالب من العباد أو أدت بها أنالى الفقراء قبل اخراجه الى السفر أو أدت الى عاشر آخر وكان في تلك السنة عاشر آخر وخاف صدق * ولم يشترط في الجامع الصغير اخراج البراءة وهو الاصح فان لم يكن في تلك السنة مصدق آخر لا يصدق * وكذا اذا ادعى الاداء الى الفقراء بعد الاخراج الى السفر كذا في الكافي * وإذا أتى بالبراءة على خلاف اسم ذلك المصدق يقبل قوله مع عيبه على جواب ظاهر الرواية لان البراءة ليست بشرط كذا في البدائع * وان حلف أنه أتى الى ساع آخر فظهر كذبه بعد سنين يؤخذ منه هكذا في التارخية ناقلا عن جامع الجوامع * وكل شئ صدق فيه المسلم صدق فيه الذي كذا في الكنتز ولا يمكن اجراؤه على عمومه فان ما يؤخذ من الذي جزية وفي الجزية لا يصدق اذا قال أدت بها أنالى فقراء أهل النعمة ليسوا بصارف لهذا الحق وايسر له ولاية الصرف الى مستحقه وهو مصالح المسلمين ولو قال في السواثم أدت بها أنالى الفقراء في المصر يصدق بل يؤخذ منه ثانيا وان علم الامام بادهائه * والزكاة هو الثاني والاول يقاب نفسه هو الصحيح هكذا في التبيين * وفي جامع أبي اليسر لو أجاز الامام اعطاه لم يكن به بأس لانه لو أذن الامام في الابتداء أن يعطى الفقراء بنفسه جاز فكذا اذا جاز بعد اعطاء كذا في البحر الرائق * مرتب واثم أو نقود وقال ليست هي صدق كذا في السراج الوهاج * مر على العاشر يعروض

قال بعضهم له أن يخاف ولا يخرج وقال بعضهم عليه أن يخرج اذا أذن المولى وان لم يأذن له المولى لكن يعلم العبد انه لو استأذنه يأذن له لا ينبغي له أن يخاف عن الجمعة والعيدين وان علم انه لو استأذنه يكرهه وبأني فانه لا يشهد الجمعة والعيدين وكذا المرأة اذا أرادت أن تصوم فطوعا بغير اذن زوجها ان علمت انها لو استأذنت زوجها يأذن لها كان لها ان تصوم ووقت صلاة العبد بعد ما ارتفعت الشمس قد مرع أورحين الى أن تزول والانفل أن يجعل الاضحى ويؤخر الفطر وليس صلاة العبد اذان واقامة بخلاف الجمعة ولا يتطوع في الجبانة

قبل صلاة العبدولة أن يتطوع بعدها والافضل أن يصلي أربع ركعات فان تطوع في بيته قبل الخروج الى المصلى اختلفوا فيه قال بعضهم يكره ومن خرج الى الجبانة ولم يدرك الامام في شيء من الصلاة ان شاء انصرف الى بيته وان شاء صلى ولم ينصرف والافضل أن يصلي أربعاً فاستكون له صلاة الضحى لما روى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه انه قال من فاتته صلاة العبد صلى أربع ركعات يقرأ في الاولى سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية والشمس (١٨٤) وضحاها وفي الثالثة والليل اذا يغشى وفي الرابعة والضحى وروى في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعد اجيالا وثوابا جزيلا * رجل أحدث في الجبانة قبل الصلاة خاف فوت الصلاة لو اشتغل بالوضوء كان له أن يصلي بالتيمم بلا خلاف وان أحدث بعد النروع كان له ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومن تكلم في صلاة العبد بعد دما صلى ركعة لا قضاء عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى سمعت في المسئلة خلافا بين أبي حنيفة وصاحبيه على قول صاحبيه يلزمه القضاء بناء على مسئلة أخرى اذا أحدث في صلاة العبد ولم يجدهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يتيمم لأن غده اذا لم يجب عليه القضاء لم يتيمم تفوته الصلاة أصلا وعندهما لو فاتته الصلاة يمكنه القضاء فلا يتيمم * (وأما كيفية صلاة العبد) * ما قاله ابن مسعود رضي الله تعالى عنه يكبر في المعدين تسع تكبيرات خسا في الاولى وأربعاً في الثانية تكبيرة الافتتاح وتكبيرات الركوع منها فتكون الزوائد ست

فقال ليست هي للتجارة فالقول قوله كذا في شرح الطحاوي * ولو مر بمائتي درهم بضاعة لم يعشرها وكذا المضاربة الآن يكون في المال ربح يبلغ نصيبه نصف ما يبيعون منه لان مال الله كذا في الهداية * وكذا الوتر عده أدون من مال فان كان مال المولى لا يأخذون كان كسبه فكذلك وهو الصحيح وان كان مولا معه يأخذ منه الا اذا كان على العبد دين يحيط بماله كذا في الكافي * ولو مر بالذي بالخمر والخنزير بنية التجارة وهما يساويان مائتي درهم فصاعدا عشر الخمر من قيمتها ولم يعشر الخنزير في ظاهر الرواية وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج * ولينكر محمد رحمه الله تعالى حكم جلود الميتة اذا مر بها الذي على العائش قالوا وينبغي لعائش أن يعشرها كذا في المحيط * ويأخذ من الحربي العشر الا أن يأخذوا من تجارنا أكثر أو أقل فيؤخذ منهم كذا وان لم يأخذوا مناشيا لم يأخذ منهم شيئا مجازاة لهم على صنيعهم وان أخذوا من جميع المال يؤخذ منهم جميع المال الا قدر ما يبلغه الى مأمونه ولا يؤخذ من مكانتي الحربيين وصبيانهم الا اذا أخذوا من صبياتهم وكاتبنا كذا في محيط السرخسي * ولا يصدق الحربي في شيء الا أن يدعى في الجوارى أنهن أمهات أولاده وفي العلمان انهم أولاده لان اقراره بالنسب وأمومية الولد صحيح فانه تمت صفة المالمية فان قال هم مدبرون لم يصدق لان التدبير لا يصح منه فان مر بمخمسين درهما لم يؤخذ منه الا أن يكونوا يأخذون من تجارنا من مثلها وان لم نعم لم يحل بعشر وتناهم لا أو نعلم ولكن لا نعلم قدر ما يأخذون منا أخذنا منهم العشر كذا في السراج الوهاج * وان مر الحربي على العائش فعشره ثم مر مرة أخرى لم يعشره حتى يحول الحول وان عشره فراجع الى دار الحرب ثم خرج من يومه ذلك عشره فأيا كذا في الهداية * ولو مر حربي بعائش ولم يعلم لم يعشره حتى يخرج ويدخل دار الحرب ثم خرج لم يعشره لما مضى كذا في التبيين * ولو مر المسلم والذي على العائش ولم يعلم به ثم علم في الحول الثاني بأخذهم ما كذا في محيط السرخسي والسراج الوهاج * ولو مر عليه باربعين شاة وقد دخل عليهم احوال ان أخذ منه لا لأول دون الثاني كذا في السراج الوهاج * ويؤخذ من بن تغلب نصف العشر والماخوذ منهم عوض عن الجزية ولو مر صبي أو امرأتان بن تغلب بمال فليس على الصبي شيء وعلى المرأة ما على الرجل كذا في السراج الوهاج * ومن مر بعائش الخوارج وعشره ثم مر على عائش أهل العدا لعشره ثانيا بخلاف ما اذا غلب الخوارج على بلد وأخذوا زكوة سوائهم فانه لا شيء عليهم كذا في الكافي * مر على العائش بما يتسارع اليه الفداء كالفواكه والرطب والبقول والابن وقيمتها نصاب بعشره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بعشره كذا في السراج الوهاج * وهكذا في محيط السرخسي والكافي * ولو مر بتواش ساعة دون النصاب وفي بيته ما يمكنه نصابا أخذ منه الواجب لان الكل داخل تحت الحماية كذا في السراج الوهاج

(الباب الخامس في المعادن والركاز)

ما يخرج من المعادن ثلاثة منطبع بالنار وما نفع وما ليس بمنطبع ولا مانع * أما المنطبع كالذهب والفضة والحديد والرماس والنحاس والصفرة فقيه الخمس كذا في التهذيب * سواء أخرج حرا أو عبدا أو ذميا أو صبي أو امرأتان ما في فلا تأخذ والحربي المستأمن اذا عمل بغير إذن الامام لم يكن له شيء وان عمل باذنه فلا مانع له وما وجد في أرض عشيرة أو خراجية كذا في محيط السرخسي * اذا عمل رجلان في طلب

تكبيرات في كل ركعة ثلاث تكبيرات زوائد وبوالى بين القرائتين يبدأ بالتكبير في الركعة الاولى وبالقرأة الركاز في الركعة الثانية وهو قول أكثر الصحابة رضي الله تعالى عنهم وبه أخذ أصحابنا رحمه الله تعالى لان الجهر بالتكبير بدعة فلا يؤخذ الاجماع اتفاق عليه الصحابة رضي الله تعالى عنهم وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنه في المشهور روايتان وفي رواية يكبر ثلثي عشرة تكبيرة الافتتاح وتكبيرات الركوع منها فتكون الزوائد تسع تكبيرات خمس في الاولى وأربع في الثانية وفي رواية يكبر ثلاث عشرة ثلاث أصليات

بالاكثرة في تكبيرات أيام
التشريق فكالأيدأ بعد
صلاة الفجر من يوم عرفة
ويقطع بعد صلاة العصر
من آخر أيام التشريق لقوله
تعالى واذكروا الله في أيام
معدودات وأراد به أيام
التشريق ويرفع يديه مع
كل تكبيرة في قول أبي حنيفة
ومحمرهما لله تعالى الا
في تكبيرة الركوع وان
صلى خلف امام لا يرى رفع
المدين في التكبيرات
يرفع المقتدى ويقرا في
العيدين في كل ركعة بفاتحة
الكتاب وأي سورة شاء ويؤخر
التكبيرات عن شاء
الافتتاح وإن أدرك الامام
في التشهد أو بعد السلام
في سجود السهو فانه يصلي
ركعتين ويكبر بأى نفسه
فان فات صلاة النظر في

(الباب السادس في زكاة الزرع والثمار)

(٣٤ - فتاوى اول) بعدزأوبغيرعذر يصلى في اليوم الثالث فان قامت في اليوم الثالث بعدزأوبغيرعذر لا يصلى بعد ذلك * امام صلى بالناس صلاة العيد يوم الفطر على غير وضوء وعلم بذلك قبل الزوال أعاد الصلاة وان علم بعد الزوال خرج من الغدو صلى فان لم يعلم حتى زالت الشمس من الغد لم يخرج وان كان ذلك في عيد الاضحى فعلم بعد الزوال وقد ذبح الناس جاز ذبح من ذبح ويخرج من الغدو يصلى وكذا ان علم في اليوم الثاني صلى بالناس ما لم تزل الشمس وان زالت الشمس يخرج من الغدو يصلى ما لم تزل فان علم بعد ما زالت الشمس في

اليوم الثالث لا بد لي بهذا وان علم يوم التحرقيل الزوال لنادي بالناس بالصلاة وازدحم من ذبح قبل العلم ومن ذبح بعد العلم لا يجوز ذبحه حتى تزول الشمس ولا تصلي صلاة العبد راكبا كما لا تصلي الجمعة والمكتوبة بخلاف صلاة الجنائز لانهم ليست بصلاة من كل وجه هكذا قال بعض المشايخ رحمه الله تعالى في الروايات الظاهرة اذا لم يلوا على جنازة ركبانا في القياس تجوز وفي الاستحسان لا تجوز والسهو في صلاة العبد وصلاة الجمعة والمكتوبة (١٨٦) وصلاة التطوع سواء ومشايخنا رحمه الله تعالى قالوا لا يسجد للسهو في العبدن

والجمعة كميل يقع الناس في الفتنة

(باب في غسل الميت وما يتعلق به من الصلاة على الجنائز والتكفين وغير ذلك) *

كل مسلم مكلف قتل ظالم لم يجب عن دمه بدل هو مال ولم يرتحم يغسل قتله أهل البغي أو قطاع الطريق أو أهل الحرب بسلاح أو غيره * المسلم اذا قتل نفسه في قول أبي حنيفة ومحمد درجهما الله تعالى بغسل ويصلى عليه * اذا مات الانسان لا بأس بأن يؤذن قرآنه واخوانه يمونه ويكره النداء في الاسواق وكيفية الغسل أن يجرد الميت عندنا ويوضع على عورته خرقة قدر ذراع يستتر من سرته الى ركبته ويستر ركبتيه في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان النظر الى عورة الميت حرام لقول النبي صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله تعالى عنه لا تنظر الى نفسك ولا ميت وفي ظاهر الرواية يوضع خرقة تستر السوء وحدها ثم يغسل ماتحت الخرقة لكن لا يغسل السوء ولا يمسها

يكون الخارج منها بما يقصد بزرعته نماء الارض هكذا في البحر الرائق * فلا عشر في الحطب والحشيش والقصب والطرفاء والسعف لان الاراضي لا تستنمى بهذا الاشياء بل تفسدها حتى لو استنمى بقوائم الخراف والحشيش والقصب وغصون النخل أو فيها داب أو صنوبر ونحوها وكان يقطعه ويبيعه يجب فيه العشر كذا في محيط السرخسي * ويجب العشر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في كل ما تجزعه الارض من الحنطة والشعير والدخن والارز وأصناف الحبوب والبقول والراحين والاوراد والطراب وقصب السكر والذرية والبطيخ والقناء والخيار والبادنجان والعفصر وأشباه ذلك ثمالة ثمرة باقية أو غير باقية قل أو كثر هكذا في فتاوى قاضيخان * سواء سقي بماء السماء أو سحبا يقع في الوسق أو لا يقع هكذا في شرح الطحاوي * ويجب في الكان وبذره لان كل واحد منهما مائة صود كذا في شرح المجمع * ويجب في الجوز واللوز والكمون والكزبرة هكذا في المضمهرات * ويجب العشر في العسل اذا كان في أرض العشر وكذا المثل اذا سقط على الشوك الاخضر في أرضه كذا في خزائن المفتين * وما يجمع من ثمار الاشجار التي ليست بمالوكه كاشجار الجبال يجب فيها العشر كذا في الظهيرية * ولا عشر فيما لهو تابع للارض كالنخل والاشجار وكل ما يخرج من الشجر كالصمغ والقطران لانه لا يقصد به الاستغلال كذا في البحر الرائق * ولا يجب في البزور التي لا تصلح للزراعة والتداوي كبزر البطيخ والنافخا والشونيز كذا في المضمهرات * ولا يجب في القنب والصنوبر وشجر القطن والبادنجان والكندر والموز والتين هكذا في خزائن المفتين * ولو كان في دار رجل شجرة مثمرة لا عشر فيها كذا في شرح المجمع لابن المالك * وما سقي بالدولاب والدالية ففيه نصف العشر وان سقي سحبا وبالدالية يعتبر أكثر السنة فان استوى بالجبب نصف العشر كذا في خزائن المفتين * ووقته وقت خروج الزرع وظهور الثمر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البحر الرائق * فلا يعمل عشر أرضه قبل الزرع لا يجوز ولو عمل بعد الزراعة بعد انبات فانه يجوز ولو عمل بعد الزراعة قبل انبات فلا يظهر أنه لا يجوز ولو عمل عشر الثمار ان كان بعد طلوعها يجوز وان كان قبل طلوعها لا يجوز في ظاهر الرواية هكذا في شرح الطحاوي * ويسقط بهلاك الخارج من غير صنعه وبهلاك البعض يسقط بقدره وان استهلكه غير المالك أخذ الضمان منه وأدى عشره وان استهلكه المالك ضمن عشره وصار ديناً في ذمته ويسقط بالردة يموت المالك من غير وصية اذا كان قد استهلكه كذا في البحر الرائق * تعالي له أرض عشرية عليه العشر مضاء فإوان استأجرها ذمى من تعالي فهي على حالها عندهم وكذا اذا اشترها منه مسلم أو أسلم التعالي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كان التعريف أصلياً أو حادثاً ولو كانت الارض اسلم باعها من ذمى غير تعالي وقبضها فعليه الخراج عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان أخذها منه مسلم بالشفعة أو ردت على البائع ففساد البيع فهي عشرية كما كانت وفي أرض الصبي والمرأة التغلبيين ما في أرض الرجل وليس على المجوسي في داره شيء هكذا في الهداية * وان جعل مسلم داره بستاناً فآؤته تدور مع مائه فان سقاها بماء العشر فهو عشري وان سقاها بماء الخراج فهو خراجي بخلاف ما اذا جعل الذي داره بستاناً حيث يجب عليه الخراج كيفما كان وداره حرّة كذا في التبيين * وكذا المقابر كذا في البحر الرائق * ولو ان المسلم أو الذي سقاها مرة بماء العشر ومرة بماء الخراج فالمسلم أحق بالعشر والذي بالخراج كذا في معراج الدراية * ثم ما العشر ماء البئر التي حفرت في أرض العشر وماء العين التي تظهر في أرض العشر وكذلك ماء السماء وماء البحار العظام

سده بل يجعل في يده خرقة يغسل سواته بتلك الخرقة كيلا يمس عورته بغير خرقة كالومات المرأة بين أجنب عسرى أجنبي بخرقه عند الضرورة ثم يوضأ وضوءه للصلاة الا اذا كان صغيراً الا يصلي فلا يوضأ ويبدأ بالماء من اعتبار اجماعه لا يغتسل في حياته ولا يعضض ولا يستنشق ومن العلماء من قال يجعل الفاسل خرقة في اصبعه يمسح بها اسنانه ولهاثة ولثته ويدخل في منخره أيضاً وعليه الناس اليوم ثم يغسل كاهه والمعروف السقط الذي لم يتم أعضاؤه لا يصلي عليه بانفاق الروايات واختلف في غسله واختار أن يغسل ويدفن

مله وفافى خرقه وان سقط الغلام من بطن أمه ميتا يغسل ويكفن ولا يصلى عليه وفي تسميته كلام * اذا جرى الماء على الميت أو أصابه المطر
عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا ينوب عن الغسل لأن الأمر بالانابة بالغسل وأصابه المطر وجريان الماء ليس بغسل * الغريق يغسل ثلاثا في قول أبي
يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى في رواية أن نوى الغسل عند الإخراج من الماء يغسل مرتين وإن لم ينو يغسل ثلاثا وعنه في
رواية يغسل مرة واحدة * اذا غسل الميت ثم خرج منه نجاسة لا يعاد الغسل * الصغير (١٨٧) والصغيرة اذا لم يبلغا حد الشهوة

يغسلهما الرجل والنسوة
لأنه ليس لأعضائهما حكم
العورة وفي الأصل قال
قبل ان يتكلم وعن أبي
يوسف رحمه الله تعالى أكثر
ان يغسلهما الاجنبي
الخصي والمحبوب كالفعل
ويهم الخنثى وقيل يغسل
في شبابه اذا كان للزنا محرم
ييمها بالبدن وأما الاجنبي
فخرقة على يده ويفض
بصره عن ذراعها وكذا
الرجل في امرأته الا في
غض البصر ولا فرق بين
الشابة والعجوز * رجل
مات ولم يجدوا ماء فجموه
وصلوا عليه ثم وجدوا ماء
غسل ويصلى عليه ثانيا في
قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى وعنه في رواية
يغسل ولا تعاد الصلاة بمنزلة
جنب نيم وصلى ثم وجد
ماء بعد ذلك وعن محمد
رحمه الله تعالى في ميت دفن
قبل الغسل وأهلاؤه عليه
التقرب قال يصلى على قبره
ولا ينش وعن محمد رحمه

عشرى كذا في المحيط * وماء أتمار شقها بجمع وماء بئر حفرت في ارض خراجية خراجي وأما ماء سبحون
ودجلة والفرات فخراجي عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي * ولو أجر أرضا
عشرية كان العشر على الأجر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما على المستأجر كذا في الخلاصة
* ولو هلك الخارج قبل الحصاد لا يجب العشر على الأجر وإن هلك بعد الحصاد لا يسقط عن الأجر وعنده
لوهلك قبل الحصاد أو بعده فانه يهلك بما فيه هلكا في شرح الطحاوي * ولو أعارها من مسلم فزرعها فالعشر
على المستعير ولو أعارها من كافر فالعشر على المعير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما على الكافر
ولكن عند محمد رحمه الله تعالى عشر واحدة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى عشران كذا في محيط
السرخسي * وفي المزارعة على قولهم العشر عليها بالحصصة وعلى قوله على رب الأرض لكن يجب في حصته في
عينه وفي حصصة المزارع يكون دينيا في ذمته كذا في الجرار الرائق * ولو هلك الخارج سقط العشر عنهما عذرهما
وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قبل الحصاد كذلك وبعده لا يسقط عنه عشر حصصة المزارع ويسقط في
حصته ولو استهلكه رجل بعد الاستقصاء قبل الحصاد أو سرقه فلا عشر حتى يؤدي المستهلك الضمان فيجب
على رب الأرض عشر البدل وعندهما عليهما كذا في محيط السرخسي * ولو غصب أرضا عشرية فزرعها
ان لم تنقصها الزراعة فلا عشر على رب الأرض وإن نقصتها الزراعة كان العشر على رب الأرض كذا في
الخلاصة * واذا باع الأرض العشرية وفيها زرع قد أدرك مع زرعها أو باع الزرع خاصة فعشره على البائع
دون المشتري ولو باعها والزرع قبل ان فصله المشتري في الحال يجب على البائع ولو تركه حتى أدرك فعشره
على المشتري كذا في شرح الطحاوي * واذا باع الطعام المعشور فللمصدق أن يأخذ عشره من المشتري وإن
تفرقا وإن شاء أخذ من البائع ولو باعه بأكثر من قيمته ولم يقبضه المشتري فللمصدق أن يأخذ عشر الطعام
وإن شاء أخذ عشر الثمن وإن كان البائع جاني فيه بما لا يتغابن الناس فيه فليس للتصدق إلا أخذ عشر الطعام
وإن استهلكه أخذ من البائع عشر طعام مثله إلا أن يعطيه مقدار قيمته من الثمن وإن كان المشتري
استهلكه فالمتصدق بالخيار إن شاء ضمن البائع وإن شاء ضمن المشتري مثل عشرة لآن كل واحد منهما
متلف حقه ولو باع الغنم أخذ العشر من غنمه وكذلك لو أخذ عصفارا ثم باعه فعليه عشر من العصفور كذا
في محيط السرخسي * ولا تحسب أجرة العمال ونفقة البقر وركى الانهار وأجرة الحافظ وغير ذلك فيجب
إخراج الواجب من جميع ما أخرجه الأرض عشر أو نصف كذا في الجرار الرائق * ولا بأكل شيأ من طعام
العشر حتى يؤدي عشره كذا في الظهيرية * وإن أفرز العشر يحمل له أكل الباقي وقال أبو حنيفة رحمه
الله تعالى ما أكل من الثمرة أو أطم غيره ضمن عشره كذا في محيط السرخسي في باب ما يحتسب لصاحب
الأرض

(الباب السابع في المصارف)

(منها الفقير) وهو من له أدنى شيء وهو ما دون النصاب أو قدر نصاب غير نام وهو مستغرق في الحاجة فلا
يخرج عنه عن الفقر ملك نصب كثيرة غير نامية اذا كانت مستغرقة بالحاجة كذا في فتح القدير * التصديق
على الفقير العالم أفضل من التصديق على الجاهل كذا في الزاهدي * (ومنهم المسكين) وهو من لا شيء له

لا يغسل ميت غسله أهل من غير نية الغسل أجزأهم ذلك * اذا مات الرجل وليس ثمة رجل تيممه أمته أو أمة غيره بغير ثوب الامن
يعتق بموته ولا تغسل الامم ولاها وكذا أم الولد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى للحرمة والصائغة أن تغسل زوجها اذا مات الرجل
عن امرأته فقبلت بن الميت وارتدت والعياذ بالله أو وقعت المحرمية بينهما بسبب من الأسباب لم يجز لها أن تغسله اذا ظاهر الرجل من
امرأته ثم مات عنها كان لها أن تغسله منكوبة الرجل اذا تزوجت بزوجه حتى وجبت عليها العدة ثم فرق بينهما وردت الى الزوج

الاول فلت عنها وهي في العدة عن نكاح فاسد لم يكن لها أن تغسله وان انقضت عدتها في حياته أو بعد وفاته كان لها أن تغسله رجل له امرأتان فقال احدا كما طالت ثلاثا ثم مات قبل أن يبين لم يكن لواحدة منهما أن تغسله والهما الميراث وعلم ما عدة الوفاة والطلاق اذا مات الرجل عن المرأة المجوسية لا تغسله فان أسلمت كان لها أن تغسله اذا مات الرجل عن امرأته وأختها في عدته لم تغسله وان انقضت عدة أختها كان لها أن تغسله اذا مات الرجل فاقامت (١٨٨) امرأتان أختان كل واحدة منهما مائة انه تزوجها دخل بها اولاً يعلم أيتهما الاولى لم

تغسله واحدة منهم ما وميراث امرأته واحدة بينهما وينبغي أن يكون غاسل الميت على الطهارة ويكره أن يكون حائضاً أو جنباً ولا بأس بجلوس الحائض والجنب عنده وقت الموت * امرأه ماتت والولد يضرب في بطنها قال محمد رحمه الله تعالى يشق بطنها ويخرج الولد لا يسع الا ذلك اذا عاش المجروح في المعركة يوم اغسل وان عاش أقل من يوم لم يغسل في قول محمد رحمه الله تعالى وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى * اذا جرح الرجل فحمل قليلاً ثم مات غسل الآن يسقط في الموضع الذي جرح فيه فيوت فلا يغسل ومن أوصى بوصية غسل قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى انما تطل الشهادة بالوصية اذا زادت الوصية على كلمتين أما الكلمة والكلمتان لا تطل الشهادة ومن قتل في حالة الحرب بفعل نفسه بأن أصابه سيفه أو سهمه غسل في قول محمد رحمه الله تعالى ولا يغسل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى

فيحتاج الى المسئلة لقوته أو ما يورى بدنه ويحل له ذلك بخلاف الأول حيث لا تحل المسئلة له فانها لا تحل لمن يملك قوت يومه بعد ستره بدنه كذا في فتح القدير * (ومنها العامل) وهو من نصبه الامام لاستيفاء الصدقات والعشور كذا في الكافي * ويعطيه ما يكفيه وأعواد بالوسط مدة ذهابهم وإيابهم مادام المال باقياً الا اذا استغرقت كفايته الزكاة فلا يراد على النصف كذا في البحر الرائق * وان حل رجل زكاة ماله بنفسه الى الامام لا يستحق العامل من ذلك كذا في الينابيع وهكذا في محيط السرخسي * ولا يحل للعامل الهاشمي تنزيهاً لقربة النبي صلى الله عليه وسلم عن شبهة الوسخ وتحل للغني كذا في التبيين * فان عمل الهاشمي عليهم اوزر من غيرها لا بأس به هكذا في الخلاصة * ولو له المال في يد العامل أو وضع سقط حقه وأجزأ عن الزكاة عن المؤدين كذا في السراج الوهاج * المصدق اذا أراد أن يحل حق عمله قبل الوجوب جاز له الاخذ والافضل أن لا يأخذ كذا في الخلاصة * (ومنها الرقاب) هم المكاتبون ويعاونون في فك رقابهم كذا في محيط السرخسي * ويجوز الدفع الى مكاتب غني علم بذلك أو لم يعلم كذا في الخلاصة ومحيط السرخسي * ولا يجوز لمكاتب هاشمي أن الملك يقع للمولى من وجهه والشبهة ملحقه بالحقيقة كذا في محيط السرخسي * (ومنها الغلام) وهو من زعمه دين ولا يملك انصافاً فلا عن دينه أو كان له مال على الناس لا يمكنه أخذه كذا في التبيين * والدفع الى من عليه الدين أولى من الدفع الى الفقير كذا في المضمرات * (ومنها في سبيل الله) وهم منقطعوا والغزاة الفقراء منهم عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى منقطعوا والحاج الفقراء منهم هكذا في التبيين * والصحيح قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المضمرات * (ومنها ابن السبيل) وهو الغريب المنقطع عن ماله كذا في البدائع * جاز الاخذ من الزكاة قدر حاجته ولم يحل له أن يأخذ أكثر من حاجته وألحق به كل من هو غائب عن ماله وان كان في بلده لان الحاجة هي المعبرة ثم لا يلزمه أن يتصدق بما فضل في يده عند قدرته على ماله كالفقير اذا استغنى كذا في التبيين * والاستمعة راض لابن السبيل خير من قبول الصدقة كذا في التظهيرية * فهذه جهات الزكاة وللمالك أن يدفع الى كل واحد وله أن يقتصر على صنف واحد كذا في الهداية * وله أن يقتصر على شخص واحد كذا في فتح القدير * والدفع الى الواحد أفضل اذا لم يكن المدفوع ناصباً كذا في الزاهدي * ويكره أن يدفع الى رجل مائتي درهم فصاعداً وان دفعه جاز كذا في الهداية * هذا اذا لم يكن الفقير مدينياً فان كان مدينياً فادفع اليه مقدار ما لو قضى به دينه لا يبقى له شيء أو يبقى دون المائتين لا بأس به وكذا لو كان معيلاً جاز أن يعطى له مقدار ما لو وزع على عياله يصيب كل واحد منهم دون المائتين كذا في فتاوى قاضي خان * ونذبا الاغناء عن السؤال في ذلك اليوم كذا في التبيين * وأما أهل الذمة فلا يجوز صرف الزكاة اليهم بالاتفاق ويجوز صرف صدقة التطوع اليهم بالاتفاق واختلفوا في صدقة الفطر والندور والكفارات قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يجوز الا أن فقراء المسلمين أحب اليها كذا في شرح الطحاوي * وأما الحربى المستأمن فلا يجوز دفع الزكاة والصدقة الواجبة اليه بالاجماع ويجوز صرف التطوع اليه كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز أن يبنى بالزكاة المسجد وكذلك القنطرة والسقايات واصلاح الطرقات وكري الانهار والحج والجهاد وكل ما لا تمليك فيه ولا يجوز أن يكفى به اميت ولا يقتضى به ادين الميت كذا في التبيين * ولا يشتري به عبد يعتق ولا يدفع الى أصله وان علا وفرعاً من سفلى كذا في الكافي * ولا يعطى للولد المنق

من قتل بالبحر ونحو ذلك في غير المحاربة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان هذا القتل يوجب الدية عنده ومن قتل ولا السبع أو احترق بالنار أو ردى من جبل أو مات تحت هدم أو قتل بقصاص أو رجم أو قتل انسان دافعاً عن نفسه أو ماله غسل ومن قتل انسه أو قتلت المرأة زوجها أو لها منه ولد يغسل لان قتله وقع موجباً للقصاص وانما وجبت الدية لتدبير استيفاء القصاص وليس في غسل الميت استعجال القطن في الروايات الظاهرة وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان يجعل القطن الملوغ في مخزبه وفهه وبعضهم

قالوا يجعل في صمخ أذنيه أيضا وقال بعضهم يجعل في دبره أيضا وهو قبيح * وبكفن الميت كفن مثله وتفسيره أن ينظر إلى ثيابه في حياته لخروج الجمعة والعديد من ذلك كفن مثله أكثر ما يكفن فيه الرجل ثلاثة أثواب ليس فيها عمامة عندنا واستحسنها المتأخرون وهو مروى عن عمر رضي الله تعالى عنه وبه أخذ مالك رضي الله تعالى عنه وأدناه في الرجل ثوبان قبض ولفافة وكفن السنة للمرأة خمسة خمار وازار وقبض ولفافة وخرقة تربط فوق ثدييه وابطنها وكفن الكفاية لها ثلاثة (١٨٩) قبض وازار ولفافة فان كان بالمال

كثرة وبالورثة قلة فكفن

السنة أولى وان كان على

العكس فكفن الكفاية أولى

والمراهق في الكفن بمنزلة

البالغ والطفل الذي لم

يلغ حدا الشهوة فالأحسن

أن يكفن فيما يكفن البالغ

وان كفن في ثوب واحد جاز

ويقدم الكفن من التركة

على سائر الحقوق فان لم يترك

مالا فكفن على من يجب

عليه النفقة الا الزوج في قول

محمد رحمه الله تعالى وعلى

قول أبي يوسف رحمه الله

تعالى يجب الكفن على

الزوج وان تركت مالا

وعليه الفتوى اذا نبش

الميت وهو طري كفن ثانيا

من جميع المال فان كان

قد قسم ماله فالكفن يكون

على الوارث دون الغرما

وأصحاب الوصايا وان لم يفضل

التركة من الدين فان لم يكن

الغرما قبضوا دينهم بدئي

بالكفن وان كانوا قبضوا

ديونهم لا يستردعهم شيئا

لزوال ملك الميت * معتق

الرجل اذا مات ولم يترك شيئا

وله حالة موسر ومولاه الذي

أعتقه قال محمد رحمه الله

تعالى كفنه على خالته

وعن أبي يوسف رحمه الله

تعالى في التوارث اذا ماتت المرأة وترك

حياته كان كفنه على الناس فان لم يقدر واسألوا الناس

لأن الحي يقدر على السؤال بنفسه بخلاف الميت * رجل مات في مسجد قوم فقام أحدهم وجع الدراهم لتكفنه ففضل من ذلك شيئا

علم صاحب الفضل رده عليه وان لم يعرف كفن به محتاجا آخر وان لم يقدر على صرفها إلى الكفن تصدق بها على الفقراء رجل كفن ميتا

ولا الخلو من مائه بالنار كذا في التمر تاشي * ولا يدفع إلى امرأته للاشتراك في المنافع عادة ولا تدفع المرأة إلى زوجها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية * ولا يجوز دفع إلى عبده ومكاتبه ومديره وأم ولده ولا إلى معتق البعض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصورته أن يعتق مالا السكلى جزأ شأنا عنه أو بعتقه شريكه فيستسعيه الساكت فيكون مكاتبه أما إذا اختار التخصيص أو كان أجنبيا عن العبد جازله أن يدفع الزكاة إليه لأنه مكاتب الغير كذا في التبيين * ولا يجوز دفع الزكاة إلى من يملك نصابا أي مال كان ذنابا ودرهم أو سواهم أو عروضا للتجارة أو غير التجارة فاضلا عن حاجته في جميع السنة هكذا في الزاهدي * والشروط أن يكون فاضلا عن حاجته الأصلية وهي مسكنه وأثاث مسكنه وثيابه وخدمه ومركبه وسلاحه ولا يشترط النماء أنه مشروط وجوب الزكاة لحرمان كذا في الكافي * ويجوز دفعها إلى من يملك أقل من النصاب وان كان صحيحا مكنته * كذا في الزاهدي * ولا يدفع إلى مملوك غني غير مكاتبه كذا في معراج الدراية * ولا يجوز دفعها إلى ولد الغني الصغير كذا في التبيين * ولو كان كبيرا فقيرا جاز ويُدفع إلى امرأته غني إذا كانت فقيرة وكذا إلى البنت الكبيرة إذا كان أبوها غنيا لان قدر النفقة لا يغنيها وبغنى الأب والزوج لا تعد غنية كذا في الكافي * ويجوز صرفها إلى الأب المعسر وان كان ابنه موسرا كذا في شرح الطحاوي * ويجوز صرفها إلى من لا يحل له السؤال اذ لم يملك نصابا وان كانت له كتب تساوى مائتي درهم إلا أنه يحتاج إليها للتدريس أو التعفظ أو التصحيح يجوز صرف الزكاة إليه كذا في فتاوى قاضي خان * سواء كانت فقرا أو وحيدا أو أدبا هكذا في محيط السرخسي * وكذا لو كان عنده من المصاحف وهو يحتاج إليه وان كان لا يحتاج إليه وهو يساوى مائتي درهم لا يجوز صرف الزكاة إليه ولا يجوز له أخذها وكذا لو كان له حوائث أو دار غلة تساوى ثلاثة آلاف درهم وعملها لا تكفي لقوته وقوت عياله يجوز صرف الزكاة إليه في قول محمد رحمه الله تعالى ولو كان له ضبعة تساوى ثلاثة آلاف ولا يخرج ما يكفي له ولعياله اختلافوا فيه قال محمد بن مقاتل يجوز له أخذ الزكاة ولو كان له دار فيها بستانان وهو يساوى مائتي درهم قالوا لم يكن في البستان مائتيه هراق الدار من المطبخ والمغتسل وغيره لا يجوز صرف الزكاة إليه وهو بمنزلة من له متاع وجواهر والذي له دين مؤجل على إنسان إذا احتاج إلى النفقة يجوز له أن يأخذ الزكاة قدر كفايته إلى حلول الاجل وان كان الدين غير مؤجل فان كان من عليه الدين معسرا يجوز له أخذ الزكاة في أصح الأقاويل لأنه بمنزلة ابن السبيل وان كان المدين موسرا معترفا لا يحل له أخذ الزكاة وكذا إذا كان جاحدا وله على الدين بينة عادلة وان لم تكن بينة عادلة لا يحل له أخذها ما لم يرفع الأمر إلى القاضي فيحلفه فاذا حلفه وحلف بعد ذلك يحل له أخذها كذا في فتاوى قاضي خان * رجل له دار يسكنها يحل له الصدقة وان لم يسكن الكل هو الصحيح كذا في الزاهدي * ولا يدفع إلى بني هاشم وهم آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عقيل وآل الحرث بن عبد المطلب كذا في الهداية * ويجوز الدفع إلى من عداهم من بني هاشم كذرية أبي لهب لأنهم لم ينصروا النبي صلى الله عليه وسلم كذا في السراج الوهاج * هذا في الواجبات كالزكاة والنذر والعشر والكفارة فاما التطوع فيجوز صرف الهم كذا في الكافي * وكذا لا يدفع إلى موالهم كذا في العيني شرح الكنز * ويجوز صرف خمس الركا والمعدن إلى فقراء بني هاشم كذا في الجوهر النيرة والوكيل اذا أعطى ولده الكبير والصغير أو امرأته وهم محاييج جاز ولا يسكن شيئا كذا في الخلاصة * اذا شئت وتحرى

من ماله ثم وجد الكفن في يد رجل كان له ان يأخذه منه لانه ما زال عن ملكه الى الميت وان كان وهبه للورثة وكفنه الورثة فالورثة أحق به وكذا لو كفن ميتا فترسه السبع كان الكفن له لانه بقي على ملكه * حتى عربان وميت ومعهما ثوب واحد ان كان الثوب ملكا للحي فله ان يلبسه ولا يكفن به الميت لانه محتاج اليه وان كان ملكا للميت والحي وارثه يكفن فيه الميت ولا يلبسه لان الكفن مقدم على الميراث * من لا يجبر على النفقة في حياته كأولاد (١٩٠) الاعمام والعلم والاخوال والخالوات لا يجبر على الكفن ثوب الجنائز اذا تخرق ولم

يقي صالحا لما اتخذ له ليس
لأنه لو أن يتصدق به بل
بيده وبصرف نفسه في غن
ثوب آخر * يجوز الاستنجار
على حل الجنائز وحفر القبور
ولا يجوز على غسل الميت
وبعض المشايخ رحمه الله
تعالى يجوز ذلك أيضا ثم
السنن في حل الجنائز عندنا
أن يحملها أربعة نفر من
جوانبها الأربع يطوف كل
واحد منهم على جوانبها
الأربع يضع مقدمها على
يمينه ثم مؤخرها على يمينه ثم
مقدمها على يساره ثم
مؤخرها على يساره روى
أبو يوسف عن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى أنه فعل
كذلك ويكره أن يضعها
على أصل العنق ويقوم بين
اليهودين ويسرع بالجنائز
ويشئى به الأعلى بحله ولا يبطئ
كيلا يتحرك الميت والمشى
خلف الجنائز أفضل ويجوز
المشى امامها امام يتياءد عن
القوم ولا ينبغي أن تقدم
القوم كلهم ولا بأس بالركوب
في الجنائز والمشي أفضل
ويكره أن يتقدم الجنائز
راكبا ويكره التوح
والصياح وشق الجيوب
ولا بأس بالبكاء بأن هطل

فوقع في أكبر رأيه أنه محل الصدقة فدفع اليه أو سأل منه فدفع أو رآه في صف النقرة فدفع فان ظهر أنه
محل الصدقة جاز بالاجماع وكذا ان لم يظهر حاله عنده وأما اذا ظهر أنه غني أو هاشمي أو كافر أو مولى الهاشمي
أو الولدان أو المولودون أو الزوج أو الزوجة فانه يجوز وتسقط عنه الزكاة في قول أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى ولو ظهر أنه عبده أو مدمره أو أم ولد له أو مكاتبه فانه لا يجوز وعليه أن يعيدها بالاجماع وكذا
المستسحى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في شرح الطحاوي * واذا دفعها ولم يخطر بباله أنه مصرف
أم لا فهو على الجواز الا اذا تبين أنه غير مصرف واذا دفعها اليه وهو شاك ولم يتحرر أو تحرى ولم يظهر له أنه
مصرف أو غلب على ظنه أنه ليس بمصرف فهو على الفساد الا اذا تبين أنه مصرف هكذا في التبيين * ويكره
نقل الزكاة من بلد الى بلد الا أن يتقلها الانسان الى قريته أو الى قوم هم أحوج اليها من أهل بلده ولونقل
الى غيرهم اجزأ وان كان مكروها وانما يكره نقل الزكاة اذا كان الاخراج في حينها بأن أخرجهما بعد الحول
أما اذا كان الاخراج قبل حينها فلا بأس بالنقل والافضل في الزكاة والفطر والتذوير الصرف أولا الى
الاخوة والاخوات ثم الى أولادهم ثم الى الاعمام والعلم ثم الى الاخوال والخالوات ثم الى
أولادهم ثم الى ذوى الارحام ثم الى الجيران ثم الى أهل حرفته ثم الى أهل مصره أو قريته كذا في السراج
الوهاج * ثم المعتبر في الزكاة مكان المال حتى لو كان هو في بلد وماله في بلد آخر يفرق في موضع المال وفي
صدقة الفطر يعتبر مكانه لا مكان أولاده الصغار وعبيده في الصحيح كذا في التبيين * وعليه الفتوى كذا في
المضمرات * وأما أخذ مظلة زمامين الصدقات والعشور والخراج والحبائيات والمصادرات فالاصح أنه
يسقط جميع ذلك عن أرباب الاموال اذا فو وأخذ الدفع التصديق عليهم كذا في التتارخانية في الفصل
الثامن من الزكاة * ولوقضى دين الفقير بزكاة ماله ان كان بأمره ويجوز ان كان بغير أمره لا يجوز وتسقط
الدين ولو دفع اليه دار السكنى ان الزكاة لا يجوز كذا في الزايدى * نوى الزكاة بما يدفع لصبيان اقربائه
اولادهم يأتية بالبشارة أو يأتي بالبا كورة اجزأه ولو نوى الزكاة بما يدفع المعلم الى الخليفة لم يستأجره ان كان
الخليفة بحال لم يدفعه يعلم الصبيان أيضا اجزأه والافلا وكذا ما يدفعه الى الخدم من الرجال والنساء في
الاعباد وغيرها بنية الزكاة كذا في معراج الدراية * اذا دفع الزكاة الى الذقير لا يتم الدفع مالم يقبضها
أو يقبضها للفقير من له ولاية عليه نحو الاب والوصى يقبضان للصبي والجنون كذا في الخلاصة * أو من كان
في عياله من الاقارب أو الاجانب الذين يعولونه والملة تقبض للقبض ولودفع الزكاة الى مجنون أو صغير
لا يعقل فدفع الى أبويه أو وصيه فالوا لا يجوز كالوضع على ذك ان تم قبضها فقير لا يجوز ولوقبض الصغير
وهو مرأق جاز وكذا لو كان يعقل القبض بأن كان لا يرى ولا يحد عنه ولودفع الى فقير معنوه جاز كذا
في فتاوى قاضيان

فصل ما يوضع في بيت المال أربعة أنواع (الاول) زكاة السوائم والعشور وما أخذها العاشر من تجار
المسلمين الذين يعمرون عليه ومجمله ما ذكرنا من المصارف (الثاني) خمس الغنائم والمعادن والركاز ويصرف
اليوم الى ثلاثة أصناف التمتي والمساكين وابن السبيل (والثالث) الخراج والجزية وما صولح عليه بنو
فجران من الخلال وبنو تغلب من الصدقة المضاعفة وما أخذها العاشر من المستأمنين وتجار أهل الذمة كذا
في السراج الوهاج * وتصرف تلك الى عطاء المقاتلة وسنن الثغور وبنو الحصون ثم الى مرصد الطريق

الدمع فان كانت مع الجنائز نائمة أو صائمة زبرت فان لم تنزح فلا بأس بالمشى معها ويكره رفع الصوت بالذكر فان
أراد ان يذكر الله يذكر في نفسه وعن ابراهيم رحمه الله تعالى كانوا يكرهون أن يقول الرجل وهو مشى معها استغفر والله غفر الله لكم ولا
يرجع عن الجنائز قبل الدفن بغير ان أهلها واذا كان القوم في المصلى حتى بالجنائز قال بعضهم يقومون لها اذا راوها قبل أن توضع الجنائز
هن الاغناق وقال بعضهم لا يقومون وهو الصحيح فهذا شيء كان في الابتداء ثم نسخ * اختلفت الروايات فيمن هو أحق بالصلاة على الميت ذكر في

شرح الصلاة للشمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى امام الحنابلة والى امام الحنابلة والى امام الحنابلة والى امام الحنابلة
عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاب أولى ولا يتقدم امام الحنابلة الاب وعند عدم امام الحنابلة أب الميت أولى من سائر العصابات
وذكر الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى السلطان أحق بالصلاة على الميت اذا حضر ثم امام الحنابلة ثم الوالى ولا يتقدم أحد غير
السلطان غير امام الحنابلة الابن الولى وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى (١٩١) اذا حضر السلطان يقدم الاولياء

فبصلى عليها وان حضر والى
المصر والقاضى فالولى أولى
ان يقدم عليها وان لم يحضر
القاضى ولا الوالى وحضر
صاحب الشرطة وامام الحنابلة
فصاحب الشرطة أولى أن
يتقدم وان كان للوالى
خليفة فلم يحضر الخليفة
خلفته أولى بالتقديم من
القاضى ومن صاحب
الشرطة وان لم يحضر الوالى
ولاخلفته ولاالقاضى ولا
صاحب الشرطة وحضر
الاولياء وامام الحنابلة ينبغي
للاولياء أن يقدموا امام
الحنابلة وان لم يحضر امام الحنابلة
وحضر المؤذن فليس على
الاولياء تقديمه وان حضر
الوالى أوخلفته والقاضى
وصاحب الشرطة وامام
الحنابلة والاولياء فاني الاولياء
ان يقدموا أحدا من هؤلاء
وأرادوا ان يتقدموا فلهم
ذلك ولههم أن يقدموا من
شاؤا ولا يتقدم أحد من
هؤلاء الابانهم وهذا كله
قياس قول أبي حنيفة وأبي
يوسف وزفر رحمه الله تعالى
وبه أخذ الحسن رحمه الله
تعالى مات الرجل وله
اخوان لاب وأم فلا كبير
أولى فان أراد الاكبر ان

في دار الاسلام حتى يقع الامن عن قطع المصوص الطرق والى اصلاح القناطر والجسور كذا في محيط
السرخسى * والى كرى الانهار والمظالم التى لاملك لاحد فيها كالجحون والفرات ودجلة كذا في شرح
الطحاوى * والى بناء الرباطات والمساجد وسد البثق (١) وتحصين ما يخاف عليه البثق والى ارياق الولاة
وأعوانهم والقضاة والمفتين والحنسبيين كذا في محيط السرخسى * والمعلمين والمتعلمين كذا في السراج
الوهاب * وبصرف الى كل من تقلد شيئا من أمور المسلمين والى ما فيه صلاح المؤمنين كذا في محيط السرخسى
* (والرابع) الاقطان هكذا في محيط السرخسى * وما أخذ من تركه الميت الذى مات ولم يترك وارثا أو ترك
زو جاوز وجه وهذا النوع يصرف الى نفقة المرضى وادويةهم وهم فقراء والى كفن الموقى الذين لا مال لهم
والى الاقطان وعقل جنايته والى نفقة من هو عاجز عن الكسب وليس له من تجب عليه نفقته وما أشبه ذلك
كذا في شرح الطحاوى * فعلى الامام أن يجعل بيت المال أربعة اكل نوع بيتا لان لكل نوع حكم يخص
به لا يشركه مال آخر فيه فان لم يكن فى بعضها شيء فلا امام أن يستقرض عليه مما فيه مال فان استقرض
من بيت مال الصدقة على بيت مال الخراج فاذا أخذ الخراج يقضى المستقرض من الخراج الا أن يكون
المقتات له فقرا لان لهم مظالم فلا يصير قرضا وان استقرض على بيت مال الصدقات من بيت مال الخراج
وصرفه الى الفقراء لا يصير قرضا عليهم لان الخراج له حكم القرض والغنية والفقراء محظ فيهما واعدا لا يعطو لهم
لاستغنائهم بالصدقات كذا في محيط السرخسى * والواجب على الأئمة أن يوصلوا الحقوق الى أربابها ولا
يجب ونها عنهم ولا يحل للامام وأعوانهم من هذه الاموال إلا ما يكفهم وعائلاتهم ولا يجعلا منها كنوزا وما
فضل من هذه الاموال قسم بين المسلمين فان قصر الأئمة في ذلك فوباله عليهم والافضل للامام والمصدق أن
لا يتجمل رزقه لشهر ثمان بل يأخذ رزقه في كل شهر يدخل كذا في السراج الوهاب * ولا ينبغي لاهل الذمعة في
بيت المال الا أن يرى الامام ذمتها بالاجوع فعليه أن يعطيه من بيت المال لانه من أهل دار الاسلام وكان
عليه احيائه كذا في محيط السرخسى * ومن له حظ في بيت المال فظفر بما هو وجه لبيت المال فله أن يأخذه
ديانة ولا امام اختيار في المنع والاعطاء في الحكم كذا في القنية

(الباب الثامن في صدقة الفطر)

وهي واجبة على الحر المسلم المالك لقدار النصاب فاضلا عن حوائجه الاصلية كذا في الاختيار شرح المختار
* ولا يعتبر فيه وصف النماء ويتعلق بهذا النصاب وجوب الاضحية ووجوب نفقة الاقارب هكذا في فتاوى
فاضلخان * وانما تجب صدقة الفطر من أربعة أشياء من الحنطة والشعير والتمر والازبيب كذا في خزنة
المفتين وشرح الطحاوى * وهي نصف صاع من بر أو صاع من شعير أو تمر ودقيق الحنطة والشعير وسوسو بقهما
مثلهما والخبز لا يجوز الا باعتبار القيمة وهو الاصح وأما الزبيب فقد ذكر في الجامع الصغير نصف صاع عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه يؤكل بجميع اجزائه وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى صاع وهو قولهما ثم
قبل بجوز اداؤه باعتبار العين والاحوط أن يراعى فيه القيمة هكذا في محيط السرخسى * ثم الدقيق أولى من
(١) قوله البثق بالثلاثة بين الموحدة والقاف معناه كسر شرط التهر ويطلق على نفس ذلك الموضع كما في
القاموس اه

يقدم غيرهما فلا يصغر أن يمنعه فان قدم كل واحد منهم مارحلا آخر فالذى قدمه الاكبر أولى وكذا الابن الاكبر مع الاصغر وكذا ابنا
العم عند عدم غيرهما وان كان الاخ الاصغر لاب وأم والاخ الاكبر لاب فالاصغر أولى وان كان الاصغر قدم غيره ليس للاخ الاكبر أن يمنعه
لانه لاحق للاخ لا ب مع الاخ لا ب وأم فان كان الاخ لا ب وأم غائبا فكتب أن يتقدم فلان مات فلان فلاخ لا ب أن يمنعه لان الغائب
بمنزلة المعدم وحده الغيبة فيه ان لا يقدر على أن يقدم فيدرك الصلاة ولا ينتظر الناس بقدمه وعن محمد رحمه الله تعالى امر أئمتنا

ولها أبواب وزوج فالأب أحق بالصلاة عليها من الابن ان كان من غير الزوج فان كان الابن من الزوج فالأب أحق ثم الزوج وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أمة ماتت وحضر جنازتها الزوج وابن المولى والمولى حاضر في المصلى يحضر جنازتها فإن المولى أحق من الزوج * عبد مات فاختصم في الصلاة عليه للمولى وأب العبد وأنه وهما احرا فالأب أحق بالصلاة عليه وكذا المكاتب اذا مات من غير وفاء وان ترك وفاء ان أدبت كتابته به أو كان المال (١٩٣) حاضر الا يخاف عليه التلف فالابن أحق بالصلاة عليه ويكره أن يتقدم جده وهو أب

البر والدراهم أولى من الدقيق لدفع الحاجة وما سواه من المحبوب لا يجوز الا بالقيمة وذكر في الفتاوى ان أداء القيمة أفضل من عين المنصوص عليه وعليه الفتوى كذا في الجوهر والنيرة * ولو أتى ربع صاع من حنطة جيدة يبلغ قيمته قيمة نصف صاع منها أو نصف صاع من شعير جيد مكان صاع من شعير لا يجوز عن الكل بل يقع عن نفسه وعليه تكيل الباقي * وكذا لا يجوز ربع صاع من حنطة عن صاع من شعير كذا في محيط السرخسي * فان أتى نصف صاع من شعير ونصف صاع من غر ومنأوا حاد من الحنطة أو نصف صاع شعير وربع صاع حنطة جازعنا كذا في البحر الرائق * والصاع غالية أرطال بالبغداد والبرطل البغدادى عشرون أستاراً كذا في التبيين * والاستار أربعة مثاقيل ونصف مثقال كذا في شرح الوقاية * ثم يعتبر نصف صاع من بر أو صاع من غيرهما بالوزن فيأمرى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله لان اختلاف العلماء في الصاع بأنه كمرطلا وهو اجماع منهم بأنه هتير بالوزن كذا في التبيين * ووقت الوجوب بعد طلوع الفجر الثاني من يوم الفطر فمن مات قبل ذلك لم تجب عليه الصدقة ومن ولد أو أسلم قبله وجبت ومن ولد أو أسلم بعده لم تجب وكذا الفقير اذا أبصر قبله لم تجب ولو افتقر الغنى قبله لم تجب كذا في محيط السرخسي * ومن مات بعد طلوع الفجر فهو واجب عليه وكذا اذا افتقر بعد يوم الفطر كذا في الجوهر والنيرة * وان قدموها على يوم الفطر جاز ولا تفضل بين مدة ومدة وهو الصحيح وان أخروها عن يوم الفطر لم تسقط وكان عليهم اخراجها كذا في الهداية * ولو عمل صدقة الفطر قبل النصاب ثم ملكه صح كذا في البحر الرائق * وفي تجنبس الملتقط من سقط عنه صوم الشهر لكبير أو لمرض لا تسقط عنه صدقة الفطر كذا في المضمرات * والمسحب للناس أن يخرجوا الفطرة بعد طلوع الفجر يوم الفطر قبل الخروج الى المصلى كذا في الجوهر والنيرة * وأما وقت أدائها فجميع العمر عند عامة مشايخنا رحمه الله كذا في البدائع * وتجب عن نفسه وطفله الفقير كذا في الكافي * والمعنوه والمجنون بمنزلة الصغير سواء كان الجنون أصلياً أو عارضياً وهو الظاهر من المذهب كذا في المحيط * ثم اذا كان للوالد أخيراً أو الجنون مال فان الأب أو وصيه أو جده ما أو وصيه يخرج صدقة فطر أنفسهم ما ورقيقه مما من ماله ما عدا ما حنيفه وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يؤدى عن الجنين لانه لا يعرف حياته هكذا في السراج الوهاج * وليس على الأب أن يؤدى الصدقة عن عماله انهم الصغار من مال نفسه وكذا المعنوه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وليس على الجد أن يؤدى الصدقة عن أولاد ابنه المعسر اذا كان الأب حياً وكذا لو كان الأب ميتاً في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيان * والولدين الابوين على كل واحد منهما ما صدقة تامة كذا في الظهيرية * وان كان أحدهما موسراً والاخر معسراً أو ميتاً فعلى الآخر صدقة تامة ولا صدقة على واحد منهما لاجل أم هذا الولد كذا في الخلاصة * زوج ابنته الصغيرة من رجل وسلمها اليه ثم جاء يوم الفطر لا تجب على الأب صدقة الفطر كذا في التتارخانية * ويؤدى عن مملوكه للخدمة مسلماً كان أو كافراً ويجب عن مديره وأمهات أولاده عندنا وتجب عليه صدقة فطر عبده المستأجر وعبده المأثون وان كان على العبد دين مستغرق ولو كان العبد موصى بخدمته كان صدقة الفطر على مال الرقبة وكذا عبد العارية والودعية والعبد الحائى عمداً أو خطأ لأن مالك المالك انما يزول بالدفع الى المني عليه مقصوراً على الحال لا قبله كذا في فتاوى قاضيان * وعن الموهون تجب في المشهور ان فضل بعد الدين قدر النصاب

المكاتب وان كان المال غائباً فالمولى أحق بالصلاة عليه * ولا ترفع الأيدي في تكبيرات الجنازة الا في تكبيرة الافتتاح عند مشايخنا رحمه الله تعالى وبعض مشايخ بلخ رحمه الله تعالى يرفع الأيدي رجل أدرك أول التكبير من صلاة الجنازة ولم يكبر حين يكبر الامام كبره ولا ينتظر التكبيرة الثانية لان محلها قائم فان لم يكبر حتى كبر الامام الثانية كبر الثانية مع الامام ولم يكبر الاولى حتى سلم الامام لانه لو كبر الاولى كان قضاء والمقتدى لا يشتغل بقضاء ما سبق قبل فراغ الامام وان لم يكبر مع الامام حتى كبر الامام أربعاً كبره ولا افتتاح قبل أن يسلم الامام ثم يكبر ثلاثاً قبل أن يرفع الجنازة فمتابعا لدعاء فيها فاذا رفعت الجنازة من الارض يقطع التكبير وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا لم يكبر حتى كبر الامام أربعاً فاتته صلاة الجنازة وان كبر مع الامام التكبيرة الاولى ولم يكبر الثانية والثالثة يكبره اثم يكبر مع الامام وانما كبر الامام على

الجنازة تكبيرة أو تكبيرتين فجاء رجل لا يكبر هذا الرجل حتى يكبر الامام فكبر معه للافتتاح ويكون مسبوفاً وكذا كبر الامام قبله بخلاف من كان حاضراً قائماً في الصف ولم يكبر للافتتاح مع الامام تغافلاً أو كان في النية فانه يكبر ولا ينتظر تكبيرة الامام واذا كبر الامام في صلاة الجنازة خمساً عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان واختاران لا يتابعه في التكبيرة الخامسة ولا ينتظرها اذا سلم معه رجل كبر على جنازة امرأة فحضرت جنازة رجل فكبر ينويه ونوى أن لا يكبر على المرأة فقد خرج من صلاة المرأة الى صلاة الرجل

وان كبر الثانية ينوي بها عليهم الم يكن خارجا عن صلاة المرأة الى صلاة الرجل الا ان ينوي بالصلاة عليه وحده بمنزلة ما لو شرع في فريضة فلما صلى بعضها كبر ينوي الفريضة والتطوع لا يكون خارجا من الفريضة الى التطوع وكذلك كبر على جنازة فتأني بجنازة أخرى فانه يمضي في الاولى ويستقبل الصلاة على الثانية فان كبره وعلى هذه الوجوه ان نوى الاولى أو نواهما أو لم ينوشيا كان في الاولى الا اذا كبر ينوي الثانية لا غير فانه يصير خارجا عن الاولى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كبر ينوي التطوع (١٩٣) وصلاة الجنازة جازع التطوع اذا صلى المريض على جنازة

قاعد وهو وليها والقوم خلفه قيام جاز وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز * ويدعو في صلاة الجنازة بالادعية المعروفة ولا يقرأ بفاتحة الكتاب فان قرأ بنية التناء لا بأس به وان قرأها بنية القراءة كرم ذلك قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى من أحصانا قال قراءة الفاتحة في الشفع الثاني من ذوات الاربع يكون على وجه الدعاء والتناء لا على وجه القراءة وعن محمد رحمه الله تعالى اذا اشترى الرقيق الصغار في دار الحرب فلت أحد منهم في دار الحرب لا يصلي عليه اذا ارتد الزوجان في دار فأت أحد منهم في دار الحرب لا يصلي عليه اذا ارتد الزوجان والمرأة حامل فوضعت الولد ثم مات الولد لا يصلي عليه وحكم الصلاة عليه بخلاف حكم الميراث رجل مات في غير بلده صلى عليه ثم جاء أهله وجلوه الى منزله ان كانت الصلاة باذن السلطان أو القاضي لا تعاد اذا صلى على جنازة عند غروب الشمس أو عند طلوعها أو

وكذا بيه تجب عليه عن نفسه كذا في التبيين * ولا تجب عن عبده للتجارة عندنا ولا عن عبده المأذون كذا في فتاوى قاضيان * ولا يخرج عن مكانه لقصور الملك فيه ولا يخرج المكاتب أيضا عن نفسه لفقره ولا يخرج المولى عن رقيق مكانه ولا يخرج المكاتب أيضا عن وأما المعتق بعضه فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو كالمكاتب فلا يلزم المولى فطرته وعندهما كحرمديون فان كان غنيا وجبت عليه والا فلا كذا في السراج الوهاج * واذا عجز المكاتب ورتقى الرق لا تجب على المولى زكاة السنين الماضية ولا صدقة الفطر اذا كان للخدمة كذا في فتاوى قاضيان * ولا تجب عن عبدا وعبيد مشركين اثنين ولو كان له عبد أتى أو أسور أو مغصوب مجبور لا تجب على المولى فطرته ولا تجب عليه أيضا عن نفسه بسببهم كذا في التبيين * فان عاد الا أتى عن الا باق أو رد المغصوب عليه بعد ما مضى يوم الفطر كان عليه صدقة ما مضى كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اشترى عبدا بشرط الخيار للبائع أو للمشتري أو لهما جميعا أو بشرط الخيار لغيره في يوم الفطر في مدة الخيار فان صدقة الفطر موقوفة ان تم البيع تجب على المشتري وان فسخ فعلى البائع ولورثته المشتري على البائع بخيار رد أو عيب ان رده قبل القبض تجب على البائع وان رده بعد القبض تجب على المشتري كذا في خزنة المفتين * ولو اشترى بعد ثبات فريوم الفطر قبل القبض فعلى المشتري ان قبض وان مات العبد قبل القبض فلا تجب على أحد منهما كذا في السراج الوهاج * ولو كان العبد مبيعا فاسد فريوم الفطر قبل قبض المشتري ثم قبضه المشتري وأعتقه فالصدقة على البائع وكذا اذا مر يوم الفطر وهو مقبوض للمشتري ثم استرده البائع وان لم يسترده البائع وأعتقه المشتري فصدقة الفطر على المشتري كذا في فتاوى قاضيان * وتجب عن عبده المنذور بالتصدق كذا في التتارخانية * والعبد المجهول مهران كان بعينه تجب على المرأة قبضته أو لم تقبض لانهم ملكته بنفس العقد وان طلقها قبيل الدخول بها ثم مر يوم الفطر ان لم يكن المهر مقبوضا فلا صدقة على أحد وان كان مقبوضا فكذلك على الاصح كذا في خزنة المفتين * وان كان بغيره فلا صدقة على أحد كذا في التتارخانية * ولو قال لعبده اذا جاء يوم الفطر فأت حرمي يوم الفطر عتق العبد وتجب على المولى فطرته قبل العتق بلا فصل كذا في الجوهرة النيرة وفتاوى قاضيان * ولا يؤذى عن زوجته ولا عن أولاده الكبار وان كانوا في عياله ولو أتى عنهم أو عن زوجته بغير أمرهم أجزأهم استحسانا كذا في الهداية * وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيان * ولا يجوز أن يعطى عن غير عياله الا بأمره كذا في المحيط * ولا يؤذى عن أجداده ووجته ونوافله كذا في التبيين * ولا يلزم الرجل الفطرة عن أبيه وأمه وان كان في عياله لانه لا ولاية له عليه ما كالا ولولا الكبار كذا في الجوهرة النيرة * ولا يجب أن يؤذى عن اخوته الصغار ولا عن قرابته وان كانوا في عياله كذا في فتاوى قاضيان * والا صل ان صدقة الفطر متعلقة بالولاية والموتة لكل من كان عليه ولايته وموته ونفقته فانه تجب عليه صدقة الفطر فيه والا فلا كذا في شرح الطحاوي * ويجب دفع صدقة فطر كل شخص الى مسكين واحد حتى لو فرقه على مسكينين أو أكثر لم يجوز دفع ما يجب على جماعة الى مسكين واحد كذا في التبيين * واذا مات من عليه زكاة أو فطرة أو كفارة أو نذر لم يؤخذ من تركته عندنا الا ان يتبرع ورثته بذلك وهم من أهل التبرع فان امتنعوا لم يجبروا عليه وان أوصى بذلك يجوز وينفذ من ثلث ماله كذا في الجوهرة النيرة * المرأة اذا أمرها زوجها بادهاء صدقة الفطر فحاطت حنطته بمنظمتها بغير اذن الزوج

(٣٥ - الفتاوى اول) عند الزوال لا بعد بذلك أهل البغي اذا قتلوا في الحرب لا يصلي عليهم وان قتلوا بعد ما وضع الحرب أو زارها يصلي عليهم وكذا قطاع الطريق اذا قتلوا في الحرب لا يصلي عليهم وان أخذهم الامام ثم قتلهم يصلي عليهم وحكم المقتولين لمعصية حكم قطاع الطريق والمكابرون في المصر بالليل بمنزلة قطاع الطريق والذي صلبه الامام عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان روى أبو سليمان عنه أنه لا يصلي عليه ومن قتل مظلوما يصلي عليه ولم يغسل ومن قتل ظلما يغسل ولا يصلي عليه رجل صلى على جنازة والولى خلفه

لم يأمر بذلك أن تابعه صلى معه لا بعيد الولي وإن لم يتبعه فإن كان المصلي سلطاناً أو الامام الأعظم أو القاضي أو والي مصر أو امام حيه ليس للولي أن يعيد في ظاهر الرواية وإن كان غيرهم فله الاعادة جنازة تشاجرهم قوم مقام رجل ليس بولي وصلي وتابعه بعض القوم في الصلاة عليها فصلاتهم تامة وإن أحب الاولياء أعادوا الصلاة ولا ينوي الامام الميت في تسليمي الجنازة بل ينوي من عن يمينه بالتسليم الاول ومن عن يساره بالتسليم الثانية وبسبب بعد التكبير (١٩٤) الرابعة ولا يقول ربنا آتني الدنيا حسنة وإذا انتهت الجنازة الى القبر كره الجلوس للقوم قبل أن توضع عن أعناق الرجال فإذا وضعت عن الأعناق جلسوا ويكره القيام والسنة في القبر عندنا اللحد فإن كانت الارض رخوة فلا بأس بالشق وحكي عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أنه يجوز اقتضائنا التابوت في بلادنا لرخاوة الارض قال ولو اتخذ تابوت من حديد لا بأس به لكن ينبغي أن يفرش فيه التراب وبطين الطبقة العليا مما يلي الميت ويجعل اللبن الخفيف على عين الميت ويساره ليصير بمنزلة اللحد ويكره الاجر في اللحد إذا كان يلي الميت أما فيما وراء ذلك لا بأس به ويستحب اللبن والقصب وإن يكون مستمرا متفعا من الارض قدر شبر ويرش عليه الماء كيلا يتشرب بالريح وإن كتب عليه شيئا أو وضع الامحار لا بأس بذلك عند البعض ولا يخص القبر لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن التجصيص والتضيض وعن البناء فوق القبر قالوا أراد بالبناء السقف الذي يجعل على

فدفعته الى القبر جازعها لا عن الزوج عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * رجل له أولاد وامرأة فكان الحنطة لاجل كل واحد منهم حتى يعطى صدقة الفطر ثم جمع ودفع الى الفقير بينهم يجوز عنهم ومصرف هذه الصدقة ما هو مصرف الزكاة كذا في الخلاصة

(كتاب الصوم وفيه سبعة أبواب)

(الباب الأول في تعريفه وتقسيمه وسببه ووقته وشرطه)

أما تفسيره فهو عبارة عن ترك الاكل والشرب والجماع من الصبح الى غروب الشمس بنية التقرب من الالهي كذا في الكافي * وأنواعه فرض وواجب ونفل والفرص نوعان معين كرمضان وغيره معين كال كفارات وقضاء رمضان والواجب نوعان معين كالنذر المعين وغيره معين كالنذر المطلق والنفل كله نوع واحد كذا في التبيين * وسببه مختلف ففي المنذور والنذر وفي صوم الكفارة أسبابه من الحنث والقتل وسبب القضاء هو سبب وجوب الاداء هكذا في فتح القدير * وأما سبب صوم رمضان فذهب القاضي الامام أبو زيد خراساني - لام وصدر الاسلام أبو اليسر الى أنه الحزن الاول الذي لا يتجزأ من كل يوم كذا في الكشف الكبير * قال في غايه البيان وهو الحق عندى وصحبه الامام الهندي كذا في النهر الفائق * فأننا أفاق في الله الاول ثم أصبح مجنوناً واستوعب الشهر كله ذكراً شمس الأئمة الحلواني لا قضاء عليه وهو الصحيح كذا في البحر الرائق * وعليه الفتوى هكذا في معراج الدراية * وعلى هذا إذا أفاق في ليلة في وسط الشهر ثم أصبح مجنوناً لا قضاء عليه كذا في المحيط والبحر الرائق والافاقية بزوال جميع ما به من الجنون فأما إذا أصاب في بعض كلامه فلا كذا في الراهدى * ووقته من حين يطلع الفجر الثاني وهو المستطير المنتشر في الافق الى غروب الشمس وقد اختلف في أن العبرة لاؤول طلوع الفجر الثاني أو لاستطارته وانتشاره فيه قال شمس الأئمة الحلواني القول الاول أحوط والثاني أوسع هكذا في المحيط * واليه مال أكثر العلماء كذا في خزانة الفتاوى في كتاب الصلاة * تسحر على ظن أن الفجر لم يطالع وهو طالع أو أظفر على ظن أن الشمس قد غربت ولم تغرب قضاء ولا كفارة عليه لأنه ما بعد الاظفار كذا في محيط السرخسي * إذا شك في القبر فالأفضل أن يدع الاكل ولو أكل فصومه تام ما لم يتيقن أنه أكل بعد الفجر فيقضيه حينئذ كذا في فتح القدير * وإن كان أكبر رأيه أنه تسحر والفجر طالع فعليه قضاءه عملاً بغالب الرأي وفيه الاحتياط وعلى ظاهر الرواية لا قضاء عليه كذا في الهداية * وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج * هذا إذا لم يظهر له شيء ولو ظهر أنه أكل والفجر طالع يجب عليه القضاء ولا كفارة عليه هكذا في التبيين * وإذا شهد اثنان على طلوع الفجر وشهد اثنان على أنه لم يطلع فافطر ثم ظهر أنه قد طلع عليه القضاء والكفارة بالاتفاق وتقبل الشهادة على الاثبات ولا يعارضها الشهادة على النفي كافي حقوق العباد وإن شهدوا على طلوع الفجر وشهدوا أنه لم يطلع فأكل ثم ظهر أنه قد كان طالع لا تجب الكفارة لأن شهادة الواحد على الطلوع ليست بحجة تامة كذا في فتاوى قاضيان * ولو دخل عليه جماعة وهو يتسحر فقالوا الفجر طالع فقال الرجل اذن لم أصر صائماً وصرت مفطراً فأكل بعد ذلك ثم ظهر أن أكله الاول كان قبل طلوع الفجر وأكله الثاني بعد طلوع الفجر قال الحاکم أبو محمد رحمه الله تعالى إن كانوا جماعة وصدقهم لا كفارة عليه وإن كان واحداً فعليه الكفارة عدلاً كان أو غير عدل

القبر في ديارنا لما روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال لا يخص القبر ولا يطين ولا يرفع عليه بناء وسقف لأن ويدخل الميت القبر من قبل القبلة وتوضع في القبر على جنبه الايمن مستقبلاً القبلة ومن الناس من قال يسئل سلا وتفسيره أن توضع الجنازة عند آخر القبر حتى يكون رأسه بارزاً موضع قدميه من القبر ثم يسئل الى القبر وعندنا توضع الجنازة على رأس اللحد من قبل القبلة ثم يوضع في اللحد وهذا أولى لأنه إذا أخذ من قبل القبلة يكون وجوده لا تخذين الى القبلة وإذا وضعوا في القبر قالوا باسم الله وعلى مله

رسول الله وفي بعض الروايات بسم الله وبالله وفي الله وعلى الله رسول الله ولا يسع اخراج الميت من القبر بعد ما دفن الا اذا كانت الارض مخصوبة واخذت بالشفعة وان وقع في القبر متاع فعلم بذلك بعد ما اهلوا عليه التراب ينش ويستحب في القبر والميت دفنه في المكان الذي مات في مقابر اولئك القوم وان نقل قبل الدفن الى قدر ميل أو ميلين فلا بأس به كذا الوما في غير بلده يستحب تركه فان نقل الى مصر آخر لا بأس به لما روي أن يعقوب مات بمصر ونقل الى الشام (١٩٥) وموسى عليه السلام نقل تاوت

يوسف عليه السلام من حبس الى الشام بعد زمان وسعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه مات في ضيعة على أربعة فراسخ من المدينة ونقل على أعناق الرجال الى المدينة وبعد ما دفن لا يسع اخراجه بعد مدة طويلة أو قصيرة الا بعذر والعذر ما قلنا قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وقول محمد رحمه الله تعالى في الكتاب لا بأس بأن ينقل الميت قدر ميل أو ميلين (بيان النقل من بلد الى بلد مكروه) امرأة ماتت ولها في غير بلدها ودفن فأرادت بنش القبر وحمل الميت الى بلد هاليس لها ذلك لما قلنا حامل ماتت وقد أتى على حملها تسعة أشهر وكان الولد يقر في بطنها فدفنت ولم يشق بطنها ثم رويت في المنام انها تقول ولدت لابن بنش القبر لان الظاهر ان الولد لم يكن كان الولد ميتا ولا يكسر عظام اليهود اذا وجدت في قبورهم لان حرمة عظامهم كحرمة عظام المسلم لانها حرم ايدأوه في حياته يجب صيائه عن الكسر بعد

لان شهادة الواحد لا تقبل في مثل هذا كذا في الخلاصة * اذا قال الرجل لامرأته أنظري أن القبر طالع أولافنظرت ورجعت وقالت لم يطلع فلعلمها زوجه انما ظهر أن القبر كان طالعا قال بعضهم ان صدقها وهي ثقة لا كفارة عليه والصحيح أنه لا كفارة عليه مطلقا وعلى المرأة الكفارة ان أفطرت مع العلم بالطولع هكذا في فتاوى قاضي خان والخلاصة * ولو شك في غروب الشمس لا يحل له الفطر كذا في الكافي * ولو أكل ولم يتبين له شيء فعليه القضاء في الكفارة روايتان هكذا في التبيين * ومختار الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى لزوم الكفارة هكذا في فتح القدير * وان تبين أنه أكل قبل الغروب يجب عليه الكفارة كذا في التبيين * وان أفطروا كبراً به أن الشمس لم تغرب فعليه القضاء والكفارة لان النهار كان ثابتاً وقد انضم اليه كبراً به فصار بمنزلة اليقين كذا في فتاوى قاضي خان * سواء تبين أنه أكل قبل الغروب أو لم يتبين له شيء هكذا في التبيين * اذا شهد اثنان أن الشمس غابت وشهد آخر أنهما لم تغب فافطرت ثم ظهر أنهما لم تغب فعليه القضاء والكفارة لاتفاق كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أراد أن يتسحر بالتحري فله ذلك اذا كان بحال لا يمكنه مطالعة القبر بنفسه أو بغيره وذكر الشيخ شمس الأئمة الحلواني أن من تسحر بأكثر الراي لا بأس به اذا كان الرجل عن لا يخفى عليه مثل ذلك وان كان ممن يخفى عليه فسيبيله أن يدع الاكل وان أراد أن يتسحر بصوت الطبل المحرى فان كثرت ذلك الصوت من كل جانب وفي جميع أطراف البلدة فلا بأس به وان كان يسمع صوتاً واحداً فان علم عدالته يعتمد عليه وان لم يعرف حاله يحسب ولا بأس به وان أراد أن يعتمد بصباح الديك فقد أنكر ذلك بعض مشايخنا وقال بعضهم لا بأس به اذا كان قد جربه مراراً وظهر له أنه يصيب الوقت وذكر شمس الأئمة الحلواني أن ظاهر مذهب أصحابنا رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية أنه يجوز الا فطار بالتحري كذا في المحط * (أما شروطه) فثلاثة أنواع * (شرط) وجوده الاسلام والعقل والبلوغ * (وشرط) وجوب الاداء للصحة والاقامة * (وشرط) صحة الاداء النية والطهارة عن الحيض والنفس كذا في الكافي والنهاية * والنية معرفته بقلبه أن يصوم كذا في الخلاصة ومحيط السرخسي * والسنة أن يتلفظ بها كذا في النهر الفائق * ثم عندنا لا بد من النية لكل يوم في رمضان كذا في فتاوى قاضي خان * والتسحر في رمضان نية ذكره نجم الدين النسفي وكذا اذا تسحر لصوم آخر وان تسحر على أنه لا يصح صائماً لا يكون نية ولو نوى من الليل ثم رجع عن نيته قبل طلوع القبر صح رجوعه في الصيامات كلها كذا في السراج الوهاج * ولو قال نويت أن أصوم غداً شاء الله تعالى صحته نيته هو الصحيح كذا في الظهيرية * وان نوى أن يفطر غداً ان دعى الى دعوة وان لم يدع يصوم لا يصير صائماً بهذه النية فان أصبح في رمضان لا ينوي صوماً ولا فطراً وهو يعلم أنه عن رمضان ذكر شمس الأئمة الحلواني عن الفقيه أبي جعفر عن أصحابنا رحمه الله تعالى في صيرورته صائماً وايتين والظاهر أنه لا يصير صائماً كذا في المحيط * اذا نوى الصائم الفطر ولم يحدث شيئاً غير النية فصومه تام كذا في ايضاح الكرماني * ووقت النية كل يوم بعد غروب الشمس ولا يجوز قبله كذا في محيط السرخسي * ولو نوى قبل أن تغيب الشمس أن يكون صائماً غداً ثم نام أو أغشى عليه أو غفل حتى زالت الشمس من الغد لم يجز وان نوى بعد غروب الشمس جاز كذا في الخلاصة * جاز صوم رمضان والنذر المعين والنقل بنية ذلك اليوم أو بنية مطلق الصوم أو بنية النقل من الليل الى ما قبل نصف النهار وهو المذكور في الجمع الصغير وذكر القدوري ما بين الزوال

موته ويكره القعود على القبر ولو وجد طريقاً في المقبرة وهو يظن أنه طريق أحد أو لا يظن في ذلك وان لم يقع ذلك في ضيقه لا بأس بان يمشي فيه ويكره قلع الحطب والحشيش من المقبرة فان كان يابس لا بأس به لانه مادام رطباً يسجد فيؤنس الميت وعلى هذا قالوا لا يستحب قلع الحشيش الرطب من غير حاجة اذا قتل المرتد يحفر له خربة يلقى فيها الكلب ولا يدفع الى من انتقل الى دينهم لم يدفنوه بخلاف اليهود والنصارى مات رجل في السفينة فانه يغسل ويكفن ويصل عليه ويلقى في البحر ولا بأس بأن يدفن اثنان أو ثلاثة

أو خمسة في قبر واحد عند الضرورة ويجعل بين كل اثنين حاجز من التراب هكذا أمر رسول الله عليه السلام في بعض الغزوات * (كتاب الصوم) قال مولانا رضي الله تعالى عنه جمعت في هذا الكتاب بين عبادتين اختص بهما شهر رمضان صيام النهار وقيام الليل وبدأت بالصوم لأنه أهم أمما الصوم فهو مشتمل على فصول (الفصل الأول في رؤية الهلال ومن يجب عليه الصوم ومن لا يجب) شهادة الواحد على هلال رمضان (١٩٦) مقبولة إذا كان عدلا مسلما بالغافلا حرا كان أو عبدا إذا كان أو أتى وكذا شهادة

الواحد على شهادة الواحد وشهادة المحدث في القذف بعد التوبة في ظاهر الرواية وقال الطحاوي رحمه الله تعالى لا تشترط العدالة في هذه الشهادة ومن المشايخ من قال أراد به المستور هكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا تشترط الدعوى ولا لفظ الشهادة في هذه الشهادة كالاترط في سائر الاخبارات هذا إذا كان بالسماء علمه فان كانت معيبة فشهدوا على رؤية الهلال في المصر لا يقبل الشهادة من يقع العلم بشهادتهم واختلفوا في تقدير ذلك عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه قدره بخمسين كما في القسامة وعن محمد رحمه الله تعالى حتى يتواتر الخبر من كل جانب وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وروى انه يقبل فيه شهادة أهل محلة وان جاء الواحد من خارج المصر وشهد برؤية الهلال ثمة روى انه يقبل شهادته واليه أشار

والصحيح الأول ولا فرق بين المسافر والمقيم والصحيح هكذا في التبيين * وانما تجوز النية قبل الزوال اذا لم يوجد قبل ذلك بعد طلوع الفجر ما ينافي الصوم واذا وجد قبله ما ينافيه من الاكل والشرب والجماع عامدا أو ناسيا فلا تجوز النية بعد ذلك هكذا في شرح الطحاوي * واذا نوى من النهار ينوي أنه صائم من أوله حتى لو نوى أنه صائم من حين نوى لا يصير صائما كذا في الجوهرة النيرة والسراج الوهاج * ولو أغنى عليه في ليلة من رمضان أو في يوم منه فان أفاق قبل الزوال نوى الصوم أجزأه وكذا المجنون كذا في محيط السرخسي * وكذا إذا ارتد رجل عن الاسلام أول اليوم من رمضان ثم رجع الى الاسلام فنوى الصوم قبل الزوال فهو صائم كذا في فتاوى قاضي خان * والافضل أن يبيت النية في موضع تجوز نيته من النهار هكذا في الخلاصة * وأن يعين النية كذا في الاختيار شرح المختار * واذا نوى واجبا آخر في يوم رمضان يقع عن رمضان ولا فرق بين المسافر والمقيم عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا صام المسافر نية واجب آخر يقع عنه ولو نوى النفل ففيه روايتان كذا في الكافي * والاصح أنه يقع عن رمضان كذا في محيط السرخسي * وأما المريض فالصحيح أن صومه يقع عن رمضان كذا في الكافي * ولو نوى المسافر والمريض مطلقا يقع عن رمضان كذا في محيط السرخسي * النذر المعين اذا صامه نية واجب آخر كقضاء رمضان والكفارة كان عن الواجب وعليه قضاء ما نذر كذا في السراج الوهاج * وهو الاصح كذا في البحر الرائق * وشرط القضاء والكفارات أن يبيت ويعين كذا في النقاية * وكذا النذر المطلق هكذا في السراج الوهاج * ولوا شابه على المأثور شهر رمضان فصام محترا باجازان كان بعده ونوى من الليل سوى يوم العيد وأيام التشريق ولا يجوز قبله كذا في محيط السرخسي * ولا تشترط نية القضاء وهو الصحيح لانه نوى ما عليه من صوم رمضان كذا في البدائع * فاذا وافق صومه شوالا فان كانا كاملين أو ناقصين فعليه قضاء يوم وان كان رمضان كاملا وشوال ناقصا فعليه قضاء يومين وان كان رمضان ناقصا وشوال كاملا لم يلزمه شيء ولو وافق صومه ذال الحجة فان كانا كاملين أو ناقصين فعليه قضاء أربعة أيام وان كان ناقصا وذو الحجة كاملا فثلاثة أيام وان كان كاملا وذو الحجة ناقصا فخمسة أيام وان وافق صومه ذال القعدة أو شهر آخر فان كانا كاملين أو ناقصين أو الشهر الآخر كاملا لم يلزمه شيء وان كان كاملا والآخر ناقصا فيوم هكذا في السراج الوهاج * ولو صام رمضان في دار الحرب قبل رمضان سنين لا يجوز صوم السنة الأولى بالاتفاق وهل يجوز صوم السنة الثانية قضاء عن الأولى والثالثة قضاء عن الثانية قال الفقيه أبو جعفران نوى صوم رمضان به ما يجوز وان نوى عن الثانية مفسرا لا يجوز وهو الاصح هكذا في محيط السرخسي * اذا اوجب عليه قضاء يومين من رمضان واحد ينبغي أن ينوي أول يوم وجب عليه قضاؤه من هذا رمضان وان لم يعين الأول يجوز وكذا لو كان عليه قضاء يومين من رمضانين هو المختار ولو نوى القضاء لا غير يجوز وان لم يعين كذا في الخلاصة * اذا أفطر رمضان متعمدا وهو فطر فصام أحد أو اثنين يوما للقضاء والكفارة ولم يعين اليوم للقضاء جاز كذا ذكره الفقيه أبو الليث كذا في فتاوى قاضي خان * ومتى نوى شيئين مختلفين متساويين في الزكاة والفرصة ولا رجحان لاحدهما على الآخر بطلا ومتى ترجح أحدهما على الآخر ثبت الرابع كذا في محيط السرخسي * فاذا نوى عن قضاء رمضان والنذر كان عن قضاء رمضان استحسننا وان نوى النذر المعين والتطوع ليل أو نهار أو نوى النذر المعين وكفارة من الليل يقع عن النذر المعين بالاجماع

في الأصل وكذا لو شهد برؤية الهلال في المصر على مكان مرتفع وأما هلال شوال فان كان بالسماء علمه لا يقبل الشهادة كذا رجلين ورجل أو اثنين ويشترط فيه الحرية وكذا يشترط فيه الحرية والعدد ينبغي أن يشترط فيه لفظ الشهادة وأما الدعوى ينبغي أن لا يشترط فيها كالاترط في عتق الأمة وطلاق الحرة عند الكل وعتق العبد في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي أن تشترط الدعوى في هلال الإفطار وهلال رمضان كما في عتق العبد عنده وفي الوقت على قول الفقيه

أي جعفر رحمه الله تعالى ولا تجوز فيه شهادة المحدث وفي القذف وإن تاب وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كانت السمعة حميدة لا يقبل فيه الا قول الجماعة كافي هلال رمضان وأما هلال ذي الحجة ذكر الحاكم رحمه الله تعالى أن هلال الاضحية كهلal القطر وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في النوادر الشهادة على هلال الاضحية كالشهادة على هلال رمضان لما يتعلق به أمن امر ديني وهو ظهو وروقت الحج وفي ظاهر الرواية هو كهلal الفطر لأن فيه منفعة الناس وهو التوسيع بالمحرم (١٩٧) الاضاحي اذا رأى الامام هلال شوال وحده لا ينبغي له أن يخرج ويأمر الناس بالخروج لمكان الاشتباه رجل رأى هلال شوال وحده وهو ممن تقبل شهادته أو لا تقبل فانه ينوي الصوم ولا ينطرق في الستر لمكان الاشتباه رجل رأى هلال الفطر فشهد ولم تقبل شهادته كان عليه أن يصوم فان أفطر في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة وإن رأى هلال رمضان وحده فشهد ولم تقبل شهادته كان عليه أن يصوم فان أفطر في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة وإن أفطر قبل أن يرد القاضي شهادته اختلفوا فيه والصحيح أنه لا تجب عليه الكفارة ومن رأى هلال رمضان في الرستاق وليس هناك وال ولا قاض فان كان الرجل ثقة يصوم الناس بقوله وفي الفطر ان أخبر عدلان برؤية الهلال لا بأس بأن يفطروا وإذا صاموا ثلاثين يوما بشهادة واحد ولم يروا هلال شوال لم يفطروا حتى يصوموا بما أضاف في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لأنهم لو أفطروا

كذافي السراج الوهاج * ولو نوى قضاء رمضان وكفارة الظهار كان عن القضاء استحسانا كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا نوى قضاء بعض رمضان والتطوع يقع عن رمضان في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * ولو نوى الصوم عن كفارة الظهار والقتل أو عن قضاء رمضان وعن كفارة القتل يقع عن القتل بالاتفاق كذا في محيط السرخسي * ولو نوى عن كفارة وتطوع جاز عن الواجب استحسانا كذا في الذخيرة * ولو نوى المرأة في الحيض ثم طهرت قبل الفجر صرح ومها كذا في السراج الوهاج * ولو نوى صوم القضاء وكفارة البين لم يكن عن واحد منهما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى للتعارض وعند محمد رحمه الله تعالى لمكان التنافي ولكن يصير تطوعا كذا في المحيط * وإذا نوى الصوم للقضاء بعد طلوع الفجر حتى لا تصح نيته عن القضاء يصير شارعا في التطوع فان أفطر يلزمه القضاء كذا في الذخيرة

(الباب الثاني في رؤية الهلال)

يجب أن يلتزم الناس الهلال في التاسع والعشرين من شعبان وقت الغروب فان رآوه صاموه وإن غم أو كملوه ثلاثين يوما كذا في الاختيار شرح المختار * وكذا ينبغي أن يلتزموا هلال شعبان أيضا في حق تمام العدد وهل يرجع الى قول أهل الخبرة المدول من يعرف علم النجوم الصحيح أنه لا يقبل كذا في السراج الوهاج ولا يجوز للخبم أن يعمل بحساب نفسه كذا في معراج الدراية * وتكررها الإشارة عند رؤية الهلال كذا في الظهيرية * وإذا رآوا الهلال قبل الزوال أو بعده لا يصام به ولا يفطر وهو من الدليل المستقبلة هو المختار كذا في الخلاصة * إن كان بالسما عله فشهادة الواحد على هلال رمضان مقبولة اذا كان عدلا مسلما عاقلا بالغًا سحرًا كان أو عبدا ذكرًا كان أو أنثى وكذا شهادة الواحد على شهادة الواحد وشهادة المحدث وفي القذف بعد التوبة في ظاهر الرواية هكذا في فتاوى قاضي خان * وأما مستور الحال فانظروا انه لا تقبل شهادته وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه تقبل شهادته وهو الصحيح كذا في المحيط * وبه أخذ الحلواني كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * وتقبل شهادة عبده على شهادة عبده في هلال رمضان وكذا المرأة على المرأة ولا تقبل شهادة المراهق ولا يشترط في هذه الشهادة لفظ الشهادة ولا الدعوى ولا حكم الحاكم حتى انه لو شهد عند الحاكم وسمع رجل شهادته عند الحاكم وظاهره العدالة وجب على السامع أن يصوم ولا يحتاج الى حكم الحاكم وهل يستفسر في رؤية الهلال قال أبو بكر الاسكاف انما تقبل اذا فسر بأن قال رأيت خارج المصر في الصحراء أو في البلد بين خلل للصحاب وفي ظاهر الرواية انه تقبل بدون هذا واذا رأى الامام أو القاضي هلال رمضان وحده فهو بالخيار بين أن ينصب من يشهد عنده وبين أن يأمر الناس بالصوم بخلاف هلال الفطر والاضحية كذا في السراج الوهاج * اذا رأى الواحد العدل هلال رمضان يلزمه أن يشهد به في ليلة حرا كان أو عبدا ذكرًا كان أو أنثى حتى الجارية المخدرة تخرج وتشهد به يراذن مولاهما والفاقد اذا رآه وحده يشهد لان القاضي ربما يقبل شهادته لكن القاضي يرد كذا في الوحيين للكردرى * هذا في المصر وأما في السواد اذا رأى أحدهم هلال رمضان يشهد في مسجد قريته وعلى الناس أن يصوموا بقوله بعد أن يكون عدلا اذ لم يكن هناك كما يشهد عنده كذا في المحيط * رجل رأى هلال

لا فطر وبشهادة واحد وشهادة الواحد لا تصلح حجة في القمار وإن كانوا صاموا بشهادة رجلين أفطروا وإذا صاموا ثلاثين يوما وعن القاضي الامام علي السعدي أنهم لا يفطرون وإن صاموا بشهادة رجلين وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى انما تقبل شهادة رجلين على هلال شوال اذا أخبرتهم ما رأياه في غير البلد وإن كانت شهادتهم انهم رأياه في البلد والبلد كثير الاهل لا يقبل فيه اقوال الواحد والاثنين وانما يقبل قول جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب عن محمد رحمه الله تعالى في النوادر اذا صام أهل مصر شهر رمضان على غير رؤية ثمانية وعشرين

ثم رأوا هلال شوال قالوا ان كان عدوا شعبان رؤية ثلاثين يوما وغم عليهم هلال رمضان فضاوا يوما واحدا وان ضاموا تسعة وعشرين يوما
ثم رأوا هلال شوال فلا قضاء عليهم لانهم قد اكملوا الشهر ولو صام أهل بانه ثلاثين يوما للرؤية وأهل بلدة أخرى تسعة وعشرين يوما للرؤية
فعلم من صام تسعة وعشرين يوما فاعلمهم قضاء يوم ولا عبرة لاختلاف المطالع في ظاهر الرواية وكذا ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله
تعالى وقال بعضهم يعتبر اختلاف (١٩٨) المطالع أهل بلدة رأوا هلال رمضان فصاموا تسعة وعشرين يوما فشهد جماعة في

اليوم التاسع والعشرين
ان أهل بلدة كذا رأوا هلال
رمضان في ليلة كذا قبلكم
يوم فصاموا وهذا اليوم يوم
الثلاثين من رمضان فلم يروا
الهلال في تلك الليلة والسماء
مصححة لا يساح الفطر غدا
ولا تترك التراخي في هذه
الليلة لان هذه الجماعة لم
يشهدوا بالرؤية ولا على
شهادة غيرهم وانما حكموا
رؤية غيرهم اذا شهد
شاهدان عند قاض لم ير
أهل بلدة على ان قاضي بلدة
كذا شهد عنده شاهدان
برؤية الهلال في ليلة كذا
وقضى القاضي بشهادتهما
جازلهما القاضي أن يقضى
بشهادتهما لان قضاء القاضي
حجة ولو قضى القاضي
بشهادة الواحد على هلال
رمضان فصاموا ثلاثين يوما
ولم يروا الهلال والسماء
مصححة ذكرنا ان على قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
لا يفطرون وعن محمد رحمه
الله تعالى انهم يفطرون
وبه أخذنا نصير بيني رحمه
الله تعالى اذا شهد الشهود
على هلال رمضان في اليوم
التاسع والعشرين انهم رأوا
هلال رمضان قبل صومهم

رمضان وحده فشهد ولم تقبل شهادته كان عليه أن يصوم وان أفطر في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون
الكفارة وان أفطر قبل ان يرد القاضي شهادته فالصحيح انه لا تجب عليه الكفارة كذا في فتاوى قاضي
خان * ولو شهد فاسق وقبلها الامام وأمر الناس بالصوم فافطروا هو واحد من أهل بلدة قال عامة المشايخ
تلزمه الكفارة كذا في الخلاصة * ولو أكل هذا الرجل ثلاثين يوما لم يفطر الامام كذا في الكافي *
وان لم يكن بالسماء علم لم تقبل الشهادة جمع كثير يقع العلم بخبرهم وهو مفقود الى رأى الامام من غير
تقدير هو الصحيح كذا في الاختيار شرح المختار * وسواء في ذلك رمضان وشوال وذو الحجة كذا في السراج
الوهاب * وذكر الطحاوي أنه تقبل شهادة الواحد اذا جاء من خارج المصر وكذا اذا كان على مكان مرتفع
كذا في الهداية * وعلى قول الطحاوي اعتمد الامام المروغيني وصاحب الاقضية والفتاوى الصغرى لكن
في ظاهر الرواية لا يسرق بين خارج المصر والمصر كذا في معراج الدراية * ويلتمس هلال شوال في ناسع
وعشرين من رمضان فمن رآه وحده لا يفطر أخذ بالاحتياط في العبادة فان أفطر قضاء ولا كفارة عليه
كذا في الاختيار شرح المختار * رجل رأى هلال الفطر وشهد ولم تقبل شهادته كان عليه أن يصوم فان
أفطر ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو شهد هذا الرجل عند
صديق له فأكل لا كفارة عليه ان صدقه كذا في فتح القدير * ولو رأى الامام وحده أو القاضي وحده هلال
شوال لا يخرج الى الماصلي ولا يأمر الناس بالخروج ولا يفطر لاسر ولا جهر كذا في السراج الوهاب *
وان كان بالسماء علم لم تقبل الشهادة رجلين أو رجل واحد ويشترط فيه الحرية ولو لفظ الشهادة كذا
في خزائن المفتين * واذا أخبر رجلان في هلال شوال في السواد والسماء متعينة وليس فيه وال ولا قاض
فلا بأس للناس أن يفطروا كذا في الزايد * وتشتط العدالة كذا في النقاية * ولا تشتط الدعوى
ولا تقبل شهادة المحدث في القذف وان تاب وان كانت مصححة لا يقبل الا قول الجماعة كذا في هلال رمضان
كذا في خزائن المفتين * وهكذا في الكافي * وذكر شيخ الاسلام ان شهادة الاثنين تقبل أيضا اذا جاء من مكان
آخر كذا في الذخيرة * والاصح كالفطر في ظاهر الرواية وهو الاصح كذا في الهداية * وكذا غيرهما من
الاهل لا تقبل فيه الشهادة رجلين أو رجل واحد أو اثنين عدول أحرار غير محددين كذا في البحر الرائق
* اذا صاموا بشهادة الواحد كذا في ثلاثين يوما ولم يروا هلال شوال لا يفطرون فيماري الحسن عن أبي
حنيفة رحمه الله تعالى للاحتياط وعن محمد رحمه الله تعالى انهم يفطرون كذا في التبيين * وفي غاية
البيان قول محمد أصح كذا في النهر الفائق * وقال شمس الأئمة الحلواني هذا الاختلاف فيما اذا لم يروا هلال
شوال والسماء مصححة فاما اذا كانت متعينة فانهم يفطرون بلا خلاف كذا في الذخيرة * وهو الاشبه هكذا
في التبيين * واذا شهد على هلال رمضان شاهدان والسماء متعينة وقبل القاضي شهادتهما صاموا ثلاثين
يوما فلم يروا هلال شوال ان كانت السماء متعينة يفطرون من الغد بالاتفاق وان كانت مصححة يفطرون أيضا
على الصحيح كذا في المحيط * واذا شهد الشهود على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين انهم رأوا
الهلال قبل صومكم يوم ان كانوا في هذا الممر ينبغي أن لا تقبل شهادتهم لانهم تركوا الحسبة وان جاؤا
من مكان بعيد جازت شهادتهم لا تتفاء التهمة كذا في الخلاصة * ولا عبرة لاختلاف المطالع في ظاهر الرواية
كذا في فتاوى قاضي خان * وعليه فتوى الفقيه أبي الليث وبه كان يقضي شمس الأئمة الحلواني قال لورأى

يوم ان كانوا في هذا الممر ينبغي أن لا تقبل شهادتهم لانهم تركوا الحسبة وما كان حقا عليهم وان جاؤا من مكان بعيد جازت
شهادتهم لا تتفاء التهمة اذا رأوا الهلال نهرا قبل الزوال أو بعده لا يصام به ولا يفطرون من الليلة المستقبلية وقال أبو يوسف رحمه الله
تعالى ان رأوا الهلال بعد الزوال فكذلك وان رأوا قبل الزوال فهو من الليلة الماضية وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية ان كان مجرأ
امام الشمس والشمس تلوها فهو الليلة الماضية وان كان مجرأ خلف الشمس فهو الليلة المستقبلية وقال الحسن بن زياد رحمه الله تعالى

ان غاب بعد الشفق فهو الليلة الماضية وان غاب قبل الشفق فهو الليلة الآتية وعند رؤية الهلال يكره الاشارة اليه كما يفعله أهل
الحاهلية شهر رمضان اذا جاء يوم الخميس ويوم عرفة جاء يوم الخميس أيضا كان ذلك اليوم يوم عرفة لا يوم الاضحى حتى لا يجوز التضحية في هذا
اليوم اعتمادا على قول علي رضي الله تعالى عنه يوم فطركم يوم صومكم لان ذلك محتمل يحتمل انه أراد به ذلك العام دون الابد اذا سلم الحربي في
دار الحرب ولم يعط ان عليه صوم شهر رمضان ثم علم بعد ذلك لم يكن عليه قضاء ماضى (١٩٩) ويلزمه الصوم في المستقبل وانما

يحصل العلم باخبار رجلين
عدين أو رجل وامرأتين
وعن أبي يوسف رحمه الله
تعالى أنه لا يشترط فيه
العدالة والخبرة والبلوغ
وان أسلم في دار الاسلام
فعليه قضاء ماضى بعد
الاسلام علم بذلك أو لم يعلم
اذا اشتبه على الاسير المسلم
في دار الحرب شهر رمضان
فتحرى شهر او صامه ان وافق
صومه شهر رمضان جاز وان
كان هذا الشهر قبل رمضان
لا يجوز لان الاداء لا يسبق
الوجوب وان صام شهرا
بعد شهر رمضان جاز وقيل
ينبغي أن لا يجوز لان عليه
القضاء وهو لم ينو القضاء
ومشايعنا رحمه الله تعالى
قالوا هذا اذا نوى أن يصوم
ما عليه من شهر رمضان حتى
يجوز ذلك ثم هذا انما يجوز
اذا صام شهرا وافق شهر
رمضان في العدد وصلاحيته
الايام للقضاء أما اذا وقع
الصوم في شوال وشوال كان
انقص من رمضان يوم
يقضى يومين أيضا وما
لتمام العدد يوم المكان يوم
العبد وان وافق صومه
شهر رزى الحجة وهو انقص

أهل مغرب هلال رمضان يجب الصوم على أهل مشرق كذا في الخلاصة * ثم انما يلزم الصوم على متأخرى
الرؤية اذا ثبت عندهم رؤية أو تلك بطريق موجب حتى لو شهد جماعة أن أهل بلدة قد رأوا هلال رمضان
قبلكم يوم فصاموا وهذا اليوم ثلاثون بحسابهم ولم يروه ولا الهلال لا يباح فطر غد ولا يترك التراخي في
هذا الليلة لانهم لم يشهدوا بالرؤية ولا على شهادة غيرهم وانما حكموا برؤية غيرهم ولو شهدوا أن قاضي بلدة
كذا شهد عنده اثنان برؤية الهلال في ليلة كذا وقضى بشهادتهما اجاز لهذا القاضي أن يحكم بشهادتهما
لان قضاء القاضي حجة وقد شهدوا به كذا في فتح القدير * اذا صام أهل مصر شهر رمضان على غير رؤية
ثمانية وعشرين يوما ثم رأوا هلال شوال ان عدوا شعبان برؤية ثلاثين يوما ولم يروا هلال رمضان قضوا
يوما واحدا وان صاموا تسعة وعشرين يوما ثم رأوا هلال شوال لا قضاء عليهم فان عدوا هلال شعبان ثلاثين
يوما من غير رؤية هلال شعبان ثم صاموا رمضان قضوا يومين كذا في الخلاصة * اذا صام أهل مصر تسعة
وعشرين يوما للرؤية وفيهم مريض لم يصم فعليه القضاء تسعة وعشرين يوما فان لم يعلم هذا الرجل ما صنع
أهل مصر صام ثلاثين يوما يخرج عن العهدة يقين كذا في المحيط

(الباب الثالث فيما يكره للصائم وما لا يكره) *

يكره وضع اليد للصائم كذا في فتاوى قاضي خان * وهكذا في المتون * قال مشايخنا المسئلة على التفصيل
ان لم يكن الملك ملتصقا بمصلح فطره وان كان مصلحا ملتصقا فان كان أسود فطره وان كان أبيض لم يضره
الا أن في الكتاب لم يفسد كذا في المحيط * وكره ذوق شئ ومضغه بلا عذر كذا في الكنز * ومن العذر في الاول
ما لو كان زوج المرأة وسيد هاسي الخلق فذاقت المرققة ومن العذر في الثاني أن لا تجتمع مضغ الطعام
لصبي من حائض أو نفساء أو غيرهما ممن لا يصوم ولم يتجد طبيخا ولا لبنا حليبا كذا في النهر الفائق * وذكر
في التنبين أن كراهة الذوق في صوم الفرض وأما التطوع فلا بأس من كذا في النهاية * ويكره للصائم أن
يدوق العسل أو الدهن ليعرف الجيد من الردي عند الشراء كذا في فتاوى قاضي خان * وقيل لا بأس به
اذا لم يجد بئرا من شرابه أو يخاف الغبن كذا في الزاهدى * وتكره له المبالغة في الاستنجاء كذا في السراج
الوهاب * وكذا المبالغة في المضضة والاستنشاق قال شمس الأئمة الخواص في تفسيره ذلك أن يكثر امساك الماء
في فمه ويعلا لأن يغزر (١) كذا في المحيط * ولو فسا الصائم أو ضرط في الماء لا يفسد الصوم ويكره له
ذلك هكذا في معراج الدراية * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يكره للصائم المضضة والاستنشاق بغير
وضوء ذكره الاغتسال وصب الماء على الرأس والاستنقاء في الماء والتلفف بالنوب المبول وقال أبو يوسف
لا يكره وهو الاظهر كذا في محيط السرخسي * ويكره للصائم أن يجمع ريقه في فمه ثم يتلعه كذا في
الظهرية * ولا بأس بالسواك الرطب واليابس في الغداة والعشي عندنا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى
يكره المبالغة بالماء وفي ظاهر الرواية لا بأس بذلك وأما الرطب الاخضر فلا بأس به عند الكل كذا في فتاوى
قاضي خان ولا يكره كل ولاد من شارب كذا في الكنز * هذا اذا لم يقصد الزينة فان قصد هاركة كذا في النهر
الفائق * ولا فرق بين أن يكون فطر أو صائما كذا في التبيين * ولا بأس بالجماعة أن أمن على نفسه

(٢) قوله لأن يغزر هذا خلاف الشهر كما في شرح المنية اهـ

من رمضان يوم يقضى خمسة أيام أيضا وما نقصان العدد أو أربعة أيام يوم التحرر وأيام التشريق رجل جن في رمضان ثم أفاق بعد
سنتين في رمضان في اليوم الآخر كان عليه قضاء الشهر الذي جن فيه وقضاء السنة الذي أفاق فيه وليس عليه قضاء ما بين ذلك من السنين
المنسية قالوا هذا اذا أفاق قبل الزوال أما اذا أفاق بعد الزوال يجعل كأنه لم يغفر في هذا الشهر هذا اذا بلغ عاقل ثم جن أما اذا بلغ مجنونا ثم
أفاق في رمضان في بعض الشهور عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان هذا الفصل الاول سواء يلزمه القضاء ويسوى بين الجنون الطارئ

والمقارن وعن محمد رحمه الله تعالى ان هنا لا يلزمه تضاعف كان مجنوناً فيه كالصبي اذا بلغ نصف الشهر والكافر اذا علم رجل جن في رمضان كله فليس عليه قضاء وان افاق شأمنه فعليه القضاء وان أغنى عليه في رمضان كله فعليه قضاؤه وقال الحسن البصري رحمه الله تعالى لا قضاء عليه في الانغماء كافي الجنون المستوعب وان أغنى عليه في أول ليلة من رمضان عليه القضاء غير يوم تلك الليلة قالوا هذا اذا نوى الصوم في تلك

(٣٠٠)

كان أهلاً تصح منه النية أما اذا لم يكن أهلاً في تلك الليلة بأن أغنى عليه في آخر يوم من شعبان ودام الانغماء عليه قضاء ذلك اليوم أيضاً غلام بلغ في النصف من رمضان في نصف النهار وانصرأ في أسلم فانه لا يأكل بقية يومه ويلزمه صوم ما بقي من الشهر ولا يلزمه قضاء ما مضى وان أكل في يومه لم يكن عليه قضاؤه فان كان ذلك قبل الزوال ولم يكوناً كلا شيئاً فتوب بالصوم قبل الزوال لا يجوز صومه معان الفرض غير ان الصبي يكون صائماً عن التطوع لانه كان أهلاً للتطوع في أول اليوم بخلاف الكافر وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يجوز صوم الصبي عن الفرض وقيل جوابه في الكافر كذلك واليه أشار في المنتقى وقيل في الكافر لا يجوز لان الكافر في أول اليوم ينافي أصل الصوم أما الصبي في أول اليوم لا ينافي وجود أصل الصوم وكما يجعل وجود النية في أكثر اليوم بمنزلة الوجود في كل اليوم فكذلك البلوغ في أكثر اليوم يجعل بمنزلة

الضعف أما اذا خاف فانه يكره وينبغي له أن يؤخر الى وقت الغروب وذكر شيخ الاسلام شرط الكراهة ضعف يحتاج فيه الى الفطروا قصد نظير الحجة هكذا في المحيط * ولا بأس بالقلة اذا أمن على نفسه من الجماع والازوال ويكره ان لم يأمن * والمأمن في جميع ذلك كلقبلة كذا في التبيين * وأما القلة الفاحشة وهي أن يمض شفتيها فتكره على الاطلاق والجماع فيمادون الفرج والمباشرة كلقبلة في ظاهر الرواية * قيل ان المباشرة الفاحشة تكره وان أمن هو الصحيح كذا في السراج الوهاج * والمباشرة الفاحشة ان يتعانقا وهما متحيزان وعس فرجه فرجه او هو مكروه بخلاف هكذا في المحيط * ولا بأس بالمعاقبة اذا لم يأمن على نفسه أو كان شيخاً كبيراً هكذا في السراج الوهاج * ومن أصبح جنباً واحتمل في النهار لم يضره كذا في محيط السرخسي * التمسح مستحب ووقته آخر الليل قال الفقيه أبو الليث وهو السدس الاخير هكذا في السراج الوهاج * ثم تأخير السجود مستحب كذا في النهاية * ويكره تأخير السجود الى وقت يقع فيه الشك هكذا في السراج الوهاج * وتجهيل الافطار أفضل فيستحب أن يفطر قبل الصلاة من السنة أن يقول عند الافطار اللهم لك صمت وبك آمنت وعليك توكلت وعلى رزقك أفطرت وصوم الغد من شهر رمضان نويت فاغفر لي ما قدمت وما أخرت كذا في معراج الدراية في فصل المتفرقات * وصوم يوم الشك وهو اليوم الذي شك فيه انه من رمضان أو من شعبان ان فواه عن رمضان أو عن واجب آخر كرهه هكذا في فتاوى قاضي خان * والثاني دون الأول في الكراهة هكذا في الهداية * ثم ان ظهر انه من رمضان أجزأ عنه في كلا الوجهين وان ظهر انه من شعبان كان تطوعاً في الوجه الأول وان افطر لا قضاء ~~ك~~ كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الوجه الثاني يصح عانوى وهو الصحيح هكذا في الكافي * وان لم يظهر في الوجه الثاني أنه من شعبان أو من رمضان لا يقع عانوى بخلاف هكذا في المحيط * وان نوى التطوع فالصحيح أنه لا بأس به فان ظهر انه من رمضان كان صائماً عنه وان ظهر انه من شعبان كان متطوعاً فان افطر كان عليه القضاء لانه شرع ملتزماً هكذا في فتاوى قاضي خان * وان أطلق النية فهو مكروه فان ظهر ان هذا اليوم من شعبان كان صومه تطوعاً وان ظهر انه من رمضان جازع من رمضان كذا في المحيط * وان تجمع في أصل النية بأن ينوى ان يصوم غدا ان كان من رمضان ولا يصوم ان كان من شعبان ففي هذا الوجه لا يصير صائماً وان تجمع في وصف النية بأن ينوى ان كان الغد من رمضان يصوم عنه وان كان من شعبان فعن واجب آخر أو ينوى أن يصوم عن رمضان ان كان الغد منه وعن التطوع ان كان من شعبان فهو مكروه أيضاً ثم ان ظهر انه من رمضان يقع عنه في كلا الوجهين وان ظهر انه من شعبان لا سقط الواجب في الاول وصار تطوعاً غير مضى وفيهما كذا في التبيين * أما يوم الشك فهو اذا لم ير علامة ليلة الثلاثين والسماء متغمة كذا في التبيين * أو شهد واحد فرددت شهادته أو شاهدان فاسقان فرددت شهادتهما فاما اذا كانت السماء معصية ولم ير الهلال أحد فليس يوم الشك كذا في الزاهدى * اختلف العلماء في يوم الشك هل صومه أفضل أو الفطر قالوا ان كان صام شعبان أو وافق صوماً كان يصومه فصومه أفضل كذا في الاختيار شرح المختار * وكذا ان صام ثلاثة أيام من آخر شعبان كذا في التبيين * ولولم يوافق اختلافوا فيه واختار أن يقضى بالتطوع في حق الخواص كذا في التهذيب * ويقضى العوام بالتلوم الى ما قبل الزوال لاحتمال ثبوت الشهر وبعد ذلك لا صوم كذا في الاختيار شرح المختار * وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان * والفاصل بين الخاصة

البلوغ في كل اليوم ثم في ظاهر الرواية فرق بين هذا وبين المجنون اذا افاق في يوم من رمضان قبل الزوال ولم يكن أكل والعامة شافئ نوى الصوم جازع عن الفرض لان الجنون اذا لم يستوعب يكون بمنزلة المرض لا يمنع الوجوب فكان وجود النية في أكثر اليوم كوجودها في السكلى ولو اسلم النصراني في غير رمضان قبل الزوال ونوى صوم التطوع كان صائماً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى حتى لو افطر يلزمه القضاء فلا فرق رحمه الله تعالى لان ما قبل الزوال جعل بمنزلة أول النهار في حكم النية فكذا في حكم الاهلية (الفصل الثاني في النية) لا يصح

الدخول في الصوم الابنية عندنا وعند فرجه الله تعالى اذا كان صحيحا مقبلا في نهار رمضان يصوم منه الصوم بدون النية ثم عندنا لا بد من النية لكل يوم وعند مالك رحمه الله تعالى يكفيه نية واحدة لجميع الشهر ويجوز الصوم بطلق النية قبل الزوال ونية صوم آخر عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا يصح الابنية الفرض ونية من الليل وصوم التطوع لا يجوز نية بعد الزوال عندنا والنذر المعين يصح بطلق النية ونية التطوع واذا نوى القضاء والكفارة في اليوم الذي نذر ان يصوم فيه كان (٣٠١) صومه عسائري وكل صوم ليس له وقت معين كالقضاء والنذر المطلق

والعامة هو ان من يعلم نية الصوم يوم الشك فهو من الخواص والافهون العوام والنية ان ينوي التطوع من لا يعتاد بصوم ذلك اليوم ولا يخطر بباله ان كان من رمضان فن رمضان كذا في معراج الدراية * رجل أصبح يوم الشك متلو مائتا كل ناسيا ثم ظهر انه من رمضان ونوى الصوم كذا في الفتاوى انه لا يجوز كذا في الظهيرة باب النية * ويكره صوم يوم العيدين وأيام التشريق وان صام فيها كان صائما عندنا كذا في فتاوى قاضي خان * ولا قضاء عليه ان شرع فيها ثم أفطر كذا في الكثرة هذا في ظاهر الرواية عن الثلاثة وعن الشيخين وجوبه كذا في النهر الذائق * ويكره صوم ستة من شوال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى متفرقا كان أو متتابعا وعن أبي يوسف كراهته متتابعة الا متفرقا لكن عامة المتأخرين لم يروا به بأسا هكذا في البحر الرائق * والاصح انه لا بأس به كذا في محيط السرخسي * وتستحب السنة متفرقة كل أسبوع يومان كذا في الظهيرة في فصل الاوقات التي يكره فيها الصوم ويستحب * ويكره صوم الوصال وهو ان يصوم السنة كلها ولا ينظر في الايام المنهي عنها واذا أفطر في الايام المنهية المختارانه لا بأس به كذا في الخلاصة * ويكره ان يصوم أياما لا يفطر فيهن ليلا أو نهارا هكذا في السراج * والافضل ان يصوم يوما ويفطر يوما كذا في الخلاصة * وأما صوم يوم السبت ويوم الاحد فذكر شمس الانعم الحلو في لا بأس به اذا كان لا يعتد بتعظيم ذلك اليوم هكذا في الذخيرة * ويكره صوم يوم النير وزوال المهرجان اذا تعذر ولم يوافق صوما كان يصومه قبل ذلك أما الكلام في افضلية الصوم في هذا اليوم فان كان يصوم قبله تطوعا فالافضل له ان يصوم والا فالافضل ان لا يصوم لانه يشبه تعظيم هذا اليوم وانه حرام هكذا في الظهيرة * وهو المختار هكذا في محيط السرخسي * ويكره صوم الصحة وهو ان يصوم ولا يتكلم كذا في فتاوى قاضي خان * ويكره ان تصوم المرأة تطوعا بغير اذن زوجها الا ان يكون مريضا أو صائما أو محرما بحج أو عمة وليس للعبد والامة ان يصوما تطوعا الا باذن المولى كفه اكان وكذا المدر والمدرسة وام الولد فان صام أحد من هؤلاء للزوج أن يفطر المرأة ولو لم يكن أن يفطر العبد والامة وتقتضي المرأة اذا اذن لها زوجها أو بنت وبقي العبد اذا اذن له المولى أو أعتق فاما اذا كان الزوج مريضا أو صائما أو محرما لم يكن له منع الزوجة من ذلك ولها ان تصوم وانها لو ليس كذلك العبد والامة فان للمولى منعهما على كل حال كذا في الجوهر النيرة * وكل صوم وجب على المولى بسبب بشاره كالنطوع والصوم الظاهر كذا في الخلاصة * ولا يصوم الاجير تطوعا الا باذن المستأجر ان كان صومه يضربه في الخدمة وان كان لا يضربه له أن يصوم بغير اذنه كذا في محيط السرخسي * وأما بنت الرجل وأمه واخته فيستوعن بغير اذنه كذا في السراج الوهاج * ويكره للمسافر ان يصوم اذا أجهد الصوم فان لم يكن كذلك فالصوم افضل اذا لم يكن رفقاؤه أو عاتمتهم منطرين فان كان رفقاؤه أو عاتمتهم مضطرين والنفقة مشتركة بينهم فالافطار افضل كذا في الظهيرة * واذا أصبح المسافر مائتا فدخل مصره أو مصرا آخر فنوى الإقامة كره له أن يفطر كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يكره صوم التطوع لمن عليه قضاء رمضان كذا في معراج الدراية * ويستحب صوم أيام البيض الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر كذا في فتاوى قاضي خان * وصوم يوم الجمعة بافتراده مستحب عند العامة كالاثني والخميس كذا في البحر الرائق * ويستحب صوم يوم الخميس والجمعة والسبت من كل شهر حرام والاشهر الحرم أربعة ذوالقعدة وذو الحجة والمحرم وربح ثلاثة سرد وواحد فرد * ويستحب صوم تسعة أيام من أول ذي الحجة كذا في السراج الوهاج * ويكره

والعامة هو ان من يعلم نية الصوم يوم الشك فهو من الخواص والافهون العوام والنية ان ينوي التطوع من لا يعتاد بصوم ذلك اليوم ولا يخطر بباله ان كان من رمضان فن رمضان كذا في معراج الدراية * رجل أصبح يوم الشك متلو مائتا كل ناسيا ثم ظهر انه من رمضان ونوى الصوم كذا في الفتاوى انه لا يجوز كذا في الظهيرة باب النية * ويكره صوم يوم العيدين وأيام التشريق وان صام فيها كان صائما عندنا كذا في فتاوى قاضي خان * ولا قضاء عليه ان شرع فيها ثم أفطر كذا في الكثرة هذا في ظاهر الرواية عن الثلاثة وعن الشيخين وجوبه كذا في النهر الذائق * ويكره صوم ستة من شوال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى متفرقا كان أو متتابعا وعن أبي يوسف كراهته متتابعة الا متفرقا لكن عامة المتأخرين لم يروا به بأسا هكذا في البحر الرائق * والاصح انه لا بأس به كذا في محيط السرخسي * وتستحب السنة متفرقة كل أسبوع يومان كذا في الظهيرة في فصل الاوقات التي يكره فيها الصوم ويستحب * ويكره صوم الوصال وهو ان يصوم السنة كلها ولا ينظر في الايام المنهي عنها واذا أفطر في الايام المنهية المختارانه لا بأس به كذا في الخلاصة * ويكره ان يصوم أياما لا يفطر فيهن ليلا أو نهارا هكذا في السراج * والافضل ان يصوم يوما ويفطر يوما كذا في الخلاصة * وأما صوم يوم السبت ويوم الاحد فذكر شمس الانعم الحلو في لا بأس به اذا كان لا يعتد بتعظيم ذلك اليوم هكذا في الذخيرة * ويكره صوم يوم النير وزوال المهرجان اذا تعذر ولم يوافق صوما كان يصومه قبل ذلك أما الكلام في افضلية الصوم في هذا اليوم فان كان يصوم قبله تطوعا فالافضل له ان يصوم والا فالافضل ان لا يصوم لانه يشبه تعظيم هذا اليوم وانه حرام هكذا في الظهيرة * وهو المختار هكذا في محيط السرخسي * ويكره صوم الصحة وهو ان يصوم ولا يتكلم كذا في فتاوى قاضي خان * ويكره ان تصوم المرأة تطوعا بغير اذن زوجها الا ان يكون مريضا أو صائما أو محرما بحج أو عمة وليس للعبد والامة ان يصوما تطوعا الا باذن المولى كفه اكان وكذا المدر والمدرسة وام الولد فان صام أحد من هؤلاء للزوج أن يفطر المرأة ولو لم يكن أن يفطر العبد والامة وتقتضي المرأة اذا اذن لها زوجها أو بنت وبقي العبد اذا اذن له المولى أو أعتق فاما اذا كان الزوج مريضا أو صائما أو محرما لم يكن له منع الزوجة من ذلك ولها ان تصوم وانها لو ليس كذلك العبد والامة فان للمولى منعهما على كل حال كذا في الجوهر النيرة * وكل صوم وجب على المولى بسبب بشاره كالنطوع والصوم الظاهر كذا في الخلاصة * ولا يصوم الاجير تطوعا الا باذن المستأجر ان كان صومه يضربه في الخدمة وان كان لا يضربه له أن يصوم بغير اذنه كذا في محيط السرخسي * وأما بنت الرجل وأمه واخته فيستوعن بغير اذنه كذا في السراج الوهاج * ويكره للمسافر ان يصوم اذا أجهد الصوم فان لم يكن كذلك فالصوم افضل اذا لم يكن رفقاؤه أو عاتمتهم منطرين فان كان رفقاؤه أو عاتمتهم مضطرين والنفقة مشتركة بينهم فالافطار افضل كذا في الظهيرة * واذا أصبح المسافر مائتا فدخل مصره أو مصرا آخر فنوى الإقامة كره له أن يفطر كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يكره صوم التطوع لمن عليه قضاء رمضان كذا في معراج الدراية * ويستحب صوم أيام البيض الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر كذا في فتاوى قاضي خان * وصوم يوم الجمعة بافتراده مستحب عند العامة كالاثني والخميس كذا في البحر الرائق * ويستحب صوم يوم الخميس والجمعة والسبت من كل شهر حرام والاشهر الحرم أربعة ذوالقعدة وذو الحجة والمحرم وربح ثلاثة سرد وواحد فرد * ويستحب صوم تسعة أيام من أول ذي الحجة كذا في السراج الوهاج * ويكره

(٣٦ - الفتاوى اول) وكذا نذر الظاهر حتى لا يترجأ قضاء وعن محمد رحمه الله تعالى فيمن نذر صوم يوم بعينه فنوى النذر وكفارة المعين يقع عن النذر * كل صوم لا يتأدى الابنية من الليل كالقضاء والنذر ان نوى مع طلوع الفجر جاز لان الواجب قران النية بالصوم لا تنديها * نية الفطر في النهار لا تفطر عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى * اذا وجب على انسان قضاء يومين من رمضان واحدا فادان يقضيها مني اول يوم وجب عليه قضاء ومن هذا رمضان وان لم ينزل ذلك أجراه وان كان من رمضانين ينوي رمضان الاول فان لم ينزل ذلك

اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يجزئه * إذا أفطر في رمضان متعمداً وهو فقير فصام أحد أو اثنين يوماً للقضاء والكفارة ولم يعبر اليوم
للقضاء جاز ذلك كذا ذكره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى فصلاً كأنه نوى القضاء في اليوم الأول وستين يوماً من الكفارة * إذا نوى في رمضان
قبل أن تغيب الشمس أن يصوم غداً فنام أو أغشى عليه أو غفل عن الصوم حتى زالت الشمس من الغد لم يكن صائماً في الغدا لأن نوى بعد
غروب الشمس أن يصوم غداً * إذا ارتد (٣٠٣) رجل عن الإسلام والعياذ بالله في أول اليوم من رمضان ثم رجع إلى الإسلام فنوى

الصوم قبل الزوال فهو صائم
وان أفطر فعليه القضاء دون
الكفارة * مريض أو مسافر
لم ينو بالصوم من الليل في
شهر رمضان ثم نوى بعد
طلوع الفجر قال أبو يوسف
رحمه الله تعالى يجزئه ما
وبه أخذ الحسن رحمه الله
تعالى * الصائم المتطوع إذا
ارتد عن الإسلام ثم رجع
إلى الإسلام قبل الزوال
ونوى الصوم قال زفر رحمه
الله تعالى لا يكون صائماً
ولا قضاء عليه أن أفطر
وقال أبو يوسف رحمه الله
تعالى يكون صائماً وعليه
القضاء * إذا أفطر رجلاً في
شهر رمضان سنة تسعين
ومائة فصام شهراً ينوي
القضاء عن الشهر الذي عليه
وهو يرى أنه من رمضان
سنة إحدى وتسعين ومائة
قال أبو حنيفة رحمه الله
تعالى يجزئه وإن صام
شهراً ينوي القضاء عن رمضان
سنة إحدى وتسعين ومائة
وهو يرى أنه أفطر ذلك قال
لا يجزئه

صوم عرفه للعاج أن أضعفه كذا في البحر الرائق * وكذا صوم يوم التروية لأنه يعجزه عن أفعال الحج
* (المرغوبات من الصيام أنواع) أولها صوم الحرم والثاني صوم رجب والثالث صوم شعبان وصوم
عاشوراء وهو اليوم العاشر من المحرم عند عامة العلماء والصحابه رضي الله تعالى عنهم كذا في الظهيرية
* المسنون أن يدوم عاشوراء مع التاسع كذا في فتح القدير * ويكره صوم عاشوراء مفرداً كذا في تحيط
السرخسي * وصوم أيام الصيف لطولها وحرها أدب كذا في الظهيرية

(الباب الرابع فيما يفسد وما لا يفسد)

والفسد على نوعين (النوع الأول ما يوجب القضاء دون الكفارة) إذا أكل الصائم أو شرب أو جامع ناسيلاً
يفطر ولا فرق بين الفرض والنفل كذا في الهداية * ولو قيل لرجل يأكل ناسياً صائماً وهو لا يتذكره الصحيح
أنه يفسد صومه هكذا في الظهيرية * رجل نظر إلى صائماً يأكل ناسياً رأى فيه قوة يمكنه أن يتم الصوم إلى
الليل فالتفت عنه بكرة أن لا يذكره وإن كان يضعف في الصوم بأن كان شيخاً كبيراً به أن لا يجزئه كذا في
الظهيرية في فصل الأعداء المبيحة * لو أكل مكرهاً أو مخطئاً عليه القضاء دون الكفارة كذا في فتاوى
قاضيخان * الخطي هو الذي أكل للصوم غير القاصد للفطر إذا أكل أو شرب هكذا في النهر الفائق * والناسي
عكسه هكذا في النهاية والبحر الرائق * إذا أكل الصائم أو شرب أو جامع ناسيلاً ينظر ولا فرق بين الفرض
والنفل كذا في الهداية * وإن غصص أو استنشق فدخل الماء جوفه أن كان ذا كراهية ففسد صومه
وعليه القضاء وإن لم يكن ذا كراهية ففسد صومه كذا في الخلاصة * وعليه الاعتماد ولو روى رجل إلى صائم
شيء أو دخل حلقه ففسد صومه لأنه بمنزلة الخطي وكذا إذا اعتدل فدخل الماء حلقه كذا في السراج الوهاج
* النائم إذا شرب ففسد صومه وليس هو كالناسي لأن النائم أو ذاهب العقل إذا خرج لم تؤكل ذبيحته وتؤكل
ذبيحة من نسي كذا في فتاوى قاضيخان * وإذا ابتلع ما لا يتغذى به ولا يتداوى به عادة كالخمر والتراب
لا يوجب الكفارة كذا في التبيين * ولو ابتلع حصاة أو فؤاداً أو حجراً أو مدرأاً أو قطناً أو شيشاً أو كغدة
فعليه القضاء ولا كفارة كذا في الخلاصة * ولا كفارة في السفر جل إذا لم يدرك ولم يكن مطبوعاً ولا ابتلاع
الجوزة الرطبة هكذا في النهر الفائق * ولو ابتلع جوزة يابسة أو لوزة يابسة لا كفارة عليه ولو ابتلع يضة
بقشرها أو رمانة بقشرها لا كفارة عليه كذا في الخلاصة * والفسق أن كان رطباً فهو بمنزلة الجوز وأن
كان يابساً لم يضره عليه الكفارة إذا كان فيه لب وان ابتلعه فلا كفارة عليه عند الكل وإن كان مشقوق
الرأس فكذا لا عند العامة لا كفارة عليه هكذا في فتاوى قاضيخان * ولو أكل قشر البطيخ أن كان يابساً
أو كان بحال يتقذر منه فلا كفارة عليه وإن كان طرياً بحال لا يتقذر منه فعليه الكفارة كذا في الظهيرية
* ولو أكل الأرز والجوارس لا تجب فيه الكفارة كذا في الذخيرة * ولا كفارة بأكل العسل والماس هكذا
في الزاهد * ولو أكل الطين الذي يغسل به الرأس ففسد صومه وإن كان يعتاد ذلك هذا الطين فعليه
القضاء والكفارة هكذا في الظهيرية * وإن أكل ما بين أسنانه لم يفسد وإن كان قليلاً وإن كان كثيراً يفسد
والحصاة وما فوقها كثيراً وما دونها قليل وإن أخرجه وأخذ به يده ثم أكل ينبغي أن يفسد كذا في الكافي
* وفي الكفارة أقاويل قال الفقيه رحمه الله تعالى والأصح أنه لا تجب الكفارة كذا في الخلاصة * وإذا

(الفصل الثالث في
العذر الذي يبيح الإفطار في
الاحكام المتعلقة به)

رجل يخاف أن يفطر رزداً

عنه وجهاً أو جاشدة كأنه أن يفطر وكذا الحامل والمرضع إذا خافت على نفسها أو ولدها وكذا الامه إذا وضعت
عن الطبع أو الخبز وغسل الثياب ونحو ذلك إن صارت بحال خافت على نفسها فافطر فعليه القضاء دون الكفارة وكذا إذا لدغته حية
فافطر لشرب الدواء قالوا إن كان ذلك الدواء ينفعه فلا بأس به وكذا الرجل إذا كان بازاً العدو وهو يخاف الضعف على نفسه فله أن يفطر
مقياً كان أو مسافراً * رجل لو صام في شهر رمضان لا يمكنه أن يصلي قائماً وإن لم يصم يمكنه أن يصلي قائماً فانه يصوم ويصلي قائماً جاعلين

العبادتين * رجل احب فافطر على فان ان يومه يوم المرض وما حم فيه كان عليه الكفارة وكذا اذا افطرت المرأة على فان ان يومها يوم
حيض فلم يحض في ذلك اليوم كان عليها الكفارة لوجود الافطار في يوم ليس فيه شبهة الاباحة قال مولانا رضي الله تعالى عنه هذا اذا نوى
الصوم ثم افطر بعد طلوع الفجر فان لم ينو الصوم في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة * المسافر اذا تذكرك شياً فأقننسيه في منزله فدخل
منزله فافطر ثم خرج قال عليه الكفارة قياساً لانه مقيم عند الاكل حيث رفض سفره (٣٠٣) بالعود الى منزله وبالقياس تأخذ

* الصائم المتطوع اذا دخل
على بعض اخوانه فساأله أن
يأكل لا بأس بأن يجيبه
وان كان صائماً من قضاء
رمضان كره له أن يأكل * رجل
حلف بطلاق امرأته ان لم
يفطر فلان كان فلان
متطوعاً بفطر لحي أخيه
الخائف وان كان صائماً عن
القضاء لا يفطر * رجل أفطر
في رمضان لمرض كان عليه
القضاء ولا تجزيه القدية
فان مات قبل أن يبرأ لشيء
عليه لانه لم يدرك عدة من أيام
آخر وعليه أن يوصي
بالقدية ويعتبر ذلك من ثلث
ماله عندنا وان لم يوص
وتبرع الورثة عنه جاز ولا
يلزمهم من غير ابراء عندنا
خلافاً لما افق رحمه الله
تعالى * اذا فطر المريض
أباً ما ثم صبح أياماً ثم مات لزمه
القضاء بقدر ما صبح لانه لم
يقدر على القضاء الا بقدر
ما أدركه * اذا وجب على
الرجل القضاء بان أفطر
بعدراً وبغير عذر ولم يقض
حتى عجز وصار شيخاً فانيا
بحيث لا يرجي برؤه تجوز له
القدية وانما تجوز له القدية
عن صوم هو أصل بنفسه
وهو صوم رمضان عند

ابتلع سميعة بين اسنانه لا يفسد صومه لانه قليل وان ابتلع من الخراج يفسد ونكاه وفي وجوب
الكفارة والمختار أنهم يجب اذا ابتلعها ولم يعضها كذا في الفتاوى قاضي خان * وهو الاصح كذا
في محيط السرخسي * وان مضغها لا يفسد الا أن يجد طعمها في حلقه وهذا حسن جداً ليكن الاصل
في كل قليل مضغه كذا في فتح القدير * ولو مضغ حبة حنطة لا يفسد صومه لانما تتلاشى كذا في فتاوى
قاضي خان * ولا كفارة في الظاهر في ابتلاع اللقمة المصنوعة لغيره كذا في الوجيز لا كدرى * اذا بقيت
لقمة السحور في فيه نطق الفجر ثم ابتهاها أو أخذ كسرة خبز لياً كلها وهو ناس فلما مضغه اذكر أنه صائم
فابتلعها مع ذكر الصوم قال بعضهم أن ابتلعها قبل أن يخرجها فعليه الكفارة وان أخرجهام أعادها
لا كفارة عليه وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان * ولو ابتلع براق غيره فسد صومه بغير كفارة الا اذا
كان براق صديقه فيمنع تلزمه الكفارة كذا في المحيط * وان ابتلع براق نفسه من يده فسد صومه ولا تلزمه
الكفارة كذا في الوجيز لا كدرى * تربط شفقا ببراقه عند الكلام وغيره فابتلعها لا يفسد للضرورة كذا
في الزاهد * ولو سأل اياه من فيه الى ذقنه من غير أن يقطع من داخل فقه ثم رده الى فيه وابتلعها لا يفطره
لانه لا يتم الخروج بخلاف ما اذا انقطع كذا في الظهيرية في المقطعات * في الحجة رجل له عله يخرج المساء من
فقه ثم يدخل ويذهب في الحلق لا يفسد صومه كذا في التتارخية * ولو بقي بال بعد المضغ فابتلعها مع
البراق لم يفطره ولو دخل الخطأ أنفه من رأسه ثم استشه فدخل حلقه عمدا لم يفطره لانه بمنزلة ريقه كذا
في محيط السرخسي * ولو أكل دماً في ظاهر الرواية عليه القضاء دون الكفارة لانه مما يستغفره الطبع
كذا في الظهيرية * الدم اذا خرج من الانسان ودخل حلقه ان كانت الغلبة للبراق لا يضروه وان كانت الغلبة
للدّم يفسد صومه وان كان اسواً ففسد أيضاً استحساناً صائم عمل الابر بسم فأدخل الابر بسم في فيه
وخرجت منه خضرة الصبغ أو صفرة أو حمرته واختلط بالريق فصار الريق أخضر أو أصفر أو أحمر
فابتلعها وهو هذا كصومه فسد صومه هكذا في الخلاصة * ولو مص الهاليج فدخل البراق حلقه لم يفسد مالم
يدخل عينه كذا في الظهيرية * ولو مص سكر حتى وصل الماء حلقه فعليه الكفارة كذا في محيط السرخسي
* وما ليس بفسد وبالل ولا يمكن الاحتراز عنه كالذباب اذا وصل الى الجوف الصائم لم يفطره كذا في اوضح
الكرمانى * ولو أخذ الذباب أو كاه يجب عليه القضاء دون الكفارة كذا في شرح الطحاوى * ولو تناب
فرفع رأسه فوقع في حلقه قطرة ماء انصب من ميزاب فسد صومه هكذا في السراج الوهاج * والمطر والثلج
اذا دخل حلقه يفسد صومه وهو الصحيح كذا في الظهيرية * ولو دخل حلقه غبار الطاحونة أو طعم الادوية
أو غبار الهرس أو شبيهه أو الدخان أو ما سطع من غبار التراب بالريق أو بجوافر الدواب وأشبهه ذلك لم
يفطره كذا في السراج الوهاج * الدموع اذا دخلت فم الصائم ان كان قليلاً كالقطرة والقطرتين
أو نحوها لا يفسد صومه وان كان كثيراً حتى وجد ملامحه في جميع فقه واجتمع شيء كثير فابتلع يفسد
صومه وكذا عرق الوجه اذا دخل فم الصائم كذا في الخلاصة * وما يدخل من مسام البدن من الدهن
لا يفطره كذا في شرح الجمع * ومن اغتسل في ماء وجد برده في باطنه لا يفطره كذا في النهر الفائق * ولو
أقتر شيئاً من الدواء في عينه لا يفطر صومه عندنا وان وجد طعمه في حلقه واذا برق فرأى أثر الكحل ولونه
في براقه عامة المشايخ على أنه لا يفسد صومه كذا في الذخيرة * وهو الاصح هكذا في التبيين * اذا قام

وقوع اليأس عن القضاء يعطى لكل يوم نصف صاع من الحنطة ويجوز فيه ما يجوز في صدقة الفطر الا ان في القدية يجوز طعام الاباحة
أكلتان شعبتان ولا يجوز ذلك في صدقة الفطر ومن وجب عليه كفارة اليمين أو القتل اذ لم يجد ما يكفر به وهو شيخ كبير أو لم يصم حتى
صار شيخاً فانياً لا تجوز له القدية لان الصوم هذا بدل عن غيره ولهذا لا يجوز المصير الى الصوم الا عند العجز عن التكفير بالمال والقدية لا تجوز
الا عن صوم هو أصل * رجل نظر الى صائم يأكل ناسياً فقال له أنت صائم وهذا شهر رمضان فقال الرجل لست بصائم وأكل ثم تذكر انه كان صائماً

فسد صومه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لانه لم يكن ناسيا عند الاكل حيث أخبره الرجل بذلك ولا يفسد في قول زفر رحمه الله تعالى لانه ناس ومن رأى صائما يأكل ناسيا هل عليه أن يخبره بذلك قالوا ان كان شابا بقدر على اتمام الصوم بخبره وان كان شيخا ضعيفا لا يخبره لان الشيخ لا يقدر على اتمام فبتركه حتى يأكله ثم أخبره بذلك * ولا تصوم المرأة تطوعا الا باذن زوجها ان أمكنه وطؤها فله أن يفطرها وكذا المملوك اذا كان غائبا ولا تنزل في ذلك وان (٣٠٤) أحرمت المرأة بغير إذن زوجها قالوا له أن يحللها وكذا الاجبر ان كان يضربه في الخلعة وكذلك في الصلاة

* (الفصل الرابع فيما يكره للصائم وما لا يكره) *
يكره مضغ العلك للصائم لانه تعرض الصوم للفساد من غير ضرورة ولا يفسد صومه قيل هذا اذا كان أبيض مضغه غيره أما اذا كان لم يضره غيره أو كان أسود فسد صومه أما الأسود فلانه يذوب فيصل الى الجوف وأما اذا كان أبيض ولم يضره غيره فلانه يتفتت واطلاق محمد رحمه الله تعالى في الكتاب دليل على ان الكل واحد ويكره للمرأة أن تتضع لصبيها طعاما اذا كان لها منه بد وكذا اذا ذاق شيئا بلسانها لان فيه تعرض الصوم للفساد وقال بعضهم ان كان الزوج سئ الخلق لا بأس للمرأة أن تذوق المرققة بلسانها ويكره للصائم أن يذوق العسل والدهن يعرف الجيد من الردي عند الشراء ويستحب للصائم تعجيل الافطار قبل طلوع النجوم وتأخير السحور ولورود الاثر في ذلك وفي يوم الغيم لا يستحب تعجيل الافطار ولا يأكل حتى يغلب على ظنه غروب الشمس وان أذن المؤذن للغرب * ولا بأس

أو استقاء مل الغيم أو دونه عاد بنفسه أو أعاد أو خرج فلا فطر على الاصح الا في الاعادة والاستقاء بشرط مل انهم هكذا في النهر الفائق * وهذا كله اذا كان في طعام أو ماء أو مرة فان كان بلغا فغير مفسد للصوم عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى خلا لابي يوسف رحمه الله تعالى اذا ملا الفم وقوله هذا أحسن من قولهما هكذا في فتح القدير * ومن احتقن أو استعطأ أو قطر في أذنه دهنًا فطر ولا كفارة عليه هكذا في الهداية * ولو دخل الدهن بغير منه فطره كذا في محيط السرخسي * ولو أقطر في أنفه الماء لا يفسد صومه كذا في الهداية * وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي * واذا أقطر في حلقه لا يفسد صومه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * سواء أقطر فيه الماء والدهن وهذا الاختلاف فيما اذا وصل المثانة وأما اذا لم يصل بان كان في قصبة الذكربعد لا يفطر بالاجماع كذا في التبيين * وفي الاقطار في اقبال النساء يفسد بخلاف وهو الصحيح هكذا في الظهيرية * وفي دواء الحائقة والامة أكثر المشايخ على أن العبرة للوصول الى الجوف والدماع لالكونه رطبا أو يابس حتى اذا علم أن اليابس وصل يفسد صومه ولو علم أن الرطب لم يصل لم يفسد هكذا في العناية * واذا لم يعلم أحدهما وكان الدوام رطبا فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يفطر للوصول عادة وقال لا لعدم العلم به فلا يفطر بالشك وان كان يابسا فلا فطر اتقاه كذا في فتح القدير * ولو طعن برمح أو اصابه سهم وبقي في جوفه فسد وان بقي طرفه خارجا لا يفسد كذا في التبيين * ومن ابتلع لحما برطبا على خيط تم انتزعه من ساعته لا يفسد وان تركه فسد كذا في البدائع * ولو ابتلع خشبة وطرقها في يده ثم أخرجها لا يفسد صومه ولو ابتلع كها فسد صومه كذا في الخلاصة * ولو أدخل أصبعه في استه أو المرأة في فرجها لا يفسد وهو المختار الا اذا كانت مبتلة بالماء والدهن فحينئذ يفسد للوصول الماء والدهن هكذا في الظهيرية * هذا اذا كان ذكرا للصوم وهذا تنبيه حسن يجب أن يحفظ لان الصوم انما يفسد في جميع الفصول اذا كان ذكرا للصوم والا فلا هكذا في الزاهد * واذا خرج دبره وهو صائم ينبغي أن لا يقوم من مقامه حتى ينشف ذلك الموضع بخرقه كيلا يدخل الماء جوفه فيفسد صومه * وهذا قالوا لا يتنفس في الاستنجاء اذا كان صائما كذا في محيط السرخسي في باب الاستجمار * والصائم اذا استقصى في الاستنجاء حتى بلغ الماء مبالغ الحقة يفسد صومه هكذا في البحر الرائق * واذا جامع مكرها في نهار رمضان عليه القضاء دون الكفارة كذا في فتاوى قاضي خان * وعليه الفتوى * وكذا لو أكرهته المرأة كذا في الخلاصة * اذا أوج قبل طلوع الفجر فلما خشى الصبح أخرج وأمنى بعد الصبح لا قضاء عليه وان بدأ بالجماع ناسيا وأوج قبل طلوع الفجر أو الناسي تذكر ان نزع نفسه في فوره لا يفسد صومه في الصحيح من الرواية كذا في فتاوى قاضي خان * وان بقي على ذلك فعليه القضاء والكفارة في ظاهر الرواية هكذا في البدائع * واذا انظر الى امرأة شهوة في وجهها أو فرجها كثر النظر أو لا يفطر اذا أنزل كذا في فتح القدير * وكذا لا يفطر بالفكر اذا أنهى هكذا في السراج الوهاج * واذا قبل امرأته وأنزل فسد صومه من غير كفارة كذا في المحيط * وكذا في تقبيل الامة والغلام وتقبيلها زوجها اذا رأت بالادوار وجدت الذمة ولم تر بلا فسد عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلا لمحمد رحمه الله تعالى كذا في الزاهد * ولو قبل بهيمة فأنزل لا يفسد كذا في المحيط * والمس والمباشرة والمصافحة والمعانقة كالقبلة كذا في البحر الرائق * ولو لمس المرأة ورأى ثيابها فامنى فان وجد حرارة جلد هاقسدا والا فلا كذا في معراج

بالسؤال الرطب واليابس في الغداة والعشي عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى يكره في العشي وقال أبو يوسف الدراية رحمه الله تعالى بذكره الاول بالماء لان ثيابا ادخل الماء في الفم من غير ضرورة وفي ظاهر الرواية لا بأس بذلك لان المقصدهو التطهير فكان بمنزلة المضمضة وأما الرطب الاخضر فلا بأس به عند الكل * الصائم اذا سافر ثم اراد ينسفي له أن يفطر لان الوجوب كان ثابتا فلا يستفاد بمنزلة باشره باختياره * اذا أصبح المسافر صائما فدخل مصره أو مصر اخرينوى الإقامة * وله أن يفطر لانه اجتمع

حكم الإقامة والسفر في هذا اليوم فيخرج جهة الإقامة ولا بأس للصائم أن يقبل أو ينأثر إذا أمن على نفسه ما سوى ذلك ولا يفسد صومه وعن سعيد بن جبيرة رضي الله تعالى عنه أنه يفسد صومه ولنا ما روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يقبل وهو صائم وتكره القبلة والمباشرة أن لم يأمن على نفسه ما سوى ذلك وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه تكرر المباشرة الفاحشة وهي أن يسفر وجهه فرجها وتجرد دينه وعنه في رواية أنه يكره المعانقة والمصافحة أيضا وعن (٢٠٥) أبي حنيفة رحمه الله تعالى

أنه يكره أن يأخذ الماء بفيه ثم يجهه أو يصب الماء على رأسه أو يبل الثوب ويتلف به لأن فيه اظهار الخبر في العبادة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يكره أن يصب الماء على رأسه أو يبل الثوب ويتلف به وهو والاستتلال سواء ولا بأس بالكحل للصائم وإن وجد طعمه في حلقه وكذا إذا دهن شاربته وكذا الجمجمة لما روى عن رسول الله عليه الصلاة والسلام أنه احتجم وهو صائم ويكره أن يصوم يومين لا يفطر بينهما وكذا صوم الوصال وهو أن يصوم السنة ولا ينقطع في الأيام المنية والافضل أن يصوم يوما ويفطر يوما ويكره صوم الصمت وهو أن يصوم ولا يتكلم لانه فعل الجحوش ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه كان يصوم يوم الجمعة ولا يفطر ويكره صوم النبروز والمهرجان لأن فيه تعظيم أيام نهين عن تعظيمها وإن وافق يوما كان يصومه وقبل ذلك لا بأس به ويستحب

الدراية * ولو مست المرأة زوجها حتى أنزل لم يفسد صومه ولو كان يكلف بذلك ففيه اختلاف المشايخ كذا في المحيط * وإن مس فرج بهيمة فأنزل لا يفسد صومه كذا في السراج الوهاج * وإذا جامع بهيمة أو متهمة أو جامع فمادون الفرج ولم ينزل لا يفسد صومه وإن أنزل في هذه الوجوه كان عليه القضاء دون الكفارة هكذا في فتاوى قاضيان * الصائم إذا عالج ذكره حتى أمني فعليه القضاء وهو المختار وبه قال عامة المشايخ كذا في البحر الرائق * وإذا عالج ذكره يبدأ مرة فأنزل ففسد صومه كذا في السراج الوهاج * ولو جوفعت الناقة أو الجنونة جنونا عارضا بعد نديتهما حالة الإفاقة يفسد صومهما عند الثلاثة كذا في الخلاصة * فإن علمت امرأة أن ثابا بالجمعة أن أنزلنا فطهرنا والافلا كذا في السراج الوهاج * ولا كفارة مع الانزال كذا في فتح القدير (النوع الثاني ما يوجب القضاء والكفارة) من جامع عدا في أحد السبيلين فعليه القضاء والكفارة ولا يشترط الانزال في المحلين كذا في الهداية * وعلى المرأة مثل ما على الرجل أن كانت مطاوعة وإن كانت مكرهة فعليه القضاء دون الكفارة وكذا إذا كانت مكرهة في الابتداء ثم طأوعته بعد ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * ولو مكنت نفسها من صبي أو مجنون فزنى بهما فعليه الكفارة بالاتفاق كذا في الزاهدى * إذا أكل مشهدا ما يتغذى به أو يتداوى به يلزمه الكفارة وهذا إذا كان مما يؤكل كل تغذاء أو للدواء ما إذا لم يقصد له ما فلا كفارة وعليه القضاء كذا في خزانة المفتين * فالصائم إذا أكل الخسبر أو الاطعمة أو الاشربة أو الادهان أو الالبان أو كل اهل الجنة أو مسك أو زعفران أو كافور أو غالية عليه القضاء والكفارة عندنا هكذا في فتاوى قاضي خان * وكذا إذا أكل الخل والمزى وماء العصفور ماء الزعفران وماء الباقلاء والبطيخ وماء القثاء والقندوماء الزرجون (١) والمطر والثلج والبرد إذا تعمد ذلك وكذا إذا أكل طينابؤ كل للدواء كالطين الارمني أو الطين الذي يقلى فيؤكل أو دقيق الذرة إذا التسه بسمن أو ابتلع بطيخة صغيرة وكذا إذا أكل لحما غير مطبوخ أو شحما غير مطبوخ على المختار كذا في خزانة المفتين * وإن ابتلع شعيرا كان مقليا تلزمه الكفارة وإن كان غير مقلى لا تلزمه لأن المقلى يؤكل عادة وغير المقلى لا كذا في محيط السرخسي * وفي دقيق الذرة إذا التبه بالسمن أو الدبس تجب الكفارة وكذا لو أكل الحنطة هكذا في الخلاصة * وإن أكل قوائم الذرة قال الزندويسي أرى أن عليه الكفارة لأن فيها حلالة ويلتذنها كذا في السراج الوهاج * وإن أكل ورق الشجر فإن كان مما يؤكل كورق الكرم فعليه القضاء والكفارة وإن كان مما لا يؤكل كورق الكرم إذا عظم فعليه القضاء دون الكفارة كذا في البحر الرائق * وعلى هذا التفصيل النباتات كلها كذا في التبيين * ولو أكل حبة عنبان مضغها فعليه القضاء والكفارة وإن ابتلعها كلها لم يكن معها ثفروها (٢) فعليه القضاء والكفارة بالاتفاق وإن كان معها ثفروها قال عامة العلماء عليه القضاء والكفارة وقال أبو مهيبل لا كفارة وهو الصحيح كذا في الظهيرية * ولو ابتلع لوزة رطبة تلزمه الكفارة كذا في محيط السرخسي * ولو مضغ لوزة أو جوزة رطبة أو يابسة وابتلعها كفر كذا في معراج الدراية * وفي الملح لا تجب الكفارة إلا إذا اعتاد كاهم وحده كذا في التبيين * ولو أكل الملح تجب (١) قوله الزرجون محررة قضبان الكرم كافي القاموس (٢) قوله ثفروها الثفرو بالثنية كعصفور وقع القرة كافي القاموس

صوم أيام البيض الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر لما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه أنه قال صوم هذه الأيام صوم النبي القرشي كان رسول عليه الصلاة والسلام يصوم هذه الأيام من كل شهر ويقول هو صيام الدهر ومن الناس من كره ذلك مخافة التوقيت والالحاق بالواجب ولا بأس بصوم يوم عرفة كان في الحضر أو في السفر إذا كان يقوم عليه ويكره صوم يوم عرفة بعرفات وكذا صوم يوم التروية لأنه يعجز عن أدائها أفعال الحج ويكره للمسافر أن يصوم إذا أجهده الصوم لأن فيه اهلال النفس فان لم يكن كذلك فالصوم للمسافر

افضل عندنا ان لم يكن رفقاً أو عامتهم مفطرين وان كان رفقاً أو عامتهم مفطرين والنفقة مشتركة بينهم فالافطار افضل وأما صوم السنة بعد الفطر متتابعة منهم من يكره ذلك ومنهم من لا يكرهه وان فرقها في شوال فهو أبعد عن الكراهة والتشبيه بالنصارى وأقرب الى الجواز الا كل قبل الصلاة يوم الاضحى فيه روايتان والخيار أن لا يكره ويستحب الامساك ويكره صوم العيدين وأيام التشريق ان صام فيها كان صائماً عندنا خلافاً (٣٠٦) لاشافى رحمه الله تعالى ويستحب أن يصوم يوم عاشوراء بصوم يوم ما قبله أو يوم ما بعده ليكون مخالفاً لاهل الكتاب وان صام شعبان ووصله برضا فهو حسن وأما صوم يوم الشك وهو اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان أو من شعبان فان نوى الصوم في هذا اليوم من رمضان كره لقوله عليه الصلاة والسلام من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم ولقوله عليه الصلاة والسلام ولا تقدم وارضان بصوم يوم ولا يومين ولان فيه تشبهاً بالروافض فانهم يصومون يوماً قبل رمضان ويفطرون يوماً قبل الفطر فان صام ثم ظهر أنه من رمضان أجزأه وان ظهر أنه من شعبان كان تطوعاً وان أفطراً قضاء عليه لانه في معنى المظنون وان نوى واجباً آخر كره لما روينا فان ظهر أنه من رمضان جاز عن رمضان كما لو صام رمضان بنية واجب آخر اذا كان مسافراً فيقع صومه عما نوى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان ظهر انه من شعبان اختلفوا فيه قال بعضهم يكون تطوعاً لان الصوم في هذا اليوم منهي فلا ينادى به الواجب وقال بعضهم يجوز صومه عما نوى لانه أدى الواجب في يوم يجوز فيه التطوع بخلاف يوم العيد وأصل الكراهة لا يمنع الجواز كالصلاة في الارض المغصوبة وان لم يستين لا يسقط الواجب عن ذمته لاحتمال انه كان من رمضان وان نوى التطوع يوم الشك اختلفوا في كراهته والصحيح انه لا بأس بذلك لما روى عن علي وعائشة رضي الله تعالى عنهما انه ما كان يصوم يوم الشك وقوله عليه الصلاة والسلام من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم محمول على صوم الفرض فان ظهر انه من رمضان كان صائماً عنه وان ظهر انه

بعده ليكون مخالفاً لاهل الكتاب وان صام شعبان ووصله برضا فهو حسن وأما صوم يوم الشك وهو اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان أو من شعبان فان نوى الصوم في هذا اليوم من رمضان كره لقوله عليه الصلاة والسلام من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم ولقوله عليه الصلاة والسلام ولا تقدم وارضان بصوم يوم ولا يومين ولان فيه تشبهاً بالروافض فانهم يصومون يوماً قبل رمضان ويفطرون يوماً قبل الفطر فان صام ثم ظهر أنه من رمضان أجزأه وان ظهر أنه من شعبان كان تطوعاً وان أفطراً قضاء عليه لانه في معنى المظنون وان نوى واجباً آخر كره لما روينا فان ظهر أنه من رمضان جاز عن رمضان كما لو صام رمضان بنية واجب آخر اذا كان مسافراً فيقع صومه عما نوى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان ظهر انه من شعبان اختلفوا فيه قال بعضهم يكون تطوعاً لان الصوم في هذا اليوم منهي فلا ينادى به الواجب وقال بعضهم يجوز صومه عما نوى لانه أدى الواجب في يوم يجوز فيه التطوع بخلاف يوم العيد وأصل الكراهة لا يمنع الجواز كالصلاة في الارض المغصوبة وان لم يستين لا يسقط الواجب عن ذمته لاحتمال انه كان من رمضان وان نوى التطوع يوم الشك اختلفوا في كراهته والصحيح انه لا بأس بذلك لما روى عن علي وعائشة رضي الله تعالى عنهما انه ما كان يصوم يوم الشك وقوله عليه الصلاة والسلام من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم محمول على صوم الفرض فان ظهر انه من رمضان كان صائماً عنه وان ظهر انه

الكفارة هو المختار كذا في الخلاصة * قال الصدر الشهيدي هو الصحيح كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم (وما يتصل بذلك مسائل) لو كل أو شرب أو جامع ناساً أو ظناً أن ذلك فطره فأكل متعمداً كفاً عليه وان علم أن صومه لا يفسد بالنسيان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزمه هو الصحيح هكذا في الخلاصة * ولو زرعه التي فطن أنه يفطره فافطراً لا كفارة عليه وان علم أن ذلك لا يفطره فعليه الكفارة كذا في البحر الرائق * واذا احتلم فطن أن ذلك فطره فأكل متعمداً لا كفارة عليه هكذا في المحيط * وان علم حكم الاحتلام كفر كذا في الظهيرية * ولو احتجم فطن أن ذلك يفطره ثم أكل متعمداً عليه القضاء والكفارة الا اذا افتاه ففيه بالنسبة ولو بلغه الحديث واعتمده فكذا عند محمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى خلاف ذلك وان عرف تأويله تجب الكفارة كذا في الهداية * واذا اكحل أو أدهن نفسه أو شارب ثم أكل متعمداً فعليه الكفارة الا اذا كان جاهلاً فافق له بالفطر فلا يلزمه الكفارة هكذا في فتاوى قاضي خان * اذا دخل المسافر مصره قبل الزوال ولم يتناول شيئاً ونوى الصوم ثم جامع متعمداً لا كفارة عليه وكذا اذا أفاق المجنون قبل الزوال فنوى الصوم ثم جامع كذا في السراج الوهاج * واذا أصبح غريباً أو مرضاً لا يستطيع معه الصوم تسقط الكفارة عندنا كذا في فتاوى قاضي خان * وهو الاصح هكذا في الظهيرية * فالاصل عندنا انه اذا صار في آخر النهار على صفة لو كان عليها في أول اليوم يباح له الفطر تسقط عنه الكفارة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو استألف فطن أن ذلك فطره فأكل متعمداً عليه القضاء والكفارة كذا في الخلاصة * ولو اغتاب انساناً فطن أن ذلك يفطره ثم أكل متعمداً فعليه الكفارة وان استفتى فقيهاً أو تناول حديثاً كذا في البدائع * وبه قال عامة العلماء كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أفطرت المرأة متعمداً ثم حاضت أو مرضت يومها ذلك قضت ولا كفارة عليها وكذا لو أفطرت ثم أنعم عليه كذا في محيط السرخسي * ولو جرح نفسه حتى صار بحال لا يقدر على الصوم قيل لا تسقط الكفارة وهو الصحيح كذا في الظهيرية * ولو جامع بهيمة أو مينة فطن أن ذلك فطره فأكل متعمداً فعليه الكفارة ان كان عالماً وان كان جاهلاً فعليه القضاء دون الكفارة وكذا لو أدخل اصبعه في دبره أو سلمه قد ابتلعها ولم يغيبها من يده ثم أكل بعد ذلك متعمداً ولو نظر الى محاسن المرأة فطن أن ذلك فطره فأكل بعد ذلك متعمداً فهو كالنهي كذا في الخلاصة * وان أكل ميتة قد تدودت فسد صومه ولا كفارة فان لم تكن تدودت فعليه القضاء والكفارة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أن رجلاً قد تم ليقتل في شهر رمضان فاستسقى رجلاً فسقاه فشربه ثم عفى عنه قال الشيخ الامام ظهير الدين تجب عليه الكفارة اذا جامع امرأته طوعاً أمراً متعمداً أم كرهه السلطان على السفر في ظاهر الاصول لا تسقط الكفارة هكذا في الظهيرية

(الباب الخامس في الاعتذار التي تبيح الافطار) *

(منها السفر) الذي يبيح الفطر وهو ليس بعذر في اليوم الذي أنشأ السفر فيه كذا في الغيائية * فلو سافر ثم اراد الايحاء له الفطر في ذلك اليوم وان أفطراً لا كفارة عليه بخلاف ما لو أفطرت مسافر كذا في محيط السرخسي * ولو أكل في أول النهار متعمداً كرهه السلطان على السفر لا تسقط عنه الكفارة في ظاهر الرواية * ولو

وقال بعضهم يجوز صومه عما نوى لانه أدى الواجب في يوم يجوز فيه التطوع بخلاف يوم العيد وأصل الكراهة لا يمنع الجواز كالصلاة في الارض المغصوبة وان لم يستين لا يسقط الواجب عن ذمته لاحتمال انه كان من رمضان وان نوى التطوع يوم الشك اختلفوا في كراهته والصحيح انه لا بأس بذلك لما روى عن علي وعائشة رضي الله تعالى عنهما انه ما كان يصوم يوم الشك وقوله عليه الصلاة والسلام من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم محمول على صوم الفرض فان ظهر انه من رمضان كان صائماً عنه وان ظهر انه

من شعبان كان متطوعا وان أفطر كان عليه القضاء لانه شرع ملتزما بخلاف مسئلة المظنون ان نوى ان يصوم عن رمضان ان كان غدا من رمضان وان كان غدا من شعبان فهو صائم عن القضاء وعن واجب آخر فهو مكروه لان كل واحد من النيتين مكروهة فان ظهر انه من رمضان كان صائما عنه لانه نوى الصوم على كل حال ونية الصوم تكفي لجواز الفرض وان ظهر أنه من شعبان لا يسقط الواجب عن ذمته ويكون صائما عن التطوع وان أفطر لا قضاء عليه لانه شرع في التطوع مسقطا لالموجبا (٣٠٧) وان نوى أن يصوم عن رمضان

ان كان غدا من رمضان وان كان غدا من شعبان فهو صائم عن التطوع كره أيضا لانه نوى الفرض من وجهه الشك فان ظهر أنه من رمضان جاز عن رمضان وقيل على قول محمد رحمه الله تعالى لا يكون صائما كما لو شرع في الصلاة ينوى الظهر والتطوع لا يصير شارعا في الصلاة في قول محمد رحمه الله تعالى وان ظهر أنه من شعبان فأفطر ينبغى أن لا يلزمه القضاء وان نوى أن يصوم عن رمضان ان كان غدا من رمضان وان كان شعبان فغير صائم ليكن صائما لانه لم ينو الصوم على كل حال وتكلموا في الأفضل في هذا اليوم ان وافق يوما كان يصومه قبل ذلك بان كان يصوم يوم الخميس أو يوم الجمعة فالصوم أفضل وان لم يكن اختل فواقبه قال محمد ابن سلمة رحمه الله تعالى الفطر أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم والاحتراز عن التشبه بالروافض وقال نصيرن يحيى رحمه الله تعالى الصوم أفضل لحديث علي وعائشة رضي الله تعالى عنهما

سافر باختياره لا تسقط عنه باتفاق الروايات كذا في الخلاصة * ولو سافر في شهر رمضان ثم رجع الى أهله ليحمل شيئاً عليه فأكل بمنزله ثم خرج القياس أن يجب عليه الكفارة لانه رفض سفره قال النقيه وبه نأخذ كذا في الغيائية * (ومنها المرض) المريض اذا خاف على نفسه التلف أو ذهب عضو يفطر بالاجماع وان خاف زيادة العلة أو امتداده فكذلك عندنا وعليه القضاء اذا أفطر كذا في المحيط * ثم معرفة ذلك بالاجتماع المريض والاجتماع غير محذور الهم بل هو غلبة ظن عن أمانة أو تجربة أو باخبار طبيب مسلم غير ظاهر الفسق كذا في فتح القدير * والعصعج الذي يخشى أن يمرض بالصوم فهو كالمرضى كذا في التبيين * ولو كان له نوبة الحمى فأكل قبل أن تظهر الحمى لا بأس به كذا في فتح القدير * ومن كان له حمى غلب فلما كان اليوم المعتاد أفطر على نوبته ثم أن الحمى تعاوده وتضعفه فأخلفت الحمى تلزمه الكفارة كذا في الخلاصة * (ومنها حمل المرأة وارضاعها) * الحمل والمرضع اذا خافا على أنفسهما أو ولدهما أفطرا أو قضاوا ككفارة عليهما - ما كذا في الخلاصة * (ومنها الحيض والنفس) وإذا حضت المرأة أو نفست أفطرت كذا في الهداية * المرأة اذا أفطرت على أنه يوم الحيض ثم انها لم تحض في يومها ذلك الاظهر أن عليها الكفارة كذا في الظهيرية * ولو طهرت ليلا صامت الغدان كانت أيام حيضها عشرة وان كانت دونها فان أدركت من الليل مقدار الغسل وزيادة ساعة لطيفة تصوم وان طلع الفجر مع فراغها من الغسل لا تصوم لان مدة الاغتسال من جملة الحيض فيمن كانت أيامها دون العشرة كذا في محيط السرخسي * (ومنها العطش والجوع كذلك) اذا خيف منه ما الهلاك أو نقصان العقل كالأمة اذا ضعفت عن العمل وخشيت الهلاك بالصوم وكذا الذي ذهب به موكل السلطان الى العمار في الايام الحارة اذا خشي الهلاك أو نقصان العقل كذا في فتح القدير * (ومنها كبر السن) فالشيخ الفاني الذي لا يدر على الصيام يفطر ويطعم لكل يوم مسكينا كما يطعم في الكفارة كذا في الهداية * والمجوز مثله كذا في السراج الوهاج * وهو الذي كل يوم في نقص الى أن يموت كذا في البحر الرائق * ثم ان شاء أعطى الفدية في أول رمضان مرة وان شاء أخرها الى آخره كذا في النهر الفائق * ولو قدر على الصيام بعد ما فدى بطل حكم الفداء الذي فداه حتى يجب عليه الصوم هكذا في النهاية * ولو كان صوم كفارة البين أو صوم كفارة القتل فجبر عنه وصار شحنا فانيا فأراد أن يطعم عنه لم يجز والاصل فيه أن كل صوم اذا كان أصلا بنفسه ولم يكن بدلا عن غيره جاز لا طعام بدلا عنه اذا وقع اليأس عن الصوم وكل صوم كان بدلا عن غيره ولم يكن أصلا بنفسه لم يجز الاطعام عنه وان وقع اليأس عن الصوم كفارة البين لانه بدل عن غيره فلا يجزى الاطعام عنه وأما في كفارة الظهار وكفارة الافطار في شهر رمضان اذا عجز عن الاعناق لفقره وعجز عن الصوم لكبره جاز له أن يطعم - تين مسكينا لان هذا صار بدلا عن الصيام بالنص كذا في شرح الطحاوي * ولو فات صوم رمضان بهذر المرض أو السفر واستدام المرض وانسفر حتى مات لا قضاء عليه لكنه ان أوصى بأن يطعم عنه صحت وصيته وان لم يجب عليه ويطعم عنه من ثلث ماله فان برئ المريض أو قدم المسافر وأدرك من الوقت بقدر ما فاته فيلزمه قضاء جميع ما أدرك فان لم يصم حتى أدرك الموت فعليه أن يوصى بالفدية كذا في البدائع * ويطعم عنه وليله لكل يوم مسكينا نصف صاع من بر أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير كذا في الهداية * فان لم يوص وتبرع عنه الورثة جاز ولا يلزمهم من غير إيصاء كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يصوم عنه الولي كذا في التبيين * فان صح المريض أو أقام المسافر ثم ماتا

والعصعج ما روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يصوم يوم الشك متلوما غير مطلق ولا عازم قال ولا نرضى الله تعالى عنه هذا اذا لم يكن قاضيا أو مفسيا فان كان لا فضل له أن يصوم عن التطوع بنفسه وخاصة ويقضى العامة بالتلوم والانتظار الى وقت الزوال مروي ذلك عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لان المفتي يمكنه أن يصوم على وجه لا يدخل فيه الكراهة ولا كذلك غيره (الفصل الخامس فيما لا يفسد الصوم) اذا أكل أو شرب أو جامع ناسيا لا يفسد صومه استحسانا ولو كان مكرها أو خاطئا ففسد صومه قياسا واستحسانا ان ابتلع بزاقه الذي فيه

أو الخياط الذي نزل من راسه إلى القدم لا يفسد صومه وكذا إذا دخل الدخان أو الغبار أو ربح العطر أو الذباب حلقه لا يفسد صومه وكذا إذا تربط شفتاه برباقة عند الكلام أو نحوها فابتلع لا يفسد صومه وكذا إذا خرج الدم من بين أسنانه والبراق غالب فابتلع ولم يحد طعمه لا يفسد صومه وإن كانت الغلبة للدم فسد صومه وإن استويا فسد احتياطا وإن داوى جائفة أو آفة إن داواها مبدوا أو أبس لا يفسد صومه عند الكل وإن داواها مبدوا رطب فسد في قول (٣٠٨) أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يفسد في قول صاحبيه رحمه الله تعالى قيل لا فرق

بين الرطب واليابس إذا وصل الجوف فسد صومه وإن لم يصل لا يفسد وذكر في الأصل أنه يفسد الصوم مطلقا بناء على الغالب والغالب هو الوصول إلى الجوف وذكر الشرط في تفسير المجرى * إذا احتجم لا يفسد صومه عندنا خلافا لما لا رحمه الله تعالى * الغيبة لا تفسد صومه وكذا الاحتلام وكذا إذا نظر إلى امرأة فأنزل أو تفكر فأمنى لا يفسد صومه لأن فساد الصوم في الجماع عرف نساء والجماع قضاء الشهوة بماسة العضو العضو ولم يوجد وكذا إذا جامع بهيمة ولم ينزل أو ميتة ولم ينزل أو نكح بيده ولم ينزل أو جامع فمبادون الفرج ولم ينزل وإن أنزل في هذه الوجوه كان عليه القضاء دون التكفارة لوجود قضاء الشهوة بصفة التقصان ومن الناس من قال لا يفسد صومه في الاستمتاع بالكف وهل يساح له أن يفعل ذلك في غير رمضان إن أراد الشهوة لا يساح وإن أراد تسكين الشهوة قالوا نرجس وإن لا يكون أنما لو ابتلع سلكة

لزمهما القضاء بقدر الصحة والإقامة وهذا قولهم جميعا من غير خلاف وهذا هو الصحيح كذا في السراج الوهاج * وإن جاء الرضا الثاني ولم يقض الأول قدم الأداء على القضاء كذا في التهر القائق * ذكر الرازي عن أصحابنا أن الإفطار بغير عذر في صوم التطوع لا يحل هكذا في الكافي * وهو الأصح كذا في محيط السرخسي * وهو ظاهر الرواية هكذا في التهر القائق * والضيافة فيمارى عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى عذر وهو الاظهر هكذا في الكافي * قالوا والصحيح من المذهب أنه إن كان صاحب الدعوة ممن رضى بغير حضوره ولا يتأذى بترك الإفطار لا يفطر وإن كان يعلم أنه يتأذى بترك الإفطار يفطر ويقضى وقال الشيخ الاجل شمس الأئمة الحلواني أحسن ما قيل في هذا الباب أنه إن كان يثق من نفسه بالقضاء يفطر دفعا للآذى عن أخيه المسلم وإن كان لا يثق من نفسه بالقضاء لا يفطر وإن كان في ترك الإفطار أذى للمسلم وهذا إذا كان الإفطار قبل الزوال فاما بعده فلا يفطر إلا إذا كان في ترك الإفطار عقوق والذين كذا في المحيط * وتكون عذرا في حق المضيف والضيف كذا في شرح الوقاية * الضيافة ليست بعذر في الصوم الواجب هكذا في النهاية * المجنون إذا أفاق في بعض الشهر يلزمه قضاء ماضى وإن استوعب جنونه كل الشهر لم يقضه وفي ظاهر الرواية لم يفصل بين الجنون الطارئ على البلوغ والمقارن له كذا في محيط السرخسي * ولو أفاق بعد الزوال من اليوم الأخير من شهر رمضان لا يلزمه القضاء وهو الصحيح كذا في الكفاية والنهاية * ولو أغشى عليه رمضان كله قضاء وهذا بالإجماع كذا في معراج الدراية * أغشى عليه أو جن بعد ما غربت الشمس وبقي كذلك أياما لم يقض يوم تلك الليلة لأنه إن كان يعلم أنه نوى الصوم فظاهر وإن لم يعلم فظاهر حاله التوبة والعمل بظاهر الحال واجب حتى لو كان مسافرا أو متهكما يعتاد الفطر في رمضان قضاء لأن ظاهر حاله لم يدل على التوبة ولم ينو كذا في الزا هدى * الغازى إذا علم أنه يقابل العدو في رمضان وهو يخاف الضعف فله أن يفطر كذا في محيط السرخسي * فإن لم يتفق القتال فلا كفارة عليه لأن القتال يحتاج إلى تقديم الإفطار ليقوى ولا كذلك المرض هكذا في الظهيرية في المقطعات * المحترف المحتاج إلى نفقته علم أنه لو اشتغل بحرقته يلحقه ضرر مبيع للفطر يحرم عليه الفطر قبل أن يعرض كذا في القنية

(الباب السادس في النذر)

الأصل أن النذر لا يصح إلا بشرط (أحدها) أن يكون الواجب من جنسه شرعا فلذلك لم يصح النذر بعبادة المريض (والثاني) أن يكون مقصودا لا وسيلة فلم يصح النذر بالوضوء وسجدة التلاوة (والثالث) أن لا يكون واجبا في الحال وفي ثانی الحال فلم يصح بصلاة الظهر وغيرهما من المفروضات هكذا في النهاية (والرابع) أن لا يكون المنذور معصية باعتبار نفسه هكذا في البحر الرائق * فإذا قال الله على صوم يوم الحر أفطر وقضى وهذا النذر صحيح لأنه مشروع بنفسه منهي عنه وهو ترك اجابة دعوى الله تعالى وإن صام فيه يخرج عن العهدة هكذا في الهداية * ولا بد من شرط آخر وهو أن لا يكون مستحيل الكون فلو نذر صوم أمس لم يصح نذره كذا في البحر الرائق * ولو قال الله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان بعد ما كل أو بعد ما حاضت لا يجب شيء في قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * وهو المختار كذا في السراجية * وإن قدم بعد الزوال لا يلزمه شيء في قول محمد رحمه الله تعالى ولا رواية فيه عن غيره

وطرفها بيده أو خشبة أو طرفها بيده أو أدخل أصبعه في دبره أو خرج راقه من الفم إلى الذقن ولم ينقطع فابتلعها لا يفسد صومه ولو كذا كان بين أسنانه شيء قد دخل حلقه وهو كاره أو متعمدا لا يفسد صومه إذا كان دون الحصة لأنه قليل فيجعل تبع الطريق وإن كان قدر الحصة فأكله متعمدا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يفسد صومه ويلزمه القضاء دون الكفارة وقال زفر رحمه الله تعالى يلزمه القضاء والكفارة وفي نوادر هشام إذا ابتلع سمسة كانت بين أسنانه لا يفسد صومه وإن تناولها من الخارج وابتلعها فسد صومه وتكلموا في وجوب

الكفارة والمختار هو الوجوب هذا اذا تلعبها فان مضغها لا يفسد صومه لانها تلتزق بلسانه فلا يصل الى جوفه شئ ولو غاض الماء فدخل الماء اذنه لا يفسد صومه وان صب الماء في اذنه اختلفوا فيه والصحيح هو الفساد لانه وصل الى الجوف بشئ فلا يعتبر فيه صلاح البدن وان طعن برح لا يفسد صومه وان بقي الزج في جوفه لانه لم يوجد منه الفعل ولا صلاح البدن ولودخل السهم جوفه وخرج من الجانب الاخر لم يفسد صومه ولو القى حجر في الجانب فدخل جوفه لم يفسد صومه (الفصل السادس (٢٠٩) فيما يفسد الصوم وهو على نوعين)

(أحدهما) يوجب القضاء

دون الكفارة (والثاني)

يوجب القضاء والكفارة

ويدخل فيه مسائل الطلوع

والغروب * أما ما يوجب

القضاء دون الكفارة اذا

جامع مكره في نهار رمضان

عليه القضاء دون الكفارة

وكان أبو حنيفة رحمه الله

تعالى يقول أولا عليه

القضاء والكفارة لان الجامع

لا يكون الا بانتشار الآلة

وتلك أمانة الاختيار ثم يرجع

وقال لا كفارة عليه وهو

قوله هالان فساد الصوم

يكون بالابلاج وهو كان

مكره في الابلاج وليس كل

من يتشتره بجامع وكذا

اذا قبل امرأة بشهوة قامني

أومسها بشهوة قامني عليه

القضاء دون الكفارة لوجود

قضاء الشهوة بصفة النقصان

والحيض والنفاس بفسدان

الصوم فيوجب القضاء

دون الكفارة ولو أكل

مكره أو مخطئا بأن تضرص

فوصل الماء جوفه ففسد

صومه وعليه القضاء دون

الكفارة وقال بعضهم

تضرص حتى دخل الماء

حلقه ان زاد في المضضة

على الثلاث ووصل الماء

كذا في الخلاصة * ولو قال الله على ان أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقد لم يلأ لا يلزمه شئ ولو قدم قبل الزوال ولم يأكل صام كذا في محيط السرخسي * ولو قال الله على صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان أبدا فقد لم يلزمه صوم ذلك اليوم ويلزمه صوم كل يوم مثله فيما يستقبل كذا في السراج الوهاج * وهكذا في المحيط * وان جعل على نفسه ان يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان وجعل على نفسه ان يصوم اليوم الذي يعاين فيه فلان أبدا فعرف في ذلك اليوم الذي قدم فيه فلان فعليه صوم ذلك اليوم وحده أبدا ولا شئ عليه غير ذلك كذا في المحيط * اذا قال الله على ان أصوم يوما فانه يلزمه صوم يوم وتعين الاداء اليه وهو على التراخي بالاجماع * ولو قال الله على صوم نصف يوم لا يصح * ولو قال الله على ان أصوم يومين أو ثلاثة أو عشرة لزمه ذلك يومين وعين وقتا يؤدى فيه فان شاء فترق وان شاء تابع الا ان ينوي التتابع عند النذر فينثني يلزمه متتابعان نوى فيه التتابع وأطرو يوميه أو حاضرت المرات في مدة الصوم استأنف واستأنفت كذا في السراج الوهاج * ولو أوجب على نفسه متفرقا فصام متتابعاً بجزءه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال الله على ان أصوم عشرة أيام متتابعات فصام خمسة عشر يوماً أو أطرو يوماً لا يدري ان يوم الاطوار من الخمسة أو من العشرة فانه يصوم خمسة أيام آخر متتابعات فيؤخذ عشرة متتابعة كذا في الظهيرية * ولو قال الله على ان أصوم يوماً أو يوماً فاعليه صوم يوم واحد الا ان ينوي بذلك الا بد * ولو قال الله على صوم لزمه صوم يوم واحد ولو قال صوم أيام لزمه ثلاثة أيام الا ان ينوي الاكثر ولو قال صوم أيام كثيرة ولا ينفقه فعليه صوم عشرة أيام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما سبعة أيام كذا في السراج الوهاج * ولو قال الله على صوم الايام ولا ينفقه فعليه صيام عشرة أيام وعندهما سبعة أيام كذا في السراجية * ولو قال بضعة عشر يوماً فهو على ثلاثة عشر يوماً كذا في فتح القدير * وكذا لو قال الله على ان أصوم كذا يوماً يلزمه صوم أحد عشر يوماً ولو قال كذا يوماً يلزمه صوم أحد وعشرين كذا في فتاوى قاضي خان * رجل قال الله على صوم جمعة لزمه سبعة أيام الا ان ينوي يوم الجمعة خاصة والتعين اليه كذا في السراج الوهاج * ولو قال صوم الجمع فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذا على عشر جمع وعندهما على جميع جمع العمر * ولو قال جمع هذا الشهر فعليه ان يصوم كل يوم جمعة يمر في هذا الشهر قال شمس الأئمة السرخسي هذا هو الاصح كذا في الظهيرية في المقطعات * اذا قال الله على ان أصوم يوم الخميس فهو على أقرب خميس اليه فيجب عليه صومه وحده ولا يجب كل خميس باي الا ان ينوي ذلك * ولو قال الله على ان أصوم يوم السبت ثمانية أيام فعليه ان يصوم سبتين وان قال سبعة أيام لزمه سبعة سبوت لان السبت في سبعة أيام لا يتكرر فحمل كلامه على العدد بخلاف الاول كذا في السراج الوهاج * اذا نذر ان يصوم كل خميس باي عليه فافطر خميسا واحدا فعليه قضاءه كذا في المحيط * ولو أخر القضاء حتى مازيخا فانيا أو كان النذر بصيام الا بد فبمجرد ذلك أو باشتغاله بالمعيشة لكون صناعته شاقة فله ان يفطرو ويظم لسلك يوم مسكينا على ما تقدم وان لم يقدر على ذلك لعسرته يستغفر الله انه هو الغفور الرحيم * ولو لم يقدر اشد الزمان كالحرقه ان يفطرو وينظر الشتاء فيقضى كذا في فتح القدير * وهذا اذا لم يكن نذره بالابد هكذا في الخلاصة * ولو أراد ان يقول الله على صوم يوم جري على لسانه صوم شهر لزمه صوم شهر لان النذر يستوى فيه القصد وغيره اذا قال الله على صوم شهر لزمه ثلاثون يوماً وتعين الشهر اليه ولا يلزمه الاداء عقيب النذر حتى لا يأنتم بالتأخير كذا في السراج الوهاج * ولو قال الله

(٢٧ - فتاوى اول) جوفه ففسد صومه وقال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى ان توضع الصلاة المكتوبة لم يفسد صومه وان توضع

للتطوع ففسد صومه وقال بعضهم لا يفسد فيها وعن الحسن وهو قول أصحابنا رحمه الله تعالى ان كان ذا كرا صومه ففسد صومه

وان كان ناسيا لاشئ عليه وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان صب الماء في حلقه لا يفسد صومه وان أكره حتى أكل بنفسه ففسد صومه وان

كان نائما فصب الماء في حلقه ففسد صومه عندنا خلافا لغيرنا والشافعي رحمه الله تعالى وكذا النائم والجنونة اذا جامعهم ما زوجهما

عليه ما القضاة الكفارة وقال زفر رحمه الله تعالى لا يفسد صومهما لانهما في معنى التسيان وانا نقول بانه حصل قضاء الشهوة على وجه لا يغلب وجوده ويؤثر وقوع مثله في القضاء فيه سد الصوم ولان في الناسي العذر بما من قبل من له الحق وهاهنا جاء من قبل العبد * اذا أوجب رجل رجلا فعليه ما القضاء والغسل أنزل أول من نزل ولا كفارة فيه لانه بمنزلة الجماع فيمادون الفرج وان علمت المرأة أن عمل الرجل من الجماع في رمضان أن أنزلنا عليه ما القضاء (٣١٠) والغسل وان لم تنزل لا غسل عليه ما ولا قضاء اذا أوجب قبل ما طلع الفجر فلما

خشى الصبح أخرجه وأمنى بعد الصبح لا قضاء عليه كما في الاحتلام وان بدأ بالجماع ناسيا أو أوجب قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر أو الناسي في اليوم نذر ان نزع نفسه في فوره لا يفسد صومه في الصحيح من الرواية وان دام عليها حتى نزل ماؤه اختلف المشايخ فيه قال بعضهم عليه القضاء لان الدوام على الفعل له حكم الابتداء ولا كفارة عليه لان ادخل الفرج أولا لم يكن على وجه التعدي وقال بعضهم ان مكث ولم يتعد بحركة لا كفارة عليه وان حرك بنفسه بعد التذكرو بعد طلوع الفجر عليه القضاء والكفارة وهو نظير ما أوجب لأمه أنه ثم قال لهما ان جامعك فانت طالق فان نزع نفسه لا يحنث وان لم ينزع ولم يحرك حتى نزل ماؤه فانت نزع لا يحنث وان حرك نفسه يقع الطلاق ويصير مراجعا بالحركة الثانية وكذا لو قال لامته بعد ما أوجها ان جامعك فانت حرة ان نزع نفسه على الفور لا تعتق وان لم ينزع وحرك نفسه عتقت الحاربه ووجب لها العتق ولا حد عليهما وان لم يحرك لا يحنث ولا يعتق كذاهاها الحقة توجب القضاء وان كان لبنا لا يثبت الرضاع فهو وكذا السعوط والوجور والقطور في الاذن أما الحقة والوجور فلا نه وصل الى الجوف ما فيه صلاح البدن وفي القطور والسعوط لانه وصل الى الرأس ما فيه صلاح البدن وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في السعوط والوجور والحقة الكفارة لانه وصل الى الجوف ما فيه صلاح البدن فكان بمنزلة الاكل والعجم هو الاول لان الكفارة موجب الاطعام ضرورة ومعنى لم يوجد وان أطر في احليله لا يفسد صومه في قول

علي أن أصوم الشهر فعليه ان يصوم بقية الشهر الذي هو فيه واذا نوى شهر فهو على ما نوى كذا في المحيط * ولو قال لله على أن أصوم شهر امتنا بعلزمه المتتابع وان أطلق يخبر وان عين الشهر فاطر يوم ما قضاها ولا يستقبل وان أطر كله يخبر في القضاء بين التفرق والتتابع كذا في الراهدى * ولو قال لله على صوم شوال وذى القعدة وذى الحجة فصامهن بالاهله وكان ذوالقعدة وذوالحجة ثلاثين ثلاثين وشوال تسعة وعشرين عليه صوم خمسة أيام يوم الفطر والاضحى وأيام التشريق كذا في فتاوى قاضى خان * ولو قال لله على صوم ثلاثة أشهر فعين الصوم شوالا وذوالقعدة وذوالحجة وكان ذوالقعدة ثلاثين ثلاثين وشوال تسعة وعشرين فعليه قضاء ستة أيام كذا في الخلاصة * ولو قال لله على أن أصوم شهر امثل شهر رمضان ان نوى المائله في التتابع يلزمه صوم شهر متتابعا وان نوى المائله في العدد أو لم يكن له نية يلزمه أن يصوم ثلاثين يوما ان شاء صام متفرقا وان شاء متتابعا كذا في المحيط * وفي النوازل وبه نأخذ كذا في التارخانية * وكذا لو أراد مثله في الوجوب له أن يفرق هكذا في فتاوى قاضى خان * ولو قال لله على صوم هذه السنة أفطروا يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق وقضاها كذا في الهداية * هذا اذا قال ذلك قبل يوم الفطر فان قاله في شوال فليس عليه قضاء يوم الفطر وكذا لو قال بعد أيام التشريق لا يلزمه قضاء العيدين وأيام التشريق كذا في فتح القدير نافلا عن غابة البيان * ولو قال لله على صوم سنة ولم يعين يصوم سنة بالاهله ويقضى خمسة وثلاثين يوما ثلاثين يوما لرمضان وخمسة أيام قضاء عن يوم الفطر والنحر وأيام التشريق ولو قال لله على صوم سنة متتابعة فهو كقوله لله على صوم هذه السنة بعينها لا يلزمه قضاء شهر رمضان لان السنة المتتابعة لا تخلو عن شهر رمضان كذا في الخلاصة * واذا أوجب المرأة على نفسها صوم سنة بعينها قضت أيام حيضها لان تلك السنة قد تخلو عن أيام الحيض فصح الاجاب كذا في فتاوى قاضى خان * ولو قال دهرافهوه على ستة أشهر أو الدهر فعلى العكر كذا في فتح القدير * وهكذا في فتاوى قاضى خان * اذا علق النذر بالصوم بشرط وأداء قبل وجوده لا يجوز اجماعا واذا كان مضافا الى وقت وأداء قبل مجي الوقت بان قال لله على أن أصوم رجب فصام ربيعا الا أنه كانه فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز كذا في المحيط * ولو قال ان عوفيت صمت كذا لم يجب حتى يقول لله على وهذ اقياس وفي الاستحسان ان يجب وان لم يكن تعليل لا يجب عليه قياسا ولا استحسانا كذا في الظهيرية * واذا أوجب على نفسه صوم شهر فبات قبل أن يعصى شهر يلزمه صوم شهر حتى يلزمه ان يوصى بذلك فيطعم عنه لكل يوم نصف صاع من الحنطة سواء كان الشهر دينه أو بغير دينه نص عليه في باب الاعتكاف * المراد لو قال لله على أن أصوم شهر فبات قبل أن يعصى لا يلزمه شئ ولو صوم يوما لزمه أن يوصى بجميع الشهر وقال محمد رحمه الله تعالى يلزمه الايباء بقدر ما صح كذا في الخلاصة * ولو قال لله على أن أصوم يومين متتابعين من أول الشهر وآخره كان عليه أن يصوم الخامس عشر والسادس عشر كذا في فتاوى قاضى خان * ولو قال لله على أن أصوم رجب ثم صام عن كفارة ظهاره شهرين متتابعين أحدهما رجب أجزأه ويجب عليه قضاء رجب وهو الاصح هكذا في الظهيرية في المقطعات

(الباب السابع في الاعتكاف)

لا بد من معرفة تفسيره وتقسيمه وركنه وشروطه وآدابه ومحاسنه ومفسداته ومخاطباته (أما تفسيره)

العتق ولا حد عليهما وان لم يحرك لا يحنث ولا يعتق كذاهاها الحقة توجب القضاء وان كان لبنا لا يثبت الرضاع فهو وكذا السعوط والوجور والقطور في الاذن أما الحقة والوجور فلا نه وصل الى الجوف ما فيه صلاح البدن وفي القطور والسعوط لانه وصل الى الرأس ما فيه صلاح البدن وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في السعوط والوجور والحقة الكفارة لانه وصل الى الجوف ما فيه صلاح البدن فكان بمنزلة الاكل والعجم هو الاول لان الكفارة موجب الاطعام ضرورة ومعنى لم يوجد وان أطر في احليله لا يفسد صومه في قول

أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه القضاء وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
أذا صلب في أحده دهن فوصل إلى المائة كان عليه القضاء واضطرب قول محمد رحمه الله تعالى قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله
تعالى الخلاف فيما إذا وصل إلى المائة أماما دام في قصة الذكر لا يفسد صومه بالاتفاق لأبي حنيفة رحمه الله تعالى إن المائة ليس لها
منفذ وإنما يخرج البول منها بطريق الترشيع وهذا الكلام يرجع إلى الطب ولودخل (٢١١) دمه أو عرق جبهته أو دم رعاfe

ملقه فسد صومه ومن
الناس من قال لو فتح فاه
فسقطت لجة أو مطرفي
فيه فابتلعه كان
عليه القضاء الصائم إذا فاه
لا يفسد صومه لقوله عليه
الصلوة والسلام من فاه
فلا قضاء عليه فان عاد إلى
جوفه فهو على وجهين إن
كان ملء الفم أو أعاده فسد
صومه في قولهم لأن ملء
الفم له حكم الخارج
فأعادته بمنزلة ابتداء الأكل
وان عاد بنفسه فسد صومه
في قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى لأنه عاد إلى جوفه ماله
حكم الخارج ولا يفسد
صومه في قول محمد رحمه الله
تعالى وهو الصحيح لأنه كما
لا يمكن الاحتراز عن خروجه
لا يمكن الاحتراز عن عودته
لجعل عفو وان لم يكن
ملء الفم فان عاد لم يفسد
صومه في قولهم عند محمد
رحمه الله تعالى لعدم الفعل
وعند أبي يوسف رحمه الله
تعالى لأنه ليس له حكم
الخارج وان أعاده فسد
صومه في قول محمد رحمه الله
تعالى لوجود الفعل ولا يفسد
في قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى لأن القابل ليس

فهو اللبث في المسجد مع نية الاعتكاف كذا في النهاية * وينقسم إلى واجب وهو المذمور تمييزاً أو تعليقاً
وإلى سنة مؤكدة وهو في العشر الأخير من رمضان وإلى مستحب وهو ما سواه كما ذكرنا في فتح القدير
(وأما شرطه) فمنها النية حتى لو اعتكف بالنية لا يجوز بالاجتماع كذا في معراج الدراية * ومنها مسجد
الجماعة فيصح في كل مسجده أذان واقامة هو الصحيح كذا في الخلاصة وأفضل الاعتكاف ما كان في المسجد
الحرام ثم في مسجد النبي عليه الصلاة والسلام ثم في بيت المقدس ثم في الجامع ثم فيما كان أهله أكثر أو أوفر
كذا في التبيين * والمرأة تعتكف في مسجد بيتها إذا اعتكفت في مسجد بيتها فذلك البقعة في حقها كمسجد
الجماعة في حق الرجل لا يخرج منه الحاجة للإنسان كذا في شرح المبسوط للإمام السرخسي * ولو
اعتكفت في مسجد الجماعة جاز وبكره هكذا في محيط السرخسي * والأول أفضل ومسجد حبي أفضل لها
من المسجد الأعظم ولها أن تعتكف في غير موضع صلاح من بيتها إذا اعتكفت فيه كذا في التبيين * ولولم
يكن في بيتها مسجد تجعل موضعه آمنه مسجداً فاعتكفت فيه كذا في الزايد * ومنها الصوم وهو شرط
الواجب منه رواية واحدة وظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قولهما أن الصوم ليس بشرط
في التطوع وليس لاقله تقديري على الظاهر حتى لو دخل المسجد ونوى الاعتكاف إلى أن يخرج منه صح
هكذا في التبيين * ولو نذر اعتكاف ليلة أو يوم فبدأ كل فيه لم يصح ولو قال الله على أن اعتكف شهر بغير صوم
فعليه أن يعتكف ويصوم كذا في الظهيرية * ويشترط وجود ذات الصوم لا الصوم بمجبه الاعتكاف
حتى إن من نذر باعتكاف رمضان صح نذره كذا في الذخيرة * فان صام رمضان ولم يعتكف كان عليه أن
يقضي اعتكاف شهر آخر متتابعاً ويصوم فيه هكذا في المحيط * وان لم يعتكف حتى دخل رمضان آخر
فاعتكف فيه لم يجزئه لأن الصوم صار ذي نية لما فات عن وقته وصار مقصوداً بنفسه والمقصود
لا يتأدى بغيره حتى لو نذر اعتكاف شهر ثم اعتكف رمضان لا يجزئه ولو أظفر وقضى صوم الشهر مع
الاعتكاف أجزاء لأن القضاء مثل الأداء هكذا في محيط السرخسي والخلاصة * إذا أصبح الرجل صائماً
منقطعاً قال في بعض النهار لله على أن اعتكف هذا اليوم فلا اعتكاف في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى لأن الاعتكاف الواجب لا يصح إلا بالصوم الواجب والصوم في أول اليوم انعقد تطوعاً فلا يمكن جعله
واجباً بعد ذلك كذا في المحيط * (ومنها الإسلام والعقل والطهارة عن الجنابة والحيض والنفس) لأن
الكافر ليس من أهل العبادة والمجنون ليس من أهل النية والجناب والحائض والنفساء ممنوعون عن
المسجد وأما البلوغ فليس بشرط الصحة الاعتكاف فيصح من الصبي الماقل ولا تشترط الذكورة والحرية
فيصح من المرأة العبد بآذن المولى والزواج ان كان لها زوج كذا في البدائع * فان أذن لها الزوج
بالاعتكاف لم يكن له أن يمنعها به وذلك وان منعها لا يصح منعه والمولى إذا منع المملوك به لا يذن صح
منعه ويكون مسياً في ذلك وللمكاتب أن يعتكف بغير آذن المولى وليس للمولى أن يمنعه كذا في فتاوى
قاضى خان * وان نذرت المرأة بالاعتكاف فلزوج أن يمنعها عن ذلك وكذلك العبد والامة إذا نذرا به
فلهماولى أن يمنع كذا في المحيط * فإذا اعتق فعليه وان باتت قضت هكذا في فتح القدير * ذكر في المنتقى ولو
أذن لها في الاعتكاف شهراً فأرادت أن تعتكف متتابعاً فلزوج أن يأمرها بالتفريق ولو أذن لها في
اعتكاف شهر بعينه فاعتكفت فيه متتابعاً ليس له أن يمنعها كذا في محيط السرخسي (وأما أدابه)

بخارج فلا يتصور إدخاله والصحيح في هذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأن تقياً أن كان ملء الفم فسد صومه لقوله عليه الصلاة
والسلام من تقياً فعليها القضاء ولا كفارة عليه لأن فساد الصوم عرف نصاً بخلاف القياس فلا يظهر في حق الكفارة وإذا فسد صومه
لا يتأني فيه العود أو إعادة وان لم يكن ملء الفم فسد صومه عند محمد رحمه الله تعالى أظاهر النص وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى
لا يفسد صومه لأن مادون ملء الفم لا يسمى قياً مطلقاً فان عاد إلى جوفه لا يفسد صومه لأن مادون ملء الفم ليس بخارج حكماً وان

أعاده عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية لا يفسد لانه لا يوصف بالخروج فلا يوصف بالدخول وفي رواية يفسد صومه لان فعله في الاخراج والاعادة قد كثر فصار ملحقا بآل الفهم وان تقيا لم يفسد صومه خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى وهو بناء على الاختلاف في انتقاض الطهارة * صائم عمل عمل الابرسم فادخل الابرسم في فيه فخرجت خضرة الصبغ أو صفرته أو جمرته واختلط بالريق فصار الريق أخضر أو أصفر أو أحمر (٣١٣) فابتلعه وهوذا كرمه فسد صومه * اذا أكل الصائم ما لا يؤكل عادة كالخضرة والنواة

وكل قطن والحشيش والتراب والكاعذ والبراق الذي جعله في كذبه ثم ابتلعها وسفرجل اذا لم يكن مدركا وهو غير مطبوخ والجوزة الرطبة والطين الذي يغسل به الرأس فسد صومه فان كان يعتاد كل هذا الطين فعليه القضاء والكفارة * النائم اذا شرب فسد صومه وليس هو كالناسي لان النائم اذا هب العقل اذا ذبح لم تؤكل ذبيحته وتؤكل ذبيحته من نسي التسمية وان أكل ميتة قد تدردت فسد صومه ولا كفارة عليه وان لم تكن تدردت فعليه القضاء والكفارة جميعا * وأما ما يوجب القضاء والكفارة اذا أصبح صائما في رمضان فجامع امراته متعمدا عليه القضاء والكفارة اذا نارت الحشفة أنزل أولم ينزل وعلى المرء مثل ما على الرجل ان كانت مطاوعة عندنا وللشافعي رحمه الله تعالى في وجوب الكفارة على المرأة قولان في قول لا تجب وفي قول تجب ثم قال ان كانت غنية يعمل عنها الزوج كئبن ماء الاغتسال وان كانت فقيرة تجب عليها ولا يجزئ عنها الزوج لانها اذا كانت فقيرة كان عليها الصوم والصوم لا يجزئ في النية وان كانت المرأة مكرهة عليها القضاء دون الكفارة وكذا اذا كانت مكرهة في الابتداء ثم طاعته بعد ذلك لانها طاعته بعد فساد الصوم وان جامعتها في دبرها أو جامع أمته في دبرها متعمدا عليه القضاء والكفارة أنزل أولم ينزل في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وكذا اذا عمل عمل قوم لوط وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية كما قالوا به أخذ المشايخ في رواية لا تلزمه الكفارة * الصائم اذا أكل من ماله ما يتغذى به أو يداوى به كالخبز والاطعمة والاشربة والادهان والالبان عليه

فان لا يتكلم بالبحر وان يلزم بالاعتكاف عشرة ايام من رمضان وان يختار أفضل المساجد للمسجد الحرام والمسجد الجامع كذا في السراج الوهاج * ويلزم التلاوة والحديث والعلم وتدرسه وسير النبي صلى الله عليه وسلم والانباء عليهم السلام وأخبار الصالحين وكتابة أمور الدين كذا في فتح القدير * ولا بأس أن يتحدث بما لا يتم فيه كذا في شرح الطحاوي * (وأما محاسبه فظاهرة) فان فيه تسليم المعتكف كليته الى عبادة الله تعالى في طلب الرزق وتبعية النفس من شغل الدنيا التي هو مأمورة عما يستوجب العبد من القربى واستغراق المعتكف أوقاته في الصلاة ما حقه أو حكام لان المقصد الاصل من شرعيته انتظار الصلاة بالجماعات وتشبيه المعتكف بنفسه عن لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون وبالذين يسجون الليل والنهار وهم لا يسمون * ومنها اشتراط الصوم في حقه والصائم ضيف الله تعالى هكذا في النهاية * (وأما فساداته) فمنها الخروج من المسجد فلا يخرج المعتكف من معتكفه ليلا ونهارا الا بعذر وان خرج من غير عذر ساءعتكافه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * سواء كان الخروج عامدا أو ناسيا هكذا في فتاوى قاضي خان * ولا يخرج المرائين من مسجد بيتهم الى المنزل هكذا في محيط السرخسي * ولو كانت المرأة معتكفة في المسجد فطلعت لها أن ترجع الى بيتها وتبقى على اعتكافها كذا في التبيين * (ومن الاعذار الخروج للغائط والبول وأداء الجمعة) فاذا خرج لبول أو غائط لا بأس بأن يدخل بيته ويرجع الى المسجد كما فرغ من الوضوء ولو مكث في بيته فسد اعتكافه وان كان ساعة عنه دأب حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولو كان يقرب المسجد بيت صديق له لم يلزم قضاء الحاجة فيه وان كان له بيتان قريب وبعيد قال بعضهم لا يجوز أن يمضي الى البعيد فان مضى بطل اعتكافه كذا في السراج الوهاج * وان كان خرج الحاجة الانسان له أن يمضي الى البعيد فان مضى بطل اعتكافه كذا في العناية * وأما الاكل والشرب والنوم فيكون في معتكفه لانه يمكنه قضاء هذه الحاجة في المسجد فلا ضرورة في الخروج كذا في الهداية * ويخرج للجمعة حين تزول الشمس ان كان معتكفه قريبا من الجامع بحيث لو انتظر زوال الشمس لا تقوته الخطبة والجمعة واذا كان بحيث تقوته لم ينتظر زوال الشمس ولكنه يخرج في وقت يمكنه أن يأتي الجامع فيصلي أربع ركعات قبل الاذان عند المنبر وبعد الجمعة يمكنه بقدر ما يصلي أربع ركعات أو ستا على حسب اختلافهم في سنة الجمعة كذا في الكافي * فان مكث يوما وليلة أو أتم اعتكافه لا يفسده ويكره كذا في السراج الوهاج * فان خرج من المسجد بعذر بان انهمد المسجد وأخرج مكرها فدخل مسجدا آخر من ساعته لم يفسد اعتكافه استحبنا كذا في البدائع * وكذا لو خاف على نفسه أو ماله فخرج هكذا في التبيين * ولو خرج لبول أو غائط فحسبه الغريم ساعة فسد اعتكافه عنه دأب حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يفسد قال الامام السرخسي قوله ما يسر على المسلمين كذا في الخلاصة * ولا يخرج لعبادة المريض كذا في البحر الرائق * ولو خرج لجنائز يفسد اعتكافه وكذا صلاتها ولو تعينت عليه أو لانجاء الغريق أو الحريق أو الجهاد اذا كان النية عاما أو لاداء الشهادة هكذا في التبيين * وكذا اذا خرج ساعة بعد نذر المرض فسد اعتكافه هكذا في الظهيرية * ولو شرط وقت النذر والالتزام أن يخرج الى عبادة المريض وصلاة الجنائز وحضور مجلس العلم يجوز لذلك كذا في التتارخانية ناقلا عن الحجة * ولو سعد المئذنة لم يفسد اعتكافه بخلاف وان كان باب المئذنة خارج المسجد كذا في البدائع * والمؤذن وغيره

الصوم والصوم لا يجزئ في النية وان كانت المرأة مكرهة عليها القضاء دون الكفارة وكذا اذا كانت مكرهة في الابتداء ثم طاعته بعد ذلك لانها طاعته بعد فساد الصوم وان جامعتها في دبرها أو جامع أمته في دبرها متعمدا عليه القضاء والكفارة أنزل أولم ينزل في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وكذا اذا عمل عمل قوم لوط وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية كما قالوا به أخذ المشايخ في رواية لا تلزمه الكفارة * الصائم اذا أكل من ماله ما يتغذى به أو يداوى به كالخبز والاطعمة والاشربة والادهان والالبان عليه

الكفارة عندنا وكذا إذا أكل هليجة أو مسكاً أو كافوراً أو غالية أو زعفراناً وإن أخذ الهليجة بغيره وجعل عصماً ولا يدخل عينها في جوفه لا يلزمه القضاء وإن جعل هذا بالفايد أو بالسكر يلزمه القضاء والكفارة وكذا إذا أكل شياً من أوراق الشجر مما يأكله الناس وكذا الخل والمزى وماء العصفرو ماء الزعفران وماء الباقلاء والبطيخ وماء القثاء والقثد (١) وماء الزرجون والمطر والثلج والبرد إذا تعذر ذلك وكذا إذا أكل طيناً يؤكل للدواء كالطين الارمنى يجب القضاء والكفارة وفي الطين النيسابورى عن (٣١٣) أبى جعفر الهندي وإن رجحه الله تعالى أنه

قال يجب القضاء والكفارة وقال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى في الرقيات الصائم إذا أكل الطين يجب عليه القضاء دون الكفارة إلا أن يكون من الطين الارمنى فإن فيه القضاء والكفارة لأنه يؤكل للدواء وأما الطين الذى يغلى فيه كل عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال لأدرى وكذا روى عن أبى يوسف رحمه الله تعالى قيل معنى قوله لا أدرى أى لا أدرى أنه يدوى به أم لا وفي ظاهر الرواية يجب الكفارة لأنه يؤكل عادة وإن أكل دقيقاً في بعض الروايات عن أبى يوسف رحمه الله تعالى لا يجب الكفارة وعن محمد رحمه الله تعالى يجب وفي بعض الروايات الخلاف على عكس هذا ولا يجب الكفارة بأكل العجين وفي دقيق الذرة إذا التهب من حب القضاء والكفارة وكذا إذا أكل الحنطة كما هي في قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى وعن أبى يوسف قضى الحنطة فأكلها عليه القضاء والكفارة ولو مضغ حبة الحنطة لا يفسد صومه

فيه سواء هو الصحيح هكذا في الخلاصة وفتاوى قاضى خان * ولا بأس أن يخرج رأسه الى بعض أهله ليغسله كذا في التتارخانية * هذا كله في الاعتكاف الواجب أما في النفل فلا بأس بأن يخرج بعد زرو وغيره في ظاهر الرواية وفي التحفة لا بأس فيه بأن يعود المريض ويشهد الجنائز كذا في شرح النقاية للشيخ أبى المكارم * (ومنه الجماع ودواعيه) فيجزم على المعتكف الجماع ودواعيه نحو المباشرة والتقبيل والمس والمعانقة والجماع فيمادون الفرج والدليل والتمار في ذلك سواء والجماع عامداً أو ناسياً لا يؤمن أياً يفسد الاعتكاف أنزل أو لم ينزل وما سواه يفسد إذا أنزل وإن لم ينزل لا يفسد هكذا في البدائع * ولو أتمى بالتفكير والنظر لا يفسد اعتكافه كذا في التبيين * وكذا لو احتلم كذا في فتح القدير * ثم إن أمكنه الاغتسال في المسجد من غير أن يتلوث المسجد فلا بأس به ولا فيخرج ويغتسل ويعود الى المسجد ولو توضأ في المسجد في نوافه فهو على هذا التفصيل هكذا في البدائع وفتاوى قاضى خان * (ومنه الاغتناء والجنون) نفس الاغتناء والجنون لا يفسد بخلاف حتى لا يقطع التتابع وإن أغشى عليه أياً ما أو أصابه لم يفسد اعتكافه وعليه إذا برئ أن يستقبل فإن تناول الجنون وبقي سنين ثم أفاق يجب عليه أن يقضى هكذا في البدائع * وإن صار معتموهاً ثم أفاق بعد سنين يجب عليه القضاء كذا في فتاوى قاضى خان * (وأما محظوراته) فيها الصمت الذى يعقده عبادة فإنه يكره هكذا في التبيين * وأما إذا لم يعقده فله أن يكره كذا في البحر الرائق * وأما الصمت عن معاصى السلطان فمن أعظم العبادات كذا في الجوهرة النيرة * ولا يفسد الاعتكاف سبب ولا جبرال كذا في الخلاصة * وإذا أكل المعتكف من أكل ناسياً لا يضره لأن حرمة الأكل لأجل الصوم لا لأجل الاعتكاف كذا في النهاية * والاصل أن ما كان من محظورات الاعتكاف وهو ما منع عنه لاجله لا لأجل الصوم لا يختلف فيه العمد والسهو والنهار والليل كالجماع والخروج وما كان من محظورات الصوم وهو ما منع عنه لاجل الصوم يختلف فيه العمد والسهو والنهار والليل كالاكل والشرب كذا في البدائع * ولا بأس للعتكف أن يبيع ويشترى الطعام وما لا يمتنه وما إذا أراد أن يتخذ متجراً فيكره له ذلك هكذا في فتاوى قاضى خان والذخيرة * وهو الصحيح هكذا في التبيين * ويجوز للعتكف أن يتزوج ويراجع كذا في الجوهرة النيرة * ويلبس المعتكف ويتطيب ويدهن رأسه كذا في الخلاصة * وإذا سكر المعتكف ليلاً لم يفسد اعتكافه لأنه تناول محظور الدين لا محظور الاعتكاف كالأكل مال الغير كذا في فتاوى قاضى خان * وإذا فسد الاعتكاف الواجب وجب قضاءه فإن كان اعتكاف شهر بعينه إذا أفطر يوماً يقضى ذلك اليوم وإن كان اعتكاف شهر بغيره يلزمه الاستقبال سواء أفطره بصدقة من غير عذر كأنه خرج والجماع والاكل في النهار أو بعد ذلك إذا مرض فاحتاج الى الخروج أو بغيره صغره كالحيض والجنون والاعغاء الطويل كذا في فتح القدير * (ومما يصل بذلك سائل) إذا أراد إيجاب الاعتكاف على نفسه ينبغي أن يذكر بلسانه ولا يكفي لإيجابه النية بالقلب ذكره شمس الآفة كذا في النهاية * وهكذا في الخلاصة * وههنا أصلاً (أحدهما) أنه إذا ذكر الأيام باللفظ الجمع أو بالتنبيه يتناول ما بآرائهم من الليالي وكذا الليالي يتناول ما بآرائهم من الأيام كذا في الكافي * فلو نذر اعتكاف ثلاثة أيام أو أكثر أو يومين أو ثلاث ليال أو أكثر أو لياليتين لزمه الأيام بلياليها والليالي بأيامها لم يكن له نية فإن نوى بالأيام بالأيام خاصة وبالليالي بالليالي خاصة صح نية ويلزمه في الأيام اعتكاف الأيام دون الليالي ولا شيء عليه في الليالي هكذا في البدائع

لأنها تلاشي بما مضى كالقناني السمسة وإن أكل حبة عن أن مضغها فعليه القضاء والكفارة وإن ابتلعها إن لم يكن معها غروفا فعليه القضاء والكفارة بالاتفاق وإن كان معها غروفا اختلف المشايخ في وجوب الكفارة وفي اللوزة الرطبة والخوخة الرطبة كفارة لأنها تؤكل كما هي وأما اللوزة الرطبة إن ابتلعها عليه القضاء دون الكفارة لأنها لا تؤكل وإن مضغها فإن كان فيها لب عليه القضاء والكفارة لأنه أكل ما يؤكل زيادة وإن لم يكن فيها لب عليه القضاء دون الكفارة والرطب واليابس فيه سواء واللوزة اليابسة بمنزلة الجوز

وكذا الضحك والفسق ان كانت رطبة فهي بمنزلة الجوز وان كانت ياسة ان مضغها كان عليه الكفارة اذا كان فيها اللب بل قلنا في الجوز وان ابتلعها ان لم تكن مشقوقة الرأس فسد صومه فلا كفارة فيه عند الكل وان كانت مشقوقة فكذلك عند عامة العلماء وقال بعضهم ان كانت مملوحة فيها الكفارة وان لم تكن مملوحة لا كفارة فيها وان ابتلع نفاحة روى هشام عن محمد رجه الله تعالى ان عليه الكفارة لان جميعهما كقول بخلاف قشر الجوز (٢١٤) وفي قشر الرمانه وشحمها وابتلاع الرمانه والبيض القضاة دون الكفارة لانهم لا تؤكل

كذلك وان ابتلع بطيخة صغيرة أو حبة (١) صغيرة أو حبة روى هشام عن محمد رجه الله تعالى ان عليه الكفارة وان أكل كل شحما غير مطبوخ اختفوا في وجوب الكفارة والصحيح هو الوجوب ولو أكل دما في ظاهر الرواية عليه القضاء دون الكفارة لانه مما يستقذر الطبع وفي بعض الروايات عليه القضاء والكفارة لان بعض الناس يشربون الدم وان أكل لحما غير مطبوخ عليه القضاء والكفارة اذا بقيت لقمة السمور في فيه فطلع القبر ثم ابتلعها أو أخذ كسرة من الخبز ليأكلها وهو ناس في الموضع ذكرا أنه صائم فابتلعها مع ذكر الصوم اختلف المشايخ فيه على أربعة أقوال قال بعضهم لا كفارة عليه وقال بعضهم عليه الكفارة وقال بعضهم ان ابتلعها لا كفارة عليه وان أخرجه من فيه ثم عادها وابتلعها عليه الكفارة وقال بعضهم ان ابتلعها قبل أن يخرجها عليه الكفارة وان أخرجه ثم عادها لا كفارة عليه هو الصحيح * اذا سحر

* ولو نذر اعتكاف يوم لم يدخل الليل هكذا في فتح القدير * (وثانيهما) انه متى لم يدخل في وجوب اعتكافه الليل جازله التفريق ومتى دخل الليل والنهار فانه يلزمه متتابعاً هكذا في البدائع * فلو نذر اعتكاف شهر بعينه أو بغير عينه أو ثلاثين يوماً لم يلزمه متتابعاً * ومتى شاء لم يعين الشهر كذا في الظهيرية * ومتى دخل في اعتكافه الليل والنهار فابتدأه من الليل لان الأصل ان كل ليلة تتبع اليوم الذي بعدها كذا في الكافي * فلو قال الله على أنا اعتكف يومين يدخل المسجد قبل غروب الشمس ويمكث تلك الليلة ويومها واللييلة الثانية ويومها ويخرج بعد غروب الشمس وكذا في الامام الكشي يدخل قبل غروب الشمس هكذا في فتاوى قاضخان * ولو نذر اعتكاف يوم العيد قضاءه في وقت آخر وعليه كفارة اليمين ان نوى اليمين فلو اعتكف فيه أجزأه وأساء كذا في الخلاصة * ولو اعتكف الرجل من غير أن يوجب على نفسه ثم خرج من المسجد لاشئ عليه كذا في الظهيرية * ولو نذر اعتكاف يوم أو شهر معين فاعتكف قبله أو نذر الاعتكاف في المسجد الحرام فاعتكف في غيره فانه يجوز كذا في البحر الرائق * ولو نذر اعتكاف شهر مضى لم يصح نذره هكذا في البحر الرائق في باب النذر بالصوم * ولو نذر اعتكاف شهر ثم ارتد ثم أسلم لم يلزمه شئ كذا في محيط السرخسي * ولو نذر اعتكاف شهر فبات أطعم لكل يوم نصف صاع من بر أو صاعاً من تمر أو شعيراً أو صاعاً كذا في السراجية * ويجب عليه أن يوصي هكذا في البدائع * وان لم يوص وأجارت الورثة جاز ذلك ولو نذر اعتكاف شهر وهو مريض فلم يبرأ حتى مات لاشئ عليه وان أصبح يوم مات أطعم عنه عن جميع الشهر كذا في السراجية * (المتفرقات) * رجل أفطر في شهر رمضان سنة تسعين وخمسمائة فصام شهراً ينوي القضاء عن الشهر الذي عليه وهو يرى انه رمضان سنة احدى وتسعين وخمسمائة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجزيه وان صام شهره راي ينوي القضاء عن رمضان سنة احدى وتسعين وخمسمائة وهو يرى انه أفطر ذلك قال لا يجزيه كذا في الظهيرية في باب النية وهكذا في فتاوى قاضي خان * ولو أسلم الكافر في دار الحرب وعلم بوجوب الصوم بعد رمضان لا قضاء عليه ولو علم في خلاله فالظاهر انه والمجنون فيه سواء كذا في الزاهدي * وان أسلم في دار الاسلام فعليه قضاء ما مضى عليه بذلك أو لم يعلم كذا في فتاوى قاضي خان في فصل رؤية الهلال * ولو أسلم قبل الزوال ولم يأكل فصام تطوعاً في ظاهر الرواية لا يصح صومه لعدم الاهلية في أول النهار والصوم لا يجزأ كذا في محيط السرخسي في باب من يلزمه الامساك * وان بلغ الصبي قبل الزوال والا كل ونوى التطوع كان متطوعاً على الصحيح هكذا في الجوهرية والنية والسراج الوهاج * قال الرازي يؤمر الصبي اذا أطاعه وذكراً أو جعفر اختلاف مشايخ بل رجه الله تعالى فيه والاصح أنه يؤمر وهذا اذا لم يضرب الصوم بيده فان أضرب لا يؤمر به وان لم يضرب فلا قضاء عليه وشئ أبو حفص أين ضرب ابن عشرين على الصوم قال اختلفوا فيه والصحيح أنه بمنزلة الصلاة هكذا في الزاهدي * كل من كان له نذر في صوم رمضان في أول النهار مانع من الوجوب أو مبيح للفطر ثم زال نذره وصار بحال لو كان عليه من أول النهار لوجب عليه الصوم كالصبي اذا بلغ في بعض النهار أو أسلم الكافر وأفاق المجنون وطهرت الحائض وقدم المسافر مع قيام الاهلية يجب عليه الامساك بقية اليوم وكذا من وجب عليه الصوم في أول النهار لوجود سبب الوجوب والاهلية ثم تعذر عليه المضى فيه بأن أفطر متعمداً أو أصبح يوم الشك مفطراً ثم تبين أنه من رمضان أو تسحر على ظن أن الفجر لم يطلع ثم تبين أنه طالع فانه يجب عليه الامساك في بقية اليوم

على يقين ان الفجر لم يطلع أو أفطر على يقين ان الشمس قد غربت فاذا الفجر طالع والشمس لم تغرب عليه القضاء فيه ما للوجود تشبهاً المناقض ولا كفارة فيه المكان العذر وان تسحر وهو شاك في طلوع الفجر فالمسحوب له أن يدع الاكل فان أكل وهو شاك فصومه تام وان شك في غروب الشمس عليه ان يدع الاكل فان أكل وهو شاك يلزمه القضاء واختل في وجوب الكفارة وان تسحر وأكبر رآه ان الفجر طالع قال مشايخنا رجه الله تعالى عليه أن يقضى ذلك اليوم وان أفطر وأكبر رآه ان الشمس لم تغرب عليه القضاء والكفارة لان النهار كان

فابتلوا وقد انضم اليه كبرأيه فصارت له اليقين * اذا شهد اثنان الشمس قد غابت وشهدا آخران انها لم تغب فافطر ثم ظهر انهم لم تغب عليه القضاء دون الكفارة بالاتفاق واذا شهد اثنان على طلوع الفجر وشهدا آخران أنه لم يطلع فافطر ثم ظهر أنه كان قد طلع عليه القضاء والكفارة بالاتفاق وتقبل الشهادة على الاثبات ولا يعارضها الشهادة على النفي كافي حقوق العباد وان شهدوا واحد على طلوع الفجر وشهد آخران أنه لم يطلع فالكل ثم ظهر أنه كان قد طلع لا تجب الكفارة لان شهادة الواحد (٢١٥) على الطلوع ليست بحجة تامة بل هي شرط الحجة ولودخل على

رجل جماعة وهو يتسحر فقالوا الفجر طالع فقال الرجل اذالم أصر صائما وصرت مة فطرا فكل بعد ذلك ثم ظهر ان أكله الاول كان قبل طلوع الفجر وأكله الثاني كان بعد طلوعه قال الحاكم أبو محمد رحمه الله تعالى ان كانوا جماعة صدقهم لا كفارة عليه وان كان واحدا عليه الكفارة عدلا كان أو غير عدل لان شهادة الواحد لا تقبل في مثل هذا * اذا قال الرجل لاهرأته انظرى ان الفجر طالع أو غير طالع فنظرت فرجعت وقالت لم يطلع فجلس معها زوجها ثم ظهر ان الفجر كان طالعا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم ان صدقها وهي ثقة لا كفارة عليه وقال بعضهم لا كفارة عليه مطلقا وهو الصحيح لانه على يقين من الليل شاك في النهار وعلى المرأة الكفارة ان أفطرت مع العلم بالطلوع * اذا أفطرت في رمضان في يوم ولم يكفر حتى أفطرت في يوم آخر كان عليه كفارة واحدة وان أفطرت في رمضانين عليه لكل

تسببا بالصائمين كذا في البدائع في فصل حكم الصوم المؤقت * وكذا الذي كل وهو يرى أن الشمس قد غابت فظهر انهم لم تغب وكذا من أفطر خطأ أو مكرها كذا في الخلاصة * وقيل الامساك المستحب لا واجب والتحجج الوجوب كذا في فتح القدير * وأجمعوا على أنه لا يجب التشمه بالصائم على الحائض والنفساء والمريض والمسافر كذا في الخلاصة * وهل تأكل الحائض سرا أو جهرا قيل سرا وقيل جهرا ولا مسافر والمريض الا كل جهرا رواية واحدة كذا في السراج الوهاج * ومن دخل في صوم التطوع ثم أفسده قضاء كذا في الهداية * سواء حصل الفساد بصدعه أو بغير صدعه حتى اذا حاضت الصائغة المتطوعة يجب القضاء في أصح الروايتين كذا في النهاية * اختلف أصحابنا رضي الله تعالى عنهم في الصوم المظنون اذا أفسده بان شرع في صوم أو صلاة على ظن أنه عليه ثم تبين أنه ليس عليه فافطر متعمدا قال أصحابنا الثلاثة لا قضاء عليه لكن الأفضل أن يعرض فيه وعلى هذا الخلاف اذا شرع في صوم الكفارة ثم أيسر في خلاله فافطر متعمدا كذا في البدائع * اذا نوى صوم القضاء بعد طلوع الفجر ولم يصح عن القضاء هل يصح عن التطوع قال الامام النسفي انه يصح وان أفطر بزمه القضاء كذا في الخلاصة * ومن لم ينو رمضان كله صوما ولا فطرا فعليه قضاؤه كذا في الهداية * ولا كفارة بفساد صوم غير رمضان كذا في التكنز * كفارة الفطر وكفارة الظهار واحدة (١) وهي عتق رقبة مؤمنة أو كافرة فان لم يقدر على العتق فعليه صيام شهرين متتابعين وان لم يستطع فعليه اطعام ستين مسكينا كل مسكين صاعا من تمر أو شعير أو نصف صاع من حنطة وانما يعتبر حال المكفر في جميع الكفارات وقت الاداء لا وقت وجوبه فان كان وقت الاداء معسرا يجزيه الصيام وان كان موسرا وقت الوجوب كذا في الخلاصة * ولو جامع مرارا في أيام من رمضان واحد ولم يكن تركا عليه كفارة واحدة ولو جامع وكفر ثم جامع عليه كفارة أخرى في ظاهر الرواية كذا في فتح القدير * ولو أفطر في يوم فاعتق ثم أفطر في اليوم الثاني فاعتق ثم أفطر في اليوم الثالث فاعتق ثم استحققت الرقبة الاولى فلا شيء عليه وكذا لو استحققت الثانية ولو استحققت الثالثة فعليه اعتاق رقبة واحدة لان ما تقدم لا يجزئ عما تأخر ولو استحققت الثانية أيضا فعليه اعتاق رقبة واحدة لليوم الثاني والثالث ولو استحققت الاولى أيضا فعليه كفارة واحدة ولو استحققت الاولى والثالثة فاعتق رقبة واحدة لليوم الثالث ولو جامع في رمضانين ولم يكن تركا للاول فعليه لكل جماعة كفارة في الظاهر كذا في البدائع * اذا زمت انكفارة على السلطان وهو موسر بحاله الحلال وليس عليه نعمة لاحد فيعتق باعتاق الرقبة كذا في البحر الرائق * شهر رمضان اذا جاء يوم الخميس ويوم عرفة جاء يوم الخميس أيضا كان ذلك اليوم يوم عرفة لا يوم الاضحى حتى لا يجوز التضحية في هذا اليوم اعتمادا على قول نالي رضي الله عنه يوم نحركم يوم صومكم لانه يحتمل أنه أراد به ذلك العام دون الابد كذا في فتاوى قاضيان في فصل رؤية الهلال (٢) اعلم ان الصيامات اللازمة فرضا ثلاثة عشر * سبعة منها يجب فيها التتابع وهي رمضان وكفارة القتل وكفارة الظهار وكفارة اليمين وكفارة الافطار في رمضان والنذر المعين وصوم اليمين المعين وسنة لا يجب فيها التتابع وهي قضاء رمضان وصوم المتعة وصوم كفارة الحلق وصوم جزاء الصيد وصوم النذر المطلق وصوم اليمين بأن قال والله لا صوم من شهر كذا في البحر الرائق * ثم اذا كان مخيرا في قضاء رمضان فالتابعة مستحقة مسارعة الى

(١) مطلب بيان الكفارة (٢) مطلب لا يجوز الاعتماد على قول على يوم نحركم يوم صومكم

فطر كفارة وقال محمد رحمه الله تعالى يكفيه كفارة واحدة * (الفصل السابع فيما يسقط الكفارة وما لا يسقط) * المسافر اذا قدم مصر وهو صائم في رمضان فأنقضى ان صومه لا يجزيه فافطر بعد ذلك متعمدا لا كفارة عليه وان لم يفت بذلك فكذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لان قول بعض العلماء ان صوم المسافر لا يجوز أو رث شبهة فيه وكذا لو أصبح المقيم صائما ثم سافر فافطر بعد ذلك لا كفارة عليه وكذا المرأة اذا افطرت ثم حاضت والصحيح اذا أفطر ثم مرض مرضا لا يستطيع معه الصوم تسقط الكفارة عندنا خلافا

لرفع رجه الله تعالى والاصل عندنا انه اذا صار في آخر النهار على صفة لو كان عليها في أول النهار يساح له الانظار تسقط عنه الكفارة وذلك في المنتقى انه اذا أفطر في نهار رمضان متعمدا ثم اغشى عليه ساعة لا كفارة عليه ولو أفطر في أول النهار متعمدا ثم أكرهه السلطان على السفر لا تسقط عنه الكفارة في ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة رجه الله تعالى انه تسقط عنه الكفارة ولو سافر باختياره لا تسقط عنه الكفارة اذا أكل أو شرب أو جامع (٢١٦) ناسيا فظن ان ذلك فطره فأكل متعمدا لا كفارة عليه لان صومه فسد قياسا فصار ذلك

شبهة فان كان بلغه الحديث وعلم ان صومه لا يفسد في النسيان عن أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى ان عليه الكفارة وروى الحسن عن أبي حنيفة رجه الله تعالى انه لا كفارة عليه وهو الصحيح * رجل ذرعه التي وهوذا كره للصوم أو ناس أو اعتسل فظن أن ذلك فطره بوصول الماء الجوف أو الدماغ من أصول الشعر فأكل بعد ذلك متعمدا كان عليه القضاء والكفارة على كل حال وفي بعض الروايات فروين العالم والجاهل فأوجب الكفارة على العالم لا على الجاهل وكذا في الذي ذرعه التي فأكل متعمدا

عليه القضاء والكفارة ان كان عالما في قولهم وان كان جاهلا فكذلك في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى خلافا لابي يوسف رجه الله تعالى وقول محمد رجه الله تعالى مضطرب وان احتمل في نهار رمضان ثم أكل متعمدا كان عليه الكفارة وان كان جاهلا فكذلك عند أبي حنيفة رجه الله تعالى في ظاهر الرواية وعن محمد رجه الله تعالى ان استغنى فقها

اسقاطه عن ذمته كذا في السراج الوهاج * اعلم أن ليلة القدر يستحب طلبها وهي أفضل ليالي السنة هكذا في معراج الدراية * وعن أبي حنيفة رجه الله تعالى أنها في رمضان ولا تدرى أية ليلة هي وقد تقدم وتأتي في وعندها ما كذا لا أنهم معينة لا تتقدم ولا تأخر هكذا نقل عنهم في المنظومة وشروحها كذا في فتح القدير في باب الاعتكاف * حتى لو قال لعبد ما انت حر ليلة القدر فان قال قبل دخول رمضان عتق اذا انسلخ الشهر وان قال بعد دمهضي ليلة منته لم يعتق حتى ينسلخ رمضان من العام القابل عنه دمه لجواز أنها كانت في الشهر الماضي في الليلة الاولى وفي الشهر الآتي في الليلة الاخيرة وعندهما اذا مضى ليلة منته عتق كذا في الكافي * وفي ملتقى الجار قول أبي حنيفة رجه الله تعالى رابع كذا في معراج الدراية * وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي * والنذر الذي يقع من أكره العوام بأن يأتي الى قبر بعض الصالحين ويرفع ستره قائلا يا سيدي فلان ان قضيت حاجتي فلك مني من الذهب مثلا كذا باطل اجماعا نعم لو قال يا الله اني نذرت لك ان شفيت مريض أو فحوه أن أطمم الفقراء الذين يباب السيدة نفيسة أو فحوها أو أشتري حصيدا المسجدها أو زيتها لو فحوها أو دراهم لم يقوم بشعائرها بما يكون فيه نفع الفقراء والنذر لله وذكر الشيخ انما هو محمول لصرف النذر لمستحقه يجوز لكن لا يحل صرفه الى الفقراء لا الى ذي علم لعلمه ولا لحاضري الشيخ الا ان يكون الحاضر واحدا من الفقراء واذا عرف هذا فما يؤخذ من الدراهم ونحوها وينقل الى ضرائح الاولياء وتقربا اليهم * مخرام بالاجماع ما لم يقصد بصرفها للفقراء الاحياء قول واحد او قد ابتلى الناس بذلك هكذا في الشهر الفائق والبحر الرائق * وكره مجاهد أن يقال جاء رمضان وذهب وقال لا أدري لعل رمضان اسم من أسماء الله تعالى ولكنه يقال جاء شهر رمضان وقد قيل بانه يكره فان محمد لم يرد على مجاهد قوله والاصح انه لا يكره كذا في محيط السرخسي

* (كتاب المناسك) وفيه سبعة عشر بابا

(الباب الاول في تفسير الحج وفرضيته ووقته وشرائطه وأركانه وواجباته وسننه وآدابه ومحظوراته) (أما تفسيره) فهو انه عبارة عن الافعال المخصوصة من الطواف والوقوف في وقته محرما بنية الحج سابقا هكذا في فتح القدير (وأما فرضيته) فالحج فريضة محكمة ثبتت فرضيتها بآلائه مقطوعة حتى يكفر جاحداها وأن لا يجب في العمر الا مرة كذا في محيط السرخسي * وهو فرض على الفور وهو الاصح فلا يباح له التأخير بعد الامكان الى العام الثاني كذا في خزنة المفتين * فاذا أخره وأدى بعد ذلك وقع أداء كذا في البحر الرائق * وعند محمد رجه الله تعالى يجب على التراخي والتجمل أفضل كذا في الخلاصة والخلاف فيما اذا كان غالب ظنه السلامة أما اذا كان غالب ظنه الموت أو ما يسبب الهرم أو المرض فانه يتصيق عليه الوجوب اجماعا كذا في الجوهر النيرة * وغرة الخلاف تظهر في حق المأثم حتى يفسق وترتد شهادته عندهم يقول على الفور ولو حج في آخر عمره فليس عليه الاثم بالاجماع ولومات ولم يحج اثم بالاجماع كذا في التبيين * (وأما وقته فاشهر معلومات) والاشهر المعلومات سؤال وذوالقعدة وعشر ذي الحجة وأداء عمل شيا من أعمال الحج من طواف وسعي قبل أشهر الحج لا يجوز واذا عمل فيها يجوز كذا في الظهيرية * (وأما شرائط وجوبه) فمنها الاسلام حتى لو ملك ماله الاستطاعة حال كفره ثم أسلم بعد ما افتقر لا يجب عليه شيء بذلك

فاقتاه بالفطر ثم أكل بعد ذلك متعمدا لا كفارة عليه وهو الصحيح وان احتجم فظن ان ذلك فطره أو أكل خمر أو دهن الاستطاعة شارب فظن ان ذلك فطره فان كان جاهلا لم يسمع في ذلك حد يشاؤم يفت له أحد بالفطر فافطر فعليه الكفارة لان هذا شيء لا يكون مفطرا بحال وان كان سميع في الحجة حد يشاؤم عرف تأويله فكذلك وان لم يعرف تأويله قال أبو حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى عليه الكفارة كالأول كان عالما وقال أبو يوسف رجه الله تعالى لا كفارة عليه ولو سأل هذا الجاهل مقبعا عن الحجة فافق له بالفطر فأكل متعمدا بعد ذلك لا كفارة

عليه وكذا الذي أكثله أو دهن نفسه أو شارب ثم كل متمدا عليه الكفارة الا اذا كان جاهلا فاستفتى فافتى له بالفطر فيئس فلا يلزمه الكفارة * رجل اغتاب فظن ان ذلك فطره فاكل بعد ذلك متمدا ان بلغه قوله عليه الصلاة والسلام الغيبة فظن الصائم وقوله عليه الصلاة والسلام ثلاثة يفطرن الصائم وينقض الوضوء الغيبة والنميمة والنظر الى محاسن المرأة واعتمد على الحديث ولم يعرف تأويله قال بعضهم هذا وفصل الحجة سواء في الوجود كاه او عامة المشايخ قالوا عليه الكفارة على كل (٣١٧) حال اعتمد حديثنا أو فتوى لان العلماء

أجمعوا على ترك العمل بظاهر الحديث وقالوا أراد به ذهاب الاجر وليس في هذا قول معتبر وهذا ظن ما استند الى دليل فلا يورث شبهة وان استاك فظن ان ذلك فطره فأكل بعده متمدا عليه القضاء والكفارة عالما كان أو جاهلا لان هذا شيء يعرفه الخاص والعام وان أوجب به حجة أو ميسرة ولم ينزل لا يفسد صومه ولا يلزم الغسل فان ظن ان ذلك فطره فأكل بعد ذلك متمدا ان كان عالما عليه القضاء والكفارة وان كان جاهلا عليه القضاء دون الكفارة وان ابتلع سلكة ولم يفتم من يده أو أدخل خشبة في دبره ولم يفتم من يده أو أدخل اصبعه في دبره ثم أكل بعد ذلك متمدا ان كان جاهلا عليه القضاء دون الكفارة وان كان عالما فعليه القضاء والكفارة ولونظر الى محاسن المرأة فأنزل أو نفكر فأنزل فظن ان ذلك فطره فأكل متمدا فهو بمنزلة التي وقال بعضهم ان كان عالما عليه القضاء والكفارة عند الكل وان كان جاهلا عليه القضاء دون الكفارة

الاستطاعة بخلاف ما لو ملكه مسلم فلم يحج حتى افتقر حيث يقرر الحج في ذمته دين عليه كذا في فتح القدير * ولو حج ثم ارتد ثم أسلم لزمه أخرى اذا استطاع كذا في السراجية * (ومنها العقل) فلا يجب على الجنون وفي المعتوه خلاف كذا في البحر الرائق * (ومنها البلوغ) فلا يجب على الصبي كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أن الصبي حج اذا قبل البلوغ فلا يكون ذلك عن حجة الاسلام ويكون تطوعا ولو أحرمت ثم بلغ قبل الوقوف بعرفة ان مضى على احرامه يكون تطوعا وان جدد التلبية أو استأنف الاحرام بعد الادراك ثم وقف بعرفة يكون عن حجة الاسلام بالاجماع كذا في شرح الطحاوي * وكذا الجنون اذا أفاق والكافر اذا أسلم قبل الوقوف بعرفة بخلاف الاحرام كذا في البدائع * ولو جاوز الميقات بغير احرام ثم احتلم بمكة وأحرمت من مكة أجزأه عن حجة الاسلام ولم يكن عليه لمجاوزة الميقات بغير احرام شيء كذا في فتاوى قاضي خان * (ومنها الحرية) فلا يجب على عبد ولو مدبرا أو أم ولد مكاتباً أو مبعوضاً أو مأذونا له في الحج ولو كان بمكة لعدم ملكه كذا في البحر الرائق * ولو حج قبل العتق مع المولى لا يجزيه عن حجة الاسلام وعليه حجة الاسلام اذا عتق ولو أعتق في الطريق قبل الاحرام وأحرمت وجب أجزأه عن حجة الاسلام ولو أحرمت قبل العتق ثم جدد الاحرام بعد العتق لا يجزيه ذلك عن حجة الاسلام كذا في فتاوى قاضي خان * (ومنها القدرة على الزاد والراحلة) بطريق الملك أو الاجارة دون الاعارة والاباحة سواء كانت الاباحة من جهة من لامتة له عليه كالوالدين والمولودين أو من غيرهم كالا جانب كذا في السراج الوهاج * ولو وهب له مال ليحج به لا يجب عليه قبوله سواء كان الواهب ممن تعتبر منه كالا جانب أو لا تعتبر كالابوين والمولودين كذا في فتح القدير * وتفسير ملك الزاد والراحلة أن يكون له مال فاضل عن حاجته وهو ما سوى مسكنه ولبسه وخدمته وأثاث بيته قدر ما يبلغه الى مكة ذاهبا وجائيا كالا ماشيا وسوى ما يقضى به دينونه ويسكن نفقة عياله ومرة مسكنه ونحوه الى وقت انصرافه كذا في محيط السرخسي * ويعتبر في نفقته ونفقة عياله الوسط من غير تمييز ولا تفتير كذا في التبيين * والعامل من تلمه نفقته كذا في البحر الرائق * ولا يترك نفقة لما بعد ابائه في ظاهر الرواية كذا في التبيين * والراحلة تعتبر في حق كل انسان ما يبلغه من قدر على رأس زامله وأمكنه السفر عليه وجب والا فان كان مترفها فلا بد من أن يقدر على شق محمل ولا تثبت الاستطاعة بعقبة الاجير وهو أن يكتري رجلا ن بعيرا واحدا يتعاقبان في الركوب يركب أحدهما مرحلة أو فرسخا ثم يركبه الآخر وكذا لو وجد ما يكتري به مرحلة ويمشي مرحلة لم يكن موسرا كذا في فتاوى قاضي خان * وفي النبايع يجب الحج على أهل مكة ومن حولها ممن كان بينه وبين مكة أقل من ثلاثة أيام اذا كانوا قادرين على المشي وان لم يقدروا على الرحلة ولكن لا بد أن يكون لهم من الطعام مقدارا ما يكفيهم وعيالههم بالمعروف الى عودهم كذا في السراج الوهاج * الفقير اذا حج ماشيا ثم أسير لاج عليه كذا في فتاوى قاضي خان * اذا وجد ما يحج به وقد قصد التزج يحج به ولا يتزوج لان الحج فريضة أو جها الله تعالى على عبده كذا في التبيين * اذا كان له دار يسكنها وعبد يستخدمه وثياب يلبسها ومتاع يحتاج اليه لا تثبت به الاستطاعة وفي التجريد ان كان له دار لا يسكنها وعبد لا يستخدمه فعليه أن يبيعه ويحج به وان لم يكن له مسكن ولا شيء من ذلك وعنده دراهم يبلغ بها الحج أو يبلغ من مسكن وخادم وطعام وقوت فعليه الحج فان جعلها في غير الحج أم كذا في الخلاصة * وكذا من كان له ثياب لا يهتم بها كان عليه أن يبيع ويحج ببنها ان كان بئنها وفاء بالحج ولو كان له منزل

(٣٨ - الفتاوى اول) * (فصل فيمن يجب عليه التشبه ومن لا يجب) * غلام بلغ في رمضان في نصف النهار ونصراني أسلم فانه لا يأكل بقية يومه وكذا المرأة اذا طهرت من الحيض والنفساء بعد طلع الفجر أو معه والجنون اذا أفاق والمسافر اذا قدم بمصر بعد الاكل والمقيم اذا انسحر بعد طلع الفجر وهو لا يعلم به والذي أكل وهو يرى أن الشمس قد غابت فظن أنها لم تغب كل من صار على صفقة في آخر النهار ولو كان عليه في أول النهار يلزمه الصوم كان عليه الامساك في بقية اليوم عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى وأجمعوا على ان من أفطر

خطأ بأن تغمض ودخل الماء في حلقه وأكل متعمداً ومكرهاً وأفطر يوم الشك ثم ظهر أنه من رمضان يلزمه التشبه وأجمعوا على أنه لا يجب التشبه على الحائض والنفساء في الحيض والنفساء وعلى المريض والمسافر * (فصل في النذر بالصوم) رجل قال لله على صوم هذه السنة فإنه يفطر يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق ويقضى تلك الأيام وعليه كفارة اليمين أن نوى اليمين في قول أي حنيفة ومحمد رجعما الله تعالى ولو قال لله على صوم سنة (٢١٨) ولم يعين بصوم سنة بالاهله ويقضى خمسا وثلاثين يوماً ثلاثين يوماً لرمضان وخمسة أيام

يكفيه بعضه لا يلزمه بيع الفاضل لأجل الحج كذا في فتاوى قاضي خان * إذا كان له منزل يسكنه ويمكنه أن يبيع ويشتري بثمنه منزلاً دون منه ويبيع بالفضل لم يلزمه ذلك كذا في المحيط * وإن أخذ به فهو أفضل كذا في الإيضاح * ولا يجب بيع مسكنه والاقتصاف على السكنى بالإجارة اتفاقاً كذا في البحر الرائق * قالوا في كتب الفقه إذا كانت لفقيه وهو محتاج إلى استعمالها لا تثبت بها الاستطاعة وإن كانت لجاهل تثبت بها الاستطاعة وإن كانت كتب الطب والعلوم تثبت الاستطاعة سواء كان محتاجاً إلى استعمالها أو النظر فيها ولا يحتاج كذا في المحيط * قال بعض العلماء أن الرجل تاجر يعش بالتجارة فلكل مال مقداره ما لو رفع منه الزاد والراحلة ذهابه وإياه ونفقة أولاده وعياله من وقت خروجه إلى وقت رجوعه - ويبقى له بعد رجوعه رأس مال التجارة التي كان يتجر بها كان عليه الحج والأفلا وإن كان محترفاً فليست شرط لوجوب الحج أن يملك الزاد والراحلة ذهابه وإياه ونفقة عياله وأولاده من وقت خروجه إلى رجوعه ويبقى له آلات حرفته - وإن كان صاحب ضيعة أن كان له من الضياع ما لو باع مقداره ما يكفي الزاد والراحلة ذهابه وإياه ونفقة عياله وأولاده ويبقى له من الضيعة قدر ما يعش بغيره الباقي فيقتصر عليه الحج والأفلا وإن كان حراً أو أكاراً فلكل مال يكتفي الزاد والراحلة ذهابه وإياه ونفقة عياله وأولاده من خروجه إلى رجوعه ويبقى له آلات الحراثين من البقر ونحو ذلك كان عليه الحج والأفلا كذا في فتاوى قاضي خان * (ومنها العلم بكون الحج فرضاً) والعلم المذكور ثبت لمن في دار الإسلام بمجرد الوجود فيها سواء علم بالفرضية أو لم يعلم ولا فرق في ذلك بين أن يكون نشأ على الإسلام أو لا فيكون علماً حكماً ولمن في دار الحرب بأخبار رجلين أو رجل واحد أو اثنين أو مستورين أو واحد عدل وعندهما لا تشترط العدالة والبلوغ والحرية فيه كذا في البحر الرائق * (ومنها سلامة البدن) حتى أن المقعد والزمن والمفروح ومقطوع الرجلين لا يجب عليهم حتى لا يجب عليهم الإجماع أن يملكوا الزاد والراحلة ولا الإصغاء في المرض وكذلك الشيخ الذي لا يثبت على الراحلة وكذلك المريض كذا في فتح القدير * وهذا ظاهر المذهب عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو رواية عنهم ما ظاهر الرواية عنهم أنه يجب عليهم فإن أجروا أجزاءهم مادام العجز مستمراً بهم فلن زال فعليهم إعادة بأنفسهم وظاهر ما في التحفة اختياره فإنه اقتصر عليه وكذا الأسبغابي وقواه المحقق في فتح القدير كذا في البحر الرائق * وألحق بهم المحبوس والخائف من السلطان الذي يمنع الناس من الخروج إلى الحج وكذا لا يجب الإجماع عنهم كذا في النهر الفائق * والاعشى إذا ملك الزاد والراحلة لم يبعد فأنه لا يلزمه الحج بنفسه في قولهم وهل يجب الإجماع بالمال فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب وعندهما يجب وإن وجد فأنه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب الحج بنفسه وعن صاحبه فيه رواية أن كذا في فتاوى قاضي خان * ولو ملك الزاد والراحلة وهو صحيح البدن ولم ينجح حتى صار زمناً ومفلاً جازماً الإجماع بالمال بلا خلاف كذا في المحيط * ولو تكاف هو لا الحج بأنفسهم سقط عنهم حتى لو صحو بعدهم ذلك لا يجب عليهم الاداء هكذا في فتح القدير * (ومنها أمن الطريق) قال أبو الميثان أن كان الغالب في الطريق السلامة يجب وإن كان خلاف ذلك لا يجب وعليه الاعتماد كذا في التبيين * قال الكرماني أن كان الغالب في طريق البحر السلامة من موضع جرت العادة بركوبه يجب والأفلا وهو الأصح وسيحون وجيكون والفراة والنبل أنهار لا يجاز كذا في فتح القدير * وكذا بجله هكذا في فتاوى قاضي خان * (ومنها المحرم للمرأة) شابهة كانت أو عجزاً

قضاء عن يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق ولو قال لله على صوم سنة متتابعة فهو كقوله لله على صوم هذه السنة بعينها لا يلزمه قضاء شهر رمضان لأن السنة المتتابعة لا تخلو عن شهر رمضان ولو قال لله على أن أصوم الشهر فعليه صوم بقية الشهر الذي هو فيه ولو قال لله على صوم هذه السنة يلزمه الصوم من حين حلف إلى أن تمضي السنة وليس عليه قضاء ما مضى قبل اليمين ولو قال لله على صوم شهر فعليه صوم شهر كامل ولو قال لله على صوم شوال وذى القعدة وذى الحجة فصامهن بالاهله وكان ذوا القعدة وذوا الحجة ثلاثين وشوال تسعة وعشرين عليه صوم خمسة أيام يوم الفطر والأضحي وأيام التذريق لأنه الالتزام صوم ثلاثة أشهر معينة وقد صام ما سوى هذه الأيام الخمسة ولو قال لله على صوم ثلاثة أشهر فعين للصوم شوال وذوا القعدة وذوا الحجة وكان ذوا القعدة وذوا الحجة ثلاثين ثلاثين يوماً وشوال تسعة وعشرين عليه قضاء سنة

أيام * رجل قال لله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان شكر الله تعالى وأراد به اليمين فقدم فلان في يوم من رمضان كان عليه كفارة اليمين ولا قضاء عليه لأنه لم يوجد شرط البر هو الصوم بنية الشكر ولو قدم فلان قبل أن ينوي فتنوى به الشكر ولا ينوي بعينه رمضان بر في عينه لوجود شرط البر هو الصوم بنية شكر وأجرأه عن رمضان كالصوم بنية التطوع فليس عليه قضاؤه وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو قال لله على صوم مثل شهر رمضان قال إن أراد مثله في الوجوب فله أن يفرق وإن أراد في التتابع فعليه

أن يتابع وإن لم يكن له نية فله أن يصوم متفرقا ومن نوى بالنذر عينا فافطر فعليه القضاء والكفارة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه القضاء دون الكفارة أن نوى النذر واليمين جميعا وأن نوى اليمين تجب الكفارة دون القضاء ولو أراد أن يقول لله على صوم يوم جفري على لسانه صوم شهر مكان صوم يوم كان عليه صوم شهر وكذا إذا أراد شيئا جفري على لسانه الطلاق أو العتاق أو النذر يلزمه الطلاق والعتاق والنذر ولو نذر أن يصوم أبدا فاضف عن الصوم لاشتغاله بالعبادة قال له أن يفطر (٣١٩) ويطعم لكل يوم نصف صاع من الخنطة لانه

استيقن أنه لا يقدر على قضاءه فان لم يقدر على ذلك لعسره يستغفر الله تعالى وإن لم يقدر راشدة الصيف وحره كان له أن يفطر وينتظر زمان الشتاء حتى يدركه فيقضى مكان كل يوم يوما إذا لم يكن نذره بالابد ولو أوجب على نفسه حججا وعمل أنه لا يمكنه أن يحج ذلك القدر قبل موته ليس عليه أن يأمر غيره بأن يحج عنه وإن علق الصوم بشرط فصام قبله لا يجوز وإن أضافه إلى وقت فصام قبله جاز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا للحجاء ودوزفر رحمه الله تعالى إذا أوجبت المرأة على نفسها صوم سنة بعينها قضت أيام حيضها إلا أن تلك السنة قد تخلو عن أيام الحيض فصح الإيجاب ولو قالت لله على أن أصوم يوم حيضتي أو يوما أكل فيه لا يصح النذر لأنها أضافت إلى وقت لا يتصور فيه الصوم فلا يصح كالأضاف إلى الليل ولو قالت لله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان بعد ما كات أو بعد ما حاضت لا يجب شي في قول محمد رحمه

إذا كانت بينهما وبين مكة مسيرة ثلاثة أيام هكذا في المحيط * وإن كان أقل من ذلك حجت بغير محرم كذا في البدائع * والمحرم الزوج ومن لا يجوز من أحكامها على التأيد بقراءة أو رضاع أو مصاهرة كذا في الخلاصة * ويشترط أن يكون مأموئا قافلا بالغائرا كان أو عبدا كافرا كان أو مسلما هكذا في فتاوى قاضي خان * والمحرم إذا كان يعتقد باحة من أحكامها لا يسافر معها كذا في محيط السرخسي * والمراهق كالبالغ وعبد المرأة ليس يحرم لها كذا في الجوهر والنيرة * ولا عبدة للصبي الذي لا يحتمل والجنون الذي لا يفهم كذا في محيط السرخسي * وتجب عليها النفقة والراحلة في مالها للمهر المحرم ليحج بهم وعند وجود المحرم كان عليها أن تحج حجة الاسلام وإن لم يأت لها زوجها وفي الناف له لا يخرج بغير إذن الزوج وإن لم يكن لها محرم لا يجب عليها أن تتزوج للمهر كذا في فتاوى قاضي خان * ثم تكلموا أن أمن الطريق وسلامة البدن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ووجود المحرم للمرأة بشرط لوجوب الحج أم لا دأته بعضهم جعلوا بشرط اللوجوب وبعضهم شرط اللاداء وهو الصحيح وثمة الخلاف فيها إذا مات قبل الحج فعلى قول الأولين لا تلزمه الوصية وعلى قول الآخرين تلزمه كذا في النهاية * ومنها عدم قيام العدة في حق المرأة عدة وفاة كانت أو عدة طلاق والطلاق بائن أو رجعي هكذا في شرح الطحاوي * فلا يخرج المرأة إلى الحج في عدة طلاق أو موت وكذا لو وجبت العدة في الطريق في مصر من الأمصار وبينها وبين مكة مسيرة سفر لا يخرج من ذلك المصر ما لم تنقض عدتها كذا في فتاوى قاضيخان * وإن لزمته العدة بعد الخروج إلى الحج وهي مسافرة فإن كان الطلاق رجعي ما لم تنقض عدتها كذا في زوجها والفضل لزوجها أن يراجعها وإن كان الطلاق بائنا فهو كالاجنبي كذا في السراج الوهاج * ثم ما ذكر من الشروط لوجوب الحج من الزاد والراحلة وغير ذلك يعتبر وجودها وقت خروج أهل بلده إلى مكة حتى لو ملك الزاد والراحلة في أول السنة قبل أشهر الحج وقبل أن يخرج أهل بلده إلى مكة فهو في سعة من صرف ذلك إلى حيث أحب وإذا صرف ماله ثم خرج أهل بلده لا يجب عليه الحج فأما إذا جاء وقت خروج أهل بلده إلى مكة حتى فيلزمه التأهب فلا يجوز له صرفه إلى غيره فإن صرفه إلى غير الحج ثم عليه الحج كذا في البدائع * (وأما شرائط صحة أدائه فلا ثلاثة) * الاحرام والمكان والزمان هكذا في السراج الوهاج * (وأما كونه فسيان) الوقوف بعرفة وطواف الزيارة لكن الوقوف أقوى من الطواف كذا في النهاية * حتى يفسد الحج بالجماع قبل الوقوف ولا يفسد بالجماع قبل طواف الزيارة كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * (وأما واجباته فخمسة) السعي بين الصفا والمروة والوقوف بمزدلفة ورمي الجمار والحلق أو التقصير وطواف الصدر كذا في شرح الطحاوي * (وأما سننه) فطواف القدوم والرمل فيه أو في الطواف الفرض والسعي بين الميادين الأخضرين والبيتوتة بمعنى في ليالي أيام النحر والدفع من منى إلى عرفة بعد طلوع الشمس ومن مزدلفة إلى منى قبلها كذا في فتح القدير * والبيتوتة بمزدلفة سنة والترتيب بين الجمار الثلاث سنة هكذا في البحر الرائق * (وأما أدائه) فإنه إذا أراد الرجل أن يحج قالوا ينبغي أن يقضى دينه كذا في الظهيرية * ويشاور ذار رأي في سفره في ذلك الوقت لا في نفس الحج فإنه خير وكذا يستخير الله تعالى في ذلك وسننها أن يصل ركعتين بسورة الاخلاص ويدعو بالدعاء المعروف للاستخارة عنه عليه السلام ثم يبدأ بالتوبة واخلاص النية ورد المظالم والاستئصال من خصومه ومن كل من عامله كذا في فتح القدير * وقضا ما قصر في فعله من العبادات والندم على تقريطه في ذلك والعزم على عدم العود إلى مثل ذلك كذا في البحر الرائق * ويقعز عن الرياء والسمعة والفخر ولذا كره

الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجب القضاء وإن قدم بعد الزوال لا يلزمه شي في قول محمد رحمه الله تعالى ولا رواية فيه عن غيره ولو نذرت بأن تصوم يوم كذا أو غدا فوافق يوم حيضها عليها القضاء عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لفرجه الله تعالى وكذا إذا نذرت صوم القدوهي حائض إذا أوجب على نفسه صوم شهر فبات قبل أن يمضي الشهر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يلزمه صوم الشهر حتى يلزمه أن يوفي بذلك فيطعم عنه كل يوم نصف صاع من الخنطة ويستوى في ذلك إن كان الشهر ربيع

أوبغير عينه قال وقد نص على هذا في باب الاعتكاف إذا أوجب على نفسه اعتكافاً فأن قبل أن يعتكف يلزمه أن يوصي بذلك
 فيطم عنه بعد موته عن نفسه كل يوم نصف صاع من الحنطة وإذا ثبت هذا في الاعتكاف فكذلك في باب الصوم وذكر بعض أصحابنا
 عن أبي حفص الفقيه رحمه الله تعالى قال هشام عن محمد رحمه الله تعالى في رجل أوجب على نفسه صوم شهر فمات من ساعته روى
 عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يلزمه (٣٣٠) ويلزمه أن يوصي به قال هشام قلت لمحمد رحمه الله تعالى فإن كان الشهر بعينه

قال فكذلك عند أبي
 يوسف رحمه الله تعالى قال
 هشام فقلت له ما قولك فيه
 قال حتى أنظر * رجل قال
 لله على أن أصوم هذا اليوم
 أمس أو أمس هذا اليوم
 لزمه صوم اليوم ولو قال
 غده هذا اليوم أو هذا اليوم
 غدا لزمه صوم أول الوقتين
 الذي تقوبه فإن كان أول
 الوقتين الذي تقوبه اليوم
 وقال ذلك بعد الزوال لاشئ
 عليه ولو نذر صوم الاثنين
 والخميس فصام ذلك مرة
 كفاه إلا أن ينوي الأبد
 ولو أوجب صوم هذا اليوم
 شهر أصام ما تكرم منه في
 ثلاثين يوماً يعني أن كان
 ذلك اليوم يوم الخميس يصوم
 كل خميس حتى يمضي شهر
 فيكون الواجب صوم
 أربعة أيام أو خمسة أيام
 وكذا لو قال لله على أن
 أصوم يوم الاثنين سنة كان
 عليه أن يصوم كل اثنين يمر
 به إلى سنة وعن الكرخي
 رحمه الله تعالى أنه قال
 يصوم ثلاثين يوماً مثل ذلك
 اليوم ولو نذر أن يصوم
 يوماً يوماً لا يلزمه صوم يوم
 إلا أن ينوي الأبد ولو قال

بعض العلماء الركوب في المحل وقيل لا يكره إذا تجرد عن قصد ذلك ويحتمل في تحصيل نفقة حلال فانه
 لا يقبل الحج بالنفقة الحرام مع أنه يسقط الفرض معها وإن كانت مغضوبة كذا في فتح القدير * إذا أراد
 الرجل أن يحج بحال حلال فمه شبهة فانه يستدين للحج ويقضي دينه من ماله كذا في فتاوى قاضي خان
 في المقطعات * ولا بد له من رفيق صالح يذكركه إذا نسي ويصبره إذا جزع ويعينه إذا عجز وكونه من الجانب
 أولى من الأقارب بعد أن ساحة القطيعة كذا في فتح القدير * وفي النسيح ويترك نفقة عياله ويخرج
 بنفس طيبة ويتق الله في طريقه ويكثر ذكر الله ويحجب الغضب ويكثر الاحتمال عن الناس ويستعمل
 السكينة والوقار بترك ما لا يعنيه كذا في التتارخانية في تعليم أعمال الحج ويرى المكاري ما يحمله ولا يحمل
 أكثر منه كذا في فتح القدير * ويحترق من يحملها فوق ما تطيقه ومن تقليل علفها المعتاد بلا ضرورة ولو
 ملوكة له وتجرب يد السفر من التجارة أحسن ولو التجرا لا ينقص ثوبه كذا في البحر الرائق ولا يما كس في شراء
 الأدوات ولا يشارك في الرادوا اجتماع الرفقة كل يوم على طعام أحدهم أحل ويستحب أن يجعل خروجه يوم
 الخميس اقتداء به عليه السلام والأقيوم الاثنين في أول النهار والشهر ويودع أهله وأخوانه ويستكملهم
 ويطلب دعاءهم ويأتيهم بذلك وهم بأقرب ما أتوه إذا قدم كذا في فتح القدير * ويخرج خروج الخارج من الدنيا
 ويصلي ركعتين قبل أن يخرج من بيته وكذا بعد الرجوع إلى بيته ويقول في دبر الصلاة حين يخرج اللهم بك
 انتشرت واليد توجعت وبك اعتصمت وعليك توكلت اللهم أنت تقبلي وأنت رجلي اللهم اكفني مأهقي
 وما لأهتي به وما أنت أعلم به مني عز جارك ولا اله غيرك اللهم زدني التقوى واغفر لي ذنوبي ووجهني إلى
 الخير أينما توجهت اللهم أني أعوذ بك من وعاء السفر وكأبة القلب والخور بعد الكور وسوء المنظر في
 الأهل والمال وإذا خرج يقول بسم الله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم توكلت على الله اللهم وفقني لما
 تحب وترضى واحفظني من الشيطان الرجيم وبقراءة الكرسي وسورة الاخلاص والمعوذتين مرة كذا في
 الظهيرية * الحج راكبا أفضل وعليه الفتوى كذا في السراجية في المتفرقات * وفي النوازل والخنازير الطريق
 أن كان قريياً فالفضل أن يحج ماشياً وإن كان بعيداً فالفضل أن يحج راكباً كذا في التتارخانية في
 المتفرقات * ويكره الحج على الحمار والرجل أفضل كذا في فتاوى قاضي خان في المتفرقات * وإذا ركب الدابة
 يقول بسم الله والحمد لله الذي هدانا لهذا لا كنا لنهتدي لولا ما بذلنا من أموالنا وأماناتنا ومنازلنا
 جعلني في خير أمة أخرجت للناس سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا المنقلبون والحمد لله
 رب العالمين كذا في الظهيرية * الأحسن للعاج أن يبدأ بنفسه فإذا قضى نسكه أتى إلى المدينة في الكبري
 لو كان غير حجة الإسلام يبدأ بأعاشه وإن بدأ بالمدينة مع هذا في الأول جاز كذا في التتارخانية في الفصل الثالث
 من الحج * ثم الركن لا يجزئ عنه البدل ولا يخلص عنه بالدم إلا باتيان عينه والواجب يجزئ عنه البدل إذا
 تركه ولو ترك السنن والآداب فلا شيء عليه وقد أساء كذا في شرح الطحاوي * (وأما محظوراته فنوعان)
 أحدهما ما يفعله في نفسه وذلك ستة الجماع والحلق وقلم الأظفار والتطيب وتغطية الرأس والوجه ولبس
 الخيط * والثاني ما يفعله في غيره وهو التعرض للصيد في الحلق والحرم وقطع شجر الحرم كذا في الجامع الصغير
 لقاضي خان والتحفه وغيرهما كذا في النهاية * (ومما يتصل بذلك مسائل) ويكره الخروج إلى الحج إذا
 كره أحد أبويه أن كان الوالد محتاجاً إلى خدمة الولد وإن كان مستغنياً عن خدمته فلا بأس والجداد

لله على أن أصوم كذا يوماً يلزمه صوم أحد عشر يوماً ولو قال كذا يوماً يلزمه صوم أحد وعشرين
 يوماً ولو قال بضعة عشر يوماً فهو على ثلاثة عشر يوماً ولو قال دهرافه على ستة أشهر عندهما الدهر والعمر كله ولو قال لله على أن
 أصوم يومين متتابعين من أول الشهر وآخره كان عليه أن يصوم الخامس عشر والسادس عشر ولو قال لله على أن أصوم جمعة أن أراد به
 أيام الجمعة يلزمه سبعة أيام وإن أراد به يوم الجمعة يلزمه يوم وإن لم يكن له نية يلزمه سبعة أيام لأن الجمعة تنكر ويراد بها يوم الجمعة

وتذ كر وادبها أيام الجمعة وفي الثاني غلب استعمالها فنصرف المطلق اليه * رجل قال لله على ان أصوم عشرة أيام متتابعة فصامها متفرقة لم يجز ولو أوجب على نفسه متفرقا فصامها متتابعة أجزأه * مريض قال لله على ان أصوم شهرافات فيل أن يصح لايئمه شيء وان صح يوم الزمان أن يوصى بجميع الشهر وقال محمد رحمه الله تعالى لزمه أن يوصى بقدر ما صح كل مريض اذا فاته صوم رمضان ثم صح وله ما ان وجوب التذرمضاف الى وقت الصلوة معنى فصار كانه قال بعد الصلوة لله على ان أصوم (٢٣١) شهرات ممت بخلاف قضاء رمضان لانه مضاف الى ادراك العدة فيتقدر بقدره

(فصل في الاعتكاف)

الاعتكاف سنة مشروعة يجب بالنذر والتعليل بالشرط والشروع فيه اعتبارا بآثار العبادات ولا يكون الا بالصوم عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى ثم انما يشترط الصوم في اعتكاف أو يجب على نفسه فأما في النقل فالصوم فيه ليس بشرط في ظاهر الرواية وفي الجرد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه شرط وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية لا يصح الاعتكاف الا في مسجد تصلي فيه الصلوات كلها وفي رواية لا يصح الا في المسجد الجامع وفي رواية يصح في كل مسجد له أذان واقامة وهو الصحيح اقول عمرا لا اعتكاف الا في مسجد له أذان واقامة والاعتكاف في المسجد الحرام أفضل لانه في الحرم وهو مأمن انطلق ومهبط الوحي ومنزل الرحمة ثم بعده مسجد النبي صلى الله عليه وسلم لانه أفضل المساجد بعده المسجد الحرام لانه

والجدا عند عدم الابوين بمنزلة الابوين كذا في فتاوى قاضي خان في المقطعات * ذكر في السير الكبير اذا كان لا يخاف عليه الضيعة فلا بأس بالخروج وكذا ان كرهت خروجه زوجته واولاده أو من سواهم ممن تلمزه نفقت، وهو لا يخاف الضيعة عليهم فلا بأس بأن يخرج ومن لا تلمزه نفقته لو كان حاضرا فلا بأس بالخروج مع كراهته وان كان يخاف الضيعة عليهم كذا في المحيط * ذكر في فتاوى الشيخ أبي الليث رحمه الله تعالى اذا كان الولد امر صبيح الوجه فلا بد أن يمنع من الخروج حتى يأتي في الملتقط حج الفرض أولى من طاعة الوالدين وطاعتهم ما أولى من حج النفل وفي الكبرى لو كان السفر مخوفا مثل البحر لا يخرج الا باذن الوالدين كذا في التتارخانية * ويكره الخروج الى الغزو والحج لمن عليه الدين وان لم يكن عنده مال لم يقض دينه الا باذن الغرماء فان كان بالدين كفيل ان كفيل باذن الغريم لا يخرج الا باذنه ما وان كفيل بغير اذن الغريم لا يخرج الا باذن الطالب وحده ولا أن يخرج بغير اذن الكفيل كذا في فتاوى قاضي خان في المقطعات

(الباب الثاني في المواقيت)

المواقيت التي لا يجوز أن يجاوزها الانسان الا محرما خمسة لاهل المدينة ذوالخليفة ولا لاهل العراق ذوات عروق ولا لاهل الشام حجة ولا لاهل نجد قرن ولا لاهل اليمن يلم وفائدة التأقيت المنع عن تأخير الاحرام عنها كذا في الهداية * فان تقدم الاحرام على هذه المواقيت جاز وهو الافضل اذا أمن واقعة المخطورات والا فالتأخير الى الميقات أفضل كذا في الجوهر النيرة * وكل واحد من هذه المواقيت وقت لاهلها ومن جهنم غير أهلها كذا في التبيين * ومن جاوز ميقاته غير محرم ثم أتى ميقاتا آخر فأحرم منه أجزأه الا أن احرامه من ميقاته أفضل كذا في الجوهر النيرة * وهذا في غير أهل المدينة لان أهل المدينة أخص بوقته كذا في السراج الوهاج * وكل من قصد مكة من طريق غير مسلولك أحرم اذا حاذى ميقاتا من هذه المواقيت كذا في محيط السرخسي * ومن حج في الجرف فوقته اذا حاذى موضع من البر لا يتجاوز الا محرما كذا في السراج الوهاج * وان سلك بين الميقاتين في البحر أو البر اجتهد وأحرم اذا حاذى ميقاتا منهما أو بعدهما أولى بالاحرام منه كذا في التبيين * فان لم يكن بحيث يحاذي فعلى مرحلتين الى مكة كذا في البحر الرائق * ومن كان أهله في الميقات أو داخل الميقات الى الحرم فبقايتهم الحج والعمره الحل الذي بين المواقيت والحرم ولو أخر الاحرام الى الحرم جاز كذا في المحيط * ووقت المسكى للاحرام بالحج والحرم والعمره الحسل كذا في السكافي * فيخرج الذي يريد العمرة الى الحل من أي جانب شاء كذا في المحيط * والتنعيم أفضل كذا في الهداية * ولا يجوز الا في أن يدخل مكة بغير احرام نوى النسك أولا ولو دخلها فعليه حجة أو عمرة كذا في محيط السرخسي في باب دخول مكة بغير احرام * ومن كان داخل الميقات كالبيستانى له أن يدخل مكة لحاجة بلا احرام الا اذا أراد النسك فالنسك لا يتأدى الا بالاحرام ولا حرج فيه كذا في السكافي * وكذلك المسكى اذا خرج الى الحل للاحتطاب أو الاحتشاش ثم دخل مكة يباح له الدخول بغير احرام وكذلك الآفاق اذا صار من أهل البستان كذا في محيط السرخسي

(الباب الثالث في الاحرام)

وله ركن وشرط (فالركن) أن يوجد منه فعل من خصائص الحج وهو نوعان (أحدهما قول) بأن يقول مكان عبادته في حياته وجوار روضته بعد وفاته ثم المسجد الجامع ما خلا المسجد الحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومسجد بيت المقدس ولا تعتكف المرأة الا في مسجد بيتا يعني موضع صلاتها في بيتها وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا تعتكف الا في مسجد حيا وعندنا لا تعتكف في مسجد حيا اجاز ويكره * ولا يخرج المعتكف من المسجد للحاجة لازمة نزعية كالجمعة أو الحاجة طبيعية كالبول والغائط واذا خرج لبول أو غائط لا يعتكف في منزله بعد الفراغ من الظهور وبأنى الجمعة حين تزول الشمس فيصلي قبلها أربعين ركعة أو أربعين

أوستا ولا يمكث أكثر من ذلك أمابعدھا أربعاً أوستالان الا ثم قد اختلفت بالسنة بعد الجمعة فكان هذا مبلغ سننها وقال أبو الحسن
الكرخي رحمه الله تعالى يأتي الجمعة في مقدار ما يصلي قبلها أربعاً أوستا وبعدھا أربعاً أما قبلها أربعاً أوستا أربع سنة الجمعة وركعتان
تحتية المسجد وعن محمد رحمه الله تعالى اذا كان منزله بعيداً من الجامع يخرج حين يرى انه يبلغ الجامع عند النداء وان كان خروجه قبل
الزوال وهو الصحيح وان قام في المسجد (٢٢٢) الجامع يوموا ليلة لا يفسد اعتكافه ويكره له ذلك ولا يعود المعتكف مريضاً

ولا يشهد جنازة ولو خرج
المعتكف عن المسجد بغير
عذر ساعة بطل اعتكافه في
قول أبي حنيفة وعندهما
لا يبطل حتى يكون أكثر
من نصف يوم وعلى هذا
الخلافا اذا خرج ساعة
بعد المرض لان الخروج
بعد المرض لم يصير مستثنى
عن الإيجاب لانه لا يغلب
وقوعه فصاركاً نه خرج بغير
عذر الا أنه لم يأت في الخروج
بعد المرض وكذا اذا
خرج بغير عذر ناسياً فسد
اعتكافه وان كان ساعة في
قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وكذا اذا انهم
المسجد فانتقل الى مسجد
آخر أو أخرجه السلطان
مكرهاً أو أخرجه الغريم أو
خرج هو لبول أو غائط
ففسد الغريم ساعة فسد
اعتكافه في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى واذا جامع
المعتكف امرأته ليلاً أو
نهاراً عامداً وناسياً فسد
اعتكافه وان كان الجامع
ناسياً لا يفسد الصوم
ويباح للمعتكف الاكل
والشرب في معتكفه وان
أكل أو شرب في النهار ناسياً
لا يفسد اعتكافه وان

لميك اللهم إنيك لا شربك الخ وهي مرة شرط والزيادة سنة وتلزمه بتركها الاساءة كذا في محيط
السرخسي * ولو كان مكان التلبية تسبيحاً أو تحميداً أو تهللاً أو تعجيداً أو ما أشبه ذلك من ذكر الله تعالى
ونوى به الاحرام صار محرماً سواء كان يحسن التلبية أو لا يحسنها بالاجماع وكذا اذا أتى بلسان آخر أجزأه
سواء كان يحسن العربية أو لا يحسنها كذا في شرح الطحاوي * والعربية أفضل ولو قال اللهم ولم يزد عليه
فمن قال يصير به شارعاً في الصلاة يقول يصير محرماً وعلى قول من قال لا يصير به شارعاً في الصلاة لا يصير محرماً
هكذا في فتاوى قاضي خان * (والثاني فقل) وهو أن يقلد بدنة وأن ساقها وتوجه معها يداً الحج يصير محرماً
وان لم يلب سواء قلد بدنة تطوعاً أو نذراً أو جزاءً صيداً ونحوه وان بعث بها على يدي رجل ولم يتوجه معها
ثم توجه لم يكن محرماً حتى يلحقها الا هدى متعة أو قرآن فانه يصير محرماً حين توجه قبل أن يلحقها كذا في
محيط السرخسي * فاذا أدركها أو ساقها أو أدركها فقد اقترنت نيته بعمل هو من خصائص الاحرام فيصير
محرماً كالساقها في الابتداء كذا في الهداية * ولو اشتد قوم في بدنة وهم يؤمون البيت فقلد أحدهم
بأمرهم فقد أحرموا بغير أمرهم صار هو محرماً دونهم وصفة التلديد ان يرتبط على عنق بدنة قطعة نعل
أو رزمة فزادة أو لحاء شجر كذا في محيط السرخسي * ولو جال بدنة أو قلداً شاة ونوى به ما لا يحرام فتوجه
معها لم يصير محرماً وكذلك اذا أشعر بدنة ونوى به الاحرام في قولهم جميعاً كذا في المضمرات * ويستحب
التجليل والتصدق بالحل والتقليد أحب من التجليل كذا في فتح القدير * والبدن من الابل والبقر كذا في
الهداية * والاشعار أن يظعن في سنامها من الجانب اليسر حتى يسيل منه الدم وهو مكروه في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا وحسن كذا في المضمرات * والتجليل أن يلبس بدنة الجمل هكذا في شرح
الطحاوي * (وأما شرطه فالتنية) حتى لا يصير محرماً بالتلبية بدون تنية الاحرام كذا في محيط السرخسي
* ولا يصير شارعاً بمجرد التنية ما لم يأت بالتلبية أو ما يقوم مقامها من الذكر أو سوق الهدى أو تقليد البدنة
كذا في المضمرات * واذا أراد الاحرام اغتسل أو توضأ أو غسل أفضل الا ان هذا الغسل للتنظيف حتى تؤمر
به الحائض كذا في الهداية * ويستحب في حق النفساء والصبى ويستحب كمال التنظيف من قص الاظفار
والشارب وحلق الابطين والعانة والرأس لمن اعتاده من الرجال أو أرادته والاقتدير يحبه وازالة الشعث
والوسخ عنه وعن بدنه بغسله بالخطمي والاشنان ونحوهما ومن المستحب عند اعادة الاحرام جاع زوجته
أو جاريته ان كانت معه ولا مانع من الجماع فانه من السنة هكذا في البحر الرائق * وينزع الخيط والخلف
ويلبس ثوبين ازاراً أو رداءً جديدين أو غسيلين والجديد أفضل كذا في فتاوى قاضي خان * ولوليس ثوباً
واحد استبرع عورته جاز كذا في الاختيار شرح المختار * والازار من السرة الى ما تحت الركبة والرداء على
الظهر والكفين والصدر ويشده فوق السرة وان غرز طرفه في ازاره فلا بأس به ولو خله بخلال أو مسله
أو شده على نفسه بحبل أساه ولا شيء عليه كذا في البحر الرائق * ويدخل الرداء تحت عيینه وياقيه على كتفه
اليسرى ويبقى كتفه الايمن مكشوفاً كذا في خزائن المفتين * ويدهن بأي دهن شامطياً كان أو غير
مطيب وأجمعوا على أنه يجوز التطيب قبل الاحرام بما لا يبقى عينه بعد الاحرام وان بقيت رائحته وكذا
التطيب بما يبقى عينه بعد الاحرام كالمسك والغالية عندنا لا يكره في الروايات الظاهرة كذا في فتاوى
قاضي خان * وهو الصحيح هكذا في المحيط * ولا يجوز التطيب في الثوب بما يبقى عينه على قول الكل على

بأمر فيمادون الفرج فانزل فسد اعتكافه وان لم ينزل لا يفسد ولو نظر فانزل لا يفسد الصوم ويكره للمعتكف المباشرة
الفاحشة وان أمن على نفسه ماسوى ذلك ويباح للصائم اذا أمن على نفسه ماسوى ذلك لان الاعتكاف مما يتبدل ولا يفسد
الدواعي قد نصير سبباً للوقوع فيما هو محظور الاعتكاف وهو الجماع وأما الصوم لا يتبدل فإباحة الدواعي لا نصير سبباً للوقوع في الجماع
الذي هو نقيض الصوم ولا بأس للمعتكف أن يبيع ويشتري أراد به الطعام وما لا بد له منه أما اذا أراد أن يأخذ متجراً فيكره له ذلك ولا

تعالى والصحيح أن هذا قول الكل في حق الكل * ويجوز اعتكاف التطوع أقل من يوم ولا يطل بالخروج لعيادة المريض وفي رواية لا يجوز أقل من يوم ويطل لعيادة المريض ولا بأس للمالك بأن يعتكف باذن سيده والمرأة باذن زوجها لان الامتناع لحق المولى والزوج فان اذن لها الزوج بالاعتكاف لم يكن له أن يمنعها بعد ذلك وان منعها لا يصح منعه والمولى اذا منع المملوك بعد الاذن صح منعه ويكون مستثافا ذلك وللكاتب أن يعتكف بغير اذن المولى وليس للمولى أن يمنعه اذا أصبح صائما عن التطوع ثم قال في بعض النهار لله على ان اعتكف هذا اليوم لا يصح نذر في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان ذلك قبل الزوال فعليه أن يعتكف وكذا اذا أصبح مفطرا يعني غيرنا وللصوم ثم قال قبل الزوال لله على ان اعتكف هذا اليوم يلزمه أن يعتكف بصومه وان لم يفعل فعليه القضاء في قول أبي يوسف

رجه الله تعالى وكذا إذا أصبح المقيم غريبا ولا صوم في رمضان ثم نوى الصوم ثم أفطر لا كإذارة عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * إذا أحرمت الرجل في اعتكافه بمحضره الأحرار لأنه لا تنافي بينهما ما فيجمع بينهما ما إلا أن يخاف فوت الحج فيسعد الاعتكاف لأن أمر الحج أهم لأن الحج لا يمكن قضاؤه في كل وقت بخلاف الاعتكاف والعمره ثم يستقبل الاعتكاف لتركه التابع بالخروج * إذا أغشى على المعتكف أياما أو أصابه لم فعليه أن يستقبل الاعتكاف إذا برأ لقوات التابع وأن صار معه وهاتم أفاق به فاستنبح يجب عليه القضاء كن جن وعليه

فوائت ثم أفاق بعد سنين وإذا أوجب على نفسه الاعتكاف ثم ارتدوا العياذ بالله ثم أسلم سقط عنه الاعتكاف لان النذر بالقرعة قرعة فيبطل بالردة كسائر القرب * إذا قال الله على ان اعتكف شهر الزمة اعتكاف شهر بالايام والمالي متتابع في ظاهر الرواية بخلاف ما إذا قلد أن يصوم شهرًا فإنه يلزمه التتابع فان نوى بالشهر الايام دون الليالي لا تصح نيته وان قال الله على اعتكاف شهر بالليالي لمسه كما لو قال الله على اعتكاف ثلاثين يومًا لمسه (٢٣٤) اعتكاف ثلاثين يومًا بالليالي فان قال نويت به الايام دون الليالي صح نيته وان

(الباب الرابع فيما يفعله المحرم بعد الاحرام)

واذا حرم يتقى ما نهى الله تعالى عنه من الرفث والفسوق والجدال والرفث الجماع والفسوق هي المعاصي والخروج عن طاعة الله تعالى والجدال هي الخصامة مع رفقاءه هكذا في محيط السرخسي * ولا يقتل صيدا كذا في الهداية * ويتقى تعرض الصيد باخذ أو اشارة أو دلالة أو اعانة ولا يلبس مخيطا قصا أو قبلة أو سراويل أو عمامة أو قلنسوة أو خنثا الا أن يقطع الخلف أسفل من الكعبين كذا في فتاوى قاضيخان * والكعب هنا المفصل الذي في وسط القدم عند مفصل الشرة كذا في التبيين * ويتقى ستر الرأس والوجه ولا يغطي فاه ولا ذقنه ولا عارضه ولا بأس بأن يضع يده على أفقه كذا في البحر الرائق * ولا يلبس الجوربين كما لا يلبس الخفين كذا في المحيط * والمحرام من لبس الخيط هو اللبس المعتاد حتى لو أترز بالقميص والسراويل أو وضع القباء على كتفه وأدخل منكبيه ولا يدخل يده لا بأس به كذا في فتاوى قاضيخان * ولا بأس بشد الهيمان أو المنطقة للمحرم سواء كان في الهيمان نفقته أو نفقة غيره وسواء كان شدا لمنطقة بالبرسم أو بالسبيور هكذا في البدائع والسراج الوهاج * ولا يشد طيلسانه بالزر أو بالخلخال لانه يشبه الخيط ولا يكره لبس الخنز والقصب اذا لم يكن مخيطا كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يلبس ثوبا مصبوغا بعصفرا أو زعفران أو غيره الا أن يكون غسिला بحيث لا ينفذ فلا بأس به قيل في النفوذ أن لا يتناثر صبغه على البدن وقيل لا تنفوخ رائحته وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * ولا يخلق رأسه ولا شعر بدنه ويسوى في ذلك الخلق بالموسى والنورة والقلع بالاسنان وغيره ولا يقص من لحيته كذا في السراج الوهاج * ولا يأخذ من ظفروه شيئا كذا في محيط السرخسي * ولا يمس طبيبا يده وان كان لا يقصده الطبيب كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يدهن كذا في الهداية * وليس له أن يتخضب بالحناء لانه طبيب كذا في الجوهر النيرة * ولا بأس بأن يكتحل بكل ايس فيه طبيب ولا يقبل المحرم امرأته ولا يمسها بشهوة كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يغسل رأسه ولا لحيته بالخطمي ولا يحك رأسه واذا حك فليفرق بحكه خوفا من تناثر الشعر وقتل القمل وهو ممنوع وان لم يكن على رأسه شعرا وأذى فلا بأس بالحك الشديد كذا في محيط السرخسي * ولا بأس بأن يستظل بالبيت والمحل كذا في الكافي * ولا بأس بأن يستظل بالفسطاط كذا في فتاوى قاضي خان * وكذا الدخول تحت ستر الكعبة حتى غطاء والستر لا يصب رأسه ولا وجهه لا بأس به فان كان يصب رأسه أو وجهه كره ذلك لمكان التغطية كذا في المحيط * ولا بأس للمحرم أن يحجم أو يفصد أو يجبر الكسر أو يحتنن كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يقطع شجر المحرم غير الاذخر وكذلك الخلال كذا في شرح الطحاوي

(الباب الخامس في كيفية أداء الحج)

يستحب أن يغتسل لدخول مكة وهو مستحب للعائض والنفساء ويدخل مكة من الثنية العليا وهي ثنية كداء من أعلى مكة على درب المعلى ولا يضرم له لا دخلها أو نهاها في حجه وكذا في عمرته كذا في التبيين * والمستحب أن يدخلها من ارا كذا في فتاوى قاضي خان * فاذا دخل مكة ابتدأ بالمسجد بعد ما حط أنقاله

قال نويت الليالي يلزمه بالليالي والنهار * رجل قال لله على أن اعتكف ليلة ونوى اليوم يلزمه الاعتكاف وان لم ينو لا شيء عليه وكذا لو نذر اعتكاف يوم قدأ كل فيه لا يصح نذره ولا يلزمه شيء ومن نذر اعتكاف ليلتين لمسه الاعتكاف بيومهما في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح نذره ولو قال الله على ان اعتكف ثلاث ليلال صح نذره ويلزمه اعتكاف ثلاثة أيام بالليالي ولو قال الله على ان اعتكف بيوماصح نذره يدخل المسجد قبل طلوع الفجر ولا يخرج حتى تغرب الشمس ولو قال الله على أن اعتكف يومين لمسه الاعتكاف بليلتهم ما يدخل المسجد قبل غروب الشمس فيمكث تلك الليلة ويومها واللييلة الثانية ويومها ويخرج بعد غروب الشمس وكذا هذا في الايام الكثيرة يدخل قبل غروب الشمس لان ليلة كل يوم تتقدم عليه واهذا يقام التراويح في الليلة التي أهل فيها الهلال

كذا

من رمضان وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يلزمه اعتكاف يومين لا غير ولا يدخل فيه الليل أصلا وعنه

في رواية يدخل فيه الليلة المتوسطة ضرورة التتابع وفي رواية اذا نذر أن يعتكف شهر الزمة ابتداء بالليل يدخل المسجد قبل غروب الشمس واذا قال أياما يبدأ بالنهار فيدخل المسجد قبل طلوع الفجر ومن نذر أن يعتكف رمضان صح نذره فان اعتكف فيه أجزاء فان صام رمضان ولم يعتكف عليه أن يعتكف شهر آخر يصوم عنه أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو احدى الروايتين عن أبي

يوسف رحمه الله تعالى وفي رواية أخرى عنه لا يلزمه القضاء وهو قول زفر رحمه الله تعالى فان اعتكف في رمضان آخر قضاء لا يجوز
عندنا خلافاً لفر رحمه الله تعالى هذا اذا صام رمضان ولم يعتكف فان لم يصم رمضان له ذر ففرض الصوم في شهر آخر واعتكف فيه جاز وانما
أوجب على نفسه اعتكافاً ولم يعتكف حتى مات يطعم عنه لكل يوم نصف صاع من الخطة وقد ذكرناه وان كان مريضاً وقت الإيجاب ولم
يبرأ حتى مات فلا شيء عليه واذا نذر باعتكاف أيام العيد قضاء في وقت آخر لان (٢٣٥) الاعتكاف لا يكون الا بالصوم والصوم

في هذه الايام حرام وان
نوى العين كفر عن يمينه
لفوات البر وان اعتكف
فيه أجزاء وقد أساء ولو نذر ان
يعتكف رجلاً ففعل شهر
قبيله لا يجوز في قول أبي
يوسف خلافاً للمجدد رحمه الله
تعالى وعلى هذا الخلاف اذا
نذر ان يحج سنة قبلها أو نذر
أن يصلي ركعتين يوم الجمعة
فصلاهما يوم الخميس
وأجمعوا انه لو قال لله على أن
أصدق بدرهمين يوم الجمعة
فصدق به ما يوم الخميس
أجزأه وكذا لو قال لله على
أن أصلي ركعتين في مسجد
المدينة فصلاهما في مسجد
آخر جاز وقال زفر رحمه الله
تعالى ان كان هذا المكان
دون ذلك المكان لم يجز
وأجمعوا على ان النذر لو
كان معلقاً بان قال اذا قدم
غائب أو شفى الله مريضاً
فلانا فله على أن اعتكف
شهر ففعل شهر ما قبل ذلك لم
يجز * اذا سكر المعتكف
ايلاً لم يفسد اعتكافه لانه
تناول محظور الدين لا محظور
الاعتكاف فلا يفسد
اعتكافه كالأول كل مال الغير
اذا اعتكف الرجل من غير
أن يوجب على نفسه ثم

كذا في الجوهرة النيرة * ويستحب أن يكون مبسباً في دخوله حتى يأتي باب بني شيبه فيدخل المسجد الحرام
منه متواضعا خاشعاً مبسباً ملاحظاً لجلالة البقعة مع التلطف بالمزاحم كذا في البحر الرائق * ويدخل المسجد
حافياً الا أن يتضرره كذا في الاختيار * ويقدم رجله اليمنى في دخوله ويقول بسم الله والحمد لله والصلاة
والسلام على رسول الله اللهم افتح لي أبواب رحمتك وأدخلني فيها اللهم اني أسألك في مقامي هذا أن تصلي
علي سببنا محمد عبدك ورسولك وأن ترحمني وتقبل عثرتي وتغفر ذنوبي وتضع عني وزري كذا في التبيين
* فاذا عين البيت كبروهال ويقول لا اله الا الله والله أكبر اللهم أنت السلام ومنك السلام واليك يرجع
السلام حينئذ يناب السلام اللهم زدنيك هذا تعظيماً وتشريفاً ومهابة وزدني تعظيماً وتشريفاً من حجة
واعتره تعظيماً وتشريفاً ومهابة كذا في السراج الوهاج * ويدعو بمجابهة كذا في التبيين * ثم يبدأ بالحج ولا
يبدأ بغيره الا أن يكون التيمم في الصلاة فيدخل في الصلاة كذا في الظهيرية * ويستقبله ويكبر رافعاً يديه
كأكبر للصلاة ثم يسلمهما كذا في فتاوى قاضيخان * وفي البدائع وغيره والصحيح أنه يرفع يديه من مكنته
كذا في النهر الفائق * ويستلمه وصفة الاستلام أن يضع كفيه على الحجر ويقبله يفعل ذلك ان أمكنه من
غير أن يؤذي أحداً ويقول عند الاستلام بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اغفر لي ذنوبي وطهر لي قلبي وشرح
لي صدري ويسر لي أمري وعافني فممن عافيت كذا في المحيط * والامس الحجر بيده وقبل يده وان لم يستطع
ذلك أمس الحجر شياً في يده من عرجون وغيره ثم قبل ذلك الشيء كذا في الكافي * فان لم يستطع شيئاً من ذلك
يستقبله ويرفع يديه مستقبلاً ياطنهما يابه ويكبر ويهمل ويحمد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كذا
في فتح القدير * وهذا الاستقبال مستحب وليس بواجب كذا في السراج الوهاج ولا يجعل باطن كفيه الى
السماء كما يفعل في سائر الادعية كذا في النهاية * ويقول الله أكبر الله أكبر اللهم ايمانا بأك وتصديقاً بكابك
ووفاء به ذلك واتعالتيك وسنة نبيلك أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده
ورسوله آمنت بالله وكفرت بالجهل والطاغوت كذا في المحيط * ثم أخذ بماعز يمينه مما يلي باب الكعبة
فيطوف سبعة أشواط وقد اضطلع قبل ذلك كذا في الكافي * وينبغي أن يبدأ بالطواف من جانب الحجر
الذي يلي الركن اليماني فيكون ماراً على جميع الحجر بجميع بدنه فيخرج من خلاف من يشترط المرور كذلك
عليه وشرحه أن ينف مستقبل على جانب الحجر بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ثم يمشي كذلك مستقبلاً
حتى يجاوز الحجر فاذا جاوزه انقل وجعل يساره الى البيت وهذا في الافتتاح خاصة كذا في فتح القدير في فروع
تعلق بالطواف * ولو أخذ عن يساره فهو جائز مع الاساءة كذا في السراج الوهاج * والاضطباع هو أن يلقى
طرف رداءه على كفه اليسرى ويخرجه تحت ابطه اليمين ويلقى طرفه الاخر على كفه اليسرى وتكون
كفاه اليمين مكشوفة واليسرى مغطاة بطرفي الرداء كذا في التبيين * ثم الشوط من الحجر الاسود الى الحجر
الاسود كذا في الكافي * وافتتاح الطواف من الحجر الاسود سنة عند عامة مشايخنا حتى لو افتتح الطواف من
غير الحجر جاز فيكره كذا في محيط السرخسي * ويجعل طوافه من وراء الخطيم حتى لو دخل الفرجة التي بينه
وبين البيت لا يجوز كذا في الهداية * فيه يد الطواف فان أعاده على الخطيم وحده أجزاء كذا في الاختيار
شرح المختار * وكلما مر بالحجر في الطواف يستلمه ان استطاع من غير أن يؤذي أحداً وان لم يستطع يستقبل
الحجر ويكبر ويهمل كذا في فتاوى قاضيخان * ويحتم الطواف بالاستلام كذا في الهداية * وان افتتح

(٢٩ - الفتاوى اول) خرج من المسجد لاشي عليه وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه أنه يعتكف يوماً
* اذا نذرت المرأة اعتكاف شهر ثم حاضت فانما تصل تلك الايام بالشهر ولا يلزمها الاستقبال * اذا قال الله على أن اعتكف رجلاً ففعل من
رجب وهو لا يعلم انه قد مضى فلا شيء عليه يريد به اذا أوجب على نفسه اعتكاف رجب السنة التي هو فيها * والاولى للرجل أن يعتكف
في رمضان عشر الماروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يعتكف من كل رمضان عشر الفم كانت السنة التي قبض فيها اعتكف

عشرين وروى انه عليه الصلاة والسلام اعتكف العشر الوسطى فلما فرغ من اعتكافه أتاه جبرائيل صلوات الله عليه وقال ان ما تطلب وراط يعني ليلة القدر أخبره ان ما طلبت في العشر الاخر واستبدل بعض الناس بهذا الخبر ان ليلة القدر ليلة احدى وعشرين وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه قال ليلة القدر في رمضان فلا يدري أية ليلة هي وربما تقدم وربما تأخر وفي المشهور عنه ليلة القدر تدور في السنة قد تكون في رمضان وقد (٢٣٦) تكون في غير رمضان وروى عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى انها قال

لا تقدم ولا تأخر ولكن لا يدري أية ليلة هي وانما يظهر هذا الاختلاف في رجل حلف وقال لامرأته في النصف من رمضان أنت طالق ليلة القدر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق مالم يمض رمضان من السنة المستقبلة لاحتمال ان ليلة القدر قد مضت في النصف الاول من الشهر الذي حلف فيه وفي السنة الثانية تكون في النصف الاخر فلا يقع الطلاق بالشك مالم يمض رمضان من السنة الثانية وعلى قولهما اذا مضى النصف من شهر رمضان الثاني يقع الطلاق لانها لو كانت في النصف الاخر من السنة الاولى فقد وقع الطلاق ولو كانت في النصف الاول فقد وقع الطلاق أيضا في السنة الثانية بعض النصف الاول وقال بعض الناس ليلة القدر أول ليلة من رمضان وقال الحسن رحمه الله تعالى ليلة سبعة عشر وقيل هي ليلة تسعة عشر وقال زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه هي ليلة أربع

الطواف باستلام الحجر وختم به وترك الاستلام فيما بين ذلك أجزأه واذا ترك رأسا فقد أساء كذا في شرح الطحاوي * ويستلم الركن اليماني وهو حسن في ظاهر الرواية كذا في الكافي * وان تركه لا يضره ولا يستلم الركن العراقي ولا الشامي كذا في محيط السرخسي * ويرمل في الثلاثة الاول من الاشواط ويمشي في الباقي على هيئته كذا في الكافي * وكذا في كل طواف بعده سمي ثابته يرمل فيه كذا في فتاوى قاضي خان * وتنسبر الرمل أن يسرع في المذي ويترك فيه شبه المبارز يختبر بين الصفيين ويكون الرمل من الحجر الى الحجر كذا في المحيط * فان زاحه الناس في الرمل قام فاذا وجد مسلكا رمل كذا في محيط السرخسي * ولترك الرمل في الشوط الاول لا يرمل الا في الشوطين بعده ونسيانه في الثلاثة الاول لا يرمل في الباقي ولورمل في الكل لم يلزمه شيء كذا في البصر الرائق * ولا يرمل في طواف القدوم ان أخر السعي الى طواف الزيارة كذا في التبيين * وهذا الطواف يسمى طواف القدوم والتحية والاقاء وليس على أهل مكة طواف القدوم كذا في الكافي * فان لم يدخل المحرم مكة وتوجه الى عرفات ووقف بها سقط عنه طواف القدوم كذا في الهداية * واذا فرغ من الطواف يأتي مقام ابراهيم عليه السلام ويصلي ركعتين وان لم يقدر على الصلاة في المقام بسبب المزاحمة يصلي حيث لا يعسر عليه من المسجد كذا في الظهيرية * وان صلى في غير المسجد جاز كذا في فتاوى قاضي خان * وهاتان الركعتان واجبتان عندنا يقرأ في الاولى قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد ولا تجزئ به المكتوبة عن ركعتي الطواف عندنا كذا في الزاهدي * ويستحب له أن يدعو بعد صلاته خلف المقام بما يحتاج اليه من أمور الدنيا والآخرة كذا في التبيين * ويصلي ركعتي الطواف في وقت يساح له أداء التطوع فيه كذا في شرح الطحاوي * ويستحب أن يأتي زحزحة بعد الركعتين قبل الخروج الى الصفا في شرب منها ويتصلع ويفرغ الباقي في البئر ويقول اللهم اني أسألك رزقا واسعا وعلما نافعا وشفاعا من كل داء ثم يأتي الملتزم قبل الخروج الى الصفا كذا في فتح القدير * ثم اذا أراد أن يسعي بين الصفا والمروة عاد الى الحجر الاسود فاستلمه كذا في التبيين * ان استطاع وان لم يستطع يستقبل الحجر ويكبر ويهل فان كان لا يريد بعده هذا الطواف السعي بين الصفا والمروة لا يعود الى الحجر بعد ركعتي الطواف كذا في فتاوى قاضي خان * والاصل في كل طواف بعده سمي العود الى استلام الحجر بعد ركعتي الطواف أما كل طواف ليس بعده سمي فلا عود فيه الى استلام الحجر كذا في الظهيرية * ثم يخرج الى الصفا والافضل أن يخرج من باب الصفا وهو باب بن مخزوم وليس ذلك سنة عندنا لو خرج من غيره جاز كذا في الجوهرة النيرة * ويقدم رجلاه اليسرى في الخروج كذا في التبيين * فيبدأ باله فاقبص عدليا واصعد على الصفا والمروة سنة حتى يكره أن لا يصعد عليها كذا في محيط السرخسي * وانما يصعد بقدر ما يصير البيت جمرأي منه كذا في الهداية * ويستقبل البيت ويرفع يديه ويكبر ثلاثا كذا في الظهيرية * ويهل ويحمد الله ويثني عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله بحاجته كذا في محيط السرخسي * ويرفع يديه عند الدعاء نحو السماء كذا في السراج الوهاج * ثم يهبط منها نحو المروة ويمشي على هيئته حتى يأتي بطن الوادي فاذا كان عند الميل الاخضر سعي في بطن الوادي سبعيا حتى يجاوز الميل الاخضر فاذا خرج منه يمشي على هيئته حتى يأتي المروة فيصعد عليها ويقوم - يستقبل القبلة فيصعد الله ويكبر ويهل ويثني عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويقف ما قبل على الصفا وبطوف به ما هكذا سبع اشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ويسمي في بطن الوادي في كل شوط كذا في محيط

وعشرين وقال عكرمة ليلة خمس وعشرين وأكثرا فويل على انها ليلة سبع وعشرين حكى عن أبي بكر الوراق السرخسي رحمه الله تعالى انه قال ان الله تعالى قسم كلمات هذه السورة على ليالي شهر رمضان فلما انتهت الى السابع والعشرين أشار اليها فقال هي حتى مطلع الفجر وقيل ليلة القدر ليلة بلقيس كنه لا حارة ولا قارة تطلع الشمس صبيحتها ليس لها شعاع كأنها طست وانما أخفى الله تعالى هذه الليلة ورفع علمها عن هذه الامة ليجتهدوا في احياء الليالي ويكثروا الطاعة في طلبها رجا أن يدركوها كما أخفى الله تعالى الساعة ليكونوا

على خوف من قيامها بغنة * (فصل في صدقة الفطر) * صدقة الفطر لا تجب الا على الحر المسلم الغني وقال الشافعي رحمه الله تعالى تجب على العبد ويتحمل عنه المولى والغني الذي هو شرط لوجوب صدقة الفطر ان يملك نصيبا أو مالا قيمته قيمة نصاب فاضلا عن مسكنه وشباب بدنه وانائه وفرسه وسلاحه ولا يعتبر فيه وصف النماء وما زاد على الدار الواحدة والدستجات الثلاثة من الثياب يعتبر في الغني وكذا الزيادة على فرسين للغازي والزيادة على الواحدة من الدواب لغير الغازي من فرس أو حمار (٣٣٧) للدهقان وغيره وكذا الخادم وكتب الفقه لاهله ما زاد على نسخة من

رواية واحدة وفي التفسير والاحاديث ما زاد على الاثنين ومن المصاحف لمن يحسن القراءة ما زاد على الواحد وقيل كل من ذلك معتبر وكتب الطب والادب والنحو ونحوها كلها معتبرة في الغني وللزراع ما زاد على الثورين وآلة الحر اثنين ويعتبر قيمة الكرم والضبعة عند أبي يوسف وهلال رحمه الله تعالى ولو اشترى قوت سنة باوى نصيبا ففيه كلام والظاهر انه لا يعد ذلك من الغني وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر في وجوب صدقة الفطر أن يكتفي ما وراء النصاب النفقة ونفقة عياله سنة وإذا كان له دار لا يسكنها ويؤجرها أو لا يؤجرها يعتبر قيمتها في الغني وكذا إذا سكنها وفضل عن سكاها شيء يعتبر فيه قيمة الفضل في النصاب ويتعلق بهذا النصاب أحكام وجوب صدقة الفطر والاضحية وحرمه وضع الزكاة فيه ووجوب نفقة الأقارب وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا يشترط الغني لوجوب صدقة الفطر فنده تجب

السرخسي * والسعي من الصفا إلى المروة شوط ومن المروة إلى الصفا شوط وهو المختار كذا في السراجية * وهو الصحيح هكذا في شرح الطحاوي * إذا سعى معكوسا بأن بدأ بالمروة فمن أصحابنا من قال يعتد به ولكن يكرهه والصحيح أنه لا يعتد بالشروط الأولى كذا في الذخيرة * بشرط السعي أن يكون بعد الطواف حتى لو سعى ثم طاف أعاد السعي ان كان بمكة ولو سعى بعد الإحلال فبالإجماع يجوز ووكذا بعد الأشهر والحيض والجنابة لا يمنع صحة السعي كذا في محيط السرخسي * والأصل أن كل عبادة تؤدي إلى المسجد من أحكام المناسك فالطهارة ليست من شروطها كالسعي والوقوف بعرفة والمزدلفة وروحي الجمار ونحوها وكل عبادة في المسجد فالطهارة من شروطها والطواف يؤدي في المسجد كذا في شرح الطحاوي * المفرد بالجاء إذا أتى بطواف القدوم فلا فضل أن لا يسعى بعده ولكن يسعى بعد طواف الزيارة وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إذا أحرّم بالحج يوم التروية أو قبله فإن طاف وسعى قبل أن يأتي منى فهو أفضل إلا أن يكون أهل بعد الزوال يوم التروية كذا في محيط السرخسي * ولو أقيمت الصلاة والزجل بطواف أو يسعى بترك الطواف والسعي ويصلي ثم يني بعد الفراغ من الصلاة وإذا أقيمت الجنازة خرج من سعيه إليها فإذا فرغ وعاد يني على ما كان هكذا في فتح القدير * ويكره الحديث في البيع والشراء في الطواف والسعي كذا في التتارخانية * وإذا فرغ من السعي يدخل المسجد ويصلي ركعتين ثم يقيم بمكة حراما إلى يوم التروية ولا يحل له شيء من المحظورات فإلام بمكة يطوف بالبيت مائة مرة كل طواف سبعة أشواط كذا في فتاوى قاضيخان * لكنه لا يسعى عقب هذه الأطوفة في هذه المدة كذا في المحيط * ويصلي لكل أسبوع ركعتين في الوقت الذي يباح فيه التطوع كذا في شرح الطحاوي * ويكره له الجمع بين الأسبوعين بغير صلاة بينهما في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى سواء أنصرف عن شفع أو وتر كذا في السراج الوهاج * وطواف التطوع أفضل من صلاة التطوع للغير بما ولاهل مكة الصلاة أفضل كذا في شرح الطحاوي والبحر الرائق * وعند الطواف الذي كرأفضل من القراءة كذا في السراجية * وإذا كان قبل يوم التروية يوم خطب الإمام خطبة يعلم فيها الناس الخروج إلى منى والصلاة بعرفات والوقوف والإفاضة وفي الحج ثلاث خطب أولها ما ذكرنا والثانية بعرفات يوم عرفة والثالثة بمنى في اليوم الحادي عشر يفصل بين كل خطبتين يوم كذا في الهداية * كلها خطبة واحدة فلا يجلس في وسطها الا خطبة يوم عرفة فانها خطبتان فيجاس بينهما وكلها تخطب بعد الزوال بعد ما صلى الظهر الا يوم عرفة فانها بعد الزوال قبل أن يصلي الظهر كذا في التبيين * ثم يروح مع الناس إلى منى يوم التروية بعد صلاة الفجر وطلوع الشمس كذا في فتاوى قاضيخان * وهو الصحيح ولو ذهب قبل طلوع الشمس جازوا الأولى كذا في البدائع * ثم لا يترك التلبية في أحواله كلها في مكة وفي المسجد الحرام وغيره وبالي عند الخروج من مكة ويدعو بمشاهد ويهلل كذا في التبيين * ويبيت بمنى ويصلي ثمة صلاة الفجر يوم عرفة بغلس (١) ثم يتوجه إلى عرفات ولو صلى الظهر يوم التروية بمكة ثم خرج منها وبات بمنى لا بأس به كذا في فتاوى قاضيخان ولو بات بمكة وصلّى بها الفجر يوم عرفة ثم توجه إلى عرفات ومضى أجره ولكن أساء بترك الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ولو وافق يوم التروية يوم الجمعة أنه أن يخرج إلى منى قبل الزوال لعدم وجوب الجمعة عليه في ذلك الوقت وبعده لا يخرج ما لم يصلها لوجوبها عليه كذا في التبيين * فانما

(١) قوله بغلس هذا خلاف قول الأكثر اهـ

على الفقير الذي له قوت يوم وتجب الصدقة على الصبي والمجنون إذا كان له مال عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وتجب على والده ما إذا كان غنيا وعن محمد رحمه الله تعالى في الكبير إذا بلغ مجنونا فصدقة فطره على أبيه وإن بلغ مقيما من الجن لا تجب على أبيه لأن ولاية الأب زالت ببلوغه ولا تعود بالمجنون ولو كان للولد الصغير مال أدى عنه الأب من مال الصغير استخسانا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا الوصي وقال محمد رحمه الله تعالى يؤدي من مال نفسه وإن أدى من مال الصغير من وهو قول زفر رحمه الله

تعالى وأما الاخفية ان لم يكن للصغير مال لا يجب على الاب أن يضي عنه وان كان له مال يجب على الاب أن يضي عنه من ماله في ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يجب وكذا الوصي فان ضحى الاب من مال الصغير عند سرته روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يضمن وقال محمد رحمه الله تعالى انه يضمن اعتبارا بصدقة النظر وليس على الاب أن يؤدي الصدقة عن محال ذلك انه الصغير من مال نفسه ويؤدى (٢٣٨) من مال الصغير اذا كان له مال وكذا المعتمود في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه

الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يؤدى لامن ماله ولامن مال الصغير وليس على الحد أن يؤدى الصدقة عن أولاد ابنه المعسر اذا كان الاب حيا بانفاق الروايات وكذا لو كان الاب ميتا في ظاهر الرواية لان ولاية الجسد تثبت بواسطة الاب فكانت ناقصة بعد وفاة الاب عدم حال حياته وعلى الرجل أن يؤدي صدقة الفطر عن نفسه وأولاده الصغار ولا يجب عليه أن يؤدي عن أولاده الكبار وأخواته الصغار ولا عن قرابته وان كانوا في عياله ولا عن والديه وان كانا في عياله وقال الشافعي رحمه الله تعالى اذا كان الاب زنا معسرا يجب على الابن ولا يخرج الرجل الصدقة عن زوجته وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أدى عن زوجته أو عن أولاده الكبار جاز وان لم يؤمر بذلك لانه بمنزلة المأثون عنهم عادة وعليه الفتوى ويؤدى عن مملوكه للخدمة مسلما كان أو كافرا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا تجب عن

انتهى الى عرفات ينزل في أي موضع شاء كذا في فتاوى قاضي خان * وقرب الجبل أفضل كذا في التبيين * ولا ينزل على الطريق كيلا يضرب بالمارة هكذا في المحيط * واذا زالت الشمس اغتسل ان أحب وبصعد الامام المنبر ويؤذن المؤذن وهو عليه كذا في محيط السرخسي * وهو ظاهر المذهب وهو الصحيح كذا في البحر الرائق * ثم يخطب بعد الاذان خطبتين قائما ويجلس بينهما كما في يوم الجمعة كذا في محيط السرخسي * وان خطب قاعدا أجزأه ولكن القيام أفضل وان ترك وأخطب قبل الزوال أجزأه وقد أساء كذا في الجوهر النيرة * ويعلم الناس في الخطبة الوقوف بعرفة والمزدلفة والافاضة ورمي جرة العقبة في يوم النحر والنحر والخلق وطواف الزيارة وجميع المناسك الى اليوم الثاني من أيام النحر هكذا في غاية السروج شرح الهداية * ثم ينزل فيصلي الامام الظهر والعصر في وقت الظهر بأذان واقامتين ولا يجهر فيهما كذا في محيط السرخسي * ولا يتطوع بين الصلاتين غير سنة الظهر فلا تطوع بينهما كرهه أعاذنا الله والعصر في ظاهر الرواية هكذا في الكافي * وكذا اذا اشتغل بينهما بعمل آخر من أكل أو شرب هكذا في السراج الوهاج * ثم لحوازالجمع أعني تقديم العصر على وقتها وأدائها في وقت الظهر شرائط (منها) أن تكون مرتبة على ظهر جائر استحسانا كذا في البدائع * فلو صلى الظهر قبل الزوال على ظن ان الشمس زالت والعصر بعده أعاد الخطبة والصلاة استحسانا كذا في محيط السرخسي * (ومنها الوقت) وهو أن يكون يوم عرفة (والمكان) وهو عرفات كذا في الكفاية (ومنها الحرام الحج) قالوا ينبغي أن يكون محرما بالحج عند أداء الصلاتين حتى لو كان محرما بالعمرة عند أداء الظهر ومحرما بالحج عند أداء العصر لا يجوز له الجمع كذا في فتاوى قاضي خان * ثم لا يمتنع الا حرام بالحج قبل الزوال في رواية تقدّم بالاحرام على وقت الجمع وفي أخرى يكتفى بالتقديم على الصلاة لان المقصود هو الصلاة كذا في الهداية * وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق * (ومنها الجماعة) عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ليست بشرط فن صلى الظهر وحده في رحله صلى العصر في وقته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يجمع بينهما المنفرد كذا في الهداية * والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الزاد * ولولا توافقه مع الامام أوفاته واحدة منهما صلى العصر لوقته ولا يجوز له تقديم العصر على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي * ولا يشترط الامام بالجمع اذا كان الظهر كذا في البحر الرائق * فاذا أدرك مع الامام ركعة واحدة من الصلاتين أو شيئا من الصلاتين جاز الجمع اجماعا كذا في الجوهر النيرة * ولوفر الناس عن الامام فصل وحده الصلاتين جائز كرهه مطلقا لكن ان كان بعد الشروع يجوز بالاتفاق وان كان قبل الشروع اختلفوا فيه قبل يجوز عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز وقبل يجوز عندهم جميعا كذا في محيط السرخسي * ولما حدث الامام في الظهر فاستخلف غيره يجمع المستخلف بينهما ولو جاء الامام بعد ما خرج الخليفة من العصر صلى العصر في وقتها ولا يجوز له الجمع كذا في التبيين * ولما حدث الامام بعد ما خاب وأمر رجلا بالصلاة والمأمور لم يشهد الخطبة جاز له أن يصلي بهم الصلاتين جميعا ولو لم يأمر أحد الكن تقدم واحد من الناس وصلى بهم جميعا لم يجز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان المذهب عنده ان الامام أو من يقوم مقامه بشرط لجواز الجمع ولو كان المتقدم من ذي سلطان كالقاضي وصاحب الشرط وغيرهما أجزأهم بالاجماع كذا في شرح الطحاوي * (ومنها) أن يكون الامام هو الامام الاعظم أو نائبه وهو شرط عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في الجوهر النيرة * فلما

مما ليكم الكفار ولنا قوله عليه الصلاة والسلام أدوا عن كل حر وعبد صغير أو كبير يهودي أو نصراني أو مجوسي فلو نصف صاع من بر أو صاعا من شعير أو قرو ولا تجب صدقة الفطر عن عبده للتجارة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى وتجب عن أبويه وأمهات أولاده عندنا خلافا للمالك رحمه الله تعالى ولا تجب عن مكاتبه ولا يؤدي المكاتب عن نفسه لعدم الملك له حقيقة فاذا عجز المكاتب وردي الرق لا تجب على المولى زكاة السنين الماضية ولا صدقة الفطر اذا كان للخدمة لان المكاتب اذا عجز وقد كان قبل ذلك

للتجارة لم يعد الى حالة التجارة حتى لا يجب عليه صدقة فطر في المستقبل ولا زكاة التجارة لان الكتابة أبطلت صفة التجارة مع بقاء الملك فيه
ومصار كالأوجه للخدمة ثم ترك الخدمة ولا يؤدي عن الآبق ولا عن المصوب المجعود الذي لا يئنه وحلف الغاصب فان عاد الآبق من
الآباق أورد المصوب عليه بعد ما مضى يوم الفطر كان عليه صدقة ماضى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجب عليه صدقة ماضى
ذكره في المستقى ولا يؤدي عن عبده المأسور ويؤدي عن المرهون اذا كان فيه وفاء (٢٢٩) وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في

الامالى ليس على الراهن
أن يؤدي صدقة الفطر
حتى يفكه فاذا افتكه
أعطى للمضى لان الرهن
قبل الفك كمتروك دين أن
يقبى الراهن بالفك وبين
أن يصير المترهن مستوفيا
دينه من ماله بالهلاك
فصار كالبيع بشرط الخيار
ويجب عليه صدقة فطر عبده
المستأجر وعبده المأذون
وان كان على العبد دين
مستغرق ولا تجب صدقة
الفطر عن عبيد عبده
المأذون لانه ان كان على
العبد المأذون دين لا يملك
المولى عبيده وان لم يكن
عليه دين كان العبيد للتجارة
ولا تجب صدقة الفطر عن
العبيد للتجارة وان اشتراهم
المأذون للخدمة تجب ان لم
يكن على المأذون دين وان كان
عليه دين فعلى الاختلاف
ولو كان العبد موصى
بخدمته كانت صدقة الفطر
على مالك الرقبة وكذا العبد
العارية والوديعة والعبد
الحائى عدا وأخطا لان الملاك
انما يزول بالدفع الى الجنى
عليه مقصورا على الحال
لا قبله والعبد لو كان
مبيعا بعا فاسد اغرم يوم الفطر

فلوصل الظهر بجماعة لامع الامام والعصر مع الامام لم يجز العصر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح
قوله هكذا في البدائع * ولومات الامام وهو الخليفة جمع نائبه أو صاحب شرطته ولو لم يكن له نائب ولا صاحب
شرطة صلا كل واحدة منهم ما في وقتها كذا في التبيين * واذا فرغ الامام من العصر راح الى الموقف كذا في
الحديث * وعرفات كلها وقف الا بطن عرنة كذا في الكثر * ويقف في أى موضع شاء كذا في فتاوى قاضى خان
* (والوقوف شرط شيان) أحدهما كونه في أرض عرفات والثاني أن يكون في وقته وليس القيام من
شروطه ولا من واجباته حتى لو كان جالسا جازو كذا النية ليست من شروطه هكذا في البحر الرائق * والافضل
أن يقف مستقبل القبلة هكذا في المحيط * (وواجبه) الامتداد الى الغروب * (وأما سنه) فلا تغتسال
والخطبتان والجمع بين الملتين وتجب الوقوف عقيهما وأن يكون مغطرا وأن يكون متوضئا وأن يقف
على راحلته وان يكون وراء الامام بالقرب منه وأن يكون حاضر القلب فارغا عن الامور الشاغلة عن الدعاء
وينبغي أن يجتنب في موقفه طريق القوافل وغيرهم لئلا ينزع بهم وأن يقف عند العنقود السود وموقف
رسول الله صلى الله عليه وسلم وان تعذر يقرب منه بحسب الامكان كذا في البحر الرائق * ووقوف الحائض
والجنب ومن لم يصل الصلاتين يجزيه ولا يلزمه شئ كذا في محيط السرخسى * ويرفع الايدي بسطا ويستقبل
كأبستقبل الداعي بيده ووجهه كذا في البدائع * ويدعو بعد الحمد والتليل والتكبير والصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم ويعلم الناس المناسك ويحتمد في الدعاء ويأبى في موقفه ساعة فساعة كذا في الكافي * ويكثر
الاستغفار لنفسه ولوالديه والمؤمنين والمؤمنات هكذا في الظهيرية * ولا يزالون في التلبية والتليل والتسبيح
واثناء على الله تعالى بالخشوع والتذلل والاخلاص والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء بحوائجهم
الى غروب الشمس كذا في المضمرة * وليس عن أصحابنا فيه دعاء موقت لان الانسان يدعو بما شاء كذا في
البدائع * وليكن عامة دعائه بعرفات لاله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي
لا يموت بيده الخير وهو على كل شئ قدير لان بعد الاياه ولا يعرف ربا سواه اللهم اجعل في قلبي نورا وفي سمعي نورا
وفي بصري نورا اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري اللهم هذامقام المستجير العائد من النار اخرجني من
النار بعفوك وأدخلني الجنة برحمتك يا أرحم الراحمين اللهم اذهب عني النار فلا تنزع عني ولا تنزعني عنه
حتى تقبضني وانا عليه كذا في المحيط * والسنة أن يخفى صوته بالدعاء كذا في الجوهرية النيرة * ثم وقت
الوقوف بعرفة بعد زوال الشمس من يوم عرفة الى طلوع الفجر من اول النحر فمن حصل في هذا الوقت فيها وهو
عالم بها واجهل وانما اوقفان مقيقا ومجنونا ومعنى عليه فوقف بها او مر مار ولم يقف صار مدركا
للحج ولا يجزى عليه الفساد بعد ذلك كذا في شرح الطحاوى * وان وقف في غير هذا الوقت لا يكون مدركا
الا اذا شبهه على الناس هلال ذي الحجة وأكملوا القعدة ثلاثين ثم تسبى ان اليوم الذي وقف فيه كان يوم النحر
جازا تسبى اننا والقيام ان لا يجوز كالتسبى ان يومهم كان يوم التروية كذا في فتاوى قاضى خان * وان لم
يدرك عرفات حتى طلع الفجر من اول يوم النحر قد فاته الحج وسقط عنه أفعال الحج ويحول احرامه الى
العرة فبأفعال العرة ويحج ويجب عليه قضاء الحج من قابل كذا في شرح الطحاوى * والى ما كانا تابعه
للايام المستقبله لالايام الماضية الا في الحج فانها في حكم أيام ماضية لاني حكم أيام مستقبله ليله عرفة
تابعة ليوم التروية حتى لا يجوز للحاج الوقوف فيها كالا يجوز في يوم التروية وليله النحر تابعة ليوم عرفة

قبل قبض المشتري ثم قبضه المشتري وأعتقه فالصدقة على البائع لان الملك للبائع كان ثابتا قبل القبض وانما ثبتت المشتري عند القبض
مقصورا وكذا اذا مر يوم الفطر وهو مقبوض للمشتري ثم استرده البائع لان حق البائع ما انقطع بالقبض لبقاء ولاية الاسترداد فكان بمنزلة
بيع فيه خيار وان لم يسترده البائع وأعتقه المشتري فصدقة الفطر على المشتري لان ملك المشتري تم بالاقتناء كما يتم باسقاط الخيار في بيع فيه
خيار وبالقبض في بيع لا خيار فيه * اذا اشترى عبد قبل يوم الفطر وفي البيع خيار لاحدهما انقضى يوم الفطر ثم تم البيع وانقص فصدقة

الفطر على من يصير العبد له وكذلك زكاة التجارة إذا كان اشتراها للتجارة وعند زفر رحمه الله تعالى صدقة الفطر تجب على من كان العبد في ملكه يوم الفطر ولو جرد السبب في حقه يوم الفطر وهو ملك الرقبة ولنا أن الملك متردد بين أن يكون للبائع أو المشتري لأن الزد بخيار الشرط فخرج من كل وجه وقال الشافعي رحمه الله تعالى صدقة الفطر على من كان له الخيار فإن كان الخيار له ما فعل البائع وإن لم يكن في البيع خيار ولم يقضه المشتري حتى مضى يوم (٣٣٠) الفطر ثم قبضه بعد ذلك فالصدقة على المشتري لأن ملك المشتري ثم بالقبض وإن مات قبل أن يقبضه المشتري فلا صدقة على واحد منهما ما

وإن لم يمت ورد قبل القبض بعيب أو خيار رؤية فصدقة الفطر على البائع وإن رده بعد القبض بعيب أو بخيار رؤية فالصدقة على المشتري لأن السبب قد تم وهو الملك ووجب الصدقة فلا تسقط بالتقصير السبب بعد ذلك ولا تجب عن الحمل ولو قال لعبد إذا جاء يوم الفطر فأنت حر فجاء يوم الفطر عتق العبد ويجب عليه صدقة الفطر قبل العتق بلا فصل ولو كان العبد للتجارة يجب على المولى زكاة التجارة إذا تم الحول باتفجار الصبح من يوم الفطر * إذا كان المالك بين رجلين ليس علم ما صدقة الفطر لانه لم يملك كل واحد منهما عبدا كاملا وذكر في بعض الروايات خلافا بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمه الله تعالى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تجب وعلى قولهما تجب بناء على أن قسمة الرقيق مبادلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقسم قسمة واحدة إلا برضاها ما فلا يكون المالك

حتى يجوز الوقوف فيها كما يجوز في يوم عرفة وكذا لا تجوز النسخة فيها كما لا تجوز في يوم عرفة كذا في محيط السرخسي * وإذا غربت الشمس أقاض الامام والناس معه على هينهم حتى يأبوا بصدقة كذا في الهداية * والافضل أن يمشي على هينته فإذا وجد فرجة أسرع كذا في التبيين * وينبغي أن يدفع مع الامام ولا يتقدم عليه إلا إذا تأخر الامام عن غروب الشمس فدفع الناس قبله لدخول الوقت كذا في الاختيار شرح المختار * ويكبر ويهلل ويحمد ويأبى ساعة فساعة ويكثر الاستغفار في طريقه كذا في التبيين * وإن خاف الزحام فتعجل في الذهاب قبل غروب الشمس فلا بأس به إذا لم يخرج من حدود عرفة قبل غروب الشمس كذا في المحيط * والافضل أن يقف في مكانه كيلا يكون أخذ في الاداء وهو الافاضة قبل أو أنه كيلا يكون مخالفا للسنة كذا في التبيين * ولو مكث قليلا بعد غروب الشمس واقاضة الامام لخوف الزحام فلا بأس به كذا في الهداية * ولو صلى المغرب بعد غروب الشمس قبل أن يأتي المزدلفة فعليه أن يعيدها إذا أتى بمزدلفة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وكذلك لو صلى العشاء في الطريق بعد دخول وقتها ولو صلى الفجر قبل أن يعيدها بمزدلفة عادتا إلى الجواز في قولهم جميعا كذا في شرح الطحاوي * ولو خشي طلوع الفجر قبل أن يصل المزدلفة فصلاحه في الطريق جاز كذا في التبيين * ولو قدم العشاء بمزدلفة على المغرب صلى المغرب ثم يعيد العشاء فإن لم يعد العشاء حتى انفجر الصبح عاد العشاء إلى الجواز كذا في الظهيرية * ويستحب أن يدخل المزدلفة ماشيا كذا في التبيين * وإذا أتوا المزدلفة نزلا حيث شاؤوا ولا ينزلون على قارة الطريق كذا في محيط السرخسي * والتزول بقرب الجبل الذي يقال له قزح أفضل كذا في فتاوى قاضي خان * فإذا دخل وقت العشاء يؤذن المؤذن ويقيم فيصلي الامام بهم صلاة المغرب في وقت صلاة العشاء ثم يصلي بهم صلاة العشاء بأذان واقامة واحدة في قول أصحابنا الثلاثة كذا في البدائع * ولا يتطوع بينهم ولو تطوع بينهم أو اشغل بشيء أعاد الاقامة ولا يشترط الجماعة لهذا الجمع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي * ومن صلى المغرب أو العشاء وحده أجزأه بخلاف الصلواتين بعرفة على أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى والافضل أن يصلي مع الامام بالجماعة كذا في الايضاح * ذكر الامام المحبوبي ولا يشترط في جمع المزدلفة الخطبة والسلطان والجماعة والاحرام كذا في الكفاية * وإذا فرغ من العشاء يبيت ثمة كذا في المحيط * وينبغي أن يبيت بها فلا شيء عليه ويكون مسبا بتركه كذا في التبيين * فإن مر به أمار بعد طلوع الفجر من غير أن يبيت بها فلا شيء عليه ويكون مسبا بتركه السنة كذا في البدائع * فإذا طلع الفجر صلى الامام بالناس الفجر بغسل ثم وقف ووقف الناس معه كذا في القدوري * ويقف الناس وراء الامام أو حيث شاؤوا كذا في محيط السرخسي * والافضل أن يكون وقوفهم خلف الامام على الجبل الذي يقال له قزح كذا في شرح الطحاوي * ويحمد الله تعالى وينشئ عليه ويهلل ويكبر ويأبى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كذا في الزاد * ويدعو الله بحاجته رافعا يديه إلى السماء كذا في المحيط * والمزدلفة كلها موقف لا بطن محسر كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا بلغ بطن محسر أسرع أن كان ماشيا وحرا دابته أن كان راكبا قدر رمية ذكره الكرمانى وهو اجماع كذا في غاية السروجى شرح الهداية * ثم وقت الوقوف فيها من حين طلوع الفجر إلى أن يسفر جفا فإذا طاعت الشمس خرج وقته ولو وقف فيها في هذا الوقت أو مر بها جاز كذا في الوقوف بعرفة وقوله أو بعده لا يجوز كذا في

فأنت حر فجاء يوم الفطر عتق العبد ويجب عليه صدقة الفطر قبل العتق بلا فصل ولو كان العبد للتجارة يجب على المولى زكاة التجارة إذا تم الحول باتفجار الصبح من يوم الفطر * إذا كان المالك بين رجلين ليس علم ما صدقة الفطر لانه لم يملك كل واحد منهما عبدا كاملا وذكر في بعض الروايات خلافا بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمه الله تعالى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تجب وعلى قولهما تجب بناء على أن قسمة الرقيق مبادلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقسم قسمة واحدة إلا برضاها ما فلا يكون المالك

ثابت الكل واحد منهم قبل القسمة وعندهما فإرا يقسم القاضي جيرا قسمة واحدة فكان الملك ثابتا قبل القسمة ولو كان العبد بين رجلين تجب الصدقة عليهم في قولهم جميعا وقال الشافعي رحمه الله تعالى تجب الصدقة عليهم ما وإذا كان الابن لرجلين بأن جاءت الجارية بين رجلين بولاد فادعياء أو ادعياء لهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجب على كل واحد منهما صدقة كاملة وقال محمد رحمه الله تعالى يجب عليه صدقة واحدة ولا تجب صدقة الفطر على الكافر عن عبده المسلم ولولا المسلم وتجب الصدقة على من

يسقط عنه الصوم مرض أو كبر * ويؤدى صدقة النطر عن نفسه حيث هو وعن عبيده حيث هم وفي زكاة المال مكان المال ويجوز أن يعطى الواجب عن واحد جماعة أو على العكس * ثم عندنا الواجب نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر في الجمع الصغير نصف صاع من بر أو دقيق أو سويق أو زبيب أو صاع من تمر أو شعير في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الزبيب بمنزلة الشعير وقال الشافعي رحمه الله تعالى (٣٣١) لا يجوز الدقيق والسويق ولو أدى

منوين من الخبز يذ كرفي
الكتاب واختلف المشايخ
فيه بعضهم جوزوا ذلك
وبعضهم لم يجوزوا إلا على
اعتبار القيمة وهو الصحيح لأن
الخبز موزون والحنطة مكيل
فلا يجوز إلا باعتبار القيمة
وأما الأظ فلا يجوز عندنا
الإباعتار القيمة ولو أدى
أقل من نصف صاع من
الحنطة يساوى صاعاً من
الشعير مكان صاع من الشعير
لا يجوز * والصاع ثمانية
أرطال مما يستوى كبله
ووزنه نحو العدس والماش
فإن كان يسع فيه ثمانية
أرطال من العدس والماش
فهو الصاع الذي يكال
به الحنطة والشعير والتمر
هذا إذا أعطى صدقة الفطر
بالصاع فإن أعطى بالوزن
منوين من الحنطة يجوز في
قول أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى وقال
محمد رحمه الله تعالى لا يجوز
لأن النص ورد بالصاع وهو
مكال يختلف وزن ما يدخل
فيه فإن كانت الحنطة بريّة
كان وزنها أكثر وكان العتبر
هو الكيل ولهما أن المختلفين
في الصاع قدروا الصاع بالوزن
بعضهم بثمانية أرطال
وبعضهم بخمسة أرطال

التبيين * ولو جاوز حد المزدلفة قبل طلوع الفجر فعليه دم لترك الوقوف بها إلا إذا كانت به علة أو مرض
أو ضعف يخاف الزحام فدفع منها ليل فلا شيء عليه كذا في السراج الوهاج * فإذا أسفر جذا دفع منها قبل
طلوع الشمس والناس معه حتى يأتمن كذا في الزاد * روى عن محمد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
أنه حد الأسفار فقال إذا أسفر بحيث لم يبق إلى طلوع الشمس إلا مقدار ما يصلي ركعتين يذهب كذا في المحيط
* فإن دفع بعد طلوع الشمس أو قبل أن يصلي الناس الفجر فقد أساء ولا شيء عليه كذا في البدائع * ثم يأتي
بحرة العقبة قبل الزوال فيرميها بسبع حصيات في بطن الوادي من أسفل إلى أعلى مثل حصاة الخذف
ويكبر مع كل حصاة ولا يرمى يومئذ من الجمار غيرها ولا يقف عندها كذا في شرح الطحاوي * ولو جعل
بدل التكبير تسبيحاً أو تهليلاً جاز ولا يكون مسياً كذا في البدائع * ويقطع التلبية عند أول حصاة يرميها
في الصحيح من الرواية كذا في فتاوى قاضي خان * ولا فرق بين المفرد والمتنع والقارن كذا في البحر الرائق
* والمعتريه قطع إذا استلم الحجر وفات الحج إذا تحمل بالمرية يقطع التلبية حين يأخذ في الطواف فإن كان
قارناً يقطع حين يأخذ في الطواف الثاني ويقطع المحصر إذا ذبح هديه ولو حلق الحاج قبل أن يرمى بحرة
العقبة قطع التلبية وإن زار البيت قبل الرمي والحلق والذبح قطعها عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله
تعالى كذا في محيط السرخسي * ثم يرجع إلى منى فإن كان معه ذلك ذبحه وإن لم يكن فلا يضرك لأنه مفرد
بالحج ولو كان قارناً أو متعافلاً بذبحه من الذبح ثم يحلق أو يقصر والحلق أفضل كذا في شرح الطحاوي
* هذا في غير المحصر فأما المحصر فلا حلق عليه كذا في النهر النائق * ثم التحير بين الحلق والتقصر إن شاء
عند دم العذر فلو تذر الحلق لعرض تعين التقصير أو التمتع تعين الحلق كأن أبدى بصمغ فلا يعمل فيه
إقراض ومنى نقض تناثر بعض شعره لا بالحلق ولا بالتقصير وليس للعمرم إزالة الشعر بغيره ما كذا في البحر
الرائق * والتقصر أن يأخذ الرجل والمرأة من رؤس الشعر ربع الرأس مقدار الأغلة كذا في التبيين * وفي
البدائع قالوا يجب أن يزيد في التقصير على قدر الأغلة إذا طراف الشعر غير متدابة عادة فوجب أن يزيد
على قدر الأغلة حتى يستوفي قدر الأغلة في التقصير يقينا كذا في غاية السروجي شرح الهداية * وحلق
الكل أفضل اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم كذا في الكافي * ثم الحلق موقت بإيام النحر وهو الصحيح وأفضل
هذه الأيام أولها كذا في غاية السروجي شرح الهداية * وإذا جاء وقت الحلق ولم يكن على رأسه شعر بأن حلق
قبل ذلك أو بسبب آخر ذكر في الأصل أنه يجزى الموسى على رأسه لأنه لو كان على رأسه شعر كان المأخوذ عليه
اجراء الموسى وإزالة الشعر فاجز عنه سقط وما لم يجز عنه يلزمه ثم اختلف المشايخ في اجراء الموسى أنه
واجب أو مستحب والأصح أنه واجب هكذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى لو كان برأسه قروح
لا يستطيع معها أن يترامى على رأسه ولا يصل إلى تقصيره فقد حل بمنزلة من حلق رأسه لأنه يجز عن
الحلق والتقصر فسقط عنه والاحسن له أن يؤخر الإحلال إلى آخر الوقت من أيام النحر وإن لم يؤخر لاشئ
عليه وإن لم يكن به قروح ولكنه خرج إلى بعض البوادي ولا يجد موسى أو من يحلقه فله تجزؤه بالإحلال
أو التقصير وليس هذا بمنزلة كذا في محيط السرخسي * ولو حلق بالنورة أجزاء كذا في السراج الوهاج
* ويعتبر في سنة الحلق الابتداء بين الحلق والمحلوق يبدأ بشقه الأيسر كذا في فتح القدير * ويستحب دفن
شعره والدعاء عند الحلق وبعد الفراغ مع التكبير وإن رمى الشعر فلا بأس به وكراهة النأوه في الكنيف

وثالث رطل فإن كان تقدير الصاع بالوزن يجوز لا إعطاء بالوزن ويجوز أن يعطى فقراء أهل الذمة ويكره ولا يجوز صرفها إلى المستأمن
ويجوز إلى زوجة الغنى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قضى لها بالانقة لا يجوز عن أبي يوسف رحمه الله تعالى الدقيق أحب إلى
من الحنطة لأنه أقرب إلى المقصود وأندراهم أحب إلى من البكل وقال بعضهم الحنطة أحب من الدراهم وينبغي أن تكون الحنطة أولى ما إذا
كان في موضع يشترون الأشياء بالحنطة كما يشترون بالدراهم * ويجوز تهيئها يوم أو يومين وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية بسنة

أوستنن وقال بعضهم إذا مضى النصف من رمضان وقال الحسن بن زياد رحمه الله تعالى لا يجوز تجملها وقال خلف بن أيوب العامري رحمه الله تعالى يجوز إذا دخل رمضان وهكذا ذكر الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وهو الصحيح اعتباراً بتجمل الزكاة بعد ملك النصاب * ووقت وجوبها حال طالع الفجر من يوم الفطر حتى أن مات قبله لا صدقة عليه ومن أسلم قبله كان عليه صدقة الفطر وعند الشافعي رحمه الله تعالى تجب (٣٣٣) عند غروب الشمس لا آخر يوم من رمضان إذا وها قبل صلاة العيد أفضل ولا تسقط

بناخير الاداء وان افقر لانها متعلقة بالذمة دون المال بخلاف الزكاة والله أعلم

(باب التراويح)

التراويح سنة مؤكدة للرجال والنساء نوارثها الخلف عن السلف من لدن تاريخ رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها سنة لا ينبغي تركها وقال قوم من الروافض سنة للرجال دون النساء وقال قوم منهم أنه ليس بسنة أصلاً لان النبي صلى الله عليه وسلم أقامها في بعض الليالي ولم يواظب عليها ثم أحسنهم عرضي الله تعالى عنه ولا هل السنة والجماعة ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال في شأن رمضان فسر الله تعالى عليكم صيامه وسنتكم قيامه وقال صلى الله عليه وسلم في حديث سلمان رضي الله تعالى عنه فرض الله صيامه وسنتكم قيامه وقد واطب عليها الخلفاء الراشدون رضي الله تعالى عنهم وقال عليه الصلاة والسلام عليكم بسنتي

والمغتسل كذا في البحر الرائق * ويستحب قص أطفاره وشاربه واستحداده بعد حلق رأسه كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ولا يأخذ من لحية شيئاً ولو فعل لا يجب عليه شيء كذا في التبيين * ثم إذا لمق أو قصر حل له كل شيء حرم عليه بالأحرام إلا النساء كذا في فتاوى قاضيان * وكذا أتباع الوطء كاللص والقبلة لا تحل له كذا في السراج الوهاج * ولا يحل الجماع فيما دون الفرج عندنا كذا في الهداية * ولولم يحلق حتى طاف بالبيت لم يحل له شيء حتى يحلق كذا في التبيين * ثم يطوف بالبيت في يومه ذلك طواف الزيارة إن استطاع أو من الغدا أو بعد الغدا لا يؤخر عن ذلك ويطوف سبعة أشواط وراء الحطيم ويصلي بعد الطواف ركعتين كذا في فتاوى قاضيان * وتحل له النساء بالحلق السابق لا بالطواف وإذا طاف منه أربعة أشواط حلت له النساء لأنها هي الركن وما زاد واجب ينجز بالدم وهو الصحيح هكذا في التبيين * ولولم يطف أصلاً لم تحل له النساء وإن طاف ومضت سنون وههنا باجتماع كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ولو طاف طواف الزيارة محدثاً أو جنباً خرج عن إحرامه وتحل له النساء حتى لو جامع بعد ذلك لا يفسد حجه كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا طاف بالبيت من كوساً بأن أخذ عن يسار الكعبة وطاف كذلك سبعة أشواط بعد بطوافه في حق التحلل وعليه الإعادة مادام بمكة ولو طاف من كشف العورة قدر ما لا تجوز الصلاة معه أجره وإذا طاف طواف الزيارة في ثوب كنه نجس فهذا ولو طاف عرياناً سواء فإذا كان من الثوب قدر ما يورى عورته طاهر والباقي نجس جاز طوافه ولا شيء عليه كذا في الظهيرية * ولولم يحل طوافه من وراء الحطيم بل طاف في وسطه في الطواف الواجب فإن كان بمكة أعاد الطواف جميعه ليأتي به على ترتيبه فإن لم يفعل وأعاده على الحطيم أجره عندنا كذا في السراج الوهاج * وهذا الطواف يسمى طواف الزيارة وطواف الركن وطواف يوم النحر كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الحجة ويقال له طواف الواجب كذا في التتارخانية * فإن كان سعي بين الصفا والمروة عقب طواف القدوم لم يرمل في هذا الطواف ولم يسع والارمل وسعي كذا في الكافي * والأفضل تأخير طواف الركن ليصيراته المفروض دون السنة كذا في البحر الرائق * ثم يعود إلى منى فيقيم به إلى الجمار في بقية الأيام ولا يبيت بمكة ولا في الطريق كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ويكره أن يبيت في غير منى في أيام منى كذا في شرح الطحاوي * فإن بات في غيرهما بعد فلا شيء عليه عندنا كذا في الهداية * سواء كان من أهل السقاية أو غيره كذا في السراج الوهاج * وعندنا لا خطبة في يوم النحر كذا في غاية السروجي شرح الهداية * فإذا زالت الشمس من اليوم الثاني من أيام النحر جرى الجمار الثلاث فيبدأ بالتي إلى مسجد الحطيم فيرميها بسبع حصيات ويكبر مع كل حصاة ثم يمشي إليها وهو الجرة الوسطى فيرميها بسبع حصيات كذلك ثم يأتي بجرة العقبة فيرميها من بطن الوادي بسبع حصيات ويكبر مع كل حصاة ولا يقف عندها ويقف عند الجرة الأولى والوسطى في المقام الذي يقف فيه الناس كذا في الكافي * والمقام الذي يقوم فيه الناس أعلى الوادي كذا في المحيط * كل رمى بعده رمى فإنه يقف بعده وكل رمى ليس بعنده رمى فإنه لا يقف بعده لأن العبادة قد انتهت كذا في الجوهرية النيرة * وبطلال القيام ويتضرع كذا في التبيين * فيحمد الله تعالى ويشئ عليه ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بمجاخته ويرفع يديه خذاً منكسبه ويجعل باطن كفه نحو السماء كما هو السنة في الادعية وينبغي للعاج أن يستغفر لأئمة في دعائه في هذه المواقف كذا في الكافي فإذا كان من

ومنة الخلفاء من بعده وأقامها أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فتروعاثة وأم سلمة رضي الله تعالى عنها ما خفد ذكوان وأم سلمة رضي الله تعالى عنها بالجماعة النساء أمتهات ولا تها أم الحسن البهري رضي الله تعالى عنها وكانت هي في صفهن وأنتي على علي عمر رضي الله تعالى عنه ودعاه بالخبر فقال نور الله مضجع عمر رضي الله عنه كما نور مساجدنا وانما الواجب النبي صلى الله عليه وسلم خشية أن تكتب علينا إليه أشار في حديث رواه عمر رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فثبت أنها سنة ويستحب أدائها

بالجماعة وقال مالك والشافعي رحمهما الله تعالى في القديم الاضداد افضل كسائر السنن لانه اقرب الى الاخلاص وابتعد عن الربا وعن أبي
يوسف رحمه الله تعالى أنه قال من قدر أن يصلي في بيته كما يصلي مع الامام في مسجده فالفضل له أن يصلي في البيت والصحيح ان الجماعة
افضل لان عمر رضي الله تعالى عنه أقامها بالجماعة بمضمر من كبار الصحابة وخيارهم رضي الله تعالى عنهم الظاهر منهم اختياره والافضل
وقال بعض العلماء اذا صلاها في البيت وحده وترك الجماعة كان مستثاناً كالسنة (٣٣٣) والحاصل ان الجماعة سنة على وجه

الكفاية ان ترك أهل
المسجد كلهم فقد أساءوا
وتركوا السنة وان أقيمت
التراويح في المسجد بالجماعة
وتخلف رجل من احاد
الناس وصلى في بيته يكون
تاركاً للفضيلة ولا يكون
مستثاناً ولا تاركاً للسنة وان
كان الرجل ممن يقتدى به
ويكثر الجماعة بمضمره ونقل
بغيرته لا ينبغي له أن يترك
الجماعة لان تركه تقليل
الجماعة وان صلى بجماعة في
البيت اختلف فيه المشايخ
والصحيح ان للجماعة في
البيت فضيلة وللجماعة في
المسجد فضيلة أخرى فاذا
صلى في البيت بجماعة فقد
حاز فضيلة أداها بالجماعة
وترك الفضيلة الأخرى هكذا
قاله القاضي الامام ابو علي
النسفي رحمه الله تعالى
والصحيح ان أداها بالجماعة
في المسجد افضل لان فيه
تكثيراً للجماعة وكذلك
في المكتبات ولو كان
الفقيه قارئاً فالافضل
والاحسن له أن يصلي
بشراة نفسه ولا يقتدي بقراءة
غيره ويكره للرجل أن يستأجر
رجلاً ليؤم في بيته لان
الاستئجار للإمامة فاسد ولو

الغد وهو اليوم الثالث من يوم التحرير الجمار الثلاث كذلك حين تزول الشمس ثم ينفران أحب في يومه ذلك
ويسقط عنه الرمي في اليوم الرابع وان أحب أن يمكث هناك تلك الليلة فكذلك حتى طلع الفجر لا يمكثه أن
ينفر في هذا اليوم حتى يرمي بعد الزوال كذلك كذا في فتاوى قاضيخان * (والكلام في الرمي في مواضع)
* (الاول) في أوقات الرمي وله أوقات ثلاثة يوم النحر وثلاثة من أيام التشريق وأولها يوم النحر ووقت الرمي
فيه ثلاثة أنواع مكروه ومسنون ومباح فباعد طلوع الفجر الى وقت الطلوع مكروه وما بعد طلوع الشمس
الى الزوالها وقت مسنون وما بعد زوال الشمس الى غروب الشمس وقت مباح والليل وقت مكروه كذا
في محيط السرخسي * ولورمى قبل طلوع الفجر لم يصح اتفاقاً كذا في البحر الرائق * وأما وقت الرمي في اليوم
الثاني والثالث فهو ما بعد الزوال الى طلوع الشمس من الغد حتى لا يجوز الرمي فيه ما قبل الزوال الا أن
ما بعد الزوال الى غروب الشمس وقت مسنون وما بعد الغروب الى طلوع الفجر وقت مكروه وهكذا روى في
ظاهر الرواية * وأما وقته في اليوم الرابع فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى من طلوع الفجر الى غروب
الشمس الا أن ما قبل الزوال وقت مكروه وما بعده مسنون كذا في محيط السرخسي * (الثاني) أنه يجوز
الرمي بكل ما كان من جنس الارض بشرط وجود الاستمالة حتى لا يجوز بالغير زوج والياقوت كذا في
السراج الوهاج وهكذا في النهاية والعناية ومعراج الدراية * ويجوز بالجرو والمدرو الطين والمغرة والنورة
والزرنج والمخ الجبلي والكحل وقبضة من تراب بخلاف الخشب والغبر واللؤلؤ والذهب والفضة هكذا في
غاية السروجي شرح الهداية * (الثالث) في مقدار ما يرمي به فنقول يرمي بالصغار مثل حصي الخذف كذا
في المحيط * واختلفوا في مقدارها واختلفوا قدر الباقلا ولورمى بججر كبير أو أصغر جاز كذا في الاختيار
شرح المختار * وليس يستحب كذا في التتارخانية * (الرابع) في صفة المرمى به فنقول ينبغي أن تكون
مغسولة كذا في السراج الوهاج * ولورمى بتمسكة يمين كره وأجزأه كذا في فتح القدير * ويستحب أن
يأخذ حصي الجمار من المزدلفة أو من الطريق ولا يرمي بمحصة أخذها من عند الجرة فان رمي بها جاز وقد
أساء كذا في السراج الوهاج * ويكره أن يلتقط حجراً واحداً فيكسره سبعين حجراً صغيراً كما يفعله كثير
من الناس اليوم كذا في فتح القدير * (الخامس) في كيفية الرمي وقد اختلف المشايخ فيها قال بعضهم
بأخذ الحصى بطرفي إبهامه وسبابته كأنه عقد ثلاثين ويرمى بها كذا في المحيط * وفي اللؤلؤ الجنية وهو الاسخ
كذا في التتارخانية * قالوا ينبغي أن يكون بينه وبين وقوع الحصى خسة أذرع فصاعداً وذكر
في الاصل لو قام عند الجرة ووضع الحصى عندها وضعه لا يجزئه ولو طر حها طرأ جزءاً لكنه مسمى لمخالفته
فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في المحيط * (السادس) في صفة الراى كل رى بعده رى فالافضل
أن يكون ماشياً والافرا كما هكذا في المتن * (السابع) في محل الرمي فنقول محل رمي الجمار الثلاث أولها
التي تلي مسجد الخيف والوسطى التي تليها والآخرى جرة العقبة كذا في المحيط * (الثامن) أنه من أى
موضع يرمي فنقول يرمي من بطن الوادي يعنى من أسفل الى أعلاه هكذا في السراج الوهاج * ويقذف جانبه
اليمين هكذا في شرح الطحاوى * ولورماها من أعلاه جاز الاول السنة الامن عذر كذا في غاية السروجي
شرح الهداية * ويستقبل في الرمي جرة العقبة يجعل منى عن يمينه والكعبة عن يساره ويقوم حيث
يرى موقع حصياته كذا في فتاوى قاضيخان * (التاسع) في موضع وقوع الحصى فنقول ينبغي أن

(٣٠ - فتاوى اول) أقاموا التراويح بامامين فصلى كل امام تسليمة بعضهم جوزوا ذلك والصحيح انه لا يستحب وانما يستحب أن
يصلى كل امام تروية ليكون موافقاً لاهل الحرمين فلما جاز التراويح بامامين على هذا الوجه يجوز أن يصلى الفريضة أحدهما والآخر
التراويح ولو صلى امام واحد التراويح في مسجدين كل مسجد على وجه الكمال اختلف المشايخ فيه حكى عن أبي بكر الاسكاف رحمه الله
تعالى أنه لا يجوز قال أبو بكر سمعت أبا نصر أنه قال يجوز لاهل المسجدين جميعاً كما لو أذن المؤذن وأقام وصلى ثم أتى مسجد آخر فاذن وأقام

وصلى معهم فانه لا يكره وانما يكره اذا اذن واقام ولا يصلى معهم كذلك في التراويح ولوصلى التراويح مرتين في مسجد واحد يكره كالأذن واقام مرتين في مسجد واحد واختار الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى قول أبي بكر رحمه الله تعالى هذا اذا اتم للناس مرتين فان لم يكن اماما وصلّى التراويح في مسجد بجماعة ثم أدرك جماعة أخرى في مسجد آخر فدخل معهم وصلّى لأبأس به كالأصل المكتوبة ثم أدرك الجماعة جاز أن يصلى معهم الا في الفجر والعصر ❁ ثم مسائل التراويح بجمعة فصول تذكرها ان شاء الله تعالى

*** (فصل في مقدار التراويح) ***

مقدار التراويح عند أصحابنا والشافعي رحمه الله تعالى ماروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال القيام في شهر رمضان سنة لا ينبغي تركها يصلى أهل كل مسجد في مسجدهم كل ليلة سوى الوتر عشرين ركعة خمس ترويحات بعشر تسليماً يسلم في كل ركعتين وقال مالك رحمه الله تعالى ان يصلى ستاً وثلاثين ركعة سوى الوتر لما روى عن عرو على رضي الله تعالى عنهم انهما كانا يصليان ستة وثلاثين ولما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى عشرين ركعة في شهر رمضان ثم كان يوتر بثلاث بعدها خص رمضان بالذكر فالظاهر انه أراد به التراويح وهو المشهور من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أم أجمعين وماروى مالك رحمه الله تعالى غير مشهوراً وهو محمول على انهما كانا يصليان ببر كل ترويحة أربعة ركعات فرادى فرادى كما هو مذهب أهل المدينة فان صلاوا

نقع الحصة عند الجردة أو قرياً منها حتى لو وقعت بعد اتمها لم يجز كذا في المحيط * ولو وقعت الحصة على ظهر رجل أو على محمل وثبت عليه أعادها وان سقطت عن المحمل أو عن ظهر الرجل في سنها ذلك أجزأه كذا في الظهيرية * (العاشرة) في عدد الحصة فتقول يرمى كل جرة بسبع حصيات وفي السنين سبع يرميها بيمينه كذا في التارخانية * ولوروى احمد بن الجار بسبع حصيات رمية واحدة فهو بمنزلة حصة واحدة وكان عليه أن يرمى ستة أخرى كل واحدة برمية على حدة ومن زاد على السبع لم يضره كذا في محيط السرخسي * (الحادية عشر) أنه يكبر عند كل حصة فيقول بسم الله والله أكبر رغباً للشيطان وحزباً ويقول اللهم اجعل حجي مبروراً وسعي مشكوراً وذنبى مغفوراً كذا في المحيط * (الثانية عشر) انه في اليوم الاول يرمى جرة العقبة لا غير وفي بقية الايام يرميها يبدأ بالاولى ثم بالوسطى ثم بجمعة العقبة كذا في المحيط * وان بدأ في اليوم الثاني بجمعة العقبة فمرها ثم بالوسطى ثم بالتي تلي المسجد ان عاد الوسطى والعقبة فحسن كذا في محيط السرخسي * رجل يرمى في اليوم الثاني الجردة الوسطى والثالثة ولم يرم الاول فان روى الاول ثم أعاد على الثانية والثالثة فمن مراعاة لترتيب وان روى الاول وحدها أجزأه كذا في التارخانية * فان روى كل جرة بثلاث أتم الاول بأربع ثم أعاد الوسطى بسبع ثم العقبة بسبع وان روى كل واحدة بأربع أتم كل واحدة بثلاث وان اعقب رمية فهو أفضل وفي مناسك الحسن اذا روى الجردة الاولى بحصة ثم روى الجردة الوسطى بحصة ثم روى الجردة الاخيرة بحصة ثم رجع فرماهن بحصة حصة حتى روى كل واحدة منهن بسبع على ما وصفت لك فقد تم رميه على الجردة الاولى ورمى أربع حصيات على الجردة الوسطى فعليه أن يتمها برمى ثلاث حصيات ورمى جرة العقبة بحصة فيتها برمى ست هكذا في المحيط * وعن محمد رحمه الله تعالى لو روى الجار الثلاث فاذا في يده أربع حصيات لا يدري من ايتهن هي يرمين عن الاولى ويستقبل الجرتين الباقيتين ولو كان ثلاثاً أعادها على كل جرة واحدة وكذلك لو كانت حصة أو حصتين أعاد كل حصة ويجزئه كذا في محيط السرخسي * ويكره أن يقدم الرجل ثقله الى مكة ويقم حتى يرمى كذا في الهداية * ثم يأتي المحصب وهو الابطح فينزل فيه ساعة والاصح عندنا اناسة في صيرمه بتركه ثم يدخل مكة ويطوف لاصد سبعة أشواط ولا رمل فيه كذا في الكافي * ويسمى هذا طواف الصدر وطواف الوداع وطواف الافاضة وطواف آخر عهد بالبيت وطواف الواجب كذا في التبيين * وله وقتان وقت الجواز وقت الاستحباب (فالاول) أوله بعد طواف الزيارة اذا كان على عزم السفر حتى لو طاف لذلك ثم أطال الاقامة بمكة ولو سئى ولم ينو الاقامة بها ولم يتخذها داراً جاز طوافه وأما آخره فليس بمؤقت مادام مقيماً حتى لو أقام عاماً لا ينو الاقامة فله أن يطوف ويقع أداء (والثاني) أن يوقمه عند اعادة السفر حتى روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لو طاف ثم أقام الى العشاء فأحب الى أن يطوف طوافاً آخر ليكون توديع البيت آخر عهده عن مودعه كذا في البحر الرائق * ولا يلزمه شيء بالتأخير عن ايام النحر بالاجماع كذا في البدائع * وطواف الصدر واجب على الحاج اذا أراد الخروج من مكة فليس على المعتمر طواف الصدر ولا يجب على أهل مكة وأهل المواقيت ومن دونهم كذا في الايضاح * ولا يجب على الساكن والنفساء ولا على فائت الحج كذا في محيط السرخسي * كوفي فرغ من أفعال الحج واتخذ مكة داراً فليس عليه طواف الصدر لانه واجب على من يصعد لاهل من يسكن هذا اذا عزم على السكنى قبل أن يحل النفر الاول والنفر الاول بعد يوم النحر يومين اما اذا عزم بعده فقد رمل طواف

بالجماعة ستاً وثلاثين كما قال مالك رحمه الله تعالى لأبأس به عند الشافعي رحمه الله تعالى وعندنا ان صلاها بالجماعة الصدر عشرين ركعة وما زاد على ذلك الى ست وثلاثين فرادى فرادى فهو مستحب وان صلاها الزيادة بالجماعة يكرهنا على ان السفل بالجماعة غير التراويح مكرهه عندنا وعندنا ليس يكرهه وكل صلى الامام ترويحة ينتظر قاعدين الترويحتين مقدار ترويحة وينتظر بين الترويحة الخامسة والوتر مقدار ترويحة ثم يوتر هكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وانما يستحب الانتظار بين كل ترويحتين لان التراويح مأخوذ

من الراحة فيعمل ما قلنا تحقيقاً للاسم وهو في الانتظار بخير ان شاء الله وان شاء الله وان شاء الله اي ذلك فعل فهو حسن لقوله عليه الصلاة والسلام المنتظر للصلاة في الصلاة واهل مكة يطوفون بالبيت بين كل ترويحتين اسبوعاً واهل المدينة يصلون في ذلك أربع ركعات فصارت رايح اهل مكة مع الترويحتين واهل المدينة مع ما يصلون بين الترويحتين تسعاً وثلاثين فان استراح على رأس خمس تسليكات ولم يسترح بين كل ترويحتين اختلفوا فيه قال بعضهم لا بأس به وقال بعضهم (٣٣٥) لا يستحب ذلك لانه يخالف عمل

اهل الحرمين وان صلاوا بين كل ترويحتين فرادى فرادى لا بأس به يستوى فيه الامام وغيره

* (فصل في وقت التراويح) *

اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في وقتها حتى عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد وجماعة سواه رحمهم الله تعالى ان جميع الليل الى طلوع الفجر وقت لها قبل العشاء وبعده قبل الترويحة وبعده لانه سميت قيام الليل فكان وقتها الليل وعامة مشايخ بخاري رحمهم الله تعالى قالوا وقتها ما بين العشاء والترويحة ان صلاها قبل العشاء او بعد الترويحة يؤدوها في وقتها ولا يكون تراويح لان التراويح عرف بنوع من الصلاة رضي الله تعالى عنهم فكان وقتها ما صلا فيه وهم صلاوا بعد العشاء قبل الترويحة القاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله تعالى الصحيح انه لو صلى التراويح قبل العشاء لا يجوز ولا يكون تراويح وان صلاوا بعد العشاء بعد الترويحة ويكون تراويح لانه تابع للعشاء بمنزلة السنة ورجل دخل المسجد فوجد الناس

الصدر ولا يطل باختياره السكنى وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى هكذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد حسام الدين * كوفي يجزئ واحدة داراً ثم يخرج منها ليكن عليه طواف الصلوة لانه لما استوطنها صار من أهلها فيلحق بالمكي والمكي اذا خرج من مكة لا يجب عليه طواف الصلوة فكذا هذا حائض طهرت قبل أن تخرج من مكة يلزمها طواف الصدر وان جاوزت بيوت مكة مسيرة سفر وطهرت فليس عليها أن تعود وكذا الواقف قطع دمه فالتغسل ولم يذهب وقت الصلاة حتى خرجت من مكة لم يلزمها العود وان خرجت وهي حائض ثم اغتسلت ثم رجعت الى مكة قبل أن تجاوز الميقات فعليها الطواف كذا في محيط السرخسي * ومن نفروا لم يطف للصدر فانه يرجع ما لم يجاوز الميقات فان ذكر بعد مجاوزة الميقات لم يرجع فان رجع رجوع مرة وان عاد بغيره ابتدأ بطوافه فاذا فرغ من عمرته طاف للصدر كذا في السراج الوهاج * قال الشيخ الامام الكرخي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا فرغ من طواف الصدر أتى المقام وصلى عنده ركعتين ثم أتى زمزم فيشرب من ماءها كذا في الظهيرية * وكيفيته أن يأتي زمزم فيستقي بنفسه الماء فيشربه مستقبلاً القبلة يتخلع منه ويتنفس فيه مرات ويرفع بصره في كل مرة وينظر الى البيت ويسبح به وجهه ورأسه وجسده ويصحب عليه ان يسير ويستحب أن يأتي البيت أولاً وقبل العتبة ويدخل البيت حافياً ثم يأتي الملتزم كذا في التبيين * وهو ما بين الحجر الى الباب فيضع صدره ووجهه عليه ويرفع يده اليمنى الى عتبة الباب ويقول السائل يا بلك يا بلك من فضلك ومغفرتك ويرجورجرك كذا في الظهيرية * ويلتزمه ساعة يبكي كذا في الكافي * ويتشبهت باستار الكعبة ان كانت قرية بحيث ينالها ولا يوضع يديه فوق رأسه مبسوطين على الجدار قائمتين هكذا في البحر الرائق * ويلحق خداه بالحداد ان تمكن من ذلك كذا في الكافي * ويكبر ويهلل ويحمد الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بما يحاجه كذا في فتاوى فاضلخان * ثم يستلم الحجر ويكبر الله تعالى فان أمكنه أن يدخل البيت فحسن (٢) وان لم يدخل أجزاءه كذا في محيط السرخسي * ثم يصرف وهو عشي وراه ووجهه الى البيت متباً كما يتحسر على فراق البيت حتى يخرج من المسجد كذا في الكافي * واذا خرج من مكة يخرج من الثنية السفلى من أسفل مكة كذا في فتح القدير * والمرأة في جميع ذلك كالرجل غير أن لا تكشف رأسها وتكشف وجهها ولو سدت على وجهها شيئا وجافته عنه جاز ولا ترفع صوتها بالتلبية كذا في الهداية * بل تسمع نفسها الا غير لا جماع العلماء على ذلك كذا في التبيين * ولا ترمل ولا تنسى بين الميادين ولا تلتصق رأسها ولكن تقصر كذا في الهداية * وتلبس من الخيط ما بد الهامن الدرع والقميص والتمار والخف والقفازين ولكن لا تلبس المصبوغ بوس ولا زعفران ولا عصفر الا أن يكون قد غسل كذا في الكفاية * ولا بأس للمرأة المحرمة ان تلبس الخيط من حرير أو غيره وتلبس الحلي ولا تستلم الحجر ان كان هناك جمع الا أن تجد الموضع خالياً كذا في الهداية * وفي الحجة وليس عليها أن تصعد الصفا والمروة الا اذا وجدت خلوة كذا في التارخانية * والخنثى المشكل

كلماً في جميع ما ذكرنا احتياطاً كذا في التبيين

(فصل في المتفرقات) ومن أغنى عليه فأهل عنه رفقاً ومجازاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا لا يجوز ولو امر انساناً بان يحرم عنه ماذا أغنى عليه أو نام فأحرم المأمور عنه صح بالاجماع حتى لو أفاق واستيقظ

(٢) قوله فحسن ان لم يؤذ نفسه أو غيره ولم يكن برشوة ولا فيحرم اه مجراوى

يصلون التراويح وهو لم يصل العشاء ففتح التراويح معهم ثم صلى العشاء يجوز ذلك على قول من يجوز التراويح قبل العشاء وان وجدهم في الترويحة ولم يصل العشاء فصل الترويحة لا يجوز ترويه في قولهم ولو صلى المكتوبة وعنده انه قبل الوقت ثم ظهر انه كان في الوقت قالوا لا يجوز ويخاف عليه في ذلك ولو صلى الى غير القبلة متعمداً فظهر انه كان مستقبلاً للقبلة قال نصير بن يحيى رحمه الله تعالى يصير كافر بائنه تعالى اذا لم يتأول قوله تعالى فابتعدوا عنهم وجه الله وان تأول لا يصير كافر ولا يجوز صلاته وان أصاب القبلة ويستحب تأخير التراويح الى ثلث

الليل والافضل استيعاب أكثر الليل بالتراويح فان آخر والتراويح الى ما بعد نصف الليل قال بعضهم لا يستحب كما لا يستحب تأخير العشاء الى نصف الليل وبعضهم قالوا لا بأس به وهو الصحيح ولو صلى العشاء في منزله ثم أتى المسجد فوجد الناس في الصلاة فظن أنهم في التراويح فصلّى معهم ثم ظهر أنه كان عشاء جاز عند البعض لانه مشغل افتدى بالمفترض * اذا فاتت التراويح لم تقضى بجماعة وهل تقضى بغير جماعة قال بعضهم تقضى في الغد ما لم يدخل (٣٣٦) وقت تراويح أخرى وقال بعضهم تقضى ما لم يص شهر رمضان وقال بعضهم لا تقضى

وهو الصحيح وذلك لانها دون سنة المغرب والعشاء وتلك لا تقضى اذا فاتت بغير فريضة فكذلك التراويح ولهذا لا تقضى بجماعة ولو جاز قضاؤها بعد الوقت لتقضى كما فاتت فان قضاها وحده كان نفلا مستحباً ولا يكون تراويح كسنة المغرب والعشاء وان تذكر في الليل أنه فسد عايمهم شفع من الليلة الماضية فاراد القضاء بنية التراويح يكره لانه زيادة على التراويح بنية التراويح بخلاف التطوع بين التراويح فانه لا يكره لانه لا يصلي بنية التراويح واما ما سألنا السنن اذا تركها بعذر فهو معذور وان تركها بغير عذر استخفافاً وتهاوناً يكون مسيئاً

(فصل في نية التراويح)

ان نوى التراويح أو سنة الوقت أو قيام الليل في رمضان جاز كالنوى الظهور أو فرض الوقت عند أداء الظهور وان نوى الصلاة أو صلاة التطوع اختلف المشايخ فيه حسب اختلافهم في سنن المكتوبات قال بعضهم يجوز أداء السنن بنية الصلاة أو بنية التطوع وقال بعضهم لا يجوز وهو

واتى بأفعال الحج جاز كذا في الهداية * ولا يلزم النائب التجرد عن الحيط حال احرامه عن المغني عليه كذا في الجرارائق * اختلفوا فيما لو استمر معنى عليه الى وقت أداء الافعال هل يجب أن يشهدوا به المشاهد فيطاف به ويسعى ويوقف أولاً بل مباشرة الرفقة لذلك عنه تجزئه فاخترنا طائفة الاول واخترنا آخرون الثاني وجهه في المبسوط الاصح كذا في فتح القدير * وان أحرم عنه أو طاف به أو رمى عنه من ليس من رفقته اختلفوا فيه قيل لا يجوز به عنده وقيل يجوز به كذا في محيط السرخسي * في المنتقى عيسى بن أبان عن محمد رحمه الله تعالى رجل أحرم بالحج وهو صحيح ثم أصابه عته فمضى به أصحابه المناسك ووقفوا به فلبث كذلك سبنتين ثم أفاق أجزأه ذلك عن حجة الاسلام قال وكذلك الرجل اذا قدم مكة وهو صحيح أو مريض الا أنه يعقل فانغى عليه بعد ذلك فمضى به أصحابه وهو مغني عليه وطافوا به فلما قضاوا الطواف أو بعضه أفاق وقد أغنى عليه ساعة من نهار ولم يتم ذلك يوماً أجزأه ذلك عن طوافه كذا في المحيط * ذكر الاسيبجاني ومن طيف به محملاً لأجزأه ذلك الطواف عن الحامل والمحمل جميعاً سواء نوى الحامل الطواف عن نفسه وعن المحمل أو لم ينو أو كان للحامل طواف العمرة وللمعه ولطواف الحج أو بالعكس ولو كان الحامل ليس بمعمر فلامع مولعاً أو جبه احرامه كذا في الجرارائق وهكذا في شرح الطحاوي * مريض لا يستطيع الطواف فطاف به أصحابه وهو نائم ان كان لم يأمرهم لا يجوز به وان كان أمرهم ثم نام أجزأه وكذلك اذا دخلوا به الطواف أو وجهه وشحوه فنام فطافوا به أجزأه كذا في المحيط * مريض لا يستطيع الرمي يوضع الحصاة في كفه ليرمي به أو يرمي عنه غيره بأمره كذا في محيط السرخسي في صفة الراي * ولو قال لبعض من عنده استأجر لي من يحملني فطوف بي ثم غلبته عيناه ونام ولم يمسح الذي أمره بذلك من فور بل تشاغل بغيره طويلاً ثم استأجر قوما فأتموه فمضى له وودعه ونام فطافوا به قال استحسن اذا كان في فور ذلك انه يجوز فاما اذا طال ذلك ونام فأنه واحتملوه وودعه ونام لا يجوز به عن الطواف ولكن الاجر لازم كذا في المحيط * استأجر وارجالاً فمضى له امرأه فطافوا بها ونوى الطواف أجزأهم ولهم الاجرة وأجزأ المرأة وان نوى الحامل من طلب غريمهم والمحمل يعقل وقد نوى الطواف أجزأ المحمل دون الحاملين وان كان مغني عليه لم يجزئه كذا في فتح القدير * كل طواف وجد في وقته يكون عنه وان نواه تطوعاً أو عن غيره فالمحرم بحجة اذا قدم مكة وطاف بها تطوعاً كان للقدم وان كان محرماً بالعمرة فطوافه يكون للعمرة وان كان قارناً فطوافه أولاً للعمرة ثم للحج وكذا لو طاف وقت طواف الزيارة كان لازماً وان لم ينو الطواف لذلك * ولا بد من النية ولا تعتبر الجهة حتى لو طاف بالبيت طائلاً للغريم وأهراً بمن العدة ولا يعتبر بطوافه بخلاف الوقوف بعرفة فانه يكون واقفاً وان لم ينو كذا في فتاوى قاضي خان في فصل كيفية أداء الحج * الصبي لو أحرم بنفسه أو أحرم عنه صار محرماً كذا في التبيين * وفي الاصل الصبي الذي يحج به أبوه يقضى المناسك ويرى الجمار اذا كان صبيلاً لا يعقل الاداء بنفسه كذا في المحيط * ولو ترك الجمار والوقوف بالمزدلفة لا يلزمه شيء كذا في محيط السرخسي * وان كان يعقل الاداء بنفسه يقضى المناسك كلها بعمل ما يفعله البالغ ولو ترك بعض أعمال الحج نحو الرمي وما أشبه ذلك لم يكن عليه شيء * ثم الاب اذا أحرم عن ابنه الصغير وارتكب به بعض محظورات الاحرام لم يلزمه شيء كذا في المحيط في الحج عن الغير * وينبغي لمن أحرم عن الصبيان أن يجزئوه ويلبسه ثوبين اذا رادوا ويحجبه ما يحجب به المحرم في احرامه فان فعل شيئاً من محظورات الاحرام لاشئ عليه ولا على وليه لاجله ولو أفسده لاقضاء عليه وكذلك

الصحيح لان صلاة مخصوصة فيجب مراعاة الصلوة للخروج عن العهدة وذلك بان ينوي السنة أو ينوي متابعة النبي صلى الله عليه وسلم كأي المكتوبة وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في سنة القبر انهما لا تأتي بنية التطوع وانما تأتي اذا نوى السنة أو نوى الصلاة متابعة للنبي عليه الصلاة والسلام فعلى هذا اذا صلى التراويح مقتدياً بمن يصلي المكتوبة أو بمن يذبح نافلة أخرى غير التراويح اختلفوا فيه والصحيح انه لا يجوز وكذا لو كان الامام به في التراويح فاقه ١٥ بدرجل ولم ينو التراويح ولا صلاة الامام لا يجوز كذا في

برجل يصلي المكتوبة فنوى الاقتداء به ولم ينو المكتوبة ولا صلاة الامام فانه لا يجوز ولو اقتصد امام يصلي التسليمة الثانية أو العاشرة والمتقدمي نوى التسليمة الاولى أو الخامسة جاز لان الصلاة واحدة وليس عليه أن ينوي التسليمة الاولى أو الثانية ألا يرى انه لو نوى بعد التسليمة الاولى الثالثة جاز وكانت ثانية وكذا لو اقتدى في الركعتين بعد الظهر بمن يؤدي الاربع قبل الظهر صرح اقتصد أو هذا الاولى ولو اقتدى بامام في التراويح والمتقدمي نوى سنة العشاء لم يكن صلى السنة بعد العشاء (٢٣٧) حتى قام الامام الى التراويح جاز لان التراويح في هذا الوقت سنة العشاء فلم يختلف صلاتهم

ولو صلى العشاء والتراويح والوتر في منزله ثم أتم قوما آخرين في التراويح ونوى الامامة كره ولا يكره للقوم ولولم ينو الامامة أو لا وشرع في الصلاة فاقتدى به الناس في التراويح لم يكره لواحد منهما ولو صلى من التراويح تسع تسليمات وشرع في الوتر فاقتدى به رجل في الوتر ثم علم الامام أنه صلى تسع تسليمات لم يجز للمتقدمي ما نوى لانه نوى التراويح والامام نوى الوتر ولو صلى التراويح بنية الفوائت من صلاة الفجر لم تكن محسوبة عن التراويح وهذا بناء على ان التراويح لا تتأدى الابنية التراويح أو بنية السنة في هذا الوقت وهل يحتاج لكل شفع من التراويح أن ينوي التراويح قال بعضهم يحتاج لان كل شفع منها صلاة على حدة والاصح أنه لا يحتاج لان الكل بمنزلة صلاة واحدة

(فصل في مقدار القراءة في التراويح)

اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يقرأ في كل شفع مقدرا ما يقرأ في العشاء لانه تسع العشاء

وقال بعضهم يقرأ في كل ركعة عشر آيات وهو الصحيح لان فيه تحفة يقرأ على الناس وبه تحصل السنة وهي الختم مرة واحدة لان عدد ركعات التراويح في ثلاثين ليلة تسعة وأبانت القرآن

مقدرا ما يقرأ في صلاة المغرب لان التطوع أخف من المكتوبة فيعتبر بخاف المكتوبات وهو المغرب وهذا ليس بصحيح لان هذا القدر لا يحصل الختم في التراويح والختم في التراويح مرة واحدة سنة وقال بعضهم يقرأ مقدرا ما يقرأ في العشاء لانه تسع العشاء

وقال بعضهم يقرأ في كل ركعة عشر آيات وهو الصحيح لان فيه تحفة يقرأ على الناس وبه تحصل السنة وهي الختم مرة واحدة لان عدد ركعات التراويح في ثلاثين ليلة تسعة وأبانت القرآن

مقدرا ما يقرأ في صلاة المغرب لان التطوع أخف من المكتوبة فيعتبر بخاف المكتوبات وهو المغرب وهذا ليس بصحيح لان هذا القدر لا يحصل الختم في التراويح والختم في التراويح مرة واحدة سنة وقال بعضهم يقرأ مقدرا ما يقرأ في العشاء لانه تسع العشاء

وقال بعضهم يقرأ في كل ركعة عشر آيات وهو الصحيح لان فيه تحفة يقرأ على الناس وبه تحصل السنة وهي الختم مرة واحدة لان عدد ركعات التراويح في ثلاثين ليلة تسعة وأبانت القرآن

مقدرا ما يقرأ في صلاة المغرب لان التطوع أخف من المكتوبة فيعتبر بخاف المكتوبات وهو المغرب وهذا ليس بصحيح لان هذا القدر لا يحصل الختم في التراويح والختم في التراويح مرة واحدة سنة وقال بعضهم يقرأ مقدرا ما يقرأ في العشاء لانه تسع العشاء

وقال بعضهم يقرأ في كل ركعة عشر آيات وهو الصحيح لان فيه تحفة يقرأ على الناس وبه تحصل السنة وهي الختم مرة واحدة لان عدد ركعات التراويح في ثلاثين ليلة تسعة وأبانت القرآن

مقدرا ما يقرأ في صلاة المغرب لان التطوع أخف من المكتوبة فيعتبر بخاف المكتوبات وهو المغرب وهذا ليس بصحيح لان هذا القدر لا يحصل الختم في التراويح والختم في التراويح مرة واحدة سنة وقال بعضهم يقرأ مقدرا ما يقرأ في العشاء لانه تسع العشاء

وقال بعضهم يقرأ في كل ركعة عشر آيات وهو الصحيح لان فيه تحفة يقرأ على الناس وبه تحصل السنة وهي الختم مرة واحدة لان عدد ركعات التراويح في ثلاثين ليلة تسعة وأبانت القرآن

مقدرا ما يقرأ في صلاة المغرب لان التطوع أخف من المكتوبة فيعتبر بخاف المكتوبات وهو المغرب وهذا ليس بصحيح لان هذا القدر لا يحصل الختم في التراويح والختم في التراويح مرة واحدة سنة وقال بعضهم يقرأ مقدرا ما يقرأ في العشاء لانه تسع العشاء

وقال بعضهم يقرأ في كل ركعة عشر آيات وهو الصحيح لان فيه تحفة يقرأ على الناس وبه تحصل السنة وهي الختم مرة واحدة لان عدد ركعات التراويح في ثلاثين ليلة تسعة وأبانت القرآن

مقدرا ما يقرأ في صلاة المغرب لان التطوع أخف من المكتوبة فيعتبر بخاف المكتوبات وهو المغرب وهذا ليس بصحيح لان هذا القدر لا يحصل الختم في التراويح والختم في التراويح مرة واحدة سنة وقال بعضهم يقرأ مقدرا ما يقرأ في العشاء لانه تسع العشاء

وقال بعضهم يقرأ في كل ركعة عشر آيات وهو الصحيح لان فيه تحفة يقرأ على الناس وبه تحصل السنة وهي الختم مرة واحدة لان عدد ركعات التراويح في ثلاثين ليلة تسعة وأبانت القرآن

إذا ما صاب صيدا في الحرم فلا شيء عليه كذا في شرح الطحاوي * وإذا حج الرجل باهله وولده الصغير قالوا يحرم عن الصغير بمن كان أقرب اليه حتى لو اجتمع والدوا يحرم عنه والد دون الاخ كذا في فتاوى قاضي خان في كيفية أداء الحج

(الباب السادس في العمرة)

وهي في الشرع زيارة البيت والسعي بين الصفا والمروة على صفة مخصوصة وهي أن تكون مع الاحرام هكذا في محيط السرخسي * العمرة عندنا سنة وليست بواجبة ويجوز تكرارها في السنة الواحدة (ووقفها) جميع السنة الا خمسة ايام تذكر فيها العمرة لغير القارن كذا في فتاوى قاضي خان * وهي يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق والظاهر من المذهب ما ذكرنا ولكن مع هذا إذا ما في هذه الايام صح ويبيح محرما بها في كذا في الهداية * في المنتقى بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى في الامام الى رجل أهل بعمره في أول العشرة ثم قدم في أيام التشريق فاحب الى أن يؤخر الطواف حتى تغضي أيام التشريق ثم يطوف وليس عليه أن يرفض احرامه ولو طاف لها في تلك الايام أجزأه ولا دم عليه ولو أهل بعمره في أيام التشريق فانه يؤمر بان يرفضها وان لم يرفض ولم يطف حتى مضت أيام التشريق ثم طاف لها أجزأه ولا دم عليه كذا في المحيط * (وأما ركبتها) فالطواف * (وأما واجباتها) فالسعي بين الصفا والمروة والحلق أو التقصير كذا في محيط السرخسي * (وأما شرائطها) فشرائط الحج الا الوقت هكذا في البدائع * (وأما سننها وأدائها) فبها هو سنن الحج وآدابه الى الفراغ من السعي * (وأما مفسدها) فالجماع قبل طواف الاكثر من السبعة كذا في البحر الرائق في باب فوات الحج ناقلا عن البدائع * المفرد بالعمرة يحرم للعمرة من الميقات أو قبل الميقات في أشهر الحج أو في غير أشهر الحج ويذكر العمرة بلسانه عند التلبية مع قصد القلب فيقول لبيك بالعمرة أو يقصد قلبه ولا يذكرها بلسانه والذكر باللسان أفضل كذا في المحيط * ويجتنب المحرم بالعمرة ما يجتنب المحرم بالحج ويفعل في احرامه وطوافه وسعيه بين الصفا والمروة ما يفعل بالحج فاذا طاف وسعى وحلق يخرج عن احرام العمرة ويقطع التلبية كما استدل بالحج في أصح الروايات كذا في الظهيرية

القارن هو أن يجمع بين احرام الحج والعمرة من الميقات أو قبله في أشهر الحج أو قبلها كذا في معراج الدراية * سواء احرم بهما معا أو احرم بالحجة و اضاف اليها العمرة أو احرم بالعمرة ثم اضاف اليها الحج الا انه اذا احرم بالحجة و اضاف اليها العمرة فقد أساء فيما صنع كذا في المحيط * اذا أراد الرجل القرآن يتأهب للاحرام كما يتأهب المفرد يتوضأ أو يغتسل ويصلي ركعتين ويقول بعد السلام اللهم اني أريد العمرة والحج ثم يلبي فيقول لبيك بعمره وحجته معا كذا في فتاوى قاضي خان * ويذكرها بلسانه عند التلبية مع قصد القلب أو يقصد بهما القلب ولا يذكرها باللسان والذكر باللسان أفضل فالذي يلبي على هذا الوجه يصير محرما بالحرامين فيعتبر في أشهر الحج أو قبلها ويحج من عامه ذلك كذا في المحيط في تعليم اعمال الحج * وبأنى القارن بافعال العمرة ثم يأتي بأفعال الحج كذا في محيط السرخسي * فيطوف طواف القدوم سبعة أشواط

مقدرا ما يقرأ في صلاة المغرب لان التطوع أخف من المكتوبة فيعتبر بخاف المكتوبات وهو المغرب وهذا ليس بصحيح لان هذا القدر لا يحصل الختم في التراويح والختم في التراويح مرة واحدة سنة وقال بعضهم يقرأ مقدرا ما يقرأ في العشاء لانه تسع العشاء

وقال بعضهم يقرأ في كل ركعة عشر آيات وهو الصحيح لان فيه تحفة يقرأ على الناس وبه تحصل السنة وهي الختم مرة واحدة لان عدد ركعات التراويح في ثلاثين ليلة تسعة وأبانت القرآن

مقدرا ما يقرأ في صلاة المغرب لان التطوع أخف من المكتوبة فيعتبر بخاف المكتوبات وهو المغرب وهذا ليس بصحيح لان هذا القدر لا يحصل الختم في التراويح والختم في التراويح مرة واحدة سنة وقال بعضهم يقرأ مقدرا ما يقرأ في العشاء لانه تسع العشاء

وقال بعضهم يقرأ في كل ركعة عشر آيات وهو الصحيح لان فيه تحفة يقرأ على الناس وبه تحصل السنة وهي الختم مرة واحدة لان عدد ركعات التراويح في ثلاثين ليلة تسعة وأبانت القرآن

مقدرا ما يقرأ في صلاة المغرب لان التطوع أخف من المكتوبة فيعتبر بخاف المكتوبات وهو المغرب وهذا ليس بصحيح لان هذا القدر لا يحصل الختم في التراويح والختم في التراويح مرة واحدة سنة وقال بعضهم يقرأ مقدرا ما يقرأ في العشاء لانه تسع العشاء

وقال بعضهم يقرأ في كل ركعة عشر آيات وهو الصحيح لان فيه تحفة يقرأ على الناس وبه تحصل السنة وهي الختم مرة واحدة لان عدد ركعات التراويح في ثلاثين ليلة تسعة وأبانت القرآن

مقدرا ما يقرأ في صلاة المغرب لان التطوع أخف من المكتوبة فيعتبر بخاف المكتوبات وهو المغرب وهذا ليس بصحيح لان هذا القدر لا يحصل الختم في التراويح والختم في التراويح مرة واحدة سنة وقال بعضهم يقرأ مقدرا ما يقرأ في العشاء لانه تسع العشاء

وقال بعضهم يقرأ في كل ركعة عشر آيات وهو الصحيح لان فيه تحفة يقرأ على الناس وبه تحصل السنة وهي الختم مرة واحدة لان عدد ركعات التراويح في ثلاثين ليلة تسعة وأبانت القرآن

مقدرا ما يقرأ في صلاة المغرب لان التطوع أخف من المكتوبة فيعتبر بخاف المكتوبات وهو المغرب وهذا ليس بصحيح لان هذا القدر لا يحصل الختم في التراويح والختم في التراويح مرة واحدة سنة وقال بعضهم يقرأ مقدرا ما يقرأ في العشاء لانه تسع العشاء

وقال بعضهم يقرأ في كل ركعة عشر آيات وهو الصحيح لان فيه تحفة يقرأ على الناس وبه تحصل السنة وهي الختم مرة واحدة لان عدد ركعات التراويح في ثلاثين ليلة تسعة وأبانت القرآن

مقدرا ما يقرأ في صلاة المغرب لان التطوع أخف من المكتوبة فيعتبر بخاف المكتوبات وهو المغرب وهذا ليس بصحيح لان هذا القدر لا يحصل الختم في التراويح والختم في التراويح مرة واحدة سنة وقال بعضهم يقرأ مقدرا ما يقرأ في العشاء لانه تسع العشاء

وقال بعضهم يقرأ في كل ركعة عشر آيات وهو الصحيح لان فيه تحفة يقرأ على الناس وبه تحصل السنة وهي الختم مرة واحدة لان عدد ركعات التراويح في ثلاثين ليلة تسعة وأبانت القرآن

(731) 429

أخف على القوم وسبل أيضا

لا يشغل على القوم زيد من الصا

وَمَا تَأْتِي مَالِئًا فِي كُلِّ شَعْرٍ وَإِذَا

يشغل عن الخشوع والتدبر والتفكير وكذلك كان الامام الحائز بالاباس بان يترك مسجده وكذا لو كان غيره أخف قراعه منه وأحسن والافضل - ليعديل القراءة بين التسليمات فان خالف لآباس به أما في التسليمات الواحدة - فلا يسقط - حسب نظويل القراءة في الركعة الثانية كما لا يتحجب في سائر الصلوات ولو طول الاولى على الثانية في القراءة لآباس به بل المختار ذلك عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى التسوية بين الركعتين كافي الظهور والعصر عندهما وحكي (٢٣٩) عن المشايخ رحمهم الله تعالى انهم جعلوا القرآن على خمسمائة

واربعين ركوعا وعلموا ذلك في المصاحف حتى يحصل الختم في ليلة السابع والعشرين لكثرة الاخبار التي تدل على انها ليلة القدر وفي غير هذا البلد كانت المصاحف معلقة بعشر من الايات وجعلوا ذلك ركوعا لقرآني كل ركعة من التراويح القدر المسنون

(فصل في الشك في التراويح)

اذا سلم الامام في ترويحة فقال بعض القوم - على ثلاث ركعات وقال بعضهم - صلى ركعتين يأخذ الامام بما كان عنده في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يدع علمه بقول الغير وان لم يكن الامام على يقين بأخذ بقول من كان صادقا عنده وكذا لو وقع الاختلاف بين الامام وبين جميع القوم ان كان الامام على يقين بعمل عام كان عنده وان وقع الشك انه صلى تسع تسليمات أو عشر تسليمات اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يصلون تسليمة أخرى لان الزيادة على التراويح بالجماعة انما يكره اذا تيقنوا بالزيادة

شرطا بل معناه أنه اذا أراد أن يقيم الحج من عامه ذلك فليقيم حلالا الى وقت احرام الحج ولو أقام بمكة حراما جاز كذا في السراج الوهاج * فاذا كان يوم التروية أحرم بالحج من المسجد والشرط أن يحرم من الحرم أما المسجد فليس بالارم كذا في الهداية * والمسجد أفضل ومكة أفضل من غيرها من الحرم هكذا في فتح القدير * وهذا الوقت ليس بالارم حتى لو أحرم يوم عرفة جاز كذا في الجوهر النيرة * ولو أحرم قبل يوم التروية جاز وهو أفضل كذا في التبيين * ولا يجهل فهو أفضل كذا في الجوهر النيرة * ويقع ما ينهله الحاج المفرد غير أنه لا يطوف طواف التحية ويرمل في طواف الزيارة ويسعى بعده ولو كان هذا المتمتع بعد ما أحرم بالحج طاف طواف القدوم وسعى لم يرمل في طواف الزيارة سواء رمل في طواف القدوم أو لم يرمل ولا يسعى بعده هكذا في النهاية وفتح القدير * ويجب الدم على المتمتع شكر المأثم الله تعالى عليه بتيسير الجمع بين العبادتين كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يحلق رأسه حتى يذبح وان كان معسرا لا يجزئ الهدى فانه بصوم ثلاثة أيام في الحج وانما يجوز له أن يصوم ثلاثة أيام بعد احرام العمرة الى يوم عرفة ولا يجوز قبل ذلك ولا بعد يوم عرفة ولا أفضل أن يصوم هذه الايام الثلاثة يوم عرفة ويوم التروية ويوما قبلها حتى يكون آخرها يوم عرفة كذا في الظهيرية * ولا يجوز صومها الا بنية من الليل كسائر الكفارات وهو مخير في الصوم ان شاء تابعه وان شاء فرقه كذا في الجوهر النيرة * فاذا فعل ذلك ثم جاء يوم الحلق حلق أو قصر ثم يصوم سبعة أيام بعد ما مضت أيام التشريق عندنا كذا في الظهيرية * وان صامها بمكة بعد فراغه من الحج حاز عندنا كذا في القدوري * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ومن لم يصم الثلاثة فليس عليه صوم السبعة كذا في محيط السرخسي * ولو قدر على الهدى قبل أن يكمل صوم ثلاثة أيام أو بعدما كمل قبل أن يحلق أو يحل وهو في أيام الذبح بطل صومه ولا يحل الا بالهدى * ولو وجد الهدى بعد ما حلق وحل وقبل أن يصوم سبعة أيام صح صومه ولا يلزمه ذبح الهدى ولو صام ثلاثة أيام ولم يحل حتى مضت أيام الذبح ثم وجد الهدى فصومه ماض ولا شيء عليه هكذا رواه الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو لم يصم الايام الثلاثة لم يجزئه الصوم به - وذلك ولا يجزئه الا الدم فان لم يجد هددا وحل فعليه دم للتمتع ودم لاحلاله قبل أن يذبح ولا دم عليه لترك الصوم كذا في الظهيرية * واذا عجز عن الاداء أو مات أو وصى لم تجزئه الفدية انما يلزمه الدم عنه كذا في التتارخانية * ولو صام مع وجود الهدى ينظر فان بقي الهدى الى يوم النحر لم يجزئه وان هلك قبل الذبح جاز كذا في التبيين * وحكم القارن كحكم المتمتع في وجوب الهدى ان وجدته والصيام ان لم يقدر عليه كذا في الظهيرية * فاذا أراد المتمتع أن يسوق الهدى أحرم وساق هديه كذا في القدوري * وهو أفضل من الاول الذي لم يسق كذا في الجوهر النيرة * ولو كان ساق الهدى ومن نيته التمتع فلما فرغ من العمرة بداه أن لا يتمتع كان له ذلك ويفعل بهديه ماشاء كذا في غاية السروجي شرح الهداية * القرآن في حق الا فاق أفضل من التمتع والافرادو التمتع في حقه أفضل من الافراد وهذا هو المذكور في ظاهر الرواية هكذا في المحيط * وليس لاهل مكة تمتع ولا قران وانما لهم الافراد خاصة كذا في الهداية * وكذلك اهل المواقيت ومن دونها الى مكة في حكم اهل مكة كذا في السراج الوهاج * اذا خرج المكي الى الكوفة وقرن صح قرانه ولو خرج الى الكوفة وأهل بالعمرة واعتزم حج لم يكن متمعا ولو ان المكي خرج الى الكوفة وأحرم بعمرة وساق الهدى لم يكن متمعا وصح المصنف مع سوق الهدى بخلاف الكوفي كذا في المحيط * لو أحرم للعمرة قبل اشهر

ورأى الزيادة تراويحها هنا يصلون التسليمة الاخرى بنية اتمام التراويح فلا يكره كالتمطوع بعد العصر انما يكره اذا شرع فيه مع العلم به أما اذا شرع في التطوع بنية العصر ثم علم انه قد كان أدى العصر فانه يتم صلاته ولا يكره كذا هوذا وقال بعضهم يوترون ولا يصلون تسليمة أخرى احتراز عن الزيادة على التراويح والصحيح انهم يصلون تسليمة أخرى فرادى فرادى احتياطا (فصل في السهو) اذا سلم الى الامام أربع ركعات بتسليمة واحدة ولم يقم في الثانية في القياس فسد صلاته وهو قول محمد وقرن رحمه الله تعالى ويلزمه قضاء هذه التسليمة

وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاستحسان وهو أظهر الروايتين عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لا تفسد اذا لم تفسد اختلفوا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى انها تنوب عن تسليمة وتسليمتين قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى تنوب عن تسليمتين لان الاربع لما جاز وجبان ينوب عن تسليمتين كمن أوجب على نفسه أن يصلي أربع ركعات بتسليمتين فصلى أربعاً بتسليمة واحدة ذكر في الامالي عن أبي (٢٤٠) يوسف رحمه الله تعالى انه يجوز فكذا هنا وكذا الوصل في الاربع قبل الظهر ولم يقعد

على رأس الركعتين جاز استحسانا وقال الفقيه أبو جعفر والشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى في التراويح تنوب الاربع عن تسليمة واحدة وهو الصحيح لان القعدة على رأس الثانية فرض في التطوع فإذا تركها كان ينبغي ان تفسد صلاة أصلاً كما هو وجه القياس وانما جاز استحساناً فأخذنا باقياس وقلنا بفساد الشفع الاول وأخذنا بالاستحسان في حق بقائه التحريمه وإذا بقيت التحريمه صحيح شرعه في الشفع الثاني وقد أتتها بالقعدة بخازن تسليمة واحدة وعن أبي بكر

الاسكاف رحمه الله تعالى انه سئل عن رجل قام الى الثالثة في التراويح ولم يقعد في الثانية قال ان تذكر في القيام ينبغي أن يعودو يقعدو وسلم ما لم يقعد الثالثة بالسجدة وان تذكر بعد ما ركع الثالثة وسجد فان أضاف اليها ركعة أخرى فان هذه الاربعه عن ترويحة واحدة يعني عن الركعتين وهذا الذي ذكرنا إذا صلى أربع ركعات

الحج فقصاها وتحلل وأقام بمكة فأحرم بعمره ثم حج من عامه ذلك لم يكن ممتعاً فان كان حين فرغ من الاولى خرج جازاً والميقات قبل أشهر الحج فاهل منه لعمره في أشهر الحج وحج من عامه فهو ممتنع وان كان جازاً الميقات في أشهر الحج لم يكن ممتعاً الا اذا خرج الى أهله ثم اعتمر ثم حج من عامه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما هو ممتنع جازاً والميقات قبل أشهر الحج أو بعدها كذا في محيط السرخسي * ولو اعتمر كوفي في أشهر الحج وأقام بمكة أو ببصرة وحج من عامه ذلك صار ممتعاً كذا في المتنون * ولو اعتمر في أشهر الحج ثم أفسدها أو أتتها على الفساد وحج من عامه ذلك لا يكون ممتعاً ولو قضى العمرة الفاسدة وحج من عامه ذلك ان قضاء قبل أن يرجع الى الميقات لا يكون ممتعاً في قولهم ولو قضى الفاسدة بعد ما يرجع الى الميقات يكون ممتعاً ولو لم يقض الفاسدة حتى يرجع الى موضع لاهله المتعة والقران ثم عاد وقضى العمرة الفاسدة وحج من عامه ذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون ممتعاً الا أن يرجع الى أهله ثم يعود محرماً بالعمرة كذا في فتاوى قاضيان * وهذا اذا اعتمر في أشهر الحج وأفسدها ولو أنه اعتمر قبل أشهر الحج وأفسدها ثم أتتها على الفساد ولم يخرج من الميقات حتى دخلت أشهر الحج وقضى عمرته في أشهر الحج وحج من عامه ذلك يكون ممتعاً بالاجماع ولو عاد الى غير أهله ولحق بموضع لاهله المتعة والقران ثم عاد وقضى عمرته في أشهر الحج وحج من عامه ذلك ففي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان رأى هلال شوال خارج الميقات ولحقته أشهر الحج وهو من أهل التمتع ثم عاد وقضى عمرته في أشهر الحج وحج من عامه ذلك يكون ممتعاً وان رأى هلال شوال داخل الميقات ولحقته أشهر الحج وهو ليس من أهل التمتع وتوجه اليه النهي عن التمتع فلا يرتفع عنه النهي حتى يلحق بأهله وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يكون ممتعاً في الوجهين هكذا في شرح الطحاوي ومن اعتمر في أشهر الحج وحج من عامه فإيهما أفسده مضى فيه وسقط دم المتعة كذا في الهداية * ولو تمتع وضحي لم يجزئه عن المتعة كذا في الكنز

(الباب الثامن في الجنائيات) وفيه خمسة فصول

(الفصل الاول فيما يجب بالطيب والتدهن) الطيب كل شيء له رائحة مستلذة ويعده العقلاء طيباً كذا في السراج الوهاج * قال أصحابنا الاشياء التي تستعمل في البدن على ثلاثة أنواع فوع هو طيب محض معتدل للطيب به كالسند والكافور والعنبر وغير ذلك تجب به الكفارة على أي وجه استعمل حتى قالوا لوداوى عنه بطيب تجب عليه الكفارة ونوع ليس بطيب بنفسه ولا فيه معنى الطيب ولا يصير طيباً بوجه ما كالتحمق فسواء كل أودهن أو جعل في شقاق الرجل لا تجب الكفارة ونوع ليس بطيب بنفسه ولكنه أصل للطيب يستعمل على وجه التطيب ويستعمل على وجه الدواء كالزيت والشيرج ويهتبر فيه الاستعمال فان استعمل استعمال الادهان في البدن يعطى له حكم الطيب وان استعمل في ما كحل أو شقاق رجل لا يعطى له حكم الطيب كذا في البدائع * ولا فرق في المنع بين بدنه وازاره وفرشه كذا في فتح القدير * فاذا استعمل الطيب فان كان كثيراً فاحشاً ففيه الدم وان كان قليلاً ففيه الصدقة كذا في المحيط * واختلف المشايخ في الحد الفاصل بين القليل والكثير فبعض مشايخنا اعتبروا الكثرة في العضو الكبير نحو القفد والساق وبعضهم اعتبروا الكثرة بربع العضو الكبير والشيخ الامام أبو جعفر اعتبر القلة والكثرة في نفس

ولم يقعد في الثانية وان قعد على الثانية قدر التشهد اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز الا عن تسليمة واحدة وعلى الطيب قول العامة يجوز عن تسليمتين وهو الصحيح لانه جمع المتفرق ولم يحل بشي فيجوز كالواو أوجب على نفسه أن يصلي أربع ركعات بتسليمتين فصلى أربعاً بتسليمة واحدة وقعد في الثانية فانه يجوز فكذا هنا وان صلى ثلاث ركعات بتسليمة واحدة فهو على وجهين اما ان قعد في الثانية أو لم يقعد فان قعد جاز عن تسليمة واحدة ويجب عليه قضاء ركعتين لانه شرع في الشفع الثاني بعد اكمال الشفع الاول فاذا أفسد

الشفع الثاني بترك الرابعة كان عليه قضاء ركعتين وان لم يقعد في الثانية ساهيا أو عامدا الأشك ان في القياس وهو قول محمد وزفر رحمهما الله تعالى واحد الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى تفسد صلاته ويلزمه قضاء ركعتين لا غير وأما في الاستحسان هل تفسد صلاته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى اختلافا فيه قال بعضهم تفسد ولا يجزئ عن شيء وقال بعضهم تجزئ عن تسليمة واحدة وعلى هذا الخلاف اذا تنفل بثلاث ركعات ولم يقعد في الثانية على قول الفريق الاول لا يجزيه (٣٤١) وجه قول الفريق الثاني ان التطوع

معتبر بالكتابة ولو صلى المغرب ثلاث ركعات ولم يقعد في الثانية يجوز فكذا التطوع يجوز عن تسليمة لانه لم يضم الرابعة الى الثالثة وجه من قال انه لا يجوز عن شيء وهو الصحيح انه ترك القعدة المشروعة وهي القعدة على رأس الثانية والقعدة على رأس الثالثة غير مشروعة في التطوع فصار كأنه لم يقعد أصلا فلا يجوز بخلاف ما اذا صلى أربعاً لم يقعد على رأس الثانية لان القعدة على رأس الرابعة مشروعة فخازت واذا لم تجز الثلاث عن شيء على هذا القول يلزمه قضاء الركعتين الاولتين وهل يلزمه للثالثة شيء أن كان ساهيا لشيء عليه لانه مظنون وان كان عامدا يلزمه ركعتان في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان عنده الترخية لم تفسد فصح شروعه في الشفع الثاني وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزمه شيء لانه شرع في الثالثة بتصريحة فاسد قيسا واذا أصبح الشروع في الشفع الثاني عنده اذا قد للشفع الثاني في موضعه

الطيب ان كان الطيب في نفسه بحيث يستكثره الناس ككفين من ماء الورد وكف من الغالية والمسك بقدر ما استكثره الناس فهو كثير وما لا فلا والصحيح أن يوفق ويقال ان كان الطيب قليلا فالعبرة للعوض لا للطيب حتى لو طيب به عضو كامل لا يكون كثيرا يلزمه دم وفيما دونه صدقة * وان كان الطيب كثيرا فالعبرة للطيب لا للعوض حتى لو طيب به ربع عضو يلزمه دم هكذا في محيط السرخسي والتميزين * هـ ذ في البدن وأما الثوب والفراس اذا الترق به طيب اعتبر فيه القلة والكثرة على كل حال وكان الفارق هو العرف والافايق عند المبلى كذا في النهر الفائق * ويستوى في وجوب الجزاء بالطيب المذكور والنسيان والطوع والكراهة والرجل والمرأة هكذا في البدائع * ولو طيب جميع أعضائه فعليه دم واحد لا اتحاد الجنس كذا في التبيين * وان طيب كل عضو في مجلس على حدة فعندهما عليه لكل عضو كفارة وعند محمد رحمه الله تعالى اذا كفره الاول فعليه دم آخر لثاني وان لم يكفره الاول كفاه دم واحد كذا في السراج الوهاج * وان خضب رأسه بجناء يجب الدم وهذا اذا كان ما تعاون كان ملبدا فعليه دمان دم للطيب ودم لتغطية الرأس (١) كذا في الكافي * ولو خضب رأسه بالوسمة لاشي عليه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا خضب رأسه بالوسمة لاجل المعالجة من الضداع فعليه الجزاء باعتبار أنه يغلف رأسه وهذا صحيح كذا في الهداية * ولا يغسل رأسه ولحيته بالخطمي فان غسل فعليه دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو غسل المحرم باشتنان فيه طيب فان كان من رأسه اشتنانا كان عليه الصدقة وان كان من سواه طيبا كان عليه الدم كذا في فتاوى قاضيخان في فصل ما يجب بلبس الخيط * ولو مس طيبا فارتق به مقدار عضو كامل وجب الدم سواء قصد التطيب أو لم يقصد وان كان أقل من ذلك فصدقة وان لم يرتق به فلا شيء عليه وعن محمد رحمه الله تعالى فمن اكحل بكحل طيب مرة أو مرتين فعليه صدقة وان كان مرارا كثيرة فعليه دم كذا في السراج الوهاج * ولو كان الطيب في أعضائه متفرقة يجمع ذلك كله فان بلغ عضوا كاملا فعليه دم والا فصدقة ولو داوى قرحة بدواء فيه طيب ثم خرجت قرحة أخرى فداها مع الأولى فليس عليه الا كفارة واحدة ما لم تبرأ الأولى (٢) كذا في البحر الرائق * ولو كان الطيب في طعام طبخ وتغير فلا شيء على المحرم في أكله سواء كان توجدا ونجاسة أو لا كذا في البدائع * وان خلطه بما يؤكل بلا طبخ فان كان مغلوبا فلا شيء عليه غير أنه ان وجدت معه الرخصة كره وان كان غالباً وجب الجزاء ولو خلطه بما يشرب فان كان غالباً قدم والا فصدقة الآن يشرب مرارا فيجب دم كذا في النهر الفائق * وان أكل غير الطيب غير مخلوط بالطعام فعليه الدم اذا كان كثيرا كذا في البدائع * لو دخل ميتا قد أجزع فعلق بشوبه رائحة فلا شيء عليه لانه غير منتفع بعينه بخلاف ما لو استخمره فعلق بشوبه فان كان كثيرا فعليه دم وان كان قليلا فعليه صدقة لانه منتفع بعينه وان لم يعلق به شيء منه فلا شيء عليه كذا في محيط السرخسي * ولو ادهن يدهن فان كان الدهن مطيبا كدهن البنفسج وسائر الادهان التي فيها الطيب فعليه دم اذا بلغ عضوا كاملا وان كان غير مطيب بأن ادهن بزيت وشيرج فعليه دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع * واذا وجب (١) قوله ودم لتغطية الرأس استشكل بقرولهم ان التغطية بما ليس يعتاد لا توجب شيئا وأجاب عنه في رد المحتار فراجع اهـ بحر اوى (٢) قوله ما لم تبرأ الأولى فان تبرأت الأولى ثم داوى الثانية فعليه كفارتان كافي الباب اهـ بحر اوى

(٣١ - فتاوى اول) وأما على قول الفريق الاول لما جاز الثلاث عن تسليمة واحدة هل يجب عليه شيء لاجل الثالثة ان كان ساهيا لا يجب عليه وان كان عامدا يجب عليه ركعتان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لان شروعه في الشفع الثاني قد صح وفسد الشفع الثاني بترك الرابعة فيلزمه ركعتان فعلى هذا اذا صلى التراويح عشر تسليمات كل تسليمة ثلاث ركعات ولم يقعد في كل ثلاث على رأس الثانية في القياس وهو قول محمد وزفر واحد الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه قضاء التراويح لا غير وأما في الاستحسان

في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قول من قال لا يجوز ذلك عن التراخي عليه قضاء التراخي وهل يلزمه للثالثة شيء على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزمه ساهيا كان أو عامدا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كان ساهيا فكذلك وان كان عامدا عليه مع التراخي عشرون ركعة أخرى لكل ثالثة قضاء ركعتين وعلى قول من قال يجوز عن التراخي في قولها مهمل يلزمه قضاء شيء آخر ان كان ساهيا لا يلزمه وان كان عامدا فعليه قضاء عشرين ركعة (٣٤٣) ولو صلى ست ركعات أو ثمان ركعات أو عشرين ركعات بتسليمية واحدة وقعد في

كل ركعتين فالجواب فيه ما مر في الاربع اذا قعد على رأس الركعتين من قال يجوز ثمة عن تسليمية واحدة يقول هاهنا يجوز عن تسليمية واحدة وعلى قول العامة ثمة يجوز عن تسليمتين وهو الصحيح هنا يجوز أيضا كل ركعتين عن تسليمية واحدة وهو الصحيح وقال بعضهم في الزيادة على أربع ركعات خلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمه الله تعالى اذا صلى ست ركعات بتسليمية واحدة ساهيا وقعد على كل ركعتين على قول صاحبيه يجوز عن تسليمتين لان عندهما الزيادة على الاربع مكروهة فلا تنوب الزيادة عن التراخي وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز به عن ثلاث تسليمات وذلك ست ركعات لان عنده الى الست بتسليمية واحدة لا يكره باتفاق الروايات وان صلى ثمان ركعات بتسليمية واحدة وقعد في كل ركعتين على قول صاحبيه رحمه الله تعالى يجوز عن تسليمتين لان ما زاد على الاربع مكروه عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في

الجزء بالتطيب فلا بد من ازالته من بدنه أو ثوبه فلو لم يزل به بعد ما كفر له اختل فوافي وجوب دم آخر لبقائه وأظهر القولين الوجوب كذا في البحر الرائق * ولا يلزمه شيء بشم الريحان والطيب والبنار الطيبة مع كراهة شبه كذا في غايه السروجي شرح الهداية * ولو ربط ممسكا أو كافورا أو عنبر في طرف ازاره لم يمتنع الفدية وان ربط العود فلا شيء عليه ولو كان يجرد راحته ولا بأس بأن ينعدي في مكان عطار أو موضع يتخفيفه الا أنه يكره اذا كان جلوسه هناك لاستنشام الرائحة ولا بأس بكل الخبيص المحرم وهو الخلواء المزفر كذا في السراج الوهاج * ولو تطيب قبل الاحرام ثم اتقل بعده من مكان الى آخر من بدنه فإنه لا شيء عليه اتفاقا كذا في البحر الرائق

(الفصل الثاني في اللبس) اذا لبس المحرم المحيط على الوجه المعتاد يوما الى الليل فعليه دم وان كان أقل من ذلك فصدقة كذا في المحيط * سواء لبسه ناسيا أو عامدا عالما أو جاهلا مختارا أو مكرها هكذا في البحر الرائق * اذا أدخل منكبسه القباء دون أن يدخل يديه في الكمين لا شيء عليه وكذا اذا لبس الطيلسان من غير أن يزره وان زرق القباء أو الطيلسان يوما لم يزره دم بخلاف ما لو عقد الرداء أو شدا الأزار بجبل يوما كره له ذلك ولا شيء عليه كذا في فتح القدير * ولو لبس المحرم المحيط أياما فان لم ينزعه ليلا ونهارا يكفيه دم واحد بالاجماع وان ذبح الهدي ودام على لبسه يوما كاملا فعليه دم آخر بالاجماع لان الدوام عليه لبس مبتدأ الا ترى أنه لو احرم وهو مشتمل على المحيط ودام على ذلك بعد الاحرام يوما كاملا فعليه دم ولو نزع وعزم على تركه ثم لبس ان كفر لا أول فعليه كفارة أخرى بالاجماع وان لم يكفر فعليه كفارة ثان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان كان يلبسه بالنهار وينزعه بالليل من غير أن يعزم على تركه فلا يجب عليه ادم واحد بالاجماع هكذا في شرح الطحاوي * ولو لبس قميصا بعض يومه ثم لبس في يومه سراويل ثم لبس خنيز وقلنسوة فعليه كفارة واحدة كذا في محيط السرخسي * ولو غطي المحرم رأسه أو وجهه يوما فعليه دم وان كان أقل من ذلك فعليه صدقة كذا في الخلاصة * وكذا اذا غطاه ليله كاملا سواء غطاه عامدا أو ناسيا أو نائما كذا في السراج الوهاج * اذا غطي ربيع رأسه فصاعدا يوما فعليه دم وان كان أقل من ذلك فعليه صدقة هكذا ذكر في المشهور ورعن محمد رحمه الله تعالى أنه قال لا يجب الدم حتى يغطي الاكثر من الرأس والصحيح ما ذكر في المشهور كذا في المحيط * ويكره له أن يعصب رأسه أو وجهه بغير علة وان فعل ذلك يوما كاملا فعليه الصدقة كذا في شرح الطحاوي * ولو عصب موضعا آخر من جسده لا شيء عليه وان كثر لكنه يكره من غير عذر كذا في فتح القدير * ولو لحل المحرم شيئا على رأسه فان كان من جنس ما لا يغطي به الرأس كالطست والاجانة وعدل بروحها فلا شيء عليه وان كان من جنس ما يغطي به الرأس من الثياب فعليه الجزاء كذا في المحيط * واذا ألبس المحرم محرما أو حلالا بخطأ أو مطيبا بطيب فلا شيء عليه بالاجماع كذا في الظهيرية * ولو اوضطر المحرم الى لبس ثوب فلبس ثوبين فان لبسهما على موضع الضرورة فعليه كفارة واحدة وهي كفارة الضرورة بان اضطر الى قميص واحد فلبس قميصين أو قبة واحدة أو اضطر الى القلنسوة فلبس قلنسوة وعمامة وان لبسهما على موضعين مختلفين موضع الضرورة وغيره كما اذا اضطر الى لبس العمامة أو القلنسوة فلبسهما مع القميص أو غير ذلك فعليه كفارة ان كفارة الضرورة وكفارة الاختيار ولو لبس ثوبا بالضرورة ثم زالت الضرورة فداوم على ذلك يوما أو يومين فداوم في شك من زوال الضرورة لا يجب عليه

رواية الجامع الصغير يجوز عن ثلاث تسليمات لان الزيادة على الست مكروهة وفي رواية الاصل يجوز عن اربع التسليمات لان على رواية الاصل الى الثمان غير مكروه وما زاد على الثمان مكروه وان صلى عشر ركعات بتسليمية واحدة وقعد في كل ركعتين عندهما يجوز عن أربع ركعات وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الرواية الثالثة يجوز عن خمس تسليمات وفي الروايات الظاهرة يجوز عن أربع تسليمات وفي الصحيح وهو قول العامة كل ركعتين يجوز عن تسليمية واحدة ولو صلى التراخي كلها بتسليمية واحدة عمدان قعد في

كل ركعتين يجوز عن الكل على قول العامة وعند البعض يجوز عن تسليمة واحدة كافي الأربع وان لم يقعد في كل ركعتين وقعد في غيرها في القياس وهو قول محمد وزفر رحمه الله تعالى تفسد صلاته ولا يجوز عن شيء في الاستحسان على القول الصحيح يجوز عن تسليمة واحدة كالأصولي أربعاً بتسليمة واحدة ولم يقعد في الثانية في الصحيح انه ينوب عن تسليمة واحدة فكذا هنا * امام شرع في الزور على ظن انه أتم التراويح فلما صلى ركعتين تذكر انه ترك تسليمة واحدة فلم على رأس ركعتين لم يجوز ذلك (٢٤٣) عن التراويح لانه ماصلي بنية التراويح

(*) فصل في امامة الصبيان في التراويح *

اختلفوا فيه قال مشايخ العراق وبعض مشايخ بلج رجهم الله تعالى لا يجوز وقال بعضهم يجوز عن نصير ابن يحيى رحمه الله تعالى انه سئل عنها قال تجوز اذا كان ابن عشرين وقال شمس الأئمة الصرخي رحمه الله تعالى الصحيح انه لا يجوز لانه غير مخاطب وصلاته ليست بصلاة على الحقيقة فلا يجوز امامته كامامة المجنون وان أم الصبيان يجوز لان صلاة الامام مثل صلاة المقتدى

(*) فصل في أداء التراويح قاعداً *

اتفقوا على انه لا يستحب بغير عذر واختلفوا في الجواز قال بعضهم لا يجوز بغير عذر واستدلوا بما روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لو صلى سنة الفجر قاعداً بغير عذر لا يجوز فكذا التراويح اذ كل واحد منهم ماسنة مؤكدة وقال بعضهم يجوز اذا التراويح قاعداً بغير عذر وفروا بين التراويح وبين سنة الفجر وهو الصحيح الآن ثوابه يكون على النصف من صلاة القائم

الا كفارة الضرورة وان يقن بزوال الضرورة فعليه كذا رتان كفارة ضرورة و كذا اختياره كذا في البدائع * والاصل في جنس هذه المسائل ان الزيادة في موضع الضرورة لا تعتبر جنابية مبتدأة بل يجعل الكل للضرورة والزيادة في غير موضع الضرورة تعتبر جنابية مبتدأة كذا في المحيط والذخيرة * والمحرم اذا مرض أو أصابه الحمى وهو يحتاج الى لبس الثوب في وقت ويستغنى عنه في وقت فعليه كفارة واحدة ما لم تزل عنه تلك العلة وان زالت عنه تلك الحمى وأصابته حمى أخرى أو زال عنه ذلك المرض وجاء مرض آخر فعليه كفارتان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي * ولو حضر عذوة فاحتاج الى لبس الثياب فلبس ثم ذهب فترج ثم عاد أو كان العدو لم يبرح مكانه فكان يلبس السلاح فيقاتل بالنهار ويرح بالليل فعليه كفارة واحدة ما لم يذهب هذا العدو * والاصل في هذه المسائل انه ينظر الى اتحاد الجهة واختلافها الى صورة اللبس كذا في البدائع

(الفصل الثالث في حلق الشعر وقلم الاظفار) ان حلق رأسه من غير ضرورة فعليه دم لا يجوز به غيره كذا في شرح الطحاوي * سواء حلق في الحرم أو غيره في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في غير الحرم لا شيء عليه كذا في فتاوى قاضي خان * وكذلك اذا حلق ربيع رأسه أو ثلثه يجب عليه الدم ولو حلق دون الربع فعليه الصدقة كذا في شرح الطحاوي * واذا حلق ربيع لحية فصاعداً فعليه دم وان كان أقل من الربع فصدقة كذا في السراج الوهاج * وان حلق الرقبة كلها فعليه دم كذا في الهداية * وان حلق عاتقه أو ابطيه أو تنفهم أو أحدهم فعليه دم كذا في السراج الوهاج * وان حلق من إحدى الاطمين أكثرها يجب عليه الصدقة كذا في شرح الطحاوي * ولو حلق موضع الخامة كان عليه الدم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى ضيخان * وان أخذ من شاربه ينظر أن هذا المأخوذ كم يكون من ربيع اللحية فيجب عليه الطعام بحسب ذلك حتى لو كان مثلاً مثل ربع الربع يلزمه ربع قيمة الشاة كذا في الهداية * واذا حلق عضواً كاملاً فعليه الدم وان حلق بعضه فعليه الصدقة أراد به الفخذ والساق والابط دون الرأس واللحية كذا في المحيط * وان تنف من رأسه أو من انفه أو لحية شعرات ففي كل شعرة كف من الطعام كذا في فتاوى قاضي خان * أصله وشعره أقل من الربع فعليه صدقة في حلقه وان بلغ الربع فعليه دم كذا في غاية السروجي شرح الهداية * واذا خبز المحرم فاحترق بعض شعره تصدق له واذا حلق المحرم رأسه أو لحية فاتت منه شعر فعليه صدقة كذا في السراج الوهاج * اذا حلق رأسه وأخذ لحية وابطيه وكل بدنه فان فعل ذلك في مقام واحد فعليه دم واحد وان فعل كل شيء من ذلك في مقام فعليه في كل شيء من ذلك دم وهو كذا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى * وان حلق رأسه فارق لذلك دماً وهو بعد في مقام واحد ثم حلق لحية فعليه دم آخر ولو حلق في مجلس واحد ربيع رأسه وفي مجلس آخر ربيعاً ثم حلق حتى حلق كله في أربعة مجالس يلزمه دم واحد اتفاقاً ما لم يكفر لاوله كذا في فتح القدير * حلق رأس محرم أو حلال وهو محرم عليه صدقة سواء كان بامر أو بغير امر طائفاً كان الحلق رأسه أو مكرهاً كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ولو حلق الحلال رأس محرم بامر أو بغير امره كانت الكفارة على المحرم ولا يرجع بذلك على الحالم كذا في فتاوى قاضي خان * وعلى الحالم الحلال صدقة كذا في غاية السروجي شرح الهداية * وان أخذ من شارب حلال أو قلم اظفاره أطعم ماشاء كذا

ووجه الفرق ان سنة الفجر سنة مؤكدة لا خلاف فيها والتراويح في التاكيد دونها فلا يجوز التسوية بينهما فان صلى الامام التراويح قاعداً بغير عذر وانقضى به قوم قيام اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم لا يصح اقتداء القائم بالقاعدي في التراويح في قول محمد رحمه الله تعالى ويصح في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كافي المكتوبة وقال بعضهم يصح اقتداء القائم بالقاعدي في التراويح عند الكل وهو الصحيح لانهم لو قعدوا صح اقتداؤهم فاذا قاموا كان أولى بالجواز واذا صح اقتداء القائم بالقاعداً اختلفوا فيه يستحب للقوم قال بعضهم

المستحب للقيام أن يقعدوا احتذاء عن صورة المخالفة وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى الحاصل ان الامام اذا كان قاعدا يستحب القيام للقيام في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى الامن عذروا وقال محمد رحمه الله تعالى يستحب لهم القعود وذكر أبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى انه سئل عن الرجل اذا أم قاعدا في شهر رمضان يقوم القوم قال نعم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ذكر قولهم خاصة قال بعض (٣٤٤) المشايخ رحمه الله تعالى انما ذكر قوله لان عنده لا يصح اقتداؤهم بالقاعد وقال

بعضهم انما ذكر قوله لما لان عنده المستحب للقيام ان يقعدوا ويكره للقتدى ان يقعد في التراويح فاذا أراد الامام ان يركع يقوم لان فيه اظهار التكاليف في الصلاة والتشبه بالمنافقين قال الله تعالى واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى وكذا اذا غلبه النوم يكره له ان يصلي مع النوم بل ينصرف حتى يستيقظ لان في الصلاة من النوم تهاونا وغفلة وترك التدبر وكذا لو صلى على السطح في شدة الحر لقوله تعالى فزنا جهنم أشد حرًا كذا في قوله وكره ان يضع يده على الارض عند القيام بل يقوم بواحدة لان في وضع البدن على الارض تشبه بالمنافقين ويكره عدا رركات في التراويح لما فيه من اظهار اللزلة وكذا يكره ان يقوم عند الجوع والعطش ليت هذام يكتب علينا

(فصل في الوتر)

اختلفوا ان أداء الوتر في رمضان بالجماعة أفضل أم الاداء في منزله وحده الصحيح ان الجماعة أفضل لان عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان يؤمهم في الوتر ولانه

في الهداية * من أخر الخلق حتى مضت أيام التحرف عليه دم وكذا القارن أو المتعجب اذا أخر الذبح حتى مضت أيام التحرك في المحيط * قارن خلق قبل الذبح فعليه دم ان دم للخلق قبل الذبح ودم للقران عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في التبيين * وليس للمعمر أن يقص أطفاره فاذا قص أطفايريد واحدة أو رجل واحدة عن غير ضرورة فعليه دم وكذلك اذا قلم أطفايريد به ورجليه في مجلس واحد بكفيه دم واحد * ولو قلم ثلاثة أطفاير من يد واحدة أو رجل واحدة تجب عليه الصدقة ولكل ظفر نصف صاع من حنطة الا أن يبلغ ذلك دما فينقص ما شاء * ولو قلم خمسة أطفاير من يد واحدة ولم يكفر ثم قلم أطفاير يده الاخرى ان كان في مجلس واحد فعليه دم وان كان في مجلسين فيلزمه دمان * ولو قلم خمسة أطفاير من يد واحدة في مجلس واحد وخلق ربع الرأس وطيب عضوا في مجلس واحد أو مجالس مختلفة فعليه بكل جنس دم على حدة * ولو قلم خمسة أطفاير من الاعضاء الاربع الممتدة فتجب الصدقة لكل ظفر نصف صاع في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذلك لو قلم من كل عضو من الاعضاء الاربع أربعة أطفاير تجب عليه الصدقة وان كان جلتهم ستة عشر في كل ظفر نصف صاع من حنطة الا اذا بلغت قيمة الطعام دما فينقص منه ما شاء كذا في شرح الطحاوي * انكسر ظفر المحرم وتعلق فأخذ فلا شيء عليه كذا في الكافي * وحكم التنف والقص والاطلا بالنورة والقاع بالاسنان حكم الخلق كذا في السراج الوهاج (مسائل تتعلق بالفصول السابقة) في كل موضع اذا فعل محتارا يلزمه الدم كاللبس والخلق والتطيب والقلم اذا فعل ذلك بعل أو ضرورة فعليه أي الكفارات شاء كذا في شرح الطحاوي * وذلك اما النسك أو الصدقة أو الصوم فان اختار النسك ذبح في الحرم كذا في المحيط * وان ذبح في غير الحرم لا يجوز عن الذبح الا اذا تصدق بلحمه على ستة مساكين على كل واحد منهم قيمة نصف صاع من الحنطة كذا في شرح الطحاوي * وان اختار الصوم صام ثلاثة أيام في أي مكان شاء كذا في المحيط * ان شاء تابع وان شاء فترق كذا في شرح الطحاوي * وان اختار الصدقة تصدق بثلاثة أصوع حنطة على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع والافضل أن يتصدق على فقرا مكة ولو تصدق على غيره فمكة جاز كذا في المحيط * ويجوز فيه التملك وطعام الاباحة على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز فيه الا التملك كذا في البدائع والظاهرية وشرح الطحاوي

(الفصل الرابع في الجماع) الجماع فيمادون القرح واللس والقبلة بشهوة لا تفسد الحج والعمره أنزل أول ينزل وعليه دم كذا في محيط السرخسي * وكذا الوعاقة بها بشهوة ولو أنى بهيمة فالوجه فلا شيء عليه الا اذا أنزل فيجب عليه الدم ولا تنسد حجته ولا عمرته كذا في شرح الطحاوي في باب الحج والعمره * وان نظر الى فرج امرأة بشهوة فامنى لاني عليه كذا لو تفكر فامنى كذا في الهداية * وكذا ان أطال النظر أو كرر كذا في غاية السروحي شرح الهداية * وكذا الا تلام لا يوجب شيئا سوى الغسل وان استمنى بكفه فأنزل فعليه دم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج * اذا كان مفردا بحجة وجامع امرأة قبل وقوفه بعرفة وهما محرمان فسدت حجته لماذا التي الختان وغابت الحشفة وعليهما المضى والاعمام على الفساد وعلى كل واحد منهما الدم وتجزى الشاة في ذلك وعليهما قضاء الحج من قابل ولا تجب عليهما العمره كذا في شرح الطحاوي * ويستوى فيه الوطء من نسيان وعدا وكرام ونوم ومن الصبي والمجنون كذا في محيط

لما جاز الاداء بالجماعة كانت الجماعة افضل اعتبارا بالكتابة واذ انت الامام يقف مقتدى أم يسكت روى عن أبي السرخسي يوسف رحمه الله تعالى انه بانا يار ان شاء قفت وان شاء أمن وعنه في رواية انه يقف مقتدى الى أن يبلغ الى قوله ان هذا بان الجنب الكفار ملحق حينئذ يسكت وعند محمد رحمه الله تعالى لا يقف مقتدى ثم ماذا يصنع في رواية منه يسكت وفي رواية يسكت الى أن يبلغ الامام موضع الدعاء حينئذ يؤمن واختلفوا ان الامام يجهر بالقنوت أم لا يجهر في بعض الروايات لا يجهر في قول محمد رحمه الله تعالى ويجهر في قول أبي يوسف

رحمه الله تعالى وفي بعض الروايات الخلاف على العكس وقيل ان كان غالب القوم لا يعلن دعاء القنوت يجهز الامام لتعلم القوم درويان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجهز به والصحابة رضي الله تعالى عنهم تعلموا دعاء القنوت من قراءته وان كان القوم يعلنون القنوت لا يجهز الامام لان الاصل في الاذكار والدعاء والاختفاء واختلّفوا انه يرسل يديه في القنوت أم يعتد سئل عنه محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى فقال في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى رفع يديه اذا كبر القنوت ثم يرسلهما في (٣٤٥) القنوت والمختار عند مشايخنا رحمه الله تعالى أن يرفع يديه للتكبير ثم يعتدي في القنوت كما في القراءة

وقدم هذا فيما تقدم واذا صلى على النبي عليه الصلاة والسلام في القنوت قالوا لا يصلي في القعدة الاخيرة وكذا لو صلى على النبي عليه الصلاة والسلام في القعدة الاولى ساهيا لا يصلي في القعدة الاخيرة ولو كان الامام يقنت في القومة بين الركوع والسجود والمقتدى لا يرى ذلك تابع الامام وكذا في سجود السهو قبل السلام وكذا في تكبيرات العيدين أما في تكبيرات صلاة الجنازة اذا كبر الامام خسا لا يتابعه المقتدى في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لان ذلك منسوخ واذا قنت في الركعة الاولى أو الثانية ساهيا لا يقنت في الثالثة لان تكرار القنوت غير مشروع وان شك اندقنت في الثالثة أم لا يتحرى فان لم يحضره رأى يقنت لاحتمال انه لم يقنت ولو صلى خلف من يقنت في صلاة الفجر لا يقنت لان القنوت في صلاة الفجر منسوخ وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقنت

المسرخى * ولو كان الزوج صبيًا يجمع مثله فسد جهادونه ولو كانت هي صبية أو مجنونًا أو انعكس الحكم كذا في فتح القدير * ولو جامع قبل الوقوف بعرفة ثم جامع فانه ينظر ان كان في مجلس واحد لا يجب الا ادم واحد وان كان في مجلسين مختلفين فعلى كل واحد منهما ادمان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى * ولو جامع مرتبة بعد أخرى على وجه الرض والاحلال فلا يلزمه لذلك أكثر من دم واحد سواء كان في مجلس واحد أو مجلسين متعددين كذا في شرح الطحاوى * ولو جامع امرأته بعد الوقوف بعرفة لا يفسد حجه جامع ناسيا أو عامدا كذا في فتاوى قاضيان * ويجب على كل واحد منهما ادمان ولو جامعها مرة أخرى ان كان في مجلس واحد لا يجب عليه الا ادمان واحدة وان كان في مجلسين يجب عليه ادمان للاول وشاة للثاني في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوى * وان كان الجامع الثاني على وجه الرض فلا ادم عليه للثاني كذا في المحيط * وان جامع بعد الخلق فعليه شاة كذا في الكافي * ولو جامع بعد ما طاف طواف الزيارة كله أو أكثره فلا شيء عليه * ولو طاف لها ثلاثة أشواط يجب بدنة وحجته تامة كذا في شرح الطحاوى * ولو لم يخلق حتى طاف للزيارة ثم جامع قبل الخلق فعليه شاة كذا في التبيين * وان جامع في العمرة قبل أن يطوف أربعة أشواط فسدت عمرته فيمضي فيها أو يقضيها وعليه شاة وان جامع بعد ما طاف أربعة أشواط أو أكثره فعليه شاة ولا تفسد عمرته كذا في الهداية * واذا جامع المعتمر مرة بعد أخرى في مجلسين فعليه بالثاني شاة وكذلك لو جامع بعد ما فرغ من السعي كذا في الايضاح * هذا اذا كان قبل الخلق وان كان بعد الخلق فلا شيء عليه كذا في شرح الطحاوى * وان كان قارنا أو جامع قبل أن يطوف لعمرته فسدت عمرته وحجته ويمضي فيهما وعليه حجة وعمرته من قابل وسقط دم القران كذا في المحيط * وعليه شاتان كذا في محيط السرخسي * وان جامع بعد ما طاف لعمرته قبل الوقوف فسدت حجته ولم تفسد عمرته وعليه دمان وعليه قضاء الحج من قابل وسقط عنه دم القران وكذلك اذا جامع بعد ما طاف لعمرته أربعة أشواط وان جامع بعد ما وقف بعرفة لا تفسد عمرته ولا حجته وعليه جزر وحجته وشاة لعمرته ولزم دم القران كذا في المحيط * ولو جامعها بعد ما طاف طواف الزيارة أو أكثره فلا شيء عليه الا اذا طاف طواف الزيارة قبل الخلق أو التقصير يجب عليه شاتان لبقاء الاحرام لهما جميعا * ولو جامع مرة أخرى فان كان في المجلس الاول فلا يجب عليه شيء غير ذلك وان كان في مجلس آخر فعليه دمان وتجزئه شاتان هكذا في شرح الطحاوى * وان كان متمتعًا فان لم يستق الهدى مع نفسه فالجواب فيه كالجواب في المفرد بالحج والمفرد بالعمره وان ساق الهدى مع نفسه فهو والقارن سواء في بعض الاحكام وهو سقوط دم المتعة متى جامع قبل الطواف لعمرته أو قبل الوقوف بعرفة ولزم الدم متى جامع بعد الوقوف بعرفة هكذا في المحيط * والمرأة والرجل في ذلك سواء وكذا اذا جومت تامة أو مكرهة أو جامعها صبي أو مجنون كذا في فتاوى قاضي خان

(الفصل الخامس في الطواف والسعي والرمي والجمار) * ولو طاف طواف الزيارة بمحدا نافعاه شاة وان كان جنبًا فعليه بدنة وكذا لو طاف أكثره جنبًا أو محمداً ولا يفضل أن يعيد الطواف مادام بمكة ولا ذبح عليه ولا يصح أن يعيد في الحدث ندبا وفي الجنابة وجوبا ثم ان أعاده وقد طاف بمحداً لا ادم عليه وان أعاده بعد أيام النحر وان أعاده وقد طاف جنبًا في أيام النحر لا شيء عليه وان أعاده بعد أيام النحر يجب الدم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بالآخر كذا في الكافي * وتسقط عنه البدنة كذا في السراج الوهاج * ولو رجع

(كتاب الزكاة) الزكاة فرض على الخاطب اذا ملك نصابا تاميا حولا كاملا والمال النامي نوعان السائمة ومال التجارة أما السائمة فهي الرعية التي تسكن في الرعي يطلب منها العين وهو النسل والابن فاذا علم في مصر أو غير مصر فهي علوفة وليست بسائمة وان كان يعلفها في بعض السنة ويسمى في بعض السنة فالعبرة في ذلك لاكثر السنة فان كانت رابعة في نصف السنة لم تكن سائمة وان كانت للتجارة فراعها سنة أشهر أو أكثر لم تكن سائمة الا أن ينوي أن يجعلها سائمة بجزءه بعد التجارة اذا أراد أن يستقدمه سائين فيستقدمه فهو للتجارة على حاله الآن

يؤى أن يخرجهم من التجارة ويجعله للخدمة وما يطلب منها المنفعة دون العين كالعوامل والحوامل فليست سائمة فان اراد صاحب السائمة أن يستعملها أو يعلقها فلم يفعل حتى حال الحول كان فيها زكاة السائمة لانها كانت سائمة فلا تخرج عن أن تكون سائمة بمجرد النسبة من غير فعل وكذا الورث سائمة فحال عليها الحول كان عليه زكاتها لانها كانت سائمة وتبقى على ما كانت وان لم ينو ولو اشترى سائمة للتجارة كان فيها زكاة التجارة لانه طلب النماء من البذل (٣٤٦) لا من العين * وذو كورا السوائم وانها وذو كورها مع انائها في حكم الزكاة سواء والله أعلم

(فصل في صدقة الابل)

ليس فيمادون خمس من الابل السائمة تركاة وفي الخمس شاة وفي العشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض وهي التي طعنت في السنة الثانية وفي ست وثلاثين بنت لبون وهي التي طعنت في السنة الثالثة وفي ست وأربعين حقة وهي التي طعنت في السنة الرابعة وفي احدى وستين جذعة وهي التي طعنت في السنة الخامسة وفي ستة وسبعين بنت لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين فان زادت الى مائة وعشرين تستأنف الفريضة فيجب في كل خمس من الزيادة شاة مع الواجب المتقدم ففي مائة وخمس وعشرين حقتان وشاة وفي مائة وثلاثين حقتان وشاتان وفي مائة وخمس وثلاثين حقتان وثلاث شياه كذا الى مائة وخمس وأربعين فيجب فيها حقتان وبنت مخاض وفي مائة وخسين ثلاث حقات فاذا زادت على مائة وخسين

الى أهله وقد طاف جنباً يجب أن يعودو يعودوا حرام جديداً وان لم يعد وبعث بدنة أجزأه الآن العود هو الافضل ولو رجع الى أهله وقد طاف بمحمد ثمان عاد وطاف حازوان بعث بالشاة فهو أفضل كذا في التبيين * ومن ترك من طواف الزيارة ثلاثة أشواط فمادونهما عليه شاة فلا يرجع الى أهله أجزأه أن لا يعود ويبعث بشاة كذا في الهداية * ولو طاف الاقل من طواف الزيارة بمحمد ثمان رجع الى أهله تجب عليه الصدقة لكل شوط نصف صاع من حنطة الا اذا بلغت قيمتها ما فاته ينقص منها ما شاء ولو طاف أهله جنباً ورجع الى أهله يجب الدم وتجزية الشاة وان كان بمكة فاعاده طاهر اسقط ما وجب عليه وعند أبي حنيفة رجه الله ان أعاده في أيام النحر سقط وان أعاده بعد هاتجب عليه الصدقة لكل شوط نصف صاع من حنطة هكذا في شرح الطحاوي في باب الحج والعمرة * ولو طاف طواف الزيارة وفي ثوبه نجاسة أكثر من قدر الدرهم أجزأه ولكن مع الكراهة ولا يلزمه شيء كذا في المحيط * ومن طاف طواف الصدر بمحمد ثمان فعليه صدقة وهذا هو الاصح وان طاف أهله بمحمد ثمان فعليه صدقة في الروايات كلها ونسقط بالاعادة بالاجماع كذا في السراج الوهاج * ولو طاف طواف الصدر كله جنباً أو أكثره يجب عليه الدم وتجزية الشاة ان كان رجوع الى أهله وان كان بمكة وأعاده سقط ولا يجب عليه للتأخير شيء بالاتفاق * ولو طاف أهله جنباً ان رجع الى أهله تجب عليه الصدقة لكل شوط نصف صاع من الحنطة وان كان بمكة وأعاده سقط بالاجماع كذا في شرح الطحاوي في باب الحج والعمرة * ولو ترك طواف الصدر أو أكثره تجب عليه شاة ولو ترك ثلاثة أشواط من طواف الصدر فعليه أن يطعم ثلاثة مساكين لكل مسكين نصف صاع من بر * كذا في الكافي * اذا طاف للزيارة جنباً ووجبت عليه الاعادة فان طاف للصدر في آخر أيام التشريق على الطهارة وقع طواف الصدر عن طواف الزيارة وصار تارك طواف الصدر فيجب عليه دم تركه وهذا بخلاف ما يجب عليه دم آخر ترك طواف الزيارة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولو طاف طواف الزيارة بمحمد ثمان وطواف الصدر في آخر أيام التشريق طاهر فعليه دم * كذا في التبيين * وان طاف طواف الزيارة على غير وضوء وطاف طواف الصدر اجنباً فعليه دمان في قولهم دم طواف الزيارة ودم طواف الصدر وان ترك كلا الطوافين فهو حرام على النساء بدأ وعليه أن يرجع وبطواف طواف الزيارة وطواف الصدر وعليه دم لتأخير طواف الزيارة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا شيء عليه لتأخير طواف الصدر لانه غير موقت واذا ترك طواف الزيارة خاصة وطاف طواف الصدر فطواف الصدر يكون للزيارة وعليه ترك طواف الصدر ومن ترك من طواف الزيارة أكثره بأن طاف ثلاثة أشواط وطاف طواف الصدر كانت أربعة أشواط من طواف الصدر لطواف الزيارة وعليه دم للتأخير في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ودم ترك أربعة أشواط من طواف الصدر في قولهم فان ترك من طواف الزيارة ثلاثة أشواط فعليه صدقة للتأخير وصدقة ترك الثلاثة من طواف الزيارة وان ترك من كل واحد منهم أربعة أشواط صار الكل للزيارة وهي ستة أشواط وعليه ترك الباقي من طواف الزيارة ودم وترك طواف الصدر ومن طاف لكل واحد منهم أربعة أشواط فان نقصان طواف الزيارة يجبر بطواف الصدر وعليه تأخير صدقة ونقصان طواف الصدر صدقة وان طاف للزيارة أربعة أشواط ولم يطف للصدر يجوز رجه عندنا وعليه شاتان شاة لقصان تمكن في طواف الزيارة وشاة ترك طواف الصدر يبعث بهما فيجبان في العام الثاني يعني كذا في فتاوى قاضي خان * ومن طاف

تستأنف الفريضة فيجب في كل خمس من الزيادة شاة مع ما كان قبل ذلك الى أن تبلغ الزيادة خمساً وعشرين فيجب فيها طواف بنت مخاض مع الحقات الثلاث التي كانت وفي ست وثلاثين من الزيادة بنت لبون وفي ست وأربعين حقة فيجب في مائة وست وتسعين أربع حقات الى مائتين ثم في كل خمسين حقة ان شاء أدى من المائتين أربع حقات وان شاء أدى خمس بنت لبون عن كل أربعين بنت لبون فاذا زادت على ذلك تستأنف الفريضة على نحو ما قلنا ويكون الخيار في جنس هذه المسائل وفي اداء القيمة عندنا من عليه الزكاة

(فصل في صدقة البقر) ليس فيملا دون الثلاثين من البقر صدقة وفي الثلاثين من البقر السائة تباع أو تبعة وهي التي طعنت في السنة الثانية وفي أربعين من البقر مسنة وهي التي طعنت في السنة الثالثة وفي الزيادة على الأربعين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثلاث روايات في رواية في إحدى وأربعين مسنة ورابع عشر مسنة أو مسنة وثلاث عشر تباع هكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنه لاشي في الزيادة حتى يكون البقر خمسين فإذا بلغت خمسين ففيها مسنة ورابع (٢٤٧) مسنة وروى اسد بن عمرو عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لاشي في

الزيادة على الأربعين حق يبلغ ستين ففيها تبعة أو تبعة ثمان وبها أخذ أبو يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله تعالى انفقوا على ان فيما زاد على الستين الاوقاص تسع وتسع ويجب في كل أربعين مسنة وفي كل ثلاثين تباع أو تبعة ففي سبعين يجب مسنة وتبيع وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة أسباع وفي مائة مسنة وتبيعان وفي مائة وعشرة مسنتان وتبيع وفي مائة وعشرين ان شاء أدى ثلاث مسنتان وان شاء أدى أربعة أسباع والجواميس بمنزلة البقر

(فصل في صدقة الغنم)

ليس فيملا دون الأربعين من الغنم صدقة وفي أربعين شاة شاة الى مائة وعشرين فإذا زادت واحدة ففيها شاتان الى مائتين فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه الى أربع مائة ففيها أربع شياه ثم في كل مائة شاة ولا يؤخذ في زيادة الغنم في رواية الاصل الا الثاني وهو الذي طعن في السنة الثانية وروى الحسن عن أبي حنيفة

طواف القدوم بمحذ فاعله صدقة وان كان جنباً فعليه شاة كذا في السراج الوهاج * وذ كرفي غاية البيان ان طواف محذ أو سعي ورمل عقيبته فهو جائز والافضل أن يعيدهم مع عقيب طواف الزيارة وان طاف له جنباً وسعي ورمل عقيبته فانه لا يعتبه به ويجب عليه السعي عقيب طواف الزيارة ويرمل فيه كذا في البحر الرائق * اذا طاف للعمرة محذ أو جنباً فادام بمكة بعيد الطواف فان رجع الى أهله ولم يعد ففي الحديث تلزمه الشاة في الجنب تكفيها الشاة استحساناً هكذا في المحيط * ومن طاف للعمرة وسعي على غير وضوء فادام بمكة يعيدهم ما فادأ أعاده مما لاشي عليه فان رجع الى أهله قبل أن يعيدهم فعليه دم لترا الطهارة فيه ولا يؤمر بالعود لوقوع التحلل بادهاء الركن وليس عليه في السعي شيء وكذا اذا أعاد الطواف ولم يعد السعي في الصحيح كذا في الهداية * وان طاف للزيارة وعورته مكشوفة أعاد ما دام بمكة وان لم يعد فعليه دم كذا في الاختيار شرح المختار * ومن ترك السعي بين الصفا والمروة فعليه دم ووجه تام كذا في القدوري * وان سعى جنباً أو حائضاً ونفساء فسعيه صحيح وكذا الوسعي بعد ما حل وجامع وكذا بعد الاشهر كذا في السراج الوهاج * ولو طاف راكباً أو محملاً أو سعى بين الصفا والمروة راكباً أو محملاً وان كان ذلك من عذر يجوز ولا يلزمه شيء وان كان من غير عذر فادام بمكة فانه يعيد واذا رجع الى أهله فانه يريق لذلك دماً عندنا كذا في المحيط * ومن أقاض من عرفات قبل الامام وقبل الغروب فعليه دم أما بعد الغروب فلا شيء عليه فان عاد قبل الغروب سقط عنه الدم على الصحيح وان عاد بعد الغروب لا يسقط في ظاهر الرواية لافرق بين أن يفرض باختياره أو نتيه به غيره هكذا في السراج الوهاج * ومن ترك الوقوف بعرفة فعليه دم كذا في الهداية * ولو ترك الجمار كلها أو روى واحدة أو جرة العقبة يوم النحر فعليه شاة وان ترك أقلها تصدق لكل حصة نصف صاع الا أن تبلغ قيمته شاة فينقص ما شاء كذا في الاختيار شرح المختار * ويجب شاة تأخير النسك عن مكانه كما اذا خرج من الحرم وحلق رأسه سواء كان الحلق للجم أو للعمرة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويجب دمان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بتقديم القارن والمتنع الحلق على الذبح وعندهما يلزمه دم واحد هكذا في البحر الرائق

(الباب التاسع في الصيد)

الصيد هو الحيوان المقتنع المتوحش في أصل الخلقة وهو نوعان بري وهو ما يكون تولده وتناسله في البر ويجري وهو ما يكون تولده في الماء لان المولود هو الاصل والتعشيش بعد ذلك عارض فلا يتغير به ويحرم الاول على المحرم دون الثاني كذا في التبيين * ان قتل محرم صيداً فعليه الجزاء كذا في المتون * ويستوى في ذلك العمد والناسي والناسي والمبتدئ يقتل الصيد والعائد الى قتل صيد آخر هكذا في السراج الوهاج * والمبتدئ في الحج والعائد فيه سواء كذا في التبيين * والمملوك والمباح سواء كذا في المحيط * والجزاء قيمة الصيد بان يقوم عدلان في المكان الذي قتله فيه في زمان القتل لاختلاف القيم باختلاف الاماكن والازمنة وان كان في بركة لا يباع فيها الصيد يعتبر اقرب المواضع منه مما يباع فيه هكذا في التبيين * ثم هو مخير في القيمة ان شاء اشترى بها هدماً وبجها ان بلغت القيمة هدماً وان شاء اشترى طعاماً وتصدق على كل مسكين نصف صاع من بر أو صاعاً من تمر أو شعير وان شاء صام كذا في الكافي * فان اختار الصوم قوم

رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله تعالى يجوز أخذ الجذع من الضأن كما يجوز في الاخنية والجذع من الضأن هو الذي مضى عليه أكثر السنة ولا يؤخذ من المعز الا الثاني في قواهم أخذ ذلك كروالان في سواهم وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز أخذ ذلك الا ان يكون الكل ذكوراً ولا يؤخذ في الزكاة الا الوسط من أن ذبح ادونها ومن ادونها أرفعها ولمن عليه الزكاة ان يدفع الارتفاع ويسترد الفضل على الوسط أو يدفع الادون ويرد الفضل الى الوسط المتول من الظبي والغنم اذا كان الام من الغنم فهو من الغنم عندنا

يجب فيها الزكاة باعتبار الام كما يعتبر في الرق والحريه وكذا المتولد من البقر الاهلي والوحشي **وفضل في صدقة الحملان والفصلان**
والعجايل لا تحب فيها الزكاة ولا ينعقد بها النصاب عند أبي حنيفة ومحمد ورجعهما الله تعالى وعلى قول زفر رحمه الله تعالى يجب
 في الصغار ما يجب في الكبار واختلفت الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى والمسئلة معروفة فان كان في الصغار مسنة يجب فيها ما يجب
 في الكبار في قولهم الا أن عندهما (٢٤٨) ما يجب فيها ما يجب في الكبار اذا كان العدد الواجب في الكبار موجودا في الصغار فان

لم يكن يؤخذ الموجود لا غير
 وتفسيره رجل له مائة
 وتسعة عشر رجلا ومستان
 يجب فيها مستان في قولهم
 فان لم يكن الامسنة واحدة
 عند أبي حنيفة ومحمد
 رجعها الله تعالى يؤخذ
 تلك السنة لا غير وكذا لو
 حال الحول على ستين من
 العجايل ففيها تسع واحد
 عند أبي حنيفة ومحمد رجعها
 الله تعالى يؤخذ ذلك
 التسع لا غير وكذا لو حال
 الحول على ستة وسبعين
 فصلا فيها بنت لبون يؤخذ
 ذلك لا غير ويحتسب على
 الرجل في السائمة العجاء
 والعجفاء والصغيرة ولا يؤخذ
 منها شيء وعن أبي يوسف
 رحمه الله تعالى ليس في
 الابل والبقر والغنم العجى
 شيء لانها ليست بسائمة
 وكذلك مقطوع القوائم
 ولا يؤخذ الربي والا كيلة
 والمالحض وغل الغنم لانها
 من الكرائم وقد نهى عن
 أخذ الكرائم ولا يؤخذ
 الهرم ولا ذات عوار بين الا
 أن يشاء المصدق رجلا
 بينهما ثمانون من الغنم كل
 شاة بينهما روى هشام عن
 محمد عن أبي حنيفة رجعها

المقتول طعاما وصام عن كل نصف صاع يوما وان فضل من الطعام أقل من نصف صاع كان مخيرا ان شاء
 صام عنه يوما وان شاء أخرجه طعاما كذا في الايضاح * وان كان الواجب دون طعام مسكين فاما أن يطعم
 القدر الواجب أو يصوم يوما كاملا كذا في الكافي * وان اختار الذبح فعليه الذبح في الحرم والتصدق
 بلحمه على الفقراء ويجوز الاطعام في أي موضع شاء وكذا الصوم هكذا في التبيين * وان ذبحه في الحل لم
 يجزئه عن الهدي وأجزأه عن الطعام اذا تصدق بلحمه على الفقراء على كل فةير قدر قيمة نصف صاع من
 حنطة اذا بلغ قيمته والا فيكمل واذا سرق لحمه بعد الذبح وقد كان الذبح في الحرم فليس عليه بدله وان كان
 الذبح خارج الحرم فعليه بدله هكذا في المحيط * وان اختار الهدي وفضل منه شيء لا يبلغ الهدي فهو
 بالخيار في الفضل ان شاء صام عن كل نصف صاع من يوم ما وان شاء تصدق به وآتى كل مسكين نصف صاع
 وان شاء تصدق بالهض وبصوم بالهض وعلى هذا لو بلغت قيمته هديين كان له الخيار ان شاء ذبحهما
 أو تصدق بهما أو صام عنهما أو ذبح أحدهما وآتى بالآخر أي الكفارات شاء أو جمع بين الثلاث كذا في
 التبيين * ولو قتل المحرم صيدا في الحرم فعليه ما على المحرم الذي كان خارج الحرم ولا يجب عليه شيء لأجل
 الحرم كذا في النهاية * الحلال اذا قتل صيدا في الحرم فحكمه على ما ذكر الا أن الصوم لا يجوز فيه والقارن
 اذا قتل صيدا فعليه جزاء كذا في شرح الطحاوي * ومن قتل مالا يؤكل لحمه من الصيد كالسباع ونحوها
 فعليه الجزاء ولا يتجاوز بغيره شاة وان صال السبع على محرم فقتله فلا شيء عليه وكذا اذا صال الصيد كذا
 في السراج الوهاج * المحرم اذا قتل بازيام علم فانه يجب عليه قيمته بازيام علم بالغة ما بلغت اصاحبه ويجب
 عليه قيمته غير معلم لله تعالى وكذا في كل صيد مملوك قد ألق وعلم فقتله يجب عليه قيمته معلم اصاحبه وغير
 معلم لله تعالى كذا في شرح الطحاوي * وكذا لو أنلف حلال صيدا مملوكا في الحرم معلم كذا في محيط
 السرخسي في باب قتل الصيد * محرم جرح صيدا فان مات منه بضمن قيمته وان برئ منه ولم يبق له أثر
 لا يضمن وان بقي له أثر يضمن النقصان وان لم يعلم أنه مات أو برئ في الاستحسان يلزمه جميع القيمة هكذا
 في محيط السرخسي في قتل المحرم الصيد * فان وجده بعد الجرح ميتا وعلم أن موته كان بسبب آخر ضمن
 الجرح فقط كذا في النهر الفائق * ولو جرح صيدا أو تشعره أو قطع عضوا منه ضمن ما نقصه ولو تفت
 ريش طائرا أو قطع قوائم صيد فخرج من حيز الامتناع فعليه قيمته كاملة كذا في الهداية * محرم كسريضة
 من يرض الصيد فان كانت مذرة فلا شيء عليه وان كانت صحيحة ضمن قيمتها عندنا كذا في النهاية * وكذا اذا
 شوى يرض صيدا هكذا في المحيط ومحيط السرخسي * ولو جرح صيدا فكفر ثم قتله كفر أخرى ولو لم يكفر
 حتى قتله لم يمت كفاة بالقتل ونقصان بالجراحة كذا في المحيط * وان قتل الصيد بعد ما أخرجه من حيز
 الامتناع هل يجب عليه جزاء آخر قال في الوجيز لا يجب عليه اذا كان قبل أن يؤدي الجزاء كذا في السراج
 الوهاج * حلال جرح صيد الحرم ثم ازدادت قيمته بشعر أو بدن فمات من الجراحة ضمن نقصان الجراحة
 وقيمة يوم مات وان انتقصت قيمته بشعر ثم مات ضمن قيمته يوم جرح ولو أدى الجزاء ثم ازدادت قيمته في
 الحرم بشعر أو بدن ثم مات من الجرح ضمن الزيادة كما قبل التكفير محرم جرح صيدا في الحل ثم حل من
 الاحرام فزاد شعر أو بدن ضمن النقصان وقيمته كاملة يوم مات وان قدى قبل الزيادة لا يضمنها فان كان محرما
 بعد ضمن الزيادة بعد الفداء وان كان الصيد في يده فقضى ثم مات ضمن قيمته مستقبله يوم مات * حلال

الله تعالى انه قال عليهم مائة من اربعة رجل لرجل منهم من كل شاة نصفها والنصف الباقي جرح
 بين تسع وثلاثين رجلا ليس على صاحب الاربعة صدقة وهو قول محمد رحمه الله تعالى وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال
 في الكتاب ولا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق ونفسه في اللفظ الاول رجل له مائة وعشرون من الغنم ليس للساعي ان يجمع كل
 اربعة في مكان أو يأخذ من كل اربعة شاة وتفسير اللفظ الثاني أن يكون بين رجلين اربعة شاة لكل واحد منهم عشرة وليس للمصدق

ان يجمع بين الكل ويأخذ منهم ماشاة قال وما كان بين خليطين فانهم ما يترافعان بالسوية قالوا أراد بذلك اذا كان بين رجلين احدى وستون من الابل لاحدهما ست وثلاثون وللآخر خمس وعشرون فأخذ المصدق منهم ما بنت مخاض و بنت لبون فان كل واحد منهما يرجع على شريكه بحصة ما أخذ الساعي من ملكه كذا في شريكه * (فصل في الخيل) الخيل السائمة اذا كانت كورا وانا ما يجب فيها الزكاة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان شاء أعطى عن كل فرس دينار و ان شاء قومها وأعطى (٣٤٩) ربع عشر قيمتها قالوا هذا في أفراس

العرب لانها تتفاوت فاحشا أما في أفراسنا تقوم ويؤتى عن كل مائتي درهم خمسة دراهم وان كان الكل انا ما فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان وان كان الكل ذكورا في ظاهر الرواية عنه لا يجب الصدقة وفي النوادر تجب وعلى قول أبي يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله تعالى لازكاته الخيل قالوا والفتوى على قولهم ما أو أجمعوا على ان الامام لا يأخذ منهم - م صدقة الخيل جبرا

(فصل في مال التجارة)

مال التجارة نوعان أحدهما ما خلق غننا وهو الذهب والفضة وزكاة الذهب والفضة ونصابها ما قال في الكتاب في كل مائتي درهم خمسة دراهم وفي كل عشرين مثقال ذهب نصف مثقال مضروبا كان أوله يكن مصوغا كان أو غير مصوغ حلما كان للرجال أو للنساء عندنا تبرا كان أو سبيكة يعتبر في الذهب وزن المائتين وفي الدراهم وزن سبعة وتفسيره أن وزن كل عشرة منها سبع مثاقيل وقيل في كل ياد يعتبر وزن ذلك البلد

بحر صيد الحرم ولم يخرج منه عن الصيدية وبحر حلال آخر مثل ذلك ومات منه - ما فعلى الأول ما نقصه جرحه وهو صحيح وعلى الثاني ما نقصه جرحه وهو جرح مباح وما بقي من قيمته فعليه ما نصفان فان قطع الأول يده أو رجله وأخرجه من الصيدية ثم قطع الآخر يده أو رجله ضمن الأول قيمته كاملة مات أو لا وضمن الثاني ما نقصه بقطعه فان مات ضمن الثاني نصف قيمته وبه الجنايتان ولو زاد بينهما ما ضمن الأول ما نقصه جناية به غير زائدة وقيمه زائدة يوم مات وبه الجناية الثانية وضمن الثاني ما نقصه جناية به زائدة ونصف قيمته يوم مات وبه الجنايتان ولو قتله الثاني أو فاقع أعينه ضمن كل قيمته وبه الجناية الأولى ولو جرحه الأول غير مستمكك والثاني قطع يده أو رجله ومات منه ما ضمن الأول ما نقصه جناية به صحيحا ونصف قيمته وبه الجنايتان وضمن الثاني قيمته وبه جرح الأول مات أو لا وكذا لو كانا محرمين الا في تصيف القيمة كذا في الكافي * المحرمان اذا قتل صيدا في الحل أو في الحرم فعلى كل واحد منهما جزاء كامل وكذلك لو أشترك عشرة من المحرمين في قتل صيد فعلى كل واحد منهم جزاء كامل كذا في شرح الطحاوي * ولو كان شريك المحرم صيبا أو كافرا لشيء على الصبي والكافر وعلى المحرم جزاء كامل كذا في شرح الطحاوي * ولو كان شريك المحرم صيبا أو كافرا لشيء على الصبي والكافر وعلى المحرم جزاء كامل حلالا قتل صيدا في الحرم بضربة كان على كل واحد نصف قيمته وكذا لو قتله جماعة يتقسم الغرم على عدد الرؤس وان ضربه أحد ههما ثم ضربه الآخر كان على كل واحد منهم - ما ما نقصه ضربه ثم على كل واحد منهما ما نصف قيمته مضروبا بضربتين ولو كان شريك الحلال محرما كان على المحرم جميع القيمة وعلى الحلال نصف قيمته مضروبا بضربتين حلالا اصطاد صيدا في الحرم فقتله في يده حلال كان على كل واحد جزاء كامل ويرجع الآخر على القاتل بما غرم كذا في فتاوى قاضيان * ولو أن حلالا وقارنا قتل صيدا في الحرم فعلى الحلال نصف الجزاء وعلى القاتل جزاء آن ولو أن حلالا ومفردا وقارنا اشتراكا وفي قتل صيد الحرم فعلى الحلال ثلث جزاءه وعلى المفرد جزاء كامل وعلى القاتل جزاء آن وعلى هذا القياس تجرى هذه المسائل كذا في شرح الطحاوي * ولو بدأ الحلال وثني المفرد وثالث القاتل ومات فعلى الحلال ما نقصه جراحته صحيحا من قيمته وثالث قيمته وبه الجراحات الثلاث وعلى المفرد ما نقصه جراحته وبه الجرح الأول وقيمه وبه الجراحات الثلاث وعلى القاتل ما نقصه جراحته وبه الجراحات الثلاث وقيمتان وبه الجراحات ولو كانت الأولى قطع يده أو رجله أو كسر جناحه أو الشاة في العينين فعلى الأول قيمته صحيحا وعلى الثاني قيمته وبه الجرح الأول وعلى القاتل قيمتان وبه الجنايتان كذا في غاية السروجي شرح الهداية * محرم بمرة جرح صيدا جرحا لا يستمكك ثم أضاف اليها جرحه ثم جرحه أيضا فمات من الكل فعليه للمرة قيمته صحيحا وقيمه للجمع وبه الجرح الأول ولو حل من المرة ثم أحرم بالجملة ثم جرحه الثانية ضمن للمرة قيمته وبه الجرح الثاني وللجمع قيمته وبه الجرح الأول ولو كان حين حل من المرة قرن بجمعة وعشرة ثم جرح الصيد فمات ضمن للمرة القيمة وبه الجرح الثاني وضمن للقران قيمتين وبه الجرح الأول فلو كان الجرح الأول استمككاً بأن قطع يده والمستمكك بها لا غرم للأول قيمته صحيحا وغرم للقران قيمتين وبه الجرح الأول ولو كان الثاني أيضا قطع يده فهذا والجرح الأول سواء كذا في محيط السرخسي * مفرد بمرة جرح صيدا جرحا حلالا أيضا ثم أضاف المفرد إلى المرة جمعة جرحه أيضا فمات الصيد من ذلك كله ضمن للمرة قيمته وبه جرح الحلال وقيمه للجمع وبه الجراحات وضمن الحلال ما نقصه جرحه وبه الجرح الأول ونصف قيمته وبه الجراحات الثلاث ولو حل من عمره بعد ما جرحه ثم جرحه الحلال ثم قرن ثم

(٣٣ - فتاوى اول) وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أنه كان يوجب في كل مائتي درهم تجارية وهي الغطارية خمسة منها ويقول انها أعز النقود في بلادنا يقوم بها الاشياء ويمتري بها النساء ويشتري بها الخسيس والنفس غزلة الدراهم في ذلك الزمان وبه أخذت الشمس الأئمة الخلو في رحمه الله تعالى وشمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وفيما سواها من الدراهم لا يجب الزكاة عند الكل الآن يكون النصف من كل درهم فضة أو يبلغ قيمتها مائتي درهم أو عشرين مثقالا فان كان الفس غالبها في بمزلة الفلوس

والذئب من نذرة الصدرة نواها للتجارة وبلغت قيمته مائتي درهم يجب فيه الزكاة والافلا وغير الذهب والفضة من الاموال لا يكون للتجارة الابالية ولو باع عرضا كان للتجارة بمرض فان الثاني يكون للتجارة وان لم ينزلان حكم البدل حكم الاصل وكذا لو كان العبد للتجارة فقتله عبدا خطأ ودفع به فان المدفوع يكون للتجارة ولو كان القتل عدا فصول من القصاص على القاتل لم يكن القاتل للتجارة لانه بدل عن القصاص لا عن المقتول ولو ورث مالا (٢٥٠) وبواها للتجارة لا يكون للتجارة وان ملك مالا مية او وصية ونوى التجارة عند قبول الهبة

والوصية لم يكن للتجارة في قول محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون للتجارة وعلى هذا الخلاف الماهر وبديل الخلع وبديل الصلح عن دم العمدان نوى للتجارة يكون للتجارة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لانه لا يملكه الا بالقبول والعقد فكان كسبي وليس في الزيادة على مائتي درهم وعشرين مثقال ذهب زكاة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما لم تبلغ الزيادة اربعين درهما أو اربع مثاقيل فحينئذ يجب في الزيادة ربع عشرها وبكل نصاب الفضة نصاب الذهب ونصاب الذهب بالفضة وبعرض التجارة أيضا الا ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بكل نصاب الفضة نصاب الذهب باعتبار القيمة وعند صاحبيه رحمه الله تعالى باعتبار الاجزاء وتقسير ذلك اذا ملك مائة درهم وخمسة مثاقيل ذهب قيمته مائة درهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تجب الزكاة عندهما لا تجب ما لم يكن الذهب عشرة مثاقيل اشتري خادما

جرحه فأتى ضمن للعمرة قيمته وبه الجنيتان الاخران والقران قيمتين وبه الجنيتان الاوليان وحكم الحلال لا يختلف ولو كانت الجنيتان مستهلكات كقطع يد رجل وفق العينين فعليه للعمرة قيمته جميعا والقران قيمتان وبه الجنيتان الاوليان وعلى الحلال ما نقصه جرجه مجرورا بالاول ونصف قيمته وبه الجراحات الثلاث كذا في الكافي * ثم اعلم ان الجزاء يتعدى بعد المقتول اذا قصده التحلل ورفض احرامه كما صرح به في الاصل * صاد المحرم صيدا كثيرا على قصد الاحلال والرفض لاحرامه فعليه لذلك كله دم لانه قاصدا الى تحليل لا الى جناية على الاحرام وتجهيل الاحلال يوجب دما واحدا كذا في البحر الرائق * اذا قتل الصيد نسيباً فان كان متعدياً في التسبيب يضمن والافلا فاذا نصب شبكة فتعلق بها صيد فقتل احد حفرة حفرة للماء فوقع فيه اصيد ومات لاشئ عليه ولو اغان محرم محرماً وحللا على صيد من كذا في البدائع * كما يحرم على المحرم قتل الصيد يحرم عليه الدلالة على الصيد وتعلق به من الجزاء ما يتعلق بالقتل كذا في المحيط * وصفة الدلالة الموجبة للجزاء ان لا يكون المدلول عالم بالصيد وان يصدق في الدلالة حتى لو كذبه وصدق غيره لاضمان على المكذب وأن يبقى الدال على احرامه حتى يقتله المدلول أما لو تحلل فقتله المدلول بعد ذلك لاشئ عليه وبأنه وأن يأخذ المدلول الصيد قبل أن ينذرت عن مكانه حتى انه لو انقلبت عن مكانه ثم أخذه بعد ذلك فقتله لاشئ على الدال كذا في السراج الوهاج * محرم دل محرماً على صيد فعلى كل واحد منهم اجزاء كاملة محرم دل حلالا فقتله المدلول فعلى الدال قيمته ولا شئ على الحلال كذا في المحيط * حلال دل محرماً وحللا على صيد المحرم فلا شئ على الدال وعلى القاتل الجزاء كذا في محيط السرخسي * ولو أشار اليه فان كان المشاري صيداً ويعلم به من غير اشارته فلا شئ على المشار الا أنه يكره ذلك هكذا في البدائع * أمر المحرم محرماً بقتل الصيد وله عليه فأمر الثاني بالثابتة فقتله فعلى كل واحد منهم جزء كامل ولو أخبر محرم محرماً بصيد فمهر حتى أخبره محرم آخر فلم يصدق الاول ولم يكذبه ثم طلب الصيد فقتله كان على كل واحد الجزاء ولو أرسل محرم محرماً الى محرم فقال قل له ان فلانا بقتله فقتله في هذا الموضوع صيد فذهب فقتله فعلى الرسول والمرسل والقاتل على كل واحد قيمة الصيد وان كان المرسل اليه يراه ويعلم به فلا شئ على أحد الا القاتل فان عليه الجزاء ولو أن محرماً أشار الى صيد فقال لرجل خذ ذلك الصيد من وكره والمشير يرى صيداً واحداً فانطلق ذلك الرجل وأخذ ذلك الصيد وصيداً آخر كان في الوكر فان على الآخر الجزاء في الذي أمر فيه ولا شئ عليه في الآخر ولو رأى محرم صيداً في موضع لا يقدر عليه بوجه من الوجوه الا أن يريه فذله محرم على قوس ونشاب ودفع ذلك اليه فمهره وقتله فعلى كل واحد منهم الجزاء هكذا في المحيط * وان استعار من محرم سكيناً فقتل بها صيداً فلا جزاء على المحرم ويكره له هذا اذا قدر على ذبحه بغيره وان لم يقدر على ذبحه بغيره فانه يضمن كذا في محيط السرخسي * محرمون نزلوا بمكة يتأوفيه نواهض وحمام فأمر ثلاثة منهم رابعهم باغلاق الباب فاغلاقه وخرجوا الى منى فلما رجعوا وجدوا طيوراً قد ماتت عطا شاف فعلى كل واحد منهم الجزاء كذا في غايه السروجي شرح الهداية * المحرم اذا أخذ الصيد يجب عليه ارساله سواء كان في يده أو في قفص معه أو في يته فان أرسله محرم من يده فلا شئ على المرسل لان الصائد مأمول الصيد وان قتله فعلى كل واحد منهم اجزاء وللاخذ أن يرجع بما ضمن على القاتل عنه دما واحداً الثلاثة رحمه الله تعالى ولو أصاب الحلال صيداً ثم أحرم مسكناً يابده فعليه ارساله فان لم يرسله حتى

هالك

للخدمة وهو ينوي انه لو أصاب ربحاً يبيعه فخال عليه الحول لازكاه وكذا لو اشتري جوالاً بعشرة آلاف درهم

ليؤجره من الناس فخال عليه الحول لازكاه فيه الا انه اشتراه بالافله وعزمه انه لو وجد ربحاً يبيعه بالاعتبار وكذا الجمال اذا اشتري بابل للكراء أو المكارى اذا اشتري حراً للكراء ولو اشتري الصباغ عصفراً أو زعفراناً ليصبغ ثياب الناس بالاجرو حال عليه الحول كان عليه الزكاة اذا باع نصاباً لان ما أخذ من الاجر يقابل بالعين وكذا كل من ابتاع عسلاً ليعمل به ويبيعه في المعول كالصفا والدهن لا يباع بالجلد خال عليه

الحول كان عليه الزكاة وان لم يبق للملك الهن أثر في المعلوم كالصائون والحرض لازكاة فيه لانه لا يبق بعد العمل فكان الاجر مقابلا بالمنفعة فلا بد من مال التجارة وكذا النخاس اذا اشترى دواب للبيع واشترى لها جلا ولا مقاود فان كان لا يدفع ذلك مع الدابة الى المشتري لازكاة فيها وان كان يدفعها مع الدابة كان فيها الزكاة اذا حال عليها الحول وكذا العطار اذا اشترى قوارير ولو اشترى الرجل دارا وعبد للتجارة ثم اجره يخرج من أن يكون للتجارة لانه لما اجره فقد قصد المنفعة ولو اشترى قدورامن (٣٥١) صغرى يسكنها أو يواجرها لا تجب فيها الزكاة كالأجرب في بيوت الغلة ولو دخل من أرضه حنطة يبلغ قيمته اقيمة نصاب وفوى أن يسكنها ويبيعها فامسكها حولا لا تجب فيها الزكاة كالأجر الميراث ويعتبر في الزكاة كمال النصاب في طرفي الحول وعدم الانقطاع فيما بين ذلك ونقصان النصاب في خلل الحول عندنا لا يمنع وهلاك كل النصاب في خلل الحول يبطل حكم الحول * رجل له غنم للتجارة تساوى مائتي درهم فماتت قبل الحول فسلخنها وبيع جلدها حتى بلغ جلدها نصابا فتم الحول كان عليه الزكاة ولو كان له عسيرة للتجارة فقتلها قبل الحول ثم صار خلاساوى نصابا فتم الحول لازكاة فيه قالوا لان

هالك في يده بضمن كذا في البدائع * ولا يزول ملكه بالارسال حتى لو أرسله وأخذها انسان بترده اذا تحل من احرامه كذا في شرح الجمع لابن الملك * وان أرسله انسان من يده ضمن له قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يضمن وان كان الصيد في قفص معه أو في بيته لا يجب عليه ارساله عندنا كذا في البدائع * ومن دخل الحرم بصيد فعليه ان يرسله فيه اذا كان في يده حقيقة حتى اذا كان في رحله أو وقفه لا يجب عليه الا ارسال كذا في الكفاية * ولو أحرم وفي يده صيد فقفص أو أحرم وفي قفصه صيد ولم يدخل في الحرم لا يجب عليه ارساله عندنا كذا في شرح الطحاوي * ولو أدخل الحرم معه بازيا فارسله فقتل حمام الحرم فلا شيء عليه هكذا في محيط السرخسي في باب قتل الصيد * حلال غصب من حلال صيد أحرم الغاصب والصيد في يده يلزمه ارساله ويضمن قيمته لما ملكه وان دفعه الى المصوب منه برئ من الضمان وقد أساء وعليه الجزاء كذا في محيط السرخسي في فصل ازالة الامن عن الصيد * اذا باع الصيد بعد ما دخل به الحرم يجب رد بيعه ان كان باقيا في يده وان كان فائتاج قيمته كبيع الحرم الصيد ولا فرق في ذلك بين أن يبيعه في الحرم أو بعد ما أخرجه منه فباعه خارج الحرم ولو تابع الحلالان وهما في الحرم والصيد في الحل جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وكذا ان ذبح الحلال صيد الحرم يتصدق بقيمته ولا يجز به صوم واختلوا في جواز الذبح عنه فقيل لا يجز به وفي ظاهر الرواية يجز به هكذا في التبيين * الحلال اذا ذبح صيدا في الحرم لم يؤكل الحرم اذا ذبح صيدا في الحل أو الحرم بصير ميته على الحرم الجزاء كذا في السراجية * الحرم اذا رمى صيدا فقتله أو أرسل كلبه أو باربه المعلم فقتله فلا يجزأ كله وعليه جزاؤه ولو أكل من صيد ذبح بنفسه ان كان قبل أن يؤذى جزاءه دخل ضمان ما أكل في الجزاء وعليه جزاء واحد وان أكل بعد ما أذى الجزاء فعليه قيمة ما أكل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ليس عليه الا الاستغفار والتوبة وان أكل منه حلال أو محرم آخر فلا شيء عليه الا الاستغفار والتوبة والارجاع كذا في شرح الطحاوي * ولا بأس بان يأكل الحرم لحم صيد اصطاده حلال وذبحه اذا لم يدل الحرم عليه ولا امره بذبحه ولا صيده كذا في الهداية * ولو كسر الحرم بضر صيد فأتى جزاءه ثم شواهه أكله لا يلزمه شيء كذا في غاية السروجي * ولو رمى صيدا بعضه في الحل وبعضه في الحرم فالعبرة لقوائمه كذا في المحيط * فان كانت قوائمه في الحرم ورأسه في الحل فهو من صيد الحرم وان كانت في الحل ورأسه في الحرم فهو من صيد الحل ولو كان بعض قوائمه في الحرم وبعضها في الحل فهو من صيد الحرم احتياطاً وهذا اذا كان قائماً ما اذا كان مضطجعا على الارض فالعبرة لرأسه للقوائمه حتى اذا كان رأسه في الحرم وقوائمه في الحل فهو من صيد الحرم ولو كان رأسه في الحل وقوائمه في الحرم فهو من صيد الحل ولو كان على شجرة أصلها في الحرم وأغصانها في الحل وهو على الأغصان فالعبرة لمكان الصيد لا للشجرة كذا في السراج الوهاج * ولو حصل أحد الطرفين في الحرم اما الرامي واما المرمى يجب عليه الجزاء ولو خلا الطرفان عن الحرم من غير أن يجري السهم في الحرم فلا شيء عليه اذا قتله وهو حلال وكذلك البازي والكلب اذا أرسلهما * وفي الولوالجية ولورماه وهما في الحل فدخل الصيد الحرم بعد ما جرحه فمات فيه لم يكن عليه جزاء ويكره أكله كذا في التارخانية * واذا أرسل الحلال كلبه على صيد في الحل فاتبه الكلب واخذ في الحرم لم يكن على المرسل شيء ولكن لا يؤكل الصيد

أشهر الايام صارت خلاساوى مائتي درهم فتمت السنة كان عليه الزكاة لانه عاد للتجارة على ما كان ولو تم الحول وهي خزانة عليه * رجل أجرداره بعبد ونوا للتجارة كان للتجارة * رجل له عبد للتجارة ان قوم بالدرهم كانت قيمته أقل من مائتي درهم وان قوم بالدنانير كانت قيمته أكثر من عشرين ديناراً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان اشتراه بالدرهم بقوم بالدرهم وان كان اشتراه بالدنانير بقوم بالدنانير وان كان اشتراه بغير الذهب والفضة يقوم بالنقد الغالب في المصر الذي هو فيه وان كان المولى بعث عبده الى مصر آخر حاجة يعتبر بقيمة العبد في

المصر الذي فيه العبد فان كان العبد في المفارقة يعتبر قيمته في اقرب الامصار الى ذلك الموضع وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا وجب عليه الزكاة في احد الوجهين ولم تجب في الوجه الآخر كان عليه الزكاة وما ذكرنا من قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فذلك قوله الاول ولو اشترى أرض عشر أو خراج للتجارة لا يجب فيها الزكاة وكذا لو اشترى بذر للتجارة وزرعها في أرض عشر استأجرها كان فيها العشر لا غير وعن محمد رحمه الله تعالى اذا اشترى للتجارة أرض (٢٥٢) عشر يجب الزكاة مع العشر ان زرع * اذا اشترى عبد التجارة بقرضة فزنها

مائتا درهم وحال عليها الحول وهو لا يساوي مائتي درهم مضروبة قال محمد رحمه الله تعالى لا زكاة عليه حتى يساوي مائتي درهم مضروبة وكذا لو اشترى بمائة وتسعين درهما وذلك قيمته ثم صار يساوي مائتي درهم مضروبة قال محمد رحمه الله تعالى يعتبر الحول من حين صار يساوي مائتي درهم مضروبة فالحاصل ان في عين الذهب والفضة يعتبر الوزن وفي غير الذهب والفضة لا تجب الزكاة ما لم تبلغ قيمته مائتي درهم مضروبة هذا اذا كان المال عينا فان كان ديناً قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى رواية الاصل الدينون ثلاثة دين قوي وهو بدل مال التجارة والقرض ودين وسط وهو بدل مال لم يكن للتجارة كثن ثياب البذلة وعبد الخدمة ودار السمك كفي ودين ضعيف وهو بدل ماليس بمال كالمهر والوصية وبدل الخلع والصلح عن دم العبد والدية في الدين القوى تجب الزكاة اذا حال الحول ويتراخى الاداء الى ان يقبض

ولو جرى الخلال الى الصيد في الحل فدخل الصيد الحرم وأصابه سهم في الحرم لا يلزمه الجزاء كذا في المحيط * وفي الخاتمة قال عليه الجزاء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما أعلم كذا في التتارخانية * ولو ارسل في الحرم كلباً على ذئب وأصاب صيداً أو نصب شبكة الذئب ووقع فيه صيد لاشئ عليه كذا في فتاوى قاضيان * ولو نضر بتمه فيه وقع في بئر أو صدم على شئ فعليه الجزاء وكذا لو كان راكباً أو سائقاً أو قائداً فأتلفت الدابة سدها أو رجلها أو فمها أو صيدها فعليه الجزاء كذا في معراج الدراية * ومن أخرج ظبية من الحرم فولدت أولاداً فماتت هي وأولادها فعليه جزاؤها من الحرم وتكون مضمونة عليه الى أن تصل الى الحرم فان ولدت أو زادت في بدنها أو شعرها قبل وصولها الى الحرم فماتت قبل التكفير ضمن الكل وبعد التكفير يضمن الاصل دون الزيادة ولو باعها فولدت في يد المشتري أو زادت في بدنها أو شعرها ثم مات الكل ان لم يكن البائع أتى جزاءه ضمن الكل وان كان أتى جزاءه ثم حدث الولد الزيادة ضمن الاصل دون الولد والزيادة كذا في غايه السروجي * ومن قتل قلة تصدق بما شاء مثل كف من طعام وهذا اذا أخذ القملة من بدنه أو رأسه أو ثوبه أما اذا أخذها من الارض فقتلها فلا شيء فيه سواء قتل القملة أو ألقاها على الارض وان قتل قتلين أو ثلاثاً تصدق بكف من طعام وفي الزيادة على ذلك نصف صاع من حنطة ولا يجوز أن يقتل القمل لا يجوز أن يدفعه الى غيره ليقته فان فعل ذلك ضمن وكذا لا يجوز له أن يشير الى القمل ولا أن يلقى ثيابه في الشمس ليموت القمل ولأن يغسل ثيابه ليموت القمل فان ألقي ثيابه في الشمس فمات منه القمل فعليه نصف صاع اذا كان كثيراً فان ألقي ثيابه في الشمس للتخفيف فمات منه شيء ولم يكن ذلك من نيته لاشئ عليه وان دفع ثوبه الى حلال ليقته فله فقتله فعلى الأمر الجزاء ولو أشار الى قلة فقتلها المدلول كان عليه جزاؤها ولا شئ في قتل الكلب العقور والذئب والحداثة والغراب الابقع وهو ما يأكل الخبيث أماماً كل الزرع فهو صمد ولا شئ في الحية والعقرب والفأرة والزنبور والنمل والسرطان والذباب والبق والبعوض والبرغوث والقراد والسلحفاة ولا شئ في هوام الارض كالقنفذ والخنفساء كذا في فتاوى قاضيان * وكذا الحلم والوزع وصياح الليل كذا في السراج الوهاج * والضبع والنعلب الذي لا يتبدى بالاذى غالباً فله قتله ولا شئ عليه كذا في غايه السروجي * الحرم ممنوع من قتل ما يد البر بالافواسق وهي التي يتبدى بالاذى كذا في الجامع الصغير لقاضي خان * وللحرم ذبح شاة وبقرة وبعير ودجاجة وبط أهلى كذا في الكنز * (واعلم أن شجر الحرم انواع أربعة (١) * ثلاثة منها يحل قطعها والاتقاع به من غير جزاء وهي كل شجرة أنبتة الناس وهو من جنس ما ينبت الناس وكل شجرة أنبتة الناس وهو ليس من جنس ما ينبت الناس وكل شجرة ينبت بنفسه وهو من جنس ما ينبت الناس وواحد منها لا يحل قطعه ولا الاتقاع به فإذا قطعه رجل فعليه الجزاء وهو كل شجرة ينبت بنفسه وهو ليس من جنس ما ينبت الناس ويستوى في هذا الواحد أن يكون مملوكاً لانس أو لم يكن حتى قالوا في رجل نبت في ملكه أم غيلان فقطعها انسان فعليه قيمتها المالكها وعليه قيمة أخرى طلق الشرع هكذا في المحيط * اذا قطع شجر الحرم وهو رطب في حد النماء والزيادة فإذا كان القاطع مخاطباً بالسرعة ان اشد ترى بقمته طعاماً تصدق على الفقراء على كل مسكين نصف صاع من حنطة في أى مكان شاء وان شاء اشترى بها هدياً

(١) مطاب شجر الحرم أنواع

أربعين درهما وكلما قبض أربعين درهما يلزمه درهم وفي الدين الوسط لا يجب الاداء ما لم يقبض وأربعين درهم ولا يعتبر الحول بعد القبض ويعتد بهما ضئ من الحول قبل القبض في الصحيح من الرواية وفي الدين الضعيف لا تجب الزكاة ما لم يقبض مائتي درهم ويحل الحول بعد القبض ونحو السائمة بمنزلة شئ عبد الخدمة * ولو ورث مائتي درهم ديناً على رجل وحال عليه الحول لا زكاة عليه حتى يقبض مائتي درهم وبه تبعهما ضئ من الحول قبل القبض وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية

أخرى لا تجب الزكاة حتى يحول الحول بعد القبض ولو ورث سائمة كان عليه الزكاة إذا حال الحول نوى أو لم ينو وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الديون كلها سواء تجب الزكاة قبل القبض وكما قبض شيئا يلزمه أداء زكاة ذلك القدر قبل القبض أو أكثر الدين الكتابة فان في بدل الكتابة لا تجب الزكاة لما مضى من الحول قبل القبض وكذلك لو كان بين رجلين عبد للتجارة وقيمته ألف درهم فاعتقه أحدهما وهو معسر واختارا الآخر استعماه العبد فقبض السعاية بعد سنين لازكاة عليه (٢٥٣) ما لم يحل الحول عليه بعد القبض

ولو تزوج امرأة على ابل بغير عينا فقبضت خسا من الابل لازكاة فيها في قولهم م ما لم يحل الحول بعد القبض ولو تزوجها على ابل بعينها فكذلك الجواب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتبر الحول بعد القبض وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تجب الزكاة بحكم الحول الماضي ولو تزوج امرأة على أربعين شاة سائمة فقبضت خال عليها الحول ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليها زكاة النصف الباقي ولو كان المهر عبد اطلقها الزوج بعد يوم الفطر قبل الدخول بها كان عليها جميع الصدقة ولو تزوجها على مائتي درهم ودفع اليها ثم طلقها بعد الحول قبل الدخول كان عليها زكاة المائتين وفي دية المقتول ان قضى القاضى بالدية من الدراهم أو الدنانير وقبض ورثة المقتول بعد الحول على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تجب الزكاة ما لم يحل الحول بعد القبض وان قضى القاضي بالدية من الابل لازكاة في قولهم

ويذبح في الحرم ولا يجوز فيه الصوم سواء كان محرما أو حلالا أو قارنا فإذا أدى قيمته يكره له الانتفاع بالملعوق ولو باع يجوز بيعه ويتصدق بقيمته وما كان ييس من أشجار الحرم وخرج من حد السماء والزيادة فلا بأس بقطعه والانتفاع به كذا في شرح الطحاوي * ولو قطع الشجرة فالمعتبر أصلها دون أغصانها فان كان أصلها في الحرم وأغصانها في الحل فهو من شجر الحرم وان كان بعض الأصل في الحرم وبعضه في الحل فهو من شجر الحرم - ساطا ويجوز أخذ الورق من شجر الحرم ولا ضمان فيه إذا كان لا يضر بالشجر كذا في السراج الوهاج * ولو قلع شجرة في الحرم فغرم قيمتها ثم غرسها مكانها ثم نبتت ثم قلعها ثانيا فلا شيء عليه لانه ملكها بالضمان كذا في البحر الرائق * ولو اشترى في قطع شجرة الحرم محرمان أو حلالان أو محرمان وحلال فعليه ماقية واحدة كذا في غاية السروحي * وان أحش حشيش الحرم وهو رطب وجبت عليه قيمته ولا شيء عليه في أخذ اليابس هكذا في شرح الطحاوي * ولا يرعى حشيش الحرم ولا يقطع الا لأخر ولا بأس بأخذ الكفاة في الحرم كذا في الكافي

(الباب العاشر في مجاوزة الميقات بغير احرام)

اذا دخل الآفاق مكة بغير احرام وهو لا يريد الحج والعمره فعليه لا دخول مكة اما حجة أو عمره فان أحرم بالحج أو العمره من غير أن يرجع إلى الميقات فعليه دم لتلحق الميقات * وان عاد إلى الميقات وأحرم فهذا على وجهين فان أحرم بحجة أو عمره عماله لم يخرجه عن العهدة وان أحرم بحجة الاسلام أو عمره كانت عليه ان كان ذلك في عامه أجزأه عماله لم يخرجه عن العهدة وان أحرم استحسانا كذا في المحيط * وكذا إذا حج من عامه ذلك حجة نذر ها هكذا في النهاية * وان تحوأت السنة وبقيت المسئلة بمجاله لم يجزئه عماله لم يخرجه عن العهدة ولا دخول مكة بغير احرام كذا في المحيط في بيان مواقيت الاحرام * ومن جاوز الميقات وهو يريد الحج والعمره غير محرم فلا يخلو اما أن يكون احرم داخل الميقات أو عاد إلى الميقات ثم أحرم فان أحرم داخل الميقات ينظر ان خاف فوت الحج متى عاد فإنه لا يعود ويضئ في احرامه ولم يدم وان كان لا يخاف فوات الحج فإنه يعود إلى الوقت وإذا عاد إلى الوقت فلا يخلو اما أن يكون حلالا أو محرما فان عاد حلالا ثم أحرم سقط عنه الدم وان عاد إلى الوقت محرما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان أبي سقط عنه الدم وان لم يلب لا يسقط وعندهما يسقط في الوجهين * ومن جاوز وقته غير محرم ثم أتى وقتا آخر أقرب منه وأحرم جاز ولا شيء عليه ولو جاوز الميقات ويريد بستان بني عامر دون مكة فلا شيء عليه * كوفي جاوز الميقات بغير احرام وأهل بعمرة ثم أهل بحجة فهذا على وجهين اما أن يحرم بالعمره أو لا ثم بالحجة أو لا ثم بالعمره من الحرم أو قرن بينهما فان أحرم بالعمره ثم بالحجة أو قرن بينهما فعليه دم واحد استحسانا وان أحرم بالحجة أو لا ثم بالعمره من الحرم فعليه دمان أحدهما التلحق احرام الحج من الوقت والثاني التلحق احرام العمره من الحل * رجل جاوز الميقات فأحرم بحجة فافسد دها أو فاته الحج فقصاها سقط عنه الدم الذي وجب للوقت وإذا جاوز العبد الميقات بغير احرام ثم أذن له مولاه أن يحرم فأحرم لم يدم الوقت اذا اعتق وأما الكافر يدخل مكة ثم أسلم ثم يحرم فلا شيء عليه وكذلك الغلام يجاوز ثم يعتلم ويحرم بمنزلة الكافر كذا في محيط السرخسي * ولو جاوز الميقات قاصدا مكة بغير احرام مرارا فإنه يجب عليه سلك مرة اما حجة أو عمره فان خرج من عامه ذلك إلى الميقات فأحرم بحجة الاسلام

حتى يحول الحول بعد القبض كالزوجة امرأة على ابل بغير عينا وقبضت يعتبر الحول بعد القبض اذا أجر داره أو عبده بمائتي درهم لا تجب الزكاة ما لم يحل الحول بعد القبض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان كانت الدار أو العبد للتجارة وقبض أربعين درهما بعد الحول كان عليه مدهم بحكم الحول الماضي قبل القبض لان أجر دار التجارة وعبد التجارة بمنزلة ثمن مال التجارة في الصحيح من الرواية وفي الاجارة الرسومة بخارى اذا بطل الاجرة وبقي المال في بدال أجره ينحى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انه قال ان

كانت الاجرة من الدراهم او من الدنانير كان زكاتها على الاجر لانه ملكها بالقبض وعند انقضاء الاجارة لا يلزمه رد عن المقبوض وانما يلزمه رد غيبها فكان بمنزلة دين لحقه بعد الحول وقال الشيخ الامام الزاهد علي بن محمد البردوي ومجد الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ان زكاتها تجب على المستاجر أيضا لان الناس به بدون مال الاجارة ديناً على الاجر وفي بيع الزملاء المعهود بسمرقند تجب زكاة الثمرة على البائع وعلى قول الشيخ الامام الزاهد (٢٥٤) علي بن محمد البردوي ومجد الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى تجب على المشتري أيضا وفيه نوع اشكال وهو انه

لو اعتبر ديناً عند الناس ينبغي أن لا تجب الزكاة على الاجر والبائع لانه مشغول بالدين ولا تجب على المشتري والمستاجر أيضا لانه وان اعتبر ديناً للمستاجر فليس بمنفعة في حقه لانه يمكنه المطالبة قبل فسخ الاجارة ولا يملكه حقيقة فكان هذا بمنزلة الدين على الجاحد أو فوقه ونعمة لا تجب الزكاة ما لم يحل الحول بعد القبض وان كانت الاجرة عينا وفي العين في يد الاجر وقت انقضاء الاجارة تسقط الزكاة عن الاجر لانه استحق عليه عين مال الزكاة برجل له مائة درهم في يده ومائة درهم أخرى دين له على غيره فقال عليها الحول ذكر عصام رحمه الله تعالى ان عليه الزكاة وهو محمول على ما اذا كان الدين بدل مال التجارة ويكون المدين ملياً مقرباً بالدين * رجل له على رجل ما تادروهم حال الحول الا انه رآهم استفاد ألفاً فتم الحول على المائتين لا تجب عليه زكاة الا ان مال يأخذ من الدين أربعين درهما فصاعداً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه لا تجب عليه زكاة المائتين ما لم يقبض أربعين درهما فاذا لم يقبض واذا

أو غيرهما فإنه يسقط عنه ما وجب عليه لاجل المجاوزة لاخيرة ولا يسقط عنه ما وجب عليه لاجل المجاوزة قبلها لان الواجب قبل الاخيرة صار ديناً فلا يسقط الا بتعيين النية كذا في شرح الطحاوي في باب ذكر الحج والعمرة * مكى * خرج من الحرم يريد الحج وأحرم ولم يبدأ بالحرم حتى وقف بعرفة فعليه شاة وان لم يشتغل بأعمال الحج حتى عاد إلى الحرم ان عاد ملياً يسقط عنه الدم بخلاف وان عاد غير ملياً لا يسقط عنه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما كذا في التتارخانية * وان خرج المكي إلى الخلد لاجبة ثم أحرم بالحج من الخلد ووقف بعرفة فلا شيء عليه والمتمتع اذا فرغ من عمرته ثم خرج من الحرم فأحرم بالحج من الخلد ووقف بعرفة فعليه دم فان رجع إلى الحرم محرماً عند هـ او محرماً ملياً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سقط عنه الدم وان رجع إلى الحرم وأهل منه قبل الاحرام فلا شيء عليه بالاتفاق كذا في غاية السروجي شرح الهداية

(الباب الحادى عشر فى اضافة الاحرام الى الاحرام)

يجب أن يعلم بان الجمع بين احرام الحج أو احرام العمرة بدعة ولكن اذا جمع بينهما لم يمتنع عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى تلزمه احداهما الا أنه لا بد من رفض احدهما عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فاذا فرغ من الاولى في فصل الحج يقضى الثانية في العام الثاني وفي فصل العمرة يقضى الثانية في ذلك العام لان تكرار العمرة في سنة واحدة جائز بخلاف الحج وكذلك بناء أعمال العمرة على أعمال الحج بدعة وأما بناء احرام الحج على احرام العمرة فليس ببذعة حتى ان من أحرم بحجة وطاف لها شوطاً ثم أهل بعمرة رفض العمرة هكذا في المحيط * ولزمه دم الرضا وقضاء العمرة كذا في النهاية * ولو أحرم بحجة ثم أحرم بعمرة قبل أن يطوف للحجة شوطاً فإنه لا يرض العمرة كذا في المحيط * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا أحرم المكي بعمرة وطاف لها شوطاً ثم أحرم بالحج فإنه يرفض الحج وعليه رفضه دم وعليه حجة وعمرة كذا في الهداية * ولو أحرم بالعمرة ثم بالحج ولم يأت بشئ من أفعال العمرة فإنه يرفض العمرة اتفاقاً هكذا في الكافي * فان طاف لعمرة أربعة أشواط ثم أحرم بالحج رفض الحج بخلاف وعليه دم بالرفض أيهما رفضه الا أن يرفض العمرة فضاها وفي رفض الحج قضاء وعمرة وان مضى عليه ما جزأه وعليه دم لجمعه بينهما كذا في الهداية * كوفي أحرم بالحج ثم أحرم بعمرة لم يمتنع ويصير بذلك قارناً لكنه اساءه فلو وقف بعرفات ولم يأت بأفعال العمرة فهو رافض لعمرة فان توجه اليه لم ترتفع حتى يقف فان طاف للحج للتحية ثم أحرم لعمرة لم يمتنع ولو مضى عليه ما جاز وعليه دم لجمعه بينهما وهو دم كفارة لا تسلك ويستحب أن يرفض عمرته كذا في الكافي * واذا أحرم بحج وفرغ منه ثم أحرم بحج آخر يوم التمتع له الثاني ثم ان كان حلق في الحج الاول قبل أن يحرم بالثاني فلا شيء عليه وان كان لم يحلق بينهما فعليه دم سواء حلق بعد الاحرام الثاني أو لم يحلق كذا في التبيين * ومن فرغ من عمرته الا التمتع يرفض ما حرمه من كفارة * واذا حلق للحج ثم أحرم لرفضها كذا في الهداية * الحاج اذا أهل بعمرة في يوم التمتع أو أيام التمتع لم يمتنع ولا يلزمه رفضها فان رفضها يحجب دم لرفضه او عمرته كانها وان مضى عليها جاز وعليه دم كفارة * واذا حلق للحج ثم أحرم لرفضها كذا في الاصل وقال مشايخنا يرفضها وان فاتها الحج ثم أحرم بعمرة رفضها وان أحرم بحج رفضه أيضا

درهما فصاعداً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه لا تجب عليه زكاة المائتين ما لم يقبض أربعين درهما فاذا لم يقبض واذا عليه الاداء عن الاصل لا يجب عن الفائدة * رجل لدين على رجل وهب من ثأنته وكله بقبضه وحال الحول ثم قبضه الموهوب له كانت الزكاة على الواهب لان الموهوب له وكيل في القبض * الدين يمنع الزكاة اذا كان معاً الباس من جهة العباد كالقرض وعن المبيع وضمن المتلف وارث الجراحه ومهر المرأة كان الدين عن النقود أو من المكمل أو الموزون أو الثياب أو الحيوان وجب بشكاح أو خلع أو صلح عن دم

عمده هو حال أو أجل فان كان المال فاضلا عن الدين كان عليه زكاة الفاضل اذا بلغ النصاب وان لم يمتد بعد وجوب الزكاة لا يسقط الزكاة وجوب الزكاة في النصاب ودين الزكاة بأن استهلك النصاب بعد الحول لا يمنع الزكاة يستوى فيه المال الظاهر والباطن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى نفس الزكاة في النصاب تمنع الزكاة ردين الزكاة لا يمنع اذا ملك الرجل مائتي درهم وخسعة دراهم فغضى عليها حولان قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليه عشرة دراهم لان بعض الحول الاول وجب عليه (٢٥٥) خمسة المائتين ولا يجب عليه الخمسة الزائدة زكاة لان عنده لا يجب الزكاة فيما دون الاربعين غضى الحول الثاني وماله مائتان سوى الزكاة الاولى فتجب عليه خمسة أخرى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى عليه السنة الاولى خمسة دراهم وثن درهم لان عندهما يجب الزكاة في الكسور فيبقى ماله في السنة الثانية مائتان الاثن درهم فلا يجب عليه في السنة الثانية شيء ولو ملك الرجل ألف درهم ومضى عليها ثلاثة احوال كان عليه الحول الاول خمسة وعشرون وللحول الثاني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه زكاة تسعمائة وستين لان عنده لا تجب الزكاة فيما دون الاربعين وللحول الثالث زكاة تسعمائة وعشرين وذلك ثلاث وعشرون وعندهما تجب الزكاة في الكسور أيضا فان ضاع منهما تسعمائة وبقي مائتان كان عليه خمسة دراهم لا غير كأنه لم يملك الا مائتي درهم فكان عليه زكاة المائتين وان ملك الرجل على رجل ثلثمائة درهم ومضى عليها

واذا فرض لزمه الدم وعليه في العمرة قضاءها وفي الحججة عمره وحجة كذا في الكفاي

(الباب الثاني عشر في الاحصار)

المحصر من أحرم ثم منع عن مضى في موجب الاحرام سواء كان المنع من العدو أو المرض أو الحبس أو الكسر أو القرع أو غيرها من الموانع من اتمام ما أحرم به حقيقة أو شرعا وهذا قول أصحابنا رحمه الله تعالى كذا في البدائع * وحد المرض الذي يثبت به الاحصار عندنا أن يقدمه عن الذهاب والركوب الا زيادة مرض والعدو ينتظم المسلم والكافر والسبع هكذا في السراج الوهاج * لو سرقت نفقته أو هلكت راحلته فان كان لا يقدر على المشي فهو محصر وان كان يقدر على المشي فليس محصر واذا أحرمت ولا زوج لها ومعهما محرم فمات محرمها أو أحرمت ولا محرم معها ولكن معها زوجها فمات زوجها فمات محصره كذا في البدائع * واذا مات محرم المرأة في الطريق وبينها وبين مكة مسيرة ثلاثة أيام فصاعدا فهي بمنزلة المحصر وكذا اذا حجت تطوعا بغير ان زوجها معها فمنها من الذهاب فهي بمنزلة المحصر وكذا العبد والامة اذا أحرم ما جاز لمولاهما أن يحلها ما يكونان محصرين كذا في السراج الوهاج * وان أحرمت بحجة الاسلام ولا محرم لها ولا زوج فهي محصرة وان كان لها محرم وزوج لها استطاعة عند خروج اهل بلدها فليست بمحصرة وان كان لها زوج ولا محرم معها فمات الزوج فهي محصرة وهل للزوج أن يحلها روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه ان له أن يحلها ثم الاحصار كما يكون عن الحج يكون عن العمرة عند عامة العلماء (وأما حكم الاحصار) فهو ان يبعث بالهدي أو يثمنه ليشتري به هديا أو يذبح عنه وما لم يذبح لا يحل وهو قول عامة العلماء وسواهم بشرط عند الاحرام الا بالهلال بغير ذبح عند الاحصار أو لم يشترط ويجب أن يواعد يوماء معلوما يذبح عنه فيحل به - والذبح ولا يحل قبله حتى لو فعل شيئا من محظورات الاحرام قبل ذبح الهدي يجب عليه ما يجب على المحرم اذا لم يكن محصرا وأما الخلق فليس بشرط التحلل في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان حلق فحسن كذا في البدائع * المحصر اذا كان لا يجد الهدي ولا غنم لا يحل بالصوم عندنا كذا في السراج الوهاج ان حل في يوم وعده على ظن انه ذبح هديه عنه في ذلك اليوم ثم علم انه لم يذبحه كان محرما وعليه دم لاحلاله قبل وقته ولو ذبح الهدي قبل يوم الوعد جازا استحسنانا كذا في غايه السروحي شرح الهداية * ثم اذا تحلل المحصر بالهدي وكان مفردا بالحج فعليه حجة وعرة من قابل وان كان مفردا بالعمره فعليه عمره مكانها وان كان قارنا فاعلم بذبح هديين وعليه عمرتان وحجة كذا في المحيط * ولو بعث هديين وهو مفرد فانه يحل من احرامه بذبح الاول منهما ما يكون الاخر تطوعا وان كان قارنا لا يحل الا بذبحهما كذا في البدائع * ولو بعث بهدي واحد ليحل عن الحج ويبقى في احرام العمرة لم يتحل عن واحد منهما كذا في التبيين * ولو بعث بهديين ولم يبعث أحدهما بالحج أو للعمره لم يضره كذا في محيط السرخسي * وان دخل قارنا فاطاف لعمرته وحجته فخرج فاحصر قبل أن ينفق بعرفة فانه يبعث الهدي ويحل به وعليه حجة وعمره مكان حجة وليس عليه عمره مكان عمره وعليه دم لتقصيره في غير الحرم عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * والمحصر اذا قضى حجته في عامه فلا عمره كذا في غايه السروحي شرح الهداية * ولو أحرم بشي لا ينوي حجة ولا عمره ثم أحصر يحل بهدي واحد وعليه عمره استحسنانا * ولو أحرم

ثلاثة احوال ثم قبض منها مائتي درهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى زكاة السنة الاولى خمسة دراهم والسنة الثانية أربعة دراهم عن مائة وستين ولا شيء عليه في الفضل لانه دون الاربعين * هلال النصاب بعد وجوب الزكاة يسقط الزكاة هلك بعد ما طلب الامام أو الساعي أو قبله عند مشايخنا رحمه الله تعالى وهل يأن تأخير الزكاة بعد التمكن ذكر الكرخي رحمه الله تعالى انه يأن تأخيرها كذا في كرا الحاشيكم الشهد رحمه الله تعالى في المنتقى وعن محمد رحمه الله تعالى ان من أجز الزكاة من غير عز ولا يقبل شهادته فرق محمد رحمه الله تعالى بين الحج وبين الزكاة فقال

لا يأتى بتأخير الحج ويأتى بتأخير الزكاة لان في الزكاة حق الفقراء فيها ثم تأخير حقههم أما الحج خالص حق الله تعالى وروى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يأتى بتأخير الزكاة ويأتى بتأخير الحج لان الزكاة غير مؤقتة أما الحج فريضة يتعلق اداؤها بالوقت بخلاف الصلاة وتوعسى لا يدرك الوقت في المستقبل * رجل ملك مائتي درهم قضى عليه حولان ليس عليه زكاة السنة الثانية لان زكاة السنة الاولى صارت مانعة لوجوب الزكاة في السنة الثانية ولو حال (٢٥٦) الحول على المائتين فاستهلك النصاب قبل اداء الزكاة ثم استفاد مائتي درهم وحال

الحول على المستفاد لا تجب عليه زكاة المستفاد ولان زكاة نصاب الاول دين في ذمته فنعى زكاة المستفاد ولو ملك نصابا وتزوج امرأة على مائتي درهم وحال الحول على النصاب لا تجب عليه الزكاة لان وجوب المهر حق للمرأة مانع وجوب الزكاة ولو وجبت عليه كفارة عين أو ظاهرا أو قتل لا يمنع الزكاة ولا يمنع الدين وجوب العشر والخراج ويمنع صدقة الفطر * مات من عليه الزكاة تسقط الزكاة ولا تصير ديناً في التركة الا أنه لو أوصى بداء الزكاة يجب تنفيذ الوصية من ثلث ماله والردة بمنزلة الموت ولو أخر زكاة المال حتى مرض يؤدى سرا من الورثة وان لم يكن عنده مال وأراد أن يستقرض لاداء الزكاة فان كان في أكبر رأيه انه اذا استقرض وأدى الزكاة واجتهد بقضاء دينه يقدر على ذلك كان الافضل له أن يستقرض فان استقرض وأدى ولم يقدر على قضاء الدين حتى مات يرجي ان يقضى الله تعالى دينه في الآخرة وان كان أكبر رأيه انه اذا

بشئ وسماه نفسه وأحصر يحل بهدى واحد وعليه حجة وعمرة كذا في البدائع * ولو أحرمت بحجتي أو عمرتين ثم أحصر يحل بدمين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بهدى واحد كذا في غاية السروحي شرح الهداية * ومن أهل بعثين وسار إلى مكة ليؤديه ما فان أحصر يلزمه هدى واحد من عمرة واحدة ولو لم يسرح حتى أحصر يلزمه هديان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه عمرتان عندهما ما خلا لمحمد رحمه الله تعالى محصر بهت بالهدى ثم زال الاحصار فان علم أنه يدرك الهدى والحج يلزمه الذهاب وان علم أنه لم يدركه ما لا يلزمه وان علم أنه يدركه أحدهما فان كان يدرك الهدى دون الحج لا يلزمه الذهاب وان كان يدرك الحج دون الهدى يلزمه الذهاب قياسا ولا يلزمه استحسانا كذا في محيط السرخسي * واذا أدرك هديه صنع به ماشاء كذا في المحيط * المفرد بالحج اذا تحلل ثم زال الاحصار عنه فأحرم ورجع من عامه فليس عليه نية القضاء ولا عمرة عليه كذا في غاية السروحي شرح الهداية * رجل أحصر بحجة أو عمرة فبعث بهدى الاحصار ثم زال الاحصار وحدث احصار آخر فان علم أنه يدرك الهدى ونوى أن يكون للاحصار الثاني جاز وحل به وان لم ينو حتى ينحل لم يجزئه كذا في محيط السرخسي * ومن وقف بعرفة ثم أحصر لا يكون محصرا ومن أحصر بمكة وهو ممنوع عن الطواف والوقوف فهو محصر هكذا في التبيين * قال الجصاص هو الصحيح هكذا في البدائع * وان قدر على أحدهما فليس بمحصر لانه اذا قدر على الوقوف آمن من القوات وأما اذا قدر على الطواف فلان فائت الحج يحل به كذا في التبيين * ومن أحصر بعد الوقوف حتى مضت أيام التشريق فعليه لترك الوقوف بمزدلفة وترك الرمي دم ويطوف طواف الزيارة وعليه لتأخير مدم ولتأخير الحلق دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ليس لتأخير الحلق والطواف شئ كذا في المحيط * هدى الاحصار لا يجوز ذبحه الا في الحرم عندنا ويجوز ذبحه قبل يوم النحر وبعد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ما لا يجوز ذبحه وان هدى الاحصار عن العمرة يجوز ذبحه في أي وقت كان بعد أن كان في الحرم هكذا في السراج الوهاج

(الباب الثالث عشر في فوات الحج)

من أحرمت بالحج فرضا كان أو مندورا أو تطوعا صحيحا كان أو فاسدا سواء طرأ فساده أو انفق فاسدا كما اذا أحرمت بحجامة أو فاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد فاته الحج وعليه أن يطوف ويسعى ويحلل ويقضى من قابل ولادم عليه كذا في الهداية * وان كان فائت الحج قارنا فاته يطوف للعمرة ويسعى لها ثم يطوف طوافا آخر لفوات الحج ويسعى له ويحلق أو يقصر وقد بطل عنه دم القران ويقطع التلبية اذا أخذ في الطواف الذي يحل به كذا في البدائع * وان كان فائت الحج متمعا قد ساق الهدى بطل تمتعه ويصنع بهديه ماشاء كذا في المحيط * اختلف أصحابنا فيما يحل به فائت الحج من الطواف أنه يلزم ذلك باحرام الحج أو باحرام العمرة قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى باحرام الحج وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى باحرام العمرة وينقلب احرامه احرام العمرة كذا في البدائع * وفائدة هذا الاختلاف تظهر فيما اذا أحرمت بحجة أخرى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يرفضها حتى لا يصير محرما بحجتي وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يرفضها بل يمضي فيها كذا في المحيط * وليس على فائت الحج طواف الصدر كذا في فتاوى قاضيان

(الباب) استقرض لا يقدر على قضاء الدين كان الافضل له ان لا يستقرض لان خصومة صاحب الدين أشد * رجل له عبد للتجارة وعلى العبد دين لا تجب عليه زكاة العبد بقدر الدين ولو كان العبد للخدمة كان على المولى صدقة فطره * رجل له ألف درهم فاعترضه من رجل ألفا واعتصب منه رجل آخر هذه الألف وللغاصب الثاني أيضا ألف درهم فاستلم الثاني الغصب وحال الحول على مال الغاصبين ثم أبرأهما المصوب منه كان على الغاصب الاول زكاة ألف مولا زكاة على الغاصب الثاني لان الاول ان ضمن الغصب للغصب

منه كأنه ان يرجع على الغاصب الثاني فلم يكن ماله مشغولاً بالدين أما الثاني ضمن الغصب فليس له ان يرجع بذلك على غيره فصار ماله مشغولاً بالدين قبل البراء فلا يكون سبباً للزكاة * رجل عليه ألف درهم لرجل وكفل به رجل بغير ان ذنبه ولا اصيل والكفيل لكل واحد منهما ألف درهم فحال الحول على ماله ما ثم أبرأهما منه صاحب الدين لازكاة على واحد منهما لان كل واحد منهما كان مطالباً بالدين فلا يرجع أحدهما بالدين على صاحبه * رجل التقط ألفاً وعرفها سنة ثم تصدق بها وله ألف درهم (٢٥٧) فحال الحول على ألفه كان عليه زكاة ألفه استحسن ان لا الدين

(الباب الرابع عشر في الحج عن الغير)

الاصل في هذا الباب أن الانسان له أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة كان أو صوماً أو صدقة أو غيره بها كالحج وقرأة القرآن والأذكار وزيارة قبور الانبياء عليهم الصلاة والسلام والشهداء والاولياء والصالحين وتكفين الموتى وجميع أنواع البر كذا في غاية السروجي شرح الهداية * (العبادات ثلاثة أنواع) ماله محضة كالزكاة وصدقة الفطر وبدنية محضة كالصلاة والصوم ومركبة منهما كالحج والاناة تجرى في النوع الاول في حالتي الاختيار والاضطرار ولا تجرى في النوع الثاني وتجري في النوع الثالث عند العجز كذا في الكافي * ولجواز النيابة في الحج شرائط * (منها) أن يكون المحجوج عنه عاجزاً عن الاداء بنفسه وله مال فان كان قادراً على الاداء بنفسه بأن كان صحيح البدن وله مال أو كان فقيراً صحيح البدن لا يجوز حج غيره عنه (ومنها) استدامة العجز من وقت الاحياج الى وقت الموت هكذا في البدائع * حتى لو أجمعت عن نفسه وهو مريض يكون مراعى فان مات أجزأه وان تعافى بطل وكذا لو أجمعت عن نفسه وهو مجنون كذا في التبيين * فان أجمعت الرجل الصحيح عن نفسه رجلاً ثم عجز لم تجزئه الحج كذا في السراج الوهاج * وانما شرط عجز المنوب للحج الفرض لا التقل كذا في الكنز * ففي الحج النفل تجوز النيابة حالة القدرة لان باب النفل أوسع كذا في السراج الوهاج * (ومنها) الامر بالحج فلا يجوز حج الغير عنه بغير أمره الا لو ارث يحج عن مورثه بغير أمره فانه يجزيه (ومنها) نيابة المحجوج عنه عند الاحرام والافضل أن يقول بلسانه لبيد عن فلان (ومنها) أن يكون حج المأمور بحج المحجوج عنه فان تطوع الحاج عنه بماله نفسه لم يجز عنه حتى يحج بماله وكذا اذا وصى أن يحج بماله ومات فتطوع عنه وارثه بماله نفسه كذا في البدائع * واذا دفع الى رجل مالاً للحج عن ميت فأنفق المأمور شيئاً من ماله نفسه فان كان في ماله وفاء بالنفقة لا يصير محلاً لغيره ويرجع عما أنفق من مال الميت استحسن ان لا يرجع قياساً وان لم يكن في مال الميت وفاء بالنفقة فأنفق شيئاً من ماله يتظر ان كان أكثر النفقة من مال الميت جاز وقوع الحج عن الميت والا فلا وهذا استحسن والقياس أن لا يجوز هكذا في محيط السرخسي * (ومنها) أن يحج راكباً حتى لو أمره بالحج فخرج ماشياً ضمن النفقة ويحج عنه راكباً كذا في البدائع * ثم الصحيح من المذهب فيمن حج عن غيره أن أصل الحج يقع عن المحجوج عنه ولهذا لا يسقط به الفرض عن المأمور وهو الحاج كذا في التبيين * والافضل للانسان اذا أراد أن يحج رجلاً عن نفسه أن يحج رجلاً قد حج عن نفسه ومع هذا لو أجمعت رجلاً لم يحج عن نفسه حجة الاسلام يجوز عندنا وسقط الحج عن الامر كذا في المحيط * وفي الكرماني الافضل أن يكون عالماً بطريق الحج وأفامه ويكون حراً عاقلاً بالغاً كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ولو أجمعت عنه امرأه أو عبداً أو أمة باذن السيد جاز ويكره هكذا في محيط السرخسي * واذا أمره رجلان كل واحد منهما أن يحج عنه حجة فأهل بحجة واحدة عنهم جميعاً فهذه الحجة عن نفسه ولا يقع لواحد منهما ويضمن النفقة ولا يمكنه بعد ذلك جعله عن أحدهم بخلاف ما اذا حج عن أبيه فان له أن يجعله عن أيهما شاء واذا أجمع الاحرام فجعله عن أحدهما ولم يعين فان مضى على ذلك الإيهام صار محالاً فإوان عين أحدهما قبل المضى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو مخالف ويقع الحج عن نفسه وقال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يقع عن غيره وهذا

ليس بواجب لاحتمال ان صاحب اللقطة يجبر الصدقة ولانه انيس هنا أحد يطالبه من حيث الظاهر واستهلاكه النصاب بعد وجوب الزكاة بوجوب الضمان واستبدال مال التجارة بمال التجارة ليس باستهلاك وبغير مال التجارة استهلاك واستبدال السائمة بالسائمة استهلاك واقتراض النصاب بعد الحول ليس باستهلاك وان نوى المال على المستقرض وكذا لو أعار النوب للتجارة بعد الحول ولا تجب الزكاة على المجنون اذا كان مطبقاً وتجب على المجنى عليه وان استوعب الاعمال حولاً كاملاً ولو جن في أول الحول ثم أفاق قبل ان يتم الحول كان عليه الزكاة لان المجنون اذا لم يستوعب الشهر لا يمنع الصوم فاذا لم يستوعب السنة لا يمنع الزكاة وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا بلغ الصبي مجنوناً ثم أفاق بعد سنين يعتبر الحول من يوم أفاق ولا يعد جماعته من الحول قبل الافاقة وفي الذي جن في أول الحول ثم

(٣٣ - فتاوى اول) أفاق في السنة يعد جماعته من الحول والذي يجن ويفيق بمنزلة العاقل * رجل أودع ماله رجلاً لا يعرفه ثم وجده بعد سنين وأخذ ماله لازكاة عليه ولو أودع رجلاً لا يعرفه ثم نسي سنين ثم تذكر بعد ذلك كان عليه زكاة ماضى وان سقط ماله في البحر ثم وصل اليه بعد سنين لازكاة عليه ماضى وكذا المفقود المجهود اذا رده الغاصب بعد سنين وكذا المال الذي ذهب به العدو الى دار الحرب ثم وصل اليه بعد سنين والعبد اذا أبق من مولاه ثم عاد اليه بعد سنين والمدفون في القلعة اذا نسي مكانه وان دفن في داره أو دار غيره ونسي مكانه

ثم وجد بعد سنين كان عليه زكاة ماضى واختلف المشايخ في المدفون في الكرم والارض اذ انسى مكانه والذين المجهود بمنزلة الساقط في الجرفان كان القاضي يعلم بالدين روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى انه نصاب وان لم يكن القاضي علم بالدين وله بينة عادلة فليقره ما حتى مضى السنون روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى انه لا يكون نصابا وأكثر المشايخ رجعهم الله تعالى على خلافه وفي الاصل لم يجعل الدين المجهود نصابا ولم يفصل قال شمس الأئمة (٢٥٨) السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح جواب الكتاب اذ ليس كل قاض يعادل ولا كل

بينه تعدل وفي الخصومة بين يدي القاضي ذلك وكل واحد لا يختار ذلك وان كان المديون يقرب في السر ويجحد في العلانية لم يكن نصابا وان كان المديون مقرا الا أنه معسر فهو نصاب وان كان على مفلس فلسه القاضي وهو مقر يكون نصابا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وجهما الله تعالى الاول وان كان مقرا فلما قدمه الى القاضي سجده فقامت عليه البيعة ومضى زمان في تعديل الشهود ثم عدلوا سقطت عنه الزكاة من يوم جحد عند القاضي الى أن عدل الشهود لانه كان جاحدا وتزمت الزكاة فيما كان مقرا قبل الخصومة ولو كان الدين على ملي مقربه وهرب المديون الى مصر من الامصار فعليه الزكاة فيما يقبض منه لانه قادر على ان يطلب أو يبعث بذلك وكلا وان لم يقدر على طلبه وعلى الوكيل فلا زكاة عليه وعلى ابن السبيل زكاة ماله لانه قادر على التصرف بنائبه * رجل تزوج امرأته على ألف ودفع اليها ولم يعلم انها أمة فخال

بخلاف ما إذا أبهم الاحرام فلم يعين حجة أو عمرة فان له أن يعين ما شاء هكذا في شرح المجمع للصنف وان أطلق بأن سكت عن ذكر المحجوج عنه معينا ومبهما قال في الكافي لانصفيه وينبغي أن يصح التعيين هنا جاعلا لعدم المخالفة كذا في التبيين * وإذا أمر غيره بالافراد بجعة أو عمرة فقرر فهو مخالف ضامن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز أن يأمر استخسا نا وهذا الخلاف فيما اذا قرن عن الأمر وأما لو نوى بأحد من شخص آخر أو عن نفسه فهو مخالف ضامن بخلاف ولو أمر بالحلج فاعتمر ثم حج من مكة فهو مخالف في قوله جميعا كذا في المحيط * وفي الخاتمة ولا يجوز ذلك عن حجة الاسلام كذا في التارخانية * ولو أمره بالعمرة فاعتمر أو لا ثم حج عن نفسه لم يكن مخالفا وان كان حج أو لا ثم اعتمر فهو مخالف في قوله جميعا كذا في المحيط * ولو أمره بأحد من الحلج والآخر بالعمرة ولم يأمر به بالجمع فجمع برماله ما وان أمر به بالجمع جاز كذا في محيط السرخسي * المأمور بالحلج ينفق من مال الأمر ذاهبا وجائيا كذا في السراجية * ولو أخرج رجلا بوذى الحلج ويقم بمكة جازوا الفضل أن يحج ويرجع وإذا فرغ المأمور بالحلج من الحلج ونوى الإقامة خمسة عشر يوما فصاعدا أنفق من مال نفسه ولو أنفق من مال الأمر يضمن فان أقامها أياما من غيرية الإقامة قال أصحابنا انه ان أقام إقامة معتادة مقدارا يقيم الناس به عادة فالنفقة في مال المحجوج عنه وان أقام أكثر من ذلك فالنفقة في ماله وهذا كان في زمانهم فأما في زماننا فلا يمكن الخروج للأفراد والأحاديث للجماعة فليدله من مكة الامع القافلة فدا دام منتظرا خروج القافلة فنفقته في مال المحجوج عنه وكذا في إقامته ببغداد والتعويل في الذهاب والاياب على ذهاب لقافلة والايام * فان نوى الإقامة خمسة عشر يوما فصاعدا حتى سقطت نفقته من مال الأمر ثم رجع بعد ذلك هل تعود نفقته في مال الأمر كذا في القدوري في شرح مختصر الطحاوي أن على قول محمد رحمه الله تعالى تعود وهو ظاهر الرواية وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تعود وهذا اذا لم يكن اتخذ مكة دارا وان اتخذ مكة دارا ثم عاد لا تعود النفقة في مال الأمر بخلاف كذا في البدائع * ولو خرج المأمور بالحلج قبل أيام الحلج ينبغي أن ينفق من مال الأمر الى بغداد أو الى الكوفة ثم يقيم به أو ينفق من مال نفسه حتى جاء وان الحلج ثم يتحلل وينفق من مال الميت حتى يتحقق السبب وهو الانفاق في الطريق من مال الميت كذا في محيط السرخسي * ولو أن الحاج عن الغير تشاغل بمجوانج نفسه حتى فاتته الحلج ضمن المال فان حج بماله نفسه عن الميت من عام قابل آخر أو ان فاتته الحلج بأفقه سماوية أو سقط من البعير قال محمد رحمه الله تعالى لا يضمن النفقة الماضية ونفقته في رجوعه في ماله خاصة كذا في السراج الوهاج * والمأمور بالحلج اذا أخذ طريقا آخر أبعد أو أكثر نفقة فان كان الحاج يسلكه فله ذلك كذا في محيط السرخسي

(الباب الخامس عشر في الوصية بالحلج)

من عليه الحلج اذا مات قبل أدائه فان مات عن غير وصية بأثم بخلاف وان أحب الوارث أن يحج عنه حج وأرجو أن يجزئه ذلك ان شاء الله تعالى كذا ذكر أبو حنيفة رحمه الله تعالى وان مات عن وصية لا يسقط الحلج عنه وإذا حج عنه يجوز عندنا باستجماع شرائط الجواز وهي بنية الحلج وأن يكون الحلج بمال الموصي أو بأكثره لا تطوعا وأن يكون راكبا لا ماشيا ويحج عنه من ثلث ماله سواء قيد الوصية بالثلث بأن أوصى أن

الحول عندها ثم علم انها كانت أمة زوجت نفسها بغير إذن المولى ورد الالف على الزوج روى عن أبي يوسف رحمه الله يحج تعالى انه لا زكاة على واحد منهما وكذلك رجل خلق لحية انسان فقضى عليه بالدية ودفع الدية اليه فخال الحول ثم بنت لحية ووردت الدية اليه لا زكاة على كل واحد منهما وكذلك رجل أقر رجل بدين ألف درهم ثم دفع الالف اليه ثم تصاد فأبعد الحول انه لم يكن عليه دين لا زكاة على كل واحد منهما وكذلك وهب لرجل ألفا ودفع الالف ثم رجع في الهبة بعد الحول بقضاء أو بغير قضاء واسترد الالف لا زكاة على كل واحد منهما

رجل اشترى عبد التجارة بساوى مائتى درهم و اثنتى درهم و نقد الثمن ولم يقبض العبد حتى حال الحول فمات العبد عند البائع كان على البائع زكاة المائتين وكذلك على المشتري أما على البائع فلا نه يملك الثمن وحال الحول عليه عنده وأما على المشتري لان العبد كان للتجارة وبموته عند البائع انفسخ البيع والمشتري أخذ عوض العبد مائتى درهم فان كانت قيمة العبد مائة كان على البائع زكاة المائتين لانه ملك الثمن ومضى عليه الحول عنده وبانفساخ البيع لحقه دين بعد الحول فلا تسقط (٢٥٩) عنه زكاة المائتين ولا زكاة على المشتري لان الثمن زال عن ملكه الى البائع فلم يملك المائتين حولا ولا مالا وبانفساخ البيع استفاد المائتين بعد الحول فلا تجب عليه الزكاة * رجل له على رجل ألف درهم دين وكفله به ارجل بأمر المديون أو بغير أمره وللأصيل والكفيل لكل واحد منهما ألف درهم فقال الحول على مالهما لازكاة على كل واحد منهما لان كل واحد منهما كان مطابا بالالف * ولو اغتصب رجل ألفا من رجل ففأخر واغتصب الآخر من الغاصب واستهلكها لكل واحد من الغاصبين ألف فقال الحول على مال الغاصبين كان على الغاصب الاول زكاة ألفه ولا زكاة على الغاصب الثانى لان الاول لوضمن الغصب يرجع على الغاصب الثانى أما الثانى لو ضمن لا يرجع على الاول وانما فارق الغصب الكفالة وان كان فى الكفالة أمر اذا أتى الكفيل يرجع على الاصيل لان فى الغصب ليس له ان يطالب ما يجعالب اذا اختار تضمين أحدهما بغير الآخر أتت فى الكفالة ان يطالبهما

يحب عنه بثلث ماله أو أطلق بأن أوصى بأن يحب عنه هكذا فى البدائع * فان لم يبين مكانا يحب عنه من وطنه عند علمائنا وهذا اذا كان ثلث ماله يكتفى للحج من وطنه فأما اذا كان لا يكتفى لذلك فانه يحب عنه من حيث يمكن الاجحاج عنه بثلث ماله كذا فى المحيط * ولو لم يكن له وطن فانه يحب عنه من الموضع الذى مات فيه كذا فى شرح الطحاوى * واذا كان له أو طان شتى يحب عنه من أقرب أو طانه الى مكة بلا خلاف لامن أبعد أو طانه هكذا فى التارخانية * وان أوصى أن يحب عنه من موضع كذا من غير بلده يحب عنه من ثلث ماله من ذلك الموضع الذى بين قرب من مكة أو بعد عنها وما فضل فى بد الحجاج عن الميت بعد النفقة فى ذهابه ورجوعه فانه يرتد على الورثة لانه لا يسهه أن يأخذ شيئا مما فضل هكذا فى البدائع * ولو أوج عنه من غير وطنه مع امكان الاجحاج من وطنه من ثلث ماله فان الوصى يكون ضامنا ويكون الحج له ويحب عن الميت ثانيا لا اذا كان المكان الذى أوج عنه قريبا الى وطنه من حيث يبلغ اليه ويرجع الى وطنه قبل الليل فحينئذ لا يكون ضامنا ولو أوج عنه من موضع وفضل عنه من ثلث ماله وتبين انه كان يبلغ أبعد منه فان الوصى يكون ضامنا ويحب عنه من حيث يبلغ الا اذا كان الفضل يسيرا من زاد وكسوة فلا يكون محالفا ويرد الفضل على الورثة كذا فى الظهيرية فان خرج من بلده الى بلد أقرب من مكة فان خرج له سير الحج حب عنه من بلده فى قولهم جميعا وان خرج للحج قبلت فى بعض الطريق وأوصى أن يحب عنه فكذلك فى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى يحب عنه من حيث يبلغ كذا فى البدائع * وفى الزاد والعصج قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا فى المضمرات * واذا خرج للحج وأقام فى بعض البلاد حتى تحولت السنة فمات به وأوصى بأن يحب عنه يحب عنه من بلده فى قولهم جميعا كذا فى غاية السروجى شرح الهداية * واذا أوصى بأن يحب عنه فمات الحجاج فى طريق الحج يحب عنه من منزله بثلث ما بقى من ماله وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا فى التبيين * وهذا اذا كان الثلث يكتفى للحج من منزله فان لم يكتف حب عنه من حيث يبلغ استسنا كذا فى النهر النائق * اوصى بحج فأوج الوصى عنه رجلا وهلك النفقة أو سرق قبل الخروج أو فى الطريق أو فى يد الوصى قبل أن يدفع اليه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يحب من ثلث ما بقى من المال كذا فى التمرناشى * وهكذا فى التارخانية * وان أوصى بحج وماله يكتفى لحجة واحدة ولا يكتفى للثانية يحب عنه واحدة وترد الزيادة الى الورثة كذا فى غاية السروجى شرح الهداية * اذا أوصى أن يحب عنه بثلث ماله وثائه يبلغ حججا فان قال أحجوا عني بثلث مالى حججة واحدة أو قال حججة ولم يقل واحدة يحب عنه حججة واحدة وان قال أحجوا عني بثلث مالى لم يرد على هذا يحب عنه حججا الى أن لا يبقى من ثلث ماله شئ والوصى بالخيار ان شاء أحج عنه حججا فى سنة واحدة وان شاء أحج رجلانى كل سنة مرة والاول أفضل فان أحج الوصى بالثلث حججا وبقي شئ قابيل لا يبنى للحج من وطنه وبقي للحج من أقرب المواقف أو من مكة أو ما أشبه ذلك بأتى بذلك ولا يرد الباقي على الورثة هكذا فى المحيط * وان أوصى أن يحب عنه بثلث ماله فى كل سنة حجة لم يذ كرمه فى الاصل روى عن محمد رحمه الله تعالى انه كالثانى هكذا فى غاية السروجى شرح الهداية * ولو قال الميت الوصى ادفع المال الى من يحب عني لم يكن الوصى أن يحب نفسه ولو أوصى الميت أن يحب عنه ولم يرد كان الوصى أن يحب نفسه فان كان الوصى وارث الميت أو دفع المال الى وارث الميت ليحب عن الميت فان أجازت الورثة وهم كبار جاز وان لم يجيزوا لا يجوز واذا أوصى بأن يحب عنه بماله فقبض عنه

جميعا فكان كل واحد منهما - ما مطا بالالف * رجل له على رجل ألف درهم فقال الحول عليه ثم أبرأ المديون من الدين سقطت عنه الزكاة وكذلك رجل له ألفت فقال عليه الحول فاستهلكها رجل ثم ان صاحب الف أبرأ المستهلك سقطت عنه الزكاة وكذلك رجل أقرض ألفه رجلا بعد ما حال الحول ثم أبرأ المستقرض عن القرض سقطت عنه الزكاة وكذلك رجل عنده متاع للتجارة وحال عليه الحول فباعه من رجل ثم أبرأ المشتري عن الثمن سقطت عنه الزكاة لان من عليه الزكاة أن يبيع ماله بمال الزكاة ويقرضه بعد الحول فاذا صار مال الزكاة دينا

بسبب تلكه صار كانه كان ديناً من الاصل وفي الدين ما لم يقبضه لا يلزمه الاداء فاذا سقط الدين بالاراس سقطت عنه الزكاة * رجل له غنم سائمة اشتراها رجل ولم يقبضها حتى حال الحول ثم قبضها لا زكاة على المشتري فيها مضى ويستقبل حولاً بعد القبض لانها كانت مضفونة على بائعه بالثمن وكذا السائمة اذا غصبها رجل والغاصب مقر بالغصب الا انه يمنعها من المالك ثم ردها على المالك بعد الحول لا زكاة على صاحب الغنم فيها مضى وكذا لو كانت السائمة رهناً عند (٣٦٠) رجل بألف وللراهن مائة ألف فحال الحول على الرهن في يد المرتهن كان على

الراهن زكاة ما كان عنده من المال الا لالف التي هي دين عليه ولا زكاة عليه في غنم الراهن لانها كانت مضفونة بالدين فرق بين الدراهم وبين السائمة الدراهم اذا كانت غصبا عند رجل والغاصب مقر بالغصب كان على صاحبها الزكاة اذا قبض وفي غصب السائمة ليس على صاحبها الزكاة وان كان الغاصب مقر * رجل له ألف درهم مضى عليه شهر ثم ان صاحب الالف أتلف الرجل متاعاً قيمته ألف ثم أبرأه صاحب المتاع عن ضمانه قال زفر رحمه الله تعالى يستقبل حولاً بعد الابراء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا حال عليها الحول من ذمكها كان عليه زكاتها

(فصل في أداء الزكاة)

أداء الزكاة على نوعين أداء بعد الوجوب وتجهيل الزكاة قبل الوجوب اذا أراد الرجل أدائها زكاة الواجبة قالوا الافضل هو الاعلان والاطهار وفي التطوعات الافضل هو الاخفاء والاسرار وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الافضل اصحاب

الوارث أو الاجنبي لا يجوز واذا أوصى الرجل بأن يحج عنه فأن أجمع الوارث رجلاً من مال نفسه ليرجع في مال الميت جاز وله أن يرجع في مال الميت وكذا الزكاة والكفاوة ولو فعل ذلك أجنبي لا يجوز ولو أوصى بأن يحج عنه فأن أجمع الوارث من مال نفسه لا ليرجع عليه جاز لبيت عن حجة الاسلام كذا في فتاوى قاضيان * واذا أوصى الميت للحاج بمائة في يده بعد الرجوع تجوز وصيته له ويجوز له الفضل بالوصية وهو الأصح ولو أوصى بأن يحج عنه بمائة درهم فانه يحج عنه من حيث يبلغ ولو كانت المائة لا تخرج من ثلث ماله فانه يحج عنه بقدر ثلث ماله من حيث يبلغ ولا تبطل الوصية وكذلك اذا أوصى بأن يحج عنه بمائة بعينها وقد هلك منها درهم أو أكثر فانه يحج عنه بالساق ولا تبطل الوصية هكذا في شرح الطحاوي * ولو أوصى لرجل بألف وأوصى بألف للساكن وأوصى بأن يحج عنه بألف حجة الاسلام وثلثه يبلغ ألفي درهم يقسم الثلث بينهم اثلاثاً ثم ينظر الى حصة الساكن فيضاف الى حجته حتى يكمل فافضل فهو للساكن ولو أوصى بأن يحج عنه بألف درهم وذلك النفل لا يزوج في الحج فلو وصى أن يصرفه الى الدراهم التي تزوج في الحج وان شاء يدفع الدنانير بقيمتها لو أمر الوصي رجلاً أن يحج عن الميت في هذه السنة واعطاه النفقة فلم يحج حتى مضت السنة فخرج من قابل جاز عن الميت ولا يضمن النفقة كذا في محيط السرخسي * الحاج عن الميت اذا مات بعد الوقوف بعرفة أجزأ عن الميت ولو لم يمت ورجع قبل طواف الزيارة فهو حرام عن النساء فبرجع بغير احرام بنفقته ويقضى ما تبقى كذا في الذخيرة في فصل المأمور بالحج * وان أفسد حجه بجماع قبل الوقوف رتماً بقي في يده من المال وضمن ما أنفق في الطريق ويقضى الحاج من مال نفسه حجة وعمرة وأما اذا جامع بعد الوقوف لا يفسد حجه ولا يضمن النفقة وعليه الدم في ماله كذا في السراج الوهاج * أوصى أن يحج عنه فلان فلان فعن محمد رحمه الله تعالى يحج عنه غيره الا أن يقول لا يحج الا فلان ولا يحج غيره ولو مرض المأمور في الطريق فدفع النفقة الى غيره ليحج عن الميت لم يجز الا أن يكون الأمر له في ذلك وينبغي للوصي أن يأذن له في أن يحج عنه غيره اذا مرض هكذا في السراج الوهاج في فصل الحج عن الغير * الحاج عن الميت اذا مرض وانفق المال كله فليس على الوصي أن يبعث بالنفقة اليه ليرجع اذا قال الوصي للحاج ان نفق المال فاستقرض وعلى قضاء الدين فهو جائز كذا في المحيط * ولو أحرز من المبيعات أو دونه فضاع المال فانفق من مال نفسه حتى قضى المناسك ورجع الى أهله ليرجع به على الوصي الا بأمر القاضي في نفقته كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ولو ضاع مال النفقة بمكة أو بقرب منها ولم يبق من مال النفقة فانفق المأمور من مال نفسه كان له أن يرجع في مال الميت كذا في التارخية * اذا استأجر المأمور بالحج خادماً لخدمته ان كان مثله يخدم نفسه فهو في مال نفسه وان كان مثله لا يخدم نفسه فهو في مال الميت وللمأمور بالحج أن يدخل الحليم ويعطي أجر الحارص وغير ذلك مما يشاء الحاج * الوصي اذا دفع الدراهم الى رجل ليحج بها عن الميت ثم أراد أن يسترد المال عنه كان له ذلك ما لم يحرم فاذا استرد وطلب المأمور ونفقة الرجوع الى بلده ينظر ان استرد المال لخيانة ظهرت منه فالنفقة في ماله خاصة وان استرد لضعف رأيه أو لجهله بأمر المناسك فالنفقة في مال الميت وان استرد لخيانة ولا تهمة فالنفقة في مال الوصي هكذا في المحيط * لو حج عن الميت ثم اعتمر لنفسه لا يضمن النفقة وما دام مشغولاً بالعمرة فنفقته في مال نفسه فاذا فرغ منها فنفقته في مال الميت كذا في غاية السروجي شرح الهداية

المال الظاهر أن يؤدي الزكاة الى الفقراء بنفسه لأن هؤلاء لا يضعون الزكاة مواضعها فاما الخراج فانهم يضعونه مواضعه لان (الباب موضع الخراج المقابلة وهو لا مقاتله لانهم يحجرون بخضة الاسلام قال أبو بكره اخراج الصدقة الى فقراء بلدة أخرى الا أن يفرجها الى أقربائه هكذا روى أبو سليمان عن عبد الله بن المبارك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجل بعث كتابه الى فقراء بلدة أخرى غير البلد الذي هو فيه قبل تمام الحول ثم تم الحول على المال في البلد الذي بعث اليه فانه يجوز ذلك * رجل له مال في يد شريكه

في غير المصر الذي هو فيه فانه يصرف الزكاة الى فقراء المصر الذي فيه المال دون المصر الذي هو فيه ولو كان مكان الزكاة وصية للفقراء فانها تصرف الى فقراء البلد الذي فيه الميت * رجل لما خاض في القاضى عليه بشفقة فكساه وأطعمه ينوي به الزكاة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز وقال محمد رحمه الله تعالى يجوز في الكسوة ولا يجوز في الاطعام وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى في الاطعام خلاف ظاهر الرواية * رجل أعطى رجلاً دراهم ليستصدق بها على الفقراء تطوعاً فلم يتصدق المأمور حتى (٣٦١) نوى الأمر زكاة ماله من غير أن يتلفظ به ثم تصدق المأمور جازت

(الباب السادس عشر في الهدى)

وهو مشتمل على أمور (الاول) معرفة الهدى وهو ما يهدى من النعم الى الحرم هكذا في التبيين * ويكون هدياً يجعله هدياً يصريحاً أو دلالة وهي اما بالنسبة أو بسوق بدنة الى مكة وان لم ينو استحساناً كذا في البحر الرائق * وهو من ثلاثة أنواع الابل والبقر والغنم كذا في الهداية * وعندنا الافضل الابل ثم البقر ثم الغنم كذا في فتح القدير * والبدن من الابل والبقر خاصة كذا في محيط السرخسي * (والثاني) ما يجوز فيه وما لا يجوز في الهدى * والهدايا الاما جاز في الضحايا والشاة جائزة في كل شيء الا في موضعين من طواف طواف الزيارة جنباً ومن جامع بعد الوقوف كذا في الهداية * (والثالث) ما يسن وما يكره تقليد الهدى مسنون كذا في محيط السرخسي * يقلد هدى التطوع والمتعة والقران وكذا الهدى الذي أوجبه على نفسه بالندى ولا يقلد دم الاحصار ولا دم الجنائيات فلا يقلد دم الاحصار ودم الجنائيات جاز ولا بأس به كذا في السراج الوهاج * ولا يسن تقليد الشاة عندنا كذا في الهداية * (والرابع) ما يفعل بالهدى وما لا يفعل ولا يركب الهدى الا في حال ضرورة وكذا الحمل لان تعظيم الهدى واجب وفي الحمل والركوب استدلاله وابتداه فينا في التعظيم فيحرم كذا في محيط السرخسي * ولو ركبها أو حمل عليها فنقصت فعليه ضمان ما نقص ويصدق به على الفقراء دون الاغنياء كذا في البحر الرائق * وان كان له البني لم يحملها وينضح ضرعها بالماء البارد حتى يتقطع لبنها ان كان قريياً من وقت الذبح فان كان بعيداً منه ويضر ذلك بالبدنة يحملها ويتصدق بلبنها وان صرفه الى حاجته تصدق بثله أو بقيته كذا في الكافي * وكذا اذا صرفه الى غنى هكذا في البحر الرائق * ان ولدت تصدق به أو ذبحه معها وان باعه تصدق بمنه كذا في التبيين * فان استهلك الولد ضمن قيمته وان اشترى بها هدياً ففسن كذا في البحر الرائق * ومن ساق هدياً فغلب فان كان تطوعاً فليس عليه غيره وان كان واجباً قام غيره مقامه وان أصابه عيب كثير يقيم غيره مقامه وصنع بالمعيب ماشاء كذا في الكافي * هذا اذا كان موسراً ما اذا كان مفسراً أجزأ ذلك المعيب كذا في السراج الوهاج * واذا عطبت البدنة في الطريق فان كانت تطوعاً فشرها وصنع نعلها بهدماً وضرب صفحة بسنماها ولم يأكل هو منها شيئاً ولا غيره من الاغنياء بل يتصدق به وذلك أفضل من أن يترك جزأه للسماع وان كانت واجبة أقام غيره مقامها وصنع بها ماشاء كذا في الكافي * اذا باع هدى التطوع والحرم وعطب فيه قبل يوم النحر فان كان قد عكس فيه انقصان يمنع أداء الواجب ذبحه وتصدق به له ولا يأكل منه وان كان النقصان المتمكن يسيراً بحيث لا يمنع أداء الواجب ذبحه وتصدق به له وكل وهذا بخلاف هدى المتعة فانه لو عطب في الحرم قبل يوم النحر فذبحه لا يجزى به واذا سرق هدى رجل فاشترى مكانه أخرى فقلدها أو وجهها ثم وجد الاول فان نحرهما فهو أفضل وان نحر الاول وباع الآخر أجزأه وان نحر الاول وباع الاول فان كان قيمة الآخر مثل قيمة الاول أو أكثر فلا شيء عليه وان كان أقل يتصدق بفضل ما بينهما كذا في المحيط * ويجوز ذبح دم التطوع قبل يوم النحر في الصحيح كذا في الكافي * وذبحه يوم النحر أفضل كذا في التبيين * ولا يجوز ذبح هدى المتعة والقران الا في يوم النحر كذا في الهداية * حتى لو ذبح قبله لا يجوز اجتماعه بعده كان تاركاً للواجب عند الامام فيلزمه دم هكذا في البحر الرائق * ويجوز ذبح بقية الهدايا في أي وقت شاء ولا يجوز ذبح الهدايا الا في الحرم كذا في

عن الزكاة وكذا لو أمره بأن يتصدق بها عن كفارة اليقين ثم نوى الزكاة ثم تصدق المأمور جازت عن الزكاة ولو قال ان دخلت هذه الدار فقله على أن أتصدق بهذه المائة قد دخل الدار وهو ينوي عند الدخول أن يتصدق بها عن الزكاة ثم تصدق بها لم يجزه عن الزكاة لان في الفصل الاول يد الوكيل كيد الموكل ودفعه كدفع الموكل فاذا نوى الزكاة كان عماً نوى أمانى مسئلة الدخول وجب عليه التصديق عند الدخول باليمين السابقة فلا يصح رجوعه * رجلاً دفع كل واحد منهم مائة الى رجل لم يؤدي عنه فخط ما لهم ثم تصدق ضمن الوكيل مال الدافعين وكانت الصدقة عنه وكذا لو كان في يد رجل أوقاف مختلفة فخط أموال الاوقاف وغلات الوقف كان ضامناً وكذا البيع والسهم سار اذا خط أموال الناس والطعام اذا خط حنطة الناس الا في موضع يكون الطعام مأزوماً بالخط عرفاً من عليه

الزكاة اذا شك انه هل أدى الزكاة أم لا قال ابن المبارك رحمه الله تعالى يؤدي الزكاة كما لو شك في أداء الصلاة في وقتها بخلاف ما لو شك في أداء الصلاة بعد خروج الوقت فانه لا يلزمه الاداء من عليه الزكاة اذا كان يؤخر ليس للفقير ان يطالبه ولا ان يأخذ ماله بغيره فان أخذ كان لصاحب المال ان يسترد ما كان قائماً في يده ويضمنه ان كان هالكا فان لم يكن في قرأته من عليه الزكاة وقبيلته أخرج من هذا الرجل فكذلك ليس له ان يأخذ ماله وان أخذ كان ضامناً في الحكم أما فيما بينه وبين الله تعالى يرجى ان يحل له ان يأخذ رجل دفع زكاة ماله الى

رجل وامره بالاداء أعطى الوكيل ولد نفسه الكبير أو الصغير أو امرأته وهم محاور جاز ولا يسلك لنفسه شيئا * رجل أمر رجلا بأن يؤدى عنه الزكاة من مال نفسه فأدى المأمور فانه لا يرجع على الأمر ما لم يشترط الرجوع وكذا لو قال لغيره بلفظ لفلان درهم أو قال الموهوب له لرجل عوض الواهب عن هبته من مالك فتفعل المأمور ذلك لا يرجع على الأمر ولو قال لغيره أنفق على عيالي أو أنفق في بيته داري وليس بينهما خلطة ولم يذكر (٣٦٣) الرجوع فأنفق المأمور وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى يرجع على الأمر وقال الشيخ الإمام المعروف

بجوهر زاده رحمه الله تعالى لا يرجع بغير شرط والمدينون إذا أمر رجلا بقضاء دينه ففضى المأمور يرجع على الأمر بغير شرط وفي الجبايات والمؤن المالية إذا أمر غيره بإدائها عنه فأدى المأمور قال الشيخ الإمام الزاهد فخر الإسلام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى يرجع المأمور على الأمر بغير شرط وكذا في كل ما كان مطالباً من جهة العباد حساً * قال رحمه الله تعالى ومن قسم الجبايات والمؤن بين الناس على السوية ~~يكون~~ ما جورا والرجل إذا أخذ السلطان لصادره فقال الرجل خلتني أو الأسير يد الكافر إذا أمر غيره بذلك فدفعت المأمور ما لا وخلص الأمر اختلقوا فيه قال بعضهم لا يرجع المأمور في المستثنين إلا بشرط الرجوع وقال بعضهم في الأسير يرجع وفي الذي أخذ السلطان لا يرجع إلا عند شرط الرجوع وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى يرجع في المستثنين وإن لم

الهداية * ويجوز أن يتصدق بها على مساكين الحرم وغيرهم إلا أن مساكين الحرم أفضل إلا أن يكون غيرهم أحوج منهم كذا في الجوهر النيرة * كل دم يجوز له أكله لا يجب عليه الصدقة به بعد الذبح بل يستحب أن يتصدق بالثلث وما لا يجوز له أكله يجب عليه الصدقة به فلو ذبحه بالذبح لاضمان عليه في الكل وإن استهلكه بعد الذبح أن كان مما يجب عليه الصدقة به يغرم قيمته ويتصدق به وإن كان مما لا يجب عليه الصدقة به لا يغرم شيئا ويجوز بيعه سواء كان مما يجوز أو لا يجوز ويجب عليه صدقته كذا في السراج الوهاج * ويستحب لصاحبه أن يأكل من هدى التطوع إذا بلغ الحرم ومن هدى المتعة والقران هكذا في التبيين * ويجوز له أن يطعم الغني ولا يجوز إلا كل من بقية الهدايا كدما الكفارات والنذور وهدى الاحصار والتطوع إذا لم يبلغ محله كذا في السراج الوهاج * ولا يجب تعريف الهدى وهو أن يذهب به إلى عرفات ولو عرف بهدى المتعة والقران فحسن * والأفضل في الجزور النحر وفي البقر والغنم الذبح ونحر الأبل قياموله أن يضعها أو الأول أفضل ولا يذبح البقر والغنم قائمين ويضعهما واستحب الجهور استقبال القبلة والأولى أن يتولى ذبحها بنفسه إذا كان يحسن ذلك كذا في التبيين * ويتصدق بجلاها وخطامها ولم يعط أجرة الجزار منه كذا في الكنز * ويجوز أن يتصدق على الجزار منها سوى أجرته عند الأكثر وإن أعطاه شيئا منها الجزارة ضمنه كذا في غاية السروج شرح الهداية * (والخامس) النذر بالهدى إن قال الله تعالى هدى فان نوى شيئا من الأنواع الثلاثة فهو على ما نوى وإن لم ينو شيئا ينصرف إلى الشاة عندنا وإن قال الله تعالى بذنة فان نوى شيئا من النوعين فهو على ما نوى وإن لم ينو شيئا فله أن يختار أي النوعين شاء كذا في المحيط * البدنة إذا أوجبها بالنذر فانه ينحرها حيث شاء إلا إذا نوى أن ينحر بمكة فلا يجوز نحرها إلا بمكة وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أرى أن ينحر البدن بمكة ولو أوجب جزورا فهو من الأبل خاصة كذا في البدائع * ولو نذر هديا يختص ذبحه بالحرم اتفاقا ولو نذر جزورا يجوز في غير الحرم اتفاقا كذا في شرح مجمع البحرين لابن المثلث * ولو قال الله تعالى أن أهدي شاة فأهدي جزورا جاز وإذا أدى مثل ما عينه في نذره أو أفضل منه أو أهدي قيمته أجزأه بمكة كذا في المبسوط للإمام السرخسي

(الباب السابع عشر في النذر بالحج)

الحج كما هو واجب بإيجاب الله تعالى ابتداء على من استجمع شرائط الوجوب وهو حجة الاسلام ففقد يجب بإيجاب الله تعالى بناء على وجوب سبب الوجوب من العبد وهو أن يقول لله على حجة وكذا لو قال على حجة سواء كان النذر مطلقا أو معلقا بشرط بأن قال إن فعلت كذا فله على أن أحج حتى يلزمه الوفاء إذا وجد الشرط ولا يخرج بالكفارة في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع * وإذا علق الحج بشرط ثم علقه بشرط آخر وجد الشرطان يكف به حجة واحدة إذا قال في البيه الثانية فعلى ذلك الحجة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لله على إحرام أو قال على إحرام حج فعليه حجة أو عمره أو تعين اليه وكذا إذا قال لفظا يدل على التزام الإحرام بأن قال لله على المشي إلى بيت الله وإلى الكعبة أو إلى مكة جاز وعليه حجة أو عمره كذا في البدائع * وهو الاستحسان هكذا في محيط السرخسي * فإن عين حجة أو عمره كان عليه أن

يشترط الرجوع * عامل الخراج إذا أخذ الخراج من الأكاروب الأرض غائب في ظاهر الرواية لا يرجع وذكر في الفتاوى لابي الليث يحج رحمه الله تعالى أنه يرجع ولو أخذ العامل الخراج من الخارج لا يرجع وعامل الجباية إذا أخذ الجباية من المستأجر اجارة طويلة أو من يسكن الدار أو الحانوت بالغلة فالواحد ولو أخذ الخراج من الأكارسوا * رجل دفع زكاة ماله إلى رجل وامره بالاداء ثم أدى الأمر بنفسه ثم الوكيل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الوكيل علم يادئه أو لم يعلم وقالوا إن لم يعلم لا يضمن وإن علم ضمن وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن

علم ضمن وان لم يعلم لا يضمن * رجل وجب عليه زكاة المائتين فافترض خمسة من ماله ثم ضاعت منه تلك الخمسة لانسقاط عنه الزكاة ولومات صاحب المال بعد ان أفترز الخمسة كانت الخمسة مبرأ عنه عن هشام رحمه الله تعالى قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل قال ما تصدقت به الى آخر السنة فقد نويت عن الزكاة ثم جعل يتصدق ولا تحضره النية قال لا يجوز به قلت فان أخرج الدراهم وصرفها في كره وقال هذه من الزكاة فجعل يتصدق ولا تحضره النية قال أرجو ان يجوز به اذا هلك (٢٦٣) الوديعة عند المودع فدفعت القيمة الى

صاحبها وهو فقير يدفع الخصومة يريد به الزكاة لا يجزيه ويكره الاحتياط لمنع الزكاة وابطال الشفعة في قول محمد رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى * رجل أدى خمسة من المائتين بعد الحول الى الفقير لاجل الزكاة ثم ظهر فيه ادرهم مستوقفة لم تكن تلك الخمسة زكاة لنقصان النصاب وان أراد ان يسترد الخمسة من الفقير ليس له ذلك لانه لما ظهر ان الزكاة لم تكن واجبة ظهر ان الصدقة وقعت تطوعا فان رد الفقير باختياره كان ذلك هبة من الفقير حتى لو كان الفقير صغيرا لا يصح رده وان دفع خمسة من المائتين بعد الحول الى رجل وأمره بأن يتصدق بها عن الزكاة فلم يتصدق حتى وجد في ماله درهما ستوقفا كان له أن يسترده من الوكيل * رجل ظن ان ماله خمسة فادى زكاة خمسمائة ثم ظهر ان ماله كان اربعمائة كان له ان يجعل الزكاة من السنة الثانية لان الزيادة ان لم تقع زكاة أمكن جعلها تعجلا فتجعل تعجلا وكذا التاجر

يجزى أو يعتمر ما شيا ثم اذا حج أو اعتمر ما شيا متى يبدأ بالمشي ومتى يترك المشي ففي الحج يترك المشي متى طاف للزيارة وفي العمرة متى طاف وشي وفي البداءة اختلف المشايخ بعضهم قالوا يعيش من حيث يحرم ومنهم من قال يعيش حين يخرج من بيته كذا في المحيط * وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان * فلوركب ادا قدما وكذا اذا ركب في أكثره وان ركب الاقل يجب عليه بحسبه من الدم وفي الاصل خير بين الركوب والمشى قالوا والصحيح هو الاول كذا في التبيين * ولو قال الله على المشي الى الحرم أو الى المسجد الحرام لم يصح ولم يلزمه شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يصح وتلزمه حجة أو عمره والوقال الى الصفا والمروة لا يصح في قولهم جميعا * ولو قال على الذهاب الى بيت الله أو الى الخرج أو الى مكة أو الى الحرم أو الى المسجد الحرام أو الى الصفا والمروة لا يصح فيه كالجواب في قوله الله على المشي الى بيت الله أو الى كذا وكذا على الاتفاق والاختلاف كذا في البدائع * ولو قال الله على حجة الاسلام مرتين لا يلزمه شيء كذا في المحيط * * ولو قال الله على حجتان في هذه السنة كان عليه حجتان وكذا لو قال على عشر حجج في هذه السنة كان عليه عشر حجج في عشر سنين وكذا لو أوجب على نفسه مائة حجة لزمته * ولو قال الله على نصف حجة قال محمد رحمه الله تعالى تلزمه حجة كاملة وكذا لو قال ليسك بحجة لا أطوف فيها طواف الزيارة ولا أقف بعرفة تلزمه حجة كاملة كذا في فتاوى قاضيخان * اذا قال الله على ثلاثون حجة فأحج ثلاثين نفسا في سنة واحدة فان مات قبل أن يحج * وقت الحج جاز الكل وان جاء وقت الحج وهو حي قادر على الحج بطلت حجة واحدة وعلى هذا كل سنة تجزى كذا في المحيط * ولو قال المريض ان عافاني الله من مرضي هذا فعلى حجة فبرأ من حجة وان لم يقبل على حجة لله لان الحجة لا تكون الا لله ولو قال ان برأت فعلى حجة فبرأ وحج جاز ذلك عن حجة الاسلام * ولو نوى غير حجة الاسلام صح نية هكذا في الخلاصة * (مسائل شتى) * أهل عرفة وقفوا في يوم وشهدوا يومهم وقفوا قبل يوم الوقوف بان شهدوا وأنهم وقفوا يوم التروية تقبل عليهم والاعادة ولو شهدوا بانهم وقفوا بعد يوم الوقوف بان شهدوا وأنهم وقفوا يوم النحر تقبل وتجزئهم حجهم وهذا استحسان وان شهدوا يوم التروية ان هذا اليوم يوم عرفة فان أمكن أن يقف مع الناس أو أكثرهم فباركوا في شهادتهم قياسا واستحسانا وان لم يقفوا عسبة فاتهم الحج فان أمكنه أن يقف معهم ليلا لانهم ارفك كذلك استحسانا حتى اذا لم يقفوا فاتهم الحج وان لم يمكنه أن يقف ليلا مع أكثرهم لا تقبل شهادتهم ويأمرهم أن يقفوا من الغد استحسانا والشهود في هذا كواحد من الناس حتى لو وقفوا بعمار أو لم يقفوا مع الناس فاتهم الحج كذا في التبيين * وعليهم أن يحلوا بعمره وعليهم الحج من قابل الشهود اذا شهدوا في زمانهم الوقوف بعرفة فباركوا في شهادتهم شاهدين عدلين واذا شهدوا في زمان لا يمكنهم الوقوف بعرفة فباركوا ويحتاجون الى الوقوف به ليلا لا تقبل فيه شهادة عدلين لان الوقوف يتحول بشهادتهم حتى يوقف بالليل مكان النهار فلا يقبل فيه الا الامر الظاهر كذا في المحيط * والحاصل ان في كل موضع لوقبات الشهادة لغات الحج على الكل لا يقبل الامام الشهادة وان كثر الشهود وفي كل موضع لوقبات الشهادة لغات الحج على البعض دون البعض فبات الشهادة كذا في غاية السروجي شرح الهداية * اذا حرمت بغير حجة الاسلام وكان معها محرم فان لم يكن لها زوج فانها تنقض على ذلك هكذا في شرح الطحاوي في باب الفدية * وان كان لها زوج فاذا نزلها في الحج فاحرمت

اذا أمر على عامل الصدقة بحال فأخذ العامل منه أكثر من زكاة ماله على ظن ان ماله أكثر فظهر انه كان أقل فجعل الزكاة للسنة الثانية وان علم العامل مقدار ماله وأخذ منه الزيادة حورا لا تحتسب الزيادة من الزكاة لانه ما أخذ الزيادة على وجه الزكاة وانما أخذها جورا وظلما * (فصل في هبة الدين من المديون بنية الزكاة) * اذا وهب الدين من المديون بعد الحول ينوي به الزكاة ان كان المديون غنيا لا يجوز بوضع الواهب مقدار زكاة استحسانا وان كان المديون فقيرا فهو هبة الدين ينوي به زكاة مال عين عند الواهب لانه قطع عنه زكاة ذلك المال وكذا

لأنه زكاة من آخر على غيره ولو هب جميع الدين من المدينون فبذلة الزكاة عن الدين في الاستحسان يكون مؤديا وتسقط عنه الزكاة وكذا لو هب كل الدين من المدينون ولم ينوبه الزكاة كان مؤديا زكاة هذا الدين استحسانا كالمالك النصاب عينا فذهب النصاب من الفقير بعد الحول ولم ينوب شيئا كان مؤديا استحسانا إذا كان النصاب عينا فتصدق بالنصاب على الفقير ولم ينوب شيئا كان مؤديا قياسا واستحسانا وإن هب من المدينون خمسة من الدين ينوبه (٣٦٤) زكاة المائتين لا يجوز عن المائتين قياسا واستحسانا وهل تسقط عنه زكاة

الخمسة وهو عن درهم في القياس لا تسقط وفي الاستحسان تسقط ولو هب خمسة من المائتين ولم ينوب شيئا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تسقط عنه زكاة الخمسة وكذلك هب من المدينون مائة وخمسة وتسعين وبقى عليه خمسة لا يسقط عنه شيء من الزكاة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو هب من المدينون مائة وستة وتسعين يسقط عنه من الزكاة درهم ويؤدى أربعة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يسقط عنه زكاة ما هب وان هب خمسة تسقط عنه زكاة الخمسة وهو عن درهم وان هب مائة تسقط زكاة المائة وان هب الكل ولم ينوب شيئا أو نوى التطوع تسقط عنه زكاة الكل

(فصل في تجهيل الزكاة)

يجوز تجهيل الزكاة بعد ملك النصاب ولا يجوز قبله وكما يجوز التجهيل بعد ملك نصاب واحد عن نصاب واحد يجوز عن نصاب كثيرة رجل له مائة درهم فجهل

بالحج قبل أشهر الحج فله أن يحللها وإن أحرمت في أشهر الحج فليس له أن يحللها وإن كانت في بلاد بعيدة ويخرجون منها قبل أشهر الحج فأحرمت في وقت خروج أهل بلادها لم يكن له أن يحللها وإن أحرمت قبل ذلك كان له أن يحللها إلا أن يكون أحرما قبل ذلك بأيام يسيرة هكذا في المحيط * وإن أحرمت بغيره فلزوجه أن يمنعها ويحللها بغيره ولا يثبت التحليل بقول الزوج - حلت لى بى - يفعل بها أدنى ما هو من محظورات الاحرام من قص ظفر أو تقصير شعر أو تطيب أو تقبيلها أو تمانعها فاحلل بذلك وعليها هدى الاحصار وقضاء حجة وعمره فإذا أذن لها وزوجها بالاحرام في عامها ذلك فأحرمت ونوت القضاء أو لم تنوب يكون قضاء وسقطت عنها تلك الحجة ولا تجب عليها عمرة ويجب عليها دم لرفض الأول وإن تحولت السنة فلا الأنية وعليها حجة وعمره ودم هكذا في شرح الطحاوى في باب الفدية * ولو أحرمت بمحج نفل ثم تزوجت فلزوج أن يحللها عندنا بخلاف ما إذا أحرمت بالفرض فليس له أن يحللها إن كان له المحرم وإن لم يكن لها فإن منعها كذا في البحر الرائق * ولو جامع زوجته أو أتمته المحرمة ولا يعلم بأحرما لم يكن تحليلا وفسد جهوا وإن علمه كان تحليلا ولو حللها ثم بدله أن أذن لها بعد مضى السنة كان عليها عمرة مع الحج ولو حللها فأحرمت فحللها فأحرمت فكذلك إذا أتم حجت من عامها أجزأها عن كل التحليلات تلك الحجة الواحدة ولو لم تصح بعد التحليلات الأمان قابل كان عليه الكل تحليل عمرة كذا في فتح القدير * العبد والامة إذا أحرما بغير إذن السيد له أن يمنعهما ويحللهما بغيره هدى وعلى كل واحد منهما هدى الاحصار وقضاء حجة وعمره بعد العتق ولو أحرص العبد والامة بعد ما أذن السيد لهما - كان للمولى أن يبعث عنه هدايا فيدفع عنه في الحرم فيحلل هكذا في شرح الطحاوى في باب الفدية * ولو أذن لعبد أو أتمته جازله أن يحللها مع الكراهة وإذا أراد المولى أن يحلل عبده صنع به أدنى ما يحظره الاحرام من قص ظفر أو تقصير شعر أو تطيبه أو غيره ذلك ولا يكون محلا له بالنهي فقط ولا بقوله - حلت لى بى - هكذا في السراج الوهاج * إذا أحرم العبد والامة بآذن السيد ثم باعهما يجوز البيع والشترى أن يمنعهما ويحللهما عندنا كذا في شرح الطحاوى في باب الفدية * ذكر الاسيبي أنه لا يجوز الاستئجار على الحج ولا على شيء من الطاعات والمعاصي ولو استؤجر على الحج ودفع إليه الأجرة فخرج عن الميت فإنه يجوز عن الميت وله من الأجر مقدار نفقة الطريق في الذهاب والحج وفي طعامه وشرابه وثيابه ومركوبه وما لا بد منه نفقة وسط من غير اسراف ولا تقصير فاقض في يومه بدر جوعه برده على الورثة ولا يجعل له أن يأخذ الفضل لنفسه إلا إذا تبرع الورثة بترك الفضل للعاج وهم من أهل التبرع حل له بتجليك الورثة آياه كذا في شرح الطحاوى في أوائل كتاب الحج * المأمور بالحج عن الميت إذا رجع من الطريق وقال منعت وقد أنفقت من مال الميت في الرجوع لم يصدق وهو ضامن لجميع النفقة إلا أن يكون أمر اظها ريدل على صدق مقالته المأمور بالحج إذا قال حجبت عن الميت وأنكر الورثة أو الوصى فالقول قوله مع عينه إلا أن يكون للميت على المأمورين فقال حج عني بهذا المال حجته في نفسه بدموته فعليه أن يقيم البيعة على أنه حج بها كذا في المحيط * ولا بأس باخراج حجارة الحرم وزيادته إلى الحل عندنا وكذا ادخال تراب الحل إلى الحرم وأجمعوا على إباحة اخراج ما زرم ولا يأخذ شيئا من استار الكعبة وما سقط منها يصرف إلى الفقراء ثم لا بأس بان يشتري منهم كذا في غاية السروحي شرح الهداية * ولا يجوز اتخاذ المساويك من أركان الحرم وما رشح به ولا يجوز أخذ شيء من طيب الكعبة لا للتبرك ولا لغيره ممن أخذ شيئا

منها خمسة وعشرين عنها وما يستفيد في السنة فالحال الحول ومعه ألف درهم لا يجوز عما جعل ولوملك مائتي درهم منه فجهل منها خمسة وعشرين ثم هلك ما في يده الأدره ما ثم استفاد تمام ألف درهم بجزءه مما جعل ولو كان له خمسة من الأبل الحوامل فجهل شاتين عنها أو عافى بطونها ثم نعت خمسة قبل الحول أجزأه عما جعل وإن عمل عملته في السنة الثانية لا يجوز * رجل له ألف بيض وألف سود فجهل خمسة وعشرين عن البيض فهلك البيض قبل الحول أجزأه مما جعل عن السود وكذا لو جعل عن السود فضاعت كان

عن البيض ولو حال الحول وهما عنده ثم ضاع أحدهما المالكين كان نصف ما قبل علقى وعليه تمام زكاة ما بقي وكذا لو أتى الزكاة عن أحد المالكين بعد الحول كان الاداء عنهما وفي النواذر إذا عجل عن أحد المالكين بعينه ثم هلك ذلك المال بعد ما الحول لا يجوز شي من المجل عن الباقي وعليه زكاة الباقي ولو كان عنده ألف درهم ومائة دينار فجعل عن الدنانير قبل الحول دينارين ونصفاً ثم ضاعت الدنانير قبل الحول وحال الحول على الدراهم جاز ما قبل عن الدراهم إذا كان يساوي خمسة وعشرين درهماً (٢٦٥) وكذا لو عجل خمسة وعشرين درهماً

عن الدراهم قبل الحول ثم هلك الدراهم جاز المجل عن الدنانير بقيمة وان لم يهلك أحدهما حتى حال الحول ثم هلك المال الذي عجل عنه كان المجل عن المالكين ولو حال الحول على ألف درهم ومائة دينار فادى زكاة أحدهما بعينه كان المؤدى عن المالكين ولو كان له خمس من الابل السائمة وأربعون من الغنم فجعل زكاة أحد الصنفين وحال الحول على الصنف الآخر لم يكن المجل زكاة عن الباقي ولا يشبه هذا الدراهم والدنانير لان في الدراهم والدنانير بكل نصاب أحدهما بالآخر وبضم البعض الى البعض فكانت جنساً واحداً بخلاف السوائم ولو كان له ألف سود وألف بيض فجعل عن أحد المالكين ثم استحق المال الذي عجل عنه قبل الحول لم يكن المجل عن الباقي وكذا لو استحق بعد الحول لان في الاستحقاق عجل عيالك فبطل نفيجه ولو زكى عن ألف درهم بعد الحول فضاقت الالف وله دين على رجل لم يكن المؤدى زكاة عن دينه ولو كان الاداء

منه لزمه رده اليها فان أراد التبرك أتى بطيب من عنده فحسبهم انهم أخذوه كذا في السراج الوهاج * (خاتمة في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم (١)) * قال مشايخنا رحمهم الله تعالى انهم أفضل النذريات وفي مناسك الفارسي وشرح المختار أنهم اقرب من الوجوب لمن له بيعة والحج ان كان فرضاً فالاحسن أن يبدأ به ثم يثني بالزيارة وان كان نفلاً كان بالخيار فاذا نوى زيارة القبر فليست معه زيارة مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه أحد المساجد الثلاثة التي تشد اليها الرحال وفي الحديث لا تشد الرحال الا لثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدى هذا والمسجد الاقصى اذا توجه الى الزيارة يكثر من الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم مدة الطريق كذا في فتح القدير * ويصلى في طريقه في المساجد التي بين مكة والمدينة وهي عشرون مسجداً كذا في الكرماني في مناسكه فاذا وقع بصره على أشجار المدينة زاد في الصلاة والتسليم كذا في غاية السروجي شرح الهداية * واذا عاين حيطان المدينة يصلى عليه ويقول اللهم هذا حرم نبيك فاجعله وقاية لي من النار وأماناً من العذاب وسوء الحساب ويعتزل قبل الدخول أو بعده ان أمكنه ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه ويدخلها متواضعاً عليه السكينة والوقار كذا في الاختصار شرح المختار * وما يفعله بعض الناس من التزول بقرب من المدينة والمشى الى أن يدخلها احسن وكل ما كان أدخل في الادب والاجلال كان حسناً كذا في فتح القدير * واذا دخل المدينة يقول اللهم رب السموات وما أفلن ورب الارضين وما أقلن ورب الرياح وما ذرين أسألك خير هذه البلدة وخير أهلها وخير ما فيها وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر أهلها اللهم هذا حرم رسولك فاجعل دخولي فيه وقاية لي من النار وأماناً من العذاب وسوء الحساب كذا في فتاوى قاضي خان * واذا دخل المسجد فقل ما هو السنة في دخول المساجد من تقديم البني كذا في فتح القدير * ويقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك اللهم اجعلني اليوم من أوجه من توجه اليك وأقرب من تقرب اليك وأنجح من دعائك واتبى مرضاتك كذا في فتاوى قاضي خان * ويكون دخوله المسجد من باب جبريل أو غيره كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ويصلى عند منبره ركعتين يقف بحيث يكون عمود المنبر بجذعه منسكبه اليمين وهو موقفه عليه السلام وهو بين قبره ومنبره ثم يسجد شكر الله تعالى على ما وفقه ويدعو بما يحب ثم ينفض فتيوجه الى قبره صلى الله عليه وسلم فيقف عند رأسه يستقبل القبلة ثم يدنو منه ثلاثة أذرع أو أربعة ولا يدنو منه أكثر من ذلك ولا يضع يده على جدار التربة فهو أهيب وأعظم للحرمة ويقف كما يقف في الصلاة ويمثل صورته الكريمة البهية كأنه ناغم في لحده عالم به يسمع كلامه كذا في الاختصار شرح المختار * ثم يقول السلام عليك يا نبي الله ورحمة الله وبركاته أشهد أنك رسول الله قد بلغت الرسالة وأديت الامانة ونهجت الامة وجاهدت في أمر الله حتى قبض روحك حمداً محموداً الجزل الله عن صغيرنا وكبيرنا خير الجزاء وصلى عليك أفضل الصلاة وأزكاها وأتم التحية وأعماها اللهم اجعل نبينا يوم القيامة أقرب النبيين وأسقنا من كأسه وارزقنا من شفاعة واجعلنا من رفقائه يوم القيامة اللهم لا تجعل هذا آخر العهد بقبر نبينا عليه السلام وارزقنا له بالذلال والاکرام كذا في المحيط في آخر فصل تعليم اعمال الحج * ولا يرفع صوته ولا يقتصد كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ويلبسه سلام من

(١) مطلب زيارة النبي صلى الله عليه وسلم

(٣٤ - فتاوى اول) والهالك قبل الحول أجزاء من زكاة دينه * (فصل في موضع فيه الزكاة) * مصرف الزكاة ما ذكر الله تعالى في قوله انما الصدقات لافقر الالة والفقر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى من ليس له نصاب وعنده ما يكفيه ولا يسأل الناس والمسكين هو الذي يسأل الناس ولا يصدقوا ولا يحل السؤال لمن كان عنده قوت يوم عند البعض وقال بعضهم لا يحل السؤال لمن كان كسواً أو عيالك خسين درهماً ويجوز صرف الزكاة الى من لا يحل له السؤال اذا لم يملك نصاباً وان كانت له كتب تساوي مائتي درهم الا انه

يحتاج اليه للحفاظ والتدريس أو التصحيح يجوز صرف الزكاة اليه وكذا لو كان عند من المصنف وهو يحتاج اليه وان كان لا يحتاج اليه وهو يساوي مائتي درهم لا يجوز صرف الزكاة اليه ولا أخذ الزكاة وان كان عند طعمام شهر وهو يساوي مائتي درهم يجوز صرف الزكاة اليه وان كان أكثر من شهر لا يجوز وقال بعضهم يجوز ان كان عند طعمام سنة وكذا لو كان له كسوة الشتاء تساوي مائتي درهم وهو لا يحتاج اليها في الصيف يجوز له أخذ الزكاة وكذا (٣٦٦) لو كان له حوايت أو دار غلة تساوي ثلاثة آلاف درهم وغناها لا تنكفي لقوته وقوت

عياه يجوز صرف الزكاة اليه في قول محمد رحمه الله تعالى ولو كان له ضيعة تساوي ثلاثة آلاف ولا يخرج منها ما يكفي له ولعياه اختلافوا فيه قال محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى يجوز له أخذ الزكاة ولو كان له دار فيها بستان والبستان يساوي مائتي درهم قالوا ان لم يكن في البستان ما فيه مرافق الدار من المطبخ والمغتسل وغير ذلك لا يجوز صرف الزكاة اليه وهو بمنزلة من له متاع للبيت وجواهر والذي له دين مؤجل على انسان اذا احتاج الى النفقة جائز له ان يأخذ من الزكاة قدر كفايته الى حلول الاجل وكذا المسافر الذي له مال في وطنه يجوز له ان يأخذ من الزكاة مقدار البلاغ الى وطنه وان كان الدين غير مؤجل فان كان من عليه الدين معسرا يجوز له أخذ الزكاة في أصح الأقوال لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان المدون موسرا معترفا لاجل له أخذ الزكاة وكذا اذا كان جاحدا وله على الدين يئنة عادلة وان لم يكن له يئنة عادلة لاجل له أخذ الزكاة ما لم يرفع الامر الى القاضي

أوصاه فيقول السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان يستشفع بك الى ربك فاشفع له ولجميع المسلمين ثم يقف عند وجهه مستند برقبته ويصلي عليه ماشاء ويحول قدر ذراع حتى يحاذي رأس الصديق رضي الله تعالى عنه ويقول السلام عليك يا خليفة رسول الله السلام عليك يا صاحب رسول الله في الغار السلام عليك يا رفيقه في الاسفار السلام عليك يا أمينه على الاسرار جزاك الله عنا أفضل ما جرى اماما عن أمة نبيه ولقد خلفته باحسن خلف وسلكت طريقه ومنهاجه خيرة سلك وقالت أهل الردة والبدع ومهدت الاسلام ووصلت الارحام ولم تزل قائلة الحق ناصر الاله حتى أتاك اليقين والسلام عليك ورحمة الله وبركاته اللهم امتنا على حبه ولا تخيب سعيانا في زيارته برحمتك يا كريم ثم يقول حتى يحاذي قبر عمر رضي الله تعالى عنه فيقول السلام عليك يا أمير المؤمنين السلام عليك يا منظر الاسلام السلام عليك يا مكسر الاصنام جزاك الله عنا أفضل الجزاء ورضي الله عن استخلفك فقد نصرت الاسلام والمسلمين حيا وميتا فكفلت اليتام ووصلت الارحام وقوى بك الاسلام وكنت للمسلمين اماما مرصيا وها ديامه ديا جعت شملهم وأغنيت فقيرهم وجبرت كبرهم فالسلام عليك ورحمة الله وبركاته ثم يرجع قدر نصف ذراع فيقول السلام عليك يا ضجيجي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفيقي ووزيريه ومشيريه والمعاونين له على القيام في الدين والقائمين بعده بمصالح المسلمين جزاك الله أحسن جزاء جئنا كما توسل بك الى رسول الله لشفع لنا ويسأل ربنا أن يقبل سعيانا ويحيينا على ملته ويميتنا عليها ويحشرنا في زمرة ثم يدعول نفسه ولو اذنيه ولين أو صاه بال دعاء وجميع المسلمين ثم يقف عند رأسه صلى الله عليه وسلم كالاول ويقول اللهم انك قلت وقولك الحق ولوا تهم اذ ظلموا أنفسهم جاؤك الالة وقد جئناك ساءعين وقولك طائعين أمرك مستشفعين بنبيك اليك ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان الالة ربنا آتانا الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة الالة سبحانك رب العزة عما يصفون الى آخر السورة ويريق ذلك ماشاء وينقص ان شاء ويدعو بما يحضره من الدعاء ويوفق له ان شاء الله تعالى ثم يأتي اسطوانة أبي لبابة التي ربط نفسه فيها حتى تاب الله عليه وهو بين القبر والمنبر فيصلي ركعتين ويتوب الى الله ويدعو بعشاء ثم يأتي الروضة وهي كالخوض المربع وفيها يصلي امام الموضع اليوم فيصلي فيها ما تيسر له ويدعو ويكثر من التسبيح والثناء على الله تعالى والاستغفار ثم يأتي المنبر فيضع يده على الرمانة التي كان صلى الله عليه وسلم يضع يده عليها اذا خطب لتناهل بركة الرسول صلى الله عليه وسلم ويصلي عليه ويسأل الله ماشاء يتعوذ برحمته من سخطه وغضبه ثم يأتي الاسطوانة الحنطة وهي التي فيها بقية الخبز الذي حن الى النبي صلى الله عليه وسلم حين تركه وخطب على المنبر فزل صلى الله عليه وسلم واحتضنه فسكن ويحتد أن يحيي ليله مدة مقامه بقراءة القرآن وذكر الله والدعاء عند المنبر والقبر وبينهما سرا وجها كذا في الاختيار شرح المختار ويكثر الصلاة بالمدينة مادام فيها كذا في الحيط في آخر فصل تعليم اعمال الحج * ويستحب أن يخرج بعد زيارته عليه السلام الى البقيع فيأتي المشاهد والمزارات خصوصا قبر سيد الشهداء حمزة رضي الله تعالى عنه ويزور في البقيع قبة العباس وفيها مع الحسن بن علي وزين العابدين وابنه محمد الباقر وابنه جعفر الصادق وقبة أمير المؤمنين عثمان وقبة ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم وجاعق من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وعمته صفية وكثير من الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم أجمعين ويصلي في مسجد فاطمة

فحلقه فاذا حللته وحلف بعد ذلك لاجل له أخذ الزكاة وعلى هذا قالوا ان الدين المجموع اذا لا يكون نصبا اذا حلقه القاضي وحلف رضي أمافي ذلك يكون نصبا حتى لو قبض منه أربعين درهما يلزمه أداء الزكاة ويجوز دفع الزكاة الى فقيرة زوجها موسر في قول أبي حنيفة ومحمد وجمهورهم الله تعالى فرضها للنفقة أو لم تفرض ولا يجوز ان يصغر والده غني فان كان الابن كبيرا جاز ولودفع الزكاة الى بنت غني يجوز في رواية عن أبي يوسف وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وكذا لو دفع الى فقيرة ابن موسر وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان

في عيال الغنى لا يجوز ان لم يكن جاز ولا يجوز ان عليه الزكاة ان يدفع زكاة ماله الى عبده ولا الى مديره ولا الى أم ولده ولا الى مكاتبه علم بذلك أولم يعلم ومعتق البعض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بنزلة المكاتب ولا يجوز الدفع الى عبد مولا غني ولا الى مديره ولا الى أم ولده فان دفع وهو لا يعلم لم يتم علم أجزاء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويجوز الدفع الى مكاتب غني علم بذلك أولم يعلم ولا يجوز الدفع الى بني هاشم ولا الى موالهم فان دفع وهو لا يعلم لم يتم علم جازوك لا يجوز (٢٦٧) صرف الزكاة اليهم ولا الى موالهم لا يجوز

صرف كفارة البين والظهار والقتل وعشر الارض وجزاء الصيد وغلة الوقف وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية يجوز صرف غلة الوقف اذا كان الوقف عليهم بنزلة الوقف على الاغنياء وان كان الوقف على الفقراء ولم يسم بني هاشم لا يجوز صرفها الى بني هاشم وموالهم

رضي الله تعالى عنها بالبيع ويسحب أن يزور شهداء أحد يوم الخميس ويقول سلام عليكم بما صبرتم فنعى الدار سلام عليكم دار قوم مؤمنين وان شاء الله بكم لا حقون وبقراءة آية الكرسي وسورة الاخلاص ويسحب أن يأتي مسجد قباء يوم السبت كذا ورد عنه عليه السلام ويدعو يا صريح المستصرخين وباغيات المستغنين بامفرج كرب المكروبين يا محيي دعوة المضطرين صل على محمد وآله واكشف كربى وحزنى كما كشفت عن رسولك كربة وحزنة في هذا المقام يا حنان يا منان يا كثير المعروف ويا دائم الاحسان يا أرحم الراحمين كذا في الاختيار شرح المختار * قالوا ليس في هذه المواقف دعاء مؤقت فبأي دعاء دعا جاز كذا في فتاوى قاضيان * ويسحب له مئة مقامة بالمدينة أن يصلي الصلاة كلها بمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا أراد الرجوع الى بلده استحب له أن يودع المسجد بركتين ويدعو بما أحب ويأتي قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعيد السلام عليه كذا في السراج الوهاج

هذا أول الربع الثاني من هذا الكتاب
مطلب تفسير النكاح وصفته
وركنه وشروطه

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب النكاح وفيه أحد عشر بابا

(الباب الأول في تفسيره شرعا وصفته وركنه وشروطه وحكمه)

وبنو هاشم الذين لا تحمل لهم الصدقة آل عباس وآل علي وآل عقيل وآل جعفر وولد الحرث بن عبد المطلب وصلى الله تعالى عنه ولا يجوز دفع الزكاة الى الغنى فان دفع الى شخص ظن انه فقير فظهر انه كان غنيا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو صرف الى فقير لم يظهر انه فقير الى أبيه أو ابنة جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في رواية الاصل ولا يجوز صرف الزكاة الى الكافر حرييا كان أو ذميا فان صرف الى شخص ظن انه مسلم فظهر انه كافر جاز في

(أما تفسيره) فهو عقد يراد على ملك المتعة قصدا كذا في الكنز * (وأما وصفته) فهو أنه في حالة الاعتدال سنة مؤكدة وحالة التوفيق واجب وحالة خوف الجور مكروه كذا في الاختيار شرح المختار * (وأما ركنه) فلايجاب والقبول كذا في الكافي * والايجاب ما يتلفظ به أو لا من أي جانب كان والقبول جوابه هكذا في العناية * (وأما شروطه) فذهب العقل والبلوغ والحرية في العقد الا أن الاول شرط الانعقاد فلا ينعقد نكاح المجنون والصبي الذي لا يعقل والاخيران شرطان للنفاد فان نكاح الصبي العاقل يتوقف نفاذه على اجازة وليه هكذا في البدائع * (ومنها) المحل القابل وهي المرأة التي أحلها الشرع بالنكاح كذا في النهاية * (ومنها) - مع كل من العاقدين كلام صاحبه هكذا في فتاوى قاضيان * ولو عقد النكاح بلفظ لا يهتمان كونه نكاحا ينعقد هو المختار هكذا في مختار الفتاوى * (ومنها) الشهادة قال عامة العلماء انها شرط جواز النكاح هكذا في البدائع * وشروط في الشاهد أربعة أم والحرية والعقل والبلوغ والاسلام فلا ينعقد بمحضرة العبد ولا فرق بين الفتن والمدبر والمكاتب ولا بمحضرة المجانين والصبيان ولا بمحضرة الكفار في نكاح المسلمين هكذا في البحر الرائق * ولو كان الزوج مسلما والمرأة ذمية فالنكاح ينعقد بشهادة الذميين سواء كانا موافقين لها في الملة أو مخالفين كذا في السراج الوهاج * واسلام الشاهدين ليس بشرط في نكاح الكافرين فينعقد نكاح الزوجين الكافرين بشهادة الكافرين سواء كانا موافقين لهما في الملة أو مخالفين كذا في البدائع * ويصح بشهادة الفاسقين والاعميين كذا في فتاوى قاضيان * وكذا بشهادة المحدثين في القذف وان لم يتوبا كذا في البحر الرائق * وكذا يصح بشهادة المحدثين في الزنا كذا في الخلاصة * وينعقد بمحضرة من لا تقبل شهادته له أصلا كذا في تزوج امرأة بشهادة ابنه منها وكذا اذا تزوج بشهادة ابنه لامنها أو ابنتها لامنه هكذا في البدائع * والاصل في هذا الباب أن كل من يصلح أن يكون وليا في النكاح بولاية نفسه صلح أن يكون شاهدا ومن لا فلا كذا في الخلاصة * ويشترط العدد فلا ينعقد النكاح بشاهد واحد هكذا في البدائع * ولا يشترط وصف الذكور حتى ينعقد بحضور رجل وامرأتين كذا في الهداية * ولا ينعقد بشهادة المرأة

رواية الاصل وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يجوز اذا دفع الزكاة الى شخص وظن أنه فقير فاذا هو غني جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى دفع الزكاة الى فقير مدين ليقضى به دينه أفضل من دفع الى فقير آخر ولا يجوز الدفع الى الغنى ومن يملك نصيبا كاملا فاضلا عن مسكنه واثائه ومركبه وسلاحه وخادمه الذي يحتاج اليه ونيابته ولا يجوز دفع الزكاة الى أولاده وأولاد أولادهم من قبل الذكور والاثان وان سفلوا ولا الى والديه واجدادهم وجداته وان علوا من قبل الآباء والأمهات ويجوز الى سائر قرابته

للمو والاختوة والاخوات والاعمام والعلمت والاخوال والخاللات ولودع الى اخته ولها على زوجها مهر يبلغ نصف ما كان الزوج ملها مقرا
لوطلبت لا يمنع عن الاداء لا يجوز صرف زكاته اليها وان كان فقيرا أو غنيا لا يعطى لوطلبت جازا صرف اليها ولو بنى مسجدا بنية الزكاة
لا يجوز وكذا الحج والعمره واستاق العبد وكذا الوقضى دين ميت أو حي بغير أمره وان قضى دين فقير بأمره جاز ولو كفن ميتا لا يجوز
ولا يعطى الرجل زكاته ماله زوجته عند الكل (٣٦٨) وكذا المرأة اذا دفعت الى زوجها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلا فالصاحبه رجهما

بغير رجل وكذا الخنثيين اذا لم يكن معهما رجل هكذا في فتاوى قاضى خان * (ومنها) سماع الشاهدين
كلامهما معا كذا في فتح القدير * فلا ينعقد بشهادة نائين اذا لم يسمعا كلام العاقلين كذا في فتاوى
قاضى خان * وتكلموا فى الايمين الذين لا يسمعان والصحيح أنه لا ينعقد كذا في شرح الجامع الصغير لقاضى
خان * وينعقد النكاح بشهادة المعتقل والاخر سان كان يسمع كذا في الخلاصة * ولو سمعا كلام أحدهما
دون الآخر أو سمع أحدهما كلام الآخر كلام الآخر لا يجوز النكاح هكذا في البدائع * ولو كان
بمحضرة الرجليين وأحدهما أصم فسمع السميع دون الأصم فصاح السميع أو رجل آخر فى اذن الأصم
لا يجوز حتى يكون سماعهما معا كذا في فتاوى قاضى خان * وفى نظم الزندويستى اذا سمع أحد الشاهدين
كلام المرأة وسمع الشاهد الآخر كلام الزوج ثم أعاد العقد فالذى سمع كلام الزوج فى العقد الاول سمع كلام
المرأة فى العقد الثانى لا غير والذى سمع كلام المرأة فى العقد الاول سمع كلام الزوج فى العقد الثانى لا غير فان
كان العقدان فى مجلسين مختلفين لا يجوز بالاتفاق وان كانا فى مجلس واحد قال عامة العلماء لا ينعقد وقال
بعضهم مثل أبى سهل ينعقد وقال الزندويستى لا تأخذ بقول أبى سهل كذا فى الذخيرة * وان سمعا كلام
العاقلين ولم يعرفا نسبه قبل بأنه يصح والظاهر خلافه وعن محمد رحمه الله تعالى اذا تزوج امرأة بمحضرة
تركين أو هندیين قال ان أمكنهم ما أن يعبراماسعا جازوا فلا كذا فى فتاوى قاضى خان * وهل يشترط فهم
الشاهدين العقد كذا فى الفتاوى أن المعتبر السماع دون الفهم حتى لو تزوج بشهادة الاعميين جاز قال
الظاهر والظاهر انه يشترط الفهم أيضا كذا فى السراج الوهاج * وهو الصحيح كذا فى الجوهره النيرة * ولو تزوج
امرأة بمحضرة السكرارى وهم عرفوا أمر النكاح غير أنهم لا يدرون به بعد ما سمعوا انعقد النكاح هكذا فى
خزانة المفتين * وفى فتاوى أبى الليث رجل قال لقوم اشهدوا أنى تزوجت هذه المرأة التى فى هذا البيت
فقات المرأة قبلت فسمع الشهود مقالته لم يروا شخصها فان كانت فى البيت وحدها جاز النكاح وان كانت
فى البيت معها أخرى لا يجوز رجل زوج ابنته من رجل فى بيت وقوم فى بيت آخر يسمعون ولم يشهدهم ان
كان من هذا البيت الى ذلك البيت كوة رأوا الأب منها تقبل شهادتهم وان لم يروا الأب لا تقبل كذا فى
الذخيرة * رجل بعث أقواما خطبة امرأة الى والدها فقال الأب زوجت وقبل عن الزوج واحد من القوم
لا يصح النكاح وقيل يصح النكاح وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا فى محيط السرخسى والتجنيس * ومن
تزوج امرأة بشهادة الله ورسوله لا يجوز النكاح كذا فى التجنيس والمزيد * امرأه أو كذا رجلان زوجها
من نفسه فقال الوكيل بمحضرة الشهود تزوجت فلانة ولم يعرف الشهود فلانة لا يجوز النكاح ما لم يذكر
اسمها واسم أبيها وجدها لانها غائبة والغائبة تعرف بالتسمية كذا فى محيط السرخسى * وكان القاضى
الامام ركن الاسلام على السغدى فى الابتداء لم يشترط ذكر الجذ ثم رجع فى آخر عمره وكان يشترطه وهو
الصحيح وعليه الفتوى كذا فى المضمرات * وان كانت حاضرة متقبلة ولا يعرفها الشهود جاز النكاح وهو
الصحيح وان أراد الاحتياط يكسف وجهها حتى يراها الشهود أو يذكر اسمها واسم أبيها وجدها ولو
كان الشهود يعرفونها وهى غائبة فذكر الزوج اسمها لا غير وعرف الشهود أنه أراد به المرأة التى يعرفونها
جاز النكاح كذا فى محيط السرخسى * ومن امر رجلان يزوج صغيرته فزوجها عند رجل والأب حاضر
صح والا فلا كذا فى الكنز * قالوا اذا زوج ابنته البكر البالغة بأمرها وبمحضرتها ومع الأب شاهد آخر صح

الله تعالى ويجوز اعطاء
النهر حجة عن الجهاد والفضة
عن المضروبة والتبر عن
المصوغ وان كانت قيمة
المصوغ أكثر من قول أبى
حنيفة رحمه الله تعالى وان
كان المدفوع أقل قدرامن
الواجب لكنه يساوى
الواجب فى القيمة لا يجوز الا
عن قدره واذا دفع الزكاة
الى الفقير لا يتم الدفع مالم
يقبضها الفقير أو من له ولاية
على الفقير نحو الأب والوصى
يقبضان للصبي والمجنون أو
من كان فى عياله من الأقارب
أو الأجانب الذين يعولونه
والملتقط يقبض للقبط ولو
دفع الزكاة الى صبي لا يعقل
أو مجنون فدفع الصبي الى
أبيه أو وصيه قالوا لا يجوز
كل ما وضع زكاته على دكان ثم
جاء فقير وقبضها فانه لا يجوز
ولو قبض الصبي وهو مرأق
جاز وكذا لو كان يعقل القبض
بأن كان لا يرى به ولا يندفع
عنه ولو دفع الى معنوه فقير جاز
ولو دفع قوم زكاة أموالهم
الى من يأخذ الزكاة لنفقة فقير
فاجتمع عند أخذ أكثر من
ماتى درهم جاز قالوا كل من
أعطى زكاته قبل ان يبلغ مافى
يد لا تخد ماتى درهم جازت

زكاته ومن أعطى بعد ما اجتمع عند الاخذ ما تادهم لا يجوز لأن يكون الفقير مديونا هذا اذا كان الاخذ اخذ الاموال بأمر النكاح
الفقير فان أخذ بغير أمره جازت زكاة الكل لان الاخذ اذا لم يكن بأمر الفقير كان الاخذ كذيل عن الدافعين فاجتمع عند الاخذ يكون مال
الدافعين فجازت زكاة الكل كل لو دفع رجل مائتى درهم أو أكثر زكاته ماله الى فقير واحد ويكره أن يعطى الفقير أكثر من مائتى درهم وان أعطاه
جاز عندنا هذا اذا لم يكن انفق مديونا فان كان مديونا فندفع اليه مقدار ما لو قضى به دينه لا يبقى له شئ أو يبقى دون المائتين لا بأس به وكذا

لولا يكن مدونا لكن كان معبلا جازان يعطى له مقدار الموزع على عياله بصيب كل واحد منهم دون المائتين والدفع الى فقير واحد ما يغنيه
عن السؤال في ذلك اليوم أفضل من التفريق الى الفقراء ولو وضع الزكاة على كفها فانتهمها الفقراء جاز ولو سقط مالا من يده فرفعه فقير فرضي
به جازان كان يعرفه والمال قائم وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا نوى الرجل أن يعطى فقيرا واحدا ليس عليه دين ألف درهم زكاة ماله
فجاء المعطى بألف فوزنهم مائة مائة كلما وزن مائة دفعه اليه قال يجوز به الألف من الزكاة (٢٦٩) اذا دفع الألف في مجلس واحد والألف

كان حاضرا في المجلس وان
كان الألف غائبا ونوى أن
يعطى ألفا فاني بجائتي
درهم فوزنهم ثم رعت الى
ثمانمائة فوزنهم له جاز
المائتان من الزكاة الباقي
تطوع * السلطان الجائر
اذا أخذ صدقة الاموال
الطاهرة اختلفوا فيه
والصحيح ما قاله الفقيه أبو
جعفر رحمه الله تعالى أنه
تسقط الزكاة عن أربابها
ولا يؤمر بالاداء ثمانية لان له
ولاية الاخذ فصح أخذه وان
لم يضع الصدقة في موضعها
وان أخذ الجبايات أو مالا
بطريق المصادرة ونوى
صاحب المال عند الدفع
الزكاة اختلفوا فيه قال
بعضهم لا يصح وقال شمس
الاعنة السرخسي رحمه الله
تعالى الصحيح انه يجوز
وتسقط عنه الزكاة ويجوز
دفع القيمة في الزكاة والتذر
عندنا

* (فصل في التذر) *

رجل قال ان نحو تسع هذا
الغم فقله على أن تصدق
بهذه الدراهم خيرا ثم أراد
ان يتصدق بالقيمة لا بالخبر
جاز * رجل في يده درهم
فقال لله على أن تصدق به

النكاح وان كانت غائبة لا يصح كذا في محيط السرخسي * ولو وكل رجلا أن يزوجه عبده فزوج الوكيل
العبدا امرأته بشهادة رجل أو امرأتين والعبدا حاضرة لا يجوز النكاح كذا في التبيين * واذا أذن الرجل
لعبده في النكاح فزوج العبد بمحضرة المولى بشهادة رجل واحد سوى المولى الصواب أنه يجوز عند
أصحابنا كذا في التبيين * ولو زوج المولى عبده البالغ امرأة بمحضرة رجل واحد والعبد حاضرا صح وان
كان العبد غائبا لم يجوز وعلى هذا الامة وقال المرغيناني لا يجوز كذا في التبيين * ومن هذا الجنس مسئلة
ذكرت في مجموع النوازل امرأة وكلت رجلا بان يزوجه رجلا فزوجها بمحضرة امرأتين والموكلة حاضرة
قال الامام نجم الدين يجوز النكاح هكذا في الذخيرة * وقت حضور الشهود وقت الايجاب والقبول
لا وقت الاجازة حتى لو كان العقد موقفا على الاجازة ولم يحضر عند العقد لم يجز هكذا في البدائع * (ومنها)
رضا المرأة اذا كانت بالغة بكرا كانت أو ثيبا فلا يملك الولي اجبارها على النكاح عندنا كذا في فتاوى
فاضلهم * (ومنها) أن يكون الايجاب والقبول في مجلس واحد حتى لو اختلف المجلس بان كانا حاضرين
فاوجب أحدهما فاقام الآخر عن المجلس قبل القبول أو اشتغل بعمل وجب اختلاف المجلس لا ينعقد
وكذا اذا كان أحدهما غائبا لم ينعقد حتى لو قالت امرأة بمحضرة شاهدين تزوجت نفسي من فلان وهو
غائب فبلغها الخبر فقال قبلت أو قال رجل بمحضرة شاهدين تزوجت فلانة وهي غائبة فبلغها الخبر فقالت
تزوجت نفسي منه لم يجوز وان كان القبول بمحضرة ذينك الشاهدين وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه
الله تعالى ولو أرسل اليها رسولا أو كتب اليها بذلك كتابا فقبلت بمحضرة شاهدين سمعا كلام الرسول وقراءة
الكتاب جاز لا لتحاد المجلس من حيث المعنى وان لم يسمعا كلام الرسول وقراءة الكتاب لا يجوز عندهما وعند
أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز هكذا في البدائع * واذا بلغها الكتاب وقرأته ولم تزوجه نفسها منه في ذلك
المجلس وانما تزوجت نفسها منه في مجلس آخر بين يدي الشهود وقد سمع الشهود كلامها وما في الكتاب
يجوز النكاح كذا في الخلاصة * ولو قالت ان فلانا كتب اليي بخطبتي فاشهدوا أني قد تزوجت نفسي منه
صح النكاح لان الشهود سمعوا كلامها بايجاب العقد وسمعوا كلام الخاطب باسماءها اياهم هكذا في الذخيرة
* ولو كتب الايجاب والقبول لا ينعقد كذا في فتح القدير * والخز والعبد والصغير والكبير والعدل
والفاسق في الرسالة سواء لانها تبليغ عبارة المرسل هكذا في الخلاصة * ولو عتقها وهما عيشيان أو ييران
على الدابة لم يجوز وان كانا في سفينة سائرة جاز كذا في البحر الرائق * والغور في القبول ليس بشرط عندنا
كذا في العيني شرح الهداية * (ومنها) أن لا يتخالف القبول الايجاب فاذا قال لا تزوجتك ابنتي على
ألف درهم فقال الزوج قبلت النكاح ولا أقبل المهر كان باطلا ولو قبل النكاح وسكت عن المهر ينعقد
النكاح بينهما كرمي فتاوى أبي الليث * وفي مجموع النوازل عتق زوج امرأة على رقبته بغير إذن سيده
فقال السيد أجزت النكاح ولا أجزع على رقبته فالنكاح جائز ولها الاقل من مهر مثلها ومن قيمة العبد يباع
فيه كذا في الذخيرة * ولو زوجت نفسها بألف فقبلها بالافين أو بمائة مائة صح ونوقف لزوم الزيادة على
قبولها في المجلس على ما عليه الفتوى كذا في النهر الفائق * (ومنها) أن يضيف النكاح الى كلها أو ما يعبر به
عن الكل كالأمر والرقبة بخلاف اليد والرجل ولو أضاف النكاح الى ظهرها أو بطنها ذكر الخواص قال
مشايخنا الا تشبه من مذهب أصحابنا انه ينعقد كذا في البحر الرائق * ولو أضاف النكاح الى نصف المرأة

الدراهم فلم يتصدق حتى هلك سقط التذر وان لم تهلك وتصدق بثلثها جاز أيضا ولو قال كل منفعة تصل الى من ماله فقله على أن تصدق
بها فهو له فلان شأ كان عليه ان يتصدق به كالأمر التذر وان لم يهبه شيئا لكن أذن له أن يأكل من طعامه فليس عليه أن يتصدق
بشيء لان في الفصل الاول ملك التاذر ما يضيف اليه التذر فلا يزمه الوفاء وأما في الفصل الثاني لم يملك الطعام فلا يزم التصدق بشيء ولو قال ان
فعلت كذا فالى صدقة في المساكين وله ديون على الناس لا تدخل الديون في التذر ولو قال مالي صدقة فقله على فقر صدقة على فقراء

بلدة أخرى جاللان الصفر الى الفقير صرف الى الله تعالى فلم يختلف المستحق فيجوز كالأندلس يوم أو صلاة بمكة فصام وصلى ليلة أخرى جازعنا ولوقال ان رزقي الله تعالى مائتي درهم فله على رزاقه عشرة فلك مائتي درهم كان عليه رزاقه المائتين خمسة وبطل التزام الزيادة لانه خلاف المشروع ولوقال ان فعلت كذا فالف درهم من مالي صدقة ففعل ذلك وهو لا يملك الامائتي درهم الصحيح انه لا يلزمه التصديق الا بملكك لان فيما لم يملك لم يكن النذر (٢٧٠) مضافا الى الملك ولا الى سبب الملك فلا يصح كالأوقاف مالى في المساكين صدقة وليس

له مال لا يلزمه شيء * رجل قال كلما أكلت اللحم فله على أن تصدق بدرهم فعليه بكل لقمة درهم لان كل لقمة أكلة ولوقال كلما شربت الماء فعلى درهم كان عليه بكل نفس درهم ولا يلزمه بكل مصدة درهم * رجل سقط عنه شيء فقال ان وجدته فله على أن أقف أرضي هذه على ابنه السبيل فوجهه كان عليه الوفاء بالنذر فان وقف على من يجوز له صرف الزكاة اليه من الأقارب أو الأجانب جاز

(فصل في العشر والخراج)

الأرض نوعان عشرية وخراجية فأرض العرب كلها عشرية وهى أرض تهامة والحجاز ومكة واليمن وطائف والعمان والبحرين قال محمد رحمه الله تعالى أرض العرب من عذيب الى مكة وعدن أبين الى أقصى حجر باليمن بمهرة وسواد العراق وما سقى من أنهار الأجاجم خراجية وحذا السوادطولا من تخوم الموصل الى أرض عبادان وحده عر ضامن منقطع

فيه روايتان والصحيح أنه لا يصح كذا في فتاوى قاضيان والظاهرية * وفي التفريق تزوج نصفها فقد ذكر بعضهم انه يجوزها واختار كذا في مختار الفتاوى * (ومنها) أن يكون الزوج والزوجة معلومين فلوزوج بنته وله بنتان لا يصح الا اذا كانت احدهما متزوجة فينصرف الى الفارغة كذا في النهر الفائق * جارية سميت في صغرها باسم فلما كبرت سميت باسم آخر قال تزوج باسمها الآخر اذا صارت معروفة باسمها الآخر والاصح عندي أن يجمع بين الاسمين كذا في الظهيرية * رجل له بنت واحدة اسمها فاطمة قال لرجل فزوجت منك ابنتي عائشة ولم تقع الاشارة الى شخصها ذكر في فتاوى الفضلي أنه لا ينعقد النكاح ولوقال زوجت ابنتي منك ولم يزد على هذا وله بنت واحدة جاز كذا في المحيط * ولو كان لرجل بنتان كبرى اسمها عائشة وصغرى اسمها فاطمة وأراد أن يزوجه الكبرى وعقد باسم فاطمة ينعقد على الصغرى ولوقال زوجت ابنتي الكبرى فاطمة لا ينعقد على احدهما كذا في الظهيرية * أبو الصغيرة اذا قال زوجت بنتي فلانة من ابن فلان وقال فلان قبالت لابني ولم يسم الابن ان كان له ابنان لا يجوز وان كان له ابن واحد يصح ولو ذكر أبو البنت اسم الابن فقال زوجت بنتي من ابنك فلان فقال أبو الابن قبلت صح * ختنيان صغيران قال أبو واحد منهما الابن الآخر بمحض من الشهرود زوجت ابنتي هذه من ابنك هذا وقبل الآخر ثم ظهرا ان الجارية كانت غلاما والغلام كان جارية كان النكاح جائزا كذا في الظهيرية وفتاوى قاضيان * ولوقال أبو الصغيرة لابي الصغيرة زوجت ابنتي ولم يزد عليه شيئا وقال أبو الصغيرة قبلت يقع النكاح للاب هو المختار كذا في مختار الفتاوى * وهو الصحيح كذا في الظهيرية * (وأما أحكامه) فكل استمتاع كل منهما بالآخر على الوجه المأذون فيه شرعا كذا في فتح القدير وملك الحبس وهو صيرورتها ممنوعة عن الخروج والبروز وجوب المهر والنفقة والكسوة عليه وحرمة المصاهرة والارث من الجانبين وجوب العدل بين النساء وحقوقهن وجوب اطاعته عليهما اذا دعاها الى الفراش وولاية تأديبها اذا لم تطعه بان نشرت واستحباب معانيتها بالمعروف هكذا في البحر الرائق * وتحريم الجمع بين الاختين ومن في معناهما كذا في السراج الوهاج

(الباب الثاني فيما ينعقد به النكاح وما لا ينعقد به)

ينعقد بالايجاب والقبول وضع المضي أو وضع أحدهما للمضي والآخر لغيره مستقبلا كان كلاهما أو حالا كالمصارع كذا في النهر الفائق * فاذا قال لها أتزوجك بكذا فقالت قد قبلت يتم النكاح وان لم يقل الزوج قبلت كذا في الذخيرة * ولوقال تزوجني نفسك فقبت انعقدان لم يقصده الاستقبال هكذا في النهر الفائق * وكما ينعقد بالعبارة ينعقد بالاشارة من الآخر ان كانت اشارته معلومة كذا في البدائع * ولا ينعقد بالتعاطي كذا في النهاية * ولا ينعقد بالكتابة من الحاضر من فلوكتب تزوجتك فكتبت قبلت لم ينعقد هكذا في النهر الفائق * (وما ينعقد به النكاح فهو نوعان) * صريح وكناية فالصريح لفظ النكاح والتزويج وما عداها ما هو ما يفيد ملك العين في الحال كناية كذا في النهر الفائق ناقلا عن المبسوط * فينعقد بلفظ الهبة كذا في الهداية * ولو قال وهبت نفسي منك فقال الرجل اخذت قالوا لا يكون نكاحا كذا في فتاوى قاضيان * ولوقال وهبت بنتي خدمتك وقبل الآخر لا يكون نكاحا كذا في الذخيرة * ان اطلب

الجبل من أرض حلوان الى أقصى القادسية المنهل بهذيب من أرض العرب وما سوى ذلك كل بلدة فتحت عنوة ولم يسلم أهلها الرجل ومن عليهم فهي خراجية ان كان يصل اليها ماء الخراج وما الخراج ماء الانهار التي حفرها الاعاجم والسيحون والجحون والدجلة والفرات خراجية في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكل بلدة فتحت صلحا وقبلوا الجزية فهي أرض خراج وكل بلدة فتحت عنوة وقسمها الامام بين الغائبين فهي عشرية وكل بلدة فتحت عنوة وأسلم أهلها قبل ان يحكم الامام فيه - بمشي كان الامام بالخيار فيها ان شاء قسمها بين

القائمة وتكون عشرية وإن شامتن عليهم وبعد المتي كان الامام بالخيار ان شاء وضع العشر وان شاء وضع الخراج ان كانت نسفي على الخراج وأرض الجبال التي لا يصل اليها الملة عشرية وما احب من الموات ان احب على الخراج فهي خراجية وما لا يبلغها ماء الخراج وأحي يترأو قنلة ينظر الى ما حولها من الاراضي ان كان حولها أرض خراج فهي خراجية وان كان حولها أرض عشرية فهي عشرية وخراج الارض نوعان خراج مقاسمة وهو ان يكون الواجب شيئاً من الخارج فهو الخمس والسدس (٣٧١) وما أشبه ذلك وخراج وظيفة وهو ان

يكون الواجب شيئاً في الذمة

يتعلق بالتمكن من الانتفاع

بالارض في كل جرب يصلح

للزراعة في كل سنة فقيز من

الحظطة أو الشعير ودرهم

القفيز ثمانية ارطال والدرهم

عشرة بوزن سبعة وقد

ذكرنا تفسيره بالحري

ستون ذراعاً في ستين ذراعاً

بذرعان الملك وذراع الملك

يزيد على ذراع العامة

بقبضة من قبضات الرجل

الوسط وفي كل جرب

يصلح للارطاب خمسة دراهم

وفي جرب الكرم عشرة

دراهم عرف ذلك بتوظيف

عمال عررضي الله عنه

واجازته ما فعل عماله وفي

أرض الرعفران والبستان

بقدر ما يطبق أو الى نصف

الخارج مقدراً بالطاقة

والبستان كل أرض محوطة فيها

أشجار متفرقة يمكن زراعة

ما وسط الأشجار وليس في

الأشجار التي تكون على

المسناة شيء فان كانت

الأشجار ملتفة لا يمكن زراعة

أرضها فهي كرم فان كانت

الارض لا تطبق أن يكون

الخارج خمسة دراهم بان

كان الخارج لا يبلغ عشرة

دراهم يجوز النقصان عن

الرجل من امرأة زنى فقالت وهبت نفسي منك فقال الرجل قبلي لا يكون نكاحاً كذا في فتاوى قاضيان
* وينعقد بلفظ التملك والصدقة بلفظ البيع هو الصحيح هكذا في الهدية وكذا بلفظ الشراء في الصحيح
هكذا في فتاوى قاضيان * وكذا بلفظ الجعل على الصحيح كذا في العني شرح الكتروالتيين * ولو قال
لامرأة كنت لي أو صرت لي فقالت نعم أو صرت لك كان نكاحاً كذا في الذخيرة * وكذا لو قال كوني امرأة
بمائة فقبلت أو أعطيتك مائة على أن تكوني امرأة أو قبلي كان نكاحاً كذا في الوجيز للكردي * اذا
قال ثبت حق في منافع بضعك بالف فقالت قبلي صح النكاح كذا في الذخيرة * ولو قالت امرأة عترتني
نفسى فقال قبلي يكون نكاحاً هكذا في فتاوى قاضيان * ولو قالت المبانة رددت نفسي اليك فقال
الزوج قبلي بحضور الشاهدين يكون نكاحاً كذا في محيط السرخسي * وفي أجناس الناطقي اذا طلق
امرأته ثلاثاً أو بآتيانها قال لها ارجعتك على كذا ورضيت المرأة بذلك وكان بمحض من الشهود كان نكاحاً
صحوا وان لم يذكرا المال فان أجمعوا على ان الزواج أراد به النكاح كان نكاحاً والا فلا كذا في الذخيرة
* ولو قال ذلك لاجنبية لم يكن بينهما نكاح بمحض من الشهود ونفقات المرأة رضى لا يكون نكاحاً
كذا في فتاوى قاضيان * رجل قال لامرأة ١ مرأسي فقبلت المرأة بالشيء لا ينعقد الا اذا قال
لها ٢ باشيدي برني فقالت باشيدم يكون نكاحاً وقيل ينعقد النكاح وهو الظاهر بحكم العرف كذا في
الخلاصة * اذا قال لغيره ٣ دختر خویش مراده فقال ٤ دادم ينعقد النكاح وان لم يقل الخطاب
٥ بذيرفتم ولو قال ٦ مرادادی فقال ٧ دادم لا ينعقد النكاح ما لم يقل الخطاب ٨ بذيرفتم
الا اذا أراد بقوله ٩ دادی التحقيق دون السوم فينذني بغيره وان لم يقل الخطاب بذيرفتم * وفي مجموع
النوازل عن الشيخ الامام نجم الدين النسفي ان في قوله دختر خویش مراده لابد أن يقول ١٠ برني ويقول
الآخر ١١ برني دادم فاما بدون ذلك فلا ينعقد النكاح عند بعض المشايخ وعند بعضهم ينعقد فلا بد من
هذه الزيادة لتصر المسئلة متفقاً عليها كذا في المحيط * قبل لامرأة ١٢ خویشتن را بفلان برني دادی
فقالت ١٣ دادوقيل للزوج ١٤ بذيرفتی فقال ١٥ بذيرفت ينعقد النكاح وان لم تقل المرأة دادم
والزوج بذيرفتم * قبل لامرأة ١٦ خویشتن رازن من کردی فقالت ١٧ کردم ينعقد النكاح
* وكذا لو قال ١٨ خویشتن رازن من کردانی فقالت کردانیدم هكذا في الذخيرة * قبل لامرأة هل
زوجت نفسك من فلان فقالت لا ثم قالت في أثناء الكلام ١٩ من ویرا خواستم وقال الرجل قبلي صح
النكاح كذا في الخلاصة * سئل نجم الدين عن قال لامرأة ٢٠ خویشتن را به زاردم كايين بمن برني
دادی فقالت بالسمع والطاعة قال ينعقد النكاح ولو قالت ٢١ سپاس دارم لا ينعقد لان الاول اجابة

(ترجہ)

١ اكننت لي فقالت كنت ٢ اكننت للزوجية فقالت كنت ٣ اعطيتي نفسك ٤ اعطيتها
٥ قبلي ٦ اعطيتني ٧ اعطيتك ٨ قبلي ٩ اعطيت ١٠ للزوجية ١١ اعطيتها
للزوجية ١٢ هل اعطيت نفسك فلان للزوجية ١٣ اعطيت ١٤ هل قبلي ١٥ قبل
بدون ضمير المتكلم الذي هو الميم الا في بعد في قوله دادم وبذيرفتم ١٦ هل جعلت نفسك لي امرأة
١٧ جعلت ١٨ هذه العبارة معناه ما مثل التي قبلها ١٩ انما زوجته ٢٠ هل اعطيتني نفسك
للزوجية بألف درهم مهراً ٢١ قولها سپاس دارم بمنزلة ولت الفضل

ذلك حتى يصير الخراج مثل نصف الخراج وان كانت الارض تطبق الزيادة في كل بلدة فيها بتوظيف من الامام لا يجوز تغييره ولا زائد في قولهم
وان لم يكن فيه ان توظيف من الامام على قول أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس للامام أن يجعل الخراج أكثر من خمسة
دراهم وعلى قول محمد رحمه الله تعالى له ذلك * أرض خراجها وظيفة اغتصبها غاصب فان كان الغاصب جاحداً ولا يسهل للمالك ان يزرعها
الغاصب فلا خراج على أحد وان زرعهما الغاصب ولم تنقصها الزراعة فالخراج على الغاصب وان كان الغاصب مقرراً بالغصب أو كان

للملك مئة ولم تقصها الزراعة فالخراج على رب الارض وان نقصتها الزراعة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى الخراج على رب الارض قل نقصان أو أكثر كأنه أجرها من الغاصب بضم النقصان وعند محمد رحمه الله تعالى ينظر الى الخراج والنقصان فأيما كان أكثر كان ذلك على الغاصب ان كان النقصان أكثر من الخراج فمقدار الخراج يؤدى الغاصب الى السلطان ويدفع الفضل الى صاحب الارض وان كان الخراج أكثر يدفع الكل الى السلطان (٢٧٣) وفي سيع الوفاء اذا قبض المشتري فالمشتري بمنزلة الغاصب وان أجر أرضه

والثاني وعد كذا في المحيط * امرأة قالت لرجل زوجت نفسي منك فقال الرجل ٢٢ بخذ او ندكاري بذير فتتم يصح النكاح ولو لم يقل الرجل ذلك لم يكنه قال لها ٢٣ شاباش ان لم يقل بطريق الطنزي يصح النكاح كذا في الخلاصة * ولا ينعقد بلفظ الاجارة في الصحيح والاعارة والاباحة والحلال والتمتع والاجارة والرضا ونحوها كذا في التبيين * ولا يلفظ الاقالة والخلع والبراءة هكذا في فتاوى قاضيخان * ولا يلفظ الشركة والكتابة هكذا في محيط السرخسي * ولا يلفظ الاعتاق والولا والايديع كذا في غاية السروجي * ولا يلفظ الغداء كذا في البحر الرائق * ولا ينعقد بلفظ الوصية لانها لو وجب الملك مضافا الى ما بعد الموت كذا في الهداية وهكذا في الكافي * وان قال أو صيت يضع أمي للمال بالف درهم وقبل الاخر ينعقد النكاح كذا في النهاية * رجل قال لا تزوج بك فلانة فمضى بكذا فقال أبو الصغيرة ارفعها واذهب حيث شئت لا ينعقد النكاح كذا في الخلاصة * امرأة قالت لرجل زوجت نفسي منك وأرادت أن تقول بمائة دينار فقيل ان قالت المرأة بمائة دينار قال الزوج قبلت لا ينعقد النكاح كذا في الذخيرة * رجل بعث جماعة الى رجل ليخطبوا ابنته فقالوا ٢٤ دختر خویشتن فلانة را بما دای فقال دادم وقالوا بذير فتتم لا ينعقد النكاح لانهم لم يضيفوا الى الخاطب * رجل وامرأة اقربا بالنكاح بين يدى الشهود وقالوا بالفارسية ٢٥ مازن وشوئيم لا ينعقد النكاح بينهما ما هو المختار كذا في الخلاصة * ولو قال ٢٦ ابن زن من است بمحض من الشهود وقالت المرأة ٢٧ ابن شوی من است ولم يكن بينهما نكاح سابق اختلاف المشايخ فيه والصحيح انه لا يكون نكاحا كذا في الظهيرية * وفي شرح الجصاص المختار انه ينعقد اذا قضى بالنكاح أو قال الشهود لهما ما جعلتهما هذا نكاحا فقالا نعم ينعقد هكذا في مختار الفتاوى * وفي الينمية سئل على السعدي عن رجل سلم على امرأة فقال سلام عليك يا زوجتي فقالت وعليك السلام يا زوجي وسمع ذلك الشاهدان قال لا ينعقد كذا في التتارخانية * قيل لرجل ٢٨ دختر خویشتن را به پسر من ارزانی داشتی فقال ٢٩ داشتم لا ينعقد النكاح بينهما كذا في الذخيرة * اذا قال أبو الصغيرة شهدوا لي زوجت بنت فلان الصغيرة ابني فلانا بمهر كذا فقبل لابي الصغيرة أليس هكذا فقال أبو الصغيرة هكذا ولم يرد على ذلك فالاولى أن يجرد النكاح وان لم يجرد جاز هكذا في فتاوى قاضي خان والظهيرية * ولو قال بالفارسية ٣٠ خویشتن را بزنی دادم بنو بهزاد دم فقالت بذير فتتم لا ينعقد النكاح لان لفظة بزني بالفارسية لا تقع على الرجل كذا في التهذيب * واذا قال لابي البنت زوجتني ابتك وقال أبو البنت زوجت أو قال نعم لا يكون نكاحا الا أن يقول الرجل بعد ذلك قبلت لان قوله زوجتني استخباره هكذا في فتاوى قاضي خان * وفي لفظ القرض والرهن اختلاف المشايخ والصحيح عدم الانعقاد كذا في فتاوى قاضيخان * وقيل بلفظ القرض ينعقد على قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لان نفس القرض عليك عندهما هو والمختار كذا في مختار الفتاوى * ولفظ السلم قبل ينعقد وقبل لا وكذا الصرف فيه قولان كذا في العيني شرح الكنز * النكاح المضاف كقوله زوجتكها اذا غبر صحيح أما

الخراجية أو اعار كان الخراج على رب الارض كما لو دفعها من ارضه الا اذا كان كرما أو رطابا أو شجرا ملتفا فان اجارته واعارته باطله لان هذه اجارة وقعت على استهلاك العين ولو أجر ارضه العشرية كان العشر على رب الارض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه على المستأجر وان أعار أرضه العشرية فزرعها المستعير عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان وان استأجر أو استعار أرضا تصالح للزراعة فغرس المستأجر أو المستعير فيها كرما أو جعل فيها رطابا كان الخراج على المستأجر والمستعير في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لانها صارت كرما فكان خراج الكرم على من جعلها كرما وان غصب أرضا عشرية وزرعها ان لم تقصها الزراعة فلا عشر على رب الارض وان نقصتها الزراعة كان العشر على رب الارض كأنه أجرها بالنقصان * باع أرضا بزيادة خراجية اختلفوا فيه قال بعضهم ان بقي من السنة تسعون يوما فالخراج على المشتري والا

٢٢ قبلك للسيدة ٢٣ قوله شاباش بمنزلة طيب عليك نور ٢٤ بنتك فلانة اعطيتكها فقال اعطيت وقالوا قبلنا ٢٥ نحن زوج وزوجة ٢٦ هذه امرأتی ٢٧ هذا زوجي ٢٨ جعلت بنتك لائقة لابني ٢٩ جعلت ٣٠ اعطيتك نفسي للزوجية بأنهم درهم فقالت قبلت

فعلى البائع وقال بعضهم ان بقي من السنة قدرا يتمكن المشتري من الزراعة أي زرع كان ويبلغ الزرع مبلغا تبلغ المعلق قيمته ضعف الخراج الواجب كان الخراج على المشتري والافعلي البائع وقال بعضهم ان بقي من السنة ما يتمكن المشتري ان يزرع فيها الدخن ويدرك أو تبلغ مبلغا تبلغ قيمته ضعف الخراج الواجب كان الخراج على المشتري واختاروا الافتوى القول الاول ولو اشترى أرض خراج ولم يكن في يد المشتري مقدارا يتمكن فيه من الزراعة فاخذ السلطان الخراج من المشتري لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع لانه ظلم

ومن ظلم ليس له أن يظلم غيره * رجل باع أرضا خراجية فباعها المشتري من غيره بعد شهر ثم باعها الثاني من غيره كذلك حتى مضت السنون ولم يكن في ملك أحدهم ثلاثة أشهر لأخراج على أحد قالوا الصحيح في هذا أن ينظر إلى المشتري الآخر إن بقي في يده ثلاثة أشهر كان الخراج عليه ورجل باع أرضا فباعها مع الزرع كن خراجها على المشتري على كل حال وإن باعها بعد ما انعقد الحب وبلغ الزرع ذكره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أن هذا بمنزلة ما لو باع أرضا فأغارها وباع معها حنطة (٢٧٣) محصورة هذا الذي ذكرنا إذا كانوا

بأخذون الخراج في آخر السنة فإن كانوا يأخذون في أول السنة على سبيل التجهيل فذلك محض ظلم لا يجب على البائع ولا على المشتري * رجل له قرية في أرض خراج له فيها بيوت ومنازل يستغلها أو لا يستغلها لا يجب فيها شيء وكذلك الرجل إذا كان له دار خطت في مصر من أمصار المسلمين جعلها بستانا أو غرس فيها نخلا وآخر جهها عن منزله ليس فيها شيء لأن ما بقي من الأرض سبع للدار وإن جعل كل الدار بستانا فإن كان في أرض العشر ففيها العشر وإن كان في أرض الخراج ففيها الخراج * من عليه الخراج إذا منع الخراج سنين لا يؤخذ منها مضي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * السلطان إذا جعل الخراج لصاحب الأرض وتركه عليه جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان صاحب الأرض من أهل الخراج وعلى هذا التسوية للقضاة والفقهاء

المعاق فان كان على أمر مضي صح لانه معلوم المال فلو خطبت بنته فاحبر أنه تزوجها من فلان قبل هذا فكذبته فقال ان لم يكن زوجها من قبله فقد تزوجها من ابنك وقبل أبو ابن عند الشهود فبان انه لم يكن زوجها من أحد صح النكاح كذا في النهر الفائق * وإن قال لامرأة بمحضرة الشاهدين تزوجتك على كذا ان أجاز أبي أو رضى فقالت قبلت لا يصح * رجل تزوج امرأته على أنها طالق أو على أن أمرها في الطلاق يدها ذلك محمد رحمه الله تعالى في الجامع انه يجوز النكاح والطلاق باطل ولا يكون الأمر يدها وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا إذا بدأ الزوج فقال تزوجتك على أنك طالق وإن ابتدأت المرأة فقالت زوجت نفسي منك على أني طالق أو على أن يكون الأمر يدي أطلق نفسي كلما شئت فقال الزوج قبلت جازا للنكاح ووقع الطلاق ويكون الأمر يدها وكذا المولى إذا زوج أمته من عبدها بدأ العبد فقال زوجني أمتك هذه على ألف على أن أمرها يديك تطلقها كلما شئت فزوجها منه يصح النكاح ولا يكون الأمر يدي المولى ولو ابتدأ المولى فقال زوجتك أمي على أن أمرها يدي أطلقها كلما أريد فقال العبد قبلت جازا للنكاح ويكون الأمر يدي المولى ولو قال العبد لولاه إذا تزوجتها فامرأته يديك أبدأ ثم تزوجها يكون الأمر يدي المولى ولا يمكن إخراجها أبدا كذا في فتاوى قاضي خان * ذكر شمس الأئمة السرخسي إذا تزوج امرأته على ألف إلى الحصاد والدياس اختلف مشايخنا في هذه المسئلة والخيار عندى انه ينعقد ويثبت هذا الاجل في المهر كذا في مختار الفتاوى * ولا يثبت في النكاح خيار الرؤية والعيب والشرط سواء جعل الخيار للزوج أو للمرأة أوله ما ثلاثة أيام أو أقل أو أكثر حتى انه اذا فعل ذلك فالنكاح جائز والشرط باطل الا اذا كان العيب هو الحب والنساء والعنة فإن المرأة بالخيار وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في شرح الطحاوى * فاذا شرط أحدهما لصاحبه السلامة عن العي والمثل والزمانة أو شرط صفة الجمال أو شرط الزوج عليه صفة البكارة فوجد بخلاف ذلك لا يثبت له الخيار هكذا في التتارخانية * رجل تزوج امرأته على أنه مدني فاذا هو قروي يجوز النكاح ان كان كفأ ولا خيار لها كذا في فتاوى قاضي خان * وفي فتاوى أبي الليث تزوج امرأته على أن أباه بالخيار صح النكاح ولا خيار كذا في الخيرية

(الباب الثالث في بيان المحرمات) وهي تسعة أقسام

* (القسم الاول المحرمات بالنسب) * وهن الامهات والبنات والاخوات والعمات والخالات وبنات الاخ وبنات الاخت فهن محرمات نكاحا ووطودا وعية على التأييد فالامهات أم الرجل وجدته من قبل أبيه وأمه وإن علون وأما البنات فبنته الصلبة وبنات ابنته وبنته وإن سفلن وأما الاخوات فالاخت لأب وأم والاخت لأب والاخت لأم وكذا بنات الاخ والاخت وإن سفلن وأما العمات فنلات عمه لأب وأم وعمه لأب وعمه لأم وكذا عمات أبيه وعمات أجداده وعمات أمته وعمات جدته وإن علون وأماعمة العمه فإنه يتظر ان كانت العمه القربى عمه لأب وأم أو لأب فعمه العمه حرام وإن كانت القربى عمه لأم فعمه العمه لا تحرم وأما الخالات فخالاته لأب وأم وخالاته لأب وخالاته لأم وخالات أبيه وأمهاته وأما خالة الخالة فإن كانت الخالة القربى خالة لأب وأم أو لأم فخالاتها تحرم عليه وإن كانت القربى خالة لأب فخالاتها لا تحرم عليه

(٣٥ - فتاوى اول) ولو جعل العشر لصاحب الأرض لا يجوز في قولهم السلطان اذا لم يطلب الخراج ممن هو عليه كان لصاحب الأرض ان يتصدق به فان تصدق بعد الطلب لا يخرج عن العهدة اشترى أرض خراج فجعلها دارا أو بيتا فيها بناء كان عليه خراج الأرض كالأوطى والى السلطان ان يحبس غلة أرض الخراج حتى يأخذ الخراج وفي خراج الوظيفة اذا هلك الخراج فان هلك الاكثر قبل الحصادا فلهما ما لا يمكن دفعها كالحرق والغرق والبرد يسقط الخراج وإن هلك بما يمكن الاحتراز عنه ككل الدواب ونحو ذلك لا يسقط لانه هلك

بتقصيره وفي أرض العشر إذا هلك الخراج قبل الحصاد بسقط وان هلك بعد الحصاد فما كان من نصيب رب الأرض بسقط وما كان من نصيب الكاريبي في ذمة رب الأرض لان في نصيب الاكار الأرض بمنزلة المستأجر فكان العشر على صاحب الأرض وخراج المقاسمة بمنزلة العشر لان الواجب شي من الخراج وانما يفرق العشر في المصروف هذا اذا هلك كل الخراج فان هلك الاكثر وبقي البعض ينظر الى ما بقي ان بقي مقدار ما يبلغ فقيرين ودرهمين (٢٧٤) يجب فقير ودرهم ولا يسقط الخراج وان بقي اقل من ذلك يجب نصف الخراج وانما يسقط الخراج بهلاك الخراج اذا لم يبق من السنة مقدار ما يتمكن فيه من الزراعة وان بقي لا يسقط الخراج ويجعل كان الاول لم يكن وكذا الكرم اذا ذهب ثماره باق ان ذهب البعض وبقي البعض اذا بقي ما يبلغ عشرين درهماً أو ما يبلغ عشرين درهماً يجب مقدار نصف ما بقي وكذلك الرطاب

هكذا في محيط السرخسي
* (القسم الثاني المحرمات بالصهرية) * وهي أربع فسيق (الاولى) أمهات الزوجات وجداتهن من قبل الاب والام وان علون (والثانية) بنات الزوجات وبنات اولادها وان سفلن بشرط الدخول بالام كذا في الحاوي القدسي سواء كانت الابنة في حجره ولم تكن كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * وأصحابنا ما أقاموا الخلافة مقام الوط في حرمة البنات هكذا في الذخيرة في نوع ما يستحق به جميع المهر * (والثالثة) حليله الابن وابن الابن وابن البنت وان سفلوا دخل بها الابن أم لا * ولا تحرم حليله الابن المتبني على الاب المتبني هكذا في محيط السرخسي * (والرابعة) نساء الاباء والجدات من جهة الاب والام وان علوا فهو لاء محرمات على التأييد نكاحا ووطا كذا في الحاوي القدسي * وثبت حرمة المصاهرة بالنكاح الصحيح دون الفاسد كذا في محيط السرخسي * فلوزوجها نكاحا فاسدا لا تحرم عليه أمهاتهما بغير العقد بل بالوطه هكذا في البحر الرائق * وثبت بالوطه حلالا كان أو عن شبهة أو زنا كذا في فتاوى قاضي خان * فمن زنى بامرأة حرمت عليه أمها وان علت وابنتها وان سفلت وكذا تحرم الزنى بهما على آباء الزاني وأجداده وان علوا وأبنائه وان سفلوا كذا في فتح القدير * ولو وطئها فأفضاها لا تحرم عليه أمها لعدم ثبوت كونه في الفرج الا اذا حبلت وعلم كونه منه كذا في البحر الرائق * وكما ثبتت هذه الحرمة بالوطه تثبت بالمس والتقبيل والنظر الى الفرج بشهوة كذا في الذخيرة * سواء كان نكاحا أو ملكا أو فحور عندنا كذا في الملتقط * قال أصحابنا الرية وغيرها في ذلك سواء كذا في الذخيرة * والمباشرة عن شهوة بمنزلة القبلة وكذا المعانقة هكذا في فتاوى قاضي خان * وكذا الوضوء بها بشهوة هكذا في الخلاصة * فان نظرت المرأة الى ذكر رجل أولسته بشهوة وقبلته بشهوة تعلقت به حرمت المصاهرة كذا في الجوهرة النيرة * ولا تثبت بالنظر الى سائر الاعضاء الا بشهوة ولا لمس سائر الاعضاء عن شهوة بخلاف كذا في البدائع * والمعتبر بالنظر الى النرج الداخل هكذا في الهداية * وعليه الفتوى هكذا في الظهيرية وجواهر الاخلاطى * قالوا والنظر الى فرجها وهي قائمة لا تثبت حرمة المصاهرة وانما يقع النظر في الداخل اذا كانت قاعدة متكئة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو نظرت الى فرج امرأة بشهوة ورأسه ترقبتي أو زجاج بفتين فرجها تثبت حرمة المصاهرة * ولو نظرت الى فرجها ورأى فيها فرج امرأة فنظر عن شهوة لا تحرم عليه أمها وابنتها لانه لم يفرجها وانما رأى عكس فرجها ولو كانت المرأة على شط حوض أو على قنطرة فنظر الى رجل في الماء فرأى فرجها فنظر عن شهوة لا تثبت الحرمة كذا في فتاوى قاضي خان * وهو الصحيح كذا في الخلاصة * ولو كانت المرأة في الماء فرأى الرجل فرجها ونظر عن شهوة تثبت الحرمة كذا في فتاوى قاضي خان * واذا نظر الرجل الى فرج ابنته بغير شهوة فتمنى أن يكون له جارية مثلها فوقعت منه شهوة مع وقوع بصره قالوا ان كانت الشهوة وقعت على ابنته حرمت عليه امرأته وان كانت الشهوة وقعت على التي غناها لا تحرم لان نظره في هذه الصورة الى فرج ابنته لم يكن عن شهوة كذا في فتاوى قاضيخان والذخيرة * ثم لا فرق في ثبوت الحرمة بالمس بين كونه عامدا أو ناسيا أو مكرها أو مخطئا كذا في فتح القدير * وانما هكذا في معراج الدراية * فلوا يقبض زوجته ليجمعا فوصلت يدها الى بنته منها فقرصها بشهوة وهي ممن تشبه يظن انها أمها حرمت عليه الام حرمة مؤبدة كذا في فتح القدير * ولو لمس شعرها بشهوة ان مس ما اتصل برأسها تثبت وان مس ما لم يتصل لا تثبت وأطلق

ان ثمر الاشجار ومن كان له أرض الزعفران فزرع فيها الحبوب كان عليه خراج الزعفران وكذا اذا قلع الكرم وزرع فيها الناطق الحبوب كان عليه خراج الكرم وانما باع الكرم وأنما كان قيمة الثمرة تبلغ عشرين درهماً أو أكثر كان عليه عشرة دراهم وان كان أقل من عشرين درهماً كان عليه مقدار نصف الخراج فان كان نصف الخراج لا يبلغ فقيرا ودرهما لا ينقص عن فقير ودرهم لانه كان ممتكنا من زراعة الأرض فلا ينقص عما كان وان كان في أرضه أجرة فيها صيد كثير ليس عليه الخراج وان كان في أرضه قصب أو طرفاء أو صنوبر

أو خلاف أو شجر لا يثر ينظر ان أمكنه ان يقطع ذلك ويجعلها من ردة فلم يفعل كل علمه الخراج وان كان لا يقدر على اصلاح ذلك لا يجب عليه الخراج وان كان في أرض الخراج أرض يخرج منها لم كثيرا أو قليل فسد ذلك وكذلك ان قدر ان يجعلها من ردة وبصل اليها ماء الخراج كان عليه الخراج وان كان لا يصل اليها ماء الخراج أو كان في الجبل ولم يصل اليها الماء لا يجب الخراج وان كان في أرض الخراج قطعة أرض سبخة لا تصلح للزراعة أو لا يصل اليها الماء ان أمكنه اصلاحها فلم يصلح كان عليه (٣٧٥) خراجها وان كان لا يمكن فلا خراج عليه والدين لا يمنع وجوب الخراج

لانه حق العباد فلا يمنع بالدين * اذا اشترى أرضا ولم يقبضها أو قبضها ومنعه انسان عن الزراعة لا يجب عليه خراجها لان الخراج لا يجب بدون التمكن اذا عجز صاحب الارض عن الزراعة ولم يجد ما ينفع في عمارتها يدفعها الامام الى غيره فزارعة بالتصف أو الثلث أو الربع وتكون الغلة لصاحب الارض يؤدي عنها الخراج ويمسك ما بقي وان لم يجد الامام من يأخذها من ردة يؤجرها الامام فيكون الاجر لصاحب الارض يؤدي عنه الخراج وان لم يجد من يشتري يدفع اليه من بيت المال مقدار ما ينفع في عمارة الارض قرضا لان الامام مأمور بشتم مال بيت المال بأي وجه يتيأله قالوا هذا في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يبيع ولا يؤجر لان ذلك حجر وعنده الحجر

الناطقي اطلاقا من غير هذا التفصيل كذا في الظهيرية * وهكذا في وسيزا الكردي والسراج الوهاج * ولو لمس ظفرها بشهوة تثبت كذا في الخلاصة * ثم لمس اغصانها بجمجمة المصاهرة اذا لم يكن بينهما مأثوب أما اذا كان بينهما مأثوب فان كان صفيقا لا يجبد الماس حرارة المسوس لا تثبت حرمة المصاهرة وان انتشرت آلتها بذلك وان كان رقيقا بحيث تصل حرارة المسوس الى يده تثبت كذا في الذخيرة * وكذا لو لمس أسفل الخلف الا اذا كان منعلا لا يجبد الماس القدم كذا في فتاوى قاضي خان * اذا قبل الرجل المرأة فبينهما مأثوب فان كان يجبد برد الثنايا أو برد الشفة فهو تقبيل ولمس كذا في المحيط * والدوام على المس ليس بشرط لثبوت الحرمة حتى قيل اذا مد يده الى امرأة بشهوة فوقعت على أنف ابنته فاذا ددت شهوته حرمت عليه امرأته وان نزع يده من ساعته كذا في الذخيرة * ويشترط أن تكون المرأة مشتبهة كذا في التبيين * والفتوى على أن بنت تسع محل الشهوة لا مادونها كذا في معراج الدراية * وقال الفقيه أبو الليث مادون تسع سنين لا تكون مشتبهة وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان * وحكى عن الشيخ الامام أبي بكر رحمه الله تعالى أنه كان يقول ينبغي للفتي أن يفتي في السبع والثمان انها لا تحرم الا ان بالغ السائل انها عجله فخصه جسمية فحينئذ يفتي بالحرمة كذا في الذخيرة والمضمرات * فلو جامع صغيرة لا تشتهى لا تثبت الحرمة كذا في البحر الرائق * ولو كبرت المرأة حتى خرجت عن حد المشتبهة وجب الحرمة لانها دخلت تحت الحرمة فلم يخرج بالكبر ولا كذلك الصغيرة كذا في التبيين * وكذا تشترط الشهوة في الذكرك حتى لو جامع ابن أربع سنين فزوجه أياه لا تثبت به حرمة المصاهرة كذا في فتح القدير * ووطء الصبي الذي يجمع مثله عتله ووطء البالغ في ذلك قالوا والصبي الذي يجمع مثله أن يجمع ويشتهى وتستهي التسامع مثله كذا في فتاوى قاضي خان * والشهوة تعتبر عند المس والنظر حتى لو وجد بغية شهوة ثم اشتى بعد الترك لا تعلق به الحرمة وحد الشهوة في الرجل أن تنتشر آلتها أو تزدد انتشارا ان كانت منتشرة كذا في التبيين * وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط * وبه يفتي كذا في الخلاصة * فن انتشرت آلتها فطلب امرأته أو ولجها بين فخذي ابنتها لا تحرم عليها ما لم تزدد انتشارا كذا في التبيين * هذا الحد اذا كان شابا قادرا على الجماع فان كان شيخا أو عينا فحد الشهوة أن يتحرك قلبه بالاشتهاء ان لم يكن متحركا قبل ذلك ويزداد الاشتها ان كان متحركا كذا في المحيط * وحد الشهوة في النساء والمحبوب هو الاشتها بالقلب والتلذذ به ان لم يكن وان كان فزيادة كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * ووجود الشهوة من أحدهما يكفي بشرطه أن لا ينزل حتى لو أنزل عند المس أو بالنظر لم تثبت به حرمة المصاهرة كذا في التبيين * قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى كذا في الشمني شرح النقاية * ولو لمس فأنزل لم تثبت به حرمة المصاهرة في الصحيح لانه تين بالانزال أنه غير داخ الى الوطء كذا في الكافي * ولو نظر الى دبر المرأة لا تثبت به حرمة المصاهرة كذا في فتاوى قاضي خان * وكذا لو وطئ في دبرها لا تثبت به الحرمة كذا في التبيين * وهو الاصح هكذا في المحيط * وعليه الفتوى هكذا في جواهر الاخلاط * واذا جامع ميتة لا تثبت به الحرمة كذا في فتاوى قاضي خان * (ومما اتصل بذلك مسائل) لو أقر بجمجمة المصاهرة وتأخذ به ويفرق بينهما أو كذلك اذا أضاف ذلك الى ما قبل النكاح بان قال لامرأته كنت جامعته أمك قبل نكاحك يؤاخذ به ويفرق بينهما أو لکن لا يصدق في حق المهر حتى يجب المسمى دون العقر والاصرار على هذا الاقرار ليس بشرط حتى لو رجع عن ذلك وقال كذبت فالقاضي

على الحر العاقل البالغ باطل وكذلك قرية فيها أراض مات أربابها أو غابوا عنها وعجز أهل القرية عن خراجها فاردوا التسليم الى السلطان فان السلطان يفعل ما قلنا فان أراد السلطان ان يأخذها لنفسه يبيعها من غيره ثم يشتري من المشتري قوم اشتروا ضيعة فيها كروم وأراض فاشتري أحدهم الكروم والآخر الاراضي فان اردوا قسمته الخراج قالوا ان كان خراج الكروم معلوما وخراج الاراضي كذلك كان الحكم على ما كان قبل الشراء وان لم يكن خراج الكروم معلوما وكان خراج الضيعة جملة فان علم ان الكروم كانت كروما في الاصل

لا يعرف الا كرموا الاراضى كذلك يتطرق الى خراج الكرم والاراضى فاذا عرف ذلك بقسم جله خراج الضيعة عليهم ما نبي قدر حصتهم
 * قرية خراج أرضهم على التفاوت فطلب من كان خراج أرضه أكثر التسوية بينهما وبين غيره قالوا ان كان لا يعلم ان الخراج في الابتداء كان
 على التساوى أم على التفاوت يترك على ما كان قبل ذلك ومن عليه الخراج أو العشر اذا مات يؤخذ ذلك من تركته وعن أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى في رواية يسقط ذلك بالموت (٢٧٦) ويؤخذ الخراج عند بلوغ الغلة على اختلاف البلدان ولا يحمل صاحب الارض ان
 يأكل الغلة حتى يؤدى الخراج

* (فصل في العشر) *

في كل ما يخرج من الارض من
 الحنطة والشعير والدخن
 والارز وأصناف الحبوب
 والبقول والراحين والاوراد
 والرطاب وقصب السكر
 والذريزة والبطيخ والقثاء
 والخيار والباذنجان والعصفر
 وأشياء ذلك لها غيرة باقية أو
 غير باقية يجب فيها العشر في
 قول أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى قل أو أكثر وقال أبو
 يوسف ومحمد رحمه الله
 تعالى لا يجب العشر فيما
 لا ينبت من الثمار وفيما ينبت
 لا يجب ما يبلغ خمسة أوسق
 والوسق ستون صاعا وان
 كان شيئا لا يوسق كالقطن
 والزعفران وأشياء ذلك قال
 محمد رحمه الله تعالى يعتبر فيه
 خمسة من أقصى المقادير نحو
 الاحمال في القطن كل جل
 ثلثمائة من بالعراق والامناء
 في السكر والزعفران والافراق
 في العسل وقال أبو يوسف
 رحمه الله تعالى يعتبر فيه
 القيمة ان كانت قيمة الخارج
 مثل قيمة خمسة أوسق من
 أدنى المؤسسات يجب فيه
 العشر والافلا ولا يجب
 العشر في التبن ولا في الحطب
 والحشيش والقنب والصوبر

لا يصدق له ولكن فيما بينه وبين الله تعالى ان كان كاذبا فيما أقر لا تحرم عليه امرأته وذكركم محمد رحمه الله تعالى
 في كتاب النكاح اذا قال الرجل لمرأته هذه أمي من الرضاة ثم أراد ان يتزوجها بعد ذلك فقال أخطأت في
 ذلك فله أن يتزوجها المستحسنا ووجه الفرق بينهما أنه ههنا أخبر عن فعله والخطأ فيها هو فعله نادى فلا يصدق
 فيه وأما في الرضاة فما أخبر عن فعل نفسه في زمان يتذكر وهو غاف أو نائم مع غيره وأخطأ فيه ليس بنادر كذا
 في التجنيس والمزید * واذا قبلها ثم قال لم يكن عن شهوة أو لساها ونظر الى فرجها ثم قال لم يكن بشهوة
 فقد ذكرنا صدر الشهيد رحمه الله تعالى في التقييل يفتى بنسب الحرمة ما لم يبين أنه قبل بغير شهوة وفي المس
 والنظر الى الفرج لا يفتى بالحرمة الا اذا تبين أنه فعل بشهوة لان الاصل في التقييل الشهوة بخلاف المس
 والنظر كذا في المحيط * وهذا اذا كان المس على غير الفرج وأما اذا كان على الفرج فلا يصدق أيضا كذا في
 الظهيرية * وكان الشيخ الامام الاجل طه مير الدين المرغيناني يفتى بالحرمة في القبلة في الفم والخذ والرأس
 وان كان على مقنعة وكان يقول لا يصدق في أنه لم يكن بشهوة وفي البقالى ويصدق اذا أنكر الشهوة في المس
 الا أن تقوم آلتهم متشرة فيما نقها كذا في المحيط * ولو أخذت ذنبا أو قال ما كان عن شهوة لا يصدق لان
 الغالب خلافه وكذا لو ركب معها على دابة بخلاف ما اذا ركب على ظهرها وعبر به الماء كذا في الوجيز
 للكردرى * وتقبل الشهادة على الاقرار بالمس والتقييل بشهوة كذا في جواهر الاخلاطى * وهل تقبل
 الشهادة على نفس المس والتقييل بشهوة المختار أنه تقبل واليه ذهب نحر الاسلام على السبزدوى كذا في
 التجنيس والمزید * وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في نكاح الجامع لان الشهوة بما وقف عليه في الجملة اما
 بقدر العضو الذي يتحرك عضوه أو بأكثر من لا يتحرك عضوه كذا في الذخيرة * وهو الممول كذا في
 جواهر الاخلاطى * سئل القاضي على السغدوى عن سكران باشر ابنته وقبلها وقصد أن يجامعها فقالت
 الانية أنا بنتك فتركها هل تحرم أمها قال نعم كذا في التارخالية * قيل لرجل ما فعلت بأمرائك قال
 جامعتهما قال ثبت حرمة المصاهرة قيل ان كان السائل والمسؤل هازين قال لا يتفاوت ولا يصدق انه كذب
 كذا في المحيط * رجل له جارية فقال قد وطئتها لا تحلل لابنه وان كانت في غير ملكه فقال قد وطئتها لابنه
 أن يكذبه ويطأها لان الظاهر يشهد له ولتوسرى جارية ميراث أبيه يسعه أن يطأها حتى يعلم ان الاب
 وطئها كذا في محيط السرخسى * رجل تزوج امرأة على أنها عذراء فلما أراد وقاعها وجدها قد اقتضت
 فقال لها من اقتضت فقالت أبوك أن صدقة الزوج بانته منه ولا مهر لها وان كذبها ففى امرأته كذا في
 الظهيرية * لو ادعت المرأة أن مس ابن الزوج اياها كان عن شهوة لم تصدق والقول قول ابن الزوج كذا في
 السراج الوهاج * رجل قبل امرأة أبيه بشهوة وقبل الاب امرأته بشهوة وهي مكرهة وانكر الزوج
 أن يكون بشهوة فالقول قول الزوج وان صدق الزوج وقعت الفرقة ويجب المهر على الزوج ويرجع
 بذلك على الذي فعل ان تعمد القاعل الفساد وان لم تعمد لا يرجع وفي الوطء لا يرجع وان تعمد الوطء الفساد
 لانه وجب الحد والمال مع الحد لا يجتمع تزوج بأمة رجل ثم ان الامة قبلت ابن زوجها قبل الدخول بها
 فادعى الزوج أنها قبلته بشهوة وكذبه المولى فانه ثابت من زوجها لا قرار الزوج أنها قبلت بشهوة ويلزمه
 نصف المهر تنكذب المولى اياه أنها قبلته بشهوة ولا يقبل قول الامة في ذلك لو قالت قبلته بشهوة كذا في
 المحيط * ولو أخذت ذكر الحتم في الخصومة وقالت كان عن غير شهوة صدقت كذا في خزنة الفتاوى * ذكر

والقصب القارسى ولا في سف التخل ولا في الطرفاه ولا في الدلب وشجر القطن والباذنجان ويجب في برز القنب وبرز الصوبر محمد
 ولو جعل أرضه مشجرة أو مة قصبه يقطعها ويبيعها في كل سنة كان فيه العشر وكذا لو جعل فيها القث للدواب ولا يجب العشر فيما كان من
 الادوية كالوزو الهليلج ولا في الكندرو والصمغ ويجب العشر في العسل اذا كان في أرض العشر وكذا المني اذا سقط على الشوك الإخضر
 في أرضه وقيل لا يجب فيه العشر لان الأرض لا تعمل لذلك ولهذا الوسيط على الاشجار لا يجب ويجب العشر في الاراضى الموقوفة وأرض

الصبيان والمجانين ان كانت عشرية وان كانت خراجية ففهم الخراج وما يجمع من غمار الاشجار التي ليست بمملوكة كاشجار الجبل يجب فيه العشر وما يستخرج من الجبال ان كان مما ينطبع كالذهب والفضة والصفرو النحاس والحديد يجب فيه الخمس وان كان مما لا ينطبع كالزرنج والكحل والزاج والياقوت والفيروز والزبرجد لاشئ فيه ولا شئ فيما يستخرج من البحر كالعنبز والاولو والسلك * رجل في داره شجرة مثمرة لا عشرية وان كانت البلدة عشرية بخلاف ما اذا كانت في الاراضي ويصرف العشر (٢٧٧) الى من يصرف اليه الا * المسلم اذا وجد

في داره معدن ذهب أو فضة لاشئ فيه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحب رحمه الله تعالى فيه الخمس وان وجد في داره ركاز فهو لصاحب الحطة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو لمن وجدته وان وجد في أرضه معدن ذهب أو فضة كان فيه الخمس في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر في الاصل انه لاشئ فيه * المسلم اذا عار أرضه العشرية في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى العشر على المستعير ان كان المستعير مسلما وان كان كافرا فعلى رب الارض وان دفع أرضه العشرية مزارة ان كان البذر من قبل العامل فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون العشر على صاحب الأرض كما في الاجارة وعندهم ما يكون على الزارع كما في الاجارة وان كان البذر من قبل صاحب الأرض كان العشر على صاحب الأرض في قولهم وان غصب أرضا عشرية وزرعها ان نقصت الزارعة كان

محمد رحمه الله تعالى في نكاح الاصل أن النكاح لا يرتفع بجرمة المصاهرة والرضاع بل بنفسه حتى لو وطئها الزوج قبل التفرق لا يجب عليه الحد اشتمه عليه أم لم يشتمه كذا في الذخيرة * واذا فجر بامرأة ثم تاب يكون محرما لابنته لانه حرم عليه نكاح ابنته على التأييد وهذا دليل على أن المحرمية تثبت بالوطء الحرام وبما ثبت به حرمة المصاهرة كذا في فتاوى قاضيان * لا بأس بأن يتزوج الرجل امرأته ويتزوج ابنته ابنتها أو أمها كذا في محيط السرخسي * وفي الفتاوى الصغرى اذا لم تذكر في خرقه وجامعها كذلك ان كانت خرقه لا تمنع وصول الحرارة الى ذكره تحمل المرأة للزوج الاول وان كانت تمنع كلفه دبل فلا تحمل كذا في الخلاصة

(القسم الثالث المحرمات بالرضاع) كل من تحرم بالقربة والصهرية تحرم بالرضاع على ما عرف في كتاب الرضاع كذا في محيط السرخسي

(القسم الرابع المحرمات بالجمع) وهو نوعان الجمع بين الاجنبيات والجمع بين ذوات الارحام (أما الجمع بين الاجنبيات) فانه لا يحمل للرجل أن يجمع بين أكثر من أربع نسوة كذا في محيط السرخسي * ولا يجوز للعبد أن يتزوج أكثر من ثنتين كذا في البدائع * المكاتب والمذبر وابن أم الولد في هذا كالعبد كذا في الكفاية * ويجوز للحر أن يتسرى من الاماء ما شاء من العدد وان كثرت وليس للعبد أن يتسرى وان أذن له مولاه فيه كذا في الحاوي * وللحر أن يتزوج أربعة من الحرائر والاماء كذا في الهداية * ولا عبدان يتزوج اثنتين حرتين كاتبا وأمتين كذا في البحر الرائق * واذا تزوج الحر نسوة على التعاقب جاز نكاح الرابع الاول ولا يجوز نكاح الخامسة وان تزوج خسا في عقدة فسد نكاح الكل وكذا العبد اذا تزوج ثلاثا ولو تزوج الحر في خسا ثم أسلم ان تزوجته على التعاقب جاز نكاح الرابع الاول ويفرق بينه وبين الخامسة عند الكل وان تزوجته جملة فترق بينه وبين الكل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى واذا تزوج واحدة ثم أربعا جاز نكاح الواحدة لا غير كذا في فتاوى قاضيان * رجل تزوج امرأة في عقدة وثنتين في عقدة وثلاثا في عقدة ولا يعلم أما الاولى فصح نكاحها على كل حال ولها المسمى وأما الفرقان فالبيان الى الزوج حال حياتهما أو موتهم ما فعلا أو قولاً في ظاهر فسادها لامرأها ولا ميراث كذا في التتارخانية * ولو تزوجت امرأة فزوج في عقدة واحدة فان كان لاحدهما أربع نسوة جاز نكاح الآخر هكذا في محيط السرخسي (وأما الجمع بين ذوات الارحام) فانه لا يجمع بين أختين بنكاح ولا بوطء بملك بين سواء كاتبا أختين من النسب أو من الرضاع هكذا في السراج الوهاج * والاصل ان كل امرأتين لو صورنا احدهما من أي جانب ذكر البعز النكاح بينهما برضاع أو نسب لم يجز الجمع بينهما كذا في المحيط * فلا يجوز الجمع بين امرأة وعمتها نسباً أو رضاعاً وخالتها كذلك ونحوها ويجوز بين امرأة وبيت زوجها فان المرأة لو فرضت ذكر احلت له تلك البنت بخلاف العكس وكذا يجوز بين امرأة وجارية اذا قدم حل النكاح على ذلك الفرض ليس لقربة أو رضاع كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * فان تزوج الأختين في عقدة واحدة بفرق بينهما وبينه فان كان قبل الدخول فلا شئ لهما وان كان بعد الدخول يجب لكل واحد منهما الاقل من مهر مثلها ومن المسمى كذا في المضمرات * وان تزوجها في عقدتين فنكاح الاخيرة فاسد ويجب عليه أن يفارقهما ولو علم القاضي بذلك يفرق بينهما فان فارقها قبل الدخول لا يثبت شئ من الاحكام وان

العشر على صاحب الأرض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان لم تنقصها الزارعة فعلى الغاصب في زرعه * (فصل في خراج الراس) الجزية تؤخذ من الفقير المعتمل في كل سنة اثني عشر درهما ومن وسط الحال ضعف ذلك اربعة وعشرون ومن الغني غنماية وأربعون ونكاه وفي الفقير ووسط الحال والغني قال بعضهم مر لا يملك مائتي درهم فهو فقير ومائة مائتي درهم الى عشرة آلاف فهو وسط الحال ومن يملك أكثر من عشرة آلاف الى ما لا يتناهى فهو غني والمعتمل هو الذي يقدر على العمل وان كان لا يحسن الحرفة

ومن لا يقدر على العمل ولا يملك ما لا يفهم من أهل المواساة لا يؤخذ منه شيء وتجب الجزية على مولى القرشي عندنا الذي إذا كان غنياً بعض السنة فقيراً في البعض قالوا ان كان غنياً أكثر السنة يؤخذ منه جزية الاغنياء وان كان على العكس يؤخذ منه جزية الفقراء ولو كان غنياً في النصف فقيراً في النصف يؤخذ منه جزية وسط الحال ولو امتنع أهل النعمة عن اداء الجزية قاتلهم الامام الذي اذا عمل الجزية لستين ثم أسلم يرد عليه جزية سنة واحدة (٢٧٨) وان أدى الجزية في أول السنة ثم أسلم في السنة لا يرد عليه شيء وهذا على قول

من يقول بوجوب الجزية في أول السنة وهو الصحيح

(فصل في احياء الموات)

ذكر في شرب الاصل أرض الموات ما لا يعرف لها مالك وهو الصحيح وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أرض الموات ان يفتح الامام بلدة عنوة ولم يقسم الاراضي بين الغائبين وتركها مهملة أو قسم البعض ولم يقسم البعض فاختار ولم يقسم يكون مواتاً وعنه في رواية أخرى يقوم الرجل في آخر العمر ان ويصبح صبيحة وسطاً فالي أن يبلغ صوته به يكون من العمران وما وراء ذلك يكون مواتاً اذا لم يكن مقبرة ولا فناء لاهل القرية وعن محمد رحمه الله تعالى يعتبر الصوت من دور القرية لا من الاراضي العامة وقال أبو عبد الله الجرجاني رحمه الله تعالى يعتبر الصوت على قدر أذان الناس في العادة من غير أن يجهد نفسه هذا اذا لم يعرف انها كانت ملكاً لأحد فان عرف انها كانت ملكة لكن لا يعرف المالك في الحال ذكر القاضي الامام أبو علي السغدّي عن استاذ

فارقه بعد الدخول فلها المهر ويجب الاقل من المسمى ومن مهر المثل وعليها العتة ويثبت النسب ويعتزل عن امراته حتى تنقضي مدة أختها كذا في محيط السرخسي * ولو تزوجها في عقدتين ولا يدري أيتهما أسبق فانه بؤمهر الزوج بالبيان فان بين فعلى ما بين وان لم يبين فانه لا يتحرى في ذلك ويفرق بينهما كذا في شرح الطحاوي * ولهما نصف المهر اذا كان مهرهما متساوياً وهو مسمى في العقد وكان الطلاق قبل الدخول وان كانا محتافين يقضى لكل واحدة منهما ربع مهرها وان لم يكن مسمى في العقد تجب مئة واحدة له ما بدل نصف المهر وان كانت الفرقة بعد الدخول يجب لكل واحدة المهر كاملاً كذا في التبيين * قال أبو جعفر الهندواني معنى المسئلة اذا ادعت كل واحدة لا ولية ولا حجة لهما فيقضى بنصف المهر لهما ما اذا قالتا لا ندري أي العقدين أول فلا يقضى بشيء حتى يصطحا كذا في غاية السروجي * وصورة الاصطلاح هي أن يقولوا عند القاضي لنا عليه المهر وهذا الحق لا يعدو فانقضى طلع على أخذ نصف المهر فيقضى القاضي كذا في النهاية * واذا برهن كل واحدة على السبق فعليه نصف المهر بينهما بالاتفاق في رواية كتاب النكاح وهو ظاهر الرواية كذا في الكافي * وكل هذه الاحكام المذكورة بين الاثنين ثابتة بين كل من لا يجوز جمعه من المحارم كذا في فتح القدير * وان أراد أن يتزوج احدهما بعد التفريق فلا ذلك ان كان التفريق قبل الدخول وان كان بعد الدخول فليس له ذلك حتى تنقضي عدتهما وان انقضت عتة احدهما دون الاخرى فله أن يتزوج المعتدة دون الاخرى ما لم تنقض عدتها وان دخل باحدهما فله أن يتزوجها دون الاخرى ما لم تنقض عدتها وان انقضت عدتها جاز له أن يتزوج بأيتهما شاء كذا في التبيين * ولا يجوز الجمع بين الاثنين استماتهما كلاً لا يجوز الجمع بينهما كما اذا ملكا اثنين كان له أن يستمتع بأيتهما شاء فاذا استمتع باحدهما فليس له أن يستمتع بالآخرى به وذلك وكذا لو اشترى جارية فوطئها ثم اشترى أختها كان له أن يوطئ الاولى وليس له أن يوطئ الاخرى بعد ذلك ما لم يحرم الاولى على نفسه ومتوحيه اياها اما بالتزويج ممن رجل أو بالخراج عن ملكها ما باعنا أو هبة أو بيع أو صدقة أو كتابة كذا في شرح الطحاوي * واعتاق البعض كاعتاق الكل وكذا عليك البعض كتمليك الكل كذا في التبيين * ولو قال هي على حرام لا تحل له الاخرى كالحض والتفاس والاحرام والصيام كذا في غاية السروجي * وان وطئها وليس له أن يوطئ واحدة منهما حتى يحرم فرج الاخرى بما قلنا وان باع واحدة منهما أو زوج أو وهب ثم رتت اليه البسعة بعيب أو رجع في الهبة أو طلق المنكوحة زوجها وانقضت عدتها لم يوطئ واحدة منهما حتى يحرم الاخرى على نفسه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو تزوج جارية فلم يوطئها حتى اشترى أختها فليس له أن يستمتع بالمشتراة لان الفراش يثبت لها بنفس النكاح فلو وطئ التي اشترىها كان جامعاً بينهما في الفراش كذا في شرح الطحاوي * فان تزوج أخت أمة له قد وطئها صح النكاح واذا جاز لا يوطئ الامه وان كان لم يوطئ المنكوحة ولا يوطئ المنكوحة الا اذا حرم الموطوءة على نفسه بسبب من الاسباب فينشد بطلان المنكوحة ويطأ المنكوحة ان لم يكن وطئ المملوكة كذا في الهداية * ولو تزوج أخت أمة نكاحاً فاسد لم يحرم عليه أمة الموطوءة الا اذا دخل بالمنكوحة فينشد تحريم الموطوءة هكذا في البحر الرائق * واختار كل واحدة منهم ما للرجل واحد قد زوجت نفسها بكذا وخرج الكل ايماناً منها ما قبل الزوج نكاح احدهما فهو جائز ولو يد الزوج فقال قد زوجتك كل واحد منكما بالف درهم فقالت احدهما رضيت وأبى

الحاكم الامام رحمه الله تعالى انه يجوز للامام أن يدفعها الى رجل ويأذن له بالاحياء فتصير لى احيائها وفي نوادر الاخرى

هشام عن محمد رحمه الله تعالى الاراضي اذا كان لها آثار عمار من مسنة ونحوها ولو لها رباب لكن لا يعرفون انه لا يسع لاحد أن يجيها ويملكها أو يأخذ منها تراباً وفي رسالة أبي يوسف الى هارون رحمه الله تعالى هي لى احيائها وليس للامام أن يخرجها من يده وعليه فيها خراجها وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى في القصور الجزية والنواويس الجزية اذا رفع الرجل منها التراب والقمام في أرضه قال ان

كانت قصورا أو فواو يشخر بقبول الاسلام فهي بمنزلة الموت لا يامس بذلك وان كانت خربت بعد الاسلام وكان لها أرباب لكن لا يعرفون لا يسع لاحد أن يأخذ منهم شيئا لانهم بمنزلة دورهم ونفسير الاحياء عن محمد رحمه الله تعالى احياء الارض لا يكون بالسقي والكراب وانما يكون بالقاء البذر والزراعة وفي ظاهر الرواية اذا فترهم رهاو كرها وسقاها يكون احياء وان كرها ولم يسقى أو سقى ولم يكرب لا يكون احياء وان حوطها وسنها بحيث يصعب الماء يكون احياء فاما التعجير لا يكون احياء (٢٧٩) وصورة التعجير ان يجي الرجل الى أرض

موات فيحضر عليها حظيرة ولا يبرها ولا يحبسها فان فعل بهاذلك فهو أحق بها الى ثلاث سنين فان لم يحبسها بعد ثلاث سنين فهو والناس فيه سواء لا يكون له حق بعد ثلاث سنين ويحرم التعرض لغيره قبل ثلاث سنين وروى ابن شجاع عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا خفر للموات بئرا أو ساق اليها الماء أو أجرى اليها عينا فقد احياء وفي الفتاوى انما يملك الموات بالاحياء بأحد الاشياء الثلاثة اما ان يبنى أو يكرب أو يجرى اليها الماء ومن احياء أرض لم يملكه بغير اذن الامام لا يملكها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبها يملكها وذكروا الناطق رحمه الله تعالى القاضي في ولايته بمنزلة الامام في ذلك * اذا احياء رجل مواتا لبس لها شرب وحفر لها من نهر العامة حافتها غير مملوكة وساق اليها ما يكفيها من الماء ينظر ان كان ذلك لا يضر العامة كان له ذلك وان كان يضر العامة ليس له ذلك ولا للامام ان يأذن له بذلك

الاخرى ان ترضى فمسكاحهما باطل كذا في الذخيرة قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل وكل رجلان يزوجه امرأته وكل رجلا آخر بمنزلة ذلك فزوجه كل واحد منهما امرأته بغير امرها وهما أختان من الرضاة ونخرج الكلام معهما باطلان وكذلك لو كان أحدا السكاحين برضا المرأة أو كان كلاهما مبرا ضاهما كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى رجلان لم يوكلا بنكاح وكانا فضولين زوجا رجلا أختين في عقدتين متفرقتين برضا الأختين وخاطب عن كل واحدة منهما مخاطب ووقع العقدان معا فبلغ ذلك الزوج وأجاز نكاح احدهما جازولوا أنهم مازوا جاه في عقدة بأن قال كل واحد منهما ما زوجت فلانة وقلنا نه وخاطب عنهما رجلان لا يجوزنني من ذلك كذا في الذخيرة * تزوج أختين واحداهما مدة الغير أو منكوحته يصح نكاح الفارغة كذا في محيط السرخسي * ولا يجوز أن يتزوج أخت من مدة سواء كانت العدة عن طلاق رجعي أو بائن أو ثلاث أو عن نكاح فاسد أو عن شبهة ولا يجوز أن يتزوج أختها في عدها فكذا لا يجوز أن يتزوج واحدة من ذوات المحارم التي لا يجوز الجمع بين اثنتين منهن وكذا لا يحل أن يتزوج أربع سواها عنده هكذا في الكافي * ولو أعتق أم ولده لم يحل له تزوج أختها حتى تنقضي عدها ويحل أربع سواها عنده وعندهما تحل الاخت أيضا كذا في فتح القدير * فان قال الزوج * أخبرني ان عدها قد انقضت فان كان ذلك في مدة لا تنقضي في مثلها العدة لا يقبل قوله ولا قولها ان أخبر الآن تفصره بما هو محتمل من اسقاط سقط مستبين الخلق أو نحوهم وان كان ذلك في مدة تنقضي في مثلها العدة ان صدقته أو كانت ساكنة أو غائبة فله أن يتزوج أخرى أو أختها ان شاء ذلك وكذلك ان كذبت في قول علمائنا كذا في المبسوط * ويجوز لزوجة المرتدة اذا لحقت بدار الحرب تزوج أختها قبل انقضاء عدها كما اذا ماتت فان عادت مسلمة فاما بعد تزوج الاخت أو قبله ففي الاول لا يفسد نكاح الاخت لعدم عود العدة وفي الثاني كذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان العدة بعد سقوطها لا تعود بلا سبب جديد وعندهما ليس له تزوج الاخت وعودها مسلمة يصير شرعا لحاقها كالغيبه الا يرى أنه يعاد اليها مالها وتعود معتدة كذا في فتح القدير * ولا يجوز الجمع بين امرأتين كل منهما مائة للآخرى ولا بين امرأتين كل منهما مائة للآخرى وصورة ذلك أن يتزوج كل من رجلين أم الآخر وولدها بنتا فيكون كل واحد من البنيتين مائة للآخرى ولو تزوج كل من رجلين بنت الآخر وأولدها كانت بنت كل واحد منهما مائة للآخرى كذا في الهداية * وحل تزوج المضمومة الى محترمة وصورة أن يتزوج امرأتين احدهما لا يحل له نكاحها بان كانت محترمة له أو ذات زوج أو وثنية والآخرى يحل له نكاحها صح نكاح من تحل وبطل نكاح الاخرى والمسمى كله لتي جاز نكاحها وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبيين ولو دخل بالتي لا تحل فالمد كور في الاصل ان لها مهر المثل بالغاما بلغ والمسمى كله للمعيلة قال في المبسوط وهو الاصح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في فتح القدير (القسام الخامس الاما المنكوحه على الحره أو معها) لا يجوز نكاح الامه على الحره ولا معها كذا في محيط السرخسي * وكذا المدبره وأم الولد كذا في فتح القدير * ولو جمع بين الامه والحره في عقدة واحدة صح نكاح الحره وبطل نكاح الامه وهذا اذا كان يصح نكاح الحره وحدها فان لم يصح فمضمومة الى الامه لاوجب بطلان نكاح الامه كذا في الخلاصة * ولو نكح الامه ثم الحره صح نكاحهما كذا في فتاوى قاضيخان * فان تزوج امه على حره في عدة من طلاق بائن أو ثلاث لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى

وكذلك ليس للامام أن يزيد في النهر العظيم كوة أو كوتين ان كان يضر بالعامة وفي النهر الخاص المملوك ليس له أن يفعل ذلك أضر بصاحب النهر ولم يضر لان حافة النهر ملكه فلا يملك حفرها أو شقها وفي نوادر ابن رستم لا ربي أن يعطى من الطريق الجادة أحد النبي عليه ان كان لا يضر بالمسلمين وان كان يضر فليس له ذلك وليس هذا اللغيفة قالوا السلطان أن يجعل ملك الرجل طريقا عند الحاجة ولو بنى في ارض الموات بناء في بعضها أو زرع فيها زراعا قليلا كان ذلك احياء لذلك البعض دون غيره الا أن يكون ماعرا كثر من النصف فيكون احياء

لكل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى إذا كان الموت في وسط ما أحياء يكون أحياء لكل وإن كان المواسفة ناحية لا يكون أحياء لما بقي شجرة في ملك رجل لا يعرف غارسها ليس لأحد أن يحتطبها بغير إذنه وكذا كل ما كان له ساق كالخشيش والشوك الأجر ونحو ذلك وإن كان ذلك كلاً بأن لم يكن له ساق فلكل أحد أن يأخذها وإن لم يكن موضع الشجر ملكاً لأحد لكنه ينسب إلى قرية أو إلى أهلها بأن كان فناء لهم فلا بأس (٢٨٠) بأن يحتطب ما لم يعلم أنه ملك وكذا الزرع والكبريت والثمار في المروج والأودية

ولو كان في أرض رجل مملعة فأخذ انسان من ذلك الماء لاضمان عليه كالأخذ من حوض انسان ولو صار الماء لمخاض فلا يبل لأحد عليه ومن أخذه كان ضامناً لأنه لم يبق ما يبل صار من أجزاء الأرض وكذا النهر إذا انشق بجري الماء بطين واجتمع في أرض انسان قد رزعا أو أكثر لم يكن لأحد أن يأخذها من ذلك الطين وإن أخذ كان ضامناً لأن الطين بعد ما اجتمع في ملكه صار من أجزاء ملكه وفي صيد الأصل إذا جاء السيل بالتراب الكثير واجتمع في أرض انسان يكون لصاحب الأرض وكذا الفحل إذا فصلت في أرض رجل كان لصاحب الأرض بخلاف الصيد إذا باضت أو أفرخت في أرض انسان أو شجرة فإن ذلك لا يكون لصاحب الأرض والشجر وكذا الصيد إذا كس في أرض انسان وصار بحيث لا يستطيع البراح لا يصير ملكاً لصاحب الأرض وإنما يكون ملكاً لمن أخذه وكذا الصيد إذا روى في أرض انسان ولا يدرى

وعنده ما يجوز أن كانت معدة عن طلاق رجعي لم يجز بالاتفاق كذا في الكافي * ولو تزوج أمة وحره والحرة في عدة عن نكاح فاسد أو عن وطء بشبهة ذكر الحسن أنه على الخلاف بينه وبينهما وغيره قال يجوز نكاح الأمة ههنا بالاتفاق وهو الاظهر والأشبه * وإذا تزوج الرجل حرة في عدة أمة عن طلاق رجعي ثم رجع الأمة جازة كذا في الذخيرة * عبد تزوج حرة ودخل بها بغير إذن مولاه ثم تزوج أمة بغير إذن مولاه فأجاز المولى نكاحهما يجوز نكاح الحرة دون الأمة كذا في محيط السرخسي في فصل نكاح العبد والأما * ولو تزوج أمة بغير إذن مولاه ولم يدخل بها ثم تزوج حرة ثم أجاز المولى لم يجز * ولو تزوج ابنتها وهي حرة قبل الإجازة جاز كذا في محيط السرخسي * رجل له بنت كبيرة وأمة كبيرة فقال الرجل قد زوجتهما كل واحدة منهما بكذا فقبل الزوج نكاح الأمة كان باطلاً لأن قبل بعد ذلك نكاح الحرة جاز كذا في المحيط * ويجوز تزوج الأمة مسلمة كانت أو كابية وإن قدر على حرة كذا في الكافي * وبكره نكاح الأمة مع طول الحرة كذا في البدائع * ولو تزوج أربعاً من الأما وخمساً من الحرائر في عدة صح نكاح الأما كذا في محيط السرخسي

(القسم السادس المحرمات التي يتعلق بها حق الغير) لا يجوز لرجل أن يتزوج زوجة غيره وكذلك المعتدة كذا في السراج الوهاج * سواء كانت العدة عن طلاق أو وفاة أو دخول في نكاح فاسد أو شبهة نكاح كذا في البدائع * ولو تزوج بمنكوحة الغير وهو لا يعلم أنه منكوحة الفسيرة وطئها تنجب العدة وإن كان يعلم أنها منكوحة الغير لا تنجب حتى لا يصرم على الزوج وطئها كذا في فتاوى قاضيخان * ويجوز لصاحب العدة أن يتزوجها كذا في محيط السرخسي * هذا إذا لم يكن هناك مانع آخر سوى العدة كذا في البدائع * وقال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يجوز أن يتزوج امرأة حامل من الزنا ولا يطؤها حتى تضع وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصح والفتوى على قولهما كذا في المحيط * وكذا لا يباح وطؤها لا بباح ودواعيه كذا في فتح القدير * وفي مجموع النوازل إذا تزوج امرأة قد زنى هو بها وظهر بهما قبل النكاح جاز عند الكل وله أن يطأها عند الكل وتصح نفقة عند الكل كذا في الذخيرة * رجل تزوج امرأة بغير أن يسقط قد استبان خلقه فإن جاءت به لاربعة أشهر جاز النكاح وإن جاءت به لأقل من ذلك لم يجز لأن خلقه لا يستبين إلا في مائة وعشرين يوماً كذا في الظهيرية * وحبل ثابت بالنسب لا يجوز نكاحها إجماعاً وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن كان الحمل من حرة كلاًها حرة والمسيبة يجوز النكاح ولا يطؤها حتى تضع حملها رواها أبو يوسف رحمه الله تعالى عنه واعتمدها الطحاوي والمنع رواية محمد رحمه الله تعالى واعتمدها الكرخي وهو الأصح المعتبر عليه ههنا كذا في التبيين * رجل تزوج أم ولد وهي حامل منه فالنكاح باطل وإن لم تكن حامل أصح نكاحها كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * ومن وطئ جاريته ثم زوجها جاز النكاح إلا أن عليه أن يستبرئها مسبعة أشهر كذا في الهداية * وهذا الاستبراء على المولى بطريق الاستحباب دون الحتم ههنا كذا في شرح الهداية * وإذا جاز النكاح فلزوج أن يطأها قبل الاستبراء عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لأحب له أن يطأها حتى يستبرئها كذا في الهداية * وقال الفقيه أبو الوليث قول محمد رحمه الله تعالى أقرب إلى الاحتياط وبه نأخذ كذا في النهاية * وهذا الخلاف فيما إذا زوجها المولى قبل أن يستبرئها فلا يستبرئها قبل أن يزوجهما جاز وطء الزوج بلا

من رماه فإنه لا يكون لصاحب الأرض وإنما يكون لمن أخذه وكذا الصيد إذا ضرب صيداً آخر وأقامه في دار انسان استبراء وكذا الوصيف فسايطا فعلق بها صيداً لا يكون لصاحب الفسطة وإنما يكون لمن أخذه والسمك إذا اجتمع في حوض انسان أو واجتمع بغير احتياجه لا يصير ملكاً له وكذلك ماء النهر أو المطر أو الثلج إذا اجتمع في ملك انسان لا يصير ملكاً إلا بالارحار والرجل إذا كان له أرض ويجنب أرضه لرجل شجرة فنبت من عروق تلك الشجرة ناله في أرضه كانت النالة لصاحب الشجرة ويؤمر بقتله إلا أن من أجزاء ملكه ولو أن رجلاً

أحيا أرضا كانت مقصبة فزرعها ثم جاء رجل وأدعى أنه ملكه رتب عليه لأن الأرض بالخراب لا تزول عن ملك المالك فتدعى المالك ويكون
الزرع للزرع لأن مقدار البذر واجرة الاجراء وأشباه ذلك يطيب له ويتصدق بالزيادة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كالأوصاف
أرضاً فزرعها ولو أحيا أرضاً مينة بأذن الامام وزرعها مع العشرة ثم باعها مع الزرع ان كان الزرع قد أدرك فالعشر على البائع وان كان الزرع
بقلا فالعشر على المشتري * (كتاب الحج) * الحج مرة واحدة فريضة عند اجتماع (٣٨١) الشرائط وشرائطه نوعان شرائط

الاداء وهي الزمان والمكان
والاحرام وشرائط وجوبه
* منها اعتدال الحال بالعقل
والبالوغ فلا يجب على
الصبي ولو حج الصبي كان عليه
حجة الاسلام اذا بلغ ولو خرج
الصبي الى الحج فبلغ في
الطريق قبل الاحرام ثم
أحرم وحج جازع حجة
الاسلام وكذا لو جاوز
المقات بغير احرام ثم احتلم
بمكة وأحرم من مكة أجزأه
عن حجة الاسلام ولم يكن
عليه بمجاوزة المقات بغير
احرام شيء لأنه لم يكن من
أهل الحج ولان أهل
الاحرام عند المجاوزة ولو
أحرم قبل أن يحتمل ثم احتلم
قبل الوقوف بعرفة وحج
لا يجزيه عن حجة الاسلام
ولو احتلم ثم رجع الى المقات
قبل أن يحرم فأحرم بحجة
الاسلام وحج يجزيه عن حجة
الاسلام وكذا لو لم يرجع
الى المقات بعد الاحتلام
وبعد الاحرام بعد البلوغ
قبل الوقوف بعرفة وحج
يجزيه عن حجة الاسلام
ولو أنه لم يحدد الاحرام بعد
البلوغ ومضى في حجه لم يكن
ذلك عن حجة الاسلام ولو
بلغ الصبي فضرته الوفاة
وأوصى بأن يحج عنه حجة

استبراء نفاسا كذا في فتح القدير * واذا رأى امرأته تفرق وجهها حل وطؤها قبل أن يسه تبرزها عندهما
وقال محمد رحمه الله تعالى لا حبله أن يباطها ما لم يستبرأ كذا في الهداية * الاب اذا تزوج بجارية ابنة
يجوز عندنا كذا في التاتارخانية * ويجوز نكاح المسيية لغير السابي اذا سببت وحدها دون زوجها
وأخرجت الى دار الاسلام بالاجماع ولا عدة عليها وكذلك المهاجرة يجوز نكاحها ولا عدة عليها في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى * وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى عليها العدة ولا يجوز نكاحها ولا خلاف
في أنه لا يهل وطؤها قبل الاستبراء بمحض كذا في البدائع

(القسم السابع المحرمات بالشرك) لا يجوز نكاح المجوسيات ولا الوثنيات وسواء في ذلك الحر أو مملوك
والاماء كذا في السراج الوهاج * ويدخل في عبدة الاوثان عبدة الشمس والنجوم والصور التي استحسوها
والمعللة والزنادقة والباطنية والاباحية وكل مذهب يكفر به معتقده كذا في فتح القدير * ولا يباطا المشركة
والمجوسية بملك العين ويجوز للمسلم نكاح الكاتبة الحرة والذمية حرة كانت أو أمة كذا في محيط
السرخسي * والاولى أن لا يفسد ولا تؤكل ذبيحتهم الا للضرورة كذا في فتح القدير * ثم اذا تزوج المسلم
الكاتبة فله منها من الخروج الى البيعة والكنيسة كذا في السراج الوهاج * ومن اتخاذا لغير منزله كذا
في التتارخانية * ولا يجبرها على الغسل من دم الحيض والنفاس والحائض كذا في السراج الوهاج * واذا
تزوج المسلم كاتبة حرة في دار الحرب جاز ويكره فان خرج بها الى دار الاسلام بقيت على النكاح كذا في
فتاوى قاضي خان * وان خرج وتركها في دار الحرب وقعت الفرقة بتبائن الدارين كذا في شرح الميسر
للإمام السرخسي * والمبيض (١) اذا تزوج مبيضة بشم وودو في ثم أسلما جميعا وتركا كما كان يعتقدانه
من التفارق في باطنهما وكان الزوج خلاهما ولم يكن دخل بينهما ثم ان المرأة تزوجت بزوج آخر بعد اسلامها
قبل ان تقع الفرقة بينهما او بين زوجها الاول قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان
كانا باطنهما الاسلام ويعتقدان الكفر كان نكاحهما جائزا ولا يجوز نكاح المرأة الزوج الثاني وان
كانا يظهران الكفر أو أحدهما كانا بمنزلة المرتدين لم يصح نكاحهما ويصح نكاح المرأة الثاني كذا
في فتاوى قاضي خان * وكل من يعتقد ديناً مسلماً ياوله كتاب منزل كعصفار ابراهيم عليه السلام وشيث
وزبور داود عليه السلام فهو من أهل الكتاب فيجوز مناهجهم وأكل ذبائحهم كذا في التبيين * وأما
الصابئين فيجوز للمسلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتكره ولا يجوز عندهما وكذلك ذبائحهم وهذا
الاختلاف بناء على أنه وقع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنهم قوم من الصغرى يقرؤون الزبور ويعظمون
بعض الكواكب كعظيمنا القبله وهم اجعلوا عظيمهم لبعض الكواكب عبادتهم منهم لها فسكانوا كعبدة
الاوثان كذا في الكافي وهكذا في كثير من شروح الهداية * ومن كان أحد ابويه كاتبا والآخر مجوسيا
كان حكمه حكم أهل الكتاب كذا في البدائع * ولو تزوج المسلم كاتبة فمجهت حرمت عليه وانفسخ
نكاحها وان تزوج يهودية فنقضت أو نصرانية فتوثت لا يفسد نكاحها ولو تصابأت فعند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى لا يفسد عندهما يفسد كذا في الجوهر النيرة * قال الخنذي والاصل في هذا أن

(١) قوله والمبيض الخ في القاموس المبيضة كعذبة فرقة من الثوب لتبييضهم ثيابهم مخالفة للسود من
العباسيين اه فالمبيض والمبيضة في كلام المؤلفين كان من هذه الفرقة اه معناه

(٣٦ - فتاوى اول) الاسلام جاز وصيته عندنا ويصح عنه وكذا النصراني اذا أسلم قبل وقت الحج وأوصى بأن يحج عنه وهو من شرائط
الوجوب الحرة فلا يجب على العبد ولو حج قبل العتق مع المولى لا يجوز عن حجة الاسلام وعليه حجة الاسلام اذا عتق ولو أعتق في الطريق قبل
الاحرام فأحرم وحج أجزأه عن حجة الاسلام ولو أحرم قبل العتق ثم جدد الاحرام بعد العتق وحج لا يجزيه ذلك عن حجة الاسلام بخلاف الصبي
لان احرام الصبي لم يكن لازما لفعل كان لم يكن ولا كذلك احرام العبد لانه من أهل الالتزام فلا يصح تعديده والفقيه اذا حج ماشيا ثم أسير

فلا يج عليه * ومن الشرائط سلامة البدن عن الامراض والعقل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يجب على المفقود والمفلوج والزمن والاعمى وان ملك الزاد والراحلة وقال صاحب ابراهيم رحمه الله تعالى سلامة البدن ليس بشرط فعنده ما يجب الاجحاج على هؤلاء وان عجزوا بأنفسهم وعنده لا يجب الاجحاج والاعمى اذا ملك الزاد والراحلة وان لم يجد قائدا لا يلزمه الحج بنفسه في قولهم وهل يجب الاجحاج بالمال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب (٢٨٣) وعنده ما يجب وان وجد قائدا عند أبي حنيفة لا يجب الحج بنفسه كما لا يلزمه

الجمعة وعن صاحبيه رحمه الله تعالى فيه روايتان هما فرقا على احدي الروايتين بين الحج والجمعة فقالا لوجود القائد الى الجمعة ليس بداريل هو غالب فيلزمه الجمعة ولا كذلك القائد الى الحج والمقعد والمرضى الذي عجز عن الحج اذا امر رجلا أن يحج هو عنه ان مات قبل أن يبرأ جاز ذلك في قولهم وان برأ كان عليه اعادة الحج عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجب * ومن الشرائط الاستطاعة وهي أن يملك ما لا فاضلا عن مسكنه وفرشه وثياب بدنه وفرسه وسلاحه ونفقة عياله وأولاده الصغار مدة ذهابه وايابه وان كفى ذلك الفاضل للزاد والراحلة مجلا أو زاملا أو شق يحمل كان عليه الحج ولا تثبت الاستطاعة بعقبة الآخر وهو أن يكتري رجلا ن بعيرا واحدا يتعاقبان في الركوب يركب أحدهما امرحله أو فرسخا ثم يركبه الآخر وكذلك وجد ما يكتري امرحله ويمشي امرحله لم يكن موسرا وقال بعض العلماء

أحد الزوجين اذا صار الى حال لو استأنف العقد لا يجوز فالحائز يطل ثم اذا فسد النكاح بالتجسس ان كان من قبلها فانه يحصل التفريق ولا شيء لهما من الصداق ولا متعة ان كان قبل الدخول به او ان جاء من قبله ان كان قبل الدخول فلها نصف الصداق ان كان مسمى وان لم يكن مسمى فحبب المتعة وان كان بعد الدخول يجب جميع المهر كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز للزوجة أن يتزوج مرتدة ولا مسلمة ولا كافرة أصلية وكذلك لا يجوز نكاح المرتدة مع أحد كذا في المبسوط * ولا يجوز تزوج المسلمة من مشرك ولا كتابي كذا في السراج الوهاج * وتحل الوثنية والمجوسية لكل كافرا لا للمرتدة كذا في فتاوى قاضي خان * ويجوز نكاح أهل الذمة بعضهم ببعض وان اختلفت شرائعهم كذا في البدائع * ويجوز نكاح الكاكية على المسلمة والمسلمة على الكاكية وهما في القسم سواء لا استوائهما في محلبة النكاح كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان

القسم الثامن المحرمات بالملك * لا يجوز للمرأة أن تتزوج عبد لها ولا العبد المشترك بينها وبين غيرها واذا اعترض ملك اليمين على النكاح يطل النكاح بان ملك أحد الزوجين صاحبه أو شقصا منه كذا في البدائع * اذا تزوج الرجل أمته أو مكاتبته أو مدبرته أو أم ولد له أو أمة يملك بعضها لم يكن ذلك نكاحا كذا في فتاوى قاضي خان * وكذلك لا يجوز النكاح بجارية له فيها حق ملك تجارية من أكسب مكاتبه أو أكسب عبده المأذون والمديون كذا في محيط السرخسي * قالوا في هذا الزمان الاولى أن يتزوج جارية نفسه حتى لو كانت حرة كان الوطء حلالا بحكم النكاح كذا في السراجية * المأذون والمدير اذا اشتريا منكوحتهما لا يطل النكاح وكذا المكاتب اذا اشترى منكوحته لا يفسد النكاح ولو اشترى المكاتب أمة فتزوجها لا يصح كذا في فتاوى قاضي خان * وأما المعتق بعضه فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو في حكم المكاتب فاذا اشترى زوجته لا يفسد نكاحها وعلى قولهما هو حر عليه دين فيفسد كذا في السراج الوهاج * ولو اشترى الحر امرأته بشرط الخيار لا يطل نكاحه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمكاتب اذا تزوج مولاه لا يصح فان وطئها كان عليه العقر وكذا الرجل اذا نكح مكاتبته لا يصح فان وطئها كان عليه العقر ولو أعتق المكاتب بعد ما تزوج مولاه لا يملكه لا يملكه كذا في فتاوى قاضي خان * ولو تزوج المكاتب أو العبد بنت مولاه باذنه جاز النكاح فان مات المولى فسد نكاح العبد فاما نكاح المكاتب فلا يفسد بعوث المولى عندنا كذا في المبسوط * وبعد ذلك ان أعتق المكاتب يتقرر النكاح وان عجز ورتق الرق يطل نكاح البنت ويسقط كل المهران كان قبل الدخول وان كان بعد الدخول فبقدر حصتها من رقة الزوج يسقط المهر وتبقى حصته غيرها من الورثة ولو تزوج المكاتب ابنة المولى بعد موت المولى لا ينعقد كذا في فتاوى قاضي خان

القسم التاسع المحرمات بالطلاق * لا يحل للرجل أن يتزوج حرة طلقها ثلاثا قبل اصابه الزوج الثاني ولا أمة طلقها اثنتين وكلا لا يجوز له نكاحهما الا يحل له وطؤها بملك اليمين كذا في فتاوى قاضي خان * ولو تزوج أمة ثم طلقها اثنتين ثم اشترىها أو عتقها لا يحل له أن يتزوجها حتى يتزوج غيره ويطأها أو يطلقها وتتقضى عدتها كذا في السراج الوهاج * * ومما يتصل بذلك مسائل * نكاح المتعة باطل لا يفسد الحل ولا يقع عليها طلاق ولا إيلاء ولاظهار ولا يرث أحد هما من صاحبه هكذا في فتاوى قاضي خان في الفاظ

ان كان الرجل تاجرا يعيش بالتجارة فملك ما لا مقدارا لو دفع منه الزاد والراحلة لذهابه وايابه ونفقة عياله وأولاده من النكاح وقت خروجه الى وقت رجوعه ويقتى له بعد رجوعه رأس مال التجارة التي كان يتجر بها كان عليه الحج والا فلا وان كان محترفا بشرط لو حوب الحج ان يملك الزاد والراحلة لذهابه وايابه ونفقة أولاده وعياله من وقت خروجه الى رجوعه ويقتى له آلات حرفته كان عليه الحج والا فلا وان كان صاحب ضيعتان كان له من الضياع ما لو باع مقدارا ما يكتفي لزاد وراحلته ذاهبا وجايا ونفقة عياله وأولاده ويقتى له من الضيعة قدر

ما يعيش بغيره الباقي يفترض عليه الحج والافلا وان كان حراً نكاحاً كافراً فلا مالاً يكتفي لازادوا الراحلة ذاهبا وبقايا ونفقة عياله وأولادهم وقت خروجه الى رجوعه ويبقى له آلات الحرائين من البقر وغنم ذلك كان عليه الحج والافلا هذا اذا كان آفاقيا فان كان ميكائا وكان ساكنا بقرب مكة كان عليه الحج وان كان فقيرا لا يملك الزاد والراحلة وان كان الآفاقي فقيرا وتبرع ولده بالزاد والراحلة لا يثبت به الاستطاعة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى وان كان المتبرع أجنبيا له فيه قولان وقيل في (٢٨٣) الاجنبى عنده لا يثبت الاستطاعة قولاً

واحدا وله في الولد قولان
* ومن شرائط أمن الطريق
حتى قال أبو القاسم الصفار
رحمه الله تعالى لا أرى الحج
قرضا من عشرين سنة حين
خرجت القرامطة وهكذا
قال أبو بكر الاسكاف رحمه
الله تعالى في سنة ست
وعشرين وثلاثمائة قبل انما
كان ذلك لان الحاج لا يتوصل
الى الحج الا بالرشوة للقرامطة
وغيرهم فتكون الطاعة سببا
للعصية والطاعة اذا صارت
سببا للعصية ترتفع الطاعة
وقال الفقيه أبو الليث رحمه
الله تعالى ان كان الغلب
في الطريق السلامة
يفترض الحج وان كان
الغالب هو الخوف والقطع
لا يفترض ولو كان بينه وبين
مكة بحرف فهو يخوف الطريق

والسجون والجحون والدجلة
والفرات أنهار وليست
ببحار ولا يثبت الاستطاعة
للرأة اذا كان بينها وبين مكة
مسيرة سفر شبابة كانت أو
عجوزا لا يحرم وهو الزوج
أو من لا يجوز نكاحها
على التأيد لرحم أو رضاع
أو صهرية ويكون مأموئا
عاقلا بالغارا كان أو عبدا
كافرا كان أو مسلما وعند

النكاح * وهو أن يقول لامرأة خالية من الموانع أمتعت بك كذا مدة عشرة أيام مثلاً أو يقول يا إما أومتعتني
نفسك يا إما وعشرة أيام ولم يذكرا يا إما بكذا من المال كذا في فتح القدير * والنكاح المؤقت باطل كذا في
الهداية * ولا فرق بين طول المدة وقصرها على الأصح ولا بين المدة المعلومة والمجهولة كذا في النهر القاتق
* قال الشيخ الإمام الاجل شمس الأفتة الحلواني وكثير من مشايخنا قالوا اذا سمي ما يعلم بقينا أنه ما لا يعيشان
اليه كالف سنة يعتقدو يبطل الشرط كما لو تزوجها الى قيام الساعة أو خروج الدجال أو نزول عيسى عليه
السلام وهكذا روى الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولو تزوجها مطلقا وفي نيته
أن يقعد معها مدة نواها فالنكاح صحيح كذا في التبيين * ولو تزوجها على أن يطلق بعد شهر فانه جائز كذا
في البحر الرائق * ولا بأس بتزوج النهاريات وهو أن يتزوجا في حال الاحرام وكذا تزويج الولي المحرم موليته ومن ادعت
عليه امرأة نكاحا أو قامت بينة فجعلها القاضي امرأته ولم يكن تزويجها وسعها المقام معه وان تدعه
بجامعها وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أو لا وفي قوله الآخر وهو
قول محمد رحمه الله تعالى لا يسمع أن يطأها كذا في الهداية * ثم يجعل قضاء القاضي انشاءا ولهذا يشترط أن
تكون المرأة محللا للأنشاء حتى لو كانت ذات زوج أو في عدة غيره أو مطلقة منه ثلاثا لا ينفذ قضاؤه
ويشترط حضور الشهود عند القضاء في قول العامة هكذا في التبيين * وكذا لو ادعى عليه النكاح فحكمه
كذلك وكذلك لو قضى بالطلاق بشهادة الزور مع علمها حالها التزوج بآخر بعد العدة وحل للشاهد
تزوجها وحرمت على الأول وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تحل للأول وللثاني وعند محمد رحمه الله
تعالى تحل للأول ما لم يدخل بها الثاني فإذا دخل بها حرمت عليه لوجوب العدة واما الثاني فلا تحل له أبدا
كذا في البحر الرائق * ادعى رجل على امرأة نكاحا فجددت فصالحها على مائة على أن تقر بذلك فاقترت
فهذا المال لازم وهذا الاقرار بمنزلة انشاء النكاح فان كان محض من الشهود صح النكاح ووسعها المقام مع
زوجها فيما بينهما وبين زوجها والا لا ينعقد النكاح ولا يسمعها المقام مع زوجها هو الصحيح كذا في المحيط

(الباب الرابع في الاولياء)

ثبتت الولاية باسباب أربعة بالقرابة والولاء والامامة والملا * كذا في البحر الرائق * وأقرب الاولياء الى
المرأة الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد أبو الاب وان علا كذا في المحيط * فاذا كان للجنونة أب
وابن أو جد وابن فالولاية للأب عنده او عند محمد رحمه الله تعالى للأب كذا في السراج الوهاج * والافضل
أن يأمر الاب الابن بالنكاح حتى يجوز به خلاف كذا في شرح الطحاوي * ثم الاخ لاب وام ثم الاخ لاب ثم
ابن الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب وان سفلوا ثم الم لاب ثم ابن الم لاب وام ثم ابن الم لاب وان
سفلوا ثم عم الاب لاب وام ثم عم الاب لاب ثم بنوهما على هذا الترتيب ثم عم الجد لاب وام ثم عم الجد لاب ثم
بنوهما على هذا الترتيب ثم رجل هو أبعد العصبات الى المرأة وهو ابن عم بعيد كذا في التتارخانية * وكل
 هؤلاء لهم ولاية الاجبار على البنت والذ كفي حال صغرهما وحال كبرهما اذا اجنا كذا في البحر الرائق * ثم
مولي العتاة يستوى فيه الذكرا والانثى ثم عصبة المولى كذا في التبيين * وعند عدم العصبة كل قريب

الشافعي رحمه الله تعالى يجوز لها المسافرة بغير محرم في رفقة لها فيها نساء ثقات ويجب عليها النفقة والراحلة في مالها المحرم ليعيها وعند
وجود المحرم كان عليها ان تخرج لحجة الاسلام وان لم يأت زوجها في النافله لا تخرج بغير إذن الزوج وان لم يكن لها محرم لا يجب عليها ان
تزوج للبعث كما لا يجب على الفقير اكتساب المال لاجل الحج ولا تخرج المرأة الى الحج في عدة الطلاق أو الموت وكذا لو وجبت العدة في
الطريق بقى مصر من الامصار وبينها وبين مكة مسيرة سفر لا تخضع من ذلك المصرا لم تنقض عدتها ومن له ادوا لا يسكنها أو ثياب لا يلبسها

والجديد أفضل ويقتصر شاربہ وبقلم أطفاله ويدهن بأي دهن شامطيا كان أو غير مطيب * وأجمعوا على أنه يجوز التطيب قبل الأحرار بما لا يبق عنبه بعد الأحرار وان بقيت رائحته وكذا التطيب بما يبق عنبه بعد الأحرار كالسك والغالية عندنا لا يكره في الروايات الظاهرة ثم يصلي ركعتين ويقول بعد السلام اللهم اني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني ثم يلبى في دبر الصلاة أو بعد ما سنوت به راحته والتلبية في دبر الصلاة عندنا أفضل وصورة التلبية ان يقول لبك اللهم لبك لا شريك (٢٨٥)

لك لا شريك لك وان شئت
قال ان الحدك بالتصميم
وان شاء بالكسر وعنده
محمد رحمه الله تعالى الكسر
أفضل وهو اختيار الكسائي
رحمه الله تعالى لان فيه
تكثر النشاء ويجوز
التلبية بالعريضة يجوز
بالقارسة والعريضة أفضل
ولو قال اللهم ولم يرد عليه
قال الشيخ الامام أبو بكر
محمد بن الفضل رحمه الله
تعالى هو على الاختلاف
الذي ذكرنا في الشروع في
الصلاة من قال بصبره
شارعا في الصلاة يقول
بصبره محرمًا وعلى قول
من قال لا بصبره شارعا في
الصلاة لا يصبر محرمًا
ولا يصبر محرمًا عندنا بمجرد
النية ما لم يضم اليها التلبية
أو يسوق الهدى ولولي
ولم ينو لا يصبر محرمًا في
الروايات الظاهرة ويكثر
الحرم التلبية في ادبار
الصلوات والاصح ما لم يلق
ركبًا أو علا شرفًا أو هبط
واذا ويرفع صوته بالتلبية
ويتنق محظورات احرامه
وهي الرفث والقسوق
والجدال والجماع وتعرض
السيد باخفا وأشارة ودلالة

النسب من كل واحد منهم ما ينفرد كل واحد منهما بالتزويج كذا في السراج الوهاج * زوجها على التعاقب جاز الاول دون الثاني وان زوجها كل واحد منهما من رجل آخر فوقعهما معا ولا يعلم أيهما أول بطل القعدان كذا في فتاوى قاضي خان * وان زوج الصغير أو الصغيرة أبعد الأولياء فان كان الأقرب حاضرًا وهو من أهل الولاية توقف نكاح الأبعد على إجازته وان لم يكن من أهل الولاية بان كان صغيرًا أو كان كبيرًا مجنونًا جاز وان كان الأقرب غائبًا بغيبة منقطعة جاز نكاح الأبعد كذا في المحيط * والامة اذا غاب مولاها ليس للأقرب التزويج كذا في السراج الوهاج * ثم قدر الغيبة بسافة القصر وهو اختيار أكثر المتأخرين وعليه الفتوى * وقال شمس الأئمة السرخسي ومحمد بن الفضل الأصح أنه مقدر بفوات الكف الحاضر الخاطب الى استطلاع رأيهم وهذا أحسن كذا في التبيين * وعليه التوى كذا في جواهر الاخلاص * حتى لو كان مختفيًا في البلدة لا يوقف عليه يكون غيبة منقطعة كذا في شرح مجمع البحرين * فان كان الأقرب جوا لا يوقف على أمره أو كان مفقودًا لا يعرف مكانه أو مختفيًا في البلد لا يوقف عليه قال القاضي الامام أبو الحسن علي السعدي يكون هو بمنزلة الغائب غيبة منقطعة فان كان زوجها الأبعد ثم ظهر أنه كان مختفيًا بالمصر جاز نكاح الأبعد كذا في فتاوى قاضي خان * ولو زوجها الأبعد حل قيام الأقرب حتى توقف على إجازة الأقرب ثم غاب الأقرب وتحولت الولاية الى الأبعد لا يجوز ذلك النكاح الذي يشره الأبعد الابا جازة منه بعد تحول الولاية اليه هكذا في الظهيرية * واختلاف ما يختفي في ولاية الأقرب أنهم اتروا بالغيبة أم بقيت قال بعضهم انه باقية الا أنه حدث للأبعد ولاية بغيبة الأقرب فتصير كأنها وليين * ثم بين في الدرجة كالاخوين والعين وقال بعضهم تزول ولايته وتنقل الى الأبعد وهو الأصح كذا في البدائع * فلزوجها حيث هو لا ولاية فيه وينبغي أن لا يجوز لا نقطاع ولايته كذا في محيط السرخسي * وان زوجها الأقرب حيث هو يختلفوا فيه والظاهر هو الجواز كذا في فتاوى قاضي خان والظهيرية * فان وقع عقد الأقرب والأبعد معًا فلا يجوز كلاهما أو كذلك اذا كان لا يدري السابق من اللاحق هكذا في شرح الطحاوي * وتسل ولاية الأبعد بمجيء الأقرب لا ما عقده لانه حصل ولاية تامة كذا في التبيين * وأجمعوا أن الأقرب اذا غاضل تنتقل الولاية الى الأبعد كذا في الخلاصة * غاب الولي أو غاضل أو كان الأب أو الجد فاسقًا فللقاضي أن يزوجهما من كف * كذا في الوجيز للكردي * لولي الصغير والصغيرة أن ينكحهما وان لم يرضيا بذلك كذا في البرجندى * سواء كانت بكرا أو ثيبا كذا في العيني شرح الكنز * المعتوه والمعتوهة والمجنون والمجنونة كالصغير والصغيرة فلولي انكاحهما - ما اذا كان الجنون مطبقًا كذا في النهر الفائق * واذا زوج غير الأب والجد الصغيرة فلا حياط أن يعقد مرتين مرة بمهر مسمى ومرة بغير مهر مسمى لا مبرين أحدهما أنه لو كان في التسمية نقصان لا يصح النكاح الاول ويصح الثاني بمهر المثل والثاني أن الزوج لو كان حاف بطلاق امرأته تزوجهما بلفظ ان تزوج امرأة طه كل امرأة تزوجهما ينقذ الثاني بمهر المثل ويحل وان كان أبًا أو جدًا فكذلك عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى للوجه الثاني كذا في التبيين والمزيد * فان زوجها الأب والجد فلا خيار لهما بعد بلوغهما وان زوجها غير الأب والجد فكل واحد منهما الخيار اذا بلغ ان شاء أقام على النكاح وان شاء فسخ وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويشترط فيه القضاء بخلاف خيار العتق كذا في الهداية * فان اختار الصغير أو الصغيرة الفرقة بعد البلوغ فلم يفرق القاضي بينهما حتى مات أحدهما أو أتاها بمحل للزوج أن

أوعانة ولا يباس مخيطا قباء أو قصا أو سراويل أو عمامة أو قلنسوة أو خفا إلا أن يقطع الخلف أسفل من الكعبين ولا يباس مصبوغا بعضه قر أو زعفران إلا أن يكون غسلا لا ينقض أي لا يجرد منها راحة العصفرة الزعفران ولا يغطي وجهه ولا رأسه عندنا ولا ياخضر أو لا فافر أو الحرام من ايس الخيط هو اللبس المتاح حتى لو اتر بلبه ميص أو بالسراويل أو بوضع القباء على كتفيه وأدخل يديه فيهما ولا يدخل يديه لا بأس به ولا يشد بلبسه بالزر أو بالخلل لانه يشبه الحيط ولا بأس به ولا يشد بلبسه بالفسطاط ولا يجلد رأسه ولا يربل التف من نفسه

ولا يقتل القمل وإذا حرك رأسه يصحكه برفق روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يحكه بيطون الأصابع كيلا يؤذي شيئا من هوائ رأسه ولا يثأثر شعره وإن سقط في الوضوء ثلاث شعرات من لحية يلزمه الصدقة بكف من طعام ولا يغسل رأسه ولحيته بالخطمي لانه يقتل الهوام ويزيل التفت فإذا فعل فعليه دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف الحناء طيب وكذا القسط ولا يقبل المحرم امرأته ولا يجسها بشهوة فإن فعل (٢٨٦) كان عليهما الدم وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انما

يجب الدم على المرأة بتقبيل الزوج اذا وجدت ما تجد عند دوطه الزوج من اللذة وقضاء الشهوة ولا بأس للمرأة المحرمة أن تلبس الخيط من حرير كان أو من غيره وتلبس الحلي والخف وتكشف وجهها ولا ترفع صوتها بالتلبية ولا ترمل وان أرخت شيئا على وجهها تجافي وجهها لا بأس به فدللت المسئلة على أنها لا تكشف وجهها على الجانب من غير ضرورة ولو جل المحرم على رأسه شيئا يلبسه الناس يكون لابسا وان كان لا يلبسه الناس كالاجانة ونحوها لا يكون لابسا ولا يس طيبا يلبسه وان كان لا يقصده النطيب ويكره للمحرم شم الزعفران والشار الطيبة ولائشي عليه في ذلك ولا بأس بأن يكحل بكحل ليس فيه طيب وان اكحل بكحل فيه طيب مرة أو مرتين عليه الدم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا بأس بأن يشد الهميان والمنطقة على نفسه ولا يلبس الجوربين ولا يكره لبس الخنز والقصب اذا لم يكن مخيطا وعن أبي

بطاها ما لم يفرق القاضي بينهما كذا في المصنوع وان زوج القاضي أو الامام ثبت الخيار هو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الكافي * سئل القاضي بديع الدين عن صغيرة زوجت نفسها من كف ولا ولي لها ولا قاضي في ذلك الموضع قال يعتقد وتوقف على اجازتها بعد بلوغها كذا في التتارخانية * واذا زوجت الصغيرة نفسها فأجاز الاخ الولي جازولها الخيار اذا بلغت كذا في محيط السرخسي * ويطل هذا الخيار في جانبها بالسكوت اذا كانت بكر او لا يعتد الى آخر المجلس حتى لو سكنت كما بلغت وهي بكر يطل الخيار وان كانت ثيبا في الاصل أو كانت بكر الا أن الزوج قد بنى بها ثم بلغت عند الزوج لا يطل خيارها بالسكوت ولا بقيامها عن المجلس وانما يطل خيارها اذا رضيت بالنكاح صريحا أو بوجد منها فاعل يستدل به على الرضا كالتمكن من الجماع أو طلب النفقة أو ما أشبه ذلك أمالوا كلت طعامه أو خدمته كما كانت فهي على خيارها اذا علمت بالاعتد ساعة ما بلغت لكن جهلت بثبوت الخيار فسكت بطل خيارها ما اذا لم تعلم بالقدساعة ما بلغت كان لها الخيار اذا علمت واذا بلغت وسألت عن اسم الزوج أو عن المهر المسمى أو سئلت على الشهود بطل خيار البلوغ كذا في المحيط * ولو اجتمع لها حقان الشفعة وخيار البلوغ تقول أطلب الحقيقين ثم تبدأ في التفسير باختيار النفس كذا في السراج الوهاج * ولا يطل خيار الغلام ما لم يقل رضيت أو يجي منه ما يعلم أنه رضى ولا يطل بالقيام في حق الغلام وانما يطل بالرضا كذا في الهداية * واذا أدركت بالحيض لا بأس بأن تختار نفسها مع رؤية الدم وان رأت الدم في الليل تقول فحخت النكاح وتشهد اذا أصبحت وتقول انما رأيت الدم الا أن لانها لا تصدق أن تقول رأيت الدم في الليل وفسخت ذكره في مجموع النوازل * قال رضى الله عنه وان كان هـ ذاك كذا لكن الكذب في بعض المواضع مباح كذا في الخلاصة * قال هشام سألت محمدا رحمه الله عن الصغيرة التي تزوجها عمها اذا حاضت فقات الحمد لله قد اخترت فهي على خيارها فان بعثت خادمها حين حاضت تدعو الشهود لتشهد هـ م فلم تقدر على الشهود وهي في موضع منقطع عن الناس فسكت أيا ما لا تقدر على الشهود فقال ألزمها النكاح ولم يجعل هذا عذرا كذا في المحيط * ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا اختارت نفسها أو شهدت على ذلك ولم تقدر على القاضي شهرين فهي على خيارها ما لم تمكنه من نفسها كذا في النخبة * ولو وقع الاختلاف في خيار البلوغ فقالت المرأة اخترت نفسي ورددت النكاح كما بلغت وقال الزوج لا بل سكت وسقط خيارك فالقول قول الزوج كذا في المحيط * الصغرة والمرقوفان اذا تزوجهما المولى ثم اعتقهما ثم بلغا فانه لا يثبت لهما خيار البلوغ لان خيار العتق يغني عنه حتى لو أعتق أمته الصغرة أو لأم ثم تزوجها ثم بلغت فان لها خيار البلوغ كذا في الاسي جابي كذا في البحر الرائق * ما رتد مسالم ولحق بدار الحرب وخلف امرأته وابنته الصغرة في دار الاسلام وزوج الم الحارية مسلما فالنكاح جائز ولها الخيار اذا بلغت فان لم تبلغ حتى لحقت الام والبنت والزوج مرتدين بدار الحرب فالنكاح بحاله فان سبي الكل واسلوا فان الحارية والام مملوكان والزوج والاب حران فان بلغت الحارية لا خيار لها ولها اخبار العتق اذا أعتقت كذا في محيط السرخسي * ثم الفرقه بخيار البلوغ ليست بطلاق لانها فرقة يشتر في سبها الزوج والمراة وكذا الفرقه بخيار العتق ليست بطلاق بخلاف الخيرة كذا في السراج الوهاج * (والضابطة) أن كل فرق فقامت من قبل المرأة لا بسبب الزوج فهي فسخ كخيار العتق والبلوغ وكل فرقة جاءت من قبل الزوج فهي طلاق كالابلا والحب والعنة كذا في

يوسف رحمه الله تعالى لا ينبغي للحرمان يتوسد ثوبا مصبوغا بالزعفران ولا ينام عليه ولو اذعن بسمي النهر أو شتم لائشي عليه ولو تطيب بزيت غرم مطبوخ واستكثر كان عليه دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحب رحمه الله تعالى صدقة ولو لدوى بالزيت شقوق رجله أو جرحه لائشي عليه ولو جعل الملح الذي فيه طيب في طعام قد طبخ وتغير أو كله لائشي عليه وان لم يطبخ وربحه وجود منه بكرم ذلك ولائشي فيه ولو جعل الزعفران في الملح فان كان الزعفران غالبا فعليه الكفارة وان كان الملح غالبا لا كفارة عليه

ولودخل ميتا قد جفرت فيه واتصل بشيء من ذلك لانتفى عليه ولو شرب رجعا تطيب به قبل الاحرام لا بأس به ولو تطيب المريض للتداوى فعليه
أي الكفارات شاه ولا بأس للحرم ان يحجم أو يفتصد أو يجبر الكسر أو يحنث لان ذلك ليس من محظورات الاحرام وكذا واغتسل
أو دخل الحمام وان خضب رأسه بالوسمة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان عليه الدم والوسمة ليس بطيب * (فصل فيما يوجب الكفارة
والصدقة على الحاج) * منها مجاوزة الميقات بغير احرام الا فاق اذا (٣٨٧) جاوز الميقات بغير احرام حتى يرجع الى

الميقات ولي جازحه
ويسقط عنه الدم الذي كان
واجبا عليه بمجاوزه
الميقات بغير احرام عندنا
وان لم يرجع الى الميقات
حتى أحرم بحجة أو بعمره ثم
رجع الى الميقات ولي ان
كان ذلك قبل أن يطوف
بالبیت جازحه ويسقط
عنه دم المجاوزة وان
رجع الى الميقات ولم يلب
عند الميقات وجب ذلك
الاحرام جازحه ولا يسقط
عنده المجاوزة في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى
وقال صاحباه رحمه الله
تعالى جازحه ويسقط عنه
دم المجاوزة اذ يرجع الى
الميقات محرما لبي عند
الميقات أو لم يلب ولو جاوز
الاتفاق الميقات بغير احرام
ثم أحرم وطاف بالبیت شوطا
أو شوطين لا يسقط عنه الدم
الذي كان واجبا بالمجاوزة
رجع الى الميقات أو لم
يرجع ولو جاوز الاتفاق
الميقات بغير احرام ولم يقصد
حجة أو عمره ودخل مكة بغير
احرام كان عليه حجة أو عمره
والمكي ومن كان منزله داخل
الميقات لا يلزمه بدخول
مكة بغير احرام شيء ولو دخل

النهر افاق * واذا وقعت الفرقة بخيار البلوغ ان لم يكن الزوج دخل بها فلا مهر لها وقعت الفرقة باختيار
الزوج أو باختيار المرأة وان كان دخل بها فافها المهر كاملا وقعت الفرقة باختيار الزوج أو باختيار المرأة
كذا في المحيط * معتوه زوجه غير الاب والجد ثم عقت فلها الخيار وان زوجها أو جدها ثم عقت
فلا خيار لها * كذا في محيط السرخسي * ولو زوجها الابن فهو كالاب بل أولى كذا في الخلاصة *
واختلفوا (١) في وقت الدخول بالصبي فغير قليل لا يدخل به امام تبلغ وقيل يدخل بها اذا بلغت تسع
سنين كذا في البحر الرائق * وأكثر المشايخ على انه لا عبرة للسنة في هذا الباب وانما العبرة للطاقة ان كانت
ضخمة سميعة تطيق الرجال ولا يخاف عليها المرض من ذلك كان للزوج أن يدخل بها وان لم تبلغ تسع سنين
وان كانت ضئيفة مهزولة لا تطيق الجماع ويخاف عليها المرض لا يحل للزوج أن يدخل بها وان كبر سنها وهو
الصحيح واذا نقد الزوج المهر وطلب من القاضي أن يأمر أبا المرأة بتسليم المرأة فقال أوها انما صغيرة لا تصلح
لرجال ولا تطيق الجماع وقال الزوج بل هي تصلح وتطيق ينظران كانت ممن تخرج أخرجهما أو أضرها
وينظر اليها فان صلحت للرجال امر يدفعها الى الزوج وان لم تصلح لم يأمره وان كانت ممن لا تخرج امر من
ينظر من النساء أن ينظرن اليها فان قلن انها تطيق الجماع ويحتمل الرجال أمر الاب بدفعها الى الزوج
وان قلن لا يحتمل الرجال لا يؤمر بتسليمها الى الزوج كذا في المحيط * فتدسكاح حرة مكلفة بلا ولي عند
أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية كذا في التبيين * سئل شيخ الاسلام عطاء بن حزة
عن امرأة شافعية بكر بالغة زوجت نفسها من حنفى بغير إذن أبيها والاب لا يرضى وردته هل يصح هذا
النكاح قال نعم * كذا في لزوم زوجت نفسها من شافعي * كذا في الظهيرية لا يجوز نكاح أخذ على البغاة
معهمة العقل من اب أو سلطان بغير إذن ابكرها كانت أو ثيبا فان فعل ذلك فالنكاح موقوف على اجازتها
فان اجازته جاز وان ردت به اطل كذا في السراج الوهاج * ولو ضحك البكر عند الاستمارة أو بعد ما بلغها الخبر
فهو رضا له كذا في القدروري وشيخ الاسلام كذا في المحيط * وهكذا في المكافي * وقالوا ان ضحك
كالسنة ثم لم يمسسها لا يكون رضا كذا في المسوط للامام السرخسي والمكافي * وعليه الفتوى كذا في
البحر الرائق * وان تبسست فهو رضا وهو الصحيح من المذهب ذكره شمس الاثمة الحلواني كذا في المحيط *
وان بكت اختلفوا فيه والصحيح أن البكاء اذا كان بخروج الدمع من غير صوت يكون رضا وان كان مع
الصوت والصباح لا يكون رضا كذا في فتاوى قاضيان * وهو الاوجه وعليه الفتوى كذا في الذخيرة * وان
استأذن الولي البكر البالغة فسكت فذلك اذن منها وكذا اذا مكنت الزوج من نفسها بعد ما زوجها الولي
فهو رضا وكذا لو طالت بصدقه بعد العلم فهو رضا كذا في السراج الوهاج * واذا قال لها الولي أريد أن
ازوجك من فلان بأنفسك سكت ثم زوجها فقلت لا أرضى أو زوجها ثم باغها الخبر فسكت فالسكوت
منها رضا في الوجهين جميعا اذا كان المزوج هو الولي وان كان لها ولي أقرب من المزوج لا يكون السكوت
منها رضا ولها الخبر ان شاءت رضيت وان شاءت ردت وان بلغها الخبر من رجل واحد ان كان ذلك الرجل
رسول الولي يكون سكوتها رضا سواء كان الرسول عدلا أو غير عدل كذا في المضمرات * وان كان الخبر فضوليا
شرط فيه العمد والعدالة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في المكافي * وقال بعض مشايخنا

(١) مطلب وقت الدخول بالصغيرة

الاتفاق مكة بغير احرام ثم يرجع الى الميقات في تلك السنة وأحرم بحجة الاسلام سقط عنه ما كان واجبا بالمجاوزة ودخول مكة بغير احرام عندنا
وان لم يخرج من مكة حتى مضت السنة ثم خرج الى الميقات في السنة الثانية وأحرم بحجة الاسلام وجب بحجة الاسلام ولا يسقط عنه
الدم الذي كان واجبا عليه في العام الاول * (فصل فيما يجب على الحرم بارتكاب المحظور) * وذلك أنواع منها ما يفسد الحج ويوجب
الدم ومنها ما لا يفسد الحج ويوجب الدم ومنها ما يوجب الصدقة ومنها ما يكره ولا يوجب شيئا أما الاول اذا جامع الحرم قبل الوقوف بعرفة

رحمهم الله تعالى ان كان الخبر اجنبيا ليس بولي ولا رسول عنه. ان كان الخبر رجلا واحدا غير عدل فان صدقته في ذلك ثبت النكاح وان كذبه لا يثبت وان ظهر صدق الخبر عند أي حنفية رحمه الله تعالى وعندهما يثبت النكاح اذا ظهر صدق الخبر كذا في الذخيرة * ولو بلغها الخبر في كل ما بسلام اجنبي فهو سكوت فهي نافيون اجازة هكذا في البحر الرائق * بكر بلغها خبر النكاح فاحذها العباس أو السعال فلما ذهب عنها فاقالت لا أرضى جازا الراد اذا قالت متصلا به وكذلك اذا أخذها ثم تركه فقالت لا أرضى جازا الراد في هذا الموضع أيضا كذا في الذخيرة * وتعتبر في الاستمارةسمية الزوج على وجه تقع به المعرفة كذا في الهداية * حتى لو قال لها أريد أن أزوجه فقلت لا يكون رضا ولو قال لها أزوجه فقلت لا أرضى فلا نكاح فلا حاجة فسكتت فهو رضا بوجه الولى من أيهم شاء فان قال من جبراني أو بنى عني ان كانوا جماعة يحصون فهو رضا والا فلا كذا في التبيين * وهذا كله اذا لم تقوض الامر اليه أما اذا قالت أنا راضية بما تفعله أنت بعد قوله ان اقواما يخطبونك أو زوجني ممن تختاره ونحوه فهو واستثنان صحيح وقيل يشترط ذكر المهر وهو قول المتأخرين وفي فتح القدير وهو الاوجه كذا في البحر الرائق * فان استأمرها بالاب قبل النكاح فقال أزوجه فقلت لا يملك المهر ولا الزوج فسكتت لا يكون سكوتها رضا لو لم يرد به ذلك وان ذكر الزوج والمهر في الاستمارة فسكتت كان سكوتها رضا وان ذكر الزوج ولم يذكر المهر فسكتت قالوا ان وهبها من رجل نفذ نكاحه لانها رضيت بشكاح لا تسمية فيه والظاهر هو النكاح عهر المثل والنكاح بلفظ الهبة يوجب مهر المثل وان زوجهما بغير مسمى لا ينفذ نكاح الولى لانها ما رضيت بتسمية الولى فلا ينفذ نكاح الولى الا باجازة مستقبله وان زوجهما الولى بغير استمارة أخبرها بعد النكاح فسكتت ان أخبرها بالنكاح ولم يذكر الزوج والمهر اختلفوا فيه والعجيب انه لا يملك كون رضا وان ذكر الزوج والمهر فسكتت كان رضا وان ذكر الزوج ولم يذكر المهر فهو على التخصيص الذي تقدم في الاستمارة قبل النكاح وان ذكر المهر ولم يذكر الزوج فسكتت لم يكن السكوت رضا استأمرها قبل النكاح أو أخبرها بعد النكاح كذا في فتاوى قاضي خان * ولو زوجهما ولى فقالت لا أرضى ثم رضيت في المجلس لم يجز كذا في محيط السرخسي * ولو زوجهما الولى فردت ثم قال لها في مجلس آخر ان اقواما يخطبونك فقالت أنا راضية بما تفعله فزوجها لولى من الاول فثبت أن نكاحه كان لها ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * سئل الشيخ الامام الفقيه أبو نصر عن رجل زوج وليته فلما بلغها الخبر قالت هو دميم لا أرضى به أو قالت هو دباغ لا أرضى به قال هذا كلام واحد فلا يضرهما ما قمت وبطل النكاح كذا في المحيط * واذا استأمرها الولى في نكاح رجل فثبت ثم زوجهما الولى منه فسكتت كان رضا كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * ولو زوجهما الولى بحضورها سكنت اختلف المشايخ فيه والاصح أنه رضا ولو زوجهما وليان متساويان كل واحد منهما من رجل اجازته ما معاطل لعدم الاولوية وان سكنت بقيام وقوف حتى تجبر أحدهما كذا في التبيين * وهو ظاهر الجواب كذا في البحر الرائق * واذا استأمر البكر الولى في التزويج من رجل فقالت غيره أولى لم يكن ذلك ذنا ولو أخبرها بعد العقد فقالت ذلك كان اجازة كذا في الذخيرة * بالغت زوجهما أو فاقبلها الخبر فقالت لا أريد أو قالت لا أريد فلانا فاختار انه يكون ردائي الوجهين كذا في التارخية ناقلا عن العتبية * ولو قال لها وليها اني أريد أن أزوجه فقلت لا أرضى ولم يعلم الولى بقولها حتى

﴿ فصل فيما يجب بلبس
الخيط وإزالة التفت ﴾

إذا لبس المحرم ثوبا مخيطا
 يوما كان عليه الدم وإن كان
 أقل من يوم كان عليه
 الصدقة نصف صاع من بر
 وعن أبي يوسف رحمه الله
 تعالى أنه إذا لبس لا أكثر من
 يوم كان عليه دم وعن محمد
 رحمه الله تعالى إذا لبس
 يوما إلا ساعة كان عليه من
 الدم بمقدار ما لبس وإن
 بالشر ما فقه الدم بعذر بأن

أضطر إلى تغطية الرأس خوفاً من الهلاك من البرد أو المرض أو لبس السلاح لأجل المقاومة كان عليه ما نص الله تعالى زوجها عليه في كتابه فقد تم من صيام أو صدقة أو نكاح أو بالنسك الشاة والصيام ثلاثة أيام وبالطعام عام ستة ما كفى لكل مسكين نصف صاع ولوطيب المحرم بعض الشارب أو بعض اللعبة كان عليه صدقة ولوطيب عضو كامل الرأس والساق أو اتخذ عليه دم وفي النواذر أطيب مقدار ربع الرأس كان عليه الدم وفي أقل من ذلك عليه الصدقة ولو قص كل الاظفار أو أظافر يد واحدة أو رجل واحدة

عليه الدم ولو قص أقل من يدفع عليه الصدقة عندئذ لكل ظفر نصف صاع في قول أبي حنيفة الآخر وهو قول صاحبه رحمه الله تعالى
ولو قص خمسة أطراف من يدين أو رجلين عليه الصدقة وقال محمد رحمه الله تعالى عليه الدم ولو اتكسر ظفر المحرم وصار بحال لا ينت
فاخذه لاشئ عليه ولو قلم أطرافه واحدة في مجلس واحد أو أطرافه من يد أخرى في مجلس آخر كان عليه كفارة ثان في قول أبي حنيفة وأبي
يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى عليه كفارة واحدة (٣٨٩) ما لم يكسر الأول وكذا إذا جامعها في مجلسين

ولو قلم أطرافه اليدين
والرجلين في مجلس واحد
كان عليه كفارة واحدة
ولا يخلق المحرم رأسه فان
خلق كان عليه الدم خلق
في الحرم أو في غيره في قول
أبي حنيفة ومحمد رحمه
الله تعالى وقال أبو يوسف
رحمه الله تعالى في غير الحرم
لا شئ عليه ولو خلق موضع
الحجامة كان عليه الدم في
قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى يكفي خلق الرقبة
وقال في خلق موضع الحجامة
عليه الصدقة ولو أخذ
المحرم شعر محرم آخر كان
عليه الصدقة ولو خلق
الحلال رأس محرم بأمه
أو بغير أمه كانت الكفارة
على المحرم ولا يرجع بذلك
على الخالق وإذا لبس الخيط
قبل الإحرام ثم أحرم ولم ينزع
فهو بمنزلة ما لبس بعد
الإحرام ويكره للمسرم أن
يدخل تحت شعر الكعبة ولو
عصب المحرم رأسه كان عليه
الصدقة ولا بأس للحرم أن
يغطي أذنيه أو من لحينه
مادون الذقن ولا يمسك على
أنفه بشوب ولا بأس بأن
يضع يده على أنفه ولا يغطي
فاه ولا ذقنه ولا عارضه وفي

زوجها من فلان صبح ولوزو جهها الولي فقالت نعم ما صنع فالأصح أنه إجازة ولو قالت أحسنت أو أصبت
أو بارك الله لك أو لنا أو قبلت التهنئة فهو رضا وقال ابن سلام رحمه الله تعالى إذا قال لها الولي أزوجك من
فلان فقالت ١ باكي نيسنانه يكون رضا ولو قالت لا حاجة لي إلى النكاح أو كنت قلت لك لا أريد فهو رد
للكاح المباشر وكذا لو قالت لا أرضى أو لا أصبر أو أنا كارهة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه رد وأما
قوله لا يعجبني أو لا أريد الأزواج فلا يكون رد حتى لو رضيت بعد ذلك بصبح ولو قالت لا أريد فلان فهو رد
كذا في الظهيرة * وهو الاظهر والأقرب إلى الصواب هكذا في المحيط * ولو قالت أنت أعلم أو بالفارسية
١ توبه داني لم يكن ذلك رضا ولو قالت ذلك اليك فهو رضا كذا في الظهيرة * بكرزوجهما بن عهما من
نفسه وهي بالغة قبلها الخبر فسكتت ثم قالت لا أرضى كان لها ذلك لأن ابن الم كان أصيلا في نفسه فضولها
في جانب المرأة فلم يتم العقد في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فلا يعمل الرضا ولو استأمرها في
التزوج ممن نفسه فسكتت ثم زوجها من نفسه جازا جاعا كذا في فتاوى قاضيخان * قال الأب للبكر البالغة
ان فلانا يكره كذا فوثبت من مكاتها مرتين وهي ساكتة فزوجها جازا كذا في غاية السروجي * ولو
زوجها الولي بغير استأمر ثم اختلفا فقال الزوج بلغك النكاح فسكتت وقالت لا بل رددت كان القول قولها
كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * فان أقام الزوج البينة على سكوتها حين بلغها الخبر فهي امرأته
والا فلا نكاح بينهما ولا يمين عليهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما عليهما اليمين كذا في المحيط
* وعليه الفتوى كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * فإذا نسكتت بقضى عليها بالنكاح وان أقام
الزوج بينة على سكوتها حين بلغها الخبر وأقامت بينة على الرد فيبئنهما أولى كذا في المحيط * وإذا قال الشهود
كأنه دهاولم نسعها تسكلم ثبت سكوتها بذلك كذا في فتح القدير * ولو أقام الزوج البينة أنها أجازت العقد
حين أخبرت وأقامت البينة أنها ردت حين أخبرت كانت البينة بينة الزوج كذا في السراج الوهاج * ولو
كانت البكر قد دخل بها زوجها ثم قالت لم أرض لم تصدق على ذلك وكان تمكينها إياه من الدخول بها رضا
الا إذا دخل بها وهو مكرهه فحينئذ لا يثبت الرضا فان أقامت بينة على الرد في هذه الصورة ذكر في فتاوى
الغضلي أنها تقبل وقبل الصحيح أنها لا تقبل لأن التمكين منها بمنزلة الإقرار بالرضا ولو أقربت بالرضا ثم ادعت
الرد لا تصح دعواها ولا تقبل بينتها فكذا هذا كذا في المحيط * ولا يقبل عليها قول وليها بالرضا لأنه يقر
عليها بثبوت الملك للزوج وأقراره عليها بالنكاح بعد بلوغها غير صحيح كذا في شرح المبسوط للإمام السرخسي
* رجل زوج ابنته البالغة ولم يعلم الرضا والرد حتى مات زوجها فقال ورثة الزوج أنها زوجت بغير أمرها
ولم تعلم بالنكاح ولم ترض فلا ميراث وقالت زوجي أبي بأمرى كان القول قولها ولها الميراث وعليها العدة
وان قالت زوجي أبي بغير أمرى فبلغني الخبر فرضيت فلا ميراث لها ولا ميراث هكذا في فتاوى قاضيخان
* ولو استأذن النيب فلا بد من رضاها بالقول وكذا إذا بلغها الظاهر كذا في الكافي * وكذا يتحقق رضاها بالقول
كقولها أرضيت وقبلت وأحسنت وأصبت وبارك الله لك أو لنا ونحوه يتحقق بالدلالة كطلب مهرها
وقفها أو عكسها من الوطاء وقبول التهنئة والضحك بالسروور من غير استهزاء كذا في التبيين * والنيب

(ترجمة)

١. لا بأس ٣ أنت أعلم

(٣٨٧ - فتاوى أول)

الشعر كثيرا في الإبط ان كان كثيرا الشعر يعتبر فيه الربع لو جوب الدم والافلا لاكثر وأن تنف من رأسه أو من أنفه أو لحينه شعرات
في كل شعرة كف من طعام ولو غطي رجل وجهه المحرم وهو نائم كان عليه الدم وان أخذ المحرم من شاربه يطعم مسكنا ولو غسل
المحرم باسنان فيه طيب فان كان من راء سماء اشسنا كان عليه الصدقة وان كان بماء طيبا كان عليه الدم والصدقة في كل موضع نصف

صاع الاقي الجراد والقمل على ما ذكر في المحرم والمهرما اذا قتل اظافر غيره يضمن كالجرح رأسه وعن محمد رحمه الله تعالى انه لا يضمن في قتل الاظافر * (فصل فيما يجب بقتل الصيد والهوام) * يحرم على المحرم صيد البر وهو الممتنع الوحشي بأصل الخلقة أما الابل والبقر اذا نذرت وحش فليس بصيد وصيد البر ما كان منواه وبوالده في البر وصيد البحر ما كان على العكس والضفدع ليس من حيوان البر ولا شيء في قتل الكلب العقور والذئب والعقرب والحدأة (٣٩٠) والغراب قالوا المستثنى هو الغراب الابقع وما يأكل الحيف وأما ما يأكل الزرع فهو

صيد ولا شيء في الحية والعقرب والفأرة والزبور والنسل والسرطان والذئب والبقي والبعض والبرغوث والقراد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى الاسد بمنزلة الكلب العقور والذئب وفي ظاهري الرواية السباع كلها صيد الا الكلب والذئب ولا فرق في الكلب بين العقور وغيره وفي العقور روايتان والظاهر انهم الصيد لان الفواسق وفي السنور الوحشي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان ولا شيء في الدجاج والبط الذي يكون في المنازل وما يطير في الهواء صيد والحمام المسرول صيد وفي المطوقة روايتان والباشق والصقرو والبازي صيد معهما كان أولم يكن وفي قتل الصيد لا فرق في وجوب الجزاء بين المسباح والمملوك ولا شيء في هوام الارض كالقنفذ والخفصاء ويجب الجزاء في الضب والبربوع وابن عرس وكذا في القيل والقرود والخنزير قال زفر رحمه الله تعالى في القرود والخنزير لا يجب الجزاء في الجراد ثمرة وفي القملة الواحدة صدقة يطعم ماشاء

(الباب الخامس في الاكفاء)

الكفاءة معتبرة في الرجال للنساء للزوم النكاح كذا في محيط السرخسي * ولا تعتبر في جانب النساء للرجال كذا في البدائع * فاذا تزوجت المرأة رجلا خيرا منها فليس للولي أن يفرق بينهما فان الولي لا يتغير بأن يكون تحت الرجل من لا يكافؤه كذا في شرح المبسوط للامام السرخسي * الكفاءة تعتبر في أشياء (منها النسب) فقرش بعضهم كفاءة لبعض كيف كانوا حتى ان القرشي الذي ليس بهاشمي يكون كفاءة لهاشمي وغير القرشي من العرب لا يكون كفاءة للقرشي والعرب بعضهم كفاءة لبعض الانصاري والمهاجري فيه سواء كذا في فتاوى قاضيخان * وبنو باهلة ليسوا با كفاءة لعامة العرب والصحيح أن العرب كلهم كفاءة كذا ذكره أبو اليسر في مبسوطه كذا في الكافي * والموالي وهم غير العرب لا يكونون كفاءة للعرب والموالي بعضهم كفاءة لبعض كذا في العنانية * قالوا الحسيب كف للنسيب حتى ان الفقيه يكون كفاءة للعالية ذكره قاضيخان والعناني في جوامع الفقه وفي النبايع والعالم كف للعربية والعالية والاصح أنه لا يكون كفاءة للعالية كذا في غاية السروجي * (ومنها الاسلام الآباء) من أسلم نفسه وليس له أب في الاسلام لا يكون كفأ لمن له أب واحد في الاسلام كذا في فتاوى قاضيخان * ومن له أب واحد في الاسلام لا يكون كفأ لمن له أبوان فصاعدا في الاسلام كذا في البدائع * والذي أسلم نفسه لا يكون كفأ لهما أبوان أو ثلاثة في الاسلام يكون كفأ لثلاثة هذا اذا كان في موضع قد ساعد عهد الاسلام وطال وأما اذا كان العهد قريبا بحيث لا يعرف ولا يكون ذلك عيافا فانه يكون كفأ كذا في السراج الوهاج * ومن له أبوان في الاسلام كان كفأ لأمراهات ثلاثة في الاسلام أو أكثر كذا في المحيط * رجل ارتد والقياد بالله ثم أسلم فهو كف لمن لم يتجر عليه ردة كذا في القنية * (ومنها الحرية) فالملوك كيف كان لا يكون كفأ للحر وكذا المعتق أبوه لا يكون كفأ للحر الأصلية كذا في فتاوى قاضيخان * والمعتق يكون كفأ لثلاثة كذا في شرح الطحاوي * والمعتق أبوه لا يكون كفأ للأولاد التي لها أبوان في الحرية كذا في فتاوى قاضيخان * والذي هو حر مسلم في الأصل بأبيه وجده إن ولد جده حرا مسلما كف لمن لها أباء حرا مسلمون ولو كان جده معتقا أو كافرا أسلم لا يكون كفأ لهما والمعتق لا يكون كفأ لأمراهة أمهارة الأصل وأبوهام معتق وقيل لا رواية لهذه المسئلة كذا في العنانية * ومولاة أشرف القوم لا تكون كفأ لمولى الوضيع لان الولاء بمنزلة النسب حتى ان مولاة

وفي القملتين أو ثلاث كف من المنطة وفي العشر نصف صاع وكما لا يقتل القمل لا بد منهما الى غيره لقتل فان فعل ذلك يضمن وكذا لو أشار الى القمل أو ألقى ثوبه في الشمس لم يملك أو غسل ثوبه لم يملك ولو ألقى ثوبه في الشمس لملك القمل فملك القمل لا شيء عليه وان ابتدأه السبع فقتله المحرم لا شيء عليه اذا كسر المحرم يرض صيدا أو شوى كان عليه قيمته ان لم تكن البضعة مدرة وان خرج منها فرخ ميتا كان عليه قيمته حيا ولو ضرب بطن ظبية فطرحت جنيها ميتا وماتت الظبية كان عليه ضمانها ولو قتل ظبية حاملا يضمن

فمنها حملا ولو عطب الظبي بنفس طاط محرم أو دة المحرم حفرة لاله فوقه فيه اصيد أو نزع الصيد من المحرم فاشتد فلهك لاشئ على المحرم ولو قتل المحرم صيدا كان على كل واحد منهم ما جراه كامل ويجل للمحرم أكل لحم صيد قتلته حلال وان كان فيها صنم المحرم لا يجل ولو اشترى المحرم من محرم صيدا فلهك عند الثاني بضمن البائع والمشتري كل واحد منهم ما قيمته ولو أحرم وفي فتنه صيدا لا يجب عليه ارساله ولو قلع المحرم سن صيدا أو تفريشه فعاد لاشئ عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى المحرم (٢٩١) اذا ذبح صيدا لا يؤكل ولو اضطر انسان

في أكل ميتة وصيد بدو به محرم يقتل أو يم - ماشاء وما يضمن المحرم بحجة أو عمة بارتكاب محظور كان على القاتل ضعفه لانه جنى على احرامين وجزا الصيد عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى قيمة الصيد بقومه الحكيمان في الموضع الذي قتل ان كان يباع في ذلك المكان وان كان لا يباع في ذلك المكان تعتبر قيمته في أقرب المواضع الذي يباع فيه الى الموضع الذي قتل ثم القاتل في تلك القيمة بالخيار ان شاء اشترى بها هديا ويذبح بمكة وان شاء اشترى بثلاث القيمة طعاما يتصدق به على المساكين على كل مسكين نصف صاع من ذلك الطعام وان شاء نظر الى قيمة الصيد انه كم يوجد به من الطعام ثم يصوم لكل نصف صاع من بزوما وقال محمد والشافعي رحمه الله تعالى ان كان الصيد مما لا مثل له من النعم اختيار فيسه الى الحكيمان اذا حكم على القاتل بشئ من هذه الاشياء يتعين عليه ذلك وفيما له مثل من النعم لا خيار فيسه للحكيمان ويجب على القاتل مثل

بني هاشم اذا زوجت نفسها من مولى العرب كان لعنتها حق التعرض هكذا في شرح الطحاوي * ومولاه الهاشمي لا تكافئ مولى القرشي كذا في الترتاشي * ومعتقة أشرف القوم تكون ككفا للوالي كذا في الذخيرة * وتعتبر الكفأة في الحرية والاسلام في حق العجم لانهم كانوا يفخرون بهم مادون النسب هكذا في التبيين * أما في حق العرب فالاسلام الابليس بشرط كذا في المحيط * فلو تزوج عربي له أب كافر بعربية لها أباه في الاسلام فهو كفء وأما الحرية فهي لازمة للعرب لانه لا يجوز استرقاقهم كذا في الجرار الراتق * (ومنها الكفأة في المال) وهو أن يكون مال الكاهن وهو العتبي في ظاهر الرواية حتى ان من لا يملكهما أو لا يملك أحدهما لا يكون كفا كذا في الهداية * موسرة كانت المرأة وموسرة هكذا في التجنيس والمزيد * ولا تعتبر الزيادة على ذلك حتى ان من كان قادرا على المهر والنفقة كان كفا لها وان كانت هي صاحبة أموال كثيرة هو الصحيح من المذهب وان كان يقدر على نفقة بالكسب ولا يقدر على المهر اختلف المشايخ فيه عامتهم على أنه لا يكون كفا كذا في المحيط * والمراد بالمهر المجل وهو ما تعارفوا به ولا يعتبر الباقي ولو كان حالا كذا في التبيين * قال أبو نصر يعتبر في النفقة قوت سنة وكان نصير رحمه الله تعالى يقول يعتبر قوت شهر وهو الاصح هكذا في التجنيس والمزيد * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان قادرا على المهر ويكسب كل يوم ما ينفق عليها كان كفا وهو الصحيح كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * والاحسن في المخترفين ما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان * ثم انما تعتبر القدرة على النفقة اذا كانت المرأة كبيرة أو صغيرة تصلح للجماع أما اذا كانت صغيرة فلا تصلح للجماع فلا تعتبر القدرة على النفقة لانه لا نفقة لها في هذه الصورة ويكتفى بالقدرة على المهر كذا في الذخيرة * رجل تزوج امرأة وهو فقير فتركت له المهر لا يكون كفا لانه انما يعتبر حالة العقد كذا في التجنيس والمزيد * رجل تزوج أخته الصغيرة من صبي له طاقة النفقة وليس له طاقة المهر فقبل الاب النكاح وهو غني جاز لانه يمد غنيا بغني الاب في حق المهر دون النفقة لان العادة جرت فيما بين الناس انهم يتعمدون مهورا لانباء الصغار دون النفقة كذا في الذخيرة * ولو كان عليه دين بقدر المهر كان كفا لان له أن يقضى أي الدين شاء كذا في التهر الفائق * (ومنها الديانة) تعتبر الكفأة في الديانة وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في الهداية * فلا يكون الفاسق كفا للصالح كذا في الجمع * سواء كان معتلن القس أو لم يكن كذا في المحيط * وذكر السرخسي أن الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الكفأة من حيث المصالح غير معتبرة كذا في السراج الوهاج * رجل تزوج ابنته الصغيرة من رجل على ظن أنه صالح لا يشرب الخمر ووجد له الاب بشرى يامد منا وكبرت الابنة فقالت لأرضي بالنكاح ان لم يعرف أبوها شرب الخمر وغلبة أهل بيته الصالحون فالنكاح باطل أي يطل وهذه المسئلة بالاتفاق كذا في الذخيرة * وانما الخلاف بين أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصاحبه فيما اذا تزوجها من رجل عرفه غير كفء فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز لأن الاب كامل الشفقة وافر الرأي فالظاهر أنه تأمل غاية التأمل ووجد غير الكفء أصح من الكفء كذا في المحيط * ثم الكفأة تعتبر (١) عند ابتداء النكاح ولا يعتبر استمرارها بعد ذلك حتى لو تزوجها وهو كفء ثم صار فاجرا داعرا لا يفسخ النكاح كذا في السراج الوهاج * (ومنها الحسرة)

(١) مطلب الكفأة تعتبر عند ابتداء النكاح

المقتول في النعامة مدنة وفي جوار الوحش بقرة وفي الضبع والظبي شاة وفي الاربع عناق وفي الربوع جفرة ولا يجوز في جزاء الصيد صغار النعم الاعلى وجهه الاطعام فان بلغت قيمة المقتول جملا أو عنقا فلا يجوز الجمل والعناق في الهدى وانما يجوز انما بلغت قيمة المقتول قيمة الجذع العظيم من الضأن أو النتى من غيره اذا قتل المحرم سبعين من سبع الوحش أو الطير كان عليه قيمته لا يجوز به دما وقال زفر رحمه الله تعالى يجب عليه قيمته بالغة ما بلغت كماله كان المقتول مابوكل لحمه وانما قول ان الضمان انما واجب بسبب الارادة لا بسبب افساد اللحم فلا يلزمه الادم

بمخلاف الماكول لان ثمة افسد اللحم فيجب عليه قيمته بالغصة ما بلغت وفي الصداق ما لا تجب قيمته بالغصة ما بلغت لان ذلك ضمان المالك فجب
 قيمته بالغصة ما بلغت بخلاف الجزاء * (فصل في كيفية أداء الحج) * المحرم بالحج اذا أتى لمخظورات احرامه وقدم مكة فدخلها النبلا
 أو من اراد الايضرة والمستحب أن يدخلها ثم ارا وقال بعض الناس بكرة دخولها النبلا واذا دخل المسجد الحرام وشاهد البيت بكرة ويهمل
 ويحمد الله تعالى ثم يبدأ بالحجر فيستقبله ويكبّر (٣٩٣) رافعا يديه كما يكبر للصلاة ثم يرسلهم ما ويستلم الحجر وتفسير ذلك أن يضع كفيه

على الحجر ويقبل الحجر ان
 استطاع من غير أن يؤذى
 أحد الا ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فعل ذلك
 والحكمة في تقبيل الحجر
 ما روى عن علي رضي الله
 عنه انه قال لما أخذ الله
 الميثاق على بني آدم من
 ذريته كتب بذلك كتابا فجعله
 في جوف الحجر فيحيى يوم
 القيامة ويشهد لمن استلمه
 وان لم يستطع استلام الحجر
 من غير أن يؤذى أحدا
 لا يستلمه لكن يستقبل الحجر
 ويشير بكفيه نحو الحجر ويكبّر
 ويهمل ويحمد الله تعالى
 ويصلي على النبي صلى الله
 عليه وسلم ثم يقبل كفيه ثم
 يأخذ من عين الحجر يطوف
 بالبيت طواف التحية يطوف
 بالبيت سبعة أشواط من وراء
 الحطيم من الحجر الى الحجر شوط
 يرمل في الثلاثة الاول يعني
 بهز كفيه ويرى من نفسه
 القوة والجلادة ويثني على
 هيئته في الاربع وكذا في كل
 طواف بعده سعي فانه يرمل
 فيموا كما يرمل في الطواف
 يستلهم ان استطاع من غير
 ان يؤذى أحد وان لم
 يستطع يستقبل الحجر ويكبّر
 ويهمل واستلام الركن الثاني
 مستحب في قول أبي حنيفة

في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه تبرأ من الحرفة ويكون البيطار كفا لله طار وفي قول أبي يوسف
 ومحمد رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى صاحب الحرفة الدنيا كالبطار
 والحمام والحائك والكاس والديباغ لا يكون كفا لله طاروا البراز والصراف هو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان
 * وكذا الحلاق لا يكون كفا لهم هكذا في السراج الوهاج * والمرى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن
 الحرف متى تقاربت لا يعتبر التفاوت وتثبت الكفاة فالحائك يكون كفا للصبان والديباغ يكون كفا
 للكاس والصبان يكون كفا للحداد والطار يكون كفا للبراز قال شمس الأئمة الحلواني وعليه الفتوى كذا
 في المحيط * والجمال لا يعد في الكفاة (١) كذا في فتاوى قاضيان * قال صاحب الكتاب النسيحة أن
 راعى الاولياء المجانسة في الحسن والجمال كذا في التتارخانية ناقلا عن الحجة واختلافوا في العقل قال بعضهم
 لا يعتبر كذا في فتاوى قاضيان * ثم المرأة اذا زوجت نفسها من غير كف صح النكاح في ظاهر الرواية عن
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى آخر اقول بمحمد رحمه الله تعالى آخر أيضا
 حتى ان قبل التفريق ثبت فيه حكم الطلاق والظهار والابلاء والتوارث وغير ذلك ولكن للاولياء
 حق الاعتراض وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان النكاح لا ينعقد وبها أخذ كثير من
 مشايخنا رحمه الله تعالى كذا في المحيط * والختار في زماننا للفتوى رواية الحسن وقال الشيخ الامام شمس
 الأئمة السرخسي رواية الحسن أقرب الى الاحتياط كذا في فتاوى قاضى خان في فصل شرائط النكاح
 وفي البراز به ذكر برهان الأئمة أن الفتوى في جواز النكاح بكرة كانت أو ثيبا على قول الامام الاعظم
 وهذا اذا كان لهاولى فان لم يكن صح النكاح انفاقا كذا في النهر الفائق * ولا يكون التفريق بذلك
 الا عند القاضي أما بدون فسخ القاضي فلا يفسخ النكاح بينهما وتكون هذه فرقة بغير طلاق حتى
 لو لم يكن الزوج دخل بها فلا شيء لها من المهر كذا في المحيط * وان دخل بها أو خلا بها خالوة صحيحة يلزمه كل
 المسمى ونفقة العدة وعلم العدة كذا في السراج الوهاج * والذي يلي المرافعة الى القاضي المحارم عند
 بعض المشايخ وعند بعضهم المحارم وغير المحارم في ذلك على السواء حتى تثبت ولاية المرافعة لابن الم
 ومن أشبهه وهو الصحيح كذا في المحيط * ولا تثبت هذه الولاية لذوى الارحام وانما تثبت للعصبات كذا في
 الخلاصة في جنس خبار البلوغ * واذا تزوجت المرأة غير كف ودخل بها وقرق القاضي بينهما بمحض صومته الولي
 وأزيمه المهر وأزيمها العدة ثم تزوجها في عدتها بغير ولي وقرق القاضي بينهما ما قبل الدخول بها كان لها
 عليه المهر الثاني كاملا وعليها عدة مستقبله في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله كذا في شرح
 المبسوط للامام السرخسي * واذا زوجت نفسها من غير كف بغير رضا الولي فقبض الولي مهرها وجبها
 فهذا منه رضا وتسليم ولو قبضه ولم يجبهزها فقد اختلف المشايخ والصحيح انه يكون رضا وتسليم للعقد
 واذا لم يقبض مهرها ولو كان خالص زوجها في نفقتها وتقدر مهرها عليه بوكالة منها كان ذلك منه
 رضا وتسليم للعقد استحسانا وهذا اذا كان عدم الكفاة ثابتا عند القاضي قبل خصامة الولي اياه في
 المهر والنفقة فأما اذا لم يكن عدم الكفاءة ثابتا قبل ذلك عند القاضي فلا يكون رضا بالنكاح قياسا
 واستحسانا كذا في الذخيرة * وسكوت الولي عن المطالبة بالتفريق لا يطل حقه في الفسخ وان طال الزمان

(١) مطلب الجمال لا يعتبر في الكفاءة

رحمه الله تعالى وليس واجب ثم يصلي بعد الطواف ركعتين عند المقام أو حينما يسير له من المسجد وان صلى في غير المسجد جاز حتى
 وركعتا الطواف عندنا واجبة واذا فرغ من الصلاة يعود الى الحجر ويستلمه ان استطاع وان لم يستطع يستقبل الحجر ويكبّر ويهمل وهذا الاستلام
 لا افتتاح السعي بين الصفا والمروة فان كان لا يريد بعد هذا الطواف السعي بين الصفا والمروة لا يعود الى الحجر بعد ركعتي الطواف ثم يخرج الى
 الصفا من أي باب شاء ويسعى بين الصفا والمروة والسعي بين الصفا والمروة عندنا واجب ولو تركه يلزمه الدم وعندنا في رحمه الله تعالى ركن

وصفة السعي أن يبدأ بالصفافيه عد الصفافيه يستقبل الكعبة ثم يكبر ثلاثاً ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الى آخره يرفع بها صوته
ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى بمجاخته ثم ينزل من الصفافيه على المروة على هيئته حتى يصل الى بطن الوادي ثم يسعى في
بطن الوادي سعياً فاذا خرج من بطن الوادي عشى على هيئته حتى يصعد المروة فاذا صعد هابستقبل الكعبة ويكبر ويهلل يفعل بالمروة ما يفعل
بالصفافيه كذلك سبعه أشواط من الصفافيه المروة شوط ومن المروة الى الصفافيه شوط (٢٩٣) عند عامة العلماء رجهم الله تعالى خلافاً

لما قاله البعض فاذا فرغ
من السعي يدخل المسجد
ويصلي ركعتين ثم يقيم بمكة
حرماً الى يوم التروية لا يحل له
شي من المخطورات فاذا دام
بمكة يطوف بالبيت ما بدا له
كل طواف سبعة أشواط ثم
يروح مع الناس الى منى يوم
التروية بعد صلاة الفجر وطلوع
الشمس ويبست بنى ويصلي
ثم صلاة الفجر يوم عرفة
بغلس ثم يتوجه الى عرفات
فاذا انتهى اليه ينزل في أى
موضع شاء وأن خرج منها
قبل طلوع الشمس فهو جائز
ولو صلى الظهر يوم التروية
بمكة ثم خرج منها وبات بمنى
لابأس به وان بات بمكة
وخرج منها يوم عرفة الى
عرفات كان محالاً للسنة
ولا يلزمه الدم فاذا زالت
الشمس من يوم عرفة يتوضأ
أو يغتسل والغسل أفضل ثم

للظهر ويقيم ثم يقيم للعصر
بعد الظهر وان فاتته
الجماعة صلى كل صلاة في
وقته في قول أبي حنيفة
رحمته الله تعالى ولا يجمع
بين الصلاتين في وقت الظهر
خلافاً لصاحبيه رحمهما

حتى تلد كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * أما اذا ولدت منه فليس للأولياء حق الفسخ لكن ذكر في
مبسوط شيخ الاسلام واذا تزوجت نفسها من غير كف * فعلم الولي بذلك فسكت حتى ولدت أولاداً ثم بدله أن
يخاصم في ذلك فله أن يفرق بينهما كذا في النهاية * واذا تزوجت نفسها من غير كف * ورضى به أحد الأولياء
لم يكن له هذا الولي ولا من مثله أو دونه في الولايه حق الفسخ ويكون ذلك لمن فوّه كذا في فتاوى قاضي خان *
وكذا اذا تزوجها أحد الأولياء برضاها كذا في المحيط * وان زوجها الولي من غير كف * فدخل بها ثم باتت
من زوجها بالطلاق ثم زوجت نفسها هذا الزوج بغير ولي كان للولي أن يفسخ كذا في فتاوى قاضي خان *
ولو طلقها طلاقاً رجعيّاً وراجعها بغير رضا الولي لا يكون للولي حق التفريق كذا في الخلاصة * في المتقني ابن
سماعة عن محمد رحمه الله تعالى امرأة تحت رجل هوليس بكف * لها خاصم أخوها في ذلك وأنها غائب عنها
غيبه منقطعة أو خاصمه ولي آخر وغيره أولى منه * وهو غائب غيبه منقطعة فادعى الزوج أن الولي الأولى
زوجها يؤمر بإقامة البينة فان أقام بينة على ذلك قبلت بينته وأخذ به على الولي الأولى والافرق بينهما ما هكذا
في الذخيرة * في المتقني بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل زوج أمته وهي صغيرة من رجل ثم ادعى
أنها ابنته يثبت النسب والنكاح على حاله ان كان الزوج كفاً فان لم يكن كفاً فهو في القياس لازم لانه هو
الذي زوج وهو ولي ولولاءها من رجل ثم ادعى المشتري أنها ابنته فكذلك اذا كان الزوج كفاً وان كان
الزوج غير كف * فالقياس كذلك لانه زوجها أولى ماله وفي نكاح الاصل عبد تزوج امرأة باذن مولاه ولم
يخبر وقت العقد انه حر أو عبد ولم تعلم المرأة أيضاً ولا ولياً لها أنه حر أو عبد ثم طهرته عنه بعد فان كانت المرأة
هي التي باشرت عقد النكاح فلا خيار لها ولكن للأولياء الخيار وان كان الأولياء هم الذين باشروا عقد
النكاح عليهم ابقاء المسئلة بمجالها فلا خيار للرأه ولا للأولياء * وبئله لو أخبر الزوج انه حر وباتى المسئلة
بمجالها كان لهم الخيار فهذه المسئلة دليل على أن المرأة اذا تزوجت نفسها من رجل ولم تشترط الكفاءة ولم
تعلم أنه كف أو غير كف * ثم علمت انه غير كف * فلا خيار لها ولكن للأولياء الخيار وان كان الأولياء هم الذين
باشروا عقد النكاح برضاها ولم يعلموا انه كف أو غير كف * فلا خيار لواحد منهم * وأما اذا شرط الكفاءة
أو أخبرهم بالكفاءة ثم طهرته عنه غير كف * كان لهم الخيار وسئل شيخ الاسلام عن مجهول النسب هل هو
كف * لا امرأة معروفة النسب قال لا كذا في المحيط * ولو اتسبب الزوج لها نسباً غير نسب * فأن ظهر دونه
وهو ليس بكف * حق الفسخ ثابت للكل وان كان كفاً حتى الفسخ لها دون الأولياء وان كان ما ظهر فوق
ما أخبر فلا فسخ لاحد كذا في الظهيرية * ولو كانت هي التي غرت الزوج وانسببت الى غير نسب الاخير
للزوج وهي امرأة ان شاء أمسكها وان شاء طلقها كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * ولو تزوج
امرأة على أنه فلان بن فلان فاذا هو أخوه لايه أو عمة لايه كان لها حق الفسخ كذا في فتاوى قاضي خان
* رجل تزوج امرأة مجهولة النسب ثم ادعاه رجل من بنى قريش وأثبت القاضي نسباً منه وجعلها بنتاً
له وزوجها بحجماً فلها الاب أن يفرق بينهما وبين زوجها ولو لم يكن كذلك لكن أقرب الرق لرجل لم يكن
لمولاه أن يطل النكاح بينهما * كذا في الذخيرة * المرأة اذا تزوجت نفسها من غير كف * هل لها أن
تتمتع نفسها حتى يرضى الأولياء * أفتى الفقيه أبو الليث ان لها ذلك وان كان خلاف ظاهر الرواية وكثير من
مشايخنا أفتوا بظاهر الرواية ليس لها أن تتمتع كذا في الخلاصة * ولو تزوجت المرأة ونقصت من مهرها

الله تعالى ولو صلى الظهر وهو غير محرم بالحج ثم أحرم بالحج فيه روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية لا يجوز أداء العصر في وقت
الظهر إلا أن يكون محرماً عند الظهر والعصر جميعاً وفي رواية يجوز أداء العصر في وقت الظهر إلا أن يكون محرماً عند أداء العصر وهو
قولهما وعلى هذا قالوا ينبغي ان يكون محرماً بالحج عند أداء الصلاتين حتى لو كان محرماً بالعمرة عند أداء الظهر ومحرماً بالحج عند أداء العصر
لا يجوز له ان يجتمع لان احرام العمرة لا اثر له في جواز الجمع بين الصلاتين فكان وجوده كعدمه ولو صلى الظهر وحده لا يصلي العصر مع

الا امام في وقت الظهر عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى خلاف لفر رحمه الله تعالى ويكره التعاوي بين الصلاتين ان يجمع بينهما اماما كان
 أو مأموماً فان تطوع أعاد الاذان لاجل العصر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يعيد وإذا
 فرغ الامام من الصلاتين راح الى الموقف والناس معه فان تخلف واحد لحاجته لا بأس به ويقف في أى موضع شاء والافضل لغير الامام ان
 يقف عند الامام والافضل للامام ان يقف (٣٩٤) را يكافان وقف قائماً أو جالساً جزو يكبر ويهلل ويدعو الله تعالى لحاجته ووقت

الوقوف من حين نزول
 الشمس من يوم عرفة الى
 طلوع الفجر من يوم النحر
 ا قوله صلى الله عليه وسلم من
 أدرك عرفة بليل فقد أدرك
 الحج ومن فاتته عرفة بليل
 فقد فاتته الحج بين ان الوقت
 يبقى الى طلوع الفجر من يوم
 النحر فان وقف في شئ منه
 فقد أدرك الحج وان وقف
 في غيره هذا الوقت لا يكون
 مدركا اذا اشتبه على
 الناس هل لذي الحجة
 أو كملوا القعدة ثلاثين
 يوما ثم بين ان اليوم الذي
 وقف فيه كان يوم النحر جاز
 استحسانا والقياس ان لا يجوز
 كالتوبين ان يومهم كان يوم
 التروية وعرفات ككلمها
 موافق الا بطن عرنة واذا
 وقف يحمد الله عز وجل
 ويكبر ويهلل ويصلي على
 النبي صلى الله عليه وسلم
 ويدعو الله لحاجته لما روى
 ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كان يفعل كذلك رافعا
 يديه كالاستطعم المسكين
 والدكر الذي جاء فيه عن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ما روى عن عمرو على
 رضى الله عنهما انه ما سالا
 رسول الله صلى الله عليه

فلولى الاعتراض عليها حتى يتم لها مهرها أو يبارقها واذا فارقها قبل الدخول فلا مهر لها وان فارقها بعده
 فلها المسمى وكذا اذا مات أحدهما قبل التزويج وهو ذاع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابيس له
 الاعتراض هكذا في التبيين * ولا تكون هذه الفرقة الا عند القاضي ومالم يقض القاضي بالفرقة بينهما
 في حكم الطلاق والظهار والايلاء والميراث باق كذا في السراج الوهاج * السلطان اذا كره رجلا لزوج
 موليته من كف بأقل من مهر مثلها ورضيت المرأة بذلك ثم زال الاكراه فلولى حق الخصومة مع الزوج
 حتى يبلغ مهر مثلها أو يفرق القاضي بينهما وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لاحق للولى في
 ذلك وكذلك في مسئلة اذا كانت المرأة مكروهة ثم زال الاكراه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حق
 الخصومة للمرأة مع الولي وعلى قولهما حق الخصومة للمرأة لا غير كذا في المحيط فيما يتصل بنصل معرفة
 الاولياء * واذا كرهت المرأة على أن تزوج نفسها من كف بمهر المثل ثم زال الاكراه فلا خيار لها أو اما اذا
 كرهت على أن تزوج نفسها من غير الكف أو بأقل من مهر المثل ثم زال الاكراه فلا خيار كذا في المحيط
 * واذا كرهت المرأة على النكاح ففعلت فانه يجوز العقد ولا ضمان على المكره بحال ثم ينظر ان كان الزوج
 كفا والمسمى أكثر من مهر المثل أو مثله جاز وان كان اقل من مهر المثل وطلمت التبليغ الى مهر مثلها يقال
 له اما ان تبلغ اليه والافارقها فان بلغ فيها ونعت وان فارقها قبل الدخول لا يلزمه شئ وان دخل بها وهي
 مكروهة فهذا رضامنه للتبليغ الى مهر المثل وان دخل بها طاعة فهذا رضامنها بالمسمى الا أن الاولياء
 الاعتراض عليها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند ابيس لهم ذلك * هذا اذا كان الزوج كفاً ما اذا
 كان غير كف فلا لولياء أن يفرقوا بينهما فان دخل بها ان كانت مكروهة لزمه مهر المثل وحق الاعتراض
 لعدم الكفاءة باق وان دخل بها طاعة يلزمه المسمى ولا يزداد عليه ويكون هذا رضامنها بالنكاح لان
 تمكينها من نفسها اجازة للعقد كقولها رضيت ويسقط الخياران الثابتان لها التفريق لعدم الكفاءة
 واتمام مهر المثل وبقي الخيار للاولياء في التفريق لعدم الكفاءة ولنقصان المهر عند أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى وعند ابيس الخيارات لعدم الكفاءة لا غير ولو فرق بينهما قبل الدخول لا يلزمه شئ كذا في السراج
 الوهاج في كتاب الاكراه * ولو تزوج ولده الصغير من غير كف بانه زوج ابنة أمه أو ابنة عبيد أو زوج بغين
 فاحش بان زوج البنت ونقص من مهرها أو زوج ابنة وزاد على مهر امرأته جاز وهذا عند أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى كذا في التبيين * وعندهما لا يجوز الزيادة والخط الاجماعتان في الناس فيه قال بعضهم
 فاما أصل النكاح فصحيح والاصح أن النكاح باطل عندهما كذا في الكافي * والصحيح قول أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى كذا في المضمرات * وأجمعوا على انه لا يجوز ذلك من غير الاب والجد ولا من القاضي كذا في فتاوى
 تاضيحان * والخلاف فيما اذا لم يعرف سوء اختيار الاب مجانة أو فسقا ما اذا عرف ذلك منه فالنكاح باطل
 اجماعاً وكذا اذا كان سكران لا يصح تزويجهما اجماعاً كذا في السراج الوهاج * وان كانت الزيادة
 والنقصان بحيث يتعابن الناس في مثله يجوز بالاتفاق وكذلك الجواب في غير الاب والجد ممن سائر الاولياء
 كذا في المحيط * والذي يتعابن فيه الناس مادون نصف المهر وقيل مادون العشر كذا في السراج الوهاج

(الباب السادس في الوكالة بالنكاح وغيرها)

يصح التوكيل بالنكاح وان لم يحضره الشهود كذا في التاتارخانية ناقلاً عن خواهر زاده * امرأه قالت

ودخل عن الدعاء في هذا الوقت فقال صلى الله عليه وسلم أكثر ما دعوا في هذا اليوم ودعوا لاني مقبلي عليهم السلام لرجل
 لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك له الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت ذو الجلال والاكرام بيده الخير وهو على كل شئ قدير وعن علي
 رضى الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يقول بعدد قوله على كل شئ قدير اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي بصري نوراً وفي
 سمعي نوراً اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري اللهم اني أعوذ بك من وساوس الصدور وشبهة الأمور وشدة القبر فاذا غربت الشمس من يوم

عرفة أفاض الامام والناس معه على هينهم نحو المزدلفة ويقال لها المشعر الحرام يؤخرون المغرب فإذا أتوها ينزلون بها والنزول بقرب الجبل الذي يقال له قرح أفضل ثم يصلي الامام بالناس المغرب والعشاء في وقت العشاء ما إذا قام في أحد قول الشافعي رحمه الله تعالى بأن أذان واقامتين ولا يتطوع بين الفرضين كالأية تطوع بين الظهر والعصر بعرفات فإذا انفجر الصبح يصلي الفجر بغلس ثم يقف ويحمد الله تعالى ويثني عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى لحاجته (٢٩٥) * الوقوف بمزدلفة واجب عند العامة ولو ترك يلزمه الدم

الا إذا كان بعد زوال مالك
رحمه الله تعالى هو ركن
كالوقوف بعرفة والمزدلفة
كأما موقف الاطن محسر
والمستحب هو الوقوف عند
جبل قرح ووقت هذا
الوقوف ما بعد طلوع الفجر
لا قبله لان قبله ليلة النحر
وانما وقت الوقوف بعرفة
على ما ذكرنا وليس في هذا
الوقوف دعاء مؤقت وعن
أبي يوسف رحمه الله تعالى
انه كان يقول اللهم ان هذا
جمع أسألك أن ترزقني
جوامع الخير كله فانه لا يعطى
ذلك غيرك اللهم رب المشعر
الحرام ورب الشهر الحرام
ورب الحلال والحرام ورب
الخيرات العظام أسألك أن
تبلغ روح محمد نبينا منا أفضل
السلام اللهم أنت خير
مطلوب وخير مرغوب ولك
في كل وقت جائزة أسألك
أن تجعل جائزتي في هذا
اليوم ان تقبل توبتي
وتجاوز عن خطيئتي وان
تجمع على الهدى أمرى
واجعل التقوى من الدنيا
هوى ثم يمشى على هينته
قبل طلوع الشمس الى منى
فإذا أتى منى بأي جرة العتبة

لرجل زوجتي ممن شئت لا عليك أن يزوجه من نفسه كذا في التحنيس والمزيد * رجل وكل امرأه أن تزوجه
فزوجت نفسها منه لا يجوز كذا في محيط السرخسي * واذا وكل رجلاً أن يزوجه امرأته بعينها ببدل سماه
فزوجها الوكيل لنفسه بذلك البدل جاز للنكاح للوكيل كذا في المحيط * وكلت رجلان يتصرف في
أموالهما فزوجهما من نفسه فقالت المرأة أدت البيوع والامرية لا يجوز النكاح لانه لو وكلته بتزويجها
لا عليك أن يزوجه من نفسه فهذا أولى كذا في التحنيس والمزيد * امرأه وكلت رجلان يزوجهما من نفسه
فقال زوجت فلانة من نفسي يجوز وان لم تقل كذا في الخلاصة * امرأه رجلاً أن يزوجه فزوجها بنته
الصغيرة أو بنت أخيه الصغيرة وهو وليها لا يجوز وكذلك كل من بلى امرأه بغير أمرها ولو تزوجه ابنته
الكبيرة برضاها ذكر في الأصل ان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز إلا أن يرضى بها الزوج وعلى
قولهما يجوز ولو تزوجه أخته الكبيرة برضاها جاز بلا خلاف كذا في المحيط * الوكيل من قبل المرأة إذا زوجها
من أبيه أو ابنه لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * وان كان الابن صغيراً
لا يجوز بلا خلاف كذا في المحيط * الوكيل بالنكاح من قبل المرأة إذا زوجها ممن ليس بكفء لها قال بعضهم
لا يصح على قول الكل وهو الصحيح * وان كان كفأ إلا انه اعصى أو معة أو صبي أو معتوه فهو جائز وكذا إذا كان
خصياً أو عنبياً ولو وكل رجلاً أن يزوجه امرأته فزوجها امرأته عمياً أو شلاء أو وثقاء أو مجنوناً أو صغيرة
تجتمع أو لا تتجمع حرة أو مملوكة بكفء له مسلمة أو كنية جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في
فتاوى قاضيان * ولو تزوجه الوكيل أمة نفسه لا يجوز إجماعاً كذا في النهاية * ولو تزوجه شوهاً أو فوهاً
لها ألعاب سائل وعقل زائل وشق مائل فهو على هذا الاختلاف كذا في الظهيرية * وعلى هذا الخلاف إذا
زوجها مقطوعة اليدين أو مفلوجة كذا في النهاية * امرأه أن يزوجه بغيره بغيره جهسه أو على العكس
لا يصح ولو عمياً فزوجها بصيرة يصح كذا في الوجيز للكردي * امرأه بأن يزوجه أمة فزوجها حرة لا يجوز
وان تزوجه بكامة أو مدبرة أو أم ولد جاز كذا في الخلاصة * الوكيل بالنكاح الفاسد إذا تزوجه نكاحاً جائزاً
لم يجز كذا في محيط السرخسي * ولو وكله أن يزوجه امرأته فزوجها الوكيل امرأه جعلها الزوج طالقاً ان
تزوجها فالتكاح جائز والطلاق واقع كذا في المحيط * رجل وكل رجلاً أن يزوجه امرأته فزوجها امرأته قد
أبانتها الموكل قبل التوكيل جاز إذا لم يكن الموكل شكاً اليه من سوء خلقها ونحو ذلك ولو تزوجه الوكيل امرأته
فارقها الموكل بعد التوكيل لا يجوز كذا في فتاوى قاضيان في كتاب الوكالة * وإذا قال الرجل لغيره زوجتي
امرأته فإذا فعلت ذلك فأمرها بغيره فزوجها الوكيل امرأته لم يشترط لها ذلك كان الأمر بيدها ولو قال
زوجتي امرأة واشترط لها على أني إذا تزوجتها فأمرها بغيره فزوجها امرأته لم يكن الأمر بيدها إلا ان
يشترط الوكيل ولو وكلت رجلاً بالنكاح فشرط الوكيل على الزوج أنه إذا تزوجه بها يكون الأمر بيدها ثم
زوجها منه جاز للنكاح ويكون الأمر بيدها حين تزوجهها زوجها امرأته كان الموكل آلى منها أو كانت
في عدة الموكل جاز للنكاح الوكيل ولو تزوجه الوكيل امرأته هي في نكاح الغير أو في عدة الغير وهو يعلم بذلك
أولم يعلم فدخل الموكل بها ولم يعلم بذلك فرق بينهما وعليه الاقل من المسمى ومن مهر المثل ولا يرجع الزوج
بذلك على الوكيل وكذلك لو تزوجه أم امرأته ولو وكل رجلاً أن يزوجه فلانة أو فلانة فآلتها ما تزوجه جاز
ولا يبطل التوكيل بهذه الجملة وان تزوجه ما جئ به في عقدة لم تجز واحدة منهما كذا في فتاوى قاضيان

فبرمها من بطن الوادي بسبع حصيات مثل حصي الخذف لا يكون أطول من النواة ويستقبل في الرمي جرة العقبة بجعل منى عن يمينه
والكعبة عن يساره ويقوم حيث يرى موضع حصياته ويجوز الرمي بكل ما كان من أجزاء الارض عندنا كالطين والحجر والمرد وكيفية الرمي
ان يضع إبهامه على وسط سبائته ويضع الحصة على رأس إبهامه فيرميها كذلك يكبر مع كل حصاة يرمى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه قال عند الرمي بسم الله والله أكبر ونعم الشيطان وحزبه ويقطع التلبية عند أول حصاة يرمى بها في الصحيح من الرواية ولا يرمى في ذلك

اليوم غير هاهنا كذا جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى الأفضل أن يكون هذا الرمي راكعاً أو ساجداً
وقال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى الرمي ركعاً أو ساجداً أو كذا في الرمي حتى يأتي منزله هكذا روى عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه لم يقف بعد الرمي ولم يذكر الذبح بعد هذا الرمي قبل الخلق لأنه مفرد لا يلزمه الذبح ولا أضحية عليه لأنه مسافر فأما القارن والمتنع
يذبحان بعد الرمي قبل الخلق ثم يحلق (٢٩٦) أو يقصر لانه جاء أو ان الخروج عن الاحرام والخروج انما يكون بالخلق أو التقصير

* امر رجلان يزوجه امرأتين في عقدة واحدة منهن ما وهو الصحيح هكذا في شرح
الجامع الصغير لقاضيخان * فان أجاز نكاحهما أو نكاح احدهما نفذ كذا في البحر الرائق * ولو تزوجه في
عقدتين لزمه الاولى ونكاح الثانية موقوف على الاجازة كذا في العيني شرح الهداية * ولو وكاه أن يزوجه
امرأة بعينها فزوجه تلك وأخرى معها لزمته تلك ولو وكاه أن يزوجه امرأتين في عقدة فزوجه واحدة
جاز وكذا اذا وكاه أن يزوجه امرأتين المرأتين في عقدة فزوجه احدهما وقهر بقى العقد ليس بخلاف ولو
قال لا تزوجني الا اثنتين في عقدة واحدة فزوجه امرأته لم يلزمه وكذلك في العيني اذا ألحق بأخر كلامه
ولا تزوجني واحدة منهن مادون الاخرى فزوجه احدهما لا يجوز كذا في المحيط * ولو قال زوجني هاتين
الاختين تجوز احدهما ما الا أن يقول في عقدة ولو قال هاتين في عقدة وهما اختان جاز التفريق الا أن ينه
عن التفريق كذا في التتارخانية * ولو وكل رجلاً أن يزوجه فلانة فاذا الها زوج فأتىها وأطلقها وانقضت
عدها ثم تزوجه الكيل اياه جاز كذا في فتاوى قاضيخان * وكاه أن يزوجه من قبلته فزوجه من قبلته
أخرى لم يجز كذا في الخلاصة * وكل رجلاً يزوجه فلانة فزوجه الكيل صحيح نكاح الكيل فلو أن
الوكيل أقام مع المرأة ثم راودخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها فزوجه من الموكل جاز تزوجه اياه كذا في
فتاوى قاضيخان * ولو لم يتزوجها الوكيل لكن تزوجه الموكل بنفسه ثم أبانم فزوجه الكيل اياه لم يجز
كذا في الخلاصة في كتاب الوكالة * اذا وكل رجلاً أن يزوجه امرأته بعينها فزوجه اياه باكثر من مهر مثلها
ان كانت الزيادة بحيث يتغابن الناس في مهر مثلها يجوز بلا خلاف وان كانت الزيادة بحيث لا يتغابن الناس
في مهر مثلها فكذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز وكل رجلاً أن يزوجه امرأته بالف درهم
وان كان أكثر لا يجوز ما لم يجزه الزوج وان زاد شيئا ما لم يجزه ما لم يجزه الزوج كذا في المحيط * ولو وكل
رجلاً أن يزوجه فلانة بالف درهم فزوجه اياه بالفين ان أجاز الزوج جاز وان رتبطل وان لم يعلم الزوج بذلك
حتى دخل بها فانها باقية ان أجاز كان عليه المسمى لا غير وان رتبطل النكاح فبطل مهر المثل ان كان أقل
من المسمى والا يجب المسمى وان لم يرض الزوج بالزيادة فقال الوكيل انما أعزمت الزيادة أو لم أكنم النكاح لم
يكن له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * وان كان المأمور ضمن لها المسمى فاخبرها بأنه أمره بذلك ثم أنكر
الزوج الامر بالزيادة على الالف فانكار الامر بالزيادة نكاح لا مرد بالنكاح ولا مهر على الزوج ولو أن تطالب
المأمور بالمهر وبعد هذا انقول في رواية كتاب النكاح وبعض روايات الوكالة ان المرأة تطالب المأمور بنصف
المهر وفي بعض روايات كتاب الوكالة تطالبه بجميع المهر واختلاف المشايخ رحمهم الله فيه والصحيح انما
اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فموضوع ما ذكر في كتاب النكاح ان القاضي فرق بينهما لطلبها ذلك
حتى لا تبقى معلقة فموضوع نصف المهر عن الاصل بزعمها لتكون الفرقه جاءت من قبل الزوج قبل الدخول
وموضوع ما ذكر في بعض روايات كتاب الوكالة انهم لم يطلب التفريق لكن قالت أصبر حتى يقر زواجي
بالنكاح أو أجدينة على الامر بالنكاح فبقي عليه جميع المهر بزعمها على الاصل فكذا على الكفيل كذا
في المحيط * وكل رجلاً أن يزوجه امرأته بمائة على ان المهر عشرة دراهم والمؤجل غناون فجعل الوكيل المهر
ثلاثين لا يصح العقد ويكون موقفاً على الاجازة فان أقدم الزوج على الوطء ولم يعلم عاصم الوكيل لا ينعقد

والخلق أفضل لانه مقدم على
التقصير في كتاب الله تعالى
والتقصير أن يقطع من رؤس
الشعر قدر أعمله ولا خلق على
النساء فاذا خلق أو قصر حل
له كل شيء الا النساء ما لم يطف
باليبت وروى ذلك عن
عائشة رضي الله تعالى عنها
عن النبي صلى الله عليه وسلم
وعن أبي يوسف رحمه الله
تعالى يحل له الطيب وان
كان لا يحل لها النساء والصحيح
ما قلنا لان الطيب دافع الى
الجماع وانما عرفنا حل الطيب
بعد الخلق قبل طواف الزيارة
بلا أثر ثم يطوف بالبيت في
يومه ذلك طواف الزيارة ان
استطاع أو من الغد أو بعد
الغد ولا يؤخر عن ذلك لان
طواف الزيارة عند نموت
يوم النحر ويومين بعده
وانطواف في أول الوقت
أفضل اعتباراً بالأضحية
فاذا أخر عن وقته قضاء
وكان عليه الدم في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وقال
صاحبه رحمهما الله تعالى
لا يلزمه الدم ويطوف بالبيت
سبعة أشواط وراء الحطيم
ويصلي بعد الطواف ركعتين
فيصل النساء وهذا الطواف
يسمى طواف الزيارة وطواف

الركن وطواف يوم النحر ولا يرمي في هذا الطواف ولا يسعى بعده بين الصفا والمروة لأن السعي بين الصفا والمروة
لا يجب للمرأة وقد سعى قبل طواف الزيارة فان لم يسكن رمل وسعى في الطواف الاول رمل وسعى في هذا الطواف ويسعى بعده بين
الصفا والمروة ثم يرجع الى منى ولا يبيت بمكة لما روى عن جابر رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت وعاد الى منى
فبعثني فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من يوم النحر رمي بالجمار الثلاثة يبدأ بالذي تلى مسجد الخيف فيرمي بسبع حصيات مثل حصي

الخلف ويقف حيث يقف الناس ويكبر مع كل حصة ويحمد الله تعالى ويثنى عليه ويهلل ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى لما يحتاجه يجعل في ذلك بطن كفيه إلى السماء ثم يأتي بحرة الوسطى فيرميها بسبع حصيات كذلك يقف حيث يقف الناس ويقف مثل ما فعل في الأول ولم يرو أنه ينادي بعد رمي الأولى والوسطى في هذا اليوم وذكر ابن شجاع رحمه الله تعالى أنه يقول اللهم اجعل لي حجاباً مبروراً وذاً مغموراً وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقول اللهم إليك أفضت (٢٩٧) ومن عذابك أشنفت واليك رغب ومنك

رهب فتقبل نسكي وارحم
تضرعي واقبل توبتي
واسجب دعوتي وعظم
أجري وأعطني سؤل ثم يأتي
بحرة العقبة فيرمي من بطن
الوادي سبعاً ويكبر مع كل
حصة ولا يقوم بعد هافي
المشهور فإذا كان من الغد
وهو اليوم الثالث من النحر
يرمي الجمار الثلاثة كذلك
حتى تزول الشمس ثم ينفر
أن أحب في يومه ذلك
ويسقط عنه الرمي في اليوم
الرابع أقوله تعالى فمن تعجل
في يومين فلاثم عليه وإن
أحب أن يعكث هناك تلك
الليلة فكذلك حتى طلع الفجر
لا يمكنه أن ينفر في هذا اليوم
حتى يرمي بعد الزوال لذلك
فيكون جلته سبعين حصة
سبعة في يوم الأضحي ثم
بعد ذلك في كل يوم أحداً
وعشرين في ثلاثة أيام وإن
نسر قبل طلوع الفجر من
اليوم الرابع لا يلزمه الدم في
رواية وإن أقام حتى طلع
الفجر من اليوم الرابع ويلزمه
الرمي فيرمي قبل الزوال جازي
قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى ولا يجوز في قول أبي
يوسف ومحمد والشافعي
رحمهم الله تعالى ويبيت

العقد وإن أقدم مع العلم بذلك يكون اجازة. أمرت رجلاً أن يزوجه على ألفين فزوجه على ألف فدخل
بها ولم تعلم فها أن ترد النكاح ولها مهر مثلها بالاعمال بلغ كذا في خزانة المفتين * وكل رجلاً بان يزوجه امرأة
بألف درهم فأتت المرأة حتى زادها الوكيل ثوباً من ثياب نفسه فالتكاح موقوف على اجازة الزوج لأنه خالف
أمره وفي هذا الخلاف مضرة للزوج لأنه إذا استحق هذا الثوب يجب قيمة على الزوج لا على الوكيل لأن
الوكيل متبرع فلا يجب عليه الضمان فلم يعلم الزوج بان الوكيل زاد في المهر حتى دخل بها فهو بالخيار
ولا يكون الدخول به راضياً بخلافه الوكيل إن شاء أقام معها وإن شاء فارقها فإذا فارقها فلا أقل مما هي
لها الوكيل ومن مهر المثل هكذا في التجبين والمزيد * وكل رجلاً أن يزوجه امرأة فزوجه الوكيل امرأة
على عبد للوكيل أو عرض له صح التزويج ونفذ ولم الوكيل تسليمه وأذالم لا يرجع على الزوج بشئ وإن لم
تقبض المرأة العبد الممهور حتى هنالك ضمن على الوكيل وترجع المرأة بقيمة العبد على الزوج ولو زوجه
الوكيل امرأة بألف درهم من ماله بان قال زوجتك هذه المرأة بألف من مالي أو قال زوجتك هذه المرأة بألفي
هذه اجازة للنكاح والمال على الزوج ولا يطالب الوكيل بالألف المشار إليه كذا في الذخيرة * ولو زوجه على
عبد للزوج جازو على الزوج قيمة عبده استحساناً كذا في محيط السرخسي * والعبد لا يصير مهوراً لم يرص به
الزوج كذا في المحيط * وكله أن يزوجه امرأة فزوجه الأيا وضمن لها مائة درهم لم يرص به الوكيل
على الزوج كذا في المبسوط * وكله أن يزوجه امرأة على ألف درهم فأنات فباين الألف إلى ألفين فأتت
المراة أن تزوج نفسها فزوجه بالالفين ذكر في الأصل أن ذلك جائز لازم للزوج كذا في المحيط * وكلت رجلاً
بأن يزوجه من رجل بمهر أربع مائة درهم فزوجه الوكيل وأقامت المرأة مع الزوج سنة ثم زعم الزوج أن
الوكيل زوجه منه بدينار وصدقه الوكيل يتظر أن أقرا الزوج أن المرأة لم يوكاه بدينار فالمرأة بالخيار أن
شأت اختارت النكاح وليس لها غير ذلك وإن شأت ردت ولها عليه مهر مثلها بالاعمال باع ولا نفقة لها في
العقد وإن أنكر الزوج ذلك فكذلك كذا في محيط السرخسي * هذا إذا كان المهر مذكوراً أما إذا لم
يكن بان وكل رجل رجلاً آخر بان يزوجه امرأة فزوجه امرأة بأكثر من مهر المثل على لا يتغابن الناس فيه
أو وكلت رجلاً بان يزوجه من رجل فزوجه بأقل من مهر المثل على لا يتغابن الناس فيه جاز عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى خلافاً لهما كذا في الخلاصة * وكله بان يزوجه امرأة بألف درهم فزوجه امرأة بمائة
دينار أو بأكثرها ثم جده بألف بأكثرها أو بأكثرها بابل الأول بالثاني ولو كان الأول بالثاني بلا أكثرها
والثاني بمائة دينار بلا أمرها لا ينتقض الأول وإن كان الثاني بأمرها بابل الأول كذا في الكافي
* وكله أن يزوجه امرأة غداً بعد الظهر فزوجه قبل الظهر وبعد الغدا لا يجوز ولو وكله بالتزويج على أن
يأخذ حفلاً فزوج ولم يأخذ - فظاهر المهر صح كذا في الوجه للكردي * رجل قال لغيره زوج ابنتي هذه رجلاً
يرجع إلى علمي ودين عشرة فلان فزوجه رجلاً على هذه الصفة من غير مشورة فلان جاز لأن عرضه من
المشورة أن يكون النكاح ممن كان بهذه الصفة فإذا حصل الغرض فلا حاجة إلى المشورة كذا في فتاوى
قاضيان * رجل أرسل رجلاً ليخطب له فلانة فزوجه رجلاً جاز سواء كان بمهر مثل أو غني فاحش كذا في
المراجبة * وكل رجلاً أن يخطب له ابنة فلان فجاء الوكيل إلى أبي المرأة وقال هب ابنتك مني فقال الأب
وهبت ثم أذى الوكيل أني أردت النكاح لموكلتي إن كان القول من الخطيب وهو الوكيل على وجه الخطبة

(٣٨ - فتاوى أول) هذه الآية بمعنى ولا يبيت بمكة أسبعا رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكره أن يقدم الإنسان ثقله إلى مكة
ويقيم في حتى يرمي الجمار لأن ذلك يشغل قلبه فلا يرمي الجمار على وجهها ثم يأتي بالبطح فينزل به ساعة هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه
وسلم ويسمى هذا الموضع أبطح ومعه باوخيما ثم يطوف بالبيت سبعة أشواط طواف الصدر لا يرمي فيها ويسمى هذا الطواف طواف الصدر
وطواف الوداع وطواف الأفاضة وطواف آخر العهد بالبيت فإذا طاف يصلي ركعتين وهذا الطواف واجب على أهل مكة ويسقط عنه

فاذا طاف وصلى ركعتين ثم روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا صلى بعد طواف الصدر ركعتين يأتي زمزم فيشرب من ماء زمزم ويصب على رأسه ثم يأتي المنزم ويكبر ويهلل ويحمد الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى لحاجته ويضع خده على حائط الكعبة ويتشبث باستار الكعبة هكذا روى عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم انهم كانوا يفعلون كذلك ووقت الرمي بعد طلوع الفجر من يوم (٢٩٨) النحر الى غروب الشمس في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان آخر الى الليل رماه في الليل ولا شيء عليه وان أخره الى

الغد رماه وعليه الدم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثم لا يدخل وقت الرمي في اليوم الاول والثاني من أيام التشريق حتى تزل الشمس في المشهور من الرواية وفي اليوم الثالث من أيام التشريق يجوز الرمي قبل الزوال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه رحمه الله تعالى لا يجوز وان لم يرم الجمار كان عليه الدم لتلك الواجب الواجبات التي يجب بها الدم على الحاج خمسة السعي بين الصفا والمروة والوقوف بمنزلة ورمي الجمار والحق أو التقصير وطواف الصدر على الأفاقي وأول وقت طواف الزيارة عند نابع طلوع الفجر من يوم النحر وأخروفته في رواية المبسوط آخر أيام النحر فان أخر عنها لا شيء عليه عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليه الدم والطواف بالبيت ماشيا أفضل ولو طاف طواف الزيارة محمدا أو جنبا خرج عن احرامه يحل له النساء حتى لو جامع بعد ذلك لا يفسد حجه الا انه

ومن الاب على وجه الاجابة لا على وجه العقد لا ينقذ النكاح بينهما أصلا وان كان على وجه العقد ينقذ النكاح للوكيل للوكيل وكذا اذا قال الوكيل قبلت فلان لان الوكيل لما قال هب ابتك مني وقال الاب وهبت تم العقد بينهما وأما اذا قال الوكيل هب ابتك من فلان فقال الاب وهبت لا ينقذ النكاح مالم يقل الوكيل قبلت فاذا قال قبلت فلان أو قال قبلت مطلقا ففي الوجهين ينقذ العقد للوكيل هكذا في المحيط * وان قال أبو البنت بعد ما جرى بينه وبين الوكيل مقدمات النكاح للوكيل زوجت ابني على صداق كذا ولم يقل من الخاطب أو من موكله فقال الخاطب قبلت يصح النكاح للخاطب كذا في التارخانية * (١) الوكيل بالتزويج ليس له أن يوكل غيره فان فعل فزوج الثاني بحضرة الاول جاز كذا في فتاوى قاضيان في كتاب الوكالة * اذا وكت المرأة رجلان أو رجلين بالتزويج ففعل أحدهما لم يجز هكذا في فتاوى قاضيان * وكل رجلان يزوجه امرأة بعينها ووكلا آخر أيضا وكت امرأة وكيلين كذلك فالتقى وكيل الزوج وكلا المرأة فزوج أحدهما وكيلين بانف وقيل وكيل من جانبها وزوج آخر بمائة دينار وقيل الآخر من جهتها ووقع العقدان معا وأجهلا واختلف في السابق صح بهر المنسل كذا في الكافي * ولو وكت رجلا لزوجته امرأة فزوجها امرأة ثم أخلف الزوج والوكيل فقال الزوج زوجتني هذه وقال الوكيل بل زوجتك هذه الاخرى كان القول قول الزوج اذا صدقه المرأة في ذلك لان ما تصادق على النكاح فثبت النكاح بتصادقهما وهذه المسئلة دليل على ان النكاح يثبت بالتصادق (٢) كذا في فتاوى قاضيان * ولو وكلته بالتزويج ثم ان المرأة تزوجت بنفسها خرج الوكيل عن الوكالة علم الوكيل بذلك أو لم يعلم ولو أخرجه عن الوكالة ولم يعلم الوكيل بذلك لا يخرج عن الوكالة واذا زوجها بغير النكاح ولو كان وكلا من جانب الرجل يتزويج امرأة بعينها ثم ان الزوج تزوج أمها أو بنتها خرج الوكيل عن الوكالة كذا في المحيط * امرأة وكت رجلان بزوجها من انسان فزوجت نفسها بنكاح فاسد قبل نكاح الوكيل قال بعض مشايخ بخاري يعزل الوكيل عن الوكالة وهو اختيار الامام برهان الدين المرغيناني وبه يقتضي القاضي برهان الدين وفتوى بعض مشايخ بخاري انه لا يزيل كذا في التارخانية ناقلا عن فتاوى آهو * ولو وكله بان يزوجه امرأة بعينها فارتدت والعياذ بالله ولحق بدار الحرب ثم سبيت وأسلمت فزوجها بياها جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مريض كل لسانه فقال له رجل لا يكون لك وكيل في تزويج ابنتك فلانة فقال المريض بالنارسية (٣) أرى أرى ولم يزد على هذا فزوجها لم يصح كذا في الظهيرية * رجل له ابن ولابنة ابنة فأكراه الاب ابنة على أن يوكله بتزويج ابنته فقال له الابن من (٤) ازتوا فزرتني بوزارم رحمه خواهي يكن فذهب الاب وزوج ابنة الابن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يصح هذا النكاح كذا في فتاوى قاضيان * ولو وكت رجلا أن يزوجه امرأة وتحتة اربع نسوة انصرف الوكيل الى حالة تلك

(١) مطلب ليس للوكيل بالنكاح أن يوكل بلاذن (٢) مطلب النكاح يثبت بالتصادق

(٣) نعم نعم (٤) انما لول منك ومن بنتك افعل ما تريد

لو طاف محمدا كان عليه شاة وان طاف جنبا كان عليه بدنة وان طاف أكثر الطواف بأن طاف أربعة أشواط كذلك الزوج فهو كالوطاف كل الطواف فان أعاد الطواف بعد أيام النحر لا يسقط عنه الدم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه بسقط وان طاف بالبيت تطوعا على غير طهارة عن محمد رحمه الله تعالى انه يلزمه الصدقة وقال بعض مشايخ العراق رحمه الله تعالى يلزمه الدم وان طاف الصدر على غير وضوء وكفي النواذر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه عليه الصدقة وكفي بعض الروايات ان عليه دموا على قولهما

عليه الصدقة ولو طاف للزيارة تمكشوف العورة بقدر ما يمنع الصلاة جاز وعليه دم ولو طاف وعلى ثوبه نجاسة أكثر من قدر الدرهم لاشئ عليه ومن اجتاز بعرفات وهو نائم أو مغمى عليه أجزأه عن الوقوف وإن حدث به ذلك قبل الإحرام فأهل عنه أصحابه جازي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه رحمه الله تعالى لا يجوز نولاً مرأى أصحابه قبل النوم والأغنياء أن يسرموا عنه إذا نام أو أغشى عليه فأحرموا عنه جازي قولهم حتى لو أفاق واستيقظ من منامه فأتى بأفعال الحج جاز ولو أحرم بالحج ثم أغشى (٣٩٩) عليه وطافوا به حول البيت على بهير وأوقفوه بعرفات ومن دلفقة

الزوج ذلك وهو ان تبين واحدة من نسائه كذا في محيط السر خسي أجمع أمحاشا أن الواحد يصلى وكذا
في النكاح من الجانبين ووليام الجانبين ووليام الجانب أصيلا من جانب ووكيلا من جانب أصيلا من
جانب ووليام من جانب ووكيلا من جانب أما الواحد فهل يصلح فصولا من الجانبين أو ووليام من جانب فصولا
من جانب أو أصيلا من جانب فصولا من جانب أو ووكيلا من جانب فصولا من جانب حتى يتوقف العقد
على الإجازة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يصلح كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * كل
عقد صدر من الفضولي وله قابل يتقبل سواء كان ذلك القابل فضوليا آخر أو ووكيلا أو أصيلا انعقد موقوفا
هكذا في النهاية * وشطر العقد يتوقف على القبول في المجلس ولا يتوقف على ما وراء المجلس كذا في السراج
الوهاب * رجل قال شهدوا أني تزوجت فلانة فبلغها الخبر فجازت فهو باطل وكذا لو قالت المرأة بين يدي
الشهود وشهدوا أني تزوجت نفسي من فلان الغائب فبلغها الخبر فجاز لا يجوز ولو قبل فضولي عن الغائب في
الفصلين يتوقف على إجازة الغائب في قول أمحاشا كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * وثبت
الإجازة لنكاح الفضولي بالقول والفعل كذا في البحر الرائق * رجل تزوج رجلا امرأة بغير إذنه فبلغه الخبر
فقال نعم ما صنعت أو بارك الله لنا فإما أو قال أحسنت أو أصبت كان إجازة كذا في فتاوى قاضيخان * وهو
المختار اختاره الشيخ أبو الليث كذا في المحيط * وإذا علم أنه أراد به الاستهزاء بسوق الكلام على وجه الاستهزاء
فحينئذ لا يكون إجازة ولو هذه القوم فقبل التهنئة كان إجازة كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الحجة قال
الفقيه وبه نأخذ كذا في التتارخانية * زوج رجل امرأة بغير إذنها فقالت لم يعجبني ما فعل أو قالت
(١) مراخوش نيامدين كارلا يكون ردًا حتى لو رخصت بعد ذلك ينفذ النكاح كذا في الفصول العبادية
* قبول المهر إجازة وقبول الهدية ليس بإجازة كذا في فتح القدير * وفي فوائد صاحب المحيط لو قال للفضولي
بئس ما صنعت يكون إجازة في النكاح كذا عن محمد رحمه الله تعالى وفي ظاهر الرواية يكون ردًا وعليه
الفتوى والإجازة بالفعل سوق المهر إليها وهل يشترط وصول المهر إليها قال ظهير الدين بشرط وقال مولانا
والقاضي الامام غفر الدين لا يشترط ولو خلاها هل يكون إجازة قال مولانا يكون وقال بعضهم نفس
الخلوة لا تكون إجازة هكذا في الفصول العبادية * رجل تزوج امرأة من رجل بغير أمرها فبلغها الخبر
فقالت (٢) بالنيست فهذا إجازة هكذا ذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وكان الفقيه أبو جعفر
رحمه الله تعالى يفتي به كذا في الذخيرة * ولو تزوج الفضولي أربعين عقدة وثلاثين عقدة فطلق واحدة
من فريق كان إجازة لنكاح ذلك الفريق كذا في فتح القدير * فضولي تزوج رجلا عشر في عقود وبلغهن
فأجرن إجازة لنكاح التاسعة والعاشرة وعلى هذا عشرة رجال زوج كل واحد ابنته من رجل وهن مدركات
فاخترن جميعا إجازة لنكاح التاسعة والعاشرة وان كانوا أحد عشر رجلا فنكاح الثلاث الأخيرة جائز وان
كانوا اثني عشر فنكاح الأربع جائز وان كانوا ثلاثة عشر فنكاح الأخيرة وحدها جائز كذا في غاية
السروحي * فضولي تزوج رجلا خمس نسوة في عقود متفرقة فلزوج أن يختار أربع منهن ويفارق
الأخرى كذا في الظهيرية * ولو تزوج رجل أربع بغير أنهن ثم أربعاً ثم تفتن وتنفق ثنتين كذا في العتابة
* قال محمد رحمه الله تعالى رجل تزوج رجلا امرأة بغير إذنها بألف درهم وخاطب عن الرجل رجل آخر

ترجمة

(١) ويعني قولها لم يعجبني (٢) لا مانع لأبأس

أصح وان طاف للزيارة جنباً وطاف للصدر على غير وضوء يصير طواف الصدر طواف الزيارة وعليه دم ترك طواف الصدر ودم لتأخري قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان طاف طواف الزيارة على غير وضوء وطاف للصدر جنباً فعليه دمان في قولهم دم طواف الزيارة ودم طواف الصدر وان ترك أحد الطوافين فهو على غنابة أو جهل ان ترك كلا الطوافين فهو حرام على الرجال والنساء أبداً وعليه ان يرجع ويطوف طواف الزيارة وطواف الصدر وعليه لتأخير طواف الزيارة دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا شيء عليه لتأخير طواف الصدر لأنه غير

مؤقت والثاني اذا ترك طواف الزيارة خاصة وطواف طواف الصدر فطواف الصدر يكون للزيارة وعليه ترك طواف الصدر وان ترك طواف الصدر خاصة فعليه ان تركه دم وان تركه من طواف الزيارة أكثره بأن طاف ثلاثة أشواط وطواف طواف الصدر كانت الاربعة الاشواط من طواف الصدر طواف الزيارة وعليه دم للتأخير في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ودم لتركه أربعة أشواط من طواف الصدر في قولهم وان تركه من طواف الزيارة ثلاثة أشواط (٣٠٠) فعليه صدقة للتأخير وصدقه لترك الثلاثة من طواف الصدر وان تركه من طواف

الصدر أربعة أشواط كان عليه دم لان تركه الاكثر تركه الكل وان تركه الاقل كان عليه صدقة وان تركه من كل واحد منهم ما أربعة أشواط صار الكل للزيارة وهو ستة أشواط وعليه تركه الباقي من طواف الزيارة دم ولتركه طواف الصدر دم وان طاف لكل واحد منهم ما أربعة أشواط فان نقصان طواف الزيارة يجبر بطواف الصدر وعليه لتأخير صدقة ونقصان طواف الصدر صدقة وان طاف للزيارة أربعة أشواط ولم يطف للصدر يجوز حجه عندنا وعليه شاتان شاة لنقصان تمكن في طواف الزيارة وشاة لترك طواف الصدر ويعتبر ما في يد بجان في العام الثاني بمنى وكل طواف يوجد في وقته يكون عنه وان نواه تطوعا أو رعا غيره مثله الحرم بجمعة اذا قدم مكة وطاف بها تطوعا كان للقدم وان كان محرما بعرة فطوافه للعمرة وان كان قارنا فطوافه أولا يكون للعمرة ثم الحج وكذا لو طاف في وقت طواف الزيارة كان للزيارة وان لم ينو ذلك ولا بد من النية ولا يعتبر الوجه حتى لو طاف

بغير اذنه فكأنه فاضولين ثم انما ما جدد النكاح بخمسين دينارا بغير اذنه ما حتى توقف النكاح على اجازته ما ثم ان المرأة اجازت أحد النكاحين وأجاز الزوج أحدهما أيضا فان أجاز الزوج النكاح الذي أجازته المرأة بان أجازت النكاح بالف درهم وأجاز الزوج ذلك أيضا أجاز النكاح بالف درهم وان أجاز الزوج النكاح الآخر بان أجاز النكاح بخمسين دينارا فإنه لا يجوز فان أجمع عليه ذلك على اجازة الثاني لا يجوز وان أجمع على اجازة الاول كان جائزا وكذلك لو أن المرأة بدأت وأجازت النكاح الثاني كان ذلك فسحا منها الاول حتى لو أجمع على الثاني يجوز ولو أجمع على الاول لا يجوز وكذلك لو بدأ الزوج بالاجازة وأجاز أحد النكاحين بطل الآخر وهذا الذي ذكرنا اذا علم المجاز أو لا من المجاز أو لا ما ناسه المجاز الاول ثم أجمع عليه ذلك على أحد النكاحين وتصادق على ذلك بان قالوا لا تذكروا ان هذا هو المجاز أو لا أجاز هذا النكاح فان لم يترك المجاز أو لا واجمع على أحد النكاحين من غير ترك المجاز أو لا لم يجز واحد منهم ما أبدا ولو قالت المرأة ابتداء اجزت النكاحين كان للزوج أن يجيز أيهما شاء اما النكاح بالف واما النكاح بخمسين ويجوز ذلك ويلزم الزوج المسمى فيه ولو أجاز أحدهما النكاح بالدرهم والاخر بالدينار وخرج الكل امان منهم ما معاقبته بتقص النكاحين جميعا وان أجاز كل واحد النكاحين جميعا وخرج الكل امان منهم ما معاقبته كالجواب فيه اذا أجاز كل واحد منهم النكاحين ولم يخرج الكل امان معايل على التعاقب فينفذ أحد النكاحين لا محالة وان أجاز أحدهما نكاحا لا بهينه بان قال الزوج مثلا أجزت أحد النكاحين أو قال أجزت هذا أو هذا فاجازة المرأة في هذه المسئلة لا تخلف من أربعة أوجه امان قالت أجزت ما أجاز الزوج وخرج الكل امان معاقبته هذا الوجه يجوز أحد النكاحين واما ان قالت أجزت غير ما أجاز الزوج وخرج الكل امان معاقبته النكاحين جميعا واما ان قالت أجزت النكاحين فالجواب فيه كالجواب فيما اذا قالت أجزت ما أجاز الزوج يجوز أحد النكاحين واما ان قالت أجزت أحدهما أو قالت أجزت هذا وهذا مثل ما قاله الزوج وخرج الكل امان معاقبته كذا في النكاحين ولهما أن يجتمعا على أحد النكاحين أيهما شاء أو ان شاءا فسد كلا العقدين كذا في الذخيرة * ولو قال أجزت أحدهما وقال الآخر بعده أجزت أحدهما أجاز النكاح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * فضولي زوج عبد امرأتين في عقدة ثم تزوجه امرأتين في عقدة وذا برضا النسوة فعتقه له أن يجيز نكاح نثنتين اما الاولين أو الاخرين أو أحدي الاولين وأحدي الاخرين ولو أجاز نكاح الثلاث بطل ولو أجاز نكاح الرابعة جاز ولو كانت الانكحة وقعت في عقدة لم تحقها الاجازة أبدا كذا في الكافي * واذا تزوج العبد ثلاثا بعتق بغير اذن المولى فاجاز المولى الكل صحته الثالثة كذا في العتبية * والاصل أن الاجازة بمنزلة العقد في حق المحل فان كان المحل بمال لا يصح اجتماعه في انشاء العقد قد لا يصح اجتماعه في الامضاء والاجازة وان صح اجتماعه في الانشاء يصح في الاجازة رجل زوج رجلا بغير اذنه صغيرتين في عقدة بغير اذن أبيهما ما وخطب عنهما فارتضت امرأة ثم بلغ الزوج (١) فأجاز نكاح احدهما وأجاز أبوها لا يجوز ولو أرضت احدهما وماتت ثم أرضت الاخرى فأجاز نكاحها فأجاز أبوها جاز ولو كان نكاح الصغيرتين من ولدين في عقدتين ثم صارتا اخنتين فأجاز نكاح احدهما جاز صغيرتان بنتان

(١) قوله بلغ الزوج أي بلغه النكاح اهـ

باليات طابا للغيرم أو هاربان العدو لا يعتبر طوافه بخلاف الوقوف بعرفة فانه يكون واقفا وان لم ينو ولو طاف ثلاث مرات زوجهما او خمس مرات أو سبع مرات كل مرة سبعة أشواط وصلى بعد ذلك اكل أسبوع ركعتين جاز ولو طاف في الاوقات التي يكره فيها الصلاة نحو وقت طلوع الشمس وعند الاستواء وعند الغروب يجوز الطواف ولا يصلي الا في الوقت الذي تحل فيه الصلاة * المرأة اذا حاضت في الحج ان شاءت قبل ان تحرم وانتهت الى الميقات فانه تغتسل ويحرم واذا قدمت مكة وهي حائض تصنع كما يصنع الحاج غير أن لا تطوف بالبيت

ولأنه بين الصفا والمروة وتشهد جميع المناسك ولا تحلق لكنها تقصر وان حاضت يوم العرق قبل ان تطوف بالبيت فليس لها أن تنفر حتى تظهر وتطوف بالبيت وان حاضت بعد ما رأت البيت وطافت جازاها ان تنفر وليس عليها طواف الصدر * (فصل في العمرة) * العمرة عندنا سنة وليست بواجبة ووقتها جميع السنة الا خمسة أيام تكبر فيها العمرة لغير القارن يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أحرمت للعمرة يوم عرفة قبل الزوال لا يكبره ويجوز تكرارها في السنة (٣٠١) الواحدة عندنا ويجتنب المحرم بالحج والعمره

ما يجتنب المحرم بالحج ويفعل في أحرامه وطوافه وسعيه بين الصفا والمروة ما يفعله الحاج واذا طاف وسعى وحلق يجزئ من أحرام العمرة ويقطع التلبية كما استلم الحجر في أصح الروايات * وركن العمرة شيان الإحرام والطواف بالبيت * وواجبها شيان السعي بين الصفا والمروة والحلق وليس عليه ما سوى ذلك من ردى الجمار والوقوف بعرفة وطواف النجدة والصبر والبيتوتة يعني والمزدلفة * المحرم بالعمره اذا أحرمت بالحج ان أحرمت قبل أن يطوف لعمرته يكون قارنا وكذلك أحرمت بعد ما طاف لها شوطا أو شوطين أو ثلاثا وان أحرمت بعد ما طاف لها أربعة أشواط كان متمتعاً * رجل لبي بحجة فنوى بقلبه العمرة أو لبي بعمره ونوى بقلبه الحج أو لبي بهما جميعا ونوى أحدهما أو لبي بأحدهما ونوى كلاهما روى الحسن عن أبي خنيفة رحمه الله تعالى أن العبر قتلوا

(فصل في القران)

المحرمون أربعة المقر بالحج والمقر بالعمره والقارن والمتمتع

أما المقر بالحج والعمره فقد ذكرنا وأما القارن والقارن من يجمع بين الحج والعمره في الإحرام يقول لبيك بعمره وحجته * وإذا أراد الرجل القران يتأهب للإحرام كما يتأهب المفرد يتوضأ أو يغتسل ويصلي ركعتين ويقول بعد السلام اللهم اني أريد العمرة والحج ثم يلبى فيقول لبيك بعمره وحجته معاً فقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الله عز وجل من تمتع بالعمرة الى الحج ثم بدأ بأفعال العمرة اذا دخل مكة يطوف بالبيت لعمرته سبعة أشواط كما يطوف المفرد ويسعى بين الصفا والمروة ولا يحلق رأسه ولا يحل بل يخرج الى

زوجهم اعمهم في عقدتين من رجل بغير أمره فارضعتهما امرأته فأجاز الزوج نكاح احدهما لم يجز ولو كان لكل واحدة عم هو وليا أو امسدة له بجهالها فأجاز نكاح احدهما أجاز ولو تزوج أمتير في عقدة برضاها بغير إذن المولى فاعتق المولى احدهما بعينها فبلغ المولى النكاح فأجاز نكاح الامه لا يجوز وكذلك لو تزوج رجل رجلا متين في عقدة بذنمها أو إذن مولاهما فاعتق المولى احدهما ثم بلغ الزوج فأجاز نكاح الامه لا يجوز وان أجاز نكاح الحرة أجاز ولو أن المولى أعتقهما معا فأجاز نكاح احدهما أو كليهما أجاز ولو قال فلانة حرة وفلانة حرة وأعتق احدهما ما وسكت ثم اعتق الأخرى ثم بلغ الزوج فأجاز نكاحهما معا أو متعافيا صح نكاح المعتقة الأولى دون الأخرى ولو كان النكاح في عقدتين فان كانتا لموليين فاعتق أحدهما احدهما ماله اجازة نكاح أيهما شاء وان كانتا لرجل واحد يجوز نكاح الحرة دون الامه كذا في محيط السرخسي * اذا كانت تحت رجل حرة وزوجه فضولى أمة فماتت الحرة وأزوجه أخت امرأته فماتت امرأته ليس له أن يجيز وكذلك لو كان تحتها أربع نسوة فزوجه خامسة ثم ماتت احدها ليس له أن يجيز في الخامسة ولو تزوجه خساد فعدة واحدة ليس له أن يجيز في بعضهم هكذا في السراج الوهاج * حرت تحت امرأته وزوجه رجل أربع نسوة بغير أمره فبلغه ذلك فأجاز نكاح بعضهم لم يجز ولو تزوجه أربع نسوة في عقود متفرقة فأجاز نكاح بعضهم جاز فان أجاز نكاحهن في هذه الصورة لم يجز وبطل نكاح الكل حتى لو أجاز بعد ذلك نكاح بعضهم لا يجوز ولو ماتت امرأته قبل الاجازة في العقد الواحد أو في العقود المتفرقة ثم أجاز نكاح الكل لم يجز كذا في المحيط * لو أن رجلا تزوج ابنته البالغة من رجل غائب وقبل عن الزوج فضولى فماتت المرأة قبل اجازة الغائب لا يبطل نكاح الاب بموته رجل زوج ابنته البالغة امرأته بغير إذن فغن الاب قبل الاجازة قالوا ينبغي للاب أن يقول اجز النكاح على ابنته كذا في فتاوى قاضيان * واذا تزوج رجل بنت اخيه من ابنته وهما صغيران ولا بنته اخيه اب ثم ماتت ابوها قبل اجازة النكاح فأجاز لهم هذا النكاح قبل بلوغها صححت الاجازة ونفذ النكاح وكذلك اذا زوج الرجل ابنته البالغة امرأته بغير إذن الاب فلم يبلغ حتى صار متعاهها فجاز الاب ذلك النكاح جاز وكذلك العبد اذا تزوج بغير إذن المولى ثم خرج عن ملكه الى ملك غيره فاجاز الثاني النكاح صححت اجازته ونفذ العقد وكذلك الامه اذا زوجت نفسها بغير إذن المولى فخرجت عن ملكه الى ملك غيره بالبيع أو بالهبة أو بالارث فان لم يحل فرجها للمالك الثاني بان ورنها جماعة أو ورنها ابنة وكان الميت وطنها أو باعها أو وهبها من جماعة أو من ابنته وكان الاب وطنها فالوارث الاجازة واذا كانت الجارية تحت للثاني في هذه الصورة بأن وهبها من أجنبي أو باعها من أجنبي أو من ابنته ولم يكن الاب وطنها أو ورنها ابنة ولم يكن الميت وطنها فانه لا تصح الاجازة من الثاني ولا يصح النكاح باجازه الثاني كذا في المحيط * (١) وما يتصل بذلك مسائل الفسخ (١) العاقدون في الفسخ أربعة (الاول) عاقد لا يملك الفسخ لا بالقول ولا بالفعل وهو الفضولي فاذا زوج رجلا امرأته بغير إذن ثم قال فسخت العقد لا يفسخ وكذا لو تزوجه أخت تلك المرأة يتوقف النكاح الثاني ولا يكون فسخا للاول (الثاني) عاقد يفسخ بالقول ولا يفسخ بالفعل وهو الوكيل رجل وكل رجلا تزوجه امرأته بغيره فزوجه تلك المرأة وخطب عنهما فضولى فان هذا الوكيل يملك الفسخ بالقول ولو تزوجه أخت تلك المرأة

(١) مطلب مسائل الفسخ

عرفات ويقف ثم يطوف بالبيت للحج ويسمي بين الدفا والمروة عند ما يطوف القارن طواقين ويسمي له ماسعين أحد ماله مرة والثاني للحج ثم يأتي بأمر ما يفعل المفرد بالحج فإذا رمى جمرة العقبة يوم التخيذ يبع دم القران وهذا الدم نسك من المناسك يتوقت أيام النحر ويباح له أن يتناول منه عند ما يجوز فيه الشاة والاستراة في البقرة أفضل من الشاة والخزور أفضل من البقرة كافي الاضحية وان كان القارن ساق الهدى مع نفسه كان أفضل ثم يحلق (٣٠٣) أو يقصر فيتحلل وان لم يطف القارن امرته حتى وقف بعرفات بعد الزوال عند نابصر

رافضا لمرته ولا قران لاهل مكة ومن كان منزله بين الميقات ومكة ولو أحرم بمجنتين عند الميقات أو عند غيره لم تمتا جميعا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجما الله تعالى وكذا لو أحرم بعمرتين لم تمتا وقال محمد رحمه الله تعالى لا يلزمه الاحدى المجتئين واحدى العمرتين وعلى هذا الخلاف إذا أحرم بحجة ووقف بعرفة ثم أحرم بحجة أخرى عندهما يلزمه الثانية أيضا وعند محمد رحمه الله تعالى لا يلزمه الثانية وإذا صار محرما لهما كيف يفعل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا اشتغل بعمل أحداهما ترنفض الثانية فإذا فرغ من الاولى في فصل الحج يقضى الثانية في العام الثاني وفي فصل العمرة يقضى الثانية في ذلك العام لان تكرار العمرة في سنة واحدة جائز بخلاف تكرار الحج وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى كما قال ليلى بمجنتين أو قال ليلى بعمرتين يصبر محرما بهما جميعا وترنفض احداهما في مكانه قبل ان يشتغل بعمل احداهما * اذا قال لله على

لا يفسخ العقد الاول هكذا في فتاوى قاضي خان * فان أنكحها الوكيل بعينها نكاحا آخر ينتقض الاول كذا في محيط السرخسي * (الثالث) عاقد نكاح الفسخ بالفعل ولا يملك بالقول وصورته رجل زوج رجلا امرأه بغير أمره ثم ان الزوج وكله بان يزوجه امرأه بغير علمها فزوجه أخت تلك المرأة يفسخ نكاح الاول ولو فسخ ذلك العقد بالقول لا يصح فسخه (الرابع) عاقد نكاح الفسخ بالقول والفعل جميعا وصورته رجل وكل رجلا ليزوجه امرأه بغير علمها فزوجه امرأه فخطب عنها فزولى فان فسخ الوكيل هذا العقد صح فسخه ولو زوجه أخت تلك المرأة يفسخ العقد الاول هكذا في فتاوى قاضي خان * فالقضى في باب النكاح لا يملك الرجوع قبل الاجازة والوكيل في باب النكاح الموقوف على الرجوع قولاه فعلا كذا في الظهيرية * ولو زوج له فزولى امرأه ثم وكل رجلا بان يزوجه له امرأه فاجاز ذلك ثم نقضه لم يصح نقضه على رواية الجامع * ولو زوج به اختها بامرها بطل نكاح الاول أحد ما لو كلبين بالنكاح المطلق لا يملك نقض ما بشره الوكيل الا خروقا وقفا قصدا وملك نقضه بنكاح اختها أو بتجديد الاول بعمر آخر كذا في العناية * ولو تزوج امرأه بغير إذن ثم وكل رجلا بان يزوجه امرأه فنقض بسانه ما فعل الزوج لم يصح فان زوجه ما اختها ينتقض الاول ولو زوج به الوكيل امرأتين في عقدة احدهما أخت الاولى أو اربع في عقدة لم ينتقض نكاح الاول كذا في محيط السرخسي

(الباب السابع في المهر) وفيه سبعة عشر فصلا

* (الفصل الاول في بيان أدنى مقدار المهر وبيان ما يصلح مهر او ما لا يصلح مهر) * أقل المهر عشرة دراهم مضروبة بأوغر مضروبة حتى يجوز وزن عشرة تبراوان كانت قيمته أقل كذا في التبيين * وغير الدراهم يقوم مقامها باعتبار القيمة وقت العقد في ظاهر الرواية حتى لو تزوجه على ثوب أو مكيال أو موزون وقيمته يوم العقد عشرة قصارت يوم القبض اقل ليس لها الرجوع في العكس لهما ما نقص كذا في النهر الفائق * ولو أنقص الثوب لقوات جزمته قبل القبض فلها الخيار ان شاءت أخذته وان شاءت أخذت عشرة دراهم هكذا في محيط السرخسي * المهر انما يصلح بكل ما هو مال متقوم والمنافع تصلح مهر غير أن الزوج اذا كان حرا وقد تزوجه على خدمة اياها جاز النكاح ويقضى لها مهر المثل عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجما الله تعالى كذا في الظهيرية * ولو تزوجه على خدمة حرا أو فنان لم يكن بامره ولم يجز ويجب قيمته وان كان بامره فان كانت خدمة معينة تستدعي مخالطة لا يؤمن معها الا انكشف والفتنة وجب ان تمنع وتطلى هي قيمته أو لا تستدعي ذلك وجب تسليمها وان كانت غير معينة بل تزوجه على منافع ذلك الحرة حتى تصير أحر بها لانه أجبر وحدها في دفعته في الاول فكالاول وفي الثاني فكالثاني هكذا في فتح القدير * ولو تزوجه على خدمة عبده أو أمته صح كذا في النهر الفائق * ولو كان الزوج عبدا فلها خدمته بالاجماع كذا في محيط السرخسي * ولو تزوج امرأه على أن يعلمها القرآن كان لها مهر مثلها كذا في فتاوى قاضي خان * ولو تزوجه على أن يرعى غنمها أو يزرع أرضها في رواية لا يجوز وفي رواية جاز كذا في محيط السرخسي * والاول رواية الاصل والجامع وهو الاصح هكذا في النهر الفائق * والصواب أن يسلم لها اجماعا استدلالا بقصة موسى وشعيب عليهما السلام وشريعة من قبلنا لئلا نأقصر الله تعالى أو رسوله بلا انكار كذا في الكافي

ان أحج في هذا العام ثلاثين حجة لزمه الكل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * المحكي اذا خرج الى الميقات وأحرم بحجة * واذا وعمره معافاته يرفض العمرة في قوله ولوطاف للعمرة شوطا أو شوطين ثم أحرم بحجة فانه يرفض الحجة ثم يقضيها به - دال العمرة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال انه يرفض العمرة ولو كان طاف لمرته أربعة أشواط ثم أحرم بحجة فانه يرفض الحجة بالاتفاق ويمضي في عمرته ثم يقضى الحجة في عامه ذلك ان بقي وقت الحجة * عن محمد رحمه الله تعالى ان خرج الرجل الى السفر يريد بالحج فأحرم ولم تحضره النية قال هو حج قبله

فان خرج ولانية له فاحرم ولم ينوشأ قال له ان يجعله ماشاء ما لم يطف بالبيت فاذا طاف بالبيت فهي عمرة وعن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لله على المشى الى بيت الله ثلاثين سنة قال عليه ثلاثون حجة أو ثلاثون عمرة ولوقال على المشى الى بيت الله ثلاثين شهرا أو قال أحد عشر شهرا أو قال عشرة أشهر قال عليه عمرة واحدة وانما استحسن ذلك في السنين لمكان العرف * رجل قال وهو بخراسان على المشى الى بيت الله ان كنت فلانا بالكوفة فكأن بالالكوفة قال عليه المشى الى بيت الله (٣٠٣) من خراسان * رجل قال اناحرم بحجة

ان فعلت كذا ففعل كان عليه حجة وكذا لو ذكر العمرة ولوقال انا هدى الى بيت الله ان فعلت كذا ففعل لا يلزمه شيء * اذا حرم الرجل بشيء ونسبه يلزمه حجة وعمرة وان أحرم بشيئين ونسبهم في الاستحسان يلزمه حجة وعمرة ويحمل أمره على القران * رجل أوجب على نفسه الحج ماشيا قال ان شاء مشى وان شاء ركب واهراق دما وقال في الجامع الصغير عليه الحج ماشيا وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الحج راكبا أفضل من الحج ماشيا وفي ظاهر الرواية الحج ماشيا أفضل فعلى رواية الحسن اذا نذر أن يحج ماشيا فحج راكبا يخرج عن النذر وفي ظاهر الرواية يلزمه الحج ماشيا ثم اختلف الصحابة رضي الله عنهم انه متى ركب قال بعضهم يركب اذا طاف للزيارة وقال مالك رحمه الله تعالى يركب بعد ما طاف للصلاة قال ابن عباس رضي الله تعالى عنه يركب بعد ما وقف ثم اختلفوا انه من أى موضع يلزمه

* واذا تزوج على تعليم الحلال والحرام من الاحكام أو على الحج والعمرة ونحوهما من الطاعات لا تصح التسمية عندنا * (ثم الاصل) في التسمية انهم اذا صحت وتقرر يجب المسمى ثم ينظر ان كان المسمى عشرة فصاعدا فليس لها الا ذلك وان كان دون العشرة بكل عشرة عند أصحابنا الثلاثة واذا فسدت التسمية أو تزلزلت يجب مبرأ المثل واذا تزوجها على أن لا يحرجها من بلدها أو على أن لا يتزوج عليها لا تصح التسمية فان المذكور ليس بمال وكذا لو تزوج المسلم المسلمة على مائة أو ديم أو خرا أو خنزير لم تصح التسمية ولو تزوجها على منافع سائر الاعيان من سكنى داره وركوب دابته والحمل عليها وزراعة أرضه ونحو ذلك من منافع الاعيان مذكورة معلومة صحت التسمية كذا في البدائع * ولو تزوج العبد على رقبته بأذن مولاه أمة أو مدبرة أو أم ولد جاز ولو تزوج عليها حرة أو مكاتبه لا يجوز ولا ينفذ بقيمة كذا في غايه السروحي * ولو تزوج امرأته على طلاق امرأته أخرى أو على دم غنمه أو على أن يبيعها كان لها مهر مثلها كذا في فتاوى قاضيان * رجل له على امرأة ألف درهم من مبيع فتزوجها على أن أخر ذلك عنها كان لها مهر مثلها والتأخير باطل كذا في الظهيرية * رجل تزوج على ألف التي له على فلان جازا لنكاح ولها الخياران شأت أخذت الزوج بالقول وان شأت اتبعت المديون وتأخذ الزوج حتى يوكاه اقبض الدين من المديون ولو تزوج امرأته على ألف التي له على فلان الى سنة فرضيت بذلك فتزوجها على ذلك كان لها الخياران شأت أخذت الزوج بالمال وان شأت اتبعت المديون فان اختارت أخذ الزوج أخذته بالمال الى سنة كذا في فتاوى قاضيان * واذا تزوجها على هذا العبد وهو ملك الغير أو على هذه الدار وهي ملك الغير فالنكاح جائز والتسمية صحيحة فبعد ذلك ينظر ان أحاز صاحب الدار وصاحب العبد ذلك فلما عين المسمى وان لم يحجز المستحق لا يبطل النكاح ولا التسمية حتى لا يجب مهر المثل وانما تجب قيمة المسمى كذا في المحيط * رجل تزوج امرأته على عيب عبد اشتراه منها جاز فان كانت قيمة العيب عشرة فلها ذلك وان كانت أقل من عشرة وجب تكميل العشرة كذا في الظهيرية * قد قالوا ان نكاح الشغار منعقد والشرط باطل ولكل واحدة من المرأتين مهر مثلها وهو أن يزوجه الرجل ابنته على أن يزوجه الزوج أخته أو أمه على أن يكون بضع كل واحدة منهما مصادقا لآخرى كذا في الجوهرية النيرة * واذا سمى في العقد ما هو معدوم في الحال بان تزوجها على ما يشترطه العام أو على ما يخرج أرضه العام أو على ما يكتسب غلامه لا تصح التسمية وكان لها مهر المثل وكذا اذا سمى ما ليس بمال للعالم من كل وجه بان تزوجها على ما في بطون غنمه أو على ما في بطن جاريته لا تصح التسمية وكان لها مهر المثل كذا في المحيط * واذا تزوجها على حكمها أو حكمه أو حكم أجني كانت التسمية فاسدة ثم ان كان الزوج على حكم الزوج ينظر ان حكم به مهر مثلها أو أكثر فلها ذلك وان حكم باقل من مهر مثلها فلها مهر مثلها الا ان ترضى بالاقل وان كان الزوج على حكمها فان حكمت به مهر مثلها أو أقل فلها ذلك وان حكمت باكثر من مهر مثلها لم تجز الزيادة الا اذا رضى الزوج بالزيادة وان كان الزوج على حكم الاجني فان حكم به مهر المثل جاز وان حكم باكثر من مهر المثل يتوقف على رضا الزوج وان حكم باقل من مهر المثل يتوقف على رضا المرأة كذا في البدائع

(الفصل الثاني في ما يتأكله المهر والمتعة) والمهر يتأكل كدبا بعد معان ثلاثة الدخول والخلاوة والصبيحة وموت أحد الزوجين سواء كان مسمى أو مهر المثل حتى لا يسقط منه شيء بعد ذلك الا بالبراءة

المشى قال بعضهم من الميقات والصحيح انه يمشى من بيته فان ركب في الكل أراق دما وان ركب في الاقل فعليه بقدر ذلك من قيمة الشاة صدقة * رجل قال على المشى الى بيت الله أو الى الكعبة أو الى مكة أو قال على زيارة بيت الله يلزمه حجة أو عمرة ماشيا ولوقال على الذهاب الى بيت الله أو على الخروج الى بيت الله أو الخروج الى الكعبة أو الى بيت المقدس أو الى المدينة لا يلزمه شيء ولوقال على المشى الى الحرم أو الى الصفا والمروة لا يلزمه شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هذا وما لوقال على المشى الى بيت

علق الحنج بشرط ثم علقه بشرط
آخر ووجد الشرطان
تكفيه مجتمعة إذا قال
في اليمين الثانية فعلى ذلك
الحنج

(فصل في التمتع)

التمتع أفضل من الافراد
والقران أفضل من الكل
وعن أبي حنيفة رحمه الله
تعالى في رواية الافراد أفضل
من التمتع وقال الشافعي
رحمه الله تعالى الافراد أفضل
من الكل * التمتع عندنا من
بأبى أعمال العمرة أو يطوف
أكثر طوافها في أشهر الحج
ثم يأتي بالحج ويحج من عامه
ذلك قبل أن يلب بأهله بينهم
لما صححوا وان أحرم
العمرة قبل أشهر الحج وطاف
ها في أشهر الحج وحج في عامه
ذلك عندنا يكون متمتعاً لان
إدائه أفعال العمرة في أشهر
الحج بمنزلة ابتداء الاحرام
أشهر الحج ولو اعتمر في
شهر الحج ثم أفسدها أو أتمها
على الفساد وحج من عامه
ذلك لا يكون متمتعاً لانه لم
تم العمرة ولو قضى العمرة
ففسادها وحج من عامه ذلك
ففسادها قبل أن يرجع
فيها ففاسد لا يكون متمتعاً

من صاحب الحق كذا في البدائع * وان تزوجها ولم يسم لها مهر أو تزوجها على أن لا مهر فلها مهر مثلها ان دخل بها ومات عنها وكذا اذا ماتت هي فان طلقها قبل الدخول والخلوة فلها المنة ولو فرض القاضي لها مهراً أو فرض الزوج بعد العقد ففي حال التأكيدياً كدكيتاً كنمهر المثل وان طلقها قبل الدخول تجب المنة ولا ينصف المفروض في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في السراج الوهاج * ولا تجب المنة الا اذا حصلت الفرقة من جهته كالطلاق والفرقة بالابلاء واللعان والحب والعنة وردة وابائه الاسلام وتقبيله أمهاتها وابتها بشهوة وان جازت الفرقة من جهتها فلا تجب كزدها وابائها الاسلام وتقبيلها ابن الزوج بشهوة والرضاع وخيار البلوغ وخيار العتق وعدم الكفافة وكذلك اشترى زوجته من المولى أو اشتراها وكيله منه ولو باعها المولى من رجل ثم اشتراها الزوج منه تجب المنة وكل موضع لا تجب المنة فيه عند عدم التسمية لا يجب نصف السمي عند وجودها كذا في التبيين * وفي كل محل أوجب العقد مهر المثل ففي الطلاق قبل الدخول تجب المنة ففسب كذا في التهذيب * (المنة ثلاثة اقواب) قبض وملحفة ومقنعة وسطلا جيد غاية الجودة ولا ردى غناية الرذاة كذا في المحيط * هذا عرفهم وأما في عرفنا فعبرنا كذا في الخلاصة * ولوأعطاه اقيمة الا ثوب دراهم أو دنانير تجبر على القبول كذا في البدائع * ثم لرادعي نصف مهر مثلها ولا تنقص من خسة دراهم كذا في الكافي * ويعتبر فيها حالها اقيامها مقام مهر المثل على قول الكرخي كذا في التبيين * فان كانت من السفلة يتعهدها من الكر بآس وان كانت من الوسطى يتعهدها من القر * وان كانت مرتفعة الحال يتعهدها من الابرسم وهو الاصح كذا في اينايص * والصحيح انه يعتبر حاله كذا في الهداية والكافي * وقيل يعتبر بمجالها احكام صاحب البدائع * وهذا القول أشبه بالفقه كذا في التبيين * قال الواجبى وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق * ولا منعة للتوفى عن زوجه اسمى لها مهراً أو لم يسم دخل به ازوجهها أو لم يدخل وكذلك كل نكاح فاسد فرق لقاضى فيه بينهما قبل الدخول بها وقبل الخلوة أو بعد الخلوة والزواج منكر للدخول فلا منعة فيها والعبد منزلة الحر في وجوب المنة اذا كان النكاح باذن المولى كذا في المحيط * (المنة عندنا على ثلاثة اوجه) منعة واجبة وهي للطلقة قبل الدخول ولم يسم لها مهراً (ومستحبة) وهي للطلقة بعد الدخول (ولا واجبة ولا مستحبة) وهي للطاقة قبل الدخول وقد سمى لها مهراً كذا في السراج الوهاج * والخلوة الصحيحة أن يجتمعا مكان ليس هنالك مانع يمنع من الوطء حسناً أو شرعاً وطبعاً كذا في فتاوى قاضيخان * والخلوة الفاسدة أن يتمكن من الوطء حقيقة كالريض المدنف الذي لا يتمكن من الوطء ومرضاها ومرضة سواء هو الصحيح كذا في الخلاصة * أما المرض فالمراد به ما يمنع الجماع أو يلحق به ضرر والصحيح أن مرضه لا يحلوعن تكسر فتور فكان مانعاً سواء لحقه ضرر أم لا وهذا التفصيل في مرضها كذا في الكافي * اذا خلا بامرأة واحدة أحدهما حر م بفرض أو نقل أو في صوم فرض أو صلاة فرض لا تصح الخلوة وفي صوم القضاء والسدر والكفارة وايتان والاصح أنه لا يمنع الخلوة وصوم التطوع لا يمنع في ظاهر الرواية وصلاة التطوع لا تمنع والحيض لنفسا بمنه ان ولو كان معها تاماً أو أعنى لا تصح الخلوة ولو كان معه ما صغير يعقل أو معنى عليه يمنع الخلوة وان كان معه ما صغير يعقل بان أمكنه أن يعبر ما يكون بينهما أو كان معهما أصم أو أخرس لا

في قولهم لا يهلم بتم العمرة ولو قضى الفاسدة بعدما رجع الى الميقات يكون ممقعا ولو لم يقض الفاسدة حتى رجع الى موضع تصح
لا الهل المتعة والقران ثم عاد وقضى العمرة الفاسدة فخرج من عامه بذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون ممقعا الا ان يرجع الى أهله ثم
يعود محررا بالعمرة ولو خرج الى الميقات قبل أشهر الحج ثم رجع يكون محررا في قولهم وكالاقران لاهل مكة ومن كان في معانهم لامتعلة لهم
ويجب الدم على القارن والمتنع شكر المأثم الله تعالى عليه بتيسير الجمع بين العبادتين إذا حرم بالعمرة وطاف لهابعض الطواف في رمضان

وبعضه في شوال ثم حج من عامه ذلك فان كان أكثر طواف العرة في شوال كان متمتعاً وعليه دم المتعة وان كان أكثر طوافها في رمضان لا يكون متمتعاً ولو طوافها ثلاثاً أشواط في شوال ثم رجع إلى أهلها ثم عاد إلى مكة وطاف ما بقي وحج من عامه ذلك فان كان أكثر الطواف في السفر الاول لا يكون متمتعاً لانه قد ارتفع له نسكان في سفرين وان كان أكثر الطواف في السفر الثاني يكون متمتعاً ولو طواف العرة على غير وضوء في رمضان ثم أعاد الطواف في شوال وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً المتمتع اذا لم يسق (٣٠٥) الهدى مع نفسه فلما فرغ من أفعال

المرّة يتحلل وان ساق هدى المتعة يبقى محرماً ما لم يفرغ من أفعال الحج

(فصل في فائت الحج)

من فاته الوقوف بعرفة في وقت الوقوف فاته الحج وفائت الحج يتحلل عن احرام الحج بعمل العرة وعليه الحج من قابل ولا دم عليه عندئذ لانه لم يرتكب الجناية وقد أتى بأحد موجبي الاحرام فان كان قارناً بطواف العرة وبسعي ثم يطوف طوافاً آخر لفوات الحج وسعى ويحلق ويطل عنه دم القران وليس على فائت الحج طواف الصدر

(فصل في الاحصار)

المحصر هو المحرم بالمرّة أو الحج اذا منع عن الوصول إلى البيت لمرض أو عدو أو كافر أو مسلم وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا احصار الا بالعدو وحكمه ان يعثب به هدى واحداً شاة أو بقرة أو بدنة أو يشتر في بدنة أو بقرة والبدنة أفضل ويجوز فيها ما يجوز في الاضحية فان كان قارناً يعثب به دين ويؤاخذهم ان ينعروا عنه في الحرم يوم

تصح هكذا في فتاوى قاضيخان * والمجنون والمعتوه كالصبي فان كانا يعقلان فليست بخلوّة وان كانا لا يعقلان فهي خلوّة كذا في السراج الوهاج * وان كان معهما جارية للرأفة اختلفوا فيه والفتوى على انها تصح كذا في الجوهر النيرة * وجارية الرجل لا تمتنع الخلوّة كذا في معراج الاربعة * وكان محمد رحمه الله تعالى أولاً يقول لو كان عمّ أمّته تصح بخلاف ما لو كان عمّ أمّته انما رجع وقال لا تصح وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى هكذا في المحيط والذخيرة وفتاوى قاضيخان * وان كان معهما ازوجة الاخرى تمتنع صحة الخلوّة وان كان معهما كلب عقور يمنع وان لم يكن عقوراً فان كان للرأفة فكذلك وان كان للزوج صحت الخلوّة كذا في التبيين * ولو دخلت على زوجها وهو نائم وحده صحت الخلوّة علم بدخولها أو لم يعلم وهذا الجواب محمول على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده لئاناً ثم حكم البيهقيان كذا في الظهيرية * المرأة اذا دخلت على الزوج ولم يكن معها أحد ولم يعرفها الزوج فكثت ساعة ثم خرجت أو الزوج دخل عليها ولم يعرفها الا يكون هذا خلوّة ما لم يعرفها هكذا اختار الامام الفقيه أبو الليث كذا في المحيط * وفي الحجة وبه نأخذ كذا في التارخانية * ويصدق انه لم يعرفها كذا في فتاوى قاضيخان * ولو عرفها هو ولم تعرفه هي تصح الخلوّة كذا في التبيين * ولا تصح خلوّة الغلام الذي لا يجامع مثله ولا الخلوّة بصغيرة لا يجامع مثلها والكافر اذا خلا بامرأة بعد ما سلمت صحت الخلوّة ولو أسلم الكافر وامرأة مشركة فلا يصح كذا في فتاوى قاضيخان * ومن الموانع لصحة الخلوّة أن تكون المرأة ارتقاء أو قرناً أو عفلاً أو شهراً كذا في التبيين * ولو طاهر منها ثم خلاها قبل التكفير تصح حرمة وطئها عليه كذا في البحر الرائق * وان خلاها ولم تكن من نفسها اختلف المتأخرون فيه قال بعضهم لا تصح الخلوّة وقال بعضهم تصح كذا في السراج الوهاج * وخلوة المحبوب خلوّة صحيحة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وخلوة العنين والخصى خلوّة صحيحة كذا في الذخيرة * والمسكان الذي تصح فيه الخلوّة أن يكونا آمنين من اطلاع الغير عليهم ما غير اذنهما كالدار والبيت كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * ولا تصح الخلوّة في الصحراء ليس بقرية ما أحسد اذا لم يمانروا انسان وكذا الخلوّة على سطح ليس على جوانبه ستر أو كان السستر قريباً أو قصيراً بحيث لو قام انسان يقع بصره عليهم لا تصح الخلوّة اذا خاف هجوم الغير فان أمنا صحت الخلوّة كذا في الظهيرية * ولو خلاها في الطريق ان كانت جادة لا تصح وان لم تكن صحت هكذا في السراج الوهاج * ولا تصح الخلوّة في المسجد والحمام فان حمله الى الرستاق الى فرسخ أو فرسخين وعُدل به عن الطريق كان خلوّة في الظاهر كذا في فتاوى قاضيخان * ولو خلاها في خيمة في مقبرة صحت الخلوّة كذا في الظهيرية * ولو حج بها فبذل في مقبرة من غير خيمة فليست الخلوّة صحيحة وكذا في الجبل كذا في التبيين * وفي بستان لا باب له يغلق ليست بخلوّة فان كان له باب وغلق فهو خلوّة كذا في الخلاصة * ولو خلاها في محل عليه قبعة مضروبة لئلا تؤذيها ان أمكنه الوطء صحت الخلوّة ولو خلاها في بيت غير مسقف أو في كرم صحت في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيخان * وهو محمول على ما اذا كان للكرم حيطان كذا في الظهيرية * ولو خلاها في حجلة أو قبة فأرخت الستر عليه فهو خلوّة صحيحة كذا في البدائع * ولو كان ستر في البيت بينه وبين من في البيت من النساء يكون خلوّة وفي المنتقى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو كان الستر من ثوب رقيق يرى منه أو كان قصيراً بحيث لو قام انسان يراه ما لا يكون خلوّة هكذا في الخلاصة * وفي البيوتات الثلاثة أو الاربعة واحد بعد واحد اذا خلاها بامرأة في البيت القصوى ان

(٣٩ - فتاوى اول)

النصر فاذا انحرح له كل شيء وهذا الدم موقت بالحرم عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى يجوز في الموضع الذي أحصر وليس على المحصر حلق ولا تقصير ثم ان كان محرماً بالمرّة عليه قضاء العرة اذا قدر وان كان محرماً بحجة فعليه حجة وعرة أما قضاء الحج فان كان ذلك بحجة الاسلام فعليه أدؤها وان كان محرماً بحجة النطق عليه قضاءها لانه خرج منها بعد صحة الشروع فيها وأما قضاء العرة فلا يلزمها عن الحج بعد الشروع صاركها فائت الحج وفائت الحج نلزمه العرة فكان عليه قضاء العرة اذا بعث بالحصر

بألهدي ان شاء أقام في مكانه وان شاء رجع ويجوز ذبح هدى الا حصار قبل يوم النحر في العرة والحج جميعا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه رحمه الله تعالى لا يجوز في الحج المحصر اذا لم يجد الهدي فهو محرم الى ان يجد أو يطوف ويسمي بين الصفا والمروة ويحلق وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا لم يجد الهدي يقوم الهدي بالطعام ويصدق به فان لم يجد ذلك صام لكل نصف صاع يوما ولا يكون الحاج بعد الوقوف بعرفة محصر ولا يكون محصرا (٣٠٦) في الحرم اذا مكث الطواف بالبيت وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا كان بمكة

عدو غالب ينفعه من الطواف فهو محصر ولو أحصر بعد الوقوف حتى مضت أيام التشريق كان عليه دم لترك الوقوف بمزدلفة ودم لترك الرمي ويطوف طواف الزيارة وعليه دم لتأخيره ودم لتأخير الحلق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ليس على أهل مكة حكم الاحصار اليوم لانها دار الاسلام بخلاف زمن النبي صلى الله عليه وسلم واذ بعث بالهدي ثم زال الاحصار ان أمكنه ان يدرك الهدي والحج جميعا لزمه المضي في الحج والتوجه جميعا ولو قدر على أن يدرك الهدي دون الحج لا يلزمه المضي في الحج وان قدر على درك الحج دون الهدي لا يلزمه المضي استحسانا وهذا التقسيم يتأق على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن عنده يجوز ذبح دم الاحصار قبل يوم النحر فاما على قول صاحباه رحمه الله تعالى الله تعالى لا يجوز الذبح فلا يتأق هذا التقسيم في الحج وانما يتأق في العرة ولو كان الاحصار بالمرض فنزال

كانت الابواب مفتوحة من أراد أن يدخل عليهم ما يدخل من غير استئذان لا تصح الخلوة وكذا الخلوة في بيت من دار والبيت باب مفتوح في الدار اذا أراد أن يدخل عليهم ما غيرهما من المحارم أو الاجانب يدخل لا تصح الخلوة كذا في فتاوى قاضيان * وفي مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام عن تزوج امرأة فدخلها أمها عليه وخرجت وردت الباب الا انه لم تغلقه والبيت في خان يسكنها اناس كثيرة وله هذا البيت طوابق مفتوحة والناس قعود في ساحة الخان ينظرون من بعد هل تصح هذه الخلوة قال ان كانوا ينظرون في الطوابق يترصدون اهلها وما يعلمان بذلك لا تصح وأما النظر من بعيد والقعود في الساحة فغير مانع من صحة الخلوة فانهم ما يقصدون أن ينتقلوا في البيت الى زاوية لا تقع أنصارهم عليهم ما كذا في الذخيرة * تجب العدة في الخلوة سواء كانت الخلوة صحيحة أم فاسدة استحسانا لتوهم الشغل وذكر القدوري أن المانع ان كان شرعا تجب وان كان حقيقيا كالمرض والصغر لا تجب وأصحابنا أقاموا الخلوة الصحيحة مقام الوطء في حق بعض الاحكام دون البعض فأقاموها مقامه في حق تأكد المهر وموت النسب والعدة والنفقة والسكنى في هذه العدة وحرمة نكاح أختها واربع سواها وحرمة نكاح الامه على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومراعاة وقت الطلاق في حقها ولم يقيموها مقام الوطء في حق الاحصان وحرمة البنات وحلها الاول والرابعة والميراث وأما في حق وقوع طلاق آخر فغيره روايتان والا قرب أن يقع كذا في التبيين * ولا تقام الخلوة مقام الوطء في حق زوال البكارة حتى لو خلا يكره ثم طلقها تزوج كالابكار كذا في الوجيز للكردي * واذا نكح المهر لم يسقط وان جاءت الشبهة من قبلها بان ارتدت أو طاعت ابن زوجها بعدما دخل بها أو خلاها وقبل ذلك يسقط جميع المهر للحجى الفرقه من قبلها كذا في المحيط * ولا خلاف في ان أحد الزوجين اذا مات خنث أنفه قبل الدخول في نكاح فيه تسميته نكاحا كذا في المسمى سواء كانت المرأة حرة أو أمة وكذا اذا قتل أحدهما سواء قتله أجنبي أو قتل أحدهما صاحبه أو قتل الزوج نفسه فاما اذا قتلت المرأة نفسها فان كانت حرة لا يسقط عن الزوج شيء من المهر بل يتأكد الكل عندنا كذا في البدائع * وان كانت أمة فقتلت نفسها روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يسقط مهرها وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يسقط وهو قولهم ما وان قتلها ما لاها قبل الدخول يسقط مهرها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندنا لا يسقط وهذا اذا كان المولى بالغاعا فلا ما اذا كان صبي أو مجنون لا يسقط اجماعا كذا في الجوهر النيرة * واذا قتل السيد زوجها لا يسقط اجماعا كذا في السراج الوهاج * واذا مات أحد الزوجين في نكاح لا تسمية فيه فانه يتأكد المهر للمثل عند أصحابنا كذا في البدائع * ومهر مثلها يعتبر بقوم أبيها اذا استوا وياسنا وجمالا وبلدا وعصر او عقلا ودينا وبكارة وكذا يشترط أن تستوي في العلم والادب وكما الخلق وأن لا يكون لهما ولد كذا في التبيين * وانما يعتبر حالها في السن والجمال حالة التزوج كذا في المحيط * وقالوا يعتبر حال الزوج أيضا بان يكون زوجا هذه كازواج أمثالها من نساء في المال والحسب وعدمهما كذا في فتح القدير * وقوم أبيها أخواتها ألبها وأمهأ ولا بها وعماتها وبنات عمها ولا يعتبر مهرها بمهر أمها الا أن تكون أمها من قوم أبيها بان كانت بنت عم أبيها كذا في المحيط * فان لم يوجد في الجانب من قبيلة هي مثل قبيلة أبيها كذا في التبيين * وفي المنتقى ويشترط أن يكون الخبر بمهر المثل رجلين أو رجلا وامرأتين ويشترط لفظ الشهادة فان لم يوجد على ذلك شهود عدول فالقول قول الزوج مع ميمينه كذا

المرض فهو والا لسوء ولوسرقت نفقة الحاج عن محمد رحمه الله تعالى قال ان قدر على المشي لا يكون محصرا وان لم يقدر يكون محصرا فيجوز أن يلزمه الحج ماشيا وان كان لا يلزمه ابتداء كالفقير اذا شرع في الحج تطوعا يلزمه الاتمام وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان قدر على المشي للحال لكنه يخاف أن يعجز يكون محصرا القادر اذا أحصره بغيره يهدي واحدا للتحلل عن الأحرامين لا يصح ولا يتحلل به لان أوان الخروج عن الأحرامين في حقه واحدا وبالهدى الواحد لا يتحلل عنهما وان بعث بمدين لا يحتاج الى ان يعين في

هذا للحرمة وهذا للرجع المرأة اذا احرمت بالحلج تطوعا فنعها زوجها فهي محصورة وللزواج أن يحلها بما هو من محظورات الاحرام ولا يثبت التحلل ههنا بقول الزوج حال تلك ولو احرمت بحجة الاسلام وليس لها محرم فهي محصورة ولا تحلل ههنا بالابلهدي واذا احرمت العبد او الامه بغير إذن المولى فلاه ولى ان يحللها ما يغيبه هدى ويجب القضاء بعد العتق ولو احرمت باذن المولى ثم احصر لا يجب دم الاحصار على المولى ويجب على العبد بعد الاعتاق * (فصل في الحلج عن الميت) * (٣٠٧) اذا حج عن الميت بأمره هل يسقط الحلج عن المحجوج عنه اختلفوا فيه

قال بعضهم لا يقع الحلج عن المحجوج عنه ويكون له ثواب التفقة لا غير وقال بعضهم يقع عن المحجوج عنه وهو الصحيح لان الآثار تدل عليه ولهذا اشترط النسبة عن المحجوج عنه ويذكر الحاج في التبليسة فيقول اللهم اني أريد الحلج فيسره لي وتقبله مني ومن فلان وسئل الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل عن ههنا فقال ذلك معلق بمشقة الله تعالى كما قال محمد رحمه الله تعالى قالوا وينبغي أن يكون الحاج رجلا حج مرة * مريض أو شيخ يدفع الى رجل مالا ليحج عنه حجة الاسلام وأراد أن ما يفضل عن الحلج من التفقة والنياب وغير ذلك يكون للدفع اليه قال ابن شجاع رحمه الله تعالى الحيلة في ذلك ان يقول دافع للمال للدفع اليه وكذلك ان تهب الفضل من نفسك وتقبضه لنفسك فيه من نفسه وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى اذا أمر غيره بأن يحج عنه ينبغي أن يفوض الامر الى الأمور

في الخلاصة * زوجت نفسها بمهر أمها جاز وفي الذخيرة هو الصحيح كذا في غاية السروجي * (الفصل الثالث فيما يمي مالا وضم اليه ماله ليس بمال) * اذا تزوجها على ألف درهم وعلى طلاق فلانة وقع الطلاق على فلانة بنفس العقد كذا في المحيط * والمرأة المسمى فقط كذا في البحر الرائق * بخلاف ما اذا تزوجها على ألف وعلى أن يطلق فلانة فانه لا يقع الطلاق ما لم يطلق ثم اذا شرط التطلق ولم يطلق فلانة كان لها تمام مهر مثلها كالموت تزوجها على ألف درهم وكرامتها أو تزوجها على ألف درهم وعلى أن يهدى لها هدية فلم ينف بالشرط وكذلك في كل شرط لها فيه منفعة اذا لم يف الزوج بالشرط كذا في المحيط * هـ اذا كان مهر مثلها أكثر من المسمى ولو كان المسمى مثل مهر المثل أو أكثر منه ولم يوف بما وعد فليس لها الا المسمى فان وفي بمائشط لها فلهما المسمى ولو شرط مع المسمى منفعة لا يجزي ولم يوف فليس لها الا المسمى هكذا في البحر الرائق * ولو تزوج مسلم مسلمة أو مسمى لها في عقدة النكاح ما يحل وما لا يحل مثل أن يتزوجها على مهر صحيح وارطال من خرف المهر مسمى لها اذا كان عشرة فصاعدا ويطل الحرام وليس لها تمام مهر مثلها لان النحر لا منعة فيها للمسلمين كذا في السراج الوهاج * ولو تزوجها على ألف درهم وعلى طلاق ضرته فلانة على ان ردت عليه عيدا وقع الطلاق بنفس العقد وانقسم الالف والطلاق على بضعةا وعلى العبد فان كانت قيمة العبد وقيمة البضع سواء كان نصف الالف ونصف الطلاق عوضا عن العبد ونصف الالف ونصف الطلاق عوضا عن البضع صدقها وانقسم البضع والعبد على الطلاق والالف أيضا وصدق بمقابله الطلاق نصف العبد ونصف البضع وبمقابله الالف نصف العبد ونصف البضع ويكون طلاق فلانة في هذه الصورة بئنا فان استحق العبد وذلك قبل التسليم رجع بخمس مائة حصصا العبد ورجع بنصف قيمة العبد أيضا وان كان تزوجها على ألف وعلى أن يطلق ضرته فلانة على ان ردت عليه عيدا فلهنا لا يقع الطلاق على الضررة ما لم يطلقها وصدق الالف صدقها وانقسم الالف والنصف عن العبد اذا كانت قيمة البضع وقيمة العبد على السواء فبعد ذلك ينظر ان وفي لها بالشرط بان يطلق فلانة فلها الخمسمائة لا غير وان لم يطلق ضرته فلها تمام مهر مثلها كذا في المحيط * ولو تزوجها على ألف وأن يطلق ضرته على أن ترد المرأة عليه عيدا ثم طلقها علم بان ههنا عقود ثلاثة نكاح وبيع وطلاق يجعل فانه قسم ما في جانبها وهو الالف وطلاق الضررة على ما في جانبها وهو البضع والعبد فصارت نصف الالف بازاء العبد فيكون ثمنها ونصفها بازاء البضع فيكون مهر او طلاق الضررة نصفه بازاء البضع فيكون ثمنها ونصفه بازاء البضع فلا يصير مهر الا انه ليس بمال ولكن يعتبر حقا للمرأة فاذا طلقها فلا يحلها ما أن يطلقها قبل الدخول أو بعده وكل وجه لا يحلها ما أن يطلق الزوج الضررة أو لم يطلق فاذا طلقها قبل الدخول ولم يطلق الضررة وقيمة العبد ومهر المثل سواء ترد على الزوج ما تبين وخسين وله نصف العبد وان طلق الضررة والمسئلة بحالها فللزوجة ما تبين وخسون وكل العبد وان طلقها بعد الدخول وطلق الضررة فالالف لها والعبد له وان لم يطلق الضررة فلها مهر مثلها فان استحق العبد وطلق الزوج الضررة رجع عليها بخمس مائة حصصا العبد من الالف ونصف قيمته وان استحق العبد ولم يطلق الضررة رجع بالخمس مائة التي كانت عن العبد ولا يرجع بنصف قيمة العبد كذا في محيط السرخسي

فيقول حج عنى بم هذا المال كيف شئت ان شئت حجة وان شئت حجة وعمره ان شئت قرأنا والباقي من المال منى للوصية كيلا يضييق الامر على الحاج ولا يجب عليه رد ما فضل الى الورثة * رجل خرج الى الحج ومات في الطريق وأوصى بأن يحج عنه ان فسر شيئا فالامر على مفسره وان لم يفسر فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يحج عنه من يلد له اذا كان ثلث ماله بنى لذلك وان كان له وطنان في موضعين يحج عنه من أقربهما الى مكة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يحج عنه من حيث مات وان جاوز الأمر وهو الوصى المكان الذي مات فيه ثم أمر

وجلايحي عنه ودفع اليه المال لا يجوز في قولهم ولو قال الميت لا وصي ان يحج بنفسه ولو وصى الميت ان يحج عنه ولم يزد كان لا وصي ان يحج بنفسه فان كان الوصي وارث الميت او دفع المال الى وارث الميت ليحج عن الميت فان أجازت الورثة وهم كبار جازوا ان لا يجوزوا لا يجوز لان هذا بمنزلة التبرع بالمال المأمور بالحج اذ اخرج قبل أيام الحج كأن له أن يتفق من مال الميت الى بغداد والى الكوفة والى المدينة والى (٣٠٨) مكة واذا أقام ببلدة يتفق من مال نفسه حتى يحج أو ان الحج ثم يرحل ويتفق من

مال الميت ليكون المأمور منفقاً من مال الميت الأمر في الطريق ويكون ضامناً لما أنفق من مال الميت في أقامته هذا إذا أقام ببلدة خمسة عشر يوماً لانه مقيم وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا أقام المأمور في بلدة ثلاثة أيام أو أقل وأنفق من مال الميت لا يضمن وان أقام أكثر من ذلك يتفق من مال نفسه قالوا في زماننا ان أقام أكثر من خمسة عشر يوماً تكون نفقته في مال الميت لانه لا يتمكن من الخروج بدون القافلة وان أقام بعد خروج القافلة لا تكون نفقته في مال الميت ولو أقام بمكة بعد أداء الحج فان أقام إقامة معتادة كانت النفقة في مال الميت وان لم تكن معتادة لم تكن في مال الميت ولو عزم على الإقامة زيادة على المعتاد ثم عزم على الخروج عادت نفقته في مال الميت الا أن يكون اتخذ مكة داراً فلا تعود اذا أمر الرجل غيره بالحج لايصح أمره الا اذا كان عاجزاً عن الحج بنفسه عجزاً يؤول الى الموت

ان لم يكن له امرأة وعلى ألفين ان كانت له امرأة أو تزوجها على ألف ان لم يخرجها من بلدتها وعلى ألفين ان أخرجهما منها أو تزوجها على ألف ان كانت مولدة وعلى ألفين ان كانت عريية وما أشبه ذلك فلا شك أن النكاح جائز وأما المهر فالشرط الاول جائز بخلاف فان وقع الوفاة به فلها ما سمي على ذلك الشرط وان لم يقع الوفاة به فان كان على خلاف ذلك أو فعل خلاف ما شرط فلها مهر مثلها لا ينقص من الاقل ولا يزداد على الاكثر وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الشرطان جائزان كذا في البدائع * ولو تزوجها على ألفين ان كانت جميلة وعلى ألف ان كانت قبيحة صح والشرطان جائزان بخلاف كذا في الخلاصة * ولو تزوجها بأزيد من مهر مثلها على أنها بكر فاذا هي ثيب لا تحب الزيادة كذا في القنية * رجل تزوج امرأته على أنها بكر فدخل بها فوجدها غير بكر فالمرء واجب بكمله كذا في التجنيس والمزيد * ولو تزوجها على ألف حاله أو على ألف الى سنة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يحكم مهر المثل فان كان مهر مثلها ألفاً أو أكثر لها ألف حاله وان كان أقل من الألف لها الألف الى سنة ولو تزوجها على ألف حاله أو على ألفين الى سنة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان مهر مثلها ألفي درهم أو أكثر فلها الخيار ان شاءت أخذت ألفي درهم الى سنة وان شاءت أخذت ألفاً حاله وان كان مهر مثلها أقل من الألف فالحيار له يعطيه أي المالبين شأوا ان كان مهر مثلها أكثر من ألف وأقل من ألفين فلها مهر مثلها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي * وفي الطلاق قبل الدخول يجب نصف الاقل بالاجماع كذا في العتبية * وفي المستنى اذا قال لامرأة أتزوجك على ألف درهم على أن تزوجيني فلانة به من عندك تعطينه اياها فأتزوجها على ذلك كان النكاح بمحضتها من الألف اذا قسم على مهره وليس عليها أن تزوج فلانة ولو قال أتزوجك على ألف على أن تزوجيني فلانة بألف فقبلت ذلك وتزوجت فهذا امرأته قد تزوجت بغير مهر مسمى فلها مهر مثل نساها كرجل تزوج امرأته على ألف على أن تزوجه ألف درهم ولو أن المرأة التي شرط نكاحها تزوجت نفسها منه بمائة جاز ونكاح الاول على ما وصفت لا بغير مهر مسمى ولو تزوج امرأته على أن يهب لايها ألف درهم فهذا الألف لا يكون مهر او لا يجبر على أن يهب فلها مهر مثلها وان سلم الألف فهو للواهب وله أن يرجع فيها ان شاء ولو قال على أن أهب له عنك ألف درهم فالألف مهر فان طلقتها قبل الدخول وقد وقعت الهبة رجع عليه بنصف ذلك وهي الواهبه كذا في المحيط * ولو تزوج امرأته على جارية على ان له خدمتها عاش وما في بطنها له كانت الجارية وخدمتها وما في بطنها للراة ان كان مهر مثلها مثل قيمة الخادم أو أكثر وان كان مهر مثلها أقل من قيمة الخادم كان لها وما في بطنها للراة ان سلم الزوج الخادم اليها باختياره بغير خدمة كذا في فتاوى قاضيهان * ولو تزوج امرأته على جارية بعينها واستثنى ما في بطنها فلها الجارية وما في بطنها كره الكرخي والطحاوي من غير خلاف كذا في البدائع * ولو تزوج امرأته على غنم بعينها على أن أصوافها الى كان له الصوف استحسنه كذا في الظهيرية * ولو قال تزوجك على أن تعطيني هذا الثوب لهما مهر المثل ولا يلزمهما الثوب ولو تزوجها على ألفين على أن ألفاها أو للرحم أو للساكن أو قالت تركت ألفاً لله أو للرحم أو للساكن أو للبلاء فالمرأة ألف استحسنه ان شاء الله كان هذا القول من الزوج أو من المرأة ولو قال على أن أقامها كالأبي أو لفلان بعينه فليس بشئ لانه شرط فيه هبة باطلة وعليه تمام مهر المثل ان كان أكثر من الألف كذا في العتبية * ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل

حتى لو قال الرجل لله على ثلاثون حجة فاحج ثلاثين نفساً في سنة واحدة ان مات قبل ان يحج موقفاً الحج جاز الكل لانه لم يعرف قدرته بنفسه عند محي موقت الحج فجازوا ان يحجوا موقفاً الحج وهو بقدر بطلت حجة واحدة لانه قدر نفسه فانه قد شرط صحة الاجحاج في هذه السنة وعلى هذا كل سنة حتى المرأة اذا لم تجد محرماً لا تخرج الى الحج الا ان تبلغ الوقت الذي تعجز عن الحج فحينئذ تبعت من يحج عنها اما قبل ذلك لا يجوز الحج لتوهم وجود المحرم فان بهت رجلان دام عدم وجود المحرم الى ان ماتت فذلك جائز كل يوم اذا حج عنه

رجلا ودام المرض الى ان مات هـ اذا اذ كان الامر عاجزا برجي زواله كالمريض والباس وثم وذلك وان كان لا يرجي زواله كالرمانة والعمى
جاز أن يأمر غيره بالحج المأمور بالحج اذا دخل مكة قبل أيام العشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه قال تكون نفقته في ماله الى أن يدخل
أيام العشر المأمور بالحج اذا استأجر خادما ليخدمه قالوا ينبغي أن ينظر ان كان المأمور بمن يخدم نفسه فنفقة الخادم لا تكون في مال الأمر
وان كان لا يخدم نفسه فنفقة الخادم تكون في مال الأمر لانه مأذون بذلك دلالة (٣٠٩) وللمأمور بالحج ان يدخل الحمام بقدر
المتعارف ويعطى أجر الحارس

من مال الأمر لان ذلك من
الرواتب وله ان يهتدى من
مال الأمر وتفسيره ان يحفظ
دراهم النفقة مع الرفقة وله
ان يودع المال استحسانا
ولوضاع مال النفقة بمكة أو
بقرب منها ولم يبق مال النفقة
فاتفق المأمور من مال نفسه
كان له أن يرجع في مال
الميت وان فعل ذلك بغير
قضاء لانه لما أمره بالحج
فقد أمره بان يتفق عنه
* المأمور بالحج اذا حج ماشيا
وأمكن مؤنة لكراه كان
ضامنا مال الميت ويكون
الحج لنفسه لان الأمر
بالحج ينصرف الى المتعارف
والمتعارف هو الحج بالزاد
والراحلة * المأمور بالحج اذا
ترك الطريق الاقرب واختار
الابعد بأن ترك البغدادى
طريق الكوفة وذهب في
طريق البصرة كان
الحاج يسلك ذلك الطريق
لا يضمن لان الطريق الابعد
عسى يكون أسرها بمن
الاقرب * اذا دفع الوصى
المال الى رجل ليحج عن
الميت في هذه السنة فأخذ
وأخر الحج ورجع من قابل
جاز عن الميت ولا يكون

تزوج امرأته على ألفين ألفاها وألف لبيها أو قالت المرأة زوجت نفسي منك على ألفين ألفاها وألف لبي
فذلك جائز والافان لها كـ ذافي المحيط * ولو قال لامرأة أتزوجك على أن أهب لك ألف درهم أو على أن
أهب لك عبدى فتزوجها على ذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان دفع اليها مسمى فهو مهرها وان أبي أن
يدفع لا يجبره وكان عليه مهر مثلها لا يراد على الاف ولا على قيمة العبد وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
كذا في فتاوى قاضيان * في نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى أولياء المرأة اذا قالوا الذى يريد أن يتزوجها
زوجناك على ألف درهم على ان مائة منها لك فهو جائز والمهر تسعة مائة ولو قالوا وزوجناك على ألف درهم
على أن لنا خمسين ديناراً فالدرهم والدينارين كالمرأة كذا في المحيط * ولو تزوجها على أربع مائة دينار على أن
يعطيها بكل مائة خادما بغير عينه فالشرط باطل ولها مهر مثلها لا يراد على أربع مائة دينار ولا ينقص عن
أربعة خدام وسط ولو كان الخدم باعياها فالشرط جائز وله أربعة خدام وسط كأنه تزوجها على ذلك كذا
في محيط السرخسى * ولو تزوجها على مائة درهم على أن يسوق بذلك البها عشر من الابل الا وسط فيجوز
استحسانا كذا في فتاوى قاضيان * ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى امرأة زوجت نفسها من رجل على
أن يهرى فلانها له عليه من الدين برى فلان منه ولها على الزوج مهر مثلها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى
في الأمالى اذا زوج ابنته على أن يهرى من الدين الذى له عليه أو زوجت المرأة نفسها على أن يهرى من الدين
الذى له عليها وهو كذا قاله جماعة جازة ولها مهر مثلها كذا في المحيط * رجل تزوج امرأة بألف على أن لا ينفق
عليها ومهر مثلها مائة كان لها الالف والنفقة كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لامته أعتقك عن ان
تزوجيني ويكون العتق صدقة فقلت عتقتك ثم ان وقت بالشرط وزوجت نفسها منه فلا شئ عليها
والا يجب عليها قيمة نفسها ولو كانت لعبدها أعتقك على ان تزوجني بألف أو على أن تعطيني ألفا فقلت
عتق فان أبي ان تزوجها فله قيمة نفسه وان تزوجها بألف قسم الالف على قيمة نفسه وعلى مهر مثلها
أصاب الرقبة فتمت وما أصاب المهر فمهرها يتنصف بالطلاق قبل الدخول كذا في العناية

*(الفصل الخامس في المهر وتدخله الجواهر) المهر المسمى أنواع ثلاثة (نوع) هو مجهول الجنس والوصف كما
لو تزوجها على ثوب أو دابة أو دار فلها مهر المثل وكذا لو تزوجها على ما في بطن جارية أو غنم أو على ما يثمر
نخلة العام (نوع) هو معلوم الجنس مجهول الوصف كاللوز وزوجها على عبد أو فرس أو بقرة أو شاة أو ثوب
هروى يجب الوسط ان شاء أتى عينه وان شاء أتى قيمته كذا في الظهيرية * وهذا اذا ذكر العبد أو الثوب
مطلقا غير مضاف الى نفسه فاما اذا ذكر مضافا الى نفسه مان قال تزوجتك على عبدى أو ثوبى فليس له أن
يعطى القيمة لان الاضافة من أسباب التعريف كالاشارة كذا في المحيط * وتعتبر قيمة الوسط بقدر غلام
السهرو والرخص عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح هكذا في الكافى * وعليه الفتوى كذا
في غاية السروجى * ولو ضاع الحالى أكثر من قيمة عبد وسط لا يجوز باقل يجوز كذا في العناية * (نوع)
هو معلوم الجنس والصفة كاللوز وزوجها على مكبل أو موزون موصوف فى الذمة بصفة التسمية ويلزمه
تسليمه هكذا فى الظهيرية * ولو تزوج على كتر حنطة مطلقة ولم يصفه فان شاء أعطى كتر او سطا وان شاء
أعطى قيمته كذا فى محيط السرخسى * والجواب فى سائر المكيلات والموزونات نظير الجواب فى الحنطة
كذا فى المحيط * ولو تزوجها على هذا العبد أو على هذا الالف حكم مهر المثل وكذا اذا تزوجها على هذا العبد

ضامنا مال الميت لان ذكر السنة يكون للاستعمال دون التقيد كاللوز وكل رجل لا بأن يعتق عبده غدا أو يبيع غدا فاعتق أو باع بعد
غدا جاز اذا قطع الطريق على المأمور بالحج وقد أنفق بعض المال فى الطريق قضى على وجهه ورجع ان مضى وأنفق من مال نفسه يكون
متبرعا ولا يسقط الحج عن الميت لان سقوط الحج عن الميت انما يكون بطريق التسمية بانفاق المال فى كل الطريق وان قطع عليه
الطريق وبقي شئ فى يده من مال الميت فرجع وأنفق على نفسه فى الرجوع ولم يحج لا يكون ضامنا اذا لم تذهب القافلة المأمور بالحج اذا

مات بعد الوقوف بعرفة جاز
 عن الميت لانه أدى ركن
 الحج ولولم يمت فرجع قبل
 طواف الزيارة فهو حرام
 على النساء و يعود بنفقة
 نفسه ويقضى ما بقى عليه
 لانه صار جانيا في هذه
 الصورة * المأمور بالحج عن
 الميت اذا حج واعتمر ان اعتمر
 قبل الحج في أشهر الحج ثم حج
 من مكة عن الميت يكون
 مخالفا في قولهم ولا يجوز
 ذلك عن حجة الاسلام عن
 نفسه وكذا لو حج ثم اعتمر
 كان مخالفا عند العامة
 * الحاج عن الميت اذا كان
 مأمورا بالقران كان دم القران
 على الحاج لافي مال الميت
 والاصل فيه ان كل دم
 يجب على المأمور بالحج
 يكون على الحاج لافي مال
 الميت الا دم الاحصار في
 قول أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى فان ذلك يكون في
 مال الميت في قول أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى وقال
 صاحباه يكون على الحاج
 ولو أن رجلا أمره بجلان
 أحدهما بالعمرة والاخر
 بالحج ولم يأمرا به بالجمع فجمع
 كان مخالفا ولو أمر بالجمع
 فجمع جاز ولا يكون ضامنا

ولو أمر بالعمرة فاعتمره حج بحال نفسه لا يكون مخالفا ولو أمره رجلان كل واحد منهما بالحج فاحرم عنهما وج كان الثوب ضامنا لهما وليس له أن يجعل الحج عن أحدهما ولو أمر بالحج عن أبيه كان له أن يجعل عن أبيه ماشاء ولو أمره رجلان كل واحد منهما أن يحج عنه فاحرم بحجة عن أحدهما غير عين كان له أن يصرف إلى أبيه ماشاء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا عين قبل الاشتغال بالعمل فاما إذا عين بعد ذلك بأن عين بعد الطواف لا يصح تعيينه الحاج عن الغير ماشاء قال لبيك عن فلان وإن شاء اكتفى بالتبسية الصحيح

إذا أمر رجلاً بأن يبيع عنه ثم عجز لم تجزه حجة المأمور الميت إذا أوصى بأن يبيع عنه بماله فتبرع عنه الوارث أو الأجنبي لا يجوز المأمور بالبيع إذا أفسد الحجج بالجماع يضمن ما كان أنفق من مال الميت إذا أوصى الرجل بأن يبيع عنه فأجج الوارث رجلاً من مال نفسه ليرجع في مال الميت جازوله أن يرجع في مال الميت وكذلك كاهن الكفارة ولو فعل ذلك أجنبي لا يرجع ولو أوصى بأن يبيع عنه فأجج الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جازليت عن حجة الاسلام الحياح عن الميت إذا مرض (٣١١) في الطريق ليس له أن يدفع المال إلى غيره للبيع عن الميت إلا إذا

قبل له وقت الدفع أصنع ما شئت فخنث ذلك له أن يدفع المال إلى غيره مرض أو لم يمرض إذا استأجر المحبوس رجلاً لبيع حجة الاسلام جازت الحجة عن المحبوس إذا مات في الحبس ولا يجبر جرمه في ظاهر الرواية المأمور بالبيع عن الميت إذا خلف بعض النفقة وجب يقيتها جاز ويضمن ما خلف إذا خلط المأمور بالبيع النفقة بماله نفسه قال في الكتاب يضمن فان حج وأنفق جاز وبرئ عن الضمان المأمور بالبيع إذا لم يكفه مال الميت فأنفق من ماله ومال الميت قال فان كان أكثر النفقة من مال الميت وكان مال الميت يكفي الكراء أو عامة النفقة فهو جائز لانه لا يمكن الاحتراز عن القليل فيعني القليل والافهوضامن

فصل في محظورات الحرم

صيد الحرم لا يحل قتله ولا تنفيه إلا ما يباح منه للحرم وقد ذكرنا فان قتله انسان كان عليه قيمته يدخل الاطعام في جزائه ولا يدخل

الثوب كان لها عشرة دراهم ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم إلا أن تكون متعتها أكثر فيكون لها ذلك كذا في فتاوى قاضيان * وإذا تزوجها على ثوب وخمسة دراهم لها مهر المثل ولو طلقها قبل الدخول فلها الخمسة ولو قال على ما في يدي وفيها عشرة دراهم إن شأته وأخذتها وإن شأته أخذت مهر المثل كذا في غاية السروجي * وإن تزوج امرأتين على ألف قسمت على مهر مثلهما فإن طلقهما قبل الدخول كان لهما نصف الألف على قدر مهرهما كذا في محيط السرخسي * فان قبلت أحدهما دون الأخرى جاز النكاح في التي قبلت ويقسم الألف على قدر مهر مثلهما ما أصاب حصته التي قبلت فلها ذلك القدر والباقي يعود إلى الزوج كذا في البدائع * وإن لم يصح نكاح أحدهما فكل الألف للأخرى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو دخل بالتي لم يصح نكاحها فلها مهر المثل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * ولو أن أخا وأختاً ورثا داراً من أبيهما افتزوج الأخ امرأة بيت بعينه من تلك الدار ثم ماتت الأخ ولم ترض الأخ بذلك قالوا تقسم الدارين ورثة الأخ والأخت فان وقع ذلك البيت في نصيب الأخ كان البيت للمرأة بمهرها وان وقع في نصيب الأخ فللمرأة قيمة البيت في تركه الزوج كذا في فتاوى قاضيان * وإن تزوجها على عبد من عبده أو قيص من قصاته أو عمامة من عمامته يصح ويجب الوسط من ذلك أو القرعة كذا في غاية السروجي * ولو تزوجها على جهاز بنت فلها وسط ما يجهز به النساء كذا في التتارخانية

* (الفصل السادس في المهر الذي وجد على خلاف المسمى) * إن تزوج مسلم امرأة على هذا الدن من الخلل فإذا هو خرف فلها مهر مثلها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن تزوجها على هذا العبد فاذا هو حر يجب مهر المثل عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الهداية * ولو تزوجها على هذا الدن من الخرف فاذا هو خل أو على هذا الخرف فاذا هو عبد أو هذه الميتة فاذا هي ذكيرة فلها المثل في الأصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * ولو قال على هذا الخرف فاذا هو عبد غيره تجب قيمته ولو كان عبداً يجب مهر المثل كذا في العناية * وإذا تزوج امرأة على عبد بعينه فاذا هي جارية أو على ثوب مروى بعينه فاذا هو مروى فان عليه عبد يعدل قيمة الجارية وثوباً مروياً بقيمة المروى كذا في الذخيرة * ولو تزوجها على هذا العبد فظهر مدبراً أو مكناً أو على هذه الامة فظهرت أم ولد تجب في ذلك كله القيمة بالاتفاق كذا في غاية السروجي * سواء كانت المرأة تعلم بحال العبد أم لا كذا في فتاوى قاضيان * وإذا تزوج امرأة مسمى لها شيئاً أو أشار إلى شيء أو أشار إليه ليس من جنس المسمى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إن كانا حلالين فلها مثل الذي سمي وإن كانا حرامين أو كان المشار إليه حراماً كان لها مهر المثل أو كان ذلك مثلاً كالوقت العقد لا يدرى كماله تزوج امرأة على هذا الدن من الخلل فاذا هو طلاء فلها مثل الدن من الخلل وإن كان فيها خرف فلها مهر المثل وإن كان المسمى حراماً والمشار إليه حلالاً اختلفت الروايات فيه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح ما رواه أبو يوسف رحمه الله تعالى عنه أنه إذا أشار إلى حلال كان لها المشار إليه كذا في فتاوى قاضيان * ولو تزوج على هذين العبدتين أو على هذين الدينين من خل فاذا أحدهما حر أو خرف فلها العبد والخل الباقي لا غير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * ولو تزوجها على هذا الرق من السمن فاذا لا شيء فيه كان لها مثل ذلك الرق سمنان كان يساوي

الصوم وفي الهدى رواية أن الحرم إذا قتل صيد الحرم في القياس يلزمه قمتان وفي الاستحسان لا يلزمه إلا ما يلزمه في قتل صيد الحلال ولا يجب عليه لأجل الحرم شيء حلالاً لا قتل صيداً في الحرم بضربه كان على كل واحد منهم نصف قيمته وكذا لو قتله جماعة يقسم القرم على عند الرؤس كافي ضمان الملائن وان ضربه أحدهما ثم ضربه الآخر كان على كل واحد منهم ما ناقصه ضربه ثم غرم كل واحد منهم ما نصف قيمته مضروباً بضربتين ولو كان شركاً الحلال محرماً كان على الحرم جميع القيمة كالأقوتله محرماً على الحلال نصف قيمته كالأقوتله

خلالا ولو كان شريك الحرم مبيدا أو كافرا لاشئ على الصبي والكافر لانهم لا يحاط بان يحق الشرع وعلى الحرم جزاء كمثل حلال اصطلا صيدا في الحرم فقتله في يده حلال كان على كل واحد منهم اجزاء كاملة لا تخلف السبب ويرجع الاخذ على القاتل بما غرم لانه اكد عليه ما كان على شرف السقوط بالارسال فيرجع عليه كافي غاصب الغاصب حلال دل محرم ما أو حلالا على صيد الحرم لاشئ على الدال عندنا ويضمن شجرة الحرم بالقطع كما (٣١٣) يضمن صيده لان شجر الحرم في الحرم بمنزلة صيد الحرم الحرام من الشجر ما ينبت

في الحرم بنفسه مما لا ينبت
الناس عادة كالشوك ونحوه
وأما ما ينبت به الناس عادة
فلا ضمان عليه بقطعه وان
نبت بنفسه ولو أنبت
انسان في الحرم شجرة لا ينبت
الناس عادة كالاراك وأم
غيلان لا يحرم قطعه ولا
ضمان فيه لاهل الحرم
ولو نبتت أم غيلان في أرض
رجل فقطعها انسان كان
على القاطع قيمتان قيمة
لصاحب الأرض لان الشجر
ملكه وقيمة أخرى لحق
الحرم كالمقتل صيدا مملوكا
في الحرم اذا قطع رجلا
شجرة الحرم وأدى قيمتها
يكفر له الانتفاع بها فان
انتفع بها لاشئ عليه لانه
ملك المقتول بالضمان فلا
يغرم بالانتفاع كما لو ذبح
صيد الحرم وأدى الجزاء ثم
أكل وان غرس المقتول
فنت فله أن يقطعه ويصنع
به ما شاء ولو احتش حبش
الحرم كان عليه قيمته
يتصدق بها ولا شئ عليه
في اذخر الحرم لاستثناء النبي
صلى الله عليه وسلم ولا
باس ياخذ كما في الحرم لانها
ليست من الشجر ولا من
الحشيش والكلا ولا ضمان

عشرة وان تزوجها على ما في الرق من السمن فاذا لاشئ فيه كان لها مهر المثل وكذا لو كان في الرق شئ آخر
من خلاف الجنس كذا في فتاوى قاضيان * وفي المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى اذا تزوج امرأته على أرض
وحدها على أن قيم عشرة أجرة في قبضتها المرأة فاذا هي ستة أجرة وكان ذلك قبل أن تزوجهما فلها الخيار ان
شامت أخذت الأرض ولا شئ لها غيرها وان شامت ردت الأرض وأخذت قيمتها في ذلك الموضع لو كانت
عشرة أجرة فان كانت المرأة قد باعت هذه الأرض أو وهبتها وسلمتها ثم علمت أنها ستة أجرة فلا شئ لها غير
الأرض وكذلك اللؤلؤة اذا انتقصت من وزنها والنياب اذا انتقصت من ذرعها ولو لم تكن باعها ولا وهبتها
ولكن غلب عليها دجلة أو نحوها من الأنهار فجرى فيها ما وصارت مستهلكة ثم علمت أنها ستة أجرة بة رجعت
على الزوج بتمام قيمة الأرض وكذلك اذا تزوجها على عشرة أبواب هروية بأعيانها على ان كل ثواب منها
عشاري فوجدت كلها سباعيا فهي بالخيار ان شامت أخذتها وان شامت ردتا وأخذت قيمتها لو كانت
عشارية على مثل حالها التي هي عليه فان وجدت كلها عشارية الا واحدة منها فانها سباعية فهي بالخيار ان
شامت أخذت الثياب ولا شئ لها غيرها وان شامت أخذت الثياب العشارية وردت الثوب الذي وجدته
سباعيا وأخذت قيمته لو كان عشاري على مثل رقعته وجودته كذا في المحيط * ولو تزوجها على عشرين بعينه
فتخه رقبيل القبض روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لها عشرين مثله ان قدر عليه وان عجز فقيمة كذا في
محيط السرخسي * ولو تزوج امرأة على هذه الاثواب العشرة فاذا هي تسعة قال محمد رحمه الله تعالى لها
التسعة وتعام مهر مثلها ان كان مهر مثلها أكثر من قيمة التسعة وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
لها التسعة لا غير اذا كانت قيمة التسعة عشرة دراهم ولو كانت الثياب أحد عشر قال محمد رحمه الله تعالى
يعطيهما عشرة منها أي عشرة شاء وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان مهر مثلها من العشرة الباقية اذا عزل
عزل أحدهما يعزل الآخر ولها الباقي وليس لها غير ذلك وان كان مهر مثلها من العشرة الباقية اذا عزل
الاجود يعزل الاجود ولها العشرة الباقية لا غير وان كان مهر مثلها أكثر من قيمة الاثواب اذا عزل الاجود
وأقل من قيمة الاثواب اذا عزل الآخر كان لها مهر المثل والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا
في فتاوى قاضيان * واذا تزوجها على هذه الاثواب العشرة الهروية فاذا هي تسعة فلها تسعة وثوب آخر
هروى وسط بالاجماع كذا في محيط السرخسي * رجل تزوج امرأة على حنطة بعينها على أن عشرة أكرار
فاذا هي تسعة أكرار كان لها التسعة وكذا حرم من التسعة كذا في فتاوى قاضيان * واذا تزوج امرأة على
أرض على أن فيها ألف نخلة وحدها أو تزوجها على دار وحدها على أن أمينية بالاجر والحص والساج
فاذا الأرض لا تخل فيها واذا الدار لا بناء فيها فهي بالخيار ان شامت أخذت الدار والأرض ولا شئ لها غير ذلك
وان شامت أخذت مهر مثلها وان طلقها قبل أن يدخل بها لم يكن لها الا نصف الأرض ونصف الدار على
ما وجدت عليها الا أن تكون متعتها أكثر من ذلك فيكون الحمار للمرأة ان شامت أخذت نصف الأرض أو
نصف الدار ولا شئ لها غير ذلك وان شامت أخذت المتعة كذا في المحيط

في الحرم ما جف من شجر الحرم وشجرة الحرم ما كان أصله في الحرم ولا عبرة للفن فان كان بعض أصله في الحرم
وبعضه في الحرم لا يجوز أخذه ترجى الحرمة ولورى طيرا على غصن شجرة يعتبر فيه مكان الطير ان كان الصيد لو وقع يقع في الحرم فهو من
صيد الحرم والا فلا ولو كان رأس الصيد في الحرم وقوائمه في الحل فهو صيد الحل ولو كان على العكس فهو صيد الحرم وان كان الصيد قائما
وقوائمه في الحل والباقي في الحرم لا يصل أخذه لان اقراره في النوم لا يكون على التوائمه وكلا لا يحتش حبش الحرم لا يرعى في قول أبي حنيفة

* الفصل السابع في الزيادة في المهر والحط عنه وفيما يزيد وينقص * الزيادة في المهر صحيحة حال قيام
النكاح عند علم ثلثة كذا في المحيط * فاذا زادها في المهر بعد العقد لم يمت الزيادة كذا في السراج
الوهاب * هذا اذا قبلت المرأة الزيادة سواء كانت من جنس المهر أو لا من زوج أو من ولي كذا في النهر الفائق

* والزيادة

ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا بأس بالرعي خلال أخذ صيد من الحل وأدخله في الحرم كان عليه إرساله عندنا ولا يجوز بيعه ولو ذبحه كان عليه الجزاء ولو أرسل كلباً في الحل على صيد فدخل الصيد في الحرم فتبعه الكلب وأخذه لا يباح كله كالأوزجعه آدمي في الحرم ولا شيء على المرسل ولو رمى صيداً في الحل فنفر الصيد ووقع السم به في الحرم قال محمد رحمه الله تعالى عليه الجزاء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما أعلم ولو أرسل في الحرم كلباً على ذئب وأصاب صيداً (٣١٣) أو نص شبكة للذئب ووقع فيه صيد لا شيء عليه ولو أخرج ظبية من الحرم وأدى جزاءها فولدت أولاداً وماتت الأولاد ليس عليه ضمان الأولاد ولو ذبح هذا الصيد قبل التكفير أو بعده كرهه كله تزهوا لو استعان بنفسه في الجزاء كان له ذلك ويجوز به الاتعاق لا لشترى ولا بأس بإخراج ججارة الحرم وتزايه إلى الحل

من الحرم وأدى جزاءها فولدت أولاداً وماتت الأولاد ليس عليه ضمان الأولاد ولو ذبح هذا الصيد قبل التكفير أو بعده كرهه كله تزهوا لو استعان بنفسه في الجزاء كان له ذلك ويجوز به الاتعاق لا لشترى ولا بأس بإخراج ججارة الحرم وتزايه إلى الحل

(فصل في المقتطعات)

دخول البيت حسن ولا بأس بالعمرة عدة عرفة إلى نصف النهار الأفضل أن يبدأ الحاج بحكة فاذا قضى نسكه يمر بالمدينة وأن بدأ بالمدينة جاز المحرم إذا اضطر إلى مسكة وصيد كانت المسكة أولى في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف والحسن رحمه الله تعالى يذبح الصيد ولو كان الصيد مذنباً فالصيد أولى عند الكل ولو وجد صيداً وكلباً فالكلب أولى لأن في الصيد ارتكاب الخطورين ولو وجد صيداً وأمال إنسان يذبح الصيد ولا يأخذ مال الغر ولو وجد صيداً وحلم آدمي كان ذبح الصيد أولى استسماً وأوعى محمد رحمه

والزيادة نعمتاً كدبا حده من ثلاثة أمابالدخول وأما بالخولة العجيبة وأما بوجت أحد الزوجين فإن وقعت الفرة بينهما من غير هذه المعاني الثلاثة بطلت الزيادة وتنصف الأصل ولا تنصف الزيادة كذا في المضمرات وفي فتاوى الشيخ الإمام الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى أن الزيادة في المهر بعد مائة المهر عجيبة وفي إكرامه شيخ الإسلام خواهر زاده رحمه الله تعالى أن الزيادة في المهر بعد الفرة باطلة وهكذا روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وصورة ما روى بشر إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل الدخول به أو بعده ثم زاده في المهر لم تصح وكذلك إذا انقضت عدة المطلقة طلاقاً رجعيها ثم زاده في المهر به ذلك لا تصح الزيادة * وفي القدوري أن الزيادة في المهر بعد موت المرأة جائزة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا تجوز كذا في المحيط * المطلقة الرجعية إذا قال لها زوجه زدت في مهرك لم تصح لأنها محجوة ولو قال لها راجعتك بمهر ألف درهم إن قبلت جاز والأفلا لأنه زيادة في المهر فتتوقف على قبولها وهل يشترط قبول الزيادة في المجلس الأصح أنه يشترط كذا في الظهيرية * امرأة وهبت مهرها من زوجها ثم إن الزوج أشهد أن لها عليه كذا من مهرها تنكحوا فيه واختار عند الفقيه أبي الليث أن إقراره جائز إذا قبلت المرأة كذا في الخلاصة * والاشبه أن لا يصح ولا يجعل زيادة بلا قصد الزيادة كذا في الوجيز للكردي * ولو تزوج امرأة بألف درهم ثم جدد النكاح بالدين اختارنا وفيه ذكر الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى في كتاب النكاح أن على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا تلزمه الألف الثانية ومهرها ألف درهم وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تلزمه الألف الثانية وبعضهم ذكر الخلاف على عكس هذا قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى اختارنا عندنا أن لا تلزمه الألف الثانية كذا في الظهيرية * وقتوى القاضي الإمام على أنه لا يجب بالعقد الثاني شيء إذا ادعى به الزيادة في المهر فيجب المهر الثاني كذا في الخلاصة * قيل ولو وهبت مهرها ثم جدد المهر لا يجب الثاني بالاتفاق وقيل على الاختلاف كذا في معراج الدراية * وإن جدد النكاح للاحتياط لا تلزمه الزيادة بالنزاع كذا في الوجيز للكردي * إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى زوج أمته من رجل على مهر معلوم ثم اعتقها ثم زاده الزوج في المهر شيئاً معلوماً فالزيادة للمولى وروى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الزيادة لها ولا أجبر الزوج على دفع الزيادة إلى المولى وإن باعها فالزيادة للشترى ولا أجبر الزوج على دفع الزيادة إلى المولى قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع حرز زوج أمة بغير إذن مولاها على مائة درهم فقال الزوج للمولى أجز النكاح فقال المولى أجزته على أن تريني الصداق خيس درهمها فإن رضى الزوج بذلك صح ونثبت الزيادة وإن لم يرض به لم تثبت الإجازة وفيه أيضاً مة منكوبة أعنت حتى ثبت لها الخيار وقال لها زوجه زدت في صداقك خمسين درهماً على أن تختار بيني ففعلت صح الاختيار ونثبت الزيادة وتكون الزيادة للمولى وبمثلها لو قال لها لك على خمسين درهماً على أن تختار بيني ففعلت فلا شيء لها وبطل خيارها وفي نكاح المستقضى نكاح امرأته وهي بمحمد ثم إن الزوج مع المرأة اصطلمها على أن أعطاها ألف درهم أن أجازت له النكاح الذي ادعى فهو جائز وكذلك إذا قال لها أريدك مائة على أن تقرتي بالنكاح ففعلت فإن وجدت بينة على أصل النكاح الأول لم يكن له أن يرجع في المائة لأنهم بمنزلة زيادة في المهر كذا في المحيط * وإن حطت عن مهرها صح الخط كذا في الهداية * ولا بد في صحة حطها من الرضا حتى لو كانت مكروهة لم يصح ومن أن لا تكون مريضة مرض الموت هكذا في البصر الرائق

(٤ - فتاوى أول) الله تعالى الصيد أولى من لحم الخنزير وعن بعض أصحابنا رحمه الله تعالى من وجد طعام الغر لا يباح له المسنة وهكذا روى عن ابن سماعة وبشر رحمه الله تعالى أن الغنص أولى من المسنة وبه أخذ الطحاوي رحمه الله تعالى وقال الكرخي رحمه الله تعالى هو بالخيار وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الحج تطوعاً أعظم أجرام الصدقة ثم العتق إذا أراد أن يبيع بحال حلال فيه شبهة فإنه يستدين للبيع ويقضى دينه من ماله وله أن يبيع وعليه دين لا وفاء له وإن كان في ماله وفاء بالدين يقضى الدين ولا يبيع ويكره

ويكره الحج على الجمار
والجمل أفضل ولا بأس
للمعمر أن يتزوج ويكره
الخروج الى الحج انما كره
أحمد أبويه ان كان الولد
محتاجا الى خدمة الوالدان
كان مستغنيا عن خدمته
فلا بأس والاجداد والجدات
عند عدم الابوين بمنزلة
الابوين رجل أو صى
لرجل بألف درهم وبألف
للساكن وأوصى بأن يحج
عنه بألف حجة الاسلام
وثلاث ماله يبلغ ألف درهم
يقسم الثلث بين الكل أثلاثا
ثم ما أصاب الساكن يضم
الى حجة الاسلام حتى يتم
الحج وما فضل من الحج
يكون للساكن لان الحج
فريضة والصدقة تطوع
وكلاهما ما حق الله تعالى
فنفقتم الفريضة وان كان
عليه حج وزكاة وأوصى
لإنسان يقسم الثلث بين
الكل ثم ينظر الى الحج والزيادة
فيبدأ بأعباده الميت ذكره
وان كان عليه فريضة ونذرا
أوجبه على نفسه يبدأ
بالفريضة على كل حال وان
اجتمع تطوع وواجب أوجبه
على نفسه يبدأ بالواجب
قديم ذكره أو آخر وان كان

ويكره الحج على الجمار
والجمل أفضل ولا بأس
للمعمر أن يتزوج ويكره
الخروج الى الحج انما كره
أحمد أبويه ان كان الولد
محتاجا الى خدمة الوالد فان
كان مستغنيا عن خدمته
فلا بأس والاجداد والجدات
عند عدم الابوين بمنزلة
الابوين رجل أو صى
لرجل بألف درهم وبألف
للساكن وأوصى بأن يحج
عنه بألف حجة الاسلام
وثلاث ماله يبلغ ألف درهم
يقسم الثلث بين الكل أثلاثا
ثم ما أصاب الساكن يضم
الى حجة الاسلام حتى يتم
الحج وما فضل من الحج
يكون للساكن لان الحج
فريضة والصدقة تطوع
وكلاهما أحق الله تعالى
فتقدم الفريضة وان كان
عليه حج وزكاة وأوصى
لإنسان يقسم الثلث بين
الكل ثم ينظر الى الحج والزيادة
فيبدأ بأعباده الميت ذكره
وان كان عليه فريضة ونذرا
أوجبه على نفسه يبدأ
بالفريضة على كل حال وان
اجتمع تطوع وأوجب أوجبه
على نفسه يبدأ بالواجب
قديم ذكره أو آخر وان كان

الكل تطوعاً وكان الكل فريضة أو كان واجباً وأوجب على نفسه يداً مجداً أبه الميت وهي من مسائل الأصل رجل نصف مات وترك لابنين وأوصى بأن يحج عنه بمئتي مائة وماله تسعمائة فآثر أحد الابنين بالوصية ومجدلاً آخر وأخذ كل واحد منهم أربع مائة وخمسين نصف ماله ودفع المقر إلى رجل مائة وخمسين حجج عن الميت بذلك ثم أقر الابن الآخر بالوصية فان حج عن الميت بمائة وخمسين بأمر القاضي بأخذ المقر من الجاهل خمسة وسبعين لأن الحج إذا كان بأمر القاضي يجوز عن الميت فافضل عن الوصية بكون للورثة وقد اتفقا

على انه فضل عن الحج مائة وخمسون وذلك الفاضل في يد الجاحد فراجع المقرر عليه نصف ذلك وان كان الحج عن الميت بمائة وخمسين بغير أمر القاضي حج عن الميت بعد اقرار الجاحد مرة أخرى بثلاثمائة لان الاول لم يجوز عن الميت لان الميت أوصى بأن يحج عنه بثلاثمائة فما صرف الى الحج الاول يجعل كالثاني فيحج مرة أخرى بثلاثمائة * (فصل في الادعية والاذكار) * اذا أراد الرجل الخروج الى الحج قالوا ينبغي أن يقضى دينه ويرضى خصومه ويتوب من ذنوبه ويخرج الى الحج خروج (٣١٥) الخارج من الدنيا ويصلي ركعتين قبل أن يخرج من بيته وكذلك بعد الرجوع الى بيته ويقول في در الصلاة حين يخرج اللهم بك انتشرت وبالك توجهت وبك اعتصمت وعليك توكلت اللهم أنت ثقتي وأنت رجائي فاكفني ما أهمني وما لا أهتم به وما أنت أعلم به مني عز جارك ولا اله غيرك اللهم زدني التقوى واغفر لي ذنوبي ووجهي للخير أينما توجهت اللهم اني أعوذ بك من وعناء السفر وكآبة القلب والحور بعد الكور وسوء المنظر في الأهل والمال فاذا خرج يقول بسم الله لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم توكلت على الله اللهم وفقني لما تحب وترضى واحفظني من الشيطان الرجيم وبقراً آية الكرسي وسورة الاخلاص والمعوذتين مرة مرة واذا ركب الدابة يقول بسم الله والحمد لله الذي هدانا للاسلام وعلمنا القرآن ومن علينا بنبيه محمد عليه السلام الحمد لله الذي جعلني في خير أمة أخرجت للناس سحان الذي سخرنا هذا وما كان له مقرنين واننا الى ربنا لنقبلون والحمد لله رب العالمين

نصف قيمة النقصان ليس لها غير ذلك وان كان فاحشاً ان شئت أخذت نصف الخادم واتبع الاجنبى بنصف قيمة النقصان وان شئت تركت الخادم على الزوج وأخذت من الزوج نصف قيمة الخادم يوم العقد ثم الزوج يتبع الجاني بجملة النقصان هذا اذا حصل النقصان في يد الزوج وان حصل النقصان في يد المرأة ثم طلقها قبل الدخول به فان كان باقة سماوية والنقصان يسيراً أخذ الزوج نصف المهر معيبا ليس له غير ذلك وان كان النقصان فاحشاً ان شاء أخذ النصف كذلك معيباً من غير ضمان النقصان وان شاء ترك ذلك على المرأة وضمن نصف قيمته صحها يوم القبض وان كان هذا النقصان في يد المرأة بعد الطلاق عامة المشايخ رحمهم الله تعالى على أن للزوج أن يأخذ نصفها مع نصف النقصان وهكذا ذكر القدوري في شرحه وهو الصحيح * وان كان النقصان قبل الطلاق أو بعد الطلاق بفعل المرأة فهذه ومالو كان النقصان باقة سماوية سواء وان كان النقصان بفعل المهر فكذلك الجواب أيضاً وان كان النقصان قبل الطلاق بفعل الاجنبى ينقطع حق الزوج عن المهر وعليها نصف القيمة للزوج يوم قبضته لان الاجنبى قد ضمن الارش فتصير هذه الزيادة منفصلة الآن تكون هي أبرأت الجاني عن الجذابة أو هلك الارش في يدها قبل الطلاق فينشد ينصف لزوج المانع وان كان هذا النقصان بعد الطلاق ذكر الحاكم الشهيدان هذا ومالو حصل النقصان قبل الطلاق سواء ذكر القدوري في شرحه ان الزوج يأخذ نصف الاصل وهو بالخيار في الارش ان شاء اتبع الجاني واخذ منه نصف الارش وان شاء أخذ من المرأة وان كان النقصان قبل الطلاق بفعل الزوج فهذا ومالو كان النقصان بفعل الاجنبى سواء وان هلك الصداق في يد الزوج ثم طلقها قبل الدخول به اقلها على الزوج نصف القيمة يوم العقد وان هلك في يد المرأة ثم طلقها قبل الدخول به اقلها على المرأة نصف القيمة يوم القبض كذا في المحيط * وليس للمرأة خيار الرؤية في المهر ولا تركة الابيع فاحش وانما لا يرد المهر بالعبء اليسر اذا لم يكن مكبلاً أو موزوناً ما اذا كان مكبلاً أو موزوناً فترد بالعبء اليسر كذا في الظهيرية * ولو تزوج امرأة على أمة بعينها ماتت في يدها ثم علمت أنها عبياء رجعت عليه بنقصان أحمى كافي البيع وان لم تكن الأمانة معينة فالمرأة تضمن قيمتها عيها وضمن الزوج قيمة خادم وسط قيمتها صان ويرد عليها فضل ذلك وان كانت قيمتها عيها أكثر من قيمة خادم وسط لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشئ كذا في محيط السرخسي (الفصل الثامن في السمعة) اذا تزوج امرأة على صداق في السر وسمع في العلانية بأكثر من ذلك فالمسئلة على وجهين (الاول) أن يتواضع في السر على مهر ثم تعاقدا في العلانية بأكثر من كان ماتعاقدا عليه في العلانية من جنس ما تواضع عليه في السر الا أنه أكثر مما تواضع عليه في السر فان اتفقا على المواضعة أو أشهد الرجل عليها أو على وليها ان المهر هو المسمى في السر والزيادة سمعة فالمهر ما تواضع عليه في السر وان اختلفا فادعى الزوج المواضعة في السر على ألف وانكرت المرأة المواضعة على ذلك فالمهر هو المسمى في العقد ويكون القول قول المرأة الآن يقوم للزوج بينه وان كان ماتعاقدا عليه في العلانية من خلاف جنس ما تواضع عليه فان لم يتفقا على المواضعة فالمهر هو المسمى في العقد وان اتفقا على المواضعة ينقصد النكاح بمهر المثل واذا تواضع الرجل والمرأة في السر ان المهر دنائير ويتزوجها في العلانية على أن لا مهر لها كان مهرها الدنانير التي تواضع عليها في السر وان تزوجها في العلانية على أن لا تكون الدنانير مهرها أو تزوجها في العلانية وسكت عن المهر ينقصد النكاح بمهر المثل في الوجهين جميعاً (الوجه الثاني) أن يتعاقدا

و بلي عند حرامه فاذا دخل الحرم يقول اللهم هذا البيت بيتك والحرم حرملك وأمنك والعبد عبدك وهذا مقام العائذ المستجير بك من النار فقتني من عبدك يوم تبعث عبادك ووفقني لما تحب وترضى وحرم لحى ودمى وشعرى وبشرى على النار واذا رأى الكعبة يقول الله أكبر الله أكبر اللهم أنت السلام ومنك السلام حنينا ربنا بالسلام اللهم زدني يتك هذا تعظيماً وتشرىفاً وتكراماً ومهابة وزدني حج واعتمر تعظيماً وتشرىفاً ومهابة وتكراماً فاذا دخل المسجد الحرام يقول بسم الله السلام على رسول الله اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب

رحمك السلام على ملائكة الله أن شهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله بسم الله دخلت وعلى الله توكلت اللهم اهد قلبي وسدد لساني
واقبل توبتي وثبني بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة اللهم اني أسألك في مقامي هذا أن ترحمني وتقبل عثرتي وتضع غي وزري اللهم
أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ثم يبدأ بالحج ويستهله ولا يبدأ بغيره لأن يكون القوم في الصلاة فيدخل في الصلاة ويقول عند
استلام الحجر بسم الله الله أكبر أشهد (٣١٦) أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله آمنت بالله وكفرت بالجبث والطاغوت

واللات والعزى وما يعبدون

من دون الله ان ولي الله
الذي نزل الكتاب وهو يتولى
الصالحين لا اله الا الله ايماننا
بك وتصديقنا بكتابك ووفاء
بعهدك واتساع السنة نبينا
اللهم اغفر لي ذنوبي وطهر لي
قلبي واشرح لي صدري
ويسر لي أمري وعافني فمين
نعاف فان لم يمكسه تقبل
الحجريس الحجر بيديه ثم
يمسح بيديه وجهه وان لم
يقدر على استلام الحجر لرجله
يقوم بمحذاها بالحجر مستقبل
الحجر ويرفع يديه ويقول الله
أكبر الله أكبر لا اله الا الله
والله أكبر أشهد أن لا اله الا
الله وأن محمدا عبده ورسوله
ثم يقول ما يقول عند
استلام الحجر ويمسح وجهه
بيديه وكما يحرف في الطواف
بالركن اليماني يقول ربنا
آتتنا في الدنيا حسنة وفي
الآخرة حسنة وقنا عذاب
النار وعند الركن العراقي
يقول رب اغفر وارحم وتجاوز
عما تعلم انك أنت الاعز الاكرم
فيمسح بيده عن وجهه ويقول
تحت الميزاب اللهم اظني
تحت ظل عرشك يوم لا ظل
الا ظل عرشك لا اله غيرك

في السر على مهر ثم أقر في العلانية بأكثر من ذلك فان اتفقا على ما تواضعا في السر وأشهد أن الزيادة في
العلانية سمعة فالمهر والمذكور عند العقد في السر فاما إذا لم يشهد أن الزيادة في العلانية سمعة ففي شرح
مختصر الطحاوي على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى إن المهر هو مهر العلانية ويكون هذا زيادة
على المهر الاول سواء كان من جنسه أو من خلاف جنسه غير أنه إذا كان خلاف جنسه فجميعه يكون زيادة
على المهر الاول وان كان من جنسه فبقدر الزيادة على المهر الاول يكون زيادة وذو كرشح الاسلام رحمه الله
تعالى انهم ما إذا تعاقدا في السر بألف وأظهر في العلانية خلاف ذلك ثم اختلفا فقال الزوج ما أقررت به في
العلانية هزل وقالت المرأة لا بل جسدنا قول المرأة والمهر هو المذكور في العلانية لأن يقوم للزوج
بينة على ما ادعى هكذا في الذخيرة

(الفصل التاسع في هلاك المهر واستحقاقه) لو تزوجها على شيء بعينه وهلك قبل التسليم أو استحق فان
كان ذلك من ذوات الامثال رجعت على الزوج بالمثل والاف بالقيمة كذا في المحيط * وكذلك لو هبت العين
المهورة للزوج ثم استحق ترجع عليه بقيتها كذا في الظهيرية * ولو استحق نصف الدار المهورة ان شئت
أخذت الباقي ونصف القيمة وان شئت أخذت كل القيمة فان طلقها قبل الدخول بها فليس لها الا النصف
الباقى كذا في محيط السرخسي * ولو تزوج امرأته على أبيها عتق فان استحق الاب ثم ملكه الزوج قبل
القضاء بالقيمة لها لم يكن لها الا الاب ولو ملكه الزوج بالقيمة لها فليس لها ان تأخذ الاب واذا ملكه الزوج
في الفصل الاول لا تملك المرأة الا بالقضاء أو بتسليم الزوج اليها ويجوز تصرف الزوج فيه قبل القضاء للمرأة
والتسليم اليها كذا في الظهيرية * ولو تزوجها على عبد الغير أو على عبد نفسه ثم استحق تجب قيمة العبدان
لم يجز المستحق ولو وصل العبد اليه بسبب قبل القضاء عليه بالقيمة يؤمر بتسليمه كذا في العتامة

(الفصل العاشر في هبة المهر) للمرأة أن تهب مالها الزوجها من صداق دخل بها زوجها أو لم يدخل وليس
لأحد من اوليائها أب ولا غيره الاعتراض عليها كذا في شرح الطحاوي * وليس للاب أن يهب مهر ابنته
عند عامة العلماء كذا في البدائع * وللولي أن يهب صداق امته من زوجها وكذلك مدبرته وأمه ولده وأما
المكاتبه فالمهر لها وهبة المولى لا تصح ولا يبرأ الزوج بدفعه الى المولى كذا في شرح الطحاوي * امرأته الميت
اذا وهبت المهر من الميت جاز ولو وهبت حالة الطلق ثم مات لا تصح كذا في السراجية * ولو وهبت من
ورثته يجوز ولو وهبت مهرها بشرط فان وجد الشرط يجوز وان لم يوجد يعود المهر كما كان ههنا كذا في
التارخانية * فان تزوجها على ألف فقبضتها وهبتها ثم طلقها قبل الدخول بها يرجع عليها بمائة مائة
وكذا إذا كان المهر مكيلا أو موزونا آخر في الذمة لم يمتنعها فان لم تقبض الا ألف حتى وهبتها ثم طلقها
قبل الدخول بها لم يرجع واحد منهم ما على صاحبها بشئ ولو قبضت خمسمائة ثم وهبت الا ألف كلها
المقبوض وغيره أو وهبت الباقي ثم طلقها قبل الدخول بها لم يرجع واحد منها بشئ على صاحبها عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى ولو كانت وهبت أقل من النصف وقبضت الباقي فعنده يرجع عليها الى تمام النصف
كذا في الهداية في المشتق ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى ولو دفع الا ألف كلها اليها ثم اختلعت فيه بألف قبل
أن يدخل بها يرجع عليها في القياس بخمسمائة وفي الاستحسان لا يرجع عليها بشئ كذا في المحيط * ولو
تزوجها على ما يتعين بالتعيين كالعروض فوهبت له نصفه أو كله قبضت أو لم تقبض ثم طلقها قبل الدخول لم

يا أرحم الراحمين وعند الركن الشامي يقول اللهم اجعله حجاجا مبرورا وذنبا مغفورا وسعيام مشكورا
وجبارة لن تزور برحمتك يا عزير يا غفور ويقول في جميع طوافه اللهم اني أعوذ بك من الكفر والشك والشرك والتفارق والفقر والذل
وسوء الاخلاق وبعد الطواف يصلي ركعتين عند المقام أو حيث ما تيسر يقرأ في الاولى قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله
أحد وان قرأ غير ذلك جاز ثم يدعو للمؤمنين والمؤمنات ويقول بعد ذلك اللهم وفقني لما تحب وترضى وحبني عما تكره وتسخط وثبني

على ملة نبيك وخذلك ابراهيم عليه السلام ثم يخرج الى الصفا فيصعد الصفا ويستقبل البيت ويرفع يديه ويكبر ثلاثا ويقول بين كل تكبيرتين لا اله الا الله وحده لا شريك له الى آخره لا اله الا الله ولا نعبد الاياه لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره المشركون والحمد لله رب العالمين الحمد لله الذي صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله الها واحد احد اصدالم يتخذ صاحبه ولا ولدا اللهم اجعل هذا حجابي وروسي عيامتكم وروا وعلام مقبولا وتجارة لن (٣١٧) تبور برحمتك يا ارحم الراحمين واذا

نزل من الصفا يقول اللهم استمعلي لسنتك وسنة نبيك وتوفني على ملتك وملة رسلك واعذني من مضلات الفتن برحمتك يا ارحم الراحمين ويقول في بطن الوادي في سعيه رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم واهدني للتي هي اقوم ونجني من حرجهم فانك تعلم ولا أعلم ثم يصعد المروة وينظر الى البيت فيقول مثل ما قال على الصفا ويقول ايضا على الصفا والمروة اللهم اعصمني على دينك وطواعيتك وطواعية رسلك وجنبي معاصيك اللهم اذهب عني للاسلام فلا تنزعني ولا تنزعني منه حتى توفي عليه اللهم يسر لي اليسرى وجنبي العسرى واغفر لي في الآخرة والاولى اللهم أعني ولا تعن علي وانصرني ولا تنصر علي واجعلني لك شاكرا اذا كرا واهبا اذا اها منيبا تقبل توبتي واغسل حوبتي واهد قلبي وسدد لساني فاذا كان يوم التروية وذهب الى منى ودخل منى يقول هذا منى وهو عمدا للتنا

يرجع عليها بشئ ولو تزوجها على حيوان أو عرض في الذمة فكذا الجواب كذا في الكافي * سواء قبضت أو لم تقبض هكذا في الكفاية * واذا وهبت الصداق من أجنبي وسلطته على القبض فقبض ثم طلقها قبل الدخول بها يرجع عليها بنصفه * ولو قبضت الصداق ووهبته من الأجنبي ثم وهبه من الزوج ثم طلقها قبل الدخول بها يرجع عليها بالنصف الدين والعين فيه سواء كذا في المحيط * اذا باعته المرأة أو وهبته على عوض ثم طلقها يرجع عليها بمثل نصفها اقيماله مثل أو نصف القيمة فيما لا مثل له ثم ان كانت باعته قبل القبض فعليها نصف القيمة يوم البيع وان كانت قبضت ثم باعته فعليها نصف القيمة يوم القبض كذا في البدائع * رجل قال ما لطلعت لا تزوجك ما لم تهيني مالا على من المهر فوهبت مهرها على أن يتزوجها ثم أبى أن يتزوجها فالمهر باق على الزوج أولم يتزوج كذا في الخلاصة * مثل عن قال لامرأته أبرئيني من مهر كذا حتى أهب لك كذا فقالت أبرئك ثم أبى الزوج أن يعطيها شيئا فالمهر بماله كذا في الحاوي * امرأة أقرت بانها مدركة ووهبت مهرها من زوجها قالوا ينظر الى قدتها فان كان قدتها قد المذكرات صح اقرارها حتى لو قالت بعد ذلك ما كنت مدركة لم يقبل قولها وان لم يكن قدتها قد المذكرات لا يصح اقرارها قال رضى الله تعالى عنه وينبغي لقاضي ان يحتاط في ذلك ويأمرها عن سنها ويقول لها بما اذا عرفت ذلك كما قالوا في غلام أقر بالبلوغ ان القاضي يسأله عن وجهه ويحتاط في ذلك كذا في فتاوى قاضيان * اختلفا في هبة المهر فقالت وهبته لا بشرط أن لا تطلقني فقال بغير شرط فاقول قولها كذا في القنية

(الفصل الحادى عشر فى منع المرأة نفسها بغيرها والتأجيل فى المهر وما يعلق بهما) فى كل موضع دخل بها أو وصحت الخلوة وتنا كد كل المهر لو أرادت أن تمنع نفسها الاستيفاء المجل لها ذلك عنده خلافا لهما وكذا لا يمنع من الخروج والسفر والحج التطوع عنده الا اذا خرجت خروجا فاحشا وقبل تسليم النفس لها ذلك بالاجماع وكذا اذا دخل بها وهي صغيرة أو مكروه أو مجنون فلا بد حبسها حتى يوفى لها المجل كذا فى العناية * ولو دخل الزوج بها أو خلاها برضاها فلها أن تمنع نفسها عن السفر بها حتى تستوفى جميع المهر على جواب الكتاب والمجل في عرف ديارنا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ليس له ذلك وكان الشيخ الامام الفقيه الزاهد أبو القاسم الصفا رحمه الله تعالى يفتى في السفر بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي منع النفس بقولهما واستحسن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى اختياره كذا فى المحيط * واذا أوفاهما مهرها نقلها الى حيث شاء وكثير من المشايخ على أنه ليس للزوج أن يسافر بها في زمانها وان أوفاهما المهر وان كان ينقلها الى القرى أين أحب وعليه الفتوى وله أن ينقلها من القرية الى المصر ومن القرية الى القرية كذا فى الكافي * زوج ابنته البكر البالغة فأراد أن يزوجها القهول الى بلد آخر بهياله فله أن يحملها معه وان كره الزوج ذلك اذ لم يكن أعطاها المهر وان كان قد أعطاها المهر فليس له ذلك الا برضا الزوج كذا فى المحيط * فان أعطاها المهر الا درهم او واحد فلها أن تمنعه عن نفسها وليس له استرجاع ما قبضت كذا فى السراج الوهاج * صغيرة زوجت فذهبت الى زوجها قبل قبض الصداق كان لمن له حق امساكها قبل النكاح أن يردّها الى منزله وينعها من الزوج حتى يدفع الزوج مهرها الى من له حق القبض كذا فى فتاوى قاضيان * واذا زوج المم بات أخيه وهي صغيرة بصداق مسمى وسلمها الى الزوج قبل قبض جميع الصداق فالتسليم فاسد وترد الى بيتها كذا فى التنجيس والمزید ولا يشترط احضار المرأة لاستيفاء الاب مهر ابنته ولو طالب الزوج الاب بتسليم المرأة

عليه من المناسك فن علينا بجموع الخسرات كما مننت على أوليائك وأهل طاعتك وانما أنا عبدك وابن عبدك ناصيتي بيدك تفعل بي ما أردت اللهم واباك أدعو ومنك أرجو قبلغنى صالح أملى واغفر لى ذنبي وقضى عذاب النار واذا توجه الى عرفات يقول اللهم اليك توجهت وعليك توكلت وبك اعتمدت واباك أردت أسألك أن تشارك لى فى سفرى وأن تقضى لى بعرفات حاجتى وأن تغفر لى ذنوبى يا ارحم الراحمين واذا وقف بعرفات يكثر الثناء على الله تعالى والثناء على النبي صلى الله عليه وسلم والاستغفار لنفسه وللوالدين

والمؤمنين والمؤمنات وليكن عامة دعائه بعرفات لاله الا الله وحده لا شريك له الى آخره لاله الا الله لا نعبد الا الله لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره المشركون اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم وانت لا تتخلف اليه عباد الله هم وهذامقام المستخير العائد بك من النار فاجرتني من النار بعفوك وأدخلني الجنة برحمتك اللهم اذهب عني للاسلام فلا تترعه مني ولا تنزعني منه حتى تقضي وأنا عليه ووفقي لما فترضت علي وأعني على طلب رضاك وأدام حقك (٣١٨) واجعلني من أعظم عبادك نصيبا من خير تقسمه في هذه المعيشة بين عبادك

اله الحين من نورته دى به
أورجته تنشرها أورزق
بسطه أوضرتكشفه أو
بلاء تدفعه أوفنته تصرفها
اللهم آمن روعتي واستر
عورتى وأقلى عترتى واقض
عني ديني واغفر لي ولوالدي
وقرأتي وأحبتي اللهم انك
دعوت الى الحج ووعدت
المغفرة على شهود مناسكك
وقد أجبتك ولكل وفد
جائز فاجعل جائزتي من
موقفي هذا أن تغفر لي ذنوبي
وبوئني في الدنيا حسنة وفي
الآخرة حسنة وقنا عذاب
النار واذا أفاض من عرفات
الى المزدلفة يقول لاله الا
الله الله أكبر الحمد لله الذي
لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك
في الملك اللهم اليك أفضت
ومن عذابك أشفقت واليك
رغبت ومنك رعبت فاقبل
نسكي واجح حوبي وأعظم
أجري وزدني التقوى وسلم
دينى وزدني علما وحلما واذا
أتى المزدلفة يقول اللهم
هذا جمع أسألك أن ترزقني
فيه جوامع الخير كله اللهم
وب المشعر الحرام ورب
الركن والمقام ورب البلد
الحرام ورب المسجد الحرام
ورب الحل والحرام أسألك

فان كانت في منزله وعليه تسليمها اليه وان لم تكن ولا يقدر على تسليمها فليس له قبض الصداق وان كانت
في منزله ولكن اتهمه الزوج في تسليمها فالقاضي يأمر الاب بأن يعطيه كفيلا بالمهر وبأمر الزوج بدفع المهر
اليه ولو كانت الخصومة في المهر بالكوفة والبنات بالبصرة لا يكاف الاب بنقل البنت الى الكوفة ولكن
يقال للزوج ادفع المهر الى الاب واخرج معه الى البصرة وتأخذ المرأة هناك كذا في محيط السرخسي * وان
ينواقدر المجل بمجل ذلك وان لم يبينوا شيئا ينظر الى المرأة والى المهر المذكور في العقد انه كم يكون المجل لمثل
هذه المرأة من مثل هذالمهر فيجعل ذلك مجلا ولا يقدر بالربح ولا بالخس وانما ينظر الى المتعارف وان
شرطوا في العقد بمجل كل المهر يجعل الكل مجلا وترك العرف كذا في فتاوى فاضيل خان * ولو باعها بالمهر
متاعا فلها أن تمنع نفسها منه حتى تقبض المتاع وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى واذا قبضت المهر فاذا هو
زوف أو دراهم لا تنفق فلها أن تمنع نفسها منه حتى يدها ولو كان دخل به ابرضاها ثم وجدت المهر
المقبوض زوفا وما أشبه ذلك أو كان متاعا اشتريت منه وقبضته فاستحق بعد ما دخل بها فليس لها أن تمنع
نفسها منه كذا في المحيط * في المشتق اذا كان المهر حالا فاحالت عليه غريم لها بالمهر فلها أن تمنع نفسها منه
حتى يأخذ غريمها المهر ولو كان الزوج أحالها بالمجل على غريم له على ان أبرأته من المهر في الاستحسان ليس
له أن يدخل بها حتى تأخذ المهر هكذا في الذخيرة * واذا كان المهر مؤجلا فاعلموا ما قبل الاجل ليس لها
أن تمنع نفسها التمس وفي المهر على أصل أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في البدائع * تزوج امرأة
على ألف الى سنة فاراد الزوج الدخول بها قبل السنة قبل أن يعطيها شيئا فان شرط الزوج الدخول بها في
العقد قبل السنة فلا ذلك وليس لها المنع عنه بخلاف كذا في جواهر الاخلاط * وان لم يشترط قال محمد
رحمه الله تعالى له ذلك كالبيع وبه كان يفتي الامام الاستاذ ظهير الدين وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ليس
له ذلك وبه كان يفتي الصمد الشافعي كذا في الخلاصة * ولو شرط عليها أن يدخل بها قبل ايفاء المجل صح
الشرط ولو كان المهر مؤجلا ثم عمل عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لها أن تمنع كذا في العتبية * ولو كان
بعضه عاجلا وبعضه آجلا فاستوفت العاجل وكذلك لو أجلته بعدا لمقدمه لمؤمته ليس لها أن تحبس
نفسها وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لها أن تحبس نفسها الى استيفاء البدل عند الاجل كذا في شرح
الجامع الصغير لفاضيل خان * ولو قال فله من مجل ونصفه مؤجل كجبرت العادة في ديالنا ولم يذكروا الوقت للمؤجل
اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجوز الاجل ويجب حالا وقال بعضهم يجوز ويصح ذلك على وقت وقوع
الفرقة بالموت أو بالطلاق وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ما يؤيد هذا القول كذا في البدائع * لا خلاف
لاحداث تأجيل المهر الى غاية معلومة فهو صحيح وان كان لا الى غاية معلومة فقد اختلف المشايخ
فيه قال بعضهم يصح وهو الصحيح وهذا لان الغاية منه - لومة في نفسها وهو الطلاق أو الموت ألا يرى أن
تأجيل البعض صحيح وان لم ينص على غاية معلومة كذا في المحيط * وبالطلاق الرجعي - يتجمل المؤجل ولو
راجعها لا يتأجل كذا أفتي الامام الاستاذ كذا في الخلاصة * ولو ارتدت والى اذبا لله تعالى ثم أسلمت
وأجبرت على النكاح هل لها أن تطالبه بيقية المهر فيه اختلف المشايخ كذا في المحيط * في المشتق ولو تزوج
امرأة على ثوب موصوف الى أجل فلحل الاجل غصبت من الزوج ثوبا على تلك الصفة فهو قصاص كذا
في الذخيرة * رجل تزوج امرأة على ثياب معلومة موصوفة الطول والعرض والرقعة مؤجلا فاعطاها قبة

ان تبلغ روح محمد صلى الله عليه وسلم أسألك بنور وجهك الكريم أن تغفر لي ذنوبي وترحمني وتجمع علي اله - دى أمرى
وتجعل التقوى زادى وذخري والجنة ما أبى وهب لي رضاك عني في الدنيا والآخرة ما من هو خير كله أعطني من الخير كله واصرف عني الشر كله
اللهم حرم لحبي وعظمي وشحمي وسائر جوارحي على النار برحمتك يا أرحم الراحمين وانار لي الجمار بكبر مع كل حصة ويقول اللهم اجعله
جبارا ورواديا مغفورا وسعيها مشكورا واذا وجهه هديه الذبح يقول بوجهته وجهي للذي فطر السموات والارض حنيقا وما أنا من

المشركين انصلاقي ونسكي ومحباي ومعاي لله رب العالمين لا شريك له وذلك أمرت وأنا أول المسلمين اللهم هذا منك ولك واليك اللهم تقبله مني كما تقبلت من ابراهيم عليه السلام بفضلك وجودك يا أكرم الأكرمين ويقول عند الخلق اللهم بارك في نفسي واغفر لي ذنوبي واجعل لي بكل شعرة منها نورا يوم القيامة ثم يرجع الى مكة ويطوف طواف الصدر ويشرب من ماء زمزم فانه دواء لكل داء وشفاء عن كل بلاء قال صلى الله عليه وسلم ان ماء زمزم لما يشرب يقول عند شرب الماء اللهم اني أسألك رزقا واسعا (٣١٩) وعلما نافعا وشفاء من كل داء

يا أرحم الراحمين اللهم هذا غياث ولد ابراهيم خليلك فاغني من كذا واذك كذا واذ اوقف الى الملتزم يلتزمه ويرفع يده اليك الى عتبة الباب ويقول السائل يسألك من فضلك ومغفرتك ويرجو رحمتك ويكثر التضرع والدعاء ويقول عند وداع البيت اللهم لك حجبت وبك آمنت وعليك توكلت ولك أسلمت واياك أردت فتقبل نسكي واغفر لي ذنوبي وكفر عني سيأتي واستعملني في طاعتك أبدا ما بقيتني وأعذني من النار اللهم اني أستودعك ديني وأمانتي وخواتيم علي فاحفظها علي وعلى كل مؤمن ومؤمنة لك سمع الدعاء اللهم لا تجعل هذا آخر العهد من بيتك وارزقني العود اليه وأحسن أوقتي حتى تبلغني أجلي وأكفني مؤنتي وموتة عيالي وجمع خلقك آيئون ناسيون عابدون ساجدون ولرب حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله وحده لا شريك له واذا أتى المدينة لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم بأنبياء

النياب كان لها أن لا تقبل القيمة وان لم يكن لها أجل لم يكن لها أن تنفع عن أخذ القيمة كذا في الظهيرة رجل تزوج امرأة بألف على أن يقدما تسير له والبقية الى سنة كل ألف كله الى سنة الا أن تقم المرأة البينة انه تسير له منها شي أو كله فتأخذه كذا في فتاوى قاضيخان * امرأة زوجت بنتها وهي صغيرة وقبضت صداقها ثم أدركت فان كانت الام وصيتها فلها أن تطالب أمها بالصداق دون زوجها وان لم تكن الام وصيتها فلها أن تطالب زوجها والزوج يرجع على الام وكذا في غير الاب والجد من الاولياء رجل قبض مهر ابنته من الزوج ثم ادعى عليه الرذاتيان كانت المرأة بكر المصدق لا البينة وان كانت ثيبا صدق كذا في محيط الدر خشي في باب انكاح الصغرى وللأب والجد والقاضي قبض صداق البكر الصغيرة كانت أو كبيرة الا اذا نكحت وهي بالغة صح النكاح وليس لغيرهم ذلك والوصي يملك ذلك على الصغيرة وفي البنت البالغة حق القبض لها دون غيرها ولو أقر الاب انه قبض صداقها في صغرها وهي صغيرة وقت الاقرار يصدق وان كانت بالغة حين أقر لا يصدق ولم يضمن الاب للزوج شيئا لانه صدقه الا أن يقبض بشرط أن تبرأ بنته كذا في العتامة في النصل الثاني فيمن لا يجوز نكاحها بالمحرمة وغيره من كتاب النكاح * رجل تزوج بالغة ودفع اليها بمهرها ضيعة فلما بلغها الخبر قالت لا أرضى بما فعل الاب فهذا على وجهين أما ان كان ذلك في بلد لم يجز التعارف بدفع الضيعة بالمهر أو في بلد جرى التعارف في الوجه الاول لم يجز بكرا كانت أو ثيبا وفي الوجه الثاني جاز هذا اذا كانت المرأة بالغة وان كانت صغيرة فأخذ الاب مكان المهر المسمى ضيعة لا تساوي المهر فان كان في بلد لم يجز التعارف انهم يأخذون الضيعة بأضعاف قيمتها لم يجز وان كان في البلد جرى التعارف انهم يأخذون الضيعة بأضعاف قيمتها جاز صغرة لا يستمتع بها زوجها فللاب أن يطالب الزوج بمهرها كذا في التجنيس والمزيد

(الفصل الثاني عشر في اختلاف الزوجين في المهر) اذا اختلف الزوجان في قدر المهر حال قيام النكاح عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يحكم مهر المثل فان شهدا لاحدهما كان القول قوله مع البين على دعوى الاختراف قال الزوج المورأف وقالت هي أألفان ومهر مثلها ألف وأقل كان القول قوله مع البين بالله ما تزوجها بألفي درهم فان نكل تثبت الزيادة وان حلف لا تثبت وأيهما أقام البينة قضى له وان أقاما جميعا قضى بينهما وان كان مهر مثلها ألفين أو أكثر كان القول قوله مع البين بالله ما تزوجت بألف فان نكلت تثبت الألف وان حلفت فلها أألفان أو بالتسمية لاختيار الزوج فيها أو ألف يحكم مهر المثل له الخيار فيها ان شاء أدى من الدراهم وان شاء من الدنانير وأيهما أقام البينة يقضى بينهما وان أقاما جميعا قضى بينهما الزوجون كان مهر مثلها ألفا وخمسة مائة فما قلنا نكل الزوج له أألفان بطريق التسمية وان نكلت هي يقضى بألف وان حلفتا جميعا يقضى بألف وخمسة مائة ألف بطريق التسمية وخمسة مائة يحكم مهر المثل ويخير الزوج في الخمسة مائة وأيهما أقام البينة قبلت بينته وان أقاما يقضى بألف وخمسة مائة ألف بطريق التسمية وخمسة مائة بطريق الحلف في فصل واحد وهو ما اذا لم يكن مهر المثل شاهدا لاحدهما أما اذا كان مهر المثل شاهدا لاحدهما كان القول قول من شهد له مهر المثل مع يمينه ولا ينفى الفان وهو الصحيح كذا في شرح الجامع الصغرى قاضيخان * وذكر الكرخي اذا لم تكن له ما يمينه فانها ان أولادها حلفتا يحكم مهر المثل عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما

بالسكنة والوقار والهيبة والاحلال لانها محل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومهبط الوحي ونزول الملائكة روي أنه ينزل في كل يوم سبعون ألف ملك يحفون بالقبر الى قيام الساعة واذا دخل المدينة يقول اللهم رب السموات وما أظلل ورب الارضين وما أقلل ورب الرياح وما ذرين أسألك خبر هذه البلدة وخبر أهلها وخبر ما فيها ونعوذ بك من شرها ومن شر ما فيها وشر أهلها اللهم هذا حرم رسولك فاجعل دخولي فيه وقاية من النار وأمانا من العذاب وسوء الحساب واذا دخل المسجد يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب

رحمتك اللهم اجعلني اليوم من أوجه من توجه اليك وأقرب من تقرب اليك وأنجح من دعائك واتبني رضاك ثم يصلي ركعتين حيث شاء من المسجد وان أراد الموضع الذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فيه الصلاة بالناس يأتي المنبر وعن يساره ثابوت موضوع فيصلي خلف الثابوت فذلك مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم فاذا صلى ركعتين يقصد القبر على سكينته وقارو فراغ قلب من أمور الدنيا ويذهب الى موضع من وجه القبر وفي ذلك الموضع (٣٣٠) رخامة يضاهم كبة في حائط القبر فيكون فوق رأسه قنديل كبير معلق فاذا وقف

هناك فقد وقف عند وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يقول السلام عليك يا نبي الله ورحمة الله وبركاته أشهد أنك رسول الله قد بلغت الرسالة وأديت الامانة ونصحت الامة وجاهدت في أمر الله حتى قبضك الله تعالى حميدا محمودا فجزاك الله عن صغيرنا وكبيرنا خير الجزاء وصلى الله عليك أفضل الصلاة وأزكاهم اللهم اجعل نبينا يوم القيامة أقرب النبيين وأعطه الدرجة والوسيلة وأوردنا حوضه واسقنا بكأسه وارزقنا شفاعته واجعلنا من رفقاءه يوم القيامة اللهم لا تجعل هذا آخر العهد من قبري نبينا صلى الله عليه وسلم وارزقنا العود اليه يا ذا الجلال والاكرام ويدعو صاحبيه أي بكرو وعرضي الله عنهما فيقول السلام عليكما ويسأل حاجته ويكثر الصلاة بالمدينة مادام فيها لما جاء في الآثار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تعدل ألف صلاة فيما سوا من المساجد قالوا ليس

الله تعالى قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي وهو الاصح هكذا في المحيط * وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * وان كان المهر دينامو صوفا في الدمة بأن تزوجها على مكيل موصوف أو موزون موصوف أو موزوع موصوف فاختلفا في قدر الكيل والوزن والذرع فهو كالاختلاف في قدر الدراهم والدنانير وان كان الاختلاف في جنس المسمى بأن قال الزوج تزوجتك على عبد وقال على جارية أو قال الزوج تزوجتك على كترشمة غير وقالت على كرخطة أو على ثياب هروية أو قال على ألف درهم وقالت على مائة دينار أو في نوعه كالتركي مع الرومي والدنانير الصورية مع المصرية أو في صفته كالجودة مع الرداءة فالاختلاف فيه كالاختلاف في العينين الدراهم والدنانير فان الاختلاف فيهما كالاختلاف في الف والالفين لان كل واحد من الجنسيتين والتوعين والموصوفين لا يملك الا بالتراضي بخلاف الدراهم والدنانير فانه ما وان كانا جنسين مختلفين لكنهما في باب مهر المثل جمعا لجنس واحد لان مهر المثل يقضى من جنس الدراهم والدنانير بخلاف أن يستحق مائة دينار من غير تراض هذا اذا كان المهر دينافا ما اذا كان عينافا فان اختلاف في قدره فان كان مما يتعلق العقد بقدره بأن تزوجها على طعام بعينه فاختلفا في قدره فقال الزوج تزوجتك على هذا الطعام بشرط انه كثر وقالت المرأة تزوجتني عليه بشرط انه كثر ان كان فهو مثل الاختلاف في الف والالفين وان كان مما لا يتعلق العقد بقدره بأن تزوجها على ثوب بعينه كل ذراع منه يساوي عشرة دراهم فاختلفا فقال الزوج تزوجتك على هذا الثوب بشرط انه ثمانية أذرع فقالت انه عشرة أذرع لا يتحالفان ولا يحكم مهر المثل والقول قول الزوج بالاجماع وان اختلفا في جنسه وعينه كالعبد والجارية بأن قال الزوج تزوجتك على هذا العبد وقالت المرأة على هذه الجارية فهو مثل الاختلاف في الف والالفين الا في فصل واحد وهو ما اذا كان مهر مثلها مثل قيمة الجارية أو أكثر فلها قيمة الجارية لا عينها بخلاف ما اذا اختلفا في الدراهم والدنانير فقال الزوج تزوجتك على مائة دينار أو أكثر فلها مائة دينار كما مر كذا في البدائع * ولو أنهما تصادقا على المهر وهو عين كالعبد والعروض ونحوه فهلك عند الزوج ثم اختلفا في قيمته فالقول قول الزوج بالاجماع كذا في شرح الطحاوي * ولو قال تزوجتك على عبدى الاسود وقيمتها ألف وقدمات في يدي وقالت المرأة لا بل تزوجتني على عبدك الأبيض وقيمتها ألفا درهم وقدمات في يدك فانه يحكم مهر المثل ويتحالفان ان كان مهر المثل بين الدعويين ولو تزوجها على كربة بعينه فهلك فاختلفا في مقداره أو صفته أو تزوجها على ثوب بعينه أو نفقة فضة بعينها أو ابريق فضة بعينه فهلك واختلفا في الذرع أو الوصف أو الوزن ففي كل ما ذكرنا أن القول قول الزوج قبل الهلاك كان القول قوله أيضا بعد الهلاك كذا في المحيط * ولو اختلفا في الوصف والدرجة جعلا القول للزوج في الوصف والقول للمرأة في القدر الى تمام مهر مثلها كذا في الظهيرية * ولو قالت المرأة تزوجتني على عبدك هذا وقال الزوج تزوجتك على أمي هذه وهي أم المرأة وأقاما البينة فالبينة بينة المرأة وتعتق الامة على الزوج باقراره ولو أقام الزوج البينة أنه تزوجها بألف درهم وأقامت المرأة البينة على أنه تزوجها بمائة دينار أو أقام أبو المرأة وهو عبد الزوج أنه تزوجها على رقبته فالبينة بينة الاب فان أقامت أمها وهي أمة الزوج مع ذلك أنه تزوج ابنتها على رقبته فالبينة بينة الاب والام ونصفهما جميعا مهر لها ويسمى الوالدان للزوج في نصف قيمتهما ولو لم يكن كذلك ولكن أقامت المرأة البينة أنه تزوجها بمائة دينار أو أقام الزوج البينة أنه تزوجها بألف درهم فقضى القاضي بينة المرأة بالنكاح

في هذه المواقف دعاء مؤتمن فبأي دعاء عاجز وما ذكرنا من الادعية بعضها مروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمائة وبعضها عن الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين فالتبرك بهم ليكون أقرب الى القبول وعليه بقراءة كتاب الله تعالى مادام را بها وبالتسليم مادام عاملا وبالادعاء ما كان خاليا والحمد لله رب العالمين (كتاب النكاح) قال رضى الله عنه أبواب النكاح ثمانية أبواب (الباب الأول فيما يتعلق به انعقاد النكاح) وأنه يشتمل على فصول ثلاثة (الفصل الأول في الالفاظ التي يتعقد بها النكاح)

ينعقد بلفظ النكاح والتزويج كان على وجه الخبر عن الماضي نحو أن تقول المرأة تزوجت نفسي منك بكذا بمحض من الشهود فيقول الرجل قبلت أو يكون على وجه الاستقبال بأن يقول الرجل للمرأة أتزوجك على كذا فتقول المرأة قبلت أو يكون بلفظة الأمر بأن يقول الرجل للمرأة زوجي نفسك مني بكذا فتقول المرأة تزوجت وكما ينعقد بالعقد بلفظة النكاح والتزويج ينعقد بما يصح كون عليه كافي الإيعان عندنا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال كل ما يفيد ملك الرقبة في الأمة يفيد ملك النكاح (٣٣١) في الحرة إذا قالت المرأة لرجل عند

الشهود تصدقت بنفسي عليك ووهبت نفسي منك على وجه النكاح فيقول الرجل قبلت كان نكاحا وكذا لو قالت ملكت نفسي منك أو قال لها الرجل ملكي نفسك مني فقالت ملكت يكون نكاحا ولو قالت بهت نفسي منك بكذا فقال اشترت أو قبلت يكون نكاحا في الصحيح من الجواب وكذا لو باع الأب ابنته بشهادة الشهود يكون نكاحا وكذا لو قالت المرأة عرسك نفسي فقال قبلت ولو قالت أبجنتك نفسي أو أعزتك أو أحملتك أو أقرضتك أو أودعتك أو رهنك فقال قبلت لا يكون نكاحا وبنت به الشبهة ولو قالت أجزتك نفسي بكذا فقال قبلت أو استأجرت لا يكون نكاحا وقال الكرخي رحمه الله تعالى يكون نكاحا ولو قالت ووهبت نفسي منك فقال الرجل أخذت قالوا لا يكون نكاحا ولو قالت المرأة رجل تزوجت على ألف فقال الرجل أجزت فقالت المرأة قبلت قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى

بمائة دينار إن ابنا المرأة وهو عبد الزوج أقام البينة أنه تزوج المرأة على رقبته فإن القاضي يبطل القضاء الأول ويقضو بان الأب هو المهر ولو كان الزوج يدعى أنه تزوجها على أبيه أو صدقه الأب في ذلك فأقام البينة وأدعت المرأة أنه تزوجها على مائة دينار ولم تقم البينة فقضى القاضي بينة الأب والزوجة وجعل الأب صداقا أو أعتقه من ماله أو جعل ولدها مائتا أو أقامت المرأة البينة أنه كان تزوجها بمائة دينار كانت البينة بينة المرأة أو يقضى القاضي لها على الزوج بمائة دينار ويجعل أباه حرا من مال الزوج وأبطل الولاء الذي كان قضى به للمرأة كذا في فتاوى قاضيان * ولو اختلفا بعد الطلاق فإن كان بعد الدخول أو قبل الدخول بعد الخلوة فالجواب فيه كالجواب فيما لو اختلفا حال قيام النكاح وإن كان قبل الدخول به أو قبل الخلوة فإن كان المهر دينيا فاختلاف في الألف والالفين فالقول قول الزوج ويتنصف ما يقول الزوج ولم يذ كر الخلاف ذ كر الكرخي وحكي الإجماع وقال نصف الألف في قولهم وذ كر محمد رحمه الله تعالى في الجامع وقال ينبغي أن يكون القول قول المرأة إلى مئة مثلها أو القول قول الزوج في الزيادة على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح هو الأول وقبل لا خلاف بين الروايتين في الحقيقة وإنما اختلفت لاختلاف وضع المسئلة فوضع المسئلة في كتاب النكاح في الألف والالفين فلا وجه لتكثير المتعة ووضعها في الجامع الكبير في العشرة والمائة بان قال الزوج تزوجتك على عشرة دراهم وقالت المرأة تزوجتني على مائة درهم ومتعة مثلها عشرون وإن كان المهر عينا كما في مسئلة العبد والحرارية فلها المتعة لأن الزوج أن يأخذ نصف الحرارية كذا في البدائع * ولو كان الاختلاف في أصل المسمى بأن نقاه أحدهما أو ادعاه الآخر يجب مهر المثل وهذا بالاتفاق كذا في التبيين * ولا يراد على ما ادعت المرأة ولو كانت هي المدعية للتسمية ولا ينقص دعاء الزوج لو كان هو المدعى لها كذا في الجرارائق * ولو كان الاختلاف بعد الطلاق قبل الدخول يجب المتعة بالاتفاق كذا في فتح القدير * وإن كان الاختلاف بعدموت أحدهما فالجواب فيه كالجواب في حياته ما حال قيام النكاح في الأصل أو في المفسد أو كذا في الإيضاح شرح الكنز * وإن مات الزوجان ووقع الاختلاف بين الورثة في مقدار المسمى فالقول قول ورثة الزوج ولا يستثنى المستكروه وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبيين * ولما تمسك تفسير أن أحدهما أن يدعى أنه تزوجها بأقل من عشرة توبه أخذ بعض مشايخنا والثاني أن يدعى أنه تزوجها بما لا يتزوج مثل تلك المرأة بتلك المهر توبه أخذ عامة المشايخ وهو الصحيح كذا في المحيط * وإن وقع الاختلاف بين ورثته ما في أصل التسمية كان القول قول منكر التسمية ولا يقضى لها بشئ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يقضى بمهر المثل قالوا واقتوى على قولهما كذا في فتاوى قاضيان * وقال مشايخنا رحمه الله تعالى هذا كله إذا لم تسلم المرأة نفسها فإن سلمت نفسها ثم وقع الاختلاف في حال الحياة أو بعد الممات فانه لا يحكم بمهر المثل لأننا علم أن المرأة لا تسلم نفسها من غير أن تستحل شيئا من مهرها عادة فيقال لا بد أن تقر بما استجملت والاقتضا عليك بالتعارف ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا كذا في محيط السرخسي * إذا مات الزوجان وقدمى لهما مهر رأت ذلك بالبينة أو بتصادق الورثة فلا ورثتهان يأخذوا ذلك من ميراث الزوج هذا إذا علم أن الزوج مات أولا وأعلم أنه ماتا معا ولم تعلم الأولية وأما إذا علم أنه مات أولا فيسقط منه نصيب الزوج كذا في فتح القدير * ولو انفقت الورثة على عدم تسمية المهر في العقد يقضى بمهر المثل على قول صاحبيه وعليه الفتوى كذا في جواهر الإخلاص * لو أبرأت زوجها

(٤١ - فتاوى أول) يكون نكاحا وعنه أيضا إذا قال الرجل لاى البنت زوجتني ابتك فقال أبو الانية تزوجت أو قال نعم لا يكون نكاحا إلا أن يقول الرجل بعد ذلك قبلت فرق بين هذا وبين ما إذا قال زوجتني ابتك فقال أبو البنت تزوجت أو فعلت فانه يكون نكاحا قال لان قوله زوجتني استخبار وليس بعقد بخلاف قوله زوجتني لانه تو كبل اذا طلب الرجل من امرأة زنا فقالت ووهبت نفسي منك فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا وهو بمنزلة ما لو قال أبو الانية ووهبت منك لتخدمك فقال قبلت لا يكون نكاحا وكذا لو قالت المرأة

فدبت نفسي منك لم يكن نكاحا وهو الصحيح رجل قال لغريمي الفارسية دختر خویش را امر ادا دی فقال دادم لا يكون نكاحا وكذا وقال لامرأة امرأاش أو امرأاشه يدى فقالت بأشيدم لا يكون نكاحا حتى يقول بذي فتم ولوقال امرأاشيدى بى فقالت بأشيدم يكون نكاحا * رجل قال أين زن منست بمحض من الشم ودفقات المرأة أين شوى منست ولم يكن بينهما نكاح اختلاف المشايخ فيه * ذكر البيهقي رحمه الله تعالى في كتابه رجل وامرأة ليس (٣٣٣) بينهما نكاح اتفاقا أن يقر بالنكاح فاقترأ لم يلزمهما قال لان الاقرار اخبار عن أمر

متقدم ولم يتقدم وكذلك في البيع اذا قرا بيع لم يكن ثم اجاز لم يجز * وذكر في صلح الاصل رجل ادعى على امرأة نكاحا فجحدت فصالحها على مائة درهم على ان تقر له بالنكاح فأقرت له بالنكاح جاز الاقرار قال لانها تزعم انها زوجت نفسها منه ابتداء بمائة درهم وهذا بخلاف ما اذا ادعت المرأة تلحق على زوجها فجحد ثم صالحها الزوج على مائة درهم على ان تتبرأ من الدعوى فإنه لا يجوز وذكر في التوازل رجل وامرأة أقرا بين يدي الشهود بالفارسية مازن وشوئيم لا ينقد النكاح بينهما وكذا وقال لامرأة هذه امرأتى وقالت هي هذا زوجي لا يكون نكاحا وان قال لها ما الشهود رضى أو أجزنا فقالا لا أرضينا أو أجزنا لم يكن نكاحا لان الاجازة تنفيذ للعقد وليست بانشاء ولو قال الشهود جعلتم هذا نكاحا فقالا نعم كان نكاحا لان الجعل عبارة عن الانشاء وقال مولانا رضى الله عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان أقرا بعد

من مهرها أو وهبته اياه ثم ماتت بعد مدة فقالت الورثة أبرأته في مرضها وانكر الزوج فالقول قوله كذا في التبيين * امرأه ادعت على زوجها بعد موتها ان لها عليه ألف درهم من مهرها فالقول قوله الى تمام مهرها فلما غدا بى حنفية رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى عن امرأة ادعت أن هذا الرجل تزوجها بالكوفة منذ سنة على الفين وأقامت على ذلك بينة وأقام الزوج بينة فانه تزوجها بالبصرة منذ سنتين على الف قال البينة بينة المرأة قلت وان كان معها ولدا أكثر من سنتين قال وان كان كذا في الذخيرة * الزوج اذا أبى ان يكتب خط المهر لا يجبر ولو كان في خط المهر دنائير والعقد بالدرهم تجب الدرهم ولا تجب الدنانير بالخط قال رضى الله تعالى عنه تأويله بينه وبين الله تعالى أما القاضي فيجبره على الدنانير الا اذا علم أن العقد بالدرهم كذا في التارخاتية ومن بعث الى امرأته شيئا فقالت هو دية وقال هو من المهر فالقول قوله في غير المهيال لا كل كالشواو اللحم المطبوخ والفواكه التي لا تبقى فان القول قوله افيه استحسانا بخلاف ما اذا لم يكن مهيال لا كل كالعسل والسمن والجوز واللوز هكذا في التبيين * وذكر الفقيه أبو الليث المختار أن القول قوله في مناع لم يكن واجبا على الزوج كالحلف والملاءة ونحوه وفي مناع كان واجبا عليه كالنهار والدرع ومناع الليل فليس له أن يحتسب من المهر كذا في محيط السرخسي * ثم اذا كان القول قول الزوج ترد عليه المتاع ان كان قائما وترجع مهرها لانه يبيع بالمهر ولا يتغير به الزوج بخلاف ما اذا كان من جنس المهر وان كان هالكالا ترجع ولو قالت هي من المهر وقال هو دية فان كان من جنس المهر فالقول قوله وان كان من خلافه فالقول قوله كذا في التبيين * أعطاهامالا وقال من المهر وقالت من النفقة فالقول للزوج الا أن تقيم هي البينة كذا في فتح القدير * رجل بعث الى امرأته متاعا وبعث أبو المرأة الى الزوج متاعا أيضا ثم قال الزوج الذي بعثته كان صداقا كان القول قول الزوج مع عينته فان حلف ان كان المتاع قائما كان للمرأة أن ترد المتاع لانها لم تره بكونه مهر او ترجع على الزوج بما بقي من المهر وان كان المتاع هالك كان كذا في التبيين * كذا في التبيين وان لم يكن مثليا لا ترجع على الزوج بما بقي من المهر وأما الذي بعث أبو المرأة ان كان هالك فلا ترجع على الزوج بشئ وان كان قائما وكان الاب يبعث ذلك من مال نفسه يسترد من الزوج وان بعث الاب ذلك من مال الالة البالغة برضاها فلا رجوع فيه كذا في فتاوى قاضيان * سئل علي بن أحمد عن رجل أرسل الى أهل خطبته دنائير ثم اتخذوا له ثيابا كما هو العادة ثم بعد ذلك يقول هو نقدتها من المهر هل يكون القول قوله فقال القول قول البائع قيل له لو دفع اليهم دنائير فقال نفقة والبعض الى أجرة الحائك والبعض الى ثمن الشاة للشراء والبعض الى الجوزقة (١) كما هو العادة ثم بعد ذلك فزفت اليه ثم بعد ذلك يدعى أنى بعثت الدنانير لاجل المهر يقبل قوله قال اذا صرح بالقول لا يقبل قوله في التعيين وسئل أبو حامد عن رجل خطب لانه خطيبة وبعث اليها درهم ثم مات الاب وطلب سائر الورثة الميراث من هذا المال المبعوث فقال ان تحت الوصلة بينهما فهو ملك لابنه وان لم تتم فهو ميراث وان كان الاب حيا يرجع الى بيانه وسئل والذي عن بعث الى الخطيبة سكر وجوزا ولو تزوجت او غيبتها ثم كوا المعاقدة هل لهذا الخاطب أن يرجع عليهم باسترداد ما دفع فقال ان فرق ذلك على الناس باذن الدافع ليس له حق الرجوع وان لم يأن له في ذلك فله ذلك كذا في التارخاتية *

(١) قوله الى الجوزقة في القاموس جوزق القطن بالفتح معرب

ماض ولم يكن بينهما عقد لا يكون نكاحا وان أقرت المرأة أنه زوجها وأقر الرجل انه امرأته يكون ذلك نكاحا ويتضمن تزوج اقراهما بذلك انشاء النكاح بينهما ما اذا أقرا بعد لم يكن لان ذلك كذب محض وهو كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لامرأته لست لي بامرأة وبني به الطلاق يقع ويجعل كانه قال لست لي بامرأة لاني قد طلقك ولو قال لم كن تزوجها ونوى به الطلاق لا يقع لان ذلك كذب محض لا يمكن تصحيحه * رجل قال للبانة أو المختلعة راجعتك على كذا بمحض من الشهود يكون نكاحا وان لم يذكر

مالا قالوا لم يكن نكاحا وهكذا ذكر الحالم رحمه الله تعالى في المنتقى وكذا الوقات المباشرة لجها ردت نفسي عليك وهو بمنزلة الرجعة وقال بعضهم اذا قال للبائة أو لغيره رجعتك بمحض من الشهود فقلت بكون نكاحا ولو قال ذلك لاجنبية لم يكن يتم من نكاح بمحض من الشهود فقلت المرأة رضيت لا يكون نكاحا * رجل قال لا خروج ابنتك مني بألف درهم فقال أبو البنت بمحض من الشهود فدفعها واذ بهما حيث شئت قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يكون (٣٣٣) ذلك نكاحا أبو الصغير اذا قال بين

يدي الشهود شهدوا اني قد تزوجت فلانة بنت أحمد يريد به أبو الصغير من ابني فلان بمهر كذا وقال لا بها أليس هكذا فقال أبوها هكذا ولم يزيد على ذلك قالوا الاولى ان يجدد النكاح وان لم يجد اجاز * امرأته وكلت رجلا ليزوجها من نفسه فذهب الوكيل الى جماعة من الشهود وقال شهدوا اني قد تزوجت فلانة والشهود لم يعرفوا فلانة لم يجز هذا النكاح الا ان يذكر اسمها واسم أبيها واسم جدها وهو كمالو قال تزوجت امرأة وكلتني ولو كانت المرأة حاضرة مستنقبة فقال تزوجت هذه وقالت المرأة تزوجت نفسي جاز لانهم اعلوه بالاشارة أما الغائبة لا تعرف الا بالاسم والتسب فان كان الشهود يعرفون المرأة الغائبة وذكر الزوج اسمها لا غير جاز النكاح اذا علم الشهود انه أراد تلك المرأة * وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في الحيل رجل طلب من امرأة ان تجعل أمرها في النكاح في يده ليزوجها من نفسه على صداق كذا ففعلت فقال الوكيل بمحض

تزوج امرأته وبعث اليها هدايا وعوضت المرأة على ذلك عوضا ثم زفت اليه ثم فارقهما وقال انما بعثت اليك عارية وأراد ان يسترد ذلك وأرادت المرأة أن تسترد العوض فاقول له في الحكم واذا استرد ذلك من المرأة كان للمرأة أن تسترد منه ما عوضته عليه كذا في الهبط * قال أبو بكر الاسكافي رحمه الله تعالى ان صرح حين بعثت أمها عوض فكذا وان لم تصرح بذلك لكنها حسبت ونوت أن يكون عوضا كان ذلك هبة منها وبطلت نيتها كذا في فتاوى قاضيخان * في الحجة ولو أرسل الى المرأة ناقة مسك أو طيائفا قال كان من المهر فالقول قوله * وفي الحماوى فان وجهت هي اليه عوضا لذلك الطيب وحسبت أن زوجها وجه الطيب اليها هدية فلما ظهر الخلاف أرادت الرجوع في العوض هل لها ذلك قال ليس لها ذلك ثم ينظر ان كان الطيب قائما يسترد الزوج اذا لم ترض بذلك مهرا وان كان هالكا لم يرد مثل يسترد المثل وان لم يكن له مثل فحينئذ تصير قيمته قصاصا بمهرها كذا في التتارخانية * امرأته ماتت فاتخذت أمها ما تماعا وبعثت الى أم المرأة بقرة فذبحت البقرة وأنه قتها في أيام المأتم ثم أراد الزوج أن يرجع بقيمة البقرة قالوا ان اتفقا انه بعث اليها لتذبح وتطعم من اجتماع عند هافي المأتم ولم يذكر القيمة لا يرجع وان اتفقا انه بعث اليها واذكر القيمة كان له أن يرجع عليها وان اختلفا في ذكر القيمة كان القول قول أم المرأة مع عينها قال رضى الله تعالى عنه وينبغي أن يكون القول قول الزوج كذا في فتاوى قاضيخان * وفي مجموع النوازل بعث الى امرأته أيام العبد درهم فقال (٢) عدي أو قال سيم شكر ثم ادعى انه من المهر لا يصدق كذا في الهبط

* (الفصل الثالث عشر في تكرار المهر) * رجل قال لامرأة كلمت تزوجتك فانت طالق فتزوجها في يوم واحد ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة فانه يقع عليها طلاق ويلزمه مهران ونصف مهر في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لانه لم تزوجها أو لا وقع عليها طلاق واحد ولم يمه نصف مهر بالطلاق قبل الدخول فاذا دخل بها فلهذا دخول عن شبهة لان على قول الشافعي رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق المعلق بالزوج فتجب عليها العدة فاذا تزوجها ثانيا وهي في العدة يقع عليه طلاق آخر وهو طلاق به قب الرجعة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لان عندهما اذا تزوج المعتدة ثم طلقها قبل الدخول كان ذلك طلاقا بعد الدخول حكما وان كانت العدة بالدخول عن شبهة والطلاق بعد الدخول يعقب الرجعة ويوجب كمال المهر فيجب عليه المسمى في النكاح الثاني فيجتمع عليه مهران ونصف ولم يصح النكاح الثالث لانها في عده عن طلاق رجعي فلا يعتبر النكاح الثالث فلا يجب المهر الثالث ولا يجب عليه المهر بالدخول بعد النكاح الثالث لانه وطئ المسكوخة ولو قال كلمت تزوجتك فانت طالق فتزوجها ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة بانت منه بثلاث وعليه خمسة مهرون ونصف في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى نصف مهر بالنكاح الاول ومهر مثل بالدخول الاول ومهر بالنكاح الثاني ومهر مثل بالدخول الثاني لانه وطئها عن شبهة ومهر بالنكاح الثالث ومهر مثل بالدخول الثالث لانه وطئ عن شبهة فيجتمع عليه خمسة مهرون ونصف * واذا تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها باثنا ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها في النكاح الثاني كان عليه مهر بالنكاح الاول ومهر كامل بالنكاح الثاني في قول

ترجمة
(٢) عديبة أو حق حلاوة

من الشهود وزوجت من نفسي امرأته جعلت أمرها في النكاح يدي على كذا من الصداق وهو كلف المرأة فانه يجوز ذلك النكاح وقال شمس الأعتاد لو في رحمه الله تعالى هذا على قول الخصاص أما على قول مشايخنا ومشايعهم الله تعالى لا يجوز ما ليدكر اسمها ونسبها ثم قال شمس الأعتاد السرخسي رحمه الله تعالى وان خصا فكل كبير في العلم يجوز الاقترانه وذكر أيضا الحالم الشهيد رحمه الله تعالى في المنتقى كما قال الخصاص رحمه الله تعالى جارية سميت في صغرها باسم فلما كبرت سميت باسم آخر قال لا تزوج باسمها الاول اذا صارت معروفة بالاسم

الآخر امرأته وكت رجلا بان يزوجهما فزوجها وغلط في اسم أبيه الا ينقد النكاح اذا كانت غائبة * رجل له ابنة واحدة واسمها عائشة فقال الاب وقت العقد زوجت منك ابنتي فاطمة لا ينقد النكاح بينهما ولو كانت المرأة حاضرة فقال الاب زوجتك ابنتي فاطمة هذه وأشار الى عائشة وغلط في اسمها وقال الزوج قبلت جازا لنكاح * رجل له ابنة واحدة فزوجها من رجل وقال زوجتك ابنتي ولم يذكر اسمها فقال الزوج قبلت جاز * رجل له ابنتان اسم (٣٣٤) الكبرى منهما عائشة واسم الصغرى فاطمة فقال الاب في نكاح الكبرى زوجتك ابنتي فاطمة جاز النكاح على

الصغيرة ولو قال زوجت ابنتي الكبرى فاطمة فقال الزوج قبلت قالوا لا يجوز نكاح واحدة منهما وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى اذا ذكر وافي النكاح اسم رجل غائب وكنية أبيه ولم يذكر واسم أبيه ان كان الزوج حاضرا وأشار الى جاز وان كان غائبا لا يجوز ما لم يذكر اسم واسم أبيه واسم جده قال والاحتياط ان ينسب الى المهر أيضا قبل له فان كان الغائب معروفا عند الشهود قال وان كان معروفا لانه لا بد من إضافة العقد اليه وقد ذكرنا عن غيره في الغائبة اذا ذكر الزوج اسمها لا غير وهي معروفة عند الشهود وعلم الشهود انه أراد تلك المرأة يجوز النكاح * الوكيل بالنكاح من قبل الرجل اذا قال لا يبت ويهت ابتك مني فقال الاب وهبت فقال الوكيل بمسبأه قبلت ثم ادعى الوكيل انه قبل النكاح لموكله الا انه أضمر ذلك ولم يصرح قالوا ان كان هذا القول من الخاطب الوكيل على وجه الخطبة ومن الاب أيضا على وجه

أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعليهما الاستقبال العدة عندهما ولو لم يطلقها في النكاح الثاني حتى باتت من زوجها قبل الدخول بفعل من قبلها كالردة ومطوعة ابن الزوج عندهما يجب عليه مهر كامل واذا كانت امة فاعتقت بعد النكاح الثاني واختارت نفسها قبل الدخول عندهما يجب عليه مهر كامل للنكاح الثاني واذا تزوجت المرأة من غير كف فدخل بها فرفع الولي الامر الى القاضي وفرق بينهما ما وجب المهر والعدة ثم تزوجها هذا الرجل بغير ولي وفرق القاضي بينهما قبل الدخول في النكاح الثاني يجب لهما مهر كامل ويلزمها عدة مستقبلة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى رجل تزوج صغيرة تزوجها وليا ودخل بها ثم بلغت واختارت نفسها وفرق بينهما ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها عندهما عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلة رجل تزوج صغيرة ودخل بها ثم طلقها تطليقة بائنة ثم تزوجها في العدة قبلت واختارت نفسها وفرق بينهما كان عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلة وعلى هذا رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم ارتدت والعياذ بالله ثم أسلمت فتزوجها في العدة ثم ارتدت قبل الدخول بها وعلى هذا رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم اختارت نفسها ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها وعلى هذا رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها ففرق بينهما ثم تزوجها في العدة نكاحا جائزا ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * ولو وطئ جارية ابنه أو جارية مكاتبه أو وطئ امرأة في النكاح الفاسد مرارا فعليه مهر واحد كذا في الظهيرية الاصل ان الوطئ متى حصل عقيب شبهة الملك مرارا لم يجب الامهر واحد لان الوطئ الثاني صادف ملكه * ومتى حصل الوطئ عقيب شبهة الاشتباه مرارا يجب لكل وطء مهر على حدة لان كل وطء صادف ملكا للغير ولو وطئ الابن جارية الاب مرارا وقد ادعى الشبهة فعليه بكل وطء مهر وكذا لو وطئ جارية امرأته ولو وطئ مكاتبه مرارا فعليه مهر واحد ولو وطئ أحد الشريكين الجارية المشتركة مرارا فعليه بكل وطء نصف مهر ولو وطئ مكاتبه بينه وبين غيره مرارا فعليه في نصفه نصف مهر واحد وعليه في نصف شريكه بكل وطء نصف المهر وذلك كله للمكاتبه رجل زنى بامرأة فتزوجها وهو على بطنها فعليه مهران مهر مثل بالزنا ومهر آخر وهو المسمى بالنكاح هكذا في محيط السرخسي * اذا قال لامرأته ولم يدخل بها أنت طالق حين أخوك بك أو قال اذا خلوت بك فخلاها أو جامعها فعليه مهر ونصف مهر مهر بالدخول ونصف مهر بالطلاق قبل الدخول ولا أثر للخلوة في هذه الصورة لان المهر انما يتأكد بالخلوة اذا كان فيها مدة يمكنه الدخول فيها وان لم يكن جامعها بعد الخلوة فعليه نصف المهر واذا قال لاجنبة اذا تزوجت وخلوت بك ساعة فانت طالق فتزوجها وخلأها ودخل بها وقع الطلاق عليها ولها مهران مهر بالخلوة ومهر بالدخول اذا كان الدخول بعد الخلوة ساعة وان كان الدخول مع الخلوة لم يكن عليه الامهر واحد كذا في المحيط * ولو وطئ المغتدة عن الطلقات الثلاث وادعى الشبهة قيل ان كانت الطلقات الثلاث جله فظن أنها لم تقع فهذا ظن في موضعه فيلزمه مهر واحد وان ظن أن الطلقات واقعة لكن ظن أن وطئها حلال فهذا ظن في غير موضعه فيلزمه بكل وطء مهر كذا في الخلاصة * اذا اشترى جارية ووطئها مرارا ثم استصقت كان عليه مهر واحد وان استحق نصفها كان عليه نصف المهر للمستهق كذا في فتاوى قاضيان * ولو وطئ منكوبة مرارا ثم ظهر أنه حلف بطلاقها

الاجابة لا على وجه العقد لم يكن نكاحا وان كان كلاهما على وجه العقد لزم العقد للوكيل وفي الجامع الصغير رجل بعث بامرأته الى والد امرأته للتطبة فقال ابنتي زوجت كرا لانه لا يكون نكاحا لانهم جميعا أمروا بالتطبة من نكاحهم منهم ومن لم يتكلم فبقي النكاح بغير شهود فلا يجوز الا أن يكون الزوج حاضر حينئذ يصير القوم شهودا وقال بعضهم يجوز النكاح في الوجهين لان الناس يريدون بهما ان يباشره قد أحدهم أيهم كان وعن أبي حفص السفيكردي رحمه الله تعالى رجل سأل رجلا ان يزوجه ابنته من ابنة فقال أبو البت

وهبتها منك فقال أبو الغلام قلت كانت منك وحة لابي الغلام ولو قال والد البنت لابي الغلام وهبتها لك فقال أبو الغلام قلت كان النكاح للغلام لان معنى قوله وهبتها لك أي لاجلك ونظيره هذا ما قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير في مسائل تسليم الشفعة كرا لانا طني رحمه الله تعالى رجل قال لا خير جئتك خاطبا ابتك فقال الاب ملكتك كان نكاحا امرأة قالت لرجل جعلت نفسي لك بألف درهم بمحض من الشهود فقال الرجل قبلت كان نكاحا رجل قال لامرأة بمحض من الشهود (٣٣٥) خويش بن دادي ولم يقل برني دادي

فقلت داد ولم يقل دادم أو قيل لرجل في نكاح امرأة أو أين نكاح بذي رقتي فقال بذي رقتي ولم يقل بذي رقتي قالوا يجوز ذلك وكذا لورجى بين رجلين مقلعتا في بيع فقال البائع بع هذا العبد بألف درهم وقال المشتري اشتريته جاز وان لم يقل البائع بع منك وكذا لو قالت المرأة في طلب خلع خويش بن خريم فزوجني فقال الرجل فروخت فانه يصح ذلك وان لم تقل المرأة خويش بن خريم أنزول لم يقل الزوج فروخت رجل أراد أن يزوجه لانه الصغیر امرأة صغيرة فقال أبو الصغیر زوجت ابنتي من ابنتك فقال أبو الصغیر قبلت جاز وان لم يقل قبلت لابني لان الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال رجل خطب لابنه الصغیر امرأة فلما اجتمعا للعقد قال أبو البنت بالفارسية ترا دادم برني أين دختر بهز بودرهم فقال أبو الابن بذي رقتي يجوز النكاح للاب لان الاب أضاف النكاح الى نفسه وان جرت الخطبة بينهما لاجل الابن رجل قال لغيره جئتك خاطبا ابتك أو قال جئت زوجني ابتك أو قال

يلزمه مهر واحد كذا في محيط السرخسي * غلام ابن أربع عشرة سنة جامع امرأة وهي نائمة لا تدري ان كانت ثيبا ليس عليه حد ولا عقروان كانت بكر او اقضها يلزمه مهر مثلها وكذا لو كانت أمة ان كانت ثيبا لاشئ عليه وان كانت بكر او اقضها عليه مهرها وكذا المجنون كذا في فتاوى قاضيان * الصبي اذا زنى بصبيبة فعليه المهر وان أقرب ذلك لامهر عليه واذا زنى الصبي بامرأة حرة بالغلة فأذهب عذرتها ان كانت مكروهة ضمن الصبي المهر وان كانت طائفة دعتة الى نفسه افلامهر عليه والصبيبة اذا دعت صبيبا الى نفسها واذهب عذرتها فعليه المهر لان امره هالم يصح في اسقاط حقه بخلاف البالغة والامة اذا دعت صبيبا فزنى به الزمة المهر لان امره هالم يصح في حق المولى كذا في المحيط * والمراد من المهر العقر ونفسه العقر الواجب بالوطء في بعض المواضع وتقديره قال الشيخ الامام نجيب الدين سالت القاضي الامام الاسدي جابي عن ذلك بالفتوى فكاتب هو العقر انه ينظر بكم تساجر لاني لو كان حلالا ليجب ذلك القدر كذا نقل عن مشايخنا كذا في الخلاصة * وفي المجلة روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال نفس العقر هو ما يتزوج به مثلها وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * رجل وقع على امرأة فلما خاطبها طلقها وهو على تلك الحال ثم أتم جماعه بعد الطلاق وقضى حاجته وتنفى قال محمد رحمه الله تعالى وهو احدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس عليه حد ولا مهر لان البكل فعل واحد فاذا كان أوله وآخره حلالا لا يجب الحد ولا المهر الا اذا أخرج ثم أدخل بعد الطلاق أما اذا لم يفعل ذلك ولكنه عالج بعد الطلاق حتى أنزل فلامهر عليه ولو كان الطلاق رجعا على قول محمد رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصير مراحعا واذا قال لامته بعد النكاح الختانين أنت حرة ثم أتم الجماع لا عقرب عليه في قول محمد رحمه الله تعالى الا اذا أخرج بعد العتق ثم أدخل كذا في فتاوى قاضيان * رجل تزوج امرأة وتزوج ابنة بنتها فزنت امرأة كل واحد منهم مالى الآخر فوطئا على التعاقب فعلى الواطئ الاول جميع مهر الموطوءة ونصف مهر امرأته ولا يلزم الاخير مهر امرأته فان وطئا معا فلا شئ على واحد منهم - مالا امرأته رجل وابنه تزوجا اجنبيتين وزنت كل واحدة منهما الى زوج صاحبة فوطئا كل واحد منهما على كل واحد منهما عقراتى وطئا وليس على كل واحد منهما مهر امرأته أخوان تزوج أحدهما امرأة الاخر أمتها فزنت كل واحدة منهما الى غير زوجها فوطئا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بابت عن كل واحد منهما امرأته وعلى كل واحد منهما الامرأة نصف مهرها وعليه لاني وطئا عقرها وليس لاحدهما أن يتزوج امرأته بعد ذلك ولزوج الام أن يتزوج البنت التي وطئا وليس لزوجة البنت أن يتزوج الام وكذلك لو لم يكن بين الزوجين قرابة فالحكم لا يختلف كذا في الظهيرية * رجل زنت اليه غيرة امرأته فوطئا لزمه مهر مثلها ولا يرجع على الزاف فان كانت أم امرأته حرمت المرأة وللمرأة نصف المهر قبل الدخول زنت امرأة الاب قبل الدخول الى الابن ودخل بها لم يرجع الاب على الابن بنصف المهر لانه وجب على الابن مهر المثل ولو قبلها بشهوة لم يده الفاسد رجوع الاب على الابن بنصف المهر لانه لا مهر على الابن وروى ابن مسماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى مريض وهب من مريض جاريته ووطئا الموهوب له وعقرها مائة وثلاثة ثم وهب الموهوب له من الواهب ثم ماتا من مرضهما فلا عقرب على الموهوب له قال محمد رحمه الله تعالى في مريض وهب جاريته من رجل ثم وطئا عند الموهوب له وعليه دين مستغرق ثم مات المريض لا عقرب عليه ولو قطع الواهب

جئت لتزوجني فقال الاب قد زوجتك أو قال لمكتهامك فهو نكاح لازم * وأما انعقاد النكاح بالوصية ان قال أبو البنت أو صيت بابتى لك الا بمحض من الشهود فيقول الرجل قبلت يكون نكاحا وان قال أو صيت لك بابتى بعد موتى لم يكن نكاحا ولو قال أو صيت بابتى لك ولم يزيد فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا ولغظة الامر في النكاح لا يجاب وقد كرنا وكذلك في الطلاق اذا قالت المرأة طلقني على ألف فقال طلقك كان تاما وكذا في الخلع وكذا لو قال لغيره كفل لي بنفسك هذا أو قال كفل لي بماعليه فقال تكفلت بمالك فالكفالة وكنا

ولو قال هذا البعد فقال وهبت ولو قال الواهب ابتداء وهبت منك هذا لا يجوز ما لم يقل قبلت وكذا لو قال البائع للشري أقتلي
 البع فقال أقتل لا يجوز ما لم يقل البائع قبلت وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تتم الاقالة وان لم يقل قبلت وكذا لو قال الرجل تصدقت
 بهذا عليك على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يتم من غير قبول ولو قال المديون لرب دينه أبرئت فقال أبرأت يتم البراء ولو قال صاحب
 الدين لمدينه ابتداء أبرأتك من الدين (٣٣٦) الذي على علمك صح من غير قبول لكن لورد المديون يطل ابرأؤه وبراء الكفيل لا يرتد

بالرد وكذا الوكالة لا تحتاج الى القبول ويطلب بالرد والاقرار لا يحتاج الى القبول ويطلب بالرد ولو وقف أرضا على رجل ونسبه فقال الموقوف عليه لا أقبل اخلفه وأفسه قال هلال رحمه الله تعالى يطل الوقف وقال الانصاري رحمه الله تعالى يصح الوقف ولا يطل بالرد قبول النكاح يكون في المجلس بمنزلة قبول البيع * رجل قال بحضرة الشاهدين تزوجت فلانة فبلغها بحضرة الشاهدين فقبلت يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو أرسل الرجل رسولا اليها أو كتب اليها كتابا في تزوجتك على كذا فقبلت بحضرة الشاهدين ان معها كلام الرسول أو قرأ الكتاب عليه ما قبلت جاز وان لم يقرأ الكتاب عليه ما قبلت لا يجوز وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز ذلك ولا ينقد النكاح بلفظة المتعة وهي باطلة عندنا لا تنقد الحل خلافا لابن عباس ومالك رضي الله تعالى عنهما وتفسيرها أن

يدها فلا شيء عليه خلاف الصحيح اذا وطئها ثم رجع في هبته يلزمه العقر كذا في محيط السرخسي * مريض وهب جاريته لانسان وعليه دين مستغرق ثم ان الموهوب له وطئ الجارية ثم مات الواهب ونقضت الهبة لمكان الدين يضمن الموهوب له عقر الجارية كذا في الظهيرية * في نوادر المعلى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل غصب امرأته جامعها فيما دون الفرج وجاءت فولد فان كانت بكر افعليه المهر وان كانت ثيبا فلا مهر عليه كذا في التتارخانية (الفصل الرابع عشر في ضمان المهر) زوج ابنته انه غيرة أو الكبيرة وهي بكر أو مجنونة رجل او ضمن عنه مهرها صح ضمانه ثم هي بالخيار ان شاءت طالبت زوجها أو وليها ان كانت أهلا لذلك ويرجع الولي بعد الاداء على الزوج ان ضمن بأمره كذا في التبيين * زوج ابنته من رجل على ألفي درهم وأنشد على نفسه انه زوج فلانة من فلان بألفي درهم على ان ألف درهم من مالي وعلى فلان ألف درهم فقبل الزوج فالمهر كله على الزوج والاب ضامن عنه ألف درهم فان أخذت المرأة ذلك من أبيها أو من ميراثه كان للاب أو لورثته أن يرجع بذلك على الزوج كذا في المحيط * واذا زوج ابنة الصغرى امرأته ضمن عنه المهر وكان ذلك في صحته جازا اذا قبلت المرأة الضمان واذا أتى الاب بذلك ان كان الآدمي في حالة الصحة لا يرجع على الابن بما أدى استحسانا الا اذا كان بشرط الرجوع في أصل الضمان كذا في الذخيرة * ثم للمرأة أن تطالب الولي بالمهر وليس لها أن تطالب الزوج ما لم يبلغ فاذا بلغ تطالب أبيها ما شاعت كذا في التبيين * اذا ضمن الاجنبي بأمر الاب يرجع وكذا الوصي لو أدى مهره يرجع فان مات الاب قبل أن يؤدي فالمرأة بالخيار ان شاءت أخذت من الاب وان شاءت من تركه الاب ثم بعد ذلك ترجع الورثة على الابن عند أصحابنا الثلاثة رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * فان كان الضمان في حالة الصحة والاداء في حالة المرض ذكرنا خلاصا في أدب القاضي أنه لا يكون متبرعا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويجب ذلك من ميراث الابن كذا في الذخيرة * وفي الباقي اذا قال الاب اشهدوا بأني قد تزوجت ابنتي فلانة لم يلزمه الا أن يؤدي فيكون صله عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * ولو كان الابن كبيرا وضمن الاب عنه بغير أمره في صحته ثم مات الاب وأخذت المرأة من تركته لم ترجع ورثته بالاجماع والمجانين كالمصبيان في ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * هذا كما اذا حصل الضمان في حالة الصحة واذا حصل الضمان في مرض الموت فهو باطل لانه قصد به هذا الضمان ايصال النفع الى الوارث والمريض مجبور عن ذلك فلا يصح كذا في الذخيرة * واذا خطبها وضمن لها المهر وقال أمرني الزوج بذلك فزوجت نفسها ثم حضر الزوج وصدق الرسول في الرسالة والامر بالضمن صح النكاح وصح الضمان اذا كان الرسول من أهل الضمان واذا أدى الضمان رجع بذلك على الزوج وان كذبه في الامر بالضمن وصدقته في الرسالة صح النكاح وصح الضمان فيما بين المرأة والرسول لا في حق المرسل حتى كان للمرأة أن ترجع على الرسول بالهناق ولا يرجع الرسول على الزوج بما أدى وان كذبه في الرسالة والامر بالضمن ولا يثبت له على ذلك فالنكاح باطل ولا مهر على الزوج ولها أن تطالب الرسول بالمهر وبعد هذا الاختلاف الروايات ذكر في نكاح الاصل وفي بعض روايات كتاب الوكالة أن المرأة تطالب الرسول ببعض الصداق وذكر في بعض روايات كتاب الوكالة أنها تطالب الرسول بجميع المهر فقبل في المسئلة روايتان وقيل اختلاف الجواب لاختلاف الموضوع وهو الصحيح وقد ذكرنا في فصل الوكالة

يقول الرجل لامرأة اتمت بك كذا من المال كذا مدة فرضيت فانها لا تنقد الحل ولا يقع علم اطلاق ولا اطلاق كذا ظهار ولا يرث أحدهما من صاحبه وكذا لو قال تزوجتك منعة وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الهارونيات ينعقد به النكاح ويلغو قوله متعة ولو قال تزوجتك شهر افرضت عندنا يكون متعة ولا يكون نكاحا وقال زفر رحمه الله تعالى يصح النكاح ويطل الشرط كالزوجة زوجها بشرط ان يطلقها بعد شهر يجوز النكاح ويطل الشرط وكما لو قال بعثك هذا بكذا لخطبة جاز البيع ويطل الشرط وقال الحسن بن

زياد رجه الله تعالى ان ذكر او قتل لا يعيشان أكثر من ذلك يجوز النكاح لانه تأيد معنى وان ذكر او قتل يعيشان أكثر من ذلك لا يصح لانه
توقيت وعندنا الكل سواء رجل تزوج امرأة بلفظ العربية أو بلفظ لا يعرف معناه أو تزوجت المرأة نفسها بذلك ان علم ان هذا اللفظ ينقذ
به النكاح يكون نكاحا عند الكل وان لم يعرف فامعنى اللفظ ولم يعلم ان هذا اللفظ ينقذه النكاح فهذه جملة مسائل الطلاق والعناق
والتدبير والنكاح والخلع والابراء عن الحقوق والبيع والتكليف فالطلاق والعناق (٣٣٧) والتدبير واقع في الحكم ذكره في
عناق الاصل في باب التدبير

واذا عرف الجواب في الطلاق
والعناق ينبغي أن يكون
النكاح كذلك لان العلم
بضمون اللفظ انما يعتبر لاجل
القصد فلا يشترط فيما
يستوى فيه الجذو والهرل
بمخلاف البيع ونحو ذلك
وأما في الخلع اذا لقن الرجل
امرأته اختلعت نفسي
منك بعهرى ونفقة عدنى
فقال ذلك اختلعت المشايخ
فيه قال بعضهم اذا لم تعرف
معنى اللفظ أو لم تعلم ان هذا
لفظ الخلع فيما بين الناس
لا يصح الخلع وهو الصحيح
قال مولانا رضى الله تعالى
عنه ينبغي أن يقع الطلاق
ولا يبرأ الزوج عن المهر
ونفقة العدة كما لو خلع
امرأته الصغيرة فقبلت فانه
يقع الطلاق ولا يقطع المهر
والنفقة وكذا اذا لقن أن
تبرئ زوجها عن المهر بالعربية
وكذا المدون اذا لقن رب
الدين لفظه الابراء لا يبرأ
رجل قال لامرأة تزوجتك
على كذا من الدراهم بمحض
من الشهود فقالت قبلت
النكاح ولا أقبل المهر أو
قال رجل لرجل زوجتك
ابنتى على كذا فقال الزوج

كذا في المحيط * ولو قال لم يأمرنى الزوج بشئ لكننى أزوجك منه وأضمن المهر وله بغير نفقة وانكر
الزوج الرسالة بطل ذلك كله كذا في العتابة في فصل من لا يجوز نكاحه بالحرمية * والوكيل بالتزويج اذا
ضمن لها المهر وأدى ان كان بأمره يرجع عليه والا فلا كذا في الخلاصة في فصل الوكالة بالنكاح
(الفصل الخامس عشر في مهر الذمى والحرى) ما صلح مهر فى نكاح المسلمين فانه يصلح مهر فى نكاح
أهل الذمة وما لا يصلح مهر فى نكاح المسلمين لا يصلح مهر فى نكاحهم أيضا الا انحرأ والخزير كذا في
البدائع * ولو نكح ذمى ذمبة بميتة أو دم أو نكحها بغير مهر ما نفيها أو سكا عنه - وذلك العقد جائز عندهم
فوطئت أو طلقت قبل الوطء أو مات الذمى عنها لا مهر لها فى الصورتين عند أبى حنيفة رجه الله تعالى كذا
فى العينى شرح الكنز * سواء أسلم أو رفع أحدهما الأمر النساء أو ترافعا وهذا اذا لم يدينوا بمهر المثل بالنفى
هكذا فى فتح القدير * وكذا الحرى ان نكح ذمبة أو دم أو على أن لا مهر لها فى دار الحرب لا مهر لها
بالانفاق بين أصحابنا الثلاثة كذا فى العينى شرح الكنز * سواء أسلم أو ترافعا هكذا فى فتح القدير * فان
تزوج ذمى ذمبة على خمر أو خنزير ثم أسلم أو أسلم أحدهما فان كان الخمر أو الخنزير بعينه ولم تقبض فليس
لها الا المعين وان كان بغير عينه بان كان فى الذمة فلهما فى الخمر القيمة وفى الخنزير مهر مثلها وهو قول أبى حنيفة
رجه الله تعالى وقال أبو يوسف رجه الله تعالى لها مهر مثلها سواء كان بعينه أو بغير عينه وقال محمد رجه الله
تعالى لها القيمة سواء كان بعينه أو بغير عينه ولا خلاف فى أن الخمر أو الخنزير اذا كان دينيا فى الذمة ليس لها
غير ذلك هذا كله اذا لم يكن المهر مقبوضا قبل الاسلام فان كان مقبوضا فلا شئ للمرأة كذا فى البدائع
* ولو طلقها قبل الدخول نفى المعين لها نصف المعين عند أبى حنيفة رجه الله تعالى وفى غير المعين فى الخمر لها
نصف القيمة أو فى الخنزير لها المنة كذا فى الكافى
(الفصل السادس عشر فى جهاز الزينة) لو جهزها بنته وسلمه اليها ليس له فى الاستحسان استرداده من او عليه
الفتوى * ولو أخذ أهل المرأة شيئا عند التسليم للزوج أن يسترده لانه رشوة كذا فى البحر الرائق * واذا بعث
الزوج الى أهل زوجته أشياء عند زفافها من ديباج فلما زفت اليه أراد أن يسترد من المرأة الديباج ليس له
ذلك اذا بعث اليها على جهة التكليف كذا فى النصول العمادية * جهز بنته وزوجها ثم زعم ان الذى دفعه اليها
ماله وكان على وجه العارية عندها وقالت هو ملكى جهزنى به أو قال الزوج ذلك بعد موتها فالقول قولهما
دون الاب وحكى عن على السعدي ان القول قول الاب ود كر مثله السرخسى وأخذ به بعض المشايخ وقال
فى الواقعات ان كان العرف ظاهرا عندك فى الجهة اذ كفى ديارنا فاقول قول الزوج وان كان مشتركا فالقول
قول الاب كذا فى التبيين * قال السيد الشهيد رجه الله تعالى وهذا التفصيل هو المختار لانتوى كذا فى النهر
الفائق * واذا كان القول للزوج وأقام الاب بينة قبلت بينته والبيئة الصحيحة أن يشهد عنه التسليم الى
المرأة فى انما سلمت هذه الاشياء بطريق العارية أو يكتب نسخة معلومة وتشهد الالبنة على اقرارها أن
جميع ما فى هذه النسخة ملك والذى عارية فى يدى منه لكن هذا يصلح للقضاء لا للاحتياط كذا فى البحر الرائق
* ولو تزوج ابنته البالغة وجهازها بأمتعة معينة ولم يسلمها اليها ثم فسح العقد ورزجهما من آخر فليس لها
مطالبة الاب بذلك الجهاز ولو كان لها على أبيها دين فجهازها أبوها ثم قال جهزها بدينها على وقالت بما لك
فالقول للاب ولو دفع الى أم ولد شيئا اتخذته جهازا لبنت ففعلته وسلمته اليها لا يصح تسليمها اليها ما لم يسلمها

قبلت النكاح ولا أقبل المهر قالوا لا يصح النكاح وهو باطل ولو قال قبلت النكاح وسكت عن المهر يجوز النكاح بما سمي من المهر
وذ كرى لمتنى عبد تزوج امرأة على رقبته بغير ان المولى فيبلغ المولى فقال أحب النكاح ولا أجز على رقبته قال يجوز النكاح ولها الاقل
من مهر المثل ومن قيمته يباع فيه وذ كرى الجامع مثل ذلك فقال أمة تزوجت ببن بران المولى على ما تثنى درهم فبلغ المولى فقال أجز النكاح
على خسين دينار ورضى به الزوج جاز قالوا لان كلام المولى ليس برد للنكاح بل هو رد للتسمية بقوله لا يكون رد للنكاح لان النكاح

ينعقدون التسمية فإن يني بمون التسمية رجل قال لامرأة بحضرة الشاهدين تزوجتك على كذا إن أجازني أو رضيت فقالت قبلت
لا يصح لأنه تعليق والتكاح لا يحتمل التعليق ولو قال تزوجتك على أني بالخيار يجوز التكاح ولا يصح الخيار لأنه لما علق التكاح بالشرط بل
بأنه التكاح وشرط الخيار فيطال شرط الخيار * رجل تزوج امرأة على أنه متى فاذا هو قروى يجوز التكاح إن كان كفأ ولا خيار لها *
رجل طلب من امرأة تكاح بحضرة من (٣٣٨) الشهود فقالت المرأة لى زوج فقال الرجل ليس لك زوج فقالت المرأة إن لم يكن لى زوج

أبوها صغيرة نسجت جهازا بمال أمها وأبيها وسعيها حال صغرها وكبرها فأتت أمها فسلم أبوها جميع الجهاز
إليها فليس لأختها دعوى نصيبهم من جهة الأم امرأة نسجت في بيت أبيها أشياء كثيرة من ابريسم كان
يشترى أبوها ثم مات الأب فهذه الأشياء لها باعتبار العادة ولودعت الأم في تجهيزها لنفسها أشياء من أمتعة
الأب بحضرة وعلمه وكان ساكنا وزفت إلى الزوج فليس للأب أن يسترد ذلك من بنته وكذلك لو أنفقت الأم في
جهازها ما هو معتاد والأب ساكت لا تضن هكذا في القنية * تزوجها وأعطاهما ثلاثة آلاف دينار بدست
يمان (١) وهي بنت موسر ولم يعطها الأب جهازا أفق الإمام جمال الدين وصاحب المحيط بأنه يمكن من
مطالبة الجهاز من الأب على قدر العرف والعادة وإن لم يجهز له طلب دست يمان قال وهذا اختيار الأئمة غر
رجلا وقال أزوج بنتي منك بجهاز عظيم وأردت عليك دست يمان كذا دينار فاخذت دست يمان وأعطاه
بلا جهاز لا رواية فيه إلا أن صدر الاسلام برهان الأئمة ومشايخ بخارى أجابوا بأنه إن لم يجهزها يسترد ما زاد
على دست يمان مثلها وقد راجحها بدست يمان صدر الاسلام وعبد الدين النسفي لكل دينار من دست
يمان ثلاثة دنانير أو أربعة دنانير من الجهاز فإن لم يفعل هذا القدر استرد منه دست يمان وقال الامام
المرغيناني الصحيح أنه لا يرجع على أبي المرأة بشئ لأن المال في التكاح غير مقصود كذا في الوجيز للكردي
* رجل جهز لابنة له فأت قبل التسليم إليها وطلب بقية الورثة نصيبهم من الجهاز فإن كانت الابنة بالغة وقت
التجهيز فلباقى الورثة نصيبهم هكذا كرهوا الصحيح لأنها إذا كانت بالغة ولم يسلم إليها الا يصح القبض والملك
بمخلاف ما إذا كانت صغيرة حيث لا نصيب للباقين لأنها إذا كانت صغيرة كان الأب قابضاً لها كذا في جواهر
الفتاوى * امرأة دفعت متاعها إلى الزوج وقالت (٢) ابن رافروش ودر كندى خرج كن ففعل هل
عليه قيمته له انهم كذا في فتاوى الخندي * رجل أنفق على معتدة الغير على طمع أن يتزوجها إذا انقضت
عدها فلما انقضت عدها أتت أن تتزوج إن شرط في الانفاق التزوج يرجع عليها بما أنفق زوجت نفسها
أم لا ذكره الصدر الشهيد * والصحيح أنه لا يرجع لو زوجت نفسها وإن لم يشترط لكن أنفق على هذا الطمع
اختلاف المشايخ فيه والاصح أنه لا يرجع كذا قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى * وقال الشيخ الامام
الاسم تاذ رحمه الله تعالى الاصح أنه يرجع زوجت نفسها أم لا تزوج لانهم ارشوه وهكذا اختاره في المحيط
* وهذا إذا دفع الدراهم إليها التسق على نفسها أما إذا أكلت معه لا يرجع عليها بشئ ولو عمل في كرم رجل
على طمع أن يزوج بنته منه فلم يزوج يرجع بأجر المثل شرط التزوج أم لا إذا علم أنه يعمل لهذا الغرض قال
الاستاذ ظهير الدين خالي رحمه الله تعالى لا يرجع كذا في الخلاصة * رجل خطب ابنة رجل فقال أبو البنت بلى
إن كنت تتقد المهر إلى ستة أشهر أو إلى سنة أو زوجها منك ثم إن الرجل بعد ذلك بعث بها إلى بيت الأب
ولم يقدر على أن ينقد المهر فلم يزوج ابنته منه هل له أن يسترد ما بعث للمهر قالوا ما بعث للمهر وهو قائم وأهالك
يسترد وكذا كل ما بعث هدية وهو قائم فاما الهالك والمستهلك فلا شئ له من ذلك امرأة لها عملك قالت
لزوجها أنفق عليهم من مـرى ففعل فقالت لا أحسب من مهرى لأنك استخدمتهم قال أبو القاسم ما أنفق

فقد زوجت نفسها منك
وقبل الزوج ولم يكن لها
زوج قالوا يجوز هذا التكاح
لأن التعليق بشرط كائن
تخير * جنينان صغيران قال
أب أحمد هما لأب الآخر
بحضرة من الشهود زوجت
ابنتي هذه من ابنك هذا
فقبل الآخر ثم ظهر أن
الجارية كانت غلاما والغلام
كان جارية قال التكاح
جائز وهو نظير ما ذكرنا إذا
جعل لرجل في عقد التكاح
نفسه محلا للتكاح * ولا
ينعقد التكاح بلفظة الأقالة
ولا بلفظة الخلع والصلح
ولا بلفظة البراءة ولو أضاف
التكاح إلى نصف المرأة
فيه روايتان والصحيح أنه
لا يصح اجتماع ما يوجب
الحل والحرم في ذات واحدة
فتخرج الحرمة وينعقد
التكاح بلفظ واحد إذا
كان العاقد وليا للصغيرين
بأن كان جدا لهما أو
عالمهما فقال زوجت فلانة
من فلان وكذا قال الرجل
زوجت بنتي فلانة ابن أخي
فلان وكذا القاضي إذا
قال زوجت هذه الصغيرة
من هذا الصغير والمولى إذا
زوج أمته من عبده الصغير

زوجة
(١) دست يمان هو ما يعطيه الزوج للعروس على سبيل الهدية ومعربه دست يمان (٢) بع هذا وأصرفه
في لوازم البيت

والمعتق إذا زوج معتقه الصغير وكذا لو كان الواحد وكيلًا من الجانبين أو وليًا من جانب واحد وكذا لو كان
أوليا من جانب واحد وأصيلًا من جانب فيقول زوجت ابنة عمي فلان من نفسي أو يقول معتق الصغيرة زوجت هذه الصغيرة من نفسي أو كان
وكيلًا من قبل المرأة تزوج موكلته من نفسه أو كانت المرأة وكيلًا لرجل فيقول زوجت نفسي فلان فإن في هذه المسائل ينعقد التكاح
بلفظ واحد ويكون اللفظ الواحد يجبًا وقبولًا وقال الشيخ الامام المعروف بحواضر زاده رحمه الله تعالى هذا إذا ذكر لفظها هو أصل في ذلك

أما إذا ذكر لفظاً هو ناب فيه لا يكتب بلفظ واحد وصورة ذلك إذا زوج امرأة من نفسها قال زوجت فلانة من نفسي لا يكتب بلفظ واحد لأنه في التزويج نائب وان قال تزوجت فلانة جازاً لا في التزويج أصيل * عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لامرأة زوجيني نفسك على ألف فقالت لا أفعل إلا بألفين فقال الرجل اتقي الله واخشي فقالت قد فعلت كان جازاً وعن محمد رحمه الله تعالى مثل ذلك * وينعقد النكاح بلفظ الصبي موقوفاً على إجازة الولي إن كان عقداً يملكه الولي كالأول (٣٣٩) تزوج الصبي أخته ينعقد ويتوقف على إجازة الولي إذا قال الرجل

لامرأة تزوجتك بألفان رضي فلان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الأمان أن كان فلان حاضراً في المجلس ورضي جازاً استحساناً وإن كان غائباً لم يجز وإن رضي بعد ذلك

* (فصل في النكاح على الشرط)

رجل تزوج امرأة على أنها طالق أو على أن أمرها في الطلاق يسهل كرمحمد رحمه الله تعالى في الجامع أنه يجوز النكاح والطلاق باطل ولا يكون الأمر يدها وذكر في الفتاوى عن الحسن بن زياد إذا تزوج امرأة على أن طالق إلى عشرة أيام أو على أن يكون الأمر يدها بعد عشرة أيام إن النكاح جازاً والطلاق باطل ولا تملك أمرها وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا إذا بدأ الزوج فقال تزوجتك على أنك طالق وإن أنت بدأت المرأة فقالت زوجت نفسي منك على أني طالق أو على أن يكون الأمر يدي أطلق نفسي كلما شئت فقال الزوج قبلت جازاً النكاح ويقع الطلاق

عليهم بالعرف يكون مهر كذا في فتاوى قاضيان

* (الفصل السابع عشر في اختلاف الزوجين في متاع البيت) قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى إذا اختلف الزوجان في متاع موضوع في البيت الذي كانا يسكنان فيه حال قيام النكاح أو بعد ما وقعت الفقرة بفعل من الزوج أو من المرأة فلا يكون للنساء عادة كالدرع والخمار والمغازل والصندوق وما أشبهه ذلك فهو للمرأة الآن يقيم الزوج البينة على ذلك وما يكون للرجال كالسلاح والقباء والقلنسوة والمنطقة والقوس ونحو ذلك فهو للرجل الآن يقيم المرأة البينة على ذلك وما يكون للرجال والنساء كالعبد والخادم والفرس والشاة والنور فهو للرجل الآن يقيم المرأة البينة على ذلك كذا في فتاوى قاضيان * وإذا مات أحدهما ثم وقع الاختلاف بين الباقي وورثة الميت فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ما يصلح للرجل فهو للرجل إن كان حياً ولو ورثته إن كان ميتاً وما يصلح للنساء فهو على هذا وما يصلح لهما فاعلى قول محمد رحمه الله تعالى هو للرجل إن كان حياً ولو ورثته إن كان ميتاً وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى المشكل للباقي منهما وما كان من متاع التجارة والرجل معروف بملك فهو للرجل كذا في المحيط * وإن كان أحدهما حراً والآخر مملوكاً فكل واحد منهما كان مملوكاً كان المتاع كله للحرة منهما أيهما كان وقالان كان المملوك محجوراً فكذلك وإن كان مملوكاً أو مملوكاً فكل واحد منهما كان مملوكاً كان المتاع كله للحرة منهما أيهما كان وقالان كان المملوك كافراً فهذا مملوكاً كان مملوكاً سواء ولو كان أحدهما صغيراً والآخر كبيراً أو كانا صغيرين ذكر في بعض الروايات أنهم مساوون كذا في فتاوى قاضيان * وإن كانا مملوكين أو مكاتبين فالقول في المتاع على ما وصف كذا في المحيط * ولا فرق في هذه الوجوه بين ما إذا كان البيت الذي يسكنان فيه ملك الزوج أو ملك المرأة ولو كان غير الزوج جرة في عيال أحدان كان الابن في عيال الأب أو الأب في عيال الولد ونحو ذلك كان المتاع عند الاشتباه لا الذي يعول كذا في فتاوى قاضيان * وإن كانت له نسوة ووقع الاختلاف بينه وبينهن في المتاع فإن كن في بيت واحد فمتاع النسوة بينهن على السواء وإن كانت كل واحدة في بيت على حدة فما كان في بيت كل امرأة فهو بينها وبين زوجها على ما وصف ولا يشارك بعضهن بعضاً كذا في المحيط * ولو أقرت المرأة بمتاع أنها اشترته من زوجها كان المتاع للزوج وعليها البينة وإن اختلفا في البيت الذي يسكنان فيه يدها على كل واحد أنه له فالقول للزوج فإن أقامت البينة أو أقامها بقضى بينة المرأة ولو كانت الدار في يد رجل وامرأة فأقامت البينة أن الدار لها وإن الرجل عدها أو أقام الرجل البينة أن الدار له والمرأة أمرته أن تزوجها بألف درهم دفع إليها ولم يقيم بينة أنه عرف أنه يقضى بالدار للرجل المرأة ولا نكاح بينهما وإن أقام البينة أنه حر الأصل والمسئلة بحالها يقضى بحرية الرجل ونكاح المرأة ويقضى بالدار للمرأة كذا في فتاوى قاضيان * ولو اختلفا في متاع من متاع النساء وأقاما البينة يقضى به للزوج كذا في المحيط * إذا غزلت المرأة قطن زوجها اختلفا في الغزل قبل الفقرة أو بعدها فإن أذن لها بالغزل بأن قال اغزليه لي كان الغزل للزوج ولا أجر لها عليه فإذا ذكر لها أجرها لم يملكها كان له ذلك وإن ذكر أجرها لم يملكها ولا بشرط أن يكون الغزل والسكر باس لهما كان الغزل للزوج ولها أجره لهما وإن اختلفا في الأجر فقالت غزلت باجر وقال بغير أجر فالقول للزوج مع عينه ولو قال اغزليه لنفسك كان الغزل لهما ولا شيء عليهما وإن اختلفا فقال أذنت لك لتغزليه لي وقالت لا بل قلت اغزليه لنفسك كان القول قول الزوج مع العين ولو قال اغزليه

(٤٣ - فتاوى أول) ويكون الأمر يدها لأن البداية إذا كانت من الزوج كان الطلاق والتفويض قبل النكاح فلا يصح أما إذا كانت البداية من قبل المرأة يصير التفويض بعد النكاح لأن الزوج لما قال بعد كلام المرأة قبلت والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال صار كأنه قال قبلت على أنك طالق أو على أن يكون الأمر يدي نفسك فموضعها بعد النكاح وكذا المولى إذا تزوج أخته من عبده إن بدأ العبد فقال زوجني أمتك هذه على ألف على أن أمرها يديك طلقها كلما شئت فزوجها منه يجوز النكاح ولا يكون الأمر يدي المولى ولو بدأ

المولى فقال لا تزوجك أمتي على أن أمرها يدي أطلقها كلما أريد فقال العبد قبلت جازا لنكاح ويصير الامر بيد المولى وعن هذا قالوا مطلقا الثلاث اذا ارادت ان تنزح المحلل وتحاف ان لا يطلقها فاحلها لها في ذلك ان تقول زوجت نفسي منك على أن أمرى يدي أطلق نفسي كلما أريد ثم قبل الزوج فيكون الامر بيدها بعد النكاح تطلق نفسها متى شاءت أو يقول المحلل تزوجتك على أنك طالق بعد ما تزوجتك الى عشرة أيام أو على أن أمرك (٣٣٠) بيدك بعد ما تزوجتك تطايقن نفسك كلما تريد فنقول المرأة قبلت تطلق بعد

ليكون الغزل لنا فالغزل له ولها أجزا المثل ولو قال اغزليه ولم ير عليه فالغزل له وإن لم يها عن الغزل فغزلت كان الغزل لها وعليها مثل ذلك القطن لزوجهها وإن اختلفا فقال صاحب القطن غزرت باذني وقالت غزرت بغير اذنك فالقول قوله وإن حل قطننا الى بيته ولم يقل شيئا فغزلته ان كان الزوج يباع القطن كان الغزل لها وعليها مثل ذلك القطن وإن لم يكن يباع القطن ان كان الزوج يبيع الاذن كان القول قوله كما لو طبخت طعاما من اللحم الذي جاء به فان الطعام يكون للزوج وكذا لو اختلفا في الكبر باس فقال للمرأة دفعت الى الحائك لينسجها باذني وقالت دفعت بغير اذنك فالقول للزوج كذا في فتاوى قاضيان * وفي نكاح فتاوى أبي الليث امرأه غزلت قطن زوجها باذنه وكانا يبيعان من ذلك الكبر باس ويشتريان بالثمن أمتعة لحاجة بينهما واتخذوا بعض الكبر باس ثياب البيت فجميع ذلك من الكبر باس وما اشترى به للرجل الا الاشياء التي اشترى الزوج لها أو علم عاقبانه اشترى لها فللمرأة ذلك وفي يوسع فتاوى أبي الليث رجل كان يدفع الى امرأته ما تحتاج اليه وكان يدفع اليها حيا نادرا هم ويقول اشترى بها قطننا واغزلي فكانت تشتري وتغزل ثم تباع وتشتري بغيرها أمتعة البيت كانت الامتعة لها كذا في الذخيرة غزلت القطن بأمر الزوج لتجعل له منديلا فانت قبل النسج فهو لصاحب القطن رجل قوام على امرأته ينفق عليها ويشترى لها من الجوزة ففهي تغزلها ويدفع الرجل غزلها الى الحائك فينسجها أو ابانم وقعت الفرة فان كان نسجها لبيع أو يتخذ الثياب ففهي له وإن كان لها فهي لها كذا في القنية

(الباب الثامن في النكاح الفاسد وأحكامه)

اذا وقع النكاح فاسدا فترق القاضى بين الزوج والمرأة فان لم يكن دخل بها فلا مهر لها ولا عتة وان كان قد دخل بها فلا الاقل مما سمي لها ومن مهر مثلها ان كان ثمة مسمى وإن لم يكن ثمة مسمى فلها مهر المثل بالغ ما بلغ وتجب العتة ويعتبر الجماع في القبل حتى يصير مستوفيا للعقة وعليه وتعتبر العتة من حين يفرق بينهما عند علم - الثلاثة كذا في المحيط * وفي مجموع النوازل الطلاق في النكاح الفاسد يكون متاركة ولا ينقص من عدد الطلاق كذا في الخلاصة * والمتاركة في الفاسد بعد الدخول لا تكون الا بالقول كتحليل سبيلك أو تركتك ومجرد انكار النكاح لا يكون متاركة أمالوا أنكر وقال أيضا ذهبي وزوجي كان متاركة لكن لا ينقص من عدد الطلاق وبعد مجيئ أحدهما الى الآخر بعد الدخول لا تحصل المتاركة وقال صاحب المحيط وقبل الدخول أيضا لا تنقق الا بالقول ولكل فسحة بغير محضر صاحبه وبعده لا الا بمحضر صاحبه كذا في الوجيز للكردرى * وعلم غير المتاركة بشرط صحة المتاركة هو الصحيح حتى لو لم يعلمها لا تنقضي عتتها كذا في القنية * والصحيح ان عليها بالمتاركة لا يشترط كمالا يشترط في الطلاق * وعدة الوفاة لا تجب في النكاح الفاسد ولا نفقة وان صالح على النفقة في النكاح الفاسد لا يجوز كذا في الوجيز للكردرى * ويثبت نسب الولد المولود في النكاح الفاسد وتعتبر مدة النسب من وقت الدخول عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى قاله أبو الليث كذا في التبيين * والنكاح الفاسد لا حكم له قبل الدخول حتى لو تزوج امرأه نكاحا فاسدا بان مس أمها بشهوة ثم تركها له أن يتزوج الام كذا في الخلاصة * الحراذ اشترى امرأته ففسد النكاح بخلاف العبد المأذون اذا اشترى امرأته كذا في السراجية * وبالدخول في النكاح الفاسد لا يصير

عشرة أيام ويصير الامر بيدها وكذا لو قال العبد لمولاه اذا تزوجتها فأمرها بذلك أبدأ ثم تزوجها يكون الامر بيد المولى ولا يمكنه اخراجها أبدأ امرأه أطلقها زوجها فأرادت أن يتزوجها الزوج فقال الزوج لا تزوجك حتى تهبيني مالك على من المهر فوهبت مهرها على أن يتزوجها ثم ابى أن يتزوجها قال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى الهبة باطلة وفي بالشرط أو لم يف لانها جعلت المال عوضا للزوج على نكاحها وفي النكاح لا يكون العوض على المرأة وقال الخلف رحمه الله تعالى تصح الهبة تزوجها أولم يتزوجها وسيأتى نظير هذا في كتاب الهبة وعن أبي القاسم الصفار رحمه الله تعالى اذا تزوج امرأه على ان يأتي بعبده الا بقى قال يجوز النكاح ولها مهر مئتها وعنه اذا تزوج امرأه على انها بكر فوجدها غير بكر كان عليه كل المهر لان المهر لا يقابل البكارة لانها لا تستحق بعقد النكاح * رجل تزوج أمة الغير على ان كل ولد تلده فهو حرمه

النكاح والشرط لانه لو لم يكن الشرط يكون الولد رقيقا فكان الشرط مفيدا * رجل تزوج امرأه على أني درهم ان كانت جميلة وعلى ألف ان كانت قبيحة قالوا يصح النكاح والشرطان عندهم حتى لو كانت جميلة كان المهر أني درهم وان كانت قبيحة كان المهر ألفا لانه لا خطر في التسمية لان المان تكون قبيحة أو جميلة بخلاف ما اذا تزوجها على ألف ان أقام بها وعلى ألفين ان أخرجهما من بلدها فان الشرط الثاني لا يصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان ثمة تعلقت التسمية بما لا يعرف وحده وقت العقد فلا تصح التسمية

الأن هذا المعنى بشكل بل وتزوجها على ألف درهم إن لم يكن له امرأه وعلى ألفين إن كان له امرأه فان ثمة لا يصح الشرط الثاني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كان الشرط ثانياً وقت العقد امرأته طلقها وزوجها ثلاثاً فزوجه رجل على قصد التحليل اختلفت الروايات فيه والحاصل انما اذا تزوجت ومن قصدهما التحليل الا انهم لم يشترطوا ذلك حيث الاول وان شرط الاحلال في القول وتزوجها على ذلك صح النكاح وتحلل الاول في قول أبي حنيفة وزوجهما الله تعالى وبكره ذلك الاول (٣٣١) والثاني وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى

لا يصح نكاح المحلل ولا تحلل الاول وقال محمد رحمه الله تعالى يصح نكاح المحلل ولا تحلل الاول ولو طلقها الزوج الثاني ثلاثاً قبل الدخول فزوجت بثالث ودخل بها حلت الاول والثاني ولو كان الثاني مجبوراً فكنت عنده حينا ثم ولدت ولداً حلت للزوج الاول وينتسب الولد من المجبور ولو كانت المرأة صغيرة لا يجامع مثلها فزوجه رجل ووطئها قال محمد رحمه الله تعالى إن

أفصاها الزوج الثاني لا تحلل الاول بهذا الوطء وإن لم يقضها حلت الاول رجل تزوج امرأته على أن ينفق عليها في كل شهر مائة دينار قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى النكاح جائز لوها نفقة مثلها بالمعروف رجل تزوج امرأته على ألف درهم على أن لا تزني ولا يرثها جاز النكاح ويتوارثان وليس لها الألف درهم كل مهر مثلها أقل من ذلك أو أكثر

(فصل في شرائط النكاح)

منها الشهادة عندنا وقال مالك رحمه الله تعالى الشرط

محضنا ولو وطئها بعد التقرب بحد كذا في معراج الدراية * وإذا تزوجها نكاحاً فاسداً وخطبها وجاءت بولد وأنكر الزوج الدخول فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان في رواية قال ثبت النسب ويجب المهر والعدة وفي رواية قال لا يثبت النسب ولا يجب المهر ولا العدة وإن لم يحلل به إلا بزمه الولد كذا في المحيط * غاب (١) عن زوجته البكر سنين فزوجت وجاءت بأولاداً وسبيت امرأة فزوجهما حرة وأنت بأولاداً وأدعت الطلاق وأعدت وتزوجت بأخرى وولدت وأفعى إليها زوجها فاعتمت وتزوجت بأخرى فولدت فالولد عند الامام الاول نفاه الاول وأدعاهم الثاني أو نفاه لاقل من ستة أشهر أو أكثر من سنين وللزوج الثاني أن يدفع الزكاة اليهم وتقبل شهادتهم له كذا في الوجيز للكردي وروى عبد الكريم الجرجاني عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الاولاد للزوج الثاني ويرجع إلى هذا القول وعليه الفتوى كذا في التنجيس * وهكذا في فتاوى قاضيان والسراجية وبه أفتى الصدر الشهيد وقال الامام ظهير الدين الفتوى على أنه الاول لان الولد للأشراش بالنص ولو كان الاول حاضراً والمسئلة بمثلها فالولد الاول كذا في الوجيز للكردي رجل تزوج امرأته أسقطت سقطاً قد استبان خلقه لاربعة أشهر من وقت النكاح جاز ولو كان لاربعة أشهر الا ان لا يجوز المطلقة اذا تزوجت ثم قالت كنت معتدة ينظر ان كان بين طلاق الاول وبين تزوج الثاني أقل من شهرين صدقت وفسد النكاح وإن كان شهران فصاعد ان صدق وصح النكاح كذا في الخلاصة

(الباب التاسع في نكاح الرقيق)

نكاح القن والمكاتب والمدبر والامة وأم الولد بلاذن السيد موقوف إن أجاز نفذ وإن رد بطل فإن تكلموا بالاذن فالمرء عليهم ويبيع القن فيه لا الاخران بل يسعيان كذا في الوقاية * وكذا اولد أم الولد ومعتق البعض لا يساعان فيه بل يسعيان هكذا في التبيين * وكذا المكاتبه لا تملك تزويج نفسها بدون اذن المولى وكذا المأذون لانه إنما أذن له في التجارة والنكاح ليس منها وكذا المدبرة لا تزوج نفسها كذا في السراج الوهاج * ثم اذا بيع العبد مكره ولم يف الثمن بالمهر لا يباع ثانياً بل يطالب بعد العتق لانه يبيع بجميع المهر بخلاف النفقة حيث يباع لها مكره بعد أخرى ولو مات العبد سقط المهر والنفقة كذا في التبيين * وما يجب على العبد بغير اذن المولى من المهر يؤاخذ به بعد العتق كذا في فتاوى قاضيان * باع عبده بعد ما زوجه امرأته فالمهر في رقبته الغلام يدور معه أينما داره والصحيح كدين الاستهلاك زوج عبده مكره ثم أعفقه تخير في تضمين المولى أو العبد بفضن الاقل من قيمته ومن مهرها زوج مدبره امرأته ثم مات المولى فالمهر في رقبته العبد يؤاخذ اذا أعتق كذا في القنية * رجل زوج عبده امرأته بالف درهم ثم باعه منها بتسعمائة درهم بعد ما دخل العبد بها فانه انما أخذ التسعمائة بمهرها ويطل النكاح ولا ترجع المرأة بالمائة الباقية على العبد وان عتق ولو كان على العبد رجل آخر دين ألف درهم فأجاز الغريم بيع العبد من المرأة كانت التسعمائة بين الغريم وبين المرأة يضرب فيه الغريم بالف والمرأة بالف ولا تتبعه المرأة بذلك ويتبعه الغريم عما بقي من دينه اذا عتق كذا في فتاوى قاضيان * وعمل المولى اجبار جميع ممالكه الا المكاتب والمكاتبه كذا في العناية * فهو لا يجبر ان على النكاح وإن كان صغيراً وهذا من أغرب المسائل حيث اعتبر فيه رأى الصغير

(١) مطلب غاب زوجها فزوجت بغيره

هو الاعلان دون الشهادة حتى لو تزوجها بحضرة الشهود بشرط التكمين لا يجوز ولو تزوجها بغير شهود بشرط الاعلان جاز والشاهد فيه كل من يملك قبول النكاح لنفسه بنفسه فيصح بشهادته الفاسقين والاعميين والمحدودين ورجل وامرأتين ولا ينقد بشهادة المراتين بغير رجل ولا بشهادته العبد والجنونين والاهيين والخنثيين اذ لم يكن معهما رجل ولا بشهادة التامنين اذ لم يسمعا كلامهما عقدين ولا يصح نكاح المسلمين بشهادة الكافرين ويصح نكاح المسلم الذمية بشهادة الذميين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ويصح

نكاح أهل الذمة بشهادتهم ولا يصح النكاح ما لم يسمع كل واحد من العاقدين كلام صاحبه ويسمع الشاهدان كلامهما معا فان سمع أحد الشاهدين كلامه ما لم يسمع الشاهد الآخر لا يجوز فان أعاد اللفظة النكاح فسمع الذي لم يسمع العقد الاول ولم يسمع العقد الثاني لا يجوز وكذلك لو كان النكاح بحضور رجلين أحدهما أصم فسمع السميع دون الأصم فصاح السميع في أذن الأصم أو صاح رجل آخر لا يجوز حتى يوجده سماعهما معا (٣٣٣) وذكر القاضي الامام أبو علي السفدي رحمه الله تعالى في شرح السيران النكاح يصح

بحضرة الاصمين وان لم يسمعا لان الشرط حضرة الشهود دون السماع وعامة المشايخ قالوا لا يجوز وشرطوا السماع وذكر أيضا القدوري رحمه الله تعالى شرط سماع الشاهدين فان سمعا كلام العاقدين ولم يعرفا تفسيره قيل بأنه يصح والظاهر خلافه وعن محمد رحمه الله تعالى اذا تزوج امرأة بحضور تركيين أو هندیين لم يعرفا كلام العاقدین قال ان أمكنهما أن يعرفا ماسمعا جاز والافلا وفي المنتقى اذا تزوج امرأة بشهادة الشاهدين فسمع أحدهما الشاهدين ولم يسمع الآخر ثم أعاد على الذي لم يسمع قال النكاح جائز استحسانا اذا كان المجلس واحدا وان اختلف المجلس لا يجوز قال الحاكم أبو الفضل رحمه الله تعالى حكى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يجوز حتى يسمعا معا ولا نص عن أصحابنا رحمه الله تعالى في النكاح بشهادة الآخرين اما على قول القاضي الامام علي السفدي رحمه الله تعالى لاشك انه يقع لان عنده

والصغيرة في تزويجهما حتى قالوا زوجهما المولى بغير انهما توقف على اجازتهما فان ادبا المال وعقبا لا يعتبر رأيهما مادام صغيرين بل يتفرد به المولى أو الولي هكذا في التبيين * ولورضيت المكتبة الصغيرة قبل الاداء ثم عتقت لا خيار لها للعالم لانها صغيرة ولها اخبارا رعتق اذا بلغت كذا في الكافي * ولو أن هذه المكتبة لم ترض بالنكاح ولم تنقضه حتى عجزت وردت في الرقب بطل النكاح حتى لو أجازته لم تعمل اجازته ولو كان مكان المكتبة مكاتب صغير وقد زوج به المولى امرأه بغير رضاه ثم عجز وردت رقبها يبطل نكاحه بل يبق موقوفاً على اجازة المولى كذا في المحيط * والاذن بالنكاح يتناول الفاسد أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يتناول الا الصحيح كذا في التبيين * فاذا تزوج امرأة نكاحا فاسدا ثم أراد أن يتزوج أخرى نكاحا صحيحا ليس له ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان الاذن انتهى بالنكاح الفاسد كذا في البدائع * واذا أذن لعبد في النكاح مطلقا فتزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها لم يضره المهر في الحال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولو أذن له بنكاح فاسدا ودخل بها لم يضره المهر في الحال في قولهم جميعا كذا في البدائع * أذن لعبد في النكاح مطلقا فتزوج امرأة نكاحا فاسدا ولم يزوج واحدة منهما الا اذا اقترن به ما يدل على التعميم بان قال تزوج ما شئت من النساء أو ما تشبهه فحينئذ يعم ويتزوج ثنتين فان قال المولى عنيت به امرأتين جاز نكاحهما كذا في المحيط * ولو تزوج العبد والامة بغير اذن المولى ثم أجاز قبل الدخول أو بعده يجب مهر واحد وهو المسمى وان طلقها العبد قبل الاجازة بطل التوقف كذا في العتائية * كل ما وجب من مهر الامة فهو للمولى سواء وجب بالقد أو بالدخول وسواء كان المهر مسمى أو مهر المثل وسواء كانت الامة قنة أو مديرة أو أم ولد الا المكتبة والمعنى بعضهم فان المهر لهما كذا في البدائع * زوج امته أو تزوجت باذنه ثم عتقت فلها الخيار والمهر للمولى كذا في التمرناشي * اذا تزوج امته ثم أعتقها ثم زاد الزوج في مهرها فالزيادة للمولى رواه ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الزيادة لها وكذلك لو باعها ثم زاده فالزيادة للشرى كذا في المحيط * اذا تزوج العبد بغير اذن المولى وقال له المولى طلقها رجعية يكون اجازة كذا في التبيين * ولو قال له المولى طلقها أو قال له فارقه لم يكن اجازة كذا في البدائع * ثم الاصل فيه ان اذن السيد يثبت بالتصريح كقوله أجزت أو رضيت به أو أذنت فيه وثبت أيضا بالدلالة قولاً أو فعلاً مثل أن يقول عند سماعه هذا حسن أو صواب أو نعم ما صنعت أو بارك الله فيها أو لا بأس بها أو يسوق اليها مهرها أو شيئاً منه بخلاف الهدية قال الفقيه أبو القاسم لا يكون شيء من هذه الاقوال اجازة والا لاختيار أبي الليث وبه كان يفتي الصدر الشهيد اذا علم انه قاله على وجه الاستهزاء والاذن في النكاح لا يكون اجازة فان أجاز العبد ما صنع جاز استحسانا كالعبد اذا زوج وجه فضولى فاذن له مولاه في التزويج فاجاز ما صنع الفضولى كذا في التبيين * تكلمت أمة بغير اذن مولاه على مائة درهم فقال المولى للزوج أجزت على ان تزيد لي خمسين درهماً أو أبي الزوج ذلك فليس هذا باجازة وردت للمولى أن يجيز وكذا لو قال لا أجزت حتى تزيد لي خمسين أو لا يزيد خمسين وان قبل صارت الزيادة مع الاصل مهر ولو قال لا أجزه ولكن زد لي خمسين أو قال لا أجز النكاح وأجزه ان زدني عشرة فهو رد وبطل النكاح الا قول ولو قال أجزت بخمسين ديناراً ورضي الزوج صح النكاح بخمسين ديناراً كذا في الكافي * قال الزوج للعقبة لك خمسون درهماً على ان تختاريني لزم العقد ولا شيء لها ولو قال اختاريني ولك خمسون زيادة على

صداقك

الشرط حضرة الشاهدين دون السماع وعلى قول غيره اذا كان يسمع كلام العاقدين

ينبغي أن يصح وان لم يكن أهلاً لاداء الشهادة اذا تزوج الرجل امرأة بشهادة ابنيه من غيرها أو بشهادة ابنيهما من غيره يجوز وان تزوجها بشهادة ابنيه من غيرها في ظاهر الرواية يجوز وفي المنتقى انه لا يجوز وان تزوجها بشهادة ابنيه من غيرها ثم تجاحدا فشهد الابنان بحد الاب والمرأة تدعى جازت شهادة الابن وان ادعى الاب والمرأة تجحد لا تقبل شهادة ابنيه وان كان النكاح بشهادة ابنيه من غيره

ثم يجاهد ان ادعت الام لا تقبل شهادة ابنها وان جحدت والزواج يدعى جازت شهادة الابن وان كان النكاح بشهادة ابنه منها فاجدها
لا تقبل شهادة الابن وان اذ الزوج الرجل ابنته بشهادة ابنه جاز النكاح فان تجاهد ابعد ذلك وشهد الانسان عند جحد الزوج ودعوى
الاب ان كانت صغيرة لا تقبل شهادتهم وان كانت كبيرة ان ادعى الزوج وجحد الاب قبات شهادتهما بالاجماع وان ادعى الاب وجحد الزوج
لا تقبل شهادتهما في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه (٣٣٣) الله تعالى تقبل ولزوج ابنته الكبيرة

بشهادة ابنه فجحدت الرضا
وادعى الاب لا تقبل شهادة
الابن على الرضا فالجواب
ان الشهادة لاختهما وعلى
اختهما يجوز وشهادتهما
على أبيهما فيما يجحد الاب
مقبولة وان شهدا ليهما
فيما يدعى الاب فان كان
للاب فيه منفعة نحو ان
يشهد بعقد له تعلق
حقوقه بالاب لا تقبل وان
لم يكن للاب فيه منفعة الا
ان الاب يدعى لا تقبل
شهادة ابنته في قول أبي
يوسف رحمه الله تعالى
فيل هو قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وأصل
المسئلة رجل قال لعبدته ان
كذلك فلان فانت حرف شهد
ابن فلان ان أباهما كام العبد
فان كان الاب يجحد جازت
شهادتهما وان كان الاب
يدعى لا تقبل في قول أبي
يوسف رحمه الله تعالى لانه
يعتبر الدعوى وعلى قول
محمد رحمه الله تعالى تقبل
لانه يعتبر منفعة الوالد
قبول شهادة الولد * وشهادة
الانسان فيما يباشره مردودة
بالاجماع سواء يباشره لنفسه
أولغيره وهو خصم في ذلك
أولم يكن فلا يجوز شهادة

صد اقل صحت وتجب الزيادة للمولى كذا في محيط السرخسي * ولو تزجت بغير شهود حتى أجاز للمولى
بجحدتهم لا يصح كذا في الكافي * الاب والجدة الوصي والنفاضي والمكاتب والشرىك المفاوض علىكون
تزوج الامة ولا يملكون تزويج العبد والعبد المأذون والصبي المأذون والمضارب والشرىك شركة عنان
لا يملكون تزويج الامة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو زوج الاب أو الوصي أمة الصبي من
عبدته لا يجوز كذا في الخلاصة * واذا تزوج أمة من عبده لا مهر لها عليه كذا في المحيط * زوج أمة من
عبدته على أن أمرها يدها ان ابتدأ المولى فقال زوجت منك على أن أمرها يدي أطلقها كلما أريد وقبل
العبد صحرار لا يريده وان ابتدأ العبد وقال زوجني أمتك على أن أمرها يديك تطلقها كلما تريد
فزوجها لم يصح الا امر يده كذا في الوجيز للكردي * ولو زوج الاب جارية ابنه من عبده ابنه جاز عند أبي
يوسف رحمه الله تعالى خلافا لفرجه الله تعالى لانه لا يتعلق المهر برقبة العبد ولا يكون فيه ضرر فيملك
الاب كذا في محيط السرخسي * واذا تزوج العبد أو المكاتب أو المأذون أو ابن أم الولد بغير اذن المولى ثم
طلقها فلا تقبل اجازة المولى فهذا الطلاق متاركة النكاح وليس بطلاق على الحقيقة حتى لا ينقص
من عدد الطلاق ولو وطئها بعد الطلاق يلزمه الحد فان أجاز للمولى هذا النكاح بعد ذلك لا تعمل اجازته
وان أذن له أن يتزوجها بعد هذا الطلاق كرهت له أن يتزوجها ولم أفرق بينهما ما ان فعل كذا في المحيط
* ولو زوج أحد المولى من أمة ودخل بها الزوج فلا تخارعة فان نقض فله نصف مهر المثل وللزوج
الاقل من نصف مهر المثل ومن المسمى كذا في الظهيرية بجهولة النسب أقربت بالرق لابي الزوج وقال
الزوج هي حرة الاصل ثم مات الاب انفسخ النكاح كذا في العناية * أمة تزوجت بلا اذن المولى فباعها
فأجاز للمشتري النكاح ان كان دخل بها الزوج صح والا فلا لان الحبل البات اذا طرأ على الموقوف أبطله
حتى لو كان المشتري ممن لا يحل له وطئها بجوز مطلقا كذا في الوجيز للكردي * وكذا المكاتبه اذا تزوجت
بغير اذن المولى فبات المولى فأجاز الوارث نكاحها صحت اجازته كذا في فتاوى قاضيان * ويجوز نكاح
المكاتب باذن الوارث كذا في العناية * اذا أذن الرجل لعبدته أن يتزوج على رقبته فتزوج على رقبته
أمة أو مدبرة أو أم ولد باذن مولاهن جاز النكاح وصار العبد لمولاهن وان تزوج حرة على رقبته لا يجوز
وكذلك لتزوج مكاتبه على رقبته كان النكاح باطلا هذا اذا أذن له أن يتزوج على رقبته امرأة أما اذا أذن
له أن يتزوج امرأة ولم يقل على رقبته فتزوج امرأة حرة أو مكاتبه أو مدبرة أو أم ولد على رقبته جاز النكاح
بقيمته استحسانا كذا في المحيط * هذا ان كانت قيمته مثل مهر المثل أو أكثر مما يتغابن فيه فان كان مما
لا يتغابن فيه فلا يجوز حتى اذا دخل بها في ذلك لم يتبع في المهر حتى يعتق كذا في الكافي * واذا أمر مكاتبه
أو مدبرته أن يتزوج على رقبته فتزوج على رقبته أمة أو مدبرة أو أم ولد جاز وكذا اذا تزوج حرة أو مكاتبه
واذا صح النكاح يجب على المكاتب والمدير قيمتهما بعيان في ذلك عبد تزوج حرة أو أمة أو مكاتبه أو أم
ولد أو مدبرة على رقبته بغير اذن المولى فبلغ المولى ذلك فأجازه فان كان تزوج أمة أو مدبرة أو أم ولد عملت
اجازته وصح وان كان تزوج حرة أو مكاتبه لا تعمل اجازته وان كان قد تزوج على رقبته حرة وقد دخل بها لزمه
الاقل من قيمته ومن مهر المثل وبعد ذلك ينظر ان دخل بها بعد ما أجاز للمولى النكاح يكون ذلك دينافي

الوكيل بالنكاح والوكيل بالنكاح اذا تزوج الموكلة بمحضرة أبيها وشاهد آخر جاز النكاح وكذا لو زوجت المرأة نفسها بشهادة أبيها
وشاهد آخر وكذا لو وكل الرجل رجلا بأن يزوج ابنته الصغيرة فزوجها الوكيل بمحضرة الاب وشاهد آخر جاز ولو ادعت المرأة النكاح على
رجل وهو يجحد فقامت شاهدين واختلفا في المهر فشهد أحدهما أنه تزوجها بالثمن والآخر أنه تزوجها بالثمن وخسمائة والمرأة تدعى
النكاح بالثمن وخسمائة جازت شهادتهما ويقضى لها بالثمن ولو كان الزوج هو الذي يدعى والمرأة تجحد النكاح وشهد الشاهدان على هذا

سنة وقت النكاح وأقام الزوج البينة أنها كانت بنت ثمان سنين كانت البينة بينة المرأة * أذا زوج الرجل ابنته بشهادة السكران وجمعوا كلام العاقدين وعرفوا جاز النكاح وإن كانوا لا يذكرونه بعد زوال السكر * رجل تزوج امرأة بشهادة الله ورسوله كان باطلا لقوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح إلا بشهود وكل نكاح يكون بشهادة الله وبهضم جعلوا ذلك كفرا لأنه يعتقد أن الرسول صلى الله عليه وسلم يعلم الغيب وهو كفر * رجل قال بين يدي الشهود تزوجت هذه المرأة التي في هذا البيت فقالت المرأة قبلت فسمع الشهود كلامها ولم يروا شخصها فإن لم يكن في البيت إلا امرأة واحدة جاز والأفلا وكذا لو وكلت المرأة رجلا فسمع الشهود كلامها ولم يروا شخصها فهو على هذا الوجه وإذا اختلف الزوجان فقال الرجل تزوجتك وأنا صغير بغير إذن الولي وقالت المرأة تزوجتني بعد البلوغ كان القول قوله ويقول القاضي أئجيز هذا العقد فإن أحاز حاز وإن ردت

بطل وان دخل بهما بالبلوغ
القول قول الوكيل بالنكاح وت
كان أوفاهما المهر جازت شهادته
بالإغلة اذا زوجت نفسها روى

رقبته يباع فيه إلا أن يقديه المولى وإن دخل بها قبل إجازة المولى النكاح يؤخذ بعلمه بعد العتق (١) وإن كان تزوج على رقبته أمة أو مدبرة أو أم ولد وقد دخل بها إن دخل بها بعد إجازة المولى النكاح لا يجب إلا المسمى وهو رقبة العبد لمولاهن وإن دخل بها قبل إجازة المولى النكاح فكذلك الجواب لا يجب إلا المسمى وهو رقبة العبد للمولى بهض مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا ما ذكر جواب الاستحسان كذا في المحيط * عبد تزوج أمة بغير إذن المولى ثم تزوج حرة فأجاز المولى نكاحهما بإجازة النكاح الحرة ولو تزوج حرة ثم أمة وأجاز نكاحهما بإجازة نكاح الحرة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك عبد تزوج امرأة ثم امرأة ثم امرأة ثم امرأة فبلغ المولى فأجاز الكل ولم يدخل بهن جاز نكاح الثالثة وإن دخل بهن فسد نكاحهن كذا في الظهيرية * ولو تزوج بغير إذن سيده أمة ثم حرة ثم أمة ثم أجاز السيد نكاحهن تجوز الأمانة الأخيرة ولو تزوج حرتين ودخل بأحداهما ثم تزوج أمة فأجاز المولى كله قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجوز نكاح الحرتين ولو تزوج أمتين في عقدة ودخل بأحداهما ثم تزوج حرتين في عقدة ودخل بأحداهما ثم أجاز المولى نكاح أحد الفريقتين لم يجوز نكاح شئ منهن كذا في محيط السرخسي * عبد تزوج حرة وأمة ثم حرة وأمة فأجاز المولى الكل جاز نكاح الحرتين وإن دخل بهن فسد نكاحهن فاسد عبد تزوج حرة فقال العبد لم بأذن المولى وقد نقض النكاح هو وقالت المرأة قد أذن يفرق بينهما لا إقراره أن النكاح فاسد ويلزمه كمال المهر إن كان دخل بها ونصف المهر إن لم يدخل بها ولها نفقة أتمته كذا في الظهيرية * وكذا إذا قالت لأدري أذن أم لا كذا في التتارخانية نافلة عن جامع الجوامع * ومن زوج عبدا ما دونه مديونا امرأة جاز والمرأة أسوة للعمر ما إن كان النكاح بمهر المثل أو أقل فلوزوجه منها باكتة طواب بالزيادة بعد استيفاء الغرماء كدين الصحة مع دين المرض كذا في فتح القدير * ولو باعها المولى من الزوج سقط المهر لأن الفرقه من قبل المولى قبل الدخول كالحرمة ترد أو تقبل ابن زوجها قبل الدخول كذا في التمراشي * وكذا يسقط المهر لو أعتقها قبل الدخول فأختارت الفرقه ولو باعها وذهب به المشتري من المصر أو غيبها بموضع لا يصل إليه الزوج نسقط المطالبة بالمهر حتى لو أحضرها بعده فله المهر هكذا في الحر الرائق * ولو باعها من آخر ثم اشتراها الزوج فعلى الزوج نصف المهر للمولى الأول كذا في التمراشي * ولو تزوجت بغير إذن مولاه فوطئها المولى فقد انفسخ وكذا لو قبلها بشهوة علم به أو لم يعلم كذا في العتبية * ولو اشتري جارية ثم تزوجها قبل القبض إن تم البيع كان النكاح جائزا وإن انتقض البيع بطل النكاح عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وبقول أبي يوسف رحمه الله تعالى يبقى كذا في الظهيرية * وحق الملك يمنع استداء النكاح ولا يمنع البقاء حتى الاسترداد في البيع الفاسد يمنع البائع من النكاح ولو زوجها بائنه ثم مات الأب حتى ثبت حق الاسترداد للأب لا يفسد النكاح حتى يستردها كذا في العتبية * ولو تزوجها الأب بعد موت الأب لا يصح وكذا إذا تقاضى عبدا بامه فقبضه باتباع الغلام وزوجها من بائعها ثم هلك الغلام قبل قبضه لم يفسد النكاح ولو تزوج أبدا بعد هلاك الغلام لم يجوز كذا في الكافي وإذا اشترى المكاتب زوجته أو زوجة المولى لا يفسد النكاح ولو أبائنه أم أراد أن يتزوجها لا يجوز وكذا الوصاة الأب وبنته تحت مكاتبه أو عبده الموصى بعنقه وكان على الميت دين مستغرق لم يفسد نكاح البنت وكذا الوصية بعنق أحد ما غير معين تمنع فساد نكاح

(١) قوله بعد العتق ظرف لقوله يؤخذ وفي نسخة قبل العتق وعليها فالظرف متعلق بقوله لزمه أنه معصية

كان ذلك إجازة الوكيل بالنكاح إذا ادعى أنه أشهد عند العقدة أنكر الموكل كان البنت
ثبتت الحرمة بأقرار الموكل بنكاح الوكيل بغير شهاده إذا شهد الرجل على امرأته أنه المقتلان المدعى فان
والأفلاحي ومن شرائط النكاح الولي وهو شرط لصحة العقد في الصغار والمجانين والمأملين واختلفوا في أهلية
أبويهم عن محمد رحمه الله تعالى أن نكاحها باطل وروى أبو حفص عنه رحمه الله تعالى أنه إن لم تكن لها

ولي يجوز فان كان لها ولي يتوقف على اجازة الولي ان اجاز جاز وان رد بطل سواء كان الزوج كفأ أو لم يكن الا انه اذا كان كفأ كان للقاضي ان يجتد النكاح ولا يحل لزوجها من غير تجديد وقال مالك والشافعي رحمه الله تعالى لا ينقد النكاح بعبارة النساء زوجت نفسها أو أمتها أو نوكت عن غيرها وفي ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يجوز النكاح بكرة كانت أو ثيبا زوجت نفسها كفأ أو غير كفأ لانه اذا لم يكن كفأ كان للاولياء حق الاعتراض وروى الحسن عن أبي حنيفة (٣٣٥) رحمه الله تعالى انه يجوز النكاح ان كان

كفأ وان لم يكن كفأ لا يجوز النكاح أصلا واختلفت الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى والمختار في زماننا للفتوى رواية الحسن رحمه الله تعالى قال الشيخ الامام شمس الانعم السرخسي رحمه الله تعالى رواية الحسن أقرب الى الاحتياط اذ ليس كل ولي يحسن المرافعة الى القاضي ولا كل قاض يعدل فكان الاحوط سداد باب التزوج عليها من غير كفأ وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الاحوط ان يجعل العقد موقفا على اجازة الولي الا ان الزوج اذا لم يكن كفأ يصح فسخ الولي وان كان كفأ لا يصح فسخه فان كان الزوج طلقها قبل المرافعة الى القاضي وهو كفأ صح طلاقه عليها وكذا الايام والظهار وان مات أحدهما يتوارثان وعلى قول محمد رحمه الله تعالى ان طلقها زوجها قبل المرافعة الى القاضي يكون متاركة حتى لو اجاز الولي بعد ذلك نكاح المرأة لا يصح اجازته لكن لا تحرم المرأة بهذا الطلاق وان طلقها هذا الرجل ثلاثا كره له ان

البت في حق العبد الذي تحته ولو كانت تحته ما بنتان لارواية لهذا ولو أوصى له بزوجته لم يفسد حتى يقبل بدمونه ولو كان على العبد دين للبنات أو غيرها يفسد النكاح لان دين العبد لا يمنع الارث كذا في العناية ومن زوج أمته لا يجب عليه تبويها فتخدمه وبطونها الزوج ان ظفر بهم او كذا ان اشترط التبوئة لا يجب عليه شيء لانه لا يمتصيه العقد فان بؤا دامه بمنزلة فلها النفقة والسكنى ولو بدله أن يستخدمها بعد التبوئة فله ذلك فلو طلقها بابتاعها تبوئة تجب لها النفقة والسكنى وقبلها وبعد الاسترداد لا تجب والمكاتب في هذا كالحرة كذا في التبيين * واذا زوج الرجل مدبرته أو أم ولد أو ابنتها مع زوجها ثم بدله أن يستخدمها ويردها الى منزله فله ذلك وكذلك لو كان شرط ذلك للزوج كان الشرط باطلا لا يمنع ذلك من استخدامها كذا في المحيط * وقد قالوا في الامه اذا بؤا فكانت تخدم مولاه في بعض الاوقات من غير أن يستخدمها لم تسقط نفقتها وكذا المدبرة أو أم الولد كذا في السراج الوهاج * زوج أمته رجلا فالاذن في العزل الى المولى كذا في الكافي * العزل ليس بمكروه برضا امرأته الحرة وبرضا مولى امرأته الامه وفي الامه المدبوكة بغير رضاها قالوا وكذلك المرأة تسعها أن تعالج لاسقاط الحمل ما لم يستن شيء من خلقه وذلك ما لم يتم له مائة وعشرون يوما ثم اذا عزل وظهر بهما حمل هل يجوز نفقة قالوا ان لم يعد الى وطنها أو عاد بعد البول ولم ينزل جازة نفية والا فلا كذا في التبيين * لو أعتقت أمه أو مكاتبه خبرت ولوزوجها حرا كذا في الكنز * ولا فرق في هذا بين أن يكون النكاح برضاها أو بغير رضاها كذا في التبيين * ثم الكلام في خيار العتق في فصول (أحدها) ان خيار العتق ثبت للاتي دون الذكر (والثاني) أن خيار العتق لا يبطل بالسكوت ويبطل بقول أو فعل يدل على اختيارها النكاح (والثالث) انه يبطل بالقيام عن المجلس (والرابع) أن الجاهل بل بخيار العتق عند حتى لو علمت بالعتق ولم تعلم بالخيار لا يبطل خيارها ان قامت عن المجلس على ما عليه اشارات الجامع وهو قول الكرخي وجاعة من مشايخنا رحمه الله تعالى خلافا لما قاله القاضي الامام أبو طاهر الدباس (والخامس) ان الفرقه بخيار العتق لا يحتاج فيها الى قضاء القاضي كذا في المحيط * والعبد اذا تزوج بغير إذن مولاه ثم أعتق صح نكاحه ولا خيار له وكذلك لو باعه فاجاز المشتري وكذلك لو اجاز ورثته بعد موته هكذا في السراج الوهاج * واذا زوجت الامه نفسها بغير إذن المولى وأجاز فالمهر للمولى أعتقها بعد ذلك أو لم يتمتها والدخول حصل بعد الاعتراف وقبله وان لم يجز حتى أعتقها جازا لعقد ولا خيار لها الا انه ينظر ان لم يكن دخل بها الزوج فالمهر لها وان كان دخل بها قبل العتق فالمهر للمولى هذا اذا كانت كبيرة وأما اذا كانت صغيرة فاعتقها فانه عندنا يتوقف على اجازة المولى ان لم تكن لها عصبه سواء وان كانت لها عصبه غير المولى فاذا اجاز العقد جاز واذا أدركت بعد ذلك فلها خيار الادراك الا اذا كان محجرا العقد أباه أو جدها فانه لا خيار لها كذا في شرح الطحاوي * فان كانت تزوجت بغير إذنه على ألف ومهر مثلها مائة فدخل بها الزوج ثم أعتقها مولاه فالمهر للمولى وان لم يدخل بها فالمهر لها كذا في السراج الوهاج * ولو تزوجت مدبرة ثم مات المولى وقد خرجت من الثلث جاز النكاح وان لم يخرج لم يجز حتى تؤدي السعابة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز كذا في الظهيرية * أم ولد تزوجت بغير إذن مولاه ثم أعتقها مولاه أو مات عنها لم يدخل بها الزوج قبل العتق لم يجز النكاح وان دخل بها جاز كذا في الخلاصة * ولو طرأ الرق على النكاح فهو كالمتارن في حق ثبوت خيار العتق عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وذلك نحو

يتزوجها قبل التزوج بزوج آخر وأجمعوا على انه لو أقرت بالنكاح صح اقرارها ومن شرائط النكاح رضا المرأة اذا كانت بالغة بكرة كانت أو ثيبا فلا يملك الولي اجبارها على النكاح عندنا فان استأمرها الاب قبل النكاح فقال أزوجك ولم يذ كر المهر ولا الزوج فسكت لا يكون سكوتها رضا ولها أن ترد بعد ذلك وكذا لو قال لها أزوجك جبراني أو بنى عي وهم لا يحصون لان الرضا بالجهول لا يقق وان ذ كر الزوج والمهر في الاستمثار فسكت كان سكوتها رضا وان ذ كر الزوج ولم يذ كر المهر فسكت قالوا ان وهبها من رجل ودخل فنفذ نكاحه لانها رضيت

بنكاح لاتسمية فيه وانما هو النكاح بمهر المثل والنكاح بلفظة الهبة يوجب مهر المثل وان زوجها بمهر مسمى لاينه قدنكاح الولي لانها ما رضى بتسمية الولي فلاينه قدنكاح الولي الاباجازة مستقبلة وان زوجها الولي بغير استثمار ثم أخبرها بعد النكاح فسكتت ان أخبرها بالنكاح ولم يذ كر الزوج والمهر اختلفوا فيه والصحيح انه لا يكون رضا بما لو استأمرها قبل النكاح ولم يذ كر الزوج والمهر وان ذ كر الزوج المهر يجيعا فسكتت كان رضا وان ذ كر الزوج (٣٣٦) ولم يذ كر المهر فهو على التفصيل الذي تقدم في الاستثمار قبل النكاح وان ذ كر

المهر ولم يذ كر الزوج فسكتت لم يكن السكوت رضا استأمرها قبل النكاح أو أخبرها بعد النكاح لان الزوج أصل فيها انه تمتع الرضا وان سمى الولي رجلا في الاستثمار قبل النكاح فقالت غيره أحب الى لم يكن ذلك اذا وان كان ذلك بعد النكاح لم يكن قولها غيره أحب الى رد النكاح لان هذا الكلام محتمل فلا يبطل به النكاح المتعقد وقبل النكاح وقع الشك في انه قاده فلا ينعقد بالشك * بكر زوجها اولها قبلها الخبر فحكمت كان ذلك رضا لان الضحك اشارة للسرور وان بكت اختلفوا فيه والصحيح ان البكاء اذا كان بخروج الدمع من غير صوت يكون رضا وان كان مع الصوت والصياح لا يكون رضا وان أخذها السعال أو العطاس حين أخبرت فلما ذهب السعال أو العطاس قالت لأرضي صبردها وكذالو أخذتها ثم تركت فقالت لأرضي مع الرد لان السكوت كل عن اضطرار ولو قال لها

الحرية اذا تزوجت ثم سببت فأعتقت والمسلمة اذا تزوجت ثم ارتدت مع زوجها ولحقايد الحرب ثم سببت اعتقت فلها الخيار في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى انه لا يثبت لها الخيار قال القدوري قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز أن يثبت خيار العتق مرة بعد أخرى نحو أن تعتق فتختار زوجها ثم تدمع الزوج ثم تسي فتعتق فتختار نفسها وقال محمد رحمه الله تعالى يثبت خيار واحد واذا اختارت المعتقة نفسها قبل الدخول بها فلا مهر لها أصلا وان اختارت بعد الدخول بها وجب المسمى لسيدها ولو اختارت زوجها كان المسمى لسيدها دخل بها أو لم يدخل بها كذا في المحيط * ولو أعتقها فضولي ثم زوجها ودفع المهر للولي ثم أجاز المولى العتق نفذ العتق والنكاح ولها أن تسترد المهر من المولى ولو باعها الفضولي ثم زوجها ثم أجاز المولى البيع فلا يشتري أن يجيز النكاح أو يفسخ كذا في العناية * في المنتقى ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى عبد تزوج حرة بغير إذن مولاه ودخل بها ثم تزوج بامة لم يكن تزوجه الامة في عتق الحرة رد النكاح الحرة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هو رد ولو تزوج حرة فدخل بها ثم تزوج أختها لم يكن ذلك رد النكاح الاول وفي نوادر بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عبد تزوج بغير إذن مولاه أمة رجل باذنه ثم قال لاحاجة في نكاحها فهذا رد له ولو لم يقل ذلك حتى دخل بها ثم تزوج بعض من لا يصح له نكاحها في عتقها لم يكن ذلك نقضا للنكاح وفي المنتقى اذا تزوج العبد حرة باذن المولى على غير مهر ثم جعل المولى العبد لأمرا بغير مهرها وقبلت ذلك انتقض النكاح وعليها أن ترد العبد وان لم يكن دخل بها قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل زوج أخته برضاها من رجل بغير أمر الزوج والزوج بالغ عاقل خاطب عنه أبوه وأخيه بغير أمره حتى توقف النكاح على اجازة الزوج فأعتق المولى الامة قبل أن يجيز الزوج النكاح بقي النكاح كذلك موقوفا على اجازة الزوج وأى من الامة أو الزوج شاء انتقض هذا النكاح ثم نقض الصحيح وان لم يعلم به الزوج ولو أراد المولى أن ينقض هذا العقد بعد العتق قبل اجازة الزوج لم يذ كر هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه والصحيح انه ليس له ذلك وان أجاز الزوج النكاح بعد ما عتقت حتى نفذ النكاح لم يكن لها خيار العتق ويكون المهر للمعتقة فلو كان المولى زوجها بغير رضاها وباقى المسئلة بحالها فان الامة بعد ما عتقت نقضت النكاح قبل اجازة الزوج أو بعد اجازة الزوج فانه يعمل بنقضه في الحالين كذا في المحيط * وان زوجت الامة بغير إذن ومن جاز الزوج فضولي فنقضت قبل اجازة الزوج بعد العتق أو قبله لم يصح نقضها واذا عتقت وأجاز الزوج لاينه قدنكاح الاباجازة لان الاباجازة بمنزلة الانشاء كذا في العناية * رجلا شهدا على رجل انه اعتق جاريته هذه وهو يجهل فقضى القاضي بالعتق ثم رجع عن شهادتهما ثم تزوج أحدهما الجارية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان تزوجها قبل القضاء بالقيمة عليها يبرق بينهما وبعد القضاء جاز نكاحه مسلم اذن لعبد النصراني في التزوج فأقامت المرأة شهودا من النصارى انه تزوجها اتقبل (١) ولو كان العبد مسلما والمولى نصرانيا لم يجز كذا في الظهيرية * تزوج أمة ابنه فولدت لم تصر أم ولد له وعده المهر وعتق الولد على أخيه بالقرابة * تزوج أمة أبيه فولدت لم تصر أم ولد له وعتق الولد على أبيه كذا في التمرناشي * واذا استولنا لأمه ابنه بنكاح فاسد أو وطء بشبهة فعندنا لا تصير أم ولد له كذا في المبسوط *

(١) مطلب في العبد المسلم اذا أذن له مولاه النصراني بالنكاح

قبل النكاح ان فلانا يخطبك فقالت لا تزوجني من فلان فاني لأریده فزوجها قبلها الخبر فسكتت جاز النكاح لان الرد قبل النكاح لا يدل على الرد بعده لاحتمال تبدل الحال ولو قالت بعد النكاح قد كنت قلت اني لأریده فلانا ولم ترد على ذلك لا يجوز النكاح لانها أخبرت بعد العقد انها على الحالة الاولى لم تبدل حالها * بالغتها زوجها اولها قبلها الخبر فقالت لا أريد الزوج أو قالت لا أريد فلانا لا يكون ردًا وقال بعضهم ان قالت لا أريد الزوج لا يكون ردًا والصحيح هو الاول لان قولها لا أريد الزوج رد لجميع الأزواج فيكون رد الفلان وغيره

ولو زوجه الأولى فردت ثم قال لها في مجلس آخر ان اقواما يضطربونك فقاتلنا راضية بما تفعل فزوجه الأولى من الأولى فأتت ان تجبر نكاحها
كان لها ذلك لان قولها ان راضية ينصرف الى غير الأولى لان تقدير كلامها كله قال لها اذا أتت فلانا فقد خطبك قوم آخرون فقالت أنا
راضية بما تفعل سوى الأولى وهذا كرجل طلق امرأته فقال لرجل اني كرهت حبة فلانة فطلقها فزوجه الأولى رضاهما في فزوجه
المطلقة لا يجوز ويكون الامر على غيرها وكذا الوبايع عبده ثم امر انسانا ان يشتري (٣٣٧) له عبدا فاشترى ذلك العبد لا يجوز فكذا

هنا الولي اذا زوج البكر
البالغة ثم اختلف الزوج
والمرأة فقال الزوج بلغك
النكاح فسكت فقالت
لا بل رددت كان القول قولها

عندنا كالمستعير اذا دعي
ردا لوديعة وانكر المبيع كان
القول قول المستعير لانه
ينكر وجوب الضمان على
نفسه كذا ههنا لان الزوج
يدعي لزوم العقد والمرأة
تنكر فكان القول قولها

وان أقام البينة كانت البينة
بينة المرأة على الرد لانها
قامت على الاثبات صورة
وبينة الزوج قامت على
النفي وان أقام الزوج
بينة انها طازت العقد
وأقامت المرأة بينة على الرد
كانت البينة بينة الزوج
لانهم ما استويا في الاثبات
صورة وبينة الزوج ترجحت
بلزوم العقد ولا يمين عليها في
قول أي حنيفة رجه الله

تعالى وان كان الزوج دخل
بها طوعا لم تصدق في دعوى
الرد وان كان دخل بها
كرها صدقت في دعوى الرد
* السكوت جعل رضا في
مسائل معدودة منها بكر
زوجها ولها فعلت بذلك
فسكتت كان سكوتها رضا

حررت تحت عبد قالت لسيدها عتقه عني بألف ففعل عتق العبد وفسد النكاح وسقط المهر وعليها للمولى ألف
وكذا لو قال رجل تحتها أمة مولاهما عتقها عني بألف ففعل عتقت الأمة وفسد النكاح والمولى على الزوج
ألف ولو قالت عتقه عني ولم تسم ما لا فاعتقه لم يفسد النكاح والولاء للمعتق عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما
الله تعالى كذا في الكافي

(الباب العاشر في نكاح الكفار)

كل نكاح جائز بين المسلمين فهو جائز بين أهل الذمة وما لا يجوز بين المسلمين فهو أنواع (منها النكاح بغير
شهود) اذا تزوج الذي ذمة بغير شهود وهم يدينون ذلك فهو جائز حتى لو أسلما بقران على ذلك عند علمائنا
الثلاثة وكذلك اذا لم يسلموا ولكن طلبا من القاضي حكم الاسلام أو طلب أحدهما ذلك فالقاضي لا يفرق
بينهما (ومن هنا نكاح معتدة الغير) اذا تزوج الذي باهرأه هي معتدة الغيران وجبت العدة من مسلم كان
النكاح فاسدا بالاجماع ويتعرض لهم في ذلك قبل الاسلام وان كانوا يدينون جواز النكاح في حالة العدة
وان وجبت العدة من كافر وهم يدينون جواز النكاح في حالة العدة فاداموا على الكفر لا يتعرض لهم
بالاجماع كذا في المحيط * اذا تزوج الكافر في عدة كافر وذات دينهم جائز ثم أسلما أقر عليه هذا قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية * وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يقران عليه والصحيح قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرات * ولا يفرق القاضي بينهما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
أسلما أو أسلم أحدهما تارفعاً أو رافعاً أحدهما كذا في المحيط * في المبسوط ان الخلاف بينهم فيما اذا كانت
المرافعة أو الاسلام والعدة قائمة أما اذا كان بعد انقضائها فلا يفرق بالاجماع كذا في فتح القدير * (ومنها
نكاح المحارم) لو كانت منكوبة الكافر محرماً له بأن كانت أمه أو اخته هل لهذه الانكحة حكم الصحة
فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هي صحيحة بينهم حتى يترتب عليها وجوب النفقة ولا يسقط احصائه
بالدخول به بعد العقد وقبل عنده هي فاسدة وهو قولهما والصحيح الاول وعلى هذا الخلاف المطلقة ثلاثاً
والجمع بين المحارم والنكاح كذا في التبيين * ولا يتوارثان به بالاجماع كذا في الظهيرية فان أسلما أو أسلم
أحدهما يفرق بينهما بالاجماع وكذلك اذا لم يسلموا ولكن رفعوا الامر الى القاضي كذا في المحيط * وان رفع
أحدهما الامر الى القاضي وطلب حكم الاسلام لم يفرق بينهما اذا كان الآخر بائناً ذلك وعندهما يفرق
بينهما كذا في الكافي * وما داموا على الكفر ولم يترافعا السنا لا يتعرض لهم بالانفاق اذا كانوا يدينون ذلك
كذا في المحيط وهكذا في العتبية * وانفقوا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لو تزوج أختين
في عدة واحدة ثم فارقا أحدهما قبل الاسلام ثم أسلم أن الباقية نكاحها على الصحة حتى يقرأ عليه كذا
في الكفاية * اذا طلق الذي امرأته الذمية ثلاثاً ثم أقام عليها قيامه عليها قبل الطلاق قبل أن يتزوج بها
آخر وقبل أن يحدث عقد النكاح عليها أو خالع امرأته ثم أقام عليها قبل تجديد النكاح فانه يفرق بينهما
وان لم يترافعا الى القاضي ولو طلقها ثلاثاً ثم جدده عقد النكاح عليها غير أنها لم تتزوج بزواج آخر فانه
لا يفرق بينهما كذا في السراج الوهاج * ذى تزوج مسلمة يفرق وان أسلم وقالت تزوجتني وأنا مسلمة وقال
بل مجوسية فالقول لها او يفرق لدعواها التحريم كذا في التتارخاتية * اذا زوجت صبية من صبي وهما

(٣٤ - فتاوى اول) منها ومنها اذا تواضع رجلان في السر ان تظهر البيعة علانية وهو بيننا الخبيثة ثم قال أحدهما صاحبه انقلنا
في السر هكذا وقد بد الى ان أجعله يبيعاً صحيفاً فسكت الآخر ثم تباعا كان البيع صحيفاً ومنها اذا أسلم المشركون عبد الرجل ثم وقع في الغنية
بعد ذلك وقسم ومولاه الاول حاضر فسكت ولم يطلب العبد بطل حقه في أخذ العبد ومنها المشتري اذا قبض المبيع قبل نقد الثمن والبائع
براه ولم يمنع من القبض كان اذا ومنها المولى اذا رأى عبده يبيع ويشتري ولم ينعه فسكت يكون ذلك اذا ومنه رجل اشترى عبداً على انه

بالخيار ثلاثة أيام فرأى المشتري العبد يبيع ويشترى فسكت لزمه البيع وبطل خياره وان كان الخيار للبائع لا يطل خياره ومنها الشفيع اذا علم بالبائع فسكت بطلت شفيعته ومنها اذا بيع العبد وهو حاضر فسكت وفي بعض الروايات فانقاد للبائع أو التسليم ثم قال أنا حر لا يقبل قوله ومنها رجل قال والله لا أنزل فلان في داري وفلان نازل فيها فسكت الحالف يحنث في يمينه ولو قال له الحالف اخرج فاني أن يخرج فسكت الحالف بعد ذلك (٣٣٨) لا يحنث في يمينه ومنها امرأة ولدت ولدافهني الناس زوجها بالولد فسكت لزمه الولد حتى

لا يملك نفسه بعد ذلك ومنها الموهوب له اذا قبض الموهوب في مجلس الهبة فسكت الواهب يكون ذلك اذا بالقبض وتم الهبة استحسانا وكذلك في البيع الفاسد على الرواية التي يعتبر القبض باذن البائع لا فائدة للملك اذا قبض بمحضرة البائع والبائع يسكت صح قبضه ويفيد الملك ومنها أم ولد جاءت بولد فسكت المولى حتى مضى يوم أو يومان لزمه الولد ولا يصح نفيه بعد ذلك ولو زوجت المرأة نفسها من غير كف فباع المولى فسكت المولى لم يكن رضا فان قبض مهرها وجهزها به كان رضا وان خاصم الزوج في المهر والنفقة في القياس لا يكون رضا وفي الاستحسان لا يكون رضا رجل زوج ابنته البكر البالغة من غير كف ففعلت بذلك فسكت قال بعضهم سكوتها لا يكون رضا وقال بعضهم في قول أبي حنيفة يكون رضا لان علي قول أبي حنيفة الابولى في نكاح من غير كف ولو كانت صغيرة يلزم العقد فاذا كانت كبيرة يتوقف على الرضا كالأول زوجها من كف موالجده عند

من أهل الذمة فأدركا فان كان المزوج أبافلا خيار لهما وان كان المزوج غير الاب والجد فلهما الخيار عند أبي حنيفة ومحمد ورجعهما الله تعالى كذا في المحيط * ولو أسلم أحد الزوجين عرض الاسلام على الآخر فان أسلم والآخر بينهما كذا في الكنز * وان سكنت ولم يقل شيئا فالقاضي يعرض الاسلام عليه مرة بعد أخرى حتى يتم الثلاث احتياطا كذا في الذخيرة * ثم لا فرق بين أن يكون المصير صبياما أو بالغافحتى يفرق بينهما بآبائه وهذا على قول أبي حنيفة ومحمد ورجعهما الله تعالى ولو كان أحدهما صغيرا غير مميز ينظر عقله كذا في التبيين * فاذا عقل عرض عليه الاسلام فان أسلم ولا يفرق ولا ينتظر بلوغه وان كان مجنوناً يعرض على أبيه الاسلام فان أسلم أو أسلم أحدهما والآخر بينهما كذا في الكافي * فان أسلم الزوج وأبت المرأة لم تكن الفرقة طلاقا وان أسلمت المرأة وأبى الزوج وفرق تكون الفرقة طلاقا عند أبي حنيفة ومحمد ورجعهما الله تعالى كذا في محيط السرخسي * ثم اذا وقعت الفرقة بينهما بالاباء فان كان بعد الدخول فلها المهر كله وان كان قبل الدخول فان كان بآبائه فلها نصف المهر وان كان بآبائها فلها مهر لها كذا في التبيين * ولو أسلم زوج الكتابية بنى نكاحها ما كذا في الكنز * واذا أسلم أحد الزوجين في دار الحرب ولم يكونا من أهل الكتاب أو كانا والمرأة هي التي أسلمت فانه يتوقف انقطاع النكاح بينهما على مضى ثلاث حيض سواء دخل بها أو لم يدخل بها كذا في الكافي * فان أسلم الآخر قبل ذلك فالنكاح باق ولو كانا مسلمين فاليمينونة اما يعرض الاسلام على الآخر أو باقضاء ثلاث حيض كذا في العتبية * وهذه الحيض لا تكون عدّة ولهذا يستوى فيها المدخول بها أو غير المدخول بها ثم اذا وقعت الفرقة قبل الدخول بذلك فلا عدّة عليهم وان كان بعد الدخول والمرأة حرة فكذلك وان كانت هي المسلمة فكذلك الجواب عند أبي حنيفة ورجعها الله تعالى كذا في الكافي * ولو كانت لا تحيض أصغر أو كبر لاتين الإجماع ثلاثة أشهر كذا في البحر الرائق * ولو أسلمت المرأة وخرج الزوج مستأمناً لاتين الإجماع ثلاث حيض وكذلك لو صار ذمياً بعد ما خرج مستأمناً حتى لو خرجت المرأة يعرض الاسلام عليه فان أسلم لم يفرق بينهما وكذلك لو أسلم الزوج ثم خرجت الزوجة ذميمة لم تبين حتى تحيض ثلاث حيض فاذا وقعت الفرقة بمضى ثلاث حيض ذكر في السير الكبير أنها فرقة بطلاق عند أبي حنيفة ومحمد ورجعهما الله تعالى كذا في محيط السرخسي * وتبين الدارين سبب الفرقة لا السبب حتى لو خرج أحد الزوجين مسلماً أو ذمياً من دار الحرب الى دار الاسلام وقعت الفرقة كذا في التبيين * حربي خرج السبا بآمان ثم قبل الذمة بآمان أمر أنه وان سبي أحدهم او وقعت اليمينونة بينهما بالتبين الدارين وان سبها معاً لم تقع اليمينونة كذا في السراج الوهاج * ولو خرج الحربي مستأمناً أو دخل المسلم دار الحرب مستأمناً لم تقع الفرقة بينه وبين امرأته كذا في الكافي * وكذا الخروج من منعة أهل البقي الى منعة أهل العدل أو بالعكس لا تقع به الفرقة كذا في التبيين * مسلم تزوج حرة كناية في دار الحرب فخرج عنها الزوج وحده بآمان عندنا ولو خرجت المرأة قبل الزوج لم تبين كذا في الظهيرية * وتسكن المهاجرة الحائلة بلا عدّة خرجت من دار الحرب الى دار الاسلام مسلمة أو ذميمة وكذا اذا أسلمت في دار الاسلام أو صارت ذميمة وهذا عند أبي حنيفة ورجعها الله تعالى وقالوا يجب العدّة هكذا في التبيين * ولوسبي وفجته أختان أو أربع أو خمس فسمين معه بطل نكاح الكل عند أبي حنيفة وأبي يوسف ورجعها الله تعالى سواء كان بعقود أو بعقده ولو كان تحت كفر أختان أو خمس فأسلن معافان كان بعقود صح نكاح الاخت الأولى

عدم الاب في ذلك بمنزلة الاب أما غير الاب والجد ليس بولي في الانكاح من غير كف فلم يكن سكوتها رضا كالأول زوجها الاجنبي والاربع من كف فسكت لا يكون سكوتها رضا ولا بتم النطق * رجل قال لاجنسية اني أريد أن أزوجه من فلان فقال بالفارسية توبه داني قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يكون ذلك اذا وقال بعضهم قولها توبه داني وقولها تواداني في عرف بلادنا يكون اذا وان قالت فلك البك يكون توكلا في قولهم وذكر الناطقي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عبد استأنس مولاه في التزوج فقال المولى أنت أعلم لا يكون

ذلك اذا ناولوه قال ذلك اليك كان ادنا وتقر ايضا * رجل تزوج امرأه بغير اذنهم فبلغها الخبر فقالت بالك نصبت قال بعضهم يكون اجازة والاولى
 أن لا يكون اجازة * رجل زوج ابنته البالغة فلما بلغها الخبر لم تتكلم ثم شئت في اليوم الثاني فقالت لا أرضى بما فعل أي وتزوجت بآخر قال
 أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى ان لم تعلم الزوج أو لم تعلم الصداق فلما علمت بذلك ردت بطل نكاح الاب بكر زوجها ولها فقلت بعد سنة
 حين بلغني النكاح قلت لا أرضى كان القول قولها ولو قالت بلغني النكاح قبل سنة (٣٣٩) فرددت لا يقبل قولها ولو بلغها الخبر

وعندها قوم فقلت قد
 ردت النكاح حين بلغني
 الأنهم لم يسمعوا ذلك مني
 لا يقبل قولها لان القوم اذا لم
 يسمعوا ردها كان الثابت
 عندهم سكوتها فيثبت
 الرضا * صغيرة تزوجها ولها
 غير الاب والجد فقالت بعد
 ما أدركت اني قد اخترت
 نفسي حين أدركت لا يقبل
 قولها بخلاف الفصل الاول
 لان خيار البلوغ فسح
 للنكاح النافذ فكانت مدعية
 ابطال الملك الثابت * رجل
 زوج ابنته البالغة ولم يعلم
 الرضا والرد حتى مات زوجها
 فقالت ورثة الزوج انها
 زوجت بغير أمرها ولم تعلم
 بالنكاح ولم ترض فلا ميراث
 لها وقالت هي زوجتي أي
 بأمرى كان القول قولها
 ولها الميراث وعليها العدة
 وان قالت زوجتي أي بغير
 أمرى فبلغني الخبر فرضيت
 لامهر لها ولا ميراث لانها
 أقرت ان العقد وقع غير نافذ
 فاذا ادعت النفاذ بعد ذلك
 لا يقبل قولها للمكان التهمة
 * بكر زوجها ابن عمها من
 نفسه وهي بالغة فبلغها الخبر
 فسكت ثم قالت لا أرضى
 كان لهذا لان ابن الم كان

والاربع الاول وبطل الباقي فان تزوجته بعقدة فان كانوا من أهل الذمة بطل النكاح بخلاف بيننا
 الا اذا ماتت واحدة أو بأت قبل اسلامه صح نكاح الاربع الباقية وان كانوا من أهل الحرب فكذلك في
 قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في العتاسية * وان سببت معه ثنتان لم يفسد نكاحهما
 وفسد نكاح اللتين بقيتا في دار الحرب كذا في السراجية * ولو كان الحربى تزوج أم أو بنتا ثم أسلم فان كان
 تزوجهما في عقدة واحدة فنكاحهما باطل وان كان تزوجهما متفرقا فنكاح الاول جائز ونكاح الاخرى
 باطل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وهذا اذا لم يكن دخل بواحدة منهما ما ولو أنه كان دخل
 بهما جميعا فنكاحهما باطل بالاجماع وان كان دخل باحدهما فان كان دخل بالاولى ثم تزوج الثانية
 فنكاح الاول جائز ونكاح الثانية باطل بالاجماع كذا في البدائع * ولو لم يدخل بالاولى ولكن دخل
 بالثانية فان كانت الاولى بنتا والثانية أم أو بنتا فنكاحهما باطل بالاتفاق وان تزوج الأم أولا ولم يدخل بها ثم تزوج
 البنت ودخل بها فنكاحهما باطل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الا انه يحل له أن يتزوج
 البنت ولا يحل له أن يتزوج الأم كذا في السراج الوهاج * ارتد أحد الزوجين عن الاسلام وقعت الفرقة بغير
 طلاق في الحال قبل الدخول وبعده ثم ان كان الزوج هو المرتد فلها كل المهر ان دخل بها ونصفه ان لم يدخل
 بها وان كانت هي المرتدة فلها كل المهر ان دخل بها وان لم يدخل بها فلا مهر لها وان ارتد ما ثم أسلم معا
 فهم على نكاحهما استحسانا ولو أسلم أحدهما به سار تداهما معا وقعت الفرقة بينهما كذا في الكافي *
 وان لم يعرف سبق أحدهما في الارتداد يجعل في الحكم كأنهما وجد معا كذا في الظهيرية * ولو أوجرت كلمة
 الكفر على لسانها غايظة لزوجها أو آخر جالفة فها عن حبالته أو لاستجاب المهر عليه بنكاح مستأنف
 تحرم على زوجها تغييره على الاسلام وانكاح قاض أن يجدد النكاح بأدنى شيء ولو بدى نار فخطت أو رضيت
 وليس لها أن تتزوج الا بزوجهما قال الهندواني أخذ بهذا قال أبو الميث وبه نأخذ كذا في التمرناشي * فان
 أسلم الزوج وتحتته كابية ثم ارتدت بأت كذا في محيط السرخسي * والولد يتبع خير الابوين ديننا كذا في الكنز
 * هذا اذا لم تختلف الدار بأن كذا في دار الاسلام أو في دار الحرب أو كان الصغير في دار الاسلام وأسلم الوالد
 في دار الحرب لانه من أهل دار الاسلام حكوا وأما اذا كان الولد في دار الحرب والوالد في دار الاسلام فاسلم
 فلا يتبعه وولده ولا يكون مسلما كذا في التبيين * والمجوسى شر من الكفاي كذا في الكنز * ولو كان أحد
 الزوجين كفايا والآخر مجوسيا فالولد كفاي يجوز للمسلم منا كخته وتحل له ذبيحته كذا في غاية السروجي *
 مسلم تزوج نصرانية ثم تمسعا معا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تقع الفرقة وقال محمد رحمه الله تعالى لا تقع
 كذا في الظهيرية * ولو كانت تحت مسلم نصرانية فتهربا جيعا وقعت الفرقة بينهما بالاتفاق لان سبب
 الفرقة جاء من قبل الزوج خاصة كذا في السراج الوهاج * ولو تزوج مسلم صبية لها أبوان مسلمان فارتد
 ابن الصغرة من زوجها وان لحقها بدار الحرب بأت ولومات أحد الابوين في دارنا مسلما أو مرتدا ثم ارتد
 الآخر ولحقها بدار الحرب لم تبين من زوجها كذا في الظهيرية * صبية نصرانية تحت مسلم تمسح أبوها
 وقدمت الأم نصرانية لم تبين كذا في محيط السرخسي * مسلم تزوج صبية نصرانية زوجها أوها أوها
 نصرانيا ثم تمسح أحد ابويها بقبلى الآخر على النصرانية فالابنة لا تبين من زوجها ولو كان الابوان
 تمسحوا الجارية صبية على حالها تبين من زوجها وان لم يدخلها دار الحرب وليس لها من المهر قليل

أصلا في نفسه فزوليا في جانب المرأة فلم يتم العقد في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فلا يعمل الرضا ولو استأمرها في التزوج ممن
 نكحها فسكت ثم زوجها من نفسه جازا جازا * رجل زوج رجلا امرأه بغير اذنه فبلغها الخبر فقال نعم ما صنعت أو بارك لنا الله فيها أو قال
 أحسنت أو أصبت كان اجازة لا اذا علم انه أراد به الاستهزاء بسوق الكلام على وجه الاستهزاء فحينئذ لا يكون اجازة هكذا ذكر الشيخ الامام
 المعروف بنحو اهر زاده رحمه الله تعالى في شرح كتاب الاكراه عن أبي نصر بن سلام عن محمد بن سلمة رحمه الله تعالى ولوقال لاباس فانه

لا يكون اجازة وعن محمد بن سلمة قوله بشما صنعت يكون اجازة وروى هشام بن محمد رحمه الله تعالى قوله نعم ما صنعت او احسنت او احدث يكون اجازة و بشما صنعت لا يكون اجازة ولو قال اسأت قبل انه اجازة ولو هناء القوم فقبل التهنئة كان اجازة * صبي تزوج بالغة فغاب فلما حضر تزوجت المرأة بزوج آخر وقد كان الصبي أجاز بعد بلوغه النكاح الذي باشره في الصغر فان كانت المرأة تزوجت بزوج آخر قبل اجازة الصبي جاز النكاح الثاني لانهم اتموا الفسخ (٣٤٠) قبل اجازة الصغير وان كان النكاح الثاني بعد اجازة الصغير ينظر ان كان النكاح في

ولا كثير وكذلك الجواب فيما اذا بلغت معتوهه لانها اذا بلغت معتوهه بقيت تابعة للابوين والمدارفي الدين
لانه ليس للمعتوهه اسلام نفسه - هـ ا حقية فكانت بمنزلة الصغيرة من هذا الوجه امرأ ابالغمة مسلمة صارت
معتوهه ولها أبوان مسلمان زوجها أبوها وهي معتوهه حتى جاز النكاح ثم ارتد الأبوان والعياذ بالله تعالى
ولحقايم ابدار الحرب لم تن من زوجها - والصفيرة اذا عقلت الاسلام ووصفته ثم صارت معتوهه كانت
بمنزلة هذه مسلم تزوج نصرانية مغيرة ولها أبوان نصرانيان فكبرت وهي لاتعقل دينانم الاديان
ولا تصفه وهي معتوهه قائماتين من زوجها وكذلك الصغيرة المسلمة اذا بلغت عاقلة وهي لاتعقل الاسلام
ولا تصفه وهي غير معتوهه بانث من زوجها كذا في المحيط * ولا مهر لها قبل الدخول وبعده يجب السمي
ويجب أن يذكر الله تعالى بجميع صفاته عندها ويقال لها أهو كذلك فان قالت نعم حكم بالاسلامها فان
قالت أعرفه وأقدر على وصفه ولا أصفه بانث ولو قالت لا أذكر على وصفه اختلف فيه ولوعقت الاسلام
ولم تصفه لم تن وان وصفت المجوسية بانث عند أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى خلا فالابي يوسف رجه
الله تعالى وهي مسئلة ارتداد الصبي كذا في الكافي * رجل ارتد ثم ازا وجدا الاسلام في كل مرة فوجد
النكاح على قول أبي حنيفة رجه الله تعالى تحمل له امرأته من غير اصابه الزوج الثاني ولزوج المرتدة أن
يتزوج باربع سواها اذا لحقت بدار الحرب رجل تزوج امرأة تغاب عنها قبل الدخول فاخبره مخبر أنها قد
ارتدت والخبر حراً أو مملوكاً أو محمود في قذف وهو ثقة عنده وسعه أن يصدقه ويتزوج أربع سواها وكذا
اذا كان غير ثقة وأكبر رأيه انه صادق وإن كان أكبر رأيه انه كاذب لا يتزوج أكثر من ثلاث وإن أخبرت
المرأة أن زوجها قد ارتد لها أن تتزوج بأخر بعد انقضاء العدة في رواية الاستحسان وفي رواية السير ليس
لها أن تتزوج قال شمس الأئمة السرخسي الأصح رواية الاستحسان كذا في فتاوى قاضيخان في باب الرقة
* ان ارتد السكران المذهب العقل لم تن منه امرأته في الاستحسان كذا في السراج الوهاج في فصل الرقة

(الباب الحادى عشر فى القسم)

فسخ النكاح لا يملك في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لانه فضولى فلا يطل النكاح بموته رجل زوج ابنة البالغ امرأه بغير كذا
انه نحن الابن قبل الاجازة قالوا ينبغي للاب أن يقول أجرت النكاح على اخی لان الاب يملك انشاء النكاح عليه بعد الجنون فهلك الاجازة
بمعد تزوج امرأه بغير إذن المولى ثم امرأه ثم امرأه فبلغ المولى فأجاز الكل فان لم يكن دخل بهن جاز نكاح الثالثة لان الاقدام على نكاح
الثالثة كان فسحا لنكاح الاول والثانية فتوقف نكاح الثالثة فيستغنيا جازا للمولى وان كان دخل بهن لا يصح فكاهن لان الاقدام على نكاح

الا خالفة في عدة الاولى والثانية لم يصح فلم يكن فسخا لمقابها فلا تصح اجازة المولى كالزوجين في عقد واحد وكذا الحر اذا تزوج عشرين سنة
بغير اذنهن في عقود متفرقة فبلغن فأجرن جميعا تزكاح التاسعة والعاشره لانهما تزوج الخامسة كان ذلك فسخا لنكاح الاربع قبلها
فاذا تزوج التاسعة كان ذلك فسخا لنكاح الاربع قبلها فيتوقف نكاح التاسعة والعاشره على اجازتهما * أمة تزوجت بغير اذن المولى ثم
باعها المولى فاجاز المشتري نكاحها ان كان الزوج دخل بها أصبحت اجازة المشتري وان (٣٤١) لم يكن دخل بها الزوج لا تصح اجازة
المشتري لانه اذا لم يكن دخل

بها حلت للمشتري بملك العين
والحل البات اذا طرأ على
الحل الموقوف بطله وأما
اذا دخل بها الزوج تجب
عليها العدة بهذا الدخول
فلا يحل فرجها للمشتري
فتصح اجازة المشتري وكذا
الامة اذا تزوجت بغير اذن
المولى فبات المولى قبل
الاجازة فاجاز الوارث نكاحها
ان كان المورث أو الزوج
دخل بها صحت اجازة
الوارث لانهم لا يتحل للوارث
وان كان لم يدخل بها المورث
ولا الزوج لا تصح اجازة
الوارث لان الوارث ملكها
بموت المورث وحلت له
فبطل النكاح الموقوف
* أم ولد تزوجت بغير اذن
المولى ثم أعقبتها فان لم يدخل
بها الزوج قبل العتق لم يجز
النكاح بموت المولى لانه
وجب عليها عدة العتق
والعدة تمنع نفاذ النكاح
وان كان الزوج دخل بها
قبل العتق جاز النكاح
بموت المولى لان قيام عدة
الزوج يمنع وجوب عدة
العتق وكذا المكاتبه اذا
تزوجت بغير اذن المولى
فبات المولى فاجاز الوارث

كذا في الجوهره النيرة * والاختيار في مقدار الدور الى الزوج لان المستحق هو التسوية دون طريقته
كذا في التبيين * ولو أمره القاضي بالقسم والتسوية فمخافته الى القاضي أو جعه القاضي عقوبة
لا تركابه المحظور يأمره بالعدل ولو أقام عند احدي امرأتيه شهر اقبل الخصومة أو بعدها ثم خاصمته
الاخرى في ذلك أمره القاضي بالتسوية بينهما في المسئلة قبل وما مضى كان هدر ليس لها أن تطلب أن يقيم
عندها مثل ذلك ولو أقام عند احدي امرأتيه زيادة باذن الاخرى جاز وكان لها أن ترجع عن ذلك ولا يكون
الاذن لازما كذا في فتاوى قاضيان * ولو وهبت احدي المراتين القسم لصاحبتها جاز ولها أن ترجع متى
شئت كذا في السراج الوهاج * وان رضيت احدي الزوجات بترك قسمها لصاحبتها جاز ولها أن ترجع في
ذلك كذا في الجوهره النيرة * ولو تزوج امرأتين على أن يقيم عند احدهما أكثر أو أعطت لزوجها مالا
أو جعلت على نفسها بالليل أو يزيد قسمها أو حطت من المهر لكي يزيد قسمها فالشرط واجبه - بل باطل
ولها أن ترجع في ماله كذا في الخلاصة * وكذلك لو بذل الزوج للواحدة مالا على أن تبذل لزوجته لصاحبتها
أو بذلت هي المال لصاحبتها لترك زوجها لا يجوز والمال يسترد كذا في التارخية * ولو كان للرجل امرأة
واحدة وهو يقوم بالليل ويصوم بالنهار أو يشتغل بصحبة الامه فظلمت المرأة الى القاضي أمره القاضي أن
يبيت معها اياما أو يفطر لها احيانا أو كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى أو لا يجمل لها يوما وليلة ولا زوج ثلاثة أيام
وليلاتها ثم رجعت فصال يوم الزوج أن يراعيها في نفسها بصحبة اياما أو احيانا من غير أن يكون في ذلك شيء
مؤقت كذا في فتاوى قاضيان * وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق * وفي المنتقى ولو كانت عنده امرأتان
وله أمهات أو اولاد مزارى أقام عند كل واحدة منهم ما يوم وليلة ويقيم في يومين وليلتين عند من شاء من
السراري ولو كان عنده أربع نسوة أقام عند كل واحدة منهم يوما وليلة ولم يكن عند السراري الاوقفة
شبهة المار كذا في فتاوى قاضيان * وله أن يسافر ببعض نسائه دون البعض والاوى أن يقرع بينهم
تطريبا للقلوب ثم اذا قدم من السفر ليس للاخرى أن تطلب من الزوج أن يسكن عندها مثل ما كان عند
التي سافرها واذا كانت له امرأة أو أراد أن يتزوج عليها أخرى وخاف أن لا يعدل بينهما لا يسعه ذلك وان
كان لا يخاف وسعه ذلك والامتناع أولى ويؤجر بترك ادخال الغم عليها كذا في السراجية * والمستحب أن
يسوى بينهم في جميع الاستمتاع من الوطء والقبلة وكذا بين الجوارى وأمهات الاولاد ولا يجب شيء كذا
في فتح القدير * (ومما يتصل بذلك مسائل) لا يجوز أن يجمع بين ضربتين أو الضرائر في مسكن
واحد الا برضاهن للزوم الوحشة ولو اجتمعت الضرائر في مسكن واحد بالرضا بكرة أن يطأ احدهما بحضرة
الاخرى حتى لو طلب وطأها لم تلزمها الاجابة ولا تبصر في الامتناع ناشئة ولا خلاف في هذه المسائل وله أن
يجبرها على الغسل من الجنابة والحيض والنفاس الا أن تكون ذميمة وله جبرها على التطيب والاستحداد
كذا في البحر الرائق * وله أن يمنعها من كل ما يتأذى من رانحة ومن الغزل وعلى هذا أنه يمنعها من
الترزين بما يتأذى بريجه كان يتأذى برائحة الحناء الاخضر وشحوه وله ضربها بترك الزينة اذا كان يريد بها
وترك الاجابة وهي طاهرة والصلاة وشروطها كذا في فتح القدير * رجل له امرأة لا تصلي له أن يطلقها وان لم
يقدر على ايقام مهرها فان أرادت أن تخرج الى مجلس العلم بلائذه لم يكن لها ذلك فان وقعت لها نازلة
وزوجها عالما بها أو جاهل لكنه يسأل عالما لا تخرج والا فلها أن تخرج وان كان لها أب زمن وليس لهن

نكاحها أصبحت اجازته لانها لا تورث فيه فبطل النكاح باجازه الوارث * ولي الصغير والصغيرة اذا قال زوجت الصغيرة أو الصغرة أمس لا يصدق
الا بالينة أو بتدقيق الصغير بعد البلوغ في قول أي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا مولى العبد اذا أقر بالنكاح ووكيل المرأة ووكيل الرجل
وقال صاحبهما رحمه الله تعالى يصدق ومولى الامة يصدق بالاجماع واختلفوا في موضع الخلاف قيل الخلاف فيما اذا بلغ الصغير أو أنكر
النكاح فاقروا الى أمه أو اقروا الى النكاح في الصغير صح اقراره والصحيح ان الخلاف فيما اذا أقر في صغيرهما فبلغا أو أنكر لم يصح اقرارهما

ولو أنكر العبد قبل العتق أو بعده لم يصح عليه إقرار المولى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وسكوت البكر جعل رضا في استئثار الولي قبل النكاح وكذا إذا تزوجها ثم أخبرها وكذا إذا أرسل اليها رسولاً في الاستئثار وفي الأخبار ولا يشترط العدول والعدالة في الرسول فإن أخبرها فضولي لأب من العدول والعدالة وسكوت النيب لا يكون رضا ولو صارت نيباً بالوثة أو ببالة الاستبراء أو بمرور الزمان كان سكوتها رضا وكذا إذا صارت نيباً بالزنا (٣٤٣) في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو صارت نيباً بالوطء في نكاح أو شبهة نكاح

أو مملكتين لا يكون سكوتها رضا ولو خلاهما من زوجها ثم وقعت الفرقة بينهما فقلت لا يدخل بي تزوج كما تزوج الابكار ولو زوجها المولى لا بعد فقلت بذلك فسكت لم يكن سكوتها رضا إذا لم يكن الأقرب غائباً غيبته منقطعة ولو كان أبوالبكر عداً فزوجها الآخر لم يفت بفسكت كان سكوتها رضا والقاضي عند عدم الأولياء بمنزلة الولي في ذلك * المولى إذا تزوج النيب فرضيت بقلها ولم تظهر رضا بلسانها كان لها أن ترد بعد ذلك ولا يعتبر رضا بالقلب وإنما المعتبر في النيب رضا باللسان أو بالفعل الذي يدل على الرضا نحو التمكن من الوطء وطلب المهر وقبول المهر دون قبول الهدية وكذلك في حق الغلام وإذا سأل الشهود الجارية عن رضاها بالنكاح ولم ينظروا إلى وجهها فسكت إن لم تنكر الجارية الرضا جاز النكاح فيما بينهم وبين ربهم وإن أنكرت الجارية الرضا لا يجوز زواجهم أن يشهدوا على رضاها حتى ينظروا إلى وجهها

يقوم عليه وزوجها بمنزلة المخرج إليه لها أن تعصى زوجها وتطيع الوالد ومما كان أو كافراً رجل له أم شابة تخرج إلى الولمة والمصيبة وليس لها زوج لا يمنعها ابنها ما لم يتحقق عنده أنها تخرج لفساد في نكاح يرفع الأمر إلى القاضي فإذا أمره القاضي بالمنع له أن يمنعها لقيامه مقامه كذا في الكافي * تزوج أربع نسوة بالكوفة ثم طلق أحدهن بغير عينا ثم تزوج مكبة ثم طلق إحدى نسائه ثم تزوج بالطائف أخرى ثم مات ولم يدخل بها واحدة منهن فللأولى ثمانية مهور كامل وللثانية سبعة أثمان المهر وللثالثة ثلاثة أصدقة وثمان صدقات بينهما سواء تزوج امرأة في عقدة وامرأتين في عقدة وثلاث في عقدة ولم يعلم أيهن أولى فنكاح الواحدة صحيح يقين والقول قول الزوج في الثلاث والثنتين أيهن الأولى وأي القرين مات والزوج حي فقال هي الأولى ورهن وأعطي مهورهن وقرق بينهما وبين الآخر وإن كان دخل بهن كلهن ثم قال في صحته أو عند موته لأحد القرينين هو الأول فهو الأول ويفرق بينهما وبين الآخر ولكل واحدة الأقل من مهر مثلها ومما سمي لها من المهر بكاله وللثالثة مهر ونصف بينهما وللثنتين مهر واحد بينهما كذا في شرح المبسوط للإمام السرخسي * تزوج امرأة وابنتها في ثلاثة عقود ولا تدرى الأولى منهن ومات قبل الوطء والبيان فلهن مهر واحد وكال ميراث النساء هذا بالاتفاق ثم اختلفوا في كيفية القسمة فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى للأمة النصف من كل من المهر والميراث وقال لا ينقسم بينهما أثلاثاً ولو تزوج الأمة في عقدة والبنتين في عقدة كان الكل للأمة بالاتفاق ولو تزوج امرأة وأمه وابنتها أو امرأة وأمه وأخت أمها كان المهر والميراث بينهما أثلاثاً بالاتفاق وهو الصحيح كذا في فتح القدير * ولو تزوج ثلاثاً في عقدة واحدة في عقدة واحدة في عقدة ولا يدرى أيهن أولى فللثالثة مهر ونصف وللثنتين مهر ونصف بينهما نصفان وإذا تزوج واحدة في عقدة وثنتين في عقدة وثلاثاً في عقدة وأربعاً في عقدة ثم مات ولا يعرف أيهن أولى فلهن ثلاثة مهور ونصف فأما النصف فللأربع ثلاثة أرباعه وللثالثة ربعه وأما مهر واحدة فللأربع ربع منه سدسان ونصف وللثالثة سدسان ونصف وللثنتين سدس وأما المهران فاستوت في ذلك منازعة الفرق الثلاث فكان بينهما أثلاثاً لكل فريق ثلثا مهر فإصاب الأربع فيهن سواء ولا عزم لأحدة معهن ولكن تأخذ من الثلاث من ما أصابهن والباقي بينهما سواء ومن الثنتين سدس ما أصابهما والباقي بينهما سواء وهذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلى قول محمد رحمه الله تعالى للأربع مهر وثلاث مهر وللثالثة مهر وللثنتين ثلثا مهر وللواحدة نصف مهر وإذا تزوج أربع نسوة في عقدة وثلاثاً في عقدة ثم طلق إحدى نسائه ثم مات قبل أن يبين فلهن ثلاثة مهور هكذا في شرح المبسوط للإمام السرخسي

(كتاب الرضاع)

قليل الرضاع وكثيره إذا حصل في مدة الرضاع تعلقت به التحريم كذا في الهداية * قال في الينابيع والقليل مفسر ما يعلم أنه وصل إلى الجوف كذا في السراج الوهاج * ووقت الرضاع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مقدّر بثلاثين شهراً وقال المقدّر بجولين هكذا في فتاوى قاضيخان * لو فطم الرضيع في مدة الرضاع ثم سقى بعد ذلك في المدة فهو رضيع على قول من يرى الرضاع في تلك المدة لوجود الرضاع في المدة وهو الظاهر

وبسبب الوفاة فسكت إن كانت بكراً أو تسكلم إن كانت نيباً النيب إذا تزوجت بغير أمرها بالف درهم قبلها فقالت من أجزت النكاح على خسين ديناراً أو قالت أجزت النكاح على أن يزيد لي كذا أو قالت لا أجزت النكاح إلا بزيادة كذا لم يكن ذلك رداً ولا يطل نكاحها حتى لو أجزت به ذلك صححت أجزتها ولو قالت لا أجزت النكاح ولكن زد لي يكون ذلك رداً الصبي المراهق إذا تزوج بغير إذن الأب أو امرأة ودخل بها فبلغ الخبر الأب فرد نكاحه قالوا لا يجب على الصبي حد ولا عقرباً أما الحد فلأن الصبا أو ما العقر فلأنها لم تزوجت

من رجل آخر فبلغها
فسكتت جازنكاح الاب
لان الاخ ليس بولي فلم يكن
سكوتها في نكاح الاخ رضا
اذا تزوج الصغير أو الصغيرة
بغير إذن الولي فبلغالم يحجز
نكاحهما حتى يحجزا بعد
البلوغ* والعبد أو الامسة
اذا تزوج بغير إذن المولى
ثم أعتقا جازنكاحهما من
غیر اجازة

(فصل في نكاح المماليك)

وان عجزت بطل نكاح المولى بمجرد ما ولو زوج مكانه الصغير امرأة غيره اذنه فتق أو عجز لا يطل نكاح المولى لكن لا يجوز الإجازة المولى وما يجب للامة والمدبرة وأم الولد من المهر بنكاح أو بدخول عن شبهة يكون للمولى ومهر المكاتبه ومعتقة البعض يكون لهما لا للمولى وإذا وجب المهر على العبد بنكاح باذن المولى يباع فيه وما يجب على المكاتب والمدبر سعيان في ذلك وما يجب على العبد بغير اذن المولى من ذلك يؤاخذ به بعد العتق وليس للرجل ان يزوج عبداً له الصغير ولا أن يزوج أمتهما بالمدبرة الاب وكذا الوصي والقاضي

من المذهب كذا في المحيط * وفي المنيابيع وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * وإذا مضت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع تحريم كذا في الهداية * وأجمعوا على أن مدة الرضاع في استحقاق أجرة الرضاع مقدار يحولن حتى أن المطلقة إذا طالت به بعد الحولين بأجرة الرضاع فإلى الأب أن يعطى لا يجبر ويجبر في الحولين كذا في فتاوى قاضخان * وهذه الحرمة كما ثبتت في جانب الأم تثبت في جانب الأب وهو الفعل الذي نزل اللبن بوطئه كذا في الظهيرية * يحرم على الرضيع أبوا من الرضاع وأصولهما ووفر وعهما من النسب والرضاع جميعا حتى أن المرضعة لو ولدت من هذا الرجل أو غيره قبل هذا الرضاع أو بعده وأرضعت رضيعاً أو وولد لهذا الرجل من غيره هذه المرأة قبل هذا الرضاع أو بعده وأرضعت امرأة من ابنه رضيعاً فالكل أخوة الرضيع وأخواته وأولاده هم أولاد أخوته وأخواته وأخوال الرجل عمه وأخته وعمته وأخوال المرضعة خاله وأخته وأخواته وكذا في الجد والجدة وثبت حرمة المصاهرة في الرضاع حتى أن امرأة الرجل حرام على الرضيع وامرأة الرضيع حرام على الرجل وعلى هذا القياس إلى المسئلتين كذا في التهذيب * أحدهما أن لا يجوز للرجل أن يتزوج أختاً به من النسب ويجوز في الرضاع لأن أختاً به من النسب إن كانت منه فهي ابنته وإن لم تكن منه فهي ربيته وهذا المعنى لا يتأتى في الرضاع حتى أن في النسب لو لم يوجد أحد هذين المعنيين بأن كانت جارية بين الشريكين جافت بولدها فادعياء حتى ثبت النسب بينهما ولو لكل واحد منهما بنت من امرأة أخرى جاز لكل واحد من المولين أن يتزوج بأخت شريكه وإن حصل كل واحد من المولين متزوجة بأختاً به من النسب * والمسئلة الثانية لا يجوز للرجل أن يتزوج أم أخته من النسب ويجوز في الرضاع لأن في النسب أن كانا أخوين لأم فأم الإخ أمه وإن كانا أخوين لأب فأم الإخ امرأة أبيه وهذا المعنى معدوم في الرضاع كذا في المحيط * وتحل أخت أخيه رضاعاً كتحل نسباً مثل الإخ لأب إذا كانت له أخت من أمه يحل لأخيه من أبيه أن يتزوجها كذا في الكافي * وتحل أم أخيه وأم عمه وعمته وأم خاله وخالته من الرضاع هكذا في شرح الوفاية * وكذا يجوز له أن يتزوج بأم حفدته وبجدة ولده من الرضاع ولا يحل ذلك من النسب كذا في التبيين * وكذا يجوز له أن يتزوج بعمه ولده من الرضاع كذا في السراج الوهاج * وكذا أم أخت أبه وبنت أخت ولده وبنت عمه ولده كذا في النهر الفائق * وكذا المرأة يجوز له أن يتزوج بأبى أختها وبأخي ابنها وبأبي حفدها وبأبي عمه ولدها وبخال ولدها من الرضاع ولا يجوز ذلك كله من النسب كذا في التبيين * إذا طلق الرجل امرأة ولها ابن فتزوجت بزواج آخر بعد ما انقضت عدتها ووطئها الثاني أجمعوا أنها إذا ولدت من الثاني فالابن من الثاني وينقطع عن الأول وأجمعوا على أنها إذا لم تحبل من الثاني فالابن من الأول وإذا حبلت من الثاني ولكن لم تلد منه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اللبن يكون من الأول حتى تلد من الثاني كذا في المحيط * رجل تزوج امرأة لم تلد منه قط ثم نزل لها لبن فأرضعت صبياً كان الرضاع من المرأة دون زوجها حتى لا يحرم على الصبي أولاد هذا الرجل من غيره هذه المرأة رجل زنى بامرأة فولدت منه فأرضعت بهذا اللبن صغيرة لا يجوز لهذا الزاني ولا لآدم من آبائه وأولاده نكاح هذه الصبية كذا في فتاوى قاضخان * ولم الزاني وخاله أن يتزوج به هذا الولد كالمولود من الزنا كذا في التبيين * ولو وطئ امرأة بشبهة فحبلت منه فأرضعت صبياً فهو ابن الواطئ من الرضاع وعلى هذا كل من ثبت نسباً به من الواطئ ثبت منه الرضاع وفي كل موضع لا يثبت نسب الولد منه ثبت الرضاع من الأم كذا في

والمفاوض في مال المفاوضة وأما شرك العنان والمضارب لا يمكن تزويج الامه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وكذا العبد المائون والمكاتب لا يمكن تزويج الامه والله أعلم بالصواب * (فصل في فسخ عقد القسولي) * رجل زوجه رجلا امرأه بغير انهم يكن لهذا العاقد أن يفسخ هذا العقد في قول محمد وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الاول وفي قوله الآخر أنه يفسخ العقد (العاقدون في الفسخ أربعة عاقد لا يمكن الفسخ بالاقول (٣٤٤) ولا بالعل وهو القسولي اذا زوج رجلا امرأه بغير انهم ثم قال فسخت لا يفسخ وكذا لو

(فصل فی الکالة)

المضمرات * رجل تزوج امرأة فولدت منه ولدا فأرضعت ولدها ثم يس لبنها ثم در لها لبن بعد ذلك فأرضعت صبيا كان لهذا الصبي أن يتزوج أولاد هذا الرجل من غير المرضعة كذا في فتاوى قاضيان * بكر لم يتزوج لو نزل لها لبن فأرضعت صبيا صارت أم للصبي وتثبت جميع أحكام الرضاع بينهما حتى لو تزوجت البكر رجلا ثم طلقها قبل الدخول بها كان لهذا الزوج أن يتزوج الصبية وإن طلقها بعد الدخول لا يكون له أن يتزوجها كذا في خزنة المفتين * ولو أن صبيا لم يبلغ تسع سنين نزل لها اللبن فأرضعت به صبيا لم يعلق به تحريم وإنما يعلق التحريم به إذا حصل من بنت تسع سنين فصاعدا كذا في الجوهر النيرة * وكذا لو نزل للبكر ماء أصفر لا يثبت من أرضاعه تحريم هكذا في فتح القدير * المرأة إذا جعلت ثديها في فم الصبي ولا تعرف أمص اللبن أم لا ففي القضاء لا تثبت الحرمة بالشك وفي الاحتياط تثبت دخل في فم الصبي من الثدي مانع لونه أصفر تثبت حرمة الرضاع لانه لبن غير لونه كذا في خزنة المفتين * إذا نزل للرجل لبن فأرضع به صبيا لا تثبت به حرمة الرضاع كذا في فتاوى قاضيان * وإذا نزل للخنثى لبن أن علم أنه امرأة لم يعلق به التحريم وإن علم أنه رجل لم يعلق به التحريم وإن أشكل أن قالت النساء أنه لا يكون على غزارته إلا للمرأة تعلق به التحريم احتياطاً وإن لم يقل ذلك لا يعلق به تحريم كذا في الجوهر النيرة * وإن الحية والميتة سواء في التحريم كذا في الظهيرية * وإذا ارتضع الصبيان من لبن بهيمة لا يثبت به الرضاع كذا في فتاوى قاضيان * والرضاع في دار الإسلام ودار الحرب سواء حتى إذا رضع في دار الحرب وأسلم أو أخرجوا إلى دارنا تثبت أحكام الرضاع فيما بينهم كذا في الوجيز لا يكررى * وكما يحصل الرضاع بالخص من الثدي يحصل بالصب والسعوط والوجور كذا في فتاوى قاضيان * ولا يثبت بالقطار في الأذن والحقنة والاحليل والدبر والامة والخالقة وإن وصل إلى الجوف والدماع وعند محمد رحمه الله تعالى ثبت بالحقنة كذا في التهذيب * والاول ظاهر الرواية هكذا في فتاوى قاضيان * وإذا اخطأ اللبن بالطعام فإن كانت النار قد مسست اللبن وأنفخت الطعام حتى تغير فلا يجرم سواء كان اللبن غالباً أو مغلباً وإن كانت النار لم تمسه فإن كان الطعام غالباً لم تثبت الحرمة به أيضاً وإن كان اللبن غالباً فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه إذا اخطأ المائع بالجامد صار المائع تبعاً لما خرج من أن يكون مشروباً حتى قالوا لو كان الطعام قليلاً وبقي اللبن مشروباً تثبت به حرمة الرضاع وقيل هذا إذا كان لا يتقاطر اللبن من الطعام عند جمل اللقمة وأما إذا كان يتقاطر منه اللبن تثبت به الحرمة عنده لأن القطرة من اللبن إذا دخلت حلق الصبي فكفي لثبوت الحرمة والاصح أنها لا تثبت بكل حال عنده كذا في الكافي * وهو الصحيح لأن التغذية بالطعام هكذا في الهداية * ولو اخطأ لبن الادمي بلبن الشاة ولبن الادمي غالب تثبت الحرمة وكذا لو تردت خبزا في لبنها وتشرب الخبز اللبن أو لم تسو به بلبنها كان وجود منه طعم اللبن تثبت الحرمة هذا إذا كان الطعام لقمة لقمة فإن حاسحوه تثبت الحرمة في قولهم كذا في فتاوى قاضيان * ولو اخطأ لبن المرأة بالماء أو بالداء أو بلبن البهية فالعبارة للعالم كذا في الظهيرية * وكذا بكل مائع أو جامد كذا في النهر الفائق * وتفسير الغلبة أن يرى منه طعمه ولونه وريحه أو أحده هذه الاشياء وقيل الغلبة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى تغير اللون والطعم وعند محمد رحمه الله تعالى إخراجها من البنية كذا في السراج الوهاج * ولو استويا وجب ثبوت الحرمة لانه غير مغلوب كذا في البحر الرائق * وإذا اخطأ لبن امرأة نزلت تحريمها عليها عندده أو قال محمد رحمه الله تعالى تعلق بهما كيفما كان وهو رواية عن

بذلك زوجها جازنكاحه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه قالوا كليل فلا ينزل قبل العلم بالغة وكلت رجلا يتزوجها من فلان بألف درهم فزوجها الوكيل بخمسائة فلما أخبرت بذلك قالت لا ينبغي هذا لاجل نقصان المهر فقبل لها الا يكون لك منه الا ما تريدن فقالت رضيت قال الفقه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجوز النكاح لان قولها لا ينبغي ليس برذل للنكاح فاذا رضيت بعد ذلك فقد صادفت اجازتها عدا موقوفات تحت الاجازة * رجل أمر رجلا لبيع غلاما له بمائة دينار فباعه بالمأمور (٣٤٥) بألف درهم ثم قال لا أمرت بالفسلام

فقال المولى أجزت ذكري المتفق انه يجوز البيع بألف درهم وكذلك هـذا في النكاح ولو قال الأمر حين أخبره بالمأمور بالبيع قد أجزتك بما أمرتك به لم يجز بيع المأمور * رجل وكل رجلا ليزوجه فلانة فتزوجها الوكيل صح نكاح الوكيل بخلاف الوكيل بشرأى شيء بعينه اذا اشترى لنفسه صح ولا يكون مشتريا لنفسه لان الوكيل بائنا مع الموكل بمنزلة البائع مع المشتري كانه اشتراه لنفسه ثم باعه من الموكل لان ملك المين مما يقبل الانتقال عنه الى غيره وهذا المعنى لا يمكن تحقيقه في الوكيل بالنكاح لانه رسول وسفير والرسول يملك الشراء لنفسه فلأن الوكيل أقام مع المرأة شهرا ودخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها فزوجها من الموكل جازله أن يزوجه اياه مريض كل اسانه فقال له رجل أكون وكيلاً في تزويج ابنتك فلانة فقال المريض بالفارسية أرى أرى ولم ير ذلك لم يصروا وكلا لان قوله أرى محتمل يحتمل أن يكون توكيلا في الحال

أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو أظهر وأحوط هكذا في التبيين * قيل الاصح قول محمد رحمه الله تعالى كذا في شرح مجمع البحرين لابن المملكه * ولو استويا تعلق التحريم بهما اجابا كذا في النهر الفائق * ولو جعل اللبن مخضاً أو راباً أو شرباً أو جبناً أو أقطاً أو مصلافاً أو له الصبي لا يثبت التحريم لان اسم الرضاع لا يقع عليه كذا في البدائع * في ملتقط المختص صبية أرضعها بعض أهل القرية لا يدري من أرضعته امنهن فتزوجها رجل من أهل تلك القرية فهو في سعة من المقام معها في الحكم كذا في المضمرات * وان تزهر وان ذلك فهو أفضل كذا في الخبر وفي كتاب الاستحسان * والواجب على النساء أن لا يرضعن كل صبي من غير ضرورة وان فعلن ذلك فليحفظن أو يكتبن كذا سمعت من مشايخي رحمه الله تعالى كذا في المضمرات * ولا فرق في التحريم بين الرضاع الطارئ والمقدم كذا في المحيط * فلأن رجلا تزوج صغيرة فحاضت أم الزوج من النسب أو من الرضاع أو أخته أو بنته فارضعت الصغيرة حرمت عليه ويجب لها عليه نصف المهر ويرجع به على المرضعة ان تعدت الفساد وان لم تعد لم يرجع كذا في السراج الوهاج * واذا أرضعت أجنبية ثمان لهما ابن من رجل واحد صغيرتين تحت رجل حرمتا على زوجها ولم تغرما شيئاً وان تعدت النسب كذا في فتح القدير * ولو تزوج صغيرتين رضعتين فحاضت امرأة أجنبية فارضعتهم معا وعلى التعاقب حرمتا عليه ويجوز أن يتزوج احدهما أيتهما شاء فان كن ثلثا فارضعتن جميعا حرمت عليه وله أن يتزوج واحدة منهن أيتهن شاء وان أرضعتن على التعاقب واحدة بعد واحدة حرمت عليه الا وليان وكانت الثالثة امرأة وكذا اذا أرضعت الثنتين معا ثم الثالثة حرمتا والثالثة الاولى ثم الثنتين معا من جميعا كذا في البدائع * يجب عليه لكل واحدة منهن نصف المهر ويرجع به على المرضعة ان كانت تعدت الفساد كذا في المضمرات * فان كن أربع صبايا فارضعتن معا أو واحدة بعد أخرى فسد نكاح الجميع كذا في السراج الوهاج * وكذا لو أرضعت واحدة ثم الثلاث معا من هـكذا في فتح القدير * ولو أرضعت الثلاث منهن معا ثم أرضعت الرابعة لا تحرم الرابعة كذا في المحيط * واذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة فارضعت الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج ثم ان لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها ولا صغيرة نصف المهر ويرجع به الزوج على الكبيرة ان كانت تعدت الفساد وان لم تعد فلا شيء عليها وان علمت أن الصغيرة امرأة كذا في الهداية * وتعد بان تعلم قيام النكاح وأن الرضاع منها مفسد وتعد به لدفع الجوع أو الهلاك عند خوف ذلك فلا تعلم النكاح أو علمته ولم تعلم مفسدا أو علمته مفسدا ولكن خافت الهلاك أو قصدت دفع الجوع لا يرجع والقول قول الكبيرة في ذلك مع يمينها عن محمد رحمه الله تعالى انه يرجع في الوجهين ما اذا قصدت الفساد وما اذا لم تقصد والصحيح ظاهر الرواية عنه وهو قولهما كذا في فتح القدير * وان كانت مجنونة لا يرجع عليها وللمجنونة نصف الصداق ان كان قبل الدخول كذا في فتاوى قاضيان * وكذا المعتوهة هـكذا في المحيط * وكذا المكروهة هـكذا في فتح القدير * وكذا الصغيرة اذا جاءت الى الكبيرة وهي نائمة فآخذت نديها واراضعت منها بائنا منهن ولكل واحدة منهما نصف الصداق ولا يرجع به على أحد كذا في السراج الوهاج * ثم الكبيرة حرمتا مؤبدة وكذا الصغيرة ان كان دخل بالأم أو كان اللبن منه وان لم يكن جازله أن يتزوج بها ثانيا كذا في النهر الفائق * ولو كانت تحتها صغيرة وكبيرة فارضعت أم الكبيرة الصغيرة بائنا وكذلك لو أرضعتها أخت الكبيرة ولو أرضعتها الكبيرة أو خالها لم تبين واحدة منهما كذا في المحيط * ولو أخذ رجل ابن

(٤٤ - فتاوى اول) ويحتمل أن يجعله وكيلاً في الزمان الثاني ويحتمل التأمل والتدبر أرى أبجلك وكيلاً فلا يصروا وكلا بالاشت ولو وكل رجلا أن يزوجه امرأة فزوجها الوكيل بائنا نفسه ان كانت الابنة صغيرة لا يجوز في قولهم وان كانت كبيرة فكذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه رحمه الله تعالى يجوز ذلك ولو تزوجه الوكيل أخته يازي في قولهم جميعا والوكيل من قبل المرأة اذا زوجها من أبيه أو ابنة لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوكيل بالنكاح من قبل المرأة اذا زوجها من ليس بكف لها قال بعضهم

يصح في قول أحد حنفية رحمه الله تعالى خلافا لصاحبهما الله تعالى وقال بعضهم لا يصح على قول الكل وهو الصحيح وان كان كفا
 الآفة أعي أو مقعد أو وصي أو معتوه فهو جائز وكذا اذا كان خفياً أو غيباً ولو وكل رجلاً بأن يزوجه امرأة فزوجه امرأة غيباً أو مشغولاً
 أو رقيقاً أو مجنوناً أو صغيراً تجزئ ولا تجتمع حرة أو أمة كفا أو ليست بكف أو مسلمة أو كفاية جازي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو
 وكل رجلاً بأن يزوجه أمة فزوجه حرة (٣٤٦) لا يجوز وان زوجه مكاتباً أو مدبرة أو أمة ولا جازل لأنهن في النكاح كالامة ولو وكل رجلاً

لكبيرة فإو جرتين يغرم الزوج لكل واحدة منهما نصف الصداق ثم يرجع الزوج على الرجل بذلك اذا
 تهدم الفساد وهو الصحيح رجل وطئ امرأة بنكاح فاسد ثم تزوج صبية فارضعها أم الموطوءة بان الصبية
 رجل تزوج صبية ثم عتها لا يصح نكاح العمة فان أرضعت أم العمة الصبية لا تحرم الصبية على زوجها كذا في
 فتاوى قاضيخان * ولو تزوج كبيرة وصغيرتين فارضعتهما الكبيرة فان أرضعت ماعا حرم من عليه ولا يجوز
 له أن يتزوج الكبيرة أبداً ولا يجوز له أن يجمع بين الصغيرتين نكاحاً أبداً ويجوز أن يتزوج باحدهما ان كان
 لم يدخل بالكبيرة وان كان قد دخل به لا يجوز كافي النسب وان أرضعت ماعا على التعاقب واحدة بعد أخرى
 فقد حرمت الكبيرة مع الصغيرة الاولى وأما الصغيرة الثانية فانها أرضعت ماعا بعد ما بان بالكبيرة فلم يصر
 جامعاً لكنهما ربيته من الرضاع فان كان قد دخل بامهاتحرم عليه والا فلا ولا يجوز نكاح الكبيرة بعد ذلك
 ولا يجمع بين الصغيرتين ولو تزوج كبيرة وثلاث صبيات فارضعتن على التعاقب واحدة بعد أخرى حرم من
 جميعاً لانهم أَرْضَعَتِ الاولى صارت بنتاً لها فحصل الجمع بين الام والبنت فحرم ما عليه فلما أرضعت الثانية
 فقد أرضعتا والكبيرة والصغيرة مباحاتان فلا تحرم بسبب الجمع لعدم الجمع ولكن ينظر ان كان قد دخل
 بالكبيرة فحرم عليه للحال لانها ربيته وقد دخل بامهاتوان كان لم يدخل به الا تحرم عليه للحال حتى ترضع
 الثالثة فاذا أرضعت الثالثة حرم ما عليه لانها ماضراً وأختين والحكم في تزوج الكبيرة بعد ذلك والجمع بين
 الصغيرتين وتزوج الصغار على نحو ما ذكرنا كذا في البدائع * واذا تزوج كبيرة وثلاث صبيات وأرضعت
 واحدة ثم ثنتين ماعا حرم من جميعاً وان أرضعت ثنتين ماعا ثم الثالثة حرمت الكبيرة والاوليان ولا تحرم الثالثة
 هكذا في فتاوى قاضيخان * ولو تزوج كبيرتين وصغيرتين ولم يدخل بالكبيرتين بعد حتى عدت الكبيرتان
 الى احدي الصغيرتين وهي زينب فارضعتهما احداهما بعد الاخرى ثم أرضعتا الصغيرة الثانية وهي عروة
 احداهما بعد الاخرى بان الكبيرتان والصغيرة الاولى وهي زينب والصغيرة الثانية وهي عروة امرأتها ولو
 أن احدي الكبيرتين أرضعت الصغيرتين واحدة بعد اخرى ثم أرضعت الكبيرة الاخرى الصغيرتين واحدة
 بعد اخرى فان كانت الكبيرة الثانية بدأت بالتي بدأت بها الصغيرة الاولى وهي زينب بان الكبيرتان
 والصغيرة الاولى وهي زينب والصغيرة الاخرى وهي عروة امرأتها ولو بدأت الكبيرة الثانية بالصغيرة الاخرى
 حرم من عليه جلة كذا في المحيط * رجل له امرأتان كبيرة وصغيرة ولانه امرأتان صغيرتين فكبرته فارضعت
 امرأتها الابن امرأتها الابن وامرأتها الابن والابن منهن ما فقد بان الصغيرتان ونكاح الكبيرتين
 ثابت وكذا لو كان مكانهما أخوان ولو كان رجل وعمة فنكاح امرأتها الابن ثابت وتبين امرأتها الم الصغيرة
 منه كذا في البحر الرائق * ولو تزوج صغيرة فطلقها ثم تزوج كبيرة فارضعت هذه الكبيرة تلك الصغيرة ببنه
 أو ببن غيره حرمت عليه لان امرأتها كذا في المحيط * ولو طلق رجل امرأته ثلاثاً ثم أرضعت المطلقة
 قبل انقضاء عدتها امرأته صغيرة بان الصغيرة لانها صارت بنتاً لها فحصل الجمع في حاله العدة والجمع في حال
 قيام العدة كالجمع في حال قيام النكاح كذا في البدائع * ولو طلق امرأته ثلاثاً ثم ان آخت المعتدة أرضعت
 امرأتها صغيرة قبل انقضاء عدة المطلقة بان الصغيرة كذا في الظهيرية * ولو تزوج رجل ام ولده مملوكه
 صغيراً فارضعت له بن السيد حرمت على زوجها وعلى مولاه كذا في البدائع * رجل له ام ولد فزوجه من
 صبي ثم أعتقه فاختارت نفسها ثم تزوجت باخر فولدت فحمت الى الصبي فارضعت بان من زوجها لانها

ليزوجه امرأته فزوجه
 امرأته حلف الزوج بطلاقها
 لن تزوجه أو زوجه امرأة
 كان الموكل الى منها أو كانت
 في عدة الموكل صح انكاح
 الوكيل ولو زوجه الوكيل
 امرأة وهي في نكاح الغير
 أو في عدة الغير وهو يعلم
 بذلك أو لم يعلم فدخل بها
 الموكل ولم يعلم بذلك فرق
 بينهما وعليه الاقل من المسعى
 ومن مهر المثل لان موجب
 الدخول في النكاح الفاسد
 الاقل من المسعى ومن مهر
 المثل ولا يرجع الزوج بذلك
 على الوكيل وكذا لو زوجه
 أم امرأته * رجل أرسل
 رجلاً ليخطب له امرأة بعينها
 فذهب الرسول وزوجه اياه
 جازلانه امرأته بالخطبة وقام
 الخطبة بالعقد ولو وكل
 رجلاً ليزوجه امرأته فزوجه
 امرأة ثم اختلف الزوج
 والوكيل فقال الزوج
 زوجتي هذه وقال الوكيل
 بل زوجتك هذه الاخرى
 كان اقول قول الزوج اذا
 صدقته المرأة في ذلك لانها
 تصادق على النكاح فيثبت
 النكاح بتصادقهما وهذه
 المسئلة دليل على ان النكاح
 يثبت بالتصديق ولو وكل

رجلاً ليزوجه فلانة أو فلانة فابنتها ما زوجه جازل لا يطل التوكيل بهذه الجهالة وان زوجهما جميعاً في عقدة لم يجوز واحد
 منهما كالأول وكل رجلاً أن يزوجه امرأتين في عقدة ولو وكل رجلاً ليزوجه امرأة ثم وكل آخر بمثل ذلك فزوجه احدهما امرأة
 والاخر أختها ان كفا على التعاقب جازل الاول وان وقع ما بطلا اذا قال الرجل لغير زوجتي امرأة فاذا فعلت ذلك فامرأته فزوجه
 الوكيل امرأته ولم يشترط لهذا ذلك لان امرأته ولو قال زوجتي امرأة واشترط لها على اني اذا تزوجتها فامرأته فزوجه امرأته لم يكن

الامر يسدها الآن يشترط الوكيل لان الزوج ما شرط الامر لها بنفسه بل فوض ذلك الى الوكيل بخلاف الاول ولو وكلت المرأة رجلا
بالنكاح فشرط الوكيل على الزوج انه اذا تزوجها يكون الامر يسدها ثم زوجها منه جازا للنكاح ولا يكون الامر يسدها حين زوجها ولو
وكل رجلا أن يزوجه فلانة فاذا الهازوج فمات عنها وطلقتها وانقضت عدتها ثم زوجها الوكيل اياه جاز ولو وكل رجلا أن يزوجه فلانة ثم
تزوجها الموكل ثم أبانها لم يكن للوكيل أن يزوجه اياه اذا وكلت المرأة رجلا أن (٣٤٧) يزوجه ائزوجهها على مهر صحيح أو فاسد
أو وهما من رجل بالشهود

أوصدق بها على رجل فهو
جائز فان تزوجت المرأة
قبل أن يزوجه الوكيل
يخرج الوكيل من الوكالة
* امرأة لها زوج قالت لرجل
اني أختلع من زوجي فاذا
فعلت ذلك وانقضت عدتي
فزوجني فلانا جاز ذلك على
ما قالت * اذا وكلت المرأة
الرجل رجلين بالتزويج أو
بالتخلع أو بالعتي على مال
ففعل أحدهما لم يجز ولو
وكل رجلين بطلاق أو عتاق
بغير مال ففعل أحدهما جاز
* الوكيل بالنكاح كالرسول
لا يملك قبض المهر للمرأة
وكذلك ولي الكبيرة الا
الاب والجد فانهم ما يملكان
قبض مهر الكبيرة اذا كانت
بكر استحسن اذا وكل رجلا
بان يزوجه فلانة بألف
درهم فزوجها اياه بألفين
ان أجاز الزوج جاز وان رد
بطل وان لم يعلم الزوج بذلك
حتى دخل بها فالحل بابا ان
أجاز كان عليه المسمى لا غير
وان رد بطل النكاح ويجب
مهر المثل ان كان أقل من
المسمى والاوجب المسمى
وان لم يرض الزوج بالزيادة
فقال الوكيل أنا غرم الزيادة

صارت امرأة منه من الرضاع كذا في اختار خاتبة * الرضاع يظهر بأحد أمرين أحدهما الاقرار والثاني
البينة كذا في البدائع * ولا يقبل في الرضاع لاشهاد درجلين أو رجل وامرأتين عدول كذا في المحيط
* ولا تقع الفرقة بالبتريق القاضى كذا في التمر الفائق * واذا شهد رجلان عدلان أو رجل وامرأتان
وفرق بينهما فان كان قبل الدخول بها فلا نكاح لها وان كان بعد الدخول بها يجب الاقل من المسمى ومن
مهر المثل ولا تجب النفقة والسكنى كذا في البدائع * ولو شهد رجلان عدلان أو رجل وامرأتان بعد
النكاح عندها لاسعها المقام مع الزوج لان هذه شهادة لو قامت عند القاضي يثبت الرضاع فكذا اذا
قامت عندها كذا في فتاوى قاضيخان * وان كان الخبر واحد او وقع في قلبه أنه صادق فالأولى ان يتزوه
و يأخذ بالثقة وجد الاخبار قبل العقد أو بعده ولا يجب عليه ذلك كذا في المحيط * ولو تزوج امرأة فقالت
امرأة أَرْضَعْتِكِمْ فهو على أربعة أوجه ان صدقها فسد النكاح ولا مهر لها ان يدخل بها وان كذبها
فالنكاح بحاله لكن اذا كانت عدلة فالتزوه أن يفارقها كذا في التهذيب * واذا فارقها فالأفضل له أن
يعطيها نصف المهر ان كان قبل الدخول والأفضل لها ان لا تأخذ شيئا منه وان كان بعد الدخول بها فالأفضل
للزوج أن يعطيها كمال المهر والنفقة والسكنى والأفضل لها أن تأخذ الأقل من مهر مثلها ومن المسمى ولا
تأخذ النفقة والسكنى وان لم يطلقها فهو في سعة من المقام معها كذا في البدائع * وكذلك اذا شهدت
امرأتان أو رجل وامرأة أو رجلان غير عدلين أو رجل وامرأتان غير عدول كذا في السراج الوهاج
* وان صدقها الرجل وكذبها المرأة فسد النكاح والمهر بحاله وان صدقها وكذبها الرجل فالنكاح بحاله
ولكن لها أن تلحقه وينتق اذا نكل كذا في التهذيب * ولو تزوج امرأة ثم قال بعد النكاح هي أختي من
الرضاعة أو ما أشبهه ثم قال أو هممت ليس الامر كما قلت لا يفرق بينهما استحسنانا ولو ثبت على هذا المنطق
وقال هو حق كما قلت فرق بينهما ولو لم يجد بعد ذلك لا ينفقه بحجوده كذا في المحيط * وان كانت المرأة صدقته
فلا مهر لها وان كذبته فلها نصف المهر وان كان قد دخل بها فلها جميع المهر والنفقة والسكنى ان كذبته
وان صدقته فلها الأقل من المسمى ومن مهر مثلها ولا نكاح لها من النفقة والسكنى كذا في المضمرات
* ولو أقر الزوج بهذا قبل النكاح فقال هذه أختي من الرضاع أو أختي من الرضاع ثم قال أو هممت أو أخطأت
جازه أن يزوجه ولو قال هو حق كما قلت لم يجز أن يزوجه ولو تزوجه فارق بينهما ولو وجد الاقرار فشهد
اثنان على الاقرار ففرق بينهما كذا في السراج الوهاج * واذا أقرت المرأة أن هذا أخي من الرضاعة وأختي من
الرضاعة أو ابن أخي وأنكر الرجل ثم أكذبت المرأة نفهها وقالت أخطأت فتزوجها فالنكاح جائز
وكذلك لو تزوجهما قبل أن تكذب نفسها ولو قالت المرأة بعد النكاح قد كنت أقررت قبل النكاح أنك
أختي وقد قلت ان ما أقررت به حق حين أقررت بذلك وقد وقع النكاح فاسد فانه لا يفرق بينهما ولو كان هذا
القول من الزوج يفرق بينهما ولو أقرت بذلك جميعا ثم أكذبتا أنفسهما وقالوا أخطأنا ثم تزوجهما كان النكاح
جائزا كذا في الذخيرة * واذا قالت هذا أخي رضاعا وأصرت عليه جاز له أن يزوجه لان الحرمة ليست اليها
قالوا به يبقى في جميع الوجوه كذا في البحر الرائق * ولو أقر بالنسب فقال هذه أختي من النسب أو أختي
أو ابنتي وليس لها نسب معروف وتصلح أن تكون أمه أو بنته فانه يستل مرة أخرى فان قال أو هممت
أو أخطأت أو غلطت فهما على النكاح في الاستحسان وان قال هو كما قلت فانه يفرق بينهما كذا في السراج

والزمن النكاح لم يكن له ذلك امرأة وكلت رجلا بالتصرف في أمورهما فزوجها من نفسه لا يجوز لانها لو وكلت بالنكاح لا يملك التزويج من
نفسه فهما أولى * رجل وكل رجلان يزوجه امرأة نكاحا فاسدا تزوجه امرأة نكاحا جائزا لم يجز لان النكاح الفاسد ليس بنكاح فلا
يفيد شيئا من أحكام النكاح ولهذا لو حلف أن لا يتزوج فتزوج نكاحا فاسدا لا يثبت وهذا بخلاف البيع اذا وكله بالبيع الفاسد فباع
بيعاً جائزاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان الفاسد بيع يفيد حكم البيع وهو الملك ويدخل في عين البيع فيثبت بالبيع الفاسد

* امرأته وكلت رجلين لزوجها بأربع مائة درهم فزوجها الوكيل فقامت مع الزوج سنة ثم زعم الزوج أن الوكيل زوجها منه بدينار فصدقه الوكيل في ذلك فان كان الزوج مقراً أن المرأة لم تكن له بدينار كانت المرأة بالخيار أن شاءت أجازت النكاح بدينار وليس لها غير ذلك وإن شاءت ردت النكاح ولها عليه مهر مثلها بالغاً ما بلغ بخلاف ما تقدم لأن ثم المرأة رضيت بالمسمى فإذا بطل النكاح وجب العقر بالدخول لا يزاد على ما رضيت إمامنا المرأة (٣٤٨) ما رضيت بالمسمى في العقد فـ كان لها مهر المثل بالغاً ما بلغ وليس لها نفقة

العدة لان العدة لم تجب بحكم النكاح وإنما وجبت بالدخول عن شبهة فلا تجب فيها النفقة وإن كان الزوج يدعى التوكيل بدينار وهي تنكر فذلك كان القول قولها مع اليمين وهذا أمر يحاط فيه بنعي أن يشهد على أمرها ويخبرها بعد العقد إذا خالف أمرها وكذا الولي إذا كانت بالغة يفعل ما يفعل الوكيل * وكيل المرأة إذا زوجها أو الأب إذا زوج البالغة أو الصغيرة بمهر مسمى ثم إن الوكيل أو الأب أبرأ الزوج من كل المهر أو من بعضه وشرط الضمان على نفسه لم يصح الهبة والبراءة الآن تجز المرأة إذا كانت بالغة وشرط الضمان باطل لأنه لو كدل عن المرأة وقال اكرز رضا نهـد وبستانه من ضامن مرشوى راجح وزن بستانه فبطان الكفالة تطاهر * رجل قال لا آثر أن أخذه فلان ماله عليك من الدين فانا ضامن بذلك أو وأدبه الكفالة للمرأة فقال اكرز نطلب كند من ضامنم أورا كه از مال خود بدهم وهذه كفالة للمرأة وهي غائبة فلا يصح في قول أي حنفية ومحمدية ما الله تعالى الآن يقبلها حاضر المرأة في المجلس والحيـلة

الوهاب * وإذا كان مثلها لا يولد مثله لم يثبت النسب ولا يفرق بينهما كذا في المبسوط * ولو قال لامرأته هذه ابنتي من نسب وثبت عليه ولها نسب معروف لم يفرق بينهما وكذا لو قال هذه أمي وله أم معروفه وثبت على ذلك لا يفرق بينهما كذا في المحيط

(كتاب الطلاق) وفيه خمسة عشر باباً

(الباب الأول في تفسيره وركنه وشرطه وحكمه ووصفه وتقسيمه وفيمن يقع طلاقه وفيمن لا يقع طلاقه)

(١) (أما تفسيره) شرعاً فهو رفع قيد النكاح حالاً أو مآلاً بلقظ مخصوص كذا في البحر الرائق * (وأما ركنه) فقوله أنت طالق ونحوه كذا في الكافي * (وأما شرطه) على الخصوص فثبوت (أحدهما) قيام القيد في المرأة نكاحاً أو عدة (والثاني) قيام حل محل النكاح حتى لو حرمت بالمصاهرة بعد الدخول بها حتى وجبت العدة فطلقها في العدة لم يقع لزوال الحل وإذا طلقها ثم راجعها بقي الطلاق وإن كان لا يزال الحل والقيد في الحال لأنه يزول بها في المآل حتى انضم إليه ثبوت كذا في محيط السرخسي * (وأما حكمه) (٢) فوقع الفرقة بانقضاء العدة في الرجعي وبدونه في البائن كذا في فتح القدير * وزوال حل المناكحة متى تم ثلاثاً كذا في محيط السرخسي * (وأما وصفه) فهو أنه محظور نظر إلى الأصل ومباح نظر إلى الحاجة كذا في الكافي * (وأما تقسيمه) فإنه نوعان سني وبدعي وكل واحد منهما نوعان نوع يرجع إلى العدد ونوع يرجع إلى الوقت (أما الطلاق السني في العدد والوقت فنوعان حسن وأحسن فالأحسن أن يطلق امرأته واحدة رجعية في طهر لم يجامعها فيه ثم يتركها حتى تنقضي عدتها أو كانت حاملاً فاستبان حملها وأحسن أن يطلقها واحدة في طهر لم يجامعها فيه ثم في طهر آخر ثم في طهر آخر أخرى كذا في محيط السرخسي * (والسنة) في العدد يستوى فيها المدخول بها وغير المدخول بها وفي الوقت ثبت في حق المدخول بها خاصة وغير المدخول بها يطلقها في حالة الطهر والحيض كذا في الهداية * والمرأة التي خلاها زوجها في حق مراعاة وقت الطلاق بمنزلة المدخولة كذا في المحيط * المسلمة والكافية والامة في وقت طلاق السنة سواء كذا في التتارخانية * قبل يؤخر الطلقة الأولى إلى آخر الطهر كيلاً لتضرب بتطويل العدة وفيه يطلقها عقيب الطهر كيلاً ليتلى بالإيقاع عقيب الوقاع وهو الاظهر كذا في التبيين * ثم الطهر الذي لم يجامعها فيه إنما يكون وقتاً للطلاق السني إذا لم يجامعها ولم يطلقها في الحيضة التي سبقت على هذا الطهر فإن الجماع في حالة الحيض والطلاق في حالة الحيض يخرج كل واحد منهما الطهر الذي عقبيه من أن يكون محلاً للطلاق السني نص عليه في الزيادات وهذا إذا لم يراجعها من طلاقها في حالة الحيض فاما إذا راجعها فقد ذكر في الأصل أنها إذا طهرت ثم حاضت ثم طهرت طلقها إن شاء وهذا إشارة إلى أن المراجعة لا يعود الطهر الذي عقيب الحيض محلاً للطلاق السني وذكر الطحاوي أنه يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة وهذا إشارة إلى أنه يعود محلاً للطلاق السني قال أبو الحسن رحمه الله تعالى ما ذكره الطحاوي قول أي حنفية رحمه الله تعالى وما ذكر في الأصل قولهما ولو طلقها في حالة الحيض ثم تزوجها ثم أراد أن يطلقها في الطهر الذي يلي هذه الحيضة فهذا الطلاق يكون سنياً بالاتفاق كذا في الذخيرة * ولو

(١) مطلب تفسير الطلاق وركنه وشرطه (٢) مطلب حكمه ووصفه وتقسيمه

أبناها لها إن كانت كبيرة أن يقول الوكيل أو الولي إن المرأة أمرتني بالهبة والبراءة فان أنكرت ذلك وأخذت منك غير حق فانا ضامن لك بذلك فيصح هذا الضمان وإن كانت المرأة صغيرة قالوا الحيـلة في أن لا يكون الزوج مطالباً بالاجماع أن يقول الأب وقت عقد النكاح بالغارسية دختر خویش فلانة ربا تو بنی دادم بدو وهر از درم بدانك بانصد درم ترا بود فإنه يصح ذلك وبصر هذا الكلام للاستثناء كأنه قال

زوجت ابنتي بالف درهم الاجسمائة فيصير ذلك عند الكل فكذلك الوكيل وحيلة أخرى أن يشتري أو الصغيرة من زوجها بعد النكاح عرضاً قليل القيمة بمقدار ما يريد أن يحيط من مهر الصغيرة عن زوجها فيصير الأب مستوفياً ذلك من مهرها بمن العرض * رجل قال لغيره زوج ابنتي هذه جارية جمع الى علم ودين بمشورة فلان فزوجها رجلاً بهذه الصفة من غير مشورة فلان جاز لان غرضه من المشورة ان يكون النكاح بمن كان بهذه الصفة فاذا حصل الغرض لا حاجة الى المشورة (فصل في الكفاة) (٣٤٩) الكفاة معتبرة في النكاح خلافاً لما لك رحمه الله تعالى وصفين

و جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم أجعين وعن الكرخي رحمه الله تعالى انه أخذ يقول لهم * ثم الكفاة تتعلق بخمسة * منها الاختلاف فيها بيننا وهي النسب فقريش بعضهم اكفاء لبعض كيف كانوا حتى ان القرشي الذي ليس بهاشمي يكون كفاً للهاشمي وغير القرشي من العرب لا يكون كفاً للقرشي والعرب بعضهم اكفاء لبعض الانصاري والمهاجري فيه سواء والموالي لا يكونون اكفاء للعرب * ومنها الاسلام فالنصرانية واليهودية لا تكون كفاً للمسلم حتى ان المسلم اذا وكل رجلاً بالنكاح فزوجهم يودية أو نصرانية لا يجوز في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لان عندهما الوكالة تنقيداً بالكفاة ومن أسلم بنفسه وليس له أب في الاسلام لا يكون كفاً له أب واحد في الاسلام ومن له أب واحد في الاسلام لا يكون كفاً له أبوان في الاسلام ومن له أبوان في الاسلام لا يكون كفاً له كان له عشرة أبناء في الاسلام

أبائهم في طهر لم يجامعها فيه ثم تزوجها فله أن يطلقها في ذلك الطهر بالاجماع كذا في البدائع * واذا طلق امرأته في شهر لم يجامعها فيه واحدة ثم راجعها في ذلك الطهر بالقول فله أن يطلقها ثانياً في ذلك الطهر وكان سنياً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكون سنياً وعن محمد رحمه الله تعالى روايتان كذا في الذخيرة * وكذلك الاختلاف اذا راجعها باللس أو بالقبلة أو بالنظر الى فرجها بشهوة كذا في السراج الوهاج * فاذا كان أخذاً سيداً امرأته عن شهوة فقال لها أنت طالق ثلاثاً السنة يقع عليها ثلاث تطليقات في الحال يتبع بعضها بعضاً لان كل وقوع عليه تطليقة صار راجعاً لها فتقع أخرى كذا في المبسوط * ولوراجعها بالجماع ليس له ذلك بالاجماع كذا في السراج الوهاج * هذا اذا راجعها بالجماع فلم تحبل منه فان حبلت منه فله أن يطلقها أخرى في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في البدائع * (وأما البدعي) (١) انواعاً بدعي معنى يعود الى العدد وبدعي معنى يعود الى الوقت (فالذي يعود الى العدد ان يطلقها ثلاثاً في طهر واحد بكلمة واحدة أو بكلمات متفرقة أو يجمع بين التطليقتين في طهر واحد بكلمة واحدة أو بكلمتين متفرقتين فاذا فعل ذلك وقع الطلاق وكان عاصياً * (والبدعي) من حيث الوقت أن يطلق المدخول بها وهي من ذوات الاقراء في حالة الحيض أو في طهر جامعها فيه وكان الطلاق واقعاً ويستحب له أن يراجعها والاصح أن الرجعة واجبة هكذا في الكفاة * والطلاق البائن ليس بسني في ظاهر الرواية والخلع سني كان في حالة الحيض أو في غير حالة الحيض وفي المشتق ولا بأس بأن يخبر امرأته في الحيض ولا بأس لها أن تختار نفسها في الحيض وفيه أيضاً اذا أدركت واختارت نفسها فلا بأس للقاضي أن يفرق بينهما في حالة الحيض هكذا في المحيط * والامة ذائعة فلا بأس بان تختار نفسها وهي حائض وكذلك اذا مضى أجل العنين وهي حائض كذا في شرح الطحاوي * المدخولة وغيرها سواء في هذه المسائل هكذا في السراج الوهاج * واذا كانت المرأة لا تحيض من صغرها وكبراً ولا هما بان بلغت بالنسب ولم تردماً أصلاً فاراد أن يطلقها السنة طلقها واحدة فاذا مضى شهر طلقها أخرى فاذا مضى شهر طلقها أخرى ثم ان كان الطلاق وقع في أول الشهر وهو أن يقع في أول ليلة رزى فيها الهلال تعتبر الشهور بالاهلة اتفاقاً في التفريق والعدة وان كان وقع في وسطه فبالايام في تفريق الطلاق بالاتفاق فلا يطلقها الثانية في اليوم الموافى ثلاثين من الطلاق الاول بل في الحادي والثلاثين فباعدته وفي حق العدة كذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتبر بالايام وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فلا تنقضي عدتها الا بمضي تسعين يوماً ويجوز أن يطلق التي لا تحيض من صغرها وكبراً ولا يفصل بين وطئها وطلاقها برمان وبه قالت الامة الثلاثة كذا في فتح القدير * قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى كان شيخنا يقول هذا اذا كانت المرأة صغيرة لا يربح منها الحيض والحل وأما فمين يربح فالافضل أن يفصل بين وطئها وطلاقها بشهر هكذا في الذخيرة * وطلاق الحامل يجوز عقيب الجماع ويطلقها السنة ثلاثاً متصل بين كل تطليقة بشهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الهداية * اذا قال لامرأته المدخولة وهي من ذوات الاقراء أنت طالق السنة وقع تطليقة الحال ان كانت طاهرة من غير جماع وان كانت حائضاً أو كانت في طهر جامعها فيه لم يقع

(١) مطلب الطلاق البدعي

* ومنها الحرية فالملوك كيف كان لا يكون كفاً للحرية وكذا المعتق لا يكون كفاً للحرية الاصلية والمعتق أبوه لا يكون كفاً للحرية التي لها أبوان في الحرية ومن له أبوان في الحرية يكون كفاً له أبوان في الحرية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى من أسلم نفسه والمعتق اذا أحرز من الفضائل ما يقابل نسب الآخرين كفاً له * ومنها الكفاة في المال والثروة في ظاهر الرواية لا يعتبر ذلك فمن كان قادراً على المهر والثقة يكون كفاً لذات أموال عظيمة ومن لا يقدر على المهر والثقة لا يكون كفاً للفقير في ظاهر الرواية وعن الحسن من أبي يوسف

رحم الله تعالى يكون كفاً ولا تعتبر القدرة على المهر والنفقة وفي بعض الروايات تعتبر القدرة على النفقة دون المهر وعن بعض المشايخ رحمه الله تعالى إذا زوج الصغرة أخوها من صبي ليس له طاقة للمهر وأبوه غني وقبل النكاح أبوه جازلان الصغرة بعد غنى في المهر بمال الأب ولا بعد غنى في النفقة لأن الآباء يتحملون المهور الغالية ولا يتحملون النفقة الدارة أما من ليس له أب غني لا يتحمل من القدرة على المهر ثم اختلفوا في المهر قال بعضهم تعتبر القدرة (٣٥٠) على أداء كل المهر وقال بعضهم تعتبر القدرة على أداء نصف المهر وفي ديارنا تعتبر القدرة على أداء

المجمل واختلفوا في النفقة أيضاً مع اعتبارها عند الكل قال بعضهم الشرط أن يملك نفقة سنة وقال بعضهم أن يملك نفقة شهر وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قدر على إيفاء ما يملك له من المهر ويكسب كل يوم مقدار ما ينفق عليها يكون كفاً وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إذا قدر على إيفاء ما يملك لها من المهر ونفقة شهر كان كفاً والأحسن في المختارين ما قاله أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا ملك الرجل ألف درهم وعلمه دين ألف درهم وتزوج امرأة بألف ومهر مثلها ألف قالوا يجوز ذلك لأنه قادر على أن يقضي دين المهر بالألف التي في يده ومما تتلق به الكفاة عند البعض الديانة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الفاسق إذا كان معتلنا يخرج سكراناً لا يكون كفاً للصالح من بنات الصالحين وإن كان يسر ذلك ولا يعلن يكون كفاً وعن محمد رحمه الله تعالى إذا

للحال شيء حتى يأتي وقت السنة ولو قال لامرأته المدخولة وهي من ذوات الاقراء أنت طالق ثلاثاً السنة فهو على وجهه أن نوى أن يقع عند كل طهر تطليقة فهو على ما نوى وكذلك إن لم ينو شيئاً فهي طالق عند كل طهر تطليقة وإن نوى أن يقع الثلاث للرجال صحت نيته لأن وقوع الثلاث جله عرف بالسنة وإن نوى أن يقع عند رأس كل شهر تطليقة فهو على ما نوى ولو كانت آيسة أو صغرة مدخولة فقال لها أنت طالق ثلاثاً السنة وقعت في الحال واحدة وطم الحال أولم يطأها ويقع به - شهر أخرى وبعد شهر أخرى كذا في المحيط * وإن نوى أن يقع الثلاث الساعة جله كان كما نوى كذا في محيط السرخسي * وكذلك الحامل إن لم تكن له نية أو نوى كذلك كذا في التبيين * ولو قال لها قبل الدخول أنت طالق ثلاثاً السنة تقع واحدة ساعة تكلمه فإن تزوجها وقعت أخرى ساعة تزوجها وكذا الثالثة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج * وكذلك لو كانت حاملاً فقال لها أنت طالق ثلاثاً السنة حتى وقعت واحدة ساعة ماتكم به ووقعت الأخرى ولو وضعت حملها بعد ذلك بيوم وتزوجها كذا في الأخيرة * ولو قال أنت طالق للسنة ولم يقل ثلاثاً إن كانت من ذوات الاقراء تقع عليها تطليقة إذا صادف الوقت ووقته طهر لا جاع فيه ولو لم يصادف الوقت لا يقع إلى أن يصادف الوقت فإذا صادف الوقت نفذ ولو كانت من ذوات الأشهر أو كانت حاملاً تقع عليها تطليقة حال ما تلفظ به كذا في شرح الطحاوي * ولو نوى ثلاثاً جله أرمته فاعلى الاطهار صرح هكذا ذكره شمس الأئمة السرخسي وشيخ الاسلام وصاحب الاسرار * وذكره في الاسلام والصدور الشهابية وجماعة منهم صاحب الهداية أنه لا تصح نية الجملة فيه كذا في التبيين * حتى لا يقع أكثر من واحدة كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * ولو قال أنت طالق للسنة فأراد به واحدة لم تكن بائنة كذا في محيط السرخسي * ولو أراد نيتين لم تكن نيتين ولو أراد بقوله طالق واحدة وبقوله للسنة أخرى لم يقع الا واحدة كذا في التتأخية * وإذا قال لامرأته أنت طالق كل شهر للسنة فإن كانت قد آيست من الحيض تعتد بالشهر ورهفي طالق ثلاثاً عند كل شهر واحدة وإن كانت تعتد بالحيض فهي طالق واحدة إلا أن ينوي ثلاثاً عند كل شهر واحدة فيكون ثلاثاً كذا في المحيط * ولو قال لها وهي ممن لا تبيض أنت طالق للشهر ورهفي طالق عند رأس كل شهر واحدة ولو قال أنت طالق للحيض وهي ممن تبيض وقعت عند كل حيض تطليقة وإن كانت ممن لا تبيض لم يقع شيء كذا في محيط السرخسي * ولو قال مع ذلك للسنة تقع واحدة في الحال إن كانت طاهرة من غير جماع ثم عند كل شهر وعند كل حيض إذا ظهرت في قوله للحيض كذا في الظهيرية * ولو قال أنت طالق نيتين للسنة وقع عند كل طهر لم يجامعها فيه تطليقة كذا في البدائع * ذكر الملعون عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال لامرأته أنت طالق تطليقتين أو لهما للسنة فإن كانت طاهرة من غير جماع وقعت عليها التي هي للسنة أولاً ثم تتبعها الأخرى فإن كانت حائضاً تأخرت التطليقتان جميعاً حتى تطهر ثم تقعان التي للسنة قبل الأخرى ولو قال لها أنت طالق نيتين أحدهما للسنة والأخرى للبدعة أو قال أنت طالق واحدة للسنة والأخرى للبدعة فإن كان الوقت وقت السنة تقعان جميعاً تقع السنة أولاً وتتبعها البدعة وإن لم يكن الوقت وقت السنة تقع البدعة وتتاخر السنة وإن بدأ بالبدعة والوقت ليس وقت السنة تقع البدعة وتتاخر السنة كذا في المحيط * ولو قال لامرأته أنت طالق نيتين للسنة أحدهما بائن فله أن يجعل البائن أيهما شاء وإن لم يبين حتى حاضت وطهرت بانت بتطليقتين كذا

كان الفاسق محترماً معظمه عند الناس كأعوان السلطان وغيرهم يكون كفاً لبنات الصالحين وإن كان مستحقاً عند الناس لا يكون كفاً قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لم ينقل عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية في هذا شيء والصحيح أن عنده الفسق لا يمنع الكفاة وقال بعض مشايخ بلج رحمه الله تعالى الفاسق لا يكون كفاً لبنات الصالح معتلنا كان الفاسق أولم يكن وهو اختيار الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ومنها الحرف في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تعتبر

الحرفة ويكون البيطار كفاً للبطار وفي قول محمد وأبي يوسف رحمه الله تعالى واحداً من الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى صاحب الحرفة الحنيفة كالبيطار والحمام والحائك والكناس والدباغ لا يكون كفاً للبطار والزراة والصراف وهو الصحيح لأن الناس يستكفون عنهم وقيل هذا اختلاف عصر وزمان في زمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كانوا لا يعدون الدباغة في الحرفة منفصلة ويعدون ذلك في زمانها والجمال لا يعد في الكفاة واختلقوا في العقل قال بعضهم لا يعتبر وقال الشيخ الامام الزاهد نقر (٣٥١) الاسلام على بن محمد البردوي رحمه الله تعالى الفقيه يكون كفاً

للعلوية لان شرف الحسب فوق شرف النسب الذمية اذا زوجت نفسها رجل لم يكن لوليها حق الفسخ الا ان يكون أمراً ظاهراً بان زوجت ابنة ملكهم أو خبرهم نفسها كناساً أو دباغاً منهم أو نقصت عن مهرها نقصاً فاحشاً كان لوليها ان يطالبوه بالتبليغ الى تمام مهر المثل أو بالفسخ اذا زوجت المرأة نفسها غير كفء كان للاولياء من العصبية حق الفسخ ولا يكون الفسخ لعدم الكفاة الا عند القاضي لانه مجتهد فيه وكل واحد من الخصمين يتمسك بنوع دليل ويقول عالم فلا تنقطع الخصومة الا بفصل من له ولاية عليها كالفسخ بخيار البلوغ والرد بالعيب بعد القبض فلا يكون هذا الفسخ طلاقاً فان كان ذلك قبل الدخول والخلو يسقط كل المهر ولا عدة عليها وان كان بعد الخلو الصحيحة كان عليه كل المهر ونفقة العدة والى أن يفسخ القاضي العدة بينهما كان النكاح قائماً في حق جميع الاحكام من ملك الطلاق والظهار والابلاء

في الظهيرية * ولو قال أنت طالق بعد السنة يقع بعد الحيض والظهر ولو قال كلبا ولدت ولدا فانت طالق للسنة فولدت ثلاثة أولاد من بطن واحد لا يقع عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لان عندهما النفاص من الولد الاول فاذا طهرت من الناس تقع واحدة ثم في كل طهر أخرى ولو قال أنت طالق مع كل واحدة واحدة للسنة يقع الثلاث بصفة السنة ولو قال للبدعة يقع الثلاث للحال كذا في العتامة * واذا قال لامرأته أنت طالق غدا للسنة وهي عن لا يقع عليها طلاق السنة في الغدا لا يقع عليها الطلاق الا في وقت السنة كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق للسنة وهي طاهرة من غير جماع من الزوج لكن وطئها غيره زنا وقع الطلاق في هذا الطهر وان كان بشبهة لم يقع في هذا الطهر كذا في الظهيرية * واذا طاهر من امرأته ثم طلقها طلاق السنة في وقته قبل أن يكفر عن الظهار وقع ولم تنع حرمة الظهار وقوع الطلاق السني وكذلك لو تزوج باخت امرأته ودخل بها وفرق بينهما وطلق امرأته للسنة في عدة الاخت وكذلك لو طلق امرأته للسنة وهي حبلى من خجور امرأة نعي اليها زوجها فتزوجت بزوج آخر ودخل بها هذا الزوج ثم قدم زوجها الاول وفرق بينهما وبين الزوج الثاني حتى وجبت العدة من الثاني فطلقها الاول للسنة في عدتها من الثاني لم يقع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويقع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان الاول طلقها ثلاثاً للسنة قبل أن تتزوج بالثاني فحاضت وطهرت فلزمها تطليقة ثم تزوجت بالثاني ودخل بها الثاني وفرق بينهما لم يقع عليها ما بقي من طلاق السنة مادامت تعتد من الثاني في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يلزمه الطلاق ولو قال لها أنت طالق ثلاثاً للسنة بألف درهم ان شئت او قدم المشيئة على الطلاق فان كانت هذه المقالة في حالة الحيض فالمشيئة في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تكون حتى تطهر من الحيض وان كانت هذه المقالة في طهر جامعها فيه حتى تحيض حيضة أخرى فطهر هكذا في المحيط * ولو طلقها وهي صغيرة ثم حاضت وطهرت قبل مضى الشهر فله أن يطلقها أخرى بالاجماع ولو طلقها وهي من ذوات الاقراء ثم أيسر فله أن يطلقها أخرى حين تأس كذا في محيط السرخسي * وفي نوادر أبي سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لامرأته وقد أيسر من الحيض أنت طالق ثلاثاً للسنة وقعت واحدة حين تكلم به ثم اذاح ضتب بذلك وطهرت بطلت تلك التطليقة الاولى ولزمها تطليقة عند الطهر من الحيض يريد به اذا كان جامعها به لا يأس قبل هذه المقالة فان أيسر بعد هذه الحيضة واستبان أيامها وقعت التطليقتان الباقيتان بالشهور ذكر في المتن اذا قال لها أنت طالق للسنة فقالت أنا طاهرة وقال الزوج وقعت عليك في الحيض أو به فله فاقول قول المرأة ولو قالت أنا حامل وقال هو ليست بحامل لم تصدق المرأة في ادعاء الحمل وفي نوادر هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لامرأته وقد دخل بها أنت طالق واحدة للسنة فتألت المرأة قد كنت حاضت وطهرت قبل هذا قبل أن تسلم بهذا الكلام ونكحت به وأنا طاهرة ولم تقر بي وقال الزوج قد كنت قربت بك بعد الطهر قبل هذا الكلام فاقول قول الزوج ولو قال الزوج قد كنت قربت بك في الحيض وكذبته المرأة فاقول قول المرأة وكذلك لو قالت لم تكن دخلت بي قط فاقول قولها قال القدروري رجل قال لامرأته وهي أمة أنت طالق للسنة وهي الساعة ممن لا يقع عليها طلاق السنة ثم اشتراها ثم جاء وقت السنة لم يقع عليها شيء فان أعتقها ثم جاء وقت السنة لم يقع عليها شيء فان أعتقها ثم جاء وقت السنة كذا في المحيط * ولو كان الزوج عبداً والمرأة حرة

والتوارث اذا زوجت المرأة نفسها من غير كفء كان للاولياء حق الفسخ ما لم تله منه ولا يطل حق الولي بسكوته بعد ما علم وان طال الزمان وان قبض مهرها وجب بطل حقه وان لم يقبض ولكن خاصم زوجها في بقية المهر والنفقة بطل حقه استحصانا اذا زوجت المرأة نفسها غير كفء مريض به أحد الاولياء لم يكن لهذا الولي ولا لمن هو مثله أو دونه في الولاية حق الفسخ ويكون ذلك لمن فوقه وان زوجها الولي غير كفء ودخل بها ثم ماتت من زوجها بالطلاق ثم تزوجت نفسها هذا الزوج بغير ولي كان للولي أن يفسخ وان كان الطلاق رجعياً

لم يكن لها أن يفسخ ولو زوجت نفسها غير كف مودخل بها ثم فسخ القاضي العقد بينهما مخصصة المولى ثم تزوجها هذا الرجل في العدة بغير مولى ثم فرق القاضي بينهما قبل الدخول كأن على الزوج كل المهر الثاني وعليها عدة مستقبلة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد وزفر رحمهما الله تعالى لا مهر على الزوج وعليها بقية العدة الأولى عند محمد رحمه الله تعالى وقال زفر رحمه الله تعالى لا عدة عليها وهذه خمسة مسائل على هذا الخلاف منها (٣٥٢) هذه المسئلة ومنها إذا طلق الرجل امرأته المدخولة تطليقة بآئنة ثم تزوجها في

العدة ثم طلقها قبل الدخول في النكاح الثاني عندهما عليه كل المهر وعلى قول زفر ومحمد رحمهما الله تعالى نصف المهر بالنكاح الثاني * ومنها إذا طلق امرأة بآئنة بعد الدخول ثم تزوجها في العدة ثم ارتدت والعياذ بالله ثم أسلمت على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى عليه كل المهر وعلى قول محمد وزفر رحمهما الله تعالى لا يجب عليه المهر الثاني * ومنها المنكوحه إذا كانت أمة فطلقها بعد الدخول تطليقة بآئنة ثم تزوجها في العدة ثم أعتقت فاختارت نفسها قبل الدخول * ومنها إذا طلق امرأته بعد الدخول تطليقة بآئنة ثم تزوجها في العدة ثم وقعت الفرقة بينهما باللعان أو بغيره أو بالبلوغ عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الدخول في النكاح الأول يجعل دخولا في النكاح الثاني في حق نأكد المهر وجوب العدة وعلى قول محمد وزفر رحمهما الله تعالى الدخول في النكاح الأول لا يكون دخولا في النكاح الثاني لا في حق المهر

فقال لها أنت طالق للسنة ثم اشترته وقع الطلاق إذا جاء وقت السنة وفي الظهيرة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يقع وفي العتابة والقنوى على هذا كذا في التارخانية * رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا السنة وهي طاهرة بظهر جامعهافيه ثم اشترها ثم أعتقها مكانه فأنه أعتق بغيره تين فإذا طهرت من الحيضة الأولى وقع بها تطليقة وتين بالحيضة الأخرى فلا يقع طلاق آخر ولو كانت حائضا حين ما قال لها هذه المقالة ثم اشترها أو أعتقها في تلك الحيضة ثم طهرت من تلك الحيضة لا يقع عليها الطلاق من قبل أنه قد وقعت الفرقة بينهما بفساد النكاح ولا يقع طلاق السنة بعد فرقة كانت بين الزوج وامرأته إلا بعد شهر أو بعد حيضة وكذا المعتقة إذا اختارت نفسها في حالة الحيض وقد كان الزوج قال لها أنت طالق للسنة لم يقع عليها الطلاق إذا طهرت من هذه الحيضة كذا في المحيط * وذكر في الزيادات لو أمر رجلا أن يطلق امرأته للسنة وهي مدخول بها فقال لها الوكيل أنت طالق للسنة أو قال إذا حضت وطهرت فانت طالق لحاضت وطهرت لم يقع شيء حتى لو حضت وطهرت ثم قال لها الوكيل أنت طالق طلقت ولو قال له طلق امرأتى ثلاثا للسنة فطلقها ثلاثا للسنة للحال وقعت واحدة وينبغي أن يطلقها أخرى في طهر آخر ثم يطلقها أخرى في طهر آخر كذا في محيط السرخسي * ولو كان الزوج غائبا أو أراد أن يطلقها للسنة واحدة فإنه يكتب اليها إذا جاءك كتابي هذا ثم حضت وطهرت فانت طالق وإن أراد أن يطلقها ثلاثا للسنة يكتب اليها إذا جاءك كتابي هذا ثم حضت وطهرت فانت طالق ثم إذا حضت وطهرت فانت طالق كذا في شرح الطحاوي * وفي المبسوط وإن شاء أو حرزك كتب إذا جاءك كتابي هذا فانت طالق ثلاثا للسنة فيقع بهذه الصفة وإن كانت لا تحيض كتب إذا جاءك كتابي هذا ثم أهل شهر أنت طالق أو فانت طالق ثلاثا للسنة كذا في الجرارائق * (ألفاظ طلاق السنة) (١) على ما روى عن بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى للسنة وفي السنة وعلى السنة وطلاق سنة والعدة وطلاق عدة وطلاق العدل وطلاق أعدل وطلاق الدين أو الاسلام وأحسن الطلاق وأجله وطلاق الحق أو القرآن أو الكتاب كل هذا يحتمل على أوقات السنة بلانية ولو قال أنت طالق في كتاب الله أو بكتاب الله أو معه فان نوى طلاق السنة وقع في أوقاتها والواقع في الحال لأن الكتاب يدل على الوقوع بالسنة والبدعة فيحتاج إلى النية ولو قال على الكتاب أو به أو على قول القضاة أو الفقهاء أو طلاق القضاة أو الفقهاء فان نوى السنة دين وفي القضاء يقع في الحال ولو قال عدلية أو سنة وقع عند أبي يوسف رحمه الله تعالى للسنة ولو قال حسنة أو جميلة يقع في الحال وقال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير يقع في الحال في كليهما ولو قال طالق للبدعة أو طلاق البدعة ونوى الثلاث في الحال يقع وكذا الواحدة في الحيض والظهر الذي فيه جماع وإن لم تكن له نية فإن كانت في طهر فيه جماع أو في حالة الحيض أو النفاس وقعت واحدة من ساعتها وإن كانت في طهر لا جماع فيه لا يقع للحال حتى تحيض أو يجامعها في ذلك الطهر كذا في فتح القدير * ولو قال أنت طالق تطليقة حقا طلقت الساعة ولو قال أنت طالق تطليقة بالسنة أو مع السنة أو بعد السنة كان للسنة هكذا في محيط السرخسي * (ألفاظ طلاق البدعة) (٢) فتوأن يقول أنت طالق للبدعة

(١) مطلب ألفاظ طلاق السنة (٢) مطلب ألفاظ طلاق البدعة

ولا في حق العدة الآن عند زفر رحمه الله تعالى أنها تسقط عنها بقية تلك العدة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا تسقط وكذلك لو كان النكاح الأول فاسدا ودخل بها أو كان وطئها بشبهة ووجبت عليها العدة ثم تزوجها في العدة نكاحا جائزا ثم فارقها قبل الدخول ولو كان النكاح الأول جائزا ودخل بها ووقعت الفرقة بينهما ثم تزوجها في العدة نكاحا فاسدا ثم فرق بينهما قبل الدخول لا يجب المهر الثاني في قولهم ولو كان النكاح الثاني بعد انقضاء العدة ثم وقعت الفرقة بينهما قبل الدخول كان الجواب فيه عند الكل كما قال محمد وزفر رحمهما الله

تعالى في الفصول المتقدمة رجل تزوج امرأة وانتسب إلى قبيلة ثم ظهر أنه من غيرهم فان كان ما ذكر شرهما يظهر وهو كف لها بما ظهر بان تزوج عربية على أنه عربي فظهر أنه قرشي أو ذكر أنه عجمي فاذا هو عربي كان العقد لازماً ولو كان ما ظهر خيراً مما ذكر وليس يكف لها بان تزوج قرشية على أنه عجمي فاذا هو عربي كان النكاح لازماً في حقها ويكون للاباء حق الاعتراض وان كان ما ظهر شرّاً مما ذكر وليس يكف لها بما ظهر بان تزوج عربية على أنه عربي فاذا هو عجمي كان لها حق الفسخ (٣٥٣) وان رضيت كان للاباء حق الفسخ وان كان ما ظهر شرّاً مما

ذكر وهو كف لها بان

تزوج عربية على أنه قرشي

فاذا هو عربي كان لها حق

الفسخ عند أصحابنا الثلاثة

رحمهم الله تعالى خلافاً لغير

رحمه الله تعالى وكذا لو

تزوج امرأة على أنه فلان

ابن فلان فاذا هو أخوه لايه

أو عمه لايه كان لها حق

الفسخ وان كان ككفها

رجل زوج ابنته الصغيرة

من رجل ذكر أنه لا يشرب

المسكر فوجدته شرباً

مدماً فبلغت الصغيرة

وقالت لا أرضي قال الفقيه

أبو جعفر رحمه الله تعالى

ان لم يكن أبو البنت يشرب

المسكر وكان غالب أهل بيته

الصالح فالتكاح باطل لان

والد الصغيرة لم يرض بعدم

الكفاءة وانما زوجهما

منه على ظن أنه كف

وذكر في الاصل امرأة

زوجت نفسها رجلاً لم تعلم

أنه حر أو عبد فظهر أنه أذن له

في النكاح لا خيار لها ويكون

الخيار للاباء وان زوجها

الاولياء برضاها أو لم يعلموا

أنه حر أو عبد ثم علموا أنه كان

عبد الا خياراً لا أحدهم

أو طلاق البدعة أو طلاق الجور أو طلاق المعصية أو طلاق الشيطان فان نوى ثلاثاً فهي ثلاث هكذا في البدائع

* (فصل فيمن يقع طلاقه وفيمن لا يقع طلاقه) يقع طلاق كل زوج إذا كان بالغاً عاقلًا سواء كان حراً أو عبداً طائفاً أو مكرهاً كذا في الجوهرية النيرة * وطلاق الملاحب والمهازل به واقع وكذلك لو أراد أن يتكلم بكلام فسحق لسانه بالطلاق فالطلاق واقع كذا في المحيط * وفي الجامع الاصغر سئل راشد عن أراد أن يقول زينب طالق فخرى على لسانه عمره توفي القضاء طلق التي سمي وفيما بينه وبين الله تعالى لا تطلق واحدة منهما وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ولا يعلم معنى قوله أنت طالق فانه يقع الطلاق وإذا قال لامرأته أنت طالق ولا يعلم أن هذا القول طلاق طلق في القضاء ولا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى هكذا في الذخيرة (١) * ولا يقع طلاق الصبي وان كان يعقل والمجنون والنائم والمبرسم والمعنى عليه والمدعوش هكذا في فتح القدير * وكذلك المعتوه لا يقع طلاقه أيضاً وهذا إذا كان في حالة العتمة أو في حالة الإفاقة الصحيح انه واقع هكذا في الجوهرية النيرة * طلق النائم فلما انتبه قال لها طلقك في النوم لا يقع وكذلك لو قال أجزت ذلك الطلاق ولو قال أوقعت ذلك يقع ولو قال أوقعت الذي تلفظته في النوم لا يقع * طلق المبرسم فلما صحا قال قد طلقت امرأتى ثم قال انما قلته لاني توهمت وقوع الطلاق الذي تكلمت به في البرسام ان كان في ذكره وحكاية صدق والا لا كذا في الوجيز للكردي * ولو طلق الصبي ثم بلغ فقال أجزت ذلك الطلاق لا يقع ولو قال أوقعت وقع لانه ابتداء الايقاع كذا في البحر الرائق * ولو أن رجلاً طلق امرأة الصبي فقال الصبي بعد بلوغه أوقعت الطلاق الذي أوقعه فلان يقع ولو قال أجزت ذلك لا يقع شيء كذا في المحيط * ولو كان الصبي وكفاً لا بالتطليق من قبل رجل فطلق الصبي صح كذا في التتارخانية * حكى عيين رجل فلما بلغ إلى ذكر الطلاق خطر بباله امرأته ان نوى عند ذكر الطلاق عدم الحكاية واستئناف الطلاق وكان موصوفاً لا بحيث يصلح للايقاع على امرأته يقع لانه أوقع وان لم ينوشه لا يقع لانه محمول على الحكاية كذا في الفتاوى الكبرى * وطلاق السكران واقع اذا سكر من الخمر أو النبيذ وهو مذهب أصحابنا رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولو أكره على شرب الخمر أو شرب الخمر اضطرورة وسكر وطلق امرأته اختلفوا فيه والصحيح انه كما لا يلزمه الحد لا يقع طلاقه ولا ينفذ تصرفه كذا في فتاوى قاضيخان * أجمعه وأنه لو سكر من البخ أو لبن الرمال وشحوه لا يقع طلاقه وعتاقه كذا في التهذيب * ومن سكر من البخ يقع طلاقه ويجحد لفسو هذا الفعل بين الناس وعليه الفتوى زماناً كذا في جواهر الاخلاط * وان شرب من الاشربة المتخذة من الحبوب والقواكه والعسل اذا طلق أو أعتق اختلفوا فيه قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى الصحيح أنه كما لا يلزمه الحد لا ينفذ تصرفه كذا في فتاوى قاضيخان * ومن شرب من الاشربة المتخذة من الحبوب والعسل فسكر وطلق لا يقع عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى ويقتى بقول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * وعن محمد رحمه الله تعالى اذا شرب النبيذ ولم يوافق فارتفع وصعد فزال عقله بالصداع لا بالشرب فطلاق لا يقع ولو زال عقله بالضرب أو ضرب هو على رأسه حتى زال عقله وطلق لا يقع طلاقه كذا في فتاوى قاضيخان * وأجمعوا على أنه لو أكره على الاقرار بالطلاق لا ينفذ اقراره كذا في

(١) مطلب من لا يقع طلاقه

(٤٥) - فتاوى اول

وعنده لو ذكر الزوج انه حراً فزوجه ما منه ثم ظهر انه عبد كان لهم الخيار ودلت المسئلة على ان المرأة اذا زوجت نفسها رجلاً لم يشترط لها الكفاءة ولم تعلم المرأة انه كف وليس يكف ثم ظهر انه غير كف ولا خيار لها وكذا الاولياء اذا زوجوها برضاها ولم يعلموا بعد الكفاءة ثم علموا وان شرط الكفاءة أو أخبرها بالكفاءة فزوجهما ثم ظهر انه غير كف كان لها الخيار والسكران اذا زوج بنته الصغيرة وقصر في مهر مثلها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لو فعل الصالح ذلك يجوز في قول أبي حنيفة

رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول صاحبه رحمه الله تعالى أما السكران فليس من أهل الرأي والمشورة فلا يتخذ عقده على الصغيرة بأقل من مهر مثلها وان زوجها الصاحي من غير كف لا يجوز في قول صاحبه واختلقوا في قول أبي حنيفة والظاهر الجواز وان زوجها السكران من غير كف لا يجوز عند الكل واختلفت الروايات عنهم في الاب والجد اذا زوجا الصغيرة بأقل من مهر المثل في رواية عنهما العقد قاسد وفي رواية عنهما العقد

(٣٥٤)

موقوف على اجازة الصغيرة بعد البلوغ وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه قال شرح الطحاوي * رجل أكرهه السلطان لي وكل بطلاق امرأته فقال لخافة الضرب والحبس أنت وكيل لي ولم يزد على ذلك فطلق الوكيل امرأته ثم قال الموكل لم أوكله بطلاق امرأتى قالوا لا يجمع منه ويقع الطلاق كذا في البحر الرائق * ولو وكل رجلا ليطلق امرأته فشرى الوكيل الخمر فطلق امرأته قال بعض المشايخ لا يقع وأكثر المشايخ على أنه يقع كذا في التتارخانية * ويقع طلاق الآخرس بالاشارة يريد بالآخرس الذي ولد وهو آخرس أو طراً عليه ذلك ودام حتى صارت اشارته مفهومة كذا في المضمرات * سواء قدر على الكتابة أم لا كذا في معراج الهداية وفتح القدير * وان لم تكن له اشارة معروفة يعرف ذلك عنه أو يشك فيه فهو باطل كذا في المبسوط * وان طراً عليه الآخرس ولم يدم لم تعتبر اشارته وطلاقه المفهوم بالاشارة اذا كان دون الثلاث فهو رجعي كذا في المضمرات * وفي آخر النهاية عن الترمذاني تقديره بسنة وعن الامام انه لا بد أن يدوم الى الموت قالوا وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * واذا كان الآخرس يكتب كتاباً يجوز به طلاقه كذا في الهداية في مسائل شتى * سئل بعضهم عن سكران قال لا امرأته أي سرخ ليلك بماه مائندرويت كدبانوى من طلاق دادة شويت قال ينظر ان كانت المرأة ثيباً وكان قبل هذا الهازوج طلقها ثم تزوجها هذا فانه لا يقع الطلاق بهذا اللفظ ان لم تكن له نية الطلاق وان لم يكن لها قبل هذا زوج يقع الطلاق نوى أو لم ينو كذا في التتارخانية * واذا ارتد الزوج وطلق بدار الحرب لم يقع على المرأة طلاقه فان عاد الى دار الاسلام وهي في العدة وقع الطلاق عليها ولو ارتدت المرأة ولحقها بدار الحرب لم يقع طلاق الزوج عليها فان عادت قبل الحيض لا يقع طلاق الزوج عليه اعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقع كذا في النخبة * ولو اشترى امرأته وطلقة لم يقع الطلاق عليها كذا اذا ملكته أو شقصا منه لا يقع ولو اشترت زوجها ثم اعتقه ثم طلقها وقع طلاقه عليها وعلى هذا لو اشترى زوجته ثم اعتقه ثم طلقها وقع طلاقه في العدة وقع طلاقه لزال المانع كذا في التبيين * واذا تزوج العبد امرأة يقع طلاقه ولا يقع طلاق مولاه على امرأته كذا في الهداية * واعتبار الطلاق بالنساء عندنا حتى يكون طلاق الامة ننتين حراً كان زوجها أو عبداً وطلاق الحرة ثلاثاً حراً كان زوجها أو عبداً كذا في الكافي

(الباب الثاني في ايقاع الطلاق وفيه سبعة فصول)

* (الفصل الاول في الطلاق الصريح) * وهو كائن طالق ومطلقة وطلقتك وتقع واحدة رجعية وان نوى الاكثر أو الابانة أو لم ينو شيئاً كذا في السكر * ولو قال لها أنت طالق ونوى به الطلاق عن وثاق لم يصدق قضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى والمرأة كالتقاضي لا يحل لها أن تمكث اذا سمعت منه ذلك أو شهده به شاهد عدل عندها ولو قال لها أنت طالق عن وثاق لم يقع في القضاء شيئاً وكذا لو قال أنت طالق من هذا القيد ولو نوى بقوله أنت طالق الطلاق من العمل لم يصدق ديانة وقضاء ولو قال أنت طالق من عمل كذا أو من هذا العمل دين ديانة ولا يدين قضاء كذا في التبيين * ولو قال أنت طالق من غل أو من قيد كرهذه المسئلة في المنتقى في الموضوعين وأجاب في أحد الموضوعين انه لا يقع الطلاق في القضاء وأجاب في الموضوع الآخر انه يقع الطلاق في القضاء وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال لامرأته أنت طالق من

ترجمة
(٢) يا حبيراء الشفة وجهك يشبه القمر يا سيدى طلقك زوجك

تفسد التسمية ويجوز العقد بمهر المثل امرأة زوجت نفسها غير كف كان للولى أن يرفع الامر الى القاضي حتى يفسخ وان لم يكن للولى ذارحم محرم منها كائن الم ونحوه وقيل من لا يكون محرماً لا يكون له حق الاعتراض والصحيح هو الاول غير الاب والجد اذا زوج الصغيرة من رجل كان جسده معتق قوم ولم يكن مسلماً في الاصل وانما صار مسلماً وللصغيرة آباء أحرار مسلمون ثم أدركت الصغيرة فجازت النكاح لم يجز لان هذا النكاح لم يكن له مجيز حال وقوعه فلم يتوقف فلا تلحقه الاجازة وكذا لو انعمت الكفاة بسبب آخر لا يقع نكاح غير الاب والجد امرأة زوجت نفسها غير كف قالوا لها أنت وقع نفسها ولا تمكث من الوطء حتى يرضى الولى بهذا العقد لان الظاهر من حال الولى ان لا يرضى فلو وطئها الزوج فعسى تحبل فيعذر الفسخ ويلحقهم العار بنسب من لا يمكن ان يرضى الله أعلم

* (فصل في الاولياء) *

الاصل في اعتبار الولى قوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولى وهو شرط جواز النكاح في الصغار والمالك والمجانين هذا والولاية تثبت باسباب اقواها ملك اليمين لا يصح نكاح المملوك الا باذن المولى والمولى يملك اجبار عبده على النكاح عندنا وواجب الامة عند الكل والمملوك اذا كان بين رجلين لا يزوجهما ثم بعده ملك اليمين العصبية لقوله عليه السلام النكاح الى العصباء وأقرب العصباء الى الصغيرة والصغيرة الاب ثم الجد والاب وان علا والابن من العصبية يزوجه الام المجنونة عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يزوجه

الآن يكون الابن من عشرينها واختاف أصحابنا في الاب والابن اذا جمعا المجنونة قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى الابن أحق بتزويجها وقال محمد الأب أحق لأنه يملك التصرف في المال والنفس والابن لا يملك التصرف في مالها وكذلك ابن الابن وان سفل ثم الاخ لاب وأُم ثم الاخ لاب ثم بنوهما على هذا الترتيب وان سفلوا ثم العم لاب وأُم ثم العم لاب ثم بنوهما على هذا الترتيب ثم عم الاب لاب وأُم ثم عم الاب لاب ثم بنوهما على هذا الترتيب وما ذكرنا كله مذهب أصحابنا (٣٥٥) رحمهم الله تعالى وقال الشافعي رحمه

الله تعالى ليس له - ير الاب والجد تزويج الصغيرة والصغير ولولي تزويج النيب الصغيرة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى وبعد العصابات من الاقارب الولاية عندنا لمولى العتاقة لانه عصبة ثم عصبة مولى العتاقة وعند عدم العصبة كل قريب يرث الصغير والصغيرة من ذوى الارحام يملك تزويج الصغير والصغيرة في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا ولاية لذوى الارحام وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى مضطرب والاقرب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الام ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت الابن ثم بنت بنت البنت ثم الاخت لاب وأُم ثم الاخت لاب ثم الاخ والاخت لام ثم اولادهم ثم العتات والاقوال والخالات وأولادهم على هذا الترتيب فاذا اجتمع الحد الفاسد والاخت فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الولاية للجد وبعد هؤلاء لمولى الموالاة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبيه ومادام له قريب فالقاضي

هذا القيد أو من هـ - ذا الغل طلقت ولم يدين في القضاء كذا في المحيط * ولوقال أنت طالق ثلاثا من هذا العمل طلقت ثلاثا ولا يصح صدق قضاءه لم ينو الطلاق كذا في الاختيار شرح المختار * رجل قال لامرأته يا مطلقه ان لم يكن لها زوج قبل أو كان لها زوج لكن مات ذلك الزوج ولم يطلق وقع الطلاق عليها وان كان لها زوج قبله وقد كان طلقها ذات الزوج ان لم ينو بكلامه الاخبار طلقت وان قال غنيت به الاخبار دين فيما بينه وبين الله تعالى وهل يدين في القضاء اختلقت الروايات فيه والصحيح انه يدين ولو قال نويت به الشتم دين فيما بينه وبين الله تعالى لا في القضاء ولو قال لها أطلقتك ان نوي به الطلاق يقع والا فلا كذا في فتاوى قاضيخان * ولوقال أنت مطقة أو بامطقة تسمى كين الطاء والتخفيف لا يكون طلاقا بالنية كذا في السراج الوهاج * وان قال انت الطلاق أو انت طالق الطلاق أو أنت طالق طلاقا فان لم تكن له نية أو نوى واحدة أو نيتين فهى واحدة رجعية وان نوى ثلاثا فلا ثلاث ولو قال أنت طلاق يقع الطلاق به ولا يحتاج فيه الى النية ويكون رجعيًا وتصحبه الثلاث ولا تصحبه النية التثنية فيها كذا في الهداية * هـ - اذا كانت حرة أما اذا كانت امة فتقع نتيان أو يكون قد تدم على الحرة واحدة فتقع نتيان اذا نواهما مع الاولى كذا في السراج الوهاج * ولوقال أنت طالق الطلاق وقال غنيت بقولي طالق واحدة وبقولي الطلاق أخرى يصدق فتقع رجعيان ان كانت مدخولا به او لا لغير الكلام الثاني كذا في الكافي * وفي المتن رجل قال لامرأته لك الطلاق قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان نوى الطلاق فهى طالق وان لم تكن له نية فلا شئ عليه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان نوى الطلاق فهو طلاق والا فلا امر يدها * ولوقال عليك الطلاق فهى طالق اذا نوى * ولوقال لها طلاق عليك واجب وقوعه وكذا اذا قال لها الطلاق عليك واجب ذكره الباقي في فتاواه * ولوقال طلاقك على لا يقع ولوقال طلاقك على واجب وأولاهم أو فرض أو مات ذكر الشيخ الامام الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في فتاواه خلافا بين المتأخرين منهم من قال تقع واحدة رجعية نوى أو لم ينو ومنهم من قال لا يقع نوى أو لم ينو ومنهم من قال في قوله واجب يقع بدون النية وفي قوله لازم لا يقع وان نوى والقارق العرف وعلى هذا الخلاف اذا قال لها ان فعلت كذا فطلقك على واجب أو قال لازم أو قال ثابت ففعلت واختيار الصدر الشهيد الوقوع في الكل كذا في المحيط * وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين الحسن بن علي المرغيناني رحمه الله تعالى يفتي بعدم الوقوع في الكل كذا في المحيط * وفي الفتاوى الكبرى للخاصي المختارانه يقع في الكل كذا في فتح القدير * روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى فبين قال لامرأته كوني طالقاً وأطلق قال أرام واقعا * ولوقال لها أنت طالق طالق أو أنت طالق أنت طالق أو قال قد طلقتك قد طلقتك أو قال أنت طالق وقد طلقتك تقع نتيان اذا كانت المرأة مدخولا بها (١) * ولوقال غنيت بالثاني الاخبار عن الاول لم يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى * ولوقال لامرأته أنت طالق فقال له رجل ما قلت فقال طلقتها أو قال قلت هي طالق فهى واحدة في القضاء كذا في البدائع * واذا قال لامرأته أنت طالق وطالق وطالق ولم يعلقه بالشرط ان كانت مدخولة طلقت ثلاثا وان كانت غير مدخولة طلقت واحدة وكذا اذا قال أنت طالق فطالق أو ثم طالق ثم طالق أو طالق طالق كذا في السراج الوهاج * رجل قال لامرأته أنت طالق أنت طالق أنت طالق

(١) مطلب اذا كرر الطلاق على المرأة المدخول بها ونوى الاخبار

ليس بولي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه مادام له عصبة فالقاضي ليس بولي ثم القاضي انما يملك نكاح من يحتاج الى الولي اذا كان ذلك في عهده ومنشوره وان لم يكن ذلك في عهده ومنشوره لم يكن وليا فان زوجها القاضي ولم يأذنه السلطان بذلك ثم أذنه بذلك فاجاز القاضي ذلك النكاح جازا مستحسنا كالمعبد فان تزوج بغير اذن المولى ثم أذنه المولى بالنكاح فاجاز ذلك النكاح جازا مستحسنا والودعي لا يملك انكاح الصغير والصغيرة أو دعي اليه الاب في ذلك أو لم يوص وروى هشام عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول مالك ان

أوصى إليه الأب جازله تزويج الصغير والصغيرة وقال ابن أبي ليلى هو روى في الوجهين ولو كان الصغير أو الصغيرة في حجر رجل يعولهما كالمثقت ونحوه فإنه لا يملك تزويجهما ولا ولاية للحي والمجنون ولا المألول ولا الكافر على المسلم والفسق لا يمنع الولاية وإذا اجتمع للصغير والصغيرة وليان كالأخوين والعمين فأيهم أزواج جازعندنا وإن زوجها على التماقب جاز الأول دون الثاني وإن زوجها كل واحد منهم أمن رجل آخر فوقعهما أول لم يعلم (٣٥٦) أمهم ما أول بطل العقدان وقال مالك رحمه الله تعالى لا ينفرد أحد

الولي بالانكاح كالأب لا ينفرد واحد من المولين في العبد والامة المعتقة وإن زوجها الأب بعد والأقرب حاضر يتوقف على اجازة الأقرب وإن كان الأقرب غائبا غيبة منقطعة جاز انكاح الأب بعد عندنا وقال الثاني رحمه الله تعالى إذا غاب الأقرب تنتقل الولاية الى السلطان والقاضي وقال زفر رحمه الله تعالى لا يزوجه أحد حتى يحضر الأقرب أو يزوجه أو وكيل الأقرب فإن زوجها أو وكيل الأقرب حيث هو اختلفوا في جواز انكاحه والظاهر هو الجواز وتكلموا في الغيبة المنقطعة بعضهم قدرها بانقطاع الخبر والقوافل وبعضهم قدرها بمسيرة سنة وبعضهم قدرها بمسيرة شهر وقال أكثرهم إن كان في موضع لا ينتظر الكف بمجيء الخبر منه فهي منقطعة وأشار في الكتاب إلى أن أدنى مدة السفر يكفي للانقطاع وهو قول محمد بن مقاتل الرازي رحمه الله تعالى وسفيان الثوري وأبي عاصم سعيد وابن معاذ المروزي رحمه الله تعالى وعليه فتوى جماعة من المتأخرين منهم القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى قال هو من بخار إلى نسف غيبة منقطعة فإن كان الأقرب حيث هو جوا لاوافق على أثره أو كان مفقودا لا يعرف مكانه أو محتجبا في البلدة لا يوقف عليه قال القاضي الامام أبو الحسن علي السغدري رحمه الله تعالى يكون هو بمنزلة الغائب غيبة منقطعة لأنه لم يأت ذر الوصول إليه والاتقاء برأيه كان بمنزلة الميت فإن كان زوجها الأبعد ثم ظهر أنه كان محتجبا

فقال غيب بالاولى الطلاق والثانية والثالثة افهامهم صدق ديانة وفي القضاء طلقت ثلاثا كذا في فتاوى قاضيخان (١) متى كرر لفظ الطلاق بحرف الواو أو بعينه بحرف الواو يندد الطلاق وإن عني بالثاني الاول لم يصدق في القضاء كقوله بما طلقته أنت طالق أو طلقته أنت طالق ولو ذكر الثاني بحرف التفسير وهو حرف الفاء لا تقع أخرى الابائية كقوله طلقته أنت طالق كذا في الظهيرية * ولو قال أنت طالق واعتدى أو أنت طالق اعتدى أو أنت طالق فاعتدى فأن نوى واحدة تقع واحدة وإن نوى ثنتين تقع ثنتان وإن لم تكن له نية إن قال أنت طالق فاعتدى تقع واحدة وإن قال اعتدى أو واعتدى تقع ثنتان كذا في محيط السرخسي * ولو طلقها ثم قال لها طلاق (٢) دامت تقع أخرى ولو قال طلاق (٣) دامت لا تقع أخرى * ولو قال أنت طالق واحدة واحدة تقع واحدة * ولو قال أنت طالق وانت تقع ثنتين وفي الفتاوى واحدة كذا في الظهيرية * ولو قال لها أنت طالق ثم قال لها يا مطلق لا تقع أخرى روى ابن سماعة في نوادره عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل له امرأتان لم يدخل بواحدة منهما فقال امرأتى طالق امرأتى طالق ثم قال أردت واحدة منهما لا أصدقهما أي منهما ومنه وكذا لو قال امرأتى طالق و امرأتى طالق ولو كان دخل بهما وبقى المسئلة بحالها فله أن يقع الطلاقين على احدهما كذا في الذخيرة * امرأة قالت لزوجها طلقني وطلقني فقال الزوج قد طلقته طلقته ثلاث نوى الزوج الثلاث أو لم ينو ولو قالت بعين حرف الواو طلقني طلقني فقال الزوج قد طلقته ثلاث نوى الثلاث طلقته ثلاثا وإن نوى واحدة أو لم ينو - يا تقع واحدة كذا في المحيط * قال أبو القاسم الصفار إذا قال الرجل لامرأة أنت طلقته غير مرة طلقته ثنتين وفي واقعات الناطق رجل قال لامرأته أنت طالق كذا كذا تقع ثلاث كأنه قال أنت طالق أحد عشر كذا في التتارخانية * امرأة قالت لزوجها طلقني فقال لها لست لي بأمرأة فلو اهدأ جواب يقع به الطلاق ولا يحتاج إلى النية (٤) امرأة قالت لزوجها طلقني فقال لها أنت واحدة طلقته واحدة * رجل طلق امرأته واحدة أو ثنتين فدخلت عليه أم امرأته فقالت طلقته ولم تحفظ حق أيها عاتيت في ذلك فقال الزوج هذه ثانية أو قال الزوج هذه ثالثة تقع أخرى ولو عاتيت ولم تذكر الإطلاق فقال الزوج هذه المقالة لا تقع الزيادة الابائية كذا في فتاوى قاضيخان * وفي المستقي امرأة قالت لزوجها طلقني فقال الزوج قد فعلت طلقته فان قالت ردى فقال فعلت طلقته أيضا روى إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى قيل لرجل أطلعت امرأة ثلثا قال نعم واحدة قال القياس أن يقع عليها ثلاث تطليقات ولكأن استحسن ونجعلها واحدة وفيه إذا قالت المرأة طلقني ثلاثا فقال الزوج قد أبنتك فهذا جواب وهي ثلاث كذا في المحيط * ولو قالت طلقني ثلاثا فقال أنت طالق أو فانت طالق فهي واحدة ولو قال قد طلقته فهي ثلاث كذا في السراج الوهاج * ولو قالت أنا طالق فقال نعم طلقته ولو قاله في جواب طلقني لا نطلق وإن نوى قيل لرجل ألسنت طلقته امرأتك فقال بلى نطلق كنه قال طلقته لأنه جواب الاستفهام بالانبات ولو قال نعم لا نطلق لأنه جواب الاستفهام بالنفي كنه قال ما طلقته كذا في الخلاصة * ولو حذف القاف من طالق فقال أنت

- (١) مطلب كرر الطلاق بالواو أو بعينه ونوى بالثاني الاول (٢) طلقته (٣) طلق بصيغه الماضي (٤) مطلب لو قال أنت واحدة في جواب قول المرأة طلقني

الثوري وأبي عاصم سعيد وابن معاذ المروزي رحمه الله تعالى وعليه فتوى جماعة من المتأخرين منهم القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى قال هو من بخار إلى نسف غيبة منقطعة فإن كان الأقرب حيث هو جوا لاوافق على أثره أو كان مفقودا لا يعرف مكانه أو محتجبا في البلدة لا يوقف عليه قال القاضي الامام أبو الحسن علي السغدري رحمه الله تعالى يكون هو بمنزلة الغائب غيبة منقطعة لأنه لم يأت ذر الوصول إليه والاتقاء برأيه كان بمنزلة الميت فإن كان زوجها الأبعد ثم ظهر أنه كان محتجبا

في المصير جازنكاح الابدع واذا زوج الرجل ابنه امرأه بأكثر من مهر مثلها أو زوج ابنته الصغيرة بأقل من مهر مثلها أو وضعها في غير كف أو زوج ابنه الصغيرة أو امرأه ليست بكف له جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبها رحمه الله تعالى لا يجوز ان تحش وأجمعوا على انه لا يجوز ذلك من غير الاب والجد ولا من القاضي وإذا بلغ الصغير والصغيرة فندزوجها الاب أو الجد لا خيار له ما وله ما خیار البلوغ في نكاح غير الاب والجد عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا خيار له ما وإذا

(٣٥٧)

بلغت وهي بكر فسكت ساعة بطل خيارها فان اختارت نفسها كما بلغت وأشهدت على ذلك صح فأما في الغلام والخارية التي هي نيب لا يطل خيار البلوغ بسكوتهم ولا يقتصر على المجلس وهي على خيارها ما لم تنص على الرضا أو تفعل ما يدل على الرضا نحو والتكئين من الوطء وطالب النفقة وان أكلت من طعامه أو خدمته كما كانت فهي على خيارها * وخيار البلوغ يفارق خيار العتق من وجوه أحدها ان خيار العتق يطل بالقيام عن المجلس وخيار البلوغ في الغلام والنيب لا يطل بالقيام عن المجلس والثاني ان الجهل بخيار البلوغ لا يعتبر عذرا حتى ان الصغيرة اذا قالت لم أعلم بخيار البلوغ انما سكنت لاجل ذلك لا تعذر ويطل خيارها والمعتقة اذا قالت ذلك عذرت ولا يطل خيارها وان كان ذلك بعد زمان ومنها ان خيار العتق يثبت للامة دون الغلام وخيار البلوغ يثبت لهما جميعا

طال فان كسر اللام وقع بلائيه والافان كان في مذاكرة الطلاق أو الغضب فكذلك والوقوف على النية وان حذف اللام فقط فقال أنت طالق لا يقع وان نوى وان حذف اللام والقاف بان قال أنت طاو سكت أو أخذنا انسان فله لا يقع وان نوى كذا في البحر الرائق * رجل قال لامرأته ترائق * ههنا خمسة ألفاظ * تلاق وتلاخ وتلاغ وتلاو وتلاك عن الشيخ الامام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انه يقع وان تعدد قصد أن لا يقع ولا يصدق قضاء ويصدق ديانة الا اذا شهد قبل أن يتلفظ به وقال ان امرأتي تطلب مني الطلاق ولا ينبغي لي أن أطلقها فالتلفظ بهم اقطع القيد اليها وتلفظ بهما وشهدوا بذلك عند الحاكم لا يحكم بالطلاق بينهما وان كان في الابتداء يفرق بين العالم والجاهل كما هو جواب شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ثم رجع الى ما قلناه وعليه الفتوى كذا في الخلاصة * قال الشيخ الامام أبو بكر رحمه الله تعالى هذا استفتيت في تركي قال لامرأته ترائق بالهاء والكاف وهو عندهم بالتركي الطحال فقال أردت به الطحال وما أردت به الطلاق وأفتيت أنه لا يصدق في القضاء كذا في الذخيرة من رجل قال لغيره أطلقك امرأتك فقال نعم بالهجاء أو قال بلي بالهجاء ولم يتكلم به يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيان * وان قال لهما ابتداء أنت طالق يعني طالق يقع كذا في الخلاصة (١) * ولو قال نساء أهل الدنيا والري طوالق وهو من أهل الري لا تطلق امرأته الا ان نواها رواه هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ولا فرق بين ذكر لفظ جميع وعدمه في الاصح وفي نساء أهل مكة أو الدار وهو من أهلها ونساء هذا البيت وهي فيه تطلق كذا في فتح القدير * ولو قال نساء هذه البلدة وهذه القرية طوالق وفيها امرأته طلقت كذا في فتاوى قاضيان (٢) * ولو قال أنت ثلاث وقعت ثلاث ان نوى ولو قال لم نوا لا يصدق اذا كان في حال مذاكرة الطلاق والاصدق ومثله الفارسية توبسه على ما هو المختار للفتوى * ولو قال أنت أطلق من فلانة وفلانة مطلقة أو غير مطلقه فان عني به الطلاق وقع والا فلا وهذا بخلاف ما اذا قالت له مثلا فلان طلق زوجته فقال لها ذلك فانه يقع وان لم ينو كذا في فتح القدير (٣) * ولو قال لامرأته انت مني ثلاث ان نوى الطلاق طلقت وان قال لم نوا الطلاق لم يصدق ان كان في حال مذاكرة الطلاق ولو قالت لزوجه طلقني فأشار بثلاث أصابع وأراد بذلك ثلاث تطليقات لا يقع ما لم يقل بلسانه هكذا كذا في الظهيرية * وفي المنتقى ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال الرجل زنيب امرأته طالق فخاصمته زنيب الى القاضي في الطلاق فقال لي امرأته أخرى بلبدة كذا اسمها زنيب فاباها عنيت ولم يقيم على ذلك بينة فان القاضي يطلق هذه المرأة وبينهما من كان الطلاق بائنا وان أحضرت تلك واسمها زنيب وعرفها القاضي بذلك فانه يقع الطلاق عليها ويرد اليه الاولى ويطل طلاقها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فبين قال لامرأته طالق وله امرأته معروفة فقال لي امرأته أخرى وجاءت امرأته أخرى وأدعت أنها امرأته وصدقها الزوج في ذلك فقال اياها عنيت أو قال اخترت أن أوقع الطلاق على هذه فان أقام البينة على التزوج بالمجهولة قبل الطلاق صرف الطلاق عن المعروفة وان لم يقم له بينة على ذلك وقضى القاضي بطلاق المعروفة ثم قامت له بينة على التزوج بالمجهولة قبل الطلاق وقبل أن يقضى القاضي بطلاق المعروفة وقال الزوج عنيت بالطلاق بالمجهولة

(١) مطلب لو قال نساء أهل الدنيا أو البلدة طوالق وفيها امرأته (٢) مطلب لو قال أنت ثلاث

(٣) مطلب لو قال أنت مني ثلاثا

ومنها ان خيار العتق لا يطل بالسكوت وان كانت بكر أو خيار البلوغ يطل بسكوت البكر ومنها ان خيار العتق لا يتوقف الفرقة على القضاء بل تثبت بنفس الاختيار وفي خيار البلوغ لا تقع الفرقة ولا يطل النكاح ما لم يفسخ القاضي العقد بينهما فان كان ذلك قبل الدخول يسقط كل المهر سواء كان ذلك من قبل الرجل أو من قبل المرأة وبعد الدخول لا يسقط شئ من المهر وللصغيرة والصغير خيار البلوغ في انكاح القاضي في أظهر الرايتين عن أبي حنيفة وهو قول محمد رحمه الله تعالى واذا زوج ابنته الصغيرة وضع لها المهر عن زوجها صح

الضمان فإذا بلغت وأخذت الأب بالضمين لم يرجع الأب على الزوج إن كان الضمان بغير أمره ويرجع إن كان بأمره فإن كان ضمان الأب في مرض موته لم يصح وإن زوج الأب ابنة الصغیر امرأة وضمن عنه المهران كان في صحة الأب جازوا أن أخذت المرأة المهر من الأب في القياس يرجع الأب على الصغیر في ماله وفي الاستحسان لا يرجع ولو مات الأب وأخذت المرأة المهر من تركته فلا سائر الورثة أن يرجعوا في نصيب الصغیر بذلك عندنا خلافاً للفرقة (٣٥٨) رحمه الله تعالى ولو كان الابن كبيراً وضمن عنه الأب بغير أمره في صحته ثم مات

وأخذ الضمان من تركته لم ترجع ورثته بالأجاء ولو كان الأب ضمن المهر عن ولده الصغیر في مرض موته لا يصح الضمان والمجانين كاصبيان في ذلك سواء وإذا ضمن عن ابنه الصغیر وأدى كان متطوعاً إذا أئتمه عند الأداء أنه يؤدي ليرجع فحينئذ لا يكون متطوعاً ولا يزوج البكر البالغة أبوها على كره منها خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى وفي الثيب لا يزوج بالأجاء وإن زوج البكر البالغة عاقلة أبوها وهو كافراً أو عبداً فرضيت باللسان جازي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وإن سكنت لا يجوز بالأجاء وإذا بلغ الابن معتوهاً أو مجنوناً بقي ولاية الأب عليه في ماله ونفسه وإذا بلغ عاقلاً من جن أو صارعته هاهل تعود ولاية الأب في المال والنفس اختلفوا فيه قال أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى لا تعود في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وتكون الولاية للسلطان وقال محمد رحمه الله تعالى

فالقاضي يبطل ما قضى به من طلاق المعروفة ويردها إليه ويوقع الطلاق على الجهولة وكذلك لو كانت المعروفة قد تزوجت وفيه أيضاً إذا تزوج امرأتين أحدهما نسكاً صحيحاً والآخرى نسكاً فاسداً أو اسمهما واحدة قال فلانة طالق ثم قال عني التي نسكها فاسد لم يصدق قضاء وكذلك إذا قال أحدهما امرأتين طالق ثم قال عني التي نسكها فاسد لم يصدق قضاء كذا في المحيط في الفصل الثاني عشر * ولو قال فلانة طالق ولم ينسبها أو أنسبها إلى أبيها أو أمها أو أختها أو ولدها أو امرأتها بذلك الاسم والنسب فقال عني أخرى أجنبية لا يصدق في القضاء ولو قال هذه المرأة التي عني امرأتين وصدقته في ذلك وقع الطلاق عليها ولم يصدق في إبطال الطلاق عن المعروفة إلا أن يشهدا أنه ودعي نسكها قبل أن يتكلم بالطلاق أو على أقرارهما به قبل ذلك أو تصدقه المرأة المعروفة كذا في فتح القدير رجل قال طلقت امرأة أو قال امرأتين طالق ثم قال لم أعن امرأتين يصدق ولو قال عمة طالق وامرأتين عمره وقال لم أعن امرأتين لم يصدق قضاؤه كذا في المحيط (١) * ولو قال امرأتين طالق وله امرأتان كانتا معروفةتان كان له أن يصرف الطلاق إلى أيتهما شاء كذا في فتاوى قاض خان * قال في الجامع الكبير ولو قال كنت طلقت امرأة كانت لي أو قال كنت طلقت امرأة تزوجتها أو قال كنت لي امرأة فطلقتها وأدعت المعروفة أنها هي وقال الزوج كانت لي امرأة أخرى غير المعروفة وأياها طلقت فالقول قول الزوج لأن الزوج لم يقر بالإيقاع في الحال في هذه الصورة حتى يتعين المعروفة هكذا في الذخيرة * ولو قال كنت لي امرأة فاشهدوا أنها طالق فادعت المعروفة أنها هي فالقول قول المعروفة لأن قوله فاشهدوا أشهاد للحال فيكون قوله أنها طالق انشأ الطلاق للحال فالقول طلقت امرأتين أو قال امرأتين طالق أو قال امرأتين من نسائي طالق وباقي المسئلة بحالها يقع الطلاق على المعروفة في الحكم لأن هذا الكلام إيقاع للحال كذا في المحيط * رجل له امرأتان اسم أحدهما زينب واسم الأخرى عمة فقال لعمرة أنت زينب فقالت نعم فقال أنت طالق أذن لا تنطلق في الأصل رجل له امرأتان زينب وعمرة فقال بازينب فأجابته عمرة فقال أنت طالق ثلاثاً طلقت الجحمة ولو قال نويت زينب طلقنا هذه بالإشارة وتلك بالأعتراف كذا في الخلاصة * ولو قال بازينب أنت طالق فلم يجبه أحد طلقت زينب ولو قال لا امرأتين يتظر اليها ويشير إليها بازينب أنت طالق فادهي امرأتها أخرى اسمها عمرة يقع الطلاق على عمرة تعتبر بالإشارة ويبطل التسمية كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال بازينب أنت طالق ولم يشر إلى شيء غير أنه رأى شخصاً ظنه زينب وهي غيرها طلقت زينب قضاء لا ديانة كذا في التتارخانية * قال امرأتها عمرة بنت صبيح طالق وامرأتها عمرة بنت حفص ولا نية له لا تطلق امرأتها فإن كان صبيح زوج ام امرأتها وكانت تنسب إليه وهو في حجره فقال ذلك وهو يعلم نسب امرأتها أنه لا يعلم طلقت امرأتها ولا يصدق قضاء وفيما بينه وبين الله تعالى لا يقع إن كان يعرف نسبها وإن كان لا يعرف يقع أيضاً فيما بينه وبين الله تعالى وإن نوى امرأتها في هذه الوجوه طلقت امرأتها في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى كذا في خزنة المفتين * ولو قال امرأتها الحشيمة طالق ولا نية له في طلاق امرأتها ولا نية له لا يثبت بحشيمة لا يقع عليها وعلى هذا إذا سمى بغير اسمها ولا نية له في طلاق امرأتها فإن نوى طلاق امرأتها في هذه الوجوه طلقت امرأتها كذا في الذخيرة * ولو كانت له امرأة بصيرة فقال امرأتها هذه العمياء طالق وأشار إلى البصيرة تطلق البصيرة ولا تعتبر (١) مطلب لو قال امرأتين طالق وله امرأتان له أن يوقع الطلاق على أيتهما شاء

التسمية

تعود ولاية الأب في المال والنفس استحسننا وقال محمد بن إبراهيم المديني رحمه الله تعالى عندنا تعود ولاية الأب

وعلى قول زفر رحمه الله تعالى تثبت الولاية للسلطان وأما إذا جن الأب أو صار معتوهاً هل يكون للابن ولاية التصرف في ماله ونفسه فهو على الاختلاف الذي ذكرنا في الابن إذا جن امرأته جاءت إلى القاضي وقالت إنني أريد أن أتزوج وليس لي ولي ولا يعرفني أحد فللقاضي أن يأنن لها بالنكاح ويقول أذنت لك إن لم تكوني قرشية ولا عريية ولا مملوكة ولا ذات زوج ولا في عدة الغير وكذلك لو كان لها ولي فابن زوجها

الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في النكاح بغير ولي غير الاب والجدانا زوج الصغير قالوا الاحوط أن يزوجه امرأتين مرة بمهر مسمى ومرة بغير تسمية لوجهين أحدهما أنه لو كان في التسمية نقصان فاحش ولم يصح النكاح الاول يصح النكاح الثاني بمهر المثل والثاني ان الزوج لو حلف بطلاق امرأته يتزوجها بلفظة ان تزوجت امرأة أو بلفظة كل امرأة أتزوجها فهي طالق فإذا تزوجها ينحل المين بالنكاح الاول ويقع عليها الطلاق فتحل بالنكاح الثاني وان كان المزوج هو الاب أو الجد ينبغي أيضا ان يباشر النكاح على هذا الوجه مرتين عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لما ذكرنا من الوجهين لان عندهما الاب والجد لا يملكان النكاح بأقل من مهر المثل نقصانا فاحشا كما يملك غير الاب والجد عند الكل وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يملكان النكاح بأقل من مهر المثل فيباشر النكاح مرتين على هذا

التسمية والصفة مع الإشارة كذا في خزانة المفتين * ولوقال فاطمة الهـمدانية واللعوزاء طالق وامرأته فاطمة وليست بهمدانية ولا عوزاء لم تطلق ولو ذ كر نسبها طلقت وان وصفها بصفة ليست فيها لان الغائب يعرف بالاسم والنسب كذا في العتبية * ولوقال باحجازية انت طالق وهو يشترطها طلقت كذا في محيط السرخسي * ان سمي امرأته باسمها وباسم ابيها بان قال امرأتى عرة بنت صبيح بن فلان او قال أم هذا الرجل التي في وجهها الخال طالق طلقت امرأته سواء كان في وجهها الخال او لم يكن كذا في المحيط * وكذا لوقال امرأتى بنت صبيح او بنت فلان التي في وجهها الخال طالق ولم يكن بها خال طلقت كذا في محيط السرخسي * ولوقال امرأتى عمة تام ولدى هذه الجالسة طالق ولا نيعة له والجالسة غيرها وليست بامرأته لم تطلق كذا في البحر الرائق * امرأته قالت لرجل امي فلانة بنت فلان الفلانية فتزوجها ثم قال كل امرأتى طالق ثلاثا الا فلانة بنت فلان الفلانية وكانت غيرها طلقت في القضاء لا فيما بينه وبين الله تعالى كذا في الظهيرية * ولو قال لها افرضتك طلاقك لا يقع واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في قوله رهنك طلاقك والصحيح انه لا يقع * ورجل قال لامرأته خذي طلاقك فقالت أخذت يقع الطلاق وفي العيون شرط النسيء الا يصح انها ليست بشرط رجل قال لامرأته طلاقك الله تعالى تطلق وان لم ينو كذا في الخلاصة * وهو الاصح هكذا في المحيط * وفي المنتقى لوقال لامرأته قد شاء الله تعالى طلاقك أو قضى الله تعالى طلاقك أو قد شئت طلاقك لم يكن طلاقا الا ان ينوى ولوقال دويت طلاقك أو أحببت طلاقك أو رضيت طلاقك أو أردت طلاقك لا تطلق وان نوى هكذا في الخلاصة * ولوقال برئت من طلاقك اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يقع كذا في فتاوى قاضيان * ولوقال أنا بريء من طلاقك أو برئت اليك من طلاقك فالصحيح انه لا يقع وان نوى كذا في محيط السرخسي * ولوقال برئت من طلاقك اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه اذا نوى وان لم ينو لا يقع والاصح انه يقع كذا في الخلاصة * رجل قال لامرأته وهبت لك نطليقك يكون نفو يضان طلقت نفسها في المجلس يقع والا فلا رجل قال لامرأته أنت طالق وأنا بالخيار ثلاثة أيام يقع الطلاق ويطل الخيار رجل سمي امرأته مطقة فقال سميتك مطقة لا يقع الطلاق عليه الا فيما بينه وبين الله تعالى ولا في القضاء كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال وهبت لك طلاقك فهذا امر صحيح حتى يقع الطلاق قضاء وان لم ينويه الطلاق واذا قال نويت أن يكون الطلاق في يدها لا يصح قضاءه ويصدق دينه ولو أراد أن يطلقها فقالت هب لي طلاق أى اعرض عنه فقال وهبت لك طلاقك صدق في القضاء ولوقال اعرضت عن طلاقك ينوى الطلاق لم تطلق كذا في المحيط * ولوقال تركت طلاقك يريد به الطلاق تطلق ولوقال ما نويت به الطلاق صدق في القضاء كذا في الخلاصة * ولوقال خليت سبيل طلاقك ينوى الطلاق يقع كذا في الظهيرية * رجل (١) قال لامرأته أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا ان كان السكوت لانقطاع النفس يقع الثلاث وان كان لانقطاع النفس لا يقع الثلاث ولوقال أنت طالق فقبل له بعد ما سكت كم قال ثلاثا يقع الثلاث كذا في الخلاصة * سئل كم طلقها فقال ثلاثا ثم زعم انه كان كذا لا يصح في القضاء كذا في التتارخانية * ولوقال أنت طالق وهو يريد أن يقول ثلاثا فقبل أن يقول ثلاثا أمسك غيره ثم أومات تقع واحدة كذا في محيط السرخسي في باب التشكيك والتخير * ولو أخذ انسان منه ثم قال ثلاثا ثلاثا وهو

(١) مطلب لوقال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا

الوجه احتياطاً للوجه الثاني وانما يباشر النكاح الثاني بغية ترقية لانه لو سمى المهر في النكاح الثاني وعند البعض ان الرجل اذا جدد النكاح في المنكوحه يلزمها مهران ربما ترفع ذلك الى قاض يرى ذلك فيقبضى بالمهرين الولى اذا جن جنونها وطبقا تزول ولايته وان كان يجب وبغية لا ينفذ تصرفه في نفسه وما له في حالة جنونه وينفذ ذلك في حالة الافاقة وتكلموا في الجنون المطبق قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو مقدر اكثر السنة وقال محمد رحمه الله تعالى هو مقدر بالشهر في الصوم وفي الزكاة مقدر بالسنة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى

انه رجع الى قول محمد رحمه الله تعالى * (باب في المحرمات) * حرمة النكاح على نوعين مؤبدة وغير مؤبدة فالمؤبدة تثبت بالنسب والرضاع والصهرية أما المحرمات بالنسب ما نص الله تعالى في قوله حرمت عليكم أمهاتكم الآيات الام بالرشدة والزنية حرام وكذلك الجلدة القرى والبعدى من قبل الاب أو الام وكذا النت وأولاد البنت وان سفلن وبنات الابن كذلك المخلوقة من ماء الزنا حرام عندنا وكذا الاخوات من أى جهة كن وبنات (٣٦٠) الاخوات وان سفلن وكذلك بنات الاخ وان سفلن وكذا العمت والخالات من

محول على ما اذا قال على الفور عند رفع اليد من فمه كذا في الظهيرة * ولو قالت لزوجها طالق ثلاثا فإراد أن يطلقها فأخذ انسان فبه سده فلما رفع يده قال (١) دادم فانهم انطلق ثلاثا هكذا حكى فتوى شمس الاسلام كذا في الذخيرة * ولو أضاف الطلاق الى جلستها أو الى ما يعبر به عن الجملة وقع الطلاق وذلك مثل أن يقول أنت طالق أو يقول رقبتيك طالق أو عتقتك طالق أو ورجلك طالق أو بدك أو جسديك أو فرجك أو رأسك أو وجهك كذا في الهداية * وكذا اذا قال نفسك كذا في السراج الوهاج * ولو أضاف الى جزء لا يعبر به عن جميع البدن كالأذن أو رجليك أو أصبعك طالق لا يقع كذا في محيط السرخسي * ولو قال يدك طالق وأراد به العبارة عن جميع البدن طلقت كذا في السراج الوهاج * وكذا اذا قال سرتك طالق وكذا اللسان والاذن والاذن والساق والفخذ كذا في الجوهر النيرة * والاصح أنه لا يقع في الظهور والبطن والبضع كذا في الكافي (٢) * وان أضاف الى جزء شائع فحوا أن يقول نصفك طالق أو ثلثك طالق أو ربعك طالق أو جزء من ألف جزء منك يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيان * واذا قال دمك طالق فيه روايتان والصحيحة منهما أنه يقع كذا في السراج الوهاج * والمختار في الدم أن لا يقع كذا في الخلاصة * ولو قال شعرك طالق أو ظفرك أو ريقك لم يطلاق بالأجاء كذا في السراج الوهاج * وكذا السن والعرق والحمل هكذا في فتح القدير * ولو قال الرأس منك طالق أو الوجه أو وضع يده على الرأس أو العنق وقال به هذا العضو طالق لم يقع في الاصح كذا في التبيين * ولو قال هذا الرأس طالق وأشار الى رأس امرأته الصحيح أنه يقع كذا في السراج الوهاج * كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال يدك طالق لا يقع ولو قال استك طالق يقع قال المرغنياني (٣) لو قال قبلك طالق لا روية فيه، وينبغي أن يقع كذا في غاية السروجي * ولو قال نصفك الأعلى طالق واحدة ونصفك الأسفل طالق ثنتين فلا روية لهذه المسئلة عن المتقدمين وعن المتأخرين رحمه الله تعالى وقد صارت هذه المسئلة واقعة بخارى فاتفق بعض مشايخنا رحمه الله تعالى بوقوع الواحدة بالإضافة الى النصف الأعلى لان الرأس في النصف الأعلى فيصير مضافا الى رأسها وأبقى بعضهم بوقوع الثلاث بالإضافة الى الرأس لان الرأس في النصف الأعلى والفرج في النصف الأسفل فيصير مضافا الى رأسها بالإضافة الى النصف الأعلى والفرج بالإضافة الى النصف الأسفل كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق نصف تطليقة تقع واحدة كاملة ولو قال أنت طالق نصف تطليقة فهي كواحدة كذا في محيط السرخسي * ولو قال ثلاثة أنصاف تطليقة يقع ثنتان وهو الصحيح وكذا أربعة أنصاف تطليقة كذا في العتبية * ولو قال أنت طالق نصف تطليقتين تقع واحدة ولو قال نصف تطليقتين يقع ثنتان ولو قال ثلاثة أنصاف تطليقتين فهي ثلاث ولو قال أنت طالق نصف تطليقة وثلث تطليقة وسدس تطليقة يقع ثلاث لأنه أضاف كل جزء الى تطليقة منكورة والنكرة اذا كررت كانت الثانية غير الاولى ولو قال نصف تطليقة وثلثا وسدسها تقع واحدة فان جاوز مجموع الاجزاء تطليقة بان قال أنت طالق نصف تطليقة وثلثا وربعها يقع واحدة وقبل تقع ثنتان وهو المختار كذا في محيط السرخسي وهو الصحيح كذا في الظهيرة * اذا قال لها أنت طالق نصف ثلاث تطليقات تقع طائتان وان اذا قال أنت طالق نصف ثلاث تطليقات طلقت ثلاثا كذا في الذخيرة

ترجمة
(١) أعطيت (٢) مطلب اذا أضاف الطلاق الى جزء شائع من المرأة (٣) مطلب قبلك طالق يقع

بالمرأة وأما المحرمات بالوطء الحلال فوطء الاب والجد وان علما بملك اليمين موطوءة الابن وابن الابن وان سفل وأم الموطوءة أو وجدتها وان علت وبنات الموطوءة وبنات أولادها كذلك وأما الموطوءة عن شبهة وهي الحارية المشتركة بينه وبين غيره اذا وطئها أحدهما بحرم عليه أصولها وفروعها وتحرم الموطوءة على أصول الواطئ وفروعه والزنا في القبل بمنزلة الوطء الحلال في ذلك عندنا ووطء الصغيرة التي لا تنسهي لا يوجب حرمة المصاهرة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى الى وطمع بملك اليمين أو بغير ملك وقال أبو

الوجوه الثلاثة وعات الاصول وخالاتهم أم الامة حرام وعمة الامة لاب وأم أولاد كذلك وأما عمة الامة لام لا تحرم وأما المحرمات بالرضاع فلا يحرم من النسب يحرم بالرضاع وانما يفارق الرضاع النسب في مسائل منها تحرم على الرجل أخت ولده من النسب ولا تحرم أخت ولده من الرضاع ومنها أنه لا يحل للرجل أن يتزوج جدته ولده من النسب وتحل جدته ولده من الرضاع ومنها لا يحل للرجل أن يتزوج بأم أخيه أو أم أخته من النسب ويحل من الرضاع وسند كرم مسائل الرضاع بهذا في باب على حدان شاء الله تعالى * (وأما المحرمات بالصهرية) * الصهرية تثبت بالعقد الجائز وبالوطء حلالا كان أو عن شبهة أو زنا أما المحرمات بالعقد فمكروهة الاب والجد من قبل الاب أو الام وان علا ومنكروهة الابن وابن الابن وابن البنت وان سفل وأم المرأة وجدتها القرى والبعدى دخل بالمرأة أو لم يدخل وبنات المرأة وان سفلن ان كان دخل

بالمرأة وأما المحرمات بالوطء الحلال فوطء الاب والجد وان علما بملك اليمين موطوءة الابن وابن الابن وان سفل وأم الموطوءة أو وجدتها وان علت وبنات الموطوءة وبنات أولادها كذلك وأما الموطوءة عن شبهة وهي الحارية المشتركة بينه وبين غيره اذا وطئها أحدهما بحرم عليه أصولها وفروعها وتحرم الموطوءة على أصول الواطئ وفروعه والزنا في القبل بمنزلة الوطء الحلال في ذلك عندنا ووطء الصغيرة التي لا تنسهي لا يوجب حرمة المصاهرة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى الى وطمع بملك اليمين أو بغير ملك وقال أبو

في النواذر اذا وطئ جارية
هي بنت خمس سنين في الدبر
ومانت ولا يدري انها اهل
كانت نشتهى حرمت عليه
أمرها وقال الفقيه أبو الليث
رحمه الله تعالى مادون
سبع سنين لا تكون مشتهة
وعليه الفتوى الزوج
المحلل اذا وطئ المرأة
فافضاها لا تحلل للزوج
الاول وأما الحرمة بدواعي
الوطء اذا مسها أو قبّلها
بشهوة ثبتت حرمة المصاهرة
وان أنكر الشهوة كان القول
قوله إلا أن يكون ذلك مع
انتشار الآلة والمباشرة عن
شهوة بغزلة القبله وان مسها
وعليها ثوب ضيق لا تصل
حرارة المسوسة ولينها إلى
يده لا تثبت الحرمة وان كان
الثوب رقيقا تصل إليه حرارة
المسوسة ولينها ثبتت
الحرمة كالممسوس متجردا
وكذا اللومس أسفل الخلف
الا اذا كان منعلا لا يجادلين
القدم ومس المرأة الرجل
في الحرمة كس الرجل المرأة
ولو قبّل الرجل أم امرأته
ثبتت الحرمة ما لم يظهر أنه
قبلها بغير شهوة وفي المس
ما لم يعلم أنه كان عن الشهوة
لأنت الحرمة لان تقبيل

(٤٦ - فتاوى اول) النساء غالبا يكون عن شهوة والمعانقة بمنزلة التقبيل كذا ذكره في الجامع الكبير ودليل الشهوة على قول أبي الحسن القمي رحمه الله تعالى انتشار الالة عنه وذلك ان لم يكن متشرا قبل ذلك وان كان منشرا قبل ذلك فعلازمة الشهوة زيادة الانتشار والشدة وفي الشيخ والعين علامة الشهوة أن يحررك قلبه بالاشتواء ان لم يكن متحررا قبل ذلك وان كان متحررا قبل ذلك فقد الشهوة ان يزداد التحرك والاشتواء وقال عامة العلماء الشهوة أن عمل قلبه الهاوشتهى أن يواقعها والنظر الى الفرج عن الشهوة ثبت حرمة

قول أي الحسن القمي رحمه الله تعالى انتشار الآلة عند ذلك أن لم يكن منتشر قبل ذلك وإن كان منتشر قبل ذلك فعلازمة الشهوة زيادة الانتشار والشدة وفي الشيخ والعين علامة الشهوة أن يتحرك قلبه بالاشتياء أن لم يكن متحركا قبل ذلك وإن كان متحركا قبل ذلك فلهذا الشهوة أن يزداد التحرك والاشتياء وقال عامة العلماء الشهوة أن عمل قلبه الهاوشته أن يواقعها والنظر إلى الفرج عن الشهوة ثبت حرمة

المصاهرة عندنا وتكلموا في النظر إلى الموضع الذي ثبت الحرمة قال بعضهم هو النظر إلى منبت العانة وهو رواية عن محمد رحمه الله تعالى
وقال بعضهم هو النظر إلى الشق وقال بعضهم هو النظر إلى داخل الفرج وهو رواية ابن زستم عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلمه
الفتوى حتى قالوا لو نظر إلى فرجها وهي قائمة لا تثبت حرمة المصاهرة وإنما يقع النظر في الداخل إذا كانت قاعدة متكئة ولو نظر إلى دبرها
لا تثبت الحرمة ولو جامع الرجل رجلا لا يحرم (٣٦٢) على الفاعل أم المفعول به وإنه وكذلك لو لوط امرأة لا يحرم عليه أمها

وبنتها ولو مس امرأة بشهوة
فأمسى أو نظر إلى فرجها
فأمسى لا تثبت حرمة المصاهرة
ولو مس شعرا امرأة عن شهوة
قالوا لا تثبت حرمة المصاهرة
وذكري في الكيسانيات أنها
تثبت وإذا فجر الرجل
بامرأة ثم تاب يكون محرما
لا يثبت لأنه حرم عليه نكاح
ابنتها على التأيد وهذا
دليل على أن المحرمية تثبت
بالوطء الحرام وبما تثبت به
حرمة المصاهرة ولو نظر إلى
فرج امرأة عن شهوة وراء
ستر فبقى أو زجج يستبين
فرجها تثبت حرمة المصاهرة
ولو نظر إلى امرأة ورأى فيها
فرج امرأة فنظر عن شهوة
لا يحرم عليه أمها وابنتها لأنه
لم يفرجها وإنما رأى عكس
فرجها ولو كانت المرأة على شط
حوض أو على قنطرة فنظر
الرجل في الماء فرأى الرجل
فرجها فنظر عن شهوة
لا تثبت الحرمة ولو كانت
المرأة في الماء فرأى الرجل
فرجها من الخارج فنظر
عن شهوة تثبت الحرمة إذا
تزوج الرجل امرأة وحلا
بها وهو صائم صوم رمضان
أو محرم ثم طلقها روى هشام
عن محمد رحمه الله تعالى أنه

يحل له أن يتزوج بانياتها ولو نظر إلى غير الفرج من الأعضاء عن شهوة أو نظر إلى الفرج لا عن شهوة لا تثبت الحرمة ولو
أركب امرأة أو أنزلها ومنها جائب مضيق لا تثبت الحرمة وكذلك لو احتمل على امرأة لا تثبت الحرمة وكذلك لو جامع ميتة لا تثبت الحرمة وإذا
كانت المرأة مع ابنة مشتملة في فراش قد الرجل يده إلى امرأة ليحمرها إلى فراشه ليحماها فأصاب يد الرجل ابنة المرأة فحرم ما باضعه على
فان أمها لأنه كان وقعت يده على ابنة وهو يشتهي بها حرمت عليه أمه وإن كان يظن أنها امرأة لوجود المس عن شهوة وإن اختلفا

في الشهوة فالقول قول الزوج لانه ينكر المحرمه واذا نظر الزجل الى فرج ابنته بغير شهوة فتمنى أن تكون له جارية مثلها فوقع منه شهوة مع وقوع بصره قالوا ان كانت الشهوة وقعت على ابنته حرمت عليه امرأته وان كانت الشهوة وقعت على التي غناها لا تحرم لان نظره في هذه الصورة الى فرج الابنة لم يكن عن شهوة امرأته لها زوج حدة يكون محرماً لها ان كان دخل بالحدة كانت الجدة من قبل الاب أو من قبل الام وأما زوج بنتها وزوج بنت ولدها يكون محرماً لها يدخل بهما أو لم يدخل لان البنت لا تحرم (٣٦٣) بنفس نكاح الام فلا تحرم بنفس نكاح الجدة أما الام فحرم بنفس نكاح البنت عندنا

فحرم بنفس نكاح بنت البنت وبنت الابن ولا بأس للمرأة ان تسافر مع ابن زوجها لانه محرم ولكن لا يرفعها ولا يضعها مخافة ان يقع في قلبه شيء صغيرة فزعت في المنام فهربت الى فراش والدها عريانة واتقصر لها أبوها وهي ابنة ثمان سنين قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أخشى ان تحرم والدتها على أبيها ووطء الصبي الذي يجامع مثله بمنزلة وطء البالغ في ذلك قالوا والصبي الذي يجامع مثله أن يجامع وبشبهى ونسختي التسامع مثله وأما المحرمات لاعلى سبيل التأيد تسعة منها لزادة على العدد المشروع والعدد المشروع للآحراد هو الأربع من الحرائر والامام أو المملوك له ان يتزوج امرأتين لا غير عندنا واذ تزوج الحرة خمساً على التعاقب جاز نكاح الأربع الاول ولا يجوز نكاح الخامسة وان تزوج خمساً في عقدة فسد الكل وكذا العبد اذا تزوج ثلاث نسوة

الثلاث ولو قال ذلك لغير المدخولة تقع واحدة ولو قال أنت طالق وطالق وطالق لابل هذه طلقت الاخيرة واحدة والاولى ثلاثاً ولو قال اثلاث نسوة أنت طالق وأنت لابل أنت طلق جميعاً كذا في محيط السرخسي * ولو قال لها هي غير مدخول بها هذه طالق واحدة واحدة واحدة لابل هذه الاخرى فالأخرى تطلق ثلاثاً والاولى واحدة وان كانت مدخولة فتلاث كذا في العتبية في فصل الكنايات * رجل قال لامرأته أنت طالق واحدة لابل غدا طلقت للمحال واحدة فاذا انشق الفجر من الغد هي في العدة تقع أخرى كذا في فتاوى قاضخان * اذا قالت أنت طالق رجعي والاخرى بائن لابل هذه فعلى الاول ثنتان وعلى الاخرى واحدة ولو قال أنت طالق ثلاثاً لابل هذه طلقت ثلاثاً ولو قال لابل هذه طالق الثانية واحدة كذا في العتبية في فصل الكنايات * ولو قال لامرأته أنت طالق واحدة أولاً ولائني لا يقع شيء وقال محمد رحمه الله تعالى تقع واحدة رجعي ولو قال أنت طالق أولاً ولائني أو غير طالق لا يقع شيء اتفاقاً كذا في الكافي * ولو قال ثلاثاً ولا قبل على الخلاف والاصح أنه لا يقع كذا في العتبية في فصل الكنايات * في نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا شك في أنه طلق واحدة أو ثلاثاً (١) فهي واحدة حتى يستيقن أو يكون أكبر ظنه على خلافه فان قال الزوج عزمت على انها ثلاث أو هي عندي على انها ثلاث اضع الامر على أشده فاخبره عدولاً وحضروا ذلك المجلس وقالوا كانت واحدة قال اذا كانوا عدولاً صدقهم وأخذ بقولهم كذا في الذخيرة في الحادى عشر * ولو قال أنت طالق واحدة أو ثنتين فالبيان اليه ولو قال ذلك لغير المدخولة تقع واحدة ولا يخبر الزوج كذا في الظهيرية * ذكر القدرى اذا ضم الى امرأته ما يقع عليه الطلاق مثل الجرو والبهيمة وقال احداً كما طالق أو قال هذه طالق أو هذه طلقت امرأته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولو جمع بين منكوحته وبين رجل وقال احداً كما طالق أو قال هذه طالق أو هذا لم يقع الطلاق على منكوحته الابائية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو ضم الى امرأته أجنبية وقال احداً كما طلق أو قال هذه طالق أو هذه لا تطلق امرأته الابائية لان الاجنبية محل للثلاث خبراً وان لم تكن محلالة انشأوا هذه الصيغة بحقه فقها اخباراً ولو قال في هذه الصورة طلقت احداً كما طلقت امرأته من غير نقد كره في طلاق الاصل * ذكر هشام في نوادره عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لامرأته ولا جنبية احداً كما طالق واحدة والاخرى ثلاثاً وقعت الواحدة على امرأته قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادة رجل له امرأتان رضيعتان فقال احداً كما طالق ثلاثاً طلقت احدهما والبيان اليه فلو أنه لم يبين الطلاق في احدهما احتج جاءت امرأته فأرضعتهم اماً وعلى التعاقب بالتاجيعا كذا في المحيط * ولو جمع بين امرأته الحية والميتة وقال احداً كما طالق لا تطلق الحية كذا في فتاوى قاضخان * قال في الزيادة رجل تحت حرة وأمة وقد دخل بهما فقال احداً كما طالق ثنتين ثم اعتقت الأمة ثم بين الزوج الطلاق في المعتقة قال تحرم حرة غليظة ولو كانتا متين فقال الزوج احداً كما طالق ثنتين ثم اعتقهما جميعاً ثم مرض وبين الطلاق في احدهما فانها تحرم حرة غليظة والميراث بينهما نصفين لان البيان في حق الميراث كله عدم كذا في المحيط * رجل تحت حرة أمتان لرجل فقال المولى احداً كما حرة ثم قال الزوج التي اعتقها المولى طالق ثنتين امر المولى بالبيان دون الزوج فاذا بين العتق في احدهما طلقت هي ثنتين ولا تحرم حرة غليظة وتعتد بثلاث حيض وان مات

(١) مطلب اذا شك أنه مطلق واحدة أو ثلاثاً

ولو تزوج الحرة خمساً ثم أسلموا ان تزوجهن على التعاقب جاز نكاح الأربع الاول ويفرق بينه وبين الخامسة عند الكل وان تزوجهن حرة فرق بينه وبين الكل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان تزوج واحدة ثم أربعا جاز نكاح الواحدة لا غير وقال محمد ورفق والشافعي رحمه الله تعالى له ان يختار منهن أربعا كيفما تزوج والحر اذا تزوج عشر نسوة على التعاقب جاز نكاح التاسعة والعاشر لانهما تزوج الخامسة كان ذلك دليلاً على فساد نكاح الأربع قبلها فالتزوج التاسعة دل ذلك على فساد نكاح الأربع قبلها فيجوز نكاح التاسعة

والعاشرة ومنه بالجمع بين الاختين نكاحا حرامين كاتبا وأمتين ان تزوجهما جملته بطلا وان تزوجهما على التعاقب صح الاول وبطل الثاني ومنه بالجمع بين الاختين وطأ اذا وطئ الرجل أخت امرأته بشبهة تجب العدة على الموطوءة وما لم تنقض عدتها لا يحل له ان يوطأ المنكوحه ولو اشترى أمتين أختين ليس له أن يوطأهما فان وطئ واحدة منهما لا يحل له وطء الاخرى حتى يحرم فرج الموطوءة على نفسه ببيع أو هبة أو صدقة أو كتابة أو عتق أو تزويج (٣٦٤) وان وطئها ليس له أن يوطأ واحدة منهما حتى يحرم فرج الاخرى كما قلنا وان يباع

واحدة منهما أو زوج أو وهب ثم ردت المبيعة ببيع أو رجع في الهبة أو طلق المنكوحه وزوجها وانقضت عدتها لم يوطأ واحدة منهما حتى يحرم الاخرى على نفسه لما قلنا ومنه بالجمع بينهما وطأ حكم كما اذا ملك أخت منكوحه لم يوطأ المملوكة ولوملك جارية ووطئها ثم تزوج أختها جاز النكاح عندنا ولا يوطأ واحدة منهما حتى يحرم المملوكة على نفسه بما قلنا ولو تزوج أختين معا وفسد نكاحهما ثم فارقهما لماله ان يتزوج واحدة منهما للحال وان تزوجهما في عقدة وفسد نكاحهما ووطئهما كان عليهما العدة ومادامتا في العدة لا يجوز له نكاح احداهما فان انقضت احداهما ما جاز ان يتزوج الاخرى ولو تزوج امرأته ثم نكح أختها جاز نكاح الاول وبطل نكاح الثانية فان وطئ الثانية لم يوطأ الاولى حتى تنقضي عدة الثانية ومنه اذا جمع بين الاختين في نكاح وعدة نكاح اذا تزوج امرأة وأختها في عدتها من طلاق

المولى قبل البين شاع العتق فيه ما قال الزوج الآن يؤمر بالبيان فان بين الزوج في احدهما ما تحرم حرمة غليظة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان امرأته مائة وطأها اثنان وعدتها حد اثنان وان لم يمت المولى وانكته غاب لا يؤمر الزوج بالبيان فان بدأ الزوج وقال احدا كما طالق ثنتين ثم قال المولى التي طلقها الزوج فهي حرة يؤمر الزوج بها بالبيان فاذا بين الزوج في احدهما الطلاق طلقت وعتقت عقيب الطلاق فتحرم حرمة غليظة وتعد بثلاث حيض وفي بعض النسخ بحيضتين كذا في الكافي * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع اذا كان للرجل امرأتان وقد دخل بهما ان قال لهما ما تقاطقان طلقت كل واحدة منهما اطلقة رجعية فان لم يراجع واحدة منهما حتى قال لهما احدا كما طالق ثلاثا كان له البيان فان لم يبين حتى انقضت عدة احدهما تعينت الباقية للثلاث وان انقضت عدتها ما تعال تقع الثلاث على واحدة منها ما قالوا أراد به أنه لا تقع الثلاث على واحدة منها ما يعينها ما يقع الثلاث على واحدة منها ما لا يعينها ثم قال وليس له أن يقع الطلاق على واحدة منها ما يعينها قالوا أراد بذلك أنه ليس له أن يقع الطلاق على واحدة منها ما يعينها مقصودا بالبيان اماله ذلك حكما للنكاح بأن يتزوج احدهما ما بعد انقضاء العدة فلا تنقض عدتها ثم أراد ان يتزوجها ما تعال يجوز ولو تزوج باحدهما اجاز وتعين الاخرى للطلاق الثلاث ولو لم يتزوج واحدة منهما حتى تزوجت احدهما ما زوجا آخر ودخل بها ثم فارقها أو مات عنها فانقضت عدتها ثم نكحهما الاول جميعا جاز وكذلك لو انقضت عدتهما ثم ماتت احدهما فتزوج الثانية جاز نكاحها لانه لم يوجد في الميتة ما يوجب تعينها بالواحدة حتى تهين الحية بالثلاث بخلاف ما اذا كانتا حيتين وتزوج باحدهما لان النكاح لا يصبح الا في المطلقة واحدة فتعين المتزوجة الواحدة قال في الزيارات رجل تحت امرتان لرجل لم يدخل بهما فقال احدا كما طالق ثنتين ثم اشترى احدهما تعينت الاخرى للطلاق كما لو ماتت احدهما ولو اشترى احدهما ما يعين الطلاق بينهما ما عالج ولا يملك الزوج البيان في احدهما ولو وطئ احدهما ما علك المين تعينت الاخرى للطلاق لان حمل امره على الصلاح واجب وذلك بحمل وطئها على الحلال وذلك بانتفاء الطلاق عنها لان الامه المطلقة بتطيقتين كما لا تحل لملك كاح لا تحل لملك المين ولو قال لا امرأتين له وقد دخل بهما احدا كما طالق واحدة والاخرى ثلاثا ولا نية له في واحدة منهما فله أن يقع الثلاث على ابنته ما دامتا في العدة واذا انقضت عدتهما ليس له أن يقع الثلاث على احدهما بعينها وان انقضت عدة احدهما ما بانتهى بواحدة والاخرى طالق ثلاثا وان لم يكن دخل بهما وباقى المسئلة بمجالها فليس له أن يقع الثلاث على احدهما ما يعينها فان تزوج باحدهما في هذه الصورة جاز وليس له أن يتزوج الاخرى كذا في المحيط * ولو طلق احدي نساءه الاربع ثلاثا ثم اشتبهت وانكرت كل واحدة أن تكون هي المطلقة لا يقرب واحدة منهن لانه حرمت عليه احدها ويحوز أن تكون كل واحدة وقد قال أصحابنا رحمه الله تعالى كل ما لا يباح عند الضرورة لا يجوز التحري فيه والقروج من هذا الباب ولهذا قالوا اذا اختلطت الميتة بالمذبوحة انه يحترى لان الميتة تباح عند الضرورة وان استعدين عليه الى الحاكم في النفقة والجماع اعدي عليه وجسسه حتى يبين التي طلقها منهن وتزومه نفقتهن وينبغي أن يطلق كل واحدة مطلقة واحدة فاذا تزوج من بعده جاز له التزوج بهن وان لم يتزوجن فالافضل أن لا يتزوج بواحدة ولو تزوج بالثلاث صح نكاحهن وتعينت الاربعة للطلاق وكذا قالوا في الوطء لا يقربهن احتياطا فان قرب

بائن في نكاح صحيح أو في العدة من نكاح فاسد لا يصح عندنا ولو قال زوج المعتدة أختي حتى عدتها قد انقضت وذلك الثلاث في مدة تنقضي في مثلها العدة كان له ان يتزوج باختر أو أربع سواها عندنا خلافا لغيره وخلافا لما في رحمه الله تعالى ان كان الطلاق رجعيًا ومنه بالجمع بين الاختين نكاحا وعدة عتاق صورتها اذا عتق أم ولده كن عايبا لا يعتد بثلاث حيض ولا يحل له ان يتزوج باختره ولا بأربع سواها في عدتها عندنا فزوجه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز كلاهما وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى

لا يجوز نكاح الاخت ويجوز نكاح الاربع * ومنها الجمع بين ذواتي رحم محرم لا يجوز له ان يتزوج امرأته على عمتها ولا على خالتها ولا على ابنة اختها ولا على ابنة أخيها * ولو تزوجها ما لا يصح نكاحهما قالوا كل امرأتين لو كانت احدهما اذكرا ولا اخرى أنى حرم النكاح بينهما لا يجوز أن يجمع بينهما في النكاح الا في مسئلة اذا جمع بين امرأتين ابنة زوج كان لها قبل ذلك فانه يجوز ذلك * ومنها الجمع بين الحرة والامة في النكاح ان نكحها ما جله صح نكاح الحرة وبطل نكاح الامة وان نكح (٣٦٠) الامة ثم الحرة صح نكاحهما ولو

نكح الحرة ثم الامة لا يصح نكاح الامة ولو تزوج الامة وحرة في عتده لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبه رحمه الله تعالى ولو جمع بين خمس حرائر وأربع اماء في عقدة صح نكاح الامة ولو تزوج حرة وامة معا والحرة في نكاح الغير أو في عدة الغير صح نكاح الامة ولو تزوج امة بغير بطل نكاح الامة لا يعمل فيه اجازة المولى بعد ذلك ولا يجوز للعبد ان يتزوج امة على حرة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى وطول الحرة عندنا لا يمنع نكاح الامة * ومن المحرمات الكافرة بكفر مخصوص لا تحل الوثنية للمسلم وتحل لكل كافر الا المرتد ولا يجوز نكاح المرتدة لاحد والمجوسية لا تحل للمسلم وتحل لكل كافر الا المرتد ويجوز نكاح الصائبة للمسلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز للمسلم نكاح اليهودية والنصرانية واذا تزوج المسلم كاتبة خرية في دار الحرب جاز وبكره فان

الثلاث تعينت الاربعة للطلاق وليس له أن يتزوج بالنكاح قبل أن يتزوج من زوج آخر فان تزوجت واحدة منهن تزوج ودخل بها ثم تزوج الكل ذكر في الجامع انه يجوز نكاح الكل ولو ادعت كل واحدة أنها المطلقة ثلاثا يحلف الزوج فان نكل وقع على كل واحدة الثلاث وان حلف لهن فالحكم كقوله اقبل اليين كذا في الاختيار شرح المختار * وكذا اذا كانتا اثنتين فتزوج احدهما تعينت الاخرى للطلاق هذا اذا كان الطلاق ثلاثا فان كان بائنا ينكحهن جميعا نكاحا جديدا ولا يحتاج الى الطلاق وان كان رجعي ارجعهن جميعا واذا كان الطلاق ثلاثا فماتت واحدة منهن قبل البيان فلا حسن أن لا يبطأ الباقيات الابد ببيان المطلقة وان وطئن قبل البيان جاز كذا في البدائع * ولو قال لامرأتين له احدا كما طالق ولم يبين حتى ماتت احدهما ما طلقت الباقية وكذا لو لم تمت ولكن جامع احدهما ما أوقبها أو حلف بطلاقها أو ظاهر منها أو طلقها تعينت الاخرى للطلاق ولو ماتت احدهما ما قبل عن ابائهم برئها وطلقت الباقية كذا في الخلاصة في جنس الفاظ الطلاق * ولو طلق واحدة بعينها ثم قال أردت بهذا الطلاق التعيين كان القول قوله كذا في الظهيرية * ولو قال انت طالق من واحدة الى اثنتين أو مابين واحدة الى اثنتين فهي واحدة في الهداية * ولو نوى واحدة في قوله من واحدة الى ثلاث أو مابين واحدة الى ثلاث يدين ولا يصدق في القضاء كذا في غاية السروحي * ولو قال من واحدة الى عشرة يقع ثنتان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبيين * ولو قال انت طالق مابين واحدة الى أخرى ومن واحدة الى واحدة فهي واحدة كذا في السراج الوهاج * روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لو قال انت طالق مابين واحدة وثلاث فهي واحدة كذا في المحيط * ولو قال ثنتان الى ثنتين فثنتان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في العتبية * ولو قال انت طالق الى الليل أو قال الى شهر أو قال الى سنة فهو على ثلاثة أوجه اما أن ينوى الوقوع للعالم ويجعل الوقت للامتداد وفي هذا الوجه يقع الطلاق للعالم واما أن ينوى الوقوع بعد الوقت المضاف اليه وفي هذا الوجه يقع الطلاق بعدمضي الوقت المضاف اليه وان لم تكن له نية أصلا لا يقع الطلاق الا بعد مضي الوقت المضاف اليه عندنا * ولو قال لها انت طالق الى الصيف أو قال لها الى الشتاء فهذا ما لو قال الى الليل أو الى الشهر سواء وكذلك اذا قال الى الربيع أو قال الى الخريف كذا في المحيط * ولو قال انت طالق الى حين أو الى زمان فان نوى وقتا دون وقت فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فهو على ستة أشهر ولو قال أنت طالق الى قريب لم ينو شيئا فهو على شهر الا يوما كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * ولو قال انت طالق من هنا الى الشام فهي واحدة تلك الرجعة كذا في الهداية * ولو قال انت طالق واحدة في ثنتين فان نوى واحدة وثنتين وهي مدخول بها وقعت ثلاث ولو كانت غير مدخول بها وقعت واحدة وان نوى معنى مع وقعت ثلاث مدخولة كانت غير مدخولة هكذا في فتح القدير * وان نوى الطرف تقع واحدة لان الطلاق لا يصلح ظرفا فيلغوز كذا في السراج الوهاج * وكذلك اذا قال واحدة في ثلاث ونوى واحدة وثلاثا أو نوى واحدة مع ثلاث يقع الثلاث وكذلك اذا قال أنت طالق ثنتين في ثنتين ونوى ثنتين أو ثنتين مع ثنتين يقع الثلاث وان لم تكن له نية أو نوى الضرب والحساب في قوله واحدة في ثنتين تقع واحدة لا غير وفي قوله واحدة في ثلاث كذلك وفي قوله ثنتين في ثنتين يقع ثنتان لا غير كذا في المحيط * ولو قال انت طالق

خرج بها الى دار الاسلام بقيا على النكاح والمبعض اذا تزوج مبعضة بشهود وولي ثم أسلم جميعا وتركها ما كما يعتقده من النفاق في باطنها وكان الزوج خلاها أو لم يحل بها ثم ان المرأة تزوجت بزوج آخر بعد اسلامها قبل ان تقع السرقة ينهاون زوجها الاول قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كانا يظهران الاسلام ويعتقدان الكفر كان نكاحهما باجائزا ولا يجوز نكاح المراتم مع الزوج الثاني وان كانا يظهران الكفر أو أحدهما كانا بمنزلة المرتدين لم يصح نكاحهما ويصح نكاح المراتم مع الثاني ويجوز للمرتد نكاح

الامة الكناية عندنا خلافاً لاشافي رحمه الله تعالى ولا يجوز نكاح منكوبة الغير ومعتدة الغير عند الكل ولو تزوج بمنكوبة الغير وهو لا يعلم انهم منكوبة الغير فوطئها تجنب العدة وان كان يعلم انهم منكوبة الغير فوطئها لا تجنب العدة حتى لا يحرم على الزوج وطؤها والمهاجرة لا عدة عليها ولو ان تزوج للحال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباهما الله تعالى عليها العدة ولا يجوز نكاحها قبل انقضاء العدة ولو هاجر (٣٦٦) الزوج كان له ان يتزوج باختها أو ربيع سواها وان كانت المهاجرة حاملاً لا تزوج في

رواية محمد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان لها ان تزوج لكن لا بطؤها وزوجها حتى تضع الحمل ويجوز نكاح الحامل من الزنا ولا يقربها زوجها حتى تلد في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز نكاحها واذ رأى الرجل امرأته تفرق زوجها جاز النكاح وللزوج ان يطأها من غير استبراء وقال محمد رحمه الله تعالى لا أحب له ان يطأها من غير أن يستبرئها وان تزوج الذي كافرة معتدة من كافر جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو أسلم بقا على النكاح وان ترفع الامر الى القاضي لا يبطل القاضي النكاح بينهما خلافاً لابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ولو كانت الكناية في عدة مسلم لا يجوز للمسلم ولا للذي ان يتزوجها حتى تنقضي عدتها والذي اذا أبان امرأته الذمية فزوجها مسلم أو ذمي من ساعته ذكر بعض المشايخ رحمه الله

بمكة أو في مكة فهي طالق في الحال في كل البلاد وكذلك قوله انت طالق في الدار وان عني به اذا أنت مكة يصدق ديانة لا قضاء ولو قال انت طالق اذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل مكة ولو قال في دخولك الدار يتعلق بالفعل كذا في الهداية * وان قال انت طالق في الشمس وهي في الظل كانت طالقاً مكانها وان قال أنت طالق في صلاتك لم تطلق حتى تترك وتسجد سجدة وان قال في صومك كانت طالقاً حين يطعم الفجر كذا في السراج الوهاج * ولو قال في مرضك أو وجعك لم تطلق حتى ترض كذا في فتح القدير * ولو قال أنت طالق طلاقاً فمداخلها دار فانه يقع في الحال كذا في غايه السروحي * ولو قال لها أنت طالق في حيضك أو مع حيضك حين رأيت الدم تطلق بشرط أن يستمر بها الدم الى ثلاثة أيام ولو قال أنت طالق في حيضك أو مع حيضك قبل ان تحض وتطهر لا تطلق ولو كانت حائضاً في هذه الفصول كاهلا تطلق ما لم تطهر من هذه الحيضة وتحيض مرة أخرى كذا في البدائع وشرح الطحاوي * ولو قال أنت طالق بدخولك الدار أو بمحيضك لم تطلق حتى تدخل أو تحيض كذا في البحر الرائق * ولو قال أنت طالق في ثوب كذا وعليها غيره طلقت للحال وكذا اذا قال انت طالق وأنت مريضة وان قال غيبك اذا البست واذا امرضت دين فيما بينه وبين الله تعالى لافي القضاء كذا في فتح القدير * ولو قال لها انت طالق في ذهابك الى مكة أو في لبسك ثوب كذا لم تطلق حتى تفعل ذلك الفعل كذا في المحيط * ولو قال لها انت طالق في علمي أو حسابي أو رأيي يقع الطلاق بخلاف قوله انت طالق فيما علم كذا في الظهيرية

* (الفصل الثاني في اضافة الطلاق الى الزمان وما يتصل بذلك) * لو قال لها انت طالق في الغد أو قال غداً ولا نية له يقع الطلاق حين يطعم الفجر من الغد وان قال نويت به الوقوع في آخر الغد فانه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى في الفصاين وهل يصدق قضاء أجه وعالي أنه لا يصدق في قوله غداً واختلفوا في قوله في الغد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصدق وقال لا يصدق وعلى هذا اذا قال انت طالق رمضان أو في رمضان أو قال أنت طالق شهراً أو في شهر ولو قال أنت طالق في رمضان فهو على أول رمضان يأتي وكذلك اذا قال لها أنت طالق في يوم الخميس فهو على أول خميس يأتي ولو قال غيبك رمضان الثاني لا يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى هكذا في المحيط في الفصل الثالث عشر * ولو قال لها يوم الخميس انت طالق يوم الخميس أو في يوم الخميس فهو على يوم الخميس القائم كذا في الذخيرة * وفي مجموع النوازل اذا قال لها انت طالق يوم الجمعة أو في يوم الجمعة وهو في يوم الجمعة فانه يقع الطلاق ولا يكون على الجمعة الاثنية الا أن ينوي كذا في المحيط * رجل قال في شعبان أنت طالق في رمضان تطلق حين تغرب الشمس من آخر يوم من شعبان ولو قال انت طالق في الصيف أو في الشتاء أو في الربيع أو في الخريف لا يقع الطلاق الا في الوقت المذكور كذا في فتاوى قاضيان * رجل حلف وقال لا امرأه في النصف من رمضان انت طالق ليله القدر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق ما لم يمض رمضان من السنة المستقبلة وعلى قوله ما اذا مضى النصف من شهر رمضان الثاني يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيان في باب الاعسكاف * والحالف لو كان من العوام بحث في ليله السابع والعشرين من رمضان الذي حلف فيه لكثرة عرفهم كذا في الحاوي * ولو قال أنت طالق بعد ستة تطلق بعد ما غربت الشمس من اليوم السابع يعرف الناس كذا في التتارخانية * ولو قال انت طالق اليوم غداً أو غداً اليوم يؤخذ بالوقت الذي تقويه فيقع

تعالى انه يجوز له نكاحها ولا يباح له وطؤها حتى يستبرئها جميعاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيه نكاحها باطل حتى تعتد بثلاث حيض وروى أصحاب الامالي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا عدة عليها وقال شمس الائمة الدر خسي رحمه الله تعالى اختلف المشايخ في وجوب المدة على الذمية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال بعضهم لا عدة عليها وقال بعضهم يجب المدة لانهم اضعفة لا تمنع النكاح كالاستبراء بين المسلمين بخلاف ما اذا كانت الذمية معتدة من مسلم لان تلك المدة قوبة

فتقع النكاح * رجل وطئ امرأة أبيه حرمت على أبيه وكان على الأب كل المهران دخل بها فان قال الابن علت انها على حرام وتعدت
افسادا لنكاح كان عليه الحد ولا يرجع الأب عليه بما غرم من المهر لان وجوب الحد عليه يمنع وجوب الضمان وان لم يعلم الابن بذلك ووطئها
عن شبهة لاحد عليه وتحرم على أبيه ويجب المهر على الابن ان دخل بها ولا يرجع على الابن لانه لم يتمد الفساد. وان قبل امرأة أبيه عن
شهوة حرمت على أبيه ويجب المهر على الابن ان كان دخل بها فان قال الابن تعدت افساد (٣٦٧)

النكاح رجوع الأب عليه بما
غرم من المهر وان لم يتمد
الفساد لا يرجع ولا يحل
للرجل ان يتزوج حرة طلقها
ثلاثا قبل اصابة الزوج
الثاني ولا أمة طلقها اثنتين
وكلا يجوز له نكاحها لا يحل
له وطؤها بملك اليمين

فصل في اقرار أحد الزوجين
بالحرمة وفساد النكاح
بسبب النسب وبطلان
النكاح بملك اليمين

المطلقة الثلاث اذا أنت
الزوج الاول وقالت تزوجت
زوج آخر ودخل بي وطلقني
وانقضت عهدي ان كانت
ثقة ووقع عند الاول
انها صادقة وكان ذلك
بعدمدة تنقضي فيها العدتان
وذلك أربعة أشهر فصاعدا
حل للزوج الاول ان يتزوجها
وان كان بعدمدة لا تنقضي
فيها العدتان لا يحل وكذا لو
أقرت المرأة بذلك وأنكر
الزوج الثاني حل نكاحها
للاول ولو أقر الزوج الثاني
بذلك وأنكرت المرأة دخول
الثاني لا يحل للاول وان
كان الاول تزوجها بعدمدة
ولم تقل المرأة شيئا قالت
تزوجني وكنت في عسدة
الثاني أو قالت كنت تزوجت
بالزوج الثاني ولم يدخل بي

في الاول في اليوم وفي الثاني في الغد كذا في الهداية * ولو قال انت طالق اليوم وغدا اطلق في الحال واحدة
ولا تطلق غيره هاوان قال غدا واليوم فانها تطلق اليوم واحدة وغدا أخرى كذا في السراج الوهاج
* ولو قال لها انت طالق اليوم واذا جاء غدا تنفع للحال واحدة واذا جاء غدا وهي في العدة تنفع أخرى كذا في
فتاوى قاضيان * واذا قال انت طالق اليوم اذا جاء غدا فهي طالق غدا حين يطلع الفجر كذا في الذخيرة *
واذا قال لها في الليل انت طالق في ليلك ونهارك يقع عليها الطلاق ساعة ما قال هذه المقالة ثم لا يقع في النهار
شيء هذا اذا لم تكن لينة وان نوى أن يقع لكل وقت تطليقة كان كما نوى واذا قال لها في الليل انت طالق
نهارك وليلك تنفع واحدة ساعة ما قال هذه المقالة وتنفع أخرى اذا طلع الفجر ولو قال لها ليلك انت طالق
في ليلك وفي نهارك أو قال لها انما انت طالق في نهارك وفي ليلك طلقت في كل وقت تطليقة واذا قال لها انت
طالق في كل وقت وشر بك أو في قيامك وقعودك لم يقع مالم يوجسدا ولو قال في كل وقت وشر بك أو في قيامك وفي
قعودك فايهما وجد يقع فان نوى طائفة واحدة في قوله في ليلك وفي نهارك دين فيما بينه وبين الله تعالى لانه
نوى ما يحتمل له لفظه وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لامرأة انت طالق بالنهار والليل ان
قال ذلك نهارا طلقت واحدة وان قال ذلك ليللا طلقت اثنتين كذا في المحيط * ولو قال لامرأة في وسط النهار
انت طالق أو في هذا اليوم وآخره فهي واحدة ولو قال آخر هذا اليوم وأوله طلقت اثنتين لان الطلاق الواقع
في أول اليوم يكون واقعاً في آخره فلا تقع الا واحدة أما اذا بدأ بآخر اليوم والطلاق آخر اليوم لا يكون واقعاً
في أوله فيقع طلاقان كذا في فتاوى قاضيان في فصل الكتاب * واذا قال انت طالق الساعة غدا يقع
عليها في الحال وان قال عنت به هذه الساعة الساعة من الغد فانه لا يصدق في القضاء ويدين فيما بينه وبين
الله تعالى كذا في المحيط * وفي المنتقى انت طالق غدا وبعد غد يقع في الغد فقط ولو قال أمس واليوم
فواحدة فاما اليوم وأمس فثنتان ولو ذكر معه وأول من أمس فثلاث كذا في العتاة في الفصل الثاني فيما
يكون شرطاً معني وفي الاضافات * ولو قال انت طالق اليوم وبعد غد طلقت اثنتين في قول أبي حنيفة وأبي
يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال انت طالق غدا أو بعد غد يقع بعد غد لانه
جعل أحد الوقتين ظرفاً والاصل انه متى أضاف الطلاق الى أحد الوقتين يقع بأخرهما كذا في الكافي
* ولو قال انت طالق اليوم وغدا وبعد غد ولا ينفذ له تقع واحدة كذا في محيط السرخسي * فان نوى ثلاثا
متفرقة على ثلاثة أيام وقعن كذلك كذا في فتح القدير * ولو قال انت طالق تطليقة تقع عليك غدا اطلق حين
يطلع الفجر ولو قال تطليقة لا تقع الا غدا طلقت للحال كذا في محيط السرخسي * واذا قال انت طالق رأس
كل شهر فها تطلق ثلاثا في رأس كل شهر واحدة * ولو قال لها انت طالق كل شهر فها تطلق واحدة كذا
في الذخيرة * ولو قال لها انت طالق كل جمعة فان كانت نيتة على كل يوم جمعة فهي طالق في كل يوم جمعة حتى
تبين بثلاث وان كانت نيتة على كل جمعة غير أيامها على الدهر فهي طالق واحدة وان لم تكن لينة طلقت
واحدة كذا في البحر الرائق * ولو قال انت طالق كل يوم أو أبداً أو طالق الايام أو قال انت طالق اليوم
وغدا أو بعد غد فهي واحدة وكذلك لو قال انت طالق اليوم ورأس الشهر ولو نوى في كل يوم يقع ولو قال
انت طالق في كل يوم تطليقة تقع كل يوم تطليقة ولو قال انت طالق في كل يوم أو عند كل يوم أو كلما مضى
يوم طلقت ثلاثا في كل يوم تطليقة كذا في محيط السرخسي * روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى

قالوا ان كانت عامة بشرائط الحل للاول لا يقبل قولها ولا الاول ان يسكها وان كانت جاهلة قبل قولها وكذا الرجل اذا تزوج امرأة كانت
منكم حرة الغيرة فطلقها فقالت المرأة للثاني تزوجني وأنا معتدة عن الاول قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان بين
نكاح الثاني وطلاق زوجها الاول شهران لا يقبل قولها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ويكون اقدماها على النكاح
اقرارها بانقضاء العدة وان كان بين طلاق الاول ونكاح الثاني أقل من شهرين كان القول قولها ويفرق بينهما وبين الثاني وهذا

بجفاف ما اذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً ثم تزوجها بعد مدة فقالت تزوجتني قبل ان أتزوج بزوج آخر كان القول قولها ولا يكون اقدمها على نكاح الاول اقراراً منها بأن تزوجت بزوج آخر لان انقضاء العدة لا يعرف الا بقولها فجعل اقدمها على النكاح بمنزلة اقرارها بانقضاء العدة ولا كذلك النكاح لان الوقوف على نكاح الثاني يمكن فلم يجعل اقدمها اقراراً منها بوجود النكاح فان كان الزوج الاول تزوجها بعد شهر ثم قال لها تزوجتك قبل اصابه (٣٦٨) الزوج الثاني أو تزوجتك قبل الثاني وقالت المرأة لا بل كان بعد ذلك كان القول

قول المرأة وبفسد النكاح باقرار الزوج ولها عليه نصف المسمى ان كان لم يدخل بها والكل ان كان دخل بها * اذا تزوج الرجل امرأته قد كان لها زوج طلقها فقال الزوج الثاني تزوجتك قبل انقضاء العدة وقالت المرأة قد كنت أسقطت بعد الطلاق سقطا استبان خلفه كان القول قول الزوج ويفرق بينهما ولو قالت المرأة بعد النكاح قد كنت أسقطت قبل نكاحك بعد طلاق الاول سقطا استبان خلفه وقال الزوج تزوجتك قبل انقضاء العدة كان القول قولها ويفرق بينهما ولها عليه المهر ان كان دخل بها ونصف المهر ان لم يدخل بها وفي الوجه الاول يفرق بينهما ولا مهر على الزوج ان لم يكن دخل بها * امرأة زوجت بزوج ودخل بها ثم قالت لم يكن رضيت بنكاح الاب وقد وردت نكاح الاب حين علمت وأقامت البيعة على ذلك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تقبل بينهما على رد النكاح وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه

اذا قال لامرأته أنت طالق بعد أيام فأتابع بعد سبعة أيام وروى المصنف عنه اذا قال لها اذا كان ذو القعدة فانت طالق وقد مضى بعضه قال هي طالق ساعة ما تكلم واذا قال أنت طالق في محي يوم ان قال ذلك لا تطلق كما طلع الفجر من اليوم الحائض وان قال ذلك في ضحوة من النهار طلقت اذا جاءت الساعة التي حلف فيها من اليوم الثاني ولو قال أنت طالق في مضي يوم ان قال ذلك لا تطلق اذا غربت الشمس من الغد وان قال ذلك في ضحوة من النهار طلقت اذا جاءت الساعة التي حلف فيها من اليوم الثاني ولو قال أنت طالق في محي ثلاثة أيام ان قال ذلك لا تطلق كما طلع الفجر من اليوم الثالث وان قال ذلك في ضحوة من النهار طلقت اذا طلع الفجر من اليوم الرابع ولو قال أنت طالق في مضي ثلاثة أيام فان قال ذلك لا تطلق اذا غربت الشمس من اليوم الثالث اذ به يتم الشرط هكذا وقع في بعض نسخ الجامع ووقع في بعضها الا تطلق حتى محي مثل تلك الساعة التي حلف فيها من الليلة الرابعة وهكذا ذكر القدر في شرحه كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق أمس وقد تزوجها اليوم لم يقع شيء ولو تزوجها أول من أمس وقع الساعة ولو قال أنت طالق قبل أن أتزوجك لم يقع شيء كذا في الهداية * ولو قال أنت طالق اذا تزوجتك قبل أن أتزوجك أو أنت طالق قبل أن أتزوجك اذا تزوجتك فانت طالق قبل أن أتزوجك في صورتين الاولين يقع عند التزوج اتفاقاً وفي الثالثة لا يقع عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في فتح القدير * ولو قال لامرأته أنت طالق قبل دخولك الدار بشهر أو قال لها أنت طالق قبل قدوم فلان بشهر فدخلت الدار أو قدوم فلان قبل تمام الشهر من وقت البين لا تطلق ولو دخلت الدار أو قدوم فلان تمام الشهر من وقت البين يقع الطلاق ومن قال لامرأته أنت طالق قبل هذا الشهر تطلق في الحال ثم عند علمائنا الثلاثة رحمه الله يقع الطلاق مقارناً لدخول ويقتصر الوقوع على وقت الدخول والقدوم حتى لو خالها في وسط الشهر ثم دخلت الدار أو قدوم فلان تمام الشهر وهو في العدة لا يظهر بطلان الخلع هكذا في المحيط * ولو قال أنت طالق قبل موت فلان بشهر فان مات فلان تمام الشهر طلقت مستندة الى أول الشهر وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تطلق بعد الموت ولو مات فلان قبل تمام الشهر لا تطلق اجماعاً ولو قال أنت طالق قبل شهر رمضان بشهر يقع في أول شعبان اتفاقاً ولو قال أنت طالق ثلاثاً أو بأكثر قبل موت فلان بشهر ثم خالها في أثناء الشهر ثم مات فلان تمام الشهر ان كانت في العدة يقع الثلاث مستنداً ويطل الخلع ويرد الزوج بدل الخلع الى المرأة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقع الثلاث ولا يطل الخلع ويصير مع الخلع ثلاثاً وان مات فلان بعد العدة بان وضعت حملها ولم تكن دخلوا بها ولم يجب العدة لا يقع الثلاث ولا يطل الخلع بالاجماع كذا في السراج الوهاج * واذا قال أنت طالق قبل موتي بشهر أو قبل موتك ثم مات الزوج أو المرأة عنده يقع الطلاق قبل الموت في آخر جزء من اجزاء حياته مستنداً وعندهما لا يقع كذا في محيط السرخسي * ولو قال أنت طالق قبل موت فلان وفلان بشهر فان مات أحدهما قبل تمام الشهر لم تطلق بهذه الميئين أبداً وان مضى شهر من وقت البين ثم مات أحدهما طلقت ولا ينتظر موت الآخر ولو قال أنت طالق قبل قدوم فلان وفلان بشهر فقدم أحدهما تمام الشهر من وقت البين ثم قدم الآخر بعد ذلك طلقت لان وجود القدومين ممتنع عادة فسقط اعتباره ولو قال لامرأته أنت طالق قبل يوم الاضحي والنظر بشهر فانها تطلق اذا اهل هلال رمضان لان الفطر مع الاضحي لا يوجدان معاقبة وقوع الطلاق بصفة التقدم

الله تعالى لا تقبل بينهما لان التمكن بمنزلة الاقرار على جواز النكاح فكانت مكذبة ظاهراً * رجل تزوج امرأته واعتبر أقران فلان تزوجها واطلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها وقالت المرأة هو زوجي على حاله لم يطلقني لم يفرق بينهما فان حضر الغائب وأنكر الطلاق يقضى له بالمرأة ويفرق بينهما وبين الآخر فان أنكر الاول بالنكاح والطلاق وانقضت العدة وكذبته المرأة في الطلاق فالطلاق واقع وعليها العدة كأنه طلقها للحال ويفرق بينهما وبين الآخر وان صدقته المرأة في ذلك كانت المرأة لا آخر وان أنكرت ما أقر به الاول من

دخل بها رجل أقرآن هذه
المرأة أمه أو أخيه من
الرضاع أو بنته ثم أراد أن
يتزوجها وقال أو همت أو
أخطأت أو نسيت وصدقته
المرأة فيما دعى من النسيان
والغلط كان له أن يتزوجها
وان ثبت الرجل على إقراره
وقال هو حق كما قلت لم يكن
له أن يتزوجها وإن كان
إقراره بذلك بعد ما تزوجها
فرق بينهما ما أن ثبت على
إقراره وكذا لو أقرت المرأة
بذلك وأنه كسر الزوج ثم
كذبت المرأة نفسها وقالت
أخطأت أو غلطت فتزوجها
جاء النكاح وإن كان إقرارها
بذلك بعد النكاح بقيا على
النكاح ولو تزوج امرأة
ثم قال بعد ذلك هي أختي أو
بنتي أو أمي من الرضاع ثم
قال أو همت ليس الأمر كما
قلت لا يفسد النكاح بينهما
ولو ثبت على إقراره وقال هو
حق كما قلت أو أشهد عليه
شهء ودا فرق بينهما فإن جحد
بعد ذلك لا تنفعه بحجوده
وكذا لو قال هذه ابنتي أو
أختي وأيسر لها نسب معروف
ثم قال أو همت صدق ولو
قال لعبد أمه أو لأمته هذا بنى
أو ابنتي يعتق ولا يشترط

واعتبر اتصال الشهر بأحدهما دون الآخر كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق قبل يوم الاضحية يقع الطلاق في الحال وكذا لو قال أنت طالق تطليقة قبلها يوم الاضحية يقع الطلاق في الحال هكذا في الذخيرة * ولو قال أنت طالق قبل أن تحيض حيضة بشهر فكتبت شهرًا ثم رأت يومًا أو يومين دما لم تطلق حتى تراه ثلاثا فإذا استمر ثلاثا قبل هي طالق قبل ذلك بشهر * ثم دأبى حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح أنها تطلق للحال كذا في محيط السرخسي * وفي المتن عن محمد رحمه الله تعالى إذا قال لامرأته أنت طالق قبيل غدا وقبيل قدم فلان فهو قبيل ذلك طرفه عين قال الحاکم أبو الفضل رحمه الله تعالى في هذا الجواب في قوله قبيل قدم فلان غير مستقيم والعيم أنه يقع الطلاق إذا قدم فلان كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق بعد يوم الاضحية تطلق حين يحض الليل ولو قال بعد ها يوم الاضحية طلقت للحال ولو قال مع يوم الاضحية طلقت حين يطلع فجره ولو قال مع ها يوم الاضحية طلقت للحال كذا في محيط السرخسي * ولو قال أنت طالق مع موتي أو مع موتك لا يقع شيء كذا في الكافي * وإذا قال أنت طالق قبل يوم قبله يوم الجمعة أو قال بعد يوم بعد يوم الجمعة يقع الطلاق عليه يوم الجمعة في المسنتين جميعا ولو قال أنت طالق بشهر غير هذا اليوم أو سوى هذا اليوم كان كما قال وكانت طاعة بعد مضى ذلك اليوم ولا يشبهه هذا قوله إلا هذا اليوم فان هنالك تطلق حين تكلم كذا في المحيط * والاصل ان الطلاق إذا علق بفعلين يقع عند آخرهما لأنه ان وقع عند أولهما صار معلقا بأحدهما وان علق بأحد الفعلين يقع عند أولهما وان علق بالفعل والوقت يقع لكل واحد تطليقة لانهما مختلفان وان علقه بوقت أو بفعل فان سبق الفعل وقع ولم ينتظر الوقت وان سبق الوقت لم يقع حتى يوجد الفعل ويجعل كأنهما وقتان أضيف الطلاق إلى أحدهما ولو قال إذا جاء فلان وإذا جاء فلان فأنت طالق لا يقع الا بعد مجيئهما جميعا ولو قدم الجزاء فقال أنت طالق إذا جاء فلان وإذا جاء فلان فأيهما جاء طلقت وكذلك لو توسط الجزاء كذا في محيط السرخسي * ولا يقع بالثاني شيء الا إذا نوى ذلك كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق إذا جاء غد وبعد غد يقع في آخره ولو قال وهي مضطجعة أنت طالق في قيامك وتعود لم تطلق حتى تفعلها فان كانت قاعدة فدامت ثم قامت أو كانت قائمة فدامت ثم قعدت طلقت ولو قال أنت طالق في قيامك وفي قعودك طلقت بايهما وجد ولو وجد لم يقع الا واحدة ولو قال انت طالق إذا جاء فلان أو إذا جاء فلان فأيهما وجد طلقت واحدة وكذلك لو قال أنت طالق إذا جاء رأس الشهر أو إذا قدم فلان فأيهما وجد وقع ولو قال أنت طالق رأس الشهر أو إذا قدم فلان ان وجد القدم أو لا يقع وان جاء رأس الشهر أو لا لا يقع حتى يقدم فلان كذا في محيط السرخسي * وان قال أنت طالق رأس الشهر وإذا قدم فلان تعلق بكل واحد طلاق فيقع في الوقت الموصوف واحد وعند الشرط أخرى كذا في الكافي في آخر فصل الطلاق قبل الدخول * وإذا قال لامرأته الامة إذا جاء غد فانت طالق اثنتين وقال لها المولى إذا جاء غد فانت حرة في الغد لم تحمل له حتى تسكن زوجا غيره ومحمد بن ائنا لحيض وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الهداية * ولو قال إذا طلقتك فانت طالق وإذا لم أطلقك فانت طالق ولم يطلق حتى مات وقع تطليقتان ولو قال إذا لم أطلقك فانت طالق وإذا طلقتك فانت طالق فانت قبل أن يطلق وقع تطليقة واحدة كذا في التبيين * ولو قال انت طالق ما لم أطلقك أو متى لم أطلقك أو متى ما لم أطلقك وسكت طلقت باتفاق العلماء فلوقال موصولا أنت طالق بر حتى لو قال متى لم أطلقك فانت طالق ثلاثا ثم وصل قوله أنت

(٤٧ - فتاوی اول) الثبات علی اقراره وکذا لوقال لامرأته هی ابنتی من النسب ولها نسب معروف لا یفرق بینهما وان کان مثلهایولئله وکذا لوقال هی أُمی وله أُم معروفه ولوقال لهما هی ابنتی وليس لهما نسب معروف ومثلهایولئله ونبت علی اقراره فرق بینهما وان أقرت المرأة انھ البنته ثبت النسب ان کن مثلهایولئله وان کان مثلهایولئله لا یثبت النسب ولا یفرق بینهما ومملک الیمین یمنع انعقاد نکاح المولی اذا تزوج الرجل أمة أو مملکة أمة أو مدبرته أو أُم وولده أو أمة مملک بعض المملکین ذلك نکاحا ولوزوج أمة الغیر مملکها

أوملك بعضها بطل النكاح والمأذون والمدير اذا اشترى منك حتما لا يبطل النكاح وكذا المكاتب اذا اشترى منك حوته لا يفسد النكاح ولو اشترى المكاتب أمة فتزوجها لا يصح ولو اشترى الحرام امرأته بشرط الخيار لا يبطل نكاحه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا المرأة اذا تزوجت نفسها من عبدها أو المكاتب اذا تزوج مولاه لا يصح فان وطئها كان عليه العقر وكذا الرجل اذا نكح مكاتبته لا يصح فان وطئها كان عليه العقر لان النكاح اذالم (٣٧٠) يعتبر كان بمنزلة العدم ولو عتق المكاتب بعد ما تزوج مولاه لا ينقلب النكاح جائزا ولو تزوج المكاتب

ابنة المولى برضا المولى جاز فان مات المولى لا يبطل النكاح بعد ذلك ان عتق المكاتب يتقرر النكاح وان عجز ورثة في الرق يبطل نكاح البنت ويسقط كل المهران كان قبل الدخول وان كان بعد الدخول فبقدر حصته من رقبته الزوج يسقط المهر وتبقى حصة غيرها من الورثة ولو تزوج المكاتب ابنة المولى بعد موت المولى لا ينعقد واذا تزوج الرجل بجارية ولده جاز عندنا فان ولدت منه أولادا اعتقوا على المولى لان الولد يتبع الام في الرق والحرية فاذا املاك المولى أخاه يعتق ولا يصير الجارية أم ولدا لاب عندنا خلافا لفرقة رحمه الله تعالى وكذا لو ولدت منه أولادا بنكاح فاسد أو بالوطء عن شبهة ولو ولدت منه بنجور تصير الجارية أم ولده ولو تزوج الابن جارية أبيه باذن الاب جاز النكاح فان ولدت منه فلدا كان الولد حرا لان المولى ملك ابن ابنته ولا تصير الجارية أم الولد للابن لعدم المالك ولو كان الابن وطئها بغير نكاح أو

طالق قال أصحابنا برؤوفت واحدة ولو قال حين لم أطلقك ولا نية له فهي طالق حين سكت وكذا زمان لم أطلقك وحيث لم أطلقك ويوم لم أطلقك وان قال زمان لا أطلقك أو حين لا أطلقك لا تطلق حتى تمضي ستة أشهر ان لم تكن له نية كذا في فتح القدير * ولو قال يوم لا أطلقك لم تطلق حتى يمضي يوم كذا في العتبية في الفصل الثاني فيما يكون شرطه معنى * ومن قال لامرأته يوم أتزوجك فانت طالق فتزوجها لا يطلقها ولو قال عني به بياض النهار خاصة دين في القضاء كذا في الهداية * واذا قال ليلة أتزوجك فانت طالق يقع الطلاق اذا تزوجها الا كذا في السراج الوهاج * ولو قال يوم أتزوجك فانت طالق قال ذلك ثلاث مرات فتزوجها يقع الثلاث كذا في محيط السرخسي * ولو قال كلما أطلقك فانت طالق وسكت يقع الثلاث متتابعات لا يقع جملة حتى لو كانت غير مدخول بها وقعت عليها واحدة لا غير كذا في التبيين * ولو قال اذالم أطلقك فانت طالق واذا مال لم أطلقك فانت طالق فانه يرجع الى نيته فان نويت به الايقاع في الحال طلقت من ساعتها وان قال نويت به في آخر العمر فهو بمنزلة قوله ان لم أطلقك فانت طالق فان لم تكن له نية فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقع عليها الطلاق حتى يموت أحدهما ولا يطلق حتى ماسكت كذا في المضمرة * ولو قال انت طالق اذالم أطلقك واذا مال لم أطلقك لم تطلق حتى يموت أحدهما ان عني به الشرط وان عني به متى وقع الطلاق كما سكت وان لم تكن له نية فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تطلق حتى يموت أحدهما وعندهما كما سكت يقع كذا في الكافي * رجل قال كلما وقعت عندك فامرأته طالق فقعده ساعة طلقت ثلاثا ولو قال كلما نبرت بك فانت طالق فضرها يديه جميعا طلقت ثنتين وان ضربها بركب واحد لا تطلق الا واحدة وان وقعت الاصابع متفرقة رجل قال لامرأته كلما طلقتك فانت طالق فطلقتها واحدة يقع طلاقا فان طلاقا بالطلاق وطلاق بقوله كلما طلقتك فانت طالق ولو قال كلما وقع عليك طلاق فانت طالق فطلقتها واحدة طلقت ثلاثا كذا في فتاوى قاضيان

* (الفصل الثالث في تشبيه الطلاق ووصفه) * اذا قال أنت طالق مثل عدد كذا شيء لا عدده كالشمس والعمر وما أشبه ذلك فهي واحدة بآية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واذا قال عدد ما في يدى من الدراهم وليس في يده شيء تقع ثلاثة واحدة وكذا اذا قال عدد ما في الخوض من السمك وليس في الخوض سمك كذا في المحيط * ولو أضاف الطلاق الى عدد معلوم النفي كعدد شعر بطن كفي أو مجهول النفي والاثبات كعدد شعر ابليس ونحوه تقع واحدة أو من شأنه الشبوت لكنه زائل وقت الحلف يعارض عدد شعر ساق أو ساق وقد تنوزل يقع لعدم الشرط كذا في فتح القدير * ولو قال بعدد الشعر الذي على فركبك وقد كانت طمت وليس عليه شعر قال محمد رحمه الله تعالى لا يقع كذا ولو قال بعدد الشعر الذي على ظهر كفي وقد طلى كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال انت طالق عدد شعر رأسي وقد طلى لا يقع شيء ولو قال انت طالق عدد ما في هذه القصعة من التريدان قال ذلك قبل صب المرقعة عليه فهو ثلاث وان قال بعد صب المرقعة فواحدة كذا في مختار الفتاوى * ولو قال انت طالق كالف أو مثل انت فان نوى ثلاثا فهو ثلاث بالاجماع وان نوى واحدة أو لم تكن له نية فهي واحدة بآية في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى واذا قال انت طالق واحدة كالف فهي واحدة بآية في قولهم جميعا واذا قال لها انت طالق كعدد آلاف أو كعدد ثلاث أو مثل عدد ثلاث فهي ثلاث في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى ولو نوى غير ذلك فنيته باطلة هكذا في البدائع * ولو

شبهة نكاح لا يثبت النسب منه وان ادعى الولد فان صدقه الاب في انه وطئها وان الولد منه عتق على الاب باقراره لانه قال لوملك ابنة من الزنا يعتق عليه فكذا اذا املاك ابن ابنة من الزنا فان الابن علمت انها التحل لى كان عليه الحد وان قال طننت انها التحل لا يحد صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضاع لا يعلم ذلك حقيقة قالوا لا بأس بالنكاح بينهما هذا اذا لم يخبر بذلك انسان فان أخبر بذلك عدل نية يؤخذ بقوله فلا يجوز النكاح بينهما وان كان الخبر بعد النكاح وهما كبيران فلا حوط ان يارقها روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه

النسكاح وان جاءت لاربعة أشهر الا يوما لا يجوز لان الخلق لا يستبين في أقل من مائة وعشرين يوما فاذا أن
السقط من زوج قبله لا يجوز النسكاح وان ولدت ولدا تاما مان ولدت لستة أشهر من وقت النسكاح ثبت
وان ولدت لأقل من ذلك لا يجوز نسكاحه في التام تعتبر الشهر وبالاهله وفي الناقص يعتبر بالايام ولولو
يعد له عشر ون يوما من هذا الشهر وخسة أشهر بالاهله وعشرة أيام من الشهر السادس وكذلك في عدة ال

وهي بكر أو ثيب فتزوجت بزواج آخر وولدت كل سنة ولما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الأولاد الأول ويجوز الأول دفع الزكوة عنهم ويجوز شهادتهم له ولا يجوز للزاني دفع الزكاة إلى ولده من الزنا وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه رجع عن هذا وقال لا تكون الأولاد الأول وانما لهم الثاني وعليه الفتوى ولا يجوز للزوج دفع الزكاة إلى ولده الملاءنة ولا تقبل شهادته له وذلك كرهشام رحمه الله تعالى في النواذر تجوز شهادته ولداً للملاءنة للزوج * رجل (٣٧٣) تزوج امرأة فولدت ولداً خمسة أشهر فقال الزوج الولد ولي بسبب أو جبان

يكون الولد لي فقالت المرأة لا بل هو من الزنا في رواية القول قول الرجل وفي رواية القول قولها وإن جاءت بالولد لا كثر من اثنين من وقت النكاح والمثلة بحالها كان القول قول الزوج وفي رواية الحسن رحمه الله تعالى القول قول المرأة أيضاً عبد تزوج أمة بادن مولاها ثم اشتراها رجل فادعى المشتري أنها مولاة ومثلها مولاة لمثله فها مولاة ويفسد النكاح بينهما وإن أنكر ذلك وعن محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى أمة فولدت منه ثم جاء رجل وأقام بيعة أنها امرأة زوجها منه مولاها قال أجبها امرأة وأجعل الولد الزوج لانه صاحب فراش ويعتق الولد على المولى لدعواه انه ولده * رجل تزوج امرأة فهايت بولدها من ستة أشهر قال محمد رحمه الله تعالى النكاح فاسد في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * محبوب تزوج امرأة فكانت عنده زماناً ثم جاءت بولد قال أبو يوسف رحمه

فتاوى قاضيان * ولو قال أنت طالق مثل هذا وهذا وأشار بثلاث أصابع فان نوى ثلاثاً فثلاث وان نوى واحدة فواحدة بآئنة وكذا إذا لم تكن له نية كذا في البدائع * ولو قال أنت طالق بائن أو البتة أو أخش الطلاق أو طلاق الشيطان أو البدعة أو أشد الطلاق أو لجيل أو تطليقة شديدة أو عريضة أو طويلة قوى واحدة بآئنة إن لم ينو ثلاثاً ولو نوى بقوله أنت طالق واحدة وقوله بائن ونحوه أخرى تقع ثنتان ويكون بائناً * الأصل انه متى وصف الطلاق ان كان وصفه لا يوصف به الطلاق بلغوا الوصف ويقع رجعه بمثل أن يقول أنت طالق طالق قال يقع عليك أو على أتى بالخيار ومتى وصفه بصفة يوصف بها الطلاق فلا يخلو ما إن لا تنبي عن زيادة كقوله أحسن الطلاق أو أفضله أو أسمنه أو أجله أو أعده أو غيره أو تنبي عن زيادة كقوله أشد الطلاق ونحوه فالأول رجعي والثاني بائن على أصولهم ولو قال أنت طالق أقم الطلاق أو أخشيه أو أسوأه أو أغلظه أو أشره أو أطوله أو أكبره أو عرضه أو أعظمه ولم ينو شيئاً أو نوى واحدة أو ثنتين في غير الآلة كانت واحدة بآئنة وإن نوى ثلاثاً فثلاث كذا في التبيين * ولو قال أنت طالق طوله وعرضه كذا فهي واحدة بآئنة وإن نوى الثلاث لا يقع كذا في محيط السرخسي * رجل قال لامرأته أنت طالق عامة الطلاق أو أجل الطلاق يقع طلاقاً ولو قال أنت طالق أكثر الطلاق ذكر في الأصل أنه يقع ثلاثاً ولو قال أقل الطلاق تقع واحدة ولو قال أنت طالق كل التطليقة طلقت واحدة ولو قال أنت طالق كل تطليقة طلقت ثلاثاً داخل بها ولم يدخل وكذا لو قال أنت طالق بعد كل تطليقة أو مع كل تطليقة أو قال أنت مع كل تطليقة طالق طلقت ثلاثاً كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لامرأته أنت طالق لا قليل ولا كثير تقع الثلاث هو المختار وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقع ثنتان وهو الأنسب ولو قال لا كثيراً ولا تقع واحدة كذا في الخلاصة * ولو قال كل الطلاق فهي واحدة ولو قال كثير الطلاق فهي ثنتان ولو قال أنت طالق الطلاق كله فهي ثلاث ولو قال عدداً من الطلاق فهي ثنتان وكذلك إذا قال عدداً الطلاق ولو قال عدداً الطلاق فهي ثلاث ولو قال أنت طالق وأخرى فهي واحدة ولو قال أنت طالق واحدة وأخرى فهي ثنتان ولو قال أنت طالق غير واحدة فهي ثنتان ولو قال أنت طالق غير ثنتين فهي ثلاث كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق واحدة تكون ثلاثاً أو تصير ثلاثاً أو تعود ثلاثاً أو تتم ثلاثاً أو تستكمل ثلاثاً فهي ثلاث كذا في الترتاشي * ولو قال أنت طالق تمام ثلاث أو ثالث ثلاث فهي ثلاث ولو قال أنت طالق آخر ثلاث تطليقتان فهي واحدة ولو قال طلقك آخر ثلاث تطليقات طلقت ثلاثاً كذا في المحيط * رجل قال لامرأته أنت طالق أكثر من واحدة وأقل من ثنتين قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى القياس أن يقع ثنتان لكن ذكر في اختلاف العلماء أنه يقع الثلاث كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أنت طالق تطليقة حسنة أو جيلة كانت طالقاً بملك رجعتها حاضاً كانت أو غير حاض ولم تكن هذه التطليقة للسنة كذا في فتح القدير * ولو قال لامرأته أنت طالق لا يجوز عليك من الطلاق أو ما لا يقع أو على أتى بالخيار ثلاثة أيام تقع واحدة وبطل الخيار وكذلك لو قال أنت طالق تطليقة تعطي في الهواء كذا في الظهيرية * وإن قال أنت طالق على أن لا رجعة في عليك بلغوا بملك الرجعة كذا في السراج الوهاج * ولو قال أنت طالق لو نين من الطلاق فهي ثنتان ولو قال ألوانا من الطلاق فهي طالق ثلاثاً قال نوبت ألوان الحرة والصفرة فانه يدين فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك إذا قال ألواناً أو ضرباً أو وجوهاً

الله تعالى الولد وله ويحملها ذلك الزوج كان قبله طلقها ثلاثاً * رجل تزوج امرأة ثم طلقها قبل الدخول فهي وتزوج بانيها فجات الام بولدها لاق من ستة أشهر من وقت الطلاق فنفاه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بات منه امرأته وله ان يتزوج الام بهذا ولا يمنع عن ذلك زعمه ان نكاح البنت كان جائزاً امرأة بلغها وفاة زوجها فاعتدت وتزوجت بزوج وولدت ولداً جاء الزوج الأول حياً كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولاً الولد الأول ثم رجوع وقال الولد الثاني * رجل طلق امرأة بآئنة أو رجعية فتزوجت

في العدة ثم ولدت لستين من طلاق الاول أو ستة أشهر أو أكثر من نكاح الثاني قال أبو يوسف رحمه الله تعالى الولد الاول بخلاف ما تقدم
لا بالوجه لثاني الحكمنا قضاء العدة عن الزوج الاول فلا يحكم بمنزلة أم ولد أعتقها مولاه أو مات عنها ولم يمتها العدة ثم تزوجت في العدة
بغفوات بولدت لستين من حين مات المولى أو أعتق ولدته أشهر من منذ تزوجت فادعيها جميعا قال الولد للمولى في قولهم لمكان العدة التي كانت
بخلاف أم ولد تزوجت بغير إذن المولى فولدت لستة أشهر فصاعدا من وقت النكاح (٣٧٣) فادعيه المولى والزوجة فان الولد يكون
للزوجة في قولهم جميعا فلو

طلقها طلاقا رجعيا فترجعت
رجلا في العدة ثم طلقها
الزوج الثاني بغفوات بولد
لستين وشهر من طلاق
الاول ولستة أشهر فصاعدا
من طلاق الثاني فان الولد
يكون للثاني لانا لوجهناه
للاول لحكمنا بالرجعة
امراة طلقها وزوجها ثلاثا
وهي آيسة فاحبرت بعد
شهور أن بنتها قد انقضت
بالأشهر ثم مات بولد لاكثر
من ستين قال أبو يوسف
رحمه الله تعالى تنقض
عدتها بالولادة ولا يكون الولد
للزوج الا أن يدعى رجل
تزوج امراة وطلقها من
ساعة بغفوات بولد على تمام
ستة أشهر من وقت النكاح
كان الولد ولده عندنا خلافا
لرفر رحمه الله تعالى وان جاءت
بالولد لاكثر من ستة أشهر
من النكاح أو لاق من ذلك
لا يكون للزوج امراة قالت
في عدة الوفاة لست بحامل
ثم قالت من الغدا أنا حامل
كان القول قولها فان قالت
بعد أربعة أشهر وعشرة
أيام لست بحامل ثم قالت
أنا حامل لا يقبل قولها الا
أن تأتي بولد لا قبل من ستة

فهو ثلاث هكذا في المحيط * ولو قال أنت طالق أطلق الطلاق لا يقع بدون النية كذا في العناية في فصل
الكذابات * رجل طلق امرأته بعد الدخول واحدة ثم قال بعد ذلك جعلت تلك التطليقة بائنة أو قال جعلتها
ثلاثا اختلفت الروايات فيه والصحيح أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تصير بائنا أو ثلاثا وعلى قول
محمد رحمه الله تعالى لا تصير بائنا ولا ثلاثا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح جعلها بائنا ولا يصح
جعلها ثلاثا ولو طلق امرأته بعد الدخول واحدة ثم قال في العدة ألزمت امرأتى ثلاث تطليقات بثلاث
التطليقة أو قال ألزمتها تطليقتين بتلك التطليقة فهو على ما قال ولو طلقها واحدة ثم راجعها ثم قال جعلت
تلك التطليقة بائنة لا تصير بائنة ولو قال لها بعد الدخول اذا طلقك واحدة فهي بائن أو هي ثلاث فطلقها
واحدة فانه عليك الرجعة ولا يكون بائنا ولا ثلاثا لانه قدم القول قبل نزول الطلاق ولو قال اذا دخلت الدار
فأنت طالق ثم قال جعلت هذه التطليقة بائنة أو قال جعلتها ثلاثا قال هذه المقالة قبل دخول الدار لا تلزمه
هذه المقالة كذا في فتاوى قاضيخان

(الفصل الرابع في الطلاق قبل الدخول) اذا طلق الرجل امرأته ثلاثا قبل الدخول به او وقع عليها فان
فرق الطلاق بانث بالاولى ولم تقع الثانية والثالثة وذلك مثل أن يقول أنت طالق طالق طالق وكذا اذا قال
أنت طالق واحدة وواحدة وقعت واحدة كذا في الهداية * والاصل في هذه المسائل أن الملقوظ به أو لآن
كان موقعا أو لا وقعت واحدة وإذا كان الملقوظ به أو لا موقعا آخر وقعت ثنتان ولو قال أنت طالق واحدة
قبل واحدة وقعت واحدة وكذا اذا قال واحدة بعد واحدة وقعت واحدة وان قال واحدة قبلها واحدة
وقعت ثنتان وان قال واحدة بعد واحدة يقع ثنتان وكذا اذا قال واحدة مع واحدة أو واحدة في
المدخول به يقع ثنتان في الوجوه كلها هكذا في السراج الوهاج * ولو قال واحدة قبلها ثنتان فثلاث
كقوله واحدة مع ثنتين أو معهما ثنتان وكذا واحدة قبلها ثنتان أو واحدة بدنتين فثلاث كذا في العناية
* ولو قال أنت طالق ثنتين مع طلاق اية فطلقها واحدة تقع واحدة ولو قال أنت طالق وبعد طالق ان
دخلت الدار تقعان بالدخول كذا في الظهيرية * ولو قال لها ولم يدخل بها أنت طالق احدى وعشرين تقع
الثلاث عند علمائنا الثلاثة ولو قال احدى وعشرين تقع الثلاث في قولهم ولو قال واحدة وعشرا وقعت واحدة
ولو قال واحدة ومائة أو واحدة وألفا كانت واحدة في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو
يوسف رحمه الله تعالى تقع الثلاث كذا في المحيط * وفي المتن اذا طلق امرأته ولم يدخل بها ثنتين ثم قال كنت
طلقها واحدة قبل الثنتين فاني لأبطل عنها الثنتين وألزمها التي أقرت به ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره
كذا في الذخيرة * وان قال واحدة ونصفا وقع ثنتان في قولهم جميعا وان قال نصفاً واحدة وقع ثنتان عند
أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى واحدة وهو الصحيح كذا في الجوهر النيرة * ولو قال أنت
طالق واحدة وأخرى يقع ثنتان كذا في البحر الرائق * واذا قال أنت طالق ثلاثا أو نحو من العدد فانت بد
قوله أنت طالق قبل قوله ثلاثا أو نحو لم يقع شيء كذا في التبيين * ولو قال أنت طالق البتة أو طالق بائن
فماتت قبل أن يقول البتة أو بائن لا يقع شيء كذا في البحر الرائق * ولو قال أنت طالق اثم بدو ثلاثا فواحدة
ولو قال فاشهدوا فثلاث كذا في العناية * وان قال لها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة وواحدة فدخلت
الدار وقع عليها واحدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند محمد ثنتان وماذا خرج يقع ثنتان اجماعا كذا في

أثم من موت زوجها اقية قبل قولها ويطل اقرارها بانقضاء العدة * رجل خالع امرأته بمهرها ونفقة عدتها وكل حق لها عليه فافترت المرأة
وقت الخلع وقالت أنا حائض غير حامل من زوجي ثم أقرت في الشهرين قبل أن تقر بانقضاء العدة وقالت أنا حامل من زوجي وأنكر الزوج
الحمل لا يصح دعواها * رجل له جارية غير محصنة تتخرج وتدخل ويعزل عنها المولى فمات بولدا وكبرن المولى ان الولد ليس منه كان في سعة
من نفيه وان كانت محصنة لا يسهه نفيه لانه ربما يعزل فيه مع المهر في الفرج الخارج ثم يدخل فلا يعتمد على العزل جارية هربت من

مولاها وما ثم وجدها وبطوها وبمزل عنها فظهر بها حبل وولدت بعد سنة أشهر من دهرت ومات الولد فان كانت الحاربية هربت الى مقيم بها كان المولى في سعة من بيع الحاربية وان كانت الحاربية عقيمة لم يظهر منها جفورا ينبغي له ان يبيعها بل ينبغي ان بقرو يشهد انهم أم وولد له حتى لا تباع بعد موته لان الغالب ان الولد يكون منه فيلزمه ذلك ديانة ولا يعتمد على العزل * رجل زوج أمته من رضيع ثم جاءت بولد فادعاه المولى انه منه ثبت النسب لانه أقر بنسب (٣٧٤) من ملكه وليس له نسب معلوم ولو كان الزوج مجبوا لم يثبت النسب من المولى لانه

ثابت النسب من الزوج وعلى الزوج كل المهر لمكان الدخول حكما * رجل طلق امرأته طلاقا رجعيا فولدت لاقل من سنتين يوم قنفاه ثم ولدت ولدا آخر بعد سنتين يوم فهمما ابناه وتثبت الرجعة لانهم ما بوا أمان خلقا من ماء واحد والولد الثاني من علوق بعد الطلاق فكان الاول كذلك والوطء بعد الطلاق رجعة * رجل طلق امرأته طلاقا بائنابا بعد الدخول فخرج منها رأس الولد قبل سنتين ثم خرج الباقي بعد سنتين فان الولد لا يكون من الزوج حتى يخرج أكثر الولد قبل سنتين * رجل تزوج صغيرة يجامع مثلها ولم تبلغ الحيض فدخل بها ثم طلقها تطلقه رجعية فقالت بعد شهر أنا حامل ينظر ان جاءت بولد لاقل من سنتين من وقت الطلاق أولا أكثر من سنتين من وقت الطلاق أولا قل من ستة أشهر من حين قالت أنا حامل كان الولد للزوج

* (باب في ذكر مسائل المهر)

المهر لا يكون الا من مال متقوم فان سمي مالا مجهول

الجوهرة النيرة * وان علق الطلاق بالشرط ان كان الشرط مقدما فقل ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وهي غير مدخولة بانث واحدة عند وجود الشرط في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولغا الباقي وعنده ما يقع الثلاث وان كانت مدخولة بانث ثلاث اجماعا الا ان علي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يتبع بعضها به ضافي الوقوع وعنده ما يقع الثلاث جملة واحدة وان كان الشرط مؤخرا فقل ان أنت طالق وطالق وطالق ان دخلت الدار أو ذكره بالقائه فدخلت الدار بانث ثلاث اجماعا سواء كانت مدخولة أو غير مدخولة هذا كله اذا ذكره بحرف العطف فان ذكره بغير حرف العطف ان كان الشرط مقدما فقل ان دخلت الدار فانت طالق طالق طالق وهي غير مدخولة فالاول بالشرط والثاني يقع للحال والثالث لغو ثم اذا تزوجها ودخلت الدار ينزل المعلق وان دخلت بعد البينونة قبل التزوج حنت ولا يقع شيء وان كانت مدخولة فالاول معاق بالشرط والثاني والثالث يقعان في الحال وان أخر الشرط فقل ان أنت طالق طالق ان دخلت الدار وهي غير مدخولة فالاول ينزل للحال ولغا الباقي وان كانت مدخولة ينزل الاول والثاني للحال ويتعلق الثالث بالشرط كذا في السراج الوهاج * ولوعرف بحرف الفاء فقل لغيا المدخول بها ان دخلت الدار فانت طالق فطالق فطالق فدخلت فمهر على الخلاف فيما ذكر الكرخي فعنده تبيين واحدة ويسقط ما بعدها وعنده ما يقع الثلاث وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى انه تقع واحدة بالاتفاق وهو الاصح ولو عطف بتم وأخر بالشرط كانت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار فان كانت مدخولا بها فعنده يقع في الحال ثنتان وتعلق الثالثة بالشرط وان كانت غير مدخول بها وقعت واحدة في الحال وتلغو الثانية وان قدم الشرط فقل ان دخلت الدار فانت طالق ثم طالق وهي مدخول بها تعلقت الاولى ووقعت الثانية والثالثة وان لم تكن مدخولا بها تعلقت الاولى ووقعت الثانية ولغت الثالثة وعنده ما تعلق الكل بالشرط قدمه وأخره الا ان عند وجود الشرط يقع الثلاث ان كانت مدخولا بها في غير المدخول بها اطلاق واحدة قدمه أو أخره كذا في فتح القدير * ولو قال أنت طالق ان دخلت الدار فانت قبل قوله ان دخلت لم تطلق ولو قال أنت طالق وانت طالق ان دخلت الدار فانت المرأة عند الاول أو في الثاني لا يقع كذا في البحر الرائق * ولو قال لغيا المدخول بها أنت طالق وطالق ان دخلت الدار بانث بالاولى ولم تتعلق الثانية بالدخول وفي المدخولة تقع واحدة في الحال وتعلق الثانية بالدخول ان دخلت في العدة وقعت كذا في الظهيرية * وفي المنتقى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال لامرأته ولم يدخل بها أنت طالق واحدة بعدها واحدة ان دخلت الدار بانث بالاولى ولم يلزمها البين لانها ذمها منقطع ولو قال أنت طالق واحدة قبل واحدة ان دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل فاذا دخلت طلقت واحدة ولو قال أنت طالق واحدة قبلها واحدة أو مع واحدة أو معها واحدة ان دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل وتعلق عليهما ثنتان ولو قال أنت طالق واحدة بعدها واحدة أخرى ان دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل واذا دخلت وقع عليهما ثنتان كذا في المحيط

(الفصل الخامس في الكنايات) لا يقع بها الطلاق الابالنية أو بدلالة حل كذا في الجوهرة النيرة * ثم الكنايات ثلاثة أقسام (ما يصلح جوابا لا غير) أمرك * يملك اختارى اعتمدى (وما يصلح جوابا لرد لا غير) اخرجني اذهب اعزني قومي تقضي استتري تخمري (وما يصلح جوابا لوشتم) خيبة بريبة بته بانه حرام

الجنس بأن تزوج امرأة على دابة أو ثوب كان لها مهر المثل بالغ ما بلغ لان التسمية لم تنص وكذلك تزوجها على دار ولم بين موضع الدار ولتزوج امرأة على عبد أو ثوب هروى صحت التسمية والها الوسط من ذات ولا يجب مهر المثل والزواج بالخيار ان شاء أعطاهما الوسط من ذلك وان شاء أعطاهما قيمة الوسط ولتزوجها على كرخنة ولم يصف كان له الخيار ان شاء أعطى كرا وسطا وان شاء أعطاهما قيمة الوسط وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان عليه الوسط بعينه ولو وصف الكرخة قال وسطا ورديا كان عليه

* والاحوال

تسليم الكر ولتزوج على نوب موصوف خبر الزوج في ظاهر الرواية ان شاء أعطاها نوب من ذلك النوع وان شاء أعطاها القيمة ولتزوج امرأته على خمسة دراهم بكل لها عشرة دراهم لا يزاد عليها وان كان مهر مثلها أكثر ولتزوج على نصيب من هذا الدار قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لها الخيار ان شاءت أخذت النصيب وان شاءت مهر مثلها لا يزاد على قيمة الدار ان كان مهر مثلها أكثر وعلى قول صاحبة رحمه الله تعالى لها النصيب من الدار ان كان النصيب يساوي عشرة دراهم ولتزوج امرأة (٣٧٥) على نوب قيمته ثمانية فلها الثوب ودرهمان

فان لم تقبض الثوب حتى بلغت قيمته عشرة دراهم فلها الثوب ودرهمان تعتبر قيمة الثوب يوم العقد ولتزوج امرأة على تبر فضة وزنة عشرة ولا يساوي عشرة مضروبة كان لها ذلك ولا تجب الزيادة وفي سرقته مثلها لا يقطع ما لم تبلغ قيمتها عشرة مضروبة يعتبر الوزن والقيمة جميعا احتمالا للدرء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقطع في الدراهم الزينة والنهر بركة اذا تزوج في باب من الناس وفي الزكاة تجب في كل مائتي درهم زئوف خمسة منها ولتزوج امرأة على ألف من دراهم البلد فكسدت قبل القبض فصار النقص غيها قالوا ان كانت تلك الدراهم تزوج لو وجدت فلها تلك الدراهم لا غير وان قلت قيمتها من الذهب وان انقطعت تلك الدراهم فلا توجد أو صارت لا تزوج فيها بين الناس كان على الزوج قيمة تلك الدراهم قبل الكساد ولو كانت ثمانية فكسدت قبل القبض فسد البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن

* والاحوال ثلاثة (حالة) الرضا (وحالة) هذا كره الطلاق بان تسأل هي طلاقها أو غيرها يسأل طلاقها (وحالة) الغضب ففي حالة الرضا لا يقع الطلاق في اللفاظ كملها بالابنية والقول قول الزوج في ترك النية مع البين وفي حالة هذا كره الطلاق يقع الطلاق في سائر الاقسام قضاء أو اقبيا يصلح جوابا ورافا انه لا يجعل طلاقا كذا في الكافي وفي حالة الغضب يصدق في جميع ذلك لاحتمال الرد والسبب الاقبيا يصلح للطلاق ولا يصلح للرد والشم كقوله اعتدى واختارى وأمر بك يدك فانه لا يصدق فيها كذا في الهداية * وألحق أبو يوسف رحمه الله تعالى بحليلة وبرية وبنة وباش وحرام أربعة أخرى ذكرها السرخسي في المبسوط وقاضيجان في الجامع الصغير وآخرون وهي لا سبيل لعلك لا ملك لي عليك خليت سبيلك فارقتك ولا رواية في خرجت من ملكي قالوا هو بمنزلة خليت سبيلك وفي المنيابيع ألحق أبو يوسف رحمه الله تعالى بالخمسة ستة أخرى وهي الاربع مائة مقدمة وزاد خالتك والحق باهله هكذا في غاية السروحي * وفي قوله حبلك على غار بك لا يقع الطلاق الابائية كذا في فتاوى قاضيجان * وانتقلي وانطلق كالحق وفي البرازية وفي الحق برقتك يقع اذا نوى كذا في البحر الرائق * تطلق واحدة رجعية في اعتدى واستبرئ رجلك وأنت واحدة فلا يقع في هذه الثلاثة الا واحدة رجعية ولو نوى ثلاثا أو اثنين وفي غيرها بائنة وان نوى اثنين ونصحنية الثلاث ولا تصحنية الثلاث في قوله اختارى كذا في التبيين * وبايتني الزوجان تقع واحدة بائنة ان نواها أو اثنتين وثلاث ان نواها كذا في شرح الوقاية * وكذا صححتية الثنتين في الامة كذا في النهر الفائق * ولو طلق منك وحتنه الحرة واحدة ثم قال لها أنت بائن ونوى اثنين كانت واحدة حتى لو نوى الثلاث تقع كذا في محيط السرخسي * ولو قال فخذت منكاح ونوى الطلاق يقع وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان نوى ثلاثا فثلاث كذا في معراج الدراية * ولو قال لامرأته است لي بامرأة أو قال اها ما أنا بزوجك أو سئل فقيل له هل لك امرأه فقال لا فان قال أردت به الكذب يصدق في الرضا والغضب جميعا ولا يقع الطلاق وان قال نويت الطلاق يقع الطلاق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان قال لم أتزوجك ونوى الطلاق لا يقع الطلاق بالاجماع كذا في البدائع * ولو قال مالي امرأه لا يقع وان نوى وكذا لو قال على حجة ان كانت لي امرأه وهذا بالاجماع ذكره الامام السرخسي في نسخة والشيخ الامام نجم الدين في شرح الشافي كذا في الخلاصة * قد اتفقوا جميعا انه لو قال والله ما أنت لي بامرأة أو است والله لي بامرأة فانه لا يقع شيء وان نوى ولو قال لا حاجة لي فيك ينوي الطلاق فليس بطلاق ولو قال افلحي ينوي الطلاق كان طلاقا كذا في السراج الوهاج اذا قال لا أريدك أو لا أحبك أو لا أشتبك أو لا رغبة لي فيك فانه لا يقع وان نوى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البحر الرائق * ولو قال ما أنت لي بامرأة أو است لك بزوج ونوى الطلاق يقع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يقع ولو قال أنا منك بائن أو أنا عليك حرام ونوى الطلاق يقع ولو قال أنا بائن أو حرام ولم يقل منك أو عليك لا يقع وان نوى كذا في محيط السرخسي * ولو قال في حال هذا كره الطلاق بائنتك أو أبتك أو أبت منك أو ألسطان لي عليك أو سرحتك أو وهبتك لنفسك أو خليت سبيلك أو أنت سائسة أو أنت حرة أو أنت أعلم بشأنك فقالت اخترت نفسي يقع الطلاق وان قال لم أتو الطلاق لا يصدق قضا ولو قال لها الانكاح بيني وبينك أو قال لم يبق بيني وبينك نكاح يقع الطلاق اذا نوى ولو قالت المرأة لزوجها است لي بزوج فقال الزوج صدقت ونوى به الطلاق يقع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيجان

هذا اختاروا في زماننا نسمة الدراهم والدنانير في المهور * رجل تزوج امرأة على قيمة هذا العبد أو على قيمة هذه الدار جاز النكاح بمهر مثلها لانه سمي مجهول الجنس * رجل تزوج امرأة على الف الذي له على فلان جاز النكاح ولها الخيار ان شاءت أخذت الزوج بألف وان شاءت اتبعت المديون ونأخذ الزوج حتى يوكلاها بقبض الدين من المديون ولتزوج بها على أن أبرأ فلان عما عليه من الدين برئ فلان ولها مهر مثلها على الزوج ولتزوج بها على الف التي له على فلان الى سنة فوضيت بذلك فتزوج بها على ذلك مكان لها الخيار ان شاءت أخذت

الزوج بالمال وإن شئت اتبعت المديون فإن اختارت أخذ الزوج أخذته بالمال إلى سنة ولو تزوج امرأة على هذه العشرة الاثواب فاذا هي تسعة قال محمد رحمه الله تعالى إنها التسعة وتعام مهر مثلها إن كان مهر مثلها أكثر من قيمة التسعة وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لها التسعة لا غير إذا كانت قيمة التسعة عشرة دراهم ولو كانت الثياب أحد عشر قال محمد رحمه الله تعالى يعطيهما عشرة من أي عشرة شاء وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى (٣٧٦) إن كان مهر مثلها مثل العشرة إذا عزل أخذها يعزل الآخر وله غير ذلك وإن كان

مهر مثلها مثل العشرة
الباقية اذا عزل الاجود
يعزل الاجود ولها العشرة
الباقية لا غير وان كان مهر
مثلها أكثر من قيمة الاثواب
اذا عزل الاجود وأقل من
قيمة الاثواب اذا عزل الاخس
كان لها مهر المثل وهو بمنزلة
ما لو تزوج امرأة على هذا
العبد أو على هذا العبد
وأحدهما أو كس والاخر
أرفع والفتوى على قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
* رجل تزوج امرأة على
خطة بعينها على انها عشرة
اكرار فاذا هي تسعة
اكرار كان لها التسعة وكر
آخر مثل التسعة ولو تزوج
امرأة على قراح على انها
عشرة أجرة فاذا هي خمسة
أجرة لها الخيارات شات
أخذت القراح كلها وان
شات أخذت قيمة عشرة
أجرة مثل هذا القراح *
رجل قال لامرأة زوجيني
نفسك على أربعة آلاف
درهم على ان تدعى لوالدي
ألفا ولوالدي ألفا فقبلت
جاء الشكاح بأنني درهم سواء
كان مهر مثلها أقل أو أكثر
اذا كان التركة قبل المرأة
لنخص مسمى ونكسون

[illegible]

النكاح على الحاصل ولو تزوج امرأة على أربع مائة دينار على أن يعطيها ما أربعمائة من الخدم باعيا منها فهو جائز أو
وكذا التزوج بها على أن يعطي كل خادم مائة دينار أو تزوجها على أن يعطيها هذه الجارية بعينها مائة
وهذا البيت مائة وعلى أن يحط عنه مائة وعلى أن مائة على ظهره صرح هذا الشرط وكذا التزوج بها على أربع مائة دينار على أن يعطي بكل
مائة خادم ما يجوز الشرط ولها أربع من الخدم الاوسط وكذا التزوج بها على مائة درهم على أن يسوق بذلك اليها عشر من الابل الاوسط

فجوز استحسانا والقياس بخلاف ذلك قال محمد رحمه الله تعالى ما لا يجزى في النكاح ما لا يجزى في البيع ولتزوج امرأة على طلاق امرأته
أخرى أو على دم عدله عليها أو على وليها أو على أن يعلمها القرآن أو على أن يحج بها كان لها مهر مثلها ولتزوجها على حجة كان لها قيمة حجة
وسط ولتزوجها وهو حر على أن يتقدمها سنة كان لها مهر مثلها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا ولتزوجها على
أن يرمي غنمها سنة أو يزرع أرضها سنة في رواية الأصل ولتزوجها على خدمة (٣٧٧) حر آخر سنة ورضي ذلك الحر كان لها عين

الخدمة ولو قال الرجل
زوجتك ابنتي هذه على أن
تزوجني ابنتك فلا تفتك
النكاح ولكل واحد منهما
مهر مثلها وكذا ولتزوجها
على ثوب يساوي خدينتين
درهما كان لها مهر المثل
ولتزوجها على هذا العبد
فإذا هو حر أو على هذا الدن
من الخلل فإذا هو حر أو على
هذه الشاة فإذا هي خنزير أو
على هذه الشاة الذكينة فإذا
هي ميتة كان لها مهر المثل
ولو قال تزوجتك على هذا
الحرف فإذا هو عبد أو على هذا
الخنزير فإذا هو شاة أو على
هذه الشاة الميتة فإذا هي
ذكينة أو على هذا الحرف فإذا
هو خمل روى محمد عن أبي
حنيفة رحمه الله تعالى
أن لها مهر المثل وروى أبو
يوسف عن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى أن لها
المشار إليه وهو الصحيح
ولو جمع بين مال وغير مال
فقال تزوجتك على هذين
العبدين فإذا أحدهما حر
أو على هذين الدينين من الخلل
فإذا أحدهما حر في ظاهر
الرواية عن أبي حنيفة رحمه
الله تعالى لها مهر مال أن
كان يساوي عشرة دراهم

أو بالاولى والثالثة طلاقا لا غير أو بالثانية والثالثة طلاقا وبالاولى حيفا في هذه الوجوه الستة تطلق
ثلاثا أو ينوي بالثانية طلاقا لا غير أو بالاولى طلاقا وبالثانية حيفا لا غير أو بالاولى طلاقا وبالثالثة حيفا
لا غير أو بالآخر بين طلاقا لا غير أو بالاولين حيفا لا غير أو بالاولى والثالثة حيفا لا غير أو بالاولى والثانية
طلاقا وبالثالثة حيفا أو بالاولى والثالثة طلاقا وبالثانية حيفا أو بالاولى والثالثة حيفا وبالثالثة
طلاقا وبالاولى والثالثة حيفا أو بالثانية طلاقا أو بالثانية حيفا لا غير ففي هذه الاحاد عشرة وجوها تطلق
ثنتين أو ينوي بكل منها حيفا أو بالثالثة طلاقا لا غير أو بالثالثة حيفا لا غير أو بالثالثة طلاقا وبالثالثة
حيفا لا غير أو بالثانية والثالثة حيفا أو بالاولى طلاقا أو بالآخر بين حيفا لا غير ففي هذه الوجوه الستة
تطلق واحدة * وأول من يوبى بكل منها شيئا فلا يقع في هذا الوجه شي كذا في فتح القدير * رجل قال لامرأته
اعتدي اعتدي وقلت بالكل تطليقة واحدة دين فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء تطلق
ثلاثا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال اعتدي ثلاثا وقلت باعدي طلاقا وقلت بثلاث ثلاث
حيض فهو كما قال في القضاء كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * في المبسوط قال لها اعتدي فاعتدي
أو اعتدي واعتدي أو قال اعتدي اعتدي ونوي الطلاق يقع ثنتين في القضاء كذا في غاية السروجي
* في المتن إذا قال لها اعتدي بامطلة أو عني بقوله اعتدي الطلاق فهي طالق تطليقتين أحدهما بقوله
اعتدي والثانية بقوله بامطلة وان قال نويت أنهما مطلقتان بمأمن الطلاق باعتدي يدين فيما بينه
وبين الله تعالى ولو قال لها ييني فانت طالق فهي واحدة إذا لم ينو بقوله ييني طلاقا ولو قال حرمت نفسي
عليك فاستتري ونوي بهما طلاقا فهي واحدة مائة لانه لا يقع على بائن بائن وكذلك إذا قال نويت بقولي
حرمت نفسي واحدة وبقولي استتري ثلاثا فهي واحدة ولو قال لم أقبول حرمت نفسي شيء أو أردت
بقولي فاستتري واحدة أو ثلاثا فهو كما نوي كذا في المحيط * ولو قال تزوجها طلقني فقال اعتدي ثم قال لم
أنو الطلاق لم يصدق كذا في التتارخانية * الطلاق الصريح يلحق الطلاق الصريح بان قال أنت طالق
وقعت طلاقا ثم قال أنت طالق تقع أخرى ويلحق البائن أيضا بان قال لها أنت بائن أو خالعهما على مال ثم قال
لها أنت طالق وقعت عندنا والطلاق البائن يلحق الطلاق الصريح بان قال لها أنت طالق ثم قال لها أنت
بائن تقع طلاقا أخرى ولا يلحق البائن البائن بان قال لها أنت بائن ثم قال لها أنت بائن لا يقع الاطلاق واحدة
بأئنة لانه يمكن جعله خبرا عن الاول وهو صادق فيه فلا حاجة الى جعله انشاء لانه اقتضاء ضروري حتى
لو قال غنيت به البيئونة الغليظة ينبغي أن يعتبر وتثبت به الحرمة الغليظة الا اذا كان البائن معلقا بان قال
ان دخلت الدار فانت بائن ثم قال أنت بائن ثم دخلت الدار وهي في العدة تطلق كذا في العيني شرح الكنز
* ولو قال لها أنت بائن أو خالعهما ثم قال لها ان دخلت الدار فانت بائن ونوي الطلاق فدخلت وهي في العدة
لا يقع الطلاق ولو قال لامرأته والله لأفريقك ثم قال لها قبل مضي أربعة أشهر أنت بائن ونوي به الطلاق
أو خالعهما يقع الطلاق ثم اذا مضت أربعة أشهر ولم يفرقها يقع الطلاق أيضا ولو خالعهما أولا ثم قالها أنت
بائن لا يقع شيء كل حكم عرفته في الطلاق الصريح فكذلك في قوله أنت واحدة واعتدي واستتري في رجل
كذا في السراج الوهاج * فلو أباها أو خالعهما ثم قال لها في العدة اعتدي ناويا وقوع الثاني في ظاهر الرواية
كذا في الصبر الرائق * رجل طلق امرأته على جعل بعد الخلع في العدة وقوع الطلاق ولم يجب المال أما

(٤٨ - فتاوى اول) وان كان لا يساوي عشرة دراهم بكل لها عشرة كانه سمي المال لا غير ولو أشار الى ما بين فقال تزوجتك على هذا
العبد أو على هذا العبد أو أحدهما أو كس والآخر أرفع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أن كان مهر المثل مثل الاوكس أو أقل منه فلها
الاوكس وان كان مهر المثل مثل الارفع أو أكثر من الارفع فلها الارفع وان كان أكثر من الاوكس وأقل من الارفع كان لها مهر المثل لا يزداد
على الارفع ولا ينقص عن الاوكس وان طلقها قبل الدخول بها كان لها نصف الاوكس على كل حال الا أن يكون نصف الاوكس أقل من

المتعة فينتد تكون لها المتعة وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لها الاوكس على كل حال بان كان يساوي عشرة دراهم أو أكثر وعلى هذا الخلاف اذا تزوجها على ألف درهم أو على ألفين فان أعقت المرأة أو كسها قبل الطلاق فان كان مهر مثلها مثل الاوكس أو أقل منه جاز عققتها الاوكس وان أعقت الارفع وكان مهر مثلها أكثر من قيمته جاز عققتها وان كان أقل منه لم يجز ولا يجوز عققتها الارفع بعد الطلاق قبل الدخول على كل حال (٣٧٨) ويجوز في الاوكس وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى

وقوع الطلاق فلا تنه صريح فيلحق ولو طلقها على مال أو خالعها بعد الطلاق الرجعي يصح ولو طلقها بمال ثم خالعها في العدة لا يصح * ولو قال لها بعد البينونة خالعك بنوي الطلاق لا يقع شيء كذا في الخلاصة في الجنس السادس في بدل الخلع * اذا قال لها انت بائن غدا ونوي به الطلاق ثم ابانها اليوم ثم جاء الغد تقع عليها تطليقة بالشرط عندنا قال مشايخنا رحمهم الله تعالى وينبغي على قياس هذه المسئلة أنه اذا قال لها ان دخلت البار فانت بائن بنوي به الطلاق ثم قال لها ان كنت فلا نأفك بائن بنوي به الطلاق ثم دخلت الدار وقع عليها تطليقة واحدة ثم كتبت فلانا بعد ذلك تقع عليها تطليقة أخرى كذا في الذخيرة * ولو قال للبانة أنت طالق بائن فانه يلحقها ولو قال انت بائن لا يقع ولو قال لها انتك بتطليقة لا يقع كذا في الخلاصة في جنس فمين يكون محلا للطلاق * كل فرقة توجب حرمة مؤبدة كحرمة المصاهرة والرضاع فان الطلاق لا يلحقها وان كانت في العدة وكذلك لو اشترى امرأته بعد ما دخل بها لا يلحقها الطلاق لانها ليست بمعتدة كذا في البدائع (الفصل السادس في الطلاق بالكاتبه) * الكاتبة على نوعين مرسومة وغير مرسومة ونعني بالمرسومة ان يكون مصدرا ومعنونا مثل ما يكتب الى الغائب وغير المرسومة ان لا يكون مصدرا ومعنونا وهو على وجهين مستبينة وغير مستبينة فالمستبينة ما يكتب على الهواء والماء وشي لا يمكن فهمه وقرائه وغير المستبينة ما يكتب على ورقه في غير المستبينة لا يقع الطلاق وان نوى وان كانت مستبينة لكنها غير مرسومة ان نوى الطلاق يقع والا فلا وان كانت مرسومة يقع الطلاق نوى أو لم ينو المرسومة لا تتحلوا ما أن ارسل الطلاق بأن كتب أمابعد فانت طالق فكما كتب هذا يقع الطلاق وتزدها العتق من وقت الكاتبة * وان علق طلاقا بمجيء الكتاب بان كتب اذا جاءك كاتبي هذا فانت طالق فالمجيء اليها الكتاب لا يقع كذا في فتاوى قاضيان * وان كتب اذا جاءك كاتبي هذا فانت طالق فكذلك حوائج خفاء الكتاب فقرأت الكتاب أو لم تقرأ يقع الطلاق كذا في الخلاصة * رجل كتب الى امرأته بجوائح وكتب في آخره أمابعد فاذا جاءك كاتبي هذا فانت طالق فبدا له فحما كاتبة الطلاق بخفاء الكتاب تطلق ولو حما كاتبة الحوائج وترك كاتبة الطلاق لم يبعث به اليها لم تطلق لانه اذا حما الحوائج بطل الكتاب فلم يتحقق الشرط وان كتب في أول الكتاب أمابعد فاذا جاءك كاتبي هذا فانت طالق ثم كتب الحوائج في آخره ثم محال الطلاق وبقي ما بعد لم تطلق وان محما به دمه وترك الطلاق طلقت كذا في الظهيرية * ولو كتب الطلاق في وسط الكتاب وكتب قبله وبعده حوائج ثم محال الطلاق وبعت بالكتاب اليها وقع الطلاق كان الذي قبل الطلاق أقل أو أكثر كذا في فتاوى قاضيان * ولو كتب اليها أمابعد فانت طالق ثلاثا نأفك الله تبارك وتعالى موصولا بكتابه لا تطلق وان كان مفصولا تطلق كذا في الظهيرية * ولو كتب الى امرأته اذا جاءك كاتبي هذا فانت طالق ووصل الكتاب الى أيها فأخذ الاب ومزق الكتاب ولم يدفعه اليها ان كان الاب متصرفا في جميع أمورهما فوصل الكتاب الى أيها في بلدها وقع الطلاق وان لم يكن كذلك لا يقع الطلاق ما لم يصل اليها وان أخبرها الاب بوصول الكتاب اليها فان دفع الاب الكتاب اليها وهو ممزق ان كان يمكن فهمه وقرائه وقع الطلاق عليها والا فلا كذا في فتاوى قاضيان * واذا كتب الطلاق واستثنى بلسانه (١) أو طلق بلسانه واستثنى بالكاتبة هل يصح لاروايه لهذه المسئلة

(١) مطلب اذا كتب الطلاق واستثنى باللسان أو عكس لا يقع الطلاق

اذا أعقت أحدهما قبل الطلاق أو بعده بطل عققتها وان أعقتهما الزوج جميعا جاز عقته فيهما وبضمن قيمة أيهما شاء وان أعقتهما المرأة جميعا قبل الطلاق أو بعده فإيهما صار لها عتق ولو تزوج امرأته على خادمة بعينها فكما حاسا ودفع الخادمة اليها فاعتقها قبل الدخول فالعتق باطل وان أعقتها بعد الدخول فاعتق جائز ولو تزوج امرأته على ألف وعلى ان يطلق فلانة أو على ألف وعلى أن يعفو عن دم عمه على ألف وعلى أن يعفو عن دم أخاها ان وفى بالشرط كان لها الالف لا غير وان لم يف بكل لها مهر مثلها ان كان مهر مثلها أكثر من الالف ولو تزوجها على أحد هذين العبدتين أيهما اشئت انادفعته اليك فانه يعطيها أيهما شاء ولو كان هذا في الخلع تعطيه أيهما اشئت المرأة وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو تزوجها على ألف ان أقام بها وعلى ألفين ان أخرجها من بلدها أو على ألف ان لم يكن له امرأته وعلى ألفين ان كان له امرأته قال أبو حنيفة رحمه

الله تعالى الشرط الاول جائز ان وافق الشرط كان لها الالف لا غير وان خالف كان لها مهر المثل لا يراد على ألفين ولا ينقص ويذهب عن ألف ولو تزوجها على ألف حالة أو ألفين الى سنة ان كان مهر مثلها يبلغ ألفي درهم اختارت ما شئت ولو تزوجها على ألف هذا الرق من السمن فاذا لاشي فيه كان لها مثل ذلك الرق سمنان كان يساوي عشرة وان تزوجها على مائتي الرق من السمن فاذا لاشي فيه كان لها مهر المثل وكذا لو كان في الرق شيء آخر من خلاف الجنس ولو تزوج امرأته على جارية على ان له خدمتها ما عاش أو ما في بطنها له كانت الجارية وخدمتها

ومافي بظنها المرأة ان كان مهر مثلها مثل قيمة الخادم أو أكثر وان كان مهر مثلها أقل من قيمة الخادم كان لها مهر المثل الا أن يسل الزوج الخادم اليها باختياره وبغير خدمة ولتزوج امرأة على غنم بعينها على ان أصواتها على كان له الصوف استقصانا ولتزوج امرأة على ألف على أن لا يرنها ولا ترثه جاز السكاح بألف كان مهر مثلها أقل أو أكثر ولو قال لامرأة تزوجك على أن أهب لك ألف درهم أو على أن أهب لك عبدى هذا فتر وجهها على ذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان دفع اليها مسمى فهو مهرها (٣٧٩) وان أبي أن يدفع لا يجبر وكان عليه مهر مثلها ولا يراد على ألف

ولا على قيمة العبد وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولتزوج امرأة على عبد فانا هو مدبر أو مكاتب أو أم ولد والمرأة تعلم بحال العبد أو لم تعلم كان لها قيمة العبد * رجل له على امرأة ألف درهم من غنم يسع فتر وجهها على أن آخر ذلك عنها سنة كان لها مهر المثل والتأخير باطل * رجل طلق امرأته طلاقا رجعيًا ثم راجعها وقال لها زدت في مهر لم يصح لانها مجهولة ولو قال راجعتك بمهر ألف درهم ان قبلت جازوا فلا لان هذم زيادة في المهر فتتوقف على قبولها ولو تزوج امرأة بألف ثم جدد السكاح بألفي درهم اختلفوا فيه قال الشيخ الامام المعروف بجواهر رآه رحمه الله تعالى في كتاب السكاح ان على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يلزمه الالف الثانية ومهرها ألف درهم وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يلزمه الالف الثانية وبعضهم ذكر الخلاف على عكس هذا ان على قوله ما يلزمه الالف الثانية وعلى قول

وينبغي أن يصح كذا في الظهيرية * رجل أكره بالضرب والحبس على أن يكتب طلاق امرأته فلانة بنت فلان بن فلان فكتب امرأته فلانة بنت فلان بن فلان طالق لا تطلق امرأته كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لا آخر اكتب الى امرأتى كتابا ان خرجت من منزلك فانت طالق فكتب فخرجت المرأة بعد ما كتب قبل فراءته عليه ثم قرأ عليه وبعث به الى المرأة لم تطلق بالخرج الاول وكذا لو كتب الكتاب على هذا فقرأه على الزوج قال للكتاب قد شرطت ان خرجت الى شهر او بعد شهر كان الحاق هذا الشرط جائزا ذكره في الجامع كذا في محيط السرخسي * ولو كتب الى امرأته كل امرأته على غيرك وغير فلانة فهي طالق ثم محاسن الاخير ثم بعث الكتاب لا تطلق كذا في الظهيرية * في المنتقى لو كتب كتابا في قرطاس وكان فيه اذ أنالك كافي هذا فانت طالق ثم نسخ في كتاب آخر أو امر غيره أن يكتب نسخة ولم يعمل هو فأنها الكتابان طلقت تطبيقيتين في القضاء اذا قرأتهما كتاباه أو قامت به بينه وأما فيما بينه وبين الله تعالى فيقع عليها تطبيق واحدة بأيهما أتاهوا يطل الآخر لانهم نسخة واحدة وفيه أيضا رجل استكتب من رجل آخر الى امرأته كتابا بطلاقها وقرأه على الزوج فأخذ منه وطواه وختم وكتب في عنوانه وبعث به الى امرأته فأنها الكتاب وأقر الزوج انه كتابه فان الطلاق يقع عليها وكذلك لو قال لذلك الرجل ابعث به الكتاب اليها أو قال لا اكتب نسخة وابتعث بها اليها وان لم تقم عليه البينة ولم يقرأه كتابه لكنه وصف الامر على وجهه فانه لا يلزمه الطلاق في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك كل كتاب لم يكتب بخطه ولم يله بنفسه لا يقع به الطلاق اذ لم يقرأه كتابه كذا في المحيط والله أعلم بالصواب

* (الفصل السابع في الطلاق بالانفاذ الفارسية) * والاصل الذي عليه الفتوى في زماننا هذا في الطلاق بالفارسية انه اذا كان فيه اللفظ لا يستعمل الا في الطلاق فذلك اللفظ صريح يقع به الطلاق من غيرية اذا أضيف الى المرأة وما كان بالفارسية من الانفاذ ما يستعمل في الطلاق وفي غيره فهو من كتابات الفارسية فيكون حكمه حكم كتابات العربية في جميع الاحكام كذا في البدائع * اذا قال الرجل لامرأته ٢ به شتم ترازني فاعلم بأن هذه اللفظة استعمالها أهل خراسان وأهل عراق في الطلاق وأنها صريحة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى حتى كان الواقع بهار رجعيًا يقع بدون النية * وفي الخلاصة به أخذ النقية أبو الليث وفي التنزيل عليه الفتوى كذا في التواريخ * واذا قال ٣ به شتم تراولم يقل ٤ اززني فان كان في حالة غضب ومذاكرة الطلاق فواحدة تلك الرجعة وان نوى بآثنا أو ثلثا فهو كما نوى وقول محمد رحمه الله تعالى في هذا كقول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولو قال الرجل لامرأته ٥ تراجنك بازداشتم أو ٦ به شتم أو ٧ يله كردم ترا أو ٨ بای كشاده كردم ترا فهذا كله نفس بر قوله طلقك عرفا حتى يكون رجعيًا ويقع بدون النية كذا في الخلاصة * وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى يفتي في قوله به شتم بالواقع بلا نية ويكون الواقع رجعيًا ويبقى فيما سواها باشتراط النية ويكون الواقع باثنا كذا في الذخيرة * رجل قال لامرأته ٩ ييك طلاق دست بازداشتم يقع الطلاق باثنا ولو قال ١٠ ييك

٢ تركتك من الزوجية ٣ تركتك ٤ من الزوجية ٥ فككت ييك ٦ تركتك ٧ سبيتك ٨ فككت رجلك ٩ فككت ييك بطلاقة واحدة

أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يلزمه وذ كر عصام الدين رحمه الله تعالى ان عليها ألفين ولم يذ كرفيه خلافا وذ كر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في شرح الحليل اذا جدد السكاح في المنكوحة وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يلزمه المهر الثاني ويكون زيادة في المهر واليه أشار شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح السكاح قال ولا نارضى الله عنه وينبغي ان لا تلزمه الالف الثانية لانه لا يثبت زيادة لفظا ولو ثبتت الزيادة ان ثبت في ضمن السكاح فاذا لم يصح السكاح الثاني لم يثبت ما في ضمنه ولهذا الوباغ شيًا بألف ثم باعه بألف وخمسمائة

كان البيع الثاني فسخا للبيع الاول والزيادة في الثمن والزيادة في المهر سواء ولو لم يكن ان يجعل العقد الثاني زيادة يجعل البيع الثاني زيادة ولا يجعل فسخا وهذا لو كان النكاح الاول بالف والثاني بالف لا يجعل لمال الثاني زيادة في المهر امرأة وهبت مهرها من زوجها ثم ان الزوج أقر بزيادة الثمن ودان لها عليه كذا وكذا من المهر تكلمه وفي ذلك قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى بصح إقراره اذا قبلت ويجعل على انه زاد في مهرها والزيادة (٣٨٠) في المهر بعد هبة المهر جائزة لكن لا بد من القبول لان الزيادة في المهر لا تصح من غير

قبول المرأة * رجل قال لامرأته ان أقررت بمهرك فأنت طالق ثم أراد ان يفسر وهو صحيح فان المرأة تبسبب من مالها بمقدار ما يريد أن يقر لها من المهر بعد البراءة فيقر على نفسه لها بثلث المبيع فلا يحث في عينه وان كان الزوج مريضا لاجل له في ذلك * رجل قال لامرأته أبريني من مهرك حتى أهب لك فأبرأته وأبى الزوج ان يهب لها شيئا قال نصبر رجه الله تعالى لا يبرأ الزوج عن المهر * رجل تزوج امرأة بألف على ان كل الالف مؤجل ان كان الاجل معلوما صح التأجيل وان لم يكن لا يصح وان لم يصح التأجيل يؤمر الزوج بتجهيل قدر ما يتعارفه أهل البلدة فيؤخذ منه الباقي بعد الطلاق أو بعد الموت ولا يجبره القاضي على تسليم الباقي ولا يجبره ولو ان أخا أو اختا ورثا دارا من أبيهما فزوج الاخ امرأة سبب بعينه من تلك الدار ثم مات الاخ ولم ترث الاخ بنتك قالوا تقسم الدارين ورثة الاخ والاخت فان وقع ذلك البيت في نصيب الاخ كان البيت للمرأة بمهرها وان وقع في نصيب الاخ فمهر المرأة قيمة البيت في تركه الزوج كالمزوج امرأته بعد فاسق العبد من يد المرأة كان لها ان ترجع بقيمة العبد

الطلاق دست بازداشتم يقع رجعي كذا في التجنيس والمزيد * امرأة قالت لزوجها ٢ من اطلاق ده فقال الزوج ٣ داه كبر وكبره كبر أو قال داهه بادو كبره بادان نوى يقع ويكون رجعا وان لم ينو لا يقع * ولو قال ٤ داهه است أو كبره است يقع نوى أو لم ينو ولا يصدق في ترك النية قضاء * ولو قال ٥ داهه انكار او كبره انكار لا يقع وان نوى ولو قال لها بعد ما طلقت الطلاق ٦ داهه كبر وبرو لا يقع أخرى الا اذا نوى اثنتين ولو قالت لا كفي بالواحدة فقال ٧ دوكر ان نوى به الاثنتين من الطلاق طلقت ثلاثا ولو قال لها بعد ما طلقت منه الطلاق ٨ كفته كبر لا يقع وان نوى كذا في الخلاصة * ولو قالت ٩ دست از من بازدار فقال بازداشته كبر يقع الطلاق اذا نوى ويكون بائنا كذا في الحيط * ولو قالت ١٠ مر امدار فقال الزوج ١١ ناداشته كبر يقع الطلاق اذا نوى ويكون بائنا كذا في النخبة * ولو قالت ١٢ مر اطلاق ده فقال لأفعل فقالت ١٣ اكر بدهي بروم شوي كنم كفت بكن خواهي يكي خواهي ده لا يقع كذا في العتائية * امرأة قالت ١٤ مر اسه طلاق ده فقال الزوج ١٥ دايما بيا فان كان هذا لغة أهل بلدة من البلدان ولم يكن لغة أهل بلدة الزوج لا يصدق انه لم يرد به الجواب وان لم يكن لغة أهل بلدة من البلدان لم يكن جوابا كذا في محيط السرخسي * ولو قال ١٦ ترايت طلاق واين طلاق أولين وآخرين است تقع واحدة كذا في الخلاصة * ولو قال لها ١٧ توه ده ونوى الطلاق يقع كذا في خزانه المفتين * رجل قال لامرأته ١٨ دست از من بازدار فقالت المرأة بازداشتم به طلاق فقال الزوج من نيزاز تو بازداشتم ان نوى الواحدة فواحدة وان نوى الثلاث فثلاث وان لم ينو شيئا لا يقع شيء رجل قال لامرأته ١٩ مر اباكر نيسي ونوى به الطلاق لا يقع رجل قال لامرأته ٢٠ هزار طلاق ترا وقع الثلاث رجل قال لامرأته في حال مذاكرة الطلاق ٢١ هزار طلاق بدامنت در كردم طلقت ثلاثا ولو قال ما نويت به ايقاع الطلاق فالقول قوله مع عينه رجل قال لامرأته ٢٢ توه طلاق باش ان نوى ايقاع الثلاث يقع والا فلا كذا في الظهيرية * ولو قالت طلقني فقال ٢٣ سه طلاق بدامن تو در نهادم برو يقع الثلاث كذا في العتائية * ولو قال بالنارسية ٢٤ تو طلاق يقع كالمو قال لها ٢٥ تو طاق وكذا لو قال لها ٢٦ تو طلاق باش او سه طلاق باش او سه طلاقه باش او سه طلاقه شو تطلق من غير نية وبه كان بقى الامام الاستاذ ظهير الدين خالي رحمه الله تعالى وفي باب السنن لا تطلق من غير

(رجه)

٢ اعطى الطلاق ٣ افرضي انه أعطى وفعل (أو قال) ايكن معطى أو ليكن فعل ٤ اعطى أو فعل ٥ ظني انه اعطى أو ظني انه فعل ٦ افرضي انه اعطى واذهبي ٧ افرضي اثنين ٨ افرضي انه قيل ٩ كف بذلك عني فقال افرضي انها كفت ١٠ لا تمسكني ١١ افرضي انك لم تمسكني ١٢ اعطى الطلاق ١٣ ان كنت تعطيني اذهب أتزوج فقال افعلي ان أردت واحدا أو عشرة ١٤ اعطى ثلاث طلاقات ١٥ (دايم) كلمه من قبيل الممهل ١٦ اعطيتك طلاقه وهذا هو الطلاق الاول والاخر ١٧ اعطيتك ثلاثا ١٨ كفي بذلك عني فقالت المرأة كفت بثلاث طلاقات فقال الزوج وأنا أيضا كفت عنك ١٩ است تنفعيني ٢٠ لك ألف طلاق ٢١ جعلت في ذيلك ألف طلاق ٢٢ كوني ثلاث طلاقات ٢٣ وضعت ثلاث طلاقات في ذيلك فاذهبي ٢٤ أنت طلاق ٢٥ أنت طلاق ٢٦ كوني طلاقا أو كوني ثلاث طلاقات ٢٧ مثل الذي قبله

وقع في نصيب الاخ فمهر المرأة قيمة البيت في تركه الزوج كالمزوج امرأته بعد فاسق العبد من يد المرأة كان لها ان ترجع بقيمة العبد نية على الزوج وان كان الاخ تزوج امرأته على مال ثم أعطاها بذلك المال يتابعه من تلك الدار ولو المستله بها الماطل البيع ويبقى على الزوج المهر الذي تزوجها عليه * جماعة قالوا الرجل زوجناك فلانة بألف درهم على ان مائة منها لك ورضيت المرأة جاز النكاح شتمائة ويكون هذا بمنزلة الاستثناء * رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا على خادمة بعينها فاعتقها قبل ان يدخل بها فالتق باطل وان اعتقها بعد ما دخل بها جاز العتق

* رجل تزوج امرأة على ثياب معلومة، وصوفة الطول والعرض والرقعة إلى أجل معلوم فأعطاه أقيمة الثياب كان لها أن لا تقبل القيمة ولو لم يكن لها أجل لم يكن لها أن تمنع عن أخذ القيمة قال محمد رحمه الله تعالى وأصل هذا أن كل ما جازا السلم فيه فلها أن لا تأخذ إلا المسمى وما لم يجز فيه السلم كان الزوج أن يعطيها القيمة والسلم في الثياب جائز إذا كانت مؤجلة ولا يجوز دون الأجل فله أن يعطيها القيمة لا في المكمل والموزون لها أن لا تأخذ القيمة وإن لم تكن مؤجلة لأن المكمل والموزون يصلح مهر أو تمنا (٣٨١) من غير ذكر الأجل أما الثوب الموصوف

وإن صلح مهر الآن الثوب يتعين بالتعيين فكان بمنزلة العبد ومن تزوج امرأة على عبد بغير عينه كان له أن يعطي القيمة * رجل حلف أن لا يتزوج امرأة بأربعة دراهم فتزوج امرأة بأربعة دراهم وأكل القاضي لها عشرة قال محمد رحمه الله تعالى لا يحسن في عينه وكذا لو زادها الزوج بعد ذلك على مهرها * رجل قال لامرأة تزوجتك على ألف درهم فقالت ما زوجتك نفسي ثم قالت بعد ذلك زوجتك نفسي جاز وكذا لو سكت الزوج واقتراها ثم قالت المرأة صدقت قد زوجتك نفسي على ألف كان جائزا * رجل قال تزوجت هذه وهي أمه له معروفة قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون ذلك اقرا بالعتق والنكاح باطل * رجل قال لامرأة تزوجتك على ناقة من ابلي هذه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لهم مهر مثلها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يعطيها ناقة من ابلي ماشاء * رجل تزوج امرأة بألف على أن يقدّمها ما تسره والبقية إلى سنة كان

نية كذا في الخلاصة * رجل شاجر مع امرأته فقال لها بالفارسية ٢ هـ اطلاق تراولم يزد على وقع هذا عليها ثلاث تطلقات امرئة قال لها زوجها أنت طالق واحدة فقالت له المرأة ٣ هـ ارفق قال الزوج هـ ارفق هذا على وجهين أما أن ينوي شيئا أو لم ينو في الوجه الأول هو على ما نوى وفي الوجه الثاني لا يقع امرأته قالت لزوجها كيف لا تطلقني فقال الزوج لها بالفارسية ٤ هـ بوازر تا اطلاق كردني سأل الزوج عن مراده امرأته سألت زوجها الطلاق فقال الزوج بالفارسية ٥ هـ يك طلاق دادمت ودو طلاق دادمت تطلق ثلاثا رجل قال لامرأته ٦ هـ ترا بيا اطلاق ولم تكن له نية يقع تطلقتان رجل قال لا آخر تزوجت امرأة أخرى فقال نعم فقال لم تطلق المرأة الأولى فقال بالفارسية ٧ هـ از برای تراولم يكن تزوج امرأة أخرى ولم يطلق الأولى ولم يرد بذلك الطلاق لا تطلق رجل قال لامرأته ٨ هـ من طلاق ترا دادم فهذه على ثلاثة أوجه أن نوى الإيقاع أو التنويض أو لم ينو شيئا في الوجه الأول يقع وفي الوجه الثاني لا يقع وفي الوجه الثالث يقع كذا في التجنيس والمزيد * ولو قال ٩ هـ دست بازداشتي ترافقيه اختلاف الشيخين لكن على نحو ما ذكرنا في قوله ١٠ هـ بهستم في فتاوى النسائي إذا قالت ١١ هـ دست بازداشتي مرافق قال داشتم فهو بمنزلة ما لو قال ١٢ هـ دست بازداشتي وإذا قالت ١٣ هـ مرادر كار خدای كن فقال الزوج ١٤ هـ ترادر كار خدای كردم أو قالت ١٥ هـ مرابجداي بخش فقال الزوج ١٦ هـ بخشيدم إن نوى الطلاق يقع وإن لم ينو لا يقع كذا في النخبة * قالت له طلاق في فقال ١٧ هـ ترا كدام طلاق مانده است يا كدام نكاح فهو اقرار بالثلاث كذا في القنية * سئل نجم الدين عن امرأة طلق في فقال لها ١٨ هـ نه ترا طلاق مانده است نه نكاح برخيز وره كبر قال هذا اقرار أنه قد طلقها ثلاثا كذا في المحيط * رجل قال لامرأته ١٩ هـ دست بازداشتت يك طلاق فقالت المرأة ٢٠ هـ باز كوي تا كواهان بشنوند فقال الزوج ٢١ هـ دست بازداشتت يك طلاق فلما افترقا قالت له أجنبية ٢٢ هـ زن را دست بازداشتي فقال دست بازداشتت يك طلاق قالوا لو قال في المرة الثانية والثالثة ٢٣ هـ دست بازداشتي يكون انشاء فطلق ثلاثا لا إذا قال غيب بالثانية والثالثة إلا بخبر ولو قال ٢٤ هـ دست بازداشتي أم يكون اخبارا كذا في فتاوى قاضيخان * إذا قال ٢٥ هـ چهار راه بر تو كشاده است لا يقع الطلاق وإن نوى ما لم يقل خذي أيما شئت عند أكثر المشايخ وأنه منقول عن محمد رحمه الله تعالى وإذا قال لها ٢٦ هـ چهار راه بر تو كشادم يقع الطلاق إذا نوى وإن لم يقل خذي أيما شئت وفي مجموع النوازل لو قالت ٢٧ هـ دست از من بدار فقال لها اذهبي إلى جهنم يقع الطلاق سئل نجم الدين عن قال لامرأته

(ترجمة)
٢ ألف تطلقك ثلاث ٣ ألف ٤ أنت مطلقة من الرأس إلى القدم ٥ أعطيتك مطلقة وأعطيتك طلقين ٦ لك طلاق كثير ٧ من أجلك ٨ أعطيتك الطلاق ٩ فككت يدك ١٠ سبيت ١١ هل فككت يدي فقال فككت ١٢ فككت اليد ١٣ اجعلني في طاعة الله ١٤ جعلتك في طاعة الله ١٥ هبتني لله ١٦ وهبتك ١٧ أي طلاق بقي لك وأي نكاح ١٨ ما بقي لك طلاق ولا نكاح قومي واذهي ١٩ فككت يدك بطلقة ٢٠ قل ثانيا حتى تسمع الشهود ٢١ فككت يدك بطلقة ٢٢ هل فككت يدا امرأتك فقال فككت يدها بطلقة ٢٣ فككت يدها ٢٤ فككت يدها والفرق لا يظهر إلا في الفارسي ٢٥ الطرق الأربع مفتوحة عليك ٢٦ فكت لك أربعة طرق ٢٧ ارفع يدك عني

الألف كله إلى سنة إلا أن تقيم المرأة البينة أنه تيسر له منها شيء أو كراهة أخذها * رجل تزوج امرأة على بيت وخادم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لها ثمانون دينارا قيمة الخادم أربعون وأربعون قيمة البيت وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يقدر بالاربعة ويعتبر فيه قيمة الغلام والرخص والفتوى على قولهما إذا تزوج امرأة وسعى لها شيء أو أشار إلى شيء والمشار إليه ليس من جنس المسمى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إن كانا حلالين فلها منزل الذي سعى وإن كانا حرامين أو كان المشار إليه حراما كان لها مهر المثل إذا كان مشكلا وقت العقد لا يدري

كالتزويج امرأه على هذا الحد من الخلل فاذا هو طلاقا مثل الدن من الخلل وان كان فيه خرقها مهر المثل وان كان المسمى حراما والمشار اليه حلال اختلفت الروايات فيه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح ما روى أبو يوسف رحمه الله تعالى انه اذا أشار الى حلال كان لها المشار اليه ولو قالت تزوجتك على الشاة التي في هذا البيت فاذا في البيت خنزير او ليس فيه شيء كان لها شاة وسط وتبطل الاشارة * رجل تزوج ابنته فقال اشهدوا اني زوجت فلانة (٣٨٣) من فلان بألف درهم على ان على من مالى ألف درهم وعلى فلان يريد به الزوج ألف درهم فقال الزوج قبلت ذلك كان لها المهر كله على الزوج وهذا ضمان من الاب بألف درهم فاذا قبل الزوج ذلك صار كأنه امرأه بالضمان عنه فاذا أخذت المراء من أبيها أو من ميراثه ألفا كان للاب أو لورثته ان يرجعوا بذلك على الزوج ولو قال اشهدوا اني زوجت ابنتي فلانة من فلان بألف درهم من مالى فقال الزوج قبلت جابر النكاح ولا ضمان على الاب * رجل تزوج امرأة على عشرة دراهم ونوب ولم يصف الثوب كان لها عشرة دراهم ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم الا ان تكون متعتها أكثر فيكون لها ذلك امرأة قالت زوجتك نفسي على ألفي درهم أفق منها تركت لله وللرحم فقال الزوج قبلت فالمهر ألف درهم * رجل تزوج ابنته من رجل على ان أبرأ الزوج الاب من دينه الذي له عليه أو زوجت الابنة نفسها على ان أبرأ الزوج أباه عن دينه وهو كذا فالبراءة جائزة ولو لها مهر مثلها وكذا لو قالت على ان تبرئ من ذلك مهرى * رجل تزوج امرأة على عبدها

٢ دادمت طلاقا سرخو يش كبر وروى خويش طلب كن قال الطلاق الاول رجعي فان لم ينو بقوله ٣ سرخو يش كبر طلاقا آخر بني الاول رجعي ولا يقع به هذا القول شيء وان نوى به الطلاق كان طلاقا بائنا ويصير الاول مع الثاني بائنا كذا في الذخيرة * ولو قالت ٤ كرا ن بخريدي بعيب بازده فقال بعيب بازدا دمت ونوى يقع به الطلاق ولو قال ٥ بعيب بازدا دم بغير التام لا يقع وان نوى كذا في الخلاصة * ولو قال أبو المرأة لزوجها ٦ كرا ن خريدها من عن بازده فقال بتو بازدا دم يقع الطلاق اذا نوى كذا في الظهيرية * ولو قالت ٧ سو كند خور بطلاق من ككه فلان كرا ن كنكم فقال خورده كبر حكي فتوى شيخ الاسلام الاوزجندى رحمه الله تعالى أنه لا تطلق امرأة قالت لزوجها ٨ من يكسوى يوكسوى فقال الزوج ٩ هجنين كبر لا تطلق امرأة قالت لزوجها ١٠ تو بر من برا أمده كه من زن تونه أم فقال ١١ في كبر لا تطلق * رجل دعا امرأته الى الفراش فأبت فقال لها اخرجي من عندي فقالت طلقني حتى اذهب فقال الزوج ١٢ اكرار زوى تو جنين است جنين كبر فلم تقل شيئا وقامت لا تطلق كذا في المحيط * رجل تزوج امرأة فقيل له ١٣ چرا كردى فقال كرده نا كرده كبر او نا كرده ترى كبر يقع اذا نوى وقيل لا يقع وان نوى وبه يفتى كذا في الخلاصة * رجل أكل خبزا أو شرب خرا فقال ١٤ نان خوردم ونيذرتان ما به ثم قال له رجل بعد ما سكت ١٥ بسه طلاق فقال الرجل بسه طلاق لا تطلق امرأته كذا في فتاوى قاضيخان * في الفتاوى رجل قال لامرأته ١٦ اكر توزن منى سه طلاق مع حذف الياء لا يقع اذا قال لم أو الطلاق لانه لما حذف لم يكن مضيفا اليها امرأة طلبت الطلاق من زوجها فقال لها ١٧ سه طلاق بردارور دقتي لا يقع ويكون هذا تفويض الطلاق اليها وان نوى يقع ولو قال لها ١٨ سه طلاق خود بردارور دقتي يقع بدون التنية ولو قالت طلقني فضر بها وقال لها ١٩ اينك طلاق لا يقع ولو قال ٢٠ اينك طلاق يقع وفي مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام عن ضرب امرأته فقال ٢١ دار طلاق قال لا تطلق وسئل الامام أحمد القلانسي رحمه الله تعالى عن وكز امرأته فقال ٢٢ اينك بك طلاق ثم وكزها ثانيا فقال ٢٣ اينك دو طلاق وكذا الثالث قال تطلق ثلاثا فشيخ الاسلام يقول سمي بالضرب طلاقا فيبطل والامام أحمد يقول سمي الطلاق فيقع * سكران هربت منه امرأته فتبعها ولم يظفر بها فقال بالنارسية ٢٤ بسه طلاق ان قال غيب امرأتي يقع وان لم يقل شيئا لا يقع كذا في الخلاصة * ولو قال لها ٢٥ دار طلاق لا يقع في جنس الاضافة اذا لم ينو لعدم الاضافة اليها وقيل يقع من غيرنية وهو الاشبه لان قوله دار في العادة وقوله خذسواء

(ترجمه)
٢ اعطيتك الطلاق املى امر نفسك واطلبي رزقك ٣ املى امر نفسك ٤ اشتريت غاليا فرد به بالعيب فقال رددتلك بالعيب ٥ رددت بالعيب ٦ اشتريت معنى غاليا فردته على فقال رددتها لك ٧ احلف بطلاق اني لا افعل - هذا الامر فقال افرضي اني - حلفت ٨ أنا في ناحية وأنت في ناحية ٩ افرضي هكذا ١٠ لم جئت على وأنا لست امرأتك ١١ افرضي انك لست ١٢ ان كان مرادك هكذا افرضي هكذا ١٣ لم فعلت فقال افرضي الذي فعل لم يفعل ١٤ اكنا خبرنا وشربنا تبيدنا نساؤنا بثلاث ١٥ بثلاث طلقات ١٦ ان كنت امرأتي طالق ثلاثا ١٧ خذي ثلاث طلقات وذهبت ١٨ خذي ثلاث طلقاتك وذهبت ١٩ هالك الطلاق ٢٠ هالك طلاقك ٢١ خذي الطلاق ٢٢ هالك طلقه ٢٣ هالك طلقتين ٢٤ بثلاث طلقات ٢٥ خذي الطلاق

ذكر في النوادر ان لها مهر مثلها وليس هنا بمنزلة ما لو تزوج امرأه على عبد الغير لان ثمة لو أجاز صاحب العبد كان العبد مهر او هناعبد ولو المرأة لا يصير مهرها * ان تزوج الرجل امرأة بألف على ان ترد المرأة عليه أو أجازا النكاح ولها مهر مثلها كما لو تزوجها على ان لا مهر لها ولو تزوج امرأه على ان يهب الزوج لبيها ألف درهم كان لها مهر المثل وهب لبيها ألفا ولم يهب فان وهب كان له ان يرجع في الهبة ولو تزوج امرأه على ان يهب لبيها ألف درهم فالألف مهرها فان طلقها قبل الدخول بها وقدم دفع الالف الى الاب يرجع عليها بنصف الالف

وهي الواهبة * رجل تزوج عبدا امرأة بألف درهم ثم باعته بثمن تسعمائة درهم بعد ما دخل العبد بها فانما تأخذ التسعمائة بمهرها ويصل
النكاح ولا ترجع المرأة الباقية على العبد وان عتق ولو كان على العبد رجل آخر دين ألف درهم فاجاز الغريم بيع العبد من المرأة
كانت التسعة بين الغريم وبين المرأة يضرب فيها الغريم بألف والمرأة بالالف ولا تتبع المرأة بعد ذلك ويتبعه الغريم بما بقي من دينه هذا
عتق * رجل تزوج امرأة على حكمها جازا النكاح ولها ما حكمت بمقدار مهر المثل أو أقل (٣٨٣)

لم يصح حكمها على الزوج
مالم يرض به * ولو كان الحكم
للزوج فحكم بمقدار مهر
المثل أو أكثر جازا حكم
بأقل من مهر مثلها لم يصح
حكمه الا برضا المرأة وكان لها
مهر مثلها وكذا لو شرط في
النكاح حكم رجل أجنبي
فحكم بمقدار مهر المثل جاز
حكمه وان حكم بأكثر من
ذلك لا يصح حكمه على
الزوج وان حكم بأقل من
مهر المثل لا يلزمها حكمه
وكان لها مهر المثل * رجل
قال لامرأة تزوجتك على
دراهم ولم يذكرا العدد كان
لها مهر مثلها ولا يشبه هذا
الخلع اذا تزوج امرأة على
أقل من ألف ومهر مثلها
ألفان كان لها ألف درهم
لان النقصان عن الالف لم
يصح لمكان الجهالة فصار
كأنه تزوجها على ألف وان
كان مهر مثلها أقل من
عشرة قال محمد رحمه الله
تعالى لها عشرة دراهم *
رجل تزوج امرأة بألف
على ان لا ينفق عليها ومهر
مثلها مائة كان لها الالف
والنفقة اذا تزوج بذات
رحم محرم منه نحو الام
والبنت والاخت والعممة

ولو قال لها خذي طلاقك يقع من غيرنية كذا ههنا كذا في المحيط * مثل شمس الائمة الا وزجندى رحمه الله
تعالى عن امرأة قالت لزوجها لو كان الطلاق بيدي لطلقت نفسي ألف تطليقة فقال الزوج ٢ من
نيزه زار دادم ولم يقل ٣ دادم ترا قال يقع الطلاق امرأة قالت لزوجها طلقني ثلاثا فقال الزوج ٤
اينك هزارة لا تطلق من غيرنية * رجل طلق امرأته فقبل له في ذلك فقال ٥ دادمش هزار ديكر تطلق
ثلاثا من غيرنية امرأة قالت لزوجها ٦ من برتوسه طلاقه أم فقال الزوج ٧ يشي أو قال سه طلاقه
يشي أو قال سه مكوچه صد كوفهنا كله اقرار عنه بالثلاث فيقع عليها ثلاث تطليقات مثل الفقيه
أبو بكر رحمه الله تعالى عن قال لامرأته ٨ هزار طلاق تو يكي كردم قال يقع ثلاث تطليقات وكذلك
اذا قال ٩ هزار طلاق ترا يكي كنم ونوى الطلاق يقع ثلاثا كذا في الذخيرة * مثل نجم الدين رحمه الله تعالى
عن قال لامرأته نجتد النكاح بيننا احتياطا فقالت بين وجه الحرمه ونازعته في ذلك فقال ١٠ سزاي اين
زنكان اين است كه همجنين حرام مي داري قال يكون اقرارا بالحرمه ولو قال ١١ سزاي اين زنكان آنست
كه حرام داري ولم يقل ١٢ همجنين لا يكون اقرارا بحرمه هذه لعدم الاضافة بخلاف الاول لان قوله ١٣
اين زنكان وهمجنين تحقيق الحرمه منه كذا في الخلاصة في جنس المتفرقات * مثل شيخ الاسلام الفقيه
أبو نصر عن سكران قال لامرأته أتريدن أن اطلقك قالت نعم فقال بالفارسية ١٤ اكر توردن مني يك طلاق
دو طلاق سه طلاق قومي واخر جي من عندي وهو يزعم أنه لم يرد به الطلاق فالقول قوله كذا في المحيط
* مثل أبو بكر عن سكران قال لامرأته ١٥ بيزارم بيزارم تو مرا چیزی نباشی فقالت المرأة الى متى
تقول فاني أخاف لم يبق بيني وبينك شيء فقال الزوج ١٦ چنين خواهم فلما سمحها قال لم أذكر شيئا من ذلك
فقال أرجو أنهما لا تطلق وهي امرأته كذا في التتارخانية * في فتاوى النسفي رجل قال ١٧ آن زن كه
مرا بختانه است بسه طلاق وليست امرأته في بيته وقت الطلاق تطلق امرأته ولو قال ١٨ اين زن كه
مرا بایختانه اند راست بسه طلاق وليست هي في هذا البيت وقت الطلاق لا تطلق كذا في الخلاصة والمحيط
* في فتاوى النسفي اذا قال لامرأته المدخول بها ١٩ ترايك طلاق ترايك طلاق فهو بمنزلة قوله أنت طالق
أنت طالق كذا في الذخيرة * ولو قالت ٢٠ مرا طلاق ده ومرا طلاق ده ومرا طلاق ده فقال دادم تقع ثلاث
ولو قالت ٢١ مرا طلاق ده مرا طلاق ده فقال دادم تقع واحدة ولو قالت ٢٢ مرا طلاق كن

ترجة
٢ وأنا أيضا أعطيت ألف طلاق ٣ أعطيتك ٤ هالك ألفا ٥ أعطيتها ألفا آخر ٦ أنا طالق منك ثلاثا
٧ أكرتو قال أكثر من ثلاث تطليقات أو قال لا تقولي ثلاثة قولي كم مائة ٨ ألف تطليقتك جعلتها واحدة
٩ ألف تطليقتك اجعلها واحدة ١٠ الاثني بهذه النساء نقبين مع الحرمه هكذا ١١ الاثني بهذه
النساء نقبين مع الحرمه ١٢ هكذا ١٣ هذه النساء وهكذا ١٤ ان كنت امرأتى طليقة وطاقتين
وثلاث طلاقات ١٥ أنا متا دمتا دمتا أنت لم تكوفي شيئا ١٦ أريد هكذا ١٧ المرأة التي هي في البيت
بثلاث طلاقات ١٨ هذه المرأة التي هي في هذه الدار بثلاث تطليقات ١٩ لك طليقة لك طليقة ٢٠ اعطني
الطلاق واعطني الطلاق فقال أعطيت ٢١ اعطني الطلاق اعطني الطلاق اعطني الطلاق
فقال أعطيت ٢٢ طلقني طلقني فقال فعلت فعلت فعلت

والخالة أو تزوج بامرأة أبيه أو ابنه ودخل بها لاحد عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه مهر مثلها بالغ وقال أبو يوسف ومحمد
والشافعي رحمه الله تعالى ان علم انها ذات رحم محرم منه عليه الحد ولا مهر عليه وان لم يعلم كان عليه المهر ولا حد عليه اذا تزوج امرأة
على ألف الى سنة كان لها الالف بعد سنة وله ان يدخل بها قبل السنة وقبل ان يعطى شيئا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو
يوسف رحمه الله تعالى أولا كما قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ثم رجعت وقال لها ان تمنع نفسها حتى يوفيا عشرة دراهم ثم رجعت وقال

لها ان تنفع نفسها حتى يوفى بها كل المهر اطارها الخطر البضع وثبت على ذلك اذا تزوج امرأة وسمى لها شيئين أحدهما مال والاخر ليس بمال لكن لها فيه منفعة كطلاق الضرة وان لا يخرجها من البلدة ونحو ذلك ولم يف بالشرط كان لها مهر المثل وهو المثل معتبر بنساء عشرينها من قبل الأب كالاخوات لأب والعمات وأعمات الأب من كانت مثلها في المال والجمال والسن والحسب والنسب والعصر في هذا البلد وقال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى مهر المثل (٣٨٤) يعتبر بقوم الأم من الخالات ونحوهن واذا وجب مهر المثل بحكم النكاح ثم طلقها قبل

الدخول بها كان لها المنفعة

*) (فصل في المنفعة) *

المنفعة ثلاثة أنواع درع وخيار ومنفعة على قدر حال الرجل فان كانت متعتها أكثر من نصف مهر مثلها كان لها المنفعة لا يزداد على نصف مهر المثل عندنا وكذا لو تزوج امرأة ولم يسم لها مهرًا ثم فرض لها الزوج او القاضي مهرًا ثم طلقها قبل الدخول بها كان لها المنفعة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأبي يوسف الآخر وقال أبو يوسف أولا والشافعي رحمهما الله تعالى لها نصف الفروض ولو تزوج امرأة ولم يسم لها مهرًا أو كفل رجل بمهر المثل جازت الكفالة كما تجوز الكفالة بالسمى فان دخل بها الزوج يؤخذ الكفيل بمهر المثل وان طلقها قبل الدخول بها ووجبت المنفعة لا يؤخذ الكفيل بالمنفعة ولو أخذت المرأة بالسمى أو بمهر المثل رهنًا جاز فان أخذت رهنًا بالسمى وهلك الرهن ثم طلقها قبل الدخول ان هلك الرهن قبل الطلاق يلزمها رد نصف المهر لانها

مراطلاق كن مراطلاق كن فقال كرم كرم كرم تطلق ثلاثا وهو الاصح * ولو قالت لزوجها ٢ مراطلاق ده فقال ابن نيزاده وان يقع اذا نوى ولا يقع بدون النية كذا في الفصول العمادية في الفصل الثاني والعشرين في الخلع * امرأة قالت لزوجها ٣ من وكيل تو هستم فقال هستي فقالت طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج ٤ تو بمن حرام كشتي ما راجدا بايد بود ان نوى بالتوكيل الطلاق دون العدد تقع واحدة رجعية وان نوى المفارقة دون العدد تقع واحدة بائنة وهذا عندهما وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن لا يقع كالوكيل بالواحدة اذا طلق ثلاثا كذا في الخلاصة وعليه الفتوى * سئل نجيم الدين رحمه الله تعالى عن خالع امرأته ثم قال لها في عدتها ٥ دامت سه طلاق ولم يزد عليه قال ان نوى ثلاث تطليقات طلقت ثلاثا والا فلا ٦ زن را كفت ترا طلاق دادم مردمان ملامت كردند كفت ديكر دادم نكفت ويراونك كفت طلاق قال يقع اذا كان في العتة كذا في الفصول العمادية في الفصل الثاني والعشرين * رجل قيل له ٧ اين فلانه زن تو هستم فقال هست ثم قيل له ٨ اين زن تو سه طلاقه هست فقال هست وهو يزعم أنه لم يسمع قوله ٩ سه طلاقه وانما سمع ١٠ اين زن تو هست قالوا لا يصدق قضاء وهذا اذا قال ١١ زن تو سه طلاقه هست بصوت جهير أما اذا لم يكن كذلك صدق قضاء رجل قال لغيره ١٢ زن از تو سه طلاق كه اين كار نكرده فقال هز او طلاقه يكون جوابا حتى لو لم يكن هذا الشخص فعلى ذلك الامر لا يقع الطلاق كذا في الظهيرية * قالت لزوجها ١٣ من با تو عيباشم فقال الزوج ١٤ مباش فقالت طلاق بدست تو است مراطلاق كن فقال الزوج ١٥ طلاق ميكنم طلاق ميكنم وكررت ثلاثا طلقت ثلاثا بخلاف قوله ١٦ كتم لانه استقبال فلم يكن تحقية بالتسكيك * وفي المحيط لو قال بالعريضة أطلق لا يكون طلاقا الا اذا غلب استماله للعالم فيكون طلاقا وفي ايمان مجموع النوازل سئل نجيم الدين عن امرأة قالت لزوجها من برنوسه طلاقه أم فقال الزوج هلاهل تطلق ثلاثا قال لا الا أن ينوبها ولو قالت لزوجها ١٧ حلال خدا بر تو حرام فقال آرى حرمت عليه بتطليقة سئل نجيم الدين عن رجل قال لامرأته اذهبي الى بيت أمك فقالت ١٨ طلاق ده تا بروم فقال تو برو من طلاق دادم فرستم قال لا تطلق لانه وعد كذا في الخلاصة * ولو قال لها ١٩ ترا طلاق أو طلاق ترا هي طلاق ولا فرق بين التقديم والتأخير كذا في خزائن المفتين * سئل شيخ الاسلام نجيم الدين النسفي رحمه الله تعالى عن قال

٢ أعطى الطلاق فقال هذا أعطى أيضا وذلك ٣ أنا وكيك فقال أنت وكيلى ٤ أنت صرت على حرام اللائق بنا الانفصال ٥ اعطيتك ثلاث طلقات ٦ قال لامرأته اعطيتك الطلاق فلامه الناس فقال ثانيا أعطيت ولم يقل لها ولم يتلفظ بطلاق ٧ هل فلانة هذه امرأتك فقال نعم ٨ امرأتك هـ ذم طالق ثلاثا فقال نعم ٩ طالق ثلاثا ١٠ أهذه امرأتك ١١ امرأتك طالق ثلاثا ١٢ امرأتك طالق منك ثلاثا انك لم تفعل هذا الشيء فقال ألف تطليقة ١٣ أنا لا أكون معك ١٤ لا تكوفي فقالت اطلاق يبيدك طلقنى ٢٣ أطلق أطلق ١٥ سأطلق ١٦ حلال الله عليك حرام فقال نعم ١٧ طلقنى حتى اذهب فقال اذهبي أنت وأنا أرسل لك الطلاق دائما ١٨ لا الطلاق أو الطلاق لك

تصير مستوفية مهرها بلاك الرهن اذا كان بالرهن وفاء بالمهر وان هلك الرهن بعد ما طلقها قبل الدخول عندنا لامرأته تصير مستوفية نصف المهر وبهالك النصف الباقي أمانة كالأوهاب المرتين الدين من الراهن ثم هلك الرهن عندنا بهالك أمانة وعندنا ففرجه الله تعالى بهالك مضمونا بالدين هذا اذا كان رهنًا بالسمى وان كان رهنًا بمهر المثل وهلك ثم طلقها قبل الدخول بها كان على المرأة قيمة الرهن بسطة عنها قدر المنفعة وان هلك بعد الطلاق ان هلك قبل أن يتحدث المرأة حدًا بالمنفعة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى آخرا بهالك أمانة قولها

المتعة على الزوج وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أولاً وهو قول محمد رحمه الله تعالى بطلان بالمتعة ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ وإن أحدثت حجاباً بالمتعة بعد الطلاق ثم هلك الرهن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى آخر أهلك بغير المثل قبل المهر المثل وتنقص عنه المتعة وقال محمد وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول بطلان بالمتعة ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ إذا وقعت الفقرة بين الزوجين قبل لدخول بها بفعل من قبل المرأة كالردة وتقبيل ابن الزوج وخيار البلوغ (٣٨٥) من قبل الغلام أو المرأة وخيار العلق

إذا كانت المرأة أمة أو مكاتبه زوجها مولاها بآذانها وهي صغيرة أو كبيرة ثم عتقت واختارت نفسها يسقط كل المهر ولا يجب شئ وكذا لو كانت أمة فقتلها مولاها قبل الدخول بها عمداً أو خطأ يسقط كل المهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه لا يسقط شئ ولها كل المهر ولو قتلت الأمة نفسها عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان والصحيح أنه لا يسقط ولو أبت في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا صدق لها ما لم تحضر * ولو قتلت الحرة نفسها لا يسقط شئ من المهر عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى والجوسية إذا كانت في نكاح مجوسى فأسلم الزوج وأبت المرأة الإسلام يفرق بينهما ويسقط كل المهر

* (فصل في حبس المرأة نفسها بالمهر)

إذا زوجت المرأة ولها مهر معلوم كان لها أن تحبس نفسها لاستيفاء المهر فإن كان في موضع يهمل البعض

لامرأته وكانت له امرأتان ٢ سه طلاقاً أن يذكر ترا دادم وأين سه طلاق بوي دهن كفت أين سه طلاق بوي دادم وميدانم كه أين زن سه طلاق سه ديدكر كه خطاب باوى كرد طلاق شود يانه فقال نه أين طلاق شودونه آن رجل من عادته أن يقول إذا رأى صبياً ٣ أى ما درت شش طلاقه فسكرو من الخمر فأنا به فقلنه صبياً أجنيداً فقال ٤ روى ما درت شش طلاقه ولم يعلم أنه ابنه طلق امرأته ثلاثاً رجل طلق امرأته ثنتين فقبل له ٥ ياتنا آشتى كمت فقال ميان مادى وراهنى ميبايد لا تطلق امرأته ثلاثاً ولا يكون هذا إقراراً بالطاقت الثلاث امرأة قالت لزوجها ٦ من بروسه طلاق أم فقال توجه سه طلاقه وجهه هزار طلاقه لا تطلق امرأته كذافي الظهيرية * سئل بنجيم الدين رحمه الله تعالى عن قالت له امرأته ٧ مراراً يا بواش سيدن نيست مراراً طلاق ده فقال الزوج ٨ چون توروى طلاق داده شدو قال لم أفو الطلاق هل يصدق قال نعم ووافقه في هذا الجواب بعض الأئمة كذافي الذخيرة * رجل اتهم امرأته برجل ثم رأى ذلك الرجل في بيته فغضب وقال ٩ زن غررا طلاق دادم قبل يقع الطلاق إذا نوى وقيل بالوقوع من غيرنية * رجل جمع الأصدقاء وأمر امرأته أن تختذلهم طعاماً فلم تفعل وذهبت عن بيت الزوج فقال الزوج ١٠ زنيكه دوست و دشمن مراراً بنوداز من بسه طلاق ذكر في مجموع النوازل أنه تطلق امرأته رجل قال نخدمه وهم يذكرون امرأته بسوء ١١ جندان كرديد كه بسه طلاق كرديدش أو جندان كرديد كه سه طلاقه كرديدش يقع الطلاق عليها كذافي المحيط * ولو قال لها ١٢ دادمت يك طلاق وسكت ثم قال ١٣ دودو طلاق وسه طلاق تقع الثلاث ولو قال ١٤ ترايك طلاق وسكت ثم قال ١٥ دودو يقع الثلاث ولو قال دودو بغير الواو انوى العطف تقع الثلاث وإن لم ينو تقع واحدة كذافي الخلاصة * ولو قال ١٦ ترا طلاق دادم خرى يدى كفت خريدم وخوش راسه طلاق دادم شوى كفت رستى ان عنى بقوله ١٧ رستى الاجازة وقع الطلقات الثلاث والافواحدة رجعية كذافي العتابة * ولو قال لها ١٨ از تو بيزار شدم لا يقع بدون النية ولو قالت ١٩ بيزار شوا من دست باز دارا من فقال بيزار شدم تشترط النية ويقول لها هذا لا يصير حال مذاكرة الطلاق ولو قال لها ٢٠ مراراً يا كرى نيست و ترا بمن فى اعطينى ما كان لى عندك واذهبي حيث شئت لا يقع بدون النية كذافي الخلاصة * سئل بنجيم الدين رحمه الله تعالى عن قال لامرأته

٢ ثلاث طلقات تلك الأخرى أعطيتها لك وأنت أعطيتها هذه الثلاث طلقات فقال المرأة أعطيتها هذه الثلاث طلقات وأعلم أن هذه المرأة طلقت ثلاثاً فهل تطلق الأخرى التي كان الخطاب معها أم لا فقال لا تطلق هذه ولا تلك ٣ بأبها الذى أمه مطلقه ست طلقات ٤ اذهب بأبها الذى أمه مطلقه ست طلقات ٥ تعال حتى نصالحك فقال لا لازم مينا جاد من جديد ٦ أنا طالق منك ثلاثاً فقال أى ثلاث طلقات أنت وأى ألف تطلقه أنت ٧ أنا ليس لي معك انتظام أعطى الطلاق ٨ لمثل وجهك أعطى الطلاق ٩ طلقت المرأة القحبة ١٠ المرأة التي ليست لصديقي ولا لعدوى طالقة منى ثلاثاً ١١ فعلتم كثيرا حتى جعلتموها مطلقه بالثلاث ١٢ أعطيتك طلاقة ١٣ وطلقتين وثلاث طلقات ١٤ لك طلاقة ١٥ وثنتان ١٦ أعطيتك الطلاق هل اشتريت فقال اشتريت وأعطت نفسي ثلاث طلقات فقال الزوج خلصت ١٧ خلصت ١٨ زعلت منك ١٩ ازعل منى وآخر يذكعنى فقال صرت زعلانا ٢٠ ليس لي معك شغل وليس للشمعى شغل

(٤٩ - فتاوى أول) ويترك الباقي في الذمة إلى وقت الطلاق أو الموت كما هو عرف ديارنا كان لها أن تحبس نفسها لاستيفاء المهر وهو الذي يقال بالفارسية دست يمان وليس لها أن تطالبه بكل المهر فإن يمينوا قدر المهر يهمل ذلك وإن لم يمينوا شيئاً ينظر إلى المرأة وإلى المهر المدكوف في العقد أنه كم يكون المهر لئلا هذه المرأة من مثل هذا المهر فيجعل ذلك مجهولاً ولا يشترط ذلك بالربع ولا بالنسب وإنما ينظر إلى المتعارف لأن الثابت عرفاً كان ثابت شرطاً وإن شرطوا في العقد تجهيل كل المهر يجعل الكل مجهولاً ويترك العرف وإن كان البعض مجهولاً وأنه كان له أن

يدخل به لان الدخول بعد أداء المجل مشروط عرفا فيعتبر على كون مشروطا نصا وان كان كل المهر مؤجلا وشرط الدخول قبل أداء شيء كان له أن يدخل بها كما قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فان لم يدخل بها حتى حل الاجل كان له أن يدخل بها قبل اعطاء المهر ولو تزوج امرأته بمهر مجمل كان لها أن تخرج في حوائجها بغير إذن الزوج ما لم تقبض مهرها وكذا لو كان البعض مجعلا كان لها أن تخرج قبل أداء المجل وبعد أداء المجل ليس لها ان (٣٨٦) تخرج الا باذن الزوج صغيرة تزوجت فذهبت الى زوجها قبل قبض الصداق

كان لمن له حق امساكها قبل النكاح ان يرتد بها الى منزله ويمنعها من الزوج حتى يدفع الزوج مهرها الى من له حق القبض لان منع النفس بالصداق حق المرأة فلا يبطل ذلك بابطال الصغيرة وكذا الرجل اذا زوج ابنته أخيه وهي صغيرة وسلمها الى الزوج قبل قبض الصداق كان له ان يمنعها من الزوج لان الم لا يملك تسامها الى الزوج قبل قبض الصداق فلم يصح تسليمها اذا اراد الرجل أن يتقل المرأة من بلد الى بلد بغير إذنها ان كان ذلك قبل ايقام المهر لا يملك وله ذلك بعد ايقام المهر في ظاهر الرواية وقال أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى لا يملك نقلها من بلد الى بلد وان أوفاهام مهرها وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لان الزمان قد فسد يخاف عليها من الضر في القرية ما لا يخاف عليها في عسيرتها وله ان يخرجها من المصر الى القرية ومن القرية الى المصر ومن القرية الى القرية لان النقل الى مادون السفر لا يعد غربة ويكون ذلك بمنزلة النقل من محله الى محله رجل زوج ابنته الصغيرة كان له ان يطالب الزوج بالمهر وليس له ان يطالبه بالنفقة اذا كانت لا تطيق الرجال فتاوى ولا تحتل الجماع لان النفقة حواء الاحتباس لحق الزوج والصغيرة التي هذه حالها لم تكن محبوسة لحق الزوج أما المهر بدل البضع وقد ملك بضمه ما فيطالب به امرأته زوج ابنتها الصغيرة وقبض مهرها ثم أدركت الصغيرة وطلبت المهر من الزوج فان كانت الام وصية لم يكن لها ان تطلب المهر من الزوج لانه يرى بدفع المهر الى الام وان لم تكن وصية كان لها ان تأخذ المهر من زوجها ثم يرجع بذلك على الام لان الام

٢ برخزو بخانة مادر وروسه ماه عده من بدارتم قال دادمت يكي طلاق ثم قال ابن سخن آخرين بدان كفتم كه بايد كه معنی سخن اول ندانسته باشی هل له أن يتزوجها بعد ذلك قال لا وقد طلقت ثلاثا كذا في الظهيرية * ولو قال لها ٣ نوازم چنان دوری چنانكه مکه از مدینه لا يقع الطلاق بدون النية رجل قال لاخر ٤ زن تو بر تو هزار طلاقه است فقال له الآخر ٥ زن تو بر تو نیز هزار طلاقه است أفنى الشيخ الامام النسفي أنه تطلق امرأته قال رحمه الله تعالى ولكن هذا في رواية ابن سماعة وفي ظاهر الرواية لا تطلق ولو قال لامرأته ٦ تو مرا نشانی تا قیامت أو همه عر لا يقع الطلاق بدون النية ولو قال ٧ و بر اشوی حلال می باید صارت مطلقة الثلاث كذا في الخلاصة * ولو قال لها ٨ تو حمله خویشتن كن لا يكون اقرارا منه بالثلاث ولو قال ٩ حمله زن ان كن يكون اقرارا بالثلاث اذا نوى ولو قال ١٠ میان ماراه نیست ان نوى الثلاث فثلاث والا فلا شيء ولو قال ١١ این ساعت میان ماراه نیست ليس بشيء بلانية لو قال ١٢ میان ماد بو اراهنین می باید لا يقع كذا في الوجيز للكردري * قالت مرا طلاق ده مرسه ثم قالت دادی فقال دادم نه ان قال مثقلا فانه يدل على الرد لا يقع وان قال مخفيا يقع وكذلك لو قال دادم ولم يقل نه كذا في التارخانية ناقلا عن الحجة * في مجموع النوازل امرأته قالت لزوجها ١٣ آخر زن تو ام فقال الزوج ١٤ نه توفونه زنی تو لا يقع بهذا شيء كذا في المحيط * ولو قال ١٥ تو زن من نبی لا يقع وان نوى هو المختار كذا في جواهر الاخلاط * سئل الدوبسي عن قال لامرأته ١٦ هشته هشته حرامی حرامی قال لا يصدق في انه لم يرد به الطلاق وطلقت ثلاثا كذا في الحاوي * في النسفة سئل عن امرأته قالت لزوجها ١٧ با تو نمی باشم قال ناباشیده كبر فقالت ابن چه سخن بود آن كن كه خدای تعالی ورسول خدا فرمود نیکو و بیکو طلاق تا بروم فقال طلاق کرده کبر برو هل يقع الطلاق ان نوى الايقاع تقع واحدة قيل أليس قوله ١٨ طلاق کرده کبر واحدة وقوله برو واحدة فقال يراد بها الواحدة الا أن نوى اثنين فتصح كذا في التارخانية * سئل شيخ الاسلام عطاء بن حزمة عن طلق امرأته طلقتين ولا يدري من حيث الظاهر وقوع الثلاث عليها فقيل له لم لا تزوجهما فقال ١٩ وی مرا نشاید تاروی دیگری نه بیند ثم يقول عنيت به وجهه أبيها وأمه او لم أطلق ثلاثا قال ٢٠ این افراد بود بیه طلاق شد کی آن زن بچکم كذا في الظهيرية * في

ترجہ
٢ قومی واذهي الى بيت أمك واعتدى الثلاثة أشهر مني ثم قال أعطيتك طلاقا ثم قال وهذا الكلام الاخير قلته ثلاثا كوفي جاهله بمعنى الكلام الاول ٣ أنت بعدي معني مثل بعد مكة عن المدينة ٤ امرأتك عليك طالق ألفا ٥ امرأتك مطلقة عليك أيضا ألف تطليقة ٦ أنت لاتليقين لي الى يوم القيامة أو مدة العمر ٧ اللازم لها زوج محلل ٨ افعلي حيلة نفسك ٩ افعلي حيلة النساء ١٠ ليس فينا طريق ١١ في هذه الساعة ليس بيننا طريق ١٢ اللازم بيننا جدار من حديد ١٣ أنا امرأتك ١٤ لأنك ولا زوجيتك ١٥ أنت لست امرأتی ١٦ مطلقة مطلقة بالسكون أنت حرام انت حرام ١٧ أنا لا أكون معك قال افرضي عدم الكون فقالت ما يكون هذا الكلام افعلي ما أمر الله تعالى ورسوله به وقل الطلاق جيدا لاذب فقال افرضي أن الطلاق وقع اذهي ١٨ افرضي أن الطلاق وقع وقوله اذهي ١٩ لاتليق لي مالم تزوجه آخر ٢٠ يكون هذا اقرارا بثلاث طلاقات تلك المرأة حكما

محلها الى محله * رجل زوج ابنته الصغيرة كان له ان يطالب الزوج بالمهر وليس له ان يطالبه بالنفقة اذا كانت لا تطيق الرجال فتاوى ولا تحتل الجماع لان النفقة حواء الاحتباس لحق الزوج والصغيرة التي هذه حالها لم تكن محبوسة لحق الزوج أما المهر بدل البضع وقد ملك بضمه ما فيطالب به امرأته زوج ابنتها الصغيرة وقبض مهرها ثم أدركت الصغيرة وطلبت المهر من الزوج فان كانت الام وصية لم يكن لها ان تطلب المهر من الزوج لانه يرى بدفع المهر الى الام وان لم تكن وصية كان لها ان تأخذ المهر من زوجها ثم يرجع بذلك على الام لان الام

اذلم تنكح وصية لم يكن لها حق القبض ولا التصرف في مالها فكان الدفع اليها كالدفع الى أجنبي وكذا الجواب فيما سوى الاب والجداني
 الاب والقاضي لان غيره هو لا يملك التصرف في مال الصغيرة ولا يملك قبض صدقها وان كان عاقدا بحكم الولاية والوكالة رجل زوج ابنته
 وهي بكر أو صغيرة وطلب مهرها من الزوج كان لذلك اذا كان الزوج مقرا بالنكاح والمهر ومقرا بأنه لم يدخل بها وكان للاب ان يخاصم
 الزوج في المهر والنفقة ولا يشترط احضار المرأة عندها ولو وهب الزوج لها (٣٨٧) هبة أو بعث اليها هدية لم يكن قبض الاب

قبضها وكان للزوج أن
 يأخذ ذلك من الاب وان
 كانت المرأة بالغعة نيبأ أو
 كانت بكرا وكان الزوج
 جاحدا لم يكن للاب أن
 يخاصم الزوج الا بوكالتها
 فان قال الزوج دخلت بها
 فليس لك أن تأخذ الصداق
 الا بوكالتها وأنكر الوكالة

وقال الاب لابل هي بكري
 منزلي ولاينة للزوج وطلب
 من القاضي تحليف الاب
 على العلم بذلك عن أبي يوسف
 رحمه الله تعالى انه يحلف
 لان الاب لو أقر بذلك صح
 اقراره على نفسه وتطل
 خصومه فيحلف وذكر
 الخصاص في أدب القاضي
 انه لا يحلف لانه لا يدعى على
 الاب شيئا فلا يحلف الاب
 كالوكيل بقبض الدين
 اذا قال له الغريم ان الموكل
 قد أبرأني عن الدين أو قد
 أوفيت به وأراد أن يحلف
 الوكيل ليس له ذلك فان قال
 الزوج انه يأخذ الصداق
 ولا يسلم البنت فان تصادقا
 ان البنت صغيرة لا يحتمل

الجماع أمر الزوج بدفع
 الصداق الى الاب ولا يلتفت
 الى كلام الزوج وان قال
 الاب هي بكيرة لا أعرف

فتاوى النسق رجل قال لامرأته بعد ما قالت له في خصومة وقعت بينهما ٢ من باوتعياثها اكرنباني
 بس أنت طالق واحدة وثنتين وثلاثا فقلت ٣ مياشم يقع الثلاث وعلى هذا رجل لامه أبوه لاجل
 أمر أنه فقال الابن ٤ اكر تراخوش نيسيت بس دادمش سه طلاق فقال الاب ٥ مراخوش است وهو
 نظير مسئلة الشتم والمجازاة - تي لولم يقل ٦ بس يكون تعليقاً والمثلثان لانتشبهان قوله لها ٧ اكر مرا
 تخواهي ترا طلاق فقلت مخواهم لا تطلق لان هذا تعليق بالارادة وانها أمر باطن لا يوقف عليه فيتعلق
 بالاختيار وأما قوله ٨ بس دادمش فتحقيق كذا في الخلاصة * ولو قال لامرأته ٩ دورباش ازني يقع
 اذا نوى ولو قال ١٠ بيزارم از زن وخواسته ان ان نوى طلاقا يكون طلاقا ولا فلا هكذا في التارخانية
 والله أعلم بالصواب

(الباب الثالث في تفويض الطلاق) وفيه ثلاثة فصول

* (الفصل الاول في الاختيار) * اذا قال لامرأته اختاري ينوي بذلك الطلاق أو قال لها طلقي نفسك
 فلها أن تطلق نفسها مادامت في مجلسه ذلك وان تناول يوماً أو أكثر ما لم تقم منه أو تأخذ في عمل آخر وكذا
 اذا قام هو من المجلس فالامر في يدها مادامت في مجلسه اولى للزوج أن يرجع في ذلك ولا ينهاها عما جعل
 اليها ولا يفسخ كذا في الجوهرة النيرة * اذا قامت عن مجلسه اقبل أن تختار نفسها وكذا اذا اشتغلت بعمل
 آخر بعلم انه كان قاطعاً ما قبله كما اذا دعت بطعام لتأكله أو نامت أو نطشت أو اغتسلت أو اخضبت أو
 جامعها زوجها أو خاطبت رجلاً بالبيع والشراء فهذا كله يبطل خيارها كذا في السراج الوهاج * ولو
 شرب ماء لا يبطل خيارها لانهم اشرب لتتمكن من الخصومة وكذلك اذا كت شيئا يسيراً من غير أن تدعو
 بطعام كذا في التبيين ان نامت قاعدة أو لبست ثياباً من غير أن تقوم أو فعلت فعلاً قليلاً يعلم انه ليس
 باعراض لم يبطل خيارها ولو قالت ادعوا لي شهداء أنهم ذهبوا على اختياري أو ادعوا لي أبي لاستشيريه أو
 كانت قائمة فالتكاث أو قدمت فهي على خيارها وكذا اذا كانت قاعدة فالتكاث فهي على خيارها على
 الاصح وان اضطجعت فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان احدهما يبطل خيارها وبه قال زفر رحمه
 الله تعالى والثانية لا يبطل * وان كانت قائمة فركبت بطل خيارها وكذا اذا كانت على دابة فركبت على
 دابة أخرى كذا في السراج الوهاج * ولو كانت متكئة فاستوت قاعدة لا يبطل خيارها كذا في الظهيرية
 ولو كانت راكبة فترزت أو على العكس بطل خيارها كذا في الخلاصة * وان كانت تسير على دابة أو في
 محمل فوقفت فهي على خيارها وان سارت بطل خيارها الا أن تختار مع سكوت الزوج لان سير الدابة
 ووقوفها مضافان اليها فاذا سارت كان كمجلس آخر كذا في الاختيار شرح المختار * ولو كانت على دابة واقفة
 فسارت بطل خيارها وان كانت واقفة فاجابت ثم سارت أو كانت سائرة فاجابت كما سمعت في خطوتها تلك

٢ ان الأناكون معك اذ لم تكون في حينئذ ٣ اكون ٤ ان كانت ليست تعجبك حينئذ أعطيها ثلاث
 طلقات ٥ تعجبي ٦ حينئذ ٧ ان كنت لا تريدني فلك طلاق فقلت أريدك ٨ حينئذ أعطيها
 ٩ كوني بعيدة عني ١٠ أنا متان من النساء ومن تزوجهن

مكانها ولا أقدر على تسليمها ومع ذلك يريد أخذ الصداق من الزوج ليس له ذلك وان قال الاب هي بكيرة في منزلي أنا أخذ صداقها وأجهزها به
 والزوج يطلب تسليم المرأة فان القاضي بأمر الزوج بدفع الصداق الى الاب لان العادة تجرت بتعجيل الصداق وتأخير تسليم المرأة والثابت
 عرفاً كالثابت شرطاً لانه يأخذ من الاب كفيلاً بأمر حتى لو سلم البنت اليه برئ التكفيل وان عجز عن تسليم البنت يتوصل الزوج الى حقه
 بأخذ المال من الكفيل لان الاب اذا كان عاجزاً عن تسليم البنت لا يكون له حق قبض الصداق اذا كانت بكيرة وان كانت الخصومة بين

الاب والزوج في مصر آخر كان عقد النكاح عمة او كان عقد النكاح في مصر الذي اختم فيه ثم اتت المرأة الى مصر آخر بأن كانت الخصرمة بينهما بالكوفة والمرأة بالبصرة فقال الابانا اخذنا صداق ههنا واسلمها اليه بالبصرة فان القاضي بأمر الزوج حتى يدفع الصداق الى الاب ثم يذهب الى البصرة فباخذها عمة ولا يجب على الاب حمل المرأة الى زوجها رجل زوج بكر بالغه برضاها بهر مسمى ثم اخذ بالمسمى ضيعة فأخبرت بذلك (٣٨٨) فردت اخذ الضيعة قالوا ان كان في موضع تعارفوا اخذ الضيعة بالمهر لم يصح

ردها لانه لما كان متعارفا كان ذلك قبض المهر والاب يملك قبض صداق البكر وان لم يكن متعارفا لا يجوز اخذ الضيعة عليها لانه اشترى الضيعة بماله والاب لا يملك الشراء على البالغة وفي بلادنا اخذ الضيعة متعارفا في الراسين في الامم وأخذ السود مكان البيض أو على العكس بمنزلة اخذ الضيعة لأملاك اذا لم يكن متعارفا وفي الآثار اخذ الدواب بالمسمى متعارفا كاخذ الضيعة في الراسين هذا اذا كانت بالغة فان كانت صغيرة فأخذ الاب بالمسمى ضيعة بأضعاف قيمتها لم يكن ذلك متعارفا في ذلك الموضع لا يجوز فعل الاب عليها لانه لا يملك الشراء عليها بأضعاف القيمة وان كان ذلك متعارفا جاز ويكون ذلك بمنزلة قبض المسمى رجل قبض صداق ابنته ثم ادعى انه رده على الزوج وصدقه الزوج وكذبه الابنة قالوا ان كانت بكر الا يصدق الاب الابنة لانه يملك قبض صداق البكر فاذا برئ الزوج بقبضه لا يملك الرده عليه

بانت منه وكذلك الجواب ان كانت ماشية وان سبقت خطوتها اجوابها لم تبين منه وان كانت الدابة سائرة فوقه فبقي خيارها ولو كانت في بيت فبقت من جانب الى جانب بقي خيارها والسنية كالبيت لا كالدابة قال شمس الأئمة الخلو في رحمه الله تعالى سواء كان على الدابتين أو على دابة واحدة أو كانت هي على دابة وهو يمشي أو كانا في سفينتين أو في سفينة واحدة أو في محملين أو في محمل واحد حتى لو كانا على عاتق رجل واحد واختارت نفسها في خطوتها تلك بانت منه والافلا كذا في الفصول العبادية في الفصل الثالث والعشرين * وفي المحمل بقوده الجمل وهما فيه لا يبطل كذا في العتائية * وان كانت محتمية فتربعت أو كانت متربعة فاحتبت لا يبطل خيارها كذا في الظهيرية * رجل خيرا مهر أنه يقبل أن تختار نفسها أخذ الزوج يدها فقامها أو جامعها طوعا أو كرها خرج الامر من يدها * في مجموع النوازل وفي الاصل من نسخة الامام خواهر زاده مخيرة اذا قامت لتدعو الشهود بان لم يكن عندها أحد يدعو الشهود لا يخلو اما أن تتحول عن موضعها أو لم تتحول فان لم تتحول لا يبطل الخيار بالاتفاق وان تحولت عن موضعها اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى بناء على أن المعتبر في بطلان الخيار اعراضها أو تبديل المجلس عند البعض أيهما وجد وعند البعض الاعراض وهذا أصح حتى لو قالت المرأة ٢ خويشتن خريدم فقام الزوج وجاء إليها ومشي خطوة أو خطوتين وقال ٣ فروختم صح الخلع وهذابوا فاقول البعض كذا في الخلاصة * وان ابتدأت الصلاة بطل خيارها فرضا كانت الصلاة أو واجبة أو نفلا فان خيرها وهي في الصلاة فاقتمت فان كانت في صلاة الفرض أو الواجب كالوتر لا يبطل خيارها حتى تخرج من الصلاة وان كانت في صلاة التطوع فان سلمت على رأس الركعتين فهي على خيارها وان زادت على الركعتين بطل خيارها ولو خيرت وهي في الاربع قبل الظهر فاقتمت ولم تسلم على رأس الركعتين اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يبطل خيارها كافي التطوع المطلق وقال بعضهم لا يبطل وهو الصحيح كذا في البدائع * وان سبحت أو قرأت شيئا سيرا لم يبطل خيارها وان طال بطل كذا في الجوهرية النيرة * ولو قالت اعطني كذا ان كنت تطلقني بطل حتى لو طلقت لا يقع ولو قالت لم لا تطلقني بمسالك ثم طلقت نفسها يقع ذكره في الفتاوى * واذا خيرها وأخبرت بالشيعة ينبغي أن تقول اخترت ما كذا في العتائية * ولو خيرها فم تسمع أو كانت غائبة قلها الخيار في مجلس علمها ولو قال الزوج علمت في مجلس القول وأنكرت المرأة فالقول لها كذا في محط السرخسي * ثم لا بد من النية في قوله اختاري فان اختارت نفسها في قوله اختاري كانت واحدة بائنة ولا تكون ثلاثا وان نوى الزوج ذلك كذا في الهداية * فاذا اختارت نفسها فأنكرت قصد الطلاق فالقول له معيمنة أما اذا خيرها بعد هذا كره الطلاق فاختارت نفسها ثم قال لم أنوال الطلاق لم يصدق في القضاء وكذا اذا كانا في غضب واذا لم يصدق في القضاء لا يسع المرأة أن تقيم معه الا بنكاح مستقبل كذا في فتح القدير * وفي المحيط لا بد من ذكر النفس أو التطليقة أو الاختيار في أحد الكلامين لوقوع الطلاق بان قال الزوج اختاري نفسك أو اختاري تطليقة أو اختاري اختيارا أو قالت المرأة اخترت نفسي أو اخترت تطليقة أو اختارته وقع الطلاق بذلك * أما لو قال اختاري فقالت اخترت فلم يقع شيء * ولو قال لها اختاري فقالت فعلت فكذا

ترجمة
٢ اشترت نفسي ٣ بعث

وان كانت ثيبا كان القول قول الاب لانه لا يملك قبض صداق الثيب فانادى الزوج اليه كان أمانة في يده والمودع اذا ادعى رد المودعة كان القول قوله رجل زوج ابنته الصغيرة فادركت وقد دخل بها الزوج وطلبت مهرها من زوجها فقال الزوج دفعت الى أبيك حال صغرنا وصدقه الاب لا يصح اقرار الاب اياها لانه لا يملك قبض الصداق في هذه الحالة فلا يملك الاقرار به ولها أن تأخذ المهر من زوجها فلا يرجع الزوج بذلك الى الاب لان الزوج أقره بقبض الاب في وقت كان الاب ولاية القبض فلا يرجع

ولا

عليه كالأو كبل يقبض الدين إذا أقر يقبض الدين وصدة المديون وكذبه الطالب ولو كان الاب حين قبض المهر من زوجها قال
أخذ منكم على أن أبرئكم من ابنتي والمسئلة بحالها كان للمرأة أن تأخذ المهر من الزوج، يرجع الزوج بذلك على الاب كالأو كبل يقبض
الدين إذا قال للمدبون أخذ منكم على أن أبرئكم من فلان صاحب الدين ثم أنكر الطالب الوكالة وأخذ المال من المديون كان للمدبون أن
يرجع بذلك على الوكيل * امرأه سلمت نفسها إلى الزوج وأقبل استيفاء المهر (٣٨٩) ثم منعت نفسها لاستيفاء المهر كان

لهذا في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وقال
أبو يوسف ومحمد رحمهم الله
تعالى ليس لها أن تمنعه من
الوطء واشتهت الروايات
عنها في الامتناع عن
المسافرة وعلى قول أبي
القاسم الضار رحمه الله
تعالى لها أن تمنع عن
المسافرة وان استوفت
مهرها وقد ذكرنا * امرأة
ماتت فقال الزوج وهبت
مهرها مني في صحته أو قالت
الورثة لا يسأل وهبت في
مرضها الذي ماتت فيه
قال بعض مشايخنا رحمه
الله تعالى القول قول الزوج
وذكر في وصايا الجامع الصغير
ما يدل على أن يكون القول
قول الورثة لأنهم أنكروا
سقوط الدين ولأن الهبة
حدث في حال إلى أقرب
الأوقات * امرأه طالبت
زوجها بغير مهر فقال الزوج
مرأة وفيها ومرة قال أدبت
إلى أبيها قالوا لا يكون
متنقضا لان الأداء إلى الاب
وهو يقبض للبنت بمنزلة
الاداء إليها * امرأة أقرت
أنها مدركة ووهبت مهرها
من زوجها قالوا ينظر إلى
قدتها فان كان قدتها قدر

ولا يقع شيء بخلاف ما لو قال اختاري نفسك فقالت فعلت حيث يقع كذا في غاية السروجي * ويشترط
ذكر النفس متصلا وان انفصل فان كان في المجلس صح والافلا وتكرار قوله اختاري يقوم مقام ذكر
النفس وكذا قوله اختار أبي أو أمي أو أهلك أو أهلك في غنى عن ذكر النفس كذا في التبيين * بخلاف
قولها اخترت قومي أو ذارحم محرم لا يقع وينبغي أن يحمل على ما إذا كان لها أب أو أم أما إذا لم يكن ولها أخ
فينبغي أن يقع ولو قال اختاري فقالت اخترت نفسي لابل زوجي يقع ولو قدمت زوجي لا يقع ولو قالت
اخترت نفسي أو زوجي لم يقع ولو عطف بالواو فلا اعتبار لاقدم وبلغ ما بعده ولو خيرها ثم جعل لها أن يقع على
أن تختارها فاختارته لا يقع ولا يجب المال كذا في فتح القدير * ولو قال لها اختاري فقالت اخترت ثم قالت
عزيت نفسي ان كان ذلك في المجلس طلقت وصدة وان قالت بعد اقامت عن المجلس لا تطلق ولا يقبل
قولها كذا في فتاوى قاضيخان في فصل الطلاق الذي يكون من الوكيل أو من المرأة * ولو قال لها اختاري
فقالت أنا اختار نفسي فهي طالق استحبنا كذا في الهداية * ولو قال لها اختاري فقالت أبنت نفسي أو
سحمت نفسي أو طلقت نفسي كان جوابا ويقع به الطلاق بأننا كذا في السراج الوهاج * وان كان
التفويض مقرونا بذكر الطلاق بان قال لها اختاري الطلاق فقالت اخترت الطلاق فهي واحدة درجة
* وان ذكر الثلاث في الخبر بان قال لها اختاري ثلاثا فقلت اخترت يقع الثلاث كذا في البدائع * ولو قال
لها اختاري اختاري اختاري فقالت اخترت الاولى أو الوسطى أو الاخيرة أو اختارة وقع الثلاث بلائنة
وكذا لا يحتاج فيه إلى ذكر النفس كذا في رواية الجامع وفي رواية الزيادة تشترط النية وان كرر قوله
اختاري * ثم وقوع الثلاث بقولها اخترت الاولى أو الوسطى أو الاخيرة قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وعنده ما تطلق واحدة (١) * ولو قالت اخترت اختارة أو الاختارة أو مرة أو مرة أو دفعة أو دفعة أو
بواحدة أو اختارة واحدة تقع ثلاث في قولهم جميعا ولا فرق بين أن يذكر الآخر بين أو أو أو أو ثم أولم
يذكر كذا في التبيين * ولو قالت طلقت نفسي أو قالت انطلق فهو جواب لكل وتطلق ثلاثا كذا في
المحيط * ولو قال لها اختاري ثلاث مرات فقالت اخترت التطليقة أو اخترت التطليقة الاولى تقع واحدة
بالاجماع كذا في الظهيرية * ولو قال لها اختاري اختاري اختاري أو ذكر التخيير بحرف الفاء فقالت قد
طلقت نفسي واحدة أو اخترت نفسي تطليقة فهي واحدة بلائنة كذا في البدائع * ولو قالت اخترت نفسي
قبل تكرار الزوج بطل ما بعده كذا في العتابة * وإذا قال لها اختاري اختاري اختاري فقالت قد اطلت
واحدة بطل ذلك كله كذا في المحيط * وان قال لها اختاري اختاري اختارت نفسها فقال
الزوج نويت بالاول الطلاق وأردت بالآخرين أن أفهمها لم يصح في القضاء ويدين فيما بينهما وبين الله
تعالى كذا في السراج الوهاج * ولو قال اختاري اختاري اختاري بالف فقالت اخترت جميع ذلك وقعت
الاوليان بلائني والثالثة بالف وكذا لو قالت اخترت نفسي اختارة أو واحدة أو واحدة كذا في معراج
الدرية * وان قالت اخترت نفسي بالاولى أو الوسطى أو الاخيرة فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وعنده ما ان اختارت بالاولى والوسطى تقع واحدة بلائني وان اختارت بالثالثة تقع بالف كذا في الكافي
* ولو قالت طلقت نفسي واحدة أو اخترت نفسي تطليقة فهي واحدة بلائنة فبعد ذلك تسأل المرأة عن ذلك

(١) قوله وعنده ما تطلق واحدة هو المختار في الدر وغيره اهـ معجمه

المدركات صح اقرارها حتى لو قالت بعد ذلك ما كنت مدركة لم يقبل قولها وان لم يكن قدتها قدر المدركات لا يصح اقرارها قال مولانا
رضي الله تعالى عنه وينبغي للقاضي أن يمتنع في ذلك ويسألها عن سنها ويقول لها بماذا عرفت ذلك كالأو قال في غلام أقر بالبلوغ ان
القاضي يسأله عن وجهه ويمنع في ذلك رجس اشترى لامرأته متاعا ودفع اليها بضارها حتى اشترت متاعا ثم اختلفا فقال الزوج
هو من امرأه فقالت المرأة هدية ذكر في الكتاب ان النول قول الزوج الا في الطعام الذي يؤكل وفسر ذلك وقالوا ان كان غلاما أو دابة

أو عسلاً أو سيبا يني كان القول فيه قول الزوج وإن كان مثل اللحم والخبز أو لشيء الذي لا يقبل فيه قول الزوج وقال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى كل متاع لا يجب على الزوج شراؤه لها كان القول فيه قول الزوج إنهم من المهر وما كان واجبا على الزوج مثل الدرع والحمار ومتاع البيت لا يقبل فيه قول الزوج فقبل له الخف والملاة قال ليس على الزوج أن يهيئ لها أمر الخروج وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى قول أبي القاسم (٣٩٠) الصفار رحمه الله تعالى حسن وبه نقول * رجل بعث إلى امرأته متاعا وبعث أبو

المرأة إلى الزوج متاعاً أيضاً
قال الزوج الذي بعثته كان
صدافاً كان القول فيه قول
الزوج مع عيینه فان حلف
ان كان المتاع قائماً كان للمرأة
ان ترد المتاع لانها لم ترض
بكونه مهر او يرجع على
الزوج بما بقي من المهر وان
كان المتاع هالكا ان كان
شيئاً مثلياً ردت على الزوج
مثل ذلك وان لم يكن مثلياً
لا ترجع على الزوج بما بقي
من المهر وأما الذي بعث
أبوا المرأة ان كان هالكا
لا يرجع على الزوج بشئ
وان كان قائماً وكان الأب
بعث ذلك من مال نفسه
يسترد من الزوج لانه هبة
لغير ذي رحم محرّم فكان له
أن يرجع وان بعث الأب
ذلك من مال الابنة البالغة
برضاها فلا رجوع فيه لانه
هبة من المرأة وأحد
الزوجين اذا وهب من الآخر
لا يرجع * رجل تزوج
امراً وبعث اليها هدايا
وعوضت المرأة لذلك عوضاً
وزفت اليه ثم فارقها فقال
الزوج كنت بعثت ذلك
عارية وأراد ان يسترد
وأرادت المرأة استرداد
العوض أيضاً قالوا القول

لا زوج في مناعه لانه انكر التملك ولما رآه ان يسترد ما بعث لانها تزعم انها بعثت عوضا للهبة فاذا لم يكن ذلك هبة المحيط
لم يكن ذلك عوضا فكان لكل واحد منهما أن يسترد متعانه وقال أبو بكر الاسكاف ان صرحت حين بعثت انها عوض فكذلك وان
لم تصرح بذلك لكنها حست وبوت ان يكون عوضا كان ذلك هبة منها وبطلت نيتها رجل خطب ابنة رجل فقال أبو البنت بلى ان
كنت تنقد المهر الى ستة أشهر أو الى سنة أو زوجهما منك ثم الرجل بعد ذلك بث هدايا الى بيت الابولم يقدر على ان ينقد المهر فلم يزوج

منه هل له أن يستر ما بعث قالوا ما بعث اللهم وهو قائم أو هالك يسترد وكذلك ما بعث هدية وهو قائم فاما الهالك والمستهلك فلا شيء له في ذلك امرأة لها ما يملك قالت لزوجهما أنفق عليهم من مهرى ففعل فقالت لأحسبه من مهرى لانك استخدمتهم قال أبو القاسم البلخي رحمه الله تعالى ما أنفق عليهم بالمعروف يصكون من المهر رجل زوج ابنته وسلمها الى زوجها بجهاز ثم قال كان الجهاز عارية اختلقتوانيه قال بعضهم القول قول الأب لان التملك يستفاد من جهته فاذا أنكر (٣٩١) التملك كان القول قوله وقال بعضهم

لا يقبل قوله الا بينة لان الجهاز اذا لم يكن ملك المرأة فاذا أنكر ذلك كان مكذبا ظاهرا قال مولانا رضى الله تعالى عنه وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الأب من الاشراف والكرام لا يقبل قوله انه عارية وان كان الأب من جملة من لا يجهز البنات بمثل ذلك قبل قوله فان أراد الأب ان يكون له ولاية الاسترداد يشهد عند بعث الجهاز انه عارية أو يجعل للجهاز نكحة ويكتب في ذلك اقرارا للبنات انها عارية في يدها ويشهد على ذلك قالوا ونعم الاحتياط في ذلك ان يشتري الأب جميع ما في نسخته من البنات بشئ معلوم ثم انها تبترى الأب عن البنات ان كانت بالغة لاحتمال ان الأب كان اشتري لها بعض ذلك في صغر هافكان الاحوط ما قلنا رجل خطب امرأة وهي تسكن في بيت أختها وزوج أختها لا يرزى بنكاح هذا الرجل الا أن يدفع اليه دراهم فدفع الخاطب اليه دراهم وتزوجها كان الزوج أن يسترد

الحيط * اذا قال أمرك بيدك في تلبية فهي تلبية رجعية وفي المتنق اذا قال أمرك بيدك في ثلاث تلبية فطلقت نفسها واحدة أو اثنتين فهي رجعية كذا في الذخيرة * رجل قال لامرأته أمرك ثلاث تلبية أنتك بيدك فقالت المرأة لا تطلقني بلسانك لم يكن ذلك ردا وكان لها أن تطلق نفسها كذا في فتاوى قاضيان * واذا جعل أمرا يدها فقالت قبلت نفسي طلقت وكذا اذا جعل أمرا يدها فقالت قبلتها طلقت كذا في فصول الاستروشي * ولو قال أمرك في يديك أو في كفك أو في عينك أو في شمالك أو جعلت الامر بيدك أو فوضت الامر بيدك أو فوضت الامر كله في يديك ونوى الطلاق صح ولو قال في عينك أو رجلك أو رأسك أو نحوها لم يصح الا بالنية ولو نوى بالامر باليد واحدة ثم نوى ثلاثا لم يصح وكذا لا تصح نية الثنتين الا في الامة كذا في العتابة * ولو قال أمرك في كفك أو لسانك فهذا كقوله أمرك بيدك * ولو قال لها أمرك بيدك المختار أن هذا كقوله أمرك بيدك كذا في الخلاصة * ولو لم يرد الزوج بالامر باليد طلاقا فليس الامر بشئ إلا أن يكون في حالة الغضب أو في حالة مذكرة الطلاق ولا يدين في الحكم أنه لم يرد به الطلاق في الحالتين وان ادعت المرأة نية الطلاق أو انه كان في غضب أو مذكرة الطلاق فالقول قوله مع اليقين وتقبل بينة المرأة في اثبات حالة الغضب ومذكرة الطلاق ولا تقبل بينهما في نية الطلاق إلا أن تقيم البينة على اقرار الزوج بذلك كذا في الظهيرية * واذا جعل أمرا يدها وطلقت نفسها وقال الزوج انما طلقت نفسك بعد اشغالك بكلام أو بعمل وقالت بل طلقت نفسي في ذلك المجلس من غير أن اشتغل بكلام آخر وبشيء آخر فالقول قوله او وقع الطلاق كذا في فصول الاستروشي * دعوى المرأة على زوجها أنه جعل أمرا يدها لا تسمع أما لو طلقت المرأة نفسها بحكم الامر ثم ادعت وقوع الطلاق ووجوب المهر بناء على الامر فانه يسمع وليس للمرأة أن ترفع الامر الى القاضي حتى يجبر الزوج على أن يجعل أمرا يدها كذا في الخلاصة * جعل أمرا يدها ان قام فقام وطلقت نفسها فدعى انها لم تطلق نفسها في مجلس علمها وادعت الايقاع في مجلس العلم فالقول لها واذكر الحاكم قال جعلت أمرك بيدك أمس فلم تطلقني نفسك فقالت اخترت فالقول له كذا في الوجيز للكردي * سئل جدي رحمه الله تعالى عن جعل أمرا يدها ٢ اكرقار كند ثم قام فطلعت المرأة نفسها ثم ادعى الزوج انك قد علمت مذكرة أو أيام ولم تطلقني في مجلس علمك وقالت المرأة لا بل علمت الا أن فطلقت نفسي على الفور فالقول بان أجاب أن القول للمرأة كذا في الفصول العمادة في الفصل الثالث والعشرين * رجل جعل أمرا يدها فقالت للزوج أنت على حرام أو أنت مني بائن أو أنا عليك حرام أو أنا منك بائن فهذا كله طلاق ولو قالت أنت حرام ولم تقل على أو قالت أنت بائن ولم تقل مني فهو باطل ولو قالت أنا حرام ولم تقل عليك أو قالت أنا بائن ولم تقل منك فهذا كله طلاق كذا في المحيط * رجل جعل أمرا يدها في الطلاق فقالت لزوجهما طلقتك كان باطلا كالأضاف الزوج الطلاق الى نفسه كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لها أمرك بيدك اليوم وبعد غد لم يدخل فيه الليل حتى لو اختارت نفسها في الليل لا يقع وان ردت الامر في يومها بطل أمر ذلك اليوم وكان لها الامر بعد الغد كذا في الذخيرة * وكذا لو قالت في اليوم أبطلت كل ذلك كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لها أمرك بيدك

ترجمه
ان قامر

مادفع اليه لانه رشوة * امرأة في عدة الغير جاء اليها رجل فقال أنا أنفق عليك مادمت في العدة بشرط أن تزجي نفسك مني اذا انقضت عدتك فرضيت وأنفق علي في العدة فانه يرجع عليا بما أنفق لانه أنفق عليها بشرط فاسد وان أنفق عليها من غير شرط لكن علم انه أنفق عليها ليتزوجها اختلفوا في ذلك قال بعضهم يرجع عليها بما أنفق لانه اذا علم بذلك كان بمنزلة الشرط وقال بعضهم لا يرجع لانه أنفق على قصد التزوج لا على شرط التزوج قال مولانا رضى الله عنه وينبغي ان يرجع لانه اذا علم انه لم يتزوجها لا يتفق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط

كالمستقرض اذا اهدى الى المقرض شيء لم يكن اهدى اليه قبل الاقراض كان حراما وكذا القاضى لا يجيب الدعوى الخاصة ولا يقبل الهدية من رجل لو لم يكن قاضيا لا يهدى اليه ويكون ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا لفظا امرأه ادعت بعد وفاته زوجها ان لها عليه ألف درهم من المهر قبل قولها الى تمام مهر مثلها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده يحكم بمهر المثل امرأه ماتت فالتحذت أمهما بما وبعث الزوج الى أم المرأة بقرة (٣٩٣) فذبحت البقرة وأنفقته في أيام المأتم ثم أراد الزوج ان يرجع ببقية البقرة قالوا لان انقضا

انه بعث اليه التذميج وتطعم من اجتمع عندها في المأتم ولم يذكر القيمة لا يرجع لانها استهلكته وأنفقته باذنه من غير شرط الرجوع وان انفقها انه بعث اليها وذكروا القيمة كان له ان يرجع عليها لانهما اتفقا انه شرط عليها الرجوع لان القيمة لا تذكر في الهدايا وانما تذكر ليرجع فكان ذكر القيمة بمنزلة شرط الرجوع وان اختلفا في ذكر القيمة كان القول قول أم المرأة مع يمينها لان حاصل الاختلاف راجع الى شرط الضمان لان ذكر القيمة بمنزلة اشتراط الضمان قال مولانا رضى الله تعالى عنه وينبغي أن يكون القول قول الزوج لان أم المرأة تدعى الاذن بالاستهلاك بغير عوض وهو يتكرر ذلك فيكون القول قوله كن دفع الى غير مدراهم فأنفقها فقال صاحب الدراهم أقرضتكها وقال القابض لا بل وهبتي كان القول قول صاحب الدراهم

(فصل في تكرار المهر)

المهر يتكرر بالعقد مرة وبالوطء أخرى ومرة يتكرر بها أما الثالث رجل زنى

اليوم وغدا دخلت الليلة تحت الامر وان ردت الامر في يومها اذلك لم يكن لها الامر في الغد كذا في الذخيرة * وفي الولوالجية وعليه الفتوى كذا في التارخانية * رجل قال لامرأته امرئك بيدك اليوم وغدا وبعد غد فردت في اليوم بطل كله وليس لها ان تختار لنفسها بعد ذلك وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الاملاء أنه لو قال امرئك بيدك اليوم وأمرئك بيدك غدا فهما أمران حتى اذا اختارت زوجها اليوم ثم جاء الغد صار الامر بيدها وهو الصحيح كذا في الكافي * ولو اختارت نفسها اليوم فطاعت ثم تزوجها قبل مجيء الغد فأردت ان تختار لنفسها فلها ذلك وتطلق أخرى اذا اختارت نفسها كذا في البدائع * ولو قال امرئك بيدك يوم يقدم فلان فهو على اليوم دون الليل ولو قدم فلان ولم تعلم بقدمه حتى غربت الشمس خرج الامر من يدها كذا في العناية * ولو قال لها امرئك بيدك اليوم غدا فردت في اليوم بطل الامر كذا في فتاوى قاضيان * وان قال امرئك بيدك يوما أو شهرا أو سنة أو قال اليوم أو الشهر أو السنة أو قل هذا اليوم أو هذا الشهر أو هذه السنة لا يقيدها بالجلوس ولها الامر في الوقت كله تختار لنفسها فيما شاءت منه ولو قامت من مجلسها أو تشاغت بغير الجواب لا يطل خيارها ما بقي شيء من الوقت بلا خلاف غير أنه ان ذكر اليوم أو الشهر أو السنة منكر افعالها الامر من الساعة التي تكلم فيها الى مثلها من الغد والشهر والسنة ويكون الشهر ههنا بالايام وان ذكر عمرها فلهما الخيار في بقية اليوم وفي بقية الشهر وفي بقية السنة ويعتبر الشهر ههنا بالاهلال * ولو اختارت نفسها في الوقت مرة ليس لها ان تختار نفسها مرة أخرى ولو قالت اخترت زوجي أو لا اختار الطلاق ذكر في بعض المواضع أن على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يخرج الامر من يدها في جميع الوقت حتى لا تملك أن تختار نفسها بعد ذلك وان بقي الوقت كذا في البدائع * ولو قال لها امرئك بيدك في هذا الشهر فاختارت زوجها خرج الامر من يدها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يطل الامر في ذلك المجلس لافي مجلس آخر وفي بعض الروايات ذكر ان لا يفسخ هذا والصحيح هو الاول كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان * ولو قال امرأتي بيدك فلان شهرا فهو على الشهر الذي يليه ويطل عضيه بلاء لم كذا في الكافي * ولو قال امرئك بيدك أبدا فردته مرة يطل ذكر بكر امرئك بيدك اليوم أو شهرا فردته لم يطل خيارها فيما بقي من المدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في الترتاشي * ذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لها امرئك بيدك رأس الشهر كان الامر بيدها الليلة التي يهل فيها الاهلال ومن الغد الى الليل ولو قال لها امرئك بيدك في رأس الشهر كان لها مجلسها حتى تغرب الشمس قال الأثرى أنه لو قال لها امرئك بيدك غدا كان لها الغد كله ولو قال في غد كان على المجلس حتى تغرب الشمس من الغد وذكر ابراهيم ما يخالفه ذاقه دروي عنه اذا قال امرئك بيدك رمضان أو قال في رمضان فهو - ما سواه والامر في يدها رمضان كله وكذلك اذا قال امرئك بيدك غدا أو في غد فهو - ما سواه كذا في المحيط * ولو قال امرئك بيدك اليوم فهو على اليوم كله ولو قال في - هذا اليوم فهو على مجلسه او هو صحيح موافق لقوله أنت طالق غدا وأنت طالق في الغد كذا في محيط السرخسي * ولو قال لها امرئك بيدك الى عشرة أيام فأمرها في يدها من - هذا الوقت الى مضي عشرة أيام ويحفظ انقضاء العشرة بالساعات ولو أراد الزوج أن يكون الامر بيدها بمضي عشرة أيام دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء كذا في الظهيرية * رجل

قال قال

بامرأة فتزوجهما وهو على بطنها كان عليه مهران مهر المثل بالزنا لان أول الفعل كان حراما الآن الفعل في حق قضاء قال ثم مرة واحدة فاذ اصارت حلالا في آخره لم يجب الحد بأوله فصارا آخر الفعل شبهة في أوله والفعل الحرام لا يخلو عن غرامة أو عقوبة فاذا انتفت العقوبة بقيت الغرامة فيجب مهر المثل ويجب السمي بالعقد لان السمي يتأ كذا بالخلة فباعتام الوطء أولى وأما الثاني رجل حمل قال لامرأة كلمت زوجتك فانت طالق فتزوجها في يوم واحد ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة فانه يقع عليها طلاقان فيلزمه مهران ونصف

الرجعة ويوجب كمال المهر
فيجب عليه المسمى في
النكاح الثاني فيجتمع عليه
مهران ونصف ولم يصح
النكاح الثالث لانها في
عذته عن طلاق رجعي فلا
يعتبر النكاح الثالث فلا
يجب المهر الثالث قال
مولانا رضى الله تعالى عنه
وهذه المسئلة نظير رواية
فيما قلنا اذا جدد النكاح في
المنكوحة لا يلزمه مهر
الثاني ولا يجب عليه المهر
بالدخول بعد النكاح
الثالث لانه وطئ المنكوحة
ولو قال كلما تزوجتك فانت
طلاق بائن فتزوجها ثلاث
مرات ودخل بها في كل مرة
بانت منه ثلاث وعليه
خمس مهر ونصف في
قياس قول أبي حنيفة وأبي
يوسف رحمه الله تعالى
نصف مهر بالنكاح الاول
ومهر مثل بالدخول الاول
ومهر بالنكاح الثاني
ومهر مثل بالدخول الثاني
لانه وطئها عن شبهة ومهر
بالنكاح الثالث لان النكاح
الثالث صادفها وهي مبانة
فاعتبر النكاح الثالث
ومهر مثل بالدخول الثالث
انه دخول عن شبهة فحتم

(٥٠ - فتاوى اول) عليه خمس مهوور ونصف وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يجب عليه أربع مهوور ونصف بالانكحة الثلاثة قبل الدخول وثلاث مهوور بالوطء لأن ناعن شبهة وعلى هذا الخلاف إذا تزوج امرأه أو دخل بها ثم طلقها بأثنا ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها في النكاح الثاني كان عليه مهر بالنكاح الاول ومهر كامل بالنكاح الثاني لان النكاح الثاني اتصل به الدخول في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعلمنا استقبال العدة عندهما وعلى هذا الخلاف لو لم يطلقها في النكاح الثاني حتى بانت من زوجها قبل

(٥٠ - فتاوى اول) عليه خمس مهور ونصف وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يجب عليه أربع مهور ونصف مهور بالنكحة الثالثة قبل الدخول وثلاث مهور بالوطء ثلاثان عن شبهة وعلى هذا الخلاف اذا تزوج امرأة أو دخل بها ثم طلقها بائناً ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها في النكاح الثاني كان عليه مهر بالنكاح الاول ومهر كامل بالنكاح الثاني لان النكاح الثاني اتصل به الدخول في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعليها استكمال العدة عندهما وعلى هذا الخلاف لو لم يطلقها في النكاح الثاني حتى بان من زوجها قبل

رجل تزوج صغيرة زوجها
ولمها ودخل بها فبلغت
واختارت نفسها وفرق
بينهما ثم تزوجها في العدة ثم
طلقها قبل الدخول بها
عندهما عليه مهر كامل
وعليها عدة مستقبله وعلى
هذا أيضا رجل تزوج
صغيرة ودخل بها ثم طلقها
تطليقة بائنة ثم تزوجها في
العدة فبلغت واختارت
نفسها وفرق بينهما كان
عليه مهر كامل وعليها عدة
مستقبله وعلى هذا أيضا
رجل تزوج امرأة ودخل بها
ثم ارتدت والعياذ بالله ثم
أسلمت فتزوجها في العدة ثم
ارتدت قبل الدخول بها
وعلى هذا أيضا رجل تزوج
أمة ودخل بها ثم عنقت
واختارت نفسها ثم تزوجها في
العدة ثم طلقها قبل الدخول
بها وعلى هذا أيضا رجل
تزوج امرأة نكاحا فاسدا
ودخل بها ففرق بينهما ثم
تزوجها في العدة نكاحا جائزا
ثم طلقها قبل الدخول بها
كان عليه مهر كامل وعليها
عدة مستقبله في قول أبي
حنيفة وأبي يوسف رهما
الله تعالى وأما ما يكرر
المالطه رجل تزوج امرأة

تكا حاقا - داووط ثم امارا ثم فرق بينهما قال محمد رحمه الله تعالى عليه مهر واحد وانما قال ذلك لان الوطأت حصلت بشبهة بحرف واحد فهو شبهة النكاح الفاسد ومنها اذا اشترى جارية ووطئها مراما ثم استحقق كان عليه مهر واحد لان الوطأت كانت بناء على سبب واحد وهو الملك من حيث الظاهر وان استحقق نصفها كان عليه نصف مهر المستحق وفي الجارية بين رجلين اذا وطئ أحدهما مراما كان عليه بكل وطة نصف مهر قال هشام رحمه الله تعالى لانه حين وطئ كان يعلم ان نصفها ليس له رجل ووطئ جارية بانه مراما كان عليه

مهر واحد لان الكل كانت بشبهة واحدة وهى شبهة حق التملك ولو وطئ الابن جارية يسهه مرارا وادعى الشبهة كان عليه بكل وطئ مهر لان
المهر وجب بسبب دعوى الشبهة لانه لو لم يدع الشبهة كان عليه الحد فاذا انكر رد دعوى الشبهة تكرر المهر بخلاف الاب لان الاب لا يحتاج الى
دعوى الشبهة واذا وطئ الرجل جارية امرأته مرارا وادعى الشبهة فهذا كالموطئ جارية يسهه مرارا وادعى الشبهة كان عليه لكل وطئ مهر
لانه يحتاج الى دعوى الشبهة ولو وطئ الرجل مكاتبته مرارا كان عليه مهر واحد لان سبب (٣٩٥) الكل واحد وهو قيام ملك العين

ولو وطئ مكاتبته بينه وبين
آخر مرارا كان عليه في
النصف الذى له بالوطأت
نصف مهر واحد وفي
النصف الآخر بكل وطء
نصف مهر وذلك كله للمكاتبه
* رجل وطئ امرأته مرارا
ثم ظهر انه كان حلف
بطلاقها ووقع الطلاق كان
عليه مهر واحد كالموطئ
اشترى جارية ووطئها مرارا
ثم استحققت كان عليه مهر
واحد غلام ابن أربع
عشرة سنة جامع امرأته وهى
ثامنة لا تدرى ان كانت ثيبا
ليس عليه حد ولا عقر
وان كانت بكر او اقتضها
بازنه مهر مثلها وكذا
لو كانت أمة ان كانت ثيبا
لاشئ عليه وان كانت
بكر او اقتضها عليه مهرها
وكذا المجنون رجل وقع
على امرأته فلما خالطها
طلقها وهو على تلك الحال
ثم أتم جماعه بعد الطلاق
وقضى حاجته ثم تنحى قال
محمد رحمه الله تعالى وهو
احدى الروايتين عن أبى
يوسف رحمه الله تعالى ليس
عليه حد ولا مهر لان الكل
فعل واحد فاذا كان أوله
 وآخر محلا لا لا يجب عليه

بحرف الواو فهو للعطف والمعطوف لا يصلح تفسير المعطوف عليه واذا عطف البعض على البعض فالتفسير
المذكور فى آخره يجعل تفسير الكل كذا فى المحيط * واذا كرر الخيار والامر باليد بغير وادع كفى آخره
تفسيرا كان ذلك تفسيرا باليه دون ما قبله كذا فى غاية السروجى * واذا قال لها امرئك بيدك طلق
نفسك أو قال لها اختارى طلق نفسك فقالت اخترت نفسى فقال الزوج لم أرد الطلاق كان مصداقا ولا يقع
عليها شئ ولو قال لها امرئك بيدك فاختارى فطلق نفسك فقالت اخترت نفسى وقال الزوج لم أرد شئ
من ذلك الطلاق فانه لا يصدق على ذلك وتقع تطلقه بانه بقوله امرئك بيدك مع عينه بالله ما أراهه الثلاث
ولو قال لها اختارى فأمرئك بيدك فطلق نفسك فقالت فاخرت نفسى أو قالت طلقت نفسى فهى طالق
تطلقه بانه بقوله امرئك بيدك كذا فى المحيط * واذا قال امرئك بيدك فطلق نفسك أو قال اختارى فطلق
نفسك فقالت طلقت نفسى أو اخترت نفسى تقع واحدة بانه * ولو قال امرئك بيدك وطلق نفسك أو قال
اختارى وطلق نفسك فقالت اخترت نفسى لا يقع شئ اذ لم ينو الزوج الطلاق * ولو قالت طلقت نفسى
تقع طلقه رجعية بالصرح الآن يكون قد نوى الثلاث بقوله وطلق نفسك ولو قال امرئك بيدك
واختارى وطلق نفسك فاخرت نفسها لم يقع شئ وكذا لو قال امرئك بيدك واختارى فاخرت نفسها أو قال
اختارى وأمرئك بيدك فأمرئك بيدك ولو قال امرئك بيدك واختارى فطلق نفسك فاخرت نفسها طلقت
ثنتين مع عينه أنه لم يرد الثلاث بالامر وكذا لو قال اختارى واختارى فطلق نفسك أو قال امرئك بيدك
وأمرئك بيدك فطلق نفسك كذا فى غاية السروجى * واذا قال قد جعلت امرئك بيدك فأمرئك بيدك فطلق
نفسك فالامر واحد والثالث صارت تفسير الامر كذا فى العتابة * وان قال اختارى فاخرت نفسها فطلق
نفسك فقالت اخترت نفسى تقع باثنتان وكذا لو قال امرئك بيدك فأمرئك بيدك فطلق نفسك وان قال
اختارى فطلق نفسك وأمرئك بيدك فقالت اخترت تقع باثنتان ولو قال امرئك بيدك فاخرت نفسها فطلق
نفسك فاخرت نفسها أو قال اختارى فطلق نفسك فأمرئك بيدك فاخرت تقع واحدة بانه كذا فى
الكافى * ولو قال اختارى فأمرئك بيدك وطلق نفسك فاخرت نفسها لا يقع شئ وان طلقت تقع واحدة
* كذا فى محيط السرخسى * وان قال امرئك بيدك فاخرت نفسها واخرت نفسها فطلق نفسك أو فطلق نفسك
فقالت اخترت نفسى تقع واحدة بانه ولا يصدق الزوج فى ترك النية وان قال طلق نفسك فأمرئك بيدك
أو جعلت الخيار بيدك فطلق نفسك أو طلق نفسك فقد جعلت الخيار بيدك فطلعت نفسها فهى واحدة
بانه وان قال طلق نفسك فاخرت نفسها فطلق نفسك واحدة بانه وان قالت طلقت نفسى تقع
باثنتان وان قال امرئك بيدك اختارى اختارى فطلق نفسك ولم ينو شيئا فقالت اخترت نفسى تقع
واحدة بانه ولو قال امرئك بيدك وسكت ثم قال طلق نفسك ما يجب عليك ان تطلق نفسك ولم ينو بالامر
شئ أفتقتل اخترت نفسى لا يقع حتى لو قالت طلقت نفسى تقع واحدة رجعية وان قال امرئك بيدك
فاخرت واخرت أو قال اختارى فأمرئك بيدك وأمرئك بيدك أو قال امرئك بيدك اختارى أو
قال اختارى أمرئك بيدك فأمرئك بيدك أو قال امرئك بيدك اختارى ولم ينو شيئا لا يقع فى الوجه
كاهما ولو قال جعلت امرئك بيدك فأمرئك بيدك فاخرت نفسها تقع واحدة بانه بالنية أو بالقرينة بأن
يكون فى حال مذاكرة الطلاق وان نوى الثلاث يكون ثلاثا ولو قال جعلت امرئك بيدك وأمرئك بيدك

الحد ولا مهر الا اذا أخرج ثم دخل بعد الطلاق أما اذا لم يفعل ذلك ولكنه عالج بعد الطلاق حتى أنزل فلا مهر عليه وعن أبى يوسف رحمه
الله تعالى وهو قول زفر رحمه الله تعالى يجب المهر وان لم يخرج ثم دخل بعد الطلاق وعلى هذا الخلاف لو كان الطلاق رجعيا على قول محمد
واحدى الروايتين عن أبى يوسف رحمه الله تعالى لا يصير مراحما وفى رواية أخرى وهو قول زفر رحمه الله تعالى يصير مراحما وعلى هذا
أيضا اذا قال لامته بعد التفاهة أنت حر ثم أتم جماعه لا عقر عليه فى قول محمد رحمه الله تعالى الا اذا أخرج بعد العتق ثم أدخل أخوان

زواج أحدهما امرأة والأخرى امرأة فدخلت كل واحدة منهما على غير زوجها فوطئها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بآث عن كل واحد منهما امرأة وعلى كل واحد منهما امرأة أنه نصف مهرها وعليه لاتي وطئها عقرها وليس لاحدهما ان يتزوج امرأة به بعد ذلك لان امرأة كل واحد منهما صارت حراما لوطئ الموطوءة والزواج الام ان يتزوج الابنة التي وطئها لانه لم يأتها مهرها وليس لزواج البنت ان يتزوج الام لانها حرمت عليه بنكاح البنت وكذلك لو لم يكن بين الزوجين (٣٩٦) قرابة رجل وابنه تزوجا أختين فأدخلت كل واحدة منهما على زوج صاحبتها فوطئها كان على كل واحد

منها عقر لاتي وطئها لانه وطئ عن شبهة وليس على كل واحد منهما مهر امرأته لانها باتت قبل الدخول بنفسه من قبلها وهو مطاوعهما رجل تزوج امرأة ابنتها فأدخلت كل واحدة منهما على زوج الاخرى فوطئها كان على الواطئ الاول نصف مهر امرأته لانها باتت من زوجها قبل الدخول بفعل من قبل الزوج وعليه جميع مهر الموطوءة ولا شيء على الواطئ الاخر لامرأته لان امرأته باتت منه قبل الدخول بوطئ الاول بمطاوعتها وان كان الوطاء منهما معا فلا شيء على واحد منهما لامرأته * رجل قال لامرأته قبل الدخول أنت طالق حين أخلوك أو قال اذ خلوت بك فأنت طالق فخللها وجامعها كان عليه مهر ونصف مهر بالخلو لان المهر انما يتأخذ بالخلو اذا وجد فيه أمة بقدر على وطئها ولم توجد هنا وان لم يدخل بها كان عليه نصف مهر

(فصل في الخلو ونكاح المهر)

المهر يتأخذ بثلاث بالوطء

فأختارت نفسها تقع باثنتان ولو قال طلق نفسك طلاقا ملك الرجعة فقد جعلت أمرك بيدك في ثلاث تطليقات بواثن فأختارت نفسها أو طلقت يقع الثلاث كذا في الكافي * ولو قال طلق نفسك واخاري فأختارت تقع باثنتان وان طلقت يقع اثنتان كذا في محيط السرخسي * ولو قال لامرأته أمرك بيدك لكي تطلق نفسك أو حتى تطلق نفسك فطلعت نفسها فهو بائن كذا في فصول الاستروشي * ولو قال لامرأته أنت طالق أو أمرك بيدك لم تطلق حتى تختار نفسك هي في مجلسها حينئذ يخبر الزوج ان شاء أو وقع بتطليقه وان شاء وقع باختيارها كذا في محيط السرخسي * ولو قال أمرك بيدك فأختاري أو قال اختاري فأمرتك فالحكم للامرء باليد حتى لو نوى الثلاث يصح وان أنكرها أو أقرت واحدة يحلف كذا في غايه السرخسي * ولو قال لامرأته أمرك بيدك فطلق نفسك غدا فقول له طاق نفسك غدا مشورة فلها ان تطلق نفسها في الحال كذا في الفصول العمادية في الفصل الثالث والعشرين ان قال أمرك بيدك فطلق نفسك ثلاثا للسنه أو قال اذا جاء غدا فلها ان تطلق نفسها ثلاثا في مجلسها او السنة أو الشرط لغومته وان قال أمرك بيدك فطلق نفسك ثلاثا للسنه أو اذا جاء غدا - دوليمو بالامر شيئا لغير الامر وصح غيره فلها ان تطلق نفسها ثلاثا للسنه أو اذا جاء غدا كذا في الكافي * التفويض المعلق بشرط اما ان يكون مطلقا عن الوقت واما ان يكون موقتا فان كان مطلقا بان قال اذا قدم فلان فأمرتك بيدك فقدم فلان فأمرها يدها اذا علمت في مجلسها الذي قدم فيه وان كان موقتا بان قال اذا قدم فلان فأمرتك بيدك يوما وقال اليوم الذي يقدم فيه فاذا قدم فلها الخيار في ذلك الوقت كله اذا علمت بالقدم غير أنه اذا ذكر اليوم منكره يقع على يوم تام وان عرفه يقع على بقية اليوم الذي يقدم فيه ولا يطل بالقيام عن المجلس وليس لها ان تختار نفسها في الوقت كله لامرأة واحدة ولو لم تعلم بقدومه حتى مضى الوقت ثم علمت فلا خيار لها بهذا التفويض أبدا كذا في البودائع * ولو قال أمرك بيد فلان شهر افه هو على الشهر الذي يليه ويطل بغيره وان لم يعلم فلان ولو قال اذا مضى هذا الشهر فأمرها بيد فلان فمضى الشهر فأمرها يدها في مجلس علمه وان علم بعد شهرين لان التفويض معلق بغير الشهر والمعلق بالشرط يصبر مر سلا عند وجود الشرط ولو أرسل التفويض بعد مضي الشهر يقتصر على مجلس علمه فكذا هذا * ولو قال أمرك بيد فلان اذا مضى شهر ثم مضى شهر ثم علم أحدهما فقام قبل الطلاق بطل الامر فان طلق فهو موقوف حتى يعلم الآخر فان طلق في مجلس العلم يقع والابطال كذا في محيط السرخسي * قال المدبونه ان لم تقض حتى الى شهر فأمرها أنك يكون بيدك فقال المدبون وليكن كذلك ووجد الشرط له أن يطلقها كذا في الوجيز للكردي * ولو قال اذا جاء شهر كذا فأمرتك بيدك يوما منه أو قال من ساعة من يوم الجمعة ولم تكن له نية فليس بشيء الا ان بين ذلك اليوم والساعة في المجلس كذا في الغاية * في المنتقى اذا قال لها اذا أهل الهلال فأمرتك بيدك فان علمت أن الهلال قد أهل ولم تختار نفسها في ذلك المجلس خرج الامر من يدها وان جاءت بعد الهلال بأيام وقالت لم أعلم به فان جاءت بأمر أرى انها كاذبة فيه لم أقبل قولها كذا في المحيط * واذا قال لامرأته اذا تزوجت عليك امرأة فأمرتك تلك المرأة بيدك ثم خالعهما أو طلقها باثنتان ثم تزوج امرأة أخرى لا يصبر أمرها يدها اذا قال لها اذا تزوجت امرأة فأمرتك المرأة بيدك ولم يقل عليك ثم انه طلقها باثنتان أو ثلاثا وخالعهما ثم تزوج امرأة أخرى يصبر

وموت أحد الزوجين وبالخلوة الصحيحة والخلوة الصحيحة ان يجتمع في مكان ليس هنالك مانع يمنع من الوطاء أو شرعا أو طبعا اذا الامر خلا بامرأته وأحدهما يصبر لا يقدر على الجماع أو يحرم بفرض أو نفل أو في صوم فرض أو صلاة فرض لا تصح الخلوة وفي صوم القضاء والتذرع والكفارة روايتان والاصح انه لا يمنع الخلوة وصوم التطوع لا يمنع الخلوة في ظاهر الرواية وقيل بأنه يمنع بعد الزوال وصلاة التطوع لا تمنع الخلوة والحيض والنفاث يمنع الخلوة لانه يمنع شرعا وطبعا ولو كان معهما نائم أو أعشى لا تصح الخلوة وقيل عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى

النائم لا يمنع الخلوة ولو كان معهم ما صغير لا يعقل أو منغى عليه لا يمنع الخلوة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى المنغى عليه والمجنون يمنع وإن كان معهم ما صغير يعقل بأن أمكنه أن يعبر ما يكون بينهم لا تنصح الخلوة ولو كان معها أعم أو أخرس لا تنصح الخلوة ولو كان معها جارية أحدهما أو امرأة له أخرى كان محمد رحمه الله تعالى يقول أو لا جارية الرجل لا تنصح الخلوة لأن له أن يجامعها بحضرة جاريته أو امرأة له أخرى ثم يرجع وقال جارية أحدهما تمنع الخلوة وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعلى هذا (٣٩٧) بكرة الوطء بحضرة امرأة له أخرى ولو

كان معهم ما كب أحدهما
حكى عن الشيخ الامام
شمس الانعام الحلي رحمه
الله تعالى انه قال كب
المرأة يمنع فانه لا يتحمل ان
تكون سيدة مستقرشة
وعسى يعقره بخلاف كب
الرجل ولا تنصح الخلوة في
المسجد والحمام وقيل في
الليل تنصح الخلوة في المسجد
كأفي الحمام ولا تنصح الخلوة
في الطريق الجادة فان حملها
الى الرستاق الى فرسخ أو
فرسخين وعدل بها عن
الطريق كان خلوة في الظاهر
ولو دخلت على الرجل
امرأته ولم يعرفها أو دخل
الرجل على امرأته فكت
ساعة ثم خرج ولم يعرفها
اختلفوا فيه قال القبيصة
أوالبيت رحمه الله تعالى
لا يكون خلوة وصدق انه لم
يعرفها ولا تنصح الخلوة في
صحراء ليس بقرى بها أحد
إذا لم يأمنوا برؤسهم
وكذا الخلوة على سطح ليس
بجوانبه ستر أو كان الستر
رفيقاً أو قصيراً بحيث لو قام
انسان يقع بصره عليها
لا تنصح الخلوة إذا خاف اطلاع
الغير عليها فان أمتاع عن
ذلك حجت الخلوة ولو خلاها
في محمل عليها مقبلة ضروبة

الامر يدها وإذا قال لها ان تزوجت عليك في هذا النكاح فأمر لك يديك أو قال فأمرها يديك ثم انه
طلقة واحدة بآنية ثم تزوجها ثم تزوج امرأته أخرى لا يصير الامر يدها كذا في الذخيرة * ولو قال ان
تزوجت عليك مادمت في نكاحي أو ما كنت في نكاحي فأمر لك يديك ثم طلقها بآنية وأخلعها ثم تزوجها
ثم تزوج عليها ففي قوله مادمت في نكاحي لا يصير الامر يدها وفي قوله ما كنت في نكاحي كذلك على رواية
أيمان مختصر الكرخي فانه ذكر فيه أن قوله مادمت أو ما كنت سواء وقرئ في مجموع النوازل بين قوله
ما كنت وبين قوله مادمت وأشار الى أن في قوله ما كنت يصير امرأته يدها ولو تزوج عليها بعد ما تزوجها
بعد الخلع لانه ثبت كون بعد كون ولا تثبت ديمومة بعد ديمومة كذا في فصول الاستروشي * جعل أمر
امرأته يدها ان تزوج عليها امرأة ثم انه ادعت على الزوج انك تزوجت علي فلانة وفلانة حاضرة تقول
زوجت نفسي منه وشهد الشهود على النكاح بصير الامر يدها ولو كانت غائبة عن المجلس وأقامت
هذه بينة انك تزوجت علي فلانة بنت فلان بن فلان وصار امرأتي يدي هل تسمع فيه رواية ثان والاصح
انها لا تسمع لانها ليست بمخصم في اثبات النكاح عليها كذا في الفصول العادية * ولو قال لها ان دخلت الدار
فأمر لك يديك ثم طلقها واحدة بآنية أو اثنتين بآنتين لا يبطل الامر حتى لو تزوجها ثم دخلت الدار صار الامر
يدها سواء تزوجها في العدة أو بعدما انقضت عدتها مدخولة كانت أو غير مدخولة حتى لو تزوجها
فطلقت نفسها يقع كذا في الخلاصة * إذا قال لامرأته ان دخلت دار فلان فأمر لك يديك فدخلت دار فلان
ثم طاعت نفسها طاعت نفسها قبل أن ترأى المكان الذي فيه سميت داخله طلقت وان مشت خطوتين
ثم طاعت نفسها لا تطلق كذا في المحيط * في المتن لو قال لامرأته ان غبت عنك فكنت في غيبتى يوماً أو
يومين فأمر لك يديك قال اذا مكث يوماً فأمرها يدها وهذا على أول الامر من رجل جعل امرأته
يدها على أنه ان غاب عنها كذا مدة تطلق نفسها متى شئت فغاب عنها الى آخر المدة ثم حضر في اليوم الاخير
من تلك المدة فاذا هي غيبت نفسها حتى تمت المدة افتى الشيخ الامام الاستاذ رضي الله تعالى عنه أنه يبقى
الامر في يدها وافتى القاضي الامام فخر الدين رحمه الله تعالى أنه ان كان لا يعلم بمكانها لا يصير الامر يدها قال
وهذا اذا كانت مدخولة فأما قبل أن يدخل بها الوطء عنها تلك المدة فلا يصير الامر يدها ولو كانت
مدخولة فغاب عنها تلك المدة لكنه في المصر لا يجي الى بيتها يصير الامر يدها قال هكذا افتى الشيخ القاضي
الامام ولو قال ان غبت عن كورة بخاري فأمرها يدها فاذا خرج عن الكورة الى الرستاق يصير الامر في
يدها كذا في الخلاصة * ذكر في فتاوى القاضي الامام الاستاذ فظهر الدين رحمه الله تعالى لو جعل امرأته
يدها على أنه متى غاب عنها عن بخاري من المكان الذي يسكن فيه شهرين فهي تطلق نفسها متى شئت
فغاب عن بخاري شهرين وذلك قبل أن يتي بها وطلقت المرأة نفسها قبل بئنها لا تطلق لانه لم يغيب عنها من
مكان يسكن فيه اذ راد بالمكان الذي يسكن فيه مكان السكنى والازدواج كذا في فصول الاستروشي
* ولو قال ان غبت عن بخاري فاسم بخاري يطلق على القصبة على قول أكثر المشايخ قال الامام
السرخسي باسم بخاري من كرمسة الى فرير كذا في الخلاصة * جعل أمرها يدها متى شئت في الطلاق
ان خرج من بلدة بخاري بلا انها تخرج الى كولة مرأى ومكث فيها يومين لا تطلق كذا في الوجيز للكردي
* سئل فجم الدين النسفي عن قال لغيره ان غبت من هذه البلدة ومضى على غيبتى ستة أشهر فأمر امرأتى

ليلاً أو نهاراً ان أمكنه الوطء حجت الخلوة ولو خلاها في بيت غير مسقف أو في كرم حجت الخلوة في الظاهر وكذا الخلاها في خيمة في مفازة
حجت الخلوة كما في المحمل ولو نزل في طريق الحج في غير خيمة وخلاها لا تنصح الخلوة وفي البيوتات الثلاثة والأربعة واحد بعد واحد اذا خلا
بامرأته في البيت القصوى ان كانت الابواب مفتوحة من أراد أن يدخل عليها لا يدخل من غير استئذان لا تنصح الخلوة وكذا الخلاها في بيت
من دار للبيت باب مفتوح في الدار اذا أراد أن يدخل عليها غيرهما من المحارم أو الاجانب لا يدخل لا تنصح الخلوة ولو اجتمع مع امرأته في

الخنان على رواق والناس قعود في سفل الخان لوتظروا اليهما بقع بصرهم عليهما لاتصح الخلوة مريض جيء بامرأته وأدخلت عليه في بيته وهو لا يشعر بها فخرجت بعد الصبح فاخبر الزوج بذلك فقال لم أشعر بها ثم طلقها وادعت المرأة أنه علم بذلك كان القول قول الزوج انه لم يعلم وان علم الزوج وهو يقدر على وطئها صحت الخلوة وكان عليه كل المهر خلوة العنين صحيحة وكذا خلوة المحبوب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والرتق يمنع الخلوة لانه يمنع الجماع وذكر (٣٩٨) في كتاب طلاق الاصل ان العدة تجب على الرتق ولها نصف المهر ولا تصح خلوة الغلام الذي لا يجامع مثله ولا الخلوة

بصغيرة لا يجامع مثلها وفي كل موضع صحت الخلوة وطلقها لا يكون له حق الرجعة و بعد ما صحت الخلوة كان لها كل المهر وان أقرت المرأة انه لم يجامعها في ظاهر الرواية الكافر اذا خلا بامرأته بعدما أسلمت صحت الخلوة ولو أسلم الكافر و امرأته مشركة فخلابها لاتصح الخلوة وفي كل موضع فسدت الخلوة مع القدرة على الجماع حقيقة فطلقها كان عليها العدة استحسانا وان كان عاجزا عن الجماع حقيقة لا تجب العدة اذا قال ان تزوجت فسلانة فخلوت بها فهي طالق فتزوجها وخلابها كان لها نصف المهر وقد ذكرنا والله أعلم بالصواب

*) فصل في اختلاف الزوجين في المهر ومناخ البيت *

اذا اختلف الزوجان في قدر المهر حال قيام النكاح عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يحكم مهر المثل فان شهد لاحدهما كان القول قوله مع اللين على

بيدك حتى تخلعها بيقية مهرها ونفقة عدتها فقاب ولم يحضر حتى مضت المدة قال هو بنو كبل مطلق حتى لا يبطل بالقيام عن المجلس وغيره من مشايخ سمرقند وبخارى أفتوا بأنه عليك حتى يبطل بالقيام عن المجلس وهو الصحيح كذا في الظهيرية * رجل جعل امرأته يدها على انه ان لم يعطها كذا في وقت كذا فهي تطلق نفسها متى شئت فغضى ذلك الوقت وطلعت نفسها ثم أخذت اذ قال الزوج أعطيني في ذلك الوقت وانكرت المرأة ذلك فالقول قول الزوج في حق الطلاق حتى لا يحكم بوقوع الطلاق عليها أصل المسئلة مسئلة ذكرها في المنتقى وصورتها رجل قال لاني امرأته ان لم أتك الى أربعين يوما فأمرأتي بيدك فاذا مضى أربعون يوما بلبا اليها من الساعة التي تكلم فيها فأمرها يدها مادام في مجلسه ذلك فان قال الزوج بعد ذلك قد أتيتك وقال أبو المرأة لم تأتني فالقول قول الزوج كذا في الذخيرة * ولو جعل امرأته يدها على انه ان غاب عنها ثلاثة أشهر ولم تصل نفقتها اليها فهي تطلق متى شئت نفسها بعت اليها خمسة دين درهما قال ان لم يكن هذا قدر نفقتها هذه المدة صار امرأته يدها ولو كانت النفقة مفروضة فوهبت النفقة من زوجها فغضت المدة ولم تصل اليها النفقة لا يصير الامر يدها وترفع اليمين عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فلو لم تهب النفقة واكن الزوج قال بعت النفقة اليها وومات اليها وانكرت هي ينبغي أن يكون القول قوله وقال هكذا سمعت من القاضي الامام الاسامة زفر الدين رحمه الله تعالى ثم رجع بعد مدة وقال لا يكون القول قوله وكذا في كل موضع يدعي ايفاء حق وفي فصول الاسامة روشني ويكون القول قولها وهو الاصح كذا في الخلاصة * ذكر في الذخيرة وأحاله الى المنتقى اذا قال لامرأته ان لم أرسل اليك هذا الشهر بنفقة فانك طالق او قال ان لم أرسل اليك بنفقة هذا الشهر فانت طالق فإرسالي على يدي أنسك فضاغت من يد الرسول لا يبحث لانه قد أرسل كذا في فصول الاسامة روشني * جعل امرأته يدها متى شئت بطلاق ان لم يرسل اليها النفقة الى أن يمضي الشهر هذا فارس لها اليها يدرجل ولم يجد الرسول منزلها واوطأها بعد مضى الشهر وأجاب القاضي الاسامة روشني بأنم امتلك الايقاع وفيه نظر لان النفقة اذا ضاعت في يد الرسول لا يصير الامر يدها لان الشرط عدم الارسل وقد أرسلها اليها قال لها ان لم أرسل اليك خمسة دنائير بعد عشرة أيام فأمرك بيدك في الطلاق متى شئت فغضت الايام ولم يرسل اليها النفقة ان كان الزوج أراد به الفور لها الايقاع وان لم يرد به الفور لانتك الايقاع حتى يموت أحدهما كذا في الوجيز للكردي * رجل أراد أن يغيب عن امرأته من سمرقند فطالبت بالنفقة فقال ان لم أبعث بنفقة من كش (١) الى عشرة أيام فأمرك بيدك لتطلق نفسك متى شئت فبعث اليها نفقتها قبل انقضاء عشرة أيام لكن من موضع آخر هل يصير امرأته يدها في فتاوى ظهير الدين ما يدل على انه يصير الامر يدها فانه ذكر فيها لو قال ان لم أبعث بنفقة من كرمينة الى عشرة أيام فانك طالق فبعث من موضع آخر قبل انقضاء عشرة أيام يبحث في عنه كذا في الفصول العمادية * ان لم تصل اليك نفقة عشرة أيام فأمرك بيدك فنشرت بأن ذهبت الى أبيها بلا اذنه في تلك الايام ولم تصل اليها النفقة لا يقع كذا في البحر الرائق * ان غبت عنك فأمرك بيدك فاسره الظالم لا يصير الامر يدها وقال الشيخ ان أجبره على الذهاب فذهب بنفسه صار يدها كذا في الوجيز للكردي * اذا جعل امرأته يدها متى ضربها بغير جنابة فهي تطلق نفسها فاضربها ثم اختلفا فقال الزوج ضربتها

(١) قوله من كش هو بضم الكاف قرية بجرجان كما في القاموس اه

دعوى الاخر فان قال الزوج المهر ألف وقالت هي ألفان ومهر مثلها ألف أو أقل كان القول قوله مع اللين بالله ما تزوجها بأني درهم بخيانة فان نكل تثبت الزيادة وان حلف لا تثبت وأيهما أقام البينة قضى له وان أقاما جميعا يقضى بينهما وان كان مهر مثلها ألفين أو أكثر كان القول قولها مع اللين بالله ما تزوجت بألف فان نكلت ثبت الالف وان حلفت فلها ألفان ألف بالتسمية لا خيارا لزوج فيها وألف بحكم مهر المثل له الخيار فيها ان شاء أدى من الدراهم وان شاء أدى من الدنانير وأيهما أقام البينة يقضى بينهما وان أقاما جميعا يقضى بينهما الزوج

وان كان مهر مثلها ألفاً وخمسة مائة فما كان نكاح الزوج لزمه ألفان بطريق التسمية وان نكحت هي يقضى بألف وان حلفا جميعا يقضى بألف وخمسة مائة ألف بطريق التسمية وخمسة مائة بمهر المثل ويجوز الزوج في الخمسة مائة وأيهما أقام البينة قبلت بيته وان أقام البينة يقضى بألف وخمسة مائة ألف بطريق التسمية وخمسة مائة بطريق مهر المثل وان اختلفا في المهر بعد الطلاق قبل الدخول عند أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى يحكم بتمتع مثلها فأيهما شهد له كان القول قوله مع عيने على دعوى (٣٩٩) الاخر فان كانت المتعة بينهما تحالفا

في جواب الجامع الكبير وفي جواب الجامع الصغير القول قول الزوج مع عيने وقال أبو يوسف رجه الله تعالى القول قول الزوج في الوجه كله الا أن يأتي بشئ مستنكر واختلف الناس في المستنكر قال الحسن ابن زياد رجه الله تعالى المستنكر أن يكون مهر مثلها عشرة آلاف درهم والرجل يدعى النكاح بعشرة وقال سعيد بن معاذ المروزي المستنكر أن يقول الرجل تزوجتها بخمرا أو خنزيرا وقال بعضهم المستنكر أن يدعى الزوج النكاح بما لا يتزوج مثلها به عادة وعليه الاعتماد وان اختلفا في أصل التسمية أحدهما يدعى تسمية المهر والاخر تسمية النكاح قول المنكر ويقضى لها بمهر المثل وهذا ومالوا اختلف الزوجان قبل الطلاق في الوجه وسواء وان مات أحدهما واختلفا الحي وورثة الميت فهذا ومالوا اختلف الزوجان في حياتهما سواء وان ماتا جميعا واختلفت ورثتهما في قدر المسمى قال أبو حنيفة

بجناية فالقول قول الزوج كذا في الذخيرة * رجل جعل أمرا أمرا أنه يدها على أنه متى ضربها بغير جنابة فهي تطلق نفسها متى شئت فخرجت من البيت بغير إذن الزوج فضربها بغير جنابة فبطلت ولا يصير الأمر يدها أن أو في صداقها المعجل وان لم يوفها ذلك فلها أن تذهب الى بيت أبيها من غير إذنه وتتمتع نفسها بالاستيفاء المعجل فلا يكون الخروج جنابة وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى يقضي بأن الأمر لا يصير في يدها من غير تنصيص وكان يقول خروجها من البيت جنابة مطلقا والاول أصح كذا في المحيط * قال لها ان لم أعطك دينارين الى شهر فأمر لك بذلك فاستدانت وأحالت على زوجها ان أدى الزوج المال الى المخال قبل مضي المدة ليس لها ايقاع الطلاق وان لم يؤت ملكك الايقاع أمر لك بذلك ان خرجت من البلدة الا بذلك فخرج من البلد وخرجت في مشايعة لا يكون اذنا ولا ستأذنها فأشارت له بذلك كركه كذا في الوجيز للكردي * سئل جئت رجه الله تعالى عن جعل أمرا أمرا أنه يدها أمرا كذا كذا ثم قام فطلعت المرأة نفسها ثم ادعى الزوج انك قد علمت مذ ثلاثة أيام ولم تطلق في مجلس علمك وفات المرأة لا بل علمت الان فطلعت نفسها على الفور لمن يكون أجاب أن القول للمرأة كذا في الفصول العبادية * ولو جعل أمرا يدها ان شرب المسكر أو غاب عنها فوجد أحد الامرين وطلعت نفسها ثم وجد الاخر لا يكون لها أن تطلق نفسها مرة أخرى ولو جعل أمرا أمرا أنه يدها على أنه متى ضربها أو غاب عنها فان شئت تطلق نفسها واحدة وان شئت تثنين وان شئت ثلاثا فان تطلقت نفسها واحدة بعد وجود الشرط هل لها أن تطلق نفسها أخرى في ذلك المجلس قال ليس لها ذلك كذا في فصول الاستروشي * ان غبت عنك ستة أشهر ولم تصل بك نفسي ونفقتي في هذه المدة فأمر طلاقك بذلك ثم غاب عنها ولم تصل اليها بنفسه ووصلت نفقته كان الأمر يدها لان الطلاق هو ما علق بعدم الفعلين في المدة ولم يوجد ذلك فيبحث أما اذا علقه بوجود الفعلين فلا يبحث ما لم يوجد كلاهما حتى لو قال والله لا دخلن هاتين الدارين أو قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق قدم الطلاق او آخر لا تطلق الا بدخول الدارين كذا في جواهر الاخلاط * جعل أمرا يدها وهي صغيرة على أنه متى غاب عنها سنة تطلق نفسها بالاختسان يلحق الزوج فوجد الشرط فأبرأه عن المهر ونفقة العدة وأوقعت طلاقها يقع الرجعي ولا يسقط المهر والنفقة كذا في الوجيز للكردي * رجل جعل أمرا أمرا أنه يدها على أنه متى ضربها بغير جنابة تطلق نفسها فطلبت النفقة وألحت ولازمته فهذا ليس بجناية أما اذا شتمته أو مضرت ثيابه أو أخذت حليته فهذا جنابة ولو قالت لزوجه يا حار أو يا بة أو ٣ خذاني منك دعه فهذا جنابة منها ولو جعل أمرا يدها على أنه متى ضربها بغير جنابة فهي تطلق نفسها فكشفت وجهها عن غير محرم أفتى الشيخ الامام الاستاذ رجه الله تعالى أنه يكون جنابة وقال القاضي الامام غير الدين رجه الله تعالى لا يكون جنابة قال وهذا موافق لما قال القدروري أن وجهها وكفيها ليست بعورة كذا في الخلاصة * والصحيح أنها ان كشفت وجهها عند من يتهمها فهو جنابة كذا في الظهيرية * ولو أهدت صوتها أجنبيا يكون جنابة بأن كملت أجنبيا أو تكلمت عامدة ليسمع أجنبيا أو شاعبت مع الزوج فسمع صوتها أجنبيا كذا في الخلاصة

٢ ان قام ٣ الله بأخذ عركه

رجه الله تعالى القول قول ورثة الزوج قل أو كثر وقال أبو يوسف رجه الله تعالى القول قول ورثة الزوج الا أن يأتي بشئ مستنكر وقال محمد رجه الله تعالى يحكم بمهر المثل وان وقع الاختلاف بين ورثتهما في أصل التسمية كان القول قول منكر التسمية ولا يقضى لها بشئ في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وقالارجهما الله تعالى يقضى بمهر المثل وقالوا والفتوى على قولهما ولو تزوجها على عبد بعينه وهلك العبد قبل التسليم اليها واختلفا في قيمة كان القول للزوج وكذا ولو تزوجها على ثوب بعينه فهلاك الثوب قبل التسليم واختلفا في قيمة

الثوب كل القول قول الزوج وكذا لو تزوجها على ابريق فضة أو ذهب فهل قبل التسليم واختلاف في وزنه كان القول قول الزوج في هذه المسائل وان تزوجها على ثوب بعينه وقيمه عشرة فتغير السعر الى ثمانية كان لها ثوب لا غير ولو كانت قيمة الثوب يوم العقد ثمانية واذا زاد السعر وصارت قيمته عشرة فلها ثوب ودرهمان ولو كانت قيمة الثوب مائة فانتقصت قيمته قبل التسليم وصارت خمسة خربت المرأة ان شاعت أخذت الثوب ناقصا وان (٤٠٠) شاعت أخذت قيمته يوم العقد ولو قالت المرأة تزوجتني على عبدك هذا وقال الرجل

تزوجتك على أمي هذه وهي أم المرأة أو أقالما البينة فالبينة بينة المرأة لان بينتها قامت على حق نفسها وبينة الزوج على حق الغير وتعتق الامسة على الزوج باقراره ولو أقام الزوج البينة انه تزوجها بألف درهم وأقامت المرأة بينة انه تزوجها بمائة دينار أو أقام أو المرأة وهو عبد الزوج بينة انه تزوجها على رقبته فالبينة بينة الاب فان أقامت أمها وهي أمسة الزوج مع ذلك بينة انه تزوج ابنتها على رقبته فالبينة بينة الاب والام ونصفهما جميعا مهر لها ويسعى الولدان للزوج في نصف قيمتهما ولو لم يكن كذلك ولكن أقامت المرأة البينة انه تزوجها بمائة دينار أو أقام تزوجها بمائة دينار أو أقام البينة انه تزوجها بألف درهم فقتضى القاضي بينة المرأة فالتكاح بمائة دينار ثم ان أباً المرأة وهو عبد الزوج أقام البينة انه تزوج المرأة على رقبته فان القاضي يطسل القضاء الاول ويتضي بان الاب هو المهر ولو كان الزوج يدهي انه تزوجها على أمها

ولوشمت أجنبيا كان جنابة كذا في البحر الرائق * جعل أمرها يدها ان ضربها بغير جنابة فجنبت جنابة شرعية حتى استحققت الضرب فلم يضربها ثم بعد أيام جنبت جنابة غير شرعية فضربها وطلقت المرأة نفسها بحكم الامر فقال الزوج اني ضربتك لاجل الجنابة الاولى فليس لك أن تطلقي نفسك وقالت بل ضربتني لاجل الجنابة الثانية ولي أن أطلق نفسي فالقول قول الزوج هكذا في العتابة * ولو جعل أمرها يدها على انه متى ضربها بغير جنابة فهي تطلق نفسها فلعنم الزوج ثم لعنته المرأة فضربها نكاحا وفيه بعضهم قالوا هذا ليس بجنابة وعامة المشايخ على انه جنابة وهو الصحيح وكذلك اذا قذف الزوج أم امرأته ثم قذفت المرأة أم زوجها كذا في الظهيرية * * ولو جعل الامر يدها ان ضربها بغير جنابة شرعية فقالت له وقت الخصومة يا ابن الاجبر أو يا ابن الاعرابي فضربها وانه كما قالت لها ان تطلق نفسها ولو قالت يا ابن النساج ان كان كما قالت فلا معتبر به ماذ ولا يكون جنابة كذا في البحر الرائق * ولو قال لها أي بليد فقالت له مثل ذلك يكون جنابة وهذا اذا صرح بما قال الزوج وان قالت ٢ نوتى ففيه اختلاف المشايخ والاصح انه جنابة وصار كأنها قالت ٣ توخو بليدي كذا في خزائن المفتين * * ولو جعل أمر امرأته يدها على انه متى ضربها بغير جنابة منها فهي تطلق نفسها متى شئت فخاصمت المرأة الى القاضي وقالت انه ضربني بغير جنابة فطلعت نفسي وطلبته بقبعة المهر فسأل القاضي الزوج لماذا ضربتني فقال الزوج بقصد ٤ نردم فقالت المرأة للقاضي انه أقتر بالضرب وأقتر بشرط صحة يقع الطلاق فخره بتسليم قبعة المهر الى جفاء الزوج بعد ذلك عند القاضي وادعى انه ضربها بجنابة كانت منها أو أقامت على ذلك بينة فاستفتوا عن صحة دعواه فاتفقت الاجوبة على فساد ملكان التناقص كذا في الذخيرة * رجل جعل الامر يده زوجته بتطبيقه لوضربها بغير جنابة فصعدت السطح من غير ملاءمة تكون هذه جنابة اذا صعدت للنظارة والا فلا ولو جعل الامر يدها ان ضربها بغير جنابة ثم قال لها أعطيني البطيخ فالتقه اليه على هيئة الالهانة فضربها يكون جنابة وان لم تلقه على طريق الالهانة لا يكون جنابة ولو جعلت في أمر هو معصية فقال لها لا تنعلي هذا فقالت مجيبة له طابت نفسي به ثم ضربها كان هذا القول منها جنابة وان جعلت في أمر ليس بمعصية لا يكون جنابة كذا في جواهر الاخلاط * * ولو جعل أمر امرأته يدها ان ضربها فامر غيره فضربها اهل يصير أمرها يدها فهذه مسئلة الخلاف على أن لا يضرب امرأته فامر غيره فضربها فيه اختلاف المشايخ قال بعضهم يحنث كما اذا حلف لا يضرب عبده فامر غيره فضربه يحنث وقيل لا يحنث ولو أوجعه أو قرصها أو متشعرا أو عضها أو خنقها فأما لما يصير الامر يدها وهذا اذا لم يكن في حالة المزاح أو في حالة المزاح لو فعل ذلك مما زحمة فانه لا يصير الامر يدها وان أوجعه أو كذا اذا أصاب رأسه أو نفا في حالة المزاح فأدماها لا يحنث وهو الصحيح كذا في فصول الاستروشي * واعطاؤها شيئا من بيته بلا اذنه حيث لم تجر العادة بالمساحة به جنابة وكذا دعائها على موكلها قولها أزواج النساء رجال وزوجي لا * ولودعها الى كل الخبز المحرذ فغضبت لا يكون جنابة كذا في البحر الرائق * جعل أمرها يدها ان ضربها بغير جنابة ثم قال لها أذنتك أن تذهبي في كل عشرة أيام الى بيت أبويك فغضت عشرة أيام أو أزيد ولم تذهب اليه فآزارها أبوها ثم

ترجة
٢ أنت ٣ أنت أيضا بليد ٤ لم أضربها قصدا

ومصدقها الاب في ذلك وأقالما البينة وادعت المرأة انه تزوجها على مائة دينار ولم تقم البينة فقتضى القاضي بينة الاب ذهبت والزوج وجعل الاب صدقا أو اعقمت من ماله او جعل ولاه لها ثم أقامت المرأة البينة ان كان تزوجها بمائة دينار كانت البينة بينة المرأة وبقتضى القاضي لها على الزوج بمائة دينار ويجعل أباه امر من مال الزوج وبطل الولاء الذي كان قضى به للمرأة لان الاب كان حرا باقرار الزوج قبل أن يقضى القاضي بغيره وانما قضى القاضي بالولاء دون العتق فكذلك بطل الولاء بينة المرأة بعد ذلك والله أعلم بالصواب

(فصل في اختلاف الزوجين في متاع البيت) اختلف المشايخ في هذه المسئلة على تسعة أقوال قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى إذا اختلف الزوجان في متاع موضوع في البيت الذي كانا يسكنان فيه حال قيام النكاح أو بعدما وقعت الفارقة بفعل من الزوج أو من المرأة فما يكون للنساء عادة كالدرع والخمار والمغازل والصندوق وما أشبهه فهو للمرأة الآن يقيم الزوج البينة على ذلك وما يكون للرجال كالسلاح والقباء والقلنسوة والمنطقة والفرس ونحو ذلك فهو للرجل الآن تقيم المرأة البينة (٤٠١) على ذلك وما يكون للرجال والنساء كالعبد والخدام والفراس والشاة

والستور فهو للرجل الآن تقيم المرأة البينة على ذلك وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى للمرأة جهاز مثلها والباقي للرجل ولومات الرجل وبقيت المرأة ووقع الاختلاف بين المرأة ووارث الرجل فما يكون للرجل عادة كان القول فيه قول الوارث والباقي للمرأة وان ماتت المرأة وبقي الرجل فما يكون للنساء فالقول في ذلك قول وارث المرأة والباقي وهو المشكل للحى منه - ما وهو الرجل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى الحكم بعدموت أحدهما هو الحكم في حياتهما وان كان أحدهما حرا والآخر مملوكا محجورا كان أو ماذونا ومكاتباً كان المتاع كله للحر منهما أيهما كان وقال أصحابه رحمهما الله تعالى ان كان المملوك محجورا فكذلك وان كان ماذونا ومكاتباً فالجواب فيه كالجواب في الحرين ولو كان أحدهما مسلماً والآخر كافراً فهذا مملوكا مسلمين سواء ولو كان أحدهما صغيراً والآخر كبيراً أو كانا صغيرين ذكر في بعض

ذهبت بلا اذنه فضر بها اصار الامر بيدها جاءت أم المرأة الى بيت الزوج فقال جاءت أمك الكلبة فقالت الكلبة أمك وأختك فضر بها الا يصير الامر بيدها كذا في الوجيز للكردي * ولو جاء ضيف فامر الزوج المرأة أن تبسط للضيف الطنفسة لأجل أن ينام فلم تفعل فضر بها اصار امرها يدها ولو ضربها الترتك غسل الثياب أو ترك الطبخ فهذا ضرب بغير جنابة كذا في خزائن الفتيين * ولو جعل امرها يدها على انه متى شتمها فهي تطلق نفسها فقال لا تغزق حرك (١) أولاً تأكل العذرة أو كلي أو اضربي رأسك على الجدار لا يصير الامر بيدها كذا في الخلاصة * جعل امرها يدها على انه متى ضربها تطلق نفسها على وجه لا يكون بينهما خصومة الأزواج فطلعت نفسها بعد وجود الشرط يجب المهر ولو قال بغير خسران لا يجب المهر كذا في الوجيز للكردي * رجل قال لامرأته أمرك بيدك كذا شئت فلها أن تختار نفسها كل شاة في ذلك المجلس أو في مجلس آخر حتى تين بثلاث الا انها لا تطلق نفسها في ذلك المجلس أكثر من واحدة فلو شامت طليقة واحدة تقع واحدة ولو شامت أخرى وهي في العدة تقع أخرى وكذا لو شامت الثالثة وهي في العدة ولكن اذا وقع الثلاث وتزوجت بزواج آخر وعادت اليه وشامت لم يقع عندنا شيء وقد بطلت المين بوقوع الثلاث ولو شامت واحدة حتى وقعت عليها وانقضت عتتها وتزوجت بزواج آخر وعادت الى الأول عادت بثلاث تطليقات عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ولو شامت ثلاث تطليقات ثلاث مرات وقع عليها ثلاث تطليقات واحدة بعد أخرى كذا في فصول الاستروشي في الفصل الحادي والعشرين * ولو شامت مرة واحدة فطلعت ثم تزوجها بعد العدة كان لها المشيئة فيما بقي من الثلاث كذا في فتاوى قاضخان * ولو قال لها أمرك بيدك اذا شئت أو متى شئت فلها أن تختار نفسها مرة واحدة في ذلك المجلس وغيره في أي وقت شامت ولو اختارت زوجها خرج الامر من يدها وكذلك في قوله أمرك بيدك اذا ما شئت أو متى شئت كذا في فصول الاستروشي * ولوردت الامر لم يكن رد او لو قامت عن مجلسها أو أخذت في عمل آخر أو كلام آخر فلها أن تطلق نفسها الا ان اتمك أن تطلق نفسها الا واحدة كذا في البدائع * وان قال أمرك بيدك كيف شئت تقتصر مشيئته على المجلس وكذا في قوله ان شئت أو ما شئت أو كم شئت أو أين شئت أو أينما شئت وكذا لو قال لامرأته أمرك بيدك حيث شئت يقتصر على المجلس هكذا في الفصول العمادية * ولو قال لها اختاري اذا شئت أو أمرك بيدك اذا شئت ثم طلقها واحدة بائنة ثم تزوجها فاخترت نفسها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تطلق ثانياً وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تطلق ثانياً قال شمس الأئمة السرخسي قوله ضعيف كذا في الخلاصة * قال لامرأته أمر فلانة بيدك لتطقيها متى شئت فهذه مشورة والامر بيدها في ذلك المجلس ذكره في المنتقى كذا في المحيط * ولو جوسل أمرها يدها ثم طلقها طلاقاً تاماً فخرج الامر من يدها في ظاهر الرواية ولو طلقها واحدة رجعية بقي الامر على حاله قالوا هذا اذا كان الامر منجزاً أما اذا كان معلوماً بان قال ٢ اكرز ابن زم أو ما أشبه ذلك فامر بك بيدك ثم انه خالعهما أو طلقها طلاقاً تاماً لم يبطل الامر حتى لو تزوجها ثم ضربها اصار الامر بيدها سواء تزوجها في العدة أو بعدما انقضت العدة كذا في الذخيرة * لو قال لها أمرك بيدك مادامت امرأتي فهذا على النكاح ويبطل بايانهما بخلاف ما اذا طلقها

ترجمة
(١) قوله حرك أي فربك ٥١ بجزاوى ٢ ان ضربتك

(٥١ - فتاوى اول) الروايات انهما سواء وذكر في البعض وقيد فقال لو كان الزوج بالغاً والمرأة غيرة الا انها بلغت مبلغ الجاه فلهو ومالو كانا كبيرين سواء ولا فرق في هذه الوجوه بينهما اذا كان البيت الذي يسكنان فيه ملك الزوج أو ملك المرأة ولو كان غير الزوج في عيال أحدهما كان الابن في عيال الاب أو الابن في عيال الولد ونحو ذلك كان المتاع عند الاشياء الذي يقول في قولهم كذا ذكر في الكيسانيات وروايد ابن رستم ولو كان للرجل أربع نسوة فوقع الاختلاف في المتاع بينهما وبينه فان كن في بيت واحد فاصح للنساء يكون بينهما وان كانت

كل واحد في بيت على حدة فما كان في بيت كل واحد منهم يكون بينهما وبين زوجها على الوجه الذي ذكرنا في الزوجين لا يشارك بعضهم بعضا في ذلك لانه لا يلدوا واحدة منهم على ما في بيت الاخرى فلا تستحق شيئا من ذلك الابينة ولودعت المرأة بمتاعها اشتريته من زوجها كان المتاع للزوج وعليها البينة ولومات الزوج فقال وارثه للمرأة قد كان والدي طلقك ثلاثا في العدة وأراد ان يأخذ المتاع من المرأة لا يقبل قوله الابالينة ويكون المتاع لها في قول أبي حنيفة (٤٠٣) رحمه الله تعالى لان عنده المشكل للحي منها فيكون القول قولها مع بينها

بالله ما تعلم انه طلقها فان نكحت أو أقرت كان المشكل للوارث كما لو وقعت انكسوة بين الزوجين بعد الطلاق وان كان طلقها في المرض ومات الزوج بعد انقضاء العدة كان المشكل لوارث الزوج لانها صارت أجنبية ولم يبق لها يد وان مات قبل انقضاء العدة كان المشكل للمرأة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانها تراث فلم تكن أجنبية وكان هذا بمنزلة ما لومات الزوج قبل الطلاق وان اختلف الزوجان في البيت الذي يسكن فيه كل واحد يدعي انه له كان القول في ذلك قول الزوج وان أقامت المرأة البينة أو أقامت جميعا يقضي بينة المرأة لانها خارجة بمعنى ولو كانت الدار في يد رجل أو امرأة وأقامت المرأة البينة ان الدار لها وان الرجل عبدا وأقام الرجل البينة ان الدار له والمرأة امرأته تزوجها بالف درهم ودفع اليها ولم يقم بينة انه حر فانما يقضي بالدار والرجل للمرأة ولا نكاح بينهما لان المرأة أقامت البينة على رق الرجل والرجل لم يقم البينة على الحرية فيقضي

رجعيا ويخلاف ما اذا جعل امرها يدها مطلقا ولم يقبل ما دعت امرأتها ثم أبانها ثم تزوجها حيث يكون الامر بجماله في أظهر الروايتين وعليه الفتوى كذا في القياسية * رجل جرى بينه وبين امرأته كلام فقالت المرأة اللهم نجني منه فقال الزوج ان كنت تريد النجاة مني فامركي بيدك وعن الطلاق ولم ينو الثلاث فقالت طلق نفسي ثلاثا فقال الزوج نجوت لم يقع عليها شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التمسك والمزيد * امرأة قالت لزوجها تريد أن أطلق نفسي فقال الزوج نعم فقالت المرأة طلقك ان كان الزوج قوي ته ويض الطلاق اليه اطلق واحدة وان عنى بذلك طلق نفسك ان استطعت لا تطلق رجل قال لغيره أريد أن أطلق امرأتك ثلاثا فقال الزوج نعم فقال الرجل طلقك امرأتك ثلاثا قالوا اطلق ثلاثا والصحيح ان هذا مائة - ثم سواء انما يقع الطلاق اذا أراد الزوج تفويض الطلاق اليه كذا في فتاوى قاضيان * قال لامرئى زوجي ابتك على ان امرأتي بيدك ان شئت طلقها وان شئت لم تطلقها فزوج الرجل ابنته ثم طلق امرأته قال ان طلقها في ذلك المجلس طلق وان قام لم تطلق كذا في الحاوى * ولو قال أمرك بثلاث تطليقات بيدك ان أبرأتني عن مهرك فقالت وكلني حتى اطلق نفسي فقال أنت وكلني (١) لتطلق نفسك فاذا أبرأتني عن المهر أو لانم طلقك في المجلس يقع وان لم تبرئه لا يقع ولو قالت لزوجها تركت مهرى عليك على أن جعلت أمرى بيدي ففعل ذلك فمهرها قائم لم تطلق نفسها كذا في محيط السرخسي * لو أكره أن يجعل امرأته في يدها ففعل صح وعن أبي نصر لو أكره أن يكتب على القرطاس امرأته طالق أو امرها يدها لم يصح الا اذا نوى كذا في القياسية * عبد قال لولادة زوجي أمتك هذه على أن امرها بيدك فزوجها لم يصبر الامر بسيدته وان بدأ المولى فقال زوجتها منك على ان امرها بيدي فقبل العبد صار الامر بيده كذا في محيط السرخسي

(الفصل الثالث في المشيئة) اذا قال لها طلق نفسك سواء قال لها ان شئت أو لا فله ان تطلق نفسها في ذلك المجلس خاصة وليس له أن يعزلها وكذا اذا قال لرجل طلق امرأتى وقرنه بالمشيئة فهو كذلك وان لم يقربه بالمشيئة كان نو كيدا ولم يقتصر على المجلس ويملكه العزل عنه كذا في الجوهر والنيرة * ولو قال لها طلق نفسك فليس له ان يرجع عنه ولو قال لها طلق ضرتك لا يقتصر على المجلس لانه نو كيل هكذا في الكافي * قال لامرأته طلق نفسك ونوى الثلاث فطلعت نفسها ثلاثا مجتمعا أو متفرقا أو قالت طلقك نفسي ثلاثا ولو طلعت واحدة أو اثنين وقعت ولو طلعت واحدة وسكتت ثم نيتين وقعت واحدة كذا في الترتاشي * وان نوى نيتين تقع واحدة الا اذا كانت أمة كذا في السراج الوهاج * وان نوى واحدة لم يقع شيء باقناع الثلاث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تقع واحدة ولو طلعت واحدة ولا لية للزوج أو نوى واحدة فهي رجعية وكذا لو قالت أمنت نفسي أو أنا حرام أو بأت أو بته أو برية كذا في الترتاشي * ولو قالت اخترت نفسي لم تطلق وخرج الامر من يدها كذا في فتح القدير * ان قال لها طلق نفسك ثلاثا فطلعت واحدة فهي واحدة ولو قال لها طلق نفسك واحدة فطلعت نفسها ثلاثا لا يقع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يقع كذا في الهداية * اذا قال لها طلق نفسك واحدة فطلعت نفسي واحدة واحدة واحدة تقع واحدة وتلغو الزيادة ولو قال لها طلق نفسك تطليقة رجعية فطلعت بائنة أو قال لها

(١) قوله وكيلي هو مما يستوي فيه المذكور والمؤث اه بجرأوى

بالرق واذا قضى بالرق بطلت بينة الرجل في الدار والنكاح ضرورة وان كان الرجل أقام البينة انه حر الاصل والمسئلة بجماله طلق يقضي بحرية الرجل ونكاح المرأة ويقضي بالدار للمرأة لانما قضينا بالنكاح صار الرجل في الدار صاحب يد والمرأة خارجة فيقضي بالدار لها كما لو اختلف الزوجان في دار في أيديهما كانت الدار للزوج في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى وان أقاما البينة يقضي بينة المرأة ولو اختلفا في متاع من متاع النساء أو أقاما البينة يقضي به للزوج ولو اختلفا في هذا المتاع وفي النكاح فأقامت المرأة البينة ان المتاع لها وان

الغزل أول ما يأذن لها ولم ينسه
فإن أذن لها بالغزل إن قال
اغزلي لي كان الغزل للزوج
ولا أجر لها عليه لأنه لما أمر
بالغزل ولم يذكر لها أجر كان
ذلك استعانة منها وإن ذكر
لها أجر إن سمي لها أجر
معلومًا كان لها ذلك لأنه
استأجرها العمل غير مستحق
عليها بأجر معلوم وإن ذكر
أجرًا مجهولًا أو شرط أن
يكون الغزل أو الكرباس
لها ما كان الغزل للزوج ولها
أجر مثلها لأنه استأجرها
ببعض ما يخرج من العمل
فيكون في معنى قفيز
الطحان وهو كالودفع غزلا
إلى حائك لينسجه بالنصف
وإن اختلفا في الأجر فقالت
المرأة غزلت بأجر وقال الزوج
بغير أجر كان القول قول
الزوج مع عيئنه لأنه أنكر
الاجارة والاجر ولو قال
اغزلي لنفسك كان الغزل
لها ولا شيء عليها لأنه تبرع
عليها بالقطن وإن اختلفا
فقال الزوج إنما أذنت لك
لتغزلي لي وقالت لا بل قلت
اغزلي لنفسك كان القول
قول الزوج لأن الأذن يستفاد
من جهته فيكون القول

طلق نفسك تطليقة بائنة فطلقت رجعية يقع ما أمر به الزوج لا ما أنت به كذا في البدائع • ولو قال
 لامرأتين له طلاقاً نفك كلاً ثلاثاً أو قد دخل بهما فطلقت كل واحدة منهما ما نفكها أو صاحبها على التعاقب
 طلق كل واحدة منهما ثلاثاً بتطليق الأولى لا بتطليق الأخرى لان تطليق الأخرى بعد ذلك نفكها
 وصاحبها باطل ولو بدأت الأولى فطلقت صاحبها ثلاثاً ثم طلقت نفسها اطلقت صاحبها دون نفسها
 لانها في حق نفسها مالكة والتملك يقتصر على المجلس فإذا بدأت بطلاق صاحبها خرج الامر من يدها
 وبتطليقها نفسها لا يبطل تطليقها الأخرى بعد ذلك لانها في حق الأخرى وكيلة والوكالة لا تقتصر على
 المجلس كذا في الظهيرية * في المستقى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن قال لامرأته طلاقاً نفكك ثم
 قال بعده لا نطلقاً نفك كلاً لكل واحدة منهما أن تطلق نفسها مادامت في ذلك المجلس ولم يكن لها أن تطلق
 صاحبها بعد النفي كذا في محيط الدرر خسي في الفصول الرابع من باب الطلاق بالمشيئة * اذا قال
 لامرأتين له طلاقاً نفكك ثلاثاً ما شئت ما فطلقت احدها ما نفكها وصاحبها ثلاثاً في المجلس لم تطلق واحدة
 منهما فان طلقت الأخرى نفسها وصاحبها بعد ذلك ثلاثاً ما قبل القيام عن المجلس طلقاً ثلاثاً ولو طلقت
 احدها لم يقع الطلاق ولو قامت عن المجلس ثم طلقت كل واحدة منهما نفسها وصاحبها ثلاثاً ما لم تطلق
 واحدة منهما كذا في المحيط • ولو قال طلق نفسك ثلاثاً ما شئت فطلقت نفسها واحدة أو ثنتين لا يقع شيء
 في قولهم جميعاً كذا في البدائع • ولو قالت في هذه المسئلة شئت واحدة وواحدة وواحدة فان كان بعضها
 متصلاً ببعض طلقت ثلاثاً ما دخل بها أو لم يدخل كذا في التبيين • ولو قال لها طلق نفسك واحدة ان شئت
 فطلقت نفسها ثلاثاً ما يقع شيء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند ما تقع واحدة كذا في الكافي • وان
 قال لها اطلق نفسك متى شئت فلها أن تطلق في المجلس وبعده ولها المشيئة مرة واحدة وكذا قوله متى
 ما شئت واذا ما شئت ولو قال كلما شئت كان ذلك لها أبداً حتى يقع ثلاث كذا في السراج الوهاج • ولو قال
 طلق نفسك كيف شئت لها أن تطلق كإشاءت بائناً أو رجعياً واحدة أو ثنتين أو ثلاثاً ويختص بالمجلس كذا
 في التهذيب • ولو قال طلق نفسك ان شئت وطلقى فلانة امرأته أ أخرى ان شئت فقالت فلانة طالق وأنا
 طالق أو قالت أنا طالق وفلانته طالق طلقاً جميعاً كذا في فتاوى قاضيان • ولو قال لها طلق نفسك ثلاثاً
 ان شئت فقالت أنا طالق لا يقع شيء إلا أن تقول أنا طالق ثلاثاً كذا في التتارخانية • ولو قال لها طلق نفسك
 ان شئت فقالت قد شئت ان أطلق نفسي كان باطلاً رجل قال لامرأته طلق نفسك اذا شئت ثم جن
 الرجل جنونا مطبقاً ثم طلقت المرأة نفسها قال محمد رحمه الله تعالى كل شيء يملك الزوج أن يرجع عن كلامه
 يبطل بالجنون وكل شيء لم يكن له أن يرجع عن كلامه لا يبطل بالجنون كذا في فتاوى قاضيان • في
 المستقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لها طلق نفسك واحدة ما شئت ثم قال لها طلق نفسك
 واحدة أم لك الرجعة متى شئت فقالت بعد أيام أنا طالق فهي طالق واحدة يملك الرجعة وبصر قولها
 جواباً للكلام الآخر كذا في المحيط • رجل قال لامرأته طلق نفسك عشران شئت فقالت طلقت نفسي
 ثلاثاً لا يقع شيء كذا في فتاوى قاضيان • ولو قال لها طلق نفسك ان شئت فقالت شئت لا يقع كذا في
 البدائع • في الزيارات اذا قال لامرأته اذا جاء غدف لطلق نفسك بالف درهم ثم رجعت قبل مجي الغد لا يعمل
 رجوعه ولو كانت المرأة قالت اذا جاء غدف لطلقني على ألف درهم ثم رجعت قبل مجي الغد لا يعمل رجوعها

قوله مع البين ولو قال لها اغزليه ليكون الغزل لهما كان الغزل للزوج ولها أجزأ المثل وقد ذكرنا ولو قال لها اغزليه ولم يرد عليه كان الغزل للزوج لان الظاهر من حاله انه يرضى بالغزله وانها هاجع الغزل فغزلت كان الغزل لها وعليها مثل ذلك انقطن لزوجه لانها غزلته غصبا فنضع من مثل ذلك القطن كن غصب حنطة فطحنها كان الدقيق للقاصب وعليه مثل تلك الحنطة وان اختلنا فقال صاحب النطن غزليه باذني وقالت غزاته بغير اذنك كان القول قول صاحب القطن لان المرأة تدعي ملك القطن وهو ينكر وان حمل قطننا الى بيته ولم يقل شيئا

فقرئتم ان كان الزوج يبيع القطن كان الغزل لها وعليها مثل ذلك القطن لان الظاهر من حاله انه كان يشتري القطن لاجل البيع وان لم يكن يبيع القطن ان كان الزوج يدعي الاذن كان القول قوله لان الظاهر من حاله انه يعمل القطن الى بيته تغزل المرأة فكان الاذن ثابتا دلالة كما لو طجعت طعما لمن اللحم الذي جاء به فان الطعام يكون للزوج ولان الزوج اذا كان يدعي الاذن والمرأة تدعي عليه تملك القطن وهو منكر وكذا لو اختلفا في الكرباس (٤٠٤) فقال الزوج للمرأة دفعت الى الحائك باذن لينسجه وقالت دفعت بغير اذنك

كان القول قول الزوج اذا غزلت المرأة قطن زوجها باذنه وكذا في بيعه ان من ذلك الكرباس ويشتريان بالثمن أمتعة لحاجتهما واتخذوا بعض الكرباس ثياب البيت فجميع ما اتخذ من ذلك الكرباس وما اشترى من ثمنه للرجل لان المرأة تعمل للرجل فيكون ذلك للرجل الاشياء اشترى لها وسمى عند الشراء أو علم عادة انه اشترى لها ودفع اليها فيكون لها رجل كان يدفع الى امراته ما يحتاج اليه وكان يدفع اليها أحيانا من الدراهم ويقول اشترى بها قطننا وغزلي فكانت تشتري وتغزل ثم يبيع وتشتري بها أمتعة للبيت كانت الامتعة للمرأة لانها اشترت من غير وكيل الزوج اياها بالشراء فكانت مشتريه لنفسها والله أعلم

(فصل في دعوى النكاح)

امرأة ادعت على رجل انه تزوجها فجدها فانه يستحق بالقة ما هي بزوجته الى وان كانت زوجة لي فهي طالق

كذافي التارخانية * ولو قال لها انت طالق ان شئت فقالت شئت يقع ويختص بالجلس كذافي التهنيز * اذا قال أنت طالق ان أردت أو رضيت أو هويت أو أحببت فقالت شئت أو أردت في المجلس يقع الطلاق كذافي الحاوي * واذا قال لها أنت طالق ان أعجبك أو وافقك فقالت شئت وقع كذافي التارخانية * ولو قال أنت طالق ان شئت فقالت أحببت لا يقع كذافي غايه السروجي * ولو قال لها شائي الطلاق ونواه فقالت قد شئت يقع استحسانا وان لم تكن له نية لا يقع ولو قال شائي طلاقك يقع بلانية ولو قال ان شئت فأنت طالق فقالت نعم أو قبلت أو رضيت لا يقع ولو قال أنت طالق ان قبلت فقالت شئت حكى عن الفقيه أبي بكر البلخي انه يقع الطلاق هكذا في محيط السرخسي * ولو قال لها أنت طالق ان شئت فقالت شئت ان شئت فقال الزوج شئت ينوي الطلاق بطل الامر حتى لو قال شئت طلاقك يقع اذا نوى كذافي الهداية * ان قال لها أنت طالق ان شئت فقالت شئت ان كان كذا فهو علي وجهين أما ان علقته مشيئة بشيء ماض قد وجد في هذا الوجه يقع الطلاق وأما ان علقته مشيئة بشيء لم يوجد بعد وفي هذا الوجه لا يقع الطلاق ويخرج الامر من يدها وعن هذا قلنا اذا قالت شئت ان شاء أي كان ذلك باطلا وان قال الاب بعد ذلك شئت لا يقع الطلاق هكذا في المحيط * رجل قال لامرأته انت طالق ثلاثا ان شئت فقالت أنا طالق فهو باطل وان قالت أنا طالق ثلاثا فهو ثلاث كذافي فتاوى قاضيخان * ولو قال لها أنت طالق واحدة شئت فقالت شئت ثلاثا لا يقع عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تقع واحدة كذافي محيط السرخسي * قال أنت طالق ثلاثا ان شئت ففسدت واحدة لم يقع ولو شأت واحدة واحدة واحدة طلقت ثلاثا دخل بها أو لا ولو شأت واحدة وسكتت فقد أعرضت حتى لو شأت بعدها لم يقع كذافي التمرائي * رجل قال لامرأته انت طالق ان شئت وشئت وشئت فقالت شئت لا يقع شيء حتى تقول ثلاث مررات شئت كذافي فتاوى قاضيخان * ولو قال انت طالق واحدة ان شئت فقالت قد شئت نصف واحدة لا تطلق كذافي محيط السرخسي * داود بن رشيد عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لامرأته انت طالق واحدة ان شئت انت طالق ثنتين ان شئت فقالت قد شئت واحدة قد شئت ثنتين قال اذا وصلت فهي طالق ثلاثا كذا في المحيط * رجل قال لامرأته انت طالق ان شئت واحدة وان شئت اثنتين فقالت قد شئت طلقت ثلاثا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال ان تزوجت فلانة فهي طالق ان شأت فترزوجها فلها المشيئة في مجلس العلم كذافي محيط السرخسي * ولو قال لها انت طالق ان شاء فلان بتقيد بمجلس علم فلان فاذا شاء في مجلس علمه وقع الطلاق وكذلك اذا كان غائبا بلغا الخبر يقتصر على مجلس علمه كذافي البدائع * ولو قال لامرأته أنت طالق وطالق وطالق ان شاء زيد فقال زيد قد شئت تطليقة واحدة لا يقع شيء وكذلك لو قال شئت أربعاً كذافي محيط السرخسي * رجل قال لامرأته ان شئت وان لم تشأني فانت طالق فهذه المسئلة على وجوه (منها) اذا قدم المشيئة فقال ان شئت وان لم تشأني فانت طالق (أو قدم) الطلاق فقال أنت طالق ان شئت وان لم تشأني (أو وسط) الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان لم تشأني وكل ذلك على وجهين (أحدهما) اذا أعاد كلمة الشرط فقال ان شئت وان لم تشأني فانت طالق (أو لم يعد) وذ كر حرف العطف فقال ان شئت ولم تشأني فانت طالق (والالفاظ ثلاثة) المشيئة والاباء والكرهية فان لم يعد كلمة الشرط وعطف لا يقع الطلاق في الوجوه الثلاثة قدم الطلاق على المشيئة أو آخر أو وسط وان أعاد كلمة الشرط ان قدم المشيئة

بائن أما الاستحلاف فلا ن على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يستحلف على النكاح والفتوى على قولهما فقال وأجمعوا على انه يستحلف على النكاح بعد الطلاق البائن والموت لاجل المال وانما يستحلف على هذا الوجه لانهم لو كانت صداقة لا يطل النكاح بمجردة فاذا حلف بقي معطلة وقال به ضمهم يستحلف على النكاح فاذا حلف يقول القاضي فرت بينكما رجل تزوج امرأته بشهادة شاهدين فأنكرت المرأة وتزوجت غيره ومات الشهود وليس للزوج أن يستحلف المرأة في قولهم لان الاستحلاف شرع لرجاء

الشكول ولو أقرت المرأة بنكاح الاول لا يصح اقرارها على الزوج الثاني فلا تستخلف لكن يستخلف الزوج الثاني فان حلف انقطعت
الخصومة وان نكل الزوج الثاني صار مرقا بنكاح الاول حينئذ تستخلف المرأة فان حلفت لا يثبت نكاح الاول وان نكلت يقضى
بها الاول رجلان ادعى نكاح امرأته ووجدت لهما أقامهما أقام البينة يقضى له فان أقام البينة وليست هي في يد أحدهما تبطل
البينتان لان النكاح حالة الحياة لا يحتمل الشركة وليس أحدهما أولى من الآخر (٤٠٥) وان أقام كل واحد

منهما البينة انهما وكأنت
المرأة في يد أحدهما يقضى
بها لصاحب اليد وكذا لو
أقاما البينة وادعى أحدهما
الدخول وشهد بشهوده
بالنكاح والدخول يقضى له
وان أقام كل واحد منهما
البينة على النكاح
والدخول لا يقضى لأحدهما
وان ادعى النكاح ووقت
أحدهما وشهد بشهوده على
النكاح والوقت فهو أولى
وان وقت أحدهما ولم
يؤت الآخر الآن المرأة
في يد الذي لم يؤت يقضى
لذي اليد وكذا لو وقت
أحدهما ولم يؤت الآخر
الآن الذي لم يؤت أقام
البينة على النكاح والدخول
كان هو أولى وان وقتا
واحداهما سبق فالأسبق أولى
على كل حال وان أقاما البينة
على النكاح ولم يؤت فاقترت
هي لأحدهما يقضى للقرله
وان أقاما البينة على
النكاح والمرأة تقر لأحدهما
اختلفوا فيه قال بعضهم
لا يقضى للقرله لان الاقرار
قبل البينة يبطل بينة الآخر
فلا يقضى بالافرار بعد
البينة وقال بعضهم
يقضى للقرله لان اقرار

فقال ان شئت وان لم تشأى فانت طالق لا يقع الطلاق أبدا وكذا لو قال ان شئت وان أبيت فانت طالق أو
ذكر الكراهة مكان الابهاء وان قدّم الطلاق على المشيئة فقال أنت طالق ان شئت وان لم تشأى فقالت في
مجلسها شئت طلقت وكذا لو قامت عن مجلسها قبل أن تقول شيئا طلقت لعدم المشيئة وان وسط الطلاق
فقال ان شئت فانت طالق وان لم تشأى فهو بمنزلة ما لو قدّم الطلاق على الشرطين وان ذكر الابهاء وقتّم
الطلاق على الشرط فقال أنت طالق ان شئت وان أبيت وقالت شئت أو قالت أبيت يقع الطلاق وان
قامت عن مجلسها قبل أن تقول شيئا لا يقع والكراهة بمنزلة الابهاء وان وسط الطلاق فقال ان شئت فانت
طالق وان أبيت فهو بمنزلة ما لو قدّم الطلاق قال محمد رحمه الله تعالى هذا الذي ينوشيا فان نوى وقوع
الطلاق دون التعليق يقع الطلاق في الوجوه كلها قدّم الطلاق على الشرط أو آخر أو وسط كذا في فتاوى
فاضل خان * اذا قال لها أنت طالق ان شئت أو لم تشأى ان شئت في المجلس طلقت بحكم المشيئة وان قامت
عن مجلسها طلقت أيضا واذا قال لها أنت طالق ان شئت أو أبيت فهو على أحد الأمرين في مجلسها ان
شئت في المجلس طلقت وان قالت في المجلس أبيت طلقت أيضا وان قامت قبل ان تشأى أو تأبى لا تطلق ولا
يكون الابهاء الا بكلامها هذا اذا لم تكن لازمة فانه نوى ايقاع الطلاق عليها على كل حال فهو على ما نوى
فيقع الطلاق عليها لا محالة هكذا في المحيط * ولو قال ان شئت فانت طالق وان لم تشأى فانت طالق طلقت
للمحال ولو قال ان كنت تحبين الطلاق فانت طالق وان كنت تبغضين فانت طالق لا تطلق ولو قال انت
طالق ان أبيت أو كرهت طلاقك فقالت أبيت تطلق ولو قال ان لم تشأى طلاقك فانت طالق ثم قالت لا اشاء
لا تطلق كذا في محيط السرخسي * ان قال لها ان كنت تحبين أن تبغضيني فانت طالق فقالت أنا أحبك
أو أبغضك وقع الطلاق وان كان في قلبها خلاف ما أظهرت وهذا الجواب انما يكون على المجلس ولو قال
لها ان كنت تحبين بقبلك فانت طالق فقالت أنا أحبك وهي كاذبة طلقت عند أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى هكذا في السراج الوهاج * ولو قال انت طالق واحدة فان كرهت فثنتان فان كرهت يقع
الثلاث احداها الاول وثنتان بالتعليق فان سكنت فواحدة كذا في العنابية * بشر من الوليد عن أبي
يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا الآن تشأى واحدة فقامت من مجلسها قبل ان
تشأى شيئا طلقت ثلاثا وان شئت واحدة قبل أن تقوم لزمتهما تطلق واحدة وكذلك لو قال أنت طالق ثلاثا
الآن تريد واحدة أو الآن تهوى واحدة أو الآن تحب واحدة وكذلك لو قال لها انت طالق ثلاثا الآن
بشاء فلان واحدة أو الآن تهوى فلان واحدة أو الآن يحب فلان واحدة أو الآن يريدوا واحدة فهو مثل
ذلك وان لم يكن فلان حاضر افله ذلك اذا علم به في المجلس الذي يعلم فيه كذا في المحيط * ولو قال لها أنت طالق
ثلاثا الآن ترى فلان غير ذلك فهذا على المجلس فان قام فلان عن المجلس قبل أن يرى غير ذلك طلقت المرأة
ثلاثا وهذا ما لو قال لها أنت طالق ثلاثا ان لم ير فلان غير ذلك سواء وذلك يقتصر على المجلس ولو قال
أنت طالق ثلاثا الآن أرى غير ذلك فهذا لا يقتصر على المجلس حتى لو قال بعدما قام عن المجلس رأيت غير
ذلك لا يقع الثلاث وكذلك اذا قال الان اشاء أنا غير ذلك فهذا لا يقتصر على المجلس واذا قال لامرأته
أنت طالق ان شاء فلان وان أحب أو ان رضى أو ان هوى أو ان أراد فبلغ ذلك فلان افله مجلس علمه بخلاف
ما اذا قال ان شئت أنا أو أحببت أنا حيث لا يقتصر على المجلس واذا لم يقتصر على المجلس في حق الزوج اذا

المرأة لأحدهما بمنزلة اليد ولو أقاما البينة وهي في يد أحدهما يقضى لصاحب اليد ولو كانت المرأة في يد أحدهما فشهدوا بشهوده انها امرأته أو
شهدوا انها منكوحته وحلله وشهود الآخر شهدوا انه تزوجها اختلفوا فيه قال بعضهم لا تقبل بينة ذي اليد لان بينة ذي اليد اختلفت على
بينة الخارج اذا شهدوا على السبب أما اذا شهدوا على هذا الوجه كان هذا بمنزلة مطلق الشهادة على مطلق الملك فلا تقبل بينة ذي اليد وقال
بعضهم تقبل لان شهادة الشهود وانما امرأته أو منكوحته وحلله بمنزلة الشهادة على السبب لان المرأة لا تميز منكوحته وحلله الا بسبب

ابن الفضل رحمه الله تعالى
صاحب البيت أولى ولو
ادعى زيد وعمر ونكاح
امراة فقالت تزوجت زيدا
بعدهما تزوجت عمرا قال
أبو يوسف رحمه الله تعالى
يقضى لزيد وعليه الفتوى
ثم قال أبو يوسف رحمه الله
تعالى فان سألتها القاضي
وقال من زوجك فقالت
تزوجت زيدا بعدما تزوجت
عمرا فان القاضي يقضى بها
لعمر وقال أسحق ذلك في
جواب المنطق وكذلك في
البيع وكذلك قال رجل
لاثنين فاطمة وخديجة
تزوجت فاطمة بعد خديجة
قال أبو يوسف رحمه الله
تعالى يقضى بنكاح فاطمة
ولو قالت امراة تزوجت
هذا الرجل أمس ثم قالت
تزوجت هذا الرجل الآخر
منذ سنة فهي للذي أقرت
بنكاحه أمس ولو شهد
الشهود على إقرارها لهما
جميعا وهو تجدد قال أبو
يوسف رحمه الله تعالى
أسأل الشهود بأنهم ما بدأت
أقضي به ولو قالت تزوجت ما
جميعا هذا أمس وهذا منذ
سنة كانت امراة صاحب
الامس ولو أن رجلا من

قال ان شئت انا فالزوج كيف يقول حتى يقع الطلاق لم يذ كر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في شيء من الكتب قال مشايخنا رحمه الله تعالى وينبغي أن يقول شئت الذي جعلته الى ولا تشترط نية الطلاق عند قوله شئت ولا يشترط أن يقول شئت طلاقك ولو قال لها أنت طالق إن لم يشأ فلان فقال فلان في المجلس لا أشاء طلقك ولو قال ذلك لنفسه ثم قال لا أشاء لا تطلق حتى يموت كذا في الذخيرة * ولو قال لامرأته ان شئت ما فاتك طالق فشاها احداهما لا يقع ولو قال لرجلين ان شئت ما فهمي طالق ثلاثا شاء أحدهما واحدة والاخر نثنين لا يقع * ولو قال لامرأته ان شئت فانت طالق ثم قال لاخرى طلاقك مع طلاق هذه يقع عليهم بمشئته الأولى ان أراد به الطلاق وان لم يرد به الطلاق يصدق كذا في محيط السرخسي * ولو قال ان شئت وشاء فلان تعلق بمشئتهما كذا في الكافي * ولو قال أنت طالق اذا شئت وشاء فلان فقالت قد شئت ان شاء فلان فقال فلان شئت لا يقع كذا في محيط السرخسي * واذا قال لها أنت طالق غدا ان شئت فلها المشيئة في الغد ولو قال ان شئت فانت طالق غدا فلها المشيئة في الحال ولم يذ كر في المسئلة خلافا قالوا وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن لها المشيئة في الغد في المستثنين جميعا وعلى هذا اذا قال لها اختاري غدا ان شئت اخذاري ان شئت غدا أمرك بيدك غدا ان شئت غدا ان شئت غدا أمرك بيدك غدا ان شئت غدا ان شئت غدا أمرك بيدك ان شئت غدا فلها المشيئة في الغد في الحالين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى هذا اذا قال لها طلقي نفسك غدا ان شئت طلقي نفسك غدا ان شئت غدا ان شئت فطلقي نفسك غدا لم يكن لها أن تطلق نفسها حتى يجيء غدا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان قدم المشيئة فلها أن تطلق نفسها في الحال فتقول في الحال طلقت نفسي غدا كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق غدا ان شئت فقالت شئت الساعة لا يقع فان شاءت بعد ذلك في الغد يقع كذا في محيط السرخسي * ولو قال لها ان شئت الساعة فانت طالق غدا أو نوى ذلك ولم يقل الساعة فقالت شئت أن أكون غدا طالق او وقع الطلاق في الغد ولو قالت شئت أن يقع الطلاق في اليوم فانه لا يقع الطلاق اليوم ويخرج الامر من يدها كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق أمس ان شئت فلها المشيئة في الحال كذا في محيط السرخسي * ولو قال أنت طالق رأس الشهر ان شئت كانت المشيئة لها رأس الشهر رجل قال لامرأته أنت طالق ان لم يشأ فلان طلاقك اليوم فقال فلان لا أشاء لا تطلق لان له أن يشأ في اليوم كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لها اذا جاء غدا فأنت طالق ان شئت كان لها المشيئة في الغد كذا في المحيط * ولو قال لها أنت طالق اذا شئت ان شئت أو أنت طالق ان شئت اذا شئت فهما سواء تطلق نفسها متى شامت وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ان اخر قوله ان شئت فذلك وان قدمه تعتبر المشيئة في الحال فان شامت في المجلس تطلق نفسها بعد ذلك اذا شامت ولو قامت من المجلس قبل أن تقول شيأ بطل وقال شمس الأئمة في ان شئت فانت طالق اذا شئت هنا مشيئتان الأولى على المجلس والاخرى مطلقا اليها معلقة بالموقته حتى شامت بعدها ما طلقت قال وان لم تقل شئت حتى قامت عن المجلس فلا مشيئة لها ولا فرق بين أن يقول ان شئت الساعة أو لم يذ كر الساعة هكذا في فتح القدير * ولو قال لها أنت طالق متى شئت أو متى شئت أو اذا شئت أو اذا ما شئت فلها أن تشاء في المجلس وبعد القيام عن المجلس ولوردت لم يكن ردوا ولا تطلق نفسها الا واحدة كذا في الكافي * ولو قال أنت طالق زمان شئت أو حين شئت فهو بمنزلة قوله اذا شئت فلا يقتصر على المجلس كذا في غاية السروحي

أقاما جميعا البينة على نكاح امرأه بعد موتها بقضي لهما ميراث زوج واحد لان حكم النكاح بعد الموت الميراث وهو ولو
يحمل الشركة ولومات أحد المدعين فأقرت المرأة أن نكاح الميت كان أولا صحيحا فصدقها رجل ادعى على امرأتها امرأته وأقام البينة
على ذلك وادعت المرأة أنها امرأه هذا الرجل الآخر وذلك الرجل بمجحد وأقامت البينة على ذلك قال مجحد رحمه الله تعالى تقبل بينة الزوج
المدعى لان الشهود سألوه واعلموا بالنكاح فقد شهدوا على اقرارها انها امرأته واقراها على نفسها صدق من بينها ألا ترى أن رجلا

لأقام البينة على رجل أنه اشترى منه ثوبه هذا وأقام صاحب الثوب البينة على رجل آخر أنه باعه منه وهو يجحد فان البينة بينة المدعى على صاحب الثوب لما قلنا ولو قالت المرأة حين أقامت البينة على الرجل أنها امرأته ادعاه ذلك الرجل كانت البينة بينة المرأة وذلك كامرأة أقامت البينة عليها جلايا بالنكاح ولم يؤقتا فبهم اصدقت المرأة فهو زوجها امرأته قالت لرجل أنا امرأتك فقال مجيبا لها أنت طالق كان اقرارا بالنكاح وهي طالق ولو قالت لرجل أنا امرأتك فقال ما أنت لي بزوج وأنت (٤٠٧) طالق فليس هذا باقرار عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى

امرأة قالت لرجل زوجتك نفسي فقال لها فانت طالق يقع الطلاق وان قال أنت طالق لا يقع شيء ولا يكون اقرارا بالنكاح ولو ادعى على امرأة نكاحا وأقام البينة وأقامت أخت المرأة البينة أنها امرأته وان أباها زوجها منه كانت البينة بينة الزوج صدقته المرأة المدعى عليها أم كذبت به ولو ادعى على امرأة نكاحا وأقام البينة وأقامت المرأة البينة ان أختها امرأة المدعى والرجل المدعى ينكر ذلك ويقول ما هي بزوجتي فان القاضي يقضي بنكاح الشاهدة أنها امرأة المدعى ولا يقضي بنكاح الغائبة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لو أقامت الشاهدة البينة على اقرار المدعى بنكاح الغائبة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يتوقف القاضي ولا يقضي بنكاح الشاهدة فان حضرت الغائبة وأقامت البينة على ما دعت أختها يقضي بنكاحها اذا أقامت هي البينة ولا يقضي بنكاحها

* ولو قال لها أنت طالق كلما شئت فلها ذلك أبدا كلما شئت في المجلس وغيره واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلاثا كذا في المحيط * ولو طلقت نفسها ثلاثا بوجه لا يقع شيء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ما تقع واحدة ولا يرتد بالزوج اذا قال لها أنت طالق كلما شئت فطلقت نفسها ثلاثا ورتب زوج آخر ثم عادت اليه وطلقت نفسها لا يقع ولو طلقت نفسها طلاقا أو طلاقين ثم رتب زوج آخر ثم عادت الى الاول يملك عليها الثلاث عندهما ولها أن تطلق واحدة واحدة الى أن توقع الثلاث خلافا لمحمد رحمه الله تعالى كذا في التبيين * ولو قال لها كلما شئت فانت طالق ثلاثا فاشمت واحدة فذلك باطل كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق حيث شئت أو أين شئت لم تطلق حتى تشاء وان قامت عن مجلسها فلا مشيئة لها وان قال لها أنت طالق كيف شئت طلقت تطليقة يملك الرجعة قبل المشيئة فان قالت قد شئت واحدة أو ثلاثا وقال الزوج نوبت ذلك فهو كما قال أما اذا ردت ثلاثا والزوج واحدة أو على القلب فيقع واحدة رجعية وان لم تحضره البينة تعبر بمشيتها فيما قالوا جاعلي موجب التخيير كذا في الهداية * وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يقع شيء ما لم تشأ فان شأت أو وقعت واحدة رجعية أو بآئنة أو ثلاثا بشرط مطابقة ارادته وما قاله أولى وثمرة الخلاف تظهر في موضعين فيما اذا قامت عن المجلس قبل المشيئة وفيما اذا كان ذلك قبل الدخول فانه تقع عنده طلاق رجعية وعندهما لا يقع شيء والرد كالقيام هكذا في التبيين * وان قال لها أنت طالق كم شئت أو ما شئت طلقت نفسها ما شئت واحدة أو اثنين أو ثلاثا ما لم تقم من مجلسها وتأخذ في عمل آخر يتعلق أصل الطلاق بمشيئتها فان ردت الأمر كان ردنا ولو قال لها طالق نفسك من ثلاث ما شئت أو اختاري من ثلاث ما شئت فلها ان تطلق نفسها واحدة أو اثنين وليس لها ان تطلق نفسها ثلاثا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا لها ان تطلق نفسها ثلاثا أيضا كذا في الكافي * وعلى هذا الخلاف لو قال طلق من نسائي من شئت فليس له أن يطلق جميع نسائه وعندهما له ذلك كذا في غاية السروجي * ولو قال طلق من نسائي من شئت فشتن كلهن له أن يطلقهن كذا في فتح القدير أو لواء المرأة اذا طلبوا من الزوج أن يطلقها فقال الزوج لا يبيها ماذا تريد مني افعل ما تريد وخرج ثم طلقها أو بها لم تطلق ان لم يرد الزوج التفويض ويكون القول قوله انه لم يرد به التفويض كذا في الخلاصة * واذا قال لرجل طلق امرأتك فله أن يطلقها في المجلس وبعده وله أن يرجع كذا في الهداية * ان قال لها طلق نفسك وصاحبتك فلها أن تطلق نفسها في المجلس لانه تفويض في حقها ولها أن تطلق صاحبته في المجلس وغيره لانه تفويض في حقها وان قال لرجلين طلقا امرأتك ان شئتما فليس لاحدهما التفريد بالطلاق ما لم يجتمعا عليه وان قال طلقا امرأتك ولم يقربهما بالمشيئة كان نوكيلا وكان لاحدهما أن يطلقها كذا في الجوهرية النيرة * اذا وكل رجلين بالطلاق كان لكل واحد منهما أن يطلقها اذا لم يكن الطلاق بمال ولو وكلهما بالطلاق وقال لا يطلقها أحدكما بدون صاحبه فطلقها أحدهما ثم طلقها الآخر أو طلق أحدهما أو أجازا لا خير لا يقع شيء ولو قال لرجلين طلقا جميعا ثلاثا فطلقتهما أحدهما واحدة ثم طلقها الآخر تطليقتين لا يقع شيء حتى يجتمعا على الثلاث كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لرجلين طلقا ثلاثا فليفر كل واحد منهما بالطلاق وكذا يملك أحدهما واحدة والاخر نتين كذا في العتابة * ولو قال لغيره أنت وكيلي في طلاق امرأتك ان شئت فشاء في المجلس فهو جائز وان قام الوكيل عن المجلس قبل أن يشاء بطل التوكيل كذا في فتاوى قاضيخان * واذا

بتلك البينة التي أقامت الشاهدة وبفريق بين الزوج والشاهدة فان أنكرت الغائبة نكاحها يقضي بنكاح الشاهدة ولو أقر الرجل بنكاح الغائبة بسأله القاضي هل كان بينك وبين الغائبة فرقة فان قال لا يطل نكاح الحاضرة ولو قال كنت طلقت الغائبة وأخبرتني بأقضاء عدتها وكذبت الشاهدة في طلاق الغائبة يقضي بنكاح الشاهدة فان حضرت الغائبة وصدقته في النكاح وكذبت به في الطلاق يقع الطلاق عليهما من حين اقرار الزوج بطلاقها ولو ادعى نكاح امرأته أقامت البينة وأدعت المرأة انه تزوج بأمرها أو أباها فهاذا وما

لواتعت نكاح الاخت سوا حتى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو أقامت الشاهدة البينة أنه تزوج بأمة أو دخل بها أو قبلها أو مسها عن شهوة أو نظر إلى فرجها عن شهوة فرفق القاضي بين الشاهدة وبين المدعى ولا يقضي بنكاح الغائبة * رجل تزوج امرأة ثم أقر أن فلانا كان زوجها طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها فقالت المرأة هو زوجي على حاله لا يقبل قول المرأة ولا يفرق بينها وبين الزوج فان حضر الغائب وأكسر الطلاق يقضى له بالمرأة ويفرق (٤٠٨) بين المرأة وزوجها الثاني وان أقر الأول بالنكاح والطلاق وانقضا الأعدة كما قال

الزوج الثاني وكذبته المرأة في الطلاق وقع الطلاق عليها من الزوج الأول حين أقر الزوج الأول بالطلاق وعليها العدة من ذلك الوقت ويفرق بينها وبين الثاني وان صدقته في جميع ما قال كانت امرأة الثاني ولو قال الزوج كان لها زوج قبل طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها وقالت المرأة لم يطلقني ذلك الزوج كان القول قول الزوج ولا يقبل قول المرأة فان حضر رجل وادعى أنه الزوج الذي أقربه الثاني وصدقته المرأة في ذلك وكذبه الزوج الثاني كان القول قول الزوج الثاني لانه ما أقر بالنكاح المعلوم ههنا والله أعلم

*) فصل في الشهادة على النكاح *

يجوز الاعتماد على الشهرة والتسامع لتحمل الشهادة في خمس مسائل أربع منها معروفة النسب والنكاح والموت والقضاء وواحدة منها ذكرها الخصاص رحمه الله تعالى وهو الدخول من الزوج وذكر الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي أن الشهادة على أصل الوقف

قال لغيره طلق امرأتى ثلاثا ان شئت لا يصير وكيلاً ما لم تشأ وألها المشيئة في مجلس علمها واذا شئت في مجلس علمها حتى صار وكيلاً لوطلقها الوكيل في ذلك المجلس يقع ولو قام عن مجلسه بطل التوكيل ولا يقع طلاقه بعد ذلك قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ينبغي أن يحفظ هذا فان البلوى فيه تعم فان عامة كتب الطلاق التي يكتبها الزوج من الغربة يكون فيها كتبت اليك هذا الكتاب سل امرأتى هل تشاء الطلاق فان شئت فطلقها ثم ان الوكلاء كثيرا ما يؤخرون الايقاع عن مجلس مشيئتها ولا يدرون أن الطلاق لا يقع واذا قال لغيره أنت وكيل في طلاقها على اني بالخيار أو على انها بالخيار أو على أن فلانا بالخيار فالو كالة جائزة والخيار باطل واذا قال لغيره طلق احدي نسائي وطلق واحدة منهن بعينها صح وليس للزوج أن يصرف الطلاق الى غيره هاو كذا اذا طلق واحدة منهن لا بعينها صح ويكون الخيار للزوج كذا في المحيط * رجل قال لا خير وكتبت في جميع أموري طلق الوكيل امرأتى اختل فوافيه والصحيح أنه لا يقع ولو قال وكتبت في جميع أموري التي يجوزها التوكيل كانت الوكالة عامة في البساتين والانكحة وكل شيء كذا في فتاوى قاضيان * وكله بأن يطلق امرأتى طليقة فطلقها ثنتين لا يجوز عنده وعندهما ما تقع واحدة كذا في الفتاوى الصغرى * رجل وكل غيره بالطلاق فطلقها الوكيل ثلاثا ان كان الزوج نوى بالتوكيل التوكيل بالثلاث طاعت ثلاثا وان لم ينو الثلاث لا يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل قال لغيره طلق امرأتى رجعية فقال لها الوكيل طلقك بائن تنقح واحدة رجعية ولو قال الوكيل أبنتها لا يقع شيء ولو قال للوكيل طلقها تطليقة بائنة فقال لها الوكيل أنت طالق تطليقة رجعية تقع واحدة بائنة رجل قال لغيره طلق امرأتى بين يدي أخي فلان فطلقها بغير محضر من الاخ وقع الطلاق كما لو قال طلقها بين يدي الشهود فطلقها بغير محضر من الشهود يقع رجل قال لغيره لا أعلم عن طلاق امرأتى لم يكن ذلك وكيلاً ولو رأى انسانا يطلق امرأتى فلم ينهه لا يصير المطلق وكيلاً ولا يقع الطلاق كذلك ههنا كذا في فتاوى قاضيان * قال لغيره طلق امرأتى بائناً لثلاثة وقال لا خير طلقها رجعية لثلاثة فطلقها في طهر واحد طلقت واحدة وللزوج الخيار في تعيين الواقع كذا في البحر الرائق * ولو وكل غائباً بطلاق امرأتى فطلقها الوكيل قبل أن يعلم بالوكالة فطلاقه باطل لان الوكالة بطلاقه لا تثبت قبل العلم كذا في فتاوى قاضيان * من قال لامرأتى انطلق الى فلان حتى يطلقك فذهبت فطلقها فلان صح ولا يصير فلان وكيلاً بالتطبيق وان لم يعلم بوكالته وذكر في الزيادات ما يدل على انه لا يصير وكيلاً بالتطبيق قبل العلم قيل في المسائلتين روايتان وقيل ماذ كرفي الزيادات قياس وما ذكر في الاصل استحسان ثم على رواية الاصل وهو جواب الاستحسان اذا صار وكيلاً وان لم يعلم لو أن الزوج نهي المرأة عن الانطلاق الى فلان لا يصير فلان معزولاً بنهي المرأة قبل العلم بالنهي وصار الجواب فيه نظير الجواب فيمن وكل رجلاً أن يطلق امرأتى ثلاثا ثم قال للمرأة نهيت فلانا أن يطلقك فان فلانا لا ينزل ما لم يعلم بالنهي لانه لو انزل انزل بالنهي مقصوداً لا تبعا للنهي المرأة عن شيء وما فرض اليها شيئاً حتى يصح نهي الغائب بطريق التبعية وتعدا القول بانزاله مقصوداً بالنهي قبل العلم فلهذا لا ينزل قبل العلم هذا اذا نهي المرأة قبل الانطلاق الى ذلك الرجل أما اذا نهاها بعد الانطلاق الى ذلك الرجل فلا يصير فلان معزولاً وان علم بالعزل وقبل الانطلاق يصير معزولاً اذا علم بالنهي والعزل وهذا بخلاف ما لو قال لاجنبي انطلق الى فلان وقل له حتى يطلق امرأتى ثم نهاها

بعد

تجوز بالشهرة والتسامع ولا تجوز على شرائط الوقف وكما تجوز الشهادة على النكاح بالتسامع تجوز بالمهر أيضاً بالشهرة والتسامع ذكر الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المنتقى والشهادة على نوعين عرفي وهو أن يسمع من قوم لا يتصور اجماعهم على الكذب وشرعي وهو أن يشهد عنده رجلان عدلان أو رجل وامرأتان بلفظ الشهادة من غير استنشاء ويقع في قلبه أن الامر كذلك ولا يكتفي بشهادة الواحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا شهد واحد عدل بعون رجل وقال انا ما كنت مونه

حل له أن يشهد على موته والصحيح أن الموت بمنزلة النكاح وغيره ولا يكتفى فيه بشهادة الواحد ولو رأى رجلاً وامراً يسكنان في منزل وينسبط كل واحد منهما على صاحبه كما يكون بين الأزواج حل له أن يشهد على نكاحهما ولو قدم عليه رجل من بلدة وانتسب له وأقام عنده دهرالم يسعه أن يشهد على نسبه حتى يلقى من أهل تلك البلدة رجلين عدلين عن يعرفه ويشهد له على نسبه وإذا تحمل الشهادة بال شهره والتسامع فشهد عند القاضي وأبهم جازت شهادته وإن فسروا قال الله على النكاح (٤٠٩) أو على النسب لأن من ذلك من قوم

لا يتصور اجتماعهم على الكذب لا تقبل شهادته من رأى داراً أو عيناً في يد رجل يتصرف فيه تصرف الملاك ووقع في قلبه أنه ملكه حل له أن يشهد على أنه ملكه فإن شهد وفسر فقال أشهد أنه لاني رأيت في يده يتصرف فيه تصرف الملاك لا تقبل شهادته كذا ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ولم يفصل بين الموت وغيره وفي بعض الروايات في الموت تقبل شهادته وإن فسر وإذا سمع الرجل نكاحاً أو موتاً أو نسباً ووقع في قلبه أنه حق ثم شهد عنده عدلان بخلاف ما وقع في قلبه أو لا لم يسعه أن يشهد بما وقع في قلبه أو لا لأن يستيقن بكذبهما وإن شهد عنده عدل بخلاف ما وقع في قلبه أو لا وسعه أن يشهد بما وقع في قلبه أو لا لأن يقع في قلبه أن هذا الواحد صادق فيما يشهد وإن عاين رجلاً نكاح امرأة أو بيع جارية أو قتل عدماً أو أقر رجلاً على نفسه بعمال ثم شهد عند الشاهد رجلاً عدلان أن فلان طلق امرأته ثلاثاً

بعد ذلك صح النهي ولو نهى المرأة عن الانطلاق لا يصح وهذا بخلاف ما لو قال لغيره إن جاءتك امرأتى فطلقها أو قال إن خرجت إليك امرأتى فطلقها ثم إنه نهى الوكيل عن الإيقاع بعد نهي المرأة اليه وبعد خروجها اليه يصح النهي إذا علم كإباحة الجنى والخروج كذا في المحيط * رجل وكل رجلاً بطلاق امرأته فطلقها الوكيل في سكره اختلفوا فيه والصحيح أنه يقع رجل وكل رجلاً بطلاق امرأته ثم طلقها الموكل بأن أو رجعا ثم طلقها الوكيل فطلاق الوكيل واقع مادامت في العدة ولا ينغزل بأبنة الموكل إذا لم يكن طلاق الوكيل بمال فإن لم يطلقها الوكيل حتى تزوجه الموكل قبل انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل يقع طلاقه عليها وإن كان الموكل تزوجهها بعد انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل لا يقع طلاق الوكيل وكذا لو ارتد الزوج أو المرأة والعياذ بالله تعالى ثم طلقها الوكيل فطلاق الوكيل واقع مادامت في العدة وإن لحق الموكل بدار الحرب مرتداً وقضى القاضي بلحاظه بطلت الوكالة حتى لو عاد من دار الحرب لم يأتزوجهها ثم طلقها الوكيل لا يقع طلاق الوكيل ولو ارتد الوكيل والعياذ بالله كان على الوكالة وإن لحق بدار الحرب إلا أن يقضى القاضي بلحاظه كذا في فتاوى قاضيان * الوكيل بالطلاق ليس له أن يوكّل غيره وإذا وُكِّل صبياً عاقلاً أو عبداً بالطلاق صح كذا في السراجية * ولو وُكِّل له فزعم طلق لم يقع ولو سكت بلا قبول ثم طلق وقع ولو قال له طلقها غداً فقال الوكيل أنت طالق غداً كان باطلاً ولو قال له طلقها فقال الوكيل أنت طالق إن دخلت الدار فدخلت لم يقع وإذا قال لغيره طلق امرأتى ثلاثاً فطلقها أو قال لغيره طلق امرأتى نصف تطليقة فطلقها الوكيل تطليقة لا يقع شيء كذا في الجبر الرائق * الوكيل بالطلاق المنجز إذا علق لا يصح كذا في القنية في كتاب الوكالة * رجل أراد السفر فوكّل رجلاً بطلاق امرأته ثم عزله بغير محضر من المرأة إن لم يكن التوكيل بطلب المرأة يصح عزله وإن كان التوكيل بطلب المرأة لم يصح عزله إلا بمحضر منها قال شمس الأئمة السرخسي والصحيح أنه يملك عزل الوكيل بالطلاق وإن كان بطلب المرأة ولو وُكِّل رجلاً بالطلاق وقال كلما عزلتلك فانت وكيلي قال بعضهم لا يصح هذا التوكيل وقال بعضهم يصح التوكيل ولا يملك عزله بحدّ الوكالة قال الشيخ شمس الأئمة السرخسي الصحيح أنه يملك العزل ثم اختلفوا في طريق العزل قال الشيخ الإمام رحمه الله تعالى إذا قال عزلتلك عن جميع الوكالات ينغزل وينصرف ذلك إلى المعلق والمنجز وقال بعضهم يقول عزلتلك كما وكلتك وقال بعضهم يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتلك عن الوكالة المطلقة كذا في التتارخانية * ولو قال لغيره طلق امرأتى فأبى أو قال أبى فطلقها فهو وكيل لا يقصر على المجلس وللزوج أن يرجع عنه وإذا طلقها الوكيل تقع واحدة بآئنة وليس له أن يوكّل أن يوقع أكثر من واحدة كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال طلقها على أن لا يخرج من البيت شيئاً فقال لها طلقك على أن لا يخرج من البيت شيئاً فقبلت طلق آخر جرت أو لم تخرج ولو قال طلقك بشرط أن لا يخرج من البيت فإن أخرجت لا تنطق وإن اختلفا فالقول قول الزوج لأنه منكر كذا في العناية * رجل قال لغيره طلق امرأتى هذه فقبل الوكيل وغاب الموكل لا يجبر الوكيل على الطلاق ولو جعل طلاق امرأته بيد رجل فجن المحمول إليه فطاق قال محمد رحمه الله تعالى إن كان لا يملك ما يقع طلاقه ولو جن الموكل بالطلاق إن جن ساعة ثم أقام فالوكيل على وكالته ولو جن زماناً نادماً بطلت وكالته إذا قال لغيره طلق امرأتى إذا حاضت وطهرت فقال لها الوكيل إذا حاضت وطهرت فانت طالق كان باطلاً كذا في فتاوى قاضيان

(٥٣ - فتاوى أول) بمحضرتهم ما أو أن مشتري الجارية أعتق الجارية أو أقر بائع الجارية قبل البيع أنه أعتقها أو أن امرأة واحدة أرضعت الزوجين في صغرهما في الحولين ثم إن المرأة أنكرت النكاح وأنكرت الجارية بملا المشتري لا يسع الشاهد أن يشهد على نكاح المرأة ولا على بيع الجارية لأن الشاهد من لو شهدا عند المرأة بالطلاق الثلاث وعند الجارية بعتة لا يجوز للمرأة ولا للجارية أن تدعه بجاءهما فكذا لا يجزى للشاهد أن يشهد على النكاح والبيع وإن شهد عند الشاهد الذي عاين النكاح وبيع الجارية عدل واحد

بالطلاق الثلاث وعق الجارية لا يحل للشاهد ان يمنع عن الشهادة على البيع والنكاح * (فصل في العنين) * نكاح العنين جائز فان علمت المرأة وقت النكاح انه عنين لا يصل الى النساء لا يكون لها حق الخصومة كما لو علم المشتري بالعيب وقت البيع وان لم تعلم وقت النكاح وعلمت بعد ذلك كان لها حق الخصومة ولا يطل حقه بان ترك الخصومة وان طال الزمان ما لم ترض بذلك وكذا لو كان الرجل يصل الى غيرها من النساء والجواري ولا يصل اليها كان (٤١٠) لها حق الزوجية والخصومة واذا خاصمتها الى القاضي فان القاضي يسأل الزوج فان قال قد

وصلت اليها في هذا النكاح وانكرت المرأة ان كانت ثيبا كان القول قوله وان قالت ان ابكر فالقاضي يري بها النساء والمرأة الواحدة تكفي والتثنتان أحوط فان قلن هي ثيب كان القول قول الزوج وان قلن هي بكر كان القول قولها في عدم الوصول اليها وان شهد البعض بالبكارة والبعض بالثيابة يري بها غيـرهـن فاذا ثبت عدم الوصول اليها أجله القاضي سنة طلب الرجل التأجيل أو لم يطلب ويشهد على التأجيل ويكتب لذلك تاريخا وكذا لو أقر الزوج انه لم يصل اليها أجله سنة وتكلموا انه يؤجله سنة قرية أو شسبية قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا في

* قال لا تحزوا جنى فلانة وطلقها ثلاثا ثم ظهر ان الاخر قد تزوجها قبل الامر أو بعده بنفسه ينبغي أن يبقى وكيلها بالطلاق كذا في القنية في كتاب الوكالة * الوكيل في الطلاق والرسول سواء كذا في التارخانية * الرسالة أن يبعث الزوج طلاق امرأته الغائبة على يد انسان فيذهب الرسول اليها ويبلغها الرسالة على وجهها فيقع عليها الطلاق كذا في البدائع * وفي فوائد نظام الدين ٢ أمر بدست زن نهاده كه كرفلان كار كنم تو بای خود را كشاده كني هر كاه كه خواهی آن كار كرد و پیش از بای كشاده كردن باشوی خلع كرد پس از ان بای تواند كشاده كردن بانی أجاب رحمه الله تعالى بآندوا كرمده كندسته باشد بياز نكاح كند و آند بانی قال في ذكر في الزيارات في الباب الاول اذا أمر رجلاً أن يطلق امرأته بأف ثم أبانها بنفسه ليس للوكيل أن يطلقها وكذلك ان جدد النكاح ولو طلق امرأته بآنا ثم وكل رجلاً بأن يطلق امرأته على مال فطلقها على مال وقبلت طلقت ولا يجب المال ولو جدد النكاح في العدة فطلقها الوكيل وقبلت طلقت ويجب المال ولو انقضت العدة ثم جدد النكاح فطلقها وقبلت لا يقع في فوائد جدي رحمه الله تعالى قال لامرأته ٣ اكرز بر تو زن خواهم امر وی بدست تو نهادم فثبت حرمة المصاهرة بينه وبين امرأته لمسه أمها هل يبقى الامر في يدها بعد ثبوت الحرمة حتى لو تزوج امرأته لكان أن تطلقها قال يبقى الامر في يدها لتصديق قضاء القاضي به فانه لو قضى بجواز نكاح التي زنى بآنها أو ابنتها ذم عند محمد رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الفصول العمالية * جعل امرها يدها برانكها كركابين بخشي بای خود كشاده كني متى شئت وكانت وهبت مهرها له قبل أن يجعل الامر يدها قال شيخ الاسلام نظام الدين وبعض أصحابنا لهما أن تطلق نفسها أو بعضهم قالوا ليس لهما ان تطلق نفسها كذا في الوجيز للكردي ٥٥ مردی بدست من گرفت زن را كفت كه كركابه از رفتن من بر آید و من بزونه آمده باشم و نفقه من بتوزر سیده باشد امر تو بدست تو نهادم تا هر چه وقت بایدت بای خود كشاده كني پیش از كندشتن بگاه نفقه رسید اما مرد نه آمد امر زن بدست زن نشد و بشرط امر كه بدست زن شود و وجهی راست نا آمدن و نفقه نارسیدن یکی ازین دو یافت و یکی بخلاف قوله من و نفقه من نرسد و یکی رسید امر بدست وی شود رأیت فتوی أجاب عنهما الشيخ الاسلام علاء الدين محمود الحارثي المروزي وصورته رجل قال لامرأته ان غبت عنك شهر افأمرک بذلك ٦ این مرد را كافر اسیر برد و بانه هل يصير امرها يدها أجاب

ترجمة

٢ جعل الامر بيد المرأة على انه ان فعلت هذا الامر فلان تطلق نفسك كلما أردت ففعل هذا الامر وقبل أن تطلق نفسها تخالعت مع الزوج فهل تلك بعد ذلك ان تطلق نفسها أم لا أجاب رحمه الله تعالى بانها تلك ذلك فاذا مضت العدة وتزوجها ثانياً هل تملك أم لا قال لا ٣ ان كنت أتزوج عليك امرأه جعلت امرها يديك ٤ على انك ان وهبت مهرك فلك طلاق نفسك ٥ رجل سافر وقال لامرأته ان مضى شهر من وقت ذهابي ولم أرجع اليك ولم تصل اليك نفقتي فقد جعلت امرك يديك حتى تطلق نفسك متى أردت فوصلتها النفقة قبل مضى شهر لكن الرجل لم يأت لا يكون أمر المرأة يدها لان شرط الامر شيان عدم المجيء وعدم وصول النفقة فوجد أحد الشيشين ولم يوجد الآخر بخلاف قوله ان كانت لاتملك نفقتي ولا أنا ووصل أحدهما بصير الامر يدها ٦ فأسر الكذا هذا الرجل

الكتاب وروى ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى في النوادر انه يؤجله سنة شمسية بالايام وهكذا قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي والناطقي رحمهما الله تعالى رجاء ان يوافق العالج في الايام التي يقع التفاوت فيها بين الشمسية

والقمرية ولا يكون هذا التأجيل الا عند قاضي مصر أو مدينة فان أجلته المرأة أو أجله غير القاضي لا يعتبر ذلك ٢ في التأجيل ويحتسب على الرجل شهر رمضان وأيام حيضها وان مرض أحدهما مرضاً شديداً لا يستطيع معه الجماع عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية يحتسب عليه ما دون السنة وان كان يوماً في رواية ما زاد على نصف الشهر لا يحتسب عليه ويعوض له لذلك هوذا ما دون ذلك يحتسب وعن محمد رحمه الله تعالى لا يحتسب الشهر وما دونه يحتسب وهو أصح الاقاويل ولو هربت المرأة من

زوجها لا يحتسب تلك الايام على الزوج وان غاب الزوج بحجج أو عجز يحتسب عليه ولو حبس الزوج فلم تأنه المرأة لا يحتسب على الزوج وكذا لو حبسته المرأة بمهرها ولم تأنه وان أتته الى السجين ونفقة مكان يمكنه الخلاوة والجماع يحتسب عليه وكذا لو حبست المرأة بحق وكان الزوج يصل اليها ويمكنه الخلاوة والميت معها يحتسب تلك المدة والا فلا وان كانت المرأة محترمة بحجة الاسلام لا يحتسب على الرجل حتى تفرغ وان أحرمت بعد التأجيل لا يحتسب على الرجل ويعوض له عن تلك الايام وان كان (٤١١) الزوج مظاهراً منهن كان قادراً على

الاعتاق أجله القاضي سنة وان كان عاجزاً عن الاعتاق أمهله القاضي شهرين للكفارة ثم يؤجل وان ظاهر بعد التأجيل لا يلتفت اليه ويحتسب ذلك عليه واذا مضت السنة مات القاضي أو عزل قبل أن تحضر المرأة وولي غيره فقدمته الى القاضي الثاني وأقامت السنة ان فلانا القاضي كان أجله في أمرها سنة وان السنة قد مضت فان القاضي الثاني يبنى على الاول وان مضت السنة من وقت التأجيل ولم تخصمه زماناً لا يطل حقه وان طأوعته في المضاجعة في تلك الايام فان خاصمته الى القاضي ان كانت ثيباً كان القول قوله وان أقر الزوج انه لم يصل اليها أو قالت أنا بكراً فظنر اليها النساء وقلن انها بكر خيرا القاضي فان اختار زوجها أو قامت عن مجلسها قبل الاختيار أو أقامها أعوان القاضي أو أقام القاضي عن مجلسه بطل حقه كما في خيار الخيرة فان اختارت الفرقة في مجلسها بأمره القاضي بالتفريق ولا تقع الفرقة

٢ في و كان والدي يقول ان أجبره على الذهاب فذهب بنفسه ينبغي أن يتحقق الشرط وهو الغيبة لان الاتيان مكرهاً أو ناسياً أو عامداً سواء في تحقق الخنث كذا في الخلاصة * وفي مستفتيات صاحب المحيط قال لها ٣ اكرده رزاً زو غائب شوم ونفقة من بتوزر سدا مر توبدست تو نم ادم ده روز كذشت واختلفا في وصول النفقة شوي ميكونيد كه رسانيده ام وزن منكراست أجاب رحمه الله تعالى قول قول زن باشد تا امر بدست وي باشدواين رواية أصل است ورواية منتقى برعكس اين است كذا في الفصول العبادية * قال لا آخر ٤ اكرسيم من ندهي الى وقت كذا امر بدست من نهادي طلاق زن خواستني رافقال نهادم فلم يعطه المال حتى مضى ذلك الوقت وقد تزوج امرأته فليس لصاحب المال أن يطلقها ولو كان قال ٥ اكرسيم من ندهي الى وقت كذا امر بدست من نهادي طلاق زن را كه بخواهي وباقي المسئلة بمجالها فله أن يطلقها كذا في المحيط * رجل جعل أمر امرأته بيدها فقالت ٦ دست باز داشتم ولم تقل خويشتن والابن ولو قالت عنيت نفسي ان كان المجلس قائماً تصدق والا فلا وبعض مشايخنا قالوا ينبغي أن يقع كذا في الظهيرية * ولو قالت ٧ افكنكم وقالت ما نويت طلاقاً تصدقت ولو قالت نويت طلاقاً ولو قالت ٨ طلاق افكنكم يقع بدون النية كذا في الخلاصة * ذكر شيخ الاسلام قال لها ٩ امر بدست تو نم ادم شش ما رفا لا امر بيدها عند تمام ستة أشهر كذا في الوجيز لا كدردي * وفي فوائد صدر الاسلام طاهر بن محمود رحمه الله تعالى ١٠ مردی مرزن خود را گفت كه اكرده روز نفقه تو از من بتوزر سدا بعد از ان بای خود را كشاده كن ثم انما صارت ناشئة حتى مضت المدة فينبغي أن لا تطلق نفسها وقد وقع الاستفتاء عن قال لامرأته ١١ اكر بكة نفقه تو ترسانم بتوا مر توبدست تو بعد از ين زن بيدستوري شوي بخانه بدر بخشم رفت و بكمه باشيدواين مرد نفقه نفرستاد ينبغي أن لا يصير امرها بيدها وقد وردت الفتوى عن قال لامرأته ١٢ اكر بعد از ده روز پنج دينار زرتو ترسانم فامر بك بيدك لتطلق نفسك متى شئت ١٣ ده روز كذشت وان زرتو رسانيدهل لها أن تطلق نفسها قالت نعم ١٤ اكر مراد شوي آن بوده است كه اكر بر فورده روز تمام شدن ترسانم بای خود را كشاده كرداندوان لم يرد به الفور ليس

٢ لا ٣ ان كنت أغيب عنك عشرة أيام ولم تصل اليك نفقتي فقد جعلت أمر بك بيدك فخصت عشرة أيام واختلاف في وصول النفقة فالزوج يقول أوصلتها والمرأة منكراً أجاب رحمه الله تعالى بأن القول قول المرأة حتى يصير الامر بيدها وهذه رواية الاصل ورواية المنتقى بعكس هذه ٤ ان كنت لا تعطيني دراهمي الى وقت كذا فهل وضعت الامر بيدي في طلاق المرأة التي تزوجتها فقال وضعت ٥ ان كنت لا تعطيني دراهمي الى وقت كذا فهل وضعت الامر بيدي في طلاق المرأة التي ستزوجها ٦ فكذلك البدل لم تقل بنفسه ٧ أو وقعت ٨ أو وقعت الطلاق ٩ جعلت الامر بيدك لسته أشهر ١٠ رجل قال لامرأته ان كانت نفقتك لا تصلا مني عشرة أيام فطلق نفسك ١١ ان لم أوصل لك نفقتك شهرافا أمر بك بيدك وبعد هذا ذهبت المرأة الى بيت ابيها غاضبي من غير ان الزوج ومكثت شهراً ولم يبعث هذا الرجل نفقة ١٢ ان لم أوصل لك بعد عشرة أيام خمسة دنانير ذهب ١٣ فخصت العشرة أيام ولم يبعث لها ذلك الذهب ١٤ ان كان مراد الزوج انه ان لم أوصل لك على الفور عند تمام العشرة الايام فلها أن تطلق نفسها

باختيارها فان أبي الزوج أن يفرق يقول القاضي فرقت منك فيلزمه المهر وعليها العتة وان طلب من القاضي أن يؤجله سنة أخرى لا يجيبه القاضي فان أجلته المرأة سنة أخرى كل لها ان ترجع عن الاجل وكما يؤجل العنين يؤجل الخصم سنة وكذا الشيخ الكبير وان قال لأرجو أن أصل اليها والغلام الذي هو ابن أربع عشرة سنة اذا لم يصل الى امرأته وله امرأته أخرى يجامعها أو يجامع الجارية كان للمرأة أن تخصمه ويؤجل سنة وكذا الخنثي اذا كان يبول من مبال الرجل يؤجل سنة ولو وجدت المرأة زوجها امرئاً لا يقدر على الجماع لا يؤجل

مال يصح وان طال المرض والمعنوه اذا زوجه وله امرأة فلم يصل اليها أجله القاضي سنة بحضرة الخصم عنه وتاجيل العنين لا يكون الا عند قاضي مصر أو مدينة فلا يعتبر تأجيل المرأة ولا تأجيل غيرها رجل تزوج امرأة ولم يصل اليها فوفق القاضي بينهما بدهم ضي الاجل ثم تزوجها امرأة أخرى لا خيار لها ولو تزوج ووصل اليها ثم عجز عن الوطء بعد ذلك وصار عنيها لم يكن لها حق الخصومة ولو تزوج امرأة ووصل اليها ثم عجز عن الوطء بعد ذلك لها حق الخصومة ويؤجل كما يؤجل العنين ولو تزوج

لهذا لك ما لم يمت أحدهما واستصوب والذي هذا الجواب كذا في فصول الاستروشي * مثل بعض اساتذتنا عن قال لامرأته ٢ اكر ازين شهر يبدستوري تو بروم امر تو بدست تو نم دادم ناي خود ككشاده كني هروقت كه خواهي اين مردكوك سر ارفت دوشماروز باشيد بدستوري زين بای ككشاده كردن تواند يانی أجابني والله أعلم واقعة الفتوى رجل غاب عن امرأته ٣ بعد از سه ماه نامه آمد ازین مردردوان نامه نوشته بود كه اكر از وقت غيبت من دو ماه بر آید تو من درین مدت بتو نزد بای خود ككشاده كني هرگاه كه خواهي ومع لم يمشد كه اين مرد اين نامه رابعه اذ ان نوشته كه يكماه بيش بر غيبت او نيامده بوده است اما زنده نامه در راه دير مانده است درین صورت اين زن بای خود تواند ككشادن يانی چون سه ماه گذشته و اين زن را علم نبوده است قيل في باب ما يجعل فيه امرأته الى غيره بالوقت في آخر ايمان الجامع انه يصير الامر يديها وفي فوائد شيخ الاسلام برهان الدين ٤ امر بدست زن نهاد كه ويراي جنابت شرعي زنند پس از ان اين زن را كفت كه هر ده روزي ترا دستوري دادم تا بخانه يذروم مادر وى در روز كذشت دوازده وزند بدر روماد آمدند و با ايشان رفت بخانه ايشان بدین جنابت يبدستوري رفتن بر زدهل بصير امرها يديها أجاب نعم يصير والله أعلم و رأيت فتوى أجب عنها ماعى نظام الدين رحمه الله تعالى وصورتهاجعل امرأته يديها ان ضربها بغير جنابة شرعية ٥ پس مادر زن بخانه اين مرد آمد مرد كفت زن را كه اين مادر ماد رسك است چرا آمده است زن كفت مادر تست و خواهر تو مردن را بزدا امر بدست زن نشود كذا أجب رحمه الله تعالى كذا في الفصول العمادية * جعل امرها يديها على انه متى ضربها بغير جنابة فهي تطلق نفسها ثم قال لها الزوج ٦ لعنت برتو باد فقالت لعنت خود برتو باد تكلوا فيه بعضهم قالوا هذا ليس بجناية منها لانها بانية وايست يادته وعامتهم على ان هذا جنابة منها وهو الاصح وعلى هذا اذا قال لها ٧ أى مادرت سياهه فقالت المرأة مادرت سياهه فعلى قول الاولين هذا ليس بجناية والعامة تكلموا فيها بينهم قال بعضهم ان كانت أم الزوج حية فهذه ليس بجناية منها في حقه وان كانت أمه ميتة

ان كنت أذهب من هذه البلدة بلا اذنك فقد وضعت امرك بيدك انطلق نفسك أى وقت أردت فذهب ذلك الرجل الى كوك سرامكت يومين بغياذن المرأة هل تملك ان تطلق نفسها أولا أجب لا ٣ وبعد ثلاثة أشهر جامعكتوب من ذلك الرجل وكان كتب في هذا المكتوب أنه ان مر شهران من وقت غيبتى ولم آتلك في هذه المدة فلك ان تطلق نفسك أى وقت أردت وصار معلوما أن هذا الرجل كتب هذا المكتوب بعد أن لم يأت على غيبتة أكثر من شهر لكن تأخر حامل المكتوب في الطريق في هذه الصورة هل تقدر هذه المرأة أن تطلق نفسها أولا حيث مضت ثلاثة أشهر ولم يكن لها علم ٤ جعل الامر يديها المرأة على انه لا يضربها بغير جنابة شرعية فبعد ذلك قال لها أعطيتك اذنا بالذهب الى بيت أهلك وأملك في كل عشرة أيام فضت عشرة قايام وصارت اثنى عشر يوما فاجدها أبوها وأما وذهبت معها الى بيتهم فاضربها بغير جنابة الذهب بلا اذن ٥ فبعد ذلك جاءت أم المرأة الى بيت هذا الرجل فقال الرجل للمرأة ان هذه الام كلبه لم جاءت فقالت المرأة أملك وأختك الكلبة فاضرب الرجل المرأة لا يكون الامر يديها ٦ عليك اللعنة فقالت عليك اللعنة ٧ يا أيها التي أمها تحبة فقالت أملك القعبة

امرأة ولم يصل اليها فوفق القاضي بينهما بسبب العنة ثم تزوج هذا الرجل امرأة أخرى تعلم بحاله مع المرأة الاولى اختلفت الروايات فيه والصحيح ان للثانية حق الخصومة لان الانسان قد يهجر عن امرأة ولا يهجر عن غيرها ولو وجدت المرأة زوجها محبوبا خيرها القاضي في الحال ولا يؤجل لان الاكلة المقطوعة لا تنبت فلا يفيد التأجيل فان كان خلاصا فلها كل المهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليها العدة اذا فارقتها وان كان ذلك قبل الخلوة لها نصف المهر ولا عدة عليها وان فرق القاضي بينهما بعد الخلوة ثم جاءت بالولاد الى سنتين ثبت النسب منه ولا يطل تفريق القاضي وفي فصل العنين اذا فرق وهو يدعى الوصول اليها فجاءت بولاد اقل من سنتين ثبت النسب ويطل تفريق القاضي وكذا لو شهد شاهدان بعد تفريق القاضي على اقرار المرأة قبل التفريق انه وصل اليها يطل تفريق القاضي ولو أقربت بعد التفريق انه كان وصل اليها لم تصدق على

ابطال تفريق القاضي ولو وجدت المرأة زوجها محبوبا وهي رتقاء لا خيار لها ولو وجدت زوجها محبوبا فاقامت معه زمانا وهو يضاحها كانت على خيارها ولو قالت المرأة هو محبوب والزوج ينكر فان كان يعرف حقيقة حاله بالمس من غير نظر عيس وراء الثوب ولا تكشف عورته وان كان لا يعرف الا بالنظر أمر القاضي أمسا بالنظر الى عورته فيخبره بحاله لان النظر الى العورة مباح عند الضرورة رجل تزوج امرأة وكان يأتيها فيدون الفرج حتى ينزل وتنزل المرأة ولا يصل اليها في فرجها واقامت معه كذلك زمانا وهي بكر أو ثيب ثم خاصته

الى القاضي أجله القاضي سنة ويفعل ماقلنا زوج الامة اذا كان محجوباً أو عينا كان الخيار الى المولى في ذلك في قول أبي حنيفة وزفر رجما
الله تعالى فان رضى المولى لاحق للامة وان لم يرض كانت الخصومة اليه كما في العزل وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الخيار الى الامة لا الى
المولى كما قال هوفي العزل واختلفو في قول محمد رحمه الله تعالى ذكر بعضهم قوله مع أبي يوسف كما في العزل عنده وبعضهم ذكر قوله ههنا
مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى واذا فرق القاضي في الحب والعنة كان طلاقاً بائناً (٤١٣) * (فصل في الخيارات التي تتعلق بالنكاح) *

الخيارات أنواع منها ما ثبتت في جميع التصرفات وهو خيار اجازة عقد الفضولي وعند الشافعي رحمه الله تعالى خيار عقد الاجازة لا يتصور لان عنده عقد الفضولي لا يتوقف فلا يتصور الاجازة منه ومنها ما ثبتت في التصرفات التي تحتل الفسخ ولا يثبت فيما لا يملك الفسخ كالنكاح والطلاق والعقاق وهو خيار الشرط اذا شرط الخيار في النكاح عندنا يصح النكاح ويطل الشرط وعند الشافعي رحمه الله تعالى شرط الخيار يطل النكاح ومنها خيار الرؤية لا يثبت في النكاح لافي المرأة ولا في المهر ومنها خيار العيب وهو حق الفسخ بسبب العيب عندنا لا يثبت في النكاح فلا ترد المرأة بعيبها وقال الشافعي له أن يرد المرأة بعيب خمسة بالجنون والجذام والبرص والقرن والرتق له أن يفسخ النكاح ويرد المرأة ان رد قبل الدخول بسقط كل المهر وان كان بعد الدخول كان

فهذا اجنبية منها في حقه وبعضهم قالوا لا يصير الامر به اسواء كانت ام الزوج حية أو ميتة فلو قالت له ٢ خديت منك دهاد فهذا اجنبية منها وكذلك اذا قالت له ٣ أي خديت ان ترس كلف فهذا اجنبية منها ولو قالت له ٤ أي بدخوي فان كان كذلك فهذا ليس بجنابة وان لم يكن كذلك فهو جنابة ولو قال لها لا تفعل هكذا فقالت ٥ خوش می آرمان كانت قالت ذلك في فعل هو معصية فهذا اجنبية وان كانت قالت في فعل هو ليس بمعصية فهو ليس بجنابة في المنتقى وانا قالت لزوجه طلاق فقال الزوج ٦ من طلاق تو بدست تو نهادم فقالت من خود را طلاق دادم وقال الزوج من نیز ترا طلاق دادم يقع اطلاقه بستان كذا في المحيط * ولو قالت ٧ أي بی مزه يكون في حق الشر يف جنابة كذا ذكره في العدة * وسئل والدي عن ٨ امر بدست زن نهاده که بی جنایه تر ند زن در پیش زن دیگر گفت اگر شو بان شما مرد اند شوی من باری مرد بدست فضر بهم الزوج اجاب لا يصير الامر به اسواء وهذا اجنبية منها والله أعلم ذكر في فتاوى الديناري ٩ امر بدست زن نهاده که او را هیچ گاه نزنم مگر که بجنایه فلان برود بدستوری من زن بدستوری شوی بجنایه فلان رفت و شوی با او جنگ کرد و شوی را دشنام داد شوی آن زن را زدن گفت من بچکم امر خود پای خود کشاده کردم شوی گفت من بدان سبب زده ام که بجنایه فلان رفته بدستوری من قال القول قول الزوج و ذکر في طلاق فتاوى الديناري قالت لزوجه ١٠ بطلاق من سوگند خورده که مرا یکگاه زنی وزدی من بر تو طلاقم مرد گفت که من یکگاه شرعی زده ام قال القول قول الزوج فلو قال الزوج بعد ذلك ١١ من ترا گفته بودم که بجنایه خواهرت مرو و مرا از انجا سخت می آید اکنون رفقی بدان سبب زده ام زن منکر است هر رفتن خانه خواهر را قول قول که باشد کواه بر که بود قال القول قول الزوج ولا تسمع البینه في هذا رجل قال لا تخرفي مجلس شرب الخمر ١٢ هر زنی را که خواسته ام برای تو خواسته ام داشتن و رها کردن بدست تو بوده است فقال ذلك الرجل ١٣ اگر چنین است دادم زن ترا بکطلاق و دو طلاق و سه طلاق هل يقع قال لا لا قوله ١٤ در دست تو بوده است اخبار عن كون الامر بيده في الزمان الماضي وليس من ضرورة كونه في يده بقاءه بل الامر المطلق مقتصر على المجلس وقد تبدل

ترجمه
٢ الله ياخذ عرك ٣ يا من ليس يخاف الله يا كافر ٤ يا نعيم الاخلاق ٥ افعل طيباً ٦ أنا وضعت طلاقك سداً فقالت طلقت نفسي وقال الزوج وأنا يا بضاطقتك ٧ يا عديم الذوق ٨ جعل الامر بيد المرأة على أنه لا يضر بهما بغير جنابة فقالت المرأة عند النساء الاخران كانت ازواجكن رجالا فيكون زوجي غير رجل ٩ جعل الامر بيد المرأة على انه لا يضر بهما بغير ذنب الا اذا ذهبت الى بيت فلان بغير اذن فذهبت المرأة الى بيت فلان بغير اذن الزوج فتشاجر معها واشتمته فضر بهما فقالت المرأة أنا خلصت نفسي بمقتضى امرك فقال الزوج أنا ضرر بك بسبب انك ذهبت الى بيت فلان بغير اذن ١٠ حلفت بطلاقك لا تضر بني بغير ذنب و ضررتني فانا مطلقه منك فقال الرجل ما ضررتك بغير ذنب شرعي ١١ كنت قلت لك لا تذهبي الى دار اخلك فاني أنضر من ذلك والا تذهبت وضررتك بهذا السبب والمرأة تنكر الذهاب الى بيت اخنها قال قول قول من والبينة على من ١٢ كل امرأة تزوجت من أجل ما كها ونسرها بها كان يبدك ١٣ ان كان هكذا فقد طلقت امرأتك مطلقه مطلقين وثلاث طلاقات ١٤ كل يبدك

لها مهر المثل كما هو حكم الفسخ وان وجدت المرأة زوجها ختناً أو جذاً ما أو برصاً قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى ليس لها حق الفرقة وقال محمد رحمه الله تعالى لها حق الفرقة وان وجدت المرأة في مهرها عيباً لا ترد في البسر وزنى الفاحش الا ان يكون المهر مكياً أو موزناً قدر في البسر والفاحش وان وجدت زوجها محجوباً أو عينا لم يكن لها حق الفسخ وكان لها حق المطالبة بالامساك بالمعروف أو التفريق بناء عليه ولهذا كانت الفرقة بسبب الحب والعنة طلاقاً * وأما الخيارات التي تتعلق بالنكاح أربعة خيار الخيرة وخيار

العتق وخيار الفسخ لعدم الكفاة وخيار البلوغ أما الاول اذا قال لامرأته اختاري او اختاري نفسك ينوي به الطلاق فقالت اخترت نفسي يقع تطليقة بانه وهذا الخيار يختص بجانب المرأة ولا يطل بسكوتها بكونها كانت أو ثيبا بل يتعدى آخر المجلس الا اذا ردت او قامت أو أعرضت والفرقة بهذا الخيار لا تحتاج الى قضاء القاضي وأما خيار العتق للذكورة اذا كانت أمة أو مدبرة أو أم ولد فنفعت قبل الدخول أو بعده كان لها حق الفسخ (٤١٤) حرا كان الزوج أو عبدا عندنا وكذا المكاتب الصغيرة أو الكبيرة اذا زوجها المولى

برضاها فعتقت بالاداء أو أعتقها المولى كان لها خيار العتق عندنا وهذا الخيار بمنزلة خيار الخيرة عندنا من حيث انه يختص بالمرأة ووقوع الفرقة منها لا يتوقف على القضاء ولا يطل بالسكوت بل يتعدى آخر المجلس الا اذا أطلت الخيار بلسانها أو دلالة وانما يفارق هذا الخيار خيار الخيرة من وجه واحد وهو ان الفرقة في خيار العتق لا تكون طلاقا وفي خيار الخيرة تكون طلاقا وأما الخيار لعدم الكفاة اذا زوجت المرأة نفسها غير كفء كان الاولياء من العصبة حق الفسخ وهذا التفسير لا يتم الا بقضاء القاضي وقبل القضاء السكاح قائم بجميع أحكامه من الطلاق والظهار والتساور وخيار المولى لا يطل بسكوتة ولا بالامتناع عن المطالبة بالتفريق وان طال الزمان مالم تلد ويكون فسخا طلاقا حتى لو كان قبل الخلوة الصحيحة يسقط كل المهر وبعد الخلوة لا يسقط وعليه نفقة العدة وان أجاز المولى بطل حقه وكذا اذا أخذ مهرها وان زوجها المولى غير كفء ثم وقعت الفرقة بينهما كما زوجت نفسها من هذا الزوج بغير مولى ان يفرق بينهما ولو زوجها المولى غير كفء فطلقاتها الزوج طلاقا رجعا ثم راجعها لم يكن لهذا المولى ان يفرق بينهما ولو طلقها طلاقا بانه ثم تزوجها بغيره ولو كان المولى ان يفرق بينهما ورضا المولى بالعد الثاني ولو زوجها أحدا الاولياء غير كفء لم يكن لهذا المولى والى دونه حق التفريق وأما خيار البلوغ غير الاب والجد اذا زوج الصغير

في بطل حتى لو قال ٢ در دست تو است فهو اقرار بقيام الامر في يده فيصح التطليق كذا في فصول الاستروشنى * في فوائد جدتي رحمه الله تعالى ٣ امر بدست زن نهادا كرى كماه را دودينار بنور ساسم بابت كساده كن زن را وام خواهي بود بوي حواله كرد بای تو اند كساد پس از كذشت مدت آجاب في والله أعلم ان آداء الى المحتال قبل مضى المدة وان لم يؤد ٤ تو اند وفي فوائد ٥ امر بدست زن نهادا كه بيدستورى تو از شهر نزوم مرد از شهر بيرون رفت وزن او را ماسايت كرد هل يكون اذا قال لا واقعة الفتوى ٦ امر بدست زن نهادا كه بي دستورى كبرى تجرد فذهب مع زوجها الى النحاس واختارت جارية فاشتراها الزوج ٧ اين پس نديدن زن دستورى بود آجاب بعض أهل زمانها وان كان ليس لذلك اهلا ٨ بود حتى لا يصير الامر بيدها وقد أجبت بصير الامر بيدها كذا في الفصول العبادية * وفي مجموع النوازل امرأة قالت لزوجها ٩ يك سخن كويم رو داشتى أو قالت يك كار كتم رو داشتى فقال الزوج داشتم فقالت طلقت نفسي ثلاثا لا يقع ثبتي والقول قول الزوج انه لم يرد الطلاق كذا في المحيط * علق الطلاق بالضرب بغير جنابة فخرجت المرأة من البيت الى الرقيقة ١٠ تا آتش در خانه آرد وكن في الرقيقة رجل اجنبى ولم يكن قصدا للمرأة رؤية الاجنبى فضر بها الزوج لا تطلق لانه ضرب بالجنابة كذا في خزائن المفتين * ١١ يكى ديكرى را چنين گفت كه هرگاه كه بى دستورى من از شهر بروى امر زن خویشان بدست من نهادى گفت نه ادم بكار دستورى داد پس ازان تو اندر رفتى بي دستورى وى آجاب علاء الدين رحمه الله تعالى ١٢ تو اند چه هرگاه هر وقت است و هر وقت بكار فرار كرده كذا كتبت عن فوائد * قال لامرأته ١٣ اكر بعد سر هرشش ماهى ترا بشهر مادرو بدرنبرم امر تو بدست تو نهادم بای خوديك طلاق باش بکشی هرگاه كه خواهي وزن قول كرد تفويض را در مجلس پس از اين يكسال كذشت و اين شوى اين زن را چنانچه بدرومادر نبر دهل لها ان تطلق نفسها كانت مسئلة واقعة الفتوى بمرغبان فارس هلها الينا بالفتوى فكتبت نعم لها ذلك ووافقني اهل الافتاء بسمه قند يومئذ في الجواب * في فوائد جدتي رحمه الله تعالى ١٤ يكى چنين گفت كه من سبكي فخورم وفارز كنم وزنا كنم اكر يكمن زن از من بسه طلاقا كرى يكى از اين

٢ بيدك ٣ جعل الامر بيد المرأة انه ان لم أوصل لك في الشهر دينارين خلصى نفسك وكان للمرأة ان تدائن فقولته عليه هل تقدر ان تخاص نفسك بعد مضى المدة آجاب لا ٤ تقدر ٥ جعل الامر بيد المرأة على أنه لا يخرج من البلدة بغير اذنها فخرج الرجل من البلدة وشيعته المرأة ٦ جعل الامر بيد المرأة على انه لا يشتري جارية بغير اذنها ٧ فهل يكون استحسان المرأة هذا اذا ٨ يكون ٩ سأقول لك كلمة هل تخصيها أو قالت سأفعل امر اهل تنفذه فقال الزوج انفذه ١٠ لاجل أن تأي بنار ١١ رجل قال لا آخر كلاما خرجت من البلدة بغير اذننى فهل جعلت امر امرأتك بيدى فقال جعلت فأعطاء اذنا مرة فبعد ذلك هل يقدر ان يذهب بغير اذنه ١٢ يقدر لان كلاما يعنى كل وقت وكل وقت ينخل عمة واحدة ١٣ ان لم أوصل لك الى بلدة أهلك وأملك في رأس كل سنة أشهر فقد جعلت امر لك بيدك تطلق نفسك بطلقة بانه أى وقت أردت وقبلت المرأة هذا التفويض في المجلس فغضى بعد ذلك عام وهذا الرجل لم يوصل المرأة الى بيت أبيها وأمها ١٤ رجل قال لأشرب المثلث ولا أقامر ولا أزنى وان فعلت فامرأتى متى بثلاث طلاقات فان فعل واحدا من هذه الاشياء طلقت امرأته

كارها زوجت نفسها من هذا الزوج بغير مولى ان يفرق بينهما ولو زوجها المولى غير كفء فطلقاتها الزوج طلاقا رجعا ثم راجعها لم يكن لهذا المولى ان يفرق بينهما ولو طلقها طلاقا بانه ثم تزوجها بغيره ولو كان المولى ان يفرق بينهما ورضا المولى بالعد الثاني ولو زوجها أحدا الاولياء غير كفء لم يكن لهذا المولى والى دونه حق التفريق وأما خيار البلوغ غير الاب والجد اذا زوج الصغير

والصغيرة كان لهما خيار البلوغ وان زوجهما القاضي فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الظاهر ثبوت الخيار في نكاح القاضي وكذا اذا زوج الصغيرة أمها عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في خيار البلوغ روايتان والظاهر بثبوتها واما المعتومة اذا زوجها أخوها أو غيرها فمعتقة كان لها الخيار كالمعتقة اذا بلغت وان زوجها الاب أو الجدة لا خيار لها وان زوجها ابنتها لا رواية فيه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا ينبغي (٤١٥) أن لا يكون لها الخيار كالزوجة الاب وعن محمد رحمه

الله تعالى ان لها الخيار والمولى اذا زوج أمتها الصغيرة فعتقت ثم بلغت كان لها خيار العتق وهل يكون لها خيار البلوغ اختلافوا فيه والصحيح انه لا يكون لها خيار البلوغ لان المولى يملك الرقبة والكسب جميعا فكانت ولايته فوق ولاية الاب والجدة ثم خيار البلوغ يفارق خيار العتق من وجوه منها ان خيار العتق يثبت ثلاثي خاصة وخيار البلوغ يثبت للذكر والانثى ومنها ان خيار العتق اذا ثبت للذكر لا يطل بسكوتها بل يمتد الى آخر المجلس وخيار البلوغ يطل بسكوت البكر وخيار البلوغ للشيب والغلام لا يطل بالا بطلان نصابان قال الغلام نفقت النكاح ونوى به الطلاق عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يكون طلاقا وان نوى ثلاثا ثلاثا ومنها ان الفرقة بخيار العتق يثبت بقولها اخترت نفسي وفي خيار البلوغ لا تقع الفرقة مالم يفرق القاضي بينهما وعند تفرق القاضي يسقط كل المهر ان كانت الفرقة قبل

كارها بكنه زنش طلاق شود ثم قال ولا خلاف في النفي واختلفوا في الاثبات وهو ما اذا قال ٢ اكر من سيكي خورم وقرار كنم وزنا كنم امر زن بدست وى نه ادم ثم فعل واحد منها لا يصير الامر بيدها عند بيعهم ويصير بيدها عند الاخرين وقال رحمه الله تعالى الغرض من مثل هذه الالفاظ منع النفس وزجرها عن ارتكاب المحظور وكل واحد من هذه الافعال بانفراد يصح غرضه فينبغي ان لا يتوقف على السكوت وان كان اللفظ للجمع كذا ذكر شيخ الاسلام برهان الدين * وفي فوائد العلامة ٣ مردى امر زن خود را كفت كه اكر من سيكي خورم وجوش سيدة وعصير وبكنى امر بدست تو نه ادم تا باي خود بكشاي هر كه كه خواهي زن قبول كرد مرد بكنى خورم وديكرهائي امر بدست زن شد وديخوردن بكنى باي اجاب شود كه معلق بهر يكيست جدا نه بجملة كهذا اجاب معللا ووافقه الباقر من أهل زمانه ٤ امر بدست زن نه ادم كه اكر او را بر ند بجنابة وبى جنابة باي خود بكشاي هر كه كه خواهد وزن قبول كرد به دازين مرد مرا ين زن را بر ند بجنابة زن تو آنباي كشاده كردن باي ايجبت تواند قلت وما اختار الشيخان الامامان جدى والعلامة السمرقندى رحمه الله تعالى وأهل زمانه ما فمياذ كرناه هو اختيار الشيخ الكبير أبي بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله تعالى كذا في الفصول العبادية

(الباب الرابع في الطلاق بالشرط ونحوه وفيه أربعة فصول)

(الفصل الاول في الفاظ الشرط) ألفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل وكما ومتى ومتى ما في هذه الالفاظ اذا وجد الشرط انشأت الميعين وانتهت لانها لا تقتضي العموم والتكرار فوجود الفعل مرة ثم الشرط وانشأت الميعين فلا يتحقق الحنث بعده الا في كلما لانها لا تجب عموم الافعال فاذا كان الجزء الطلاق والشرط بكلمة كلما يتكرر الطلاق بتكرار الحنث حتى يستوفى طلاق المثلث الذي حلف عليه فان تزوجها بعد زوج آخر وتكرر الشرط لم يحنث عندنا كذا في الكافي * ولو دخلت كلمة كلما على نفس الزوج بان قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق أو كلما تزوجت فانت طالق يحنث بكل مرة وان كان بعد زوج آخر هكذا في غاية السروحي * ولو قال كل امرأة تزوجها فهي طالق فتزوج نسوة طالق ولو تزوج امرأة واحدة مرار لم تطلق الا مرة واحدة كذا في المحيط ولونوى بعض النساء صحت نيته ديانة لا قضاء وقال الخصاص تصح نيته في القضاء أيضا والفتوى على ظاهر المذهب وان أخذ بقول الخصاص اذا كان الحالف مظلوما فلا بأس به كذا في البحر الرائق * ومن جملة ألفاظ الشرط لو ومن وأى وأيان واين وأنى كذا في التبيين * ومنها في اذا دخل على الفعل كقوله انت طالق في دخولك الدار يعنى ان دخلت الدار هكذا في العناية * والالفاظ التي للشرط بالفارسية ٢

٢ ان كنت اشرب المثلث وأقامر وأزنى فقد جعلت امر المرأة بيدها ٣ رجل قال لامرأة ان كنت اشرب المثلث والعصير والنيذ قد جعلت الامر بيديك لا اجل ان تطلق نفسك متى شئت فقبلت المرأة فشراب الرجل نية لا لم يفعل غير ذلك فهل يكون الامر بيد المرأة بشرط النيذ أم لا اجاب يكون لانه معلق بكل واحد بانفراده لا بالجملة ٤ جعل الامر بيد المرأة على أنه ان كان يضربها بجنابة أو بغير جنابة فلها ان تطلق نفسها متى شئت وقبلت المرأة ذلك وبعد هذا ضربها الرجل بجنابة فهل تقدر المرأة على أن تطلق نفسها أم لا اجبت تقدر ٢ مطلب ألفاظ الشرط بالفارسية

الدخول وان كانت بعد الدخول كان لها المهر المسمى وخيار البلوغ اذا ثبت للشيب لا يطل الا با بطلان نصاب أو بالتمكين من الزوج أو بطلب المهر أو بطلب فرض النفقة بخلاف خيار العتق وخيار الخمر فان ذلك يطل بالقصاص عن المجلس ومنها في خيار العتق اذا علمت بالنكاح والعتق ولم تعلم بالخيار كان له الخيار اذا علمه وتعدرب بالجهل وفي خيار البلوغ اذا علمت بالزوج والمهر ولم تعلم بالخيار لا تعدرب بالجهل والفرقة بخيار البلوغ لا تكون طلاقا كالفرقة بخيار العتق وخيار عدم الكفاءة فان بلغت الثيب في جوف الليل ولم تقدر على الاشهاد قال محمد رحمه الله تعالى كما

رأت الدم تقول اخترت نفسي ونقضت النكاح فإذا أصبحت تشهد وتقول رأيت الدم الساعة واخترت نفسي فقبل له أسمع له ذلك قال نعم لانهم لو اخبرت انهم رأيت الدم في الليل واخترت نفسي لم يقبل قوله او يطل خيارها وروى عنه انهم لو قالت عند الشهود وعند القاضي نقضت النكاح حين بلغت يتقبل قوله فان وقت فقالت بلغت أمس واخترت نفسي لا يقبل قوله او لو قالت لم أعلم بالنكاح الا الآن واخترت نفسي قبل قولها ولو بلغت فقالت (٤١٦) الحمد لله اخترت نفسي كانت على خيارها ولو بلغت في مكان منقطع عن الناس فبعثت

الجارية لتأتى بشهود تشهدهم بطل خيارها الا ان يكون على الفور وينبغي أن تقول في فور البلوغ اخترت نفسي ونقضت النكاح فإذا قالت ذلك لا يطل حقها بالتأخير حتى يوجد التمكن وأما إذا ثبت لها خيار البلوغ والشفعة فتقول طلبت الحقين ثم تفسر وتبدأ في التفسير بالاختيار وقيل تطلب الشفعة وتبكي صراحا فيكون البكاه هذه الصفة رد للنكاح مع طلب الشفعة على قول من يجعل البكاه هذه الصفة ردا للنكاح

* (باب الرضاع) *

الرضاع في اثبات حرمة المناكحة بمنزلة النسب والصحريه كما ان الحرمة بالنسب اذا ثبتت في الامهات والبنات تعدى الى الجدات والنوافل فكذا اذا ثبتت بالرضاع تعدى الى أصول المرضعة وفروعها واخوتها وأخواتها وهذه الحرمة كما ثبتت في جانب الام تثبت في جانب الاب وهو الفعل الذي ينزل لبنها بوطئه وقال الشافعي رحمه الله تعالى الحرمة

اكرهه ويهمشه وهر كاه وهر زمان وهر بارقا لاول بمعنى قوله ان فلا يحنث الامرة الثاني بمعنى متى فلا يحنث الامرة الثالث كالثاني ومعناه ما واحد وفي الرابع والخامس يحنث مرة لانه بمعنى كل وهو الصحيح والسادس بمعنى كلما فيحنث كل مرة كذا في محيط السرخسي في كتاب الايمان * أما الفظة كه بان قال امرأته طالق ثلاثا كه انكار ميكنه فان لم يتعارفوا التعليق بقوله ككه يقع للرجال لانه تحقيق وان لم يتعارفوا التعليق لانه لا تطلق ما لم يوجد الشرط وان تعارفوا التملق بهذا وبصرى الشرط ذكر الفضلي في فتاواه أنه يقع الطلاق للرجال وبعض مشايخنا رجحوا الله تعالى قالوا لا يقع وهو الاصح كذا في المحيط * وزوال الملك بعد اليمين بان طلقها واحدة أو اثنتين لا يطلها فان وجد الشرط في الملك انحلت اليمين بان قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت وهي امرأته وقع الطلاق ولم تبق اليمين وان وجد في غير الملك انحلت اليمين بان قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت الدار فانت طالق فطلقها قبل وجود الشرط ومضت العدة ثم دخلت الدار تحل اليمين ولم يقع شيء كذا في الكافي * ولو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فطلقها واحدة أو اثنتين قبل دخول الدار فتزوجت بزواج آخر ودخل بها ثم عادت الى الزوج الاول فدخلت الدار طلقت ثلاثا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى كذا في البدائع * تحيز الطلقات الثلاث يبطل تعليق الثلاث ومادونها فلو علق الثلاث أو مادونها ثم تحيز الثلاث قبل وجود الشرط ثم عادت اليه بعد التحيل ثم وجد الشرط لا يقع شيء أصلا كذا في شرح النفاية للبرجندی * وكما يبطل التعليق بتحيز الثلاث يبطل بلحاظه بدار الحرب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لما حتى لو دخلت الدار بعد لحاقه وهي في العدة لا تطلق خلافا لما وقائده الخلاف فيما اذا جاء تأييد مسلمة فتزوجها ثانيا لا ينقص من عدد الطلاق شيء عنده وينقص عندهما كذا في فتح القدير

(الفصل الثاني في تعليق الطلاق بكلمة كل وكلما) لو قال كلما دخلت هذه الدار فامرأتى طالق وله أربع نسوة فدخلها أربع مرات ولم يكن واحدة منهم بعينها يقع بكل دخله واحدة ان شاء فرفعها عليهن وان شاء جمعها على واحدة ولو قال كلما دخلت هذه الدار فكلما كتبت فلا فانت طالق فاليمين الثانية تصير معلقة بالدخول فاذا دخلت الدار انعقدت اليمين الثانية فاذا كتبت ثلاث مرات بعد ذلك طلقت ثلاثا كذا في البحر الرائق * اذا قال الرجل لرجلين كلما كتبت عندكما فامرأته طالق وتعدى عند أحدهما اليوم وتعدى عند الآخر من الغد طلقت امرأته ثلاثا لانه لما تعدى عند الاول وكل ثلاث لقمات أو أكثر كانه كل عنده ثلاث مرات واذا تعدى عند الآخر فكانت كل عنده أيضا ثلاث مرات فتعدو جدا لا كل عنده ما ثلاث مرات والا كل عندهما في كل مرة شرط وقوع التطليقة وكذلك اذا قال لا أحدهما كلما أكلت عندك ثم أكلت عنده فامرأته طالق كان الجواب كما قلنا كذا في المحيط * رجل قال لامرأته كلما تكلمت كلاما حسنا فانت طالق ثم قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر طلقت واحدة ولو قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله الله أكبر طلقت ثلاثا كذا في الخلاصة في جنس من حلف لا يكلم فلانا * ولو قال لامرأته وقد دخل بهما أو لم يدخل بهما أو دخل باحدهما مادون الاخرى كلما احلفت بطلاقكما فواحدة منكما طالق أو قال فاحدا كما طالق وكرر مرتين لا يقع شيء ولا يذكر في الكتاب أنه لو قال ذلك في المرة الثالثة وقولوا لا يقع الا اذا عني بالواحدة في المرة الثالثة غير الواحدة في المرة الثانية حينئذ يصير ما عا

لا تثبت في جانب الاب والفقهاء يسمون هذه المسئلة لبن الفعل فعندنا الفعل أبو الرضيع وأم الفعل جدته واخوته بطلاقهما عماته وأولاد الفعل اخوته لا يحل للرضيع ان يتزوج واحدة منهم ولا نكاح موطوءة الفعل ومنكوحته ولا نكاح موطوءة الرضيع ولا منكوحته ولو كان للفعل امرأتان حبيلتا منه فارضعت كل واحدة منهم مرضعا كان الرضيعان اخوين لاب وان كان أحدهما بنتا لا يجوز النكاح بينهما ولو كانا اثنين لا يجوز الجمع بينهما في النكاح لرجل كما لا يجوز الجمع بين الاختين من النسب قبل الرضاع وكثيره سواء

عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يثبت الرضاع بمادون خمس رضعات في خمسة أوقات يكتفي الصغير بكل واحدة منهن وقال أصحاب الطواهر لا بد من ثلاث رضعات وكما يحصل الرضاع بالمص من الثدي يحصل بالصب والسعوط والوجور ولا يحصل بالاقطار في الأذن والاحليل والخائفة والآمة ولا بالحقة في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله تعالى يحصل بالاقتان ووقت الرضاع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مقدّر بثلاثين شهرا إذا ارتضع في هذه المدة ثبت الحرمة فطم على رأس (٤١٧) الحولين أو لم يقطع ولم يرتضع بعد حولين

ونصف لا تثبت الحرمة فطم أو لم يقطع قال أبو يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله تعالى وقته مقدّر بحولين أن ارتضع في الحولين تثبت الحرمة فطم أو لم يقطع وبعد الحولين لا تثبت فطم أو لم يقطع وقال زفر رحمه الله تعالى وقته مقدّر بثلاث سنين وأجمعوا على أن مدة الرضاع في استحقاق أجرة الرضاع على الأب مقدّر بحولين حتى أن المطلقة إذا طالبت به بعد الحولين بأجرة الرضاع فأي الأب أن يعطى لا يجبر ويحب في الحولين وروي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا فطم الصبي في الحولين فتنعود الصبي واكتفى بالطعام فأرضع لا تثبت حرمة الرضاع وفي ظاهر الرواية إذا أرضع في مدة الرضاع تثبت به الحرمة على كل حال * إذا مص الرجل ثدي امرأته وشرب لبنها لم يحرم عليه امرأته لما قلناه لا رضاع بعد الفصال بكرم تزوج قطزل لها لبن فأرضعت صبياً صارت أم للصبي ونبت جميع أحكام الرضاع بينهما حتى لو تزوجت البكر رجلاً

بطلاقهما فيحيث في البين الأولى ولو قال كلما حلفت بطلاق واحدة منه كما في طالق كلما حلفت بطلاق واحدة منك أو واحدة منكما فواحدة منكما طالق تقع واحدة واليه البيان * ولو قال كلما حلفت بطلاق واحدة منك أو واحدة منكما طالق كلما حلفت بطلاق واحدة منك أو واحدة منكما طالق وقع التطليقتان وله الخيار أن شاء جعلهما على واحدة وإن شاء علم ما * ولو قال لهما وقد دخل باحداهما دون الأخرى كلما حلفت بطلاقكما فأنتما طالقان قاله ثلاث مرات انعقدت الأولى وانحلت بالثانية ويقع على كل واحدة واحدة والثالثة انعقدت في حق المدخولة ولا تنحل الثانية بالثالثة لعدم تمام الشرط وهو الحلف بطلاقهما فلينزج غير المدخولة وقال لهما إن دخلت الدار فانت طالق تنحل الثانية والأولى ويقع على كل واحدة تطليقتان لأن بعض الشرط كان موجوداً بالحلف بطلاق المدخولة في المرة الثالثة والأولى تمام الشرطتين كل واحدة بثلاث ولو لم ينزج غير المدخولة ولكن قال لهما إن تزوجت ودخلت الدار فانت طالق صححت البين وانحلت الأولى والثانية الآن المدخولة في ملكه فبانت بثلاث وغير المدخولة ليست في ملكه فلغا في حقها وتنحل البين الأولى والثانية لا إلى جزء إلا أن البين منعه مقدمة بكلمة كلما فلا يظهر أثر الانحلال فبقية باقاً وتزوجها به بعد ذلك وحلف بطلاقها يقع عليها تطليقتان ولو قال للمدخولة إذا تزوجت كنت طالق لا يصح لأن إمبانه إلا إذا قال إن تزوجت بعد ما تزوجت بزوج آخر فانت طالق حينئذ تصح البين لأنه أضاف إلى الملك كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * ولو قال لواحدة منهن كلما حلفت بطلاقك فالباقي طوالت ثم قال للثانية مثل ذلك ثم للثالثة طلقت الثالثة والرابعة ثلاثاً ثلاثاً والثانية ننتين والأولى واحدة لأن بالكلام الثاني ما راجعاً بطلاق الأولى وبالکلام الثالث صار حالفاً بطلاق الأولى والثانية ولو كان سكان كلما إذا طلقت الثالثة والرابعة كل واحدة تطليقتين والأولى والثانية كل واحدة واحدة كذا في العتابة * ولو قال كل امرأتين نسائي تدخل الدار فهى طالق وفلانة طلقت فلانة للحال ولو دخلت الدار وهى في العدة طلقت أخرى هكذا ذكره في المنتقى قال أبو الفضل هذا خلاف ما في الجامع كذا في الذخيرة * في النوازل قال نصير سألت حسن بن بزاد عن رجل قال لامرأته كلما دخلت هذه الدار دخلت هذه الدار دخلت هذه الدار دخلت فانت طالق كلما دخلت هذه الدار دخلت فانت طالق قد دخل الدار دخلت قال تطلق ثلاثاً كذا في استرخانية * ولو قال لامرأتين كلما تزوجتكما فانت طالقان فتزوج احدهما امرأة والأخرى مرتين طلقتهما واحدة إلا إذا تزوج الأولى مرة أخرى طلقتهما أخرى ولو قال كلما تزوجت امرأتين فهما طالقان فتزوج ثلاثاً طلقن لأنه وجد في كل واحدة الشرط وهو تزوج امرأتين ولو قال كلما كنت عندكما فامرأته طالق فأكل عند كل واحدة ثلاث لقمات طلقت ثلاثاً كذا في العتابة * ولو قال كل امرأتي وكلما تزوجت امرأتين إلى ثلاثين سنة فهى طالق إن دخلت الدار وفي ما يملكه امرأة ثم تزوج امرأة أخرى ثم طلقها ما جبراً ثم تزوجها ما ثانياً ثم دخل الدار طلقت كل واحدة منهما ثلاثاً واحدة باليقاع وثنتين بالحلف ولو كان حين طلقهما لم يتزوجهما حتى دخل الدار ثم تزوجهما طلقت كل واحدة واحدة بالحنث كذا في المحيط * وإذا قال كلما دخلت هذه الدار وكلت فلاناً وفكمت فلاناً فامرأته من نسائي طالق قد دخل الدار دخلت وكلت فلاناً مرة واحدة ثم طلق واحدة ولو قال كلما دخلت هذه الدار فانت طالق قد دخل الدار ثلاثاً وكلت فلاناً مرة طلقت ثلاثاً ولو قال كلما تزوجت امرأة قد دخلت الدار فهى طالق فتزوجها ثلاث مرات ثم دخل الدار

(٥٣ - فتاوى أول) ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها كان لهذا الزوج أن يتزوج الصبية وأن يطلقها بعد الدخول لا يكون له أن يتزوجها لأنها صارت من الرأب التي دخل بأمها وبنت الرضاع بلبن الميتة سواء حلب اللبن قبل الموت أو بعده وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يثبت الرضاع بلبن يحلب بعد الموت كما لا تثبت حرمة المصاهرة بوطء الميتة وإذا نزل الرجل لبن فأرضع به صبياً لا تثبت به حرمة الرضاع * لا بأس للرجل أن يتزوج بمرضعة ولده وأخت ولده من الرضاع لأن نكاح أخت ولده من النسب جائز إذا لم تكن ولده موطوءة فإن الحاربية إذا

كانت بين رجلين فجاءت بولوداد عياما لكل واحد من الشر يكفان بنة من امرأة أخرى كل لكل واحد من المولين ان يتزوج ابنة شريكه وان كانت أخت ولده من النسب ونظائرهما كثيرة اذا ارتضع العيبان من لبن بهيمة لا تثبت به حرمة الرضاع بينهما وما اذا جعل لبن المرأة في طعام فاطم صبيبن ان طبخ الطعام بأن طبخ لبنها أرز لا تثبت الحرمة بينهما في قولهم جميعا كان اللبن غالبا أو مغلوبا وان لم يطبخ الطعام باللبن ان كان الطعام غالبا لا تثبت الحرمة به في قولهم (٤١٨) قيل هذا اذا كان لا يتقاطر منه اللبن عند رفع اللقمة وان كان يتقاطر تثبت

الحرمة والاصح انها لا تثبت وان كان الطعام مغلوبا باللبن لا تثبت الحرمة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه تثبت الحرمة كالماء خلط لبن الأدمي بلبن الشاة ولبن الأدمي غالب تثبت الحرمة وكذا لو زردت خبزا في لبنها وتشرب الخبز اللبن أولت سويا بلبنها ان كان يوجده منه طعم اللبن تثبت الحرمة هذا اذا أكل الطعام لقمة لقمة فان حسي حسوا تثبت الحرمة في قولهم وان خلط لبن المرأة بالماء وسقى صبيبن ان كان اللبن غالبا تثبت الحرمة في قولهم وان كان اللبن مغلوبا لا تثبت وكذا لو جعل الدواء في لبن المرأة ان كان الدواء غالبا لا تثبت الحرمة عندنا وان كان مغسوبا باللبن تثبت الحرمة ثم فسرحه رحمه الله تعالى فقال ان لم يغبر الدواء اللبن تثبت الحرمة وان غير لا تثبت وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان غير طعم اللبن ولونه لا يكون رضاعا وان غير أحدهما دون الآخر يكون رضاعا وقيل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا جعل

مرة تقع طلبة واحدة ولو دخلها مرة أخرى طلق أخرى ولو دخلها ثلاثا طلق ثلاثا ونظيره لو قال لامرأته كلما كنت تمر وجوزة فأنت طالق فا كل ثلاث تمرات وجوزة واحدة لا يقع الا واحدة ولو أكل كل وجوزة أخرى طلق أخرى ولو أكل كل وجوزة ثالثة طلق ثلاثا كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * قال ابن سميعة سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى قال ولو قال كلما دخلت هذا الدار فكلمتها فلانا فأنت طالق قال فهذا عليه ما يكون الفاء جازا فان بدأت فدخلت الدار ثلاث دخلات ثم كلمت فلانا مرة طلق ثلاثا ولو دخلت الدار دخله ثم كلمت فلانا ثلاث مرات طلق ثلاثا كذا في البدائع في كتاب الايمان * ولو قال كلما دخلت الدار فأنت طالق ان كلمت فلانا فدخل الدار مرارا ثم كلمه مرارا يبحث في الايمان كلها ولو قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق ان دخلت الدار فتزوجها مرارا ودخلت مرة طلق ثلاثا كذا في البحر الرائق * رجل قال كل امرأة أتزوجها أبدا في قرية كذا فهي طالق ثم أخرج امرأته من تلك القرية فتزوجها لا تطلق وكذا لو لم يخرجها من تلك القرية وتزوجها في غير تلك القرية لا يبحث ولو قال كل امرأة أتزوجها من قرية كذا فتزوج امرأته من تلك القرية حنت حينما تزوجها كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال كل امرأة ألى تكون بخاري فهي طالق ثلاثا الصحيح أنه يراد به طلاق امرأة يتزوجها بخاري وعن هذا قالوا لو تزوج امرأة في غير بخاري ثم نقلها الى بخاري ويكون هو معها فيه لا تطلق وهو الصحيح كذا في الخلاصة في كتاب الايمان في الجنس الثالث في المنكوحة * رجل له امرأة لم يدخل بها فقال كل امرأة ألى وكل امرأة أتزوجها الى ثلاثين سنة فهي طالق ان دخلت الدار فتزوج امرأة وطلقها وطلق التي كانت عنده ثم تزوجها في الثلاثين سنة ثم دخل الدار طلق القديمة تطليقتين باليمين سوى التطليقة التي أوقع عليها بالتخيير فطلق ثلاثا وأما الجديدة فتطلق واحدة باليمين سوى ما أوقع عليها بالتخيير فتطلق تطليقتين ولو أن الزوج حين طلقها أول مرة لم يتزوجها حتى دخل الدار ثم تزوجها مطلق القديمة واحدة بالحنث في يمين التزوج بنفس التزوج وان كان المنعقد في حقها يمينين يمين التزوج ويمين السكون فأما الجديدة فلا يقع عليها بالحنث شيء كذا في المحيط * ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق وفلانة لامرأة له أو كل امرأة من نسائي تدخل الدار فهي طالق وفلانة طلقت فلانة للحال ولا ينتظر التزوج والدخول فان تزوجها بعد ذلك أو دخلت الدار وهي في العدة طلقت أخرى كذا في الظهيرية * ولو قال كل امرأة أتزوجها أبدا أو قال الى ثلاثين سنة فهي طالق ان كلمت فلانا فتزوج امرأة قبل الكلام وتزوج امرأة بعده طلق كل امرأة يتزوجها في تلك المدة فان لم تكن اليمين موقته بان قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ثلاثا ان كلمت فلانا فتزوج امرأة قبل الكلام وتزوج امرأة بعده طلقت التي تزوجها قبل الكلام ولا تطلق التي تزوجها بعد الكلام ولو قال ان كلمت فلانا فكل امرأة أتزوجها فهي طالق لا يقع الطلاق على التي تزوجها قبل الكلام كانت اليمين مطلقة أو موقته فان نوى وقوع الطلاق على التي تزوجها قبل الكلام صحته ينته كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال كل امرأة أتزوجها ان دخلت الدار فهي طالق قدم المؤخر في تزوج قبل الدخول لم تطلق ومن تزوج بعده طلقت ويجعل الدخول شرطا لانعدام وصار الشرط الاول شرطا لحنث وتقديره ان دخلت الدار فكل امرأة أتزوجها فهي طالق ولو قال كل امرأة ألى لم يكن معها طالق ان دخلت الدار أو قدم الدخول يتناول من في ملكه لا من سبيلك وان عني الاستتبال صدق في التغايط فتطلق من

اللبن في دواء أو خلط بالماء لا تثبت الحرمة على كل حال ولو خلط لبن المرأة بلبن امرأة أخرى فأوحيصيا قال أبو يوسف كانت رحمه الله تعالى وهي رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الرضاع من استويا يكون منهما وقال محمد رحمه الله تعالى يشب الرضاع منهما على كل حال امرأة لها لبن طلقها تزوجها وتزوجت بزواج آخر فبانت من الثاني وأرضعت صبيبا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الرضاع من الأول ما لم تلد من الثاني فاذا ولدت كل الرضاع من الثاني وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان في رواية ان عرفت نزول

اللين من الحمل الثاني فالرضاع من الثاني ويقتطع حكم الاول في رواية اذا حملت من الثاني يقطع حكم الاول وقال محمد رحمه الله تعالى الرضاع منهم حتى تضع الحمل من الثاني اذا ولدت المرأة من زوجها ولدا فطلقها الزوج وتزوجت بآخر فارضعت بلبن الاول ولدا وهي تحت الزوج الثاني فان الرضاع يكون من الزوج الاول لان نزول اللبن الاول كان منه * رجل تزوج امرأة ولم تلد منه قط ثم نزل اهلها بن فارضعت صبيا كان الرضاع من المرأة دون زوجها حتى لا يحرم على الصبي اولاده هذا الرجل من غير هذه المرأة (٤١٩) * رجل زنى بامرأة فولدت منه

وارضعت به هذا اللبن صغيرة لا يجوز لهذا الزاني ولا لاحد من آيائه وأولاده نكاح هذه الصبية وذلك في الدعوى رجل قال للمملوك هذا ابني من الزنا ثم اشتراه مع أمه عتق المملوك ولا تصير الجارية أم ولده * رجل تزوج امرأة فولدت منه ولدا فارضعت ولدا ثم ليس لبنها ثم درلها لبن بعد ذلك فارضعت صبيا كان لهذا الصبي ان يتزوج اولادها الرجل من غير المرضعة * الرضاع الطارئ على النكاح بمنزلة السابق بيانه اذا تزوج صبية فطلقها ثم تزوج امرأة لها لبن فارضعت تلك الصبية حرمت الكبيرة على زوجها لانها صارت من أمهات نسائه وكذلك الزوج رضعة فارضعتا أمه أو أخته أو ابنته حرمت الرضعة على زوجها وكذا لو تزوج رضيعتين فارضعتا امرأة واحدة معها أو واحدة بعد واحدة بطل نكاحهما لانه صار جامعين الاختين ولكل واحد منهما نصف الصداق يرجع الزوج بذلك على المرضعة ان تمتدت الفساد عندنا والتعدان

كانت في ملكه باعتبار الظاهر ومن سئل ما بقراره كذا في الكافي في كتاب الايمان في باب اليمين بالعق والطلاق * في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن قال كل امرأة أتزوجها تشرب السويق فهي طالق أو قال كل امرأة أتزوجها تلبس المعصفر فهي طالق فهذا على أن تشرب السويق وتلبس المعصفر بعد التزوج الا أن تكون نية على ما قبله كذا في ذخيرة في آخر متفرقات باب التعليق * ولو قال لامرأة كل امرأة أتزوجها ما دامت حية فهي طالق فتزوج تلك المرأة بعينها لا يحنث وهذا على غير تلك المرأة وكذا لو قال هذا لامرأة ثم طلقها بانها ثمانية ثم تزوجها لا تطلق كذا في فصول الاستروشن في الفصل العشرين فيما يبطل من العقود بالشرط * ولو قال كل امرأة أتزوجها باسمك فهي طالق فطلق هذه ثم تزوجها لا تطلق وان كان نواها عند اليمين كمالو قال كل امرأة أتزوجها غيرك فهي طالق لا تدخل هي في اليمين وان نواها رجل له أربع نسوة قال كل امرأة ألى طالق اذا دخلت هذه الدار ثم طلق واحدة بعينها نطقه باثنية ثم دخلت الدار وهي في العدة تطلق جميعا * رجل قال كل امرأة ألى طالق وينوي بذلك من كانت في نكاحه ومن يستنبد بعد ذلك لا يقع على من يستفيدها كذا في فتاوى قاضيان * لو قال كل امرأة ألى طالق ان فعلت كذا اولست له امرأة فتزوجه بعد ذلك صحت كما اذا قال كل امرأة تكون لي والى هذا ذهب شمس الاسلام محمود وقال نجم الدين رحمه الله تعالى لا تصح وقال السيد الامام رحمه الله تعالى بالقول الاول ناخذ كذا في فصول الاستروشن * روى عن محمد رحمه الله تعالى ولو قال لوالده كل امرأة أتزوجها ما دمت حية فهي طالق فمات أحدهما بطلت اليمين وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي (١) * ولو قال كل امرأة تدخل في نكاحي فهي طالق فهذا بمنزلة ما لو قال كل امرأة أتزوجها وكذا لو قال كل امرأة تصير حلالا لي كذا في الخلاصة في الفصل الرابع في اليمين بالنكاح * رجل يعلم أنه كان حلف بطلاق كل امرأة تزوجه ولا يدري أنه كان بالغ وقت اليمين أو لم يكن فتزوج امرأة لم يحنث لانه شك في صحة اليمين فلا يحنث بالاشك كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال كل امرأة أتزوجها ما لم أتزوج فاطمة فهي طالق فماتت فاطمة أو غابت فتزوج غيرها طلق في الغيبة ولا تطلق في الموت ولو قال لامرأة كل امرأة أتزوجها فقد بدعت طلاقها منك بدريهم ثم تزوج امرأة فقالت التي كانت عنده حين علمت نكاح غيرها قبلت أو قالت طلقها أو قالت اشتريت طلاقها طلق التي تزوجه وان قالت التي كانت عنده قبل أن يتزوج أخرى قبلت لا يصح قبولها لان ذلك قبول قبل الإيجاب كذا في البحر الرائق * اذا قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج نكاحا فاسدا ثم تزوجه نكاحا صحيحا طلق كذا في الفتاوى الكبرى * في الملقط ولو قال كل امرأة أتزوجها علمك فهي طالق يعني على رقبته (٢) لا يحنث اذا تزوج امرأة أخرى كذا في التارخية * اذا قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فزوجه فضولي وأجاز بالفعل (٣) بان ساق المهر ونحوه لا تطلق بخلاف ما اذا وكل به لا تنقل العبارة اليه في المستحق ان تزوجت فلانة فهي طالق وان أمرت من يزوجه فيها فهي طالق فامر انسانا فزوجهما منه طلق وتزوجها من غير ان يأمر أحدا لا تطلق وان أمر بعد ذلك رجلا فقال زوجني فلانة وهي امرأة على حالها طلق ولو قال ان تزوجت (١) مطلب لو قال كل امرأة تدخل في عقد نكاحي الخ (٢) مطلب لو قال كل امرأة أتزوجها علمك فهي طالق الخ (٣) مطلب اذا علق الطلاق على الزوج فزوجه فضولي وأجاز بالله لا يحنث

ترضعها من غير حاجة لها الى الارضاع بأن كنت شعبي وقيل قولها انها لم تنعم الفساد وان كانت مجنونة وهي امرأة لا يرجع عليها والمجنونة نصف الصداق ان كان قبل الدخول وكذلك أخذ الصبي لدى الكبيرة وهي نائمة فارضع فالنائمة بمنزلة المجنونة ولو أخذ رجل لبن الكبيرة فأوجر صبيتين بفرض الزوج لكل واحدة منهما نصف الصداق ثم يرجع الزوج على الرجل ان تنعم الفساد وهو الصحيح ولو تزوج ثلاث رضيعات فماتت امرأة وأرضعتن على التعاقب أو أرضعت ثنتين ثم الثالثة حرمت الاوليان لانه صار جامعين الاختين في نكاح وبقيت

الثالثة امرأته لانها صارت اختا لاوليين بعد ما فسد نكاح الاوليين فان أرضعت واحدة منهن أو لاثنتين معا حرمن جميعا لان الاختية ثبتت دفعة واحدة ولتزوج صغيرة وكبيرة فأرضعت الكبيرة الصغيرة بتأجيلها ولا بهلاك الكبيرة ان كان لم يدخل بها لان الفرقه جاءت من قبلها ولا صغيرة نصف المهر لانها باتت بفعل الغير ثم رجع الزوج بنصف مهر الصغيرة على الكبيرة ان تعمدت الفساد وان لم تعمد لا يرجع وله ان يتزوج الصغيرة بعد ذلك لانها (٤٣٠) صارت ابنة امرأته ولم يدخل بها وليس له ان يتزوج الكبيرة على كل حال لانها أم امرأته وان كان

دخل بالكبيرة لا يحل له أيضا نكاح الصغيرة ولو تزوج كبيرة وثلاث رضيعات فأرضعتن الكبيرة واحدة بعد واحدة أو أرضعت واحدة ثم ثنتين معا حرمن جميعا أما الكبيرة والصغيرة الاولى لانهما صارتا أما وبشأوا ما لا يقتان فلانهما صارتا اختين في نكاح واحد وان أرضعت ثنتين معاً ثم الثالثة حرمت الكبيرة والاوليان ولا تحرم الثالثة لانها صارت ابنة امرأته بعد ما باتت امرأته قبل الدخول وان تزوج صغيرتين وكبيرتين فأرضعت الكبيرة صغيرة ثم صغيرة باتت الكبيرة والصغيرة الاولى أما الكبيرة الاولى فلا تنها باوضاع الاولى صارت أم امرأته فبطل نكاحها ونكاح الصغيرة الاولى لانهما اجتماع في نكاح واحد وأما الكبيرة الثانية فلا تنها باوضاع الصغيرة الاولى صارت أم امرأة كانت له فبطل نكاحها والصغيرة الثانية امرأته لانها صارت ابنة امرأته التي

فلا نه أو امرأت نسائا ان يزوجنهما فهي طالق فأمر غيره فزوجه تلك المرأة لم تطلق وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال ان تزوجت فلانة أو خطبتها فهي طالق فخطبها فتزوجها لا تطلق حتى لو تزوج قبل الامر في المسئلة التي قبلها وقبل الخطبة في هذه المسئلة وقع بان قال ابتداء بحضرة رجلين تزوجت بآلف فقبلت طلق هكذا في فتح القدير

(الفصل الثالث في تعليق الطلاق بكلمة ان واذا وغيرهما) * اذا أضاف الطلاق الى النكاح وقع عقيب النكاح نحو أن يقول لامرأة ان تزوجت فانت طالق أو كل امرأة تزوجها فهي طالق وكذا اذا قال اذا أوفيتي وسواء خصص مصرا أو قبيلة أو وقتا أو لم يخص واذا أضافه الى الشرط وقع عقيب الشرط انفاقا مثل أن يقول لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق ولا تنصح اضافة الطلاق الا ان يكون الخالف مالكا أو يضيفه الى ملك والاضافة الى سبب الملك كالزوج كالاضافة الى الملك فان قال لاجنية ان دخلت الدار فانت طالق ثم نكحها فدخلت الدار لم تطلق كذا في الكافي * ولو قال كل امرأة أجمع معي في فراش فهي طالق فتزوج امرأة لا تطلق ولو قال نصف المرأة التي تزوجها طالق فزوجه امرأته بغير امره لا تطلق ولو تزوج امرأة على انها طالق لم تطلق كذا في فتح القدير * التعاقب بصريح الشرط وهو أن يذكر حرف الشرط يؤثر في المرأة المعينة وغير المعينة والتعليق بمعنى الشرط يعمل في غير المعينة كما لو قال المرأة التي تزوجها فهي طالق ولا يعمل في المعينة بان قال هذه المرأة التي تزوجها فهي طالق فتزوجها لا تطلق كذا في معراج الدراية * ثم الشرط ان كان متأخرا عن الجزاء فالتعليق صحيح وان لم يذكر حرف الفاء اذ لم يتخلل بين الجزاء وبين الشرط سكوت ألا ترى أن من قال لامرأته انت طالق ان دخلت الدار يتعلق الطلاق بالدخول وان لم يذكر حرف الفاء لم يتخلل بينهما سكوت وان كان الشرط مقدما على الجزاء فان كان الجزاء اسما فاعلم يتعلق بالشرط اذ ~~الجزء~~ الجزء بحرف الفاء حتى ان من قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق يتعلق الطلاق بالدخول ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق يقع الطلاق للحال الا اذا قال غيب به التعليق فحينئذ يدين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء واذا كان الجزاء فعلا ما فعل مستقبل أو فعل ماض فالجزء يتعلق بالشرط بدون حرف الفاء ويثبت على هذا الاصل ما اذا قال لها ان دخلت الدار فانت طالق فانها تطلق للحال وان قال غيب التعليق لا يدين أصلا كذا ذكر في الجامع وبعض مشايخنا قالوا يستل الزوج كيف نويت ان قال باضه ما حرف الفاء لا يصح نيته أصلا وان كان بالتقديم والتأخير تصح نيته فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك اذا قال لها فان دخلت الدار فانت طالق تطلق للحال وان عني التعليق دين فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك اذا قال لها انت طالق وان دخلت الدار فانت طالق للحال وان عني التعليق لا يدين أصلا لافي القضاء ولا فيما بينه وبين ربه ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى ما اذا نوى به بيان الحال معناه أنت طالق في حال دخولك الدار وحكي عن أبي الحسن الكرخي رحمه الله تعالى أنه قال يجب أن تصح نيته لان الواو في مثل هذا يذكّر للحال كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق ان ولم يرد عليه تطلق في الحال في قول محمد رحمه الله تعالى ولا تطلق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ~~كذا~~ كذا لو قال أنت طالق ثلاثا لولا أو قال والا أو قال ان كان أو قال وان لم يكن لا تطلق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبه أخذ محمد بن سلمة كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أنت طالق دخلت فخرج لعدم التعليق ولو قال أنت طالق أن دخلت فخرج الهمزة وقع في الحال وهو

باتت منه قبل الدخول وليس في نكاحه غيره فلا تحرم رجل زوج ام ولده من عبد صغيره فأرضعته من لبن السيد حرمت المرضعة على مولاها وعلى زوجها الصغير ما على المولى فلا تنها صارت منه كوحدة ابنة فحرم على المولى وتحرم على الزوج الصغير لانها صارت موطوءة الاب ولانها أمه رجل وطئ امرأة يشكاح فاسد ثم تزوج صبية فأرضعتها أم الموطوءة باتت الصبية لانها صارت أخت الموطوءة والموطوءة في عدته فيبطل نكاح الصبية رجل تزوج صبية ثم عتها لا يصح نكاح العمة فان أرضعت أم العمة الصبية

(153)

قول الجمهور وبقوله ادخل في الدار وانت طالق يتعلق بالدخول لان الحال شرط مثل ادنى الى انا وانت طالق لا تطلق حتى تؤدى كذا في فتح القدير * ولو قال انت طالق ثم ان دخلت الدار فانه يقع الطلاق ولو نوى التحليل لا يصح نيته أصلاً وأما اذا نوى المقارنة بان نوى وقوع الطلاق بمقارنة الدخول الدار فعمامة مشايخنا رحمهم الله تعالى على أنه لا يصح كذا في المحيط * ولو قال لا امرأته أنت طالق ان كانت السماء فوقنا أو قال أنت طالق اذا كان هـ ذنا هـ اراً أو كان هذا ايلاً وهـ ما في الليل أو في النهار يقع الطلاق للحال لان هذا تحقيق وليس تعليقاً بشرط لان الشرط ما يكون معدوماً على خطر الوجود وهـ ذام موجود ولو قال ان دخلت الجمل في سم الخياط فانت طالق لا يقع الطلاق لان غرضه منسه تحقيق النفي حيث علقه بأمر محال كذا في البدائع * رجل قال لا امرأته ان لم تردى على الدينار الذي أخذته من كبسي فانت طالق فاذا الدينار في كبسه لا تطلق امرأته كذا في فتاوى قاضيخان * سكران طرق الباب فلم يفتح له فقال ان لم تفتحني الباب الليلة فانت طالق ولم يكن في الدار أحد فذهبت اليلة ولم يفتح لا تطلق كذا في النهر الفائق ناقلاً عن القنية * اذا قال لا امرأته وهي حائض ان حضرت أو قال لها وهي مريضة ان مرضت فانت طالق فهذا على الحيض والمرض في المستقبل فان نوى ما يحدث من هذا الحيض أو من هذا المرض فهو على ما نوى ولو قال لها ان حضرت فانت طالق وهو يعلم انها حائض فهذا على هـ ذام الحيضة فاذا دام حتى أسفر الفجر من الغد طلقت بعد أن تكون ثلث الساعة تمام الثلاث أو زائد اعليه فان كان لا يعلم بحضها فله هـ ذام على حدوث الحيضة في الغد وكذلك اذا قال لها ان حممت وهي محبوسة أو قال ان صدعت وهي مصدوعة فهذا على التفسير الذي قلنا في الحيض والمرض ولو قال لها وهي صحيحة ان صحت فانت طالق وقع الطلاق حين سكنت بعـ في الحال وكذلك اذا قال ان بصرت ان سمعت فانت طالق وهي بصيرة وسبعة وقع للحال قال وأما القيام والقعود والركوب والسكنى فهو على أن هـ كـ ساعة بعد البين وأما الدخول فلا يكون الا على دخول مستقبل وكذلك الخروج لا يكون الا على خروج مستقبل وكذلك الحمل اذا قال الحمل ان حبلى فانت طالق هـ ذام على حبلى مستقبل وكذلك الضرب والا كل على الحادث بعد البين كذا في المحيط * ولو قال لا امرأته أنت طالق مالم تحبضي أو مالم تحبلي وهي حائض أو حبلى في حال الحلق فهي طالق حين سكنت فان كان يعنى ما هي فيه من الحيض دين فيما بينه وبين الله تعالى فاما في الحمل فلا يصدق كذا في السراج الوهاج * ولو قال انت طالق اذا صمت يوماً طلقت حين تغيب الشمس في اليوم الذي تصوم فيه كذا في الكافي * واذا قال اذا صمت فصامت ساعة مقرونة بالنية طلقت هـ كذا في النهاية * اذا قال اذا حضرت فانت طالق فرأت الدم لم يقع الطلاق حتى يسقر ثلاثة أيام لان ما ينقطع دونها لا يكون حيضاً فاذا تمت ثلاثة أيام حكماً بالطلاق من حين حاضت كذا في الهداية * ولو قال اذا حضرت حيضة فانت طالق لم تطلق حتى ينقطع الحيض وتدخل في الطهر وذلك بالانقطاع على العشرة أو بعض العشرة مع استمراره أو بالانقطاع والاعتسال أو بالانقطاع وبما يقوم مقام الاعتسال اذا كان دون العشرة كذا في غاية السروحي * ولو قالت بعد عشرة حضرت وطهرت وكذبها تطلق ولو قالت بعد مضي شهر اني حضرت وطهرت ثم حضرت حيضة أخرى وأنا لا ان حائض لا يقبل خبرها ولكن اذا طهرت يقع لانها أخرت الاخبار عن أوانه فصارت متممة كذا في الكافي * واذا قال لها ان حضرت نصف حيضة فانت طالق لا تطلق مالم تخض وتطهر وكذا اذا قال اذا حضرت سدم

كالوقامت على الطلاق وإن شهد بذلك امرأتان أو رجل عدل فكذلك وكذا لو شهد أربع نسوة وقال الشافعي رحمه الله تعالى يفرق بينهما بشهادة الأربع وكلاهما لا يفرق بينهما بعد النكاح ولا تثبت الحرمة بشهادتهن فكذلك قبل النكاح وإن أراد الرجل أن يضطرب امرأته فشهدت امرأة قبل النكاح أنها أرضعتهما كاذبة سبعة من تكذيبها كالمشهدت بعد النكاح ولو شهد رجلان عدلان أو رجل وامرأتان بعد النكاح عندهما لا يسمعهما المقام مع الزوج لأن هذه مشادة لو قامت عند القاضي ثبت الرضا فكذا إذا قامت عندها إذا أقر الرجل

ان ما أقررت به حق حين
أقررت بذلك فلم يصح
النكاح لا يفرق بينهما وبمثل
لو أقر الزوج بعد النكاح
وقال كنت أقررت
قبل النكاح انها أختي من
الرضاع وقلت انه حق فان
القاضي يفرق بينهما لان
المراة لو أقرت بعد النكاح
ان الزوج أخوها من الرضاع
وأصرت على ذلك لا يقبل
قولها على الزوج ولا يفرق
بينهما فكذلك اذا أسدت
قلت الى ما قبل النكاح أما
الزوج لو أقر بعد النكاح
وأصرت على اقراره فرق بينهما
فكذلك اذا أسدت اقراره الى
ما قبل النكاح والله أعلم

أحق الناس بحضانة الصغير
حال قيام النكاح وبعد
الفرقة الأم فان ماتت الأم
أو تزوجت فأم الأم فان ماتت
أو تزوجت فأم الأب فان
ماتت أو تزوجت فالأخت
لأب وأم فان ماتت أو تزوجت
فالأخت لأم فان ماتت أو
تزوجت فابنة الأخ لأب
وأم فان ماتت أو تزوجت
فابنة الأخت لأم لم تختلف
الرواية في ترتيب هذه الجملة
انما اختلفت الرواية بعد

هذا في الحالة والاختلاف في
وإن كانت الأخوات أولى من بنات
الحالة والصحيح أن الحالة أولى
العمات على نحو ما قلنا في الخلاف

هذا في الخالة والاخت لأب في رواية كتاب السكاح الاخت لأب أولى من الخالة وفي رواية كتاب الطلاق الخالة أولى لهما
وبنت الاخوات أولى من بنات الاخوة وبنات الاخت لأب وأم وأب أولى من الخالات في قولهم واختلت الرواية في بنت الاخت لأب مع
الخالة والصحيح ان الخالة أولى وأولى الخالات الخالة لأب وأم ثم الخالة لام ثم الخالة لأب وبنات الاخوة أولى من العمات والترتيب في
العمات على نحو ما قلنا في الخالات ولاحق للامة وأم الولد في الحضنة وأهل الزمة في الحضنة بمنزلة أهل الاسلام ولاحق للبرقة وانما

يطل حق الحضانة لهؤلاء النسوة بالتزوج اذا تزوجن بأجنبي فان تزوجن بذي رحم محرم من الصغيرة كالجدة اذا كان زوجها أحد الصغيرة أو الام لو تزوجت بعم الصغيرة لا يطل حقها والنساء أحق بالحضانة ما لم يستغن الصغير فان استغنى بأن كان يأكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده وفي رواية ويستغنى وحده فالاب بالغلام أولى والام بالجارية حتى تحيض وعن محمد رحمه الله تعالى حتى تبلغ حد الشهوة ومن لا ولد لها من النساء لا يبقى لها حق الحضانة بعد الاستغناء في الغلام والجارية وبعد ما استغنى الغلام (٤٣٣) وبلغت الجارية فالعصبة أولى يقدم الأقرب فالأقرب

ولاحق لابن العم في حضانة الجارية فاذا اختلف الزوجان فادعى الزوج ان الام تزوجت بزواج آخر وأنكرت المرأة كان القول قولها وان أقرت انها تزوجت بزواج آخر لكن ادعت ان ذلك الزوج طلقها وعاد حقها في الحضانة فان لم تعين الزوج كان القول قولها وان عينت الزوج لا يقبل قولها في دعوى الطلاق ولو اختلف الزوجان في سن الولادة فقالت الام هو ابن ست سنين وأنا أحق بما ساكه وقال الوالد هو ابن سبع سنين وأنا أحق به فان القاضي لا يحلف أحدهما لكن ينظر الى الصبي ان راه يستغنى عن الولادة بأن كان يأكل وحده ويلبس وحده ويشرب وحده يدفعه الى الأب والا فلا لان القاضي لم يعجز عن الوقوف على ما يطل حق الام وهو الاستغناء واذا خلع الرجل امرأته وله منها ابنة احدى عشرة سنة ففوضها الام الى نفسها وانها تخرج من بيتها في كل وقت وترك البنات ضائعة كان للاب ان يأخذ

لها اذا حضنتها حيضة فانتماطا اثنان أو اذا ولدتما ولدا فانتماطا اثنان كان ذلك على حيضة واحدة تكون من احدهما أو على ولي يكون من احدهما ثم اذا قالت احدهما حضنت ان صدقها طلقا جميعا وان كذبها طلقته هي وحدها دون صاحبتها وان قالت كل واحدة منهما حضنت طلقا جميعا سواء صدقها أو كذبها كذا في السراج الوهاج * وان كن ثلاثا فقال ان حضنت فأتين طوالق فقلن حضنتا لم تطلق واحدة منهن الا ان يصدقهن وكذا ان صدق واحدة منهن فان صدق ثنتين وكذب واحدة طلقته المكذبة ولو كن أربعاً والمسئلة بمجاله لم يطلعن الا ان يصدقهن وكذا ان صدق واحدة أو ثنتين وان صدق ثلاثا وكذب واحدة طلقته المكذبة وحدها دون المصدقات كذا في التبيين * قال لئسأه الرابع اذا حضنت حيضة فأتين طوالق فقلت واحدة حضنت حيضة وصدقها الزوج طلقن ولو قال كلما حضنت حيضة فأتين طوالق فقلت واحدة حضنت حيضة وصدقها الزوج طلقن ولو قال كلما حضنت حيضة فأتين طوالق فقلت كل واحدة حضنت حيضة فان كذبهن طلقته كل واحدة تطليقة وان صدق واحدة دون الثلاث طلقته كل واحدة من الثلاث ثنتين والمصدقة واحدة وان صدق ثنتين طلقته كل مصدقة ثنتين وكل مكذبة ثلاثا وان صدق ثلاثا طلقته كل واحدة ثلاثا بالنسبة ثلاث حيض في حق المصدقات وأربع حيض في حق المكذبة كذا في الجمر الراق * قال لامرأته المدخولة كلما حضنت حيضتين فأتت طالق فحاضت حيضتين تقع واحدة ثم اذا حاضت أخرى بين تقع أخرى فان حاضت أخرى لم يقع شيء لان العدة انقضت بالحضنة الاولى من الشرط الثالث ولو قال اذا حضنت حيضة فأتت طالق ثم قال كلما حضنت فأتت طالق فأتت طالق فأتت واحدة واذا ظهرت تقع أخرى كذا في محيط السرخسي في كتاب الايمان في باب يقع الطلاق بالحضين ولو قال لها ان لم اجامعك في حيضتك حتى تطهرى فأتت طالق ثم قال لها بعد ما طهرت كنت قد جامعتها في الحيض فاقول قوله ولا يقع عليها شيء كذا في التتارخانية * ولو قال اذا حضنت فأتت طالق فأتت حضنت ثم ولدت فان ولدت ابنة استتة أشهر وقبل تمام ثلاثة أيام لا يقع لانه ظهر انها كانت حاملا قبل تمام ثلاثة أيام وان كانت لستة أشهر من بعد ثلاثة أيام بآث ورزقه الولد ولو كانت حائضا فقال ان طهرت فأتت طالق فقلت طهرت وكذبها الزوج تصدق في حق نفسها دون غيرها فان صدقها وطلقت الضرة ثم ادعت معاودة الدم في العشرة لا تصدق وكذا لو قال ان طلقته للسنة فقلنا طالق ثم قال أنت طالق للسنة فحاضت وطهرت فقال الزوج جامعتك في الحيض أو طلقته لا يقع على الضرة ويقع عليها وكذا لو علمت طلاقها تقع أخرى وان قال الزوج فلا في أيام حيضها لا يقع الطلاق عليها أيضا كذا في الفتاوى * اذا قال لها ان كنت تحمين أن يعذبك الله بنار جهنم فأتت طالق وفلانة وعبدى حر فقالت أحب طلقته ولم تطلق فلانة ولم يعقب العبد وهو بمنزلة قوله ان كنت تحميني أو تغضبي وان قال لها ان كنت تحميني بقذبحك فأتت طالق فقالت أحبك وهي كاذبة طلقته قضاء وديانة عنه أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى واذا قال لامرأته انت طالق ان كنت أنا أحب كذا ثم قال است أحب وهو كاذب فيه فهي امرأته ويسعه أن يطأها فميا ينسب وبين الله تعالى ثم اعلم ان التعليق بالمحبة كالعليق بالحضين لا يفترقان الا في شيئين أحدهما ان التعليق بالمحبة يقتصر على المجلس لكونه تخيرا حتى لو قامت وقالت أحبك لا تطلق والتعليق بالحضين لا يطل بالقيام كسائر التعليقات وثانيهما انها اذا كانت كاذبة في

المنت لان للاب ولاية أخذ الجارية اذا بلغت حد الشهوة والاعتماد على هذه الرواية لفساد الزمان واذا بلغت احدى عشرة سنة فقد بلغت حد الشهوة في قولهم صغيرة لها أب معسر وعمه موسرة أرادت العمة ان تربي الولد بما له اجمالا ولا تمنع الولد عن الام والام تباي ذلك وتطالب الاب بالاجرة ونفقة الولد اختلوا فيه والصحيح ان يقال للام اما ان تمسك الولد بغير أجر واما ان تدفعه الى العمة واذا امتنعت الام عن امسالك الولد وليس لها زوج اختلفوا فيه قال الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو الليث رحمهما الله تعالى تجبر الام على امسالك الولد وقال

منزلها بجافط رار و طسّر
 مافي البيت لاضمان عليها
 اذا بلغت الجارية مبلغ النساء
 ان كانت بكر اكان للاب ان
 يضمها الى نفسه وان كانت
 نيبا ليس له ذلك الا ان لم
 تكن مأمونة على نفسها
 والغلام اذا عقل واجتمع
 رأيه واستغنى عن الاب
 ليس للاب ان يضمه الى
 نفسه الا اذا لم يكن مأمونا
 على نفسه فكان له ان يضمه
 وليس عليه نفقته الا ان
 يتطرق

النفقة تتعلق بأشياء منها
 الزوجية والاحتباس فقبض
 على الرجل نفقة امرأته
 المسلمة والذمية والفقيرة
 والغنية دخلها ولم يدخل
 كبيرة كانت المرأة أو صغيرة
 فجميع مثلها فان كانت
 لا تحتاج لانفقة لها
 والمنكوحه اذا كانت أمة
 ان بؤاها المولى يتناولها النفقة
 والا فلا وكذا المديرة وأم
 الولد والمتبوءة ان يحل بينها
 وبين زوجها ولا يستخدمها
 المولى وان بؤاها المولى يتناحم
 به الا ان يستخدمها كان له ذلك
 فان بؤاها يتاوا كانت تسير
 الى المولى في أوقات وتخدمه

الاخبار تطلق في التعليق المحببة وفي التعليق بالحبيض لا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في التبيين
 * ولو قال لهما اذ اولدتا فقال لهما اذ اولدتا ولدين فانتما طالقان فولدت احدهما ولدا لا تطلق واحدة
 منهما ما لم تلد كل واحدة منهما ولدا وكذلك في قوله ان حضمتا حبيضتين واذا قال لهما ما اذ اولدتما ولدين
 فانتما طالقان فولدت احدهما ولدين او قال انا حضمتا حبيضتين فانتما طالقان فخاضت احدهما ما
 حبيضتين لا تطلق واحدة منهما ولو خاضت كل واحدة منهما حبيضة او ولدت كل واحدة منهما ولدا اطلقنا
 ولا نشترط ولادة كل واحدة منهما ما ولدين كذا في المحيط * ولو قال لامرأته اذ اولدت فانت طالق فقالت
 ولدت وكذبها الزوج ولم يكن الزوج أقر بالحبل ولا كان الحبل ظاهرا وشهدت القابلة على الولادة عند
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى بشهادة القابلة وعندها ما يقضى بوقوع الطلاق بشهادة القابلة كذا في
 شرح الجامع الصغير لقاضيخان في باب ما يثبت به النسب وما لا يثبت * ان قال اذ اولدت ولدا فانت طالق
 فولدت ولدا مينا اطلقت كذا في الجوهرة النيرة * قال الحاکم في الكافي اذا قال لهما اذ اولدت ولدا فانت طالق
 فأسقط سقطا قد استبان بعض خلقه طلق فان لم يستبين خلقه لم يقع به الطلاق كذا في غايه البيان *
 ولو قال ان ولدت ولدين فانت طالق فولدت احدهما في ملكه والثاني في غير ملكه ثم عادت اليه لم تطلق
 ولو ولدت الاول في غير ملكه والثاني في ملكه تطلق كذا في محيط السرخسي * اذا قال ان ولدت غلاما
 فانت طالق واحسد وان ولدت جارية فانت طالق فثنتين فولدت غلاما وجارية ولم يدرك الاول نكاحه طلقه
 واحدة قضاء وفي الاحتياط ثنتان تنزها وقد انقضت العدة حتى لو طلقها واحدة غيرها أو كانت أمة لا يردها
 الا بعد زوج آخر لاحتمال تقدم الجارية ولادة والعدة منقضية هذا اذا لم يعلم أيهما أول وان علم الاول
 منهما فلا اشكال فيه وان اختلفا فالقول قول الزوج لانه منكر كذا في التبيين * فان ولدت خنثى وقعت
 واحدة ووقعت الاخرى حتى تبين حاله كذا في البحر الزاخر * وان ولدت غلاما وجاريتين ولا يدري الاول
 منهما تقع ثنتان في القضاء وفي التنزه ثلاث ولو ولدت غلامين وجارية لم تزمت واحدة في القضاء وفي التنزه
 ثلاث ولو قال ان كان حملك غلاما فانت طالق واحسد وان كان جارية فثنتين فولدت غلاما وجارية لم تطلق
 لان الحمل اسم للسك فيمكن السك جارية أو غلاما لم تطلق وكذلك ان قال ان كان ما في بطنك غلاما
 والمسألة مثله بما لا اله الا الله كلمة معانته ولو قال ان كان في بطنك والمسألة مثله بهاها وقع ثلاث كذا في التبيين *
 ولو قال كلما ولدت ولدا فانت طالق فولدت ولدين في بطن واحد بان كان بينهما أقل من ستة أشهر رطلقت
 بالاول وانقضت عدتها بالثاني ولا يقع طلاق آخر ولو ولدت ثلاثة أو اولاد وقع ثنتان ولو ولدت ثلاثة تبين كل
 ولدين ستة أشهر وقع ثلاث وتعذب ثلاث حبيض * ولو قال لامرأته كلما ولدتما ولدا فانتما طالقان فولدت
 احدهما ثم الاخرى ثم الاولى آخر ثم الاخرى آخر في بطن واحد حتى ولدت كل واحدة ولدين طلق الاول
 ثنتين وانقضت عدتها بولدها الثاني والاخرى ثلاثا وانقضت عدتها بولدها الثاني ولو كان بين ولدي كل
 واحدة ستة أشهر فاكثرا لثنتين طلق الاول ثنتين وانقضت عدتها بولدها الثاني ويثبت نسب الولدين
 ووطقت الاخرى واحدة وانقضت عدتها بولدها الاول ولا يثبت نسب ولدها الثاني ولو قال لامرأته الحامل
 اذ اولدت ولدا فانت طالق ثنتين ثم قال ان كان الولد الذي تلدينه غلاما فانت طالق فولدت غلاما طلق
 ثلاثا ولو قال ان كان الولد الذي في بطنك غلاما والمسألة بهاها طلق واحدة لان شرط البين كونه في بطنها

من غير استخدام له لانسقط فقهما والمكاتبه اذا تزوجت باذن المولى فهي كالحرة ولا تحتاج الى التبوء والعبد اذا وبالولادة تزوج باذن مولاه كان عليه نفقة المرأة باع في النفقة مرة بعد أخرى ولا نفقة للرئيسة اذا لم ترق الى بيت زوجها فان زفت قالوا لها النفقة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا نفقة لهما ان كانت لا تطبق الجماع وان زفت المرأة الى زوجها وهي محبسة فمضت في بيت الزوج مرضا لا يجهل الجماع ان كان بنى بها كان لها النفقة لان المرأة لانس- لمن المرض في عمرها وان كان لم يدخل بها فمضت مرضا لا يجهل

الجماع لانفقة لها وان أغنى عليها غملة كثيرة وعزلة المرض وان بنى بها في منزلها ثم مرضت مرضا لا يحتمل الجماع وزهبت الى منزل الزوج وهي مريضة على حالها كان له الخيار ان شاء أمسكها وعليه النفقة وان شاء ردها الى منزلها ولا نفقة عليه وكذا الصغيرة قالوا انما تجب النفقة على الزوج للمرأة المريضة في بيته والصغيرة التي لا تجماع اذا كان يمكن الزوج من الانتفاع بها مع ذلك المرض بوجه ما فان كان لا يمكن لانفقة لها ولو مرضت المرأة في بيت زوجها بعد الدخول فانتقلت الى (٤٣٥) دارا غيرها قالوا ان كانت بحال يمكنها النقل الى منزل الزوج بمجدة أو

فمجرها فلم تنتقل لانفقة لها وان كان لا يمكن نقلها فلها النفقة ويجب على الصغير نفقة امرأته الكبيرة فان كان صغيرا لا يطيقان الجماع لانفقة لها وان كانت كبيرة وليس للصغير مال لا يجب على الاب نفقة امرأته وله ويستدين الاب عليه غير جع بذلك على الابن اذا أيسر والنفقة الواجبة المأكل وكول والملبس والسكنى أما المأكل فالدقيق والماء والحطب والملح والدهن فان قالت لا أطبخ ولا أخبز قال في الكتاب لا تجبر على الطبخ والخبز وعلى الزوج ان ياتيا بطعام مهيا أو ياتيا بمعين يكفيهما من الطبخ والخبز وفرق بين المرأة وخادمها اذا امتنع عن الطبخ والخبز لا يجب لها النفقة على زوج المرأة لان نفقة الخادم مقابلة بالخدمة فاذا لم يخدم لا تجب وأما نفقة المرأة فقابلة بالاحتباس وقد احتسبت بحق الزوج فكان لها النفقة على الزوج وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى اذا امتنع المرأة

وبالولادة تبين كون الغلام في بطنها فتبين ان الطلاق من ذلك الوقت لا عند الولادة وقد انقضت العدة بوضع الحمل فلا يقع بالولادة كذا في محيط السرخسي وفي الاصل اذا قال كملولات ولدا فانت طالق وقال لها اذا ولدت غلاما فانت طالق فولدت غلاما فانه يقع عليها تطليقتان باليمين كذا في المحيط * ولوعلى طلاقها بحبلها لم تطاق حتى تلد لا كثر من سنتين من وقت اليمين ويندب ان يستبرأها قبل أن يطأها لئلا تصور حذوثة كذا في النهر الفائق * لو قال ان لم تكوئي حاملا فانت طالق ثلاثا فانت طالق من سنتين منذ وقت اليمين لا تطلق في الحكم وان جاءت لا كثر من سنتين يوم طلقت وان حاضت بعد اليمين لا يقربها لاحتمال ان لا تكون حاملا وكذا اذا لم تحض لا ينبغي أن يقربها حتى تضع كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لامرأة ان خطبتك أو تزوجتك فانت طالق فخطبك أو لا ثم تزوجها لا تطلق فان تزوجها قبل الخطبة بان زوجها منه فضولي فبلغها فاجازت طلاق كذا في الخلاصة في كتاب الايمان * روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال لامرأة ان لا يملكك ما ان خطبتك أو تزوجتك كما فانت طالق فخطبك ما ثم تزوجها لم تطلقا ولو تزوجها من غير خطبة في ععدة أو عقدتين طلقا ولو خطب واحدة وتزوجها ثم خطب الاخرى وتزوجها لم تطلقا ولو خطب واحدة ثم تزوجها طلقا ولو خطب واحدة فطلقها ثم تزوجها طلقا كذا في المحيط * فان عقد عينا بالفارسية بان قال اكر فلانة راجعواهم أو قال هرزني را كه بخواههم في كل موضع يكون هذا اللفظ منهم تفسير الخطبة لا تنعقد اليمين وفي كل موضع يريدون بهذا اللفظ الزوج تنعقد اليمين اذا كان مراده هذا وقع الطلاق اذا تزوجها وفي عرف ديارنا قولهم بخواههم نفسهم بقولهم نكحت أو تزوجت فتعقد اليمين ولا يثبت بالخطبة فاذا تزوجها يقع الطلاق ولو كان الرجل عارفا بحقيقة هذه اللفظة انما للخطبة فقال غنيت بها الخطبة لا يصدق قضاء ويصدق ديانة كذا في الذخيرة * ولو قال اكر فلانة راخوا هندی كنم فعلى الخطبة ولو قال اكر زن كنم هذا بمنزلة قوله ان تزوجت امرأة ولو قال اكر زن آرم اختلف المشايخ فيه والفتوى على انه على الزفاف ولو قال ۱ اكر دختر فلان مراده دور اطلاق فتزوجها لا تطلق ولو قال ۲ اكر ویرازنی دهنديج او قال داده شود والمسئلة بحالها المختار انما لا تطلق أيضا * وفي فتاوى التتبي اكر فلان كار كنم هرزني كه بخواههم خواستن از من بطلاق ففعل ذلك الفعل ثم تزوج لا تطلق * وفي الفتاوى الصغرى لو قال لنكوحته ان تزوجتك أو قال بالفارسية ۵ اكر تر ازنی كنم فانت طالق فهذا ينصرف الى العقد ولا ينصرف الى الوطء وكذا لو قال بالفارسية ۶ اكر ترانكاح كنم فاذا تزوجها لم تطلق فاذا فارقتها ثم تزوجها طلق أما اذا قال لنكوحته أو لامرأة لا يملك له نكاحها ان نكحتك فانت طالق فينصرف الى الوطء حتى لو طلق امرأته ثم تزوجها لا تطلق كذا في الخلاصة في كتاب الايمان * رجل قال ان تزوجت امرأة كان لها زوج فهي طالق تطلق امرأته تطليقة بائنة فتزوجها لم تطلق كذا في التجنيس والمزيد * ولو قال ان زنت بفلانة أو خاطبتها فقال ان زنت بك فكل امرأة تزوجها فهي طالق فزني بها ثم تزوج بالزينة لا تطلق كذا في الخلاصة * ولو قال لوالديه ان زوجتني امرأة فهي طالق ثلاثا فزوجه

۳ ان كانوا يعطوني بنت فلان فله الطلاق ۴ ان كانوا يعطوها لي بالزوجية ۵ ان كنت أتزوجك ۶ ان كنت أتكنك

(٥٤ - فتاوى اول) عن الطبخ والخبز انما يجب على الزوج ان ياتيا بطعام مهيا اذا كانت المرأة من بنات الاشراف لا يتخدم بنفسها في أهلها أو لم تكن من بنات الاشراف ولكن بها على لا تقدر على الطبخ والخبز أما اذا لم تكن كذلك لا يجب على الزوج ان ياتيا بطعام مهيا ولا تقدير في النفقة عندنا وانما يجب عليه كفائتها بالمعروف وذلك يختلف باختلاف الاوقات والأماكن وكما يجب لها عند الكفاية من الخبز كذلك الا اذا لم تكن عادة الاما دوما وقالوا في تأويل قوله تعالى من أوسط ما تطعمون أهليكم ان أهلي ما يطعم

امراة بغير امرءة لا تطلق كذا في فتح القدير * ولو قال لو اديته ان تزوجتاني امرأة فهي طالق فزوجه امرأة
بامرءة قالوا لا تصح هذه البيِّن ولا تطلق وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تصح
وتطلق وهو الصحيح * رجل قال ان تزوجت امرأة من بنات فلان فهي طالق وليس لفلان بنت ثم ولدت له
بنت فتزوجها الخالف قالوا لا يحث في عينه وبشروط قيام البنت وقت البيِّن ولا يدخل في البيِّن ما يحدث بعد
البيِّن رجل قال ان تزوجت امرأة مادمت في الكوفة فهي طالق ففارق الكوفة ثم عاد اليها فتزوج امرأة
لا تطلق كذا في فتاوى قاضيخان * قال ان تزوجت فلانة أبدا فهي طالق فتزوجها امرأة فطلقت
ثم اذا تزوجها أخرى لا يقع قال لاجنبية مادمت في نكاحي فكل امرأة تزوجها فهي طالق ثم تزوجها
فتزوج عليها امرأة لا يقع ولو قال ان تزوجتك مادمت في نكاحي فكل امرأة تزوجها والمسئلة بحالها يقع
كذا في الوجيز للكردي * رجل له مطلقة فقال ان تزوجتها فخلال الله على حرام فتزوجها فطلق ولو قال
لامرأته ان تزوجت عليك ما عشت فخلال الله على حرام ثم قال ان تزوجت عليك فاطلاق على واجب
ثم تزوج عليها يقع على كل منه ما تنطبقه بالبيِّن الاولى وتقع أخرى على واحدة منها بالبيِّن الثانية يصرفها
الى أيهما شاء كذا في فتح القدير * رجل قال ان تزوجت امرأة الى خمس سنين فهي طالق فتزوج في السنة
الخامسة تطلق كذا في التجنيس والمزيد * ولو قال ان تزوجتك فانت طالق قبله ثم نكحها بوقعه أبو يوسف
وقالا لا يقع كذا في فتح القدير * ولو قال ان تزوجت عليك فالتى أتزوج طالق فطلق امرأته طلاقا ثانيا
تزوج امرأة أخرى في عدتها لا تطلق * ولو قال رجل ان تزوجت زينب بعد عمرة فها طالقان فتزوجها
كذلك أو قال مع عمرة فتزوجها معا أو قال على عمرة فتزوج زينب بعد عمرة فها طالقان فتزوجها
في هذه الوجوه ولو تزوجها على خلاف ما ذكرتم تطلقا ولو قال ان تزوجت زينب قبل عمرة فها طالقان
فتزوج زينب طلقت ولا يتوقف على تزوج عمرة ولا تطلق عمرة اذا نكحها ولو قال قبيل عمرة فنكح زينب
لا تطلق ما لم يتزوج عمرة بعده على الفور لكن ان تزوج عمرة بعده على الفور لا تطلق عمرة وطلقت زينب
رجل تزوج امرأة غيره ثم قال له ان مات مولدا فانت طالق ثنتين فمات المولى والزوجه وارثه وقع الطلاق
ولم يحل له حتى تنكح زوجا غيره عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في الكافي * وفي
المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال ان تزوجت امرأة بعد امرأة فهي طالق فتزوج امرأة ثم
امرأتين في عقدة طلقت واحدة من الاخرين والخيار اليه ولو تزوج امرأتين في عقدة ثم امرأة طلقت
الاخيرة ولو قال ان تزوجت امرأتين في عقدة ثم امرأة فها طالقان فتزوج ثلاثا طلقت ثنتان منهم
والبيان اليه كذا في محيط السرخسي * رجل له ثلاث نسوة فقال لاحداهن ان طاعتك فالأخرى ان
طاعتك ثم قال للثانية مثل ذلك ثم قال للثالثة مثل ذلك ثم طلق الاولى واحدة طلقت كل واحدة من
الاخرين واحدة ولو لم يطلق الاولى لكن طلق الوسطى تقع على الاولى تطليقة وعلى الوسطى والاخيرة على
كل واحدة منهم ما تطليقتان ولو طلق الاخيرة تقع على الاخيرة ثلاث وعلى الوسطى ثنتان وعلى الاولى واحدة
ولو كان له أربع نسوة فقال لواحدة منهن ان لم أت غدا ليلة فالثلاث طالق ثم قال للثانية مثل
ذلك ثم قال للثالثة مثل ذلك ثم قال للرابعة مثل ذلك ثم بات عند الاولى وقع عليها ثلاث ويقع على كل
واحدة مما لم يبت عندهن تطليقتان ولو بات مع الثنتين وقع على كل واحدة منهما تطليقتان وعلى الاخرين

وخارين وملحفة في كل سنة واختلفوا في تفسير الملحفة قال بعضهم هي الملاعة التي تلبسها المرأة عند الخروج وقال بعضهم هي غطاء الليل يلبس في الليل وذ كردوعين وخارين أراد به صفيان وشويان فالصفي ما يكون رقيقا يصلح في زمان الحر والشتوى ما يكون ثخيناً يصلح لدفع البرد ولم يذكر السراويل في الصيف ولا بد منه في الشتاء وهذا في عرفهم أما في ديارنا يجب السراويل ومثاب آخر كالجبة والفراس الذي ينلم عليه والحاف وما يدفع به أذى الحر والبرد في الشتاء والصيف درع خز وجبة خز وخمار يرسم ولم يذكر الخف والمكعب في النفقة لأن ذلك إنما يحتاج إليه للخروج وليس على الزوج تهئية أسباب خروج المرأة ثم النفقة إنما تجب على قدر يسار الرجل وعسره وقال بعض الناس يعتبر حال المرأة وقال الخفاف رحمه الله تعالى يعتبر حالهما وتفسير ذلك أن الرجل إذا كان من الأشراف أن مأكل

الحواري والطير المشوي والبايات والمرأة نصيرة تاكل في أهلها خبر الشعير يطعمها الزوج خبر البر وباجة أو باحتين على
ولو كانا موسرين كان عليه نفقة الموسرين لا مرف فيه ولو كانا معسرين كان عليه نفقة المعسرين لا تعتبر فيه وإن كانت المرأة موسرة
والزوج معسر إيطمها خبر البر وباجة يتكلف لذلك والناشرة لا نفقة لها وهي التي خرجت عن منزل الزوج بغير إذنه بغير حق فإن كانت لم
تسلم نفسها فزمت نفسها الاستيفاء المهران كان المهر مؤجلاً أو وهبت مهرها ثم زمت نفسها كانت ناشئة وإن كانت سلمت نفسها ثم تمتعت

لاستيفاء المهر لم تكن ناشئة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه رحمه الله تعالى تكون ناشئة ولو كان الزوج ما كان معها في منزلها فاعتز زوجها - إن الدخول عليها كانت ناشئة إلا إذا منعت له وألها إلى منزله أو يكثر لها منزل لا فينبذ لا تكون ناشئة ولو كانت مقبلة في منزلها ولم تكن من الوطء لا تكون ناشئة وإن غصبها غاصب وهرب بها كرها ثم عادت إليه لا يجب عليه نفقة المأضي وكذا إذا حبست ظلماً أو بغير ذكرك في الأصل والجماع الكبير أنه لا يجب لها النفقة من غير تفصيل عن أبي (٤٣٧) حنيفة رحمه الله تعالى وعن أبي

[illegible]

لا يكون لها النفقة وكذا
إذا طأعت ابن الزوج أو
قبلته أو فعلت ذلك في العدة
عن طلاق رجعي سقطت
النفقة ولو كانت العدة من
طلاق بائن أو ثلاث لا تسقط
بذكرنا المأكول والكسوة
أما السكنى فحقها في بيت
على حدة تأمن على متاعها
ولا تستحي عن غيره ما من
معاشرة الزوج فإن كان
لأرجل والدة وأخت أو ولد
من غيره ما في منزلها فقالت
صيرني في منزل على حدة
كان لها ذلك لأنها تأمن
على متاعها وتستحي عن
المعاشرة إذا كان البيت واحدا
فإن كانت دارا فمبايوت
وأعطى لها بيتا تغلق وتفتح
لم يكن لها أن تطلب بيتا آخر
إذا لم يكن ثمة أحد من إجماع
الزوج يؤذيها فإن لم يكن
هناك أحد فشكت إلى
القاضي أن الزوج يؤذيها
ويضر بها وسألت مسكنا
بين قوم صالحين يعرفون
أحسانه وإساءته أن علم
القاضي أن الأمر كما قالت
زجره القاضي عن ذلك
ومنعه من التعدي وإن لم

يعلم القاضي ذلك نظر القاضي ان كان جيران الدار قوم صالحين أقرها القاضي هناك وسأل عن جيرانه افان
أخبروا ان الامر كما قالت المرأة أنجزه القاضي عن ذلك ومنعه من التعدي وان ذكر الجيران انه لا يؤذيها بتركها القاضي في تلك وان
لم يكن في جيرانه من يثق به أمره القاضي ان يسكنها بين قوم صالحين واذا أراد الزواج ان يمنع أباه أو أمها أو أحد من أهلها عن
الدخول عليها في منزله اختلفوا فيه قال بعضهم ان يمنع عن الدخول ولا يمنعهم عن النظر والتكلم والقيام على باب الدار والمراعاة في الداخل

ويمنع من النظر من لا يكون محرما وبثمه الزوج وقال بعضهم لا يمنع الابوين من الدخول عليها للزيارة في كل جمعة وما يمنعونهم عن الكينونة عندها وبه أخذ مشايخنا رحمهم الله تعالى وعليه الفتوى وهل يمنع غير الابوين عن الزيارة قال بعضهم له ان يمنع وقال بعضهم لا يمنع المحرم عن الزيارة في كل شهر وقال مشايخ بل رحمهم الله تعالى في كل سنة وعليه الفتوى وكذا لو أرادت المرأة ان تخرج لزيارة المحارم كالحالة والعمة والاخت فهو على هذه الاقوال وان كان لها خادم يفرض عليه (٤٣٩) نفقة خادمها ولا تقرض لا كثر من خادم

واحد في قول أبي حنيفة

ومحمد رحمهما الله تعالى

وقال أبو يوسف رحمه الله

تعالى تقرض نفقة خادمين

قالوا انما تقرض لها نفقة

الخادم اذا كانت المرأة من

بنات الأشراف ولم يأتها

الزوج بطعام مهيا وان

قال الزوج أن لا يخدمك أو

تخدمك جارية بمن جوارى

الصحيح ان الزوج لا يملك

اخراج خادم المرأة عن بيته

ونفقة الخادم أدنى الكفاية

لا تبلغ نفقة المرأة ونفرض

لخادمها قيصا وازاكر باس

وكساء كالحصص ما يكون

وخف لانها تحتاج الى

الخروج لمدائها الخارجية

من الرسالة الى الابوين ونحو

ذلك ولا يفرض لخادمها

الخيار لان شعرها ليس

بعورة ذي تزوج عمارمه

فطابت النفقة فان القاضي

يقضى لها بالنفقة في قول أبي

حنيفة رحمه الله تعالى

وقال صاحبها رحمه الله

تعالى لا يقضى ويجب

على الميسرة نفقة خادم المرأة

ولا تستحق المرأة نفقة

الخادم على زوجها اذا لم

يكن لها خادم في ظاهر الرواية

موسرا كان الزوج أو ميسرا

امرأة طلبت من القاضي ان يفرض لها على زوجها النفقة ان كان الزوج صاحب مائة وطعام كثير لا يفرض لها النفقة وان لم يكن كذلك

يفرض لها النفقة بالمعروف شهر اشهر قال مشايخنا رحمهم الله تعالى ذلك يختلف باختلاف حال الزوج ان كان محترفا يفرض عليه النفقة

يوم او مالا نه عسى لا يقدري على تجهيل نفقة الشهر دفعة واحدة وان كان من التجار يفرض عليه شهر اشهرها وان كان من الدهاقين

يفرض سنة فسنة ينظر الى ما كان أيسر ويفرض الكسوة في السنة مرتين في كل ستة أشهر كسوة واذا فرض القاضي على الزوج لا تطالبه

فهى طالق ثم تزوج فلانة طلقت تطليقتين كذا في المحيط * ولو قال امرأتى طالق ان دخلت الدار وعبدى حرو على المنى الى بيت الله ان كملت فلانا فالطلاق على الدخول والعق والمنى على الكلام كذا في التتارخانية * في الفتاوى لو قال لامرأته ان تركتى أدخل دارك فلم اشتراك حليا فانت طالق فتركته فدخل فلم يشتر الحلى على الفور فبين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فيه اختلاف واختار أنه يحنث قال رضى الله عنه ومن هذا الجنس صارت واقعة صورتها لو قال لامرأته ان بعث بقرتك فلم أقبله فانت طالق فباعته البقرة فلم يقبله على الفور أفتوا على أنها لا تطلق وفي الزادات رجل قال امرأتى طالق ان لم أخبر فلانا بما فعلت حتى يضربك فأخبر فلانا فلم يضربه بالخالف والعين على الخبر خاصة كذا في الخلاصة * قال لها أنت طالق ان دخلت هذه السكة فدخل دارا في تلك السكة من طريق السطح ولم يخرج الى السكة لا يحنث قال لا يخفى امرأته ان لم تدخل بي بي كما كنت فامرأتى طالق فان كان بينهما كلام يدل على الفور فهو على النور لان الحال أوجب التقييد والا كانت اليمين على الابد وتقع اليمين على الدخول المعتاد قبل اليمين حتى لو امتنع الاخ مرة كما كان معتادا يحنث كذا في خزنة المفتين * اذا قال ان لم أدخل دارين الدارين اليوم فامرأته طالق أو قال ان لم أضرب فلانا سوطين اليوم فامرأته طالق فدخل احدى الدارين وضرب أحد السوطين ولم يضرب الآخر ولم يدخل الاخرى حتى مضى اليوم حنث في عينه لان شرط الدخول الدارين وضرب السوطين ولم يوجد ففوات شرط البريعين الحنث وكذا اذا قال ان لم أكلم فلانا وفلانا اليوم فعبدى حرو وكلم أحداهما دون الاخر حتى مضى اليوم حنث في عينه فصارا الاصل أن اليمين متى عقدت على عدم الفعل في محالين يتظرف في محال شرط السبر وعند فوات شرط البريعين الحنث ولو قال ان لم أدخل الليلة المدينة ولم ألق فلانا فامرأته طالق فدخل فلم يصادف في منزله ولم يلقه الى أن أصبح فان كان عالما بأنه غائب عن المنزل وقت الحلف يحنث في عينه وان لم يكن عالما بذلك وقت الحلف لا يحنث في عينه هكذا ذكر في فتاوى أبي الليث وعلى قياس المسئلة المتقدمة ينبغي أن يحنث في عينه ههنا أيضا لما كان المعنى فتأمل عند الفتوى * وفي القدوري عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لامرأته ان دخلت هذه الدار ولم تعطيني ثوب كذا فانت طالق فدخلت الدار قبل اعطاء الثوب طلقت أعطته الثوب بعد بذلك أو لم تعطه ولو أعطته ثم دخلت لم تطلق لان الواو في مثل هذا المحال كقوله ان دخلت الدار وانت راكبة ولو قال ان لم تعطيني هذا الثوب ودخلت الدار لم يقع الطلاق حتى يجمع أمر ان دخول الدار وعدم الاعطاء وعدم الاعطاء انما يتحقق بموت أحداهما أو بلاك الثوب فأما اذا مات أحداهما أو هلك الثوب ودخلت الدار فقد اجتمع الامر ان تطلق كذا في الذخيرة * أراد ان يشتري جارية فقال لامرأته ان اشتريت الجارية فتدخل غيرة من ذلك عليك فانت طالق فلا تأفك ترى ودخلت عليها الغيرة فان دخلت غيب الشر او وقع عليها الطلاق وان دخلت بعد الشر ابر زمان لا يقع وهذا اذا ظهرت الغيرة منها بلسانها بكلمة قبيحة أو بلحاج أما اذا دخلت في قلبها ولم تسكنها فلان تطلق كذا في الفتاوى الكبرى * ولو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق ان كملت فلانا فالطلاق الاول والثاني يتعلقان بالدخول والطلاق الثالث يتعلق بالشرط الثاني ولو دخلت الدار طلقت ثنتين ولو كملت فلانا طلقت واحدة كذا في فتاوى قاضيان * ولو دخل الشرط فقال أنت طالق ان دخلت الدار أنت طالق ان دخلت الدار أنت طالق ان دخلت الدار وأقدم الشرط

تفق مما مضى من الزمان قبل الفرض لان عندنا التصير النفقة ديناً لا بالقضاء أو بالقاضي فان كانت المرافعة استندت قبل الفرض وأنقضت على نفسها اترجع بذلك على الزوج وان فرض لها القاضي أو صالحت زوجها من النفقة على شيء لم يجر كل شهر فليست على ما حتى أنقضت من مال نفسها والاستدانة بحد ذلك على الزوج أمرها القاضي بالاستدانة أو لم يأمر ولو صالحت زوجها من النفقة على ما لا يكفيها كان لها ان ترجع عن ذلك (٤٣٠) الصلح وتطلب الكفاية وان فرض لها القاضي الكسوة لستة أشهر وأعطاه فاضاعت

ما لم تدخل لا يتبع الطلاق فاذا دخلت وقعت ثلاث تطليقات بالاتفاق كذا في الخلاصة * رجل قال لغيره ان
ان لم تكن غدا ان استطعت فامر أنه طالق ولم يرض ولم ينعنه سلطان ولا غيره ولم يجبه * أمر لا يقدر معه على
اثباته فلم يأت حنث في عيने وهما اذا لم تكن له نية أو نوى الاستطاعة من حيث الاسباب وان نوى
الاستطاعة الحقيقية التي يتحدث مع الفعل وهي الاستطاعة من حيث القضاء والقدر بصدق فيما بينه
وبين الله تعالى ولا بصدق قضاء في رواية أخرى بصدق قضاء أيضا كذا في الجامع الصغير لقاضيان * ولو
قال ان لم أخرج من هذه الدار اليوم فامر أنه طالق فبعد الحالف ومنع من الخروج أيا ما بحث الحالف
وهو الصحيح * ولو حالف أن لا يسكن هذه الدار فبعد ومنع من الخروج لا يبحث كذا في خزنة المفتين * اذا
قال لامرأته أن أكلت من القدر التي تطبخين أنت فأنت طالق فان أوقدت هي النار فهي طابخة سواء
حصل الايقاد بعد ما وضعت القدر على الكانون أو في التنور أو قبل ذلك وسواء حصل وضع القدر على
الكانون منها أو من غيرها وان أوقدت النار غيرها فهي ليست بطابخة حصل الايقاد بعد ما وضعت هي القدر
على الكانون أو قبل ذلك واليه أشار في القدرory حيث قال الطابخة التي توقدت النار دون التي تنصب القدر
وتصب الماء وتلقى الأبارير واختار الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى انها تكون طابخة اذا وضعت القدر في
التنور أو على الكانون بعد ما يقاد النار وان حصل الايقاد من غيرها قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في
واقعاته وعليه الفتوى كذا في المحيط * رجل قال لامرأته أنك تفسدين كل طعام فان أدخلت عليك
طعاما الى شهر فانت طالق فادخل الحالف لهما الاجراء لم يعمل اليهم لا يبحث في عيने لان عيने وقعت على
الادخال لمنفعة البيت دلالة كذا في الظهيرية * في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى اذا أراد الرجل أن
يجمع امرأته فقال لهما ان لم تدخل معي في البيت فانت طالق فدخلت بعد ما سكنت شهونه وقع الطلاق
عليهما وان دخلت قبل ذلك لا تطلق كذا في المحيط * حلف الرجل أنه يطأ امرأته الليلة كالأرث ففشل فمجد
فقال لا أدري هذا قال أبو يوسف هذاعلى المبالغة في الجماع فان بالغ بر في عيने كذا في فتاوى قاضيان
* قال لامرأته أنت طالق ان لم اجمع فلانة ألف مرة فاليمين على كثرة العدد لا على كمال الالف ولا تقدير فيه
وقالوا سبعون كثير كذا في الفتاوى الكبرى * قال لامرأته ان لم أشبعك من الجماع فانت طالق قال
لا يعرف ذلك الا بقولها وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى والشئ الامام أبو حفص البخاري انه ان
جامعها ودام على ذلك حتى أنزلت فقد أشبعها ولا تطلق وقال الفقيه وبه نأخذ كذا في المحيط * رجل
قال لامرأته ٢٠ كرا مشب نزيدك من نياق فانت طالق فجاءت الى الباب ولم تدخل تطلق ولودخلت البيت
وهونا ثم لا تطلق والشرط أن تجيء اليه بحيث لم يمتدحه اليها اتصل بها كذا في الخلاصة في الفصل الثامن
عشر من الايمان * امرأة نامت في فراشها فقدمها زوجها الى فراشه فابت ففقال لهما ان لم تجيئي الى فراشي
الليلة فانت طالق فجلس الزوج كره الى فراشه من غير أن يضع قدمها على الارض فنامت معه الليلة
لا تطلق رجل غاب عن داره ساعة ثم رجع فظن أن المرأة غائبة عن الدار فقال ان لم أت بامرأتي الى داري
الليلة فهي طالق ثلاثا فلما أصبح قالت المرأة كنت في هذه النار لم يبحث كذا في خزنة المفتين * رجل قال

ترجہ
۴ ان لم تجبني عندى الليلة

وكذلك في المهر والكفالة وقال بعض الناس يحكم الرأي فان أقامت المرأة البينة انه موسر قضى عليه بنفقة لامرأته الموسرين وان أقاما البينة كانت البينة بينة المرأة وان لم تكن لها بينة وطلبت من القاضي ان يسأل عن حال الرجل لا يجب عليه السؤال وان سأل كان حسنا وان أخبره عدل انه موسر لا يقبل القاضي ذلك وان أخبره عدلان انه موسر قضى القاضي بنفقة الموسرين وان لم يتلقا بلفظ الشهادة ويشترط العددا والعدالة في هذا الخبر ولا يشترط فيه لفظ الشهادة وان قالوا سمعناه موسر أو بلفظ ذلك لا يقبل

القاضي ذلك ولو قضى القاضي على الزوج بنفقة الميسرين ثم أيسر حاله حتى انتهى إلى القاضي فرض القاضي عليه بنفقة الميسرين لأن
 النفقة تحب ساعة فساعة وهو نظير ما لو شرع في صوم الكفارة ثم أيسر كان عليه التكفير بالمال وكذا لو فرض القاضي عليه النفقة بالدرهم
 وهي لا تنكته بها فإن القاضي يزيد في النفقة ولو قضى القاضي عليه بالنفقة فغلا الطعام أو رخص فإن القاضي يغير ذلك بالحكم ولو قالت
 المرأة أنه يريد السفر فخلت كفيلا بالنفقة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجبره القاضي (٤٣١) على إعطاء الكفيل كما لا يجبر القاضي

على إعطاء الكفيل بالدين
 المؤجل إذا خاف الطالب
 أن يغيب المدين قبل حلول
 الاجل وعن أبي يوسف
 رحمه الله تعالى أنه يأخذ من
 الزوج كفيلا بالنفقة
 وهكذا عن محمد رحمه الله
 تعالى في بعض الروايات ثم
 عند أبي يوسف ومحمد رجهما
 الله تعالى يأخذ منه كفيلا
 بنفقة شهر واحد وعن أبي
 يوسف رحمه الله تعالى في
 رواية أن القاضي يسأل
 الزوج كم تغيب فإن قال
 شهرا يأخذ منه كفيلا بنفقة
 شهرا واحداً قال أغيب
 شهرين يأخذ كفيلا بنفقة
 شهرين وكذا السنة
 وأما في الدين المؤجل قالوا
 على قياس ما روي عن أبي
 يوسف رحمه الله تعالى في
 النفقة لو أخذ كفيلا كان
 حسنا وذكر في المتن أن
 يأخذ كفيلا بالدين المؤجل
 إذا أراد المطلوب أن يسافر
 قبل حلول الاجل وذكر
 شمس الأئمة الحلواني رحمه
 الله تعالى إذا بقي من الاجل
 شيء قليل فأراد الغريم أن
 يسافر وسأل الطالب من
 القاضي أن يأخذ منه كفيلا
 أو يمنعه من السفر فإن

لا مرأته أن تحت على ثوبك فانت طالق فاضطجع على وسادة لها أو وضع رأسه على مرقعة لها أو اضطجع
 على فراشها أو وضع جنبه أو أوكثر بدنه على ثوب من ثيابها حث لأنه بعد ثأنا ولو أنكأ على وسادة لها
 أو جلس عليها لم يحتث ما لم يضع جنبه أو أوكثر جسده رجل كان مع نفر على سطح فأراد أن يذهب فأرادوا
 منعه ووضع رجله على ناحية السطح وقال انبت اللبلة أو أكلت ههنا فأمر أنه طالق ويرد به الموضع
 الذي وضع الرجل عليه فنام أو أكل في غير ذلك الموضع من السطح تطلق امرأته قضاء ولا تطلق ديناً
 كذا في الخلاصة في الفصل السادس والعشرين من الايمان * رجل قال لامرأته ان لم أت معك الليلة
 مع قبضك هذا فانت طالق ثلاثاً وقالت المرأة ان بت معك قيصي هذا فخاري حرة فلبس الرجل قيصما
 وبات لا يحتثان لأن شرط الحث في جانب المرأة أن تبث معه وهي لا بسعة قيصم أو شرط البر في جانب الرجل
 أن يبث معها وهو لا بس قيصم أو قد وجد * رجل قال لامرأته ان لم أطأك مع هذه المقنعة فانت طالق
 ثلاثاً ثم قال ان وطئتك مع هذه المقنعة فانت طالق ثلاثاً فالحليلة في ذلك أن يطأها بغير مقنعة فلا يحتث
 مادامت المقنعة قائمة وهم ماحيان وان مات أحدهما أو هلكت المقنعة حثت في عينه كذا في فتاوى
 قاضيان * وإذا قال لها انك لم أجامعك على رأس هذا الرمح فانت طالق فالحيلة في ذلك أن ينقب السقف
 ويخرج رأس الرمح من السطح ويحماه عليه ولو قال لها انك لم أجامعك وسط النهار وسط السوق فانت
 طالق فالحيلة في ذلك أن يحملها في العاري ويدخل في السوق بفعل ذلك الفعل * وإذا قال لامرأته ان
 بت اللبلة الا في حجرى فانت طالق فباتت في فراشه ولم يأخذها في حجره حقة لا يقع الطلاق ولو قال
 بالارسية ٣ بكار من اندرو باقى المسئلة بما لها يجب أن تطلق كذا في المحيط * امرأة قالت لزوجها انك
 نمت مع هذه الجارية وقال الزوج ان نمت مع هذه الجارية فانت طالق ثلاثاً فقالت المرأة ان كان في عينك
 هذه معنى فأنا طالق فقال الزوج نعم فان لم يكن الزوج مع في سوى ما نطق به لم تطلق والاطلقت كذا في
 الفتاوى الكبرى * رجل قال لامرأته ان وطئتك مادمت معى فانت طالق ثلاثاً ثم أراد الحيلة قال محمد
 رحمه الله تعالى بطلها بائة ثم يتزوجها من ساعته فطوئها لا يحتث كذا في فتاوى قاضيان * رجل قال
 لجارته ان امرأتى كانت عندك البارحة فقال الجارح انك عندك البارحة فأمر أنه طالق ثم قال
 بعد ما سكت ولا غيرها ثم بين انه كانت عند امرأته أخرى قال نصير يحتث وقال محمد بن سلمة لا يحتث وهذا
 بناء على أن الحال التي ألحق الشرط مع اليمين المعقودة ان كان الشرط لا يلتحق باليمين بالاجماع وان كان
 عليه فعلى هذا الخلاف وما قاله نصير أقرب الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان عنده الشرط الفاسد
 يلتحق بالبياعات التامة والمختار قول محمد بن سلمة وعليه الفتوى لأن تحلل السككات يمنع تعلق الجزاء بالاولى
 فلا يمنع الثاني أولى قال رضي الله تعالى عنه والامام خالي يفتي بقول محمد بن سلمة كذا في الخلاصة في
 الفصل الثالث عشر في اليمين في الشرب * قال لها ان غسلت ثيابي فانت طالق فغسلت كعبه أو ذيله لا تطلق
 كذا في التبنيس * قال لها ان لم تكوفي غسلة هذه القصعة فانت طالق وكانت المرأة امرأت خادها فغسل
 القصعة فغسلها فان كان من عادة المرأة أنها تغسل بنفسها الا غير وقوع الطلاق وان كان من عادة المرأة أنها

ترجى

٣ في حجرى

القاضي لا يجبره الى ذلك ولا يأخذ منه كفيلا قال وهذا في قولهم جميعا ولم يستحسن أبو يوسف رحمه الله تعالى في الدين المؤجل فكان
 هذا قضاء عليه وان كفل للرأى رجل بنفقة كل شهر لم يكن كفيلا إلا بنفقة شهر واحد وهو بمنزلة ما لو أجزأه كل شهر كانت الاجارة في شهر
 واحد حتى كان لصاحب الدار أن يخرج من الدار إذا أجزأه رأس الشهر الثاني وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كفل بنفقة كل شهر كان
 على الابد استحصانا وكذا لو قال رجل لامرأته تزواجي فلانا على انى ضامن بنفقتك كل شهر كان على الابد ولو قال الكفيل كفلت لك عن

زوجك بنفقة سنة كان كفيلا بنفقة السنة وكذا الوفاة كفلت لك بالنفقة أبدا أو ما عشت كان كفيلا بالنفقة مادامت في نكاحه وإذا كفل
 انسان بنفقة شهر أو سنة فطلقها زوجها بابتائنا أو رجعا يؤخذ الكفيل بنفقة العدة * رجل خاصته المرأة إلى القاضي في النفقة فقال أبو
 الزوج أنا أعطيك النفقة فأعطاهم مائة درهم ثم طلقها الزوج لم يكن للاب ان يسترد منها ما أعطاهم من النفقة لان إعطاء الاب بمنزلة إعطاء
 الابن ولو عجل الابن النفقة ثم طلقها (٤٣٣) لم يكن له ان يسترد منها ما عجل اذا طابت المرأة من القاضي ان يفرض لها النفقة

لانفسل الاجناد منها وعرف الزوج ذلك لا يقع وان كان من عاداتها ان تفصل بنفسها او بخادمها فالظاهر انه
 يقع الا اذا عني الزوج الامر للخادم بالنفسل فلا يقع حينئذ كذا في الفتاوى الكبرى * رجل قال ان
 غسلت امرأته ثيابه فهي طالق فغسلت لفاقة قالوا لا يكون حاشا الا اذا نوى ذلك رجل قال لامرأته ان
 اشتريت لك الماء فانت طالق فدفع الى سقاء درهمها ليصب الماء في الخاية هل يحنث في عينه قيل ينظر ان
 كان الماء في الكيزان عند دفع الدرهم الى السقاء يحنث وان لم يكن لا يحنث لان الماء متى كان في الكيزان
 عند دفع الدرهم اليه يصير مشتريا ما اذا لم يكن فيصير مستأجرا كذا في الظهيرية * رجل قال لامرأته
 ان شكوت مني الى أخيك فانت طالق فجاء أخوها وعند صاحب لا يعقل فقالت المرأة يا صبي ان زوجي فعل
 بي كذا وكذا حتى يسمع أخوها لا تطلق لانها خاطبت الصبي دون الاخ ولو قال لامرأته ان لم تسكتي فانت
 طالق فقالت لا أسكت ثم سكت لا يحنث الا ترى انه لو قال لها ان سكتي فانت طالق فقالت اني أصعب
 وهي ساكتة لا يحنث وقولها لا أصعب ليس بشئ اذا تركت ذلك وكذا الوفاة لها وقد كتبه في انسان ان أعدت
 على ذكر فلان فانت طالق فقالت لا أعيد عليك ذكر فلان أو قالت لما نهيتني عن ذكر فلان لا أذكر
 فلانا لا يحنث لان هذا القدر مستثنى عن اليمين ولو قالت لما نهيتني عن ذكر فلان أو ان نهيتني عن ذكر
 فلان ففقد ذكره يحنث ولو ذكر اسم فلان بالهجوم لا يحنث هكذا في الخلاصة في الفصل التاسع في
 اليمين في الكلام في الفتاوى سئل أبو القاسم رحمه الله تعالى اذا قالت المرأة لزوجها لا طاعة لي بالكون معك
 جائعة فقال لها ان كنت جائعة في بقي فانت طالق قال اذا لم يكن كذلك في غير الصوم لا تطلق كذا في المحيط
 * رجل خلع امرأته ثم قال في العدة ان أنت امرأتى فانت طالق ثلاثا ولم يرد بهذا الكلام الايقاع لا يقع
 لانها ليست بامرأته مطلقا كذا في التتارخانية * في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى اذا قال لها يا فارسية
 اري ثوبك من ثيابي فانت طالق ثلاثا فخالعها بعد ما طلع الفجر من الغد ينظر ان كان امرأته من
 كلامه السابق منع كونها امرأة له في شيء من الغد فاذا خالعا طلع الفجر طلقت ثلاثا وان
 لم تكن له نية اذا خالعا قبل غروب الشمس من الغد لا تطلق بحكم اليمين فان خالعا قبل غروب الشمس
 من الغد ثم تزوجها قبل غروب الشمس طلقت بحكم اليمين ولو خالعا قبل غروب الشمس ثم تزوجها في
 اليوم الجاني لا تطلق بحكم اليمين كذا في المحيط * رجل حلف لا يطلق امرأته خالعا هارجل عنه بغير أمره
 وعلمه فبلغه خبره وأجاز فان أجاز باللسان بأن قال أجزت حنث وان أجاز بالفعل ولم يقل بلسانه شيئا ولكن
 أخذ بيد الخلع وقع الطلاق ولم يحنث كذا في التجنيس والمزيد * رجل قال لامرأته ان قلت لك أنت طالق
 فانت طالق فقال قد طلقك تطلق أخرى في القضاء وان عني طلاقا بذلك القول دين في ما بينه وبين الله
 تعالى كذا في فتاوى قاضخان في باب تعليق الطلاق * رجل قال لامرأته ليلالنا نارسة ٣ اكرت زامشب
 دارم توبه طلاق فطلقها في الليل طلاقا بناقض اليبيل ثم تزوجها بشكاح جديد لم تطلق وكذا الوفاة
 ٤ اكرت زاجرام وزدارم فطلقها بابتائنا في هذا اليوم كذا في التجنيس والمزيد * رجل ذكر عده فقيهه من
 فقهاء البلدة فقال ان كان هو فقيها فامرأتى طالق ان أراد به ما يسميه الناس فقيها في العرف أو لم يرد به شيئا

ففرض وهو معسر فان
 القاضي يأمرها بالاستدانة
 ثم ترجع على الزوج اذا أسير
 ولا يجبره في النفقة اذا علم
 أنه معسر وان لم يعلم القاضي
 انه معسر وسألت المرأة حبسه
 بالنفقة لا يجبره القاضي في
 أول مرة لكن يأمره
 بالاتفاق ويحبره انه يجبره
 ان لم ينفق فان عادت المرأة
 بعد ذلك مرتين أو ثلاثا
 حبسه القاضي وكذا في دين
 آخر غير النفقة واذا حبسه
 القاضي شهرين أو ثلاثة
 يسأل عنه وفي بعض
 المواضع ذكر أربعة أشهر
 والصحيح انه ليس بمقدر بل
 هو مفوض الى رأى القاضي
 ان كان في أكبر ربه ان لو كان
 له مال يفخرو بؤدى الدين
 يحل سبيله ولا يمنع الطالب
 عن ملازمته بل للطالب ان
 يدور معه أينما دار ولا يقعه
 في مكان ولا يمنعه عن
 التصرف وان كان غنيا
 لا يفخر به حتى يؤدى الدين
 والنفقة الا برضا الطالب
 فان كان له مال حاضر أخذ
 القاضي الدراهم والدنانير
 من ماله ويؤدى منها النفقة
 والدين لان صاحب الحق لو
 ظفر بجنس حقه كان له ان

٢ ان كنت امرأتى غدا ٣ ان أمسكتك الليلة فانت طالق ثلاثا ٤ ان أمسكتك غير اليوم

ياخذ وكذا اذا ظفر بطعام في النفقة وان كان الدين دراهم فوجدها نأير مدونه في القياس ليس لها ان يأخذ وفي الاستحسان له ان
 يأخذ ولا يبيع القاضي عروضة في النفقة والدين في قول أبي حنيفة وقال صاحبنا وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى للقاضي أن يبيع وإذا
 فرض القاضي النفقة للمرأة كل شهر فمات شهر ولم يوف حتى مات أحد الزوجين سقطت النفقة ولو كانت المرأة استدانت بعد الفرض بامر
 القاضي ثم مات أحد الزوجين قبل القبض لا يسقط المستدانة ولو فرض لها القاضي النفقة ولم يأمرها بالاستدانة فاستدانت أو صاغت

زوجها من النفقة كل شهر على شيء معلوم فاستدانت أوله تستدن كان لها ان ترجع على الزوج بما فرض لها القاضي مادام حيين واذ مات أحدهما لم يكن له ان يرجع في تركه الميت وكما تسقط المفروضة بموت أحد الزوجين هل تسقط بالطلاق اختلافوا فيه قال بعضهم لا تسقط وقال القاضي الامام أبو علي النسبي وجدت رواية في السقوط وذكر الباقي ان على قول محمد تسقط ولا رواية فيه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى زاد الخصاص لسقوط النفقة (٤٣٣) المفروضة شيئا آخر فقال تسقط بموته وبموتها

وتسقط اذا طلقها وأبناها ولو فرض القاضي للطلق نفقة العدة فلم يأخذ حتى انقضت العدة هل تسقط كأن تسقط بالموت قال بعضهم لا تسقط وذكر شمس الأئمة الحلواني اذا فرض القاضي للمرأة نفقة العدة فلم تستوف حتى مات أحد الزوجين تسقط وكذا اذا انقضت عدتها قبل القبض * القاضي اذا فرض للمرأة النفقة فقال الزوج استقرضني كل شهر كذا أو اتفق على نفسك ففعلت ليس لها ان ترجع على الزوج الا ان يقول الزوج ترجع بذلك على * امرأة جاءت الى القاضي وقالت أنا فلانة بنت فلان بن فلان وان زوجي فلان بن فلان فلان غاب عني ولم يخلف لي نفقة وطلبت من القاضي ان يفرض لها النفقة فهذا على وجهين اما ان كان للغائب مال حاضري منزله من جنس النفقة كالدراهم والدينار أو الطعام أو الثياب التي تكون من جنس الكسوة والقاضي يعلم انها منكوبة الغائب فان القاضي بأمرها أن تنفق على نفسها بالمعروف من ذلك المال من غير صرف

وقع الطلاق وان أراد به الفقيه حقيقة فكذا في القضاء ما فيها بينه وبين الله تعالى فلا يقع لانه ليس بفقيه حقيقة لا روى عن الحسن البصري رضي الله تعالى عنه أن رجلا سمع فقيها فقال له الحسن وهل رأيت فقيها قط انما الفقيه الزاهد عن الدنيا أي المعرض عن الدنيا والراغب في الآخرة البصير بعيوب نفسه كذا في الفتاوى الكبرى * رجل قال ان بلغ ولدي الختان ولم أختنه فأمرني طالق فوق الختان عشرين فان نوى أول الوقت لا يحنث ما يبلغ سبع سنين وان نوى آخر الوقت قال الصدر الشنيد رحمه الله تعالى المختار انه اثنا عشرة سنة يعني أقصاه كذا في الخلاصة * رجل قال ان بلغ ولدي الختان فلم أختنه فأمر أنه طالق قال أبو الليث اذا أخر الختان عن عشرين ينبغي أن يحنث وغيره من المشايخ قال لا يحنث ما لم يؤخر الختان عن اثنتي عشرة سنة وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان * قال لها ان لم أعامل معك على الخدمة كما كنت أعامل فانت طالق ان كانت له خدمة يقيد بها والا يرجع الى بنته كذا في البرازية * رجل قال ان كنت أخاف من السلطان فأمر أنه طالق ان لم يكن به ساعة حلف خوف من السلطان ولا سبيل من أن يخاف من السلطان بخيانة جناها لم يحنث * رجل اتهم بصبي فقيل له ان فلانا يقول رأيت به سمر معه فقال ان رأيت أسمر معه فأمر أنه طالق وقد رآه قد ساره في أمر آخر رجوب أن لا يحنث * رجل قال ان كان في بيته نار فأمر أنه طالق وفي بيته سراج ان حلف لاجل ان بعض جيرانه طلب منه النار ليستوقد منها ناراً تطلق وان كانت العين لاجل أنهم طلبوا الخبر أو نحوه أولم يكن هذا السبب لا يحنث كذا في الخلاصة * اتهم بصبي فقال بالفارسية اكر من باوى ناحناطى كتم فأمر أنه طالق وقد كان نظرا الى هذا الصبي وقبله طلقت امرأته كذا في الفتاوى الكبرى * ان اشتربت أمة أو تزوجت عليك امرأه فانت طالق واحدة قالت لا أرضى بواحدة فقال فانت طالق ثلاثا ان لم ترض بواحدة قال هذا الكلام يراد به هذا الشرط يعني لا يقع في الحال شيء قال لها ان كان الله يعذب الموحد من فانت كذا قال لا يحنث ما لم يتبين قال الفقيه لان من الموحدين من يعذب ومن لا يعذب فاشتبه الامر فلا يقضى بالشك كذا في الحاوى * رجل قال ان كان الله يعذب المشركين فأمر أنه طالق قالوا لا تطلق امرأته لان من المشركين من لا يعذب فلا يحنث كذا في فتاوى قاضيخان * قال لامرأته ان دخلت دار فلان مادام فلان فيها فانت طالق ثم ان فلانا تحول عن تلك الدار زمانا ثم عاد اليها اقبل لا يحنث وهو مأخوذ الفقيه أبي الليث وقيل يحنث والعجيب أنه لا يقع كذا في جواهر الاخلاط في فصل الخلع * اذا قال لامرأته في حالة الغضب ان فعلت كذا الى خمس سنين تصيرى مطلقة مني وأراد بذلك تخويفها ففعلت ذلك الفعل قبل انقضاء المدة التي ذكرها فانه يسئل الزوج هل كان حلف بطلاقها فان أخبر أنه كان حلف يعمل بخبره ويحكم بوقوع الطلاق عليها وان أخبر أنه لم يخلف به قبل قوله كذا في المحيط * سكران دعا امرأته الى فراشه فأبت فقال لها ان امتثلت وساعدتني والافانت طالق فساعدته بعد ما دعاها في المستقبل بعد المين لا يحنث وان دعاها في المستقبل ولم تساعد حنت قال مولانا وينبغي أن يحنث اذا لم تساعد وان لم يجدد الدعاء لان الناس يريدون هذا الامثال للامر السابق سكران اعطى امرأته درهما فقالت المرأة انك اذا صحت تأخذ مني فقال ان أخذت منك فانت

ترجة
٢ ان فعلت معه عدم التحفظ

(٥٥ - فتاوى اول) ولا تقترع بعد ما يحلفها القاضي بالثأ ما استوفيت النفقة ولم يكن ينسكب بسبب يمنع النفقة كالنشوز وغيره وبأخذ منها كقبلا لامه الوطقت على مال الزوج بشيء من جنس النفقة كان لها ان تأخذ ذلك سرا أو جهرا وان كره الزوج فكان أمر القاضي اعانة لها على استيفاء الحق ولم يكن قضاء الا أنه يأخذ منها كقبلا أو يحلفها نظرا للغائب وان كان القاضي لا يعلم نكاحها وليس للغائب مال حاضرا قامت المرأة البينة على النكاح لا يقبل القاضي بينها قال الحاكم الشنيد رحمه الله وهذا قول أبي يوسف والآخر وهو قول محمد

رجه الله تعالى وقال شمس الأئمة السرخسي لا تقبل يمينه المرأة عندنا بالاتفاق وانما تقبل عند زفر رجه الله تعالى قال وقرئ أبو يوسف رجه الله تعالى بين ما إذا كان للغائب مال حاضر وبين ما إذا لم يكن ان كان له مال حاضر يقبل القاضي بينها وان لم يكن لا يقبل وقال شمس الأئمة الخوافي رجه الله تعالى قال مشايخنا رجههم الله تعالى كأنظن أن يمين المرأة على الزوج لا تقبل عند أصحابنا إذا لم يكن له مال حاضر وتقبل عند زفر رجه الله تعالى وانما (٤٣٤) عرفنا قول أبي يوسف رجه الله تعالى في هذه المسئلة كما هو قول زفر رجه الله تعالى

من الخصاف فقال تقبل يمينه المرأة على قول أبي يوسف وزفر رجهما الله تعالى في فرص النفقة على الغائب ولا تقبل في النكاح وليس في قبول اليمينه على هذا الوجه به ضرر بالغائب فان الغائب اذا حضر ولو أقسر بالنكاح كان لها ان تأخذ النفقة المفروضة وان أنكر النكاح كان القول قوله وعليه إعادة البينة على النكاح ويجوز أن تقبل البينة في حكم دون حكم كما لو وكل رجلا بنقل عياله أو عبده الى بلد فاقامت المرأة البينة على الطلاق والعد على العتق تقبل هذه البينة في قصر يد الوكيل ولا تقبل في الطلاق والعاق وعنى أبي يوسف رجه الله تعالى في رواية اذ لم يعلم القاضي بالنكاح وليس للغائب مال حاضر فاقامت المرأة البينة على النكاح يقول لها القاضي ان كنت صادقة فقد فرضت لك النفقة على الغائب وان كنت كاذبة لم أفرض لك فان كانت صادقة تستحق النفقة والا فلا والقضاة في زماننا يقبلون البينة على النكاح لفرض

طالق فأخذوه وسكران لا يحسن في يمينه لان شرط الحنث بعد الافاقة سكران قال لامرأته وهبت دارى هذه لك ثم قال ان لم أقل هذا من قلبي فانت طالق ثلاثا ثم أفاق ولا يد كرشيا من ذلك قالوا لا تطلق امرأته لان الظاهر أن ما يقول في تلك الحالة يقول بقلبه كذا في فتاوى قاضيان * رجل قال لامرأته ان دخلت دار فلان فانت طالق فمات فلان فصارت الدار ميراثا فدخلت ان لم يكن على الميت دين مستغرق لا يحسن وان كان عليه دين مستغرق قال الفقيه أبو الليث لا يحسن أيضا وعليه الفتوى * رجل جالس في بيت من المنازل فقال ان دخلت هذا البيت فامرأته طالق فاليمن على دخول ذلك البيت هذا في العربية أما لو عقد اليمن بالفارسية وقال ١ ٢ كمن يابن خانه اندر آيم فامرأته طالق فاليمن على دخول المنزل فان قال غنيت دخول ذلك البيت صدق ديانة لا قضاء فلو أشار الى ذلك البيت فالحكم كذلك بكل حال كذا في الخلاصة في الفصل السابع عشر * رجل قال لامرأته ان دخلت دارا أخرى فانت طالق ففسكن أخوها الحالف دارا أخرى ودخلت المرأة الدار الحديثة قال بعضهم ان كانت يمينه بغير الحلف من تلك الدار الاولى لا يحسن في يمينه وان كانت يمينه لاجل الاخ حنث في يمينه وان لم تكن له يمينه حنث في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى وان دخلت المرأة الدار التي كانت لاختيه وقت اليمن ان كانت الدار في ملك الاخ الا انه لا يسكن فيها حنث في يمينه وان خرجت تلك الدار عن ملك الاخ بعد اليمن يبيع أو هبة أو غير ذلك لا يحسن كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال ٣ اكرتو كرد آستانه فلان كرتي فانت طالق فقال غنيت به الدخول وهي تحوم حومهم ولا تدخل دارهم تطلق ولو قال لامرأته ٤ بجانة فلان اندر آي ترا طلاق ولم يقبل اكرتو لا چون تطلق في الحمال * رجل قال لامرأته ان دخلت الدار فسنائي طوالت فدخلت الدار وقع الطلاق عليها وعلى غيرها قال رضي الله عنه والاعتماد على هذا كذا في الخلاصة في الفصل السابع عشر * رجل اتهم امرأته بجل فدخل الزوج داره فوجد الرجل المتهم جالسا في موضع من الدار والمرأة نائمة في ناحية أخرى من الدار فلما خرج الزوج والرجل المتهم حلف السلطان زوج المرأة انك لم تأخذ ذفلا ناعم امرأتك خاف الرجل بطلاق امرأته انه لم يأخذ فلما ناعم امرأته لا يحسن في يمينه * رجل قال لامرأته اذ ارفعت من شعري وبعثت به الى الفساحي فانت طالق وكانت في منزله دابة تربي بالشعير وفي معلقها شعير وقد فضل منها مقدار كف فبعثت المرأة بذلك الشعير مع شعيرها الى الفساحي فان كان الزوج لا يكره ذلك لا يحسن في يمينه لان ذلك القد في اليمن لا يراد عادة وان كان يظن بذلك يحسن في يمينه والصحيح أنه لا يحسن اذا خلطه بشعره ثم بعثت به عند أبي حنيفة رجه الله تعالى كذا في الظهيرية * رجل اتهم امرأته بالحرام فقال لامرأته ٥ اكرتو نيكسال حرام كنم فانت طالق فهذا على الجماع بمعنى أنها تدخل الفرجين وتعرف أنهم ليست بمملوك ولا بوجه له أو يشهد غيرها على ذلك أربعة نفر أو بقرمزة لان هذا على الزنا ولا يثبت لاهم هذا فان جحد عند الحاكم أنه لم يفعل وليس لامرأته يمينه حلفته عند الحاكم فان حلف وسعها المقام معه ولو قال لها ٦ اكرتو با كسي

(ترجمة)

٢ ان كنت أدخل هذه الدار ٣ ان حث حول عتبة فلان ٤ ان تدخلي أو لم تدخلي بيت فلان فانت طالق يحذف اداني الشرط وهما كرو چون بمعنى ان ولمني العربي ٥ ان فعلت الحرام الى سنة ٦ ان فعلت حراما مع أحد

النفقة لانه مجتهد فيه ولانما ساجدة وعلى قول من يقبل هذه البينة لا يحتاج المرأة الى إقامة البينة ان الغائب لم يحلف لها النفقة وكلا يفرض القاضي على الغائب اذ لم يعلم بالنكاح في ظاهر الرواية لا يأمرها بالاستدانة وكان أبو حنيفة رجه الله تعالى يقول أو لا يأمرها بالاستدانة ثم رجع وعلى هذا لو كان للغائب ودعية في يد رجل من جنس النفقة أو دين على رجل فطلبت المرأة نفقتها من الودعية أو الدين ان كان المدوع والمديون مقرين بالودعية والنكاح والدين يأمرهما بإداء النفقة نظر المرأة كمالو كان المال موضوعا في يمينه بعد

حرام

ما يحلفها بالله ما استوفيت النفقة وبأخذ منها كفيلا في قولهم وان شاع منها ومعنى هذا الضمان أن يقول لها ألا صدقتك ولكني أقرضك فان كنت صادقة فلا شيء عليك وان كنت كاذبة استرد منك المال والوديعة أولى من الدين في البداءة لانفاق عليها وبدماء امر القاضى المودع والمدينون اذا قال المودع دفعتم المال اليها لاجل النفقة قبل قوله ولا يقبل قول المدينون الا بينة ولو كان على الغائب دين آخر غير النفقة فأحضر صاحب الدين غريبا آخر للغائب أو مودعا للغائب لا بأمر القاضى المودع (٤٣٥) والمدينون بقضاء الدين وان كان

مقربا للمال والدين ولودفع المودع الوديعة الى امرأة صاحب الوديعة لاجل النفقة أو الى ولده أو الى والديه ان دفع بأمر القاضى لاضمان عليه وان دفع بغير أمر القاضى كان ضامنا كما لو فضى المودع بالوديعة دين الصاحب الوديعة فانه يضمن ولو كان المودع أو المدينون جاحدا للمال والنكاح فأقامت المرأة البينة على ما دعت لم تقبل بينتها أمافي المال فلا تنها تثبت مالا للغائب وانها ليست بخصم عنه وأما اذا أقامت البينة على النكاح فلا تنها تثبت النكاح على الغائب وليس عن الغائب خصم حاضر فلا تقبل البينة في قول أبي حنيفة الآخر وهو قول صاحبه رجحهما الله تعالى ولو أن المرأة استندت على زوجها الغائب بعني اشترت طعاما بالنسيئة لتقضى الثمن من مال الغائب ان استندت بغير أمر القاضى لا يلزم زوجها في قول أبي حنيفة الآخر وهو قول صاحبه حتى لو حضر الغائب لا يكون لها ان ترجع على الغائب

حرام كفى فانت طالق ثلاثا فأبانتها فجاءها في العدة طلق عندهما لانهم يعتبران يوم اللفظ وأبو يوسف رحمه الله تعالى به تبرأ الغرض في قياس قوله لا تطلق وعليه الفتوى ولو قال لها ان قبلت أحدا فانت طالق ثلاثا قبلته تطلق كذا في الخلاصة * رجل قال لامرأته ان حلت لك تسعة بجرام منذ أنت امرأتى فانت طالق فقالت أخذني رجل فجاءني كرها قالوا ان كانت بحال لا تقدر على المنع لا يحنث وان قدرت حنث اذا صدقها الزوج في ذلك رجل قال ان اغتسلت من الحرام فأمرأته طالق فعاتق أجنبية فأمنى واغتسل قالوا يرجي أن لا يكون حاشا ويمينه تكون على الجماع رجل قال ان أدخلت فلا ياتي فأمرأته طالق لا يحنث في عيسته ما لم يدخل فلان بأمر الخالف ولو قال ان دخل فلان يتي فدخل فلان بأذن الخالف أو بغرضه بعلمه أو بغرضه كذا في فتاوى قاضيهان * واذا قال ان ضربت فأمرأتي طالق فخرج منه الضراط من غير قصد لا تطلق وهو نظير ما لو حلف أن لا يدخل فادخل مكرها أو حلف أن لا يخرج فخرج مكرها كذا في المحيط * ولو قال لامرأته ان سريتك فانت طالق فضر بها فقالت سرتي لا تطلق لانه لم أعلم أنها كاذبة ولو أعطاه ألف درهم فقالت لم يسرنى فالقول قولها لانه يحتمل أنها طلبت ألفين فلا يسرها ألف كذا في محيط السرخسي في باب الحلف على الشتم والضرب * رجل قال لامرأته ان دخل فريكت داري فانت طالق فدخل فيها قريب المرأة والرجل قيل بأنه يحنث لان القرابة لا تجزأ فيكون قريبا للكل واحد منهم ما قيل ينظر ان كان دخل لعمل يختص به لا يحنث وان كان دخوله لعمل يختص بها حنث * امرأة حلت ثوبا من ثياب زوجها فقال لها الزوج ان لم تردى الثوب اليوم فانت طالق فذهبت لترد فلقها زوجها وهي تأخذ من العيبة (١) لترد على الزوج فأخذ الزوج من العيبة أو منها قبل أن تدفع اليه لا يحنث استحسانا وبه أخذ الشيخ الفقيه الزاهد أبو الليث رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * رجل قال لامرأته ان لم يكن فرجى أحسن من فرجك فانت طالق وقالت المرأة ان لم يكن فرجى أحسن من فرجك فخار يتي حرة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كانا قائمين عند المقالة برزت المرأة وحنث الزوج وان كانا قاعدين برز الزوج وحنث المرأة لان فرجها حالة القيام أحسن من فرج الزوج وحالة القعود الامر على العكس وان كان الرجل قائما والمرأة قاعدة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا أعلم هذا قال وينبغي أن يحنث كل واحد منهما لان شرط البر في كل عين أن يكون فرج أحدهما أحسن وعند التعارض لا يكون أحدهما أحسن فيحنث كل واحد منهما سكران قال لامرأته ان لم يكن فلان أوسع دبراً منك فانت طالق قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى هذا شيء غير معلوم ولا مقدور فلا يحنث كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال لامرأته اني له أوسع كمرجاهي طالق يقع على أحجفه ما قال الشيخ الامام ظهير الدين يقع على أربطهما كذا في الخلاصة * رجل وامرأة تشاجرا فقالت المرأة ٢ من بار خدائى توأم فقال الزوج ان كان كذلك فانت طالق ان لم تكن أفضل منه لم يقع لان العلو والتفوق انما يكون باعتبار الفضل والعلم والحسب والتسبب كذا في محيط السرخسي * رجلان قال كل واحد منهما لصاحبه ان لم يكن رأسي أنقل من رأسي فأمرأته طالق قالوا طريق معرف ذلك انهم ما انا ما ادعيا فأيهما

ترجحه
(١) قوله من العيبة هي ما يجعل فيه الثياب كما في القاموس اه بحرأوى ٢ أناسيدتك

وان استندت بأمر القاضى رجعت بذلك على زوجها والمفقود في جميع ما ذكرنا بمنزلة غائب آخر ولا يباع على الغائب عروضة في النفقة واذا ثبت الرجل الى امرأته ثوب فقال الزوج هو مهر أو قال هو من الكسوة وقالت المرأة هي صلة كان القول قول الزوج وكذا لو أعطاهم فقال هي نفقة وقالت المرأة هي هدية كان القول قول الزوج وكذا لو كان على الرجل دينون مختلفة فأتى شيأ وقال هو من دين كذا كان القول قوله لانه هو المالك وكذا الزوج الا أن تقيم المرأة البينة انه بعث اليها هدية وان أقام جميعا البينة فالبينة بينة الزوج

وكذا لو أهام كل واحد منهما البينة على إقرار الآخر كانت البينة بينة المملك وكذلك لو اختلف الزوجان بعد فرض النفقة في مقدار المقرض أو فيما مضى من الزمان بعد فرض القاضي كان القول قول الزوج لانه ينكر الزيادة والبينة بينة المرأة لانها ثبتت الزيادة * رجل له عمامة واحدة لا يجبر على بيعها في النفقة لانه لا يجبر على بيع ثياب البدن في سائر الديون فكذلك في النفقة ولا يباع على الزوج الحاضر عروضة في الدين والنفقة في أبي حنيفة (٤٣٦) رحمه الله تعالى لان ذلك جبر وهو لا يرى الحجر وقال صاحبها رحمه الله تعالى

تباع عروضة في الدين والنفقة وإذا استجملت المرأة نفقة عدة ثم مات قبل مضي تلك المدة ليس للزوج ان يسترد شيئا من ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يسلم لو رثتها صاحبة ماضى من المدة ويرد الباقي على الزوج ان كان قائما ومن تركها ان لم يكن قائما لانه محل النفقة لاسقاط الواجب وقد بطلت النفقة بالموت فيسترد المجل لفوات الفرض كما لو أعطى لامرأة نفقة ليتزوجها فماتت كان له ان يسترد ذلك ولو أعطى النفقة للتي طلقها ثلاثا في عدة الحمل ليتزوجها بعد انقضاء العدة فلم تزوج نفسها منه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان أعطاها دراهم كان له أن يرجع الا أن يكون على وجه المصلحة وقال غيره من المشايخ رحمه الله تعالى ان أعطى النفقة وشرط فقال أنفق عليك على ان تزوجيني فزوجت نفسها منه أو لم تزوج كان له

كان أسرع جوابا فأمر أس الآخري يكون أثقل منه كذا في فتاوى قاضيان في باب التعليق في كتاب رزين * رجل قال لامرأته ان لم يكن ذكرا أشد من الحديد فانت طالق لا طلاق لانه لا ينقص بالاستعمال كذا في الخلاصة في كتاب الطلاق * رجل اتخذ ضيافة فدخل رجل من قرية أخرى فقال ان لم أذبح على وجه هذا القادم بقرة من بقوري فمرأته طالق ان ذبح بقرة قبل أن يرجع هذا القادم يتر في عينه والا حنت فان ذبح بقرة امرأته لم يتر في عينه الا اذا جرى بينه وبين امرأته من التيسار والالفة ما لا يميز كل واحد منهما ماله من مال صاحبه ولا يجري بينهما مجادلة فيما يتناول كل واحد منهما من مال صاحبه قط فحينئذ رجوت أن يبروان ذبح بقرة نفسه لاجله لكن ما ضاف بعد الذبح بلعها فان كانت القرية التي انتقل منها هذا القادم قريبة من هذه القرية برلان شرط البر قد تحقق وان كانت بعيدة مما بعدت سفرا أخاف ان لا يبرلان مثل هذا اذا قدم يتخذون الضيافة لاجله فتقع اليقين على الضيافة بعد الذبح كذا في الفتاوى الكبرى * واذا قال ان تركت فلا تدخل هذه الدار فامرأتى طالق فان كان الخالق يملك هذا الدار فشرط بره أن يمنعه عن الدخول بالقول والفعل هكذا ذكر الصدر والشهيد رحمه الله تعالى في واقعاته * وفي النوازل شرط بره مملك المنع ولم يتعرض للملك الدار فقال ان كان الخالف يملك منعه عن الدخول فهو على النهي والمنع جعلا وان كان لا يملك منعه فهو على النهي دون المنع وكان الشيخ الامام ظهير الدين رحمه الله تعالى يعتبر مملك المنع وعليه الفتوى * واذا قال لامرأته أنت طالق ان جامعته الا ان عذرا أو بلية أو ضرورة كان بعد ذلك يأنها فيما دون الفرج فاختطأ لخطاها فنهى عذرا اذا كان معه على الخطا وهو لا يريد بذلك كذا في الذخيرة * امرأته قالت لزوجها انك تغيب ولا تخلف لي النفقة فغضب الزوج فقالت المرأة لم يكن هذا كلاما عظيما يحتاج الى الغضب فقال الزوج ان لم يكن كلاما عظيما فانت طالق فان أراد به المجازاة صلت للمحال وان أراد به التعليق دون المجازاة قالوا ان كان الرجل محترما اقدر يكون مثل هذه الشكاية اهانة لا تطلق وان لم يكن محترما اقدر طلقت رجل قال لامرأته ان لم تقوى الساعة وتجيئي الى دار والدي فانت طالق فقامت من ساعها قبل خروج الزوج ولبست الثياب وخرجت ثم رجعت وجلست حتى خرج الزوج لا يبحث ولو اتدبرها البول فبالت ثم لبست الثياب للخروج لا يبحث ولو بقي في التشاجر وطال الكلام بينهما ما لا يقطع الفور ولو خافت فوت الصلاة فصلت قال نصير رحمه الله تعالى حث وقال بعضهم لا يبحث كذا في الظهيرية * وبه بقى كذا في الفتاوى الكبرى * رجل قال لامرأته ان لم تصلي اليوم ركعتين فانت طالق فاضت قبل أن تشرع في الصلاة أو بعد ما صلت ركعة حكى عن الشيخ الامام شمس الأئمة الخوافي رحمه الله تعالى انه كان يقول ان كان من وقت الحلف الى وقت الحيف مقداما يمكنها أن تصلي ركعتين تنقذ اليقين عند الكل وتطلق واذا كان أقل من ذلك لا تنقذ اليقين عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا تطلق وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تنقذ اليقين وتطلق والعصم أن اليقين تنقذ عند الكل على كل حال ويقع الطلاق كذا في التارخية ناقلا عن الذخيرة قال لامرأته انك تسرقين من دراهمي فقالت بنت فقال الرجل لورفت من دراهمي فانت طالق فوجدت المرأة امرأة مطروحة حين كنت الدار فرفعتها ووضعها في ناحية وأخبرت زوجها ان رفعت لا تعبس عنه أرجو ان لا تطلق قال لها ان رفعت من كبسي دراهم فانت طالق فحلت رأس الكبس وأمرت ابنتها فرفعت قال في الكتاب أخاف ان تطلق

اتهم

وقال الشيخ

الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين رحمه الله تعالى يرجع بذلك على كل حال لانه رشو قال ان ينص على المصلحة امرأته لها زوج معسر وابن * وسر يقال لابن أقرضه ويحبر عليه فان أبي يفرض عليه النفقة امرأته قالت لزوجها أنت برى من نفقي أبدا ما كنت امرأته ان لم يكن فرض القاضي عليه النفقة كانت البراءة باطلة لانها أبرأته قبل الوجوب وان كان القاضي يفرض عليه النفقة لكل شهر كذا

فقلت أنت بري من نفقتي أبدا ما كنت امرأتك صحت البراءة من نفقة شهر واحد لا غير ولو أبرأته بعد مضي أشهر صحت البراءة عما مضى دون ما بقي كما لو أبرأه كل شهر بكذا وكل سنة بكذا أغضى بعض السنة أو بعض الشهر صحت الاجارة من الشهر الاول ومن السنة الاولى وذكرفي كتاب الصلح رجل طلق امرأته ثم صالحته من نفقة العدة على شيء ان كانت العدة بالشهر صرح الصلح وان كانت بالحيز لا يصح ولو صالحته المعتدة من سكاها على دراهم معلومة لا يصح في الوجهين لان السكنى حق الله تعالى (٤٣٧) فلا يصح اسقاط المرأة * رجل

اتهم امرأته برفع دراهمه فقال لها بالقارسية ٣ اكر ازدرم من تو برداري فانت طالق ثلاثا ثم اوجدت دراهم زوجها في منديل فرفعت وأعطت امرأته وقالت لها ارفعي منها شيئا فرفعت المأمورة بعض الدراهم ودفعته الى المرأة وقع الطلاق قال لها ان سرقت من دراهمي الى سنة فانت طالق ثم دفع اليها دراهم -
لتنظر اليها فرفعت من ذلك شيئا بغير علم الزوج ثم قال لها الزوج ارفعت من هذه الدراهم شيئا فقلت نعم لا على وجه السرقة ووردت على الزوج ان ردت بعد ما فارقت طلقت وان ردت قبل ان تفارقه لا تطلق وان
أنكرت طلقت أيضا امرأته رفعت من كيس زوجها درهما واشترت لحما وخطت اللحم الدرهم بدراهمه
فقال لها الزوج ان لم تردى على ذلك الدرهم اليوم فانت طالق ثلاثا غضى اليوم وقع الثلاث والحيلة في ذلك
أن نأخذ المرأة كيس اللعاب فتسلمه الى الزوج فقد بر في عينه كذا في الفتاوى الكبرى * قال لها ما فعلت
بالدرهم قالت اشترت اللعاب قال ان لم تردى على ذلك الدرهم - فانت طالق وقد غاب الدرهم من يد القصاب
قال ما لم يعلم أن ذلك الدرهم أذيب أو سقط في البحر لا يحنث - سرقت من دراهم زوجها من كيسه فخطتها
بدراهم غيره فقال الزوج ان لم تردى الدراهم بعينها فانت كذا فان ترد عليه واحد او احد افقد ردت بعينها
كذا في الحماوى * وضع دراهمه على يدي امرأته فاتهمها عند الاسترداد فقال لها بالقارسية ٣ اكر تو درم
برداشتي سه طلاق هستى على وجه الاستهانة فقلت المرأة ٤ هستم ثم بان أنها كانت رفعت فان نوى
الزوج به الايقاع عند الحنث يقع الطلاق وان نوى مجرد تخويفها لا يفي كذا في الفتاوى الكبرى
* رجل قال لابن ان سرقت من مالي شيئا فأملك طالق فسرق من دار الاب اجر تروى عن أبي يوسف رحمه الله
تعالى انه سئل عن هذه فقال ان كان الاب ينجل بذلك على الابن طلقت امرأته (٥) وسئل محمد رحمه الله
تعالى عن هذه فلم يجبه فقيل له ان ابا يوسف أجاب كذلك فقال ومن يحسن مثل هذا الا أبو يوسف رجل
قال لا امرأته ان أعطيتك درهمًا تشتري به شيئا فانت طالق فدفع اليها درهما وأمرها أن تعطي فلانا
ليشتري به شيئا للمرأة ثم تذكر الرجل عينه فاسترد الدرهم منها فان كانت المرأة تشتري الاشياء بنفسها لا يحنث
وان كانت لا تشتري بنفسها يحنث رجل قال لا امرأته ان بعثت من هذه الدار الى تلك الدار شيئا فانت
طالق ثم ان الخائف أمر جاريته أن تعطي أهل تلك الدار كلما طلبوا فجاءه ان من تلك الدار فطلب شيئا
فأعطت الجارية ففعل المولى بذلك فذكره وغضب فقالت امرأته الخائف للجارية اذهبي واحلى من دار
المولى بأجود من ذلك الى تلك الدار ففعلت الجارية فلما علم بالدليل أنها فعلت ذلك لأجل المولى لاطاعة
لمولاه لا ليحنت وان علم أنها فعلت ذلك طاعة لمولاهما حنث الخائف وان لم يكن هناك دليل تسئل الجارية
ويقبل قولها أنها فعلت ذلك طاعة لمولاهما أو لأجل المولى هكذا ذكر في الكتاب * قال مولا نارضى الله عنه
ويحتمل أن تكون صورة المسئلة اذا سأل أهل تلك الدار من الجارية شيئا فأبت ولم تعط فأخبر المولى بذلك
فكره فقالت امرأته الخائف للجارية ارفعي من دار المولى أجود من ذلك واحلى الى تلك الدار المسئلة الى
آخرها كذا في فتاوى قاضيخان * قصار ذهب عن حافوته ثوب لغيره فاتهم القصار أجيره خلف الاجير

اتهم امرأته برفع دراهمه فقال لها بالقارسية ٣ اكر ازدرم من تو برداري فانت طالق ثلاثا ثم اوجدت دراهم زوجها في منديل فرفعت وأعطت امرأته وقالت لها ارفعي منها شيئا فرفعت المأمورة بعض الدراهم ودفعته الى المرأة وقع الطلاق قال لها ان سرقت من دراهمي الى سنة فانت طالق ثم دفع اليها دراهم -
لتنظر اليها فرفعت من ذلك شيئا بغير علم الزوج ثم قال لها الزوج ارفعت من هذه الدراهم شيئا فقلت نعم لا على وجه السرقة ووردت على الزوج ان ردت بعد ما فارقت طلقت وان ردت قبل ان تفارقه لا تطلق وان
أنكرت طلقت أيضا امرأته رفعت من كيس زوجها درهما واشترت لحما وخطت اللحم الدرهم بدراهمه
فقال لها الزوج ان لم تردى على ذلك الدرهم اليوم فانت طالق ثلاثا غضى اليوم وقع الثلاث والحيلة في ذلك
أن نأخذ المرأة كيس اللعاب فتسلمه الى الزوج فقد بر في عينه كذا في الفتاوى الكبرى * قال لها ما فعلت
بالدرهم قالت اشترت اللعاب قال ان لم تردى على ذلك الدرهم - فانت طالق وقد غاب الدرهم من يد القصاب
قال ما لم يعلم أن ذلك الدرهم أذيب أو سقط في البحر لا يحنث - سرقت من دراهم زوجها من كيسه فخطتها
بدراهم غيره فقال الزوج ان لم تردى الدراهم بعينها فانت كذا فان ترد عليه واحد او احد افقد ردت بعينها
كذا في الحماوى * وضع دراهمه على يدي امرأته فاتهمها عند الاسترداد فقال لها بالقارسية ٣ اكر تو درم
برداشتي سه طلاق هستى على وجه الاستهانة فقلت المرأة ٤ هستم ثم بان أنها كانت رفعت فان نوى
الزوج به الايقاع عند الحنث يقع الطلاق وان نوى مجرد تخويفها لا يفي كذا في الفتاوى الكبرى
* رجل قال لابن ان سرقت من مالي شيئا فأملك طالق فسرق من دار الاب اجر تروى عن أبي يوسف رحمه الله
تعالى انه سئل عن هذه فقال ان كان الاب ينجل بذلك على الابن طلقت امرأته (٥) وسئل محمد رحمه الله
تعالى عن هذه فلم يجبه فقيل له ان ابا يوسف أجاب كذلك فقال ومن يحسن مثل هذا الا أبو يوسف رجل
قال لا امرأته ان أعطيتك درهمًا تشتري به شيئا فانت طالق فدفع اليها درهما وأمرها أن تعطي فلانا
ليشتري به شيئا للمرأة ثم تذكر الرجل عينه فاسترد الدرهم منها فان كانت المرأة تشتري الاشياء بنفسها لا يحنث
وان كانت لا تشتري بنفسها يحنث رجل قال لا امرأته ان بعثت من هذه الدار الى تلك الدار شيئا فانت
طالق ثم ان الخائف أمر جاريته أن تعطي أهل تلك الدار كلما طلبوا فجاءه ان من تلك الدار فطلب شيئا
فأعطت الجارية ففعل المولى بذلك فذكره وغضب فقالت امرأته الخائف للجارية اذهبي واحلى من دار
المولى بأجود من ذلك الى تلك الدار ففعلت الجارية فلما علم بالدليل أنها فعلت ذلك لأجل المولى لاطاعة
لمولاه لا ليحنت وان علم أنها فعلت ذلك طاعة لمولاهما حنث الخائف وان لم يكن هناك دليل تسئل الجارية
ويقبل قولها أنها فعلت ذلك طاعة لمولاهما أو لأجل المولى هكذا ذكر في الكتاب * قال مولا نارضى الله عنه
ويحتمل أن تكون صورة المسئلة اذا سأل أهل تلك الدار من الجارية شيئا فأبت ولم تعط فأخبر المولى بذلك
فكره فقالت امرأته الخائف للجارية ارفعي من دار المولى أجود من ذلك واحلى الى تلك الدار المسئلة الى
آخرها كذا في فتاوى قاضيخان * قصار ذهب عن حافوته ثوب لغيره فاتهم القصار أجيره خلف الاجير

٣ ان رفعت من دراهمي ٣ ان كنت رفعت دراهم فانت طالق ثلاثا و نم
(٥) مطلب مدح محمد لابن يوسف حين سئل فلم يجب مثل ما أجاب أبو يوسف

قال لغيره استند على امرأتي وأنفق عليها كل شهر كذا فقال المأمورة نفقت وصدقته المرأة لا يرجع المأمور بذلك على الزوج الا ان يكون القاضي فرض لها كل شهر عشرة دراهم فاذا أقرت المرأة ان المأمور أنفق عليها قبل قولها انها أخذت بقضاء القاضي أما في الوجه الاول انما أخذت لتوجب على زوجها دينًا فلا يقبل قولها وكذلك هذا في الولد الصغير * رجل قال لغيره أنفق على امرأتي وأعلى عيالي فانفق المأمور بالمعروف قال الشيخ الامام الاجل نس الامانة السر حتى رحمه الله تعالى للمأمور ان يرجع على امرأته أنفق * المجز من الاتفاق لا يوجب حق

الفراق وقال الشافعي رحمه الله تعالى لها أن تطلب من القاضي أن يفرق بينهما ويكون ذلك من حناؤه على هذا الخلاف إذا عجز عن إيفاء المهر المجمل قبل الدخول فإن فرق القاضي بينهما وهو شفعوى المذهب نفذ قضاؤه لأنه قضى في فصل مجتهد فيه ليس فيه نص ولا إجماع فينفذ قضاؤه عند الكل وإن كان القاضي حنفياً لا ينبغي أن يقضى بخلاف مذهبه إلا إذا كان مجتهداً ووقع اجتهاده على ذلك وإن قضى بخلافه لم يمتنع من غير اجتهاد عن أبي حنيفة (٤٣٨) في نفاذ قضاؤه روايتان وكذا في كل فصل مجتهد فيه وإن لم يقض القاضي ولكنه أمر شفعوا باليقضى بينهما في هذه الحادثة إن لم يكن القاضي مأذوناً بالاستخلاف أو كان مأذوناً لأن القاضي أو المأمور أخذ في ذلك شيئاً لا ينفذ قضاؤه عند الكل لأن قضاء القاضي فيما ارتشى باطل عند الكل وإن لم يأخذ شيئاً ففرق المأمور جاز تفريقه وإن كان الزوج غائباً فرفعت المرأة الأمر إلى القاضي وأقامت المرأة البيئة على أن زوجها الغائب عاجز عن النفقة وطلبت من القاضي أن يفرق بينهما فإن كان القاضي حنفياً فقد ذكرنا وإن كان شفعوا يفرق بينهما قال مشايخ سمرقند رحمه الله تعالى جاز تفريقه لأنه قضى في فصلين للتفريق بسبب العجز عن النفقة والقضاء على الغائب وكل واحد منهما مجتهد فيه وعندنا القضاء على الغائب لا يجوز لكن لو قضى بتمتد قضاؤه في أظهر الروايتين فجاز التفريق وقال الشيخ الإمام لأجل الاستدلال بالدين رحمه الله تعالى لا يصح هذا التفريق لأن القضاء على الغائب لا يجوز عند

بالفارسية فقال ٢ كرم تر از بان كردم فامرأتى طالق ثلاثاً وقد كان رفعه يحث رجل حلقه اللصوص بثلاث تطليقات أنه ليس معه درهم غير الذي أخذوا منه خلفاً فإن كان معه الأقل من ثلاثة دراهم لا يحث وإن كان معه ثلاثة أو أكثر فإن كانت اليمين بالطلاق وقع الطلاق وإن لم يعلم فإن كانت اليمين بالله لا كفارة عليه لأنه إن علم فهو غشوس وإن لم يعلم فهو لغو ولوحلف بالفارسية بقوله ٣ اكر بامن درمى هست فانت طالق إن كان معه درهم أو أكثر فالحجوب فيه ما مر من التفصيل ولو قال ٤ اكر بامن سيم است ان كان معه مال أو علموا بذلك أخذوا منه يحث والا فلا يحث سلبه اللصوص ثم حلقوه بالطلاق أن لا يجبر أحداً يجبرهم فاستقبله القافلة فقال لهم على الطريق ذئب فذهبهم القافلة فانصرفوا أن أراد بالذئب نفوس اللصوص حث وإن أراد حقيقة الذئب أيرجعوهم يحث ولو قال دخلت على الليلة جماعة وذهبوا بكل شيء وحلفوني أن لا أخبر باسمائهم وهم معي في السكة ولو كتب يحث فالحيلة في ذلك أن يكتب أسامي جيرانه فعرض عليه فيقال هل كان هذا فيقول لا حتى ينتهي اليهم فيسكت أو يقول لا أقول فيظهر ولا يحث كذا في الفتاوى الكبرى * رجل كان له ثوب فسرقة منه سارق أو غصب منه غاصب ثم أن رب الثوب حلف وقال إن كان له ثوب وأشار إلى ذلك فامرأتى طالق فالمسئلة على ثلاثة أوجه إن عرف أنه قائم تطلق امرأته وإن عرف أنه هالك لا وإن لم يعرف أحداً من يطلق أيضاً لان القيام أصل كذا في التجنيس والمزيد * ولو قال بالفارسية ٥ اكر كسي را نبيذدهم فامرأته كذا فاليمين على ما نوى فإن نوى السقي لا يحث بالاهداء وإن نوى الاهداء لا يحث بالسقي وإن لم ينو شيئاً فإن دفع أو سقي كان حاثماً كذا في خزائن المنتهين في كتاب الايمان في اليمين على الشرب * وفي الفتاوى رجل عاتبه امرأته في شرب الشراب فقال إن تركت شربها أبداً فانت طالق إن كان يعزم أن لا يشربها لا يحث وإن كان لا يشربها كذا في الخلاصة في الفصل الثالث عشر * طلق المبرسم فلما صحا قال قد طلقت امرأتى ثم قال انما قاتله لاني توهمت وقوع الذي تكلمت به في البرسام إن كان في ذكره وحكايته صدق والا لا صبي قال في صباه ان شربت سكرًا فامرأته طالق فشراب في صباه لا يقع الطلاق ولو سمع صهره وقال حرمت عليك بنتي تلك اليمين فقال نعم حرمت فهذا اقرار بالحرمة والقول قوله في أنه واحد أو ثلاث وأفتى الإمام ظهير الدين وغيره فيه وفي مسألة البرسام أنه لا يقع لأنه على غير الواقع كذا في الوجيز لا كدرى * ولو حلف أن خرجت بغير اذني فانت طالق فغضبت المرأة وتهميات الخروج فقال الزوج دعوها فتخرج ولانية لم يكن اذناً ولو نوى الاذن ثبت بالدلالة ولو قال لها في غضبه اخرجي ولانية له كن على الاذن الا اذا نوى اخرجي حتى تطلقي كذا في الخلاصة * لو قال لها ان خرجت من الدار لا باذني فانت طالق ثم سمع سائلاً يسأل فقال اعطى السائل هذه الكسرة فإن كان السائل بحيث لا تقدر المرأة على الدفع اليه لا يجوز جها من الدار لا تطلق بالخروج وإن كانت تقدر تطلق فإن كان السائل حين أذن الزوج بذلك بحال تقدر المرأة على دفع ذلك اليه من غير خروج فخرج السائل إلى الطريق فخرجت اليه المرأة يحث قال لها ان خرجت من هذه الدار بغير اذني فانت طالق فقالت امرأته له تريد أن اخرج حتى أصير مطلقة فقال الزوج نعم فخرجت تطلق لان هذا تهديد لا اذن فإن قامت على أسكنته

٢ ان كنت خسرته ٣ ان كان معي درهم ٤ ان كان معي فضة ٥ ان أعطيت أحداً نبيذاً

الشافعي رحمه الله تعالى ونفذ في إحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها ثبت المشهود به وهنالم الباب
ثبت المشهود به عند القاضي وهو العجز لان المال غادر وأنح فعمسي بصير انغائب غنيا ولا يعلم به الشاهد لما بينهما من المسافة وكان الشاهد مجازفاً في هذه الشهادة فإذا علم القاضي بذلك لا يجوز قضاؤه * رجل يسكن في أرض المملكة يريد به أرض السلطان ويأخذ المال من السلطان فقالت المرأة لا أقدم معك في أرض المملكة ولا آكل من مالك قالوا ليس لها ذلك وأنتم ذلك يكون على زوجها ولو امتنعت المرأة عن

السكنى معه تصير ناشئة وقد ذكرنا قبل هذا أن الزوج إذا كان يسكن في أرض الغصب فامتنت منه لا تصير ناشئة ويكون لها النفقة على زوجها لان الغصب حرام لاشبهه فيه بخلاف أرض السلطان وماله * (فصل في القسم) * وما يجب على الأزواج للنساء العدل والتسوية بينهما فيما يملك وهو البتونة عندها للصحة والمؤانسة لا فيما لا يملك وهو الحب والجماع لان الحب عمل القلب والجماع ينبنى على النشاط وكل ذلك لا يتعلق باختياره اليه أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هذا قسمي (٤٣٩) فيما أملك ولا تتواخذي فيما لا أملك

حراً وعبد تحتها امرأتان عليه أن يسوي بينهما فيكون عند كل واحدة منهما يوماً وليلة أو ثلاثة أيام وليلاتها في الرأي في البداءة اليه * الثيب والبكر والمراهقة والبالغة والعاقلة والمجنونة والمسلمة والكافية في القسم سواء وكذا الزوج الصحيح والمرضى والمجبوب والخصي والعنيد والبالغ والمراهق والمسلم والذي * والجديدة والعتيقة في القسم سواء عندنا كانت الجديدة بكراً أو ثيباً إذا أقام عند الجديدة ثلاثة أيام أو سبعة أيام يقيم عند الأولى كذلك وله أن يبدأ بالجديدة * قال الشافعي رحمه الله تعالى ان كانت الجديدة بكراً يكون عندها سبعة أيام ثم يسوي بينهما بعد ذلك ويقيم عند كل واحدة منهما يوماً وليلة وان كانت الجديدة ثيباً يقيم عندها ثلاثة أيام وليلاتها ثم يسوي بينهما ولو كانت تحت الرجل أمة أو مدبرة أو مكاتبة أو أم ولد فترجع إليها حرة فلهجرة يومان وللأمة يوم وان أقام عند الأمة يوماً ثم اعتقت لم يقم عند الحرة الاخرى الا يوماً

الباب وبعض قدمها بحيث لو أغلق الباب كان ذلك خارجاً فان كان اعتمادها على البعض الداخل أو عليها لا تطلق وان كان اعتمادها على البعض الخارج طلقت كذا في الفتاوى الكبرى * وإذا قال لها ان خرجت من هذه الدار غيرة في فانت طالق فاذن لها بالعربية وهي لا تعرف العربية فخرجت تطلق ونظير هذا ما لو أذن لها وهي غائبة أو غائبة هكذا ذكر في النوازل * وفي أيان الاصل اذا أذن لها من حيث لا تسمع لم يكن اذا وان خرجت به بعد ذلك طالقت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وفي المتن اذا قال لامرأته أنت طالق ان خرجت الا امرأى فالامرأى اسمها الا امرأته نفسها أو رسوله فان شهد قوم على ذلك لم يكن أمراً فلو أن هؤلاء الذين أشهدهم الزوج على الامر بلغوها أن الزوج قد أمرها بالطلاق وان لم يأمرهم أن يبلغوها فخرجت فهي طالق وان أمرهم أن يبلغوها فخرجت به بعد ذلك لا تطلق وفي الارادة والهوى والرضا لا يشترط سماعها رضاه وادارته حتى لو خرجت بعدما قال رضيت أردت هويت لا تطلق وان لم تسمع هي ذلك بخلاف وفي النوازل اذا قال لها ان خرجت بغيرة في فانت طالق فاستأذنته للخروج الى بعض أهلها فاذن لها فلم يخرج الى ذلك لكنهم اتكس الدار فخرجت الى باب الدار وقمع الطلاق فان تركت الخروج ثم خرجت في وقت آخر الى بعض أهلها الذي أذن لها في الخروج قال أخاف أن يقع الطلاق عليها لان هذا اذن في الخروج في هذا الوقت عادة كذا في المحيط * اذا حلف أن لا يخرج من المصر فان خرج فامرأته عاتشة كذا واصل امرأته فاطمة لا تطلق اذا خرج كذا في الوجيز للكردي * ولو أذن لها بالخروج الى بعض أهلها فأهلها أبواها فان لم يكونا في الاحياء فأهلها كل ذي رحم محرم منها فان كان لها أبوان لكل واحد منهم ما منزل على حدة بان تزوج الام وتزوج الأب فالأب فالأب كذا في الخلاصة * قال لها ان خرجت يقع الطلاق فخرجت لم يقع الطلاق لتركها الاضافة لها كذا في القسمة في باب فيما يكون تعليقاً أو تخييراً * قال لها ان خرجت من الدار الا باذني فانت طالق فوقع فيها غرق أو حرق غالب فخرجت لا يحنث كذا في القسمة في باب البين في الفعل ولو قال لامرأته ان خرجت من هذا البيت بغيرة في فانت طالق وقد كانت رهنهت محدوداً لها فاستأذنت للخروج فقال لها اذهبي وارزعي الدراهم واقبضي الرهن فخرجت وذهبت فلم تجده واحتاجت الى الخروج مراراً لا تطلق كذا في الامام النسفي رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * اذا قال لامرأته أنت طالق ان خرجت من هذه الدار الا باذني أو قال الا برضائي أو قال الا بعلي أو قال لها أنت طالق ان خرجت من هذه الدار بغيرة في فها مساو لان كلمة الا وغير الاستثناء فالجواب فيها أن بالاذن مرة لا تنتهي اليقين حتى لو أذن لها بالخروج مرة وخرجت ثم خرجت به بعد ذلك بغيرة طالقت وهو نظير ما لو قال لها ان خرجت من هذه الدار الا بلحفة فانت طالق فخرجت بغيرة ملحفة طالقت كذا في المحيط * لو أذن لها مرة فقبل أن تخرج منها عن الخروج ثم خرجت بعد ذلك يحنث كذا في البدائع * واذا نوى في الا باذني الاذن مرة لا يصدق قضاء على ما عليه الفتوى لانه خلاف الظاهر كذا في الوجيز للكردي * والحيلة في عدم الحنث أن يقول أذنت لك بالخروج في كل مرة أو يقول أذنت لك كلما خرجت فحينئذ لا يحنث وكذا اذا قال كلما شئت الخروج فقد أذنت لك أو أذنت لك بالخروج أبداً أو أذنت لك الدهر كله فانها ما به بعد ذلك ما عاها فعد محمد رحمه الله تعالى يصح نفيه كذا في السراج الوهاج * وهو اختيار الفضلي وعليه الفتوى * وان قال أذنت لك عشرة أيام فخرج فيها ما شئت وان قال ان فعلت كذا فعد

ولو أقام عند الحرة يوماً ثم اعتقت الأمة يتحول الى المعتقة ولو أقام عند إحدى امرأتيه زيادة باذن الاخرى جاز وكان لها أن ترجع عن ذلك ولا يكون الاذن لازماً ولو جعلت المرأتين زوجاً جاعلاً على أن يزيد لها في القسم يوماً ففعل لم يجز ولها أن تسترد المال وكذا لو حطت عنه شيئاً من مهرها أو زاد لها الزوج في المهر أو جعل لها جاعلاً على أن تجعل يوماً فلانة فهو باطل ولو أمره القاضي بالقسم والتسوية بخلاف رافعته الى القاضي أو جعها القاضي عقوبة لا تركها المحض وروى بامر بالعدل ولو أقام عند إحدى امرأتيه شهراً قبل الخصومة أو

بعدها ثم خاصته الاخرى في ذلك أمره القاضي بالتسوية بينهما في المستقبل ومما مضى كان هدر او ليس لها ان تطلب ان يقيم عندها مثل ذلك ولو كان عنده امرأة طعنت في السن فاراد ان يستبدل بها شابة فطلبت القدية ان يسكنها ويترج أخرى ويقيم عندا جديدة أياما وعند الاولى يوما فتزوج على هذا الشرط جاز فيه نزل قوله تعالى وان امرأة خافت من بعلها اشوزا أو اعراضا الآية واداسا فرمع احدى امرأته بغير اقراع جاز عندنا والاقراع أفضل (٤٤٠) وقال الشافعي لا يجوز الا بالاقراع فلو أنه سافر مع احدى امرأته فلما قدم طلبت التي لم

يسافر معها ان يقيم عندها مثل تلك المدة لم يكن لها ذلك وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان سافر بغير اقراع يكون ذلك محسوبا عليه في الاخرى فيقيم عنده الاخرى مثل تلك المدة ولو كان للرجل امرأة واحدة وهو يقوم بالليل ويصوم بالنهار أو يشتغل بعجبة الاماء فتظلمت المرأة الى القاضي أمره القاضي ان يبيت معها أياما ويفطر لها أحيانا وكان ابو حنيفة رحمه الله تعالى أولا يجعل لها يوما وليله وللزوج ثلاثة أيام وليا لها ثم يجمع فمال يومه الزوج ان يراها فيؤنسها بعجبتها أياما أو أحيانا من غير ان يكون في ذلك شيء مؤقت وفي المتن في اذ تزوج امرأة وله أمهات أو أولاد وسرارى فقال كون عندهن وآتيها اذ ابدا لم يكن له ذلك ويقال مكن عندها في كل أربع من الايام يوما وليله وكن في الثلاث البواقي عند من شئت ولو كان عنده امرأتان وله أمهات أو أولاد وسرارى أقام عند كل واحدة منهما يوما وليله ويقيم في يومين وليلتين عنده من شاء من

أذنت لا يكون اذنا كذا في الوجيز للمكردرى * ولو قال أنت طالق ان خرجت من هذه الدار حتى اذن لك أو امرأ أو أرضي أو أعلم جواهرها أن ذلك على الاذن مرة واحدة حتى لو اذن لها مرة فخرجت ثم عادت ثم خرجت بغير اذن لا يحنث فان أراد بقوله حتى اذن في كل مرة فهو على ما فوى في قولهم جميعا هكذا في البدائع * ولو قال لها أنت طالق ان خرجت من هذه الدار الا أن اذن لك فهذا هو الموالى قال حتى اذن لك سواء حتى تنتهي اليين بالاذن مرة كذا في المحيط * ولو حلف بطلاق امرأته على جارية ثم قال للخروج فقال للجارية فاشترى بهذه الدراهم لحما فهذا اذن بالخروج كذا في الخلاصة * ولو قال لها ان خرجت الى أحد الاباذن فانت طالق فاستأذنته في الخروج الى أيها فاذن لها فخرجت الى أيها طلقت كذا في خزائن المفتين * وفي المتن اذ قالت امرأته لزوجها ائذن لي في الخروج الى بيت أبي فقال ان أذنت لك في ذلك فانت طالق ثم قال لها اذنت لك في الخروج ولم يقل الى أين لا يحنث في عيونه وهذا بخلاف ما لو استأذنت الغلام مولاه في تزوج أمه رجلا فقال له المولى ان أذنت لك في تزوجها فامرأته أنه طالق ثم قال بعد ذلك قد أذنت في تزوج النساء أو قال أذنت لك في التزوج حنث في عيونه واذا قال لعبدته ان اشترت هذا العبد بذا في فامرأتى طالق ثم اذن له في التجارة فاشترى هذا العبد طلقت امرأته المولى ولو قال له أذنت لك في شراء البر فاشترى هذا العبد لا تطلق امرأته المولى رجل قال امرأتى طالق ان دخلت هذه الدار الا أن اذن لي فلان فهذا على الامر مرة واحدة ولو قال الا أن اذن لي فلان فلا بد من الامر في كل مرة ولو قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار الا بذا في فانت طالق ثم قال لها اذني فلان في جميع ما أمرته فامرأته فلان بالخروج فخرجت طلقت من قبل أن الزوج لم ياذن لها بالخروج وكذلك لو قال الزوج لرجل ائذن لها في الخروج فاذن لها فخرجت طلقت وكذلك لو قال ذلك الرجل ان زوجك قد اذن لك وكذلك لو قال لها الزوج ما أمرته فلان فقد أمرتك ثم اذن لها فلان بالخروج فخرجت طلقت ولو قال الزوج لرجل قد اذن لها بالخروج فبلغها ذلك ثم خرجت لم تطلق كذا في المحيط * في فتاوى الاصل اذا قال لامرأته لا تخرجي من الدار بغير اذني فاني قد حلفت بالطلاق فخرجت من الدار بغير اذن لا تطلق كذا في التتارخامة * قال لها ان خرجت من هذه الدار الا من أمرته لا بد منه فانت طالق فأرادت تدعى حقان قدرت على أن توكل بحنث لو خرجت وان لم تقدر على أن توكل لم يحنث حلف بطلاق امرأته أن لا تخرج امرأته بغير علمه فخرجت وهو رافقها فمعهما لم يحنث اتهم امرأته بجواره فقال لها ان خرجت من المنزل بغير اذني فانت طالق ثم قال لها اذنت لك فيما يبدو لك الا من باطل فخرجت ودخلت منزل الجمار الذي به اتهمت فان لم تكن نوت عند الخروج دخول ذلك المنزل ولا أمر باطلا سواء لا يحنث وان وجد منها بعد ذلك أمر باطل لانهم لم يخرج لامر باطل وان كانت نوت دخول ذلك البيت عند الخروج لامر باطل حنث كذا في الفتاوى الكبرى * ولو حلف على امرأته بطلاقها أن لا تخرج من الدار الا بذا في أو حلف السلطان رجلا بطلاق امرأته أن لا يخرج من البلدة الا بذا في أو حلف صاحب الدين مدبونه أن لا يخرج من البلدة الا بذا في فاليين مقيدة بحال قيام الزوجية والسلطنة والدين فان بانث المرأة وعزل السلطان وسقط الدين سقطت اليين ثم لا تعود لها وان عادت الولاية للزوج والسلطان وعاد الدين رجلا خرج مع المولى وحلف بالطلاق أن لا يرجع الا بذا في وسقط منه شيء ورجع لذل لا تطلق ولو قال امرأته طالق ان خرجت من الدار الا بذا في

السرارى ولو كان عنده أربع نسوة أقام عند كل واحدة منهن يوما وليله ولم يكن عند السرارى الا وقفة شبه المار ويكره للرجل فلان أن يباطأ امرأته وعندها ما يصعب عقل أو أعى أو ضررها أو أمته أو أمته رجل له امرأته وأمة فقال للمرأة لا أسكن مع أمته وطلبت يتنا على حدة ليس لها ذلك والله أعلم * (فصل في نفقة العدة) * المعتدة عن الطلاق تسحق النفقة والسكنى كان الطلاق رجعيًا أو بائنًا أو نكاحًا مسلا كانت أو لم تكن وقال الشافعي رحمه الله تعالى المبسوطة لا تسحق النفقة وتسحق السكنى الا اذا كانت حاملا فتسكون لها

النفقة وعندنا تستحق النفقة على كل حال والمبانة بالخلع والإيلاء واللهان ورثة الزوج ومجاعة أمهافي النفقة سواء والاصل فيه ان الفرقه اذا وقعت من قبل الزوج بمباح أو محظور تستحق النفقة والسكنى وكذا اذا أقر الزوج ان نكاح امرأته كان فاسدا وكذبته المرأة وورق القاضي بين ما بعد الدخول كان لها النفقة والسكنى . أما اذا وقعت الفرقه من قبل المرأة ان وقعت بفعل مباح كخيار البلوغ وخيار العتق وعدم الكفاءة كان لها النفقة والسكنى وان وقعت بفعل محظور كالردة وطاوعة ابن الزوج ليس لها النفقة ولها السكنى وان اختلفت بمال ولم تذكر نفقة العدة كان لها النفقة وان اختلفت على نفقة العدة سقطت النفقة وان اختلفت على نفقة العدة والسكنى نسقط نفقة العدة وكان لها السكنى وان اختلفت بشرط البراءة عن مؤنة السكنى بأن قالت اكرى بيتا واعتدت فيه كان علم ان تكترى بيتا وتعتد فيه وان طلق المرأة وهى في بيت كراء كان الكراء على زوجها (٤٤١) مادامت في العدة وان أبرأته عن نفقة

العدة بعد الطلاق لا يصح الإبراء * المنكوحه اذا كانت أمة قد بوأها المولى بيتا فطلقت ثم أعقت واختارت نفسها كان لها النفقة فان أخرجها المولى من بيته سقطت نفقتها فان أعادها الى بيته بعد ذلك عادت النفقة وان لم يكن المولى بوأها يتاحل قيام النكاح قبواها بعد الطلاق لان نفقة لها واذا طلق الرجل امرأته وجبت النفقة فارتدت والعياذ بالله سقطت نفقتها فان أسلمت عادت النفقة وان ارتدت ولحققت بدار الحرب ثم عادت مسلمة الى دار الاسلام لم تعد النفقة والمنكوحه اذا ارتدت ثم أسلمت لا يكون لها النفقة وان طاوعت المعتدة ابن زوجها بعد الطلاق لا تسقط النفقة وان طلقها وهى ناشرة فلها أن تعود الى بيت زوجها وتأخذ النفقة

فلان مات فلان قبل الاذن بطلت الميمن في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المحيط * رجل قال لامرأته ان خرجت في غير حق فانت طالق فخرجت في حنارة والدها وأخ لا تطلق وكذلك كل ذى رحم محرم وكذلك خروجها الى العروس أو خروجها فيما يجب عليها كذا في البدائع * تشاجر مع امرأته فقال لها ان خرجت من هذا اليوم فان رجعت الى سنة فانت طالق ثلاثا فخرجت اليوم الى الصلاة أو الى غيرها من حاجة ثم رجعت فان كان سبب الميمن خروج الا تنقل أو السفر لا تطلق لان الميمن مقيدة بذلك النوع من الخروج كذا في الفتاوى الكبرى * قال لامرأته ان تركت هذا المي حتى يخرج من الدار فانت طالق ففعلت عنه وخرج أو قامت تصلى فخرج فانها لم تتركه فلا تطلق كذا في التتارخانية * رجل هو يغيث ففعل امرأته طالق ما لم يخرج الى الكوفة فكث ساعة الا أنه عا كس في تلك الساعة مع المكارى في الكراء قالوا لا يبحث في عيینه وعليه الفتوى ولو اشتغل بالوضوء للصلاة المكتوبة ونحوها فهو عذر ولا لاصلا لا تطوع والا كل والشرب فليس بعذر فيكون حائنا كذا في الظهيرية قال لامرأته ان خرجت الى منزل والدبك فانت طالق ثلاثا فهو على الخروج عن قصد وصلت أو لم تصل ولو قال ان أتيت فهو على الوصول قصدت الخروج الى المنزل أو لم قصد كذا في الفتاوى الكبرى * قال محمد بن سلمة الذهاب بمنزلة الخروج وهو الصحيح وهذا اذا لم ينو شيئا وان نوى به الاتيان أو الخروج صححت نيته كذا في شرح الجامع الصغير اذا ضيخان * سئل أو القاسم رحمه الله تعالى عن امرأة خرجت الى ضيافة فقال الزوج لها ان مكثت هناك أكثر من ثلاثة أيام فانت طالق فرجعت في اليوم الثالث الى قرية زوجها ولم تدخل قرية زوجها ثم رجعت ومكثت هناك أياما قال لا أتى بالطلاق غير أن الاحتياط فيه أولى وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان دخلت عمران قرية زوجها ثم رجعت لا تطلق وان لم تدخل ينبغي أن تطلق كذا في المحيط * ان خرجت من بيتي فانت كذا فخرجت الى الدار فقط بقع ولو ان خرجت فقط لا بالانخروج الى الحلة والفتوى على أنه لا يبحث الا بالخروج الى الحلة فمما لو فارسي وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردري * ولو قال لامرأته ان خرجت من باب هذه الدار فانت طالق فصعدت السطح فنزلت دار الجار لا يبحث هو الاصح كذا في الخلاصة * رجل قال لامرأته ان ارتقيت هذا السلم أو وضعت رجلك عليه فانت طالق فوضعت إحدى قدميها على السلم ثم تذكرت فرجعت طالقت ولو قال ان وضعت قدمي في هذه الدار فانت طالق فوضع إحدى قدميه في الدار لا يبحث لان وضع القدم في الدار صار كتابة عن الدخول بخلاف ما تقدم كذا في الظهيرية * ولو قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار فانت طالق أو وضعت رجلك في السكة فانت طالق فوضعت القدم في السكة حث رجل قال لامرأته ان صعدت هذا السطح فانت طالق فارتقت بعض السلم لا يبحث هو المختار

(٥٦ - فتاوى اول) فان طالت العدة بارتفاع الحيض كان لها النفقة الى ان تصير آيسة وتتقضى عدتها بالاشهر وان أنكرت المرأة انقضاء العدة بالحيض كان القول قولها مع الميمن ولو أقام الزوج البينة على اقرارها بانقضاء العدة سقطت نفقتها ولو وجبت العدة على المرأة فادعت انها حامل كان لها النفقة من وقت الطلاق الى سنتين فان مضت سنتان ولم تلد وقالت كنت أظن انى حامل ولم أحض الى هذه المدة وطلبت النفقة كان لها النفقة وتعد ذوق ذلك لان هذا مما يشبهه فكان لها النفقة الى أن تنقضى عدتها بالحيض أو تصير آيسة فتقضى عدتها بالاشهر * أم الولد اذا أعتقت ووجبت لها العدة ليس لها النفقة واذا خرج أحد الزوجين الحربين مسلما الى دار الاسلام ثم خرج الآخر لانتفة للمرأة * رجل كف لامرأة عن زوجها نفقة كل شهر ابتداء طلاقها زوجها كان للمرأة أن تطالب الكفيل بالنفقة لان نفقة العدة بمنزلة نفقة النكاح * المعتدة اذا لم تخصص في نفقة العدة حتى انقضت عدتها لان نفقة لها وكذا لو كان

القاضي فرض لها نفقة العدة فلم تأخذ حتى مات أحدهما سقطت النفقة وإن لم يمت أحدهما وانقضت العدة اختلفوا فيه قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى تسقط النفقة ولو كان الرجل غائبا فاستدتت المعتدة ثم قدم الغائب بعد انقضاء العدة لم يكن ذلك على الرجل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر وقد ذكرناه في نفقة النكاح فكذلك في نفقة العدة وإذا حبست المعتدة بحق عليها تسقط النفقة كما لو حبست المنكوبة وكما تسحق المعتدة نفقة العدة تستحق الكسوة وإذا طلق الرجل امرأته بعد الدخول وهي صغيرة تجامع مثلها كان عليها العدة بثلاثة أشهر ويكون لها النفقة وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إن لم تكن مراقة كانت عدتها بثلاثة أشهر وإن كانت مراقة لا تنقضي عدتها بالاشهر لاحتمال انها حبست بالوطء فينفق عليها ما لم يظهر فراغ رجها فان حاضت استقبلت (٤٤٣) العدة بالحيز وينفق عليها بعد ذلك حتى تنقضي عدتها بالحيز المعتدة اذا

لأنهم تصعد السطح كذا في التجنيس والمزيد * امرأة تخرج من دارها الى سطح جاره فانغضب الرجل فقال ان خرجت من هذه الدار الى سطح دار الجار أو الى الباب فانت طالق فخرجت الى سطح جاره ثم بحث ولم تتقدم هذه المقدمة حنت لان الاقطاع كذا في الفتاوى الكبرى * امرأة كانت تبكي في بيتها فقال زوجها الصهر ان لم تخرج ابتك من هذا البيت وتبكي هناك فهي طالق فخرجت المرأة ثم دخلت وبكت قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان كان يسمع بكاءها في البيت أحد طلقها اذا بكيت لانه انما منعها عن البكاء لاجل ذلك وان لم يكن كذلك فلا يحنث بكائها بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيان * في النوازل سئل أبو جعفر عن رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يخرج من هذه الدار وكانت يجنب داره خربة مفصفا الى الشارع وقد سداب الخربة وأخذت خوخة الى داره ببرافقها فخرجت المرأة من الخوخة هل يحنث قال ان كانت الخربة أصغر من الدار رجوت أن لا يحنث كذا في التتارخاتية * قال لها ان خرجت من هذه الدار فانت طالق فدخلت كرمها في الدار ان كان الكرم بعد من الدار بأن يفهم الكرم من الدار لا يحنث وان كان لا بعد ولا يفهم حنت لان في الوجه الاول الكرم في الدار وفي الثاني لا وانما بعد من الدار يفهم به كرها اذا لم يكن كبيرا أو لم يكن منفصلا الى غير الدار كذا في الفتاوى الكبرى * امرأة ذهبت الى منزل والدها في قرية أخرى فتبها زوجها وسألها العود الى منزله فابت خلف الزوج بطلاقها ان لم تذهب الى منزله تلك الليلة فخرجت معه وذهب بها الى منزله قبل انفجار الصبح قالوا ان كان أكثر الليلة في تلك القرية يخالف عليه الحنث وان ذهبت قبل أن يضي أكثر الليلة يبرح أن لا يكون حاشا والصحيح انه لا يحنث اذا ذهبت معه قبل مضي الليلة * امرأة كانت مع زوجها في منزل والدها فقال لها الزوج اذهبي معي فابت فقال الزوج ان لم تذهبي معي فانت طالق ثلاثا فخرج الزوج وخرجت هي على أثره وبلغت المنزل قبله قالوا ان خرجت بعده يحنث لا بعد ذلك خروجا معه حنت رجل قال لامرأته عند خروجه ان رجعت الى منزلي فانت طالق ثلاثا فجلس ولم يخرج زمانا ثم خرجت ثم رجعت فقال الزوج كنت نويت القور قال بعضهم لا يصدق قضاء وقال بعضهم يصدق وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان * دعا امرأة الى الوفاق فابت فقال متى يكون فقالت غدا فقال ان لم تفعل في هذا المراد غدا فانت طالق ثم نسيه حتى مضى الغدا لا يحنث ولو قال لها في منزل والدها ان لم تحضري منزلي الليلة فانت طالق فنعها الوالد من الحضور وطلق هو المختار كذا في البحر الرائق * رجل بين يديه امرأة متلفة فقيل له هذه المتلفة امرأتك ثم قيل له احلف بثلاث تطليقات ان لم تكن لثا امرأته سوى هذه خلف بثلاث تطليقات ان ليس له امرأة سوى هذه وكانت المرأة المتلفة أجنبية اختلصوا فيه والفتوى على انه تعلق امرأته قضاء وكذا لو تزوج امرأة بطل فذهب المرأة بغير علمه الى ترمذ

لم تلزم بيت العدة بل تسكن زمانا وتخرج زمانا لا تستحق النفقة لانها تأسر المعتدة اذا أبت أن تطبخ فهي كالمنكوبة ان كانت من بنات الاشراف أو بهاءة لا تستطيع الطبخ والخبز كان على الزوج ان يأتي بطعام مهيا أو يأتي بمن يطبخ ويخبز وان لم تكن من بنات الاشراف وليس بهاءة فعلى الزوج ان يأتي بالدفق ونحو ذلك المعتدة عن وفاة تكون نفقتها في مالها والمنكوبة نكاحا فاسدا اذا فرق القاضي بينهما بعد الدخول ووجبت العدة ليس لها النفقة * رجل تزوج منكوبة الغير ودخل بها فان كان لا يعلم انها منكوبة الغير كان عليها العدة ولا نفقة لها وان كان يعلم انها منكوبة الغير لا عدة عليها وفي النكاح بغير مهر ودان دخل بها كان عليها العدة

على كل حال واذا دخل على معتدة لاجل الاطلاع هل يساح له ذلك فيه روايتان واذا دفع الرجل زكاة ماله الى معتدة أو شهد لها بشئ لم يجز * رجل طلق امرأته ثلاثا وكتب فلاحضت حبيبتين دخل بها فحلفت ثم أفر بالطلاق كان عليه النفقة ما لم تضع حملها والله أعلم * (فصل في حقوق الزوجية) * للزوج ان يمنع المرأة من الغزل وله أن يضربها على أربعة منها ترك الزينة اذا أراد الزوج الزينة والثانية ترك الاجابة اذا أراد الجماع وهي طاهرة والثالثة ترك الصلاة وفي بعض الروايات عن محمد رحمه الله تعالى ليس له أن يضربها على ترك الصلاة وترك الغسل عن الجنابة والحيض بمنزلة ترك الصلاة والرابعة الخروج عن منزله بغير إذنه بعد ان يفاء المهر * رجل له امرأة لا تتصلى كان له أن يطلعه او ان لم يكن له مال يوفيهامهرها وحكى عن أبي حفص البخاري انه قال ان لقي الله ومهرها في عنقه أحب الى من أن يطا امرأة لا تتصلى * رجل يريد أن يطلق امرأته بغير ذنب أو فاها المهر ونفقة العدة توسع له ذلك لانه تسريح

باحسان واذا ارادت المرأة ان تخرج الى مجلس العلم بغير ذنن الزوج لم يكن لها ذلك فان وقعت لها نازلة فسالت زوجها وهو عالم فاجابها بذلك ليس لها ان تخرج بغير ذننه وان كان الزوج جاهلا وسأل عالما عن ذلك فكذلك وان امتنع الزوج عن السؤال كان لها ان تخرج بغير ذننه لان طلب العلم فيما يحتاج اليه فرض على كل مسلم ومسئلة فيقدم على حق الزوج وان لم يقع لها نازلة و ارادت ان تخرج الى مجلس العلم لتتعلم مسائل الصلاة والوضوء فان كان الزوج يحفظ تلك المسائل ويذكر لها ذلك ليس لها ان تخرج بغير ذننه فان كان الزوج لا يحفظ المسائل فالاولى له ان ياذن لها بالخروج فان لم ياذن فلا شيء عليه ولا يسع لها ان تخرج بغير ذننه ما لم يقع لها نازلة امرأة لها ب زمن ليس له من يقوم عليه وزوجها يمنعها عن الخروج اليه وتعاذه كان لها ان تعصى زوجها وتطبع والدم مؤثنا كان الوالد او كافر الا ان القيام بتعاذه والادفرض عليها فيقدم على حق الزوج فالاولى للراة ان (٤٤٣) تخرج بغير ذنن الزوج الا باسباب معمدودة منها اذا كانت في منزل يخاف السقوط عليها ومنها الخروج الى مجلس العلم اذا وقعت لها نازلة ولم يكن الزوج فقيها ومنها الخروج الى الحج الفرض اذا وجدت محرما ويجوز للزوج ان ياذن لها بالخروج ولا يصير عاصيا بالاذن ومنها الخروج الى زيارة الوالدين وتعزيتهما وعبادتهما وزيارة المحارم المرأة اذا كانت قابلة فاستأذنت الزوج لرفع الولد وكذا اذا كانت تغسل الموتى والى مجلس العلم واذا كان عليها حق اولها حق على غيرها وليس لها ان تعصى شيئا من بينه بغير ذننه ولا تصوم لغير فرض وليس عليها ان تعمل بيدها شيئا من زوجها قضاء من الخبز والطبخ وكس البيت وغير ذلك * رجل له أم شابة تخرج الى الوليمة والمصيبة وليس لها زوج لم يكن للابن

ثم حلف ان كانت له امرأة بتزمنه في طالق تطلق امرأته كذا في فتاوى قاضيان * رجل أراد أن يتزوج امرأة فأبى أهل المرأة أن يزوجه ما منعه لما ان له امرأة أخرى فذهب الخاطب بامرأة الأولى الى المقبرة وأجلسها هناك ثم قال لاهل هذه المرأة كل امرأة على سوى التي في المقبرة فهي طالق ثلاثا فحسبوا ان ليست له امرأة في الاحياء فزوجه ما منعه هذه المرأة صحت النكاح ولا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى * ولو قال لامرأته ان لم تحبيني غدا بكذا فانت طالق فبعثت به غدا على يد انسان ان نوى الوصول اليه لا يحنث وان نوى حملها أو لم ينو شيئا يحنث كذا في التمرثني * رجل قال لمدونه امرأته انك طالق ان لم تقض ديني فقال المدون نعم فقال له الرجل قل نعم فقال نعم وأراد جوابه فاليمن لازمة وان دخل بينهما انقطاع كذا في خزائن المفتين * رجل ادعى على غيره ألف درهم فقال المدعى عليه امرأتي طالق ان كان لك على ألف درهم فقال المدعى ان لم يكن لي عليك ألف درهم فأمر أنى طالق فأقام المدعى البينة على حقه وقضى القاضي به فرق بين المدعى عليه وبين امرأته وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فان أقام المدعى عليه البينة بعد ذلك انه كان أو فاه ألف درهم قبل دعواه يطل تفريق القاضى بين المدعى عليه وبين امرأته وتطلق امرأته المدعى ان كان المدعى يزعم له لم يكن له على المدعى عليه الا ألف درهم وان أقام المدعى البينة على اقرار المدعى عليه بألف درهم قالوا لم يفرق القاضي بين المدعى عليه وبين امرأته قال مولانا رضى الله تعالى عنه وهذا مشكل لان الثابت بالبينة كالثابت عيانا ولو عاين اقرار المدعى عليه على نفسه بألف درهم للمدعى فرق القاضي بينه وبين امرأته والله أعلم كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لها ان شمتنى فانت طالق وان لعنتنى فانت طالق فلعنته تقع تطليقة واحدة كذا في الفتاوى الكبرى * وفي النوازل قال الفقيه أبو الليث بوجه نأخذ كذا في التتارخانية * ولو قالت له لا بارك الله فيك لا تطلق وكذلك لو قالت له يا جاهل يا حذر يا بله لا تطلق لان هذا ليس بشتم كذا في المحيط * ولو قال لها ان شمتنى فانت طالق فلعنته طلقت امرأته كذا في الظهيرية * قال لها ان شمتنى فانت طالق فانت طالق ثم قال لها كانت أمك سلام عليك فقالت المرأة لا بل أمك فان كان الحلف ببلج أو ببلدة يسمون السائل سلام عليك حيث أمافى بلاد ما وراء النهر وبلاد لا يعرفون هذا اللفظ شتما ولا ذكر اسوة ولا يحنث جرى بينه وبين امرأته تشاجر من قبل أخيه فقال لها ان سببت أخى بين يدي فانت طالق ثلاثا ثم دخل الزوج عليها وهى تشاجر مع أخيه وتسبها فافهم الزوج ان سبها وهى تراه طلقت لانها سبها بين يديه كذا في الفتاوى الكبرى * رجل قال ان شمت أحدنا فامرأته طالق فشم ميتا طلقت امرأته رجل قال لامرأته ان قد فتنك فانت طالق ثم قال لها يا ابنة الزانية تطلق لان هذا فى العرف يمدد فالمرأة وان كان فى الحقيقة

ان يتبعها ما لم يثبت عندنا انها تخرج للفساد اخذ في تدبير رفع الامر الى القاضي فان امره القاضي بالمتن كان له ان يتبعها لانه قام مقام القاضي وسئل بعض العلماء عن امرأة لها زوج لا يصلى والمرأة تاتى ان تكون معه قال ليس لها ذلك * كرجل عليه دين لرجل وعلى رب الدين حقه والله تعالى من الزكاة والحج والعشر وهو لا يؤدى حقوق الشرع ليس للدين ان يمنع عن قضاء الدين ويقول انه لا يؤدى حقوق الشرع فلا يؤدى حقه * رجل فاسق يتخذ الصيافة لفساق كان للمرأة ان تخبر وتطبخ الا انها تنوى عند الطبخ والتخبر انهم ما داموا مشغولين بالا كل يتبعون عن الشرب يكن جالس عند الفساق ينوى انهم يتبعون عن الفسق فى تلك الساعة كان له ذلك ويؤجر عليه والله أعلم * (فهـ لى المرأة التى لاتدرى انها منكوبة أو مطلقه) شاهدان شهدا على رجل انه طلق امرأته ثلاثا وهى تدعى الطلاق أو تنكر أو قالت لا أدري قبلت هذه الشهادة لانها قامت على حق الله تعالى فلا يشترط فيه المدعى فان عرفها القاضي بالعدالة فبقي بينهما وبين

زوجها بقبضها بالنفقة العدة والسكنى لان المبتوتة تستحق نفقة العدة وان لم يعرفه ما للقاضي بالعدالة يسأل عن حاله ما يمنع الزوج عن الخلوة والدخول عليها عدلا كان الزوج أو فاسقا ولا يخرجها عن منزله لانها منكم كوحدة أو معتدة لكن يجعل معها امرأه عدلة نفقة تمتع الزوج عن الدخول عليها فان طلبت النفقة في مدة المسئلة عن الشهر وفرض لها القاضي نفقة العدة أدعت الطلاق أو لم تدع لانها لو لم تكن مطلقة تصير ممنوعة عن الزوج فتسقط النفقة ولو كانت مطلقة كان لها النفقة فلا تسقط النفقة بالشك فان طالت المسئلة عن الشهود وجد منها ما تنقضي به العدة لم يعطها النفقة بعد ذلك لانها لو كانت منكوحه فهي ممنوعة عن الزوج ولو كانت مطلقة فقد انقضت عدتها وتيقن سقوط النفقة فان عدلت البينة بعد ذلك يقضى بالطلاق ويسلم لهما ما أخذت وان ردت البينة على القاضي بينهما وبين زوجها وترد على (٤٤٤) الزوج ما أخذت من النفقة لانه ظهر انها أخذت النفقة وهي ناشرة وكذا لو قضى

فدفع لهما كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال ان قد فتني فانت طالق فقالت له يا ابن الزانية لا يحنت قال الفقيه لكن في زمانا يحنت كذا في التتارخانية * قالت له امرأته يا سفلة فقال لها ان كنت سفلة فانت طالق وأراد به التعليق لا تطلق ما لم يكن سفلة فتكلموا في معنى السفلة روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن المسلم لا يكون سفلة انما السفلة الكافر وعليه الفتوى هكذا في الفتاوى الكبرى * وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن السفلة هو الذي لا يبالي بما قال وما قيل له وعليه الفتوى هكذا في التجنيس والمزيد * قالت له يا كشيخان فقال الزوج ان أنا كشيخان فانت طالق ونوى التعليق قال أبو عصمة الكشيخان من سمع أن أحدا من الرجال مديده الى امرأته بسوء ولا يبالي أمارا وضربها فليس بكشيخان امرأته قالت لزوجها يا بغال أو قالت يا قلبان فقال ان أنا بغال أو قال ان أنا قلبان فانت طالق ثلاثا ينوي الزوج ان أراد المكافأة بما قالت ونوى بالفارسية ٣ خشم راندن وقع الطلاق كما قال هـ هذه المكافأة سواء كان الزوج كما قالت أو لم يكن وان أراد التعليق لم يقع ما لم يكن الرجل كذلك البغال والقلبان كل واحد منهما أن يكون الرجل عالما بفجور امرأته راضيا بذلك وان لم يكن له نية ففهم من جملة على المكافأة ومنهم من جملة على التعليق ومنهم من قال وهو المختار ان كان في حالة الغضب يحمل على المكافأة لانه هو الظاهر وان كان في غير حالة الغضب يحمل على التعليق لانه هو الظاهر قالت له انك قرطبان فقال الزوج ان علمت أني قرطبان فانت طالق ثلاثا لا تطلق ما لم تقبل علمت أنك قرطبان كذا في الفتاوى الكبرى * امرأته قالت لزوجها يا كوسج فقال ان كنت كوسجا فانت طالق وأراد به التعليق فالتخارئة ان كانت لحيته خفيفة غير متصلة تطلق والا فلا لانه هو الكوسج في معارف الناس كذا في محيط السرخسي * وتكلموا في تفسير الكوسج والاصح انه ان كانت لحيته خفيفة فهو كوسج كذا في الخلاصة ووجيز الكردي * وروى العلي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال لامرأته ان لم تكن في أسفل مني فانت طالق فهذا على الحساب فان كان أحسب منها لا يحنت وان كانت أحسب منه تطلق وان كان الامر مشكلا فالقول قول الزوج أنا أحسب منها مع يمينه كذا في محيط السرخسي في باب الخلف على الشتم والضرب ولو قال لها ان شتني فانت طالق فقالت المرأة لولدها الصغیر منه ٣ أي بلايه بجه يتظران قالت ذلك لكرامة عن الولد لا يقع الطلاق وان قالت ذلك لكرامة عن الولد تطلق كذا في المحيط * امرأته قالت لولدها ٤ أي بلايه زاده فقال الزوج ان كان هو بلايه زاده فانت طالق ثلاثا فهذا على ثلاثة أوجه اما ان يريد به المجازاة أو لم يريد به شيئا أو أراد التعليق

القاضي بالطلاق ثم ظهر ان الشهود كانوا عبيدا ردت على الزوج ما أخذت من النفقة وكذا لو تزوج امرأته فطلبت النفقة ففرض لها القاضي فأخذت النفقة أشهر اثم شهد الشهود انها أخته من الرضاع وفرق القاضي بينهما رجوع الزوج عليها بما أخذت من النفقة لانه ظهر انها أخذت بغير حق هذا اذا أخذت بعد فرض القاضي فان أعطاه الزوج سمحالم يرجع الزوج عليها بشيء ولو شهد الشهود على أمة في يدرجها انها حرة قبلت البينة لما قلنا في الطلاق فان لم يعرفه م القاضي بالعدالة يسأل عن حاله م ويفرض النفقة في مدة المسئلة عن الشهود ويجبره على اعطاء النفقة ويضعها على يدي امرأته عدلة وفي فصل الطلاق ذكرنا

٢ المشاجرة ٣ يا ابن الذميمة القبيح الفعل ٤ يا ابن الذميمة القبيح الفعل

انه لا يخرجها عن منزله لانها منكوحه أو معتدة فلا يجوز اخراجها وهن ان كانت حرة جاز اخراجها عن منزله فيجوز جها ويضعها على يدي امرأته عدلة وتكون أجرة الامينة في بيت المال لانها معاملة لله تعالى ويؤمر المدعي عليه بالنفقة وان طالت المسئلة عن الشهود بخلاف فصل الطلاق فان عدا اذا وجد ما يقتضي به العدة تسقط النفقة وهن ما لم يقض القاضي بالحرية لا تسقط وانما يجبره القاضي على النفقة لان الادعى من أهل الخصومة فيجبر في حقه بخلاف غير الادعى من الحيوانات فان نفقة الحيوانات تجب على المالك لديانة ولا يجبر فيها الجبر لانها ليست من أهل الخصومة فان أعطى المدعي عليه النفقة ثم عدت البينة وقضى بغيره تراجعت المدعي عليه عليها بما أخذت من النفقة سواء أدعت انها حرة الاصل وأدعت الاعتناق على المولى أو لم تدع الحرية لانه ظهر انها أخذت النفقة بغير حق وكذا لو أكلت شيئا من ماله بغير اذنه وان ردت البينة ردت الحرية على المولى

فالكلام

ولا يرجع المولى عليها بشئ لأنه أنفق على مملوكه ولا يرجع أيضا بما أخذت من ماله بغير إذنه لأن المولى لا يستوجب على مملوكه ضمان المال وكذا رجل في يده أمة شككت عند القاضي أنه لا ينفق عليها أمره القاضي بأن ينفق عليها أو يبيع وإن أجبره القاضي على النفقة فأعطاه النفقة ثم قامت البينة أنها حرة الأصل وقضى القاضي بالحرية يرجع المولى عليها بمثل النفقة وبما أخذت من ماله بغير إذنه ولا يرجع بما أكلت بآذنه رجل ادعى أمة في يد رجل أنها له فأنكر المدعى عليه فأقام المدعى بينة على ما ادعى بضعها القاضي على يدى عدل حتى يسأل عن الشهود ويأمر المدعى عليه بالنفاق عليها لقيام الملك من حيث الظاهر فإن أنفق عليها ثم ردت البينة بقيت الحاربه للمدعى عليه ولا شئ عليها لأنه ظهرا أنه أنفق على مملوك نفسه فان عدلت البينة وقضى القاضي للمدعى لم يرجع المدعى عليه بما أنفق لأنه ظهرا أنها كانت مغصوبة أكلت من مال الغاصب وجناية المغصوب على الغاصب هذا في قول أبي (٤٤٥) حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول

أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أنه يكون ذلك ديناً في رقبة الأمة تباع فيه أو يفديها المولى فإن بيعت أو فديها المولى يرجع المولى على المدعى عليه بالأقل من قيمتها ومن النفقة التي لحقها وإن كان المدعى عبداً إن كان صغيراً أو مريضاً لا يقدر على الكسب فهو بمنزلة الأمة ويؤمر المدعى عليه بالانفاق كإفلاق الأمة لكن لا يؤخذ العبد من المدعى عليه بل يترك في يده ويؤخذ منه كقبيل بالمدعى به إلا أن يكون المدعى عليه مخوفاً يخاف أنه يغيبه فينشد يؤخذ منه وإن كان العبد كبيراً يقدر على الكسب يترك العبد في يد المدعى عليه لما قلنا ولا يجبر على النفقة بل يؤمر العبد بالكسب والنفقة على نفسه من كسبه والأمة إذا كانت تقدر على الكسب كالخبر والخطاطة ونحوهما فهي بمنزلة

فالكلام في الوجه الأول والثاني قد مر وأما في الوجه الثالث فلم تطلق في الحكم عدم الشرط وإن علمت المرأة أنه من الزنا وقع عليها الطلاق لأنه وجد الشرط في حقها ولا يسهلها المقام معه لأنها مطلقة الثلاث كذا في التجنيس * وإن قالت ذلك لشيء كرهته منه لا يقع هكذا في محيط السرخسي * رجل قال لامرأته إن لم أقل عند أخيك بكل قبج في الدنيا عندك فأنت طالق فهذا يقع على ثلاثة أنواع من القبح والتواشع فلما قال ذلك عند الأخ تحقق شرط البر فينبغي أن يقول للأخ من ساعته إنما قلت ذلك لأجل العيب وهي برة من هذه الأشياء كذا في الخلاصة * وفي النوازل ولو قال له قبل ذلك لا يجوز لأنه لا يكون بعد ذلك قول قبج كذا في التارخانية * رجل تشاجر مع أخيه وأخته فقال لها يا بالفارسية * إن كنت من شئنا أبكون خرا ندر نكتم نكاحاً وفي ذلك الأصح أنه يراد بهذا القهر والغلبة فلا يحنث حتى يموتاً ويعت الحالف كذا في فتاوى قاضيان في باب الحلف على الشتم * وقيل يحنث الحال وعليه الفتوى كافي مس السمل كذا في محيط السرخسي ومنهم من قال يحنث للعالم لأن العزم يتحقق الآن ينوي به القهر والغلبة والتضييق عليهم بما فيه نكاح النية ولا يحنث حتى يموت الحالف أو المحلوف عليه قبل أن يفعل ما نوى وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى والمحيط والتجنيس وفتاوى قاضيان في باب التعليق والخلاصة * قال لامرأته إن أغضبتك فأنت طالق فضرب صيها لها فغضبت ينظر أن ضربه في شئ ينبغي أن يضرب ويؤدب عليه لا تطلق وإن ضربه في شئ لا ينبغي أن يضرب ويؤدب عليه تطلق كذا في المحيط * سئل والدى عن قال لامرأته في حالة الغضب إن لم أكسر عظامك وأشج لحومك فأنت طالق ثلاثاً فقال لو ضربها حتى لا تكاد تبرح عن مكانها لا يحنث ويكون هذا مجازاً عن الضرب الشديد وسئل أيضاً عن قال لامرأته إن لم أزن منك السحجات فأنت طالق ثلاثاً فقال لو أذاها أذى بليغا وناقضها في كل أمر لا يحنث كذا في التارخانية ناقلاً عن اليتيمة * رجل قال لامرأته إن لم أضرب اليوم ولدي حتى ينشق نصفين طاعت ثلاثاً ثم ضربه على الأرض فلم ينشق طاعت ثلاثاً كذا في محيط السرخسي في باب الحلف بالشتم والضرب * ولو قال لامرأته إن لم أضربك حتى أتركك لأحبة ولا ميتة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا على أن يضربها ضرباً مومعاً شديداً فإذا فعل ذلك برى عينه وقوله حتى ينوي أو تنسحب أو حتى تستغني ما لم يوجد حقيقة هذه الأشياء لم يبر ولو قال لها إن ضربتك بغير جرم فأنت طالق فوضعت القصة على المائدة ومالت وصبت على رجله فتضرر فضرر بها لا يحنث وإن كان بغير قصد لأنها مؤاخذه بالخطأ في الأحكام الدينية

٢ أن لم أجعلكم في دبر الحمار

العبد والرجل إذا أخذ عبا بقاء ورفع الأمر إلى القاضي فإن القاضي بأمر الذي في يده أن ينفق عليه ويرجع على المولى بذلك ولا يؤمر العبد بالكسب كإبناق والله أعلم * (فصل في نفقة الأولاد) * نفقة الأولاد الصغار والأب الميسرات على الأب لا يشاركه في ذلك أحد ولا تسقط بفقره ولا يجب عليه نفقة الذكور الكبار إلا أن يكون الولد عاجزاً عن الكسب لزمانة أو مرض فتكون نفقته على والده ومن يقدر على العمل لكن لا يحسن العمل فهو بمنزلة عاجز لأن من لا يحسن العمل لا يستأجره الناس قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وقد لا يقدر الرجل على العمل على الكسب لحرفة أو لكونه من أهل البيوتات فإذا كان هكذا كانت نفقته على والده وإن كانت له قوة للعمل قال وهكذا قالوا في طالب العلم إذا كان لا يهتدى إلى المكسب لا تسقط نفقته عن والده ويكون كالزمن والأتى والولد الصغير إذا كان رضيعاً فإن كانت الأم في نكاح الأب أو غيره يأخذ بغيره لا يتغير الأم على الارضاع وإن لم يأخذ الولد بغيره قال شمس

الاثمة الخلو في رجه الله تعالى في ظاهر الرواية لا تجبر أيضا وعن أبي خنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى تجبر قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى تجبر ولم يذكر فيه خلافا وعليه الفتوى فان لم يكن للاب وللاولاد الصغير مال تجبر الام على الارضاع عند الكل وان استأجر الام على ارضاع الولد وهي في نكاحه لا تستحق الاجر في قولهم وان استأجرها لارضاع ولد ليس منها كان لها الاجر وان كان طلق الام وانقضت عدتها فاستأجرها لارضاع الولد صح الاستجار وهي أولى من الاجنبية وان كانت الام في العدة من طلاق بائن أو ثلاث فاستأجرها لارضاع الولد فيه روايتان في رواية الاصل تستحق الاجر وفي رواية الاجارات لا تستحق وان أبت الام ان ترضعه بعد انقضاء العدة كان على الاب ان يستأجر أمه ترضعه عند الام ولا ينزع الولد من الام فان قالت أنا أَرْضَعُهُ بِمَآرُضِ الظَّرْفِ هِيَ أَوْلَى وان طلبت الزيادة ليس لها ذلك وبعد الطعام يفرض القاضي نفقة الصغار على (٤٤٦) قدر طاقة الاب ويدفع الى الام حتى تنفق على الاولاد لانها تصالح الطعام لا كل الولد

فان لم تكن الام نفقة يدفع
الى غيرها ينفق على الولد
* امرأة طلقها زوجها ولها
اولاد صغار فاقرت انها
قبضت نفقتهم خمسة أشهر
ثم قالت بعد ذلك كنت
قبضت عشرين ونفقة
مثلهم في مثل تلك المدة مائة
درهم ذكر في المستقى أن هذا
على نفقة مثلهم ولا تصدق
انها قبضت عشرين فان
قالت بعد اقرارها بقبض
النفقة ضاعت النفقة
فانما ترجع على أيهم نفقة
مثلهم * امرأة اختلعت
من زوجها على ان أبرأته
من نفقتها ونفقة ولدها
رضيعا كان أم لا وعلى نفقة
ما في بطنها من الولد قال عليها
ان تزاد المهر الذي أخذت
ولا نفقة عليها للولد
ويحتسب لها نفقتها ما دامت
في العدة * امرأة ادعت على
زوجها انه لم ينفق على ولدها
الصغير قالوا ان كان القاضي
يفرض عليه نفقة الولد

غير أن الاثم ساقط كذا في الخلاصة في الفصل الحادى والعشرين في اليمين في الضرب * رجل ضرب برحلا
ضربا وجعا فقال المضرِب ٢ اكرمن مزاوى نكمتن فامرأته كذا غضى زمان ولم يجاز قالوا هذا
لا يقع على المجازاة الشرعية من القصاص أو الارش أو التزير أو نحوه انما يقع على الاسامة باى وجه يكون
فان نوى الفور فهو على الفور وان لم ينو يكون مطلقا كذا في فتاوى قاضيان * وفي مجموع النوازل بهذه
العبارة لو قال ٣ اكرمن نكمتن باوامر ورا نكمتن ما يبدى كردن فامرأته طالق فغضى اليوم ولم يصنع في حقها
شيئا الا احسان ولا الاسامة لا يبحث لانه فعل في حقها ما ينبغي وهو العفو الا اذا قال غنيت به الضرب
أو الشتم فاذا لم يفعل يبحث ولو قال لامرأته ٤ اكرمر راجحون اندر نكمتن فانت طالق فضرب انفها
حتى خرج الدم وتلطخت بياها بر في يمينه ان كان مراده هذا القدر لان الظاهر ان الكمال غير مراد
ولو قال ٥ اكرمين كوى راتر كستان نكمتن فانت طالق بماذا يبر قال ان سلاط عليهم اترا كا كثيرة بر في
يمينه ولو قال ٦ اكرم فردامن باو چنان نكمتن كه سك بانان آرد كند فامرأته طالق قال يبرق بعض ثيابه
ويجره وبلقه على الارض حتى يبر كذا في الخلاصة في الفصل الحادى والعشرين من كتاب الايمان
* قال المعلى سألت محمدا رحمه الله تعالى عن رجل حلف بطلاق امرأته ليه ضرب بنها حتى يقتلها أو حتى ترفع
ميسة ولا ياتيه له قال ان ضربها ضربا شديدا كاشدا لضرب بر في يمينه كذا في البسائع * ولو قال لامرأته
اذا نوت منى فانت طالق فضرب ابنه فدنث منه لتدفع الضرب عنه اذا كانت بحالة التو مدت يدها
فرقت بينه ما بحث كذا في الخلاصة * قال لعبد هان لقيتك فلم أضربك فامرأتى طالق فرأى العبد من
قد رمل أو على ظهر بيت لا يصل اليه لا يبحث كذا في الفتاوى الكبرى * سئل الشيخ أبو الحسن عن
رجل كان يضرب امرأته فأرادت الجماعة من النساء منه فقال ٧ اكرمر ابا زار ديدار زدن فهى طالق
ثلاثا فنعسه ولم يمنع وهو يمنع قال طلقت ثلاثا وانه صحيح كذا في المحيط * قال لها ان اذيتك فانت
طالق فاشترى جارية ونسرها فان كان عند اليمين ما يصرف معنى الايذاء اليه سوى ما فعل لا تطلق لان
اليمين انصرفت الى ذلك والاطلاق لان المرأة تعد هذا اذى حتى لو لم تعد لا يقع قال لست تجيبين فقالت
ان لم أحبك فانت طالق ثلاثا فقال لها الزوج بالفارسية ٨ خود نوى ان قالت لأحبك قبل أن تفارقه
وقع الطلاق فان فارقه قبل أن تقول شيئا لم يقع لان قوله خود نوى ينصرف الى ما ذكرت من الطلاق

ترج

٢ ان لم أجازه ٣ ان لم أفعل معك اليوم الذى يلىق فعله ٤ ان لم أجعلك في دمك ٥ ان لم أجعل هذه القرية
اترا كا ٦ ان لم أفعل معك غدا كما يفعل الكلب بجرب الدقيق ٧ ان منعتوى من الضرب ٨ بل أنت

المعلق

أو فرض الزوج على نفسه فادعت المرأة ذلك بعد ما مضى مدة وأنكر الزوج حلف والا فلا رجل مفسر
له ولد صغيران كان الرجل بقدر على الكسب يجب عليه أن يكسب وينفق على ولده وان كان لا يقدر على الكسب يفرض القاضي
عليه النفقة وبأمر الام حتى تستدين على زوجها ثم ترجع بذلك على الاب اذا أبسر وكذا لو كان الاب يجده نفقة الولد ويمتنع من الانفاق
يفرض القاضي عليه النفقة ثم ترجع الام عليه بذلك وكذا لو فرض القاضي على الاب نفقة الولد فتركه الاب بلا نفقة فاستدانت الام
وأنفقت بأمر القاضي كان لها ان ترجع بذلك على الاب ويحبس الاب بنفقة الولد وان كان لا يحبس بساير ديونه ولو فرض القاضي النفقة
على الاب فلم تستدن الام أو كل الولد بمسئله الناس لا ترجع على الاب بشئ وان حصل له بمسئله الناس نصف الكفاية بصفة نصف
النفقة عن الاب وتصح الاستدانة بالنصف الباقي وكذا اذا فرضت عليه نفقة المحارم فأكلوا من مسئله الناس لا يرجع على الذى

فرضت عليها النفقة بشئ إلا المرأة إذا فرضت لها النفقة فأكلت من مال نفسها أو من مسئلة الناس كان لها أن ترجع بالفروض على زوجها
 * رجل غاب ولم يترك لأولاده الصغار نفقة ولا معهم مال تجبر الام على الاتفاق ثم ترجع بذلك على الاب * صغير بلغ حد الكسب ولم يبلغ مبلغ
 الر جال كان للاب ان يسلمه في عمل أو يؤجره لعمل أو خدمة وينفق عليه من ذلك وان كان الولد بنتا لا يملك دفعها الى غير المحرم للخدمة لان
 الخلوة مع الاجنبي حرام فان فضل شئ من كسب الولد عن نفقته بمسكه الاب الى ان يبلغ الصغير فان كان الاب مبذرا يخاف منه على المال
 أخذ القاضي ذلك منه ويضعه على يدي عدل ليحفظه الى ان يبلغ الصغير وكذا في كل أموال الصغير فان كان للصغير أم باتت عن زوجها
 واحتاجت الى النفقة كان لها ان تأكل من كسب ولدها صغيرا كان الولد أو كبيرا ونفقة البنت البالغة في ظاهر الرواية تكون على الاب
 خاصة وكذا الغلام اذا بلغ أعمى أو به زمانة أو علة لا يقدر على الكسب واحتاج الى (٤٤٧) النفقة كانت نفقته على الاب خاصة
 وقال الخصاص رحمه الله

وقال الخصاص رحمه الله تعالى نفقة البنت البالغة والغلام البالغ الزمن والعاجز عن الكسب تكون على الابوين على الاب الثلثان وعلى الام الثلث وفي ظاهر الرواية البنت البالغة والغلام البالغ الزمن بمنزلة الصغير نفقته تكون على الاب خاصة وأبوالاب عند عدم الاب في النفقة بمنزلة الاب * رجل به زمانة أو به علة لا يقدر على الحرفة وله ابنة كبيرة فقيرة لا يجبر على نفقتها ويجبر على نفقة الاولاد الصغار فان كان للصغير مال غائب يؤمر الاب أن ينفق عليه ثم يرجع في مال ولده فان أنفق الاب بغير أمر القاضي لا يرجع الا اذا نوى عند الاتفاق ان يرجع بذلك في مال الولد حينئذ يرجع بذلك ديانة وان أشبهه عند الاتفاق انه ينفق ليرجع كان له ان يرجع * صغير له أب معسر وجد

المعلق بالشرط فصار قائل بل انت طالق ثلاثا ان لم تحبيني دعا امرأته الى الفراش فقالت المرأة ما تصنع بي وتكفيك فلانة لامرأة أجنبية فقال الزوج ان كنت أحبها فانت طالق تكلموا فيه واختار ان لا تطلق ما لم يقل الزوج أحبها وان كان يحبها الان الطلاق معلق بالخبر عن المحبة قال لها ان لم تكوني أهون علي من التراب فانت طالق ثلاثا ان استهان به استهان به بعد افرط فيها لا يبحث لانها أهون عليه من التراب كذا في الفتاوى الكبرى * سئل أبو القاسم عن النساء يجتمعن ويغزلن لانفسهن ولغيرهن أيضا فغضب زوج امرأته فقال لها ان غزلت لأحد أو غزل لك أحد فانت طالق ثم ان امرأته من وجهت الى بيت هذه المرأة فطنتا تغزله فغزلته أمها قال ان كان من عادة أولئك النسوة ان كل واحدة تغزل بنفسها لا تطلق ما لم تغزل هي بنفسها كذا في المحيط * رجل قال لامرأته اكرري سمان تو بكار برم بابكار اريد مرا فانت طالق فاستبدل غزلها بغزل اخر أو كرر باسنانج من غزلها بكار براس آخر فليس ذلك قال أبو بكر البلخي لا يبحث في يمينه كذا في الظهيرية وان اتخذ منه شبهة فاصطادها الصحيح انه يكون حائلا لانه استعمل فيما يليق كذا في خزنة المفتين في كتاب الايمان * ولو قال ٣ اكرري سمان تو بكار برم فليس ثوبا من غزلها قال أبو بكر لا يبحث في يمينه فقبل ٤ اكر بكار اريد قال أخاف أن يكون حائلا ٥ اكر رشمه تو برتن من ايد فانت طالق فوضع يده على غزلها أو خاط بغزلها تو بلبس أو اتكا على مرفقة من غزلها أو نام على فراش من غزلها فالوايئنه تقع على اللبس خاصة ولا يبحث في هذه الوجوه * ولو قال ٦ اكر اين جامه برتن من ايد فامرأته طالق وكان ذلك قبضا خفيا على عاتقه فالواقعه يمينه على اللبس المعتاد في ذلك الثوب كذا في الظهيرية ٧ اكرري سمان تو بكار ايد بارسودوزيان من اندرايد فكذا فباعت غزلها واشترت بثمنه فقاعا وسقت زوجها لا يبحث في يمينه لانه لم يدخل عين الغزل ولا ثمنه في ٨ سودزيانه لان الدخول في سودزيانه عبارة عن الدخول في ملكه ولم يوجد كذا في فتاوى قاضيخان * قال لها بالفارسية ٩ اكر رشمه تويا كاردته تو بسودوزيان من در ايد فانت طالق ثلاثا فغزلت وأبست نفسها وصديانها لا تطلق فان قضت دينها على زوجها لم تطلق أيضا لانه لم يدخل في ملك الزوج وان عملت المرأة في البيت من الخبز والطبخ وأشباه ذلك لا تطلق أيضا لعدم شرط الحنث كذا في الفتاوى الكبرى * ولو قال ١٠ اكر من ترايوشام از كار

ترجمة

٣ ان انتفعت بغزلك أو نفعتي ٣ ان انتفعت بغزلك ٤ ان كان ينفعني ٥ ان أنى غزلك على بدني ٦ ان جاء هذا الثوب على بدني ٧ ان كان غزلك ينفعني أو قال ينفعني أو يضرنى ٨ النفع والضرة ان كان غزلك أو شغلك ينفعني أو يضرنى ١٠ ان ألبستك من شغلي

أبوالاب مؤسر وللصغير مال غائب يؤمر الجد بالاتفاق عليه ويكون ذلك دينه على الاب ثم يرجع الاب بذلك في مال الصغير وان لم يكن للصغير مال كان له ذلك دينه على الاب وان كان الاب زمننا وليس للصغير مال يقضى بالنفقة على الجد ولا يرجع الجد بذلك على أحد وكذا لو كان للصغير أم مؤسرة أو جدة مؤسرة الاب معسر يؤمر بأن تنفق على الصغير ويكون ذلك دينه على الاب ان لم يكن الاب زمنا فان كان زمنا لا شئ عليه * ويجبر الكافر عن نفقة ولده المسلم وكذا المسلم على نفقة ولده الكافر الزمن ولا يجبر على نفقة ولده المملوك * رجلان بينهما جارية فجاءت بولد فادعيها كانت نفقة الولد علمها * (فصل في نفقة الوالدين وذوي الارحام) * الابن المؤسر يجبر على نفقة أبويه المعسرين ولا يجبر على الابن الفقير نفقة والده النقيرح كان كان الوالد يقدر على العمل ان كان الوالد زمنا ولا يقدر على عمل وللاين عيال كان على الابن ان يضم الاب الى عياله وينفق على الكل والموسر في هذا الباب من عيال ما لا فاضلا عن نفقة عياله ويبلغ الفاضل مقدارا تجب فيه

الزكاة فان كان للفقير انسان أحدهم فأتوا في الغنى والآخرة لئلا تصابا كانت النفقة عليهما على السواء وكذا لو كان أحدا لابنين مسلما والآخرة ما كانت النفقة عليهما على السواء الفقير لا يجبر على النفقة إلا أربعة الولد الصغير والبنات البالغة ابتكارا كن أو ثنيات والزوجة والمملوك وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل له أب معسر وابن محترف يكسب كل يوم درهما يكفي له ولعيله أربعة وناق كان عليه ان يصرف الفضل الى أبيه وكما يجبر على الابن الموسر نفقة والد الفقير يجب عليه نفقة خادم الاب امرأة كانت الخادم اوجارية اذا كان الاب محتاجا الى من يخدمه وليس على الاب نفقة امرأه الابن ابن فقير محترف وله أب فقير محترف لا يجبر الابن على نفقة الاب وقد ذكرنا فان كان الاب زمنيا يجبر الابن على نفقة امرأته نفسه وولده الصغير وابنته الكبيرة وعلى نفقة الاب أيضا وان كان الابن زمنيا يجبر على نفقة امرأته نفسه وولده الصغير ولا يجبر على (٤٤٨) نفقة ابنته الكبيرة كذا ذكره الناطق رحمه الله تعالى ولا على نفقة أبيه أو أمه

كرده خویش فأت طالق ثم ان المرأة رفعت الى زوجها كبريا لم يسجد لهما باجرا فأخذ الاجرو وسج فلست لا يحسن لان هذا مكسوب المرأة لا مكسوب الزوج وان كان القطن من الزوج فكذلك لان شرط الحنث الالباس ولم يوجد وكذا لو كان الثوب للرجل فلست بغير امره لا يكون حائلا لعدم الالباس كذا في فتاوى قاضيخان في فصل الحلف باللبس * ولو قال لامرأته ان وضعت يدك على الدول فأت طالق فوضعت يدها على الدول ولم تغزل لا تطلق ولو قال لامرأته وهو لابس من غزلها م أن جامه كه پوشيده ام دريدو كذبت ان لبست من غزلها فأت طالق فلم ينزع ما كان لابسًا تطلق امرأته أمالو قال ٣ اكر جزاين بیوشم فكذا فلم ينزع لا يحسن كذا في الخلاصة * ولو قال ان بعث غزلها فأت طالق فباع غزلها للناس فيه غزلها حنث وان لم يعلم بذلك كذا في الفتاوى الصغرى * امرأته تريد أن تقطع لزوجها قباء فقال الزوج بالفارسية ٤ اكر این قبا كه تو میبری اكنون من بیوشم فأت طالق فقطعت بعد ذلك بسنة فلبس طلق لانه ليس بفور كذا في خزانه المفتمین * امرأه كانت ترفع من مال زوجها وتدفع الى امرأته لتغزل لها القطن فقال لها الزوج ان رفعت من مالي شيئا فأت طالق فرفعت من ماله شيئا واشترت من الفاني شيئا من حوائج البيت وأقرضت رغبة أو كانت الجارة تختبئ في بيتها فاحتاجت الى شيء من الدقيق فاعطته او الزوج لم يكن يكره ذلك منها وانما يكره ما تدفع للغزل فان لم تكن هي تتولى شراء الحوائج بحال الزوج باذنه عادة حنث الزوج وان كانت تتولى لم يحسن لان هذا اتفاق كذا في الفتاوى الكبرى * ولو قال ان انتفعت بهذه الخنطة فامرأته طالق فباعها وانتفع بثمنها لا يحسن في عينه كذا في خزانه المفتمین * رجل اشترى منمنان اللحم فقالت امرأته هذا أقل من من وحلفت عليه فقال الزوج ان لم يكن منافا فأت طالق فانه يطبخ قبل أن يوزن فلا يحسن الرجل ولا المرأة كذا في الخلاصة في اليمين في الاكل * رجل قال ان عمرت في هذا البيت فامرأته طالق فخرّب حائطين هذا البيت وبين جاره فعمرو وقصده بعمارة بيت الجار لا عمارة هذا البيت قالوا لا يحسن في عينه وقصده باطل رجل قال ان كذبت فامرأتى طالق فسئل عن أمر خزل رأسه بالكذب لا يحسن في عينه ما لم يتكلم كذا في فتاوى قاضيخان * حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب المسكر فصب في حلقه ودخل جوفه ان دخل جوفه بغير صغره لا يحسن ولو أمسكه في فيه ثم شربه بعد ذلك يحسن ولو قال ان شربت الخمر فأت طالق فشهد على شرب الخمر رجلا وامرأته أن لا تقبل في حق الحد ولا في حق الطلاق وقيل تقبل في حق الطلاق وهو

وان كان الاب زمنيا والجد أبو الاب عند عدم الاب بمنزلة الاب وأما الجد من قبل الام ذكر الناطق انه بمنزلة الاخ لا ينفق عليه وان كان فقيرا اذا كان صحيح البدن لازمان به وقال الخصاص رحمه الله تعالى الجد من قبل الام اذا كان فقيرا ينفق عليه وان لم يكن زمنيا وهو بمنزلة أبي الاب * فقيره له أخ موسر وبنت بنت موسر كانت نفقته على بنت البنت لا على الاخ وكذا لو كانت على البنت خاصة ولو كان له ابن وابنة كانت نفقته عليهما على السواء وقال بعضهم تكون نفقته عليهما أثلاثا على قدر الميراث والفتوى عن الاول * امرأه لها زوج فقير وأخ موسر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجبر الاخ على ان ينفق عليها ثم يرجع على الزوج معسرة لهما مسكن

ترجمة

٢ ذلك الثوب الذي لبسته تمزق وانقضى ٣ ان لبست غير هذا ٤ ان لبست هذا القباء الذي تقطعينه الآن

الخيار

نسكنه ولها أخ موسر قالوا لا يجبر الاخ على نفقتها وقال الخصاص رحمه الله تعالى يجبر وقال شمس الأئمة

الحلواني رحمه الله تعالى الصحيح قول الخصاص والقول الاول قول شريك فانه قال اذا كان للانسان دار يسكنها أو خادم يخدمه أو دابة يركبها لا تجب نفقته على ذي الرحم المحرم وفرق بين ذوي الارحام وبين الوالدين والمولودين قال في الوالدين والمولودين ذلك لا يمنع وجوب النفقة وعندنا الكل سواء وملاك الدار لا يمنع النفقة الا أن يكون فيها فضل مال بأن كان يكفيه ان يسكن في ناحية ويبيع الناحية الاخرى وكذا الخادم والدابة اذا كانت نفقته يمكنه ان يبيعها ويشترى بثمنها خبيصة وينفق الفضل على نفسه فحينئذ لا تجب له النفقة ابنة معسرة لها مسكن ولها أب موسر يجبر الاب على نفقتها الا ان يكون في المنزل فضل ولا يساع على الغائب ماله لاجل النفقة الا لا يوزن فانهما يبيعان عروض الابن الغائب في نفقته ما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندنا ما رحمه الله تعالى لا يجوز للابوين بيع العروض

للغائب لاجل النفقة كما لا يجوز بيع العقار في قولهم والمرأة اذا باعت مال زوجها الغائب لاجل النفقة لا يجوز في قولهم الاب اذا انفق مال ولده الغائب على نفسه فحضر الابن وادعى ان الاب كان موسراً وقت الانفاق وانكر الاب يعتبر حاله وقت الخصومة فان كان الاب معسراً وقت الخصومة كان القول قوله والا فلا وان أقام البينة على دعواهما كانت البينة بينة الابن لانها ثبتت امرأ عارضا حريتان دخلا دار الاسلام بامان ولهما ولد مسلم لا يجب نفقتهما على ولدهما ويجب على المسلم نفقة أبويه الذميين وكذلك نفقة الولد المسلم على الاب الكافر * صغير مات أبوه وله أم وجداً اب الاب كانت نفقته عليهما ثلاثاً الثلث على الام والثلثان على الجدة صغيره خل موسراً بن عم موسراً كانت نفقته على الخال لانه محرم ونفقة المحارم تجب على ذى الرحم المحرم لا على كل من يرث معسر له ابن صغير معسر أو ابن كبير من معسر وللرجل ثلاث اخوة متفرقين أهل يسار كانت نفقة الرجل على أخيه اب وأم (٤٤٩) وأخيه لام اسداً اعتباراً بالميراث وأما

نفقة ولده تكون على الم لاب وأم خاصة اعتباراً بالميراث والاصل فيه أن يجعل كل من كان محتاجاً في حكم النفقة كالعدم وتكون النفقة بعده على من كان وارثاً بقدر الميراث ولو كان الولد ابنة كانت نفقة الاب والبنث على الاخ لاب وأم خاصة أما نفقة البنث لما قلنا ان يجعل الاب كالعدم كما جعلنا في الابن في المسئلة الاولى وأما نفقة الاب لان وارث الاب هنا الاخ لاب وأم لانه يرث مع البنث ولا يرث غيرهم من الاخوة فلا تجعل الابنة كالعدم بل تعتبر الوارثة مع وجود البنث والاخ لام لا يرث مع البنث بخلاف الابن لان أحداً من الاخوة لا يرث مع الابن فست الحاجة الى ان يلحق الابن بالمعدم واذا جعلنا الابن معدوماً كان ميراث الاب بين الاخ لاب وأم والاخ لام على ستة

الختار لا فتوى كذا في خزانة المفتين * رجل حلف أن لا يشرب المسكر الى سنة فشرّب في غير مجلس الشرب ورواؤه مسكران وهو يجحد شرب المسكر فشهدوا عند القاضي فلم يقض القاضي قال ابو القاسم للقاضي أن يخطأ ولا يقبل شهادة من لا يعين الشرب وعلى المرأة أن تحتاط لنفسها في المفارقة بالغداء رجل قال لانسان شيئاً نقول هذا من السكر فقال امرأ في طالق ان قلت هذا من السكر ولست بسكران قالوا ان كان كلامه محتطاً ويعتسكركان عند الناس يحنث في عينه رجل قال لامرأته ان طلق فلان امرأته فأت طالق ثلاثاً وناوغ فلان فأقامت امرأه الخالف البينة أن الغائب طلق امرأته بعد عيّن زوجها قال أبو نصر الدبوسي لا تقبل هذه البينة وهو الصحيح رجل قال لامرأته لذهبي الى فلان واستردّي منه كذا واجلبه الى الساعة فان لم تحمليه فأت طالق فذهبت ولم تقدر على الاسترداد ثم استردت منه في اليوم الثاني وحملت اليه قالوا يحنث في عينه لان قوله اجلبه الى الساعة تنصيص على الفور سكران ضرب امرأته فخرجت من داره فقال ان لم تعودى الى فأت طالق وكان ذلك عند العصر فعادت اليه عند العشاء قالوا يحنث في عينه لان عينه تقع على الفور وان قال لم أفوالفورا ليدقق قضاء وفي المرأة اذا قامت لتخرج فقال الزوج ان خرجت فأت طالق فجلست ثم خرجت بعد ذلك بشيء لا يحنث في عينه رجل قال ان كنت فعلت كذا ٣ ابن زن كه مر ابجانه است طلاق وقد كان فعل الآن امرأته لم تكن في بيته وقت البين حنث في عينه لان المراد من هذا الكلام هو المنكوحه ولو قال ٣ ابن زن كه مر ادرين خانه است كذا وليست امرأته في البيت الذي عينه لا تطلق امرأته لان عند تعيين البيت لا يراد به المنكوحه صبي قال ان شربت فكل امرأه تزوجها فهي طالق فشرّب وهو صبي فتزوج وهو بالغ فظن صهره ان الطلاق واقع فقال هذا البالغ ٤ أرى حرام است بر من قالوا هذا اقرار منه بالحرمة فخرم امرأته ابتداء وقال بعضهم لا تحرم امرأته وهو الصحيح رجل قال لامرأته بالفارسية ٥ اكرتوا مشبدين خانه در باشي فأت كذا فخرجت مع زوجها من ساعتها وباتت معه في منزله قالوا ان أراد بذلك أن تنقل بمناعه او قاشها يحنث ان تركت قلمها معه وان أراد النقل بنفسها لا غير لا يحنث وان أشكل على المرأة حلقته فان حلف بحسبه على الله تعالى وهذا ظاهر فيما اذا وقت فقال ٦ اكرين دوروزا ينجاباشي وان وقت بسنة كان ذلك على الانتقال بنفسها ومتاعها وقاشها وان لم يوقت ولم تكن لينة وقت البين يحمل على الانتقال بنفسها رجل أراد

٢ فهذه المرأة التي لي في البيت طالق ٣ هذه المرأة التي لي في هذا البيت كذا ٤ نعم حرام على ٥ ان بقيت الليلة في هذه الدار ٦ ان بقيت هتين الليلتين في هذا المحل

(٥٧ - فتاوى اول) فوجب النفقة عليهما كذلك ولو كان مكان الاخوة اخوات متفرقات والولد ذكر فنفقة الاب على اخواته على خمسة لان أحداً من الاخوات لا يرث مع الابن فيجعل الابن كالعدم واذا جعلنا الابن معدوماً كان ميراث الاب بينهما على خمسة ثلاثة أنجاس للاخت لاب وأم وخمس للاخت لاب وخمس للاخت لام بطريق الرد فوجب النفقة كذلك ونفقة الابن تكون على الاخت لاب وأم خاصة عند علمنا تار جههم الله تعالى لان ميراث الولد عند عدم الوالد يكون للعمة لاب وأم خاصة وكذلك النفقة والاصل في هذا انه اذا اجتمع لمن تجب له النفقة في قرابته موسر ومعسر ينظر الى المعسر ان كان يحرز كل الميراث يجعل كالعدم ثم ينظر الى من يرث من تجب له النفقة فيجعل النفقة عليهم على قدر موارثهم وان كان المعسر لا يحرز كل الميراث تقسم النفقة على هذا الوارث الذي هو فقير وعلى من يرث معه فيعتبر المعسر لاظهاره وما يجب على الموسر فوجب كل النفقة على الموسر بن على اعتبار ذلك بيان هذا الاصل صغيره أخت لاب وأم وأخت لام

وأخت لاب وأم الآن الأم والأخت لاب وأم موسر نان ومن سواهما معسر كانت نفقة الصغير على الأم والأخت لاب وأم على أربعة ولا شيء على غيرهما ولو جعل من لا تجب عليه النفقة كالمعدوم أصلاً كانت نفقة الصغير على الأم والأخت لاب وأم أخماس ثلاثة أخماس على الأخت لاب وأم والخمس على الأم اعتباراً بالميراث * صغيرة أم موسرة وله أخوان موسر نان أخ لاب وأم وأخ لاب كانت نفقة الصغير على الأم والأخت لاب وأم أسداسا السدس على الأم وخسة أسداس على الأخ لاب وأم اعتباراً بالميراث * رجل مات وترك ولداً صغيراً وأباً كانت نفقة الصغير على الجد فان كانت للصغير أم موسرة وجد موسر كانت نفقة الصغير على الجد والأم اثلاثاً في ظاهر الرواية اعتباراً بالميراث وفي رواية الحسن رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كانت نفقة الصغير على الجد كالمعدوم (٤٥٠) ولو كانت الأم موسرة وللصغير أخ موسر لاب وأم وجد موسر أبو الأب قال أبو

حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه كانت نفقة الصغير على الجد * امرأة موسرة لها ابن صغير معسر ولها ثلاث أخوات متفرقات كانت نفقة الصغير على الخالة لاب وأم لان الأم تحوز كل الميراث فتجعل كالمعدوم وعند عدم الأم كانت نفقة الصغير على الخالة لاب وأم خاصة اعتباراً بالميراث وأما نفقة الأم على أخواتها على خمسة ثلاثة أخماسها على الأخت لاب وأم وخمس على الأخت لاب وخمس على الأخت لام * امرأة معسرة لها ولد موسر وأبوان موسر نان كانت نفقتها على الولد دون الأبوين لا يشارك الولد في نفقة الوالدين أحدهما لا يشارك الوالد في نفقة الولد أحد في ظاهر الرواية وكذلك معتوه ابن وأب كانت نفقة المعتوه على الابن دون الأب * امرأة لها ثلاث

السفر خلفه صهره وقال ان غبت بعده هذا عن امرأتك فلم ترجع اليها عند رأس الشهر فامر أنك طالق فقال الختم بالفارسية ٢ هست ولم يزد على ذلك ثم غاب أكثر من شهر طلفت امرأته لأنه أجب كلام الصهر والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال فطلق امرأته كذا في فتاوى قاضيان * رجل وضع لقمة في فيه فقال لرجل ان أكلتها فامرأته طالق فقال له آخران آخر جتها فعبدى حر قالوا بيا كل بعضها ولبقى بعضها فلا يبحث أحدهما كذا في خزنة المفتين * ولو قال لامرأته ٣ اكرمي غداً فانت طالق فدعت الى غيرها ليسكن ان حاف لاجل اللوث لا يبحث وان حلف لاستغاله بالاطمير يبحث كذا في الخلاصة في الفصل الرابع والعشرين * ولو قال لامرأته زينب أنت طالق اذا طلقت عمره ثم قال لمرأة أنت طالق اذا طلقت زينب ثم طلق زينب يقع على عمره ولا يقع على زينب ولو لم يطلق زينب ولكن طلقت عمره تقع على زينب واحدة وعلى عمره أخرى قبل في الصورة الأولى وجب أن تقع على زينب أخرى وفي الثانية يجب أن لا تقع على عمره أخرى وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * اذا قال لامرأته أنت طالق ودخلت الدار لم تطلق حتى تدخل كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق لو حسن خلقك سوف أراجعه وقع الطلاق الساعة وهذا ليس بيمين وانما هو عدة كذا في فتاوى الكرخي * ولو قال أنت طالق لدخلت الدار فهذا مثل قوله أنت طالق ان دخلت الدار فلا تطلق حتى تدخل لان لا حرف نفي أكد به الحلف فكانه نفي دخولها ولذلك يتعلق الطلاق بدخولها كذا في البسائر * رجل قال لامرأته أنت طالق لو دخلت الدار لطلقتك فهو حلف بطلاقها ان لم يطلقها اذا دخلت الدار كأنه قال اذا دخلت الدار لطلقتك فان لم يطلقك فانت طالق فان دخلت الدار يلزمه أن يطلقها فان لم يطلقها حتى يموت الزوج أو توت المرأة يقع الطلاق وهو بمنزلة ما لو قال ان دخلت الدار فعبدى حر ان لم أضربك رجل قال لامرأته ادخلي الدار وانت طالق فدخلت الدار طلقت لان جواب الامر بحرف الواو يجواب الشرط بحرف الفاء كذا في فتاوى قاضيان * رجل قال أيتها امرأة اتزوجه فانهى طالق فهذا على امرأة واحدة إلا أن ينوي جميع النساء وهذا بالريية ولو قال بالنارسية ٤ هر کدام زن که بزنی کنم يقع على كل امرأة قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى والمختار انه يقع على امرأة واحدة ولو قال أيتها امرأة زوجت نفسها مني فهي طالق يتناول جميع النساء ولو قال ٥ هر چه زن بزنی کنم يقع على كل امرأة مرة واحدة إلا أن ينوي التكرار ولو قال ٦ هر چه که زن بزنی کنم يقع

موسر ان يقضى عليهم ما بالنفقة فأبى أحدهما ان ينفق يقضى على الآخر بجميع النفقة ثم يرجع فوعلى أخيه بنصف على ذلك * امرأة معسرة لها ثلاث بنات أخوة متفرقين أو ثلاث بنات أخوات متفرقات قال أبو يوسف رحمه الله تعالى كل النفقة تسكون على التي من قبل الأب والأم وقال محمد رحمه الله تعالى في بنات الأخوات خمس النفقة على بنت الأخت لام والخمس على بنت الأخت لاب وثلاثة أخماس على بنت الأخت لاب وأم وفي بنات الأخوة سدس النفقة على بنت الأخ لام والباقي على بنت الأخ لاب وأم ولا شيء على الأخرى والله أعلم * (فصل في نفقة المملوك) * عبد أو مدبر تزوج امرأة باذن المولى كان عليه نفقة المرأة فان ولله أو لولده لا تجب عليه نفقة الأولاد حرة كانت المرأة أو مملوكة أما اذا كانت حرة فولدها يكون حر فلا تجب عليه نفقة الولد الحر وان كانت مملوكة كان الولد مملوكاً للمولى الأم فكانت نفقتهم على مولى الأم وكذا المكاتب اذا تزوج امرأة لا تجب عليه نفقة الولد إلا أن يكون له ولد في مكاتبته من أمته فتجب على

المكاتب نفقة هذا الولد وكذا المكاتب اذا تزوج أمة فولدت منه أو ولادته اشترها أو لم تلده حتى اشترها فولدت كانت نفقة الولد على المكاتب ولتزوج المكاتب مكاتبه ومكاتبهما واحد ومولاها واحد فولدت لهما ولد في المكاتب فان نفقة الولد تكون على الام لان المولود يكون تبعا للام و يكون كالمولود لها فان نفقته عليها وكذا الحر اذا تزوج أمة أو مكاتبه أو أم ولد أو مدبرة كان عليه نفقة المرأة لأن في الامه والمدبرة وأم الولد لا يجب على الزوج نفقة ما لم يوثق المولى يتناوب في المكاتبه تجب نفقته على زوجها ولا يشترط التبوئة ولا يجب على الزوج نفقة الاولاد انما تكون نفقة الولد على مولى الام اذا كانت أمة أو مدبرة أو أم ولد فان كان مولى الامه والمدبرة وأم الولد فقير والزوج أبو الاولاد غنيا هل يجب على الاب نفقة الاولاد في ولد الامه لا يجب على الزوج لان ولد الامه يكون مملوكا لمولى الامه فينتق عليه المولى أو يبيعه كما لو عجز المولى عن الاتفاق على الامه وان كان الولد من المدبرة أو أم الولد ومولى الام فقير لا يمكن (٤٥١) البيع ههنا فيؤمر الاب ان ينفق على الولد

ثم يرجع على المولى رجل زوج أمته من عبده وبواها يتأولم يوثقها كانت نفقة الامه والعبد على مولاها فان أبي ان ينفق عليها أمر بالبيع رجل زوج ابنته من عبده فطلبت النفقة تفرض لها النفقة على زوجها رجل تزوج أمة ولم يوثقها المولى يتناوب حتى يطلقها طلاقا رجعا كان لمولاها ان يأمر الزوج ليتخذ لها مينا وينفق عليها في العدة وان كان الطلاق بائنا ليس للمولى ان يخجل بينها وبين زوجها وهل له ان يطلب نفقة العدة قال الخصاص رحمه الله تعالى له ذلك وقال بعض العلماء ليس له ذلك وهو الصحيح لانها ما كانت تستحق النفقة قبل الطلاق البائن قبل التبوئة فلا تستحق بعد الطلاق البائن ولو كان الطلاق رجعا ثم عتقت كان لها ان تطلب من زوجها أن يوثقها ويتناوب ينفق عليها

على امرأه مرة واحدة ثم تحل ولو قال ٢ ازين روزتاها زار سال هر زني كه ويراست فهي طالق وليست له امرأة فتزوج امرأه لا تطلق كذا في الخلاصة * ولو قال أمة نسائي كلتك فهي طالق فكأنه طلق ولو قال أمة نسائي كلمتها فهي طالق فكأنه من معا طلق واحدة والخيار الى الزوج في البائن كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * قال لا امرأتين له أتيكها كلت هذه الرمانة فهي طالق فأكثرها جميعا لم تطلق واحدة منهم ما كذا في خزائن المفتين * اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق يا زانية ان دخلت الدار تعلق الطلاق بالدخول ولا يجب حده ولا لعان لان قوله يا زانية نداه والتداء ليس بفواصل كما لو قال أنت طالق يا زانية ان دخلت الدار وكذا لو قال أنت طالق يا زانية بنت الزانية ان دخلت الدار ولو قدم التداء فقال يا زانية أنت طالق ان دخلت الدار فهو قاذف لها حين تسلم به بلاعتها واذا صح القذف ينظر ان لاعنها أو لا ثم دخلت الدار وهي في العدة طلقت لبقاء المحبة وان دخلت الدار أو لا ثم خاصمت في القذف ان كان الطلاق رجعا بلاعتها وان كان بائنا ولو قال أنت طالق يا طالق ان دخلت الدار لم تطلق في الحال ويتهلق ولو قال يا زانية بنت الزانية أنت طالق ان دخلت الدار يصير قاذفا لها ولا متهاق في الحال وتعلق الطلاق بالدخول هكذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * ولو بدأ بالتداء بالطلاق فقال يا طالق أنت طالق ان دخلت الدار وقع طلاق بقوله يا طالق وتعلق طلاق آخر بدخول الدار اذا أتى بالتداء في آخر الكلام بان قال أنت طالق ان دخلت الدار يا زانية فان الطلاق يتعلق بالدخول لانه علق الطلاق بالدخول ثم ناداها بعد ذلك فصار قاذفا وفي قوله أنت طالق ان دخلت الدار يا طالق تعلق الاول بالدخول ووقع بقوله يا طالق طلاقا هكذا في البدائع * رجل قال لامرأته واسمها عمرة ان دخلت الدار يا عمرة فأنت طالق ويا زينة فدخلت عمرة الدار طلقت ويسئل عن نيتة في زينة فان قال نويت طلاقها طلقت أيضا ولو قال ذلك بغير واد فقال فويت طلاقها مع عمرة طلاقا جميعا ولو قدم الطلاق فقال يا عمرة أنت طالق ان دخلت الدار ويا زينة فدخلت عمرة الدار طلقا جميعا ولو قال لم أوطق زينة لا يقبل قوله ولو قال أنت يا عمرة طالق ويا زينة لم تطلق زينة الا أن ينويها ألا ترى أنه لو قال لك يا فلان على ألف درهم ويا فلان كان المال الاول ولو قدم المال فقال لك ألف درهم على يازيدو باسم كان المال لهما جميعا ولو قال يا عمرة أنت طالق ويا زينة فعمرة طالق دون زينة الا أن ينويها ولو قال أنت طالق يا عمرة يا زينة لا تطلق زينة الا أن ينويها ولو قدم اسمها فقلت يا عمرة يا زينة أنت طالق لم تطلق الاولى الا أن ينويها كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال أول امرأه تزوجها

٢ من هذا اليوم الى ألف سنة كل امرأه هي له

حتى تنقضي عدتها وان كان الطلاق بائنا ليس لها ان تأخذه بالسكنى لانه لم يكن لها عليه السكنى قبل الطلاق اذا لم يكن بواها بيتا فكذلك بعد الطلاق وهذا يؤيد قول بعض العلماء في المسئلة الاولى رجل وجد عبدا آتقا فأخذه ليرده على مولاه فأنفق عليه ان أنفق بغير أمر القاضى كان متطوعا لا يرجع عليه وان كان رفع الامر الى القاضى وسأل عن القاضى أن يأمره بالنفقة ينظر القاضى في ذلك فان رأى الاتفاق أصح أمره بالاتفاق وان خاف أن تأكله النفقة بأمره القاضى بالبيع وامساك الثمن وكذا اذا وجد دابة ضالة في المصر أو في غير المصر ولوان رجلا غصب عبدا كانت نفقته عليه الى أن يرده على المولى فان طلب من القاضى أن يأمره بالنفقة أو بالبيع لا يجبه لان المغصوب مضمون على الغاصب الا أن يكون الغاصب مخوفا يخاف منه على العبد فينذ بأخذه القاضى ويبيعه ويمسك الثمن * ولو أودع رجلا عبدا فغاب فقام المودع الى القاضى وطلب منه أن يأمره بالنفقة أو بالبيع فان القاضى بأمره بأن يواجر العبد وينفق عليه من أجره

وان رأى ان يبيعه فعل رجل أوصى بعبده لانسان وبخدمته لا خر كانت نفقته على صاحب الخدمة فان مرض في يد صاحب الخدمة ان كان مرضا لا يبيعه عن الخدمة كانت نفقته على صاحب الخدمة وان كان مرضا يبيعه عن الخدمة كانت نفقته على صاحب الرقبة وان تطاول المرض ورأى القاضي ان يبيعه باعه ويشترى بثمنه عبدا يقوم مقام الاول في الخدمة وعبد الرهن اذا ثبت كونه رهنا في فعل به ما يفعل بالوديعة عبيدين رجلين غاب أحدهما وترك عند الشريك فرفع الشريك الامر الى القاضي وأقام البيعة على ذلك كان القاضي بالخيار ان شاء قبل هذه البيعة وان شاء لم يقبل وان قبل بأمره بالنفقة ويكون الحكم فيه ما هو الحكم في الوديعة عبدا صغيرا أو زنا أو معتوه أعتمقه مولاه لا يجب على المعتق نفقته بحال ما **(كتاب الطلاق)** * يشتمل هذا الكتاب على أبواب الباب الاول يشتمل على فصول الفصل الاول في صريح الطلاق (٤٥٣) وما يقع به واحدة أو أكثر * رجل قال لامرأته طلقك أو أنت مطلقة أو شئت

طلاقك أو رضيت طلاقك أو أوقعت عليك الطلاق أو قال خذي طلاقك أو قال وهبت لك طلاقك ولم ينو شيئا يقع طلاق واحد ولو قال أردت طلاقك لا يقع * امرأة قالت لزوجه اطلق فلان امرأته فطلقت فقال الزوج فأنت أطلق منه أفهى طالق وكذا لو قال فأنت أطلق من فلانة * رجل قال لامرأته المدخولة أنت بائن أنت طالق أنت بائن ان نوى بالاولى طلاقا فهى ثلاث وان لم ينو بالاولى طلاقا يقع ثنتان ولو قال لامرأته أنت بائن وفارق القاضي بينهما ثم قال كنت قلت لها أمس أنت بائن فانه يقع الاولى والثانية ولا يصدق في ابطال ما وقع القاضي * رجل قال لغيره اطلقت امرأتك فقال نعم بالهجاء أو قال بلى بالهجاء ولم يشكلم به يقع الطلاق * رجل قال لامرأته كل امرأه أتزوجها فهى طالق وأنت طالق

فهى طالق فتزوج امرأه طلق فتزوج بعد ذلك أخرى ولم يتزوج كذا في المحيط * ولو قال أول امرأه أتزوجها فهى طالق فتزوج امرأتين ثم امرأة لا يقع ولو تزوج امرأتين في عقد واحد ما نكحهما فاسدا تطلق التي نكحها صحيح ولو قال آخر امرأه أتزوجها فهى طالق فتزوج امرأه ثم امرأة لا يقع على الاخيرية حتى يموت الزوج واذا مات الزوج يقع الطلاق عليها من حين التزوج عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى لو دخل بها الزممه مهر ونصف نصف بالطلاق قبل الدخول ومهر بالدخول بناء على عقد فاسد وتعتد بثلاث حيض وعندهما يقع مقصورا على الحال وعليه مهر مثل وعليه اعادة الوفاة والطلاق عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف وجهه الله تعالى عليها اعادة الطلاق كذا في محيط السرخسي * قال في الجامع اذا قال الرجل آخر امرأه أتزوجها فهى طالق فتزوج عمره ثم تزوج زينب ثم طلق عمره قبل الدخول بها ثم تزوج عمره ثانيا ثم ماتت الحالف طلق زينب ولا تطلق عمره ولو نظر الى عشر نسوة وقال آخر امرأه أتزوجها منكن طالق فتزوج واحدة منهن ثم تزوج أخرى ثم طلق الاولى ثم تزوجها ثم مات فالطلاق واقع على التي تزوجها مرة دون التي تزوجها مرتين وهذه المسئلة والمسئلة الاولى سواء فيما اذا مات الزوج بعد تزوج الثانية وانما تفترقان فيما اذا لم يمت الزوج حتى تزوج العاشرة بان تزوج منسلا أربعة وفارقهن ثم تزوج أربعة أخرى وفارقهن ثم تزوج التاسعة ثم تزوج العاشرة فان العاشرة تطلق كما تزوجها مات الزوج أو لم يمت وفي المسئلة الاولى لو تزوج عشرة نسوة على التفاروق فالعاشرة لا تطلق ما لم يمت الزوج * ولو قال آخر تزوج أتزوجها فالتى أتزوج طالق فتزوج امرأه وطلقها ثم تزوج أخرى ثم تزوج التي طلقها ثانيا فان الزوج طلق التي تزوجها مرتين لا التي تزوجها مرة * كذلك لو نظر الى عشر نسوة وقال آخر تزوج أتزوجها منكن فالتى أتزوج طالق فتزوج واحدة وطلقها ثم تزوج أخرى ثم تزوج التي طلقها ثم مات الزوج طلق التي تزوجها مرتين ولو تزوج العاشرة لم تطلق العاشرة حتى يموت الزوج كذا في المحيط * ولو قال أول امرأه أتزوجها فهى طالق فأقر بعد اليمين بتزوج امرأه فادعت الطلاق وادعت انها الاولى فيقال قد تزوجت فلانة قبلك وصدقته فلانة أو كذبت لم يصدق في القضاء على التي أقرب نكاحها أو تزوجها معاينة وطالما تالاه أقر بوجود الشرط وهو الاولية في التزوج فكان مقرا بوقوع الطلاق والطلاق لا يقع الاعلى المنكوحه وقد ظهر نكاحها دون نكاح غيرها فكان مقرا بوقوع الطلاق عليها ظاهرا فاذا ادعى صرفه عنها الى غيرها لا يصدق في الصرف حتى لو أقام البيعة على ما ادعاه قبلت بيته وطلقت تلك دون المعروفة لانها هي الاولى وتطلق الاخرى أيضا لاقراءه على نفسه بجرمها ثم الاخرى ان صدقته فلها نصف المهر وان كذبت في النكاح فلا شئ لها وان صدقته المعروفة ان الجهولة كانت هي الاولى لا يقع على المعروفة في ظاهر الرواية

تطلق امرأته الساعة ولو قال غيبته به التعليق لا يصدق قضاء ولو قال كل امرأه أتزوجها فهى طالق وأنت ان نوى وقوع الطلاق عليها الحال يقع والا فلا كذا ذكر في المنتقى ولو قال فلانة التي أتزوجها غدا فهى طالق وأنت يقع الطلاق عليها الساعة ولا يقع على التي يتزوجها ولو قال المرأة التي أتزوجها غدا فهى طالق وأنت لا يقع الطلاق على امرأته حتى يتزوجها غدا الا ان ينوى ولو قال كل امرأه أتزوجها فهى ونسائي طوالق وقع الطلاق على نسائه الساعة ولو قال لامرأته أئين له هذه طالق هذه لامرأته أخرى طلقنا جميعا وكذا لو قال وهذه أوفهه كذا العتيق كذا ذكر في المنتقى * رجل قال لامرأته طالق ولم يسم وله امرأه معروفة طلق امرأته استحسانا فان قالى امرأه أخرى وايها غيبته لا يقبل قوله الا ان يقيم البيعة ولو قال لامرأته طالق وله امرأتان كلتا معروفتان كان له ان يصرف الطلاق الى أيتهما شاء * رجل قال لامرأته على ألف درهم وله امرأته معروفة فقال لى امرأه أخرى والدين لها كان القول قوله ولو قال امرأتى طالق

ولها على ألف درهم فالطلاق والدين المعروف ولا يصدق في الصرف الى غيرها وكذا لو بدأ بالمال فقال لا امرأتى على ألف درهم وهي طالق وكذا لو قال امرأتى طالق ثم قال لا امرأتى على ألف درهم ثم قال امرأتى أخرى وايضا عني صدق في المال ولا يصدق في الطلاق ولو كان له امرأتان لم يدخل بهما فقال امرأتى طالق امرأتى طالق باتت وان قال أردت واحدة منه لا يصدق وكذا لو قال امرأتى طالق وامرأتى طالق وكذلك العتيق ولو كان دخل بهما فقال امرأتى طالق امرأتى طالق كان له ان يوقع الطلاقين على احدهما * امرأتى قالت لزوجهما طلقني فقال فعلت طلقت فان قالت زدني فقال فعلت طلقت أخرى ولو قالت المرأة لزوجهما طلقني ثلاثا فقال فعلت طلقت ثلاثا ولو قال بحبيباتها أنت طالق أو قال فانت طالق تقع واحدة * رجل قال لا امرأتى نفسيك فقالنا حرام عليك أو قالت انا بان أو قالت انا خلية أو برة طلقت * كل لفظ يكون من الزوج طلاقا اذا أجابت المرأة بذلك يقع الطلاق (٤٣٣) * رجل قال لا امرأتى عمرة

ولو قال تزوجتها وفلانة في عقد واحدة وكذبت المرأة فالقول قوله ولا تطلق واحدة منهما ونكاح فلانة ان صدقته يثبت والافلا ولو قال ان كانت فلانة أول امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوجها فادعت الطلاق فقال تزوجت قبلها أخرى فالقول قوله مع عيने ولو قال لا امرأتين أول امرأة منك أتزوجها فهي طالق أو قال ان تزوجت احدا كما قبل صاحبها فهي طالق فتزوج احدا ما فادعت الطلاق فقال تزوجت الاخرى قبله لم يصدق الا بينة ولو قال تزوجتها في عقد فالقول قوله ولا ينفع الطلاق ولو قال ان تزوجت عمرة قبل زينب فهي طالق فتزوج عمرة فادعت الطلاق فقال تزوجت زينب قبلك فالقول قوله ولو قال ان تزوجت احدا كما قبل الاخرى فهي طالق فتزوج احداها * رجل قال لا امرأتى تزوجها فهي طالق فتزوج امرأتين ثم مات لم تطلق ولو قال آخر تزوج آخر تزوجت تزوجت في طالق والمثله بما لها طلقت كذا في محيط السير خدي * ولو تزوج امرأة ثم طلقها ثم تزوج أخرى ثم طلق ثم أضاف الطلاق الى الفعل الماضي فقال آخر امرأتى تزوجتها طالق ولائمة له طلقت التي تزوجها مرة * ولو قال آخر تزوجت تزوجت فالتى تزوجتها طالقت التي تزوجها مرتين كذا في شرح الجامع الكبير للحصري * رجل له امرأتان عمرة وزينب فقال عمرة طالق الساعة أو زينب طالق الساعة أو زينب طالق اذا دخلت لداري يقع الطلاق على احدهما حتى يدخل الدار فاذا دخل خير في ابقائه على أيهما شاء رجل قال لا امرأتى أنت طالق أولست برجل أو أنا غير رجل فهي طالق لانه رجل وهو كاذب في كلامه ولو قال أنت طالق أو أنا رجل كان صادقا ولم تطلق امرأتى كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال لا امرأتى أنت طالق ان دخلت هذه الدار لابل هذه المرأة الاخرى فاليمين على دخول الاولى فان دخلت الاولى الدار طلقنا وان دخلت الثانية لا تطلق واحدة منهما وان نوى الرجوع عن الشرط صحت فان دخلت الثانية طلقت الاولى ديانة وقضاء وان دخلت الاولى طلقت الاولى ديانة وقضاء أيضا وتطلق الثانية قضاء وكذا لو قال أنت طالق ان شئت لابل هذه فهو على مشيئة الاولى ولا يشترط مشيئتهما طلاقا فها حتى لو شاعت طلاقا لنفسها دون صاحبها طلقت هي خاصة ولو شاعت طلاقا صاحبها طلقت صاحبها خاصة ولو شاعت طلاقا جميعا طلقنا ولو قال عني صرف المشيئة الى الثانية دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء في حق التخفيف كذا في شرح الجامع الكبير للحصري * ولو قال أنت طالق ان دخلت لابل فلانة طالق الاخرى وطلقت حين تكلم واحدة دون طلاق الاولى فانه بقي معلقا بالدخول ولو أخر الشرط وقال أنت طالق لابل فلانة طالق ان دخلت ينعكس الحكم فيقع طلاق الاولى في الحال ويبقى طلاق الاخرى معلقا كذا في شرح لمحبص

طالق ثلاثا وقع الطلاق على التي أجابت ان كانت امرأتى وان لم تكن امرأتى بطل لانه أخرج الطلاق جوابا لكلام التي أجابت وان قال بوبت زينب طلقت زينب ولو قال يا زينب أنت طالق فلم يجبه أحد طلقت زينب ولو قال لا امرأتى ينظر اليها ويشير اليها يا زينب أنت طالق فاذا هي امرأتى له أخرى ما عمرة يقع الطلاق على عمرة تعتبر الاشارة وتسل التسمية * رجل قال لا امرأتى وقد دخل بها اذا طلقك فانت طالق ثم طلقها يقع عليها طلاقا وكذا لو قال ان طلقك أو متى طلقك أو متى ما طلقك وكذا لو قال كلما طلقك فانت طالق ثم طلقها واحدة يقع عليها طلاقان ولو قال كلما يقع عليك طلاق فانت طالق ثم طلقها واحدة طلقت ثلاثا * رجل قال لا امرأتى المدخول بها أنت طالق أنت طالق يقع عليها طلاقان ولا يصدق قضاء ان قال نويت بالثانية الخبر وكذا لو قال قد طلقك قد طلقك أو قال أنت طالق قد طلقك يقع طلاقان ولو قال أنت طالق فقال له رجل أو امرأة ماذا قلت فقال قد طلقنا أو قلت هي طالق يقع واحدة في القضاء وفيما بينه

بنت صبيح طالق وامرأتى عمرة بنت حفص ولائمة له لا تطلق امرأتى فان كان صبيح زوج أم امرأتى وكانت تنسب اليه وهي في حجره فقال ذلك وهو يعلم نسب امرأتى ولا يعلم طلقت امرأتى ولا يصدق قضاء وفيما بينه وبين الله تعالى لا يقع الطلاق ان كان يعرف نسبا وان كان لا يعرف يقع أيضا فيما بينه وبين الله تعالى وان نوى امرأتى في هذه الوجوه طلقت امرأتى في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى * رجل قال امرأتى الحبشية طالق وامرأتى ليست بحبشية لا يقع الطلاق ولو كان له امرأتى بصيرة فقال امرأتى هذه العياط طالق وأشار الى البصرة تطلق البصرة ولا تعتبر التسمية والصفة مع الاشارة * رجل له امرأتان عمرة وزينب فقال يا زينب فأجابت عمرة فقال أنت

وبين الله تعالى * رجل قال لامرأته أنت طالق عامة الطلاق أو جل الطلاق يقع طلاقاً ولو قال أنت طالق كل الطلاق يقع الثلاث ولو قال أنت طالق أكثر الطلاق ذكر في الأصل أنه يقع ثلاث ولو قال أقل الطلاق يقع واحدة ولو قال أنت طالق لأقليل ولا كثيراً اختلفت فيه الأقارب لاختلاف الروايات قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقع طلاقاً وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يقع واحدة وقال الفقيه أبو النصر محمد بن سلام رحمه الله تعالى يقع ثلاث والأظهر ما قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ولو قال أنت طالق عدداً ذكر ابن سماعة رحمه الله أنه يقع ثنتان ولو قال أنت طالق حتى يستكمل ثلاث تطليقات ذكر بشر بن الوليد رحمه الله تعالى أنه يقع ثلاث وإن نوى غيره لا يدين في القضاء ولو قال أنت طالق كل التطليقة طلقت واحدة ولو قال أنت طالق كل تطليقة طلقت ثلاثاً دخل بها أو لم يدخل بها وكذا لو قالت (٤٥٤) أنت طالق بعد كل تطليقة أو مع كل تطليقة أو قال أنت مع كل تطليقة طالق طلقت ثلاثاً ولو قال

لامرأته أنت طالق مع كل امرأة له وله أربع نسوة طلقن جميعاً فإن نوى في هذه المسائل بعض النساء وبعض الطلاق لا يصدق قضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولو قال أنت طالق ثلاثة انصاف تطليقة يقع ثنتان ولو قال ثلاثة انصاف تطليقتين يقع الثلاث ولو قال أنت طالق نصي تطليقة فهو واحدة ولو قال أنت طالق نصف تطليقة وثلت تطليقة وربيع تطليقة فهي ثلاث ولو قال نصف تطليقة وربعها وسدسها فهي واحدة * رجل قيل له إن فلاناً طلق امرأتك أو أعتق عبداً فقال نعم ما صنع أو بنسها منع اختلفوا فيه قال الشيخ الإمام الأجل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق فيهما رجل قال لغيره طلقت

الجامع الكبير * ولو قال إن دخلت هذه لابل هذه الدار أنت طالق لم تطلق حتى تدخل الدار الثانية بخلاف ما لو قال إن دخلت هذه الدار أنت طالق لابل هذه الدار فأنت طالق ما دخلت طلقت كذا في محيط السرخسي * ولو قال لامرأته أنت طالق إن دخل فلان هذه الدار لابل فلان فأنت طالق ما دخل طلقت ولو دخل لم تطلق إلا واحدة وإن عني رد الجزاء يكون على ما عني فإن دخل الثاني لم تطلق فيما بينه وبين الله تعالى وطلقت في القضاء وكذا لو قال أنت طالق إن دخلت هذه الدار لابل فلان ولو قال إن تزوجت فلانة فبى طالق لابل فلانة والثانية امرأته فانها لا تطاق الساعة لأن الكلام الثاني غير مستقل فتعاقى بالشرط كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري * ولو قال إن دخلت الدار فأنت طالق ثلاثاً لابل فلانة فدخلت الأولى الدار طلقت كل واحدة منهما ثلاثاً ولو قال في هذا المسئلة لابل فلانة طالق طالت الثانية في الحال واحدة وتعاقى الثلاث في حق الأولى ولو قال إن دخلت فانت حرام لابل فلانة طلقت كل واحدة طلاقاً بنا بدخول الأولى ولو قال لابل فلانة طالق طلقت الثانية في الحال رجعيًا والأولى عند الدخول بآئنا كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * في القدوري إذا قال لهما إن دخلت الدار أنت طالق وطالق وطالق لابل هذه فدخلت الأولى الدار طلقنا ثلاثاً ولو قال لامرأته أنت طالق واحدة لابل ثلاثاً إن دخلت الدار طلقت واحدة للحال ووقع طلاقاً عند دخول الدار إن كانت المرأة مدخولاً بها ولو قال لهما إن دخلت الدار فأنت طالق واحدة لابل ثلاثاً لم تطلق شيئاً حتى تدخل الدار وإذا دخلت الدار طلقت ثلاثاً سواء كانت مدخولاً بها أو لم تكن كذا في المحيط

(الفصل الرابع في الاستثناء) إذا قال لامرأته أنت طالق إن شاء الله تعالى متصلاً به لم يقع الطلاق وكذا إذا ماتت قبل قوله إن شاء الله تعالى كذا في الهداية بخلاف ما إذا مات الزوج بعد قوله أنت طالق قبل قوله إن شاء الله تعالى وهو يريد الاستثناء حيث يقع الطلاق وانما يعلم ذلك فيما إذا قال قبل الإيقاع أني أطلق امرأتى وأستثنى كذا في الكفاية * ولو قال أنت طالق الآن إن شاء الله تعالى وإن شاء الله فهو مثل إن شاء الله كذا في السراج الوهاج * ولو قال أنت طالق ما شاء الله كان وكذا لو قال أنت طالق إلا ما شاء الله لا يقع شيء كذا في فتاوى قاضيخان * إذا قال أنت طالق فيما شاء الله لم يقع الطلاق إذا كان متصلاً كذا في فتح القدير * ولو قال أنت طالق إن لم يشأ الله لم يقع الآن بوقته بان يقول اليوم فمضى اليوم تطلق بحكم البين كذا في العتبية * ولو قال لهما أنت طالق ما لم يشأ الله لا يقع شيء كذا في الاختيار شرح المختار * ولو قال لهما أنت طالق كيف شاء الله طلقت للحال كذا في محيط السرخسي * في المنتقى إذا قال لهما أنت طالق ثلاثاً إلا ما شاء الله أنها تطلق واحدة قال ثمة وأجعل الاستثناء على الأكثرو ذكر بعد ذلك مسائل أنت طالق

أمرأتك فقال أحسنت أو قال أسأت على وجه الإنكار لا يكون أجازة ولو قال أحسنت بوجهك الله حيث خصصتني ثلاثاً منها أو قال في اعتاق العبد أحسنت تقبل الله منك كان أجازة * رجل قال لامرأته أنت طالق بعدد شعرا بليس يقع واحدة ولو قال بعدد الشعر الذي على فرجك وقد كانت طالت وليس عليه شعر قال محمد رحمه الله تعالى لا يقع كذا لو قال بعدد الشعر الذي على ظهر كفي وقد طلى ولو قال بعدد الشعر الذي في بطن كفي فإنه يقع ويلغوز كذا الشعر لأن بطن الكف ليس موضع الشعر بخلاف ظهر الكف * رجل قال لامرأته ثلاث تطليقات عليك طلقت ثلاثاً ولو قال لامرأته أنت طالق واحدة فقالت المرأة خاوي هزار فقال الزوج هزار ولم ينوشها قالوا هذا إلى الوقوع أقرب * رجل قال لامرأته هزار طلاق يوبى كردم قالوا يقع الثلاث كأنه قال طلقك ثلاثاً بدفعة واحدة ولو قال هزار طلاق يوبى كيم وأراد به إيقاع الطلاق قالوا طلقت ثلاثاً ولو قال هزار طلاق دادمه استند لا يكون طلاقاً ولو قال لهما ترا سه طلاق يقع

الثلاث كآته قال أعطيتك ثلاث تطليقات وان قال لها من طلاق ترا دامت نوى الايقاع يقع وان نوى التفويض لا يقع وان لم ينو شيئا لا رواية فيه عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وينبغي ان يقع الطلاق وهو كذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قال اليك الطلاق فهو على التفويض في قولهم ولو قال لامرأته بعيب باز دامت ونوى به الطلاق يقع قال لها ثلاث تطليقات عليك ثلاثا وكذا لو قال لعبد العتاق عليك يعتق ولو قال لرجل عليك هذا العبد بالف فقال قبلت يكون بيعا ولو قال لها طلاقك على ذكر في الاصل على وجه الاستسهاد فقال ألا ترى أنه لو قال لله على طلاق امرأتى لا يلزمه شيء وهذه مسائل اختلفوا فيها رجل قال لامرأته طلاقك على واجب أو لازم أو ثابت أو فرض قال بعضهم يقع في الكل تطليقة (٤٥٥) رجعية ان كان دخل بها نوى أولم ينو وقال بعضهم لا يقع وان نوى وبعضهم ذكر وافية خلافا فافقوا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقع في الكل وعند محمد رحمه الله تعالى في قوله لازم يقع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ينوي في الكل وذكر

ثلاثا لا امشاء الله وانت طالق ثلاثا الا ان يشاء الله وذكر انه لا يقع الطلاق أصلا كذا في المحيط * ولو قال ان أحب الله أو رضى أو أراد أو قدر لا يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال أنت طالق بمشيئة الله أو بإرادته أو بحبته أو برضاه لا يقع لانه ابطال أو تعليق عما لا يوقف عليه كقوله ان شاء الله لان حرف الباء لا لصاق وفي التعليق الصاق الجزاء بالشروط وان أضافه الى العبد كان عليك منه فيقتصر على المجلس كقوله ان شاء فلان وان قال بامرأته أو بحكمه أو بقضائه أو بإذنه أو بعلمه أو بقدرته يقع في الحال سواء أضافه الى الله تعالى أو الى العبد لانه يراد به التخيير عرفا في مثله كقوله أنت طالق بحكم القاضي وان قال بحرف اللام يقع في الوجه كها سواء أضافه الى الله تعالى أو الى العبد وان ذكر بحرف في ان أضافه الى الله تعالى لا يقع في الوجه كلها الا في العلم فانه يقع الطلاق فيه للحال لانه يذكّر للعلم وهو واقع ولا يلزم القدرة لان المراد بالقدرة هنا التقدير في قدر شيئا وقد لا يقدر حتى لو أراد به حقيقة قدرة الله تعالى يقع في الحال وان أضافه الى العبد كان عليه كافي الاربع الاول تعليق في غيرها كذا في التبيين * ولو قال ان أعانني الله أو بمعونة الله يريد به الاستثناء فهو مستثنى فيما بينه وبين الله تعالى كذا في السراج الوهاج * وان علق الطلاق بمشيئة من لا يوقف على مشيئته نحو ان يقول ان شاء جبريل والملائكة أو الجن أو الشياطين فهو بمنزلة التعليق بمشيئة الله تعالى ولو جمع بين مشيئة الله وبين مشيئة العباد وقال ان شاء الله وشاء زيد فشاء زيد لم يقع الطلاق لانه علق بشرطين لم يعلم وجود أحدهما والعلق بشرطين لا ينزل عند وجود أحدهما كذا في البدائع * ولو قال لرجل طلق امرأتى ان شاء الله وشئت أو ماشاء الله وشئت وطلقة الخاطب لا يقع ولو قال له طلق امرأتى بمشأته الله وشئت فطلقةها على مال يجوز لان ههنا دخلت المشيئة على البذل لا على الطلاق فيلغى ذكر البذل ويبقى الامر بالطلاق مطلقا كذا في المحيط * واذا علق الطلاق بمشيئة الخاطب لم تطلق فكذا في النهر الفائق * رجل طلق امرأته ثلاثا وقال ان شاء الله وهو لا يدري أى شئ ان شاء الله لا يقع الطلاق كذا في التبيين والمزيد * وهو المختار لفتوى كذا في مختار الفتاوى * ولو قال أنت طالق الا أن يشاء فلان غير ذلك أو الا أن يريد فلان غير ذلك أو الا أن يحب فلان غير ذلك أو الا أن يرضى أو يهوى أو يرى فلان غير ذلك أو الا أن يبدو فلان غير ذلك ينزل الطلاق بعدم المشيئة أو غيرها من اخواتها من فلان في مجلس علم فلان والعبرة بالخبر دون الضمير بطونه حتى لو قال فلان شئت غير ذلك أو أردت غير ذلك لم يقع الطلاق وان لم يشأ ولم ير ذلك بقلبه ولو شاء بقلبه غير ذلك ولم يخبر بلسانه تطلق ولو استثنى بالآلا ان فعل نفسه بان قال أنت طالق الا أن أشاء غيره أو أريد غيره ينزل الطلاق بعدم ذلك في عمره لا بعدم في المجلس وكذا اخواتها وهي المحبة والرضا والهوى وغيرها مما ذكر في لومات قبل أن يشأ غيره طلقت آخر الحياة

طلقت وان قال عنت به الاخبار دين فيما بينه وبين الله تعالى وهل يدين في القضاء اختلفت الروايات فيه والصحيح انه يدين ولو قال نويت به الشتم دين فيما بينه وبين الله تعالى لا في القضاء ولو قال لها أنت مطلقة بالتخفيف أو قال أطاقتك نوى به الطلاق يقع والا فلا اذا قال لامرأته أعزتك طلاقك عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه اطلق كذا لو قال أقضت طلاقك وعن محمد رحمه الله تعالى انه لا يقع وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان واختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى في قوله رهنك طلاقك والصحيح انه لا يقع ولو قال خليت طلاقك أو قال خليت سبيل طلاقك أو قال تركت طلاقك ان نوى وقوع الطلاق يقع والا فلا ولو قال برئت من طلاقك اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يقع ولو قال أعزتك طلاقك لا يقع الطلاق ولو جمع بين منكوحته ورجل وقال أحد كذا طالق لا يقع الطلاق على امرأته في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يقع ولو جمع بين امرأته وأجنبية فقال طلقت احدا كما

طلعت امرأته ولو قال احدا كما طالق ولم ينوشب لا تطلق امرأته وعن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى انها تطلق ولو جمع بين امرأته وماله لم يحل للطلاق كالبيهة والحجر وقال احدا كما طالق طلعت امرأته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله تعالى عنهم اوقال محمد رحمه الله تعالى لا تطلق ولو جمع بين امرأته الحية والميتة وقال احدا كما طالق لا تطلق الحية ولو قال فلانة طالق ثلاثا وفلانته معها لامرأته أخرى طلقتا ثلاثا وكذا الوقال فلانة طالق ثلاثا ثم قال أشركت فلانة معها طاعت كل واحدة ثلاثا ولو قال لثلاثه الأربع يمكن تطلقه طلعت كل واحدة تطلقه وكذا الوقال يمكن تطلقه ثلاثا أو قال ثلاثا وأربع الا ان ينوي قسمة كل واحد بينهما فتطلق كل واحدة ثلاثا ولو قال يمكن خمس تطلقات يقع على كل واحدة طلاقان هكذا الى ثمانى تطلقات فان زاد على الثمان طلعت كل واحدة ثلاثا وكذا الوقال أشركتكن في تطلقه فهذا وما لو قال يمكن تطلقه (٤٥٦) سواء رجل قال كنت طلعت امرأتي أو كنت طلعت احدى نسائي أو قال كنت طلعت

امرأة لي يقال لها زينب أو كنت طلعت زينب وزينب للعال امرأته يقع الطلاق على امرأته للعال ولا يصدق في صرف الطلاق الى غيره اولا في الاستناد ولو قال طلعت أقول امرأته تزوجتها أو قال طلعت امرأته كانت لي أو قال كانت لي امرأته فاشهدوا انها طالق طلعت امرأته للحال في هذه المسائل الا ان يقر بطلاق ماض في نكاح ماض فنحو ان يقول كنت طلعت امرأته كانت لي أو قال كانت لي امرأته فطلعتا أو قال كنت طلعت أول امرأته تزوجتها أو قال كنت طلعت امرأته كانت لي يقال لها زينب أو قال كنت طلعت امرأته تزوجتها لا يقع الطلاق على التي تكون في نكاحه في هذه المسائل اذا قال نيت غيرها رجل قال لامرأته أنت طالق كل سنة ثلاثا يقع الثلاث من ساعته وكذا الوقال لامرأته

لحقق العدم ولا تترث غير المدخولة وان فرغ من العدة كذا في شرح التلخيص الجامع الكبير * قال المعلى قال محمد رحمه الله تعالى اذا قال لامرأته أنت طالق لولا دخولك الدار أو أنت طالق لولا مهرك أو أنت طالق لولا شرفك فهذا كله استثناء ولا يقع الطلاق وكذا الوقال لولا الله كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * في مجموع النوازل لو قال لها أنت طالق لولا بولك أو لولا حسنتك أو لولا جالك أو لولا اني أحبك لا تطلق والكل استثناء كذا في الخلاصة * التعليق بمشئته الله تعالى اعدام وإبطال عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو تعليق بشرط الا أن الشرط لا يوقف عليه فلا يقع كالمعلق بمشئته غائب ولهذا شرط أن يكون متصلا كسائر الشروط وقيل الخلاف بالعكس بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وغمرة الخلاف تظهر في مواضع منها اذا قدم الشرط ولم يأت بالفاء في الجواب بان قال ان شاء الله تعالى أنت طالق فعندهما لا يقع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يقع وكذا الوقال ان شاء الله وأنت طالق أو قال كنت طلعتك أمس ان شاء الله لا يقع عندهما ويقع عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ومنها اذا جمع بين يمينين بان قال أنت طالق ان دخلت الدار وعبدى حران كبرت زيدا ان شاء الله تعالى ينصرف الى الجملة الثانية عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندهما ما ينصرف الى الكل ولودخله في الايقاعين بان قال أنت طالق وعبدى حران شاء الله ينصرف الى الكل بالاجماع ومنها انه اذا حلف انه لا يحلف بالطلاق أو باليمين يحلف بذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى للشرط وعندهما لا يحلف كذا في التبيين * ذكر في إيمان الجامع أن ان شاء الله تعالى ينصرف الى اليمينين في ظاهر الرواية كذا في غاية السروجي * ولو قال ان شاء الله فأنت طالق لا تطلق في قولهم ولو قدم الطلاق فقال أنت طالق وان شاء الله أو أنت طالق فان شاء الله لم يكن مستثنا كذا في السراج الوهاج * ولو قال أنت طالق ان شاء الله ان دخلت الدار لا يقع الطلاق بدخول الدار والاستثناء فاصل هكذا في الوجيز للكردي ولو قال أنت طالق ان شاء الله أنت طالق فلا استثناء ينصرف الى الاول ويقع الثاني عندنا وكذا الوقال أنت طالق ثلاثا ان شاء الله أنت طالق وقعت واحدة في الحال كذا في البحر الرائق * ولو قال أنت طالق واحدة ان شاء الله وأنت طالق ثنتين ان لم يشاء الله فالواحدة لا يقع شيء كذا في فتاوى قاضيخان * وفي النوازل اذا قال لامرأته أنت طالق اليوم واحدة ان شاء الله وان لم يشأ الله فننتين قضى اليوم ولم يطلقها وقع ثنتان وان طلقها واحدة قبل مضي اليوم لا يقع عليها الا تلك الواحدة كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق ان شاء الله لا بل هذه فلا استثناء عليها ولا مشيئة للآخرى لانه جعل رجوعا عنه كانه قال أنت طالق ان شاء الله لا بل هذه طالق ان شاء الله فان نوى الرجوع عن الشرط وهو المشيئة صحت نيته لانه محتمل كلامه وفيه تغليظ عليه كذا في شرح الجامع الصغير للعصيري

يوم الخميس أنت طالق يوم الخميس أو قال أنت طالق في يوم الخميس يقع الطلاق عليه الحال * رجل قال لامرأته بالفارسية * وان اكرامسال زن خواهم فهي طالق فتزوج امرأته قبل ان يلاخ ذى الحجة من هذه السنة طلعت * رجل طلق امرأته ثم قال لها في العدة قد طلعتك أو قال بالفارسية ترا طلاق دادم يقع تطلقه أخرى ولو قال كنت طلعتك أو قال بالفارسية طلاق دادم ترا يقع أخرى * رجل قال لامرأته أنت طالق اولا لا يقع الطلاق في قولهم ولو قال أنت طالق ثلاثا اولا او قال أنت طالق واحدة اولا او قال لا شيء يقع واحدة في قول محمد وأبي يوسف الاول ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى وقال لا يقع شيء ولو قال أنت طالق أو لا شيء روى أبو سليمان رحمه الله تعالى انه لا يقع ولم يذكرفيه خلافا وذكر في رواية أبي حفص ان علي قول محمد رحمه الله تعالى يقع واحدة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يقع ثم امرأته قالت لزوجها امرأتي طلاق فقال الزوج دادم كبير أو قال كبره كبر أو قال دادم دادم أو قال كبره باداختلف المشايخ فيه والعصيري انه

انه لا يقع الطلاق في قولهم
وذكر الكرخی رحمه الله
تعالى انه على هذا الخلاف
أيضا ولو قال والله ما أنت
لی بامرأة أو قال على حجة ان
كنت لی بامرأة أو قال
ما كنت لی بامرأة أو قال لم
أكن تزوجتك لا يقع
الطلاق وان نوى * رجل
قال كل امرأة لی طالق أو
قال امرأة لی طالق لا تدخل
فیه المعدة عن البائن ولو
قال لها أنت طالق يقع
وكذا لو قال للمختلعة این زن
من بسه طلاق يقع الثلاث
* رجل أضاف الطلاق الى
بعض المرأة ان أضاف الى
جزء شائع نحو أن يقول
منك طالق أو نكك طالق أو
ربك طالق أو جزء من ألف
جزء فمك يقع الطلاق وكذا
لو أضاف الى بعض جامع
نحو أن يقول رأسك طالق
أو فركك طالق أو رقبك
طالق أو وجهك أو روحك
طالق أو جسمك يقع

(٥٨ - فتاوى اول) الطلاق ولو قال دمك طالق فيه روايتان ولو قال بطنك أو ظهرك قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق وإن أضاف الى جزء معين غير جامع نحو أن يقول شعرك طالق أو صدرك أو فخذك أو رجلك أو يديك أو ذبرك وما أشبه ذلك لا يقع الطلاق ولو قال هذا الرأس طالق وأشار الى رأس امرأته الصحيح أنه يقع كالقوله رأسك وهذا طالق ولهذا لو قال لغيره بعث منك هذا الرأس ألف درهم وأشار الى رأس عبده فقال المشتري قبلت جازا لبيع رجل قال لغيره أخبر امرأتى بطلاقها أو بشرها بطلاقها أو اعمل اليها طلاقا أو أخبرها أنها طالق أو قل لها أنها طالق طاعتك لئلا يتوقف على وصول الخبر اليها ولا على قول المأمور بذلك ولو قال قل لها أنت طالق لا يقع الطلاق ما لم يقل لها المأمور بذلك ولو قال اكتب لها طلاقا ينبغي أن يقع الطلاق لئلا يوجب طلاقا لغيرها ولو قال اكتب الى امرأتى أنها طالق رجل قال لا امرأته أنت طالق مثل نسخة دائق يقع واحدة ولو قال مثل نسخة دائق ونصف

تطلقتهن فهو ثنتان ولو طلقها واحدة ثم راجعهما ثم قال جعلت تلك التطليقة بائنة لا تصير بائنة لأنه لا يملك إبطال الرجعة ولو قال لها بعد الدخول إذا طلقك واحدة فهو بائن أو هي ثلاث فطلقها واحدة فانه يملك الرجعة ولا يكون بائنا ولا ثلاثا لأنه قدم القول قبل نزول الطلاق ولو قال لها إذا دخلت الدار فانت طالق ثم قال جعلت هذه التطليقة بائنة أو قال جعلتها ثلاثا قال هذه المقالة قبل دخول الدار لا تنزيم هذه المقالة لأن التطليقة لم تقع عليها إذا قال لامرأته به. بدخول ترايك طلاق ترايك طلاق يقع الثلاث كما لو قال لها بالعربية أنت طالق أنت طالق أنت طالق فانه يقع الثلاث ولو قال لامرأته ترا طلاق أو قال دامت طلاق ونوى الثلاث صحت نيته رجل قال لامرأته ترا تلغ فهد خمسة ألفاظ أحدها هذه والثانية ترا طلاع والثالثة ترا تلغ والرابعة ترا طلال والخامسة ترا تلغ ونقل عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انه يميز بين العالم والجاهل فقال إذا كان عالما لا يقع (٤٥٩) وان كان جاهلا يقع ثم رجع وقال يقع الطلاق في هذه المسائل كلها

ولا يفرق بين العالم والجاهل لان العوام يزعمون الكل طلاقا ولا يميزون ومن الناس من لا يحسن الكلام وقد يقصد الطلاق ويحجر على لسانه ذلك في الغضب والخصومة قيل له فان كان الرجل عربيا قال وان كان عربيا فكذلك لان من العرب من يكرر الكاف مكان القاف فان قال نهدت ذلك كما لا يقع الطلاق لا يصدق قضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى الآن يشهد قبل التلفظ فيقول للشهود ان امرأتي تطلب مني الطلاق وأنا لا أريد فانا أتلفظ بهذا قطعاً لخصومتها ثم يلفظ بذلك ويسمع الشهود ذلك فان شهدوا بذلك عند القاضي فحينئذ لا يقضى القاضي بالطلاق وعن الشيخ الإمام هذا قال استفتيت عن تركي قال لامرأته ترا تلغ وفي التركية يقال

يستثنى شيئا وطلقت ثلاثا كذا في المحيط * قال لها أنت طالق أربعا واحدة قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يقع ثلاث وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يقع ثنتان والاول اصح كذا في الحاوي * ولو قال لامرأته انت طالق أربعا الثلاث يقع واحدة أو خمسة الا واحدة يقع الثلاث كذا في فتح القدير * ولو قال خسا الا ثلاثا يقع ثنتان كذا في العناية * وإذا قال انت طالق عشرة انما تقع واحدة وإذا قال الاثنتي عشرة يقع اثنتان وإذا قال الا سبعة يقع ثلاث وكذلك لو قال الاستأ أو خسا أو أربعا أو ثلاثا أو ثنتين أو واحدة يقع ثلاث كذا في البدائع * ولو قال أنت طالق ثلاثا الا اثنتين الا واحدة يقع ثنتان كذا في الظهيرية * ولو قال أنت طالق ثلاثا الا ثلاثا الا واحدة وقعت واحدة لأنه يجعل كل استثناء مما يليه فاذا استثنى الواحدة من الثلاث بقي ثنتان يستثنى من الثلاث فتبقى واحدة كذا في الجوهرة النيرة * وإذا قال انت طالق عشرة الاتساعا الاثنتي فاستثنى ثمانين تسع تبقى واحدة استثناءها من العشر فكأنه قال انت طالق تسعة طلق ثلاثا وان قال عشر الاتساعا الواحدة فاستثنى واحدة من التسع يبقى ثمان استثناءها من العشر يبقى اثنتان كذا في السراج الوهاج * عن ابن سماعة فحين قال لها انت طالق أربعا الا ثلاثا الا اثنتين قال يقع الثلاث كأنه قال انت طالق أربعا الا واحدة كذا في الحاوي * ولو قال انت طالق ثلاثا الا واحدة الا واحدة يقع ثنتان والاستثناء الاخير باطل كذا في غاية السروجي * ان قال ثلاثا الا ثلاثا الا اثنتين الا واحدة يقع واحدة ولو قال عشر الاتساعا الا سبعة يبقى ثنتان كذا في الاختيار شرح المختار * ولو قال لامرأته انت طالق ثلاثا غير ثلاث غير ثنتين قال محمد رحمه الله تعالى يقع ثنتان كذا في فساوي قاضيان * في الخاتمة رجل قال لامرأته أنت طالق أبدأ ما خلا اليوم طلقك للحال كأنه قال أنت طالق تطليقة لا تقع عليك اليوم كذا في التارخية * ولو قال أنت طالق ثلاثا لا غير واحدة فاستثنى ثنتان كذا في العناية * ولو قال لامرأته انت طالق ان كلمت فلانا الآن يقدم فلان ينزل الطلاق بكلامها قبل قدوم فلان قدم فلان أو لم يقدم ولا ينزل بكلامها بعد قدومه ولو قال لها أنت طالق الآن يقدم فلان ينزل الطلاق بقوت قدوم فلان في امرأته حتى مات ينزل الطلاق في آخر أجزائه حياته وان قدم فلان لم تطلق كذا في شرح المنص الجامع الكبير * وإذا قال لامرأته أنت طالق ثلاثا الا واحدة غدا أو قال الا واحدة ان كلمت فلانا لا يقع شيء قبل مجيء الغد والكلام وعند الكلام ومجيء الغد يقع ثنتان * رجل حلف بطلاق امرأته ان لا يكلم فلانا الا ناسيا فكلما ناسيا ثم كلمها فلانا لم يكرها لان كلمة الآن لا غاية رجل قال لغيره لا جيتك الى عشرة أيام الا ان أموت ونوى بقلبه ان لم يمت أبدأ فان كانت عيने بالله

للطحال تلاق وقال الزوج أريد الطحال وما أردت به الطلاق فقلت يقع الطلاق ولا يصدق في إقضاء لان هذا مما يجري على لسان الناس خصوصا في الغضب والخصومة فيكون الطلاق واقعا ظاهرا ولا يصدق قضاء * رجل طلق امرأته أو أعتق عبده أو دبر بالعربية وهو لا يعلم ان كان يعلم ان هذا يقع الطلاق والعناق ولكن لا يعرف معنى اللفظ يقع الطلاق والعناق ويصح التدبير وان كان لا يعرف معنى اللفظ وان كان لا يعلم ان هذا طلاق أو عناق الا ان الرجل لقن أن يقول طلقك امرأتي أو امرأتي طالق فقال ذلك فكذلك الجواب يقع الطلاق والعناق وان باع بالعربية وهو لا يعرف معنى اللفظ لا يصح البيع والشراء وان لقنت المرأة أن تقول أبرأت زوجي عن المهر فقالت ذلك لا يبرأ الزوج عن المهر وسأني جنس هذا في فصل الخلع ان شاء الله تعالى ولو قال لامرأته أنت طالق ان شاء الله وهو لا يعرف معنى قوله ان شاء الله لا يقع الطلاق لان الطلاق مع الاستثناء باطل وعلم المروجه في سواه قالوا هذا كسكوت البكر لم يجعل رضائهم ولا يفرق بين العلم والجهل

وبين الله تعالى وفي القضاء
تقع أخرى * رجل قال
لامرأته أنت طالق أكثر من
واحدة وأقل من نتيب قال
الشيخ الامام هذا القياس ان
يقع ثنتان لكن ذكرفي
اختلاف العلماء انه يقع
الثلاث * رجل قال احدى
امرأتى طالق وليس له الا
مرأة واحدة طلقت امرأته
* رجل قال لامرأته أنت
طالق أنت طالق أنت طالق
وقال عنيت بالاولى الطلاق
وبالثانية والثالثة افهامها
صدق ديانة وفي القضاء
طلقت ثلاثا * رجل قال
لامرأته أنت طالق وقال
عنيت به الطلاق عن الوثاق
صدق ديانة لقضاء ولو قال
ما عنيت به الطلاق عن
النكاح لا يصدق أصلا
وان صدقته المرأة في ذلك
لا يلتفت الى تصديقها ولو
قال أنت طالق من عمل
كذا طلقت قضاء * رجل
قال له غدره لك امرأه غير

هذه فأجاب وقال كل امرأة على طالق ذكر في النوازل أنه لا تطلق امرأته امرأة قالت لزوجها أتريد أن أطلق نفسي فقال الزوج نعم فقالت المرأة طلقت نفسي قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى قوله نعم يحتمل الرديعي طلق أن استطاعت ويحتمل التفويض فأى شئ نوى صحته نيته وكذا لو قال رجل لغيره أتريد أن أطلق امرأتك فقال خواهم أو قال هلا يد فهو على هذين الوجهين * رجل قال لغيره خواهي تازنت واطلاق كيم فقال الزوج خواهم فقال الرجل دادمش سه طلاق قال بعض المشايخ لا يقع شئ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وجعل هذا بمنزلة ما لو قال لامرأته طلق نفسك فقالت طلقت نفسي ثلاثا لا يقع شئ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال ذلك الرجل دادمش طلاق يقع واحدة وانما يصح هذا الجواب إذا أراد الزوج تفويض الطلاق إليه أما إذا أراد به الدلاء يقع الطلاق * رجل عرف أنه كان مجنوناً فالتق طلاقاً له امرأته طلاقاً بالمرحة فقال الزوج أصابني الجنون ولا يعرف ذلك إلا بقوله كان القول قوله وطلاق المعلوم غير واقع كطلاق المجنون

وتسكوا في الفاصل بين المعنوي والمجنون قالوا المجنون من لا يستقيم كلامه وافتعاله الا نادرا والعقل ضمه والمعنوي من يحتل كلامه وافتعاله فيكون ذلك غالبا وهذا الباب كان اسواء وقال بعضهم المجنون من يفعل الافعال القبيحة عن قصد والعقل من يفعل ما يفعله المجانين في الاحياء لكن لا عن قصد وانما يفعل عن ظن الصلاح والمعنوي من يفعل ما يفعله المجانين في الاحياء لكن عن قصد يفعل ذلك مع ظهور وجه الفساد * رجل طلق امرأته وهو صاحب برسام فلما صح قال قد طلقت امرأتى ثم قال انى كنت اظن ان الطلاق في تلك الحالة كان واقعا قال مشايخنا رحمهم الله تعالى حين ما اقر بالطلاق ان ردته الى حالة البرسام وقال قد طلقت امرأتى في حالة البرسام فالطلاق غير واقع وان لم يرد الى حالة البرسام فهو اخذ بذلك قضاء وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى كذلك اذا لم يكن اقراره بذلك في حال مذكورة الطلاق * رجل قال لامرأته انت طالق كل يوم مرة (٤٦٣) وكل يومين مرتين يقع عليها في اليوم الاول واحدة وفي اليوم الثاني ثلاث ان كان الطلاق يزيد على الثلاث * رجل قال لامرأته طلقتك آخر تطليقات ذكر في المتن انها تطلق ثلاثا ولو قال انت طالق آخر التطليقات لا يقع الا واحدة * رجل قال لامرأته انت طالق الى سنة يقع الطلاق بعد سنة في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * رجل قال لامرأته في حال مذكورة الطلاق هزرا طلاق بذممت در كردم طلقت ثلاثا ولو قال ما نويت به ايقاع الطلاق كان القول قوله مع عينه * رجل وقعت الخصومة بشه وبين امرأته فقالت المرأة ضع ثلاث تطليقات ههنا وههنا ثلاث قصبات صغار ما يكون للحائض الا غزل فبان الرجل باصبع رجله واحدة وقال ههنا طلاقك ثم وثم حتى نخاها عن اما كنتم قال ادفعه الى الحائض لينسجه في ثوبك قالوا ينبغي

(الباب الخامس في طلاق المريض)

قال البخاري الرجل اذا طلق امرأته طلاقا رجعيا في حال صحته أو في حال مرضه برضاها أو بغير رضاها ثم مات وهي في العدة فانهم ما يورثان بالاجماع وكذا اذا كانت المرأة كاذبة أو مملوكة وقت الطلاق فاسلمت في العدة أو اعتقت في العدة فانهم يورثون كذا في السراج الوهاج * ولو طلقها طلاقا بائنا أو ثلثا ثم مات وهي في العدة فكذلك عندنا يورث ولو انقضت عدتها ثم مات لم يورث وهذا اذا طلقها من غير سؤالها فأما اذا طلقها بسؤالها فلا ميراث لها كذا في المحيط * ولو أكرهت على سؤال طلاقها ثم كذا في معراج الدراية * ويعتبر وجود الاهلية ههنا وقت الطلاق ودوامها الى وقت الموت كذا في البدائع * في المبسوط لو كانت المرأة أمة أو كذا في ما بيننا في مرضه ثم اعتقت الأمة وأسلمت الكاذبة فلا ميراث لها كذا في شرح الجامع الكبير العصري * ولو طلق المريض امرأته ثلاثا ثم ارتدت ثم أسلمت ثم مات الزوج وهي معتدة لا يورث كذا في محيط السرخسي * واذا ارتد الرجل والعباد بالله تعالى فقتل أو لحق بدار الحرب أو مات في دار الاسلام على الرقة ورثته امرأته وان ارتدت المرأة ثم ماتت أو لحقت بدار الحرب ان كانت الرقة في الصحة لا يرثها الزوج وان كانت في المرض ورثها زوجها استحسننا وان ارتد ما عايناهم أسلم أحدهما ثم مات أحدهما ان مات المسلم منه حال يرثه المرتد وان مات المرتدان كان الذي مات مرتدا هو الزوج ورثته المسلمة وان كانت المرتدة قد ماتت فان كانت ردتها في المرض ورثها الزوج المسلم وان كانت في الصحة لم يرث كذا في فتاوى قاضيان * اذا جامعها ابن المريض مكرهة لم يورث قال في الاصل الآن يكون الاب امر الابن بذلك فينتقل فعل الابن الى الاب في حق الفرقة كأنه بائنه بنفسه فصير فارا كذا في المحيط * ولو طلق المريض امرأته ثلاثا ثم جامعها ابنه أو قبلها بشهوة ورثت كذا في محيط السرخسي * ولو طلقها ثلاثا وهو مريض ثم قبلت ابن زوجها ثم مات وهي في العدة لم يرث كذا في فتاوى قاضيان * واذا طلقها بائنا في مرضه ثم صبح ثم مات لا يورث كذا في النهاية * وان قالت طلقني الرجعة فطلقها ثلاثا أو واحدة بائنة ورثته كذا في غايه السروجي * واذا قال لها في مرضه امرأتي يدك واخترتي فاخترت نفسها أو قال لها طلق نفسك ثلاثا ففعلت أو اختلعت من زوجها ثم مات الزوج وهي في العدة لا يورث كذا في البدائع * واذا طلق نفسه ثلاثا فأجاز يورث لان المبطل لا يورث اجازته كذا في التبيين * قالوا فمن طلق زوجته في مرضه ودأب به المرض أكثر من سنتين فمات ثم جاءت بولد بعد موته لا قبل من سنته أشهر انه لاميراث لها في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في البدائع * انما يشبث حكم الفرار اذا تعلق حقه بها بماله وانما يتعلق به بمرض يخاف منه الهلاك غالبا

كان الطلاق يزيد على الثلاث * رجل قال لامرأته طلقتك آخر تطليقات ذكر في المتن انها تطلق ثلاثا ولو قال انت طالق آخر التطليقات لا يقع الا واحدة * رجل قال لامرأته انت طالق الى سنة يقع الطلاق بعد سنة في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * رجل قال لامرأته في حال مذكورة الطلاق هزرا طلاق بذممت در كردم طلقت ثلاثا ولو قال ما نويت به ايقاع الطلاق كان القول قوله مع عينه * رجل وقعت الخصومة بشه وبين امرأته فقالت المرأة ضع ثلاث تطليقات ههنا وههنا ثلاث قصبات صغار ما يكون للحائض الا غزل فبان الرجل باصبع رجله واحدة وقال ههنا طلاقك ثم وثم حتى نخاها عن اما كنتم قال ادفعه الى الحائض لينسجه في ثوبك قالوا ينبغي

ان لا تطلق امرأته لانه جعل القصب طلاقا * رجل قال لنساء العالم أو نساء الدنيا طواقي لا تطلق امرأته ولو قال نساء هذه البلدة أو هذه القرية طواقي وفيها امرأته طلقت وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى لو قال نساء بغداد طواقي وفيها امرأته لا تطلق وعن محمد رحمه الله تعالى طواقي * رجل قال لامرأته انت طالق في قول الفقهاء أو في قول المسلمين أو في القرآن أو في قول فلان القاضي أو فلان المفتي طلقت قضاء ولا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى ما لم ينو * رجل طلق امرأته واحدة أو ثنتين فندى ولا يدرى أنه طلقها واحدة أو ثنتين أو ثلاثا فقال وى من انشأ يد تاروى ديكري نه نبيند ثم زعم انه يحل ان يتزوجها قال لا يصدق قضاء * رجل قيل له اين فلانة زن تو هست فقال هست فتزوجها قال هست فتزوجها قال لا يصدق قضاء * رجل قال لامرأته قولى انما طالق لا يقع ما لم يقل ولو قال لغيره قل لها انما طالق طلقت للعالم * رجل قال

لامرأته أنت منى ثلاثان نوى الطلاق طلقت ثلاثا وان قال لم أو الطلاق ان كان ذلك في حال مذاكرة الطلاق لم يصدق قضاء وان لم يكن في حال مذاكرة الطلاق قالوا نحن نرى ان لا يصدق قضاء امرأة قالت لزوجه طلقتي فأشار إليها بثلاثة أصابع ونوى به ثلاث تطليقات لا تطلق ما لم يتلفظه. وذكر في كتاب الطلاق اذا قال لامرأته أنت طالق وأشار إليها بثلاث أصابع ونوى به الثلاث ولم يذكر بلسانه فانها تطلق واحدة. * رجل رأى شخصا وظن انها عمرة فقال يا عمرة أنت طالق ولم يشر الى هذا الشخص فاذا الشخص غير عمرة وامرأته عمرة تطلق امرأته لان المعبر عند عدم الإشارة هو الاسم وقد وجد. * رجل قال لامرأته جه طلاق كرده جه في لا تطلق امرأته ولو قيل لرجل اطلقت امرأتك فقال عدها مطلقه او احسبها مطلقه لا تطلق امرأته امرأة قالت لزوجه طلقتي فقال لست لي بامرأة قالوا هذا جواب يقع به الطلاق ولا يحتاج الى النية امرأة قالت لزوجه طلقتي فقال لها أنت واحدة طلقت واحدة. (٤٦٣) * رجل طلق امرأته واحدة أو

ثنتين فدخلت عليهما أم امرأته فقالت طلقتها ولم تحفظ حق أيها وعانت به في ذلك فقال الزوج هي ثانية أو قال الزوج هذه ثالثة يقع أخرى ولو عانت به ولم تذكر الطلاق فقال الزوج هذه المقالة لا تقع الزيادة الا بالنية * رجل قال لامرأته أنت طالق ونوى به الطلاق يقع الطلاق ولو قال أنت طالق لا يقع شيء وان نوى لان حذف آخر الكلام معتاد في العرب وقال الفقيه أبو القاسم رحمه الله تعالى لو أن عجمي قال ذلك بالقارسية وحذف الحرف الآخر لا يقع وان نوى لانه غير معتاد في العجم ولهذا قالوا لو قال لعبد له نواز ولم يذكر الذال لا يقع وان نوى وقال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى لا فرق بين العربية والفارسية اذا نوى صحت نيته وهذا كله اذا قال أنت

بأن يكون صاحب فراش وهو الذي لا يقوم بحوائج البيت كما يعتاده الاصحاب وان كان يقع مدعى القيام بتكليف والذي يقضى حوائج البيت وهو يشتكى لا يكون فارا لان الانسان قلبا يتخلوعه والصحيح أن من عجز عن قضاء حوائج خارج البيت فهو مريض وان أمكنه القيام به في البيت اذ ليس كل مريض يعجز عن القيام به في البيت كالقيام بالبول والغائط كذا في التبيين. والمرأه اذا كانت مريضة بحيث لا يمكنها القيام للصعود على السطح كانت مريضة والا فلا وقد ثبت حكم القرار بما هو في معنى المرض في نوحه الهلاك الغالب فان كان الغالب من حاله السلامة كان كالصحيح ولا يكون فارا فان كان محصورا أو في صف القتال أو نازلا في مسببة أو راكب سفينة أو محبوسا بقود أو رجم فهو سليم البدن عيانا والغالب من حاله السلامة اذا لحسن لدفع بأس العدو وكذا المنعة وقد يتخلص عن الحبس والمسببة بنوع من الحيل وان خرج للبارزة أو قدم ليقتل في قتل مستحق عليه أو انه كسرت السفينة فبقى على لوح أو بقي في فم سبع فالغالب منه الهلاك فيحقق منه القرار والمقعد المفلوج مادام يزداد ماله كل مريض فان صار قديما ولم يزد فهو كالصحيح في الطلاق وغيره كذا في الكافي. وكذلك المدقوق على هذا وبه أخذ بعض المشايخ وبه كان يفتي الصدر الكبير برهان الأئمة والصدور الشهيد حسام الأئمة كذا في المحيط. صاحب السبل اذا طلق به ذلك فهو في حكم الصحيح الا اذا تغير حاله من ذلك التغير فيكون حال التغير من مرض الموت وكذا الزمن وبأس الشئ كذا في البدائع. * فسرأحبا بنا التطاول بالسنة فاذا بقي على هذه العلة سنة فتصرفه بعد سنة كصرفه حال صحته كذا في التمرناشي. صاحب الجرح والوجع الذي لم يجعله صاحب فراش فهو كالصحيح كذا في فتاوى قاضيان. * ولو أعيد المخرج للقتل الى الحبس أو رجع المبرز بعد المبرز الى الصف صار في حكم الصحيح كالمرضى اذا برأ من مرضه كذا في البدائع. * ولو كان الزوج مكرها في الطلاق فان كان بوعد تلف لا يصير فارا وان كان بحبس أو قيد يصير فارا كذا في العتايية. * واذا طلقها في مرضه ثلاثا ثم قتل أو مات بغير ذلك المرض غير انه لم يصح فلها الارث كذا في الكافي. * ولو طلقها في مرضه ثم قتله لم ترث لانه لا ميراث للقاتل كذا في محيط السرخسي. * المرأة كالرجل حتى لو باشرت بسبب الفراق من خيار البلوغ والعتي وتمكن ابن الزوج والارتداد ونحو ذلك بعد ما حصل لها ما ذكرنا من المرض وغيره بمنزلة الزوج لكونها فارة والحامل لا تكون فارة الا اذا جاءها الطلق كذا في التبيين. * ولو فرق بين المريضة وزوجها لعنة بأن كان الزوج غنيا فأجل سنة فلم يصل إليها فخرت وهي مريضة فاخترت نفسها ثم ماتت في العدة أو لجب بأن طلق امرأته طلاقا ثابعا. * وما دخل بها ثم حب قترز جه في العدة فعملت بذلك وهي مريضة فاخترت نفسها ثم ماتت في العدة لم يرث الزوج في المسنتين كذا في شرح المحييص الجامع الكبير. * واذا قذفها

طال لا يكسر اللام وان قال بكسر اللام يقع الطلاق وان لم ينو ويكون الاعراب قائما مقام الحرف هذا اذا لم يكن في حال مذاكرة الطلاق ولا في حال الغضب وان كان ذلك في حال مذاكرة الطلاق أو في حالة الغضب يقع الطلاق وان لم ينو. * ولو قال انت طواستك أو أخذ انسان فقه لا يقع الطلاق وان نوى لان العادة ما جرت بحذف حرفين من الكلام. * ولو قالت المرأة لزوجه طلقتي فقال دأيم ان كان ذلك في موضع يكون ذلك عرفهم يقع الطلاق. * امرأة قالت لزوجه كذا لا تطلقني فقال الزوج توخو سرنا بى طلاق كرده قالوا ان نوى الطلاق يقع والا فلا قال مولانا رضي الله تعالى عنه وينبغي ان يقع الطلاق على كل حال لان معنى كلامه أنت بجميع أجزائك مطلقه. * ولو قال ذلك يقع الطلاق وان لم ينو كما لو قال أنت مطلقه. * رجل أراد ان يقول لامرأته أنت طالق ثلاثا فقل أنت طالق اخذ انسان فقه او مات يقع واحدة ولو قال انت طالق ثلاثا وماتت المرأة بعد قوله انت طالق قبل قوله ثلاثا لا يقع شيء. * وكذا لو قال انت طالق واحدة فصادفها

قوله أنت طالق وهي حية وصادقها قوله واحدة وهي ميتة لا يقع شيء * رجل قال لامرأته وهبت لك تطليقتك يكون نفريضان طلقت نفسها في المجلس يقع والافلا بخلاف قوله وهبت لك طلاقك فانه يقع الطلاق وقد ذكرنا اذا اراد الرجل ان يطلق امرأته فقالت المرأة هب لي طالق فقال وهبت يريد به ترك الطلاق والاعراض عنه فهي امرأته * رجل قال لامرأته أنت طالق وانا بالخيار ثلاثا أيام يقع الطلاق ويطلق الخيار * رجل سمى امرأته مطلقة فقال سميتك مطلقة لا يقع الطلاق عليها الا فيما بينه وبين الله تعالى ولا في القضاء * رجل قال لامرأته أنت طالق عددا النجوم أو عددا التراب أو عددا البحار طلقت ثلاثا وكذا لو قال أنت طالق مثل الثلاث ولو قال أنت طالق واحدة مثل الثلاث يقع واحدة بآنية ولو قال أنت طالق مثل الاساطين أو مثل الجبال أو مثل البحار يقع واحدة بآنية في قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى (٤٦٤) يقع واحدة رجعية وهذا الجنس يأتي في فصل التشبيه ان شاء الله تعالى * رجل قال لامرأته

قبل الدخول بها أنت طالق
احدى وعشرين طلقت
ثلاثا عندنا وقال زفر رحمه
الله تعالى يقع واحدة ولو
قال واحدة وعشرين
او واحدة وثلاثا يقع واحدة
في قولهم الا في رواية عن أبي
يوسف رحمه الله تعالى
ولو قال احده عشر طلقت
ثلاثا ولو قال واحدة وعشرة
طلقت واحدة * رجل قال
لامرأته المدخولة أنت طالق
فقلت لا اكفي بواحدة
فقال دوكر ان نوى اثبات
الطلاق طلقت ثلاثا *
رجل قال لامرأته ان
تكوني امرأتى فانت طالق
ثلاثا قالوا ان لم يطلقها
تطليقة بآنية عند فراغه من
اليمين طلقت ثلاثا * رجل
قال لامرأته أنت طالق مع
كل شربة لم تطلق حتى يشرب
ولو قال أنت طالق مع كل
تطليقة وكان ذلك بعد
الدخول طلقت للحال ثلاثا
* رجل له بنت ذوات ازواج

فالتعنوا وهي مريضة وفترق القاضي بينهما وما وماتت وهي في العدة لا يرميها الزوج كذا في السراج الوهاج
* واذا كانت المطلقة في المرض مستحاضة وكان حيضها مختلفا في الميراث تأخذ بالاقل وان كان حيضها
معلوما فانقطع الدم عنها وكانت أيامها أقل من عشرة فان مات قبل أن تغتسل أو قبل أن يذهب وقت الصلاة
ترث وكذلك ان اغتسلت وبقي عضولها بصبه الماء كذا في الظهيرية * فرق بالعنة والحب في مرض الزوج
ومات في عدته لم ترثه لرضاها بالفرقة كذا في التمر تاشي * ولو قذف امرأته في المرض ولا عنها في المرض
ورثت في قولهم جميعا وان كان القذف في العحة واللعان في المرض ورثت في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى كذا في البدائع * واذا آلى منها في المرض فانقضت مدة الايلاق في المرض ورثت مادامت
في العدة وان كان الايلاق في العحة ومضت المدة في المرض لم ترث ولو قال لها في مرضه كنت طلقك ثلاثا
في صحتي وانقضت عدتك فصدقته ثم أقراها بدين أو أوصى لها بوصية فلها الاقل من ذلك ومن الميراث عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز إقراره ووصيته وان طلقها ثلاثا في مرضه بأمرها ثم أقراها
بدين أو أوصى لها بوصية فلها الاقل من ذلك ومن الميراث في قولهم جميعا كذا في السراج الوهاج * وانما
يكون لها الاقل منها عندنا لو مات الزوج وهي في العدة أما اذا مات بعد انقضائها فلها جميع ما أقراها به
كذا في الفصول العمادية * واذا مات الرجل فقالت امرأته قد كان طلقني ثلاثا في مرض موته ومات وأنا
في العدة ولي الميراث وقالت الورثة طلقك في صحته ولا ميراث لك فالقول لها كذا في الذخيرة * ولو قالت
الورثة كنت أمة وأعقت بعد موته وهي تقول ما زلت حرة فالقول لها كذا في غاية السروجي * لو كانت
المرأة أمة قد أعقت ومات زوجها فادعت المرأة العتق في حياة الزوج وادعت الورثة انه كان بهد موته كان
القول قول الورثة فان قال مولى الامة كنت أعقتني في حياة زوجها لا يقبل قول المولى وكذا لو كانت المرأة
كاتبية تحت مسلم فمات زوجها فقالت أسلمت في حياة الزوج وقالت الورثة لا بل بعد موت الزوج
كان القول قول الورثة كذا في فتاوى قاضيان * ولو قالت طلقني وهونائم وقالت الورثة طلقك في البقعة
كان القول قولها كذا في التارخانية * ولو قال لامرأته في مرضه قد كنت طلقك ثلاثا في صحتي أو قال
جامعت أم امرأتى أو ابنة امرأتى أو قال تزوجتها بغير شهود أو كان بيننا رضاع قبل النكاح أو قال تزوجتها
في العدة وأنكرت المرأة ذلك بانتهى منها ولها الميراث فان صدقته فلا ميراث لها كذا في الفصول العمادية
* واذا طلق امرأته ثلاثا في مرض موته وماتت وهي تقول لم تنقض عدتي قبل قولها مع اليمين وان تطاولت
المدة فاذا حلفت أخذت الميراث وان نكحت فلا ميراث لها كالأقرب بانقضاء العدة ثم أنكرت وان لم تقبل
شيئا ولكنها تزوجت بزوج آخر في مدة تنقضي في مثلها العدة ثم قالت لم تنقض عدتي من الاول فانها

فقال زوج واحدة منهن دختر ترايك طلاق دادم يقع الطلاق على امرأته * رجل قال لامرأته ترايك أو قال تراسه
قال الصدر الشهد رحمه الله تعالى طلقت ثلاثا ولو قال تو يكي أو قال تو سه قال أبو القاسم رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق قال مولانا رضى
الله تعالى عنه وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان ذلك في حال مذاكرة الطلاق أو في حالة الغضب يقع الطلاق وان لم يكن لا يقع الا
بالبيعة كالأقوال بالعربية أنت واحدة ولو قال اين زن كه مراست بسه قال أبو نصر الدوبوسي رحمه الله تعالى لا يقع وقال أبو بكر العياضي
رحمه الله تعالى ان نوى الطلاق يكون طلاقا ولو قال لامرأته أنت ثلاث قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان نوى يقع
* رجل قال لامرأته دست بازداشتي يك طلاق فقالت المراقباز كوى تا كواهان بشنوند فقال الزوج دست بازداشتي يك طلاق فلما
افترقا قالت له اجنبية زن را دست بازداشتی فقال دست بازداشتی يك طلاق قالوا لو قال في المرة الثانية والثالثة دست بازداشتی يكون انشاء

فتطلق ثلاثا الا اذا قال غيب بالثانية والثالثة الاخبار ولو قال دست بازاد ان شيم يكون اخبارا رجل قال لامرأته وبسه طلاق باش
ان نوى ايقاع الطلاق يكون طلاقا والا فلا لان هذا الكلام محتمل يحتمل انه أراد بذلك وبسه طلاقا ملكت مني فلا بد من النية وكذا لو قال
أنت بثلاث تطليقات يحتمل ذلك أيضا الا أنه غالب استعماله في ايقاع الطلاق حتى لو ظهر ما يدل على انه اراد به اللام لا يقع * رجل قال
لامرأته أنت طالق كذا كذا طلقت ثلاثا لان كذا يستعمل في العدد وأقل عددين ليس بينهما حرف العطف أحد عشر فتطلق ثلاثا
* رجل قال لامرأته أنا أمتسكف منك كالبراق في الفم فقالت المرأة فان كنت تستسكف عنها فارمهم افقال الزوج نف ذر ورمي بالبراق
وقال ربيت ونوى به الطلاق لا تطلق لانه لو قام ونوى به الطلاق لا تطلق فكذا اذا برق ونوى به الطلاق * رجل قال له غيره تزوجت امرأة
أخرى فقال نعم فقال له لم طلقت الاولى فقال بالفارسية از بلات ترا ولم يكن تزوج (٤٦٥) امرأة أخرى ولا كان طلق الاولى ولم يرد به

الطلاق لا تطلق امرأته
* امرأة قالت لزوجها
طلقني ثلاثا فقال الزوج
اينك هز اطلاق لا تطلق
امرأته لانه كلام محتمل *
رجل قال لامرأته لا تخبرني
من الدار بغير اذني فاني
حلفت بالطلاق فخرجت
بغير اذنه لا تطلق لانه لم يذكر
انه حلف بطلاقها فقلعه
حلف بطلاق غيره فكان
القول قوله * رجل له اربع
نسوة فقال لواحدة أنت
أنت للمرأة الاخرى ثم أنت
للرأة الاخرى ثم أنت طالق
للرابعة طلقت الرابعة لانه
جعل الطلاق نعتا للرابعة
* رجل قال طالق فقبل له
من غيب فقال امرأتى
طلقت امرأته * رجل قال
امرأة طالق أو قال طلقت
امرأة ثلاثا وقال لم أعن به
امرأتى يصدق ولو قال
عمرة طالق وامرأته عمرة
وقال لم أعن به امرأتى
طلقت امرأته ولا يصدق

لا تصدق على الثاني وهي امرأة الثاني ولا ميراث لها من الاول وجعل اقدامها على التزوج اقرارا منها
بانقضاء عدتها دلالة ولو لم تزوج ولكن قالت أيسمت من الحيض واعتدت ثلاثة أشهر ثم مات الزوج
وورثت عن الميراث ثم تزوجت بعد ذلك بزواج وجاءت بولدا وحاضت فلها الميراث من الاول ونكاح الآخر
فاسد كذا في المحيط * اذا قال الرجل لامرأته وهو صحيح اذا جاء رأس الشهر أو اذا دخلت الدار أو اذا صلى
فلان الظهر أو اذا دخل فلان الدار فانت طالق وكانت هذه الاشياء والزواج مريض لم ترث وان كان القول
في المرض ورثته الا في قوله اذا دخلت الدار كذا في الهداية * ان علق الطلاق بالشرط ان علقه بفعل نفسه
فانه يعتبر وقت الخنث ان كان مريضا هو في العدة ورثت سواء كان التعليق في الصحة أو المرض كان له منه
بدأ ولم يكن وان علقه بفعل أجنبي يعتبر فيه وقت الخنث واليمين جيعان كان مريضا في الحالين ورثت
والا فلا سواء كان له منه بدأ ولم يكن كما اذا قال اذا قدم فلان كذا في السراج الوهاج * وكذلك الجواب اذا
حصل التعليق بفعل سواي فهو مجي رأس الشهر وما أشبهه كذا في المحط * وان علقه بفعل المرأة ان
كان لها بد من ذلك لم ترث سواء كان التعليق والفعل كلاهما في المرض أو التعليق في الصحة والفعل في
المرض وان كان فعلا لا بد لها منه كالأكل والشرب والنوم والصلاة والصوم وكلام الابوين والاقتضاء
من الغريم فان كان التعليق والنعل كلاهما في المرض ورثت اجماعا وان كان التعليق في الصحة والفعل
في المرض فكذلك أيضا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كما اذا علق الطلاق بفعل نفسه
كذا في السراج الوهاج * اذا قال في صحته لامرأته ان لم ات بالبصرة فانت طالق ثلاثا فلم يأتها حتى مات
ورثته وان ماتت هي وبقي الزوج ورثها ولو قال لها ان لم تأتني بالبصرة فانت طالق ثلاثا فلم تأتها حتى مات
ورثته وان ماتت هي وبقي الزوج ولم يرثها كذا في البدائع * ولو طلق المريض امرأته بعد الدخول
طلاقا بائنا ثم قال لها اذا تزوجت فانت طالق ثلاثا ثم تزوجها في العدة طلقت ثلاثا فان ماتت وهي في
العدة فهذه ماتت في عتمة متقبلة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فيبطل حكم ذلك
الفرار بالزوج وان وقع الطلاق بعد ذلك الا أن الزوج حصل بفعلها فلا يكون فارا كذا في فتاوى
فاضيخان * مريض قال لامرأته وهي أمة أنت طالق ثلاثا غدا وقال المولى أنت حرة غدا فجاء الغد ووقع
الطلاق والعاقبة معا ولا ميراث لها وكذلك لو كان المولى تكلم بالعاقبة أولا ثم قال الزوج بعد ذلك أنت
طالق غدا ولو قال اذا اعتقت فانت طالق ثلاثا كان فارا فان قال لها المولى أنت حرة غدا او قال الزوج أنت
طالق ثلاثا بعد غدا فان كان يعلم بمقالة المولى فهو فارا وان لم يعلم فليس بشار كذا في الظهيرية * رجل
قال لامرأته اذا مرضت فانت طالق ثلاثا فمرض ومات في ذلك المرض وهي في العدة ورثته المرأة وقال

(٥٩ - فتاوى اول) قضاو كذا لو قال بنت فلان طالق ذكر اسم الاب ولم يذكر اسم المرأة وامرأته بنت فلان وقال لم أعن به
امرأتى لا يصح صدق قضاء وتطلق امرأته كالأزواج كرام امرأته ولو قال عمرة طالق وامرأته عمرة طلقت امرأته ولا يصح صدق قضاء في صرف
الطلاق عنها وكذا لو لم ينسبها الى أبيها وانما نسبها الى أمها أو الى ولدها تطلق امرأته وكذا لو أخذته أم امرأته وقالت لا أدعك تخرج الى
السفر حتى تطلق ابنتي فقال دختر اسمي بطلاق وقال لم أنو امرأتى طلقت امرأته قضاء * رجل قال لامرأته في الغضب اربو زن من سه
طلاق وحذف الياء لا تطلق امرأته لانه ما أضاف الطلاق اليها * رجل بين يديه امرأته متلفعة فقيل له هذه المتلفعة امرأتك ثم قيل له
احلف بثلاث تطليقات ان لم تكن لك امرأتى سوى هذه خلف بثلاث تطليقات ان ليست له امرأتى سوى هذه وكانت المرأة المتلفعة أجنبية
اختلفوا فيه والفتوى على انه تطلق امرأته قضاء وكذا لو تزوج امرأته بغير علمه الى ترمذ ثم حلف ان كانت له امرأتى ترمذ

فهى طالق طلقت امرأته رجل أكل خبزاً وشرب خمرًا ثم قال نان خورديم ونبيذ خورديم زنان ما بسه ثم قال له رجل بعد ما سكت بسه طلاق فقال الرجل بسه طلاق لا تطلق امرأته لأنه لما فرغ من الكلام وسكت ساعة كان هذا ابتداء كلام ليس فيه إضافة إلى شيء رجل قال لمدونه امرأته أنت طالق ان لم تقصر حتى اليوم فقال المديون ناعم ولم يردبه الجواب فقال له رب الدين قل نعم فقال نعم يريد به جوابه كانت البين لازمة له لأنه اذا لم يتخلل بينهما شيء طویل ولم يأخذ في كلام آخر كان الكل كلاماً واحداً رجل قال لغيره زن انزو بسه طلاق كذا بن كارتكرده فقال به زار طلاق يكون جواباً حتى لو لم يكن هذا الشخص فعل ذلك الامر لا يقع الطلاق رجل قال له غيره هل لك امرأه الا طالق فقال لا طلقت امرأته ولو قال نعم لا تطلق لان في المسئلة الاولى يكون قائلاً ليست امرأتى الا طالق ولو قال ذلك طلقت امرأته وأما في المسئلة الثانية صار قائلاً امرأتى غير طالق ولو قال كذلك (٤٦٦) لا تطلق رجل حكى عن رجل ان دخلت الدار فامرأتى طالق فلما انتهى الحاكى الى ذكر الطلاق خطر به اليه

امرأته قالوا ان نوى عنه ذكر الطلاق ترك الحكاية واستثناف الطلاق وكان كلامه يصلح ايضاً لالطلاق على امرأته يقع وان لم ينو الاستثناف لا يقع ويكون كلامه محمولاً على الحكاية رجل قال لامرأته أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثاً ان كان سكوته لانقطاع النفس تطلق ثلاثاً وان لم يكن لانقطاع النفس تقع واحدة لان السكوت لانقطاع النفس لا يفصل رجل قال لامرأته أنت طالق وسكت فقبل له كم فقال ثلاثاً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تطلق ثلاثاً قالوا يحتمل ان هذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى خاصة فان عنده اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ونوى الثلاث صحته نية ويحتمل ان هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان

أبو القاسم الصنفار رحمه الله تعالى لا ترضى ولا ترضى فقاوى فاضحياناً أممة تحت عبيد قال لها المولى انتم احرا غدا قال الزوج انت طالق ثلاثاً غدا لم يكن لها الميراث وان قال لها انت طالق ثلاثاً بعد غدا في القياس لا ميراث لها وفي الاستحسان اذا كان يعلم بمقالة المولى فلها الميراث وان لم يعلم فلا ميراث لها امرأة ادعت على زوجها المريض انه طلقها ثلاثاً فجد وحلفه القاذبي خلف ثم صدقته المرأة ومات الزوج ان رجعت الى تصديقه بعد موت الزوج لا يصح تصديقه بها مريض قال لامرأته اني دخلت الدار فانت طالق ثلاثاً فدخلت الدار معاً ثم ماتت وهما في العدة وورثتاهن دخلت احدهما قبل الاخرى ورثت الاولى دون الثانية رجل قال لامرأته في صحته اذا شئت أنا وفلان فانت طالق ثلاثاً ثم مرض فشاء الزوج والاجنبى الطلاق معاً وشاء الزوج ثم اجنبى ثم مات الزوج لا ترضى الا اجنبى وأولاً ثم الزوج ترضى كذا في الظاهر يرية اذا قال المسلم المريض لامرأته الكفاية اذا أسلمت فانت طالق ثلاثاً فأسلمت ثم مات الزوج يكون فاراً كذا في فتاوى فاضحياناً لو كانت المرأة حرة كفاية فقال لها أنت طالق ثلاثاً غدا ثم أسلمت قبل الغدا أو بعده فلا ميراث لها ولو أسلمت ثم طلقها ثلاثاً وهو لا يعلم بإسلامها فلها الميراث وإذا أسلمت امرأة الكافر ثم طلقها ثلاثاً وهو مريض ثم أسلم ثم ماتت وهي في العدة فلا ميراث لها وكذا العبد اذا طلق امرأته في مرضه ثم اعتق وأصاب مالاً فلا ميراث لها ولو قال اذا اعتقت فانت طالق ثلاثاً فهو فار ولو لو كانت المرأة أمة أيضاً فقال في مرضه اذا اعتقت أنا وانت فانت طالق ثلاثاً ثم اعتقها فلها الميراث ولو قال انت طالق غدا ثلاثاً ثم اعتقا اليوم فلا ميراث لها كذا في شرح الجامع الكبير للحمصى رجل اعتق أمة وهي تحت الزوج ثم طلقها الزوج ثلاثاً في مرضه وهو يعلم بعقتها أولاً يعلم كان فاراً كذا في فتاوى فاضحياناً أممة تحت حر اعتقت ووهب لها مالاً فاختارت نفسها وهي مريضة ثم ماتت في العدة ورث زوجها رجل قال لامرأته في مرضه وقد دخل بها مطلقاً أنفك كلاً ثلاثاً فطلقت كل واحدة تنسها وصاحبته على التعاقب طلقنا ثلاثاً بتطليق الاولى وتطليق الاخرى بعد ذلك بنفسها وصاحبته باطل وورثته الثانية دون الاولى بخلاف ما اذا بدأت الاولى فطلقت صاحبته دون نفسها حيث يقع الطلاق على صاحبته ولا يقع عليها وورثنا وكذا لو ابتدأت كل واحدة بتطليق صاحبته وان طلقت كل واحدة بنفسها وصاحبته معا طلقنا ولم ترضى وان طلقت احدهما بأن قالت احدهما طلقت نفسها وقالت الاخرى طلقت صاحبتي وخرج الكلامان معا طلقت تلك الواحدة ولا ترضى وان طلقت احدهما بنفسها ثم طلقتهما صاحبته طلقت ولا ترضى وعلى العكس ترضى هذا كله اذا كانتا في مجلسهما ذلك فان قامت من مجلسهما ثم طلقت كل واحدة نفسها وصاحبته ثلاثاً معا وعلى التعاقب أو طلقت كل واحدة صاحبته ورثنا ولو طلقت كل واحدة منهما نفسها لم تطلق واحدة منهما

عنده اذا طلق الرجل امرأته ثم قال جعلتها ثلاثاً نايبير ثلاثاً رجل قال لامرأته أنت طالق واحدة فقالت له هز ارفقال هزار منهما ينوى الابتاع فهو على ما نوى رجل قال لامرأته أنت طالق ما لا يقع عليك أو ما لا يجوز عليك طلقت واحدة وكذا لو قال أنت طالق ثلاثاً لا يقع عليك أو لا يجوز طلقت ثلاثاً رجل قال لامرأته أنت طالق في مكة وهما في غير مكة طلقت للحال وكذا لو قال أنت طالق في ثوب كذا وهي في ثوب آخر يقع للحال ولو قال أنت طالق في الليل والنهار طلقت واحدة ولو قال أنت طالق في الليل وفي النهار يقع ثنتان ولو قال لامرأته في الليل أنت طالق في ليلتك ونهارك طلقت للحال ولو قال لامرأته في الليل أنت طالق في نهارك وليلتك طلقت غداً ولو قال أنت طالق غداً اليوم طلقت غداً ويطلد ذكر اليوم ولو قال أنت طالق اليوم غداً طلقت في الحال والاصل فيه انه اذا ذكر وقتين ليس بينهما حرف العطف يقع الطلاق في الوقت المذكور ولا ويطلد ذكر الثاني ولو قال لها أنت طالق اليوم واذا جاء غداً يقع للحال واحدة فاذا جاء

غد وهي في العدة يقع أخرى * رجب - ل قال في شعبان أنت طالق في رمضان تطلق حين تغرب الشمس من آخر يوم من شعبان ولو قال أنت طالق في غد تطلق حين يطلع الفجر من الغد ولو قال أنت طالق في الصيف أو في الشتاء أو في الربيع أو في الخريف لا يقع الطلاق الا في الوقت المذكور وتكلموا في معرفة هذه الاوقات قال بعضهم الصيف ما يحتاج فيه الى الحشو والوقود والشتاء ما يحتاج فيه الى الحشو والوقود الا ان الربيع يكون في آخر الشتاء والخريف يكون في آخر الصيف وقال بعضهم الصيف ما يكون فيه على الاشجار أوراق وثمار والربيع ما يكون فيه عليها الاوراق دون الثمار وكذا الخريف * رجل اشترى منكوحته لا يقع عليها الطلاق مطلقا كن أو مخبز مادامت * لم تكن له وكذا لو كان آلى منها ثم اشترىها ثم انتهت مدة الايلة لا يقع عليها الطلاق ولو اعتقها بعد ما اشترىها او وقع طلاقه عليها امعاقا كان أو مخزنا ولو علق العبد طلاق امرأته (٤٦٧)

الحرة بشرط أو قال لها أنت طالق لسنة ثم ملكت المرأة زوجها فطلقها أو وجد بشرط الطلاق المعلق أو جاء وقت السنة يقع عليها الطلاق مادامت في العدة * رجل قال لامرأته أنا منك طالق ونوى به الطلاق لا يقع ولو قال أنا منك بائن أو أنا عليك حرام ونوى به الطلاق يقع * المرتد اذا لحق بدار الحرب فطلق امرأته لا يقع فان عاد مسلما وهي في العدة يقع والمرتدة اذا لحقت بدار الحرب فطلقها زوجها ثم عادت الى دار الاسلام مسلمة قبل الحيض عند أي حنفية رحمه الله تعالى لا يقع طلاقه وعند صاحبه رحمه الله تعالى يقع والله اعلم

* فصل في الكتابات والمطلقات *

الكتابة ما يحتمل الطلاق ولا يكون الطلاق مذكورا نصا وهي ثلاثة اقسام والاحوال ثلاثة حالة

منه - ما ولو قال في مرضه طلقا لنفسه كما تلاثا ان شئنا فطلقت احدها ما نفيها وما احبها الا تطلق واحدة منه - ما حتى تطلق الاخرى نفسها وما احبها الا تطلق الاخرى بعد ذلك لنفسها وما احبها الا تطلقنا وورثت الاولى دون الثانية ولو خرج الكلامان منه - ما ما عابا تاورثنا ولو قامتا عن المجلس ثم طلقت كل واحدة كتبتهم مائة مائة لا يقع ولو قال في مرضه امر كبايد بكبار يده الطلاق يصير طلاقهما مفوضا اليهما بطريق التوكيد حتى لا تنفرد احدهما بالطلاق ويقتصر على المجلس كافي التعليق بالمشيئة الا انهما يفتريان في حكم واحد وهو انهما اذا اجتمعتا على طلاق واحدة من مافهنا يقع في قوله ان شئنا لا يقع ولو قال طلقا لنفسك بائنا درهم فقات كل واحدة منهما طلقت نفسها وصاحبتي بالف معاومة عاقبا بائنا بالف ويقسم على مهرهما ولم ترنا بحال ولو طلقت بحضرتها من الالف لم ترث وان قامت من المجلس بطل الامر في حق نفسها كذا في الكافي * قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال لامرأته ائني لا دخل بهما احدا كما طالتي تلاثا ثم بين في مرض موته في احدها - الا تحرم عن الميراث وصار الزوج فارا بالبيان فان كانت له امرأة أخرى غيره - ما كان له انصف الميراث فان ماتت التي بين الطلاق فيها قبل موت الزوج فلا ميراث لهما وضح البيان فيها وكان الميراث للآخرى ولو كانت له امرأة أخرى كان بينهما نصفين فان ماتت الاخرى وبقيت التي بين الطلاق فيها ثم مات الزوج كان لها انصف الميراث لان البيان صح فيها في حق النصف الذي لم يكن لهما ولم يصح في حق النصف الذي كان لهما فكانت منكوحته من وجه فلا تستحق الا النصف حتى لو كانت معها امرأة أخرى فالربيع لهما وثلاثة الارباع للمرأة الاخرى فان ماتت احدهما قبل موت الزوج وقبل بيانه تعينت الاخرى للطلاق ولا ميراث لهما فان لم يمت الزوج ولم يبين حتى ولدت احدهما الاقل من سنتين ولاكثر من ستة أشهر ولد من وقت الطلاق فهذا البس ببيان والزوج على خياره فان نفى الزوج هذا الولد يؤثر بالبيان فان قال غيبت عند الايقاع التي لم تلد بلا عن يمينه وبين التي ولدت وبقطع نسب الولد منه والحق بالام وان قال غيبت التي ولدت يجب الحد والنسب ثابت وان قال لم أعن عند الايقاع واحدة منهما ولكن أعني بالهمم التي ولدت فهنا لا حد ولا لعان والنسب ثابت وان ولدت لاكثر من سنتين من وقت الايقاع تعينت الاخرى للطلاق لاننا نيقنا بالوطء بعد الطلاق ههنا وتعينت التي ولدت للشكاح فان نفى الولد يجزى اللعان ولا يقطع النسب لانهما حكم الشرع بانه لوق منه وبالنسب وعلق به حكمه وهو كون الوطء منه بانه هذا يكون مانعا من قطع النسب وان ولدت احدهما الاقل من سنتين من وقت الايقاع والاخرى ولدت لاكثر من سنتين تعينت للطلاق صاحبة الاقل فاذا وقع الطلاق على صاحبة الاقل فحكم عدتها يتطرقان كان بين ولادتهما وبين ولادة صاحبة الاكثر بعدها اقل من ستة أشهر فعدتها تنقضي بوضع الحمل وان كان بينهما ستة

مطلقة وهي حالة الرضا وحالة المدا كره الطلاق وهي ان تسأل المرأة طلاقها أو يسأل غيرها طلاقها او حالة الغضب والخصومة ففي حالة الرضا لا يقع الطلاق بشئ من الكتابات الابائية ولو قال لم أعن به الطلاق كان القول قوله وفي حالة المدا كره الطلاق يقع الطلاق بثلاثة ألفاظ ولو قال لم أنو الطلاق لا يصدق قضاء وهي قوله أنت خلية بريبة بثة بائن حرام اعتدى امرئك بذلك اختاري وفي حالة الغضب يقع الطلاق بثلاثة من هذه الثمانية واذا قال لم أنو الطلاق لا يصدق قضاء وتلك الثلاثة اعتدى امرئك بذلك اختاري وفي الخمسة الباقية من الثمانية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال لم أنو الطلاق لا يقع ويصدق قضاء لانهم يتصلم للشتم فحكم على الشتم في الغضب والخصومة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لم أنو الطلاق لا يصدق ولا يصدق في حالة المدا كره الطلاق وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الاملاءه الحق بهذه الخمسة اربعة أخرى لا ملك على عليك لا سبيل لي عليك خلية سبيلك الحق باهلك لو قال ذلك في حال مدا كره الطلاق وفي الغضب وقال لم أنو

به الطلاق يصدق قضاء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصدق وفيما سوى ذلك من الكليات نحو قولك حبست على غار بك تقضي تخمري استري قومي اخرجي اذهبي انتقلي انطلق تزوجي اعزني لانكاح لي عليك وهبتك لاهلك قبل الادل اولم يقبل لا يقع الطلاق الابالية واذا قال لم انوال طلاق كان مصدقا وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو قال وهبتك لاهلك اوليك اولامك اولاد الزواج ونوى الطلاق يقع ولو قال وهبتك لخالك اولاخيك اولاختك اولفلاقن الاجنبي لا يقع الطلاق وان نوى وكذا لو قال لاحاجة لي فبك وعن محمد رحمه الله تعالى ولو قال لها افلحي ونوى الطلاق يكون طلاقا ولو قال في حالة مذاكرة الطلاق فارتدتك أو بابتك أو أنت أو أنت منك أو لا سلطان لي عليك أو برحتك أو وهبتك لنفسك أو تركت طلاقك أو خليت سبيل طلاقك أو سبتك أو أنت سائبة أو أنت حرة أو أنت اعلم بشأنك فقالت اخترت (٤٦٨) نفسي يقع الطلاق وان قال لم انوال طلاق لا يصدق قضاء ولو قال لها لانكاح بيني

وبينك أو قال لم يبق بيني وبينك نكاح أو قال فسخت نكاحك يقع الطلاق اذا نوى ولو قالت امرأة لزوجهما است لي بزواج فقال الزوج صدقت ونوى به الطلاق يقع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال لها توامرا اجيزي نباشي وكر ذلك لا يكون طلاقا وكذا لو قال توامرا كسنيئة ولو قال لم يبق بيني وبينك عمل يقع الطلاق اذا نوى وكذا لو قال انابري من نكاحك يقع الطلاق اذا نوى ولو قال لاحاجة لي فبك ونوى الطلاق لا يقع وكذا لو قال مر ابرك ريتي وكذا لو قال ما ريدك ولو قال لها ابعدي عني ونوى الطلاق يقع ولو قال لها اذهبي فبقي هذا الثوب واذهبي فتقضي او قومي فكلتي ونوى الطلاق بقوله اذهبي وبقوله قومي لا يقع الطلاق ولو قال لها اربع طرق عليك مفتوحة ونوى الطلاق لا يقع الا ان

أشهر فصادف عدة صاحبة الاقل بالحيض وان أقر الزوج بوطء صاحبة الاقل أو لا طلق صاحبة الاكثر باقراره ولا يصدق في صرف الطلاق عن صاحبة الاقل فطلعتا ولو جات كل واحدة بولد لاكثر من سنتين من وقت الابقاع وبين الولادتين يوم أو أكثر فولدت الاولى تكون سائلا للاق في الاخرى فاذا جاءت الاخرى بعده بولد فالطلاق الواقع فيها لا يتحول الى غيرها وصار كل واحد منهما نكاحا وقع الطلاق على الجماعة آخر كذا هو هنا وتقتضي عدة المطلقة بالولادة ونسب الولد كذا في شرح الزبائد للعقابي * ولو مات احداهما قبل البيان فقال الزوج اباها عنيت لم يرثها وطلقت الثانية وكذلك اذا ماتتا جميعا احداهما بعد الاخرى ثم قال عنيت التي ماتت اولام يرث منها ولو ماتتا جميعا مع ما بان سقط عليهما حائظ أو غرقنا يرث من كل واحدة منهما نصف ميراثها وكذلك اذا ماتت احداهما بعد الاخرى لكن لا يعرف النقصم والتأخر فهذا بمنزلة موتهما معا ولو ماتتا معا عين احداهما بعد موتها وقال اباها عنيت لا يرث منها ولا يرث من الاخرى نصف ميراث زوجها ولو ارثت تاجيعا قبل البيان فانقضت عدتها ما وباتت لم يكن له أن يبين الطلاق الثلاث في احداهما كذا في البدائع * ولو فرض طلاق امرأته الى اجنبي في العدة فطلقة الاجنبي في المرض ان كان التفويض على وجه لا يملك عزله عنه لم يرث مثل أن يملكه الطلاق وان كان التفويض على وجه يمكنه العزل مثل أن يملكه بالطلاق فطلق في المرض ورثت كذا في السراج الوهاج

* (الباب السادس في الرجعة وفيما تحل به المطلقة وما يتصل به)

الرجعة ابقاء النكاح على ما كان مادامت في العدة كذا في التبيين * وهي على ضربين سني وبدي (فالسني) أن راجعها بالقول وبشبه على رجعتها اشاعدين ويعلمها بذلك فاذا راجعها بالقول نحو أن يقول لها راجعتك أو راجعت امرأتى ولم يشهد على ذلك أو أشهد ولم يعلمها بذلك فهو بدي يخالف للسنة والرجعة صحيحة وان راجعها بالفعل مثل أن يبطأها أو يقبلها بشهوة أو ينظر الى فرجها بشهوة فانه يصير راجعا عندها الا انه يكره ذلك ويستحب أن يراجعها بعد ذلك بالاشهاد كذا في الجوهر النيرة * (الفاظ الرجعة صريح وكناية) (فالصريح) راجعتك في حال خطابها أو راجعت امرأتى حال غيبتها وحضورها أيضا ومن الصريح ارجعتك ورجعتك ورددتك وأمسكتك ومسكتك بمنزلة أمسكتك فهذه بصيرمر راجعا بها بالانية * (والكناية) أنت عندي كما كنت وأنت امرأتى فلا يصيرمر راجعا بالانية كذا في فتح القدير * ولو قال لها أي رقتك بازوردت ان عني به الرجعة بصيرمر راجعا كذا في الخلاصة * وان راجعها بلفظ

رجعة
أيها الذاهبة ارجعتك

يقول اربع طرق عليك مفتوحة فخذ في أي طريق شئت فحينئذ يقع الطلاق اذا نوى ولو قال بجهل راد برئ كشادم التزويج لا يقع الطلاق سالمينو ولو قال توامرا اريدون وقال لم انوال طلاق كان النول قوله ولو قالت المرأة لزوجهما طلقني فقال لا فاعل فقالت ان لم تطلقني اذهب واتزوج فقال الزوج خواهي شوي كن وخواهي دوست لا يقع الطلاق لان هذا اظهار له المبالاة ظن الرجل ان نكاح امرأته وقع فاسد اذ قال تركت هذا النكاح الذي بيني وبين امرأتى ثم ظهر ان نكاحهما كان صحيحا لا تطلق امرأته ولو قال لامرأته انابري من طلاقك لا يكون طلاقا ولو قال برئت اليك من طلاقك يقع الطلاق نوى أولم ينو ولو قال انابري من ثلاث تطلة فانك قال بعضهم يقع الطلاق اذا نوى وقال بعضهم لا يكون طلاقا وان نوى وهو الظاهر قالت له امرأته ككران تخريده بعيب بازده فقال بازدام قالوا لا يقع الطلاق ولو قال اب المرأة لزوجهما ككران تخريده ازمن من بازده قال بنو بازدام يقع الطلاق اذا نوى كانه قال لها افلحي بأهلك ولو قال لها

انت السراج فهو كالوقال لها انت خاتمة قالت المراتل وجهها طلقني فقال الزوج ان شئت الف مرة لا يقع شيء ولو قال بيزار من وان خواسته ان نوى طلاقا يكون طلاقا والا فلا والواقع بالكليات بائن عندنا الا الواقع بثلاثة اعتدى استبرأ في رجل أنت واحدة فانه يقع به واحدة رجعية وان نوى الثلاث بالكليات تصح نيته الا في أربعة اعتدى استبرأ في رجل أنت واحدة اختارني فقالت اخترت نفسي فانه لا تصح نيته الثلاث في هذه الاربعة ولا تصح نيته الثنتين في الكليات ولو وقع الطلاق بالفارسية فقال دست بازاشتت ونوى الطلاق قال بعضهم هو تفسير قوله خلت سبيلك لا يقع الطلاق ما لم ينو اذا نوى يقع واحدة رجعية وقال بعضهم هو تفسير قوله طلقك يقع الطلاق بلانية وتكون رجعية وقال الفقيه ابوالبيث والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تقع واحدة بائنة ولا يصدق انه لم ينو الطلاق وعليه الفتوى ولو قال باي كساده كدست تقع واحدة رجعية في قولهم ولا يحتاج الى النية (٤٦٩) لانه تفسير قوله طلقك ولو قال بك طلاق دست بازاشتت يكون

رجعيا ولا يصدق انه لم ينو الطلاق ولو قال جنك بازاشتت ازو ونوى الطلاق قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى يقع واحدة بائنة وقال غيره يقع واحدة رجعية والاول اصح وفي فتاوى الذبي لو قال لها تبارك كدست او رها كدست او دست بازاشتت او قال تراشتم لا يقع الطلاق ما لم ينو وكذا لو ل دست بازد اشتمت او رها كرها كدست ولو نوى الطلاق في قوله رها كدست او باله كدست يقع واحدة بائنة وفي قوله دست بازاشتت يقع واحدة رجعية وان قرن الطلاق بهذه الالفاظ نحو ان يقول دست بازاشتت بك طلاق يقع واحدة رجعية ويكون العمل للطلاق كما لو قال امرتك بك في نطقه او اختارني نفسك بتطبيقه فاخترت نفسك يقع واحدة رجعية ولو قال بهشتم او بهشتم

التزويج جاز عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وكذا اذا تزوجها صامرا جعلها هو المختار كذا في الجوهر النيرة * ولو قال لها انك حنتك كن رجعة في ظاهر الرواية كذا في البدائع * ولو قال راجعتك عمر ألف درهم ان قبت المرأة ذلك صح والا فلا ان هذه زيادة في المهر فيستلزم قبولها وهذا بمنزلة ما لو جدد النكاح كذا في المحيط * وكما ثبتت الرجعة بالقول ثبت بالفعل وهو الوطء والممس عن شهوة كذا في النهاية * وكذا التقبيل عن شهوة على الفهم بالاجماع فان كان على انخذل والذفن أو الجبهة أو الارس اختلصوا فيه وظاهر ما أطلق في العيون القبلية في أي موضع كانت توجب حرمة المصاهرة وهو الصحيح كذا في الجوهر النيرة * النظر الى داخل فرجها بشهوة رجعة كذا في فتح القدير ولا يكون بالنظر الى شيء من بدن سواي الفرج رجعة كذا في التبيين * كل ما ثبتت به حرمة المصاهرة ثبتت به الرجعة كذا في التارخية * ويكره التقبيل والممس بغير شهوة اذا لم يرد به المراجعة وكذا يكره ان يراها متجردة بغير شهوة كذا قال ابو يوسف رحمه الله تعالى كذا في البدائع * اذا كان الممس والنظر من غير شهوة لم يكن رجعة بالاجماع كذا في السراج الوهاج * لافرق بين كون القبلة والنظر والممس منها أو منه في كونه رجعة اذا كان ما صدر منها بالعلم ولم يتبعها اتفاقا فان كان اختلاسا منها بان كان نائما مثلا لا يتكسبه أو فعاته وهو مكره أو معتوه كرشخ الاسلام وشمس الائمة على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ثبت الرجعة بهذا اذا مدقها الزوج في الشهوة فان أنكر لا تثبت الرجعة وكذا اذا مات فصدقها الورثة ولا تقبل البينة على الشهوة كذا في فتح القدير * وان نهىوا على الجماع جازا جماعا كذا في السراج الوهاج * اذا أدخلت فرجه في فرجها وهو قائم أو مجنون كن رجعة اتفاقا كذا في فتح القدير * ولو قالت لا زوج راجعتك لم يصح كذا في البدائع * الخلو بالمنة ليست برجعة لانها لا تختص بالملك وكل فعل لا يختص بالملك اذا فعل الزوج بالمعتدة لا يكون رجعة كذا في المحيط * اذا قال لامرأته اذا جامعتك فانت طالق ثلاثا فجامعها فالحق التي الختان فطلقت ولست ساعة لم يحب عليه المهر وان أخرجه ثم أدخله وجب عليه المهر وان كان الطلاق رجعيا يصير مراحعا باللبث عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى ولو تزغ ثم أبلغ صامرا مراحعا بالاجماع هكذا في الهداية * وادأ قال لها ان لمستك فانت طالق فلمسها فاذا رفع يده عنها ثم أعادها فليس بها نائفا فهو رجعة اذا قال لمستك وحته اذا راجعتك فانت طالق تنصرف يمينه الى الرجعة الحقيقية لا الى العقد حتى لو طلقها ثم تزوجها لا تطلق ولو راجعها تطلق ولو قال لاجنية ان راجعتك تنصرف يمينه الى العقد قال اطلقته طلاقا رجعيا ان راجعتك فانت طالق ثلاثا فانتقض عدتها ثم تزوجها لا تطلق ولو كان الطلاق بائنا تطلق كذا في المحيط * وان نظر الى دبرها بشهوة لا يكون رجعة اجماعا كذا في الجوهر النيرة * اختلفوا في الوطء في الدبر قيل انه ليس برجعة

ازدني لا يقع الطلاق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان ذلك في كرت طلاق أو خصومة واذا نوى الطلاق يقع واحدة رجعية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه حين خالط العجم وجدده ذاصر يحا في العجم فقال يقع الطلاق وان لم ينو في أي حال كان ولا يدين قضاءه انه عني به الترتل للزوج وان نوى بائنا أو ثلاثا فهو على ما نوى لانه يحتمل ذلك في لغتهم * رجل قال لمستك وحته الامة أنت بائن ونوى الثنتين صحت نيته ولو قال ذلك حرمة طاقها واحدة ونوى الثنتين يقع واحدة * رجل قال لامرأته اعتدى اعتدى وقال نويت بالكل تطليقة واحدة دين فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء تطلق ثلاثا ولو قال عني بالاولى والاولى بالباقيتين شيئا طلقت ثلاثا ولو قال لم أعن بالاولى شيئا ونويت بالثانية والثالثة الطلاق فهما تطليقتان رجعتان ولو قال لم أعن بالاولى والثانية شيئا ونويت بالثالثة الطلاق فهي تطليقة رجعية ولو قال لم أعن بالاولى والثالثة شيئا ونويت بالثالثة الطلاق طلقت ثنتين ولو قال عني بالاولى الطلاق وبالباقيتين العدة صحت نيته ولو قال

عنبت بالاولى وبالثانية الطلاق وبالثالثة العدة صحت نيته أيضا ولو قال اعتدى وكرر ذلك مرارا وقال عنبت به الحيز بصدق قضاء ولو قال أنت طالق فاعتدى وقال عنبت به العدة صحت نيته وان عني به تطليقة أخرى ولم ينوشيا فهي تطليقة أخرى وكذلك لو قال واعتدى أو قال اعتدى بغير حرف العطف وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال أنت طالق فاعتدى ولم ينوشيا فهي واحدة ولو قال واعتدى أو قال بغير حرف العطف يقع أخرى * رجل قال لامرأته في وسط النهار أنت طالق أول هذا اليوم وآخره فهي واحدة ولو قال آخر هذا اليوم وأوله طلقت نيتين لان الطلاق الواقع في أول اليوم يكون واقعا في آخره فلا يقع الا واحدة أما اذا بدأ بآخر اليوم والطلاق في آخر اليوم يكون واقعا وأوله فيقع طلاقان وكذلك لو قال أنت طالق غدا واليوم يقع طلاقان ولو قال اليوم وقع واحدة ولو قال أنت طالق اليوم وبعد غدا طلقت نيتين في قول أنت طالق اليوم وأمس يقع طلاقان (٤٧٠) ولو قال أمس واليوم يقع واحدة ولو قال أنت طالق اليوم وبعد غدا طلقت نيتين في قول

أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل قال لامرأته أنت طالق كلف ان نوى ثلاثا ثلاث وان لم ينوشيا فهي واحدة بآئنة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى هي في القضاء ثلاث ولو قال أنت طالق واحدة كلف ونوى الثلاث أول يوم فهي واحدة بآئنة في قولهم ولو قال أنت طالق كعددا لالف أو كعددا الثلاث فهي ثلاث في القضاء ولو قال أنت طالق ثلاث فهي ثلاث ولو قال أنت طالق حتى يتم ثلاث فهي ثلاث ولو قال حتى أكمل لك ثلاثا وحتى أوقع عليك ثلاثا فهي واحدة ولو قال أنت طالق ملء البيت ولم ينوشيا فهي واحدة بآئنة ولو قال أنت طالق مثل الجبل أو مثل جبة خرد فهي واحدة بآئنة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي

والله أشار القدرى والفتوى على انه رجعة كذا في التبيين * رجعة المجنون بالفعل ولا تصح بالقول كذا في فتح القدير * تصح الرجعة مع الاكراه والهزل واللعب والخطا كالنكاح وفي القصة ان أجاز مراجعة الفضولي صح كذا في البحر الرائق * قال الحاشي كذا في التبيين اذا كتبها الطلاق ثم راجعها أو كتبها الرجعة فهي امرأته غير أنه قد أساء فيما صنع وانما قال قد أساء لترك الاستحباب وهو الاشهاد والاعلام كذا في غاية البيان * ولا يجوز تعليق الرجعة بالشرط بأن يقول اذا جاء غدا فراجعك واذا دخلت الدار واذا فعلت كذا فهذا لا يكون رجعة اجماعا كذا في الجوهر النيرة * ولو شرط الخيار في الرجعة لا يصح ولو قال الزوج بعد الطلاق راجعتك غدا وأمس شهر كذا لم تصح الرجعة في قوله سمع جميعا كذا في البدائع * ولو قال أبطلت رجعتي أو لا رجعة لي عليك كان له الرجعة كذا في النهر الفائق * واذا طلق الرجل امرأته تطليقة رجعية أو تطليقتين فله أن يراجعها في عدتها وضيت بذلك أو لم ترض كذا في الهداية * وان ادعى الزوج الدخول بها وقد خلا بها فله الرجعة وان لم يكن خلا بها ولا رجعة له كذا في المحيط * وفي الرضا لو انفق على انقضاء العدة واختلاف في الرجعة فالصحيح أن القول قولها وعليه الجهور كذا في غاية السروجي * ولا عين عليها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية * وان كانت العدة باقية فالقول قوله في الصحيح كذا في غاية السروجي * ولو أقام بينة بعد العدة أنه قال في عدتها قد راجعها أو أنه قال قد جامعها كان رجعة كذا في البحر الرائق * واذا انقضت العدة فقال كنت راجعها في العدة فصدقته فهي رجعة كذا في الهداية * ولو انفق على الرجعة يوم الجمعة وقالت انقضت عدتي يوم الخميس وقال الزوج يوم السبت فهل يصدق بيمينه أم هي أم السابق بالدعوى فيه ثلاثة أوجه الصحيح الأول كذا في معراج الاربعة ذكر في شرح الطحاوى لو قال لها راجعتك فقالت المرأة موصولا بكلام الزوج انقضت عدتي لم تصح الرجعة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده ما تصح الرجعة كذا في النهاية * والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرات * هذا متبع اذا كانت المدة تمتل الانقضاء فلم يحتمله ثبت الرجعة كذا في النهر الفائق * وتختلف المرأة بان الاجماع على أن عدتها كانت منقضية حال اخبارها كذا في فتح القدير * أجمعوا على أم اذا سكنت ساعة ثم قالت انقضت عدتي تصح الرجعة ولو بدأت المرأة بالكلام فقالت انقضت عدتي فقال الزوج مجيبا لها موصولا بكلامها راجعتك لانصح الرجعة كذا في النهاية * اذا قال زوج الامة بعد انقضاء عدتها قد كنت راجعتك وصدقه المولى وكذبه الامة فالقول قولها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال القائل قول المولى كذا في الهداية * والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرات * ولو كان على القاب بان كذبه المولى وصدقه الامة فالقول قول المولى ولا تثبت الرجعة

قول أبي يوسف رحمه الله تعالى واحدة رجعة ولو قال مثل عظم الجبل أو كعظم الجبل أو شبه بصغير أو كبير فهي واحدة بآئنة وان اجماعا نوى ثلاثا ثلاث ولو قال أنت طالق هكذا وأشار باصبع واحدة وان أشار باصبعين فهي ثنتان وان أشار بثلاث فهي ثلاث والمعتبر فيه الاصابع المنشورة دون المضمومة فان قال عنبت الكف أو المضموم لا يصدق قضاء ولو قال أنت طالق مثل هذا وأشار الى ثلاثة أصابع ونوى ثلاثا ثلاث وان نوى واحدة فواحدة * (فصل في طلاق من لا يعقل) * طلاق المسكر واقع عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى وكذا طلاق السكران من الخمر أو النبيذ وقال الكرخي والطحاوي وهو أحد قول الشافعي رحمه الله تعالى طلاق السكران غير واقع ولو أكره على شرب الخمر أو شرب الخمر اضرة وسكر وطلقا خلتوا فيه والصحيح انه كالأبلازمة الحد لا يقع طلاقه ولا ينفذ تصرفه وعن محمد رحمه الله تعالى اذا شرب النبيذ ولم يوافق نفسه فارتفع بخاره وصدع وزال عقله بالصداع لا بالشرب فطلق امرأته لا يقع ولو زال عقله

بالشرب أو ضرب هو على رأسه حتى زال عقله فطلق لا يقع طلاقه وإن شرب من الاشربة المتخذة من الحبوب والقواكه والعسل اذا طلق أو أعتق اختلافوا فيه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى الصحيح انه كالأبنة الحد لا ينفذ تصرفه وطلاق اللاعب والهازل واقع ومن زال عقله بالبلخ أو لبن الرماك لا ينفذ طلاقه وعتاقه * (فصل في الطلاق بالكتابة) * الكتابة على نوعين مرسومة وغير مرسومة ونعني بالمرسومة أن يكون مصدرها معنوا مثل ما يكتب الى غائب وغير المرسومة ان لا يكون مصدرها معنونا وهو على وجهين مستبينة وغير مستبينة فالمستبينة ما يكتب على الصحيفة والحائط والارض على وجه يمكن فهمه وقرأته وغير المستبينة ما يكتب على الهواء والماء وشي لا يمكن فهمه وقرأته ففي غير المستبينة لا يقع الطلاق وإن نوى وإن كانت مستبينة لكنهما غير مرسومة أن نوى الطلاق يقع والا فلا فإن كانت مرسومة يقع الطلاق نوى أو لم ينو ثم المرسومة لا يحلها ما أن أرسل الطلاق بأن كتب أما بعد فانت (٤٧١) طالق فلما كتب هذا وقع الطلاق ونزلها العدة من وقت الكتابة وإن

اجماع في الصحيح كذا في التبيين * ولو صدقه المولى والامة ثبتت الرجعة اتفاقا ولو كذباه لم تثبت اتفاقا كذا في النهر الفائق * وإن قالت قد انقضت عدتي فقال المولى والزوج لم تنقض فالقول قولها كذا في الهداية * ولو قالت انقضت العدة بالولادة لا يقبل الابينة أو أسقطت سقطا مستبين بعض الخلق فلم لزوج أن يطلب عيتم اعلی أن أسقطت بهذه الصفة بالاتفاق ولا فرق في هذابين الامة والخزعة كذا في فتح القدير * المولى لو قال للزوج أنت قد راجعتنا أنكر الزوج لم يقبل قول المولى عليه كذا في الجوهر النيرة * ان قالت قد انقضت عدتي ثم قالت ثم انقضت رجعتها ولو راجعها ولم يعلم بها حتى انقضت عدتها وتزوجت بغيره فهي امرأته دخل به الثاني أو لم يدخل ويفرق بينها وبين الثاني وفي المغني هذا هو الصحيح كذا في غاية السروجي * وتنقطع الرجعة ان حكم بخروجها من الحيضة الثالثة ان كانت حرة والثانية ان كانت أمة لتتمام عشرة أيام مطلقا وان لم ينقطع الدم كذا في الجرار الرائق * وان انقطع لاقل من عشرة أيام لم تنقطع حتى تغتسل أو يمضي عليها وقت صلاة كذا في الهداية * فان كان الطهر في آخر الوقت فهو ذلك الزمن اليسير الذي تقدر فيه على الاغتسال والتعريفة لا مادونه وإن كان في أوله لم يثبت هذا حتى يخرج جميعه لان الصلاة لا تصير ديناً الا بذلك كذا في الجرار الرائق * أما اذا بقي من الوقت مقدار ما لا يسع فيه الاغتسال أو يسع الاغتسال لا غير فلا يحكم بظهارتها بمضي ذلك الوقت حتى تغتسل أو يمضي وقت صلاة كاملة أخرى كذا في شاهان شرح الهداية * ولو ظهرت في وقت مهمل كوقت الشروق لا تنقطع الرجعة الى دخول وقت العصر كذا في الجرار الرائق * التي كانت عادت هامة خساومرة ستانم استحيضت تأخذ بالاقل في انقطاع الرجعة وبالاكثر في حق الزوج بزواج آخر كذا في العتابة * وإذا كانت المطلقة كآسية فقد قالوا ان الرجعة تنقطع عنها بانفس انقطاع الدم كذا في البدائع * ولو راجعها بعد هذا الغسل الذي قلنا ان لا تنقطع الرجعة ثم عاودها ولم يجاوز العشرة صحت رجعتها وكذا الكلام في التيمم كذا في النهر الفائق * وان لم تغتسل ولم يمض عليها وقت صلاة كاملة بل تيممت بأن كانت مسافرة لم تنقطع الرجعة بمجرد التيمم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط * وتنقطع اذا تيممت وصلت فرضاً أو نفلاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * فلا شرعت به في الصلاة لا يحكم بانقطاع الرجعة عندهما ما لم تفرغ من الصلاة وهو الصحيح من مذهبهما كذا في المحيط * ولو تيممت وقرأت القرآن أو مست المصحف أو دخلت المسجد قال الكرخي تنقطع به الرجعة وقال أبو بكر الرازي لا تنقطع الرجعة كذا في غاية السروجي * ولو اغتسلت بسور الجمار انقطعت الرجعة بنفس الاغتسال بالاجماع ولكن التحلل للزوج ولا تصلى بذلك الغسل ما لم تيمم كذا في البدائع * وان اغتسلت ونسيت شيأ من

كآسي هذا فانت طالق ثم محال الحوائج وترت إذا جاءك كآسي هذا فانت طالق فجاءها ذلك لم يقع الطلاق لان شرط وقوع الطلاق ههنا وصول ما كتب من الحوائج قبل قوله إذا جاءك كآسي هذا ولم يصل اليها ذلك وإن محاقوله إذا جاءك كآسي هذا وترت ما قبله بوصول اليها ذلك وقع الطلاق فالحاصل ان ما كتب قبل قوله كآسي هذا أصل وما بعده تبع والعبارة لا اصل دون التبع ولان الكتاب فبسبب الى المهم والمهم ما يبدأ بذكره ولو كتب الطلاق في وسط الكتاب وكتب قبله وبعده حوائج ثم محال الطلاق وبعث الكتاب اليها وقع الطلاق كان الذي قبل الطلاق أقل أو أكثر وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى كذلك ان كان ما قبل الطلاق أكثر وان كان الاكثر ما بعد الطلاق لا تطلق وإن كان فصل الطلاق في آخر الكتاب فجاء ما قبل الطلاق أو محالاً أكثر ما قبل الطلاق من الكلمات وترك فصل الطلاق لا تطلق رجل كتب الى امرأته كل امرأتي غيرك وغير فلانة طالق ثم محال اسم فلانة وبعث الكتاب اليها لا تطلق فلانة ولو كتب الى امرأته أما بعد أنت طالق فلانا شاء الله ان كان موصولا

بكتابتها لا تطلق وان كتب الطلاق ثم فترقة ثم كتب ان شاء الله تعالى طلقت امرأته لان الكتاب من الغائب بمنزلة الخطاب من الحاضر وفي الخطاب يعتبر الاستمنا موصولا ولا ينعبر بمفصلا ولو كتب الى امرأته اذا جاءك كذاي هذا فانت طالق ووصل الكتاب الى أيها فأخذ الاب ومنزق الكتاب ولم يدفعه اليها ان كان الاب متصرفا في جميع أمورها وقع الطلاق لان وصول الكتاب الى الاب وهو متصرف في أمورها كوصول الكتاب اليها وان لم يكن كذلك لا يقع الطلاق ما لم يصل اليها وان أخبرها الاب بوصول الكتاب اليه فان دفع الاب الكتاب اليها وهو بمنزلة ان كان يمكن فهمه وقراءته يقع الطلاق عليها والا فلا * رجل أكره بالضرب والحبس على أن يكتب طلاق امرأته فلانة بنت فلان ابن فلان فكتب امرأته فلانة بنت فلان بن فلان طالق لا تطلق امرأته لان الكتابة أقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة والحاجة ههنا * الاخرس اذا كان لا يكتب له اشارة (٤٧٣) معروفة في التصرفات في القياس لا ينفذ شيء من تصرفاته من الطلاق والعناق والبيع ونحوه

كما لا ينفذ من المريض الذي نقل لسانه بمرضه وهو قول مالك وابن ابي ليلى رحمه الله تعالى وعندنا ثبتت هذه التصرفات بإشارته المعهودة كما ثبتت بكتابتها لانه لا يرحى منه العبارة فتقام الاشارة مقام العبارة كما تقام الكتابة مقام العبارة والله أعلم

* (باب التعليق) *

رجل قال لامرأته أتردين ان أطاقتك فقال نعم فقال لها اكره تزوج مني بك طلاق وسه طلاق وهزار طلاق قوي واخرجني من عندي وهو يزعم انه لم يرد به الطلاق كان القول قوله لانه لم يصف الطلاق اليها * رجل قال لامرأته اكره تزوجك ما دروي ترا طلاق فذهبت الى باب دارها ولم تدخل اختلف المسامح فيه والصحيح انها لا تطلق لانهم يريدون هذا المتع عن الدخول فلا تطلق بدونه * رجل قال لامرأته اكره توأ كسى حرام كنى

بدن لم يصبه الماء فان كان عضوا كاملا فافوقه ثم تعلق بالرجعة وان كان أقل من عضو انقطعت قال في النبايع وذلك قدر اصبع أو اصبعين وهذا استحسان كذا في السراج الوهاج * وكذا بعض الساعد والعضد والعضو الكامل كاليد والرجل كذا في فتح القدير * واذا اغتسلت عن الحيضة الثالثة فيمادون العشرة لكنهم اتركوا المضضة أو الاستمشاق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان في رواية هشام لا تقطع الرجعة وفي رواية أخرى تقطع كذا في غاية البيان * وقال محمد رحمه الله تعالى تبين من زوجها ولكنكم لا تحل للازواج كذا في البدائع * ان كان الباقي أحد المختارين فالرجعة باقية بالاتفاق كذا في المحيط * ولو جاءت بولد قال محمد رحمه الله تعالى اذا خرج نصف الولد غير الرأس يعني من العجز الى المنكبين انقضت العدة ولا تصح الرجعة في هذه الحالة كذا في السراج الوهاج * خلافا لما رآه ثم طلقها وقال لم أجامعها فصدقته أو كذبته لارجعة له فان راجعها مع ذلك ثم ولدت لأقل من سنتين يوم قبل أن تخبر بانقضاء العدة صححت ذلك الرجعة كذا في الترتاشي * ولو طلق امرأته وهي حامل أو بعد ما ولدت في عصمته وقال لم أجامعها فله الرجعة لان الحمل متى ظهر في مدة يتصور أن يكون منه بأن ولدته اسنة أشهر فصاعدا من يوم التزوج جعل منه وكذا اذا ولدت في عصمته في مدة يتصور أن يكون منه بأن ولدت اسنة أشهر فصاعدا من يوم التزوج جعل منه حتى ثبت نسبته منه في الموضعين ولو قال لامرأته ان ولدت فانت طالق فولدت ثم ولدت ولدا آخر به اسنة أشهر من وقت الولادة الاولى صارت مراجعة وان جاءت به لاكثر من سنتين ما لم تنقض بانقضائها بخلاف ما اذا كان بين الولدين أقل من ستة أشهر حيث لا تكون مراجعة كذا في التبيين * المطلقة طلاقا رجعيا اذا جاءت بالولد لاكثر من سنتين كان رجعة وان جاءت لأقل من سنتين لا يكون رجعة كذا في المحيط * قال كمالا ولدت فانت طالق فولدت ثلاثة فان كان بين كل ولدين ستة أشهر طلق بالاول وبعاق الثاني صار مراجعا بولادته طلقت أخرى فتمتعدها كذا في الترتاشي * المطلقة الرجعية تشوف وتزين ويستحب لزوجه أن لا يدخل عليها حتى يؤذنها أو يسهها خفو نعليه اذا لم يكن من قصده المراجعة وليس له أن يسافر بها حتى يشهد على رجعتها كذا في الهداية * وكذا لا يحل إخراجها الى مادون السفر كذا في النهر الفائق * وكما يكره السفر بها تكرر الخلو وقال السرخسي انما تكرر الخلو اذا لم يأمن غشيانها كذا في فتح القدير * والطلاق الرجعي لا يحرم الوطأ حتى لو وطئها لا يغرم العقر كذا في الكناية * ولو طلق امرأته الامه رجعية ثم تزوج حرة كان له أن يراجع الامه كذا في البحر الرائق

* (فصل فيما تحل به المطلقة وما يتصل به) * اذا كان الطلاق باثنا دون الثلاث فله أن يتزوجها في العدة لو قال لامرأته كل امرأه أترجوها فهي طالق ثم أبانها ثم تزوجها طلقت عندهما العوم اللفظ ولا تطلق عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وبه أخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى لان الظاهر انه لا يريد بها هذا اليمين * رجل قال لغیره زن وى ازوى بسه طلاقا كرويه هان من نيائي قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى هذا تعليق صحيح كأنه قال ان لم تنجى الى ضيفا فامراتي طالق وكذا لو انهم امرأته برفع شيء فقال نوا زن بسه طلاقا كرواين نه برداشته اي ولم تسكن رفعت تطلق ثلاثا لانه تعليق الطلاق بعدم الرفع عرفا * رجل قال اكره اجز فلانة زن بشد هزار طلاقا دام أو قال لا جنبية اكره جازون زن كتم أو قال اكره جزون امرأته انما بشد هي طالق فترجى امرأته ثم تزوج أخرى طلقت الاولى دون الثانية لانه اذا لم يقل هزرتي له مارجزني بود لا يدخل في هذا اليمين الا امرأه واحدة فاذا تزوج الاولى حلت وقوع الطلاق وانتهت اليمين فلا تطلق

الثامنة وكذا لو قال اكره ابدن جهان رز بدسه طلاق فتزوج امرأه طلقت فان تزوج اخرى لاتطلق الثانية لان هذا اليقين لم يتناول الامرأة واحدة * رجل قال لامرأته بوهزار طلاق كرفلان كاركني واراد به التعليق قالوا لاية ملق ولا يكون تقييذا ولو قال كرفلان كاركني هـزار طلاق واراد به التعليق كان تعليقا وعند المتأخرين يتعلق في وجهين لانه انما جعل تعليقا في تقديم الشرط باضمار الخطاب فيه فينبغي ان يجعل تعليقا في تأخير الشرط و باضمار الخطاب ايضا * رجل قال اكره من هرگز كشت كنهم بهذه القرية فامرأتى طالق قالوا ان زرع فيها زرعاً أو قاليزاً أو قطناً كان حاشاً وان سقى زرعاً أو حصده لا يكون حاشاً * وكذا اذا كره ولم يبدل لا يحث * ولو دفع الى غيره من زراعه او استأجر أجيراً فزرع أجيره ان كان الخالف ممن يباشر ذلك بنفسه لا يحث الا ان يعنى ان لا يأمر غيره بذلك فينبذ يكون حاشاً * وان زرع غلامه أو أجيره الذي كان يعمل له ذلك قبل اليقين (٤٧٣) حث في عينه الا ان يعنى عمله بنفسه

* رجل قال لامرأته أنت طالق كه اين كار کرده أم أو قال كه اين كار نكرده أم وهو صادق فيما يقول اخلف المشايخ فيه قال عامتهم منهم الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هذا تقييد وليس بتعليق الا ان يكون ذلك في موضع لا يكون تعليقهم الا بهـذا اللفظ وقال بعضهم هو تعليق والذي يصح هذا القول ما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل قال لامرأته أنت طالق ان دخلت الدار فهو عيني كأنه قال دخلت الدار ان لم تكن دخلته فامرأته طالق * وتفسير ذلك بالفارسية زن از وی بطلاق كه اين كار کرده است فان كان فعل ذلك الفعل لا يحث وان لم يكن فعـل حث في عينه وفي عرفنا يستعمل هـذا في التعليق فان القاضي يخلف المذمعي عليه بالله تعالى

وبعد انقضائها وان كان الطلاق ثلاثاً في الحرة وثنتين في الامه لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً ويدخل بها ثم يطلقها أو يموت عنها كذا في الهداية * ولا فرق في ذلك بين كون المطلقة مدخولاً بها أو غير مدخول بها كذا في فتح القدير * ويشترط أن يكون الإبلاج موجباً للغسل وهو التقاء الختانين كذا في العيني شرح الكنز * أما الانزال فليس بشرط للإحلال واذا وطئها انسان بالزنا وبشبهة لا تحل لزوجه لعدم النكاح وكذا اذا وطئها المولى على اليقين بأن حرمت أمته المنكوحه على زوجها حرمة غليظة وانقضت عدتها فوطئها المولى لا تحل لزوجه كذا في البدائع * ولو وطئها الزوج الثاني في حيض أو نفاس أو أحرام أو صوم حلت للاول كذا في محيط السرخسي * ولو جامع المفضة لا يحل لها ما لم تحمل ولو صغيرة لا يجامع مثله الا يحللها وان كان مثلهما يجامع حلت وان أفضاها كذا في النهر الائق * وفي الانع الصبي المراهق في التحليل كالبالغ اذا جامعها قبل البلوغ وطئها بعد البلوغ لان الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع كذا في التتارخانية * فسر المراهق في الجامع الصغير فقال غلام لم يبلغ ومثله يجامع جامع امرأته وجب الغسل عليها وأحلها للزوج الاول ومعنى هذا الكلام أن تحررك آتية ويشتهى كذا في الهداية * ولو كان الزوج الثاني مجنوناً حلت للاول كذا في الخلاصة * ولو كان الزوج الثاني عبداً أو مديراً أو مكاتباً فزوجهما باذن المولى ودخل بها حلت للزوج الاول كذا في المحيط * ولو تزوجت عبدة بغير اذن سيده فدخل بها ثم أجاز السيد النكاح فلم يطأها بعد ذلك حتى طلقها لا تحل للاول حتى يطأها بعد الاجازة كذا في فتح القدير * ولو كان مجبوراً لا تحل للاول فان حبلت وولدت حلت للاول فصار محصنة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * ولو كان مسلولاً حلت للاول كذا في المحيط * وفي التتارخانية الصغيرى اذا فذ كره بخرقة وادخله فزوجهما فان وجد الحرارة تحل والا فلا كذا في الخلاصة * ولو أوج الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الجماع بقوته بل بمساعدة البه لا تحل للاول الا ان تنتشر آتية وتعمل كذا في البر الرائي * واذا كانت النصرانية تحت مسلم طلقها ثلاثاً فتزوجت نصرانياً ودخل بها ثلاثاً لم يلزم الذي طلقها ثلاثاً واذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً فتزوجت بزوج آخر وطئها الزوج الثاني ثلاثاً قبل الدخول بها ثم تزوجت بثالث ودخل بها حلت للزوجين الاولين فأبهم تزوج صح كذا في المحيط * ولو لارتدت المطلقة ثلاثاً ولحق بدار الحرب ثم استرقها أو طلق زوجته الامه ثنتين ثم ملكها في هاتين لا يحل له الوطء الا بعد زوج آخر كذا في النهر النائق * واذا طلقها ثلاثاً ثم قالت قد انقضت عدتي وتزوجت ودخل بي الزوج وطلقني وانقضت عدتي والمدة تحتهم ذلك جاز للزوج أن يصدقها اذا كان في غالب ظنه أنها صادقة كذا في الهداية واختلف أصحابنا في تلك المدة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تصدق في أقل من ستين يوماً اذا كانت حرة

(٦٠ - فتاوى اول) كه تراين مال دادنی نیست بوی * رجل قال لامرأته أنت طالق لا دخلت الدار فهو كقوله أنت طالق ان كنت دخلت الدار * ولو قال أنت طالق دخلت الدار طلقت للعمال لانه لم يوجد منه ما يكون تعليقا * رجل قال لامرأته أنت طالق لو دخلت الدار لا طلقك فهو حلف بطلاقها اذا دخلت الدار كانه قال اذا دخلت الدار اطلقك فان لم اطلقك فأنت طالق فان دخلت الدار يلزمه أن يطلقها فان لم يطلقها حتى يموت المرأة أو يموت الزوج يقع الطلاق وهو بمنزلة ما لو قال ان دخلت الدار فعبدى حران لم أضربك * رجل قال لامرأته ادخلي الدار وأنت طالق فدخلت طلقت * وكذا لو قال ذلك لعمده لان جواب الامر بحرف الواو وبحرف الشرط بحرف الفاء * ولهذا لو قال لعمده ادالي ألقا وأنت حر كان تعليقا باداة الف * رجل حلف بالفارسية وقال هرگاه كه من این كار كنم فكذا * فهذه جملة الفاظ الفارسية هر وقت و هرگاه و هر چه كه و هر زمان و همی و همیشه و هر بار في واحدة منها يتكرر الحلف بشكره

يقع الطلاق عامها بر المرأة وبه - هذا لا يخرج كلام الزوج من أن يكون تطليقا - ألا ترى أن محمدا رحمه الله تعالى قال في الكتاب قال رجل
لامرأته طلقك ثلاثا على ألف درهم فلم تقبلي فقالت المرأة قبلت كان القول قول الزوج ولا يقع عليها الطلاق سمي كلام الزوج تطليقا من
غير وقوع الطلاق - وهذا لأن التطليق نوعان تطليق عيال وتطليق بغير مال وقد تم ما كان من جهة الزوج وهو إيجاب الطلاق بخلاف
التعليق لأن المعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط فكان الإيجاب عدم قبل وجود الشرط أمافوله أنت طالق على ألف تطليق في الحال
لأن كلمة على لا تقتضي عدم المذكور وأبلا فتقتضي وجوده تقول لرجل أكرمك على أن تكرمني فيقتضي ذلك وجوده لا كرامته أولا
ولو قال أكرمك بأن تكرمني لا يقتضي ذلك وجوده لا كرامته وإنما يقتضي ذلك وجوده لا كرامته بعدا كرام الخاطب وبصير كأنه
قال أنت أكرمك ولو قال لامرأته أن سألني الليلة طلاقك فلم أطلقك (٤٧٥) فانت طالق ثلاثا وقالت المرأة لم أسألك
الليلة الطلاق فجميع ما أمك

وليس التوبة بشئ ولو شرط بكمه وتحمل عند أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * وهو
الصحيح ~~هـ~~ كذا في المضمرات * وإذا طلق امرأته طلقة أو طلقتين وانقضت عدتها وتزوجت بزواج آخر
ودخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها الأول عادت اليه بثلاث تطليقات ويهدم الزوج الثاني
الطاقة والطلقة تكمي - دم الثلاث كذا في الاختصار شرح المختار * وهو الصحيح كذا في المضمرات * في
التوازل إذا شهد عند المرأة شاه - دان أن زوجها طلقها ثلاثا إذا كان زوجها ثانيا بسمعه أن تزوج وأن
كان حاضرا لا كذا في الخلاصة * علق الطلاق الثلاث بشرط ووجد الشرط وتخاف أنه لو عرضت عليه
أن تكرمه واستفتت المرأة فأفتوا بوقوع الثلاث وتخاف أنه لو علم أنكر الحلف لها أن تزوج بآخر وتحمل
نفسها سرامنه إذا غاب في سفر فإذا رجع التست منه تجديد النكاح أشبه ذلك خالف قلبه إلا أنكار الزوج
للطلاق كذا في الوجيز للكردي * سئل شيخ الإسلام يوسف بن اسحق الخطي عن طلاق امرأته ثلاثا وكم
عنها جعل بطؤها فاضت ثلاث حيض ثم أخبرها بذلك هل يجوز لها أن تزوج بزواج آخر قال لا لأن الوطء
جري بينهما شبهة النكاح وأنه موجب للعدة إلا إذا كان من آخر وطئها جرت ثلاث حيض قيل له فإن كانا
عالمين بالحرمه مقررين بوقوع الحرمه الغليظة ولكن بطؤها فاضت ثلاث حيض ثم أرادت أن تزوج
بزواج آخر قال يجوز ذلك إذا كان مقررين بالحرمه كان الوطء زنا والزنا لا يوجب العدة ولا يمنع من
أن تزوج بوجه نأخذ إلا إذا كانت حلي - على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى حتى تضع حملها وعلى
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز كذا في التتارخية * وسئل شيخ الإسلام أبو القاسم رحمه الله تعالى عن
امرأة سمعت من زوجها أنه طلقها ثلاثا ولا تقدر أن تنزع نفسها منه هل يسهها أن تقتله قال لها إن قتله
في الوقت الذي يريد أن يقر بها ولا تقدر على منعه إلا بالقتل وهكذا كان فتوى شيخ الإسلام أبي الحسن
عطاء بن حزم والامام أبي شجاع وكان القاضي الامام الاسيحي يقول ليس لها أن تقتله ~~هـ~~ كذا في المحيط
* وفي الملتقط وعليه الفتوى قال الشيخ الامام نجم الدين يحيى بحج جواب السيد الامام أبي شجاع يقول لها
أن تقتله فقال انه رجل كبير وله مشايخ كبار لا يقول ما يقول الا عن صحة فالاعتداد على قوله كذا في
التتارخية * وإذا شهد عند المرأة شاه - دان أن زوجها طلقها ثلاثا وهو يجحد ذلك ثم مات أو غاب
قبل أن يشهد عند القاضي لم يسهها أن تقوم معه وإن تدعه يقر بها فإن حلف الزوج على ذلك والشهود
قد ماؤا فردها القاضي عليه لا يسهها المقام معه وينبغي لها أن تقدر بما لها أو تهرب منه فإن لم تقدر
على ذلك قتله متى علمت أنه يقر بها لكن ينبغي أن تقتله بالدواء وليس لها أن تقتل نفسها وإذا هربت منه
لم يسهها أن تعد وتزوج بزواج آخر قال الشيخ شمس الأئمة الحلواني في شرح كتاب الاستبسان هذا جواب

شرط العتق التكلم بطلاقا وقد وجد وكذا لو قال لغيره ان تكلمت بقذفك فعبدي حر ثم قال أنت زان ان شاء الله تعالى بعق عبده وكذا لو
قال ان تكلمت بالشرك ثم قال ان الشرك لعظيم وقال الحسن رحمه الله تعالى ينوي في جميع ذلك وله ما نوي فان لم ينو شيئا فلا إرأه حائنا
قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى القول الاول أحب الى توبه ضمهم اختار قول الحسن رحمه الله تعالى * رجل قال لامرأته ان حلفت
بطلاقك فانت طالق ثم قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ان شاء الله تعالى لا يحث في يمينه ولا يطلق امرأته لان الاستثناء في آخر الكلام
يطل حكم ما قبله وإذا بطل الطلاق بطل اليمين لان اليمين لا تبقى بدون الجزاء - وهذا لو قال ان أقررت لفلان بعشرة دراهم فامرأتى طالق
ثم قال لفلان على عشرة دراهم الا يحث في يمينه لأنه ما أقرله بعشرة وإنما أقرله بتسعة - ولو قال ان حلفت بطلاقك فانت طالق ثم
قال لها أنت طالق ان شاء الله طلقت امرأته في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا تطلق في قول محمد رحمه الله تعالى لان على قول أبي يوسف

على الإبداء لأن ينوى الفور
* رجل قال لامرأته أنت
طالق ان كلمت سنة اذهبي
ياعدو الله قال قد كلمها
رحنت في عينه * رجل قال
لامرأته ادا قلت لك يا زانية
فأنت طالق ثم قال لابنها يا بن
الزانية طلقت امرأته فان
بى أن يواجهها دين فيما بينه
وبين الله تعالى ولأيدى دين في
النساء * رجل قال لامرأته
قبل الدخول اذا حضت
فأنت طالق وقالت حضت
فأنت طالق من ساعتها ثم مات
قال محمد رحمه الله تعالى
ميراثه الزوج الاول دون
الثاني وقال لا ندرى اكان
ذلك حيضاً أم لا * رجل له
امرأة بنت أربع عشرة
غلام ابن أربع عشرة فقال
مرأة اذا حضت فأنت طالق
وقال للغلام اذا احتلمت
فأنت حر فقالت الجارية قد
حضت وقال الغلام قد
احتلمت قال تصدق الجارية
لأن تصدق الغلام قال لأن

ترجہ

في الغلام يمكن أن ينظر كيف يخرج منه المني وأما خروج الدم من الفرج لا يعلم أنه حبيص ولا يقف عليه غيرها فقبل قولها أمرأة قالت زوجها طلقني طلقني فقال الروح طاعت أن فوي واحدة فواحدة وانوى ثلاثا ثلاثا ولو قالت طلقني وطلقني فقلت في فقال الروح طاعت فهي ثلاث وكذا لو قالت خبرني خبرني خبرني فقال قد فعلت فطلقت نفسها فهي واحدة وان قالت خبرني وخبرني وخبرني فقال قد فعلت وطلعت نفسها فهي ثلاث رجس قال لا مر أنه أن وطئت ما دمتم معي فأنت طالق ثلاثا ثم أراد الخيلة قال محمد رحمه الله تعالى يطلقها المطلقة بأية شئ ترضيها من ساعتها فبطؤها فلا يحدث رجس قال لا مر أنه أنت طالق وإن دخلت الدار طلقت الحال ولو قال إن دخلت الدار أنت طالق أو قال إن دخلت الدار أنت طالق طاعت الحال في هذه المسائل ولو قال أنت طالق إن لم يرز عليه تطلق الحال في قول محمد رحمه الله تعالى ولا تطلق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا ولو قال أو قال إن كان أو قال

ان لم يكن لا يطلق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبه أخذ محمد بن سلمة رحمه الله تعالى * رجل به فاقاة أو ثقل في لسانه لا يمكنه اتمام الكلام الا بعدة خلف بالطلاق وذكر الشرط أو الاستثناء بعد تردد وتكلف ان كان معروفا ذلك جازا استثناءه وتعليقه * رجل قال بالفارسية امرأته طالق اكرمن وقطع الكلام قال أبو القاسم رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى * رجل قال لامرأته أنت طالق أبدا مذكرا اليوم طلقت للعالم كأنه قال أنت طالق طليقة لا يقع عليك اليوم * رجل قال كل امرأتي طالق الا هذه وليس له امرأه سواه الا تطلق امرأته امرأه قالت لزوجهما طلقني ثلاثا فقال الزوج أنت طالق فهي واحدة لأن ينوي ثلاثا ولو قال قد فعلت طلقت ثلاثا وكذا لو قال قد طلقتك ولو قالت المرأة طلقني فقال الزوج قد طلقتك ينوي ثلاثا فهي واحدة ولو قال لامرأته طلق نفسك فقالت قد فعلت والزوج ينوي ثلاثا فهي ثلاث (٤٧٨) امرأته ادعت على رجل انها امرأته خلف الرجل بطلاق امرأته أخرى ما هي بامرأته

فأقامت المدعية البيعة بينها
 امرأته فقال الزوج قد
 كانت امرأتي فطلعت ما قال
 لا يحنث في عيने * رجل ادعى
 قبل رجل ما لا خلف المدعى
 عليه بطلاق امرأته ما للمدعى
 عليه شيء وشهد شاهدان أن
 على المدعى عليه ألف درهم
 وقضى القاضي عليه بألف
 درهم للمدعى فالدعى عليه
 يقول ماله على شيء حنث
 الخائف في قول أبي يوسف
 رحمه الله تعالى ولا يحنث في
 قول محمد رحمه الله تعالى ولو
 شهد شهود المدعى ان المدعى
 أقرضه ألفا وقضى القاضي
 عليه بألف لا يحنث في قوله ما
 * رجل حلف بطلاق
 وحنث في عيने ولا يدري
 انه كان حلف بواحدة أو
 بثلاث قال أبو يوسف رحمه
 الله تعالى يفرض في ذلك
 ويعمل بما يقع عليه التحري
 وان استوى ظنه يأخذ
 بالاكثر احتياطا * رجل
 قال لامرأته ان دخلت الدار

يراد به في العرف الجماع ولهذا الجامعها في السنة في ما دون الفرج لا يحنث في عيने كذا في فتاوى قاضيان
 * ولو قال أنا منك مول فان عني به الخبر كذا بفيلس بول فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء وان
 عني به الايجاب فهو مول في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى كذا في فتح القدير * ولو قال اذا قررتك فعلى
 صلاة لا يكون موليا كذا في الكافي * ذكر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال الله على أن أعتق
 عبدي هذا عن ظهاري ان قربت امرأتي فلانة وهو مظاهر أو ليس بمظاهر لا يكون موليا ولو قال عبدي
 هذا حرة عن ظهاري ان قربت امرأتي فهو مول مظهرا كان أو غير مظاهر ويجزى عن ظاهره يريد به اذا
 كان مظهرا وقد قربها ثم قال كل شيء يعتق اذا قرب امرأته فهو مول وكل شيء لا يعتق الا بفعل آخر لا يكون
 موليا كذا في المحيط * ولو قال لامرأته ان قربتك أو دعوتك الى فراشي فانت طالق لا يكون موليا كذا في
 فتاوى قاضيان * قال لها ان اغتسلت من جنبتي ما دمت امرأتي فانت طالق ثلاثا أو أعاد هذا القول
 ولم يعلم هذا القول وكانت المرأة حامل ولم يجامعها قبل وضع الحمل فوضعت حملها بعد هذه المقالة بأربعة
 أشهر فصاعدا وقع عليها واحدة بائنة بغضى الاربعة الاشهر وانقضت عدتها بوضع الحمل فان تزوجها بعد
 ذلك جاز ولا يحنث به كذلك كذا في الفتاوى الكبرى * ولو حلف بأن يقول ان قربتك فعلى حجة أو عمرة
 أو صدقة أو صيام أو هدي أو اعتكاف أو عيب أو كفارة عيب فهو مول ولو قال فعلى اتباع جنازة أو سبعة
 تلاوة أو قراءة القرآن أو الصلاة في بيت المقدس أو تسبيحة أو نسيجة فليس بمول ويجب صحة الايلاء في قول فعلى
 مائة ركعة ونحوه مما يشق عادة ولو قال فعلى أن تصدق على هذا المسكين بهذا الدرهم أو مالي به في
 المسكين لا يصح إلا ينوي التصديق به ولو قال كل امرأته تزوجهما فهي طالق يصير موليا عند أبي
 حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * ولو قال ان قربتك فعلى صوم شهر تذا فان كان ذلك
 الشهر مضى قبل مضى الاربعة الاشهر لم يكن موليا وان كان لا مضى قبل مضى الاربعة الاشهر فهو مول
 كذا في البدائع * ولو قال ان قربتك فعلى اطعام مسكين أو صوم يوم فهو مول بالاتفاق كذا في المبسوط
 للسرخسي * حلف لا يقربها في زمان أو في مكان معين لا يصح كون موليا حلف لا يقربها وهي حائض
 لا يكون موليا كذا في محيط السرخسي * ولو قال أنت على مثل امرأته فلان وقد كان فلان إلى من امرأته
 فان نوى الايلاء كان موليا والا فلا ولو قال أنت على كليلة ونوى العيب يكون موليا ولو قال لامرأته ان
 قربتك فانت على حرام ونوى العيب يصير موليا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده ما لا يصير موليا حتى
 يقربها ولو إلى من امرأته ثم قال لامرأته أخرى أشركتك في ايلائها لا يصير موليا وذكر الشيخ الكرخي
 لو قال لامرأته أنت على حرام ثم قال لامرأته أخرى قد أشركتك معها كان موليا ثم ما وفرق بينهما كذا

فانت طالق ثم قال لامرأته أخرى وأنت طالق تطلق الثانية للعالم ويتعلق بالطلاق الاول بالدخول ولو قال في
 لاجنية ان تزوجتك فانت طالق ثم قال لامرأته وأنت طالق طلقت امرأته للعالم ولو قال لاجنية ان تزوجتك فانت طالق ثم قال لامرأته
 وهذه كان على النكاح كله * رجل قال لامرأته المدخول بها أنت طالق وأنت أو قال أنت طالق وانت أو قال أنت طالق فانت طلقت
 المرأة واحدة لأن ينوي بالطلاق الثاني طلاقا آخر فيلزمه ذلك ولو قال أنت طالق وأنت لامرأته أخرى أو أنت أو فانت طلقتا جميعا
 فان قال لم أبو بالكلام الثاني طلاقا لا يدين في القضاء ولو قال أنت طالق وانت أو فانت طلقت الأولى وتنسب والآخرى
 واحدة اذا ضم اليها من يلزمها الطلاق لم الأولى من الطلاق مثل ما يلزم صاحبها في الكلام الثاني وكذا لو قال ثم وأنتا ولو قال فانتما
 ولو قال لها أنت طالق لا بل أنت فهي طالق واحدة بالكلام الاول ولا يلزمها بالطلاق الثاني طلاق آخر إلا أن ينوي ولو قال

هـ ان دخلت الدار ان دخلت
 ورجل قال لامرأة انه ان قلت
 رجت امرأة فهي طالق وان
 قال لامرأة انه أنت طالق أنت
 شئت أربعا فكذا قلت في قول
 امرأة اتهمت بالسرقة فأمرت
 للنزول زوج أن لا يذهبها لأنها

الأَنْ يَنْوِيَهَا وَلَوْ قَدِمَ اسْمُهَا فَقَالَ بِاِعْمَرٍ مَازَنْبَ أَنْتَ طَالِقٌ لَمْ تَطْلُقِ الْاَوَّلَى الْاَنْ يَنْوِيَهَا * رَجُلٌ قَالَ لَامِرُ الدَّارِ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَهَذَا عَلَيَّ دَخَلُهُ وَاحِدَةٌ وَلَوْ قَالَ اَنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ اَنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَهَذَا عَلَيَّ دَخَلَتَيْنِ لِأَنْتَ طَالِقٌ فَأَنْتَ طَالِقٌ ثُمَّ قَالَ قَدْ طَلَقْتُكَ نَطَقَ اثْنَتَيْنِ وَاحِدَةً بِالتَّطْلُقِ وَوَاحِدَةً بِالْيَمِينِ * رَجُلٌ قَالَ اَنْ تَزَوَّجْتَ امْرَأَتَيْنِ فَمَحَا طَلَقْتَانِ فَتَزَوَّجَ امْرَأَتَيْنِ مَعَافَا طَلَقْتَانِ وَاحِدَةً وَوَاحِدَةً وَاحِدَاهُمَا نَطَقَ اثْنَتَيْنِ * رَجُلٌ قَالَ طَالِقٌ أَنْتَ طَالِقٌ اِنْ شَاءَ زَيْدٌ فَقَالَ زَيْدٌ شَيْءٌ نَطْلِقُكَ مَوْاحِدَةً قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْبُلْغِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَا يَبْقَى شَيْءٌ وَلَوْ أَنَّ أَبِي خَبِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَعَلَى قَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى يَبْقَى الثَّلَاثُ اِنْ شَاءَ اَرْبَعًا زَوْجَهَا حَتَّى يَحْلِفَ بِطُلُقِهَا اِنَّهُمْ لَا تَسْرِقُ خَلْفَ الرُّوجِ فَقَالَتْ الْمَرْأَةُ قَدْ كُنْتُ سَرَقْتُ وَصَرْتُ حَانَانًا فَمَا حَلَفْتُ

متناقضة. رجل حلف بالطلاق على ان تزوجت ثيبا فوط قد تزوج بكر افوجدها ثيبا قال وان صدقته المرأة كانت ثيبا كان لها علم مهر ونصف مهر. مهر بالدخول ونصف مهر بالطلاق قبل الدخول بحكم اليمين وليس لها نفقة العدة والسكنى لانها معتدة بالوطء عن شبهة وان كذبت المرأة وقالت كنت بكر افلها مهر واحد وعلمه النفقة والسكنى. رجل حلف بطلاق امرأته ان سرقته امرأته من دراهمه الى سنة ثم دفع الزوج اليها دراهم لينظر اليها فاخذت ثم ردت الى زوجها ورفعت قطعة من غير علم الزوج فقال الزوج هل رفعت منها شيئا فقالت نعم لا على وجه السرقة وردت القطعة قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى أخاف انهم اطلق وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان لم تفارق ولم تنكر ينبغي أن لا تطلق. رجل حلف ان لم يكن بحاج امرأته ألف مرة فهي طالق قالوا هذا على المبالغة والكثرة دون العدد ولا تقدير في ذلك والسبعون كثير. رجل حلف أن يبطأ (٤٨٠) امرأته الليل كالدخول ففسل محمدر رحمه الله تعالى فقال لا أدري هذا وقال أبو يوسف

رحمه الله تعالى هذا على المبالغة في الجماع. رجل حلف ان لا تطغى امرأته من دقيقة أحد أو نوى ذلك أمها خاصة قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان قال اركسي رادهي صدق الزوج ديانة فيما نوى وان قال اركسي رادهي لا يصدق فيما نوى. رجل حلف وقال ان غسلت امرأته ثيبا فهي طالق فغسلت اتفاقا قالوا لا يكون حاشا الا اذا نوى ذلك ولو أوصى بشيابه تدخل الاتفاق في الوصية. رجل حلف ان لا يأكل من مال خنسه شيئا فخنزت المرأة لا يهاوجع حلت في ذلك العجين من دقيق زوجها قالوا لا يكون حاشا حلف الرجل أن لا يقرأ القرآن فقرأ التسمية لا غير قال الفقيه أبو القاسم رحمه الله تعالى ان قرأ الذي في سورة النمل حنث والا فلا. رجل حلف أن لا يكون ابنه في

أحدا كما يكون موليا من أحدا ما غير عنها ولو أراد أن يعين أحداهما قبل مضي الشهرين ليس له ذلك واذا مضى شهران ولم يقر بهما بآيات الامة واستوثقت مدة الايلاء على الحرية فاذا مضت أربعة أشهر ولم يقر بهما بآيات الحرية ولو ماتت الامة قبل مضي الشهرين تعينت الحرية للايلاء من وقت اليمين كذا في البدائع. ولو عتقت الامة قبل المدة صارت مدتها كمدة الحرية فاذا مضت أربعة أشهر من حين حلف طلقت أحداهما واليه التعيين ولو عتقت بعد ما بآيات ثم تزوجها بآيات الحرية بمضي أربعة أشهر منذ بآيات الامة ومدة الحرية من حين بآيات المعتقة بالايلاء قبل ذلك ولو اشتراها قبل الشهرين بآيات الحرية بمضي أربعة أشهر من حين حلف فان أعتقها ثم تزوجها كان موليا من أحداهما الا أنه اذا مضت المدة من حين حلف بآيات الحرية فان ماتت الحرية قبل المدة بآيات المعتقة بمضي المدة منذ تزوجها فان لم تمت ولكن أبانها ولم تحض عدتها حتى مضت المدة منذ حلف بآيات باخرى كذا في الكافي. واذا بانها بالايلاء تعينت المعتقة للايلاء في المستقبل وتعتبر المدة من حين بآيات الحرية ولو انقضت عدتها أو كان طلقها ثلاثا فاذا مضت أربعة أشهر من حين تزوج المعتقة بآيات الايلاء لتعينها من ذلك الوقت كذا في شرح الجامع الكبير للعصري. وان قال ان قربت احدا كما قال الاخرى على كظهر أي فهو ول من احداهما فاذا مضى شهران بآيات الامة وبطل ايلاء الحرية ولو كانتا حرتين فقال ان قربت احدا كما قال الاخرى على كظهر أي فهو ومول من احداهما فان مضت أربعة أشهر بآيات احداهما بالايلاء والتعيين فان لم يعين الطلاق في احداهما ما أو عين في احداهما ما مضت أربعة أشهر أخرى لم يقع شيء ولو قال ان قربت احدا كما فهي على كظهر أي بقي الايلاء وكذا لو قال ان قربت احدا كما قال كذا على كظهر أي كذا في الكافي. ولو قال ان قربت احدا كما قال كذا على كظهر أي وبآيات الامة بمضي شهرين يبق موليا من الحرية حتى لو مضت أربعة أشهر من حين بآيات الامة بآيات الحرية ولو قال لاهر أتيه واحداهما خرة والاخرى أمة ان قربت احدا كما قال الاخرى طالق يصير موليا فاذا مضى شهران بآيات الامة ولا يسهط الايلاء عن الحرية وتعتبر المدة في حقها من حين بآيات الامة حتى لو مضت أربعة أشهر من حين بآيات الامة وهي في العدة بآيات الحرية لا يملكه قربان الحرية بالطلاق الامة وان انقضت عدة الامة قبل ذلك سقط الايلاء عن الحرية لانه يمكنه قربانها من غير شيء يلزمه لبطلان محلبة الامة للطلاق ولو كانتا حرتين بآيات احداهما ما بمضي أربعة أشهر ويخير الزوج في البيان ويصير موليا من الباقية فان مضت أربعة أشهر والاولى في العدة طلقت الثانية والا فلا وان لم يبين حتى مضت أربعة أشهر أخرى باتتا ولو قال لحر وأمة ان قربت احدا كما قال كذا طالق فهو ومول من احداهما وبآيات الامة بمضي شهرين فاذا مضت أربعة أشهر منذ بآيات الامة بآيات الحرية سواء كانت الامة في العدة أم لم تكن لانه

متره وان يفارقه بعد اليوم فلما أصبح الابن تحول بنفسه ونيا به وعياله قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان كان لابن في لا يمكنه دأه بيت معلوم ففرغ البيت عن جميع متاعه لا يحنث في عيने. رجل حلف أن لا يدخل دار امرأته قط فباعت المرأة الدار من رجل ثم استأجرها الحالف ودخلها قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان كان عيने ملك المرأة لا يحنث وان حلف لاجل الدار حنث. رجل دعا امرأته الى الفراش فأبت وقالت انك تعذبني فخلف أن لا يعضدها فدخلت في فراشه فجامعها ان جامعها كرها يفسد مرادها حنث وان جامعها برضاها لا يحنث. رجل ادعى دابة في يد رجل أنهما حلف على ذلك بالطلاق وذوا اليد يقول الدابة لي يقين قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يحنث الحالف في الحكم وعلى المرأة ان تحتاط وتحلفه على ذلك فان حلف أقامت معه وان أبي ان يحلف ترفع الامر الى القاضي حتى يحلفه بالله ما هي بطالق فان نكل فرق بينهما. رجل حلف ان لا يشرب المسكر الى سنة فشر بف في غير مجلس الشرب ورواه مسكران

وهو يحمده شرب المسكر فشهدوا عند القاضي فلم يقض القاضي قال أبو القاسم رحمه الله تعالى للقاضي ان يحتاط ولا يقبل شهادة من لا يعان الشرب وعلى المرأة ان تحتاط لنفسها في المفارقة بالفاء رجل قال لامرأته اكراركرده فوسودوزيان من در ايد فانت كذا فعملت في البيت من خبر أو طبع لا يحنث في عيینه رجل وضع دراهمه في يدا امرأته ثم قال لها اكرارين درم برداشته فانت طالق ثم تبين انها رفعت فقال الزوج انما قلت ذلك بطريق الاستفهام والتخويف قال النقيب أبو جعفر رحمه الله تعالى ان لم ينوشيا يحنث في عيینه وان نوى الاستفهام كان القول قوله مع عيینه قال مولانا رضي الله تعالى عنه وينبغي أن لا يصدق قضاءه لانه عين ظاهرا رجل قال لامرأته اكرتوقردازن من باشي فانت كذا فلما جاء الغد قالت من زن تو مني باشم فخلعها في صبيحة الغد قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى ان لم يكن له نية فخلعها قبل غروب الشمس من الغد كان بارا فان تزوجها بعد غد كانت امرأته بتطليقتين وان نوى (٤٨١) بقوله ان كنت امرأتي غدا في شيء من الغد أو أخر الخلع الى ما بعد

طلوع الفجر من الغد كان حاشا ولو قال لامرأته ان تكوني امرأتي فانت طالق ثلاثا فان لم يطلقها واحدة بائنة متصلة بمنية تطلق ثلاثا ولو قال لامرأته ان أنت امرأتي فانت طالق ثلاثا طلقت ثلاثا ولو قال ذلك للعدة عن طلاق رجي فكذلك وان قال ذلك للبانة في العدة فان أراد به النكاح المطلق أولم يكن له نية لا يقع عليه اطلاق آخر وان نوى به الزوجية التي تكون بعد البائن في العدة طلقت أخرى رجل قال لامرأته ان تكوني امرأتي غير غدا فانت طالق ثلاثا ثم طلقها واحدة بائنة قبل الغد ومضى الغد بطل المين وله ان يتزوجها بعد ذلك امرأته تخصم خنتها فقال لها زوجي اكرتوني باوي داوري كني بذك يا به بد فانت كذا ثم قالت المرأة

لا يمكنه قربان الحرة الابشي يلزمه لان الجزاء طلاق احدهما وقد تعين طلاق من بقي محلا اذا انقضت عدة الاولى وكذا لو كانتا حرتين الا ان المدة اربعة أشهر ولو قال ان قربت واحدة منك فالأخرى طالق فهو ومول من ما وطلقت الامة بعد شهرين فان مضى شهران آخران والامة في العدة طلقت الحرة وان انقضت عدة الامة قبل ذلك لم يقع على الحرة شيء ولو كانتا حرتين بالتابع لمضى أربعة أشهر ولو قال ان قربت واحدة منك فواحدة منك طالق فهو ومول منهما وبانت الامة بعد مضى شهرين فاذا مضى شهران آخران بانت الحرة سواء كانت الامة في العدة أم لم تكن وان كانتا حرتين بانت كل واحدة بتطليقة بعض أربعة أشهر ولو قرب احدهما حنث ولكن لا تقع الا تطليقة واحدة على الابهام وبطلت المين الا اذا قال ان قربت واحدة منك فهي طالق فانه اذا قرب احدهما يقع الطلاق عليها ولا تبطل المين حتى لو قرب الأخرى طلقت أيضا كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري قال والله لا أقرب هذه أو هذه قضت المدة بالتابعها كذا في الفصول العبادية ولو قال ان قربت هذه وهذه فهو كقوله ان قربت كيك بصر موليا منها ولو قال ان قربت هذه ثم هذه لم يصرموليا كذا في معراج الدراية رجل آلى من امرأته ثم طلقها تطليقة بائنة ان مضت أربعة أشهر من وقت الايلاء وهي في العدة طلقت أخرى بالايلاء وان انقضت عدتها ثم تمت مدة الايلاء لا يقع الطلاق بالايلاء رجل آلى من امرأته ثم طلقها ثم تزوجها ان تزوجها قبل انقضاء العدة كان الايلاء على حاله حتى لو تمت أربعة أشهر من وقت الايلاء تقع عليها تطليقة أخرى بحكم الايلاء وان تزوجها بعد ما طلقها بعد انقضاء العدة كان موليا لكن تعتبر مدة الايلاء من وقت التزويج رجل آلى من امرأته بعد ما طلقها تطليقة بائنة لا يكون موليا كذا في فتاوى قاضيخان وان آلى من المطلقة الرجعية كان موليا فان انقضت عدتها قبل انقضاء مدة الايلاء سقط الايلاء كذا في السراج الوهاج ولو آلى من امرأته ثم لحق حرم تدا بدار الحرب ثم مضت أربعة أشهر لاسين للايلاء لروا الملك ووقوع البيئونة بالردة وفي بطلان الايلاء والظهار بالردة روايتان واختار هذا حلف بطلاق امرأته أن لا يطلق امرأته فآلى منها قضت المدة حنث ووقع عليها اطلاق بالايلاء وطلاق بالحلف ولو حلف وهو عني فنزق القاضي بينهما لا يقع هو واختار كذا في التارخانية عجب آلى من امرأته الحرة ثم ملكته الحرة لا يبي الايلاء ولو باعته أو أعنته وتزوجها ثانيا بعد الايلاء كذا في الظهيرية ولو قال والله لا أقربك شهرين وشهرين كان موليا وكذا اذا قال لا أقربك شهرين وشهرين بعد هذه الذين الشهرين فهو ومول ولو قال والله لا أقربك شهرين ومكث يوما وقال والله لا أقربك شهرين بعد الشهرين الاولين لم يكن موليا وكذا اذا قال والله لا أقربك شهرين ومكث ساعة ثم قال والله لا أقربك شهرين لم يكن موليا ولو قال والله لا أقربك شهرين ولا شهرين

(٦١ - فتاوى اول) خنتها ايمان تطلقها واما ان تمسكها وتنفق عليها قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان لم يكن خنتها استشارها في ذلك الامر بل ابتدأت المرأة بهذا الكلام أخاف ان يحنث الخائف رجل قال اكرين أمشب درين سراي باشم فامرأته كذا وتو جهم من ساعته للخروج فم وصار بحال لا يمكنه ان يخرج حتى أصبح قال أبو القاسم رحمه الله تعالى حنث في عيینه فتبيل له لو جس كرها فتفكر ثم قال ينبغي أن لا يحنث في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وفرق بينه وبين الحنث في الحنث يمكنه أن يستأجر من يحمله ويخرجه أو يستعين بغيره في ذلك قال مولانا رضي الله تعالى عنه وينبغي أن لا يحنث في الحنث أيضا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده القدرة بالغير لا تعتبر كافي الصلاة والحج والتميم وغير ذلك رجل قال لامرأته اكرتوني باوي باشي فانت طالق ثلاثا فان طلق ثلاثا فان تزوجها بعد ذلك لا يحنث مرة أخرى لان المين انحلت بأحد الشرطين فلا يحنث مرة أخرى كذا لو قال لأجنبية ان تزوجتك أو خطبتك فانت طالق

أخرى وقالت لها ارضي منها شيئا فرفعت ثم دفعت اليها قال أبو القاسم ومحمد بن سلمة رجعهما الله تعالى نطق امرأته رجل قال لا امرأته اكر
 باؤخيم فانت طالق ولم ينوشيا قالوا عينه يقع على الجماع ويكون موليا وان نوى به النوم فهو على المضاجعة لا على الجماع فلا يكون موليا
 رجل قال اكر فلان بجنازة من نيا يد بشام فامرأته طالق فدعا فلانا الى شته ليتعشى فتعشى فلان ثم جاء الى الداعي والداعي ينتظره فأكل معه
 قالوا لا يكون حاشا في عينه رجل قال لا امرأته اكر ابن جلمه برتن من آيد فامرأته طالق وكان ذلك قيصا فحمله على كتفه قالوا عينه يقع على
 اللبس المعتاد في ذلك الثوب فلا يحنث بدونه رجل اتهم امرأته بالسرقة فقال لها انك تسرقين من دراهمي كذا اكر بس ازين ازين من بر
 داري فانت طالق فرفعت بالمكنسة في كنس البيت ووضعت في ناحية وأخبرت زوجها بذلك قالوا ان رفعت للجنس عن زوجها ربحي أن
 لا يكون حاشا امرأته خرجت الى قرية فقال لها الزوج اكر بس ارسه روز باشي فانت طالق (٤٨٣)

أخرى ثم ذهبت الى القرية
 التي خرجت اليها ومكثت
 هناك أياما قالوا ان انصرفت
 من الطريق على ان لا تذهب
 اليها ثم انصرفت الى القرية
 الاولى لا يحنث في عينه
 رجل قال لا امرأته اكر تانيز
 برود من جنانك تا اكون
 رقت فانت طالق قالوا ان كان
 لكلامه مقدمة ينصرف
 اليمن الى المقدمة وان لم
 يكن ولم ينوشيا ان كان ينكر
 عليها فيما زلت ولا يفيض شيا
 لا يكون حاشا ولا يكون
 حاشا رجل قال لا امرأته
 اكر رشتة تويا كاكركده
 تو بسودوزيان من درايه
 فانت طالق فغزلت المرأة
 وكست نفسها وصيانتها
 لا يحنث الرجل وكذا لو
 قضت بذلك دينها على زوجها
 وانما يحنث اذا دخل ذلك في
 ملكه لا غيره رجل قال
 لا امرأته اكر برك توت
 تو بسودوزيان من درايه
 فانت طالق فاخذت من

غير شئ يلزمه كذا في الظهيرية في السنين مع لوفان والله لا اقر بك فضي يوم ثم قال والله لا اقر بك فضي
 يوم آخر ثم قال والله لا اقر بك فانه يكون ثلاث ايلات وثلاث ايمان فان لم يقربها حتى مضت أربعة
 أشهر بانت منه بتطليقة واحدة فاذا مضى يوم بانت منه بتطليقة أخرى فاذا مضى آخر بات منه بتلات
 تطليقات ثم لا تحمل لمن بعد حتى تنكح زوجا غيره فان قربها بعد ذلك لزمته ثلاث كفارات كذا في
 التارخانية ولولا آي من امرأته في مجلس واحد ثلاث مرات فقال والله لا اقر بك والله لا اقر بك والله
 لا اقر بك ان اراد التكرار فالأبلاء واحد واليمين واحدة فان لم تكن له نية فالأبلاء واحد واليمين ثلاث
 وان اراد التشديد والتغليظ فالأبلاء واحد واليمين ثلاث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى
 (ثم الأبلاء على أربعة أوجه) * أبلاء واحد ويمين واحدة كقوله والله لا اقر بك وأبلاء آت ويمينان وهو
 اذا آتى من امرأته في مجلسين أو قال اذا جاء غدا والله لا اقر بك واذا جاء بعد غد فوالله لا اقر بك وأبلاء
 واحد ويمينان وهي مسئلة الخلاف اذا قال في مجلس واحد والله لا اقر بك والله لا اقر بك واراد به التغليظ
 فالأبلاء واحد واليمين ثنتان عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى حتى اذا مضت أربعة أشهر
 ولم يقربها بانت واحدة وان قربها وجب كفارتان وأبلاء آت ويمين واحدة وهو اذا قال لا امرأته كمل دخلت
 هذين الدارين فوالله لا اقر بك فدخلت احدهما ما دخلتني أو دخلتني ما جعد دخله واحدة فهو أبلاء آت
 ويمين واحدة فالاول منعقة عند الدخلة الاولى والثاني عند الدخلة الثانية كذا في السراج الوهاج * لو قال
 والله لا اقر بك سنة الا بقصان يوم يصرف اليوم الى آخر السنة بالاتفاق ويكون موليا رجل قال لا امرأته
 والله لا اقر بك سنة فلما مضى الاربعة الاشهر بانت ثم زوجها ثم مضى أربعة أشهر بانت أيضا فان
 تزوجها ثالثا لا يقع لانه بقي من السنة بعد التزوج أقل من أربعة أشهر كذا في غاية البيان * ولو قال والله
 لا اقر بك سنة الا يوم لم يكن موليا الحال في قول أصحابنا الثلاثة وعند زفر يكون موليا الحال حتى لو مضت
 السنة ولم يقربها يوما لا كفارة عليه عندنا فان قال ذلك ثم قربها يوما ينظر ان بقي من السنة أربعة أشهر
 فصاعدا صار موليا وان بقي أقل من ذلك لم يصير موليا وعلى هذا الخلاف اذا قال والله لا اقر بك سنة الامرة
 غير ان في قوله الا يوما اذا قربها وقد بقي من السنة أربعة أشهر فصاعدا لا يصير موليا ما لم تغرب الشمس من
 ذلك اليوم ويعتبر ابتداء المدة من وقت غروب الشمس من ذلك اليوم وفي قوله الامرة يصير موليا عقب
 القربان بلا فصل ويعتبر ابتداء المدة من وقت فراغه من القربان كذا في البدائع * لو اطلق بان قال
 لا اقر بك الا يوما لا يكون موليا حتى يقربها فاذا قربها صار موليا ولو قال سنة الا يوما لا اقر بك فيه لا يكون
 موليا أبدا وكذا لو اطلق مع هذا الاستثناء كذا في فتح القدير * ولو قال لا امرأته والله لا اقر بك الا يوما لا اقر بك

تلك الاوراق وألقت على دوده بغير أمره لا يحنث كالوعلت دابته ذلك بغير أمره رجل دفع الى رجل مصحفا بصلحه فقال اكر بسود
 وزيان من درايه فكذا فقرأ الحالف فيه قالوا يحنث في عينه قال رضى الله تعالى عنه اراد به اذا حلف الدافع كراين مصحفا بسودوزيان
 من درايه ولو وهب من الآخر لا بشرط العوض ثم عوفه الموهوب لا يحنث ولو باعه حنث قال مولانا رضى الله تعالى عنه وينبغي ان
 لا يحنث اذا قرأ فيه لانه لا يراد باليمين ذلك قال رضى الله تعالى عنه لان العوض اذا لم يكن مشروطا بالعقد يمكن استغناها بالعوض بخلاف
 البيع لانه يملكه فكيف يكون قائما مقامه رجل قال لا امرأته ان خرجت من هذه الدار فانت طالق فدخلت كرماباه في الدار ليس له باب غير ذلك
 اختلفوا فيه قال بعضهم يحنث في عينه وقال بعضهم ان كان الكرم صغيرا بعد من الدار ويفهم به كرم الدار لا يحنث في عينه ولا يكون
 حاشا رجل قال لا امرأته ان دخلت دارا حتى فانت طالق فسكن أخوالها دارا أخرى ودخلت المرأة تلك الدار الحديثة قال بعضهم ان كانت

حاشا في عينه * سكران دعا امرأته الى فراشه فابت فقامت فقال لها ان امتثلت امرى وساعدتني والافانت طالق فساعدته بعد ما دعاها في المستقبل بعد العينة لا يحنث في عينه فان دعاها في المستقبل ولم تساعده حنث قال مولانا رضى الله تعالى عنه وينبغي ان يحنث اذا لم تساعده وان لم يحنث الدعاء لان الناس يريدون بهذا الامتثال للامر السابق * سكران أعطى امرأته درهما فذالت المرأة انك اذا صحت تأخذني فقال ان أخذت فأنت طالق ثم أخذ وهو سكران لا يحنث في عينه لان شرط الحنث الاخذ بعد الصحو جماعة من النساء اجتمعن بغزل لغيرهن على جهة القرض فغضب زوج واحدة وقال لها ان غزيت لاحدا أو غزل أحدك فأنت طالق فبعت امرأته الى بيت هذه المرأة فقطعنا تغزل لها فغزلت أم هذه المرأة قالوا ان كانت المرأة تغزل بنفسها فغزلت غيرها لا يقع الطلاق عليها بغزل غيرها سكران قال لامرأته وهبت داري هذه لك ثم قال ان لم أقل هذا من قلبي فأنت طالق ثلاثا ثم أقافق ولا يذكرك شيئا من ذلك قالوا لا نطاق (٤٨٥) أنه امر لان الظاهر ان ما يقول في تلك الحالة يقول من قلبه

* سكران قالت له امرأته سر برزمين نه فقال اكرمن سر برزمين نهم ترا طلاق وتنفس فقال مكرمراد خويش قالوا ان كان سكونه لا يقطع النفس يصح الاستثناء ويخرج وضع الرأس على الارض بمراده من ان يكون شرط الحنث وان كان سكونه لا يقطع النفس لا يصح الاستثناء فان قال السكران لست اذكر من ذلك شيئا كانت عينه من فور لانه يريد به النور ظاهرا * رجل قال لامرأته اذا دخلت الشام فاذا لم أفرئك فأنت طالق فهذا الى الابد ولو قال وان لم أفرقك يكون على الفور حين يدخل رجل دفع الى امرأته درهما ثم قال لها ما فعلت بالدرهم قالت اشتريت اللحم فقال الزوج ان لم تردى على ذلك الدرهم فأنت طالق وقد ضاع الدرهم من يد القصاب

اشتريك لنفسى وأفكك كذا في غاية السرو جى * ولو قال والله لا أقربك حتى بأذننى فلان أوحى بقدم فلان لم يكن موليا ويكون يميناً حتى لو قربها بعد ذلك لزمته الكفارة الا أن يموت فيصير موليا الا أن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندهما سطل اليمين حتى لو قربها بعد ذلك لا يحنث واذا بطلت اليمين لم يكن موليا كذا في شرح المحصر الجامع الكبير * واذا قال والله لا أقربك حتى أعتق عبدى فلانا أوحى أطاق امرأته فلانة أوحى أصوم شهر ربيع يرموليا في جواب أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * ولو قال لا أقربك حتى أقتل عبدى أوحى أضرب عبدى أوحى أقتل فلانا أو أضرب فلانا أو أشتم فلانا وما أشبه ذلك لم يكن موليا لانه لا يحلف بهذه الاشياء عرفا وعادة كذا في البدائع * ولو قال لصغيرة أو أيسة والله لا أقربك حتى تصبى فهو مولان علم أنه لا يتخبر الى أربعة أشهر كذا في محيط السرخسى * واذا قال لها والله لا أقربك مادمت امرأتي فأبائهما ثم تزوجها لم يكن موليا من اوبقربها ولا يحنث ولو قال والله لا أقربك وأنت امرأتي فأبائهما ثم تزوجها كان موليا من اوبقربها حتى يفعل شيئا لم أنه لا يقدر عليه نحو موس السماء فهو مول كذا في التتارخانية * ولو قال لا أقربك مادام هذا النهر يجري فاب كان مما لا ينقطع ماؤه فهو مول والافلا كذا في الظهيرية * ولو جنى المولى ووطئها فخلت اليمين وسقط الابلء كذا في فتح القدير * الا بلامتى كان مرسلا وكان المولى صحيحا وقت الابلء قادر على الجماع فقبضه بالجماع لا باللسان هكذا في محيط السرخسى * ولو قبلها بشهوة ولم يشبهه أو نظرت في فرجها بشهوة أو جامع في بادون القرح لا يكون فيا كذا في التتارخانية * وان كان المولى مريضا لا يقدر على الوطء أو كانت مريضة فقبضه أو يقول فشت اليها فان قال ذلك فهو كافي بالوطء في ابطال حكم البرمادام مريضا كذا في الكافي * اذا كان قبضه بالقول فقال فشت اليها لا يقع الطلاق عليه ابغضى المدة أما اليمين اذا كانت مطلقة وهي على حالها اذا وطئها لزمته الكفارة وان كانت اليمين موقوفة بأربعة أشهر وفاء في آخرها فبطلت اليمين ابغضى المدة أما اليمين اذا كانت مطلقة وهي لا كفارة عليه كذا في السراج الوهاج * في جوامع الفقه ولو عجز عن جماعها لثقتها أو فرغها أو صغرها أو بالجب أو العنة أو كان أسير في دار الحرب أو لم يكونا متنعين أو كانت في مكان لا يعرفها وهي ناشرة أو بينهما أربعة أشهر لا يبرع ما يكون من السهر له دون غيره أو حال القاضى بينهما شهادة الطلاق الثلاث فقبضه باللسان بأن يقول فشت اليها أو رجعت أو أرتجعتها أو أبطلت الابلء ما بشرط دوام العجز الى تمام المدة ومثله في البدائع قال أو كان محبوبا وقال القاضى في شرح مختصر الطحاوى لو ألى منها وهي محبوسة أو هو محبوس أو كان بينهما أقل من أربعة أشهر الا أن العدو أو السلطان يمنعه عن ذلك لا يكون قبضه باللسان قال ويحك ان يوفق بين القولين في الحبس بان يحمل ما ذكره القاضى على ان أحدهما يمكنه

قالوا ما لم يعلم أنه اذيب ذلك الدرهم أو سقط في البحر لا يحنث * رجل قال لامرأته ان غسلت ثيابى فأنت طالق فغسلت كمه أو ذيله اختلفوا فيه قال الفقيه أبو الليث وأبو سلمة رحمه الله تعالى لا يحنث في عينه * رجل أبان امرأته فقيل له انك تراجمها بعد شهر فقال الزوج ان راجعتها فهي طالق ثلاثا فتزوجها في العدة أو بعد انقضاء العدة حنث في عينه وان كان الطلاق رجعيًا فتزوجها لا يحنث في عينه * رجل قال لامرأته ان اغتسلت عن جنبابى مادمت امرأتي فأنت طالق ثلاثا فذكر هذا القول مرتين أو ثلاثا وكانت المرأة حامل فلم يجامعها حتى وضعت حملها ان وضعت حملها بعد ما مضت أربعة أشهر من وقت اليمين بابت واحدة بحكم الابلء لا يحنث حتى عدتها بوضع الحمل فان وطئها بعد ذلك كان وطئا للأجنبية وعليه التوبة والاستغفار ولها عليه مهر مثلها ان لم يعلم الزوج ان كلامه كان ابلا وما حرمت عليه وبطل اليمين فان تزوجها بعد ذلك كانت امرأته بتطيقين ولا يحنث بوطئها بعد ذلك امرأته فلانها رجل بالبرنا فقال لمن زوجي ان لم تثبت ذهابها اليوم فليس

طالق ثلاثا فهو كما قال ان لم يثبت زناها اليوم تطلق ثلاثا وان ثبت ذلك يكون باقرار المرأة أو بأربعة من الشهود * رجل قال لامرأته في غضب ان فعلت كذا الى خمس سنين تصيري مطلقة ففعلت قالوا ان كان الرجل حلف بطلاقها يقع الطلاق وان لم يكن حلف بطلاقها هو اطلاق ذلك على وجه التخويف لم يقع ويكون القول قول الزوج اني قلت ذلك على وجه التخويف * رجل قال لامرأته ان بني الليلة الان يجرى فانت طالق ثلاثا فكانت في فراشه تلك الليلة الا ان الزوج لم يكن اخذها في حجره لا يبحث في عيونه ولو قال بالفارسية كركنا من أندرياني قالوا ينبغي ان يكون حائلا لان هذا الكلام لا يتناول الاحقة الحجر * رجل قال لامرأته ان لم اُبت معك الليلة مع قصك هذا فانت طالق ثلاثا وقالت المرأة ان اُبت معك مع قصي هذا فخاريتي حرة فليس الرجل يقصها وبات لا يحنث لان شرط الحنث في جانب المرأة ان تبنت معه وهي لاسبسة قصصها وشرط البري (٤٨٦) جانب الرجل ان يبنت معها وهي لاسبسة قصصها وقد وجد * رجل قال لامرأته ان لم اُطالك

مع هذه المقنعة فانت طالق ثلاثا ثم قال ان وطئتني مع هذه المقنعة فانت طالق ثلاثا فالحية له في ذلك ان يطأها بغيرة منعسة فلا يحنث مادامت المقنعة قائمة ودما حيان فان مات أحدهما أو هلكت المقنعة حنث في عيونه * رجل حلف لا يجامع امرأته فيما دون النرج فلا عهدا ومن ذكرها حدى فخذها أو أدخل ذكره باطن إحدى ركبتيها أو نزل لا يكون حائلا في عيونه ويكون عيونه على المباشرة * رجل حلف ان لا يجل نكته بجلال أو حرام في القرية فجامع امرأته من غير حل النكته بان لم يجل سراويله أو لم يكن له سراويل أو امرأته حرة حتى حل نكته فان كان نوى حقيقة حل النكته لا يحنث ويكون مصداق ذلك قضاء وديانة لانه نوى الحقيقة وان كان نوى بذلك الجماع

الوصول الى السجدة ومنع العدو واللسان نادر على شرف الزوال والحبس بحق لا يعتبر في النفي باللسان و بظلم يعتبر كالغائب كذا في غايه السروجي * هل يكفي الرضا بالقلب من المريض قبل نعم حتى ان صدقته كان فيأوقبل لا وهو أو وجهه ثم * هذا اذا كان عاجزا من وقت الايلاء الى أن تمضي أربعة أشهر حتى لو آلى منها وهو قادر فكث قد رما يمكنه جماعها ثم عرض له العجز بمرض أو بعد مسافة أو حبس أو وجب أو أمر ونحو ذلك أو كان عاجزا حين آلى وزال العجز في المدة لم يصح فيؤه باللسان كذا في فتح القدير * ولو كان المانع شرعا بان كان محرما بينه وبين الحج أربعة أشهر فضيؤه بالجماع لا غير والنفي باللسان لا يصح كذا في التتارخانية * المريض المولى اذا جامع امرأته فيما دون النرج لا يكون ذلك منه فيأ وان قربها في حالة الحيض يكون فيأ كذا في الظهيرية * الزوج اذا كان مريضا حتى آلى ثم مرضت المرأة ثم صح الزوج قبل مضي أربعة أشهر فضيؤه باللسان عند زفر رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكون فيؤه بالجماع كذا في شرح الجامع الكبير للعصري * وان كان الايلاء معلقا بالشرط فانه يعتبر الصحة والمرض في حق جواز النفي باللسان حال وجود الشرط لا حاله وجوده التعليق ولو قال المريض لامرأته لا أقربك أبدا ولم يفئ حتى بانث ثم صح بعد البيونة ثم مرض ثم تزوجها يكون فيؤه بالجماع عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * مريض قال لامرأته والله لا أقربك فكث عشرة أيام ثم قال والله لا أقربك يصبر موليا الايام وانعقدت مدتان مدة من اليمين الاولى ومدة من الثانية فان قام بالقول قبل مضي المديتين صح وارتفعت المدتان كالجوامعها فان دام المرض حتى تمت المدتان تأكد ذلك النفي وان صح قبل مضي المدة الاولى بطل ذلك النفي ويكون فيؤه بالجماع وان لم يفئ بالقول وقع طلاقا من المديتين واحدة بمضي أربعة أشهر من اليمين الاولى وأخرى بمضي عشرة أيام بعده وان جامع يحنث في اليمينين وتلزمه كفارتان وان لم يبرأ من مرضه ولم يفئ بالقول حتى مضت المدة من الايلاء الاول بانث بتطليقة فان صح في العشرة الباقية من الايلاء الثاني بالجماع وان لم يقدر على الجماع أبدا وان لم يصح في العشرة الباقية من الايلاء الثاني ان قام بلسانه في العشرة الباقية بطل الايلاء الثاني وان لم يفئ بانث بتطليقة أخرى فان قام بلسانه في المدة الاولى صح في حق الاول حتى لا يقع الطلاق بمضي المدة الاولى فان صح في العشرة بطل حكم ذلك النفي ويكون فيؤه بالجماع ولو لم يفئ بالجماع حتى بانث ثم تزوجها وهو مريض فهو مولى بالايلاء الثاني ولو قربها حنث في اليمينين ولم يمت كفارتان كذا في شرح الجامع الكبير للعصري * وانما يعتبر النفي باللسان في حق المريض حال قيام الزوجية لا بعد البيونة حتى ان المريض اذا آلى من امرأته ومضت أربعة أشهر ولم يفئ البها حتى بانث منه بتطليقة ثم قام بها بلسانه بعد ذلك لا يبطل الايلاء حتى لو تزوجها وهو مريض على حاله

حنث في عيونه حلف ان لا يفتح سراويله على امرأته وأراد به الجماع يكون موليا وان لم ينو به الجماع لا يكون موليا ثم وان فتح سراويله لاجل البول ثم جامعها لا يحنث لان فتح السراويل عليها ان يفتح لجماعها فان فتح السراويل لجماعها فلم يجمع قالوا ينبغي ان يكون حائلا لوجود شرط الحنث وهو فتح السراويل لجماعها حلف ان لا يغتسل عن امرأته هذه عن جنبه فجامع هذه ثم جامع أخرى أو على العكس يحنث في عيونه لان عيونه وقع على الجماع ولو نوى حقيقة الاغتسال فكذلك لانه اغتسل عنها وعن غيرها فحنث كما لو حلف ان لا يتوضأ من رعا فتوضأ من رعا وغيره يحنث في عيونه وكذلك لو حلف امرأته بهذا اليمين ثم أصابها زوجها او حاضت ولو قال لامرأته ان اغتسلت منك عن جنبه فانت طالق فجاءها وقع الطلاق وان لم يغتسل رجل قال لامرأته ان اغتسلت منك الى شهر فانت طالق فجاءها في الغارز وتيم حنث في عيونه لان عيونه وقعت على الجماع ولو حلفت امرأته ان لا تغتسل رأسها عن جنبه تزوجها فطاعت زوجها

بذلك غيره قالوا تزوجوا أن لا يكون حاشا لان يمينه يقع على المساة في النوع الذي اتهمموه بالتلبذ به فلا يحنث بدونه كالواثمة المرأة بجارية فقال الرجل اكرساوم ويراقت طالق ثم ضرب الجارية لا يحنث لان يمينه انصرف الى المس الذي تكرمه المرأة وكذا لو حلف الرجل وقال ان وضعت يدي على جاري فمسي حرة فضررم او وضع يده عليها لا يحنث في يمينه ان كان يمينه لاجل المرأة ولا يرد على انه يريد به الوضع في غير الضرب ورجل اتهم امرأته برجل فدخل الزوج داره فوجد الرجل المتهم جالسا في موضع من الدار والمرأة قائمة في ناحية أخرى من الدار فلما خرج الزوج والرجل المتهم حلف السلطان زوج المرأة انك لم تأخذ فلان مع امرأتك خلف الرجل بطلاق امرأته انه لم يأخذ فلان مع امرأته لا يحنث في يمينه لان أخذها منه - مع المرأة عرفا ان يجدهم مع المرأة في عمل اماوطا أو معانقة أو كلاما فلا يحنث بدون ذلك امرأة الجارية فقال الزوج ان غت مع الجارية فأنت طالق ثلاثا وقالت المرأة ان كان

(٤٨٨)

نعم هو كائونى ويجب أن يكون هذا على قول محمد رحمه الله تعالى أيضا والفتوى على قوله ما لو قال نوبت الطلاق لاحداهم او اليمين للآخرى عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يقع الطلاق عليهم ما وعلى قوله ما يجب أن يكون كائونى ولو قال لثلاث نسوة أنتن على حرام ونوى لاحداهن طلاقا وللثانية عينا وللثالثة الكذب طلقن جميعا هكذا ذكر في الكتاب وهو - ذابجب أن يكون على قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأما على قياس قوله ما هو كائونى كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل الاول في ألقاظ العزم - ولو قال أنت على حرام قاله مرتين نوى بالاولى الطلقة وبالثانية اليمين فهو كائونى في قوله - ولو قال أنت على كتمان فلان لا تحرم وان نوى كذا في محيط السرخسي - اذا قالت لزوجها على حرام - وقالت أنا عليك حرام كان يمينها وان لم تنو كذا في جانب الزوج حتى لو مكنت زوجه احنثت في يمينها ولو زنتها الكفارة كذا في الذخيرة

(الباب الثامن في الخلع وما في حكمه) وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول في شرائط الخلع وحكمه وما يتعلق به) الخلع ازالة ملك النكاح بيد بلغة الخلع كذا في فتح القدير - وقد يصح بلفظ البيع والشراء وقد يكون بالدارسية - كذا في الظهيرية - (وشروطه) شرط الطلاق (وحكمه) وقوع الطلاق البائن كذا في التبيين - وتصح نية الثلاث فيه ولو تزوجها امرارا وخلعها في كل عقد عندنا لا يحل له نكاحها بعد الثلاث قبل الزوج الثاني كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيضان - حفرة السلطان يست بشرط لجواز الخلع عند عامة العلماء والصحيح قولهم هكذا في البدائع - اذا تشاق الزوجان وخافا أن لا يجمعا ود الله فلا بأس بان تقتدى نفسها منه - بمال يخلعها به فاذا فعل ذلك وقعت طليقة بائنة ولم يمسها المال كذا في الهداية - ان كان النشوز من قبل الزوج فلا يحل له أخذ شي من العوض على الخلع وهذا في حكم الديانة فان أخذ جاز ذلك في الحكم ولم يمسها حتى لا تملك استرداده كذا في البدائع - وان كان النشوز من قبلها كرهنا له ان يأخذ أكثر مما عطاها من المهر ولكن مع هذا يجوز أخذ الزيادة في القضاء كذا في غاية البيان - لو قال خلعت نفسك - بكذا فقالت خلعت قبل يصح وقبل لا يصح مطلقا واختار انه لا يصح الا اذا أراد به التحقيق لانه سوم ظاهره كذا في محيط السرخسي - لو قال خلعتك بكذا فقالت نعم فليس بشي - كما انها قالت نعم خلعتني ولو قالت رضيت أو أجزت صح وكذا لو قال طلقني بكذا فقال نعم فليس بشي لانه وعد بخلاف قولها أنا طالق بألف فقال نعم يقع كانه قال نعم أنت طالق بأن كذا في غاية السروجي - وبسطة الخلع والمباراة كل حق لكل واحد على الآخر بما يتعلق بالنكاح كذا في كبر الدقائق - والطلاق على مال فيه روايتان والصحيح انه لا يوجب البرائة كذا في الخلاصة - اذا كان الخلع باللفظ الخلع

في يمينك - هذه معنى فأنا طالق فقال الزوج نعم فان كان الزوج لم يمين معنى سوى ما نطق به لا يحنث والا يكون حاشا وتطلق امرأته قيل لرجل انك تفعل بفلانة كذا وكانت تلك المرأة على السطح وامرأة أخرى على سطح آخر والسطوح متصلة بعضها ببعض والليل مظلمة فقال الرجل ان فعلت بتلك المرأة كذا فامرأته طالق ثلاثا ولم يسمها وأشار يده الى امرأة أخرى غير التي اتهم بها وقد كان فعل ذلك بتلك المرأة التي اتهم بها طلقت امرأة الخالف قضاء لان قوله في اليمين تلك المرأة انصرف الى المرأة المذكورة أولا ولا تطلق ديانة لانه اشار الى غيرها وكذا رجل ادعى على رجل ما لا فانكر خلفه القاضي بالله ماله عليك هذا المال خلف وأشار باصبعه في كنه الى رجل آخر ليس له

عليه حق لا يحنث ديانة امرأة كانت تشتم زوجها فقال الزوج ان شتمتي فأنت طالق ثلاثا فقالت المرأة لولدها الصغير منه هل اى بلانه يحبه قال القبيح ابو جعفر رحمه الله تعالى ان قالت المرأة لشي كرهت من الولد لا تطلق وان قالت لشي كرهت من ابيه تطلق ثلاثا رجل قال لامرأته ان دخلت دار فلان وفلان يدخل في دارك فأنت طالق فدخلت المرأة دار فلان وفلان لم يدخل دارها حنثت في يمينه لانه يراى باليمين احدهما دون الجمع - رجل قال لامرأته لم لا تغسلين هذه القمعة فقالت المرأة اغسلتها فقال الزوج ان لم تكوني غسليتها فأنت طالق ثلاثا وكانت المرأة أمرت بخادمها بذلك وغسل خادمها قالوا ان كانت المرأة لا تغسل بنفسها عاده وانما أمرت خادمها لا يحنث الزوج وان كانت المرأة تغسل بنفسها عاده وعنى الزوج ذلك وقوع الطلاق - رجل قال لامرأته ان غت على نوبك فأنت طالق فانكأ على وسادتي ومنادها واضطجع على فراشها أو وضع رأسه على مرفقها قالوا ان وضع جنبه أو أوكسك بدينه على نوبها حنث وان اكأ على وسادة

أو جلس عليها لا يحنث * رجل قال لامرأته اكرمني ازيدك كرم كردته فبحورم فأنت طالق فسخت قدرا طبعها غيرها وأكل الخائف لا يحنث لانه يراد بهذا الطبع * رجل قال لامرأته ان اكلت من القدر التي تطبخين فأنت طالق فوضعت المرأة قدرها في تنور فنه نار قد أوقدت المرأة فأكل الخائف من ذلك طلق وان كان قد أوقد غيرهما تكلموا فيه والصحيح انها تطلق أيضا لان التنور لو كان في سكة فنه وفيه النار امرأة وتضع كل واحدة فمعه قدرها كان ذلك طعنا من كل واحدة وان لم تكن في التنور نار فوضعت قدرها في التنور فنه أوقدت هي النار طلق اذا أكل الخائف من ذلك * وان أوقد غيرهما لم تطلق لان وضع القدر في التنور الذي ليس فيه نار لا يسمى طعنا وكذا الكناون على هذا الوجه * امرأة قالت لزوجها تعال حتى تغدني فخاف أن لا يتغدى إلا أن تعاج عدا في قفيز من ملح قالوا تطبخ البيض في قدر فنه فقهر من ملح فنه تغدني ولا يحنث * رجل قال لامرأته انك تهسدين كل طعام فان أدخلت عليك (٤٨٩) طعاما مالي سر فأنت طالق فأدخل

الخائف لهما الإجراء ليحمل اليهم لا يحنث في يمينه لان يمينه وقعت على الإدخال لمنفعة البيت دلالة * رجل قال لامرأته ان لم تجيئني بمتاع كذا عدا فأنت طالق فبعثت المرأة ذلك المتاع على يد انسان فان كان الخائف نوى وصول المتاع اليه غدا لا غير لا يحنث لانه نوى تحملا لفظه وان لم ينو شيئا أو نوى حملها بنفسها حنث ولا يكون المين على الوصول الابالية * امرأة كانت ترفع من مال زوجها وتدفع الى غيرهما تغزل لها فقال لها الزوج ان رفعت من مالي شيئا فأنت طالق فرفعت من ماله شيئا واشترت بذلك شيئا من القامح حوام البيت أو كانت جارة لها تخبز في بيتها فاحتاجت الى شيء من الدقيق فأعطتها أو أقرضها خيرا ان كان الزوج لا يكره ذلك منها لا يحنث في القرض واعطاء الدقيق وأما في

هل تقع البراءة عن دين آخر غير المهر عند أي حنيفة رجه الله تعالى لا تقع البراءة في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان * وكذلك المبارأة هل توجب البراءة عن سائر الديون فيه اختلاف المشايخ والصحيح انه لا توجب * ولفظة البيع والشراء اختلف المشايخ فيها والصحيح انها كالطلع والمبارأة كذا في الفتاوى الصغرى * ولا تقع البراءة عن نفقة الولد والرضاع من غير شرط فان شرط البراءة عن ذلك فان وقت لذلك وقتا جازا والا فلا واذا جازت البراءة عند بيان الوقت والشرط فان مات الولد قبل تمام الوقت كان لازواجا أن يرجع عليها بمحصلة الاجر الى تمام المدة كذا في فتاوى قاضيان * واذا خالعهما على مال مسمى معروف سوى الصداق فان كانت المرأة مدخولها والمهر مقبوضا فانهم اتسما الى الزوج بدل الخلع ولا يتبع أحدهما صاحبه بعد الطلاق بشيء وان كان المهر غير مقبوض فالمرأة تملك الى الزوج بدل الخلع ولا ترجع على الزوج بشيء من المهر عند أي حنيفة رجه الله تعالى أما اذا كانت المرأة غير مدخول بها والمهر مقبوضا فان الزوج يأخذ منه بدل الخلع ولا يرجع عليها بنصف المهر بسبب الطلاق قبل الدخول عند أي حنيفة رجه الله تعالى وان لم يكن المهر مقبوضا يأخذ الزوج منها بدل الخلع وهي لا ترجع على زوجها بنصف المهر عند أي حنيفة رجه الله تعالى وأما اذا بارأها بمال معلوم سوى المهر فالجواب فيه عند أي حنيفة وأبي يوسف رجه الله تعالى كالجواب في الخلع عند أي حنيفة رجه الله تعالى كذا في المحطه ان خالعهما على مهر فان كانت المرأة مدخولها او قد قبضت مهرها يرجع الزوج عليها بمهرها وان لم يكن مقبوضا سقط عن الزوج جميع المهر ولا يتبع أحدهما صاحبه بشيء وان لم تكن مدخولها فان كانت قبضت مهرها وهو ألف درهم رجع الزوج عليها الى الاستحسان بألف وان لم تكن قبضت في الاستحسان يسقط المهر عن الزوج ولا يرجع عليها بشيء وان خالعهما على عشر مهرها ومهرها ألف درهم فان كانت المرأة مدخولها او المهر مقبوضا رجع الزوج عليها بمائة ويسلم لها الباقي في قولهم جميعا وان لم يكن المهر مقبوضا سقط عن الزوج كل المهر في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وان لم تكن المرأة مدخولها فان كان المهر مقبوضا رجع الزوج بعشر نصف المهر وذلك بخسبون لان مهرها عند الطلاق نصف المهر فيرجع عليها بعشر نصف المهر ويسلم لها الباقي وان لم يكن المهر مقبوضا برئ الزوج عن جميع مهرها في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى كذا في الظهريه * هذا اذا خالعهما على جميع مهرها أو بعض مهرها وان بارأها على جميع مهرها أو على بعض مهرها فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رجه الله تعالى الجواب فيه كالجواب في الخلع على قول أبي حنيفة رجه الله تعالى كذا في المحطه * رجل خلع امرأته بما لها عليه من المهر ثم ظهر أنه لم يكن لها عليه شيء

(٦٢ - فتاوى اول) شراء ما يحتاج اليه في البيت ان كانت هي تتولى الشراء من القامح لا يحنث لان الزوج لا يكره ذلك ولا يريد بالعين وان لم تكن هي تتولى الشراء بنفسها حنث اذا اشترت بذلك شيئا من القامح * رجل قال لامرأته اذا رفعت من شعيري شعيرين به الى القامح فأنت طالق وكانت في منزله دابة ترى بالعمروين يديها شعيرة ففضل من أكلها مقدار كف فبعثت المرأة ذلك الشعير مع شعير لها الى القامح فان كان الزوج لا يكره ذلك لا يحنث في يمينه لان ذلك القدر لم يدخل في يمينه عادة وان كان الزوج يرضى بذلك ويعتبره حنثا في يمينه * رجل قال لانه ان سرق من مالي شيئا فأملك طالق فسرق من دار الاب آجرة روى عن أبي يوسف رجه الله تعالى انه سئل عن هذه فقال رجه الله تعالى ان كان الاب يعجل بذلك على الابن طلق امرأته وسئل محمد رجه الله تعالى عن هذه فلم يجبه فقيل له ان أبا يوسف رجه الله تعالى أجاب كذلك فقال ومن يحسن مثل هذا الا أبو يوسف رجه الله تعالى * رجل قال لامرأته ان أعطيتك درهمًا لتشتري به شيئا فأنت طالق فدفع

اليها درهمها وأمرها أن تعطي فلا تلبس تری به شيئا للراء ثم تذكر الرجل عيینه فاسترد الدرهم منها فان كانت المرأة تشتري الاشياء بنفسها لا يحنث وان كانت لا تشتري بنفسها حنث لان ثمرها ان تأمر غيرها بذلك اذ لم تكن هي تشتري بنفسها وهي نظير ما ذكرنا اذا قال لامرأته ان غزلت لاحد فانت طالق فاحرمت غيرها بذلك كان على هذا التفصيل * رجل قال لامرأته ان بعثت من هذه الدار الى تلك الدار شيئا فانت طالق ثم ان الخالف أمر جاريته أن تعطي أهل تلك الدار كل ما يطلبوا فجاء انسان من تلك الدار فطلب شيئا فابت الجارية به فاعلم المولى بذلك ففكره وغضب ففعلت امرأه الخالف للجارية اذهبي واجلي من دار المولى باجود من ذلك الى تلك الدار ففعلت الجارية قاروا ان علم بالادلة انما افعلت ذلك لاجل المولى لا لاطاعة مولاهم الا يحنث الخالف وان علم انها فعلت ذلك طاعة لمولاهم احنث الخالف وان لم يكن هناك دليل تسئل الجارية وقبل قولها انها (٤٩٠) فعلت ذلك طاعة لمولاهم ولا لاجل المولى فكذلك كرفي الكتاب قال مولانا رضي الله تعالى عنه ويحتمل أن تكون صورة

كان عليها رد المهر كماله قال خلعتك على عبدك الذي في يدي أو على متاعك الذي في يدي ثم ظهر أنه لم يكن لها في يده شيء كان الخلع بمهرها ان كان المهر على الزوج يسقط وان كانت قبضت مهرها من الزوج ردت على الزوج ما قبضت ولو خالعهما على مهر أو طلقها تطليقة بمهرها الذي عليه فقبلت الزوج به لم انه لا مهر لها عليه تقع تطليقة بائنة بغير شيء في الخلع وفي الطلاق بمهرها تقع تطليقة رجعية كذا في فتاوى قاضيان * ولو قبضت بعض المهر ووهبت منه بعضا ثم اختلفت بشي مجهور أو أخذ الزوج ما قبضت لا غير كذا في محيط السرخسي * رجل خالع امرأته على أن ترد على الزوج جميع ما قبضت منه وكانت المرأة باعت ما قبضت منه أو وهبت من انسان ودعت اليه حتى تعذر عليها رد ذلك على الزوج كان عليها اقيمة المقبوض ان كان من ذوات القيم وان كان من ذوات الامثال كان عليها مثل ذلك كذا في فتاوى قاضيان * رجل تزوج امرأته على مهر مسمى ثم طلقها طلاقا بائنا ثم تزوجها ثانيا على مهر آخر ثم اخذت منه على مهرها برئ الزوج من المهر الثاني دون الاول كذا في السراج الوهاج * خالعهما قبل الدخول وكان لم يسم لهما مهرها تسقط المنة بلاذ كذا في الوجيز للكردي * رجل خلع امرأته على مال ثم زادت في بدل الخلع فالزيادة باطله كذا في التبيين والمزيد * خالعهما على أن تزوجه امرأته وتهرعته فعلم ان ترد عليه المهر الذي أعطاه الا غير كذا في الحاوي القدسي * لو خالعهما على مهرها ورضاع ابنه حولين جاز وتجب المرأة على الرضاع فان لم تفعل أو مات الولد قبل الحولين فعلمها اقيمة الرضاع كذا في محيط السرخسي * امرأه اختلفت مع زوجها على مهرها ونفقة عدتها وعلى أن تمسك ولدها منه ثلاث سنين أو عشر سنين بنفقة صاحب الخلع وتجب على ذلك وان كان مجهورا فان تركه على زوجها وهربت فللزواج أن يأخذ قيمة النفقة منها ولو لها أن تطالبه بكسوة الصبي أو مالوا اختلفت على امساك الولد بنفقة وكسوته فليس لهما ان تطالبه بالكسوة وان كانت الكسوة مجهولة وسواء كان الولد رضيعا أو فطيميا كذا في الخلاصة * لو اختلفت على دراهم ثم استأجرها به بدل الخلع على ارضاع الرضيع جاز ولو استأجرها به على امساك الفطيم بنفقة وكسوته لا يجوز كذا في فتح القدير * ولو اختلفت على أن تمسك الولد الى وقت البلوغ صح وهذا اذا كان أنثى أما في الابن فلا يصح لانه يحتاج الى معرفة آداب الرجال والتخلق باخلاقهم فاذا طال مكنته مع الام يتخلق باخلاق النساء وفي ذلك من الفساد ما لا يخفى فان تزوجت الام فللاب أن يأخذ الولد منها وان انفقا لا يترك عند الامان هذا حق الولد وينظر الى أجر مثل امساك الولد في تلك المدة ويرجع الزوج عليه بذلك وانما يصح الخلع على امساك الولد اذا بين المدة فان لم يبين لا يصح سواء كان الولد رضيعا أو فطيميا وفي المنتهى ان كان الولد رضيعا صح وان لم يبين المدة وترضع الحواين كذا في الخلاصة * ذكر ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى في امرأه

المسئلة اذا سال أهل تلك الدار من الجارية شيئا فابت ولم تعط فاحبر المولى بذلك ففكره ففعلت امرأه الخالف للجارية ارفعي من دار المولى باجود من ذلك واجلي الى تلك الدار ثم المسئلة الى آخرها * رجل قال لامرأته ان أكت والدتك من مالي شيئا فانت طالق ثلاثا فطبخت المرأة قدر جوارله او جعلت فيها شيئا من مال زوجها من الحوايج فاكنت والدتها من ذلك القدر ان فعلت المرأة ذلك برضا صاحب القدر ورضار زوجها لا يحنث لانه صار ملكا لصاحب القدر * رجل قال لامرأته ان أعطيت من حنطتي أحدا فانت طالق وقال نويت بذلك أمها صدق ديانة لاقضاء لانه نوى تخصيص العمم وذلك جائز فيما بينه وبين الله تعالى وعلى قول الخلفاء رحمه الله تعالى

صحت نيته في مثل هذا مطلقا قالوا هذا اذا قال بالعربية فان قال بالفارسية لا تصح نيته لان تخصص العام من كلام اختلفت العرب والصحيح انه لا فرق بين العربية والفارسية وتصح نيته فيما بينه وبين الله تعالى هذا اذا لم يكن الخالف مظلوما فان حلفه ظالم كان له أن يأخذ بقول الخلفاء رحمه الله تعالى وينوي الخصوص * رجل قال لامرأته ان رفعت من كبسي دراهم فانت طالق فحلت المرأة رأس الكبس وأمرت ابنتها بالرفع فرفعت قالوا يخاف عليها وقوع الطلاق لان رفع الاثنين دراهم قد يكون بهذا الطريق ولهدا الدخول جماعة دار انسان للسرقة وأخذوا متاعا وحمل المتاع أحدهم وخرج كل الكل سرا فاقام امرأه رفعت من كبس زوجها درهمها فاشترت به لحما فخلط اللحم الدرهم بدرهمه وقال لهما الزوج ان لم تردى على ذلك الدرهم اليوم فانت طالق فضى اليوم وقع الطلاق لوجود شرطه وان أراد الحيلة للخروج عن البين تاخذ المرأة كبس اللحم وتسلم الى الزوج * رجل قال لامرأته ان لم تردى على الدينار الذي أخذت من كبسي فانت

طالق فاذا الدينار في كيسه لا تطلق امرأته * رجل حلف الوكيل أو الأكاران لا يسرق فاخذ الغنم والقوا كفاكل أو حمل للاكل لا يحنت لانه لا بعد سرقة وان حمل للاكل ولصاحب الكرم نصيب في ذلك ولم يخبر صاحب الكرم بذلك ولم يكن من رأيه ان يخبره بذلك حنت لانه بعد سرقة وفيما كان من الحبوب وغلة خيار زاد اذا أخذ شيئا من ذلك على وجه الحفظ بل لنفذه حنت في عينه وغير الوكيل والاكل اذا حمل شيئا من جميع ذلك على وجه الخفية حنت في عينه لانه سرقة * رجل اتهم بسرقة شيء فحلف انه لم يسرق ذلك الشيء ولم يرد وقد كان راه قبل ذلك الا انه لم يسرقه قالوا عينه يتقدم بالزينة عند السرقة دلالة ولا يحنت في عينه * رجل له ثوب فسرقت منه أو غصبه غاصب فحلف صاحب الثوب وقال ان كان لي ثوب كذا واسمى ذلك الثوب فامرأته طالق لو ان عرف ان ذلك الثوب كان هالك وقت عينه لا يحنت وان عرف انه كان قائما ولم يعرف حاله حنت في عينه لان القيام أصل هذا كل رجل اذا باع ثوب (٤٩١) الغير بغير أمر المالك وسلمه الى المشتري

فاجاز صاحب الثوب به
ان علم ان الثوب كان قائما
وقت الاجازة أو لا يدري انه
قائم أو هالك صححت الاجازة
وان علم انه كان هالك وقت
الاجازة لا تصح * رجل دفن
ماله في منزله فطلب ولم يجد
فحلف بالطلاق انه ذهب ماله
قالوا ان لم يأخذ انسان
يخاف عليه الحنت لانه لم
يذهب الا اذا نوى الذهاب
عن طلبه * قصار ذهب عن
حاوثة ثوب لغيره فاتهم
القصار أجبر وحلف الاجبر
بالفارسية وقال اكر من
ترازيان كرده أم فامرأته
طالق وقد كان رفع الثوب
حنت في عينه لان مقصود
الحالف من البين الجنابة
عليه فيما كان في يده لا لازالة
ملكه * رجل دخل منزل
رجل وسرق منه ثوبا فلم
يطالبه حتى دفع السارق الى
المسروق منه دراهم فحلف
المسروق منه دراهمه وحلف
قال أبو القاسم رحمه الله

اختلفت من زوجها بما عليه من المهر ورضاع ولده الذي هي حامل به اذا ولدت الى ستين جاز فان مات
أو لم يكن في بطنها ولدت رقيقة الرضاع ولو مات بعد سنة ترد رقيقة الرضاع سنة وكذا اذا ماتت هي عليها قمته
ولو كانت قالت عشر سنين رجع عليها باجرة الرضاع سنتين ونفقة باقي السنين الا ان قالت عند الخلع ان مات
أو ماتت فلا شيء على فهو على ما شرطت قاله أبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * خلعها على نفقة
ولده عشر سنين وهي معسرة فطالبت به بنفقة يجبر عليها وما شرط عليها دين وعليه الاعتماد كذا في غاية
السروحي * رجل خلع امرأته وبينهما ولد صغير على أن يكون الولد عند الأب سنين من ماله صاع الخلع
ويبطل الشرط لان كون الولد الصغير عند الأم حق الولد فلا يبطل بإبطاله - ما وكذا لو طلق الرجل امرأته
على أن تمسك المرأة الولد بنفقة حتى يبلغ الولد وعلى أن تترك المرأة مهرها عليها فقبلت ثم أنها أتت أن تمسك
الولد فانما تجبر على ذلك وان لم تفعل كان عليها أجر امسك الولد الى بلوغه امرأته اختلفت على انها برئت
من النفقة والسكنى تم الخلع ويرأى عن النفقة ولا يبطل السكنى وان اختلفت على أن مؤنة السكنى عليها
كان عليها أن تكسرى بيتان من زوجها أو من غيره فتعتد فيه امرأته اختلفت من زوجها على نفقة ولده منها
ما عاش قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليها أن ترد المهر الذي قبضت امرأته اختلفت من زوجها على أن
جعلت صداقها للولدها أو على أن تجعل صداقها للفلان الاجنبي قال محمد رحمه الله تعالى الخلع جائز والمهر
للزوجة ولا شيء للولد ولا الاجنبي كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال اخلي نفسك فقالت خلعت نفسي منك
واجاز الزوج جاز بغير مال وقال الامام الثاني اذا قال لها اخلي نفسك فقالت خلعت نفسي لا يكون
الايصال الا أن ينوي بغير مال ولو قال لغيره خلع امرأتى ليس له أن يخلعها بلا مال كذا في الوجيز ليس كدرى
* ولو قال لها اخلي نفسك فقالت طلقت نفسي لزمها المال الا أن ينوي بغير مال كذا في محيط السرخسي
* امرأته قالت لزوجها اخلي على ألف درهم فقال الزوج أنت طالق اختلفوا فيه قال بعضهم كلام الزوج
يكون جوابا ويتم الخلع وقال بعضهم يقع الطلاق ولا يكون خلعاً والمختار ان يجعل جوابا وان قال بعد ذلك
لم أعن به الجواب كان القول قوله ويقع الطلاق بغير شيء وكذا لو قالت المرأة لزوجها اختلفت منك فقال لها
طلقتك قال بعضهم هو جواب ويتم الخلع بينهما وقال بعضهم تقع واحدة رجعية وقال بعضهم يسئل الزوج
عن النية فان قال نويت به الجواب يكون جوابا وفي المسئلة الاولى ينبغي أن يسأل الزوج عن النية أيضا
كذا في فتاوى قاضيان * قالت اخلي بكذا فقال في جوابه طلقتك بالسنة فهو ابتداء بخلاف كذا
في غاية السروحي * امرأته قالت لزوجها اخلي أو قالت ٢ خويشتن خريدم فقال الزوج يجيبها لها أنت

ترجمة
٢ اشترت نفسي

تعالى ان كان الثوب ذهب من يد السارق لا يحنت المسروق منه لانه صادق وان كان قائما فلا أقول ان المسروق منه يحنت لان على قول
بعض الناس للمسروق منه والغصب منه ان يحبس عن الغاصب والسارق ماله حتى يأخذ حقه قال رضى الله تعالى عنه لا بد من النظر في
هذا الجواب وينبغي ان يحنت لان الثوب اذا كان قائما فحق المسروق منه في ثوبه لا في قيمته ولهذا لو ظفر صاحب الدين بعين من اعيان
المدينون ليس له ان يأخذ ما يتفق الروايات أما من له دراهم على انسان اذا ظفر بدنانير مدينونه كان له أن يأخذ الدنانير في رواية كتاب العين والدين
لان الدراهم مع الدنانير جلا جنسا واحدا في بعض الاحكام لا لتحاد المقصود منهم ما هو الثمنية أما الاعيان لم تجعل جنسا للاعتان لاختلاف
الصورة والمقصود وذكر في الكتاب رجل رهن عينا بدين ثم جاء الرهن وأراد أن يأخذ عينه من المرتهن وجمدين المرتهن وأراد أن يحلف
المرتهن ماله هذا العين في يده كان للمرتهن أن يحلف بالله ماله عندى هذا العين الذي يدعى وينوى بذلك ماله عندى هذا العين الذي يجب على

تسليمه اليه ولا يحلف من غير هذه النية هذا اذا كان الثوب قائما فان كان الثوب هالكا عند السارق ففي هذا الجواب أيضا نظر لان على قول أي حنفية رحمه الله تعالى حق المسروق منه في الثوب بعد هلاكه قائم ولهذا المصالح من الثوب على أضعاف قيمته جاز الصلح عنده وانما ينتقل - حقه عن الثوب الى القيمة باقضاء ولعل القاضي يقضى بالقيمة من الذناير لامن الدرهم * رحل حافه الاصوص بالطلاق الثلاث ان ليس معه دراهم غير ما أخذوا منه خلف بالطلاق على ذلك قالوا ان كان معه أقل من ثلاثة دراهم لا يبحث لانه ذكر في المين الدرهم واسم الدرهم لا يتناول مادون الثلاث وان كان معه ثلاثة أو أكثر فان كانت المين بالطلاق وقع الطلاق علم الحالف ما كان عنده أو لم يعلم وان كانت المين بالله تعالى فار كان الحالف علم بما كان عنده من الدرهم لا كفارة عليه لان عينه كانت غموسا وان لم يعلم بذلك لا كفارة عليه أيضا لان عينه كانت لغوا وان حلف (٤٩٣) بالفارسية وقال اكر بامن دري هست وكان معه دراهم أو أكثر ففي المين بالطلاق

طالق ما ربحته قوله خلعت هكذا ذكر في النوازل والفتاوى على أنه ان أراد به الجواب يكون جوابا ولو قال ٢ فروختم بك طلاق يكون جوابا بدون النية قال الامام الاستاذ تظهير الدين قوله انت طالق أو ٣ بك طلاق باي كشاده كردم يكون جوابا بدون النية قال في المحيط وهكذا فتوى شمس الاسلام الاول جندى وهو الصحيح كذا في الخلاصة * وهل يبرأ الزوج عن المهر اختلعا فيما بينهم قال بعضهم لا يبرأ وهو الاصح كذا في الذخيرة * اذا قال الرجل لامرأته ابتعت مني أو قال اشتريت مني ثلاث تطليقات بهرك ونفقة عدتك فقالت اشتريت الصحيح انه لا يقع الطلاق ما لم يقل الزوج بعد كلامها بعت كذا في فتاوى قاضيان * الا اذا أراد به التحقيق دون المساومة كذا في محيط السرخسي * ولو قال لها اشترى ثلاث تطليقات بهرك ونفقة عدتك فقالت اشتريت يتم الخلع بينهما كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لامرأته بعت منك ثلاث تطليقات بهرك ونفقة عدتك فقالت امرأته محببة له بعت ولم تقل اشتريت قال الفقيه أبو الليث لا يقع وعليه الفتوى * ولو قالت بعت منك مهري ونفقة عدتي فقال الزوج اشتريت * خبزرو وقامت وذهبت الظاهر انهم لا يطلق لكن الا - حوط أيجد ذلك الكاح اذ لم يكن قبل ذلك طلاقا * ولو قال لها بعت منك تطليقة بهرك ونفقة عدتك فقالت بالنارسية * بحان خريدم بقع الطلاق كذا في الفتاوى الكبرى * امرأته قالت لزوجهما بعت طلاقا * ووهبت أو قالت ملكك فقال الزوج قبلت ونوى به الطلاق لا يقع شيء رجل قال لامرأته بعت منك تطليقة بهرك ونفقة عدتك بمثل ما جاجريل عليه السلام الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت قبلت قالوا ان كانت طاهرة ولم يجامعها في ذلك الظهر طلقت كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال بعت منك طلاقا بهرك فقالت طلقك يعني بابت منه بمهرها بعت قوله اشتريت وقيل يقع رجوعا والا اول أصح ولو قال بعت منك تطليقة فقالت اشتريت بقع الطلاق رجوعا بحال لانه صريح كذا في محيط السرخسي * ولو قال بعت نفسك منك فقالت اشتريت بقع طلاق بائن كذا في فتاوى قاضيان * رجل قال لامرأته بعت منك تطليقة بثلاثة آلاف درهم قال ذلك ثلاث مرّات وقالت المرأة بعد كل كلام اشتريت ثم قال الزوج أردت التكرار والاخبار عن الاولى والثانية والثالثة لا يصدق قضاء فيقع ثلاث تطليقات ويلزمها ثلاثة آلاف كذا في فتاوى قاضيان * وهكذا في الخلاصة والوجيز للكردي * وبه أخذ الفقيه كذا في العتبية * ولو قال لها قد خلعتك ونوى الطلاق فهي واحدة ولو قال لها قد خلعتك على مائة على من المهر قال ذلك ثلاث مرّات فقالت المرأة قبلت أو رضيت طلقت ثلاثا لانه لم يقع الا بقولها

يقع الطلاق وفي المين بالله كان الحكم ما قلنا ولو قال اكر بامن سيم أستان كان معه ما لو علم السراق بذلك أخذوا منه حنت والافلان عينه يقع على ما يطلبون منه * جماعة قطعوا الطريق على رجل وأخذوا منه ماله وحلفوه بالطلاق ان لا يخبر أحدا بخبرهم فاستقبله القافلة فقال للقافلة على الطريق ذباب ففهم القافلة وانصرفت قالوا ان أراد بالذباب الاصوص طلقت امرأته لانه أخبر بامرهم وان أراد حقيقة الباب ليرجعوا لا يبحث لانه لم يخبر بخبرهم * جماعة دخلوا في الليل على رجل وذهبوا بكل شيء وحلفوه بان لا يخبروا بانهم وهم في السكة يراهم فالحيلة فيه ما نقل عن أي حنفية رحمه الله تعالى أن يكتب أسامي جيرانه ويامر حتى يعرض عليه فيقال هل كان السارق

ترجمة
٢ بعت بطلقة ٣ خلعتك بطلقة * قوي واذهي * اشتريت بروحي

فيسكت أو يقول لا أدري فيظهر السارق ولا يبحث الحالف * رجل قال لامرأته بعد ما أصبح ان لم أجامعك الليلة فانت طالق ولم ينو ولو شأن كان يعلم انه أصبح كانت عينه على الله القابلة وان نوى الليلة الماضية لانيه قد عينه في قول أي حنفية وتحد رحمه الله تعالى * رجل قال لامرأته ان وضعت جنك الليلة حتى أضربك فانت طالق فلم يقدر على ضربها تلك الليلة ولم تضع جنها وانامت قاعدة لا يبحث في عينه * رجل قال لامرأته ان شطت أحدنا فانت طالق فانت المرأة أمراة أخرى قد سرت رأسها فعدت شعرها قالوا تطلق المرأة قال مولانا رضي الله تعالى عنه وفي هذا الجواب نظر لان ذلك لا يدمشطا * رجل قال لامرأته ان كان فلان دخل هذه الدار اليوم فانت طالق ثم قال ان لم يكن فلان دخل هذه الدار اليوم فبعد مرطلقت امرأته وعق عبده لان كل عيّن اقرار منه بالحنث في المين الثانية * امرأته حملت ثوبا من ثياب زوجها فقال لها الزوج ان لم تردى الثوب اليوم فانت طالق فذهبت لترد ثوبا فها هو زوجها وهي تأخذ من العيبة لترد على الزوج فاخذ الزوج

من العيبة أو منها قبل ان تدفع اليه لا يحنث استحسانا به أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى * رجل ادعى على غيره ألف درهم فقال المدعى عليه امرأتى طالق ان كان لك على ألف درهم وقال المدعى ان لم يكن لي عليك ألف درهم فامرأتى طالق فأقام المدعى بينته على حقه وقضى القاضي به فرق بين المدعى عليه وبين امرأته وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فان أقام المدعى عليه البينة بعد ذلك انه كان أوفاه ألف درهم قبل دعواه يطل تفريق القاضي بين المدعى عليه وبين امرأته وتطابق امرأتا المدعى ان كان المدعى يزعم انه لم يكن له على المدعى عليه إلا ألف درهم وان أقام المدعى البينة على اقرار المدعى عليه بألف درهم فالوالم يفرق القاضي بين المدعى عليه وبين امرأته قال مولانا رضى الله تعالى عنه وهذا مشكل لان الثابت بالبينة كالثابت عيانا ولو عيانا اقرار المدعى عليه على نفسه بألف درهم للمدعى فرق القاضي بينه وبين امرأته (٤٩٣) * امرأة علمت ان زوجها طلقها ثلاثا وهو يشكر ولا تفتك - در المرأة

وهو يشكر ولا تفتك - در المرأة
على منع نفسها منه ومعها
ان تفتك - له لانها عجزت عن
دفع الشرع نفسها فباح
لها القتل ولكن ينبغي ان
تقتله بالدواء لا بالآلة القتل
لانها الوقتلته بالآلة جارحة
تقتل قصاصا * رجل قال
لامرأته ان فعلت كذا
فدناى طوالى ففعلت ووقع
الطلاق عليها وعلى غيرها
لان المعلق بالشرط عند
وجود الشرط كالمرسل فصار
كأنه قال بعد الشرط
دناى طوالى * رجل قال
لامرأته ان لم يكن فرجى
أحسن من فرجك فأنت
طالق وقالت المرأة ان لم يكن
فرجى أحسن من فرجك
فأنت حرة قال الشيخ الامام
أبو بكر محمد بن الفضل رحمه
الله تعالى ان كانا قائمين عند
المقالة برت المرأة وحنث
الزوج ولو كانا قاعدين بر
الزوج وحنث المرأة لان
فرجها حالة القيام أحسن

ولو قال قد بارأتك قد بارأتك ولم يسم شيئا فقلت قد رضيت أو أجزت فهي ثلاث بغير شيء لو
قالت قد خلعت نفسي منك بألف قد خلعت نفسي منك بألف قد خلعت نفسي منك بألف فقال الزوج
أجزت أو رضيت كان ثلاثا ثلاثة آلاف درهم كذا فى الخلاصة * رجل قال لامرأته بعثت منك أمرا بألف
درهم فقالت فى الجحش اخترت نفسي بقرع الطلاق بألف درهم رجل باع من امرأته تطليقة بجميع
مهرها وجميع مالها فى البيت غير ما علم من القميص فقالت اشترت وعليها حلى وديار كثيرة بقرع طلاق
بائى بما يكون فى البيت وجميع ما يكون عليها من الثياب والحلى يكون للمرأة رجل باع من امرأته تطليقة
بمالها عليه من المهر والزواج به لم انه لا مهر لها عليه تقع واحدة رجعية كذا فى فتاوى قاضيان * امرأة
قالت لزوجها اشترت نفسي منك بما اعطيت وأردت به الايجاب دون العدة فقال الزوج اعطيت بقرع
الطلاق هذا اذا قالت اشترت نفسي بالعربية أما اذا قالت بالفارسية ان قالت خرمى والمثله بما لها يصح
ولا تنوى المرأة وان قالت خرم لا يصح ولا تنوى لان فى الفارسية لا لايجاب انظروا هو قولها خرمى ولا عدة
لفظا وهو قولها خرم فلا تنوى فاما فى العربية فله ما لفظ واحد وهو قولها اشترت نفسي فتتوى * امرأة
قالت لزوجها وهبت للمهرى ثم قالت عوضنى فقال الزوج عوضتك بثلاث تطليقات طلقت ثلاثا كذا
فى التجنيس والمزيد * رجل امرأته أن تشتري رأسا مشوبا فاشتريت فقال الزوج لها شريدى وزعت
أنه يسأل عن الرأس المشوى فقالت خريدىم وقال الزوج فروختم لا يصح الخلع ولكن انوى الطلاق يقع
كذا فى الخلاصة * الحلياء اذا قالوا للمرأة اشترت نفسك بتطليقة بكل حق يكون للنساء على الرجال من
المهر ونفقة العدة فقالت نعم اشتريت فقبل للزوج بعثت أنت فقال نعم يصح الخلع ويبرأ الزوج وان لم يقولوا
لها اشتريت نفسك منه لان شراءها بنفسها لا يكون الا من الزوج كذا فى الفتاوى الكبرى * وبه يفتى كذا
فى الخلاصة * لو اردت أن تحتل نفسك من زوجها واجتمع القوم وقالوا ولا للمرأة ان تشتري نفسك بجميع
الحقوق التى لا عليه فقالت اشتريت ثم قالوا للزوج بعث فقال بعث وكان فى ضميره انه باع متاعا من متاع
البيت فالطلاق واقع فى الحكم خلع امرأته بتطليقة واحدة فقال له رفاقهم فعلت هكذا فقال بالفارسية
روسه بار لا يقع بهذا الكلام شئ لان هذا ليس بايجاب خلع امرأته فقبل له كم نويت قال ما نيت ان لم
ينو الزوج شيئا تطلق واحدة قالت لزوجها خلعتى وقالت بالفارسية سه خواهم فقال سه بار ثم خلعتها
بعد ذلك بتطليقة تقع واحدة لانه لم يقع شئ بقوله سه بار هكذا فى الفتاوى الكبرى

ترجمة

٣ اذهبى ثلاث مرات ٣ اطلب ثلاثا فقال ثلاث مرات

من فرج الزوج والامر على العكس فى حالة القعود وان كان الرجل قائما والمرأة قاعدا قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا أعلم هذا
ويشبهى أن يحنث كل واحد منهما لان شرط البر فى كل عين ان يكون فرج أحدهما أحسن وعند التعارض لا يكون أحدهما أحسن
فيحنث كل واحد منهما * سكران قال لامرأته ان لم يكن فلان أوسع ذرا منك فأنت طالق قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى هذا شئ غير
معلوم ولا مقدور فلا يحنث * رجلان قال كل واحد منهما صاحبه ان لم يكن رأسى أثقل من رأسك فامرأته طالق فالوطريق معرفة ذلك
انهما اذا ناما دعيا فأيهما كان أسرع جوابا فمرأته الآخر يكون أثقل منه * رجل حلف أن فلانا ثقیل وهو عند الناس غير ثقیل وعند
الحالف ثقیل لا يحنث فى عينه الا ان ينوى ما عند الناس لان عينه يقع على ما عنده * رجل هدده رجل بسلطان فقال المهددان كنت أخاف
من السلطان فامرأتى طالق قالوا ان لم يكن به ساعة حلف خوف من السلطان ولا كان له جهة الخوف من جتاه يخاف على نفسه بسببها من

السلطان يرجي ان لا تطلق امرأته رجل تشاجر مع أخيه وأخته فقال لهم بالافارسيه اكرمن ستمارا يكون حزاندر كنتم فامرأته طالق
تكموا في ذلك قال بعضهم لا يحنث ماداموا في الاحياء فان مات الخالف أو - دالاخوين قبل أن يفعل ذلك حنث وعليه الاعتماد * امرأة قالت لزوجها
باسفله أو قالت يا قرطبان أو يا كشخان أو يا فقال أوشيا من الشتم فقال الزوج ان كنت كما قلت فانت طالق فلا تخلفوا في ذلك قال النقيب
أبو جعفر وأبو بكر الاسكاف رجما الله تعالى نطق المرأة كما قال كان لزوج كما قالت أو لم يكن وعليه الفتوى لان كلامه محمول على المجازاة
ظاهر اجزاء لا يذاهر زوجها فان قال لزوج نويت به التعليق قال أبو بكر الاسكاف رجما الله تعالى دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في
النساء لانه محمول على المجازاة طاهرا (٤٩٤) وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رجما الله تعالى ان كان ذلك في حالة الغضب

فهو على المجازاة ولا يصدق في نية التعليق قضاء وان لم يكن في حالة الغضب ينوي في ذلك فان قال نويت به التعليق ان كان الزوج كما قالت يقع الطلاق والا فلا واختلفوا في معنى هذه الالفاظ أما السفلة عن أبي حنيفة رجما الله تعالى المسلم لا يكون سفلة إنما السفلة هو الكافر وبه أخذ المشايخ رجما الله تعالى وعن أبي يوسف رجما الله تعالى السفلة هو الذي لا يبالي بما يقال له من وجوه الذم والشتم وعن محمد رجما الله تعالى السفلة هو الذي يلبس بالحمام ويقامر وقال خاف بن أيوب رجما الله تعالى السفلة هو الذي ادعى الى الطعام يحمل شيئا من المائدة وقيل هو الطفيلي وقيل هو الخائف والحجام والداغ وقيل هو الذي يختلج الى القضاة وأما قرطبان قال أبو بكر الاسكاف

الفصل الثاني فيما جاز أن يكون بدلا عن الخلع وما لا يجوز * ما جاز أن يكون مهورا جاز أن يكون بدلا في الخلع كذا في الهداية * واذا وقعت الخلع على خرا وخزير أو ميسة أو دم وقيل الزوج ذلك منها ثبت الفرقة ولا شيء على المرأة من جعل ولا ترد من مهرها شيئا كذا في الحاوي القدسي * ولو خلعهما على عبد نفسه أو طلقها عليه لا يلزمها شيء لكن لا بد من القبول لوقوع الطلاق ثم في كل موضع لم يجب المال وكان بلفظ الخلع أو البيع كان بائنا وفي كل موضع كان بافظ الطلاق يكون رجعا بعد الدخول كالوطقة على خرا أو على براءتها من دين لها عليه غير المهر أو على براءتها عنه من كفالة نفس أو على تأخير دين لها عليه صحت البراءة والتأخير ان كان الى وقت معلوم ويكون الطلاق رجعا كذا في العتبية * ان سمي في الخلع ما احتمل أن يكون مالا وأن لا يكون مالا بان اختلفت على ما في بيتها أو على ما في يدها من شيء ينظر ان كان في يدها أو في بيتها في تلك الساعة شيء فذلك الزوج وان لم يكن في بيتها أو في يدها شيء فلا شيء للزوج وكذلك اذا اختلفت على ما في بطون غنمها أو جاراتها أو ما تنص على الولد واذا سمي في الخلع ما هو مال إلا أنه ليس بوجود في الحال وانما هو جدي في الثاني بان اختلفت على ما ينخرنخلها العام أو على ما تنكتسب العام وجب عليها رد ما قبضت من المهر وجب ذلك أم لا اذا سمي في الخلع ما هو مال لا يتعلق وجوده بالزمان إلا أنه مجهول لا يوقف على قدره بان اختلفت على ما في بيتها أو في يدها من المتاع أو اختلفت على ما في يدها من الثمار أو اختلفت على ما في بطون غنمها من ولد أو على ما في ضرع غنمها من لبن ان كان هناك ما سمي في الخلع فللزوج ذلك وان لم يكن هناك شيء لزمه ما قبضت من المهر اذا سمي في الخلع ما هو مال أو له مقدار معلوم بان اختلفت على ما في يدها من دراهم أو دنانير أو فلولس فان أقل ما يطلق عليه اسم الدراهم ثلاثة فكان مقداره مع لوما ان كان في يدها ثلاثة دراهم فصاعد فللزوج ذلك وان لم يكن في يدها شيء من ذلك فله ثلاثة وزنان الدراهم أو الدنانير وعدد من الفلولس وان كان في يدها درهما ثلثه دراهم اذا سمي في الخلع ما هو مال وأشارت الى ما ليس بمال بان اختلفت على هذا الدن من الخل فاذا هو خزان علم الزوج بكونه خرا فلا شيء له وان لم يعلم رجوع عليها بالمهر الذي أعطاها وهذا عند أبي حنيفة رجما الله تعالى كذا في المحيط * لو خلعهما على عبد بعينه ثم ظهر أنه حر أو ميت ردت ما أعطاها وان استحق ثلزمها قيمته وان ظهر حلال الدم فقيل يرجع بقيمته عند أبي حنيفة رجما الله تعالى وعندهما بالثقة وان ولو خلعهما على عبد بعينه قيمته ألف على أن يرد الزوج اليها ألفا ثم استحق العبد يرجع الزوج عليها بألف درهم ونصف قيمة العبد لان نصف العبد يسع بألف فاذا استحق يرجع بثمنه وهو ألف ونصف العبد بدل الخلع فيرجع بقيمته كذا في العتبية * اختلفت مع زوجها على مهرها وثقة عدتها على ان الزوج يرد عليها عشرين درهما صحيح ولزم

رجمه الله تعالى القرطبان هو الذي اذا رأى أجنبيا مع امرأته أو أهله أو محارمه يدعه ولا يعرض وقال ابو القاسم على الصغار رجما الله تعالى هو المسبب للجمع بين أجنبي وأجنبية لامرأته مذموم وقيل هو من يبعث امرأته مع غلامه البالغ أو مزارعه الى الضيعة أو يأذن لها في الدخول على امرأته عند غيبته وأما مقال فهو القرطبان سوله وأما كشخان - كي ان امرأة جاءت الى أبي عصمة المروزي وقالت ان زوجي بأمر في كل يوم بالطبخ فقلت له يوما أي كشخان الى أمي أطبخ فقال لو ان كنت كشخانا فانت طالق قال أبو عصمة رجما الله تعالى ان كان زوجك اذا سمع أن رجلا يمد يده اليك بسوء ولا يبالي فهو كشخان وان لم يرض بذلك وضربك على ذلك فهو ليس بكشخان وأما المساجن قال شمس الأئمة الحاوي رجما الله تعالى هو الذي لا يبالي بما سمع ويقال بالنارسية تنب سبب * امرأة قالت لزوجها انت قرطبان فقال الزوج ان علمت اني قرطبان فانت طالق ثلاثا فانها لا تطلق ما لم تعلمت لانه طلاق بعلمها وعلمها لا يقف

عليه غير هاتفتك بالخبار عنها ولو قالت لزوجها يا كوسج فقال الزوج ان كنت كوسج فانت طالق ثلاثا ونوى به التعليق عن أبي خنيفة رحمه الله تعالى انه قال بعد اسبوعا من طلق ثلاثا وعشرين طلقت لانه كوسج وان كانت اسبوعا ثلاثا أو أكثر فليس بكوسج وفي عرفنا الكوسج من كانت شعور لحية على الذقن دون الخدين أو كانت على الذقن والخدين الا انهما طاقات متفرقة غير متصلة وان كان شعور الخدين متصلة بشعور الذقن فهو خفيف اللحية وليس بكوسج امرأة قالت لولدها بالفارسية أي بلايه زاده فقال الزوج ان كان هو بلايه زاده فانت طالق ثلاثا فانوى المجازاة طلقت وان نوى التعليق ان علمت المرأة انه من الزنا تطلق ثلاثا ولو جود شرط الطلاق ولا يسهلها المقام معه وان علمت انه ليس من الفجور لا تطلق * رجل قال لامرأته ان شمت أحي أو ذكرتم بأسوء فانت طالق ثم قال لامرأته كانت أمك سلام عليك فقالت المرأة لابل أمك قالوا ان كان ذلك في بلد يمدون هذا كرابسوء كبح وغيره طلقت امرأته (٤٩٥) لان في عرفهم هذا عبارة عن المكذبة

أما في عرفنا فهو عبارة عن انشاء السلام فلا يكون هذا ذكرا بسوء فلا تطلق * رجل قال ان شمت أحد فامرأته طالق فشمتم ميتا طلقت امرأته * اذا قال لامرأته اذا شمتني فانت طالق وان لعنتي فانت طالق فلعنته تقع واحدة ولو قال لها ان شمتني فانت طالق فلعنته طلقت امرأته * رجل قال لوالدته بالفارسية اكر تو مرا تركي امروز فامرأته طالق فخرج من المنزل فقالت والدته مه توباش ومه زن توباش فسمع الحالف ذلك طلقت امرأته * رجل قال لامرأته ان أغضبتك فانت طالق فغضب غضبا شديدا فغضبت قالوا ان ضربه لشيء ينبغي أن يؤدب الولد على ذلك لا تطلق لان هذا ليس موضع الغضب فلا يعتبر غضبها وان ضربه في موضع لا ينبغي أن يؤدب الولد تطلق امرأته اذا قال لامرأته ان سرتك فانت طالق فغضبها فقالت سرتي

على الزوج عشرون درهما كذا في الوجيز للكردي * ان اختلفت على عبد لها آبق على ان يبرئته من ضمانه لم تبرأ وعليها تسليم عينه ان قدرت أو تسليم قيمته ان عجزت كذا في السراج الوهاج * لو خالعهما على حيوان موصوف نحو الفرس والبغل والحمار وغير ذلك فالخلع جائز وله الوسط من ذلك وهي بالخيار ان شئت دفعت اليه الوسط وان شئت دفعت اليه قيمته وان خالعهما على حيوان غير موصوف وقع الطلاق ويجب عليها ان ترد ما استحققت عليه بالنكاح كذا في الينابيع * لو خالعهما على دراهم معينة فوجدها ستوقفة يرجع بالخيار وكذا في الثوب على انه هروى فاذهبه هروى يرجع به هروى وسط كذا في محيط السرخسي * قال خلتك فقالت قبلت لا يسقط شيء من المهر ويقع الطلاق البائن بقوله اذا نوى ولا يدخل لقبوله احتيا إذا نوى الزوج الطلاق ولم تقبل المرأة يقع البائن وان قال لم أرد الطلاق لا يقع ويصدق ديانته وقضاء * لو خالعهما ولم يذكر العوض الصحيح أنه يبرأ كل من صاحبه وان لم يكن على الزوج مهر ترتد ماساق اليها من المهر لان المال مذكور يرد كراخلع عرفا كذا في الوجيز للكردي وهكذا في الخلاصة * لو قال خلتك على كذا وسمى مالا معلوما لا يقع الطلاق ما لم تقبل وان قال الزوج بعد قبول المرأة ألم أنوبه الطلاق لا يصدق قضاء كذا في فتاوى قاضيان * ان اختلفت بحكمه أو بحكمها أو بحكمكم اجنبي فهو جائز كافي الصداق الآن هنالك المعيار مهر المثل وهنالك المعيار ما أعطاهما فان اختلفت بحكمكم فيكم الزوج عليها عقدار ما أعطاهما أو بأقله فذلك صحيح وان حكمها أكثر من ذلك لم تلزمها الزيادة الا أن ترضى به وان كان بحكمها فان حكمت بما أعطاهما الزوج أو أكثر جاز وان حكمت بأقل من ذلك لم يثبت النقصان الا أن يرضى الزوج بذلك كذا في المبسوط * وان كان الحكم الى الاجنبي فان حكم بقدر المهر جاز وان حكم بزيادة أو نقصان لم تجز الزيادة الا برضا المرأة والنقصان الا برضا الزوج كذا في البدائع * اذا اختلفت المرأة من زوجها على أن تعتق أباه ففعلت فاعتق عنها والاب مولى لها ولو اختلفت على أن تعتق أباه عنه ففعلت فاعتق عن الزوج ثم في الفصل الاول هل يرجع عليها بما ساق اليها اختلف المشايخ رحمه الله تعالى قال بعضهم يرجع والا صحت أنه لا يرجع عليها بشيء كذا في التارخانية

(الفصل الثالث في الطلاق على المال) ان طلقها على مال فقيل وقوع الطلاق ولزمها المال وكان الطلاق بائنا كذا في الهداية * طلقها قبل الدخول على ألف ولها عليه ثلاثة آلاف مهر يسقط الالف وخمسمائة بالطلاق قبل الدخول وبقي عليه ألف وخمسمائة ونقصا بألف ولا ترجع عليه بخمسمائة عند البلخي وترجع عند غيره وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي ولو جعل مهرها ثلاثا فطلقها ناطقة على ثلث مهرها وطلقةا ثانيا وثالثا كذلك يقع الثلاث ويسقط ثلث المهر ويضمن الزوج ثلثي مهرها كذا

قالوا لا تطلق امرأته لا تاتيقن بكذبها قال مولانا رضي الله تعالى عنه وفيه اشكال وهو ان السرور مما لا يؤقف عليه فينبغي ان يتعلق الطلاق بخبرها ويقبل قولها في ذلك وان كانت تيقن بكذبها كالمو قال ان كنت تحمين ان يعد بك الله تعالى بنار جهنم فانت طالق فقالت احب بيع الطلاق عليا ولو اعطاها ألف درهم فقالت لم تسرفي كان القول قولها ولا يقع الطلاق لاحتمال انها طابت ألفين فلا يسرها الالف ولو قال لها ان آذيتك فانت طالق فاشتري جارية وتسرها ان كان كلامه بناء على مقدمة يصرف معنى الاذى اليها سوى ما فعل لا تطلق لان البين انصرف الى تلك المقدمة وان لم يكن تطلق لان هذا معنى بعد أدنى * رجل أراد ان يشتري جارية فقال لامرأته ان اشتريت جارية فتدخل بيتي من ذلك غير فانت طالق ثلاثا فاشتري جارية ودخلت عليها الغيرة قالوا ان دخلت الغيرة عقيب الشراء يقع الطلاق وان دخلت بعد الشراء بمن لا تطلق لانه على الطلاق بدخول الغيرة عقيب الشراء بلا فصل وانما يعلم ذلك بكلامها من الجاح والتكلم بالقيح اما اذا دخلت

الغيرة ولم تتكلم به الا تطلق لان ما في قلبه الا يمكن الاحتراز عنه فلا يعتبر كمن حلف لا يعادي فلان افعاده بقلبه وحفظ لسانه وجوارحه لا يبحث في عينه * رجل قال لامرأته لست تحبينني فقالت له ان لم احبك فأنت طالق ثلاثا فقال لها الزوج بالفارسية خودتوني فقالت لا احبك ان قالت لا احبك قبل الافتراق عن المجلس طلقت ثلاثا وان فارقته قبل ان تقول شيئا لا تطلق لان قوله خودتوني ينصرف الى كلامها من وصف الزوج بالطلاق المعلق فصار الزوج قائلا بل أنت طالق ثلاثا لم تحمينني * رجل دعا امرأته الى الفراش فقالت المرأة ما تمنعني ويكفيك فلا تفرأه اجنبية فقال الزوج ان كنت احبها فأنت طالق تكلموا في ذلك والصحيح انها لا تطلق ما لم يقل الزوج احبها * رجل قال لامرأته ان لم تكوني علي هون من التراب فأنت طالق ان كان يستهينها استهانة فاحشة يقول الناس انها هون عليه من التراب لا تطلق * رجل قال لامرأته ان قد فتكت (٤٩٦) فأنت طالق ثم قال لها يا ابنة الزانية تطلق لان في العرف هذا به ذقفا للمرأة وان

كان في الحقيقة ذقفا لامها
رجل قال لامرأته ان شئت
فأنت طالق ثم قال لها ابارك
الله فيك لا تطلق لانه لو علق
عق عبده بشقه ثم قال
لا بارك الله فيك لا يعتق
عبده فكذا الطلاق رجل
اتخذ ضيافة لقوم فدخل
رجل من قرية اخرى فقال
ان لم اذبح على وجه القادم
بقرة من بقوري فأمرأته
طالق فذبح بقرة فقبل ان
يرجع القادم من بقوره
في عينه ولا حنث وان ذبح
بقرة امرأته تبحث لان
شرط البزج بقرة من بقوره
الا اذا كان بينه وبين امرأته
من الانبساط ما لا يترك
واحد منهما ماله عن مال
صاحبه ولو تناول احدهما
من مال صاحبه لا تجرى
المجادلة بينهما ولو ذبح بقرة
من بقوره لكن ما اضافه
بلحمه احتج رجس القادم
قالوا ان كانت القرية التي
انتقل اليها القادم قرية

لا يبحث في عينه وان كانت بعيدة بحيث يعد سفرها يخاف عليه الحنث لان في مدة السفر يتخذون الضيافة لاجل بعده
الذبح فيصرف البين اليه * امرأة قالت لزوجها انك تغيب ولا تحاف لي نفقة فغضب الزوج فقالت المرأة لم يكن هذا كلاما عظيما يحتاج الى
الغضب فتغضب فقال الزوج ان لم يكن عظيما فأنت طالق ثلاثا واراد به التعليق دون الجزاء قالوا ان كان الرجل محترما ذاق قدره يكون مثل
هذه الشكاية اهانة له لا تطلق لان شكايته بالدهاب بلا نفقة لعباله يكون عظيما وان لم يكن محترما ذاق قدره طلقت * رجل قال ان بلغ ولدي
اثنان فلم اخنسه فأمرأته طالق قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى اذا اخرا الختان عن عشرين ينبغي ان يبحث لان عشرين نهاية
وقت الختان فان الصبي اذا بلغ عشرين يضرب على ترك الصلاة فهو بالختان حتى يكون ابلغ في التطهر وغيره من المشايخ قال لا يبحث
ما لم يؤخر الختان عن شئ عشرة سنة وعليه الفتوى لان هذا في مدة يتصور فيها بلوغ الغلام فان الصبي اذا بلغ هذا المبلغ وقال احتلت يقبل

طلقت

قوله ويحكم ببلوغه وقبل ذلك لو قال احتلت لا يقبل قوله ولا يحكم ببلوغه * رجل قال لعبدته ان احتلت فانت حر فقال الغلام احتلت وهو
مشكل قبل قوله لان احتلامه لا يقف عليه غيره فيقبل قوله في ذلك كما لو قال لامنه وهي مشكلة الحال اذا حضت فانت حرة او قال لامرأته
اذا حضت فانت طالق فقالت حضت قبل قوليها وعن محمد رحمه الله تعالى انه لا يقبل قول الغلام وبقيل قول الجارية والمرأة لان الاحتلام
أمر يقف عليه غيره في الجملة ولهذا جازت الشهادة على الاحتلام بخلاف الحيض * رجل قال لامرأته وهي حائض اذا حضت فانت
طالق فهو على حيض في المستقبل ولو قال لها اذا حضت غدا فانت طالق وهو يعلم انها حائض فهو على دوام ذلك الحيض الى الغد ان دام
الى أن يطلع الفجر من الغد طلق لان الحيضة الثانية لا يتصور حدوثها في الغد فيحمل على الدوام اذا علم وكذا لو قال لامرأته المريضة انا
مرضت فانت طالق فهو على مرض في المستقبل ولو قال ان مرضت غدا (٤٩٧) فهو على دوام ذلك المرض ظاهرا ولو قال

لصحة اذا صححت فانت

طالق يقع الطلاق كما لو سكت

عن البين لان الصحة أمر

يتدوم في مثله للدوام حكم

الاتداء فيحتمل الحال كما لو

قال لقائم اذا قمت ولقاء اذا

قعدت وللصبر اذا أبصرت

وللملوكة اذا ملكتك فانت

حرة فانه يحتمل كما سكت عن

البين لان للدوام حكم

الاتداء والحيض والمرض

وان كان مما يتبدأ أيضا لان

الشرع لما علق بالجملة

أحكاما لا يتعلق ذلك بكل

جزء من أجزائه فقد جعل

الشكل شيئا واحدا * رجل

قال لامرأته اكرمني ترا

ازكركرده خویش پوشانم

فانت طالق فدفع المرأة

غزلها الى زوجها لينسج لها

باجرة معلومة ودفعت اليه

الاجر فنسج الزوج ولبست

المرأة لا يبحث لان الكرايس

كسب المرأة لا كسب الزوج

ولان الشرط هو اللباس

ولم يلبسها ومالبست هي

طلقتي ثلاثا بمائة دينار فطلقها الا ما طلقت بمائة دينار ولو كان الايجاب من الزوج بما بين يمينها المالا ان
كذا في الظهيرية * قالت المرأة لزوجها طلقني وضري على ألف درهم فطلق فزنتها وطلقتها بما يجب نصف
الالف اذا كان مهر مثلها ما على السواء كما لو قالت طلقتني وضري على ألف درهم وان كان مهر مثلها ما على
الاف او تنجب حصه المطلقة من الالف من المشايخ من قال هذا على قوله ما وأما على قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى فلا يجب شي * ومنهم من قال هذا على قول الكل والاصح الاول واذا كان للرجل امرأتان
فسألتاه أن يطلقها ما على ألف درهم أو بالف درهم فطلق احدها ما لزم المطلقة حصتها من الالف فان
طلق الاخرى لزمها حصتها أيضا ان كان طلقها في المجلس كذا في الذخيرة * وان افتروا وقبل أن يطلق
واحدة منهم ما بطل ايجابها لا افتراق فان طلقها ما بعد ذلك كان الطلاق واقعا لا يغير بدل كذا في المبسوط
* واذا قال لامرأته أنت طالق واحدة بالف درهم فقالت قبلت نصف هذه التطليقة طلقت واحدة
بألف بلا خلاف ولو قالت قبلت نصفها بنحو مائة كان باطلا ولو قالت المرأة لزوجها طلقني واحدة بألف
درهم فقال الزوج أنت طالق نصف تطليقة طلقت واحدة بألف درهم ولو قال أنت طالق نصف تطليقة
بنحو مائة طلقت واحدة بنحو مائة كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق ثلاثا لثلاث سنين بالف درهم وهي
طاهرة وقعت واحدة ثلاث الالف ثم الثانية في الطهر الثاني بغير شي الا اذا تزوجها قبله ثم الثالثة هكذا
ولو قال ثلاثا لثلاث سنين بالف درهم فالف الثالثة وان كان قبل الدخول تقع واحدة بغير شي ثم اذا
تزوجها لم تقع ولو قال أنت طالق بعد غد بألف وغدا بالف واليوم بالف فقبلت يقع في الحال بالف فاذا جاء
غد لا يقع الا اذا تزوجها قبله فتقع أخرى بألف وكذا بعد غد ولو قال أنت طالق ثنتين احدها ما بألف
تقع واحدة في الحال وتتعلق الاخرى بالقبول ولو قالت ان طلقتني فلانك ألف او قال الزوج ان جئتني بالف
أو اعطيني ألفا أو ادعيتي ألف درهم فانت كذا فهو على المجلس كذا في العتبية * ولو قال لها أنت طالق ثلاثا اذا
أعطيتني ألفا أو متى أعطيتني ألفا فهي امرأته على حالها حتى تعطيها ذلك ومتى اعطته في المجلس أو بعده
فالطلاق واقع عليهم وليس للزوج أن يتنص منه اذا أتته به لانه يجبر على القبول ولكن اذا وضعته بين يديه
طلقت وهو اسقط ان كذا في المبسوط * (الاصل) أنه متى ذكر طلاقين وذكر عقيبهما لا يكون مقابلا
بهما الا اذا وصف الاول بما ينافي وجوب المال فيكون المال حينئذ مقابلا بالثاني وان شرط وجوب المال
على المرأة حصول البينونة فلو قال لها أنت طالق الساعة واحدة وغدا أخرى بألف أو على انك طالق غدا
أخرى بألف أو قال اليوم واحدة وغدا أخرى رجعية بالف فقبلت تقع واحدة بنحو مائة في الحال وغدا
أخرى بغير شي الا ان يعود ملكه قبله كذا في فتح القدير * ولو قال لها أنت طالق الساعة واحدة أم لك الرجعة

(٦٣ - فتاوى اول) بامرأة لا يبحث وان كان القطن من الزوج فكذلك لا يبحث أيضا المعنى الثاني * اذا قال لامرأته أنت
طالق في صومك فنوت الصوم طلقت حين يطلع الفجر ولو قال أنت طالق في صلاتك لم تطلق حتى ترك وتسجد لانه جعل الصوم والصلاة
شرطا فصار كالزكركر حرف الشرط ولو قال أنت طالق لدخولك الدار أو قال لحيضك تطلق في الحال ولو قال أنت طالق بدخولك الدار
أو بحيضك لا تطلق حتى تدخل أو تحيض وكذا لو قال في دخولك الدار أو في حيضك لا تطلق حتى تدخل أو تحيض امرأته ذهبت الى منزل
والدها في قرية أخرى فبقيها زوجها وسألها العود الى منزله فانت خلف الزوج بطلاقها ان لم تذهب الى منزله تلك الليلة فخرجت معه وذهب
بها الى منزله قبل انفجار الصبح قالوا ان كان أكثر الليالي في تلك القرية يخاف عليه الخنث وان ذهب قبل ان يمضي أكثر الليالي يرجي ان
لا يكون حاتا والصحيح انه لا يبحث اذا ذهبت معه قبل مضي الليلة * امرأة كانت مع زوجها في منزل والدها فقال لها زوجها اذهبي معي فانت

فقال الزوج ان لم تذهبي معي فانت طالق ثلاثا فخرج الزوج وخرجت هي على أثره وبلغت المنزل قبله قالوا ان خرجت بعده بحيث لا يعد ذلك خروجا معه حنث * رجل قال لامرأته ان تتدومي الساعة وتجيئي الى دار والدتي فانت طالق فقامت من ساعتها قبل خروج الزوج ولبست الثياب وخرجت ثم رجعت وجلست حتى خرج الزوج فخرجت هي أيضا وأنت دار والدته بعدما تأها الزوج لا يبحث لان المرأة لما قامت تتهيأ للخروج لا ينقطع الفور فأنه لو أخذ هذا البول فبالت ثم لبست الثياب للخروج لا يبحث ألا ترى انه لو قال لها ان لم تجيئي الى فراشي الساعة فانت طالق وهما في التشاجر فقال الكلام بينهما لا ينقطع الفور حتى لو ذهبت الى الفراش لا يبحث وان خافت فوت الصلاة فصلت قال نصير بن يحيى رحمه الله تعالى حنث الزوج لان الصلاة عمل آخر بخلاف ما اذا كانا فيه وقال بعضهم لا يبحث * رجل أراد أن يجامع امرأته فلم تطاوعه فقال لها ان لم تدخلي (٤٩٨) معي البيت فانت طالق ثلاثا فلم تدخل في ذلك على الفور ودخلت بعده قالوا ان دخلت بعده

ماسكنت شهوته طلق
* رجل دعا جاريته الى فراشه فانت فقال ان لم تجيئي الديلة فانت حرة فقامت من ساعتها فلم يجامعها لانه لا تنق وكذا لو قال ذلك لامرأته وكذا لو قال لامرأته ان لم تأتي الليلة حتى أضربك فانه ولم يضربه حنث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يبحث وعليه الفتوى * ولو قال لامرأته ان لم تأتيي لاجامعك فانت طالق فجاءت ولم يجامعها لا يبحث في عينه * رجل قال لجماعة بالفارسية اكر بحانه من مهمان بزوت فامر أنه طالق فذهبوا الى بيته ولم ياكلوا شيئا لا يبحث في عينه * رجل قال لامرأته عند خروجه ان رجعت الى منزلي فانت طالق ثلاثا جلست ولم تخرج زمانا ثم خرجت ثم رجعت فقال الزوج كنت نويت الفور قال بعضهم لا يصدق قضاء وقال بعضهم يصدق وهو الصحيح لان عينه ينصرف الى الخرجة التي قامت اليها من غيرية الزوج فاذا نوى الفور كان أولى أن يكون مصداق * رجل قال حتى لامرأته ان صعدت هذا السطح فانت طالق فارتفعت بعض السلم لا يبحث في عينه وهو الصحيح ولو قال لها ان ارتقيت هذا السلم أو وضعت رجلك عليه فانت طالق فوضعت إحدى قدميها على السلم ثم نذرت فرجعت طلق لان الحنث يتعلق بوضع القدم على السلم ولو قال ان وضعت قدمي في دار فلان فامر أنه طالق فوضعت إحدى قدميه في الدار لا يبحث في عينه لان وضع القدم في الدار صار كناية عن الدخول عرفا فلا يبحث الا بالدخول أما في هذه المسئلة لما ذكر الازنة ووضع القدم على السلم فقد بالغ في عينه فتعلق الحنث بوضع القدم هذا كما لو قال لها ان خرجت من هذه الدار أو وضعت رجلك في السكة فانت طالق فوضعت قدمها في السكة حنث ولو ذكر الخروج ولم يذكر وضع القدم في السكة فوضعت إحدى قدميها في السكة لا يبحث * رجل قال ان كان الله يعذب المشركين فامر أنه طالق قالوا لا تطلق امرأته لان من

على أنك طالق غدا أخرى بألف درهم فقبلت وقع عليها واحدة للحال بغير شيء فاذا جاء الغد تنقع عليها تطليقة أخرى بألف درهم ولو قال لها أنت طالق اليوم تطليقة بآنية على أنك طالق غدا أخرى بألف درهم وقعت في الحال واحدة بغير شيء ثم اذا جاء الغد تنقع عليها أخرى بغير شيء فان تزوجها قبل مجيء الغد ثم جاء الغد تنقع تطليقة أخرى بألف درهم ولو قال لها أنت طالق واحدة وأنت طالق أخرى بألف درهم فقبلت وقعت الطلقتان بألف وانصرف البذل اليهما وكذلك لو قال أنت طالق اليوم واحدة وغدا أخرى بألف درهم فقبلت وقعت في اليوم واحدة بنصف الألف وغدا أخرى بنصف الألف ان تحلل الزوج ولو قال لها أنت طالق الساعة واحدة فاملك الربعة وغدا أخرى املك الربعة بألف درهم أو قال أنت طالق الساعة بآنية وغدا أخرى بآنية بألف درهم أو قال أنت طالق الساعة واحدة بغير شيء وغدا أخرى (٣) بغير شيء بألف درهم فالبذل ينصرف اليهما ويكون تطليقة بنصف الألف فتقع واحدة في الحال بنصف الألف وغدا أخرى بجمانا لأن يتزوجها قبل مجيء الغد ثم جاء الغد فينقذ بنصف الألف لو قال لها أنت طالق الساعة واحدة املك الربعة أو قال بآنية أو قال بغير شيء وغدا أخرى بألف درهم فالبذل ينصرف الى التطليقة الثانية ولو قال أنت طالق اليوم واحدة وغدا أخرى املك الربعة بألف درهم ينصرف البذل اليها ما كذا في المحيط * لو كانت له امرأتان فقال احدا كما طالق بألف درهم والاخرى بجمه مائة فقبلتا طلقا وعلى كل واحدة خمسمائة لان ما وراءه مشكوك على كل واحدة ولو قال والاخرى بمائة دينار لشيء عليها الوقوع الشك في كل واحدة منهم ما كذا في العتبية * لو طلقتها على أن تبرئه عن كفالة نفس فلان فالطلاق رجعي لو طلقتها على أن تبرئه عن الألف التي كفاله لها على فلان فالطلاق بائن كذا في التارضية * طلقني على أن أؤخر مالي عليك فطلقها فان كانت للتأخير غاية معلومة صح التأخير وان لم تكن لا يصح والطلاق رجعي على كل حال كذا في الخلاصة * ويصح التأجيل في بدل الخلع مع جهالة مستدركة كالحصاة والدياس لا الفاحشة كالعطاء وهبوب الريح والميرة وحيث لا يصح التأجيل يجب المال حاله لا يجوز اخته لا عها على زراعة ارضها وركوب دابته او خدمتها على وجه لا يلزم خلوته بها أو خدمة أخرى كذا في دفع القدير * ويعتبر الخلع من جانبه تعليقا لا طلاقا بقبولها حتى لا يصح رجوعه عنه ولم يطل بقيامه عن المجلس ويصح اذا كانت غائبة واذا بلغها قلها الخيارات في مجلسها ويصح تعليقه بالشرط والاضافة الى الوقت كقولنا اذا جاء غدا أو اذا قدم فلان فقد خالعتك على ألف فالتبول اليها بعد مجيء الغد والقدوم وفي جانبها يعتبر تعليقها بعوض كالبيع (٣) قوله بغير شيء بألف درهم هكذا في الاصل الذي بأيدينا وحرره فمضى ان يكون قوله بغير شيء زائدا خطأ وانه أعلم بالصواب اهـ معحه

الصحيح لان عينه ينصرف الى الخرجة التي قامت اليها من غيرية الزوج فاذا نوى الفور كان أولى أن يكون مصداق * رجل قال حتى لامرأته ان صعدت هذا السطح فانت طالق فارتفعت بعض السلم لا يبحث في عينه وهو الصحيح ولو قال لها ان ارتقيت هذا السلم أو وضعت رجلك عليه فانت طالق فوضعت إحدى قدميها على السلم ثم نذرت فرجعت طلق لان الحنث يتعلق بوضع القدم على السلم ولو قال ان وضعت قدمي في دار فلان فامر أنه طالق فوضعت إحدى قدميه في الدار لا يبحث في عينه لان وضع القدم في الدار صار كناية عن الدخول عرفا فلا يبحث الا بالدخول أما في هذه المسئلة لما ذكر الازنة ووضع القدم على السلم فقد بالغ في عينه فتعلق الحنث بوضع القدم هذا كما لو قال لها ان خرجت من هذه الدار أو وضعت رجلك في السكة فانت طالق فوضعت قدمها في السكة حنث ولو ذكر الخروج ولم يذكر وضع القدم في السكة فوضعت إحدى قدميها في السكة لا يبحث * رجل قال ان كان الله يعذب المشركين فامر أنه طالق قالوا لا تطلق امرأته لان من

المشركين من لا يذهب فلا يحنث * رجل قال ان زرت فلانا حياً أو ميتاً فامرأته ما القى فشيء عجزاً عنه قالوا لا يكون حاثلاً ان التشيع لا يسمي زيارة وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه يحنث * رجل قال ان أنفقت من مال امرأتى فهي طالق فأحرقت المرأة سرقينها تحت قدر ابريسم له بغير أمره لا يحنث في عيینه * رجل قال ان عرت في هذا البيت فامرأته طالق فخرّب حائط بين هـ ذا البيت وبين جاره فعمره وقصده به عادة بيت الجار لا عمارة هذا البيت قالوا يحنث في عيینه وقصده باطل * رجل قال لا يحجبني ان لم أذهب بكم الليلة الى منزلي فامرأتى طالق فذهب بهم بعض الطريق فاخذهم للصوم وحبسوهم قالوا لا يحنث في عيینه وهـ ذا الجواب يوافق قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * أصل المسئلة اذا حلف ليشرب من الماء الذي في هـ ذا الكوز اليوم فآمرقه قبل مضي اليوم لا يحنث عندهما * رجل قال ان ركبت فامرأته طالق فهو على ركوب الدواب من القرس والجل والجمار والبغل ونحو ذلك لا على ظهر انسان (٤٩٩) وحائط ولو قال لأركب مركباً فركب ظهر انسان قال بعضهم

حتى يصبح رجوعهما قبل قبوله ويطلق بقيامها عن المجلس ولا يتوقف حال الغيبة ولا يجوز التعليق بشرط والاضافة الى وقت كذا في محط السرخسي * صح شرط الخيار في الخلع لها لاله كذا في كذا الدقائق * والطلاق على مال بمنزلة الخلع في أحكامه الا أن البطل اذا بطل بقي الطلاق بائناً وعوض الطلاق اذا بطل يقع رجعيًا واذا وجب يقع بائناً كذا في محيط السرخسي * قال لامرأته أنت طالق على ألف على ألف بالخيار ثلاثة أيام فقبلت بطل الخيار ووقع الطلاق ولو قال لامرأته أنت طالق على ألف على ألف بالخيار ثلاثة أيام فقالت قبلت ان ردت الطلاق في الايام الثلاثة بطل الطلاق وان اختارت الطلاق في الايام الثلاثة وقع الطلاق ويجب الالف للزوج كذا في الكافي * لو اخلعا وهما عيشان ان كان كلام كل واحد منهما مامتصلاً بالآخر صرح الخلع وان لم يكن متصلاً لا يصح ولا يقع الطلاق أيضاً كذا في الخلاصة * قالت سألتك ثلاثاً بالف فطلقتني واحدة وقال الزوج سألت واحدة فاقول لها والابينة له ومن قال لامرأته طلاقك أمس على ألف درهم فلم تقبلي فقالت كنت قبلت فاقول قول الزوج مع عيینه مكذافي غاية السروجي * لو قال بعث طلاقك أمس بأف فلم تقبلي فقلت قبلت فاقول قوله لان الاقرار بالبيع اقرار بالقبول لانه شرطه كذا في العتايه * لو قالت سألتك أن تطلقني بمائة درهم وقال الزوج بل بالف فاقول قولها وان أقاما البينة فالبينة بينة الزوج وكذلك لو قالت خلعتني بغير شيء وقال الزوج بل بالف فاقول قولها وان أقاما البينة فالبينة بينة الزوج هكذا في المبسوط * اذا قالت لزوجها سألتك أن تطلقني ثلاثاً بالف فلم تطلقني الا واحدة وقال بل طلاقك ثلاثاً فان كان في المجلس فاقول قوله وان كانا قد افترقا فاقول قولها وله عليا ثلث الالف ويقع عليها ثلاث تطليقات ان كانت في العدة وكذا اذا قالت سألتك أن تطلقني وصاحبتي بالف فطلقتني وحدي فقال الزوج بل طلاقك جميعاً فان كان في المجلس الذي وقع فيه الايجاب فاقول قوله وان افترقا من المجلس فاقول قولها وعلى المرأة حصص من الالف لا اعترافاً بذلك كذا في السراج الوهاج * وكذلك ان قالت لم تطلقني ولا صاحبتني في ذلك المجلس فاقول قولها مع عيینه ما وعلى الزوج أن يثبت المال بالبينة ولكن الطلاق واقع عليه باقرار الزوج كذا في المبسوط * المرأة اذا اخلعت مع زوجها على مال ثم أقامت البينة على زوجها أنه طلقها ثلاثاً أو بأكثر قبل الخلع وقبل ويسترد بدل الخلع والتفاضل لا يمنع قبول البينة ههنا كذا في الخلاصة * لو أقامت بينة ان زوجها المجنون خاله في صحته وأقام وليه أو هو بعد الافاقة بينة انه خاله في جنونه فبينت المرأة أو في كذا في القضية * لو قال طلقها ثلاثاً بالف درهم فقالت المرأة هـ ذا منك اقرار ماض وقد كنت قبلته منك وقال الزوج كان هـ ذا مني اقراراً مستقبلاً حين تكلمت فلم تقبلي فاقول قول الزوج وان أقاما البينة أخذت بينة المرأة كذا في

يحنث في عيینه وقال بعضهم لا يحنث وهو الصحيح لان الاذم لا يسمي مركباً * رجل قال ان كذبت فامرأتى طالق فستل عن أمر فخرت رأسه بالكذب لا يحنث في عيینه ما لم يتكلم * رجل قال ان ضرطت فامرأتى طالق فخرج منه ريح بغير اختياره لا يحنث في عيینه كالحلف لا يدخل دار فلان فادخل مكرها * رجل قال ان زنت فامرأتى طالق فشهد عدلان على اقراره بالزنا طقت امرأته ولا يحد وان شهد عدلان بمعينة الزنا لا يحنث في عيینه ولا تطلق امرأته وان شهد أربعة فعدل منهم اثنان لا تطلق أيضاً * رجل قال لامرأته ان فارقتك ففعل امرأته أضع رأسي مع رأسها على المرفقة فهي طالق ففارقها وتزوج امرأة ووضع رأسه مع رأسها على المرفقة لم تطلق لانه ما أضاف الطلاق الى

المالك ولا الى سبب الملك * رجل قال لعوزانك أمي فقالت لست أمك فقال الزوج ان لم أفخر بأمومتك فامرأته طالق قالوا لا يحنث في عيینه ما لم يقل بلسانه لا أفخر * رجل قال لامرأته وفي يديها قدح فيه ماء فقال لها ان شربته فانت طالق وان وضعت فانت طالق وان صببته فانت طالق قالوا ترسل فيه فوبأحيى ينشف الماء قال مولانا رضي الله تعالى عنه لا حاجة الى هذا التكلف فانه لو أخذ منها غيرها أو دفعت الى غيرها لا يحنث في عيینه * رجل قال لامرأته ان اشتريت جارية أو تزوجت عبدك فانت طالق واحدة فقالت لا ارضي بواحدة فقال لها فانت طالق ثنتين ان فعلت شيئاً من ذلك فقالت لا ارضي بنتين فقال فانت طالق ثلاثاً ان لم ترضي بنتين ولم يقل في هذه المرة ان فعلت شيئاً من ذلك قال ابو نصر بن سلام رحمه الله تعالى الكلام الثلاث بناء على ما تقدم ظاهراً * رجل قال لامرأته ان طلق فلان امرأته فانت طالق ثلاثاً وغاب فلان واقامت امرأته الحالف البينة ان الغائب طلق امرأته بعد عيّن زوجها قال ابو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى لا تقبل هذه البينة

وهو الصحيح لانها قامت على شرط حقها فيما يضر به الغائب وهذا بخلاف ما لو علق طلاق امراته بدخول فلان الدار فقامت امراته الخالق البينة ان فلانا دخل الدار فانها تقبل وبقي بطلاق الحاضرة لان هذه بينة قامت على شرط حقها فيما يضر بالغائب * رجل قال لامرأته اذهبي الى فلان واستردى منه كذا او اجليه الى الساعة فان لم تحمله فانت طالق فذهبت ولم تقدر على الاسترداد ثم استردت منه في اليوم الثاني وحملت اليه قالوا يبحث في عينه لان قوله اجليه الى الساعة تنصيص على الفور * رجل قال لامرأته ان وطئت امتي فانت طالق فقالت الامة انه وطئني وكذبها المولى كان القول قول المولى فان علت المرأة ذلك لم يسعها المقام معه ولان تدعه ان يجامعها وان قال المولى اكرهه ام خوش او ردهم كان ذلك اقرارا منه ويبحث في عينه * سكران ضرب امرأته فخرجت من داره فقال ان لم تعودى الى فانت طالق وكان ذلك عند العصر (٥٠٠) فعادت اليه عند العشاء قالوا يبحث في عينه لان عينه يقع على الفور وان قال لم اؤلفور

لا يصدق قضاء * وفي المرأة اذا قامت لتخرج فقال الزوج ان خرجت فانت طالق فجلست ثم خرجت بعد ذلك بساعة لا يبحث في عينه * رجل قال ان كنت فعلت كذا اين زن كه مر ايجانه است طلاق وقد كان فعل الا ان امراته لم تكن في بيته وقت البين بحث في عينه لان المراد من هذا الكلام هو المنكوحه ولو كان قال اين زن كه مرادرين خانه است كذا وليست امراته في البيت الذي عينه لا تطلق امراته لان عند تعيين البيت لا يراد به المنكوحه * صبي قال ان شربت فكل امرأه اترزوجهها فهي طالق فشرب وهو صبي فتزوج وهو بالغ ووطن صهره ان الطلاق واقع فقال هذا البالغ ارى حرامست برمن قالوا هذا اقرار منه بالحرمه فحرم امرأته ابتداء وقال بعضهم لا تحرم امراته وهو الصحيح لانه ما اقربا الحرمه ابتداء وانما اقربا السبب الذي تصادق عليه وذلك السبب باطل * رجل قال لاهراته ان اشريت بالخبر ما فانت طالق فاشريت بالخبر لا يقبل من السقاما حله من الوادى تطلق امراته وان دفعت الخبر الى السقام وقالت احمل الماء السقام هذا الخبر قال بعضهم لا يبحث في عينه لان هذا استخبار وليس بشراء * امرأه كانت تبكي في ميتا فقال زوجها الصهره ان لم تخرج ابنتك من هذا البيت وبكي هناك فهي طالق فخرجت المرأة ثم دخلت وبكت قال الفقيه ابو الالب رحمه الله تعالى ان كان يسمع بكاءها في البيت احد طلقت اذا بكيت لانه انما منعه من البكاء لاجل ذلك وان لم يكن كذلك فاذا خرجت قبل ان تبكي بهما البين بطل البين فلا يبحث ببيكانها بعد ذلك امرأه قالت لزوجها ان خبزت حتى تأكل فخاريتي حر فخبزت بخارتها فاكل منه الزوج لا تبحث لان معنى كلامها ان خبزت لاجلك فاذا لم تحبزي لاجلك لا تبحث * رجل قال لامرأته ان دخلت دار فلان بغير مرادى وهوى فانت طالق فارادت ان تذهب الى دار فلان فقال لها توهمي شو برمن چه آيد هذا وعيد وليس بان فلان

التراخية * لو قال أنت طالق غدا على عبدك هذا فقبلت في الحال وباعت العبد ثم جاء غدا فعلمها قبته ولو طلقها ثلاثا قبل مجي الغد بطل ذلك كذا في العتاييه * سئل شيخ الاسلام على بن محمد الاسدي عبي عن رجل وامرأه اخذته اقبل للزوج كم كان ينكح من الخلع فقال كان ينكح امرأتين فقالت المرأة بل كان الخلع بيننا ثلاثا فقال الخلع قول الزوج قال نعم الدين النسي رحمه الله تعالى فسئلت عن هذه المسئلة فقالت ان كان هذا بعد نكاح جرى بينهما فقلت المرأة النكاح لم يصح لان النكاح كان بعد الخلع الثالث وقال الزوج هو صحيح لانه كان بعد الخلعين فالقول قول الزوج اما اذا كان الاختلاف بينهما بعد انقضاء عدتها قبل النكاح فلا يجوز النكاح بينهما ولا يحل للناس ان يحموا بها على النكاح ويعقدوا بينهما كذا في الظهيرية * طلبت من زوجها ان يجعلها على مال فاشهد الرجل عدلين ان امرأته اذا قالت من اترزوجهما بديما وندى اقول لها ٣ فرفوتم ولا اقول ٤ فرفوتم ثم اجتمعوا عند القاضي للاختلاف وفعلا ذلك عند القاضي وسمع القاضي ذلك ثم يقول الزوج بعد ذلك اني لم اقل فرفوتم وانما قلت فرفوتم والشاهد ان يشهد ان على ذلك ان سمع القاضي فرفوتم يحكم بعهدة الخلع ولا يلتفت الى شهادة الشاهد من ولا عبرة لذلك الاشهاد واما اذا قال القاضي لا اتيقن انه تكلم بالخلاء وبالفاه وشهد الشاهدان أنه تكلم بالفاه سمع شهادتهما ويطلب الخلع ولو شهد بعض من شهد المجلس أنه قال فرفوتم فانه يقضى بشهادتهما ويحكم بعهدة الخلع كذا في الفصول العمانية اذا وقع الخلع على بدل مسمى دفعت المرأة اليه مقدار المسمى وقالت انه بدل الخلع وقال الزوج قبضت بجهة كذا غير جهة الخلع فقد قيل القول قول الزوج وبه كان يبقى ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى وقيل القول للمرأة لان التملك صدر من المرأة فيكون القول قولها في بيان جهة التملك وهذا الاصل كثير في الشرع كذا في المحيط * لو اختلفا في جنس ما وقع عليه الخلع أو نوعه أو قدره أو وصفته فالقول قول المرأة وعلى الزوج البينة كذا في البدائع * وكذا لو قالت اختلعت بغير شيء فالقول قولها والبينة بينة الزوج كذا في فتح القدير * لو اختلفا فقالت المرأة الخلع بيننا صحيح وقالفت ثم خلعت القول قوله وهو انكار الخلع كذا في الخلاصة * اذا خلع امرأته بالفارسية خر يدم وفروختم فقال الزوج كان في ضميري اني بعث رأس الشاة أو قال قلت ٦ فرفوتم من الايقاد أو قالت قلت فرفوتم بالفاه فقد قيل القول في ذلك قوله مع البين الا اذا كان قبض بدل الخلع حينئذ لا يقبل قوله لان الظاهر يكذبه وقد قيل لا يقبل قوله قضاء وان كان لم يقبض بدل الخلع لان كلامه خرج جوابا والجواب يتقيد بالسؤال والسؤال عن تعليق النفس فينصرف الجواب اليه وعلى هذا اذا قال كان في ضميري اني بعث ٧ بندقاني

٢ اشريت نفسي منك بائنا ٣ لفظ مهمل ٤ بعث ٥ اشريت وبعث ٦ أو قدت ٧ بعث بند القبا

اشريت نفسي منك بائنا ٣ لفظ مهمل ٤ بعث ٥ اشريت وبعث ٦ أو قدت ٧ بعث بند القبا

دخلت يحنث رجل قال لاحدى امرأته حين سألت منه طلاق ضربتها الى لوط لقتها فالتك تطلقين فقالت رضىت فطلق ضربتها ثم قال لهذه استترى ثم أنكر الطلاق قالوا لا يسع لهذه المرأة المام معه فان أرادت أن ترجع اليه ولم يكن طلقها اثنين قبل ذلك تخافه بالله ما أردت بكلامك الذى تكلمت أكثر من واحدة فان أبى أن يحالف لم ترجع اليه وان حلف رجعت اليه بشكاح جديد * امرأة كانت مع زوجها فى بيت قريب لها فقال لها فى الليل ان بت الليلة فى هذا البيت فلال الله على حرام فخرجت من ساعتها وباتت فى موضع أتاه زوجها فقالوا ان أراد الزوج تحويها بنفسها لا يحنث والقول فى ذلك قوله وذكر فى الجامع الصغير رجل قال لامرأته بالفارسية اكرتوا مشب بدىن خانه دربانى فانت كذا فخرجت مع زوجها من ساعتها وباتت معه فى منزله قالوا ان أراد بذلك ان تنقل بمتاعها وقلانسها يحنث ان تركت قلانسها وان أراد النقل بنفسها لا يحنث وان أشكل على المرأة حلفتها فان حلف فحسبه على الله تعالى (٥٠١) وهذا ظاهر فيما اذا وقت فقال اكر

درين دوروزان نجابانى وان وقت بسنة كان ذلك على الانتقال نفسها ومتاعها وان لم يؤقت ولم يكن له نية وقت المين يحتمل على الانتقال بنفسها رجل أراد السفر فحلفه صهره وقال ارغب بعد هذا عن امرأتك فم رجعت اليها عند رأس الشهر فمرا أنت طالق وقال لختى يا امارسية هست ولم يرد على ذلك ثم غاب أكثر من شهر طلقت امرأته لانه أجاب كلام الصهر والجواب يتضمن إعادة ما فى السؤال فتطلق امرأته * رجل حكى بين رجل فلما بلغ الى ذكر الطلاق خطر بباله طلاق امرأته ان نوى عنده ذكر الطلاق استندف الطلاق وكان كلامه موهولا يصلح للايقاع على امرأته يقع الطلاق على امرأته وان لم ينو طلاق امرأته لا تطلق امرأته وان كان يصلح

لا يقبل قوله أيضا عند بعض المشايخ رحمهم الله تعالى وعليه الفتوى ولو أشار الزوج عند قوله فروختم الى رأس الشاة أو الى بندقائه فعلى قول هؤلاء هذا ليس بشى والخلع صحيح الا اذا صرح فقال بندقيا فروختم فحينئذ لا يصح الخلع ولو أقام الزوج بينة انه باع رأس الشاة وشهدت بينة أنه قد بعث رأس الشاة قبلت بينته وكذا اذا أقام بينة أنه قال فروختم من الايقاد قبلت بينته ولو أقامت المرأة البينة بعارضة متعانه باع نفسها أو انه باعها فبينتها أولى هكذا قبل وفيه نظر وعندى ينبغى أن تكون بينة الزوج أولى كذا فى المحيط * لو قال لرجل اخاع امرأتى لا يكون له أن يخلعها الا بعالم وهو الصحيح هكذا فى العتابة * امرأة وكات رجلا بأن يخلعها من زوجها بألف درهم فان أرسل الوكيل البذل بان قال خالع امرأتك على ألف درهم أو قال على هذه الألف أو اضاف البذل الى نفسه اضافة ملك أو اضافة ضمان بان قال خالع امرأتك على ألف درهم من مالى أو قال على ألف على انى ضامن يتم الخلع بقبول الوكيل وباتت المرأة فم كان البذل مرسلا فهو عليها وهي المطالبة وان كان البذل مضافا الى الوكيل اضافة ملك أو اضافة ضمان فالوكيل هو المطالب بالبذل دون المرأة ويرجع الوكيل بما أدى على المرأة وإذا كانت رجلا بان يخلعها من زوجها فخلعها على عرض له أى للوكيل وعلاك العرض فى يد الوكيل قبل التسليم الى الزوج فان الوكيل يضمن قيمة ذلك للزوج كذا فى المحيط * لو قال لغيره طلق امرأتى فخلعها الى مال أو طانها الى مال فالصحيح انه لا كانت مدخولا بها لا يجوز ان لم تكن مدخولا بها جاز فعلى هذا الوكيل بالخلع اذا طلق مطلقا ينبغى أن يجوز قبل هو الاصح لان الخلع بعوض وبغير عوض متعارف فيصير وكيلها ما كذا فى الظهيرية * وهكذا فى محيط السرخسى * وكلت رجلا بالخلع ثم رجعت لا يعمل رجوعها اذا لم يعلم الوكيل ذلك وان أرسلت بالخلع رسولا الى زوجها ثم رجعت قبل تبليغ الرسالة صرح رجوعها وان لم يعلم الرسول رجوعها قال لرجلين اخعا امرأتى على غير جعل فخلعها أحدهما لم يقع الطلاق ولو أمر رجلين أن يخعها امرأته بألف فقال أحدهما خلعتها بألف وقال الآخر لا تخردا أجزت ذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز لو قال أحدهما خلعتها بألف وقال الآخر خلعتها بألف فهو جائز كذا فى فتاوى قاضيان * ولو كان رجلا بالخلع على كذا فقال الوكيل خلعت فلانة من زوجها على كذا جاز ان لم يكن هو بحضورها وذكر بعد هذا انه لا يجوز أن يكون الواحد وكيل لمن الجانبين وهذه المسئلة دليل على أنه يجوز قال الحاكم أبو الفضل وهو الموافق لرواية الاصل وهو الصحيح كذا فى العتابة * رجل وكل رجلا أن يخلع امرأته اذا أعطت قباه ودفعت القباه الى الوكيل وجرى الخلع بينهما فلما رأى القباه اذا الباطنة له فالخلع غير صحيح وكذا اذا كان له باطنه ولكن ليس له فكان فاما اذا لم يكن له أحد الكين فالخلع صحيح كذا فى الخلاصة * ولو أن رجلا جاؤا الى رجل زعموا أن امرأته وكلتهم

للايقاع على امرأته لانه اذا كان موهولا كان محمولا على الحكاية * رجل له أربع نسوة دخل من فقال كل امرأة لم أجامها منكن الليلة فالأخريات طوالت فجامع واحدة فطلع الفجر طلقت التى جامعها ثلاثا لانه جعل ترك جماع الواحدة شرطا لوقوع الطلاق على البواقي بكلمة فوجب تعميم النساء فى التى جامعها واحد شرطا لطلاقها ثلاث مرات وهو ترك جماع الثلاث فتطلق هى ثلاثا ما فى غيرها وجد فى حق كل واحد شرط الطلاق مرتين بترك جماع غيرهما فطلق مرتين * رجل قيل له أنك امرأة غير هذه فقال كل امرأة لى فهى طالق لا تطلق امرأته وهذا بخلاف ما اذا قالت المرأة لزوجها أنك تترجى على فقال ان تزوجت امرأة فهى طالق فابانتم تزوجها تطلق مرة أخرى وكذا لو قالت له امرأته أنك تزوجت على امرأة فقال كل امرأة لى طالق تطلق الخاطبة الا فى رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى والفرق ان كلام الزوج فى هاتين المستثنين بناء على كلام المرأة فدخل فى كلامه ما دخل فى كلام المرأة والمذكور فى كلام المرأة فى المستثنين امرأته وهما

الامم يتناول آية امرأة كانت فتدخل المخاطبة في كلام الزوج في المسئلة في أمافي المسئلة الاولى قول السائل ألت امرأة غير هذه لا يتناول هذه المرأة بجمال ما فلا يتناولها جواب الزوج * رجل قال لا مرأته أنت طالق إذا دخلت الدار يغذو كرا الغدو يتعلق الطلاق بدخول الدار حتى لو دخلت في أي وقت كان طالق ولو قدم الشرط فقال ان دخلت الدار فأنت طالق غدا يتعلق الطلاق في الغد بدخول الدار لانه جعل طلاق الغد جزءا للدخول ولو قال لا مرأته ان دخلت الدار فأنت طالق وطالق ان كلمت فلانا فالطلاق الاول والثاني يتعلق بالدخول والطلاق الثالث يتعلق بالشرط الثاني لو دخلت الدار فطلق ثنتين ولو كلمت فلانا فطلقت واحدة ولو قال ان دخلت الدار فأنت طالق ان كلمت فلانا كان الطلاق المعلق بالكلام جزءا للدخول حتى لو كلمت قبل الدخول في الدار ثم دخلت الدار لا يقع شيء * رجل قال لا مرأته أنت ومن دخلت الدار من نسائي طالق طلقت (٥٠٣) المخاطبة للحال فان دخلت الدار وهو في العدة طلقت أخرى لان الدخول في الخطاب الخاص

لا يمنع الدخول في الخطاب العام وكذا لو قال كل امرأة من نسائي تدخل الدار فهي طالق وفلانة طلقت فلانة للحال فان دخلت الدار وهي في العدة طلقت أخرى وكذا لو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق وفلانة لا مرأته له أخرى طلقت فلانة للحال ولا ينتظر التزوج فان تزوجها بعد ذلك طلقت أخرى ولو قال لا مرأته أنت طالق وفلانة ان تزوجتها لا تطلق امرأته حتى يتزوج فلانة ولو قال أنت وفلانة طواقي ان تزوجتهما لم يقع الطلاق علي واحدة حتى يتزوج فلانة ولو قال أنت وفلانة طواقي ان دخلت فطلقت فلانة الدار لا يقع الطلاق حتى تدخل فلانة ولو قال كل امرأة لي طالق وأنت طالق لزمها ثنتان وليس امرأته واحدة واحدة ولو قال أنت ومن دخلت الدار من نسائي طواقي فهي طالق حين

باختلاعهما منه فخالعهما معهم على ألقي درهم فانكرت المرأة التوكيد ل فان كانوا قد ضمنوا المال للزوج فالطلاق واقع والبديل عليهم وان كانوا لم يضمنوا فان لم يدع الزوج انهم او كلتهم لم يقع الطلاق وان ادعى الزوج انهم او كلتهم فانه يقع الطلاق لكن لا يجب المال هذا اذا خلع الزوج فان باع منهم تطليقة بألني درهم قال أبو بكر الاسكافي فهو هذا والخلع سواء وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى * في الاصل اذا قال لغيره اخلع امرأتي فان أبت فطلقها فأبت المرأة اخلع فطلقها الوكيل ثم قالت أنا اخلع فخالعهما باجاز ان كان الطلاق رجعي كذا في المحيط * رجل قال لرجل اخلع امرأتك على هذا العبد وهذه الالف وهذه الدار ففعل فالتقبل الى المرأة فان قبلت اخلع فطلقت وعليها تسليم البديل المسمى فان استحق البديل ضمننت ولو قال اخلعها علي عبي هـ ذا أو دارى هـ ذا أو ألني هذه ففعل ورفع اخلع ولا يحتاج الى قبول المرأة ثم يتم اخلع بقول الزوج خلعت ولا يحتاج الى أن يقول الاجنبي قبلت امرأة فالت لزوجها خلعتني على دار فلان أو على عبد فلان ففعل ورفع اخلع معها ولا يحتاج الى قبول صاحب الدار والعبد وعليها تسليم الدار والعبد الى الزوج فان تعذر كان عليها القيمة فان ابتداء الزوج بان قال فطلقتك أو خلعتك على دار فلان كان القبول اليها الى صاحب الدار ولو خاطب الزوج صاحب العبد والمرأة حاضرة فقال خلعت امرأتي على عبدك هذا وقبلت المرأة لم يقع اخلع حتى يقبله صاحب العبد ولو كانت البداة من الاجنبي والبديل لغيره مخاطب بان قال اخلع امرأتك على عبد فلان هذا أو دار فلان هذه أو علي ألف فلان هذه فالت قبول الى صاحب العبد والدار والالف لا الى المرأة الاجنبي اذا قال اخلع امرأتك على ألف درهم على أن فلانا ضمن لها ففعل كان القبول الى الضمين لا الى المخاطب ولا الى المرأة في هذا القبول ولو كانت المرأة هي المخاطبة بان قالت اخلعني على ألف على أن فلانا ضمن فخالعهما فان كان اخلع واقعا معها فان ضمن فلان المال أخذ الزوج أيهما شاء وان أي الضمان أخذ المرأة بالمحل ولو قال لرجل اخلع امرأتك على هذا العبد فقال خلعت فاذا العبد لرجل آخر قبل مولى العبد لا يلتفت الى قبوله ويكون القبول الى المرأة كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري * اذا وكل أحد الزوجين صبيبا ومعتوها أو مملوكا بالقيام مقامه بالخلع والاختلاع جاز ذلك كذا في الميسر ولو قال اخاعي نفسك أو قال اخلعني فإله مسئلة على وجوه ثلاثة (أحدها) أن يقول اخلعني نفسك بجمال ولم يقدر فقالت خلعت نفسي منك بألف ففي هذا الوجه لا يقع الطلاق ما لم يقل الزوج أجزت كذا في فتاوى قاضيان * وهو ظاهر الرواية وروى ابن سماعة أنه يصح اخلع وبه أخذ بعض مشايخنا كذا في الفصول العمادية * (والثاني) أن يقول لها اخلعني نفسك بألف درهم فقالت خلعت في رواية يتم اخلع بألف درهم وان لم يقل الزوج أجزت وهو الصحيح (والوجه الثالث) أن يقول لها اخلعني نفسك ولم يرد عليه فقالت

سكت وان دخلت الدار وهي في العدة لزمها أخرى ولو قال لعبد أنت حر ومن دخل الدار من عبيدي عتق المخاطب اختلعت للحال فان قال عتبت تتعلق عتقه بالدخول لا يصدق قضاء * رجل قال لا مرأته كل امرأة أتزوجها مادمت حية فهي طالق لا تدخل المخاطبة في اليمين وكذا لو قال كل امرأة أتزوجها مادمت فلانة حية لا تدخل فلانة في اليمين ولو قال كل امرأة أتزوجها باسكت فهي طالق فطلق هذه ثم تزوجها لا تطلق وان كان نواها عند اليمين كذا لو قال كل امرأة أتزوجها غيرك فهي طالق لا تدخل هي في اليمين وان نواها * رجل قال لا مرأته ان تزوجت عليك ما عشت فخلال الله علي حرام ثم قال ان تزوجت عليك فالطلاق على واجب فزوج عليها يقع على كل واحدة طلقة ويقع تطليقة أخرى يصرفها الى أيهما شاء لان قوله فخلال الله علي حرام جعل عينا بطلاق كل من كانت في نكاحه وكلام الثاني عين بطلاق واحدة من نسائه بغير عينا فاذا تزوج امرأة انحلت اليمينان فيقع على كل واحدة منهما تطليقة باليمين الاولى وبالكلام الثاني على قول من

بصح هذا المين يقع طلاق اخر على واحدة بغير عينها بصره الى آية - ماشاء قال مولانا رضى الله تعالى عنه وفي هذا الجواب نظر لان الكلام الثاني عين بطلاق واحدة بغير عينها وكان تزوج امرأته وقعت على كل واحدة منهما تطليقة فباتت الحديشة لالى عدة فكيف يملك صرف الطلاق الثاني اليها * رجل له أربع نسوة قال كل امرأة الى طالق اذا دخلت هذه الدار ثم طلق واحدة بغير عينها تطليقة بائنة ثم دخل الدار وهي في العدة مطلقن جميعا * رجل قال كل امرأة الى طالق وينوي بذلك من كانت في نكاحه ومن يستفيد بها بعد ذلك لا يقع على من يستفيد بها * رجل قال كل امرأة تزوجها فهي طالق ان كملت فلا نفاكهم ثم تزوج لا يقع الطلاق عليها ولو كمل ثم تزوج ثم كمل طلقت المتزوجة بعد الكلام الاول ذكرها القدوري رحمه الله تعالى ولو قال كل امرأة تزوجها فهي طالق ان كملت فلا نفاكهم ثم كمل ثم تزوج أخرى ثم كمل لا تطلق الثانية ولو قال كل امرأة تزوجها فهي طالق كلما كملت فلانا (٥٠٣) فتزوج امرأته كمل فلا تطلق فان تزوج امرأته أخرى ثم كمل فلانا ناسا طلقت المشكوكه

اختلفت ذكر في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يكون خلعاً * وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لها اختلعي نفسك فقالت اختلعت يقع طلاق بائن بغير بدل كأنه قال لها اني نفسك وبه أخذ أكثر المشايخ رحمه الله تعالى وان كان الخطاب من قبل المرأة فقالت اختلعي أو بارئي فقال الزوج فعلت فهذا وما اذا كان الخطاب من قبل الزوج في الوجوه سواء كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال لها اختلعي نفسك بغير مال فقالت خلت ثم الخلع بقولها قالت اختلعي بغير مال اذا قال الزوج خلت يقع الطلاق هكذا في المحيط * وقال لها اختلعي نفسك بكذا ثم قلنها بالعريضة حتى قالت اختلعت وهي لا تعلم بذلك فالصحيح أنه لا يتم الخلع ما لم تعلم المرأة ذلك كذا في محيط السير خسي * لو ادعى رجل الرسالة من امرأة الرجل اليه أن يطلقها أو يمسكها فقال الزوج لا أمسكها بل أطلقها فقال الرسول أبرأتك عن جميع مالها عليك فطلقها فانكرت المرأة أمره بالابراء والرسول يدعيه فان ادعى الزوج رسالتها أو وكالته اليه كذلك وقع وهي على ما كان لم يدع فان كان الرسول قال أبرأتك من حقها على أن تطلقها فالطلاق غير واقع وان لم يقل على أن تطلقها فالطلاق واقع وهي على حقها كذا في فتح القدير * لو قال فضولي طلقها على ألف فقال طلقت يتوقف فان أجازت يقع الطلاق والا فلا كذا في العنابية * رجل خلع ابنته من زوجها ان كانت البنت كبيرة وضمن الاب بدل الخلع ثم الخلع كذا في فتاوى قاضيان * رجل خلع ابنته الكبيرة على صداقها باذنهم جاز عليهم اولا ولاذن ولم تجز أيضا فان لم يضمن الاب المهر لا يجوز ولا يقع وان أجازت ووقع وبرئ من الصداق وان ضمن وقع الطلاق فاذا بلغ الخبر اليها أجازت نفذ عليهم أو برئ الزوج وان لم تجز رجعت عليه بهرهما والزوج يرجع على الاب بحكم الضمان هكذا في الوجيز للكردي * من خلع ابنته وهي صغيرة بماله لم يجوز عليهم الا بسقط المهر ولا يستحق مالها وهل يقع الطلاق فيه روايتان والاصح أنه يقع كذا في الهداية * ان خلعها على ألف وهي صغيرة على ان الاب ضامن للاف فالخلع واقع والاف على الاب وان شرط الالف عاها يتوقف على قبولها ان كانت أهلا للبول بان تغف بان الخلع شرع سالبها والنكاح شرع جالبها فان قبلت وقع الطلاق اتفاقا ولكن لا يجب المال وان قبل الاب عنها سالت في رواية وفي رواية لا يصح وهذا أصح كذا في الكافي * اذا خلع الصغيرة ولم يضمن المهر يتوقف على قبولها فان قبلت طلقت ولا يسقط المهر وان قبل الاب عنها فعلى الروايتين وان ضمن الاب المهر وهو ألف درهم طلقت ويلزمه خمسمائة استحسنانا كذا في الهداية * هذا اذا لم يدخل بها وان دخل بها فجميع المهر والاب يضمنه للزوج كذا في الفصول العمادية * وان كان الخلع بين الزوج وأم الصغيرة ان اضافت الام البذل الى مال نفسها أو ضمنتم يتم الخلع كما لو كان الخلع مع الاجنبي وان لم تصف ولم تضمنه هل يقع الطلاق كما يقع في خلع الاب لارواية فيه والصحيح أنه لا يقع وان كان

تزوج امرأته أخرى ثم كمل فلانا ناسا طلقت المشكوكه الاولى تطليقة أخرى بهذا الكلام ان كانت في العدة ولا تطلق المشكوكه الثانية * رجل قال لامرأته ان لم تكوني حاملا فانت طالق ثلاثا فماتت بولد لا قل من سنتين بيوم من وقت اليمين لا تطلق في الحكم فان جاءت لاكثر من سنتين يوم طلقت وان حاضت بعد اليمين لا يقربها لاحتمال ان لا تكون حاملا وكذا اذا لم تحض لا ينبغي له ان يقربها حتى تضع * رجل قال لامرأته ان قلت لك أنت طالق فانت طالق فقال قد طلقتك تطلق أخرى في القضاء فان عني طلاقا بذلك القول دين فيما بينه وبين الله تعالى * رجل قال لاجنبية ان طلقك فعمدي حر يصح ذلك ويصير كأنه قال ان تزوجتك وطلقتك فعمدي حر ولو قال ان طلقك فانت طالق فلا نفاكهم

واذا قال للمشكوكه نكاح فاسد ان طلقك فاليمين على الطلاق باللسان * رجل حلف ليطلق فلانة اليوم فلا نفاكها لاجنبية أو امرأة طلقها هو فلا يمينه على ان يطلقها باللسان وهو كالحلف ليتزوجن فلانة اليوم وهي منكوكه الغير ومدخلته كانت اليمين على النكاح الفاسد * رجل قال لامرأته ان دخلت الدار ان دخلت الدار فانت طالق قال ذلك في دار واحدة فدخلت الدار مرة واحدة طلقت استحسنانا وكذا لو قال ان تزوجتك فانت طالق فتزوجتك فانت طالق ان تزوجتك أو قال اذا دخلت الدار فانت طالق اذا دخلت هذه الدار لا تطلق ما لم تدخل مرتين ولا تطلق ما لم يتزوجها مرتين * رجل قال لامرأته طلق أمة نسائي شئت ليس لها ان تطلق نفسها في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انها ان تطلق نفسها وكذا لو قال نسائي كلهن طوالتي ان شئت فقالت شئت يقع الطلاق عليها وعلى غيرها في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قال لها امر نسائي يسدك قالوا ليس لها ان تطلق نفسها

رجعية في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان في مشيئة البائنة مشيئة أصل الطلاق ولا يقع شيء في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانها ما أتت بمشيئة ما فوض اليها فلا يقع كالموافق لها طلق في نفسه واحدة فطلقت نفسها ثلاثا لا يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل قال لغيره طلق امرأتى ما شاء الله تعالى وشئت فطلقها المحاطب لا يقع * وكذا لو قال لامرأته أنت طالق ان شاء الله وشئت لا يقع شيء * رجل قال لامرأته أنت طالق ان شئت وشئت وشئت وشئت وشئت لا يقع شيء حتى تقول ثلاث مرات شئت ولو قال لامرأته أنت طالق متى شئت فقالت في المجلس أو بعده لا أنشاء لا يخرج الامر من يدها * وكذا لو قال أنت طالق متى آيت فقالت لا ابى ولو قال لها طلق نفسك ثلاثا شئت فقالت أنا طالق لا يقع شيء * ولو قال لها طلق نفسك ان شئت فقالت قد شئت ان أطلق نفسي كان باطلا * رجل قال لامرأته طلق نفسك اذا شئت ثم جن الرجل جنونا مطبقا ثم طلق المرأة لنفسه ما قال محمد رحمه الله (٥٠٥) تعالى كل شيء يملك الزوج ان يرجع

عن كلامه يطل بالجنون وكل شيء لم يكن له ان يرجع عن كلامه لا يطل بالجنون * رجل قال لامرأته أنت طالق ان شئت واحدة وان شئت ثنتين فقالت قد شئت ثلاثا فطلقت ثلاثا ولو قال أنت طالق ثلاثا فطلقت واحدة ان شئت فشائت واحدة لثلاثة فطلقت واحدة ويطل عنها الثلاث * رجل قال لامرأته ان شئت وان لم تشائي فانت طالق فهذه المسئلة على وجوه منها ان يقدم المشيئة فقال ان شئت وان لم تشائي فانت طالق أو قدم الطلاق فقال أنت طالق ان شئت وان لم تشائي أو وسط الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان لم تشائي فانت طالق أو لم يعدد كحرف العطف فقال ان شئت ولم تشائي

ولا يثنى لمولاها وان كان الابراهيم بالبيع سلم الثمن لمولى الزوج فان كان في الثمن فضل على القيمة فالفضل له وان كان فيه نقصان فالتقصان على مولى الامة ان كان ضمن الدرء وان لم يضمن فعلى الامة تتواخذ به بعد العتق كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * اذا اختلفت في مرضها بغيرها الذي كان لها على زوجها ثم ماتت في العدة فله الاقل من ميراثه منها ومن المهر ان كان يخرج من ثلث مالها وان لم يكن لها مال سوى ذلك فله الاقل من ميراثه منها ومن الثلث وان ماتت بعد انقضاء العدة فله المهر من ثلث مالها وان كان لم يدخل بها فاختلفت منه في مرضها بغيرها فقول أمان نصف المهر فقد سقط عن الزوج باطلاق قبل الدخول لامن جهتها وللنصف الباقي له من ثلث مالها وكذلك ان كانت اختلفت منه بأكثر من مهرها فنصف المهر سقط باطلاق قبل الدخول والنصف الباقي مع الزيادة للزوج من ثلث مالها فان برأت من مرضها فله جميع المهر المسمى وان اختلفت وهي صحبة والزوج مريض فاطلع جائز بالمسمى قل أو أكثر ولا ميراث لها منه قال ان تبرع أجنبي في مرضه بائنا من الزوج بمال فله من الزوج فهو جائز من ثلثه اذا ماتت من ذلك المرض وان كان الزوج مريضاً حين فعل الأجنبي هذا بغير مرضها فله الميراث اذا ماتت الزوج قبل انقضاء عدتها كذا في المبسوط * ان كان الزوج ابن عم لها والمراة مدخولاً بها فان كان لا يرث منها بحق القرابة بان كانت عصبية أخرى أقرب منه فهذا ومالو كان الزوج أجنبياً سواء وان كان يرث منها بحق القرابة وقد ماتت بعد انقضاء العدة فانه ينظر الى بدل الخلع والى قدر ميراثه منها بحق القرابة فان كان بدل الخلع قدر ميراثه أو أقل يسلم للزوج ذلك وان كان أكثر فالزيادة على ميراثه منها لا تسلم له الا باجارة باقية الورثة وان كانت المرأة غير مدخول بها فان نصف المهر يسلم للزوج باطلاق قبل الدخول فلم تعتبر المرأة متبرعة في ذلك النصف وانما تعتبر متبرعة في النصف الآخر وقد صارت متبرعة على الوارث في نظر الى ذلك النصف والى قدر ميراثه منها فيسلم للزوج الاقل منها هذا اذا ماتت من مرضها وان برأت منه سلم للزوج جميع ما سمعت له بمنزلة ما لم يوجبت له شيئا ثم برأت من مرضها كذا في المحيط * امرأتها بائنا وعمها وارثاها تزوجت أحدهما ودخل بها ثم خافت بمهرها في مرض موتها ولا مال لها غيره وماتت في العدة فالمرء بينهما ولو طلقها على مهرها وماتت في العدة فهو طلاق رجعي فله النصف بالزوجية والباقي بينهما نصيبا كذا في الكافي

(الباب التاسع في الطهار)

الظهار هو تشبيه الزوجة أو جزء منها شائع أو معتبر به عن الكل بما لا يحل النظر اليه من المحرمة على التام بدلول برضاع أو صهرية كذا في فتح القدير * سواء كانت الزوجة حرة أو أمة أو مكاتبه أو مدبرة أو أم ولد أو كناية

(٦٤ - فتاوى اول) فانت طالق والالفاظ ثلاثة المشيئة والاباء والكرهية فان لم بعد كلمة الشرط وعطف لا يقع الطلاق في الوجوه الثلاثة قدم الطلاق على المشيئة أو آخر أو وسط لان عند حرف العطف يتعلق الطلاق بالمشيئة وعدم المشيئة كالقول ان أكلت وشربت فانت طالق فان الطلاق يتعلق بهما جميعا والجمع بين المشيئة وعدم المشيئة لا يتصور فلا يقع الطلاق أبدا وان أعاد كلمة الشرط وقدم المشيئة فقال ان شئت وان لم تشائي فانت طالق لا يقع الطلاق بالمشيئة وعدم المشيئة لعدم المشيئة جميعا كالقول ان أكلت وشربت فانت طالق يتعلق بهما فلا يصح العين وكذا لو قال ان شئت وان آيت فانت طالق أو ذكر الكراهية مكان الاباء وان قدم الطلاق على المشيئة فقال أنت طالق ان شئت وان لم تشائي فقالت في مجلسها شئت فطلقت لوجود المشيئة وكذا لو ماتت عن مجلسها قبل ان تقول شيئا فطلقت لان عند تقديم الطلاق يتعلق الطلاق بأحدهما كالقول أنت طالق ان أكلت وان

شربت فانما قالت شئت طلقت لوجود المشيئة وكذا لو قامت عن مجلسها قبل ان تقول شيئا طلقت لعدم المشيئة وان وسط الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان لم تشائي فهو بمنزلة ما لو قدم الطلاق على الشرط لما عرف في الجامع الكبير وان ذكر الاباء وقدم الطلاق فقال انت طالق ان شئت وان آيت فقالت شئت أو قالت آيت يقع الطلاق لان الشرط أحدهما وان قامت عن مجلسها قبل ان تقول شيئا لا يقع لان الشرط أحدهما ولم يوجد أما المشيئة فظاهرة للعرف وكذا الاباء لان الاباء فعل والنعل يعرف بجمده بخلاف عدم المشيئة وكل ذلك يكون بلسانه لا بقلبه والكرامة بمنزلة الاباء وان وسط الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان آيت فهو بمنزلة ما لو قدم الطلاق قال محمد رحمه الله تعالى هذا اذ لم ينوشا فان نوى وقوع الطلاق دون التعلين يقع الطلاق في الوجه كلها قدس الطلاق على الشرط أو آخر أو وسط لانه اذا نوى الايقاع بصير كانه قال (٥٠٦) أنت طالق شئت أو لم تشائي أو قال أنت طالق شئت أو آيت ولو قال لها أنت طالق متى شئت وآيت فهو على المجلس وغيره ولا تطلق حتى تقول شئت وآيت بخلاف قوله أنت طالق ان شئت وان آيت لان ذلك يقتصر على المجلس فاذا تكلمت باحدهما يخرج الامر من يدها أما كلمة متى للوقت فلا يخرج الامر من يدها اذا تكلمت باحدهما الا يرى أنه لو قال لها أنت طالق متى شئت فقالت في المجلس أو بعده لا إنشاء لا يخرج الامر من يدها ولها ان تشاء بعد ذلك وكذا لو قال متى آيت ولو علق الطلاق بمشيئة الله تعالى فقال أنت طالق ان شاء الله تعالى أو قال ان أحب أو رضى أو أراد أو قدر لا يقع الطلاق وكذا لو قال أنت طالق ماشاء الله أو قال الا أن يشاء الله أو قال ان لم يشاء الله ولو قال أنت طالق كيف شاء الله يقع الطلاق واحدة رجعية وكذا لو قال أنت طالق وان

كذا في السراج الوهاج * وشرطه في المرأة كونها زوجة وفي الرجل كونه من أهل الكفارة فلا يصحظهار الذي كالهـ بي والمجنون كذا في فتح القدير * فان تزوج امرأتين بغير أمرها ثم ظاهر منها ثم أجازت النكاح فالظاهر باطل ولو أن العبد والممدبر أو المكاتب ظاهر من امرأته صح ظهوره كذا في السراج الوهاج * فلو ظاهر من أمته موطوءة كانت أو غير موطوءة لا يصح كذا في فتح القدير * وكذا الوشبه بالحرمة حرمة موقوفة المعلقة ثلاثا لا يصح الظاهر فكذا في ملخص المحيط * ركن الظاهر هو قوله لا امرأته أنت على كظهر أمي أو ما يقوم مقامه في افادة معناه كذا في النهاية * اذا قال لها رأيتك على كظهر أمي أو وجهك أو رقبتيك أو فركبك بصير مظاهرا وكذا اذا قال لها يدك على كظهر أمي أو ربعك أو نصفك ونحو ذلك من الاجزاء الشائعة كذا في البدائع * اذا ذكر جزأين من البدن كاليد والرجل لم يثبت الظاهر كذا في محيط السرخسي * ان قال ظهرك على كظهر أمي أو كبطنها أو كفرجهما لا يكون ظاهرا كذا في الجوهر النيرة * لو قال أنت على كركبة أمي في القياس يكون مظاهرا ولو قال لها فذلك على كفخذ أمي يكون ظاهرا كذا في فتاوى قاضيان اذا شبه بعض من أمه لا يجوز له النظر اليه فهو كشبهه بظهرها وكذا اذا شبهه بمن لا يحل له منا كتحمل على التأيد من ذوات محارمه مثل اخته أو عمة أو أمه من الرضاع أو أخته من الرضاع كذا في الجوهر النيرة * ان شبهها بما يحل النظر اليه كالشعر والوجه والرأس واليد والرجل لا يكون ظاهرا كذا في فتاوى قاضيان * لو قال أنت على كظهر أمي كان مظاهرا سواء كانت مدخولا بها أو لا ولو قال كظهر أمي ان كانت مدخولا بها كان مظاهرا والافلا كذا في السراج الوهاج * ان شبهها بما آلا الاب أو الابن يكون ظاهرا داخل به أو لم يدخل به الاب أو الابن * ولو شبهها بما أمزني بها أو به أو ابنة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون ظاهرا وهو الصحيح * ولو شبهها بما أمزني بها أو به أو ابنة قال أبو يوسف الظهيرية * لو قبل أجنبية بشهوة أو نظرا لفرجها بشهوة ثم شبهه زوجته بانهما لم يكن مظاهرا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يشبه هذا الوطء كذا في المحيط (٢) * وحكم الظاهر حرمة الوطء والدواعي الى غاية الكفارة كذا في فتاوى قاضيان * ان وطئها قبل أن يكفر استغفر الله تعالى ولا شيء عليه غير الكفارة الاولى ولا يعاود حتى يكفر كذا في السراج الوهاج * لو ظاهر منها ثم طلقها طلاقا بائنا ثم تزوجها لا يحل له وطؤها والاستمتاع بها حتى يكفر وكذا اذا كانت زوجته أمه فظاهر منها ثم اشتراها حتى يطل النكاح علك المين وكذا لو كانت حرة فارتدت عن الاسلام ولحققت بدار الحرب فسيبت ثم اشتراها وكذا اذا طاهر منها ثم ارتد عن الاسلام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا اذا طلقها ثلاثا فترجعت بزواج آخر ثم عادت الى

(٢) مطلب في حكم الطهار

شاء الله ولو قال ان شاء الله فانت طالق لا تطلق في قولهم ولو قال ان شاء الله أنت طالق لا تطلق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا لو قال ان شاء الله وأنت طالق رحمه الله تعالى وتطلق في قول محمد رحمه الله تعالى والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا لو قال ان شاء الله وأنت طالق واختاف أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان الطلاق المقرون بالاستثناء في موضع يصح الاستثناء هل يكون عينا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون عينا حتى لو قال لا امرأته ان حلفت بطلاقك فعبدى حر ثم قال لها أنت طالق ان شاء الله حتى يصح الاستثناء عندهما لا يحث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يكون عينا ولا يحث وعلى هذا لو قال لا امرأته أنت طالق ان دخلت الدار وعبدى حر ان كملت فلان ان شاء الله على قول محمد ينصرف الاستثناء الى الطلاق والعناق جميعا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ينصرف الاستثناء الى المين الثانية كالأول كمكان الاستثناء شرطا ولو قال أنت طالق بارادة الله تعالى أو بمشيئته أو برضاه لا تطلق

وكذا لو ذكر مكان حرف الباء كلمة في فقال أنت طالق في مشيئة الله أو في إرادته أو في حكم الله أو في أمره أو في قضاءه أو في قدرته أو في تقديره لا تطلق ولو قال أنت طالق في علم الله أو في معلومه تطلق ولو ذكر حرف اللام فقال أنت طالق لمشيئة الله أو لمحبة أو لقضائه أو غيرهما من الألفاظ تطلق ولو قال أنت طالق بعون الله أو بحكم الله أو بقضائه أو بعله أو بقدرة تطلق ومن شرط صحة الاستثناء عند مشايخنا رحمه الله تعالى أن يكون مسموعا بحيث لو قرب إنسان أذنه إلى فيه بسمع وبصحه استثناء الأصم ومن شرط صحة الاستثناء أيضا أن يكون موصولا ولا ينقطع بالتفليس ولا بالهطاس والجشاش ولا يتخلل انداء بين الاستثناء وبين ما قبله حتى لو قال أنت طالق يا عمرة إن شاء الله صح الاستثناء وكذا لو قال أنت طالق يا زانية إن شاء الله يصح الاستثناء وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا فلائنة الواحدة يصح الاستثناء الواحدة ويقع ثنتان ولو قال أنت طالق حتى يطيب قلبك إن شاء الله يكون فاصلا فيقع الطلاق (٥٠٧) ولا يصح الاستثناء بـ رجل قال لامرأته أنت طالق إن شئت

الله أنت طالق عندنا يصرف الاستثناء إلى الأول ويقع واحدة بالكلام الثاني وعلى قول زفر رحمه الله تعالى ينصرف الاستثناء إليهما ولا يقع شيء ولو قال أنت طالق ثلاثا إن شاء الله أنت طالق طلقت الحال واحدة ولو قال أنت طالق واحدة إن شاء الله وأنت طالق ثنتين إن لم يشأ الله فالواحدة لا يقع شيء وهذا الجواب على قول محمد رحمه الله تعالى ظاهر لأن عنده الاستثناء باطل تقدم أو تأخر وقوله إن شاء الله وقوله إن لم يشأ الله كل واحد منهما استثناء فيبطل الكل وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاستثناء تعلق فالطلاق الأول تعلق بمشيئة الله والثاني تعلق بعدم مشيئة الله ومشيئة الله غيب عنا لا نعرف وجودها ما لم تظهر فلا يصحكم وقوع الطلاق ولأن بالكلام الثاني ولو قال لامرأته أنت طالق

الأول لا يحل له وطؤه بدون تقديم الكفارة عليه كذا في البدائع * ولو ارتد ما عاثم أسلمها فها على الظاهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * وهذا كله في الظاهر المطلق والمؤبد أما في المؤقت كما إذا طاهر مدة معلومة كالיום والشهر والسنة فإنه إن قربها في تلك المدة تزمه الكفارة وإن لم يقربها حتى مضت المدة سقطت عنه الكفارة وبطل الظاهر كذا في الجوهر والنيرة * للمرأة أن تطالب المظاهر بالوطء وعليها أن تنعه من الاستمتاع بها حتى يكفر كذا في فتح القدير * المظاهر إذا لم يكفر ورفع أمره إلى القاضي يجب عليه القاضي حتى يكفر أو يطلق كذا في الظهيرية * إن قال كثرت صدق ما لم يعرف بالكذب كذا في النهر الفائق * لو قال لامرأته أنت علي كظهر أمي كان مظاهرا سواء نوى المظاهر أو لا لئنه أصلا وبكذا إذا نوى الكرامة والمنزلة أو الطلاق أو تحريم البين لا يكون الاظهار ولو قال أردت به الأخبار عما مضى كذا لا يصح صدق في القضاء ولا يصح المرأة أن تصدقه كالأبصع القاضي ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى وكذا إذا قال أنا منك مظهر أو مظاهر فكذلك مظهر نوى المظاهر أو لا لئنه هو أي شيء نوى لا يكون الاظهار وإن أراد به الخبر عن الماضي كذا لا يصح قضاء ويصدق ديانة وكذا لو قال أنت علي كبطن أمي أو كفخذ أمي أو كفرج أمي فهذا وقوله أنت علي كظهر أمي على السواء كذا في البدائع * إن قال أنت مني كظهر أمي أو عندي أو معي فهو مظاهر كذا في الجوهر والنيرة * لو قال لها أنت أمي لا يكون مظاهرا وينبغي أن يكون مكروها ومثله أن يقول يا بنتي وبياختي ونحوه ولو قال لها أنت علي مثل أمي أو كأمي ينوي فإن نوى الطلاق وقع بانها نوى الكرامة أو المظاهر فكذلك في فتح القدير * وإن لم تكن له لينة فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزمه شيء جلا للفظ على معنى الكرامة كذا في الجامع الصغير * والصحيح قوله هكذا في غاية البيان * وإن نوى التحريم اختلفت الروايات فيه والصحيح أنه يكون ظاهرا عند الكل قال لها أنت مني أمي ولم يقل علي ولم ينوشه لا يلزمه شيء في قولهم كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال إن وطئت وطئت أمي فلا شيء عليه كذا في غاية السروحي * إذا قال لها أنت علي حرام كأمي ونوى الطلاق أو المظاهر أو الأبلاء فهو على ما نوى وإن ينوشه لا يكون ظاهرا في قول محمد رحمه الله تعالى وذكر الخصاص الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما قال محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أنت علي حرام كظهر أمي ونوى طلاقا أو أبلاء لم يكن الاظهار عدا أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يكون طلاقا وإن نوى التحريم أو لا لئنه فهو ظاهرا بالاجماع * لو قال لامرأته أنت علي كظهر أبي أو القريب أو كظهر رجل أجنبي لم يكن مظاهرا كذا في محيط السرخسي * ولو قال كفرج أبي أو كفرج أجنبي كان مظاهرا ولا تكون المرأة مظهرة من زوجها عند محمد رحمه الله تعالى والفتوى عليه

يتعلق الطلاق بعدم المشيئة ولو قلنا بوقوع الطلاق بظهور مشيئة الله تعالى فيبطل من حيث يصح فلا يصح اليوم واحدة إن شاء الله وإن لم يشأ فثنتين فبقي اليوم ولم يطلق قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقع ثنتان لأن الله تعالى لو شاء وقوع الواحدة لا جرى على لسانه الطلاق في اليوم فادامضي ولم يطلق انعدمت المشيئة وإن طلقها في اليوم واحدة لا ينزل أكثر من ذلك ولو قال أنت طالق ثلاثا أو ثلاثا إن شاء الله على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تطلق ثلاثا وكذا لو قال لبعده أنت حرة وإن شاء الله يعتق البعد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ر إلا جواب الثاني وقع انقوابه برفاصلا بين الاستثناء وبين ما قبله وقال صاحب الاستثناء صحيح ولا يقع الطلاق والعناق وعلى هذا الخلاف لو قال أنت طالق ثلاثا واحدة إن شاء الله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقع الثلاث ولو قال أنت طالق واحدة وثلاثا إن شاء الله صح الاستثناء في قولهم بـ رجل طلق امرأته ثلاثا فنفقه عنده عدلان فلما استتبت موصولا وهو لا يذكر ذلك قالوا

أن كان الرجل في الغضب يصير بحال يجري على لسانه ما لا يريد ولا يحفظ ما يجري جازله أن يعتمد على قوله ما ولا فلا إذا ادعت المرأة الطلاق فقال الزوج كنت قلت لها أنت طالق إن شاء الله فكذبته المرأة في الاستثناء ذكر في الروايات الظاهرة أن القول قول الزوج وعند بعض المتأخرين لا يقبل قوله إلا بينة ولو قال الزوج طلقته أمس وقلت إن شاء الله في ظاهر الرواية يكون القول قول الزوج وذكر في النوادر خلافاً بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فقال على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يقبل قول الزوج ولا يقع الطلاق وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعليه الاعتماد والقوى احتياطاً لأمرا الفرج في زمان غلب فيه فساد الناس ولو خلع امرأته ثم ادعى الاستثناء في الخلع في ظاهر الرواية هذا أو الطلاق سواء وإن ذكر البطل في الخلع فقال خالعتك على كذا فقبلت ثم ادعى الاستثناء ذكر عصام وغيره (٥٠٨) أنه لا يصدق قضاء إذا أخذ على الخلع جهلاً أو أراد باخذ الجمل ذكر البطل في

الخلع لاحقية الأخذ وكما لا يصدق القاضى فيما ذكرنا لا تصدقه المرأة وإن شهد بالشهم وبخداع أو بطلاق بغير استثناء قال في السير الكبير إذا اختلف الزوجان فقال الرجل قلت المسيح ابن الله في قول النصارى وقالت المرأة لم تقبل قول النصارى كان القول قول الزوج مع يمينه فإن جاءت المرأة بشهود فقالوا له معناه بقول المسيح ابن الله ولم يقل شيئاً آخر وقال الزوج قلت قول النصارى الأنهم لم يسمعوا فان القاضى يجوز شهادتهم ويفرق بينه وبين المرأة وإن قال اليهود لا ندرى قال ذلك أم لا الأنهم لم يسمعوا منه شيئاً غير قول المسيح ابن الله لا يقبل القاضى شهادتهم حتى يشهدوا أنه لم يقل معاه غير ما جعلوا دعوى الاستثناء في الطلاق

وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج * (٢) وشروط الظهار أن يكون الزوج من أهل الكفارة فلا يصح ظهار الذمي كالصبي والمجنون ولو ظاهر جن ثم أفاق فهو على حكم الظهار ولا يكون عائداً بالافاقه هكذا في فتح القادر * ومن الشروط أن لا يكون معنوها ولا مدهوشاً ولا مبرحاً ولا مغنى عليه ولا نائمًا فلا يصح ظهار هؤلاء وكونه جاذباً ليس بشرط لصحة الظهار حتى يصح ظهار الهازل وكذا كونه طائفاً أو عامداً ليس بشرط عندنا فيصح ظهار المذكور والخاطيء كما يصح طلاقه وكذا الخاطيء بشرط الخيار ليس بشرط عندنا فيصح ظهار شرط الخبا أو هكذا في البدائع * وظهار السكران لازم وظهار لاخرس بكتامة أو إشارة تعرف وهو ينوى لازم كالطلاق كذا في التتارخانية * أسلم زوج المجوسية فظاهر منها قبل عرض الإسلام عليه أصبح لأنه من أهل الكفارة كذا في البحر الرائق * الظهار لا يوجب نقصان العدد ولا يوجب المينونة وإن طالت المدة كذا في التتارخانية * يصح الظهار من الصغيرة والرقاة والقرنات والحائض والنفساء والمجنونة وغير المدخول بها كذا في غاية السراج * ولو طلق امرأته طلاقاً رجعيًا ثم ظاهر منها في عدتها صحح ظهاره كذا في السراج الوهاج * لا يصح الظهار من المطلقة ثلاثاً ولا من المبانة والمختلعة وإن كانت في المدة كذا في البدائع * ولو طلق المظاهر امرأته موصولاً بالظهار لا كفارة عليه إجماعاً لا انتهاء العود كذا في الغيبة * إذا قال لها أنت على كظهر رأى غداً أو بعد غد فهو ظهار واحد وإذا قال أنت على كظهر رأى غداً أو إذا جاء بعد غد فهو مظاهران فإن كثر اليوم لم يجز عن الظهار الذي وقع بعد الغد كذا في المحيط * إن قال أنت على كظهر رأى كل يوم فهو ظهار واحد بطل بكفارة واحدة * ولو قال أنت على كظهر رأى في كل يوم يتجدد الظهار يتجدد كل يوم فإما مضى اليوم بطل ظهار ذلك اليوم وكان مظاهراً في اليوم الآخر ظهاراً جديداً أنه أن يقربها في الليل كذا في الكافي * أنت على كظهر رأى كل يوم مظاهراً به مدة الظهار فيكون مظاهراً في كل يوم ويتجدد بتجدد اليوم فإما مضى اليوم بطل ظهار ذلك اليوم وكان مظاهراً في اليوم الآخر ظهاراً جديداً أنه أن يقربها في الليل فإن كثر في يوم بطل ظهار ذلك اليوم وعاد في الغد إذا قال أنت على كظهر رأى كلما جاء يوم فإنه يكون مظاهراً من أيامه ولا ينتهي ظهار هذا اليوم بخصيه وكذلك كلما جاء يوم صار مظاهراً ظهاراً آخر مع بقاء الأول لا يطله إلا الكفارة هكذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * في المتنق إذا قال لها أنت على كظهر رأى رمضان كله ورجب كله فكفر في رجب سقط عنه ظهار رجب وظهار رمضان استحساناً والظهار واحد وإن كثر في شعبان لم يجز قال رأيت لو قال لها أنت على كظهر رأى أبداً اليوم الجمعة ثم كفران كفر في يوم الاستثناء لم يجز وإن كثر في اليوم الذي هو مظاهراً فيه أجزأه عن الكل إذا

(٢) مطلب شروط الظهار

كذلك قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى هذه من المسائل التي يقبل فيها الشهادة على النفي ولو جرى ظاهراً الاستثناء على لسانه من غير قصده أو استثنى ولا يعرف معنى الاستثناء وقد مر قبل هذا * رجل قال لامرأته أنت طالق وطالق وطالق إن شاء الله يصح الاستثناء ولا يقع شيء ولو قال أنت طالق وطالق وطالق إن شاء الله قالوا في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقع الثلاث لأنه تحلل بين الثلاث وبين الاستثناء ما لا حكم له فيلغو فلا يصح الاستثناء كلما وسكت بعد الثلاث قبل الاستثناء وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يقع شيء قال رضي الله تعالى عنه ولو قال لامرأته أنت طالق وتنتين وتنتين الواحدة طلقت ثلاثاً ولو قال أنت طالق وتنتين وتنتين بغير تنادى ولو قال أنت طالق وتنتين وتنتين ثلاثاً طلقت ثلاثاً لا وجه أن يجعل هذا استثناء الثلاث من التنتين لأن التنتين الأوليين ولأن التنتين الأخيرتين ولا وجه أن يجعل هذا استثناء الثلاث منها جميعاً فيكون

مستثنى من كل اثنين واحدة ونصف فبطل الاستثناء ضرورة اذا قال لامرأته أنت طالق أربعا الاثلاث يقع واحدة وكذا لو قال أنت طالق
عشر الا تسع كانت تطليقة واحدة ولو قال أنت طالق ثلاثا ثلاثا الأربعة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقع الثلاث لان الثلاث
الثاني وقع لغوا فصار فاصلا بين الاستثناء وبين الاول وقال محمد رحمه الله تعالى يقع ثنتان لانه جمع بين الثلاث الاول والثاني بحرف الجمع
فصار كأنه قال أنت طالق ستا الا اربعة يقع ثنتان ولو قال أنت طالق ثلاثا الا واحدة وثنتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال يقع
الثلاث كأنه قال أنت طالق ثلاثا الا واحدة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقع ثنتان فيصح استثناء الواحدة ويبطل الباقي ولو قال أنت
طالق واحدة واحدة واحدة الا ثلاثا طلقت ثلاثا كأنه قال أنت طالق واحدة واحدة واحدة وكذا لو قال أنت طالق واحدة واحدة واحدة
الا واحدة واحدة واحدة وواحدة طلقت ثلاثا ولو قال أنت طالق ثلاثا الا واحدة واحدة واحدة (٥٠٩) وواحدة طلقت ثلاثا في الاستثناء لانه

جمع في الاستثناء بحرف
الجمع فصار كأنه قال أنت
طالق ثلاثا الا ثلاثا وقال
أبو يوسف رحمه الله تعالى
يقع واحدة ويصح استثناء
الواحدة والثانية لانه استثنى
البعض ولا يصح استثناء
الباقى كيلا يؤدي الى استثناء
الكل ولو قال أنت طالق
ثلاثا الا واحدة أو ثنتين
ومات قبل البيان ذكر في
بعض الروايات عن أبي يوسف
رحمه الله تعالى أنه يقع
واحدة ويقع ثنتان في قول
محمد رحمه الله تعالى وعلى
قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى يكثر الاستثناء ويقل
الواقع وعلى قول محمد رحمه
الله تعالى يقل الاستثناء
ويكثر الواقع فيقع ثنتان وذكر
في الوصاياه اذا وقع الشك
في الاستثناء يقل الاستثناء في
قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى لان على قوله الاستثناء
اخراج فانما وقع الشك في
الاستثناء لا يخرج الا التقدير

ظاهر الرجل من امرأته ثم قال رجل لامرأته أنت على مثل امرأة فلان فهو مظاهر منها كذا في المحيط
* ولو ظاهر من امرأته ثم أشرك غيرها أو قال أنت على مثل هذه بنوى الظهار سبع وكذا بعد موتها
وبعد التكفير كذا في العتامة * ولو قال للثالثة أشركتك في ظهارها فهو مظاهر من الثالثة ظهارين كذا
في التهذيب * أن قال للنسائه أنتن على كظهر أمي صار مظاهر منهن وعليه لكل واحدة كفارة كذا في الكافي
* لو ظاهر من امرأته مرارا في مجلس أو مجلس فعليه لكل ظهار كفارة الا ان ينوي به الاول كما ذكر
الاسيحي وغيره وقيل فرق بين المجلس والمجالس والعقد هو الاول هكذا في البحر الرائق * يصح ظهار
زوجته تعليقا بأن قال ان دخلت الدار وان كنت فلا نفأنت على كظهر أمي كذا في البدائع * لو قال
لا حنيفة اذا تزوجتك فأنت على كظهر أمي فتزوجها يكون مظاهرا ولو قال اذا تزوجتك فأنت طالق ثم قال
اذا تزوجتك فأنت على كظهر أمي فتزوجها يلزمه الطلاق والظهار جميعا لانهم ما يقعان في حالة واحدة
وكذا لو قال اذا تزوجتك فأنت على كظهر أمي وانت طالق فتزوجها يلزمه الطلاق والظهار جميعا ولو قال اذا تزوجتك
فأنت طالق وأنت على كظهر أمي فتزوجها يقع الطلاق ولا يلزمه الظهار عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لا حنيفة أنت على كظهر أمي ان دخلت الدار لا يصح حتى لو تزوجها
فدخلت الدار لا يصير مظاهرا بالايجاب اذا علق الظهار بشرط ثم أبانها قبل وجود الشرط ثم وجد الشرط
وهي في العدة لا ينزل الظهار كذا في البدائع * لو قال أنت على كظهر أمي ان شاء الله تعالى لا يكون ظهرا
ولو قال أنت على كظهر أمي ان شاء فلان أو قال أنت على كظهر أمي ان شئت فهو على المشيئة في المجلس كذا
في فتاوى قاضيخان * لو قال ان قرنتك فأنت على كظهر أمي كان مولى ان تركها أربعة اشهر ربان بالايلاء
وان قرنها في الاربعة اشهر رلزمه الظهار واذا بان بالايلاء ثم تزوجها فقرنها فهو مظاهر كذا في المبسوط

*(الباب العاشر في الكفارة) *

الكفارة انما تجب على المظاهر اذا قصد وطأها بعد الظهار وان رضى أن تكون محرمة عليه بالظهار ولا
يهرم على وطئها لم تجب عليه الكفارة أما اذا عزم على وطئها ووجبت عليه الكفارة فيجبر على التكفير فان
عزم بعد ذلك أن لا يطأها سقطت عنه الكفارة وكذا لو مات أحدهما بعد العزم كذا في النبايع * كفارة
الظهار عتق رقبة كاملة الرق في ماله مقرر وبأنية الكفارة وجس ما ينبغي من المنافع قائم بالبدل كذا
في الجوهرة النيرة * ويستوى فيه الكافر والمسلم والذك والأنثى والصغير والكبير كذا في شرح النقاية
للبرجندي * اذا عتق نصف الرقة ثم اعتق نصفها الآخر قبل أن يجامعها جاز عن الكفارة وبعد

المتيقن وعلى قول محمد رحمه الله تعالى الاستثناء تكلم بالباقي بعد النيا فالشك في الاستثناء يكون شكافي الايجاب فلا يشك الا القدر
المتيقن وذكر في الاقرار اذا قال الرجل لغيره لك على ألف الائمة أو خمسين ذكر في نوادر أبي سليمان رحمه الله تعالى أنه يلزمه تسعة
وخسون وذكر في رواية أبي حفص رحمه الله تعالى أنه يلزمه تسعة وهو الصحيح * رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا الاشيا طلقت
ثنتين قضاء اذا قال لامرأته أنت طالق ثلاثا الا واحدة عدا أو قال الا واحدة ان كلمت فلانا لا يقع شيء قبل مجيء العدا والكلام وعند
الكلام ومجيء الغديقع ثنتان لان الاصل ان يكون المستثنى من جنس المستثنى فانما كان المستثنى معلقا أو مضافا الى الغد كان المستثنى
منه معلقا ومضافا الى الغد اذا قال لامرأته أنت طالق يا زانية ثلاثا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تطلق ثلاثا ولا واحدة عليه ولا لعان
وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هي طالق واحدة وعليه ما لحذ لان حكم القذف أشد من حكم الطلاق فيصير فاصلا بين الثلاث والطلاق

مبيع واحدة ولو قال غير المدخول به أنت طالق طالق ثلاثا يقع الا واحدة * رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا فاعلم ان شاء الله صحت الاستثناء ولو قال اذهبي ان شاء الله طلقت ثلاثا وبطل الاستثناء * رجل حلف بالطلاق وأراد أن يقول في آخره ان شاء الله فخذ انسان معه فان ذكر الاستثناء بعد ما رفع يده عن فقه موصولا يصح الاستثناء كالموتحفل بين الطلاق وبين الاستثناء عطاس أو جشأ * رجل أراد ان يحلف رجلا تخاف ان يستثنى الحالف فاحلله له أن يأمر الحالف حتى يقول عقيب اليين موصولا سبحانه الله أو أستغفر الله أو كلا ما لا يصح الاستثناء بعده * رجل قال والله لا أكلم فلانا استغفر الله ان شاء الله قالوا في اليين بالطلاق يكون مستثناة اديانة * رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا ولا وفارسيته ياته لا يقع شيء * وكذا لو قال أنت طالق والافارسيته ومكزو وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا ان كان وفارسيته كبر بود وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا ان (٥١٠) وفارسيته اكر. وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا ان كان وفارسيته اكره وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا ان لم يكن وفارسيته كبر بود لان

ما جامعها لا يجوز عنها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان عبد بين اثنين اعتق أحدهما نصيبه عن كفارته لا يجوز عنها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كان موسرا أو معسرا اذا اعتق عبده ولم ينوع عن كفارته أو نوى به - دالاتا لا يجوز به عنها كذا في السراج الوهاج * لو أعتق نصف رقبته بان كان بينه وبين شريكه عبدان لا يجوز له كذا في المبسوط * ويجوز الاصم عن كفارة الظهار اذا كان يسمع شيئا وان كان لا يسمع شيئا لا يجوز له المختار كذا في غاية البيان * ولا يجوز تحجير الآخر من لقوات جنس المنفعة وهو التملك كذا في الكافي * اذا اخلت المنفعة فهو غير مانع حتى تجوز العوراء موقوفة على إحدى اليدين وأحدى الرجلين من خلاف بخلاف ما اذا كانتا مقطوعتين من جانب واحد حيث لا يجوز كذا في الهداية * أشل الدين لا يجزئ لقوات جنس المنفعة كذا في المبسوط * ويجوز المحجوب ولا يجوز تحجير الرأعي ومن قطع يده أو رجلاه ولا يجوز تحجير المذبر وأتم الولد لانهم ساحران من وجهه ولا يجوز تحجير مكاتب أذى بعض بدل الكتابة فان أعتق مكاتب لم يؤد شيئا كذا في الكافي * ولو عزر عن أداء بدل الكتابة ثم أعتقه فانه يجوز سواء أتى من بدل الكتابة شيئا أو لم يؤد كذا في شرح الطحاوي * ويجزئ الخصى ومقطوع الأذنين ومقطوع المذاكير عندنا ولا يجوز مقطوع ايهام اليدين وكذلك اذا كان من كل يد ثلاث أصابع مقطوعة لم يجز كذا في النهاية * يجوز مقطوع اصبعين غير ايهام من كل يد لاسقاط الاسنان العاجز عن الاكل كذا في فتح القدير * وجازت الرقاع والقرناء والعشواء والبصاير والمراء والخنثى ومقطوع الأنف كذا في البحر الرائق * وجازت العشواء والمخرومة (١) والعين هكذا في غاية السروحي * ويجوز ذهاب الحجابين وشعر اللحية وكذا يجوز مقطوع الشفتين اذا كان بقدر على الاكل ولا يجوز الجهنون والمعتموه فان كان يحسن ويفيق يجوز اذا أعتقه في حال فاقتة وكذا المريض الذي في حذر مرض الموت لا يجزئ فان كان يبرج ويحاف عليه يجوز والمرتب يجوز عند بعض المشايخ وعند بعضهم لا يجوز والمرتب يجوز بخلاف كذا في المحيط * وروى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى اذا أعتق عبدا حلال الدم قد قضى بدمه عن ظهاره ثم عفى عنه لم يجز كذا في فتح القدير والنهاية * وذكر الكرخي (٢) في المختصر أنه لو أعتق عبدا حلال الدم عن الظهار أجزأه كذا في شرح المبسوط للسرخسي * اذا أعتق عبدا على جعل بنية الكفارة لم يجز عن الكفارة وان أسقط الجعل ويجوز اعتناق الابن اذا علم أنه حري كذا في المحيط * ولا يجزئ الهرم العاجز والغائب المنقطع الخبر هكذا في غاية السروحي * لو أعتق طفلا رضيعا عن كفارته جاز ولو أعتق مافي بطن جاريته

هذه الالفاظ ألفاظ الشرط والشرط اذا اتصل بالجزاء يخرج من أن يكون ايقاعا * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يكلم فلانا الا ناسيا فكماله ناسيا ثم كلمه ذاكرا كان حائلا لانه استثنى الكلام ناسيا من مطلق الكلام فيبقى ما وراءه داخلا ولو قال لامرأته أنت طالق ان كلمت فلانا الا أنسى وكلمه ناسيا ثم كلمه ذاكرا لا يكون حائلا ان كلمة الا أنسى في قوله قال الله تعالى ولستم بأخذيه الا أن تغضوا فيه وأراد به الغاية فاذا كلمه ناسيا انتهت اليين فلا يحث بعد ذلك * رجل قال لغيره لا يجئك الى غمرة أيام الا ان أموت ونوى بقلبه ان لم يميت أبدا فان كانت عينه بالله لا يحث وان كان بطلاق أو عتاق لا يصدق قضاء * رجل قال لامرأته أنت طالق ثنتين وواحدة الواحدة يقع ثنتان

(١) قوله والمخرومة هي المشقوقرة الأنف وهو ما بين المخبرين كما في الفاموس اه بحرأوى

(٢) قوله وذكر الكرخي الخ ظاهره الجواز وان لم ينف عنه فيكون مقابلا لما قبله اه بحرأوى

لان الجمع بين الواحدة والثنتين بحرف الجمع كالجاء بلفظ الجمع فصار كأنه قال أنت طالق ثلاثا الواحدة فيقع ثنتان لا يجوز ولو قال لامرأته أنت طالق ثلاثا غير ثلاث غرتين قال محمد رحمه الله تعالى يقع ثنتان ولو قال أنت طالق عشرة الا انما الواحدة يقع ثنتان والاصل في تحريم هذه المسائل ان يأخذ العدد الاول بمينه ثم الثاني يساره ثم الثالث بمينه ثم يطرح مافي يساره عما في عينه فابقي في عينه بعد الطرح فهو الواقع ولو قال أنت طالق ثلاثا الواحدة أو نصف واحدة يقع الثلاث لانه أوقع الشك في المستثنى فكان المستثنى هو الأقل كانه قال أنت طالق ثلاثا الانصف واحدة وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا الواحدة أو نصف واحدة يقع الثلاث لانه لم يستثن اذا قال لامرأته أنت طالق ثنتين وثنتين الا أن يبعاطلقت ثنتين ولو قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق الواحدة يقع الثلاث وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا الواحدة الواحدة مطلق ثلاثا * رجل قال لامرأته أنت بائز ونوى بذلك ثلاثا الواحدة طلقت ثنتين بائزتين

خواستن أو قال اكرتر انجواهم طلاق فتزوجها قالوا لا تطلق امرأته لانه يحنت بالارادة قبل النكاح فلا يحنت بالنكاح قال مولانا رضى الله تعالى عنه وهذا الجواب ظاهر فيما اذا قال قبل النكاح بنجواهم - كه فلانة رانجواهم فان لم يقل كذلك وكان عينه اكرتر انجواهم أو بنجواهم خواستن فهذا الجواب مشكل لان الارادة من أفعال القلب بمنزلة المشيئة والرضا فلا يؤخذ ما يتكلم به به رجل قال اكر فلانة رابن بزنى دهنند أو راطلاق قالوا لا تصح هذه اليمين حتى لو تزوجها لا تطلق وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تصح هذه اليمين وتطلق وكذا لو قال الولد انه تزوجتني امرأته فهي طالق فتزوجها امرأته بامر الله قالوا لا تصح هذه اليمين ولا تطلق وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تصح وتطلق وهو الصحيح لان التزويج لا يتم الا بالنزوح ولو قال اكرتدخرا فلانة رابن دهنند أو راطلاق فتزوجها لا تطلق ولو قال (٥١٣) اكر مراد دهنند بزنى تطلق ولو قال اكر فلانة رابن بزنى دهنند شود قالوا لا تصح

قال مولانا رضى الله تعالى عنه وينبغي أن يصح على قول الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ولو قال اكر فلانة رابن بزنى كنم أو راطلاق فتزوج تطلق ولو قال لمنكوحته ان تزوجتك أو قال اكرتد بزنى كنم ينصرف ذلك الى العقد وكذا لو قال اكرتد نكاح كنم ينصرف الى العقد وهو الصحيح ولو قال بالعربية ان نكحتك يقع على الوطء ولو قال للطلقة طلاقا رجعيما اكرتد بزنى كنم ينصرف الى العقد فان نوى الرجعة سحت نيته وعند الاطلاق ينصرف الى العقد * فضولي فزوج رجلا امرأة ثم حلف الرجل ان لا يتزوج امرأة ثم أجاز الحالف نكاحا بإشراف الفضولي قبل اليمين لا يحنت في عينه لان الاجازة ليست بعقد ولو كان حلف قبل نكاح الفضولي أن لا يتزوج امرأة ثم تزوجه

الجهة التي عينها أولا ولا يلحقه الفسخ وعلى هذا اذا قل ان اشترت هذا العبد فهو حر عن ظهاري ثم قال ان اشترت فتزوجته فهو حر عن يميني ثم اشترته فهو حر عن الظهار وكذلك اذا قل ان اشترت فهو حر عن ظهاري من فلانة ثم قال لا مرة أخرى ثم اشترته فهو حر عن ظهاري الاولى كذا في المحيط * اذا قل أنه ظاهر منه فكفر عنها ثم تبين أنه ظاهر من أخرى لم يجزئه عنها كذا في العنابية * اذ لم يجسد المظاهر ما يعقب فكفارة صوم شهرين متتابعين ليس فيه ما شر من رمضان ولا يوم الفطر ولا يوم النحر ولا أيام التشريق كذا في غاية البيان * لو جامع امرأته التي ظاهر منها بالنهار ناسيا وبالليل عامدا أو ناسيا فانه يستقبل الصوم عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو جامعها بالنهار عامدا استأنف بالانفاق كذا في شرح الطحاوي * واذا جامع غير التي ظاهر منها فان كان وطؤها يفسد الصوم يقطع المتابع ويلزمه الاستئناف بالاتفاق وان لم يفسد الصوم بان وقع بالنهار ناسيا وبالليل كيف كان لا يلزمه الاستئناف بالاتفاق كذا في غاية البيان * اذا كفر بالصيام وافرط يوما بعد رمضان أو سرق فانه يستأنف الصوم وكذلك لو كفر يوم الفطر أو يوم النحر أو أيام التشريق فانه يستأنف الصوم فان صام هذه الأيام ولم يفطر فانه يستأنف أيضا كذا في الجوهر النيرة * اذا صام المظاهر شهرين بالالهة أجزأه وان كان كل شهر تسعة وعشرين يوما وان صام بغير الهة ثم أفرط لتام تسعة وخمسين يوما فعليه الاستقبال فان صام خمسة عشر يوما ثم صام شهر بالالهة تسعة وعشرين ثم خمسة عشر يوما أجزأه وهذا بناء على قولهم اقاما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يجزئه كذا في المبسوط * ان صام رمضان في السفر عن ظهاري مع شعبان أجزأه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التارخات * ان كل في صوم الظهار ناسيا الصوم لم يضره كذا في النهاية * لو صام شهرين متتابعين ثم قدر على الاعتاق قبل غروب الشمس في آخر ذلك اليوم يجب عليه العتق ويكون صومه تطوعا والافضل له أن يتم صوم هذا اليوم ولو أنه لم يتم وأفرط لا يجب عليه القضاء عندنا ولو قدر على الاعتاق بعد غروب الشمس في آخر ذلك اليوم جاز صومه عن كثارته كذا في شرح الطحاوي * المعتق في يسار المكفر وعساؤه وقت التكفير لا وقت الظهار حتى لو ظاهر وهو غنى وكان وقت التكفير معسر أجزأه الصوم ولو كان على العكس لم يجزئه كذا في السراج الوهاج * من ملك رقبة لزمه العتق وان كان محتاج اليها وكذلك من ملك ثمن رقبة من النقيدين ولا اعتبار بالسكن ومافيه من الثياب التي لا يبيعها انما يعتبر الفضل كذا في المحيط * معسر له دين على الناس اذ لم يقدر على أخذه من مدينه فقد عجز عن التكفير بالمال فيجزيه الصوم أما اذا قدر على أخذه منه لم يجزئه الصوم وان كان له مال ووجب عليه دين مثله يجزيه الصوم بعد ما قضى دينه هكذا في البحر الرائق * لا يجوز للعبد ولو مكاتباً أو مستسماً الا الصوم ولو أعتق عنه المولى أو أطمع ولو بامر لم يجز كذا

الفضولي امرأته أو أجاز الحالف نكاحه بالقول حنت في عينه وان أجاز بانعهل من سوق مهر او بنجواه اختلافه في النهر واكثر المشايخ على ان لا يحنت ولو وكل رجلا بأن يزوجه امرأة ثم حلف ان لا يتزوج تزوجه الوكيل امرأته حنت في عينه لان عقد الوكيل انتقل الى الموكل بقوله فيحنت كما لو أجاز نكاح الفضولي بالقول ولو أن بكر الحلف ان لا تزوج نكحها فزوجها ولم يفسد كذا في رواية عن محمد رحمه الله تعالى انه قال حنت في يمينها وجعل الاجازة بالفعل حنثا * رجل حلف ان لا يتزوج امرأة فتزوج امرأته نكاحا فاسد اذ كفي الكتاب انه لا يحنت قالوا هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يحنت والصحيح جواب الكتاب * رجل قال كل امرأة أتزوجها طالق ونوى من بلد كذا ونوى امرأة حبشية أو غيرها لا يكون مصداق في ظاهر الرواية قضاء ولو قال كل امرأة أتزوجها أبدا أو قال الى ثلاثين سنة فهي طالق ان كملت فلا نافق تزوج امرأة قبل الكلام وتزوج امرأة بعده طلقت كل امرأة يتزوجها

في تلك المدة فان لم تكن المين موقفة بأن قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ان كملت فلان فتزوج امرأة قبل الكلام وامرأة بعد مطلق
التي تزوجها قبل الكلام ولا تطلق التي تزوجها بعد الكلام وقد مررت المسئلة قبل هذا ولوقال ان كملت فلان فاكل امرأة أتزوجها
فهو طالق لا يقع الطلاق على التي تزوجها قبل الكلام كانت المين مطلقة أو موقفة فان نوى وقوع الطلاق على التي تزوج قبل الكلام
صحبت بنته لان الكلام يحتمل التقديم والتأخير فيقع الطلاق على المتزوجة قبل الكلام بنته وعلى التي تزوجها بعد الكلام بظاهر اللفظ
فيقع الطلاق عليهما جميعا * رجل قال أمة امرأة أتزوجها فهي طالق كانت المين على امرأة واحدة الا أن ينوي جميع النساء * ولوقال
بالفارسية هر كدام زن كه زني كنم طلاق فهذا على كل امرأة يتزوج * وقال بعضهم لا يقع الطلاق الا على امرأة واحدة وجه اول هذا الكلام
فارسية قوله أمة امرأة أتزوجها والصحيح هو الاول * ولوقال بالفارسية هر كدام زن كه درنكاح من آيد
(٥١٣)

ينبغي أن يكون هذا على كل
امرأة يتزوج في قولهم جميعا
لا يجعل النكاح صفة
للرأة فتم بموم الوصف ولو
قال هر چه زن كنم يقع
على كل امرأة مرة واحدة
الا أن ينوي به التكرار ولو
قال هر بار كه زن كنم
يتناول كل امرأة ويتكرر
الطلاق على كل امرأة
بتكرار الزوج * ولوقال
هر چه كه زن كنم بطلاق
يقع على امرأة واحدة لا غير
* ولوقال اگر فلان را بنخواستم
أو قال هر زني را بنخواستم ان
كان ذلك في موضع يريدون
بهذا اللفظ الزوج يقع
الطلاق وان كان ذلك
في موضع يريدون به الخطبة
لاصح المين ولا يقع الطلاق
عند الزوج وفي عرفنا
يراد بهذا اللفظ الزوج دون
الخطبة * رجل قال بالفارسية
اگر خراز وزن كنم أو قال
اگر خراز و مران باشد

في النهر الفائق * بخلاف الفقير اذا اعتق عنه غيره أو أطمع فانه يجوز كذا في البدائع * فان عتق قبل أن
يكفر فاك ما لا شكافته بالعق كذا في المبسوط * وليس للمولى منعه من هذا الصوم كذا في النهر الفائق
* بخلاف صيام النذر وكفارة المين لان له أن ينعه من ذلك كذا في البدائع * صوم العبد مقدر بالشهرين
المتتابعين هكذا في التبيين * في شرح المبسوط للسرخسي اذا لم يستطع المظاهر الصيام أطمع ستين مسكينا
كذا في السراج الوهاج * الفقير والمسكين سواء فيها كذا في البحر الرائق * ولا يجوز به أن يعطى من هذه
الكفارة من لا يجوز به أن يعطيه من زكاة المال الا فقراء أهل الذمة فانه يعطيه من هذه الكفارة في قول أبي
حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وفقراء أهل الاسلام أحب إلينا ولا يجوز به أن يعطى فقراء أهل الحرب
وان كانوا مستأمنين في دارنا كذا في شرح المبسوط * لو دفع بغيره فبان أنه ليس بمصرف أجزاءه عند أبي
حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في البحر الرائق * وان أمر غيره أن يطعم عنه من ظهاره ففعل جاز
ولا يكون للأمر أن يرجع على الأمر في ظاهر الرواية لانه يحتمل القرض أو الهبة فلا يرجع بالشك كذا في
الكافي * وان قال الأمر على أن ترجع على رجوع المأمور على الأمر كذا في التناخية * لو تصدق عنه
بغير أمره لم يجزئه كذا في شرح المبسوط * يطعم كل مسكين نصف صاع بر أو صاع تمر أو شعير أو قيمته وان
أعطى مناه من رومونين من تمر أو شعير جاز لحصول المقصود كذا في الكافي * دقيق البروسو يقيه مثله في
اعتبار نصف الصاع ودقيق الشعير وسوي يقيه مثله كذا في الجوهر النيرة * ولو أدى نصف صاع من تمر جريد
يلغ نصف صاع من حنطة لا يجوز وكذا لو أدى أقل من نصف صاع حنطة يبلغ صاعا من تمر أو شعير لا يجوز
والاصل فيه أن كل جنس هو منصوص عليه من الطعام لا يكون بدلا عن جنس آخر هو منصوص عليه
وان كان في القيمة أكثر ولو أدى ثلاثة أمنا من الذرة يبلغ قيمتها منونين من الحنطة جاز قال هشام انما
يجوز اذا أراد أن يجعل الذرة بدلا عن الحنطة أما اذا أراد أن يجعل الحنطة بدلا عن الذرة فلا يجوز كذا في
الهيوط * لو أعطى عن كفارة ظهاره مسكينا واحدا ستين يوما كل يوم نصف صاع جاز كذا في الفتاوى
السراجية * ولو أعطى مسكينا واحدا كله في يوم واحد لا يجوز به الا عن يومه ذلك وهذا في الاعطاء بدفعة
واحدة وبأجرة واحدة من غير خلاف أما اذا ملكه بدفعت فقد قبل بجزءه وقيل لا يجوز به الا عن يومه ذلك
وهو الصحيح كذا في التبيين * لو أعطى ثلاثين مسكينا كل مسكين صاعا من حنطة لا يجوز الا عن ثلاثين
وعليه أن يعطى ثلاثين مسكينا أيضا كل مسكين نصف صاع من حنطة كذا في السراج الوهاج * اذا
أعطى ستين مسكينا كل مسكين مدا من حنطة لم يجزئه وعليه أن يعيد مدا آخر على كل مسكين فان لم يجد
الاولين فأعطى ستين آخرين كل مسكين مدا لا يجوز به كذا في الهيوط * لو أدى الى المسكينين مدا مدا ثم ردوا

(٦٥ - فتاوى اول) فهي طالق أو قال هرا طلاق داده فتزوج امرأة غير هانم تزوج أخرى طلق الأولى دون الثانية لان قوله زن
لا يتناول الامرأة واحدة ولوقال اكرمر ابدین جهان زن بود بسه طلاق فتزوج امرأة طلق فان تزوج أخرى لا تطلق لما ذكرنا ان هذا
اللفظ لا يتناول الامرأة واحدة * امرأة قالت لاجنبي زوجت نفسي منك فقال الرجل فانت طالق طلق ولوقال أنت طالق لا تطلق
ولا يكون هذا الكلام قبولا للنكاح لان هذا الكلام اخبار ما في المسئلة الاولى جمل طلاقها جزاء النكاحها وطلاقها لا يكون جزاء النكاحها
الا باقبول فيكون كلامه قبولا للنكاح ثم يقع الطلاق بعده * رجل قال كل امرأة أتزوجها أبدى قرية كذا فهي طالق ثم أخرج امرأة
من تلك القرية فتزوجها لا تطلق لانه لم يتزوجها في قرية كذا وكذا ولم يخرجها من تلك القرية فتزوجها في غير تلك القرية لا يحنث لان
شرطا لحنث النكاح في تلك القرية * ولوقال كل امرأة أتزوجها من قرية كذا فتزوج امرأة من تلك القرية حنث حنثا تزوجها * رجل قال

كل امرأة تكون لي بغيرا فهي طالق فتزوج امرأة بغيرا طلق وان تزوجها في غير بغيرا ثم نقلها الى بغيرا اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم طلق وقال بعضهم لا تطلق وهو الصحيح لان في العرف يراد بهذا الزوج بغيرا رجل قال ان تزوجت امرأة من بنات فلان فهي طالق وليس لفلان وقت البين بنت ثم جاءت له بنت فتزوجها الخالف قالوا لا يحنث في يمينه ويشترط قيام البنت وقت البين ولا يدخل في البين ما يحدث بعد البين كما لو حلف ان لا يتزوج من أهل هذه الدار وليس لتلك الدار أهل ثم سكنها قوم فتزوج الخالف منهم امرأة لا يحنث في يمينه ويشترط وجود الأهل وقت البين الآن هذا الجواب يوافق قول محمد رحمه الله تعالى أما في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى يدخل في هذا البين ما كانت موجودة وقت البين وما يحدث بعده كما لو حلف أن لا يكلم ابن فلان وليس لفلان ابن ثم ولده ابن وكلمه الخالف يحنث في قول أبي حنيفة (٥١٤) وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ولا يحنث في قول محمد رحمه الله تعالى ولو قال والله

لا أتزوج امرأة من أهل الكوفة فتزوج امرأة من أهل الكوفة ولدت بعد البين حنث فرق محمد رحمه الله تعالى بين هذا وبين بنت فلان لان أهل الكوفة قوم لا يحصون فلم يكن الحامل على البين غيظا لحقه من جهة الأهل بل الحامل على البين معنى في الكوفة فيدخل في هذه البين الموجود وقت البين والحادث بعده بخلاف بنت فلان لان غمة الحامل على البين غيظ لحقه من جهة بنت فلان فيدخل فيه الموجود والحادث ولو حلف أن لا يتزوج من نساء أهل البصرة فتزوج جارية ولدت بالبصرة ونشأت بالكوفة ثم أوطنت بها حنث الخالف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده المعتبر في هذا الولادة ورجل حلف بالفارسية ان لا يتزوج من نزا فلان فتزوج ابنة ابنة فلان قالوا لا يحنث في يمينه لان هذا الاسم في العرف يتناول بنت البنت كما يتناول بنت الابن ولو حلف ان لا يتزوج من أهل بيت فلان فتزوج بنت بنت فلان لا يحنث لان هذا الاسم لا يتناول أولاد البنات رجل قال ان تزوجت امرأة مادمت بالكوفة فهي طالق فقارق الكوفة ثم عاد اليها وتزوج امرأة لا تطلق لان البين كانت حوقة مادام بالكوفة فاذا فارق الكوفة انتهت وان فارق الكوفة بنفسه وبني وطنه لا يحنث أيضا الآن ينوي دوام وطنه بها رجل قال لا يوبه ان تزوجت امرأة مادمتا حين فهي طالق فتزوج امرأة في حياتها ما طلق وان تزوج أخرى في حياتها ما تطلق لما ذكرنا ان قوله امرأة لا يتناول الامراة واحدة ولو قال كل امرأة أتزوجها مادمتا حين أو قال بالفارسية هر زن كنه بجواهرهم طلاق كل امرأة تزوجها في حياتها وان مات أحد الابوين فان كان نوى أن لا يتزوج في حياة أحدهما فهو على مانوى وكذا لو نوى أن لا يتزوج في حياتهما جميعا كان على مانوى وان لم يكن له نية بنهي أن

الى الرق ومواليهم أغنياء ثم كونوا ثانيا ثم أعاد عليهم لم يجزئه لانهم صاروا بحال لا يجوز الاداء اليهم فصاروا كخنس آخر كذا في البحر الرائق ولو أطمع مسكينين مسكينا كل مسكين صاعا من بر عن ظهرين في امرأة أو امرأتين لم يجز الا عن أحدهما عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الكافي ولو أعطاه نصف الصاع عن أحدى الكفارين ثم أعطى النصف الآخر اخراهما عن الكفارة الاخرى جاز بالاتفاق كذا في غاية البيان لو كانت الكفارتان من جنسين مختلفين فانه يجوز بالاجماع لو اعتق نصف رقبة وصام شهرا أو أطمع ثلاثين مسكينا لا يجوز عن كفارته كذا في شرح الطحاوى فان غداهم وعشاهاهم وأشبعهم جاز سواء حصل الشبع بالقليل أو الكثير كذا في شرح النقاية لابي المكارم فان غداهم يومين أو عشاهاهم كذلك أو غداهم وسحروهم أو سحروهم يومين اجزاء كذا في البحر الرائق وأوقفها وأعدلها الغداء والعشاء كذا في غاية البيان لو غدى ستين وعشى ستين غيرهم لا يجزيه الا أن يعيد على أحد الستين منهم غداء وعشاء كذا في التبيين والمستحب أن يكون الغداء والعشاء بخبز وادام كذا في شرح النقاية لابي المكارم ولا بد من الاداء في خبر الشعير والذرة ليمكنه الاستيفاء الى الشبع بخلاف خبر البر ولو كان فيمن أطمعهم صبي قطيع لم يجزئه وكذا لو كان بعضهم شبعا قبل الاكل كذا في التبيين اذا كانوا غلمانا يعمل مثلهم يجوز كذا في المحيط ولو أطمع مسكينا واحدا ستين يوما كل يوم أكلتين مشبعتين جاز ولو أطمع مائة وعشرين مسكينا دفعة واحدة فعليه أن يطعم أحد القريتين أكلة مشبعة أخرى كذا في السراج الوهاج اذا غداهم وأعطاهم قيمة العشاء أو عشاهاهم وأعطاهم قيمة الغداء يجوز هكذا ذكر في الاصل وفي الباقى اذا غداهم وأعطاهم مائة رويان كذا في المحيط يجب تقديم الاطعام على القربان وان قريه في خلافه لم يستأنف كذا في فتح القدير

(الباب الحادى عشر فى اللعان)

اللعان عندنا شاهدات مؤكديات بالآيمان من الحائضين مقرونة بالان والقبض قائمة مقام حد القذف في حق ومقام حد الزنا في حقها كذا في الكافي اذا قذف امرأة ثم رأت فعليه لعان واحد كذا في المبسوط وأجمعوا أنه لا تلاحن بين الزوجين الامراة واحدة كذا في القير يشرح الجامع الكبير للبصيرى ولا يحتمل العفو (١) والابراء والصالح وكذا لو عفت عنه قبل المرافعة أو صالحته على مال لم يصح وعليها رد (١) قوله ولا يحتمل العفو ولكن لا يقيم القاضى مع العفو لعدم الطلب وله أن يقيه اذا وجد الطلب بعد حصول العفو تأمل اه بحر اوى

بدل من أهل بيت فلان فتزوج بنت بنت فلان لا يحنث لان هذا الاسم لا يتناول أولاد البنات رجل قال ان تزوجت امرأة مادمت بالكوفة فهي طالق فقارق الكوفة ثم عاد اليها وتزوج امرأة لا تطلق لان البين كانت حوقة مادام بالكوفة فاذا فارق الكوفة انتهت وان فارق الكوفة بنفسه وبني وطنه لا يحنث أيضا الآن ينوي دوام وطنه بها رجل قال لا يوبه ان تزوجت امرأة مادمتا حين فهي طالق فتزوج امرأة في حياتها ما طلق وان تزوج أخرى في حياتها ما تطلق لما ذكرنا ان قوله امرأة لا يتناول الامراة واحدة ولو قال كل امرأة أتزوجها مادمتا حين أو قال بالفارسية هر زن كنه بجواهرهم طلاق كل امرأة تزوجها في حياتها وان مات أحد الابوين فان كان نوى أن لا يتزوج في حياة أحدهما فهو على مانوى وكذا لو نوى أن لا يتزوج في حياتهما جميعا كان على مانوى وان لم يكن له نية بنهي أن

لا يبقى البين بعد موت أحدهما كالحلف أن لا يكلم أخوة فلان وكلم أحدهم لا يحث * رجل حلف أن لا يتزوج امرأة فتزوج صبية
 حثت في عينه * ولوحلف أن لا يكلم امرأة وكلم صبية لا يحث في عينه * رجل قال إن تزوجت امرأة كان لها زوج فهي طالق فطلق امرأته
 بانسان تزوجها لا تطلق لان الحامل على البين غيظ لحقه من جهة الزوج فكان البين على غيرها * وكذا لو حلف أن لا يطأ امرأة وطئها رجل
 كان له أن يطأ نسائه واما ما * رجل حلف ليتزوج من امرأة بشهادة شاهدين يكون سر الانسكاح لا ينعقد بدون الشاهدين فلا
 يعد هذا جهرا لاجرم لو تزوج بشهادة ثلاثة من الرجال كان حاشا * رجل قال لامرأتين ان خطبتيكما أو تزوجتيكما فأنتم طالقان فخطبهما ثم
 تزوجهما لا يحث لما ذكرنا في المرأة الواحدة فكذلك في المرأتين * رجل يعلم انه كان حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها ولا يدري انه كان بالغا
 وقت البين أو لم يكن فتزوج امرأة لا يحث في عينه لانه شك في صحة البين فلا يحث بالشك (٥١٥) * رجل قال ان تزوجت امرأة

الى خمس سنين فهي طالق
 فتزوج امرأة في السنة
 الخامسة طلقت لان البين
 لا تنتهي قبل مضي السنة
 الخامسة الا يرى انه لو أجر
 داره الى خمس سنين كانت
 السنة الخامسة داخلة في
 الاجازة * رجل قال ان
 أكلت من خبز والى مالم
 أتزوج فاطمة فكل امرأة
 أتزوجها فهي طالق فأكل ثم
 تزوج فاطمة طلقت لانه لما
 أكل قبل نكاح فاطمة صار
 قائلا عند الاكل كل امرأة
 أتزوجها فهي طالق فاذا
 تزوج فاطمة بعد الاكل
 طلقت ولو قال كل امرأة
 أتزوجها مالم أتزوج فاطمة
 فهي طالق فانت فاطمة
 أو غابت فتزوج غيرها طلقت
 في الغيبة ولا تطلق في الموت
 أحاط في الغيبة فلا نه تزوج غير
 فاطمة حال بقاء البين فيحث
 في عينه وفي الموت لا يحث
 في قول أبي حنيفة ومحمد
 رحمه الله تعالى لان

بدل الصلح ولها أن تطالبه باللعان بعد ذلك ولا تجزئ فيه النيابة حتى لو وكل أحد الزوجين باللعان لا يصح
 التوكيل فأما التوكيل بالينة فخاثر عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في البدائع * سببه قذف
 الرجل امرأة أنه قد فاقو جب الحذف في الجانب فيجب به اللعان بين الزوجين كذا في النهاية * إذا قال لها
 يا زانية أو أنت زنت أو رأيتك تزني فانه يجب اللعان كذا في السراج الوهاج * إذا قذف الرجل امرأة
 بأن نأوهي عن لا يحد قاذفها لا يجزئ بينهما اللعان بان كانت وطئت بشبهة أو كانت تظهر زناها بين الناس
 قبل ذلك أو لها ولد من غير أب معروف كذا في غاية البيان * لو قال لها جومعت جماعا حراما أو قال وطئت
 حراما فلا لعان ولا حد (٢) ولو قذفها بعمل قوم لوط فلا لعان ولا حد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا
 في البدائع * شرطه أن يكون نازجا بين وأن يكون النكاح بينهما صحيحا سواء دخل بها أم لم يدخل حتى لو
 قذفها ثم طلقها ثلاثا أو بآثاف لا حد ولا لعان وكذا اذا كان النكاح فاسدا لا يجب اللعان لانه ليس بزواج
 مطلقا كذا في غاية البيان * ولو تزوجها بعد الطلاق فطالبت بذلك القذف فلا حد ولا لعان كذا في السراج
 الوهاج * لو طلقها طلاقا رجعيا لا يقطع اللعان كذا في الظهيرية * لو طلق امرأة ثلاثا أو ثلاثا ثم
 قذفها بالزنا لا يجب اللعان لعدم الزوجية ولو طلقها طلاقا رجعيا ثم قذفها لا يجب اللعان ولو قذف امرأة بعد
 موتها لم يلاعن عندنا كذا في البدائع * أهله عندنا من كان أهلا للشهادة حتى ان اللعان لا يجزئ بين
 الزوجين عندنا اذا كانا محدودين في القذف أو أحدهما أو كانا رقيقين أو أحدهما أو كافرين أو أحدهما
 أو آخرين أو أحدهما أو صبيين أو أحدهما أو مجنونين أو أحدهما أو مجرمين فيما عدا ذلك كذا في المحيط
 * لو قذف رجلا فاضرب بعض الحد ثم قذف امرأة نفسه لم يكن عليه لعان وعليه تمام الحد لذلك الرجل
 كذا في المبسوط * لو كانا فارقين أو عيين يجب اللعان لانهم من أهل الشهادة في الجملة كذا في المضمرات
 * قذف الأصم امرأته بوجوب اللعان كذا في العتابة * متى سقط اللعان لمعنى الشهادة بنظران كان من
 جانب الزوج فعليه الحد وان كان من جانب المرأة فلا حد ولا لعان كذا في شرح الطحاوي * لو كانا محدودين
 في قذف فعليه الحد كذا في الهداية * اذا كان الزوج عبدا والمرأة محدودة فعلى العبد اذا قذف حد
 القذف ان أقرت المرأة بالزنا فقد خرجت من ان تكون أهلا للعان كذا في المبسوط * حكمه حرمة الوطء
 والاستمتاع كما فرغ من اللعان ولكن لا تقع الفرقة بنفس اللعان حتى لو طلقها في هذه الحالة طلاقا بان يقع
 وكذا لو كذب الرجل نفسه محل الوطء من غير تجديد النكاح كذا في النهاية * قال أبو حنيفة ومحمد
 رحمه الله تعالى الفرقة الواقعة في اللعان فرقة بتطليقة بآثاف فيزول ملك النكاح وتثبت حرمة الاجتماع
 (٢) مطلب القذف بعمل قوم لوط لا يوجب اللعان بين الزوجين عند أبي حنيفة ويوجبهما

عندهما عينه تبطل بالموت فلا يحث بعد ذلك * رجل قال ان تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها منه فضولي بغير إذنها ثم أجازت المرأة بعد
 ذلك طلقت وقيل لا ينبغي أن لا تطلق لانه حث بعقد الفضولي والمرأة ليست في نكاحه قبل الاجازة فحصل البين الى جراه فلا تطلق
 والصحيح انها تطلق لان نكاح الفضولي لا يتم قبل الاجازة فلا يحث قبل الاجازة ولهذا لو حلف أن لا يتزوج فتزوج امرأة تزوجها منه
 فضولي لا يحث قبل الاجازة * رجل حلف أن لا يتزوج فلانة أو حلف أن لا يتزوج امرأة فتزوج امرأة نكاحا فاسدا ثم فارقها ثم
 تزوجها نكاحا جائزا كان حاشا لان بالنكاح الفاسد لم يحث فيحث بالنكاح الصحيح * رجل حلف أن لا يتزوج ثم جن فزوجه أبوه امرأة
 لا يحث الخالف بخلاف ما لو وكل رجلا بالنكاح ثم حلف أن لا يتزوج ثم تزوجه وكذا له امرأة كان حاشا * رجل قال كرمي دخن خويش
 وأبكسي دم برني بارود ادم تا ورا بكسي دهن د فعليه كذا فالخليفة في ذلك ان وكل البنت رجلا بالنكاح ان كانت بالغه فتزوجها ولو وكل

ويقول الاب لأجزي ما يصنعون فيجوز النكاح ولا يحنث الاب رجل حائف أن لا يزوج ابنته الصغيرة فزوجها فضولي وأجاز الاب بالفعل لا يحنث كالحلف أن لا يبيع فباعه غيره بغير أمره وقبض الحالف الثمن لا يحنث في عينه * رجل قال لامرأة كل امرأه أتزوجها فتدبت طلاقها منك بدرهم ثم تزوج امرأه فقالت أني كانت عنده حين علمت بشكاح غيره ما قبلت أو قالت طلقها أو قالت اشترت طلاقها طلقت التي تزوجها وان قالت التي كانت عنده قبل أن يتزوج الاخرى قبلت لا يصح قبولها لان ذلك قبول قبل الايجاب * رجل قال هرزني كه وراود تاسي سال ازوي بطلاق ونوي ما يستفيد بعد المين أولم ينوشا لا تطلق التي كانت عنده وقت المين لان المراد من هذا في العرف ما يستفيد بعد المين قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى قوله كل امرأه تكون لي وقوله كل امرأه تزوجها سواء وان نوي من كانت في نكاحه ومن يتزوجها بعد المين في تلك المدة صححت نيته لانه (٥١٦) نوي من يكون في نكاحه وقت الشرط ان كانت المين معلقة وان نوي الحالية غير

ما يستفيد بعد المين دخلت الحالية في عينه بحكم النية ومن يتزوجها بعد ذلك بحكم ظاهر اللفظ لان هذا الكلام يتناول ما يستفيد ظاهرا فلا يملك صرف المين عما يستفيد وكذا لو قال هرزني كه وراود ولم يوقت ولو قال هرزني كه وراود وباشد قال مشايخنا ومشايخ بلخ رحمه الله تعالى هذا والاول في الوجوه سواء لان قوله وباشد تأكيد لا فائدة للفظ الاول فلا يتغير به حكم الاول وقال مشايخ سمرقند رحمه الله تعالى لا تتبع هذه المين لان اللفظ الثاني لا يفيد الا ما أفاده الاول فيلغوا ويصير فاصلا بين اللفظ الاول والجزء فينبغي أن لا تصح المين في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه كالأول لعبدته أنت حرة وان شاء الله تعالى أو قال لامرأة أنت طالق ثلاثا وثلاثا ان شاء الله يصير

والتزوج مادام على حالة اللعان كذا في البدائع * بشرط طلبها فان امتنع عنه حبسه الحاكم حتى يلاعن أو يكذب نفسه كذا في الهداية * فيجد حد القذف كذا في السراج الوهاج * فاذا لاعن وجب عليها اللعان فان امتنعت حبسها الحاكم حتى تلاعن أو تصدقه كذا في الهداية * الا فضل للمرأة أن تترك الخصومة والمطالبة فان لم تترك وخاصة الى القاضي يستحسن للقاضي ان يدعوها الى الترك فيقول لها اتركي وأعرضي عن هذا فان تركت وانصرفت ثم دلها ان تخاصمه فلهذا ذلك وان تقادم العهد لان ذلك حقها وحق العبد لا يسقط بالتقادم كذا في البدائع * صفة اللعان ان يتدعى القاضي بالزوج فيشهد أربع مررات يقول في كل مرة أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رمت به من الزنا ويقول في الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رواها به من الزنا بشير اليها في جميع ذلك ثم تشهد المرأة أربع مررات تقول في كل مرة أشهد بالله اني لمن الكاذبين فيما رمت به من الزنا وتقول في المرة الخامسة غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيما رمت به من الزنا كذا في الهداية * وقيامها وقت اللعان ليس بشرط الا انه يندب هكذا في البدائع * اللعان يقف على لفظ الشهادة عنه دنا حتى لو قال أحلف بالله اني لمن الصادقين أو قالت هي ذلك لم يصح اللعان كذا في السراج الوهاج * اذا التعنافرق الحاكم بينهما ولا تقع الفرقة حتى يقضي بالفرقة على الزوج فيفارقها بالطلاق فان امتنع فرق القاضي بينهما وقبل أن يفرق الحاكم لا تقع الفرقة الزوجية فاقعة يقع طلاق الزوج عليها وظهاره وبلاؤه ويجري التوارث بينهما اذا مات أحدهما ولو أنهما امتنعما اللعان بعد ثبوته أو امتنع أحدهما أجبرهما الحاكم عليه ولو أنهما اجنبت بعدما التعن الزوج قبل ان تلتعن هي سقط اللعان ولا حد لولأنهما مالا فرغان. اللعان سالا القاضي أن لا يفرق بينهما لم يجبهما الى ذلك ويفرق بينهما كذا في الجوهر النيرة * اذا فرق القاضي بينهما (١) بعد اللعان يلزم الولد أمه وروى بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بد أن يقول القاضي فرقت بينكما وقطعت نسب هذا الولد منه حتى لو لم يقل ذلك لا ينفي النسب عنه كذا في المسبوط * فان أخطأ القاضي ففرق قبل تمام اللعان ينظر ان كان كل واحد منهما قد التعن أكثر اللعان نفذ التفريق وان لم يلقنأ أكثر اللعان أو كان أحدهما لم يلقنأ أكثر اللعان لم ينفذ بينهما كذا في البدائع * لو فرق بينهما بعد لعان الزوج قبل لعان المرأة نفذ حكمه لكونه مجتهدا فيه كذا في الظهيرية * ولو أخطأ الحاكم فبدا بالمرأة قبل الرجل فاته بعيد اللعان على المرأة فان لم يفعل وفرق بينهما وقعت الفرقة كذا في فتاوى الكرخي * وقد أساء كذا في الينابيع * ولو التعن عند الحاكم ولم يفرق

(١) قوله اذا فرق القاضي الخ كذا في عامة النسخ الحاضرة والاولى حذفه لانه سيأتي في صحيفة ٥٢٠ اه بجرأوى

المكر فاصلا بين الاستثناء وبين اللفظ الاول ولا يصح الاستثناء فينزل الطلاق والعناق والصحيح ما قال مشايخنا حتى رحمه الله تعالى لان تصحيح الكلام واجب ما أمكن وأمكن تصحيحه بان يجعل الثاني تأكيداً كيداً ما أفاده الاول ولو كان لغوا وليس كل لغو يكون فاصلاً لا يرى ان الرجل اذا قال لامرأة الحاضرة أنت طالق فالتا لا دخلت المادرت فصيح المين ولا يصبر النداء فاصلا بخواهد وبود وباشد بطلاق كه فلان كان كند قالوا ههنا أحد الالفاظ الثلاثة يكون لغوا ويصير فاصلاً عند الكل لكن هذا اذا لم ينو بأحد اللفظين الاخرين الحالية فان نوى ذلك ينبغي أن تصح نيته ونصح المين وفي الموضوع الذي يصح تعليق الطلاق بالتزوج لو أراد أن تدخل في نكاحه امرأه ولا تطلق فله طريقان أحدهما نكاح الفضولي والاجازة بالفعل والثاني فصيح المين والاول في زماننا أولى وهذا ظاهر وان أراد الحالف أن يزوجه فضولي فجاء الى عالم وقال من سوكند خورده أم يدي بوجهه ونكاح فضولي حاجت استمراف تزوجه

العالم امرأة فأجاز الحالف بالفعل لا يحنث وكذا لو قال الحالف للجماعة مرا - انكاح فضولي حاجت است فزوجه واحد من الجماعة امرأة وأجاز الحالف بالفعل وكذا لو قال الحالف للجماعة كسي ميسايدكم مرارتي خواهد يجوز ولا يكون ذلك لو كيلا لان التوكيل للجهول باطل ولو قال لرجل اذبري من عقد فضولي كن قالوا يكون ذلك لو كيلا اذا زوجه المأمور يحنث وان اراد الحالف أن يجيز عقد الفضولي بالفعل يجيزه بسوق مهر لا بتقبيل ولا بلمس كيلا يكون ابتداء الفعل قبل نفاذ النكاح وان بعث اليها عطية أو هدية لم يكن ذلك اجازة حتى لو أجاز بالقول بعد ذلك تطلق وان بعث اليها بالمهر ثم أجاز بالقول بعد ذلك لا تطلق لان بعث الهدية والعطية ليس من خصائص النكاح وأحكامه فلم يكن اجازة بخلاف سوق المهر ولو قال لمبتوتة أو لاجنبية اكر كسي ترابزي كندوبن بخشد تراطلاق كان باطلا لانه ما أضاف الطلاق الى سبب الملك فلم تصح اليمين ولو قال كل امرأة تدخل في نكاحي فهي طالق فزوجه فضولي (٥١٧) فأجاز الحالف بالفعل قالوا

هذا وقوله كل امرأة تزوجها سواء لان دخول المرأة في النكاح له سبب واحد وهو النكاح فكان ذكر الحكم كذكر السبب وهو نظير ما لو ادعى ولد حرة أو أفسر بنسب ولد حرة كان ذلك اقراا بنكاح الام اما طريق فسخ اليمين وان حنثي المذهب قال اذا تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثا ثم جاء الى القاضي فطلب منه فسخ اليمين فان كان القاضي حنفيا لا ينبغي له أن يفسخ عنه لانه قضاء بخلاف رأيه لكن ينبغي للقاضي ان كان ماذونا في الاستخلاف أن يبعث الحالف الى شفيعي المذهب ولا يأمر المبعوث اليه بفسخ اليمين لانه كما لا يجوز للقاضي أن يقضي بخلاف رأيه لا ينبغي له أن يأمر غيره بذلك لكن يأمر المبعوث اليه أن يسمع خصومهما ويقضي بينهما فبعد ذلك ان كان القاضي

حتى عزل أو مات فان الحالك الثاني يستقبل اللعان بينهما في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في فتاوى الكرخي * لو حدث بهما أو بأحدهما بعد اللعان ما يمنع منه قبل تفريق الحالك بطل اللعان وذلك بان خر سابعدا مفرغان من اللعان أو خر س أحدهما أو ارتد أحدهما أو أ كذب أحدهما نفسه أو قذف أحدهما انسا لخدفي القذف أو وطئت المرأة حراما بطل اللعان ولا حد ولا يفرق بينهما ولو حن أحدهما بعد ما فرغان من اللعان فرق القاضي بينهما كذا في السراج الوهاج * رجل وامرأة التعنوا لم يفرق القاضي بينهما حتى عنه أحدهما فانه يفرق القاضي وان كان العتية يحمل باهلية اللعان لو التعن الرجل ولم تلتن المرأة حتى عتت أو عتت قبل فراعها من اللعان أو عنه الرجل بعد ما فرغ قبل أن تلتن المرأة لا يفرق بينهما ما لو يأمر المرأة باللعان * لو تلاعنا ثم وكل الرجل أو المرأة أو كيلا بالفرقة وغاب يفرق القاضي بينهما لان بعد تمام اللعان الحاجة الى التفريق وأنه مما تجرى فيه النيابة كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري * لو تلاعنا ثم غابا ثم وكلا أو كيلا بالفرقة فرق بينهما كذا في السراج الوهاج * رجل قذف امرأة رجل فقال الرجل صدقت هي كقالت كان قاذفا حتى تلاعن ولو قال صدقت مطلقا من غير زيادة لم يكن قاذفا كذا في الظهيرية * لو قال أنت طالق ثلاثا بازانية يجب الحدون اللعان ولو قال بازانية أنت طالق ثلاثا فلا حد ولا لعان كذا في غاية السروجي * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو قال لامرأة ولم يدخل بها أنت طالق بازانية ثلاثا نفهي ثلاث ولا حد ولا لعان كذا في البدائع في كتاب الأيمان * ان قال بازانية فقالت أنت أزني متى فعله اللعان لان كلامها ليس بقذف له فان معناه أنت أقدر على الزنا مني ولهذا القذف الاجنبى بهذا اللفظ لا يلزمه الحد وكذلك لو قال الزوج لزوجته أنت أزني من فلانة أو أنت أزني الناس فلا حد ولا لعان كذا في المبسوط * لو قال لها بازاني فهو قذف لان النساء قد تحذف (١) بخلاف قوله للزوج بازانية لم يصح * لو قال بازانية بنت الزانية فهو قذف لها ولا مها كذا في العتبية * فان اجتمعتا جميعا على مطالبة الحد بدأ بالحد لاجل الام وسقط اللعان وان لم تطالبه الام وطالبته المرأة يلاعن بينهما ويجب حد القذف للام ان طالبته بعد ذلك في ظاهر الرواية وكذلك لو كانت الام ميسة فقال لها بازانية بنت الزانية كانت لها المطالبة فان طالبت وخاصمت في القذفين جميعا يحد للام حتى يسقط اللعان بينهما ولو لم تخصص في قذف أمها ولكن خصمت في قذف نفسها يجب اللعان كذا في شرح الطحاوي * قذف أجنبية ثم تزوجها فاقذف وطلبت اللعان والحد يحد ولا يلاعن ولو طلبت اللعان دون الحد فلا عن بينهما ثم طلبت الحد يحد لان الجمع بين الحد واللعان مشروع كذا في محيط السرخسي * لو كان له أربع نسوة فقذفهن جميعا في كلام واحد أو قذف كل

(١) قوله قد تحذف أى للترخيم

الاول أو الثاني أخذ ذلك مالا لا يصح فسخه عند الكل ولا ينفذ قضاؤه وان أخذ القاضي أجرة الكتابة ان أخذ زيادة على أجرة المثل فكذلك وان أخذ بقدر أجرة المثل فذلك لا يمنع صحة الفسخ والاولى أن لا يأخذوا اذا جاء الحالف الى القاضي الثاني بكتاب القاضي الاول لا يسمع الثاني كلامه ولا يفسخ بالجمع من الخصم فيحضر مع نفسه المرأة التي تزوجها فقتدى المرأة على الحالف انها امرأته وانه تزوجها بمائة دينار وعليه أداء مهرها والقيام بمواجب النكاح من السكنى والنفقة وغير ذلك فيقول الرجل نعم تزوجتها بمائة دينار الا اني كنت حلفت قبل نكاحها ان تزوجت امرأته فهي طالق فتزوجها ووقع عليها الطلاق قبل الدخول باليمين السابقة فاذا سمع كلامها وطلبت المرأة من القاضي الحكم ببقا النكاح يقول القاضي حكمت بطلان اليمين التي ذكرتها وبقا النكاح ينكحها بنفسه قضاؤه وتحلل المرأة للحالف ولا يحتاج فسخه الى امضاء القاضي وان أمضى كان أحوط وان كان الحالف عقد على هذه المرأة أيمانا بأن قال لها مرا ان تزوجتك فانت

طالقي أو قال كلما تزوجتك فانت طالق أو قال اذا تزوجت امرأتها فهي طالق قال ذلك من اركان الحكم بقيام نكاح هذه المرأة تنفسخ الايمان كلها في قولهم ولو كان قال لامرأة اذا تزوجتك فانت طالق ثم قال لامرأة أخرى اذا تزوجتك فانت طالق فتزوج واحدة منهما فنفسخ القاضي البين في واحدة وحكم بقيام نكاحها لم يكن ذلك فسحق في حق غيرها حتى لو تزوج أخرى تطلق في قولهم وكذا لو كان ذلك في ذنوة وان عقد بينا واحدة على كل النساء بأن قال كل امرأة تزوجها فهي طالق فنفسخ البين في امرأتها واحدة جعلوا المسئلة على الاختلاف قياسا على مسئلة ذكرها في المنتقى رجل قال كل عبد أملكه فهو حر فقلت عبد أفا قام العبد سنة على يمينه وحكم القاضي بيمينه وبعث العبد ثم ملك عبد آخر هل يحتاج العبد الثاني الى اقامة اليمين على البين قال على قول محمد رحمه الله تعالى لا يحتاج وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة (٥١٨) رحمه الله تعالى يحتاج وأكثر المشايخ رحمه الله تعالى في مسئلة الطلاق على قول محمد رحمه

الله تعالى هذا كما لو ادعى رجل على رجل أنه وكيل فلان الغائب في جميع حقوقه وخصوماته مع الناس وللاغائب على المدعي عليه كذا أو اقام اليمين على ذلك وقضى القاضي بالوكالة العامة فانه لا يحتاج الى اثبات الوكالة على غير آخر رجل قال لامرأة اذا تزوجتك فانت طالق فتزوجها وطلقها ثلاثا ثم اقدمها على امرأته القاضي ليفسخ البين فان القاضي لا يفسخ لانه لو فسخ تطلق ثلاثا بالتخيير بعد النكاح فلا يفيد ولو ان حنفيا علق الطلاق بالتزوج فتزوج امرأته فلم يرفع الامر الى القاضي ~~لكن~~ سأل شفعوى المذهب فافتاه بعدم وقوع الطلاق لا ينبغي للعالم أن يأخذ بفتواه ويترك مذهبه لان عليه الاخذ بقول علماء نازحهم الله تعالى لا ينفك عن الله تعالى

واحدة بالزنا بكلام على حدة فان كان الزوج وهن من أهل الامعان بلاعن في كل ذنف مع كل واحدة على حدة وان لم يكن الزوج من أهل اللعان يحد الذنف فيكني حد واحد عن الكل وان كان الزوج من أهل اللعان والبعض منهن ليس من أهل اللعان بلاعن من كانت منهن من أهل اللعان لا غير كذا في البدائع * ولو قذف الحر امرأته الذمية أو الامية ثم أسلمت أو اعتقت لم يكن عليه حد ولا لعان وإذا اعتقت المرأة الامية ثم قذفها الزوج فعليه اللعان بقاء النكاح بينهما عندما اعتقت فان اختارت نفسها بطل اللعان ولا مهر عليه ان لم يكن دخل بها وان لم تكن اختارت حتى بلاعن او يفرق بينهما فعليه نصف المهر وكذلك لو كان دخل بها ثم فرق بينهما باللعان فلها النفقة والسكنى في العدة كذا في الميسوط * زوجان كافران أسلمت المرأة ولم يسلم الزوج فلم يعرض القاضي عليه الاسلام حتى قذفها بالزنا أو نفي نسب ولدها فانه يجب عليه الحد فان أقيم عليه بعض الحد ثم أسلم فقتلها فاباها أبو يوسف رحمه الله تعالى أقيم عليه بقية الحد ثم تلاعن كذا في النبايع * اذا علق القذف بشرط لم يجب حد ولا لعان (١) وكذلك اذا قال اذا تزوجتك فانت زانية أو أنت زانية ان شاء فلان فهو باطل لو قال لامرأة قذرت قبل ان تزوجتك أو رأيتك تزنين قبل ان تزوجتك فهو قاذف اليوم وعليه اللعان بخلاف ما لو قال قذفتك بالزنا فبطل ان تزوجتك فانه يجب عليه الحد لانه ظهر باقراوه قذف قبل التزوج فهو كالموتب ذلك باليمين وان قال لها فرجك زان أو جسدك زان أو بدنك زان فهو قذف بخلاف اليد والرجل وبأى لغة رماها بالزنا فهو قذف * لو قذف بنت تسع فعليه الحد والمطالبة اذا بلغت وبدون تسع يعز كذا في العيني * لو قال لزوجته لم أجده بكرا لا حد ولا لعان عنه دل الجهور وهو قول الائمة الاربعة وأصحابهم وهو الاصح كذا في غاية السروجي * واذا قال وجدت معماري جلا يصحهم لم يكن قاذفا وان قال زنت مستكرهه أو زني بك صبي لم يكن قاذفا كذا في الميسوط * ولو قال لها زنت وأنت صبية أو مجنونة وجنونها معهم فلا حد ولا لعان ولا يجعل قاذفا في الحال كذا في غاية السروجي * وان قال لها زنت وهذا الحمل من الزنا فلا حد ولا لعان القذف حيث ذكر الزنا صريحا ولم يبق القاضي الحمل كذا في الهداية * اذا قال الزوج ليس حملك مني فلا لعان وهذا قول أبي حنيفة ووزفر رحمه الله تعالى وقالان جاء بولد لافل من ستة أشهر ولاعن وان جاء بولد لافل لعان وهو الصحيح هكذا في المضمرات وهكذا في المتون (٢) * واذا نفي الرجل ولدا امرأته عقيب الولادة أو في الحال التي قبل التهنئة ويتناع آله الولادة صحت نفيه ولاعن به وان نفاه بعد ذلك لاعن ويثبت (١) مطلب تعليق القذف بالشروط باطل ولا يوجب حد ولا لعانا (٢) قوله وهكذا في المتون فيه ان متن الكنت جاز على قول الامام ومثله متن التسوير والجواب ظاهر اهـ

ونتواهم لا تكون حجة في حقه ولو ان امرأته مع الرجل حكرا جلا يصحكم بينهما في هذه الحادثة ان كان الحكم حنفيا السب لا ينفذ حكمه وان كان شفعويا اختل فوافيه قال بعضهم لا ينفذ حكمه لان حكمه بمنزلة الفتوى والصحيح انه ينفذ حكمه عليهم ما هكذا ذكر شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى ان حكم الحكم في المجتهدات نحو الكتابات والطلاق المضاف وغير ذلك نافذ وليس لاحدهما أن يرجع عن حكمه بعد ذلك قال رحمه الله تعالى وهذا ما يعرف ولا يفتي به كيلا يتجاسر اليه العامة ولاجل ذلك امتنع المشايخ عن الفتوى في جواز حكم الحكم وان حكما جلا ولم يعلم انهم احكامه في هذه الحادثة الا انهم اخصها الى مفسكم الحكم بينهما فعلى قول من يجوز حكم الحكم يجوز ذلك لان الحكم يثبت بغير العلم ولو ان الخالف تزوج امرأته ولم يرفع الامر الى القاضي حتى تزوجت المرأة بزواج آخر من غير علم الزوج الاول ثم رفع الامر الى القاضي واخصم اليه فقضى القاضي بطلان التلويح وعدم وقوع الطلاق لا ينفذ حكمه لان نكاح الزوج الثاني ينعمن

القضاء للاول وليس فسخ بين الخالف أولى من ابطال نكاح الثاني والله أعلم * (فصل في تحريم الحلال) * رجل قال كل حلال علي حرام أو قال كل حلال الله أو قال حلال المسلمين وله امرأة ولم ينوشيا اختلفوا فيه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل والفقيه أبو جعفر وأبو بكر الاسكافي وأبو بكر بن سعيد رحمهم الله تعالى تبين منه امرأته بتطليقة واحدة وان نوى ثلاثا وان قال لم أقربه الاطلاق لا يصدق قضاء لانه صار طلاقا عرفيا واهذا لا يخلف به الا الزجاء فان كانت له امرأة واحدة تبين بتطليقة واحدة وان كن ثلاثا أو أربعاً يقع على كل واحدة واحدة تبينة وان حلف بهذا اللفظ ان كان فعل كذا وقد كان فعل وله امرأة واحدة أو نسوة تبين جميعا وان لم يكن له امرأة لا يلزمه شيء لان جعل عينا بالطلاق ولو جعلناه عينا بالله فهي غموس وان حلف بهذا على امر في المستقبل ففعل ذلك الفعل وليس له امرأة كانت عليه كفارة اليمين لان تحريم الحلال بين ولهذا الوفاة (٥١٩) لغيره حرام استمر ابان حتى كفتن ثم كلفه كانت عليه كفارة

النسب ولو كان غائباً عن امرأته ولم يعلم بالولادة حتى قدم له النبي عند أي حنيفة رحمه الله تعالى مقدار ما تقبل التهنئة وقال في مقدار مدة النكاح بعد القدوم لان النسب لا يلزم الا بعد العلم به فصارت حالة القدوم لحالة الولادة كذا في الكافي * اذا اقر بالولد صريحاً أو دلالاً لا يصح النبي بعد ذلك سواء كان بمحضرة الولادة أو بعدها والصرح ان يقول الولد مني أو يقول هذا ولدي والدلالة ان يسكت اذا هي ولكنه يلاعن كذا في غاية البيان * رجل له امرأة فجاءت بولد فنفاه وقال هذا الولد ليس مني أو قال هذا الولد من الزنا وسقط اللعان بوجه من الوجوه فانه لا يتحقق النسب سواء وجب عليه الحد أو لم يجب وكذلك اذا كان من أهل اللعان فلم يتلاعنا فانه لا يتحقق النسب كذا في شرح الطحاوي * ولو نفي ولداً وزوجته الحرة فصدقته فلا حد ولا لعان وهو انهما لا يصدقان على نفيه كذا في الاختيار شرح المختار * ولو نفي ولداً وزوجته وهما في حال اللعان بينهما لم ينف وكذا لو كان العلق في حال اللعان بينهما صار اجماعاً يتلاعنان نحو ان كانت أمة أو كاتبة حال العلق فأعتقت أو أسلمت فانه لا يلاعن ولا يتحقق النسب كذا في محيط السرخسي * لو جاءت بولدين ثم نفاه الزوج يلاعن ويلزمه الولد وكذلك لو جاءت بولدين أحدهما ميت فنفاهما يلاعن ويلزمه الولدان وكذلك لو جاءت بولدين فنفاهما يلاعن ويلزمه الولد كذا في البدائع * امرأته ولدت ولدين في بطن واحد فأقر الزوج بالاول ونفي الثاني لزمه الولدان ويلاعنها وان نفي الاول وأقر بالثاني لزمها وعليه الحد القذف فان نفاهما ثم مات أحدهما قبل اللعان لا عن على الحي وهما ولدها وكذا فيما اذا ولدت ولدين أحدهما ميت فنفاها ولا عن على الحي منها كذا في فتاوى قاضيخان * ان ولدت ولداً فنفاها ولا عن به ثم ولدت من الغد ولداً آخر لزمه الولدان جميعاً والعان ماض فان قال هو ما بناى كان صادقا ولا حد عليه وان قال ليس بابي كانا ابنيه ولا حد عليه ولو قال كذبت باللعان وفيها قد فتمت به كان عليه الحد كذا في المبسوط * ويشترط تصديقها أربع مرات لا باحة النكاح أما في سقوط الحد واللعان فقرة واحدة تكفي كذا في السراج الوهاج * لو طلق امرأته طلاقاً رجعيًا فجاءت بولد لاق من سنتين يوم فنفاه ثم جاءت بولد لاكثر من سنتين يوم فأقر به فقد بانت منه ولا حد ولا لعان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله تعالى ولو كان الطلاق بائناً أو المسئلة بجماعها حدث وبنت نسب الولدين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله تعالى كذا في الايضاح * وذكر الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن في امرأة جاءت بثلاثة أولاد في بطن واحد فأقر الزوج بالاول ونفي الثاني وأقر بالثالث يلاعن وهم بنوه وان نفي الاول والثالث وأقر بالثاني يحدوهم بنوه وكذلك في ولد واحد اذا أقر به ثم نفاه ثم أقر يلاعن ويلزمه وان نفاه ثم أقر به فانه يحدو ويلزمه كذا في محيط السرخسي * اذا تزوج الرجل امرأة ولم يدخل بها ولم يرها حتى جاءت بولد

اليمين كما لو قال والله لأكلم فلانا وان كانت له امرأة وقت اليمين فانت قبل الشرط أو بآيات لا الى عدة ثم باشر الشرط لا يلزمه الكفارة لان عيسته انصرفت الى الطلاق وقت وجودها وان لم يكن له امرأة وقت اليمين فتنزع امرأته ثم باشر الشرط اختلفوا فيه قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى تبين المتزوجة وقال غيره لا تطلق وعليه الفتوى لان عيسته جعلت عينا بالله تعالى وقت وجودها فلا يصير طلاقاً بعد ذلك ولو قال هرجه بدست راست كبرم فهو عين بالطلاق وان لم ينو ولو قال هرجه بدست جب كبرم لا يكون طلاقاً بالابنية لانه لا عرف فيه وفي الخلاصة لا يكون طلاقاً وان نوى لانه لا عرف فيه ولو قال هرجه بدست راست كرفته امير من حرام قالوا

هذا كقوله هرجه بدست راست كبرم ولو قال هرجه بدست كبرم اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون طلاقاً بالابنية وقال بعضهم هو في العرف كقوله هرجه بدست راست كبرم * رجل قال لامرأته أنت علي حرام وعنده الحرام طلاق الا انه لم ينو الطلاق طلق امرأته لانه ما كان طلاقاً عنده كان نواياه الطلاق ولو قال لامرأته أنت مري في الحرام فهو كقوله أنت علي حرام تحرم عليه امرأته ولو قال لامرأته ان فعات كذا فانت أمي ونوي به التحريم فهو باطل لا يلزمه شيء * رجل قال زن من حرام است واكرنه حرام است وى كافر است ولم ينوشيا قالوا يكون موليا وانما قالوا ذلك بناء على جواب الكتاب فان في جواب الكتاب اذا قال لامرأته أنت علي حرام يكون موليا وفي العرف هذا طلاق فلا يكون موليا * رجل قال لامرأته مرتين أنت علي حرام ونوي بالاولى الطلاق والثانية اليمين فهو على ما نوي لان عند تعدد اللفظ يمكن تصحيح النية ولو قال لامرأته أنت علي حرام ونوي الثلاث في احدهما والواحدة في الاخرى فهما طلاقان ثلاثا في قول أبي يوسف

رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو على ما نوى وعليه الفتوى قال مولانا رضي الله تعالى عنه وينبغي ان يكون قول محمد رحمه الله تعالى كقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أصل المسئلة اذا نوى بالنذر النذر واليمين جميعا ولو قال نويت الطلاق في احداهما وفي الاخرى اليمين عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يقع الطلاق عليه سما وعندهما ينبغي ان يكون كما نوى ولو قال للثلاث اتن على حرام ونوى الثلاث في الواحدة وفي الثانية اليمين وفي الثالثة الكذب فالوطاقتن ثلاثا قال رضي الله تعالى عنه وينبغي ان يكون هذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أما في قياس قولهما فهو على ما نوى * رجل في يده دراهم فقال هذه الدراهم على حرام ثم اشترى بها شيئا حلت وان وهبها أو تصدق بها لا يحنث لانه لا يراد بهذا تحريم جميع التصرفات وانما يراد به ما يختص بالدراهم غالبا وهو الشراء ولو قال هذه النحر على حرام ثم شرها اختلف فيه أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله (٥٣٠) تعالى قال أحدهما يلزمه الكفارة وقال الآخر لا يلزمه لانه أخبر عما هو صادق فيه

والفتوى على أنه يتو في ذلك ان أراد به الخبر لا يلزمه الكفارة وان أراد به اليمين تلزمه وعند عدم النية لا تلزمه الكفارة * رجل قال حلال الله على حرام ثم قال هو حرام بدست راست كبري بر من حرام اكر فلان كاد كرده ام وقد كان فعل ذلك قالوا بان امرأته بواحدة لان التعليق بأمر في الماضي تحيز فاذا بان بان بالاولى لا تلحقها الثانية وان كان التعليق بأمر في المستقبل ثم باشر الشرط يقع عليها طلاقا * رجل قال لامرأته في حالة الغضب أو الرضا أنت على حرام فاختلج مني يقع عليها واحدة بانه نوى الطلاق أول ما ينو ولو قال لامرأته هشته هشته حرامى حرامى وقال ما أردت به الطلاق لا يصدق قضاء لان قوله هشته وحرامى طلاق فلا يصدق قالوا وتطلق ثلاثا لان الواقع بقوله هشته رجعية فاذا كرر ذلك يقع رجعتان ويقع الثلاث بقوله حرامى حرامى * (فصل في الطلاق الذي يكون من الوكيل أوارتد أو من المرأة) * رجل جعل امرأته يدها في الطلاق فقالت لزوجها طاعتك كان باطلا كالأوصاف الزوج الطلاق الى نفسه ولو قال في المجلس أنت على حرام أو قالت أنت منى بائن أو قالت أنا عليك حرام أو قالت أنا بائن منك بابت بتطليقة كالأوصاف الزوج الحزمة الى نفسه ولو قال أنت بائن ولم تقل منى أو قالت أنت حرام ولم تقل على كان باطلا لان بينونة المرأة والحزمة عليها غالبا لا تكون الا بزوال ملك النكاح فيقع بها الطلاق بخلاف بينونة المطلقه والحزمة المطلقة ولو قالت دست باز داشتم ولم تقل خويشتن را لاتطلق كالأوصاف لها اختارى ونوى الطلاق فقالت اخترت لا يقع به الطلاق ولو قال لها اختارى فقالت اخترت ثم قال غنيت نفسي ان كان ذلك في المجلس طلق وصدت وان قالت بعد القيام عن المجلس لا تطلق ولا يقبل قولها لانها تملك الانشاء ما دامت في المجلس فيقبل قولها بخلاف ما بعد

فنهائه بلاعنها يلزم الولد أمه وعلى الزوج المهر كما لا كذا في التحرير شرح تلخيص الجامع الكبير للحصري * اذا قال لامرأته وقد دخل بهما احدا كالأطال ثلاثا ولم يبين حتى ولدت احدا - مالا كثر من سنتين من وقت الطلاق تعينت الاخرى للطلاق وتعينت التي ولدت للنكاح فان نفي الولد لا عن القاضي بينهما ولو دسبه ولا يقطع نسب الولد لو ولدت وزوجها غائب فقطعت ولدها بعد مدة الرضا وطلبت من القاضي أن يفرض النفقة لها ولولدها أو قامت البينة ففرض ثم حضر الزوج ونفي الولد لا عن القاضي بينهما وقطع النسب وان كان النسب محكوما به لا عن القاضي بحكومة لو ولدت ولدا فانقلب هذا الولد على الرضيع قبل الرضيع وقضى بالدية على عاقله أبيه ثم نفي الاب نسب له لا عن القاضي بينهما ولا يقطع النسب كذا في التنوير شرح تلخيص الجامع الكبير * رجل تزوج امرأة غابت بولد تمام ستة أشهر من وقت النكاح فان القاضي قضى بالنسب والدخول حتى يقضى لها القاضي بكال المهر ونفقة العدة فلو أنه نفي هذا الولد فانه يلاعن بينهما ويقطع النسب وان حكم بكونه منه حيث قضى بكال المهر ونفقة العدة وكذا المطلقة طلاقا رجعا اذا ولدت لا كثر من سنتين تكون رجعة فان نفاه لا عن القاضي بينهما وألحق الولد بأمه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصري * ان كان القذف بولد نفي القاضي ونسبه وألحقه بأمه صورة هذا اللفظ ان بأمر الحاكم الرجل فيقول أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميتها به من نفي الولد وكذا في جانبها فتقول أشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رماني به من نفي الولد ولو قذفها بالزنا ونفي الولد كرفي اللعان أمرين بقول الزوج أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا ونفي الولد وتقول المرأة أشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا ونفي الولد كذا في الكافي (١) * واذا افرق القاضي بينهما بعد الالهام يلزم الولد أمه وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا بد أن يقول القاضي فرقت بينكما وقطعت نسب هذا الولد منه حتى لو لم يقل ذلك لا ينتفى النسب عنه وهذا صحيح كذا في المبسوط * وهكذا في النهاية * ثم ينبغي القاضي نسب الولد ويحققه بأمه وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ان القاضي يفرق ويقول الرزمة أمه وأخرجته من نسب الولد حتى لو لم يقل ذلك لا ينتفى النسب كذا في الكافي وفي المبسوط هذا هو الصحيح كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملق * متى وجدته منما أو من أحدهما بعد الالهام ما يمنع من الالهام قبل ذلك لم يبقا متلا عن فعل له أن يتزوجها وذلك مثل أن يكذب نفسه فيجحد أو تكذب نفسها أو قذف أحدهما انسا فاقبم عليه الحد أو غرس أحدهما أو جنت المرأة أو وطئت وطأ حراما (١) قوله واذا افرق القاضي الى آخر العزو ومكر مع ما سبق في صحيفة ٥١ قالوا وحذفه من السابق كالسبق التنبيه عليه في الهامش لان محلها هنا اه بجر اوى

هشته رجعية فاذا كرر ذلك يقع رجعتان ويقع الثلاث بقوله حرامى حرامى * (فصل في الطلاق الذي يكون من الوكيل أوارتد أو من المرأة) * رجل جعل امرأته يدها في الطلاق فقالت لزوجها طاعتك كان باطلا كالأوصاف الزوج الطلاق الى نفسه ولو قال في المجلس أنت على حرام أو قالت أنت منى بائن أو قالت أنا عليك حرام أو قالت أنا بائن منك بابت بتطليقة كالأوصاف الزوج الحزمة الى نفسه ولو قال أنت بائن ولم تقل منى أو قالت أنت حرام ولم تقل على كان باطلا لان بينونة المرأة والحزمة عليها غالبا لا تكون الا بزوال ملك النكاح فيقع بها الطلاق بخلاف بينونة المطلقه والحزمة المطلقة ولو قالت دست باز داشتم ولم تقل خويشتن را لاتطلق كالأوصاف لها اختارى ونوى الطلاق فقالت اخترت لا يقع به الطلاق ولو قال لها اختارى فقالت اخترت ثم قال غنيت نفسي ان كان ذلك في المجلس طلق وصدت وان قالت بعد القيام عن المجلس لا تطلق ولا يقبل قولها لانها تملك الانشاء ما دامت في المجلس فيقبل قولها بخلاف ما بعد

القيام عن المجلس * رجل جعل امرأته بيدها لا يصير الا سيدها ما لم تعلم حتى لو طلقت نفسها قبل العلم لا يقع * رجل قال لامرأته امرئ نسا في يديك اوقال لها طلق اية نسا في شئت فطلعت نفسها لا يقع وقد ذكرنا * رجل قال لامرأته امرئ ثلاث تطليقات بيدك ان أبرأتني عن مهرك وقالت وكفى علي ان اطلق نفسي فقال لها أنت وكفى لي لطلاق نفسي فطلعت نفسها فخرج الامر من يدها حتى لو طلعت نفسها لا يقع لان وكفى ل المرأة بطلاقها تفويض فيقتصر على المجلس وان طلعت نفسها في المجلس ان أبرأتها عن المهر أو لا طلعت وان لم تبرئه لا تطلق لان التوكيد كان معقبا بشرط البراءة * رجل قال لامرأته امرئ يديك الى عشرة أيام يكون الامر بيدها من وقت التسليم الى عشرة أيام بالساعات لان كون الامر بيدها مما يحتمل التوقيت وكانت كلمة الى العاقبة بخلاف ما لو قال أنت طالق الى عشرة أيام فانها تطلق بعد عشرة أيام لان الطلاق مما لا يحتمل التوقيت فسكات كلمة الى بمعنى بعد ولو قال (٥٣١) امرئ يديك الى عشرة أيام ونوى ان

أورثها أحدهما ثم أسلم فانه متى وجد أحدهما ذكرنا حل له أن يتزوجها عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في النيباع وهكذا في السراج الوهاج * لو فرق بينهما ثم عتت لا يجوز له نكاحها بقاء أهلية اللعان في العتة فكذا في الحرير شرح الجامع الكبير للحميري * لا يشرع اللعان بنى الولد في المجهوب (١) والخصى كذا في البحر الرائق * ولد الملاءنة في حق بعض الاحكام الملق بالنسب حتى قالوا بان شهادة ولد الملاءنة لا يسه لا تقبل وكذلك شهادة الرجل ولد الملاءنة لا تقبل وكذلك لو وضع الرجل زكاته في ولد الملاءنة أو وضع ولد الملاءنة زكاته في أبيه لا يجوز وكذلك لو كان الولد للملاءنة ابن ولزوجة ابنة من امرأة أخرى فتزوج هذا الابن هذه الابنة أو كان لولد الملاءنة بنت ولزوجة ابن من امرأة أخرى فتزوج هذا الابن هذه الابنة لا يجوز وكذلك اذا ادعى انسان هذا الولد لا يصح وان صدقه الولد في ذلك في حق بعض الاحكام الملق بالايجاب حتى قيل لا يرث كل واحد منهما من صاحبه ولا يستحق كل واحد منهما النفقة على صاحبه كذا في الذخيرة * ان خاصته وادعت عليه انه قد نكحها بالزنا فجحد الزوج لا يقبل منها في اثبات القذف الشهادة رجلين عدلين ولا تقبل شهادة النساء ولا الشهادة على الشهادة ولا كتاب القاضي الى القاضي كما لا تقبل في اثبات القذف على الاجنبي كذا في البدائع * ولو أقامت شاهدين ثم ان الزوج أقام رجلين أو رجلا وامرأتين على تصديقها سقط اللعان ولا حد عليه ولو لم تكن لها ابنة فأرادت أن تحلف الزوج عليه ليس لها ذلك كذا في شرح الطحاوي * ان ادعى الزوج انها صدقه وأراد يمينها لم يكن عليها يمين كذا في المبسوط * لو أقام أربعة من الشهود على المرأة بالزنا لا يجب اللعان ويقام عليها حد الزنا ولو شهد أربعة وأحد هم الزوج فان لم يكن من الزوج قذف قيل ذلك تقبل شهادتهم ويقام عليها الحد عنه فان كان الزوج قد نفها أو لاثم جاء بثلاثة سواء هم قذفه يحدون وعلى الزوج اللعان فان جاءه بواحدة وثلاثة شهدوا بها قد زنت فلم يعد لها حد عليها ولا لعان على الزوج كذا في البدائع * لو شهد مع الزوج ثلاثة من الميمان عليها بالزنا يحسم باليمين وبلاعنها الزوج كذا في المبسوط * واذا شهد للمرأة بفسادها على زوجها انه قد نفها لم تجز شهادتهم ما وكذلك لو شهدوا بالمرأة وابن لها وان شهد أحد الشاهدين انه قد نفها بالزنا وشهد الآخر انه قال لولدها هذا من الزنا يجوز لو شهدا - مد - ما نه قد نفها بالمرية والآخر انه قد نفها بالقارسية لانه بل ولو شهدا - مد - ما نه قال لها في بك ذلك فشهد الآخر انه قال لها في بك فلان رجل آخر فعليه اللعان ولو كان قد نفها رجل واحد وجاء ذلك الرجل يطلب حده جلد الحدودرى لللعان واذا شهد شاهدان على الزوج بالقذف حبسه حتى يسأل عن الشاهد دين ولم يكفله فان قال انه قد نفها قذف امرأته وأخته (١) قوله في المجهوب فيه نظرا لانه ينزل بالسحوة ويثبت نسب ولده على ما هو المختار كذا في الفتح اه بحرارى

أورثها أحدهما ثم أسلم فانه متى وجد أحدهما ذكرنا حل له أن يتزوجها عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في النيباع وهكذا في السراج الوهاج * لو فرق بينهما ثم عتت لا يجوز له نكاحها بقاء أهلية اللعان في العتة فكذا في الحرير شرح الجامع الكبير للحميري * لا يشرع اللعان بنى الولد في المجهوب (١) والخصى كذا في البحر الرائق * ولد الملاءنة في حق بعض الاحكام الملق بالنسب حتى قالوا بان شهادة ولد الملاءنة لا يسه لا تقبل وكذلك شهادة الرجل ولد الملاءنة لا تقبل وكذلك لو وضع الرجل زكاته في ولد الملاءنة أو وضع ولد الملاءنة زكاته في أبيه لا يجوز وكذلك لو كان الولد للملاءنة ابن ولزوجة ابنة من امرأة أخرى فتزوج هذا الابن هذه الابنة أو كان لولد الملاءنة بنت ولزوجة ابن من امرأة أخرى فتزوج هذا الابن هذه الابنة لا يجوز وكذلك اذا ادعى انسان هذا الولد لا يصح وان صدقه الولد في ذلك في حق بعض الاحكام الملق بالايجاب حتى قيل لا يرث كل واحد منهما من صاحبه ولا يستحق كل واحد منهما النفقة على صاحبه كذا في الذخيرة * ان خاصته وادعت عليه انه قد نكحها بالزنا فجحد الزوج لا يقبل منها في اثبات القذف الشهادة رجلين عدلين ولا تقبل شهادة النساء ولا الشهادة على الشهادة ولا كتاب القاضي الى القاضي كما لا تقبل في اثبات القذف على الاجنبي كذا في البدائع * ولو أقامت شاهدين ثم ان الزوج أقام رجلين أو رجلا وامرأتين على تصديقها سقط اللعان ولا حد عليه ولو لم تكن لها ابنة فأرادت أن تحلف الزوج عليه ليس لها ذلك كذا في شرح الطحاوي * ان ادعى الزوج انها صدقه وأراد يمينها لم يكن عليها يمين كذا في المبسوط * لو أقام أربعة من الشهود على المرأة بالزنا لا يجب اللعان ويقام عليها حد الزنا ولو شهد أربعة وأحد هم الزوج فان لم يكن من الزوج قذف قيل ذلك تقبل شهادتهم ويقام عليها الحد عنه فان كان الزوج قد نفها أو لاثم جاء بثلاثة سواء هم قذفه يحدون وعلى الزوج اللعان فان جاءه بواحدة وثلاثة شهدوا بها قد زنت فلم يعد لها حد عليها ولا لعان على الزوج كذا في البدائع * لو شهد مع الزوج ثلاثة من الميمان عليها بالزنا يحسم باليمين وبلاعنها الزوج كذا في المبسوط * واذا شهد للمرأة بفسادها على زوجها انه قد نفها لم تجز شهادتهم ما وكذلك لو شهدوا بالمرأة وابن لها وان شهد أحد الشاهدين انه قد نفها بالزنا وشهد الآخر انه قال لولدها هذا من الزنا يجوز لو شهدا - مد - ما نه قد نفها بالمرية والآخر انه قد نفها بالقارسية لانه بل ولو شهدا - مد - ما نه قال لها في بك ذلك فشهد الآخر انه قال لها في بك فلان رجل آخر فعليه اللعان ولو كان قد نفها رجل واحد وجاء ذلك الرجل يطلب حده جلد الحدودرى لللعان واذا شهد شاهدان على الزوج بالقذف حبسه حتى يسأل عن الشاهد دين ولم يكفله فان قال انه قد نفها قذف امرأته وأخته (١) قوله في المجهوب فيه نظرا لانه ينزل بالسحوة ويثبت نسب ولده على ما هو المختار كذا في الفتح اه بحرارى

(٦٦ - فتاوى اول) تزوجت بعد الثلاث بزواج آخر ثم عادت الى الاول لا يكون الامر بيدها ولو شامت مرة واحدة وطلعت ثم تزوجها بعد العدة كان لها المشيئة فيما بقي من الثلاث ولو شامت مرة واحدة وطلعت ثم تزوجت بزواج آخر بعد انقضاء العدة ثم عادت الى الزوج الاول كان لها المشيئة في ثلاث تطليقات مستقبلا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وهي مسئلة الهدم ولو قال لها امرئ يديك في هذه السنة فطلعت نفسها ثم تزوجها لم يكن لها الخيار في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لها الخيار ولو قال لها امرئ يديك في هذه السنة ثم طلعتها واحدة قبل الدخول لم يمت زواجها في ثلاث السنة كان لها الخيار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل قال لامرأته امرئ يديك اليوم وغدا بعد غد فرددت في اليوم بطل كله وليس لها ان تختار نفسها بعد ذلك وذكر في الواقعات لها ان تختار نفسها في الغد والصحيح هو الاول ولو قال لها امرئ يديك اليوم بعد غد

فردت في اليوم كان لها الخيار بعد غدي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو قالت في اليوم أبطلت كل ذلك ولو قال لها أمر بك بيدك اليوم وغدا فردت في اليوم بطل الامر لان المعتبر هو الوقت الذي تنوبه أولا فيبطل بالرد كذا لو قال أنت طالق اليوم غدا كان ايقاع اللعان رجل قال لامرأته أمر بك بيدك وأمر امرأتي فلانة بيدك فقالت فلانة ثم طلقت نفسها صح لان الكل تفويض واحد فبأيهما بدأت لا يبطل الآخر * رجل جعل أمر امرأته بيدها فقالت أعطني كذا ان طلقني فقال الزوج لا أدري هذا فقالت المرأة ان جعلت أمرى بيدي فقد طلقت نفسي لا تطلق لانها لما اشتغلت بطالب المال بطل الامر * رجل قال لامرأته أمر ثلاث تطليقاتك بيدك فقالت المرأة لم تطلقني باسنانك لم يكن ذلك ردا وكان لها أن تطلق نفسها * رجل قال لامرأته ان دخلت دار فلان فامر بك بيدك فدخلت وطلعت نفسها ان طلقت نفسها حين وصلت (٥٣٣) الى مكان نصير داخله في الدار ولم تزل ذلك المكان طلقت وان شئت عن ذلك المكان

خطوبتين ثم طلقت نفسها لا تطلق * رجل جعل أمر امرأته بيدها وأخيرها وهي راكبة ففزلت أو كانت نازلة فركبت بطل خيارها وكذا لو كانت جالسة فاضطجعت للنوم وان كانت قائمة فقعدت أو كانت متكئة فاستوت فاعدة لا يبطل خيارها ولو كانت فاعدة فاتكأت لا يبطل خيارها في قول زفر رحمه الله تعالى وهو احدي الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لان القعود والاتكاء يكون لجمع الرأي لا للعراض ولو قرأت شيئا قليلا لا يبطل خيارها ولو دعت بطعام فاكلت أو امتشطت أو اغتسلت أو اخضبت أو جاءها زوجها أو قامت عن مجلسها بطل الخيار وكذا لو انتصت الصلاة وان كانت في صلاة النحر لا يبطل كما مر حتى تمها وان كانت في التطوع لا يبطل الا ان تقوم الى الشفع الثاني ولو اجمع

(الباب الثاني عشر في العنين)

هو الذي لا يصل الى النساء مع قيام الالة فان كان يصل الى الثيب دون الابصار أو الى بعض النساء دون البعض وذلك لمرض به أو لضعف في خلقه أو لكبر سنه أو سحر فهو عنين في حق من لا يصل اليها كذا في النهاية * اذا أوج الحشفة فليس بعنين وان كان ممتطوعا فلا بد من ايلاج بقية الذك كذا في البحر الرائق * اذا رفعت المرأة زوجها الى القاضي وادعت أنه عنين وطلبت الفرقة فان القاضي يسأله هل وصل اليها أو لم يصل فان قرأه لم يصل أجله سنة سواء كانت المرأة بكر أم ثيبا وان أنكر وادعى الوصول اليها فان كانت المرأة ثيبا فالقول قوله مع يمينه أنه وصل اليها كذا في البدائع * فان حلف بطل حقه وان نكل يؤجل سنة كذا في الكافي * وان قالت أنا بكر فنظر اليها النساء وأمره أن تجزى والا ثلثان أحوط وأوثق فان قلن انها ثيب فالقول قول الزوج مع يمينه كذا في السراج الوهاج * فان حلف لاحق لها وان نكل يؤجله سنة كذا في الهداية وان قلن هي بكر فالقول قواها من غير عيين وان وقع للنساء شك في أمرها فانها تعين

أولياء المرأة أو طلبوا طلاقها فقال كلامهم فقال الزوج لآب المرأة ما تريد مني افعل ما تريد وخرج الزوج فطلق الآب ابنته في المجلس لا تطلق لان كلام الزوج محتمل يحتمل تفويض الطلاق اليه ويحتمل غيره فلا يكون تفويضاً بالشك * امرأه قالت لزوجها في الخصومة ان كان ما في يدي استغذت نفسي فقال الزوج الذي في يدي في يدي ففعلت المرأة طلقت نفسها ثلاثا فقال لها الزوج قول مرة أخرى فقالت طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج لم أنو الطلاق بقول الذي في يدي في يدي فانها تطلق ثلاثا بقول المرأة في المرة الثانية طلقت نفسي ثلاثا حتى لو لم ينل لها الزوج قول مرة أخرى كان القول قوله قضاء وديانة ولا تطلق امرأته * رجل قال لامرأته ان طلقك لا يقع الطلاق مالم تنسل المرأة ذلك بخلاف ما لو قال الرجل قل لامرأتي انها طالق فانها تطلق للعالم وقد ذكرنا * رجل جرى بينه وبين امرأته كلام فقالت المرأة اللهم ضني منه فقال الزوج تريد من النجاة مني فامر بك بيدك ونوي به الطلاق ولم ينواله مد فقالت طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج فنجوت

لا يقع عليها شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه إذا لم ينو الثلاث صار كأنه قال لها طلق نفسك ولم ينو العدة فقالت طلقت نفسي ثلاثا لا يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويقع واحدة في قول صاحب رجهما لله تعالى ولا يقال قول الزوج بعد قولها طلقت نفسي ثلاثا فنجوت لم لا يكون إجازة لفعل المرأة لأن قول قول الرجل نجوت بحمل الاستهزاء فلا يجوز له إجازة بالشك * امرأة قالت لزوجها من وكيل نوهستم فقال هسي فقالت طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج بالفارسية تو بر من حرام كشتي ما راجدا بايد شد فنفرت قائم أراد الزوج أن يراجعها قالوا بسئل عن بنته أن قال عذبت بالتوكيل بالطلاق ولم أنولها بدتين واحدة فهذا الجواب إنما يصح على قول أبي يوسف ومحمد رجهما لله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا لا يقع شيء وعليه الفتوى * امرأة قالت لزوجها أتريد أن أطلق نفسي فقال نعم فقالت طلقت نفسي إن كان الزوج نوى تفويض الطلاق إليها طلقت واحدة (٥٣٣) وإن عني بذلك طلق نفسك إن استطعت

لا تطلق * رجل قال لغيره أتريد أن أطلق امرأتك ثلاثا فقال الزوج نعم فقال الرجل طلقت امرأتك ثلاثا قالوا تطلق ثلاثا والصحيح أن هذا وما تقدم سواء إنما يقع الطلاق إذا أراد الزوج تفويض الطلاق إليه * رجل وكل غيره بالطلاق فطلقها الوكيل ثلاثا إن كان الزوج نوى بالتوكيل التوكيل بالثلاث طلقت ثلاثا وإن لم ينو الثلاث لا يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل قال لغيره طلق امرأتك رجعة فقال لها الوكيل طلقتك بأثنته ويقع واحدة رجعة ولو قال الوكيل أنت طليقة رجعة قالت طليقتك بأثنته لا يقع شيء وكذا لو قال للوكيل طليقتك بأثنته فقال لها الوكيل أنت طليقة رجعة طليقتك بأثنته ويقع واحدة رجعة * رجل قال لغيره طلق امرأتك بين يدي أخى فلان فطلقها بغير محضر من الأخ يقع الطلاق لأن قوله بين

قال بعضهم تؤمر حتى تنول على الجدار فإن أمكنها أن ترى على الجدار فهي بكر والا فهي ثيب وقال بعضهم تمنع بيضة الديك فإن وسعتها فهي ثيب وإن لم تسعها فهي بكر كذا في السراج الوهاج * إن شهد البهضر بالبكارة والبهضر بالثبوبة بريها غيرهن وإذا ثبت عدم الوصول إليها أجله القاضي سنة طلب الرجل التأجيل أولم يطلب وبشبهه على التأجيل ويكتب لذلك تاريخا كذا في فتاوى قاضيان * ابتداء التأجيل من وقت الخصامة كذا في المحيط * لا يكون هذا التأجيل إلا عند قاضي مصر أو مدينة فإن أجلته المرأة أو أجله غير القاضي لا يعتبر ذلك كذا في فتاوى قاضيان * في التأجيل تعتبر السنة القمرية في ظاهر الرواية كذا في التبيين وهو الصحيح كذا في الهداية * روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يعتبر سنة شمسية وهي تزيد على القمرية بأيام وذهب شمس الأئمة السرخسي في شرح الكافي إلى رواية الحسن أخذ بالاحتياط وكذلك صاحب التحفة وهذا هو المختار عندى كذا في غاية البيان * وهو اختيار شمس الأئمة في المبسوط * واختار الإمام قاضيان والإمام ظهير الدين في التأجيل أنه يقدر بسنة شمسية أخذ بالاحتياط كذا في الكفاية وعليه الفتوى كذا في الخلاصة * عن شمس الأئمة الحلواني الشمسية ثلثة وخمسة وستون يوما ورابع يوم وجزء من مائة وعشرين جزءا من اليوم والقمرية ثلثة وأربعة وخمسون يوما كذا في الكافي * وفي المجتبى إذا كان التأجيل في أثناء الشهر رجعته بالسنة بالأيام أجماعا كذا في البحر الرائق * ويحتسب في هذه السنة أيام حيضها وشهر رمضان كذا في الجامع الكبير لقاضيان * لا يحتسب بحر ضه وحر ضها كذا في الهداية * فإن مرض في تلك السنة يؤجل أيضا مدة مرضه عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى * إن حج أو غاب احتسب عليه بخلاف ما إذا حجت هي أو غابت حيث لا يحتسب عليه من المدة كذا في التبيين * لو كانت محرمة حين خاصته لم يؤجله القاضي حتى تفرغ من الحج كذا في النهاية * قال محمد رحمه الله تعالى إن خاصته وهو محرم يؤجل سنة بعد الإحلال وإن خاصته وهو مظاهر فإن كان يقدر على الاعتاق أجل سنة من حين الخصومة وإن كان لا يقدر على ذلك أجل أربعة عشر شهرا فإن أجل سنة وليس بمظاهر ثم ظاهر في السنة لم يرد على المدة بشيء كذا في البدائع * ولو وجدت المرأة زوجها مريضاً لا يقدر على الجماع لا يؤجل ما لم يصح وإن حال المرض والموت أو أزوجها وإياه امرأة فلم يصل إليها أحله القاضي سنة بمحضرة خصم عنه كذا في فتاوى قاضيان * إن حبس الزوج وامتنعت من الجماع إلى السجن لم يحتسب عليه وإن لم تمتنع وكان له موضع خلوة احتسب عليه وإن لم يكن له موضع خلوة لم يحتسب عليه وعلى هذا التفصيل إذا حبس على مهرها كذا في التبيين * لو حبست المرأة حتى وكان الزوج يصل إليها وتمكنه الخلوة والمبيت معها تحتسب تلك المدة

بدي أخى خرج على وجه المشورة فلا يتعلق به الطلاق كما لو قال طلقها بين يدي الشهود فطلقها بغير محضر من الشهود ويقع وهو كالوكل غيره يبيع عبده وقال بعه بشهود فباعه بغير شهود جاز بخلاف ما لو قال لاتبعه إلا بشهود فإنه لا يجوز البيع إلا بشهود * رجل قال لغيره لا أنمالك عن طلاق امرأتك لم يكن ذلك توكيلا ولو قال لبعده إلا أنها عن التجارة يكون إذا نفي التجارة لأن قوله للبعده ذلك لا يكون بدون ما يبيع ويشتري ولم ينه وغمه يصير ما دون نفي التجارة فيها هنا أولى ولو رأى أنسا يطلق امرأته فلم ينه لا يصير المطلق وكيل ولا يقع الطلاق فكذلك ما هنا * رجل قال لامرأته أمرتك بذلك فقالت اخترت نفسي تكلموا فيه قال بعضهم يقع الطلاق لأن هذا الكلام فوق تفويض الطلاق إليها وهذا الجواب إنما يصح إذا نوى تفويض الطلاق إليها فإن جعل أمرها بيدها لا يكون تفويضا لطلاق إلا بالنية * إذا جعل أمر أمرأة يدينجنون أو صبي يعقل صح وليس للزوج أن يرجع عنه * رجل جعل أمر أمرأة يدين رجلين لا ينفرد

أحدهما بالطلاق * رجل قال لامرأته أمر بك ببدك في هذه السنة ثم طلقها زوجها واحدة قبل الدخول بها ثم تزوجها في تلك السنة فذكر
الكفر في رجه الله تعالى ان الامر يكون ببدك في تلك السنة في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى * رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فطلقها
الوكيل في سكره اختافوا فيه قال بعضهم لا يقع الطلاق كالموكل رجلا بالطلاق فخن الوكيل وطلق والصحيح انه يقع الطلاق * رجل قال
لا آخروك كنتك في جميع أموري فطلق الوكيل امرأته اختلفوا فيه والصحيح انه لا يقع وفي الفتاوى للفقهاء أبي جعفر رجه الله تعالى رجل
قال لغيره وكنتك في جميع أموري وأنتك مقام نفسي لم تكن الو كالة عامة فان كان امر الرجل مختلفا ليست له صناعة معروفة فالوكالة
باطلة وان كان الموكل ناجرا ينصرف التوكيل الى التجارة قال رجه الله تعالى ولو قال وكنتك في جميع أموري التي يجوز بها التوكيل
كانت الوكالة عامة في البيعات والاجارات (٥٣٤) والانسكحة وكل شيء وعن محمد رجه الله تعالى لو قال هو وكيل في كل شيء جائز

صنيعه كان وكيل في
البيعات والهبات والاجارات
وعن أبي حنيفة رجه الله
تعالى انه يكون وكيل في
المعاوضات دون الهبة
والعتاق وقال مولانا رضي
الله تعالى عنه وهذا كله اذا
لم يكن في حال مذاكرة
الطلاق فان كان في حال
مذاكرة الطلاق يكون
وكيل بالطلاق * رجل
أكرهه السلطان لموكله
بطلاق امرأته فقال الرجل
مخافة الضرب والحبس
أنت وكيل ولم يرد على ذلك
فطلق الوكيل امرأته ثم
قال الموكل لم أؤكله بطلاق
امرأتى قالوا لا يسمع منه
ذلك ويقع الطلاق لانه
أخرج الكلام جوابا في
خطاب الامر والجواب
يتضمن اعادة ما في السؤال
* رجل قال لغيره طلق امرأتى
هذه أو أعني عبدى هذا أو
دبره فقبل الوكيل وغاب
الموكل لا يجبر الوكيل على

والاذلا كذا في فتاوى قاضيان * جاءت المرأة الى القاضي بعد مضى الاجل وأدعت أنه لم يصل اليها وادعى
الزوج الوصول فان كانت ثيبا في الامر لكان القول قوله مع البين فان حلف بطل حقه وان نكل خيرها
القاضي وان قالت المرأة أنا بكر نظرت اليها النساء الواحدة تكفي والتنان أحوط فان قلن هي ثيب كان
القول قوله مع البين وان قلن هي بكر أو أقر الزوج أنه لم يصل اليها خيرها القاضي في الفرقة كذا في شرح
الحامع الصغير قاضيان * فان اختارت زوجها أو قامت عن مجاسمها أو أقامها أعوان القاضي أو قام
القاضي قبل أن تختار شيأ بطل خيارها كذا في المحيط * وهكذا روى عن محمد رجه الله تعالى وعليه الفتوى
كذا في التارخانية ناقل عن الواقعات * ان اختارت الفرقة أمر القاضي أن يطلقها طلاقاً بآنة فان أبي فرق
بينهما كذا ذكر محمد رجه الله تعالى في الاصل كذا في التبيين * والفرقة تطليقة بآنة كذا في الكافي * ولها
المهر كملوا عليها العدة بالاجماع ان كان الزوج قد خلاها أو أن لم يحل بها فاعدة عليهم اولها نصف المهر ان كان
مسمى والمنعة ان لم يكن مسمى كذا في البدائع * ان مضت السنة من وقت الاجل ولم تخصمه زمانا لا يطل
حقها وان طأوعته في المضاجعة في تلك المدة كذا في فتاوى قاضيان * وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى
* سأل الزوج القاضي أن يؤجله سنة أخرى أو شهر أو أكثر فانه لا ينبغي له أن يفعل ذلك الا برضا المرأة فان
رضيت ثم رجعت فله اذ لك ويطل الاجل فتخير كذا في النهاية * اذا مضت السنة فأت القاضي أو عزل قبل أن
يخير المرأة وولى غيره فقد مته الى القاضي الثاني وأقامت البينة أن فلانا القاضي كان أجله في أمره هاسنة
وأن السنة قد مضت فان القاضي الثاني بين الامر على الاول كذا في فتاوى قاضيان * ولو شهد شاهدان
بعد تفريق القاضي على اقرار المرأة قبل تفريق القاضي انه كان وصل اليها بطل تفريق القاضي ولو أقرت
بعد تفريق القاضي انه كان وصل اليها لم تصدق كذا في الظهيرية * ولو وصل اليها مرة ثم عجز لا خيار لها كذا
في التبيين * ان علمت المرأة وقت السكاح انه عنين لا يصل الى النساء لا يكون لها حق الخصومة وان لم تعلم
وقت السكاح وعلمت بعد بذلك كان لها حق الخصومة ولا يطل حقها بترك الخصومة وان طال الزمان مالم
ترض بذلك كذا في فتاوى قاضيان * العنين اذا فرق القاضي بينه وبين امرأته ثم تزوج هذه المرأة ثانيا
لم يكن لها خيارها ولو تزوج امرأته أخرى وهي عالمة بما لها ذلك في الاصل انه لا خيار لها وعليه الفتوى كذا
في محيط السرخسي * والصحيح أن للثانية حق الخصومة اذ لم يصل اليها كذا في فتاوى قاضيان وهكذا
في غاية السروجي * ولو تزوجها ووصل اليها مرة ثم عني ففارقه وتزوجته ولم يصل اليها فلها الخيار كذا في
محيط السرخسي * رجل تزوج امرأة وكان بينهما فميدون الفرج حتى ينزل وتنزل ولا يصل اليها في فرجها
وأقامت معه كذلك زمانا وهي بكر أو ثيب ثم خاصمتها الى القاضي أجلا سنة كذا في فتاوى قاضيان

بالطلاق والعتاق وغيره الا في فصل * رجل قال لغيره ادفع هذا الثوب الى فلان فانه يجبر المأمور على دفع الثوب لان في الثوب * لا يخرج
والشيء العين يجوز ان يكون الثوب أمانة عند الامر فيجب عليه تسليم الامانة أما في الطلاق والعتاق وغير ذلك انما امر بالتصرف في
ملك الامر وليس يجب على الامر ايقاع الطلاق والعتاق فلا يقع على الوكيل * رجل أراد السقرفوكل رجلا بطلاق امرأته ثم عزله بغير
محضر من المرأة ان لم يكن التوكيل بطلب المرأة صح عزله وان كان يطلب المرأة قال بعضهم لا يملك عزله الا بمحضر منها كالموكل رجلا بالخصومة
بطلب الخصم فانه لا يملك العزل بغير محضر من الخصم وقال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رجه الله تعالى الصحيح انه يملك عزل الوكيل
بالطلاق وان كان يطلب المرأة لان الطلاق لا يجب على الزوج بطلب المرأة في الاصل كذا في خروج اخرج الوكيل عن الوكالة ولو وكل رجلا بالطلاق
وقال كلم عزتك فانت وكيل قال بعضهم لا يصح هذا التوكيل لان فيه تغيير حكم الشرع وهو الزام ما ليس يلزم وقال بعضهم

يصح التوكيل ولا يملك عزله لانه كلما عزلته تجدد الوكالة وقال الشيخ الامام شمس الاثمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح انه يملك العزل ثم اختلفوا في طريق العزل قال الشيخ الامام هذراجه الله تعالى اذا قال عزلتك عن جميع الوكالات ينعزل وينصرف ذلك الى المعلق والمنجز وقال بعضهم يقول عزلتك كما وكنتك وقال بعضهم يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن الوكالة المطلقة مبتوتة وكانت زوجه المطلق ليراجعها بنكاح جديد فقال الوكيل بمحض من الشهر ودفعه لانه راجعاً دينار قال أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى يصح النكاح قال وقوله بازور وقوله بازو ودم سواء * رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فطلق احداها ما طلقته لانه في بعض ما امر به * رجل وكل رجلا ليعطى امرأته السنة فطلقها في غير وقت السنة لا يقع للرجال ولا اذا جاء وقت السنة ولا يخرج عن الوكالة حتى لو طلقها بعد ذلك في وقت السنة يقع الطلاق * رجل وكل رجلا بطلاق امرأته ثم طلقها الموكل بآثاء او رجعيانم (٥٢٥) طلقها الوكيل فطلق الوكيل واقع مادامت

في العدة ولا ينعزل بآثاء الموكل اذا لم يكن طلاق الوكيل بمال فان لم يطلقها الوكيل حتى تزوجه الموكل قبل انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل يقع طلاقه عليها فان كان الموكل تزوجهها بعد انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل لا يقع طلاق الوكيل وكذا لو ارتد الزوج أو المرأة والعياذ بالله ثم طلقها الوكيل فطلاق الوكيل واقع مادامت في العدة وان لحق الموكل بدار الحرب مرتدا وقضى القاضي بلحافه بطلت الوكالة حتى لو غاد مسلماً وتزوجها ثم طلقها الوكيل لا يقع طلاق الوكيل ولو ارتد الوكيل والعياذ بالله كان على الوكالة وان لحق بدار الحرب الآن يقضى القاضي بلحافه لان قضاء القاضي بالحق بمنزلة الموت * رجل قال لغيره اذا تزوجت فلانة فطلقها وتزوجها كان للوكيل أن يطلقها لان تعليق الوكالة بالشروط جائز ولو وكل

لا يخرج عن العدة بادخاله في دبرها كذا في معراج الدراية * لو لم يكن له ما ويجمع فلا ينزل لا يكون لها حق الخصومة كذا في النهاية * ان وجدت كبيرة زوجه الصغرى عنيما ينظر بلوغه ولو كانت صغيرة لا يفرق وليا ولو وجدت زوجه المعتوه عنيما يخصم عنه وليه ويؤجل سنة كذا في الكافي * اذا كان زوج الامة عنيما فاختار له المولى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى * كما يؤجل العنين يؤجل الخصي وكذا الشيخ الكبير وان قال لأرجو أن أصل إليها كذا في فتاوى قاضيان * الخنثى اذا كان يول من مبال الرجال فهو رجل يجوز له أن يتزوج امرأته فان لم يصل إليها جمل كما أجل العنين كذا في المبسوط * حكم الخنثى المشكل حكم العنين يعني اذا وجدت زوجه خنثى مشكلا كذا في السراج الوهاج * ان كانت امرأة العنين رتقاء أو قرناء لا يؤجل كذا في البدائع * لو وجدت المرأة زوجها محبوا بخبرها القاضي الحال ولا يؤجل كذا في فتاوى قاضيان * ويلحق بالمحبوب من كان ذكره صغيرا جدا كالزلا من كانت له قصيرة لا يمكن ادخالها داخل الفرج كذا في البحر الرائق * ان قالت وجدت محبوا بافتاد الزوج ما أنا بمحبوب وقد وصلت إليها القاضي بربه رجلا فان علم بالمس والجس من وراء الثوب من غير كشف عورته لا يكشف عورته وان لم يمكن الا بالكشف والنظر امر غيره أن ينظر للضرورة وان وصل إليها بمحبوب كذا فلا خيار لها كذا في غايه السروجي * ان كانت امرأة المحبوب عاملة بذلك وقت النكاح فلا خيار لها كذا في شرح الطحاوي * ان كان الزوج محبوا ولم تعلم بحالها فباعت بولد فادعاه وأثبت القاضي نسبه ثم علمت بحاله وطلبت الفرقة فلها ذلك لان الولد له بغير جاع كذا في المحيط * اذا فرق القاضي بين المحبوب وبين امرأته بعد الخلوة ثم جاءت بولدي سنتين ثبت النسب منه ولا يبطل تفريق القاضي وفي العنين ثبت النسب يبطل تفريق القاضي اذا كان الزوج يدعى الوصول إليها كذا في الظهيرية * اذا وجدت زوجه الصغرى محبوا بالقاضي يفرق بينهما بخصوصتهما في الحال ولا ينتظر البلوغ ويؤهل الصبي للطلاق ومنهم من جعله فرقة بغير طلاق والاول أصح لكن القاضي لا يفرق بينهما ما لم يكن عنه خصم كالاب ووصيه فان لم يكن له ولي ولا وصي فالجد ووصيه خصم فيه فان لم يكن فالقاضي نصب عنه خصما فان جاء بينة يبطل حق المرأة فمثل رضاها بهالة أو بينة على علمها به عند العقد لم يفرق بينهما وان طلب يمينها تخلف فان تكلمت لم يفرق وان حلفت فرقت كذا في غايه السروجي * لو كانت المرأة صغيرة زوجها أبوها فوجدت زوجه محبوا بالاب يفرق بينهما بخصوصة الاب حتى تبلغ ولو كانت المرأة بالغة والمسئلة بحالها فوكلت المرأة رجلا بالخصومة مع زوجها وهي غائبة هل يفرق بينهما بخصوصة الوكيل لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يفرق بل

غائب بطلاق امرأته فطلقها الوكيل قبل أن يعلم بالوكالة فطلاقه باطل لان الوكالة لا تثبت قبل العلم * رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فرد الوكيل ثم طلقها لا يقع طلاقه وان سكنت الوكيل ولم يقبل ولم يرد حتى طلق الوكيل يقع طلاقه استحسانا * رجل قال لغيره أنت وكيلى في طلاق امرأتى ان شامت أو هويت أو أرادت لم يكن وكيلا حتى تشاء المرأة في مجلسها لانه علق التوكيل بعشيتها تقتصر على مجلس العلم كالو علق الطلاق بعشيتها واذا شامت في المجلس يصير وكيلا وان قام الوكيل عن المجلس قبل أن يطلق تبطل الوكالة وقال بعض العلماء رحمه الله تعالى لا تبطل لان المعلق بالشروط عند وجود الشرط كالمرسل فيصير كانه قال بعد مشيتها أنت وكيلى في طلاقها فلا يقتصر على المجلس قالوا الصحيح جواب الكتاب لا يثبت الوكالة بالطلاق بناء على ما فرض اليه من الشبهة ومشيئتها تقتصر على المجلس فكذلك الوكالة ولو قال لغيره أنت وكيلى في طلاق امرأتى ان شئت فشا في المجلس فهو جائز وان قام الوكيل عن المجلس قبل ان يشام بطل التوكيل لان تعليق الوكالة

بالمشقة يكون عليك كتعليق الطلاق بالمشقة * رجل قال لغيره أنت وكيلي في طلاق امرأتى على أنى بالخيار ثلاثة أيام جازت الوكالة وبطل
الخيار * وكذا بشرط الخيار لغيره في الوكالة جازت الوكالة وبطل الخيار وكذا الوكيل بما سوى الطلاق وبشرط الخيار في الوكالة صححت الوكالة وبطل
الخيار * رجل له أربع نسوة فقال لغيره طاق امرأتى فطلق الوكيل إحدى نسائه بغير عيها أو قال طلقت امرأتك جاز ويكفى البيان إلى
الزوج لا إلى الوكيل وكذا لو طلق الوكيل إحدى نسائه بغير عيها جاز فان قال الزوج لم أعن هذه لا يقبل قوله * وهو لو قال لغيره بيع عبد من
عبدى فباع الوكيل عبدا بغيره من عبده جاز فان قال الموكل لم أعن هذه لا يقبل قوله * رجل قال لغيره امرأتى بكذا فطلقها فقال
لها المأمور في المجلس أنت طالق أو قال طلقتك تقع تطليقة بأشياء الأناوى الزوج ثلاثا وثلاثون وكذا لو قال الرجل لغيره طلق امرأتى فأمرها
ببذل فهذا هو الأول سواء ولو قال (٥٣٦) لغيره امرأتى بكذا في تطليقة أو بتطليقة فطلقها المأمور في المجلس يقع واحدة رجعية

وكذا لو قال لغيره طلق امرأتى
فقد جعلت ذلك اليك فهو
تقويض يقتصر على المجلس
وإذا طلقها في المجلس يقع
واحدة رجعية وكذا لو قال
جعلت اليك طلاقها فطلقها
فهو وتقويض يقتصر على
المجلس ويكون رجعا ولو قال
لغيره طلق امرأتى فأنها أو
قال أنها فطلقها فهو وكيل
لا يقتصر على المجلس والزوج
أن يرجع عنه وإذا طلقها
الوكيل يقع تطليقة بأشياء
وليس لهذا الوكيل أن يوقع
أكثر من واحدة ولو قال
لغيره طاق امرأتى وقد
جعلت أمرها ببذل أو
قال جعلت أمرها ببذل
وطلقها كان الثاني غير الأول
لأن الواو لا يعطف فاما حرف
الفاء يكون في هذا الموضع
ليسان السبب فلا يعلل إلا
واحدة وإذا ذكر بحرف
الواو فطلقها الوكيل في
المجلس تبين بتطليقتين لأن
الواقع بحكم الأمر يكون نائنا
فإذا كان أحدهما نائنا كان

ينظر حضورها وبعضهم قالوا يفرق بينهما كذا في المحيط * زوج الامة اذا كان مجبوا بالخيار إلى المولى في
ذلك في قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * لو أن معتموها لا ترجى صحته
زوجا وليه امرأة كبيرة فأنها هو محبوب فالقاضي يفرق بينهما للحال بحضروا به ولو لم يكن مجبوا بالآمنه
لا يصل إليها فالقاضي ينصب عنه خصما ان لم يكن له ولى ويؤجله فان لم يصل إليها فارق القاضي بينهما كذا
في الذخيرة * اذا كان بالزوجة عيب فلا خيار للزوج واذا كان بالزوج جنون أو برص أو جذام فلا خيار
لها كذا في الكافي * قال محمد رحمه الله تعالى ان كان الجنون حادثا بؤبؤه سنة كالعنة ثم يخير المرأة بعده
الحول اذ لم يبرأ وان كان مطبقا فهو كالجب وبه نأخذ كذا في الحاوى القدسي

(الباب الثالث عشر في العدة)

هي انتظار مدة معلومة يلزم المرأة بعد زوال النكاح حقيقة أو شبهة المتأ كد بال دخول أو الموت كذا في شرح
النقاية للبرجندى * رجل تزوج امرأة نكاحا جازا فطلقها بعد الدخول أو بعد الخلوة الصحيحة كان عليها
العدة كذا في فتاوى قاضيان * لو كان النكاح فاسدا ففرق القاضي ان فرق قبل الدخول لا تجب العدة
وكذا لو فرق بعد الخلوة وان فرق بعد الدخول كان عليها الاعتداد من وقت التفرق وكذا لو كانت الفرقة
بغير قضاء كذا في الظهيرية * لا تجب العدة بالوطء في نكاح الفضولي كذا في محيط السرخسي * لا تجب
العدة على الزانية وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوى * رجل قال كل
امرأة تزوجها فهي طالق ونسي ما قال ثم تزوج امرأة ودخل بها انطلق ويجب مهر ونصف مهر وتجب
العدة ويثبت النسب من الزوج كذا في الخلاصة * رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم قال كنت حلفت ان
تزوجت ثيبا فهي طالق ثلاثا ولم أعلم انما تب يقع الطلاق باقراره ثم ان صدقته المرأة كان لها نصف المهر
بالطلاق قبل الدخول ومهر المثل بالدخول وعليها العدة بهذا الوطء ولا نفقة لها وان كذبته المرأة في البين
فلهما مهر واحد ولها النفقة والسكنى كذا في فتاوى قاضيان * أربع من النساء لا عدة عليهن المطلقة قبل
الدخول والحربية دخلت دارا بامان تركت زوجها في دار الحرب والاختان تزوجها ما في عقد واحد
فيفسخ بينهما والجمع بين أكثر من أربع نسوة فيفسخ بينهما كذا في التتارخانية ناقلا عن الخزانة * العدة
بالنساء ما لا جاع كذا في التتارخانية * اذا طلق الرجل امرأته طلاقا نائنا أو رجعا أو ثلاثا أو وقت الفرقة
بينهما بغير طلاق وهي حرة ممن تحبض فعدتها ثلاثة أشهر سواء كانت الحرة مسالة أو كاسية كذا في السراج
الوهاج * والعدة لمن لم تحبض لصغرا وكبرا أو بلغت بالسن ولم تحبض ثلاثة أشهر كذا في النقاية * وكذا لو زادت

الآن حريا تناضروا أنه لا يملك الرجعة وان طلقها الوكيل بعد القيام عن المجلس يقع واحدة رجعية لان التقويض بطل بالقيام عن
المجلس وبني التوكيل بصريح الطلاق وكذا لو قال أمرها ببذل وطلقها أو أنها ولو قال طلقها أو أنها فطلقها في المجلس أو في غيره يقع تطليقتان
لأنه وكله بشيئين بالآمنة والطلاق والتوكيل لا يطل بالقيام عن المجلس فيقع طلاقان * رجل فوض طلاق امرأته إلى صبي قال في الأصل
ان كان ممن يعبر يجوز ولو جعل طلاق امرأته بيد رجل فحن الجعول إليه وطلق قال محمد رحمه الله تعالى ان كان لا يعقل ما يقول لا يقع طلاقه
ولو حن الموكل بالطلاق ان جن ساعة ثم أفاق فالوكيل على وكالته ولو جن زمانا ثم أبطلت وكالته وذكر ابن سبعة عن محمد رحمه الله تعالى
انه قدر الدائم أولا يوم ثم رجع وقال ان جن -هرا يخرج وان جن دون ذلك لا يخرج ثم رجع وقال لا يخرج حتى يجن سنة وأبو حنيفة رحمه
الله تعالى لم يقدر ذلك وقتا * رجل قال لغيره طلق امرأتى تطليقة للسنة فقال لها الوكيل أنت طالق للسنة ان كانت المرأة في طهر لم يجامعها

فيه ولا في حيضها طلفت واحدة وان كانت حائضاً أو كانت في طهر جامعها فيه بطل كلام الوكيل ولا يقع به الطلاق لا للحال ولا إذا حاضت وطهرت لان الوكيل لا يملك الاضافة فان الرجل اذا قال لغيره طلق امرأتى اذا حاضت وطهرت فقال لها الوكيل اذا حاضت وطهرت فأنت طالق كان باطلا وكذا لو قال لغيره طلق امرأتى غدا فقال لها الوكيل أنت طالق غدا فقال لها الوكيل أنت طالق غدا فقال لها الوكيل أنت طالق غدا كان باطلا وكذا لو قال لغيره طلق امرأتى ثلاثا فقال لها الوكيل في طهر لم يجامعها فيه أنت طالق ثلاثا السنة يقع للحال واحدة ويظل الباقي وقيل على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يقع شيء لانه مأثور بايقاع الواحدة في كل طهر وعندنا المأثور بالواحدة اذا وقع الثلاث لا يقع شيء والاصح انه يقع واحدة في كل طهر بلا خلاف لان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتبر الموافقة من حيث اللفظ فان الرجل اذا قال لغيره طلق امرأتى ثلاثا فطلقها ألقا لا يصح (٥٣٧) وكذا لو قال لغيره طلق امرأتى نصف

تطبيقاً فطلقها الوكيل تطليقة لا يقع شيء وهما هنا وجرى التطليقة من حيث اللفظ فيقع واحدة * رجل قال لغيره طلق امرأتى ثلاثا للسنة بأن قال لها الوكيل في وقت السنة أنت طالق ثلاثا السنة بألف فقبلت يقع واحدة بثلاث الالف فان طلقها الوكيل في الطهر الثاني تطليقة بثلاث الالف فقبلت يقع أخرى بغير شيء وكذا لو طلقها الثالثة في الطهر الثالث ولو طلقها الوكيل أولاً تطليقة بثلاث الالف ثم تزوجها الزوج ثم طلقها الوكيل تطليقة أخرى بثلاث الالف تقع الثانية بثلاث الالف وكذا الثالثة على هذا الوجه * اذا وكل رجلين بالطلاق كان لكل واحد منهما ان يطلق اذا لم يكن الطلاق بمال ولو وكلهما بالطلاق وقال لا يطلقها أحدهما بدون صاحبه فطلقها

دما بواحدة لم ترفع دعوتها بالشهر وهو الصحيح ولورأت ثلاثة دما ثم انقطع فعدتها بالحيض وان طال الى أن تئأس كذا في العتبية * وفي جوامع الفقه فيمدون الثلاثة تعتد بالشهر وهو الصحيح وفي الثلاثة بالحيض كذا في غاية السروجي * وكذا اذا كانت صغيرة تعتد بالشهر وخاضت بطل حكم الشهر واستقبلت العدة بالحيض كذا في السراج الوهاج * اذا وجبت العدة بالشهر وفي الطلاق والوفاء فان اتفق ذلك في غرة الشهر اعتبرت الشهر بالا الهله وان نقص العدة عن ثلاثين يوماً وان اتفق ذلك في خلافه فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى واحدة من الرايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر في ذلك عدد الايام تسعون يوماً في الطلاق وفي الوفاة يعتبر مائة وثلاثون يوماً كذا في المحيط * لو طلق امرأتى وقت العصر من أول يوم من الشهر وهي ممن تعتد بالشهر تعتبر عدتها بالا الهله ومضى بعض اليوم لا يوجب تكليفه بالا الهله بخلاف اليوم الثاني والثالث كذا في الفتاوى الصغرى * اذا طلق امرأتى في حالة الحيض كان عليها الاعتدال بثلاث حيض كوامل ولا تحسب هذه الحيضة من العدة كذا في الظهيرية * عدة الامه والمذبرة وأم الولد والمنكاسة في الطلاق والفسخ قرآن وان كانت لا تحيض فعدها شهر ونصف في الطلاق والفسخ كذا في الكافي * والمصلحة كالمكاتبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما كالحرة كذا في السراج الوهاج * اذا دخل الرجل بالمرأة على وجه شبهة أو نكاح فاسد فعليه المهر وعليها العدة ثلاث حيض ان كانت حرة وحيضتان ان كانت أمة وسواء مات عنها أو فرق بينهما وهي حية فان كانت لا تحيض من مفر أو كبر فعده الحرة ثلاثة أشهر وعدة الامه شهر ونصف كذا في غاية البيان * لو اشترى زوجته وقد دخل بها فسد نكاحه ولا عده في حقها حتى لا يحرم عليه وطؤها وهي كالعدة في حق غيره حتى لا يزوجهما من الغير ما لم تحض حيضتين هكذا في محيط السرخسي * اذا اشترى زوجته ولهامنه ولد فاعتقها فعليه ثلاث حيض حيضتان تحجب فيه ما ما تحجب المنكوحه وحيضة من العتق لا تحجب فيها ما تحجب المنكوحه (١) كذا في الظهيرية * لو اشترى زوجته وحاضت حيضة ثم اعتقها تكمل العدة بحيضة من بعد العتق وتحجب ما تحجب الحرة ولو أبانها واحدة ثم اشترى لها حرة وله وطؤها بملك المين بخلاف ما لو أبانها اثنتين لا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره فان حاضت حيضتين ثم اعتقها فلا عدة عليها في النكاح لكن تجب عليها عدة العتق لاحدا فيها اذا كان له منها ولد كذا في العتبية * مكاتب اشترى منكوحته لا يفسد النكاح فان عجز المكاتب بقاء على النكاح وان أدى الكتابة فعتق بفسد النكاح ولا عدة عليها كذا في فتاوى قاضيان * اذا اشترى المكاتب زوجته ثم مات وترك وفاة فاذبت الكتابة فسد النكاح قبل الموت بلا فصل ووجبت

(١) قوله ما تحجب المنكوحه وهو الزينة ناسفا على فوات نعمة النكاح اه

أحدهما ثم طلق الآخر أو طلق أحدهما أو أجازا لا يقع شيء ولو وكلهما بالطلاق بمال لا ينفرد به أحدهما وكذا في العتق سواء كانا وكيلين من قبل الزوج أو من قبل المرأة ولو قال رجلين طلقاها جها ثلثا فطلقها أحدهما واحدة ثم طلقها الآخر تطليقتين لا يقع شيء حتى يجتمع على الثلاث الوكيل بالطلاق اذا لم يكن بمال لا ينفرد بالطلاق الموكل بطلاقها الموكل باثنا أو رجعاو يكون للوكيل ان يطلقها بعد ذلك مادامت في العدة واذا انقضت عدتها ينفرد حتى لو تزوجها الموكل بعد انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل لا يقع شيء ولو تزوجها الموكل قبل انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل يقع * رجل قال لغيره طلق امرأتى تطليقة بألف درهم ثم طلقها الزوج بألف درهم فقبلت طلفت واحدة بألف درهم وكان ذلك عزلا للوكيل علم الوكيل بطلاق الموكل أو لم يعلم حتى لو تزوجها الموكل بعد طلاقه الوكيل تطليقة بألف فقبلت لا يقع شيء لانه ان عزل بطلاق الموكل * رجل طلق امرأتى تطليقة بألف درهم ثم قال لغيره طلقها بألف فلم يطلقها الوكيل حتى تزوجها الزوج في

العدة ثم طلقها الوكيل بألف فقبلت طلق بألف وان لم يتزوج الزوج قبل طلاق الوكيل فطلقها الوكيل في العدة واحدة بألف فقبلت يقع عليها تطليقة بغير شيء بخلاف ما إذا وكل بطلاقها بألف ثم طلقها الزوج بألف ثم طلقها الوكيل بألف لا يقع شيء من طلاق الوكيل لان التوكيل اذا كان قبل طلاق الزوج يكون توكيلا بطلاق بوجوب المال فاذا طلقها الموكل بألف بعد التوكيل لا يتصور طلاق بوجوب المال فينزعزل الوكيل ضرورة أما اذا وكل رجلا لطلق الميانة بألف فاعادها بطلاق يذكروها العوض لا بطلاق بوجوب العوض لان الزوج لا يملك ذلك وقت التوكيل فاذا أتى الوكيل بما أمر به يقع كالأوكل رجلا يبيع عبده فجن الوكيل جنونا بيقول فيه البيع والشراء ثم باع الوكيل لا ينفذ بيعه ولو وكل رجلا بجنونا بهذه الصفة يبيع عبده ثم باع الوكيل نفذ بيعه لانه اذا لم يكن بجنونا وقت التوكيل كان التوكيل يبيع تكون العدة فيه على الوكيل (٥٣٨) وبعد ما جن الوكيل لو نفذ بيعه كانت العدة فيه على الموكل فلا ينفذ أما اذا كان

الوكيل بجنونا وقت التوكيل فلو وكل يبيع يكون العدة فيه على الموكل فاذا أتى بذلك نفذ بيعه على الموكل رجل وكل غيره بالطلاق أو بالعتاق فلو وكل الوكيل رجلا آخر فطلق الثاني والاوّل حاضر أو غائب لا يجوز وكذا لو وكل رجلا بالطلاق أو بالعتاق فطلقها أجنبي فأجاز الوكيل ذلك لا يجوز وفي الخلع والتكاح اذا وكل الوكيل غيره ففعل الثاني بحضرة الاول أو فعل أجنبي فأجاز الوكيل ذلك لا يجوز محمد رحمه الله تعالى في رجلين لكل واحد منهما عبدة وكل كل واحد من المولين رجلا ليعتق عبده فقال الوكيل أعتقت أحدهما ثم مات الوكيل قبل البيان قال في القياس أن لا يعتق واحد منهما ولكني أستحسن أن أعتقهما جميعا ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته * الوكيل بالعتاق اذا أقر أنه أعتقه أمس وكذب الموكل لا يقبل قول الوكيل لانه أقر بالاعتاق بعد خروجه عن الوكالة وكذا الوكيل بالطلاق (باب الخلع) الخلع والطلاق بمأثره المين في جانب الزوج وكذا العتق بمأثره المين في جانب المولى وهو مملوكة في جانب المرأة والعبد فترامى أحكام المين في جانب الزوج حتى لو قال خالعتك على كذا ثم رجعت قبل قبول المرأة لا يصح رجوعه وكذا الوفاق الزوج قبل قبول المرأة صح قبولها وتصح كلامه وان كانت المرأة غائبة واذ بلغها الخبر كان لها خيار القبول في مجلسها وكذا الوفاق الزوج اذا جاء غدا فقد خالعتا على ألف أو قال انا قدّم فلان فقد خالعتا على ألف يصح ويكون القبول الى المرأة بعد مجيء الغد والقدوم في مجلسها ولو شرط الخيار في الخلع لا يصح شرط الخيار من جانب الزوج كما لا يصح في المين من كل وجهه ويراعى أحكام المعاوضات في جانب المرأة والعبد حتى لو ابتدأت المرأة بالخلع ثم رجعت قبل قبول الزوج صح رجوعها علم الزوج برجوعها أو لم يعلم ويطل كلامها بقيام أحدهما أيهما

عليها العدة في فساد النكاح حيثان اذا كانت لم تلد منه وقد دخل بها فان كانت ولدت فعلم ان تمام ثلاث حيض فان لم يترك وفاه ولم تلد منه فعدها شهران وخسة أيام دخل بها أو لم يدخل فان كانت ولدت منه سعت وسعى ولدها على فحومها وان عجز فاعدها شهران وخسة أيام فان أدت عتقت وعتق المكاتب فان كان الاداء في العدة فعليها ثلاث حيض مستأنفة من يوم عتقتها تستكمل فيها شهرين وخسة أيام من يوم مات المكاتب كذا في البدائع * لو تزوج المكنى بنت مولاه بانه ثم مات المكاتب بعد موت المولى عن وفاه فعدتها أربعة أشهر وعشر دخل بها أو لم يدخل ولها المصداق والارث لانه مات حرا وان مات لاعتق وفاه فسد نكاحها لان المرأة ملكة في آخر حياته فان كان دخل بها سقط المهر بقدر ما لم يكتبه منه وتعتد بثلاث حيض وان لم يكن دخل بها فلا مصداق ولا عدة كذا في محيط السرخسي * المعتدة بالحيض ان كان حيضها عشرة أيام فوق اغتسالها ليس من الحيض وان كان دون العشرة فهو من الحيض وان كانت كافر قليس هو من الحيض في الفصلين ويحل للزوج وطؤها ويحل لها أن تتزوج بأخر اذا كانت في آخر العدة كذا في السراج الوهاج * ولو كانت المعتدة بالحيض (١) أيامها عشرة وقت اغتسالها ليس من الحيض ونفس الانقطاع في الحيضة الثالثة تبطل الرجعة ويحل لزوجه أن يقر بها ان لم يكن طلقها ويجوز لها ان تتزوج بأخر ان كان قد طلقها وان كانت أيامها أقل من عشرة فمالم تغتسل أو يمضي عليها وقت صلاة كامل لا تبطل الرجعة ولا يجوز لها أن تتزوج بأخر هذا اذا كانت مسلمة أما اذا كانت كابية فبنفس الانقطاع تبطل الرجعة ويحل لزوجه أن ترضع حملها كذا في الكافي * سواء كانت حاملا وقت وجوب العدة أو حبلت بعد الوجوب كذا في فتاوى قاضيان * وسواء كانت المرأة حرة أو مملوكة فنة أو مدبرة أو مكناسة أو أم ولد أو سنسعة مسلمة أو كابية كذا في البدائع * وسواء كانت عن طلاق أو وفاة أو متاركة أو وطء بشبهة كذا في النهر الفائق * وسواء كان الحمل ثابت بالنسب أم لا ويتصور ذلك فممن تزوج حاملا بالزنا كذا في السراج الوهاج * لو حدث الحمل في العدة بعد الموت ذكر الكرخي أنه يعلق بانقضاء العدة والعصم أنه لا يتعلق وتأويله أن العلوق يضاف الى ما قبل الموت ولهذا ثبت بالنسب من الميت أما اذا حدث بعد موته فلا يتعلق به بلا خلاف كذا في العتبية * وليس للمعتدة بالحمل مدة سواء ولدت بعد الطلاق أو الموت بيوم أو أقل كذا في (١) قوله ولو كانت المعتدة بالحيض أيامها عشرة الخ هذه العبارة معززة للسراج أيضا مثل ما قبلها وهما بمعنى واحد فكان الاحسن الاقتصار على احدهما ثم الثانية فيها زيادة بيان عن الاولى كالايجزى ٨١ بحر اوى

بالعتاق اذا أقر أنه أعتقه أمس وكذب الموكل لا يقبل قول الوكيل لانه أقر بالاعتاق بعد خروجه عن الوكالة وكذا الوكيل بالطلاق (باب الخلع) الخلع والطلاق بمأثره المين في جانب الزوج وكذا العتق بمأثره المين في جانب المولى وهو مملوكة في جانب المرأة والعبد فترامى أحكام المين في جانب الزوج حتى لو قال خالعتك على كذا ثم رجعت قبل قبول المرأة لا يصح رجوعه وكذا الوفاق الزوج قبل قبول المرأة صح قبولها وتصح كلامه وان كانت المرأة غائبة واذ بلغها الخبر كان لها خيار القبول في مجلسها وكذا الوفاق الزوج اذا جاء غدا فقد خالعتا على ألف أو قال انا قدّم فلان فقد خالعتا على ألف يصح ويكون القبول الى المرأة بعد مجيء الغد والقدوم في مجلسها ولو شرط الخيار في الخلع لا يصح شرط الخيار من جانب الزوج كما لا يصح في المين من كل وجهه ويراعى أحكام المعاوضات في جانب المرأة والعبد حتى لو ابتدأت المرأة بالخلع ثم رجعت قبل قبول الزوج صح رجوعها علم الزوج برجوعها أو لم يعلم ويطل كلامها بقيام أحدهما أيهما

قام ولا يصح كلام المرأة عند غيبة الزوج اذ لم يقبل أحد وكلام المرأة والعبد لا يقبل التعليق والاضافة ولو اختلفت وشترطت الخيار لنفسها صح شرطها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه رجما الله تعالى لا يصح ثم اختلف فديكون بلفظ الخلع وقد يكون بلفظ البيع والشراء وقد يكون بالثأرية فان كان الخلع بلفظ الخلع فان خالعهما على مال معلوم ولم يذ كر المهر فقبلت المرأة يلزمها البذل وأما حكم المهر فان كانت المرأة مدخولة وقد قبضت المهر يلزمها البذل ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ في قولهم وان لم تكن المرأة مدخولة وقد قبضت مهرها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يرجع الزوج عليها بالبذل ونصف المهر وان لم يكن المهر مقبوضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ترجع المرأة عليه بشئ من المهر وعند صاحبه رجما الله تعالى ترجع المرأة عليه بنصف المهر وان خالعهما على مهرها فان كانت المرأة مدخولة وقد (٥٣٩) قبضت مهرها رجع الزوج عليها مهرها وان لم يكن المهر مقبوضا

سقط عن الزوج جميع المهر ولا يتبع أحدهما صاحبه بشئ وان لم تكن المرأة مدخولة فان كان قبضت مهرها وهو ألف رجع الزوج عليها في الاستحسان بالألف وفي القياس يرجع عليها بالف وخمسائة ألف بحكم البذل وخمسائة بالطلاق قبل الدخول وان لم تكن قبضت مهرها في القياس يرجع الزوج عليها بخمسائة وفي الاستحسان يسقط المهر عن الزوج ولا يرجع عليها بشئ وان خالعهما على بعض مهرها بان خالعهما على عشر مهرها ومهرها ألف ان كانت المرأة مدخولة والمهر مقبوض رجع الزوج عليها بمائة درهم ويسلم لها الباقي في قولهم وان لم يكن المهر مقبوضا سقط عن الزوج كل المهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول

الجوهرة النيرة * وذكر في الاصل اسم الولدت والميت على سريره انقضت به العدة وشرط انقضاء هذه العدة أن يكون ما وضعت قد استبان خلقه فان لم يستبين خلقه رأسا بان أسقطت علقه أو وضعت لم تنقض العدة كذا في البدائع * اذا كانت المدة حاملًا ولدت ولدين انقضت العدة بآخرهما كذا في المحيط * ان خرج منها أكثر الولد فالوان كان الطلاق رجعيًا يقطع حق الرجعة ولا يحل لها أن تتزوج احتياجا كذا في فتاوى قاضيخان * روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى اذا طلقها وهي حامل فاذا خرج الولد من قبل الرجلين أو من قبل الرأس انصف من البدن سوى الرجلين أو سوى الرأس فقد انقضت العدة قال محمد رحمه الله تعالى والبدن هو من ألبنه الى منكبيه كذا في الذخيرة * لو كانت آيسة وهي حرة فعدتها ثلاثة أشهر كذا في فتاوى قاضيخان * ان كانت آيسة فاعتدت بالشهر وثمرأت الدم انقضت ماضى من عدتها وعليها أن تستأنف العدة بالحيض ومعناه اذا رأت الدم على العادة لان عودها يطل الاياس هو الصحيح كذا في الهداية * ذكر اصدار التمهيد أن المرقى بعد الحكم بالاياس اذا كان دما خالصا فهو حيض وانقض الحكم بالاياس لكن فيما قبله من الزمان لا فيما مضى عليهم من الاحكام وان كان المرقى كدرة أو خضرة لا يكون حيضا ويحمل على فساد المنيب وهذا القول هو المختار وعليه الفتوى وهل يشترط حكم الحاكم بالاياس لعدم بطلان ماضى أو لا يشترط اذا بلغت مدة الاياس ولم تر الدم فيه اختلاف المشايخ والاولى أن يشترط كذا في السراج الوهاج * في مجموع النوازل الايسة اذا اعتدت بالاشهر وثمرت الدم يكون النكاح فاسدا عند البعض أما اذا قضى القضاة في بطلان النكاح فاسدا والاصح أن النكاح جائز ولا يشترط القضاء في المستقبل العدة بالحيض كذا في الخلاصة * الايسة اذا اعتدت ببعض الشهر وثمرت نكحت بكل العدة بوضع الحمل فكذا في فتاوى قاضيخان * عدة الحرة في الوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام سواء كانت مدخولا به أو لا مسألة أو كناية تحت مسلم صغيرة أو كبيرة أو آيسة وزوجها حرا أو عبدا حضت في هذه المدة أو لم تحض ولم يظهر حبها كذا في فتح القدير * هذه العدة لا تجب الا في نكاح صحیح كذا في السراج الوهاج * المعتبر عشر ايام وعشرة أيام عند الجمهور كذا في معراج الدراري * اذا كانت المنكوحة أممة فثمنها زوجه فانعتدت اشهران وخمسائة أيام وكذا الحكم في المدبرة والمكاتبة وأم الولد المستعملة على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في غاية البيان * امرأة الغائب اذا أخبرها رجل بموته وأخبر رجلان بحياته فان كان الذي أخبرها بموته شهد أنه عين موته أو جنازته وكان عدلا وسعها أن تعد وتزوج هذا اذ لم يورخا ما اذا ارخا وتاريخ شهر والحياة متأخر فشهدا ثم ما أولى كذا

(٦٧ - فتاوى اول) صاحب رجما الله تعالى يسقط عنه مائة درهم وترجع المرأة عليه بتسمانية وان لم تكن المرأة مدخولة فان كان المهر مقبوضا رجع الزوج عليها بعشر نصف المهر وذلك لخسوف لان مهرها عند الطلاق قبل الدخول نصف المهر فيرجع عليها بعشر نصف المهر ويسلم لها الباقي وعند صاحبه رجما الله تعالى يرجع عليها بخمسين لما قلنا ويرجع أيضا بخمسمائة بسبب الطلاق قبل الدخول وان لم يكن المهر مقبوضا برئ الزوج عن جميع مهرها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبه رجما الله تعالى يسقط عن الزوج خمسمائة بسبب الطلاق قبل الدخول وخمسون بحكم البذل وترجع عليه باربعمائة وخمسين وان كان الخلع بلفظ المباراة فالجواب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما ذكرنا في الخلع عنده وعند محمد رحمه الله تعالى الجواب فيه أيضا ما ذكرنا في الخلع عنده وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى الجواب في المباراة ما ذكرنا في الخلع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان طلقها بمال أو بمهرها عند أبي يوسف ومحمد رجما

الله تعالى الجواب فيه كالجواب في الخلع عنهما وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية الجواب فيه ما ذكرنا في الخلع عنده وفي رواية الجواب فيه ما قلنا لابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح حتى لو طلق امرأته قبل الدخول به ا على ألف درهم ومهرها على الزوج ثلاثة آلاف درهم سقط ألف درهم وخمسائة بالطلاق قبل الدخول وبني ألف وخمسائة للزوج عليها بحكم البذل ألف درهم فيصير ألف قصاصا بالالف ويقتلها عليه خمسائة ولا يسقط ذلك وكذا لو تزوج امرأته على ألف درهم ولم يدخل بها ولم تقبض المرأة شيئا حتى خالعهما على ألف درهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يلزمها ألف ولا شيء لها عليه وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تعطيه خمسائة وتصير خمسائة من البذل قصاصا بخمسائة من المهر وان كان الخلع بلفظ البيع والشراء قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في الجواب فيه كالجواب في الخلع واختلف المشايخ (٥٣٠) رحمه الله تعالى فيه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال بعضهم الجواب فيه عنده

كالجواب في الخلع وقال بعضهم الخلع بلفظ البيع والشراء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يوجب البراءة عن المهر الا بذكر المهر كما هو مذهبه ما وهو الصحيح وفيما اذا كان الخلع بلفظ الخلع هل تقع البراءة عن دين آخر غير المهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقع البراءة في ظاهر الرواية وهو الصحيح ولا تقع البراءة عن نفقة العدة في الخلع والمباراة والطلاق بمال الا بالشرط في قولهم وكذا لا تقع البراءة عن نفقة الولد والرضاع من غير شرط وان شرط البراءة من ذلك فان وقت لذلك وقتساجز والا فلا واذا جازت البراءة عند بيان الوقت والشرط فان مات الولد قبل تمام المدة كان الزوج أن يرجع عليها بحصة الاجر في تمام المدة فان أرادت المرأة أن لا يكون له عليها حق الرجوع قالوا

في فتاوى قاضيخان (١) * - مثل عن امرأة لها زوج غائب فخرجها بعت زوجها ففعلت هي وأهل البيت ما تفعل أهل المصيبة من إقامة التعزية واعتدت وتزوجت بزوج آخر ودخل بها ثم جاء رجل آخر وأخبرها أن زوجها حي وقال أنا رأيته في بلد كذا كيف حال نكاحها مع الثاني وهل يحل لها أن تقوم معه وماذا تفعل هي وهذا الثاني فقال ان كانت صدقت الخبر الاول لم يمكنها أن تصدق الخبر الثاني ولا يطل النكاح بينهما ولهما أن يقرأ على هذا النكاح كذا في التناخضة والبراءة فلا عن النسفية * الرجل اذا طلق إحدى امرأته بعينها بعد ما دخل بها وما وهما من ذوات الحيض ثم مات ولا تعرف المطلقة يجب على كل واحدة منهم - ماعدة الوفاة تستكمل فيها ثلاث حيض وكذا لو طلق إحدى امرأته ثلاثا بغير عينها في صحته ثم مات قبل البيان تجب على كل واحدة منهم - ماعدة الوفاة تستكمل فيها ثلاث حيض كذا في فتاوى قاضيخان * اذا قال لامرأته ان لم أدخل الدار اليوم فأت طلق ثلاثا ثم مات بعد مضي اليوم ولا يدري أدخل أو لم يدخل فعليه عدة الوفاة وليس عليها عدة بالحيض كذا في المبسوط * لو مات الصبي عن امرأة فظهر بها قبل بعده موته اعتدت بالاشهر ولو مات وهي حامل تعتد بوضعه استحسانا كذا في محيط السرخسي * ولا يثبت نسب الولد في الوجهين كذا في الهداية * انما يعرف قيام الحمل من يوم الموت بأن تلد لاقبل من ستة أشهر من يوم مات الصبي وانما يعرف حدوثة بعد الموت بأن تلد لسته أشهر فصاعدا من يوم الموت كذا في الجامع الصغير * اذا مات الصبي عن امرأة وهي حامل أو حدث الحمل بعد الموت فعندتها أن تضع حملها أو ما المحبوب اذا مات عنها وهي حامل أو حدث بعد موته ففي إحدى الروايتين كالفعل في ثبوت التسبب منه وانقضاء العدة بالوضع وفي الرواية الثانية هو كالصبي كذا في الجوهرية البيرة * ان مات الجنون عن امرأة كان حكمه في العدة والولد حكم الرجل الصحيح كذا في البصر الرائق * اذا طلق امرأته ثم مات فان كان الطلاق رجعا انتقلت عدتها الى الوفاة سواء طلقها في حالة المرض أو الصحة وانهم عدت عدة الطلاق وان كان بائنا أو ثلاثا فان لم ترث بأن طلقها في حالة الصحة لا تنتقل عدتها وان ورثت بأن طلقها في حالة المرض ثم مات قبل أن تنقضي العدة فورثت اعتدت بأربعة أشهر وعشرة أيام فيها ثلاث حيض حتى انما لو لم يوف المدة الاربعة الاشهر والعشر ثلاث حيض تسكن بعد ذلك وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في البدائع * لو قتل المرتد على ردة حتى ورثته امرأته فماتت أبعدا لاجلين عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * اذا مات مولى أم الولد عنها أو أعتقها فماتت ثلاث حيض - هذا اذا لم تكن معتدة ولا تحت زوج ولا نفقة لها في العدة وان كانت ممن لا تحيض فعندتها ثلاثة أشهر وان مات عن أمة كان

(١) مطلب غاب زوجها فأخبرت بموته

الحيلة في ذلك أن يقول الزوج خالعتك على ان يرى من نفقة الولد الى سنتين فان مات الولد قبل تمام المدة فلا رجوع على بطونها عليك وجنس هذه المسئلة يأتي في فصل على حدة ان شاء الله تعالى * رجل قال لامرأته ان دخلت الدار فقد خالعتك على ألف فدخلت الدار يقع الطلاق بالغير يريده اذا قبلت عند الدخول لان الخلع من قبل الزوج عين فيصح تعليقه بالشرط * امرأة قالت لزوجها خالعتك منك بكذا وهو ينسج كرباسا فجعل ينسج وهو يخصصها ثم قال خلفت قالوا ان لم يطل فهو جواب لان المجلس لا يتبدل بقليل عمل كان فيه وان أطال ذلك ينقطع المجلس فلا يكون جوابا * رجل قال لامرأته خالعتك فقالت قبلت يقع طلاق بائن وكذا اذا لم تقبل المرأة لان الطلاق يقع بقول الرجل خالعتك فان قال الزوج بعد ذلك لم أنوبه الطلاق كان القول قوله اذا لم يكن ذلك في حال مذاكرة الطلاق ولو قال خالعتك على كذا وسى ما لا معلوما لا يقع الطلاق ما لم تقبل كذا لو قال لها طلقك على ألف درهم لم يقع الطلاق ما لم تقبل فان قال الزوج بعد قبول

المرأة لم تؤبه الطلاق لا يصدق قضاء لان ذكر العوض دليل على نية الطلاق ظاهرا ولو قال لها اخليني نفسك أو قال اخليني فقلت على وجه ثلاثه أحدها أن يقول اخليني نفسك بحال ولم يدر فقالت خلعت نفسي بالف درهم في هذا الوجه لا يقع الطلاق **قال** يعل الزوج أجرت لان جهالة البذل تمنع صحة التوكيل والثاني أن يقول لها اخليني نفسك بالف درهم فقالت خلعت في رواية لا يتم الخلع الم يقبل الزوج أجرت كما في الوجه الاول وفي رواية يتم الخلع بالف درهم وان لم يقبل الزوج أجرت وهو الصحيح والوجه الثالث أن يقول لها اخليني نفسك ولم يزد عليه فقالت اخلعت ذكر في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يكون خلعا وكذلك لو قال لغيره اخلع امرأتي ليس له أن يجعلها الاعمال لان الخلع غالبا يكون بعوض وروى ابن سماعة عن محمد بن محمد رحمه الله تعالى انه اذا قال لها اخليني نفسك فقالت خلعت يقع طلاق بائن بغير بدل كأنه قال لها أي بني نفسك وبه أخذوا كثر المشايخ رحمهم الله تعالى وان (٥٣١)

كان الخطاب من قبل المرأة فقالت اخليني أو بارئني فقال الزوج فعلت فهذا وما لو كان الخطاب من قبل الزوج في الوجود سواء * رجل خلع امرأته بملها عليه من المهر ثم ظهر انه لم يكن لها عليه شيء كان عليها رد المهر كالوباع شيأ بدين له عليه ثم تصادق أن لا دين له كان البيع بمنزلة ذلك الدين في ذمة المشتري وكما لو قال خلعتك على عبدك الذي في يدي أو على متاعك الذي في يدي ثم ظهر انه لم يكن لها في يده شيء كان الخلع بمهرها ان كان المهر على الزوج بسقط وان كانت قبضت مهرها من الزوج ردت على الزوج ما قبضت ولو خلعه على مهرها أو طلقها بطلقة بمهرها الذي عليه فقبلت والزوج يعلم انه لا مهر لها عليه يقع بطلقة بآئنه بغير شيء في الخلع وفي الطلاق بمهرها تقع بطلقة رجعية لان الزوج اذا كان يعلم انه

يطؤها أو مدبرة كان يطؤها وأعتقها لم يكن عليها شيء كذا في السراج الوهاج * لو زوج أم ولده ثم مات عنها وهي تحت زوج أو في عدة من زوج فلا عدة عليها بموت المولى فان أعتقها المولى ثم طلقها الزوج فعليها عدة الحرائر ولو طلقها الزوج أو لأم ثم أعتقها المولى فان كان الطلاق رجعيًا تنغير عدتها إلى عدة الحرائر وان كان بائنًا لا تنغير فان انقضت عدتها ثم مات المولى فعليها بالموت ثلاث حيض فان مات المولى والزوج فان لم أن الزوج مات أو لأم لم أن بين موتيهما ما أكثر من شهرين وخمسة أيام فعليها شهران وخمسة أيام مدة عدة الامة في وفاة الزوج فان مات المولى فعليها ثلاث حيض وان كان بين موتيهما أقل من شهرين وخمسة أيام فكذلك عليها شهران وخمسة أيام مدة عدة وفاة الزوج فإذا مات المولى لشيء عليها كذا في البدائع * اذا مات زوج أم الولد ومولاها ولا يعلم أيهما مات أو لأم بين موتيهما أقل من شهرين وخمسة أيام فعليها أربعة أشهر وعشرون من آخرهما وتا احتياطًا ولا معتبر بالحيض فيها وان لم أن بين موتيهما شهرين وخمسة أيام أو أكثر فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أربعة أشهر وعشرون لا حيض فيها وعند همام يستكمل فيها ثلاث حيض وكذلك لو كان الزوج طلقها بطلقة رجعية في هذه الوجوه ولا ميراث لها من الزوج كذا في المتوسط في ادب الاقاضي طلقته وهي صغيرة لم تحض وقد دخل بها ومنه لا يجامع فعندنا ثلاثة أشهر قار أو على النسب في هذا المذهب تكن مرأته فان كانت مرأته قال أبو الفاضل لا تنقض عدتها إلا بشهر بل توقف حالها إلى أن يظهر انهما أحبت بذلك الوطء أم لا كذا في القم تاشي * صغيرة طلقها زوجها فاضت ثلاثة أشهر الا يوما ثم حاضت فمالم تحض ثلاث حيض لا تنقض عدتها رجل طلق امرأته طلاقا رجعيًا فاعتدت بثلاث حيض الا يومًا فمات الزوج يلزمها أربعة أشهر وعشرون كذا في غاية البيان * اذا اعتدت المطلقة بحیضة أو حيضتين ثم ارتفع حيضها لا يخرج من العدة ما لم يتأمن فإذا أيسر تسقط العدة بالاشهر كذا في فتاوى قاضيخان * الامة المتكسوة اذا طلقها زوجها رجعيًا ثم أعتقها مولاها في عدتها انحوت عدتها إلى عدة الحرائر من وقت الطلاق فعليها أن تعد بثلاث حيض ان كانت ممن تحيض وبثلاثة أشهر ان كانت ممن لا تحيض أما اذا طلقها زوجها طلاقًا بائنًا أو لأم أو مات عنها ثم أعتقت في العدة لم تحول عدتها إلى عدة الحرائر فعليها أن تعد بحیضتين أو شهر ونصف أو شهرين وخمسة أيام على حسب اختلاف أحوالها كذا في غاية البيان * أمة صغيرة طلق بعد الدخول فعدتها شهر ونصف فلما تقارب الانقضاء بلغت فانتقلت عدتها إلى الحيض فتعد بحیضتين فلما تقارب الانقضاء اعتقت فصارت عدتها ثلاث حيض فلما تقارب الانقضاء مات الزوج لزمته العدة بأربعة أشهر وعشرون كذا في العتبية * ابتداء العدة في الطلاق عقب

لامهر لها عليه كان فاصد البقاع الطلاق فيقع الطلاق بغير بدل كما لو خلعها على خمر أو خنزير أو بشي لا قيمة له وكما لو خلع امرأته على مالها في هذا البيت من المتاع والزوج يعلم انه ليس لها متاع في البيت فانه يقع الخلع بغير شيء وكذا الوباغ شيأ بدين له عليه وهو يعلم انه لا دين له عليه ذكر الشيخ الامام المعروف بنحو ما رآه رحمه الله تعالى انه لا يصح هذا البيع * رجل تزوج امرأة على مهر مسمى ثم طلقها بانته بعد الدخول ثم تزوجها ثانية بمهر آخر ثم اخلعت منه على مهرها برئ الزوج عن المهر الذي يكون في النكاح الثاني دون الاول وكذا لو قالت بالفارسية خويشتن خريدم از تو بکايين وبهجه - قها كه مرا برخواست فان الزوج لا يبرأ عن المهر الاول اذا وهبت من زوجها نصف الصداق أو أقل أو أكثر ثم اخلعت منه بمال معلوم قبل الدخول بها كان الزوج بدل الخلع ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول صاحبه رحمه الله تعالى الخلع في حكم المهر بمنزلة الطلاق ولو وهبت نصف الصداق قبل القبض ثم طلقها قبل الدخول

بهم الا يرجع احداهما على صاحبه بشئ فكذلك في الخلع وان كانت المرأة قبضت مهرها ثم وهبت النصف من الزوج ودفعت اليه ثم طلقتها قبل الدخول بهما رجعت الزوج عليها بنصف المهر فكذلك في الخلع يرجع عليها بنصف المهر ولو تزوج امرأة على ألف درهم ثم وهبت نصف المهر أو أقل أو أكثر وقبضت الباقي ثم اختلفت منه بما لا يحجوه لم يخلو اختلعت بثوب أو حيوان في الذمة جاز الخلع ويرجع الزوج عليها بما قبضت من بقية مهرها ولا ترجع بما وهبت لان بدل الخلع اذا كان محجوه ولا كان الواجب عليها بحكم الخلع رد المهر فما وصل الى الزوج بسبب الهبة من مهرها يجعل واصلا بجبهة الخلع فيرجع عليها بما قبضت ولا تبرا المرأة بالخلع عما قبضت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان بدل الخلع لم يسأل للزوج بحكم الجبهة فلو كان عليها رد منفعة البضع وقبضت من ذلك بحكم العاقب كان للمهر قيمتها وهو المهر رجس خلع امرأته على (٥٣٣) ان ترد على الزوج جميع ما قبضت منه وكانت المرأة باعته ما قبضت منه أو وهبت من

الطلاق وفي الوفاة عقب الوفاة فان لم تعلم بالطلاق أو الوفاة حتى مضت مدة العدة فقد انقضت عدتها كذا في الهداية * وان شكت في وقت موته فتعتمد من حين استيقن بموته كذا في العتابة * والعدة في النكاح الفاسد عقب التفريق أو عزم الوأطى على تركها وطئها كذا في الهداية * اذا أقر الرجل أنه طلق امرأته منذ كذا صدقة المرأة في الاسناد أو كذبته أو قالت لا أدري فالعدة من وقت الاقرار ولا يصدق في الاسناد هو المختار وجواب محمد رحمه الله تعالى في الكتاب أن في التصديق العدة من وقت الطلاق إلا أن المتأخرين اختاروا وجوب العدة من وقت الاقرار حتى لا يحل له التزوج باختها أو أربع سواها زجره حيث كتم طلاقها أو لا تكن لا تجب لها النفقة والسكنى وعلى الزوج المهر ثانيا بالدخول لاقراره وتصديقه باليه بذلك كذا في غاية البيان ناقلا عن الميتمة والفتاوى الصغرى * لو طلقها ثلاثا وهو يقيم معها فان كان مقررا بالطلاق تنقضي العدة وان كان منكرًا تجب العدة من وقت الاقرار زجر الهما واختار كذا في العتابة * طلق امرأته ثلاثا وكنتم طلاقا عن الناس فلما حاضت حيضتين وطئها فخلت ثم أقر بطلاقها كان لها النفقة ما لم تضع الولد لان عدتها انما تنقضي بوضع الحمل كذا في الفتاوى الكبرى * رجل قال لامرأته المدخولة كلما حاضت وطهرت فانت طالق فاضت ثلاث حيض كانت العدة من وقت الطلاق الاول كذا في فتاوى قاضيخان * الرجل اذا طلق امرأته ثم أنكر الطلاق فأقيمت عليه البيعة وقضى القاضي بالتفريق فان العدة من وقت الطلاق لا من وقت القضاء كذا في الخلاصة * المدتان تنقضيان عدة واحدة عندنا كما تمن جنس واحد أو من جنسين صورة الاولى المطلقة اذا حاضت حيضة ثم تزوجت بزوج آخر وطئها الثاني وفرق بينهما وحاضت حيضتين بعد التفريق كان هذا الزوج الثاني أن يتزوجا انقضت عدة الاول وليس لغيره أن يتزوجا حتى تحيض ثلاث حيض من وقت التفريق اقيام عدة الثاني في حق الغير وان كان طلاق الاول رجعيًا كان الاول أن يراجعها قبل أن تحيض حيضتين بعد تفريق الثاني وان حاضت ثلاث حيض من وقت تفريق الثاني تنقضي العدتان جميعا وصورة الثانية المتوفى عنها زوجها اذا وطئها بشبهة تنقضي العدة الاولى بأربعة أشهر وعشر والثانية بثلاث حيض تراها في الشهر كذا في فتاوى قاضيخان * لو طلقها بتطليقة بائنة أو بتطليقتين بائنتين ثم وطئها في العدة مع الاقرار بالحرمة كان عليها أن تستقبل العدة استقبالا بكل وطء وتدخل مع الاولى لأن تنقضي الاولى فاذا انقضت الاولى وبقيت الثانية والثالثة كانت الثانية والثالثة عدة الوطء حتى لو طلقها في هذه الحالة لا يقع طلاق آخر فالاصل ان المعتدة بعد مدة الطلاق يلحقها الطلاق والمعتدة بعد الوطء لا يلحقها الطلاق وأما المطلقة ثلاثا اذا جامعها زوجها في العدة مع علمه انها حرام عليه ومع اقراره بالحرمة لانستأنف العدة ولكن يرجع الزوج والمرأة كذلك

انسان ودفعت اليه حتى تعدد عليها رد ذلك على الزوج كان عليها قيمة المقبوض ان كان المقبوض من ذوات القيم وان كان من ذوات الامثال كان عليها مثل ذلك * رجل خلع امرأته على عبدها فاستحق العبد كان عليها قيمة العبد وكذا لو خلع امرأته على عبد الغير ولم يجز صاحب العبد ولو خالعه على مافي يتيها من المتاع فان كان لها فيه متاع فلزوج ذلك وان لم يكن كان عليها رد ما قبضت من المهر وان خالعه على مافي يتيها من شئ فان لم يكن في البيت شئ كان الخلع واقعا عندنا بغير بدل ذكر الشئ بالالف واللام أو بدونهما وكذا لو خالعه على مافي يتيها وليس في البيت شئ ولو اختلفت على مافي تخيلها من الثمار جاز الخلع ويكون له ما على التخيل من الثمار قل ذلك أو أكثر فان لم

يكن على التخيل غار كان عليه رد المهر ولو خالعه على ما يخرق ثوبها العام جاز الخلع وكان أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا أولا يقول ان أغرت فله ذلك وان لم تغر جاز الخلع بغير شئ كذا في الخلاصة على مافي بطن جاريته أو غنمها أو غنمة ان كان في البطن ولديقع الخلع عليه وان لم يكن يقع بغير شئ ثم رجعت عن هذا وقال عليه رد ما ساق اليها من الصداق ولا يسبيل له على الثمر لان الاشارة لغت لعدم المشار اليه فصار كذا لو خالعه على مال فيلزمه رد المهر وفي فصل الولد لغت الاشارة أيضا لعدم الولد وبقيت تسمية مافي البطن ومافي البطن يتناول المال وغير المال ولو اختلفت على مافي يدها من الدراهم يجوز ثم ينظر ان كانت في يدها ثلاثة دراهم أو أكثر كان له ذلك وان لم يكن في يدها دراهم كان عليها ثلاثة دراهم كذا لو خالعه على الدراهم وان كان في يدها درهم أو درهمان بكل ثلاثة دراهم وهذا بخلاف ما تزوج امرأة على دراهم فانه ثمة يجب لها مهر المثل وان خالعه على عبد أو ثوب فان كان معينا جاز ويكون للزوج ذلك وان لم يكن العبد معينا يستحق

عبد اوسطا وفي الثوب والحيوان يقع الطلاق ويلزمه هارذ المهر * رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا اذا أعطيتي ألفا أو متى أعطيتني ألفا فقبلت لا يقع الطلاق قبل الاعطاء وان أعطت في ذلك المجلس أو غيره يقع الطلاق ولو قال أنت طالق ان أعطيتني ألفا يتعلق الطلاق بالاغطاء في المجلس * امرأة قالت لزوجها وقد كان طلقها ثنتين طلقني ثلاثا على ان لك على ألف درهم فطلقها واحدة كان عليها كل ألف امرأة قالت لزوجها طلقني واحدة بألف درهم فقال لها الزوج أنت طالق واحدة واحدة وواحدة يقع الثلاث واحدة بالالف وثنتان بغير شيء عند الكل ولو قالت طلقني واحدة بألف فقال أنت طالق ثلاثا طلقث ثلاثا بغير شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحب رجه ما لله تعالى تقع واحدة بألف وثنتان بغير شيء ولو قالت طلقني واحدة بألف فقال لها الزوج أنت طالق ثلاثا بألف يتوقف ذلك على قبول المرأة ان قبلت يقع الثلاث بألف وان لم تقبل لا يقع شيء * رجل قال لامرأته اختلعي أو اخلعي نفسك (٥٣٣) مني بالمهر ونفقة العدة ثم لقيها بالعربية حتى قالت اختلعت منك بالمهر ونفقة العدة وأبرأتك

عن المهر ونفقة العدة وهي لا تعلم معنى الكلام اختلعت فيه قال بعضهم ان قال الزوج بعد ما قالت اختلعت بالمهر ونفقة العدة وأبرأتك عن المهر ونفقة العدة أجزت ذلك أو قبلت صح الخلع فان لم يقبل الزوج لا يصح الخلع لكن يبرأ الزوج عن المهر ونفقة ما مضى لان قول الزوج للمرأة اختلعي بالمهر ونفقة تنويض أو نو كيد فلا يثبت بدون علم المرأة فاذا قالت خلعت نفسي منك بالمهر والنفقة كان ذلك ابتداء كلام من المرأة والجهالة لا تمنع ذلك لان الجهالة لا تمنع صحة الإبراء كما لا تمنع وقوع الطلاق والعناق والتدبير بالعربية وان كان لا يعلم معناه فاذا قبل الزوج بعد ذلك صح وان لم يقبل لا يقع شيء وقال بعضهم لا يصح الخلع ولا يبرأ

اذا قامت علمت بالحرمه ووجدت شرائط الاحصان ولو ادعى الشبهة بان قال ظننت اني انحلت لي نسيئة ألف العدة بكل وطأة وتتداخل مع الاولى الا ان تنقضي الاولى فاذا انقضت الاولى وبقيت الثانية والثالثة كانت هذه عدة لوط لا تستحق النفقة في هذه الحالة وهذا الذي ذكرنا اذا جامعها مقربا بطلاقها أو ما اذا جامعها منكر الطلاق فانها نسيئة قبل العدة كذا في الذخيرة * رجل طلق امرأته ثلاثا فزوجت من ساعته رجلا ودخل به الثاني ثم فرق بينهما ما كان عليهما الا عدة بثلاث حيض منهن او نفقة ما وسكنها على الاول كذا في فتاوى قاضيان * لو تزوجت في عدة الوفاة فدخل بها الثاني ففرق بينهما فاعليها بقية عدتها من الاول تمام أربعة أشهر وعشر وعليها ثلاث حيض من الآخر ويحسب بما حاضت بعد التفريق من عدة الوفاة كذا في معراج الدرابة * خالعهما بمال أو بغيره ثم وطئها في العدة علمها بالحرمه نسيئة ألف العدة لكل وطأة وتدخل العدة الى أن تنقضي الاولى وبعدة تكون الثانية والثالثة عدة لوط لا يقع فيها طلاق ولا تجب فيها نفقة كذا في الوجيز للكردي * الكتابة اذا كانت تحت مسلم فعليها ما على المسلمة الحرة كالحره والامة كالامة وان كانت تحت ذمي فلا عدة عليها في موت ولا فرقة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان ذلك في دينهم وعندهما عليها العدة كذا في السراج الوهاج

(الباب الرابع عشر في الحداد)

على المبتوتة والمتوفى عنها زوجها اذا كانت باغمة مسلمة الحداد في عدتها كذا في الكافي * والحداد الاجتناب عن الطيب والدهن والكحل والحاء والخضاب ولبس المطيب والمعصر والثوب الاحمر وما صبغ برقع قران الا اذا كان غسلا لا ينقصر ولبس القصب والخز والحريير ولبس الخمي والزرين والامتشاط كذا في التارخانية * قال شمس الأئمة المراد من الثياب المذكورة ما كان جديدا ما تقع به الزينة اما اذا كان خلقا لا تقع به الزينة فلا بأس به كذا في المحيط * ان امتشطت بالطرف الذي أسنانه منه فرجة لا بأس به وانما يكره الامتشاط بالطرف الاخر لان ذلك يكون للزينة كذا في فتاوى قاضيان * وانما يلزمها الاجتناب في حالة الاختيار اما في حالة الاضطرار فلا بأس به ان اشتكت رأسها أو عينها فاصبت عليها الدهن أو أكلت لاجل المعالجة فلا بأس به ولكن لا تقصده الزينة كذا في المحيط * لو اعتادت الدهن تخافت وجعا يحمل بها ولم تفعل فلا بأس به اذا كان الغالب هو الخلل كذا في الكافي * ولا تلبس الحرير لان فيه زينة الا لضرورة مثل أن يكون به احكة أو قلة ولا يحمل لبس المشق وهو المصبوغ بالمشق ولا بأس بلبس المصبوغ اسود كذا في التبيين * اذا كانت المرأة فقيرة وليس لها الا ثوب واحد مصبوغ فلا بأس بأن تلبسه من غير ارادة

الزوج عن المهر والنفقة وان قبل الزوج اذ لم تعلم المرأة معنى اللفظ لان الخلع بمنزلة المعاوضة في جانب المرأة فلا يصح بدون العلم كالبيع ونحو ذلك والبراءة عن المهر والنفقة تحتتمل الفسخ وبطل بالرد فلا يكون بمنزلة الطلاق والعناق * رجل قال لامرأته خلعت نفسك متى بكذا فقالت خلعت أو قالت قبلت اختلعت فافيه قال بعضهم يصح ذلك وقال بعضهم لا يصح اذ لم يقبل الزوج والخيار ان نوى الزوج التحقيق لا السوم يصح والا فلا لان هذا الكلام يحتمل السوم ويحتمل التحقيق والظاهر انه سؤم فاذا نوى التحقيق يصح والا فلا لان نوى التحقيق يصح كانه قال خلعت نفسك متى بكذا فاني خلعتك فاذا قالت خلعت تم الخلع * امرأة قالت لزوجها خلعتني على ألف درهم فقال الزوج أنت طالق اختلعت فافيه قال بعضهم كلام الزوج يكون جوابا ويتم الخلع وقال بعضهم يقع الطلاق ولا يكون خاما والخيار أن يجعل جوابا لانه جواب ظاهر فان قال الزوج بعد ذلك لم أعن به الجواب كان القول قوله ويقع الطلاق بغير شيء وكذا لو قالت المرأة لزوجها اختلعت منك

فقال له اطلقك قال بعضهم هو جواب ويتم الخلع بينهما وقال بعضهم يقع واحدة رجعية وقال بعضهم يسأل الزوج عن النية اذا قال نويت به الجواب كان جواباً وفي المسئلة الاولى ينبغي أن يسأل الزوج عن النية أيضاً * مدخولة سألت طلاقها فقال الزوج أبرئني عن كل حق لك على حتى أطلقك فقالت قد أبرأتك عن كل حق يكون لفساء على الرجال فقال الزوج في فور ذلك طلاقك واحدة قالوا يقع واحدة بانه طاقها عوضاً عن الابرأظاها * امرأه اختلعت على مال بعد الدخول ثم زادت في البذل بعد الخلع لا يصح * امرأه اختلعت من زوجها بكل حق لها عليه كانت لها النفقة مادامت في العدة لان نفقة العدة لم تكن حقاً لها عند الخلع * قوم جاؤا الى رجل وزعموا ان امرأته وكلتهم بالاختلاع فخالعها معهم على ألف درهم ثم انها أنكرت التوكيل فان كان القوم ضمنه والمال للزوج يقع الطلاق ويلزمهم البذل لان المأنا أنكرت التوكيل بقي هذا خلع الفضولي (٥٣٤) والفضولي اذا خاطب الزوج في الخلع وضمن البذل يكون أصيلاً فيتم الخلع بقبوله

وان كان القوم لم يضمنوا بادل الخلع كان الخلع موقوفاً على اجازة المراء وقبولها ولم يوجد فان كان الزوج ادعى انها وكلتهم كان الطلاق واقعاً باقراره ولا يجب المال هـ اذا خالعا وان باع الزوج منهم تطليقة بأنني درهم اختلعا فانيه قال أبو القاسم الصداز رحمه الله تعالى يقع الطلاق ويلزمهم المال وان لم يضمنوا لان لفظة الشراء لفظ ضمان لانه مبادلة وقال أبو بكر البخني رحمه الله تعالى هذا خلع سواء وهو الصحيح * رجل قال لغيره طلق امرأتني فخالعها المأورأ وطلقها بغيرها ونفقة عدها قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجوز كانت المرأة مدخولاً بها أو لم تكن وقال أبو بكر الاسكافي رحمه الله تعالى لا يجوز ولا يقع الطلاق ولم يفضل بين المدخولة وغير المدخولة وعنه انه قال ان كانت

الزينة كذا في شرح الطحاوي * ولا يجب الحداد على الصغيرة والمجنونة الكبيرة والكتابة والمعتمدة من نكاح فاسد والمطلقة طلاقاً رجعياً وهذا عندنا كذا في البدائع * لو أسلمت الكافرة في العدة لزمها الاحداد فبما بقي من العدة كذا في الجوهر النيرة * على الامه الحداد اذا كانت منكوحه في الوفاة والطلاق البائن وكذا المدبرة وأم الولد والمكاتبه والمستعانة وليس في عدة أم الولد عن وفاة سيدها واعتاقها حداد وكذا الموطوءة بشبهة كذا في فتح القدير * لا يجوز للاجنبي خطبة المعتدة صريحاً سواء كانت مطاوعة وموتوى عنها زوجها كذا في البدائع * أجبه وادعى منع التعريض في الرجعي وكذا في البائن عندنا وانما التعريض في المتوفى عنها زوجها كذا في غاية السروجي * صورة التعريض أن يقول لها اني أريد النكاح وأحب امرأته من صفتها كذا في صفتها بالصفة التي هي فيها أو يقول انك لحسنة أو جميلة أو عجيبة أو ليس لي مثلك أو اني أرجو أن يجمع الله بيني وبينك أو ان قضى الله لي امرأاً كان كذا في السراج الوهاج * ان كانت معتدة من نكاح صحيح وهي حرة مطلقه بالغة عاقله مسلمة والحالة حال الاختيار فانه لا يخرج ليلاً ولا نهاراً سواء كان الطلاق ثلاثاً أو بائناً أو رجعياً كذا في البدائع * المتوفى عنها زوجها يخرج نهاراً وبعض الليل ولا يثبت في غير منزلها كذا في الهداية * المعتدة بالنكاح الفاسد لها أن تخرج الا ان منعها الزوج هكذا في البدائع * ان كانت المعتدة أمة فلها أن تخرج لخدمة المولى في الوفاة والخلع والطلاق سواء كان الطلاق رجعياً أم بائناً فان أعتقت في العدة لزمها فيما بقي من العدة ما يلزم الحرة المبانة وفي القدروري اذا كان المولى بئراً لامة لم تخرج مادامت على ذلك الا أن يخرجها المولى والمدبرة وأم الولد والمكاتبه كالامة في اباحة الخروج كذا في المحيط * والمستعانة كالمكاتبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما الكتابة فانه يحل لها الخروج باذن الزوج ولا يحل لها الخروج بغير اذن الزوج سواء كان الطلاق رجعياً أم بائناً أو ثلاثاً في العدة وكذلك في عدة الوفاة لها أن تبيت في غير منزلها كذا في المبسوط * فان أسلمت في العدة لزمها فيما بقي من العدة ما يلزم الحرة المسلمة والحرة المسلمة لا تخرج لابا ذن الزوج ولا بغير اذنه وأما الصبية فان كان الطلاق رجعياً فلها أن تخرج باذن الزوج وليس لها أن تخرج بغير اذنه كما قبل الطلاق وان كان الطلاق بائناً فلها أن تخرج باذن الزوج وبغير اذنه الا اذا كانت مراقة فحينئذ لا تخرج بغير اذن الزوج كذا اختاره المشايخ رحمه الله تعالى كذا في المحيط * المولى اذا عتق أم ولده فلها أن تخرج كذا في الظهيرية * المجنونة والمعتهوه تخرجان كالكتابة كذا في غاية السروجي * المجوسية اذا أسلم زوجها أو ابت الاسلام حتى وقعت الفرقة ووجبت العدة بان كان الزوج قد دخل بها لها أن تخرج الا اذا أراد الزوج منعها من الخروج لتحصين مائه فاذا طلب منها ذلك يلزمها ولو قبلت المسلمة ابن زوجها حتى وقعت الفرقة ووجبت

مدخولاً بها لا يجوز ان لم تكن مدخولاً بها جازاً وهكذا قال أبو القاسم الصداز رحمه الله تعالى وهو المختار لان طلاق غير المدخول بها يكون بائناً فاذا رضى الزوج بالابانة بغير بدل كان راضياً به بالبذل بطريق الاولى أما في المدخولة الطلاق بغير عوض لا يكون بائناً ولا طاعاً للنكاح فلا يكون راضياً بالابانة فلا يند على الأمر * رجل قال لغيره طلق امرأتني على شرط أن لا تخرج من المنزل شيئاً فطلقها المأور ثم اختلفا فقال الزوج انها قد أخرجت شيئاً من المنزل وقالت المرأة لم أخرج ذكرفي النوادر ان القول قول الزوج ولم يقع الطلاق قالوا هـ الجواب صحيح ان كان الزوج قال للمأور قل لها أنت طالق ان لم تخرجي من المنزل شيئاً فقال لها المأور قل لها أنت طالق ان لم تخرجي من المنزل شيئاً فيكون القول قوله لانه يتكرر شرط الطلاق فاما اذا كان الزوج قال للمأور قل لها أنت طالق على ان لا تخرجي من المنزل شيئاً فقال لها المأور ذلك فقبلت ثم قال الزوج انها قد أخرجت شيئاً لا يقبل قوله لان في هذا الوجه الطلاق يتعاقب بقبول

المرأة فإذا قبلت يقع الطلاق الحال أخرجت من المنزل شيئاً ولم تخرج كالقول لا امرأته أنت طالق على أن تعطيني ألف درهم فقالت قبلت
تطلق في الحال وإن لم تعط أنا وكذا القول لا امرأته أنت طالق على دخولك الدار فقبلت تطلق للحال وإن لم تدخل لأن كلمة على لتعلق
الواجب بالقبول لا لتعلق بوجوب القبول * رجل قال لا امرأته أنت طالق بعد غد على ألف درهم وغدا على ألف درهم واليوم على ألف
درهم فقالت قبلت فأنما تطلق للحال واحدة بالف وتقع النافذة والثالثة في وقتها غير جعل * رجل قال لا امرأته لا عليكها أنت طالق على
مائة درهم إن تزوجتك يوماً من الدهر فقالت المرأة لا يقع الطلاق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يلزمها المال وقال أبو يوسف
رحمه الله تعالى هي طالق والمال واجب ولو أنما قالت - ين تزوجها قبلت الطلاق الذي جعلت إلى ألف درهم يقع الطلاق ويلزمها المال
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * الوكيل بالخلع لا يطلب بالبدل ويكون البدل (٥٣٥) على المرأة * رسول المرأة إذا قال للزوج
طلقها أو أمسكها فقال

العدة إذا كان بعد الدخول فليس لها أن تخرج من منزلها كذا في البدائع * امرأته اختلعت من زوجها على نفقة عدها واحتاجت إلى الخروج لأجل النفقة فكلموا فيه قال بعضهم لها أن تخرج بمنزلة المتوفى عنها زوجها وقال بعضهم ليس لها ذلك وهو المختار كذا في فتاوى قاضيان * وهو الأصح كذا في محيط السرخسي * على المعتدة أن تعتد في المنزل الذي يضاف إليها بالسكنى حال وقوع الفرية والموت كذا في الكافي * لو كانت زائرة أهلها أو كانت في غير بيتها الأمر حين وقوع الطلاق انتقلت إلى بيت سكنها بلا تأخير وكذا في عدة الوفاة كذا في غاية البيان * إن اضطرت إلى الخروج من بيتها بأن خافت سقوط منزلها أو خافت على مالها أو كان المنزل بأجرة ولا يتجدد ما تؤدبه في أجرته في عدة الوفاة فلا بأس عند ذلك أن تنتقل وإن كانت تعد على الأجرة لا تنتقل وإن كان المنزل لزوجها وقدمت عنها فإلها أن تسكن في نصيبها إن كان ما يصيبها من ذلك ما يكفي به في السكنى وتستتر عن سائر الورثة عن ليس بحرم لها كذا في البدائع * وإن كان نصيبها من دار الميت لا يكفيها فخرجها الورثة من نصيبهم انتقلت كذا في الهداية * لو أسكنوها في نصيبهم بأجرة وهي تعد على أدائها لا تنتقل كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك * وإذا انتقلت لعذر يكون سكنها في البيت الذي انتقلت إليه بمنزلة كونهما في المنزل الذي انتقلت منه في حرمة الخروج عنه كذا في البدائع * لو كانت بالسود فدخل عليها الخوف من سلطان أو غيره كانت في سعة من التحول إلى المصر كذا في المبسوط * المعتدة إذا كانت في منزل ليس معها أحد وهي لا تخاف من اللصوص ولا من الجيران ولكنها تنزع من أمر البيت أن لم يكن الخوف شديداً ليس لها أن تنتقل من ذلك الموضع وإن كان الخوف شديداً كان لها أن تنتقل كذا في فتاوى قاضيان * إذا نهدم بيت العدة فالتدبير في اختيار المنزل في الوفاة وفي الطلاق البائن إذا كان الزوج غائباً البها في الطلاق الرجعي والطلاق البائن إذا كان الزوج حاضراً إلى الزوج كذا في المحيط * إذا طلقها ثلاثاً أو واحدة بآفة وليس له البيت واحد فينبغي له أن يجعل بينهما وبينها حاجاً حتى لا تقع الخلوة بينهما وبين الأجنبية فإن كان فاسقاً يخاف عليها منه فأنما تخرج وتسكن منزلاً آخر وإن خرج الزوج وتر كهافه أو ولي وإن أراد القاشي أن يجعل معها امرأة حرة ثقة تعد على الخلوة فهو حسن كذا في المحيط * إذا طلق امرأته بالبدنية وهي معه في خيمة والزوج ينقل إلى موضع آخر لئلا يسهل عليه أن يتحول بها ينظر أن كان يدخل عليها فترين في نفسها وما لها بتركها في ذلك الموضع فله أن يتحول والأفلا كذا في الظهيرية * المعتدة لا تسافر لل الحج ولا غيره ولا يسافر بها زوجها عندنا وإن سافر بها وهو لا يريد الرجعة لا يصير مراً جعاً كذا في فتاوى قاضيان * للمعتدة أن تخرج من بيتها إلى صحن الدار وتبيت في أي منزل شئت إلا أن يكون في الدار منازل لغيره فلا تخرج من بيتها إلى تلك المنازل ولو سافر بها ثم طلقها بآفة

الزوج لا أمسكها وأطلقها فقال الرسول أبرأ منك عن جميع مالها عليك فطلقها الزوج ثم قالت المرأة ما كنت وكلمته بالبراءة وأدى الزوج إنفاقاً مرة بالبراءة يقع الطلاق ويكون حق المرأة على زوجها وإن لم يدع الزوج لو كبل المرأة فهو على وجهين إن كان الرسول قال للزوج أبرأ منك عما لها عليك على أن تطلقها فطلقها على ذلك لم يكن الطلاق واقعاً ويكون حقها عليه لأن الطلاق بالبراءة عن المهر يتوقف على إجازة المرأة فإذا لم تجز لا يقع الطلاق وإن كان الرسول قال للزوج طلقها أو قد أبرأ منك عن مهرها يقع الطلاق ويكون حقها على الزوج وكبل المرأة بالخلع إذا قبل الخلع يتم الخلع وهو بطلان الوكيل يبدل الخلع فالمسئلة على وجهين إن كان الوكيل

أرسل البدل إرسالاً بأن قال للزوج اخلع امرأتك بألف درهم أو على هذه الألف وأشار إلى أن المرأة لا يطلب به الوكيل وإن أضاف الوكيل البدل إلى نفسه إضافة لملك أو ضمنه بأن قال اخلع امرأتك على أئني هذه أو على هذه الألف وأشار إلى نفسه أو على أئني أو قال على ألف على أني ضامن كان البدل على الوكيل لا يطلب به المرأة ولو كبل ابن يرجع على المرأة قبل الأداء وبعد وإن لم تكن المرأة أمرته بالضمان بخلاف الوكيل بالنكاح من قبل الزوج إذا ضمن المهر للمرأة لم يكن الضمان بأمر الموكل فأنه لا يرجع على الموكل * إذا طلق الرجل امرأته على جعل في العدة بعد الخلع يقع الطلاق ولا يجب المال وكذا لو جعل الزوج مهرها ثلاثاً فطلقها بثلث مهرها أو ثلث مهرها أو ثلث مهرها بثلث مهرها كذلك يقع ثلاث وسقط ثلث المهر وترجع المرأة على زوجها بثلث مهرها * رجل قال لا امرأته خالعت فقبلت يقع الطلاق ويبرأ الزوج عن المهر الذي لها عليه وإن لم يكن لها عليه مهر كان عليها دما ساق إليها من الصداق كذا ذكره

الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في الأقراء من المختصر والشيخ الامام المعروف بخوارزمي رحمه الله تعالى وبه أخذ الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وهو يؤيد ما ذكرنا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الخلع لا يكون الا بعوض * رجل خلع ابنته من زوجها ان كانت البنت كبيرة وضمن الاب بدل الخلع ثم الخلع لان الاجنبى لو فعل ذلك يتم الخلع فالاب اولى فان خالع الاب على صداقه وضمن ثم الخلع أيضا ثم يتظر ان أجازت المرأة تصح اجازته أو يسقط المهر وان لم تجز كان صداقه على الزوج ويرجع الزوج على الاب بذلك بحكم الضمان ان كان الاب قال له خالع على صداقها ان أجازت وان لم تجز فعلى مقدار ذلك وان كانت البنت صغيرة فان ضمن الاب تم الخلع بقبوله ويكون صداقه على الزوج ثم يرجع الزوج على الاب فان لم يضمن الاب لا يحبس المال لا على الاب ولا على الصغيرة كالمو كانت كبيرة وهل يقع الطلاق ان قبلت الصغيرة يقع كالمو كان الخلع (٥٣٦) مع الصغيرة فان قبل الاب عقد الخلع اختلف المشايخ رحمه الله تعالى في وقوع

الطلاق لا اختلاف الرواية والصحيح انه يقع لان لسان الاب كلسانها وان كان الخلع بين الزوج وأم الصغيرة ان أضافت الام البدل الى مال نفسها أو ضمنته يتم الخلع كالمو كان الخلع مع الاجنبى وان لم تضف ولم تضمن هل يقع الطلاق كما يقع في خلع الاب لارواية فيه والصحيح انه لا يقع وان كان العاقد أجنبيا ولم يضمن البذل هل يتوقف الخلع قال بعضهم ان كانت الصغيرة تعقل العقد وتعتبر يتوقف الخلع على قبولها وقال بعضهم لا يتوقف ولو اختلعت الصغيرة التي تعقل وتعتبر من زوجها على صداقها يقع طلاق بائن ولا يسقط الصداق ولو وكلت الصغيرة وكيلها بالخلع ففعل الوكيل فيه رواية في رواية يصح التوكيل ويستمر الخلع بقبول الوكيل كما يتم بقبول الصغيرة وفي رواية

أو ثلاثاً ومات عنها وبينها وبين مصرها موصداً أقل من السفر ان شاءت مضت وان شاءت رجعت سواء كانت في المصر أو غيره معها محرم أو لم يكن الا أن الرجوع اولى ليكون الاعتداف في منزل الزوج وان كان أحد الطرفين سفراً أو آخره واختارت مادونه وان كان كل واحد منهما سفراً فان كانت في المفازة مضت ان شاءت أو رجعت بمحرم أو غير محرم ولكن الرجوع اولى فان كانت في مصر لم يخرج بغير محرم وان كان معها محرم لم يخرج عنه أدى حنيفة رحمه الله تعالى وقال يخرج وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أولاً وقوله الآخر أظهر وان طلقها رجعت بغير زوجها ساراً ومضى ولم تدارقه كذا في الكافي

(الباب الخامس عشر في ثبوت النسب)

قال أصحابنا ثبوت النسب ثلاث مراتب (الاولى) النكاح الصحيح وما هو في معناه من النكاح الفاسد والحكم فيه انه يثبت النسب من غير دعوة ولا ينتفى بمجرد النفي وانما ينتفى باللعان فان كانا من اللعان بينهما لا ينتفى نسب الولد كذا في المحيط * (والثانية) أم الولد والحكم فيها أن يثبت النسب من غير دعوة ولا ينتفى بمجرد النفي كذا في الظهيرية * وذكر في النهاية معزيا الى الميسوط انما يثبت النسب من غير دعوة ولا ينتفى بتطاول ذلك فاما اذا قضى القاضى به فقد لزمه على وجه لا يملك ابطالا وكذا بعد التطاول كذا في التبيين في باب الاستيلاء قالوا وانما يثبت نسب ولد أم الولد بدون الدعوة ان كان يحمل للمولى وطؤها اما اذا كان لا يحمل فلا يثبت النسب بدون الدعوة كما تم ولد كاتبة امولها أو أمة مشتركة بين اثنين استولدها أحدهما ثم جاءت بولد بعد ذلك لا يثبت النسب بدون الدعوة كذا في الظهيرية * وكذا لو حرم وطؤها عليه بعد ذلك بوطه أبيه أو ابنه أو بوطئه أمها أو بنتها لم يثبت نسب ما نلده بعد ذلك الا بالدعوة كذا في الاختيار شرح المختار (الثالثة) الامه اذا جاءت بولد لا يثبت النسب بدون الدعوة عندنا كذا في الظهيرية * وحكم المدبرة كحكم الامه في أنه لا يثبت النسب منه بدون دعوة المولى كذا في النهاية * وان كان بطلاً الامه ولا يعزل عن الحمل له نفسه فيما بينه وبين الله تعالى ويلزمه أن يعترف به وان كان يعزل عنها ولم يحصنها جازله التي لتعارض الظاهرين كذا في الاختيار شرح المختار * زوج أمته من رضيع ثم جاءت بولد فادعاه المولى يثبت النسب منه لانه عبده وليس له نسب فلو كان الزوج محبباً لم يثبت النسب من المولى لانه عبده لكن له نسب مع ابوم كذا في الفتاوى الكبرى * واذا تزوج الرجل امرأة فقامت بالولد لاقل من ستة أشهر منذ تزوجها لم يثبت نسبه وان جاءت به لستة أشهر فصاعداً يثبت نسبه منه اعترف به الزوج أو سكنت فان بعد الولادة ثبت بشهادة امرأه واحدة تشهد بالولادة كذا في الهداية * ولو ولدت أحد الولدين لاقل من ستة أشهر من وقت النكاح

اذا لم يضمن الوكيل البدل لا يقع الطلاق كالمو كان الخلع من الاجنبى وذكر الخصاص رحمه الله تعالى يوم في الحيل ان الاب اذا خلع ابنته الصغيرة على صداقها ان علم الاب ان الخلع خير لها بان كانت لا تحسن العشرة مع الزوج فخلعها على صداقها على قول مالك رحمه الله تعالى يسقط الصداق عن الزوج فان قضى القاضي بذلك ففسد قضاء لانه قضاء في موضع الاحتياط ويجوز الزهر والتكفالة ببذل الخلع وكذا التأجيل فان أجل الى موت فلان أو الى قدوم فلان يجب البدل للعالم ويطل الاجل فان أجل الى الحصاد والدياس صحت التأجيل اذا خالع الاب على ابنته الصغيرة لا يصح لانه تعليق الطلاق بالقبول فلا يصح كالا يصح من الصغير ولا يتوقف خلع الصغير على اجازة الاب وخلع السكران جائز وكذلك سائر نصر فانه لا الردة والافرار بالحدود والاشهاد على شهادة نفسه وقال داود الاصح في رحمه الله تعالى لا ينفذ منه تصرف ما به قال الحسن بن زياد وأبو الحسن الكرخي وأبو القاسم الصغار وهو أحد قبول الشافعي رحمه الله تعالى

وقال أبو نصر محمد بن سلام رحمه الله تعالى ان كان معدور في الشرب بان كان مضطرا أو مكرها لا يقع الطلاق ولا تنفذ تصرفاته وان لم يكن معدورا يقع طلاقه وتنفذ تصرفاته وفي ردته قياس واستحسان في الاستحسان لا يصح وفي القياس يصح وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه كان يأخذ بالقياس فان قضى القاضي بقول واحد منهم نفذ قضاءه رجل خلع امرأته وبينهما ولد صغير على أن يكون الولد عند الأب سنيين معلومة بنسخ الخلع ويظل الشرطان كون الولد الصغير عند الأم حق الولد فلا يطل بإبطالهما امرأته اختلعت من زوجها على مهرها ونفقة عدها وعلى أن تمسك الولد بنفقة سنيين معلومة فامسكت الولد ستة أو سنتين ثم ردت الولد على الزوج فانما يجبر على أن تمسك الولد بنفقة ما بقيت المدة ولو انما هربت ووارثت نفسها حتى تمت المدة ثم ظهرت بزوج الزوج عليها بقيمة نفقة الولد في المدة التي تمسك الولد وكذا لو طلق الرجل امرأته على أن تمسك المرأة الولد بنفقة حتى يبلوغ الولد وعلى أن (٥٣٧) تترك المرأة مهرها عليه فقبلت ثم انما أبت ان تمسك الولد فانما يجبر على

ذلك فان لم تفعل كان عليه أجر امساك الولد الى بلوغه امرأته اختلعت على انها بريئة من النفقة والسكنى ثم الخلع ونبرا عن النفقة ولا يطل السكنى وان اختلعت على ان مؤنة السكنى عليها كان عليه أن تكسرى بيتان من زوجها أو من غيره ونفقة فيه امرأته اختلعت من زوجها على نفقة ولده منها ما عاش قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليها ان ترد المهر التي قبضت * امرأته اختلعت من زوجها على أن ترضع مافي بطنها سنتين حتى يقطم ونفقة الولد بعد الرضاع عشر سنيين على انها ان ولده ميتا فلا شيء للزوج عليها وان ولده حيا فأرضعته سنة ثم مات فلا شيء عليها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى الشروط كلها جائزة وهي ربيعة عما بقي من الرضاع والنفقة ان

يوم والاخر بعده يوم لم يثبت نسب واحد منهما كذا في العتابة * الاصل في هذا أن كل امرأه لم تحب عليها العدة فان نسب ولدها لا يثبت من الزوج الا اذا علم يقينا أنه منه وهو أن يجيء لاقل من ستة أشهر وكل امرأه وجبت عليها العدة فان نسب ولدها لا يثبت من الزوج الا اذا علم يقينا انه ليس منه وهو أن يجيء لاكثر من سنيين فاذا عرفنا هذا فنقول رجل طلق امرأته قبل الدخول بها ثم جاءت بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق يثبت النسب فان جاءت به لستة أشهر فصاعد لا يثبت النسب * ولو قال لامرأه أجنبية اذا تزوجتك فانت طالق ثم تزوجها وقع الطلاق ثم اذا جاءت بولد فقام ستة أشهر من وقت النكاح يثبت النسب ولو جاءت لاقل من ستة أشهر من وقت النكاح لا يثبت ولو طلقها بعد الدخول ثم جاءت بولد يثبت النسب الى سنتين وتنقضي العدة به ولو جاءت به لاكثر من سنتين ان كان الطلاق رجعي يثبت النسب ويصير مر اجعها وان كان الطلاق بائنا لا يثبت النسب مالم يدع الزوج فاذا ادعى الزوج يثبت منه وهل يحتاج الى تصديقها أم لا فيه روايتان رواية يحتاج وفي رواية لا يحتاج هذا اذا طلقها ولو مات عنها قبل الدخول أو بعده ثم جاءت بولد من وقت الوفاة الى سنتين يثبت النسب منه وان جاءت به لاكثر من سنتين من وقت الوفاة لا يثبت النسب هذا كله اذا لم تقرب بانه قضاء العدة وان أقرت وذلك في مدة تنقضي في مثلها العدة الطلاق والوفاة سواء ثم جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار يثبت النسب والا فلا هذا كله اذا كانت كبيرة سواء كانت ممن تحيض أو ممن لا تحيض وأما اذا كانت صغيرة طلقها زوجها ان كان قبل الدخول فجاءت بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق يثبت النسب وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر لا يثبت النسب واذا طلقها بعد الدخول فان ادعت الحبل ففي الطلاق الرجعي يثبت النسب الى سبعة وعشرين شهرا وفي الطلاق البائن الى سنتين ولو أقرت بانقضاء العدة ثم جاءت بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار يثبت النسب وان جاءت به لاكثر من ذلك لا يثبت النسب ولو سكنت عن الدعوى فعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى سكوتهم بمنزلة الاقرار وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى كدعوى الحبل كذا في شرح الطحاوي * امرأه قالت في عدة الوفاة لست بحامل ثم قالت من الغد أنا حامل كان القول قولها وان قالت بعد أربعة أشهر وعشرة أيام لست بحامل ثم قالت أنا حامل لا يقبل قولها الا أن تأتي بولد لاقل من ستة أشهر من موت زوجها قبل قولها ويطل اقرارها بانقضاء العدة كذا في فتاوى قاضيخان * الصغيرة اذا توفي عنها زوجها فان أقرت بالحبل فهي كالكبيرة يثبت نسبها منه الى سنتين لان القول قولها في ذلك وان أقرت بانقضاء عدها بعد أربعة أشهر وعشرة ثم ولدت لستة أشهر فصاعدا لم يثبت النسب منه وان لم تدع حبلها لم تقرب بانقضاء العدة فعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ان ولدت لاقل من عشرة أشهر وعشرة

(٦٨ - فتاوى اول) مات الصبي أو ولد ميتا وقال زفر رحمه الله تعالى الشروط كلها فاسدة وعليها ان ترد المهر على زوجها * امرأته اختلعت من زوجها على ان جعلت صداقها ولدها وعلى ان تجعل صداقها الفلان الاجنبي قال محمد رحمه الله تعالى الخلع جائز والمهر للزوج ولا شيء للولد ولا لاجنبي * امرأته اختلعت من زوجها على ارضاع ولدها ولم يسم وقتا قال محمد رحمه الله تعالى يجوز ذلك على سنيين وان خلعها على ارضاع الولد سنيين وعلى نفقة هذا الولد عشر سنيين قال محمد رحمه الله تعالى يجوز توصل مثل هذه الجمالة في الطلاق * امرأه وكلت رجلا بالخلع ثم رجعت لا يعمل رجوعها اذا لم يعلم الوكيل بذلك وان أرسلت بالخلع رسولا الى زوجها ثم رجعت قبل تسليم الرسالة مع رجوعها وان لم يعلم الرسول برجوعها * رجل قال لرجلين اخلا امرأتى على غير جعل فخلعا أحدهما يقع الطلاق ولو أمر رجلين أن يخلعا امرأته بالف فقال أحدهما خلعا بالف وقال الآخر قد أجزت ذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك ولو قال

أحدهما خلعها بألف وقال الآخر خلعتها بالف فهو جائز امرأته وكانت حلالاً من زوجها بألف درهم ووكله الزوج أيضاً بان يخلعهما منه بألف خلع الوكيل بأنذ كرفي موضع الأيتم الخلع مالم تقبل المرأة بعد خلع الوكيل أو يقبل الزوج أو يجيز قال ولا يكون وكيلاً لها جامعاً قال الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى وهذاوافق رواية الأصل * (فصل في الخلع بلفظ البيع والشراء) * إذا قال الرجل لامرأته ابتعت مني أو اشتريت مني ثلاث تطليقات بمهرك ونفقة عدت فقالت اشتريت الصحيح أنه لا يقع الطلاق مالم يقبل الزوج بعد ذلك كلامها بعث لأن هذا الكلام يحتمل السوم ويحتمل التحقيق فلا يتم الخلع بقولها اشتريت وقد مر مثل هذا في قوله لها اختلعت * ولو قال لها اشترى ثلاث تطليقات بمهرك ونفقة عدت فقالت اشتريت يتم الخلع بينهما لأن لفظة الأمر تفويض إليها والواحد يصلح عاقداً من الطرفين في الخلع إذا كان البذل معلوماً (٥٣٨) في الصحيح من الرواية والبذل مجهول معلوم أما اللفظ الأول ليس بتفويض فلا

يصير الواحد عاقداً من الطرفين فيحتاج إلى قول الزوج بعد ذلك بعث * رجل قال لامرأته كل امرأه أتزوجها فقد بعث طلاقها منك بدرهم ثم تزوج امرأه كان لامرأته القبول بعد التزوج في مجلس علمها فان قالت بعد التزوج قبلت أو قالت اشتريت أو قالت طلقها يقع الطلاق بما سمى من البذل وإن قبلت قبل التزوج لا يقع شيء لأن كلام الزوج مضاف إلى ما بعد التزوج فيعتبر القبول بعد التزوج * رجل قال لامرأته بعث منك ثلاث تطليقات بمهرك أو نفقة عدت فقالت المرأة بعث ولم تقبل اشتريت قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى يقع تطليقة بأئنه كأنها قالت بعث منك مهري ونفقة عدت بتطليقة وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يقع شيء وهو المختار لأن كلام المرأة ابتداء

أيام ثبت النسب والالم يثبت كذا في التبيين * المبسوطة أن جاءت بولدين أحدهما لاقل من سنتين والآخر لاكثر من سنتين وبين الولادتين يوم قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى يثبت نسبهما كذا في الظهيرية * ولو خرج بعض الولد لاقل من سنتين وباقية لاكثر من سنتين لا يلزمه حتى يكون الخارج لاقل من سنتين نصف بدنه أو يخرج من قبل الرجلين أكثر البدن لاقل والباقي لاكثر ذكره محمد رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * وإن كانت معتدة من طلاق بائن أو من وفاة فجاءت بولدين سنتين فأنكر الزوج الولادة أو الورثة بعد وفاته وادعت هي فإن لم يكن الزوج أقرب بالحبل ولا كان الحبل ظاهراً لا يثبت النسب إلا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كان الحبل ظاهراً فالقول قولها في الولادة وإن لم تشهد لها قابله في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كانت معتدة من طلاق رجعي فكذلك كذا في البدائع * ولو قال الزوج الذي ولدته غيره هذا لم يقبل منه هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في غاية السروحي * وإن كانت معتدة عن وفاة وصدقتها الورثة في الولادة ولم يشهد على الولادة أحد فهو ابنه عندهم ويتره وهذا في حق الأثر ظاهر لأنه خالص حقهم وفي حق النسب أن كانوا من أهل الشهادة بان صدقها رجلان أو رجل وامرأتان منهم وجب الحكم بإثبات نسبهما حتى شاركت المصدقين والمنكرين وبشترط لفظ الشهادة في مجلس الحكم عند البعض والصحيح أنه لا يشترط لفظ الشهادة كذا في الكافي * وإذا تزوجت المعتدة بزوج آخر ثم جاءت بولدين جاء به لاقل من سنتين منذ طلقها الأول أو مات لاقل من ستة أشهر منذ تزوجها الثاني فهو للثاني والنكاح جائز وإن جاءت به لاكثر من سنتين منذ طلقها الأول أو مات لاقل من ستة أشهر منذ تزوجها الثاني فهو للثاني وإن جاءت به لاكثر من سنتين منذ طلقها الأول أو مات لاقل من ستة أشهر منذ تزوجها الثاني فهو للثاني وإن لم يكن للثاني ولا للثاني وهل يجوز نكاح الثاني في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى جائز هذا إذا لم يعلم قبل التزوج أنها تزوجت في عدتها فإن لم ذلك ووقع النكاح الثاني فاسد الجاهات بولد فإن النسب يثبت من الأول إن أمكن إثباته بان جاءت به لاقل من سنتين منذ طلقها الأول أو مات لستة أشهر فصادم منذ تزوجها الثاني لأن نكاح الثاني فاسد ومعه ما أمكن إحالة النسب إلى الفراش الصحيح كان أولى وإن لم يمكن إثباته منه وأمكن إثباته من الثاني فالنسب يثبت من الثاني بأن جاءت به لاكثر من سنتين منذ طلقها الأول أو مات لستة أشهر فصادم منذ تزوجها الثاني لأن نكاح الثاني وإن كان فاسداً لكن لما تعدد إثبات النسب من النكاح الصحيح فإثباته من الفاسد أولى من الحمل على الزنا هكذا في البدائع * رجل تزوج امرأته فجاءت بسقط قد استبان خلقه فان جاءت به لاربعة أشهر جاز النكاح وثبت النسب من الزوج الثاني وإن جاءت

وليس بجواب * امرأة قالت لزوجها بعث منك مهري ونفقة عدت فاشتريت فقال الزوج اشتريت فخيرزو فقامت وذهبت لاربعة قالوا لا تطلق ظاهر لأن الزوج لم يبيع منها نفسها ولا طلاقها وإنما اشترى مهرها وشراء المهر لا يكون طلاقاً قالوا لا يحوط بتجديد النكاح إن لم يكن طلاقاً ثنتين قبل ذلك * رجل قال لامرأته بعث منك تطليقة بمهرك ونفقة عدت فقالت بحان خريدم يقع الطلاق لأن هذا الكلام يذكر على وجه المباغة وهو كما قالت بآر زو خريدم ولو قال لها بعث منك طلاقاً بمهرك الذي لا على فقالت طلقت نفسي فأنها تبين بواحدة بمهرها لأن هذا يصلح قولاً للنكاح الزوج فيجعل قبولاً وقيل يقع واحد مخرجية وهو نظير ما لو قالت المرأة اخلني على ألف درهم فقال الزوج أنت طالق اختلفوا فيه والصحيح أنه يجعل جواباً لكلام المرأة فكذلك هنا ولو قال لامرأته بعث منك تطليقة ولم يذكر البذل فقالت اشتريت يقع واحدة مخرجية ولو قال بعث نفسك منك فقالت اشتريت يقع طلاق بائن لأن بيع الطلاق عليك الطلاق فأنما يذكر

البذل بصم كانه قال ملكتك الطلاق فيكون رجعيًا أما بيع نفسك لنفسك من المرأة وتملك النفس لا يحصل الا بالباين فيكون بائناً
 * رجل قال لامرأته بعثت منك تطليقة بثلاثة آلاف درهم قال ذلك ثلاث مررات وقالت المرأة بعد كل كلام اشتريت ثم قال الزوج أردت
 التكرار والاختيار عن الأولى بالثانية والثالثة لا يصدق قضاء ويقع ثلاث تطليقات ويلزمها ثلاثة آلاف درهم لانه لما قال أولاً بعثت منك
 تطليقة بثلاثة آلاف درهم وقبلت وقعت تطليقة بثلاثة آلاف درهم فلا يجب المبال بالثانية والثالثة بقي الثاني والثالث صريحا وصرح
 الطلاق يلحق البائن * رجل قال لامرأته بعثت منك أمره بالف درهم فقالت في المجلس اشترت نفسي يقع الطلاق بالف درهم ولو قال لها
 بعثت منك هذا الثوب بغيره ونفقة عندك فقالت اشتريت ثم طلقها يقع تطليقة رجعية وبيع الثوب بالنفقة باطل لجهالة النفقة * رجل
 باع من امرأته تطليقة بجميع مهرها وبجميع مالها في البيت غير ما عليها من القبيص (٥٣٩) فقالت اشتريت وعليها حلي وثياب
 كسيرة يقع طلاق بائن عما

لاربعة أشهر الا يوم لم يجز النكاح كذا في الجواز الرائق * رجل تزوج امرأته وجاءت بولد فاختلفا فقال
 الزوج تزوجتك منذ شهر وقالت المرأة لا بل منذ سنة فالولد ثابت بالنسب من الزوج كذا في الظهيرية
 * ويجب أن يستحاف عندهما خلافا لابي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي * وان تصادقا على أنه
 تزوجها منذ شهر لم يثبت النسب منه فان قامت البينة بعد التصادق على تزوجها اياه منذ سنة قبلت وهذا
 الجواب صحيح مستقيم فيما اذا أقام الولد البينة بعدما كبر أما اذا كان قيام البينة حال صغر الولد فقد اختلف
 المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم لا تقبل البينة ما لم ينصب القاضي خصما عن الصغير وقال بعضهم
 لا حاجة الى هذا التكلف والقاضي يسمع البينة من غير أن ينصب عنه خصما كذا في الظهيرية * رجل
 تزوج امرأته فولدت ولداً الخمسة أشهر فقال الزوج الولد ولي بسبب أو جب أن يكون الولد لي وقالت المرأة
 لا بل هو من الزنا وفي رواية القول قول الرجل وفي رواية القول قولها وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من
 وقت النكاح والمسلمة بجهالها كان القول قول الزوج كذا في التتارخانية * ولو نكح أمة فطلقها
 فاشتراها فولدت لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء لزمه والا لا بالدعوة وهذا اذا كان بعد الدخول ولا
 فرق في ذلك بين أن يكون الطلاق بائناً أو رجعيًا وان كان قبل الدخول فان جاءت به لاكثر من ستة أشهر
 من وقت الطلاق لا يلزمه وان كان لاقل منه لزمه اذا ولدته لتسام ستة أشهر أو أكثر من وقت التزوج وان
 كان لاقل لا يلزمه وكذا اذا اشترى زوجته قبل أن يطلقها فيما ذكرنا من الاحكام كذا في التبيين * وان
 طلقها ثنتين حتى حرمت عليه حرمة غليظة يثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق ولو اشترى زوجته
 الموطوءة ثم اعقها فولدت لاكثر من ستة أشهر من وقت الشراء لا يثبت النسب الا أن يدعيه الزوج وعند محمد
 رحمه الله تعالى يثبت النسب منه الى سنتين من يوم الشراء بلا دعوة وكذا لو لم يعتقها ولكن باعها فولدت
 لاكثر من ستة أشهر من وقت بيعها فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يثبت النسب وان ادعاه لا تصديق
 المشتري وعند محمد رحمه الله تعالى يثبت بالنسب كذا في الكافي * أم الولد اذا مات عنها مولاها أو اعتقها
 يثبت نسب ولدها الى سنتين من وقت العتق كذا في العتبية * من قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني
 فشهدت امرأتها على الولادة فهي أم ولده قالوا هذا فيما اذا ولدت لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار فان
 ولدت لستة أشهر أو أكثر لا يلزمه ولكن ينبغي لك أن تعرف أنه فيما اذا قال ان كان في بطنك ولد أو قال
 ان كان لها جيل فهو مني بلفظ التعليق أما اذا قال هذه حامل مني يلزمه الولد وان جاءت به لاكثر من ستة
 أشهر الى سنتين حتى ينفقه وبه صرح في الاجناس في كتاب العتاق كذا في غاية البيان * رجل قال لفلان
 هذا ابني ثم مات ثم جاءت أم الغلام وهي حرة وقالت أنا أمه فهي امرأته وبيرثانه وذكري النواذر ان

ونفقة العدة فقالت نعم اشتريت فقالوا الزوج بعثت أنت فقال نعم قالوا بيم الخلع وبيد الزوج عن المهر وان لم يقولوا لها اشتريت نفسك منه لانها
 لا تشتري نفسها الا من زوجها * امرأته أرادت الخلع فاجتمع قوم وقالوا للمرأة اشتريت نفسك بجميع الحقوق التي لك عليه فقالت اشتريت
 وقالوا للزوج بعثت فقال بعث وفي ضميره بيع متاع البيت فانها انطق قضاء لانه قال بعث جوابا للكلامهم والجواب يتضمن اعادة ما في السؤال
 والله أعلم * (فصل في الخلع بالفارسية) * رجل قال لامرأته كل شئ سألني الله تعالى من أجلك بسبب المهر وغيره فوافروا وختم بان
 طلاق كنه أن نواست فقالت المرأة اشتريت قالوا لا يقع الطلاق لانه باع منها ما هو حقها فلا يصح كقولها لغيره بعثت منك خادمك هذا
 بعبدي هـ ذاب امرأته سألت الطلاق فقال الزوج مرافروا وختي ابن زورسراي بدان طلاق كنه تراوسى منسبت فقالت فوافروا وختم فقال الزوج
 خريدم طلقك ثلاثا لان الطلاق الذي لها عند الزوج ثلاث فيقع جميع ما عنده من الطلاق كقولها لغيره خريد يبدل بمالك عندي من

الوديعة يدخل فيه كل وديعة كانت لها عند رجل قال لامرأته خويشتن را ازین شوی بهر کابین که تراست بروی و بهر هزینه عده که واجب شودی ترا بروی بسبب طلاق آختی فقال آختم ثم قیل للزوج انه يجدي فقال انجيدم بتم الخلع بيننا ما لانم ماصر حابما هو فارسية الخلع * رجل طلق امرأته رجعيًا ثم أراد الخلع فقالوا للمرأة خويشتن را ازین مرد بکابین و هزینه عده بیک طلاق انجیدی فقالت انجيدم فقيل للزوج نوبك طلاق دادی فقال دادم قال بعضهم يقع تطبيق رجعية وقال بعضهم يقع واحدة بائنة وهو الصحيح لان قول الزوج خرج جوابا لكلام المرأة قوم قالوا لامرأة دخل بها زوجها بهر حتى که زنان را بر مردان بود بیک طلاق خويشتن خردی فقالت خريدم فقال الزوج بیک طلاق سنت دادم يقع واحدة رجعية لان البائن لا يكون سنيا فيكون مبتدئا وهذا الجواب على رواية الاصل أما على رواية الزيادات البائن سنی فينبغي أن لا يكون (٥٤٠) مبتدئا * رجل قال لامرأته بهر حتى که زنان را بر کردن مردان بود تو خويشتن را ازین

هذا استحسان وهذا اذا علم انها حرة فأما اذا لم يعلم بذلك فزعم الورثة انها أم ولد المثلث وهي تدعى النكاح لم تثر كذا في الجامع الصغير لقاضيخان * ولو طلقها ثلاثا ثم تزوجها قبل أن تنكح زوجها غيره بقاء منه بولد ولا يعلمان بفساد النكاح فالتسبب ثابت وإن كانا يعلمان بفساد النكاح يثبت التسبب أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية ناقلا عن تجنيس الناصري * رجل تحت امرأة وفي يدها ولد والولد ليس في يد الزوج فقالت المرأة تزوجتني بعد ما ولدت هذا الولد من زوج قبلك فقال الزوج لابل ولدتني في ملكي فهو ابن الزوج ولو كان الولد في يد الزوج دون المرأة فقال هو ابني من غيرك فقالت هو ابني منك فالقول قول الزوج ولا تصدق المرأة كذا في الظهيرية * وإذا كان الولد في يد رجل وامرأة فقال الزوج هذا الولد من زوج كان لك من قبلي وقالت المرأة بل هو منك فهو منه كذا في المحيط * ولو زني بامرأة فحملت ثم تزوجها فولدت ان جاءت به لستة أشهر فصاعدا ثبت نسبه وان جاءت به لاقل من ستة أشهر لم يثبت نسبه إلا أن يدعيه ولم يقل انه من الزنا ما ان قال انه مني من الزنا فلا يثبت نسبه ولا يرث منه كذا في الينابيع * رجل اشترى أمة فولدت منه ثم أقام رجل البينة انها امرأته وزوجها منه مولاها تجعل المرأة له ويجعل الولد له الزوج وعق الولد بدعوة المولى صبي في يد امرأة قال رجل للمرأة هذا ابني منك من نكاح وقالت هو ابنك من زنا لم يثبت نسبه منه وان قالت بعد ذلك هو ابنك من نكاح يثبت نسبه منهما * رجل مسلم تزوج بمحارمه فحتم بأولاد يثبت نسب الأولاد منه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لما بناء على أن النكاح فاسد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى باطل عندهما كذا في الظهيرية * ولو خلا بامرأة فخلوة صحيحة ثم طلقها صريحا وقال لم أجامعها فدقته أو كذبته وجبت عليها العدة ولها كمال المهر فان قال لها راحعتك لم تصح المراجعة وان جاءت بولد لاقل من سنتين ولم تعترف بانقضاء العدة يثبت نسبه وصحت تلك المراجعة ويجعل واطئا لها قبل الطلاق كذا في السراج الوهاج * أم ولد اذا نكحت نكاحا فاسدا ودخل بها الزوج وجاءت بولد يثبت التسبب من الزوج وان ادعاه المولى كذا في خزانة المقتنين * النسب يثبت بالاجماع قدرته على النطق كذا في النهاية * رجل زوج ابنه وهو صغير امرأته لا يتأتى من مثله وقاع ولا احبال فجاءت بولد لا يلزمه الولد ولا ترد ما أنفق أبو الزوج عليها عن ابنه وان أقرت انها تزوجت ردت على الزوج نفقة ستة أشهر مقدار مدة الحمل كذا في الظهيرية * الصبي المراهق اذا جاءته امرأته بولد يثبت النسب كذا في السراجية * ولد المهاجرة لا يلزم الحرة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التمرتاشي * أكرم مدة الحمل سنتان وأقل مدة الحمل ستة أشهر كذا في الكافي * اجعوا على أنه تعتبر المدة من وقت النكاح في الصحيح منه وقال بعضهم لا يشترط الدخول في النكاح الصحيح لكن لا بد من الخلوة هكذا في فتاوى قاضيخان

خردی فقالت خريدم فقال الزوج روا كنون لا يقع الطلاق لان هذا الكلام قد يذکر الرد فلا يجعل ايقاعا بالشك * رجل قال لامرأته خويشتن از من خردی فقالت خريدم فقال الزوج فرو ختم يقع واحدة بائنة وهل يبرأ الزوج عن المهر قال بعضهم ان كان عليه مهر يبرأ وان لم يكن عايشه شيء لا شيء عليها وقال بعضهم لا يبرأ الزوج عما عليه وقد ذكرنا هذا فيما اذا اختلفت باللفظة البيع والشراء بالعريضة فكذا اذا كان الخلع بلفظة البيع والشراء بالفارسية * رجل قال لامرأته خالعتك ونوى به الطلاق يقع به الطلاق ولا يبرأ عن المهر لان قوله خالعتك من الكليات وفي غيرهما من الكليات يقع واحدة بائنة ولا يبرأ عن المهر فكذلك ههنا ولو قال

الباب

لها خويشتن از من بخرد فقالت خريدم ولم يقل الزوج فرو ختم لا يقع الطلاق وكذا لو قال بالعربية اشترى نفسك مني ولو قال لها اختامي فقالت اختلفت يقع الطلاق عليها عند أكثر المشايخ رحمه الله تعالى والفرق ان قوله اختلفي امر بايقاع الطلاق باللفظ الخلع فاذا لم يذکر البذل صار كأنه قال لها ابني نفسك ولو قال لها ابني نفسك فقالت ابنت يقع الطلاق وأما قوله اشترى نفسك مني وقوله بالفارسية خويشتن بخرد من امر بالمعاوضة فاذا لم يذکر البذل لم يصح الامر بالمعاوضة وبني كلام المرأة لا يقع الطلاق ولو قدر البذل فقال خويشتن بخرد بکابین ونفقة عدت أو قال لها بدعريسة اشترى نفسك مني بهرك ونفقة عدت فقالت بالعربية اشترى أو قالت بالفارسية خريدم بتم الخلع * امرأة قالت لزوجها بالفارسية خويشتن خرمي بما أعطيت فقال الزوج أعطيت يقع الطلاق ولا تنوي المرأة ولو قالت خويشتن خرمي بما أعطيت فقال الزوج أعطيت لا يصح الخلع ولا تنوي المرأة لان قولها بالفارسية خويشتن

حرمي ايجاب لا يحتمل العدة وقولها خويشتن حرم عدة لا يحتمل الايجاب انما يدكر في الايجاب خويشتن حرم كاذب كوفي الشهادة كوالهي
ميدهم ولا يقال كوالهي دهم أما قولها بالعربية اشترى نفسي يحتمل الايجاب والعدة وتنوي في ذلك ولو قالت لزوجها خويشتن ازو حرمي
بمهرى ونفقة عدتي دادي وقال الزوج اري نفقة الفرقة بينهما لان قولها خويشتن حرمي ايجاب بمنزلة قولها خريدم وقول الزوج اري جواب
كأنه قال دادم ولو قال الزوج اري بينهما لا يقع الطلاق لان هذا ليس بقبول * رجل خلع امرأته ثم قالت بالفارسية ديكريده فقال الزوج
دادم يقع نطفة أخرى لان قولها ديكريده طلب للطلاق وقول الزوج دادم يصلح جوابا وقال بعضهم يقع الثلاث كأنها قالت أوقع
الباقى والصحيح هو الاول * رجل باع من امرأته نطفة بغيرها ونفقة عدتها فاشترت ثم قال الزوج من ساعته هرسه هرسه قالوا يحاف أن
تقع الثلاث لان قوله هرسه ينصرف الى الطلاق كأنه قال أوقع الثلاث * رجل (٥٤١) خالع امرأته بتطليقة فقال له رفقاه
لم فعلت هذا فقال بالفارسية

(الباب السادس عشر في الحضانة)

أحق الناس بحضانة الصغير حال قيام النكاح أو بعد الفرقة الام لان تكون مرتدة أو فجرة غير مأمونة
كذافي الكافي * سواء لحقت المرتدة بدار الحرب أم لا فان ثابت فهي أحق به كذا في البحر الرائق * وكذا لو
كانت سارقة أو غسبة أو نائمة فلاحق لها كذا في النهر الفائق * ولا تجبر عليها في الصحيح لاحتمال عجزها
الأن **ك**ون له ذور حرم محرمة غير هاشمية تجبر على حضانتها كيلا يضيع بخلاف الاب حيث يجبر على
أخذه اذا امتنع بعد الاستغناء عن الام كذا في العيني شرح الكنتز * وان لم يكن له أم تستحق الحضانة بان
كانت غير أهل للحضانة أو متزوجة بغير محرم أو ماتت فأم الام أولى من كل واحدة وان علت فان لم يكن
للام أم فأم الاب أولى من سواها وان ماتت كذا في فتح القدير * ذكر الخصاص في النفقات ان كانت للصغيرة
جدة من قبل أمها وهي أم أبي أمها فهذه ليست بمنزلة من كانت من قرابة الام من جهة أمها كذا في البحر
الرائق * فان ماتت أو تزوجت فالأخت لاب وأم فان ماتت أو تزوجت فالأخت لام فان ماتت وتزوجت
فبنت الأخت لاب وأم فان ماتت أو تزوجت فبنت الأخت لام لاحتمال الرواية في ترتيب هذه الجمل انما
اختلفت الروايات بعده في الحالة والأخت لاب وفي رواية كتاب النكاح الأخت لاب أولى من الحالة
وفي رواية كتاب الطلاق الحالة أولى وبنات الاخوات لاب وأم وأول من الحالات في قوله. واختلفت
الروايات في بنات الأخت لاب مع الحالة والصحيح أن الحالة أولى وأول الحالات الحالة لاب وأم ثم الحالة
لام ثم الحالة لاب وبنات الاخوة أولى من العمت والتربية في العمت على نحو ما قلنا في الحالات كذا في
فتاوى قاضيان * ثم يدفع الى حالة الام لاب وأم ثم لام ثم لاب ثم الى عمتها على هذا الترتيب * وحالة الام
أولى من حالة الاب عندنا ثم حالات الاب وعماته على هذا الترتيب كذا في فتح القدير * والاصل في ذلك أن
هذه الولاية تستفاد من قبل الامهات فكانت جهة الام مقدمة على جهة الاب كذا في الاختيار شرح
المختار * بنات العم والخال والعمة والخالة لاحق لهن في الحضانة كذا في البدائع * وانما يطول حق الحضانة
لهؤلاء النسوة بالتزوج اذا تزوجن بأجنبي فان تزوجن بذي رحم محرم من الصغير كالجدة اذا كان زوجها
جدا للصغير أو الام اذا تزوجت بعم الصغير لا يطول حقها كذا في فتاوى قاضيان * ومن سقط حقها بالتزوج
يعود اذا ارتفعت الزوجية كذا في الهداية * واذا كان الطلاق رجعيا لا يعود حقها حتى تنقضي عدتها
لقيام الزوجية كذا في العيني شرح الكنتز * ولو تزوجت الام بزوج آخر وتسلت الصغيرة معها أم الام في بيت
الراب فلا لاب أن يأخذها منها صغيرة عند جدة تحون حقها فلعماتها أن تأخذها منها اذا ظهرت خيانتها

لم فعلت هذا فقال بالفارسية
رويسه باد لا يقع بهذا
الكلام شيء آخر وقدم
هذا في قوله طلاق دادم باد
* رجل خالع امرأته فقيل له
كم نويت فقال ما تشاءان لم
ينس والزوج شيئا طلق
واحدة لان الزوج لم يوقع
الطلاق وانما عرض اليها
المشيئة لا يقع به طلاق
اخر * امرأه قالت لزوجها
اخلعي وقالت بالفارسية
سه خواهم وقال الزوج سه
باد ثم خلعها بتطليقة يقع
واحدة لان قول الزوج أولا
سه باد ليس بايقاع * امرأه
قالت لزوجها خويشتن
ازو بكايين وهزينة عدت
خريدم فقال الزوج دست
كوتاه كردم قل بعضهم
لا يقع شيء ولو قالت خويشتن
ازو بهم حقه خريدم
فقال الزوج دست بازداشتم
حكى عن الشيخ الامام أبي
بكر محمد بن الفضل رحمه
الله تعالى انه قال يتم الخلع

لان الناس يريدون بهذا ومنه الجواب امرأه قالت لزوجها وهبت منك حتى جنك ازو من بازداشتم فقال ذلك ثلاث
مرات قال بعضهم يحاف انها تطلق ثلاثا وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يقع واحدة لان هذا اللفظ تفسير قوله خليت سبيلك والواقع
به بائن والبائن لا يلحقه البائن امرأه قالت لزوجها بعت طلاقا أو وهبت أو قالت ملكتك فقال الزوج قبلت ونوي به الطلاق لا يقع شيء
لانها لا تملك الطلاق فلا تملك بيع الطلاق وهبته * رجل قال لنفسه بلك طلاق دخترم من بين فروختي بدان كايين كه أو ابرو است فقال
الزوج فروختم ولم يقل الاب قبلت لا يقع شيء * امرأه قالت لزوجها كايين ترابحشيدم مر اجدا بازدار قالوا ان طلقها فقط المهر وان لم
يطلق لا يسهط * رجل قال لامرأته بعت منك نطفة بغيرك ونفقة عدتك بمثل ما جاء جبريل عليه السلام الى النبي صلى الله عليه وسلم
فقلت قبلت قالوا ان كانت ظاهرة ولم يجامعها في ذلك الطهر طلقت * امرأه أبرأت زوجها عما لها عليه على أن يطلقها فطلقها باجارت البرامة

لا يكون ظهارا ولو قال لها أنت على كفخذ أي أو بطنها أو فرجها يكون ظهارا والاصل فيه أنه إذا شبه بها بما لا يحل النظر فيه ممن أعضاء
الأم يكون ظهارا وإن شبهها بما يحل النظر إليه كالشعر والوجه والرأس واليد والرجل لا يكون ظهارا لها ولو قال أنت على كركبة أي في
القاس يكون مظاهرا ولو قال لها خذك على كفخذ أي أو رأسك على كركب أي لا يكون ظهارا ولو قال لها أنت على كظهر أمك يكون
ظهارا ولو قال كظهر ابنتك أن كان دخل بها يكون ظهارا والأفلا وإن شبهها بما أم الأب أو الابن يكون ظهارا كما لو شبهها بالأم ولو شبهها
بغزنية الأب أو الابن قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون ظهارا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون ظهارا وهو الصحيح ولو شبهها بأم امرأة
أو ابنة امرأة قد زنى بها يكون ظهارا ولو قبل أجنبية بشهوة أو نظر إلى فرجها بشهوة ثم شبه امرأة بأم تلك المرأة أو ابنتها لا يكون ظهارا
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال ولا يشبهه هذا الوطء ولو شبهها بظهر امرأة لا تحل له في (٥٤٣)

ومنكوحة الغيرة لا يكون
ظهارا وكذا التشبيه
بالرجل أي رجل كان ولو
قال أنت على كظهر أي أن
شاء الله لا يكون ظهارا كما
لا يكون طلاقا ولو قال أنت
على كظهر أي أن شاء فلان
أو قال أنت على كظهر أي
أن شئت فهو على المشيئة
في المجلس ولو ظاهر من
أتمه أو أم ولده يكون باطلا
لا يحرم عليه وطؤها والمرأة
إذا ظهرت من زوجها كان
باطلا لا يلزمها التكفارة كما
لو أضاف الطلاق إلى زوجها
وقال أبو يوسف رحمه الله
تعالى يلزمها الكفارة * إذا
كررا الظهار على امرأة يترتب
بكل ظهار كفارة وكذا لو
ظاهر من أربع نسوة يلزمه
بكل امرأة كفارة وظهار
الأخرس بالكتابة والإشارة
المعروفة لازم ولو ظاهر
موقدان قال أنت على
كظهر أي اليوم أو الشهر أو
السنة يصير مظاهرا في الحال

إذا دخلت في السن واجتمع أهواؤهم وأعفتها فليس للأولياء الضم ولها أن تنزل حيث أحببت لا يتخوف عليها
كذا في المحيط * وإن لم يكن لها أب ولا جد ولا غيره - حاشا العصباء أو كان لها عصبه مفسد فللقاضي أن
ينظر في حالها فإن كانت مأمونة خلاها تنفرد بالسكنى سواء كانت بكرا أو ثيبا والوضعها عند امرأة أمينة
ثقة تقدر على الحفظ لانه جعل ناظر المسلمين كذا في العيني شرح الكنز * لو أن امرأة جاءت بالصبي تطلب
الثقة من أبيه فقالت هذا ابن بنتي منك وقد ماتت أمه فأعطى نفقته فقال الأب صدقت هذا ابني من
ابنتك فاما أمه فلم تمت وهي في منزلي وأراد أخذ الصبي منه لم يكن له ذلك حتى يعلم القاضي أمه ويحضره
فتأخذه فإن أحضر الأب امرأة فقال هذه ابنتك وهذا ابني منها وقالت الجدة ما هذه ابنتي وقد ماتت ابنتي
أم هذا الصبي قال قول في هذا قول الرجل والمرأة التي معه ويدفع الصبي إليه وكذلك الجدة لو حضرت وقالت
هذا ابن ابنتي من هذا الرجل وقد ماتت أمه وقال الرجل هذا ابني من غير ابنتك من امرأة لي قال قول قوله
وبأخذ الصبي منها ولو أحضر الأب امرأة وقال هذا ابني من هذه لأم ابنتك وقالت الجدة ما هذه أمه بل
أمه ابنتي وقالت التي أحضرها الرجل صدقت ما أنا بأمه وقد كذب هذا الرجل ولكني امرأة فان الأب
أولى به وبأخذه كذا في الظهيرية * ذكر في السراجية أن الأم تستحق أجره على الحضانه إذا لم تكن
منكوحة ولا معتدة لايه وتلك الأجرة غير أجره رضاعه كذا في البحر الرائق * وإذا كان الأب معسرا
وأبت الأم أن تربي الأبالغة وقالت العمة أنا أربي بغية أجرة فان العمة أولى هو الصحيح كذا في فتح القدير
* الولد متى كان عند أحد الأبوين لا يمنع الآخر من النظر إليه وعن تعاهده كذا في التتارخانية ناقلا عن

الحاوي

(فصل) * مكان الحضانه مكان الزوجين (١) إذا كانت الزوجية بينهما قائمة حتى لو أراد الزوج أن
يخرج من البلد فإراد أخذ ولده الصغير من له الحضانه من النساء ليس له ذلك حتى يستغنى عنها وإن أرادت
المرأة أن تخرج من المصير الذي هو فيه إلى غيره فلا زوج أن يمنعها من الخروج سواء كان معها أولاد أو لم تكن
وكذلك إذا كانت معتدة لا يجوز لها الخروج مع الولد بدونه ولا يجوز للزوج إخراجها كذا في البدائع
* وإذا وقعت الفرقة بين الرجل والمرأة فإرادت أن تخرج بالولد عند انقضاء عدتها إلى مصرها فإن كان
النكاح وقع في مصرها فلها ذلك وإن كان وقع النكاح في غير مصرها فليس لها ذلك إلا أن يكون بين موضع
الفرقة وبين مصرها قرب بحيث لو خرج الأب طالعة الولد يمكنه الرجوع إلى منزله قبل الليل فحينئذ هذه
بمنزلة محال مختلفة في مصرها أن تقول من محلها ولو أرادت أن تنتقل إلى بلد ليس يبلدها ولم يقع فيه النكاح

(١) مطلب مكان الحضانه مكان الزوجين

فإذا مضى ذلك الوقت بطل ولو قال لأجنبية إذا تزوجت كنت فانت على كظهر أي فتزوجها يكون مظاهرا ولو قال إذا تزوجت كنت فانت طالق
ثم قال إذا تزوجت كنت فانت على كظهر أي فتزوجها يلزمه الطلاق والظهار جميعا لأنهم ما بقوا في حالة واحدة وكذا لو قال إذا تزوجت كنت فانت
عني كظهر أي وأنت طالق فتزوجها يلزمها جميعا ولو قال إذا تزوجت كنت فانت طالق وأنت على كظهر أي فتزوجها يقع الطلاق ولا يلزمه
الظهار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه رحمه الله تعالى لا يلزمها جميعا وهذا بناء على أن الترتيب في التعليق يوجب
الترتيب في النزول عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه رحمه الله تعالى لا يوجب فإذا وقع الطلاق أو لا عند أبي حنيفة رحمه
الله تعالى والمباعدة لا تكون محلا للظهار فلا يلزمه الظهار أما إذا نزل الظهار أو لا وسبق الظهار لا يخرجه من أن تكون محلا للطلاق فيقع
الطلاق أيضا إذا ظاهر من امرأة ثم طلقها ثلاثا ثم تزوجها بعد ذلك آخر كان مظاهرا لا يحل له وطؤها قبل التكفير لأن وقوع الفرقة

لا يطل الظهار وكذا الواردت والعماد بالله ثم اسلمت فتزوجها وان ارتدما والعماد بالله ثم اسلمانهما على الظهار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو طاهر من امرأته وهي أمة ثم اشتراها ليجعل له وطؤها قبل التكفير وكذا لو اعتقه ثم تزوجها ولو قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت علي كطهر أمة ثم دخلت الدار في العدة لا يلزمه الظهار لانه لو نكح الظهار في هذه الحالة لا يباح فكذا اذا صار المعلق بمنزلة عند وجود الشرط * وكفارة الظهار مذكورة في كتاب الله تعالى * المظاهر اذا لم يكفر ورفع الامر الى القاضي يحبس به القاذي حتى يكذب أو يطلو والله أعلم * (باب الابل) * الا بلامع النفس عن قربان المنكوحه منعاً كداليتين بالله تعالى أو غير من طلاق أو عتاق أو صوم أو حج ونحو ذلك مطلقاً وموقفاً بأربعة أشهر من الحر أو شهرين في الامعاء من غير ان يتخللها وقت يمكنه قربانها فيه من غير حنث فان تحلل لا يكون مولياً (٥٤٤) وصورة ذلك ان يقول للحره والله لا أقربك أربعه أشهر الا يوماً أو قال سنة الا يوماً فانه

لا يكون مولياً ما لم يدخل اليوم المستثنى وكذا لو قال والله لا أقربك حتى يقدم ولا ان لا يكون مولياً لانه يتوهم قدمه في المدة وكذا لو قال والله لا أقربك حتى تموت أو يموت فلان لا يكون مولياً لاحتمال ان يموت فلان في المدة ولو حلف لا يقربها حتى يخرج الدجال أو حتى تطلع الشمس من مغربها يكون مولياً استحساناً ولو قال والله لا أقربك حتى أعتق عبدي هذا أو حتى أطلق فلان لا يكون مولياً في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو قال والله لا أقربك حتى تموت أو حتى أموت أو حتى تقتل أو حتى أقتل لا يكون مولياً ولا يكون مولياً الا بالحلف على الجماع في الفرج فان كان يحنث بدون الجماع في الفرج لا يكون مولياً * رجل قال لامرأته والله لا يمس جلدي جلداً لا يكون مولياً لانه

فليس لها ذلك الا اذا كان بين البلدين قرب على التفصيل الذي قلنا كذا في المحيط * ولوا تنقلت من مصر الى مصر ليس بقرب ولم يكن مصرها لكن أصل العقد كان به ليس لها ذلك على رواية المبسوط وهو الصحيح كذا في الفتاوى الكبرى * واذا كانت المرأة والزوج من أهل السواد وأرادت أن تنقل الولد الى قريتها وقد وقع النكاح فيها فلها ذلك وان كان وقع في غيرهما فليس لها نقله الى قريتها ولا الى القرية التي وقع فيها النكاح اذا كانت بعيدة وان تقارب بحيث يمكن للاب نظر الصبي ويعود قبل الليل فلها ذلك كذا في السراج الوهاج * وان كان الاب متوطناً في مصر وأرادت نقل الولد الى القرية فان تزوجها فيها وهي قريتها فلها ذلك وان كانت بعيدة من المصر وان لم تكن قريتها فان كانت قرية ووقع أصل النكاح فيها فلها ذلك كما في المصر وان كان لم يقع النكاح فيها فليس لها ذلك وان كانت قرية من المصر كذا في البدائع * وان أردت أن تنقله من قرية الى مصر جامع وليس ذلك مصرها ولا وقع النكاح فيه فليس لها ذلك الا أن يكون المصر قريتها من القرية على التفسير الذي قلنا كذا في المحيط * وليس للمرأة أن تنقل ولدها الى دار الحرب وان كان قد تزوجها هناك وكانت حرة بعد أن يكون زوجها مسلماً أو ذمياً وان كان كلاهما حريين فلها ذلك كذا في البدائع * وان ماتت الأم حتى وصلت الحضنة الى الحدة أم الام فليس لها أن تنقل الولد الى مصرها وان كان أصل العقد فيه وكذا أم الولد اذا أعتقت لا تخرج الولد من المصر الذي فيه أبوه كذا في غاية البيان * غير الحدة كالحدة كذا في البحر الرائق * وفي المنتقى ابن سميعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل تزوج امرأته بالبصرة وولدت له ولداً ثم ان هذا الرجل أخرج ولده الصغير الى الكوفة وطلقها خاصمة في ولدها وأرادت رده عليها قال ان كان الزوج أخرجه اليها بمهرها فليس عليه ان يردّه ويقل لها اذهبي اليه وخذي قار وان كان أخرجه بغير مهرها فعليه أن يحجى به اليها ابن سميعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل خرج مع المرأة وولدها من البصرة الى الكوفة ثم ردا المرأة الى البصرة ثم طلقها فعليه ان يرد ولدها فيؤخذ بذلك لها كذا في الظاهرية * واذا أخذ المطلق ولده من حضنته لزوجها له أن يسافر به الى أن يعود حتى أمته هكذا في البحر الرائق نافلاً عن الفتاوى السراجية * والله أعلم بالصواب

(الباب السابع عشر في النفقات) وفيه ستة فصول

(الفصل الاول في نفقة الزوجة) يجب على الرجل نفقة امرأته المسلمة والذمية والفقيرة والغنية دخل بها ولم يدخل كريمة كانت المرأة أو صغيرة يجامع مثلها كذا في فتاوى قاضيان * سواء كانت حرة أو مكاتبه كذا في الجوهر والنيرة * تكاموا في تفسير البلوغ مبالغ الجماع والمختار أنها لم تبلغ تسعاً لم تبلغ مبالغ الجماع

يحنث في عينته بالس بدون الجماع في الفرج ولو قال لا يمس فرجك يكون مولياً لانه يراد بهذا الكلام الجماع في التخرج وعليه ولو قال كبر يا وخيم فأنت طالق ولم ينوشياً يكون مولياً لان مراد الناس من هذا الجماع ان توى المضاجعة لا يكون مولياً فان ضاحجهما ولم يجامعهما كل حائناً ولو قال اكرمن دست بزن فراز كنم تا يكسال فعلى كذا ولم يقربها بأربعة أشهر تبين بتطبيقه لانه يراد به في العرف الجماع ولهذا لو جامعها في السنة فمداون الفرج لا يحنث في عينته ولو قال لامرأته ان قريتك أو دعوتك الى فراشي فأنت طالق لا يكون مولياً لانه يمكنه قربانها من غير وقوع الطلاق بأن يدعوها الى الفراش فيحنث ثم يقربها بعد ذلك من غير ان يحنث بالقربان ولو قال لامرأته ان اغتسلت من جنبتي مادمت امرأتى فأنت طالق ثلاثاً وأعاد هذا القول وكانت المرأة حامل ولم يقربها بعد هذه المقالة حتى وضعت حملها بعد أربعة أشهر فما عداها تبين بواحدة عند انقضاء أربعة أشهر لانه كان مولياً وتقتضى عدتها بوضع الحمل فان تزوجها بعد ذلك لا يكون

موليا لفرجها لا يبحث لان المين كانت موقفة الى بقاء النكاح وبعد ما وقعت تطليقة بالايلاء لا يقع عليها طلاق اخر وان مضت أربعة أشهر أخرى بعد وضع الحمل لان المبانة بالايلاء لا يقع عليها الطلاق بحكم ذلك الايلاء وان كانت في العدة ما لم تزوج وان تكرّر الكلام الا ان مدة الكل واحدة وفي المدة الواحدة لا يقع الاطلاق واحد ولو قال لها ان قربتك الى سنة فانت طالق ثلاثا وأراد حيله ان لا يقع الثلاث فاحيله ان يدعيها أربعة أشهر حتى تبين تطليقة ثم يمكث غيبة أشهر تمام السنة ثم تزوجها نكاحا مسميا متقبلا فاذا قرب بها لا تطلق ولا يقع الثلاث لانها لا تطلق ثلاثا قبل السنة لعدم القربان وبعد تمام السنة لا يبقى المين ولو قال لها ان قربتك ابدافانت طالق ثلاثا فلا حيلة له في هذا لانه ان قرب بها تطلق ثلاثا وان لم يقرب بها يقع عليها بعض أربعة أشهر تطليقة فاذا تزوجها بعد ذلك يكون موليا رجل قال لامرأته والله لا أقربك سنة فحقت أربعة أشهر وبات بتطليقة ثم تزوجها فحقت أربعة أشهر أخرى من (٥٤٥) وقت الزوج يقع عليها تطليقة أخرى لان المين باقية فان تزوجها مرة

وعليه الفتوى هكذا في التارخية * والصحيح أنه لا عبرة للسنة وانما العبرة للاحتمال والقدرة كذا في الكافي * المرأة ان كانت صغيرة مثلها الاوطأ ولا يصلح للجماع فلا نفقة لها عندنا حتى تصير الى الحالة التي تطبق الجماع سواء كانت في بيت الزوج أو في بيت الاب هكذا في المحيط * الكبيرة اذا طلبت النفقة وهي لم تزف الى بيت الزوج فلها ذلك اذا لم يطل بها الزوج بالنقله ومن مشايخ بلخ رجحهم الله تعالى من قال لانسحقها اذا لم تزف الى بيته والفتوى على الاول كذا في الفتاوى الغياية * فان كان الزوج قد طالها بالنقله فان لم تمتنع عن الانتقال الى بيت الزوج فلها النفقة فاما اذا امتنعت عن الانتقال فان كان الامتناع بحق بأن امتنعت لنسوة في مهرها فلها النفقة وأما اذا كان الامتناع بغير حق بأن كان أوفاه المهر أو كان المهر مؤجلا أو وهبته منه فلا نفقة لها كذا في المحيط * وان نشرت فلا نفقة لها حتى نعود الى منزلها والناشرة هي الخارجة عن منزل زوجها المانعة نفسها منه بخلاف ما لو امتنعت عن التمكن في بيت الزوج لان الاحتباس قائم ولو كان المنزل ملكها فتمنعته من الدخول عليها لان نفقة لها الا ان تكون سألته أن يحولها الى منزله أو يكرى لها منزلا واذا تركت النشوز فلها النفقة ولو كان يسكن في أرض الغصب فامتنعت منه لها النفقة كذا في الكافي * وان كانت سلمت نفسها ثم امتنعت لاستيفاء المهر لم تكن ناشرة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان * رجل يسكن أرض المملوكة يريد أرض السلطان يأخذ المال من السلطان فقالت المرأة لا أقعد معك في أرض المملوكة ولا أكل من مالك قالوا ليس لها ذلك وانعت بالامتناع عن ذلك وتصير ناشرة وسئل بعض العلماء عن امرأته لا زوج لا يصلي والمرأة تأتي أن تكون معه قال ليس لها ذلك كذا في الظهيرية * اذا نعت المرأة عن زوجها أو أتت ان تحول معه حيث يريد من البلدان وقد أوفاهام مهرها فلا نفقة لها عليه وان لم يعطها مهرها وبقي المسئلة بحالها فلها النفقة هذا اذا لم يدخل بها وان دخل بها فكذا ذلك الجواب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما لا نفقة لها سواء أوفاه المهر أم لا قال الشيخ الامام أبو القاسم الصفار هذا كان في زمانهم أما في زماننا فلا يملك الزوج أن يسافر بها وان أوفى صداقها كذا في المحيط * اذا حبست المرأة في دين فلا نفقة لها قال الكرخي اذا حبست في دين لا تقدر على أدائه فلها النفقة وان كانت تقدر فلا نفقة لها والفتوى على أنه لا نفقة لها في الوجهين كذا في الجوهر النيرة * وهـ اذا كان الزوج لا يقدر على الوصول اليها في الجاس وان وجدته مكانا يصل اليها قالوا يجب لها النفقة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو غصبها غاصب وهرب بها أو حبست ظمأ ذكر الخصاص أنها لا تستحق قال الصدر الشهيد حسام الدين وعامة الفتوى كذا في الغياية * ولو حبس الزوج وهو يقدر على أداء الدين أو لم يقدر أو هرب فلها النفقة كذا في غاية السروجي * وان حبس في سجن

(٦٩ - فتاوى اول) في ايلائك هذه لامرأته أخرى لا يكون موليا من الثانية ولو أشرك في الظهار صح اشراكه لان الكلام الاول قد تم فلا يملك تعديره وفي الظهار باشرائه الثانية لا يتغير حكمه الا في الايلاء يتغير لانه لو صح الاشراك في الايلاء يتعلق الحنف بقربانها جميعا فلا يصح اشراكها رجل قال لامرأته له والله لا أقرب بك يكون موليا منهم ما حتى لومضت أربعة أشهر ولم يقرب يقع على كل واحدة منهما تطليقة ولو قال والله لا أقرب واحدة منكما كان موليا من واحدة حتى لومضت أربعة أشهر يقع الطلاق على احدهما رجل الى من امرأته ثم طلقها ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج آخر لا يكون موليا وليس الايلاء كالظهار لان الايلاء تعليق الطلاق بعدم القربان فينقيد الملك القسام وبالطقات الثلاث يطل ذلك الملك بخلاف الظهار لانه تحريم الى غاية وليس بطلاق وعلى قول زفر رحمه الله تعالى لا يطل الايلاء بالطلقات الثلاث رجل الى من امرأته ثم طلقها بتطليقة بائنة ان مضت أربعة أشهر من وقت الايلاء وهي في العدة طلقا أخرى

بالإبلاء وانقضت عدتها ثم تمت مدة الإبلاء لا يقع الطلاق بالإبلاء فعدة الطلاق ومدة الإبلاء كقصرى رهن أنهما سبق كان الحكم له رجل
الى من امر أنه ثم طلقها ثم تزوجها ان تزوجها قبل انقضاء العدة كان الإبلاء على حاله حتى لو تمت أربعة أشهر من وقت الإبلاء يقع عليها تطليقة
أخرى بحكم الإبلاء وان تزوجها بعد ما طلقها بعد انقضاء العدة كان موبال لكن يعتبر مدة الإبلاء من وقت الزوج * رجل آلى من امر أنه بعد
ما طلقها تطليقة بائنة لا يكون موبال * رجل آلى من امر أنه وينمو بينهما مرة أربعة أشهر أو أكثر وهو مريض لا يقدر على الجماع كان فيؤه
باللسان عندنا يقول فنت إليها فان فاء بلسانه ثم رآى الأربعة الأشهر يطل ذلك الفى ولا يكون فيؤه إلا بالجماع وان كان المولى محبوسا بغير
حق جاز أن يكون فيؤه باللسان ويكون بمنزلة الغائب والمريض ولو فاء المريض بقلبه دون لسانه لا يعتبر * المولى اذا جامع امرأته فيما دون
الفرج لا يكون ذلك نكاحا (٥٤٦) * (فصل في الفرق بين الزوجين بملك أحدهما صاحبه وبالكفر) * رجل اشترى امرأته أو شيئا منها

يطل النكاح فان طلقها
قبل أن تنقض مدة تنقضى
فيها العدة لا يقع طلاقه لان
الطلاق لا يقع الا في النكاح
أو في عدة النكاح والمملوكة
تحمل لمولاه بالبين فلم
يكن عليها العدة لا ينجح
المولى ولا ينجح اشترع ولو
أعتقها بعد ما اشتراها ثم
طلقها قبل أن تنقض مدة
تنقضى فيها العدة يقع طلاقه
عليها في قول محمد وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى الاول
ثم رجع أبو يوسف عن هذا
وقال لا يقع وهو قول زفر
وعليه الفتوى * رجل قال
لامرأته ائمة أنت طالق للسنة
ثم اشتراها فجاء وقت السنة
لا يقع الطلاق وكذا لو آلى
منها ثم اشتراها فانقضت مدة
الإبلاء وكذا لو علو طلاقها
بشرط ثم وجد الشرط بعد
ما ملكها لا يقع الطلاق
وان أعتقها بعد ما اشتراها
ثم جاء وقت السنة أو انقضت
مدة الإبلاء ووجد الشرط
يقع الطلاق في قول محمد رحمه

السلطان ظلما اختلفوا فيه والصحيح أنها تستحق النفقة كذا في فتاوى قاضيان * ولو كان الزوج في بلدة
أخرى قدر سفر فبعث اليها الحولة والراح حتى تنقل اليه ولم يجد محرما ولم تذهب تستحق النفقة كذا في
الوجيز للكردي * والاصل في جنس هذه المسائل انه ينظر الى المرأة ان كانت لا تصلح للجماع فلا نفقة لها
سواء كان الزوج يطبق الجماع أو لا يطبق وان كانت المرأة تطبق الجماع فلها النفقة سواء كان الزوج يطبق
الجماع أو لا يطبق كذا في المحيط * وان كان الزوج صغيرا والمرأة كبيرة فلها النفقة لوجود التسليم وكذلك
اذا كان الزوج محجوبا أو غنيا أو مريضا لا يقدر على الجماع أو خارا جالعا فلها النفقة لوجود التسليم كذا
في البدائع * وان كانا صغيرين لا يقدران على الجماع فلا نفقة لها العجز من قبلها فصار كالحجوب والعين
اذا كانت تحتها صغيرة كذا في التبيين * ولو كانت المرأة مريضة قبل النقلة مرضا يمنع من الجماع فنقلت
وهي مريضة فلها النفقة بعد النقلة وقبلها أيضا اذا طلبت النفقة فلم ينقلها الزوج وهي لا تمنع من النقلة
لوطالبها الزوج وان كانت تمنع فلا نفقة لها كالصبي كذا في ظاهر الرواية * وان نقلت وهي صحيحة
ثم مرضت في بيت الزوج مرضا لا تستطيع معه الجماع لم تبطل نفقتها بلا خلاف كذا في البدائع * ولو
مرضت المرأة في بيت زوجها بعد الدخول فانتقلت الى دار أبيها قالوا ان كانت بحال يمكنها النقل الى بيت
الزوج في محفة أو نحوها فلم تنقل لان نفقة لها وان كان لا يمكن نقلها فلها النفقة كذا في فتاوى قاضيان
ه المرأة اذا كانت رتقاء أو قرناء أو صارت مجنونة أو أصابها إبلاء يمنع من الجماع أو كبرت حتى لا يمكن وطؤها
بحكم كبرها كان لها النفقة سواء أصابها هذه العوارض بعد ما انتقلت الى بيت الزوج أو قبل ذلك اذ لم
تكن مازعة نفسها بغير حق كذا في المحيط * ولو حجت المرأة حجة فريضة فان كان ذلك قبل النقلة فان حجت
بلا محرم ولا زوج فهي ناشزة وان حجت مع محرم لها دون الزوج فلا نفقة لها في قوله - جميعا وان كانت
انتقلت الى منزل الزوج فقد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لها النفقة وقال محمد رحمه الله تعالى لا نفقة لها
كذا في البدائع * وهو الاظهر كذا في السراج الوهاج * وأما اذا حج الزوج معها فلها النفقة اجماعا ونجبا
عليه نفقة الحضر دون السفر ولا يجب الكراهة اما اذا حجت للخطوع فلا نفقة لها اجماعا اذا لم يكن الزوج
معهها كذا في الجوهر والنيرة * وان حجت مع زوجها حجة نفلا كانت لها نفقة الحضر لان نفقة السفر هكذا
في فتاوى قاضيان * أجمعوا على أن الصوم والصلاة لا يسقطان النفقة كذا في غاية السروحي * رجل
اتهم بامرأة بها حبل فزوجهها أو هو آمنه والزوج ينكر أن يكون الحبل منه جاز النكاح ولا نفقة على الزوج
لانه ممنوع من استمتاعها بمعنى من قبلها كذا في محيط السرخسي * وأما اذا أقر الزوج أن الحبل منه
فالنكاح صحيح بالاتفاق وهو غير ممنوع من وطئها فتستحق النفقة عند الكل كذا في المحيط * واذا كان

الله تعالى وفي قياس قول أبي يوسف لا يقع وعليه الفتوى * حرة اشترت زوجها أو شيئا منه بطل النكاح فان أعتقت زوجها
ثم طلقها وهي في العدة لا تطلق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وتطلق في قولها الاول وهو قول محمد ولو قال العبد لامرأته ائمة أنت
طالق للسنة ثم ملكك زوجها فجاء وقت السنة يقع عليها الطلاق لان الحرة لا تحمل لعبد ما فيظهر وجوب العدة عليها فتكون محلا للطلاق
بخلاف الفصل الاول * منكوبة ارتدت والعياذ بالله حكى عن أبي نصر وأبي القاسم الصفار انهما قال لا تقع الفرية بينهما حتى لا تصل الى
مقصودها ان كان مقصودها الفرية وفي الروايات الظاهرة تقع الفرية وتجبس المرأة حتى تسلم ويجدد النكاح سد هذا الباب عليها * رجل
علق طلاق امرأته بدخول الدار ثم ارتد والعياذ بالله وعلق بدار الحرب فدخلت الدار لا يقع الطلاق عليها في قول أبي حنيفة وكذا لو آلى منها
وعلق بدار الحرب ثم انقضت مدة الإبلاء لا يقع الطلاق ولو طلقها بعد الدار الحرب لا يقع الطلاق فان عاد الى دار الاسلام مسلمة وهي في

النصرانية ولا دينان
الاديان ولا تصف بان من
زوجها وكذا الصغيرة المسلمة
باسلام الابوين اذا بلغت
وهي لاتعرف الاسلام
ولا تصفه تين من زوجها
كانها ارتدت ولهذا الاختار
الاتقياء والعلماء استيضاف
المراة وهو حسن ولكن
ينبغي ان يكون الاستيضاف
على وجه الاستفهام يسيرا
للوصف عليها فان قالت
انما عقل الاسلام واقدر على
الوصف ولكن لا اصفه قالوا
تين من زوجها لانها تركت
ركن الاسلام وهو الاقرار
باللسان عند الحاجة بغير عذر
فتكون مرتدة وان قالت
انما عقل الاسلام ولا اقدر
على الوصف اختلفوا فيه
قال بعضهم تين من زوجها
لان الجهل ليس بعذر
وقال بعضهم لا تين لان ردة
الكفران لا تصح اشتغالا
مع ان سبها معصية فاشرها

اختيار افلاّن لا تعتبر هذه كان أولى بالصبي الذي يعقل يصح ارتداده وبوجوب الفرقه في قول أبي حنيفة ومحمد وكذا لو ارتدت الصبية التي تعقل إذا بلغ الصبي عاقلاً وهو لا يصف الاسلام بكون مرتداً الا انه لا يعقل كالمكره على الاسلام اذا أسلم ثم ارتد نعم رده ولا يقتل **صبي** نصراني زوجه أبوه نصرانية فاسلمت المرأة لا يفرق القاضي بينهما حتى يعقل الصبي الاسلام فاذا عقل يعرض عليه الاسلام فان أبي فرقة القاضي بينهما كالمكول بالغا يعرض الاسلام عليه فان أبي فرقة القاضي بينهما ارتد معا والعباد بالله لم تقع الفرقه بينهما استسناحتي لو أسلم اكان النكاح قائماً بينهما الذي اذا انتقل من دين لا يعرض له وقال الشافعي يؤمر أن يسلم أو يعود الى دينه الاول فان لم يفعل حتى مضت ثلاث حيضتين امرأته بحرية خرجت اليها مسلمة فزكت زوجها الحربي في دار الحرب وقعت الفرقه بينهما وكذا لو خرج الحربي اليها مسلماً وترك امرأته كافرة في دار الحرب الا انها

ان خرجت مسلمة مراغمة لاعدة عليها في قول أي حنيفة رجه الله تعالى وقال صاحباه نجب عليها العدة وكذا لو خرج أحدهما ذميا تقع
الفرقة بينهما وان خرج أحدهما مسلمة لا تقع الفرقة ولو خرجا يمانا فاسلمت المرأة في رواية هي امرأته حتى تحيض ثلاث حيض وفي
رواية يعرض الاسلام على الزوج فان أبي فرق بينهما وان لم يعرض الامام الاسلام عليه لا تقع الفرقة حتى تحيض ثلاث حيض * اذا أسلم
أحد الزوجين في دار الحرب تتوقف الفرقة بينهما على مضي ثلاث حيض * ذميمة أسلمت في دار الاسلام يعرض الاسلام على زوجها فان أسلم
والا فرق القاضي بينهما ويكون طلاقا في قول أي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى وقال أبو يوسف لا يكون طلاقا وان أسلم الزوج وامرأته
حرية أو مجوسية يعرض الاسلام عليها فان أسلمت والافرق بينهما ولا يكون طلاقا فان كانت كناية يبق النكاح بينهما على حاله وردة أحد
الزوجين لا تكون طلاقا وقال محمد (٥٤٨) رجه الله تعالى ردة الزوج تكون طلاقا قياسا على ابا الزوج * (فصل في اللعان) * اللعان

لا يجري الا بين زوجين حرين
مسلمين عاقلين بالغين غير
محدودين في قذف لان اللعان
عندنا شهادات مؤكدا
بالاعيان فلا يجري اذا لم يكونا
من أهل الشهادة أو لم يكن
أحدهما من أهل الشهادة مع
أهلية الشهادة يراعى العفة
والاحصان في جانب المرأة
ويجوز لللعان بين الفاسقين
والاعميين لانهم من أهل
الشهادة ينقذ النكاح
بمحضتهم ما وسبب اللعان
قذف الزوجة قذفاً يوجب
الحلف في الجانب وإذا تحقق
السبب وامتنع اللعان لمعنى
من قبل المراقبان كان الزوج
حرا عاقلا مسلما بالغ غير محدود
في قذف والمرأة كافرة أو أمة
أو صغيرة أو مجنونة أو خرساء
أو غيب عفيفة أو موطوءة
بشبهة لا يجري لللعان ولا
يجب حد القذف على الرجل
وان امتنع اللعان لمعنى من
قبل الزوج كان الزوج أهلا
لوجوب الحد عليه كان عليه

البسار ان كانا موسرين ونفقة البسار ان كانا معسرين وان كانت موسرة وهو معسر لها فوق ما يفرض لو
كانت معسرة فيقال له اطعمها خبز البر وباجة أو باجتين وان كان الزوج موسرا مفرط البسار نحو أن يأكل
الخلواء واللحم المشوي والباجات (١) وهي فقيرة كانت تأكل في بيتها خبز الشعير لا يجب عليه أن يطعمها
ما يأكل بنفسه ولا ما كانت تأكل في بيتها ولكن يطعمها خبز البر وباجة أو باجتين وفي ظاهر الرواية يعتبر
حال الزوج في البسار والاعسار كذا في النكاح * وبه قال جمع كثير من المشايخ رجهم الله تعالى وقال في
التحفة انه الصحيح كذا في فتح القدير * وقال مشايخنا رجهم الله تعالى والمستحب للزوج اذا كان موسرا
مفرط البسار والمرأة فقيرة أن يأكل معها ما يأكل بنفسه قال في الكتاب وكل جواب عرفته في فرض النفقة
من اعتبار حال الزوج أو اعتبار حالهما فهو الجواب في الكسوة كذا في الذخيرة * اذا كان معسرا وهي
موسرة سلم لها قدر نفقة المعسرات في الحال والزائد يفي دينها ذمته كذا في التبيين * وان قال أنا معسر
وعلى نفقة المعسرين كان القول قوله الا أن نقيم المرأة البينة على بساره فان أقامت المرأة البينة انه موسر
قضى عليه بنفقة الموسرين وان أقاما البينة كانت البينة بينة المرأة وان لم تكن له ما بينة وطلبت من
القاضي أن يسأل عن حال الرجل لا يجب عليه السؤال وان سأل كان حسنا فان أخبره عدل انه موسر
لا يقبل القاضي ذلك وان أخبره عدلان أنه موسر قضى القاضي بنفقة الموسرين وان لم يتلفظا بلفظ الشهادة
يشترط العدد والعدالة في هذا الخبر ولا يشترط فيه لفظ الشهادة وان قالوا سمعنا أنه موسر وبلفظ ذلك لا يقبل
القاضي ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * واذا قضى القاضي بنفقة الاعسار ثم أيسر نفقته لم يأنفقه
الموسر كذا في الكافي * وان قالت لا أطبخ ولا أخبر قال في الكتاب لا تجبر على الطبخ والخبر وعلى الزوج أن
يأتيها بطعام مهيا أو يأتيها بمن يكفيها عمل الطبخ والخبر قال النفقة أبو الليث رجه الله تعالى ان امتنعت
المرأة عن الطبخ والخبر انما يجب على الزوج أن يأتيها بطعام مهيا اذا كانت من بنات الاشراف لا تخدم
بنفسها في أهلها أو لم تكن من بنات الاشراف لكن بها علة تمتنع عن الطبخ والخبر أما اذا لم تكن كذلك فلا
يجب على الزوج أن يأتيها بطعام مهيا كذا في الظهيرية * قالوا ان هذه الاعمال واجبة عليها اديانة وان كان
لا يجبرها القاضي كذا في الجرائد * ولولا سائرها للطبخ والخبر لا يجوز لها أخذ الاجرة على ذلك
كذا في البدائع * ويجب عليه آلة الطبخ وآنية الاكل والشرب مثل الكوز والجرة والقدر والمعرفة وأشباه
ذلك كذا في الجوهر والنيرة * ثم على ظاهر الرواية فرق بين نفقة المرأة وبين خادمها فان خادمها اذا امتنعت
(١) قوله والباجات هي الاكارع من الضأن أو غيره كما في برهان قاطع فقوله باجة أو باجتين أي واحدة
أو اثنتين من أكارع الضأن أو غيره اهـ محممه

حد القذف لان اللعان في جانبه قائم مقام حد القذف وهو قائم مقام حد الزنا في جانب المرأة وان كانا محدودين في قذف كان عليه
حد القذف فان لم يكن الرجل أهلا لوجوب الحد عليه كما لا يجب اللعان لا يجب الحد ولو اجتمع شرائط اللعان فيهما ثم طلقها ثلاثا أو بائنا
يسقط اللعان ولا يجب الحد وكذا لو تزوجها بعد ذلك ولو طلقها رجعا لا يسقط اللعان وصورت اللعان ما نص الله تعالى في كتابه * رجل قذف
امرأته وهما من أهل اللعان فلم يرفع الامر الى القاضي فهي امرأته وان رفعت الامر الى القاضي يبدأ القاضي بالرجل فيحلفه كاذ كراهه
تعالى في كتابه وروى الحسن عن أبي حنيفة انه يشترط لفظة المواجهة فيقول فيما ريتك به من الزنا وكر الكرخي اذا ذكر لفظ المغاية
وأشارتني ثم تحلف المرأة رأيهما من كل عن اللعان يحسبه القاضي حتى يلعن كما التعن صاحبه وقال الشافعي اذا امتنعت المرأة بعد لعان الزوج
يقام عليها حد الزنا وان ادعت المرأة على زوجها القذف وأنكر الزوج فاقامت البينة على القذف لعن القاضي بينهما عندنا لان الثابت

بالينة كالنابت عينا واذا التناو فرغان من اللعان فرق القاضي بينهما ما يكون طلاقا قولها النفقة والسكنى مادامت في العدة وما لم يفرق القاضي بينهما فهي امرأته ولها النفقة عندنا واذا انقضى الزوج حمل امرأته وقال هو من الزنا عندنا لا يجب عليه حد ولا لعان في الحال فان جاءت بولد ستة أشهر فكذلك لاحتمال ان الولد حدث بعد النفي وان جاءت به اقل من ستة أشهر فكذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبنا لا عن القاضي بينهما ما يلزم الولد أمه * امرأته ولدت ولدين في بطن واحد فافر الزوج بالاول ونفي الثاني لزومه الولدان وبلاعنها وان نفي الاول وأقر بالثاني لزماه وعليه حد القذف وان نفاهما ثم مات أحدهما قبل اللعان لا عن علي الحي وهما ولده وكذا لو ولدت ولدين أحدهما ميت فنفاهما الزماه ولا عن علي الحي منهما وان ولدت ولدا فنفاه ولا عن القاضي بينهما ثم لدت من الغد ولدا آخر لزماه جميعا ولا لعان ماض فان قال بعد ذلك هما ابناى كان صادقا ولا حد عليه وما دام المتلاعنان على اللعان (٥٤٩) ليس له ان يتزوجها فان كذب الملاعن نفسه بعد اللعان كان له ان

عن هذه الاعمال لا تستحق النفقة على زوج مولاتها كذا في الذخيرة * والنفقة الواجبة المأكل والملبس والسكنى أما الماء كقول فالدينق والماء والملح والخطب والذهن كذا في التتارخانية * وكما يفرض لها قدر الكفاية من الطعام كذلك من الادام كذا في فتح القدير * ويجب لها ما تنظف به وتزيل الوسخ كالشط والذهن وما تغسل به الرأس من السدر والخطمي وما تزيل به الدرن كالاشنان والصابون على عادة أهل البلد وأما ما يقصد به التاذن والاستمتاع مثل الخضاب والكحل فلا يلزمه بل هو على اختياره ان شاء هيأه لها وان شاء تر كفاذا هيأه لها فعليه استعماله وأما الطبيب فلا يجب عليه منه الا ما يقطع به السهم وكذا لا غير ويجب عليه ما يقطع به الصنان ولا يجب الدواء للمرض ولا أجره الطبيب ولا الفصد ولا الحجامة كذا في السراج الوهاج * وعليه من الماء ما تغسل به ثيابها ويدنها من الوسخ كذا في الجوهرية النيرة وفي فتاوى الشيخ أبي الليث رحمه الله تعالى عن ماء الاغتسال على الزوج وكذا ما وضوئها عليه غيبة كانت أو فقيرة وفي الصيرفية وعليه فتوى مشايخ بلخ وفتوى الصدر الشهبندر رحمه الله تعالى وهو اختيار قاضيان كذا في التتارخانية في باب الغسل * وأجرة القابلة عليها ان استأجرت لها ولواستأجرها الزوج فعليه وان حضرت بلا اجارة فلقائل أن يقول على الزوج لانه مؤنة الوطء ويجوز أن يقال عليها كاجرة الطبيب كذا في الوجيز للكردي * رجل ذهب الى القرية وتر كها في البلد فلا قاضي أن يفرض النفقة مع غيبته ولا يشترط له غيبة سفر كذا في القنية ناقلا عن فتاوى قاضي بخان وصاحب المحبط * امرأته جاءت الى القاضي وقالت أنا فلانة بنت فلان بن فلان وان زوجي فلان بن فلان غاب عني ولم يخلف لي نفقة وطلبت من القاضي أن يفرض لها النفقة ان كان للغائب مال حاضر في منزله من جنس النفقة كالدرهم والدنانير أو الطعام أو الثياب التي تكون من جنس الكسوة والقاضي يعلم انهم منكوحه الغائب فان القاضي بأمرها أن تنفق على نفسها بالمعروف من ذلك المال من غير عرف ولا تقدير بعد ما يحلفها القاضي بالله ما استوفيت النفقة ولم يكن ينسكب سبب يمنع النفقة كالنشوز وغيره يأخذ منها كفيلا كذا في فتاوى قاضيان وهو الصحيح هكذا في المحيط * وان لم يكن له مال حاضر لا يفرض بطريق الاستدانة عند أصحابنا الثلاثة ولو كان له مال حاضر ولم يعه لم القاضي بالنكاح وأقامت المرأة البينة على النكاح لا تقبل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل ويفرض النفقة وان لم يقض بالنكاح وان حضر وأنكر كلفها القاضي باعادة البينة وان لم تعد يسترد النفقة كذا في الخلاصة اليوم القضاة يفرضون النفقة بعد زفر والامام الثاني لم حاجة الناس كذا في الوجيز للكردي * واذا غاب الرجل وله مال في يد رجل يعترف به وبالزوجة فرض القاضي في ذلك المال نفقة زوجة الغائب وكذا اذا علم القاضي بذلك ولم يعترف

يتزوجها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وكذا لو صارت المرأة بعد اللعان بصفة لو كانت عليها لا يجري اللعان بينهما بأن زنت أو ما أشبه ذلك كان له ان يتزوجها ولو صدقت المرأة تزوجها قبل اللعان يسقط اللعان ولا يجب الحد واذالتعن الزوج ثلاث مرات والمرأة كذلك ففرق القاضي بينهما جاز تفرقه ويقام الا كثر مقام الكل ويكون تارك للنفقة فان فرق قبل اكثر اللعان منهما كانت الفرقة باطلا

(باب العدة)

المعدت ثلاث المطلقة والموطوءة عن شبهة والمتوفى عنها زوجها والاعتداد قديكون بالحيض وقد يكون بالاشهر وقد يكون بوضع الحمل أو بإسقاط سقط استبان خلقه أو بعض خلقه * أما المطلقة * رجل تزوج امرأته نكاحا جائزا وطلقها بعد الدخول أو بعد الخلوة

الصحيحة كان عليها العدة وتفسر الخلوة الصحيحة من كتاب النكاح وان كانت الخلوة فاسدة فان كان الفساد لا مرشعي مع التمكن من الوطء حقيقة كصوم العرض وصلاة الفرض والاحرام كان عليها العدة وان كان الفساد لا يجزئه عن الوطء حقيقة لا يجب عليها العدة وكذا لو طلقها قبل الخلوة * وعدة الطلاق تارة تكون بالحيض وتارة تكون بالشهر وتارة تكون بوضع الحمل فان طلقها في حيضها كان عليها الاعتداد بثلاث حيض كوامل ولا تحسب هذه الحيضة من العدة كالاختساب من الاستبراء ولو كان النكاح فاسدا وفرق القاضي بينهما ان كانت الفرقة قبل الدخول لا يجب العدة وكذا لو فرق بعد الخلوة وان فرق بعد الدخول كان عليها الاعتداد من وقت الفرقة لامن وقت الوطء وكذا لو كانت الفرقة بغير قضاء ولو كانت المطلقة صغيرة أو ابسة وهي حرة فعدتها ثلاثة أشهر واختلفوا في حد الاياس قال بعضهم ان كانت بنت خمس وخمسين سنة ولا تحيض فهي أبسة رومية كانت أو غير رومية وعليه الفتوى والتي لم تحض قط فهي بمنزلة الصغيرة تعتد بالاشهر وان طلقها

زوجها في غرة الشهر تعتد ثلاثة أشهر بالادلة وان طلقها في خلال الشهر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تعتد ثلاثة أشهر بالايام كل شهر ثلاثون يوما وقال صاحباه تعتد بعد ما مضى بقية الشهر الذي طلقها فيه شهرين بالادلة وتكمل الشهر الاول ثلاثين يوما بالشهر الاخر وجنس هذه المسائل كثيرة فان كانت المعتدة عن الطلاق أو الوطء عن شبهة أو الموت حاملا فعدها بوضع الحمل سواء كانت حاملا وقت وجوب العدة أو حبلت بعد الوجوب فان خرج منها أكثر الولد قالوا ان كان الطلاق رجعيا ينقطع حق الرجعة ولا يحل لها ان تنزوي احتياطاً فان ولدت ولدين في بطن واحد ليس بينهما ستة أشهر تنقض عدتها بالولد الثاني لا بالاول وان كانت المعتدة بموكة أمة أو مدبرة أو مكاتبه أو أم ولد وهي من ذوات الحيض فعدها في الطلاق والوطء حيضتان وان كانت من ذوات الا شهر فعدها شهر ونصف وان كانت حاملا فبوضع الحمل وأم الولد اذا ماتت عنها مولاه (٥٥٠) أو اعتدها تعتد بثلاث حيض وان حرمت على مولاه بسبب لا يجب عليه العدة حتى تعتق

لكن يزول فراش المولى عنها بالحرمه حتى لو ولدت ولدا لسنة أشهر من وقت الحرمه لا يثبت التمسك من المولى ما لم يدع مكاتباً شترى منكوحته لا يفسد النكاح فان عجز المكاتب بقباعلى النكاح لان ما صار امكاً للمولى وان ادى الكتابة فعتق فسد النكاح ولا عدة عليها لانها تحل لزوجهامكالمين وان مات المكاتب بعد ما اشتراها ان مات عاجزاً بطلت الكتابة ويصيران مملوكين للمولى فهذا * رجل مات عن امرأته الامسة فيلزمها الاعتداد بشهرين وخمسة أيام دخل بها أو لم يدخل وان مات المكاتب عن وفاة فسد النكاح لانه يعتق في آخر جزء من أجزاء حياته ويملك رقبه امرأته فان لم يكن دخل بها فلا عدة عليها وان كان دخل بها ان كانت ولدت منه تعتد بثلاث حيض لانها أم ولد تعتق بموت السيد وان لم تكن ولدت منه كان عليها الاعتداد بحيضتين لان النكاح فسد بينهما قبل الموت وعدة الوفاة على المرأة أربعة أشهر وعشرو حتى عن الشيخ نفقة الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انه قال تعتد أربعة أشهر وعشرين ليال لان الله تعالى ذكر العشر مد كراوجع اليايلى يذكركر بلفظ التذكير وجمع الايام يذكركر بلفظ التأنيث فعلى قوله تزيد العدة بليلة واحدة وهذا اقرب الى الاحتياط فان كانت المرأة أمة فعدها شهران وخمسة أيام وان كانت حاملا فعدها بوضع الحمل حرة كانت أو أمة * صبي مات عن امرأة حامل فظهر حملها كانت عدتها بوضع الحمل استقساما وقال الشافعي رحمه الله تعالى تعتد بالثهور وهو روية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو حبلت بعد موته تعتد بالشهور في قوله * والمتوفى عنها زوجها وقد طلقها زوجها ان كانت ترت زوجها المطلق تعتد بأربعة الاجلين وتفسر ذلك انها تعتد بأربعة أشهر وعشرين فيها ثلاث حيض حتى لو اعتدت أربعة أشهر وعشرين لم تحض كانت في العدة مالم تحض ثلاث حيض ولو حاضت ثلاث حيض قبل تمام أربعة أشهر وعشرين

فانه يقضى فيه بذلك سواء كان المال أمانة في يده أو ديناً أو مضاربة أو بأخذ منها كقبلاها وكذا ايضا يحلها القاضى بالله ما أعطاه النفقة ولم يكن ينسكبسبب يسقط النفقة من نشوز أو غيره كذا في الجوهره النيرة وان علم القاضى أحدهما مالاً الزوجية أو المال يحتاج الى الاقرار بما ليس بعلم عنده وهو الصحيح ولو لم يقر الذي في يده المال بذلك ولم يعلم القاضى فأرادت المرأة اثبات المال أو الزوجية أو مجموعهما بالبينه لا يقضى لها في مال الغائب أو لتؤمر بالاستدانة لا يقضى لها بذلك لانه قضاء على الغائب وقال زفر رحمه الله تعالى يسمع بينها ولا يقضى بالنكاح وتعطى النفقة من مال الزوج ان كان له مال والا تؤمر بالاستدانة قوله قالت الثلاثة وتعلمه عمل القضاة اليوم وبه يفتى كذا في العيني شرح الكنز * ثم اذا رجع الزوج يتظر ان كان لم يحل لها النفقة فقدمه على الامر وان كان قد عجز وأقام البينة على ذلك أو لم تقم له بينة واستخلفها فسكت فهو بالخيار ان شاء أخذ من المرأة وان شاء أخذ من الكفيل ولو أقرت المرأة انها كانت قد عجلت النفقة من الزوج فان الزوج يأخذ منها ولا يأخذ من الكفيل كذا في البدائع * وان رجع الغائب وأنكر النكاح فالقول قوله مع حلفه فاذا حلف فان كان المال وديعة فله أن يأخذ منه من أيهما شاء ان شاء أخذ من المرأة وان شاء أخذ من المودع وأما في الدين فأخذ من الغريم ثم رجع الغريم على المرأة كذا في التتارخانية * واذا رجع الزوج وأقام البينة على الطلاق وانقضاء العدة ضمن القابض ولا يضمن الدافع الا اذا قالت بينة الزوج ان الدافع كان يعلم بالطلاق وانقضاء العدة كذا في العتابة * وان قال الدافع كنت أعلم بالزوجية ولا أعلم طلاقها لا يضمن ويحلف على أنه لم يكن يعلم طلاقها كذا في غاية السروجي * والوديعة أولى من الدين في الداءة قبل الاتفاق عليها وبعد ما أمر القاضى المديون أو المودع اذا قال المودع دفعت المال اليها لاجل النفقة قبل قوله ولا يقبل قول المديون الا ببينة كذا في فتاوى قاضيان * واذا كانت الوديعة والمال الذي في بيت الزوج من خلاف جنس حقها فليس لها أن تبيع شيئاً من ذلك في نفقة نفسها وكذلك القاضي لا يبيع ذلك في نفقتها عند الكل قال وينفق عليها من غلة الدار والعبد الذي هو للغائب كذا في المحيط * المفقود بمنزلة الغائب كذا في فتاوى قاضيان * في كل موضع كان للقاضى أن يقضى لها بالنفقة في مال الزوج فلها أن تأخذ من مال الزوج ما يكفها بالمعروف بغير قضاء * واذا طلبت المرأة من القاضي أن يفرض لها النفقة على زوجها وكان للزوج على المرأة دين فقال احبسبوا لها نفقتها منه كان له ذلك كذا في المحيط * ولو قضى القاضي بالنفقة فعلا الطاهام أو رخص فان القاضي يغير ذلك الحكم كذا في الظهيرية * ولا يفرق بعجزه عن النفقة وتؤمر بالاستدانة عليه كذا في الكنز * ظهور العجز عن النفقة انما يكون اذا كان الزوج حاضراً أو اذا غاب الرجل عن امرأته غيبة منقطعة ولم يخلف

منه كان عليها الاعتداد بحيضتين لان النكاح فسد بينهما قبل الموت وعدة الوفاة على المرأة أربعة أشهر وعشرو حتى عن الشيخ نفقة الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انه قال تعتد أربعة أشهر وعشرين ليال لان الله تعالى ذكر العشر مد كراوجع اليايلى يذكركر بلفظ التذكير وجمع الايام يذكركر بلفظ التأنيث فعلى قوله تزيد العدة بليلة واحدة وهذا اقرب الى الاحتياط فان كانت المرأة أمة فعدها شهران وخمسة أيام وان كانت حاملا فعدها بوضع الحمل حرة كانت أو أمة * صبي مات عن امرأة حامل فظهر حملها كانت عدتها بوضع الحمل استقساما وقال الشافعي رحمه الله تعالى تعتد بالثهور وهو روية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو حبلت بعد موته تعتد بالشهور في قوله * والمتوفى عنها زوجها وقد طلقها زوجها ان كانت ترت زوجها المطلق تعتد بأربعة الاجلين وتفسر ذلك انها تعتد بأربعة أشهر وعشرين فيها ثلاث حيض حتى لو اعتدت أربعة أشهر وعشرين لم تحض كانت في العدة مالم تحض ثلاث حيض ولو حاضت ثلاث حيض قبل تمام أربعة أشهر وعشرين

لا تنقضي عدتها حتى تتم المدة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تنقضي عدتها ما قال الفاربي ثلاث حيض وسند كرم مسائل الفرار بعد هذا في فصل على حدة وكذا الرجل إذا طلق إحدى امرأته بعينها بعد ما دخل به ما وهما من ذوات الحيض ثم مات ولا تعرف المطلقة يجب على كل واحدة منهما عدة الوفاة تستكمل فيها ثلاث حيض وكذا لو طلق إحدى امرأته ثلاثاً في صحته بغير عينا ثم مات قبل البيان يجب على كل واحدة منهما عدة الوفاة تستكمل فيها ثلاث حيض وكذا لو قال لامرأتين له أحداً كما طلق ثلاثاً ثم بين الطلاق في أحدهما في المرض ومات قبل انقضاء العدة كان عليها الاعتداد بأربعة أشهر وعشر تستكمل فيها ثلاث حيض العدة تنقضيان بعدة واحدة عندنا كما تمان من جنس واحد أو من جنسين صورة الأولى المطلقة إذا حاضت حيضة ثم تزوجت بزواج آخر ووطئها الثاني وفرق بينهما وحاضت حيضتين بعد التفريق كان لهذا الزوج الثاني أن يتزوجها لانقضاء عدة الأول وليس لغيره أن يتزوجها (٥٥١) حتى تحيض ثلاث حيض من وقت التفريق لقيام عدة الثاني في

نفقة له هذه المرأة فرفعت المرأة الأمر إلى القاضي فكتب القاضي إلى عالم يرى التفريق بالعجز عن النفقة ففرق بينهما فهل تقع الفرقة قال شيخ الإسلام نعم إذا تحقق العجز عن النفقة قال صاحب الذخيرة الصحيح أنه لا يصح قضاؤه فإن رفع هذا القضاء إلى قاض آخر فجاز قضاؤه فالصحيح أنه لا ينفذ لأن هذا القضاء ليس في محله فيه لما ذكرنا أن العجز لم يثبت كذا في النهاية إذا حاضت المرأة زوجها في نفقة ماضية من الزمان قبل أن يفرض القاضي لها النفقة وقبل أن يتراضيا على شيء فإن القاضي لا يقضي لها بنفقة ماضية عندنا كذا في المحيط استندت على الزوج قبل الفرض والتراضي فانفقت لا ترجع بذلك على زوجها بل تكون منطوعة بالانفاق سواء كان الزوج غائباً أو حاضراً ولو انفقت من مالها بعد الفرض أو التراضي لها أن ترجع على الزوج وكذا إذا استندت على الزوج سواء كانت استندت بما بذن القاضي أو بغيره فإنه غير أنها كانت بغير إذن القاضي كانت المطالبة عليها خاصة ولم يكن للغير أن يطالب الزوج بما استندت وإن كانت باذن القاضي لها أن تحيل الغير على الزوج فيطالبه بالدين كذا في البدائع وإذا فرض القاضي لها على الزوج كل شهر كذا أو تراضيا على نفقة كل شهر فحقت أشهر ولم يعطها شيئاً من النفقة وقد كانت استندت فانفقت أو انفقت من مال نفسها ثم ماتت المرأة سقط ذلك كله عندنا وكذلك لو طلقها في هذا الوجه بسقط ما اجتمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي هذا الذي ذكرنا إذا فرض لها القاضي النفقة ولم يأمرها بالاستدانة وأما إذا أمرها بالاستدانة على الزوج فاستندت ثم مات أحدهما فلا يبطل ذلك هكذا ذكر الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر وهو الصحيح وكذلك في مسألة الطلاق يجب أن يكون الجواب هكذا كذا في المحيط ولا ترد النفقة المجهلة ولو فائمة لموت أحدهما أو طليقة أياها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى هكذا في النهر القائق وعلى هذا الكسوة كذا في السراج الوهاج ولو أعطى النفقة التي طلقها ثلاثاً في عدة الحمل ليتزوجها بعد انقضاء العدة فلم تزوج نفسها منه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أن أعطاهم أدهم كان له أن يرجع لأن يكون على وجه الصلة وقال غيره من المشايخ أن أعطى النفقة بشرط فقال أنفق عليك على أن تتزوجيني فزوجت نفسها منه أو لم تزوج كان له أن يرجع عليها وإن لم يزد كذا إلا أنه عرف دلالة أنه ينفق لأجل ذلك قال بعضهم لم يرجع وقال الشيخ الإمام الاستاذ ظهير الدين رحمه الله تعالى يرجع بذلك على كل حال لأنه رشوة كذا في فتاوى قاضيهان وإذا كان حال الزوج في العسرة معلوماً للقاضي فالقاضي لا يجبره هكذا في المحيط وإن لم يعلم القاضي أنه معسر وسأت المرأة حبيسه بالنفقة لا يجبره القاضي في أول مرة لكن يأمره القاضي بالانفاق ويجبره أنه يجبره ما لم يمتنع عليها فإن عادت المرأة بعد ذلك مرتين أو ثلاثاً حبيسه القاضي وكذا في دين آخر

حق الغير وإن كان طلاق الأول رجعي كان للأول أن يراجعها قبل أن تحيض حيضتين بعد تفريق الثاني لأنها في عدة الأول ولا يوطئها حتى تنقضي عدة الثاني وإن حاضت ثلاث حيض من وقت تفريق الثاني تنقضي العدة ثانياً جميعاً بصورة الثانية المتوفى عنها زوجها إذا وطئها بشبهة تنقضي العدة الأولى بأربعة أشهر وعشر والثانية ثلاث حيض تراها في الأشهر واثله أعلم

المطلقة الصغيرة إذا اعتدت وبلغت في خلال العدة فأنها تستقبل العدة بثلاث حيض مبتوتة كانت أو رجعية وكذا الآية إذا اعتدت ببعض الشهور ثم حاضت أو حبلت تستقبل العدة بثلاث حيض وفي الحمل بالوضع ولو اعتدت المطلقة بحمضة أو حمضتين ثم ارتفع

حاضها لا يخرج من العدة ما لم يمس فإذا أبست تستقبل العدة بالأشهر ولو اعتدت الآية بالأشهر ففرغت من العدة وتزوجت بزواج آخر ثم حاضت أو ولدت فعلى القول الذي لا يابس حدمه ومارى من الدم لا يكون حيضاً لا يفسد نكاحهما مع الثاني وعلى القول الذي ليس بالأياس حدمه ومارى الآية من الدم يكون حيضاً يفسد نكاحهما مع الثاني رجل طلق منكوحته الأمة ثم عتقت في العدة فإن كان الطلاق رجعيًا تستكمل عدة الحرائر عندئذ لأنه إذا حالها حال بقاء النكاح فترداد العدة وفي الطلاق البائن لا تراد عدتها بالعق و عند الشافعي رحمه الله تعالى لا تتغير عدتها في الوجهين وإن ماتت زوج الأمة وعتقت في عدة الوفاة فعدتها شهران وخمسة أيام لا تتغير كالتغير بالعق في الطلاق البائن والحرة المطلقة إذا مات زوجها في العدة ان كان الطلاق رجعيًا تنقلب عدتها عدة الوفاة وإن كانت مبتوتة فإن كانت لا ترث زوجها لا تنقلب عدتها عدة الوفاة وإن كانت ترث تجمع بين الحيض والأشهر المتوفى عنها زوجها إذا ولدت لا كثر من سنتين من وقت الموت

(فصل في انتقال العدة)

يحكمها بقضاء عدتها قبل الولادة لستة أشهر وزيادة فتجعل كأنهم تزوجت بزوجه آخر بعد انقضاء العدة وحجبت من الثاني أم ولد مات عنها مولاها وهي في الشكاح رجل أو عدة رجل لا يلزمها عدة موت المولى فان طلقها تزوجها بعد موت المولى كان عليها عدة الحرائر وان أعتقها وهي في العدة عن طلاق رجعي تتغير عدتها وان كان الطلاق بائناً لا تتغير فإذا انقضت عدة الطلاق ثم مات المولى كان عليها عدة موت المولى ثلاث حيض وقال الشافعي رحمه الله تعالى حيضة واحدة وان كانت لا تحيض فثلاثة أشهر وان كانت حاملاً فبوضع الحمل وان قبلت ابن مولاها فكذلك اذ مات المولى وان مات زوج أم الولد ومولاها وبين موتها أقل من شهرين وخمسة أيام ولا يعلم أيهما مات أولاً اعتدت أربعة أشهر وعشرون وان كان بين موتها وشهران وخمسة أيام أو أكثر اعتدت أربعة أشهر وعشرون وثلاث حيض وان لم يعرف ما بين موتها يجمع بين عدة الوفاة وثلاث حيض في قول (٥٥٣) أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تعتد أربعة أشهر وعشرون ولا

يشترط فيها الحيض وان كان الطلاق رجعياً ثم مات المولى فكذلك ولا تترث هذه المرأة من زوجها ❀ وقد يجب على المرأة أربع عدد صورتيها الامة الصغيرة طلقها الزوج رجعيها فانها تعتد بشهر ونصف فان بلغت في العدة وحاضت تنقلب عدتها الى حيضتين فان اعتقها المولى في العدة تصبح عدتها ثلاث حيض فان مات زوجها المطلق في العدة تنقلب عدتها أربعة أشهر وعشراً الكفاية اذا كانت تحت مسلم فعدتها عدة المسلمة في الطلاق والوفاة الحرة والحرة والامة كالامة وان كانت تحت ذمي فلا عدة عليها في الطلاق والوفاة عند أبي حنيفة الا ان تكون حاملاً فتتبع من التزوج حتى تضع حملها وقال أبو يوسف ومحمد عليها العدة والمهاجرة لا عدة عليها ❀ رجل أقر أنه طلق امرأته منذ خمس سنين ان كذبته في الاسناد وقالت

غير النفقة واذا حبسه القاضي شهرين أو ثلاثاً يسأل عنه وفي بعض المواضع ذكر أربعة أشهر والصحيح أنه ليس بمقدر بل هو مفوض الى رأي القاضي ان كان في أكبر أم أنه لو كان له مال لصخر وروى الدين يحلى سبيله ولا يمنع الطالب عن ملازمته بل للطالب أن يدور معه أينما دار ولا يقعد في مكان ولا يمنع عنه عن التصرف وان كان غنياً لا يخرج منه حتى يؤدي الدين والنفقة الا برضا الطالب كذا في فتاوى قاضيان ❀ ولو فرض الحاكم النفقة على الزوج فامتنع من دفعها وهو موسر وطلبت المرأة حبسه له أن يجبسه إلا أنه لا ينبغي أن يجبسه في أول مرة تقدم عليه بل يؤخر الحبس الى مجلسين أو ثلاثة فيغيظه في كل مجلس تقدم عليه فان لم يدفع حبسه حينئذ كافي سائر الديون كذا في البدائع ❀ واذا حبسه لا تسقط عنه النفقة وتؤمر بالاستدانة حتى ترجع على الزوج اذا ظهر له مال فان قال الزوج للقاضي احبسها معي فان لي موضعاً في الحبس خالياً فالقاضي لا يحبسها معه ولكنها تصير في منزل الزوج ويحبس الزوج لها كذا في المحيط ❀ واذا حبس للنفقة فما كان من جنس النفقة سلمه القاضي اليها بغير رضاه بالاجماع وما كان من خلاف الحبس لا يبيع عليه شيئاً من ذلك ولكن يأمره أن يبيع نفسه وكذا في سائر الديون في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يبيع عليه كذا في البدائع ❀ ثم اذا ثبت للقاضي ولاية البيع غداً هما يبدأ بالعروض فان لم يف عن العروض بالدين والنفقة يشتغل ببيع العقار كذا في الذخيرة ❀ رجل له عمامة واحدة لا يجبر على بيعها في النفقة لأنه لا يجبر على بيع ثياب البدن في سائر الديون فكذلك في النفقة كذا في فتاوى قاضيان ❀ ولواختلفا في قدر الوقت الماضي من فرض القاضي فالقول قول الزوج والبينة بينهما كذا في الوجيز للكردي ❀ واذا فرض النفقة للمرأة على الزوج ولها على الزوج بقيمة المهر فأعطاه شيئاً ثم اختلفا فقال الزوج هو من المهر وقالت المرأة لا بل هو من النفقة فالقول قول الزوج قال الشيخ الامام الاجل الزاهد شيخ الاسلام خواهر زاد هذا اذا كان المؤدى شيئاً يعطى في المهر عاده أما اذا كان شيئاً لا يعطى في المهر عاده كقصعة نر يدور غنم وطبق فاكهة وما أشبه ذلك فلا يقبل قول الزوج كذا في المحيط ❀ واذا اختلفا فيما وقع الصلح عليه أو الحكم به من النفقة في الجنس أو القدر فالقول قول الزوج والبينة بينة المرأة واذا بعثت البهاشب وقالت هو هدية وقال الزوج هو من الكسوة فالقول قول الزوج مع عينية الا ان تقيم المرأة البينة أنه بعث به هدية وان أقام البينة فالبينة بينة الزوج وكذلك ان أقام كل واحد منهما ما البينة على اقرار الآخر بما ادعاه وكذلك ان بعث بالدراهم فقال هي نفقة وقالت المرأة هي هدية فالقول قوله كذا في المبسوط ❀ واذا ادعى الزوج الاتفاق وأنكرت المرأة فالقول قولها مع البين كذا في المحيط ❀ امرأة قالت

ان

لا أدري كان عليها العدة من وقت الاقرار او اهل النفقة والسكنى وان صدقته في الاسناد ذكر في الاصل ان

عليها العدة من وقت الطلاق وفي الفتوى عليها العدة من وقت الاقرار ولا يظهر اثر تصديقها الا في ابطال النفقة ❀ الحرة المطلقة اذا اقرت بانقضاء العدة بالحيض لا صدق في اقل من شهرين وهو المختار ❀ المرأة اذا بلغها طلاق زوجها الغائب أو موته تعتبر عدتها من وقت الموت والطلاق عندئذ لا من وقت الخبر ❀ رجل قال لامرأته المدخولة كلما حضت وطهرت فانت طالق فحاضت ثلاث حيض كانت العدة عليها من وقت الطلاق الاول ❀ امرأة الغائب اذا أخبرها رجل بموته وأخبرها رجلان بجيانه فان كان الذي أخبر بموته شهد أنه عاين موته أو جنازه وكان عدداً واسعاً ان تعتد وتزوج هذا اذا لم يؤرخا فان راخا وتاريخ شهود الحياة متأخر فهداهم الأولى ❀ رجل تزوج امرأة فدخل بها ثم قال كنت حلفت ان تزوجت ثيباً فهي طالق ثلاثاً ولم يعلم انها ثيب فبقي الطلاق باقراًه ثم ان صدقته المرأة كان لها نصف المهر

بالبطلان قبل الدخول ومهر المثل بالدخول وعليها العدة بهذا الوطء ولا نفقة لها إلا أنها صدقته في وقوع الطلاق قبل الدخول وإن كذبته المرأة في البين فلها مهر واحد ولها النفقة والسكنى لأنها تزعم أن الطلاق وقع عليها بإقراره بعد الدخول * رجل طلق امرأته ثلاثاً فاعلمها اعتدت حيضتين جامعها مكرهه أن جامعها وهو ينكر طلاقها يلزمها عدة مستقبله وإن كان مقرراً بالطلاق وجامعها على وجه الزنا لا تستقبل العدة وكذا الرجل إذا طلق امرأته ثلاثاً أو اثنتين أو أقام معها زماناً أو أقام وهو ينكر طلاقها لا تنقض عدها وإن أقام وهو مقر بالطلاق تنقض عدها * رجل طلق امرأته ثلاثاً أو كتم عن الناس فلما حاضت حيضتين وطئها خفيت ثم أقر بطلاقها كان لها النفقة حتى تضع حملها * رجل طلق امرأته ثلاثاً فتزوجت من ساعته رجلاً ودخل بها الثاني ثم فرق بينهما كان عليه الأعداء ثلاث حيض عنهما ونفقة حملها * رجل طلق امرأته ثلاثاً فتزوجت رجلاً ودخل بها الثاني ثم فرق بينهما (٥٥٣) لا تجب على الزوج الأول نفقة ما دامت وسكناها على الأول بخلاف المنكوحه إذا تزوجت رجلاً ودخل بها الثاني ثم فرق بينهما (٥٥٣)

ان زوجي يريد أن يغيب عني وطلبت كفيلا بالنفقة (١) قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لس لهذا قال وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أخذ كفيلا بنفقة شهر واحد استحسننا وأعلمه الفتوى * ولوعلم أنه يمكث في السفر أكثر من الشهر يأخذ الكفيل بأكثر من شهر عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * رجل ضمن لامرأة غيره النفقة والمهر عن زوجها قال ضمان النفقة باطل إلا أن يسمى لكل شهر شيئا ومعه أنه أن الزوج مع المرأة اصطالحا على شيء بمقدار لنفقة كل شهر ثم يضمنه كذا في الذخيرة * وان كفلا للمرأة رجل بنفقة كل شهر لم يكن كفيلا إلا بنفقة شهر واحد ولو قال الكفيل كفلت لك عن زوجك بنفقة سنة كان كفيلا بنفقة السنة وكذا لو قال كفلت لك بالنفقة أبدا وماعتت كان كفيلا بالنفقة مادامت في نكاحه وإذا كفلا إنسان بنفقة شهر أو سنة فطلقها زوجها ما نأى أو زوجها أبوخذ الكفيل بنفقة العدة * رجل خلع امرأته إلى القاضي في النفقة فقال لها أبو الزوج أنا أعطيك النفقة فأعطاها مائة درهم ثم طلقها الزوج لم يكن للاب أن يسترد منها ما أعطاه من النفقة كذا في فتاوى قاضيخان (٢) * المرأة إذا أبرأت الزوج عن النفقة بأن قالت أنت بري ممن نفقتي أبدا ما كنت امرأتك فإن لم يفرض القاضي لها النفقة فالبرائة باطلة وان كان فرض لها القاضي كل شهر عشرة دراهم يصح الإبراء من نفقة الشهر الأول ولم يصح من نفقة ما سوى ذلك الشهر ولو قالت بعدما مكنت شهرا أبرأتك من نفقة ماضى وما يستقبل ببرا من نفقة ماضى ومن نفقة ما يستقبل بقدر نفقة شهر ولا يبرأ زيادة على ذلك كذا في الفتاوى الكبرى وهكذا في التخييس والمزيد * ولو قالت أبرأتك من نفقة سنة لا يبرأ إلا من شهر إلا أن يكون فرض لها كل سنة كذا في فتح القدير (٣) * وإذا صاحلت المرأة زوجها من نفقتها على ثلاثة دراهم كل شهر فهو جائز ثم الأصل في جنس مسائل الصلح عن النفقة أن الصلح عن النفقة من الزوجين متى حصل بشيء يجوز للقاضي أن يفرض على الزوج في نفقتها بحال يعتبر الصلح بينهما تقديرا للنفقة ولا يعتبر معاوضة سواء كان هذا الصلح قبل فرض القاضي النفقة وقبل تراضى الزوجين على شيء لكل شهر أو كان هذا الصلح بعد فرض القاضي لها النفقة أو بعد تراضيهما على شيء لكل شهر وإذا وقع الصلح على شيء لا يجوز للقاضي أن يفرض على الزوج في نفقتها بحال كالأول وقع الصلح على عبد أو ثوب ينظر أن كان الصلح بينهما قبل قضاء القاضي لها بالنفقة وقبل تراضيهما على شيء لكل شهر يعتبر الصلح بينهما تقديرا للنفقة أيضا وان كان الصلح بعد فرض القاضي لها النفقة أو بعد تراضيهما على شيء لكل شهر يعتبر هذا الصلح بينهما معاوضة وفائدة اعتبار التقدير أن تجوز الزيادة على ذلك

(١) مطلب في أخذ المرأة كفيلا بالنفقة (٢) مطلب في الإبراء عن النفقة (٣) مطلب مسائل الصلح عن النفقة وأنه يعتبر معاوضة أو تقدر لها

عليه ضررين في نفسه أو في ماله يتركها في ذلك الموضع وليس له أن ينتقل بها ولا لها أن تنتقل من ذلك الموضع وإن كان يدخل عليه ضررين في نفسه أو في ماله لوتركهافي ذلك الموضع كان له أن ينتقل بها بحكم الضرورة المعتدة إذا كانت في منزل ليس معها أحد وهي لا تخاف منصوص ولا من الجيران ولكنها تفرع من أمر البيت أن لم يكن الخوف شديدا ليس لها أن تنتقل من ذلك الموضع لأن قليل الخوف يكون بمنزلة الوحشة وإن كان الخوف شديدا كان لها أن تنتقل لأن المولى ينتقل يخاف علمها من ذهاب العقل أو نحوه * امرأه اختلعت من زوجها على نفقة عدتها واحتاجت إلى الخروج لأجل النفقة تكا موائمه قال بعضهم لها أن تخرج بمنزلة المتوفى عنها زوجها وقال بعضهم ليس لها ذلك هو المختار لأن المطلقة حقة من اختيار فلم يكن ذلك عذرا * المعتدة لا تسافر للحج ولا غيره ولا يسافر بها زوجها عندنا وقال زفر في الطلاق الرجعي له أن يسافر بها وإن سافر بها أو هو (٥٥٤) لا يريد الرجعة لا يصير مراحعا وإن سافر بها أو أسفد على الرجعة جاز له أن يسافر

والنقصان عنه فعلى هذا الأصل يخرج جنس هذه المسائل قال وإذا أصاحلت المرأة زوجها على ثلاثة دراهم لكل شهر فالت المرأة لا يكفي في هذا القدر كان لها أن تخاسمه حتى يزيد ما قدر ما يكفيها إذا كان الزوج موصرا وإذا أصاحلت المرأة زوجها على ثلاثة دراهم نفقة كل شهر ثم قال الزوج لا يطبق ذلك فإنه لا يصدق في ذلك ويلزمه جميع ذلك قال في الكتاب الآن يبرأ منه القاضي يريد به إلا أن يتعرف القاضي عن حاله بالسؤال من الناس فإذا أخبروا أنه لا يطبق ذلك نقص عنه وأوجب على قدر طاقته قال فان لم يرض شي من الشهر حتى صالحها من هذه الثلاثة الدراهم على شيء أن كان شيئا يجوز للقاضي أن يفرض لها في نفقتها بحال فحو ما إذا أصاح من هذه الثلاثة الدراهم على ثلاثة مخاتيم بعينها أو بغير عينها يعتبر هذا الصلح تقدير للنفقة وإن كان شيئا لا يجوز للقاضي أن يفرض في نفقتها بحال يعتبر الصلح الثاني معاوضة والذي ذكرنا من الجواب في الصلح عن النفقة فكذلك في الصلح عن الكسوة وإذا أصاح امرأته من كسوتها على درع يهودي وملحفة زطى (١) وخار شامى جاز كذا في الذخيرة وإذا أصاح امرأته عن نفقة سنة على ثوب ودفع اليها فهو جاز فان استحق الثوب بعد ذلك ينظر ان وقع الصلح على الثوب بعد ما فرض القاضي لها النفقة أو بعد ما اصطالحا على شيء لنفقة كل شهر ثم وقع الصلح عن ذلك على هذا الثوب فانما ترجع بما فرض لها القاضي من النفقة وبما وقع الصلح عليه أول مرة وأما إذا وقع الصلح ابتداء على الثوب فانما ترجع بقيمة الثوب وهو نظير ما لو وقع الصلح عن نفقة المرأة على وصيف وسط ولم يجعل له أجلا أو جعل له أجلا فان كان قبل فرض القاضي وقبل اصطلاحه ما جاز وإن كان هذا الصلح بعد فرض القاضي أو بعد اصطلاحه ما لا يجوز كذا في المحيط * وإذا كان للرجل امرأتان أحدهما حرة والأخرى أمة بؤاها المولى يتناقصا لهما عن النفقة وقد شرط لامة أكثر مما شرط للحره جاز فان كان المولى لم يوتها بيتا فاصاحلت زوجها عن النفقة لم يجوز هذا الصلح وكان له أن يرجع بذلك وكذلك إذا أصاح الرجل امرأته عن نفقتها ونكاحها فاسد لا يجوز كذا في الذخيرة * ولو صاحلتها على أكثر من النفقة والكسوة كان قدر ما لا يتغابن الناس في مثله جاز وإن كان قدر ما لا يتغابن الناس فالزيادة مردودة وتلزمه نفقة مثلها كذا في الخلاصة * العبد إذا تزوج بأذن المولى كان عليه نفقة المرأة يباع فيها مرة بعد أخرى كذا في فتاوى قاضيخان * ولولى أن يقده فلو مات العبد سقطت وكذا إذا قتل في الصحب كذا في الجوهرة النيرة * وإن تزوج مدبر بأذن سيده فالنفقة تتعلق بكسبه وكذا المكاتب ما لم ينجز فان عجز بيع فيها فان تزوج هو لا بغير إذن المولى فلا نفقة عليهم ولا مهر كذا في الكافي * فان عتق واحد منهم جاز نكاحه حين عتق ويجب عليه المهر والنفقة في المستقبل ومعنى البعض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى

بها وإن سافر بها قبل الطلاق ثم أبانها أو مات عنها إن كان إلى منزلها أقل من مسيرة سفر عادت إليه وإن كان إلى منزلها مدة سفر وإلى مقصدها أقل من مدة سفر مضت في سفرها وإن كان إلى كل واحد منهما مدة سفر وكان ذلك في المفازة سارت إلى أدنى البقاع الآمنة إليها وإن كانت في مأمن تربصت فيه عند أبي حنيفة وقال صاحبها إذا وجدت محرما خرجت معه إلى أيهما شئت وإن كان الطلاق رجعيما لم تنسرق زوجها على كل حال وللمعتدة الخروج إلى محن الدار فان كانت مشقة على بيوت وفي كل بيت أهل لا تخرج إلى محن الدار وإن كانت في بيت بالكراه كان الكراه على الزوج فان كان الزوج غائبا أو طلب أجرة الدار أدت وسكنت فان لم تجد الأجرة كان لها أن تنتقل وكذا لو

(١) قول زطى نسبة إلى الرطب ضم الزاى وشذ الطاء المهملة جيل من الهند اه

أخرجها أهل الدار وإن كانت المعتدة صغيرة كان لها أن تخرج إذا كان الطلاق رجعيًا فلا تخرج إلا بأذن الزوج والكتابة بمنزلة الصغيرة في ذلك وإن كانت المعتدة بملاوكة قنة أو مكاتبه أو أم ولد كان لها أن تخرج إذا لم يوتها المولى بيتا فان بؤاها المولى بيتا لا تخرج إلا إذا أخرجها المولى وتجنب المعتدة كل زينة نحو الكحل والحنا والخضاب والدهن والتحل والتطيب ولبس المطيب والمصوغ بالعصفر والزعفران إذا كان غسبلا لا ينفض ولبس الخنز والقصب وعن أبي يوسف لا بأس بلبس الخنز والقصب وإن كانت المعتدة عن طلاق رجعي لأحد عليهما إذا اكتحل للزينة فان اكتحل للزينة كان لها ذلك وكذا إذا لبست الحرير أو أدهنت لأجل الوجع لا للزينة وإن امتشطت قالوا إن امتشطت بالطرف الذي أسنانه منفرجة لا بأس به وإنما يكره الامتشاط بالطرف الآخر لأن ذلك يكون لازمة وكذا لو لم يكن لها إلا ثوب واحد كان لها أن تلبس وإن كان مصبوغا ولو تزوج أمة ثم ملكها بعد الدخول وقد ولدت منه فسد النكاح بينهما ولا جداد

عليها وان اراد ان يزوجهما غير لايجوز حتى تحيض حيضين فان اعتقهما كان عليهما عدة فان عدة فسدا النكاح وفيه الحداد وعدة العتق ولا حداد فيها فتحد في الحيضين دون الثالثة ولو اعتقها بعد ما حاضت حيضتين بعد فساد النكاح كان عليها ان تعتد بثلاث حيض ولا حداد فيها والمعتدة عن نكاح فاسد تخرج ولا حداد عليها كالا نجب عليها عدة الوفاة ولا حداد على الكآبة * (فصل في المعتدة التي ترث) * رجل طلق امرأته رجعيًا ثم مات وهي في العدة ورثت كل الطلاق في الصحة أو في المرض وكذا لو ماتت المرأة في العدة ورثها الزوج وان أبانهم في الصحة ثم مرض ومات وهي في العدة لم ترث وان أبانهم في المرض ان أبانهم بأسوا الهالاث أيضًا وان أبانها بغير سؤالها ثم مات وهي في العدة ورثته عند ما وان مات بعد انقضاء العدة لم ترث وقال مالك وابن أبي ليلى لها الميراث والاصل فيه ان أحد الزوجين اذا باشر الفرفة بعد ما تعلق حق الآخر به ورثه الآخر وانما يتعلق الحق اذا صار بحال كان الغالب (٥٥٥) من حاله الهلاك بمرض أو غيره لا باصل المرض لان الآدمي لا يسلم عن المرض

وليس كل مرض يفضي الى الهلاك فلا بد من حد ضابط قالوا ان كان المريض رجلاً قد أضناه المرض حتى صار صاحب فراش وعجز عن القيام بالمصالح الخارجة ويرد اذ كل يوم مرضه يتعلق حق الآخر عمله لان الغالب من حاله الهلاك فاذا طلق امرأته في هذه الحالة يكون فاراً وان كانت المرأة مريضاً قال بعضهم ان كانت لا تقدر ان تصلي فائقة ولا تذهب الى المخرج من غير معين كانت صاحبة فراش يعتبر في جانبها العجز عن المصالح الداخلة وفي جانب الرجل العجز عن المصالح الخارجة اما الذي يذهب ويحيى في حوائجهم ويحمي كل يوم فهو كالصحيح والمفالج الذي لا يزاد في مرضه كل يوم فهو كالصحيح وكذلك صاحب الجرح والوجع الذي لم يجعله

بمنزلة المكاتب كذا في المحيط وان زوج أمته من عبده فنفقه ثم باع على المولى بؤناً أو لا كذا في الكافي * فان قال المولى لا أنفق عليها يجزى بر على ذمتها كذا في التتارخانية * ولو زوج ابنته من عبده فلها النفقة على العبد كذا في البدائع * المتكسوة اذا كانت أمة ان بؤها المولى يتناهاها النفقة والا فلا وكذا المديرة وأم الولد والتبوة ان يجزى لي بينهما بين زوجها ولا يستخدمها المولى وان بؤها المولى يتناهاها ان يستخدمها كان له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * ولا نفقة على الزوج مدة الاستخدم ولو بؤها ميتاً بدها ان يستخدمها يجزى في أوقات مولاهما فتخدمه من غير ان يستخدمها قالوا لا تسقط نفقتها كذا في البدائع * ولو جاءت الى بيت المولى في وقت والمولى ليس في البيت واستخدمها أهل المولى ومنعها من الرجوع الى بيته فلا نفقة لها كذا في المحيط * المكاتب اذا تزوجت باذن المولى فهي كالمرة ولا تحتاج الى التبوة كذا في فتاوى قاضيخان * سئل والدي رحمه الله تعالى عن أمة زوجها مولاهما من انسان وهي مشغولة بخدمة السيد بطول اليوم وتشتغل بخدمة الزوج من الليل فقال نفقة اليوم على المولى ونفقة الليل على الزوج كذا في التتارخانية ناقلاً عن التيمية * واذا تزوج العبد أو المديرة أو المكاتب امرأته باذن المولى فولدت امرأته أو ولداً لا يجزى على نفقة الاولاد سواء كانت أمهم - م حرة أو أمة أو مديرة أو أم ولد أو مكاتبه ففيم اذا كانت المرأة مكاتبه فنفقة الاولاد عليهم او فم اذا كانت المرأة مديرة أو أم ولد فالولادها بمنزلة ما فتكون نفقتهم على مولاهما وهو مولى أم الولد والمديرة فم اذا كانت أمة لرجل آخر فنفقة الاولاد على مولى الامه وفيما اذا كانت المرأة حرة فنفقة الاولاد على الام ان كان للام مال وان لم يكن لها مال فنفقة الاولاد على من يرث الاولاد الاقرب فالاقرب وكذا ان طلق الزوج أمة أو مكاتبه أو أم ولد أو مديرة فالجواب فيه كالجواب في العبد والمدير والمكاتب كذا في النخبة * وان كن مولى الامه أو أم الولد والمديرة فقبروا أو الاولاد غنياه ل يوم الراب بالانفاق فان كلا الولد من الامه لا يزوج الاب بذلك وان كان الولد من أم ولد أو مديرة يزوج الاب بالانفاق عليهم كذا في المحيط * ثم يرجع الاب على المولى كذا في فتاوى قاضيخان * رجل كاتب عبده وأمه فزوجها منه فولدت ولداً فنفقة الولد على الامه دون الاب وهذا بخلاف ما لو وطئ المكاتب أمة نفسه فولدت له ولداً فان نفقة ذلك الولد على المكاتب واذا تزوج المكاتب أمة رجل فولدت منه ولداً لم تلد حتى اشترها المكاتب فولدت ولداً فنفقة الاولاد على المكاتب كذا في المحيط * الكسوة واجبة عليه (١) بالمعروف بقدر ما يصلح لها عادة صيفاً وشتاء كذا في التتارخانية ناقلاً عن النبايع * وانما تفرض الكسوة في السنة مرتين في كل ستة أشهر مرة كذا في المبسوط * وفرض لها الكسوة مدة ستة أشهر ليس لها غير ما حتى تمضي المدة

(١) مطلب في الكسوة

صاحب فراش فهو كالصحيح وان طلق صاحب الفراش امرأته ثم قتل أو مات بسبب آخر في ذلك المرض فهو فار والذي يكون موارداً للعدو في صف القتال اذا طلق لا يكون فاراً وان خرج للبراز عن الصف وطلق يكون فاراً وعن أبي حنيفة في النوادر لا يكون فاراً والمحبوس بقصاص أو رجماً اذا طلق لا يكون فاراً وان أخرج ليقتل وطلق يكون فاراً راكب الجراد اذا انكسرت سفينته وبقي على لوح فطلق يكون فاراً وان طلق بعد اضطراب السفينة قبل الانكسار لا يكون فاراً ولو كان صاحب فراش فطلق ثم صرع ثم مرض ومات في العدة لا يكون فاراً ولو قال المريض لامرأته كنت طلقك ثلاثاً في صحتي وكذبته المرأة ثم مات وهي في العدة ورثته المرأة ولو طلق المريض امرأته بعد الدخول ثلاثاً بانهام قال لها ان تزوجتك فانت طالق ثلاثاً ثم تزوجه في العدة طلق ثلاثاً فان مات وهي في العدة فهذه موت في عدة مستقبلة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف فبطل حكم ذلك الفراق بالتزوج وان وقع الطلاق به بذلك الا ان التزوج حصل به ما فلا يصير فاراً وعلى

قول محمد عليها التمام العدة الاولى فان كان الطلاق الاول في المرض ورثت وان كان الطلاق الاول في العدة لم ترث * اذا ارتد الزوجين والعياذ بالله فقتل أو طلق بدار الحرب أو مات في دار الاسلام على الردة ورثته امرأته وان ارتدت المرأة ثم ماتت أو ولحق بدار الحرب ان كانت الردة في العدة لا يرثها زوجها وان كانت في المرض ورثها زوجها استخسانا وان ارتد معا ثم أسلم أحدهما ثم مات أحدهما ان مات المسلم منهم ما لا يرثه المرتد وان مات المرتدان كان الذي مات مرتدا هو الزوج ورثته المسلمة وان كانت المرتدة قد ماتت فان كانت ردتها في المرض ورثها الزوج المسلم وان كانت في العدة لم ترث * اذا طاعت المرأة ابن زوجها وهي مريضة ثم ماتت في العدة ورثها الزوج استخسانا * امرأة طلقها زوجها ثلاثا وماتت فقالت كان الطلاق في المرض وقالت الورثة كان الطلاق في العدة كان القول قول المرأة ولو كانت الامه قد عتقت ومات زوجها فادعت المرأة العتق في حياة الزوج (٥٥٦) وادعت الورثة انه كان بعد موته كان القول قول الورثة فان قال مولى الامه

قد كنت أعتقته في حياة زوجها لا يقبل قول المولى وكذا لو كانت المرأة كابية تحت مسلم فأسلمت ومات زوجها انفالت أسلمت في حياة الزوج وقالت الورثة لا بل بعد موت الزوج كان القول قول الورثة * مريض طلق امرأته ثم قبلت ابن زوجها لا ترث * مريض قال لامرأته الامه اذا أعتقت فانت طالق ثلاثا فاعتقه مولاها ثم مات الزوج وهي في العدة كان لها الميراث ولو قال لامرأته الامه أنت طالق ثلاثا غدا وقال لها مولاها أنت حرة غدا أو بدأ المولى ثم الزوج فجاء غدا يقع الطلاق والعناق ولا ترث المرأة ولو قال المولى لامته أنت حرة غدا وقال زوجها أنت طالق ثلاثا بعد غدا ان علم الزوج بكلام المولى يكون فارا والا فلا * رجل أعتق أمته وهي تحت زوج ثم

فان تخمرت قبل مضيه ان كانت بحيث لو لبستها باسمه عاد لم تخمر فيجب عليه والا وجب وان بقي الثوب بعد المدة ان كان بقاؤه لهدم اللبس أو لبس ثوب غيره أو لبسه يوما دون يوم فانه يفرض لها كسوة أخرى والا فلا كذا في الجوهرية النيرة * ولو ضاعت الكسوة أو النفقة أو سرق لم يجدد غيرها حتى يرضى الفصل بخلاف المحرم كذا في غاية السروجي * ويجب عليه أن يعطيها ما يقتضيه لقلعه ودعا عليه على قدر حال الزوج فان كمو سيرا وجب عليه طنفسة في الشتاء ونطع في الصيف وعلى الفقير حصير في الصيف ولبدن في الشتاء ولا تكون الطنفسة والنطع الا بعد أن يبسط حصير كذا في السراج الوهاج * قال في الكتاب وفي كل موضع يفرض القاضي نفقة الخادم على الزوج يفرض الكسوة للخادم أيضا والكسوة للخادم على المعسر في الشتاء قيص كرباس وازار وكساء كأرض ما يكون في الصيف قيص مثل ذلك وازار وعلى المعسر في الشتاء قيص زطى وازار كرباس وكساء رخيص وفي الصيف مثل ذلك فقد أو جب لها في الشتاء من الكسوة أكثر مما يجب عليه في الصيف ثم لم يفرض لخادمته النجار قال في الكتاب ولخادم المرأة المكعب والخنف بحسب ما يكفيها قال مشايخنا رحمهم الله تعالى ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب من بيان الخدام وكسوتهم فهو بناء على عاداتهم وذلك يختلف باختلاف الامكنة في شدة الحر والبرد وباختلاف العادات في كل وقت فعلى القاضي اعتبار الكفاية في نفقة الخادم فيما يفرض في كل وقت ومكان الا أنه لا يبلغ كسوة الخادم كسوة المرأة كذا في المحيط * والله أعلم بالصواب

(الفصل الثاني في السكنى) * يجب السكنى لها عليه في بيت خال عن اهلها وأهلها الا أن تختار ذلك كذا في العيني شرح الكوكب * وان أسكنها في منزل ليس معها أحد فشكت الى القاضي أن الزوج يضربها ويؤذيها وسألت القاضي أن يأمره أن يسكنها بين قوم صالحين يعرفون احسانه واساءته فان علم القاضي أن الامر كما قالت زجره عن ذلك ومنعه عن التعدي وان لم يعلم ينظر ان كان جيران هذه الدار قوم صالحين أقرها هناك ولكن يسأل الجيران عن صنعه فان ذكره واثم الذي ذكرت زجره عن ذلك ومنعه عن التعدي في حقها وان ذكره وأنها لا يؤذيها فالقاضي يتركها عنه وان لم يكن في جوارهم من يؤثق به أو كانوا يميلون الى الزوج فالقاضي يأمر الزوج أن يسكنها في قوم صالحين ويسأل عن ذلك ويبني الامر على خبرهم كذا في المحيط * امرأة أبت أن تسكن مع زوجها أو مع أحائها كآتمه وغيرها فان كان في الدار بيت وفرغ لها بيتا وجعل لبيتها غلقا على حدة ليس لها أن تطلب من الزوج بيتا آخر فان لم يكن فيها الا بيت واحد فلها ذلك وان قالت لا أسكن مع أمك ليس لها ذلك وكذلك لو قالت لا أسكن مع أم ولدك كذا في الظهيرية * وبه أفتى برهان الأئمة كذا في الوجيز للكردي * واذا أراد الزوج أن يمنع أباه أو أمه أو أحدا من أهلها من

طلقها الزوج ثلاثا في مرضه وهو يعلم بعنفها ولا يعلم يكون فارا * اذا قال المسلم المريض لامرأته الكسوة اذا أسلمت فانت طالق الدخول ثلاثا فأسلمت ثم مات الزوج كان فارا * امرأة ادعت على زوجها المريض انه طلقها ثلاثا في العدة فجدد حلقه القاضي فخلع ثم صدقته المرأة ومات الزوج ان رجعت الى تصديقه قبل الموت كان لها الميراث وان رجعت الى تصديقه بعد موته لا يصح تصديقها * مريض قال لامرأتين له ان دخلتما الدار فانتما طالقان ثلاثا فدخلتا الدار معا ثم مات وهما في العدة ورثتا وان دخلت احدهما قبل الاخرى ورثت الاولى دون الثانية * رجل قال لامرأته في صحته ان شئت أنا وفلان فانت طالق ثلاثا ثم مرض فساء الزوج والاجنبى الطلاق معا وشاء الزوج ثم الاجنبى ثم مات الزوج لا ترث وان شاء الاجنبى أو لأم الزوج ورثت * واذا وقعت الفرقة بين الزوجين في مرض المرأة بقلعها ثم ماتت في العدة ان كانت الفرقة طلاقا كالفرقة الواقعة باختيارها بسبب الحب والعنة واللعان في قول أبي حنيفة لا يرثها الزوج وان لم يكن طلاقا كالفرقة الواقعة بخيار

البلوغ من الصغيرة وخيار العتق ورد والمرأة ورثها الزوج * رجل قال لامرأته اذا مرضت فانت طالق ثلاثا فمرض ومات في ذلك المرض وهي في العدة ورثته المرأة وقال أبو القاسم الصنفار لا ترث والصحيح هو الاول * امرأة قالت لزوجها المريض طلقني فطلقها ثلاثا ثم مات وهي في العدة كان لها الميراث لانه صار مبتدئا فلا يبطل حقه في الميراث كالموت طلقني فطلقها فابانها * المسلول اذا طلق امرأته وقد طال ذلك ولم يضمنه كان بمنزلة الصحيح وأما المقعد والمفلوج قال في الكتاب ان لم يكن ذلك قديما فهو بمنزلة المريض فيكون فارا فان كان قديما فهو بمنزلة الصحيح لان هذه علة مرضه وليست بقائه وتكلم المشايخ فيه قال محمد بن سلمة ان كان يبرئ برؤيته بالتداوى فهو بمنزلة المريض وان كان لا يبرئ فهو بمنزلة الصحيح وقال أبو جعفر الهندي ان كان يزداد كل يوم فهو مريض وان كان يزداد مرة واحدة ينقص أخرى يتظر ان مات بعد ذلك لسنة فهو بمنزلة الصحيح وان مات قبل السنة فهو بمنزلة المريض (٥٥٧) وروى أبو نصر العراقي عن اصحابنا انه يتظر ان كان يصلي قاعدا

فهو بمنزلة المريض وان كان يصلي مضطجعا فهو بمنزلة الصحيح وتكلموا ايضا في الرجل اذا عجز عن القيام بمصالح خارج البيت وهو يقدر على القيام بمصالح داخل البيت قال مشايخ بلخ اذا قدر على القيام بمصالح سواء كان في البيت أو خارج البيت فهو بمنزلة الصحيح وقال مشايخنا اذا عجز عن المصالح خارج البيت يعتبر مريضا وقد ذكرنا * مريض طلق امرأته ثم مات بعد زمان وهي تقول لم تنقض عدتي كان القول قولها مع البين فان نسكت لا ترث فان حلفت ورثت ولو أنتم لم تقل شيئا حتى تزوجت قبل موت المريض بعد زمان تنقض فيه العدة ثم قالت لم تنقض عدتي لا يقبل قولها ولو أنها لم تنزوج لكنها قالت بعد الطلاق أيسر ثم مات زوجها بعد ما مضت ثلاثة

الدخول عليها في منزله اختلفوا في ذلك قال بعضهم لا يمنع الابوين من الدخول عليها الزبارة في كل جمعة وانما يمنعهم عن الكينونة عندها وبه أخذ مشايخنا رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان * وقيل لا يمنعهم من الخروج الى الوالدين في كل جمعة مرة وعليه الفتوى كذا في غاية السروجي * وهل يمنع غير الابوين من الزبارة قال بعضهم لا يمنع المحرم من الزبارة في كل شهر وقال مشايخ بلخ في كل سنة وعليه الفتوى وكذا لو ارادت المرأة أن تخرج لزبارة المحارم كالمسالة والعمة والاخت فهو على هذه الاقوال كذا في فتاوى قاضيخان * وليس للزوج أن يمنع والديه او ولدها من النظر اليها او كلامها في أى وقت اختاروا هكذا في الهداية * في مجموع النوازل فان كانت قابلة أو غسالة أو كان لها حق على آخر أو لا آخر عليها حق تخرج بالاذن وبغير الاذن والحج على هذا وما عداه من زيارة الاجانب وعبادتهم والولاية لا ياذن لها ولا تخرج ولو اذن وتخرجت ~~كانا~~ عاصيين وتمنع من الحام كذا في فتح القدير * ولو اذن لها في الخروج الى مجلس الوعظ الخالى عن البدع لا بأس به ولا تسافر مع عبدها ولو خصيا ولا مع ابنها المحمى ولا بأخيه ارضاعا في زمان ولا بامرأة أخرى ولا بالغلام المحرم الذي لم يحتمل الا أن يكون مراهقا ابن ثنى عشرة أو ثلاث عشرة والصغيرة التي لا تنسهي تسافر بلا محرم وتسافر مع زوج بنتها او ابن زوجها او زوج امها كذا في الوجيز للكردي * وليس لها أن تعطى شيئا من بيته بغير اذنه ولا تصوم غير فرض كذا في فتاوى قاضيخان

* (الفصل الثالث في نفقة المعتدة) * المعتدة عن الطلاق تستحق النفقة والسكنى كان الطلاق رجعيا أو بائنا أو ثلاثا حاملا كانت المرأة ولم تكن كذا في فتاوى قاضيخان * الاصل أن الفرقه متى كانت من جهة الزوج فلها النفقة وان كانت من جهة المرأة ان كانت بحق لها النفقة وان كانت بمعصية لا نفقة لها وان كانت بمعنى من جهة غيرها فلها النفقة فللملاعة النفقة والسكنى والمباينة بالخلع والايلاء وردة الزوج ومجاعة الزوج امها تستحق النفقة وكذا امرأة العنين اذا اختارت الفرقه وكذا ام الولد والمدره اذا اعتقتا وهما عند زوجيهما وقديما المولى يتناوختا الفرقه وكذا الصغيرة اذا دركت فاخترت نفسها او كذا الفرقه لعدم الكفاية بعد الدخول كذا في الخلاصة * وان ارتدت أو طاعت ابن زوجها أو أياه أو لمسته بشهوة فلا نفقة لها استحسنوا لها السكنى وان كانت مستكرهة فلا تنسقط نفقتها كذا في البدائع * فان أسلت المرتدة والعدة باقية فلا نفقة لها بخلاف ما لو نُسرت فطلقها ثم تركت النشوز فلها النفقة كذا في محيط السرخسي * والاصل في هذه ان كل امرأة لم تبطل نفقتها بالفرقة ثم بطلت في العدة بعارض منها ثم زال العارض في العدة تعود نفقتها وكل من بطلت بالفرقة لا تعود النفقة اليها في العدة وان زال سبب الفرقة

أشهر من وقت اقرارها الاميراث لها وان تزوجت بزواج وولدت من الزوج الثاني كان لها الميراث من الزوج الاول وبفسد نكاح الثاني ولو أنتم لم تلد بعد التزوج ولكنها قالت حضت كان للزوج الثاني ان يصدقها ولا يفسد نكاح الثاني وتصير كالمعتدة اذا اقربت بانقضاء العدة ثم تزوجت ثم انكرت انقضاء العدة لا يصح انكارها * (فصل في النسب) * امرأة ولدت بعد موت زوجها ما بين ابوين سنتين ان صدقتها الورثة في الولادة ثبت نسب الولد من الميت في حق من صدقها وهل يثبت النسب في حق غيرهم ان كان يتم نصاب الشهادة بهم يثبت وهل يشترط لفظ الشهادة لثبوت النسب في حق غيرهم اختلفوا فيه قال بعضهم لا يشترط وقال بعضهم يشترط كما يشترط نصاب الشهادة وان محدث الورثة الولادة لا تثبت الولادة بالنسب الابشهادة رجلين أو رجل وامرأتين في قول أبي حنيفة وقال صاحبنا يثبت بشهادة القابلة وكذا المستبينة والمطلقة طالما قار جعيا اذا ادعت الولادة عند أبي حنيفة لا تثبت الولادة بشهادة القابلة الا اذا كان الحبل ظاهرا

أو كان الزوج اقربا للحبل واجمعوا على ان المنكوحه اذا اقامت ولدت منك وانكر الزوج ثبت الولادة بشهادة القابلة ولا تلاعن بينهما واذا امتنع اللعان لعنى من قبل الزوج كان عليه حد القذف هذا اذا لم تقر المرأة بانقضاء العدة فان اقرت بانقضاء العدة بعد زمان تنقضى فيه العدة ثم ولدت لسته اشهر من وقت الاقرار لا يثبت نسبه من الزوج وان ولدت لاقل من ذلك يثبت النسب ويظل اقرارها والايسة التي تعتد بالاشهر اذا ولدت يثبت نسب ولدها في الطلاق الى سنتين اقرب بانقضاء العدة أو لم تقر والصغيرة اذا طلقها الزوج بعد الدخول ثم ولدت اذا اقرت بانقضاء عدتها بعد ثلاثة اشهر ثم ولدت لاقل من ستة اشهر يثبت نسب ولدها منه وان ولدت لاكثر من ستة اشهر لا يثبت النسب والطلاق الرجعي والبائن فيه سواء وان لم تقر بانقضاء العدة وادعت انها حامل فان كان الطلاق بان يثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق وان كان الطلاق رجعيا (٥٥٨) يثبت النسب الى سبع وعشرين شهرا وان لم تدع الحبل ولم تقر بانقضاء العدة

قال أبو حنيفة ومحمد هذا وما لو اقرت بانقضاء العدة بثلاثة اشهر سواء وقال أبو يوسف هذا وما لو ادعت الحبل سواء المعتبرة عن طلاق بائن اذا تزوجت بزوج آخر في العدة ولدت به - ذلك ان ولدت لاقل من سنتين من وقت طلاق الاول ولاقل من ستة اشهر من وقت نكاح الثاني كان الولد الاول وان ولدت لاكثر من سنتين من وقت طلاق الاول لم يلزم الاول ثم يطران ولدت لسته اشهر من وقت نكاح الثاني فالولد للثاني والا فلا رجل تزوج امرأة فجاءت بولد فقال الزوج تزوجتك منذ اربعة اشهر وقالت منذ ستة اشهر كان القول قولها وهو ابن الزوج * رجل تزوج امه فطلقها ثم استراها فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء يلزمه بحكم النكاح وان جاءت به لسته اشهر من وقت الشراء لا يلزمه هذا اذا كان الطلاق واحدا فان طلقها سنتين يثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق * (كتاب العتاق) * أسباب استدانت العتق كثيرة منها الاعتاق ومنها دعوى النسب ومنها الاستيلاء ومنها لاث القريب ومنها العبد المسلم اذا زالت يد الكافر عنه وصورته الحربى اذا دخل دارا بامان واشترى عبدا مسلما ودخل به دار الحرب يعتق في قول أبي حنيفة رضي الله عنه وقال صاحباه لا يعتق ولو أسلم العبد الحربى في دار الحرب لا يعتق في قولهم ومنه اذا أقر بحرية عبدا انسان ثم ملكه والاعتاق على وجه مرسل ومعلق ومضاف الى ما بعد الموت وكل ذلك يتنوع الى نوعين ببدل وبغير بدل والفاظ العتق ضربان صريح يعمل بدون النية وكناية لانهل الابائية من الفارسية والعربية * (فصل في صريح العربية) * رجل قال لعبده اعتقتك حررتك أنت حر أنت عتق أنت مولاي أو ناداه فقال يا حرتي يا عتيق يا مولاي أو قال هذا عتيق أو قال هذا مولاي فان قال انت مولاي وقال عتيق به في الدين لا يصدق قضاء وكذا لو قال انت حر وقال عتيق من العمل

كذا في البدائع * وان طلقها ثلاثا ثم ارتدت والعباء بالله سقطت نفقتها الا بعين الردة ولكن لانها تحبس حتى تنوب فلا تكون في بيت زوجها حتى لو ارتدت ولم تحبس بعد بل هي في بيت زوجها فلها النفقة فان تابت ورجعت الى بيته فلها النفقة ولو ال العارض وهو الحبس وهذا اذا كان الطلاق ثلاثا أو بائنا فاما المعتدة عن طلاق رجعي اذا ارتدت فحسبت أولا فلا نفقة لها كذا في الكافي * ولو طاعت ابن زوجها أو أباه في العدة أو لمسته بشهوة فان كانت معتدة عن طلاق وهو رجعي فلا نفقة لها وان كان الطلاق بائنا أو كانت معتدة عن فرقة بغير طلاق فلها النفقة والسكنى بخلاف ما اذا ارتدت في العدة ولحققت بدار الحرب ثم عادت وأسملت أو سببت وأعمتت أو لم تعتق فلا نفقة لها كذا في البدائع * لان نفقة لا توفي عن أزواجها سواء كانت حاملا أو حائلا الا اذا كانت أم ولد (١) وهي حامل فلها النفقة من جميع المال كذا في السراج الوهاج * ولو وجبت العدة على المرأة ثم حبست بحق عليها تسقط النفقة والمعتدة اذا كانت لا تلزم بيت العدة بل تسكن زمانا وتبرز زمانا لا تستحق النفقة كذا في الظهيرية * ولو طلقها وهي ناشئة فلها أن تعود الى بيت زوجها وتأخذ النفقة وان طالت العدة باربعة اشهر الحيض كان لها النفقة الى أن تصير آيسة وتنقضى عدتها بالاشهر وان أنكرت المرأة انقضاء العدة بالحيض كان القول قولها مع البين فان أقام الزوج البينة على اقرارها بانقضاء العدة سقطت نفقتها ولو وجبت العدة على المرأة فادعت انها حامل كان لها النفقة من وقت الطلاق الى سنتين فان مضت السنتان ولم تلد وقالت كنت أظن أني حامل ولم أحض الى هذه المدة وطلبت النفقة كان لها النفقة الى أن تنقضى عدتها بالحيض أو تصير آيسة فتنتقضى عدتها بالاشهر كذا في فتاوى قاضيان * وان حاضت في الاشهر الثلاثة واستقبلت العدة بالحيض فلها النفقة وكذلك لو كانت صغيرة يجامع مثلها فطلقها بعد ما دخل بها أنفق عليها ثلاثة اشهر فان حاضت فيها واستقبلت عدة الاقراء أنفق عليها حتى تنقضى عدتها كذا في البدائع * واذا خرج أحد الزوجين الحريين مسلما الى دار الاسلام ثم خرج الآخر لافقة للمرأة وكما تستحق المعتدة نفقة العدة تستحق الكسوة كذا في فتاوى قاضيان * ويعتبر في هذه النفقة ما يكفيها وهو الوسط من الكفاية وهي غير مقدرة لان هذه النفقة نظير نفقة النكاح فيعتبر فيها ما يعتبر في نفقة النكاح المعتدة اذا لم تخصم في نفقتها ولم يفرض القاضي شيئا حتى انقضت العدة فلا نفقة لها كذا في المحيط * واذا فرض القاضي نفقة المعتدة في عدتها وقد استدانت على الزوج أو لم تستدن ثم انقضت عدتها قبل أن تقبض شيئا من الزوج فان

(١) قوله الا اذا كانت أم ولد الحرة في رد المختار وجعلها شاذ الا وجه له وذلك لان ام الولد تعتق بحوته وتصير أجنبية عنه فلا وجه لاجباب نفقتها في تركته فتأمل اهـ بحر اوى

لا يصدق قضاء ولو قال أنت حر لوجه الله عتق ولو قال أنت حر من عمل كذا أو قال أنت حر اليوم من هذا العمل يعتق في القضاء ولو قال وهبت لك نفسك أو بعثت منك نفسك أو تصدقت عليك بنفسك عتق نوى العتق أو لم ينو قبل العبد أو لم يقبل ورد ولو قال وهبت منك عتقك وقال غنيت به الأعراس عن العتق في إحدى الروايتين عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه لا يعتق ولو قال لعبد الذي حل لدمه بقصاص أعتقته ثم قال غنيت به عن القتل عتق في القضاء وبسقط عنه الدم باقراره ولو قال أنت مولى فلان أو قال أنت عتيق فلان عتق قضاء ولو قال أعتقك فلان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يعتق ولو قال رأسك حر أو بدنك حر أو أضاف إلى ما يعبر به عن البدن يعتق كافي الطلاق ولو أضاف إلى جزمه شائع بأن قال نصفك حر أو ثلثك حر يكون اعتقا لذلك القدر خاصة في قول أبي حنيفة بخلاف الطلاق ولو قال سهم منك حر فهو على السدس ولو قال جزمك حر أو شيء منك حر يعتق منه ماشاء المولى (٥٥٩) في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال فرجك حر قال للعبد

أولامة عتق بخلاف الذكر في ظاهر الرواية ولو قال لامته فرجك حر من الجماع عن أبي يوسف أنها تعتق في القضاء ولو قال رأسك حر بالنصب أو رأسك رأس حر بالرفع أو رأسك رأس حر بالتشوين ولم ينو شيئا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يعتق وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يعتق في الوجه الثالث واستحسن ذلك أبو يوسف ولو قال لرأس مملوكه هذا رأس حر عن أبي يوسف أنه لا يعتق ولو قال هذا الرأس حر قال بعضهم لا يعتق وإنما يعتق عند الإضافة وقال القاضي الامام أبو الحسن على السغدي الاطلاق والاضافة فيه سواء وحكم المطلق حكم المضاف لافرق بين قول القائل بعثك رأس هذا العبد وبين قوله بعثك هذا الرأس ولو قال لعبد أنت

استدانت بأمر القاضي كان لها الرجوع بذلك على الزوج وان استدانت بغير أمر القاضي أو لم تستدنت أصلا قيل تسقط وهو الصحيح هكذا في جواهر الاطلاعي * رجل غاب عن امرأته فتزوجت بزوج آخر ودخل بها الثاني فعاد الزوج الاول فرق القاضي بينهما وبين الزوج الثاني وكان عليها العدة ولا نفقة لها في عدمه الا على الاول ولا على الثاني رجل طلق امرأته ثلاثا بعد الدخول فتزوجت بزوج آخر قبل انقضاء العدة ودخل بها الثاني ثم فرق القاضي بينهما كان لها النفقة والسكنى على الزوج الاول في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى منكوبة الرجل اذا تزوجت بزوج آخر ودخل بها الثاني فعلم القاضي بذلك وفرق بينهما ثم علم الزوج الاول فطلقها ثلاثا وجب عليها العدة عنهما ولا نفقة لها على أحد كذا في فتاوى قاضي خان * ولو طلق امرأته وهي أمة طلاقا بائنا وقد كان المولى بؤاها مع زوجها يتاحى وجبت النفقة ثم أخرجها المولى لخدمته حتى سقطت النفقة ثم أراد أن يعيدها إلى الزوج وبأخذ النفقة كان له ذلك وان لم يكن بؤاها المولى يتاحى طلقها الزوج ثم أراد أن ييؤها مع الزوج في العدة تجب النفقة فانها لا تجب والاصل في هذا أن كل امرأة كان لها النفقة يوم الطلاق ثم صارت إلى حال لا نفقة لها أياها أن تعود وتاخذ النفقة وكل امرأة لا نفقة لها يوم الطلاق فليس لها النفقة الا الهائنة كذا في البدائع * رجل تزوج أمة ولم ييؤها يتاحى طلقها طلاقا رجعيًا كان لمولاها أن يأمر الزوج ليخذه ليتاحى يتفق عليها وان كان الطلاق بائنا ليس للمولى أن يخجل بينهما وبين زوجها وليس له أن يطلب النفقة وهو الصحيح لانها كانت تستحق النفقة قبل الطلاق البائن قبل التوبة فلا تستحق بعد الطلاق البائن كذا في فتاوى قاضيخان * ولو طلقها الزوج طلاقا رجعيًا ثم اعتمها المولى كان لها أن تطلب من الزوج حتى ييؤها يتاحى يتفق عليها لانها لم تملك أمر نفسها وان كان الطلاق بائنا فالزوج لا يخلو بها في بيت واحد وهي لا تأخذ بالسكنى وهل لها أن تأخذه بالنفقة والصحيح أنه ليس لها ذلك واذا اعتق أم ولده لا نفقة لها في العدة وكذلك لو مات المولى حتى عتقت أم الولد بموته لا نفقة لها في تركه الميت ولكن ان كان لها ولد فنفقة تسكون في نصيب الولد كذا في المحيط * قال الخصاص رحمه الله تعالى في نفقاته ولو أن رجلا قد دتمه امرأته إلى القاضي وطالبته بالنفقة وقال الرجل للقاضي كنت طالقها منذ سنة وانقضت عدتها في هذه المدة وحدثت المرأة الطلاق فان القاضي لا يقبل قوله فان شهد له شاهدان بذلك والقاضي لا يعرفهما فانه يأمره بالنفقة عليها فان عدلت الشهود أو أقرت انها حاضت ثلاث حيض في هذه السنة فلا نفقة لها عليه فان أخذت منه شيء أردت عليه كذا في الذخيرة * فان قالت لم أحضر في هذه السنة فالقول قولها ولها النفقة فان قال الزوج قد أخبرني أن عدتها قد انقضت لم يقبل قوله في ابطال نفقتها كذا في البدائع * ولو شهد شاهدان على رجل أنه طلق

حره أو قال لامته أنت حر يعتق في الوجهين هكذا روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف * رجل له خمسة أعبد فقال عشرة ممالكي الا واحدا أحرار عتقوا جميعا ولو قال ممالكي عشرة أحرار الا واحدا عتق أربعة ولو قال لثلاثة أنتم أحرار الا فلانا ولا ناولا فاعتقوا جميعا وبطل الاستثناء وكذا في الطلاق ولو قال لامرأته أنت طالق ثلاثا الا الواحدة واحدة ووقع الثلاث وبطل الاستثناء وقال أبو يوسف يصح استثناء الاولى والثانية وتقع الثالثة ويصل استثناءها فعلى قياس تلك الرواية عن أبي يوسف وجب أن لا يعتق الاول والثاني ويعتق الثالث * اذا قال لعبد ماسدي أو قال ممالكي أو قال لامته ماسدي لا يعتق وليس هذا بشيء بل هو لطف وحكي عن أبي القاسم الصغار انه سئل عن رجل جاء جاريته بسراج فوقفت بين يديه فقال لها المولى ما صنعت بالسراج فوجهك أضوأ من السراج يا من أنا عبدك قال هذه كلمة لطف لا تعتق بها هذا الذي هو العتق فان نوى عن محمد فيه روايتان * رجل أشهد أن اسم عبده حر ثم دعاه يا حر لا يعتق ولو بعث غلامه إلى بلدة

وقال له اذا استقبلك احد فقل له أنا حر فاستقبله رجل فقال العبد لمن استقبله أنا حر ان كان المولى قال له حين بعته سميتك حراً فاذا استقبلك احد فقل له أنا حر فقال العبد لمن استقبله أنا حر لا يعتق وان لم يكن المولى قال له سميتك حراً وانما قال له اذا استقبلك احد فقل له أنا حر فقال العبد لمن استقبله أنا حر يعتق وقضاء ما لم يقل العبد أنا حر لا يعتق كالمولى قال له بعدة قل أنا حر لا يعتق ما لم يقل أنا حر ولو قال لغيره قل اغلامي انك حراً وقال انه حر عتق للحال ولو قال للمأمور قل لغلامي أنت حر لا يعتق ما لم يقل المأمور له ذلك * رجل قال لام ولده باخرة أو قال لها قومي يا حرة وقال لم أنوبه العتق دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء * رجل قال لعبدته يا حرة أو قال لامته يا حرة وقال قلت ذلك كذا باعتق قضاء ولو قال أردت اللعب يعتق قضاء وديانة * عبد دخل على مولاه فقال له مولاه أي حردخل علينا لا يعتق العبد ولو قال المولى لنوب خاطه مملوكه هذه خياطة حر (٥٦٠) لا يعتق مملوكه * رجل قال حر فقبل له من غيت فقال عبدى عتق عبده * رجل قال

أمر أنه ثلاثا وهي تدعى الطلاق أو تنكر فانه ينبغي للقاضي أن يمنع الزوج من الدخول عليها او الخلوة معها مادام القاضي مشغولا بتزكية الشهود ولا يخرجها القاضي في هذا الوجه من منزل زوجها نص عليه في الجامع ولكن يجعل معها امرأة أمينة تمنع الزوج من الدخول عليها وان كان الزوج عدلا ونفقة الأمانة ههنا في بيت المال فان طلبت المرأة من القاضي النفقة وهي تقول طلقني أو تقول لم يطلقني أو تقول لا أدري أطلقني أم لم يطلقني فهذا على وجهين ان لم يكن الزوج دخل بها فالقاضي لا يقضى لها بالنفقة وان كان قد دخل بها فالقاضي يقضى لها بمقدار نفقة العدة الى أن يسأل عن الشهود فان تطاولت المسئلة عن الشهود حتى انقضت العدة لم يزدها القاضي على نفقة العدة شيئا وبعد هذا ان زكيت الشهود وفرق بينهم سلم لهما ما أخذت من النفقة وان لم ترك الشهود وجب عليها أن ترد على الزوج ما أخذت من النفقة كذا في المحيط * وان أعطاه الزوج على سبيل الاباحة لا يرجع بشئ كذا في التارخية * امرأة قامت بينة على رجل بالنكاح فلان نفقة لها في مدة المسئلة عن الشهود ولو أراد القاضي أن يفرض لها النفقة لما رأى من المصلحة ينبغي أن يقول لها ان كنت امرأته فقد فرضت لك عليه في كل شهر كذا وكذا وبشهد على ذلك فاذا مضى شهر وقد استدانت وعدلت البينة أخذته بنفقتها من فرض لها وان ادعى الزوج النكاح وهي فتجد فأقام عليها بينة لان نفقة لها اختان ادعت كل واحدة منهما أن هذا الرجل تزوجها وهو بمجدها فأقامتا البينة على النكاح والدخول فلها ما نفقة امرأة واحدة في مدة المسئلة عن الشهود نص عليه الخ صاف امرأة أخذت نفقتها من زوجها شهر ثم شهد شاهدان انها أخته من الرضاع يفرق بينهما ويرجع الزوج عليها بما أخذت كذا في الظهيرية والله أعلم بالصواب

(الفصل الرابع في نفقة الاولاد) نفقة الاولاد الصغار على الاب لا يشاركه فيها أحد كذا في الجوهرية النيرة * الولد الصغير اذا كان رضيعا فان كانت الام في نكاح الاب والصغير يأخذ لبن غيرها لا تجبر الام على الارضاع وان لم يأخذ الولد لبن غيرها قال شمس الأئمة الحلو اني رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية لا تجبر أيضا وقال شمس الأئمة السرخسي تجبر ولم يذكر فيه خلافا وعليه الفتوى وان لم يكن للاب والولد مال تجبر الام على الارضاع عند الكل كذا في فتاوى قاضيان وهو الصحيح * ارضاع الصغير اذا كان يوجده من ترضعه انما يجب على الاب اذا لم يكن للصغير مال وأما اذا كان له مال فتكون مؤنة الرضاع في مال الصغير كذا في المحيط * ويستأجر الاب من ترضعه عند الام وهذا اذا وجدت من ترضعه أما اذا لم توجد من ترضعه فتجبر الام على الارضاع وقيل لا تجبر الام في ظاهر الرواية والى الاول مال القدوري وشمس الأئمة السرخسي كذا في الكافي * وليس على الظاهر أن عكث عند الولد في بيت أمه اذا لم يشترط عليها ذلك ويستغنى الولد عنها

عبيد أهل بلخ أحرار أو قال عبيد أهل بغداد أحرار ولم ينو عبده وهو من أهل بغداد أو قال كل عبد أهل بلخ حر أو قال كل عبد أهل بغداد حر أو قال كل عبد في الارض أو قال كل عبد في الدنيا قال أبو يوسف لا يعتق عبده وقال محمد رحمه الله تعالى يعتق وعلى هذا الخلاف الطلاق وبقول أبي يوسف أخذ عصام بن يوسف وبقول محمد أخذ شدداد والفتوى على قول أبي يوسف * ولو قال كل عبد في هذه السكة حر وعبده فيها أو قال كل عبد في المسجد الجامع حر فهو على هذا الخلاف * ولو قال كل عبد في هذه الدار حر وعبده فيها عتق عبده في قولهم * ولو قال ولد آدم كلهم أحرار لا يعتق عبده في قولهم * رجل قال لعبدته أو أمته قدأعتقك الله عتق وان لم ينو وهو المختار ولو قال لعبدته العتاق عليك يعتق ولو قال عتقك على واجب لا يعتق

* رجل له عبد في يده صبي فقيل له هذا ابنك فأومأ برأسه بنعم لا يعتق لانه قادر على العبارة فلا تقوم الاشارة مقام العبارة ولو كان في يده صبي فقيل له هذا ابنك فأومأ برأسه بنعم ثبت نسبه منه لان اثبات النسب لا يتعلق بالبيان فجاز أن يثبت بالاشارة * رجل قال لامته أنت مثل هذه لامرأة حرة لا تعتق أمته الآن ينوي العتق وكذا لو قال حرة أنت مثل هذه لامرأة حرة لا تعتق أمته الآن ينوي العتق وكذا لو قال حرة أنت مثل هذه وأشار الى أمته عتقت أمته ولو قال لحررة فأما أنت حرة مثل هذه الامة لا تعتق أمته * رجل تزوج بأخته المعروفة وأقر بنكاحها لا يجوز ولا تعتق الحاربة * رجل قال لعبدته ما أنت الا حر عتق العبد * رجل أمر عبده بشئ فامتنع فقال أنت احر أو قال ما أنت اذا الاحر لا يعتق الحال وهو تعليق * رجل قال لعبدته شئت عتقك عتق ولو قال أردت عتقك لا يعتق ولو قال أنت حرامس وانما ملكه اليوم عتق بخلاف الطلاق * رجل قال لعبدته أنت حر على انه ان بدالى رد ذلك عتق العبد ويطل الشرط ولو جمع بين عبده وبهيمة وقال احدهما

أوقال هذا حر أو هذه البهيمة عتق العبد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أمة قائم بين يدي مولاها فله الأهرار رجل أمة أنت أم حره فاراد المولى أن يقول ماسؤالك عنها أمة أم حره فتجمل في القول وقال هي حره أمة عتقت الامة في القضاء لا فيما بينه وبين الله تعالى رجل قال لعبد أنت أعتق من فلان عبد آخر من عبيده وقال عتبت به القدمين فيما بينه وبين الله تعالى ويعتق في القضاء ولو قال لعبد أنت أعتق من هذا في الملك أو قال في السن لا يعتق في القضاء ويدين ولو قال أنت عتقتي وقال عتبت به في الملك لا يدين في القضاء ولو قال أنت عتقتي في السن لا يعتق ولو قال أنت حر النفس يعني في الأخلاق عتق في القضاء رجل قال لعبد إن ملكتك فانت حر عتق للحال وما بعد اليقين فهو ملك حادث رجل قال لعبد أنت عبد الله لا يعتق وكذا لو قال أنت لله لا يعتق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن نوى وقال محمد إن أراد العتق فهو حر وإن أراد الصدقة فهو صدقة وإن أراد به (٥٦١) كلفنا له لا يلزمه شيء رجل قال لغيره

أليس هذا حر أو أشار إلى عبد نفسه عتق في القضاء رجل قال عبيدي أحرار وهم عشرة عتق عبيده وإن كانوا مائة رجل قال لمملوك أنت غير مملوك لا يكون ذلك عتقا منه وليس له أن يدعيه وإن مات لم يرثه بالولاء رجل قال لعبد نسبك حر أو قال أصلك حر إن علم الله سبي لا يعتق وإن لم يعلم الله سبي فهو حر ولو قال أبوك حر إن لا يعتق لاحتمال أنهما عتقا بعد مولد رجل قال لامته العلقه والمضغة التي في بطنك حر يعتق ماني بطنها رجل قال لعبد تصح غدا حر إن كان العتق مضافا إلى الغد ولو قال تقوم حر أو تعذر حر يعتق للحال صحيح قال لعبد أنت حر من ثلثي مالي يعتق من جنيح المال رجل قال لعبد في مرضه أنت لوجه الله فهو باطل ولو قال جعلتك لله في صحته أو في مرضه أو في وصيته

في تلك الساعة وإذا أبت الظئر أن ترضعه عند الام ولم يشترط في عقد الاجارة الارضاع عند الام كان لها أن تحمل الولد إلى منزلها ترضعه أو تقول أخرجه فأرضعه في فناء دار الام ثم يدخل الولد على الام وإن شرطوا في عقد الاجارة أن تكون الظئر عند الام بلزما الوفاء بمشروطه كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * وإذا ولدت أمتة منه أو أم ولده فله أن يجبرها على ارضاع الولد لان لبنها ومنافعها له ولو أراد أن يسلم الولد إلى غيرها أو أرادت هي ارضاع فله ذلك كذا في السراج الوهاج * وعن محمد رحمه الله تعالى استأجر ظئرا للصبي شهرا فلما انقضت المدة أبت ارضاعه وهو لا يأخذ لبن غيره فاجبر على ابقاء الاجارة بالارضاع كذا في الوجيز للكردري * وإن استأجرها وهي زوجته أو معتدته عن طلاق رجعي لترضع ولدها لم يجز كذا في الكافي * المعتمد عن طلاق بائن أو طلاقات ثلاث في رواية ابن زياد تنسحق أجر الرضاة وعليه الفتوى هكذا في جواهر الاخلاط * وإن مضت عدتها فاستأجره بالارضاع ولدها جاز فإن قال الأب لا استأجرها وجاء بغيرها فرضيت الام بمثل أجر الأجنبية أو بغير أجر فهي أولى به وإن التمس زيادة لم يجبر عليها الزوج كذا في الكافي * وإن استأجرها وهي منكوحته أو معتدته لا رضاع ابن له من غيرها جاز كذا في الهداية * ولو ضلحت المرأة زوجها عن أجره الرضاع على شيء إن كان الطلع حال قيام النكاح أو في العدة عن طلاق رجعي لا يجوز وإن كان الصلح في العدة عن طلاق بائن أو طلاقات ثلاث جاز على إحدى الروايتين فإذا صلحها على شيء يعينه جاز وإن صلح على شيء بغير عينه لا يجوز لأن يدفع ذلك في المجلس وفي كل موضع جاز الاستجارة وجبت النفقة لا تسقط بموت الزوج لأنها أجرة وليست بنفقة هكذا في الذخيرة * وبعد الاقسام يفرض القاضي نفقة الصغار على قدر طاقة الأب وتدفع إلى الام حتى تنفق على الاولاد فإن لم تكن الام نفقة تدفع إلى غيرها لينفق على الولد امرأه طلقها زوجها أو لها أولاد صغار فاقرت أنها قبضت نفقتهم لخسة أشهر ثم قالت بعد ذلك كنت قبضت عشرين ونفقة مثلهم في تلك المدة مائة درهم ذكر في المستفي أن هذا على نفقة مثلهم ولا تصدق أنها قبضت عشرين وإن قالت بعد اقرارها قبضت النفقة ضاعت النفقة فإنها ترجع على أبيهم بنفقة مثلهم رجل معسر له ولد صغير إن كان الرجل بقدر على الكسب يجب عليه أن يكسب وينفق على ولده كذا في فتاوى قاضيخان * فإن أبي أن يكسب وينفق عليه سم يجبر على ذلك ويجبس كذا في المحيط * وإن كان لا يقدر على الكسب يفرض القاضي عليه النفقة بأمر الام حتى تستدين على زوجها ثم ترجع بذلك على الاب إذا أسير وكذا لو كان الاب يجدين نفقة الولد ويمتنع من الانفاق يفرض القاضي عليه النفقة ثم ترجع الام عليه بذلك وكذا لو فرض القاضي على الاب نفقة الولد فتركه الاب بالنفقة واستدان وأنفقت باهر القاضي كان لها أن ترجع بذلك على الاب ويجبس الاب بنفقة

(٧١ - فتاوى اول) وقال لم أنو العتق أو لم يقل شيأ حتى مات فاته يباع وإن نوى العتق فهو حر رجل قال لعبد افعل في نفسك ما شئت فان أعتق نفسه قبل أن يقوم من مجلسه عتق ولو قام قبل أن يعتق نفسه لم يكن له أن يعتق نفسه بعد قيامه عن المجلس وله أن يهب نفسه وإن يبيع نفسه وإن يتصدق بنفسه على من شاء يجوز ذلك رجل عاتبته امرأته في جارية له فقال لامرأته أمرها في يدك فاعتقتها المرأة فان نوى المولى العتق عتقت والا فلا فإن هذا يكون على البيع ولو قال لها أمرك فيها جاز فهذا على العتق وغيره رجل قال كل عبد لي حر وله عبد بينه وبين غيره لا يعتق ولو كان له عبد ولعبد عبيد فقال كل عبد لي حر عتق عبده سواء كان عليه دين أو لم يكن أما عبد عبده لا يعتق في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه إذا كان على العبد دين يحبط برقبته نوى المولى عتقهم أو لم ينو أن لم يكن على العبد دين عتقوا إذا نوى المولى عتقهم والا فلا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن نواهم عتقوا والا فلا كان على العبد دين أو لم يكن وقال محمد رحمه الله

تعالى عتقوا جميعه افي الاحوال كلها * رجل له عبد ولعبد له ابن فقال المولى لعبد ما بنك حر ابن حر عتق الابن ولا يعتق الاب ولو قال ابنك ابن
 حر عتق الاب ولا يعتق الابن * رجل قال لعبد يانيم ازاد قالوا هذا بمنزلة ما لو قال لعبد نصفك حر عند أبي حنيفة يعتق نصفه وعند صاحبيه
 يعتق كله * رجل قال لعبد تلونيه تودى بعد اب توادى بوزم اكنون كى ينشقي بعد اب توادى بوزم قالوا هذا اقرار منه بالعتق فيعتق في القضاء
 * رجل قال لعبد توادى توادى ان نوى العتق عتق والا فلا كالمولى لا امر أنه أنت أطلق من فلانة ثم قال على قول أبي يوسف ان نوى
 الطلاق تطلق والا فلا * عبد وضع تحت رأسه منديل المولى فقال مولاه بالفارسية بار خدای مرا دستار موی باید بایزین ثم لا يعتق لان هذا
 الكلام يذ كر للعظيم كانه قال بزرگ مرا فلا يعتق * عبد قال مولاه ازادى من يدا كن فقال المولى ازادى توتيدا كردم لا يعتق لانه يحتمل
 التعليق والتدبير وغير ذلك * أمه قات (٥٦٣) لمولاه اعتق فقال لها بالفارسية ايدون كير كه ازاد كردم ولم ينو العتق لا يعتق كالمولى قال

الولد وان كان لا يحبس بسائر دنونه ولو فرض القاضي النفقة على الاب فلم تستدن الام وأكل الولد بمسئلة
 الناس لا ترجع على الاب بشئ وان حصل له بمسئلة الناس نصف الكفاية يسقط نصف النفقة عن الاب
 وتصح الاستدانة بالنصف الباقي وكذا اذا فرضت عليه نفقة المحارم فأكلوا من مسئلة الناس لا يرجع على
 الذى فرضت عليه النفقة بشئ كذا في فتاوى قاضيان * وان كان القاضي بعد ما فرض نفقة الاولاد
 أمراها بالاستدانة فاستدانت حتى ثبت لها حق الرجوع على الاب فبالتالى قبل أن يودى لها هذه
 النفقة هل لها أن تأخذ من ماله ان ترك ما لا ذك في الاصل أن لها ذلك وهو الصحيح وأما إذا لم يأمرها
 بالاستدانة فاستدانت ثم مات الزوج قبل أن يودى اليها ذلك ليس لها أن تأخذ من ماله ان ترك ما لا
 بالاتفاق كذا في الذخيرة * ونفقة الصبي بعد الاطعام اذا كان له مال في ماله هكذا في المحيط * وان كان مال
 الصغير غائبا أمرا الاب بالاتفاق عليه ويرجع في ماله فان أنفق عليه بغير أمره لم يرجع الا أن يكون أشهد
 أنه يرجع ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى أن يرجع وان لم يشهد اذا كانت نيته يوم دفع أنه يرجع وأما في
 القضاء فلا يرجع الا أن يشهد كذا في السراج الوهاج * وان كان للصغير عقار أو ردية أو ثياب واحتج
 الى ذلك بالنفقة كان للاب أن يبيع ذلك كله وينفق عليه كذا في الذخيرة * صغير له أب معسر وجد
 أبو الاب موسر ولا صغير مال غائب يؤمر الجدة بالاتفاق عليه ويكون ذلك دينه على الاب ثم يرجع الاب بذلك
 في مال الصغير وان لم يكن للصغير مال كان ذلك دينه على الاب كذا في فتاوى قاضيان وهكذا في القدوري
 * والصحيح من المذهب أن الاب الفقير ملحق بالميت في حق استحقات النفقة على الجدة هكذا في الذخيرة * وان
 كان الاب زمنيا وليس للصغير مال يقضى بالنفقة على الجد ولا يرجع الجد بذلك على أحد وكذا لو كان للصغير
 أم موسرة أو جدة موسرة وأب معسر أمهرت بان تنفق على الصغير ويكون ذلك دينه على الاب ان لم يكن الاب
 زمنيا وان كان زمنيا لشيء عليه ويجبر الكافر على نفقة ولده المسلم وكذا المسلم على نفقة ولده الكافر الزمن
 كذا في فتاوى قاضيان * الأم أولى بالتحمل من سائر الاقارب حتى لو كان الاب معسرا وام موسرة
 ولا صغير جد موسر تؤمر الام بالاتفاق من مال نفسها ثم ترجع على الاب ولا يؤمر الجد بذلك كذا في الذخيرة
 * وان أعطت الاولاد نصف الكفاية ترجع بذلك القدر كذا في الخلاصة * واذا كان للاب المعسر أخ موسر
 يؤمر الاخ بالاتفاق على الصغير ثم يرجع على الاب كذا في محيط السرخسي * الذكور من الاولاد اذا
 بلغوا أحد الكسب ولم يبلغوا في أنفسهم يدفعهم الاب الى عمل ليكسبوا أو يؤجرهم وينفق عليهم من
 أجرهم وكسبهم وأما الاناث فليس للاب أن يؤجرهن في عمل أو خدمة كذا في الخلاصة * ثم في الذكور
 اذا سلمهم في عمل فاكسبوا وأما الاناث فلا يأخذ كسبهم وينفق عليهم من كسبهم وما فضل من نفقة ثم يحفظ

لامرأته خويشتن بخير
 فقالت خريده كبر أو قال
 لغيره بعث منك هذا العبد
 بكذا فقال خريده كبر فان
 ذلك لا يكون جوابا * عبد
 أخذ مولاه في موضع خال
 فقال له ان أنت أعقتني
 والاقبلك فاعتقه مخافة
 القتل فانه يعتق ويسعى في
 قيمته لمولاه لان المولى كان
 بمنزلة المكروه من عبده والمكروه
 يرجع على المكروه * رجل
 قال لعبد ما ازاد مر دأ وقال
 يا ازاد مر دمن أو قال لامته
 يا ازاد مر دأ وقال يا ازاد مر دمن
 أو قال يا كذبناوى أو
 قال يا كذبناوى من أو قال
 ياسيده أو قال ياسيدي
 اختلقوا فيه قال بعضهم ان
 أضاف الى نفسه يعتق والا
 فلا واختار ما اختاره
 الفقيه أبو الليث انه ان نوى
 الاعتاق يعتق والا فلا لان
 هذه كلمات لطف ظاهر افلا
 يقع بها العتق اذا لم ينو ولو قال
 لعبد ما ازاد مر دلا يعتق

وان نوى * رجل أشهد ان اسم عبده حر ثم دعاه يا ازاد يعتق لانه دعاه بغير اسمه وكذا لو سماه بالفارسية ازاد ثم دعاه يا حر يعتق * رجل ذلك
 قال لعبد ما ياد خدای أو قال ياد خدای من ولم ينو لا يعتق كالمولى ياد بزرگ أو ياد بزرگ من * رجل قال لعبد ان ياد بزرگ أو ياد بزرگ فهو
 على الاول ولو قال ياد بزرگ أو ياد بزرگ على ألف درهم كان على الاخير واذا تم الكلام قبل ان يدعو بالاخير فهو على الاول * رجل له
 جارية حامل فقال لها المولى بعد ما خرج بعض الولد أنت حره ان كان خرج أكثر الولد وهو النصف مع الرأس أو الرأس لا يعتق الولد وان كان
 الخارج أقل عتق الولد لان اعتاق الام لا يكون اعتاقا للولد المنفصل وللاكثر حكم الكل فلا يعتق الولد باعتاق الام * رجل أعنت جارية
 انسان فاجاز المولى اعتاقه بعد ما ولدت لا يعتق الولد * رجل قال ان اشتريت مملوكين فهاجران فاشتري حامل لا يعتقان ولو قال لامته
 كل مملوكي فبكر لا يعتق حملها * رجل قال لامته الحامل في حمتها أنت حره أو ما في بطنك فولدت من الغد غلاما ميتا استبان خلقه

عنت الجارية في قياص قول أبي حنيفة ولولم تلد حتى ضرب انسان بطنها فالقت من الغد جنباً لميتاً استبان خافه فهو بالخيار ان اعتق الام يعتق الجنين بعنتها وان لم تكن حاملاً عنتت الجارية * رجل قال لا خير انامولى أهلك أعتق أبوك أي وأى لم يكن القائل عبد المقر له وكذا لو قال انامولى أهلك ولم يقل أعتقني أبوك فانه يكون حراً ولو قال انامولى أهلك أعتقني فهو مملوك اذا جحد الوارث اعتاق الاب الا ان يأتي المقر بمينة * رجل أعتق عبده وله مال فماله لمولاه الا ان يوارى العبد أي نوب شأ المولى * رجل قال لعبده أنت حر البتة فبات العبد قبل ان يقول البتة فانه يموت عبداً * رجل قال لام ولده أنت حر من العمل أو من دخول البيت وقال لم أنوالعتق لا يدين في القضاء ولا يسمع ان يقر بها قال أبو يوسف يدين فيما بينه وبين الله تعالى * رجل قال لعبده رأس الحر أو بدين الحر لا يعتق لانه أنشبهه وكذا لو قال أنت مثل الحر * رجل قال لجارية يامولى زاده لاتعتق كالأول قال ابان الحر أو ابان الحر * (فصل فيما لا يتبع به العتق اذا لم ينو وما لا يقع به العتق وان نوى) * رجل قال لعبده

لا سبيل لي عليك أو قال لا مطلق عليك أو لارق لي عليك أو خرجت عن ملكي أو خليت سبيلك ان نوى العتق عتق والافلا ولو قال لا سبيل لي عليك الا سبيل الولاء وقال لم أنوبه العتق عن محمد انه يعتق ولا يصدق قضاء ولو قال الا سبيل الموالاة وقال لم أرد به العتق ديني في القضاء * رجل قال كل مالي حر وله عبد فقال لم أنوالعتق لا يعتق عبده * رجل قال لامته أطلقك ونوى العتق قال أبو يوسف نعتق ولو قال لها فرجك على حرام ونوى العتق لا نعتق ولو قال لعبده بالهجرة ان ت ح ر إن نوى العتق عتق والافلا وكذا الطلاق ولو قال لعبده لا سلطان لي عليك أو قال اذهب حيث شئت أو قال توجه أين شئت لا يعتق وان نوى ولو قال

ذلك عليهم الى وقت بلوغهم كسائر أملاكهم فان كان الاب مبدراً مسرفاً لا يؤمن على ذلك فالقاضي يخرج ذلك من يده ويجعله في يد أمين ويحفظ لهم فاذا باعوا سلم اليهم كذا في المحيط * وقال الامام الخواري اذا كان الاب من أبناء الكرام ولا يستاجر الناس فهو عاجز وكذا طلبة العلم اذا كانوا عاجزين عن الكسب لا يمتدون اليه لا تسقط نفقتهم عن آبائهم اذا كانوا مشغولين بالعلم لوم الشرعية لا بالخلافات الركيكة وهذا ان الفلاسفة ولهم رشد والالتجيب كذا في الوجيز للكردي * ونفقة الاناث واجبة مطلقاً على الآباء ما لم يتزوجن اذا لم يكن لهن مال كذا في الخلاصة * ولا يجب على الاب نفقة الذكور الكبار الا ان يكون الولد عاجزاً عن الكسب لمائة أو مرض ومن يصد على العمل لكن لا يحسن العمل فهو بمنزلة العاجز كذا في فتاوى قاضيان * ونفقة زوجة الابن على أبيه ان كان صغيراً فقيراً أو زماناً له من كفاية الصغير وذكر في المبسوط لا يجبر الاب على نفقة زوجة الابن كذا في الاختيار شرح المختار * الرجل البائع ان كان زماناً أو مقعداً أو أشل اليدين لا ينفقهم ما أو معتموها أو مفلوجاً فان كان له مال تجب النفقة في ماله وان لم يكن له مال وكان له أب موسر وأم موسرة تجب النفقة على الاب واذا طلب من القاضي أن يرض له النفقة على الاب أجابه القاضي الى ذلك ويدفع ما فرض لهم اليهم كذا في المحيط * وان صاحبت المرأة زوجها عن نفقة الاولاد الصغار صح سواء كان الاب مسرراً أو موسراً فبعد ذلك ينظر ان كان ما وقع الصلح عليه أكثر من نفقتهم فان كانت الزيادة مما يتعين الناس فيه بأن كانت الزيادة زيادة تدخل تحت تقدير المقدرين في مقدار كفايتهم فانها تكون عفواً وان كانت الزيادة بحيث لا تدخل تحت تقدير المقدرين فانها تطرح عنه وان كان المصالح عليه أقل من نفقتهم بان كان لا يكفيهم يبلغ الى مقدار كفايتهم كذا في الذخيرة * اذا كان الرجل غائباً وله مال حاضر فان القاضي لا يأمر أحد بالنفقة من ماله الا الابوين الفقيرين واولاده الصغار الفقراء الذكور والاناث والذكور الفقراء العجزة عن الكسب والاناث الفقيرات والزوجة ثم ان كان المال حاضراً عندها ولو كان النسب معروفاً وعلم القاضي بذلك أمرهم بالنفقة منه وان لم يعلم بالنسب فطلب بعضهم أن يثبت ذلك عند القاضي بالبينه لا تسمع منه البينة وكذلك ان كان ماله وديعه عند انسان وهو مقربها أمرهم القاضي بالانفاق منها وكذلك اذا كان له دين على انسان وهو مقربه وان كان صاحب اليد أو المديون منكراً فأراد أن يقيم البينة لم يلتفت القاضي الى ذلك * هذا اذا كان المال من جنس النفقة من الدراهم والذنانير والطعام ونحوها كذا في البدائع * واذا كان للغائب عند الوالدين أو الولد أو الزوج جت مال هو من جنس حقوقهم فأنفقوا على أنفسهم جاز ولم يضمنوا فان كان عند غيرهم أعطاهم يامر القاضي حتى أنفقوا على أنفسهم لم يضمن صاحب اليدوان كان أعطاهم بغير أمر القاضي

لامته أنت طالق أو أنت بائن أو أنت منى أو حرمتك أو أنت خلية أو برة أو اختارى فاختارت أو قال اخرجي أو استبرقي ففعلت ذلك لا تعتق عندنا وان نوى العتق وكذا لو قال لست بامة لي أو قال لاحق لي عليك لا تعتق وان نوى العتق وكذا لو قال لست بامة لي أو قال لاحق لي عليك لا تعتق وان نوى * (فصل في التعليق والاضافة) * رجل قال لامته اذا ماتت والدي فانت حر ثم باعها من والده ثم تزوجها ثم قال لها اذا مات والدي فانت طالق ثنتين ثم مات الوالد كان محمداً يقول أو لا تعتق ولا تطلق ثم رجع وقال لا يقع طلاق ولا عتاق ثم قال أنا أت في ذلك حتى أنظر * رجل تشاجر مع أمه فقال بنده من ارزاداً كرم من ارزوم تاوا زغم غري فخرج هو من البلد ثم رجع قبل موت الام قالوا يكون باراً في عيته ولا يعتق عبده * رجل قال لعبده ان يعتق في هذا البلد ابدأ فانت حر فباعه يباعه لا يعتق لانه كما بحث زال العبد عن ملكه فلا يعتق وان باعه يباعه ان سلمه الى المشتري أو لا ثم باعه لا يعتق أيضاً لانه كما تم البيع منهم ملكه المشتري وان باعه يباعه

فلمستسلمه الى المشتري عتق لان شرط الحث قد وجد والعبد باق على ملكه فبعته ولو قال ان اشتريت عبدا فهو حر فاشترى عبدا اشراه فاسد لا يعتق لانه لم يملكه قبل القبض فانحلت العيين لالي جزاء وان اشترى عبدا اشراه جازا بعد ما تاركا البيع الفاسد لا يعتق لان العيين انحلت بالبيع الفاسد لا الى جزاء فلا يخل مرة أخرى ولو قال لعبد الغيران وبعك فلان متى فانت حر فوهبه منه ان كان العبد في يد الواهب لا يعتق لانه حث قبل الملك فلا يعتق وان قبل بعد ذلك وقبض وان كان العبد في يد الموهوب له ان بدأ الواهب فقال وهبته لك لا يعتق وان بدأ الطالب فقال هبه متى فقال وهبت عتق * رجل قال ان اشتريت عبدين فهما حران فاشترى عبدا اشراه صحبهما اشترى عبدين اشراه صحبهما يعتق الخالف أي العبدين شاء ولو قال أول عبدين أشتريهما فهما حران فاشترى عبدا ثم عبدين لا يعتق واحد منهم ولو اشترى عبدا ثم اشترى عبدا وأمه عتق (٥٦٤) العبدان * رجل قال لعبد ان شئت فانت حر ثم قال له لا بارك الله فيك أو قال

اللهم العنه لا يعتق لان شرط الحث الشتم وهذا دعاء وليس بشتم * رجل قال لملكاته ان أنت عبتى فانت حر لا يعتق لانه ليس بعبد له مطلقا * رجل قال لعبد ان شئت فانت حر لا يعتق لان شرط الحث هو حر دخل الدار ولم يدخل * رجل اتهم غلامه في الجام ضاع فقال المولى ان اقلعت منك الضرب حتى تصدقني فعلى كذا فضر به فقال العبد لم اخذتم قال اخذت وترك الضرب لا يحث لانه لا يخلو ما ان كان اخذ أو لم يخذ وقد قالهما جميعا فيصير بارا * رجل قال ان اشتريت عبدين في عقدة فهما حران واشترى ثلاثة أعبد في عقدة واحدة عتق اثنان منهم وله الخيار بوقعه على اثنين منهم وكذلك قال ان اشتريت عبدين معا فاشترى ثلاثة أعبد في عقدة واحدة يعتق اثنان منهم وله الخيار * رجل قال كل

كان ضامنا له هذا اذا كان ما تركه الغائب من جنس حقهم فأما اذا لم يكن من جنس حقهم فأرادوا أن يدهوا شيئا من مال الغائب لنفقتهم أجمعوا على أن سوى الولد المحتاج لا يملك بيع عقار الغائب ولا بيع عروضه بالنفقة وأما الابن المحتاج فملك بيع المنقول بالنفقة استحسانا ولا يملك بيع العقار الا اذا كان الولد الغائب صغيرا وهذا قول أبي حنيفة رجة الله تعالى في كتاب المفقود * وأجمعوا على أن حال حضر من تجب عليه النفقة ليس لاحد من يستحق النفقة بيع العروض والعقار كذا في المحط * وان كان الابن قد مات وترك أموالا وترك أولادا صغارا كانت نفقة الاولاد من أنصباهم وكذا كل من يكون وارثا فنفقته في نصيبه وكذلك امرأة الميت تكون نفقة في حصتها من الميراث حاملا كانت أو حائلا وبعد هذا ينظر ان كان الميت قد أوصى الى رجل فالوصي يتفق على الصغار من أنصباهم وان كان لم يوص الى أحد فالقاضي يفرض لكل واحد من الصغار في نصيبه بقدر ما يحتاج اليه من النفقة على قدر سرعة أموالهم وضيقتها ويشتري له ما غير خادما ان كان يحتاج الى الخدم لانه من جملة مصالحه وكذلك كل ما كان من المصالح فالقاضي يشتري ذلك للصغير من نصيبه فان كان الميت لم يوص الى أحد وله أولاد كبار وصغار فنفقة كل واحد منهم تكون في نصيبه كذا كرنا ويصعب القاضي وصافي ماله فان لم يكن في البلدة قاض فانفق الكبار على الصغار من أنصبا الصغار كانوا ضامنين في هذه النفقة وهذا في الحكم فأما فيما بينهم وبين الله تعالى فلا ضمان عليهم كذا في الذخيرة * قال مشايخنا رحمهم الله تعالى في رجلين كانا في سفر فاعمى على أحدهما فانفق الآخر على المعنى عليه من مال المعنى عليه لم يضمن استحسانا وكذا اذا مات فجهره صاحبه من ماله وكذا العبد المأذونون في التجارة اذا كانوا في البلاد فقات مولا لهم فانفقوا في الطريق وأما في الحكم فيضمن كذا في الخلاصة * ولو كان الكبار أنفقوا على الصغار ثم لم يقرروا بذلك وأقرروا ببقية أنصبا الصغار يرجح أن لا يكون عليهم شيء في ذلك وكذا الوفاة الرجل ولم يوص الى أحد وله أولاد صغار ووديعه عند آخر في الحكم ليس للودع أن يتفق منها عليهم ويحتسب من مال الميت ولو فعل وحلف على أن لا مال عليه للميت رجوت أن لا يؤخذ كذا في الوجيز للكردي والله أعلم بالصواب

* (الفصل الخامس في نفقة ذوي الارحام) * قال ويجوز للولد الموسر على نفقة الابوين المعسرين مسلمين كانوا أو ذميين قدر اعل الكسب ولم يقدر بخلاف الخريجين المستأمنين ولا يشارك الولد الموسر أحد في نفقة أبويه المعسرين كذا في العتابة * اليسار مقدر بالتصاب فيما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى والتصاب نصاب حرمان الصدقة هكذا في الهداية * واذا اختلفت الذكور والانا نفقة الابوين عليهم على السوية في ظاهر الرواية وبه أخذ الفقيه أبو الليث وبه يفتي كذا في الوجيز للكردي

جارية اشترى بها مال اشترى فلانة فهي حرة فغابت المملوك عليها أو ماتت فاشترى أخرى في الغيبة تعتق لانه اشترى غيرها حال بقاء العيين وفي الموت لا تعتق في قول أبي حنيفة ومحمد لان عندهما جوعتها باطلت العيين * رجل قال لامته ان وطئتك مادمت في هذه الحجرة فانت حرة فتحول عنها ووطئت في حجرة أخرى أو لم يطأها ثم رجعا الى هذه الحجرة ووطئها فيها لا تعتق لان العيين انتهت بالتحول عنها * رجل قال لملكته أيكمن بشر في بقدوم فلان فهو حر فعلم واحد منهم بقدوم فلان وأمر آخر أن يذهب الى المولى برسالة فجاء الرسول الى المولى ان قال أيها المولى ان عبدك فلانا يقول بأشرك بقدوم فلان أو قال ان عبدك فلانا نأرسلني اليك يقول بأشرك بقدوم فلان عتق المرسل دون الرسول لان المرسل هو الذي بشره لكن بلسان غيره وان قال الرسول أيها المولى ان فلانا قد قدم وأرسلني عبدك فلان اليك لأشرك عتق الرسول دون المرسل لان البشارة وجدت من الرسول * رجل قال لفلان على أن أقدرهم والافعبدى حر ثم أنكر المال

* وان

ان قال ليس له على بنتي لا يحنث لان شرط الحنث عدم المال عليه وقت العيّن ولم يثبت ذلك وان قال لم يكن له على شئ وقت العيّن عتق لاه
لما انكر الوجوب وقت العيّن فقد أقر بشرط الحنث * رجل قال لعبدته انت حر قبل الفداء والاضحى بشهر عتق في أول رمضان * رجل قال
كل عبد أشتريه فهو حر الى سنة فاشتري عبدًا لا يعتق حتى يأتي علمه سنة من وقت الشراء ولو قال كل عبد أشتريه الى سنة فهو حر فكل عبد
يشتري من الساعة التي حلف الى تمام السنة يعتق عند الشراء لان في الصورة الاولى أدخل السنة في العتق فيصير فائلاً عند الشراء الذي
اشتراه أنت حر الى سنة فيعتق بعد سنة وفي الصورة الثانية ذكر السنة بعد الشراء فكانت السنة أجلاً للعين * رجل قال لعبدته ان مت الى
مائتي سنة فانت حر قال أبو يوسف هو مدبر مقيد وقال الحسن بن زياد هو مدبر مطلق لان على قول أصحابنا اذا ذكر وقتاً طوبى لا يعيش الى تلك
المدة أو لا يعيش بغير الوقت ولا يكون ذكر هذا الوقت بمنزلة التأييد وعلى قول الحسن (٥٦٥) اذا ذكر وقتاً لا يعيش اليه يكون
ذكر الوقت للتأيد والعمر

* وان كان للفقير ابنان أحدهما فائق في الغنى والاخر يملك نهابة كانت النفقة عليهم على السواء ولو كان
أحدهما مسلماً والاخر ذمياً كانت النفقة عليهم على السواء كذا في فتاوى قاضيان * قال الشيخ الامام
شمس الأئمة قال مشايخنا رحمهم الله تعالى انما تكون النفقة عليهم على السواء اذا تفاوتا في اليسار تفاوتا
يسيراً وأما اذا تفاوتا تفاوتاً فاحشاً فيجب أن يتفاوتا في قدر النفقة كذا في الذخيرة ثم اذا قضى القاضي
بالنفقة عليهم ما في أحدهما أن يعطى الاب ما يجب عليه فالقاضي يأمر الآخر بأن يعطى كل النفقة ثم
يرجع على الآخر بحصته وان كان للرجل المهر زوجة ليست أم ابنه الكبير لم يجبر الابن على أن ينفق
على امرأته أبيه وكذلك أم ولده وأمه لا يجبر الابن على نفقة هؤلاء الا أن يكون بالاب علة لا يقدر على خدمة
نفسه ويحتاج الى خادم يقوم بشأته ويخدمه فيما يخدمه الابن على نفقة خادم الاب منكوبة كانت أو أمة
كذا في المحيط * الاب اذا كان فقيراً معسر أو له أولاد صغار يحاويهم ويحويهم كبريى وموسر يجبر الابن على نفقة
أبيه ونفقة أولاده الصغار كذا في محيط السرخسي * والام اذا كانت فقيرة فانه يلزم الابن نفقتها وان كان
معسراً وهي غير زمنة واذا كان الابن يقدر على نفقة أحد أبويه ولا يقدر على جميعها فالأحق وان
كان للرجل أب وابن صغير وهو لا يقدر الا على نفقة أحدهما فالأب أحق وان كان له أبوان وهو لا يقدر
على نفقة أحدهما فانه ما كان معه ما كل وان احتاج الاب الى زوجة والابن موسر وجب عليه أن
يزوجه أو يشتري له جارية وان كان للاب زوجتان أو أكثر لم يلزم الابن الا نفقة واحدة ويدفعها الى الاب
وهو يوزعها عليهن كذا في الجوهر النيرة * قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا كان الابن فقيراً كسوا بالاب
زمنياً يشارك الابن في القوت بالمعروف لانه اذا لم يشاركه يخشى على الاب التلف ذكر اخصاف في أدب
القاضي ان كان الاب فقيراً ولم يكن كسوا بالابن فقيراً كسوا بالاب قال القاضي انما يجزى يكسب
ما يقدر ان ينفق على فالقاضي ينظر في كسب الابن فان كان فيه فضل عن قوته يجبر الابن على نفقة الاب
منه وان لم يكن فيه فضل عن قوته فلا شئ عليه بالحكم ولكن يؤمر من حيث الديانة هذا اذا كان الابن
وحده وان كان له زوجة وأولاد صغار يجبر الابن على أن يدخل الاب في قوته ويجعله كأحد من عياله
ولا يجبره على أن يعطى شيئاً على حدة فان كان الاب كسوا بالابن على الكسب والنفقة اختلوا
فيه قيل يجبر وقيل لا يجبر كذا في محيط السرخسي * ويعتبر في حق الجد لاستحقاق النفقة الفقير لا غير على
ما هو في ظاهر الرواية كما في حق الاب والجد من قبل الام كالجدة من قبل الاب وكذا تفرض نفقة الجدات
من قبل الام ونفقة الجدات من قبل الاب ويعتبر في حق الجدات ما يعتبر في الاجداد أيضاً كذا في المحيط
* والنفقة لكل ذي رحم محرم اذا كان صغيراً فقيراً أو كانت امرأته بالغة فقيرة أو كان ذكر فقيراً زمنياً أو أعمى

اصلاً ما عرف في كتاب النكاح
اذا تزوج امرأة الى وقت
يكون متعة غتد فاطالت
المدة أو قصرت وعلى قول
الحسن اذا ذكر وقتاً لا يعيش
اليه لا يكون متعة * صحيح
قال لعبدته انت حر قبل
موتى بشهر ثم مات بعد شهر
قال بعضهم يعتق من ثلث
ماله وقال بعضهم يعتق
من جميع المال وهو الصحيح
لان على قول أبي حنيفة
رحمه الله يستند العتق
الى أول شهر قبل الموت وهو
كان صحيحاً في ذلك الوقت *
رجل أوصى بوصايا وكتب
في وصيته ان عبده فلان حر
بعد موته ولم يسمع ذلك منه
احد ثم مات وبجدة الورثة
تدبيره يستحلف الورثة على
علمهم ان اقرار الوارث بما في
كتاب الوصية عتق العبد اذا
كان يخرج من ثلث ماله ويلزم
السماة فيما زاد على الثلث
اذا كان لا يخرج وكذا لو

كان على الميت دين يحمط برقبته يعتق ويسمي في جميع قيمته ثم اختلفوا في قيمته قال بعضهم قيمة المدبر قيمته لو كان قنًا وقال بعضهم قيمة المدبر
ثلثا قيمته لو كان قنًا وقال بعضهم ينظر بكم يستخدم مدة عمره من حيث الحزير والظن فجعل قيمته ذلك وقال الفقيه أبو الليث قيمة المدبر
نصف قيمته لو كان قنًا وهكذا ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده لان للفقير منفعتين منفعة البيع وما شا كلهما من التملك بالدين والامهار
وغیر ذلك ومنفعة الاجارة والاستخدام والتدبير نفوت الاولى وتبقى النامية فكانت قيمته نصف قيمته لو كان قنًا ولو كان التدبير مقيداً
يقوم قنًا * رجل قال في مرضه أعتقوا عني فلان بعد موتي ان شاء الله أو قال هو حر ان شاء الله في القياض بصح الاستثناء فيها وفي الاستحسان
بصح الاستثناء في قوله هو حر ان شاء الله ولا يصح في الامر بالاعتاق * مريض قال لزوجي من ابني بكذا مائة مائة مائة ينبغي له ولأولاده
باعتقوهم * رجل قال لعبدته لا تسب لاهد عليك بعد موتي قالوا يصير مدبراً * رجل قال له لو كنت اخدم ورتقي بعد موتي سنة ثم أنت حر فانت

الوصية اذا خدمت ابني
وابني هذه حتى يستغنيا
فانت حرة قالوا ان كان الابن
والبنات كبيرين تخدمهما
حتى تنزوج الجارية وبصحب
الابن عن الجارية وان كانا
صغيرين تخدمهما حتى
يدركا لان استغناء الكبيرين
والصغيرين يكون عند
ما قلنا وان كانا كبيرين
فتزوجت الابنة وبقي الابن
تخدمها جميعا لان شرط
العق خدمتهما حتى يستغنيا
فلا تعق عند استغناء
أحدهما وكذا لو كانا
صغيرين فادرك أحدهما
تخدمهما جميعا حتى يدرك
الآخر وان مات أحدهما
قبل ذلك بطلت الوصية
لأنها كانت متعلقة
بخدمتهما وقد وقع اليأس عن
ذلك * رجل قال لعبد له
أحد كاحر بعد موتى وله وصية
مائة درهم ثم مات عتقا ولهما
وصية مائة درهم بينهما لانه لما
مات شاع العتق فهما جميعا

ويجب ذلك على قدر الميراث ويجبر عليه كذا في الهداية * وتعتبر أهلية الارث لاحقيقته كذا في النقاية
* لا يقضى بنفقة أحد من ذوى الارحام اذا كان غنيا أما الكبار الاصحاء فلا يقضى لهم بنفقة على غيرهم
وان كانوا فقراء وتجب نفقة الاناث الكبار من ذوى الارحام وان كن صحيات البدن اذا كان من حاجة
الى النفقة كذا في الذخيرة ولا يشارك الزوج في نفقة زوجته أحد حتى لو كان لها زوج مفسر وابن موسر
من غير هذا الزوج أو أب موسر أو أخ موسر فنفقة على الزوج لا على الأب والابن والاخ لكن يؤم الأب
أو الابن أو الاخ بان ينفق عليها ثم يرجع على الزوج اذا أيسر كذا في البدائع * واذا كان للفقير والد وابن ابن
موسر ان فالنفقة على الوالد واذا كان له بنت وابن ابن فالنفقة على البنت خاصة وان كان الميراث بينهما وان
كان له بنت بنت أو ابن بنت وله أخ لاب وأم فالنفقة على ولدا البنت ذكرا كان أو أنثى وان كان الميراث
للاخ لا لولد البنت ولو كان له والد وولد وهما موسران فالنفقة على ولده وان استويا في القرب الا ان الابن يرجح
باعتبار التأويل الشاغل له في مال ولده ولو كان له جد وابن ابن فالنفقة عليهم سماعي قدر ميراثهما على الجدة
السدس والباقي على ابن الابن واذا كان للرجل الفقير بنت وأخت لاب وأم وهما موسران فالنفقة على
البنت وان كانتا متوئمان في الارث وكذا اذا كان للفقير ابن نصراني وله أخ مسلم وهما موسران فالنفقة
على الابن وان كان الميراث للاخ وكذا اذا كان للفقير بنت ومولى عتاقة وهما موسران فالنفقة على البنت
وان كانا متوئمان في الميراث وكذا المعسرة اذا كانت لها بنت وأخت لاب وأم فالنفقة على ابنتها وان كانتا
تشتتر كان في الميراث كذا في المحيط * ولو كان له أم وجد فان نفقته عليهما اثلاثا على قدر مواريتهما الثلث
على الام والثلثان على الجد وكذا اذا كان له أم وأخ لاب وأم أو ابن أخ لاب وأم أو عم لاب وأم أو ذو احد من
العصبة فان النفقة عليهما اثلاثا على قدر مواريتهما ولو كان له جد وجدته فالنفقة عليهما اسداسا ولو كان
له عم لاب وأم وعمه لاب وأم فالنفقة على العم دون العمة وكذلك لو كان له عم لاب وأم وخال لاب وأم فالنفقة
على العم ولو كان له عمة لاب وأم وخال لاب وأم فالنفقة على خاله اثلاثا ثم العمة وثلاثة اعمى الخال
وكذلك لو كان له خال وخالة من قبل الاب والام فان النفقة عليهما اثلاثا ولو كان له خال من قبل الاب والام
وابن عم لاب وأم فالنفقة على الخال والميراث لابن العم لان شرط وجوب النفقة هو أن يكون ذوالرحم المحرم
من أهل الميراث ولو كان رجلا غير محرم فهو ابن عم أو محرم غير محرم فهو الاخ من الرضاع والاخ من
الرضاعة أو رجلا محرم الا من قرابة فهو ابن عم وهو اخوهم من الرضاع لا تجب النفقة كذا في شرح
الطحاوى * ولو كانت له ثلاثة اخوة متفرقين فالنفقة على الاخ لاب وأم وعلى الاخ لام على قدر الميراث
اسداسا ولو كان له عم وخالة فالنفقة على اعم وان كان العم مفسرا فالنفقة عليهما الاصل في هذا أن كل

فتشيع الوصية ولو قال ولكل واحد منكم مائة درهم بطلت إحدى المائتين لان احدهما عبده فلا تصح له الوصية * رجل قال في من وصيته أعتقوا عبدي الذي هو قديم العيبة تكلموا في قديم العيبة قال أكثرهم قديم العيبة من صحبه سنة وأخذوا ذلك من قوله تعالى حتى عاد العرجون القديم والعرجون ينبت على الخلة ويقطع في كل سنة فالذي يبقى سنة يكون قديما * رجل قال لله على أن أعتق هذا العبد فقتل العبد خطأ وأخذ المولى قيمته ولو قال لله على أن أعتق هذا العبد فقتل العبد خطأ وأخذ المولى قيمته كان عليه أن يصدق بقيمته لان في الوجه الاول التزم الاعتاق فيستقيد بعمل الاعتاق وهو العبد وأما في الوجه الثاني التزم الصدقة والقيمة تشارك العبد في قبول الصدقة * رجل قال أعبده أنت مدبر على ألف قال أبو حنيفة لا يعتبر قبول العبد قبل الموت ولو قيل كان للمولى أن يبيعه فان لم يبيعه حتى مات المولى وهو في ملكه فقبل الألف عتق وقال أبو يوسف إن لم يقبل حتى قال المولى ذلك ليس له أن يقبل بعد الموت وإن

قبل حين قال المولى كان مدبرا وعليه الالف اذا مات المولى * ولو قال الرجل لعبد ما انت حر بعد موتى على الف درهم يعتبر قبول العبد بعد الموت في ظاهر الرواية واذا قبل بعد الموت قالوا لا يعتق الا باعتاق الورثة ولو قال انت حر على الف درهم بعد موتى يعتبر القبول للحال واذا قبل يصير مدبرا ولا يلزمه المال لان المدبر باق على ملك المولى والمولى لا يستوجب على عبده مالا ولو قال لعبد ما انت حر بعد موتى قال محمد رحمه الله كانت المشيئة بعد الموت وكذا لو قال اذا جاء غدا فانت حر ان شئت كانت المشيئة اليه بعد طلوع الفجر من الغد وكذا لو قال انت حر غدا ان شئت كانت المشيئة اليه للحال في قول أبي يوسف ومحمد وظاهر الرواية عن أبي حنيفة رضي الله عنه وعن أبي يوسف في رواية الامالي ان قدم المشيئة تعتبر المشيئة للحال وان آخر تعتبر المشيئة في الغد وعن أبي حنيفة في رواية المشيئة اليه في الغد في الفصلين وكذلك في التدبير عنده يعتبر القبول عند المات (٥٦٧) على كل حال * رجل قال لعبد ما انت حر يوم اموت وبني باليوم يتأخر النهار دون الليل لا يكون مدبرا وبصر كانه قال انت حر بعد موتى في التمار فلم يكن العتق معلقا بطلاق الموت فكان له ان يبيعه ولو قال انت حر بعد موتى يوم لا يكون مدبرا مطلقا وان يبيعه ولو مات المولى وهو في ملكه يعتق من الثلث اذا مضى يوم بعد موته ولا يعتق الا باعتاق الوارث * رجل قال كل مملوك لي بعد موتى حر فا كان في ملكه يوم المقالة يكون مدبرا ومالكه بعد المقالة لا يكون مدبرا ولو قال اذا ملكت فلانا فهو حر بعد موتى فملكه كان مدبرا لانه علق الحرية بعونه مطلقا لانه علق تلك الجملة بشرط وهذا لا يخرج منه ان يكون مدبرا كقول لعبد ما انت حر فلانا فانت حر بعد موتى فملكه يصير مدبرا * رجل قال كل مملوك املكه فهو حر اذا جاء غدا يدخل في

من كان يحجز جميع الميراث وهو معسر يجعل كالميت واذا جعل كالميت كانت النفقة على الباقي على قدر مواريتهم وكل من كان يحجز بعض الميراث لا يجعل كالميت فكانت النفقة على قدر مواريت من كان يرث معه * بيان هذا الاصل رجل معسر عاجز عن الكسب وله ابن معسر عاجز عن الكسب وهو صغير وله ثلاثة اخوة متفرقين فنفقة الاب على اخيه لانيه وامه وعلى اخيه لانه اسد اسدس النفقة على الاخ لام وخسة اسد اسما على الاخ لاب وام ونفقة الولد على الاخ لاب وام خاصة ولو كان للرجل ثلاث اخوات متفرقات كانت نفقته عليهن اجسا ثلثة اجسا على الاخ لاب وام وخس على الاخ لاب وخس على الاخ لام على قدر مواريتهن ونفقة الابن على امه لاب وام ولو كان مكان الابن بنت والمسئلة بمجالها فنفقة الاب في الاخوة المتفرقين على اخيه لانيه وامه وفي الاخوات المتفرقات على اخته لانيه وامه وكذلك نفقة البنت على العم لاب وام وعلى العمة لاب وام كذا في البدائع * الاب مع الابن اذا اختلفا في اليسار قال الابن هو غني وليس على نفقته وقال الاب انا معسر ذكر في المنتقى ان القول قول الابن والبينة بينة الاب ولم يقبل قول الاب انه معسر وان كان الظاهر شاهدا له وان كان اقر الابن انه كان عبدا ثم عتق فعليه النفقة ولو اتفق على نفسه من مال الابن ثم خاصه الابن فقال ان نفقته وانت موسر وقال الاب فعليه وانا معسر قال انظر الى حال الاب يوم الخصومة ان كان معسرا فالقول قوله استحسانا في نفقة مثله وان كان موسرا فالقول قول الابن ولو اقاما البينة فالبينة بينة الابن هذا في طلاق المنتقى كذا في الخلاصة * اذا فرض على الاب نفقة الاب وكسوته واعطى نفقة شهر وكسوة سنة وقال الاب ضاعت ان علم انه صادق يجبر ثانيا وكذا سائر المحارم كذا في التتارخانية * اذا كان الاب محتاجا وابي الابن ان يتفق عليه وليس غنة قاض يرفع الامر اليه ان يسرق مال ابنه وبوجود قاض غنة يأنهم بسرقة ماله وباعطاء الابن مالا يكفيه يجوز له ان يأخذ الى ان تنفع الكفاية وبسرقة فوق الكفاية يأنهم وكذا اذا لم يكن محتاجا ولم تكن نفقته عليه لا يجوز له ان يسرق مال ابنه كذا في البحر الرائق * وان كان للاب مسكن او دابة فالذهب عندنا انه تفرض النفقة على الابن الا ان يكون في المسكن فضل نحو ان يكفيه ان يسكن في ناحية منه فينذروهم الاب يبيع الفضل والاتفاق على نفسه فاذا آل الامر الى الناحية التي يسكنها الاب تفرض نفقته على الابن حينئذ وكذا اذا كانت للاب دابة نفقة يؤمر ان يبيع ويشتري الا وكس وينفق الفضل على نفسه فاذا آل الامر الى الاوكس تفرض النفقة على الابن ويسوى في هذه الوالدان والمولودون وسائر المحارم وهو الصحيح من المذهب كذا في الذخيرة * ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين الا للزوجة والابوين والاجداد والجدات والولد وولد الولد ولا تجب على النصراني نفقة أخيه المسلم وكذلك لا تجب على المسلم نفقة

ذلك المدبر وام الولد وولد الوالد ولا يدخل فيه المكاتب ويدخل فيه من كان قنا وقت المقالة ثم يصير مكا يقبل محي الغد ولا يدخل في ذلك من يملكه بعد المين ولو قال كل مملوك املكه اليوم فهو حر يدخل فيه من كان في ملكه وقت المقالة وما استفاد في يومه وكذا لو قال هذا الشهر وهذه السنة ولو قال كل مملوك املكه الساعة فهو على ما كان في ملكه ولا يعتق ما استفاد من ساعته فان عني به الساعة الزمانية التي يذكرها المتحجون يصدق في ادخال ما يستفيد بعد الكلام ولا يصدق في صرف العتق عما كان في ملكه ولو قال كل مملوك املكه غدا فهو حر ولم ينو شيئا قال محمد يعتق من كان في ملكه للحال ومن ملكه الى الغد وغدا وقال أبو يوسف في قول أبي يوسف ولو قال كل مملوك لي فهو حر يوم الجمعة يدخل من كان في ملكه للحال ويعتق يوم الجمعة فهو حر يعتق من كان ملكه يوم الجمعة في قول أبي يوسف ولو قال كل مملوك لي فهو حر يوم الجمعة يدخل من كان في ملكه للحال ويعتق يوم الجمعة ولو قال كل مملوك املكه فهو حر اذا جاء غدا فهو على ما كان في ملكه للحال في قولهم ولو قال كل مملوك املكه الى

ثلاثين سنة فهو حر يدخل فيه ما يستفيد في الثلاثين من حين حلف ولا يدخل فيه من كان في ملكه وقت المقالة وعلى هذا إذا قال إلى سنة
أو سنة أو أبداً أو إلى أن أموت يدخل فيه ما يستفيد في تلك المدة دون ما كان في ملكه ولو قال أردت بقولي سنة من تبقى في ملكي سنة لا يدخل
في القضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى ولو قال كل مملوك لي حران دخلت الدار أو قدم الشرط فقال ان دخلت الدار فكل مملوك الملك حر
فهو على ما كان في ملكه وقت المقالة ويعتق عند وجود الشرط ولو قال ان فعلت كذا فكل مملوك الملك حر فهو على ما كان
في ملكه عند وجود الشرط ولو قال كل مملوك اشتريه فهو حران كملت فلان فهو على ما يشتره قبل الكلام ولو قال ان كملت فلان فكل مملوك
أشتره فهو حر فهذا على ما يشترى بعد الكلام ولو قال كل مملوك أشتره اذا كملت فلان فهو حر فهذا على ما يشتره بعد الكلام ولو قال
كل جارية أشترها فهي حرة إلى سنة (٥٦٨) فاشترى جارية قال محمد لا تعتق حتى تنم السنة رجل قال لعبد اذا أدبت إلى

أخيه النصراني كذا في الهداية * ولا يجبر المسلم والذي على نفقة والديه من أهل الحرب وان كانا
مستأمنين في دار الاسلام وكذلك الحر الذي دخل على أبا مان لا يجبر على نفقة والديه اذا كانا مسلمين
أو كانا من أهل الذمة كذا في المحيط * أهل الذمة فيما بينهم في النفقة كاهل الاسلام وان اختلفت مللهم
كذا في محيط السرخسي * واذا أسلم الذي واهمه من غير أهل الكتاب وأبى الاسلام وفرق بينهما فلا
نفقة لها في العدة وان كانت المرأة هي التي أسلمت فأبى الزوج أن يسلم ففرق بينهما كانت عليه النفقة
والسكنى ما دام في العدة كذا في المبسوط * واذا خرج الحر من ربي واهمه أخته أبا مان فطلبت النفقة
فالقاضي لا يفرض لها ذلك قال في السير الكبير لو فرض القاضي نفقة الزوجة والوالدين والولد في مال مسلم
أسير في دار الحرب فقامت يئنه على ردة الاسير قبل فرض القاضي نفقة المرأة ضمنت ما أخذت من النفقة
فان قالت حاسبوني من نفقة عدتي بقول لها الحاكم لا نفقة لك كذا في المحيط * الذي اذا تزوج بحماره
وذلك نكاح في دينهم وطلبت منه نفقة النكاح فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يفرض لها نفقة
النكاح وأجبه وأعلى أن في النكاح بغير شهود تستحق هي النفقة كذا في الذخيرة والله أعلم بالصواب
* (الفصل السادس في نفقة المالك) * على المولى أن يتفق على عبده وأمه سواء كان العبد أو الأمانة
فان أومد برا أو أم ولد صغيراً كان أو كبيراً زماناً كان أو صحياً أو أعى أو بصيراً مرهوناً أو مستأجراً كذا في
السراج الوهاج * فان أبى المولى عن الاتفاق فكل من يصلح للأجارة يؤاجر ويتفق عليه من أجرته كذا في
المحيط * وان لم يفكسهما بنفقة تمها فالباقي على المولى وان زاد فالزيادة كذا في السراج الوهاج * ومن
لا يصلح لذلك لعذر الصغر أو ما أشبه ذلك ففي العبد والأمانة يؤمر المولى لينفق عليهم ما يؤيد بهما وفي المدبر
وأم الولد يجبر المولى على الاتفاق لا غير كذا في المحيط * واذا كانت جارية لا يؤاجر مثلها بأن كانت حسنة
يخشى من ذلك الفتنة أجبر على الاتفاق أو البيع كذا في فتح القدير * وقد رت نفقة الرقيق كفاية من غالب
قوت البلد وادامه وكذلك الكسوة ولا يجوز الاقتصا فيها على ستر العورة فان تنعم السيد في الطعام
والادام والكسوة لم يجب عليه أن يدفع إلى الرقيق مثله بل يستحب ذلك وان كان السيد يأكل ويلبس دون
المعتاد شحاً أو رياضة لزمه رعاية الغالب للرقيق على الأصح واذا كان له عبيد يستحب أن يسوي بينهم في
الطعام والادام والكسوة وقيل له أن يفضل النفس على الخسيس والأول أصح والحواري كذلك واذا
ولى رقيقه اصلاح طعامه وجابه فينبغي أن يجلسه لياً كل معه فان امتنع العبد تأدياً فينبغي لسيدته أن
يطعمه منه واجلاسهم معه أفضل ندباً إلى التواضع ومكارم الاخلاق كذا في السراج الوهاج * ويزيد الجارية
التي للاستمتاع في الكسوة للعرف كذا في غايه السروجي * ويجب على المولى شراء الماء للظهار لرقيقه كذا

ألفاً أو قال متى أدبت إلى
ألفاً أنت حر لا يعتق قبل
الاداء ولا يكون مقتصراً
على المجلس ولو قال اذا
أدبت لا يعتق قبل الاداء
ويقتصر على المجلس وله ان
يبيعه قبل الاداء وان جاء
العبد بالف أو بعض الاف
لا يجبر على القبول فان
وضعها في موضع يقدر المولى
على قبضها كان ذلك قبضاً
ويعتق العبد ولو حلف
المولى انه لم يؤد إليه الاف
حنث في عينه ولو قال
لا جنبي اذا أدبت إلى ألفاً
فعبدي هذا حر فإف الإجنبي
بألف ووضعهما بين يديه لا يجبر
المولى على القبول ولا يعتق
العبد ولو حلف المولى انه لم
يقبض من فلان ألفاً لا يحنث
فان كان المال للعائف فقال
صاحب المال ان أدى إلى
فلان ألفاً التي إلى عليه
فعبدي حر فإف فلان بالآلف
إلى الحائف فلم يقبل حنث
في عينه ولو هلك ألف هلك

من مال الحائف ولو قال لعبد اذا أدبت إلى ألفاً أنت حر فقبل العبد ثم قال له طعني منها مائة أو قال خذ
مئ مائة دينار مكان الف درهم خط عنه مائة درهم وأدى إليه تسعمائة درهم فانه لا يعتق ولو أدى إليه القامن مالا كتسبه قبل هذه المقالة
يعتق ويرجع المولى عليه بثمنها ولو أدى إليه القامن مالا كتسبه بعد هذه المقالة لا يرجع المولى عليه ولو لمات العبد قبل أداء الآلف
وترك مالا فإف له لولاه ولا يكون هو بمنزلة المكاتب ولو باعه ثم اشتراه فادى إليه ألفاً اعتق ويجبر المولى على القبول في قول أبي يوسف ولا يجبر
في قول محمد ولو قال لعبد في مرضه اذا أدبت إلى ألفاً أنت حر وقيمته ألف فادى إليه القامن مالا كتسبه بعد هذه المقالة يعتق من جميع
ماله استحسنه ولو قال انت حر على ألف درهم تؤديها إلى نجوما كل شهر كذا تكون كاتبة رجل قال لرجل عبيد فلان فذبره أحدهما
باز المدبر انا جنبي جنايتي وجب المال كان عقل جنايته على المولى يضمن الاقل من قيمته ومن أُرش الجناية في ماله حال ولا يكون على

عاقلته وان جنى على المولى أو على ماله كان هدر الا ان يقتل مولاه خطأ فيسعى في قيمته المدبرة اذا ولدت من سيدها ولد انصير أم ولد
 * (فصل في الاستيلاء) * كل مملوكة ثبتت نسب ولدها من يملكها أو يملك بعضها كانت أم ولد لمن ثبت نسب ولدها منه وكذا
 الجارية اذا ولدت ولدا من غير المولى بشكاح أو وطه بشبهة ثم يملكها فن ثبت نسب ولدها منه تصير أم ولده عندنا وان ملك ولده منها بحق
 عليه وان ملك ولدها من غيره يكون ملكا له وله أن يبيعه ولو قال جل جاريته هذمه مني أو قال ما في بطنها من ولد فهو مني فأسقطت سقطا
 استبان خلقه أو بعض خلقه تصير أم ولده وان لم تستن لا تصير عندنا ولو قال جل هذه الجارية مني أو قال ما في بطنها من ولد فهو مني
 ثم قال بعد ذلك كان ربحا ولم يكن ولدا فصدقته الامة في ذلك أو كذبه كانت أم ولده ولو قال ما في بطنها مني ولم يقل من جل أو ولد ثم قال كان
 ربحا فصدقته الامة لم تكن أم ولده * رجل قال لجاريته قد ولدت هذه أم ولدي ان كان القول في الصحة تصير أم ولده سواء كان معها ولد أو
 لم يكن وان كان القول في مرض الموت فان كان معها ولد تصير أم ولده تعتق من جميع ماله وان لم يكن معها ولد تعتق من الثلث وأم الولد
 تعتق بموت المولى من جميع ماله ولا سعاية عليها على كل حال ولا يجوز اخراجها عن ملكه الى غيره ببيع أو هبة أو وصية أو صدقة أو اموار وان
 باعها وقضى القاضي يجوز بيعها لا ينفذ قضاؤه في أظهر الروايات ولا تضمن أم الولد بالغصب والبيع الفاسد والاعتاق في قول أبي حنيفة
 وانما تضمن فيما ضمن الحر * الجارية المشتركة اذا ولدت ولدا فادعيها مع انصير أم ولدها فان اعتقها أحدها أو مات عتق كلها في قولهم
 ولا سعاية عليها ولا ضمان على المعتق في قول أبي حنيفة وقال صاحبها اذا مات أحدهما (٥٦٩) تسمى في نصيب الآخر وان اعتقها
 أحدهما يضمن المعتق نصف

في الجوهر التبرع ولا تجب على المولى نفقة مكاتبه وكذا معتق البعض كذا في البدائع * رجل له عبد
 لا ينفق عليه ان كان قادرا على الكسب فليس له أن يأكل من مال مولاه من غير رضاء وان كان عاجزا فله
 أن يأكل وان كان قادرا ولكن منعه من الكسب يقول العبد له امان أن تأذن لي في الكسب واما أن تنفق
 علي فإذا لم تأذن فله أن ينفق على نفسه من مال مولاه هكذا في التتارخانية ناقلا عن اللؤلؤ الحية * ونفقة
 العبد المبيع قبل القبض على البائع مادام في يده وهو الصحيح وفي بيع الخيل تكون على من يصير له الملك
 وقيل على البائع وقيل تستدان فيرجع على من يصير له الملك كذا في شرح النقاية للبرجندى * نفقة عبد
 الوديعه على المودع ونفقة عبد العارية على المستعير كذا في البدائع * ولو أن رجلا غضب عبدا كانت نفقته
 عليه الى أن يريده على المولى فان طلب من القاضي أن يأمره بالنفقة أو بالبيع لا يجيبه الا أن يكون
 الغاصب مخوفا يخاف منه على العبد فينثذ بأخذه القاضي ويبيعه ويسلك الثمن ولو أودع عبدا وغاب
 فجاء المودع الى القاضي وطلب منه أن يأمره بالنفقة أو بالبيع فان للقاضي أن يأمره بأن يزوج العبد وينفق
 عليه من أجره وان رأى أن يبيعه فعل والعبد الرهن اذا ثبت كونه رهنا بفعل به ما يفعل بالوديعه كذا في
 فتاوى قاضيان * عبد صغير في يد رجل فقال لغيره هذا عبدك وديعه عندي فانك ربست خلف بالله
 ما أودعه ويقضى بنفقته على ذي اليد ولو كان كبير لم يستحق والنفقة تجب على من له المنفعة مالكا كان
 أو غير مالك كذا في غاية السروجي * العبد الموصى برقبته لانسان وبخدمته لا آخر فالنفقة على صاحب

في الجوهر التبرع ولا تجب على المولى نفقة مكاتبه وكذا معتق البعض كذا في البدائع * رجل له عبد
 لا ينفق عليه ان كان قادرا على الكسب فليس له أن يأكل من مال مولاه من غير رضاء وان كان عاجزا فله
 أن يأكل وان كان قادرا ولكن منعه من الكسب يقول العبد له امان أن تأذن لي في الكسب واما أن تنفق
 علي فإذا لم تأذن فله أن ينفق على نفسه من مال مولاه هكذا في التتارخانية ناقلا عن اللؤلؤ الحية * ونفقة
 العبد المبيع قبل القبض على البائع مادام في يده وهو الصحيح وفي بيع الخيل تكون على من يصير له الملك
 وقيل على البائع وقيل تستدان فيرجع على من يصير له الملك كذا في شرح النقاية للبرجندى * نفقة عبد
 الوديعه على المودع ونفقة عبد العارية على المستعير كذا في البدائع * ولو أن رجلا غضب عبدا كانت نفقته
 عليه الى أن يريده على المولى فان طلب من القاضي أن يأمره بالنفقة أو بالبيع لا يجيبه الا أن يكون
 الغاصب مخوفا يخاف منه على العبد فينثذ بأخذه القاضي ويبيعه ويسلك الثمن ولو أودع عبدا وغاب
 فجاء المودع الى القاضي وطلب منه أن يأمره بالنفقة أو بالبيع فان للقاضي أن يأمره بأن يزوج العبد وينفق
 عليه من أجره وان رأى أن يبيعه فعل والعبد الرهن اذا ثبت كونه رهنا بفعل به ما يفعل بالوديعه كذا في
 فتاوى قاضيان * عبد صغير في يد رجل فقال لغيره هذا عبدك وديعه عندي فانك ربست خلف بالله
 ما أودعه ويقضى بنفقته على ذي اليد ولو كان كبير لم يستحق والنفقة تجب على من له المنفعة مالكا كان
 أو غير مالك كذا في غاية السروجي * العبد الموصى برقبته لانسان وبخدمته لا آخر فالنفقة على صاحب

(٧٢ - فتاوى اول) وتكلموا في قيمة أم الولد قال بعضهم قيمتها ثلث قيمتها لو كانت قنة * رجل أعنت أم ولده على أن تزوج نفسها
 منه فقبلت عتقت وان أبت أن تزوج نفسها منه لا سعاية عليها ولو أعنت أمته على أن تزوج نفسها منه فأتت تزوج نفسها منه كان عليها
 السعاية في قيمتها * رجل قال لجاريته ان كان في بطنك غلام فهو مني وان كان جارية فليس مني يثبت نسب الولد منه غلاما كان أو جارية
 ولو قال ان كان في بطنك ولد فهو مني الى سنتين فولدت لاقل من ستة أشهر يثبت نسب الولد منه وان ولدت لاكثر من ستة أشهر لا يثبت
 والتوقيت باطل * أم ولدا الذي اذا أسلمت تخرج الى الحرية بالسعاية واذ قضى القاضي عليها بالسعاية كان حالها كحال المكاتب المثلث بالسعاية
 * حر بي خرج البناتم ولله لا يكون له أن يبيعهها * رجل زوج أمته من عبده فولدت وادعاه المولى لا يثبت النسب من المولى ويكون من
 الزوج ويعتق الولد على المولى باقراره * رجل استولد جارية ولده تصير الجارية أم ولده ويغرم قيمتها ولا يغرم عقرها واذ تزوج الرجل جارية
 ابنه الصغير فولدت منه لا تصير الجارية أم ولده ويعتق الولد بالقرابة * واذ اراد الرجل أن يبطأ جاريته ولا تصير أم ولده ولدت فانه يبيعهام من
 ولده الصغير ثم يتزوجها * واذ ولدت جارية الرجل فادعاه المولى وأبوه كان الولد من المولى * ولو وطئ جارية أمر أنه أو جارية والده أو جده فولدت
 وادعاه لا يثبت النسب ويدركه النسب وانما ولد له لا يثبت النسب الا أن يصدق المولى في الاحلال وفي ان الولد منه فان
 صدقه في الامر بن جميعا ثبت النسب والافلاوان كذب المولى ثم ملك الجارية يومها من الدهر ثبت النسب * رجل في يده غلام صغير لا يعرف فقال
 هو عبدى كان القول قوله فان أدرك الغلام وقال أنا حر لا يقبل قوله وان أقام البينة قبلت بينته وان كان الغلام كبيرا فقال الذي هو في يده
 هو عبدى وقال الغلام أنا عبد فلان كان القول قول الذي في يده ولولم يقل أنا عبد فلان ولكن قال أنا حر الاصل كان القول قوله * رجل في

يديه صبي يقول هو عبدى فاعتقه ثم جاءه اخروا قام البينة انه عبده قبلت بينته ويقضى له بالعبد ويطل اعتاق الاول رجل باع غلاما ثم ادعى انه كان أعتقه أو دبره لا يقبل قوله ولوادعى انه ابنه علق من مائه بنت النسب ويطل البيع رجل خربا فمات فولدت ثم اشتراها لا تصير أم ولده استحسانا وان اشترى الولد عتق عليه رجل اشترى أمه لها ثلاثة أولاد ولدتهم في بطون مختلفة فادعى واحد منهم انه ولده ثبت نفسه منه والباقيون أرفاهه جارية بين رجلين ولدت ولدا فادعاه أحد الشريكين واعتقه الآخر خرج الكلام منهم معا كانت الدعوة أولى من الاعتاق لان الدعوة تستند الى حالة العلق والاعتاق يقتصر على الحال فيكون المعتق معتقا ولداً ولد الغير إذا أراد الرجل أن يزوجه من ولده ينبغي له أن يستبرئها بحضة ثم يزوجه فان زوجها قبل أن يستبرئها جاز النكاح ولو أعتقها ثم زوجها لا يجوز النكاح حتى تنقضي عدتها بثلاث حيض فان زوجها قبل الاعتاق فولدت ولداً من الزوج فالولد يكون بمنزلة الام يعتق بعد موت المولى من جميع المال عتق أم الولد يتكرر بتكرار الملك كعتق المحارم يتكرر بتكرار الملك وتفسيره أم الولد اذا أعتقها وارثت والعيان بالله ولحق بدار الحرب ثم سببت واشترها المولى فانه تعود ام ولده وكذا المولى ذات رحم محرم منه وعتق عليه ثم ارثت بدار الحرب ثم سببت فاشترها اعتقت عليه وكذلك ثانياً وانما وكذلك أم الولد ولو اشترى جارية فولدت منه مع ابنة له من غيره نصير الجارية أم ولده ليس له أن يبيعها وله ان يبيع الابنة لانها ولدت قبل ماصارت أم ولد فان زوج الجارية رجلاً فولدت ابنة من الزوج ليس له ان يبيع هذه الابنة لانها ولدت الابنة بعد ماصارت أم ولده بعد الشراء فان أعتقه (٥٧٠) ثم اشتراهن بعد السبي والردة عدن كما كن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحرم

عليه بيع الام والابنة الثانية ولا يحرم بيع الابنة الاولى وقال محمد يحرم عليه بيع الام ولا يحرم بيع الابنتين أم الولد اذا ولدت ولداً كان الولد من المولى الا ان ينق * اذا حرمت أم الولد على مولاها بمصاهرة أو نحوها فماتت ولدت لسته أشهر لا يلزم المولى الا ان يدعى * ولو أعتق أم الولد ثم جاءت بولد ثبت النسب الى سنتين ولا يجوز تنقيته * رجل له جارية كان يطؤها ويعزل عنها فغابت زماناً ثم عادت وولدت لتسعة أشهر منذ

الخدمة لان المنفعة له فان كان صغيرا لم يبلغ الخدمة فنفقته على صاحب الرقبة حتى يبلغ الخدمة ثم على الخدم لانه ملك منفعة بغير عوض فان مرض في يد صاحب الخدمة يتظر ان كان مرضا لا يستطيع معه الخدمة من زمانه أو غيرها فنفقته على الموصى له بالرقبة وان كان مرضا يستطيع معه الخدمة فنفقته على الموصى له بالخدمة فان تطاول المرض فرأى القاضي أن يأمره ببيعه باعه واشترى بثمنه عبدا يقوم مقامه في الخدمة وتكون رقبته لصاحب الرقبة ولو أوصى بالامه لرجل وبما في بطنها لا خرفنقة الامه على الموصى له برقبته كذا في محيط السرخسي * ولو كان المملوك بين الشريكين فنفقته عليه ما على قدر ما يكسبه وكذلك لو كان في أيديهما كل واحد منهما يدعى أنه له ولا يبيعه له ما فنفقته عليهما وقالوا في الجارية المشتركة بين اثنين اذا أتت بولد فادعاه المولى ان نفقة هذا الولد عليهما وعلى الولد اذا كبر نفقة كل واحد منهما كذا في البدائع * ولو كان عبدان رجلين فغاب أحدهما وأنفق الآخر بغير إذن القاضي وبغير إذن صاحبه فهو متطوع كذا في فتح القدير * عبدان رجلين غاب أحدهما وتركه عند الشريك فرفع الشريك الامر الى القاضي وأقام البينة على ذلك كان القاضي بالخيار ان شاء قبل هذه البينة وان شاء لم يقبل واذا قبل بأمره بالنفقة ويكون الحكم ما هو الحكم في الوديعة كذا في فتاوى قاضيه * أعتق عبدا صغيرا أو أمه صغيرة لا تجب النفقة على المعتق وانما يتفق عليه من بيت المال ان لم يكن له مال وعلى هذا نفقة الشيخ الكبير والزمن والمرضى على بيت المال ان لم يكن له مال ولا قرابة كذا في المضمرات * ولو غابت قالوا ان ذهبت الى من كان متما بها وكان أكبر رايه انها حرة فهو في سعة من نفي ولدها وان لم يظهر منها فخروا أكبر أعتق رايه انها عفيفة لا ينبغي له أن ينفي هذا الولد وينبغي ان يشهد انها أم ولده كيلا يسترق ولده بعد موته * أم ولد أعتقها مولاها وجبت عليها العدة لم يكن لها نفقة على المولى * أم الولد اذا جنت جناية موجه المال كان موجب جنايتها على المولى في ماله حالة الجناية كاللغير * أم الولد لا تغسل مولاها بعد الموت ولا تملك بالاسر وتجب صدقة فطرها على المولى ويجوز لها ان تسافر بغير محرم وتصل بغير قناع ولو قتلت سيدها خطأ لا تجب عليها السعاية وان قتلت مولاها للمولى وليا فنفقا أحدهما بقلب نصيب الآخر مالا وتسعى في ذلك وكذا لو كان لها ولد من المولى سقط القصاص وتسعى في جميع قيمتها جارية ادعت على مولاها انها أم ولده فانكر لا يستخلف المولى في قول أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه والمولى ان يجبر أم ولده على النكاح ويمكث تزوج الامه عليها * ولو تزوجت أم الولد بغير إذن المولى ثم أعتقها المولى فان كان الزوج دخل بها قبل العتق جاز النكاح لانه لا يجب عليها عدة العتاق وان لم يدخل بها تجب عليها عدة العتق ويتأكد فراس المولى فلا يجوز ذلك النكاح * رجل قال لجاريته كل ولد تلدينه فهو حر فولدت له في ملكه عتق ولا يعتق ما في بطنها مالم تلد فان مات المولى وهي حبلى من غير المولى ثم ولدت لا يعتق الولد لانها زالت عن ملكه بالموت وكذا لو باعها ثم ولدت ولضرب انسان بطنها فآلقت جنينا ميتا كان على الضارب ما في جنين الامه * ولو قال كل ولد تلجلين به فهو حر والمستله بمجالها كان على الضارب ما في جنين الحرة وان باعها فولدت بعد البيع لاقل من ستة أشهر من وقت البيع فهو حر والبيع باطل ولو ولدت بعد البيع لسته أشهر فصاعداً أولاً أكثر من سنتين من وقت البيع أولاً لقل فالبيع جائز وكذا لو قال لامته ما في بطنك حر فولدت لاقل من ستة أشهر عتق ولو ولدت لا أكثر من ستة أشهر لا يعتق * (فصل في المكاتب) * الكتابة

مستقبل علم فيه خبراى علم أماته ورشده في التجارة وقدرته على الاكساب كان البذل حالا او مؤجلا أو منجما أو غير منجم عندنا كل ما يصلح في النكاح يصلح بدلا في الكتابة * رجل كاتب عبده على ألف درهم ولم يقل اذا أدبت الى ألفا فانت حر فاذى اليه الألف عتق ولو كان البذل منجما فاخل بنجم رد في الرق في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يصح رده رضا العبد ولا يتوقف على القضاء وقال أبو يوسف لا يرد ما لم يخل بنجمين للمكاتب ان يسافر بغير إذن المولى ولو كاتبه على قيمته كانت الكتابة فاسدة وان كاتبه على عين لغير من مكمل أو موزون أو عروض فيه روايتان والظاهر هو الفساد والمولى ان يفسخ الكتابة الفاسدة وان كاتبه على قيمته ولم يفسخ حتى أدى القيمة فقبل المولى عتق * ولو كاتب أمته على ألف درهم على انه يطؤها مادامت مكاتبه فسدت الكتابة واذا أدت البذل قبل الفسخ عتقت * ولو كاتبه على ثوب في الذمة لا تنصح الكتابة وان أدى اليه ثوبا وقيل لا يعتق * ويتحمل في بدل الكتابة جهالة الوصف ولا يتحمل فيه جهالة الجنس والقدر * المكاتب اذا كاتب عبده جاز استحسانا فان أدى الثاني قبل الاول عتق وولاؤه يكون للمولى وان أدى الثاني بعد أداء الاول فالاوله الاول * وان كاتب أمته وهي حامل فولدها بمنزلة لها وان كاتبها واستثنى ما في بطنها فسدت الكتابة * ولا تنصح الكفالة ببذل الكتابة ولو كاتب عبدين كتابة واحدة على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه جاز استحسانا * المكاتب اذا مات من غير وفاء لم يدع ولدا ابطلت الكتابة وتكلموا انها تبطل بموته أو بعد ما قضى القاضي بحجزة قال بعضهم تبطل بموته حتى لو تبرع انسان بإداء بدل الكتابة لا يقبل منه ولا يعتق وقال الفقيه أبو الليث لا تبطل ما لم يقض القاضي بحجزة حتى لو تبرع انسان ببذل الكتابة يجوز (٥٧١) ويعتق وان مات المكاتب عن وفاة

أعتق عبده وكان بالغاً صحيحاً فنفقة في كسبه هكذا في البدائع * رجل وجد عبداً أبقاها فآخذ له رده على مولاه فأنتق عليه بغير أمر القاضي كان متطوعاً لا يرجع كذا في فتاوى قاضيان * رجل أخذ عبداً أبقاها وطلب صاحبه فلم يقدر عليه فجاء الى القاضي وأخبره بالقصة وطلب من القاضي أن يأمره بالانفاق قال القاضي لا يلتفت الى قوله قبل إقامة البينة وبعد ما أقام البينة كان القاضي بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل كافي الاقط واللقطة وبعد ما قبل القاضي البينة ان كان الانفاق أصح لصاحبه أمره بذلك وان كان ترك الانفاق أصح بأن خاف أن تأكله النفقة أمره ببيعها وامسكها لئلا يتركها في الذخيرة * ولو شهد الشهود على أمة في يد رجل أنها حرة قبلت البينة ولم يعرفهم القاضي بالعدالة يسأل عن حالهم ويفرض لها النفقة في مدة المسئلة عن الشهود ويجبره على إعطاء النفقة ويضعها على يدها أمره بعتدها وتكون أجرة الامينة في بيت المال فان طال المسئلة عن الشهود فان أعطى المدعى عليه النفقة ثم عدلت البينة وقضى بحريتها رجع المدعى عليه عليها بما أخذت من النفقة سواء ادعت أنها حرة الاصل أو ادعت الاعتاق على المولى أو لم تدع الحرية لانه ظهر أنها أخذت النفقة بغير حق وكذا لو أكلت شيئا من ماله بغير إذنه وان ردت البينة ردت الجارية على المولى ولا يرجع المولى عليها بشئ ولا يرجع أيضاً بما أخذت من ماله بغير إذنه وكذلك رجل في يده أمة شككت عند القاضي انه لا ينفق عليها أمره القاضي بان ينفق عليها أو يبيعها فان أجبره القاضي على النفقة فاعطاها النفقة ثم أقامت البينة أنها حرة الاصل وقضى القاضي بالحريية يرجع المولى

تؤدى كتابته ويعتق قبل الموت بلا فصل وان ترك المكاتب ولدا حرا أو ولدا مكاتباً معه كتابة واحدة أو ترك ولدا اشتراه في كتابته وقد ترك المكاتب وفاء كان ميراثه لولده * المكاتب اذا أوصى بوصية فهو على وجوه ثلاثة ان أوصى بوصيته ثم مات عن وفاء لا تنصح وصيته لانه يعتق قبيل الموت في ساعة لا تسع كلمة الا بصاه والوجه الثاني ان يقول المكاتب اذا أعتقت ففسد أوصيت بثلث مالى فلان ثم

أدى بدل الكتابة وعتق ثم مات بعد ذلك كانت وصيته صحيحة في قولهم والثالث اذا أوصى بوصيته ثم أدى فعتق ثم مات وصيته في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه لا تنصح الوصية الا ان يجدد هابعد العتق * المولى لا يملك أكساب المكاتب ولا استخدامهم ولا يجب على المولى صدقة فطره ويجوز شرط الخيار في الكتابة المكاتب اذا تزوجت باذن المولى ثم عتقت كان لها خيار العتق * وأحكام المكاتب في النكاح والعدة أحكام القنن * المكاتب لا يملك وطء أمته فان وطئها ثم استحققت الامه يؤاخذ المكاتب بعقرها في الحال * اذا مات المكاتب عن وفاء فقد ذقه انسان لا يجدد قاذفه * المكاتب اذا تزوج ابنة مولاه ثم مات المولى لا يفسد النكاح وان مات المكاتب بعد ذلك ان ترك وفاء لا يطل النكاح وان لم يترك بطل فان كان ذلك قبل الدخول لا تجب العدة ولا المهر وان كان بعد الدخول يجب عليها الاعتداد بثلاث حيض ويجب المهر ان كان معها وارث آخر * المكاتب اذا اشترى منكوحته لا يفسد النكاح ويجب على المكاتب نفقة زوجته ولا تجب عليه نفقة ولده كالعبد الا ان يكون ولده من امته ونفقة ولدا المكاتب يكون على المكاتب * المكاتب تستحق النفقة على زوجها وان لم يوسئها المولى يتناخلاف المدبرة وام الولد * المكاتب اذا ولدت من المولى ثبت لها الخيار ان شاءت أدت الكتابة فعتقت بالكتابة وان شاءت لم تؤد ونجس نفقة سها فعتق اذا مات المولى * المكاتب اذا تبرع بالخط أو البراء لا يصح الا عن عيب * المكاتب يملك خمس خصال يسافر ويبيع ويشترى بالنقد والنسيئة ويدفع المال مضاربة ويشاركه ويكاتب عبده ولا يملك خمس خصال لا يعتق بجعل وبغير جعل ولا يتزوج الا باذن المولى ولا يهب ولا يتصدق ولا يهبى بحياة فاحشة كالعبد المأذون المكاتب اذا اشترى أيا ما وابنه يكاتب عليه وان اشترى أخاه لا يكاتب في قول أبي حنيفة * اذا مات المكاتب وترك ولداً في الكتابة سعى في نجومه وان كان الولد مستترا فيقال له اما ان تؤدى الكتابة حالا والآخر في

الرق وان ترك المكاتب ذارحم محرم عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يقوم مقامه في نجومه * المكاتب اذا جنى جناية موجبة للمال كانت جنايته عليه يجب الاقل من قيمته ومن الارش وان جنى المكاتب على مولاه أو رفيق المولى كانت جنايته معتبرة وكذلك جناية المولى على المكاتب أو رقيقه * المكاتب اذا اشترى جارية واستبرأها بحبيضة ثم عتق حل له وطؤها وان عجز المكاتب ورد في الرق مع الجارية يجب الاستبراء على المولى وان اشترى المكاتب ابنته أو أمه ثم عجز لا يجب الاستبراء على المولى ويجتزى عما حاضرت عند المكاتب قبل العجز فان اشترى أخته ثم عجز المكاتب لا يجب الاستبراء على المولى في قول أبي حنيفة رضي الله عنه لانها لا تصير مكاتبه بخلاف الام والابنة * المكاتب اذا عجزت لا يجب الاستبراء على المولى * المولى اذا وهب المكاتبه من المكاتب تعتق للحال لان المكاتب ملك ما في ذمته قبل القبول لان هبة الدين من عليه الدين تصح قبل القبول فان قال المكاتب لا أقبل تعود المكاتبه ويكون المكاتب حر لان هبة الدين ترتب بالرد الا ان العتق بعد وقوعه لا يحتمل الرد فتعود المكاتبه ويبقى العتق كالمطالب اذا وهب الدين من المدينون وبه كفيلا ورد الاصيل يعود الدين في ذمة الاصيل وتبقى براءة الكفيل * مكاتب بين رجلين قبض احدهما نصف الكتابة لايه تنق المكاتب فان أبرأ الشريك الآخر عن نصيبه أو وهب له نصيبه عتق المكاتب وبسلم للادول ما قبض ولو كانت الكتابة الفاقبض احدهما سائمة وأبرأ الآخر عن أربعائة قال محمد يعتق المكاتب وما قبض الاول يكون بين الاول والمبرئ على ستة اسهم * رجل قال لعبدته اشتر نفسك بألف درهم فقال العبد قبلت عتق لان بيع نفس العبد من العبد اعناق * رجل وهب نفس عبده من عبده عتق العبد وان لم يقتل لان تملك نفس العبد من العبد اعناق ولو قال لعبدته انت حر على الف فقال العبد قبلت عتق كذلك ههنا * عبد ما ذرن قال للمولى اشتريت جارية فقال المولى هي لثا صنع بها ما شئت فاعتقها المأذون لا تعتق لانه لا يراد بهذا الامر الاعناق (٥٧٣) * عبد دفع الى رجل مالاً فقال اشترى من مولاى بهذا وأعتقنى تكلموا فيه والصحيح انه

يفذ البيع والاعتاق وعلى المشتري الثمن مرة أخرى وما أخذ المولى أو لا يسلم للمولى * اذا قال لعبدته ادخل الدار وانت حر يعلق العتق بالدخول وكذا الطلاق

(فصل في الاعتاق عن الغير)

رجل قال لغيره جاريته هذه لك على ان تعتق عني عبدك فلا نقبل فلان ذلك وقبض

عليها ثلاث النفقة وبما أخذت من ماله بغير اذنه ولا يرجع بما أكلت باذنه رجل ادعى أمة في يد رجل أنه له فأنكر المدعى عليه فقام المدعى البينة على ما ادعى يضعها القاضي على يدي عدل حتى يسأل عن الشهود فبأمر المدعى عليه بالانفاق عليه القيام الملك من حيث الظاهر فان أنفق عليها ثم ردت البينة بقيت الجارية للمدعى عليه ولا شيء عليها وان عدلت البينة ففقد القاضي للمدعى يرجع المدعى عليه بما أنفق لانه ظهر أنها كانت مغصوبة أكلت من مال الغاصب وجناية المغصوب على الغاصب هدر كذا في فتاوى فاضيل خان * وان كان مكان الجارية عبداً وباقي المسئلة يجازها فالقاضي لا يضع العبد على يدي العدل الا اذا كان المدعى عليه لا يجد كفيلاً بنفسه وكفيلاً بالعبد وكان المدعى لا يقدر على ملازمته وان كان المدعى عليه مخوفاً على ما في يده بالانفاق فحينئذ يضعه القاضي على يدي عدل بخلاف الامة وكذا اذا كان المدعى عليه فاسقاً معروفاً بالفجور مع الغلمان فالقاضي يضعه على يدي العدل وهذا لا يختص بالدعوى والبينة بل في كل موضع كان صاحب الغلام معروفاً بالفجور مع الغلمان فالقاضي يخرج الغلام عن يده ويضعه على

الجارية لم تكن له الجارية حتى يعتق العبد عن الامر لانه ملك الجارية بازا تملك العبد منه في ضمن الاعتاق والتملك اذا كان في ضمن الفعل لا يتم الا بتحصيل ذلك الفعل ومالم يوجده تملك العبد لا يتم تملك الجارية * رجل اعتق عبد الله عن أبيه الميت جازي يكون له الولاء لانه هو المعتق وللاب ثواب الاعتاق ان شاء الله (فصل في العتق بدعوى النسب وملك ذى الرحم المحرم) * رجل قال لعبدته هذا ابني أو قال لجاريته هذه ابنتي ان كان المملوك يصلح ولداً له وهو مجهول النسب يثبت نسبه ويعتق العبد سواء كان العبد أعجمياً أصلياً أو مولداً وان كان العبد يصلح ولداً له لکنه معروف النسب يعتق في قولهم ولا يثبت النسب وان كان العبد لا يصلح ولداً له لا يثبت النسب ويعتق العبد في قول أبي حنيفة رضي الله عنه وقال صاحبه لا يعتق * ولو قال لعبدته هذا ابني أو قال لجاريته هذا ابني ذكر في الاصل انه لا يعتق وأختلف المشايخ فيه قال بعضهم المذكور في الكتاب قولهما أما على قول أبي حنيفة رضي الله عنه يعتق ومنهم من قال لا يعتق عند الكل ولو قال على وجه التنداعيا ابني لا يعتق وروى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه انه يعتق والصحيح هو الاول * ولو قال لعبدته ابني أو قال لامتنيا ابنة لا تعتق وان نوى كلاً أو قال ابني أو ابنة ولم يصف الى نفسه فانه لا يعتق وان نوى ولو قال لعبدته هذا ابني أو قال لجاريته هذه أمتي ومثلها تملكه عتق فان لم يكن له ابوان معروفان وصداقاً ثبت نسبه منهم ما والا فلا وقال بعض مشايخنا في دعوى البينة أيضاً لا يثبت النسب لا بتصديق الغلام والصحيح انه لا يشترط تصديقه * ولو قال لعبدته هذا أخي لا يعتق وروى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنهم انه يعتق * ولو قال هذا أخي لا ي لا ي أو قال أخي لا يعتق * ولو قال لعبدته اى كوجه من اخوته وافيها والصحيح انه لا يعتق * ولو قال هـ ذاعمي ذكر في بعض الروايات انه يعتق والصحيح انه لا يعتق كل من ملك شخصه الا يجوز تركه كاحه على التائب بسبب القرابة كالاخ والاخت والعم والحال يعتق عليه صغيراً كان المالك أو كبيراً عاقلاً أو مجنوناً وقال الشافعي لا يعتق الا من له قرابة ولاد * اذا اشترى أمة هي حبلى من أبيه بنكاح أو وطء عن شبهة يعتق ما في بطنها لانه أخوه وله ان يبيع الامة اذا وضعت لان الامة لم تصر أم ولد لابي * رجل أقر في مرضه لابنه بألف درهم وليس له وارث سواهم ولم

يدع مالاً لأملاكه وأخواله لأمه وقيمة المملوك مثل الدين ثم مات قال محمد رحمه الله تعالى يعتق المملوك لأن الإقرار في المرض للوارث وصية فإذا مات أخاه عتق عليه ولو كان الإقرار في الصحة لا يعتق لأنه لم يملك المملوك بالدين * رجل وكل رجلاً بأن يشتري له مملوكاً فيعتقه عن ظهره وسمى له الثمن واشترى أبا المولود قال أبو يوسف عتق كما اشتراه لأنه صار ملكاً للمولود * ولو وكل رجلاً بأن يشتري له أبا فيعتقه بعد شهر عن ظهره فاشتراه الوكيل يعتق كما اشتراه ويجزى عن ظهره إلا أمر * (فصل في العتق المبهم) * رجل قال لامتيه أحداً كاحرة فقيل له هل عنت هذه لا إحدى الامتين بعينها فقال لا عنت الأخرى فقيل له بعد ذلك هل عنت هذه الأخرى فقال لا عنت إلا متان جميعاً لأن قوله للاولى لم أعن هذه أقرار منه بوقوع العتق على الاولى فعتقنا جميعاً وكذلك في الطلاق * ولو قال لعبدني له أحد كاحرة فقيل له أيهما فريت فقال لم أعن هذا وأشار إلى أحدهما عتق الآخر وان قال بعد ذلك لم أعن الآخر عتق الاول أيضاً وهذا الاول سواء * ولو قال لأحد هذين الرجلين على ألف درهم فقيل له أهو هذا فقال لا لا يجب المال للآخر لأن الإقرار للجهر بباطل فلا يستحق عليه البيان ففني أحدهما لا يكون تعييناً للآخر أما إيقاع الطلاق والعتاق في المبهم صحيح لأن الكلام المبهم بمنزلة المعلق وتعلق الطلاق والعتاق بالشرط جائز فإذا صح الإيقاع يستحق عليه البيان ولا كذلك لتعلق الإقرار بالشرط * رجل قال أمة وعبد من رقتي أحرار ثم مات قبل البيان فإن كان له عبدان وأمة عتقت الأمة ومن العبد من كل واحد منهما نصفه ولو كان له أمة وثلاثة أعبد عتقت الأمة ومن العبيد من كل واحد ثلثه وان كان له ثلاثة أعبد وثلاثة (٥٧٣) أماء عتق من الأماء من كل واحدة ثلثها ومن العبيد كذلك ولو كان له ثلاثة أعبد وأمتان عتق نصف كل أمة وثلث كل عبد

* (فصل في اعتاق الحربي) *

حربي أسلم عبده الحربي وخرج إلى دار الإسلام مراغماً للمولود عتق وله أن يوالى من أحب لأنه من أهل الأرض ليس لأحد عليه ولاء وان أسلم عبداً حربي ولم يخرج النبا لا يعتق لأن الإسلام لا يني بقائه الرق

يدى عدل بطريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإذا وضع القاضي العبد على يدي عـ دل أمره أن يكسب وينفق على نفسه إذا كان قادراً على الكسب بخلاف الأمة لأنها عاجزة عن الكسب حتى لو كانت الأمة قادرة على الكسب ومعروفة بذلك بان كانت خبازة أو غسالة تؤمر بالكسب أيضاً هكذا قال الشيخ الإمام أبو بكر البلخي والفقهاء أبو إسحق الحافظ رحمهما الله تعالى فإن كان العبد عاجزاً عن الكسب لمرضه أو لغيره يؤمر المدعي عليه بالانفاق قال فان كان مكان العبد دابة والمدعي عليه لا يجد كفيلاً وهو مخوف على مافي يده والمدعي لا يقدر على ملازمته فالقاضي يقول للمدعي أنا لأجبر المدعي عليه على الانفاق لكن ان شئت أن أضعها على يدي عدل فينفق عليها والافلا أضع على يدي عدل بخلاف العبد والأمة كذا في الخيط * ومن ملك بهيمة لزمه علفها وسقيها فان امتنع عن ذلك لم يجبر عليه ولا يجبر على بيعها إلا أنه يؤمر بديانة قيمتها مابين الله تعالى على طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أما بالاتفاق وأما بالبيع وهو الأصح ويكره الاستقصاء في حلب البهيمة إذا كان مضر ألبها العلف ويكره ترك الحلب أيضاً ويستحب أن يقص الحالب أظفاره ثلاثاً يؤذيها ويستحب أن لا يأخذ من لبنها إلا ما فضل من ولدها مادام لا يأكل غيره ويكره تكليف الدابة ما لم تنطق من تنقيل الحمل وإدامة السير وغيرها كذا في الجوهرة النيرة * دابة بين رجلين امتنع أحدهما عن الانفاق عليها وطلب الآخر من القاضي أن يأمره بالنفقة حتى لا يصير متطوعاً

فان أسلم مولاه ثم ظهر المسلمون على دارهم فعبده يكون عبداً له * ولو أسلم عبد الحربي فباعه مولا من مسلم في دار الحرب عتق العبد قبل أن يقبضه المشتري في قول أبي حنيفة وقال أصحابه لا يعتق وكذا لو باعه من ذمي * حربي له عبد كافر فأسلم العبد ثم خدع مولا كانت الخديعة أمناً للمولى * ولو اعتق الحربي عبده الحربي في دار الحرب لا ينقذ اعتاقه في قول أبي حنيفة خلافاً لصاحبيه وقيل ينقذ الاعتاق عند الكل وانما الخلاف في ثبوت ولا العتق عند أبي حنيفة لا يثبت وعندهما يثبت * ولو اعتق عبده المسلم في دار الحرب صح اعتاقه في قولهم ويكون الولاء للحربي وعن أبي حنيفة أنه لا ولاء له * حربي دخل داراً بأماناً ومعه مديرة ومكاتبه كاتبة في دار الحرب فباعها الحربي جاز بيعه ولو كان معه أم ولده لا يجوز بيعها * ولو ملك الحربي قريه ودخل النبا بأمان عتق عليه * ولو عاد الحربي إلى دار الحرب وخلف أم ولده أو مديرة في دار الإسلام حكم بعتقهما * إذا مات الحربي أو قتل أو أسر فلا يعتق مكاتبه ويكون بدل الكاتب لورثته * إذا مات المولى وله عبد مسلم أخذه الكفار وأدخلوه في دار الحرب فابق منهم عتق لأنه استولى على ملك الحربي فملك نفسه فعتق كالأول أسلم عبد الحربي في دار الحرب فابق إلى دار الإسلام فإنه يعتق * رجل دخل دار الهند ثم خرج إلى دار الإسلام ومعه هندی يقول أنا عبده ثم أسلم الهندي قالوا ان خرج الهندي من دار الحرب مع المسلم غير مكره يكون حراً وقول الهندي أنا عبده يكون باطلاً لأنه أقر الحربي على نفسه بالرق وان أخرجه مكرهاً كان عبداً والله تعالى أعلم

* (ثم طبع الجزء الاول من فتاوى قاضي خان ويلييه الجزء الثاني وأوله (كتاب الإيمان) *

فالقاضي يقول للابن اما أن تبيع نصيبك أو تتفق عليهم كما ذكره الخصاصي رحمه الله تعالى في نفقائه كذا
 في المحيط * وإذا كان له نخل يستحب أن يبيع لها في كوارثها شيئا من العسل ويستحب
 أن يكون ذلك في الشتاء أكثر وإن قام شيء لغدا ثم مقام العسل
 لم يتعين عليه ابقاء العسل (١) كذا في الجوهرية النيرة * والله
 أعلم بالصواب * وإليه المرجع والمآب

(١) قوله لم يتعين عليه ابقاء العسل لعل المراد بقوله لم يتعين على طريق الاستحباب بدليل ما قبله والافتكان
 الأنسب لم يستحب الخ تأمل اهـ بحراوى

تم طبع الجزء الاول ويتلوه الجزء الثانى أوله كتاب العتق

فتاوى الهندية

﴿ الفتاوى الهندية المسماة بالفتاوى العالمكيرية ﴾

وبها مشهورة فتاوى قاضيخان * وهو الامام نضر الدين حسن بن منصور الاوزجندی
الفرغانى الخنقى المتوفى سنة ٢٩٥ هـ مشهورة مقبولة معمول بها متداولة بين العلماء
والفقهاء وهى نصب عين من تصدر للحكم والافتاء وذكر فى هذا الكتاب جملة من
المسائل التى يغلب وقوعها وتمس الحاجة اليها وتدرى عليها واقعات الامة وترتبه على
ترتيب الكتب المعروفة بين العلماء فرعا واصلا وما كثر فيه الا قويل من المتأخرين
اقتصر منه على قول أو قولين وقدم ما هو الاظهر كما قال فى خطبته ووضع له فهرستا
٥١ من كشف الظنون

من الفتاوى العالمكيرية * المعروفة بين الناس بالفتاوى الهندية *

الامام الاعظم * أبى حنيفة النعمان صاحب القدر الانجم *

جماعة من علماء الهند الاعلام * وكان رئيسهم فى تأليفها

السلامة الهمام مولانا الشيخ نظام * وذلك بأمر

السلطان أبى المظفر محيى الدين محمد اورنگ زيب

بمادر عالم كبير * عليه وعليمهم رجة

المولى اللطيف الخبير * آمين

وبها مشهورة الجزء الاول من فتاوى الاستاذ نضر الملة والدين قاضيخان محمود الاوزجندی

وهو من أهـل الترجيح وكتابته هذا من أصح الكتب التى يعتمد فى الافتاء

والعمل عليه انعمه الله برحمته * وأسكنه فسيح جنته آمين

يقول راجي غفر المسأوى * عبد الرحمن الخنفي المدعو بالجرأوى * اعلم أن السبب في تأليف هذا الكتاب المستطاب
* السهل ما خذناه للقضاء والمفتين والطلاب * الذي جمع فأوعى * وانه قد في بابيه فلا ترى لمنه جمعا * هو أن سلطان
الهند المفخم * والخليفة القمام الرئيس الاعظم * محمد اورنگ زيب عالمكير * عليه رحمة المولى اللطيف الخبير *
لما كانت همته مصروفة الى أمور الدين * ونشر الاحكام الشرعية بين العالمين * وأراد أن تكون حوادث الانام على
موافقة المفتي به من مذهب أبي حنيفة * ورأى أن ذلك فيه بعض تعمير لاختلاط غالب الكتب بالخلافات والروايات
الضعيفة * وذلك موجب لقله الضبط * وإيقاع بعض القاصرين في الخطا والخطب * وقصد أن تكون الفروع المعتبرة
المعتمدة مجموعا لها في كتاب واحد * ليسهل أخذها ودرورها ومعرفة مظانها الكل قاصدا * أمر مشاهير الهند من العلماء
الاعلام * وجعل رئيسهم في ذلك المولى الهمام الشيخ نظام * فعند ذلك شروا عن ساعد الجد والاجتهاد * وأخلصوا
نياتهم معقدين على رب العباد * فكتبوا الكتب المطولة وغيرها من الكتب المعتبرة المحفوظة في دار كتب السلطان
المذكور * وسعوا في تحصيل مرامهم حتى وفقهم الله تعالى لاتمامه على الوجه المستطور * فصار ما حصله كتابا
جامعا مغنيا عما سواه * حاويا للفروع الصحيحة النقية التي بلغت في التحقيق منتهاه * فبذلك استبان المسالك للطالبين
* وظهرت معالم الفقه للعالمين * وسموه بالقناوى العالمكيرية * نسبة للسلطان عالمكير أسكنه الله تعالى الغرف العلية
* حيث كان سببا في تحصيل هذا الخير العظيم * الذي به حصل للكافة النفع الجسيم * ولقد بذل رحمه الله تعالى
للؤلفين المذكورين على وجه الوظيفة والعطية * ما يبلغ من الفضة مائتي ألف روبية * كائن ذلك عن المائتر
العالمكيرية * والروبية نحو اثني عشر قرشا بالقروش المصرية * وذلك تقربا لاتحديده * بلغه الله في دار النعيم ما يريد
* ومن علينا بحسن الختام * بحياه سيد الرسل الكرام * عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأتم السلام * آمين

فهرسة الجزء الاول من الفتاوى العالمية المشهورة بالفتاوى الهندية

صفحة	صفحة
٤٩ كيفية الاستنجاء من البول	٣ (كتاب الطهارة) وفيه سبعة أبواب
٤٩ صفة الاستنجاء بالماء	٣ (الباب الاول) في الوضوء وفيه خمسة فصول
٥٠ الاستنجاء على خمسة أوجه	الفصل الاول في فرائض الوضوء
٥٠ (كتاب الصلاة) وفيه اثنان وعشرون بابا	الفصل الثاني في سنن الوضوء
٥١ (الباب الاول) في المواقيت وما يتصل بها وفيه ثلاثة فصول	٨ الفصل الثالث في مستحبات الوضوء
الفصل الاول في أوقات الصلاة	٩ الفصل الرابع في مكرهات الوضوء
٥١ الفصل الثاني في بيان فضيلة الاوقات	٩ الفصل الخامس في نواقض الوضوء
٥٢ الفصل الثالث في بيان الاوقات التي لا تجوز فيها الصلاة ومكره فيها	١٣ (الباب الثاني) في الغسل وفيه ثلاثة فصول
٥٣ (الباب الثاني) في الاذان وفيه فصلان	الفصل الاول في فرائضه
الفصل الاول في صفته وأحوال المؤذن	١٤ الفصل الثاني في سنن الغسل
٥٥ الفصل الثاني في كلمات الاذان والاقامة وكيفيتهما	١٤ الفصل الثالث في المعاني الموجبة للغسل وهي ثلاثة
٥٧ وما يتصل بذلك اجابة المؤذن	١٦ (الباب الثالث) في المياه وفيه فصلان
٥٨ (الباب الثالث) في شروط الصلاة وفيه فصول أربعة	الفصل الاول فيما يجوز به التوضؤ وهو ثلاثة أنواع
الفصل الاول في الطهارة وستر العورة	٢١ الفصل الثاني فيما لا يجوز به التوضؤ
٦٠ الفصل الثاني في طهارة ما يستتر به العورة وغيره	٢٥ (الباب الرابع) في التيمم وفيه ثلاثة فصول
٦٢ وما يتصل بذلك مسائل	الفصل الاول في أمور لا بد منها في التيمم
٦٣ الفصل الثالث في استقبال القبلة	٢٩ الفصل الثاني فيما ينقض التيمم
٦٥ وما يتصل بذلك الصلاة في الكعبة	٣٠ الفصل الثالث في المنفردات
٦٥ الفصل الرابع في النية	٣٢ (الباب الخامس) في المسح على الخفين وهو يشتمل على فصلين
٦٨ (الباب الرابع) في صفة الصلاة وهو مشتمل على خمسة فصول	الفصل الاول في الامور التي لا بد منها في جواز المسح
الفصل الاول في فرائض الصلاة	٣٤ الفصل الثاني في نواقض المسح
٧١ الفصل الثاني في واجبات الصلاة	٣٦ (الباب السادس) في الدماء المحتصة بالنساء وفيه أربعة فصول
٧٢ الفصل الثالث في سنن الصلاة وآدابها وكيفيتهما	الفصل الاول في الحيض
٧٧ الفصل الرابع في القراءة	٣٧ الفصل الثاني في النفاس
٧٩ الفصل الخامس في زلة القارئ	٣٧ الفصل الثالث في الاستحاضة
٨٢ (الباب الخامس) في الامامة وفيه سبعة فصول	٣٨ الفصل الرابع في أحكام الحيض والنفاس والاستحاضة
الفصل الاول في الجماعة	٤١ (الباب السابع) في النجاسة وأحكامها وفيه ثلاثة فصول
٨٣ الفصل الثاني في بيان من هو آحي بالامامة	الفصل الاول في تطهير الانجاس
٨٤ الفصل الثالث في بيان من يصلح اماما غيره	٤٥ وما يتصل بذلك مسائل
٨٧ الفصل الرابع في بيان ما يمنع صحة الاقتداء وما لا يمنع	٤٥ الفصل الثاني في الاعيان النجسة
٨٨ الفصل الخامس في بيان مقام الامام والمأموم	٤٨ الفصل الثالث في الاستنجاء

صفحة	صفحة
٩٠	الفصل السادس فيما يتابع الامام وما لا يتابعه
٩٠	الفصل السابع في المسبوق واللاحق
٩٣	ومما يتصل بذلك مسائل الاختلاف بين الامام والمأموم أو بين القوم
٩٣	(الباب السادس) في الحدث في الصلاة
٩٥	فصل في الاستخلاف
٩٧	ومما يتصل بذلك مسائل
٩٨	(الباب السابع) فيما يفسد الصلاة وما يكره فيها وفيه فصلان
	الفصل الاول فيما يفسدها
١٠٥	الفصل الثاني فيما يكره في الصلاة وما لا يكره
١٠٩	ومما يتصل بذلك مسائل
١٠٩	فصل كره غلق باب المسجد
١١٠	(الباب الثامن) في صلاة الوتر
١١٢	(الباب التاسع) في التوافل
١١٢	ومن المندوبات صلاة الضحى
١١٥	ومما يتصل بذلك مسائل لوتدرك السن الخ
١١٥	فصل في التراخي
١١٩	(الباب العاشر) في ادراك الفريضة
١٢١	(الباب الحادى عشر) في قضاء الفوائت
١٢٥	(الباب الثانى عشر) في سجود السهو
١٢٨	فصل سهو الامام بوجبه عليه وعلى من خلفه السجود
١٣٠	ومما يتصل بذلك مسائل الشك والاختلاف الواقع بين الامام والمأموم الخ
١٣٢	(الباب الثالث عشر) في سجود التلاوة
١٣٥	ومما يتصل بذلك مسائل سجدة الشكر
١٣٦	(الباب الرابع عشر) في صلاة المريض
١٣٨	(الباب الخامس عشر) في صلاة المسافر
١٤٢	ومما يتصل بذلك الصلاة على الدابة والسفينة
١٤٤	(الباب السادس عشر) في صلاة الجمعة
١٤٩	(الباب السابع عشر) في صلاة العيدين
١٥٢	ومما يتصل بذلك تكبيرات أيام التشريق
١٥٢	(الباب الثامن عشر) في صلاة الكسوف
١٥٣	ومما يتصل بذلك الصلاة في خسوف القمر
١٥٣	(الباب التاسع عشر) في الاعتسقاء
١٥٤	(الباب العشرون) في صلاة الخوف
١٥٧	(الباب الحادى والعشرون) في الجنائز وفيه سبعة فصول
	الفصل الاول في المحتضر
١٥٨	الفصل الثانى في غسل الميت
١٦٠	الفصل الثالث في التكفين
١٦٢	الفصل الرابع في حمل الجنازة
١٦٢	الفصل الخامس في الصلاة على الميت
١٦٥	الفصل السادس في القبر والدفن والنقل من مكان الى اخر
١٦٧	ومما يتصل بذلك مسائل التعزية الخ
١٦٧	الفصل السابع في الشهيد
١٦٩	(الباب الثانى والعشرون) في السجدة
١٧٠	(كتاب الزكاة) وفيه ثمانية أبواب
١٧٠	(الباب الاول) في تفسيرها وصفها وشرائطها
١٧٦	(الباب الثانى) في صدقة السوائم وفيه خمسة فصول
	الفصل الاول في المقتمة
١٧٧	الفصل الثانى في زكاة الابل
١٧٧	الفصل الثالث في زكاة البقر
١٧٨	الفصل الرابع في زكاة الغنم
١٧٨	الفصل الخامس فيما لا يجب فيه الزكاة
١٧٨	(الباب الثالث) في زكاة الذهب والفضة والعروض وفيه فصلان
	الفصل الاول في زكاة الذهب والفضة
١٧٩	الفصل الثانى في العروض
١٨٠	مسائل شتى
١٨٣	(الباب الرابع) فيمن يمر على العاشر
١٨٤	(الباب الخامس) في المعادن والركاك
١٨٥	(الباب السادس) في زكاة الزروع والثمار
١٨٧	(الباب السابع) في المصارف
١٩٠	فصل ما يوضع في بيت المال أربعة أنواع
١٩١	(الباب الثامن) في صدقة الفطر
١٩٤	(كتاب الصوم) وفيه سبعة أبواب

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
١٩٤	(الباب الاول) في تعريفه وتقسيمه وسببه ووقته	٢٥٤	(الباب الحادى عشر) في اضافة الاحرام الى الاحرام
١٩٧	(الباب الثانى) في رؤية الهلال	٢٥٥	(الباب الثانى عشر) في الاحصار
١٩٩	(الباب الثالث) فيما يكره للصائم وما لا يكره	٢٥٦	(الباب الثالث عشر) في فوات الحج
٢٠٢	(الباب الرابع) فيما يفسد وما لا يفسد	٢٥٧	(الباب الرابع عشر) في الحج عن الغير
٢٠٦	(الباب الخامس) في الاعتذار التى تبج الافطار	٢٥٨	(الباب الخامس عشر) في الوصية بالحج
٢٠٨	(الباب السادس) في النذر	٢٦١	(الباب السادس عشر) في الهدى
٢١٠	(الباب السابع) في الاعتكاف	٢٦٢	(الباب السابع عشر) في النذر بالحج
٢١٣	ومما يتصل بذلك مسائل	٢٦٥	مطلب زيارة النبي صلى الله عليه وسلم
٢١٤	المتفرقات	٢٦٧	(كتاب النكاح) وفيه أحد عشر بابا
٢١٥	مطلب بيان الكفارة	٢٦٧	(الباب الاول) في تفسيره شرعا وصفته وركنه
٢١٥	مطلب لا يجوز الاعتماد على قول على رضى الله عنه	٢٦٧	وشرطه وحكمه
٢١٦	يوم تحرّم يوم صومكم	٢٧٠	مطلب حكم النكاح
٢١٦	(كتاب المناسك) وفيه سبعة عشر بابا	٢٧٠	(الباب الثانى) فيما ينقذه النكاح وما لا ينقذ
٢١٦	(الباب الاول) في تفسير الحج وفرضيته ووقته	٢٧٣	مطلب ليس في النكاح خيار رؤية وشرط وعيب
٢١٦	وشرائطه وأركانها وواجباته وسننه وآدابه	٢٧٣	(الباب الثالث) في بيان المحرمات وهى تسعة
٢٢١	ومحظوراته	٢٧٣	أقسام
٢٢١	(الباب الثانى) في المواقيت	٢٧٣	القسم الاول المحرمات بالنسب
٢٢١	(الباب الثالث) في الاحرام	٢٧٤	القسم الثانى المحرمات بالمهرية
٢٢٣	ومما يتصل بذلك مسائل	٢٧٥	ومما يتصل بذلك مسائل لواء تجرمة المصاهرة الخ
٢٢٤	(الباب الرابع) فيما يقع له المحرم بعد الاحرام	٢٧٧	القسم الثالث المحرمات بالرضاع
٢٢٤	(الباب الخامس) في كيفية أداء الحج	٢٧٧	القسم الرابع المحرمات بالجمع
٢٣٥	فصل في المتفرقات	٢٧٩	القسم الخامس الاماء المنكوحة على الحرة أو معها
٢٣٧	(الباب السادس) في العمرة	٢٨٠	القسم السادس المحرمات التى يتعلق بها حق الغير
٢٣٧	(الباب السابع) في القران والتمتع	٢٨١	القسم السابع المحرمات بالشرك
٢٤٠	(الباب الثامن) في الجنائيات وفيه خمسة فصول	٢٨٢	القسم الثامن المحرمات بالملك
٢٤٢	الفصل الاول فيما يجب بالتطيب والتدهن	٢٨٢	القسم التاسع المحرمات بالطلاق
٢٤٢	الفصل الثانى في اللبس	٢٨٣	(الباب الرابع) في الاولياء
٢٤٣	الفصل الثالث في حلق الشعر وقلم الاظفار	٢٨٧	مطلب وقت الدخول بالصغيرة
٢٤٤	الفصل الرابع في الجماع	٢٩٠	(الباب الخامس) في الاكفاء
٢٤٥	الفصل الخامس في الطواف والسعي والرمي	٢٩١	مطلب الكفافة تعتبر عند ابتداء النكاح
٢٤٧	ورعى الجمار	٢٩٢	مطلب الجمال لا يعتبر في الكفافة
٢٤٧	(الباب التاسع) في الصيد	٢٩٤	(الباب السادس) في الوكالة بالنكاح وغيرها
٢٥٢	مطلب شجر الحرم أنواع أربعة	٢٩٨	مطلب ليس للوكيل بالنكاح أن يוכל بسلامة
٢٥٢	(الباب العاشر) في مجاوزة الميقات بغير احرام	٢٩٨	مطلب النكاح يثبت بالتصادق

صحيحة	صحيحة
٣٠١ مطلب مسائل الفسخ	٣٤٨ (الباب الاول) في تفسيره وركنه وشرطه وحكمه
٣٠٢ (الباب السابع) في المهر وفيه سبعة عشر فصلا	ووصفه وتقسيمه وفيمن يقع طلاقه وفيمن لا يقع
٣٠٣ الفصل الاول في بيان أدنى مقدار المهر وبيان ما يصلح مهرا وما لا يصلح مهرا	٣٤٨ مطلب تفسير الطلاق وركنه وشرطه
٣٠٤ الفصل الثاني فيما يتاكد به المهر والمتعة	٣٤٨ مطلب حكمه ووصفه وتقسيمه
٣٠٥ مطلب عدد ثياب المتعة	٣٤٩ مطلب الطلاق البدعي
٣٠٦ الفصل الثالث فيما يسمى ما لا وضم اليه ما ليس به	٣٥٢ مطلب ألفاظ طلاق السنة
٣٠٧ الفصل الرابع في الشروط في المهر	٣٥٢ مطلب ألفاظ طلاق البدعة
٣٠٩ الفصل الخامس في المهر تدخله الجهالة	٣٥٣ فصل فيمن يقع طلاقه وفيمن لا يقع طلاقه
٣١١ الفصل السادس في المهر الذي يوجد على خلاف المسمى	٣٥٤ (الباب الثاني) في إيقاع الطلاق وفيه سبعة فصول
٣١٢ الفصل السابع في الزيادة في المهر والخط عنه	٣٥٤ الفصل الاول في الطلاق الصريح
٣١٣ وفيما يزيد وينقص	٣٥٥ مطلب اذا كرر الطلاق على المرأة المدخول بها ونوى الاخبار
٣١٥ الفصل الثامن في السمعة	٣٥٦ مطلب كرر الطلاق بالواو وبغيرها ونوى بالتأني
٣١٦ الفصل التاسع في هلاك المهر واستحقاقه	٣٥٦ الاول
٣١٦ الفصل العاشر في هبة المهر	٣٥٦ مطلب لو قال أنت واحدة في جواب قول المرأة طلقني
٣١٧ الفصل الحادي عشر في منع المرأة نفسها بعهرها والتأجيل في المهر وما يتعلق بهما	٣٥٧ مطلب لو قال نساء أهل الدنيا أو البلدة طوالت وفيه امرأته
٣١٩ الفصل الثاني عشر في اختلاف الزوجين في المهر	٣٥٧ مطلب لو قال أنت ثلاث
٣٢٣ الفصل الثالث عشر في تكرار المهر	٣٥٧ مطلب لو قال أنت مني ثلاثا
٣٢٦ الفصل الرابع عشر في ضمان المهر	٣٥٨ مطلب لو قال امرأتني طالق وله امرأتان له أن يوقع الطلاق على أيتهما شاء
٣٢٧ الفصل الخامس عشر في مهر الذي والحرق	٣٥٩ مطلب لو قال أنت طالق ويسكت ثم قال ثلاثا
٣٢٧ الفصل السادس عشر في جهاز البنت	٣٦٠ مطلب اذا ضاع الطلاق الى جزئيات من المرأة
٣٢٩ الفصل السابع عشر في اختلاف الزوجين في متاع البيت	٣٦٠ مطلب لو قال قبل طالق يقع
٣٣٠ (الباب الثامن) في النكاح الفاسد وأحكامه	٣٦٣ مطلب اذا شك أنه طلق واحدة أو ثلاثا
٣٣١ مطلب غاب زوجها فزوجت بغيره	٣٦٦ الفصل الثاني في إضافة الطلاق الى الزمان وما يتعلق بذلك
٣٣١ (الباب التاسع) في نكاح الرقيق	٣٧٠ الفصل الثالث في تشبيه الطلاق ووصفه
٣٣٦ مطلب في العبد المسلم اذا أذن له مولاه التصرف بالنكاح	٣٧٣ الفصل الرابع في الطلاق قبل الدخول
٣٣٧ (الباب العاشر) في نكاح الكفار	٣٧٤ الفصل الخامس في الكليات
٣٤٠ (الباب الحادي عشر) في القسم	٣٧٨ الفصل السادس في الطلاق بالكتابة
٣٤١ وما يتصل بذلك مسائل	٣٧٨ مطلب اذا كتب الطلاق واستثنى باللسان أو
٣٤٢ (كتاب الرضاع)	عكس لا يقع الطلاق
٣٤٨ (كتاب الطلاق) وفيه سبعة عشر بابا	

صفحة	الفصل السابع في الطلاق بالالفاظ الفارسية	صفحة
٤٩٥	الفصل الثالث في الطلاق على المال	٣٧٩
٥٠٥	(الباب التاسع) في الطهار	٣٨٧
٥٠٦	مطلب في حكم الطهار	فصول
٥٠٨	مطلب شروط الطهار	الفصل الاول في الاختيار
٥٠٩	(الباب العاشر) في الكفارة	٣٩٠
٥١٤	(الباب الحادي عشر) في اللعان	٤٠٢
٥١٥	مطلب القذف بعمل قوم لوط لا يوجب اللعان عند أبي حنيفة ويوجبهما	٤١٥
٥١٨	مطلب تعليق القذف بالشروط باطل لا يوجب حدًا ولا لعانًا	أربعة فصول
٥٢٢	(الباب الثاني عشر) في الغنين	الفصل الاول في ألفاظ الشرط
٥٢٦	(الباب الثالث عشر) في العدة	٤١٥
٥٣٠	مطلب غاب زوجها فاخبرت بموته	٤١٦
٥٣٣	(الباب الرابع عشر) في الحداد	٤١٩
٥٣٦	(الباب الخامس عشر) في ثبوت النسب	٤١٩
٥٤١	(الباب السادس عشر) في الحضانة	مطلب لو قال كل امرأة تدخل في عقد نكاحي الخ
٥٤٣	فصل مكان الحضانة مكان الزوجين اذا كانت الزوجية بينهما قائمة	مطلب لو قال كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق الخ
٥٤٣	مطلب مكان الحضانة مكان الزوجين	٤١٩
٥٤٤	(الباب السابع عشر) في النفقات وفيه ستة فصول	مطلب اذا علق الطلاق على التزوج وزوجه فوضولي وأجاز بالفعل لا يحنث
٥٥٣	الفصل الاول في نفقة الزوجة	٤٢٠
٥٥٣	مطلب في أخذ المرأة كفيلاً بالنفقة	الفصل الثالث في تعليق الطلاق بكلمة ان وانا وغيرهما
٥٥٣	مطلب في الإبراء عن النفقة	٤٢٢
٥٥٣	مطلب مسائل الصلح عن النفقة وأنه يعتبر معاوضة أو تقدير لها	مطلب اختلاف الزوجين في وجود الشرط
٥٥٥	مطلب في الكسوة	٤٣٧
٥٥٦	الفصل الثاني في السكنى	مطلب مدح محمد لابي يوسف حين سئل فلم يجب مثل ما أجاب أبو يوسف
٥٥٧	الفصل الثالث في نفقة المعتدة	٤٥٤
٥٦٠	الفصل الرابع في نفقة الاولاد	الفصل الرابع في الاستثناء
٥٦٤	الفصل الخامس في نفقة ذوى الارحام	٤٦٢
٥٦٨	الفصل السادس في نفقة المماليك	(الباب الخامس) في طلاق المريض
		(الباب السادس) في الرجعة وفيما تحل به المطلقة وما يتصل به
		٤٧٢
		فصل فيما تحل به المطلقة وما يتصل به
		(الباب السابع) في الإيلاء
		٤٧٦
		(الباب الثامن) في الخلع وما في حكمه وفيه ثلاثة فصول
		٤٨٨
		الفصل الاول في شرائط الخلع وحكمه وما يتعلق به
		٤٩٤
		الفصل الثاني فيما جاز أن يكون بدلا عن الخلع وما لا يجوز

﴿ فهرسة الجزء الأول من الفتاوى الخاتمة ﴾

صفحة	صفحة
١١٧ باب الحدث في الصلاة وما يكره فيها وما لا يكره	٢ فصل في رسم المفتي
وفيه أربعة فصول	٣ (كتاب الطهارة) وفيه فصول
١٢٠ فصل فيما يوجب السهو وما لا يوجب السهو	٣ فصل في الطهارة بالماء
١٢٨ فصل فيما يفسد الصلاة	٥ فصل في الماء الراكد
١٣٩ فصل في قراءة القرآن خطأ وفي الأحكام المتعلقة	٨ فصل في البئر
بالقراءة	٨ فصل فيما يقع في البئر
١٦١ مسائل كيفية القراءة وما يكره فيها وما يستحب	١٣ فصل في الحمام وأحكامه
١٦٤ باب صلاة المسافر	١٤ فصل في الماء المستعمل
١٧١ باب صلاة المريض	١٦ فصل فيما لا يجوز به التوضي
١٧٤ باب صلاة الجمعة	١٨ فصل في الأسائر
١٨٢ باب صلاة العيدين وتكبيرات أيام التشريق	١٨ فصل في النجاسة التي تصيب الثوب أو الخف
١٨٦ باب في غسل الميت وما يتعلق به الخ	أو البدن أو الأرض
١٩٥ بيان أن النقل من بلد إلى بلد مكروه	٣٢ (باب الوضوء والغسل) وفيه فصول
١٩٦ (كتاب الصوم) وفيه فصول	٣٢ فصل في صفة الوضوء
١٩٦ الفصل الأول في رؤية الهلال ومن يجب عليه	٣٦ فصل فيما ينقض الوضوء
الصوم ومن لا يجب	٤١ فصل في التوم
٢٠٠ الفصل الثاني في النية	٤٢ فصل فيما يوجب الغسل
٢٠٢ الفصل الثالث في العذر الذي يبيح الإفطار وفي	٤٦ فصل في المسح على الخفين
الأحكام المتعلقة به	٥٣ (باب التيمم) وفيه فصول
٢٠٤ الفصل الرابع فيما يكره الصائم وما لا يكره	٥٣ فصل في صورة التيمم
٢٠٧ الفصل الخامس فيما لا يفسد الصوم	٥٤ فصل فيما يجوز له التيمم
٢٠٩ الفصل السادس فيما يفسد الصوم	٦١ فصل فيما يجوز به التيمم
٢١٥ الفصل السابع فيما يسقط الكفارة وما لا يسقط	٦٤ فصل في المسجد
٢١٧ فصل فمن يجب عليه التشبه ومن لا يجب	٦٩ (كتاب الصلاة)
٢١٨ فصل في التذرع بالصوم	٦٩ (باب الأذان)
٢٢١ فصل في الاعتكاف	٧٥ مسائل اشتباه القبلة
٢٢٧ فصل في صدقة الفطر	٧٧ مسائل الأذان
٢٣٢ باب التراويح	٨٠ باب افتتاح الصلاة
٢٣٤ فصل في مقدار التراويح	٨٨ فصل فمن يصح الاقتداء به ومن لا يصح
٢٣٥ فصل في وقت التراويح	١٠٠ فصل في المسبوق
٢٣٦ فصل في نية التراويح	١٠٤ فصل في مسائل الشك والاختلاف بين الأمام
٢٣٧ فصل في مقدار القراءة في التراويح	والقوم
٢٣٩ فصل في الشك في التراويح	١٠٩ فصل في الترتيب وقضاء المتروكات
٢٣٩ فصل في السهو وأحكامه	١١٥ فصل في الاستخلاف

٢٤٣	فصل في امامة الصبيان في التراويح
٢٤٣	فصل في أداء التراويح قاعدا
٢٤٤	فصل في الوتر
٢٤٥	(كتاب الزكاة)
٢٤٦	فصل في صدقة الابل
٢٤٧	فصل في صدقة البقر
٢٤٧	فصل في صدقة الغنم
٢٤٨	فصل في صدقة الحلالان والفصلان والعجايل
٢٤٩	فصل في الخيل
٢٤٩	فصل في مال النجارة
٢٦٠	فصل في أداء الزكاة
٢٦٣	فصل في هبة الدين من المديون بنية الزكاة
٢٦٤	فصل في تهجيل الزكاة
٢٦٥	فصل في موضع فيه الزكاة
٢٦٩	فصل في النذر
٢٧٠	فصل في العشر والخراج
٢٧٦	فصل في العشر
٢٧٧	فصل في خراج الرأس
٢٧٨	فصل في احياء الموات
٢٨١	(كتاب الحج)
٢٨٧	فصل فيما يجب الكفارة والصدقة على الحاج
٢٨٧	فصل فيما يجب على المهرم بارتكاب المحظورات
٢٨٨	فصل فيما يجب بلبس المخيط وازالة التفت
٢٩٠	فصل فيما يجب في قتل الصيد والهوام
٢٩٢	فصل في كيفية أداء الحج
٢٩٨	الواجبات التي يجب بها الدم على الحاج خمسة
٣٠١	فصل في العمرة
٣٠١	فصل في القران
٣٠٤	فصل في التمتع
٣٠٥	فصل في فائت الحج
٣٠٥	فصل في الاحصار
٣٠٧	فصل في الحج عن الميت
٣١١	فصل في محظورات الحرم
٣١٣	فصل في المقطعات
٣١٥	فصل في الادعية والاذكار

٣٢٠	(كتاب النكاح)
٣٢٠	الباب الاول فيما يتعلق به انعقاد النكاح وانه
	يشتمل على فصول
٣٢٠	الفصل الاول في الالفاظ التي يستعملها النكاح
٣٢٩	فصل في النكاح على الشرط
٣٣١	فصل في شرائط النكاح
٣٤٣	فصل في نكاح المماليك
٣٤٤	فصل في فسخ عقد القسولي
٣٤٤	فصل في الوكالة
٣٤٩	فصل في الكفارة
٣٥٤	فصل في الاولياء
٣٦٠	باب في المحرمات
٣٦٧	فصل في اقرار احد الزوجين بالحرمة وفساد
	النكاح بسبب النسب وبطلان النكاح بملك اليمين
٣٧١	فصل في مسائل النسب
٣٧٤	باب في ذكرو مسائل المهر
٣٨٤	فصل في المنعة
٣٨٥	فصل في حبس المرأة بنفسها بالمهر
٣٩٢	فصل في تكرار المهر
٣٩٦	فصل في الخلوة وتناكد المهر
٣٩٨	فصل في اختلاف الزوجين في المهر
٤٠١	فصل في اختلاف الزوجين في مناع البيت
٤٠٤	فصل في دعوى النكاح
٤٠٨	فصل في الشهادة على النكاح
٤١٠	فصل في العنين
٤١٣	فصل في الخيارات التي تتعلق بالنكاح
٤١٦	باب الرضاع
٤٢٢	فصل في الحضنة
٤٢٤	باب النفقة
٤٣٩	فصل في القسم
٤٤٠	فصل في نفقة العدة
٤٤٢	فصل في حقوق الزوجية
٤٤٣	فصل في المرأة التي لا تدرى انهما منكوحة أو مطلقة
٤٤٥	فصل في نفقة الاولاد
٤٤٧	فصل في نفقة الوالدين وذوي الارحام

صفحة	صفحة
٥٤٩ باب العدة	٤٥٠ فصل في نفقة المأول
٥٥١ فصل في انتقال العدة	٤٥٢ (كتاب الطلاق)
٥٥٣ فصل فيما يحرم على المعتدة	٤٦٧ فصل في الكتابات والمدلولات
٥٥٥ فصل في المعتدة التي ترض	٤٧٠ فصل في طلاق من لا يعقل
٥٥٧ فصل في النسب	٤٧١ فصل في الطلاق بالكتابة
٥٥٨ (كتاب العتاق)	٤٧٢ باب التعليق
٥٥٨ فصل في صريح العربية	٥١١ مسائل تعليق الطلاق بالتزوج
٥٦٣ فصل فيما لا يقع به العتق اذ لم ينو وما لا يقع به العتق وان نوى	٥١٩ فصل في تحريم الحلال
٥٦٣ فصل في التعليق والاضافة	٥٢٠ فصل في الطلاق الذي يكون من الوكيل أو من المرأة
٥٦٩ فصل في الاستيلاء	٥٢٨ باب الخلع
٥٧٠ فصل في المكاتب	٥٣٨ فصل في الخلع بلفظ البيع والشراء
٥٧٢ فصل في الاعتاق عن الغير	٥٣٩ فصل في الخلع بالفارسية
٥٧٢ فصل في العتق بدعوى النسب وما لا يذى الرحم المحرم	٥٤٢ باب الطهار
٥٧٣ فصل في العتق المهم	٥٤٤ باب الايلاء
٥٧٣ فصل في اعتناق الحر في	٥٤٦ فصل في الفرقة بين الزوجين بملك أحدهما صاحبه وبالكفر
	٥٤٨ فصل في اللعان

وتمت